









## الجزء الثالث

من شرح المحقق الجليل القاضى المدقق سيدي  
أبي عبد الله محمد الخروشي على المختصر الجليل  
للإمام أبي الضياء سيدي خليل  
رحمهما الله تعالى  
أمين

(وبهامشه حاشية بأدرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)  
(على العدوى تمداقه الجميع برحته وأسكنهم بفضلته فسبح جنته)

(طبع على ذمة ملتزمه الراجي غفران ربه الحاج الطيب التازي المغربي)

الطبعة الثانية

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببوлак عصر النهضة

سنة ١٣١٧

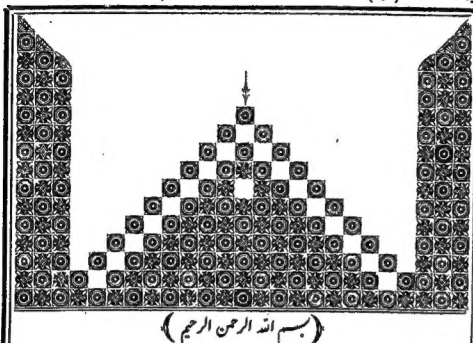
هجريه

(بالقسم الادبي)



## باب الذكاة

(قوله وهي لغة التمام) قال ابن الجوزي في التفسير الذكاة في اللغة تلم الشيء وقال في المصباح ذكيت البعير ونحوه ذكاة والاسم الذكاة (قوله وأخذة) هي ما عتري الإنسان من الغضب كذا أفاد في المختار فعليه يكون العطف مغايراً والتظاهر أن شارحاً أراد بها الأدرالك فيكون العطف مراداً والمناصب حذفها كما هي محذوفة في شرح شب (قوله هي السبب الخ) أي والسبب شامل للأشياء الأربعة (قوله ثبتت التالفة لاسم) أي دلالة على أن الاسم غلبت أو أن الاسم على في حقوق التأدي على الوصفة أي أن الوصفة بمعنى ذات ثبتت لها المدحوجة صارت غير مرادة (٢) وانعاصره هذا الغنظ اسم للشاة المذكور حتى يظهر الفرق بينهما أنك



(بسم الله الرحمن الرحيم)

## باب الذكاة

وهي لغة التمام يقال ذكيت الذبيحة إذا أتممت ذبحها والنار إذا أتممت إيقادها ويرجل ذكي تام الفهم والحكمة ومترعا قال ابن وضاح هي السبب الذي يتوصل به إلى أباحة الحيوان البري والذباح جمع ذبيحة والذبيح الذبيحة ثبتت التالفة لاسم وجعلت باختلاف أنواعها الخ وانظر حديث ابن عسرة وما يتعلق به في التشرح الكبير ولما كانت الذكاة جنساً تحت ثلاثة أنواع ذبح وبحر في أنسى أو وحشي مقدور عليه وعقر في وحشي مجهول عنه زاد في النخبة وتأثير من الإنسان في الجملة كالزبي في الماء الحار وقطع الاحنة في الجراد ونحوه من غير ذبي المبدأ المؤلف بالذبح لكثرة أفراد اختصاصه بالغنم والطير وأفضليته على الصر فيما يشتر كان فيه كالبرق مشيراً إلى أن صفة الذبح أمور أربعة أشار إليها بقوله (قطع) أي التذكية قطع

عند الوصفة تذكرة الموصوف لفظاً أو تقديرًا وعند الاسم تذكرة لأند كره أصلا ومن المعايير أن فعلا بمعنى مقعول لا لملقة التاء أي إذا ستر على الوصفة لأن غلبت الاسم كاهنا (قوله وجعلت باختلاف أنواعها) أي جعلت باعتبار أنواعها المختلفة جواب عما يقال إن الذبيحة اسم جنس المذكور الصادق بأي فرد من أفرادها وجعلت الجمع فأجاب بأن الجمع باعتبار أنواعها لا يمتنع على المذكورة بالمعنى ومذبوحة بالصر فإذا كان كذلك فأرادنا الشارح بالذبيحة معنى المذكورة الشامل ولو قال باعتبار أفرادها لصح ويجوز أن المراد باعتبار أنواع متعلقها التي هي الذكاة (قوله جنسا) أي أفرادها والذباح لقب لما يحرم بعض أفرادها لعدم كونه أو سلب عنه وما يباح به مقدور عليه فيخرج الصيد أي بقوله مقدور عليه اه وقوله لعدم أي لكونه غير مذكي أمالاه ميتة وما لا تذكاة فاسدة وقوله أو سلبها

عنه إشارة إلى ما كان محرماً لا تنفع فيه ولا قبلها كالغزير وقوله وما يباح به عطف على ما يحرم ولما كان يقع في ترجمة بعضهم الذباح أحب أن يذكر ذلك (قوله وتأثير من الإنسان في الجملة) وإن لم يكن قويا وهو رابع واقتصار بعض على الثلاثة الأولى اقتصار على الثالب وأن ما عوت به عقر حكا (قوله في الجراد) متعلق بكل من قوله كالزبي أو قطع (قوله من غير ذبي) (الم) أي من غير الذي نفس مثله (قوله بالمؤلف الخ) جواب لما وأنت خير بأن الجواب لم يكن متسببا عن الشرط بل سبب الجواب ما أشار إليه بقوله لكثرة أفراد (قوله باختصاصه) أي بسبب اختصاصه بالغنم والطير (البداخلة على المقصور رأى بسبب كون الغنم والطير مقصورين عليه لكثرة أفراد الذبح ويجوز أن يراد لكثرة أفراد متعلقة أي من غنم وطير وغير ذلك (قوله مشيرا) سال من فاعل بدأ (قوله إلى أن صفة الذبح) أي حقيقة الذبح (قوله أمور أربعة) أولها قوله قطع الثاني قوله علم الثالث قوله من المقدم الرابع قوله بالرفع الخ فيه تسريح والاختصاص بالانعام والقطع المتعلق بتلك المتعلقات

(قوله فالتد كناية عن التدكئة) اشارة الى أنه ليس المراد من التد كناية عن التدكئة الاصلية وهو الهيئة الحاصلة من فعل الفاعل فإذا قطع الحلقوم والودجين مثلاً فتسمى هذه الهيئة ذكاة وقطع الحلقوم والودجين ذكاة لأن المراد بها الذكاة التذكئة هكذا قرر (قوله فتشمل الذبح) ظاهر العبارة أن شمول الذكاة لا لا من غير أن يذبح من غير ما جاء من تفسيرها بالتدكئة ولو بقيت على ظاهرها لم تكن شاملة للامر من بل قاصرة على أحدهما وكأنه يقول المتبادر أن المراد به الذبح وبعد فظاهره أنه لا تشمل العقر وهو كذلك لأن شرطه الاسلام فالمراد بالذكاة التي في الذبح والنحر (قوله حال اطلاقهما) أي وأما السكران الذي يخطئ ويصحب ذكائه ابن رشد خلافًا والمذهب أن ذبخته لا تؤثر كغيره وأما هو فهو موكول إلى حاله في الباطن أي إلى ما يحل من نفسه كان يذبح في حال فاقتنه أكلها والأفلاخ لا يخطئ إن الذي يخطئ ويصحب يقال له مشكوك في ذكائه وقيل إن ادعى التميز بذكره لأن تأكل ذبخته وأما إن لم يدعه يجرع وعول على هذا عجم (قوله لعدم التميز بينهم) أي لعدم صحة التميز بينهم (قوله وهو عابد النار الخ) لا يخطئ أن الأول أن يراد بالجرع من شامع أي أعم شامل لعابد النار وعابد الملائكة وغيرهم فتقدير (قوله ولا حجة يستدعون الخ) ظاهر تلك العبارة أن نور النار التي تقادحها والولان فاسم أنه نور آخر (أقول) وكان هذا التورم مشابهًا للتورم (٣) الذي أناله (قوله لأنهم الخ) تعليل لقوله وقيل

لا يخطئ ولا يمشي فالتد كناية عن التدكئة فتشمل الذبح والنحر وأشار بقوله (يميزنا كرم) إلى أن صفة الذابح أمران فخرج بالاول المجنون والسكران حال اطلاقهما مافلاخ كذا ذبخته وما مثلهما الأصلي الغير المميز لعدم التميز بينهم وبعبارة أخرى قوله عجم صفة لموصوف محذوف أي شخص عجم فيشمل الذكرا والأنثى والفعل والنحن والنحنى والفاسق وإن كان بعض هذه مكروهًا والمؤلف تنزله بعدد وخرج بالثاني المترددين إلى أهل الكتاب والمجوس وهو عابد النار القائل بأن العالم أصلي نور وظلمة فالنور له الخير ولا حجة يستدعون وقود النار والظلمة الله الشر وقيل المجوس في الأصل المجوس والمسيح والنور يتعاقبان كالنعم والغن لأنهم يرون أن الجلوسة لا تضر في دينهم أي أن دينهم ينبع استعمالها لا التدينهم باستعمال النجاسة ودخل في قوله يمشي كأي يحل لناوطه نسائه في الجلمة المسلم والكناني معاهدا أو جربا أو عبدا كرا أو أنثى ولا فرق بين الكناي إلا أن ومن تقدم على المشهور واندفع بقولنا أي يحل لنا ما قد تبوه من لفظ يمشي من المغاغة وهو أن يحل لناوطه فلا يشمل الإسلام ويخرج الكناي لأنه لا يحل له وطه نسائه وهو معنى من قال أن المغاغة على غير بابها أو يقال للمغاغة باعتبار العقد على الكناية لأنه لا يكون الامن اثنين ويقولنا في الجلمة ما قد تبوه من خروج الامة الكتابية إذ لا يحل نكاحها وإن أريد بالنكاح الوطء أمر هذا المعنى (ص) تمام الحلقوم والودجين من المقدم لا يرفع قبل التمام (ش) اضافة تمام إلى الحلقوم والودجين من اضافة الصفة إلى الموصوف أي الحلقوم التمام ولو قال جميع كان أي أو يقدر مضاف أي محمل تمام لان تمام عرض لا يقطع والمعنى أن شرط صحة الذكاة أن يكون القطع لجميع الحلقوم وهي القضية التي هي مجرى النفس لجميع الودجين وهما عرقان في صفتين العنق يتصل بهما كعرق في البطن

عليها وفيه أنه لا يتشتم مع ما ذكر في تفسيره من أنه أراد بالنكاح الوطء (قوله وإن أريد بالنكاح الوطء الخ) لا يخطئ أنه في حلهما فشر النكاح إلا بالوطء وكلامه يقتضي خلاف ذلك فتدبر وقوله هذا المعنى أي اشارة بقره وقولنا في الجلمة فيكون أشكال الفاعل عابرا مطلقا أي أريد بالنكاح العقد والوطء هو ظاهر ويحتمل أن مراده بقوله هذا المعنى أي المعنى يتسامع من أن المراد يحل لناوطه نسائه الخ وإن كان الفاعلة لا تعقل إلا أن أريد بالنكاح العقد لكن إن أراد هذا فلا يسلم له لأن المغاغة تأتي مطلقا (قوله من اضافة الصفة) تسامع أي لأن الصفة اتصافها تمام (قوله كان أي) أي لأنه يغني عن ارتكاب اضافة الصفة للموصوف أو يقدر مضاف أي محمل تمام والمحل هو نفس الحلقوم (قوله لأن تمام عرض) فيه نظر لأن التبادر من تمام الجزء الآخر من الشيء (قوله أن يكون القطع لجميع الحلقوم الخ) اشتراط قطع الحلقوم مخرج للفتحة بالعين المجعة والصاد والسكن وهو التي تجازي الجوزة للبطن فلا تؤثر وهو المشهور ولأنه يذبح في الحلقوم وأنما يذبح في الرأس ولا فرق في منع الاكل عن غيره وقوله ولو بقي من الجوزة ربع الرأس قد حلقه ان تمام كالت ولو بقي قدر نصف الدائرة تجري على الخلاف في اعتبار نصف الحلقوم ولغو (قوله وهي القضية التي هي مجرى النفس) قلنا في التوضيح والجواهر في الجواهر هو الحلق

(قوله لامن المؤخر ولا من الجنب فانه لا تؤكل) أي لانه يضعه ما قبل ابتداء كملها وقبل كمالها وما فعل ذلك في ضره وأظلمه عدا أوسطا وأغلبه ومعنى تحته أي قطع تحته وهو المخرج الذي في عظام الرقبة قبل أن يصل الى موضع الذبح لان قطع المخرج قطع الخناق ومقتل من مقاتلها فيكون قد ختمها قبل أن يذبحها في موضع ذكائها حتى ان بعض الاشياخ قالوا أدخل الالة من جانب عتقه فانفذها الى جانبه الآخر وقطع الحلقوم والودجين إلى خارج فانه لا تؤكل لانه صدق عليه انه لم يذبحها من المقدم كذا في أي خلافا ليع كماله عب (قوله حاصله) فخلاصته انه اذا عدا عن قرب أكلت مطلقا أغذت المقاتل أم لا رفعت اليد اختيارا واضطرارا وأما اذا عدا عن بعد فان لم يذبح مطلقا رفعت اليد اختيارا واضطرارا وان أنفذ ثم أكل مطلقا فالصورتان بل ست عشرة لان الثاني اما أن يكون الاول وغيره لكن ان كان العود عن بعد فلا بد من نية وتسمية مطلقا أي كان هو الاول وغيره لانه ذكته مستقلة ومعلوم أن ذلك عند عدم انفاد شيء من مقاتلها لانه لا تؤكل مع البعد الا عند عدم ذلك وأما ان كان العود عن قرب فان كان هو الاول فلا يحتاج الى نية وتسمية وان كان غيره واحتاج وقد استفهم من هذا انه لا يشترط في الذاب الالتصاف فيجوز وضع شخصين يداه على جميع محل الذبح بأكثر الذبح مع كل منهما وذبحهما معا لكن (ع) لا بد من النية والتسمية من كل منهما وينبغي أيضا جوارأ كل الذبيحة فيما وضع شخص الالة الذبح على ودح والاخر

آلة على الآخر وقطع جامع الودجين والحلقوم كذا أتاد بعض المحققين في تنبيه ما تقدم من صورة الرفع اختيارا من الكل عقب دجا اذا لم يشكر رمته ذلك وأما ان تذكر فلا تنال ما عب (قوله اتفاقا وعلى الرابع) صورة الاتفاق وهو ما اذا كانت اذا تركت تعيش ولا تعيش وكان الرفع اضطرارا وصورة الرابع وهو ما اذا كانت اذا تركت لم تعيش وعاد عن قرب وكان الرفع اختيارا في قوة هذا القرب ثلثا باع كما أقر به ابن قساح أيام قضائه في تور هرب قبل انقام ذكاته ثم أجمع وأخذ ذكاته وكانت مسافة هروبه نحو امان ثلثا باع ومن المعلوم ان كلامه فيما اذا أنفذ شيامن مقاتله انتهى وفي قلت وهذه

ويتصلان بالفاغ ومن شرط صحة الذكاة ان يكون من مقدم العنق لامن المؤخر ولا من الجنب فانه لا تؤكل ومن شرط صحة الذكاة ان لا يحصل رفع قبل تمامها فان حصل من الفاع رفع ليد قبل تمام الذكاة ففيه تفصيل وحاصله انه لا يشترط في صورة واحدة وهي ما اذا أنفذ بعض مقاتله او عدا عن بعد وما عدا هذه تؤكل اتفاقا وعلى الرابع ولم يصررت هذا المحل وكل ظواهر الحق التي يقول فيها وهو كذلك وان كانت موافقة لبعض الاقوال لا يعول عليها وتثبت على ما غلبه سيدو الذي يقول عليه هنا نقل المواق وظاهر كلام المؤلف كذا بدونه وهو المشهور وعدم اشتراط قطع المريء وهو عرق أخرجت الحلقوم متصل بالقم ورأس المعدة والكرش يجري فيه الطعام عنه اليها وهو بالعلوم (ص) وفي النسخ طعن بنية (ش) وهو معطوف على مقدري الذي كذا في في الذبح وفي النسخ لا يعلل عطف النسخ على الكلام السابق علم انه في الذبح وقوله طعن بنية أي طعن شخص مبرز كنه فاستغنى عن ذكره هنا ذكرك في الذبح وبعبارة أخرى في النسخ طرف لغو يتعلق بطعن وطعن معطوف على قطع فلا يحتاج الى جعله معطوفا على مقدريه من أي ذلك وظاهره انه لا يشترط فيه قطع الحلقوم والودجين وهو كذلك على المشهور (ص) وشهرا أيضا لاكتفاء نصف الحلقوم والودجين (ش) أي وشهرا أيضا تشهرا لا يساوي الاول والاتقال خلاف الاكتفاء في الذكاة بقطع نصف الحلقوم وقام الودجين فالودجين عطف على نصف المضاف لاعي الحلقوم المضاف السهم حتى يكون المعنى وشهرا أيضا لاكتفاء نصف الحلقوم ونصف الودجين وان كان في هذه أيضا خلاف لكن لم يساو التشهير في الصورة الاولى وان كان ضعيفا بالنسبة لما صدر به أولان قوله تمام الحلقوم والودجين (ص) وان ساهريا (ش) أي وان كان فاعل الذبح والخصر ساهريا نسبة السهم تطافه

الواقعة حصل الرفع فيها اضطرارا فلا يقاس عليها ما اذا وقع الرفع اختيارا فلا يستفاد منها ان القرب في حالة الاختيار نحو من ثلثا باع انتهى (قوله عدم اشتراط الخ) وعند الشافعي لا بد من قطعه والظاهر أنه يجب بيان عدم قطعه عند البيع للشافعي وانظر اذا أطعمه له ضافة مثلا ليجب عليه البيان أم لا والظاهر الاول (قوله هري) في آخره هنر وزن أمير ويل يشهد بالام بلا هنر (قوله والكرش) الظاهر انه عطف تفسيرا (قوله يجري فيه الطعام) أي في المريء وقوله رمته أي من القم وقوله اليها أي الى المعدة ومفاده ان الطعام لا يجري من الحلقوم الذي هو الحلق فقط فقد قال في المختار الحلقوم الحلق وكذا في المصباح (قوله أي الذي كذا في في الذبح) من نظرية المطلق في المنيد (قوله طعن بنية) لا يخفى أنه يكون في الكلام اختيارا حذف من هنا شيئا لانه لا ما تقدم وحذف مما تقدم شيئا لانه لا ما هنا (قوله على المشهور) أي خلافا للمعنى لان فاعلها رفع فاعله لا القلب فلا يمكن أن يعيش (قوله الاكتفاء نصف الخ) أي كما كثر بحيث لا يبلغ النمام فما زاد على النصف ولم يبلغ النمام لا يكتب به عند المقاتل الاول الذي هو المشهور (قوله وان كان ضعيفا) أي التشهير في الاول (قوله السهم) الذي رأيته في بعض كتب اللغة نسخة السهم وبعد كني هذا أو بفتح الحظاب قد قال الساهرية نصف من اليد وتشكر الله شانهى وأيضا لو كان نسبة لسهم فكان القياس السهمي



(قوله وتشكر المعاد الجسماني) أي كون الأجساد تعاد بهم القيامة أي وتعرف بالمعاد الروحاني أي كون الأرواح تعاد (قوله كاليهود) أي اليهود بالخص (قوله ويجرمون الخروج من جبال نابلس) الظاهر أن المراد أنه لا يجوز الانتقال من جبال نابلس بحيث يسكن غيرها (قوله بدلها أجدار اليهود) أي صلحوا فيها وأتقنوها وأزالوا ما فيها من الصريف (قوله فالتل لعل أخذ الصابن بالنصرانية دون الخ) أي فهم بين النصرانية واليهودية يعتقدون تأييد النجوم وأنه فاعلة انتهى ذكره المطالب (قوله وليس التصريف في السامري) أي لأنه ولو لم يقتصر فكل ذبيحة قال الشيخ سالم قال فيها وتؤكل ذبيحة الفلام أو نصراني وأمه معجوسه لأنه نوع من أبيه ولا ينافي هذا ما تقدم في الحرة بسببها المدفون منهم أن أولادها الصغار تبرع لها في الدين إذ ليس هناك حقيقة انتهى قلت فيؤخذ من هذا أن أولاد الكفار إذا زوا بالسلطة على دين أمهم إذ لا بلهم (٥) كذلك العكس لأن الإسلام يعطى

لأب سرعان انتهى (قوله وذبح) أي الكفاي أي ولورقنا (قوله يعني أن الكفاي أصالة الخ) إذا كان كذلك فليس قوله وذبح معطوفاً على قول المصنف تضمنه والآن كما صرنا بل معطوفاً على قوله بنا كم أي صحت منا نحن ولا شك أن قوله بنا كم شامل للسم والكافر لأن هذا المعطوف انما هو باعتبار ما نسبه وهو الكافر (قوله لنفسه) أي ما عليه لا ما عليه مسلم أو مشرك ينسبه وبين كافي فكمه فكيف ينسبه من ذبيحة (قوله أن بذبح لنفسه) شرط أزل وقوله ما راجع لا شرط ثان وشرط ثالث أن لا بذبح مسلم (قوله وأن كل الميتة) أي وأن اعتقد أباحة كل الميتة كما أفاده في ك (قوله ولو صغيراً مسلماً بميزاً) أي ولا يتهم على موافقته على الذكاة غير الشرعية (قوله لا يصي ارتد) وأولى كبر ارتد (قوله وهو تكرار الخ) لا يفتن أن ينسل هذا لا يعد تكراراً وإذا مات الصبي على زنته لا يصي عليه كائن عليه في المدونة أفاده في (قوله فلا ذكاة

من اليهود من بقي يعقوب عليه السلام تشكر ما عدا نبوة موسى وهرون ويوشع بن نون من أنبياء بني إسرائيل وتشكر المعاد الجسماني كالنصارى ولا يرون لبنت المقدس حرمة كاليهود ويجرمون الخروج من جبال نابلس ويرعون أن ما بذبحهم تورا بدلها أجدار اليهود وبالفظة المؤلف على السامري فيه إشعار بأن الصابي ليس كذلك وهو كذلك فالتل السامري قد أخذ ببعض اليهودية والصابي أخذ ببعض النصرانية فواجه الفرق قلت لعل أخذ الصابي بالنصرانية دون أخذ السامري باليهودية (ص) وأجوباً تنصر (ش) يعني أن اليهودي وهو طائد النار إذا تنصر أو توثق فله يقرعى الدين المنتقل اليه وبمسيرة حكم أهل الكتاب من كل ذبيحته وغيره من الأحكام وليس التصريف في السامري كما زعم بل خاص باليهودي (ص) وذبح لنفسه مستحله (ش) يعني أن الكفاي أصالة أو انتقال لا يشترط في أباحة مذبحه أن بذبح لنفسه ما راجع لا عند ذبحه وأحرز بقوله لنفسه بما إذا ذبح الكفاي لمسلم وبقي في قول المؤلف وفي ذبح كفاي لمسلم قولان وأجوز بقوله مستحله بفتح الحاء مما إذا ذبح لنفسه مما لا راجع لا عنده وثبت محرر عليه بشرعنا كذا الظاهر فلا يجوز لنا كله وإن ثبت تحريمه عليه بشرعنا بل بأخبارهم كالطريقه فانه يكره كما في عند ذبحه والأكبر والمراد بقوله بذبح لنفسه أنه ذبح ملكة التي هو حلاله سواء ذبحه لنفسه أو لغيره فلا يذبحه فلا يذبحه لغيره كذبح الأوز لضافه مسلم أولاً (ص) وإن أكل الميتة لم ينجس (ش) يعني أن الكفاي تعصّد كانه ولو علنا أو شمسنا أنه أكل الميتة ويجوز لنا أكله بشرط أن لا ينجس عليها بأن يذبحها بغيره تنصافه أن لم يذبح بشرط في أكل الميتة من الكفاين وأما غيره فلا يشترط فيه عدم الغيبة وانما يعتبر حضور من يعرف الذكاة الشرعية ولو صغيراً مسلماً بميزاً وينبغي أن يكون من لا يعرفها إذا وصف ما حصل بغيره وكان ذكاة شرعية أنها تؤكل (ص) لا يصي ارتد (ش) معطوف على ميزاً أي قطع ميزاً على دينه لا على ارتدوه وتكرارهم لكنه انما ينجس عليه ثلاثتهم انما لا يقتل في دينه كانت زنته غير معتبرة (ص) وذبح لغيره (ش) معطوف على صبي فالعمل في نفسه قطعاً أي لا قطع مذبح لغيره فلا إضافة فيما سبق الفاعل وهذا القول واللام في لغيره للاشتقاق فلهذا أنه إذا ذبح لغيره ما يستحقه دون غيره فانه لا يؤكل لأنه ما أهل به لغيره فانه قلت ظاهر هذا

فما سبق الفاعل الخ) الحاصل أن الصدق المعطوف عليه مضاف لفاعل وفي المعطوف مضاف لمفعوله وهو جازر وإن كان قتلًا وأشهر الشارح إلى أن ذبح يعني مذبح (قوله ما يستحقه) لأنه ما أهل به لغيره فانه قلت العلة تقتضي أن عدم الأكل عند الأهلال لغير الله والمذبح عام قلنا قال ابن عباس وغيره المراد من ذبح الأضنام والأوتان فذاهبت ذك ظهرك أن ما أهله عب وشبهه لا يظهرها مع فقدان أي لا يؤكل ذبح الكفاي لغيره ما يستحقه دون غيره في ذبحه لأنه ما أهل به لغيره أي بأن قال باسم الصبي بل باسم الله فلهذا ذك كراسم الله عليه أيضاً كل تغليباً للاسم للتعلم انه يبعد كراسمته تعالى منع خصمه اختصاصه بالصبي الذي هو مضاف للاشتقاق وأما شبه فقال وصورة المسئلة أنه ذك كراسم الله عليه أي لأنه قصد التقرب انتهى ونتم ذلك العبارة المقصدة بالمقصود عاظة ابن غطبة في قوة تعالى وما أهل به لغيره قال ابن عباس وغيره المراد من ذبح الأضنام والأوتان ما أهل به لغيره ومنه سبب لعل الولد وبرت عادة

العرب بالصياح باسم المفضوذة بالذبيحة وغلب ذلك في استعمالهم حتى عبر بعض النباة التي هي لغة التبريم انتهى الخصال ان ذكركم غير اسم الله لاوجب التبريم عند ما تكفي في المذونة الذي ورد عليه المؤلف في قوله وذبح لصليب أو عيسى وأما هو مكره فقط وعندنا بن الهام يحرم انتهى (قوله ان ذكركم اسم الله عليه يتنافى ذلك) والخالص انه اذا ذكركم اسم الله عليه فقط أو ذكركم اسم الله واسم غيره يؤكل وأما اذا ذكركم الصنم فقط فلا يؤكل (قوله لان لام الاستحقاق الخ) لا يظهر انها تقيد الاختصاص على ان الاختصاص هنا لا يظهر منه عدم الاكل (قوله ولام التعليل لا تقيد) خلاصته ان لام الاستحقاق لما كانت تقيد الاختصاص لم يؤكل في مسئلتهم اولما كانت لام التعليل لا تقيد اكل وحاصل مفاد الشارح هنا وفي قوله أو ذبح لصليب الخ انه لم يؤكل في مسئلة الصنم لكونه لم يذبح كرام الله عليه ولولا ذكر وحده أو مع اسم الصنم أكل في كل في مسئلة الصليب وعيسى لكونه ذكركم اسم الله عليه وهذا يتبع فيه الشارح وغيره وهو لا يظهر بل الذي يظهر انه لم يؤكل هنا لكونه قصد التقرب في مسئلة الصنم بأن جعله الها أو أكل في مسئلة الصليب وعيسى لانه لم يقصد التقرب بل قصد انتفاع الصليب أو عيسى (٦) بشوابه هذا ما يفيد من عرفه وقصد الانتفاع في الصليب اعما يظهر بالنسبة

لذا جرح خلاف عيسى يظهر قصد انتفاعه والخالص انه مع قصد التقرب لا فرق بين الصنم والصليب وعيسى في عدم الاكل ومع قصد الانتفاع لا فرق بين التلذذ في الاكل وان لم يذبح كرام الله عليه لما ساقى أن وجوب التسمية خاص بالسم وقال محشي تب ما قصه ان المذبح الصنم ليس يحرمه لكونه ذكركم غير اسم الله بل لكونه لم يقصد ذكاته والا فلا فرق بينه وبين الصليب فانه التوسني وقال ابن عطية في قوله تعالى ولأنا كلوا مما يذبح كرام الله عليه ذبايح أهل الكتاب عند جوارحهم في حكم ما ذكركم اسم الله عليه من حيث لهم دين وشريعته انتهى وقد أجاز مالك في المذونة أكل ما ذكركم اسم المسيح مع الكراهة ابن عرفة وفيه ذكركم اسم المسيح الكراهة والاباحة لان حلول

ولولا ذكركم اسم الله عليه قلت ان ذكركم اسم الله عليه لا يصح بل هو لله عليه ان ذكركم اسم الله عليه يتنافى ذلك لان لام الاستحقاق تقيد الاختصاص ولام التعليل لا تقيد ولما كانت لام الصليب تعليلية (ص) أو غير حلاله ان ثبت بشرعنا أو الكره (ش) هذا تفصيل في مفهوم مسئلة والمعنى ان الكفاية اذا ذبح لنفسه ما راها غير حلاله وثبت يحرمه عليه بشرعنا كذبي الطفر وهو الاكل وحجر الوحش والنعام والاوز وكل ما ليس بمشقوق الطفر ولا منفرج القوائم فانه لا يحل أكله فان لم يثبت تحريمه بشرعنا لم يحرمه بشرعنا شرعه كالطريفة وهي أن توجد الذبيحة فأسند الرثة إلى متصفة بظهر الحيوان كرمأ كره من غير تحريم وانما كانت الطريفة عندهم محرمة لان ذلك علامة على أنها لا تعبد من ذلك فلا تعمل فيها الذكركم عندهم بمنزلة مفنونة المغائل عندنا وليس السباح من ذبي الطفر لانه مشقوق الاصابع ليس بينهما اتصال وظاهر كلام المؤلف في الكفاية مطلقا مع أن ذبي الطفر اعلم على اليهود فقط لكن قوله ان ثبت شرعا بين المراد منه وقوله والاكراهة أي كره أكله وأما شراؤه فلا يجوز وبفسخ اذا وقع وفي كلام بعضهم أن الفسخ في الطريفة وشروها على جهة التسبب (ص) كجزائه (ش) أي الممنون الذي يتركه بمعنى كلامه انه يكرهه لا لما ان يقيه جزاء في أسواق المسلمين أي ذبايحهم ما يفسقه ببيعته وكذلك يكره أن يكون جزاء في السيوت وهذا الثاني مبني على القول بأنه يصح استنائه وبعبارة أخرى كبره في أسواق المسلمين لعدم نفعه لهم والجزاء الذي أجمع والعلم باق الدم والقتاب كسر العظم وينبغي أن يراد هنا ما يبيع وهي بكسر الجيم وأما بالضم فاطراف البصر بداهة ويراد به ورأسه (ص) وبيع وأجاز تعليله (ش) يعني انه يكرهه للسلطان يبيع للكافر نعتا بجه العبد وكذلك يكرهه للسلطان أن يؤجر دابته أو سيفيته لكفاية لأجل عيبه وكذلك يكرهه للسلطان يعطى اليهود وورق الفضل لعبيده وما أشبهه مما يستعيبون به على تعظيم شأنهم (ص) وشراؤه

من رواية ابن القاسم مع رواية أشهب (قوله ان ثبت بشرعنا) المراد ان شرعنا أخرجه عن شرعه بالاسم عليهم كل ذبي طفر (قوله وحجر الوحش) فيه نظر لان من ذوات الخواف (قوله ولا منفرج القوائم) جمع فائضة أي ما يقيم عليه وهو الطفر والطرف مرادف (قوله فأسند الرثة) أي الفشة (قوله وأما شراؤه فلا يجوز وبفسخ) ظاهره التحريم فقد قال في ذلك وجد عندى ما منه أي كره الاكل وأما شراؤه فغيره وبفسخ لانه تين انه لا تعبد لانه كفاية بحسب اعتقادهم وبوجه حرمة الشراء مع كراهة الاكل فقط اعانتهم بالطعامهم لا ليحل لهم وهو الحق والفرق بينهما وبين ان يبيعهم عليهم ان شرعنا يكرهه ولا يفسخ ان فاسد الرثة ليس لهم فيها عذر فزعم متعلون في تحريمها فساعدناهم بشرائنا فاهم على ضلالتهم وأما التهم فيهم معذورون فيه لغيره عليهم بنص القرآن فلسنا مساعدين لهم على ضلالتهم (قوله على جهة التسبب) أي يجعل عدم الجواز على الكراهة وهذا خلاف ما قدمنا من ذلك وفي شرح عب ما يفيد (قوله وكذلك يكرهه ان يكون الخ) بل يكرهه الشراسته سواء كان المبيع ذبيحه أم لا وكذا يكرهه أن يكون صيرفي في الأسواق (قوله وأما بالضم الخ) قال بعض ولم أر من ذكركم الخ

(قوله فانه لا يجوز لنا شر او موبىضخ على ما مر) أى يجوزم على ما تقدم وفي عجب خلافه وتبعه عجب فانه قال أى بكموالشر او ما ذبحه وان كان مما يحايى به كله الحليم وعلى هذا فاكل ما يحرم عليه بشرعه بالشر او مكره ولنا من وجهين الشر او الاكل وأما ما لا يحرم عليه بشرعه فانه بكم وشرا أولا كله وأما ما يحرم عليه بشرعنا كنزنا لظفر للهودى فيحرم كله وشراؤه ويضخ فالاسلام ثلاثة (قوله أن يتسلف عن الخمر) فلذا قال في ١٢ وفدخرها في المدونة فيما كان البائع نسيبا وحسبذ فلو كان البائع مسلما فلا يجوز تسلمه ولا البيع به ولأخذنه قضاء لانه لا يملكه انتهى (قوله ولان لهم) أى المسلمين وفي نسخة لى السلم مندوحة أى بان يسع لغيره أو يشترط عليه غير عن الخمر وكذا المندوحة في التسلف أى بان يتسلف من غيره (قوله أنه لا يفسخ) أى التسلف المذكور (قوله أو يقال يفسخ) أعني ذلك التسلف (قوله بمنزلة من يتابع الخ) أى (٧) فالتسلف المسلم يتابعه بمن تزمه لاجتماعه والسكران

ذبحه (ش) أي وعما يكرهنا أن نسترق ذبحة الذي التي ذبحه نفسه عما يراه حلالا وأما  
ملا إبراهيم حلالا كاطرفة فإنه لا يجوز لنا شرأ أو يفسخ أن وقع على ما حر (ص) وتسلف  
عن خرا وسبع بلا أخد قضاء (ش) يعني أنه يكره للمسأل أن يتسلف عن النحر من الكافر  
أو يأكل منه طعاما اشتراه بغير خرا أو أخذ عن النحر من هبة أو صدقة أو يبيعه شيئا وأما  
ما أخذ من الذي فضاه عن دين للمسأل عليه فإنه باطل كما أن الله الجزء منهم ولأن لهم  
في البيع مندوحة دون القضاء قوله وتسلف عن خرا بعبه الذي الذي أو مسلم الآن عنه  
من مسلم أشد كراهة كما قاله ثم وتظهر قوله أشد كراهة أنه لا يفسخ أن وقع أو يقال يفسخ  
بجزئة من تباع وقت نداء الجمعة مع من لا تزمه تأمل (ص) وشتم يهودي (ش) أي ومما  
يكره للمسأل أن يأكل شتم يهودي الذي هو محرم أي وكراهة كل شتم يذبح يهودي من بشر  
وعنه شرأ أو هبة أو نحو ومن الشتم الخالص كالتب بالثنية المفتوحة شتم يرقى بغض  
الكشر والامعاء فإن قيل شتم اليهودي مما ثبت تحريمه بشرنا فلم يكن حراما فطوبى  
أنه يرمي ذلك إلى حله فهو لا يذبح غير حل لكن حرمة عليه كراهة كله منه (ص)  
وذبح لصلب أو عيسى (ش) أي وعما يكرهنا أن نأكل ما ذبحه اليهودي للصلب أو للكنيسة  
أو نحو ذلك مما عصى دوابه التقرب والتعظيم لشركهم فاللام في الصلب للتعليل فلا ينافي أنهم  
ذكروا اسم الله عليه (ص) وقبول متصدق به ذلك (ش) أي وكراهة قبول التصديق منهم  
لأجل الصلب أو عيسى وحكم التصديق عن موثاقهم كذلك لأن قبولها في هذه الحالة تعظيم  
لشركهم كما تقدم فإن عبد السلام وكان المؤلف تركة لسواه حكمه ما ذكر ويصبر أن  
تكون اللام بمعنى عن (ص) وذ كافتحى وبغضى وفاسق (ش) وإنما كره ذكته من ذكر  
لتفوق النفس عن فعل الأولين فلا ترد المرأة فإن ذكته باغبر مكرهة ولتنقص الثالث  
ولا يرد الكافر فإن ذكته باغبر مكرهة بل المكروه كونه جزاء في أسواق المسلمين على  
العوم لا ما جزمه لنفسه لأن الفاسق فسقه لا يقر عليه في دينه بخلاف الكافر الكاذب  
ويدخل في الفاسق البسدي على القول بعدم كفره والغافل وبارك الصلاة ولا تترك ذكته  
المراآت الصبي ولو لم يضره ذكته على مذهب المدونة (ص) وفي ذبح كتابي لم يقل أن (ش)

يفيد أنها إذا كانت من غيرهم لا يكره . وقد كره الشيخ أحمد بقوله وظاهر كلامه أي صاحب الرسالة عدم الكراهة لمعاوجهة لمؤاخرته  
عن لها كذا انتهى وقوله عن أنه كلما راجع لقوله معاوجهة أيضا ( قوله مقاصد دوايه التقرب والتعظيم لشرهم ) لا يخفى أن هذا ينافي  
ما تقدم عن مفاد ابن عرفة ( قوله فلا ينافي أنهم الخ ) لا يخفى أن هذا يفيد أنهم ذكروا الاسم الله عليه وأنهم مطلوبون وليس كذلك ما تقدم  
( قوله وكذا خفي ) أن ذكركم منهم لنفسه أو لغيره وهو ظاهر ومعنى الكراهة هنا أي بكره أكل مذكوره انتهى لك ( قوله وخصي )  
أي ويحبوب ( قوله فان ذكركم لغيره مكرهه ) أي لأنها كالملة في نوعها ( قوله والأغلف ) هذا هو المغد دخل في الماني عب من عدم  
الكراهة إلا أنك تجيب بأن عبد الأغلف فاسد فاسمك لان الاختنا سبب لادوا سبب ( قوله على مذهب المدونة ) راجع للمرأة والسبي  
أي خلافا لان رشد ومثل المرافق عدم كراهة الذكركم لجنب والحائض والإخترس والنساء واعلم أن ما قاله المصنف هنا من قوله وكذا  
خفي هل يجري في أفرع الذكركم والذبح والصحر

شأنه إشارة الخطاب عند قوله وجرح مسلم قتالاً واقترب حشد الخلق والمصطفى والفاسق ومن يكره كاهل بكرهه وسد وهو الظاهر انتهى قال بعض الشراح لكن ظاهر إطلاق كلامهم من عدم كراهة صيدهم (قوله أي وفي محضه) أي سمع الكراهة هذا فتررت في كذا والاحسن ما في صيغة لانه هو الموافق لكلام المصنف في توضيحه ونصه في صيغة وفي حل ذبح كذا في سلم فيجوز أن كلها وعدم حله يمنع قولنا ملك قال تعالى وظاهره من بابها ما عاينت تحريمه بشرعنا على المذبح كذا القفر وعلى هذا أيضاً فإنه قال والقولان جاربان حتى لو كان ما استتب على ذلك كنهه ما علمه بشرعنا انظر ابن عرفة وكلام ابن عرفة بقصد أن الراجح من القولين الحرمه كذا كره شب (قوله بأمره) مفاده أنه ذبح بقدر أمره لأن كل قطع من المواضع التي لا ينبغي لمسلم أن يمكن ذبحه من كذا وإن كان شريكاً فيها فإن فعلاً قلت انتهى وكذب بعض شيوخنا مناهضة مقتضى التقدير أنه ذبح ملك المسلم بغير أمره لا تصح لأنه ذبح ملكه وكذا وبصفة النكاح لأن كل الاشرار ذبح ملكه وفي ذبح ملك المسلم قولان لكن بأمره فقط مقتضى أنه لو ذبح ملك غيره بغير أمره لأن كل عدم صفة كونه في هذا الوجه وانه أعلم بالظاهر أنها لا كل لأنها بالقدوم على ذبحها الموجب لغرمه نصير كالمملوكة له (قوله انقلعهما) علمه لأنني الخ باعتبار ما تضمنه من تقديمه على النوع الثالث (قوله المأموس إليه) صفة مؤكدة (قوله دون الوشي) محترز وقوله بالأنس (قوله مقدماً) (أ) كذا في نسخة بالمعنى مقدماً كل منهما على النوع الثالث (قوله وهو الصد)

أی العقر (قوله) أی بالوشی  
 (قوله شرع) جوابا (قوله)  
 الضروري) خبران حاصلان  
 ابتداء قسمین بجلاء ضروری أی  
 لا يتوقف علی نظر والاستدلال  
 وجلاء نظری يتوقف فالاول  
 كجلاء فی الواحد نصف الاثنين  
 والثانی كالجلاء فی قوئل العالم حادث  
 فانه يتوقف علی الدلیل الذی هو  
 قوئل العالم متغیر وكل متغیر  
 حادث غفوة ضروری أی حاصل  
 بسبب الضرورة وقوة النظری  
 أی الحاصل بالنظر وهو ترتیب  
 أمور معلومة لتأدی الی محمول  
 (قوله فان اراده) أی فان اراد  
 الجلاء للنظری یفقد أی لانه  
 لانافی التعریف وقوله والاول

أى فى حصة ذى كنى بلسلم بأمر وعدهما قولاً لتلاك وبنى على ذلك الأكل وعدهم  
ومفهوم قوله لمسلم ان ذبحه لكافر لا يكون حكه كذلك وهو كذلك لأنه ان ذبح ما لا يصل لكل  
منهما فينتفع على عدم حصته به وان ذبح ما يصل لكل منهما فينتفع على حصته به ومثل  
الذبح الحر ثم ان القولين جاربان فى الخصبة أيضاً وقال سبأنى اشتراط الاسلام فيصيد  
كلامه هنا فى الخصبة لأنقول اشتراطها هو بالنسبة لكونه خصبة فقط وأما بالنسبة لخل  
الأكل وعدهم فيه القولان \* ولمأنى المؤلف الكلام على النوعين الأولين من أنواع الذكاة  
الثلاثة لتعلقه ما بالأنسى قالما المأنوس السه دون الوحش مقدما على النوع الثالث وهو  
الصيد المتعلق بشرع فى الكلام عليه ولم يعرف ابن الحاجب قال ابن عبد السلام لم يلازمه ابن  
عرفة ربان الجلاء المعنى عن التعريف الضرو ولا النظرى فان أراد أنه ينفقده والأول  
متنوع فالصيد مصدرأ أخذ منباح كلفه غرمه مقدور عليه من وحش طير أو برأ وحوان بحر  
يقصد فلا يتوهم ضافة أخذ لقاعا واسما أخذ الخ وهو من حيث ذاته جازا رجاء وقوله يقصد  
أى بنية الأصيلاد وهو راجع لما قبل أو حيوان البحر لأنه الحيوان البحرى لا يشترط فيه القصد  
وإنما آخره متخسبة اختلال النظام وإنما قصد ذكر البحرى أنه صيد لأنه يحتاج الى عقر ثم لا بد  
فى العقر الذى هو البحر من أن تكون ثلاثة صائد ومصيد ومصيد فاشار الى الأخير بقوله إنما  
بأنى سلاح محمد الخ الى ما قبله بقوله وحش البحر الى الأول بقوله هنا (وبوح مسلم عيز) أعلم  
أن البحر حشرط فى حصة أكل الصيد ولو كان البحر فى أى مكان من جسد الصيد وانظر هل

مجموع أي الخلاصة الضرورية فان قلت لم يقل ابن عرفة من وحش أو حيوان يحرق بقدره  
أخصر والوحش أي ماذ كرفت لان الوحش غلب في وحش البرفلة لذئ ك الطير لئلا يكون رسمه غير منعكس وقلنا مجهوز عنه كإفال  
ابن الحاجب لكن أخصر كذا أفاده شارح الحدود في أن قوله وحش طرأ إضافة لبعده بياينة وأما إضافة وحش الى برقه من إضافة  
الخال الى الخجل (قوله فلا يشوم) لظاهره ولذا التفريع وقوله وأما أخطأ أي بحيث يقول ما أخذ من مباح كمنه غير مقدور عليه  
من وحش طرأ الخ (قوله من حيث ذاته تاجرا جاعا) أي وقتعه الاحكام الخمسة لمباح وهو ما كان للهاش اختيارا لا كل وانتفاع بقنه  
ولو في شهوة متباعدة أو نكح منعة تزوجا أو شره ومنذوب وهو ما يصل لسلطان له توقف الوجه أو ليسوع به على عباده في ضيق أو  
بصرفه في منبذوب من صدقه مجموع اذا كان يريد قتل الصيد لا ذكاته لانهم من الفساد أو كان الاشتغال به يؤدي لتضييع الصلوات  
وواجب وهو ما كان لاحابه نفسه أو غيره ولا يحد غيره ومكره وهو ما يصل لخلق والنهي والفساق (قوله خشية اختلال النظام)  
أي بين المعاطيف ثم انك خبر بان النسبة اعماهي شرط في الاصطبات لافي أخفا الصدد وظاهر الخبر يفانه شرط في الاختلافه تسمح  
فأراد بالاختلا الاصطبات الأخرى الى تيمته الشارح حيث قال أي نسبة الاصطبات لأنه يلزم على كلام الشارح ترك النسبة المعنوية  
للكسبة اللفظية مع ان المعنوية أولى (قوله ولو كان المخرج الخ) أي ولو في الأذن

(قوله ما يشعل شق الجلد) أي هل المراد تأثير صادق بشق الجلد أو ادماؤه أو فاصره على الادماء بالخصوص وهذه العبارة لعج وفي عب المراد به الادماء مع شق جلد ألام لا شق جلد بالآلة بدون ادماؤه وحشى صحيح فلا يكتفى بخلافه في مريض فؤ كل لكن هذا يختلف ما يأتي في قوله وسيل دم سمحت لان مع فهمه لو كانت مريضة لا يكتفى فيها سيلان الدم فقط بل بالدم الخمر لك القوي وأولى الشق بلا ادماؤه ولا تحرق قوي الان هذه الآتي في الفزع وكلامنا الآن في العقر وسياق عن عج ماضه اعلم ان مقتضى كلام ابن عرفة من ان المعنى في الصيد انه لا يؤكل بدون ادماعه ان الآفة حيث يكون يحصل منه دم عند شق الجلد وأما ما يحصل منه دم عند شقه فيكتفى شق الجلد الذي هو الجرح ولا يعتبر سيلان الدم وأما لو حصل الادماء من غير الآفة أو جرح من غير الآلة لا صطبا فلا يؤكل وظاهر المصنف في قوله وصدم وأعض انه اذا حصل جرح من غير الآلة كعض الكلب أو صدمه ان ذلك يكتفى (قوله وبدله ما يأتي) لم يذكر الشارع فيما ساق ما يتعلق بذلك نعم يأتي في كلام عج الذي الكلام هذا (قوله وأحترز بالآلة) أي سلم حال الأرسال وكذا ما بعده وانظر ولو تحققت ثلث الشروط بعد الأرسال وقبل الوصول كذا في عب (أقول) اذا كان النص ان المراد الاسلام حال الأرسال فلا يشترط اذن الاستمرار وفي عبارة ويعتبر الاسلام حال الرمي والاصابة فلما ارتد بعد الرمي وقبل الوصول (٩) أو كان كافر حال الرمي وأسلم حين الاصابة فلا يؤكل واشترط الاسلام في قوله

تعالى تناله أيديكم وبما حكم لان الخطاب للسليين وهو مبنى على ان الاضافة تفيد الحصر اه (قوله ليكون الحيوان آفة) أي فلا ينافي قول المصنف وجرح مسلم الخ بسلاح محمد وسوان علم (قوله على المشهور) أي خلافا لابن حبيب (قوله ليعلم قوله وان تأنس) الاوضح ان يقول فقوله وان تأنس الخ (قوله فان عني لو) أي وذلك لان ان تصرف الفعل للاستقبال والمعنى على المضى ولولا على المضى فلذلك كانت ان عني لو (قوله أو يقدر كان) لا يخفى ان تأنس فعل ماض وتصرفه ان الاستقبال وكذا كان فعل ماض فتصريفه ان الاستقبال الاترى ان الله قد قال في كتابه وان كان ذو عسرة

أراد بالجرح ما يشعل شق الجلد أو المراد به ما يذى بان لم يحصل شق جلد وبدله ما يأتي عند قوله أو عض بلا جرح اه واحترز بالمسلم من غيره كتابيا ومجوسيا واحترز بالمعنى من غير هاتين صيده لا يصح لعدم النية كالسكران والمجنون والعسي الذي لا يعقل وأما المرأة والعسي الذي يميز فانه يصح صيده من غير كراهة كذا تأمروا وهو المشهور واطرافه جرح مسلم من اضافة المصدر لفاعله ونسبة الجرح للمسلم ليكون الحيوان آفة كالمسلم ولما فرغ من الكلام على الصائد أخذ يتكلم على الصيد فقال (وحشياً) والمعنى انه يشترط في الصيد أن يكون وحشياً فلا يؤكل الا بشق الجرح وأما الجرح فلا يشترط فيه جرح ولا غيره يؤكل ولو بصيد كافر اذ لا يرد على كونه ميتة وميته محل فقوله وحشياً لم يعمل جرح وهو ممتنع لموصوف محذوف أي حيوانا وحشياً أي متوحشاً لا انسياً من ابل أو غنم أو دجاج أو نفاقا أو بقراً أو حماراً أو راعى على المشهور وهذا ان لم يتأنس الوحش بل وان تأنس ثم وحش لكن قوله (وان تأنس) المعنى على الماضي فان عني لو أو يقدر كان أي وان كان تأنس (ص) بجزعته (ش) صفة لقوله وحشياً أي ولا بد ان يكون الوحش مجزوعاً عنه وان تأنس فكلام المؤلف غير محتاج للتقييد بالدود بعد التأنس وقوله (البعسر) مستثنى من المنطوق أي يجوز عن شخصه في جميع الحالات الآتي حالة البعسر وأخرى اذا جزعته جعته والمراد بالبعسر المشقة أصبح ومن أرسل على وكرفي شاحق جبل أو شجرة وكان لا يصل اليه إلا بما يرخف منه العطب يجوز أن كله بالصيد (ص) لانعم شرذاً وترى بكوة (ش) المراد بالنعيم الأبل والبقر والغنم ولو قال انسى لكان أشمل وأنسب لانه مفهوم قوله وحشياً وانما عبر بالنعيم لاجل قوله شرذاً والمعنى أن النعم اذا شرش منها أي نضر ولحق بالوحش فانه لا يؤكل بالعقر أما الأبل قبل خلاف وأما البقر فعلى المشهور ثم ان قوله

(٣ - خرئى ثالث) فليس المراد الماضي ويمكن الجواب بأنه لما قدر كان مع وجود الماضي دل على ان الاستقبال الذي كان يصرف الفعل اليه ليس مراد ابل المراد الماضي والا لما احتيج لتقدير كان (قوله بجزعته) بالنية لم يعمل ليشمل جزع كل أحد هو أو غيره عنه بذيل قوله وحين ماراً مكنته كانه وترك كذا في له (قوله فكلام المؤلف غير محتاج الخ) أي لان المصنف لما قال بجزعته دل على أن المراد تأنس ثم وحش (أقول) لان ان العجز يقتضى التدو لتحق العجز بسقوطه في كوة بحيث لا يمكن ذبحه فندبر (قوله) مستثنى من المنطوق لا يخفى ان قوله في جميع الحالات يقتضى أنه مستثنى من محذوف (قوله أصبح الخ) ذكره دليل على ان مراده بالبعسر المشقة لأنه أخص من المسمى لأنه قال يخاف منه العطب فيقتضى انه اذا كان مشقة بدون عطب لا يجوز وهو خلاف ظاهر المصنف الا ان مفاد نص أصبح آخر ما يفيد ان المدار على المشقة (قوله في شاحق جبل) أي جبل شامخ أي مرتفع (قوله أو ترى) المعطوف محذوف وجعته ترى صفة له أي وحشياً ترى بكوة وليس جعته ترى معطوفة على قوله شرذاً فانه ذلك ثبوت ذلك بالنسبة للنعيم وليس كذلك (قوله لكان أشمل) أي ليشمل الدجاج الانسى وشرو (قوله وانما عبر بالنعيم الخ) كانه جواب عن المصنف وذلك لان شرذاً يستدل بالنعيم أي لغة قال البدر شرذاً يستعمل في النعم وفي الصيد اه

(قوله عطف على مسلم الخ) فيه تسامح يدل عليه كلامه بل ذلك الجرائم هو بالضاف المحذوف فتعانه انه حذف المضاف وأبقى المضاف اليه على حرف العطف هو المحذوف وقوله ونصب الخ هذا هو الاول لمقابلته وحشيا (قوله وهو جاز الخ) أي والشرط موجود وهو كون المحذوف مما لا لماعطف عليه لفظا وان اختلاف في أن العطف عليه مضاف لفاعله وهذا مضاف لمفعوله (قوله لان الكونه هي الطاقة) يقال كونه يفتح النكاف وضهما (قوله بكونه) بضم الهاء وتشديد الواو والجمع هو ي بضم الهاء (قوله وبعبارة أخرى) هذا جواب عن الاعتراض المذكور (قوله لامن التردى الذي هو السقوط) ويمكن ان يكون من ذلك وتجعل الباء بمعنى من (قوله وحيوان علم) ولومن نوع مما لا يقبل التعليم كأسد وغرغرس وأولى ما يقبله من كلب أو يازولو كان طبع المعلم القدر كذب فإنه لا يسلك الانفسه وعصيان المعلم مرة لا يخبر به عن كونه معلما كما لا يكون معلما بطاعة مرة بل العرف في ذلك كاف (قوله كعراض) تفسير لقوله أم لا وهو بالعين المهملة على وزن معقار سهم (١٠) لا يرش له دقيق الطرفين غليظ الوسط وقال عياض المعراض عصفاف طرفها

حديثة وقد تكون بغير حديدية اه (قوله والتكليب التعليم) لا يخفى أن قوله مكين حال مؤسكة وقيل التسلط فلا تكون مؤكدة بل مؤسسة (قوله قال فيها) يؤخذ من كلام المدونة حسد التعليم بطريق الزوم وذلك لان الذي في المدونة حسد المعلم فيؤخذ منه ان التعليم جعل للكل بحيث اذا أرسل أطاع واذأ جر انزجر (قوله وذكره) أي ذكر الاعتراض (قوله وجل على الواقع) أي ان زياد من زادوه وان حبيب واذأدي أجاب ليست مخالفة لما في المدونة أي لانه يرجع لقوله واذأ جر انزجر وفي ل زياد ابن حبيب واذأدي أجاب قيل وهو تفسير لان في الام واذأ أشلى أطاع والاشلاء يطلق على الاغراء والدعاء اه فلا يخفى ان هذا محض اللفظ الشامل عنهما

لا نعم يصح حرمه عطف على مسلم بعد حذف مضاف أي لا حرم نعم وهو من عطف المصدر المضاف لمفعوله على المصدر المضاف لفاعله وهو جاز وان كان قليلا ورفع عطف على جرح بعد حذف المضاف وأقامه المضاف اليه مقامه أي لا حرم نعم ونصبه عطف على وحشيا وترك الالف في الرسم على اعتباره فانه يقفون على الترتيب المنسوب بحذف الالف ثم ان قوله بكونه في نظر ذلك لان الكونه هي الطاقة وليس ذلك عراد ولذلك قال ابن غازي بكونه وفي بعض النسخ تكبيرة وهما بمعنى وبعبارة أخرى ومعنى تردى أي من الردى وهو الهلاك أي أشرف على الهلاك بكونه لان التردى الذي هو السقوط من أعلى الى أسفل كما فهم ابن غازي (ص) بسلاح محمد وحيوان علم (ش) الباعطة يجرح وأشار بها الى ما يصاد به من سلاح أو حيوان والمعنى انه يشترط في الآلة التي يصاد بها ان تكون ذات حديد سواء كان فيه حديد أم لا كعراض أصاب به في فليس المراد بالحد الحديد بخصومه وانما اشترط في الحيوان التعليم لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكين ابن حبيب والتكليب التعليم وقيل التسلط وحسب التعليم فانها المعلم هو الذي اذا أرسل أطاع واذأ جر انزجر اه واعتراض الاشياخ كلامها بان الطير اذا زجر لا ينزجر وذ كره في الشام يقبل فقال وفيها والمعلم من كلب أو يازوهو الذي اذا زجر انزجر واذأ أرسل أطاع وزياد اذأدي أجاب وجل على الواقع وقيل لا يشترط ان تحار الطير اه وهذا يفيد انه يعتبر فيما عدا الطير الوصفان وكذلك في الطير لان اعتراض الاشياخ المدونة يتقضى أن المتمدن في الطير عدم اعتبار الانزاج وهو اه اذا أرسل أطاع (ص) بارسال من يده بلا ظهور ترك (ش) هذا صفة طير أو حيوان مرسل من يده ولم يظهر منه ترك والاولى اسقاط قوله من يده والمراد ان يكون بارسال كان من يده أو من يده غلامه أو من حزامه أو من تحت قدمه أو من فوقه لا يخبر عن صفة واحدة وهي أن يكون مطلقا فذهب بنفسه أشلاء بعد ذلك أم لا فإنه لا يؤكل الا ذكاة ثم بالغ على جواز أكل الصيد بقوله

(قوله وهذا يفيد) أي ما تقدم من كلام الشامل (قوله وهو انه الخ) الضمير عائذ على المعبر المفهوم من المقام (ص) والتقدير والمعتبر اه اذا أرسل أطاع قال بهرام واستقرأ الضمى من المدونة أن شرط التعليم واحد وهو اذا أرسل أطاع ولا يشترط ان زجر انزجر وقد ذكر من يوثق به في الصيدان الكلب لا ينزجر به ما أرسل على الصيد و بعد رؤيته فينبغي العمل في زماننا باستقراء الضمى من شرح شب (قوله بارسال) الباء بمعنى مع أو بسببه (قوله بلا ظهور ترك) أي انه يشترط في جوارزا كل الصيد ان يقتله الجارح ان يكون متعاشا من حين الارسال الى حين أخذ الصيد فلا يظهر منه ترك في شغل غير الصيد ثم انبعث ثانيا فلاقى كل وظاهره كالدونة لا فرق بين قليل التشاغل وكثيره ورأى الضمى ان يسر التشاغل لا يضرب (قوله أن يكون مطلقا فذهب بنفسه أشلاء بعد ذلك أم لا) ظاهره انه لو كان مطلقا فاشلاء ان ذلك يعني لانه في تلك الحالة لم يذهب بنفسه مع انه لا يؤكل ولو كان لا يذهب الا بأمره فالمراد باليد حقيقة أو حكما كاذ كره الشارع لا القدرة عليه أو المالك فقط لكن هذا على ما رجح الهمالة من انه لا شأن بكون من يده أي حقيقة أو حكما وقال اولادنا كان مطلقا ولكن ما ذهب اليه الا بالرسالة فانه يؤكل وقال ابن القاسم أنا أقول بوقول الشارع أو من يده غلامه لا يخفى انما اذا كان المعنى الساوي هو الخادم فطرسل هو وان كان السيد هو النواوي المسمى والخادم هو المرسل فلهي وجه آخر انه كونه



مأموره وقر بانه والظاهر عدم اشتراط اسلام الخادم لان النಾಯ المعنى هو سيد فلا ارسال منه حكما (قوله ولو تعدد مصيده) افراد الضمير يدل على رجوعه للصوان وهو كذلك انه محل الخلاف واما السلاح اذا اصاب متعدد فان الجميع يؤكل بالاخلاف فافاده الزرقاني (قوله أى اولانية) أى فى واحد معين بل نوى ما اخذ فيه الانقسام من أرسل كلبه على جماعة صيد ولم يرد واحد منها دون الاخر فاعندها كلها أو بعضها كل ما اخذ منها اه أى بأن نوى الجميع أو نوى كل ما يصيده بأخذه هذا الجارح سواء كان واحدا أو أكثر كما أفاده بعض الأشاخش (قوله أو لم يعلم) أى لم يعلم كأي فاعنده الشارح أى لم يعلمه هو ولا غيره وقيل البالغة علمه كان معه بصار أم لا ويشترط أن لا يكون لها منغذ ثم انك خبر بان المراد بالعلم أى من غير ملق الرؤيه والا فلا رؤيه تستلزم العلم (قوله كالكهف فى الجبل) الكهف بيت منقور فى الجبل كما أفاده الصباح فالكاف للتثنية (١١) فبدخل تحت الكاف الحفرة فى الارض

التي لا تشرق فيها (قوله نل) يجمع على نلال كسمهم وسهام (قوله وقيل شرفة) على وزن غرقفاى شئ مرتفع (قوله كالراية) كأن الكاف للتثنية (قوله هو) أى الراكبة الخ وفى الصباح انها المكان المرتفع وفى القاموس والراية ما ارتفع من الارض (قوله وهو يعلم الخ) أى ما لوطن أو شك هل هو من المباح أم لا فلا يؤكل كلسان عند قوله لان ظنه سرا ما قالوا وكذلك اذا شك أو توهم (قوله لم يظن بنسبه) المراد الجنس القوي فيصدق بالنوع ليسوافق لفظ المصنف (قوله لا مفعول ثان الخ) فان قلت وما المفعول الثانى على تقدير الشارح قلت المفعول الثانى محذوف والتقدير لم يظن نوعه بأقروشى أو جوارح وحش وهكذا وأقول لا يحتاج الى منعول ن لان بهنر يعرف والعنى أو لم يعرف نوعه وحل الشارح يشبه الى الاول (قوله فانه يؤكل على المشهور)

(ص) ولو تعدد مصيده (ش) أى ولائمة (أو نوى الجميع) وأما لو نوى معين فلا يؤكل الا ذلك المعين اذا قتله وأولاه علم انه الاول فان لم يعلم انه الاول أو قتل غيره قبله فلا يؤكل وهو لا غيره واما لو نوى واحد الا بعيته فلا يؤكل الا الاول فقط ان علم انه الاول ولا فلا يؤكل شئ وفاعل قوله (أو كل) لما يصيده المتقدم فى قوله وحوان علم والعنى أن الجارح اذا أرسله صاحبه على الصيد فأكل من ذلك لا يضر ويؤكل على المشهور (ص) أو لم يعرف أو غصه (ش) يعنى أن المشهور عدم اشتراط رؤيه الصيد فإذا أرسل الكلب أو الجارح على صيد فى غار أو غصه أو كان وراءه كفة ونوى ان وجده صيدا داخل ذلك فانه اذا وجده وأخذوه وقتله فانه يؤكل على المشهور لان ما فى ذلك كالمعين لانه محصور والغار والكهف فى الجبل والغصه هى الاجبة وهى الشجر المتلف والا كة تل وقيل شرفة كالراية وهى ما جتمع من الجبان فى مكان واحد ودور عاقل ودور جاهل يغلق والمراد بالرؤيه العلية لا البصرية (ص) أو لم يظن نوعه من المباح (ش) صورتها أرسل كلبه أو جوارحه أو سهمه على صيد وهو يعلم أنه غير محرم الا كل لانه لم يظن جنسه من أى الانحاس المباحة الا كل ولا يتحقق بل تردده هل هو بقر أو جوارح أو شئ أو نوى ذلك فاذا أخذ صيدا أو قتله فله يجوز أن كله اذا لا يشترط فى حوزا أن كله ان يعلم جنسه من المباح حين الارسال عليه وبعبارة أخرى قوله من المباح حال من الضمير فى نوعه أى حال كون المرقى نوعه من المباح لا مفعول فان لظن لانه يتقاضى انه ظنه غير المباح وليس كذلك لانه علم انه من المباح ولكن لم يظن من أى نوع هو من المباح (ص) أو ظنه خسلانه (ش) صورتها ظن فوط من المباح كارب مثلا فارسل كلبه وأبازمه وسهمه عليه فاذا هو نوى فانه يؤكل على المشهور لان الكفة فى ذلك واحدة (ص) لان ظنه سرا (ش) هنا خرج من معنى ما تقدم كانه قال ولو تعدد مصيده أى كل لان ظنه سرا يعنى أن الصاد اذا ظن الصيد سرا ما أو شك فيه ومن باب أولى اذا تحقق انه سرا فارسل عليه فقتله الجارح فانه لا يؤكل ولو وحده مباح لانه حين رماه لم يرد صيده فلا يأكله فالمراد بالظن ما قابل التحقق فيشمل التان والشك والتوهم فلو قال المؤلف لان لم يتيقن بإحسنه لشمل ظن الحرمة والشك فيها والتوهم لها (ص) أو أخذ غير مرسل عليه (ش) يعنى انه اذا أرسل على صيد مباح فقتل

أى خلافا لا يصح ومنها الخلاف هل يسرى الخطأ فى الصفة لا لوصف أم لا (قوله لان الذك كفى كل ذك واحد) أى مبيحة فلا كل (قوله لان ظنه سرا) ولو قصدت ذكته (قوله من معنى ما تقدم) أى الذى هو قوله كل وأنت خبر بان الخروج نزع الاصل ولم يدخل فالأولى أن يقول معطوف على قوله ولو تعدد مصيده (قوله فقتله الجارح) مفهومه لو لم يقتله أى لم ينفذه مقتلا وأدركه نكاه معتقدا انه حلال فبأنه خلاف اعتقاد حرمة وانما يعمل فى الحرم ثم ظهرت باحته فلا يؤكل (قوله لشمل) أى بدون تكلف فلا يتأق الشمول مع التكلف حيث قال فالمراد بالظن ما قابل التحقق أى تحقق العلم لم تكون صورة التحقق معلومة بطريق الاول أو المراد ما قابل تحقق الاباحة فيكون تحقق الحرمة داخل فى منطقته (تنبيه) مثل ظنه سرا ما لظنه خشية أو جحرا والحاصل أنه اذا ظنه سرا ما أو شك أنه سرا ما أو توهم أنه سرا ما وظن انه حلال فلا يؤكل والظاهر ما يقبل على الظن انه حلال (قوله أو أخذ غير مرسل عليه) أى تحقيقا وشكاً أو وهماً أى بان ظن انه أخذ المرسل عليه وتوهم انه أخذ غير المرسل عليه والظاهر انه ما يقبل الظن فيؤكل كالتقديم

(قوله ثم ان أرسله الخ) الحاصل أن السائل ثلاثا اثنتان لا يؤكل فيهما وهو ما إذا أخذ الجارح ما لم يرسله الصائد عليه ولم يقصده الثانية إذا قصد ما وجد من غير أن يرى شيئا مهيئا والثالثة يؤكل فيها وهي أن يرده على معن عنده ونزوى يسمى عليه وعلى ما يأتي به معه مما يجره ويظهر ما فيها أو لا يؤكل بدون ما عساه وبه جزم بعضهم (قوله أو لم يتحقق) أي المذكي صائدا أو غيره والمراد المذكي سهمه أو حيوانه أي أو لم يتحقق أن يلجج والراد (١٣) بالتحقق الاعتقاد الجازم وقوله في معنى ما السبينة قال في ك وجد

عندي ما نصه ولا يرده على قوله أو لم يتحقق المبيح ما يأتي من قوله أو كل المذكي وإن أيس من حياته لأن المراد وإن أيس من استقرار حياته مع تحقق أنه مات من الذكاة دون المرض (قوله أي ك لا يتحقق الذكاة مع غمره في صيد كذا قدر عب ولا حاجة لتقدير اجتماع لأن قوله كما مثال فقصر المشرك للمبيح (قوله ثم شارك) مفهومه أنه لو حصلت المشاركة في حال انقضاء المقاتل أنه لا يؤكل (قوله أي أو شارك سهم مسموم) أي غيره الذي هو السهم وهذا الحيل يؤذن بتغيير في عبارة المصنف ولو قال في الكلام حذف والتقدير أو شرك سهم غيره وهو السهم بسبب ضرب مسموم لكان أولى بل الأولى أن يكون معطوفا على ما ولا يقدر شركة ويصكون المعطوف في جانب المعطوف السهم الذي هو الشريك كالمعطوف عليه الذي هو الماء (قوله خوف من أذى السم) ولم يحرم لكونه مغلب على الفطن السرية بل شك أو توهم وأتفرق حالة الفطن والظاهر الحرم في حالة الفطن وقال في ك وفيه موهمة أن سري السم فيه لم يؤكل أي يحرم وهو واضح (قوله أو لم يتحقق أن يكل المسلم أو سهمه هو القاتل) ظاهرة

غيره من المباح فإنه لا يأكله لعدم النية التي هي شرط في صحة كل الصيد ثم أن أرسله على صيد بعينه ونزوى أن يأخذه وإن كان ورأسه أو آخر أخذه فما أخذ غير الذي رما فإنه يأكله وما كان ينبغي للوائف أن يعبر بالاختزال عما يجبه والري بالسهم فيقول أو وقع غير مقصود وليسهل ما لو أرسل كلبا أو رى سهمه لأن السهم لا يقال له مرسل بل مرعى (ص) أو لم يتحقق المبيح في شركة غير (ش) يعني أنه إذا اشترك في قتل الصيد مع مبيح ومجترم والتبس الحال فإنه لا يؤكل للتعاقبة للذكورة في المذهب أنه إذا اجتمع الحرم وغيره في شئ غلب جانب الحرم كحد الوجه إلا أنه أو غيره كما إذا أرسل كلبه فيعينه كلب آخر لم أو غير يعلم أنه لا يؤكل إلا أن يكون الكلب الذي أعانه عليه معلما فأدركه صاحبه على الصيد بعينه إذا فرقه فقتله كلبا مباحا فهو حلال لأبأس به (ص) كما فرغ هو بالمدعى أن الصيد إذا وقع في ماء بعد أن جرح ومات ولم يعلم هل موته بسبب الجرح أو غير الماء فإنه لا يؤكل وهذا حيث لم يتفقد شيئا من المقاتل وأما إذا انقضت المقاتل ثم شارك المبيح غيره فإنه لا يضرب (ص) أو ضرب بمسموم (ش) في الكلام حذف أي أو شركة سهم مسموم ضرب به الصيد فكل لا يؤكل إلا لا يدري هل مات من السهم أو من السم وبعبارة أخرى أي أو سلاح مسموم وإذا عسر بالضرب الأعم دون الرمي الخاص بالسهم أي ولم يتفقد السلاح مقاتله ولا أدركه فإنه هذا يحصل الشك فإن أنفذ مقتله السلاح قبل أن يسرى السم فيه لم يحرم كذا لأنه لا أنه يكره خوف من أذى السم (ص) أو كلب مجوسى (ش) صورته ما أرسل مسلم كلبه أو ياره أو سهمه على صيد أو أرسل المجوسى كلبه أو المسلم أو ياره أو سهمه على ذلك الصيد بعينه فقتله معا ولم يتحقق أن يكل المسلم أو سهمه هو القاتل ولا أدركه فإنه لا يؤكل والمراد بالمجوسى هنا الكافر من حيث هو ما لو أرسل المسلم كلبا مجوسى فإنه يؤكل ولا أنكث المجوسى في كذا ذبح المسلم باله المجوسى فإنه يؤكل (ص) أو ينشئه ما قدر على خلاصه منه (ش) يعني أن الصائد إذا ذبح الصيد مع شمس الجارح له أو الحال أنه قادر على خلاصه منه أي على خلاص المصيد من الجارح فإنه لا يؤكل لاحتمال موته من شمس الجارح فلو نيقن موته من الفزع أو كل واحترق بوقه ما قدر على خلاصه منه عما إذا لم يقدر على خلاصه من الجارح حتى مات من نهشه فإنه يؤكل إن كان الجارح قد جرحه كما حرم من أن الجرح شرط في صحة كل الصيد (ص) أو أغرى في الوسط (ش) أغرى قوى وحسن أن كان فعلا ماضيا كالجاء فهو عطف على قوله لأن ظنه خرافا فهو خارج عن نظائر الشركة وهو الطائي لما في توضعه أذ لم يعتده منها فالتقدير ولا يؤكل الصيد إذا ظنه الصائد حراما وأغرى الجارح بعد ابتعانه بنفسه من غير إرسال من يده في الوسط أي أثناء الانبعاث وسوا فزاده الاغراء وقوله أو شاة لا على المشهور وهو قول مالك وابن القاسم وإن كان مصدر الجرح وراعا لماعلى نظائر الشركة فهو عما يمكن التجراطه في سلكها وما نوقش فيمن أن الاغراء مبيح لا يحظر تعصف إذا اغراءه هو المبيح للشك أن لا يملك

أنه لم يتحقق أن القاتل كلب المسلم يؤكل ولو عونه أسماك كلب الكافر وهو كذلك حيث لم يرسله المسلم بعد أسماك كلب الكافر فلا يتحقق أن سهم المسلم قتله وسهم الجرمي مثل أن يوجد سهم المسلم في مقتله وسهم الجرمي في بعض أطرافه فإنه يحل ويقسم بينهما حيث تساوى في الفعل والاقسم على حسب القتل ومثل كلب الجرمي كلب المسلم الذي لا يدري هل أرسله صاحبه أم لا وكذا لو علم أنه أرسله ولم يدري هل هو سهمي أم لا (قوله أو ينشئه) الباعث أنه معطوف على مفهوم من أمثلة لم يتحقق المبيح في شركة غيره والنشأ أخذ اللحم بقدم الإنسان (قوله ما) أي صيد أو ذوقه قدر أى الصائد وقوله على خلاصه أى الصيد وقوله منه أى من الجارح (قوله تعصف الخ)

أقول لا تعسف لانه اذا اشترط الارسال من يده وكان شرطاً في حلة الصند فيجزم بعد ذلك أنه اذا أغرى في الوسط لا يؤكل لا خسرال  
الشرط بل لا حاجة لقول المصنف أو أغرى في الوسط بعد قوله سابقاً بالارسال من يده فانه بالارسال من اليد وذلك قال الباكي لو أرسل  
مسلم كتاباً على صيد فأغرى مجوساً ما منعه ذلك من أكله ولو أرسله مجوساً ثم أغراه مسلم ما كل صيده (قوله الآن يتحقق أنه لا يلحقه)  
المراد بالتحقق غلبة الظان كذا في (قوله الآن يعلم الخ) وكذا لو تحقق أنه يلحقه ثم تبين أنه لو اتبعه لم يلحقه فيؤكل والعبرة بتعيين ولا  
بؤكل اذا تبين أنه يلحقه ولو اعتقده أنه لا يلحقه كما في عجم وقد يقال لا تؤكل في الاتم لقيامه على غسل دم العراف فأتى المرزوع  
وخالف ما أمر به فان صلاته بطل ولو وافق فقله ما في نفس الامر (قوله الآن يتحقق) أي الآن يتبين أنه لا يدركه ولو كانت الآية بعده  
قال في (قوله) وينبغي أن يفيد عدم الأكل فيما ناجل الآية فتح الغير بماذا لم يكن (١٣) الصائد يجعل حكم التذكية والغير يعلمها

شك في عدم أكله فهو شر بلك مشيرات الشك ولا يضر في مشاركتها أن ما قبله ولا ما شاك في  
أكله والأغراء بعكس ذلك انزالاً لما شاك في عدم أكله (ص) أو تراخى في اتباعه الآن  
يتحقق أنه لا يلحقه (ش) ههنا معطوف على ما قبله والمعنى أن الصائد اذا أرسل على الصيد  
كتاباً أو سهماً أو تراخى في اتباع ذلك فلم يدرك الصيد لا مقتولا فانه لا يؤكل اذ لم يلحقه وجدة  
وأدركه كالصيد باتباعه والاسراع في طلبه الآن يعلم من نفسه أنه ولو اسرع في اتباعه  
لا يلحقه فانه حينئذ ما أكله ولو تراخى في اتباعه حتى قتل الطوارح (ص) أو جمل الآية مع غير  
أو يخرج (ش) ههنا معطوف على ما لا يجوزنا كالمعنى أن الصائد اذا وضع آية الذم مع  
غيره وهو يعلم أنه يسبق ذلك الغير أو يظن أو يشك أو وضع الآية في خرج معه أو مع غيره  
بحيث لا يشاء أو ما يسرعة فأتى الصيد قبل تناول الآية فانه لا يؤكل لعدم كذا لتفرط  
الصائد ان يلزمه أن يفعل آية الذم في يده أو سزامه وما أشبه ذلك مما لا يستدعي طولاً في تناولها  
الآن يتحقق أنه لو صككت الآية بيده لم يدرك ذكاته فانه يؤكل وقولنا هو يعلم الخ احتراز  
عما اذا علم أو ظن أن الحامل للآية يسبقه للصيد ثم خالف عليه وأظنه وسبقه هو وأدركه  
حياته فانه يؤكل لعدم قصوره (ص) أو بات (ش) المشهور أن الصائد اذا بات عن صاحبه  
ثم وجد من التذكية أثر كلبه أو وجد سهمه في مكانه وعرفه والصيد ميت يؤكل ولو وجد  
في اتباعه لأن السيل يخالف الناهري أن الهوام تظهر فيه فيصوز أن يكون قد أغان على نفسه  
شيئاً منها بخلاف النهار لأن الصيد يتبع نفسه فيه فالمراد بالبيان المدة الطويلة التي يجب يعلم  
أنه لو عد عليه شيء لا تزفيه (ص) أو صدم أو عض بلابرج (ش) المشهور أن الصائد اذا  
مات من صدم الكلب أو غير ذلك من غير جرح فانه لا يؤكل وكذلك لا يؤكل اذا مات من عض  
الجراح أو الكلب من غير أن يجرحه لما أمر أن الجرح شرط في هضة كل الصيد وقوله بلا  
جرح راجع لهم لو هذا مفهومه قوله فيجرح مسلم واتخاذ كره في دفع ما يشوه أن الجرح لما  
أسند هناك للصائد أن المراد الجرح حقيقة فدفع ذلك التوهم بقوله أو صدم الخ فسلم أن المراد  
الجرح حقيقة بأن مرادهم أو حكايا جرحه الجراح أو لا تضعفهم غير شرط وهو لا يعتبر (ص)  
أو قصداً وجد (ش) يعني أن الصائد اذا أرسل على صيد غير مرئي كلبه أو بانه أو سهمه وليس

وما ذكرناه من أنه لا يؤكل اذا حصل الادماس غير أنه لو ظهر كلام ابن عرفة وظاهر كلام المؤلف انه اذا حصل جرح فانه يؤكل  
سواء كان الجرح من الآلة أو من صدم الصيد يدل عليه قول تمت عند قوله وجرح مسلم يخرج ما مات خوفاً ومن جرح دون جرح  
الجراح انتهى (قوله وهذا فيهم) أي قول المصنف أو صدم أو عض بلابرج (قوله ادفع ما يشوه أن الجرح) حاصله انه اتخذ كره  
لأجل مفهومه أي فانه اذا دفع مفهومه أنه لو جرحه لا كل دفعاً لما شوهه أنه لا يؤكل وأن المراد جرح الصائد كلبه الا انك خير بان هذا  
يستغنى عنه بقوله بسلاح محدود وحيوان علم (قوله أن المراد الجرح حقيقة) الاول أن يقول أن المراد جرح الصائد حقيقة أي بحيث  
لا يشبه جرح كلبه (قوله أو لانه مفهوم غير شرط) أي أن قول المصنف جرح مسلم مفهومه لم يحصل جرح لا يؤكل وهو المراد من قول  
المصنف أو صدم الخ فاصلا أن الجواب الاول أن في جرحه الجراح حقيقة لا لضعفهم غير شرط الا أنها كان مفهومه غير شرط  
يعتبره (قوله غير مرئي) أي غير معلوم فقد قال ابن غازي قاعدة الصيد اذا كان معينا أي مرئياً معلوماً ولو تغير للرؤية كان يسمع صوته

وتحذف ذلك؟ كل كان المكان محصوراً أم لا فان لم يكن معناه أي معلوماً وكان المكان محصوراً كان إلزاماً كل الخ (قوله وقتل) أي الثاني وقتلناه جميعاً فلا يؤكل في صورتين (قوله لجازاً كله) قتله الثاني وقتلناه معلوماً ومفهوم بعد أن أرسل نائباً قبل مسك أول وقتل الثاني أو قتله جميعاً فمؤكل في صورتين ومفهوم بعد مسك أول أرسل نائباً بعد قتل أول قبل وصول الثاني فيؤكل أيضاً ومفهوم أيضاً أول أرسل نائباً قبل مسك أول فسك الأول قبل وصول الثاني فيؤكل ولا يخفى أن قوله وقتل معطوف على أرسل وكان عليه أن يبرز الضمير بأنفاق البصريين والكوفيين فيقول وقتل هو لأن الضمير في قتل عائداً على الثاني وقتل وقع بعده قول أول فقد جرى الضمير على غير من هو له في المعنى (قوله ولما لك) هذا مقابل لقول المصنف (قوله ومبناها على أن الغالب كالخفق) أي فيؤكل وقوله ولا أي فلا يؤكل (قوله من أجل هذه الرواية) أي ما أشار به المصنف بقوله أو اضطرب فأرسل ولم ير (قوله على الخلاف لما في المدونة) أي فان مقتضى كلام المدونة لا ذكره أنه يؤكل في مسألة المصنف أي على تقدير إذا نوى المضطرب وغيره مع أن المصنف قد حكم بعدم الأكل وظاهره ولو نوى المضطرب عليه وغيره (قوله وليس بخلاف) أقول أي ما ذكره ليس بخلاف لأنه كل في مسألة المدونة الذي لم يكن نوى مع من رؤى يؤكل في مسألة المصنف لا احتمال (١٤) أنه أخذ غير ما اضطرب عليه فلو نوى ما اضطرب عليه وغيره لا كل (قوله الحذف

والإبصال) أي حذف الجار مجزئاً فاقبل الضمير واستقر ليس من باب حذف نائب الفاعل لأنه لا يجوز حذفه (قوله على ما فيه) الذي فيه أن باب الحذف والإبصال مقصور على السماع الجماع مع ذلك لا يدخل العبد وانما يكون في الفضلات كذا في لئ أي فالمصنف مشكل (قوله بالأك عند ابن رشد) أي لأنه نوى المضطرب عليه وغيره ولم يؤكل في مسألة المصنف لا يكونه ما نوى إلا المضطرب عليه خاصة فالمصنف موافق للمدونة (قوله وعدمه عند غيره) أي لأنه جعل كلام المصنف مخالفاً لما في المدونة فعنده لا يؤكل في مسألة المصنف سواء نوى المضطرب عليه خاصة

المكان محصوراً وقصد ما وجد طريقه بين يديه فانه لا يؤكل أمواله كان المكان محصوراً فانه يؤكل كما مر في قوله أو لم ير بفار أو غصة (ص) أو أرسل نائباً بعد مسك أول وقتل (ش) أي وكذلك لا يؤكل الصيد إذا أرسل الصائد كلبه على صيد فأسكه ثم أرسل بازاً أو كلباً بعد ذلك فقتل الثاني الصيد لأنه حينئذ أي بعد أن أسكه الأول صار أسيراً أمالو كان القتال فاصيد هو الأول فلا إشكال في جوازاً كله ومفهوم الظرف أنه لو أرسل الثاني قبل أن عسك الجارح الأول الصيد لجازاً كله بلا إشكال (ص) أو اضطرب فأرسل ولم ير (ش) يعني أن الجارح إذا اضطرب على صيداً فأرسله الصائد والحال أن الصيد لم يره الصائد ولا غيره والمكان غير محصور فإذا أخذ الجارح صيداً لم يؤكل لاحتمال أن يكون الجارح قد أخذ غير الذي اضطرب عليه الآن يتبين أنه انما اضطرب على الصيد الذي أخذ مثل أن يراه غيره ولا يراه هو فلهما لك في العتبية ولما لك حوازي كله ومبناها على أن الغالب كالخفق أولاً ابن رشد من الناس من حل هذه الرواية على الخلاف لما في المدونة في الذي يرسل كلبه على جماعة من الصيد ينوي أن كان يراه جماعة أخرى لم يرها فبأنه يأخذ تمام برأيه أي وليس بخلاف بل الظاهر في معنى هذه المسألة أنه أرسل نوى صيداً اضطرب عليه خاصة وأما لو نواه وغيره فانه يؤكل واليهذين التأويلين أشار بقوله (الآن ينوي المضطرب) أي عليه تحذف الجارح وأوصل الفعل فاستتر الضمير على ما فيه (وغيره فتأويلان) بالأك عند ابن رشد وعدمه عند غيره بناء على أن الغالب كالخفق وإن روية الجارح كروية بزه أو لأهه ما وليس كمن رأى جماعة صيد فنهاها وما رواه إلا أن غير المرق تبعه انتهى (ص) ووجب نيتها (ش) الضمير في نيتها يرجع

أولاً وغيره وقوله بناء على أن الغالب كالخفق الخ هذا لا يناسب التوفيق بين كلام المصنف والمدونة والخلاف وانما يناسب الخلاف بين كلام المصنف وقوله ما لك الذي أشار به الجارح بقوله ولما لك حوازي كله (قوله بناء على أن الغالب كالخفق) أي فيؤكل فهو ناظر لتأويل بالأك (قوله وإن روية الجارح كروية بزه) أي فيؤكل (قوله أولاً) أي ليس الغالب كالخفق وليس روية الجارح كروية بزه أي فلا يؤكل وهو راجع لقوله وعدمه (قوله وليس كمن رأى جماعة صيد) أي كادعي ابن رشد فعنده ذلك القائل لا يؤكل ولو نوى المضطرب عليه وغيره وليس كمن رأى جماعة صيد (ثم أقول) ظهر لئ أن من يقول بخلاف يسلم كلام المدونة لا يقول بالقياس الذي يقول به ابن رشد فاذن يرد أن يقال فاعني قوله من الناس من حل هذه الرواية على الخلاف لما في المدونة والجواب أن المراد بالخلاف من حيث يسلم كلام المدونة بالأك وعدمه لا كل في مسألة نوى المضطرب عليه وغيره (قوله لا غير المرق تبع لمرق) أي وليس في مسألة المصنف حرف (تنبيه) بالتأمل في كلام الشارح تعلم أن في كلامه تنافوا ذلك لأن قوله واليهذين التأويلين أشار به فبعد أن المراد بالتأويلين تأويلان بخلاف كما قال غير ابن رشد والواق كما قال ابن رشد لا بالأك وعدمه كما قاله بعد حيث قال فتأويلان بالأك كمن التأويلان بخلاف والواق مستلزم للخلاف بالأك وعدمه إذا نوى المضطرب عليه وغيره

(قوله بإقسامها الأربعة) لا يخفى أن القسم الرابع لم يذكره المصنف فيما سبق فمراد المصنف منه أي الذكاة العهد وعندهم (قوله) ومعناها أي الثالثة التي هي نية التميز (قوله أي ينوي أن يحللها وينبغيها) اعترض بأن ظاهر المدونة أنه لا يشترط ذلك وإن المراد قصد الفعل وإن ذهل عن قصد الحل بمن في الذبح قطع الحلقوم والودجين وذهل عن كون ذلك بيع الذبح كفي ذلك كما هو ظاهر المدونة في الذبح والصدور والظاهر أنه يجري ذلك في شبه أنواع الذكاة اهـ والشراح تابع في ذلك للقائي والحاصل أن عجم ارتضى أنه لا يشترط في المكتبات النية ولا التسمية عليها بشرط أن حق المسلم لأن شخشا قال أنه لا بد من النية في الكافر (قوله إن ذكر) فإن لم يكن ذا كرا فلا شيء **تبيينه** من ترك التسمية عامدا ابتداءً (١٥) قبل أن يقطع تمام الحلقوم والودجين وبعد قطع

العض مني فينبغي الإجزاء ولو كان الترك ابتداءً فسيأتى ذكره بعد ما قطع بعض الحلقوم والودجين فإنه ما فيهما وجوب طاهر أن تركها بعد الذكاة عامدا كان كالترك لهما ابتداءً عامدا وانظر أدام بقدر على الأتيان بالتسمية أي ذكر كراته الأربعة فيجب عليه فهل يأتي بها أم لا والظاهر السقوط من ك (قوله عند الذبح الخ) أي وعند الالتحاق في المساحل (قوله وعند الإرسال في العقر) الباقي لوسمي حين الرمي ثم قدر عليه مني أنه كأنه أيضاً لم أر فيه نصاً (قوله وحله بعضهم الخ) حاصله أن ظاهر الحال أن كلام المصنف يخالف لكلام ابن حبيب لأن المصنف قد قال وتسمية فظاهرة اشتراط التسمية وأنه لا يكفي أي ذكر كرات مع ابن حبيب يقول يكفي بغير باسم الله وحاصل الجواب أن كلام المصنف ليس بخالف لكلام ابن حبيب بأن يحصل كلام المصنف وتسمية أي ذكر بل لو قال الله ولم يلاحظه خبراً لكني وأما باقي الصفة

التي ذكرها في أقسامها الأربعة الذبح والنحر والعقر وما يجعل الموت كالقائه في نار أو نحوها وأقطع جناح لجراد ونحوه لم يسميته طاهراً من البركن النية في العقر عند إرسال الجراح أو السهم والنية على قسمين نية تقرب ونية تميز والذي يشترط فيه الإسلام الأولى والثانية ومعناها أنه ينوي بهذا الفعل من ذبح ومأمعه نذ كتمه لا يقتلها أي ينوي أن يحللها وينبغيها لا يقتلها وهذا منات من المكتبات في هذا قول المؤلف وجوب نية أي من مسلم وكسبي (ص) وتسمية إن ذكر (ش) يعني أن التسمية أيضاً واجبة مع الذبح كفي الذكاة من حيث هي فيقول باسم الله والله أكبر عند الذبح وعند النحر وعند الإرسال في العقر ابن حبيب قال باسم الله فقط وأما أكبر أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو سبحان الله أو لا إله إلا الله أجزاء وكل ذلك تسمية ومأمضى عليه الناس أحسن وهو باسم الله والله أكبر اهـ وحله بعضهم على الوفاق وإن المراد ذكر كراته ثم لو قال المؤلف كسبية إن ذكر جري على عادة من رجوع القيد لما بعد الكاف وقال ز قوله إن ذكر خاص بالتسمية وقد حذف من هنا الواو مع ما عطف أي وقد حذف العلم به من قرينه واحتراز بعن غير القادر كالآخر من أن التسمية لا تجب عليه وأما دأشعراط الذي كراته لو تركها لم يمتد ثركل سواء كان جاهلاً أو لا خلافاً لأشهب في المساحل اهـ (ص) ونحوه بل وذبح غير هاتين القدر (ش) يعني أن الأبل يفتحا وعراهما يجب نحرها فإن ذهبت النحر بضرورة لم تؤكل على المشهور ومثل الأبل القليل وإن الغنم والطير ولو نعام توجب ذبحها فإن نحرشاً من ذلك اختياراً لم يؤكل ولو ساسها (ص) وجازا للضرورة (ش) أي وجاز وقوع الذبح محل النحر ووقوع النحر محل الذبح للضرورة من وقوع في مهواة أو جزم في الشامل بضرورة عدم الألة فقال فإن عكس في الأمرين لعذر كعدمها بغيره بصر ولا يصدر بنسبان في الجهل قولان أي من غير ترجيح ولعل المراد بالجهل عدم معرفة الذبح فيما يذبح والنحر فيما ينحر لاجل الحكم فإنه لا يصدر بها اتفاقاً وانما عذر بالجهل على الوجه المذكور دون النسيان لأنه بمنزلة قسدة الذبح فيما يذبح وأهـ النحر فيما ينحر كما أشله (هـ) في شرحه (ص) الأبل بقر فينذب الذبح (ش) هذا مستثنى من عموم قوله وذبح غيره فقد دخل في العقر ~~ككل~~ حيوان أو من مفهوم قوله وجازا للضرورة والمعنى على الأول أنه يتعين ذبح غيره الأبل إلا البقرة فلا تتعين الذبح فيه بل يجوز الأمران أي الذبح والنحر وانما استحب ما ألف في البقر الذبح لقوله تعالى إن الله بأمركم أن تذبحوا بقرة ومقتضاهما جواز النحر فيها وهو واضح وقد أخذ من دليل آخر عدم وجوب ذبحها

كما قال في أوزان فإنه لا يكفي وحيداً فالمراد من الاسم العلم كقوله لأنه مستحب لساناً لا اسماً والصفات وهذا لا بد أن في نحو الخالق والرازق (قوله ومثل الأبل القليل) أي والرازقة كذا قال عجم والرازقة بضم الزاء ونضها (قوله والطير ولو نعام الخ) بالنظر عليه لعله لدخولها وعادة التوضيح وذبح غير مسمى الطير الطويل المعنى كالنعامه من المواز أن نحر ثم لم تؤكل اهـ (قوله ووقوع النحر محض) لكن في السنة لا في غيره هاتين (قوله مهواة) بفتح الميم الحفرة كما أفاء المصباح (قوله لقوله تعالى أن تذبحوا بقرة) الأولى أن يقول لقوله تعالى مع ما أفاء النحر عن الوجوب من حديث البخاري يقول الشراح مقتضاه أي مقتضى استحباب الذبح وقوله جواز النحر المراد به عدم حرمة فلا نافي أنه مكروه وأخلاف الأولى ثم لا يخفى أن المقصود من قوله تذبحوا أنه كذا الصديق بالذبح والنحر ولكن لما عبر بصيغة الذبح أفاد رجحانه وليس المراد فيما يظهر أن الله يأمركم أن تذبحوا لا تنحروا فإنه لا يكفيكم

من البقر الجاسوس وبقر الوحش حيث قدر عليه وانظر ما يشبه البقر من جوار الوحش والتبيل ونحوهما قال الشارح  
 الباجر وانليل أى على القول محل أكلها كالبرق أى فيجوز فيه الامران ونسب الذبح للطروشى وكذا البغال والجرال انسية على القول  
 بكرهما اه (أقول) فليكن مثل الجرال انسية الجر الوحشة انا قدر عليها (قوله الذى يذبح بها أو يضر بها الخ) بل حتى العقر كما هو  
 ظاهر نت (قوله اذا قرى الوداج) لا يخفى ان الذبح لا يذبح من قرى الوداج فإمعن في هذا الاشتراط (قوله ولجذع اليد) (قوله  
 شفرته) يقع الشين هي السكن العريضة والجمع شفرات مثل مجعدة ومعدات كذا في المصاحب وظاهر ان  
 المراد هنا مطلق السكن ولم تكن عريضة (قوله ويضجع الخ) يقع الضاد وهو الفعل الذى يتعلق بالنسب وأما بكسر فافهاهية (قوله  
 ذبح) بكسر الهمزة (قوله مقبلة أو مقبولة) ظاهر التصدير وانفقه ابن عرفة بأن شعرها مقبولة انما هو عند تعذر ذبحها فاقامة مقبلة  
 اه (قوله وما يصحب ان يكون المذبح) أى وكمره ما لا يذبحها على الاعين (قوله الا أن يكون الذابح أعسر الخ) فان كان أعسر طيب جاز  
 الوضوء لكان يذبح التيامن (قوله السنة) أى الطريقة لان تلك الامور لا تية مندوبة بل بعضها واجب وهو عدم الغنغ قبل الذكاة  
 والتسمية (قوله مشرف) بالقاف أى في خط بعض (١٦) العلم حصوا به بالقاف قال نت وقوله بالقاف أى من ناحية المشرق وهذا اذا

كانت القبلة في الجنوب فاذا كانت  
 في غير جهته فلا يكون مشرق  
 الرأس اه وعلى أنه بالقاف فقد  
 ضبط بفتح الشين وتشديد الراء  
 المفتوحة وضبط بضم الميم وسكون  
 الشين وانظروا فلعلنى حينئذ  
 ورأسها مشرق أى مرفوعة لجهة  
 اليمين (قوله من اليمين الاسفل)  
 أى من جهة اليمين الاسفل (قوله  
 بالصوف أو غيره) أى كل شئ في  
 الطير أو الشعر في المعز أى تأخذ  
 الجملدة في حال كونهما ملتصقة  
 بالصوف أو غيره (قوله فتمده) أى  
 نأذ كرمين الجملدة الملتصقة بالصوف  
 أو غيره أو تمد ما ذكر من الصوف  
 وشعره وهذا مذهب قول المصنف  
 وإيضاح المثل (قوله النشرة) أى  
 الجملدة (قوله في المذبح) أى موضع  
 الذبح (قوله حتى تكون الجوزة في  
 الرأس) أى لاجل أن تكون

ففي حديث البخاري في كتاب الذابح ما يفيد أن البقر يذبح وتحرر المعنى على الثاني فان لم  
 تكن ضرورة بأن يذبح ما يضر أو عكسه اختيارا لم يؤكل الا البقر فانه يجوز فيه الامران من غير  
 ضرورة (ص) كالخيل وواحداه (ش) يعنى أنه يستحب أن تكون الا لى يذبح بها أو  
 يضر بها من الخيل فلا يعمل بغير مع وجوده أجزاء اذا قرى الوداج على المشهور ويستحب  
 أيضا أن تكون الا لا محدودة أى سريرة القطع لان ذلك أهون على المذبح من خروج روحه  
 بسرعة فتفصله الراحة وبعبارة أخرى وقوله واحداه أى سنة تدبر واحد أحد كم شفرته  
 (ص) وقيام ابل ويضجع ذبح على اليسر (ش) يعنى أنه يستحب أن تحرر الابل فائمة مقبلة  
 أو مقبولة أليد اليسرى كما قاله ابن الحارث ومن وافقه وانظر هل يطلب قيام غيرها ما تعين  
 تحسره أو ما يجوز حيث فصلت شعره أولا وما يستحب أن يكون المذبح وقت الذبح على شقه  
 الايسر لانه أهون للذابح الا أن يكون الذابح أعسر فيضجعه على شقه اليمين قال فيها السنة أخذ  
 الناة رفق وتضجع على شقه الايسر ورأسها مشرف وتأخذ بيدك اليسرى حلقه فاهما من  
 اليمين الاسفل بالصوف أو غيره فتمده حتى تنبت النشرة وتضع السكن في المذبح حتى تكون  
 الجوزة في الرأس ثم سمي الله وغر السكن من اجميزا من غير تردد ثم رفعه ولا تضع ولا تضرب  
 بها الارض ولا تجعل رجلك على عنقه اه (ص) وتوجهه (ش) أى وما يستحب توجيه  
 المذبح الى القبلة على شقه الايسر والاأسر وتوكل والفرق بين توجيه الذبيحة وعدم توجيهه  
 البائل الى القبلة خفة الدم بالعمود يسيره وأكل الباقي منه في العروق في البول كشف  
 عورته أيضا والاولى أن لو قال وتوجهه وظاهر كلام غيره واحد أن قوله وتوجهه فيما يذبح فقط  
 وتقدم عند قوله ونحرها الخ ما يقتضى ذبها في النحر أيضا (ص) وإيضاح المثل (ش) أى  
 وما يستحب بضآن وضع الذابح المثل الذى يذبح فيه من صوف أو زغب الذى يستعمل الذابح

الجوزة في الرأس (قوله ولا تضع) معطوف على قوله وغدا ولا تقطع النخاع قبل الذبح وهو خ أبيض في فم العنق وانظر  
 والاكتسب قلتهما فبذل كتابهما يكون قوله ولا تضع تحريما فيكون قوله أولا السنة أى الطريقة الصادقة بالوجوب ويحتمل ولا تضع  
 أى بعد الذبح أى على طريق الكراهة أى نهى عن كراهة عن قطع النخاع (قوله ولا تضرب الخ) أى على طريق الكراهة  
 في الامرين (قوله ولا تجعل رجلك على عنقه) زاد في الروايات عن علي بن السلام أنه يحكى بكشين ووضع رجله على  
 صفحاها لم يثبت اه (قوله وتوجهه) ظاهر كلام المؤلف أن المطلوب توجه الجميع لاجل الذبح خاصة ويفهم من توجه الذبيحة  
 توجه الذابح لها كما ذكرنا (قوله والاأسر) أى ارتكب مكرها كما هو الظاهر من تعبيره بأسره (قوله خفة الدم) أى وأما البول فمفيل  
 لانه لا يبنى عن يسره ولا يشا على منتهى أصلا (قوله كشف عورته أيضا) أى ان في البول نقلا وكشف عورته وليس ذلك في الدم  
 الا أنك خبر بأن الخفة التي في الدم لا تقتضى الاستقبال فالتفتضى الاستقبال كإلى الخطاب أن الذبيحة لا يذبحها من جهة فاختيرت  
 جهة القبلة لإظهارها لغير الجاهل اه (قوله والاولى أن لو قال وتوجهه) لان الاحكام انما تتعلق بالافعال لانه لا تكليف بالافعل



(قوله وانظر هل يجري) التاخر الجريان (قوله ولولم يقطع الخ) وبيان من لازم فريهما قطع الحلقوم لبروز عظمهما كما قال ابن عرفة  
 أي اذا قطعهما على الوجه المتعارف الذبح (قوله أو ان انفصلا معطوف على مقدار أي ان انفصلا أو ان انفصلا وأما هذا القول عدم  
 الجواز ان انفصلا وذلك لأنه من شق والمستفاد من التعليل عدم حلية المذبح كذا في (قول المصنف أو بالعظم الخ) معطوف  
 على بالعظم أي وجوازه بالعظم اتصل أو انفصل لا بالنسب مطلقا في الجواز ظاهر في النص مع أن المنقول هنا الكراهة فاق في  
 التوضيح (قوله التي هي مركبة) أي أشباه التركيب وإن تكن مركبة بالفعل لاحتل أن يأتي الاطلاق وكذا قوله الظفر المركب  
 (قوله هل يجوز التذكية) هذا الاطلاق لا في قوله أو لا يجوز هذا أو لا يجوز (قوله أو تركه) ليس واحدا من الاقوال الاربعة  
 التي في المصنف وبما ذكرنا أن القول الاول مراده الجواز المستوي الطريق لا المكروه لأن معناه كلامه هنا يخالف ما في (قوله) ونصه  
 وجد عندني مانعه وينبغي على القول الاول الجواز مطلقا أن يكون منع الكراهة وليس المراد الجواز المستوي الطريق لبقول المدونة  
 أسامو توكل وانظر هل كذلك على القول الثاني والثالث والجواز (١٧) فهمان غير كراهة اه (أقول) كلام التوضيح  
 المتقدم يفيد الجواز من غير كراهة

وانظر هل يجري مثل ذلك في الترم لا (ص) وقرى ورجى صيدا فأنه مقفله (ش) يعني أن  
 الصيد إذا أنفذت الجوارح مشلا مقفلة وأدركها الصائد وهو يشترط فيه يشقبة أن يقرى  
 أو إذا جعلت في روحه بصره أو الاستحباب يحصل بقرى الوجهين ولولم يقطع الحلقوم كما يفيد  
 كلام ابن عرفة ولذا قال المؤلف فرى ولم يقل ذبح أو فطر أو ذك (ص) وفي جواز الذبح بالعظم  
 والنسب أو ان انفصلا أو بالعظم أو بمعناها خلاف (ش) يعني أن الانسان التي هي مركبة في  
 الانسان والظفر المركب في الاصبع هل يجوز التذكية بهما أو لا يجوز أو تركه في ذلك  
 أقول القول الاول يجوز لأنه كتبهما مطلقا وهو قول مالك واختيار ابن القصار وظاهره  
 الجواز للضرورة أو غيره ما هو خلاف ما في المدونة أنه مع الضرورة تركها ومن احتاج ثم قال  
 فيها ولو ذبح بذلك ومعه سكن فمات توكل أبو محمد وقد أساء القول الثاني لا يجوز لأنه كتبهما  
 مطلقا وهو قول مالك في كتاب ابن المواز قال ابن القصار وهو حقيقه مذهب مالك قال الباقر هو  
 الصحيح القول الثالث يجوز لأنه كتبهما أن كانا مفصلين ولا يجوز بهما أن كانا متصلين لأنه  
 شق في الظفر ونش والنسب وراه ابن حبيب عن مالك وقال ابن رشد انه الصحيح من جهة المعنى  
 وروى عن مالك جواز ذك كة بالعظم مطلقا على هذا كرهه بالنسب مطلقا ومراده بالعظم نفيا  
 وإثباتا في هذه الاقوال الظفر دليل قوة أو انفصال لأن العظم المتصل لا يتأذى به ذبح أصلا  
 ومراده بالاطلاق فيما تقدم سواء كانا متصلين أو منفصلين ويحل الخلاف حيث وجدت آلة  
 معها غير الحديد فأن وجد الحديد تبين أن لم توجد آلة غيرهما تبين الذبح بهما (ص) وحرم  
 اصطباها كقول لابنية الذك كة (ش) يعني أن الحيوان لما كول اللحم لا يجوز اصطباها بغير  
 نية الذك كة أو لا نية تعليم بل بلانية أصلا أو بنية قتلها أو حبسه أو الفرجة عليه لأنه من  
 العت المنهي عنه ومن تعذيب الحيوان أو ما اصطباها بنية الذك كة فلا يحرم ومثله نية التعليم  
 فلو قال المؤلف لا تعرض شري عرض قوله لا بنية الذك كة فلا حله (ص) لا يكفر في ربيعوز (ش)  
 الباء داخله على محذوف لاعلى الكافي أي لا يصحوا كنش ير والباء ظرفية أي وحرم اصطباها

(٣ - عرض ثالث) لكفرهم الا كل التمس بالنسب أو الظفر مع عدم احسان صفة الذك كتبهما لأنه فله التخصيص كذا أحيا بعض  
 الشيوخ (قوله لان العظم المتصل) وأما الذي قطعة عظم فلا خلاف في الجواز (قوله فان وجد الحديد تبين) أي الحديد ظاهره  
 الوجوب بحيث لو ارتكب خلافه لكان حراما أو أوقع وزل وجب بهما مع وجوده فانه يجري والتاخر أن يراد بالتعين الذنب المؤكد  
 لا الوجوب ثم وجدت عندي ما يفيد (قوله تبين الذبح بهما) أي انهما إذا أراد الذبح فنبهن الذبح بهما (قوله نية تعليم) أي تعليمه  
 لذهاب بلدي كباب يعاقب بها أو يئبه على ما يقع في اليتم من مفسدة (قوله فلو قال المؤلف لا تعرض شري) وكونه ناسرا بدلالة كة  
 مطلق منقبة بعيدة عما بعد وهل يدخل في الغرض الشري عتص صاحب الغراب الذي يقول الله حق والظاهر أن لا يقع حسبه  
 لذلك لا مكان الشمس بغيره من شر عجب وانظر هل يمنع شره مرة أو قرى معين لصبه ماله كراهه كلاسطينا في ذلك أم لا وحاشي لنسجهم  
 عتقهم ما لانهم من السائبة المحرمة بالقرآن والاجماع اه والتاخر المنع

(قوله الآن يكون الاصطاد) هذا يفيد أن الاستئناس قطع ويجوز أن يحصل متصلاً ويجعل على ما إذا قصد الخنزير بنمذ كانه لحظرق فانه يستحب كانه قاله الوفاً انظر شرح عب (قوله وأدخلت الكفاف الفواسق الجنس) أي بالنسبة للكرم فقط وأما لغوه فلا لانه ما كثر بالنسبة اليه كذا فيك (قوله كذا ما لا يؤكل) المراد بالذبح ما لا يعني الشرع إذا افترض انه غير مأكل وكول يخرج منه إلا الذي لشرقه (قوله وكردم ذبح بدور حرفة) قال الشيخ أحد المراد منه معلوم وهو الاحتجاج بالذبح لا مطلق الذبح كما لا يخفى في الكلام حذف أي وكردم ذبح اصطفاً به بدور حرفة اه (قوله لما فيهم من عدم التوجه) أي بالنسبة للبعض لا لكل لان بعضهم متوسمينها بلع ما كان الجزايرين يتعمدون على الحفرة بدور من يفيد بصون حولها فانه منهم من ذك وأمرهم بنوجها إلى القبلة (قوله لروية بعضها أيضاً) هذا في الكل (قوله فقد أساء) أي ارتكب مكرها (قوله فيجوز القاؤه) أي ويجوز رقطه والسطح قبل الموت (قوله فكان ما وقع فيه الخ) أي ما يتعلق بمن (١٨) الاقامة (قوله وماله) أي من القطع والسطح قبل الموت (قوله بمنزلة ما وقع) أي

الاقامة في غيره قال في ل بعد ذلك مانصه وانظر هذا مع ما تقدم ليس في شرحه عند قوله وإيضاح المحل من كراهة القاء الموت في النار اه ولعل ما تقدم عن س على غير قول ابن القاسم وانظر أيضاً قوله بعد ما تقدم كانه فانه بعد الاتمام تكون فيه الروح فيكره القاؤه في النار (قوله في حق من يراه من لوازم التسمية) أي بسن فعله مع التسمية وأما إذا لم يكن كذلك فلا كراهة بل فاعله ما جوارن شامته كما قاله ابن رشد (قوله وتعد ابانة) ظاهرة ان مجرد تعد ابانة مكر وموان لم يحصل وهو خلاف ما في المدونة ووقالوا بانقراض عمد السلم من هذا (قوله ولو تعدد ذلك أولاً) أي قبل الذبح والحاصل انه على قول ابن القاسم يكره مطلقاً أي سواء تعدد ذلك أولاً (قوله ما لم يتعد ذلك) أي أن قول المدونة بول كل أي ما لم يتعد ذلك فلا يؤكل هذا تأويل مطرف لفظ

ما كثر الآن يكون الاصطاد واقعا في حيوان لا يؤكل كخنزير فهو زينة قتله وليس من العيب لا بنية غيره كالفرجة عليه فلا يجوز وأدخلت الكفاف الفواسق الجنس إلى أذن الشارع في قتلها (ص) كذا كما لا يؤكل كل أن يس منه (ش) تشبيهه بالجوذاً أي انه يجوز بل يستحب كذا ما لا يؤكل من الحيوان غيره إلا الذي أرواحه فان أيس منه لمرض أو عجز يمكن لا علف فيه ولا يربح أخذاً حله فلو ترك المأوس به فانفق عليه غير حتى صغر فبه أحق به وذبحه لنفق ما أنفق على المأوس (ص) وكردم بدور حرفة (ش) يعني أن الذبح بدور الحفرة مكر ولم يعد توجه القبلة لروية بعضها بعضاً حال الذبح (ص) وسطح أو قطع قبل الموت (ش) يعني أنه يكره للإنسان إذا ذبح شاة مثلاً أن يسلخ منها شاة أو يقطع منها شاة قبل زهوق روحها بل يتركها حتى تبرؤ فخرج روحها لانه عليه الصلوات والسلام فعله ومضى عليه العمل فان قطع أو سلخ منها شيئاً قبل موتها فقد أساء وثل كل مع ما قطع منها ومثل السطح والقطع الحرق قبل الموت إلا السمك فهو زالقاً وفي النار قبل موته عند ابن القاسم لانه لما كان غير محتاج لذك كلف كان ما وقع فيه من الاقامة معه بمنزلة ما وقع في غيره بعد ما تقدم كانه (ص) كقول مضع الهم منك واليك (ش) هذا مشبه بالمكره والمعنى انه يكره للمضغ أن يقول عند ذبح أضغيته الهم منك واليك كافي المدونة ومعناه أي من فضلك ونعمتك لا من حولي ووقفي واليك القربى به لا إلى شيء سؤالا ولا رايولاً جمعة والكراهة في حق من يراه من لوازم التسمية (ص) وتعد ابانة رأس (ش) يعني أنه يكره الذابح ان يتعد ابانة رأس المذبح بعد قطع الحلقوم والودجين لانه تعذيب وقطع قبل الموت ولكنها تؤكل ولو تعدد ذلك ولا عند ابن القاسم قال انها كذبة صفة كبت ثم جعل قطع رأسها قبل ان تقوت وروى عن مالك انها لا تؤكل لانه كلابات وتأول مطرف وابن الماجشون والتوسني عليه قوه فيها لما لم يشتر ذبح فزامت بدله أن أن الرأس أكلت ما لم يتعد ذلك وتأول ابن القاسم على الكراهة ان يؤس وهو القياس والأول استحسان والى تأويل غير ابن القاسم أشار بقوله (وقولنا أيضاً على عدم الاكل ان قصده أولاً) ولم يقل تأويلان بل جاز الأول عنده وأهم قوله تعدد أن

المدونة أي لفظ مالك وأما ابن القاسم فانه يقول انه إذا تعدد ذلك أولاً تعذر لغيره الكراهة إلا أنك خير بان مطرفاً

الناسي وابن الماجشون ليسا من شيوخ المدونة فينسب لهما التأويل وانما قالان بعدم الاكل مع عدم فوائدهما من تأويل المدونة على ذلك كما أظهروا محض نت والحاصل ان ابن القاسم يجعل مفهوم تراحم يذبح كلام مالك معطلاً ولو تعدد ذلك يؤكل وامام طرف وابن الماجشون فلا يجعلان معطلاً وقد تعدد انهما لا يجعلان مؤولين للمدونة لانهم ليسا من شيوخها على أن نسبة التأويل أيضاً لابن القاسم نسج لانه ليس من شيوخ المدونة (قوله وهو القياس) أي كلام ابن القاسم والأول هو تأويل مطرف وابن الماجشون وأراد بالقياس قياس التمسك أولاً على التمسك بقطع الحلقوم والودجين (قوله ان قصده أولاً) أي تأويله قصده ابتداءً كانه ثم حين أنها قصده ابانة وفعلها فلا تكرر على هذا التأويل بل بخلاف الأول ودل قول المصنف أيضاً على ان الأول تأويل على المدونة مع أني لم أر من تأويلها عليه فانه البدر

(قوله ودون) استعمل دون في غير المكان فلا يكون ظرفا كما في من قوله تعالى لقد قطع بينكم طهرا استعمل في البعد وقفته في فراقه  
الفتح لحكاية لما كان ظرفا فترفعه مقدر في الزن وقد فتحت دون في كلام المصنف على هذا وهو مبتدأ ومبينة خبره وهذا الظاهر  
لان القصد الاشارة عن الدون بأنه متلا العكس وقال الثاني ودون من باب حذف الموصول وابناء وصلته والموصول اذا علم  
بحوز حذفه أي ما دون وهذا أولى ما يخرج عليه كلام المؤلف فيكون ما شاعلي الصحيح وهو عدم تصرف دون (قوله مبينة) كان  
يصاحبه هذا أولا بلغ الحرف أم لا فلما كان أول مرة تلتها مثالا ثم بان فأناسا سدسها لا تلو كل نظر الما بق بعد كل أو يو كل ما انفصل أولا  
وتأنا نظرا لما بق فأناسا تلي بق بعد الثانية النصف أو يقال الثلث الزال أولا لا يو كل والدس الزال فأناسا يو كل كل النصف  
الباقى (أقول) وهو الظاهر وحرر (قوله الالراس) أي وحده أومع غيره ونصف (١٩) الرأس كذلك (قوله انفصل حقيقة أو حكما

كمتعلق بجمله) أي عالا بعد دلته  
وأما لو انفصل وكان يعود لدلته  
أ كل جمعه بالجرح وإن لم ينفذ  
مقتل بسببه (قوله وأخذه) المراد  
بالأخذ ما يشمل ما لا ذاصار مخففة  
ما فيه كسر رحله أو فصل  
مطمورة أو سد مجرى عليه وذهب  
لباني بما يخص به فاه أخرجته  
وأخذه فهو لمن سده (قوله وأما  
بملاوك فإربه) قضية ما ذكره  
الشارح في حل قوله إلا أن لا يطرده  
الخ أن يجعل ذلك المملوك على أنه  
مسكون ولكن سيأتي أن النقل  
العموم (قوله فهو الثاني) أي دون  
ما عليه من حل كقرط وللاذ قد عده  
لربان عرف والافلطة وحكم  
المصنف بأنه الثاني ظاهر مطلقا  
تطبع طباع الوشش أم لا حيث  
لم يكن تأنس عند الاول والاشرط  
في كونه الثاني حين نوده ان  
تطبع طباع الوشش والافلاول  
كأشاره المصنف بقوله لان تأنس  
الخ فأنما علمت ذلك فقول الشارح  
وسواء طالع مقامه الخ فيه شئ  
وذلك ان من المعلوم ان من طالع

الناسي والجاهل بخلافه ابن عرفة ولو أن رأسها ذبحها حلا أكلت أضافا اه والضعيف في  
قصده لا بانه لا يباعه حتى الانفصال ولعل أعاذ الضعيف ذكرنا وقوله أولا أي ابتداءه يريد وقد  
حصل ما قصد كما هو المبادر من الكلام (ص) ودون نصفين من متلا الالراس (ش) يعني  
ان الكتاب أو البان اذا قطع من الصيد دون نفسه ولم يبلغ مقاديرها قبل أن تغدك ذاته  
فان ذلك الدون لا يو كل لانه وصفه بأنه ميتة لان القاعدة ان المنفصل من الحي كيتته ويو كل  
ماعداما تنفعا فلو أن الجرح من الصيد دون نصفه إلا أنه أنفذ مقاديره فانه يو كل كل جمعه  
لان الصيد لا يعيش مع ذلك أبدا ولهذا لو أن الكتاب أو البان رأس الصيد فانه يو كل مع  
رأسه وكذلك اذا ضربه الجرح قطعه نصفين وقوله أي أن انفصل حقيقة أو حكما كمتعلق  
بجمله أو يسير لهم (ص) ومثل الصيد المبادر (ش) يعني أن الصيد اذا أجماعه وكل منهم  
قادر على أخذ غنما فادرا أحدهم وأخذه وأبدر غيرهم وأخذه فهو له لأن سبقت رؤيته فلو  
تدافعوا عنه ولم يدع بعضهم بعضا صل إليه قضى به لهم خوفا أن يقتلوا عليه وإلى هذا أشار  
بقوله (وان تنازع فادرون فينبهم) ان عرفه قلت هذا ان كان جعل غير ملاك أو ما جعل ملاك فربه  
اه والمراد بالتنازع التدافع ولو قال وان تدافع فادرون كان أحسن والافتد يكون هناك تنازع  
من غير تدافع وأشار بقوله (وان تد) إلى أن الصيد اذا هرب من صاحبه وطبق بالوشش وسواء  
كان الذي هرب منه ملكه بصيدا أو شرا من صائده أو من غيره وهذا معنى المبالغة في قوله  
(ولو من مشتر) ثم اصطاده شخص آخر فهو الثاني الذي اصطاده لأن هرب منه وسواء طالع  
مقامه عند الاول أم لا وظاهره طالع زمن نوده أم لا وأشار بلورد قول ابن الكتاب أنه  
للاول قياسا على من أحيا ما ذكرهما أحيا غيره بعد ان اشتروا من مالكه ما حياه فانه يكون  
للاول ولو مالو أحيا أرضا وشر ما أحياهاه من البناء فانه يكون الثاني اه والمعنى وجبت  
فتلقت النفس للفرق بين هذا وبين مسألة الصيد على ما شاعلي المؤلف ويمكن الفرق بأن  
الصيد لا يخرج من حوز صائده ولم يكن عوده إلا بصرف فكأنه لم يحصل فيه ملك بخلاف  
ما أحياه بالبناء ثم دثر البناء (ص) لان تأنس ولم يتوحدش (ش) يعني ان الصيد اذا كان قد  
تأنس عند الاول ولم يتوحدش فأخذه الثاني فانه لا يكون له ويكون الاول ويغرم الثاني أجرة  
نعبه ونفقتة في تحصيله والواو في ولم يتوحدش والواو الحال واعترض اعطاء الأجر الثاني بمسئلة

مقامه شأنه التأنس وقوله وظاهر الخ من المعلوم ان شأنه أن تطبع طباع الوشش وحينئذ لا يلتزم مع قوله بعد لان تأنس الخ  
(قوله أحيا بعد ان اشتراه الخ) أي فالتا اشترا مدثر عنده ثم أحياه ثم دثر فأحياه شخص فانه يكون للشري الذي كان اشتراه ومقاد  
هذا أنه لا يكون للشري الا اذا أحياه بعد ان اشتراه والظاهر أنه يكون للشري ولو لم يحبه (قوله بأحياه) متعلق بقوله مالك (قوله فانه  
يكون للاول) أي الاول بالنسبة للاخير الذي هو المشتري المتوسط بين الثالث والاول (قوله وأمالو أحيا أرضا ثم دثر البناء) هذا موجود في  
أي ثم أحياها فربه فلما تكون له الذي أشاره الشارح بقوله فانه يكون الثاني (قوله بخلاف) ما أحياها بالبناء ثم دثر البناء هذا موجود في  
الصورة التي حكم فيها بأنه يكون الثاني وانتظر لادعي الله ان الثاني أن هرب وبه رب انقطاع وتوحدش وأبى الاول منه ولم تظهر قرينة  
يعمل عليها ينبغي قسميه بينهما كالتنازع اشك

(قوله طلب الاياق) على وزن كفار جمع كافر كما عاهد في الصباح (قوله اى لم يلحق بما كن الوش) اى بحيث تنطبع بطباع الوش (قوله مع ذى حباله) المراد بالحباله الا كالمطلقا كان فيها حباله اى لا كلفرة (قوله قصدها) اى بطرد الصيد اليها فالقائ لا مفهوم لقوله قصدها والمعمل عليه قوله ولولاها لم يقع وانما كره لاجل قوله وان لم يقصد اه وتطر ع ج في ذلك فقال وانظر اذ لم يقصداه الطارد ولولاها لم يقع (قوله ولولاها) اى الطارد وذو الحباله دليل قوله بحسب فعلهما يصح عوده على الطارد والحباله ويكون استعمل الفعل في حقيقته ومجازا وفيه خلاف والاول اولى ثم تقول ولولاها اى وشئت ذلك اياهما نسبة البنية اى يقول اهل المعرفة وكذلك جميع ما بعده وانظر لم يثبت شئ (٢٠) من ذلك ولو قال لم يصيد بل يقع لكن اظهر (قوله يعنى ان المشهور الخ) ومثاله

ان الصيد الطارد وعليه له احب الحباله اى ربتها (قوله وعلى تحقيق بغيرها الخ) لا يعني ان قوله وعلى اياق وقوله وعلى تحقيق بغيرها متعارض مفهومهما كما في الشك ففسيمة مفهوم الاول انه الطارد اذ مفهوم ايس تحقيق عدم اخذه فهو مان تردده فلا يكون لربها وقضية مفهوم الثاني ان لرب الحباله اذ مفهوم وعلى تحقيق قلها ان تردد لا يكون له فاظهر الحكم كذا في لـ وعليه ابرة الحباله ان قصدا راحة نفسه بوقوعه فيها وفي لـ وغلبة النفس كالنقض به فيما يظهر وبعبارة اخرى والمراد على اياق كان هناك قصد اى لا وقوله وعلى تحقيق كان هناك قصد اى لا اى اى فاقبول المصنف وان لم يقصد الاول حذفه (قوله كذا) وسواء امكنه اخذه يدونها اى لا وليس لربها اجرتها فباخفتها طارده عن الطارد من اتعب خلافا لان رشدا لاها لم تضع الصيد ولا قصد بانها لم تحصل بها (قوله الا ان لا يطردها فلربها) وهذا مالم يقتضى اخذه بغير الدار والافهمه

الا بق حيث لم يعملوا الى اخذه جعلوا اذا اخذ من شأنه طلب الاياق وقده يرق بان الذى اخذ الا اى متبرع لعله انه ملك للغير بخلاف اخذ الصيد فانه يدخل على ملكه ابتداء وايضا ملك الثاني للصيد قوى بدليل كونه على بعض الاقوال فقوله لان تائن اى السائد قبل نوده ولم يتوش بعد نوده اى لم يلحق بما كن الوش (ص) واشترك طارده مع ذى حباله قصدها ولولاها لم يقع بحسب فعلهما (ش) يعنى ان المشهور من مذهب ابن القاسم اذا نصب شخص آلة الصيد من شبكة او فخرا او غير ذلك لم يرد شخص آخر صيدا وقصده ايقاعه في الحباله بكسر الخاء فوقع فيها ولولا الطارد والحباله لم يقع الصيد في الحباله فانه يكون بينهما شركة وتكون الشركة بينهما فانه بحسب فعلهما بالتقريب فاذا قبل احدهما يداوى درهمها والاخر ثلاثة اشتركا رباط وقوله بحسب فعلهما اى بحسب اجرة فعلهما (ص) وان لم يقصد وايس منه قريبا (ش) يعنى ان الصيد اذا لم يرد شخص ولم يقصد ايقاعه في الحباله والحوال انه قد ايس من اخذ الصيد بان اعياءوا قطع منه وهو يبيت شاه فسقط في الحباله فلربها دون الطارد ولا شئ على ربه الطارد لانه لم يقصداه (ص) وعلى تحقيق بغيرها فله (ش) يعنى ان الطارد للصيد اذا كان على تحقيق من اخذه ولم يقصد ايقاعه في الحباله فوقع فيها فهو دون صاحب الحباله فقوله وعلى تحقيق الخ معطوف على معنى ما تقدم اى وان لم يقصد وهو على اياق منه فلهما وعلى تحقيق الخ وقوله (كذا) مشبه بقوله فله يعنى ان الصائد اذا طرد الصيد للدراة يكون له (ص) الا ان لا يطردها فلربها (ش) مستثنى من احوال الدار يعنى ان صاحب الدار لا شئ له في كثير من الاحوال الا في حالة ما اذا لم يطرده الصائد لدار فله ودخل الدار فانه حينئذ يكون له الكهوا اليه اشارة بقوله لان يطردها فلربها قال بعض وهو ظاهر اذا كانت مسكونة اما التالية او انخراب فخرج منها من صيدا ووجدتها طارها انه لوجدته وكذا ما وجد في السائق المداو كذا لانها لم يقصد ذلك (ص) وضمن مارا امكنته ذ كاه وترك (ش) يعنى ان الصيد اذا عاقه السهام والكلب او البازي فختره فمض نصح ذ كاه فتركه حتى مات وهو قادر على ذ كاه فله ذ كاه فانه بضمن فتمته لربه ويكون الصيد ميتة لاجل لاحد كاه لان المار لا امكنته ذ كاه فله ذ كاه فانه بضمن فتمته لربه وهو لو امكنته ذ كاه وتركه حتى مات لم يتركه وبعبارة اخرى وضمن مارا اى يعطى ضمنه بضمنته ولو كاه ربه في هذه فان كاه غفلة عن كونه ميتة او ضيافة لا يلقى الضمان على المار وكلام ربه نظر وقوله وضمن

والمراد بربها ذكاتها ولو حكاك الشمل والواقف وانظر الوقت في السيوت المرصدة على على انظر عب (قوله مار اما التالية او انخراب) لا يعني انه ذ كاه في المجموعه عن ابن كاتاة في الرجل يجد الخيل في مخبره او فخرا ولا باس ان يزرع عليها اذ لم يعلم انها لاحد ولا يملك لها باس كل عمل جمع نفسه غيره في مفاراة او عمران واستدله بعض شراح المدونة على ان صاحب الدار انخراب يستحق ما فيها من الصيد ويستثنى بكون قوله وكذا ما يوجد في السائق لا يسل (قوله فتمته كاه) انما الصورة انه في خناب النازي الا في قيم الكلب غير مفترقا المقاتل (قوله فلان كاه غفلة عن كونه ميتة) اى ذون ضيافة او ضيافة ولو اعتقد انه ميت لا ذ كاه كل غير متقول بخلاف ما اذا اكل ماله المقصوب منه ضيافة فلا يضمنه الغاصب كما سجد كرم المصنف في الغصب لانه كل متقول ولا يلحقه ان اكله لا يكون الا غفلة وكذا لو تعدى وا كاه فانه لا يلقى الضمان عن المار (قوله وكلام ربه نظر) فانه نقل

عن بعض شيوخه انه لا ضمان لمكونه لم يفوته على ربه انقضاء كله (قوله وكلام ربه في نظر) فانه يقول بضمن مالاً كله بضمه فأنه  
 غفلة (قوله والمال من نعمته) كانه ولو صيداً لا من باب خطب الوضع احتراز عن مرئيه وبحسب وسحقل بمئة فلا ضمان عليه بل لو  
 ذكاه لا يفي ضمانه وهو واضح لنفوسه على ربه الا ان تقوم بمئة على هلاكه ولو لم يكن ذلك (قوله لوجود آله الذكاة) ولو سنا ولو لم يكن ذلك  
 وأما غيره (الخ) هذا فمجاله في امانة كدوية أو رهن وكذا مستعمل ومساخر وشركاء في فضنه بمئة الاقرينة على صدقه وكذا  
 مالا مائة فان ذلك ضمنه ولا يقبل منه انه خاف عليه الموت ما لم يقدم دليل على صدقه فلو تركه تركه مع وجود ما يصدق على دعواه  
 من مئة أو قرينة كان ضامته (قوله ما لم يقدم دليل على صدقه) قال اللغوي ولو لم يثبت ما يخشى عليه الموت لم يثبت ما يخشى مات لم  
 يضمن أيضاً لا يخشى أن لا يصدق ربه انه خيف عليه الموت فيضمنه وليس كالصيد لا يبرأ بالذبح اه (قلت) فيؤخذ منه انه لو  
 أمكنه الاشهاد على خوف موته خافى بأمن عدم تصدق بها كانت كالصيد (٣١) (قوله أي المار) ظاهر ان المار فاعل مع

ان هذا الضمير ليس ضمير رفع  
 فانما شأنه أن يقول أمكن هو (قوله  
 ان أمكن) أي أحفل (قوله مستهلك)  
 أي متوجه للهلاك (قوله بسده)  
 متعلق بترك أي تركه تخلفه بسبب  
 امساك يده عن تحمله وأما  
 جعله متعلقاً بضمير  
 كإفعل الشارح فلا يصح عطف  
 باسماء وثيقة عليه لان التضمن  
 ليس باسماء الوثيقة بل ترك  
 التضمن حصل باسماء كلها وقوله  
 بسده أي قدرته ولو بسببه أو بجاهه  
 أو ماله وإذا اخلص بمال ضمنه رب  
 المتاع وتبع به إذا أعدم والحاصل  
 كما أفاد بعض الشيوخ انه يجب  
 عليه التضمن لما ذكر من نفس  
 وماله ولو دفع ماله ويرجع عليه  
 به حيث توقف خلاصه على ذلك  
 المال وانظر الفرق بينه وبين  
 مسألة المراهاة الثانية ولعله أن  
 ذلك مال خلص بمسئله تشبه  
 قوله والاحسن في المفسدين من  
 لص أخذه القيد لا مالاً اتفق

ما رأى ضمن قيمة الصيد عجز واما المار من نعمته ذكره وأمكنه ذكاه فوجود آله الذكاة فاعلمه  
 بها وتركه حتى مات فلا يؤكل والكافي كالسلم لا يذبح ذكاه لا عقراً ولا نافي الخلاف المتقدم في  
 قوله وفي ذبح كانه يسلم قولاً لأنه ضمان باب حفظ مال الغير وهو واجب عليه فضمن تركه  
 وهذا كله في الصيد ما غيره فانه إذا ذكاه ضمنه لصاحبه ولا يقبل منه انه خاف عليه من  
 الموت ما لم يقدم دليل على صدقه وقوله أمكنه مفعلة للمار فان قيل لم يقبل المؤلف أمكنه أي  
 ويكون الفعل مسنداً الى الضمير المستتر العائد على المارو ذكاه بالنصب ويكون مساقه  
 هكذا وضمن ما أمكن ذكاه أي المار فالجواب ان القاعدة ان أمكن الاستدال بالمعنى وإلى  
 الذات فإلى المعنى متعين كما هنا (ص) كترك تخليص مستهلك من نفس أو مال بسده أو شهادته  
 (ش) التسمية في الضمان والمعنى أن من قدره على خلاص شيء مستهلك من نفس أو مال لغيره  
 بسده مكن محارب أو سارق أو ضوفاً أو شهيداً على ماله على جاحد أو واضع يده عليه بشره أو أيداع  
 أو وضوئاً من غير ماله وكتم الشهادة أو أعلامه به بما عظم من ذلك حتى تعذر الوصول إلى المال  
 بكل وجه ضمن دية المرحومة العبد والدية على العاقلة ان كان متاولاً وان كان متعمداً  
 لأهلاً كتركه تخلفه قتل كافٍ مسئلة منع المال الثانية في احياء الموات ثم لا يضمن في مسئلة  
 الشهادة وما بعدها الا إذا طلب منه الشهادة أو الوثيقة أو علم بان تركه يؤدي لما ذكر  
 وتركه أو الظاهر أنه محمول على عدم العلم (ص) أو باسماء وثيقة أو تقطيعها (ش) يعني أن  
 من أمسك وثيقة بحق من صاحبها ولم يشهد بشهادتها إلا بحاق تلف الحق بسبب ذلك فانه  
 يضمن ما فيها للصاحب بالاختلاف قال الشيخ أبو الطاهر ولقطع الوثيقة التي فيها الحق فهذا  
 لا ينبغي أن يختلف في ضمانه وأيضاً يضمن عن الوثيقة أي الورق (ص) وفي قتل شاهد حق  
 تردد (ش) يعني أن من قتل شاهد حق لا ناسان تعمد اعدوا فافاض بذلك الحق فهل يضمن  
 هذا القاتل الحق لربه لأنه ضاع بسببه كتقطع الوثيقة أو لا يضمن لأنه قد لا يقصد ضياع الحق  
 وانما فعل ذلك لعداوة بينه وبينهما فهو واقع تعدي على السبب لا على الشهادة في ذلك تردد محله  
 اذا لم يقصد بقتله ضياع الحق والا ضمن اتفاقاً ومثل قتل شاهد حق قتل من عليه الحق

على نفس مستهلكة عاقلة والماصل كما قال شيخنا عبد الله ان هذا ليس كقتل الطغام والشراب لثقله أمرهما (قوله أو شهادته)  
 أي بان رأى فاسقاً يشهدان يقتل أو دين زوراً فتركه التعرير (قوله وان كان متعمداً لأهلاً كما الخ) هذا لا يصح لأنه مختلف بالنفس  
 قال في الارشاد من أمكنه انقاذ نفس أو مال من مملكة فربما فعل ضمن كان اسلافه عمداً وخطأه وهو مختصم أن يكون اشار به  
 إلى أنه ان تركه انقاذاً ضمن دية عمداً وان تركه خطأ ضمن دية خطأ ويحتمل أن يكون أشار به لخلاف في الدية التي ضمنها هل دية  
 عمد أو دية خطأ فانه شيخنا قلت وكلام الزرقاني يشهد انه دية خطئ مطلقاً ويصرى مثله في قوله أو شهادته انظر عجم نذر بضمهم استظهرنا  
 فقال ينبغي القتل مع العمد (قوله أو باسماء وثيقة الخ) أي كعقود دم أو غيره وعندنا حيث لا تجعل لها ولا لا تضمن إلا ما تضمن على  
 اخراجها منه (قوله تردد) ينبغي أن يكون الراسخ من التردد ضمن المال ولو قتلها مائة لان الخطأ والعمد في أموال الناس سواء  
 (قوله تعمد اعدوا) عبارة غير ما حسن حيث قال وفي قتل شاهد حق تعمد اعدوا وخطأ (قوله والا ضمن اتفاقاً) المناسب أن يقول  
 قطعاً لا التردد نهال واحد وهو بعض شيوخ ابن عرفة (قوله ومثل الخ) أي في جرحه بالخلاف

(قوله عندنا يحرز) انظر ما عند غيره (قوله حيث كان لا يثبت الحق الا بشاهدين) انظر مع ما قلناه المصنف سابقا اشتراط شهادة الشاهدين لا يكون في المال ولا في ما يؤكل واليه والاعدل وامرأتان أو أحدهما يمين الآن لا يكون الحاكم عن برى تعين الشاهدين في المال أو بعض الاموال (قوله هو الموافق الخ) أي فسأقي اذا ثبت الحق بشاهد وعين وحكم القاضي ترجع الشاهدة قبل يفرم جميع الحق للقاضي عليه وهو مذهب ابن القاسم أو يفرم النصف والاوّل مبني على أن العين للاستظهار والثاني مبني على أنها كالشاهد (قوله بخيط) متعلق بمواساة وقوله بمخاطفة متعلق بخيط لانه في معنى ما يخاط به (قوله فانه يضمن الخ) أي يضمن بدمه خطان تأول في منعه والا اقتصر منه كما يأتي من قول المصنف (٢٣) ومنع طعام (قوله والضمان هنا أن تكون القدية على العاقلة) قال في ك

ولو اوجاف شخص شخصاً ومنع شخص آخر الخيط عن الجني عليه حتى مات فانه يقتصر من الجني وعلى المانع للبط المدة وموضع المسئلة أن الخيطي لم ينفذ شئ من مقاتله ولا يقتصر منه فقط وعلى المانع للبط الادب (أقول) ظاهر قوله والضمان الخ ولو تصد قتلوكذا قال عي ومن تبعه الا أن شخصاً عند الله فسد ذلك بما اذا تأول ولا يقتصر واظهاره ان يجرى على قول المصنف كترك تخفيض (قوله حيواناً لا) كذا في نسخة فقوله بعد ذلك لا طاقاً لا طاهر (قوله المانع) لا يوجد الخ) وينبغي أيضاً أن المضطر ما لا كالمضطر حالاً في وجوب دفع الفضل والضمان ان ترك حتى مات وانظر هل يشترط أن يعلم أن أهل أهل الذي يقدم عليه وفيه ذلك يعطونه أو ان لا يعلم أنهم يمنعون وفي كذا وانظر هل لا بد من الضمان أن يسأل المضطر أو يكتفي العلم بالاضطرار فقط وهو الظاهر (قوله فانه يضمن قيمته ما تلا ٣) مثلاً لو كانت قيمته ثمانية عشرة وما تلا خمسة

عندنا يحرز وقتل أحد الشاهدين كقتل الشاهدين حيث كان لا يثبت الحق الا بشاهدين أو امان كان يثبت بالشاهد واليمين فحصل هو كذلك لانه يقول أو حو حتى اليمين وقد كنت غنيا عنها أو لا أأخلف وانظر لو كان الخ يميناً بالشاهد واليمين وله به شاهد فقط وقتله هل يفرم جميع الحق بناء على أن العين استظهار أو انما يفرم نصف الحق بناء على أن العين يترتب وأوّل هو الموافق لما يأتي في مسائل الرجوع عن الشهادة على المغد هنا ك (ص) وتردّ مواساة وجبت بخيط بمخاطفة (ش) تقدمانه قال كرك تخفيض مستلخ الخ فانه عطف هذا عليه والمعنى أن ترك المواساة أي الاطالة الواجبة بأحد الامور الا كية توجب الضمان ومعنى ذلك أن يكون بانسان جرح في جسده ويكون مع شخص آخر يخط أو يخطب لم يوجد عند غيره وهو مستغنى عنه فيطلب منه الجرح بخيط به جرحه فيمنعه من حتى يموت فانه يضمن والضمان هنا أن تكون القدية على العاقلة (ص) أو أفضل طعام أو شراب المضطر (ش) أي وكذلك الضمان في هذه الصورة هي ما اذا كان لشخص مكلف فضلة طعام أو شراب فغلبها بمن اضطر اليها حتى هلك جوعاً أو عطشاً فانه يضمن وسواء كان المضطر حياً أم لم ياتطام لا ولا مفهوم لقوله طعام أو شراب وكذلك افضل لباس أو ركوب بان كان اذ لم ينفقه أو ركب عوت والمراد بالفضل الفضل عما يضطر اليه لا ما فضل عن ذاته في الاكل والظاهر ان يضمن عاكس العصة حالاً ولا الى محل وجده الطعام كان الظاهر اعتبار الفضل عنه وعن ثلثه نفقته ومن في عياله لانه فقط (ص) وعد وخشب فيقع الجدار (ش) أي وكذلك عليه الضمان في هذه الصورة وهي ما اذا كان لشخص جدار ما قبل والشخص آخر أعمدة أو أخشاب أو غير ذلك فطلب ذلك منه ليعلق به حائطه فنهض حتى سقط الجدار فانه يضمن ما بين قيمته ما تلا ومهدوماً لانه يجب عليه أن يواسيه بذلك وبعبارة أخرى ثم اذا كان الجدار ما تلا وأمكن تداركه وامتنع رب الخشب والعلمن دفعهما وحصل من ربه الاثارة عند حكم فان ذلك الخشب والعلمد يضمن ما أتلفه الجدار أيضاً سقوطه عليه كذا ينبغي وقوله فيقع مضروب عطف على المصدر وهو ترك لانه اسم خالص من التأويل بالفعل (ص) وله الثاني أن وجد (ش) قد علمت ان المواساة واجبة مقتصراً للاموال والافس في دفع شئاً عمداً كذا لا يخرج من تركه بقضي أي لمصاحب الخشب أو الاعمدة وأخو ذلك بالثمن وقت النفع ان كان الثمن موجوداً مع المدفوعة وقت الدفع والا فلا شئ عليه ولا يبيع وان أيسر أو كان ملياً بيده والمراد بالثمن ما يعمل الاجرة في العمل

فانه يفرم خمسة (قوله وحصل من ربه الاثارة عند حكم) فظاهر ان المدا على الاثارة لانه لا يطلب من الحاكم والخشب أن يجبر على ذلك (قوله وله الثاني) أي القدية لانه لم يكن يبيع وقوله واحد أي ولم يخرج له فلو امتنع من دفعه وامتنع الآخر من دفع فضل الطعام والشراب حتى مات أو من دفع الخيط ونحوه حيث كانه عن دفع الصمد والخشب حتى سقط الجدار فلا ضمان (قوله ما يشل الاجرة في العمل) هذا فيه إشارة الى أن صاحب الجدار لا يملك ذات العمود ذات الخشب فحينئذ فالظاهر ان رب الجدار يؤمر بتصلب بنائه لاجل أن يأخذ من الخشب خشباً ويبحث عي بها يقتضي أنه ملك الخشب بقوله يدخل في ذلك أي في قول المصنف وله الثاني ان وجد المواساة بالصمد والخشب وقد يفيض بأنه كيف يبيع به من متاعه القائم بعينه ولا يأخذ اه زاد عب فقال الآن يقال نظر له نحوه بوجه جائز ثم لو هدم رب الجدار وقت ٣ قول الخشي قوله فانه يكمن قيمته ما تلا الخ يتأمل فيه ٨ مخصه



العدو الخشب مفردة لم يكن له ادخالها في عمارته حدث أسر و باخذها بها عجمان تظهر (قوله وما يشعل أضادفع مال) أي على مال مدفوع أي يقول المصنف وقيل طعام أي وأغته ويكونه بنية أن وجوده عند وقت الدفع ولم يتسره التنازل منه هكذا يفهم حور (قوله ولا ما الخ) أي وهي منفردة للقاتل (قوله يحقق الحياة الخ) الأولى أن يذأمر جوهها (قوله الخمسة) هي مرجو الحياة والمشكوك فيها وأما ما يوس منها وماذا ماتت من ذلك الفعل والمنفردة للقاتل (قوله كترك قوي) هي بمعنى الدم كما في بعض النسخ أو مثل التقدير يدل عليه المقام أي أو كل المذكي وإن أس من حياته ان يدل دليل على الحياة كترك (قوله وأطرف عنها) التسمي وانحور كة العين أحسن وحركة الرجل والذب أقوى من حركة العين لأن خروج (٣٣) الروح من الاسفل قبل الأعلى ومثل الضرك القوي عند ابن حبيب استغفانة

والخشب وما يشعل أضادفع مال يشترى به طعام أو شراب خلاص نفس ولما كانت الذكاة لا تلحق الميتة ولا ما ألحق بها وغير الميتة صحيح ومرضى يحقق الحياة ومشكوك في حياته وما يوس منها شرع فيما يساح بالذكاة كقصة ذلك وما لا يساح مع ذكاه من علامة الحياة وما ليس منها قتال (ص) وأكل المذكي وإن أس من حياته (ش) أي أو أكل المذكي كذا كة شرعية من ذبح وقطر وعقر وتجهيل عايموت به وإن أس من حياته لمرض أو ضرر به لم تنفذ مقاتله أو تزد من شاقه ولم تنفذ مقاتله أو أكل عشا فانتفع أو نحو ذلك ودخل فيما قبل المبالغة يحقق الحياة ومرجوها ومشكوكها يخرج المذكي ماذا ماتت في ذلك الفعل وستأنى المنفردة للقاتل فاشتمل كلامه على الخمسة أحوال التي ذكرها الشارح (ص) كترك قوي مطلقا وسيل دمان صحت (ش) يعني أن المذكي يؤكل لأجل وجوده كترك قوي كترك ذنبها أو رجلها وأطرف عينها سواء كان المذكي صحيحا أو مريضا بسال معه دم أم لا كانت الحركة من الأعلى والأسفل وجد التحرك قبل الذبح منه تلاه أو بعده ولاجل سيل دم فقط من غير ضرب ولا حركة إن صحت لأن مرضه فلا يكتفي فيها السيلان المذكي أو فلا يضمن وجود الحركة القوي بفوسل الدمع الضعيف بمنزلة الحركة القوية والمراد بالهضمة التي لم يضمن أي يضعفها المرض لا التي لم يصبها مرض واحترز بالتحرك القوي عن الضعيف كحركة الارتعاش والارتعاد ومبدأ أو رجل فان ذلك لغو (ص) إلا الموقوفة وما معها الموقوفة المقاتل (ش) يعني أن الموقوفة بضرة به حجر ونحوه والمختصة بجعل وشبهه والمترد من شاقه أو في بئر ونحوه والنطحة من أخرى وما أكل السبع بعضها فان الذكاة لا تشمل في شيء مما ذكر حيث أنفذ بعض المقاتل التي ذكرها أو ما أوصليها من ذلك بغير اتفاق من المقاتل علمت فيها الكفة ولو أس من حياته كما مر ومذهب مالك أن الاستئنه في الأية متصل أي إلا ما كانت ذكاة كة حاملة فيه والذي عمل الكفة فيه هو الذي لم تنفذ مقاتله وعند الشافعي منقطع فقول الاما كيت أي من غيرها فعند الشافعي لا تشمل الذكاة مطلقا ثم إن الانحراج من قوله وأكل المذكي وإن أس من حياته ومحل الاستئنه من قوله المنفردة المقاتل فكانه قال إلا المنفردة المقاتل أو الأما أنفذ مقتله من الموقوفة وما معها وأغبرها فلا يؤكل وأعاد الموقوفة ولم يتبدى بالمختصة التي بدأ الله بالشدة قهره انفاذا للمقاتل في الموقوفة فاعتنى بشأنها ذكرها أولا (ص) بقطع نخاع ونزح دماغ وحشوه وفري ووجع وثقب مصران وفي شق الدوج قولان (ش) أشار بهذا إلى بيان المقاتل منها قطع النخاع وهو مخرج أيضا في فقر العنق أو الظهر

أنه لا بد من تحقق انفاذ المقاتل الآن هذا الكلام يعارضه ما يأتي قريبا بعد كشي هذا رأيت الشيخ أحمد قال ما ضوه واخا قبل ان المختصة وما معها الشدة قهره انفاذا للمقاتل في الموقوفة بعبا وضو ذلك فذلك اعتنى بشأنها ذكرها اه الله الجهد (قوله بقطع نخاع) مثلث التون (قوله وثقب مصران) سواء بتحقيق ثقبه أو شق فيه أو قهره وكذا يقال في قطع النخاع ونحوه مما عاينته في كذا في بعض الشرح (أقول) ان كان القصة هكذا لم والأما ظاهر ان ذلك لا يضر إلا اذا غلب على ظنه أو ما عند الشك فلا يرد واحترز المصنف عن ثقب الكرش فليس بمقتل كما هو الصواب (قوله منها قطع النخاع) أو أما كسر الصلب دون قطع النخاع فغير مقتل (قوله في فقر العنق أو الظهر) القفاد بفتح الفاء جمع قفرة بفتح الفاء وكسرها يقال فيها فقرة بالفتح وتجمع بأصاعلي

فقرأت مثلنا وفقرأه في الصحاح وهي ما انتضد من عظام الصلب من اذن الكاهل الى العجب ومعنى انتضد وضع بعضه على بعض والكاهل ما بين الكتفين كذا في بعض الشراح الآن ظاهر الشراح ان الرية فصاروا يظهر فقاراً آخر مع ان الظاهر أنه واحد مستطيل في نفسه كما ان اذن العنق من غير انقطاع نخاع غريزي ان القاسم ليس يقتل (قوله من فلكه) أي الظاهر كما أراد بالثقل ناحية الظهر فلهذا لمكان فتكون الاضافة في فلكه الجنس (قوله المصراة) جمع مصير كزغيف وزغفان وجمع مصراة مصارين كسلطان وسلطان ولو ظن وتنب مصير لكان أخضر وأظفر (قوله أي خرقه) سواء كان من أعلاء أو من أسفله لان الاول يمنع استحالة الطعام فيتخذ الخلف فيحصل الموت والثاني يمنع الخروج (٣٤) من الخرج فيجتمع هناك ما بين أو يراحم الامعاء وخصه ابن رشد بما اذا خرق في

أعلاه في يجرى الطعام والشراب قبل ان يصير الى حالة الرجيع وأما اذا خرق أسفل حيث يكون الرجيع فليس يقتل ورجحه عيسى (قوله وأخرى قطعه) لا يفي أن قطعه غير خرقه لان قطعه اياه بعضه عن بعض وأما خرقه فهو نفسه بدون أن يبين قطعه منه عن أخرى (قوله موأبانه بعضه عن بعض) عطف تفسير (قوله والخلاف في حال) أي بسبب اختلاف في حال (قوله هل الشق يتصل الدم) أي لا يتيقن شياً منه فيكون مقتلاً (قوله أو الباقي) أي أو الودج الباقي يحفظ بعض الدم والاولى أو الباقي من ذلك الودج أي الباقي بعد الشق كأن الشق ازاله بعضه (قوله يجرى على شق الودج) أي تفقد أفراد الودج (قوله ودعوى أن الممراد الجنس) أي في كلام أي الحسن والتوضيح المحقق في واحد بحيث يفيد ان الخلاف في واحد أيضاً خلاف الظاهر إذ الظاهر من كلامهما ان الخلاف انما هو في الودجين والجمع في عبارة التوضيح

بين فلكه يوصل أثر الدماغ للقلب وأثر القلب للدماغ لان قطعه يساجي الموت ومنها انتشار الدماغ وهو ما خوروا به الجمجمة ونشخ الرأس دون انتشار الدماغ ليس يقتل ومنها انتشار الحشوة بفسكس الحشا ومهما وهي كل ما حواه البطن من كبد وطحال وقلب ونحوهم والمراد بثوبها تفرق الامعاء الباطنة عن مقارها الاصلية لان رويها من البطن فانه ليس من المفاصل لانه يمكن رد هاتفتين وبعبارة أخرى والممراد ان ثغرا الحشوة يرد أو بعضها من الجوف بحيث لا يقدري على ردها على وجه يعيش معه مقتل ومنها فرج ووج أي اياه بعضه عن بعض ومنها ثقب المصراة أي خرقه وأخرى قطعه بخلاف شقه وفي شق الودج من غير قطع وابانه بعضه عن بعض قولان في أنه مقتل كما عندنا شهب وغيره من أصحاب مالك وغيره مقتل كما عندنا بن عبد الحكم والخلاف في حال هل الشق يتصل الدم أو الباقي يحفظ بعضه وظاهر كلام المؤاخرين ان الخلاف في شق الودج الواحد وبشعره بقوله لم ان شق النخاع يجرى على شق الودج ومقتضى كلام التوضيح حيث جعل القولين في شق الودج وكلام أي الحسن بحيث جعلهما في شق الودجين ان شق الواحد ليس يقتل ودعوى أن المراد الجنس خلاف الظاهر (ص) وفيها كل ما يفي عنقه أو ما علم أنه لا يعيش ان لم ينضجها (ش) استشهد بمسئلة المدونة لقوله وأكل المذكي وان أس من حياته ويجفهم قوله ان ينضجها قوله المتفونة للمقاتل يقطع نخاع ظا فيها اذا ترددت الشان من جبل أو غيره فأنق عظمها أو أصابعها من ذلك ما يعلم أنها لا تعيش من فلا بأس بأكلها ان لم يكن قد نضجها اه فقوله ان لم يخرج اجمع لهما أي ان لم يقطع نخاعها أي فان قطعه فلا علم منه ان قطع النخاع من المقاتل وبعبارة أخرى فقولوه وفيه دليل لقوله وأكل المذكي وان أس من حياته وقوله ان ينضجها دليل لقوله المتفونة للمقاتل فالاول دليل على نطقه بالسواز والثاني دليل على جفوه للنع ولما أنهى الكلام على الحيوان الذي تقدم له في الخارج استقر ارجحنا في الكلام على ما لم تقدم له ذلك وهو الحن في الخارج بعد ذبحه أمه بقوله (ص) وذ كذا الحن بذ كذا ما ان تم شعر (ش) يعني ان ذ كذا الحن الذي يخرج متما من بطن حيواناً ما كقول بعد ذ كذا محصورة وأحالة في ذ كذا أمه فيو كل بذ كذا ولا يحتاج الى ذ كذا بشرط كذا خلقه الذي أراد الله به فلا يجمع من الاكل لو خلق ناقص بدأ ورجل ونبت شعر جسده ولا يستعبر شعره فقط وهذا اذا كان من جنس الام ولومن غير نوعها فالو جفتن ير بطن شاة أو بطن بقره بلو كل بخلاف شاة بطن بقره

عبارتين اثنتين (قوله فالاول دليل الخ) هذا ما زادت به العبارة الثانية على الاولى (قوله بذ كذا أنه) لا تنها حل الشراح يقتضي ان الباه يعني في أي ان ذ كذا مظهر فله كذا ويجوز ان تكون الباه السببية ويجوز ان تكون بمعنى مع قال في له وحده عندي ما أنه وصحت كل الجنين بذ كذا ما فان مشتبه وهي وعلا ليد نو كل معه (قوله بشر) أي ان تم خلقه ملتصاً بشعر جسده ولو نبضه لا شعر عنقه أو رأسه أو حاجبيه فلا يعتبر ذلك أو ان الباه في قوله بشر يعني مع أي ان تم خلقه مع نبات شعره وجوز كون سببية أي علم خلقه بسبب نبات شعره ولعل المراد بان تمام خلقه بسبب تمام شعره وذلك لان تمام شعره دليل على تمام خلقه الذي أراد الله لانه سبب في نفس علم خلقه الا ان نحسب تمب فله وهكذا قال أهل المذهب ان تم خلقه وان نبنت شعره ولا يكتفي أحدهما اه (قوله وهذا اذا كان من جنس الام) أي بان كان يجوزاً كجميع الامور اختلف النوع فالو جفتن تر في بطن شاة فلا

يؤكل كذا وأوجدت شاة يطن خنزيرة فلو أن تلك الشاة كبرت وولدت فتؤكل أولادها حيث جلت من جنس المأكول في تنبيه كذا  
 أن لا يعلم موت الجنين قبل ذلك كذا ما به لم يتحققنا الحياة أو شككنا فلو لم يتم خلقه ولم يثبت شعره لم يؤكل ولو زل حياؤه كي لا نال كذا  
 لا نل فيه (قوله حياة مرجوة الخ) أي حياؤه يرجمي عيشه معها أو يشك في ذلك وذلك لأن الحياة في الجنين محققة ثم بعد ذلك إما أن يرتجي  
 عيشه معها أو يشك في ذلك أو يأس منه ذكروه حتى نت (قوله أشار بقوله الآن بادر الخ) حاصل حل الشارح أن قوله الآن بادر  
 مستثنى من محذوف والتقدير وروا كل الآن بادر إليه بالذم فموت فيؤكل بفرد كذا وأن تلك المبادر إنما تكون في خصوص الصورة  
 الأخيرة وهو ضعيف الحياة فلذا قال في كذا فقد كثر بقوله الآن بادر فيموت (٣٥) عن متوهم الحياة اه (قوله جعل الاستثناء

متصلاً ومنقطعاً) وفي كلام عجم  
 ما يخالفه فإن حاصل كلامه أن  
 قوله الآن بادر يجري في الثلاثة  
 فإذا مات بفرد كذا عند المبادر  
 فلا يؤكل في كل الأولين ويكره أنه كاه  
 في الثالثة وإن الاستثناء يجب  
 أن يكون مستثنى من محذوف  
 والتقدير أو كل الآن بادر فلا  
 يؤكل وجوبا في الأولين وندياني  
 الأخيرة أو مستثنى من ذك أي  
 ذك الآن بادر بالموت فلا يؤكل  
 لأن كذا كذا لا تنفع في ميت ومن  
 المعلوم ما تنبذ كذا لا ينفع  
 الموت كله فالحاصل أن شارحنا  
 يجعل المبادر علامة على أنها من  
 القسم الثالث ونص ابن رشد وكلام  
 مالك في المدونة يفيد أن التخصيص  
 مع شارحنا وخلاصته أن شارحنا  
 يقول إن موته فوراً دل على أنه في  
 نفس الأمر متوهم الحياة وإن كنا  
 ترجحنا حياته والعبرة بنفس الأمر  
 قوله بأن تحقق حياته أي وظننت  
 أي ولا بد أن يكون ثم خلقه ونبذ  
 شعره (قوله وإن كان مثله لا يحيا)  
 قال في كذا والفروق بين المزلق  
 والمريض في جواز ذك كونه وإن  
 عدا أنه لا يعيش إن المريض عدا

لأنهم من جنس ذوات الأربع فلو لم يتم خلقه مع نبات شعره لم يؤكل لأنه كذا أمه ولا يفرد كذا  
 أمه ولو لم يثبت شعره لعارض اعتبر زمن نبات شعره (ص) وإن خرج حياؤه (ش) أي  
 وإن خرج الجنين الذي تم خلقه ونبذ شعره بعد ذلك أمه حياؤه مرجوة أو مشكوك كافيها  
 أو ضعفه ذك استبعاد في الثالثة وفي الأولين وجوباً ولا يؤكل فيهما إلا ذك كذا كذا  
 كانت كذا في الثالثة متعقبه ولا يضر عدمها أشار بقوله (ص) (الآن بادر) (ش) بفتح  
 الدال المهملة كذا أي سارع إليها فيموت أي يسبق المبادر بالموت من غير تفرغ فيؤكل  
 بذ كذا أمه لأن حاله هذا كذا أنفذت معاناه بالصبي هذا أن جعل الاستثناء متصلاً  
 وإن قوله ذك كذا شامل للأحوال الثلاثة كذا قال وإن خرج حياؤه كذا لا يؤكل بدون  
 ذك في كل حال إلا في حال أن بادر فيموت ويؤكل بدونها ويحتمل كونه منقطعاً وإن قوله وإن  
 خرج حياؤه أي وجوباً لكن إن ورد إليه فقات كل من غيره ذك وعلى كل حال لا يفهم  
 استحباب ذك في هذه الحالة وإنما يفهم منه عدم اقتضائه كذا (ص) وذك المزلق  
 إن حي مثله (ش) يعني إن المزلق وهو السقط الذي يرأى أمه قبل ذبحها وقبل تمام جلدان  
 فطرحة مشلا وكثيراً ما يكون ذلك إذا شربت كثيراً أو عطشت كثيراً فأنك تنظر أمره فإن كان  
 مثله يحيا ما لم يتحقق حياته فإنه ذك ويؤكل وإن كان مثله لا يحيا أو شك في أمره هل مثله يحيا  
 أم لا فإنه لا يؤكل ولو ذك لأن موته محتمل أن يكون من الأزل ولما أنهى الكلام على أنواع  
 الذك الثلاثة ذكر الرابع وهو فصل ما به الموت فقال (ص) واقتصر الجراد لها بما عوت به  
 ولو لم يجعل قطع جناح (ش) والمعنى أن الجراد وفجوه من كل ما لنفسه سائلة على ما يأتي في  
 الفصل بعده يحتاج إلى كذا المشروطة بالنسبة والقسم على ما مر ولا يكتفي بمجرد أخذه على  
 المشهور بل لا بد أن يقصد إلى إزهاق روحه بفعل شيء يموت بفعله سواء كان الفعل مما يجعل الموت  
 من قطع رأس أو الفاق في ناراً وما ساراً وما لا يجعل قطع جناح أو رجس أو الفاق في معار دفقه  
 من قطع جناح مثال لما لا يجعل ولا يؤكل الشيء المزال لأنه دون نصف أين الآن يكون الرأس وإنما  
 خص المؤلف الجراد لأنه ذكر رد قول من قال بعدم اقتضائه كذا \* ولما كانت المظومات على  
 ضربين أحدهما حيوان يحتاج إلى كذا قودم وثانيهما حيوان لا ذك فيه أما الاستثناء عنها  
 أو عدم تأثيره فيه كالبحري والمحرم ونبات وغيره من جامد ومائع عقد لهذا الضرب باب مع ذكر  
 ما يباح من الضرب الأول وما يكره منه فقال

(٤ - نحو ثلث) حياته إلى أن ذهبت والجنين لم يتحقق حياته لأن حياته في بطن أمه لا تعتبر لأنه كذا من أعضائها دليل

كون ذك كذا في ذكها (قوله واقتراخ) الام لا استغراق أي واقتصر جميع الجراد لها أي توقف حل الانتفاع به كذا كان وغيره على  
 الذك توقف كل مسبب شرعي على سببه فقه إشارة على هذا التفرع إلى رد القول الفصل بين ما مات بنفسه فيؤكل وما أخذ من صبيح الحياة  
 فلا يباح لأهلها كذا رد القول المطلق عدم الاحتياج في بابته إليها (قوله ولو لم يجعل) ظاهره كذا مدونة سوامات فوراً أم لا وليد أبو الحسن  
 بما إذا مات فوراً وضعف (قوله ولا يكتفي بمجرد أخذه) أي خلا فلا ينوب فله قال إذا أخذت حبة فماتت كذا بخلاف ما إذا وجدت  
 ميتة (قوله لرد قول من قال الخ) من هذا مع ما تقرر تعرف أن الجراد ذك في ثلاث (قوله كالبحري) مثال للاستثنى وقوله وأما  
 مثال لعدم التأثير (قوله ونبات) معطوف على حيوان لأن الكلام في المباح في ذاته

**باب المباح** (قوله ومكر وهما الخ) عطف على المباح وقوله من حيوانات وغیره هاتاهلها ان المباح من الاطعمة والمكر وهما  
والحرم منها يكون من الحيوانات ومن غيرها وان جميع ما يأتي في الباب يقال طعام فالبسول والطين والخنزير وشرب الخطين ونحو  
ذلك يقال طعام وكأنه أراد الطعام ما يمكن اساغته في الحلق كالشراب طاهر والخنزير ونحوه باعتبار أنه يؤخذ منه قطعة لحم وتؤكل  
وقوله بمذاكر في الباب قبله لا يخفى أن المذكور في الباب قبله المباح والمكر وهما من الأطعمة من خصوص الحيوانات  
وأما قوله وما لم يذكر فيه أي من الحيوانات وغيره مباحا ومكر وهما محرمان وقوله وبدأ بالاول أي الذي هو المباح من الأطعمة هذا ما فاد  
منه الا أنه يظهر من كلام المصنف لانه قال المباح طعام طاهر وكذا قال الطعام الطاهر من أفراد المباح وليس بجوان أسلا خاصة  
ان الذي بدأ به المباح الطاهر الذي ليس من الحيوانات وهذا قطعاً في الاول لان الاول في كلامه المباح من الأطعمة التي من  
الحيوانات وغيره ما قد بر (قوله طعام طاهر) (٣٦) أي لم يتعلق به حق للغير فخرج المصوب كذا في عب ولا حاجة لان الكلام

في المباح في ذاته (قوله تناوله) (ص) المباح طعام طاهر (ش) يعني ان المباح تناوله في حال الاختيار من

غيرها محذور كوفي الباب قبله وما لم يذكر فيه

وبدأ بالاول فقال (ص) المباح طعام طاهر (ش) يعني ان المباح تناوله في حال الاختيار من  
غير الحيوانات كالأوشربا طعام طاهر ولا عكس فخرج النجس بنفسه كالبيض المذر أو  
بمخالطة غيره كاللحم الماتعة اذا خلطت بنجس وبالماتعة اذا أمكن السريان على ما صرح في  
بابه ودخل كل طاهر من جامد ومائع حتى اللحم التي ودخل كل مشروب حتى البول من المباح  
(ص) والعريوان ميتا (ش) أي والمباح من الحيوان الجعري كله وان ميتا سوا هو جدراسيا  
في الماء وطافيا أو في بطن حوت أو طير وسواه ابتلاعه ميتا أو حيا ومات في بطنه وبسول ويؤكل  
وسوا صاده مسلم أو مجوسي وبمثل قوله الجعري آدمي الما صولك به خنزيره وهو المعتد وماعده  
لا يقول عليه (ص) وطير (ش) يعني ان الطير كله مباح الاكل سواء أكل الجيفة أو لا ولهذا  
بالغ عليه بقوله (ولو جلافة) أي ذوات الخواصل من الطير التي تأكل الحيف والجلافة الغصة  
البقرة التي تنبع الجاسات ابن عبيد السلام والفقهاء يستعملونها في كل حيوان يستعمل  
الغصاة اه فالتنوين في الطير وما بعده للاستفراق على حد قوله تعالى علفت نفس ما هضمت  
ولو عرف الجميع كان أولى (ص) وذات الخيل ونحو (ش) المشهور ان جميع الطير مباح أكله ولو  
كان ذات الخيل كالباقر والعقاب والصقر والرخم والغلب الطائر والسبع بمنزلة الطير للانسان  
ومن المباح النعم وهي الايل والبقر والغنم ولو جلافة ولو تغر لمسه من ذلك وهو المشهور عند  
الشمي وبما نقض عند ابن رشد (ص) ووجه لم ينفوس (ش) يعني ان الوحش الذي لم ينفوس  
أي لم يعد يحرك الوحش والغزلان والضب مباح الاكل وسيا في حكم المنفوس كالاسد والافتراس  
ليس خاصا بمن ينفوس الا الذي بل هو عالم والدر اخصا بمن يعدو على الايدي ثم يحتمل أن يكون  
قوله (ص) كبريوع وخلد وبر وأرب وقنفذ ونحوه وبوجه حجة آمن سها وخشاش  
أرض (ش) غنم لا لا ينفوس ويحتمل أن يكون تشبيهها به ويكون المثال ما ذكرناه

في المباح في ذاته (قوله تناوله) (ص) المباح طعام طاهر (ش) يعني ان المباح تناوله في حال الاختيار من  
حالة الاختيار) وبقي ما يباح تناوله  
للضرورة وطاهر ان الميتة للضرورة  
ليست طاهرة وسيا في ما يباح  
(قوله ولا عكس) أي وليس كل  
طاهر مباحا كالسم أي والجراد  
الميت فانه عكس باعتبار الصحة (قوله  
حتى اللحم التي) أي لقوله في موضع  
أي يجوز أكله والمراد بالباح  
ماليس محرما ولا مكر وهما  
والعري (لأنه لم يذكر لكان  
وليس باب العطف واللا للاستفراق  
(قوله وان ميتا) ردا على أبي حنيفة  
فائدة (ع) اعلم ان ميتة الجعري  
طاهرة ولو تغر وتنت كل لالوحة  
الا ان يتحقق ضررها فمصر لذلك  
لانها سها وكذلك المذكور كان  
شرعية طاهر ولو تغر وتنت يؤكل  
مالم ينقص ضرر ذكره صرح في  
جواب قوله راسيا باله وهو  
ما ينزل في قعر البحر مثلا والطاق  
هو الذي يرتفع ويهوى على وجه الماء

آقا

الآلهة انا بعه سين لان النفوس تنفوسه وكذا سين فيما اذا كان في بطن

طير (قوله وتعمل الخ) لا يظهر التمول الماس في السنف من كراهة الاخيرين بل كلام المصنف محض لما في هذا على تقدير  
جعلها للاستفراق وما اذا جعلت الجنس لافرام طاهر (قوله آدمي الما) أي خلافاً لتاقت القائل بمنع أكله (قوله وماعده) أي من كراهة  
كباب الماء وخنزيره ونحوه (قوله وطير) أي الا لوطوطا فيكره أكله على المشهور وجميعه نجس (قوله ولو عرف الجميع لكان أولى)  
لاننا لمهول للاستفراق والناظر ما قاله من ان التنوين للاستفراق هل يسلم (قوله المشهور الخ) ومقابل ما رواه ان أي أويس عن  
مالث انه قال لا يؤكل كل ذي مخلب وظاهر قوله لا يؤكل المنع وقوله في الاكل وحكي عنه ان أي أويس كراهة كل ذي مخلب (قوله  
كالباقر) بغير ياقب نسخته الا يقال باقر وباري وظاهر عبارته انه غير المصروع انه هو (قوله على المشهور عند الشمي) وقيل ان  
الحيوان الذي يصيب الضامة له وعرقه ولبنه وهو نجس بهرام (قوله وتخلد) مثلك الاول مع فخر الام وسكونها (قوله وخشاش  
أرض) ويدخل فيه الوزغ والسهلة ومثلهما الارض فانها من المباح وان كانت ميتة من نجاسة لا يباح أكلها الا ان كانها يذبح ذكر الخطاب  
عن ابن عرفة ان الوزغ لا يؤكل اه وله ما فيه من السم فان قلت قد تمدان خشاش الارض محتاج الى كذا ومن جهلة ذلك القود

وصرح ابن الخاحب بأمدود الطعام لا يحرم أكله معه فهل بين ذلك تناقض فالجواب لا تناقض لأن المراد بالعود الذي يحتاج لذكاه هو المنفرد عن الطعام لا الذي معه قال ابن الماحشون ويؤكل خشاش الأرض وذكره طبري وأمدود الطعام لا يحرم أكله معه الشيخ فان انفرد عن الطعام فلا شك أن من جله الخشاش أي يحتاج لذكاه (قوله الذي لا يصل إلى التجاسة) أسقط الشارح من تفسيره شيئاً فكان يقول فأراعي يكون بالصاري والأجنة لا يصل للتجاسة أعطى من الحسن ما يغني عن البصر (قوله فبكره أكله) أي أن تحقق أوطئ وصورة أو استعمالها فإن شك لم يكره وجميع المكروه نجس (قوله وكذا الوطواط على المشهور) ومقابلته الحمرمة (قوله السنور) هو الهرم واللاتي سنورة (قوله وجهها وروبوها) أي دابة من دواب الجحاز (قوله جمعها الخ) تأمله انكسار فعل أن يجمع على أفعل نحو كلب أو كلب وفاس وأفسل هذا على سكوت الباهل على فتحها يجمع على أو ياركمل أو جال ووثن وأوفاص ويجب بأنه جمع سماوي (قوله والأرنب) اسم جنس غير مصفة كما سلفه منصرف فان جعل مصفة لرجل يعني ذليل صرفاً بالضرع والوضعية وليس علم جنس حتى يكون غير منصرف (قوله لمن ينفعه ذلك) كصاحب جذام (قوله أهل (٢٧) الطب بالمرستان) والمرستان بالفتح بيت المرضى

معرّب قاله في القاموس وقد مدح البوصري صاحب المرستان بقوله أنشأت مدرسة ومارستاناً لتصح الأديان والأبدان (قوله أن تكون في حلقها وفي قدر خاص الخ) قال القرافي وصفته ذلكم التي يؤمن سمها بها كقوله القرافي في الذخيرة والقواعد أن عسل رأسها وذنبها من غبير عصف وتلقى على مسام مضروب في لوح ثم مضرب بالة حادة رزية في حذاء قيسق من رقبته وذنبها من القبط التي هو وسطها يقطع جميع ذلك في فور واحد مضربة واحدة حتى يثبت جلدة بيرة تسد وتقتل أكها بواسطة بران السم من رأسها وذنبها في جسمها بسبب غضبها وهي الذكاة التي تفعل بالمرستان اه قال في وجده عسدي على قوله وحده الرقبي الخ ما تسمه

أنفا لا يقال تبعين الاحتمال الاول لأن المشبه غير المشبه به مع أن هذه الامور من الوحش الذي لا يفتقر من فيانم الاتحاد المشبه بالمشبه به لا نقول هذه الاشياء خص من المشبه به ويكتفي في التغاير بين المشبه والمشبه به باعتبار الاخضية والاعمية والبروج ذابقتد بنت عرس رجلها فأول من يدها عكس الزرافة وانطلم هو الفار التي لا يصل إلى التجاسة وأما ما يصل اليها فبكره أكله وكذا الوطواط على المشهور وأما بنت عرس فذكر الشيخ عبد الرحمن سورة أكلها قال لان كل من أكلها هي انتهى والبر يفتح الواو وسكون الباء الموحدة آخر مداه وقال ابن عبد السلام يفتح الباءدو يفتح فوق البروج ودون السنور طعلا على حسن العيين شديدة الحياء لاذنب لها وتحدث في السور وجهها وروبوها بكسر الواو ووجعها الطاء المهملة وهو لون بين البياض والغبرة والأرنب يفتح اليهمزة وسكون الراء المهملة وفتح الدون فوق الهر ودون الشعب في أدنيه طول والغنفه يضم القاف والغافو يفتح الفاء أيضاً يسمون سكة وذلك بهجة واللاتي قنفذوه يقال لذلك كرشهم أكبر من الفأر كله شوك الأراسه ويطنه ويديه ورجله والضرب بصاد مجمة مفتوحة ورأسه كثة فوحدتين بينهما أو كافنفذ في الشوك لأنه يقرب من الشاة في الخلقة والتلفق الحية للوحدة لأن ثبت فيقول الذكرو واللاتي فيباح أكلها للجماعة كذا في المدونة وروى ابن القاسم في غيرها باحتما من غير قيد الحاشية قاله الشارح وهو ظاهر كلام المؤلف ويعتبر أن سمها بالنسبة لاستعملها فيجوز أن أكلها سمها لمن ينفعه ذلك لمرضه وانما يؤمن سمها بالنسبة لمن يؤذي به السم بذكاتها على الصفة التي ذكرها أهل الطب بالمرستان ثم إن كلام أهل المذهب بغيره لا بد في الذكاة التي يؤمن بها السم أن تكون في حلقها وفي قدر خاص من ذنبها والام تؤكل وإن آمن سمها لعدم حصول الذكاة الشرعية فيها بعدم قطع الحلق وأما الذكاة التي تظهر بها فهي كذا كغيرها كما يفيد قول أبي الحسن فوضع

حده بعضهم من جهة الرأس بأربعة أصابع ومن جهة ذنبها كذلك اه أي لأن السم لا يكون إلا في رأسها وذنبها ولا يكون في جسدها شيئاً كتب القرافي على قول القرافي وتلقى على مسام رأسه انظر هل معناه تلقى على ظهرها ويطنأ أعلى كاهوصفة الذكاة في الحلق وحشيت في غير ذلك غضبها أو معناه ظهرها أعلى ويطنأ أسفل كاهو على هيئت العانة في مشبهات لا ولكن يلزم عليه ذلكها من خلف أو من إحدى صفحتي عنقها لا من المقدم ثم رأيت بعضهم صرح بأن ذكيتها بالمرستان بمصر ليس من مقدمها وإن بعضهم ير بطها يحيط وقال انه مانع من سران غضبها فيها وقسه نظر فلجند فان جعل من مقدمها رجوع رأسها وذنبها من غير حيل وط لا يلزم سران غضبها جسمها جميع بعضها البعض ولوع فعل فاعل بغير أن تاج لتهوهم فاعل ما أتفه بها اه (قوله والام تؤكل) يدخل تحتها ثلاث صور فقد الشرطين معا فقد الاول دون الثاني وعكسه وأما قوله وإن آمن سمها فلا يظهر لأن الشرطين معا لا من السم فإذا حصل فقد لا أحدهما أو كليهما فلا آمن من جهة السم وقوله لعدم حصول الذكاة الشرعية المناسب أن يقول والام تؤكل لعدم حصول الذكاة التي يؤمن بها السم (قوله معها) يفتح السين وضعا وكسر هاو لفتح أقصع وجهه مسام وموم (قوله كما يفيد قول أبي الحسن الخ) ريدانه انما قال ذلك بقول المدونة انذرت كيت موضع ذكاتها فلا بأس بأكلها الخ مخالفة بينهما وبين كلام القرافي كما قاله تت

ظاهرة ويجب أن نذكر الأصل فيها أن تكون مبيجة لالكل والعرض فأولوا الحسن نظر للاصالة لالهذا الطارئ (قوله والخشاش) لاشك أن قول المصنف وخشاش عطف على طعام فهو مرفوع وكذا ما بعده لا يجوز وعطف على يروج اذ ليس من أمثله وحسن يفتقر (قوله مثلث الاول) والافصح الفتح (قوله كالمقرب والعقربان) قال في المصباح والمقرب يطلق على الذكر والانثى فان أريد تأكيده لذكره فيلزم غير ان يضم العين والراء وقال الأزهري المقرب يقال للذكر والانثى والغالب عليها التأنيث ويقال للذكر عقربان ودور يقال عقربا لانه لا يثنى (قوله من ماء العنب) من يمانية (قوله ما يسكر) لبيان الواقع لانه أول عصره لا يسكر قال في المدونة وعصير العنب وفتح الزبيب وجع الانبسة ما يسكر من غير توقيت زمن ولا هيئة (قوله الفقع شراب الخ) فيه انه حينئذ جمع الخليلين وساقى أن (٢٨) شر بهمكروم وكلامنا الآن في المباح ويمكن أن يجب أن الواو بمعنى أو وعبارة

ذكتها حاقها وهو موضع الذكمتين غيرها اه والخشاش مثلث الاول كالمقرب والعقربان والخشاشه وبنات وردان والنمل والدود والسوس والحمل يباح كله واضافته للأرض لانه لا يخرج منها الا يخرج ويبارد يروجوعلها (ص) وعصير (ش) فعيل بمعنى مفعول أى المعصور من ماء العنب أول عصره مباح ما يسكر (ص) وفقع وسويا (ش) أى ومن المباح شراب الفقع والسويا والفقع شراب مخدّن القمع والتمر وقيل ما جعل فيه زبيب وهو مخدّن حتى تحمل اليه والسويا شراب يؤخذ بالمعالجة وبضاق اليمامة خير المجين أو البهجة فتكسبه جوده (ص) وعقيد (ش) فعيل بمعنى مفعول أى ومن المباح استعمال العقيد وهو العصير الذى هو ماء العنب اذا غلى على النار حتى انقلبت زهده منه الاسكاروى يسمى بالرب الصامت ولا يجعل عليه بقدر أى لاذهب ثلثه ولا يفسره وانما الغيرة فيه السكر وعدمه قوله وذهب منه الاسكاروى الذى حصل من طخه لانه كان فيه ابتداء وقوله (أمن سكره) شرط فى اباحة تناول ما عدا العصير وأما هو فلا يتصور فيه سكر اذ هو ماء العنب أول عصره (ص) وللضرورة ما يسد (ش) حد الضرورة أن يضاف على نفسه الهلاك ولا يشترط أن يصل الى حال يشرف فيها على الموت فان الاكل حينئذ لا يفسد والظن كالمعلم تقدير كلامه والمباح للضرورة ما يسد الرمي فقط غير آدمى والمعنى ان الانسان اذا خاف على نفسه الهلاك بأن علم ذلك وظنه فانه يباح له فى هذه الحالة الاكل من الميتة بقدر ما يسد الرمي ولا يشبع ولا من الماء النجسة على ما حكى ابن الموزان والجلاب وعبد الوهاب عن مالك وقاله ابن حبيب وابن الماجشون وأبو فم اذا كانت الضرورة تادرتا ما ان كانت دائمة فلا خلاف فى جواز الشبع فانه ابن العربى وأشار بقوله (غير آدمى) لقول ابن شاس وأما جنس المباح فكل ما يرد جوعا أو عطشا يرفع الضرورة ويحققها كالأطعمة النجسة والميتة من كل حيوان غير آدمى ابن القاسم ولا يشرب المضر ضوال الأبل وقاله ابن وهب ابن العربى ولا يأكل ابن آدم وان مات فله علفا واه وقدم آخر الخنازير والنص عدم جواز كله للضرور وجميع كاله لا فرق بين ميتة المسلم والكافر فى الحرمه وهل هى تعبد وهو المشهور ولذا بما قيل انها اذا جافت صارت سماو هو لا يجران الجوفات وأشار بقوله (د) غير (خرالنجسة) الى أنه يصل للضرور تناول الدم

الخطاب والفقع شراب مخدّن القمع والتمر ونحوه اه أى فهمى ظاهرة فى انه ليس المراد جميعها (قوله وقيل ما جعل الخ) هو عين الاول وعبارة الخطاب والسويا قربة من الفقع والعقيد هو العصير اذا عده على النار (قوله فتكسبه جوده) بالنافى لخصه أى الجوده أى تكسبه جوده مع المكث والظاهر ان القصص من اضافة ماء خمر المجين اكتساب الجوده وانظره فله يقال لمن شراب الخليلين (قوله وانما الاعتبار فيه السكر الخ) أى فان ذهب منه السكر حل والا فلا (قوله أمن سكره) أى نأخذ كقولنا سكره هالكان أحسن لان العطف بالواو (قوله ما يسد) المذهب انه يشبع ايضا ولا يقتصر على ما يسد الرمي والجواب أن المراد بسد الجوع لان المراد يسد الرمي لكن بصيرار كالكلام على التزود وحكمه الجواز ايضا انظر اليه (قوله والظن كالمعلم) هذا لا يناسب الاقوال أولا هذه الضرورة ان يعلم الهلاك والافطوى صادق بالظن وقوله الشارح أن يخاف على نفسه

وشرب

الهلاك قال نت فى شرح الرسالة وهل الاضطرار خوف الهلاك أو خوف المرض قولان لما للشافعى اه أى فذهب مالك الى ان الاضطرار خوف الهلاك (قوله فانه يباح له) المراد به الاذن فصدق بالوجوب المراد الساطى اختلاف فى تناول المضر الميتة هل يتصف بالاباحة أو لاوعلى الاول جمهور العلماء وهو ظاهر الآية والحاديث والثاني هو التحقيق اذ الميتة لا تنتقل عن نجاسة وهى عن التحريم ولكن هذا تحريم لان فيه لاحية النفس به اه (قوله ما يسد الرمي) الرمي عبارة عن القوة لم يرد بسد الرمي حفظ القوة (قوله ولا من الماء النجسة) أى ولا يشبع من الماء النجسة (قوله وأبو) أى معنوه قد تقدم أن العقيدة يشبع ويتزود (قوله غير آدمى) وداخل فى غير آدمى العذرة والم وقوله غير آدمى أى من الأطعمة وقوله وغير غير آدمى من الاثمة (قوله ولا يشرب المضر ضوال الأبل) أى الا أن تتعيط بطل بجانته (قوله وان مات) أى ابن آدم (قوله لانه اذا جافت صارت سما) الدليل أخير من الذى لانه يفسد

ان عدم الاكل انما هو عند الضرر ورتبها جففة مع ان الدعوى علم الاكل مطلقا (قوله بل ربحا زادت العطش) قال الساطي هو صحيح  
 لكن في الماء لو حصل ما في الحال جرى الرتب التي تتبع مع الحياة ولو لحظة والفرق بينهما بين التساوي ان التساوي لا يبين البرء  
 منه وبقين البرء من الخسة (قوله الالفسة) بفتح الفين المجيبة ١ (قوله ان كان مأمونا) وأما ان لم يكن مأمونا فلا يصدق (قوله ألا  
 لقرينة يفعل عليها) أي فان قامت على صدقه صدق وان قامت على كذبه لم يصدق فقوله الاقرينة راجع لنطوق العبارة ومفهومها  
 كافتها وكأنه قال ان كان مأمونا لان كان غير مأمون فلا يصدق الاقرينة تدل على تكذيب الاول وتصديق الثاني والحاصل ان لم  
 تقم قرينة صدق ان كان مأمونا والا فلا وان قامت على علم تصديقها وكذا (تنبيه) اذا ابيحت للضرر وساخ له الاكل بعد ذلك  
 منها وان لم يضطر حتى يجد غيره مما يصلح له ولو كان محرما على غيره كلعلم غير ان لم يخف القطع التاديلي فخذ منه ان الحرام اذا غلب  
 وتعدر محصل الحلال لا يمنع الاكل منه (تنبيه آخر) قال في ٢ وجد عندى ما فيه ومن حصل له ضرره فلو لم يجد شيئا فليمن  
 لحم نفسه ان كان منع الضرر فان حصل الضرر قطعه كالضرر بالحاصل أو لا يجوز ١٥ (قوله وقدم الميت) أي وحو باى غير  
 ميتة الا دعي (قوله على خنزير) أي مذكى لتفصل الحاضرة بينه وبين الميت وان كانت اكله لا تعمل فيه لانه اذا لم يكن مذكى كان  
 ميتة فلا يغير الميت لانه يصير المعنى وقدم الميتة على ميتة فقهركو يستحب ذكبة الخنزير بالضرر عند انفراد ١٦ (قوله واغیره)  
 لا يظهر لان الفرس والجمار والابل القبول بجواز اكلها في المذهب (قوله وصيد الحرم) أي يصيد على دليل قوله لانه وقول الشارح على  
 ما صاده الحرم يشترط ان معنى الصف وصيد منسوب للحرم من حيث انه واقع (٢٩) منه ولو حذفت اللام لكان أخضر والمعنى وصيد  
 حرم وكذا حذفت ريشة لثقت

وشرب المياه العسمة وغيرهما من المائعات ما عدا الخمر فانها لا تحلل اذا تقيد بل ربحا زادت  
 العطش الالفسة عند عدم ما يسيغها غيره وهذا عند غير ان عرفة وأما هو فيقول بعدم الجواز  
 ولو لفسة ويصدق انه فعل ذلك لفسة ان كان مأمونا الاقرينة يفعل عليها ان قوله غير  
 يصح رفعه على انه يدل من ما وضعه على أنه حال منها (ص) وقدم الميت على خنزير (ش) يعنى  
 ان المضطر يقدم في التساؤل للضرر وميتة التي لم تتغير ويخشى من أكلها على الخنزير لان له  
 حرام ذاته والميتة لو صغفها فهي أخف ولان الميتة تحمل حية أى ولو على قول في مذهبنا وغيره  
 والخنزير لا يحل مطلقا (ص) وصيد الحرم (ش) أي ان الميتة تقدم على ما صاده الحرم وان ذبحه  
 غيره أو ذبحه الحرم وان صاده حلال وهذا حيث كان المضطر محرما أو امان كان حلالا وصاد  
 الحرم صيدا وذبحه الحلال فانه يقدمه على الميتة لان الحرم فيه من جهة واحدة وبهم من  
 كلامه تقديم صيد الحرم على الخنزير وكذا يقدم ما اختلف في تحريمه على ما اتفق على تحريمه  
 (ص) لانه (ش) أي لا يقدم الميت على لحم صيد الحرم وجده المضطر بعد ان ذبح ووجب

أن ذبحه الحرم كان المضطر أو غيره أى أو أراد ان يأمر بذبحه أى أو ان يعين على ذبحه (قوله وذبحه الحلال) أى أو أراد ان يذبحه  
 الحلال (قوله لان الحرم فيه من جهة واحدة) وهو كونه صاده الحرم (قوله فانه فيه من جهتين ٢) جهة كون المضطر محرما وما صاده  
 محرما أو انا في حرم ما (قوله وبهم من كلامه) لا يفهم منه ذلك أصلا (قوله وكذا يقدم ما اختلف في تحريمه) كالبغال والخيول وقوله  
 على ما اتفق عليه أى كخنزير وهذا مستغنى عنه بقوله وقدم الميت على خنزير لانه ليس شئ متفق على تحريمه الا الخنزير من جنس  
 الحيوانات الا ان براد من غير جنس الحيوانات (قوله لانه) أي ان الحرم المضطر اذا وجد ما صاده الحرم أى حرم آخر أو صيده  
 بعد ما ذبح فانه يقدمه على الميتة وسواء كذا محرما أو حلال عي (قوله وجده المضطر بعد ان ذبح) كان الذابح الحرم أو لم يتصد  
 الحرم أو ذبحه حلالا لاجل الحرم وقوله ووجب جزاء أو عطف لازم على ما زوم لانه اذا ذبح فقد وجب جزاءه والحاصل ان قول المصنف  
 وصيد الحرم معناه ان المضطر محرر و وجد الصيد الذى صاده محرر أو صيده حيا وعند ميتة فانه يقدمه على ذبح الصيد أو ما قوله  
 لانه فنعناه ان الحرم المضطر اذا وجد ما صاده محرر أو صيده لم يذبحه على الميتة وسواء وجب على الآكل جزاءه أى  
 بان لم يجب جزاءه في الصيد الذى اكل من جهة المضطر بان ذبحه حلالا لم يحرم غير المضطر ولم يأكل منه الحرم بل ما اكل منه الا المضطر  
 أول يجب على الآكل جزاءه ولو وجب فيه جزاءه على غير المضطر ثم اكل منه المضطر فلا جزاء على المضطر لكون الجزاء متقرر على غيره  
 بان ذبح محرر غيره أو حلال حرم آخر أو اكل منه ذلك الا آخر فقد رتب الجزاء على غير المضطر فلا جزاء على المضطر  
 ١ قول الحنفى بفتح الفين لعله لم يحرم نفسه من التناضح في القاموس انها بالضم فليظفر ١٥ معصية  
 ٢ قول الحنفى قوله فانه فيه من جهتين ليس في التناضح التي بأيدينا ١٥ معصية

(قوله بل يقدم على الميت) أي جو باعل الرابع وقيل ندياوان كان قوة لاجله فيحمل التساوي ويحمل التقديم وفي كلام محسن ثب  
اعتماد ذنب تقدم لحم الصديق الميتة ثم قال وكذا تقدم طعام الغير بشرطه وتقدمه عليه على جهة الأولى فيه ما في الموطأ إلى آخر  
ما قاله (قوله على الأصلي) انظر فإنه جعل الغير في الميتة فيما سبق ليس أصلاً فهو من اقض لما هنا وجاب بأنه أراد بالاصالة هنا اصالة  
تسمية أي بالنسبة للغير من جهة الصمد وان لم تكن أصلية باعتبار ما أفاد أولاً (قوله وطعام غير) معطوف على لجه (قوله ان لم  
يخفف القطع) أي بان ظن ان أهل ذلك التراب والزرع والجر ينصفونه لضرورية حتى لا يعدسوا فأنقطع بده وخوف القطع بعكس  
ذلك كما هو مصرح به في قول مالك (تسبه) ان لم يجد إلا ما لا يؤكل كل السائب والعين فليجوز أخذ شيء منه لأنه لا يؤكل لسرا ووجد  
ميتة أم لا من له (قوله فإنه يقدم طعام الغير) أي نداء بالاصالة الأصل فيقدم الميت على الميتة عن التقاطها فإنه بعض وهو  
يقتضي انه ما كملها حيث كانت لتقطع نخوف خاش عليها وانظر البقرة اذا كانت لتلتقط هل هي كاللبن حيث كانت لتلتقط أم لا لان  
التقاط اللبن يقل بالنسبة لالتقاط البقر (قوله أي ولم يخفف أن يؤذى) رد ذلك محسن قمت بعد كلام طويل مانصه

جزأؤه بل يقدم على الميت لان لحم الصدمية مذكاة الآن وصف الاحرام منع من اعمال  
الذ كافي فيه فهو أخف من ميتة غيره مذكاة كالفه الأخرى العارض على الأصلي (ص) وطعام  
غيره ان لم يخفف القطع (ش) يعني أن المضطر اذا وجد الميتة وطعام الغير من غير أوزع وأغنى عما  
ليس مضطراً لغيره فإنه يقدم طعام الغير على كل الميتة وهذا ان لم يخفف ان تقطع بده  
بسبب ذلك فيجوز قطعه كغير الجرب وغنى المراح أي لم يخفف أن يؤذى ويضرب فيما لا قطع فيه  
كالغمر المعلق فإن خاف ماذ كرقدم الميتة على طعام الغير فلو قال المؤلف عقب قوله لا قطع  
كالضرب والاذى فيما لا قطع فيه ولو في المارد (ص) وقال عليه (ش) أي جواز ابتداء بغيره  
ان لم يطمع فأنه ثم بعد ذلك ان قتله المضطر فهدر وان قتل رب الطعام المضطر فاقصص أي  
ان كان المقتول مكافئاً للقاتل وقوله وقال عليه حيث لم يكن معناه الميتة ما يستغنى عنه  
ويعبر شدة ما تقدم من أنه اذا خاف بأخذ المضطر والاذية فإنه لا يأكله وكتب نحوه بعض  
الفضلاء عن لقيناه (ص) والمخرج النص (ش) يرد عليه الخليل والبالغ والجرب والخنزير  
والكلب على أحد الأقوال والقرء على أحد القولين والوطواط على قول والسم فأنها محرمة  
وليست بنفسية فالأخبار معكوس أي والنفس المحرمه وأل للاستغراق أي كل نفس محرم  
(ص) وخنزير وبغل وفس وجار ولو وحشياً (ش) أما الخنزير والبرى فلا خلاف في تحريم  
لجه ويحرمه وجلده وعصبه كل ذلك حرام وأما الخليل والبالغ والجرب فالمشهور انها حرام ولو  
كان الجار وحشياً (ص) وما يعمل عليه عند مالك في المدونة خلافاً لآل القاسم (ص)  
والمكره سبع وضبع وتعلب وذئب وجر وان وحشياً (ش) هذا مفهوم قوله لا يقترب والمعنى  
ان السبع وما معه مكره على المشهور وهو مذهب المدونة لقول مالك فيها لا أحب أن يقترب  
ولا التعلب ولا الهر الوحش ولا الأنسى ولا شئ من السباع ورواه القاريون عن مالك وقوله

أما الذي لا قطع فيه فلما أخذ خفية  
كما روى محمد وكأبو خذ من الموطأ  
وان علم أنهم لا يصدقونه ويضربونه  
لأنه لا قطع فيه ولذا احتل المؤلف  
ان لم يخفف القطع أي وان خاف  
الضرب فقول ح كلامه يقتضي  
انه يأكل طعام الغير الذي في سرقته  
قطع وان خاف بسرقته الضرب  
والاذية وليس كذلك ليس كذلك  
وغره كلام المواق لأنه نقل كلام  
الباحي على غير وجهه وتصرف  
فيه اه (قوله وقال عليه) أي  
اذا لم يخفف القطع والاذية (قوله)  
وكتب نحوه بعض الفضلاء عن  
لقيناه هذه عبارة عن قبض  
الفضلاء وهو عج واعلم انه اذا وجد  
طعام الغير تارة يخاف القطع أو لا وفي  
كل ما لم يجد ميتة أم لا فان لم يكن  
معناه الميتة ما يغني عنه فإنه  
يأكله خاف القطع أم لا وفي الثمن

ان وجد بيد المضطر والا فلا شئ عليه وأما ان كان معناه الميتة ما يغني عنه وكان ممنوعاً من أكله بان خاف  
القطع أو الضرب والاذية فإنه يضمن الثمن وان لم يكن معه فان لم يكن ممنوعاً من أكله بان لم يخفف القطع ولا الضرب فهل لا يضمن عليه  
مطلقاً أو عليه الثمن ان وجد هذا حاصل ما في جميع لكن قوله لا يضمن مطلقاً خلاف الظاهر واتفق الحنابلة والمواق على أنه لا يتزود  
من طعام الغير لكن اختلفوا في المواق يقتصر على سد الرمي وفي الخطاب يسبح وفي التثاق ما شيد أنه يتزود من طعام الغير (قوله يرد  
عليه الخ) هذا الأثر ادساق من أصله وذلك لان المشفيع جعل الحرم ميتة أو النجس وما عطف عليه من قوله وشئ من خير الحرم  
فلا يكون النص صادفاً على الخليل والبالغ والجرب بل المراد بالنص عن النجاسة من غير تزول (قوله على أحد الأقوال) أي فهو  
حرام وقيل مكره وقيل جائز (قوله على أحد القولين) أي بالحرمية والمقابل القول بالكرهية (قوله والوطواط على قول) أي بالحرمية  
ومقابل الكراهية (قوله فالشهور أنها حرام) وروى عن مالك كراهية أكل البغال والجر وأما الخليل فليل بالكرهية والاباحة والمعتد  
التحريم (قوله ولو كان الجار وحشياً (ش) فان وحشياً بعد ما بين أنه يحكمه جميعاً أصلاً فكأن سبأ (قوله خلافاً لآل القاسم) أي  
حيث قال لا يكون ذلك نافلاً والاباحة باقية وبوجهه أنه لو كان تأسيه نافلاً عن حكم الأصل لم يمتثل ذلك في الإلهي اذا وحش ان  
يؤكل ولا فائز به ودرجاعة الاحتياط في الأول دون الثاني والله أعلم





(قوله القرد) ومثلهما السناس (قوله والطين) ومنل الطين التراب أو أن منه وهناك قول بإباحة كل الطين وهناك قول بإباحة القرد وقال يرام هنا وفي شامسة أنه لا يظهر ثم على القول بإباحة آكله فلا كتساب بحلال وكذا غنسه وكرهه ذلك على القول بكرهه آكله ويحرم على القول بحرمه آكله ويرد لوضعه ويستثنى من كراهة الطين أو صومته الحاصل إذا نالت له وخافت على جنبها فيخص لها قطعاً كما قال ابن غلاب في آكله وقوله وخافت الواو وأما أحدهما ففيه القولان كما ينبغي فله حج وأمله (قوله ومنعه) أي منع ما ذكر ولذا أفرده بعد شيئين من غير عطف الثاني بأو وأن الضمير على ذلك في كره (قوله لا ليس من بهيمة الأنعام) هذا لا يقتضي المنع والأورد الكلب (قوله ولا بهيمة المسوخ) أي فاصلة أدى والآخر يصرح أنه كونه مسوخاً ضعيفاً ولذا غير يقال والحاصل أنه اختلاف في المسوخ هل يكون نسل أم لا فذهب أبو إسحق الزجاج وابن العربي أبو بكر إلى أن الموجود من القردة من نسل المسوخ وقال الجمهور لا وهو المعتقد حديث ابن مسعود عند مسلم من قول عائشة رضي الله عنها قوماً أو يحسب قوماً فيجعل لهم نسلاً وان القرد قواماً نازراً كما هو قبل ذلك فله القسط الذي في باب صفة أبلس (قوله وهو قول الباجي) لم يقل الباجي بالكره ونهه وأما القرد فقال ابن حبيب لا يحل كل لحم القرد والظاهر عندي من مذهب مالك وأصحابه أنه ليس بحرام لعوم إلا أنه لم يرد فيه ما يجب تحريمه ولا كراهة فإن كانت كراهة (٣٢) فلا خلافاً للعلمانية إله فعلم من ذلك أن القول بالحرمة مضعف وظهر أن قوله لعوم

لا يترك الكراهة (قوله وشهران) عرق الخ (أي والطين من التراب) وذلك قال بعضهم فكان ينبغي للضمير أن يرجع إلى التراب (قوله) وكان أغلبه أي أغلب الحيوانات المعروضة لأنه كان قد فضله أنه فاته بعض الحيوانات التي هي معروضة لذلك كتفنيس ذئب الغزال وحمار الوحش فإنه فاته ذلك بالصرامة فلا ينافي أنه داخل تحت قوله ووحش لم يقتصر أو أراد بالعرض لها ولو مكرهاً وقد فاته النمر (قوله ذيل به الخ) أي جعله ذئلاً باب الذكاة ويجوز جعل ذيل الخ حلالاً ويكون أن ينعى حالاً (قوله أتبع ذلك) جعله حلالاً أو أنه حذف العاطف لأنه يجوز حذفه اختصاراً

أسكارها من يعتقد أنه غير مسكر ولا يكره ذلك في غيره من الفخار أو غيره من الطرود والهدم اسراع ما ينبغي فيه إلى التغيير (ص) وفي كره القرد والطين ومنعه قولان (ش) يعني أن القرد هل ينعى آكله لأنه ليس من بهيمة الأنعام وهو مذهب الواضحة ولا بهيمة المسوخ أو يكره آكله لعوم قوله قل لا أبعد مما أوجب إلى تحريمه إلا أنه وهو قول الباجي وكذلك الطين هل ينعى آكله وهو قول ابن الماجشون لأنه بضر البدن ولا ينعى بل يكره وهو قول ابن المواقفي كل مسألة قولان وشهران عرقه القول بضعاً كل التراب ولما أنهى الكلام على الذكاة ومعروضهما من الحيوان وكان أغلبه مذكوراً في باب المباح ذيل به باب الذكاة كشدة التعليق أتبع ذلك بالكلام على الإخصية لأنها تختص من النعم المعروضة للذكاة كما نقلنا

باب ذكر فيه حكم الإخصية والمخاطبة وما هي منه وما يجرى فيها وما لا يجرى ومكانها وزمانها

وعرفها ابن عرفة بقوله الإخصية اسم لما تقرب به كانه من جذع شأن أو ثني سائر النعم سلبين من عين عيب مشعر وطاب كونه في منها عارضاً في أجرة أو تأليه بعد صلاة أمام عيده له وقد رزمن ذبحه لغرضه ولو تخير بالفرض حضره ففرض العقيقة والهدى والتسك في زمنها قوله مشروطاً حال من المتقرب به ففرض العقيقة وما شابهها من الهدى والتسك في زمانها والضمير في عبده رجع إلى عارض زى أجرة أو تأليه يعود على الإمام وانظر بقية ما يتعلق به في الشرح الكبير وأركانها ثلاثة

باب الإخصية بضم الهيمزة وكسر هاء مع شدة الباء يقال خصه بفتح الصاد وتشديد الباء ومعنى ذلك التبعها يوم الأضحية ووقت الضحى (قوله اسمها) أعلم أنه لما ذكر اسمها لم يذكر مصدر ذلك على أنها اسمها تعرف اسمها دائماً وانما لا تكون مصدر أو قوله بعد صلاة أمام عيده الخ انما لم يقل وخطبته لتضمن قوله بعد وقد رزمن ذبحه الخ لذلك وقد يصح فيه بأن لا لأنه الالتزام به محصور في التعارض وقوله بعد صلاة الخ محمول لأنه كراهة قوله والتسك أي الفدية (قوله في زمنها) أي الضحية (قوله والضمير في عيده عائداً على عارض زى أجرة أو تأليه) وقوله عيده محمول صلاته المعنى بعد أن صلى الإمام عيده أي صلاة عيده ثم لا يخفى أن السيد هو عارض زى أجرة فالأولى كون الضمير عائداً على ذى أجرة أو تأليه حتى يكون العيد الذي أجرة أو تأليه حاصل فيه أو أن عيده منصوب على الظرفية أي بعد صلاة أمام في عيده وقوله بعد صلاة أي وبعد خطبة وقوله يعود على الإمام أي ما ذكر من كونه بعد الصلاة بالنسبة للإمام وقوله وقد رزمن ذبح الإمام يصر بأوقوله لغير حاضر متعلق بقدر (قوله أو أكلها) أي الضحية بمعنى التضحية أو أراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء وهذا معنى مجازي لما تقدم أنها لا تعرف إلا بالعباسي

(قوله وفي ضمنه الخطاب) أي في حذره واصله لأنه قال سن لخرط الحرف هو الخطاب (قوله سن) ولو حكى كاشتراك في الإعراب (قوله يعني ان المشهور الخ) ومقابلها نواجبة (قوله فهي لكم سنة) أي أو أمان فواجبة (قوله في حق) أي من جهة الحر كان الخطاب بذلك الحرف أو غيره كما في والى الصغير (قوله صغيرا) ابن حبيب يلزم من في بد مال الصغير من وصى أو غير ما ينصى عنه منه ويقبل قوله في ذلك كما يقبل في النفقة سواء من التوضيح (قوله فان أذن له السيد استحب) أي أو لا فلا ولو يشاء كما أضاف بعض شيئا (قوله أي اذا تحلل) فان استمر على إعرامه حتى قامت أيام النحر لم تكن له (قوله كائن يعني) كان من يعني من أهلها أو متبعا لهم إقامة قطع حكم السفر (قوله ضحية) أي عن نفسه وعن أبوه أو الفقير بن وولده الصغير لاعت زوجه وخوطب زكاة فطره لانها تبيع للنفقة التي في مقابلة الاستمتاع ولا عن رفيقه لان الضحية ليست تابعة للنفقة ويستمر خطابها (٣٣)

و يدخل زوج الاثنى بها وظاهره سقوطها عنه بمجرد احتلام ابنه ولو فقرا عاجزا عن الكسب وعجز دخول الزوج بالاثني وان طلق قبل السلوغ والظاهر انه يجري على النفقة خلافا لما في عب فانه لا يظهر من تنبيه من وديم النحر أو في أيام التشريق فانه ينصى عنه وكذا من أسلم لبقاء وقت الخطاب بالضحية بخلاف زكاة الفطر نفسه الضحية (قوله والمراد من الضحية الضحية) أي لان الاحكام انما تتعلق بالأفعال أو بقدر مضاف أي تذكير ضحية (قوله في كلامه استخدام) ولا يضر كون أحد المقتضى حقيقة والآخر مجازا (قوله خلافا لما عند ابن رشد) محله حيث كان يرجو القضاء كما في سدوا بزكاة الفطر (قوله وان نبهنا) من مال البتم ولو عرض تجارة (قوله ويقبل قوله) وينبغي أن يرفع لما كان حاله حتى بالاولى من الزكاة وانظر هل يخاطب

الذبيح والوقت والذبيح وأحكام الضحايا قسمان قبل الذبيح وبعده وقد المؤلف بتحكيمها وفي ضمنه الخطاب بها فقال (ص) سن لخر (ش) يعني أن المشهور أن حكم الاضحية السنية لقوله عليه السلام أمرت بالاضحية فهي لكم سنة فسن في حق الحرف صغيرا أو كبيرا ذكر أو أنثى مقما أو مسافرا فالعبد لا تسن في حقه سواه كان فيه شائبة حرة أم لا لانه محجور عليه فان أذن له السيد استحب ودخل الكافر خطابه بفروع الشريعة على المشهور وان لم تصح له لانها تفر بمشروطها الاسلام (ص) غير حاج يعني (ش) اعلان الضحية تسن في حق غير الحاج بشرطه ولا تسن في حق الحاج ويدخل في غير الحاج العتق من فاته الحج بعدما حرم به أي اذا تحلل منه بفعل عمره قبل مضى أيام النحر فقولته يعني صفة طراى تسن طراى كائن في حال كونه غير حاج ضحية لا تحجب وانما كان من يعني غير حاج تسن في حقه فأولى من ليس منها لان من يعني قد توهم أنه ملحق بالحاج فلا تسن في حقه وان كان غير حاج (ص) ضحية (ش) هو نائب فاعل سن والمراد بالضحية التضحية وقوله (لا تحجب) أي الضحية بمعنى الذات الضحية بما لا يعنى التضحية في كلامه استخدام يعني أن الضحية يشترطها أن لا تحجب بحال المضى فان أجمعت بحالها من غير تحجب بدفعه لا يخاطب بها الذي يفيد كلام بعض ان المراد بالتحجب ما ينصى بصرفه في الضحية الحاجبة اليه في أي زمن من عامه ويفهم من كلام المؤلف وكلام ابن شيران من ليس معه شيء لا يتساق خلافا لما عند ابن رشد بخلاف زكاة الفطر فينسلق لها لان أمرها سهل ولانها واجبة بالسنة فهي أقوى (ص) وان نبهنا (ش) مبالغة في قوله طرف ضابط وليه أن ينصى عنه من ماله ويقبل قوله في ذلك كما يقبل في تركية ماله والنفقة عليه والتميم جسه ابتداء وبنائى البتم في البهايم من جهة الام وفي الطير من جهة الام والاب معا وفي الآدمى من جهة الاب فقط (ص) مجذع ضأن وثني معزو بقروايل (ش) حذف شي من الثاني والثالث دلالة الاول وقوله مجذع الخ متعلق بقوله سن أي انما تسن الاضحية بهذه الاسنان كما قاله الشارح لا بضحية لان التعلق بالفضل الاولى من التعلق بما في معناه من مسدود ونحوه ولعل الشارح أخذنا من تقديم الجار والنجس (ص) ذى سنن وثلاث ونحو (ش) هو بيان لما يجزى في الاضحية وان جندع الضأن وثني المعزما وفي سنة ودخل في الثانية دخولا تافعا جندع الضأن

(٥ - خرشي ثمان) جهان الصبي في عرض قنية كتب (أقول) وهو الظاهر وانظر اذا لم يكن له والى والظاهر لما كره له وفي من لاوله (قوله جسه ابتداء) قال في ك وجده عندى مانصه (٢) على قوله والاصل بينهم مانصه والاصل في يتأني يتأني فقلب أي قلبا مكنا بان قدمت الميم على الباء اه (قوله مجذع متعلق بقوله سن) الاحسن أن يكون خبر مبتدا محذوف أي هو مجذع وقوله بلا شرك حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور أي والضحية كائنة مجذع حال كونها الاشتراك فيها وذلك لان تعلقه بسن يفيد في السنة عامدا ما ذكرنا يلزم من ذلك عدم الاجزاء غير هاجم أنه الغرض اخذ في كبره ولا يظهر تعلقه بسن لفساد المعنى يظهر عند التأمل (قوله لان التعلق بالفعل الخ) وذلك لان الاصل في العمل للأفعال كما هو مبين في حاشية ابن عبد الحق (قوله ولعل الشارح أخذنا الحصر الخ) انظر أين التقديم مع تعلق قوله مجذع بسن مع تقدمه (قوله ذى سنن الخ) وهل يلحق يوم ولادته ان سبق بالفجر أو يلحق وهو ظاهر ما سبق في باب القصر

(قوله بخلاف ثني المعز) السرق كون الضأن يجزئ عنه الجذع دون غيره هو ان الجذع منه يلحق أي يصح أن يحمل بخلاف غيره لا يحمل منه الاثنى (قوله ودخل في السنة الرابعة) وان لم يكن بيننا (قوله قبول الجمل) أي في الاثنى وقوله والزوان أي في جانب الذكر يقال نزا الفصل نزوانم باب قتل وزوا وشب الا ان الشاهدان المعز يحمل في أقل من السن المذكور (قوله في حد الصغر) أي من جهة الصغر أي من جهة هي الصغر ناقصا (قوله وترأى السنن القمرية) أي النخسة التي لا تختلف لان القمرية تنقص ثلثة خمسة أيام وتارة ستة عن السنن النخسية (قوله بلا شرك) أي تشريك من الخلق اسم المصدر واردة المصدر (قوله الا في الاجر) استثنائه متصل ولاداعي لكونه منقطعاً فائدة التشريك سقوط طلبها عن ادخلهم ولو اغتصبوا ما ان لم يجد الشروط وأدخل فلا يجزئ عن واحد منها وأما ان شرك بعد الفرج فلا تسقط عن المشرك وتصح عندهما (قوله والعم له ما لو في الحالة التي تسقط الطلب عن المشرك بالفتح والتشريك صورتان أن يكون (٣٤) أدخله في خصيته هو وأن يكون اشتراهما من مال نفسه وجعله شركاً في الاجر

لاخوين يتبين أو أكثر لكن الشروط في الاولى دون الثانية فانما لا تؤيدونها فان اشتراها من مالها وجعلها شركة بينهما لم يجز عتقها واعلم انه يصح التشريك وان لم يعلم بذلك أنه أن يدخل الابدع ولو لمع وجود الاقر وفي لاء والفرق في اعتبار الشرط التي ذكرها المؤلف هل يوم الضصة أو قبل ذلك بأيام والغاير اعتبارها وقت الدخول لا غيراه الواوغي قلت للشيخ ابن عرفة المهور من قوة كلام أهل المذهب أن الذي يدخل في الاجر من شرطه الحسنة فلا يصح ادخال الولد والوالدة المتين والجارى على حصنة انتقال ثواب القسرة فقال نعم اه والضممة من الاعمال المالبة فهي أقوى من القرائق النسيئة (قوله ان سكن معه) أي في حوز واحد أو كالأحاديث كان يفتق عليه معه باب (قوله ولا في لهما) لا يفتق أنه لا مانع من التشريك في

بخلاف ثني المعز لا بد من دخوله فيها ادخلوا لينا كالشهر وأن الثني من البقر هو ما وفي ثلثا ودخل في السنة الرابعة والثني من الابل هو ما وفي خمس سنين ودخل في السنة السادسة فهو من باب الف والتشريك الرب عكس يوم يبيض وجوه وتسود وجوه واتما اختلفت أسنان الثنايا من هذا الاصناف لا اختلافها في قبول الجمل والزوان فان ذلك لا يحصل غالب الا في الاسنان المذكورة ولما كان مادون الحلم من الاثنى في حد الصغر ناقصا كان ذلك في الاتهام كذلك لا يصلح لتقريب به وترأى السنن القمرية (ص) بلا شرك الا في الاجر وان كثر من سبعة ان سكن معه وقرب به وانفق عليه وان تريا (ش) يعني أنا ان الضصة لا يجوز فيها التشريك الا في عتقها ولا في لهما وأما التشريك في الاجر والثواب فانه يجوز وان كان المدخل أكثر من سبعة بشرط أن يكون الثني أدخله في الاجر ما كتمع المدخل في موضع واحد أو كالأحد وان يكون قريبا المدخل له فلا تدخل الزوجة ولأم الولد ولا من فيه شاتيرق وبعضهم أطلق الزوجة وأم الولد القريبين لهما من الرحمة والمودة بما جعله الله يوم مقام القرابة وان يكون المدخل بنفق على من أدخله ولا فرق في النفقة بين أن تكون واجبة كصغار ولده الفقراء وكبارهم الفقراء العاجزين وابو له أو تطوعا كعمومته واخوته ونحوهم لكن ظاهر كلام المؤلف ان شرط السكنى معتبر مع النفقة الواجبة وليس كذلك بل انما يعتبر فيما اذا كانت النفقة عليه تطوعا فان كانت واجبة عليه فلا يعتبر سكتاه معه انظر الطنيجي (ص) وان جاءه ومقصد لشتم ومكسورة قرن لان أدبي (ش) بالغ على اجزاء ما ذكر من جفع الضأن وثني غيره يدفع وهم عدم الاجزاء والمعنى ان الضصة الموصوفة بما تقدم مجزئ وان كانت جملته مملوكة بغير قرن في نوع ماله قرن اتفاهل اجساها وانما حال بعض لا يعمل للبالغة الآن فجعل لان دفعهم وهم عدم الحكم لا اشارة بالخلاف أو مقعدة أي طاعة عن القيام لشتم أو مكسورة قرن من أصله أو طرفة واحد أو أكثر لا غير نقص في خلفه ولا لهم الا ان يكون يدعى فلا يجزئ لانه مرض والمراد بالاداء عدم البرء ثم شبه في عدم اجزاء ادمية القرن مناشاة كما بقوله (ص) كين من مرض وهزل الوجرب بوشم وجنون وعرج وغور (ش)

المعذورون الثني بأن يعطى نصف الدم لسان ولعله أراد الشركة في العمل بسبب الشركة في الثني فيكون من عطف اللازم (قوله وبعضهم أدخل الخ) واعتقد بعض الشراح وهو ظاهر قال عجم وظاهر ان السرية ليست كأم الولد وكذا ظاهر ما ذكر ابن عرفة (قوله ولا فرق في النفقة بين أن تكون واجبة الخ) تقدم انه يسئل له أن يضحي عن ذكر فكيف هذا بطواب ان المراد مخاطبة بالسنة في حقهم ويحصل الامتثال بالضممة استغلا وشركة فتدبر (قوله بالغ على اجزاء الخ) لكن لا بد من تأويل جضع ذات لان جاعلفظ مؤنث (قوله والمعنى ان الضصة الخ) في عبارته تناقض وذلك لان قوله بالغ على اجزاء الخ يفيد انه مبالغة في جضع ضأن وقوله والمعنى الخ يقتضي مبالغته في قوله ضصة لا يحجب وهما وجهان جازان فان فيهما الشراح على وجه غير ظاهر (قوله عدم البرء) أي لا السيلان وكأته قال لان لم يبرأ وان لم يسئل منه (قوله وجنون) يفيد في توضيحه بالاداء فلا يصح غير ما كان عليه أن يقيد بالاداء كما قيده النعمي ولا يفتى عنه قوله بين لان العين لا يلزم لزومه لانه قد يجين في بعض الاوقات جنونا بينا وبقي في بعض آخر

(قوله لا تنقي) بضم التاء وسكون النون وكسر القاف مضارع أنقى الرأى يقال أنقى الابل حنثا اه تفسر بها بالى لا عنفى  
عظمتها تفسر مراد (قوله البشم) أى ما لم يحصل لها السعال (قوله البشمة) بفتح الباء وكسر الشين (قوله غير المعتاد) أى أنفك الأكل  
ولا يلائم منه كونه كثيرا وقوله الآن يقال الخ الظاهر انه ينقسم قسمين أيضا (قوله المرض الناشئ عن الختمة) ظاهر العبارة أن الختمة  
غير المرض مع أن الختمة هي المرض الناشئ عن كثرة الأكل (قوله فقد الالهام) بحيث لا يهتدى لما ينفعه ولا يجنب ما يضره (قوله  
وهي التي لا تلحق الغنم) الاولى أن يقول وهي التي لا تسير بسير نوعها الاجل (٣٥) أن يتحمل غير الغنم (قوله وفاتت جزء) أصليا

أوطارنا (قوله غير خصبة) بالضم  
والكسر البصة والجلدة ومقطوع  
الذ كر لا يسمى قطعه خصبة قال  
البدري عن بخصبة دون خصي  
لشعول خصبة للخلقة وما كان  
طارئا ولو عبر بخصي لكان قاصرا  
على الطارئ لأن الخصى عرقا  
ماطر أعليه زوال الخصية والظاهر  
أن المراد بالخصي ههنا ما ينزل مالمس  
له إنسان كما في كلام أبي عمران  
ومالمس له ذكر ومالمس له واحد  
منهم ما ورد لم يحنى أن قوله وفاتت  
عطف على بين المذخور للكاف  
وما قبله عطف على مرض من فوقه  
العطف أولا على المضاف اليه  
وما ياعلى المضاف وانظر له لهذا  
نظم في العربية ولعله كثير له  
(قوله لانه بعد نفعه) فالفرق  
بين مقطوع الاذن والاثنتين ان  
مقطوع الاثنتين وجد متعاوض  
وهو طيب اللحم ومقطوع الاذن  
لم يوجد متعاوض من نفس  
خلفته مالم يتشأن قطع الخصية  
مرض بين (قوله وصعلا جدا)  
انظر ان كان صعبا صخرة  
احدها الاذن ودون الاخرى (قوله  
وهي السكام الواقعة في عبارات  
بعض أهل المذهب بتشديد الكاف  
(قوله وذى أم وحشية) الظاهر ولو

يعنى أن وجود شىء مما ذكر ينفع الاجزاء منها المرض البين وهو الذى لا يتصرف معه  
بصرف الغنم لان المرض البين بغسد اللحم يضر عن ياكله ومنها الهزال البين وهو معنى قوله  
عليه السلام والجفء التي لا تنقي أى لا تخ في عظمتها الشدة من الهالكه أهل اللغة ومنها الحرب  
البين وهو معروف ومنها البشم بالفتح بك الختمة يقال بشمت من الطعام كفرح وقد أبشمه  
الطعام وبعبارة أخرى البشمة هي التي أصابها الختمة من الأكل غير المعتاد والكسر لان  
ذلك مرض بها اه وإذا كان مرضها فلا يمين صكونه بنا لأن يقال المرض الناشئ عن  
الختمة لا يمتنع عن كونه بنا ومنها الحنون البين فصيد البينة معشبر في المعطوفات فلا يضر  
انخفيف من جميعها وجنون غير الآدمي فقد الالهام ومنها العرج البين وهو معنى قوله في  
الحديث والعرجة البين ضلعها القاضى وهو فتح الصاد واللام أو الحسن روى بالنظام المشابهة  
أى عرجها وهي التي لا تلحق الغنم وانما لم يجز لانها لا يجد نفسها في المشى لتدرك الغنم  
فتكون مهزوزة اللحم ومنها العور والمانع منه ما أذهب بصراحدى عنها الباشى وكذا لو  
أذهب أكثر عنها فلذا كان يصح ما يأتى على الناظر لا يمنعها أن تنظر أو كان على غير الناظر  
لم يمنع الاجزاء (ص) وفاتت جزء غير خصبة (ش) معطوف على بين والتقدير وكذا أن مرض  
بين وذات جزء وفاتت والمعنى أن فاتت الجزء كبسدة أو رجل خلقه أوطارنا لا يجزى أن يضره به  
هذا في غير فاتت جزءا الخصية أما هو فلا يمنع الاجزاء لانه يعود بنفعه في لجها فيجبر ما نقص وإذا  
لا يجزى مقطوع الاذن لانه لم يوجد متعاوض يجبر بل نقص من خلفته (ص) وصعلا  
جدا (ش) يعنى أن الصعلا بالمعنى السكا لا يجزى في الاخصية لانها إذا كانت صغيرة  
الاذن جدا فكأنها خلقت بغد إذ فان كانت صعبا لاحدا فانها تجزى والمراد بهذا  
تقميعه للخلقة ولما يكن في كلامه فيما سبق ما يقتضى الحصر في النعم ذكر ما يجزى غيره  
بقوله (ص) أو ذى أم وحشية (ش) لاختلاف أن الذى أم وحشية لا يجزى في الاخصية كما  
لوضرب فحول الضأن في أنات الوحش فتولد لان الحيوان غير الناطق إنما يلحق بأمه وذلك  
انما يسمى بنيا إذا ماتت أمه عكس الآدمى وأما إذا كانت أمه غير وحشية بأن كانت من  
بهمة الانعام فإنه يجزى في الاخصية على أحد القولين كما هو ضرب فحول الظباء مثلاف  
أنات الضأن فتولد لكن الرابع من القولين عدم الاجزاء على الحصر بالجزء اه فما فلا  
مفهوم لقوله أو ذى أم وحشية (ص) ويتراءى وكأهو يجزى أو يابسه ضرع وشبهه فانه  
وبكسورة من لغيا انقاروا وكبر وذهابة ثلث ذنب لان (ش) يعنى أن كل واحد عماد كرمع  
الاجزاء منها البستر اموهى التي لا ذنب لها في جنس ماله ذنب بأن خلقت بغد ذنب أو جنى عليها

بواسطة (قوله وبكسورة سن) أو مقاوله بل المراد بالكسر القلع كما يفيد بعض من كتب القول المصنف لغيا انقار بقيد المراد  
بالكسر القلع أى الجنس من حيث تحققه في اثنين أو أكثر لا واحد وقوله لغيا انقاروا كبر وأما لانقاروا كبر فيعوز ولو لم يجمع وانظر لو  
كسر من سنين فأكثر بعض كل واحد هل هو كسر السنين أى قطعها لغيا انقاروا كبر فلا يجزى وسكت عن الخلقه غير استأن  
واستظهر بعض الشيوخ عدم الاجزاء (قوله وذهابة ثلث ذنب) أى فحالة من الغنم التي أمها مالمس لذلك كالغنى في بعض البلاد فانه  
لا يتعدد بالثلث بل ما ينقص الجبال (قوله لاندن) أى لا ثلث الاذن وانظر لو نقص من كل اذن الثلث هل ينفع الاجزاء تعددا لا

(قوله رباعية) السن التي نزل فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السنة الثانية والثانية في مقدم القم (قوله وكذا الحلقام) كذا في نسخة ونظاره وكذا إذا كان الكسبر بنفا وليس كذلك بل المراد أن الحلقام لا يضرب قال ابن القاسم لا بأس بالتي حقت أسنانها (قوله من ذبح الامام) أي من انتهز ذبح الامام فاولاً بدأ قوله وأومعه لا يجزئ مطلقاً كان ابتداء بعد موختم معه أو قبله لا ان ختم بعده فيجزئ كذا في عب (الآن الذي تقدم انه اذا ابتداء بعد موختم معه تجزئ الآن بعض التسويخ اعتمد ما في عب احتياطاً وانظره فانه اذا كان يجزئ في الصلاة فأولى ما هنا ونظاره ولوتين ان ذبحه لا يجزئ في نسخة وانظر اذا تم ذلك وتسعوه في ذبح ما يجزئهم فهل يكفي بذلك أولاً والحاصل ان وقت الذبح لغیر الامام في اليوم الاول بعد صلاة الامام (٣٦) وخطبه وذبحه وهذا اذ ذبح كان ليذبح فانه يعتبر قدر زمن ذلك (قوله وهل هو

العباسي) فيمن تجزئ أهل بلاده كلها لنسخه فيما يظهر (تسبه) قوله وهل هو العباسي الخ كان على المصنف أن يقول وهل هو امام الطاعة الخ اذ لم يقل أحد بانه ينب أن يكون امام الطاعة عباساً وانما تلك العبارة الخفي وابن الخياط لان الاول قال والمعتبر امام الطاعة العباسي اليوم وقال الثاني والامام اليوم العباسي وانما قال ذلك لانهم في زمن ولاية بني العباس وكان امام الطاعة عباساً فانه محض تت (قوله أو امام الصلاة) للبعد المختلف عليها سواء اختلف على غيرها أيضاً أم لا أي الذي يصلي خلفه العبد وينبغي اعتباره امام حارته الساكن بها وان صلى خلف غيره في غيرها أو فيها كحي فتاب عنه به لان امام الحارته مستخلف بالفتح من الامام وأما في قوله ومخلفها امام يخرج الخ) ولذا اعتبر ذبح امام الطاعة حيث أخرج أخيه ولو على القول بان الاعتبار امام الصلاة فأولى اذا صلى لنفسه وخطب كذا ذكر في (قوله وكلام المؤلف معترض الخ) أي اعترض بثلاثة أمور الاول أن القائل بأنه العباسي وهو الخفي لا يقول بالانحصار في العباسي دون امام الصلاة بل المعتبر أحدهما لا بعينه والقائل باعتبار امام الصلاة وهو ابن رشد لا يقول بعدم اعتبار أمير المؤمنين وحيداً فليس بين القوانين خلاف الثاني أن المشهور من القولين أي على تقدير كون الخلاف حقيقياً القول الثاني الثالث أن محلها حيث يخرج امام الطاعة أخيه بالعلمي والا فلا يعتبر امام الصلاة خلافاً لبعضهم (قوله وعليه الخ) ليس هذا من كلام الشارح بل من تولد عليه من شارحنا (قوله وعليه فلا بد من مراعاة الخطبة أيضاً) هذا ما نسبته للفقهاء من إذا تأملت تقول لا بد أن من مراعاة قدر ذبح الامام (قوله وأما سابقه) هذا فيمن لهم امامه أخيه وأبرزها وتجزئ ذبحه قبله فلا تجزئ وأما أن لم يبرزها تجزئ (قوله الانحصار أقرب امام) أي لكونه لا امامه وأما من لم يذبح فيجزي ذبحه بعد خطبته قال عجم فلان قلت التجزئ هو

نحس قطعته ومراعاة النص على أعيان المسائل فلا يقال بسقوط عن هذه فانت جزء ومنها البكاه وهي فاقدة الصوت من غير أمر تعالى لان الناقبة اذا مضى لها من جعلها سنة أشهر تسبكم فلا تصوت ولوقعت ومنها الخضار وهي متغيرة ولحقة الغم لانه نقص جمال ولانه بغیر العلم أو بعضه الاما كان أصلياً كبعض الابل ومنها نيس الضرع فان كانت أرضت ببعضه فلا يضرب والظاهر ما يجزئ من ضرعها محموم كباسة الضرع ومنها مشقوقه الاذن اذا زاد الشق على الثلث فان كان الثلث فادون أبرأت لانه اذا لم يضرب قطعه كان باقي فحرق شقه ومنها مكسورة ومساوقة سن اذا كان لغیر انغار أو كبر أو هرم رباعية أو ثنية وأغبرها واحدة فاقوتها أما انغار أو كبر أو هرم فلا يضرب وكذا الحلقام أي ولو الجميع ومنها ذاهبة ثلث الذنب فصاعداً يقطع وأمر من لا علم وعظم وأما ذهاب ثلث الاذن فدون فلا يضرب لانه جلد (ص) من ذبح الامام لا آخر الثالث (ش) خبر مبتداء محذوف أي هو وقت كل من الذبح والخمر من ذبح الامام وأحال من ضحصة أي كائنه من ذبح الامام لغیر الامام وأما هو فوقه من فراغه من صلاته وخطبته والمتبادر من الامام انه امام الصلاة ثم خفي الخلاف بعد ذلك ويسترق كل من الذبح والغیر لا آخر اليوم الثالث من أيام الخمر ويقوت بغیره ولا خلاف عندنا في ذلك في يوم الخمر مع صلواته لغير غير معدود إلى الالعبقة واليومان بعده معلومان معدودان والرابع معدود غير معلوم (ص) وهل هو العباسي أو امام الصلاة قولان (ش) تقدم انه قال من ذبح الامام فهل المراد بالامام العباسي وهو امام الطاعة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تخف من عمر يش أو المراد بالامام الذي يصلي بالناس صلاة العبد وغيرها اذا كان مستتاباً على ذلك في ذلك قولان ومخلفها امام يخرج امام الطاعة أخيه بالعلمي والا فلا يعتبر امام الصلاة خلافاً لبعضهم وكلام المؤلف معترض انظر الكبير (ص) ولا يراه في قدره في غير الاول (ش) يعني أن لا يراعى قدر ذبح الامام الا في اليوم الاول وتقدم أن الامام لا يضحي الا بعد الصلاة وان خطبته معاً وأما في اليوم الثاني والثالث فلا يراعى الامام بل يتدخل وقت الذبح أو الخمر من طلوع الغدير لكن المصنف أن يؤثر الذبح أو الغدير إلى حل النافلة وإذا علمت أن مرجع الصغير المذكور في قدره هو ذبح الامام السابق في قوله من ذبح الامام علت عدم ظهور قول الشارح لو أثبت التسمية فقال قدره اليعود على الصلاة لكان أجسن وعليه فلا بد من مراعاة الخطبة أيضاً لا ما ذاب ذبح بعد الصلاة وقبل الخطبة لا تجزئ كما مر (ص) وأما سابقه الا التجزئ أقرب امام (ش) تقدم ان وقت الذبح من ذبح الامام وتقدم أن الامام لا يذبح الا بعد

صلاة

اعترض بثلاثة أمور الاول أن القائل بأنه العباسي وهو الخفي لا يقول بالانحصار في العباسي دون امام

الصلاة بل المعتبر أحدهما لا بعينه والقائل باعتبار امام الصلاة وهو ابن رشد لا يقول بعدم اعتبار أمير المؤمنين وحيداً فليس بين القوانين خلاف الثاني أن المشهور من القولين أي على تقدير كون الخلاف حقيقياً القول الثاني الثالث أن محلها حيث يخرج امام الطاعة أخيه بالعلمي والا فلا يعتبر امام الصلاة خلافاً لبعضهم (قوله وعليه الخ) ليس هذا من كلام الشارح بل من تولد عليه من شارحنا (قوله وعليه فلا بد من مراعاة الخطبة أيضاً) هذا ما نسبته للفقهاء من إذا تأملت تقول لا بد أن من مراعاة قدر ذبح الامام (قوله وأما سابقه) هذا فيمن لهم امامه أخيه وأبرزها وتجزئ ذبحه قبله فلا تجزئ وأما أن لم يبرزها تجزئ (قوله الانحصار أقرب امام) أي لكونه لا امامه وأما من لم يذبح فيجزي ذبحه بعد خطبته قال عجم فلان قلت التجزئ هو

التأخير بقدر صلاة الامام وخطبته وذهب وهذا الامر يستوى فيه الامام الاقرب والابعد لوجه التفرقة بينهما قلت وجهها ان الاقرب شانه أن يبلغ على حاله من قرب المصلي من منزله وبعد هامنه ووقت خروجه من منزله ومصول عذرو بحسب التأخير وعدمه واتحاد وقت طلوع بيلده وبلد الامام بخلاف الجعد (قوله اقرب امام) أي اقرب بلدي مع امامها بعد خطبته او لمع البرزخ للصلي وهذا واخبرني البلد التي بها خطيب فقط وأما في مثل مصر فبني أن يصري اقرب امامي اقرب الحارات الى حارة التي ليس بها امام بضحي لان كل حارة عزلة ببلد (قوله) قال تت ولولم يصرا أهل البوادي ومن لا امام لهم وتعدوا الذبح قبله وانحوا بغير بحر ولا اجتداد ووقع بجمع قبله لا يثنى أن يعيدوا انتهى قوله وتعدوا الذبح قبله حاله والمراد انهم ذهبوا في وقت يجزئهم ما قبل ذبح الامام وقوله او ذهبوا بغير يصري انهم ذهبوا في وقت يحتمل كونه قبل ذبح الامام او بعده انتهى ومفاده انهم لم يصروا وبين انهم ذهبوا بعده اجزا (قوله ثلاثة اميال) أي وربع (قوله لانه الذي يأتي بالصلاة العبد منه) في هذا التحديد نظر لان في ثلاثة اميال حكمه حكم البلد الذي له امام لانه مخاطب بالصلاة على وجه السمع امام البلد وانما الصري المجزئ فيمن كان أبعد من ذلك الذي يظهر من كلام أهل المذهب قال في المدونة ولصحر أهل البوادي ومن لا امام لهم من أهل القرى صلاة اقرب الائمة اليهم انتهى ونحوه في الرسالة ومن كان داخل تحت الثلاثة اميال لا يقال فيه لا امام له وقد انكرهنا (٣٧) التصديق فقال لم أره فها وقت عليه من شراح هذا الكتاب ولا في شرح

صلاة العبد وبعد الخطبة أيضا فمن ذبح قبل الامام في اليوم الاول اعاد وتكون شانه تعلم الا من لا امامه وتصري من الائمة اقرب امام اليه فذبح قبله فانه يجزئ وحديثه من القرب بثلاثة اميال لانه الذي يأتي للصلاة العبد منه أي وأمما بعد عن ذلك فلا يزمه اتبعه لان اخصية تبع الصلاة وانظر اذا لم يكن اقرب امام أو كان وتعدو يصري به فهل ذبح بعد ان يصلي العبد او يؤخر قربة الزوال او يذبح في أي وقت شاء ولما كان مفهوم الاستثناء لقوته كالتطوق بل قيل انه منطوق شبه في مفهومه لا التصري وهو الاجزاء قوله (كان لم يبرزها وتواني بلا عذر قدره) أي ان الامام اذا لم يبرز اخصيته الى المصلي وذهبوا بمنزلة وتصري شخص قدر بجمعه عزله ثم خرج وبين انه ذبح قبله لكونه تواني في الذبح بعد وصوله لمزلة لغير عذر فانها تجزئه فقوله قدره تصرف لغير ذراي وآخر قدره أي آخر المصلي ذبح اخصيته قدر ذبح الامام اخصيته بمنزلة وانما قلنا قدره معمول لمقدر لان خبر تواني راجع للامام (ص) وما انتظر الزوال (ش) هذا مفهوم قوله فباسم بلا عذر أي وان كان تواني الامام عن الذبح بسبب عذر كاشتغاله بقتال عدو او غيره انتظر ذبحه لذبح بعده لقرب الزوال بحيث يثبت قدرا ما ذبح فيه قبله كالباقين الوقت الافضل من اليوم وفهم من كلام المؤلف ان الصري لذبح الامام او لصحر حيث لم يبرز اخصيته اوالا برزها فلا يعتبر الصري من أحد سدوا عمل ببارزها أم لا لان صحره وعدمه سواء في عدم الاجزاء حيث بان سبقه ولما كان قوله وقت الذبح من ذبح الامام لاخر الثالث شاملا لا امام ليس اليها بين المراد بقوله (ص) والتاير شرط (ش) أي والتاير في

عذرو الناس عالون بذلك فتقول لهم حيث كان الامام آخر لغير عذرونا ثم قدر ذبحه فانه يجزئكم كابدل عليه نص ابن رشد وما اذا أخر وكان تأخيره لعذر فانهم يؤخرون لقرب الزوال ونص ابن رشد ان لم يصحج الامام اخصيته الى المصلي وجب على الناس أن يؤخروا واضحا يهاجم الى قدر ما يبلغ الامام فذبح عند وصوله وليس عليهم انتظاره ان تراخي في الذبح بعد وصوله بغير عذر فان أخر الذبح لصدر من اشتغال بقتال عدو انتظر وماله يذهب وقت الصلاة بزوال الشمس انتهى وفي ك والظاهر ان الانحوا بخون من العذر (قوله) وانا قلنا ان قدره معمول لمقدر (الخ) حاصله انه لما كان خبر تواني قائدا على الامام فلو حصل قدره معمول تواني لكان المعنى وتواني الامام بلا عذر قدر ذبحه فانه يجزئ ظاهره مودع المصلي في وقت قدر ذبحه مع أنه لا يجزئ الا اذا أخر المصلي قدر ذبح الامام قدره (قوله) انتظر ظاهره الوجوب (قوله) كاشتغاله (بعد) انظر هل يعتبر كونه عذرا بالنسبة لما في نفس الامر أو بالنسبة للمصلي وغير ذلك ان من اعتقد ان الامام تواني بلا عذر أو آخر قدره ذبح أو بغيره تبين انه أخر لعذر فلا يجزئ على الاول ويجزئ على الثاني (قوله) اقرب الزوال) اشارة الى أن كلام المتن ليس باقيا على ظاهره والاشكل بوقوع الذبح بعده فيكون واقعا بعد خروج الوقت الافضل (قوله) وفهم من كلام المؤلف) أي من قوله كان لم يبرزها مع تمامه على كلام المصنف من قوله أي ان الامام اذا لم يبرز (الخ) (قوله) اوالا برزها (الخ) هذا بالنسبة لما اذا كان يبلد الامام لا بغير يبلد

(قوله ليصع الحمل الخ) وذلك لان ذلك شرط صعب وشروط الصلوة كان في وسع المكلف والتظاهر ان الشرط كونه في النهار لا الخ وذل  
 لان الذبح هو المشروط (قوله وسالم الخ) أي من العيوب التي تجزئ معها كرض خفيف وكسرفن اذا برئى (قوله وغيره) أي  
 اذا كان يسيرا وهو الثلث قدون والافلا تجزئ ولا شك في استفادة هذه الامور من قوله وسالم فهم من عطف الخاص على العام لان  
 السلامة من العيوب التي تجزئ معها استلزام السلامة من هذه الامور لا باعتبارها كرهها النص الحديث على ما عبر عنها بصيغة  
 التائب مع ان كتاب الذبح كرهها قبله وفيما بعده تعالفا لفظ الحديث (قوله وغيره) قال الخ من عطف الخاص على العام وهذا مأميد  
 باليسرة وهو الثلث قدون والافلا تجزئ (٣٨) ك (قوله بخلاف غيره) أي فليس بمكره وبطل خلاف الاولى فيكون استحباب

الايام أكد (قوله على ما نفصه)  
 أي على شيء لا ينعى الاولى اسقاط  
 لا ثمن الظاهر ان الحسن وعدمه  
 أمر زائد على السلامة وعدمها  
 فلا ينافي هذا الكلام (قوله يجب  
 احتسابها) المراد بالوجوب ما توافقت  
 الصفة عليه (قوله وأيضا) لم يرد  
 بأبيض أن فعل التفضل انتهى من  
 ك (قوله ان لم يكن انطى آمن)  
 فان كان آمن فهو أفضل من  
 الفعل السمين وأولى من غير السمين  
 ويقسم من كلامه أن الاثني  
 لا تقدم على الفعل ولا على انطى  
 ولو كانت آمن ثمن انطى  
 الامين يقدم على الفعل السمين  
 ولو كان آمن والفصل أقرب كما  
 يشبه قول التوضيح والظاهر تقديم  
 الامين الاجم من انطى بولو كان  
 أسود على الاقرن الأبيض الفعل  
 السمين ويقسم من هذا تقديم  
 انطى السمين الاجم الاسود على  
 الفصل الاقرن الأبيض الهزيل  
 هـ لا ينعى الاجزاء ثمن هذا  
 يخص قولهم قد كران كل نوع  
 أفضل من خصيانه وخصيانه  
 أفضل من اناته ويظهر من كلامهم  
 ان الاثني السمين لا تقدم على

الخصايا والهدا بشرط فلا تجزئ ما وقع منهما البلاء على المشهور وأول التهارطواع الفير هـ لا بد  
 من تقديم شيء ليصع الحمل أي يذبح النهار وفجره وأقول التهارطوط في غير اليوم الاول وفي  
 الاول مع ما تقدم النص عليه من كونه بعد ذبح الامام أو تجزئ أقرب امام (ص) وندب ابرازها  
 وجيد وسالم وغيره فلو شرط فلو مقابلة ومدايرة (ش) يعني أنه يندب للامام ان يبرأ خصيه الى  
 المصلى ليذبحها فنها بعد الصلاة والخليفة فعمل الناس في ذبحه فيذبحون بعده كانت عن النبي  
 ذلك ولو ان غير الامام ذبح اخصيه في المصلى بعد ذبح الامام جاز وكان موابا فكللام المؤلف  
 في الامام وفي غيره الا أن ترك الامام ابرازها مكره وبخلاف غيره وما يستحب أن تكون  
 الاخصية جيدة أي حسنة الصورة أي حسنا زائدا على ما نفصه لا ينعى الاجزاء وما يستحب  
 أيضا أن تكون الاخصية سالمة من العيوب اليسيرة التي تجزئ معها الاخصية كالشرط اليسير  
 في الاذن مثلا وأما العيوب التي لا تجزئ معها فانه يجب اجتنابها كالرض البين كاحر وما  
 يستحب اضافي الاخصية أن تكون سالمة من جميع هذه العيوب الاربعة وهي كونه غير  
 خرطوهي التي في اقبها شرقت مستدبر وغيره فلو شرطه مشقوفة الاذن وغيره مقابلة وهي التي  
 قطع من اذن من قبل وجهها وترك معلقا من فدام فان كانت من آخر فهي مدارة فالندوب  
 أن تكون سليمة من جميع هذه العيوب وقول الشارع من أحدها هذه العيوب الاربعة فيه  
 شيء الا أن يقال مراده بالاحدا المهم المداير وهو لا يتحقق نفسه الا بانقضاء الجميع (ص) وسمين  
 وذكر واقرن وأيضا وغفل ان لم يكن انطى آمن (ش) لاشكال ان السمين أفضل من غيره  
 ولا يلزم منه جواز السمين والمشهور استحبابه وكرمه ابن شعبان لان من سنة اليهود والمشهور  
 ان ذكركل جنس أفضل من أنثاه وكذلك الاقرن أفضل من الامم وكذلك الأبيض أفضل  
 من خلافه وينبغي أن ما قارب البياض أولى بما بعده منه وكذلك الفعل أفضل من انطى  
 الا أن يكون انطى آمن والافله أفضل من الفصل (ص) وضأن مطلقا مع عزه ثم هل يقر وهو  
 البظهور وأبل خلاف (ش) يعني أن الضأن اطلاقه كورم واثانه خوله وخصيانه أفضل في  
 الاخصية من المعز باطلاقه ثم ان المعز باطلاقه أفضل من الابل ومن البقر باطلاقه ما تمهل  
 البقر أفضل من الابل لانه أطيب لها أو الابل أفضل من البقر لانه أطيب لها في ذلك خلاف  
 بين الاشياخ اختار الاول ابن الجليل وصاحب العروة قبل وهو الصواب واختار الثاني ابن  
 شعبان وهو خلاف في حال هل البقر أطيب لها أو الابل بخلاف الهدا فالافضل فيها كثرة  
 اللحم فاضيا حينئذ اربعة أنواع في كل نوع ثلاثة مراتب ذ ك رخصي فأنى يقدم الذ كور

مقابلها من الذ كور الفصول أو الحصان (قوله ان السمين) أي ذبح السمين (قوله والمشهور استحبابه) رجع  
 القائل ان المشهور جواز استحبابه بخلافه لت قال في ك وأما السمين المراد بقتلها من يما لم يؤلف لشر (قوله لانه أطيب الخ) أي فكل  
 من التولين يعطى بالطبيعة بحسب ما ظهر عنده (قوله وهو خلاف) المماثلة وهو خلاف بسبب خلاف في حال (قوله هل  
 البقر أطيب الخ) استشكل قيل تقدم البقر على الابل أطيب لهما على لحم الابل مع ورود ان لهذله ويجب بأنه يمكن حله على البلد  
 الحارة وانظر لو كانت أنى الضأن أهمل من ذكر المعز وهكذا انتهى وقال ابن غازي وصرح ابن عرفة بمشهورة الاول ولا أعلم من شهر  
 الثاني وفي الاقهي الظاهر طبيب البقر انتهى وهو المعروف في مصرنا



(قوله لمن أراد الاضحية) اشارة الى أن قول المصنف لمضج معاملة رد التضحية (قوله ولا يحلق) أي ولا يتف (قوله تشيها بالحرم)  
 الاحسن التعليل بأنه انما احتجب الترك لما ورد أنه يعنى الله بكل يوم منها جزأه من النار والشعر والظفر أجزاء متفرقة حتى تدخل في  
 العتق (قوله والافين يذرن الترك على العشرة) مراد بالعشرة التسعة والاربع على التسعة تصدق بصور طالق كـ وجد عندى  
 مانعه فلنؤذرك الثلاثة ولا قدرته عليها فقصية تقصير الضحية تقدمها علم ما أمأ الصدقة والعتق فهو أولى منهما ما لم يكن الزمان زمن  
 مسغبة فتكون الصدقة أولى (قوله المشهوران الاضحية) ومقابلته ان التصديق أفضل (قوله الصدقة بثمنها) قضية التعليل وأخر العبارة  
 أنه لا يعتد بقوله بثمنها بل ولو بأكثر من ثمنها (قوله أفضل من انظاره الواجب (٣٩) الخ) وجهه فيضا الصغير بأن ذلك المستحب

من كل نوع على خصايته وخصايته على ائانه فالمراتب حيثما افتتحت عشرة مرتبة أعلاها ذلك كور  
 الضأن وأدناها اثاث الابل (ص) وترك حلق وقلم الضع عشر ذى الحجة (ش) يعنى أنه اذا دخل  
 عشر ذى الحجة فإنه يتبدل أن أراد الاضحية أن لا يقل أطفاله ولا يحلق شيئا من شعره ولا يقص من  
 سائر جسده شيئا تشيها بالحرم ويستمر على ذلك حتى ينقضى قوله وترك حلق أى إذا التولى بنورة  
 وقوله عشر الخ عطف لترك ما ذكره و مراده التسع من ذى الحجة ان ضفى في اليوم العاشر  
 والافين يذرن الترك على العشرة ويدخل فيه المدخل في الضحية فينتدب ما ينسب للمالكها  
 (ص) وضحية على صدقة وعتق (ش) المشهوران الاضحية أفضل من الصدقة بثمنها ومن  
 العتق لان الضحية سنة والعتق والصدقة كل منهما مستحب وانما خص على ذلك دفعها لما ينوهم  
 أن المستحب هنا أفضل من السنة كما أنه قد يكون أفضل من الواجب فان صدقة دين المعسران  
 هو عليه أفضل من انظاره الواجب المشار اليه بقوله تعالى وأن تصدقوا خير لكم أى من انظاره  
 ونظاره أفضلية الضحية على العتق ولو كانت الضحية يدنار والرقبة عشرة مثالا (ص)  
 ونسبها بيده (ش) يعنى أنه يستحب للضحية ذكر أو أنثى أن يذبح أو ينحر أضحيته بيده لان  
 ذلك من التواضع لله وواقعة بسبب البشرف أنه كان يذبح أضحيته بيده وبعبارة أخرى وينب  
 ذبحها ولو امرأة أو صبيا بيده لمن أطلق فإن لم يذبحها فافراق فلا بأس أن يرافق ولا بأس أن  
 يسلك بطرف الالة ويهديه الجزاء بان يسلك الجزاء رأس الحربة ويضعه على النحر أو  
 العكس فان لم يحسن شيئا استتاب ويستحب أن يحضر عند ذكائه وتكره الاستئابة مع القدره  
 (ص) والوارث انفاذها (ش) أى وينب الوارث انفاذها أى ذبح الضحية عن مورثته الذى  
 مات عنها قبل ايجابها أو نذرها على ما أتى وليس عليه دين بغرقها ولا اتباع فيما عليه من الدين  
 بخلاف ما اذا مات بعد ايجابها فان على الورثة انفاذها فيقسمون لجها ولا بأس في ذلك الدين  
 الذى على الميت لانها تعينت وسواء كان الدين قديما أو حدا (ص) وجع أكل وصدقة  
 واعطاء بلاحد (ش) يعنى أنه يستحب لصاحب الاضحية أن يأكل منها وان يتصدق على  
 الفقراء منها وان يعطى أصحابها منها ولا تحديق ذلك لأربع ولا غيره ويستحب لصاحب  
 الاضحية أن لا يأكل يوم النحر حتى يأكل من أضحيته وان يأكل من كبدها قبل ان يتصدق  
 منها ولو أبدل الاعطاء بالأهداء لكان أولى لان الاعطاء يجامع الصدقة (ص) واليوم الاول  
 وفي أفضلية أول الثالث على آخر الثاني تردد (ش) يعنى ان اليوم الاول كله من ذبح الامام  
 الى غروبه أفضل من اليومين بعده وأما أول الثانى من جرم الى زواله فهو أفضل من أول الثالث

(قوله قبل ايجابها) أى بالذبح (قوله على ما أتى) لكن بأفى ان النذوليس كالذبح على المعتد (قوله بخلاف ما اذا مات بعد ايجابها) أى  
 ذبحها ثم هاد على المعتد حيث لم يقل أو نذرها (قوله سواء كان الدين قديما الخ) هذا صريح بأنه لما ذبحها فقد قامت على أرباب الدين  
 ولو فرض أن الدين ينذر فتهوا كان الدين سابقا فقد جعل ذلك في حكم ما ينزل لقتل (قوله وجع الخ) سواء تطوع به أو أوجبه فان  
 اقتصر على واحد أو اثنين خالف المستحب على المذهب ومقابلته ما لان الوازم أن التصديق بكها أفضل وهو محتمل اذا فضل العادات  
 أحجزها أى أشقها على النفوس (قوله وأن يأكل الخ) معطوف على أن لا يأكل (قوله من ذبح الامام الى غروبه) أى على المعتد خلافا  
 لمن يقول أول الثالث أفضل من آخر الاول

(قوله وحكي ابن رشد الخ) القاعدة اذا اجتمع كلام ابن رشد والشمي تقدم كلام ابن رشد **فتحة** اعلم ان التردد بل يفسر بغير بقة ابن رشد وبقة الشمي على وجه آخر عن الشمي غير ما اشار به الشارح افاذ محشى ت ت وذلك انه اختلف هل النصف الثاني من اليوم الاول افضل من اول الثاني واليه ذهب ابن المواز والعكس وهو قول مالك في الواضحة قال وكذلك الثاني بذي من ضحي الى زوال الشمي فان فاته امر بالصبر الى ضحي اليوم الثالث وانكر القاسي قول ابن حبيب هذا وقال بل اليوم الاول كله افضل من اليوم الثاني والثالث ورواية ابن المواز واختاره احسن من هذا والتي عند ابن المواز هو المعروف ورأى القاسي والشمي ان هذا الخلاف ايضا خارج عن آخر الثاني وأول الثالث وقال ابن رشد لا يختلف في رجحان الثالث على آخر الثاني فاشترى بالتردد لغير بقتين وهذا هو الصواب اه فتقول شارحنا وهو رأي الشمي الخ غير مظاهر لان رأي الشمي كما علمت انما هو ان الخلاف المذكور خارج عن آخر الثاني وأول الثالث وهو رأي القاسي بذر (قوله أي ينبغي بذي ولد الخ) مرور على المعقوف والراجح المثلث وهو انه بنا كدنب الذئب لا ينبغي بدوننا كدواذ ذئب الولد الخارج قبل الذئب فحكم له وجلده حكم لها وجلده صرح به عجم (قوله ين ما اوجبه) أي بالذئب وقوله وما اوجبه (٤٠) أي بالنذري فانما كان اوجبه بان نذرنا وولدت فيجب بذي ولدها واما

اذا لم ينذرها وولدت فلا ينسب له ذئب ولدها فاذا نأ ما هنا ضعيف وأما ينسب له ذئب ولدها ولونذرنا لكن قوله اوجبه المناسب اوجبه اذا لا يحاب واقع على الام (قوله انظر التوضيح) هذا كلام الشيخ آجسدان زحاني فتقوله انتهى أي انتهى كلام الشيخ اجدو لو قال قاله الشيخ اجدو لكان اوضح **تبيه** عروضا ما هنا عافى الوسايا من ان اذا اوصى بعقوبة امته فقلت قبل موته فوريقن ظاهره ولا ينفذ عقوبته والبايع بينهما تعلق القرب بالامهات واجيب بان الوصية منسوبة بالابايع والوصية قبل انها تنسب بالشراء (قوله وكره ج صوفها) أي واشتبهه اي يبيع تلك الشاة اذ جاز صوفها ويشترى غيرها كاملة الصوف لان الذي

واما أول الثالث الى زواله هل هو افضل من آخر الثاني وهو من زواله الى غروبه وحكي ابن رشد عليه الاتفاق والعكس وهو افضلية الثاني جمعه على أول الثالث وهو رأي الشمي ورواية ابن المواز القاسي وهو المعروف ترددها ولا يلتأثر بن لأنه يفهم منه القول بافضلية آخر الثاني على أول الثالث لاحتمال فهم القاسي بينهما انما قال او العكس كما قررنا لاستقام ولما كان ولد الانسية يتبعها تارة ولا يتبعها اخرى أشار الى ذلك بقوله (ص) وذبح واخرج قبل الذئب وبعده (ش) أي وذبح وذبح ولد الانسية الخارج منها قبل ذبحها وظهره ولونذرنا وهو كذلك ولقد لم يسبق قول ابن الحاجب وحكم لها ووصفها ولدها كذلك أي التفضل بين ما اوجبه وما اوجبه انظر التوضيح اه واما خارج منها بعد ذبحها فماتها فجز منها أي حكمه حكم لم أنه ان حل بتمام خلقه ونبتا شعره وان خرج بعد ذبحها احياها مستمرة فانه يحبس ذئبه لانه استقل بحكم نفسه (ص) وكره صوفها فله ان لم يثبت للذئب ولم ينو حين اخذها (ش) يعني ان المصطفى بكره ان يخرج صوف اخصيه قبل ان يذبحها لانها خرجت قربة وحمل الكراهة اذ لم يكن بين جز صوفها وجز صوفها من نبت فيه مثل الصوف او قريب منه ولم ينو الجز حين اخذها اما ان بعد الزمن بحيث لا يذبح حتى نبت مثله او قريب منه او نوى الجز حين اخذها فلا بأس بالجز وبعبارة اخرى ولم ينو أي الجز حين اخذها او حين شرأها هذا ما في النقل ومنه حين قد ولها عطية كما رشده المعنى وكذا ما ملكها بارت كاذر وهو يفيد ان يتبعها من نفعه واخذها منه لا يفيد في نفي الكراهة \* واعلم ان نية جز حين شرأها احوال الاولى ان ينو ان يجزها قبل ذبحها او الثانية ان

فعله نفي من جعلها ك ل و لو قال المؤلف وكره جز صوفها قبل الذئب ان لم يثبت له كان اقصر أي فاقى اولاً بالتأخر وثانياً بالضمير ليعود على مقدم وعلى منيع المؤلف ليس ثم للضمير مرجع يعود له وفيه ان المقام مقام الانصاف في الاثنين اذ الذئب مقدم قبلها لكنه اتى في الثاني بالطاهر موضع الضمير واتى في الاول على اصل مقامه ولا محظورة كما قاله اللغاني لكن الاولى ان لو قال ان لم يعد بدل ان لم يثبت له اذ على المعنى المراد بل ربما ينع دلاله ما قال المؤلف على المعنى لان الانبات وروزا الصوف من الجلد وهو لا يكتفى وانما يصكره جز الصوف لما فيه من نقص جعلها وقوله حين طرف لقوله لم ينو وبجوز في اخذها ان قرب بالفعل او بالمصدر اه (قوله وكره صوفها) قال الساملي والظاهر انها ان تضررت بجز او غيره جاز بقدر شرط (قوله او قريب منه) هذا كلام ت ت رده عجم بقوله ان لم يثبت للذئب أي كما كان كافى النقل وقول ت كما كان او قريباً له لاسلفه اه وروى ذلك بان له سلفا وهو الشمي (قوله وبعبارة اخرى) هذه عبارة عجم (قوله هذا ما في النقل) المشار اليه مسئله الشراء فقط والاحسن ان يقول أي حين شرأها كما في النقل لتكون مسئله الشراء المنقولة بقدر مسئله الاخذ فوسر عب قوله حين الاخذ بقوله أي حين الاخذ من شريكه أي والاخذ من الشريك ثمة الشراء (قوله وهذا يشد الخ) أي وما قلنا من الحصر في الاربعة والحاصل ان تلك العبارة عجم والمنقول انما هو مسئله الشراء فقط فلما نسب حيث أن يقول المراد حين الاخذ حين الشراء لانهما المتقرب وليقضي على الشراء غيره من

قبولها الصدقة أو غير ذلك (قوله هذا إذا كان الجزو ينصرف فيه) أي وهو التصرف بالبيع أي لا يحصر بيع شعر الأضحية أو حمله بعد ذبحها (قوله يازمطها) أي في كلال الصدوتين (قوله وكريمه) أي وكذا علمه (قوله أو فواحين أخذها ويرزقه قبلها) لا يخفى أن هذا تفصيل في القسم الثالث المتقدم ويجعل قوله فيما تقدم ويكون حكمه حكم الأول أي إذا أجزء قبله لأن جزؤه بعده والحاصل أنه إذا ذوى الجز وأطلق فإن زرقه فلا شيء عليه والأفلا هذا المعنى مستفاد من كلام غيره من يبي ماذا ذوى الجز قبل الذبح ولكن لم يجز قبل الذبح هل به بعد الذبح أو لا وهو الظاهر وأما إذا ذوى الجز بعد الذبح وأراد أن يجز قبل الذبح ينكره (قوله وقسم حكمه حكمها) أي وهو الحرمة (قوله وأخوه) أي كالقول بعبطة كصدقة وهبة فإن لم يكن للأضحية ولد ورضع اللبن بقاؤه في الضرع فليحلبه ويتصدق به (قوله فإن كانت مندورة) هذا على الضعيف (قوله المشهور من المذهب) ومقابل ما خففه مالك في الذي دون غيره كالحيوسى (قوله كالثلث) أي المرصعة (قوله وهو قول ابن حبيب في (١٤) ذلك تسامحاً وإنما الواقع أن هناك طريقتين

ينوي أن يجزها بعده والثالثة أن ينوي أن يجزها ولم يشدد بشئ منها فالأولى تعسر نيته فهمم والثانية لا تعسر نيته فيها لأنه من أخص الحكمها كما قال ابن عرفة فهو يمكن لم ينو وهذا إذا كان الجزو ينصرف فيه التصرف بالمنوع والاحراز مطلقاً في كلام ح وت ما يقيد به والثالث الحكمها بحكم الأولى (ص) وبيعه (ش) أي يكره للمضحي أن يبيع صوف أضحيته المكره ويرزق وأما غير المكره والجز فهو قسمان قسم لا يكره بيعه ويصنع به ما شاء وهو ما إذا ثبت للذبح أو فواحين أخذها ويرزقه وقسم حكمها وهو ما إذا أخذها ويرزقه (ص) وشرب لبن (ش) أي ويحرم بيعه أن يشرب من لبن أضحيته لأنها خرجت قرباً والإنسان لا يعود في شربه وظاهره كأنه لو أدام لا ذوى الشرب حين شرائه أو نحوه أُملاً أو سواها أضرب بالوأم لأن شربه بعد بيعه هو ينسب تقييد ذلك بغير المنسذرة فإن كانت منسذرة جرى فيها نحو ما عرف المسمى من قوله وغرم أن أضرب بشر به الأم أو الولد موجب فعله (ص) وأطعم كافر وهل أن بعته أو ولفي عياله تردد (ش) المشهور من المذهب أنه يكره للمضحي أن يطعم الكافر سواء كان خنياً أو غيره من أضحيته لأنها قربة وليس هومن أهل القرب وهل يحمل الكراهة أي كراهة أطعام الكافر منها إذا بعته منها إلى منزله أما أن كان في عيال المضحي كالقتر وعبد النصراني أو ولده النصراني فلا كراهة وهو قول ابن حبيب أو الكراهة مطلقاً سواء بعته منها إلى منزله أو كان في عيال المضحي قال ابن الحارث وهو الأشهر وارتضاء في وجعه المذهب تردد ولو أطعم بأضحيته سنة عرسه أجزأه ولو عصى بها عن ولده لم تجز ولعل الفرق أن الولد لما لم يشترط فيها ذبح ما يشترط في الأضحية من الإنسان فتوى جانب الأضحية بخلاف العقيقة فيشترط فيها ما يشترط في الأضحية من الإنسان فضعف جانب الأضحية فلم يجز (ص) والتغالي فيها (ش) يعني بذلك أن يبدخضه بتابع بعثته أو الغالب في أهل البلد عدم الزيادة على ذلك فيشتري ضحية بأربعين مثلاً وذلك قيمتها وإنما كرم ذلك خوفاً من قصد المباحة ولا كراهة عند انتفاء المباحة نظراً لأفضل الرقاب أغلاها متناً اهـ (ص)

(٦ - شري ثالث) وهو من في عياله فهم ما فهل يكره نظر الكونه ليس في عياله في الثالث وبعثته أو انقلابه في الرابع أو لا يكره إلى آخر ما قال لا يظهر (قوله يعني بذلك أن يبدخضه الخ) وكذلك يكره التغالي في عدد هاتان قصد المباحة والإجاز (قوله خوفاً من قصد المباحة) ظاهره أن الكراهة عند الاحتمال وإما إذا وجلبها ما يحرم وأن قوله عند انتفاء المباحة أي بتحقيقها ولكن ذكر عرج وبعثه عب خلافة وذلك أن الكراهة عندهما تعامياً عند قصد المباحة وبعبارة عرج والتغالي فيها أي في كثرة غناها أو عند الحاجة قصد المباحة أشار لذلك العزقي فإنه قال والمراد بالتغالي انتهى عنه التغالي في المباحة وإنما لم يحرم مع قصد المباحة كالنساء على القرب لأن الضحية مطروقة فلا يسقطها قصد المباحة والبناء على القرب لم يطلب بل يجوز فيسقطه قصد المباحة الآن في الباقي يستحب أنه لا يخرج أفضل ما يقدر عليه منها وأكثره تمام لم يخرج عن المعارف وفي العتبة قال أنسب كرم مالك تغالي الناس في الأضحية ويشترى كثير الناس فأما أن يبد بعشرة ويشترى عاتة فإلى كرهه ويدخل على الناس مشتقة ومع ذلك الخروج عن المعارف لا يسلم من قصد المباحة انتهى فانت تراهدل على التكرهات ولو انتقي قصد المباحة فإوجب اتباعه فظهر أن المقالات ثلاثة أربعها الأخيرة وقوله في الحديث أفضل الرقاب

النجس على المتعارف (قوله وفعلها عن ميت) مالم يكن وقف وقفا شرطه عليه والاوجب فعلها عنه ومحلها أيضا ان قصد الميت فقط فان فعلت عنه وعن الحي لم يكره كما يفهم قوله فيما مر الا في الاجر فانه ربما يشمل ذلك (قوله فالوارث الخ) أي سبب (قوله في وجب) أي في العشر الاول من رجب (قوله يتبررون) أي يتبررون (قوله وقد كانت في اول الاسلام) لكن لا على أنهم الاصل منهم بل الله قبل برسول الله كما تقرر عن غير الجاهلية في حديثنا ما مر تاقل انجوا الله في أي شهر كان وقوله ولو كانت في أول الاسلام أي ميمولا بها كالتصميم وقوله لانزع الخ قبل أنه انتهى فلا يرفى فعلها وقيل نسخ لوجوبها فيبقى نذرها (قوله يريد أن تصنع) وفي كلام ابن العربي أنهم انصبت بالفضية فقد قال عن علي بن (٤٣) أبي طالب رضي الله عنه نسخ الاضحية كل ذبح وصوم رمضان كل صوم وغسل الجنابة كل غسل وزكاة كل صدقة (قوله لا فرع) الفرع بالقول والارام المصلحة المفتوحين بعدهما عين مهملة (قوله ما كانوا يذبحونه) أي لطواغيتهم فيذبحونه لطواغيتهم أي أصنامهم رءاء البركة في أموالهم بنعيمهم كانوا يأكلون منها ويطلعون وقصر ابن يونس العشرة بانها الطعام الذي يصنع لاهل الميت وهو ما عليه ابن غازی والموافق وهو أولى لنص الامام على الكراهة أي يلبسها ولم يرد نص بالكراهة عن مالك يتفسرها بالثألة التي كان يذبحها أي المسلمون لله خلافا للجاهلية وظاهر الحديث حيث قال لا فرع الخ المتع (قوله وأبدالها دون) ولو احتمل الاذليل عنده تحقيق في حالة الاختلاط أن لا على حقه وأنه أخذ دون حقه فعنى الابدال بالنسبة للاختلاط الاخذ قال الشيخ من قوله بدون يشمل ما إذا

وفعلها عن ميت (ش) يعني أنه يكره الشخص أن يضحي عن الميت خوف الياه والمباهات ولعلم الوارث في ذلك وهذا المبدأ المبدأ الميت والافلاوات انفاذا (ص) كعتبة (ش) تشبه في الكراهة والمعنى أن فعل العترة عترة فوقية فتحتة مكره لما في فعلها من التشبه بفعل الجاهلية قال مالك العترة عشرة ذبح للاصنام في رجب يتبررون بها وقد كانت في أول الاسلام ولكن ليس على الناس عليها يريد أن تصنع بما روى عنه عليه السلام من قوله لا فرع ولا عترة والفرع ما كانوا يذبحونه في الجاهلية من أول ولد لتلك الناقة والشاقي كانوا يطعمون (ص) وأبدالها دون وان لا اختلاط قبل الذبح (ش) يعني أنه يكره الضحية أن يبدل أضحيته التي لم يذبحها بعينها دونها قبل ذبحها ولا فرق بين الابدال الاختياري وغيره كاختلاطها مع غيرها فيكره ترك الافضل لصالحه من غير حكم واخذ الاذن بالفرق متعلق بقوله وأبدالها بدون لا باختلاط لان الكلام هنا في حكم الابدال بدون قبل الذبح سواء كان لا اختلاط أم لا ويجوز الابدال بجنسها ولو كان الثمن دون الاول لكن الراجح أن ابدالها بجنسها مكروه كالدون وأما ابدالها بخير منها فالحائز بل ينبغي أن يكون مسقيا كإني الترضيع وظاهر كلام المؤلف أن ابدالها بدون مكره ولو كان ذلك على حكم القرعة مع أنه لا كراهة فيه حيث لا يكره بكملة ذبحها ضحية فعلى هذا إذا ابدالها بدون أو مثل بغير حكم القرعة وذبحها ضحية تعلق الكراهة بهما من وجهين وان ابدالها بدون أو مثل بحكم القرعة وذبحها ضحية تعلق الكراهة بهما من وجه واحد فقط وكلام المؤلف هنا حيث لم يوجبها فان أوجبها بالنذر فحكما في حواز الابدل وغيره حكم الهدى فله ابن عبد السلام أي فلا يجوز اذا الهو يجوز لا كل منها لم يسمى النسا كمن فأن سماها لهم امتنع الاكل منها وظهر أنه لا فرق بين اختلاط الكل أو الجز وهو كذلك كإني الحجاب (ص) وجاز أخذ العوض ان اختلط بعده على الاحسن (ش) يعني أن الاضحية اذا اختلطت بغيرها بعد الذبح فله يجوز له أن يأخذ عوضها كما استقر به ابن عبد السلام وعلمه بقوله لان مثل هذا لا يقصد به المعوضه ولانها شركة ضرورية فاشبهت شركة الورثة في سلم الاضحية موزعهم

أبدل الشاة بالقرعة هكذا ينبغي وتسبق لاخذ الدون أن يبدل بالفضل (قوله سواء كان الاختلاط أولا) أي انتهى فلو علق باختلاط لكان قاصرا على الابدال قبل الذبح في خصوص الاختلاط (قوله لكن الراجح الخ) ولا اعتراض على الصنف لانه يقال مفهوم دون فيه تفصيل (قوله ويجوز الاكل منها) أي من المذبورة (قوله من اختلاط الكل) أي لا فرق بين اختلاط كلها أو بعضها فمما إذا كانت متعددة ولا يخفى أن الموضوع الاختلاط قبل الذبح (قوله وجاز أخذ العوض) أي من غير الجنس كمرض ويصنع به ما شاء أي يأخذ العوض من صاحبه ويدفعه للثانين ويجوز أنه ضحية وهو مشكل اذ كيف يتلف العوض مع إجزاءه ضحية ويرد بان أخذ العوض انما هو بدل عن متلف كسائر المتلفات يقول الشارح لان مثل هذا لا يقصد به المعاوضة أي وانما هو بدل عن متلف كسائر المتلفات (قوله فانه يجوز له أن يأخذ عوضها) أي بان دفعها لصاحبه وأخذ عوض شاهة عرضا والحاصل أنه اذا اختلطت بغيرها بعد الذبح أي اذا اختلطت بضحية آخر بعد ذبحها جاز أن يأخذ كل واحد واحد الفرعة وغيره ويجوز أنه ضحية وانما يأكل كل لها لان كل واحد قد يأخذها صاحبه فيصير قد يأخذها بغير شخصه بل هي أضحية صاحبها ويجوز له أن يدفعها لصاحبه أو يأخذ العوض من غير الجنس عرضا أو يبيعها يتصرف فيه كيف شاء فاختلاط ضحية بضحية من مشولات الصنف خلافا لما ظاهرا ع كان من مشولاته ما اذا اختلطت بضحية بغير ضحية (قوله ولانها شركة ضرورية) لا يظهر ذلك التعليل وأما اذا كان العوض من الجنس نفسه قولان

بالكرهه والمنع والراجع القول بالمنع وبأنه التصديق بثلث العوض ويجزئ ضمة على كلا القولين وجب ولم يجزئ له كله لا لما  
كان في أخذ عوضهما من حسم ما بيع اللحم بالعم منه الشرع من أكلها (قوله أن يعبر بناية الخ) هذا يعارض ما تقدم في الجمع في قوله  
ومنع استنباطه من أن الاستنباط لا تقتضي السقوط بخلاف النجاسة والسقوط هنا يحصل (قوله ولو كان يباعي المشهور) وقال أشهب  
بالأجزاء اعتبارا بنسبة المالك (قوله ولو لم يسل) وقيل لا يصح بناء على كفره (قوله أو فوي عن نفسه) أي تعد ذلك وأولى غلط  
وهذا غير ما أتى في ما هنا نافية بخلاف ما يأتي ولا فرق في ذلك بين أن تكون الشاة مندورة أم لا بخلاف الهدى فإنه إذا ذاقها المذكور  
عن نفسه غلظا أجزأ وعدا لا يجزئ عن واحد منهما والفرق أن الضحية لم يخرج (٤٣) عن ملائمة الهدى فأنه خرج عن ملائمة  
بخلاف الهدى فإنه خرج عن ملائمة ربه بالتقليد والاشعار (قوله

أه والى هذا أشار بالاحسن (ص) وصح نافية بلفظ أن أسلم (ش) تقدم أنه قال وذبحها  
بيده أي يستحب الضحية أن يذبح أضحية بيده وتكلم بها على أنه يجوز له أن يستنبط من  
يذبح عنه أضحية وذكر أن النجاسة أمان أن تكون باللفظ كالسنة أو وكلنا أو أذبح عنى وشبهه  
ويقبل الآخر وأمان تكون بالعادة وسيأتي والمعنى أنه إذا استنبط من يذبح عنه أضحية  
فإنه يجزئ سواء استنبط بعد ذم لأمع الكراهة واستحب ابن حبيب أن يعبد أن وجد  
سعة وإذا عر بضم دون جاز ولا أجل مفهوم قوله أن أسلم لأنه لا يلزم من عدم الجواز عدم  
الصحة وكان عليه أن يعبر بنجاسة أو استنباط لان الأمانة الرجوع بشرط في النائب أن يكون  
مسلم فلا تصح استنباطه كأن يذبح أضحيته ولو كان يباعي المشهور لأن الأضحية قربان  
والكافر ليس من أهل القرب ولا بأس أن يذبح الكافر السليط وتقطع اللحم والمسراد بعد همة  
استنباط الكافر الكافي في الأضحية عدم همة كونها ضحية لأنها لا تؤكل ومثلها في ذلك  
الهدى والغدي والعقيقة ونحوه زان استنباط المسلم (ولو لم يسل) مع الكراهة قبله على عدم كفر تارك  
الصلاة ويستحب إعادة الأضحية (ص) أو فوي عن نفسه (ش) المشهور أن النائب إذا فوي  
بذبح الأضحية عن نفسه أنه يجزئ عن ربه فأقوله أو فوي الخ عطف على قوله لم يسل أي ولو  
فوي النائب عن نفسه (ص) أو بعده كقرب والافتراء (ش) يعني أن النجاسة كما تكون  
باللفظ تكون بالعادة أيضا وتقوم مقام اللفظ لكن إن كان الذابح أو الناصر قربان المضحية وله  
عادة في القيام بالمؤقر بيده وذبحه وضرب عنه أضحيته فلهما يجزئ عن ربه على المشهور فإن كان  
لإعادته أو إعادة لأقربا بقى أجزاء ذبحه وأضرع من ربه أو عدم أجزاء تارده وأما إذا اتسقى  
الوصفان فلا يجزئ عن ربه ولا تدخل هذه الصورة تحت قوله والافتراء أو إعادة عطف على  
بلفظ يعني أن الاستنباط على قسمين حقيقة وهي باللفظ ومجازية وهي بالعادة ويدخل تحت  
الكاف الصديق الملائم والجوار القائم بحقوقه وغلظه وعبدوا أجبره فالصور أربع واحدة  
تجزئ بلان نزاع واحدة لا تجزئ بلان نزاع أو اثنتان فيهما التردد (ص) لأن غلط فلا تجزئ عن  
واحد منهما (ش) صورتها أو أذان يذبح أضحية نفسه فقط ذبح أضحية غيره معتقدا أنها  
أضحيته فإنها لا تجزئ عن واحد منهما ما عدم أجزاءها عن ربه فالعلم بالنية وأما عدم أجزاءها  
عن ذابحها لعدم الملكية وهذا هو المشهور وضمن ربه فيهما أن الغلط حقيقة بمجهل اللسان  
والمؤلف استعمل في الخطأ تعابا لاهل المذهب وأمان تعد ذبح أضحية الغرغان ذبحها عن  
مالكها فهي قوله أو بعده كقرب والافتراء وان ذبحها عن نفسه فقال ابن عمر عن ابن

رهبان إن يضنه فميتها أو أخذها وما نقصها الذبح أي يفعل بها أو يقيمها ماشاء (قوله والجوار القائم بحقوقه) أي بحقوق الذابح عنه  
أي الجوار الذابح قائم بحقوق الذابح عنه (قوله وعبد) عطف تفسير على قوله وغلظه (قوله فاعلم النية) أي لعدم نية مؤكله  
أفلمن بهرون (قوله وهذا هو المشهور) ومقابله ما أشهب من أنها تجزئ الذابح لأن إعطائه القيمة يحققه الملك بشفاعته أن ما كان  
مقربا إذا وقع به قدر حصوله إلا أن أول من الأول (تتبعه) فرض المسئلة أنه لو كره على ذبحها فأن قوله لا أن غلط معطوف على  
معنى ما تقدم أي وصح كونها أضحية أن استنباطه لا أن غلط (قوله ويضمن ربه فيهما) وليس لذا بيع لجوار يستدق به أو ما كل  
وأما لو أخذها مالكها فيصنع به ماشاء أي وقوله ونضن الخ أي إن شاء وإن شاء أخذها وما نقصها فميتها المالك أن ذبحها أضحية صاحبك

الحاصل أنه عند عدم الأجزاء  
رهبان إن يضنه فميتها أو أخذها وما نقصها الذبح أي يفعل بها أو يقيمها ماشاء (قوله والجوار القائم بحقوقه) أي بحقوق الذابح عنه  
أي الجوار الذابح قائم بحقوق الذابح عنه (قوله وعبد) عطف تفسير على قوله وغلظه (قوله فاعلم النية) أي لعدم نية مؤكله  
أفلمن بهرون (قوله وهذا هو المشهور) ومقابله ما أشهب من أنها تجزئ الذابح لأن إعطائه القيمة يحققه الملك بشفاعته أن ما كان  
مقربا إذا وقع به قدر حصوله إلا أن أول من الأول (تتبعه) فرض المسئلة أنه لو كره على ذبحها فأن قوله لا أن غلط معطوف على  
معنى ما تقدم أي وصح كونها أضحية أن استنباطه لا أن غلط (قوله ويضمن ربه فيهما) وليس لذا بيع لجوار يستدق به أو ما كل  
وأما لو أخذها مالكها فيصنع به ماشاء أي وقوله ونضن الخ أي إن شاء وإن شاء أخذها وما نقصها فميتها المالك أن ذبحها أضحية صاحبك

وذهب أصحابك غلطاً لم تجز واحد منكما وضمن كل واحد منهما القيمة (قوله الذي وداه) أي اللعيق (قوله ضمان عدا) أي ضمان بسبب العدا مع قصد العدا وقوله والاول أي الذي هو صورة الاستحقاق (قوله والاول ضمان ملك) أي من حيث اعتقاده ذلك (قوله والاول أبن) وهو الاجزاء (قوله على طرد العلة) أي لاجل طرد العلة أي لاجل كونها مطردة متى وجدت وجدت العلة الشار لها بقوله لنعلة ذلك في شيء ضمنه ما عوض الذي وداه فانها موجودة في صورة الغصص وفي بعض الشراخ والاول وهو الاجزاء قياساً على صحة الموضوع ما لم يقصوب والصلاة في المكان المنصوب (قوله ولا جلد لها ولا شعرها) والاول ولو لم يباعون ولا يعطى الجزاء منها في مقابلة جزاءه أو بعضها (قوله ٤٤) وإن دعي قبل الامام أي في يوم النحر وأما لو دعي قبله في الثامن أو التاسع فله أن

يصنع ما شاء أو ما لو دعي قبل الامام بعد يوم النحر فلا يتوهم لانه خصصة (قوله قبل قسري أوداها الخ) أي قبل عملها فيصير بعداً قطع المظنوم فقط أودع الودجين (قوله ولا يحكمه) أي بانه لا يجزأ معه (قوله وأما ان لم يذبحها ناويا الخ) أي بان لم يذبحها أصلاً وذهبها غير ناو القربة (قوله سهلاً) مصدر واقع موقع الخال أي في حال كونه جاهلاً (قوله فتيين بها عيب) أي عيب آخر وكذا الوتين أن ذلك العيب الذي اعتقده أنه لا يمنع الاجزاء أنه يمنع الاجزاء (قوله معتقداً أنه لا يمنع الاجزاء) أي فتيين أنه يمنع الاجزاء وهذا غير قوله وأولاً فتيين الخ إلا أنها مثلها في الحكم (قوله يعني أنه لا يجوز الاجارة بللد الاضحية أو ما الخ) لا يفتي انه لا يظهر ان خال هذه الصورة وهي الاجارة بل لان هذا سابع (قوله لان بيعه لا يجوز) ناظر لقوله أو به وقوله واستبحاره ناظر لقوله بللد الاضحية (قوله من منع الاجارة لها بللد لها) المناسب أن يقصر المصنف على الاجارة بللدها بعد الذبح إنما الذي فيه الخلاف

حبيب عن أصبح أجزاؤه وضمن قيمتها ولو اشترها ثم ذبحها ثم استحققت فأجاز ربه البيع أجزأت لفعلة ذلك في شيء ضمنه بالعوض الذي وداه واختلف ولو غصب شاة فذبحها وأخذ ربه قيمتها لم تجزئ لانه ضمنها بالغصب أو لان هذا ضمان عدا والاول ضمان ملك عبد الحق والاول أبن على طرد العلة (ص) ومنع البيع (ش) يعني أن الاضحية اذا ذبحت وأجزأت فله لا يجوز حينئذ بيع شيء من لحمها ولا جلدها ولا شعرها ولا غير ذلك لانها خرجت فربها بقوله ولا تقبل المعاوضة وإنما باع الله الاستفاعة بمن كل وصدقة عطية ولا تنافي بين ملك الاستفاعة ومنع البيع (ص) وأدعي قبل الامام (ش) يعني أنه لا يجوز بيع شيء من الاضحية ولو تين أنه ذبح قبل الامام وقتنا بعد الاجزاء لانها خرجت من قرب القرب وأشار بقوله (أو تعبت حالة الذبح) يقول ابن القاسم ومن أضجع أضحيته للذبح فاضطررت فانتكسرت رجلها أو أصابت عينها ففقدتها لم تجز ولكن لا يبيع لحمها لانه قصد به التمسك والمراد بحالة الذبح قبل فري أو باجها وحلقها وما وقوله (أو قبله) أي أو تعبت قبل الذبح كما لو أصابها غص أو عوى أو عورير يد وذهبها على ما لعيب وبمحكمه ناويا القربة فله لا يبيع لحمها أما ان لم يذبحها فمضى مال من أمواله يصنع ما شاء أي كما يأتي في قوله فلا تجزئ ان تعبت قبله وصنع ما شاء فلا معارضة بينهما كما قلنا بعض (ص) أودع معيها جهلاً (ش) يعني أن من ضمنى ثأناً مثلاً وهو يعتقد أو يظن انه أسلمه ثم تين أن بها عيب يمنع الاجزاء أو يعتقد أن العيب لا يمنع الاجزاء فتيين بها عيب يمنع الاجزاء فله لا يجوز بيع شيء من لحمها ولا جلدها ولا غير ذلك لانها خرجت من قرب القرب ولا تقبل المعاوضة فقول جهلاً يشمل الجهل بعينه كذبحه معتقداً أنه سليم فتيين انه معيب والجهل بحكمه كذبحه على ما لعيب معتقداً أنه لا يمنع الاجزاء (ص) والاجارة (ش) يعني أنه لا يجوز الاجارة بللد الاضحية أو به لان بيعه لا يجوز واستبحاره انتهاك لعينه فيؤدي الى بيعه وما شئ عليه المؤلف من منع الاجارة لها ولا جلدها واختلاف المشهور انظر المواق (ص) والبلد (ش) يعني أن الاضحية اذا أوجها ربه فانه لا يجوز له أن يبادل بها قبل الذبح لانها تعبت وأما اذا لم تعين فانه يجوز له أن يبادلها بخير مما لا يذبحها ففكره كما لم ولا يجوز له أن يبادل بجلدها أو غيره بعد ذبحها لانه يفتي المعاوضة (ص) الا تصدق عليه (ش) تقدم انه قال ومنع البيع والاجارة والبلد وكل ذلك بالنسبة الى صاحب الاضحية أو من يقوم مقامه وأما لو تصدق صاحبها بجلدها أو جلدها أو شعرها أو عظماها أو غير ذلك على مسكين أو وجهه ذلك فانه يجوز له أن يبيع ذلك أو يزاوجه أو يبادل به ونحو ذلك لانه ولو علم التصديق بكسر

أن لا يمنع لاجزائها قبل ذبحها كما أفاده محشيت (قوله خلاف المشهور) أي فالشهور تجوز اجازتها في حياتها بجلدها بعد ذبحها كما تجوز اجارة كلب الصيد (قوله اذا أوجها ربه) أي تذرها وهذا على الضعيف (قوله وأما اذا لم تعين) أي لم تذرها (قوله ولا يجوز له أن يبادل الخ) هذا هو المناسب أن يحل عليه المصنف فيقول أي ومنع البذل بعد الذبح (قوله أو غيره) كوكده ومن الإبدال بالولد ما أشار به ملك فانه منع أن يذبحه شرك النعل التي يصنعها يذبح لها بالذبح المحبس فيكون لها حصن الثمن في تنبيهه قال في ذلك وجد عندى ما منه قوة والبلد عطف على البيع فيقتضي المغارة بالبدل ليس به بالكنه يشبهه والهدايا كالضحايا اه (أقول بل البدل من أفراد البيع.

(قوله وهذا هو المشهور الخ) ومقابلهما الثالث منع البيع لانه ينزل منزلة الاصل (قوله بخلاف الخ) مفادها ان الهبة غير الهبة وليس كذلك بل الهبة نفس الهبة تحققا فحينئذ لا يظهر كلام من اى الشيخين ولا يظهر كلام عب بل كلام عبي هو المتعين ولان الهبة نفس الهبة وذلك ان الصدقة ما قصد بها الاداء لا آخره والهبة ما قصد بها وجه المعطى والهبة كذلك (قوله ولو قال المؤلف الاعطى) اى ليشمل الهبة فكلام عبي يحالط كلام من (قوله بما ذكر من البيع والاحارة) تقدم ان هذا ضعيف فى الاحارة (قوله ولو لم يغير ابرار) فى عب وانظر هل من موقوفاته دىخ الخلد وطبخ الجسم مطلقا أو بآزار وهو الظاهر أم لا (قوله وتصديق بالعرض) أى وقضى عليه به فيما يظهر ظاهره (قوله ان لم يتول غير بلان) صادق بان لا يتولى الغير أصلا بان يتولى المالك البيع أو يتولى الغير باذن المالك (قوله وصرف) المناسب قرأته فعلا (٤٥) ما ضاها والجله حاله من فاعل يتولى والمغنى ان اتقى تولى الغير المقصد ذلك التولى بصرف

الغالب ان المسكين أو الفقير يبيع ذلك أو يؤجره أو يسلط به وهذا هو المشهور من المذهب وهو قول أصبغ فى كتاب ابن حبيب وفى التوضيح عن ابن غلاب أنه المشهور ومنه المتصدق عليه الموهوبه بخلاف المهدى فإنه كالمالك كما استظهره من فى شرحه وفى شرح (٨) ولو قال المؤلف الاعطى لكان أحسن (ص) وخفت (ش) يعنى أن العقد المشتمل على شئ بمأذ كمن البيع والاحارة والبدل تنضم مع بقائه العين من جلد أو ولحم فان فات البيع فإنه يتصدق بالعرض ويستفاد من جملهم تغير السوق فو تان الدبغ والطبخ العلم ولو من غير آزار فوث أو أشد (ص) وتتصدق بالعرض فى القوت ان لم يتول غير بلان وصرف فيما لا يترتب (ش) أى وان لم يعثر على العقد المذكورة الأبعد فوث العرض فان المضى يلزمه التصديق ببدل العرض من قيمه أو مثيل ان تولى هو البيع وما معه بنفسه أو تولى الغير بانه أو تولى غيره بغير اذنه مع صرف العرض فيما يلزم المضى أما ان تولى الغير بلان من المضى مع صرف العرض فيما لا يلزم المضى فلا يجب على المضى التصديق ببدل ما صرف ابن عبد السلام ويشتق اذا سقط عن المضى أن لا يسقط عن الأهل الذين تولوا البيع فقوله وتتصدق بالعرض أى ببدل العرض وانما قدرنا على لأجل الترتب لا هنا عاوى التصديق بالبدل لاقى التصديق بالعرض لان العرض اذا كان موجودا يتصدق به من غير تفصيل أى سواء كان التولى هو المالك أو غيره بانه أو بغير اذنه (ص) كرش عب لا يمنع الاجزاء ككوتها خرافه (ش) يعنى أن من اشترى خصة فوجعلها عيبا بعد ايجابها ورجع المشتري بالارش على بائعه فان كان العيب المرجوع بأرشه لا يمنع الاجزاء ككوتها خرافه أو شرفه ونحو ذلك فإنه يتصدق بالارض وجوبها اذا أوجبها بغيره أو بغيره ولو اطلع على العيب قبل أن يوجبها فيعمل بالارض المرجوع به ما شاء كما يفعل بها وتصدق به أو يأكله ولا يصنع به ما شاء ولا أدري ما وجهه وان كان العيب يمنع الاجزاء فينسب له التصديق بالارض المرجوع به لان عليه بملها يقول المؤلف كرش عب لا يمنع الاجزاء مشبه بنطق المسئلة السابقة وهو وجوب التصديق على حذف لا كما هو نسخة الشارح (ص) وانما يجب بالتدوير والبيع (ش) يعنى أن الاخصية انما يجب باحد شيئين اما بالتدوير كعند القاضى اسمعيل بان يقول تدبرت لله هذه الاخصية أو لله على أن اتخى هذه الشاة مثلا ولما بالبيع كعند ابن رشد قال ولا تمنع

الغريب الثنى فيما لا يلزم المضى وانما المقصد مع القيد صادق بثلاث صور أن يتولى المالك أو يتولى الغير باذن أو بغير اذنه وصرف فيما يلزمه والمفهوم صورة واحدة هى التولى بغير اذنه والصرف فيما لا يلزم به يصح أن يقر صرف بالجر معطوف على مدخول الباقى قوله بلان والتقدير وتتصدق بالعرض فى القوت ان اتقى تولى الغير الملاك لعدم الاذن والصرف فيما لا يلزم فهذا صادق بالصورة الثلاث والمفهوم صورة واحدة وهى ما اذا وجد تولى الغير الملاك لعدم الاذن والصرف فيما لا يلزم فلا يتصدق ولو قال المؤلف ان تولى غير باذن أو صرف فيما يلزمه كان آخضرا وظهور كما قال عبي (قوله أن لا يسقط عن الأهل) أى بل الأهل بطلان بالتصدق بالعرض (قوله وهذا اذا أوجبها بغيره أو بغيره بالتدوير أو بغيره بالتدوير) فاذن لا يجب عليه التصديق بالارض فى صورة التدوير على العبد (قوله قبل أن يوجبها) أى بغيره

أوضح على ما تقدم (قوله كما يفعل بها) أى لانه اذا عين كوتها خصة ولم يندرها ولم يندرها لا يحرم عليه بيعها أو تصريفها ما شاء من بيع و اجارة وغير ذلك ويظهر أنه مكروه حيث لا يقصد بالها أفضل (قوله وان كان العيب يمنع الاجزاء) أى والفرض ان أوجبها بغيره أو بغيره على ما تقدمه (قوله لان علمه البطل) أى على طريق السنة أى اذا كانت أيام الخصية قائمة وكذا يقال فيما بعد (قوله أو مشبه بمفهومها) زادنى لئلا يصح بيعها ما شاء ولا يجب عليه التصديق به بل يبدلها ما كان ان كانت أيام الخصية قائمة فانتهى فهو عتق من لم يضح وأما الشاة فلانباع عندنا لا يخرجه لخرجه القرب اه أى وهو العتق (قوله كعند القاضى اسمعيل) الظاهر أنه عند اسمعيل ليس الوجوب فاصرا على الذر كما هو ظاهر العبارة بل منتهى البيع

(قوله لو تعبت بعد أحد الأمرين) أي تقول الصنفان تعبت قبله أي قبل ما ذكر من أحد الأمرين (قوله فليس الاجزاء المشهور) في لـ وعلى المتعبد من المذهب أنها لا تعجب بالنسبة لقول المؤلف وإنما يلزم ما ندب ليس على عومه (قوله يعني وكذلك من حبس أنضيمته حتى مضت أيام النصر) ولونذرها كافي عجم (قوله وقد أتم الخ) أي دل هذا الترك على أنه إن تركب ذنباً أتم فيه حتى قوته الله بسببه هذا الثواب لأن الله يحصر الإنسان القربة بذنب أصابه لأن حبسها واجب الأتم لأنها سنة لا يأنتم تركها والمراد بأنها أتم فاته ثواب السنة قال في لـ وانتظر وأوجها بالنسبة لفضل حتى ذهب أيام النصر ما يفعل به أهل يصنع بها ماشاء وتجب العلم القابل ٨١ (أقول) قضية ما تقدم من أن المعتمد (٤٦) أنها لا تعجب إلا بالذبح أنه يصنع بها ماشاء (قوله وقبل على قد رمايا كون) هذا ضعيف

كما يعلم بالأطلاع على كلامهم (قوله) مبنى على أنها تعجز حتى خلاطافي كلب محمد القائل يمنع قسمها بناء على أن القسم يبيع والحاصل كما يستفاد من جهولهم أنها إذا ذهبت فإن لورثته خمسة لها وهو قول مالك من رواية مطرف وقال في كتاب محمد عنهم من ذلك ومنشأ الخلاف هل قسمة الفرعة تميز حتى أو يبيع وأما القسمة القراض فيبيع وحيث كانت قسمة فرعة فتميز على قدر أهلهم فليس هذا كان ابن وأما وب قسمة ستة أقسام ويضرب الفرعة على ذلك أي تقسم كما لو كان الورثة أبا وابناً وأما ستة أقسام موضع ست أوراق (قوله لأنها فسك) أي نسك ما ذون فيه (قوله وقيد) أي قيد جواز البيع قبل البيع في الهدى بعدم التقليد (قوله شبهة بالفضة) أي كونه شبهة بالفضة على جهة المبالغة يشترط وبكونها من جذع الضأن الخ (قوله ذلها) أي الفضة بالعقيقة أي جعل العقيقة ذلاً (قوله كأنه جمع من المؤلفين) راجع للسني (قوله من العنق) أي مأخوذة من العنق (قوله

عند ما أتى بالذبح ولوعطفه بأول مكان أحسن ولا تعين بالشبهة ولا بالشرا ولكن كونه تعجب بالنسبة لخلاف المشهور وأنما لا تعجب إلا بالذبح فيما يذبح أو التبرع فيما يبرع وتعين أن تكون الواو بمعنى أو ولا يصح بقاؤها على حالها (ص) فلا تجزئ أن تعبت قبله ووضع بها ماشاء (ش) يعني فيسبب أن الأضحية إنما تعجب بالنسبة والذبح وحصل فيها عيب قبل ما ذكر لا تجزئ معناه يفعل بها ماشاء لأن عليه بذلها وأمر عدم منافاة هذا القول أو تعبت حالة الذبح أو قبله بأن ذلك ذبحها وهذا يذبح ومفهوم الطرف لو تعبت بعد أحد الأمرين لم يضر وهو واضح فيما تعجب بعد الذبح وهو فرى الحقوق والأوداج وأما أن تعبت بعد الذبح وليس الاجزاء المشهور بل على ما مضى عليه المؤلف وقد عجلت ما فيه (ص) تجبها حتى فات الوقت إلا أن هذا أتم (ش) يعني وكذلك من حبس أضحيته حتى مضت أيام النصر كما فاته يفعل بها ماشاء إلا يصحى أحد بعد أيام التبرع وقد أتم هذا بسبب حبسها وصار عتقاً لم يضر فالتشبيه في عدم الاجزاء أو يصنع بها ماشاء (ص) وللورث القسمة ولو ذهبت (ش) أي إذا دعا بعض الورثة إلى قسمة الأضحية فله يجب ذلك ولو ذهبت وتقدم على الوارث كما هو في تمام عسى وصوّ به الضمى وقيل على قد رمايا كون والذكر واللاتي وأربعة سواء جواز القسمة بالفرعة حتى على أنها تعجز حتى وذلك لا تجوز القسمة بالتراضى لأنها يبيع (ص) لا يبيع بعده في دين (ش) يعني أن الشخص إذا مات بعد ذبح أضحيته وعليه دين سابق على ذبحها فإن الورثة يقتسموها ولا يتابع لأجل دين الغرماء لأن الغم في حيز البير كالتفقة التي تترك للعقل فلا مقال للغرماء فيها لأنها تعبت بالذبح لأنها نسك وكل نسك متى لله فلا يباع لغرم ولا لغرمه وهم منه جواز يبيعها قبل الذبح وهو كذلك ولو أوجها كما في الهدى بعد التقليد وقدم ابن رشد بالدين السابق على التقليد

ولما كانت العقيقة شبهة بالفضة ذلها لم يلزم دفعها بدرجة كافعة لجمع من المؤلفين وهي فصيحة من العنق وهو القطع لقطع أوداجها وحلقها حتى مقفولة مثل قتيبة ونطحة وهي سنة منقولة عن معناها لغة وهو شرع رأس المولود لأنها تذبح عند حلقه لأن بقائه عقوق في حقه أي خلال بحرمة ولذا جاعل نظيراً أمطوا عنه أدنى وعن أحمد بن حنبل العقيقة الذبح نجسه والتفريق خلافه وأنها الشاة المذبوحة وعليه عرفها ابن عرفة فقال هي ما تفر ببدن كانه من جذع ضأن أو تسمى سائر التمس سليمان من بين عيب مشروط بكونه في شهر ربيع ولادة أدنى سى

لقطع) على لاخذ (قوله منقولة عن معناه لغة) أي فهي حقيقة عرفية في الشاة التي تذبح في السابع أعل ان صدر عنه هذه العبارة يقتضي أن الفصيلة في الأصل وصف يقبل من الوصفية إلى الأهمية أي كونها أصلاً ذات المذبوحة وقوله بعد منقولة عن معناه لغة يقتضي أن المنقول عنه شعر المولود فهو وجه آخر (قوله لأنها تذبح) توجه لثقل أي تقطع عند قطعه وهذا يفيد أن كونها اسماً لشعر المولود منقول من الوصفية أي فهي في الأصل وصف ثم نقلت إلى الاسم شعر المولود ثم نقلت إلى الذات المذبوحة ومقاده أن الشعر إنما هي عقيقة لكونه يقطع أي يحرق وقوله لأن الخ في الحقيقة وجه آخر في تسمية الشعر عقيقة أي إنما سمي الشعر عقيقة لأن بقائه عقوق أي عقيقة على هذا المنقول من العقوق لأن العنق (قوله أميطوا عنه أدنى) أي أي الذي هو شعر المولود (قوله العقيقة) أي في الشهر ع (قوله ولادة أدنى) أحقر زبه عن ولادة غير بقائه لا سمي عقيقة وضمير ع لا دهي وشعرك الجهرور بقوله تقرب ويخرج

عنه



الذي من غير تقرب فان قلت لا شيء لم يقل الشيخ العقيقة اسمها كما قال في الاخصلة قلت لعله اُحال على ما تقدم لقربه وبعبارة أخرى  
وعرفها اسما للمصدر بان يقول لها ذبح ما قرب بذ كانه لان ذلك غير متفق عليه أي أن من قال ان العقيقة القطع وهو النجس هو  
أحمد وقد خالفه الجمهور في ذلك وانما هي الشاة الذبوحه اه (قوله لا بعض منها) أي فلا يجمع فيها بين توأمين أي بحيث تكون شاة  
واحدة للثوأمين فلو ذبح شاتين كما يقول الشافعي يعنى عن الله كرساتين وعن النبي شاة فاشاءا خطأ ولقد أصاب كما قال ابن رشد لخبر  
الترمذي وصححه أمر عليه السلام ان يعنى عن الغلام يشاتين متكافئتين وعن الجارية بشاة (قوله كان المولود كرا أو أنثى) هي من  
مال الأبل أو كان للمولود مال ولا يلزم غير الأبل وأما التيم فعقيقة من ماله يتيمد بالوصى العن عن من مال التيم بما لا يجحف وينبغي  
الرفع للملك ان كان حقيقا لا إراعا من التيم (قوله الأبل بذن سيدة) قيدت بالسيدان يأخذ لعبدان يعنى عن ولده ولا يعنى عنه بغير  
اذن سيدة ولو ما ذنوا له في التجارة وظاهر المصنف تعلق الذئب بالأبل ولو كان له مال له ولولده مال ولعله حيث وجد من سلفه ويرجو  
الوفاء للأبل لم يتطاع بها ولو أيسر بعد مضمي زمتها كما يظهر وكذا الظاهر سقوطها بمضى زمتها ولو كان موسرا فيه (قوله ليسهل البقر  
ونحوه) فيه انه لا يسهل الأبل لأنها لا تذبح فلذا قال بعض الشراح لو عبد كذا (٤٧) كان أشبهل لأنها تكون من الأبل والغنم

والبقر على المشهور ولو قال المصنف  
كالخصلة أدخل فيه استعجاب  
سلامتها من العيوب التي لا تختص  
الاجزاء وكان أكثر وأخصر وكلام  
المصنف فاصر على العيوب التي  
تنتج الاجزاء قال في لئلا يجد عندى  
ما نهى وانظر هل عرق عليه الصلاة  
والسلام عن والده سيدنا إبراهيم أم لا  
اه (قوله لانه الوارد في الحديث)  
وأوجب بان ما ورد يحتمل على قصد  
التفصيل (قوله بخلاف الثاني) أي  
فيه الاجام وذلك لان المعنى تجزئ  
في حال كونها خصصة احتراز عن  
النسالة التي تجزئ لآل حال كونها  
خصصة ولا يخفى ان ليس لناشاة  
موصوفة بكونها تجزئ في غير ذلك  
الحالة (ثم أقول) وفي الكلام شيء  
أضاهو وان خصصة ليس مصدرا

عنه وبين المؤلف حكمها بقوله (وتدبذج) يعنى أن حكم العقيقة الذئب على المشهور ولم يحك  
ان السامع غيره وحكي في المقتضات سننها وأشار بقوله (واحدة) الى أن الذى تذبح في سابع  
الولادة انما هي واحدة لا بعض منها كان المولود ذكرا أو أنثى سرا أو عبدا ولا يعنى عبد عن  
ابنه ولو كان ما ذنوا الأبل سيدة وتعد بعدد المولود وقوله واحدة موصوف حذف حقيقته  
أي واحدة من التيم ليسهل البقر ونحوه وقد يقال لا يحتاج الى هذا مع قوله (تجزئ خصية)  
لانه عام في الشاة وغيرها وقال ابن شيبان لا تكون الامن الغنم لانه الوارد في الحديث وجعله  
تجزئ خصصة واقعة بعد ذكره فهي صفة لها ومعنى تجزئ تنكح فهو فعل لازم لخصبة منصوب  
على نزع الناقض أي تنكح في الخصبة ويحتمل أن تكون خصبة حالان فالعقل تجزئ العائد  
على واحدة وخصبة مصدر وكل من نصب على نزع الناقض ويجي المصدر حالاً موقوف  
على السامع مع كثرة مجي المصدر حالاً والأول أولى لانها مع غيره بخلاف الثاني كما يظهر  
بالتأمل (ص) في سابع الولادة (ش) هذا متعلق بالمصدر وذبح والمعنى أن وقت ذبح  
العقيقة في يوم سابع الولادة لا قبله انفاً ولا بعده على المشهور ولا يعلم من كلامه حكم العقيقة  
عن المولود الميت في السابع والمالك لا يعنى عنه ابن ناسي وهو ظاهر المدونة وأشار بقوله (نهاراً)  
الى أن شرط العقيقة أن تذبح نهاراً من بخر السابع لغروبه لأنها ليست مضممة لصلاة فقياسها  
على الهدايا وأوفى منه على الضحايا ثم ان المؤلف أطلق اليوم المقصد في قوله سابع الولادة على  
مجموع الليل والنهار والابحج لقوله نهاراً وكذا اليوم في قوله (والنبي يومها) والابحج الى قوله  
(ان سبق بالنحر) أي أنفي يوم الولادة فلا يحسب من السبعة ان سبق ذلك اليوم أو المولود

لأن الخصبة اسم للذات الضحية الان الآن يكون مرادهم بقوله ويجي المصدر حالاً ولا يجوز ان يراد من خصبة نخصبة وبعد  
ذلك بقدر مضى الى حال كونها ذات نخصبة (قوله متعلق بذبح) ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي ووقتها في سابع  
الولادة (قوله ولا بعده على المشهور) أي في سابع فان أو نالت أو دأبع كما قبل بكل كما في ت وهو يقيد انه اذا فات السابع الرابع  
اتفق على عدم الطلب بها بل قال الخطاب انه لا يقع على قول في المذهب انه يعنى فيما بعد السابع الثالث وهو الظاهر اذ يذبح كذا قال ابن  
عرفه ولا التوضيح ولان شمس ولا بالبحر ولا غيرهم من أهل المنصب قاله المحقق ت (قوله وهو ظاهر المدونة) أعجبه وهو الشهر  
(قوله من بخر السابع لغروبه) في المفتاح يستحب أن يذبح ضحوة الى زوال الشمس ويكره من بعد زوالها لقرب يوم من بعد طلوع  
الفجر الى طلوع الشمس وتنتع من قبل الفجر وفي عب وانما الظاهر أن المنصب يحصل بمجرد طلوع الشمس وان لم تحصل الناقلة (قوله  
اليوم المقصد في سابع الولادة) لان المعنى في يوم سابع الولادة أي في اليوم الذى هو سابع الولادة والاحسن أن يقول أطلق اليوم على مطلق  
الزمن الشامل للنهار والليل وذلك لانه ان يذبح باليوم بمجر الليل والنهار فذلك هو الهيئة التي جمعة منها التي هي الحقيقة لفظاً لا يصح قوله نهاراً  
لانه يكون المعنى حالة كون المجموع نهاراً وكذا يقال في قوله وكذلك اليوم في قوله والنبي يوم الولادة بل أراد كما قرأنا مطلق الزمن  
(قوله ان سبق بالنحر) فان ولده معه حسب ان لم يسبق بالنحر بل قرأنا (قوله ان سبق ذلك اليوم الى) المصواب اختصاصه

بالولود ابن غازی الضمير الغائب في سبقي يعود على المولود المدلول عليه بالولادة اه وكان الواجب ان يبرز الضمير فيقول ان سبق هو اه والحاصل ان المناسب ان يرجع للولود وبادي اليوم المعهود الذي هو من طلوع الفجر الى غروبه ان سبق المولود الضمير وهذا لا غير عليه (قوله المشهور انه يستحب ان يتصدق الخ) ومقابلته انه مكروه في هرام ولعل وجهها خوف اعتقاد الوجوب كعادته في غير هذه المسئلة اه وانظر لو ارادوا ان ينصروا وزن شعرهم من غير خلق هل يندب لهم التصديق به ام لا وهو ظاهر ما لهم هنا (قوله وجزاء كسر عظمها) لا يندب ولا يستحب وقيل يندب لان فيه مخالفة الجاهلية (قوله تكذيب بالخال) لا يخفى ان التكذيب يحصل بالحكم بالجواز كما قال المنصف ونقول الشارح في عدم ذلك يحصل ان يكون ذلك في حكم المحرم عندهم وان يكون ذلك في حكم المكروه والحكم بالجواز تكذيب على أي واحد من الامرين (قوله وكرد علمها) كلها وبعضها وفي بعض الشراح والقاهر ان عمل منقطعها ووليمة مكروه وانظر حكمه على الاضحية ووليمة اه والقاهر الاول ان يكره علمها ووليمة ولو البعض الذي ليس بعظم (قوله تنص) قال في لئلا يجد عندى ما نصه وان ذبح اضحية لها وللعقيقة فانما لا يخفى وان (٤٨) فواها او بالعقيقة والوليمة اجزا والفرق ان المصود في الاولين ارافة الدم ورافة

الدم لا يجزئ عن ارافتين ومن الوليمة الاطعام وهو غير مناف للرافة كما يمكن الجمع اه (قوله ويعلم الناس) الفا كناية عن الاطعام منها كوفي الاضحية أي فلا حدة بل باكل منها ومن الضحية ماشاء ويتصدق بما شاء ويعلم ماشاء وهو افضل من الدعوة (قوله مع الغلام عقيقة) أي عقيقة مطلوب ذبحها مع ولادة الغلام والفسلام الان الصغير ولا يخفى انفسهم اقبلت فلام مفهومه (قوله فاهر يقوا) بفتح الهمز وتوقع الهاء اقصوا عندهما ماشاء الاضحية يقال اهرقت الملعفان اهرقه اهرافة والاصل اناق يريق ارافة فاهرقت الهمزة هاء فصار هراق ثم سكنت الهاء ثم ادخلت عليها الهمز فصار اهرق ثم حذفت الالف تخفيفا فصار اهرق وكان قوله فاهر بقوا تبين للراد من قوله مع الغلام عقيقة (قوله وبعضهم بالخلق والصدقة) ظاهره يجمع مع الامر بن والقاهر بالاول فقط (قوله وكلام المؤلف) عليه هنامتي الخ) وذلك لانه لو ذبحا القول بالحرمة اكان اللطخ مكروها (قوله لانه من فعل اليهود) راجع للسابع كما دل عليه المقدمات فان فيها ان اليهود تخفت في السابع (قوله من حين يوشم) ويكره قبل ذلك وظاهر كلام الجوهري ان الختان لانه كروا انخفاض اللانتي والاعذار مشترك بينهما وكان ينبغي ان يقول وختنه بالصد لانه الفعل وأما الختان فهو موضع الفعل اذا قرئت ذلك فيقول الشارح وحكمه أي الختان تسمو والصد وحكمه أي الختان (قوله والاستصحاب) أي وحكم الختان الاستصحاب في التام وقوله يسمى أي الختان في النساء انخفاض هذا مفاد وقد علمت ان الختان فاصره على الذكر والذي لا يخفى انخفاض (قوله ان في جزء) أي اقل جزء (قوله ولا ينتهي) بفتح التاء وسكون النون وفتح الهاء (قوله مع كالمها) أي الملة أي اذا كانت الملة كلمة تشدد وتقوى ولا يحصل فيها رخاها فان قلت اذا كانت تشدد مع الذ كرمع كالمها فالاولى ترك الختان لاجل ازدياد القوة قلت انخفاض امر تعبدى في فعله وبغصه يادى شيء (قوله تنص) فان أسلم بالرخا على نفسه من الختان فهل يتركه او لا قولان فان ولدته ختنونا فقبل غرموسى عليه فان بقي ما يقطع قطع وقيل قد كنى المؤنة واستظهر (قوله كالمها الخ) أي لا تمنحك بقرة

عقيقة (قوله وبعضهم بالخلق والصدقة) ظاهره يجمع مع الامر بن والقاهر بالاول فقط (قوله وكلام المؤلف) عليه هنامتي الخ) وذلك لانه لو ذبحا القول بالحرمة اكان اللطخ مكروها (قوله لانه من فعل اليهود) راجع للسابع كما دل عليه المقدمات فان فيها ان اليهود تخفت في السابع (قوله من حين يوشم) ويكره قبل ذلك وظاهر كلام الجوهري ان الختان لانه كروا انخفاض اللانتي والاعذار مشترك بينهما وكان ينبغي ان يقول وختنه بالصد لانه الفعل وأما الختان فهو موضع الفعل اذا قرئت ذلك فيقول الشارح وحكمه أي الختان تسمو والصد وحكمه أي الختان (قوله والاستصحاب) أي وحكم الختان الاستصحاب في التام وقوله يسمى أي الختان في النساء انخفاض هذا مفاد وقد علمت ان الختان فاصره على الذكر والذي لا يخفى انخفاض (قوله ان في جزء) أي اقل جزء (قوله ولا ينتهي) بفتح التاء وسكون النون وفتح الهاء (قوله مع كالمها) أي الملة أي اذا كانت الملة كلمة تشدد وتقوى ولا يحصل فيها رخاها فان قلت اذا كانت تشدد مع الذ كرمع كالمها فالاولى ترك الختان لاجل ازدياد القوة قلت انخفاض امر تعبدى في فعله وبغصه يادى شيء (قوله تنص) فان أسلم بالرخا على نفسه من الختان فهل يتركه او لا قولان فان ولدته ختنونا فقبل غرموسى عليه فان بقي ما يقطع قطع وقيل قد كنى المؤنة واستظهر (قوله كالمها الخ) أي لا تمنحك بقرة

**باب يذكر فيه اليقين** (قوله على القرب) أي على معظم القرب الذي الجهاد (قوله من صلاة الخ) بيان القرب المنقسم إلى واجب ومنسوب وأراد بالندوب ما يشمل السنة ثم لا يخفى أن الصلاة تارة تكون واجبة وتارة تكون مندوبة وتكون الصوم كذلك والحج وكذا الزكاة بمعنى الشامل للصديقة وحذفه أو الأولى ذكرها أو ما العمر تفعلت المندوبة وكذا الأضحية والعقيقة فصاب بأن المراد تنقسم في الجملة (قوله وما يتعلق به) أي عباد كرم الحج والعمره وقوله من أضحية بيان التشبيه لا يخفى أن الأضحية والعقيقة ليسا متعلقين بالحج والعمره ويجب أن يجعل الضحية متعلقة بالحج والعمره باعتبار أنها تنفصل في أيامها وتوسم في العقيقة (قوله وكانت العين على رأي الخ) أي رأي غير ابن عرفة وأما رأي ابن عرفة فنقسم إلى ثلاثة قسم كقوله والتزام مندوب غير مصادبه القربة كما إذا قال إن فعلت كذا فعبدت حرم فهو لم يقصد به القربة وإنما قصد به الامتناع بخلاف ما إذا قال الله على أن أصلي ركعتين هذا قصد القربة فقط وكذلك شئ الله حرم يضي فعمل صلاة ركعتين وما يجب بانضمامه إلى ذلك الانضمام أمر مقصود عديمه كقولك إن دخلت الدار فأنت طالق فهو معلق على دخول الدار وهو مقصود عديمه هذا في جانب البر وإن لم أدخل الدار فأنت طالق معلقا الطلاق على عدم الدخول والمقصود عدم الدخول وهو الدخول نخرج أنت حر إن برئ أي من مرضه فلم يقصد عدم البرء (قوله وتسبب فروعه) أي تفرعها (قوله واليمين مؤثثة) لأنه وصفها بقوله كاذبة (٤٩) (قوله الحديث) لفظ الحديث من أقطع مال أحرئ مسلم يمين كاذبة أدخله الله النار

فقبل له ولوشا قبله لقال ولوقصيا من أراك (قوله مأخوذة) أي منقولة (قوله لانهم الخ) علة النقل والعلاقة المجاورة (قوله وقبل اليمين) أي في الأصل القوة لا العوض ثم نقلت الحلف والعفو والعلة ظاهرة من كلامه وكأنه قال والله سين في القصة الحلف منقولة (قوله أو فور قوته) أي لعظم قوته (قوله عن الوجود والعدم) أي الأخبار عما يحتمل الوجود والعدم لأن إذا قامت يحتمل الوجود والعدم أقوم وقوله وأوالعدم كما في قولك لأقوم وقوله وأوالعدم كما في قولك لأقوم (قوله فعلى هذا التفسير)

عليه الصلاة والسلام بعد الله بن أبي طلحة «ولما أنهى المؤلف الكلام على القرب التي تنقسم إلى واجب ومندوب من صلاة وصوم واعتكاف وحج وعمره وما يتعلق به من هدى وشبهه من أضحية وعقيقة وكانت اليمين على رأي تنقسم إلى قسم والتزام فربما يذيل أبواب القرب بسباب اليمين والنذر لتعلقها بالقرب المذكورة فقال

### باب يذكر فيه اليقين وما يتعلق بها

وهو باب ينبغي الاعتناء به لكثرة وقائعه وتسبب فروعه واليمين والحلف والابلاء والقسم ألفاظ مترادفة والأيمان جمع عين واليمين مؤثثة في الحديث من أقطع مال مسلم يمين كاذبة الحديث وتجميع على عين أيضا واليمين في اللغة مأخوذة من اليمين الذي هو العوض لانهم كانوا إذا حلفوا وضع أحدهم يمينه في عين صاحبه فسمى الحلف عيناً لذلك وقيل اليمين القوة ويسمى العوض عيناً لوقوعه على اليسار ولما كان الحلف يقوى بالخبر عن الوجود أو العدم سمي بعينه فلي هذا التفسير بكون التزام الطلاق والعقار وغيرهما على تقدير المخالفة عيناً بخلافه على النفس والاول وانظر تفرعها شرعا لان عرفة في الشرح الكبير وحدها المؤلف تعال صاحب الحاوي الشافعي بقوله (ص) اليمين تحقيق ما لم يجب (ش) أي ثبوت ولزوم ما لم يكن أصله واجبا أي يشترط ذلك كإسراء الله أو صفته يعني أن اليمين بذ كإسراء الله

(٧ - خرقى ثالث) وهوان أصل اليمين معناه القوة (قوله على تقدير المخالفة) أي كقولك إن دخلت الدار فأنت طالق فقد التزمت الطلاق على تقدير المخالفة ويحصل دخول الدار (قوله بخلافه على التفسير الأول) وهوان اليمين في الأصل العوض (قوله وانظر تفرعها شرعا) ما علة فقد عرفت وهوان اليمين الحلف وعرفها ابن عرفة شرعا بقوله قسم والتزام مندوب غير مصادبه القربة أو ما يجب بانضمامه إلى ذلك الانضمام أمر مقصود عديمه وانظر توضيح ذلك في شرح هذا الكتاب (قوله لصاحب الحاوي الشافعي) كذا في نسخة أي فيها اللفظ الشافعي وحدها المؤلف أي اليمين لا بمعنى المتقدم بل بمعنى نوع منه وهو القسم (قوله تحقيق ما لم يجب) عادة وعقلا والذي لم يجب عادة وعقلا شامل لما أمكن عادة وعقلا كقوله أقوم وأصلي وإن وجب شرعا أو استحبال عادة وعقلا كقوله لا تكثرن زيدا المستعني أزهق روحه لاعتني بجزقته والمستحبل عادة ويمكن عقلا كقوله لا تكثرن البحر ولا بعقل القسم الثالث وهو أنه يمكن عادة مستحبل عقلا إذ كل مستحبل عقلا مستحبل عادة ونحوه بقوله ما لم يجب ما وجب عادة وعقلا كقوله إن الضدين لا يجتمعان أو وجب عادة لا عقلا كقوله إن جبل الجبوشى حجر ولا يعقل القسم الثالث وهو كونه واجبا عقلا لا عادة اذ كل ما وجب عقلا لا يجب عادة وأعلم أن اليمين المتعلقة بالماضي لا تنكفر لانها ما لغوا وغوس وأصادقة والمتعلقة بالمستقبل تنكفر ولو لغوا وغوس وأما المتعلقة بالحال تنكفر إن كانت نحو ما لا تنكفر إن كانت لغوا وما أحسن ما قيل كفر نحو ما لا ماضى تكون كذا \* لغو مستقبل لا غير فامتلا (قوله ثبوت) الأولى تنبئت

(قوله بتحقيق غير الواجب بالوقوع) أي تتحقق غير الواجب متصفا بالوقوع أي متصفا بكونه يقع في المستقبل فالمراد بقوله المصنف بتحقيق ما يجب المستقبل خاصة (قوله بآيات) تفسيره أو جباو كذا لازما (قوله فلا قلت الخ) إشارة إلى أنه لا فرق في العين بين أن تكون على بزاو نحسث (قوله وانظر تحقيق الخ) بما ذكرناه لا ظهر التحقيق (قوله بذ كرام الله) أي كالمثل والخالق والرازق ونحو ذلك (قوله بذ كرام الله) الباطنية والمصاحبة وأراد الاسم مائل على الذات من حيث هي كلمة أو باعتبار الصفة كالعالم والقادر والخالق والرازق وأراد بالصفة مائل عليها فلهذا باعتبار توقفها عليها كالقدرة والإرادة وألحق بها ما يندلج عليها فلهذا كالسمع والبصر وأشار إلى ذلك في ما عدا قوله وألحق بها الخ (قوله فلا تتعدا البنية) أراد بها الكلام النفسي وقد ذكر ابن عرفة فيه الخلاف الذي في الطلاق **تنبيه** قوله بذ كرام الله حقيقة أو حكما كقولنا أقم إن نوى بالله والحقيقة ظاهرة (قوله أو صفته الذاتية) كما قال شارحنا أي كالقدرة والإرادة وأراد به ما يشعل المعنوية عندهم من أثباته وقضية الشارح لا تتعدا بالصفة النفسية ولا السلبية وفي عجم الانعقاد بالوحدانية والقدم والتقدير فيما عداها والظاهر لا فرق في (٥٠) الانعقاد بالكل وفيه الانعقاد بالصفة النفسية كالوجود بخلاف الاسم المائل عليها

كالوجود ودخل الصفة الجامعة فتعقدها العين لجلال الله وعظمته وذكر بعض شيوخنا أنه لو قال والعلم الشريف ويريدون علم الشريعة فإنه ليس بعين ومن ذلك قولهم صوم العلم بخلاف أن كلته فعلى صوم العلم فإنه التزام وهو عين اه (قوله ومثله الاسم المصور من حرف القسم) كذا في التلحين والخواهر لكن لم يعلم منه هل هو مجرور أو منصوب أو مفعول أما الخواهر والنصب يزع الخافض فتلاها من أو ما لرفع فلعن كما قال بعض الشيوخ ولعل الحكم فيه كالحكم في الذي قبله فاذا قال الخافض لا فعلى زعمنا أو نصبا أو جوا انقعدت العين **ل** وقال التونسي على ما نقلت أن نوى حرف القسم ونصبه لم يذهب كانه لا فعل فعين وإن كان خبرا فلا إلا أن نوى العين **تنبيه** قال الزنجشيري والاصل الباء ثم الواو ثم

أو صفته تحقق غير الواجب بالوقوع وقصره وجبا بآيات فلا زادنا ما قلنا والله لا كلف بزيادة هذا اليوم لم يزد عدم كلامه في ذلك اليوم خوف الخسث وإذا قلت والله لا دخل الدار في هذا اليوم لم يزد دخولها في ذلك اليوم خوف الخسث وانظر تحقيق هذا الكلام في الشرح الكبير (ص) بذ كرام الله أو صفته (ش) يعني أن العين الشرعية لا تتعدا بالأحد من الملقين فلا تتعدا ثانية ولا تفسر هامن الالفاظ كالتي ونحوه مما هو معظم شرطا لمامك وهذه أو سرام لا يقال هذا لتعرف غير مانع لأن قوله أو صفته مفرد مضاف في جميع الصفات مع أن صفة الأفعال خارجة من ذلك كما يصريح المؤلف لا تناقل هنا حذف والتقدير أو صفته الذاتية والقرينة على ذلك المحذوف تصرحه فيما يأتي بصفة الأفعال وقوله (كأنه) ومثله الاسم المبرد من حرف القسم كانه لا فعلى (ص) والله (ش) بحذف حرف القسم وإقامة هال تنبيه مقامه كانه على النجاة (ص) وإيم الله (ش) أي بركه وهو زعيم يجوز فيها القطع والوصل كما قلنا نت وهذا مع الواو أو ما مع عدمها فهي حمزة قطع ثم إن أيم يجوز فيه اثبات الواو وعدم اثباتها فتكون مقصورة أو ما حق الله وما أشبهه فلا يذهب من ذلك حرف القسم كما قلنا بعض مشايخ ز وأراد بالبركة المعنى القديم فإن أراد بالمعنى الحادث لم يكن مينا وانظر إذا لم يرد واحدا منها فو في كلام الأبي ما يفيدنا عين (ص) وحق الله (ش) يحتمل أن يكون المراد به العظمة ويحتمل أن يكون المراد به التكليف التي هي صفاته ويحتمل استحقاقه للالوهة وظاهر قوله وحق الله الإطلاق وهو مقيد بما إذا لم يرد بذلك العبادات التي أمر الله بها فإن أريد ذلك فلا تتعدا عين (ص) والعزير (ش) اختلف في معناه واستشفاه فقيل هو الذي لا يغلبه شيء وعلى هذا فهو مستقيم عزير يعز بعين إذا اشتد وقال ابن عباس العزير الذي لا يوجد مثله وقال الفراء يقال عز الشئ يعز بكسر العين إذا قل حتى لا يكون جدي غيره فهو عزير اه واللام في العزير للكمال أي الكامل العزوة يصح أن يراد به العهد الحضور لأن الله حاضر

التعاقبية لا لئلاهما من الواو والواو من الباء اه (قوله وإقامة هال تنبيه مقامه) المراد بالحرف هو الواو كما أفاده صريح نت ومفاد القاموس عدمه لهما من هالته (قوله وعدم اثباتها فتكون مقصورة) ومع ذلك فعين القطع لأجل عدم الواو هذا ما يقتضيه اللفظ (وأقول) حيث كانت مقصورة والمقدور كالمفوت أنه يصح الوصل في حالة عدم الذكر (قوله فلا يذهب ذكر حرف القسم) انظر ما وجهه والفرق ولعل الفرق أن أيم الله تعرفت في القسم (قوله وأراد بالبركة المعنى القديم) هو المعنى المنتضى لغظم الموصوف كآوصاف النبوة والسلبية وقوله فان أراد بالمعنى الحادث هو عز الرزق وإن ساعه (قوله العظمة) وقد تقدم أنها وصف جامع (قوله التي هي صفاته) أي الأخر والهي الذين من أقسام الكلام (قوله استحقاقه للالوهة) أي لكونه الهيا معبودا لا ينبغي أن لا يستحق وصف اعتباري أني الآن مر بجمه الصفات الجامعة فهو لجلال الله وعظمته (قوله بما إذا لم يرد بذلك العبادات) أي بأن أراد التكليف مثلا ولم ير شيئا (قوله وقال الفراملخ) كلام القرأيمان لا تستقيم معي ما قال ابن عباس (قوله واللام في العزير للكمال) وكذا بنية أسماء الله فان أل فيها لاذ كرمين الكمال أو الحضور (قوله أي الكامل العزوة) أي حتى يكون مينا لأنه حينئذ

يكون مصدوقه الله عز وجل (قوله هما عين حيث أراد الجمع استحقاقه صفات المدح ثم أقول الأحسن ما قلنا سابقا من أن الجلال والعظمة من الصفات الجامعة والحاصل أن الجلال والعظمة والكبرياء معني وانها من الصفات الجامعة تقول جل بكذا دخل فيه جميع الصفات الثبوتية وجل عن كذا دخل فيه جميع الصفات السلبية (قوله وأما أن أراد الخ) يتبادر من عبارته أن الجلال غير العظمة مع أنه نفس العظمة (قوله وهو يرجع لطريق الخ) أي لنوع من خبره الذي هو الوعد (قوله لأنه مشتق) كذا في نسخة وليس فيها لفظ فقيل (قوله لأنه جمع القراءة) فيه إشارة إلى أن فعلان بمعنى فاعل ثم لا يخفى أن القرآن اسم الالفاظ المخصوصة المدلولة لتلك النقوش والقراءات قوله جمع القراءة لم يرد قطعا الحادث الذي هو وصف الشخص بل أراد به المقروء الذي هو نفس الالفاظ فحينئذ يكون المعنى سمى قرأ لأنه جمع بعضه إلى بعض أي أن القرآن الذي هو الهشيتا الاجتماعية قد جمع بعض أجزاءه إلى البعض الثاني من أجزاءه أي جمع السور بعضها إلى بعض (ثم أقول) ظاهر عبارته أن الخلاف في تسمية الالفاظ الحادث قرأ أو أن قوله الجمع الخ عليه لا يسميه وكون المعنى واختلف في تسميته قرأ فلهذه العلة وعدم تسميته قرأ أو يدل على ذلك صريح عبارة عب فانه قال واختلف في تسمية الحادث قرأ أو يرجع وذلك لأنه مشتق من القروء وهو الجمع لجمع القراءة بعضها البعض وأنت خبير بأن المعنى القديم يسمى قرأ أو كالم الله كان الالفاظ الحادث كذلك ولكن الظاهر بل المتعين أن تسمية الحادث قرأ فأما مشتق عليه وأما النزاع في العلة وحاصل ما فيه أنه اختلف في القرآن فقيل مهموز وقيل غير مهموز فعلى غير (٥١) مهموز مشتق من قربت الشيء بالشيء إذا انضمت أحدهما إلى الآخر وسمى بالقرن السور والآيات والحشر وفيه

(ص) وعظمته وجلاله (ش) هما عين حيث أراد عظمته وكبريائه واستحقاقه صفات المدح وأما أن أراد بالعظمة العظمة التي يجعلها الله في خلقه من الجلال الجلال التي تعظمهم لم تنسب لهما العين (ص) وأراد به وكفائته (ش) الإرادة من صفات المعاني وكفائته التزامه وهو يرجع لطريقه الذي هو كلامه وهو من صفات المعاني (ص) والقرآن والمعصف (ش) يعني أنه إذا حلف بالقرآن أو بكلمة أو بيمينه أو بالمعصف أو بالقرآن القديم فإنه يلزمه العين وبعبارة أخرى هذا إذا نوى المعنى القديم القائم بذات الله تعالى أو لا ينفقه أما إذا نوى الحادث وهو الالفاظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم الدال على المعنى القديم فلا يكون ميمنا واختلف في تسميته قرأ أو فقيل لأنه مشتق من القروء وهو الجمع لأنه جمع القراءة بعضها البعض ومنه قرأت المله في الخوض وقرأت النافق ليلها في الضرع وأول من جمع القرآن أبو بكر وهو أول من سمى المعصف مصيفا (ص) وإن قال أردت ونفت بالله ثم ابتدأت لا فعلين دين (ش) صحتها قل بالله لا فعلان كذا في هذا اليوم مثلا ثم مضى ذلك السور ولم يفعل المحالوف عليه فقيل له حنث فقال إنما أردت بقولي بالله ونفت بها أو اعتصمت به ولم أرد تعلقه بالحلف ولا بحلفت ولا بأقسم ولا بأقسمت ثم ابتدأت أي استأففت قولي لا فعلان ولم أجمع له المحالوف عليه فإنه يدين ويؤكل له دينه ونصدقه في مقالته بلا

كأن ذكر ذلك السوطي في الاتفاق إذا علمت ذلك فلفعل قول شارحنا جمع القراءة تسامح والاصل المنقول جمع السور كما تقدم فتدبر (قوله) وأول من جمع القرآن) أي أمر يجمعه أي أمر يزيد من ثابت يجمعه فيجمعه من العيب والنفاد وصدور الرجال والعيب جمع عيب وهو جرد الفعل كانوا يكتشون الخوص ويكتبون في الطرف العريض والنفاد بكسر الهمزة ونحوه يجمع خفيفة آخره فجمع خفيفة يفتح الهمزة وسكون الخاء وهي الحارة الرافعة في رواية والرافع وفي أخرى وقطع الادم في أخرى والا كفاف وفي أخرى والاشلاع وفي أخرى والاقتاب والرافع جمع رفعة وقد تكون من جلد أو ورق أو كغسل أو كفاف جمع كنف وهو العظم الذي يغير أو الشاة كانوا إذا حلف كتبوا عليه والاقتاب جمع قتب وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه ذكره السوطي في الاتفاق (قوله وهو) أول من سمى المعصف) ضم الميم أشهر من كسر هاأ هاء المصباح وكلامه يقتضي أن الجامعة لا متعد وقد عرفت الجامعة أو أولا وأما الجامع له ثانيا فهو عثمان وبسبب جمع عثمان كثر في الاختلاف الواقفين الناس في القرآن حتى نسب البعض الكفر البعض وبقول البعض لبعض قراءه أفضل من قراءته فلما شاهد حديثه في ذلك الاختلاف فقال لعثمان بادر للقرآن واجعه على حرف واحد قيل أن يختلف الناس فيه كاختلاف اليهود والنصارى فاستشار عثمان في ذلك جميع المهاجرين والأنصار فخصوه على ذلك وخرضوه فأمر أن يجمعه أربعة رجال زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث اه (قوله بالله) مثله دخول الباء على سائر الصفات ولا تغطي التاء الها معكم الباء الأولى في التدين لولم يبدئ (قوله لا فعلان) أي وأقبلن جواب قسم بقدر كاقسم لا فعلان ولا يلزمه شيء لأن الفعل لم يلق بقطب (قوله يؤكل له دينه) عطف تفسير لقوله يدين

(قوله لا يسبق لسانه) أي في اليمين كما أقامه الشارح وغيره قال لا يسبق لسانه في اليمين أو متعلقه (قوله يخرج من قوله دين) في كلام عجم  
 أنه ليس يخرج من قوله دين لاقتضاه ذلك عدم قبول قوله مع أنه مقبول واليمين لازمة لعدم احتياجها إلى نسبة كالإيمان عرفة طاعة الشيخ  
 أحمد وفائدة قبول قوله إذا قيل له تصدقت الخلف على كذا خلف أنه سبق لسانه فيصدق في يمينه الثانية ولا يلزمه لأجلها كفره بل  
 يخرج عما يفهم من الكلام السابق وهو يلزمه يمين وكانه قال دين ولم يلزمه يمين لا يسبق لسانه فتلزمه (قوله كقوله بلا) بفتح الباء كما  
 يقع من بعض الناس كلباسك بقرول لا والله بلى والله أعلم أن نسخة الشارح بلا بألف والمناسب أن تسمى بلاء وأعلم أن لهاموضعين  
 أحدهما أن تكون ردائي يقع فيها سخوما كإمام من سوهي أي علمت السوء لاسبغ الله من عوت بلى أي يعشهم الثاني أن تقع  
 جوابا لاستفهام دخل على في فتدبيرا لاطاله سواء كان الاستفهام حقيقيا نحو أليس زيد قائما فيقول بلى أو بياحوا وأما محسبون أنا  
 لا نسبحهم ونحوهم بلى اه قاله السبوطي في الاقتان (قوله لا انتقاه من لفظ لا شر) أي كما إذا أراد أن يتلفظ بأن لا يا كل فسبق  
 لسانه إلى أنه لا يشرب (قوله وكعزة الله) ثم إن محل كون كل من أمانته وعهده عينا أن في الاسم الظاهر فكان الأولى للصنف أن يأتي  
 به (قوله وقوته) عطف تفسير على منعه بفتح الزن وقد تسكن أقامه القاموس (قوله عزاز) بفتح العين والزاي (قوله كلامه القديم)  
 أي الذي هو الأمر والنهي (قوله وعهده (٥٣) الزامه) يرجع للأمر والنهي (قوله التزمه) أي وعده وقوله فيرجع الخبره أي نوع

من خبره وقوله وغيره كلامه أي  
 نوع من كلامه (قوله وكذلك  
 كفالته) التزمه والتزامه وعهده  
 (قوله وهو العهد المؤكد) لا يخفى  
 أنه قد فسر العهد بالزام الذي  
 يرجع للأمر والنهي ولكن التأكيـ  
 د بالخلف يناسب تفسيره بالتزام  
 الذي يرجع للوعد وقوله فيرجع  
 إلى كلامه أي إلى نوع من كلامه  
 (قوله وبالعزة) أي القوة التي في  
 الخلق ويجوز أن يراد بها سدة  
 الخلق بمعنى أنه المختص بالقسـ  
 دة الثامة (قوله أنا عرضنا الأمان) أي  
 الطاعة وقوله ومن قوله وعهده  
 إلى إبراهيم فيبأن عهدنا معناه  
 أمرنا بالأمر وصفتها التي هي نوع  
 من كلامه (قوله ولا يرجع) الظاهر

يمين في الفتوى والقضاء (ص) لا يسبق لسانه (ش) يخرج من قوله دين وكانه قال وان قال أردت  
 وقتبه فلا كفره عليه لا يسبق لسانه فعله الكفارة والمراد يسبق اللسان غلبته وجرانه كقوله  
 بلا والله ولا والله لا انتقاه من لفظ لا شر فإن هذا يدين (ص) وكعزة الله وأمانته وعهده وعلى  
 عهد الله لأن يري بالخلق (ش) يعني أن الخلف كما ذكر يلزمه فيه الكفارة حيث حدث إذا قصد  
 به صفة الله القدوة فالعزم منعه وقوته وأصل العزة الشدة ومنه قبل لدارض الصلبة عزاز وتعزذ  
 الأرض إذا شدت وأمانته الله تكليفه وتكليفه كلامه القديم وعهده الزام لقوله تعالى وأوفوا  
 بعهدى أي تكاليفي وذمته التزمه فيرجع الخبره وكلامه وكذلك كفالته والميثاق هو  
 العهد المؤكد بالخلف فيرجع إلى كلامه تعالى أمانا قد بلاء وما بعدها المعنى المخالفة لله في  
 العباد المراد من قوله سبحانه ربك رب العزة عما يصفون ومن قوله تعالى أنا عرضنا الأمانة على  
 السموات والأية ومن قوله وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل على ما بين والاستثناء يرجع لما قبل وعلى  
 عهد الله ولا يرجع له لأن الاتيان بلفظ على مع إضافة العهد إلى الله يمنع من إرادة المخالفة هو لما  
 أنهى الكلام على اقتراح المتصل من حرف أو مضاف شرع في اقتراح المتفصل فقال (ص)  
 وكان حلف وأقسم وأشهدان فوي بالله (ش) يعني أن الشخص إذا قال أحلف وأقسم وأشهد  
 لا فعلن كذا فوي بالله أي أو صفة من صفاته فإنها تكون عينا أو حري أن تلفظ بذلك (ص)  
 وأعزم أن قال بالله (ش) يعني أنه إذا قال أعزم لا فعلن كذا فلا يكون عينا إلا إذا قال بالله لأن  
 معنى أعزم أسأل فلا يكون نية الجلالة بخلاف ما صرحه أنه لا يمكن فيه سؤال فكانت نية الجلالة وما

رجوعه بل يرجع لما قبل الكاف أيضامن قوله وحق الله الخ كما وقع التفسير فبما إذا لم يرد الأحداث (قوله يمين) يقوم  
 من إرادة الخلق وهو ما عاهد الله عليه أي ما طلبه من العبادات (وأقول) هو بعيد لا يمين (قوله المتصل) أي بالقسم أي على المتصل  
 المقترن وهو وصف مؤ كذب وقوله من حرف وهو حرف القسم (قوله أو مضاف) ظاهر العبادات عندنا مضافا متصلا بالقسم به فيكون  
 المضاف غير مقسم به والمقسم هو المضاف إليه وليس كذلك بل المضاف هو نفس القسم به فالأولى أن يقول ويلافر عن اليمين المقفوط  
 بها شرع في اليمين المقطرة (قوله شرع في اقتراح المتصل) أي عن القسم به أي المقترن بمعنى المتفصل لفظا الذي هو عبارة عن لفظ  
 أقسم فأنه مقترن بمعنى بالاسم أو الصفة منفصل لفظا (قوله فوي بالله) وأما أن قصد غيره أو لم يقصد شيئا فلا يخفى عليه قال في كذا وماضى  
 هذه كضارعهو المراد بقوله فوي بالله أي قدر هذا اللفظ فالرمد من التسمية التقدير وليس من باب الازم بالنية خلافا لبعضهم لأن  
 أحلف وأقسم وأشهد صريح في القسم كذا عبارة عن مراد فوي بالله أي لا أن قصد منته انشاء اليمين حيث ذلك فإن قصد مجرد  
 الأخبار كذا في صيغة الماضي بأنه حلف لا يغير كلامه شيئا أو قصد بالتلفظ بالمضارع في نطق الصبح بأنه أن لم يكسب مخاطبه بحلف ولو  
 نطق بالله لا فعلن أو لم يفعل كذا فلا يمين عليه (قوله وأعزم) أي وكذا أعزمت (قوله لأن معنى أعزم أسأل الخ) أقول حيث كان أعزم  
 معناه أسأل فلو سبحه كونه عينا ولو لفظ بالله لأن غايته أنه قال أسأل بالله وهو إذا قال أسأل بالله لا يكون عينا إلا أن يكون القصده أنه إذا

فرن باقية لا يراد منه معناه الذي هو السؤال بل المراد الحلف وعورضت بمسئلة لا يلا علوقا لعزم وقوى بالله فهو مول ورفق بعتاق حق  
 الغريق الا يلا وهو الزوجه فانزله الا يلا وهو على أنه حلف بخلاف ما هنا (قوله لان العهد منه) أي من الخلق فيرجع لالتزامه (قوله  
 أنه لما علقه بمقصده علمه) أي أو وجوده والاول كما قال أعاذ الله اني لأفعل كذا والثاني كما قال أعاذ الله اني أفعل كذا (قوله  
 ذلك على الحلف به) أي وأنه أراد بهذا اللفظ عهد الله الذي هو صفته الزامه أو التزامه (ثم أقول) وهذا بعيد من اللفظ فالاولى  
 ترجيح القول الاول (قوله دل على الحلف به) وكأنه قال عهد الله (قوله خرج بأبواب الله) أي قس (قوله لا بذلك على عهد) ومثله لك  
 على عهد الله أو أعطيك عهد الله فليسا بيمين ولو ذكر المصنف ليقول منهم ما ذكرنا بالاولى (قوله أو عزم) أي أو عزم وأما عزم بالله  
 السابقة فدل بأن فيها بلطف عليك بل حلف فيها على نفسه فكان عينا وما هنا سال فيها غيره انظر عب (قوله الاما فعلت) بكسر الهمزة  
 وفتحها كقافي عب وشب فالمعنى على الكسر عزم عليك بالله لاتفعل شيئا الا فعلت كذا وأما الفخ فهي للتخصيص وكأنه قال عزم  
 عليك أحضك على فعلك كذا هكذا ظهر في ولم أره (قوله وسأشأن الله) ولأرق فيها هو القسم وكذا يقال فيما بعده لئلا نقلا عن القراني  
 (قوله ومعاذ الله) بالادال المهملة من العود الى الله وأما بالذال المحجمة فمعناه عود بأفع من ذلك وقيل غيره أي اعصم به (قوله فلاشي عليه  
 على المشهور) ومقابل ذلك والذي بعده ما في النسخة أي عين (قوله أي ارفعنا منه) (٥٣) أي ترفعنا منه اني ترفعنا الله عما لا يليق

به ترفعنا كذا أقامه بعض الشراح  
 (قوله وكذا اذا قال معاذ الله) أي  
 رجوع الله أي أرجع لله رجوعا  
 فلاضافة بمعنى الام وأما لو أراد  
 بمعاذ الله وجود الله كان عينا لانه  
 حلف بوجوده والضافة بيانية  
 لا يحمي التصريح بالضاف اليه  
 انه ما هو بخلاف الفصل ومفعوله  
 اذا اصل أرى الله برأوتو كذا  
 يقال في غير هذا (قوله وكذا اذا قال  
 الله راع أي حافظ (قوله أو كفى)  
 برفع اسم الجلالة وما بعده خبر فغير  
 عين عند عدم قصد والا فحين  
 فقد قال التوتوسي في الله لا فعل  
 على أن خبر فغير عين الآن بقصده  
 اليمين فان قصد بغير قسم  
 مقدر فحين ولو لم يقصد القسم لان  
 غاية ما فيه أنه فصل بين والله وبين

يقوم مقامها بمنزلة التصريح بها (ص) وفي أعاذ الله قولان (ش) أحدهما أنه عين وهو قول ابن  
 حبيب والثاني أنه ليس بيمين واستحسنه النسخ لان العهد منه وليس بصفة لله ولا لله بل حلف  
 بالعهد فيكون قد حلف بصفة من صفاته انظر الشارح ولعل وجه القول أنه عين أنه لما علقه بما  
 قصد عدمه دل ذلك على الحلف بمخرج أبايع الله على أعاذ الله (ص) لا بذلك على عهد أو  
 أعطيك عهدا (ش) هذا معطوف على قوله بذ كرام الله أي فلا يلزمه عين ومثله لك على  
 عهد الله (ص) أو عزم عليك بالله (ش) أي وكذا لا ينبغي للميم يقول شخص لا ترفع عزم  
 عليك بالله الاما فعلت كذا الخ الحلف فلاشي على القائل بذلك (ص) وسأشأن الله ومعاذ الله والله  
 راع أو كفى (ش) يعني أن هذه الاشياء لا تكون أعما ولا كفارة فيها فاذا قال انسان حاشا الله  
 لأفعلن كذا لم يفعله فلاشي عليه على المشهور لان معناه براعة الله أي ارفعنا منه وكذا اذا قال  
 معاذ الله لأفعلن كذا ولم يفعله فلاشي عليه على المشهور وكذا اذا قال الله راع على أو كفى على  
 لأفعلن كذا لم يفعله فلاشي عليه (ص) والني والكعبة (ش) يعني أن الانسان اذا قال والتي  
 والخشار والرسول والكعبة وأخر البيت والكسي مما هو مخلوق يعظم شرطا ما فعلت كذا  
 أو لأفعلن وحث فلا يكون عينا لان النبي عن الحلف بغير الله وقبست الصفة على الاسم  
 والاظهر نحر ب الحلف عما ذكر في التوضيح وشهر الفاكهات الكراهة ومحل الخلاف  
 اذا كان الحلف صادقا ولا يقصر قطعا وأما الحلف بما ليس يعظم شرطا كاللواء والنصب  
 ورؤس السلاطين والاشراف فلا شك في نحر به وان قصد بالنصب ونحوها بما عيبد من  
 دون الله غير الانبياء تعظيم الكفر وأما قصد تعظيم من عيبد من الانبياء في الحلف به لبعض

لا فعلن بجملة وهي راع وهذا لا يمنع كونه عينا (قوله والجر) بفتح الجاء يصح أن يقرأ بالكسر (قوله وشهر الفاكهات الكراهة) وهو  
 المعتد لان منقول المذهب الكراهة واستطفاها الشيخ خليل إنما هو من عنده كما أقامه الشيخ سالم وما قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 حلف ببعض الخواص فلم يثبت وبشر من موته منسوخ وأما قوله تعالى والجمع ونحوه فها من الله وله أن يشهد بذلك وقول الخالف علم  
 الله أو يعلم الله ليس بيمين خلافا لصاحب النصال في الثاني كما أقامه كلام البيان على ما نقل بعض شيوخنا عن بعض شيوخه نعم يستحب  
 الكفارة احتياطا تنزيلا مائة مرة علم الله مصدرا ما لم يرد الحلف والا وجبت الكفارة (قول ولا يقصر قطعا) (وإذا في ل) والاحمال السطاب  
 بل ربما كان بالنبي كثر الانداسه (قوله كاللواء) أي فانه كان يحسب في الجاهلية (قوله والاشراف) أي شرف ديني ومن ذلك  
 نعمة السلطان وتر بآبي وحاته أي رأس أي فلا شك في تحريمه والافقيه اخلاف بالحرمة والكراهة والعقد الكراهة (قوله وان قصد  
 بالنصب) مقدره نصب بضم نحر وبغيره دون الله أقامه المصباح (قوة تعظيم الكفر) ظاهرة متى قصد تعظيمه وان لم يلاحظ  
 كونه معبودات وبأنه أن عمل الكفر اذا قصد تعظيمه لمن حيث كونه معبودات وفي نقل المواق ما يفيد قوة ما هنا وذلك لان التعظيم  
 الشائهم إنما هو كونهم معبودات

(قوله وكلخلق والامانة) الخلق تعلق القدره بالخلق والامانة تعلق القدره بالموت (قوله والعطاء) كذا في نسخة والاولى أن يقول  
والاعطاء لانه لا يمتنع صفه الفضل واعلم أنه نص في الجواهر على أنه يحرم الحلف بها (قوله فقد دخلت في قوله أو صفته) الاولى دخلت في  
قوله باسم الله (قوله ومثله ان فعلت الخ) أي ولا يلزمه كفر ولو فعل لان قصده التبا عوانه العين لا اخباره بذلك عن نفسه ولذلك  
اذا لم يكن في عينه لم يزد ولو جاءه لا وهما لا يزدل جملته ذلك عينا لا يزدنا قال هو يهودي حال قصده ذلك انفراد به ودية ليتزوجها  
(قوله بعضهم) أي بعض الحالفين (قوله وانظر ماذا يلزمه) الظاهر يلزمه الثلاث لانه لا يكون أنسابا بالثلاث أو في الخلق ولا  
خلق هنا (قوله وغوس) سميت به لانها (٥٤) تعمس صاحبها في الائم (قوله يلا تبين صدق) ظاهر العبارة أنه اذا تبين

صدق ينبغي كونه غموسا وتنتهي عنه  
الحرمه وفيه كما قال التونسي نظر  
لان عينه ما كلفه فلا يسلط  
اتمه بظهور الامر كما حلف الغموس  
الصواب انه ابن عبد السلام  
جعل غير واحد لفظها على أنه وافق  
البرلان أن حلفه شا كلسطه  
وهو ظاهر فقها لكنه بعد من  
لفظها والمراد فلا حرمه عليه  
مستمره وانما عليه اثم الجراعة فقط  
كما في عب أي لم تكن من الكبار  
فلا تنافي والحاصل أنه اذا تبين  
الصدق لم تكن من الكبار والا  
كانت منها والغموس كثيرة ولو  
مر فقط (قوله لا كفارة فيها) أي  
ان تعلقت بالمأخوذ فان تعلقت  
بالاستقبال أو بالمال فانها تكفر  
(قوله وبتوب) الاولى أن يقول  
بأن بتوب تفسيره للاستغفار (قوله  
كالمسح) تبى ورسول اتفاقا وأما  
العرز يفقد اختلاف في نبوته كما  
اختلف في نبوة لقسمان وذو  
القرنين (قوله وان لم يقصد  
تعظيمها) أي أصلا وأما اذا قصد  
تعظيمها ولم يسلط كونها معبودات  
فهو كفر على ما تقدم بخلاف ما فيها  
فأول عبارة يقتضي عدم الكفر

فليس بكفر إلا أن يقصد تعظيمه على أماته (ص) وكلخلق والامانة (ش) يعني أن الحلف  
بصفات الله الفعلية لا يجوز ولا يشعربها العين كالحلق والرزق والامانة بنامه والاحياء  
والاحسان والعطاء أو المشتقات من هذه الصفات كالحلق والرازق والحي والميت فقد  
دخلت في قوله أو وصفته كما (ص) أو هو يهودي (ش) أي قال هو يهودي أو نصراني  
أو مجوسي أو مر تدأ على غير ملة الاسلام فنقل كذا ثم فعله أو ان كنت فعلته وقد كان فعله  
غلاشي عليه وليستغفر الله ومثله ان فعلت كذا يكون واقفا في حق رسول الله وأما قول  
بعضهم يكون داخلا على أهله زانيا فمجانا فعل كذا لظاهره بطلاق وانظر ماذا يلزمه  
(ص) وغوس بأن شك أو ظن وحلف بلاثين صدق (ش) يعني أن العين القموس  
لا كفارة فيها بأن شك الحالف حين حلفه فمما حلف عليه هل هو كما حلف أم لا أو ظن ظنا  
غير قوي أنه كذا أو أوى التحمد للكذب ولم يتبين له صدق ما حلف عليه بأن تبين أنه أن  
الامر على خلاف ما حلف أو بقي على شكه أمان تبين صدقه ما حلف عليه لم يكن غموسا  
وكذا لو قيد بأن قال في ظني أو ما أشبهه فلا يكون غموسا يصح رجوع قول المؤلف  
(وليستغفر الله) حالف القموس وبتوب إلى الله وتقرب إليه بما قدر من عتق أو صدقة  
أو سيما أو يصح رجوعه إلى جميع ما مر من الحلف بما لا ينقضه العين فالمراد بالاستغفار  
حيث أطلقه الفقهاء التوبة (ص) وان قصد به الكفر التعظيم فكفر (ش) يعني ان  
من حلف بالاث والعزى ونحوهما لم يجب من دون الله حتى الاتياء والصالحين كالمسح  
والعرز وقصد بالتسميها تعظيمها من حيث كونهم معبودات فهو كفر يستتاب فان تاب  
والا قتل لان التعظيم خاص بالله وان لم يقصد تعظيمها فإرام اتفاقا في الاصنام وعلى خلاف  
سبق في الانبياء وكل معظم شرعا (ص) والاعتراف على ما يتقدم فظهر نفيه (ش) يعني أن لغو  
العين لا كفارة فيه لظنعه ولا غير منعده وهو أن يحلف على شيء يعتقد فظهر خلافه  
كن اعتقد عدم مجي زيد لحلف ما جازم تبين أنه لا يقوله ولا وهو معطوف على غوس أي  
به لا يعموس ولغو وقوله على ما يتقدم الخ يدل من لغو وقوله يعتقد أي يجوز به وليس المراد  
بالعلم بليل قوله فظهر نفيه لان العلم لا يمكن أن يظهر نفيه بحال لان الاعتقاد هو الجزم  
لا دليل والعلم الجزم المطابق لدليل (ص) ولم يقد في غير الله (ش) يعني أن لغو العين المذكور لم  
يصدق غير الحلف بالله كطلاق أو عتق أو مشي أو صدقة بخلاف العين بالله فيه بالاعتراف فيها لانها  
العين الشرعية ومثله التذلل في الخارج كخضوعه على شخص مقبل يعتقد أنه زعيم لئلا لم

وقوله وان لم يقصد تعظيمها يقتضي الكفر وهو ظاهر الثقل وأما التوسل ببعض مخلوقاته جائز وأما  
الاسماء على الله تعالى في الدعاء ببعض مخلوقاته كقوله بحق محمد اغفر لنا الخاص بصلى الله عليه وسلم (قوله ولا لغو) معطوف على غموس  
(قوله يعتقد) يراد بالاعتقاد ما يشمل عليه الظن (قوله يعني أن لغو العين لا كفارة فيه) أي اذا تعلق بالمأخوذ أو الجلال لا الاستقبال فانه  
يكفر (قوله يدل من لغو) لكن لا يستقيم الجحظ والتقدير حلفه على ما يتقدم فيظهر نشيما أي اتفاقه قال ع  
كفر غموسا بلا ماض تكون كذا \* لغو معتقل لا غير فامثلا (قوله لان الاعتقاد هو الجزم) أي مطلقا سواء كان مطابقا أم لانه  
أعم من العلم أي باصطلاح المتكلمين وأما باصطلاح الفقهاء فالعلم هو الاعتقاد الشامل للظن القوي



(قوله) كالاستثناء بان شاء الله تعالى (قال في لـ) وظاهرا فائدة الاستثناء بان شاء الله في العيين بالله ولو غوسا وقائده رفع الائم في تنبيه على  
 اطلاق الاستثناء على ان شاء الله حقيقة عرفية وان كان مجازا باعتبار الاصل لانه شرط (قوله أي حل العين) أي عدم انعقاده فانه  
 بعض شيوخنا (قوله كالأن يشاء الله) يعني لافرق بين الماضي والمضارع (قوله وما الحق به) أي وهو النذر الذي لا يخرج له (قوله  
 لما يتوهم فيه انه من باب تعقيب الرفع) أي الذي لا ينفع كان تقر لانسان فتقول له لك على أي ثم تقول له من عن خرق قولك من عن  
 خرق لا ينفع أي لانه تعقيب الاقرار بما رفعه فلا ينفعه فظهر من تقررنا ان قوله تعقيب الرفع أي التعقيب الراجع لان الرفع معقب به  
 (قوله فيجبت شيئا على الاول الخ) أقول لاشي عليه على كلا (٥٥) اقولان كما هاهنا محضى نت (قوله وشيخهما) أي من  
 شرط أو صفة أو غاية أو بدل بعض

نحو والله لا كلم زيد اليوم كذا  
 أو ابن عمر وأول  
 وقت كذا أو لا كلم الرجل ابن  
 عمرو (قوله في جميع متعلقات  
 العيين) أي في جميع الأعيان بالله  
 أو يستحق أو طلاق (قوله مستقبله)  
 وهو ظاهر وقوله أو ما مضية كما إذا  
 قال والله ما أخذت من فلان إلا  
 ثلاثة دراهم وبعد كذا هذا رأيت  
 ما مضيه مستقبله نحو والله لا تطلع  
 الشمس غدا إلا أن تكون مصيبة  
 وقوله أو غوسا وشيخ والله لا تلتن فلانا  
 الميت إلا أن يشاء الله فلا يتم عليه  
 اه (قوله كانت العين منعقدة الخ)  
 أي وأولوا كما إذا قلت والله ما في  
 الخزانة إلا ثلاثة دراهم ثم بين  
 أن فيها أكثر فتلك العين لغوية  
 ذلك نفع فيها الاستثناء فالغوس غير  
 منعقدة كما يصح به (قوله فمن  
 حلف) كذا في نضته وهو تفرع  
 على قوله أو غوسا إلا أنك خبر  
 بأن جعلها غوسا انها بدون  
 الاستثناء كائين وأما مع الاستثناء  
 فلا يقال لها غوس (قوله ثم استثنى)  
 أي أن قال والله لا شرين البصر  
 الا معظمه أو والله لا تلتن زيد الميت إلا أن أري فلا يمكن من الذهاب لقبه (قوله وتوى الاستثناء) أي ولو بدعاهم العين إلا أن فيه  
 حيثئذ تناقشا حيث لم يرد الأخراج أو كما إذا ههنا بعض شيوخنا رجحهم الله ويوجب بان التناقض انما يتبرين بالجلتين وانظر ذلك مع ما قيل  
 في لالة الله وقيل لا بد أن ينوبه قيل نعامه وعليه فهل قيل آخر حرف من المقسم عليه أو قيل آخر حرف من المقسم به قولان (قوله منها  
 أن يتصل بالمقسم عليه) أي حيث تعلق الاستثناءه وأما ان تعلق المقسم به أي بعدد كما في الطلاق والاستثناء إلا أو أحلى أخواتها  
 فهل لا بد من اتصال المقسم به أو يكفي اتصاله بالمقسم عليه خلاف (قوله كسعال ونحوه) أي كعطاس أو ثنائب أو تنفس ظاهر ولو  
 احتمت أو تكررت

يكن هذا المقبل زيد فعلى نذر ثم يكشف انه غير ومثله لا كفارة عليه (ص) كالاستثناء  
 بان شاء الله (ش) التسمية راجع لقوله ولم يبق في غيراته والمعنى أن الاستثناء بان شاء الله تعالى  
 لا يفيد الا في الحلف بالله كقول العين فلا يفيد في الحلف بغيرها من طلاق ونحوه ويلحق بالعين  
 بالله النذر الذي لا يخرج له فإذا قال أنت طالق أو أنت حران شاء الله أو لا أن يشاء الله أو يريد  
 فلا ينفعه ويلزمه وأما ان حلف بالله أو قال ان قلت كذا فعلى نذر واستثنى ثم فعل ما حلف على  
 تركه فلا شئ عليه وقوله (ان قصد الاستثناء) أي حل العين فيد في المنطوق وهو عدم الافادة في  
 غيراته وأحرى أن لم يقصد بان قصد التبرك فليس مكر رافع ما يأتي من قوله وقد صدقتم لانه  
 قصد في المفهوم أي في معقدهم غيراته أي ولم يبق في غير الله مطلقا وبذلك الله ان قصد حصول  
 العين أي مع بقية الشروط الآتية لا التبرك وأقي بقوله وقصد فيما يأتي لاجل ضمها لبقية القيود  
 (ص) كالأن يشاء الله أو يريد أو يقضى على الاظهر (ش) تشبيه في الحكيم أي إلا أن يشاء  
 الله وما بعده لا يفيد في غير العين بالله وبذلك الحلف بالله وما ألحق به على ما استظهره ابن رشد  
 وهو قول عيسى في يريد أو يقضى وفي إلا أن يشاء الله اتفاقا وانما خص عليه وان لم يكن محمل  
 خلاف لما يتوهم فيه انه من باب تعقيب الرفع فتقوله على الاظهر لا يرجع لقوله كالأن يشاء  
 الله كما هو من لفظه لا اختلاف فيه وهل الاستثناء رافع للكفارة فقط أو حل العين من أصلها  
 قول ابن القاسم وابن الماجشون مع القاضي وفقه الامصار وتظهر فائدة اختلاف فيمن  
 حلف واستثنى ثم حلف ما حلف أو حلف لا يحلف حلف واستثنى فيجبت فيه ما على الاول  
 لا الثاني ولو حلف لا يكفر حلف واستثنى فلا شئ عليه (ص) وأما ذلك في الجمع (ش) يعني  
 ان الاستثناء بالآخواتهم من خلا وعدا ونحوهما يفيد وينفع في جميع متعلقات العيين  
 مستقبله أو ما مضية كانت العيين منعقدة أو غوسا وكذا لأن عبد السلام حلف أن يشرب  
 البصر أو يقتل من مات بعد موته ثم استثنى فلا شئ عليه وأما كون المراد بالجميع جميع  
 الادوات فغير بين لأفاده ههنا من قوله بكذا (ص) ان اتصل باللامرض وتوى الاستثناء قصد  
 ونطق به وان سرب الحركة اللسان (ش) هذا شروع منه رجحه انه في شروط فائدة الاستثناء منها  
 أن يتصل بالمقسم عليه فلا انفصل لم يبق كان مشبهة أو غيرها كالآخواتها إلا أن يكون  
 الفصل لمرض لا يمكن رفعه كسعال ونحوه لا تذكر ومنها أن يتوى الاستثناء أي يتوى  
 النطق به إلا أن جرى على لسانه سهوا فلا يفيد مشبهة أو غيرها ولا بد مع نية الاستثناء أن يكون

الامعظمه أو والله لا تلتن زيد الميت إلا أن أري فلا يمكن من الذهاب لقبه (قوله وتوى الاستثناء) أي ولو بدعاهم العين إلا أن فيه  
 حيثئذ تناقشا حيث لم يرد الأخراج أو كما إذا ههنا بعض شيوخنا رجحهم الله ويوجب بان التناقض انما يتبرين بالجلتين وانظر ذلك مع ما قيل  
 في لالة الله وقيل لا بد أن ينوبه قيل نعامه وعليه فهل قيل آخر حرف من المقسم عليه أو قيل آخر حرف من المقسم به قولان (قوله منها  
 أن يتصل بالمقسم عليه) أي حيث تعلق الاستثناءه وأما ان تعلق المقسم به أي بعدد كما في الطلاق والاستثناء إلا أو أحلى أخواتها  
 فهل لا بد من اتصال المقسم به أو يكفي اتصاله بالمقسم عليه خلاف (قوله كسعال ونحوه) أي كعطاس أو ثنائب أو تنفس ظاهر ولو  
 احتمت أو تكررت

( قوله فصد بالاستثناء محل العين ) أى من أول النطق باقية أو في أثناء العين أو بعد فراغه من غير فصل كما يحسن القول بالعالم قل  
الآن شاء الله فوصل النطق بها عقب فراغه من المحلوف عليه من غير فصل امتثالاً لمرغفه ذلك ( قوله لا التبرك ) أى أو  
التغو بض إلى مشيئة الله تعالى أو امتثال أمره في قوله تعالى ولا تقولن لشيء أنى فاعل ذلك غدا الخ أى لو لم يقصد شيئاً وهذا الثاني  
في إن شاء الله وكذا أن لم يقصد شيئاً وهذا الثاني في غيرهما أيضاً ( قوله وانسأ الخ ) محل نفعه أن لم يحلف في حق وجب عليه أو شرط  
في استحباب أو عذر يسبغ والألم ينفعه على المعتد به وقال في كـ ( وحده عسى على قوله ونطق به ماضيه ويكتفى بالنطق بالأول وحذف المستثنى  
كقوله لا كلهم يداً إلا بنوى غدا مثلاً لا وفى قوله بحر كنهه لأن مع قوله وانسأ السكتا بهم إن المراد بالسر أعلا فأتى به أو تبيينها  
على خلاف الشافعي القائل بأنه لا يضمن إسماعه نفسه ( قوله على المشهور ) ومقابلها ما رواه أشهبان النية كافة إذا كان الاستثناء  
بالأو أو إحدى أحوالها وقيد ابن رشد الخلاف بما إذا كانت العين لا يضي فيها بالحنث أو كانت ولم تنم عليه نية وأمان فحلت عليه  
نية وهي مما يقضى فيها بالحنث فلا ينفذ القصد من غير نطق وأما الاستثناء إلا أن يقع للمحلوف عليه في بعض الأحوال نحو لو أعطيت  
زيداً ديناراً فقدم عمرو وإن كان كذا وكذا والأول أن يكون كذا فله فيه من تحريك اللسان بلا خلاف فله في البيان ( قوله الآن  
يعزل الخ ) الاستثناء متقطع ( ٥٦ )

المراد بالهاشدة إخراجها أولاً بأداة  
استثناء متقطعة فطاول ليس عمراً يدل  
المراد بغير إخراجها بالنية وتبين  
فالكاف في قوله كلاً زوجة لتتمثيل  
وجود بعضهم أن يكون متصلاً  
وعليه فالقضى الآن يعزل أولاً فلا  
يتعين النطق في الاستثناء ويكون  
الكلام على حاله في الاستثناء وقوله  
كل زوجة تشبه في قاعدة تعريبه  
أفادها البدر وهو أن المتصل من  
قبل المفهوم والمنقطع فابعد الأ  
من قبل المتطوق ( قوله في الحلال  
الخ ) مرغوع على الحكاية ويجوز  
بره وهو واضح ( قوله أى قبل  
التلفظ باليمين ) أى وفي حال  
التلفظ باليمين فقد قال عبد الحق  
إن لم ينو إخراجها قبل تمام الحلال  
عليه حرام فأخرجها استثناء

شرطه النطق أى فاحتر زعم الطوارث أنه العزل بعد النطق باليمين فلا تكتفى بالنية ولا يضمن الاستثناء  
نقطة متصلاً وقصد باليمين ثم نية ما عداها لا يجب عليه تحريمها لما أحل الله ( قوله وتلك النية تكفيه ) أى ولو مع قيام النية  
واختلاف هل يحلف أولاً لا في نية حتى فلا ينفعه العزل على الأصح فاه في السلسل والحاصل أن مسألة الهاشدة مجازاً قطعاً ومقتضى  
ذلك أنه لا يكلف بالقرينة شرطاً للقرينة عرف أهل البيان ( قوله من قبل العام الذي رآه بالنصوص ) أى وذلك لأنه أراد بالحلال  
ماعد الزوجة ( قوله بل هو كلى استعمل في بعض أفرادها ) الظاهر أنه في المعنى يرجع إلى أنه كل استعمل في بعض أجزائه ( قوله مجازاً قطعاً )  
أى بخلاف العام المنصوص فنه أفعال والحاصل أنه اختلف في كونه مجازاً لا كذاً أو حقيقة أو حقيقة ومجازاً باعتبارين وليس فيه  
وضع واستعمال فإن بخلاف العام المراد به المنصوص كذا أفاده بعض الشيوخ رحمهم الله تعالى ( قوله ولا تندرج فيه الزوجة ) فإن قيل  
ما المتعصم من اندراجها فيه وتعلق الحكم بمعداها كافي العام المنصوص قلت عدم القربى مثلاً على عدم تعلق الحكم بها والنية  
أمر حتى فلا يكون قرينة ( قوله وهو ثلاثة أشياء ) أى التي هي النذر المأمور باليمين والكفارة وأما قوله والمنعقدة الخ فهو متعلق باليمين بالله  
وصفاته التي تقدم الكلام عليه ( قوله التي لم يسمه بخر ) أى التي لم يبين فيه النذور وقولاً لانية فإذا عين بخر جبه باللفظ أو بالنية  
فله يلزمه ما عينه ثم إن النذر المأمور باليمين بالله تعالى في الاستثناء والقول والغفوس



وهو الضرب لهما إذا اجتمع شرطا وقسم كالأكل كان الباب القسم فلا بد منه لفظا وقتدا والصنف جواب المتأخر منهما قال ابن ماث  
واحذف لدى اجتماع شرط وقسم • جواب ما أخرت فهو ملغى وجواب القسم أي ما يؤكده كذا كان أو محذوف أو إذا كان  
مؤكدًا كان صيغة حنت عجم (قوله أو أن لم أكل هذا الطعام فعلى كفارة) لا يخفى أن هذا من أفراد الكفارة (قوله إذا خالف بها  
على غير البراءة الأصلية) وأما الخالف بصيغة البرهون على البراءة الأصلية ولا يخفى أن هذا التعليل عايب يؤيد ما قلناه سابقا (قوله كوافله  
لا تكن زيدا الخ) ومن هذا القيسل قولنا عليه الطلاق لا تكن زيدا في هذا الشهر فإنه لا يمنع من وطه زوجته فإذا كلف زيدا في هذا  
الشهر برولا يحنث إلا بغيره بدون الكلام ومن التأجيل ما إذا قال والله لا تكن زيدا بعد شهر كذا فإذا خالف بطلاق زوجته فيصير  
له وطه زوجته قبل الأجل ولا يبره وإذا مضى الأجل منع من وطه زوجته • ثم ذكر المؤلف الصيغة ولم يذكر كوافله لان ذكر  
الصيغة يؤيده من الحقيقة قلناه إذا كان (٥٨) صيغة البر لا فعل أو أن لم أفعل علم أن البرهون يكون الخالف بالرحله

مواظفا كان عليه من البراءة  
الأصلية وكذلك يعلم من صيغة  
الحنث أن الحنث يكون الخالف  
يحلفه مخالفا لما كان عليه من  
البراءة الأصلية (قوله أو لم ألتع  
شرعي) كوطئها بالسنة فيجدها  
حائضا وقوله أو عادي كذبح الحمام  
فسرق لا عقلي كوطئها وقوله طعام  
عشرة مساكن اعلم أن التفسير  
بين الثلاثة بالنسبة للحر وأما العبد  
فسيأتي (قوله سبق فلم) وأجيب  
بأن مراده بالمبتدأ أنه وهو ما ابتدئ  
به ومضاه ما لم يجر ما منه به الفائدة  
وهذا الجزاء في بعض النسخ وليس  
موجودا في نسخة الشارح (قوله  
استغن عن ذكرها اختصارا)  
لا يخفى أنه إذا ذكرها بقول وهي  
فعل ما يخرج من عبدة اليمين  
يتقسم إلى كذا وكذا ولا تارة في ذلك  
(قوله والألف الواجب عليك) وذلك  
لأن معنى طعام كونه يقدم لهم  
ما بال كونه وهذا ليس بمراد (قوله

في العين المتعقدة على حنت كقوله والله لا كان هذا الطعام مثلا أو أن لم أكل هذا الطعام مثلا  
فعلى كفارة ثم لم يأل الطعام المخالف عليه حتى ذهب فاعادة اليمين المتعقدة على حنت أن تكون  
على إثبات الفعل أي يكون الفعل المخالف عليه بعد اليمين مطلوبا من الخالف وصحبت عين حنت  
لأن الخالف ما على حنت حتى يفعل المخالف عليه فيبر إذا خالف ما على غير البراءة الأصلية  
فكان على حنت وقوله (ان لم يؤجل) شرطي في كون الصيغتين صيغتي حنت والمقضي أن الخالف  
اغيا يكون على حنت إذا لم يضرب ليمينه أجلا ما أن يضربه أجيلا فلا يكون على حنت بل يكون  
يمينه على رائي ذلك الأجل كوافله لا تكن زيدا في هذا الشهر أو والله أن لم أكله قبل شهر لا أقيم في  
هذه البلدة فهو على رولا يحنث إلا بغيره ولم يفعل بلامانع أو لم ألتع شرعي أو عادي لا عقلي كما يأتي  
(ص) اطعام عشرة مساكين (ش) هذا مبتدأ وخبر ما من قوله وفي التفسير المهم وما بعده  
كأن الشارح وقول الشارح في الصغير في التذويت وأما عطف عليه مبتدأ وانخرا طعام سبق  
فلم والمعنى أن الاطعام وما بعده من أنواع الكفارة التي ذكرها المؤلف يجب في التذويت المهم وما  
بعده وهذا شرع منه وجه الإتيان الكفارة كذا أو أوعاها استغناء عن ذكرها اختصارا  
وأنما عر بالاطعام تبركالقرآن والألف الواجب عليك عشرة كما عر به في الظاهر وأما الصد فلأيد  
منه والمراد بالساكن المحتاجين وأخرج الفقهاء لغيره بسيدان شائبة لانه أن لم يمكنه  
يبيعهم فأمر بالشفقة عليهم أو بتخيير عتقهم فصيرون من أهلها واستغنى عن شرط الاسلام  
وذكر الخرج في قوله (لكل مد) أي لكل واحد من العشرة متعده عليه الصلاة والسلام كافي  
زكاة الفطر لتقارب البابين وهما الكفارة واجبة على الفور والتاريخ والظاهر الأول وهل  
موجب الكفارة اليمين أو أحنث والظاهر الأول قول المؤلف وأجز أن كفر قبل الحنث (ص)  
ونذب بغير المدنية زيادة ثلثه وأوصفه (ش) يعني أنه لا تطالب الزيادة على المد بالمدنية المتوارة  
لفظها الأقوات بها وقاعة أهلها باليسير أما بغيرها فتدب الزيادة على المد بحسب الاجتهاد كما عتد

بالساكن المحتاجين) كذا في نسخة باليعول المناسب المحتاجون أي فيمثل الفقراء بشرط أن لا يئمه نفقة واحد  
منهم فتدفع المرأة زوجها وهما الفقيرين والمعسر مساكين محل الحنث وإن لم يكن محل اليمين ولا بد للخالف واقتره لم يجوز نقل  
أكثره لعدم (قوله واستغنى عن شرط الاسلام) الأولى وتزلة شرط الاسلام (قوله كافي في زكاة الفطر) أي من روي به بلا غلبة  
الاعتلال ويجوز العتيق إذا أعطى منه قدر ربع الصاع كذا في ع تبعا للشيخ سالم حيث قال وظاهر المصنف أن غير المثلث وهو  
المذهب فله التخصي اه وهو غير صحيح فقد قال أبو الحسن وأما إذا أخرج الشيخ أو المرأة أو غيرها ذلك فليس ج وسط الشيع منه  
وقال ابن عرفة في كون الواجب من غير البرهون وسط الشيع من غيره وقد يبلغ شيع البرهون لا التخصي عن المذهب والباقي عن  
النوادر عن محمد اه أضافه حنثي ت (قوله لتقارب البابين) أي في الوضع (قوله والظاهر الأول) كيف هذا مع قول المصنف الآتي  
ووجب به الآن قال ابن المعنى نعم الوجوب (قوله بحسب الاجتهاد عند ما قال) وقال ابن القاسم حيثما أخرج حديثا النبي صلى  
الله عليه وسلم أجزأ من زاد فله فواه إن شاء الله تعالى اه

(قوله وحدها أشهب الخ) اعلم أن الخلاف بين أشهب وابن وهب ومالك حقيق أما مخالفة مالك لمظاهره لأنه قال بالاجتهاد والاجتهاد لا يتعدى ثلاث ولا يغير وما مخالفتهم ما هي ظاهر الشارح والمواق خلافا لتت القائل والخلاف بينهما في قدر المزدى بخلاف في حال اه  
أخر زيادة الثلث إذا كان يكتفي بزيادة النصف إذا كان لا يكتفي الثلث (قوله واللعنة تقتضي المثلية) أي التي هي قوله لعنة الاقوات بها  
وفقاعة أهلها بالسيرة لا يخفى أن تلك العلة على ما لا يامع فقال لعنة الاقوات بها وقاعة أهلها بالسيرة وأما سائر المصالح فلم يغير  
عينا فليدور على المدح حسب الاجتهاد اه الظاهر أن أهل مكة ليسوا في القوت كأهل المدينة ثم بعد ذلك هذا وجد في شرح  
شب وقوله في النفقات وعلى المدينة لقضاء بها أهل مكة لا تشارك أهل المدينة في ذلك اه (قوله أورطلان بالبغدادى) ما هو غشاة  
وعشر ون درهم ما كانا ورطلان بالبغدادى مذ وثقت عليه الصلاة والسلام (قوله ويكون من أوسط عيشهم) أي عيش المكفر على  
ماسباق للشارح وقال ابن عرفة في كون المعتبر عيش أهل البلد أي وهو المعتمد (٥٩) كاذب شيئا عند الله أو المكفر غير البصير

ثالثها الارفع ان قدر الخ فان قلت  
قوله عيش أهل البلد مخالفة ظاهر  
قوله تعالى من أوسط ما تطعمون  
أهلك قلت يمكن على حذف مضاف  
أي أهل بلدكم والمراد بالوسط  
حيثما ذال الغالب وقد بعد ذلك أو  
يتمتع قوله تطعمون ذل أو اراد فقال  
من أوسط طعام بلدكم (قوله من  
سلم وأوين الخ) المراد بالإن الحبيب  
للا مضروب (قوله أو بقل أو  
قطنية) بكسر القاف وقيل لسان  
الادم وعليه فاعلاء اللحم وأوسطه  
البن وأدناه الزيت وعلى الاول  
تقول لاعلاء اللحم ويليه البن  
ويليه الزيت (قوله ويجزى فقار)  
بتقديم القاف وقصها وتضعف  
الفاء الذي لا ادم معه (قوله خلافا  
لان حبيب) أي من أنه واجب  
(قوله كما قاله أبو عمران والبايعي)  
أي خلافا لاشتراط التوفى  
تساويهم في الاكل والمعتبر الشبع  
المتوسط (قوله وكذا لو غداهم)

مالك وحدها أشهب بالثلث وابن وهب بال نصف وظاهر كلام المؤلف أن غم البرمته وهو  
الذهب وقيل يخرج من غير البرمته مبلغ سبع البر وظاهر كلام المؤلف هنا وفي النفقات  
أن أهل مكة لا تشارك أهل المدينة في ذلك واللعنة تقتضي المثلية (ص) أورطلان خير بادم  
(ش) هذا معطوف على مذي لكل مسكين مذي أورطلان بالبغدادى من الخبز وهما قاسان  
على المدفئة الوارد ويكون من أوسط عيشهم لقوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم ويندب  
أن يكون ذلك بادم من لحم أو لبن أو زيت أو قطنية ويجزى فقار على الاصوب فانه  
ابن ناجي وهو مذهب خلافا لابن حبيب (ص) كسبهم (ش) يعني أن شعبهم يجزى  
كأن يجزى من الخبز رطلان سواء أكل كل مذي أو دونه أو أكثر منه كلوا مجتمعين أو متفرقين  
متساوين في الاكل أو مختلفين كما قاله أبو عمران والبايعي ولا بد أن يكون الغداء والعشاء  
ل عشرة واحدة فلو غدى عشرة وعشى عشرة فأجرى لم يجزى وهو الظاهر كما في شرح (ه) أنه  
لا يشترط التوالى فلو غداهم مرة ثم غداهم أخرى بعد يومين مثلاً أجزأه وكذا الغداء وكذا  
لو غداهم في يومين فقط أو عشاءهم كذلك فانه يجزى (ص) أو كسوتهم الرجل ثوب والمرتد ع  
وخمار (ش) تقدم أن المكاف غير فيما يكفر به في البين بالله تعالى وتقدم الكلام على  
الاطعام والكلام الآن على النوع الثاني من أنواع الكفارة وهو الكسوة فإذا كسا العشرة  
مساكين فانه يكسوا الرجل ثوبا أي يجزى به الصلاة كافي المدونة وكسوا المرأة ثوبين درعا  
بالد الممثلة القميص وخمارا ومنهن القصيرة التي يجزى بها القصر هاما لا يجزى الطويلة تطولها  
وفي معنى الثوب الأزار الذي يمكن الاشتباه ثم ان قوله الرجل الخ بجهة مستأنفة استئنافا  
بنيانيا كان فاقلا قاله لما يكسوه فقال الرجل ثوب (ص) ولو غيروا وسط أهل (ش) يعني  
أن الاطعام ليسا كمن يكون من أوسط ما يأكل المكفر لأنه وأما كسوتهم فلا يشترط فيها  
ذلك بل أطلقت الآية فيها فإذا كساهم من غير وسط أهل أجزأه (ص) والرضيع كالكبير  
فيها (ش) أي يعطى الرضيع كسوة الكبير ويعطى مذي أورطلان خبز بادم وأما يعطى

هذا مفهوم بطريق الاول من الذي قبله ولو فرض أنهم يأكلون قدر العشرة أمدا في حق من قدر لادن شعبهم مرة ثانية هذا ظاهر كلامهم  
وانظر هل يشترط أن يكون عيشهم جوع فان أطعمهم من تين على شبع لم يكف ذلك وهو الظاهر وكذا المرمص (قوله أو كسوتهم  
الخ) بجديدا وكذا اليسار يذهب قوله فيما يظهر وفي بعض الطرق لا يشترط أن يكون غطيما وهو المناسب كعدم اشتراط طبع اللحم وقد  
يناقضه قوله لرجل ثوب يسترجع جسده (قوله تجزى فيه الصلاة) يجعل على أجزائه على الكمال أي فيكون الثوب ساترا لجميع الجسد  
فلا تجزى عمامة وضو هالوا لا زارا بلغ أن يلحف به مستحلا (قوله القميص) خاص بالخطب والظاهر أنه لا يشترط بل الثوب الساتر كاف  
سواء كان قصيرا أو لا (قوله ومنهن القصيرة الخ) أي يعطى القصيرة ثوبا قدرها فقط أي يعطى كل واحد منهما ما يستريحان تلك الهي  
كسوتها (قوله وفي معنى الثوب الأزار الخ) قال القائل والعبرة بعداء الفقير من كسوت غلامه الاتصاف به واستلذا بغيره لرد اغلام مفهوم لقوله  
ثوب ودرع وخمار وانما اقتصر عليها لأنها الغالب (قوله فإذا كساهم من غير وسط أهل) في عبارة بعض السراخ ولو كانت الكسوة  
غير وسط أهل أي أهل المكفر وأهل بلد والمراد فيها الفقير في نفسه فانه يعطى (قوله أو يعطى الرضيع كسوة كبير)

والظاهر اعتبار وسط في الطول في الكسوة كالكبير (قوله وإن لم يستغنى به عن الرضاع على التمسك) والمقابل يقول لا بد أن يستغنى به عن الطعام والحاصل أن ما ذابح حدا يستغنى معه الطعام جاز إعطاؤه قطعاً والذي لا مأكل الطعام لا يجوز إعطاؤه قطعاً والذي يأكل ولا يستغنى بالطعام فيه قولنا من مذهب الدولة جواز الإعطاء وهو التمسك ومقابلها ما كان بشر وعلى الإعطاء فمدفع إليه ما ذبح للكبير وهو المذهب وقيل قد ركها في خاصة (قوله إنه المرجح) أي كلام أبي عمران من أنه لا يشترط المساواة في الأكل بل يعلم بمرجعة كلام أهل المذهب (قوله وفيه) (٦٠) أي ليس بعض الأعضاء عيس الشيء ليس شرطاً (قوله ثم صوم) أي إذا عجز

قوله

في عدم اجزاء الحق لعدم بعضها ما لم أمره أو أقتنع عن كل بين التشريف واختلاف في الطعام والكسوة المشهور عدم الاجزاء ومقابلته ما لان القاسم في الموازي بالاجزاء (قوله لان التصديق الاحاد) أي الجزئيات لا يقتضي التصديق اجزاء الجزئيات (قوله) أي ولا للجزئى الكفارة المتفقة) الاحسن أن يقول أى ولا للجزئى كفارة متفقة (قوله بالنصب عطفها عليها) أى على متفقة والتقدير ولا للجزئى التكفارة في حال كونها ماسة ولا في حال كونها مكرر المسكين أى أمر مكرر المسكين (قوله وبالرفع الخ) أى ويقتضى في المتابع ما لا يفترق المتبع فلا ردان قال مكرر مذ كر فلا يستلزم جزئى التاوهذا وجه قوله تأمل

(قوله وهل يحل الخ) أي فهو خاص بشيئه وانقص كعشرين ولا يرجع للغة والمكر راد لا يشترط المقامهما (قوله وهو فهم الغاضى عياض) فأتى تأمل تفرقة في الغذاء والعشاء فانه في حرمانه وصول القدر الى المسكين ولو في أوقات ولو بعد عذاب ما يذهب هذا الظاهر ما وزعم ان ظاهرها شرط البقاء ليس بشئ تأويلان (٣) وقول عياض تأمل الخ أن الغذاء لا يبيع معهم الى العشاء ولا العكس (قوله ولكن يترفع في مسئلة النقص بالقرعة) قال عيج في شرحه الآن بكل راجع لبيع ماسبق وقوله وهل ان يترجى راجع لقوله وانقص وقوله وله تزعم راجع للجميع أيضا وقوله بالقرعة هذا في اللغة والنفسه ولا يأتى في معادها في نفسه في دخول القرعة في النافعة محله ما لم يعلم الا تخذ بعد العشر والتأخير الاخذ من غير قرعة قياسا على ما يحتمل من عرفه في كثرة الظاهر اذا أعطاهما ثلثة وعشرين من قوله الاظهر ان علم الاخذ بعد الستين تعين رد ما بهد والقول فلا خذنا له بين لان الاصل عدم البيان (قوله لثانية) أي من ثمانية أي جاز التكر من أمدا دائمة كقوله سمعت صراخا (قوله ان أخرج) شامل لما اذا أخرج قبل الوجوب أو بعده وليس بمراد بل المراد أخرج قبل الوجوب أي الحنت كالأفاد المشرح (قوله قبل وجوب الثانية) أي الحنت فيها وهو يقتضى أنه اذا أخرج الاول حال وجوب الثانية انه يكره أيضا مع أن (٦١) الظاهر عدم الكراهة كمن حلف أن

لا يدخل الدار ودخلها ثم حلف لا يدفع الكفارة لعشرة معينين ودفعها لهم فان في هذه أخرج الاول حال وجوب الثانية (قوله لثا تختلط) أي تتلصق بنية الاول بنية الثانية فلا يندى هل الاول لاو لى أو العكس وهذا الاختلاط لا يضر أي التباس كون الاول لاو لى والعكس لا يضر لانه على كل حال أخرج ما عليه فلذا حكمنا بالكراهة لا بعدم الاجزاء وقوله في صحت أي بحيث لا يحل التباس رأسا فلا منافاة ثم لا يخفى أن قوله لثا تختلط يقتضى أنه تعليل بالظنة وان علة الكراهة احتمال الاختلاط ولو فرض عدم الاختلاط فنفي قوله بعد ولو وصحت وعبرة شارحا كعبارتهم ثم في نفسه في يحصل الامن من الخلط بنية

قوله ولا يخفى ملققة والمسمى انه اذا دفع العشرة أمدا ما التقي الكفارة لعشرين مسكينا لكل نصف مد فانه لا يجوز له لان العدم معتبر كأي والكاف للتبديل أي عشرين أو ثلاثين مثلا وقوله لكل نصف أي جزء (ص) الآن بكل وهل ان يترجى أو يملأ من الاجزاء فيما سبق الآن بكل العسدي الاول والقدر في الثانية وهل محل اجزاء التكميل في الثانية ان يبقى بيد كل مسكين ما اخذ لكل به بقية القدر في وقت واحد وعليه فلا يجوز تفرقة المسد في أوقات وهو فهم ان خالو وزعم انه ظاهر المدونة أو يجوز التكميل ولو بعد عذاب ما أخذ أولا من يده وهو فهم الغاضى عياض تأويلان (ص) وله تزعم ان يترجى بالقرعة (ش) أي والكفر في مستثنى التكرير والنقص نزاع المدونين المكرر في الاول والمزج في الثانية بشرط أن يبقى بيد المسكين لم يتلفه كالمشعر بذلك لفظ التزعم ولكن وقت الدفع له بين أنه كفارة ولكن يترجى في مسئلة النقص بالقرعة لا بالتأخير اذ ليس بعضهم أي من بعض ولما ذكر عدم اجزاء المكرر لمسكين خشي أن يتوهم عموم الكفارة الواحدة ولا كثر متادفع ذلك التوهم بقوله (ص) وجاز الثانية ان أخرج والا كرويان كمين ونظائر (ش) أي وجاز اعطاء أمدا كفارة ثانية لما كن الكفارة الاولى ان أخرج الاول قبل وجوب الثانية اتفاقا فان أخرج الاول بعد وجوب الثانية فبكره دفع الثانية لما كن الاول مع الاجزاء لثا تختلط النية في الكفارتين ولا وصحت في كل كفارة توصلت كل من الاخرى بان يترجى عشرة أمدا معينة واحدة بعينها بل جاز وسواء اختلف موجب اليمين كمين بالله ونظائر أو اتفق كمينين بالله فباللغة في قوله وجاز في قوله والا كرويان وجوب الظاهر ينزل منزلة الحنت في الثانية (ص) وأجزأت قبل حنته (ش) أي وأجزأت الكفارة أي اخرجها بعد الحلف في عين البر والحنت بجميع أقواها ولو

كل واحدة يحصل أيضا بنية واحدة منها معينة لئلا (قوله موجب اليمين) المناسب وسواء اختلف موجب الكفارتين كمين بالله وظاهر الخ (قوله فباللغة الخ) الاظهر أن الباقية راجعة لقوله والا كره لانه لو توهم عند الاختلاف لا كراهة ثم بعد ذلك وجدت أن بهر ما جعله بالغة في قوله والا كره (قوله وجوب الظاهر) انظر هل المراد الوجوب الذي تسقط الكفارة بالموت معه وذلك بالعود أو الوجوب الذي لا تسقط معه الموت وذلك بالوطء (أقول) الثاني هو الظاهر (قوله وأجزأت قبل حنته) فيه إشارة الى أنه خلاف الاول وانما أجزأت قبل الحنت لان سبب الحكم اذا تقدم على شرطه جاز ترتب الحكم عليه كالضغون القصاص قبل زهوف الروح لتقدم السبب الذي هو الجرح وتقدم الزككت قبل الحول لتقدم مقتضى النصاب والعين هنا هو السبب والحنت شرط جاز لتقديم الكفارة قبل الشرط وبعد السبب ولا يجوز ذلك قبل السبب اتفاقا كما في الاكل كتقدم الفوق على الجرح وتقدم اسقاط الشيع على البيع واجازة التزعم قبل الايصه (قوله بجميع أقواها) أي اخرجها بجميع أنواعها أي الكفارة وقوله ولو بالصوم ردا على من يقول بعدم جواز تقديم الصوم دون غيره ذكر في الكافي والمسئلة ثلث أقوال اجزاء عدم الاجزاء الفرقين أن يكون على حث فيجوز تقديمها أو على فلا يجوز وقد علمت الزايع

(قوله وهذا في غير بين الحنت الموقبل) أي هذا في البر والجنس المطلق وأما الحنت الموقبل فلا يكفر بواقعة ما في المواقعة بعد أن ذكر التسل قال ما نصه ففصل من هذا أن مذهب المدونة أن الخالف بالله أن كان على بره أن يكفر قبل حنته والاولى بعده وان كان على حنت فان لم يضرب أجلافه أن يكفر ولا يفعل وان ضرب أجلافه لا يكفر حتى يمضي الاجل ونص التهذيب عن قال واقفه لا فعلن كذا فان ضرب أجلافه لا يكفر حتى يمضي الاجل اه (قوله فلا يجوز أن يطلق أو يعتق أو يمسي قبل الحنت) ظاهره سواء كانت الصيغة صيغة أو وصيغة حنت مطلق أو ما قبله فقد عرفت (قوله أو عديمين) أي أو غير عديمين وأما آخر طلبة أو عديمين ومنها التسلا في كفتقر قبل الحنت الخ (أقول) حاصل ما يفهم من عبارة شارحنا أن اليمين أن تكون بالله أو يعتق معين أو غير معين أو يطلق البالغ الغاية أم لا أو ما أن يكون على بر أو على حنت والحنث إما مطلق أو مقيد فأما أن كل على بر أو حنت مطلق فنكتفر قبل الحنت في اليمين بالله أو يعتق معين أو بطلاق غير بالغ الغاية فلا تكفر قبل الحنت وأما إذا كانت على حنت مقيد فلا تكفر قبل الحنت مطلقا فظاهر ما هنا إذا كفرت قبل الحنت لا يجوز في ذلك قوله وانظر تلخيص المسئلة في الشرح الكبير وتلخيصها على ما فيه وهذا كلام عجم ان اليمين بالله أو وصفته أو بالعق المعين أو بالصدقة المعينة أو بالطلاق البالغ غايته يجوز ما لم ينع ذلك قبل الحنت فهي سواء كانت بين بر أو حنت فان كانت اليمين يعتق غير معين أو بصدقة كذلك أو بطلاق لم يبلغ الغاية أو بسم أو يمسي فان كانت بين بر أو حنت (٦٣) وقيد ما أجل فله لا يجوز فعل شيء في هذه قبل الحنت فيها وأما بين الحنت التي

لم يعينها أجل فان ما فعله من ذلك قبيل الحنت فيها يجوز به اليمين الظاهر فانه لا يجوز فيها الكفارة قبل المودود وحنت فيها وان كانت بصيغة الحنت كان لم أدخل الدار فأنت على كذا أي اه المراد منه وأدعنا ذلك فالواجب اتباع النقل وهو ما في المدونة التي ذهب اليه شارحنا دون كلام عجم فان قلت كيف يجوزها في صيغة الحنت قبل حنته لا يخرجها فيه عزمي على الضد وهو حصل به الحنت قلت يمكن إخراجها مع التردد في عزمه على الضد ثم يجوز به بعد الإخراج فله عجم وقد

بالصوم قبل حنته سواء كانت على فعله أو فعل غيره وهذا في غير بين الحنت الموقبل أما هو فلا يكفر حتى يمضي الاجل كما في المدونة وأشرقه أجزأت بعض الكفارة أن هذا في بين تكفر فلو كانت عملا لا تكفر كطلاق أو يعتق أو يمسي فلا يجوز أن يطلق أو يعتق أو يمسي قبل الحنت فان فعل لم يجزئه ولم يمهله مرة أخرى إذا حنت ابن عرفة في غير آخر طلبة أو عديمين انتهى والصدقة كالعتق يفرق فيها بين المعين وغيره وانظر تلخيص هذه المسئلة في الكبير (ص) ووجبه (ش) يعني أن الكفارة تقبيل الحنت نفعها والحنت في بين البر بالفعل وفي بين الحنت بعدمه وأشار بقوله (ان لم يكفر) إلى أن وجوب الكفارة بالحنت محضه إذا حنت طائعا أو كانت عينه على حنت كن حلف ليكنم زيدا في هذا اليوم ولم يكلمه فيه لمانع حصل ألعن كانت عينه على بر أو كره على الحنت في ذلك فانه لا يلزمه كفارة ولا حنت كن حلف لا تدخل الجاهم مثلا فان كره على دخوله فانه لا يصح ولا يلزمه كفارة فقوله ان لم يكفر يرى مطلق بأن فانه المحلوف عليه في بين الحنت ولو مؤجلا طوعا أو كرها ان لم يكن المانع عقليا ولم يفرط كما باقي أو فعله في البر المطلق طوعا لا ان فعله مكرها فلا حنت على المشهور فقوله ان لم يكفر مبر منطوقه ثلاث صور ومفهومه صورة واحدة وسبه التفرقة بين الحنت بالا كراهة في بين غير البر ان بين الحنت الحنت فيها بالترك وبين البر الحنت فيها بالفعل وأسباب الترك كثيرة فخص في

ينوقف في أجزائه مع تمام التردد وصورة الطلاق البالغ الغاية أن يقول ان دخلت الدار فأمره مطلق ثلاثا وأسباب طلقها ثلاثا فاقومها ثم عادت اليه بعد زجر شرعي قبل دخول الدار ثم دخلها وهي في عصمة فلا شيء عليه وإطلاق التكفير عليها مجاز بمعنى انه لا يعود عليه العين في العصمة الجديدة بخلاف ما إذا طلقها لدون الغاية ثم عادت لم يولد بعد زجر فقامت بعد عليه العين فلا يدخل الدار فان دخلها حنت كافي عب (قوله أو كانت عينه على حنت) أي أو حنت مكرها أو كانت عينه على حنت (قوله أو كره على الحنت الخ) أي ولو لم يغيره قبل كذا به حنت را كها حتى أدخلته الدار المحلوف على عدم دخولها غير قادر على ردها وعلى الزول عنها (قوله فانه لا يلزمه كفارة) سواء كان المانع عقليا أو عاديا أي يستفقد أن لا يعلم انه يكفر على الفعل وان لا يضر غير ما كراهه له وان لا يكون الا كراهة سرعا وان لا تكون عينه لا فصله طائعا ولا مكرها وان لا ضعه فاسطا طوعا بعد زوال الا كراهة وان لا يكون الحلف على شخص هو المكرمة (قوله أي مطلق) وأما لو كان البر مقيدا كان يقول والله لا تكلمت زيدا في هذا اليوم فبره لا يتوقف على الا كراهة لم يحصل حتى بقوات الزمن فله مؤلفه كذا كره شخصاً عبد الله (قوله ولم يفرط) فقد في المفهوم الذي هو اذا كان المانع عقليا أي ان صيغة الحنت لا يحث فيها المانع العقلي اذا لم يفرط وأما اذا فرط فله حنت وتقدم غسل المانع العقلي وان شئت جعلته حلالا من المانع العقلي المتق أي ولو لم يكن المانع عقليا لم يعدم التفرط فيصدق المتطوق بصورة أيضا وهو ما اذا كان المانع عقليا وفرط (قوله فخص فيه) أي لكونه حلفا ويجزأ على شيء أسبب تركه كثيرة فهو داخل على التشديد على نفسه فلا يشدد عليه



(قوله ولما كانت البين الشرعية الخ) لا يفتي أنه هذا بغير ما ذهب اليه المصنف رأي ثالث وذلك لأنه قد كفي أول البين ان  
 البين تنقسم على رأي ثلاثة أقسام وعلى رأي خمسين وهذا إذا كان البين الشرعية عند المصنف قسم واحد (قوله وفي الخ) أي أنهم قوله  
 أشد أن ما كان أخف لا يلزم وإن كان العرف جرى به كذا جرى العرف بالخلف بالشيء في عرفه بالخلف بما يلزم فيه مطلقا واحدة  
 في كـ وحده عند مناهه ولا مفهوم لاشد بل مثله أشق وأعظم كذا ينبغي وهذا ما لم يكن نية جعل عليها وتصريحها شاذ وبقال مثله  
 في قوله وزيد في الأيمان تلتزم في فلو حاكم كما يفيد ذكر بطلقة واحدة ونقض وبغير ثلث مثله يوم عيمه بعد إخراج الذون وما يلزمه  
 شرعا من نفقة وغيرها فإن لم يقدر على الشيء حين البين لاشي عليه ولا يهدى كمن نذر الشيء ويلزم الخالف ما ذكره المؤلف ولو جاءه  
 بالحكم وبعطل للفظ إذا لم يفصل في ذلك إذا انحطط والجمل في موجب الحنث كالعلم هذا هو الأصل \* وأعلم أن قول المصنف وفي على  
 الخ حكم هذا حكم من حلف ولم يدرم حلفاً كان يفتي أو مطلقاً أو مصدق (٦٣) أو مشي فيلزمه أن يطلق نساعة البينة

وأن يفتي عيمه وإن تصدق  
 بثلاث ماله وإن عشي إلى بيت الله  
 الحرام في حج وأن يكفر كفارة بين  
 (قوله أن يطلق نساعة) أي التي  
 يملكها فلا شيء عليه في التي يتزوجها  
 أو يملكها بعد البين وقبل الحنث  
 خلافاً لقول ابن الحارث يوم  
 الحنث (قوله) وأن تصدق بثلاث  
 ماله) وانظر لو شك في دفع حج بخاربه  
 الغائبة عنه هل حصل قبل البين  
 فينتق ثلثه أو بعده وجعل ذلك أن  
 لم تكن البينة بشي والأصل عليها  
 ولو في القضاء قال أردت جهته  
 البين البين بالله ولم يدخلها ولو اعتقا  
 ولا غير قبل (قوله) إذا كان  
 العاقبة بالخلف به) أي بصوم  
 العام هذا هو التحقيق الذي يدل  
 عليه النقل وكذا يقال في حلفه  
 بقوله على أشد ما أخذ أحد على  
 أحد فلا اعتبار في الخلف  
 بالمصدقان لا بقوة الأيمان  
 تلتزمي وأعلى أشد ما أخذ أحد على

وأسباب الفعل قليلة ضعيفة فوسع فيه تأمل ولما كانت البين الشرعية عند المؤلف محتمة  
 بالخلف بالله وصفاته وما عند ذلك التزامات لا عين شرعية وأخفى الكلام على الشرعية وما  
 يتعلق بها من استثناء وتغويعوس وكفارة وغير ذلك شرع في شيء من الالتزامات فقال (ص)  
 وفي على أشد ما أخذ أحد على أحد من علكه وعقده ومصدق بثلثه ومشي في حج وكفارة (ش)  
 والمعنى أن المكلف إذا قال على أشد ما أخذ أحد على أحد لا كلف بدام لا تكفه فانه يلزمه  
 عند عدم البينة أن يطلق نساعة ثلاثا وهو المراد باليت وإن يفتي عيمه الذي يملكه حين البين  
 لا يوم الحنث وأن تصدق بثلاث ماله الذي عليه حين عيمه إلا أن ينقض ثلث ما بقي وإن عشي إلى  
 بيت الله في حج لا في عرفه قول الشارح أو عرفه غير ظاهر وأن يكفر كفارة بين ولا يلزمه كفارة ظاهر  
 ولا صوم سنة (ص) وزيد في الأيمان تلتزم بصوم سنة (ش) يعني أن المكلف إذا قال الأيمان  
 تلتزمه أو كل الأيمان أو جميع الأيمان أو أيمان المسلمين ونحوها مما يدل على العموم أن لا يقبل  
 كذا فعله أو لا يفعل وتركه ولا يثبت فانه يلزمه ما مر في المسئلة السابقة زاد على ذلك أن يلزمه  
 أن يصوم سنة كاملة أو ما يشار بقوة (أن اعتد بالخلف به) إلى أن صوم العلم لا يلزم إلا إذا  
 كانت العادة جارية بالخلف به أي عادة أهل البلد الخالف أن يحلفوا بذلك ولا عبرة بعادة الخالف  
 وحده قال المؤلف وينبغي في غير الصوم أيضا أنه لا يلزم إلا بالعادة اهـ وهل يلزمه أيضا صوم  
 شهرين متتابعين كشهري التطهار أو لا يلزمه ذلك فيه تردوا إليه أشار بقوله (وفي لزوم شهري  
 تطهار تردد) أي وفي لزوم صوم شهرين كشهري التطهار لو كان معزوجة وظاهر منها في كونه  
 منوى المتتابع والتكفارة إلى آخر ما يأتي ولم يقل ولا ينفك كنفاء بقوله وخصصت بنية الخالف  
 (ص) وتخريم الحلال في غير الزوجة والامة لغو (ش) يعني أن المكلف إذا حرم على نفسه  
 شئ ما أباحه الله من طعام أو شراب أو لباس أو زواج أو عبداً وغير ذلك سواء أقر أو راجع  
 كقولنا فعلت كذا إذا خلل على حرام أو قال الشئ الفضل على حرام فله لا يجرم عليه لأن  
 الحلال والحرم هو الله تعالى إلا الزوجة فقط فانه إذا حرمها حرمت عليه لأن غيرهما هو مطلقا

أخذ خلافاً لما صرح به بعض الشراح (قوله ولا عبرة بعادة الخالف) فحنث كلامه شامل لما إذا عتاده الخالف وأهل بلده أو هم دولته  
 سواء اعتاد خلافهم أو لم يفتد فنفقه ثلاث صور ومفادها لو كان له عادة فلا عتاد لهم بالخلف به أصلا لانه لا يلزمه وأولى إذا لم يكن له  
 ولهم عادة بالخلف به وجعل عجب أن الأولى من هذين يلزمه الخلف به والحاصل أنه أن اعتاد أهل البلد الخلف به اعتاد الخالف الخلف  
 به أو بغيره ولا عتاده أصلا فله ثلاث صور فيها الزوم فإذا لم يعتد أهل البلد أو الخالف الخلف به فلا لزوم فإذا اعتاد الخالف الخلف به  
 فقط أي أهل البلد يعتادوا ذلك ففيها الزوم عند عجب ونسبه عجب دون ما يظهر من كلامنا بشارحنافه هذه صور خمس بالاختصار  
 وبالسبب تسعة وذلك لأنها ما أن تكون عادة أهل البلد الخلف بصوم العام أو بغير صوم العلم ولا عتاد لهم أصلا لاشي ويجوز من قبل  
 ذلك وتعلم أحكامها ما ذكر (قوله أنه لا يلزمه إلا بالعادة) أي لا يلزمه عتق من عتق إلا إذا جرى عرف بذلك وكذا لا يلزمه من شئ عجب إلا إذا  
 جرى العرف بالخلف بذلك وكذا يقال في غيره (قوله وفي لزوم شهري تطهار تردد) والقول بالزوم عزا من بشر الأشيخ والقول بجهنم  
 ذلك لابي محمد وجماعة.

تطلق عليه ثلاثا تدخل بها أم لا ولا يتوَقَّع قوله والامة معطوف على غير فهمي مجرورة فيكون  
في الامة لغوا ايضا فالعمل في الامة في والتفريق في غير الزوجة لغو وفي الامة لغوا لأن يتوَقَّع  
بغيرم الامة عتقها وانما كفر عليه الصلوات والسلام في خبره أم لا ما برأه من الامة حلف بالله  
لا يقربها وانما خص المؤلف على الامة للرد على من يقول يلزمه كفارتين ولا يتوَقَّع حاشي بكفر  
وعلى من يقول تعقوا والا فلا خصوصية للامة قبل ما عدا الزوجة كذلك (ص) وتكررت  
ان قصد تكرار الحنث (ش) يعني انه اذا حلف مثلا ان لا يكلم زيد او قولي انه كلما كلمته  
الحنث فانه يلزمه كفارة من كلما كلمه وكذا لو قال والله لا جامع زوجتي ونسبه السكر او يرد  
واليمين واحدة وحيث لا اشكال مع قوله بعد او قولي كفارتان فانه كرر القسم ونوى بكل لفظة  
كفارة فقوله وتكررت أي الكفارة ان قصد تكرار الحنث بتكرره بل ما حلف عليه والحنث  
في اليمين بكسر الهمزة وقضها والتسكت (ص) او كان العرف كعدم ترك الوتر (ش) يعني أن العرف  
اذا كان ياربيا بتكرار الحنث في صيغة من صيغ الايمان فانه يتكرر الحنث على الحالف بعينه  
من قصد تكرار الحنث بها لان العرف كالشرط فن حلف لا تترك الوتر مادام عكة فانه يتكرر  
عليه الحنث بتكررت الوتر يربى العرف بالتكرار كما انه قال كلما تركت الوتر فعلى كفارة  
فقصير كان لتكرار المفهوم من تكررت ومثل الوتر كل عبادتها وقت تفعل فيه لا تتقدم  
عليه ولا تأخر عنه وهو دائم (ص) او قولي كفارات (ش) صورته انه كرر اليمين على  
شيء واحد وقصد تعدد الكفارات كن حلف بالله او شيء من صفاته ان لا يفعل كذا لشيء واحد  
ونوى ان يفعله فعليه كفارات بعد الدقس به فان الكفارة تتعدد بتعدد ما نوى التاكيد  
او الانشاء دون الكفارات لم تعدد اتفاقا في الاول وعلى المشهور في الثاني (ص) او قال  
لاولا (ش) يعني لو قال لا باع سلبه هذه من فلان فسلبه آخر او ان قال لا والله ولا انت  
فباعها منهما جميعا فعليه كفارتان وفي الطلاق لفظتان ولو باعها من أحدهما ثم ردها عليه  
فباعها من الثاني فعليه كفارتان ومن قال والله لا يعتن فلان ولا من فلان فكفارة واحدة  
تحتجزه باعها منهما او من أحدهما وردها عليه فباعها باعها من الاخر فهو سواء لانه بتعدد  
المخوف به بخلاف صورة المؤلف تعدد المخوف به فذلك كما بينت (ص) او حلف ان لا يحنث  
(ش) يعني أن من حلف على شيء ان لا يفعله او ان يفعله ثم حلف انه لا يحنث في عينه هذه ثم  
وقع عليه الحنث فان الكفارة تتعدد عليه واحدة فحنثه في عينه والاخرى خلفه على ان لا يحنث  
وقد وقع منه الحنث لان الثانية لما كانت في غير لفظ الاولى لم تحمل على التأكد خلافا لما في  
المسوط (ص) او بالقرآن والمصحف والكتاب (ش) الاحسن أن يكون معولا لفظا لمقدر  
عليه الحلف المذكور أي وحلف بالقرآن وهو معطوف على مدخول الشرط اعني قصد وأما  
عطفه على قوله أن لا يحنث لكونه على تقدير صرف الجرفه في لعلم تناسب المتعاطفين فان  
المعطوف عليه محالوف عليه والمعطوف محالوف به وكذا عطفه على مقدر بعد حلف وهو  
المخوف به ففيه نظر لاقتضائه كون الحلف بالقرآن وما بعده فيما اذا حلف أن لا يحنث مع انه  
غيره صور على ذلك ومعنى كلام المؤلف أن من حلف بالقرآن والمصحف والكتاب على شيء انه  
لا يفعله وفعله فعليه ثلاث كفارات ولعل هذا ما يقصد التأكد وما شئ عليه المؤلف خلاف  
الراجح والراجح انما ليس عليه الا كفارة واحدة لان جميع أسماء الله مدلولها واحد بل لو قال  
والمصحف والقرآن والكتاب وقصد التأكد فليس عليه الا كفارة واحدة على المذهب (ص)  
او دل لفظه بجمع أو بكما أو بهما (ش) أي أو دل لفظ الحالف على التكرار حالة كونه متلبسا  
بكونه جمعا كقوله ان فعلت كذا فعلى ايمان أو عهدا وكفارتان أو متلبسا بكونه بكما أو بهما

(قوله وحيث لا اشكال) أي  
بالتكرار (قوله والتسكت) عطف  
مرادف على قوله والتقص (قوله  
مادام عكة) فسر من مثال (قوله  
صورته انه كرر اليمين على شيء  
واحد الخ) بل وان لم يكرر اليمين  
وقد نوى باللفظة الواحدة كفارات  
فيلزمه بقدر ما نوى (قوله أما لو نوى  
التاكيد والانشاء) وسكت عما  
اذا ينوشيا والتظاهر من المصنف  
انه يلزمه كفارة واحدة (قوله  
الاحسن الخ) الاحسنية ظاهرة  
بالنسبة لعطفه على قوله ان لا يحنث  
فان العطف صحيح لانه غير احسن  
لعلم تناسب المتعاطفين وأما بالنظر  
لقوله وكذا عطفه الخ فلا يظهر  
الاحسنية لانه يفيد التعين (قوله  
ما لم يقصد التأكد) أي بل قصد  
التأكد (قوله لان جميع أسماء  
الله الخ) المناسب لان هذه الالفاظ  
مدلولها واحد وهو الذات القدسية  
ظاهرة في مثل العالم والفادر ولا  
يظهر (قوله بل لو قال الخ) لا يظهر  
هذا الاضراب وذلك لانه حمل  
المصنف على التأكد لقوله ولعل  
هذا ما يقصد التأكد (قوله فليس  
عليه الا كفارة واحدة على المذهب)  
أي الا أن ينوي كفارات كما صرح به  
بعض الشراح (قوله أو عهدا) أي  
جمع عهد يعني بين

(قوله فعليه بالفعلة الواحدة كفارات) ولوفى به عينا واحدة لان الجمع نص في معناه فلا يقبل التخصيص (قوله لامي ما) اقترنت بما كما قال المصنف أولا لان بينهما فارق وهو أن متى ما لن خصص بها معنى كما تستكررون لم يقصد التكرار بخلاف ما اذا لم تقترن فلا تستكرران الا انوى التكرار (قوله اومتى ما حضرت ٣) أو طلقته (قوله ففعله مران) لاحاجة ذلك لان المراد انه لا يلزمه بالفعلة الواحدة كفارات نظرا لتعدد اليمين (قوله والانشاء) عطف تفسير وقوله على المشهور راجع لقوله وان لم يقصد التاكيد بل قصد الخ فلذا قال بعض الشراح حاصله ان قصد التاكيد كفارة واحدة (٦٥) اتفاقا أو تعدد كفارات لزمه اتفاقا أو الانشاء بلا قصد كفارات فالمشهور كفارة ووفى

مجلسين (قوله ولا فرق بين مجرد الاسماء الخ) حاصله أن تقول لا فرق بين الاسماء فقط أو الوصفات فقط أو المجموع منهما (قوله ان اتحد المعنى) وذلك لان المعنى لتلك الالفاظ القات العلة وان كان باعتبار الصفة باعتبار السميع والعلم (قوله وهو تكرر باليمين) أي انشأه اليمين لالتاكيد (قوله فهو محمول على التاكيد) أي محمول على عدم تعدد الكفارة وقوله حتى ينسوي التأسيس أي حتى ينسوي تعدد الكفارة (قوله فهو محمول على التأسيس) أي طلقه ثانية (قوله فغناه من تعدد لان الطلاق الاول يضيق العصمة) هذا الفرق نفس التصور لان كون الثاني زيدا ضيقا لكونه كان تأسيسا أو أمال فرض انه تاكيد فلا يزيدا ضيقا (قوله ابن رشد وهو جارعي المشهور) انظر فلم يقل وهو المشهور بل جار على المشهور ولعله جارعي المشهور في المسئلة السابقة الى حتى قوله أو بالقرآن والمصنف (قوله ولا كله) أو بالقرآن ولوحلف لا كله غدا. ان كله غدا ثم حلف لا كله بعد غدا فكفارتان ان كله غدا (قوله هو ذا كرم ذلك

فعلت كذا فعلى كفارة أو يمين ففي الاول تعدد الكفارة بالحنث مرة فعليه بالفعلة الواحدة كفارات وهنا لا تعدد لان تعدد فعليه بكل فعله كفارة واحدة (ص) لامي ما (ش) يعني اذا قال الحالف متى ما قلت زيدا أو ان أو اذا فعلى كفارة يمين ونحو ذلك فلا تعدد الكفارة عليه بل تجعل اليمين بالفعل الاول لأن ينسوي تكرر الحنث ومما شى عليه المؤلف ههنا أن متى ما لا تقتضى تكرار اهرام المذهب خلافا لما شى عليه في باب الطلاق من انها تقتضى التكرار كما أشاره ههنا بقوله أو كلما حضرت أو طلقته أو متى ما وقع عليك طلاق فأنت طالق وطلقة واحدة (ص) وواقع ههنا هو ان قصده (ش) أي ولان قال راته لا فعل كذا ثم قال ووفى مجلس آخر واقفه لأفعله ففعله مران فليس عليه الا كفارة واحدة بالفعل الاول ولا شى عليه فيما بعده وان لم يقصد التاكيد بل قصد التكرار أو الانشاء أي انشاء يمين ثانية ما لم ينسوي تكرر الحنث وتعدد الكفارة على المشهور ولا فرق بين مجرد الاسماء والصفات ومجموعهما خلافا لابن رشد حيث قال ان اتحد المعنى اتحدت مثل واقفه السميع والعلم وان اختلف المعنى تكررت مثل والعلم والقدرة والارادة ففعله وان قصده أي وان قصد تكرر اللفظ وهو تكرر باليمين وبعبارة أخرى أي وان قصد انشاء اليمين الثانية بعد اليمين الاولى فهو محمول على التاكيد حتى ينسوي التأسيس ومثل اليمين بالله الظاهر بخلاف الطلاق اذا قال أنت طالق أنت طالق فهو محمول على التأسيس حتى ينسوي التاكيد والفرق أن المحلوف به هنا وفي الظهار وألا هو المحلوف به آخر وفي الطلاق وان كان اللفظ واحدا فغناه من تعدد لان الطلاق الاول يضيق العصمة والثاني يزيدا ضيقا والثالث يبينها من العصمة (ص) أو بالقرآن أو التوراة والنجيل (ش) يعني انه اذا حلف بالقرآن والتوراة والنجيل لأفعل كذا ثم فعله فان علمه كفارة واحدة عند معنونه ابن رشد وهو جارعي المشهور وبه يعلم ضعف ما شى عليه المؤلف فيما سبق من التعدد في قوله أو بالقرآن والمصنف والكتاب لان ذلك كله كلام الله وهو صفة من صفات ذاته فكيفه سلف بصفة واحدة (ص) ولا كله غدا وبعد ثم غدا (ش) يعني ان اليمين الثانية اذا كانت جزء الاولى فان الكفارة تعدد فيهما كالو حلف بالله لا كله غدا وبعد ثم حلف لا كله غدا أو كله غدا كما لو كرر اليمين على غدا فتلزمه كفارة واحدة بخلاف لو لم تكن الثانية جزء الاولى فان الكفارة تعدد كالو حلف لا كله غدا ثم حلف لا كله غدا ولا بعد غدا فتلزمه كفارتان ثم لاشى عليه ان كله بعد غدا وان كله بعد فقط فتلزمه كفارة واحدة وما أنهى الكلام على حد اليمين وصفتها والوجهة للكفارة بينها وانواع الكفارة وتكرارها واتحادها أتبع ذلك بالكلام على مقتضيات الحنث والبرود كرم ذلك خمسة أمور النية والبسط والعرف والقول والمقصد القوي والمقصد الشرعي وبأبالية

(٩ - خروشى ثالث) خمسة أمور) ظاهر عبارة انه في شئ آخر غير تلك الامور وكاله أراد بغيرها النية المعصية وهو معنى صحيح يمكن أن يكون مرادهم بعد ان كتبه وجبت النقل عن اللفظ ان الخصص والمقدمة الستة الخمسة المذكورة في المصنف والعرف الفعلي واعلم ان كون ذلك يقتضى الحنث أي في شئ خاص مثلا لا أكل مما يقتضى اللفظ انه حنث بأكل أي سمي فاذا نوى خصص سمي الضان فذلك النية اقتضت الحنث في شئ خاص

(قوله) وخصصت نسبة الخالف (الخ) أي قصرت العام فالفعول لخصت محذوف وكذا يقال في قوله وقيدت أي المطلق فمفعول قيدت محذوف نخرج به أسماء العدد كانه على عشرة فلا يصح أن يقول أردت تسعة وهذا غير قوله على عشرة الاثلاثة مثلا وأسماء الله تعالى فمتنع أن تستعمل في غير معناها فإذا حلف بالله وقال أردت بزمن باب اطلاق الفاعل على أن ثم لم يقبل نيته لانه لا يتأتى فيهما تخصيص كذا في عب وتأمل فإن التخصص ليس مجازا وظاهر عبارته أنه تجاز (قوله انفاً) أصله نافت تحرّك الباء وانفتح ما قبلها فقلت ألفانم حذف لتأنيدها الساكنين (قوله حيث الخ) ظاهر العبارة أن انفاً راجع لسلكي التخصص والتقييد وليس كذلك بل هو أي نافت راجع لسئلة التخصص كابدل عليه حله وأما المقيدة للمطلق فسيأتي آخر العبارة أنها موافقة لتظاهر اللفظ أي فهي ليست مخالفة لا بنقص ولا زيادة وقوله أي مخالفة بنقص أي مضادة حالة كونها لمناسبة تنقص كقوله والله لا كل سمنوا شوى كل سمن البقر فذهنية مضادة لمناسبة بنقص أي باخراج حتى من العام وقوله حال كون قصد المخالفة على حد سواء الأولى أن يقول حالة كون وجودها وعدمها على حد سواء ثم ان قضية العبارة ترجوعه أي ساوت لقوله وخصصت أي وتميز بقوله كذا أن يخرج حجابها أو ما قوله كان خالفت ظاهر لفظه وان كان فيه تخصيص العام مع المخالفة المذكورة فإنه ليس مساواة بل قريب من المساواة وثلاً كان في الأولى يقبل مطلقاً في الطلاق وغيره من المرافعة وغيره بخلاف الثاني (قوله حال كون الخ) ظاهره أيضاً أن قوله وسأوت متعلق بالمستثنين أيضاً وفي كلام بعض المحققين الموافق لنقولهم قد قيد المطلق فخالصه أن انفاً قيد في تخصيص العام وقوله وسأوت قيد في تقييد المطلق ومعنى المساواة كما في توضحه أنه يمكن أن يقصد باللفظ الصادر منه ماؤه وأن لا يقصد على حد سواء قال محشى ت وهذا يتصور في تقييد المطلق وتعيين أحد (٦٦) محال المشترك وقال عجب ثم انه يعتبر في المساواة أن يحتمل اللفظ ماؤه الخالف

وغيره على السواء لانه وعرفا فلو احتمل ذلك لكانه وكان احتمله في العرف للمعنى النوى مرجوحاً كانت النية مخالفة لمخالفة قريبة فيقبيل الا في القضاء في الطلاق والعق المعين كن حلف لا يبطأ أمته وفي رواية فان استعمال اللفظ في هذا المرجوح عرفاً والراجح استعماله في الجماع وان كان استعمال اللفظ فيه مخالفة على حد

فقال (ص) وخصصت نسبة الخالف وقيدت ان نافت وسأوت في الله وغيرها كطلاق (ش) يعني ان النية تقييد المطلق وتخصص اللفظ العام حيث كانت النية منافية أي مخالفة بنقص حال كون قصد مخالفتها وعدمه على حد سواء أي يمكن ارادته وعدم ارادته بالسواء أو حوى لو خالفت زيادة كما لو قصد معنى طاماً وغيره بلفظ خاص كالخالف لا شرب فلان ماؤه لا اليس فوأم غزل امرأته بقصد قطع المن فإنه يصح بكل ما يتنفع بهنهما وأخرى لو وافقت ظاهر اللفظ وهي القيدة للمطلق والمبينة لاجال المشترك وصورتها ان راسدعها إذا حلف ان كنهه فاحد عيسى راً وقعا شاة طالق وله زوجتان تسمى كل منهما بذلك وقال أردت فلانا أو بنت فلان ولا فرق في تخصيص النية للفظ العام وتقييد المطلق بين أن يكون المين بالله أو غيره كطلاق وعق فلو اومن قوله وسأوت أو احوال من فاعل نافت أي خصصت النية المتنافية أي

سواءه الخاصل أن المفهوم من أطراف الكلام أن المساواة تكون في المطلق والمفيد ومع وجودها تنفع النية عند الملقى وعند القاضي مطلقاً ومع عدمها مع القرب تنفع عند الملقى وعند القاضي في غير الطلاق والعق المعين لا فیهما عنده (قوله) وأخرى لو خالفت زيادة أي في الاعتبار لا في التخصص والاطلاق احدثت بينهما وقوله وأخرى لو وافقت ظاهر اللفظ أي بأن لم تكن مخالفة لا بنقص ولا بزيادة وهي القيدة للمطلق والمبينة لاجال المشترك وكان على المصنف أن يرد بقوله وبفت اجمال المشترك ويمكن الجواب بان مراده بتقييد المطلق ما يشمل تبيين اجمال المشترك وقوله وصورة الخ فيه ألف ونشر مراب مع ما قبله (تنبيه) لا يعني ان في كلام الشارح تنافياً وذلك لان قوله حيث كانت الخ يفيد ان المخالفة بنقص تكون بمقيدة للمطلق وقوله وأخرى وافقت يقتضي ان المقيدة للمطلق لم تكن مخالفة بنقص بل موافقة وهذا هو المناسب أي النية المقيدة للمطلق لا تكون أبداً مخالفة بنقص بل موافقة (قوله قالوا والخ) أقول حيث علمت أن ان نافت راجع لتخصص العام وقد جعل الشارح قوله وسأوت للصل يعلم ان قوله وسأوت قاصراً على تخصيص العام فلا يجري في المطلق (تنبيه) إذا علمت ما قرأنا من معنى المتألف (٢) هو ما يفيد الشارح في قوله الا في قوله كسمن شأنه مع نية اخراج غيره والا إلى آخر ما سألنا وهو ما ذهب اليه القرافي في قوله وتذعبره حيث قال الخالف باللفظ العام ان أراد بعض افراده لا يلتفت لنته وبتعريه لفظه لان هذه النية موكدة وان أراد اخراج غيره اعتبر نية من شرط النية المخصصة أن تكون سابقة لمقتضى اللفظ قال محشى ت وهو يعينم كلام المؤلف هنا وفي توضحه ثم ذكر ما حاصله ان المعتبر كونه يقصد فرداً من العلم كأن يحلف بأنه لا يأكل سمنوا وشوى بذلك من الضأن وان لم يلاحظ اخراج غيره أو لا يلاحظه انه لا يعتد بغير ما نوى وليس من شرط ذلك أن يتعرض عند نسخته من الأفراد الى اخراج غيره فلو كان ما ذكره صحيحاً لتهوا عليه ولأن نية بعض الأفراد تستلزم اخراج غيره فلا يتعرض لآخر اجمعه فليعتبر المصنفين ان نافت على هذا جعني خالفت وليس

للاحتراز بل كاشف الصورة التخصيص لان المناقشة حيث سبب الخصوص والعموم لا غير ويمكن أن يكون شارحنا نظر اليه حيث قال  
أي مخالفة بقص الخ غير انه ينافي ما ساقى فيه في قوله كمن ضأن في لا كل منافق تدبر (قوله حال كون الخ) الاولى أن يقول حال كون  
وجودها وعدمها على حد سواء (قوله وانظر الكلام في العام) لا يخفى أن العام اللفظ الذي يستغرق الصالح لمن غير محصر والمطلق  
اللفظ الموضوع للماهية بلا قيد والتسكرة اللفظ الموضوع لفرد النشر واللفظ فهو ما واحد ذكر حل وأسود والحاصل أن الصنف أراد  
بقوله وقيدت أي المطلق ويراد به هذا والمشتكك اللفظي كعين (قوله ويدعي انه (٦٧) أراد بجهايات ما دامت تحته) لا يخفى ان قوله

ذلك من قبل العام الذي خصصته  
النية وكأنه قال لا تزوجه في أي  
وقت من أوقات حياتها فخصصته  
نيتها حيث أراد بجهايات ما دامت  
تحته أي وأخرج غيرها (قوله مع  
قيام النية عليه) أي عند القاضي  
أي في الطلاق والعق المعين (قوله  
وتعذر عليه التسري) أي ويحلف  
(قوله وهذا المسئلة) أي التي  
ليكن الخلوفا له لزوجة (قوله التي  
لموافقتها العرف) أي فتقبل نيته  
عند الملق مطلقا وعند القاضي  
الافى الطلاق والعق المعين (قوله  
كان خالفت ظاهر لفظه) لا يخفى  
ان هذا أيضا من قبيل تخصيص  
العام (قوله كمن ضأن الخ)  
الكاف اسم بمعنى مثل صفة  
للمخالفة المدلول عليها بخالفت أي  
خالفت مخالفة مثل مخالفة من  
ضأن في كونها في غير موافقة  
للعرف (قوله أو حلف لزوجه في  
جارية الخ) لا يخفى ان هذا ليس  
من قبيل تخصيص العام بل من  
قبيل تقييد المطلق وذلك لان مراده  
بالمطلق هنا ما يشمل المشتكك لفظ  
وطلت من قبيل المشتكك عين  
الجامع ووطه القدم لفة الا انه اشهر في  
الجامع دون الوطه بالقدم ونوى غير

للمخالفة بقص حال كون قصد مخالفتها وعدمه على حد سواء كما مر وانظر الكلام في العام  
والمطلق في شرحنا الكبير (ص) ككونها معه في لا تزوجه حياتها (ش) يعني أن الشخص اذا  
قال لزوجه لا تزوجه حياتها وان فعلت فالتى أن تزوجه طالق ثم يطلها وتزوج بعدها ويدعي  
انه أراد بجهايات ما دامت تحته فانه يقبل في الفتوى والقضاء الكاف لتسوية النية المخالفة  
المساوية فهي مخالفة لظاهر اللفظ مساوية في احتمالها له ولو عدمه قال ابن رشد ولو لم تكن الخلوفا  
لهما زوجة فقال ان تزوجت ما عاشت فلا تملك امرأه أن تزوجه طالق ثم أراد أن تزوجه بعد  
ان طلقت وقيل أن يموت وقال أدبت ما عاشت وكانت زوجة لقلان أو ما أشبه ذلك لم يتوفى  
ذلك مع قيام النية عليه ولم يكن لها أن تزوجه ما عاشت الا ان يخاف على نفسه الغت انتهى  
أي وتعذر عليه التسري وهذا المسئلة من مسائل المخالفة القسرية التي لموافقها العرف  
(ص) كان خالفت ظاهر لفظه كمن ضأن في لا كل ميمنا ولا كله (ش) يعني أن النية اذا  
خالفت ظاهر لفظه وافقت الاحتمال المرجوح القريب من التساوي فحكمه ما حكم المساوية  
التي تقبل في الفتوى والقضاء الا في الطلاق والعق المعين مع مراعاة أو اقرا في حلف لا كل  
ميمنا وقال ثبت من ضأن أو حلف لزوجه في جاريته ان كان وطئها وهو يريد مقدمه قبلت  
نيتها في الفتوى دون القضاء ومثله لا كله وقال ثبت شهرام مثلا فقوله كمن ضأن أي كمن  
من ضأن مع نية اخراج غيره أو لا في لا كل ميمنا بنوى اباحة ما عدا من الضأن وأما لو  
نوى عدم كل من الضأن فقط في لا كل ميمنا من غير نية اخراج غيره أو لا فانه بحث بجميع  
أنواع السمن لان ذكر فرد العام مقصور وبالحكمه يؤيده ولا يخفى وأق المؤلف بقوله كان  
خالفت الخ مقصورا بكاف التشبيه ليرجع الاستثناء الا في ما بعدها والحاصل أن النية  
المخالفة لظاهر اللفظ على أربعة أوجه مخالفة ما شمن من مدلوله كالمقصود معنى عاما كما مر مثله  
ومخالفة يكون قصدها وعدمه على حد سواء وهذه ارادها المؤلف بقوله ككونها مع الخ وتزك  
الاولى لا ترو بها وخالفه موافقة لاحتمال المرجوح القريب من التساوي وهذه ارادها  
المؤلف بقوله كان خالفت ظاهر لفظه الخ وهي التي يقرر فيها بين المرافعة وعدمها في الطلاق  
والعق المعين ومخالفة موافقة لاحتمال المرجوح البعيد جدا وهي المرادة بقول المؤلف  
الا في ارادة تقييد فلا تقبل في القضاء ولا في الفتوى (ص) وكوكيله في لا يبيعه ولا  
بضربه (ش) هو من أمثلة المخالفة القسرية ومعناها من حلف لا باع عبده مثلا لا يبيعه ولا  
فوزل من باعه أو ضربه وقد نوى انه لا يبيعه ولا يضربه بنفسه فانه يعمل نيته في الفتوى  
وفي القضاء ان كانت عينه بغير الطلاق أو العق المعين والا فلا وعليه يحمل قول المدونة وان

المشهور وذلك لا يقبل في الفتوى والطلاق في القضاء (قوله مخالفة بأشد) لا يخفى ان هذا ليس من تخصيص العام ولا من تقييد المطلق  
(قوله ومخالفة موافقة) لا يخفى ان هذا من قبيل تخصيص العام (قوله وكوكيله الخ) هذا أيضا لا يحمل أن يكون من قبيل العام أو  
تقييد المطلق وذلك لان قوله لا يبيعه أي لا يقع بيع من جهتي الشامل للبيع الصادر منه مباشرة والصادر من وكيله فان اراد بالاضافة  
العموم فيكون ذلك من قبيل العام وان أراد بالجنس فيكون من قبيل المطلق هكذا ظهر لي (قوله وعليه يحمل قول المدونة الخ) أي  
قول المدونة تحت معناه اذا كانت بطلاق أو عق معن عند القاضي وذكر في له ما نصه فان قلت هذا التأنيف مختصر وبكفي فيه  
بالمثال الواحد فلم ذكر أربعة قلت قد يقال ذكر المثال الثاني زيادة الايضاح وذكر المثال الرابع وهو قوله وكوكيله في لا يبيعه ولا

بضر به إشارة إلى أنه من يرى أن كلام فرعي التوكيل في البيع والضرب حكمه واحد اختلافاً في فرق بينهما والتفرقة في المدونة ونصها وإن حلف بالضرب عبده فأمر غيره فضره لا بد إلا أن يرى بنفسه وإن حلف أن لا يبيع سلعة فأمر غيره فباعها حث ولا يدين (قوله الأرافعة) حاصله كما قال عجم أنهم ينكر الحلف لأنه إن أنكر الحلف وحلفت عليه البينة لم تقبل نيته تخصيص العام وتقييد المطلق ولو كانت عينه بغير مطلق وعنت معين ولو كانت موافقة بل أنكر أن يكون حثاً لاعتقاده أن نيته تنفعه بأن يمدى عليه أنه حث في حلفه بالطلاق أو العتق المعين فينكر الحث فيقيم المدعى نيته أنه حلف بالطلاق أو العتق المعين أنه لا يقول كذا أو ليقول كذا في وقت معين وفعله هذا ضد ما حلف عليه فادعى نيته تنفعه أن لو كانت عينه بغير مطلق وعنت معين (أقول) لا يحنى أن قول المصنف وبينة أو أقراراً يعقل كون البينة تشهد بالحلف وكذا الأقرار أن يكون بالحلف ثم إن قوله أمر أفعلة يقتضى أنه لو ذهب للقاضي من غير رفع وكذا للقاضي أنه لا يكون الحكم كذلك والظاهر أنه من قيل الفتوى لأن باب القضاء قد صرح بذلك في التوضيح والمواق (قوله أو استخلف الخ) لا يصح عطفه على مرافعة لأن هذا الاختصاص بالنسبة المخالفة لاه في المخالفة والمساواة والموافقة وليس من باب ما لا نسبة فيه لأن النسبة موجودة لكنها زالت منزلة العدم ولا يصح من جهة العريضة أيضاً لأن الفعل لا يصح عطفه على اسم لا يشبه الفعل فيجعل راجعاً (٦٨) لقوله وخصمت وقيدت أي خصمت وقيدت الأرافعة وخصصت وقيدت

الافى استخلاف في وثيقة حتى لا أن هذا استخلافه ما في الطبخي فانه قال قوله أو استخلف الخ ليس هذا من تقييد المطلق ولا من تخصيص العام وإنما ذكرهما لإفادة الحكم (قوله أو عقد السكاح على أن لا يسرى عليها) أي وحلف أن ما تسرى عليها فهي طالق أي فالمراد بالحق ما يطالب به ديناً أو ودعة أو ثعلبة لزوج أو غيره ذلك (قوله وقال المصنف) أي ولو كان لفظ الطلاق الصادر منه يقتضى واحدة (قوله كان الطلاق معلقاً) كان يقول زوجته طالق إن لم وفك رأس الشهر فيقول نوبت واحدة ويقسول المصنف أن نوبت أكثر وقوله أو مضراً كان يقول عليه الطلاق حاله عندي ودعة ويقصد

حلف أن لا يبيع سلعة فأمر غيره فباعها حث ولا يدين وإن حلف أن لا تسرى عبداً فأمر غيره فاشترى أمته (ص) الأرافعة بينة أو أقراراً في طلاق وعنت فقط (ش) هذا مستثنى من قوله كان خالفت ظاهر لفظه يعني أن النسبة الخالفة لظاهر لفظه تقبل عن ادعائها في الفتوى مطلقاً وفي القضاء إذا كانت عينه بغير الطلاق والعتق المعين وأما أن كانت عينه بهما ورنع لها كمعينة أو أقراراً فلا تقبل نيته المخالفة لظاهر اللفظ فالأمر في قوله وبينة بمعنى مع وقوة الأرافعة أي الارتفاع لأن الرفع من جانب غيره وأوفى قوله أو أقراراً للتوبيع وقوله وعنت أي معين وسبب في هذا في قوله وجب بالندز ولم يقض الأيت معين والندز واللين سواء وأما غير المعين فتقبل نيته في تعيينه وهذا إنما أتى فيما إذا كانت له عبداً (ص) أو استخلف مطلقاً وثيقة حتى (ش) يعني وكذلك لا تنفع نيته إذا كان مستخلفاً في وثيقة حتى لأن العين في ذلك على نسبة المحلوف له كلفه على ودعة أنكرها وقوى حاضراً أو عقد السكاح على أن لا يسرى عليها ثم تسرى حبسية وقال نوبت من غير الحش أو حلف ليقضن غيره على أجل قضى الأجل ولم يقضه فقال الحالف أردت واحدة وقال المصنف أن نوبت الثلاث فالعبرة بنسبة الحلف وسواء كان الحلف بالله أو بغيره في الفتوى أو القضاء كان الطلاق معلقاً ومضراً واحداً أو أكثر وكذا العتق وسواء كان العتق كاملاً أو بعضاً أو بالآله كالتمديد إذا كان في رقبة معينة ولا يقضى عليه في غيره وهذا أمر أدمه بالطلاق والمأربالوثيقة التوثق أي قطع النزاع فكأنه اعتاض عن نفسه هذه العين وليس المراد بالوثيقة حقيقة توثقها وهي الورقة المكتن بها وأفهم قوله في وثيقة حتى أنها على نسبة الحالف في غيرها وهو كذلك في العين بالله اتفاقاً وبغيرها على أحد أقوال الستة وأفهم بين الطلب أنه لو طاع باليمين في وثيقة حتى

حاضرة (قوله واحدة أو أكثر) أي كان الطلاق طلاقاً واحدة أو أكثر وقوله أو بالآله العارية فيها حذوف والتقدير مضراً أو بالآله أي التميز (قوله التوثق) أي قطع النزاع للعنق في وثيقة حتى أي قطع نزاع متعلق بحق أو أن المعنى الافي وثيقة حتى أي متوثق فيه وهو من إضافة الصفة للموصوف أي حق متوثق فيه أي باليمين (قوله فكأنه اعتاض عن حقه) أي كأن هذه اليمين عوض حقه (قوله وليس المراد الخ) أي ولا كان الكلام قاصراً (قوله على أحد أقوال الستة) فأذا ذلك عبارة التوضيح ونصه والثاني وهو الذي لا يكون على وثيقة حتى أما أن يكون بالله تعالى أو لا كان بالله تعالى فهي على نسبة الحالف والأقلية أقوال الأول أن اليمين على نية المحلوف له وراد ابن القاسم عن مالك أنه قال إن وهب ويصنوت وأصبغ وعيسى والثاني أنهم على نسبة الحالف وهو قول ابن القاسم والثالث التفصيل لأن المبشور ومضنون كان مستخلفاً فاعلى نية المحلوف له وإن كان مستطوعاً فعلى نسبة الحالف ونخص المصنف هذا الخلاف بجماعة الذين بالله تعالى وهو خلاف طريفة صاحب المقدمات وابن زردون فإنهم ماعا اختلاف وزاد أقوالاً أخرى أن أولها ما عكس الثالث أن حلف مستطوعاً فاعلى نية الغير لأنه إنما حلف لأجله وإن استخلف فله نيته لأنه كالذكر له فأنها إنما يفتقر أن يكون مستخلفاً ومتطوعاً فيما يقضى به عليه وأما غير ذلك فعلى نية

الحالف وراه أصبح عن ابن القاسم وما تقدم من ماله ان الحالف ينه في الحلال عليه حرام لا خلاف العلماء فيها بخلاف غير هاتين  
سادس (أقول) اذا علمت ذلك فنقول الشارح وفي غيرهما أوال سنة لا يظهر تقدير (قوله لنفعه وهو أحد قولين) والقول الآخر انه  
لا ينفع والراجح انه لا ينفع (قوله لا ارادة تسمية الخ) محل هذا ما لم يقرر فيه تدل على صدقه في دعوى الميتة ودعوى الكذب واعلم ان  
مثل ارادة الميتة ارادة المطلقة والمعقبة والايضاح عليها اذا كان موثق قبل اليمين وأما لو كانت حين اليمين حية ثم ماتت بمثل ذلك كانت من  
الخاتمة القريبة كما افاد في ك (قوله ثم ساط عينه) كما اذا قيل له أنت تركي الناس بشئ تأخذ منهم خلف بالطلاق لا تركي وليس له  
نية فانه لا يبحث لزوم الزكاة وانما يبحث بالتركيب وكذا من حلف لا يأخذ لغير زكاة فانه لا يبحث اذا زالت تلك الزكاة واعلم ان الواقع  
لا يرتفع البساط في طلق زوجته بالفعل عشاوة حصلت منها ثم زالت تلك المشاورة فلا يكون ذلك بساطا كما ذكره شيخنا (قوله  
فيعمل عليه من تخصيص أو تقييد) فيه قصور ولا نه لا يشمل ما اذلل البساط على التعميم فلا حسن أن يكون قوله ثم ساط عينه معمولا  
لفعل مقدور والجهة معطوفة على جملة خصصت أي ثم اعتبر  
(٦٩) بساط عينه والاعتبار يجعل على المعنى  
المراد من تخصيص أو تقييد فانه

لنفعه وهو أحد قولين (ص) لا ارادة تسمية وكذب في طالق وحرمة أو حرام وان يقتوى (ش)  
هذا عطف على قوله كسب وهو اشارة الى النسبة الخاتمة البعيدة والمعنى ان من قال امرأتى  
طالق أو أمتي حر أو قال أدبت امرأتى أو أمي الميتة فان نيته لا تقبل ولو في الفتوى وكذا اذا  
قال امرأتى حرام وقال أدبت ان كذبها فمقوله وكذب عطف على ميتة والعامل فيهما  
واحد وقوله في طالق وحرمة راجع الى ميتة وقوله وحرام راجع الى مسئلة دعوى الكذب من  
باب الف والنشر المرتب أي ولا يصدق في ارادة الميتة في قوله امرأتى طالق وجاز في حرمة ولا في  
ارادة الكذب في قوله أنت حرام وان يقتوى (ص) ثم ساط عينه (ش) أي وان لم يكن الحالف  
نية أو كانت ونسي ضبطها فانه ينظر في ذلك الى بساط عينه وهو السبب الحامل على اليمين فعمل  
عليه من تخصيص أو تقييد كما يعمل على النية من رأى وحشا فيما يتوهم فيه وغيره وليس بانتقال عن  
النية في الحقيقة انما هو مظنة لها ويحتمل عليها بحيث اذا ذكرها الحالف وجد منسبا اليها وعطفه  
على النسبة باعتبار ان تلك النسبة صريحة وههنا نية ضمنية فحصل التغاير (ص) ثم عرف قول  
(ش) أي فان لم يكن الحالف نية وليس ثم ساط يحمل عينه عليه جعل على العرف القولي  
لانه غالب قصد الحالف واحترز بقوله قولي عن الفعلي فليس يعتبر في هذا الباب مثال العرف  
القولي اختصاص الحالف بالأركب دابة بالجمادى والنحل ونحوها واخذ من المعاول  
بالايسر دون غيره ومثال الفعلي اذا حلف لا أكل خبزا فالتزم اسم لكل ما يحضر في عرفهم فاذا  
كان أهل تلك البلدة لا يأكلون الا الشعير فقط فاكل الشعير عندهم عرف فله فلا يعتبر فاذا  
أكل الحالف خبزا التزم حنث ولا يكون عرف أهل البلدة الفعلي محصيا قوله قولي أي عرف  
منسوب لقولي بان يكون يصرف اليه عند الاطلاق بحسب متعارفهم في اطلاق أقوالهم  
(ص) ثم مقصد لغوي (ش) أي ثم ان عدمه ذكر اعتبر بمحصوله ومقصد لغوي أي

خبز الشعير \* ثم علم ان ما ذكر من عدم اعتبار العرف الفعلي تسع فيه القرأتى والتحقيق اعتباره فيخصص العام بقيد المطلق كما افاده  
الباقي انظر محشئ ت (قوله ثم ان عدمه ذكر الخ) اعترض بأن المعتمدان المقصد الشرعي يقدم على القولي وعلى فرض التسليم  
فالمقصد الشرعي اما يخص من القولي وهو الغالب أو مساو كافي الظرف فانه تجاوز الحد فله وسر وحيث قد يشكل تمثيل الشارح بقوله  
أو لا أصلى مع قوله سابقا وكن حلف لا يصلى فيبحث بالدعالة ثبت أن الصلاة معنى لغويا وقوله هنا ثم ان عدمه ذكر يقتضي ان لا  
يعني له في الدعاء وأجيب بجهتين عن قولنا كل معنى شرعي فهو بعض القولي أو مساو الاول انه يفرض في مثل ان كذا فانه انما يادة  
والزائد قبله يمكن له ان يتناول كان المعنى المذكور كالعدم فاذا قال والله لا أركي يركي له نية ولا بساط فانه يبحث بازك الشعيرة  
لا بزيادة مال أو غيره كعلم الثاني يفرض في مثل القسطان فانه لفظ أعجمي استعملته العرب في موضع له في غير لغتهم على القول بوضع  
في القرآن فله مدلول شرعي وليس له مدلول لغوي لان المراد بالشرعي ما وضعه الشارع لا ما وضعه أهل الشرع فله فاذا حلف لا وزن  
بالقسطان فيبحث وزن الميزان اذ هو معنى الميزان في غير لغة العرب وبني الاشكال في مثال الصلاة فيجيب بان تشبيهه لا ظاهره بانه  
على ان المقصد القولي يقدم على المقصد الشرعي وتعبه فاما باعتبار أناس لم يعد عندهم المعنى القولي الصلاة فكان كالعدم ويكون

قوله ثم ان عدمها ذكر إما حقيقة أو حكماً كهذا (قوله وهذا اذا كان المشكك صاحب شرع) أي صاحب الشرع كافي الخطاب وإليه أراد به مفروض الشرع كالعلم وقوله وكذا الخ أي أولم يكن صاحب شرع بأن لم يكن من المقرررين للشرع إلا ان حلقه على شيء من الشرعيات (قوله أوليتوضان) أي وألا يتوضأ (قوله من مقتضيات البر) بكسر الصاد (قوله أو مسرة الخ) إشارة إلى المانع العادي وانظر لعدل عن أن يقول ولو لم ينع شرعي أو عادي لا عقلي وكأنه تبع النص في ذلك (قوله حنت انقضا) أي ولو كان المانع عقلياً واعلم ان التفصيل المذكور في المانع العقلي (٧٠) والشرعي والعادي الذي أفاده المصنف انما هو في المانع الطارئ بعد العي

مدلول لقوى فيعمل المقتضى على ما يدل عليه لغة كقوله والله لا أركب دابة وليس لأهل بيته عرق في الدابة بل لغيرها عرقاً عديم يطلق على معناه لغة وهو كل ما يب فانه يحنث حينئذ يركوبه ولو كساح وكن حلف لا يصلي فانه يحنث بالذم ما ذهو الصلاة لغة ومقصده بفتح الصاد أي ثم ما قصد من اللغة وكسرها وانما قدم العرف القولي على المقصد للقوى لأن العرف القولي بمنزلة الناموس والقاعدة ان الناموس يقدم على النسخ (ص) ثم شرعي (ش) أي ثم ان عدم ما ذكره خصص وقدمه قصد شرعي ان فرعون وهذا اذا كان المشكك صاحب شرع وكذا اذا كان الحلف على شيء من الشرعيات فمثل أن يحلف لصلي أو لأصلي أو ليتوضأ ان انتهى ولم يفرغ من مقتضيات البر والحنت من النسبة وما معها شرع في فروع تبقى على تلك الأصول وهي في انفسها أيضاً أصول ومن قاعدته غالباً ما يأتي بالبالعنت وبلا لدمه فقال (ص) وحنث ان لم تكن له نية ولا بساط بقوت ما حلف عليه ولو لم ينع شرعي أو مسرة (ش) يعني اذا تعذر فعل المحلوف عليه فان كان الفعل غير مؤثّر وفقط حتى تعذر حنت انفاً وان بادر ولم يمكنه الفعل فكل المؤثّر والمؤثّر نارة يكون تعذره عقلياً كوت الجمال المحلوف بذبحها اذا لم يجز متعذراً الميت فلا يحنث ونارة يكون تعذره شرعياً كن حلف لطان السلسلة زوجته فعندها حائضاً أو ليصين اليوم الجارية فعندها حامل لا ذهب المدونة انه يحنث كما قاله الشيخ خلا القول حصون بعدم الحنت في مسئلة البيع ولتفرقة ابن القاسم وابن دينار في مسئلة الوطء من أن يضي زمن يمكنه فيه الوطء فيحنث أو لا فلا ورد المؤلف عليهما بأن نارة يكون تعذره عادياً كالحو حلف ليدخلن الجماعه عدد أفسرقت وأعصبت واستقيمت ومذهب المدونة الحنت وقوله ولو لم ينع شرعي أي ولو لم يفعل فان وطئ فهي مسئلة القولين لا نسبة في قوله وفي روي لبطانها أي السلسلة فوجد ما حائضاً أو طمها قتلان (ص) لا يكون حرام في ليدجنه (ش) أي ولو يحنث اذا كان المانع عقلياً كوت المحلوف على ذبحه وقت أو أطلق وبادر ولم يفرط اما ان كان غير مؤثّر وفقط فالحنت والكاف داخل على حرام على قاعدة كافر في قوله وكطين مطر من انه يدخل الكاف على المضاف مع انها في الحقيقة داخل على المضاف اليه ويحتمل بقاؤه على حاله لا يدخل من حلف ليلبس هذا التوب في هذا اليوم وأخذ ملبسه فخلعه عنه آخر حرقه وصار ما دافلاً حنت على الخائف (ص) ويعزم على ضده (ش) هذا معطوف على الجهر والاول وهو قوله بقوت الخ أي وكذلك يحنث الحالف على حنت مطلق بالعزم على فصل ضد ما حلف عليه كواقله لا دخلن دار زيد أو ان تزوج فانت طالق ثم شرى أنه لا يدخلها ولا يتزوج لقوله في الظاهر وبعد زواج فعند اليأس أو العزيمة ولا يحنث بالعزم على ضد ما حلف في الحنت المؤجل وكذا في البرقي تعميم الشارع في كلام المؤلف الحنت والبرقنظر (ص) وبالسيان ان أطلق

وأما اذا تقدم فلا يحنث المانع العادي كالعقلي وحاصل ما في القام أربع وعشرون ضرورة وذلك انك تقول يحنث بالمانع الشرعي تقدم أو تأخر أفت أم لا فطرط أم لا فنهذه ثمانية ولا حنت بالمانع العقلي اذا تقدم أفت أم لا فطرط أم لا فنهذه أربعة وأما ان تأخر فلا حنت في ثلاث وهو ما اذا أفت فطرط أم لا ولم يؤثّر ولم يفرط فاذا لم يؤثّر وفطرط فيحنث وأما المانع العادي فبلا حنت بالتقدم فطرط أو لا أفت أو لا فنهذه أربعة ويحنث بالتأخر أفت أم لا فطرط أم لا ولا يحنث في مافي التقسيم من التسامح أو الترياه اذا كان المانع متقدماً على العي فلا تنافي فطرط (قوله وان بادر ولم يمكنه الفعل فكل المؤثّر) الا أنه تنافي المخالفة في الجملة في بعض الصور وهو أنه في الحنت المطلق اذا حلف على شيء وكان المانع شرعياً ويزول عن قرب كما اذا حلف لطان الزوجة وأطلق في حينه ثم حصل حبض فانه يبروطها بعد زوال ذلك الحبض أفاده مجشي نت (قوله فخلعه منه آخر) أي تزعه (قوله ويعزم على ضده) مقتضى المذهب عدم الحنت كما قاله ابن عرفة وقد قال الشيخ أحمد ظاهره

انه يحنث بمجرد العزم والذي في المدونة ومن قال لامرأته أنت طالق واحدة ان لم تزوج عليك فأدان لا يتزوج (ش) عليها فليطلقها لطفة واحدة ثم يرجعها فيزول عنه ولو ضرب أجالا كان على بوليها ان يحنث نفسه قبل الاجل وانما يحنث اذا مضى الاجل ولم يفعل ما حلف عليه اه ومقتضاه أنه لا يقع الطلاق بمجرد العزم فله بعض شيوخنا واذا كان لا يحنث بالعزم في الطلاق فالولي العي باقه (قوله وبالسيان ان أطلق) أي في المحلوف عليه وأما ان قيد فقال لا فطرط كذا عندنا فلا حنت بالسيان انفاً أو مالاً أو طلاقاً فله ولا نسياناً فالحنت انفاً أو مالاً أو طلاقاً فله بمفهوم مان موافقة ومخالفة



(قوله على المشهور) راجع للتسيان أي خلافا للسيوري وابن العربي ويجعل رفع عن أمي الخطأ والتسيان الذي احتج به على عدم الحث بالتسيان على رفع الأمر والافرقع الواقع محال (قوله عند العامة) أي عامة العلماء (قوله ولا تنفقه الخ) حاصله أن الحث في العدم والخطأ متفق عليه وقدمت الشارح للخطأ حتى وأما التسيان كن يحلف أنه لا يدخل داره فقد خلفها باسم الحلف (قوله ومثال الخطأ أن يحلف الخ) فهذا الإيقال له تسيان وإعياقه خطأ (قوله وهو كذلك) أي على طريقة الأكل (قوله لشهره الخ) فيه شيء وذلك لأن تلك الشهرة تاذم يسبق التي لفظ كل وأما ناسبق التي لفظ كل فليست بمعنى الكلية بل بمعنى الكل الجموي كما هو مقرر في علم المعاني (قوله الكلية لا للكل) أي فرض المسئلة أنه لانية له وأما التورني (٧١) الكل حقيقة فانه لا يبحث بالبعض كذا

قوله بعض الشيوخ (قوله فينتقل بالجزاء) متفرع على قوله لشهرة استعمال كل (قوله القضاء على المجموع) أي على الهيئة المجتمعة من الأفراد فإذا استعمال المجموع في البعض مجاز كآفاه من حقي من شيوينا في تسيه وانما حثت بفعل البعض دون البر فإنه لا يحصل إلا بشغل الكل ووجهه أن قاعدة الشرع غالباً أن الانتقال من الحل إلى التصرم يمكن فيه أدنى سبب ومن التصرم إلى الحسل بالعكس فالعقد على الاجتبية سماح وذهب هذا لإباحة عبيد عقداً لا عليها ولا ذهب حرمة المبثونة إلا بجميع أمور ومن عقداً المحلل ووطه وغير ذلك (قوله وكذلك يبحث شرب السويق) أي فالسويق موضع في الماء ثم شرب ذلك الماء كالمين الذي يذاب في الماء ثم يشرب (قوله وإن قصد الأكل) أي وإن لم يقصد التضيق بل قصد مدلول لفظاً كل ومثله إذا لم يكن له قصدني أصلاً (قوله وإن كان طعاماً شرباً) أي وإن كان ماء زمزم طعاماً شرباً أي لأن العرف

(ش) يعني أن الخلاف إذا خالف ما حلف عليه بالفعل أو الترتل فانه يبحث سواء وقع منه المخالفة عمداً أو خطأ أو جهلاً أو نسياناً على المشهور بحث أطلق في عينه بأن لم يقصد بعد لقوله تعالى ذلك كفارة أي ما حثت فانه حلفتم أن تعصاه عند العامة فحنتم والحث مخالفة ما حلف عليه بالفعل أو الترتل وهي حاصلة في التسيان كحصولها في العدم فوجب مساواتهما كما لا ينفكهم على الحاق الخطأ بالعدم مثال الجهل أن يعتد بمن حلف ليحفلن الدار في وقت كذا أنه لا يلزمه الدخول في ذلك الوقت ومثال الخطأ أن يحلف أن لا يدخل دار فلان فيدخلها معتقداً أنها غيرها هذا في الفعل ومثله في القول أن يحلف لا يذ كر فلان فأراد ذ كر غير مفرى على أنه ساعد كر المحلوف عليه غلطاً ولا يكت زبداً فكله معتقداً أنه عمرو (ص) وبالبعض عكس البر (ش) يعني وكذلك يبحث إذا حلف لا يفعل كذا ففعل بعضه كقوله لا أكل وغيفاً كل بعضه ولو لفته وأما بالنسبة إلى البر فلا يمن الجميع ولا يبر البعض فإذا قال لا كن هذا الرغيف مثلاً فلا يمكن في بره إلا كل جميعه على المشهور وظاهر قوله وبالبعض الحث ولو قيد بكل فقال لا أكله كله وهو كذلك لشهره استعمال كل بمعنى الكلية لا للكل فتعلق بالجزاء كآفاه ابن عرفة والكلية هي الحكم على كل فرد فربما بحث لا يبق فرد لكل رجل يشبعه رغيفاً غالباً الحكم صادق باعتبار الكلية والكل القضاء على المجموع من حيث هو مجموع ككل رجل يحمل الضرورة العظيمة فهذا الحكم صادق باعتبار الكل دون الكلية فقوله وبالبعض أي والصيغة صيغة بر وقوله عكس البر أي والصيغة صيغة حث (ص) وبسويق أولي في لا أكل (ش) يعني وكذلك يبحث شرب السويق واللين في قوله لا أكل لأنه كل شرعاً ولو لفته وهذا إذا قصد التضيق على نفسه حتى لا يدخل في بطنه طعام والسويق واللبن طعام وإن قصد الأكل دون الشرب فلا حث اتفاقاً (ص) لآما (ش) يعني أنه إذا حلف لا أكل فشرط ما حفظه لا يبحث ولو ما زمزم لأنه ليس أكله فإوان كان طعاماً شرباً لأن العرف يقدم عليه (ص) ولا يشتر في لا أكل (ش) أي ولا يبحث بالتصريح وهو الأكل أ خاليل في حلفه لا أكلني لأن الصور ليس بعشاء أي لم يبدل من الغذاء (ص) وذواق يصلح بعوفه (ش) فيها لين القاسم أن حلف أن لا يأكل طعاماً كذا أو لا يشرب شراباً كذا فانه لا يصلح إلى خوفه لم يبحث ولا يبدل كلام المصنف من تقدير مضاف إليه ليصح الكلام ومعناه ولا يبحث بكذا ولا بذواقني لم يصلح خوفه إذا حلف أن لا يأكله لأن القصد التغذي ولم يحصل ولا بعضه فقوله وذواق أي مذوق (ص) وبوجود

بعدم عليه وانظر على ظر الدالة السابقة لو كان قصد التضيق على نفسه حتى لا يدخل خوفه شيء وفيه نظر اه ك أي لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك وأجيب بأن معنى كونه طعاماً أنه يقوم مقام الطعام في الغذاء والقوة ولا يلزم من كونه بقومته أنه يكون طعاماً (قوله ولا يشتر في لا أكلني) أي ما لم يقصد ترك الأكل في تلك الليلة لا يتجر فبحث (قوله ولا يبدل في كلام المؤلف من تقدير مضاف إليه) أي الذي هو شيء (قوله ولا بذواقني لم يصلح خوفه) مقتضى كلام المؤلف أنه لا يبحث ووصوله إلى الخلق وهو ظاهر بخلاف الصوم والفرق أن الصوم هو الامتناع ومن وصل إلى حلقه شيء لم يسلك بخلاف الحلف على عدمه لا كل فانه الغرض من ذلك عدم التغذي عما يشغل المعدة والواصل للعلق فقط لا يحصل منه شيء من ذلك فانه الشيخ أحمد (قوله أي مذوق) هذا ينافي قوله أو لا ولا يمن تقديره شيء

(قوله ونحوه) أى كصوم العام (قوله مما لا تقربه) أى وأما لو كان مما ينفع فيه القصور وجدته أكثر فلا حنت (قوله وسواء كانت الخ) هذا التعميم فيما إذا وجد أقل فالخالص أنه إذا وجد أقل لا حنت سواء كانت عينه مما ينفع فيه القصور أو لا وأما إذا وجدته أكثر فبحنت إذا كانت عينه مما لا ينفع فيه القصور (قوله برادوام) أى دوام اللبس في المدة التي يظن ليس التوب فيها أو المدة التي يظن تركوب الدابة فيها فإذا كان سافرا مثل مسافة يومين وقال والله لا أركب الدابة قط أهرامه لا يركبها إلا إذا ركبها المسافة بتمهل ولا يضره التزول لبلا ولا في أوقات الضرورات والظاهر أن ذلك يختلف بحسب الأحوال التي تعرض للإنسان مما يقتضي تركوب المسافة بتمهل أو بعضها وقوله ولا يتزعر التوب أى في وقت النوم مثلا تأمل ذلك (قوله لافي كدخول) والفرق بين ههنا وما قبله أنه بعد ركب الدوام على ذلك ولا بعد إذا دخل بالجلوس في الدار ذكره (٧٣) بهرام ودخل بالكاف مثل أن حنت وأطهرت وأجلت أو غمت وهي متصفية به

يعددا خلا بالجلوس في الدار ذكره  
 فعلى صدقة دينار أو كفارتين فلا  
 يحنت واستمرارها على ذلك حين  
 حلف انظر غمام ما يتعلق بالحل في  
 غيره ذلك الشرح (قوله فلا يحنت  
 بدوام الدخول) أى الملك لأنه  
 حلف وهو مستغرق فيها (قوله لعقن  
 عليه) أى على السيد (قوله مما لا يلاب  
 اعتصاره) أى بأن وهب زيد لانه  
 دابة وله اعتصارها وحلف أنسان  
 لا يركب دابة زيد فركب دابة من  
 زيد السبق وهبها لانه فانه لا يحنت  
 عند أئيب وحنت عند غيره  
 وأما أن لا يركب للاب اعتصارها أو  
 لم تكن تلك الدابة مسهورة لولد  
 من والده زيد فانه لا يحنت بركوب  
 دابة ابن زيد المذكور والى بقية  
 الطعنى أن دابة والده لا يحنت  
 الحالف بركوبها ولو كان والده  
 اعتصارها والتي فله الشيخ سالم  
 أظهر (قوله لأن التعلقه في  
 دابة بعد الخ) لافني أن هذا  
 التعليق موجود في دابة الوالد وإن  
 لم يكن للاب اعتصارها (قوله  
 على هذا) أى التعليق وهو أن

أ كثر في ليس معي غير منسلف لأقل (ش) معطوف على قوله وحنت يكذباً يعنى وكذلك يحنت  
 إذا حلف بطلاق أو عتق ونحوه مما لا تقربه لمن سأله فرض خمسة عشر ليس معي الأ عشرة  
 فوجدته أحد عشر ولا يحنت إذا وجدته أقل لأن المعنى ليس معي ما يزيد على ما حلفت عليه  
 كإيد على ذلك بساط عينه وسواء كانت عينه بالطلاق أو بالله ونحوهما (ص) وبدوام ركوبه  
 ولبسه في الأركب أو اللبس (ش) يعنى أن المكلف إذا حلف لا يركب الدابة فهو مستوعى لظهرها  
 أولاً ليس التوب وهو عليه وعما دى على ذلك مع الأمان حنت بناء على أن الدوام كالابتداء  
 ولو حلف بالسن أو الأركب بالدوام لا يشترط في ذلك الدوام في كل الأوقات بل بحسب العرف  
 فلذلك لا يحنت التزول لبلا ولا في أوقات الضرورات ولا يتزعر التوب لبلا فانه في توضيحه وهو  
 فانه قول ابن الحاجب بحسب العرف (ص) لافي كدخول (ش) أى فلا يحنت بدوام  
 الدخول حيث حلف لا أن يدخل هذه الدار وهو فيها بخلاف ما إذا حلف بعد الشروع في  
 الدخول ثم تخاذل على ذلك فانه يحنت وذلك لأن استمراره على ذلك كال دخول ابتداءه السقينة  
 كال دابة فيها إذا حلف لا يركبها والدافعي إذا حلف لا يدخلها (ص) وبدابة عبده في دابته  
 (ش) قال فيها من حلف أن لا يركب دابة فلا يركب دابة عبده حنت الآن تكون له نية لأن  
 ما في يد العبد ليس له إلا ترى أن العبد لو اشترى من يعق على سيده لعق عليه وقال أئيب  
 لا يحنت ابن المواز وكذا لو ركب دابة لوله على للاب اعتصاره لا يحنت عنه اه لكن يخصص  
 عدم الحنت بأئيب بدل على ضعفه وإن المذهب يحنت في دابة الولد كإلى شرح س وقال أبو  
 الحسن وإنما حنت هنا لأن المنة تعلقه في دابة عبده كالتعلقه في دابة الحالف عليه والحنت بفع  
 بأقل الأشياء اه وعلى هذا فالمكاتب كغيره (ص) ويجمع الاسواط في لاضرته كذا (ش) أى  
 ولا يبرهن حلف لضرر من عبده مثلاً مائة سوط فجمع الاسواط المائة وضرر بضرر واحدة  
 ولا يحسب بالضرر الخاصة لمتبها لاسواط المجموعة أصلاً إن لم يحصل بها إيلام كإيلام  
 الواحدة المنفردة أو الحسب واحدة كإبرئته التعليق والفرق بين هذا وبين من يرى  
 الحسب السبع في رأى الجمال في دابة واحدة فانه يجعلها كحصة واحدة أن المقصود في  
 الحسب التارى وقد حصل بخلاف مسئلة المؤلف فأن المقصود بالضرر به الإيلام ولم يحصل (ص)

المنة تعلقه في دابة عبده فالمكاتب كغيره من أن التعليق بأمر نفسه وماله  
 يقتضى عدم الحنت والتي ينبغي أنه يوقف عن ماله زوجته حتى يظهر هل عجز أم لا كذا كره بعض الشراح (قوله ويجمع الاسواط الخ)  
 ينبغي تقييدها إذا لم يكن كل واحد منفرداً عن الآخر فيما عدا محل مسكه ويحصل بكل إيلام منفرداً بقرى بامنه فانه يحسب بذلك  
 فلو ضرره بالعدد الحالف عليه كانه سوط لهرمان سبعين ضرره فانه يحسب أن السبعين فانه التوسيع (قوله أى ولا يبرهن  
 حلف الخ) أى ظاهراً لا حنت التي يقتضيه المصنف عدم الرقي التعيين بالحنت بالنسبة لهذه الحيوة زعى أنه قد تقدم أن الباتكون  
 للحنث غالباً لا يكون هذان من غير الغالب الآن بعض الأجل الحالف على ضرره فيغيب حقيقة (قوله كإبرئته التعليق) أى الاستفادة  
 من قوله إذا لم يحصل الخ وهو أن التصديق بالإيلام

(قوله وأما البطارخ الخ) الآن من حلف لأى كل لحم الحوت لا يحث بأى كل بطارخه لتقر والعرف في زماننا بأن لحم الحوت لا يطلق على البطارخ. يبقى النظر إذا قال لأى كل من هذا اللحم مشعر اللحم الحوت فهل يحث بأى كل بطارخه لأنه متوحد من لحمه فهو وحيد ثم فرعه وهو الظاهر (قوله وانظر هل يدخل) لأوجه تلك التنظير لأن الشمول (٧٣) لفظة موجودة وعرفنا معلوم والأيمان مبنية

عليه (قوله ومنه غسل الفحل) ويطعم الحوت ويضغه ويغسل الطيب في مطلقها (ش) يعني وكذلك يحث إذا حلف لأى كل لحم فأى كل لحم الحيتان والطيولان الاسم يجمع ذلك قال تعالى لنا كلوا منه لحما طرياً ويشتهون وكذلك يحث إذا حلف لأى كل بياضاً ورؤسباً أى كل بعض الحوت وأروسته والمراد ببعض الحوت بعض الترس والتساح لأن لهما بياضاً وأما البطارخ فقد دخل في لحم الحوت وانظر هل يدخل بعض الحشرات وأولم الأذى في مطلقها احتياطاً لشمول ذلك لفظة أولاً ولأن العرف لا يعده لحماً والعرف القولى مقدم على المقصد القولى وكذلك يحث إذا حلف لأى كل عسل بأى كل عسل الطيب ومنه غسل الفحل بأننا المجمع بعبارة أخرى ولا خصوصية لعسل الطيب أى وانظر وبالزبيب ونحو ذلك وكذلك يحث بأى كل ما يطبخ بالعسل ومراده بقوله في مطلقها مطلق كل جنس مما ذكر أى مطلق اللحم والبيض والعسل من غير تقييد باللفظ أو الأنسبة أو البساطة بالانعام والبياج والقتل وغيرها (ص) ويحكم وخشكان وهو ربة واطرية في خبر لا عكسه (ش) يعنى أن من حلف على ترك أكل الخبز يحث بأى كل هذه الامور وأما من حلف على ترك شئ من هذه الاشياء الخاصة فلا يحث بأى كل الخبز وانشكان اسم عجمي بقى على محتمته وهو كمثل محشو بسكر وهو يفتح الخافو كسر الكاف والاطرية قيل هى مانسي في زماننا الشعرية وقيل مانسي الرسته وما ذكره المؤلف لا يجرى على عرف زماننا والجارى عليه عدم الحث بما ذكر (ص) وبضأن ومعز وديكة ودجاجة في غنم ودجاج لا بأى أحدهما فى الآخر (ش) ابن المواز من حلف لأى كل غنما حث بأى كل الضأن والمعز والخالف على أحدهما لا يحث بالآخر والخالف على البياج يحث بالبيك والدجاجة وعلى أحدهما لا يحث بالآخر فترفعه في غنم رابع الفقه ضأن ومعز وقوله ودجاج راجع الى قوله وديكة ودجاجة من باب الف والشر (ص) ويسمى استهلك في سويق (ش) يعنى وكذلك يحث إذا حلف لأى كل مما بنا كاه مسهل كفى سويق أى تشبه ولم يبق عين قائمة الآن ينويه خالصا وسواء وجد طعمه أم لا على مذهبه خلافاً لابن ميسر (ص) وزعفران في طعام (ش) يعنى وكذلك يحث إذا حلف لأى كل زعفراناً كاه مسهل كفى طعام قال حصون ولا يشوز لأن الزعفران هكذا يؤكل وأما الخلف إذا حلف عليه ثم أكله مسهل كفى طعام طبع به فلا يحث كما قال الشيخ (لا يتكلم طبع) لأنه لا يمكن إخراجهم بخلاف مسئلة السويق لأن السم يمكن إخراجهم منه وأدخلت الكاف ما هو ردواً بخلاف ونحو ذلك (ص) وما ستره لها في لا قبلتك أولاً لا قبلتي (ش) يعنى أن الشخص إذا حلف على زوجته بأن قال لا قبلتك أو ضاحكتك واسترختى لها حتى قبلته هى فانه يحث الضمى هذا إذا قبلته على نفسه والام يحث وان قال لها لا قبلتي أنت أو ضاحكتى أنت حث بتقبلها أو ضاحكتها سواء استرختى لها أم لا سواء قبلته على الفم أو غيره والآن شبه لأنه حلف على فعلها أو قد وجد في نسوة المؤلفين بينهما في التقييد بالاسترخاء فطر ولو قال وتقبلها مطلقاً لا قبلتي ككلا قبلتك وقبلها كأن قبلته ان استرختى لها وقبلته في فيه لوفى بالمسئلة مع زيادة بلا تكلف (ص)

(١٠ - ختمى ثالث) يحث بأى كل ما لو استهلك في الطعام وأشعره طبع أهله وضع على الطعام حث (قوله والخلاف) شجر الصفا (قوله وهذا ان قبلته على قه) أى وأما ان قبلها فهو يحث قبلها في قه وأما لا انية اللحم (قوله في نسوة المؤلف الخ) وأجب عن المصنف بأن قوله ما سترتها فيه تفصيل وهو عدم الحث في الأول والحث في الثاني (قوله وتقبلها مطلقاً) مصدر مضاف للفعل ومعنى الاطلاق استرخى أم لا كانت على الفم أم لا (قوله كلا قبلتك وقبلها) أى على الفم أولاً (قوله لوفى بالمسئلة) أى

من خبثاته أخذناه في قيتي بحث مطناً استخرجي لها أم لا قبضته على القسم أم لا وقولهم زيادتي غوله كلاب قبضتك وقبلها وقوله  
 لا تنكف أي مع وضوح المعنى الذي لا يحتاج فيه لتكليف سوى في العبار ما يجي بخلاف كلام المصنف ففيه عدم التوفية وفيه التكلف  
 بأنه ينفسل في المفهوم (قوله ولو لم يقرط الخ) هذا بالنسبة لخلاف عرف مصر كذا ذكر في ك (قوله وكذا ولو لم يقرط على المشهور)  
 لا يجني أن الخلاف المذكور إنما هو فيما إذا قال لأهلكك لا فيما إذا قال لأهلكني فحينئذ يقول المصنف ولو لم يقرط بالنسبة للأولي  
 للخلاف والنسبة الثانية لدفع التوهم (قوله لأن الشصم متولى عن الدم) لا يقال إذا كان الشصم فرعاً للدم فلا يثبت به إلا أنه في  
 عنه ماسم الإشارة أو عن واسم الإشارة (٧٤) نحو حلفه لا أكل هذا الدم أو من هذا الدم لأن من المستثنات (قوله وبقرع) أي

متأخر عن الدين في حلقه بخلاف  
من طلع هذه النخلة أو من لم يهذه  
الشاة فصحت الفرع المتقدم  
كلما أخر (قوله من كهذا الطلع الخ)  
من ليست متعلقة بأكل بل الحار  
والجمر وصفه لوصف بخوف  
لعله به أي شيء من هذا الطلع والشئ  
شامل للطلع وما يتوابعه وحينئذ  
ظهر الفرق بين الاتيان عن وعدم  
الاتيان بها أي لاتمن للقبض  
ولاشك أن أبوابه أبعاض انتهى  
واعلم أنه لا يحسن بالتى تولد  
الفرع عنه في حلقه على الفرع فلو  
قال لا أكل من هذا السرفلا  
يبحث بالطلع (قوله أو هذا الطلع)  
ضعيف والراجح أنه معتبر فلا أكل  
الطلع (قوله بالطلع ترك الخ)  
ظاهرا وان الترجه هنا الاستفهام  
بدون باب أو فصل (قوله أجزاء  
الطلع) لكن مع تفسير الصورة  
تأمل (قوله يعنى اذام أت باسم  
الاشارة) انما بحث في هذه عما  
تولين المأخوذ عليه وان لم أت  
من ولمم الاشارة تقرب هذه  
المثولات من أصلها فز باقوا  
بخلاف غيرها (قوله ومنها من

ويفرغ رعيه في لافارتك أو فارتقني الياحقي ولولم يفرط وان أحاله (ش) أي وهكذا بحث  
انفاقا أحلف لا يفارق رعيه إلا بجهه ففر منه حنث حنث شرط وكذا لم يفرط على المشهور  
بأن انتقل منه كره أو استغفلا وبأبحث بالفار من غير حالة بحث وان أحاله على غريم  
فيعبر بقوله الحوالة ولا تنفعه نقضها ولا تنفعه قبضه من الحال عليه ولوقبل مفارقة  
الحبل ومثل الياحقي حتى أستوفى حتى أو أقض حتى وأما قول اللافارتك أو فارتقني ولي  
عليك حتى فإنه يراد الحوالة دون الرهن ومنه لو حلف اللافارتقني أو فارتقني وبني وبينك  
معاملا (ص) وبالشصم في العلم بالعكس (ش) يعني أنه أحلف لا أكمل لحمافا كل شصمافاته  
يبحث وان حلف لا أكمل شصمافا كل لحمافا لا يبحث لان الشصم متولد عن العلم بالعكس  
(ص) ويفرغ في لا أكمل من كنه الطلع أو هذا الطلع (ش) عبر بعض الاشياخ عن هذا الفصل  
بالخلف على ترك الاصول هل يقتضي الحنث بفعل الفصول وبعضهم بالخلف على ترك  
الأمهات هل يقتضي الحنث بالنيات وعبارة الشصم في يمين الأولى لقوله ووفرغ الخ والعنى  
أن الحنث يقع على رعيه الفرف في الحلف على ترك أصلها أو أتى في عينه بن واسم الإشارة أو  
باسم الإشارة فقط كقوله لا أكمل من هذا الطلع أو هذا الطلع فيحنث بسره ورطبه ويحرمه وتغره  
وأما أن سقط اسم الإشارة ومن جمعا فلا يبحث إلا بعين حلف عليه وسواء عرف أو أنكر كما  
أشار إليه بقوله (لا الطلع أو طلعاً) فلا يبحث بالتولمين الفرف وروادخل الكاف من قوله  
كهذا الطلع التيم والين وغيرهما من كل أصل فيحنث بالديق والسويق والخبز والسكر  
وبالزبد والسمن والحين لاف من تتبع بعض الفرف وما معه فيه أجزائه الطلع والزبد والسمن بعض  
الين والأشارة تناول الجميع (ص) إلا بنيد زيب أو مرقه لحلم أو حنث به وبزنج وحصير  
عنب (ش) يعني إذا بدأت باسم الأستر فلا يبحث بالتولمين الفرف وروادخل في مسائل  
خمس منها من حلف على ترك أكمل الزبيب أو التمر أو العنب معروفا أو منكرا فيحنث بشربه  
لنيد ما ذكر ومنها من حلف على ترك العلم أو الشصم معروفا أو منكرا فيحنث بمرقه ما ذكر  
ومنها من حلف على ترك أكمل التيم معروفا أو منكرا فيحنث بأكل خبزه ومنها من حلف على ترك  
أكمل الشصم معروفا أو منكرا فيحنث بشربه ولأن هذه كلها تستغنى عنها لانه إذا حنث  
بالنيد فأولى بالعصر ولا تخاف حنث في هذه الخمس لقرب الفرف عن أصله والعصر أقرب إلى  
العنب من النيد بل هو عينه (ص) وبما أثبت الحنفية أن نوحا لم يلد رداءة أو سومة صيغة

حلف على ترك الهم الخ أذا نادى قول المصنف أو تصد معطوف على لحم الألف يستغنى بأحدهما عن الآخر طعام  
فلذلك يحلف على تركه أي لا يأكل الهم أو الجاهض بشخصه وهي وإن تكررت لكن أكلها لجميع النظائر وعلى حمل السارح  
لا تكون من النظائر وليس (قوله على تركه أي كل اللحم) ومثل الخطبة الشعر وغيره (قوله لأنه أذا نحن بالنيذ) أكله لا يحث بالنظر  
فإذا أكل لا يأكل عينا من عرفة تغل من الجاهض الحنفى الغيب بنبذه كنبذ الخمر والزبيب لا عرفة اه واستشكل التونسي  
الحث بالنسيق الثلاثة قال لأنه قال من حلف لا يأكل لسانا كل كذب بدأ ولا يأكل دافا كل مئانا ولا يأكل رطبافا كل غرا ولا يأكل  
بسمراقا كل رطب لا شيء عليه وكذا لا يأكل قصب الأمان يأكل غسل القصب الفرق بين هذا وبين من حلف لا يأكل غرا يحث  
بشرب نبذه (قوله أقرب إلى الغيب من النيذ) أي من قرب النيذ من الزبيب (قوله بل هو عنة) فيه تغل بل هو بعضه (قوله أنقوى الزن)

فثبتته انما اذا لم يكن له شبهة في الاثبات عليه ومقتضى قوله لا راد لما في الحديث والمعلول عليه مفهوم الاول شب (قوله لم يثبت الخ) عدم الخلف عما ثبتت فيها اذ اقوى الردا مقبض على ان الارض مغيرة لانهية والا كان بحث لان الثابت عين ما خلف عليه افااده في ل (قوله لم يثبت جوده) كالوضع لطعام ولم يثبت عليه خلف على عدم الكل في جوده فيجوز له ان كله بسدا او وجد راجحه كرهه فثبت له راجحه فيجوز له ان كله فهذا من سباط الدين (قوله لا جواب) (٧٥) حاصل الجواب انما انما اقتصر على

طعام (ش) يعني وهكذا بحيث اذا حلف لا يأكل من هذا الخنط فأك كل بما أنفته وأعماله شترى من غيرها وهذا اذا فو قطع الى كقول القائل لولا أنا أظلمك ما عشت ولولا وجدتنا ما ناكله لفت وان كان لشيء في الخنطة من رداءة أو سوء مصنعة في الطعام بحيث باكل ما ذكر بحيث جرد له وقوله لا رداءة معطوف على معنى ما مر أي وبما أنبت الخنطة ان حلف بقطع الى لا رداءة فان قلت لم تقتصر المؤلف على ما اذا أنبت الخنط قطع عن من فو قطع الى ان يتعد منه بما أنبت به بل وبعد واسترى عن غيرها بحيث نطقاً أيضاً كافى المدونة فطوبوا بأنه اقتصر على ذلك مراعاة للمخرج وهو قوله لا رداءة أي فلا يحنط بما أنبت وما شترى منها (ص) والجاء في البيت (ش) أي اذا حلف لا أدخل على فلان بيتاً فدخل عليه الجاهل فانه يحنط وأما الحلف لا أدخل على فلان بيته فدخل الجاهل الى اعمالكه فلا يحنط وليس كبيت جاره واعلم ان الامور التي بينها العرف كمنه وما بعده لا يصح الحكم فيها بالحنط بمصر إلا ان فلا يطلق البيت على الجاهل في عرف أهل مصر (ص) أو دار جاره (ش) أي اذا حلف لا أدخل على فلان بيتاً أو بيته فدخل عليه في دار جاره أي بدار المحلوف عليه فان الحالف يحنط لانهم كان الجاهل على جاري من الحقوق ما ليس لصيره أشبه بيته وألان الجاهل لا يستغنى عن جاره فالبعض كانه محالوف عليه عرفاً يصح عود الضمير على الحالف وتكون دار جاره المحالوف عليه أخرى لكن على عود الضمير على الحالف تخصص المستثناة اذا حلف لا أدخل على فلان بيتاً بالتبوين لا يبيته بالاضافة فلا يحنط (ص) أو بيت شعر (ش) أي اذا حلف لا أدخل على فلان بيته أو بيتاً فدخل عليه بيت شعر أو حلف لا أدخل بيتاً ولا سكن بيتاً فدخل بيت شعر أو سكن بيت شعر فلا يحنط لان الله تعالى قال يوتوا تسكنوهما الآية إلا ان يكون لبيته معنى يستدل به عليه مثل أن يسع يقوم انهم لم عليهم المسكن فحلف عند ذلك فلا يحنط بسكني بيت الشعر (ص) كجسأ كره عليه يعني (ش) أي أن من حلف لا يدخل على فلان بيتاً فدخله على المحلوف عليه الحس وسواء كان دخوله عليه طوعاً أو كرهاً حتى لان مصفة البر لا يتفق فيها الا كراه الشرعي لانه كالطوع نفسه بقوله كره عليه على انه اذا دخل طوعاً يحنط من باب أولى وأما من ضمن الحالف فلا يحنط بدخول المحلوف عليه وان طاع الحالف بدخول السجين حنط بدخول المحلوف عليه على كل حال اذا فو الجاهمة (ص) لا يحنط (ش) يعني ان الشخص اذا حلف ان لا يجمع مع آخر حنط سق فحلف معفي المسجد يحنط سق فحلف حنط عليه كالحلف على الدخول لانهم كان مطلوباً بدخوله شرعاً صار كانه غير مراد بالحالف (ص) ودخوله عليه ميثاق بيت عليه (ش) أي وكذلك يحنط اذا حلف لا أدخل على فلان بيتاً عليه فدخل عليه متتابعاً أن يذفر لانه حقا من تجهز يجرى يجرى الملك وكذا فو لا أدخل عليه ما عاش أو حياه أو حتى عوت على حافي الرواية ابن رشد وهو الصواب لان الناس لا يقصدون بذلك التقديماً بقصدون التأنيد كقول الرجل لا أدخل هذا الدار أو لا أدخل

عليه بيت فلا نعاما في دخل عليه فيه قبل دفعه (قوله الا ان شئ ان لا يجامعه) أي والا حث بدخوله عليه وان لم يحصل جافوس (قوله وكذلك ينبغي على قول ابن القاسم) يستفاد من عبارة تت ونحوها أن كذلك ثابتة وأن المعنى ينبغي على قول ابن القاسم (قوله لان دوام الاقامة لا يعد دخولا) وهو الراجح (قوله حث كان التام مقصودا به نفسه) أما اذا قصد بالتاء عليه ايقاعه في ذلك النكاح لعلمه عاكس فيه فانه لا يحث (قوله فظاهر كلامهم انها ليست كذلك) كذا قال عجم وقال القافي وينبغي أن ادخله فيه وجعل حيازته كذلك بل ذكر (٧٦) بعد أن تكفيه لاحتراجه أي وتجهيزه والظاهر ما قاله القافي وتوجيه بعضهم

هذا الطعام أولا كالمزاجيات أو ما عشت بريدا أقل ذلك أبدا (ص) لا بدخول محمول عليه ان لم ينو الجامعة (ش) يعني أن الشخص اذا حلف لا يدخل على فلان يتأخذ فلان بيتا فيه الحالف فلا حث على الحالف الا ان شئ ان لا يجامعه في بيت هكذا في المدونة عن ابن القاسم ابن بونس قال بعض أصحابنا وكذلك ينبغي على قول ابن القاسم أن لا يجلس بعد دخول الحالف عليه فان جلس وزاخي حشو وصير كابتدأ دخوله هو عليه اه وفيه نظر لان دوام الاقامة لا يعد دخولا للمصر في قوله لا في كدخول فيصنع أن المؤلف هنا لم يرش ما قاله ابن بونس عن بعض أصحابنا (ص) وتكفيه في لا تقع حياته (ش) أي وحث بتكفيه في حلفه لا تقع حياته أولا أدى اليه مقام عايش وتخلصه عن نفسه وبنائه عليه في نكاح حيث كان التام مقصودا به دفعه ويحتمل من حلف لا ينفع أهله ينفع أولاده الذين نفقهم عليه والمرا ببتكفيه ادراجه في الكفر وأولى شراء الكفر له ومنه تعسبه وأما بقية مؤن تجهيزه والصلاة عليه فظاهر كلامهم أنها ليست كذلك لان ما كان من نفقه ملكها ليست من نوايع الحياة فان لم يقبل حياته فانه يحث بكل ما يفعله من مؤن التجهيز والدفن كما هو والظاهر (ص) وما كل من تركه قبل قسمها في لا كلف طعامه ان أوصى أو كان مدسا (ش) يعني أن الحالف اذا حلف لا كلف من طعامه زينة ملازمة يحث اذا كل من تركه قبل قسمها من مستحقها ان كان زينة الميت مدني بن عجم أو غير محط أو أوصى بوصية فيها ابن الكاتب بما اذا كانت معلوم يحتاج غير البيع مال الميت لان ذلك المال لوضاع قبل قبض الموصى له لرجع في الثلث اما ان كانت بعين لا يحتاج غير البيع مال الميت كايضا به بعيد عنه فلان أو شائع فربع أو ثلث فلا حث وانما كان يحث الا كل من تركه على الوجه المذكور لو جوب وقفها للدين أو الوصية فالضيق في تركه تراجع للمخوف على كل طعامه (ص) ويكتب ان وصل أو رسول في لا كله (ش) يعني أن من حلف لا كلف فلا تكتب الحالف مكتوبا للمخوف عليه أو أملا أو أمر به ووصل الى المخوف عليه فان الحالف يحث لان القصد منه البين المجانية وهي غير حاصله مع وصول الكتاب ولو لم يقرأ المخوف عليه على المذهب وكذلك يحث الحالف اذا ارسل الى المخوف عليه كلام مع رسول بلغة فان لم يبلغه الرسول فلا حث الا ان يسمعه المخوف عليه وكذلك لا حث عليه ان لم يصل الكتاب ولو كتبه الحالف عازما بخلاف الطلاق فيقع بمجرد الكتابة عازما ولو لم يصل لان الطلاق يستقل بالزوجه بخلاف المكالمة لا تكون الا بين اثنين (ص) ولم يتوفى الكتاب في العتق والطلاق (ش) يعني أن الحالف اذا ادعى انه أراد بغيره الكلام المشافهة قبلت نيته في الرسول سواء كانت بيته بالله أو بغيره لانه

قوله عجم بان الدفن والصلاة عليه متعلقان بأحوال الآخر متعلقان التكفين والتغسيل فلنجامن أمور الغنما فلا يظهر أي فرق بين الفصل والصلاة (قوله بما اذا كانت بمعلوم الخ) كأنه عطف اطلاقا مائة ذنبا مثلا (قوله يحتاج فيه لبيع مال الميت) أي يبيع شي من مال الميت وقوله لان ذلك المال أي لان ذلك الشيء الذي يباع أي ياديه لوضاع أي فهو باق على ملك الميت اذ لو كان حقا للموصى له لم يرجع بخلاف ما اذا كان معناه ولم يبق على ملك الميت فاذا ضاع لا يرجع الموصى له بشئ فلذا لا حث الا لا كل من تركه وبعض شيوخنا أفادته لو عين للموصى له ما أوصى به من الدراهم مثلا وضاع رجع في بقية الثلث (قوله اما ان كان بعين الخ) أي أو كل بعد وفاة الدين ولو قبل القسم خلافا لظاهر المصنف (قوله أو شائع) لانه اذا كان شائعا لم يأكل على ثمة الميت بل من شائع بين الوارث والموصى له وهما أحيانا (تبيينه) محل تفصيل المصنف في حلفه لغير قطع من فان كان لم يحث بما كلف منه مجرد دونه فان كان حلفه

غلبت في المال حثت ان كان مقصودا بما اذا لا يحل الارث فان أحله كمال تشا من معاملات فاستقر قول زيد عن المال ان ثبت دونه فيمصر فيه ما قاله المصنف (قوله ويكتب) كتبه بصرية أو غيرها حثت بفهمه المكتوب به أي شأنه ذلك (قوله أو أملا أو أمر به) لكن لا بد من قراءة عليه لان الكاتب قد يزدو ينقص أو يفتق ل (قوله ووصل الى المخوف عليه) أي بالذن الحالف ولو حكاه كلفه بغير جرح حمل الكتاب وسكوته (قوله ولو لم يقرأ بل ولو لم يقرأه المخوف عليه (قوله على المذهب) مقابلة لا بد من قراءته وعليه فهل بشرط كونها بالقتل أو لا ولا تفرق على ما في المصنفين علم المخوف عليه أن أمن الحالف أولا (قوله الا ان يسمعه المخوف عليه) أي يسمع الحالف يقول الرسول بلغ فلانا كذا الذي هو المخوف عليه

(قوله لا يزيد وينقص) أي والكاتب كلفه إذا قلنا أحد الساتين على هذا التحليل ينبغي إذا بلغ الرسول كلامه بعينه وشهدت البيعة على ذلك أن يكون كالكاتب لا ينوي فيه لأنه يحقق عدم الزيادة والنقص والحاصل أن البيعة إنما تنقل في الكتاب لكونها مخالفة لظاهر اللفظ بخلاف الرسول (قوله لكن يخلف الخ) فان نكل حسن فان طال دين (قوله مذ كور في الام) اعترضه محشي ثت بانه لم يكن مذ كور في الام وانما هو منه ومهمتها (قوله وبالإشارة) أي إشارته شأنها الإيهام كذا ينبغي (قوله حيث كان يصير) أي سواء كان سمياً أو أصم وشمل المصنف الإشارة مع غيره إلا أن يحاشيه (٧٧) (قوله وبكلامه ولو لم يسمع) ظاهر المصنف

يشمل ما لو حلف وهو مسلم لا كله فكلمه اسم الله يحث وقال ابن عرفة قلت ينبغي أن حلف عليه سمياً فكلمه وهو أصم أنه لا يحث وقال في كـ وحيد عندي ماضيه ومثل البيعة ما لو كالم الحالف المصوف عليه وهو ميت (قوله أو رما الحالف) أي وأحاطه انمقاد النقل كافي لـ أنه حيث لم يأمر أحدا بتقطيعه ولا رده ولم يكن أعرض عنه فانه يحث وعلى هذا فان وصل إليه من غير علم من الحالف فانه يحث على ما يفيد النقل لا على ما يفيد ظاهر كلام المؤلف اه (قوله وبالإذن) أي والضهير قوة بلان أن أي الضهير المقدراً لأن التقدير بلا إذنته أو أن التقدير بلا إذنته ويكون التويز عوضاً عن الضهير (قوله وبالإسلام عليه الخ) ظاهره يشمل السلام عليه في أثناءها مع تقدير القيامها (قوله يعني الخ) لا ينبغي أن هذا على فرض أن يكون الإمام هو الحالف وقوله يريد ولو كانت أتمياً يكون هذا إذا كان المأموم الحالف فحينئذ يكون كلام المصنف شاملاً لما إذا كان الحالف الإمام

يزيد وينقص لكن يخلف في العتق والطلاق لحق العبد والزوجة وينوي في الكتابان كانت بعينه بغير العتق والمعين والطلاق وأما ما فلا يتويز فيهما في القضاء مع المرافعة وتقييد تنويته بغير العتق والطلاق مذ كور في الام فلا اعتراض على المؤلف بانه في التهديب غير مقدور ولو حلف ليكلمن لم يبر بالكتاب ولا بالرسول مطلقاً لأن الحث يقع بآدنى سبب بخلاف السر كمر (ص) وبالإشارة (ش) يعني لو حلف لا أكلم فلا فاشارة الحالف إليه فانه يحث لأن الإشارة كلام وسواها السميع والأصم ولا يحث في لأ كلم يزيد بالتفخ في وجهه وهو في الصلاة كلام وقوله وبالإشارة ينبغي حيث كان يصير والافصال ينبغي أن يكون حكم النية في الإشارة تحكيمها في الكتاب فنقبل في غير العتق والطلاق (ص) وبكلامه ولو لم يسمعه (ش) يعني وكذلك يحث الحالف إذا كالم المصوف عليه ولو لم يسمعه له صم أو صم مستثقل أو اشتغال بكلام غيره لكن بشرط أن يكون الحالف في مكان يسمع فيه كلام المصوف عليه عادت لولا المانع لأن كان في مكان بعيد لا يسمع المصوف عليه كلامه عادت فانه لا يحث (ص) لا قرأته بقلبه (ش) مراده أن من حلف لا يقرأ أو لا يقرأ أجهراً أو لا يقرأ هذا الكتاب أو في هذا الكتاب فغير عليه بقلبه فلا حث عليه ففاعل القراءة الحالف لا المصوف عليه لأنه من أن المشهور رخت الحالف بمجرد وصول الكتاب إلى المصوف عليه فكيف يقرأه هذا هو المتعين في تقرير كلام المؤلف (ص) أو قرأه أحد عليه بلا إذن (ش) أي وكذلك لا يحث الحالف إذا كتب كتاباً للمصوف عليه فرداه أو قال لرسوله إريداه أو قطع فصاً من دفعه للمصوف عليه فقرأه أو رما الحالف فأخذ المصوف عليه فقرأه لم يحث فغير عليه للمصوف عليه وبلاذن الحالف وقوله بلاذن متعلق بتقديره فلهذا أي كما وصل بلاذن أي وصل للمصوف عليه بلاذن من الحالف والمراد بالاذن ولو حكماً كما إذا علم الحالف بجهلها بوسكت (ص) وبالإسلام عليه بصلاة (ش) يعني أن من حلف لا أكلم زيداً فصلى الحالف يقوم فهم المصوف عليه فسلم عليهم فردوا عليه السلام من الصلاة فان الحالف لا يحث بذلك بل يدلو كانت التسليم الثانية التي على يساره (ص) ولا كتابة للمصوف عليه ولو قرأ على الأصوب واختار (ش) يعني أنه إذا حلف لا أكلم فلا نأكتب المصوف عليه كتاباً أو أرسله إلى الحالف أو وصل إليه وقرأه بلسانه فان الحالف لا يحث بذلك على ما صوته ابن الموارزعي ما اختاره اللغوي بل وضطر المصوف عليه وكلم الحالف ولم يجبه فانه لا حث عليه بذلك لأن حلفه لا يكلمه ولم يخلف لا كلفي (ص) وبسلامه عليه مع تقديره أنه غيره (ش) يعني لو حلف لا يكلمه سلم في غير صلاته مع تقدير أنه غيره وظناً أنه غيره فذا هو المصوف عليه فانه يحث فالمراد بالاعتقاد الجزم فان قلت هذا من القنوق فلا يحث فيها لمجري فيه القنوق قلت القنوق الحلف على ما يعتقده فيظهر نفيه والاعتقاد هنا ليس في الحلف بل في فعل

أو المأموم ونحو ذلك حيث طلب الحالف بالسلام عليه لكونه على يساره والاحتياط بأن كان يدرك مع الإمام ركعة ويدخل حينئذ تحت قوله لا في وسلامه عليه (قوله على الأصوب) أي من قول ابن القاسم والمصوب ابن الموارز وقوله واختار أي من القولين عند اللغوي وأترك قول ابن القاسم بالحث غير واحد من أصحابه (قوله أو ظناً) أي أو شاكاً أو متوهماً بل هما أوليان (قوله فلهذا المراد الخ) هذا التفرع مع تناسب المفعول عليه (قوله ليس في الحلف) أي ليس في متعلق الحلف مثلاً إذا قلت والله اني جبي ديناراً كوكلاً تعتقدك فتبين ان فيه أقل أو أكثر فلا اعتقاد هنا في متعلق الحلف وهو أن في جيبه ديناراً

(قوله بل في فعل غير المحلوف عليه) قوله بل في فعل غير المحلوف عليه بل في خبر المحلوف عليه وذلك لان الاعتقاد تعلق بزيادة يقين الله لم يكن زيدا بل عمراف زيدا ليس محلوفاً عليه بل الحث عليه منوط بآيتين لا باعتبار الاعتقاد ومن ذلك قول امرئ القيس طالق ما لم يزل وقد ورت قبل عينه ما لم يعلم به فيحث الآن بنوى في عينه أنه لم يزل فلا حث اه و يؤخذ منه ان من قال عبد فلان حر وانكشف الامر أنه ورثه قبل قوله هذا فإنه يفتى عليه ولم يرض صرا (قوله أي لا يشترط أن يخرج به أو لا يثبت قبل أن يعلم الخ) رد ذلك عجم بما طهره ان المراد بالحاشة هنا الحاشية بالمدان وكذا بالقلب ان تقدمت بحاشيته على السلام أو عارضت السلام فان حاشيته انما هو بعد فلا بد من التلطف بالحاشة وان تكن النسبة (قوله كما اذا كان في الفاتحة) أي في الصلاة (قوله ولا يعلم أنه) لها في الخروج ولو اذن لها ثم رجع لم يخرج فتذهب ابن القاسم أنه بحث ومذهب أشبه لأحدث وخرج على شرطه لآمره ان لا يخرج من بلدها الا برضاها فرضت أو غيرهما ثم طلبت الرجوع فانه لا يلزمه خلاف قول ابن القاسم انه يلزمه (قوله أي لا يبرح حتى يعلم) أي فلا تقول بربسب كون زيد علم بالشيء الغلاني من زيد (قسوة لانه زيد ويتصق) فينوه ان اعلامه كالعلم بخلاف فانه كقطعه (قوله وان كان انتفاؤه أي هذا اذا كان الانتفاء منه بل ولو كان الانتفاء حاصل من رسول الخائف

الاولى اسقاط فعل ويقول بل في خبر المحلوف عليه وذلك لان الاعتقاد تعلق بزيادة يقين الله لم يكن زيدا بل عمراف زيدا ليس محلوفاً عليه بل الحث عليه منوط بآيتين لا باعتبار الاعتقاد ومن ذلك قول امرئ القيس طالق ما لم يزل وقد ورت قبل عينه ما لم يعلم به فيحث الآن بنوى في عينه أنه لم يزل فلا حث اه و يؤخذ منه ان من قال عبد فلان حر وانكشف الامر أنه ورثه قبل قوله هذا فإنه يفتى عليه ولم يرض صرا (قوله أي لا يشترط أن يخرج به أو لا يثبت قبل أن يعلم الخ) رد ذلك عجم بما طهره ان المراد بالحاشة هنا الحاشية بالمدان وكذا بالقلب ان تقدمت بحاشيته على السلام أو عارضت السلام فان حاشيته انما هو بعد فلا بد من التلطف بالحاشة وان تكن النسبة (قوله كما اذا كان في الفاتحة) أي في الصلاة (قوله ولا يعلم أنه) لها في الخروج ولو اذن لها ثم رجع لم يخرج فتذهب ابن القاسم أنه بحث ومذهب أشبه لأحدث وخرج على شرطه لآمره ان لا يخرج من بلدها الا برضاها فرضت أو غيرهما ثم طلبت الرجوع فانه لا يلزمه خلاف قول ابن القاسم انه يلزمه (قوله أي لا يبرح حتى يعلم) أي فلا تقول بربسب كون زيد علم بالشيء الغلاني من زيد (قسوة لانه زيد ويتصق) فينوه ان اعلامه كالعلم بخلاف فانه كقطعه (قوله وان كان انتفاؤه أي هذا اذا كان الانتفاء منه بل ولو كان الانتفاء حاصل من رسول الخائف

غير المحلوف عليه فتعين خلاقه وأما عكس كلام المؤلف وهو لو كلم رجلا بنبهته المحلوف عليه فإذا هو غير علم ببحث ولوقصد كافي الشارح الكبير وشامه ولا يقال هذا في العزم على الصد وهو وجب الحث لا ناقول العزم على الصد انما هو وجب الحث في صفة الحث فقط (ص) أو في جماعة الآن بحاشيه (ش) هذا معطوف على مقدرا وبسلامه عليه حاله كونه وحده أو في جماعة الآن بحاشيه بالنية أو باللفظ فلا حث ويصح عطفه على معتقدا والمراد بالحاشة هنا القوي وهي أن بنوى السلام على من عداه لا الحاشية الاصطلاحية فانها لا تشترط فيكني أن يقصد بالسلام غيره ولا يشترط أن يعزله أو لا يشترط أن يخرج به بالنية قبل أن يعلم وظاهر كلام المؤلف سواء رأى المحلوف عليه مع الجماعة أم لا وسواء عرف بالجماعة أم لا وهو ظاهر المدونة وقال ابن الموارس لم يعلم الخ على جملة من علم بالنية لا يشترط أن يعلم الخ (ص) ويصح عليه (ش) يعني لو حلف لا كلفه فجمعه بقر أو وقف في قرأته واستند عليه طر في القراءة ففتح عليه بأن أرشده ولقمة مغلطة فيه فانه بحث ظاهره ولو وجب عليه الفتح كما اذا كان في الفاتحة لانه في معنى قوله قل أو اقرأ كذا بخلاف سلام الصلاة (ص) ولا يعلم أنه في الآخر أي لا يثبت (ش) يعني أن من حلف على زوجته بالطلاق أو بغيره انما لا يخرج من الابانة فاذا نزلها فخرجت بعد انته وقيل عليها بالان فانه بحث لان قصده لا يخرج من الاسبب اذ قد صدق عليها انما خرجت بغير سبب انته (ص) وبعدم علمه في لا علمه وان يرسل (ش) يعني لو حلف انما علم بالشيء الغلاني ليعلم بزيد فاعلم به ولم يعلم بزيادة حتى علم من غير الخائف فانه بحث أي لا يبرح حتى يعلمه وان يرسل أو كذب ففقه وان يرسل مبالغة في الفهم وهو الاعلام المتضمن ان الخائف أي هذا أعلمه بذلك الامر فان الخائف يبرو لو كان الاعلام حاصل برسول ربه المحلوف عليه يعلمه بذلك الامر وأخرى بكتاب وانما بالمعنى على الرسول لانه يزود بنفسه ويصح كون المبالغة في المنطق أي وحسب انتفاء الاعلام وان كان انتفاؤه من رسول لكن كونها في الفهم أم فائدة علمه اسم مصدر امر ادا به المصدر أي اعلامه ثم اختلف هل لا يبرح الخائف الا بعلامه بما وقع الحلف عليه ولو علم الخائف ان المحلوف له وصل به العلم به من غيره وهو رأى أبي عمران وغيره أخفا بظاهر اللفظ أولا بد من اعلامه الا ان يعلم الخائف ان المحلوف له علم بالسر فلا يطلب منه اعلام حينئذ ولا حث عليه وهو قبيح دعوى الشيء والى هذا أشبه بقوله (وهل الا ان يعلم انه علم تأويلان) ومنها ما هل ينزل عليه اعلام غيره عزة اعلامه أم لا (ص) أو علم وال ثان في حلفه الاول في نظر (ش) هذا معطوف على علمه يعني أن من حلف طوطوا لى أي قول شيئا من أمور المسلمين انه ان رأى الشيء الغلاني الذي فيه نظر المسلمين ومصلحة لهم ليعتبر به فبات المحلوف له أو عزل وتولى غيره ثم ان الخائف رأى ذلك الامر فعليه ان يخبره بالوالت الثاني فان لم يخبر به فانه بحث أي لا يبرو وأما اعلام الاول والحال ما ذكر فلا يعتبر ومفهوم في نظر ان لو كان ذلك مما يخص المعزول في نفسه فانه رأى بعضه لم يعلم به ولا استخوانه لم يذكر ذلك حتى مات فلا شيء عليه وليس عليه رفع ذلك لورثته ولا لى وصيه ولا لى أمير بعده وقوة أو علم وال أي اعلام فاجر مصدر المجرى المزيدي ثم يجرى هنا وهل الا ان يعلم انه علم تأويلان (ص)

دفعه الى انهم لم أنه لا يبرح الا اذا كان الانتفاء حاصل من الخائف لكونه هو الذي حلف (قوله أم فائدة أي الظاهر) وهو عمر هذان المراد والظاهر الصراحة أنه زيد معنى (قوله فعليه أن يخرج الخ) اعلم أن اعلامه بالرسول أو الكتاب مكلف (قوله وان لم يذكر الخ) أي وان لم يعلم بذلك (قوله فاجر مصدر المجرى المزيدي ثم يجرى هنا ما تقدم وذلك لان علمه اسم مصدر بالنسبة لا علم مصدر بالنسبة لتعلم



(قوله وبرهون) وكذا جبال غائب بصلبه في حلقه لاملاله الان شوى في منه اعلم فلا يحسن وكذا ان كانت له عرى ترجع  
بومافلو تصدق عليه صدقة وهو لا يصلح فلم يشبهها قل لاشئ عليه وان قبلها فقولان بالحسن وعدمه لانها بالقول صارت ماله الان  
(قوله فانه لا يحسن ايضا على المعتد) أي ليوأزان بنقص القيم (قوله فخله) هي العطية لا يخفى انها لا يخرج عن واحد مما ذكرناه فيهم  
(قوله فانه لا يصدق ولا يحسن) ظاهر العبارة ولو في الطلاق والعق والمعن ولكن للمعتد انه اذا ادعى خصوص العارية فانه لا يصدق في  
القضاء اذا كانت المعين بطلاق أو عتق معين (قوله فانه لا يحسن عليه الخ) ولو كانت بعينه بطلاق أو عتق معين (قوله  
ولا ينوي في ارادة الخ) لا عند الملق ولا عند القاضي فيما اذا كانت الهبة (٧٩) أو صدقة لأخي كآفاد الشارح ذلك بقوله  
وهكذا الخ (قوله فانه ينوي اذا

وبرهون في لأوبى (ش) يعني وذلك بحيث اذا طلب منه انسان نو باعارة خلف الطلاق  
انه لا يعلق بوله فوب مرهون حيث لا يسهل ان يسهل كانت قبة الثوب تزيد على الدين أم لا وأما ان  
نوى ماعاد الثوب المرهون فلا حاش اذا كانت قبة الثوب بقدر الدين أو أقل وأما ان كان فيها فضل  
فانه لا يحسن أيضا على المعتد وينبغي أن يكون مثل المرهون المعاد والمستأجر كما في شرح (هـ)  
(ص) والهبة والصدقة في لا عاروه بالعكس ونوى (ش) يعني انه اذا حلف لا عاروه فوجهه لغير  
نواب أو تصدق عليه فانه يحسن لان قصده عدم نفعه وكذلك كل ما ينفعه به من ثمنه أو عرى  
أو أسكان أو محبس وكذلك يحسن اذا حلف لا عاروه أو لا تصدق عليه فظاهر لعدله السابقة  
وان ادعى نية فانه يصدق فيما ادعاه يعمل عليه فاذا قال أردت قصر الدين على العار بدون  
الهبة والصدقة فانه يصدق ولا يحسن بالهبة والصدقة وكذلك اذا قال أردت قصر الدين على  
الهبة والصدقة دون العارية فانه يصدق في ذلك ولا حاش عليه بالعارية ولا ينوي في ارادة  
خصوص الهبة أو الصدقة اذا حلف على أحدهما التقاد بهما وهذا معنى قوله (لا في صدقة عن  
هبة وعكسه) وهذا اذا لم يكن له واجب أن يعصر الهبة من الموهوب وأما ان كان له الاعتصا  
فانه ينوي اذا حلف على الصدقة انه أراد خصوصها لعدم عصرها فلا يحسن بالهبة (ص)  
وبقاءه ولو لولا في لا سكت (ش) يعني أن من حلف لا سكت في هذا المادار وهو فيما فانه يجب  
عليه أن ينتقل منها فور الالبقاء فيها سكتي عرفا فان بقي ولو لولا بعد عينه مدة تزيد على إمكان  
الانتقال حاش قال فيها يخرج ولو في جوف القبيل الا ان ينوي في الصباح وان تقالوا عليه في  
الكره أو وجدته فلا يوافق في ينتقل اليه حتى يجد سواء كان لم يفعل حاش ثم ان قوله ويبقاء  
الخ مقيد بما اذا لم يحسن على نفسه لا يحسن في البقاء (ص) لا في لا تنقل (ش) يعني انه  
اذا حلف لا ينتقل من هذه الناحية مثلاً فانه لا يحسن ببقائه فيها الى الصباح اذا كانت بعينه  
غير مؤجله ويؤمر بالانتقال بسرعة وعين من وطه زوجته حتى ينتقل فان لم ينتقل  
ورافعه ضربه أجل الايلا من يوم الرفع وأما ان كانت بعينه مؤجلة فهو على راي ذلك  
الاجل ولا يحسن الا على الاجل انتهى فان عاد اليها بعد انتقاله منها لم يحسن بخلاف المسئلة  
السابقة وهي مسئلة السكتي فانه اذا عاد اليها بعد انتقاله منها فانه يحسن لان قصده أن لا يوجد  
منه سكتي في تلك الدار حتى وجد حاش (ص) ولا يجوز (ش) هو متعلق بمعدود معطوف  
على جلية ببقائه ومن عطف بالجل والتقدير وحث ببقاءه ولو لولا ولا يحسن بخزن والمعنى أن  
من حلف لا أسكن هذه الدار يخرج منها ثم خزن فيها فانه لا يحسن لانه ليس يسكني وأما لو كان  
له في الدار شئ مخزون وقد حلف لا أسكنها فانتقل وأبقاه فانه يحسن ببقائه كما يفيد كلام

وهكذا الخ (قوله فانه ينوي اذا  
حلف) وكذا عكسه كما في بعض  
الشرح الا أن في العكس ينوي في  
القنوى وفي الضامق غير الطلاق  
والعتق المعين وأما في التي قبل  
قنوى ولو في الطلاق والعق المعين  
عند القاضي (قوله أو وجدته من اجل  
ولو في غير بلد أو بقدر ما يكون  
ذلك في بلدو القاهرة الاول وذكر  
في لـ أن من المنزل الذي لا يوافق  
ما اذا وجد بيت شعر (قوله مقيد  
بأن لا يخشى على نفسه) وكذا كل  
ما يكون به مكرا كما خوف على  
المال يكون حكمه كذلك (قوله تنبيه)  
ما منى عليه المصنف مبنى على  
مرعاة الفقهاء من راي الصرف  
أهمه للصحيح ينتقل الى ما ينتقل  
المبطل فانه التضيي وأما وحلف  
لا يسكنها فعلى قول أشهر يبر يوم  
وليلة وعلى قول أصح بأكثره على  
رأي القسدا لا بالأطول مقام  
يرى انه قصده ولا في عيب وحلف  
لا يسكن فالتحريم بطول مقام يرى  
انه قصده وحلف لا يسكن  
لا يسهل بقدر معين (قوله من يوم  
ترفع أي لان بعينه ليست صريحة  
في ترك الوطء (قوله فان عاد اليها  
بعد انتقاله منها لم يحسن) أي اذا  
رجع بعد قضاء المسئلة التي يبر

باقامها بعد خروجه وانتقله وهي نصف شهر المشار اليها فيما يأتي بقوله لا تنقل فانه تنقل فانه تنقل في المكن نصف شهر ونوب كالحاش قال  
لا تنقل من هذه الدار (قوله وحث ببقائه) أي اذا دعى إمكان الانتقال ولو يومين أو أكثر لكنه متناه في مظاهر النقل ولو استمر في  
مدة النقلة ساكنا (قوله ولو لولا) ردى أشهر لا يحسن حتى بكل يوم وليلة وعلى قول أصح لا يحسن الا أكثر من ذلك انتهى وتأمل  
ذلك (قوله فانه يحسن ببقائه) هذا ما يمكن في الدار مطلقا فقد قال التونسي ينبغي ان كانت المطامير لا تدخل في الكراما لا بالشروط  
وتكرى وحدها فخر الطعام أن لا تدخل في الجبن وان لم يشر كما اذا كان قد كثر المطامير من قدر قليل سكاها وبهذا الا أن المطامير  
بالمطامير ان تبقى الا بكم يسكنها ينبغي نقلها مع قسمة

(قوله وانتقل في لاسا كنه) هذا في حلفه لاسا كنه مدار بلسيل قوله أوضر باجدار أي أولا كنه في دار أولا كنه من غير ذكر دار أصلا لان الصور ثلاث وفي كل من الثلاث اما أن تكون الدار محيرة بساحة لا يثبتها وكل واحد في جنب متها ذات بيت واحد أو بيت متعدد فهذه تسع صور في الدار أو ألالا كنه في حارة فان كانا معاً في حارة واحدة فينتقل كل منهما أو أحدهما لحارة أخرى كانت القرية كبيرة أو صغيرة فإذا كان كل منهما في حارة والقرية صغيرة وحلف لاسا كنه فينتقل لبلد أخرى على فرس أو أكثر فان كبرت في الفرض المذکور كالبدنة المنودة لم يتوقف الرعي الانتقال وفائدة عينه أنه لا يقرب ولا يسكن معه وإذا حلف لاسا كنه بهذه البلدة أو ببلدة فينتقل لاخرى على فرس وان حلف لاسا كنه وكل بقرة بصغير فعين انتقاله حيث لا يتعدى لاسا كنه وان حلف أن لا يجتمع معه في سبي أو محبط فان كبرت البلدان فلا يقرب منه عرفاً أو لأهل هذا ما في عب وفي خط بعض الشيوخ إذا كان كل واحد في حارة عين الحلف بعد عن حارة بخارتين أو ثلاث إذا كان البلد مصر أو لا يكاف الخروج لبلدة أخرى وان كانت قرية خرج منها القرية أخرى (٨٠) في نسخة ذكر الخطاب عن ابن عبد السلام أنهم ما إذا كانا معاً جعل واحد وفوقه محل خال فان انتقل أحدهما إلى المأوى وبقي الآخر في السفلى أجزأه نص عليه ابن القاسم ورأى بعض الشيوخ أن هذا الغائب يكتفي إذا كان سبب العيين ما يقع بينهما من أجل الماعون وأما العداوة فلا يكتفي ولا بد أن يكون كل مسكن مستغنياً بمراقبته (قوله أي أو سكن الخ) كذا في نسخة فيصعب أن تكون أو بمعنى الواو (قوله أوضر باجدار) أي شرطاً في ضرب بآثار العيين ولولم يخرج أحدهما حتى يضرب بقصد يكون ضربه أضرع من الانتقال (قوله عند أكثر) مقابلة ابن الماحشون القائل بأن الجري بالغو (قوله) جعل لكل نصب مدخل على حدته الخ) ليس بشرط بل لا بد أن يكون لكل نصب مرفق سواء كان لكل واحد مدخل أو لا كما يفيد بهرام وأما أن كان لكل منهما مدخل مع

المواق (ص) وانتقل في لاسا كنه عما كان عليه (ش) يعني لو حلف لاسا كنه في هذه الدار أولا كنه في داره لا بد من انتقال أحدهما أو انتقالهما معاً انتقالاً يزول معه اسم المساكنة عرفاً يستزعم إذا انتقل أحدهما إلى موضع الأخرى وسكن كل منهما في مكان الأخرى على ما يظهر فان هذه الحالة لا يزول معها اسم المساكنة عرفاً فيصعب أن لا يبرأ بأثر بقوله (أوضر باجدار) إلى أنه يخرج من العيين أيضاً يضرب الجدار بينهما ولا يشترط كون الجدار ورشاً بالطوب والجير بل يكتفي (ولو جريداً) عنداً لا كثران جعل لكل نصب مدخل على حدته ولولم يمنع منافع لا قسم رقبة وقوله (بهذا الدار) متعلق بما كنه أي في حلفه لاسا كنه بهذه الدار أو أخرى أن لم يعين الدار (ص) وبالزارة قصد انتهى لا لدخول عيال من (ش) يعني إذا حلف لاسا كنه فزاره فان كان حلفه لاجل ما يدخل بين العيال من الشئان قبل قصد العدد والنهي فلم يثبت بالزارة لان التباعد غير موجود مع الزارة لانها موصلة وقرب وان كان حلفه لاجل ما يدخل بين العيال من الشئان فإنه لا يثبت بالزارة لانها ليست بسكنى عرفاً وسكت المؤلف عما إذا لم يكن بقصد والقاهر أن المحول عليه مفهوم الشرط ويقصد بما إذا لم يكثرها ثم أريدت بلامرض (ص) أن لم يكثرها ثم أريدت بلامرض (ش) تقدم أنه إذا كان حلفه لاجل ما يدخل بين العيال فإنه لا يثبت بالزارة ومحصل عدم الخش إذا لم يكثرها ثم أريدت بلامرض أم لا أريدت بلامرض بأن بات اختياراً فإنه يثبت أي فلا يثبت إلا بالشئتين معاً لان القاعدة المركبة من الشئتين تنفي باتفاق أحدهما فان أكثر الزارة من غير مبيت أو بات بمرض أو بات بمرض ولم يكثر الزارة فإنه لا يثبت عليه هذا ظاهر كلامه وكلام الشامل لكن الذي نقل إلى الحسن عن ابن رشد التعبير بأو وحيدته أو أوهاجعتي أو كاهوم وجود في بعض النسخ وما في الشامل

أشترأ كهما في المرفق فإنه لا يند كابد عليه فرع الشارح (قوله متعلق بما كنه) الأولى أنها دخل في حيز المبالغة لاردعي ابن رشد القائل بأن الدار إذا كانت معينة باسم الإشارة لا يكتفي فيها ضرب الجدار فلذا بالغ المؤلف عليها وتقدير المصنف حينئذ ولو جريداً ولو في قوله في هذه الدار والحاصل أن المبالغة على شئتين كافية للجدار ولو كان بهذه الدار خلافاً لأن رشد وعلى كفايته ولو جريداً خلافاً لابن الماحشون (قوله لا لدخول عيال) متعلق بمحذوف معطوف على ما قبله أي لا أن حلفه لدخول عيال أو معطوف على المعنى أي حلفه لقصد الانتهاء لا لدخول عيال (قوله الشئان) بفتح النون وسكونها بغض (قوله مفهوم الشرط) أي الذي هو قصد النهي أي فلا يثبت ويقصد بما إذا لم يكثرها ثم أريدت بلامرض (ص) أي ما في (قوله) وبيت بلامرض الخ) إشارة إلى أن الواو في قوله وبيت للعطف على بكثر فهو مجزوم والياء فيه محذوف لا لتلقاها الساكنين أي والتي من نصب على الجموع (قوله بلامرض) أي مرض الحلو في عليه كافي بعض الشراح (قوله لان القاعدة) أي هو الخش وقوله المركبة أي المركبة متعلقة بهما من شئتين الذين هما الكثرة ثم أريدت بلامرض وصاحبه أن الخش انما هو في تلك الصورة وهي الكثرة ثم أريدت بلامرض (قوله التعبير بأو) أي والقاعدة أن أودا دخلت في حيز التي تكون التي منصبا على كل منهما كقوله تعالى ولا تطع منهم أعماً وكقوله لا يثبت بواجب من الأمرين ولا

غير لاردعي ابن رشد القائل بأن الدار إذا كانت معينة باسم الإشارة لا يكتفي فيها ضرب الجدار فلذا بالغ المؤلف عليها وتقدير المصنف حينئذ ولو جريداً ولو في قوله في هذه الدار والحاصل أن المبالغة على شئتين كافية للجدار ولو كان بهذه الدار خلافاً لأن رشد وعلى كفايته ولو جريداً خلافاً لابن الماحشون (قوله لا لدخول عيال) متعلق بمحذوف معطوف على ما قبله أي لا أن حلفه لدخول عيال أو معطوف على المعنى أي حلفه لقصد الانتهاء لا لدخول عيال (قوله الشئان) بفتح النون وسكونها بغض (قوله مفهوم الشرط) أي الذي هو قصد النهي أي فلا يثبت ويقصد بما إذا لم يكثرها ثم أريدت بلامرض (ص) أي ما في (قوله) وبيت بلامرض الخ) إشارة إلى أن الواو في قوله وبيت للعطف على بكثر فهو مجزوم والياء فيه محذوف لا لتلقاها الساكنين أي والتي من نصب على الجموع (قوله بلامرض) أي مرض الحلو في عليه كافي بعض الشراح (قوله لان القاعدة) أي هو الخش وقوله المركبة أي المركبة متعلقة بهما من شئتين الذين هما الكثرة ثم أريدت بلامرض وصاحبه أن الخش انما هو في تلك الصورة وهي الكثرة ثم أريدت بلامرض (قوله التعبير بأو) أي والقاعدة أن أودا دخلت في حيز التي تكون التي منصبا على كل منهما كقوله تعالى ولا تطع منهم أعماً وكقوله لا يثبت بواجب من الأمرين ولا

يثبت على مجموع الأمرين بل مجموع الأمرين أولى في الحشوة المعنى إن اتفق كل من الكثرة أو الواحدة بالامر من قبل وجود أحدهما  
 حشوة أى والمعتد هو ما في نقل أى الحسن (قوله) الكثرة ما بعد المعرف كقولوا في أيام أى أنه يغيب يومين وأتى يوما وهكذا فهذه كثرة  
 باعتبار أيام أى زيارات وما قبل المبالغة ماذا كانت الكثرة باعتبار زيارته واحدة كأن يعكث عنده أربع أيام (قوله بأهله) وزوجته  
 وأولاده مدة زيارته لأجله وكأنه يقول طول الإقامة بأهله في المرة الواحدة فمن الزيارات وأما الزيارات مرة واحدة ولم تغفل أقامته  
 بأهله بل طالبت أقامته في الزيارات واحدة دون أهله فلا يحشون ولو قال طول الزارة الواحدة أى بحيث يحشون عند ما يحصل به الليل  
 ولو قيل فيما يظهر لكان أوضح وفي شرح شب الكثرة أى أن يزدي على ثلاثة أيام وهو واضحة (قوله) وسافر القصر في حلقه لأسافرن  
 وأن لم يقصر المدة لانه لم يفسد قصد هداقة أو لعصية به أو نحو ذلك لأن الأربعة (٨١) برمسافة شرعية ولو تخلف قصر الصلاة

فيه لعارض ولو يرى عرف بأن قال  
 الحالف من بلد إلى بلد أخرى  
 قرية دون مسافة القصر لا يعبر  
 ذلك العرف لأنه عرف فعلي على  
 ما تقدم لهم من عدم اعتباره (قوله  
 دون القوي) أى الذي هو أقل من  
 الشرعي وهو قطع المسافة (قوله من  
 تقديم القوي) أى على الشرعي  
 ولكن المعتد بتقديم الشرعي على  
 القوي (قوله وأحد أقوال أربعة)  
 ذكرها ابن عرفة (قوله وليس المراد  
 الخ) وما قبل به أول العبارة فالتأخر  
 فيه لتأخر المصنف (قوله لنتقلن  
 من بلد) أى أو نؤى ذلك أودلت  
 عليه قرينة (قوله لنتقلن من  
 دار) أى أو نؤى ذلك وأقامت عليه  
 قرينة (قوله هذا راجع لقوله)  
 والشيخ سالم رجع لقوله لاسكت  
 ولقوله لنتقلن لكن المعنى مختلف  
 فالعنى بالنسبة الأولى أنه يحش  
 بأهله وهو بالنسبة لثاني أنه  
 لا يبرأ بانتقاله حيث أتى رحله ولكن  
 الظاهر ما قاله الشارح وقال يحش  
 حيث وظاهر كلامهم أنه لا يحش

غير ظاهر والكثرة ما بعد المعرف كثرة ولو في أيام وقبل معنى الكثرة ثم أطول الإقامة بأهله  
 مدة الزيارات في المرة الواحدة فمن الزيارات وليس المراد بالزيارات المعرف ومنها تأمل (ص)  
 وسافر القصر في لأسافرن ومكث نصف شهر ونوب كماله (ش) يعنى أن من حلف لأسافرن  
 فلا يخرج من الحشوة إلا أن يسافر مسافة أربعة بردو بمكث في منتهى سفره نصف شهر ونوب  
 كمال الشهر فقله وسافر الخ جلالة على المقصد الشرعي وهو المنصوص دون القوي والآخر  
 لأجر ما يسمى سفرا ودون العرفي والآخر العرفي وهو خلاف ما مر من تقديم القوي عند  
 عدم النسبة والبساط ومثل ذلك من حلف لخروج من المدينة على ما في مذهب ابن القاسم مع  
 رواية محمد بن أحمد أقوال أربعة وليس المراد بالثبوت حقيقة بل المراد أنه لا يرجع بعد سفر  
 مسافة القصر قبل نصف شهر فلو أسافر سائر بعد مسافة القصر نصف شهر لم يكن الحكم  
 كذلك (ص) كانتقلن (ش) يحتمل أن التشبيه تام والمعنى أن من حلف لنتقلن من  
 بلد فانه لا يخرج من الحشوة إلا أن يسافر مسافة قصر ويؤم أنه يقيم هناك أى في انتهاء  
 سفره نصف شهر ونوب كماله في انتهاء سفره ويحتمل أن التشبيه في قدر المكث فقط والمعنى  
 أن من حلف لنتقلن من دار فانه لا يخرج من الحشوة إلا أن يقسم في المكان المنتقل إليه  
 نصف شهر ونوب كماله فإن بقي بعد واحد منهما فلا يبرأ إلا بغيره من قيد البلد (ص) ولو بقاءه  
 رحله لا يكسرها وهل أنوى عدم عودته (ش) هذا راجع لقوله لاسكت ولا وجه  
 لفصله عنه والمعنى أن من حلف لاسكن هذه الدار فخل بجميع أهلها ولا يؤمها عنه وأبى  
 ماله باله فانه يحش لأن تركه فهو سمار وخشية مما لا يحصل أخالف على العود إليه فانه  
 لا يحش تركه ذلك مطلقا سواء تركه لعود إليه أم لا وقبل أن نؤى العود إليه حسنت لأن  
 نؤى عدم العود أو لانه فالتردد دائما نحو فمضى نؤى العود وبشارة المؤلف تعطى أن من لانه  
 من محل التردد وليس كذلك بل لا يحش في هذه اتفاقا فلو قال وهل الآن نؤى العود له تردد  
 لتزل على ما ترى (ص) واستحقاق بعضها أو عيبه بعد الاجل (ش) يعنى أن من حلف ليقتض  
 فلا نأقته إلى أجل فقتضاه أبدا فاستحق كله أو بعضهم يذم أو أطلع فيه على عيب فانه يحش  
 حيث كان ما ذكر بعد الاجل أو قبله ولم يثم عليه إلا بعد الاجل وظاهر ما الحش

(١١ - خشي ثالث) يبقا مناعة في لا تتقلن وتسوية الأجهوري بينهما هذه عليه انتهى ومحل الحش ببقاء الرجل إذا كان في محل  
 السكن أو ما هو في حكمه مما يدخل في عقد الجارية بغير شرط وأما ما لا يدخل الا بشرط كالطاهر فانه لا يحش بقاءه ما حزنه فيها مع أنه  
 من جهة الرجل وإن لا يكون في نفسه فساد فلا يحش بقاءه ما في نفسه فساد كخبر طبري بالدار في قطعه فساد وإن يكون حلقه لقطع النسبة  
 ونحوه كالخروج من كراهب الدار وأما ما لا يدخل بينهما من الجيران فلا حش ومن جلة رحله متاعز وجته الذي يتنفع به أو كان كالذي  
 تجبره فلا حش ببقائه (قوله وأبى ماله بال) إشارة إلى أن المراد بالرجل ما هو بال وهو ما يحمل الحالف على رجوعه له أو طلبه أن تركه  
 (قوله فلو قال وهل الخ) أى وهل عدم الحش مطلقا فؤى العود أو نؤى عدمه ولانه لا يبرأ من الحش إلا أن ينؤى العود (قوله واستحقاق  
 بعضه) ولو أجاز المستحق ذلك (قوله) أو أطلع فيه على عيب إشارة إلى أن قول المصنف أو عيبه ليس المراد حدوث العيب بل المراد أنه أطلع  
 على العيب الآن فلا ينافي أن العيب قد سبق حتى ثبت به بالرد

(قوله ولو كان البعض الباقي قيمته ثلثي الدين) هذا إنما يصح بأن يكون له عليه عشرة مثاقيل فيقطع بذلك سلعين يستحق أحدهما أو الباقية ثلثي البضرة ولا يأتي ذلك فيما إذا كان عليه ثوبان دفعهما له ثم استحق أحدهما مع أن هذا ظاهر المصنف (قوله ومنه يجري في الاستحقاق) أي إنما ذم المبيع بذلك الاستحقاق بأن يرضى رب الشيء المستحق أن لا يأخذ ما استحقه من رب الدين (قوله ما تقدم الخ) لم تقدم هذا واسم الإشارة تأتي على قوله فلا حث بعد قوله والأوجه هو أنهم المتناقاة إذا كان يصح ولو أجاز المستحق فكذا لا حث ولو رضى بعد المقيام بالاستحقاق إذا لا فرق فكيف يصح أن يقال لا حث حيث رضى بعلم القيام (قوله وأما فيه) أي نقص العدد ومنه نقص الوزن فيما يتعامل به وزنا (قوله قيمته أقل الخ) إشارة إلى أنه أراد بالبيع الفاسد المتفق على فسادة والأحسن أن يراد به الفساد ملطفاً (٨٢)

ولو كان البعض الباقي قيمته ثلثي الدين وانما لم يثبت في ظهور العيب بعد الاجل إذا قام رب الدين بالعيب ومنه يجري في الاستحقاق والاقلا حث ولا يأتي في هذا ما تقدم من الحث ولو أجاز المستحق لأن في الإجازة بعد القيام وأما هنا فلم يحصل قيام أصلاً وهذا في غير نقص العدد وأما فيه فثبت ولو حصلت الإجازة قبل القيام (ص) وبيع فاسد فثبت قبله أن تنف (ش) صورته حلف بالقيمة حقه إلى أجل كذا فباعه به عرضاً قيمته أقل من الدين بعهدها عند الدين وقاصمه بالثمن وظن المبيع في مصاب الحث قبل الاجل بما يقوته به البيع الفاسد من حواله سوق فأعلى فإن مضى الاجل حث لأن المعاوضة الشرعية لم تحصل لهم إلا الآن وفيه الدين الحالف ما بقي من دينه بعد القيمة قبل الاجل أو يكون في القيمة وقامه فانه يرفق قوله إن تنف بالثمن فوق على أن غاها القيمة أو القيمة أي الآن وفيه الحالف ما بقي من دينه بعد القيمة قبل الاجل (ص) كأن لم يفت على المختار (ش) أي أنه يثبت إذا لم يفت المبيع حتى انقضى الاجل أي وفاته بعده حيث تنف القيمة بالدين والأفلا حث كأي قوته قبل الاجل على المختار عند القمى خلافاً للصنفين في قوله بالحنث من غير تفصيل فالتشبيه تام أي في منطوق إن تنف وفي مفهومه وأما إن يفت بعد الاجل أيضاً فانه يثبت اتفاقاً إذا المبيع حينئذ باق على ما شر به ولم يدخل في ضمان المشتري ولا في ملكه فلم يحصل (ص) وجهته (ش) يعني أن من حلف ليقضيه حقه إلى أجل كذا فوجبه به الدين أو تصدق به عليه أو أبرأ منه وما أشبه ذلك قبل الدين ذلك فانه يثبت مكانه لأن الحق سقط بمجرد قبوله (ص) أو دفعه فربعه عن وإن ماله (ش) يعني لو حلف ليقضيه حقه إلى أجل كذا فغاب الحالف أو لم يغب إلا أن بعض أقارب الحالف قضاء عنه من ماله أو من مال الحالف فانه لا يبرأ ولو كانت الجدين مؤجلة ومضى الاجل فهو حاث ما لم يعلم الحالف قبل الاجل ورضى به فانه يبرأ بذلك وأما أن كان الدافع عنه وكيله فأن كان وكيله في القضاء أو مقوضاً به وإن كان وكيله في البيع والشراء والتقاضى فكذلك أن أمر به الحالف والأفلا في الضمير في قوله عنه الحالف وكذا في ضميره وكان ينبغي أن يقول وإن من ماله (ص) أو شهدا بينة بالقضاء (ش) يعني لو حلف ليقضيه حقه فشهدت بينة أنه قضاء له لم

والثمن في المختلف في فساده لكن هذا ظاهر على نسخة الباء وأما على نسخة التام فلا يظهر (قوله) وقاصمه بالثمن) هذا يقتضي أنه باع السلعة بثمن مساو للدين ثم وقعت المقاصة بين الدين وذلك الثمن وحيثئذ ففعله فباعه به عرضاً أي ينظره لأن البيع وقع بنقص الدين مع أن المصنف صادق بأن يكون باع الدين بعرض قيمته أقل من الدين (قوله فأعلى أي أعلى من حواله السوق أي كتغير بدنه) (قوله فإن مضى الاجل حث) أي يقول المصنف وبيع فاسد أي ومضى الاجل (قوله أو يكون) معطوف على قوله وفيه الخ والاستثناء بالنسبة لأول متصل ولشأن منقطع (قوله إن تنف بالثمن الخ) الأحسن نسخة الباء وذلك أن نسخة التام تفيد أن الحث حيث لم تنف القيمة وإن وفاته الدين ببقية دينه قبل الاجل بخلاف نسخة الباء فإن المعنى أن لم يغب الحالف أعظم من كونه بالقيمة

أو غيرها (قوله على المختار) أعترض بأن الصواب التعبير بالفعل لأن صحتنا قال بالحنث وأشبهه وأصبح بعدهم والتشبي قال بالثاني أن كانت القيمة مساوية لثمنه إلى أنه حصل بیده عوض حقه فهو اختياره في نفسه والجواب عنه أن التفصيل لما لم يخرج من القولين كان مختاراً من الخلاف (قوله ولم يدخل في ضمان المشتري ولا في ملكه) التي منسوبة على مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا ينافي أن الضمان يحصل من المشتري بمجرد القبض ولو لم يحصل شيء كذا فهم بعض السووع ويمكن أن يقال مراد الشارع الضمان بالفعل وأما الذي يحصل شيء متعلق بالضمان لم يحصل بالفعل (قوله فانه يثبت مكانه) ولودفعه بعد القبول وقبل الاجل ولكن في التوضيح أنه إذا قضاه بعد قبوله وقبل الاجل لم يثبت وهو ظاهر قول مالك وإن القاسم (قوله فإن كان وكيله في القضاء) أي قضاء الدين الذي عليه وقوله والتقاضى أي يقبض الدين التي (قوله وإن من ماله) أي بالحالف خلافاً لظاهر المصنف من أن الضمير في قوله وإن من ماله يعود على القريب

(قوله كما في مسئلة الهبة) هذا لا يأتي على ما تقدم به بل انما يأتي على ظاهر قول مالك وابن القاسم في التوضيح في مسئلة الهبة ولو قضاه بعد قبوله وقبل الاجل لم يحن وهو ظاهر قول مالك واشهبوا الحاصل ان في المسئلة قولين فالاول ذهب لقول وهو الراجح وهنا ذهب لخلافه (قوله اوحكما كما في مسئلة القريب) لا يحن بعد هذا اذ ليس هنا أخذ والمصنف قد قال لا يدفعه ثم اخذ اوجب بان قوله ثم اخذه فيما يمكن فيه الاخذ (قوله وهذا يصح الخ) ورجعه عج لمسئلة (٨٣) الشهادة بصلح الشيخ عبد الرحمن وشهنته انه

في مسئلة القريب لا يشترط دفعه بل تكفي ايازته وقد علمت ترويه بقوله حقيقة اوحكما على كلامه بقوله مسئلة الهبة (تبيينه) كلام المصنف هذا مبني على مراعاة الالفاظ وترك مراعاة الباطن وهو خلاف ما تقدم ولكن الراجح كلام المصنف فيها بما يخصه ولا غرابة في بناءه مشهور على ضعيف قال في له وحده عندي ما منه تلوا في المحلوف في هذه المسئلة وقال انما لا حتى الى اخذه في دفع الحالف الحق لما كمل الاجل الرب ثم اخذ ولا يجبر القريب انتهى (قوله فدفع الحاكم الدين) أي من مال الممنون (قوله قسولان الخ) لا يحن ان ظاهر على القولين ولو فرض ان الحاكم لم يدفع عنه شيئا وذلك قال شب وان لم يدفع حتى مضى الاجل انتهى فهو صادق بعدم الدفع رأسا (قوله مقدما) اذا لم يكن للممنون ولي فلا يرد دفع اذا كان للممنون ولي فلا يرد دفع الحاكم لعل ذلك يفرض في سقيه آذنه وليه بان يتدين دينه ثم يحلف لرب الدين انه يقضي حقه في اجل كذا ثم يحن (قوله وانظر هل الفقود الخ) التظاهر انه ليس كذلك لانه مختار في قضاء الا ان يكون غسيرة مختار فيه (قوله

ينتفع بذلك ولا يبرأ لا يدفعه) اولو كيه ومثل الشهادة اذا كان الحق المحلوف على وفائه عوض عبدا فحقق او ظهر به عيب ورد فانه لا يبرح في بوفيه عوض العبد ثم يرد وشمله ما اذا اعترف المحلوف به انه وصل اليه حقه قبل حلف المدين فان الحالف لا يبرأ لا يدفعه ثم ان شام اخذ منه اولا ثم اخذ منه فقوله (لا يدفعه ثم اخذ) راجع للسائل الثلاث أي ولا يبرأ الحالف في ذلك كله لا يدفعه الحق قبل مضى الاجل حقيقة كما في مسئلة الهبة ومسئلة الشهادة اوحكما كما في مسئلة القريب انما بلغه ذلك وهو غائب واجاز دفعه وجم هذا يصح ما قرره ت من انه راجع للثلاث مسائل (ص) لان من ودفع الحاكم وان لم يدفع فقولان (ش) صورته حالف لم يقضه حقه الى اجل كذا ثم حصل الحالف حنونا في الاجل فان دفع الحاكم عنه الدين في الاجل لم يرفى عنه ويرى من الدين وان مضى الاجل فدفع الحاكم الدين بعده في المسئلة قولان بالحنن نظر الى حين يمينه وعدمه نظر الى حين التفويض في شرح (ه) بعد ان استظهر ان دفع جماعة المسلمين يقوم مقام دفع الحاكم وان المعنى عليه والسكران يخلل كالممنون قال ثم ان الراجح دفع الحاكم مقدما اذا لم يكن للممنون ولي ويجري منه في المعنى عليه والسكران كذا ينبغي وينبغي ان يكون الاسير كالممنون ونظر هل المفقود كذلك أم لا وظاهر كلامه انه يبرد دفع الحاكم ولو كان المدفوع من مال الحاكم والولي مثله والتظاهر ان المحبوس من أي كان الوصوله فلا يبرأ بغيره والار (ص) وبعدم قضائه في غنى لا تضيئك غدا يوم الجمعة وليس هو (ش) يعني لو حلف لم يقضه حقه غدا يوم الجمعة او يوم الجمعة غدا وهو بطنه كذلك والحال ان غدا يوم الخميس مثلا فان قضاءه فيه فله يبر في عينه اذ هو مسمى غدا عرفا ولا يضر غطله في اسمه وان لم يقضه فيه حنن لان المعلوم قصد الحالف انما هو تفصيل القضاء لا تسمية اليوم فلا يلتفت الى قوة يوم كذا الا ان يرد اليوم الذي سمي فينوي ان كان مستغنيا عما حلفه المشددا (ص) لان قضى فيه بغيره فلا كنه (ش) يعني انه اذا حلف لم يقضه حقه في غد فحلفه اليوم فانه لا يحن لان فريضة الحال اقتضت ان الحالف انما هو على عدم تأخير عن اليوم ولذلك اذا حلف بجملة ما يدفع بعد المطلق فانه يحن بقضائه قبله بخلاف لو حلف ليا كن هذا الطعام غدا فاكه اليوم فانه يحن لان الطعام قد يرايه اليوم والقريب انما القصد منه القضاء كافي المدونة قال ابو ابراهيم حلف في الطعام على مقتضى القلق وفي الدين على المقصد ولذلك لو قصد بالدين اللذات تأخير وبالطعام الرغبة في اكله لكونه مريضا لانه كس الحكيم ونحوه لاشبه (ص) ولان باعه به عرضا (ش) هذا معطوف على قوله لان قضى قبله في اكله فلا حنن وصورة حالف لم يقضه حقه الى اجل كذا فباعه به عرضا قبل مضى الاجل تساوى قيمته الدين الذي عليه فانه يبر في عينه فان كانت قيمته اقل من حقه لم يبر ولو باعه بقدر الدين لانه يحتاط لجانب البر والحنن يقع باذن سب وان كان الغني جائزا في مثل هذا (ص) وبران غالب بقضاء وكيل تقاض او موقوف (ش) أي وبران الحالف ان غاب المحلوف او تيب واجتهد في

أو يوم الجمعة غدا الخ) وانما اقتصر المصنف على ما ذكرته هو من الثاني فاصح الاول (قوله فينوي بان كان مستغنيا) أي في البين بالله وغيرها ولا ينوي عند القاضي في السلاق والعتق المعين (قوله حله) أي حلف ابن القاسم عينه في الطعام لان النص لابن القاسم (قوله لم يقضه سعة الى اجل كذا) وهو ذاتي او دراهم ولم يقصد عينه ما فهموه لو قصد عينه ما يبرأ لا يدفعه العين وكذا اذا كان لا يتيقنه ولا يبرأ الا اذا حلف على نية القضاء المطلق فباعه به عرضا (قوله تساوى قيمته الدين) ودما القاني قال لا ولا يشترط في هذا

المبيع أن تساوى قيمته الدين لأن الفرض أنه يسع جميعه وتقييد ذلك في ذلك غير ظاهر (قوله أو موقوف) بالخبر مصدر ميمي اسم  
 من موقوف بمعنى موقوف على شيء كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذكروا ما كنتم تعلمون (قوله كعاب غاب عليها) أي وهي  
 غاب عليها وعلوه القاعدة أن المأزاة إذا كانت محلا لغاب عليها وادعى المستعصم ضاعها ولم تقم قيمة فأنه يلزم دفع قيمتها (قوله بدفعه) أي  
 بدفع الحق الذي هو قيمة الشيء العار (قوله وانه) الأولى أن يقول وعالومات فأنه غير قضاء وارتبه ويكون معطوف على قوله تعالى وكان  
 الخ وجواب أنه استثنائي لبيان الحكم (قوله ثم لم وكل ضمة) لا يخفى أن الكلام المنصف يقتضي تقديم وكل الضمة على الحكم  
 على هذا التأويل وليس كذلك فيهما عند مساواة في الولاية يقع لأحدهما فهو في رتبة الحكم عاض وهو طوارها **في** تبيينه قال ابن  
 ونس قال بعض فقهاءنا وأما بدفعه إلى (٨٤) السلطان وان كان السلطان لا يقتضي دينه الغائب إلا أن يكون مفقودا لأن ذلك

مق للخالق لبراءة ذمته وبرمق

ينمو الراجح اننا كما يقدر على  
كسب الضيعة (قوله أو ضيعته)  
يملكه وهذا إذا يقوله بل وكما  
الحق تفسيره من الشارح لو كسب  
الضيعة (قوله ورثي في الحاكم المالح)  
طلاق في الحاكم فيشمل السلطان  
القاضي والوالي والتروهل السعاء  
فما وفي ولاية النكاح مدخل له  
سكت عن المرأة في غيره  
حكمها انها تحصل بالدفع لو كسب  
قاضي القضاة دون وكسب  
الضيعة أو لفان كان الحاكم

سَدَّالِخ) ظاهراً وإن كان جازماً  
نفس الأمر وأُعيد التمسك  
بهذا بناء على أن تحقق مضارع  
يبنى للفاعل وانظر له بقيل قوله  
فلا يَحِقُّ وجوده أو ينظر لشهرته  
فبئس الناس والظاهر أنه كان  
ثمة بحيث عليه ذلك قبل والافلا  
قوله إذا لم يجد الحاكم (المعدل)  
أن لم يكن حاكماً أصلاً أو جازراً أو  
مذلولاً وصولاً إليه (قوله) ولا وحيد  
(كلاً) أي غير وكيل الضعة أو  
بقيل تقديرهم على وكيل الضعة  
فمن على القول بأنه سر المدفوعة

طلبه فلم يجد به قضاء وكيل فتنافس في نفسه أو مقوض واحترق بقوله غاب عمو كلان وبالحق حاضر أمان السلطان بحضوره ويجبره على قبض حقه لأن يكون الحق عمالاً يجبر على قبضه كما نهى غاب عنها فقلت عند وما أشبه ذلك فيعين بينه يدفعه إلى السلطان وأنه لو مات بر قضاء وارثه كأم (ص) وهل ثم وكيل ضيعة أو أن عدم الحاكم وعليه الأكثر أو بلان (ش) وي وهل إلى ماهر وكيل الضيعة الذي لم يوكله على تناقض دينه بل وكله على قبض خراج رزقه أو ضيعة فهو في رتبة الحاكم فأجيباً فاضربوا وأغاب إلى ما تقدم وكيل الضيعة أن عدم الحاكم العدل أو الوصول إليه أماناً وجدوا مكن الوصول إليه فلا ير إلا به أو بلان والحق أبو عمران الصديق للملافي يوكل الضيعة وعلى هذا فتلافى اعتاقه فحيث دفع وكيل الضيعة مع وجود الحاكم هل يبرأ أم لا بل بالرفع للسلطان مع وجود وكيل الضيعة متفق عليه والخلاف في البر بالرفع لو وكيل الضيعة مع وجود السلطان ولما كان البر من العيين حاصل بضاعة الأشخاص الأربعة والبراضن الذين حاصل بالاولين دون الثالث وفيها الرابع تفصيل أشار إليه بقوله (ص) ويرى في الحاكم أن لم يحقق جوده والار (ش) يعني لو حلف ليقضيه حقه إلى أجل كذا فغاب البر الدين وخشي الخائف الخشخشة وجرح الاحل وغلب البر الحق فدفع الحق للساكم حيث لا وكيل أو كان نوب غاب كان الحاكم عدلاً ويحجور الخالف فان الخالف يبر في عينه يدفع الدين له ويرأى من الدين أنضواو حقق جوده يبر في عينه ولو برأ من الدين (ص) كجماعة المسلمين يشهدهم (ش) التشيع في البر من العين لافي الاروا المعنى أن الخالف اذا لم يجد الحاكم العدل ولا وجوده كسلار البر الدين فانه يأتي إلى جماعة المسلمين يعلمهم بحاله وباجم اندى طلب صاحب الحق وانه لم يجد لسفره أو تغيبه أو يشهدهم على عبد الحق ووزنه ويقتضيه يده إلى حضور صاحب الحق ليشهدوا له عند الحاجة إلى الشهادة فانه يبر حيث تنفي عينه ولو مضى الانسل ونطل ربه والواحد منهم يكتفي (ص) وهو بوليته في رأس الشهر أو عند رأسه أو اذا استل (ش) يعني اذا حلف ليقضيه حقه في رأس الشهر أو عند رأسه أو اذا استل فله بوليته ويوم من الشهر الثاني فلذا مضى ذلك ولم يوفقه كان حاشا واتفقوا على الخلف اليوم على البلية بخلافه أو بالافلاوى أن يقول له ليلته يوم لاسلته كل يوم قبله الا ان استثنى كيوم عرفه فكن هذا التوهم انما شاق على مذهب الكوفيين القائلين بأن الواو تقتضي ترتيباً لا على مذهب البصريين (ص)

لضامهم مقام الحاكم في عهده مسائل (قوله بأني أجماع الخ) أفادنا لا يبرح جملة عند عدل من غير شاهد عدلن والى  
 (قوله وورثه) أى فيما إذا كان التعامل ورثا (قوله وبقية تحت يد) أى أو يد عدل من المسلمين (قوله والواحد منهم يكنى) عبارة  
 عب أراد المصنف بجملة اثنين عدلين فإن لم توجد عدالة فالجلى على حقيقته واتخذ بعض الشيوخ (تنبه) ظاهرا عبارة المصنف  
 انه غير بذلك ولزم بضيق الوقت عن الفضائل كبر كلامنا بشر بقصدنا لا يعجزو في البرأى بضيق الوقت حيث يخاف الحنث (قوله من  
 الشهر الثالث) أى بالنسبة للشهر الذى وقع الخلف فيه فلا يتأني ان الشهر الثانى هو عين الشهر والمشاركة بقوة في برأى الشهر مثلا (قوله  
 كرم عرفة) أى الذى هو اليوم التاسع فانه سابق على ليته التى هي ليلة الفوتون والكاف امتنع بحسبه وقال لا يعرفه ليلة التاسع  
 والماصل ان اليوم التاسع ليلة ليله ليلة بصد يوم العرس ليلة أى بحسب الترخ فلان تأني ان ليته ليلة العاشر

(قوله فله يوم وليمة) فإذا قال رؤيته هلال رمضان فله يوم وليمة من رمضان فإذا قال لا تسلاخ رمضان وإن مثل الأيام عندنا وإذا (قوله) وليمة من شوال وإذا قال لا تسلاخ رمضان فله يوم وليمة من رمضان والحاصل إننا إلى مخالفة لآدم وإن مثل الأيام عندنا وإذا (قوله) محمود الخ) وقول تبت بالقصر غير صحيح كإفاده شب ويحشى تبت (٨٥) قوله وهو الضم والجمع) أي لأن الإنسان عند نفسه

يضمه ويجمعه عليه وعطف الجمع على ما قبله تفسيره والقبر يفتح المقادير وسكون الباء (قوله ولا أدارة) عن ما قبله (قوله ولا أدارة) أي لا تمنعه وجودنا في المطوف عليه كما لا يخفى إلا أن تفقهم أن تفقهم مع ما بعدها ويترجم دخول الباء حيث لا أدارة خبير بأن تلك الفعلة تقتضي المنع لعدم الاحتمية وقيل في وجه الاحتمية أن الجواب التوهم ضعيف وفيه تكلف تأمل (قوله لا أدخله) أي وقصد تحججه أودت قرينة أو ساطع عليه (قوله فهو من باب الحذف والإيصال) فإن قيل ما المانع من إبقائه على ظاهره قلت المانع أنه ليس قصد دخوله بل النحول منه للدار (قوله يعني أنه إذا حلف الخ) أي فالمصنف أهل قبل الأمانة وهو ذكرا ليت مع اضافته أو تنكيره وهذا إذا لم يبدع عليه أو ما لو قال لا أدخل فلان يتنازل عليك فلا يعتد بدخوله بيت الكراه (قوله أذا السيوت) تنسب لكانها) ولهذا لو حلف لا أدخل فلان فدخل على رجل سكنه الكراه من فلان فلا يعتد (قوله وبأكل) أي طعاما (قوله دفع) أي دفعه فله حذف مقول كل طعام بمنه لأنه يعلم من أكل أنه أكل طعاما وحذف مقول دفع لأنه لا حذفه حذف عائده

والى رمضان أو لا تسلاخه شعبان (ش) يعني أنها إذا حلف ليقتضين فلان أحقه إلى رمضان أو لا تسلاخه فلفظ القضاء شعبان لا غير فيجوز أن يسلاخ شعبان واستلزال رمضان ولم يوقه حقه كان حاشا لكتنه مسلم في إلى لاقى الأيام نص ابن عرفة أن من قرن الأيام برؤية الهلال أو تسلاخه أو استلزاله أو دخوله أو انقضاء رمضان فله يوم وليمة (ص) ويجعل ثوب قبلة أو عمامة في لآلئها لأن كرهه لضيقه (ش) يعني أن من حلف لا بدس الثوب الفلاني فقطعه وجعله قباء بالندوهو أو يسفرج أو سراويل أو عمامة وليسه على هذه الحالة فإنه يعتد ومثله أن يتر به أو لفيه رأسه أو جملته على منكبيه الآن يكون حلفه لأجل ضيقه أو لأجل سوء عمله فقطعه وجعله قباء أو عمامة وليسه فإنه لا يعتد بغيره إذا كان الحلف على ما ليس بأن كان قبيحا أو قبيحا وما أشبه ذلك وأما أن كان لا بدس بوجهه مثل أن يكون شقة فإنه إذا قطعها وليس بها يعتد ولا ينوي الله أراد ضيقها فإنه لا يعتد أن لا بدس على حالها كن حلف لا يأكل حنطة فأكل خبزها ولا ينوي فقره ويجعل الخ معطوف على قوله يفتوت ما حلف عليه الخ والقباء محمود ووجهه ألبسة وهو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من القبو وهو الضم والجمع (ص) ولا وضعه على فرجه (ش) يعني أن من حلف أن لا بدس الثوب الفلاني فوضعه على فرجه من غير لف ولا أدارة فإنه لا يعتد ويحتمل من حلف لا يضطجع على فراش ففتقه والتفت به الآن يكون لسوء محشوه لا لأنه يفتقه ويزيل حشوه ويجعله إذا راها من قرى قوله ولا وضعه بالفعل كان معطوفا على كرهه أي ولأن وضعه على فرجه وإن قرى بالصدر وجرته كان معطوفا على التوهم أي توهم أن البعدا دخل على كرهه وأنه مصدر والاول أحسن (ص) ويدخوله من باب غرق لا أدخله إن لم يكره ضيقه (ش) يعني أنه إذا حلف أن لا يدخل هذه الدار أو من هذا الباب فقول الباب عن حاله الاول أو سد ففتح غيره ودخل منه الحالف فإنه يعتد الآن يكون حلفه لأجل من روى على ما لا يحب الإطلاع عليه أو لضيقه ونحوه فإنه لا يعتد الحالف بدخوله لمغير وأصل قوله لا أدخله لا أدخل منه فحذف الجار ووصل الضمير بالفعل فهو من باب الحذف والإيصال (ص) ويشاء على ظهوره بمكره في لا أدخل فلان بيتا (ش) يعني أنه إذا حلف لا أدخل دار فلان أو بيت فلان فدخل عليه في بيت سكنه فلان فإنه يعتد وسواهما مكمل فلان الرقبة أو المنفعة فقط بكرة أو عارة إذا البيوت تنسب لكانها فإن أقام على ظهر ذلك البيت التي سكنه فلان المحلوف عليه وسواهما مكمل الرقبة أو المنفعة فقط فإنه يعتد والمراد بالتصام الاستعمال ولو لم أرم (ص) وبأكل من ولد دفعه لم يحلوف عليه وإن لم يقر أن كانت نفقته عليه (ش) صورته حلف شخص لا أكل طعاما لا بدس لا فدخل ولذا الحالف أو عبده ولادين القيد على زيد المحلوف عليه فأطعمه خبز الفرج أو العبد فأكل منه الحالف ولم يعلم أنهم عنده يدا المحلوف عليه فإنه يعتد لكن بشرط أن تكون نفقة الولد على أبيه أي لآلئها لأن يكون الابن عبد علوا الأب ومورا لا بد من كون المدفوع الولد يسيرا فإن كان كثيرا لم يعتد ووجه التفريق أن اليسير لا مكان والولد

ولم يعتد لثلاث الخواص من عائد (قوله فدخل والى الحالف) وولد المحلوف لو أكل منه الحالف ينبغي أن يفصل فيه كولد الحالف وانظر لواقط الحالف لقطوا كل منه طعاما من المحلوف عليه هل هو كولد الحالف فإن كان يتفق عليه لم يفتق منه حش والافلا (قوله) فأطعمه خبزاً أي وأطعمه شخص آخر غير المحلوف عليه من خبز المحلوف عليه ويمكن قبول المصنف ذلك الصورة بقرائه دفع مينا للقول وقوله محلوف عليه صفة طعام أي دفعه طعام محلوف عليه (قوله فإن كان كثيرا لم يعتد الخ) فبذلك يعلم

ان كسوة الولد ليست كالطعام فيما اذا حلف بالعتك ما يكسوه فلان اولا اكسى منه ثم لبس ما كسا لولده لان منه الكثير الذي ليس له رده كذا قاله ع (قوله تكون الطعام لا يتنفع بأكله الخ) الصواب ما في ع لكون الطعام لا يتنفع الا بأكله في الوقت (قوله وعبد كوفه) وهل العبد شامل لمكاتبه وهل زوجته كوفه والظاهر انها كوفه والظاهر ان المكاتب ينظر لعاقبة حاله هل يوفى أم لا (قوله وما ولد) وكذا واولاده لعدم وجوب نفقته عليه فان قلت العلة الحارجه في اعطاء السيرة لولده الفقير بحري في اعطائه السيرة لولده الفقير قلت الفرق ان الولد (٨٦) يحجب بولده بخلاف العكس انتهى (قوله لا كلفه الا أيام) ومثله لا كلفه حيث لا يئس

ولا يئس (قوله وثلاثة في كايام) ولا يحسب يوم الحلف ان سبق بالغير لكنه لا يكلمه فيه فان كلفه فيه حنث وكذا يقال فيما بعد من كلام المصنف فان حلف بجاذكر مع الغير اوقبله حسب وقيل بعدم الانفاء في الاولى فيصيب من وقت الحلف الغر ويؤدى بكميل بقية اليوم الحلف فيه من اليوم الذي يلي اليومين العصيين وظاهر ما في كتاب التذوق ترجمه وحل بعض الشرح يرجح الاول (قوله على الخصوص الخ) ومقابلته حنث بكلامه (أي قوله) وهل كلف في لا يهجره الخ) ولا يئس به بل يئس به عقيب عهده بل ان يكلمه ولا تظهر فائدة الحنث الا عند خوف الموت وان كانت على حنث بخلاف لا كلفه سنة فن حين عهده يئس به والفرق ان الهجر حلف على مستقبل لان نون التوكيد تخلص الفعل للاستقبال في وجد بـ بخلاف لا كلفه حلف لا يوجد منه فعل في وجد منه حنث (قوله فان كان يئس به مصافة فالشهر طول) أي فضلا عن السنة (قوله فالشهر طول) أي غير يهجره قطعا بل وعشرون يوما مثلا (قوله وقيل

فكان ما بقى على ملك الخ) حلف عليه فيحسب بالكل منه ولا كذلك الكثير الذي ليس له رده وقد أشار عبد الحق الى بيان قدر السيرة فقال قد يصدق بعض القرويين قول مالك بكون الاب قادرا على عدم قبوله لانه تكون الطعام لا يتنفع بأكله في الوقت كالكسوة وشعورها لانه يقول نفقة باقى على فليس لاحد ان يحصل عن شيائها فهذا ان كل بما اعطى الصبي حنث ويعد ذلك قبولاً للسيرة الحلف عليه اه وعبد كوفه الا انه يحسب بالكل ما دفعه الخ) حلف عليه وان كان كثيرا لان له رده وأما الولد الذي يجب نفقته عليه فلا يحسب بالكل ما دفعه الخ) حلف عليه سواء كان كثيرا أو يسيرا لانه ليس له رده (ص) والكلام اذا في لا كلفه الا أيام أو الشهور (ش) يعني ان من حلف لا كلف فلا أيام أو الشهور أو السنين فانه يحسب بكلامه له أمد أي في جميع ما يستقبل من الزمان لان ما دخر للاستغراق ما يستقبل من الزمان جلا لآلاف والآلاف على الاستغراق في الثلاثة وهذا مع عدم النسبة ولا مفهوم الكلام بهذا الحكم بل مثله لا يئس أو لا يركب الا أيام الخ (ص) وثلاثة في كايام (ش) يعني انه اذا حلف لا كلف أياما أو شهورا أو سنين فانه يئس به أقل الجمع من كل صنف على المنصوص عندنا صاحب المشهور عندنا بن عبد السلام (ص) وهل كلف في لا يهجره أو أشهر قولان (ش) يعني انه اذا حلف له يهجره ولم يذ كر مدة فقال بعض الاشياخ يئس به ثلاثة أيام وهذا هو قول ابن القسيمي في العتبية وقول ابن الماحطين وأما في الوافحة وقول مصنف في كتاب ابنه وقال بعضهم يئس به شهر واحد وهو الذي في الموازي بل ان القاسم أما اذا حلف له يهجره أياما أو شهورا أو سنين فانه يئس به أقل الجمع من كل نوع ولا يئس به هجره سنة عند محمد وقيل شهر القمى قول محمد احتياطاً لانه لا يئس به دونه فان كان يئس به مصافة ومصادفة فالشهر طول والا فهو قليل (ص) وسنة في حين وزمان وعصر ودهر (ش) يعني انه اذا حلف لا كلفه حيناً وزماناً أو دهره فانه يئس به سنة من يوم حلف فان كلفه قبل مضى حنث فلو عرفها قبل كذا وقيل لا بد فيما عدا الحين وأما هجره سنة ولو عرف (ص) وما يفسخ أو يغير نسائه في تزوجين (ش) يعني ان الحالف لا يبرأ اذا حلف بتزوجين فتزوج امرأته كما يفسخ قبل الدخول ولم يدخل بها فانه يدخل بها في عهده ولا حنث لانه مضى بالدخول أو كان نكاحها بما يفسخ أمد فانه لا يبرأ ولو دخل بها بما يفسخ أي يستحق الفسخ فيشمل ما يفسخ قبل الدخول ولم يدخل أو بعد الدخول وقبل الطول ولم يطل أو أبداً جلا ليعنه على النكاح الشرعي فلو دخل بدخول أو طول في الحلق المطلق أو المقتصد الاجل باق ولا يبرأ اذا تزوج امرأتين ويحصى الاثني الاثني ان تكون من نسائه بان كلفت كتابية أو دينية

الابد) هو الراجح كما يشهد اقتصاره وعب عليه عبارة عب وزمنه سنة في حين وكذا ان عرفه وزمان الخ الاصل فان عرف واحداً من هذه الثلاثة لم يبرأ الا بدعي الحلف وان كان الحين بمعنى الزمان لغوهما فابعد ما لم يبرأ حيث قال قوله وسنة الخ أي أقول لا فرق في الاولين كونه منكر أو معرف أو أمّا بعده فليز في معرفته الا ما انتهى وقال في التيسار العصر الدهر (قوله وأما هجره سنة ولو عرف) وكأنه نظر في ذلك الحلف (قوله لا تزوجين) أي ولم يبدع بهما رجل كما هو ظاهر المصنف في حنثه لانه لا يبرأ ويحمل حنثه على ما اذا عرف على الضد وان كان مضاهياً وتزوج في أجل كذا فتزوج بما يفسخ أو يغير نسائه يعني حنث على بابه إذ مضى الاجل (قوله ولا حنث) المراد به عدم البر



(قوله ولا يبرئه الخ) أي خلافا لظاهر المصنف (قوله والوطء المباح) والمحصل أنه لا بد من الوطء في البر كالمشرك شب فلا يبرئ  
العقدي البراظر لم توقف البر على الوطء المباح هنا بخلاف حلقه لا طأنها لئلا يقطعها كما تنافي عن الفرق بالمندوحة هنا (قوله وان  
تكون ممن تشبه نساه) أي في القدر والرقعة هذا كما هو مفهوم إذا كان الحالف رجلا فلا كان امرأه فإنه يعتبر في برهما ما يعتبر في الرجل  
الا كون النكاح رغبة فإنه لا يعتبر في برهما اتفاقا كذا ينبغي وأما الرجل فهل لا يذيقه (٨٧) من كونه نكحها نكاح رغبة ونسب لابن

القاسم أبو بريد ولو قصد بالنكاح  
إبرار عينه التسمي وهو القياس  
(قوله وتشبه زوجته) أي في  
حلقه ليتزوجن عليها (قوله والظاهر  
الخ) أي فلا بد أن تكون تشبه  
(قوله أنه لا يشترط عدم الغرم) أي  
بأن اشترط الغرم أو لم يشترط شيئا  
(قوله أولا ضمن الإجابة) هذا  
الحصر في قوة شرط عدم الغرم  
كما يأتي في باب الضمان فكلام  
الشارح فيه نظر (قوله كأيمل عليه)  
أي يدل على أن حلقه أن لا يتكفل  
بمال لأن الغرم شأنه في المال (قوله  
يبحث بكل ضمان) ولو اطلب  
(قوله وهل أن علم) وعلى اعتبار  
العلم فيقول قوة أنه لم يعلم أن ادعى  
عدمه وكنت عينه محال يقضي  
عليه ما أي أو بما يقضي عليه  
بها كطلاق وعقود معين لكن كان  
غير مشهور بأنه وكيل المحلوف  
عليه والابن يميل في هذين مع  
الرافعة (قوله وبقوله ما ظنته قاله  
لغيري) وأما قال ما ظنته يقول  
مثل هذا روي عنه محال يدل عرفا  
على أنه أسره فلا حنث (قوله متعلق  
بقوله) وهو المفعول الثاني للمقيد  
والأول وهو ما ظنته الذي هو  
الصريح والقاعدة تفيد مع المصنف  
قدمه فلا تفيد وسكت عن قوله في  
لبسه من متعلق بمحض أي وحنت

الاصل ولو دخل بها ولا يبرئه إلا العدة الصحيح والوطء المباح وأن تكون ممن تشبه نساه  
واشترط المغيرة أن تشبهه وتشبه زوجته لا ما أعطى لها والظاهر أن الحلف على التسري  
كالحلف على الزوج (ص) وبضمن أن الوجه في أن لا يتكفل أن لا يشترط عدم الغرم (ش) صورتها  
حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بالوجه فإنه يبحث لأن ضمان الوجه يؤهل إلى المال والحنث  
يبقى بأدنى شيء هذا أن لا يشترط عدم الغرم والأفلاحت وقوله وبضمن الوجه بأن قال ضمن  
وجهه أولا ضمن الوجه فإنه لا يتكفل لقولنا بما كيدل عليه قوله أن لا يشترط عدم  
الغرم فوناقرة تعين المراد كما هو نص المدونة فقوله في قول المؤلف في أن لا يتكفل وأطلق  
وأمرى لو تكفل بمال غير ظاهر لأنه إذا أطلق في عينه يبحث بكل ضمان ولا ينعفه شرط عدم  
الغرم وإن قيد بالوجه حنث بالمال لأنه أشد مجمل (ص) وبه لو كفل في لأضمن أنه إن كان  
من ناحيته وهل أن علمه تأويلان (ش) الضمير فيه للضمان أي أن من حلف لأضمن لقفلان  
فأنه يبحث بضمانه ولو كيله في مال المحلوف عليه بشرط أن يكون الوكيل المضمون من ناحية  
الموكل بأن يكون صديقه ملاطفا أو يراووه اخنث يقيد بما أعلم الحالف أنه من ناحية  
المحلوف عليه وأما أن لم يعلم بذلك فلا حنث عليه وألحنث مطلقا حيث كان من ناحيته في  
نفس الأمر سواء علم الحالف أنه من ناحيته أم لا فإن قيل إذا كان فرض المسئلة أن المال  
للمحلوف على عدم الضمان فلا شيء أشترط كونه من ناحية المحلوف على عدم الضمان  
فالموجب أن الوكيل لم يقصد الحالف ولم يشبهه لقلته فذلك لم يبحث إذ لم يكن من ناحيته أشار  
إلى ذلك التسمي في مسألة البيع الآتية وأما إذا كان من ناحيته فكان أن الضمان يقع من  
الضامن لا وكل فذلك اشترط عليه كونه من ناحيته على أحد التأويلين (ش) تشبه **ب** محل  
التأويل حيث لم يعلم الحالف أن المضمون وكيل المحلوف عليه فإن علم حنث باتفاق سواء علم  
أنه من ناحيته أم لا (ص) وبقوله ما ظنته قاله لغيري لغيري ليسرته (ش) صورتها علم زيد  
خالدا بأمر واستقدمه على كتمان ثم أن زيدا أسره لغيره فبالفأسر ذلك الغير نكاحا غير به فقال  
خالدا لغيره ما ظنت أن زيدا قال ذلك الأمر لغيري فإنه يبحث بذلك فيقول ما ظنته قاله  
لغيري منزلة الأخاء ولو لم يقصد فقره وقوله عطف على قوله وبفوت الخ أي وحنت الحالف  
بقوله أي الخبير ما ظنته أي المحلوف قاله أي الخبير المفهوم من السياق وقوله لغيري  
متعلق بقوله لغيري متعلق بقوله (ص) وبأدنى أن لا أثر لكتكلى حتى تقع (ش) صورتها  
قال لزوجته أن كتكلى قبل أن تقع الشيء القلاني فانت طالق قال لها بعد ذلك أذهبي فإنه  
يبحث الآن بذلك لأن قوله أذهبي كلام قبل أن تفعل المحلوف على فسله على المشهور فقوله  
الآن متعلق بمحض المقدار الذي يتعلق به أذهبي أي وحنت الآن بتجسده قوة أذهبي أي  
وحنت وقت قوله لها أذهبي ولا ينتظر وقوع الفعل (ص) وليس قوله لا يأتي بدأ القول آخر

بقوله في حلقه ليسرته (قوله وبأدنى) ولما فهم لقوله وبأدنى بل انتهى كذا انتهى والأشارة كذلك ومن باب أو في الحنث  
لأنه يمكن قوله ذلك بالآخر (قوله على المشهور) ومقابل ما لا ين كتمان لأنه لا يبحث (قوله قوله الآن الخ) هذا القائله نفسه لأنه  
لا يتوهم عدم الحنث حتى يأتي هذا الكلام بل الظاهر أنه من مقول الحالف كأن فيه إشارة إلى أمرها بالبعد عنه الآن والتكلم وعدمه  
منظورة في المستقبل وبعد ذلك وجدت ابن قتيبة جعله ظرفا لحنثه والتقدير أذهبي وأفعلي الآن والغرض منه التصريح على الفعل  
حتى يكلم فيبرأه لأنه لا يبحث إلا بذلك أي فهو يبحث بمجرد قوله أذهبي (قوله وليس قوله لا يأتي)

ولو كرره ولو قال والله لأبالي (قوله لانه في جانب البر) أي وأيضا التصود حتى تسد أي بكلام يظهر أنك الخاضع ليدون أن أكون الخاضع لك (قوله وان كانت أقل منه حنث) (٨٨) ما لم يدفعه المشتري ما تقتضيه القيمة فلا حنث ما لم يكن الدفع على وجه الهبة

فحيث واشترط الوفاء بمشي على ان الافة يسع (قوله على المختار) ومقابلها للمالك في الجموعة فقال رب نظره فخير من وضعية (قوله والافني المسئلة تفصيل) حاصله أنه تارة يمين أن يأخذته وتارة يمين أنه في محله وتارة يمين أن الذي أخذته غيرها وتارة لا يمين شي فإن تمين أنه عوضه أو أنها أخذته فإن كان حين الحلف معتقدا أنها أخذته أو ظانا أو شا كافلا حنث كانت اليمين بطلاق أو غيره فهذه اثنتا عشرة صورة وأما ان كان حين اليمين جاز ما بعد ما أخذ فبقع الطلاق في صورتين إذا تمين أنها أخذته أو تمين في موضعه وغور في غير الطلاق في هاتين الصورتين فهذه أربعة فمضم لما تقدم يكون الجميع ست عشرة وان تمين أن غيرها أخذته أو لم يمين شي فإن كان حين الحلف جاز ما بعد ما أخذ أو شا كافلا ظانا فبقع الطلاق عليه ولا كفارة في اليمين بالله لكونه كفارة في اثنتا عشرة صورة وأما ان كان حين اليمين جاز ما بالأخذ فإن لم يمين أن أحد أخذ فلاحنث كانت اليمين بالله أو غيره كطلاق وان تمين أن غيرها أخذ فبقع الطلاق في اليمين ولا كفارة في غير وهو اليمين بالله لكونه كفارة (قوله و بتر كمال الخ) فلو أضافته فقال لها أخرجي إلى الشرق أو العسرب لم يكن إذا وانما هو سخرية (قوله فخرجت ابتداء إلى

لأ كل ذلك حتى تبدأني (ش) صورته حلف بالطلاق أو غيرها أنه لا يكلم بكلمة يدا ملاحتي يسدأه بالكلام فقال له زد عند ذلك أذن والله لأبالي منك فإنه لا يكون هذا إداة يعتد بها في حل اليمين فإن كلمه قبل صدور كلامه غير هذا منه حنث وانما يجعل قوله لأبالي كلاما لانه في جانب البر وهو لا يحصل إلا بكلام يعتد به وجعل قوله أذهبي كلاما لانه في جانب الحنث وهو يحصل بأقل الأشياء (ص) وبالافة لا في تركه من حقه شي أن لم تف (ش) أي أن من باع سلعة لشخص يمين ولم يقبضه من المشتري ثم حلف لا تركه من حقه الذي هو في السلعة المبيعة شي ثم تقابلا في السلعة المبيعة فإن كانت قيمتها حين الافة قدر الثمن الذي سعت به أو أكثر فلا حنث وان كانت أقل منه حنث فقوله أن لم تف بالله المثناة من تحت أي المبيع أي عوض ما وقعت الافة فيه وبالناس المثناة من فوق أي السلعة أي قيمتها لو بيعت الآن ولا بد أن يكون وفا بمحققة أو غير مشكوك فيه فلو كان مشكوكا فيه فلا ينفعه ويحنث الحالف السابع (ص) لأن أثر الثمن على المختار (ش) معطوف بحسب العننى على قوله بالافة أي لا بأثر الثمن والعننى أن من حلف لا تركه من غن سلعة التي باعها شي فأثر الثمن على المشتري أي لأجل فإنه لا يحنث على ما استأجره الثمن من اختلاف لانه حسن معامله لا اسقاط من الحق ولا يقال لأجل له حصة من الثمن لانه إذا وقع التأجيل ابتداء (ص) ولأن دفن ما لا دفن يجده ثم وجد مكانه في أخذه (ش) يعني أن من دفن ما لم يطلبه فلم يجده ناسيا لمكانه الذي دفنه فيه حلف بالطلاق أو غيره وان زوجته أخذته ثم أعتن في النظر ناسيا لمكانه الذي دفنه فيه وأولى غيره فإنه لا حنث عليه في ذلك لأن معنى يمينه أن كان المال ذهب فما أخذته الآن لم يذهب وهذا واضح حيث كان حين اليمين معتقدا أنها أخذته والافني المسئلة تفصيل انظره في الكبير (ص) و بتر كمالها في الخارجة الإباذني لأن أذن لاهم فزادت بالعلم (ش) يعني أنه إذا حلف على زوجته أنها لا تخرج إلا بأذنه فخرجت بغير إذنه حنث بها ولو لم يعلم لكن أن يهلم بها فلا إشكال في الحنث كذلك أن علم بها ولم ينهها عن الخروج ولا يكون علمها عند خروجها بتر كمالها كالأذن لها في الخروج ولا مفهوم لقوله لا تخرج أي في حلفه لا فعلت أولا تفعل كذا ولا يمين أذن صريح ولا يكتفى العلم لأن الأذن هنا في جانب البر فلا بد منه وليس قوله لأن أذن لاهم فزادت بلا علم من تنبه ما قبله وانما هو مستلقة تنسقله ومعناها أن من حلف لا بأذن لزوجته الأفي عيادة المريض مثلا فلا أذن لها في ذلك فذهبت اليه ثم زادت من غير علمه فإنه لا شيء عليه وأما لو زادت وهو عالم فإنه يحنث لأن علمه كاذبه وعلى ذلك حل الشراح كالأزالف ومحمود في المواق وهو نص المدونة وقوله بلا علم أي حال الزاد فعله بعد فعلها الزيادة لا يوجد حنثه ثم ان مثل ذلك ما أخرجت في القرض المذكور لتغير ما أذن لها فيه فيفصل فيه بين أن يكون علم فيحنث أو لا فلا حنث عليه وكذا لو ذهبت لغير ما أذن لها فيه ابتداء ثم ذهبت لما أذن لها فيه وأما ان حلف لا تخرجي إلا بأذني فخرجت ابتداء أي لغير ما أذن لها فيه فإنه يحنث سواء علم أم لا وأما ان خرجت لما أذن لها فيه ابتداء ثم ذهبت لتغير رفقته قولان (ص) و يعود لها بعد ذلك آخر في لاسكت هذه الدار وأدار فلان ههنا لم ينو مادامت

غير ما أذن لها فيه) أي ثم ذهبت لما أذن لها فيه أو انصرفت على ما لم يأن لها فيه (قوله قولان) ظاهره علم له  
أما الحنث لا يصح مع سماع أزيد من القاص وعلمه لنقل الواجحة عن ابن القاسم كذا أطاع من عرفه والراجح الاول كما صرح بغيره (قوله و يعود) أي وسعت بعودتها أي لدار المفهومة من لاسكت بعد أي بعد خروجها عن ملكه (قوله بطل آخر) بالإضافة

لهادارفلان (ش) يعني انه اذا حلف لاسكن هذه الدار أو دار فلان هذه تباعها صاحب الدار  
هو الحالف أو المحالوف عليه ثم سكنها الحالف بعد بيعها فانه يحسن الحالف اسم الإشارة من  
التعيين فلا ينزله انتقال المالك لانه انما ذكر تلك القصة الآن بنوى في المستلثين مادامت  
وقوله دار فلان ولم يقل هذه فاعلم ان فلان سكنها الحالف لم يحسن ان لم ينويعها وظاهر قوله  
و بعد ذلك ما هو اعاد لها طوعاً أو كرها وقد علمت انه لا حنث مع الاكراه قبل وفي ذكر العود  
تظهر ان الحنث لا يتقيد بما اذا كان ساكناً ثم عاد وأجيب بان العود يطلق بمعنى الدخول كما  
في قوله تعالى أو لتعودن في ملتنا أي تدخلن وهو المراد أي يدخله على وجه السكن الخ  
والشرط راجع للثانية ويصح رجوعه للمستلثين على معنى ما اذا كانت الدار لغرض في المستلثين  
(ص) ولا تخرت وصارت طريقاً (ش) يعني انه اذا حلف لا تدخل هذه الدار فخرت  
الدار وصارت طريقاً فانه لا يحنث بالدخول فيها وقوله (ان لم يأمربه) شرط في مقدر عقبة قوله  
ولا تخرت وصارت طريقاً فيجوز ان لا يحنث عليه كلام المدونة والتقدير أي وبنت ودخلها مكرهاً ان  
لم يأمربه أي بالا كراهة الملهو ومن قولنا مكرهاً وهذا المقدر معلوم مما مر من قوله ان لم يكره  
يبوز كره هنا لاجل الشرط المذكور وبعبارة أخرى اذا حلف لا تدخل هذه الدار فخرت  
فان كانت عينه لاجل كراهته في صاحب الدار فانه لا يحنث بالدخول فيها وهي خراب وهذا  
هو مراد المؤلف وان كانت عينه لاجل كراهته لبعض المرافق فلازم ان يدخلها فيها فان بنت  
ثابتاً فخرت بها حنث الآن تبي مفسد فلا حنث بدخوله أما لو حلف أن لا يسكنها فخرت اذا لم يحنث  
ولو جلس فيها أو نائم فيها غير خراب اذا قبل امتنعته منها ان كان له فيها امتعة والظاهر ان الضمير  
راجع للضرب كانهم المؤلف فانه وهو ظاهر ان هذا هو المتوهم لا الاكراه لان  
الاكراه المأمور به ليس كراهها وانما حنث بالدخول بعد ان خربت حيث أمرهم بالتعريب  
معاملة بنقض مقصوده والافهم الدار زال عنها لان الدار اسم للساحة مع البنيان (ص)  
وفي الاباع منه أوله بالو كمال ان كان من ناحيته (ش) يعني انه اذا حلف لا يبيع من فلان أي  
لفلان شيئاً ثم يبيع اشترى فلان فان كان هذا المشتري من ناحية المحالوف عليه كقرية  
أو صدقة الملاطف وما أشبه ذلك فان الحالف يحنث وكذلك يحنث من حلف أن لا يبيع  
لفلان شيئاً أي لا يكون ميسار الشئ فدفعت فلان ثوباً بل حل فأعطاه الرجل الحالف فباعه ولم  
يعلم انه ثوب فلان ان كان الرجل من ناحية المحالوف عليه كأمير والافلا واعلم ان التأويلين  
الذين تقدمنا عنده وقوله وبه لو كمال في الأخيرين ان كان من ناحيته وهل ان علم به تأويلان  
يأتيان هنا كأجرهما أو الحسن (ص) وان قال حين البيع أنا حلفت فقال هو لي نعم  
انما يتابعه ولزم البيع (ش) هذا ما لقي في الحنث والمعنى أن الحالف لو قال للوكيل عند البيع  
أنا حلفت اني لا أبيع فلان وأخشى ان تشتريه بالو كالة فقال له الوكيل انما ابتاعه على  
لأول كل فباعه ثم يبيع بعد البيع بالبيئنة العادية انما ابتاع للمحالف عليه فان البيع يلزم  
الحالف ويحس قولنا بالبيئنة العادية احترازاً عما لو قال اشترى نفسي ثم بعد الشراء قال  
اشترى للمحالف عليه فان الحالف لا يحنث بذلك لكون الوكيل غير مصدق فيما يدعي ولو  
قال ان كنت تشتري فلان فلا يبيع بني وبنتك فبنته اشترى فلان لا ينبغي أن لا يحنث ولا  
ينعقد البيع وجزم المعنى بذلك (ص) وأجزم أننا لو اشرنا في الان تؤخرني (ش) صورتها  
انه حلف بطلاق أو غيره لم يقضيه حقه الى أجل كذا الآن يؤخر مقات صاحب الدين قبل  
أن يؤخره فآخره الورقة بذلك الدين فانه يجوز له لا يمسح ويرث بشرط أن يكون الوارث رشيدياً  
ولادين على الميت (ص) لا في دخول دار (ش) المعطوف محذوف أي لانه في دخول داره

أي ملك شخص آخر وقول ت  
بالتسوية ينافي قوله مادامت  
وبعبارة أخرى لانه يصدق  
برجوعه الاول بعد خروجه عن  
ملكه (قوله الذي هو الحالف)  
راجع لقوله لاسكن هذه الدار  
وقوله أو المحالوف عليه راجع  
لقوله أو دار فلان (قوله مادامت  
له) أي للمالك الذي هو الحالف  
في الاولى وفلان في الثانية (قوله  
والشرط راجع للثانية) ينافي قوله  
الآن بنوى في المستلثين ووجه  
كونه راجعاً للثانية انه لو رجع  
للاولى لكان يقول مادامت في  
مالي وقد تقدم توجيهه  
ما قاله (قوله وهو ظاهر الخ) أقول  
الآن الواجب اتباع المدونة  
(قوله ان كان من ناحيته) وهل  
لا بد من العلم ولا يشترط والقرض  
أنه لم يعلم بانه وكيله والحنث كان  
من ناحيته أم لا وامان لم يكن من  
ناحيته لم يعلم بانه وكيله فلا حنث  
(قوله فبنته اشترى فلان)  
والفرق بينهما وبين ان يقول يافع ان  
لم تأتاهن لكذا فلا يبيع فان  
الشرط باطل والبيع لازم كما  
ساقى ان هذه لم ينبع قد البيع  
ابتداءً والانية انعقد البيع  
(قوله الآن تؤخرني الخ) ظاهره  
انه لو يؤخره وارثه انه يحنث  
وهو كذلك

(قوله ونحوه) أي الأذن وهو مقدم من تأخير والاصل الأذن ونحوه من كل ما ليس من الحقوق التي تورث بعبارة المدونة فاصره على الأذن وليس فيها ونحوه من كل ما ليس الخ ثم مثل لا أدخل الدار إلا بأذن فلان لا أضي له حقه إلا بأذن فلان (قوله مثل أن يكون) تمثيل البساط (قوله أو قهيا أهل) هذا المعطوف (٩٠) داخل في المعطوف عليه (قوله فكم دخلوها الخ) راجع لقوله أو قهيا أهل

أهل (قوله أو يكون) معطوف على كره وفي العبارة حذف والتقدير مثل أن يكون الحق شركة ولو قال مثل أن يكون شركة الخ لكان أو وضع غش لقوله أن عمر الحق في الدار (قوله وتأخير وصي بالنظر) أي لكون التأخير بسرا أو خوف الحدود والصلام فإن جعل الحال جل على النظر (قوله فحارب الدين) ومثله الخى الغلس كما قاله ابن عرفة في تنبيهه قد أو عران المسئلة يكون الحق من جنس مال الغرماء حتى يكون حوله يقضى بها أو الإحاطة بغير الدين في الدين أو الحسن وانظر أدام بخصائص الدين هل يكون مثل تأخير الوصي أو مثل القضاء القاسم قاله الخطاب (أقول) مقتضى كونه فسخ الدين أنه كالتقضاء القاسم (قوله أو غيره من المسقطات للدين) أي لاخذ الدين أي كتلف ماله (قوله لانه ليس له حق) أي لانه حينئذ أي حين لم يبر (قوله وظاهره ربح بان الخ) والقبض الاتفاق على الحث وأمان كانت عينه أن وطئت حث ذلك قاله ابن حارث قال المصنف ولا ينبغي أن يختلف فيه (قوله وفي لنا كتابا) أصله لنا كتابنا فقد عرفت نون الرفع تنوّل الأفعال ثم الباء للاتقاء الساكنين فصار لنا كتابنا والراجح القول بالحث (قوله ومحلها ما حثت تواتر) والمشهور من القولين الحث كما في شرح عب وشب فان قلت قد

فلا يكتفى والمعنى أن من حلف لا يدخل دار زيد ونحوه من كل ما ليس من الحقوق التي تورث الأذن عر وقت عروفاً ذنبه ورثته فان ذلك لا يجزئ له إذا لا بد من قول الحق والظاهر أن هذا ما حثت لم تكن نية ولا بساط والأجل عليه مثل أن يكون سبب عينه أن عمره الحق في الدار أو فيها أهل فكم دخلوها لأجل أهله الأباذنه فان لم يكن في أهل عروحي أو يكون الحق شركة بين زيد وعسر وفيه زمانة ورثته لأن أصل عينه انما هو على أن لا يوفي أحد الشر يكن الأباذن لا آخر والحق فلما تنقل بغيره وبدل القدر رواية ابن القاسم عن مالك في الجوهرة إذا حلفت امرأه لا زوجت أمها عبد فلان الأباذنه ماتت فلان فلا تزوجها أباه الأباذن من ورثته انتهى (ص) وتأخير وصي بالنظر ولادين (ش) يعني لو حلف بيقضينه حقه إلى أجل كذا إلا أن يؤخر مفاير بالحق قبل أن يؤخره ورثته صغاراً فخر مالوصى عليهم فانه يجزئ الحالف ولا حث عليه بشرط أن لا يكون على المستدين يحيط سواء كان تأخيراً لنظر أم لا وغايته أمان كان لغية نظر كان أنما فقط وينبغي أن يؤخذ الدين حالا كما ذكره بعضهم فتشيد المؤلف تأخير الوصي بالنظر لاجل جواز الإقدام على التأخير لا لاجزائه فلذا قيل لو حلفه لوافق النقل (ص) وتأخير غيره من أحاط وأراه (ش) صورته حلف بيقضينه حقه إلى أجل كذا إلا أن يؤخره فمات بالدين قبل أن يؤخره وعليه دين يحيط به لا فخره ذلك الغرماء فان ذلك يجزئ أن أروأنة الميت من القدر الذي أخره وأيه الحالف حتى يكونوا كالتقاضين من المدين وبعبارة أخرى وانما اشترط البراءة لاحتمال تعذر أخذ الغرم من الحالف بعد التأخير بتفليس أو غيره من المسقطات للدين فتسمى ذمة الميت مرة للغرم فإذا أراه سلم من ذلك فان لم يبر ذمة الميت لا يجزئ تأخيرها لانه ليس له حق في التأخير يؤخره (ص) وفي زه في لا طائفة فوطتها حاضاً (ش) يعني أنه اختلف فيمن حلف بيطائنها البلية أو مطلقاً فوطتها في الحاض أو في نهار رمضان مثل ما حل به بذلك أولاً ويحتمل أن كان أجله مضى (قولان) منشؤها حل اللفظ على مفهوم ملقة وقد حصل أو شرطاً ولم يحصل بناء على أن العدوم شرطاً كالتعدوم حاصوناً لهرم جريان القولين ولو فرط حتى حصل الحاض فوطتها وكانت عينه غير مؤقنة وهو ظاهر كلامهم هنا (ص) وفي لنا كتابنا انخطفتها ففسق جوفها أو كلت (ش) صورته حلف على زوجه لانه كان هذه النطفة ألهم فخطفتها فماتت فان كانتا من المرأة أخذت الهرة فذبحتها ووشقت جوفها وأخر جبت البضعة ألهم منه قبل أن يفسد في جوفها فماتت فان كانتا حلف بها الحالف بذلك أولاً وقولان ومحلها ما حثت تواتر وأما حيث لم تتوان فلا حث اتفاقاً ولولم تنس جوف الهرة وتوخر جها والمراد بالتواني أن يكون بين عينه وأخذ الهرة فالتشيء المحلوف عليه ما ين دعي قد مر ما تناولوا المرأة وتوخر زها وعدم التواني أن يكون بين العين وأخذ الهرة فقدر ما تناولوا وتوخر زها فقط كما يفهم كلام المواق وأشار بقوله (أو بعد فسادها) أمالي مسئلة البضعة لولا آخرت المرأة كأنها ماتت بفسادها ففسدت أو إلى ما حكى القاضي فيمن حلف على طعام لانه فتر كحق ففسد أم كاه فقد حثت عند ما حكى آخر ج عن حد الطعام وقال مصنفون في العتية لا يجزئ إلا أن يكون أراد أن يأكله قبل أن

سبق أن الحالف إذا لم يؤجل وحصل منه وفرط فيثبت المانع ولو عفا لوان لم يشرط حث المانع العادي وهو حاشي لنا قلنا ما تقدم لم يفعل المحلوف عليه وهذا قد فعله (قوله ما ين دعي قدر) المناسب أن يقول أن يكون قد مر ما تناولوا المرأة لانه المواق للتنقل ونصي المواق وان تواتر قد مر ما وأردت أن تأخذها وتوخر زها ونها فعلت فهو حاشي انتهى (قوله مسئلة البضعة) أي

التي هي قطعة اللحم (قوله راجع لسلسلة الفساد الخ) اعلم أن محل القول الثاني الذي يقول بعدم الحث إذا أخذت بمصدق أن كل ما قبل أن تغفر والافتقار على الحث فالناسب كما هو الموافق لثلاث جميع قوة الأول أن تنافي سلسلة الهرة وقدر التوافق على ذلك تأخذها بمصدق أن كل ما لا يتفق حثه على الحث فذلك ما يحسب تحت قال صواب جل قوله الأول تنافي في شئ خوف الهرة (قوله فان قلت الفساد يستلزم الخ) أقول برده هذا الجواب ما تقدم في قوله ما حكى اللغوي فحين حلف على طعام لم يكن فيه فقه حتى يفسد فهذه الكلام يدل على التوافق قطعاً فلا يظهر كلام الشارح فذلك قال محسب قوت انه راجع لسلسلة الهرة والمراد الأول أن تنافي أي بعد الحث (قوله لا كسوتها) المراد الجمع في الكسوة لا الزمان بان تلبسها معاً (٩١) في زمن واحد بل المراد لا كسوتها مجتمعين

ولا متفرقين (قوله واعتذرت الخ) اعلم أنه لما لم يظهر للصنف صحة هذا الجواب لم يذكره وذلك لان هذه نسبة موافقة لتظاهر اللفظ والنسبة الموافقة لتظاهر اللفظ تقبل ولو في القضاء في الطلاق والعق المصين والجواب ان قوله ان كسوتها هذين الثوبين لا يحتمل ان المراد لا كسوتها جميعاً يحتمل ان المراد لا كسوتها كل واحد باقراده فبهذا الاعتبار صارت النسبة مخالفة لتظاهر اللفظ

### باب النذر

(قوله قربتها) قرينة بالتون كذا في شخصته بنون بعد السب والاولى ان يقول وكانت النذور عند بعضهم مقر يقفها في التراجع كقول صاحب الرسالة كتاب الايمان والنذور وفي بعض النسخقرة بيمين القرب بمعنى ان باب النذر بعد باب اليمين بقرب عندهم (قوله على المحرم) أي التزام المحرم (قوله ويعني أخص) الاوضح أن يقول كايطلق بمعنى أخص (قوله هذان) أي اذا كانت الامتناع من أمر وقوله ما مر أي في باب اليمين وقوله لا امتناع من أمر محترز قوة بنية قربه كأن يقول ان فعلت كذا فعلى صدقة

يفسد وعليه فأنتم الضمير باعتبار الذات المحلوف عليها وقوله أو بعد فسادها طرف لمفسد معطوف على خطفتها أي وان لم تخطفها أو سككت بعد فسادها أي تركت بعد الحلف حتى فسدت الخ وقوله (قولان) معطوف من الاولين لثلاثة الثالث وقوله (الأن تنواني) راجع لسلسلة الفساد فان قلت الفساد يستلزم التواني فلا يصح الاستثناء قلت لأنك لا تفقد يفقد بسقوط شئ فيه بمجرد سقوطه من غير أن وان ولا يصح رجوعه لسلسلة الهرة كالحرم (ص) وفيها أغثت بأحد هاتين لا كسوتها ونبته الجمع واستشكل (ش) يعني ان من حلف بطلاق زوجته انه لا يكسوها هذين الثوبين ونبته عدم الجمع بينهما فكساها أحدهما فقط وليسته فانه يحث بذلك كافي المدونة واستشكل الحث حيث كانت نيته عدم الجمع واعتذرت به بحمله على من رفعته البينة أي واليمين بالطلاق أو بالعق لليمين ولو لم يستفتيا قبلت نيته اتفاقاً فقوله بأحد هاتين أي الثوبين ورجع الضمير بفهم من قوله لا كسوتها وفي نسخة لا كسوتها أي لاهما وقوله ونبته الجمع أي عدم الجمع لهما بينهما بالجملة الحالية وأولى في الحث لو لم تكن لنية أصلاً ولم أنهى الكلام على الايمان وكانت النذور قرينة لها في التراجع وتشاركتها في كثير من الاحكام جعل النذر فصلاً نال به اليمين فقال

(فصل في تكرار كان النذر) وأحكامه قال في التنبيه في فصل النذر بالذال المجبة النذور جمع نذر ورجع على نذر بضم النون والذال يقال نذرت أنذر يقع الذال المجبة في الماضي وكسرها وضمها في المستقبل ومعناها الالتزام انتهى قال ابن عرفة النذر الايعاز من الجائر لاجتناب امرئ على نفسه لله امرأ الحديث من نذر ان يعصى الله فلا يعصه والطلاق الفقهاء على الحرم نذراً بمعنى ان النذر يطلق بمعنى أهم ويعني أخص والاعم يطلق على المندوب والمكروه والحرام لما ورد في الاطلاقات الشرعية والاحاديث النبوية ثم قال ابن عرفة وأخصه بالأمور بآدائه التزام طاعة بنية قربه لا امتناع من أمر وهذا يعني حسب ما مر قوله طاعة آخر به المكروه والباح والمهرم والمخل في الاعم وقوله بنية قربه آخر به التزام الطاعة لا بنية قربه وهو أحد أقسام اليمين وقوله لا امتناع من أمر آخر به اليمين لا به امتناع من أمر وهو عدم فعل المحلوف عليه وأركانه ثلاثة الصيغة وقتاً في عند قوله كلفه على أو على خصية والشئ المترجم وسأني عند قوله وانما يلزم به ما ندب والشخص المترجم وهو ما أشاره هنا بقوله (ص) التزامه بـ كلف (ش) يعني انه يشترط في المترجم أن يكون مسلم كلفاً فلا يلزم الكافر الوفا بنذر ولو أسلم تلزم له الوفا به ولا يلزم المسي ويستحب وفاءه ولا التجبرون ويلزم الزوجة والحيوان والبالغ والرفيق

دينار مثلاً وقوله لا امتناع من أمر يشمل ما إذا قال ان قلت زيدا فقل على أو على صدقة كذا مع انه في الاول نذر ثم ان التعليق الذي لا يتصده الامتناع كان شئ الله مريض فعلى كذا أو فقله كذا انذر فصيته كصيغة النذر من غير تعليق (فان قلت) بمقتضى كلامه أن ان شئ الله مريض فادري صدقة نذر وليس كذلك اذا لم يلزم من صيغة وهي لله أو على (قلت) كلامه في بحث الصيغة بعد ان هذا ليس بنذر (قوله آخر به اليمين) هو المشاركة بنية قربه بخلاف ما لا يلزم من الشارح (قوله ويستحب وفاءه) أي بعد الوفاء فانه عجب تبعاً للشيء فإمام وقد بحث فيه بان الصبي غير مخاطب بخلاف الكافر كذا في عبد (قوله ولا التجنون) وانظر هل يتدب الوفاء بعد الافاقة والظاهر لا (قوله ويلزم الزوجة) أي غير المال وكذا المال ان كان الثلث فاقبل (قوله والمحبر والبالغ) أي السفيه يلزمه أي ولو بالمال

لكن بعد العلق (قوله ولم يمنعه) أي إذا كان يضرب في عمله أو كان عال (قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة موضحة للاولى (قوله) ادعى وليه نذر دعي أي المال (قوله مطلقاً أي) كان الثلث أو دونه ورد عليه رد ابطال كان السفيه ذكراً أو أنثى ولا يلزمه بعد رشده والحاصل أن الزوجة في ذل الثلث يلزمها المرد والزوج ورد ابطال والعبد يلزمه فخره مالا أو غيره فان رد المالك السفيه ان عتق مالا أو غيره والسفيه لا يلزمه فخره ماله بعد الرد بل يرد المالك له والواقف للفقير (قوله نفسه وفي الجعاج) فيه أمران الأول ظاهر أن ابن القاسم يقول بأن نفسه كفارة مع أنه لا يقول بذلك إنما أفتى ابنه بذلك لأنه لو كتب ابنه المتي فلا يفعل فليزمه على ذلك الاستهانة بعلمته من الذين فيكون طر يقا في الاستهانة بغيرها وهذا حسن من الفتوى عظيم الثاني ظاهر أن الجعاج غير الغضبان وكذا ظاهر عبارة غيره من أن نفسه الجعاج بالتفسير الآتي في بيان نذر الغضبان هو نذر الجعاج لأنه غيره ثم وجدت في كلام مرام ما يفيد أنه هو فالجدة ثم في شيء وهو أن كلاماً في النذر (٩٣) وما وقع لابن القاسم حلف (أقول) إن النذر الواقع من الغضبان هو بين عند ابن

عرفة فجعله حلفاً أي باعتباره عند ابن عرفة فلا نافي أنه نذر عند المصنف (قوله أقوال الشافعي) يحتمل أنه أراد بالجعاق مافوق الواحد ويكون القول الثاني الزوم (قوله) والرضا عطف تفسير (قوله) كنه على نذر أن شق الله مريضاً يفتح الصصة أي ليكون المولى تبارك وتعالى شق مريضاً (قوله) وان قال الآن يسدوني هذا في غير المعلق وفي المعلق أيضاً حيث لم يجعل الاستثناء واجعا للمعلق عليه فقط كما أشار المصنف بقوله في الطلاق إلا أن يسدولي في المعلق عليه فقط كالنذر والعتق (قوله) كنت طالق ان شئت بكسر التاء وهو المناسب للقامو يصح الضم وحاصل ما في المقام أنه إذا قال أنت طالق ان شئت بالضم أو بالكسر أو بالفتح يحاطب ذكراً في الطلاق موقوف على المعلق على مشيئة كان الشخص المتكلم أو غيره وما إذا قال على كذا ان شاء فلان فتوقف على

ابن عرفة ونذر في الرق ما يلزم الحر يلزمه ولم يمنعه من فعله انتهى وبعبارة أخرى وشمل كلام المؤلف الزوجة والمريض حيث كان نذرها بغير المال أو به ولم يدعي الثلث فان زاد فقل وزج رد الجميع والنذر من التبرع والوارث رد ما زاد على الثلث فقط من تبرع المريض وشمل كلامه أيضاً السفيه وفيه نظرا دعي وليه رد نذره مطلقاً وشمل كلامه العبد سواء كان المقيم مالا أو غيره ولكن إن كان غريباً مالاً فليس منه منة إن أضرب في عمله كالنذر صلاة ونحوها وإن كان مالا ففعله ان عتق ثم بالغ على لزوم النذر بقوله (ولو غضبان) أي ولو كان الناذر غضبان على المعروف لرد ما حكي عن ابن القاسم أن فيه وفي الجعاج كفارة مع أنه أفتى ابنه عبد العبد بذلك وكان حلف بالمشي إلى مكة فحلفت وقاله أي أفتيتك بقول البت فان عدت لم أفتك إلا يقول مالك ابن بشر وهذا أحد أقوال الشافعي وكان بعض الأشياخ يعمل الموهو بعدونه نذراً في معصية لا يلزم إلا وفاءه والجعاج أن يقصد منع نفسه من شيء ومعاقبها بالزأما النذر كقوله قد على نذر أن كأت فلاناً ونحو ذلك مما يقصد به عيظ نفسه والتشديد عليها والتبرر والرضا أن يكون على سبيل الشكر كقوله على نذر أن شق الله مريضاً موقداً قد ذكر ح ما يفيد كراهة نذر الجعاج (ص) وان قال الآن بيدولي وأزري خيرا منه بخلاف ما شغلان في مشيئة (ش) يعني أن النذر لازم لآذره وان قال الآن يسدوني في عدم جعله نذراً أي فأخذه عن نفسه فانه لا يخل وهو لازم لأن السب تقدم فيترتب عليه الزوم والسب هو التزام النذر وكذلك يلزم النذر ولو قال الناذر الآن أرى خيرا منه أي من هذا المنور فانه لازم ولا يفيده استثناء مفعول قال هذا نذر ان شاء فلان فانه لا يكون نذراً إلا على مشيئة كانت طالق ان شئت أو أحسن فلو مات قبل أن يجيز أو رد فلا شيء على الخائف وأما أن علق النذر على مشيئة الله كان كملت فلا نافي على الشيء إلى معصية مكة أو على الخلع ان شاء الله ثم كلفه ذلك على المشهور (ص) وانما يلزمه ما ندب (ش) يعني أن النذر لا يلزم منه إلا ما كان مندوباً فله أوتر كقوله يلزم في المباح كندز على أن أمشي في السوق لأذرك فقهه والمكروه أخرى كندز على أن أمشي نقلاً بعد العصر والحرم أخرى كندز على شرب الخمر والواجب لا يلزم بنفسه كصلاة الظهر مثلاً ونذر الحرام محرم

مشيئته وأما إذا علق على نذر ان شئت بالضم فان النذر يلزم ولا يتوقف على مشيئته بخلاف ما إذا قال وتي أنت طالق ان شئت بالضم فان الطلاق لا يلزم والفرق في عهد العلق في الطلاق دون النذر وأما الآن بيدولي فيفتح في رجوعه للعلق عليه فقط في البابين ولا يتبع إذ يرجع للعلق فقط أو هو المعلق عليه كذا قال على كذا ان دخلت الدار الآن بيدولي ورجعه له دخول الدار الآن رجعه له سبعة النذر فقط وأوله والمعلق عليه فهذا تحقيق المقام (قوله ان شاء الله) الحاصل أن الاستثناء من شأنه ما شاء الله ونحوه لا يفيد في النذر غير الإجماع مطلقاً أي علقاً أو غيره عاق سواهما المعلق عليه فقط أم لا (قوله) وانما يلزمه ما ندب أي بأن رجعه لصيغة النذر فقط أو أوله والمعلق عليه فلا يشترط فيه أن يكون مندوباً بل يكون واجباً أو مندوباً أو مكروهاً كقوله ان لم أجعل الظهر مثلاً أو ان لم أشرب الخمر أو ان لم أصل ركعتين قبل العصر أو ان لم أمشي إلى كذا أو ان لم أجعل ركعتين بعد العصر ففي صدقة دينار فانه يلزمه أن لم يوجد المعلق عليه أو أماناً وجد فلا يلزم شيء وورد على المصنف نذر صوم رابع الحرم والأحرام

بالجمل قبل زمانه أو كنهاته في أنه يلزم منه أنه مكروه أحجب بأن الصوم والأحرام مطلوبان مع قطع النظر عن الزمن وغير مطلوبين عند ملاحظته فانه من متعلق بمناظر الحال الاول وانظر نذر صلاية بعد غير وفرض عصر وبقية المكروهات هل يلزم أيضا انظر المطلق النقل أولا وانظر الحق لا تشد شبه فكأنه مذاني كذا ذكرنا أو تأمل مع صوم رابع النحر (قوله وفي كون المكروه الخ) أي وهل القدوم على نذر الواجب مكروه أو بخلاف الاول انظره (قوله الا كتر مع ظاهر الموطأ) راجع للادل وهو ان نذر المكروه والباح حرام وقوله والمقدمات راجع للثاني من أن مثلها (قوله المظني) يفتح الميم وكسر الطاء يستعمل واحدا وجعا (٩٣) أي جمع مظنة يذكروا يؤثروا وقال الاصمعي

المظني التي غطت في سبيلها أي غطت في سبيلها كذا أضافه المختار (قوله غير الصلاة) لانه شامل للصوم وسأقي أن الصوم لا يلزم في غير النذور (قوله الاخوان) جمع أخ (قوله والمضفة) جمع شئ كما أضافه الصحاح أو امسجعه كما أضافه المصباح (قوله بالنية) أراد بالنية الكلام النفسي (قوله لانه هناك في شاة بعينها) وأما هنا فليس في شاة بعينها وفي بعض النسخ تضعيف هذا وأن المعتمد ان تقدم (أقول) وهو الظاهر وبدل عليه ما تقدم لنا فكلام الشارح لا يظهر والحاصل انه يستثنى من قوله وانه يلزم به ما يندب الضصة (قوله أي الاقدام عليه الخ) ظاهرا انه تفسير مراد الحقيقة مع انه حقيقة (قوله والزامه مباح) فيه انه وسيلة لنسب دواب فقصينه انه يكون مندوبا وافر بعض الشيوخ كما أضافه شيخنا عبد الله المظني والزامه مباح أي تخصيصه من بين افراد النذور هو الباح وفي ذاته مندوب (قوله وفي كراهة الملقن الخ) ينبغي أن يجعله في حق من لم يعتد نذر والامر قطعاه

بعض واعلم أن جعل الخلاف فيما إذا كان الملقن عليه محموبا ليس من فعله كان شفي الله مريضاً أمّا ما كان من فعله فيفتق على كراهته ما لم يكن نذرا مباحا فلا كراهة فيه كذا تقول (قوله نذر التبرم) أي التضرع (قوله لقلة تقصه) تقليل لقوله نقلت وقوله فخلصا منه تعليل لقوله نذر (قوله ونذر التبرج) أي التيق والمشفة (قوله لانه لا وفاء) أي لا يصح الوفاء بقوله الامع التية أي نية الوفاء بقوله فليكن فيه وفاء أي وفاء صحيح وتأمل في المقام يظهر أن المرام (قوله لا غير) أي لا غير السبع مع القدرة على أكثر منها خلافا لما في كتاب محمد يلزمه عشرة (قوله ذكر كان أو أتى) أي قالنا في البدنة للوحدة لا للتأنيث لانه قال ولزم لم يقل ولزمته (قوله فاعلم المشهور انه يلزمه) ومقابلها قاله ابن نافع لا يجوز له البقرة ولا يلزمه الا ما نذر فان جاز النادر من البدنة فالشهور انه يلزمه أن يخرج بشرت لقول النزيل البقر من اليدن

وفي كون المكروه والباح كذلك أو مثلها فاولا الا كتر مع ظاهر الموطأ والمقدمات انتهى وعلة حرمة نذر الباح لانه عظم بالمعظم الشرع وشمل قوله ما يندب من نذر زيارة قبر رجل صالح أو حتى فاته يلزمه وان أعمل فيه المظني فقد قال ابن عبد البر كل عبادة أو زارة أو رباط أو غير ذلك من الطاعات غير الصلاة تقام الاشارة اليه وسحدث لا فعل المظني مخصوص بالصلاة أو ما زارة الاشياء من الاخوان والمشفة ونذر ذلك والباطل ونحوه فلا اختلاف فيه ونوقف بعض الناس في زيارة القبور أو زارة الصالحين ولا نوقف في ذلك لانه من العبادات انتهى من مختصر البرزلي لخالوا (ص) كلفه على أو على ضحية (ش) أشار الى الضحية كلفه على ضحية أو ركعتان قبل الظهر ولزم بلفظ بالتذرع على الصحيح أو على ضحية ولو لم يلفظ بالجلالة وينظر في النذر كاليمين الى النية ثم العرف ثم اللفظ وتقدم الخلاف في أن تصفاد اليمين بالنية دون اللفظ فان قيل تشبهه لنذور بقوله ضحية وهي سنة يقال المراد بالنذور المطوب طلبا غير يلزم فشميل السنة وما دونها ولا يتأق بجمعه هنا الضحية يجب بالتذرع قوله هم ان المشهور ولا يجب الا بالذبح لانه هناك في شاة بعينها (ص) وندب المطلق (ش) أي ونوب الزام لنذر المطلق غير المكروه والمعلق وهو ما يوجه المرعى نفسه شكر الله على ما كان موضعي كمن شفي مريضه فنسذر ان يصوم أو ينصدق وما ليس شكره على شئ محصل فإحاج أي الاقدام عليه والزامه مباح (ص) وكراهة المكروه وفي كراهة المعلق تردد (ش) يعني ان نذر المكروه مكروه كنذر صوم كل خميس أو اثنين لا مبرعا إلى به على كسر أو بحفاة التفریط في الوفاء به وأما النذر والمعلق بمصوب آت كان شفي الله مريضه فعلى صدقة كذا أو ان رزق الله كفا فعلى الشئ المكنة أو غيره من القرب فهل هو مكروه وما لا يكون آتية به على سبيل المعاوضة لا القربة أو خوف نوحه الجاهل منه من حصول المقدار أو مباح تردد ومن المكروه ونذر التبرم كنذر عتي عبد نقلت موثته عليه لقلة تقصه فخلصا منه وابعاده ونذر التبرج كنذر شئ كثير يشق عليه أو ما لا يطيقه فحرام ومع كون المكروه مكروها فهو لازم ولا يشكل مع قوله وانما يلزم به ما يندب لان المراد ما يندب في الجملة مع قطع النظر عن العوارض وهذا مندوب في الجملة والكرهية عارضة وانما الزام المكروه فاعلى المعلق لان المكروه متفق على كراهته والمعلق مختلف في كراهته فقول من قال ان المعلق لا يلزم فيه نظر ولا يقضى بالنذر ولو كان لعمري ولو كان عقلا لانه لا فاعلا مع النية ومتى قضى عليه بغيا اختياره لم يصح منه نية فلم يكن فيه فاعله (ص) ولزم البدنة بنذر هاتين بحرف فقرة ثم سبع شاة لا غير (ش) يعني ان من نذر هدي بدنة نذرا معلقا وغيره معلق وهي الواحدة من الابل ذكرنا أو أتى فانه يلزمه اخراجها فان جاز النادر من البدنة فالشهور انه يلزمه أن يخرج بشرت لقول النزيل البقر من اليدن

من فعله كان شفي الله مريضاً أمّا ما كان من فعله فيفتق على كراهته ما لم يكن نذرا مباحا فلا كراهة فيه كذا تقول (قوله نذر التبرم) أي التضرع (قوله لقلة تقصه) تقليل لقوله نقلت وقوله فخلصا منه تعليل لقوله نذر (قوله ونذر التبرج) أي التيق والمشفة (قوله لانه لا وفاء) أي لا يصح الوفاء بقوله الامع التية أي نية الوفاء بقوله فليكن فيه وفاء أي وفاء صحيح وتأمل في المقام يظهر أن المرام (قوله لا غير) أي لا غير السبع مع القدرة على أكثر منها خلافا لما في كتاب محمد يلزمه عشرة (قوله ذكر كان أو أتى) أي قالنا في البدنة للوحدة لا للتأنيث لانه قال ولزم لم يقل ولزمته (قوله فاعلم المشهور انه يلزمه) ومقابلها قاله ابن نافع لا يجوز له البقرة ولا يلزمه الا ما نذر فان جاز النادر من البدنة فالشهور انه يلزمه أن يخرج بشرت لقول النزيل البقر من اليدن

لكانت البقرة في مرتبتها (قوله فان عجز عن البقرة) وانظر من نذر بقرة عجز عنها هل يلزمه سبع شياه كما هنا وهو الظاهر أو يحزمه  
 رد ذلك لان البقرة التي يقوم مقامها الشياه السبع هي التي وقعت عوضا عن البدنة بخلاف ما اذا وقع النذر عن البقرة (قوله لم يلزمه)  
 أي اذا لم يقصد الحراسة والحاصل كما قال (٩٤) يحتمى تحت انما اذا نذر الباط أو الصوم بنفر لزمه وكذا اذا نذر صلاتين معها

الحراسة وان نذر صلاة فقط ثم يعود ليس الرباط فلا يلزمه اتباعه  
 ويصل بموضوعه بدليلنا قوله  
 صاحب الجواهر ولو ذكر موضوعا  
 غير المساجد الثلاثة فان تعلقت  
 به عبادة تخلص به لزمه اتباعه  
 ولو كان مكة أو المدينة أو البيت  
 المقدس كرباط أو جهاد (قوله)  
 يحمل خيف) تحقيق الرباط لانه امر  
 نائد عليه ابن رشد لا يعطى منه  
 مقعد ولا أعمى ولا امرأه ولا صبي  
 ولو قال ولا امرئ بعض ما يوسه  
 ولا ملو ج ولا شبيهه ولا قطع  
 احدى الرجلين أو اليد اليسرى انتهى  
 والظاهر وأولها الجين (قوله هذا)  
 عطف على قوله ولزم البدنة بنفها)  
 أي عطف على البدنة من قوله ولزم  
 البدنة (قوله وضوح ما راج) كذا  
 في نسخة والناسيب أن يقول وهو  
 حاصر من الثغر (قوله من عين ودين)  
 أي وأجره مسدور ومعنى لأجل  
 لا خدمتهما عند ابن القاسم خلافا  
 لاشعوب ولا ذاتهما اتفاقا وحمل  
 يعتبر عدد بدنه أو قيمته أو يفصل  
 فيه كافي الز كالشارع اليها بقوله  
 والأز كرمه ودينه (قوله ثم أن)  
 عجز) كالمكان قيمة الكفاية ثلاثين  
 ثم عجز فوجد قيمته أربعين  
 (قوله وهو قول ابن القاسم) أي أن  
 كون المعتبر الثلاثين الجين هو  
 قول ابن القاسم ومقابلها المستحسنون  
 من انما عايل من ذلك ما لا يضرب به  
 فأن عجز عن البقرة فانه يلزمه أن يعجز سبع شياه من الأصحية وصفها فان عجز عن الغنم  
 فانه لا يلزمه شي الاصبام ولا غيره بل يصير لوجوده الاصل أو بدله أو بدله فلو قدر على دون  
 السبع من الغنم فانه لا يلزمه اخراج شي من ذلك وهو ظاهر كلام المؤلف والمواق وقال بعض  
 يلزمه ثم بكل ما بقي متى أسير وهو ظاهر لانه ليس عليه أن يأتي بها كلها في وقت واحد وكلام  
 المؤلف فيمن نذر بدنة كما هو ظاهر أو ما لو نذر هذا مطلقا فان نوى غنما لم والا فلا فضل البدنة  
 كما يأتي في قوله والأصابع حيث ذكرنا الهدى بدنة الخ (ص) وصيام بنجر (ش) يعني أن من نذر  
 أن يصوم بنجر من الثغور كصقلان واسكندرية فانه يلزمه الاتيان اليه لأجل ذلك وان كان  
 من مكة أو من المدينة أو يأتي كما في لوزة وصلاة في نجر من الثغور لم يلزمه الاتيان الى ذلك  
 ومفهوم الثغور أنه لو نذر الصوم موضع غير الثغور فانه لا يلزمه الاتيان الى ذلك الموضع ويصوم  
 في مكانه الا ذكره في ذلك للموضع (ص) وثلاثة حين يمينه الآن ينقص فابقى على في كسبل الله  
 وهو الجهاد والباط يحمل خيف (ش) هذا عطف على قوله ولزم البدنة والمعنى أنه اذا قال مالي في  
 سبل الله وهو موضع الجهاد والباط موضع يخاف العدو فيه وهو محاصر من الثغور والسواحل  
 ومثله التفرغ أو هبته لهم أو هدى من كل ما فيه قرية غير غنم فانه يلزمه أن يعجز ثلث ما له من  
 عين ودين وعرض وقيمة كانه ثم أن عجز وكن كان في قيمة فبته فضل عن قيمة كانه ثم أخرج  
 ثلثه ولشي عليه في أم وهذه ولا قيمة مدبر فان زاد المال جبهة أو غنما أو ولادتين الحلف والحنت  
 فانه لا يلزمه أن يعجز سوى ثلثه يوم الحلف فقط وهو قول ابن القاسم فلو حلف وماله ألف  
 وحث وهو ألفان لزمه ثلث الألف وبالعكس ثلث الألف ولا يلزمه أن يعجز ثلث ما له حين  
 عينه رفقاه سواء كانت يمينه على برا وحث وسواء كان النقص قبل حنثه أو بعده ولو باتفاق  
 أو تلف بنفرط وبحسب دينه ومهر امرأته ويخرج ثلث ما عداه (ص) وأتفق عليه من غيره  
 (ش) يعني أن الانسان اذا قال مالي في سبل الله وقتلته بزمه ثلث ما له فاحتاج الى إرساله للمهاد  
 الذي هو محل الخوف فانه بزمه أن ينقص عليه الى ذلك أهل من غير الثلث بخلاف لو قال ثلث  
 مالي في سبل الله فانه ينقص عليه منه اتفاقا والفرق في أنه اذا قال مالي فالأصل أنه بزمه اخراج  
 الجميع فلا يرضع في الثلث وجب أن يخرج الثلث من غير نقص منه بخلاف قوله ثلث مالي  
 فانه لا يلزمه غيره (ص) الا تصدق به على معين فالجميع (ش) الضمير به راجع لقوله مالي أي  
 أن من قال مالي صدقة فلا بد من ثلثاته بزمه ما أخرج جميع ماله لا بد لثلاثة فقط وبهذا الجميع حين  
 يمينه الآن ينقص فابقى وكذلك يقال في قوله وما مني الخ وانما بزمه اخراج الجميع في المستلكن  
 بعد قضاء دينه وكفارة والتسدي السابق عبد الحق عن بعض الشيوخ بقره لشي كما نذر  
 لقلس ما يبيع به انتهى والمراد باليمين من كان مضبوطا بنفسه كز يد أو بوجه من جهاته كبنى  
 زيد أو الله وقوله بحال في كسبل الله (ص) وكران أخرج والا فقولان (ش) يعني أن ناذر  
 الصدقة بجميع ماله أو ثلثه أو الحالف بثلث بزمه أن يكره اخراج الثلث لكل يمين فيخرج  
 ثلث ماله للزامة ولا ثم ثلث الباقي للثاني لكن اتفاقا أخرج ثلث الاول بعد لزومه وقبل

اخرجه (قوله سواء كانت يمينه على برا وحث) ومثل العين النذر فقول المصنف الآن يتص

كما في كان باتفاق أو غيره قبل الحنث أو بعد مرط أو لم يرضط كانت يمينه على برا وحث ولا فرق بين الجين والنذر فقول المصنف حين يمينه  
 فرض مسئلة فقتل الشارح أو لا سبعة نذوى ومثله العين التي أشاره آخر العبارة هذا هو التصحيح خلافا لغيره وتبعه عب أفاده محض  
 ثبت (قوله وبحسب دينه) أي وما ينقته في حجة الفرض بلا يعرف والكفارة والركن الثاني عليه والنذر السابق



(قوله قال شهوداته يلزمه ما مضى) ثم ومثابه ما روي عن مالك أنه لا يلزمه غير الثالث وما حكاه القمي عن مضمون لا يلزمه الا ما لا يحصى بحاله والفرق بين من سعى شأنا يخرج به كله ولو أتى على جميع ماله ان القمي سعى أنقى لنفسه ولو تاب ظهر وما حسبه والذي قال مالي ادخل جميع ذلك فكان من الخرج المرفوع فوجب قصره على الثالث (٩٥) (قوله لانه يمكن فيما سعى الخ) ويكون قوله أتى على

الجميع أي ما انفق أو واقع أو تشبهه  
تركه في هذه أيضا كقوله  
قبل فالجميع قد راعاه من دين  
وما يصرف في حج فرض بلا صرف  
وكفارة ونذر سابق وما يترك للفقير  
(قوله ولا من يبلغه لحمله) الاولى  
أن يقول بأن لم يبلغه من ينقصه  
لحمله على وجه الامانة فصدق بما  
اذم له من يبلغه رأسا أو يسلقه  
لأعلى وجه الامانة (قوله يستبدل  
بمثله) أي ولا يشتري به من فرس  
سلاحا ولا عكسه لاختلاف  
منفعتهما كما قاله الشيخ أحد باخلافنا  
لتنظير ع (قوله أقر بشئ السبه)  
حاصله أنه يقول فان أمكن شراء  
مثله سيفا فالسيف ظاهر فان لم يكن  
أن يشتري به سيف فان يشتري به  
دع (قوله كافي مسئلة الوقت)  
تشبهه في المنى لانه في المنى يجعل  
في شئ من فاذ اوقف عبدا على  
خدمة المصعد ثم يحر ذلك العبد  
عن الخدمة لم يستبدل لكن يمكن أن  
يجعل بواباته ويأجر يشتري بثمنه  
نصف عمله لاجتراح لا يمكن شراء  
عبد كامل (قوله ويلزم عند أشهب)  
ومثاله بالان الموازن أنه يبيعه  
ويشتري بثمنه سالا وحمل الخلاف  
بينهما في المعين وأما لو لم يكن معنا  
بأن قال الله على هدي عبيد ولم  
يعينه فانه يلزمه هدي سالا  
انظر الشراح (قوله هو راجع  
اقوله كهدى) أي منطوقا وأشار به  
الى ما تقدم من أنه الخ أي من

انشاءا الثاني وقولنا بعد لزومه يشمل ما اذا كان الاول نذرا أو عينا ومعصيا من النذر يلزم  
بلفظه والعين بالحدث فيها وان لم يخرج الاول حتى أنشأ الثاني فهل يجزئه ثلث ماله مرة واحدة  
أو لا يجزئه الا ثلث ماله أو لا يخرج ثلث الباقي ثم كذلك قولان ومبناه ما قبله المخرج حتى  
عقد الثانية صار كأنهم مابين واحدة أو ان كان مابين مستقلة وإذا كانت العين الثانية غير  
الاولى كما اذا كانت الاولى للجهاد والثانية صدقة للفقراء وقتنا بلزوم لم يفت لهما فهل ينقسم  
على قدر الجهات أو يختص بالاولى وهو الاظهر تقرير (ص) وما سعى وان معناه أتى على الجميع  
(ش) تقدم انه اذا قال مالي للفقراء صدقة ونحو ذلك فانه يجزئه اخراج ثلثه وأما اذا سعى شأنا أو  
عنه فالشهور انه يلزمه ما مضى بصحوص أولئك أو بعينه كعدي فلان أو دارى القلانية  
أو ما طلى القلاني صدقة للفقراء أمثاله يلزمه أن يخرج ذلك كله وان استغرق ذلك المعين  
جميع ماله فقوله أتى على الجميع صفة للمعين لا للمقبل بالمالقة أيضا اذ لا يتأخر فيه ذلك لان المراد  
به أن يقول نصف مالي أو جميع مالي الا كذا ونسبه بحث لانه يمكن فيما سعى وهو غير معين أن  
يأتى على الجميع كأن يقول ألف من مالي ولا يكون ماله غير ألف وقوله وما سعى عطف على  
البدنة (ص) وبيع فرس وسلاح لحمله (ش) عطف على فاعل لزوم والضريح في محله يرجع للجهاد  
والمعنى انه اذا قال فرسي أو سبقي أو غير ذلك من آلة الحرب في سبيل الله وأذنته تعالى أو  
حلف بذلك وحشث فانه يلزمه أن يرسله الى محل الجهاد هذا ان أمكن أو ساله بدليل قوله (وان  
لم يصل بيع وعروض) أي وان لم يمكن وصول ما أهده في سبيل الله من دابة أو سلاح أو نحو  
ذلك الى محل الجهاد بأن لم يجد من يعلم أمانيه ولا من يبلغه فانه يبيعه هنا ويرسل غنمه الى  
محل الجهاد يستبدل به مثله من خيل أو سلاح هذا اذا بلغ غنمه أن يشتري به مثله فان لم يبلغ  
ذلك اشتري به أقرب شئ الى أن لم يبلغ ذلك دفع غنمه لغاريز ولا يجعل في شئ من مثله كافي  
مسئلة الوقت (ص) كهدى ولو معيبا على الاصح (ش) التشبيه في لزوم الارسل والسبدل  
والعنى أن البقر والابل والغنم الهدى يلزمه ارسالها الى محل الهدى وهو مكة أو منى ان أمكن  
فان لم يمكن فانها تباع ويعرض بثمنه غيره ويخرج الى الحل ان اشتراه بمكة القمي يشتري  
من حيث يرى انه يسلقه ولو وجد مثل الاول ببعض الطريق لا يؤخر جراه أفضل منه بمكة  
ويلزم عند أشهب بيع الهدى للمعين بعينه ولو معيبا كعلي نذر هذه البدنة العربية ونحوه عما  
لا يهدى على الاصح لان السلامة انما تطلب في الواجب المطلق فان لم يصل بيع وعروض بثمنه  
سلبا ونفقة بثمنه على بيت المال وقوله ولو معيبا في بعض النسخ باله يهني وهو معيب وفي  
بعضها بالنون يعني وهو معين (ص) وله فيه ادب بالافضل (ش) هو راجع لقوله  
كهدى وأشار به الى ما تقدم بيانه من انه اذا قال فرسي في سبيل الله أو قال هذه البدنة هدى  
ونذر ارسال ذلك الى محله فانه يباع هنا ويعرض بثمنه في محله لكن غن الفرس أو السلاح  
لا يعرض به الا من جنسه في محل الجهاد وأما الهدى فانه يجوز أن يعرض بثمنه من نوعه ومن  
غير نوعه وهذا معنى قوله وله فيه أي في الهدى سليما ومعيبا اذ يبيع الابدال بالافضل كالأول  
باع الغنم واشتري بتمها ابلا أو بقرا وهذا هو الاصح عندنا في الحاجب لان المطلوب من الهدى  
حيث المنطوق ومن حيث المفهوم لان منطوقه متعلق بالهدى ومفهوم قوله فيه أي الهدى ان غير من الفرس ليس فيه هذا الحكم  
وهو شراء الافضل (قوله وهذا هو الاصح عندنا في الحاجب) أي لانه قال فان لم يصل باعه وعرض من جنسه ما يبلغ أو أفضل على الاصح  
واعلم ان مقابل الاصح ما حكاه ابن بشران عليه أن يشتري من نوع الاول ولا يخالف الى الافضل

حيث المنطوق ومن حيث المفهوم لان منطوقه متعلق بالهدى ومفهوم قوله فيه أي الهدى ان غير من الفرس ليس فيه هذا الحكم  
وهو شراء الافضل (قوله وهذا هو الاصح عندنا في الحاجب) أي لانه قال فان لم يصل باعه وعرض من جنسه ما يبلغ أو أفضل على الاصح  
واعلم ان مقابل الاصح ما حكاه ابن بشران عليه أن يشتري من نوع الاول ولا يخالف الى الافضل

(قوله وان كان كسوبيع) أي وجوبه واشترطه ههنا على المذهب والتأويلات الائمة ضعفة كما في شرح شب (قوله يعني فان كان الذي نذر الانسان الخ) وأما إذا جعل في سبيل الله مائس بفرض ولا من آفة الحرب كقوله عبيدي في سبيل الله فإنه يدفع عنه ان يفزوه كذا في شرح شب (قوله وأهدى به) بإبناة للفعل ليشمل فعل رب الثوب وغيره (قوله وأولا) بفتح الهمزة وسكون الواو لأن الأولى مقابل بقومه ومقابل أولا الثانية اختلف ولا اعتراض في أنيان معادل لاهل لأن ابن مالك في التسهيل وابن هشام في منفيه صرحا بأنه يؤتى لاهل بمعدل قليلا ومنه الحديث هل تزوجت بكر أو ثيبا (قوله ندبا) حل الشارح إلا يقتضي أن ندبا مرتبط بفعل محذوف والتقدير يترك التقويم ندبا أي يترك التقويم حال كون الترك المفهوم من قوله يترك ندبا أي البيع الواقع في المدونة إنما هو على سبيل النذب فإذا كان (٩٦) كذلك فالنوفيق المشار به بقوله أو التقويم لم يأت على سنن الأولى والأخلاق

أو هو أي البيع الذي هو عبارة عن ترك التقويم إذا كان في غير عين أي إذا كان الالتزام في غير عين وهو التسخير (قوله وان ما في العتية مفسر) أي مقيد بأن قوله في المدونة بيع أي ندبا (قوله لأن ترك المكر ومنسوب) أي لأن ترك المكر والذي هو التقويم مندوب وإذا كان الترك مكروها يلزم أن يكون البيع مندوبا غير أن في التعليل شيئا وذلك لأنه يقتضي تقديم الأخبار بركة التقويم وليس كذلك فلو قال ان قلنا بالنوفيق فيحصل الامر بالبيع الواقع فيها على النذب لأعلى الوجوب فلا يبقى الحكم بمحوها بالبيع الذي هو ترك التقويم لأن المندوب بغير الشخص في فعله أو تركه والحاصل أن الترك لم يكن واقعا لفظ المدونة بل البيع (قوله ويقال الخ) معطوف على قوله فترك التقويم بسبب المعنى لأن المعنى فيحصل البيع الواقع في المدونة على النذب أو يقال الخ (قوله أو يقال التقويم) أي جواز

شئ واحد وهو الحكم توسعة للفقر أو لم الأهل أكثر بخلاف منفعة الفرس والسلاح فانها متناقضتان (ص) وان كان كسوبيع (ش) يعني فان كان الذي نذر الانسان والتزمه عديا بما خالف الهدى في العادة كالثوب والعبد والفرس فانه يبيعه هاتين أو يرسل عنه بشرى به هدى سليم لم يجرى عدي في العادة ولا يرسله بعينه لموضع الهدى (ص) وكرهه وأهدى به (ش) يعني أنه يكره ان يرسل ما هو كالثوب لاجرام تفسيره الهدى لأن جنسها محصور في بهيمة الاتعام فثبت ذلك بعينه سبيل هذا الحصر فان أتركب المكر ودأرسله فانه يباع هناك ويشترى به هدى سليم بغير يحمل الهدى بقوله وأهدى به راجع لهما أي يبيع وأهدى به وكرهه بعينه وعلى تقدير بعنه أهدي به أي بعنه (ص) وهل اختلف هل يقومه أولا أو لا ندبا أو التقويم ان كان بين تأويلات (ش) في المدونة في النذر انه أنا أهدي أو ياخوؤه أنه يبيعه وسبغ عنه ولا يبيعه بعينه وهو معنى قوله وان كان كسوبيع وكرهه بعينه ووقع في العتية وفي المدونة في موضع آخر من السدجواز تزعمه على نفسه وأخرج فقته قال في التوضيح وهو ظاهر المدونة في كتاب الحج لعل كثير من الأشياخ ذلك على الخلاف واكتفى بظاهر اللفظ وجه بعضهم على الوفاق وأما ما وقع في العتية مفسر لما في المدونة والى ذلك أشار بقوله وهل اختلف أي قول مالك في المدونة والعتية مع موضع آخر من المدونة لفظ اختلف بإبناة للفاعل أي وهل ذلك حل على الخلاف أولا وكان قائلا لاهل وفي أي شيء اختلف فقال هل يقومه على نفسه كما في العتية وموضع آخر من المدونة أولا يقومه على نفسه بل يبيعه كما في المدونة هنا لا يرجوع في الصدقة فقبيل له إذا قلنا بالنوفيق فقول التقويم الواقع فيها على أي وجه فقال يترك ندبا لوجوبه لا بخلافه بين قولها يبيعه وقول العتية ان شاء باع لان الامر فيها بالبيع أمر نذب لأن ترك المكر ومنسوب والمندوب موكول بفعله وتركه كالمشيئة أو يقال التقويم الواقع في العتية ان كان الالتزام حصل بين حث فيها الان الحالف لا يقصد قربة فلم يدخل في خبر العاتق في حثه كالكلب يعود في قتيه والبيع الواقع في المدونة على من التزم بغيرين فهو منطوع فأصد القرية فيدخل في الخبر فهذه تأويلات ثلاث هذا زبدة كلام ابن غازي (ص) فان عجز عن عرض الأدنى ثم غرزة الكعبة يصرف فيها الاحتياج والاتصدق به

التقويم الواقع فيها يكون الامر بالبيع هنا على هذا النوفيق على طريق الجواز (أقول) في ذلك شئ لأن الرجوع (ش) في الهبة عوضا مكره فقط (تسبه) يجوز أن يقرأ أولا الأولى بتشديد الواو وطرف أي ابتداء من غير بيع فيكون تفسير الاختلاف أي هل قوة يتقوه بخلاف قوله يبيعه وقوله أولا المعطوف محذوف أي أو لم يختلف بل يبيعه ندبا والتقويم جواز ابن عبد السلام والاحوط عندى لمن أراد التقويم أن لا يكتفي في ذلك باحضار السلعة لاهل المعرفة وسؤالهم عن قيمتها بل يدخلها السوق ويتأدى عليها فإذا بلغت غايتها لم يزل عليه بغيره يستند (قوله فان عجز عن عرض الأدنى) حل الشارح مفاد ان هذا راجع لقول المصنف وان كان كسوبيع والمعنى حينئذ ان بيع في شترى به أهدي كبير كبدته فان عجز عن عرض الأدنى مع أن المتبادر من المصنف انه كان مطلوبا بالاعلى أولا فان عجز عن عرض الأدنى مع انه في مسألة الثوب لم يكن الهدى متعينا في أعلى ولا في أدنى فلاحسن أن يكون راجعا لقوله وفيه انما بيع الإبدال بالافضل كما قال القاني ولعل الاحسن رجوعه للمستثنين أما رجوعه لقوله وفيه انما بيع الإبدال الخ فظاهر

وأمر رجوعه الثانية التي هي قوله وإن كان كسبوع في حيث أنه أشار على أنه إذا سبغ الزب فالاوّل أن يشتوي بدنه لا قره ولا شاة فإذا عجز عن ذلك فغدير (قوله إن احتاج إلى ذلك) عبران إشارة إلى أن احتياجهما مشكوك فيه لأنها لا تنقض فتنة ولا يكسوها إلا الملوكة وبأتمها من الطيب ما فيه الكفاية ومكانها خاص فثبنا لاله وبعد الكسب زيدتها على ما كان فيريق الآن تأكلها الخنزرة وليس من قصد التذوق في شيء وخرزتها بنوشية (قوله فانه يصدق به) أي التاذر أو غيره عن خبزتها أو غيرها كما أنه عجم (قوله فان خبزتها الخ) ليس هذا هو تعطيل المصنف المناسب لتعطيل المصنف أن يقول يعني أن مالك الاستعظم ومنع الخ لآن ولا يهتم لخدمة الكعبة ولا يمتنع عليه السلام وإذا امتنع التبرك فأولى الاتزاع قال الحبيب الطبري ولا يعدل أن يقال هذا حافظوا على حرمة ولا زموا الأدب في خدمته ولا جعل عليهم مشرف وليست هذه المسئلة من التذر وإنما أتى بها استطراد أو كما هو جواب عن سؤال المقدور وقد رهل بجور دفعه لغير الخنزرة فان قلت حيث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال هي لكم يا بني عبدالمطلب فأنفذ لا يتزعمها منكم إلا ظالم فكان قضية ذلك أن يسند الأعلام لقبني صلى (٩٧) الله عليه وسلم لا للإمام قلت النبي صلى الله

عليه وسلم أنما عير بالاتزاع الظاهر منه الاختصاص منهم وأخرجهما فأعاد مالكاً أنه من أو مثله الإشارة (قوله ولو لصلاة) أي هذا إذا كان نذر المشي لحج أو غيره بل ولو لصلاة فليس الصيام والاعتكاف داخلين فيما قبل المبالغة بل هما مساويان للصلاة (قوله ولو نفل) أي خلافاً لمن قبل الصلاة بالقرض لمضاعفة الاجر فيما بخلاف النقل أو لأن النافذة في البيوت أفضل والخاص أن الصواب الشغل للقرض والنقل وأن المضاعفة بمكة حاصلة بالقرض والنقل كما نص عليه عبد الملك خلافاً لأطحاوي من الخففة حيث خصه بالقرض فقد علم أن القول بأنه خاص بالقرض منهج الغير محسنت في تنبيهه إذا نذر المشي للصلاة لا يدخل مكة إلا محرماً بأحد التسيكين وانما سكت عنه المؤلف لما تقدم في الاحرام

(ش) تقدم أنه إذا هدى أو أهدي أو أخذ أو أخذت على الهدى عادة أنه يبيعه هاتوا لرسوله ورسول غنه يشتري به هدى سلم في محل الهدى وأشارنا إلى أن التزاع المذكور إذا عجز عن شراء مدينة أو بقرة فانه يشتري به أقل الهدى وهو شاة وهو مراد بالاذن فان عجز عن شاة فانه يرسله إلى خزنة الكعبة يصرفونه في مصالحها إن احتاج إلى ذلك فان لم ينجح اليه فانه يصدق به في أي مكان (ص) وأعظم مالكاً أن يشركه معهم غيرهم لأنها ولاية منه عليه السلام (ش) يعني أن مالكاً استعظم ومنع أن يشرك مع خدمة الكعبة غيرهم في القيام بمصالحها وخدمتها والتصرف فيها والحكم عليها فان خبزتها هم أصحاب عقد ها وحلفا فلا يشركهم غيرهم في ذلك (ص) والمشي لمصداً ولو لصلاة (ش) تقدم أنه قال ولزم البدنة بنذر ها وعطف هذا عليه والمعنى أن نذر المشي إلى مسجد مكة في حج أو غيره ونذر المشي لمصداً لمكة لأجل صلاته ولو نفل فانه يلزمه ذلك في الأول بلا خلاف وفي الثانية على المشهور وبأن ذلك ما شيا لاراً كما خلافاً للقاضي اسمعيل في قوله من نذر المشي للصلاة لا يمشي بل يركب إن شاء وأما مسجد المدينة ومسجد بيت المقدس فانه إذا نذر المشي إلى أحدهما لا يلزمه ذلك على المشهور وبأنهما رجا كما يأتي عند قوله ومشى للمدينة أو بلحان لم يوصله مسجد حماً أو بسمهما فيركب وأعلم أنه لا فرق بين الصلاة والصوم والاعتكاف في لزوم ذلك إذا نذر شياً من ذلك لأحد المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة وبلية (ص) وخرج من بها أو في بصرة (ش) يعني أن من نذر المشي إلى مكة وهو قاطن بها سواء كان بالمسجد أو خارجاً عنه فانه يلزمه أن يخرج إلى الحقل ويأتي بعمره ما شيا في أيامه وأن أحرم من الحرم خرج للصلاء كما لو مشى منه لمكة (ص) ككفة والبيت أوجزه (ش) التشبيه تام أي وكذا إذا نذر المشي لمكة أو إلى البيت أوجزه المتصل كالحجر والمذبح والركن والباب والشاذرون فانه يلزمه الاتيان إليهما مشياً وانما يلزم من قال إلى مكة أو إلى المسجد الحرام لأن ذلك يحسب على البيت والبيت لا يوثق

(١٣ - خري ثلث) ولا فرق في ذلك كله بين الرجل والمرأة الآن المرأة بقيد الوجوب بما إذا لم يطعها ضرر بظن به انكشافها ولم يحس منها الفتنة والام يلزمها المشي بل رجعا امتنع عليها (قوله في الأولى) أي التي هي قوله ومشى لمصداً في حج أو غيره وقوله وفي الثانية التي هي قوله ولو لصلاة (قوله في أيامه) أي رجوعه وقوله ومشى منه أعمن الحل إلى مكة (قوله التشبيه تام) أي فيبصر فيه ما تقدم في قوله ولو لصلاة (قوله كالحجر) بكسر الحاء وسكون الجيم ظاهره ولو الخارج عن سنة أذرع من الحجر كذا قال عجم وقال عيسى نت مرادها الحجر الأسود وأما الحجر يسكنون الحرم فنص ابن حبيب على عدم لزوم فيه ونزاعه أبو محمد بخلافنا ولا جدنا كلامه على الحجر الأسود المتفق عليه وهكذا ضبط في كلام ابن الحاجب (قوله لأن ذلك يحسب الخ) قضية حل الشارع أو لأحد محل المبالغة الحج أو العمرة وما بعدها الصلاة ومثلها الصوم والاعتكاف أنه إذا نذر المشي لمصداً الحرام ولم يلاحظ أصلاً أنه لا يلزمه المشي وقضية ذلك التعليل للزوم ويتوخد الجواب من شرح شب فانه قال وفهم من قوله ولو لصلاة أن من نذر المشي لمصداً مكة أو بالحجر أو الوصل فقط أنه لا يمشي عليه ولو نفل أن قره فوان علم أنه غير مقر به فهو نذر مصحية اه فصار الحاصل أنه إذا نذر المشي لمصداً مكة أن يمشي بالحجر أو الوصل

فقط بل يلمه الزهاب وأما الذي يلاحظ ذلك بل أطلق فانه يلمه والقام قابل لتكلم وحرر (قوله والاحلف) أي من السلد الذي حلف به لا الموضع الذي حلف فيه من البلغم أي يكن به نية (قوله والاحلف) أي والآخر حيث حلف لأن حيث حنت وقوله أو مثله معطوف على المضاف المحذوف أي حيث أوم من هناك حنت به ولو قال أو حنت أن كان مثله كان أظهر في المراد وقال في له وجد عندى مانصه وصدق فيما نواه (٩٨) لان التذرا بقضيه (قوله ان حنت به) أي ان حنت بذلك المماثل لان القصد التقرب

بمثل تلك الخطا ولا مربة للراضى  
يقى أن المناسب أن يقول المصنف  
من حيث قوي والأعسد والاحلف  
أو نذر أو مثله وقول المصنف  
وتعين الخ لا يفيد بيان المرتبة  
(قوله ونذر المعتاد للماضي) وأما  
لوم يكن له الفين معتاد أصلا وليس  
هناك الاعتاد لغيرهم فانه عيشى  
منه نية عليه عيج (قوله وركب)  
أي جوارا (قوله لو اشبه) متعلق  
بركب أي ركب لحوائجه والامور  
التي تتعلق به فيما كان من معنى  
التقديم ولا يمتن مشبه بأن يرجع  
لهو ينزل عن دابته ويعيشى منه  
(قوله وتظهر كلام الشارع كعبارة  
الموافق اعتبار الاعتاد ولولفسر  
الحالفين) ولو كان الحالفون  
اعتادوا غيره ما قومه والذى الخ  
مقابل له لكن الظاهر أن الواقع  
لا يقول بذلك (وان لم تعد واحدة  
منها) زاد في له وانظر اذا مشى  
في القصر إلى القم تعتدل باقي  
بالمشي مرة أخرى أو ينظر لا يمتن  
وبين البعدي من التفاوت فيكون  
بمنزلة ما ركب ففصل فيه تفصيله  
والاول هو الاظهر انتهى (قوله  
ولا يمكن الوصول الخ) ظاهر  
العبرة انه اذا أمكن الوصول  
بالمشقة بالتخليق فانه لا يجوز له  
الركوب ويتعين عليه التخليق  
أي فلا يركب الا اذا اعتذر بالتخليق

اليه الا في حرج أو عرة (ص) لا غير ان يمتن سكا (ش) يعني أنه اذا نذر المشى الى موضع غير  
المواضع التي تقتضيه انه يلزمه الاتيان بها فانه لا يلزمه شي بسبب ذلك كقولنا المشى الى  
زعم أو الى المقام أو الى خبة الشرب أو الى المروة وما أشبه ذلك من الاجزاء المتفصلة عن  
البيت ما هو داخل المسجد وخارجه ومحل عدم الزوم في المنفصل عن البيت وجزئه ان لم ينو  
أحد التمكن الحج أو العرة فان فوافاه به يلزمه حنث عند الاتيان ماشيا الى ذلك المحل ويدخل  
مكة حرم ما عاوى وصار كالتمتع عندا كتر السموخ وعزها عياض للدونة (ص) من حيث  
قوى والاحلف أو مثله ان حنث به (ش) يعني أن من نذر المشى الى مكة أو حلف بذلك وحنث به  
فانه يلزمه المشى من موضع فوافي التذر والحلف فان تمكن به نية فانه يلزمه المشى من موضع  
نذره وفي الحلف من موضع حلقه فان حنث بموضع غير موضع الحلف فانه يلزمه المشى منه  
ان كان مثل موضع الحلف في البعد فان كان دون موضع الحلف ولو سير ارجع لموضع الحلف  
ومشى منه وقيل في السير عيشى من موضعه وحيدى والرابد بالنسبة في المسافة لا في الصعوبة  
والسهولة ومقتضى قوله ان حنث به أنه اذا مشى من مثل موضع الحلف ولم يكن حنث به أنه  
لا يجرئه وكلام المشى في ذلك يفيد أنه يجرئه ونقل الشارع وان عرفة وغيرهما يدل على  
أن الحنث بغير شرط (ص) وتعين محل اعتد (ش) يعني أن من نذر المشى لسمكة مثلا  
ولا ينية له أنه يلزمه أن عيشى من الموضع المعتاد للحالفين وغيرهم والماضي فقط وأما المعتاد  
لغيرهم فقط فلا عيشى منه ونذر المعتاد للحالفين فان لم يكن إلا لسمكة عرف بموضع ولا هناك  
نية في حيث حلف أو نذر (ص) وركب في المنهل (ش) أعني مكان النزول لحوائجه  
وما يتعلق به أعم من أن يكون فيه ماء أم لا (ص) ولحاجة (ش) أي وركب في طريقه  
لحاجة تنسبها أو عاقلها أو بهذا فارق ما قبله (ص) كطريق قري في اعتد (ش) يعني أن  
من نذر المشى الى مكة فله أن عيشى في الطريق القريب ان كان معتاد المشى فيه فان لم  
تكن معتادة فليس له أن عيشى منها وظاهر كلام الشارع كعبارة الموافق اعتبار الاعتاد ولو  
لغير الحالفين والذي يشره أكثر شيوخنا انه انما يعتبر الاعتاد للحالفين فقط أولهم ولغيرهم  
أما لو اعتدت البعدي للحالفين والقرى لغيرهم مشى من البعدي ثم انه اذا كان كل  
من القرى والبعدي معتادا فله المشى في أيهما شاء وان لم تعد واحدة منهما فانه عيشى البعدي  
كما أشاره (هـ) في شرحه (ص) وبجر اضطره (ش) يعني أن من لزمه المشى الى  
مكة وهو في جزيرتي البحر مثلا ولا يمكنه الوصول الى البر الا في السفن فانه يجوز له أن يركب  
في السفينة الى البر ثم عيشى ما بين من طريق مكة وقوله وبجر الخ معطوف على محل في المنهل  
وقوله وبجر يدخل في عموم التقديم والحادث (ص) لا يعتد على الاربع (ش) يعني ان  
الصر المعتاد لغير الحالفين كالجوار أو الحجاج لا يركب بل عيشى من محل اعتاد الحالفون المشى  
منه وأما لو اعتاد الحالفون ركوبه (ص) لتعلم الإفاضة (ش) يعني أنه اذا جعل مشيه

ثم ان كانت مسافته قليلة جدا فلا شى عليه وان كانت قليلة وله بال فعله الهدى وان كانت كثيرة وتزال الرجوع ومشاهدا الى  
كن ركب فيها وان لم يزل فعله الهدى كن لم يقدم على الوجع عيشى ما ركب فيه كثيرا فغيرى في ركوبه ما جرى في ركوب المسافر لن  
نذر المشى والظاهر انه اذا كانت تحصل بمشقة فالحاجة بالتخليق بجوزة الركوب (قوله بل عيشى من محل اعتاد الحالفون المشى منه)  
فلو اعتاد الركوب غير الحالفين ولم يعتد الحالفون شيافيته عيج بقوله بعد قول المصنف اعتد ثم ان قوله لا اعتد بدأ لغير الحالفين

فانه لا يركبه ولا يمن اعتبار قد آخر وهو ان يكون معتادا للمخالفين قال لم يكن الاما اعتيد لغوا الحالفين فانه مركب وذكر الشيخ احمد ومجشي تحت ما يقوى كلام عجم خلافا لتظاهر عبارة المواقفانه بتم كلام ابن وونس (قوله وعلى هذا يقوته الكلام على سبي العرة) وعلى الاول يقوته الكلام على السبي اذا آخره بعد طواف الافاضة (قوله ورجع الخ) هذا اذا كان ركوبه في غير المناسك فلو ركب فيها فلا يجب عليه الرجوع بل لو اقام بمكة الى القابل فخرج ومشاه اجزاء ولا يلزمه (٩٩) الرجوع على الفور (قوله ان ركب كثيرا) أي ولو اضطرارا (قوله بحسب المسافة)

الى مكة في حج فانه يلزمه ان يمشي لتسام طواف الافاضة فيركب في رجوعه من مكة الى منى ويركب في رمي الجمار واما ان آخر طواف الافاضة فانه يمشي في رمي الجبل قوله لتسام الافاضة قوله بعد المار كوب ولو لم يخلق راجع لقوله والشيء ليس بمسكة ولغير ان قوى نسا كما مر وضمر (وسعيها) يصير رجوعه للعمرة المفهومة من الكلام وللأفاضة المتقدمة كرها والمعنى على الاول انه اذا جعل مشبه الى مكة في عرة فانه يلزمه المشي الى غمامها فقط واما الحلاق فانه من واجباتها لا من أركانها والمعنى على الثاني انه اذا جعل مشبه الى مكة في حج فانه ينتهي مشبه لتسام الافاضة وسعيها ان كان لم يسع أولا وعلى هذا يقوته الكلام على سبي العرة (ص) ورجع وأهدى ان ركب كثيرا بحسب المسافة (ش) يعني أن من لزمه المشي الى مكة أو الى المسجد الحرام بان نذر ذلك أو سلف وحش فلما مشى ركب كثيرا فعليه وجوب ان يرجع فانما في العام القابل يمشي ماركبه فقط على المشهور وعليه هدى لبعض المشي ويؤخر لعام رجوعه ليصير الجمار التسيي والجار المالكي ولو قيمته في عام مشبه الاول اجزاء والقول والكثرة في ذلك بحسب المسافة فقد يكون الركوب كثيرا وهو قليل بحسب المسافة كن لزمه المشي من افر بيقه وقد يكون الركوب يسيرا وهو كثير بحسب المسافة كالصري والمدني وما أشبه ذلك ولا يغير أن يمشي عددا يلم ركوبه ان قد ركب ركوبه أولا ولزوم الرجوع في غير السبر جدا والبعيد جدا كما يأتي بيان ذلك (ص) أو المناسك والافاضة (ش) يعني وكذلك يلزمه الرجوع في العام القابل اذا ركب المناسك والافاضة معا لان ذلك لما كان مقصودا بالانوار ان كان يسيرا في نفسه أشبه الكثير والمناسك هي أفعال الحج من حق وجوه من مكة الى رجوعه منه الى مكة والافاضة هي رجوعه من مكة الى مكة طواف الافاضة ومنه المار كوب المناسك فقط لا الافاضة فقط وانما يرجع في العام القابل فانه يمشي أما كن ركوبه وعليه الهدي استحبنا كما يأتي في كلام المؤلف لان بعض العلماء لا يرى المشي الى مكة فقط وقوله أو المناسك مضطوف على كثيرا أي أو ركب في فعل المناسك وقوله والافاضة الواو بمعنى مع لا بمعنى أو لا يتأني قوله كالافاضة فقط (ص) نحو المصري (ش) هو فاعل رجوع والمعنى أنا المصري حكمه أقرب بسبب لزوم الرجوع عشي ماركب وقوله نحو الخ يتنازع رجوع وأهدى وركب وأجرى نحو المدني وينبغي حكم البعيد خذ في قوله وكثير في فانه يلزمه الهدي فقط من غير رجوع فاشتمل كلامه على الاقسام الثلاثة (ص) فابلا فمضى ماركب في مثل المعين (ش) يعني أنه اذا لزمه المشي بان ركب كثيرا وقلتم يلزمه الرجوع في العام القابل يمشي أما كن ركوبه فأنذا رجع في العام القابل فانه يرجع في حج ان كان حين نذره نذر حجا أو فاء أو في عرة ان نذر بها أو فاء فان خالف لم يجزه وقوله فابلا مصفة لمقدري زمانا فابلا وهو أولى من تقدير عام فابلا لشبهة ان يدرك الحج في عامه أو لئلا يمكنه فسه الرجوع في عمرة (ص) والافقه الخلفا (ش) أي

التوجه لقطعها (قوله الى رجوعه منه) أي من عرفة لئلا يرى حجرة العتبة (قوله الى مكة) فقط لا الى عرفة ولا من عرفة لرجوعه لئلا (قوله لان بعض العلماء الخ) أي ان بعض العلماء يقول ان الانسان اذا نذر المشي الى مكة لا يلزمه الا المشي لمكة وأما الذهاب لعرفة أو غير ذلك لا يلزمه المشي في ذلك وهو تعليل لقوله وعليه الهدي استحبنا (قوله نحو المصري) وكذا ما توسط بين مصر وافر بقة وأولى القريبتين مصر وأما القريبتين من افر بقة فمعنى حكم افر بقة كذا يعني أماده عجم (قوله فمضى ماركب) أي لحذر ما لا إذا كانت أما كن ركوبه مضطوفاً والمشى بالحج لان من يأتى بمقدوره (قوله لشبهة ان يدرك الحج في عامه) لا يفتي أن الرجوع في حجه ليس

المراد أنه يرجع من بلد لانه لا بعد غل الا في ثلثي عام اذا كان ذهب بلده وأما اذا كان في العام نفسه أي أو الغرض ان زمن الوقوف لم يأت فالرجوع ليس من بلد بل من مكة مثلاً اذا وصل اليها أي أما كن ركو به فمفسرنا قلنا ذلك آخره لثاني عام فانه يجزئ نفلها أو الحسن عن عبد الحق (قوله يعني وعرفة أي الكائنة بين وعرفة (قوله لان علمها أقصر أي فليس فيه ثلث للناسك التي في متى وعرفة (قوله وتا ويلها غيرهما على جواز الخافعة ولو ركبها ولا للناسك) لكن يقال انه اذا كان في الاول ركب الناسك ورجع في العام الثاني وأتى بعمره لا يتأني منه مشي فلا تفتقر في رجوعه لانه لم يكن في فائدة الاول كان يرتب على الرجوع مشي مع أنه متى أتى بعمره لا يرتب على الرجوع مشي الآن يقال ان المراد انه وان كان يحرم ما بعرفة في العام الثاني بذهب وعشي أما كن الركب في حال احواله بالمره وهذا يستدعي نفسه ومنه (١٠٠) يظهر اعتماد التقييد (قوله حيث ظن حين خروجه) وأولى لو جزم بذلك فها تان

وإن لم يكن عين بجاولا مرة بلفظ ولا سنة حين نذر أو حلقه بل أبهم ومشى في أحدهما فركب فيه كثيراً فانه يلزمه الرجوع ثانياً في الزمن القابل فيشئ أما كن ركو به ويجوز ان يحرم بغيره أحرماً به أو لا لم يكن ركو به في العام الاول في الناسك يعني وعرفة فمتعين جعل الثاني في حج لا مرة لان علمها أقصر كما قاله أبو محمد وعبد الحق وتا ويلها غيرهما على جواز الخافعة ولو ركب أو لا للناسك وهو ظاهر كلام المؤلف (ص) ان ظن أو لا القدرة والاشي مقدوره وركب وأهدى فقط (ش) أي اغتايجب الرجوع على من ركب كثيراً أو ما في حكمه حيث ظن حين خروجه القدرة على مشي الجميع ولو في طعن تخالف ظنه أما ان لم يظن القدرة حين خروجه مع علمه أي أو ظنه القدرة حين عينه على مشي الجميع في عام واحد ان نهم أو شك أو علم الجهر لضعف أو كبر فانه يخرج أول عام بعشي مقدوره ولو نصف ميل وركب مجوزاً وأهدى من غير رجوع وقدنا كلام المؤلف من ظن القدرة حين عينه احترازاً عن ظن الجهر حين البين أو ترى أن لا ينبغي إلا ما يطبقه ولو شافاه فانه يخرج أول عام بعشي مقدوره ويركب مجوزاً ولا يرجوع عليه ولا هدى فانه في توضيحه (ص) كأن قل ولو قادراً (ش) يعني انه اذا لزمه المشي الممكة فركب فيه ركو بافلا بحسب مسافتهم ولو اقصروا فانه لا يلزمه الرجوع ثانياً ولكن يلزمه الهدى فقط من غير رجوع (ص) كالأفاضة فقط (ش) التشبيه في عدم الرجوع والمعنى انه اذا ركب الأفاضة فقط فاعلم عليه الهدى فقط على سبيل التذب ولا يلزمه الرجوع كما اذا ركب في رجوعه من متى المكة لطواف الأفاضة فقوله فقط أي من غير ضمة الناسك ولا للناسك فقط والارجع كما مر فقوله كان قل مشبه في لزوم الهدى من غير رجوع وقوله كالأفاضة فقط تشبيه في عدم الرجوع مع الهدى (ص) وكما عين وليقضه (ش) التشبيه في لزوم الهدى فقط وعدم الرجوع والمعنى انه اذا نذر المشي الى مكة في عام معين كنه على السبيل ما شئ في عام كذا فخرج وركب كل الطريق أو بعضه فانه يهدي ولا يلزمه الرجوع فلو لم يخرج في هذا العام لم يزل ترك الحج فيه عداً من غير ضرورة أو مشي وتراخي حتى فاته فانه يأثم ويلزمه مضاهوه (ص) أو لم يقدّر (ش) هذا معطوف على ما قبله الهدى فقط فهو مقابل لقوله ان ظن أو لا القدرة أي في أول الخروج في العام الاول والمعنى انه اذا ركب كثيراً وقتلته يلزمه الرجوع ثانياً كما مر فلم يستطع الرجوع فانه يلزمه الهدى فقط وبعبارة أخرى هو معطوف

صورتان بضربان في خمسة حال البين وهي ما اذا اعتقد القدرة حين البين أو ظنها أو شكها أو توهمها أو جزم بعدمها (قوله ولو في عامين) لا ثلاثة فأكثر فلا رجوع وشيئ الهدى وأما اذا رجع بعشي أما كن ركو به فلا يلزم ظن القدرة على مشه أما كن ركو به في عام واحد (قوله) أما ان لم يظن القدرة حين خروجه فسه الشارح بقوله بان توهم أو شك أو علم الجهر فهذه ثلاث صور تضرب في اثنين وهما اذا علم القدرة حين البين أو ظن القدرة حين البين وكان الاولى للشارح ان يبينه عليه فهذه ستة من ضرب ثلاثة في اثنين (قوله ولو نصف ميل) جعل بالمبالغة على نصف الميل يقتضي أنه لو كان أقل لا يلزمه مشي أصلاً أي فيض وجيح دا كباو يهدي (قوله وقدنا كلام المؤلفين ظن القدرة) لم يقيد بذلك لانه اغماها مع علم القدرة (قوله ظن الجهر حين البين) وأولى لو اعتقد بل ومعتزله الشك حين البين كما أقامه عجم فهذه ثلاثة

وهي ظن الجهر أو اعتقاد أو الشك حال البين تضرب في خمسة وهي اعتقاد القدرة حين الخروج أو ظنها أو اعتقاد عدمها أو ظنها أو شكها فالجمله خمسة عشر تضم العشر المتقدمة فالجمله خمسة وعشرون (قوله كما اذا ركب الحج) يتخل (قوله مع الهدى) أي احتساباً بهذا هو الفارق (قوله تنقح وركب كل الطريق) أي وأردك الحج أو فاته لمذكر كن أو مشي فيه وفاته لغزو أو لم يخرج فيه لمذكر فعله الهدى فقط من غير رجوع وليقضه (قوله فلو لم يخرج الحج) لم يزل ترك الحج فيه عداً من غير ضرورة أو مشي وتراخي حتى فاته فانه يأثم ويلزمه مضاهوه (ص) أو لم يقدّر (ش) هذا معطوف على ما قبله الهدى فقط فهو مقابل لقوله ان ظن أو لا القدرة أي في أول الخروج في العام الاول والمعنى انه اذا ركب كثيراً وقتلته يلزمه الرجوع ثانياً كما مر فلم يستطع الرجوع فانه يلزمه الهدى فقط وبعبارة أخرى هو معطوف

مما ركب فان قدر على مشى بعضه فان كان يسيرا بحيث لو ركب لا يلزمه فيه شئ أو يلزمه فيه الهدى فقط فلا يرجع وان كان فوق ذلك فيخرج وينظر في الباقي فان كان بحيث لو ركب وجب فيه الهدى ركب وأهدى وان كان دون ذلك ركب ولا هدى هذا هو الظاهر من شرح شرب (قوله وكافرتي) معطوف على كان قل فغير المعطوف عليه بفتح الهمزة بأن المصدرية ونسب مع ما بعد صاحب صدر أي كقليل وكافرتي لاجل ان يعطف اسم على اسم ولا يصح عطف اسم على فعل صريح (قوله) نسبة الى افرقيقية سميت باقر بن بقره ملك العيين لانه أول من اقتضها طاعة الكبرى (قوله وكان فرقاخ) قال الخطيب ولم يرم صرح بوجوب الهدى بل ظاهر كلام الفقيه انه لا شئ عليه (قوله على غير العادخال) وأما المعتاد كالفرقيقية بضم عسر الشهور ونحوه لاني إبان الحج فلا هدى ولا ثم كان لعذر أم لا (قوله وسوا فرقيقية مشيه لعذر أم لا) (١٠١) لكن مع عدم العذر بآثم ومع العذر لا ثم (قوله) على ظاهرها المدونة) ومقابلها مافي

على قوله كان قل أي فلا يلزمه الا الهدى وهذا في خروجه للركبة الثانية أما الاولى فقد حرران ظن أول القدره (ص) وكافرتي (ش) تقدم أمّا غير يرجع فاني نقول المصري لامن بعدت داره من مكة بعدا كثيرا فانه لا يلزمه الرجوع فاني اذا ركب كثيرا في الاولى وانما يلزمه الهدى فقط كالافريقيقية لبعدها ومنه متفرق جوعه وافرقيقية نسبة الى افرقيقية بكسر الهمزة وتشديد الباء وتخفيفها (ص) وكان فرقه ولو بلا عذر (ش) يعني ان من لزمه المشى الى مكة ففرق المشى على غير العادخال من مشى مدة وأقام مدة أخرى ثم كنف الى ان وصل الى مكة فان ذلك يجزئه ويهدى فقط وسوا فرقيقية مشيه لعذر أو لغيره على ظاهر المدونة وظاهر كلام المؤلف الاجزاء ولو أقام ورجع في عام آخر وهو قول التنويسي خلافا لما ينشد (ص) وفي لزوم الجميع عني عقبة وركوب أخرى تاويلان (ش) صورتها انذار المشى الى مكة أو حلف بذلك وحشفت عني عقبة وهي رأس ستة أميال وركب أخرى وفعل كذلك طول طريقه فهل يلزمه في العام القابل أن عني الطريق كالمهالة بمنزلة من لم عني لم يحصل بذلك من الراحة المعادلة لركوبه جميع الطريق أو ما يقرب من ذلك أو يلزمه أن عني أما سكن ركو به فقط تاويلان ومجملها اذا كنت أما كن ركو بوما كن مشيه مضبوطة والامشي الجميع بانفاق وفرض المؤلف في التناصف وأما لو ركب كثيرا رجع وأهدى وأقليل أهدى فقط كما مر (ص) والهدى واجب الا فيمن شهد التناصف فنسب (ش) يعني ان الهدى في جميع ما مر واجب أي سواء وجب معه الرجوع الى مكة أو لا الا فيمن شهد التناصف ركباً وبعضها أو الا فاضة أو هماً فانه يندب في حقه الهدى (ص) ولو مشى الجميع (ش) يعني أن وجوب الهدى يندب حاصلان ولو مشى في رجوعه جميع الطريق في العام القابل لان الهدى ترتب في حقه فلا يسقط عنه عني غير واجب (ص) ولو أقدمه ومشى في قضاءه من الميقات (ش) يعني لو نذر للمشى الى مكة أو حلف بذلك وحشفت بفعل مشيه في حجة ثم أقدمها جميعاً أو غير ذلك عليه أن يقيم ما شاء أو ركبوا عليه هديان هدى للفساد وهدي لتعريض المشى في العام لان المشى بعد الاحرام في فساد أم لا واعتبر المشى قبل الفساد فصار متبعضاً وإذا أتته فله عني في قضاءه من موضع أقدمه وقد علمت أن الفساد انما يسقط على ما بعد الاحرام وسواء أحرم أو لامن الميقات أم لا

فمضى فاني عام في تلك الخمسة الاميال فلا توافق انه أحرم قبل الميقات بخمسة أميال وأقدمه بعده كذلك فمضى من خمسة أميال قبل الميقات وهذه التي أشار لها الشارع بقوله فلا تأرم أو لا قبل الميقات الخ فلا تأرم بعد الميقات بخمسة أميال ثم أقدمه فله عني من موضع الاحرام واعلم ان المتصور الفقيه انه يحرم من الميقات الشرعي ولا عبرة بما تقدمه من العام الاول فيقول الشارع فانه عني في قضاءه من موضع الانسداد أي وان كان يحرم من الميقات خلافاً لما ثبت في كبره وقلول عجب وأحرم قبل الميقات لانني أن يحرم منه فاما وعني من محل احرامه لم يصح له المشى القاصد في الاول اهـ تنبيهه قوله لان المشى الخ واضح فيما اذا أتته من ثياباً أو اذا أتته ركباً فلهذا لتفريق المشى اذا أتى بعضه في زمان وبعضه في زمان آخر (قوله من موضع أقدمه) الاول من موضع احرامه وقوله من موضع الانسداد الاول ايضاً من موضع الاحرام وحاصل ما في المقام انه عني فاني عام من موضع الاحرام من العام الاول كان الاحرام أولاً من الميقات أو قبل أو بعد وأما الاحرام فاني عام فهو من الميقات ويجيب بأن المراد من موضع الانسداد أي من موضع تسلط عليه

الافساد وهو من الانحراف (قوله فانه يجعله في علة) أي يتصل منه بفعل علة (قوله وله أن يشي) أي عليه أن يشي (قوله وأما من نذر الخ ماشيا) محذور فله يعني ان من الخ أي يتصل منه بفعل علة ويدل عليه عبارة عب فانه قال وأما من نذر الخ ماشيا فانه يتصل منه بفعل علة فانه اذا قضى ركبا فيها لا في بقية المناسك وهي ما زاد على السبي (قوله لا في بقية المناسك) المناسب الا في المناسك لان الذي يهدى السبي الواقع معطوف القدم وانما هي المناسك (قوله ان لم يندر) بفتح اليمثلن انزال مضومة أو مكسورة لان فعله ثلاثي من باب نصر أو ضرب (قوله وجعله في حج) (١٠٣) ظاهر في قوله أو شيئا مطلقا وحلف به كذلك وأما بالتسبب لقوله

بقول المؤلف ومشي في قضائه من الميقات أي ان كان أحرما أو لا من الميقات فلو أحرما أو لا قبل الميقات وأفسد جميع قبل الميقات فانه يشي في قضائه من موضع الفساد لا من الميقات (ص) وان فانه جعله في علة وركب في قضائه (ش) يعني ان من لزمه المشي الى مكة فجعل مشيه في حجة ولم يكن عين في نذره أو حلفه بجوازا لعمرة فقاته الحج الذي أحرمه فانه يجعله في علة ثم رجوعه الى عمل علة يتصل به من حجه ويقضى بها نذره وله أن يشي فيها تمام السبي ثم يقضى بحجه الذي فاته على حكم القنوت وركب في قضائه جميع الطريق لاننا لنذره قد انقضى وهذا انما هو لقنوت وعليه هدى لقنوت الحج وقبل يلزمه المشي الى المناسك والاول مقبب المدونة وأما من نذر الخ ماشيا فانه فاته ركب في قضائه الا في بقية المناسك والمراد ببقية المناسك ما زاد على السبي بين الصفا والمروة وقطاعه على فيه (ص) وان حجنا وانذره وفرضه مفردا أو قارنا أجزأ عن التذره هل ان لم يندر حجنا أو بلان (ش) صورته ان شخصه عليه حجة الصلوة ونذر المشي لمكة وحجنا وانذره وفرضه مفردا أو قارنا أحرما بالعمرة وقدمها في نية وجعلها عن التذره والحج عن الفرض أو أحرما بالحج والعمر معا ونوى بهما فرضه ونذره بطريق الاسترسال فانه يجزئ عن التذره في الصورين ولا يجزئ عن الفرض وعليه قضاه أو بلا وهل أجزأ عن نذره فقط وعدم أجزأه عن الفرض مقبعا اذا لم يندر أو بعين في نية بهما بان نذره علة أو شيئا مطلقا وحلف به كذلك وجعله في حج وأما ان نذر الخ ماشيا أو عينه في عينه ونوى بحجه نذره وفرضه فلا يجزئ عن واحد منهما ما هو قول ابن الموارز أو أجزأه عن نذره فقط غير مقبيل هو مطلق في ذلك تاو بلان (ص) وعلى الصلوة جعله في علة ثم حج من مكة على الفور (ش) يعني ان من لزمه المشي الى مكة بان نذره نذرا بهما أو حلف به وحش وهو ضرورة أي لم يحج حجة الاسلام فعليه وجوب بان يجعل مشيه في علة فيدخل مكة بطواف بالبيت ثم يسبي بين الصفا والمروة ويحلق أو ينصر وقد سئل من علة وانقض نذره ثم حج حجة الاسلام من مكة وهذا على القول بان الحج على الفور ويكون محتثا بشرطه ما على القول بالترخي فلا يجب فعل هذا ونحوه في ح وفي السابلي خلافه وأما المؤلف فعقوبه ان غير الصلوة ليس كذلك فخص بين ان يجعل مشيه في حج أو علة وظاهره كاللذوق سواء كان مغريا أم لا وهو كذلك فنقوله جعله أي جعل مشيه الذي قصده أو أخرجه في علة ثم يحل منها ثم حج من عامه لانه أرقق بموقفه على الفور متعلق بحج أي على القول بوجوب الحج على الفور (ص) وجعل الاحرام في أنا حرم أو أحرما ان قد يسوم كذا (ش) يعني انه اذا قال أنا حرم بصفة اسم الفاعل يوم كذا حج أو عمرته فانه يجب عليه ان يشاء الاحرام من ذلك اليوم وكذلك اذا قال ان كنت نذرا أنا وان فعلت

بان نذره فلامعني كونه جعله في حج والفرض انه نذره محرم لان الحج لا يجزئ عن العمرة والجواب أنه وان قال نذره على المشي لمكة في علة لانه حين خروجه ونوى الحج الفرض الذي هو عليه والعمرة التي نذر المشي لها تفرق في المعنى فان قوله وجعله في حج والتسبب لهذه انه جعله في حجة الفرض مع العمرة ودل الفرق بين هذه المسئلة وبين ما تقدم في الصوم من انه اذا نذر ان لم يجز عن واحد منهما أن الصوم لا يقبل التسبب فاقسبه الصلاة وهي اذا شرد في نيتها بطل ولا يجزئ عن شي مما هو الواجب قبل التسبب في الجملة فيعده شبه بالصلاة (قوله فلا يجب فعل هذا) أي بل يتسبب جعله في فعل علة كما يفيد كلام أبي الحسن والجلاب (قوله وفي السابلي خلافه) لانه قال وتظهر كلامهم ولو على الترخي بناء على انما في القصة فاصلة لا يجوز الاثبات فيسره انتهى ولو أحرم حين ألقى المغفل بحجة الاسلام أجزأه ثم أتى عن نذره بعمره أو بحجه ومشي من حيث أحرم أولا ولوأحرم ولم ينو فرما ولا نذر انصرف الفرض فله بعض

(قوله وظاهره كاللذوق) هنا متعلق بفهم قوله وعلى الصلوة وقوله مغريا كذا في نسخة مملعة بل ويضبط كذا

في لا وهو الموجود في الشيخ أحمد الزياتي لان اصل العبارة وكان نكته التعميم انه اذا كان مغريا بياشوه انه ينصرفه في حج ليكون محله بعينه (قوله يعني انه اذا قال أنا حرم بصفة اسم الفاعل يوم كذا) أي أنا حرم يوم أفعل كذا فانه يوم يفعله يلزمه الاحرام كذا فانه حرام أي يندر على أنا حرم يوم أفعل كذا والظاهر ان ما قاله حرام ليس بلا زيل منه فعلى أنا حرم يوم كذا ومثله اذا قال ان فعلت كذا فانا حرم يوم كذا كاللذوق الذي بعده (قوله وكذا اذا نذر) ٣ أول بصرح بذلك لكن في يوم حشته

٣ (قول المحشي قوله وكذا اذا نذر) ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا ذاك اه صحح



(قوله لان القيد) أى القيد هو الشرط عند المعانين (ثم أقول) وفيه نظر لان التطبيق بالشرط من قبيل المطلق وسياقنا أنه يحرم فى المطلق لأشهره ثم اذا قرأ الاحرام يوم الختلى من يوم الختلى ولولا قوله لان القيد لما دخلت عبارة على ذلك (قوله) ولا يؤخره عندنا كاشهر الحج ذكر نت ماضيه لان القيد قرينة على ارادة الفورية وهذا قول ماقت وقال عبد الوهاب لان التذوق المطلق لمجمله على الفور وعند السبب التى علقت عليه انتهى فظاهر ان كلام عبد الوهاب مقابل ونأمل (قوله حيث قيد) أى يوم كذا القضاة ائونة لان المراد بالقيد القيد فيه المصنف يوم كذا والحاصل أن إسناده بالجملة الاسمية كاتناحرم أو القليلة كاتا أحر يوم كذا فلا يلزمه الاندراك أن يقول لله على أو على أنا نحرم الخ أو بقصد قوله أنا نحرم الخ كذا وقد أجاز ذلك وأما مجرد الاتيان بالجملة الاسمية أو القليلة فلا يلزم فيه من هذا ظاهر فى التذرى دون التعليق قال المازرى وقال أنا نحرم بركتين بعد غد فإنه لا يكون محرما بها فى وقت بعد غد الاندراك انتهى وأما التعليق على أمر قصد عدمه كان كلف فلا فانا نحرم أو أحر يوم كذا فإنه ان وجد المعلق عليه فالتعليق على أمر قصد عدمه دليل على الالتزام وعبارة خشى نت كالعدم مطلقا أى غير متقدمة بيوم كذا مع كونها متقدمة بالا حرام بأن قال مثلا ان كلف فلا فانا نحرم بعمره كالى فرضها المدونة أما لو لم يقيد بالا حرام بأن قال ان كلف فلا فانا نحرم عمره وأما ابتداء على عمره فلا يلزمه تعجيل الاحرام بل يستحب وكذا قوله لا الخج (١٠٣)

كذا فان الحرم بصيغة المضارع يحج أو عمره ثم كلم فلانا أو فعل الشيء المحلوف عليه فانه متعين عليه انشاء الاحرام ومن وقت حنثه لان القيد قد رتبته على ارادة القنوة وبهذا شامل الحج بالعمرة ولا يؤخر عنه ذلك لان شهر الحج والايام موجودة لانه ضيق على نفسه حيث قد يحرم ويقيم على احرامه فقولوه عمل أى انشاء الاحرام فيه جديده غير النية الاولى وقوله ان قيد يوم كذا لفظا اوبنية (ص) كالعمرة مطلقا لا يعدم محبة (ش) أى كما يجعل الاحرام بالعمرة ناذرها حاله كونه مطلقا بكسر اللام أى غير مقيد بزمن ان وجد محبة كما اذا قال ان كنت فلانا فانما احرم أو احرم بعمرة وكلمه فان لم يحسم من نفسه فلا يلزمه التحصيل الاحرام حتى يحسد وأما القيد فيجعل الاحرام بها ولو عدم محبة كالحرم فقولوه كالعمرة تنبيه في وجوب التحصيل الاحرام ولا يصح فتح اللام من مطلقا لاتضاء ذلك أن التحصيل في العمرة لا يفيده من الشرط المذكور سواء قيد بلام ولا ليس كذلك (ص) لالحج والمشى فلا شهره (ش) معطوف على العمرة أى لاناذا للحج والمشى حال كونه مطلقا فلا يؤمر بالتحصيل فحذف مطلقا من الثاني لانه الاول عليه كما لو قال ان كنت فلانا فانما احرم أو احرم بعمرة أو قال ان كنته فعلى المشى الى بيت الله الحرام واذا لم يؤمر بالتحصيل فبانه كل منهما عند أشهر الحج فقولوه فلا شهر جواب بشرط مقيد كاتى واللام بمعنى عند وهذا اذا كان يصل الى مكة في أشهر الحج وان كان اذا خرج من بلده في أشهر الحج لا يدركه فانه يجب عليه أن يحرم وان عسى من الزمن القى اذا خرج فيه يصل الى مكة في أشهر الحج والى هذا أشار بقوله (ان وصل والا فحين يست يصل على الاظهر) أى فيجعل

فإنهما يفرقان فالعمر يجعل أحرامها بشرط وجود صحبة فقط ولو قبل أشهر الحج وأما الحج فلا يجب التحجيل وإنما يلزمه عند أشهره أو من حيث يصل انتهى (قوله من الوقت الذي يصل فيه) أي إذا خرج فيه يصل لمكة في أشهر الحج (قوله يخرج من قوله ويجعل الأحرار ومن قوله الحج) تسمع لأنه لا يخرج من ذلك بل معطوف على العمرة كما تقدمه وأيضا لا يخرج فرج الدخال ولم يكن داخل في العمرة (قوله ولا كفارة عين على المشهور) خلافا لما روي عن مالك أن عليه كفارتين (قوله ما بين الباب إلى المقام إلى زمزم الحج) والذي أطاب وت وجهه والحطيم ما بين الباب إلى المقام وقال ابن حبيب الحطيم ما بين الركن الأسود إلى الباب إلى المقام أبو محمد فعلى تفسيره أن حبيصة ذلك كله حطيم الجدار من الكعبة والقضاء الذي بين البيت والمقام إلا أن انتهى فخاصه أن الحطيم الفراغ إلا أنه فقد تقدم أنه يلزمه فقتضى أنه بعض حائط البيت (قوله يحطم الغنوب) أي يهلك الغنوب أي الدعا فيه (قوله سجد على أنه أراد بدناه) وكذا إذا لم يردشأ (قوله ولو أراد أنه يتقى عليها) (١٠٤) كذا في نسخة بتأنيث الضمير (قوله يلزمه) أي ثلثه (قوله يعني أنه إذا قال كل

ما كتسبه في الكعبة) ذكره في الشامل (قوله أو هو صدقة) ذكر ما ينشد (قوله فإنه لا يلزمه شيء) ظاهره سؤاله كل في عين أو غير عين وليس كذلك بل يشهد إذا كان في عين بأن علقه على ما يقصد امتناعه كان كذا في صدقة أو ما كتسبه أو أنه صدقة ولم يشهد ذلك عند أماكن وأما لو أتى به على وجه التذبر أن نذر التصديق بجميع ما يكتبه أو يفيد كقوله قل على صدقة كل ما كتسبه أو أفيد فإنه يلزمه ثلث ما يكتبه أو يفيد لا ثلث ما عنده من المال وأما إذا فقهه زمانا أو مكانا فيلزمه ما كتسبه فيه كذا أتى به على وجه الجين وقيد زمانا أو مكانا وهذا كله إذا جعله للعين والألزمه في الصور كلها (قوله كن عصف في الطلاق والعتي) كما إذا قال كل امرأ أن تزوجها طالق فلا يلزمه شيء أو قال كل ربيقتي أمك فهو

الأحرار من الوقت الذي يصل فيه والمؤلف استعمل حيث هنا في الزمان وهو قليل في العربية ولو قال متى بدل حيث كان أولى فقوله الحج يخرج من قوله ويجعل الأحرار ومن قوله والعمره مطلقا أي أنه يجعل الأحرار في العمره المطلقة لا في الحج المطلق والمتى أي الذي لم يشهد بهج أو عسرة (ص) ولا يلزمه ما في في الكعبة أو بابها (ش) يعني أنه إذا نذر ماله في الكعبة أو بابها فإنه لا يلزمه النذر في ذلك ولا شيء عليه ولا كفارة عين على المشهور وماله في الحطيم وضوءه لا يندل لأمر به فيه والحطيم هو ما بين الباب إلى المقام إلى زمزم وسمي بذلك لأنه يحطم الغنوب كالحطيم النار الحطب قال في المدونة لأنها لا تنقض فتيه أبو الحسن جسد على أنه أراد بناءه فلا ذلك قال لا شيء عليه ولو أراد أنه يتقى عليها يلزمه ولو قال ما في كسوتها أو طيها دفع ثلثه إلى الحية يصرفونه فيها إن احتاجت فإله في المدونة (ص) أو كل ما كتسبه (ش) يعني أنه إذا قال كل ما كتسبه في الكعبة أو في بابها أو في حطيمها أو هو صدقة لفقراء أو هو في سبيل الله وما أشبه ذلك فإنه لا يلزمه شيء في ذلك للرجح والشفعة وهو كن عمن في الطلاق والعتي أمان عين زمانا أو مكانا قال كل ما كتسبه في الزمن الفلاني فهو في الكعبة أو في راحها مثلا أو قال كل ما كتسبه في المكان الفلاني فإنه يكون في الكعبة أو في السبيل فإنه يلزمه ثلث ما يكتبه في ذلك الزمان أو ذلك المكان بدفعه فخر في الكعبة يصرفونه فيها إن احتاجت إليه (ص) أو هدى لغريمك (ش) حاصل هذه المسئلة أن من نذر ما يصح هديه بلفظ هدي أو لفظ بذنة فسمى مكة أو نواها أو أطلق لزومه سوقه لها حيث كان المحل فربما يجبت أصل منه فإن كان بعيدا فإنه يشترى بثمنه مثله أو أفضل منه من مكان يغلب على ثلثه أنه يصل منه وإن سمي بقعة غير مكة فإن قصد تعظيمها حتى كلها مكة لم يلزمه شيء وإن قصد الرقيق فقراؤها فكذلك لأنه نذر معصية لأن سوقه لغريمك ضلال وإن من نذر ما يصح أن يهدي بلفظ جزو أو بغير أو نذر ذلك فإن قصد مكة بلفظ أو نذر محرمة إلا أن يقلده أو يشتره فيكون هدايا فيجوز فيه تفصيله وإن جعله لغريم مكة بلفظ أو نذر أو أطلق لزومه ذبحه أو شتره موضع نذره وليصدق به وإن لا يشره ويظم

#### المساكين

حرف فلا يلزمه شيء من ذلك (قوله أمان عين زمانا أو مكانا قال كل ما كتسبه في المكان الفلاني فإنه يكون في الكعبة الحج) أي وقصد الاتفاق عليها لا البناء (قوله أو في راحها) بنقطة بخطه فيكون الجليل لا الحاهو وكذلك في الصباح بالجمع فقرأه بالخاء خطأ (قوله فإنه يلزمه ثلث ما يكتبه) الراجح ما قد من أن من يلزمه الكل (قوله بلفظ جزو) إن قلت أي فرق بين جزو وذنة قلت ذكر بعض شيوخ أن البنية ما يعدل للجزء في مكان مخصوص والجزو ما يعدل للجزء في مكان غير مخصوص (قوله فيجوز عليه تفصيله) فإن ساقه في حج وقصد في عرفة فذبحه في بني والافقي مكة (قوله أو أطلق) معطوف على قوله وإن جعله لغريم مكة أي أو أطلق أي فلم يجعله لمكة ولا لغريمها بلفظ ولا بنية (قوله لزومه ذبحه الحج) أي ويحرم بعنه ولو لغريم النبي صلى الله عليه وسلم ولو قصد به الفقراء الملائمة فيقول لهم من نذرنا الصالح وأراد به الإطعام لفقرا طائفة من موضع فإنه يلزمه أن يبعث به إليهم في الإيصاح أن يهدي لا في يصح أن يهدي لأن سوقه لغريم مكة ضلال كذا أهله عجم وأما ما لا يهدي به كتب أو دراهم أو حاجة أو طعام فإن قصد بذلك الملائمة لفقير الشريفا ولغيره لولي ولو أغنيها أرسله إليهم وإن قصد بنفس النبي صلى الله عليه وسلم أو لولي

فإنه يكون في الكعبة الحج) أي وقصد الاتفاق عليها لا البناء (قوله أو في راحها) بنقطة بخطه فيكون الجليل لا الحاهو وكذلك في الصباح بالجمع فقرأه بالخاء خطأ (قوله فإنه يلزمه ثلث ما يكتبه) الراجح ما قد من أن من يلزمه الكل (قوله بلفظ جزو) إن قلت أي فرق بين جزو وذنة قلت ذكر بعض شيوخ أن البنية ما يعدل للجزء في مكان مخصوص والجزو ما يعدل للجزء في مكان غير مخصوص (قوله فيجوز عليه تفصيله) فإن ساقه في حج وقصد في عرفة فذبحه في بني والافقي مكة (قوله أو أطلق) معطوف على قوله وإن جعله لغريم مكة أي أو أطلق أي فلم يجعله لمكة ولا لغريمها بلفظ ولا بنية (قوله لزومه ذبحه الحج) أي ويحرم بعنه ولو لغريم النبي صلى الله عليه وسلم ولو قصد به الفقراء الملائمة فيقول لهم من نذرنا الصالح وأراد به الإطعام لفقرا طائفة من موضع فإنه يلزمه أن يبعث به إليهم في الإيصاح أن يهدي لا في يصح أن يهدي لأن سوقه لغريم مكة ضلال كذا أهله عجم وأما ما لا يهدي به كتب أو دراهم أو حاجة أو طعام فإن قصد بذلك الملائمة لفقير الشريفا ولغيره لولي ولو أغنيها أرسله إليهم وإن قصد بنفس النبي صلى الله عليه وسلم أو لولي

أي الثوابية تصدق به جوعه وان لم يكن لهم قصد أو مات قبل علم قصد فينظر لعادتهم وانظر إذا لم يكن لهم عادت بان كانوا تارة كذا وتارة كذا ولم يظلم أحد الا من ربح ولا يلزمه بعثتوا ولا يمت وقد على القبر الشر بف أو غير وهو نذر فان بعثت شخص وقبلة من صاحبه فاستظهر تعيين فله عتلة شرط الواقف المكر وهو لا يجوز له أخذها لان اخراج مال الانسان على غير وجه القرية لا يجوز له عن كونه ماله فلا يسوغ له بيعه لغريه تناوله كذا في عب (أقول) انظر قوله عتلة شرط الواقف المكر فانه هنا يحسم ولا يكره (قوله فان أراد ذلك الخ) أي فان أراد ذلك لزمه التصديق بجميعه اذا ملكه أو يلفظ جيع مال الغير لم لا وليس كذا في جميع مال نفسه لان الذي نذر مال الغير قد أتى مال نفسه لنفسه (قوله ونذر هدى فلان) أي نذر على أن أهدى فلان أي أهدى فلان هدى فلان كان يصح أن يباع ويهدى عنه أي بان يبيع الثوب ببيع (قوله فيخص لزوم (١٠٥) الهدى الخ) حاصله انه اذا قال على هدى فلان فان كان فلان حر الزم وان كان عبدا لغريه فلا يلزمه شيء وأما عبده

فيلزمه فقول الشارح فيخص لزوم الهدى من قوله الخ الشاهد ليس في قوله وعلى تحرف فلان الذي لازمه شيء بل فيما اذا لم يملكه فلا يلزمه (قوله ولو قربا) قال في ك وأشار بالمبالغة لرد قول ابن الحاجب التابع لابن بشير وان كان كان أجنبيا فلا شيء عليه وان كان قريبا فقل في التفصيل الآتي ومثله في شب انتهى (أقول) الظاهر ولو أجنبيا بل قوله ولو قربا سافلا شيء عليه مطلقا (قوله ان لم يلفظ بالهدى) أما ان لفظ به كعني هدى فلان وأخبره هدى فاعلمه هدى وان قصد حقيقة التحرف فلا شيء عليه لانه معصية وأما ان لم يقصد واحدا منهما فهو كالاول ثم لا يخفى أن قوله ان لم يلفظ بالهدى الخ صادق بصورتين حقيقة التحريم وعدم نيته والمشهور في الثاني أن عليه الهدى ولو لم يذ كر مقام ابراهيم والظاهر أن نية ذلك كذلك (قوله) أود كر مقام ابراهيم والمراد مقام

المساكين قدر له (ص) أو مال غير (ش) معطوف على في مالي من قوله ولا يلزم في مالي في الكعبة أي ولا يلزم التذوق في مال غير (ان لم يذ كر ان ملكه) فان أراد ذلك عند نذر ما ان ملكه هدى أو صدقة فانه يلزمه اذا ملكه لانه تعليق والفرق بين نذر مال فلان ونذر هدى فلان هو أن مال الغير لما كان يصح أن يباع ويهدى عنه فكله أراد هدى عنه وهو لا يملكه فلا شيء عليه كائنا قل عبدا فلان حر أو مال فلان صدقة ولما يصح بيع الحرف كانه مقصده الهدى عنه قلت فيخص لزوم الهدى في قوله أو على تحرف فلان الخ فلان الحر ليس هذا الفرق وسأفي الكلام عليه (ص) أو على تحرف فلان ولو قربا (ش) المشهور انه اذا قال لله على تحرف فلان الاجنبي أو قال لله على تحرف قربي فلان أو قال لله على تحرف نفسي من كل ما لا عليك كطير أو ان فعلت كذا فعلى تحرم أو أنا المحرم أو هو بدنه فانه لا يلزمه في ذلك شيء لانه معصية وقوله فلان أي الحر وأما العبد فان كان عبدا نفسه فعليه هدى وان كان عبدا غيره فلا شيء عليه (ص) ان لم يلفظ بالهدى أو غيره أو يذ كر مقام ابراهيم (ش) تقدم أن هذا عام في القريب والاجنبي ومفهومه ما كان لفظ بالهدى كعني هدى فلان أو يحرم هدى أو توى الهدى أو ذ كر مقام ابراهيم أو غير من أمكنة التحريم كذا أو توى أو موضع ما كان يلزمه الهدى في القريب والاجنبي معالان ذلك قرب في إرادة القربة ولا فرق بين النذر والحلف (ص) والاحب حينئذ كتنذر الهدى بدنه ثم بقره (ش) يعني حيث أمر بأداء الهدى في المسائل المتقدمة فانه ينبغي أن يكون من الابل فان لم يجد في البقر فانه لم يجد في الغنم فقوله حينئذ أي حين لفظ بالهدى أو فواء أو ذ كر مقام ابراهيم أو فواء كما يستحب في نذر الهدى المطلق بدنه ثم بقره ثم شاة ولو لم يذ كرها لانها آخر المراتب والاجنية منصبة على المراتب والافالهدى في الجله واجب وقوله (كذا الحلفاء) بالمد وهو المشي بلا تسفل ولا خفي يحتل التشبيه في الاستصحاب الا ان الاستصحاب فيما قبله في صفة الهدى مع لزومه وفي نذر الحلفاء موله الزحف والجوف في استصحاب الهدى و يلزمه الخج متعلا أو حافيا ويحتل التشبيه بقوله (ولا يلزم في مالي في الكعبة) كالا يلزم الحلفاء وما معه في نذره فالكاف داخل على الحلفاء أي ونذر الحلفاء (ص) أو رجل فلان أو توى التبع (ش) يعني أن من نذر أن يحمل فلان إلى بيت الله على عتقه أو أراد بذلك تعاقب نفسه فله لا يلزمه جعله ويحج ماشيا وجوبا أو يستحب له الهدى وليس عليه اجماع فلان (ص) والاركب ويحج به بلا هدى (ش)

(١٤ - غرضي ثالث) ابراهيم قصته مع ولده ابراهيم مصاد فانه لا يلزمه شيء كما اذا توى قتله ولو مع ذ كر مقام ابراهيم أو جعل ذ كته الاقسام ثلاثة ان قصد الهدى والقربة ثم نذر ذلك اتفاقا وكذا حيث لا يسهل واذا قصد المعصية لم يلزمه شيء اتفاقا (قوله) أو غير من أمكنة التحريم ليست المزدلفة من أمكنة التحريم خلافا لابن الحسن على الراسفة (قوله ثم شاة) والفرق بين ذلك وما قدمه المصنف من سبع شاة ان ما نذر البقرة يلفظها وانما يقاربها البقرة أو السبع شيئا وما نذر الهدى المطلق أو ما يشبهه كخر فلان يقيده من أفراد الهدى المطلق الشاة الواحدة (قوله الزحف والجوف) الزحف مع عدم وكذا الجوف طعنف مغاير لا يخفى أنه يمتشي في نذر الحلفاء متعلا ان شاة أو في نذر الجوف يمتشي على العادة (قوله كالا يلزم الحلفاء) أي و يلزمه المشي

(قوله فلا شيء على الخائف الا اجاج الرجل) أي فليس عليه أن يصح هو (وتسببه) ان قال ان نفلت كذا فانما يحبه بضم الهمة  
 تحت اجمعين ماله الا أن يأتي فلا شيء عليه وان قال أنا حج به حجرا كبا وجب به فان أبي حج وحده فان قال في غير عين فان شاعطه وان  
 شاعطه وقال ابن النمر النذر مثل البين (قوله ان العرف الخ) هذا لا يتفق شياع قوله ولا اذ لاقر به فيه وقوله قد جاءت فيه السنة أي  
 فهو تعبد وقد يقال المراد بالعرف عرف السلف الصالح فيكون من قبيل قوله السنة (قوله ومطلق المشي) أو أولى ذهابه أو أتياه  
 فذكر المصنف عدم لزوم تحميشهم انه قر به فأولى غير هذا جواب غير قول الشارح ولعله انما عبر بالمشي (قوله وببيت المقدس)  
 بفتح الميم وسكون القاف وكسر الال أي (١٠٦) محل القدس أي الطهارة من الأصنام والمقدس بضم ففتح وتندى بأي المظهر

وتظهره خلو من الأصنام وإبعاده  
 عنها (قوله ولولا اعتكاف أو صلاة)  
 فيه أن ما قبل المبالغة هو الصلاة  
 فلما نسب له أن يأتي به على وجه  
 يفيدانه ما قبل المبالغة (قوله لاجل  
 قوله الخ) أي أن أحد القولين  
 يلزمه المشي (قوله والمعنى أن من  
 نذر أن يصلي أو يعتكف) وسكت  
 عن الصوم ونظر فيه بعض الشراح  
 فقال وانظر لو نذر صوما معصدا  
 قرب بجد أقول يلزمه فعله بوضعه  
 وهو الظاهر أولا يلزمه أصلا  
 انتهى (قوله كالأميال البسيرة)  
 يقصر بما فسر به عب القريب  
 به وما على ثلاثة أميال وقال الخطاب  
 هو أي القريب بجد ما يحتاج فيه  
 لأعمال المضي وسد الرجل (قوله  
 أو ألبياه) هو بيت المقدس بهمة  
 مكسورة ثم منقطة تحت ساكنة  
 ثم لام مكسورة ثم بأخرى ثم ألف  
 محدودة هذا هو الأثر وحكي فيه  
 القصير ولغة ثالثة بحذف الياء  
 الأولى وكسر الهمة وسكون الهم  
 والمد ومعناه بيت الله وحكي  
 الألباه بالالف والألف وهو غريب  
 كذا في بعض الشراح إلا أن قوله

أني وان لم يرد اعتاب نفسه بجملة على عنقه وانما أراد اجماعه معه ولا نسبة فانه يحج بهرا كبا  
 ولا هدى عليه فان أي فلان أن يصح مع الخائف حج الخائف وحده كبا ولا هدى عليه وان  
 نوى اجماعهم ماله فلا شيء على الخائف الا اجاج الرجل فان أي الرجل فلا حج على الخائف  
 (ص) ولغاي المسير والذهاب والركوب لمكة (ش) يعني أن من نذر المسير إلى مكة أو نذر  
 الذهاب إليها أو نذر الركوب إليها أو حلف بذلك فحلت فانه لا يلزمه شيء في ذلك اذ لاقر به فيه الا  
 أن ينوي أحد التسكين الحج أو العمرة فانه يلزمه ذلك كبا إلا أن ينوي ماشيا فان قلت قد مر  
 أن من نذر المشي لمكة يلزمه وأنت خير بأن الذهاب والمسير مساويان لذلك قلت قال الشيخ ذواد  
 مانته والفرق بين المشي وغيره ان العرف اغلظ في لفظ المشي ولانه قد جاءت فيه السنة  
 بخلاف غيره من الألفاظ المذكورة انتهى (ص) ومطلق المشي (ش) المشهور أن من قال على  
 المشي من غير تقييد بمكة ولا بيت الله لفظ ولا نسبة فانه لا يلزمه شيء إذا المشي على انفراد  
 لا طاعة فيه والزمه أشبه المشي إلى مكة (ص) ومشى مسجداً ولا نعتكاف (ش) يعني أن  
 من نذر المشي إلى مسجد غير المساجد الثلاثة مسجداً مسجداً ولا نعتكاف (ش) المشهور أن من قال على  
 الاعتكاف أو صلاة فانه لا يلزمه ذلك ولو قال ولغنا ثلثين مسجداً كان أحسن لاجتماع كلامه  
 لزوم الركوب ولعله انما عبر بالمشي لاجل قوله (الا القريب بجد أقولان يقتضيهما) والمعنى  
 أن من نذر أن يصلي أو يعتكف في مسجد غير المساجد الثلاثة كالأميال البسيرة غير المساجد الثلاثة  
 هل يلزمه الاتيان إليه ماشيا ولا يلزمه في ذلك قولان تحتلها المدينة وعلى القول بعدم  
 لزوم يلزمه فعل ما نذر بوضعه كن نذرهما معصداً (ص) ومشى للمدينة أو ألبياه ان لم  
 ينو صلاة معصداً أو يسهما فركب (ش) هذا عطف على المسير والمعنى أن من نذر المشي  
 إلى المدينة أو إلى بيت المقدس فانه لا يلزمه ذلك لا ماشيا ولا ركبا فان قولي صلاة أو صوما أو  
 اعتكافا معصداً أو مسجداً للمدينة أو ألبياه أي وان ينو الصلاة فقيمها فانه حينئذ يلزمه  
 الاتيان إليها ركبا أو ماشيا ولا يلزمه المشي لانها معاها فكانه قال على أن أصلي فيها  
 وظاهره ولو كانت الصلاة نافلة قال قبل ما للفرق بين قوله على المشي إلى هذين المسجدين  
 وبين المشي إلى مكة فانه غير كركب وهنالك يشي فاجاب عن ذلك من وجهين أحدهما ان  
 المشي إلى المدينة مثلاً لاقر به فيه وانما هو وسيلة إلى عاقبه قر به أو المشي إلى مكة فيه قر به لانه  
 يحرم من البقاء تأنيهاً أن المشي فيه أنسب لعبادة الحج لا معيشي في المناسك وقر به الصلاة

بيت الله مشكل لأن بيت الله هو المسجد لا البلد إلا أن يقال هذا اعتناء بحسب الأصل (قوله وظاهره ولو كانت الصلاة مناقية  
 نافلة) بالغ على النافلة لأنه محكي في الشافعي النافلة قولين أو أحسن الآن ينبوي أن يقسم هنالك أياما يتقبل فيستغن ذلك الصلاة  
 الفرض ولعل جرمان القولين في النفل لان المضاعفة مختصة بالفرض واختلفت الأحاديث في قدر المضاعفة في مسجد ألبياه في رواية  
 بخمسائة صلاة وفي أخرى بألف وفي أخرى بخمسين ألفا وفي أخرى عاتين وخمسين وفي أخرى بشرين ألفا (قوله والمشى إلى مكة  
 فيه قر به) الأولى أن يقول والمشى إلى مكة قر به بقابل قوله وسبيل (قوله لا يحرم من البقاء) حاصل ذلك انما لا كان يحرم من  
 البقاء وقد وجدت عبادة في الطبر بن فصر المشي فيها عبادة فر جمع الحال أن المشي في الذهاب لمكة قر به بهذا الاعتبار وهذا  
 الكلام الذي قره الشارح أصله للشيخ أحمد الزرقاني (قوله لا يحرم في المناسك) أي لانه معيشي في السي وفي الطواف

(قوله وهل وان كان بعضهم الخ) لو قال وهل مطلقا كان أخصر (قوله وقال الغني لا يلزمه) هذا القول هو المشهور وبشره ابن الحارث (قوله مسجد بلية) أي مسجد بيت المقدس المسمى ببلية (قوله والمدينة أفضل) أي ثواب العمل فيها أكثر من ثواب العمل في مكة والحاصل أن الثلاثة التي هي المدينة ومكة وبيت المقدس أفضل من باقي البقاع ولو لماسجد المنسوبة له صلى الله عليه وسلم كسجد قبا والموضع والعديون الحليفة وغيرها اهـ (قوله التي ضمت أعضاء المصطفى صلى الله عليه وسلم) أي ضمت جسده الشريف صلى الله عليه وسلم أي ضمت أعضائه لكل القبر فمما ضمت من جميع بقاع الأرض حتى الكعبة والسموات والعرش والكرسي والقلم والبيت المعمور وبلية الروضة وبلية الكعبة فالكعبة أفضل من بقية المدينة اتفاقا وأما المساجد التي يقطع النظر عن الكعبة والقبر الشريف فمسجد المدينة أفضل ولما زيد من مسجده الشريف حكم مسجده عند الجمهور خلافا للنسوي **فائدة** عدم الجوارفة أفضل قال مالك الفحل أي الرجوع أفضل من (١٠٧) الجوار (قوله كما يأتي) أي بعضه وهو اتان المشارة بقوله وتعين الخ

### باب الجهاد

اعلان الجهاد قبل الهجرة كان حراما ثم أذن فيه لمن قاتل المسلمين ثم أذن فيه مطلقا غير الاشر الحرم ثم أذن فيه مطلقا من شرح البخاري (قوله أحكام الجهاد) أفعال أحكام المتعلقة بالجهاد اعلم أن ما يتعلق بالجهاد أحكام متعلقة به فاعطف مرادف (قوله والفتنة) عطف تفسير (قوله قتال مسلم) فان قلت القتال المذكور أصله المفاعلة في الفتنة فهل المقصود هنا ذلك أو ليس بمقصود قلت ليس بمقصود لان القتال قد يراد به الفعل والا كان حذو غير منكمس بما اذا قتله كافر وهو ثابت أو يقال المراد من شأنه ذلك والفتنة لا يشك فلا تضر في التعريف (قوله كافرين) وأما قتال الحارث المسلم فلا يقال له جهاد (قوله الحارث) أي الذي يقطع طريق المسلمين

منافاة للشي (ص) وهل وان كان بعضها والا لكونه بأفضل خلاف (ش) هذا مفرع على مفهوم قوله ان لم يوصله بمسجد مما المعنى أن من كان بأحد المساجد الثلاثة ونذر ان يصلي في أحد هاهول يلزمه الاتيان اليه مطلقا أي سواء كان المسجد الذي هو فيه فاضلا كان نذر من بمكة الصلاة بمسجد بلية أو بمكة ابن يشر وهو الظاهر من المنع وقال الغني لا يلزمه الاتيان الا اذا كان المسجد الذي هو فيه مفضولا كان اذا كان مسجد بلية ونذر الاتيان الى مسجد المدينة أو الى المسجد الحرام وعليه فلا يأتي من هو بالمدينة أو بمكة اذا نذر الصلاة بمسجد بلية والى هذا أشار بالتحالف (ص) والمدينة أفضل ثم بمكة (ش) لما قال المؤلف والا لكونه بأفضل اخذيين الا أفضل من غيره وقال والمدينة الخ فقد علمت أن بيت المقدس مفضل بالنسبة الى مكة والمدينة وأما ما هو قد وقع الخلاف فيما بين الأئمة في الفاضل منها فذهب مالك الى أن المدينة أفضل من مكة وقال أكثر أهل المدينة وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد في أشهر الروايتين عنه أن مكة أفضل من المدينة ويحصل الخلاف المذكور في غير البقرة التي ضمت أعضاء المصطفى عليه الصلاة والسلام فأنما أفضل بقاع الأرض والسماء \* ولما أجمي الكلام على التدور كان هو أحد الأسباب الثلاثة للمعينة للجهاد كما يأتي في قوله بفتح العدة أعقبه بالكلام عليه فقال

### باب ذكر فيه أحكام الجهاد وما يتعلق به

وهو لغة التعب والمشقة وحده ابن عرفة بقوله قتال مسلم كافر أو غيري عهد لإعلاء كلمة الله تعالى أو حضوره أو دخوله أرضه فخرج قتال الذي الحارث على المشهور من أنه غير نقض وقوله لإعلاء كلمة الله يقتضي أن من قاتل للفتنة أو لإظهار التبعة وغيرهما لا يكون مجاهدا فلا يفتحق الغنمة حيث أظهر ذلك ولا يجوز له تناولها حيث علم من نفسه ذلك وقوله أو حضوره أو دخوله بالفتح عطف على قتال وأما ما به إلى أن الجهاد أعظم من القتال والحضور للقتال والضمير في الحضور يعود على القتال وضميره يعود على إعلاء أو على القتال وضميره أرضه

(قوله على المشهور) وأما على أنه يقتضي فكذلك جهاد قال في له بعد قوله على المشهور هذا انما ينصهر هذا الذي يقال كما يأتي في باب الجز به عند قوله الحارث به وينقض يقال فانه هو ورد على التعريف اتصال بلدنا وقد يقال هذا الحق بالجهاد والتعريف أعما هو للجهاد الحق انتهى (قوله وغيرهما) أي قاتل لا يعطى من بيت المال عثمانه مثلا (قوله حيث أظهر ذلك) أي فلا يعطى من الغنمة ان أظهر ذلك هذا بعيد والظاهر بل انهم انهم له لانه منوط بالمقاتلة ثم بعد كتي هذا وجدت شيئا كتب على قوله حيث علم من نفسه ذلك ما نصه وأما بحسب الظاهر فيهم له لانهم لم يردوا من شروط السهم كونه قاتل لإعلاء كلمة الله أو ان هذا بالنسبة للجهاد الكامل والحاصل أن ابن عرفة إنما قال لإعلاء كلمة الله كما هو الظاهر بل المتعين إشارة الى أنه ينبغي ان لا يكون الجهاد إلا لله لا للشيء آخر فلا يأتي أنه يسهم فيقتدر (قوله ولا يجوز له تناولها) مطلقا أظهر ذلك أم لا (قوله حيث علم) أي أو لمن قاتل أظهر (قوله أعظم من القتال والحضور) الأولى أن يذوقوا والشور (قوله يعود على القتال) الاظهر أن الضمير عائذ على السلم وقا تائد على القتال (قوله وضميره يعود على إعلاء أو على القتال) الاغرب عنود على القتال

(قوله وإضافة الكلمة) إطلاق الكلمة على الشهادتين بمجال مرسل من إطلاق اسم الجزء على الكل (قوله وما خلفت الجن والانس الا لعبادون) والعبادة مأثور بها ومن جملة العبادة النطق بالشهادتين وأراد بها الطاعة والخيل إذا كان يتمثل المدعى وغيره لا يضرم نيراناً كأنه متوردين المدعى وغيره على البلية (قوله ثم ان الجهاد الخ) إشارة إلى أن الجهاد له معان أخر غير ما تقدم (قوله عن الشهوات المحرمة) بل والمباحة لأنها لا تنهك بها النفس (قوله أهل المناكر) جمع منكر (قوله ومنه) أى ومن الجهاد باليد (قوله ولا ينصرف حيث أطلق) الظاهر أنه محققة في الكل شرعاً لأنه أظهر في جهاد الكفار بدليل قوله على أربعة أقسام لأن المتبادر من ذلك الحقيقة (قوله يعنى الخ) لا يخفى أن هذا الوجوب على الامام يعنى والجهاد المتعلق بالامة فرض كفاية فكيف يقول يعنى أوجب الخ فالاحسان (١٠٨) يبقى المصنف على ظاهره ثم يقول والمطلوب تفصيل ذلك أى فرض الكفاية الامام

عننا فيص عليه أن يعين طائفة  
(قوله ويكون في أهم جهة) إشارة  
إلى أن قول المصنف في أهم متعلق  
بمقدور لا باليهادوان كان هو ظاهر  
المصنف لأنه يقتضي أنه إنما يكون  
فرض كفاية حيث تعددت الجهة  
ووقع أهم وغيره ووقع في الأهم منها  
مع ان يفرض كفاية حيث كان  
الخوف في جهة واحدة أو جهات  
ولكن فيها أهم أو فيها أهم وجاهد  
في غيره وقوله وإن شأني محارباً أي  
المسلمين والمحارب هو الذي يقطع  
تريق المسلمين (قوله وإن حصل  
الخوف من المحاربين) يحصل ذلك  
على ما نال ما يكن ضرر المحاربين  
عظيم والأقدم (قوله أحياناً الوقوف  
عرفه) تفسير للوسم ولو كانت  
أقامته عن عليه الحج فرض عين  
فمفروض يطلب منه في غير هاتان  
نوى فرض الكفاية فيكون أكثر  
إياه وهذا حيث لم يسقط فرض  
كفاية بقيام البعض والأقل وهل  
مصل القيام بفرض الكفاية

عبر الاحرام أو بالوقوف بعرفة وهو الظاهر واليه يشير الشارح بقوله أى الوقوف بعرفة تفسير الموسم ثم أيت مكلف  
في عب ما يؤيد بذاً بالظنل (أقول) ويبقى التفرق أن من كان عليه الحج القرض وقلتم انه يحصل بفرض الكفاية هل ثواب فرض  
الكفاية يتوقف على أنه ذلك وهو الظاهر أم لا (قوله فيجب على الامام) نعماً لتقديم (قوله والأفعال جماعة السليمن) ظاهره انه نعين  
عليهم أن يرسوا طائفة منهم فيكون حاصله أن الجهاد يستلزم على المسلمين كفارة وعنه لا يخفى بعده ذهاب يقال هو واجب كفارة عليهم كلهم  
فقط فان ذهبت طائفة فقد حصل المطلوب والآخر لا عليهم تأمل (قوله ولا يكتفى بقلته بالمرتة) أى الموسم لا يلغى المتقدم بل بمعنى  
النسك الذى يفعل في تلك الاماكن فتدبر (قوله فرض كفارة) اذا قام به البعض سقط عن تلك البلد وما خارج له لأنه قد سقط عن جميع  
البلدان وتولد تعددت كفارة له (قوله على المشهود) مقابلة المانين شعبان حيث قال وقطعة الطريق خيضا السيل أحق بالجهاد من  
الروم لاتصال ضرره بهم من الكفار غالباً (قوله الحسنى) أى دخول الجنة (قوله ولا ينفى) بعد الزايع أن الذى لا ينفى بالجهاد لا يقتل معه

(قوله لقوله بخطاب الكفار الخ) ولا شاف وجوبه على الكافر حرمه استعانة بمشرك لانه في حرمته علمنا وما هاتفي وجوبه عليهم ولا يزم على ذلك ان يجاهد نفسه لان الكلام هاتفي من تحت متناول لا يتوقف ذلك على اسلامه كاداه الدين كذا في عب وقال لا يجب على كل كافر ولو جربا الجهاد أي جهاد غيره من الحرسين بمعنى أن أي كافر يجب عليه أن يجاهد من غيرهم من الكفار فالحق في مثالا يجاهد من غيرنا لنفسه (قوله كالقيام بالعلم الشرع) تدخل التسليم (قوله واقرأوها) أي التغير (قوله وقراءتها) أي في نفسه (قوله وتدريبها) في نسخة مصححة بعد الرامو بعد الامام أي تعاطي المردة المرفوعة بعض النسخ وتدريبها (قوله وتحققها) ذكر الالة (قوله وتدريبها) تبين ما هو صحيح مما ليس بصحيح من الكتب المحتوية على علوم الشرع (قوله وتعميم الخ) أي ان كانت القاعدة متعامدة وقام دليل على تعميمها فيتم على تعميمها وان قام دليل على تخصيصها فمخصصها كما هو معروف فمن تعاطى العلوم الشرعية (قوله كإيمان في الأصل) عبارة عن قل فان العلوم الشرعية ما وضعها الشارع وعلوم الشرع (٩٠) العلوم المنسوبة للشرع أي العلوم التي ينتفع بها فيه فيشمل الفقه والتفسير والحديث والنحو والصرف والمعاني والمنطق والطب والاصول والعروض وشعرها انتهى أي لا نحو هيشة وكبياه (أقول) لا يضيئ أن الشرعية منسوبة للشرع وتصدق تلك النسبة بالعلوم الآلية فالحق انه لا فرق بينهما فالأحسن أن يبقى علوم الشرع على ما هو المتبادر منها ويرادوا أنها لان ما لا يستلزم الواجب الاله فهو واجب (قوله لا على وجه الامزام) خرج النضاد أي القضاء بمعنى الحكم فهو الاجبار بالشيء على وجه الامزام غير أن ابن عرفة عرّفه اصطلاحاً بأنه صفة حكمية فوجب لموصوفها فتوحد حكمه الشرعي فيكون قد خرج بقوله الاخبار (قوله دفع) إشارة الى أن كلام المؤلف على حذف مضاف وفي بعض النسخ والدره

مكلف قادر (ش) هذا متعلق بفرض والمعنى أن الجهاد يجب على الحر المذكر المقتدر البالغ القادر لا على ضدهم كما يأتي ولعل المؤلف أسقط الاسلام لقوله بخطاب الكفار يفروع الشرعية كما هو معروف المذهب (ص) كالقيام بالعلم الشرع (ش) تشبيهه في قوله فرض كفاية لا يقيد وهو كل سنة والمراد بقيامها حفظها واقرارها وقراءتها وتدريبها وتحقيقها وتدريبها وتعميمها ان قام دليل على تعميمها وتخصيصها ان قام دليل على تخصيصها وتصديره بالعلم الشرع أحسن من تعبير غيره بالعلوم الشرعية لان العلوم الشرعية ثلاثة الفقه والحديث والتفسير كإيمانها الأصل (ص) والقنوي (ش) يعني ان الاقوام الاشارنا الى الحق واجب على المكلف كما يجب التعليم والقنوي في الاخبار بالحكم الشرعي لاهي وجه الامزام سواء كانت بكتب أو اخبار لكن ان توقف الحكم على الكتب وجب (ص) ودفع الضرر عن المسلمين (ش) يعني أن دفع الضرر وكف الأذى عن المسلمين أو ما في حكمهم كاهل النعمة من فروض الكفاية من اطعام جامع وصلة عورة حيث لم تقف الصدقات ولايت المال بذلك ظالمه ما لا وكان عسر رضى الله عنه يضح الى الحوائط يخفف عن أنقل في عمله من الارحار والريق وي زيد في رزق من أقل في رزقه (ص) والقضاء (ش) أي من فروض الكفاية القضاء وهو من أعظم المراتب لانيه من فصل النصوص ودفع التهاجر وإقامة الحدود ونصر المظلوم وكف الظالم (ص) والشهادة (ش) يعني أن تحمل الشهادة من فروض الكفاية وأما إذاؤها فهو فرض عين على من طلبت منه فكل من طلبت منه الاداء تعين عليه وأما قبل الطلب فلا يجب (ص) والامامة (ش) أي الامامة العظمى فرض كفاية على من تقرر فيه شرطها مع وجود من يشاركه والاعتين عليه وأما امامة الصلافة فرض كفاية أيضا حيث كانت اقامتها في البلدة على ما في فصل مسالمة الجماعة (ص) والامر بالمعروف (ش) لم يقل والنهي عن المنكر لما علمت أن الامر بالشيء نهي عن ضده وفيه نظر حكما بما في الشرع الكبير والمعنى أن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفاية بشرط أن يكون

موضوع الضرر مصدر دأب معني دفع وهي أولى لانه لا يحتاج الى تقدير (قوله كاهل النعمة) دخل بالكاف المستأمن والمؤمن (قوله من اطعام جامع) قصور (قوله ويزيد في رزق) أي في أبرق ما لا يقتضي عسر من دفع الضرر عن المسلمين (قوله ورفع التهاجر) المنازعة والخاصة فان لم يصلح للقضاء الا واحد تعين عليه (قوله وإقامة الحدود) أي والتحاريز (قوله يعني أن تحمل الشهادة فرض كفاية) أي اذا وجد أكثر من نصاب والاعتين (قوله وأما إذاؤها فرض عين) ظاهره ولو أكثر من نصاب فيتعين على من طلبت منه ولو كان غيره موجودا وهو ظاهر قول مالك وقال اللقيط ما حصله ان فرض عين على من تعين عليه بان لم يوجد غيره او ان فرض كفاية وبواقفه ما يفهم من كلام عجم فانفق الفعل والادام في أن كلاً لا يركن فرض عين وتارة كفاية (قوله أي الامامة العظمى) ويشترط أن يكون الامام الاعظم واحدا الآن تتلى الاقطار بحيث لا يمكن ارسال نائب عنه (قوله وفيه نظر) وذلك لان كلامنا في الامر الغفني والنهي الغفني وقد تقرر في أصول الفقه أن الامر الغفني ليس هو النهي الغفني قطعا ولا يتضمنه على الاصح اقطار الحق وقوله الامر بالشيء نهي عن ضده في الامر النقي

(قوله وأن يأمن الخ) لا يلزم من وجود هذا الشرط وجود ما بعده (قوله ويبقى الجواز والتدب) أولئك (تنبية) أعلن أن  
 المندوبات والمكروهات تدخل فيها الأمر والنهي على سبيل الارشاد من غير تعسف قال ابن عرقه خوف العزلة من الخلطة ليس من  
 الضرر زالة البدر (قوله ولا استراق سمع الخ) عطف خاص على عام وقوله ولا استراق سمع أي بحيث ينظر هل يسبون أو يقدفون  
 أو يفتنوا ولا استنطاق ربح كان ينظر هل يشربون الخ وأول الظاهر أن سومة الاقدام على ذلك لا تمنع وجوب النهي بعد ذلك  
 (قوله البد) هذا شأن الامراء وقوله ثم السان (١٠٠) هذا شأن العلماء وقوله ثم القلب وهو شأن عامة الناس إلا أنك خبر بأنه بالقلب  
 فرض عين لا فرض كفاية فقلوه

وأقوى مراتب الامر بالمعروف أي  
 الامر من حيث هو فرض عين  
 أو كفاية لأنه بشكل بأن يقال  
 كيف يكون فرض عين أقوى  
 من فرض الكفاية (قوله يتقض  
 قضاء القاضي بمشله) كذا ثدى  
 رحم وشعنة جار (قوله متواز) أي  
 متساو (قوله والحياكة) القزاة  
 (قوله فيسقط بدواحد) أي بحيث  
 قصدوا بالسلام احتراز عن قصد  
 كبير منهم فقط بالسلام فلا يجوز  
 رد غيره ويشترط أن يكون الرد  
 بالغافلا لا يكتفى برمي عن البالغين  
 فيما يظهر لعدم خطاهو بالرد  
 ويجب بدسلامه وفي بعض شراح  
 الرسالة أنه يكتفى بدم (قوله بحيث  
 كان المسلم حاضرا) فلو استقر المسلم  
 حاضر الفجب على الملبى والمؤذن  
 الإسماع وشملها القيم (قوله وأما  
 قاضي الحاجة) ومثله الواطئ  
 وسمعت الخطبة (قوله أو بسن  
 السلام) وهو المعتبر (فائدة  
 اعلم أن السلام كما يطلب من قدم  
 يطلب من مقار الجلمعة كأهل  
 عليه الحديث الشريف وأنه يكره  
 السلام على الكفار فتدبر فان  
 سلما علينا باخلاص وجب

علينا الرد ع (قوله وهذا الاستعداد) لأن غاية ما أراد فيما تقدم أن الفصل والصلوات واجبان على أحد القولين  
 وكون ذلك فرض كفاية شئ آخر وكذا الدين واجب وأما كونه فرض كفاية فشيء آخر يستفاد من هنا (قوله ولو جممع مال المسلمين)  
 لا يعني أنه إذا كان جميع مال المسلمين صالفا فمأله لا كفاية فلا تظهر المأخذة وأن التحصيل في ذلك القتل كان ذلك فرض كفاية  
 عليهم وسأني يقول وقد يدل على المسلمين ثم عمله (تنبية) محل كونه فرض كفاية إذا كان على المسلمين وأما أن كان جملة أو من  
 التي مثلا (قوله وأن على امرأة) هنا عطف على امرأة في فتح إلا كبير فائدة تب لانه لا خصوصية للمرأة  
 لأن العدو إذا قالو على درهم تعين (قوله وعلى قريم) مستأنف أو معطوف على قوله على امرأة فربما تعني مقارن أو قري  
 قريم وهكذا في نسخته وعلى قريم وفي غيره كذلك (قوله وغيرها) كالسبي الملقين القتل يخففنا عبد الله



(قوله يعني أن الامام اذا عين طائفة) أي ولو غير عدل كما تقدم عجم (قوله كانت من مخاطب بفرض الجهاد أم لا) والحاصل أن تعيين الامام بتعين ولو على صبي مطبق لقتال أو امرأ أو عبداً أو لداً وسدين ويخرجون ولومعهم الولي الزوج والسيد والاولاد ورب الدين (قوله وسقط) هذا ظاهر بالنسبة لما هو فرض كتابة ما فرض العين فقد علم عاصم أن له يسقط بجميع هذه الامور فبغنى أن الكلام هنا بالنسبة لما هو فرض كتابة طاعة الفتنى (قوله فائدة) اعلم ان الآية النافية للرجس على الاعي والأعرج والمرضى محمولة على الجهاد وأما غيرهم فغيرهم (قوله في ذهابه وأبائه) ويعتبر ما ربه وان لم يتحسباً فاشد العذر في محل العدو أقوى من الحج (قوله أو يحجز الخ) كذا في نسخة أو بمعنى الواو وهذه العبارة أصلها من حاشية الفتنى لأنهم بالواو وهي ظاهرة ولعله انما عجز بأكثر ما يتفق في الخارج فلا ينافي أنه بالنسبة للراد (١١١) في اللفظ تعيين أن تكون أو بمعنى الواو (قوله وكل من يقضيه) فالويل لكل لعدم ما يقضيه إلا أن وحصوله يبيعه وشراؤه لكان له منعه وسقط عنه حينئذ والحاصل أن القدرة على الاداء تكون أمواج وجود مثل الدين كأن يكون عند مدواهم أو ذنائير وعليه كذلك وتكون جائداً كان عنده عروض وعليه ذنائير وان عدم ما يقضيه إلا أن بان لم يجد شيئاً من ذلك إلا أنه اذا كان يمكن من تحصيل الدين يسع وشراه وأخذ نوعه فاقرب الدين منعه منه ويسقط حينئذ واستشكل سقوط خطاه مع القدرة على وفاء الحال بأنه اذا ترك وفاءه مطلقاً ترتب عليه ترك فرض الكفاية وترك اداء الدين وان وفاءه لوجه لسقوط فرض الكفاية منه وأوجب بحمله على ما اذا كان رب الدين غائباً وتعذر قضاءه لعدم من يقوم مقامه كما كمال عدل أو جماعة المسلمين (قوله كوالدين في فرض كفاية) متعاضداً أو أحدهما وسكت إلا أن فيسقط وأما لو منع أحدهما أو جاز أن شرطاً فترأى بها

كما اذا عجز العدو مدينه قوم فان عجز واعن الدفع عنهم طاعة بتعين على من يقر بهم أن يقاتلوا معهم العدو والم يصف من يقر بهم معرفة العدو فان خاف ذلك بامارة ظاهرة فليزى ما مكاتهم (ص) ويتعين الامام (ش) يعني ان الامام اذا عين طائفة فخرج لقتال العدو طاعة بتعين على ذلك ولا يسمعها ان تخالف سواء كانت هذه الطائفة التي عينها الامام من نفي العدو أم لا كانت من مخاطب بفرض الجهاد أم لا كالعدو ونحوه كان هناك مانع من منع أحد الاوين أو رب الدين أم لا (ص) وسقط عرض وصباحون وعجم وأوتون وعجم عن محتاج (ش) هذا شروع منه رجحه الله في الكلام على ما يسقط فرض الجهاد والمانع من وجوبه على المكلف ما حصى أو شرعى بدأ بالكلام على الاول بعلمها والمعنى أن المرض الشديد يمنع من وجوب الجهاد ما يقضيه العدو كما هو قال في الجواهر وعجم من وجوبه بالعجز الحسى وبالطوائع الشرعية فلا يخاطب مريض ولا صبي ولا مجنون ولا أعرج ولا أنقى ولا عاجز عما يحتاج اليه من شرايعه وإصلاحه وما ركب وما يتقنه في ذهابه وأبائه والضرب في قول المؤلف يرجع للجهاد والسقوط هنا مستعمل في حقيقته أن كان طارئاً أو محجزاً أن كان أصلاً كالصبا والافوت لانه لا يثبت عليهم أو لا يلقى يسقط فالسقوط فيه مادم الخطاب وأشار المؤلف إلى الموانع الشرعية بقوله (ورق ودين حل) فليس للعدو لو مكنا أن يسافر بفرض الله لان حق السدعين والجهاد فرض كفاية وفرض العين مقدم على فرض الكفاية وكذلك من عليه دين حال وهو قادر على أدائه إلا أن وان كان يحل في غيبته وكل من يقضيه وان لم يقدر على وفائه خرج بفرضه اذ نرى به (ص) كوالدين في فرض كفاية بغير أخطر (ش) هنا مشبه في السقوط وهو على حذف مضاف أي كتبع والدين ذنبه أي وسقط الجهاد بسبب مرض من ويقضيه كسقط فرض الكفاية عن الواسع والوالدين منه أو أحدهما أو اعلم بحقه فرض كفاية ليفسد التصريح المذكور الحكم بالنسبة لفرض الكفاية مطلقاً جهاداً أو غيره كطلب عزاً على الحاجة إلا أن كلام المؤلف يوهم أن قوله بغير الخ متعلق بمسئلة الجهاد وان يحمل منع والدين منه اذا كان رب كوجب بغير أخطر وليس كذلك بل لهما المنع من فروض الكفاية لا بقصد ذلك فلذا قال بعض صوابه كغير بغير أخطر بالكاف الداخلة على تيجر بالهاء المتناهي من فوق والجيم من باب الضميمة ثم الداخلة على جيم جزمه البراء ليصير تشبيهاً في المنع ليس له تعلق بالجهاد (ص) لاجد (ش)

يقدم أو يفرع والظاهر تقديم المانع وقوله في فرض كفاية ولو لم يكن كفاية فلا يخرج له إلا بانها أصبحت كان في بلد من يقضيه بامه ولا يخرج بغير اذنها لشرط أن يكون برحى أن يكون أهلاً (قوله كطلب عزاً على الحاجة) أي فالمراد بالحاجة فرض العين (قوله متعلق بمسئلة الجهاد) الاولى أن يقول متعلق بمسئلة فرض الكفاية لان الصنف قال كوالدين في فرض كفاية (قوله ليس تشبيهاً في المنع الخ) فان قلت ما الفرق بين فرض الكفاية لهما منعه من مطلقاً وبين التبرأ لعاشه لهما منعه منه بغير أو بغير خطر أجاب عجم بأن فرض الكفاية لهما كان يتوقف على الغير كان لهما منعه مطلقاً بخلاف التبرأ لكن قد علمت أن المراد بفرض الكفاية التي لهما منعه حتى في البراء من خصوص الجهاد وأما غيره من فروض الكفاية كطلب علم زائد على الحاجة فليس لهما منعه منه في البراء والامن والحاصل حكمنا أهله بعض شيوخنا والوالدين اذا منعه من العلم الكفائي فلهما المنع اذا

كان ذلك في بلد هما أولم يكن في بلد هما ولكن لازم عليه السفر في البحر أو البر والطر والافلامع لهما وتحصل أن فرض الكفاية غير الجهاد هو كالسفر للبحر أو البر أو السفر في نبل مصر بعثن السفر في البحر أو يخصص البحر بالبحر وهو القاهرة (قوله وان كان برهما واجبا) قال سحنون وأجاب إلى أن يسترضع ما إذا ناله فإن أساقفة أن يخرج وقيل كالأفدين (قوله لأن منعه من مظنة الترهين) ظاهر هذا ولوعلم منهما الشفقة وفي المواضع فيسقط كلام المصنف بعله أن منعهما كراهة اعانتهما المسلمين وكذا قال القاتانيان ظهر منه ميل لاهل دينه فليس له المنع (١١٣) والافلامع لانه ان علم ان مقصود الشفقة فلا فرق فيه بين الجهاد وغيره انتهى

عطف على الدين أي سقط الجهاد لمنع والدين لا لمنع حدوده وان كان برهما واجبا (ص) والكافر كغيره في غيره (ش) يعني أن الشخص الكافر سواء كان أباً أو أمّاً كالسليم فوجب طاعته على ولده الا في الجهاد فلا يكون كالسليم فليس له أن يمنع ولده المسلم من السفر الى الجهاد في فرض الكفاية لأن منعه منه مظنة الترهين للاسلام (ص) ودعوا للاسلام ثم جزيه (ش) يعني أن المسلم لا يقاتل المشرك حتى يدعو له الدين الله جل من غير تفصيل الشرائع الا أن يسأل عنهما فحينئذ والجمعة واجبة سواء بعثت دار الكفر عن دار الاسلام أم لا بل بطلته الدعوة أم لا وأقل الدعوة ثلاثة أيام متوالية كالتريث ثم ان أبوان من قبل الاسلام دعوا الى أداء الجزية أجا لالا أن يسألوا عن تفصيلها وعمل المعصومة لم يعاجلوا بالقتل والافقوا من غير دعوة لانها حينئذ حرام (ص) بمجمل يؤمن (ش) متعلق بدعوا بالاسلام والجزية أي لا يدعو الا في محل آمن ولا يكف عنهم اذا أجابوا للاسلام والجزية الا أن يكون بمجمل يؤمن غولهم (ص) والافقوا ولو قتلوا (ش) أي وان لم يجيبوا للجزية بأجوابها والهاولهم بمجمل لاتلهم أحكامنا فيه فقولوا أي اخذ في قتالهم واذ اقتدر عليهم قتلوا أي جاز قتلهم الاسبعة لا يجوز قتلهم الخ (ص) الا المرأ الا في مقاتلتها (ش) الاستثناء الاول من الواو في قولنا والشافع من مقدور على الاستثناء الاول أي فلا تقتل الا في مقاتلتها وفي سببية وعلم أي أنها ان قتلت أحد فانها تقتل فيه ولو بعد أسرها وان لم تقتل أحد اذا قالت بالسلاح ونحوه كالأرجل فانها تقتل أيضا ولو بعد الاسروان قالت برى التجار ونحوها فانها لا تقتل بعد الاسر اتفاقا ولا في حال المقاتلة على الأرجح ويجوز في الصبي ما جرى فيها من التفصيل (ص) والصبي والمعنوة (ش) يعني أن الصبي المطلق للقتال لا يقتل الا أن يقاتل بفكرارة وكذلك المعنوة وهو الضعيف العقل لا يقتل والمجنون المطلق أي وحيد وان كان يمشي أحباتا يقتل (ص) كشخب فان وزمن وأعي وراهب منعزل بدير أو صومعة بلارأي (ش) يعني أن الشيخ القاني أي الذي لا يشبه فيه والزمن بأفعاد أو شلل أو فليج أو حذام والاعمى والراهب المنعزل بدير أو دار أو غار أو صومعة لا يقتلون حيث لم يكن لهم رأي ولا تدبير أما ان كان لأحد من هؤلاء رأي يقتل وانما أتى بقوله كشخب وما بعد مقرونا بالكافي ليرجع قوله بلارأي لمابعدها (ص) وترك لهم الكفاية فقط (ش) يعني أن من نهي عن قتله اذا رأى الامام عدم أسرها بأن أتى كل من نهي عن قتله يجوز أسره الا الرهبان فانه يترك لهم ما يعيشون فيه من أموالهم ولا تؤخذ كاهنهم فون فان لم يكن لهم مال فن أموال الكفار فان لم يكن للكفار مال وجبت على المسلمين مواتهم (ص) واستغفر قاتلهم (ش) يعني أن من قتل أحدا من نهي عن قتله قبل أن يحازو بصير مغفرا فانه لا شيء عليه من دية ولا كفارة الا الاستغفار

واقترع عند جهل الحال (قوله) سواء بعثت الخ أي خلا فلان يقول يدي من بعثت داره دون من قربت وشلا فلان يقول ان بلغته الدعوة لا يدي والادي (قوله كالترند) أي بكل مرة فرض وكل مرة في يوم فلان دعوا في اليوم الثالث أوله فقولوا أول الرابع بعث دعوة لاني بقية الثالث والمراد بالاسلام وهو الاتفاق من الكفر وهو الشهادتان فان لم يقر بمضمونها وعوم رسالة المصطفى صلى الله عليه وسلم مثلا فمن شكر الموم والمفصل انه يدعي كل فرقة الى الخرج مما كثر فيه (قوله) قولنا من غير دعوة زانق لك الا ان يكن فعل بعضها فيجب فعل ما أمكن معه فعله (قوله) متعلق بدعوا بالاسلام) أما تعلقه بدعوا فهو اصطلاح وأما تعلقه بالاسلام لعماء انه مرتبط بمعنى فلا يتأني انه متعلق اصطلاحا بمخدوف كما يظهر من تقريره فسد (قوله أو أجابوا) المناسب زيادة أو أجابوا للاسلام الخ الظاهر أن المراد قالوا انسلم ولم يسألوا بالفعل وأما لوفطقا بالتهديد من خلافاتنا فكف عنهم القتال (قوله واغفل الخ) أي فلا أقسام غاية ظاهرة من كلامه

والظاهر كما يستفاد من كلامه جمع تعين هذا التفصيل من غير نظر للاصلح الا في الاسرى (قوله قتل أي حاز قتلها لاساقى أي من التغيير (قوله وزمن) عطف خاص على عام (قوله الذي لا يشبه فيه) أي لا قوته أي لا يطبق القتال (قوله أو فليج) هو عدم الحركة (قوله بدير أو صومعة) وانما يقتل للفصل ترجه لانه أشد كفر ابل لترك لاهل دينه فكان كالتساه ومثل الراهب الراهبة وانما قال بدير أو صومعة لان الراهب في الكنائس يقتل (قوله ولا تدبير) عطف تفسير والتدبير هو النظر في غرائب الامور (قوله أموالهم) هذا هو الصواب فيقول من قال من أموال الكفار خلاف الصواب

(قوله أي التوبة أي خلاصها بحث أطلقه الفقهاء فلزاده التوبة بشرطه إذا كره في ك (قوله فعلى قائلهم ما دبتهم إلا نهما حزان) مفاد النقل لادته على قائل الرأب والراهبة كإفاده محض ت (قوله كن لم تبلغه دعوه) ينبغي أن يقيد بغير من وجد بشا من جبل أحمي أصم فان الأصل ولادته على الإسلام أنظر ع (قوله وان حنوا) أي جعوا لأن الحوزة الجع (قوله وإذا كان كذلك) أي لا يقتل فيه أن يقال إن الشيخ الغاني ونحوه لا يقتلان ومع ذلك ليس بمرين و يجب أن المعنى وإذا كان لا يقتل فقتل بالحق الواقع المرتب على ذلك من حيث الواقع (قوله وألة) ولو كان فيهم نساء وصبيان ولو خيف على الذرية أي لأن الموضوع أنهم لم يكونوا في الحسن لما ساق في قوله وبالحسن (قوله لموتوا بالفرق على المشهور الخ) ومقابله ما حكى ابن حبيب عن مالك أنه لا يجوز قطع الماء عنهم (قوله بالخصيق) يفتح الميم وكسرها وفتح الجيم التي ترمي به الحجارة كقوله الجوهري (١١٣) كلفلاع (قوله بشرطين) فيه أن الشرط

أي التوبة لا الرأب والراهبة فان على قائلهم ما دبتهم إلا نهما حزان كإباق (ص) كن لم تبلغه دعوه (ش) يريد أن من قتل أحدا ممن لم تبلغه دعوه تبتاع عليه الصلاة والسلام قبل أن يدعو إلى الإسلام أو الجزية فله لاشي عليه غير التوبة ولو في غير جهاد (ص) وان حنوا فهم قتلهم (ش) أي وان قتل من يجوز أمره وهم عدا الرأب والراهبة بعد أن حنوا وصاروا مغنيا فقتلهم واجبة عليه ببيعها إلا ما في الفسخة (ص) والراهب والراهبة حزان (ش) تقدم أن الرأب المزعزل لا يقتل على المشهور وإذا كان كذلك فأنهم لا يسرق ولا يؤسر والراهبة كذلك فقوله حزان من باب قلب المذكر على المؤنث والظاهر أن هذه الحرمة هي الثانية لهم ما قبل القدرة عليهم ما على قائلهم سادته سر تدفع لاهل ديتهم ما للرأب والراهبة المزعزلان يدبر ولا رأى لهم ما بدليل الاتيان بهما معرفين (ص) يقطع ما ولة (ش) يعني أن يجوز قتل العدو إذا لم يجيوا إلى المدعو اليه بجميع أنواع الحرب فيصير قطع الماء عنهم ليموتوا بالعطش أو يرسل عليهم ليموتوا بالفرق على المشهور أو يقتلوا بالألة كضرب بالسيف وطعن بالرمح وحرى بالخصيق وما أشبه ذلك من آلات الحرب فقوله يقطع ما متعلق بقولنا (ص) وبنار أن لم يكن غيرها ولم يكن فيهم مسلم (ش) يعني أنهم بقائون أيضا بالنار بشرط أن يخاف منهم ولم يكن غيرها ولم يكن فيهم مسلم فان أمكن قتالهم بغيرها لم يقتلوا بالنار عند ابن القاسم ومضون وكذا ان كان فيهم مسلم لم يحرقوا بها لكن انفاقا وإنما كرر الباء في قوله وبنار ليرجع الشرطان وفي زمانه وظاهر قوله وبنار الخ سواء خيف منهم أم لا ومفهومة أنه ان أمكن غيرها أو كان فيهم مسلم لم يرموا بها وظاهره أيضا سواء خيف منهم أم لا أنظر الشارح (ص) وان بسفن (ش) مبالغة في المفهوم أي فان أمكن غيرها أو كان فيهم مسلم لم يرموا بها وان كانت سفن وياهم في السفن على المشهور فأولى أو كانوا فيهم سفن في حصن وقصد بالمبالغة الرد على حكاية ابن زرقون الاتفاق على جواز رميهم بها إذا كانت سفن وهم في السفن لأنهم لم يرمهم بها رمونا بها (ص) وبالحسن بغير تقييد بقرينة مع ذرية (ش) تقدم أن المشركين إذا كانوا في الحسن ومعهم ذرارهم يجوز رميهم بالمجانيق ولا يجوز نحرهم وقهم ولا تفرقهم وقهم ومثل الذراري النسا ومن باب أولى إذا كان في الحسن مسلم ان لم يخف على المسلمين والحاصل أن المسلم راى سواء كان

(١٥ - خرتي ثالث) على المسلمين فلا شك أن انخرقهم وان لم يخف نهل يجوز زار قهم إذا انخرقوا للقتال ولم يكن قتلهم إلا بالاحراق في المذهب قولنا الجواز والنع انتهى فالت ترى قوة الجواز حيث قدمه فيكون الأولى حل في الموافق لت كافتنا (قوله وظاهره أيضا سواء خيف منهم أم لا) لا يعتبر ذلك الظاهر بل إذا خيف منهم على تقدير عدم رميهم بالنار فاتهم بقائون بها ولو أمكن غيرها وكذا ان كان فيهم مسلم ونيف على جماعة المسلمين (قوله أي فان أمكن غيرها الخ) غير ظاهر بالنسبة لفهم الشرط الأول لأن الرأب قتالهم بها حيث لم يكن فيهم مسلم وكناواهم بسفن سواء أمكن غيرها أم لا وأما ان كناواهم بدار أو أحد الفرقين فبقائون بها ان لم يكن غيرها ولا في ذلك الغير فله أربعة أقسام حيث لم يكن فيهم مسلم فإذا علمت ذلك فكلما من بن زرقون هو الرأب (قوله أو كان فيهم مسلم لم يرموا بها) إلا أن يضاف على جميع المسلمين كإفاده ع (قوله ان لم يخف على المسلمين) راجع لكل الأطراف في اعتبار الطرف الأخير وهم المسلمون براد المسلمين جماعة وأما بالنسبة للذراري والنساء فإدجن المسلمين ولو أبدا

(قوله لكن على المشهور في الاول) لعل جرى الخلاف انه يمكن المسلم ان يهرق في الحرب فلا يلحقه ذلك بخلاف الحصن (قوله العسوم فيه دونها) أي لان شأن القدرية ان تكون فيه بخلاف السفن فيقل ذلك فلا يرد بقوله العسوم في الحصن استحصال فيقتل جميع الذرية بخلاف الحصن (قوله الانلوف) وان قل انلوف (قوله وعسلم لم يقصد التسليم ان لم يخف) أي بان لم يخف على المسلمين أو خيف على اهلهم أو على بعضهم واعتبر كوا انلوف سوا ذرية وقتلوا ان ترسو وعسلم ولم يقصد التسليم عند الرمي مع ان المسلم أشرف من ذريةهم لان نفوس اهل الاسلام حبلت على بعض اهل الكفر فلو أبيع قتالهم بترسهم بذيةهم مع عدم قصد التسليم لم يمازى ذلك لقتل ذريةهم لعدم تحفظ المسلمين منه لبعضهم ولا كذلك اذا ترسو عسلمين قاله البرموني وهو يقتضي انه يجوز قتالهم حال ترسهم بالمسلمين وان لم يكن خوف أصلا وهو ظاهر المصنف والجواهر اذ قوله بسلم الخ صادق بعدم انلوف من أصله بخلاف يسير بدليل الشرط بعينه والاستثناء قبله خلاف قول الشيخ اجدفته جل قوله وعسلم على ما اذا خيف منهم ولو ابدل أكثر يعمل لكان أخصر والمحصل انه اذا خيف على أكثر المسلمين فيقاتلون ترسو وعسلم أو بذرية ولا يعتبر فيها عدم قصد التسليم فانها ان يحصل انلوف منهم ولكنه دون الاول وفي هذه الحالة يقاتلون ولا يقصد (١١٤) التسليم وان ترسو اذ لم يميز ذلك وفي هذه الحالة يكون المسلم أشد حرمة

من ذريةهم ثالثا أن لا يخاف منهم أصلا فان ترسو وعسلم فلا يقصد التسليم وان ترسو اذ لم يميز ترسو (قوله قاعدة الاسلام) أي قاعدة في الاسلام أو ايراد قاعدة اهل الاسلام وقوله وجهوهم عطف تقديرية تنبيه على أن قول المصنف بسلم انهم ولو ترسو لم يتركواد الظاهر أنه يقضي من رماهم بالنار فيقتله حيث لا يجوز رميهم بها ولو ترسو انبني بسأل ذلك النبي من شرح عب (قوله وجهوهم) لا يخفى ان استحصال جهوهم الذي هو أكثر المسلمين يضمن عظم الشر وانهم زام المسلمين وخوف استحصال قاعدة الاسلام وأهل القومتهم فر جمع كلام المصنف لكلام الجواهر وانشر ما المراد

في السفن أو في الحصن لكن على المشهور في الاول و بالاتفاق في الثاني وأما القرية فانها لا ترى في السفن وترى في الحصن والفرق العموم فيه دونها وقوله وبالحصن معطوف على مقدارى قولنا في غير الحصن وبالحصن وأقرب مقرر فانها على خروجها من حيث المبالغة (ص) وان ترسو اذ لم يميز ترسو وعسلم لم يقصد التسليم ان لم يخف على أكثر المسلمين (ش) يعني ان العدو اذا ترسو اذ يرد بهم أو بنسائهم بأن جعلوهم ترسا يتقون بهم فانهم يتركواد الخ الغاصين الا ان يخاف منهم فيقاتلوا احثذون ترسو عسلمين فانهم يقاتلون ولا يقصد التسليم بالترى وان خفنا على أنفسنا لان دم المسلم لا يساح بانلوف على النفس الا ان يخاف منهم على أكثر المسلمين فيسقط حينئذ حرمة التسليم الا انه ذكر في الجواهر قيودا ثلاثة حيث قال اذا ترسو اذ يرد بهم في الصف ولو ترسوا كانهم لا يهرم المسلمون وعظم الشر وخيف استحصال قاعدة الاسلام وجهوهم وأهل القومتهم وجب الدفع وسقط مراعاة التسليم انتهى ولو ابدل أكثر يعمل لكان أخصر (ص) وحرم نبيل سم (ش) هذا شرط وعمنه رجعت في ممنوعات الجهاد بعد ذكر جرائزه يعني ان المسلمين يحرم عليهم أن يرموا العدو بنبل أو برمح مسوم خوفا من أن يعاد عليهم ولا ليس من فعل من مضى والثاني في النوادر عن مالك الكرامة وجعلها المؤثر على الضرر ويصكره مضمون جعل السلم في قتال الخو لا يشر بها العدو (ص) واستعانة عشره الاخذمة (ش) يعني انه يحرم علينا أن نستعين بكافر في الجهاد الا ان يكون خادما لنا في عدم أو خيرا أو ربي مضمين وما أشبه ذلك والسنة للطلب فالممنوع طلب اقاتلهم وحديثه من خرج من تلقا نفسه لا يحرم علينا معاونته وهو ظاهر جماع يحيي خلافا لاصبح

بالمسلمين الذين اعتبر انلوف على أكثرهم لعلهم هم المقاتلون للكفار دون الترسين بهم وأهم المقاتلون والمترسون وليس المراد المرادهم الموجودين في ذلك العصر أو الاقليم وكلام الواقف يدل على الاول وجزم به بعض الشيوخ كما افاد في له فاذا علمت ذلك فقوله وان خفنا على أنفسنا المراد الجنس أي جنس أنفسنا المتحقق في بعض الجيش (قوله بعد ذكر جرائزه) المتعلقة بالقاتلة (قوله وليس من فعل من مضى) هذه العلة لا تنتج الحرمة بل تنتج مطلق النهي الذي تضمنه الحرمة فهو تعطيل لبعض المدى الا انك خبر بان ظاهر المصنف حرمة ذلك ولو رماه قبل وقوله خوفا من أن يعاد عليهم موجود مع ذلك أيضا (قوله وكمره صحتون) والكراهة على بانها ولو كان القتل بذلك فيه مثل الجوارح قبل القدرة عليهم وحرمة المثلة الاية خاصة بما بعد القدرة والفرق بين القتل والنيل ان قتال الجوارح اذا رجعت النيات في بخلاف النيل (قوله أن نستعين بكافر في الجهاد) فاذا اختلطوا مع المسلمين في طوائفهم وسراياهم وأذن لهم الامام فاصابوا قسم بينهم وبين المسلمين فإلهم لا يخفى وان خرجوا وحدهم فإما ما افهموهم لا يخفى فان حكموا مسلمي القسم بينهم فليسهم على حكم الاسلام الا فإهم لا ساقطتهم (قوله أو ربي مضمين) قد يقال هذا استعانة في القتال لا في الخدمة (قوله خلافا لاصبح) فهو ضعيف أي كلام اصبح فانه قال ينج أشد المتع فقد قال صلى الله عليه وسلم له يودي تبعه ارجع لن أستعين بعشر له

(قوله والمراد بالمشرک الکافر) أى مطلق الکافر لا من أشرك مع الله غيره خاصة (قوله خشية الالهة) أى موضعه فى الارض والمشي عليه بنعالهم (قوله فيه الا تاتلج) تتعارض معنى الجز من القرآن الا أن فى شرح عب أن المراد بالمحصف ما قابل الكتاب الذى فيه كالا فهو ينبغي محرم السفر بكتب الحديث كالخارجى لاشتماله على آيات كثيرة وحرمه ما ذكره ولو طلبه الملك لشد به خشية الالهة (قوله والمحصف قد يسقط ولا تشعربه) فى اخذونه فحصل منهم اهانتهم (١١٥) (قوله وفرار) وان لم يكن القتال متعينا بأن كان كفتريا أو مندوبا كالذى يأتى

بعد قمار فرض الكفاية بغيره (قوله ان بلغ المسلمون النصف) ولو شكا أو هو المعتبر هنا وفى الشرط الا فى العدة لا القوة والجلد هذا عند ابن القاسم خلافا لابن الماحشون فى اعتباره القوة والجلد (قوله وقيل ليست بناحضة بل خصصة) أخرى لصعقته لان شرط الخصص ان يكون متنافيا للعام وهذا الانساقاة الا ترى الى قوله سمذ كر فرد من العام يحكم انما لا يخصم العام (نسيه) يخصم الحرمه من قراولان النصف ان قراولان ثم الباكون (قوله ووثقه كعبه) أى وهى العزم على أن لا يعود والندم على ما فعل والافلاخ فى الحال اذا كان متلبسا بالعصية (قوله وان زاد عدد الكفار على الضعف) كذا فى نسخة أى بان يكون المسلمون اثنى عشر والكفار خمسة وعشرين ألفا (قوله حيث لم يختلف كلهم) أى وأن يكون فى ثباتهم نكاحا للعدو والاجاز القراولان تحت المسلمون أن العدو يقتلهم (قوله وكذا ان كان العدو والنج) وكذا ان كان لاسلح معهم (قوله الا شرفا) استثناء متصل باعتبار الصورة لانه صوره قرار ومقطع باعتبار

المراد بالمشرک الکافر واللام فى غلبته اما معنى فى واما معنى على (ص) وارسال محصف لهم وسفر بدارضهم كراما لا فى جيش أمن (ش) يعنى انه يحرم علينا أن نرسل المحصف الى ارض الحرب خشية الالهة وإضا لم يفرضوا عن النجاسة فيسوء بها وهو منزوع ذلك ولا بأس أن نرسل الكتاب الى دار الحرب فسه الا بات من القرآن والاحاديث ندعوهم بذلك الى الاسلام وكذلك يحرم علينا أن نساقر بالمحصف الى ارض الكفر ولو كان الجيش أمانا خيفة أن يسقط منا ولا تشعربه بقتاله الالهة وتضعير ما عظم الله وكذلك يحرم علينا السفر بالمرأة فى ارض الحرب اذا كانت مع غير جيش أمن وأمامه فانه يجوز السفر بها الى ارض الحرب لانها تنبه عن نفسها والمحصف قد يسقط ولا يشعربه وصح أنه عليه الصلاة والسلام كان يفرق بين نسائه اذا غاب عن الوجود الا من معه فالاستتافى كلام المؤلف راجع لما بعد الكاف وأمن اما اسم فاعل أو فعل ماض وسواء كتبت المراتمة وأمنة أو ما للقتل حر الخ (ص) وفرار ان بلغ المسلمون النصف (ش) يعنى أن المسلمين حيث بلغ عددهم نصف عدد الكفار فانه يحرم عليهم الفرار حينئذ ولو فر الامام وقد كان صباهه وتعالى منع الفرار مطلقا بقوله ومن أولهم يومئذ ذرية الالهة ثم نسخة بقوله ان يكن منك عشرون صابرون يغلبوا مائتين وقيل ليست بناحضة بل خصصة لتلك ثم نسخة بقوله الا أن خلف الله عنكم الا جوا الفرار من الكفار ولا يجوز شهادته الا أن تظهر وثقه وتوبته كغيره وكلام ابن عرفة القائل بانها لا تعرف الا بشكر رجائه وعدم فراره ٨١ غير منقول والواقى قوله (ولم يلقوا اثنى عشر ألفا) واو الحال وهو راجع للمفهوم قوله ان بلغ المسلمون النصف أى لان نقصا عن النصف فيجوز الفرار واو الحال أنهم لم يلقوا اثنى عشر ألفا فهو قيد فى المفهوم فان بلغ عدد المسلمين اثنى عشر ألفا فراروا زاد عدد الكفار على الضعف حيث لم يختلف كلهم وان يكون معهم السلاح فان اختلف كلهم جاز وكذا ان كان العدو يجعل مددوا لمدد دلاءه سليمان واذا اعتبر هذا المعنى اذا بلغوا اثنى عشر ألفا اعتبر فيما اذا بلغ المسلمون النصف وكذا وادون اثنى عشر ألفا (ص) الا تحرفا وتخصيرا ان خيف (ش) يعنى أن الفرار حرام بالقياس لمدد كورالا فى حق المتصرف لقتال المتصرف الى قسمة فانه لا يحرم فى حقه الفرار والمصرف هو الذى يظهر من نفسه الهزيمة وليس هو قصده فان تبعه العدو وجع عليه فقتله وهو من مكاييد الحرب والتخصير هو الذى يضار الى أمير الجيش فيتقوى به أو فى قته بشرط أن يكون المتخصير بخلاف على نفسه خوفا من اقرب المخاض اليه ولم يكن المخاض أمير الجيش (ص) والمثله (ش) يعنى أن المثله وهى النكال عند القدرة على الكفار حرام علينا تنبيهه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وأما قبل الظفر عليه فيجوز لنا أن نقتله بأى وجه من وجوه القتل (ص) وحل رأس البلد أو وال (ش) يعنى أن حل رأس الكافر من بلدنا آخر حرام وكذلك جلدها الى الولد والمراد بالوالى أمير الجيش

الحقيقة لان لم يس فرارا فى الحقيقة (قوله ولم يكن المخاض أمير الجيش) فأمر الجيش لا يجوز له الفرار ولو أدى الى هلاك نفسه (قوله والمثله) يضم المم وسكون المثله بفتح المم وضم المثله أى لأن يكونوا مثالا للمسلمين (قوله وهى النكال) أى تشويههم بالقتل عند القدرة عليهم (قوله وكذلك جلدها الى الولد) ولوفى البلد الذى شب فى قول المحصف وحل رأس الخ والظاهر أن محل ذلك ما لم تكن مصلحة فيه شرعية كالمثله ان القلوب هنا بالجزيرة فقتل رجل رأس كعب بن الاشرف لانه يتورأ من أبي جهل العريش وأما جلدها فى البلد لا لوالى بل لغيره بخلاف البغاة فيجوز

(قوله أو تئن طائعا) حاصله انه اذا أو تئن طائعا كان على وجه المعاهدة أم لا كان بمن أم لا فلا يجوز الخيانة فيهه أو بيع صور وانما يرى اختلاف فيما اذا كان بمن لانه لا يقال انه اذا كان بمن فهو عترة المكر وان لم يؤمر لا يبيع ولا يفسد فيه الخيانة اتفاقا وأما ان كان مكرها على وجه المعاهدة أم لا بمن أم لا (١١٦) فله الخيانة فيما شام من نفسه أو غيرها وقال الخنبي لا يهرب في العهد وان كان مكرها

عليه لان ذلك يؤدى الى الضرر بالمسلمين ويرون أى الكفار ان المسلمين لا يوفون بالعهد فالصور غشائية غير مبررة عدم الائتمان رأسا فاذا تنازع الاسويون أمنه هل وقع الائتمان على الطوع أو الاكراه فالقول لا يبرر كافي فيه قول المصنف لا في القول للاسرى القداما وبعضه تنبيه ان أمن مكرها وحلف مكرها لم يحتش وأما ان حلف طائعا حث يبرره وخيانة له في شئ من أموالهم مع جواز نكته (قوله والغلول ليس منهم من يجاهد مع والجار ولا يقسم الغنيمة القسمة الشرعية ولا يأخذ بقدر ما يستحقه منها فليقتل فان ذلك ما يقع من شرح شب (قوله سقط عنه التعزير) أى الذى هو الادب (قوله وجاز أخذ محتاج) فقدم ان ردت بها اذا لم يأخذ به فية الغلول والارح (قوله وحزما) أى معتادا وأما لو كان مثل أحزمة الملوكة فلا (قوله أخذ كل ما يحتاج منهم ما يحتاجه) الاولى أن يقول يعنى أنه يجوز أخذ كل ما يحتاج من الجيش ما يحتاجه من الغنيمة فكل ما يحتاج هو فى المعنى بدل بعض من ككل والمعنى يجوز لجيش كل محتاج منهم الخ بلغت بهم الحاجة الى الضرورة أولا (قوله ولونهم الامام) فى ذلك فانهم الامام عن الاخذ فلا يجوز لهم الاخذ الا اذا بلغت بهم الحاجة الى الضرورة (قوله ظاهر الخ) أى أخذهم طائعا أو خشيته كإبدل عليه مرام (قوله المشهور الخ) ويقال له ما رواه على وابن وهب أن مالكا قال لا يتنفع بدابة ولا سلاح ولا ثوب (قوله ودابة القاتل) أى ان يكون سهماء أى القوس للغازي عليه (قوله لان الانتفاع بهم نهب عنه) أواته ناله الغنيمة كالآلة (قوله وبلائية أصلا) أى وأخذهم بلائية أصلا (قوله على المشهور) ويقال له لا يخرج خسا

ومن (قوله ظاهر الخ) أى أخذهم طائعا أو خشيته كإبدل عليه مرام (قوله المشهور الخ) ويقال له ما رواه على وابن وهب أن مالكا قال لا يتنفع بدابة ولا سلاح ولا ثوب (قوله ودابة القاتل) أى ان يكون سهماء أى القوس للغازي عليه (قوله لان الانتفاع بهم نهب عنه) أواته ناله الغنيمة كالآلة (قوله وبلائية أصلا) أى وأخذهم بلائية أصلا (قوله على المشهور) ويقال له لا يخرج خسا

(قوله راجع لما قبل الكاف أيضا) أي كما هو راجع لما بعد الكاف أي من حل كلام المصنف بهذا علم أن قول المصنف ورد راجع لما بعده فالتحريم هو أنه لا يرجع لما قبل الكاف بل يرجع لما بعد الكاف بالخصوص فن قدنا غل قعل انما راجع لهما وفي كلام غيره ان ما بعد الكاف ردمطلقا (قوله فتمت الدرهم ونحوه) أي بما كان أقل من نصف دينار ووافقه ما في شرح شب فانه قال والمراد بالنسبة ما لا ينه أو نغته الدرهم ونسبه وهو أحسن من عبارة عب فانه قال المراد بالكثير ما نغته زائد عن الدرهم لأن كان يسيرا وهو ما لا ينه أو نغته الدرهم ونسبه عند ان القاسم (قوله المستغنى عنه) أي ويحتاج للبدل والاردان كثر (قوله المستغنى عنه الخ) في شرح عجم اعتماد التفصيل وهو أن الجواز قيمته أفضل من الحاجة وأما إذا لم يكن عند واحد الاحتياج إليه فلا يجوز فيه إلا ما هو تقيد ظاهر ويخرج من الشامل بهذا التقيد لكن في رد النساء اتفاقا وفي رد الفضل على أحد الفريقين وأما مع التساوي فلا يتوهم والظاهر أنه يجوز إذا كان بعضهم محتاجا لوقت المبادلة فيه والآخر محتاج وأفهم قوله بينهم عدم الجواز مع غيرهم حيث اختلفت على رد أفضل أو نساء وهو كذلك وظاهر ابن عبد السلام عدم (٩١٧) اعتماد هذا التفصيل فيكون شارحا تابع ابن

عبد السلام (قوله ولو يتفاضل أو تأخير) أي أو هما معا ويجوز ابتداء خلاف التعبير الماضي فانه يفيد الكراهة إلا أنه قول ضعیف فقول الشارح ومضت بكراهة ضعيف (قوله ومحل ذلك اذا وقعت قبل القسم) وأما بعده فلا يجوز (قوله للاختصاص) أي لا يجوز إلا في بلدهم فلا يجوز تأخيرها عن بلدهم (قوله خوف الفوات) أي فلا يراى خوف ارتدادها إذا كان أسلم من إقامة المدعيه والظاهر أنه إذا ضعف وقع مفسد من إقامة المدعيه يؤثر (قوله ولو لم تكن إذا كان فيه نكاحه بل ولو لم تكن فيه نكاحه فهذا مقتضى تقسيه الآتي (قوله أنكي أم لا) لا يخفى أن صورة النكاح داخله في قوله أولان أنكي فالنكاح محل فله

ومن باب أولى رد ما فضل عما يأخذ به في رد الكاثوب ونحوه فقوله ورد الخ راجع لما قبل الكاف أيضا ومفهومه الشرط أن التي السيرة التي لا لال له مما تقتضيه الدرهم ونحوه فانه يباح لها كله ولا يرد إلى الغنيمة لأنه في حكم الحاجة أي في حكم ما هو محتاج إليه (ص) ومضت المبادلة بينهم (ش) أي ومضت بكراهة المبادلة بينهم في الطعام المستغنى عنه واحتياج إليه بجنه أو غيره ولو يتفاضل أو تأخير وبعبارة أخرى ومضت أي جازت ثم أنه يجوز ولو كانت يتفاضل في الطعام إلى روى المصنف الجنس ومحل ذلك اذا وقعت قبل القسم (ص) ويبيدهم إقامة الحد (ش) قدم الجار والجور ولا اختصاص والمعنى أنه يؤذن للإمام أن يقسم الحد وفي بلدنا الحد وسواء كان الحدقه أولا دعي لأن إقامته طاعة فإذا وجب إقامه ولا يجوز أن يؤخره من غير عذر خوف القوات ظلم الراد الجواز هنا لا إذن فان إقامة الحد يبلدهم واجبة (ص) وتخرب وقطع محل وحرق أنكي أولم ترج (ش) يعني أنه يجوز لجماعة المهلدين أن يخرجوا منازل المشركين ويقطعوا أشجارهم ويحرقوا بيوتهم ولوغريمتهم ويجرقوا ذلك أن كان فيه نكاحه لهم ولورجى المسلمين فان لم يرج بشأن ذلك المسلمين فانه يصرق ولولم تكن فيه نكاحه لهم فان عدم النكاح ويرجى بيقين فقره ان أنكي أي الفعل السابق وهو التخرب والقطع والقصرين وقوله ان أنكي رجيت أم لا وقوله أولم ترج أنكي أم لا ومفهوم القيدين وهو ان لم ينكح ورجيت المنع فالصوره خمس ولما أفهم كلامه حوازا لآخرين دون أفضله لاحدهما إذا وجد الاتكاه وعدم الرجاء لم يقسم منه الحكم لولا تفايلا رجا يوهم المنع وقد وقف ما في الفضل من ذلك أشار بقوله (والظاهر أنه) أي أن لا خلاف بالقطع والحرق ونحوهما (مندوب) البقي حال عدم الرجاء المذكور بقوله أولم ترج (ك) نكح (عكسه) وهو الإبقاء مع الرجاء ولا ينافي الجواز أن أنكي إذا المندوب يجوز تركه وبعبارة أخرى والظاهر عند ابن رشد ولا ينافي كلام ابن رشد كلام المؤلف إذا الجواز يجامع النكح وبفارقته وقرر (ه) في شرحه كلام المؤلف

أولم ينك أي لم ينك لأجل دفع التكرار وفقره فالصوره خمس المناسب أربع وقوله المنع يفيد أن قوله أولم ينك أي وجب (قوله بل رجا بنوهم المنع) أي وهو الذي يجزبه أولا (قوله وقد وقف ما في الفضل) من تط بقوله أنهم جواز لا مبرين (قوله ان أنكي) أي الإبقاء مع الرجاء ان أنكي وأما الإبقاء مع الرجاء لا ينك فتقدم أنه يعين الباقين أن استظهار ابن رشد مستعلق بالفريقين (قوله اذا المندوب يجوز تركه) المراد الجواز خلاف الأولى (قوله اذا الجواز) أي التي حكم به المصنف يجامع النكح الذي قاله ابن رشد على وجه خلافه وحاصله أن قول المصنف ان أنكي أي بغيره من أي ورجيت فان لم ترج مع النكح يعين التحريم بقول المصنف أولم ترج أعمال تنك وان لم تنك ورجيت نكح الإبقاء وقوله أنه مندوب أي حوازا للتخريب وما معه مندوب فيما إذا لم ترج ولم تنك وهي الصورة الثانية من صور الجواز وقوله عكسه فما إذا رجيت وانكحت وهي الصورة الأولى من صور الجواز كذا في عب وهو مخالف للعجم فان عجم يخل قوة والظاهر أن مندوب فيما إذا لم ترج وكان في ذلك نكاح كما يفهم من ابن رشد وقد تقدم أن هذا الصورة وجوب القطع وما معه عند غير ابن رشد وقوله عكسه أي حيث رجيت وانكح كما يفهم كلام ابن رشد الحاصل أن عجم فصل قول المصنف ان أنكي أولم ترج بأجله عب ومثل في شب وحل قوله والظاهر الخ يناد كراهة مخالفا لعب وقد كررنا ذلك ونصه والمحل أن الصورة أربع

صورة يجب فيها القطع وماعه وهو ما اذا كان في ذلك نكاحه ولم ترج وصورة لا يجوز فيه او احدهما هو ما اذا لم يكن في ذلك نكاحه  
 ووجبت صورتهان يجوز فيهما ما ذكر وعنده هو ما اذا كان في ذلك نكاحه ورجحت أول ترج ولم يكن في ذلك نكاحه وقوله والظاهر انه  
 مندوب أي حيث ترج وكل في ذلك نكاحه كإيقيد نص ابن رشد وقد تقدم أن حكم هذه الصورة وجوب القطع وماعه عند غير ابن  
 رشد وقوله كتمكه أي حيث رجحت واتكى كإيقيد كلام ابن رشد أيضا اه وفي شرح شب أن المعتدل الأول وكلام ابن رشد ضعيف  
 وقول شارحنا مندوب اليه في حال عدم الرضا المذکور ظاهر ولو كان فيه نكاحه لعدو ولكن المعتدلان القطع وماعه واجب وقوله  
 وهو الابتسام الرضا ظاهره ولم يكن فيه نكاحه ولكن الرابع انه اذا لم ينكح ورجحت تعين الاقدام قوله اذا جازوا يجمع النكاح أي في  
 الصورة الثمانية أي لان الحكم يجوز اه وهو الحكم مندوب وقوله يفارقه أي في الأولى لان الحكم يجوز اه وهو غير  
 الحكم مندوب (قوله ويجاز وطه أسير) المراد الجواز عدم الحرمة والافهم مكره لقول مالك اه كره ذلك لما أخاف من بقائه بته بأرض  
 اطرب (قوله بشرط أن يتيقن) أي (١١٨) يصرم وطههما ان ظن أو شك في وطنهما من الكافر وتقتضيه يحصل بعدم غيبة الكافر

عليهما بخلاف ما اذا ظاب عليهما  
 ولا تصدق المرأة في عدم وطئه لها  
 يظهر وانظر اذا تورهم عدم السلامة  
 وظاهر الشارح عدم الجواز  
 والظاهر الجواز (قوله وأجهز  
 عليه) أي بعد العربة أي وجوبا  
 صادق بقطعه نصفين ويرى عنقه  
 وغير ذلك وظاهر المصنف ولم ينكح  
 ولو رجي فخالص الشعر ولعل ذلك  
 لانه يمكن انتفاع المسلم به بعد ما فعل  
 به في الجملته اذا جعله لكان القطع  
 والتخريب (قوله وأن يعرفوه)  
 معطوف على قوله أن يجهزوا  
 والعربة قطع العرقوب قال الأصمعي  
 وليكن ذكرا أربع عرقوبان في رجله  
 وركبتان في يديه فعرقوب الدابة في  
 رجله بمنزلة الزك في يديها فاذا  
 علمت ذلك فتقول التل كافي عشمه  
 تت أن المعنى ويجوز الاجهاز عليه  
 والمعنى وذبح حيوان وعرقبته

على وجه يختلف هذا انظر نسه في الشرح الكبير (ص) ووطه أسير وجقواصة سلنا (ش)  
 هذا معطوف على الجائر والمعنى أنه يجوز للاسترسلم أن يأتوا جنته وامته المستين معه  
 بشرط أن يتيقن أن السبي لهما لم يطأهما لالنسي لايهم نكاحا ولا زبل ملكنا بخلاف  
 العكس وهو أن سبناهم يعدم نكاحهم ويؤثر بل ملكهم كإيانى وهذا يدل على أن اذار الحرب  
 لا تعق مال مسلم وفي بعض النسخ سبناهم لسلنا الأول وجهه لان الموضوع أنهم سبنا  
 ولا يبين سلامتهم من وطه الكفار أي سبناهم سلنا (ص) وذبح حيوان وعرقبته وأجهز  
 عليه (ش) يعني أنه يجوز للمجاهدين اذا غفروا بسدوهم أن يجهزوا ما قدر واعلم من أنعامهم  
 وغيره اذا جهزوا عن الانتفاع بذلك ولا يشترط في الذبح أن يكون على الوجه الشرعي لان المراد  
 منه اذق الروح وأن يعرفوه يجهزوا عليه لثلاثين بالوجع أو العطش (ص) وفي الفصل  
 ان كثرت ولم يقصد غنلها وابتان (ش) أي في جوارز اختلاف الفصل بالجملة لانه يحرق ويحرق  
 ان كثرت ولم يكن القصد بآلافها أخذ غنلها وافرقت زياتان والكثرة ما في آتلافه نكاحه  
 لعدو فان كانت آتلافها لأخذ غنلها المسلمين فيجوز ان تقاتل في الجوارز في هذا الحالة اذا كانت  
 قليلة ومفهومه ان كثرت أنها قلت كره آتلافها (ص) وحقن أو كلوا الميتة (ش) أي حرق  
 وجوارزها كلوا رجوعن البه قبل أن يقصد أم لا تحل في التفرقة النسي وقوله وحقن الخ  
 راسع لقوله وذبح حيوان الخ وارتضى (ه) في شرحه أن حكم التريق بالنسي ومفهومه عدم  
 الطلب أن يأكلوا ماع أن ذلك جائز ولا يقال في ذلك تعذيب لاننا نقول التعذيب في  
 الخ لا في الميت وقول الشارح وأما أن كلوا عن لايأكلها فلا يحرق معناه لا يطلب حرقه  
 (ص) كتابعه عن رجله (ش) التشبيه بجوارز الآتلاف والمعنى أن المسلمين اذا جهزوا عن

والاجهاز عليه قال الباجي اختلف أصحابنا في حيلة العرقوب فقال المصريون من أصحابنا ما تكعرب أو تذبح أو يجهز  
 عليها وهذا مذهب المدونة وقال المدنيون من أصحابنا يجهز عليها وكرهوا أن تذبح أو تعرقب ان حبيب ويا يقول لان الذبح مثله والعربة  
 تعذيب اه ومثله لاد الحسن والماصل أن الشارح حل قول المصنف وأجهز عليه أي عقب العربة وردده الحشى المذكور وان  
 التل أن المعنى يجهز بين الذبح والعربة والاجهاز عليه وهو طرقة المصر يعني هو مذهب المدونة وطرقة المدونين الاجهاز  
 (أقول) فلي هذا المراد من الذبح حقيقته لا الزامه في تقدير (قوله ان كلوا) أي استألفوا في دينهم الخ أي ولوطننا والام تحرق فله تمت  
 والظاهر يحرقه مطلقا لا محال كالمه حال الضرورة (قوله خلافا لفرقة النسي) فانه يقول يحرق وجوارز كلوا رجوعن البه  
 قبل الاقسام والالا يجب حرقه (قوله ارتضى الخ) مقابل للصلح بما أولاد الاقد قال عيج وما ذكرنا من ذبح العرقوب هو الموافق  
 لما ذكرنا من شد في القطع والتريق حيث حصل نكاحه ولم ترج لاي مذهب اليه تعزم من وجوب ذلك اه والمناصب لما تقدم  
 الوجوب فهو المألوف عليه (قوله لمع أن ذلك جائز) الأول أن نقول ومفهومه عدم الطلب وهو كقولنا لا يمتاز والاصل أنهم ان  
 أكلوا الميتة يحرق المذبح والعربة وان لم يأكلوا الميتة يحرق المذبح لا للعربة (قوله التشبيه بجوارز الآتلاف) الرابعة الاذنت



فيوافق قول الشيخ في التشبيه في وجوب الحرق وعلى كلام عجم فيكون ذلك عند بالاولا (قوله اليونان) بكسر الهمزة ويجوز  
فتها (قوله لما يكتب فيه أسماء الجماعة) أي العدين لقتال العدو أي بان يهتدى الناس نحو صيغ لقتال العدو ويعين لهم شيئا من يث  
المال (قوله على أن لكل شخص شيئا) أي عشرة عثمانية أو أكثر فقه وأهل مصر أهل ديوان واحد أي أهل دقته واحد وهذا معلوله  
بحسب تفسير اليونان (قوله وأهل مصر الخ) تظهر في ذلك في قوله يعدو جعل من قاعله له وحاصله أنه يجوز أن يخص جماعة بعثمانية  
مثلا ليكونوا مئتين لقتال مئتي عرض وفي ذلك المبدأ بالديوان الواحد أن يكون أهل عطا واحد كديوان مصر وإن اختلفت  
أقوامهم كترفة وجاو بسمية مثلا (قوله وتناط بهم أحكام) أي أمور يحكمون بها ككون كل واحد له أربع عثمانية مثلا واعلم أنه  
على جعل أهل مصر ديوانا واحدا يكون قوله لطائفة أي كأهل مصر مثلا وقوله يفتح الجيم وأما بضمها فتعناه أنه يجوز للشخص أن  
يكتب لنفسه شيئا في الديوان أي إذا كان الصلاح حسلا لا وأن يكون محتاجا وأن يأخذ قدر حاجته المعتادة لأمثاله لا أن يذمها فيصرم  
انظر تمامه في عب (قوله يعني لو عين الخ) أي أن الامام إذا عين طائفة (١١٩) للجهاد وجعل لهم عثمانية لكل شهر مثلا

فأراد واحد منهم أن لا يخرج  
ويعطى واحد ادراهم أو أعطى  
له من العثمانية مثلا لا يذهب به  
فانه يجوز أن كانا ديوان واحد  
فان قلت قد تقدم أن الجهاد يتعين  
على من عينه الامام عند قوله  
وبعين الامام فلا يجوز إلا واحد  
أن يخرج عنه قلنا لا امر كذا كرت  
الأن المفعول له لا يخرج للجهاد  
الابان الامام كأيض على ذلك  
غير واحد من الاشياخ فكأنه  
عينه عنه قال النخعي وغيره ولا  
يخرج أحد مكان أحد الا بعد علم  
الامام وانه يسل قالوا ينسب  
للإمام إذا أنه الرجل عين يقوم  
مقامه ان يشبهه يرسله عنه  
فلا اعتراض حينئذ وهذا الجواب  
اتمهاه على رأي اللغني وأما  
على ظاهر المدونة فلان تأتي الآن  
يقال تعيين الامام بوجوب عليه  
الخروج أهم من أن يكون بنفسه

جعل شيء من متاع الكفار أو متاع المسلمين جاز لهم أن يلقوه بالحرق وغيره ليحصل العدو والنكابة  
وعند الانتفاع به فالمراد بالجل التمتع أعم من البيع وغيره (ص) وجعل الديوان (ش) أي  
وجاز جعل الديوان وهو اسم لما يكتب فيه أسماء الجماعة على أن لكل شخص شيئا وأهل مصر  
أهل ديوان واحد وكذا الشام وجعل بفتح الجيم بأن يجعل الامام ديوانا لطلائقة جميعها وتسلط  
بهم أحكام (ص) وجعل من قاعله بل يخرج عنه أن كانا ديوان (ش) يعني لو عين أمير  
المؤمنين طائفة للجهاد في سبيل الله فأراد أحدهم أن يجعل لمن يخرج عنه جملة فان ذلك جائز  
أن كان الجماعة والخارج ديوان واحد ومفهومه المنع أن يكونا ديوان واحد وان وقع وزل  
ينبغي أن يكون السهم الخارج ويرد الجعل (ص) ويرفع صوت مرابط بالتكبير وكراهية التطرب  
(ش) يعني أنه يجوز بجان للراطين أن يرفعوا أصواتهم بالتكبير في حربهم لأن التكبير  
شعارهم ويكره التطرب وهو التثني بالتكبير وهو صوت يشبه صوت المغاني وفي عبارة  
التطرب خفة تعصبا للأناس لحن أو سرور وكذلك يجوز رفع الصوت بالتلبية ورفع  
الصوت بالتكبير في الخروج والعدين وأما غيره هذه المواضع الثلاثة فالسر أفضل (ص) وقتل  
عين وان آمن والمسلم كارتدق (ش) يعني أنه يجوز قتل الجاسوس وهو مراده بالعين هنا وهو  
الذي يطلع على عورات المسلمين وينقل أخبارهم للعدو فليجاسوس رسول الشر ضد  
الناموس فله رسول النجس وسواه كل هذه الجاسوس عندنا تحت النعمة ثم بين أنه عين للعدو  
بما كانهم بأمور المسلمين فلا عهده وأدخل عندنا ما مان والله الاشارة بقوله وان آمن لان  
الامان لا ينضم كونه عينا ولا يستلزم مضمون الآن يرى الامام استرقاقه ومحل حوازه قلته  
أن لم يسل والمشهور أن المسلم انما عين أنه عين للعدو وقوله يكون حكمه حينئذ حكم الردني أي  
فيقتل ان ظهر عليه ولا تقبل نيته وهو قول ابن القيم ومضمون (ص) وقبول الامام  
هديتهم وهي ان كانت من بعض لكراهة (ش) أي جاز قبول الامام وأمير الجيش هدية

أونائه (قوله وإذا وقع وزل) تنبيه على السهم الجاعل للامام فله ان عرفه أو لا يظهر بينهما أي بين القاعد والجهاد وقوله ويرفع صوت  
مرابط بالتكبير قال صاحب المدخل هذا إذا كثرت الجماعة وكان التكبير في الصلاة كان واحدا كمرفع صوته بالتكبير قال  
القاضي فينبغي أن يبعد كلام المؤلف عما إذا كثرت الجماعة وكان التكبير في الصلاة أي عقب الصلاة ومثله التليل والتسليم الواقعان  
عقب الصلوات الخمس اه (أقول) فيه نظر بل التكبير وهم في حرسه يدون التقدير الصلاة قال في المدونة جازر التكبير في الرباط  
والحرس على الجسر ورفع الصوت بمقابل والتهاو كراهية التطرب (قوله صوت المغاني) جمع مغني وكان ما راد به الغناء وقوله خفة كأنه  
أراد خفة (قوله وان آمن) أي جحد بل لا بد ما مان هذا إذا آمنه معتقدا أنه غير عين فان آمنه معتقدا أنه عين فذلك لا إلا أنه يجوز عقده  
عليه (قوله لان الامان الخ) أي لو كان تأمنه يضمن كونه عينا كان لا يقتل وقوله ولا يستلزمه عطف تفسير (قوله وهو قول ابن  
القياس) ومقابله ما قاله ابن وهب من انه يقتل الآن بتوب (قوله جاز قبول هديتهم) أي جاز ردوا عليهم ك (قوله وأمير الجيش) أي  
أو أمير الجيش أي أو غير أمير الجيش قبول المؤلف وقوله

الامام لا مفهومه وحمل الجواز ان كان في الكفار منعة وقوة لا ان ضعفوا أو أشرف الامام على أخذهم فقصده التوهم بها (قوله وحديث قبلها الامام وغيره) من آحاد الجيش (أقول) الحاصل أن المهدي إذا كان غير الامام فالمهدي له اما الامام أو غيره وفي كل امان يكون لكفرية أم لا فلهذا أربع وفي كل امان أن يكون دخل بلده أم لا غير انه يستعد كونه من غير الامام بلغير الامام لغير كفرية (قوله هي) أي الامام (قوله وفي ان كانت من الطاغية ان لم يدخل بلده) أي اقلية جيشه لا خصوص بلد الملك والفرق في هاتين أعني المنطوق والمفهومين أن يكون قريبا أم لا فلهذا أربع وامان كانت من الطاغية فبعض الجيش فهي ان كانت لكفرية تدخل الامام بلده العدو أم لا لا وابطاه عند الامام ففصل (١٣٠) فيها كالأمام ويعد أن يكون من الامام غير الامام لا لكفرية (وتيسر)

اختصاصه صلى الله عليه وسلم بهدفاً لمقوس مارة وسيرين وبغلة شهجمات عنها واتخذ مارية ام ولد واعطى حسانا سيرين من خصائصه بهاتين وجالاته (قوله فكل منهما يقتل بكل حال الخ) هذا الكلام اصله ثلث وكنت اعتبرته بأن الكفار كلهم على وجه واحد دعوا للإسلام ثم للجزية ثم يقتلون لا فرق بين ترك وغيره فلا معنى لقوله يقتل الروم والتركة بكل حال والقطب والحشة يقتلون في بعض الوجوه إذا أبا الاسلام وكان بعض شيوخنا من علماء المغرب يوقفونهم ويقتلونهم ويحرقونهم حتى نت اعترضه فقال لم أر من فصل في قتالهم ولم أر من الجوه التي يقتلون فيها دون غيرها وان أرادنا أبا الاسلام أو الجوه فلا خصوصية لهم بل كل الكفار ذلك حكمهم وان أراد في حال قوتهم فلم أر من قتله ولا يمكن أن يقول أحد ان من ضعف من هو لا يسهرك ولا تعرض لهم لا يجزى به ولا يغبرها فذا علمت ذلك فلا وجه في الروم لا جاع

على جواز قتالهم وفي بعض النسخ وقاتل قوب وترك وهو الصواب والمراد السودان وان كان التوهم بالضم اسم الجليل منهم والمراد بعض السودان وهم الحشة لانهم جنس منهم فيكون أشرف بذلك لزماداري عن مالك أنه لا يجوز ابتداء الحشة والتركة بالحرب لقوله صلى الله عليه وسلم اتركوا الحشمة ماتركوكم وائر كوا الترك ماتركوكم وبحمل الحديث على الارشاد وان قتال غيرهم في ذلك الزمان أولى ولم تصح عنده تلك الآثار فذا علمت ذلك فوجه التخصيص ما ذكره لا ما ذكره الشارح (قوله والصغار) عطف مرادف (قوله اذا آمن من سبهم) أي وأمنان اهانتهم وأرادوا الاحتجاج التلاوة عليهم اعلمهم يرجعون لا الحاجة التي يقول الخصم بالحقيقة (قوله في الآيات) ولولا كثر من ثلاث على الاظهر (قوله ان لا يكون يظهر جماعة) العبارة صادقة بأمرين لكن المراد قصده الله تعالى (قوله وان علم ذهاب نفسه) أي ما زهاق روحه (قوله وان يكون في ذلك الخ) تيسر لما قبله

ذلك

على جواز قتالهم وفي بعض النسخ وقاتل قوب وترك وهو الصواب والمراد السودان وان كان

(قوله المشهور أنه الخ) ومقابلها في كتاب محمد من أنه لا ينتقل أي وفرض المسئلة استراؤها (قوله ووجب أن رجال الخ) قال عن الدين ولا يجوز لأحد أن رجاسا ساعة استجباله منه شرب سيم أو يحوم (قوله أن رجاسا) أي ولو شكا (قوله ولو طالت) ولو أنفذ مقاته (قوله) ويحسب من رأس الغنمة) أي بحيث يضيع على الجيش (قوله على القول عليها بالاختذ) وأولى على القول عليها بالقسم فالأولى حذف هذا من قوله بعد ذلك ويحسب من الجيش يعقل فيه التقيد بقوله عليها بالاختذ (قوله وعلى سيلهم) أي قبله بعد الذهاب العود إلى بلده إلا أن يكون الإمام من عليه على البقاء (قوله ويحسب من الجيش) والا كان غنبا على الجيش (قوله ويحسب من الجيش) ظاهره ويحسب الفداء وليس كذلك بل المراد ويحسب قيمة هؤلاء من القديين (١٣١) من الجيش أيضا وهذا المال الذي يأخذونه

منهم كثيرا أو قليلا وضع في الجيش (قوله أو عمل فعمل ذلك) أي بان يذل فيه أكثر من القيمة (قوله) ويحسب المضروب عليه أي الأشخاص الذين ضربت عليهم الجزية أي قيمتهم والجزية التي تؤخذ منهم كل عام موضعها بيت المال أعلم أن ظاهر ابن رشد أن من عين عليه لا يحسب من الغنمة ولا تؤخذ قيمته من الجيش وكذا من يضرب عليه الجزية فمأمن أن أخذ منه الفداء فإنه يجعل فداءه من جملة الغنمة (قوله وفي كلام السراح للقصير) وعبارته يعني وما هو أيضا واجب تنسار الإمام في الأسرى بين القتل والابقاء فإن قتل فلا كلام وإن أبى خير بين المثل والمفاداة وضرب الجزية والاسترقاق وكل ذلك مع مراعاة المصلحة للسليين (قوله والجواب أن الضرب في هذه المقسدة وجلب المصلحة قد قدمه المقسدة على جلب المصلحة ولا يجوز استرقاقه بعد ضرب الجزية عليه ويجوز مفاداة

ذلك لأنه لم يقابل حينئذ لتكون كلمة الله هي العليا (ص) وانتقال من موت لاخر (ش) المشهور أنه يجوز لنزل غلبه العدو أن ينتقل من جيب موت إلى سبب موت آخر كإذا أحرق العدو من كمال المسلمين فأنهم إذا أمكروا فها هم على كل واحد وان طرخوا أنفسهم في العر هلكوا (ص) ووجب أن رجاسا أو طولا (ش) يعني أن من غلبه العدو رجاسا الحياة الشجرة بهرو به أو رجاسا طول الحياة ولو أمروه فانه يجب عليه أن يفر إلى تلك الجهة التي تطول حياته بسببها لا حفظ النفوس واجب ما أمكن ولو طالت الحياة مع موت أشد وأصعب من الموت المجهل (ص) كالنظر في الأمر يقتل أو من أوفداه أو جز به أو استرقاق (ش) التشنيع في وجوب النظر من الإمام في أحوال الأسرى قبل القسم فخار أي فيه المصلحة للسليين تعيين عليه فعله فان أدام جهته إلى قتلهم قتلهم ويحسب من رأس الغنمة على القول بعلصها بالاختذ وإن أدام جهته إلى إعدامهم عين عليه ذلك وإن أدام إلى أن عين عليهم ويحسب سيلهم فعل ذلك ويحسب من الجيش وإن أدام إلى أن يأخذ منهم الفداء بالأسرى الذين عندهم أو مجال فعل ذلك ويحسب من الجيش أيضا وإن أدام إلى الضرب الجزية عليهم فعل ذلك ويحسب المضروب عليه من الجيش وإن أدام إلى استرقاقهم فعل ذلك وهو راجع للغنمة وهذه الوجوه بالنسبة لرجال المقاتلة وأما للدراري والنساء فليس إلا الاسترقاق والمفاداة فأوفي كلام المؤلف للتوحيح وفي كلام التارخ للقصير وهو مشكل لأنه إذا كان المعسر النظر فيما هو مصلحة فأين القصير والجواب أن القصير حيث رأى أن كلامه الأمور مصلحة ويحتمل أن يكون المراد بالقصير لازمه وهو عدم تعيين واحد منها ابتداء (ص) ولا يجتمع حمل بمسلم (ش) أي ولا يمنع استرقاق الأمة حملها بمسلم كأن تزوجه مسلم يلد الحارث ثم نسي حاملها أو يسلم زوجها قبل سبيته ثم نسيه حملها وقد أحبلها وهو كافر أو بعد إسلامه لانه يتبع أباة في الدين والنسب فالجلب في جميع هذه الصور مسلم وترقى في جميعها وأما رق الخلف فيه تفصيل أشد بقوله (ورق أن حلت بكفر) أي في حال كفر أبيه كقافي الصورة الوسطى لأن حلت به في حال إسلام أبيه كقافي الطرفين من الصور وهذا بقيد كلامه فمما سأل في وماله ولده في مطلقا فليس معنى الإطلاق حلت به بكفر أو إسلام بل معناه كان الولد صغيرا أو كبيرا (ص) والواجب ما فتح لانه بعضهم (ش) يعني أنه إذا اشترط علينا شخص من العدو مثلاً أنه إذا فتح لنا الحصن أو البلد أو القلعة أن نؤمنه على نفسه أو على ماله أو ولده أو على

(١٦ - غرضي ثالث) برضاه ويجوز بعد استرقاقه ما عدا القتل (قوله لانه يبيع أباه) لتعيل لكونه حلت بنسخت مسلم وهو ما في بطنها أي انما حكم بأن ما في بطنها مسلم لانه الخ ويجوز أن تكون الباء في قوله بسل على من وعليه حل بعض الشراح ويدل عليه نقل المواقعي كل حال فهما متلازمان فان شغل حلت به في حال إسلام أبيه أو كفره لم يرق أن وضعت لسته من إسلامه ولا قل رق وانشر إذا جهل ذلك ثم جعل رقه فبذل كرامهم على أمه بعد رقها أو يضرب على رجالها الجزية أو تفدى أو تسلّم قبل سبيها والا كان حرا تبعها (قوله وهذا قيل الخ) أي يقولون إن حلت بمبكر أي يقال محل كون ولدها فإذا أحلت به في حال كفر أبيه لأن حلت به في حال إسلام أبيه (قوله) قال في وجده عندى مانصه وتصدق أنما حلت به في حال إسلام أبيه فلا ريق وإن كانت أمه رقيقة لأن رقيقها طاري فلا يقال أن الولد تابع لأمه في الرق والحري (قوله الحصن) هو المكان لا يتعد عليه لا يرتفعه وجهه حصون

(قوله رأس الحصن) أي كبيره (قوله وبأمان) عرف ابن عرفة الأمان بقوله رفع استباحة دم الحر في يورقه وماله حين قتاله أو العزم عليه مع استقراره تحت حكم الاسلام مدته متفقوه رفع مصدر مناسب للإمان لأنه اسم مصدر وقوله استباحة فاحترز به من رفع استباحة دم غيره كالقوعن القاتل وقوله ورقة أخرجه المعاهد وقوله حين قتاله احترز به عن الصلح والمهادنة والاستئمان (قوله مطلقا) حال من الوفاة ومفعول مطلق وهو الصواب وذلك لأنه لو جعل حال من الوفاة مطلقا فادعى فاسدا وذلك لأن المعنى وجوب الوفاة في حال كونه مطلقا وأما في حالة التمسك فلا يجب الوفاة هنا معناه وليس كذلك وبكفي اخباره بأنه أمن غير مدون غير الامام كما مير الجيش فلا بد من بينة تشهد على أنه أمن غيره ومثل الامام لا مير الجعولة ذلك (قوله على المشهور) ومقابله ما لا يوازن من أن لا يابن باعته لكن قال الباطني لوسط المسلم وأراد الاظهار عليه منعه (١٣٣)

الضهار الثلاثة) أي ضمير أعين و بانه وقتل (قوله نظر إلى أن الجماعة خرجت للصناعة) وأما لو خرجت جماعة في مقابلة جماعة على أن كل واحد ابتداء بمقابله واحد فلا فالمسائل ثلاثة (قوله نزوا على حكمه) أي نزوا من حصنهم أو قدموا بلدا على حكمه الخ أي إذا أنزلهم الامام من حصنهم أو مدبنتهم أو قدموا بغيره مثلا على حكم غيره أو جبر وعلى ما يحكم به بعد الوقوع والنزول والا فلا يجوز له ابتداء انزالهم على حكم غيره وانزال النبي صلى الله عليه وسلم في رقبة على حكم سعد بن معاذ ما كان تطيب القلوب الانصار الاوس لان بني قريظة موالى الاوس مولى حلف الاموى عتاقة والاصل في مثلها المصنف أنه لما نزل بنو قريظة القبيلة المشهورة من اليهود من قلعهم وكان عليه الصلاة والسلام فيما ذكر ابن اسحق في حصارهم خمس وعشرين ليلة وقذف الله تعالى في قلوبهم

غير ذلك فإنه يجب علينا أن نوفي بملكنا ولو قال أفتح لكم على أن تؤمنوا على فلان رأس الحصن فرضوا وفتح فلان رأس مع ال جبل آمنان وهكذا على فلان لأنه لا يلزم الامان لغيره الا مع طلبه لنفسه (ص) وبأمان الامام مطلقا (ش) يعني أن من أمنه أمير المؤمنين فإنه يجب الوفاة بذلك التامين سواء كان في بلد ذلك السلطان التي آمنه أو في بلد غيره من سائر بلاد المسلمين فأى اقليم حل فيه قتاله ودمه معصوم ولا يحل لاحد أن يسجن من ذلك شيئا وإذا أراد هذا المؤمن أن يرجع الى بلده فلا يجوز لاحد أن يتعرض له بل يحل سببه لأنه وجبة الوفاة في كل بلد من بلاد المسلمين وسواء آمنه قبل الفتح أو بعده ومثل أمير المؤمنين أمير الجيوش (ص) كالمبارز مع قرنه (ش) يعني أنه يجب على المبارز مع قرنه الوفاة بمشارطه عليه من القتال داخلين أو راكبين على بصيرة أو فرسان أو فرج وخضبر أو نحو ذلك والقرن بالكسر المكافئ في الصناعة أى كالمبارز مع مكافئه في الصناعة فالتشبيه في وجوب الوفاة وسواء خيف عليه الضعيف والغلبة أم لا على المشهور لان مبارزته كالعهدة على أن لا يقتله الا الواحد (ص) وان أعين فإنه قتل معه (ش) أي وان أعين الكفار المبارزين واحدا وجماعة باذنه قتل الصان مع معيته وان كان بغتة فانه قتل المعين دون المعان ثم ان الضمان الثلاثة رابعة لقرن وضمير معه طائد على المعنى المفهوم من أعين (ص) وان خرج في جماعة لثقلها اذا فرغ من قرنه الاطاعة (ش) يعنى لو خرج جماعة من المسلمين لجماعة من الكفار فانه يجوز لمن فرغ من المسلمين من قرنه أن يعين أعمامه المسلم على قرنه نظر الى أن الجماعة خرجت للصناعة أى فكان كل جماعة عترة قسرن واحدا وقوله لمن الخ خبر مقدم والا لانه مبتدأ وإذا ظرفية تجردت عن الشرط فلا جواب لها (ص) وأجبر وعلى حكم من نزوا على حكمه ان كان عدلا وعرف المصلحة والاطمئنان الامام (ش) يعنى أن المشركين اذا نزوا على حكم رجل مسلم عدل قد عرف المصلحة للمسلمين فان العدو يجبر على حكمه فان لم يكن هذا المؤمن عدلا ولو عرف المصلحة وألم يعرف المصلحة ولو كان عدلا أو انتابا جميعا فان أمير المؤمنين ينظر فيما بينهما كان صوابا أو اقاموما كان غير صواب به وبما نرى أخرى قوة عدلا أى فيما يحكم به من الامان وغيره وان لم يكن عدلا شهادة (ص) كتابين غيره اقليبا (ش) تشبيه في نظر الامام

الرب على حكم سعد بن معاذ بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم له وكان يرمانه فباعه في جارية فادنا قال والمعنى رسولنا صلى الله عليه وسلم فومر السدكم فجلس الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ان هؤلاء نزوا على حكمك قال فأتى أحكم أن تقتل المحالة وأن تسيب الذبذبة قال لقد حكمت فيهم بحكم الملك (قوله على حكم) أى اتباع حكم من نزوا أى قتل أو أسر أو نحو ذلك (قوله وما كان غير صواب به) وتولى هو واحكمهم بنفسه فهاير امصلحة من قتل أو أسر أو غيره ولا يردعهم بالمتهم (قوله وان لم يكن عدلا شهادة) فيشمل الحر والعبد الكبير والصغير اعلم ان هذا غير موافق للقتل والمنقول ان المراد بالعدل العدل الشهادة فلو حكموا فاسقا فصرح بنظر الامام وهو معنى قول المؤلف والاطمئنان الامام فالعدل لا يتعقب حكمه فالعدالة شرط في الجواز وعدم التعقب لافى العصة فان كان عبدا أو صعبا لم يصح حكمه وكذا ان كان امرا أو نصر حيا كذا ان كان ابن شاس وابن عرفة وغيرهما فالعدالة التي قلنا انها شرط في الجواز لافى العصة يعنى عدم الفسق مع كونه سرا بالقتال كرافد محض تن

(قوله العدد الذي لا يتصرف) أي الابعصير وليس المراد الاقليم المعروف وهو أرض ذات بلدان كقلم مصر واحدة الاقليم السبعة الهند والجزر ومصر وبابل والروم والصين والسابع الترتك وبأجوج وبأجوج ومقدار كل اقليم سبعة أمثاله فرسخ في سبعة أمثاله فرسخ من غير أن يدخل في ذلك جبل ولا واد والبحر الأعظم محيط بذلك كله ومحيط بمجبل فاف كما قاله ابن الجوزي كذا في شرح شب وفي عبارة عب خلافة ونصه وخامسها الروم والترك وسادسها بأجوج ومأموج وسابعها الصين وأما المغرب والشام فمن مصر بدليل اتحاد المملكات والقبلة اه (قوله فهل يجوز) أي ابتداء (قوله أو يعرض) أي أن أمضاء الامام أو يقر بعض بنيائه للفقول فلا يحتاج للقيده لانه من أمضى أي يجوز للامام أمضاء ومورده وقوله من مؤمن ضائع لان (١٣٣)

فالمسألة على قوله ميز وكان ينبغي أن يقول من ميز واشتراط الاسلام يفهم من قوله لانما ثم حصل التأويلين فبما رحبت كان عدلا وعرف المصلحة والانتظر الامام وقوله قسمنا من غيره كمنون أو صبي لا يعقل فباطل اتفاقا (قوله ولو صغيرا) يقضي أن ما قبل المبالغة وهو الحار البالغ فيه التفاضل وليس كذلك فالواو السال ولو كان الحار البالغ العاقل خسيسا وهومن لا يسأل عنده غاب ولا يشاور ان حضر الآن الشارح تنبهت على قول تأمين المميز من صغير (قوله والاستثناء الخ) فيه تسامح لان هذا ليس استثناء وانما هو أدات شرط والاصل وان لم يؤمن الغير اقلها بل آمن واحدا أو جماعة محصورين (قوله والمعنى لكن اختلف) لا يعني ما في عبارته من التسامح وذلك لان الخلاف بالوافق للدونة والخلاف لا بالوافق وعلمه (قوله وعليه) يقول ابن المحدثون خلاف الان في فهم الخلاف والوافق عسرا فكان

والمعنى أن غير الامام اذا آمن اقلها فان الامام يتسرق في أمضائه ورد به المصلحة لماعلت ان تأمين الاقليم من خصائص الامام والمراد بالاقليم العدد الذي لا يتصرف (ص) والاقول يجوز وعليه الأكثر أو يعرض من مؤمن ميز ولو صغيرا أو رقأ أو امرأت أو خارجا على الامام (ش) لما ذكر ان الامام يتسرق في تأمين غير العدل ومن لا يعرف المصلحة تعرض هنا لمذكر تأمين المميز من صغير وعبد وامرأت أو الاستثناء الذي ذكره مستطع بخلاف ما قبله والمعنى لكن اختلف في تأمين ما ذكره لم يجوز ابتداء وليس للامام فيه خيار وعليه عبد الوهاب وغيره وهو ظاهر قول المدونة ويجوز ما ان المرأ والعبد والصبي ان عقل الامان فقول ابن الماحشون خلاف أو لا يجوز ابتداء ولكن ان وقع بعض ان أمضاء الامام وان شاعده وهو قول ابن الماحشون ونحوه لان حبب وقوله ما وافق لها وحتمل قولها يجوز أي بعضي وأما ما ان الخارج على الامام المسلم الكبير الحار فيجوز ويتفق وظاهر كلام المؤلف ان فيه التأويلين وليس كذلك وأشار بقوله (لا ذمبا وخافنا منهم) إلى أنه لا يجوز تأمينهما لان مخالفة الاول في الدين يحمله على سوء النظر للسليين واذا اتهم المسلم على ذلك في بعض الاحوال فالكافر أولى بذلك قوله من مؤمن متعلق بمحذوف صلا أي حاله كونه واقعا من مؤمن ومعنى ميز أي عقل الامام وعرف غرضه وقوله لا ذمبا عطف على من مؤمن لاهو واقع في موضع الخلل وقوله (تأويلان) راجع لما قبل الاول وقدمه هناك لكان أحسن وقد علمت ان الخارج على الامام ليس داخل في التأويلين كما في نقل المواق وغيره (ص) وسقط القتل ولم يعد الفتح (ش) راجع للجميع أي لما قبل لا ذمبا وخافنا منهم أي والواقع ما فتح لانه بعضهم وسقط القتل وبأمان الامام مطلقا وسقط القتل وكتمان غير اقلها وأمضاء الامام وسقط القتل أي وغيره من الاسر والاسترقاق ان وقع قبل الفتح وان وقع بعد الفتح فلا يسط غير القتل محمروا بالامام اياه في غيرهما وانما اقتصر المؤلف على القتل مع أنه لخصوصه حيث وقع الامان قبل الفتح لا قبل المبالغة على ما بعد الفتح لا يذنب سقط حيث ذنبا لاهودون غيره (ص) بلفظ أو إشارة مفهومة (ش) متعلق بتأمين لان التأمين بلفظ أو إشارة مفهومة فضمن أن سقوط القتل بلفظ أي بآزم منه ذلك فبغير تأنيدين كون التأمين بلفظ أو إشارة مفهومة وكون سقوط القتل بلفظ بخلاف تعلقه بسقط فانه لا يغيد الا واحدة وهو كون السقوط فقط لانه لا يتضمن كون التأمين بذلك أي لا بآزم منه ذلك فكل ما تت أولى من كلام ابن غازي ثم شرط جواز الامان وأمضائه

ينبغي أن يقول بعد أو يعرض وهل هو خلاف أو وافق تأويلان لان الجواز لا تأويل فيه لانه نص المدونة (قوله لا يجوز تأمينها) أي ولا بعض (قوله حاله كونه واقعا) فيه تسامح فالأولى حاله كون ذلك الغير كاتنا من غير الخ (قوله بلفظ أو إشارة مفهومة) أي يفهم الكافر الامان تحقيقا أو ظاهرا ان لم يقصد المشرع الامان بل قصد كتمان غيره الشارح والمواق وعليه فيجب حذف وان ظنهم سري فبما أمضى أو رد له لم تقتضه لما اتوا كذلك اذا قصد المشرع الامان فانه يحصل الامان وان فهم منها الكافر فذلك (قوله فانه لا يشيد الا واحدة) بل يفيد كون التأمين بلفظ أو إشارة مفهومة (قوله فكل ما تت أولى من كلام ابن غازي) عبارة تت وصيغة التأمين تحصل وأوصافه أو معتبره بلفظ الخ اه فانت تفهم من ذلك أن تت جعله مطلقا وحذف والشارح فهم ان هذا يتضمن كونه متعلقا بتأمين وابن غازي جعله متعلقا بسقط

(قوله ان لم يضرب) كذا في نسخة خبر قوله شرط وفي العبارة حذف والتقدير شرط جواز الامان مضمون قوله ان لم يضرب (قوله أو استوى حالت الخ) أي بان ترددها هناك مصلحة أو ليس هناك مصلحة بل انتفاء الضرر فالحاصل أن المصلحة اما تحقيقاً أو احتمالاً أو قول بل ولوثيق عدم المصلحة بل المدار على انتفاء الضرر بل قول ابن شاس (قوله لا في الصفة) لان تخصيصه يقتضي الصفة (قوله كثر افعهم على فتح حصن) هذا انما يأتي على مذهب حصن أن الامان بعد الفتح لا يصح ولا يأتي على مذهب ابن القاسم القائل بصفة الامان ولو بعد الفتح فلا يثبت بل للضرر على مذهبه بأن يكون أمن جاسوساً مثلاً وبقى النظر في التأمين بعد الاشراق وقبل الفتح هل هو تأمين مطلقاً أو كعدم الفتح يكون أمناً السقوط القتل فقط وانظر من كلامهم الاول هذا حاصل بحثي نت (قوله فان الامام مخير في رده) انظر ما معني تخصيصه في رده مع فرض أنه يضرب وأجيب بان المراد الضرر في الحال وتوقع المصلحة فيما بعد (قوله وان قلته جري) أي من غير اشارة منا ولم يقصده المؤمن (١٣٤) كقولهم ليس مركب العدو أرخص قلعتك فظن ذلك أمناً (قوله أو جهل

السابق في قوله فهل يجوز الخ قوله (ان لم يضرب) الامان بالمسلمين بأن حصلت به المصلحة أو استوى حالت المصلحة وعدم الضرر وهو شرط قول ابن شاس لانتفاء المصلحة بل عدم الضرر اه وبعبارة قوله ان لم يضرب راجع لجميع صور الامان وهو شرط في الزوم لا في الصفة أي فان أضرب كثر افعهم على فتح حصن وتيقن أخذهم فامتهم مسلم فان الامام مخير في رده فانه حصن (ص) وان قلته جري فقاء أو نبى الناس عنه فعضوا أو نسوا أو جهلوا أو جهل اسلامه لا امضاء أمضى أو رد محله (ش) الضمير المنصوب بظن والجسرود بن راجع الى الامان والمستتر في نبى راجع للامام والمعنى أن الخرى اذا ظن الامان فامتهم مسلم فان الامام مخير في رده فانه حصن حلف المسلم على أنه يقتله فاعاد لظن وقال ظننت ذلك الامان أو نبى امر المؤمنين عن التأمين فحقوا وأمنوا اماناً ساقطاً لثباته لهم وأما عصيان الاخره وأما جهل بأن جهلوا أو حرمة المخالفة أو جهلوا النبي بأن لم يعلموا فامتهم فاعاد لظننا فان الامام مخير بين امضاءه أو رده الى المحل الذي كان فيه قبل القدوم لا يجوز قتله ولا سترافقه وكذلك ضمير الامام في الامضاء والرد محله اذا نزل الخرى على تأمين من قلته مسلماً فذا هو ذى أماناً علم عدم اسلامه وجهل أن أماناً ماض كمان المضي والمزاد لا بعد ذلك وهو في ذى المال (ص) وان أخذتم قبلاً بأرضهم وقال جيش أطلب الامان أو بأرضنا وقال ظننت أنكم لاتعرضون لتاجر أو ينهار فلامنه (ش) بعض أن الخرى اذا أخذنا في أرض العدو وهو مقبل السيف لم يفتقر اليه قال لتاجرت أطلب الامان منكم فانه يصدق في مقاتله ويرد الى مأمنه وكذا اذا أخذ في أرضنا معه تجارة ودخل عندنا بالامان وقال لنا لتاجرت لا تجر وظننت أنكم لاتعرضون للتجار فانه يقبل منه ويرد الى مأمنه ومثله اذا أخذنا من أرض العدو وأرضنا وقال جيش أطلب الامان فقلوه رد لامنه في المسائل الثلاثة كاهو جواب مالك في الاولى والثالثة وحكي في فوضه عليه الاتفاق في الثانية وقوله وقال ظننت أنكم لاتعرضون لتاجر رأى والحال انه تاجر وكذا اذا أخذ بأرضهم وقال ظننت أنكم لاتعرضون لتاجر والحال انه تاجر وأما لو أخذنا أرضنا وقال جيش أطلب الامان فحكي الخطاب خلافاً لعماد بن أوسد بأرضنا وقال جيش الاسلام أو لقد اهل رد لامنه أم لا والتاخر انه يجري مثل ذلك فيما إذا قال جيش أطلب الامان

اسلامه أي عدم اسلامه وقيل ان المعنى أي تصوره على خلاف ما هو عليه وكذا يقال في قوله لا امضاء وبحث فسر جهل الاسلام بما تقدم فينبغي اعتقاد الاسلام أو قلته وهل الشك في اسلامه أو نومه بمنزلة الظن والاعتقاد أي ظن الاسلام أو اعتقاده فيمضيه أو رده محله أو بمنزلة اعتقاده أنه ذى نفس الموافق في شرح قوله الا فويل يجوز الخ يفيد الثاني (قوله محله) أحسن من قول ابن الحاجب لما منه لصدق على ما إذا كان قبل التأمين يحصل خوف فانه لا رد بحيث يأمن بل محله قبل التأمين (فان قلت) ما وجه الرد في هذه المسائل ما عدا مسئلة أو جهل اسلامه لمحله وبأن في المسئلة التي بعدها أنه رد لامنه قتالاً لوجه ذلك فورد عوا في الثانية وضفها في هذه مع وبعد هذا كله فالوافق للقتل ما قاله ابن الحاجب من أنه رد لامنه (قوله الى المحل

الذي كان فيه قبل التأمين) أي الصادق بكونه محل خوف (قوله مقبلاً) محل من ثابت فاعل أخذ وجعله وقال جيش سلمة على تقدير قدومه بجهته وقال ظننت (قوله هل رد لامنه أو الخ) اعلم أنما إذا وجد بأرضنا من قوله وان أخذنا بلدنا فأرضنا بلنا الحكم فيها أو احدى هوان المسئلة ذات خلاف فالاول هو ما أشار به بقوله فان أخذ في رده خوله الخ وهذا هو المعتد والى ما قاله حصن من أنه في مسوأة أخذ في رده بخوفه أو بعد طول فكري الامام فيه ربه الا في الجاسوس فيقتل والحاصل انه تاجر يوجب ارضهم وتاريخاً ورضاً وتاريخاً بينهما وفي كل اماناً يقول جيش أطلب الامان أو أنكم لاتعرضون لتاجر فالحكم واحد في الثلاثة أراض فاما إذا قال ظننت أنكم لاتعرضون لتاجر وأما إذا قال جيش أطلب الامان أو أخذنا من أرضهم أو بين الارضين فكذلك واحد في أنه رد لامنه وأما إذا أخذنا من أرضنا وقال جيش أطلب الامان فغيري على ما إذا قال جيش أطلب الاسلام وقد علبت ما فيه من القولين ومنى ما إذا قال جيش الاسلام ما إذا قال جيش فقلده كاهو مصرح به

(قوله قبل منه ورد أمسه) انظره فان التباس أنه يطلب منه ما ادعى أنه جاءه فان حصل منه والا كان ذلك قرينة على كذبه (قوله وان قامت قرينة فعلها) أي فالعمل عليها سواء صدقت قوله أو كذبت وقال الشيخ ما حاصله ان قام دليل على صدقه أو لم يثبت دليل بالصدق ولا بالكذب كان أمنا ولم يسترق أو على كذبه كلن برقيان بنفس الاخذ (قوله وقيل حمل) أي في خلافا لما في عب (قوله وقيل ان رد واغلبة الخ) هذا هو الظاهر (قوله تأمين ح) أي ينزل الامر ينصرف بانقضائه أي اعطاه الامان الا ان هذا أمان خاص لا ينزل الامر يعني أنه يؤمن لقوله لا أرض الاسلام لشرا يحويه فاذا فرغ سببه (١٣٥) انصرف الامان وهذا أخرجه به الهادئة وغيرها كاذ كرفي له ولا يخفى أنه لا يثبت لصور الاستئمان كلها فانه لا يثبت ما اذا دخل على الاقامة واذا علمت ذلك قلست السنين والنساء للطلب بل زاد ثمان فان قلت اذا قلنا زاد ثمان فيرجع للامان قلت هذه حقائق اصطلاحية لهذه الاقطار فلا يرد شي (قوله في غيره مرة) لا حاجة لهذا القيد لانه اذا قتل في معركة وكان مأمعه فهو غنمة للسلبين (قوله ولم يؤسر قبل موته) وأما مؤسر قبل موته فله الذي أسره (قوله وأدخل على التجهيز الخ) اشار إلى أن في مفهوم قوله ولم يدخل على التجهيز تفصيلا ولا اعتراض في ذلك (قوله ولا يمكن في هذه الوجوه من الرجوع لو ارادته) أي لانه ينهم أن يكون جاسوسا (قوله ولقاتله الخ) قال ابن غازي والصواب كأي بعض النسخ ناخبر قوله ولقاتله ان أسرع قتله قوله ولانها حارة في قوله ولان مات عندنا الخ وفي قوله والا أرسل مع دية لوارثه وفي قوله كوديعته فهو كاستنقى من المحلات الثلاث أو انها محذوف من الأخيرين فلا لا الأولى عليه (قوله مع دية) أي اذا كان قتل ظلميا فبلنا (قوله

فيقول جئت الى الاسلام فان أخذني فورد دخوله وحداثا قدومه قبل منه ورد أمسه وان لم يظهر عليه حتى طالبت اقامته عندنا لم يصدق في قوله ولا يكون لمن أخذه موري الامام فيه رايه ولا يقتل الا أن يعلم أنه جاسوس للعدو (ص) وان قامت قرينة فعلها (ش) يعني ان المشرك اذا أخذه في بلد وهو مقل البناء وأخذه في بلدنا وقد دخل بلا أمان أو أخذه بين البلدين وقامت قرينة تدل على النجاسة أو الحارة على علمها (ص) وان رد برح ففعل أماته حتى يصل (ش) أي وان رد المؤمن برح قبل وصوله الى مأمته فهو على أماته السابق حتى يصل الى مأمته فاذا قام فليس الامام الزامه الذهاب لانه على الامان ولا مفهوم للرجع عند رد قبل الوصول الى مأمته ولو اختار فهو على أماته كاهو ظاهر كلام ابن ونس وان رد وبعده بلغهم ما منهم برح غالبه أو اختيار اقليل الامام مخيران شاعرا ترههم وان شاعروهم وقبل هم حل وقبل ان رد واغلبة فالامام محضر وان ردوا اختيارا فهم حل • ولما أنهى الكلام على متعلق الامان شرع في شيء من متعلقات الاستئمان وهو كما قال ابن عرفة تأمين ح) أي ينزل الامر ينصرف بانقضائه فمات متعلق بذلك ما أشار اليه المؤلف بقوله (ص) وان مات عندنا فله في ان لم يكن معه وارث ولم يدخل على التجهيز (ش) يعني ان الحرب المستأمن اذا مات عندنا في غير معركة ولم يؤسر قبل موته فان ماله ودينه ان قتل يكونان فاليك المال ان لم يوجد في بلدنا وارث ودخل المينالى الاقامة أو كانت عادتهم ذلك أو جهل ما دخل عليه ولا طاعة أو دخل على التجهيز أو كانت عادتهم ذلك وطالت اقامته فيما لم يعرف تنزلا لطول الاقامة منزلة لدخول عليها ولا يمكن في هذه الوجوه من الرجوع لو اراد ان يرد وبعده وارث في بلدنا أو ما يصح عام لانها لوارثه سواء دخل على التجهيز أم لا والمرد وارثه وارثه في دينهم كافي التوضيح ومفهوم ولم يدخل الخ أنه لو دخل على التجهيز أو كانت عادتهم التجهيز ولم تطل اقامته فمما فرسل وارثه كما نرى وأما مال الصلح فسيأتي في باب الجزية وأما العنرى فسيأتي في باب الفرائض (ص) ولقاتله ان أسرم قتل (ش) صورتها ح) أي نزل عندنا بأمان ثم نقض العهد حاربنا فأسرناه ثم قتلنا فان ماله ودينه يكونان لمن أسره ثم قتلناه لا مقل دية بأسره قبل قتله والقولان الاثنان في الوديعه مختصان بما اذا قتل من غير أسرم ان كل من أسرم من الجيش أو مستندا للجنش فانه يخص كسائر الغنمة ولا الاختصاص به ولا مفهوم لقوله ثم قتل بل حبس أسره فله أسره سواء قتل بعد أو لم يقتل قوله ثم قتل قتله الأسر أو غير مو عليه القيمة لا سر لانه بأسره صار وقته (ص) والا أرسل مع دية لوارثه (ش) يعني ان الحرب اذا دخل عندنا بأمان ومات ووارث عندنا أو لم يكن لموارث ودخل على التجهيز أو كانت عادتهم التجهيز ولم تطل اقامته فمما أو قتل عندنا في معركة قبل الاسر فان ماله ودينه لوارثه في الصورة الأولى ويرسل

وله وارث عندنا الخ: فيه اشار إلى أن قول المصنف والا أرسل الخ تراجع لقوله ان لم يكن معه وارث وما بعده الا ان الارسل بالنسبة لما اذا كان معه وارث يراد به الفجع (قوله أو قتل عندنا في معركة قبل الاسر) أصله الشيخ سالم قال عجب ويجب حله على ما اذا دخل على التجهيز أو كانت العادة التجهيز ولم تطل اقامته وأما اذا طالت اقامته أو دخل على الاقامة فلا يرسل لوارثه بل يكون فبا بطريق الأولى من ماله فخالص كلام عجب انه اذا لم يكن معه وارث ودخل على الاقامة أو ما في حكمه لو مات قتله في موكة الوقتل في معركة قبل الاسر فله في الطريق الأولى وقول الشيخ سالم أو قتل عندنا في معركة تابعه لشارح يحصل على ما اذا دخل على التجهيز

[illegible]

ودينه الى عند نصفيها قولان  
هل ترسل لوارثه؟ وتكون فيها هذا  
حاصل كلام الشيخ على تعقيد  
على السابق (أقول) هذا لا يظهره  
وجه وهو انه اذا كان قتل في  
معركة بيننا وبينه فالمال الذي يدره  
غنيمة ولا يظهر كونه يرسل لوارثه  
وأما الوديعة فقال لا أعلم في  
قول ما يترسل لانها لم تكن معه بل  
هي أمانة عندنا وكيف يعقل على  
كلامه ان المال الذي يدره يرسل  
والوديعة التي ليست بده فيها  
القولان بل الذي يظهر ما قلناه من



منهم قالة في التوادد وظاهره ولو اولادهم لاه يصدق عليهم انهم اولاد اهل الشرك (قوله وبهتيم) ظاهره انه لا كراهة في قبول الهبة وليست كالشراء والا كان يقول وكره لغير المالك اشتراؤه لمصلحة واتهمهم أي قبول الهبة وبعضهم يسوي بينهما ومثل الهبة الصدقة أي ان تحقق القصد منهم لله تعالى والالم يتصور صدقة منهم ك (قوله على ١٣٧) الاظهر ومقابلته لا يترجم عنه (قوله على

وبهتيم لها (ش) الضمير في قامت يرجع للسلع وفي به رجع للبيع والمغني ان الحربي اذا باع السلعة لغير مالها بعد قدومه اليها بامان او وهبها لآخر بعد قدومه اليها فانها تنوت على مالها بذات وليس للمالك ان يأخذها ممن اشتراها بالثمن الذي سعت به ولا ممن وهبت له حبرا لان امانا يحقق ملكهم ولا به بالعهد صارت له مرة ليست في دار الحرب بخلاف ما وقع في المقاسم او باعوه او وهبوه بدارهم كما ياتي عند قوله وله بعده اخذته منه بالاول ان تعدد وعند قوله آخر البلب وسلم اؤذي أخذنا وهبوه بدارهم مجازا بعوض به ان يبيع فيضي ولما كان الثمن أو الزائد (ص) وانتزع ماسرق ثم عديبه على الاظهر (ش) يعني ان الحربي اذا دخل عندنا بامان ثم سرق في زمن عهده من أموال المسلمين أو الغنيم من خرج به الى بلدته ثم عاد اليها بامان ومعه ماسرقه او عادم غير فاته يترجع جميع ماسرقه ولقائى المؤلف عيبد للجهول لكن اذا عاده هو قطع على مذهب المدونة كما يقتل ان قتل من هرب ولا يزل ذلك عنه امانه وقوله على الاظهر متعلق بانتزع (ص) لا اضرار مسلمون قلموا بهم (ش) المشهور ان الحربيين اذا قدموا اليها بامان ومعههم مسلمون غنموا منهم منافقهم لا يترعون منهم ولهم أن يرجعوا لهم الى بلدتهم وسواء كانوا ذكورا أو نساء من الاراء ومن العبيد ولهم وله اناتهم عند ان القاسم في احدث قوله والقول الآخر انهم يترعون منهم وهو الذي عليه أصحاب مالك وبه العمل وبصاره وجه قول ان القاسم ان الامان يصدق لهم المالك على القول بأن دارهم قلت والمشهور ان المالك لا يملكهم شيئا منهم ولا ان القاسم قول آخر انهم يترعون منهم بالقيمة وهو الذي عليه أصحاب مالك وبه العمل ومحل الخلاف فيما غنموا منها لا يماسق في عديبه فانه يترجع منهم كما هو ماله المؤلف يجب كتبه (ص) ومالك باسلامه غير الحر المسلم (ش) يعني ان الحربي اذا أسلم فانه يملك كل ما يسيده من الاموال وغيرها فلم يمسها أو اقام يبلده الا بالاسلم ومنها القطة فانه لا يملكه ويؤخذ منه مجازا وكذا ما تحقق انه حسن ولما كان معنى ملكه ان فيه شائبة من ملك ما لا يسيده من خدمة أو مال بخلاف أم الولد اخذ في بيان ذلك فقال (ص) وقديت أم الولد (ش) يعني ان يجب على سيد أم الولد ان ينفقها من أسلم عليها بقيمتها يوم اسلامه لشيء بها بالبرة اذ ليس له فيها غير الاستمتاع فان كان مليا والا انتفعت به والقيمة على انها نفق وقوله قديت الخ لا أن غوت هي أو سيدها وبعبارة كلامه هنا على من ذكر من أم الولد ما بعد هاجت أسلم عليهم الكافر الحربي وقدم اليها بامان لا أم وبسده أم الولد المسلم أو مدبر أو معتق لأجل ثم أسلم فان أم الولد تنفد من مال سيدها والمدبر يعتق من ثلث سيده كما ياتي بيانه وبيان حكم المعتق لأجل وبقي الكلام على ما اذا غنوا وقسموا وتنقسم ما يسيده حكمهم اذا قدم بامان وهم يسيده وهو انهم يقون بيده وسكت عن المكتبات اذا أسلم عليها الحربي وحكمه انه يسيق على كتابته ويستوفى من أسلم وهو يسيده فان وفي الكتابه خرجوا ولا ولا سيده الا ورثان وهو يسيده (ص) وعنت المدبر من ثلث سيده ومعتق لأجل بعده (ش) يعني فان كان من جلف ما يبدل الحربي الذي أسلم مدبر ومعتق لأجل ومكان فاما المدبر فانه يخدم هذا الذي أسلم عليه وله ان يؤاجر مدته حياة سيده الذي

بارض الحرب (قوله وقديت أم الولد) في فترة الاستئمان قوله ومالك باسلامه لان معتق ملكه واستمر ملكه الا هذه الاشياء فلا يستمر عليها ملكه (قوله فان كان مليا) الجواب محذوف والتقدير فتؤخذ منه كما هو ظاهر (قولا أن غوت الخ) فان ماتت انتفض الامر ولا يرجع على مالها كباقي وان ماتت سيدها نرجعت بغير قيمه مدونه (قوله وقدم اليها بامان لا أم) أي قبل اسلامه

(قوله فإذا مات سيده) وانظر إذا علم كونه مديرا ولم يعلم سيده أو علم ولم يعلم موته وينبغي أن يبقى يعلم أن أسلم إلى مضي مدة تعمير سيده مع تقدير كون سيده وسطا فيخرج حرا ذكر في ك (قوله والافلامعني الخ) بل المعنى وهو الرذعي المقابل وهو ابن شعبان وأحمد بن شاذان فاما قاتلان بان الحارث لم يسرق وعلى الاول يأخذ منه بغير عوض أو ابراهيم الاندلسي بعوض (قوله للستانم) الاول الذي أسلم (قوله فان يقطع على المذهب) وقيل ان سرق فوق حقه نصا (قوله اذ ان في أمر آخر) أي لم يفتحه وقوله اذ ان مات مغمورا بية غنما (قوله على المشهور) يتدارنه راجع للتعمير وان هنالك مفسلاين كثر بالجيش وقتله في هذا ذكر الجيش ولا يحدد اذ قل (قوة غنيمة توفي ومغتص) قال الشيخ ان عرفة الغنيمة ما كان يقتال أو بحيث يقتال عليها اه قوله ما كان يقتال أي ماله يقتل يقتل استرازا بماله بشراء أو به أو غير ذلك (١٣٨) وقوله أو بحيث يقتال عليها ليحل به ما تجلي عنه أهله فاما ان يكون بعد نزول

الجيش أو قبله فان كان بعد نزول الجيش فهو غنيمة وما تجلي عنه أهله قبل خروج الجيش فهو غنيمة وصرح الباقي بأنه ما تجلي بعد خروج الجيش وقبل نزول بلد العدو والمختص بأخذ غنيمة الممال والأخوذ من كثر المسمى بالمختص بأخذ غنيمة ولا يسمى غنيمة ولا يأخذ من مال حربي غير مؤمن دون عمله أو كرهادون صلح واقتال صلح ولا قصد بخرجه المطلقا على رأى أو زيادة من أحرار الذكور البالغين على رأى قوله ما أخذ من مال حربي يشمل الغنيمة وغيرها وقوله غير مؤمن لخرج به ما أخذ من المستأمن وقوله دون عمله احتريزه بماله الحربي وقوله أو كرهام الصلح وغيره فأنرج من المصالحين بقوله دون صلح وقوله ولاقتال أخرجه الغنيمة لانها لاجل القتال وقوله ولا قصد أخرجه فان قصد القتال أو تجلي أهل المال فلا يختص بأخذ

لانه من الغنيمة فأنرج بذلك كاتقدم ومثال المختص بأخذ الماخول في خدمه ما ربه أسرا أو تاجر أو من أسلم بدار الحرب وخرج جماله أو ما غنمه النصارى قوة مطلقا رأى أشارا إلى اختلافه فان ما أخذ من أموال الكفار المحاربين الا احرار الذكور البالغين غنيمة بلا خلاف وما غنمه أهل الامة مختص بهم وما غنمه العبد والسيان والسيان لا يكون غنيمة ومختص بهم وقبل الخمس (قوة على المتقدم) ومقابلته لا تصير وقفا غير الاستيلاء أي يحتاج لحكم أي لا تصير وقفا حتى توقف فقوله أي من غير احتياج إلى حكم أي حكمه ولو فنية أي لا يحتاج إلى انشاء فنية فلنظم الحكم غير ما دخلت ذلك فذكر كراه ما قاله محشي ت ومما صله ان المراد بوقفه كراهية مقسومة لا لا الوقف المصطلح عليه وهو القمص فما اختلف هل كان عبدا بالاستيلاء أو كان بعد تطبيق نفوس المسلمين (قوة لفعل عمر) قال في ك ومعنى أو فقهاء أي أظهر وقفها أو تازع فيه وأعلم الدليل عليه وهو مراعاة مصالح المسلمين لانه لو فسها تم نزول الامام أمر كنهين باليوش والسا كرم لا يقتل لا يجتمع بهنهم

عنة

(قوله فزعم) أي يقال وليس المراد زعم أي مطية الكذب (قوله الأخير) لعل ذلك للصحة اقتضت ذلك لم نقلها (قوله ولكن لا يؤخذ الدور كراه) اعلم أن القول بأن الدور وقف أعني يتناول الدور التي صادفها الفتح فإذا تمت تلك الأبنية وبني أهل الاسلام دورا غير هاتهذه الأبنية لا تكون وقفوا الارض باقية على وقتها (قوله ومذهب أبي حنيفة) وهو مذهب أبي حنيفة أيضا ومذهب الشافعي إنما اقتضت صلحا (قوله أن أوصف عليه) أي قوتل عليه حقيقة أو كذا كان المجلي العدو بعد دخول الجيش بلاده (قوله أوسوقا على سوادها) أي جبالا مسافة على الأشجار فالمراد بالسواد الأشجار وهو معطوف بحسب المعنى على قوله لعمارتها وكذا قال لعمارتها أو لاساقفة على سوادها ومعطوف على أن أقرت فان قلت (١٣٩) إذا أقرت بأبنيتها أهلها لاساقفة على سوادها فإن

عنوة فأي ذلك عليهم وكان بلال من أشد الناس عليه كلما فزعم من حضر ذلك أن عمر دعا عليهم فقال اللهم كن فيهم فلم يأخذ الحل ولا حل منهم حتى عبد الوهاب ولم ينصرك أحدا من الصحابة عليه ذلك ولا عمه عثمان وعلى على مثل ذلك وقد غنم عليه الصلاة والسلام غنائم وأرضى فلم ينقل أنه قسم منها الأخير وهذا إجماع من السلف وبعبارة ووقفت الأرض إلى أي ليست عوات ما عدا أرض البور على القول بأن دورهم قسم على حكم الغنمية وأما على القول بأنها لا تقسم وهو المذهب فأرضها وبناؤها وقف ولكن لا يؤخذ الدور كراه فليست كأرض الزراعة ولو قسمت الأرض التي ذكرناها وقف فضي حيث قسمها من يرى قسمها ومذهب مالك أن مكة ليست عنوة (ص) وخمس غيرها أن أوجب عليه (ش) قد علمت حكم الأرض العنوة وأما غير الأرض من المال والكرام أي الخيل وغير ذلك فإنه يخمس أي يشبهه الإمام خمسة أخماس الخمس لله ولرسوله لقوله تعالى فإن لله خمسة وللرسول والأربعة أخماس يشبهه الإمام بين المجاهدين كما يأتي عند قوله وقسم الأربعة لحرم مسلم الخ لكن شرط التخصيص المذكور الإيجاف عليه بالخيل والركاب أي الأبل أي يكون القتال سببا في أخذه (ص) فخرأجها والخمس والجزء لا له عليه الصلاة والسلام ثم المصالح (ش) تقدم أن أرض العنوة وقف للمصالح المسلمين ولا تقسم وأما خراجها أن أقرت بأبنيتها المسلمين أو أهلها لعمارتها أو سوقا على سوادها أو الخمس الذي لله ولرسوله أي الخمس الخراج بالقرعة من غنمة أو ركا كأمه عند قوله وفي ثمنه الخمس كل كرا أو التي والجزء لا له وبه والصحة وعشورا أهل النعم وخراج أرض الصلح محله بيت مال المسلمين بصرفه الإمام في مصارفه واحتجاده فيسدد من ذلك مال النبي عليه الصلاة والسلام على جهة الاستيعاب فيصرف للمصالح أي الصائد تنفع على المسلمين كبناء المساجد والقناطر والقروى وعمارة الثغور وأرأى الفضاء وقضاء الديون وعمل الخراج وتوزيع الأعراب وتقوهم وأشهر كلام المؤلفان الذي لا يلزم تخميسه (ص) وبذلك فيهم المال ونقل للاجوز الأكثر (ش) يعني أن الإمام عند القسم الذي وما في حكمه سدادا عن جي فيهم حتى يغواغنى سنة ثم ينقل ما نضل لغيرهم أو وقف لثواب في هذا إذا استوت الحاجة في كل البلدان فإن كان غير فقره البلاد أكثر حاجة فإن الإمام يصرف القليل لاهل البلد الذي جي فيهم المال ثم ينقل الأكثر لغيرهم وقوله ونقل للاجوز وجوبه بالأكثر وقوله وبني الخيل البداة فبالتسوية للمصالح المسلمين فلا يتأق البداة لا له عليه الصلاة والسلام قبل ذلك البداة ما له عليه الصلاة والسلام حقيقة (ص) ونقل منه السلب

الخارج قلت براد بالخراج ما يشمل الثغارات على الأشجار (قوله قيدنا من ذلك ما لا ينبغي الخ) ووقر نصيبهم لأنهم لا يعطون من الزكاة (قوله على جهة الاستيعاب) أي إن كان في المال مسحة والأدنى بالاجوز فلا حرج أي فالترتيب في قول المصنف ثم للمصالح على جهة الاستيعاب كالمصرح به (قوله وعقل الخراج) أي إذا لم يكن عاقلة (قوله ويخومهم) بكلمة يحتاج ونظائر كلامه إن الإمام لا يسد من ذلك نفسه وعياله وبه قال ابن عبد الحكم فإن ذلك خاص به على الله عليه وسلم وقال عبد الوهاب يبدأ بنفسه وعياله ثم يقدر وأما خراج لجمعه أه (قوله وبني عن الخ) أي وجوبه على الله عليه الصلاة والسلام (قوله من جي فيهم) المال أي في بلدهم الخراج أو الخمس أو الجزء لا له أي باعتبار كل بلدة جبي به المال والظاهر أن المراد كل بلدة المدينة كرشيد واسكندرية من إقليم مصر (قوله حتى يغنوا غنى سنة) قال في لا وقدم في أنه أنهم يعطون واحتجاده الإمام أي فيثني يكون قوله وبني الخ أي بعد الاشراف (قوله لثواب

(١٧ - خ) ثالث المسلمين) أي لمصالح المسلمين وقوله هذا أي محل إعطائهم ما فيهم غنى سنة إذا استوت (قوله فإن الإمام يصرف القليل) ظاهره أن لا يقترأوا بتقديم أنهم يعطون حتى يغنوا فيعمل على ما إذا لم يكن غيرهم حرج ذكره بعض الشراح (قوله ونقل منه السلب) السلب معقول نقل خلافا لعب فإن عبارة توهم أنه من يد عليه وليس كذلك وحاصل توضيح ما في المقام الذي نقلناه من بعض شيوخ أهل المغرب يدل عليه النقل أن السلب قسمان كلي وجزئي فالكلي هو المشاركة بتوهم من قتل قنصله لفسده والسلب إذا أطلق لا ينصرف إلا إليه والجزئي هو الذي يأخذ الإمام من الغنمية كسيف ونحوه يعطيه للقاتل وكل يحسب من الخمس الذي يخرج من الغنمية والمصنف لما قال السلب فهم منه باعتبار ما قلناه لا ينقل إلا الكلي ولا ينقل الجزئي فلذا قال الشارح ولوحذف

السلب لكان أشمل أى لانه يتناول الكل والجزى وكل من القسمين محسوبين الخمس قال ابن عرفة النفل ما يعطى الامام من خمس الغنمة مستحقا لمصلحته وهو جزى وكلى فالاول ما ينبت لاطعائه بالفعل والثانى ما ينبت بقوله من قتل قتيلناه سلبه قال القاضي فى التبيين والنفل يقع القاصوسكونها بحال باذعى السهم ومنه نافذة الصلاة (قوله ولا بأس بالنفل ان اختلف فعلهم) ظاهره ولو فى السلب الكل (قوله أى الذى سلبناه منهم) أى من ذواتهم مما كان عليهم من ثوب وغيره المشارة بقول المصنف والسلب فقط سلب اعتيد وقوله وغير السلب أى كان يعطى الامام ذلك المقاتل سوارا وغير ذلك من الغنمة لقتال وكل محسوبين الخمس (قوله فالوقال ونفل منه) أى من انفس وقوله ولم يذكر السلب أى الذى هو الكل (قوله لكان أشمل) لتناوله السلب الجزى والكل والسلب فى المصنف قاصر على الكل هنا معناه فلا (١٣٠) تكن من القاصرين واسأل الله حق اليقين وصحة التبيين فاذا علمت ذلك

للمصلحة (ش) يعنى ان النفل فى الشرع هو ان ياد من خمس الغنمة فان لامير المؤمنين ان أن يزمن الخمس وهو مرجع فغير منه من شاء من المجاهدين أى يزمن ما يرى زيادة من كان لمصلحة كقوة عطش الاستخذ وشجاعته أو يرى ضعفه من الجيش فيغيرهم بذلك فى القتال لا لغير مصلحة فان استروا ونفل جميعهم أو ترك ولا ينقل بعضهم ولا بأس بالنفضيل ان اختلف فعلهم والسلب بالتحريك أى الذى سلبناه منهم وغير السلب ينقل الامام من باب أولى فلو قال ونفل منه ولم يذكر السلب لكان أشمل وأخصر (ص) ولم يميز ان ينقض القتال من قتل قتيلناه سلبه من قتل قتيلناه سلبه غير جائز لان ذلك يؤدى الى ابطال مرادهم بقوله ان ينقض القتال من قتل قتيلناه سلبه غير جائز لان ذلك يؤدى الى ابطال نياتهم والى قسادها لان بعضهم ربما أتى نفسه فى المالك لأجل الغرض الذى ينشئ فصرقته لاثواب فيه لكونه قاتل لأجل الغنمة أما بعد القدرة على العدو فان ذلك جائز اذا لم يحذور فيه ومن فاعل يراى أى لم يجر هذا اللفظ قبل انقضاء القتال والمراد بالجزى هذا اللفظ وما رادفه وما كان معناه (ص) ومضى ان لم يطله قبل الغنم (ش) يعنى اذا قلنا بعدم جواز قول الامام قبل انقضاء القتال من قتل قتيلناه سلبه فان وقع مضى لانه حكم بما اختلف فيه الا أن ينس على ابطاله قبل جواز الغنم فانه يطل حينئذ ولا شئ على قتل بعد ذلك من سلب المقتول وله سلب من قتله قبل الاطال ولا يعتبر ابطاله بعد المغنم بل ينقض من فعل نسا من الاسباب ما رتبته الامام عليه (ص) والسلب فقط سلب اعتيد (ش) يعنى ان الامام اذا قال من قتل قتيلناه سلبه فقتل المسلم قتيلناه سلبه المعتاد وجوده مع المقتول حال الحرب كفرسه ودرعه وسيفه ورجله ومنطقته مما فيها من حلبة وفرسه المركوبة أو المملوك بده أو بدغلامه لاقتال وما باتى من قوه ودابة لا تخالفه اذ هو محمول على دابة ليست كذلك ومفهوم المسلم ان الذى الذى مع الجيش لاسبابه اذا قتل قتيلنا الا اذا اجازته أسير المؤمنين فانه يأخذ عليه وعضى ذلك ولا يتعقب وكذلك لو قتله أمرا فغلاشئ لها الا أن يحكم بذلك لها فبعضى كمالها مصنون وانما لم يقتصر المؤلف على قوله مسلم بل زاد قوله فقط لان الاول مفهوم غير مشروط وهو لم يعتبره بخلاف الثانى لاعتبار لزوما (ص) لا سوارا وسلب وعين (ش) هذا مفهوم قوله اعتيد ومثل العين وهو الذهب والفضة طوقه وقرطه الذى فى أنفيه وتاجه الذى على رأسه لانه (قوله بل يستحق من فعل شيا الخ)

فما كتبه شيخنا عبد الله من ان المراد ان غير الماخوذ من أموال الكفار مما هو موضوع فى بيت المال كالجزية والعشر والخراج ونحو ذلك ينقل منه بالاولى من السلب اه غير ظاهر (قوله ولم يميز ان ينقض القتال) اعلم ان المصنف اذا عجز بلا يجوز زجره احرمة هذه قاعدة كغيره من أهل المذهب فالمصنف مفيد للبرمة وبعضهم يحمله على الكراهة وظاهر صنيعه عابه انه لم يفتقر (قوله ان لا ينقض القتال) اما لو انقضى القتال فهو جائز ويكره معنى قوله من قتل قتيلنا الخ من كان قتل قتيلنا (قوله يعنى ان قول الامام) ومثله والى الجيش ومثل من قتل قتيلنا من جاني بنى عن عبيد أو متاع أو خيل فله ربه متاعا اما الجعل قبل انقضاء القتال من غير السلب من السلطان فلا بأس به (قوله لانه حكم بما اختلف فيه) اذ ممن اجازته كاجد (قوله ولا يعتبر ابطاله بعد الغنم) أى بعد حوزة (قوله بل يستحق من فعل شيا الخ)

سواء كان بعد حوزة الغنم أو قبله كائين من الشارح والغنم كافى التنبيه الموضع الذى يجمع فيه أموال المغانم للؤلؤ اه وظاهر الشارح ان الغنمة (قوله محمول على دابة ليست كذلك) بان تكون بيد غلامه غيمية أو قتال أى بان تكون جنيا (قوله وكذلك لو قتله أمرا الخ) أى فالمرأة المسلمة العاتلة لا تدخل فى قول الامام من قتل قتيلناه سلبه وكذا باقى من لا يسلمه الا أن يتعين عليه الجهاد فيجوز العدو وعلى هذا فالمرأة التى يسلم لها تدخل فى قول الامام المذكور وكذا الصبي الذى يسلم له لتعين القتال فيجوز العدو أيضا واكثر من تعين عليه تبعين الامام من أمرا أو نحوها هل هو كمن تعين عليه لفتح العدو (قوله الا أن يحكم بذلك لها) أى الا أن يجيز لها الامام (قوله لان الاول) وهو قوله مسلم (قوله بخلاف الثانى) أى الذى هو قوله فقط أى لاعتبار زمان وما عند جميع الناس وأما بتقديم فهو اقرب ديم يحتمل أن المعنى بخلاف الثانى أى الذى هو مفهوم الشرط أى ولم يكن هنا

(قوله تقدم بياته) المقيد عطفه على قوله لاسوار الخ أى على التني لاعلى المتني (قوله انضمامه بعض الجيوش) في قوة التعليل وهو في نسخهته هكذا أى بانف واحدة بعد اللزوم قال في ك و دخل العسكر الثاني في الام الاول ان كان امرهما واحدا في قوته من قتل قتيل لا (قوله وأمان قال الامام الخ) لعل وجهه انه اذا عين فهو غير داخل على اتساع العطاء فيقتصر على ما يتحقق به العطاء ولو واحدا بخلاف ما اذا عين من قتل قتيل لا (قوله فالاول) تحصل من الشارح ان القود ثلاثة أن لا يأتي الا امام عايد على العموم وأن يعلم الاول من مقتوليه وأن يقتلهما مرتين (قوله وقيل له أكرهما) انما كان القول الثاني في هذه المسئلة أكرهما نصيبا بخلاف التي قبلها فانه أقلمها لانه في هذه كل منهما فيه أولية بخلاف التي قبلها فان الاول واحد فقط والاقل محقق والاكثر مشكوك فيه فأخذ المحقق وترك المشكوك فيه ولا يرى قول بان له أقلمها انما اذا كانا معا لان (١٣١) القلة مواز لأكثرت فأى مرجع لأكثرت فلو فرض

أنه قتل خنق في أن واحد وجهه  
الامر فلما ألقنا بالقول الذي يقول  
بأخذ السلب فإنه يأخذ من كل خسا  
وأما ألقنا بالا كرفأ أخذ من عليه  
أمتعة أكثر (قوله ولكن للزامة)  
أى لو يكن من امرأة (قوله أو  
يخص نفسه) فهو موهو لخص قوما  
هو ممن كان قال البصرة هو أحد من  
من قتل قتلا فلم يسله أو أزد  
منافه سلب من قتل ولو تعدد كغيره  
ابن عرفة الآن يضم اليه من يتم  
في شهادته أو أقاربه بدين في  
مرض انتهى (قوله وتبه الخ) أى  
يعلم من كلام الصفات التمثيل  
بالفعل والبغلة صحيح وإذا كان  
مضاهجه وداخل في السلب المعتاد  
وإذا دخل في السلب المعتاد البغل  
والبغلة في قوله من قتل قتلا فله  
سلبه ككون المقصود منه تورية  
قريب المجاهد دخل في السلب  
المعتاد الفرس لانه بقوى قلوب  
المجاهدين بالاولى فإذا قال من قتل  
قتلا فله سلبه فدخل الفرس في  
السلب والحاصل ان المعنى ونه

لأولئك وقوله (ودابة) تقدم سبيله (ص) وإن لم يسمع (ش) هو بالغة في استحقاق السلب والمعنى أن أمير المؤمنين إذا قاتل من قتل قتيلاً فله سبيله فإن سمع ومن لم يسمع قوله بعداً وغيبه سواء إذا سمعه بعض الجيش (ص) أو تعدد (ش) يعني أن أمير المؤمنين إذا قاتل من قتل قتيلاً فله سبيله فقتل رجل من المسلمين قتل من الكفار أو باع نفسه لهم وأمان قاتل الأمام باقلاًن إن قُتِلَ قتيلاً فله سبيله فإن ذلك المين سلب قتيله إن انفرد وقوله (إن لم يقتل قتيلاً) صوابه إن لم يبعن قاتلاً لأن موضوع المسئلة أنه قاتل من قتل قتيلاً فله سبيله وقوله (والأقوال) أى والأبواب عين قاتلاً لا لأبواب قاتلاً فالاول فقط ما لم يأت عايدل على العموم ككل من قتله فلو حوّل المقتول أو لحسب لم يكن ما يدل على العموم أو قتل اثنين معاً فإن في الفرع الاول قولين أحدهما أنه نصفهما والثاني أنه له أفعلهما وفي الفرع الثاني قيل له نصفهما وقيل له أكثرهما (ص) ولم يكن لكامله أن لم يقاتل (ش) هو مطوف على قوله وللسلم فقط سلب أعيد والمعنى أن أمير المؤمنين إذا قاتل من قتل قتيلاً فله سبيله فقتل المسلم امرأه كافر أو وصياً أو ضيفاً فابا وشيوخهم معاً أنه لا يجوز له قتله فإنه لا سلب له منه إلا أن يقاتل ولو أنه سلب من قاتل منهم لجواز قتله حينئذ قوله إن لم يقاتل أى المرأة ومن ذكر معهاى قاتلت قتلاً يقتضى قتلها بأن قُتِلَتْ أو قاتلت بالسلاح لأن قاتلت بالجارحة ويضوهر ولم يقتل أحداً فإنه بمنزلة عدم مقاتلتها (ص) كالامام إن لم يقتل منك أو يخص نفسه (ش) تنبيه في القصد وهو استحقاق السلم السلب بقديه وهما كون السلب معاداً ولم يكن لكامله أو والمعنى أن الامام كغيره من أحد الجيش هذا إن لم يقتل منك فإن قاتل من قتل منك قتيلاً فله سبيله أو قال إن قتلنا أنا قتيلاً في سبيله ثم إن قتلنا قتيلاً سلبه في الحالتين لأنه أخرج نفسه في الصورة الاولى بقوله منك وخص نفسه في الصورة الثانية أى حابى نفسه فلا سلب له (ص) وله البغلة إن قال على بقل (ش) يعنى أن الدابة التي يقاتل عليها أخذه في السلب المتأدونه المؤلف بالادنى على الاعل لأنها إذا دخل البقل الغير المعتاد فأحرى الفرس فإذا قال أمير المؤمنين من قتل قتيلاً على بقل فهو له قتل قتيلاً على بقل فهو له صدق البقل الذي كرى البغلة الاثني فلو قال من قتل قتيلاً على بقل فهو له قتل قتيلاً على بقل فلو قال المقتول على بقل ذكر لم يكن له لعدم صدق البغلة على البقل الذي كروم مثل البقل والبغلة الجاروا لأننا والجل والناقة

مدخول الادنى في السلب المعتاد على دخول الاعلى في السلب المعتاد وقوله لانه اذا دخل البقل أى الشامل للذكر والانثى الذى هو أدنى من القرس دخل الاعلى والظاهر ان حكم الجمار كذلك وان كان لفظه المصنف لا يدل عليه (قوله لصدق البقل الذى ذكر) لا يتحقق ان البقل الذى ذكر لا يصدق على الخلة الانثى (قوله ومثل البقل الخ) حاصل كلامه ان الجمار الذى ذكر يصدق على الانثى التى هي الانثى دون العكس وقوله والجمل والناقة أى ان الجمل الذى ذكر يصدق على الناقة الانثى دون العكس ولا يتحقق ان الشمول لا يصدق فالتناسب ان يحذف الذى ذكر ويكون حاصله ان البقل يصدق على الذكر والانثى بخلاف البقل والجمل يصدق بالذكر والانثى بخلاف الناقة فهو قاصر على الانثى والجمار صادق على الذكر والانثى بخلاف الاثان فهو قاصر على الانثى وبعد كنى هذا وجبت في بعض الشراح ما يفيد انه الجسد فاذا علمت ذلك فمقال هذا الذى يقرر باعتبار عرفهم من اطلاق الجمل على ما يعم والجمار على ما يعم والبقل على ما يعم والا فالا ان البقل لا يصدق على الانثى وكذا الجمل فتمت اذا قال على نفل لا تدخل الانثى وهكذا

(قوله لان كانت يدغلامه) أي التي ليست مهيأة لقتال (قوله ان عطفاه) أي عطفاداة فيما تقدم على الثبت وهو سلب اعتسده (قوله وان عطفاه) أي دابة على المنق أي الذي هو قوله سوار وصليب (قوله وان قدرد زرافه نصف نصبه) المناسب فله نصيب كامل فخذ يدعي نصف نصيب (قوله أي في المناشئة) الظاهر أنه تفسير حقيق أي الخصام القتال (قوله لكان أحصر) لا يحد بحد بالغ عائل (قوله كتاب) كانت بحجارة تتعلق بالبحرين من مطعم وملبس أم لا وقوله وأجبر كانت منافعه عامة كرفع الصواري والأحبال وتسوية الطرق وأغصاة كأجبر خدمة وبسهم (١٣٣) ولا جبر ويحط من أجره بقدر ما عطل من خدمته وليس لمستأجرة أخذ

سهمه عوضا في عطل من خدمته  
 فقول على كيف لكان أشمل (ص) لان كانت يدغلامه (ش) هذا راجع  
 لقوله ودابة ان عطفاه على الثبت أي ودابة ان كانت يدغلامه ومنطقه أو عطفه لان كانت  
 يدغلامه وان عطفاه على المنق كان تكرار الالف ان عطفاه على المنق كان معنوا ولم تكن  
 متصلة به والتي لم تكن متصلة به ما كانت يدغلامه فعطفه على الثبت أولى راجع  
 الشرح الكبير عند قوله ودابة فان فيه زيادة توضيح (ص) وقسم الاربعة لمسلم  
 عاقل بالغ حاضر (ش) تقدم الكلام على مصرف الخمس الخارج بالقرعة والكلام  
 الآخر على مصرف الاربعة للاجاس السابقة فنذكر المؤلف أن يشبهها الامام على من  
 اجتمعت فيه سبعة أوصاف الاول أن يكون مهيما على تفصيل في هذا يأتي في قوله  
 ومريض شهد الخ الثاني أن يكون ذكر غلابهم الذي ولو قاتلت على المشهور وأما الثاني  
 المشكل فله نصف سهم لانه ان قدر أن في فلاتي له وان قدر ذكر فله نصف نصيبه كالميراث  
 وأهل المؤلف بقيد الكورية ولا يشال ذلك بالاروصاف يشعر به لانا نقول هذه الاروصاف  
 أسماء اجناس تحمل الاتي كقول المؤلف العدل محمد بن علي في مثل الاتي الثالث أن يكون  
 حرا فلا يملك له ولو قاتل على المشهور الرابع أن يكون مسلما فلا يملك له ولو قاتل على  
 المشهور الخامس أن يكون عاقلا فلا يملك له لغرض عاقل السادس أن يكون بالغ فلا يملك  
 له صبي السابع أن يكون حاضر القتال أي في المناشئة وسواء قاتل أم لا ولو قاتل مكلف لكان  
 أحصر (ص) كتاب وأجبر ان قاتلا أو خرجا بغيره (ش) التشبيه في وجوب القسم من  
 الغنمة والمعنى ان التاجر والاجير اذا كانا مع القوم في القتال وقاتلا أو خرجا بغيره الغزو  
 وحضر القتال ولو لم يقاتل فله سهم لهما لانهما أكثر اسواد المسلمين وسواء كانت نسبة الغزو  
 تابعة أو متبوعة أو هما على حد سواء (ص) لخدمهم ولو قاتلا (ش) يعني أن خدم من تقدم  
 لا يسهم ولو قاتل فصد الف كرا الاتي وضد الحر العبد ولو شأبه وضد المسلم الكافر ولو ذمبا  
 فترفع المسلمين أم لا وضد العاقل الجنون المطبق لامن معه من العقل ما يميزه القتال وضد  
 البالغ الصبي ولو أطاق القتال على المشهور وضد الحاضر للقتال الغائب والمريض على ما ساق  
 وضد التاجر والاجير الذين قاتلا أو خرجا بغيره الغزو وأخرج أحدهما لبنية الغزو ولم يقاتل  
 لكن الصبي أخرجه المؤلف بقوله (الا الصبي فقيهان أجبر وقاتل خلاف) لقولنا خلاف فيه  
 والمراد بالضد المقابل لا المصطلح عليه (ص) ولا يرضخ لهم (ش) يعني ان الضد المتقدم ذكره  
 الذي لا يسهم المشهور انه لا يرضخه أيضا والرضخ لغة العطاء ليس بالكثير وشرع ما لا تقدره  
 الى رأى الامام محمد بن الحسن كالتفيل (ص) كمت قبل اللقاء (ش) التشبيه في عدم  
 الاسهم والمعنى ان من مات من آدمي أو فرس قبل التفاوض الصقي ولو بعد دخول بلاد العدو

المصطلح عليه لا يكون المعنى وهذا ذوات وانما الضد باعتبار الوصف (قوله قبل اللقاء) فيه إشارة الى أن المراد  
 باللقاء الالتقاء فإذا مات قبل الالتقاء فلا يسهم له وإذا مات بعد الالتقاء فله سهم أي ولو لم يقاتل وهذا قول وقوله بعد الموت والمراد باللقاء القتال  
 إشارة لقول آخر وانه اذا مات بعد الالتقاء قبل القتال لا يسهم له ومفاد عجم ترجيحهم ومفاد الشيخ سالم ترجيح الاول ورايت ما ينفيد  
 ترجيح كلام عجم والفرق بين المستقبل للقاء والصال من أنه يسهم لثاني دون الاول أن الصل ينته الغزو واستمرت الى الآن بخلاف  
 الميت فان ينته انقطعت بالموث (قوله ولو بعد دخول بلاد العدو) أي وان خلافا فلهما داخل كما هو مفاد هيرام

(قوله وأخرج) أي الآن يقال ما كبا وأرجلا نيسهم هو ينبغي تحريف في الاعي أيضا وفي قوله وأشل (قوله إن لم تتعلق بالخيض) أي ولو تعلقت بالخيض مثال تعليقها بالخيض كخسر أي جمع القوم أو أقامة سوق ومثل تعليقها بالخيض قطعها بأمر الخيض كقصمه صلى الله عليه وسلم لعثمان وقدر خلفه على بنته ليجبرها ودفنها (قوله ولو كانت بهم منفعة الخ) تحمل المنفعة على نحو يرى السهم وأما لو كان لهم تدبير فسيهم لهم (قوله وضال بيلدنا الخ) المعتمد أنه يسهم لضال بيلدنا ولو كان من ردها لم يرج فان ردا اختيارا لم يسهم له (قوله وإن ضل عن الطريق يرج) أي بسبب يرج أي الضلال على حقيقته ويجوز أن يكون في عبارة المستصف استفهاما إن يقال قوله وإن ضل يرج أي وإن ضل بالمال في المتقدم بل بمعنى يرج يرج (قوله وإن يرج) لا ينبغي أن مباغلة الرج هنا لا تظهر (قوله مضاف محذوف في قوله بيلدهم) المراد بالظرفية الارتباط وذلك لأن المحذوف إنما هو ضال وهو مضاف إليه أنضيف إليه خلاف فليس المضاف منظر وفا في قوله بيلدهم بل من شرط كقوله (قوله ويخلف مريض شهد الخ) أي والمرض منعه من القتال فلم يقاتل كما هو مفاد الموق (قوله الآن يكون ذارأي ١٣٣١) أي وما تقدم من قوله ولو كان منهم منفعة

يحمل على منفعة خاصة من يرى سهم فلا تنافي فندبر (قوله كالقوة لعل الظاهر أن يقول وهو القوة) (قوله أو مرض بعد أن أشرف) قال السهو يرى في شرحه وقوله أو مرض أي وأتقطع بعد أن أشرف على الغنمة معطوف على شهد الذي هو صفة مريض فهو في موضع الصفه أنه أيضا معطوف بأو التي لأحد الشئين (قوله وانقطع قبل الانشراف) أي ولم يحضر القتال في الصور الأربعة ثم علم أن هذا الحل الذي حل به شارحا قول المصنف ومريض شهد كقرس رهيص قال به عبيد الوهاب وهو الذي يدل عليه النقل أيضا وحصل عجب بخلافه فقال المراد به من حصل له المرض عقب استبداء القتال بمحض كاشفده ح في الحالة الأولى ونصه الأولى أن يخرج في الخيض وهو صحيح بلزل كذلك حتى ابتداء القتال فمرض

فانه لا يسهم له على المشهور ولو مات بعد اللقاء أسهم له والمراد بالقاء القتال (ص) وأخرج وأشعل ومختلف لحاجة أن لم يتعلق بالخيض (ش) أي وكذلك لا يسهم له على ولا لأشعل ولا أنقطع بدور رجل ولو كانت بهم منفعة على المشهور وكذلك لا يسهم له بخلاف حاجة في بلاد الاسلام الآن تكون من حوائج الخيض فانه يسهم له (ص) وضال بيلدنا وإن يرج يخلف بيلدهم (ش) يعني إن الغزاة إذا ضل من الخيض في بلاد المسلمين فانه لا يسهم له لانه لم يحصل منه منفعة للخيض وإن ضل عن الطريق يرج أتت على مريضه ولو كانت مركب الأمير بخلاف من ضل من الخيض في بلاد العدو فانه يسهم له لانه يكثر السواد في بلاد العدو وإن يرج وهذا التفصيل الذي ذكره المؤلف تبع فيه ابن شاس وابن الحاجب وهو مستفاد من الشرح الكبير (ص) ومريض شهد كقرس رهيص (ش) هو معطوف على مضاف محذوف في قوله بيلدهم أي بخلاف ضال بيلدهم وبخلاف مريض شهد القتال من أن لم يزل كذلك حتى انقضى الوقت فانه لا يسهم له لانه حضر سبب الغنمة وهو القتال فان لم يشهد المريض فلا يسهم له الآن يكون ذارأي والمعد الذي هو رأي كذلك بل أولى منه وكذا سائر من قلنا لا يسهم له من تصوره الرأي كالأخرج والأشعل انتهى وكذلك يسهم للفرس الرهيص أي الذي به مرض في باطن حافر من وطئه على حجر أو شبيهه كالقوة وإنما أسهم له لانه صفة الإحصاء (ص) أو مرض بعد أن أشرف على الغنمة (ش) أي فسيهم له بخلاف وأما إن لم يشرف فأشاره بقوله (والاقولان) أي والأبنا من مرض وانقطع قبل الانشراف فبشمل من خرج من بلاد الاسلام مريض أو مصحبا من مرض قبل دخول بلاد العدو أو بعد دخولها وقبل القتال أو بعده وقبل الانشراف فقولان لا الأسهام وعلمه في كل من الصور الأربعة حكاهما ابن بشير ولا يدخل في قوله أو المتصور زوال المانع بأن يخرج مرضا ثم يصح قبل دخول بلاد العدو أو بعد الفخول وقبل القتال أو بعدهما وقبل الانشراف فانه يسهم له في هذه الصور بلا خلاف لأن كلامه في حصول المانع لا في زواله ويجري في مرض الفرس ما يجري في مرض

وتعدي به المرض إلى أن هزم العدو فان مرضه لا ينجم عنه على المشهور وهو مراد المؤلف بقوله مريض شهد فانه معطوف على مدخول بخلاف بيلدهم انتهى المراد منه (قوله وانقطع قبل الانشراف) أي وانقطع عن القتال بأساقه يحضر القتال هذا القلتاشي وحل عجب بخلافه فقال والاقولان بشمل من خرج من بلاد مريض أو سافر حتى انقضى القتال ومن خرج مصحبا أو مرض قبل دخول أرض العدو أو بعد دخول أرض العدو وقبل ابتداء القتال ولو يسرا واستمر كذلك أيضا فانما هو يجري في مرض الفرس ما يجري في مرض الدمي من التفصيل فان قلت ما القلتاشي من طرأه المرض بعد ما شهد ابتداء القتال مصحبا من ما ذكره بخلاف في الصور الثلاث قلت هو أن من شهد ابتداء القتال مصحبا من طرأه المرض فقد شهد القتال مصحبا في الجبهة وفي الصور الثلاث إنما شهد جميع القتال مريضاً وهذا على ما يفيد ح وأما ما يشبهه كلام القلتاشي من أن المرض منعه من حضور القتال في الصور الثلاث فانظر قلت ظاهر هذا ويصح فيما ذكر القلتاشي بأنه لا وجه لقول بالاسهام في الصور الثلاث لأن شرط الاسهام حضور القتال ولم يوجد

الهم الآن يقال حضور القتال انما هو شرط في الاسهام في حق الصحيح لاني حق المريض ونفسه ما لا يفتي ح فمقتضى انه شهد القتال في الصور الثلاث كما قد مرنا حينئذ في ما وجه القول بعدم الاسهامه و يجب بان حضوره على هذا الوجه كالحضور عند صاحب هذا القول انتهى (واقول) وهو في الصور الثلاث لم يقاتل خلا للعب واعلم ان الصورة الرابعة لا ينبغي ادخالها وان كان كلام المصنف بظاهره وشملها وهي ان احضر القتال جميعا ثم مرض قبل الاشراق على الغنمة لان الاسهام في هذه يفهم من قوله ومريض شهدا لا في انتهى (قوله) وبه يعلم ان قوله (الخ) وذلك لان الرخص فرع من المرض (قوله) ولقرس مثلا فارسه (قوله) و لو كان للامام الاعظم وجعل السهمين للقرس بقيدانه يستحقهما ولو كان الفارس عبدا فيكونان للسيد وهو احد الترددين والاستحرام للفارس فلا سهم له (قوله) اما اعظم مؤنة القرس كان المراد بالمؤنة ما يتعلق بهما من كل وخدمة لا خصوص الاكل (قوله) ولهذا) أي ولهذا المذكورين التعليل (قوله) والقتال (الخ) معطوف على الارهاب (قوله) عند الحاجة اليها) مقادما به بقيد الاسهام اذا احتل قتالهم به ولو ببعض مكان من البر فلا يسهم (١٣٤) للقرس اذا كانوا في سفينة ذاهبين الى المطاه (قوله) أو رذونا (الخ) لا يشترط في هذه الامور اذن الامام والضمير في قوله

جبار جمع للردون وما بعده (قوله) بقدر به على الكبر (الكبر) أي وقت القتال عليها ولو لم يكن كذلك وقت دخول بلد العدو (قوله) هو الدابة الثقيلة) أي الغلظة الاعضاء كما هو المألوف عندنا فيجوز يحمل عليه الامتعة (قوله) وعكسه مقرر (الخ) والظاهر ان المقرر في الحكم كالسهم وان لم يصرح به المصنف وحده (قوله) أي ردى أي لم يكن رذونا (قوله) ومن الآدمي أي والعجين من الآدمي فهو معطوف على من انجس (قوله) يتعدى (الخ) أي ان زناة يتعدى بنفسه ونارة لا يتعدى أي بنفسه فلا ينافي انه يتعدى بحرف الجر (قوله) اذا كان يتوقع رؤه كالحصير) هذا لبرام ونصه يعني ان القرس المريض اذا كان يتوقع رؤه فهو كالحصير بسهمه كحاف

الآدمي من التفصيل وبه يعلم ان قوله كقرس رخص يجري فيه جميع التفصيل المذكور (ص) ولقرس مثلا فارسه (ش) يعني ان القرس له اسهمان ولقارساهم واحد اما اعظم مؤنة القرس واما المؤنة المنفعة به ولهذا يسهم لبخل وقوه (قوله) وان سقمته) مبالغة في الاسهام للقرس والمعنى ان القرس له اسهمان ولو كانت في السفينة ولصاحبها سهمان لان المقصود من حمل الخيل في الجهاد الارهاب للعدو وقوله تعالى ترهبون بعدد قاتله وعدوكم والقتال على ما عند الحاجة اليها لا ترى ان القرا قوت كواخيهم لاحل المضيق وقا لا على أرجلهم انه يسهم للقرس سهمان ولصاحبها سهمان فلا فرق بين الجرح والبر (ص) أو رذونا وهما وصغيرا بقدر به على الكبر والقرس (ش) يعني ان القرس يسهم لها وان كان رذونا أو همتا كالسهم للقرس في السفينة والردون هو الغاية الثقيلة أي الغلظة الاعضاء الحافضة الخلفه والعراب أضمر وأرقأ أعضاء العجين من الخيل من أروعه أي أسه نظية أي رديئة وعكسه مقرر اسم فاعل من أرقف وهو من أمه عريسة أو يهبط أي ردى ومنهم من عكس ومن الآدمي من كانت أمه غريبة كلفتة أو مصرية كذلك يسهم للقرس الصغير فالضمير في قوله جبار جمع للقرس والردون ولقرس العجين ولقرس الصغير والكبرى الحرب الرجوع اليه بعد التولي يقال كرهوك بنفسه فيتعدي ولا يتعدى والقراراء يعني الهروب (ص) ومريض رجي (ش) أي ومريض مرض يعني ان القرس المريض اذا كان يتوقع رؤه كالحصير بسهمه وبعبارة أخرى رجي الانتفاع به وقول عليه فليس تكرار مع قوله كقرس رهيب لان ذلك مرضه في حافره فهو بصفة الامعاء فذلك لا يقسده بالرجاء وليس مراداه الانسان حتى ياتي فيه الاجال الذي ذكره ثل لانه فهم قوله رجي أي رجي رؤه وليس كذلك فافترض في قرس رجي الانتفاع به عند الحاجة اليه (ص) وعجيس (ش) أي وكذلك يسهم للقرس عجيس مصنون وسهامه لغا في عليه لاني علفه وصلاحه وهل سهمها للقرس المعاد

النود عن مصنون وكذا نص عليه في الجواهر وقال أشهب وابن نافع لا يسهم لانه لا يمكن القتال عليه الآت فاشبه الكبير انني فاذا علمت ذلك تعرف انه لم يقاتل عليه ويجري فيه الصور المتقدمه في الآدمي فهو غير المريض المتقدم التي حكم بحصر بان الصور فيها (قوله) أي رجي الانتفاع وقول عليه) تظاهره انه لا يمكن قتال عليه وان موضوع المصنف انه قوت عليه بالفعل ولا يظهر ذلك اما لا ينتقل به من يبعد خلافه والثاني انه اذا قوت عليه بالفعل لا ادعى الى اعتبار رجاء الانتفاع (قوله) لانه فهم (الخ) أي وشأن رجاء البره ان يكون في الانسان لاني القرس بل يقال انتفاع وليس كذلك بل رجاء البره يقال في القرس ايضا ثم تظاهره انه تعليل لحي الاجال على تقدير رجوعه للانسان وليس كذلك ونص وت ويسهم للقرس مرض رجي رؤه فانه مصنون خلا فالاشبه بوق كلامه اجال لانه ان اراد به الرخص كما قال الاقنسي فقد قلعه وان اراد غيره ففيه اجال ما اذا يعلم منه وقت مرضه لكنه في كلام غيره كذلك وايضا لا يعلم منه هل يعتبر رجاء البره في الرخص أم لا كما اذا علمت ذلك تعلم ان كلام الشارع غير ظاهر وهو تابع في ذلك لقيني في حاشيته ثم ان كلامه لا يظهر لان المصنف قدم القرس الرخص فاذا كان كلامه في غير الرخص



(قوله وقائل عليه) راجع لقوله لكن ان كان مخصوا بمن الغنمية الخ قال في له مانسه وانما قيل في المصوبين الغنمية وقائل عليه في غنمة أخرى لانه تقدم انه لا يأخذ من الغنمة الا ما احتاج اليه بقصد الد والى كان متعذرا فلا يسهم به انتهى خلاصتها اذا أخذ من الغنمة لابنية الد وهو معنى القصب وقائل به في ثلث الغنمية لا يسهم به (١٣٥) (قوله وكذا لو أخذ من العدو الخ) أى لعونة

الجيش (قوله لا أعف) مجرور بفتح نية عن الكسرة أو مضمرة ووزن الفعل (قوله وما بعده) الذى هو قوله ويعبر وثان أى فرس ثان (قوله فان قاتل عليه كل واحد) أى ولو غير متساوين (قوله مقدار الخ) الاضافة للبيان (قوله عليه) المناسب له وقوله من ذلك أى من أجل ذلك وهو المقاتل عليه ونسبة الشارح حضر والمتاسب حصل وهذا ظاهر ان لم يتساوا وأما قوله تساوي قوتيهما كما يفيد الشامل (قوله بنسبة ماله من الفرس) الارواح بنسبة ما لغيره من الفرس فالفرس ان كلامه ماله نصف الفرس وقائل كل منهما مومن فكل واحد أخذ سهمًا ولو قاتل أحدهما أربعة أيام والأخر مومن فالاول أخذ ثلثي السهمين والأخر الثلث ويدفع أجره للثلث بنسبة ما لغيره من الفرس فاذا كان أجر الفرس اثني عشر درهما دفع الذى يجاهد أربعة أيام إلى ياحد مومن درهمين وقوله وعليه أجره المثل ظاهره وعلى كل واحد أجره المثل ولا يظهر بل الذى عليه أجره المثل أحدهما فقط وهو الذى يجاهد أربعة أيام (قوله وظاهر الخ) لانه جعل المستند للجيش كهم بحيث يكون كعضو بعض الجيش اذا كان نسبا لا تسمى (قوله لا ان يكونوا كاثنتين) أى مساوين

لغير أو المستعير قولان وانظر اذا قاتل العبد على فرس سيده هل له سهم الفرس أولا (ص) ومقصوب من الغنمة أو من غير الجيش ومنه لربه (ش) أى وكذلك يسهم للفرس المصوب لكن ان كان مخصوا بمن الغنمة أو من غير الجيش وقائل عليه في غنمة أخرى فهمها للقاتل عليه وعليه الاجرة للجيش وكذا لو أخذ من العدو قبل القتال فله سهمها وعليه الجيش الاجرة وان كان مخصوا بأوهاب من الجيش فهمها لربان لم يكن معه غيره لا للقاتل عليه ولا لاجرة على رآكبه وأما ان كان مع ربه وسواهم للقاتل وعليه الاجرة وأما الفرس المكتراة فهمها لربه لا لربه (ص) لا أعف أو كبير لا يتفع به ويغل ويعبر وثان (ش) يعنى انه لا يسهم لهؤلاء وانما يسهم للبلل وما بعده لان ما فعهما غير مقار به لثغرة الخيل قال في التنبية الجفاه الهز بفتح الهمزة يقال جف بجف العين وكسر الجيم بجف جف كجرح فرح فرحا والجمع جفاف فقوله لا أعف عطف على كسر ربه ومنه ليس عطف على قوله فرس من قوله والفرس لانه لا يفيد عدم الاسهام بالكيفية انما المراد (ص) والشترك للقاتل ودفع أجر شريكه (ش) يعنى ان الفرس المشترك بين اثنين أو جماعة اذا قاتل عليه أحد الشر كقسمهما لمن قاتل عليه ويدفع بقية الشر كلها أجره المثل بان يقال كم أجره هذا فاذا قيل كذا كان لهم بنسبة ما لهم من الفرس فان قاتل عليه كل واحد من الشر كقسموا به لكل واحد مقدار ما حصل عليه من ذلك وعليه أجره المثل بنسبة ماله من الفرس (ص) والمستند للجيش كهم (ش) يعنى انه اذا خرج من الجيش واحد أو جماعة باذن الامام أو بغيره فغنمه وغنمة قائمهم لا يختصون به بل يشاركهم الجيش في ذلك لانهم انما غنموا ذلك طرفة الجيش وقوته وكذلك اذا غنم الجيش غنمة في غيبة هؤلاء المستندين له فان الجيش لا يختص بها أيضا وظاهر كلام المؤلف انما اذا كان المستند للجيش من لا يسهم به ان ما غنمه يكون جميعه للجيش وكلام ابن رشد يدل على خلافه ونص الموافق عن ابن رشد فان غزوا أى الكفار مع المسلمين باذن الامام أو بغير اذنه من فريدين كت لهم غنيمتهم ولم يخص وان غزوا مع المسلمين في عسكرهم لم يكن لهم في الغنمة نصيب الا ان يكونوا مكافئين أو يكونوا هم الغالبين فتقسم الغنمة بينهم وبين المسلمين قبل أن تخلص ثم يخص سهم المسلمين خاصة انتهى (ص) والا فلا كتملص ويخص مسلم ولو عبيدا على الاصح لاذى (ش) أى وان لم يكن الخارج مستندا للجيش ولا تقوى به بل خرج غازيا وحده من بلاد المسلمين فان ما غنمه يخص به دون الجيش وهذا معنى قوله كتملص أى انهم اذا لم يستندوا للجيش بل خرجوا من البلد متخلصين فان حكمهم حكم الجيش المنفرد فيما غنموا فهو لهم فقوله كتملص مثال لقوله والا فلا لكن هذا المتخلص ان كان مسلما فله خمس ما غنمه ولو عبيدا على المشهور وهو قول ابن القاسم واليه أشار بقوله على الاصح وسواء كان هذا المسلم ذكرا أو أنثى بالغا وغيره وأما الذى فاته لا يخص ما غنمه فولا واحد القوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله حصة فاعطوا للمؤمنين وقوله لاذى عطف على مسلم (ص) ومن عمل سراجا أو بهما (ش) مذهب المدونة وهو المشهور ان من عمل سراجا أو برى

للمسلمين في القوة (قوله بل خرج غازيا وحده) هذا ما دخل تحت الكاف في قوله كتملص وليس هو المتخلص لان المسألة فيه ظاهر الذى يخرج بخصف سهم شيئا وليس قصدا للقتال وقوله كتملص أى مثلا ليدخل من خرج غازيا وحده ومنه يقال في قوة لكن هذا المتخلص الخ ولا يحتج ان المتخلص يصدق عليه أهلية مستند الجيش وما قاله الشارح من كونه مختلعا بنسبة الغنم لثغرة عجم تشبها وظاهر (قوله فانه لا يخص الخ) أى سواء كان مستندا للجيش أم لا كذا في عب (قوله من عمل سراجا) معطوف

على قوله ذي (قوله وقيل شيء من عيذان) أي من عيذان ثلاث تعقد رؤسها ويرجع بين قواعدها كالقيد أي كالة القيد أي كالة التي يوضع عليها القيدان كالمروء بالسبياء عند ما يصير تعلق عليه الشياخ فإذا غلقت ذلك فالقولان برجعان القول واحد (قوله أو العمل الخ) أولها كناية الخلاف كما يفيد نت وق لهما متقاربان انتهى بل متباينان وذلك لأن الأول فعل النبي والثاني فعل السلف الصالح وتسبين من ذلك أن المراد بالسنة الطريقة التي تكون مع السديب وإذا كان الشأن القسم ببلدهم فهل يكون تركه مكروهاً وخلاف الأولى في شرح شب (١٣٣٦) الأول (قوله كثرة العدو) (الوضح كره العدو) (قوله فلا يقسمون حتى يعودوا)

أو يتردوا في محل آمن وأما السرية الخراجة من البلد فتقسم حيث نأمن كما فاده في شرح شب (قوله هل يجب عليه أن يسير الأربعة الخ) ليس متوقفاً للتقل في البأج وابن عرفة وأما الحسن وغيرهم التبعين ينبغي الخ أي هل ينبغي للإمام أن يسير الخ (قوله لا تسم المشترون الخ) فيه المشتري هم أهل الذمة بينهم (قوله فلا يسير) باتفاق فيه نظير بل القولان جاريان في الخمس أيضاً (قوله حسا) باتباع القسمه) بأن يخص كل واحد مثلاً نرس أو جمل أو نحو ذلك (قوله على ما رجحه ابن بونس) اعترض بأنه ليس لأن بونس في هذا ترجيحاً وإنما هو تخاذل الخبي من الخلاف وبعبارة المصنف في التوضيح اختلف في السلع فقبل محمد في القسم ابتداء وقبل أن جل كل صنف القسم بانفراده لم يجمع والأجمع المسمى وهذا أحسن وأقل غرراً (قوله وأخذ معين) أي شخص معين أو يجسه كبش مصر قد دخل قول ابن عرفة وهو عبد من مقيم فضنه جيش آخر رد للأول مجاناً ولا يخص من تين (قوله وشهدته البينة) ظاهره أنه لا يأخذ بثبوت هادة واحد وعين مع أنه يكتفى (قوله وجل

سهماً أوضع مشجياً وقصعة وأغير ذلك في بلد العدو فإنه يخص به ولا يخص وسواء كان سبياً أو كثر كما هو ظاهر وهو المشهور فيكون تقييد محضون للدولة بالسيرة خلافاً لما عدا من رشد والمشجب بكسر الميم وبالشين المجبة وبالجم اسم آلة كالقيمان وقيل شيء من العيذان يركب عليه كالكتاب وأفهم قوله من عل أن ما أصله عما كان معمولاً بأخذه ابن حبيب وما وجدته مصنوعة في بنوتهم فلا يستأثر به وإن قد (ص) والشأن القسم ببلدهم (ش) يعني أن السنة الماضية التي فعلها النبي عليه الصلاة والسلام أو العمل الذي مضى عليه السلف أن الامام بقسم الغنمة في أرض العدو لأنه أنكى لهم وأطيب لقلوب المجاهدين وأحفظ للغنمة وأرق بهم في التصرف لبلادهم وهذا إذا أمنوا كثرة العدو وكان الفاعلون جيشاً وأماناً كانوا سرية من الجيش فلا يقتسمون حتى يعودوا للعيش وسكت المؤلف عن احتياج القسم إلى حاكم ونص ابن قزحون على أنه لا بد منه إذ لو فرض ذلك ليجتمع الناس لمطعم الطمع وأحب كل لنفسه من كرامته الأموال ما يطلب غيره وهو مؤلف (ص) وهل يسير لقسم قولان (ش) يعني أن الامام أو الأمير هل يجب عليه أن يسير الأربعة إلا لخمس بقسم أعمامه لأنه أقرب للأساوة للمدخل التقويم من الخطأ لأن لا يجد من يشتري قسم الاعان أو لا يجب البيع بل يخصه فإن شاع باع وقسم الثمن وإن شاع قسم الاعيان بحسب ما يرا من المصلحة واعترض بعضهم الأول بأن بيعها ببلد الحرب ضاع لخصه بها هناك وأجيب بأن رخصها يرجع لهم لأنهم هم المشترون وهم أحق برخصها وأما ليس فلا يباع باتفاق وهذا يفهم من قول المؤلف لقسم (ص) وأفرد كل صنف أن أمكن على الأرجح (ش) هذا مبني على أن الامام يقسم سلع الغنمة لأعمامه فيقسم كل صنف من سلع الغنمة خمسة أقسام أن أمكن ذلك حساباً لتسع الغنمة وشراً بأن لا يؤذي إلى تقريره أمودها على ما رجحه ابن بونس فإن لم يمكن الأفراد ضم إلى غيره (ص) وأخذ معين وإن ذم ما عرفه قبله بجحنا وحلف أنه ملكه (ش) يعني أن المسلم والذي إذا وجد ما من متاعه في الغنمة شيا قبل قسمها ومهدته البينة بذلك فإنه يأخذ به بغير عوض لكن بعد أن يحلف المين الشرعية أنه ما باع ولا وهب ولا تخرج عن ملكه نفاق شرعي وأنه باق على ملكه إلى الآن فيستحق قبضه وأخذه بالطريق الشرعي كالاستحقاق لأدمن ثبوت ملكه مع مجسه وتسمى هذه البينة بين الاستظهار وهي ملكة الحكم ولا فرق في ذلك بين المسلم والذمي للعصمة وهذا كله إذا كان صاحبه حاضراً في الغنمة بذل قوله (ص) وجعل له أن كان خيراً أو لا يسير (ش) أي وإن عرف شي شخص غائب جعل له أن كان الجبل خيراً أو لا يسير له وأنفذ الامام بيعه وليس له بغير غنمه وكلام المؤلف صادق بما إذا كان يبعه خيراً من جد أو استوت مصلحة بيعه وجعله والتقل يقيد

ذلك

له أن كان خيراً) ويحلف أيضاً أو استأجل مع احتمال أنه لا يحلف لأن الأمر فيمن له حق أن يحلف مع أن

المين استظهار وهي ملكة الحكم وقد قيل أنها غير واجبة وذكر عجم عن ابن عرفة أنه يدفع من غير عين قال نت وعليه كراهة فإن زاد على قيمته دخل في قوله ولا يسير له وانظر إذا لم يكن له هناك شيء هل يترك أو يحمل ولو زادت أجرة حمله على قيمته ببلده لأنه ذكر في لئ فقال وجد عندني مائنه وعلى أنه يحلف إذا وصل إليه متاعه أو نكل عن المين فإنه يوضع في بيت المال حيث تفرق الجيش قطره ان المقالات ثلاثة (قوله بما إذا كان يبعه خيراً من جد) الظاهر أن البيع حينئذ واجب وقوله أو استوت الخ الظاهر أنه جائز

(قوله والاولى جعلها بمعنى على) أي يفعل لشعر بقسم ذلك ولا يظهر هذا إلا إذا تعينت المصلحة فقط ولا يظهر فيما إذا احتوت (قوله على) ما قاله ابن عبد السلام (الخ) ومقابله أنه بمعنى يقتضيه مطلقا ولا يأخذ به إلا بالثبوت وهو قول حصون قال لأنه حكم وفاق اختلافين الناس وقيل لا بمعنى مطلقا وأخذ به بلا ثبوت وهو قول ابن القاسم وابن حبيب (قوله ولا ناحيته) أمالعلت ناحيته به ولم يعرف عنه قائله لا يقسم وهو لرب (قوله وهذا هو المشهور) ومقابله ما لابن الموارزقا في عبد الوهاب من أنه يوقف (قوله غير مخلص) وذلك لأنه ان يرجع الى صدور المسئلة يكون المعنى وأخذنا المعين وان ذمها معرفة لان لم يتعين وسبب ذلك بحتمل أن قسم أو يوقف وان كان واجبا على قوله ولم ينع قسمه فيكون المعنى أنه يقضي قسمه والكلام في الجواز ابتداء فأنهم يرام وقال الشيخ أجده أنه معطوف على معنى ما تقدم من قوله وجعل له ان كان خيرا انعموا وان كان جلا ما عرف خير اجل له ان تعين ربه لان لم يتعين أي ربه فلا يحمل بل يقسم ويحتمل أن يقال أنه يخرج مما يفهم من الاخذ وهو عدم قسمه أي وما عرف أماسلم أو ذى فلا يقسم ان تعين المذ كور من المسلم والذي لان لم يتعين فيقسم (قوله بخلاف القطة) الفرق بينهما وبين (١٣٧) ما لا يعرف ربه على المشهور رمي على ان ما يأخذ

الحري من مال المسلم على وجه القهر بصرفه فيه شبهة ما عندنا وعند أبي حنيفة خلافا للشافعي واذا أسلم نقر بملكه عليه وإذا لو تلفه قبل اسلامه ثم أسلم لم يطلب به اجماعا والقاسم ينزل منزلة بخلاف القطة لاحق للتقضيها وحده عند مناصبه بخلاف القطة والمسئلة بماله من كون ربه لم يتعين والانه وقوله وأخذ من الخبز يأخذ الامام القطة يعرفها سنة ان شاء تصدق بها على المسلمين وليس له أن يملكها لأنه ليس له أن ينسلف من بيت المال (قوله لقطعة مكتوب عليها) أي ويجرد الكتابة بكنى في القطة بخلاف النصيب فلا تكن الكتابة عليه بل لابد من البينة ولعل وجه ذلك ان الالتقاط من فعلهم فالكتابة عنهم بخلاف الحبس والفرق بين ذلك

ذلك والامام في قوله لا لتعليل أي ببيع لاجله أي لاجل ائصال التثنية اليه لاصلة ببيع لان الشيء لا يباع لمالكه والاولى جعلها بمعنى على أي ببيع عليه (ص) ولم ينع قسمه الا تناول على الاحسن (ش) أي واذا قسم الامام ما تعين مالكه على المجاهدين لم ينع قسمه جهلا أو عدا ولا ربه أخذ بلا ثبوت الا ان يكون قسم ذلك المتاع متاولا بأن يأخذ بقول بعض العلماء ان الكافر على مال المسلم فيمضي على صاحبه وليس له أخذه الا بالثبوت لأنه حكم بما اختلف فيه الناس فلا ينقض على ما قاله ابن عبد السلام أنه اختار الشيوخ بخلاف الجاهل لأنه لا يعتد بواقعة الجاهل للذهاب (ص) لان لم يتعين (ش) يعني فان وجد في الغنمة مال مسلم أو ذى ولكن لم يعرف عن صاحبه ولا ناحيته فإنه لا يوقف ويقسم بين المجاهدين لتعلق حقهم وهذا هو المشهور والنقل من خارج أنه يجوز قسمه ابتداء فخر اجماعه من أخذ معين أو من لم ينع قسمه غير مخلص (ص) بخلاف القطة (ش) يعني انها اذا وجدت عندهم لقطعة مكتوب عليها ذلك أو وجدها أحد من جماعة الجيش في دار الحرب فانها لا تقسم وتوقف بخلاف قاله ابن راشد ومنزل القطة الحبس الثابت بحبسه والافقولا لا يتقدم ان المشهور وقسم ما لم يتعين مالكه ولا يوقف فلو كان ذلك مما لا تعلق بقتله كحق لا جمل أو مدبر أو مكاتب أو مملوك جهل عن مالكهم فتسليم على ذلك ناجز وقوله (ص) ويبعث خدمته معق لا جمل ومدبر (ش) يعني اذا اذا وجدنا في الغنمة قبل قسمها معق لاجل أو مدبر أو مكاتبنا وعلمنا ان ذلك لمسلم غير معق فان خدمة المعق الى أجل تساع الى ذلك الا جمل اذ لم يبق لسيده الذي أعقته الى ذلك الا جمل فيه الا الخدمة فيخدمهم ان اشتراه الى ذلك الا جمل ثم يعتق حينئذ فان جاهر به خير في اسلامه فيصير حق مشتر به في خدمته بحسب ما من نعمه ويخرج حرا ولو حل أجله قبل استيفائه ففي اتباعه متباعه بيقية عنه قولان وان استوفاه قبل أجله فهل يرجع له بقولان

(١٨ - ختمت ثالث) والذي يأخذونه متاخر ان ما يأخذونه متاخر الهسم فيه شبهة الملك الا خلافا لكور ثم بعد هذا كله فهذا غير صواب بل الصواب ان القطة التي التقطوها من مال المسلم كالنبي أخذوا على وجه القهر واعمال الراد بقوله بخلاف القطة أي بخلاف القطة التي تأتي في باج أي اذا اذا وجدنا القطة في بلادنا ولم نعرف مالكها لا لنفسه هابل تعرف بخلاف ما لم ينع لمسلم بما غنمه الكفار فاننا نقسمه كما افاده محشى نت (قوله فان جاهر به) في المبالغة حتى سقط منه واصلها لت فإن جاهر به خير في غداها واسلامه المشتر به الضمى ان استقدمه مشتر به لا لاجل خروج حرا لاقوى لربه وان جاهر بعد نصف خدمته خير في الباقي وقوم من قوله بيعت خدمته ان رقبته لا تباع وهو كذلك فلو بيعت ثم علم جاهر به فداؤا وان تركه صار حق مشتر به في خدمته بحسب ما من (قوله اتباعه) أي المعتق لاجل وقوله متباعه فاعل اتباع والمصدر مضاف الى المفعول فالاتباع على ان تسليم الخدمة تقاض وعدم الاتباع بناء على ان التسليم عليك والراجح اذا حل لاجل قبل الاستيفاء لا تبس بيقية عنه والراجح اذا استوفى عنه قبل الاجل لا يرجع له بل تبقى خدمته لمن هو بيده كذا في شرح عب (قوله فهل يرجع له) أي على ان التسليم تقاض ولا يرجع على أنه غليل

(قوله وان استقدمه المشتري بعضه) ما تقدم كان قد ساع به عقب فسلم الخدمة (قوله خريف الباقى) أى تسليم العبد أو فداءه وهذا فيما سعت خدمته كما كتبه شيخنا عبد الله الطاهر انه يجري أيضاً اذا سعت رقبته ثم قدم السيد أيضاً (قوله وكذا تباع خدمة المذبر) استشكل بأنهم لا يحدون بقيمة السيد وهي غير معلومة الغاية وأجيب بأنه يساع من خدمة المذبر بقدر قيمته رقبته ثم ما زال من الخدمة عن ذلك يكون كالقطعة تنفرد الجيش وعدم معرفة أعيان من يستعملونها ظاهر هذه الالامى المذكورة بواجب العبد الاتية في قوله وعبد خمسة عشر عاماً وحده فيكون ما هنا مخصوصاً بالبابي وقال ابن عبد السلام وانما ينبغي ان يدور هذا المذبر زماناً محدداً بما يظن حينئذ سبده الهول ولا راد على الغاية التي تدكر في كتاب الاحارة ثم ان عاش هذا العبد وسبده حتى حازا تلك الغاية فالزيادة على الغاية من خدمته تكون كالقطعة لا فراق (١٣٨)

وان استقدمه المشتري بعضه خريف في الباقي وان جاء بعد حلول الاجل خرج حراً ولا شيء له  
وكذلك تباع خدمة المذبر اذا لم يبق لسيدته الذى رقبته في الا لخدمة فله حصون (ص) وكاتبه  
(ش) أى وكذلك تباع كاتبة المكاتب اذا لم يبق لسيدته الذى كاتبه فيه الا الكاتبة وليس فيه  
خدمة لانه امر نفسه بماله فلا تباع رقبته ولا تؤجر ولا لم يبق وليس فيه الا الكاتبة وليس فيه  
المكاتب كاتبه لمن اشتراه من المقتسم فانه يعتق ولاؤه للسلم وان عجز عن أداءها لم يكن  
اشترائه وان جاءه سيده بعد ان بيعت كاتبة فنداهما داليه مكاتباً وان أسلمها فجزى رقبتهما  
انتهى ويحل كون الولاء للسلم اذا لم يعلم السيد كما هو فرض المسئلة فان علم سيده بعد ذلك كان  
ولاؤه (ص) لا أم ولد (ش) يعنى انه اذا وجد في القنينة قبل قسمها أو فليسلم ولم يعرف عنه  
فان خدمتها لا تباع اذ ليس لسيدته ما يلا الاستماع وبسر الخدمة والاستماع لا يقبل  
المعاوضة وبسر الخدمة لغو فتيقز عتقها فتقوله لا أم ولد أى لأخدمة أم ولد وصفة الشهادة  
ما لا ان عرفه ونفسه وانما تتم الشهادة في المذبر بقوله ام شهدنا قوم ويسمونها ان سيده بده  
ولم نألمهم عن اسم ربه أو سموه ونسبناه قلت وكذا في أم الولد والمعتق لا يجل انتفى وسأنى  
قسم رطابهم جهلاً (ص) وله بعد أخذه بنته والاولان لا تعدد (ش) هذا مفهوم قوله سابقاً  
بما اذا فالصغير في رجوع للعين من مسلم أو ذى والضمير للضرورة بالظرف رجوع القسم والضمير  
في أخذه بنته رجوع للبيع والمعنى أن العين من مسلم أو ذى اذا عرف ماله بعد ان قسم في الممن  
وأنتبه بالظرف الشرى فانه بأخذه بنته الذى يبيع به أو قوم به على ما هو من سلامة أو عيب  
خفيف أو فاحش وان أى من هو سيده واختلف قول مصنون بوجع مراراً واختلفت أئمة  
فالشهور انه لا يضر ولا يأخذ الا بالثان الاول خاصة الذى يبيع أو قوم به في المقاسم ان تعدد  
البيع فيه هو الفرق بينه وبين الشفيع بأخذه عاشع من الأثمانه هذا اذا امتنع من أخذه  
بالثان الاول فندس له مائة من الخدمة من القنينة فيسقط حقه والشفيع اذا سلم للاول صار  
شريكاً وكل شريك باع خطه فليس ربه عليه الشفعة فلذا يأخذ عاتاه (ص) وأحسرق أم  
الولد على الثمن وأوسع بان أعدم الآن عوت هي أو سيدها (ش) صورة المشتقة أن أم الولد  
يبيع في القنينة جهلاً بها لانه لم يعلم حالها وتعين سيدها لانه يعبر على فداها بالثمن الذى يبيع به

والشهادة بأنه مكاتب كما مر في  
المذبر وشهادة السماع فيه لغو  
انتهى أى لا يلا لا تنفع الا الحائز  
والحائز هنا غير المال بل الجيش  
اه ل (قوله أى لأخدمة أم ولد)  
حاصله انه مرفوع عطف على  
الكاتبه وقوله مضاف محذوف أى  
لأخدمة أم ولد لم يعرف عنه  
وليس يجوز رابطة محذوف لان  
فيه عمل المصدر محذوف وهو ضعيف  
وان نقل عن سيبويه ولا يجوز  
عطف على معتنى الثلاث لم عليه  
العطف على الموصول قبل كال  
صلته أى لانه يلام عليه عطف كاتبة  
على خدمة قبل ان يتم عمله وذلك  
لان أم ولد يكون معطوفاً على معتنى  
ومعتنى معمول وفيه ان هذا على  
من حيث الاضافة لامن حيث  
الصدقية قال في وجده عدى  
ما نسه وهل يخرج حراً من غير حكم  
أو لا بد من الحكم به لا هنا لا تنفع  
الا بعد موت سيدها من رأس ماله  
وهو لم يعرف فلا بد من حكم وهو  
الظاهر ل (قوله وصفة الشهادة)  
أى المأخوذة ضمن الان ثبوت تدبيره

ومكاتبته يكون بالشهادة (قوله بعد ان قسم) قصور والاحسن ماله عجب بأن يقول وله بعده سواء كان ذلك المعين أو  
لغير معين حين البيع أو القسم أو المعين حينها ولكن كان البيع خيراً له من حله أو المعين أو ناول الامام يبعه أو قسمه باعه أو قسمه (قوله)  
فانه بأخذه بنته الذى يبيع به) أى على القول بالبيع ليسم وقوله أو قوم به على القول بشفعة الأعيان أو قيمته ان أخذ أحد من الغائمين  
دون تقويم أو جهل ما قوم به عليه أو سهل عنه فانه مفهوم قوله سابقاً بجهنا واعتبر القنينة في هاتين الصورتين يوم يأخذ ربه كذا  
ينبغي ومثل ما قسم ما يسع من خدمة مذب ومعتق لاجل وكاتبه فان أخذه بنته أو ما قام به بل لا تأخذ ربه كذا (قوله فالشهور  
لا يضر) فالوارد الاخذ بغير الاول سقط حقه ومقابله انه بأخذه باى عن شله (قوله يبيع في القنينة) جهلاً أو قسمت بعد تقويمها  
جهلاً بأنها أم ولد أو تباع بعد القسم (تنبيه) لو أعطاها مشرفها أخذت بجهنا حصون هذا اذا أعتقها عالياً بأنها أم ولد ولا افكالكالم  
يعتقها ولو ألقاها أخذها من باب الثمن وخاصة بشفعة ولها على أم ولد ولو تكررت نسبها أو شراها فليقبله فداؤها

(قوله لخالهما) متعلق بمحذوف أي حلة كونهما راجعين لخالهما أي على خالهما الذي كانا عليه من العتق لاجل والتدبير (قوله وتركهما) أي وترك السيد لهما (قوله مسلما لخدمتهما) حال من الفاعل المحذوف وهو (١٣٩) جازأولا ولا يحل جعله سالما من المضاف إليه والشرط

موجود وهو ع ل المضاف في الحال وقوله مسلما لخدمتهما أي مسلما لخدمة كل واحد منهما فالحال في معنى التثنية فطاق في الحال صاحبها وقوله مسلما أي أي تناضيا لا تلاصيا يدل عليه قوله وتابع عاني (قوله وقيل يرجع لسيد) أي على القول بأنه يسلمها تقاضيا وظاهره أنه ضعيف (قوله في اتباع العبد بما بقي) أي وعدم إتياعه فالاتباع على أنه يسلمها على جهة التقاضي وعدم إتياعه على أنها تسلم عليها (قوله وسأني لأوف الخ) هـ سنا يفيد أن العقد إنما تسلم تقاضيا فإني مقتضى كلامه أولا (قوله لا يتبع بشئ) ينشأ على أنها تسلم عليها وهو أحد القولين للتقدمين (قوله يرجع لسيد) ينشأ على أنها تسلم تقاضيا لا يتبع ما في تلك العيانة من القلق (قوله ويؤخذ من قوله مسلما أنه يسلم الخ) لأن نقول معناه مسلما أي على وجه التقاضي فيكون ما شأنا أولا وأخرا على القول بالتقاضي (قوله وقسمناه) أي أما ذاته أو غن خدمته فينتهي عليه ما بعد (قوله محاقوم عليه) هذا فاصري على ما إذا لم يعلم كونه مديرا والحاصل أنه يستفاد من كلامه ع تر جمع القول بالعتق في العتق لاجل والتقاضى في المدير (قوله عندان القاسم) وقال غيرمان جعله الثلث عتق ولا يتبع بشئ والنسب أن يقول شارح عند مضمون (قوله ولم يعذر) والظاهر

أو قدمت به في القاسم وان كان أضعاف قيمتها ولا خيار للسيد لكن إن كان سيدها موسرا أخذنا الثمن منه حالا وان كان معسر أهله يتبع به في خدمته أما لو قسمت في القيمة مع العلم بها أنها ولم يدرجل مسلم فإن سيدها يأخذها بمن اشتراها من المغانم بلائع ومحل وجوب القداء إن لم يمت أحدهما قبل القداء أما ماتت قبله فلا شئ على سيدها لأن الرقبة تعذر تخليصها بالموت إذ المقصود بانقضاء المخلص الرقبة وإن ماتت سيدها قبل أن يخلصها خرجت حرة بمجرده موتها ولم يكن للشترى عليها ولا على ترك سيدها شئ إذ ليس يدين ثابت أنما هو لتخلص الرقبة وقد فاتت عتق أحدهما (ص) وله فداء معتق لاجل ومدر لخالهما وتركهما مسلما لخدمتهما (ش) صور قائله أن العتق إلى أجل والمدير قسم في المغانم جهلا بالعتق والتدبير أو البعد القسم فإن عرف مالكهما فله يحجز بين أن يسلم أحدهما بما وقع به في المغانم ويرجعها له على ما كان عليه قبل القسم فيقدم العتق إلى أجله ويخدم المدير إلى موت سيده فيقتطع من الثلث وهذا معنى قوله لخالهما بين أن يسلم خدمتهما وان وقع في سهمه عليهما فيستوفيهما من صارا في سهمه وإن كثرت وقيل يرجع لسيدان وفي قبل عتقه فإن تم لأجل أو مات السيد قبل الاستيفاء في اتباع العبد عاني قولان وسأني لأوف في المدير أنه يتبع فالعتق لاجل كذلك إذا فرق بينهما قال في توضيحه وينبغي أن يقيد بقول من قال بعدم إتياعه شاقو في العتق إلى أجل عاذا لم يكن ما أمان كما يرجع عليهما فيرورها انتهى فإن تم لأجل ولم يوف لم يتبع بشئ فإن وفي والسيد والأجل باقير جمع لسيد وماتت قدم من أنه يسلم خدمته ما عليهما هو ما في التوادع من ابن القاسم والقول بالتقاضى فله ان يونس عن مضمون ويعاقره يؤخذ من قوله وتابع عاني أنه يسلم لخدمة تقاضيا ويؤخذ من قوله مسلما لخدمتهما أنه يسلم لخدمة عليهما فيؤخذ من كلامه أولا وأخرا قولان (ص) وإن ماتت سيده المدير قبل الاستيفاء من جهة الثلث وتابع عاني (ش) يعني أن العبد المدير إذا وادى حديق القيمة وقسمناه جهلا وألغى بتدبيره فان خدمته يتباع في حالة العلم بتدبيره وتباع رقبته في حالة الجهل بتدبيره ثم إذا أعلن السيد الذي يبره وأسلم له في يده ثم ماتت سيده الذي يبره قبل أن يستوفى ما وقع به في المغانم مما أقوم به عليه وحصله الثلث فله بعتق و يتبعه الذي وقع في سهمه بما بقي عليه من غن خدمته أو رقبته عندان القاسم وسأني لحكم ما إذا جعل الثلث بعضه (ص) كبل أو ذى قصولم يعذرا في سكوتها ما من (ش) التشبيه في الاتباع والمعنى أن المسلم أو الذي إذا قسم في القم جعل لخالهما أو لخالها لا يعذر لهما في سكوتها ما من الأمور بأن نودى وهما ما كانا متعديان ولم يحجزا لخالهما مع علمهما أن الاسترقاق لا يلزهما فلهما يكونان حريز ويتبعان بما وقع به في المغانم وأما أن كان لهما عذر بأن كان كل منهما ماصغرا أو قليل الفطنة أو كثير الغفلة أو غميا نطن أن ذلك فرق فله لا يتبع حينئذ بشئ (ص) وإن جعل بعضه رقبته (ش) أي وإن ماتت السيد واستغرقت الديون جميع المدير رقبته جميعه لمن هو سيده وإن جعل الثلث بعضه أي بعض المدير كان لم يترك السيد غيره عتق ثلثه ورق ثلثا للغازي وإن استغرقت الديون بعضه من ما استغرقت الديون للغازي وعتق من الباقي ثلثه ورق ثلثا الباقي للغازي فالخامس أن الغازي يقدم على الديون ليستحق ما استغرقت ويقتطع ثلث الباقي

العمل بقوله لهما تنازعا مع من أخذهما في العذر وغيره ولم يفرق بنية أي مع العين (قوله أو كثير الغفلة) أي تكون الفطنة عند الأتاة لاستعمالها في كونه الغفلة (قوله وإن جعل الثلث بعضه) هذا وقوله وإن استغرقت الديون بعضه تفسير قول المصنف وإن جعل بعضه الخ (قوله كان لم يترك السيد غيره) أي لا دين

(قوله فقد أسلم لما اشتري) فيه ما أسلم الخدمة في ذلك كالجناية ولكن انما نظر لكونه دخل أو لا على تلك الرتبة هنا بخلاف الجناية (قوله وعليه ديون الخ) لاجابة في تقرير المصنف تلك بل المصنف يقرر بدون ذلك بأن يكون ما عند السيد المذنب بدون دين أو يقرر بالجميع واعلم أن في مسئلة الدين العبد (١٤٠) اذ ارق لا يكون الا للبيعي عليه (قوله لان السيد اذا أسلم الخ) الحاصل أنه في مسئلة

الجناية المسلم الخدمة ومثله  
 الغنائم المذنب في الاصل الرتبة  
 فان لاحاجة لقول شارح لان  
 الامر الى خلاف الخ (قوله لان  
 الامر الى الخ) أي لان السيد أسلم  
 الخدمة ولما استغرقت الدون  
 آل الامر الى الرتبة (قوله هذا اذا  
 قسمت رقبته جهلا) وأما لو بيعت  
 كلبته وأداها فخرج حر أو أمانو  
 بيع مع العلم بأن مكاتب فلا يتبع  
 بشئ قاله في قوله وان أدى  
 المكاتب والاقتضى الخ يدل على  
 التغير للمكاتب ولو في القداء من  
 بلاد الحرب أولا وسبأ ما يفيد أن  
 التغير للسيد أولا في قوله وان أسلم  
 لمعاقب لان يقال ما يأتي في خبر  
 المكاتب في قوله الذي اشتراه  
 فيه اشارة الى أن فرض المصنف  
 اذا بيعت رقبته لا تحتلوه وأما  
 لو بيعت خدمته لا اعتداد أنه مذب  
 فان الوارث الحمار لان المشتري  
 لم يدل على أنه يملك رقبته (قوله  
 أسلم أو فدى) واذا قدا سيده فانه  
 يفسد به بجميع الثمن ولا يحاسب  
 بما أخذ منه لانه لا استحقاق  
 بفوز بالثمن (قوله فان قلت لا يبي  
 الخ) أي بل قيل ان أدى المكاتب  
 ثمنه يرجع جهلا والاقتضى ويغير  
 سيده بعد ذلك (قوله وان تصرف  
 مضي) بالنسبة الى قول كاضط  
 المصنف ان الحاريج أي تصرف  
 الا خذ من تكليف المهرم والمشتري  
 منه أو موهوبه (قوله فلا يضي

عنها ثم يقدم الغنازي على الورثة في باقيه وهو معنى قوله ورقبتي هو في يده (ص) ولاخبار  
 والوارث بخلاف الجناية (ش) أي ولاخبار الوارث فيمارق من كله أو بعضه بين اسلامه للغنازي  
 أو فداؤه بجاني فمن ثمنه الذي اشتراه من المقاسم أو قوم به لان مشتريه انما اشتري رقبته فاذا  
 أسلم سيده فقد أسلم له ما اشتري بما رقبته بعد موته بخلاف الجناية اذا صدرت من المذنب  
 وخبر سيده في اسلامه وفداؤه فاختار اسلامه للبيعي عليه ثمنات السيد وعليه ديون تستغرق  
 المذنب أو بعضه فان وارث السيد يغير فيمارق منه بين اسلامه أو فداؤه بجاني من أو ش الجناية  
 لان السيد انما أسلم للبيعي عليه خدمته فاذا مات ولم يخلفه الثلث وعق منه بمجمله صار كعتق  
 بعضه جني فغير الوارث فيمارق منه لان الامر الى خلاف ما أسلم السيد (ص) وان أدى  
 المكاتب ثمنه فعلى حاله (ش) هذا اذا قسمت رقبته جهلا أو اشتري من بلاد الحرب أو ما اذا بيعت  
 كلبته فغير سيده بينا اسلامه وفداؤه ما وان أدى المكاتب لبناعه الذي اشتري رقبته من  
 المقاسم جهلا أو اشتراه من دار الحرب بغيره الذي اشتراه معاجلا فقد رجع لسيدته على حالته  
 التي كان عليها يؤدى اليه كلبته ويخرج حر أو ان عجز رقبته (ص) والاقتضى أسلم أو فدى (ش) أي  
 وان لم يؤد عجزه غير سيده محتق في اسلامه أو فداؤه موعى لكل حال من الخالف فهو حق  
 و بطلت كلبته ككاتب عليه دين عجز عنه أو جني جناية عجز عن أرشها وهو معنى قوله وسواء  
 أسلم لم هو في فداؤه أو فدى منه أي قداه سيده بغيره الذي اشتريه من المقاسم أو دار الحرب  
 فان قلت لا يبي ثمن السيد ما التغير ابتداء في اسلامه أو فداؤه كافي المذنب والمعتق لاجل  
 قبل لاملأ حر نفسه وماله لم يكن لسيدته تسليط على اسلامه لانه لا يملك خدمته حتى يسلمها  
 بخلاف المذنب والمعتق لاجل ولما كان الحرب لا يملك مال المسلم بل ولا الذي ملكا ما بل انما  
 يتقرر له عليه شبهة فقط أشار الى ذلك بقوله (ص) وعلى الاخذان علم على معين ترك تصرف  
 لغيره (ش) والمعنى ان من وقع في سهمه مفعلة من طلع الغنمية عرضا وحيوا ناصلتا أو ناطقا  
 ذكرا أو أنثى ثم عسل به وسواء كان به مسلما أو مسلماته يجب عليه أن لا يتصرف فيه الا بعد  
 أن يتخير فيه فان شاء أخذه ما وقع به في الغنمية وان شاع تركه لانه مملوك فهو والملك موهوم  
 وقوله وعلى الاخذ خبر مقدم وقوله ترك تصرف مبتدأ مؤخر (ص) وان تصرف مضي (ش)  
 أي باستيلاء أو بعق ناخر والمعنى ان من وقع في سهمه من الغنمية عبد أو أمانة أو اشتري ذلك  
 من حر في غار عليه أو أبى اليه وتصرف في ذلك بالاستيلاء أو بعق الناخر فانه مضي على ربه على  
 المشهور أي مضي العتق وتكون الامه أو وده في مسئلة الغنمية وفي مسئلة ما اذا اشتري  
 من حر ي وان كان ابتداء بغيره وقوله كالشتر من حر ي في بلاد الحرب مشبه بما عاقبه في مطلق  
 المضي اذ لا تقسم مضيه بالاستيلاء وما معه بل البيع كذا في خلاف المأخوذ من الغنمية فلا  
 مضي تصرف فيه بالبيع والفرق قوله ملك المالك في باب الغنمية لاملو حده قبل ستمها أخذ  
 مجازا ولا كذا في المشتري من حر ي في أرض الحرب فانه لا يأخذ الا بالثمن الذي يبيع به كباقي في  
 كلام المؤلف عند قوله ان لم يبيع فمضي والمالك الثمن أو الزائد وقوله (باستيلاء) تنازع تصرف  
 ومضي وأرى العتق للتمييز بخلاف البيع فليس فواتيا فيما وقع في المقاسم بل يأخذ منه كما

تصرفه) ضعيف بل مضي على المعتد كما ظاهره ان ونس هذا يحصل ما في المطلب ورد عليه  
 محشى نت بأن الصواب أنه لا يقر بالبيع وأنه لم يفهم كلام ابن ونس على وجهه (قوله باستيلاء) ظاهري في  
 ذلك ذاتا بل لا على ما دام بالثمن في غير موهوم فليس ولا يبي عليه لعل

(قوله ان عرفة مقتضى التخييل) فان عبد السلام قال وانظر لودبر أو كتب في هذه المسئلة انتهى أي خاصه التوقف وأما التخييل فقد تردد لان الرد الذي في المصنف التخييل أي يقتضي كون التدبير والكفاية كالعتق أي الناجز ان العتق لاجل مفقوت (قوله ومحل قوت الخ) فيه إشارة الى أن قوله ان لم يأخذه وراجع لما قبل الكافي على خلاف قاعدة الأغلبية والفرق بين أخذه من المغمم وأخذه من حربي قوة تسلط المالك في الاول (قوله ويعرض به) ان كان عينا ناقصة حيث سبقه أو كما أنه وميلنا غيرها فمحل في موضع دفعه من يلدن ان أمكن كتسليف برهينه لموضوع التسليف الا ان يتراضيا على ما يجوز فان لم يمكن الوصول بقرينة من المالك كالقول ان عرفة وصدق المشتري منهم في غنه قال ابن القاسم ان لم يستكر بحيث يستدل (١٤١) على كذبه فيأخذ بقرينة ابن رشد تفسيره

ان يدفعه ويعرفه بخس صدق المشتري فيأخذ به دون عين وفيما لا يشبهه ما ولا يشك في كذبه بقرينة ما اشتراه حيث اشتراه وان جهلت فأقرب محل وان ادعى صدق المتابع بعينه ان أشبه والاقر بان أشبه والاقتضية ومن نكل صدق الآخر وان يشبه وكل هذا بناء على ما في اختلاف الشفيع والمتابع في حسن الشقص (قوله مجانا) المناسب كونه مولا لاخذ لامتياز فانه اذا بعد ذلك عطف قوله ويعرض لانه معطوف على المتنازع فيه فيكون كذا وهو غيرين كالأجنبي فانه الزاني لانه يؤذي لصياح قوله به أي الذي هو بعد قوله يعرض فالأحسن أن يكون قوله يعرض معطوف على محذوف والتقدير ولمسلم أو دعي أخذ ما هو به يعرض مجانا وأما اذا وهو يعرض فيأخذه بالعرض (قوله ان لم يبيع فيحضر) والفرق بين هذا وهو انما يباعه الذي عاوض عنه وليس له بالان في بين الذي وقع في المقام فان دعي اذا عاوضه بعد القسم يأخذه بالثمن

في قوله وبالاول ان تعدد بخلاف المشتري من حربي يسلطنا حربي فيقوت ولو بالبيع كما مرع الفرق والراجع من التردد المشار اليه بقوله (وفي الموحل تردد) أي وفي العتق الموحل تردد هل يعضى أم لا لانه كالعتق لان التدبير اذا كان غروفاً أو في العتق لاجل ابن عرفة مقتضى التخييل وابن بشر وابن عبد السلام عدم وقوعهم على قول ابن القاسم ان الكفاية والتدبير كالعتق انتهى ومحل قوت ما أخذه من الغنيمة يا سبيلادوما معه ان أخذه بنية تلكه أما ان أخذه بنية رده لم يقع قولان بالامضاء وعدم الامضاء كروا إليه أشار بقوله (ان لم يأخذه على ردمه وبالا فقولان) والراجع عدم الامضاء (ص) ولمسلم أو دعي أخذ ما هو به يارهم مجانا (ش) يعني ان من دخل دار الحرب فوجهه حربي سلبه وأعدا هارب يدار الحرب وأغار عليه الحربي فإذا قدم بذلك الموهوبه فان ربه المسلم والذي يأخذه منه بغير عوض وإذا كان المعطى له أخذه من الحربي يعرض ان اشترا منه أو هو به هبة ثواب فان ربه لا يأخذه من الذي هو معه الا بعد أن يدفعه بغير ما عرض عليه وآله أشار بقوله (ويعرض به) فقوله يدارهم معطوف وهو وقوله مجانا ينتزعها للامضاء عليه وانما يقل المؤلفون بشيئ ليجل البيع والهبة ومفهوم دارهم انهم لم يوهبوا وباعوه يدارهم بعد دخولهم اليها ما بان فان ذلك يثبت على ربه وأما ما هو به يدارهم فأقبل تأنيدهم فقبل ما هو به يدارهم (ص) ان لم يبيع فيحضر ولمسكه الثمن أو الزائد (ش) يعني ان محلي أخذ المالك لشيئته ان لم يفته المعاوض أو الموهوبه فان أفاقه يعطى أو لا بد فلا يسبيل له إليه كما مر ويبيع فانه بعض لكن يكون لمسكه الثمن فيما اذا وحب مجانا والزائد فيما اذا عاوض عليه كما لو طأوض عليه بمشروءه بأربعة خمسة عشر فله الخمسة الزائدة وعليه فقوله ولمسكه الثمن أو الزائد ليدفع ونشره من ربه وليس له رجوعه بغيره ان اغتله (ص) والأحسن في المفقود من لص أخذه بالقداء (ش) يعني ان من فدى شيئاً من أبنى المصوص ونحوهم من كل ظالم هل يأخذه من الغنيمة من الغنيمة بغير شيء ابن رشد وهو الأقرب لان النص ليس له شبهة ملك بخلاف الحربي أو لا يأخذه الا بعد أن يدفع القدر الذي فداه من أبنى المصوص قياساً على ما فدى من دار الحرب قوله أخذه بالقداء أي الذي لا يمكن الخلاص الا به فان أمكن الخلاص بلا شيء أو بدون ما دفع فانه يأخذ في الاول بلا شيء وفي الثاني عما يتوقف خلاصه عليه (ص) وان أسلم لمعاوض مدير ونحوه استوفيت خدمته ثم هل يتبع ان عتق بالثمن أو بجاني قولان (ش) يعني ان التدبير والمعتق الى أجل اذا أسلمهما سيد هملان عاوض

الذي وقع به في المقام حسب ما تقدم ذلك عند قوله وبعد فله أخذه بالثمن وبالاول ان تعدد ما قاله عبد الحق الذي شق في المقام قد أخذ من العدو وعلى وجه القهر والغلبة فكان أقوى في رده الى ربه الذي اشتراه من دار الحرب انما قبل الطوع ولو شاء الذي كان به لم يعلم بدفعه فكان أقوى في أمضاء فعل فيه من البيع انتهى (قوله والاخسن) أي أو القول الاحسن أي الأرجح وقوله أخذه بالقداء أي ان لم يقدّم له ملكه ولا امر جمع شيئا واطارها لولا تنازع المالك مع المشتري في ان القدر المالك أو الرجوع انه يعمل بقول القادى بعينه لان هذا امر لا يعلم الا من قبله ومقدى بكسر الدال لانه من قدما يقضى له من أخذه يقضى له لانه لم يفتد منه فمقتضى أصل مقدى مقدى واجتعت الواو وآله والسابق منها ما ساء كن قلبت الواو وياود تحت الياء في الياء قلبت كسرة وتسلم الياء واختلف في قدر القداء ينبغي أن يعبر على ما تقدم قريبا

(قوله فانه يملك خدمتهما) أي ولو زادت على عوضه والفرق بين هذه المسئلة والسابقة ان تلك المدبر ونحوه وقع في سهمه بخلاف هذه فان فيها المعاوضة فهي أشد وذلك جرى قول فيها بأنه يتبع بجميع الثمن وأما ان أسلم لمعاوض مكان استوفيت كتابته فان عزز قوله وإن أرى فالاولا لمعاوضة وأما استصانته انه يجبر على فداءه أو الولد فلا تدخل في قوله ونحوه (ثم أقول) ان هذه المسئلة كأنهم لم يفتقروا من القوانين الثقليل والتقاضى (قوله ان فر) (١٤٣) أعلم ان بقرا والنيا يكون حرا ولو كان فراده النيا بعد نزول حبسناهم زاد الشيخ

عن ابن حبيب ولا ولاطر به عليه ولا يرجع اليه ان أسلم انتهى (قوله والاعسم) أي فيصير أن يكون المصنف أراد هذه الصورة فقط فلذلك نص على الاخرى (أقول) ويرد ذلك بأن الاخرى تفهم بطريق الأولى بل هذا المهرم شمولي لا بدلي كما يقتضيه كلامه فالمناسب أنه انما صرح به وان كان بعض مفهوم شرط ردا على أشبه القائل بأنه مجرد اسلامه يكون حرا فتأمل (قوله وهذه) بالانفال المجهول المهمة تسليمها أو مرتين أو سببت هي قبل اسلامه وقدمه النيا بأمان أو قبل اسلامه وبعد قدمه النيا بأمان أو سببت هي فقط في هذه الاقسام يتهدم النكاح بينهما اما استثنى (قوله وتسلم بعد الخ) ومثل اسلامها في عدم الفسخ عنها قبل حصة (قوله الا في صورة واحدة) ظاهر ذلك والمصنف أنه اذا تعلق السبي بالزوج وحده ان النكاح يتهدم مطلقا وليس كذلك لانه اذا أسلم بعد سبه فانه يشرع لها الا انها تخبر لانهم لم تحت عبدوا وان تقدم سبه على قدمها بأمان أو تأخر وسواء تقدم اسلامه على قدمها أو تأخر لكن لا بد في هذا من كون اسلامه في عتبتها (قوله ثم أملت بعد ذلك

عليهما من أيدي المصوص أو في دار الحرب أو غير ذلك فانه يملك خدمتهما فيضمد المدبر الى موت سيد المذيذ به والمعتق لا يجل يخدم الا في ذلك الاجل فاذا مات سيد المذيذ يبرو والنكاح يملكه أو يملكه الاجل في المعتق لاجل وقد وفي ما قد يملكه فلا كلام انهما يعتقان ولا يعتقان بشئ وان لم يوفى ذلك قول يتبعهما الذي عاوض عليهما بجميع ما عاوض عليهما به ولا يحسب عليه شي مما اعتقتهما لانه كالفائدة ولا يتبعهما الا ما عاوض عليهما فقط قولان والمعتق دانه يتبع جليكي كما يقدره كلام المواق (ص) وعبد الحري يملك حرا أو يبي حتى غنم (ش) يعني ان عبد الحري اذا فر الى بلاد المسلمين قبل اسلامه سده فانه يكون حرا لانه غنم نفسه وسواء أسلم أم لا فلامفهوم لقوله يملك وان قدم بآل فانه يكون له ولا ينجس وكذلك يكون حرا اذا أسلم وبني عند سيد في بلاد الحرب حتى غنمه المسلمون وسيدهم مشرك وهذا خارج النيا كافر أو مسلما قبل اسلام سيد يملك قوله (لان خرج بعد اسلامه) لا ان يخرج النيا كافر أو مسلما بعد اسلام سيد فرقه وسواء سبق اسلام أحدهما اسلام الآخر أو تساويا في الاسلام (ص) أو مجرد اسلامه (ش) معطوف على خرج لاجل بعد كانه قال لا يفر وجهه أو مجرد اسلامه أي العبد وليس تكرار مع مفهوم الشرط لان قوله أو يبي حتى غنم معطوف على فر ومفهوم فر أو يبي حتى غنم أهم من مجرد اسلامه والاعم لا يلزم أن يصدق بأخص معناه لانه يصدق بما اذا أسلم وخرج بعض ديارهم أو حوزهم أو نحو ذلك ولم يصل النوا هو اذا لم يصل النيا لا يكون حرا على المذهب (ص) وهدم السبي النكاح الا أن تبي وتسلم بعده (ش) يعني ان الزوجين الكافرين اذا سببا مجتمعين أو أحدهما قبل الآخر فان النكاح ينقض بينهما ويحل وطؤها بعد الاستبراء بحصة واحدة لانهما صارت أمة الا في صورة واحدة فانه لا ينقطع بينهما وهي ما اذا أسلم الحري سواء كان عندنا بأمان أو حال النيا سببا زوجته ثم أملت بعد ذلك في العدة فانها يفران على نكاحها تفرغيا في الاسلام لانها صارت أمة مسلمة تحت حرم مسلم فان لم تسلم فرقت بينهما لانهما أمة كاسية تحت مسلم وهو لا يجوز له أن يتزوج الامة الكافرة وانما أن يطأها بالملك (ص) ووجه وماله في مطلقا (ش) الضعيف في قوله راجع لمن أسلم المفهوم من قوله بعده والمعنى ان الحري اذا أسلم وفر النيا أو يبي في بلاده حتى غنما بالادنه فانه الذي حلت به أمة قبل اسلامه رقب يملك قوله ووق ان حلت به يفر وماله غنمة العيش الذي دخل ببلادهم هو مراده بالنيا مولود عيره لكان أحسن وأما زوجته فهي غنمة اتفاقا وكذا مهرها واذا كانت غنمة فقبل ينسخ نكاحه لملكه جوا منها وعلى قول ابن القاسم لو سرق من الغنمية يقطع لم ينسخ ولا فرق في ولده بين الصغير والكبير يبي الحري يملكه وأخرج النيا وترك ماله وولده أسلم عندنا في أماته أو في بلادهم هو معنى الاطلاق وأما ولده الذي حلت به بعد اسلام الاب فانه لا يرق اتفاقا (ص) لا ولا صغيرا ككاسية سببت أو مسلمة (ش) هذا عطف على قوله في الموالين ان الحري

في العدة) لا يثنى ان عتبتها التي قبل بها السبي أو غيره حصة فهي أسلم قبل ان ترى الدم اذا (قوله وفر النيا أو يبي في بلاده) هذا هو المهور وفيهما التوسل على أنه يخرج وأما ان لم يخرج فيخفى أن يتبعه ماله وولده لان غنمه لم يحرز وقد بقيت بيده على ماله (قوله ولا يرجع الخ) أي لا التي موضوعة ميت المال والغنمة تنقسم بين الجيدش (قوله وكذا مهرها) أي المؤخر وقوله وعلى قول ابن القاسم الخ وهو الظاهر أي انه على قول ابن القاسم اذا سرق من الغنمية يقطع يملك نصف شتهه على هذا القول لا يفسخ نكاحه نصف شبهة الملك (قوله لم يفسخ) هذا هو الظاهر



(قوله تأويلان) أي على المدونة أي على قولها ان بلغ والعهاد فان اوفى ثم قال في النعمة وكبير والحقا ففهمها ان أي ز يد على ان المراد القتل بالفعل وفهمها ان شيا بلون على أن المراد الصلاحية للقتال وان لم يحصل منهم قتال بالفعل وكان الشئ خالف عاداته لان عادة ابن شيا بلون لا يتناول ويحمل على ظاهر اللفظ وعادنا أي محمد صلى الله عليه وسلم على التأويل لا على الظاهر وهذا الظاهر ما قاله ابن أبي زيد رضي الله عنه (قوله تخصيص المسئلة بذلك) أي تخصيصها بالأولاد المسلمة بل في المدونة تخصيصها بذلك (باب الجزية في) (قوله على قتال الكفار) أي مطالب قتال الكفار حصل قتال بالفعل ألا (١٤٣) تظهر قوله أتبعه (قوله من الجزاة) متفاحلة

تقتضي الجزية لمن الجانيين وذلك ان الجزية مأثمة لهم ومنهم الجزية وقوله والجزية أي ما يجزى به كالجزية (قوله وقيل انها) أي الجزية (قوله اذ اقضى) أي اذا أدى فهو مغاير لما قبله (قوله أي لا تقتضي) أي تؤدي (قوله الجزية الضوية) أي وأما الصلصة فهي ما التزم كافر منع نفسه أداءه على ابقائه بسلامة تحت حكم الاسلام حيث يجزى عليه وقوله منع نفسه جلته من فعل وفاعل ومفعول وقوله اذ اعطى مفعول الستم وقوله تحت حكم الاسلام مقتضاه ان القواضي منهم على ترك المقاومة بحال مع عدم كونهم تحت حكم الاسلام لا يكون جزية صلصة وسباني في تعريف المهادنة ما يقصد انتهى من شرح شب وقوله لامنه الخ خرجت الصلصة كما قال في لئ لكن قد علمت تعريف الصلصة اشتركا كما في بقوله الكافر تحت حكم الاسلام فانظر ذلك وقوله وصونه أي حفظه تفسير وقوله باستقراره أي على الدوام بخرج الحسري اذا دخل بأمان للقضاء صلصة (قوله والى المعقود عليه)

الذاسي حرة مسلحة أو حرة كائنة فوطتها وأت بالولد عنده ثم غنم المسلمون ذلك الحري والحرية والاولاد فان الاولاد الصغار الذين حددوا من المسئلة أو من الكائنة عند الحري لا يكونون شأ على المشهور بل أحرار تباعا لهم بخلاف الكبار في (ص) وهل كبار المسئلة في أو ان قالوا تأويلان (ش) الموضوع بحاله يعني ان الجزية المسئلة انما سبت وأت بالولد عند الحري فان كانوا صغارا فهم بمنزلة كاسر لا يكونون شأ أو أما الكبار فهم في أي غنمة فلو عر به لكان أظهر وهل هي في دوران لم يقاتلوا انهم على حال عنكم القتال واليه ذهب ابن شيا بلون أو هي في ان قالوا بالفعل واليه ذهب ابن أبي زيد بدعواؤه بل تأويلان أو كبار الكائنة في في اتفاقا كما قال ابن عرفة وصرح ابن شيا بلون ان عارث في كاية الشارح الخلاف فيهم فيه نظر وقول بعضهم ليس في المدونة تخصص المسئلة بذلك ليس كما ينبغي ولقد أجاب المؤلف في تخصيص كلامه بكبار المسئلة ورحم الله ونفعنا به (ص) ولولا الاملة لما لكها (ش) يعني أن المسئلة اذا كانت أمة وأت بالولد عند الحري في ثم غنمها المسلمون فالمشهور أنهم لما لكها مسلما أو ذميا سواء كانوا صغارا أو كبارا من زواج وغيره تتبعه الروايات في الرق والحرية (تبيين) الولد يتبع أمه في الرق والحرية ولا يباع في الدين والنسب وأداء الجزية وقد صرح أبو الحسن في شرح الرسالة بأن الولد لا يتبع أمه في الرق والحرية والاسلام وفي ابن ناجي في شرح المدونة ما يقيد به يعلم ما في شرح س \* ولما انتهى الكلام على قتال الكفار أتبعه بما يشأ عنه من جزية موهدة ونكاح أسير وغير ذلك من متعلقاته وبدأ بالكلام على الجزية لانها الاخر الثاني لما منع من القتال كما هي في قوة ودعوا الاسلام ثم جزية فقال في التبيين الجزية بكسر الجيم مأخوذة من الجهاد والجزية لانها جزاء كفاة عنهم وعكسهم من سكتي دارنا وقيل انهم من جزية يجزى اذ اقضى حال تعالى وانقوا وما لا تجزى أي لا تقضى وجهه الجزية بكسر الجيم مثل صلصة ويلي انتهى وشرعت في السنة الثامنة وقبل التاسعة من الهجرة ابن عرفة الجزية بالعبودية ما لمز الكافر من ماله لا منه باستقراره تحت حكم الاسلام وصونه انتهى ولما تعلق الكلام في هذا الباب بأربعة أبحاث العقد والعاقدة والمعقود عليه والمكان الذي يسكنه فأشار الى الرابع بقوله سكتي الخ والى المعقود عليه بقوله لكافر والى الاولين بقوله

فيه ان الكافر عاقد كالا مام وأما المعقود عليه فهو السكتي والمال نظير ما قيل في البيع واعلم ان الجزية ينتهي حكمها الى نزول سيدنا عيسى عليه السلام فلا يقبل الا الاعيان لفيض المال وعدم النفع به حينئذ وانما يقبل الاعيان (قوله عقدا لجزية) لا يقتضي ان الجزية قد عرفت انها المال المعروف فان كان يكون في الكلام حركة فالمناسب أن يعبر بالذمة بدل الجزية كما تأمله بعض المحققين (قوله بان الامام) أي بان الامام أي أو نائبه (قوله سكتي موضع محض) أي غير مكة والمدينة واليمن وقوله على اعطاهم لخصوص وهو الاربعه ذنان أو الاربعون درهما وقوله على وصف مخصوص هو كونه يصح سبأؤه (قوله ويحب عليه) أي يجب العقدة على الامام اذا بذلوا أي طلبوه أو بذلوا المال المفهوم من الغام الحاصل أن حكمها الجزاء وقد يترجم لصلصة وقد تعين والتي يظهر أن يقال ان تعينت المصلحة في



(قوله والمذهب أن المال شرط لاركن) أي المال شرط في عقد الزمة لاركن فيه ولا يصح أن تقول في عقد الجزية ثم إنهم أخذوا منهم بغير حجة وأخطأوا بخبر ابن الجزية والرد لماتهم فظهر أنه إماركن أو شرط في صحة عقد الزمة ولا يفتقر شرط العهدة مع الركن إلا في الدخول خارج الماهية وعدمه (قوله للعنوي) خير مقدم واللام بمعنى على وأربعة ذئاب وأربعة ذئاب درهم مائة دأ مؤخر والجملة مستأنفة استثنائية بما يجواب عن سؤال مقدر كأنه قال قاله أنت ذكر المال فاستمده فقال على العنوي كذا والصلحي ما شرط والعنوي عند ريب للعنوي يفتح العين وهي القهر والقلبة (قوله أربعة ذئاب) شرعية وهي أكبر من ذئاب مصر وقوله وأربعة ذئاب درهم شرعية وهي أقل من دراهم مصر (قوله في سنة) أي في كل سنة أي قرية أي ثلاثين سنة في نحو ثلاثين سنة وذلك بيم العنوي والصلحي (قوله ثم ينظر عند أخذها) فيه إشارة إلى (١٤٥) أنه يضرب عليه متى كان قادراً على اكتساب

مال أو بعقد أي العقد على مال وبأن الامام أي إذا كان الامام مع مال أي معصو بإعمال والمذهب أن المال شرط لاركن (ص) للعنوي أربعة ذئاب وأربعة ذئاب درهم في سنة (ش) يعني أن المقدار الذي يضرب على كل من أهل العنوي أربعة ذئاب وأربعة ذئاب درهم في كل سنة ثم ينظر عند أخذها فمن كان غنياً بذلك أخذ منه ومن كان قادراً على بعضه أخذ منه ما قدر عليه ومن كان غنياً فادعى شيء سقط عنه ولا يطلب بها بعد غناه قال ابن عبد السلام ولم يعلم من كلام المؤلف أي ابن الحاجب حكم أهل غير الذهب والورق وقد قال حصنوني على نقل بعض الشيوخ وإن كانوا أهل بل فإرضاهم عليه الإمام اه أي ما رضاهم عليه ابتداءً وعند الأخذ وأهل المعز والذئب والعروض كذلك كما قاله الشيخ كرم الدين (ص) والظاهر آخرها (ش) يعني أن الجزية تؤخذ ممن ضربت عليه آخر الحول كذهب الساقى وهو القياس كالزكاة ومثله للبايعي ابن رشد وكذلك الصلحية إذا وقعت بمهمة وأخرها منسوب بنزع الخافض أو مفعول بالفعل محذوف أي أنه تؤخذ آخرها (ص) ونقص الفقير وسعة ولا يزداد (ش) يعني أن الجزية تؤخذ من الفقير بقدر حاله ولو درهما واحداً ولا يزداد حتى على القدر المتقدم ذكره (ص) والصلحي ما شرط وإن أطلق فكذلك (ش) تقدم الكلام على الجزية في العنوية والكلام الآن في الجزية في الصلحية وهي على ما شرط أن يرضى الامام أو من يقوم مقامه ولأن لا يرضى ما شرط ويقاله وليندب أضعاف الأول على المذهب وما يأتي ضئيف وإن أطلق في صلحه ولم يشرط قدر فعله ما يلزم العنوي وهو أربعة ذئاب وأربعة ذئاب درهم (ص) والظاهر أن هذا الأول حرم قتاله (ش) يعني أن ابن رشد استظهر أن الصلحي إذا بذل القدر الذي على العنوي أنه يلزم الامام أن يقبله منه ويحرم على الامام أن يقاومه وحقه أن يعبر بالفعل لأنه من عند ابن رشد لا من الخلاف (ص) مع الأمانة عند أخذها (ش) أي وتؤخذ كل من الجزية بتن مع الأمانة وجوباً على الأدل والشدة لهم عند أخذها قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ويؤخذ من كلامهم عدم قبول النائب في ذلك لأن المقصود حصول الأمانة والأدل لكل أحد بعينه عسى أن يكون ذلك مقتضياً لرغبتهم في الإسلام (ص) وسقطنا بالإسلام (ش) أي الجزية والأمانة والمراد بالجزية المطلقة الشاملة للعنوية

ثم ينظر عند الأخذ (قوله والظاهر آخرها) ومن اجتمعت عليه حجة سنتين أخذ منهما ما كان لقرار لا لغيره لأن الفقير لا جزية عليه ولا يطلب بها بعد غناه ولا تثبت لمذمها الأيسنة وأدليل وتعيينه بالاسم لا بوافق مصطلحه والموافق التعبر بالفعل (قوله ومثله للبايعي) أي فهذا الاستظهار من النصف موافق للبايعي (قوله أو مفعول) ظاهره أنه مفعول به وليس كذلك بل هو منصوب بنزع الخافض أي يؤخذ في آخرها ما ينبغي تقييده بما إذا كان يحصل له السارق الاثر فإن كان إنما يحصل له السارق في الأول أخذت منه لأن آخره لا خيراً يؤدى لمسقوطها (قوله ونقص الفقير) أي عند الأخذ لا عند الضرب لأنهم انضرب عليه كاملة كافي له وقوله وسعته معمول لمحذوف أي وأخذ منه وسعته أوضح من معنى اعتبار أي اعتبر الفقير وسعته أي طاقته (قوله وللصلحي ما شرط) بالبناء

(١٩ - خرشي ثالث) للفاعل وقوله أن يرضى إشارة إلى أن في عبارة المصنف حديثاً وهو ما يدل على قراءته بالنسبة لفاعل كما قلنا ويصح أن يقرأ بالنسبة للمفعول أي ويكون الشرط أمان الامام ومن الجسري ولا بد من الرضا على كل وقوله ما يأتي من ضعف أي الذي هو قوله والظاهر الخ (قوله أي الأدل والشدة الخ) وحدهما قبل في أهانه أن يجعوا يوم أخذها يمكن أن يكون مشهوراً وسقوطه ويحضر واقفه قائمين على أقدامهم وأعوان الشريعة فوق رؤسهم بخوفهم على أنفسهم حتى يظهر لهم ولغيرهم أن مقصدنا منهم إظهارهم لأخذ أموالهم ويرون أن لنا الفضل في قبولهم منهم وترجمهم فنجذب كافر بعد كافر لقبضها أو يصفع على عنقه ويدفع دفعاً كما تأخر ج من تحت السيف عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا وينبغي استحضار ما يجبوا عليه من بغضهم لئلا تكون كذباً لئلا يؤمنهم لو قدر وأعلينا لاستأمنوا لنا شيئاً واستأمنوا على دماءنا

(قوله واضحا فجاءت ثلاثا) من عطف الخاص على العام لان هذا من أرزاق المسلمين كـ (قوله ثلاثا) أي ثلاث لئلا أو بأمر وحذف التاء مع حذف المعدود جازوا ولو كان المعدود مذكرا (قوله للظلم) أي بأكثر مما قرص عليهم (قوله مدان) الذي في ثنت صاع والذي في المواق مدان ثنته مدى مكال يسع سبعة عشر صاعا (قوله وثلاثة أفساط زيت) كل قسط ثلاثة أطل بالشاي لا بالمصري ودمارة أخرى وزن كل قسط تسعة أطل (قوله والحيرة) نسخة كـ والحيرة قالوا الفتي في عبارة بعضهم والحيرة بالكسر بلد قرب بيب من الكوفة بدل الجزيرة لان الجزيرة بترعون من سكنها فيها (قوله ولا أدري كم الخ) استظهر بعضهم أنه يرجع في ذلك لاحتمال الامام (قوله والعنوى ح) أي والصلحي كذلك (قوله وكان منهم) عطف مسبب على مسبب أي لانهم اذا لم يكن لهم وارث من أهل دينهم غير انهم للمسلمين (قوله وعليه) أي على الأمر الذي هو المعتقد ومقابله يقول (١٤٦) انه عبد للمسلمين ويرتب على الحيرة أنه لا يجوز النظر الى شعور نسله أهل

والصلحية وهذا أولى لأنه يعلم منه حكم الاهانة بطريق المنطوق وعلى عود الضمير على الجزيرة من لا يعلم منه حكم الاهانة لا بطريق الالتزام وظاهر قوله وسقطنا بالاسلام ولو ظهر منه التصيل على اسقاط الجزيرة في السنين المتكسرة وهو كذلك (ص) كأرزاق المسلمين وازداده وازداده ثلاثا للظلم (ش) يعني أنه يسقط عنهم لاجل الظلم ما قرره عن الخطاب رضي الله عنه مع الدناير والدرهم في كل شهر على كل نفس وهومن الحنطة مدان وثلاثة أفساط زيت على من كان الشأم والحيرة وقرره على كل من كان بصرا دراهم من الحنطة في كل شهر على كل نفس ولا أدري كم من الودلو والعسل والكسوة وقرره عليهم أيضا ان يضيفوا من مبرهم من المسلمين ثلاثة أيام وقرره على أهل العراق خمسة عشر صاعا من التبر في كل شهر على كل نفس مع كسوة معروفه وكان عمر رضي الله عنه يكسوها الناس لا أدري قلدها قاله مالك وقوله للظلم على السنتين (ص) والعنوى ح (ش) يعني أن العنوى بعد ضرب الجزيرة عليه حرفة في من قبله خمسة اذ بنا لان اقراره في الارض لعامة من ناحية المن الذي قال الله تعالى فاما من امان العاقبة فلا يعنون من هبة أموالهم والصدقة فيها وأن يحكم بذلك عليهم المسلمون وأن لا يعنوا من الوصية بجميع أموالهم الا اذا لم يكن لهم وارث من أهل دينهم وكان مبراهم للمسلمين وعليه باقي قول ابن حبيب اذا أسلوا كانت لهم أموالهم ولم تنزع عنهم والى هذا أشار المؤلف بقوله (ص) وان مات أو أسلم فالأرض فقط للمسلمين (ش) أي الأرض المعهودة في قوله ووقفت الأرض والى التي أقربت بيده يوم الفتح اذ لم تقر بيده الا ليعمل فيها العانة على الجزيرة ابن زرقون وأما الأرض التي اشتراها بعد الفتح حيث يجوز له الشراء فهي من جملة أمواله حكمها حكم ماله عندي ولم أنصافها وكان الأولى أن ينزع قوله وان مات الخ بالقائه لأنه مفرغ على الحيرة ومفهوم قوله فقط ان ماله ليس للمسلمين لكن على تفصيل وهو ان ماله كتسبب من المال قبل الفتح فهو للمسلمين أيضا ما كتسبه بعده فهو له فان قيل ما هنا مخالف لمسابق في باب القراض من قوله ومال الكفاي الحرام الموزي بالجزيرة لاهل دينه من كورته فاجاب ان ذلك في غير العنوى جميعا بين الموضعين (ص) وفي الصلحي ان أجلت فلهم أرضهم والوصية بمالهم وورثوها (ش) الجار والميرور متعلق بقدر أي والحكم في الصلحي وقوله فلهم أرضهم جواب الشرط والشرط وجواب خبر المبدء المفسد فإذا أجلت جزيتهم على البلد بما حوت من أرض وقراب من غير تفصيل ما يخص شخصا ولا ما يخص الرقاب من الارض فلهم أرضهم ان أسلوا ابن القاسم ويبيعونها الباي ولا يراذ في الجزيرة بزيادتهم ولا

الذمة ولا صدورهن وعلى أنهن امامه يجوز ذلك (قوله الالعمل الخ) فيه أن قوله عليه الجزيرة تقتضيه أنها وورثت مع أن المصنف قال فالأرض للمسلمين سواء كان له وارث أم لا (قوله حيث يجوز له الشراء) أي بان كانت أرض موات كما قاله بعض شيوخنا احتج بذلك عن أرض الزراعة فانها وقف لا يحوز بشرائها (قوله أنه ما كتسبه من المال قبل الفتح الخ) فان قلت ان قبل الفتح غنمة قلت انه اذا أقرق البلاد لا بد أن يترك له شيء يتعيش به (قوله فهو للمسلمين) أي في بيت المال هذا وأفاد بعض شيوخنا قائلا والذي في عجم أن المعتقد خلاف هذا التفصيل وهو أنها موات فان ماله للمسلمين ان لم يكن له وارث سواء كتسبه بعد الفتح أو قبله اه (أقول) وانما علمت ذلك تخفيرا بنص الشيخ عبد الرحمن الذي هو أسهل عبارة الشارح وهو وأما غير الأرض من جميع أموالهم أنه ولو وارثه وشهره ابن الحاجب لكن في المدونة وان كان الذي أسلم من أهل الفتوة لم يكن له ماله ولا أرضه ولا داره قال ابن

يونس عن أبي محمد يده المأكتا كتسبه قبل الفتح وأما ما كتسبه بعد الفتح فهو له انه فقهوم الأرض فقط فيه تفصيل على ينقص ما عتد ابن يونس فلا يعترض به على المصنف اه والحاصل أنه اذا مات فله لوارثه ان كان له وارث فان لم يكن له وارث فله للمسلمين أي ماله الذي يبيده من الموت كتسبه قبل الفتح أو بعد موته بقية يده (وأقول) ظهر لك أن الخلاف فيه اذا أسلم وقد علمت أن ماله قبل الفتح غنمة وقد أعجبنا بما تقدمه فان قلت يستبعد كونه اذا أسلم سبق ذلك المال بيده واذا أسلم يتزعم منه قلت لا بد لانه اذا أسلم يصير له استحقاق في بيت المال (أقول) ويمكن جواب آخر بان يكون المراد ان هذا المال الذي كتسبه قبل الفتح لم يظهر حين فتح البلاد حتى ينقسم بين الغنائم وما يظهر الا بعد تفرق الجيش فصار لا موضع له الا بيت المال هذا ما ظهر وعليه بالتأمل في المقام والله اعلم (قوله فلهم أرضهم ان أسلوا) وأولى

وانما قد نزلت اشارة للفرق بينه وبين العنوى (قوله فلا هل مولدتهم) كذا في نسخة شيخنا عبد الله كتاب علي الى اهل بيته يؤدون عنهم الجزية كذا ضبطه تحت بخطه اه وفي شرح شب خلافه قال المراد بواوهم من بينهم وبينه مودة وقد ذكروا انه لا بد ان يكون من اهل دينهم فان كان من اهل دينهم لم يكن بينهم وبينه مودة فلا وارث بينهم انتهى قال في المصباح ووادته مودة وواداؤك كرم قبل ان الاسم المودة في تنبيه في شرح شب كان الارض لهم اموالهم لهم فلو قال المصنف لهم ارضهم ومالهم والوصية بمسما وورثاتهم فان لم يكن لهم وارث فلا وارثهم من اهل دينهم لا فاعلم المراد انتهى (قوله فخرجها على البائع في المستلثين) وهذا قول ابن القاسم والقاسم ومقاتله ما لا شبهة في ان اخرجها على المشتري فلو ابتاعها المسلم على ان يخرجها عليه كان البيع حراما قاله ابن القاسم (قوله الا ان يموت او يسلم) تقدم مفهوم يموت وان فيه نظرا وكذا يقال في مفهوم (١٤٧) يسلم والظاهر انه اذا سلم تسقط عنه

رأسا فلا يبطأ به بائع ولا مشتري وذلك لانما اذا سلم تسقط عنه انفسراج والارض له واذا كان الامر كذلك فله اذا باعها ثم سلم فلا يبطأ به المشتري ولا البائع (أقول) والظاهر انه اذا مات البائع يبيع ورثة البائع لانما لم يحكم الشارع ان المتبوع البائع يظهر ان التعلق يكون من جهة بلحق هو ورثته لا المشتري والذي يظهر أنهم اذا سلموا تسقط عنهم وعن المشتري لان الارض تكون لهم اذا سلموا وتسقط الجزية عنهم بالاسلام وقد غلب على المشتري وقوله وحكمه حكم النبي عليه هذا هو الذي افاد بقوله فالحكم قيمه سواء وهو ان ارضهم لهم ان اسلوا (قوله في الاقسام الثلاثة) الاول هو ما اشار به بقوله وفي الصلبي ان اجلت الخ والثاني ما اشار به بقوله وان فرقت على الرقاب الخ والثالث هو ما اشار به بقوله وان فرقت على كرم الدين الخ) فصار الحاصل ان ربا الارض اذا باعها فخرجها

ينقص بقصانهم ولا يبرأ احد منهم الا باداة الجميع لانهم جلاء الوصية بمالهم بعضه او كله وورثوها فان لم يكن لهم وارث فلا هل مواتهم اذ لا يتقص من الجزية شي يموت بعضهم وهذا ابن حبيب الى ان الارض موقوفة للجزية لا تباع ولا تورث وليست لهم ان اسلوا (ص) وان فرقت على الرقاب فهي لهم الا ان يموت بلا وارث فلمسلمين ووصيتهم في الثلث (ش) يعني ان الجزية بالصلحية اذا وقعت مفرقة على الرقاب كعلي كل رقة كنا واجلت على الارض اوسكت عنها فلهم ارضهم واليا يعود الضمير من قوله فهي لهم أي فالارض لهم بقرينها وبيعونها وتكون لهم ان اسلوا وتورث عنهم مع مالهم ان ماتوا فان مات واحد منهم ولا وارث له فله وارضه للمسلمين لالاهل مودته وصيتهم في هذه الحالة في الثلث فقط ان لم يكن لهم وارث والافلهم الوصية بجميع مالهم وفي هذه الحالة تزيد الجزية بزيادة ثلثهم وتنقص بثلثهم وحكم ما اذا فرقت على الارض او عليها ما احكم ما اذا فرقت على الرقاب (ص) وان فرقت عليها او عليها فلهم ببيعها وخارجها على البائع (ش) يعني ان الجزية بالصلحية اذا وقعت مفرقة على الارض فقط ادى واجلت على الرقاب اوسكت عنها كعلي كل شجرة كذا او وقعت مفرقة على الارض وعلى الجاهج معا كعلي كل شجرة كذا وعلى كل رأس كذا فأرضهم لهم ببيعونها بل شأوا وخارجها على البائع في المستلثين وهذا قول ابن القاسم في المدونة ونظر اذا مات البائع هل يتبع المشتري بخراج الارض دائما او ورثة البائع وبعبارة وان فرقت عليها أي الارض او عليها أي الارض والرقاب فالحكم قيمه سواء وهو ان ارضهم وأموالهم لهم ان اسلوا ولورثتهم ان ماتوا الا ان يموت بلا وارث فلمسلمين كافي القسم الذي قبله وزاد هنا قوله ولهم ببيعها وخارجها المضروب عليها على البائع الا ان يموت او يسلم وسكت عن المال في هذا القسم وحكمه حكم القسم الذي قبله وعلى كل حال الارض لهم في الاقسام الثلاثة الا أنهم اذا باعوها في القسمين الاولين لا يكون خارجها على البائع وفي هذا القسم خارجها على البائع والمراد بخارجها مضارب عليها وسكت المؤلف عاذا فصلت على الرقاب واجلت على الارض اوسكت عنها هل يكون على من باع الارض خراجها او لا وذكر الشيخ كرم الدين انه لا يكون خارجها على من باعها بل يكون عليهم أي على اهل الصلح جميعهم كان الحكم كذلك

على اهل الصلح جميعهم في القسمين الاولين وفي الثالث على البائع فافتقر الحكم في الخراج عند البيع وان ساوى الثالث الثاني في شيء آخر الذي قد تقدم بيانه في تنبيه في ابن نونس وجه خامس وهو ان اجلت على الرقاب دون البلد قال فلهم ببيع الارض وتورث عنهم كالمالك مفضلة على الجماعة انتهى (أقول) قد علمت ما قاله الشيخ كرم الدين في القسم الثاني وهو ظاهر بالنسبة لما اذا فرقت على الرقاب واجلت على الارض أي بالنسبة للارض لا بالنسبة للرقاب لان الارض لا تدخل لها في ذلك ويبقى ما اذا اقتسمت على الرقاب وسكت عن الارض وباع احد ارضه والظاهر انه لا يتعلق بالارض خارج على المشتري وانما الذي هو مضروب على بائعيها يكون عليه مطلقا وفي شرح عب وعلم بما قررنا ان كل من مسئلة كون ارض الصلبي وماله وم مسئلة ورثته منها وم مسئلة خراج الارض تجري فيه أربعة اقسام وهي كون الجزية مفرقة على الارض فقط او على الرقاب فقط او عليها ومسألة تسكت عنها اذا سلم فيكون له ارضه وماله سواء اجلت الجزية به عليه او فصلت على الرقاب والارض او عليها ما انتهى وتامل في المقام تجد الصور تيد

(قوله ان شرط) أي ان طاع الامام له ذلك أي ان سالوا حابه ذلك والافاعنوى معقولا بتاتى منه شرط (قوله يسكنوه معهم) كذا بخطه بحذف نون الرفع أي لا يبدى يسكن المسلمون باخطاطها كما ساقى بانه هذا والعلة الذي عليه المحققون وتجب به الفتوى انه لا يمكن العنوى من الاحداث مطلقا (١٤٨) وسوا شرط أهل لا يتبينه لو اكل البحر كنبتهم فالظاهر كافى لأن

لهم الاحداث بالشرط أى على اذ وقع الصلح على الرقاب والارض بجملا لكن ذكره على سبيل البحث (ص) وللعنوى احداث كنيسة ان شرط والا فلا (ش) يعنى ان العنوى يجوز ان يحدث كنيسة في بلد العنوة المقر بها أهلها وفيما يحتل المسلمون يسكنوه معهم اذا اشترط ذلك عند ضرب الجزية وبوفى بشرطه فان لم يشترط ذلك عند الضرب فانه يمنع من احداث الكنيسة ولا يتعرض لهم في كنائسهم القديمة وان بلا شرط (ص) كرم المذهب (ش) يحتمل التشبيه التام فيجوز مع الشرط لامع عدمه ويحتمل الناقص وهو عدم الجواز ولو مع الشرط وهو الراجح وحينئذ يقال ما الفرق بين الاحداث والترميم فيقال ان الترميم فيه بقاء الشيء على ما هو عليه فتجوز توصيل لهم الى أغراضهم من بقاء الكنيسة على ما هي عليه بخلاف الاحداث فان المسلمين فيه كما أنهم المشنؤون لها بقوى الاحتمال التامى قصر يحرمه بفهوم الشرط لانه لا يصح حبه الانسكة وهى ذكره يشبه به (ص) والصلحى الاحداث (ش) يعنى أن الصلحى يجوز ان يحدث كنيسة في غير بلد المسلمين ويجوز ان يضاف ان رمت انهم سد من الكنائس القديمة وسوا شرط ذلك على المسلمين عند ضرب الجزية عليه أم لا على المذهب (ص) ويسع عرصتها وأحاط (ش) يعنى أنه يجوز للصلى أن يسع عرصة الكنيسة أو أطلها بخلاف أرض العنوة فلا يجوز لهم يسع شئ منها لان جميعه فى الله تعالى على المسلمين وسائط بالبحر أو بالتصبا ما عطف على لفظ عرصتها وأوعى عملها لانه فى محل نصب على أنه مفعول المصدر (ص) لا يلبد الاسلام (ش) أى التى بأرض الاسلام أى التى انفراد باخطاطها المسلمون أى التى كان بها المسلمون قبل فتح أرضه لا البلد التى اختطها المسلمون بعده أو معه فانه لا يمنع من ذلك هذا ما يعول عليه ومحل المنع المذكوران لم يحصل مفسدة فان كان يحصل من المنع مفسدة أعظم ارتكب أخف المفسدين هذا معنى قوله (الافسدة أعظم) (ص) ومنع ركوب الخيل والبغال والسرور وقيادة الطريق (ش) يعنى أن الذى عنوا أو صلحنا بمنع من ركوب الخيل النفيسة ومن ركوب البغال النفيسة ويمنع من الركوب فى السروج ولو على الجسر بل ركوب على الا كف عرصتها بان يجعل رطله معافى جانب الدابة اليمنى أو اليسرى والأصكف البرذعة الصغيرة التى تجعل تحت البرذعة الكبيرة وأما الجمل فهى فى عرف قوم كالجمل وفى عرف آخرين كالجسر بل دونها ففىرى على هذا ويمنع من قيادة الطريق أى وسطها اذا لم يكن خالبا قال الجوهري بقاء الطريق معظمها والجمع جواد (ص) وألم يلبس يمينه وعز ثقل الزنار وظهور السكر ومعتقده وبسط لسانه وأرقتا الخمر وكسر الناقوس (ش) يعنى أن الذى يلزمه الزنار بضم شأ عزمه عن زى المسلمين لئلا يتشبه بهم ولهذا اذا ثل لئس الزنار فانه يلزمه التعزير الزنار بضم الزاى هو ما يشبهه بالوسط علامة على الذل وكذلك يعز اذا أظهر السكر والخنزير والجهر بالقرافة بين المسلمين وكذلك يعز اذا أظهر معتقده فى المسج عيسى بن مريم عليه السلام وأعر ذلك مما لا ضرر فيه على المسلمين وكذلك يعز اذا بسط لسانه على مسلم أو مجنونه والمراد بسط لسانه أن يتكلم ولا يحترم الحاضرين وان لم يكن سببا ولا شتما وكذلك يعز اذا

خاص بهم فيشمل الاسواق وحوازمهم التى يدخلها المسلمون ولوليسع أو فى بعض الأحيان فيما يظهر وأما ما أظهر وفى أظهر سيوتهم وعلمنا ذلك برفع صوتهم وأبرزتهم من دارنا القابلة لهم فلا (قوله ومعتقده) ما لم يكن فيه ضرر للمسلمين كتنفيرهم عن اعتقادهم فيقتض عهده (قوله وأرقتا الخمر) ظاهره ان كل مسلمة ذلك ولا يختص بالحاكم فله تن (قوله هو ما يشبهه بالوسط) هو خطوط كثيرة ملونة بألوان شتى تشد فى الوسط وقوة ولهذا الخ بقيد أنه اذا لبس العريضة والطرطور لا يعزير والحاصل انه متى لبس ما فيه علامة على

ذله لا يعزرو (قوله ولم يقل وكسرت الخ) المعتد أنهم تكسروا كاشفده محض نت وغيره (قوله لها حس) أى فى وقت الضرب (قوله وكذلك تشيع جنازتهم) أى اكرام وتعتظيم فاذا نلاحظ قول السارح (١٤٩) لانه اكرام (قوله وتطلع) الاولى الاطلاع كاشفده

حل السارح وأوجب بأن التطلع التبع وشأنه الاطلاع (قوله والتأمين) عطف مرادف (قوله والذب) أى الدفع (قوله واستمالة) السن والتسليح فثبت ان أى امالة أى استناد لى جرافة ولا شك ان ذلك من جملة الجاه (قوله يخشاه الحاكم) أى القاتل وخشية القضاة من أصحاب الجاه ماضى فى عصرنا هذه (قوله ومنها اذا غضب حرة مسلمة) ولابد من أربعة شروط برونه كالمردوفى المسكنة ولها أصدقاء من ماله وولدها منه على دينها أى مسلم لأب له وكذا اذا زنى بها طائفة فولد لها على دينها وقولهم الولد تابع لاييه فى الدين والتب يحول على النسب لاييه (قوله الذى لا حارس) تفسيره لأنكشاف أى انكشافه كونه لا حارس له أى ويخاف عليه (قوله وعورة العذو) أى وعورة المسلم بالنسبة للعذو ما انكشف من حال المسلم الذى يتوصل منه أى من أجله (قوله أو تقوله) أى اختلقه من قبل نفسه وهما فى المعنى واحد وان اختلفت اللفظا لكنه مما كفروا به وقوله أو عيسى خلق محمد قال الساطى لا ينبغي أن يدخل فى التبرى اذ لا شك فى قصد التنقص (قوله مسكين محمد) قال ابن القيم سألنا مالكا عن نصرى اعصر شهده عليه انه قال مسكين محمد صغيركم انه فى الجنة ماله لم يتفق نفسه معن

أظهر الخروير بقها ولا يضمن لهم شيافيا وأمان لم يظهر الخروير أرفها مسلم فانه يضمن لتعديه ولم يقل وكسرت أو انبأ لان أو انبأ من جملة مال الذى ولا يجوز لاجل تلافه وكذلك يعزرا اذا جمل الخروير من بلد الى بلد واذا أظهر شرب النافوس وهو خشية لها حس ينصرفون الى الجبل اجتماعهم لصلاتهم فانه يكسر ويعزرو ولا يثنى على من كسره ومنه الصلب اذا أظهر دوى أعيادهم واستسقامهم وعنعون من الزنا ولا ينعون من الزواج بالنسب والامهات ان استقلوا ولا ينعون من ركوب الجاه ولو بنفسه ولا يكون ولا تشيع جنازتهم لان الكلى تعظيم وكرام وكذلك تشيع جنازتهم لانه اكرام ولقرىبا (ص) ويتنقض بقتال ومنع حزة وتغر على الاحكام وغصب حرة مسلمة وغرورها وتطلع على عورات المسلمين (ش) لما ذكر الامور المصنوع منها أهل الذمة واليست نقض العهد أخذت يتكلم على الامور التى يتنقض عهدا باحد ما ذكر ان اسماعلة وقد علمت انه اذا انتقض عهد الذى يصير كطبرى الاصل فى النظر فيه اذا تقرب به بأحد الامور الخمسة الخمسة فى الامر التى احدها باحة استرقاقه منها قتال الذى المسلمين لاعتن ظلم ربه لما فاته الامان والتأمين فيسقط ما كان عليهم من الجاه والذب عنه فان كان عن ظلم ربه فلا يكون نقض العهد ومنها أن تتعنى الذى من اداء الجزية التى قررت عليه عوضا من حق دمه فيسقط ما كان له من الامان لان ذلك كالمصنع ينقذه على أهل الحرب على شروط فان لم يوفوا بها انتقض الصلح ومنها أن يبرد الذى على احكام المسلمين بان يظهر عدم المبالاة بها ويستعين على ذلك بجاه أو استمالة الذى جرافتم من المسلمين يخشاه الحاكم على نفسه أو ماله أو عرضه فيسقط ما كان له من الامان عندهم ومنها اذا غضب حرة مسلمة على الزنا أى ووطئها بالفضل واحترز بغصب الحرة مما اذا طاعته على ذلك فانه لا يكون نقض العهد واحترز بالحرة المسلمة من الامة المسئلة فانه اذا زنى بها طوعا أو كرها لا يكون ذلك نقض العهد ما لم يماهد على انماذا فى شيأ من ذلك انتقض عهد عهد فتنقض وكذلك اذا زنى بالحرة الكافرة طوعا أو كرها فانه لا يكون نقض العهد ومنها اذا غر الحرة المسلمة وقال لها انه مسلم فترزجت به ووطئها فاذا هو كافر واحترز بذلك مما اذا علمت بانه كافر فان تزوجت به لم يوجب سبب الا يكون نقض العهد ويترق بينهما ومنها أن يطلع على عورات المسلمين فيكون نقض العهد والمراد بعورات المسلمين أن يطلع الحرسيين على عورات المسلمين يكتب بكتبتها لهم والعورة الموضع المتكشف الذى لا حارس عليه وعورة العذو ما انكشف من حاله الذى يتوصل منه السهم قال الله تعالى ان يمتنعوا عورة وذلك ما عوذ من عورة الانسان المتكشفة (ص) وسبب نبي عالم بكثرة قالوا كليس نبي اول لم يرسل اول ينزل عليه قرآن أو تقوله أو عيسى خلق محمدا أو مسكين محمد يخبر كراهة فى الجنة ماله لم يتفق نفسه حين اكلته الكلاب (ش) أى وما يكون نقض العهد الذى سببه لمن ثبت نبوته عندنا لم يكفر الساب به كقوله مثلا محمد لم ينزل عليه قرآن أو لم يرسل أو ليس نبي أو اخلق القرآن من قبل نفسه أو عيسى خلق محمد عليه الصلاة والسلام وما أشبه ذلك وأما ما كثر الساب به كقوله لم يرسل السنانا لم يرسل الى العرب وكالشرىك والولود ونحوهما فليس نقض لان الله اقرهم على مشبه ولكن يعزرو العزير البليغ والمراد بما يكفر به ما يقر عليه وما كفر بهما اقر يتابعه عليه وقوله كليس الخ امثال

أكلته الكلاب لو تناولوا استراح الناس منه قال مالك أرى أن يضرب عنه وقوله فى الجنة أى امرأى الى الجنة وقوله أكلته الكلاب أى أكلت ساقه أى قصبة ياقه (قوله سببه لمن ثبت نبوته عندنا) سواء ثبتت عندهم أو لا فلا سبب به ودى داود سليمان نقض ولا يتفقه قوله ليس نبي عندى احترز عما اختلف فى نبوته كالخضر

(قوله وذ كرم على وجه التبري) هذا خلاف ما قاله الزرقاني لانه قال لم ينسبه لغريم مقصد التبري منه بل لكونه كلاما قبيحا لا ينبغي أن ينسبه الى نفسه وعلى هذا الضمير للكفار ونحوه قاله القفاني ولو قال كقولهم لكان أولى في فائدة نص عياض على أن من تهافت في سبه صلى الله عليه وسلم يجوز رقه حيا وأولى بعد الموت كما كتب ابن القيم بإذن مالك جواب سؤال ورد من مصر انتهى (قوله وقتل ان لم يسلم) أي غير قاتره من القتل (١٥٠) ولا يقال له أسلم (قوله وأما غير الخ) في عب خلافه وذلك انه قال وقتل وجوبا

في السب وغصب الحر المسلمة وغروها ان لم يسلم وأما في القطع على عورات المسلمين فيضرا الامام فيه من القتل والاسترقاق وأما في قتاله فينظر فيه كالأمر بالامور الخمسة المتقدمة كذا في النقل وينبغي قياس منع الجزية والبرد على مسئلة القتال والفرق بينه وبين المسلم بقتله واقتيل توحيته أن المسلم كنانة لم يأخذه موافق لظاهره فلما وجدنا خالف ذلك استحق القتل بخلاف الكافر نعرف أن باطنه التقصص لكننا منعنا من اظهاره فإذا خالف استحق القتل ما ليسلم (قوله فان حكمه أوصل أو قطع أو نفي (قوله وحاربوا) أي كعادته الكفار للمسلمين وأما اذا حاربوا كعادته المسلمين فان الامام يخبرهم للبرائة ثم ينظر فيهم كما ينظر في المرتدين (قوله فكل المرتدين) في المال والدم (قوله ولا تؤخذ أموالهم الخ) أي بل يوقف فان قتلوا قصير ما لهم فبأ (قوله على المشهور الخ) ومقابله ما لا يصيب من أنهم كالكفار الحربيين يسترقون وأولادهم وعيالهم (قوله وحل) عطف تفسير (قوله فيضج الامان والاستئمان) فان الحري فيهم لم تحت حكم الاسلام

المسلم بكفره وانه ذ كرم على وجه التبري لان بعض هذه الامور مما كفر وانه كقولهم آفة تقول القرآن والضمير في قالوا الال المذهب وقوله (وقتل ان لم يسلم) لثان ترجعه للساب خاصة وأما غير من بقية مسائل النقص فالأما مخبر فيه في واحد من الامور الخمسة السابقة في قوله كالنظر في الأمري من قتل أو من أوفد أو أسرا أو ضرب جزية وذلك أن ترجمه لجميع مسائل النقص لكن في الساب تبين القتل وفي غيره ان رأى الامام قتله (ص) وان خرج لدار الحرب وأخذ استرقاق ان يظلم والا فلا كعادته (ش) المشهور ان الذي اذا خرج من دار الاسلام لدار الحرب ليس مقلبة لحقته ناقضا للهدم وأخذناه فانه يسترق وانما نص على الاسترقاق وان كان الامام مخبر فيه في بقية الوجوه المتقدمة في الأسير لدقوله أشهب انه لا يسترق لان الحر لا يعود الى الرقاب أبدا ووجه المشهور ان الحر به تثبت بصفته من رفق مقدم فلا تنقض وانما ترك على حاله من الجزية التي كانت عليه أمانا على نفسه وماله يبين ظهر اني المسلمين لما ناله من الجزية فان امتنع من أداء الجزية لم يحصل له الفرض وكان للمسلمين الرجوع فيه وكان الصلح ينقذ المسلمين وأهل الحرب على شرط فان لم يوفقوا لم تنقض الصلح وأما ان خرج لاجل الظلم الذي لحقه ولو يشك ثم أخذناه لا يسترق كما اذا حاربنا دار الاسلام غير مظهر للشروع عن الغلبة فان حكم المسلم المحارب وليس في هذا معارضة لحداين معرفة للجهاد ولما تقدم من أنه اذا قاتل المسلمين انتقص عهده لان هناك أظهر القتال وهو هنا متصل صرح بمفهوم الشرط ليشبه بقوله كعادته (ص) وان اردنا جماعه وحاربوا فكل المرتدين (ش) صورتها جماعه من الكفار أسلموا ثم ارتدوا الى الكفر ثم حاربوا المسلمين ثم قتلنا عليهم فانه يحكم فيهم بحكم المرتدين من المسلمين لا يحكم الكفار النافذين للعهد فاستتاب كبارهم ثلاثة أيام فان تأووا والاقتلوا ويجبر صغارهم على الاسلام من غير قتل ولا تؤخذ أموالهم ولا نسب نسأهم على المشهور \* ولما كان المانع من قتال الحري أمانا واستئمانا ومهادنة وصلحا وقدم المؤلف الكلام على ماعد المهادنة ختم أبواب الجهاد بها مستغنيا بذلك شروطه الأربع عن حدها وهو كما قال ابن عرفة المهادنة وهي الصلح عقد المسلم مع الحربي على المسألة أي التاركة مدته ليس هو فيها تحت حكم الاسلام فيخرج الامان والاستئمان فقال (ص) ولما دام المهادنة لمصلحة ان خلاصه كشرط بقا مسلم وان عمل الانكوف (ش) أشار به هذا لشرطها وذ كر أنها أربعة الاول أن يكون العاقد لها الامام وينبغي أفضائه لا غير بخلاف التأمين فيصح ولومن أحاد التماس الثاني أن يكون المصلحة كالجبر عن القتال مطلقا أو في الوقت مجانا أو بعوض على وفيه رأى السيد للسلب لقوله تعالى وان خصوا السلم فاجت لها فان لم تظهر المصلحة بان ظهر المسلمون عليه لم يجوز الثالث أن يتوافر عقد هاعن شرط فاسد ولا يجوز كشرط بقا مسلم أسيرا بأيديهم وبقاقرية

للمسلمين

(قوله ولا دام المهادنة لمصلحة) مستوفى فيها وفي عهدها فان كانت المصلحة فيها فقط

تعيين وفي عهدها تمتع ويمكن شمول كلامه للقسامين الاولين يجعل الامام مستعنه في حقيقة هو الضمير في الاول ويجازي في الثاني وهي بمعنى على أو يتحصل للاختصاص فيشمل الثلاثة وراحتان المهادنة الشامل لتركها والحاصل أن المهادنة تعقيرها الاحكام الخمسة (قوله ان خلا) ولم يعطف هذا الشرط الثالث بالواقعه فجعل الشرطين السابقين أعني الامام والمصلحة كالنوع للمهادنة وقوله ان خلا أي المهادنة بمعنى الصلح وأوعدها (قوله لقوة تعالى) دليل العموم لان ظاهر الآية الاطلاق بعوض وغيره



(قوله خالية منهم الخ) أي من الكفار أي إذا كانت قسرية خالية من الكفار فلا يجوز إيفاءها تحت بد الكفار أي بحيث يسكنون فيها وأما إذا لم تكن كذلك فلا يكون ذلك فاسدا (قوله إلا لخوفهم الخ) إشارة إلى أن قوله إلا لخوف مستثنى من مفهوم قوله إن خلا الخ ويصح أن يكون مستثنى من قوله وللإمام المهادنة أي لا التوقع خوف فلا يجوز عقد هامة حصول الأمن الآن (قوله ولا حد) أي واجب فلا ينافي قوله وينب أن لا تزيد (قوله وفي عدها شرطانظر) (١٥١)

لها سلب خالية منهم أو أن يحكموا بين مسلم وكافر أو أن يأخذوا مائلا إلا لخوفهم فيجوز كل ما منع وأشار إلى الشرط الرابع بقوله (ولا حد) لمدة المهادنة بطول أو قصر بل على حسب اجتهاد الأمام وقد راجع الحاجة ولا يطل ما قد يحدث من قوة الإسلام وفي عدها شرطانظر وبعبارة أخرى وجلة قوله ولا حد مستأنفة أي به البيان الحكم وليست شرطا في المهادنة خلافا لتت لأن الشروط ثلاثة فقط وأشار بقوله (وينب أن لا تزيد على أربعة أشهر) إلى أنه ينبد عند أي عران أن لا تزيد على تلك المدة لاحتمال حصول زيادة قوة المسلمين أو نحوها أي حيث كانت المصلحة في ذلك وفي غيره على السواء والاعتين ما فيه المصلحة وبعبارة أخرى أن قوله وإن عبال راجع لفهوم قوله إن خلا عن كسر شرط بقاء مسلم أي فان تضمن عقد المهادنة شرطا فاسدا لم يجوز ولو كان الفساد بسبب التزام مال تدفعه لهم كإقراره وهو أمس بقوله إلا لخوف ويحتمل رجوع لفهوم قوله لمصلحة أي فان لم تكن مصلحة لم تجز المهادنة وإن على حال يدفعه العدو ولنا القوة تعالى فلاتنوا وتدعو إلى السلم وأنتم الاعلون (ص) وإن استشعر خيانتهم نبذوا أنفسهم (ش) يعني أنه يلزم أن توفي لهم ما اشتراطوا علينا في تلك المدة لأن يستشعر الإمام منهم الخونة فانه يجب عليه أن ينبذ عدهم أي يطرحه وينقضه وينذرهم ويعلمهم بأن لا عهد لهم وأنه مقاتلهم أن قبل كيف ينقض العهد المتين بالخوف وهو ظني قيل إذا ظهرت آثار الخيانة ودلائلها وجب تبذير خوف الوقوع في المهلكة بالتمادي وسطه اليقين هنا بالظن للضرورة (ص) وجب الوفاء وإن رد رهاث ولو أسلوا (ش) تقدم أن الإمام يلزمه أن توفي لهم بشرطهم العجيبة التي اشتراطوا عليه حتى لو اشتراطوا أن يردهم من جانيهم مسلمين أو الجال فانه توفي لهم بذلك وفاء بالعهد وأما النساء فانه لا يجوز ردهن إليهم لقوله تعالى فإن علمتوهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار فقوله وجب أي وجب الوفاء بما أجزأهم وشارطناهم عليه وإن كان رد رهاث ولو أسلوا واجت وقع اشتراط ردهم وإن بشرطوا في الرد أن أسلوا وقوله ولو أسلوا مقبدا إذا كان لنا عندهم رهاث ونسكو بهم حتى رد إليهم رهاثهم وأما إن لم يكن لنا عندهم رهاث أو لنا عندهم ولم يحبسوهم لرد رهاثهم فلا ردهم رهاثهم حيث أسلوا ثم إن قوله ولو أسلوا لا يعارض قوله فيما مر أن خلا عن كسر شرط بقاء مسلم لأن الإسلام فيما سبق سابق على الشرط وهما بعد أي ولو أسلوا في المستقبل لا نلوا للمستقبل أو ما سبق في البقاء وهذا في الرد ولا يلزم من الرد البقاء فلو أفراده بعد ذلك وأقداته وقوله (كن أسلم) أي كسر شرط ومن أسلم وليس رهاثه توفي به كان إسلامه سابقا على الشرط أو بعده ولا يعارض قوله أن خلا الخ لأن ما سبق في البقاء وهذا في الرد ولا يلزم من الرد البقاء فقوله من قال أنه تكرر أمه وقوله وجب الوفاء وإن رد رهاث ولو أسلوا أو أعاده لرب عليه قوله (وإن رسولا) نشأ عن غير تأمل وإنا ما بلغ على الرسول ثلاثتهم أمه ليس داخل تحت الشرط وأيضا فانه

للمسلمين خالية منهم أو أن يحكموا بين مسلم وكافر أو أن يأخذوا مائلا إلا لخوفهم فيجوز كل ما منع وأشار إلى الشرط الرابع بقوله (ولا حد) لمدة المهادنة بطول أو قصر بل على حسب اجتهاد الأمام وقد راجع الحاجة ولا يطل ما قد يحدث من قوة الإسلام وفي عدها شرطانظر وبعبارة أخرى وجلة قوله ولا حد مستأنفة أي به البيان الحكم وليست شرطا في المهادنة خلافا لتت لأن الشروط ثلاثة فقط وأشار بقوله (وينب أن لا تزيد على أربعة أشهر) إلى أنه ينبد عند أي عران أن لا تزيد على تلك المدة لاحتمال حصول زيادة قوة المسلمين أو نحوها أي حيث كانت المصلحة في ذلك وفي غيره على السواء والاعتين ما فيه المصلحة وبعبارة أخرى أن قوله وإن عبال راجع لفهوم قوله إن خلا عن كسر شرط بقاء مسلم أي فان تضمن عقد المهادنة شرطا فاسدا لم يجوز ولو كان الفساد بسبب التزام مال تدفعه لهم كإقراره وهو أمس بقوله إلا لخوف ويحتمل رجوع لفهوم قوله لمصلحة أي فان لم تكن مصلحة لم تجز المهادنة وإن على حال يدفعه العدو ولنا القوة تعالى فلاتنوا وتدعو إلى السلم وأنتم الاعلون (ص) وإن استشعر خيانتهم نبذوا أنفسهم (ش) يعني أنه يلزم أن توفي لهم ما اشتراطوا علينا في تلك المدة لأن يستشعر الإمام منهم الخونة فانه يجب عليه أن ينبذ عدهم أي يطرحه وينقضه وينذرهم ويعلمهم بأن لا عهد لهم وأنه مقاتلهم أن قبل كيف ينقض العهد المتين بالخوف وهو ظني قيل إذا ظهرت آثار الخيانة ودلائلها وجب تبذير خوف الوقوع في المهلكة بالتمادي وسطه اليقين هنا بالظن للضرورة (ص) وجب الوفاء وإن رد رهاث ولو أسلوا (ش) تقدم أن الإمام يلزمه أن توفي لهم بشرطهم العجيبة التي اشتراطوا عليه حتى لو اشتراطوا أن يردهم من جانيهم مسلمين أو الجال فانه توفي لهم بذلك وفاء بالعهد وأما النساء فانه لا يجوز ردهن إليهم لقوله تعالى فإن علمتوهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار فقوله وجب أي وجب الوفاء بما أجزأهم وشارطناهم عليه وإن كان رد رهاث ولو أسلوا واجت وقع اشتراط ردهم وإن بشرطوا في الرد أن أسلوا وقوله ولو أسلوا مقبدا إذا كان لنا عندهم رهاث ونسكو بهم حتى رد إليهم رهاثهم وأما إن لم يكن لنا عندهم رهاث أو لنا عندهم ولم يحبسوهم لرد رهاثهم فلا ردهم رهاثهم حيث أسلوا ثم إن قوله ولو أسلوا لا يعارض قوله فيما مر أن خلا عن كسر شرط بقاء مسلم لأن الإسلام فيما سبق سابق على الشرط وهما بعد أي ولو أسلوا في المستقبل لا نلوا للمستقبل أو ما سبق في البقاء وهذا في الرد ولا يلزم من الرد البقاء فلو أفراده بعد ذلك وأقداته وقوله (كن أسلم) أي كسر شرط ومن أسلم وليس رهاثه توفي به كان إسلامه سابقا على الشرط أو بعده ولا يعارض قوله أن خلا الخ لأن ما سبق في البقاء وهذا في الرد ولا يلزم من الرد البقاء فقوله من قال أنه تكرر أمه وقوله وجب الوفاء وإن رد رهاث ولو أسلوا أو أعاده لرب عليه قوله (وإن رسولا) نشأ عن غير تأمل وإنا ما بلغ على الرسول ثلاثتهم أمه ليس داخل تحت الشرط وأيضا فانه

بالمبالغة ولذلك قال شب ولما كانت هذه المبالغة التي هي قوله وإن رد رهاث غير مفيدة للخلاف أي بالوادع عليه بقوله ولو أسلوا اه وبعبارة أخرى أن الخلاف غير المذهبي رداعي أي حنيفة وللخلاف المذهبي رداعي ابن حبيب ورهاث جمع رهاث أو رهيئة اه (قوله أن رد إليهم من جانيهم) الأولى حذف ذلك لأن كلامنا في حسن الرهاث لا في غيرهم (قوله مقبدا الخ) فيه نظر بل لا يتقدم كذا يقال في قوله كن أسلم الخ والحاصل أنه توفي بذلك وإن لم يكن لنا عندهم رهاث على العتد (قوله ثلاثتهم) حاصله أنهم اشتراطوا علينا أن رد لهم من جانيهم مسلما فنوفي بذلك الشرط وتدخل من جانيهم مسلما ولو كان رسولا منهم (الخ)

أرسولنا وقوله أيضا الخ لعل الناس أن يقولوا لا يتوهم عدم دخوله تحت الشرط لأنه ما لنا باختيارهم فقد كره في مقام التعليل  
 واعلم أن محل قوله وأن رسولا لحيث قالوا في شرطهم من جاءكم فأن قالوا (١) من جاءنا منكم هذا بآفته لا يجب رد الرسول (٢) فيجب عليه  
 الرسول بقدر قصده حاجته فان أبطل أمر الامام استرجاعه ولا يسع شيئا لاجل ولوطه على الرسول من أوسع لمسلم أو نازلا أو غير  
 ذلك فانه يصح عليه بحكم الاسلام (قوله وأما المأثرتان) لقوله تعالى فان علمتهن مؤمنات الخ وينبغي لعموم الآية ولو كانا  
 عندهم مسألة سادرت في جيش آمن وأسرهما وتوقف تحصيلها على رد التي أسلمت (قوله على طريقة ان بشير) وطريقة ابن مارت  
 عن ابن عبدوس عن معصون يبدأ (١٥٣) من ماله فان لم يكن في بيت المال (قوله فدى عن المسلمين) أي من يمكن

الاخذ منهم من أهل ظفرو لا يبعد جدا وأعاد مع تقدمه في الجهاد لبيان تأخير عن التي ومعنى ذلك أن الامام يتولى ذلك بنفسه أو نائبه بأن يجبي من الناس ويخلص الاسارى ولا يرجع لن دفع شيئا على الاسير ولو قصد الرجوع ويدل على ذلك أنهم جعلوه كواحد منهم (قوله مع أن يسره الخ) وذلك لانه اذا كان يجبي من المسلمين يسهل الامر لكل واحد يدفعنا إلى اشتقاقه عليه فيختلف فداءه بماله (قوله ولا يحدد) معطوف على قوله لا يفديه (قوله رجح مثل المثل) يدفعه الفادى في محل الفداء فان تعدد قيمته بعمل الفداء وهذا ظاهر اذا كان غير عين واختلفت قيمته بكان دفعه ومكان قصاته (قوله وقيمة غيره) بجنس ما بان الفداء قرص وفيه المثل مطلقا قاله البدر (قوله على الملى والمعدوم) ولوفاء طاملا بعمده (قوله وانما هو) هذه غير صورة الشك المتقدمة لانه في صورة الشك يعلم انه يارزعه لكن

يشك في كونه عمل الامام يقع منه ذلك أم لا (قوله والظاهر أنه لا يضمن حلقه) أي في صور الرجوع (قوله ورجع الخ) أي ولو علم أنه فقير بخلاف الشك على صغير يعلم أنه فقير فانه يحول على التبع والفرق أن الكبير قادر على الكسب قاله البدر (قلت) يلزم على هذا الاسرار اذا كان صغيرا فقيرا لا يرجع عليه الفادى وتقدم قوله والتمن ان وجد قاله البدر (قوله وبهذا الجمل) أي المشاركة بقوله وانما فداء واحد الخ (قوله ان لم يقصد صدقة) أي بان قصد الرجوع أو لأقصده والقول قوله في قصد الصدقة وعدمه إذ لا يعلم الا من جهة كذا قال عجم (قوله ولم يمكن الخلاص بدونه) هذا وجهه ولكن النقل أنه لا يعتبر ذلك التقيد بجمع ولو أمكن الخلاص بدونه (قوله أو زجما) ولا يحرم عليه الفداء المذكور لانه انما اقتضى فقرا (قوله ان عرقه) وانظر هل القول قوله في عدم المعرفة (قوله الآن يأمر به الخ) محل الشارح هو الاعتماد ما حصل الواو في المصنف بجنس أو وان الامر كاف

فضعيف ثم اذ كرم من أن الفادي يرجع على الاسير اذا امره القادى بغير الالب العدم وأما الالب العدم فلا يرجع عليه ولله القادى له ولوفداه وأمره وكذا لو شهد موثلاً الالب الاميل يقال وكل من يجب (١٥٣) عليه نفقته من ولده كذلك أفاده عجم (قوله

يقدم على أرباب الدون) ونظيره ولو على دين المرتين لكن بعرضه قوله وقدم على غير دين المرتين وقوله يخرج من التركة حق تعلق بصين كالمروث وعبدجن وشغل كلام المؤلف ما إذا اقتضى والدين محبطا بماله (قوله على العدم) أى قسم على العدم أو دخل من قوله على غيره فلا يلزم تعلق حرفي بمرئى اللفظ والمعنى بمعامل واحد (قوله ان جهلا اقدرهم) ثم ان علوا ادرهم أو جهلا وعلو يقرئ على ذلك والاحكام على الجهل بقدرهم (قوله وغيرهما) من شرف في المواق ما يفسد اعتبار القدر بالشرف وهذا انما يظهر اذا كان الشرف منظورا له بحيث يشكون بسببه والافلا يعتبر (قوله بعينه) القاعدة انه اذا قيل القول قوله فالمراد بالعين وان قالوا صدق بغير عين (قوله ابن رشد وليس هذا على أصولهم) أى اوعدهم وحصل عب يقتضى ضعفه لانه جعل المصنف على ظاهره ولم يذكر كلام ابن رشد (قوله بصدق الاسير ان أشبه) تظاهره بغير عين وكذا يقال في قوله وكذا القادى ان أشبه (قوله ولو كان في بد القادى) أى راعى مصئون القاتل القتل للقادى ان كان الاسير بيده كالمروث والخاص ان ابن التمام يقول القول للاسير ولو كان في بد القادى ومصئون جعل القول للقادى ان كان الاسير بيده قوله بالاسرى

بفتح الميم وكسر الدال اذا كان محررا على القادى يحرم نكاح كل من ماعلى الآخر أو كان زوجا فان القادى لا يرجع عليه بما دفعه عنه العدو في فداها ان كان القادى عالما حين الفداء بانه زوج له أو بانه محرمة أو كان القريب عن يعنى عليه كالأصول والنصول والخاشية القريبة ولو لم يعلم به إلا ان أمره بالفداء حال كون القادى بفتح الميم وكسر الهمزة لم يتزمتا للفداء فان القادى حينئذ يرجع عليه بما دفعه عنه في فداها ولو لم يعلم انه قريبه الذى يعنى عليه أو لم يعلم انه زوج له وبعبارة أخرى لا يحرم أى من الأقارب هذا هو ظاهر كلامهم وحينئذ يخرج المهر من الصهر والرضاع (ص) وقدم على غيره (ش) يعنى أن من فدى أسيرا من العدو وعلى الأسيرين لغیر القادى فان القادى يشهد على أرباب الدون لان الفداء كعدم الدين دليل أن الأسير بقضى بغير رضاه باشتاف قبضه ولا فرق بين مال الأسير الذى قدمه وباله الذى يبدل الاسلام في أن القادى يقدم على أرباب الدون في الجميع واليه أشار بقوله (ولو في غير ما يبد) وأشار بالوخافسة ابن المواز في ان يختص بمافي بد يخلع دينه وهو في غير ما يبد أسوة الغرما (ص) على العمدان جهلا اقدرهم (ش) يعنى أن من فدى جماعة بقدر معين كخمسين أسيرا ياب وفيهم الفقى والفقر والشريف والوضيع والمحر والعبد قسم فداؤهم على العدم من غير تقاضيل بينهم ان جهل العدو قدرا لاسرى من غنى وفقير وغيرهما فعلى كل واحد في المال عشر وثوب بخير سيد العديدين فداؤه واسلامه وان علوا اقدرهم وشعرا بسببه قسم على تفاوته (ص) والقول للاسرى في الفداء أو بعضه (ش) يعنى انه اذا اختلف الاسير والقادى في أصل الفداء افتكالا للاسير فقد يفتى بغيره أو لم يفتى أصلا أو في قدره فقال القادى فديت بكثير وقال الاسير بدونه ولو يسيرا كان القول للاسير عند ابن التمام في العتية بعينه في الفداء كله أو بعضه ولو اختلفا في مال أشبه ان لم يكن للقادى بينة ابن رشد وليس هذا على أصولهم والاشبه اذا اختلفا في مبلغ الفداء ان يصدق الاسير ان أشبه والافلا القادى ان أشبه والاحكام لازمه ما يقضى به مشبه من ذلك المكان وكذا ان نكلا وبضى المصنف على النا كل وحق المانع في قوله (ولو لم يكن في يده) أن يقال ولو كان بيده أى أن القول قول الاسير في أصل الفداء ولو كان سيد القادى ولا توهم انه كان سيد القادى أشبه الزهن فيكون القادى أحق به والفرق بينهما ان الزهن يباع والاسير لا يباع وذلك أن تقول القول قول الاسير ولو كان مال الاسير بيد القادى وعلى هذا الضمير في يكن يرجع لمال الاسير لا للاسير نفسه وهنا كلام طويل لتقرر في الشرح الكبير (ص) وجاز بالاسرى المقاتلة (ش) المشهور انه يجوز فداء أسارى المسلمين من أيدي العدو بالاسرى الذى من شأنه القتال الذين عندنا من العدو اذا ارضوا بالانكح لان قتالهم مقرب وخلاص الاسارى يعنى (ص) وانظر وانظر على الاحسن (ش) هذا معطوف على قوله بالاسرى أى ويجوز أيضا الفداء بالغير والخير والقيمة على ما استظهره ابن عبد السلام موضفة ما يفصل في ذلك أن بأمر الامام أهل النعمة أن يدفعوا ذلك الى العدو ثم يحاسب الامام أهل النعمة بقيمة ذلك مما عليهم من الجزية فان أوالهم يصبر واعلى ذلك ولو لم يكن بأس باشتاف ذلك لهم وهذه ضرورة وتظاهر كلام المؤلف انه يجوز الفداء بحد ذكر ولو أمكن الخلاص بغيره وهو ظاهر النقل (ص) ولا يرجع به على مسلم

(٣٠ - خروى ثالث) التي من شأنها القتال قبدا للخصم بما اذا لم يخش الظهور على المسلمين الآن يحلفوا على عدم القتال ويرى أنهم يوفون بذلك ولا بأس بالفداء بصغار أطفالهم اذا سلوا بالذى اذارضى وكنوا لا يستقرون من لئ (قوله وهو تظاهر النقل) أقول وتظاهر انه لا بد من مصلحة في الجلبه والا لا كان للشرامعنى الا ان كلام المصنف في الجواز أى وفيهم منه الفداء

بالطعام بالاولى وقوله ولا بأس ببيع ذلك لهم أى اذا امتنع أهل القسمة من ذلك (قوله يعنى أن الفادى اذا كان) حاصله أن الصور ثمانية وذلك أن الفادى إما مسلم أو كافر والمقدى كذلك وفى كل امان يشتري ما ذكر أو يكون عنده فلذا كان الفادى مسلماً لا يرجع اذا كان ما ذكر عنده كان المقدى مسلماً أو كافراً أو ما اذا اشتراه ف يرجع بثمنه مطلقاً كان المقدى مسلماً أو كافراً ثم ان الشارح تبع الطخنى تبع الهرام فيما اذا كان الفادى مسلماً واشتراه فانه يرجع بثمنه ولكن فى شرح عب على ما يترتب به بعضهم أنه لا يرجع مطلقاً واشتراه والظاهر التفصيل وهو أن المسلم اذا توقف الفداء على الشراء ف يرجع بالثمن وأما إذا لم يتوقف فلا يرجع (قوله بقيمة الثمر وماله) أى سواء اشتراً ولا فنه صوراً أربع فى الفادى الذى وسقت أربعة فى الفادى المسلم (قوله اذا كانوا على كونهما) أى يصح عندهم على كونهما أو ما اذا كان لا يصح عندهم على كونهما فيكون كالمسلم فيصير عليه حكمه وفى عب خلافاً فانه قال ومفهوم قولنا فادى مسلم أنه لو كان الفادى كافر ارجع (١٥٤) به على مسلم فادى بقيمة عندهم لا بثمنه سواء اشتراه أو كان عنده فان فدى

كافر ارجع به سواء اشتراه أو كان عنده ان ترافعا لينا انتهى وقوله يرجع به أى يثله (أقول) وكلام شارحنا أحسن فم لا يظهر كلامه الا اذا كان الخمر من التلبات وأما فصل الخنزير فلا يظهر الا الرجوع بثمنه فتدبر

#### باب المسابقة

(قوله المسابقة) مقابلة من الجانبين باختيار اراء كل منهما السبق لا باعتبار هاتفيها (قوله القمار) مصدر قامر مقامرة وقمار اذا قاله وفى شرح شب والقمار بكسر الشاف وهو لعب يقال قماروا اذا لعبوا (قوله لغير ما كلة) أى لغير كلاله انما يجوز لنا تعذيبه بكلاله أو بما فيه مصلحة كالسب (قوله وحصول الخ) انظر فان العوض انما هو السبق لا الثواب الا ان يقال لما كان الناشئ عن السبق الثواب كان الثواب معوضاً بهذا الاعتبار (قوله وعقد المسابقة الخ) أى

(ش) يعنى أن الفادى اذا كان مسلماً فانه لا يرجع بالخمر والخنزير وباللثة وما أشبه ذلك على الاسرار المسلم أو الكافر وهذا اذا فداه من عند مال أو اشتراه ف يرجع بثمنه على الاسرار كائناً ما كان وأما اذا كان الفادى ذمياً فانه يرجع على الاسرار مسلماً أو كافراً بقيمة الثمر وماله ان كانوا على كونهما قال المؤلف ولا يرجع به مسلم أو مسقط حرف الجر لكان أحسن (ص) وفى الخليل وأهمل يقولان (ش) يعنى أنه اختلف هل يجوز فداء المسلمين من اذى العدو بالليل وبأية الحرب ولا يجوز الفداء بذلك قولان لا فى القسم وأشهب تأييد القسم يقول بغير ذلك لان بيع الخليل منهم والصلاح معصية وأشهب يقول يجوز الفداء بذلك ومعهما ما حثم شخص بسبب ذلك انظر على المسلمين \* ولما أنهى الكلام على احكام الجهاد وما يتعلق به شرع فى الكلام على ما يتقوى به عليه وهو المسابقة فقال

#### باب

(المسابقة) مشتقة من السبق يسبق يسبقون الباء مصدر سبق اذا تقدم وبفتحها المال الذى يوضع بين أهل السباق قال القرافي المسابقة مستثناة من ثلاث قواعد القمار بكسر الشاف وتعدب الحيوان لغير ما كلة وحصول العوض والعوض لشخص واحد انتهى قوله وحصول العوض الخ أى فى بعض الصور وهى ما اذا كان الجعل من غير المتسابقين على ان يفسد هذا السابق كما يأتى والعوض هو الثواب لان السبق هو ثواب تدريسه على الحرب وانما استثنت من هذه القواعد المنوعة لمصلحة الجهاد وعقد المسابقة لازم بمجرد وقوعه كما يأتى آخر الباب (ص) يجعل فى الخليل والابل وبينهما والسهن (ش) أى المسابقة خال كونها بالجعل جائزة فيما ذكر فقط فلا يجوز فى غيره الا بما كان يأتى فقوله فى الخليل خبر المسابقة فهو متعلق بمحذوف ولكنه خاص أى جائزة فيما ذكر دليل قوله فيما يأتى وجاز فيما عداه عما ناوله فى الخليل من الجانبين كفرس أو أفراس وقوله وفى الابل كذلك وقوله وبينهما أى الخليل من جانب والابل من آخر ولا يدخل الفيل فى ذى الخلف ولا الجار ولا البغل فى ذى الحافر لانها لا يقاتل عليها والظهر عند الشافعية الحواجز الخوفه فى الخبر المذكور (ص) ان يصح بيعه (ش) أى أن شرط المسابقة

ان

انما يقيد بكونه محلاً لاختلاف أو ما يقرب من ذلك

بافتقار انتهى كـ وأعلم أنه أطلق عليه محلاً لكونه يشبه الحرفة من جهة أنه لا يسبق الا بتمام العمل الذى هو السابق انتهى كـ (قوله والسهن) فيه صورتان الالابية والتابعو به يعلم ما فى التسع فى التعير بالمسابقة (قوله أى جائزة) المراد بالجواز الاذن اذ قد يجب ان توقف معرفة الجهاد عليها وقد تدب (قوله لكنه خاص) الحاصل أن العامل انما يقدر حاله ان الترسية على ذلك فاقطع هو الجواز ويحل تقدير العامل ما اذا لم يتم فرس على الخصوص (قوله فى الخليل من الجانبين) فى كـ وانظر هل بشرط اتفاق النوع فيما بين الابل أو الخليل أو ولو اختلف والاول هو الذى اقتصر عليه س فى شرحه انتهى من كـ وانظر لو ظهر الجعل فاداه بعد السبق هل يرجع يحصل مثله أو لا يثله انتهى (قوله لغير ما كلة) أى المد كور عندهم أى الذى هو قوله لا سبق الا فى حق أو سافر أو نسل انتهى وسبق بفتح الموحدة وهو المال المأخوذ فى المسابقة ويروى بالسكون مصدر والمعنى على رواية الفتح لا سبق

مستحق وعلى رواية السكون يكون المعنى لاسبق مستحق في مقابلته العوض (قوله فلا يكون غررا) أي ذا غرر أي من أين أو بغير شارد (قوله ويجوز زعي عتق عبده عنه) يمكن دخوله في كلام المصنف لانه بقدر دخوله في ذلك العتق عنه دليل أن الولاية وقوله وعلى جرح عبد الاعراض قوله ان صير مع له على ما اذا جاعله على ما يملكه أحدهما من المعاوضة المالية أو ما لو جاعله على أن يعفوه عن جرحه فعلا اذا غلبه السابق فلا يعتبر هذا الشرط والحاصل ان قوله وعلى العفو عنه يعفو عن الذمة (قوله وعين المبدأ والغاية) يشمل ماذا كان تبصر مع أو عادت (قوله والمناضلة بالسهم) أي (١٥٥) المقابلة بالسهم (قوله من خيل أو ابل) أي سواء كان من خيل أو ابل أي فالمراد

ان يصح بيع الجعل فلا يكون غررا ولا يجهولا ولا يخرأوخزرا ومشته ودما وأموأ وله وسدرا ومكنا وسرا ويجوز زعي عتق عبده عنه وعن غيره ما يعمل له عملا مع رفا وعلى الصفو عن جرح عبدا وخطا ويجوز زعي عرض موصوف أو سكنى منه معلومة ومن وجبه جاز أن يحال به أو يؤثر برهن أو جعل وحاص به الغرامة (ص) وعين المبدأ والغاية (ش) تقدم أنه قال ان صير معه يعني أن الجعل بشرط في جواز أن يكون مما يصح بيعه وعطف هذا الاشياء عليه أي فيشترط في المسابقة والمناضلة بالسهم تعيين المبدأ الذي يبدأ منه والغاية التي ينتهي اليها ولا يشترط تساويهما في المبدأ والاف في الغاية (ص) والمركب (ش) أي وعين المركب من خيل أو ابل وتظهر عدم الاكتفاء بالوصف فأحرى أن لا يكتفى بذكر الجنس ويشترط في الجعل مقارنة الحال كما في الاكل فالمراد أن فرس أحدهما منقطع بقطعه أو فراهما قطع بتقدمه لم يميز (ص) والراي (ش) يعني أنه يشترط أيضا معرفة الراي وإن جهل رصيف بعض النسخ والراي فإن كان المراد بتعيين الراي عدد وصفته فهي المسئلة الآتية وإن كان من حيث راسمه وتخصفه فنتيجة الراي أحسن وإن كان من حيث حقيقته فلا معنى له الا ما تقدم فأنظر في ذلك (ص) وعدد الاصابة ونوعهما من خرق أو غيره (ش) يعني أنه يشترط أيضا معرفة عدد الاصابة كاربعة من عشرة مثلا ويشترط معرفة نوع الاصابة من كونه خيسا قهوا أو هولي النقيب وثبت أو خرقا بانه و الراي المجتنب وهو الذي يقب أو خرقا بالاراء الملهة وهو الذي يصيب طرف الغرض فيضده أو خاضعرا بانها الملهة والصاد والراء المهملين وهو اصابة أحد جانبي الغرض ولا يخلش منه شيأ (ص) وأشترجه متبرع أو أحدهما كان سبق غيره أخذه وإن سبق هو فلن حضر (ش) الشهير في آخر جمعه عائد على الجعل وهو السابق بفتح الباء وهو معطوف على فعل الشرط من قوله ان صير معه والمعنى أن السابق بخرجه متبرع غير المتسابقين من وال أو غيره لأخذه من سبق أو يخرجه أحدهما على أنه ان سبق غير مخرج الجعل أخذه وان سبق مخرج الجعل كان الجعل لن حضر وكان الاولي أن يقول على أن يسبق لان كلامه بوجه جواز النحول على الاطلاق ويحكم فيه بما قاله المؤلف وليس كذلك وأنظر هل المراد عن حضر من حضر العقد أو المسابقة وأنظر لولم يكن سبق لن يكون الجعل وأنظر لولم يحضر أحد لن يكون الجعل (ص) لان أشرا جاليا أخذا السابق ولو جعل يمكن سبقه (ش) هذه صورة ثالثة من صور الجعل والمعنى أنه اذا أخرج حصيل منهما جعل من عند متساويين أو متفاوتين على أن من سبق منهما ما أخذه جميع السابقين فإن ذلك لا يجوز لاختلاف اذالم يكن معهما غيرهما للقاعدة التي ذكرها القرافي وهي منع الشرع في باب المعاوضة من اجتماع

النعين بالخص لا بالوصف ولا بالنوع وقوله فأحرى أن لا يكتفى بذكر الجنس أراد به النوع كخيل أو ابل وصرح بذلك ابن شماس ويوسف بن عمر وقال القرافي قوله والمركب أي بالخصص ووقع التصريح به في كلام ابن عرفة في عدم قواضع بالنوع فإنه لا يكتفى خلافاً لتأنيده ويشترط السابق عرف بلد المتسابقين فإن كان عرفهم أن السابق إنما يكون بمعاوضة فرس أحد همال بعض الإخراو كلها أو بذاك مع بعدها عنها قدرا معناعل هذه ذاهوا الظاهر وما ذكره الخطاب من الاختلاف فيه لعله حيث لا عرف ونسبه فرع اختلاف بماذا يكون السابق سابقا فقبل ان سبق بأذنيه وقبل بصدوره وقبل حتى يكون رأس الثاني عند مؤخر الاول (قوله وان جهل رصيف) الوالصال ولما قال مع ولا يضمن جهل الراي (قوله عدده وصفته) أي عدد متعلقه وصفته متعلقه (قوله فلا معنى له الا ما تقدم) المناسب أن يقول فلا معنى له أي صحيح (قوله أو خاضعرا) من خاضعة الانسان وهي جاتيه (قوله أو

المسابقة) وهو الظاهر وأنظر لولم يكن سبق لن يكون الجعل والظاهر لن حضر وأنظر لولم يحضر أحد والظاهر أن المخرج السابق يتصدق به في وقته يقال اذالم يكن هناك حاضر فانه يكون لن عادته حضور ذلك (قوله لان أشرا جاليا أخذه السابق) فإن وقع فقال بعض شوخ مع لا يكون أي السابق لانهم ادخلا اشتدا على القمار فهو له مطلقا فانتسكاعا في أخذه منهما فظاهر المصنف أنه لا يمتنع وأنظر هل يكون لربه أول من حضر فإن كان لأخذه السابق جاز كما هو ظاهر كلامهم وأشتر فرض المصنف في اثنين أنه لو كان السابق بين جاعلة لا يكون الحكم كذلك وحكمه أنه ان سبق غير ما أخذه وان سبق هو كان لذى إليه وسواشترطوا على هذا الوجه أولم يشترطوا شيأ كذا في الجواهر (قوله لقاعدة تالغ) فإن قلت أجز التسبب والعرض قد يجتمعان لاحد المتسابقين مع جواز ذلك وذلك

فإذا كان الجعل من أحدهما أو من متبرع وسبق غيره جرحه قلت ما ذكره الرافعي جرحه والعللة الثامنة في ذلك هي اجتماع العوضين مع حصول ما يظهر منه قصد (١٥٦) الغالبية وذلك فيما إذا أخرج به كل منهما على أن سبق بأخذهما معا وإذا أخرج به

أحدهما أقل يحصل ما يظهر منه قصد الغالبية لأنه أخرج شيئا لا يعود له انتهى (١) قوله وأما لو تحقق سبقه جاز قال عجي وفيه نظر ان شرط المسابقة جهل كل جري فرس صاحبه إلا أن يقال هذا الشرط في فرس المتسابقين خاصة لا في فرس الجلل أيضا فترس سبقه لا يضر انتهى وفي عب ولا يقال الشرط في فرس المتسابقين لا في فرس الجلل أيضا فترس سبقه لا يضر لا تقول في الثاني خبر أبي هريرة من أدخل فرسا بين فرسين وهو يعلم أنه سبقه فهو حارم إذا تحقق سبقه ولكن كتاب وسبقه غيره ينبغي أن يكون لمن حضر (قوله ولا يشترط تعيين السهم الخ) فيجوز أن تضاهيها بغير تعيين أو بفارستين أو بعبية وفارسية ولا يجوز أن تضاهيها بغير صنفها في التأتان دون المختلفين ولعل الفرق كاف في عب أنه في المختلفين قد دخل على عدم قصد عين صنف ما دخل عليه بخلاف دخولهما على المتماثلين ابتداء وهذا كله إذا دخل على إصابة الفرس وأما إذا كان على بعد الرمية فلا يجوز لأن رمي التركيبة لفتحها بعد من رمى العربية فهو كالسابقة بفرسين يقطع سبق أحدهما (قوله من كروب الآخر) أي جري من كروب الآخر (قوله ونسبة ابن غازي) أي التي هي التثنية (قوله أي الخليفة) التي في الصباح ما دار حول الخليفة من شق بلا سقف انتهى ويطبق أيضا على ما عرفت من البيت وقال أبو عبيدة هو الفسطاط وقد قال ابن عرفة عند ولا بأس أن يجعه لاسر إذا أو خطان دخله أولا أو جازأه أو لا هو السابق (قوله وجاز فبعد اعدا معناه) حتى الزاني قولين بجاز أو لا والكراهة فيمن قطعوا بخارج شيء للصارعين أو المتأخرين على أرجلهم أو جازأهم أو غير ذلك يعلم ترديقه سنة (قوله والافتضاء عند الرمي) بأن يترك مناقبه كقول النبي صلى الله عليه وسلم أن ابن العواتك من سلم أي ذوات البروح الطيبة من سلم (قوله والرجز) أي أنشاد الشعر

العوضين لشخص واحد ولأن منعنا الجار على الصلاة ونحوها لم يحصل لها مع عوضها الفاعلها ان حكمه المعاوضة انتفاع كل واحد من المتعاضدين بما عمل له والسابق له أجر التسبب إلى الجهاد فلا يأخذ الجعل وأما لو كان معهما غيره ما لم يخرج شيئا على أن ابن سابق أخذ جميع الجعل ولا يفر من سبقه غيره فأجاز ابن السبب وقال بماله مرة وقال عباس مشهور قول مالك لا يمنع لعود الجعل لخرجه على تقدير سبقه وجهه مقابلته أنهم جامع الجعل صارا كالتين أخرج أحدهما دون الآخر وبحال الخلاف إذا كان الثالث يمكن سبقه في الجري والرمي لقوة فرسه ووفور قوته وساعده أمان من سبقه منع اتفاقا ومسمى محلا لا لهما كما أنها محلا له وجه الحرمة على زعمهم وجهه يمكن سبقه لعل لأنه تكرر وأما لو تحقق سبقه جاز (ص) ولا يشترط تعيين السهم والوزن له ما شاع ولا معرفة الجري والركب ولا يحمل صبي (ش) يعني أنه لا يشترط في المناظرة تعيين السهم الذي يربى به أو وصف ولا تعيين الوقت رقة أو طول أو مقابلته ما له أن يأخذ أي سهم وأي وزن شاموك ذلك لا يشترط معرفة كل واحد جري فرس صاحبه أو بعد ربه لا يشترط جهل كل واحد منهما من كروب الآخر ولا كان قارا ولا يشترط معرفة من يركب عليهما من صغير أو كبير ويكره أن يحمل عليها الاحتسار ضابطه وتكره المسابقة بين الصبيان وبين الصبي وغيره والكراهة في حق وليه وفي حق البالغ المسابقة (ص) ولا استواء الجعل (ش) هو معطوف على تعيين السهم ولأن كيد التقي أي ولا يشترط استواء الجعل المتبرع به بل يجوز أن يقول المتبرع أن سبق فلان فله كذا وإن سبق فلان فله كذا (ص) أو موضع الإصابة (ش) عطف على الجعل أي ولا يشترط استواء موضع الإصابة فلا يضر أن يشترط أحدهما إصابة موضع والآخر على منته أو أدنى ويرضى كل منهما بما اشترطه صاحبه (ص) أو تساويهما (ش) عطف على استواء أي لا يشترط تساوي المتسابقين أو المتناضلين في المسافة بينهما ولا في عدد الإصابة في الثاني هذا في بعض النسخ كما يفهمه كلام بعضهم وفي نسخة الشارح والموافق للرافعي ومن وافقهم تساويهما بضمير المفردة المؤنثة أي الصفة المذكورة أعين من صفة السابق أو الإصابة وفيه تكلف ونسبة ابن غازي أولى (ص) وأن عرض السهم عارض أو أنكسر والفرس ضرب وجهه أو نزع سوط لم يكن مسبوقا (ش) يعني أن السهم الذي يربى به إذا عرض له عارض في طريقه فعوقه عن سببه كبهمة أو أنكسر السهم أو القوس أو حصل للفرس عارض في طريقه بقتله ضرب بفسان وجهه فعوقه عن جريه أو نزع أنسان سوطه الذي يسوق به الفرس فخف جريه لم يكن مسبوقا بشيء من ذلك لعذره وقوله أو نزع سوط فيه حذف مضاف يدل عليه المقام أي أو عرض لصاحبه نزع سوط (ص) بخلاف تضيق السوط أو حزن الفرس (ش) يعني أن السوط إذا ضاع من صاحبه أو حزن الفرس تحته أو انقطع لحام الفرس أو سقط الفارس عن فرسه أو فقروه عن دخوله السراق أي أخيمه فله بعد ذلك مسبوقا (ص) وجاز فبعد اعدا معناه (ش) يعني أن المسابقة تجوز معناه أي من غير عوض في غير ما ركسفن والعليل لا يصل الخضر بسرعة على الأقدام ورمي الحجارة والصراع إذا فصلت تلك الألاع على الحرب لا بالمالعة كفعول أهل القسوق (ص) والافتضاء عند الرمي والرجز والتسمية والصياح (ش) يعني أنه يجوز أن يفتضاء أي ذكركم الفاسخ

الخليفة من شق بلا سقف انتهى ويطبق أيضا على ما عرفت من البيت وقال أبو عبيدة هو الفسطاط وقد قال ابن عرفة عند ولا بأس أن يجعه لاسر إذا أو خطان دخله أولا أو جازأه أو لا هو السابق (قوله وجاز فبعد اعدا معناه) حتى الزاني قولين بجاز أو لا والكراهة فيمن قطعوا بخارج شيء للصارعين أو المتأخرين على أرجلهم أو جازأهم أو غير ذلك يعلم ترديقه سنة (قوله والافتضاء عند الرمي) بأن يترك مناقبه كقول النبي صلى الله عليه وسلم أن ابن العواتك من سلم أي ذوات البروح الطيبة من سلم (قوله والرجز) أي أنشاد الشعر

لا خصوص العصر المخصوص لكن الاكثر في الحرب البرية لانه وافق الحركة والاضطراب (قوله انما مشية) بكسر الميم (قوله بالنبل) أي السهام (قوله اليوم يوم الرضع) جمع بل يترجم فيه الوزن قال السهيلي يجوز الرفع فيهما أي اليوم واليوم ورفع الثاني ونصب الأول على حمل الأول نزل قال وهو جائز اذا كان الظرف واسعا ولم يصف على الثاني والرفع جمع راضع وهو اللبث فيهما اليوم يوم اللبث أي يوم هلاك اللبث من قوله لثم راضع وهو الذي رضع القوم من ثدي أمه أو كل من نسب إلى ثدي أمه وصف بالمص والرضاع والأصل أن شخصاً كان شديد الجمل وكان إذا أراد حلب ناقته راضع من ثديها الثلاث لم يحلبها فيجمع خبرانه أو من غير بصوت - لم يفلطون منه المثل الخ فقوا في المثل الأول ممن راضع انتهى وقيل ان رجلاً من العملى فطره ضيف للافضض رضع شانه ثلاثا يسمع الضفص صوت الحلب فكثر حتى صار كل لثم راضعاً وسأهله ذلك ولم يفعل وقبل المعنى اليوم يعرف (١٥٧) رضع كربة فاجتبت أو ثمة فهذه ذات أو

اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صفوه وندب بهما من غيره وقال النبي صلى الله عليه وسلم حين نزل يوم حنين عن بغيته أن أتيتي لا كذب أمّا إن عبد المطلب (قوله لاحديث الراي) أي يحدّثه (قوله لاجل الاحديث الخ) كقول النبي صلى الله عليه وسلم أمّا إن العوان الخ (قوله كالأحارة) فيه تشبه الشيء بنفسه لأن جعل في المسابقة إحارة والجواب من وجهين الأول تشبه إحارة خفة بأحارة شهرة الثاني أن المراد إحارة غيرها (قوله في معناه لغة) لا يضي أن السكاح لغة العقد فلا مشاركة في المعنى القوي ويحباب بأنه أراد بالمعنى ما يشمل الملول الأتزان وذلك لأن الجهد والمشقة لازمات للسكاح وقوله فهو الجهد أي لانه الجهد والمشقة أي لأن السكاح ذلك وقوله لتبريد دليل لكون السكاح جهداً ومشقة لأن السبي على العيال مشقة أي يوم جملة العيال الزوجة (قوله أو كالأقال) لفظة تقال عند

عند الرمي بالانساب إلى أب أو قبيلة لانه اغرا فغيره وبالتصريح في المشي في الحرب كقول أبي دحافة فقال له عليه السلام انما مشية بمعنى الله في مثل هذا الموضع وكذلك يجوز الرمي عند الرمي بغير مسلم عن شلة من الاكوع خرجت في آثار القوم أرميم بالنبل وأرغز وأقول أمّا ابن الاكوع اليوم يوم الرضع وكذلك يجوز التسمية عند الرمي كما أعلن أمّا ابن فلان ويجوز الصياح عند الرمي لمناخ من التشجيع واشغال النفس عن التعب (ص) والاحيد كره الله لاحديث الراي (ش) أي الأولى من ذلك كذا كره الله عند الرمي التكبير وغيره لاحديث الراي بان يندرج كرمناقب وفي بعض النسخ الراي موضع الراي والمراد بتجديده الافتخار والبرز والتسمية والصياح وفي بعض النسخ لاحديث بلام الجهر والتعليل جمع حديث وهو المروي عنه عليه السلام وهي متعلقة بجواز إجاز الافتخار ومأمرة لاجل الاحداث الواردة والافاضل فيها المنع لئلا يمتدح الاعجاب والخيلاء تنبيه ويجري في قتال العدو وفي القتال الجائز بين المسلمين قوله والافتخار الخ (ص) وزعم القند (ش) يعني أن عقد المسابقة بين المتسابقين أو بين الراسخين أو واقع يجعل لازم مجرد صدوره كزوم عقد الإجارة فلا يخلل الرضا ما عداها أو يفتقر (كالأحارة) إلى أن يرد العقد فيوقف على رشد العاقد ولما نهى الكلام على ما أراد من مسائل الجهاد اتبعه بالكلام على شيء من مسائل السكاح لانه يشركه في معناه لغة فهو الجهد والمشقة فغير أن من القوب ذوق لا يكفرها صلاة ولا صوم ولا جهاد الا السبي على العيال أو كالأقال عليه الصلاة والسلام واقضه ذكراً من خصائص المصطفى صلى الله عليه وسلم تبعاً لأن شئنا كالأقال بعض الكتب في السكاح قال وليس كل ما ذكرنا مشهور رابن نفسه أسأله ما قال به إلا من شذ من العلماء كوجوب الضحى واستداده بجميع النسخ قال وليس ما قبل باختصاصه به صلى الله عليه وسلم محصور رأينا ما ذكرنا في آخر ما قال وفائدة ذكر هذه الخصائص وإن كان أكثرها قد مضى حكمها بوجه التنويه بغيره قدمه وثلاثاً سأل به فيها أحدها كرها ما مندوب أو واجب قال بعض وهذا هو الظاهر فقال

(ص) خص النبي صلى الله عليه وسلم بحوب الضحى والاضحى والتعبد والوتر بمحض (ش) يعني أن النبي صلى الله عليه وسلم خص عن أمته بحوب الضحى والواجب عليه أقله كتمان والاضحى أي الضحية والأضحية لغتي الضحية وهذا حيث لم يكن حجاباً والافهوه كغيره

الثلث في لفظ الرواية (قوله واستداده بجميع النسخ) فيه تطر بل خص النسخ (قوله وليس الخ) أي لأن الشارح ذكر أضعافاً كثيرة على ما قال المصنف وما اختص به من أدلة على ذلك انه يجب علمه إذا رأى ما يجهه أن يقول لسان العيش عيش الآخرة وجهه كافي في الروضة وأن يؤدي فرض الصلاة كاملة لا يخل فيها أو تعلم كل تطوع شرع فيه وأن يدفع بالتي هي أحسن (قوله التنويه) أي بالإعلام بغير قدره (قوله وثلاثاً سأل) أي يقتل (قوله وهذا هو الظاهر) الأحسن الفصل أن ظن الاقتداء فهو واجب وإن احتل على السواء كرها مندوب باب خص النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وحب الضحى) الدامخلة على المتصور (قوله عن أمته) ويحتمل عن غيرهن الأنساء وحسنه فالعني أنخص بجميع ما ذكره بخلاف غيره من النساء فإنه لم يشركه في جميعها فإنه الشيخ أجدان زفاني (قوله أقله) أو أوسطه ولا أكثره فقد تقدم أن أقله كتمان وأكثره عثمان وأوسطه ست والظاهر أن الواجب المأهبة باعتبار تحقها في الأقل أو الوسط أو الأكثر (قوله والأضحية أي الضحية) أراد المعنى وقوله والأضحية أراد اللفظ لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى اللفظ فيه شبه استخدام وقوله لغة في الضحية أي لغة ثالثة في معنى ضحية أي لأن اللغة الأولى بها المعنى لفظ ضحية أي فالتالي يدل عليها لفظان لفظ ضحية ولفظ أضحية (قوله وهذا) أي بحوب الضحية في حقه

(قوله في الخطابة بالهدى) أي أن حصل موجب (قوله على المختار الخ) ومقابلته قولان أولهما أنه الصلاة بعد العشاء سواء كان قبل النوم أو بعده وقبل التهجده والنوم والصلاة بعده فهو مجموع الأمرين بقي شيء آخر وهو أنه يلزم على هذا المختار أن من لم يتم وصلى آخر الليل لا يقال له متجهد ولا يحصل له ثواب التهجده وهو بعيد غاية البعد الآن وأبعد التوم أي بعد وقت النوم تام أم لا أو بعد بقوله بعد النوم تشرع بالأغلب وكذا يقال فيما ظهر ما قبل في الضحى فيقال الواجب الماهية المتحققة في ركعتين أو أكثر (قوله بمحتمل رجوعه للوتر) أي قد: أي وأما التهجده والضحى فخر فيه فيه يفهم بطريق الأولى لأنه إذا كان الوتر مع سهولته يتقدم بالحضرة وأولى ما هو أشق منه كالتجديد الخ أي غلب الاحتمالين واحد (قوله ويحتمل رجوعه للتجهد) أي وأما النصفة فلأنها فيها التيسير بحيث يمكن حياجا (قوله والسؤال) بمعنى الاستبصار لا بمعنى الآلة (قوله ولم يبين المؤلف وغيره من المالكية) أي وأما الشافعية فقد علمت الواجب عليه منه عندهم بنقوله لكل صلاة هل المداقر أيضا أو نافذة وكذا يقال الواجب ماهية الاستبصار المتحققة في مرة واحدة (قوله والأصح الخ) ومقابله أنها لا تبيين بمجرد الاختيار كما أفاده الخطاب وكانت خاطئة بنت الفضل في عهده صلى الله عليه وسلم فاختارت الدنيا فقارها عليه الصلاة والسلام وكانت بعد ذلك تلتقط البحر (١٥٨) وتقول هي الشقية اختارت الدنيا طالت في المواهب

الذين هكذا وأما من أصح قال أبو عمر هذا عندنا غير صحيح لأن ابن شهاب وروى عن عروة عن عائشة أنها صلى الله عليه وسلم حين خفي من نساء بني أمية فاختارت الله ورسوله وتابع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك انتهى (قوله إذا أحدث) راجع لقوله ولا يرسلها الخ (قوله لكن نسخ هذا) أي الذي هو قوله أن يتوضأ لكل صلاة الخ وقوله ولا يتكلم من عطفه العام على الخاص (قوله وطلاق مرغوبه) أي على الفرض والتقدير لكونه لم يقع ذلك منه صلى الله عليه وسلم ولا يرسلها عليه قوله تعالى وتخي في نفسك ما الله مبده لأن المراد به أمر الله بتزويجها إذا فارقتا زيد فهو صلى الله عليه وسلم انما رغبت في بقائها حتى تزد وما علمنا ذلك لا يقول عليه كما أفاده السنوسي

في الخطابة بالهدى والتجده وهو صلاة الليل بعد نوم على المختار والوتر وقوله بمحتمل رجوعه للوتر كما قال القرطبي أنه يمكن واجبا عليه بالسفر بدليل ابتداءه فيه على راحلته ويحتمل رجوعه للتجده والوتر وصلاة الضحى (ص) والسؤال (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام أنه يجب عليه السؤال حضرا أو سفر السلك صلاة قاله الشافعية قال بعض ولم يبين المؤلف ولا غيره من المالكية فيما علمت ما هو الذي كان فرضا عليه منه (ص) وتخفيفه نساءه فيه (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام أنه يجب عليه أن يتغير نساءه في المقام معه طلبا لآخر أو مقلقة طلبا للابتداء أو الأصح أن من اختارت الدنيا تبين مجرد اختيارها وليس المراد به التغير الذي يقع في الثلاث كما ظنهم قوم وهو وطن سوية عليه السلام أن يتغير في أثنائها الثلاث لأنه منهي عنه ومن التخاصص أن يتوضأ لكل صلاة ولا يرسلها ولا يتكلم إذا أحدث حتى يتوضأ لكن نسخ هذا (ص) وطلاق مرغوبه (ش) هذا شروعه من عرفة الله في ذكرتي مما وجب علينا لاجله بعد أن أنهى الكلام على ما أراده من خص وجوده عليه والمعنى أن النبي عليه السلام إذا وقع بصره على زوجة مختص ورغب فيها وجب على ذلك الشخص أن يطلقها ليرتجوها صلى الله عليه وسلم وإذا طلقها ذلك الشخص فإنه يجرم على غيره أن يصطحبها ومن باب أولى إذا رغبت في الله عليه وسلم في خلية أن لا يصطحبها غيره ويجب عليها الإجابة عليه السلام وعمم بعضهم هذا فيه وفي غيره من الأنبياء عليهم السلام (ص) واجابة المصلي (ش) يعني أن من خصائصه عليه السلام أنه إذا خاطب شخص في حال صلاته فإنه يجب على ذلك الشخص أن يجيبه عليه السلام وعمم ما مر في قول المؤلف أو وجب لفتاذا أي يشعر بطلان صلاة العجب (ص) والمشاورة (ش) هذا من القسم الذي يجب عليه عليه السلام يعني

في صغرى الصغرى وما عدا ذلك هو ما يعتقد بعض الجهلة أن الذي أخفاه النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه هو الشق ومن يجب زجب وحب رافق زبدلها التزويجها بعد موت ذلك أمر ما سلكها حيا منهن وخشيت من مقالة الناس انتهى والحاصل على المعتمد أن تكاح زجب كان باعرا لله نسخنا كان في الجاهلية ممن تحريم أزواج الأعداء أو ما أخفى في نفسه ذلك خوفا من طعن المنافقين وبوضعه أن الله تعالى لما أراد نسخ ذلك التحريم أوصى إليه أن ينادي إذا طلق زوجته فتزوج بها فلما حضر زيد لطلعه أخاف أنه إن طلقها لم تزجهما ويصير بها الطعنهم فقال زيد أسألك عليك زوجك وأخفى في نفسه ما أوصى إليه وعزمه على نكاحها فلذلك عوتب انتهى ومن غوته في هذا حذف الإبدال والأصل من غروب فيها قال البدر وانظر لما عنت زوجهم من طلاق المرغوب به قل تطلق عليه وهل عليه شيء (قوله وعمم ما مر) أي أن من وجب عليه الكلام في صلاته وتكلم بطل صلاته قال ابن العربي ويضاف غير موضع أن هذه الآية تدل على وجوب إجابته عليه السلام وتقدم على الصلاة وتقول لبي الصلاة معها أو تطل مسئلة أخرى وهيبة بالخصوصية تشاركها في غير من الأنبياء غير أن المعتمد أن الصلاة لا تطل بإيائته صلى الله عليه وسلم ومثاله في عدم بطلان الصلاة إذا ابتداء المصلي بالخطب فقال السلام عليك أو سلام عليك فله النورى قال عجم والظاهر حينئذ قصره على ما فيه ذكر كما عساه بالنورى لما كان كلاما جديدا وظاهر قولهم سلام لا تطل صلاته إجابته أنه لا فرق بين إجابته بقوله نبارك الله أو نحو



ما فعلت الشيء الفلاني جواباً لقوله عليه الصلاة والسلام هل فعلته وانظر ثم معنى وجوب اجابته عليه الصلاة والسلام اعتقاد  
 ان الله اوجب على امته اجابته اذا نادى احدا منهم في صلاته في حياته عليه الصلاة والسلام كما وقع ذلك لابي وانظر بعدها اذا وقع ذلك  
 والظاهر الصحة خلافاً لما في عب (قوله الاحلام) جمع علم الالات والعقل أي ذوى العقول الكاملة (قوله الارام) جمع رأى ما يراه  
 الشخص (قوله والحروب) والمعنى في رأى في الحروب وغيرها (قوله لا في الشرائع) لا يدعى ذلك مشاورته في الاذن ونقطه قبل الوحي  
 به لانه قبل امر الله بالمشاورة انفسه في السنة الثانية من الهجرة والاولى قولاً بجمع الحافظ ابن حجر الثاني وأما الامر بالمشاورة  
 بقوله تعالى وشاورهم في الامر في السنة الثالثة اتفاقاً كما في المواهب (قوله بل على الولاة) وحينئذ لا يصح عدي الأشخاص (قوله)  
 وفيما أشكل عليهم) عاف خاص على علم (قوله ووجوه الكتاب) أي بحال القرآن (قوله والمال) معطوف على الولاة جمع عامل  
 وهو الحاكم الذي يرسله السلطان في البلد يقبض خراجها من أهل البلد (قوله وعمازها) (١٥٩) الخ) أي عمدة العباد أي عمارة بلاد العباد أو

أن المراد عمارة مصالح العباد  
 أي استمرارها ودوامها (قوله  
 خور زندياد) يضم انما وكسر الزاي  
 وفتح السين وسكون النون (قوله)  
 فالتصوم صفة عليه الصلاة  
 والسلام الخ) أي قوله أولاً ولا  
 خصوصية الخ أي يقطع النظر عن  
 كونه كامل العلم وأما لفظ ذلك  
 فالتصوم صفة بالغة والاحسن أن  
 يذكره على أنه جواب عن الاعتراض  
 المتقدم (قوله ففسار كفي ذلك  
 جميع الولاة) أي انما عن الوفاء  
 قبل موته وتذاته في غير معصية  
 أو فيها وبها منها (قوله أو فسار)  
 أي عبالا وهو بغض الضاد (قوله فعل  
 والي) الظاهر أنه لتفني وأما كفاية  
 الصالح فواجبة عليه (قوله من قضاء  
 الدين على السلطان) وسبب السلطان  
 هو صلى الله عليه وسلم والظاهر أن

ومن خصائصه عليه السلام انه يجب عليه أن يشاور ذوى الاحلام من الصحابة رضي الله عنهم  
 في الاراء والحروب والمهمات لا في الشرائع تطبيقاً لخاطرهم وتأليفاً لهم لانه عليه السلام  
 يستفيد منهم علماً ولا خصوصية عليه السلام وجوب المشاورة بل على الولاة المشاورة  
 العلماء فيما لا يعلمون وفيما أشكل عليهم من أمور الدين ووجوه الكتاب والمال والوزراء  
 فيما يتعلق بمصالح العباد وعمازها كما في القرطبي عن ابن خور زندياد فالتصوم صفة عليه  
 السلام كونه كامل العلم والمعرفة ويجب عليه المشاورة (ص) وقضادين الميت المعسر  
 (ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام أنه اذا مات أحد من المسلمين وعليه دين فله  
 يجب عليه أن يوفيه عنه من ماله الخاص به أو ما من بيت المال فيشاركه في ذلك جميع الولاة  
 ولا يفهم لقوله الميت بل الخي كذلك ولا بد من كونه مسلماً والاصل في ذلك حديث من ترك  
 ديناً أو ضائعاً فعلى والي أي فعلى قضاة والي كفاية عمله ابن بطال هذا ناسخ ترك الصلاة على  
 من مات وعليه دين **تنبيه** قال القرافي الاحاديث الواردة في الجس عن الجنة بالدين  
 منسوخة جامعها الله من قضاء الدين على السلطان وكان ذلك قبل أن تفتح الفتوحات (ص)  
 واثبات عمله (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام أنه اذا عمل علامة أعمال البر والقرات  
 انه يجب عليه ان يشته ويادوم عليه أي لا يقطع حتى يعد تاركاً له بالمرأ لا المدامسة عليه أبداً  
 لا فهو رذاته كان يصلي الضحى حتى يقول لا يتركه ويتركه حتى يقول لا يفعله وورداً ضاكن يصوم  
 حتى يقول لا يفطر ويقتصر حتى يقول لا يصوم (ص) ومصايرة العدو الكثير (ش) يعني ومن  
 خصائصه عليه السلام أنه يجب عليه أن يصاير العدو الكثير الزائد على الضعف ولو أهل الارض

هذا على القول بأن الذي كان يقضيه انما هو من المصالح وأنه واجب عليه وعلى من بعده من السلاطين والحاصل أن صدور العبارة يفيد  
 أنهم من ماله الخاص به وان ذلك مدة حياته وان لم يكن يصلي أو لا على من مات وعليه دين لكونه لم يجب عليه القضاء وكان الميت يجس عن  
 الجنة لذلك فلما وجب عليه القضاء من ماله الخاص به صار الميت لا يجس قصدي عليه صلى الله عليه وسلم ومفاد قول القرافي أنه اغاص على  
 من مات وعليه دين لكون القضاء واجباً على السلطان ولا سلطان الا هو صلى الله عليه وسلم ومن المعلوم أن السلطان يقضى من بيت المال  
 فالشارح رحمه الله تعالى أشار لقولهم وحاصل المسئلة أنه اختلف العلماء هل كان القضاء واجباً عليه صلى الله عليه وسلم أو تطوعاً وهل  
 كان يقضيه من خالص مال نفسه أو من مصالح المسلمين والى الاخير وهو كونه من المصالح ذهب القرافي حيث قال واليه ذهب ابن بطال  
 من انه يقضى صلى الله عليه وسلم من المصالح وأنه واجب عليه وعلى من بعده من الامة قال ابن حجر وقوله على قضاؤه أي بما في الله  
 عليه من الغنائم والصدقات قال وهذا يلزم المتولي لامر المسلمين أن يفعله من مات وعليه دين فان لم يفعل فلا تغم عليه ان كان حق الميت  
 في بيت المال في مقدمه عليه من الدين والا فيسقط انتهى كلام ابن حجر في المطالب اذا علم هذا فاعلى القول بان كان صلى الله عليه  
 وسلم يقضى هذا الدين من مال نفسه فوجه التصومية ظاهر وعلى القول بأنه صلى الله عليه وسلم انما كان يقضيه من مال المصالح  
 فالظاهر انه لا خصوصية حينئذ فتأمل والله أعلم انتهى كلام المطالب (قوله أن تفتح الفتوحات) جمع فتح أي فتح بلاد الكفار  
 والايان بأموالهم (قوله أي لا يقطع) جواب عن سؤال ظاهر تغديره وأوجب أيضاً بان المراد عمله الخاص به كإفديه الاضافة



ذلك وقلن لاهانه كلام يعجبهم اى جوارى نسائه انى صارت نسائه (قوله أمة) بمعنى فى نسخته (قوله شرحيل) بضم الشين كاضبطه أهل الحديث (قوله وقيل ملكة) عندى ضبط بفتح على الميم ولا أدرى صحتها (قوله لقوله تعالى الخ) الأولى الواو وليشداه تعليل ثان (قوله لا يصل لك النساء) أى لا يصل لك أن تطلق امرأتك وتصل غيرها كما قاله ابن عباس (قوله الذى أنت أجورهن) لا يصلح أن يجوز أن يتزوج بلامهم ولعل التقييد بذلك لأن شأنه ذلك وإن كان يجوز أن يتزوج غيرهم (قوله لانه أشرف) أى أشد شرفا كأنه ضمنه تبعاد أى أنه أشد تباعدا من وضعه نطفته أو أن المعنى أننى صلى الله عليه وسلم أشرف أى أشد شرفا فى حال وضعه نطفته فى رحم مسلمة من نفسه فى حال وضعه نطفته فى رحم كافرة بمعنى فى وأغلقنا ذلك لأن ظاهر العارة أنه فضل على وضعه نطفته فى رحم كافرة فلا معنى له ثم لا يحسن أن هذا التعليل الذى بعده موجودان فى الأمة وكذا الحديث يخص المسئلة فقط حتى ذلك كله حرمة التسرى مع أمه سماح كما أشار به بقوله بخلاف التسرى وقد اختلفا فى العرى فى حرمة كالنكاح ولكن المعتقد الأول والحاصل أن التعليل المتقدم ظاهر فى منع التسرى بوطء الأمة الكافرة وقد أضاف له ابن العرى ولكن المعتقد الجواز الأول أى أن يقول لانه أشرف فمن أن يباشر كافرة أهم من أن تكون البشارة بوطء غيره (قوله وهو غنى عن الأول) الأولى ولا يعقل الأول (١٦١) (قوله ابتداء وانتهاه) أى فى ابتداء أمره

(٢١- حرق ثالث) أر دبائل كساح القعد ما صح ذك والعبد أن من مات وهو في عصمته كحرم على غيره وأن يدخل بها كآ  
بقصد ابن شاس والحاصل أن من مات عنها كحرم على غيره يدخل بها أم وأما التي وطئها أو طائفها فحرم على غيره مطلقاً في حياته وبعد  
ماتة وأما التي عقد عليها لم يدخل بها أو طائفها فحصل لقهره بعد وفاته وحده كذا قبل موته وهو ظاهر القرافي لأن الأصل فيه إذا ذكها كآهو  
المشاهد فمنا وكذا لا تحرم طائفته بعد النكاح وقبل المس كآعله الشوري الساقى كآلى وحذف كسجها بإيضاح فائدة كز وجأه صلى  
الله عليه وسلم سبع عشرة عقد على جنس وبني بنتي عشرة ومات عن تسع أي وهن سودو وعاشه وحفظه وتأمس له زوج بنت بنت  
أم حبيبة وجوز به بوصفه وممونه هذان تبين في تزوجه صلى الله عليه وسلم بن (قوله لأمته) بالهمز بجعله لم كبر وتوغر وقد تخفف  
(قوله مثل الخوذة) أآى يجعل على الرأس وقوله أو غيرها كالدرع (قوله وأحصى يحكم القهين وبين محاربه) أي يسلح ولا يحصل  
قتال أي ويسقط قوة والحكم بينهما وبين محاربه كذا قالوا إلا أنه ساقى لم معنى آخر فتدبر (قوله والاولى أن تقول حتى يلاقى الخ)  
أي يقول أهاذما وهذا أي ولا قاة العد واما ما عاقل وألا والحكم بينهما وبين محاربه كذا قلنا فمعناها واحد (قوله وإن قال بعض)  
أي وأجل أن الأولى أن يأتي واحد منهما بالسامة للأمر بن القتال أو الصلح ويرجع بدون قتال (قوله الصواب الخ) أي والحكم  
وحداهما مسواقة غير أم الولد هكذا في نسخ الشراح والحشى التي ما دنا بالمال المهمة والذى في التاموس بالمال المهمة

بينه وبين محارب به أهم من أن يكون قتال العدو أو أنهم من غير قتال فيكون من عطف العالم على الخاص بأولها الثاني ما عدا الأول بل الأولى أن تقتصر على قوله حتى يلاقى العدو أو على قوله حتى يحكم الله الخ لشمله كقوله وأجاب بعض عن المصنف بأن قوله حتى يقتال حقيقة أوحك (قوله أنه يحرم عليه الخ) أي لأن فيه بعض ردالة لا تليق بحسبه الشر بفصل الله عليه وسلم (قوله فياخذ كثيرا) صادق بالطلب وعدمه (قوله على أحد الأقوال) أي في الآيات فقد قبل فيها غير ذلك فمن ذلك لا تخن بعصك على ربك ومن ذلك لا تخن على الناس بالنسبة تأخذ منهم أجزاعهم ومن ذلك لا تضعف عن الخبر أن تستكثر منه (قوله على أحد الأقوال) أي بنسبها للمحقق ولو في اثنين كانها (قوله وخائفة الاعين) من إضافة الصفة للموصوف ثم أقول لا يخفى أن هذا الظاهر مدركه السمع لا العين لما وجهه نسبه للاعين ثم لو أراد بالعين الذات لصح تقدير (قوله هي) أن يظهر خلاف ما بطن) بأن يظهر لمن والقداد ويرد القتل وسبي خائفة الاعين تشبه بالخائفة لا خائفة (قوله وهذا في غير الحرب) قد بحث فيه بالذي يقع منه في الحرب أظاهروا فلهذا خلاف ما بطن لانه كان إذا أراد أن يذهب إلى محل يسأل عن سهولة الطريق إلى محل آخر وكيف مأواه وشو ذلك مما هوهم الذهاب إليه لانه يقول (١٦٣) أنا ذاهب إلى محل كذا وقصد الذهاب إلى غيره والأول ليس من خائفة الاعين على

تفسير الجواهر بأنه الذي يظهر خلاف ما يضرر وأما الثاني فهو وإن كان من الممكن مقتضى ما تقدم أنه جائز في الحرب كذا قال عجب قال عجب وقد يقال ما كان يفعله نوبة قطعاً (أقول) لا نسلم ذلك تأمل وحدبث فالتبش في وجود قوم وإن قلوبنا تلغ فيهم هو كالمحارب من حيث المعنى وبش من باب علم (قوله ولا يحرم على غيره) أي كما لو أراد أن يذهب لموضع كرامته ويخاف أن يذهب من باب معين يبعه الغير فيذهب من باب آخر يوقع فيهم وهم أنهم ليس ذاهباً لموضع كرامته فلا يحرم (قوله السلي) بكسر السين وفتحها السلي يد كرو يؤث (قوله في أهمال حقه الخ) بل اشتغال من قوه التقديم السلي أو بسب أهمال حقه على نفسه من أهمال حقه ويكون المراد بالمحاربة لا خصوص قاطع الطريق

(ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم عليه المن ليستكثر بأن يعطى قليلاً فيأخذ كثيراً وبأن يعطى عطية فيقتطع ثوبها على أحد الأقوال في الآية وكلام المؤلف قريب من لفظها (ص) وخائفة الاعين (ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم عليه خائفة الاعين وهي أن يظهر خلاف ما بطن وهذا في غير الحرب فقد أبلغه إذا أراد سفر أن يوري غيره ويسبي ماذ كخائفة الاعين تشبه بالخائفة لا خائفة (قوله ولا يحرم على غيره إلا في محظور (ص) والحكم بينه وبين محارب به (ش) أي يحرم على غيره أن يحكم بينه وبين محارب به لقوله تعالى لا تقدموا بين يدينا الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم أي اتقوا في التقديم السلي في أهمال حقه وتضييع حرمته ويكون المراد بالمحارب بمن بينه وبين النبي خصوصه (ص) ورفع الصوت عليه (ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم علينا أن نرفع أصواتنا عليه لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي الآية والنبي يدل على فساد المعنى عنه وأما خبر أن عباس وجابر أنسوة كن يكلمنه طائفة أصواتهن فظاهر أنه قبل النبي ورفع الصوت على كلامه كرفع عليه لأن حرمته ميتة تحرمته حقا فلا تقرأ كلامه وجب على كل حاضر أن يرفع صوته عليه ولا يعرض عنه لقوله تعالى وإذا قرأ القرآن الآية وكلامه من الوحي له من الحرمته مثل ما للقرآن الآية في معان مستتلة ويكره رفع الصوت في مجالس العلماء لأنهم ورثة الأنبياء وعند غيره الشريف ويكره قيام قارئ كلامه لاحد قيل وتكتب عليه خطبته إشارة لبعض (ص) وندائه من وراء الحجاب (ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم علينا أن نناديه من وراء الحجاب لقوله تعالى إن الذين ينادونك من وراء الحجاب أن تتركوا يقولون ولأولئك هم صر وحي يخرج إليهم لمكان خبر الهمة والخبر جمعها حركات وهي الموضع المحجور عليهم من الأرض بجائط أولئك (ص) وبأمره (ش) أي ومن خصائصه

(ثم أقول) في الكلام بحث من وجهين الأول أن السلي معناه السلي أي المنسوب للصالح فهو غير الصالح والمنسوب غير عليه المنسوب إليه مع أن هذا التقديم للصالح لان المعنى لا يكن منكم صل على النبي ومحارب للمنافق ذلك من أهمال حقه وتضييع حرمته ويجب بأن نسبة النبي إلى نفسه قد حو عن قصد المبالغة الثاني أنه على هذا المعنى التي إشارة الشارع بكون محاربهم علينا مع أن سابق المصنف لما يحرم عليه فالأولى أن يكون من قيمة قوله حتى يلاقى العدو كما أشار سابقاً (قوله والنبي يدل على فساد المعنى عنه) لا يخفى أن الفساد إنما يظهر في العبادات والمعاملات وأما هنا فلا يظهر الفساد لان رفع الصوت ليس من ذلك (قول لقوله تعالى الخ) هذا دليل قاطع على أن كل من حضر قراءة القرآن يجب عليه أن يستمع لقراءته وإن الكلام في تلك الحالة حرام إلا ضرورة لأن فيه إعرافاً كما هو ظاهر وراجع (قوله الآية في معان مستتلة الخ) أي كالحقه مسبه للغير متوضي وجواز قراءته لحق (قوله قبل وتكتب عليه خطبته) هذا يؤيد أن الكراهة كراهة تحريم وفي كلام بعض الشارحين ما يشدان المسئلة ذات قولين وعلى كل فكلامه دال على ضعف الحرمة وإن الاعتماد الكراهة (قوله وهي الموضع المحجور بمحاطد الخ) لانه إنما كان أحبب عنهم في أشغاله المهمة فإزاحه عن تلك الحالة سواء دأب انتهى وهو يقصد أن نداهم من وراء الحجرة إذا لم يكن على الوجه المذكور لا يحرم كان نداهم من لا يحصل له بندانه أزعاج كنداهم أو كأمر العجب ولذا قال أكرههم وقوله لمكان خبر الهمة أي خبره تنفي عنهم إلا أنهم صريح الجليل للعدوى

(قوله يا محمد أيا أحد) **قوله** (قوله يا محمد) سمي باسمه قبل محمد كالعياض وقال ابن القيم العكس (قوله ولو بعد موتة) عند قوله أم لاحت لم يقرن بالصلاة عليه والاجاز وانظر مثل ذلك الشناعة يا محمد أم لا ومن لم يذمه باسمه نداه بكنيته (قوله من غيرا كل وشرب) خبر الصحيح انه عليه الصلاة والسلام نهاهم عن الوصال فقيل انك واصل فقال اني لست كأحدكم اني آيت عندني بطمعي ويسقي روي معناه أقوال العلماء منها ما قاله السيوطي انه على ظاهره وانه يطعمه من طعام الجنة كرامة له صلى الله عليه وسلم وطعام الجنة لا يقر وقيل يعطى قوة الطعام والشارب له (قوله بلا عذر) كحصر عذر (قوله من غير ضرورة) تقتضي قتاله كان يقبأ العدو بالقتال وقوله بخلاف غيره أي من غير ضرورة أي على أحد القولين في قتال الحاصر كاتقدم في الحصر فقد قال المصنف فيما تقدم وفي جواز القتال مطلقا كان الحاصر مسلما أو كافرا ومنعه وحل الخلاف (١٦٣)

والاجاز بلا خلاف فخلاصته ان الخصوصية باعتبار أحد القولين بالنسبة لمصلحة الحصر وان الحصر ليس ضرورة وان الضرورة وانما هي حقا وماصل ما في شرحه الكبير انه اذا كان للضرورة كحصر فيجوز على أحد قولين ففاداه انه ليس الضرورة لا يجوز اتفاقا ولقد يقال ان موجب القتال عذر والعذر ضرورة ففاداه ان النبي صلى الله عليه وسلم يقاتل من غير موجب أصلا ولا صحة له (قوله ومنه كنت حفية) تزوج بها صلى الله عليه وسلم وجعل عتقا صداها (قوله صوابه) أي يكون ما شاع على المتمد (قوله ويزوج من نفسه ومن شام) بغيران المرأة ووليها وصارة عب ويزوج من شامن الرجال بغيران وكذا النساء كما قال النووي بغيران أولادهن ووليها (قوله وبلغت الهبة) ظاهره ولو فسره معطوف على محذوف والتقدير بغير لفظ الهبة وبلغت الهبة وظاهره ان الهبة بمنه مع ان الشارح فسر ما بالهبة منها عبارة شب وبلغت الهبة أي من جهة

عليه الصلاة والسلام انه يحرم على الغير أن يتدبه باسمه أو يأتوا غا كانت الصحابة رضی الله عنهم يتدونه بإرسول الله يائي الله وظاهر قوله و باسمه ولو بعد موتة كما استظهره السيوطي وفي بعض المباحثي وقوله و باسمه لأن يقرن بما يشعر بالتعظيم كأن يقول صلى الله عليه وآله يا محمد (ص) و بأجرة الوصال (ش) هذا شروع منه رحمه الله في ذكر المباح أي ومن خصائصه انه يباح له عليه الصلاة والسلام الوصال بأن يتابع الصوم من غيرا كل ولا شرب وحكم الوصال في حق غيره الكراهة (ص) ودخول مكة بلا حرام وبقائه (ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام انه سباح فدخل مكة بلا حرام من غير عذر ولا لافلا خصوصية و يباح له أيضا ان يدخل مكة بقتال من غير ضرورة ولا يجوز لغيره ذلك (ص) وصلى المغم (ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام انه يباح له أن يأخذ من صني المغم قيل قسمه ما أراد من مغمي منه ما أراد على نفسه وعلى أهل بيته وعياله ومنه كانت حفية (ص) والخمس (ش) صوابه وخمس الخمس ابن العربي من خصائصه عليه الصلاة والسلام صني المغم والاستبداد بخص الخمس (ص) ويزوج من نفسه ومن شاعوا بلفظ الهبة وإنما على أربع وبلا مهر وولي وشهود وبأحرام وبلا قسم (ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام انه يباح له أن يتزوج من نسائه ممن أراد نكاحها لنفسه ولغيره وبأجره فذلك بغيران المأثورة بغيران وليها وبولي الطرفين لقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ومن خصائصه انه عليه الصلاة والسلام يباح له اذا وهبه امرأة لنفسها ان يتزوجها ويصح نكاحه علم بمجرد الهبة من غير كرمه ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام انه يتزوج بأكثر من أربع نسوة وغيرهن الانبياء صلوات الله عليهم وانه لا يباح له ان يعقد نكاحا غير بلا مهر يدفع لها ابتداء وانتهاه بلاولي من جهة المرأة وبلاشهود ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام ان يعقد نكاحه في حال احراره بالحلم أو بالعمرة أو في حال احرام المرأة التي بر نكاحها ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام انه لا يجب عليه ان يقسم بين زوجاته بل يباح له ان يفضل من شامتهن على غيرهما في الميث والكسوة والنفقة واختص عليه الصلاة والسلام ما باهة المك في المصداق ولا يقض وضوء بالنوم ولا بالناس في أحد الوجهين وهو الاصح (ص) ويحكم لنفسه ولو قد وجب (ش)

المرأة فلان يناسب على هذا ان يكون قوله وبلغت الهبة متعلقا بمحذوف أي يتزوج بلفظ الهبة (قوله وبلا مهر الخ) أي بلا هذه الثلاثة مجتمعة ظاهره سواء كان نكاحه أو نكاح غيره وكلام المصنف يشعر بان ذلك انما هو بما لا يقع عليه لا غير (قوله بمجرد الهبة) متعلق بقوله ان يتزوجها وقوله بغير مهر تفسير لقوله بمجرد الهبة أي فلا ينافي انها اذا وهبتها امرأته نفسها يتوقف حصول النكاح على قوله قبلت مثلا (قوله في دفعها لها ابتداء وانتهاه) بخلاف ما فيصم بلا مهر تدفعه ابتداء ولا يلزم دفعها تمام (قوله وبلاولي من جهة المرأة) تكرار مع قوله ويزوج من نفسه (قوله أو في حال احرام المرأة) أي أو في حال احراره هما معا ولو صاحب ذلك احرام الولي (قوله في الميث والكسوة الخ) فيه ان الواجب انما هو القسم في الميث فقط ثم قوله ولا يقض وضوء بالنوم أي لانه يقط قلبه لانه يتناهى عنه ولا يتام قلبه وقوله ولا بالناس ظاهره بمجرد الناس وهو مناسب لمذهب الشافعي في أن مجرد الناس من غير حائل ناقض وان لم يوجبوا فمذهبنا لا يلزم فبطلت

أوجدان (قوله على غيره) أي ولوعه (قوله إن يحصى له ما أراد) أي يحصى له ما أراد من الموات الذي يكون فيه الكلا ثمعاً البهائم وثبتانه صلى الله عليه وسلم حتى التقيع ٢ وحج ثلاثة أميال بالريضة القاحلة صلى الله عليه وسلم وأما غيره صلى الله عليه وسلم فلا يحصى إلا شروطه تأتي وهو أن يكون غليلاً وعافاً ومحتاجاً إليه وكونه لغزو (قوله على قول مرجوح) أي والراجح أنهم يرون (قوله خشية أن يتوهم الخ) أي يقع في وهمه أي في ذهنه ذلك (قوله أنه ورث أم أيمن) أي ورث من أبيه أم أيمن بركة الحبشية وبعض غنم وغيره ما يبعثون ورثها من أبيه أعتقها (قوله لأنه كان) وفوز ع في كون ذلك أزاله كان قبل ورود الشرع ولا حكم قبل الشرع وأجيب بأن الله لم يصبه مطلقاً كان ما حصل قبل الشرع موافقاً لما بعده

**باب النكاح** (قوله وغير ذلك من متعلقاته) أي كاربعة والطهارة لم يكن مراد مسائل النكاح فقط (قوله محتاج إليه) أي محتاج لمسائله لكثرة وقوعها (قوله وفيه) أي في النكاح معنى العقد أي باعتبار ما يتوهم عليه من الوطء والنكاح لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى الوطء (قوله دفع غوائل الشهوة) جمع غائلة بمعنى الشر وكأنه قال دفع الأشرار التي تنشأ عن الشهوة من الزنا وغيره (قوله على الآية الدالة) أي على يحصل أسباب الآية الدالة (١٦٤) دليل التعليل (قوله لما هو) أي لأجل تحصيل ما هو من جنس تلك

الآية وهي لفتا لحوا العين (قوله وأتم) مراد في لهما أعظم (قوله بيقه) البقرة الآية (قوله إلى يوم القيامة) أراد بها النسخة الأولى (قوله وأرادت رسولاً) أي ورغبة رسول (قوله مكاتبكم الأم) أي رسول الأم والمفاعة ليست على بابها لأنها كانت على معناها كان المعنى أن كل واحد منهن والاتباء يغلب صاحبها في الكثرة فأتا أغلبهم في الكثرة يعني أن أمي أكثر من أمهم وهم كذلك أي وكل واحد منهم أمه أكثر من أمي وليس هذا مراد أبيل المراد أن أمي تكون أكثر من أمهم كثرته بالغة (قوله وبقاء الذكر) أي أو يترتب على بقاء الذكر أي الذكرا الحسن البطالة عن يبع

أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يباح أن يحكم لنفسه وولده على غيره لأنه معصوم من الجور ويباح له أيضاً أن يحصى له ما أراد بخلاف غيره وانظر له يحصى لولده ما ولا يورث (ش) أي من خصائصه عليه الصلاة والسلام دون أمته أنه إذا مات لا يورث بل ملكه بأن بعد موته ولأن يوصي بجميعه في حال مرضه وبهية وينفذ ذلك بخلاف غيره فأنما بوصي به له ولا وجه قبل موته فأنه لا يورث عنه أي لم يخص به وارث بل هو صدقة لجميع المسلمين ولا يرون على قول مرجوح والحكمة في أنهم لا يورثون خشية أن ينفق وارثهم موتهم فيفكر في أنهم لا يورثون خشية أن يتوهم المورث أنهم يحجبون موته فيفضضهم لا يورث أنه ورث أم أيمن معتقته لأنه كان قبل نسوة

### باب

وفي بعض النسخ فصل ذكر فيه مطاوعة النكاح وأدراكه وشروطه وموانعه وغير ذلك من متعلقاته وهو باب مهم محتاج إليه لكثرة وقوع مسائله وفيه فوائد أربع دفع غوائل الشهوة والتنبية بالآية القاسية على الآية الدالة لأنه إذا ذاق هذا المذاق وعلم أنه إذا فعل ما هو أعظم سارع في التحيرات للملح من جنس تلك الفتور لهما أعظم وأتم وأبقى وهو الآية بالتطرق إلى وجهه الكريم والمسارة إلى تنفيذ أراقه تعالى ببقائه تطلق إلى يوم القيامة ولا يحصل ذلك إلا بالنكاح وأرادت رسولاً لقوله ثنا كونا تسألوا في مكاتبكم الأم يوم القيامة وبقاؤه ذكر ورفع الدرجات بسبب دعاء لولده الصالح وحكي ابن عبد السلام خلافاً بين أهل الشرع واللغة هل هو حقيقة في كل واحد من العقد والوطء أو في أحدهما وهو محل الحقيقة قال

اسمه (قوله لولده الصالح) أراد بهما يشمل الذكر والأنثى والمرايد يكونه صالحاً أن يكون مسلماً (قوله خلافان) والأقرب أهل الشرع واللغة ظاهر الباردة أن أهل اللغة قالوا قولاً شافعياً قول أهل الشرع وأهل اللغة في أنفسهم لم يختلفوا وكذلك أهل الشرع خالفوا أهل اللغة ولم يقع بينهم اختلاف في أنفسهم فتكون المسئلة ذات قولين لكن قولهم هو الخ فيضيد المسئلة ذات أقوال ثلاثة في العبارة بخلاف (وأقول) حاصل ما هناك أن الكلام توضيح فيضيد أن أهل اللغة اختلفوا على أقوال ثلاثة فقل حقيقة في العقد والوطء وقل مجاز في العقد عليه فقل مجاز مساو وقل راجح وهو الصحيح فعلى هذا اتفق أهل اللغة على أنه في الوطء حقيقة اتفاقاً وقيل بهرام ويستعمل في الشرع في الوجهين لكن على سبيل الحقيقة فيهما جميعاً أو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز ابن عبيد السلام والأقرب راجح هذا غاية ما قال غير أنه محتمل إلى أن ذلك خلاف لما جرى يعني قيل أنه في الشرع حقيقة فيهما وقيل حقيقة في أحدهما ومجاز في الآخر وأنه مجزى تردد وشك والطاهر الأول وقد تبدل عليه عبارة شب ونصه وهل هو حقيقة في الوطء مجاز في العقد أو بالعكس أو حقيقة مشتركة بينهما أقوال انتهى فعلى الأول يكون معنى قول الشارع خلافاً الخ أي أن خلافاً بين أهل اللغة بعضهم مع بعض وأهل الشرع كذلك لأن المراد أن الخلاف بين أهل الشرع واللغة فيكون أهل اللغة اتفقوا على قول شافعي وأهل الشرع وأهل الشرع اتفقوا على قول شافعي قول شافعي أهل اللغة ٢ قول المعنى التقيع أي بالتون كما في الرقابة اه

(قوله مجاز في العقد) أي مجاز راجع أي مجاز مرسل من إطلاق اسم المبيع على السبب وأما قوله وفي الشرع على العكس أي فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب على السبب (قوله وفائدة الخلاف) أي بين أهل الشرع على ما ينبغي أنه حيث كان الأمر كذلك فصار له محتملة لأن يكون أهل الشرع اختلفوا على أقوال ثلاثة (قوله على أنه حقيقة في الوطء) هذه محتملة لقولين الأول حقيقة في الوطء أي كما هو حقيقة في العقد فيكون مشعر كلين أهل الشرع الثاني حقيقة في الوطء أي ومجاز في العقد (قوله مندوب إليه) الجار والمجرور نائب الغائي (قوله في الجملة) أي في بعض الأحوال ساقى يقول الشارع أن النيب هو الأصل انظر ما لم يرجح كون النيب هو الأصل ومآله خلاف الأصل وأما هنا كما هو الأصل لكونه الأصلين من صفات الناس هي الحالة المتميزة للنب (قوله لمن احتاج إليه) أي يرغب فيه أي ولو قطعه عن عبادة غيره واجبة وهذا هو الأصل احتياج قول وكذا يتبدل لمن يرغب فيه ولكن رجا التسليم ولم يرض العنت ولم يقطع عن عبادة غيره واجبة (قوله من مهر ونفقة) ليس من مقدار ما له مهر وشهر أو أقل أو أكثر لأنه في شرح شب (قوله في حق القادر ويختص على نفسه الزنا) المدار على خيبة الزنا في حق الزنا واجب عليه التزويج ولو جرح عن النفقة كما ساقى (قوله خبرها) أي في الثلاثة والزواج أولى أي لقوله عليه الصلاة والسلام بمعشر الشباب من استطاع منكم الباطنة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء فقدم النكاح على الصوم والسراري يطعن بعباده عن الولد انتهى وأيضا الزوجة أحفظ من السرية في نفسها وماه وأبناؤه بالموحدة (١٦٥) والمدد والهزوا آخره ما تأتت هو النكاح والمراد به مؤثر النكاح فهو على حذف مضاف (قوله من من يرضه) أي لم يرغب فيه وقوله ولم يقطع عن العبادة أي التي ليست واجبة رجا التسليم لا كذا أفاده حج وقد يقال رجاء التسليم فيه بقاء الذكر وتفضيل إرادته تعالى ورسوله فهل يرجع ذلك على العبادة التي ليست واجبة (قوله ويباح في حق من لا يحتاج إليه) أي ليس له رغبة فيه ولا يرجو تسلا أي ولم يقطع عن عبادة غيره واجبة ولم يحصل موجب التحريم والحاصل أن الشخص أمارأغب فيه أم لا

والأقرب أنه حقيقة لفظة في الوطء مجاز في العقد وفي الشرع على العكس الخ وفائدة الخلاف من زنى باحراً أهلاً نجس على ابنه وأبيه على أنه حقيقة في الوطء أم لا تحرم على أنه مجاز في الوطء حقيقة في العقد ولم يعرفه المؤلف بل ذكر حكيمان أحكامه فقال (ص) نيب لمحتاج ذى أهبة نكاح بكر (ش) يعني أن النكاح مندوب إليه في الجملة فيستبدل احتياجه ولم يرض العنت وكان ذاك أهبة أي به قدره على كفاية الزوجة من مهر ونفقة وكسوة وقد يجب في حق القادر ويختص على نفسه الزنا فإن قدره على التسري معه خيراً فها كان ذهب عنه بالصوم معه ما تحصر فيها والزواج أولى وقد كره في حق من لم يرضه فيه ولم يقطع عن العبادة ويحرم في حق من لم يرض العنت ويصير بالمرأة لعدم قدرته على النفقة أو على الوطء أو يتكسب من موضع لا يجمل قال بعض مفهومه لو نرضى العنت تزوج ولو عدم النفقة لم يحرم والظاهر وجوب إعلامها بذلك ويباح في حق من لا يحتاج إليه والسنل له والمراد مساوية للرجل في هذه الأقسام الأفي التسري يقول المؤلف نيب هو الأصل ويتبدل أيضاً أن يتزوج بكر الأنثى وكان الأولى أن يقول وبكر اليفيدان كونها بكر مستحب آخر (ص) ونظر وجهها وكيفية فقط يعلم (ش) يعني أنه يتبدل لمن أراد نكاح امرأه إذا رجا أنها وولها يحميها إلى ما سأل والأحر

والرأغب أماناً يختص العنت أم لا فالأراغب انشئ العنت وجب عليه ولو منع إيقاع عليها من حرام أو مع وجود مقتضى التحريم غير ذلك فإن لم يرض نيبه رجاء التسليم أم لا ولو قطعه عن عبادة غيره واجبة وغير الرأغب أن خاف بقطعه عن عبادة غيره واجبة كره رجاء التسليم أم لا وأن لم يرضه رجاء التسليم نيب فإن لم يرجع التسليم أبيع وأعلم أن كلام من قسم التسدوب والخازم والمكروه مقيد بما إذا لم يكن موجب التحريم فقول المؤلف نيب لمحتاج خرج قسم المباح والمكروه وأحد قسمي التسدوب وهو ما إذا كان غير واجب رجا التسليم ونحو وجهه مشكل ويجاب بأن في المفهوم تقصيصاً وعلى قسم الواجب بعض ما يتبدل في الحرم فيستبدل بغيره ما يقال ولم يرض الزنا ولم يحصل موجب حرمة (قوله الأقسام) من الحرمة والوجوب ونحو ذلك وقوله الأفي التسري أي أنه لا يصح أن المرأتم تكن عبداً من وطنها بخلاف الذكر وهو مسلم لكن الأثا (قوله ليفيدان كونها بكر الخ) أي لأن البكر لم تعجب الرجال فلا تقبى أحواله بأحوال غيره وأيضا في دلة لم تقب ومهزلة تركب (قوله لتطربوها وكذا الخ) هذا ضعيف والمعتقد جواز النظر كما يفيد النقل أفاده محشى نت (قوله يحميها إلى ما سأل الخ) فلهذا العبارة مع عبارة المؤلف أنه إذا علم ما يقبى إليه يحمي زنه أن ينظر بعلمها وأن لم يبال وأن لم يرجع لا يجوز له ولو مع علمها مع أنها كان النظر لها بعلمها دون استفقاله بمعنى ذلك وأمس ذلك لأن القطن فقد قال وإن علم الخاطب أنها لا يتخيه أي أولها لم يجزه النظر وإن كان قد خطب انتهى وقوله والأحر ما لوجه الحرمة لأن الفرض أنه لا نقا للظاهر الكراهة لا منهقة قصد المذنب أيضاً يعارض قوله بعدو بكر ما ستفقالها ثم بعد كتي هذا وجدت في شرح عب مائمه فان علم بعدم الأجابة لم يجزه النظر كما قال ابن النطن أي يحرم أن تحشى فتتقوا لا كره وإن كان تطرب وجهه الأجنبية فتقها جائز لأن

فل هذا مظنة قصد الالة انتهى (قوله فقط) أي تطرق فقط لأمس وجهها وكفيها فقط لأزيد (قوله ووكله مثله) لكن ان كان رجلا فالامر ظاهر وان كان امرأه فنظرها الوجه والكفين مندوب وماعداها جائز قال تـ والتظاهر ان المرائن ظاهر الكفين وباطنها والابدايع للعمم واستظهر جواز فصل المصيرين من فمغها ونظر أسنانهم لكن تظاهر قولهم ينظر الوجه للعمال واليدنين لحصص البدن يرد ذلك (قوله وبصحبها) أي على الظاهر وقفاً والشافعية فان المسئلة ليست منصومة للالكفة (قوله المبيع لقوله) احترازاً عما اذا كان مبيعاً ولم يبع الوطه كشكاح العبد بدون إذن سيده فانه صحيح ولسيد الخيار لا الأمانة لا يبيع الوطه لعدم إذن السيد ومثل الصحيح الفساد اذا كانت (قوله المستقل عليها) وأما المستقرة فلا يجوز وطؤها ولا النظر الى عورتها (قوله محرمة) احترازاً من أمته اذا كانت عمة أو خالة مثلاً وقوله ونحوها هو ما أشار إليه بقوله بخلاف الأمة المعتقة اخ لا يجوز وطؤها ولا يشبهه نكاح المتعة (قوله ولعله انما أطلق) أي بقصد المصنف بقوة المستقل عليها الخ (قوله لان الجواز يجمع الخ) أي بمعنى الاذن والاقتداء به استواء الطرفين (قوله وبصم في حتى) ليس هذا من المواضع (١٦٦) التي يحذف فيها الفاعل فالتناسب أن يكون فاعل حل ضميراً عائداً على الاستتاع

وحق عاطفة ما بعده أهله والفصل موجود (قوله أي حل النظر الخ) أي وحل لهما النظر أي الفاعل ضمير يفهم من المقام (قوله وأتظر بجمع البدن الخ) عطف مغاير وكأنه يقول حل لهما جنس النظر وأتظر بجمع البدن وكذا يقال فيها بسد ولا يخفى ان الانتهاء ليس بحسب المسافة بل بحسب ما يتوهم من عدم جواز النظر إليه (قوله الى نصف الحديث الواردة في النهي عنه) أي فقد وردا جامع أحد كم زوجته فلا ينظر لفرجها فانه يورث البهي ثم ان نظره في ضمير ججاج يورثه ورد بأنه منكراً أي دون نظرها في كرهها فانه يورثه وأصبح في تحقيق جوازه بقسوة للسائل عن ذلك نسيم وبطسه بلسانه انتهى ولم يرد أصبح حقيقة لان له ليس من مكارم الاخلاق (قوله خلا الوطى الدبر) أي فيجوز

نظر وجهها وكفيها فقط بعلمها بالالة بنفسه ووكله مثله اذا أمن المفسد في بكره واستغفاله لثلاثين تشارك أهل الفساد لنظر محارم الناس ويقولون نحن خطاب وبصحبها أيضاً انظر منه الوجه والكفين وأما اقتصر في الرؤى على الوجه والكفين لانه يستدل بالوجه على الجمال وبالكفين على خصب البدن فلا حاجة لموارد ذلك ثم ان كلام المؤلف فيه شيء لاقتضائه عدم استصحاب النظر لغير ما ذكر وفي الاستصحاب لا يفتى بجواز مع انه منهي عنه (ص) وحل لهما حتى ينظر الفرج كاللث (ص) ضمير لهما عائداً على الزوجين والمعنى انه يجوز لكل واحد من الزوجين أن ينظر في النكاح الصحيح المبيع الوطى على جميع جسده صاحبه حتى الى عورته من قبل آدم وبر وقفاً للمزني وخلافاً لقهسي والسائي في تخصيصه بالقبيل وكذلك الرجل مع أمته المستقل عليها وليس لهما منع من محرمين ونحوها بخلاف الأمة المعتقة الى أجل أو المبيعة ولعله أطلق على علمه وانما عدل عن جازي الحل لان الجواز يجمع الكراهة بخلاف الحل وبصم في حتى ان تكون عاطفة على مقتضى حل لهما النظر أو تنظر جميع البدن حتى ينظر الفرج وان تكون جازية أي يفتى النظر أو تنظر جميع البدن حتى ينظر الفرج أي الى نظر الفرج وانما نص على الفرج للاشارة الى نصف الحديث الواردة في النهي عنه (ص) وتتمتع بغير دبر (ش) يعني أنه يجوز للزوج وللسيد أن يتبع كل منهما صاحبه بجميع وجوه الاستتاع خلا الوطى الذي لا يجوز لقوله تعالى نسأؤكم حرث لكم فانوا سرتمكم شئتم أي موضع حرث فهو من مجاز الحذف أي انوا ذلك المثل كيف شئتم من خلف أو قدام باركة أو مستلقية أو مضطجعة وذكر الحرث دليل على أن الاتيان في غير المأوى المأذون فيه محرر مشبههم بعمل الحرث لانه مزدرع الذرة وعليه قول ثعلب أعمال الارض لم أرضو \* نلتحرث فلعننا الزرع فيها \* وعلى الله النيات فخرج المرأة كالارض والنطفة كاليد والولد كالتبات والحرث بمعنى المحترق ووحده لانه

أن يتبع بظواهره ولو وضع الذكر عليه خلافاً لقول تـ تـ جميع التمتع بالدبر بالنظر وبليل حرمة وطه الدبر خير مصدر النساء ويحجمه أن أي امرأه في دبرها فلعننا الله (قوله نسأؤكم حرث لكم) الحرث آثاره الارض للزراعة وقوله أي موضع حرث أي حيث تكون الآفة من قبل التشبيه الذي حذفته الالة كمثل عليه قوله بعد شيهن الخ والنقد برأي نسأؤكم كوضع حرثكم أي من حيث الفرسج وكأنه قيل فرج نسأؤكم كالارض التي هي موضع الحرث (قوله أي انوا ذلك المثل) الذي هو الفرج الذي هو شبه بعمل الحرث (قوله لانه مزدرع) أي موضع زرع الذرة وهو بضم الميم أي لان المأذون فيه مزدرع (قوله محرثات) بفتح الميم جمع محرث وزان جعفر أي انما الارياح كالارضين لتأخر ثلث أي عمل حرثاً (قوله فخرج المرأة) المناسب لقوله تلعب فرحم المرأة ولكن لما كان الوضع في الرحم انما يكون بواسطة الفرج عبر به (قوله والحرث بمعنى المحترق) كذا يراعى في نسخه أي بسد المحارمة وبسد التلويح ولكن المناسب أن يقول والحرث بمعنى الحرث وزان جعفر كالقناتا بقي انه ان أريد بالحرث الحرث لا يحتاج لحذف مضاف فيكون ذلك من شارحنا اشارة الى وجه ثلث في الآية قولنا واحد



(قوله التمس التزوج) أي طلب التزوج وعطف المحاولة مرادف (قوله زمرتم) أي جماعتكم (قوله مثل ذلك) أي قدر الخطبة المذكورة (قوله له بالصاد) أي كايضه كلام الصحاح (قوله ويحتمل انطوى) أي وهو يعني نسخة الصاد (قوله فأنكحوه) أمر والامر المستقبل فلم يكن عقدا بخلاف زوجهك وأنكحتك فيقول قبلت فكلام الشارع لا يتم (قوله مثل ذلك) أي الخطبة بالضم المذكور وحينئذ فيفهم هذا ان الفصل بين الإيجاب والقبول بالخطبة المذكورة غير ضرر والظاهر ان الفصل بينهما بالكون تغذرها كذلك بقي ان ظاهر عبارته يعنى ان المخطوب اليه يقول أما بعد الخ وهو لا يصح فاذن يكون قوله مثل ذلك أي من قوله الحمد لله الى تمام آية وقولوا لا سديدا والظاهر انه يريد أما بعد فيقول أما بعد فقد أجبنا الخ (قوله وبني الخ) أي لان الزوج طالب فينتهي ان يقدم الوسيلة وقوله والولى عند العقد أي لانه صار معطيا الا تقدم الخطبة وينبغي ان الخطب أربع فقوله المنصف وخطة أراد الجنس (قوله فائدة) يسحب كتمان الامر للعقد ونحوه في التقديمات ولعل وجهه (١٦٧) سعى أهل الفساد في ابطال الخطبة خذت

استعينوا على قضاء الحوائج بالكتمان (قوله تقليل الخطبة) بضم الخاء قال عجم قال بعض الأكراب أكلها ان يقول الزوج الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلت نكاحها لنفسى (قوله وأشهره) عطف ففسره وأما الخطبة بالكسر فتسبب اخفاؤها كالنكاح وانما نذب الاخفاء خوفا من الحسد فيسبون بالاقساد بينه وبين أهل الخطوبة (قوله وطعام الطعام) أي الذي هو الوليمة (قوله وتنته) بالهمز أي على غير وجه الدعاء والاكتر مع ما بعد أي التنته وعبارة عجم أي وتسحب تنته كل من الزوجين والطعام كل بعد العقد وقبل الدخول أو عبارة بهرام أي وما يسحب أيضا تنته العروس والطعام عقب العقد أو الدخول وهكذا ظله ابن حبيب في النوادر (قوله وأشاهد عدلين).

مصدر نحو رجل صوم وقوم صوم (ص) وخطة خطبة (ش) الخطبة مستحبة وهي بضم افتاء اسم لا فاقط يقال عند الخطبة بالكسر وهي التمس التزوج عجم والمحاولة عليه صرح بها مثل ان يقول فلان يخطب فلانة أو غير صرح به كبريد اتصالكم والدخول في زمرتم من الخطب والمحبة بأن يقول الاول الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله بأجمع الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تخونوا وانتم مسلمون واتقوا الله الذي نسايطون به والامران ان الله كان عليكم قريبا \* ويا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا لا سديدا الآية ثم يقول أما بعد فان فلانا رغبت فيكم وانطوى اليكم وفرض لكم من الصدقات كذا وكذا فأنكحوه وبجيبه المخطوب اليه غسل ذلك ثم يقول أجبناك وانطوى له بالصاد ومعناه الاواد والاضمات ويحتمل انطوى بالظا المهمله كما قال بعض فقوه وخطة بالضم وهو كلام مسجع يخالف لتنظم والتشبيط بالكسر وهي التمس التزوج (ص) وعقد (ش) أي وتسحب الخطبة بالضم عند عقد العقد من التزوج بأن يأتي عاين من الحمد ومأمعه الى قوله فأنكحوه وبجيبه المزوج بمثل ذلك ثم يقول زوجهك فلانة ابنتي أو أختي أو بنت فلان أو أنكحتكها وبني ان يبدأ الزوج بالخطبة عند الخطبة والولى عند العقد (ص) وتقبلها واعلانه (ش) أي وما يسحب تقليل الخطبة واظهار التكاح وأشهره وطعام الطعام عليه (ص) وتنته والطعام (ش) يعنى أنه يسحب ادخال السرور على كل من الزوجين كقربنا لكم وسرنا فاعلمتم ونحو ذلك ويسحب الدعاء لكل من الزوجين بعد العقد وقبل الدخول بان يقال بارة الله لكل منكم في صاحبه وجمع بينكم في خير وجعل منكم ذرية صالحة فانصرف في تنته يرجع لاحد الزوجين لابعينه أو لغيره من ذكرا أو أنثى (ص) وأشاهد عدلين (ش) أي ينبغي ايقاع الاشهاد عند العقد فان لم يفعل فعند الدخول والافسخ كما يأتي وأشار بقوله (غير الولي بعقد) الى ان شهادة الولي على عقد ولسته لا تجوز ولو مع غيره لانه تنهم في السر عليها وان شهدتو كيليها غير عدول وعلمتها الرضا والدخول بعد علمها مضى التكاح

أي أقل ما ينبغي عدلان انما قبل وشهادة عدلين مع ان شهادتهما من غير علم بذلك كافية لان الكلام في الاستحباب ولا يحصل ذلك الا بشاهدهما وكذا في جانب الزوج بل فلو لم يحصل اشهاد لكان الواجب من زوجين الدخول فيتم الاول اهناك ترك الواجب كذا قاله الشيخ أعجز وان صح النكاح لان الصفة متممة بالشهادة والحاصل أن أصل الاشهاد أي على النكاح واجب وأما احضارهما عند العقد فتسحب فان حصل الاشهاد عند العقد فقد جدد الامر ان الاستحباب والوجوب وان فقد وقت القدود جدد عند الدخول فقد حصل الواجب وفات الاستحباب وان لم يوجد اشهاد عند العقد والدخول ولكن وجبت الشهود عند واحد منهما فالصفة قطعا وان لم يحصل الوجوب والاستحباب وان لم توجد شهود عند واحد منهما فالفساد قطعا (قوله وعلمتها الرضا) أي الرضا بقل الوكيل وحصل الدخول بعد علمها وأشار بذلك الى أنه فرق بين الشهادة على العقد والشهادة على التوكيل والحاصل لجهل المتقول ان شهادة غيره العدل على النكاح من مستور وفاسق عدم ولو كانت الزوجة ذمية قال البرزلي في مسائل النكاح عن السيوطي لا يشهد في النكاح الا العدول في الوكالة يعنى في كبر المرأة التي من يعقد نكاحها في العقد غير ان تركه ماذكر يعني من شهادة غيره

المسؤول عليها في الوكالة على العقد وعلم منها الرضا والنحول بعد علمها من الكساح اه (قوله والمراد بالولي الخ) أي ليس المراد بالولي من يمسرها العقيد من له ولاية الكساح ولو لولي العقد غيره بانه وكذا لا يصح شهادة هذا المتولي لانها شهادة على فعل النفس (قوله بلاه) يحتمل كون ضمير بلاه متصلا في به بعد لا ومنفصلا أصله هو حذف واووه وأن به كذلك اختصارا وكتلاهما خاص بالضرورة قاله ابن هلال (قوله ولا حدان فشا) قال عجم ظاهر كلام المصنف انه اذا اتى القشور وجب الحد ولو جهلا حكم الشهادة وجوز كذلك (تنبيه) تقدم انك عدلان عند العقد وكذا ان وجداعلين بعد العقد وأشهداهما على وقوع العقد كفي انظر عجم (قوله ضمير بلاه عائد على الشاهد) لا يخفى أنه صادق بصورتين ان تعدم الشهادة أصلا أو تو جدعون شهداء هو مسلم في الاول دون الثاني فان الكساح صحيح (قوله ساطقة مائة) وانما كان الطلاق مائلا لانه بشرط في الرعي تقديم وطه صحيح ولم يحصل هنا ولذا كان الطلاق مائلا نحو ما حكم أم لا (قوله بانها تهما) أي دخولا لها وقوله باسم الكساح أي باسم هو الكساح أي أنها وشهد شاهد على دخولهما دخولا متساويا باسم الكساح بان شهدا بان فلا تدخل على فلانة لانه تزوجها وشرطه أن يكون غيروا المرأة وأما ولي الرجل فمقتضى التعليل انه كذلك حيث وفي العقد وفي الخطاب (١٦٨) شهادة الولي لا تدرك الحدون غير عاقد (قوله ولو علم) أي ان زوجا لا يخفى انه

يحتمل ان يكون علم مبنيا للقول ونائب القاعل وجوب الشاهد ويحتمل ان يكون مبنيا للقاعل والمنحول محذوف أي ولو علم العاقد وجوبه مرة الدخول بلاه (قوله سبيل الذر بعة الفساد) أي لوسيلة الفساد وهو العقد بلا شاهد (قوله اذا بلاه الخ) أي لا يرد اثبات اجتماعا على فساد في حالة من الأحوال الاقله الاقصاد وادعيا سبق العقد بغير اشارة (قوله فيؤدي الى ارتفاع حد الزنا) أي بان وقع منهم ما ولو أقرا أو ثبت بالبينة أو أربعة شهود من الزنا وفي المسئلة وقوله والتعزير أي ان لم يثبت ذلك (قوله وضرب بالدف) الواو بمعنى أو وكذا في قوله والحدان (قوله لغير فاسق) لا يخفى ان صورته المسئلة تسمى لان الخطاب الاول اما

والمراد بالولي من له ولاية العقد ولو لا غيره بانه (ص) وفيه ان دخل بلاه ولا حدان فشا ولو علم (ش) ضمير بلاه عائد على الشاهد والمعنى ان الزوجين اذا دخل بلاه شهدا فان الكساح يقضي بتم مائة ولا حد على الزوجين ان كان الكساح والنحول ظاهر افا شيابين الناس أو شهدا بانها تهما باسم الكساح شاهد واحد ولو علم أنه لا يجوز لهما الدخول بلا اشارة فان لم يكن ذلك ظاهرا فاشيا بين الناس فانهم ما يجدان ان أقرا بالوطء أو ثبت ببينة وانما فسخته بطلاق لانه عقد صحيح وفيه خبر اعلم ما سبيل الذر بعة الفساد لا يشاء ثلثان يحتمل ان على فساد في خلوة الاشغالة ويدع ان سبق العقد بغير اشارة فيؤدي الى ارتفاع حد الزنا والتعزير ويحصل القشور بالوطء وضرب بالدف والحدان (ص) ومن خطبة ركنة لغير فاسق ولو لم يقدر صدق (ش) يعني ان المرأة اذا ركنت لن خطبها وافقته على ذلك وهو غير فاسق وسواء قدر لها صداقا أم لا فانه يحرم حيث شئ على غيرها ان خطبها وبعبارة أخرى الحرة اذا ركنت لغير فاسق في دينه ولو تم اركان اليمين فيصير خطبها على مسلم وقوله في الحديث أخيه خرج مخرج الغالب أما ان ركنت لفاسق جازا خطبته على خطبته لمن هو أحسن حاله ومنه ولو جهول الحال لانه خبر من الفاسق وركون الجبر كن في الحرمة ولو ظهر ردّها وكذلك ركون غيره ما لم يظهر ردّها وكل من يقوم مقام المرأة مثل أمها كركونها ما لم يظهر ردّها ويكره رجل حل ترك من ركنت اليه بعد خطبته لانه من اخلاف الوعد قال بعض ولا يحرم على المرأة أو وليها بعد الركن كون ابن رجعا عن ذلك الى غير الخطاب وقد صرح به ابن عسكرو في شرح العمدة (ص) وفيه ان لم ين (ش) أي وان ارتكب الحرمة وخطب من ركنت لغير فاسق وعقدان نكاحه يسقي قبل النحول وجوبه باطلاق من غير مهر ولو لم يقيم الخطاب الاول وما يأتي في قوله وعرض ركنة لغير عليه

صالح أو مجهول حال أو فاسق والثاني كذلك فصر في سبع وجوه وفي اثنين والمصنف بقيد التسع ستة عنطوقه وثلاثة بتفهمه وذلك لان قوله لغير فاسق شامل للصالح والمجهول حال فانه مستوعب وأما اذا ركنت لفاسق فيجوز للصالح والمجهول حال لفاسق (قوله ولو لم يقدر صدق) أي خلا فالان واقع وظاهر الموطان انه لا يكتفي بركونها بل حتى يفسد الصداق (قوله ركن من باب فعد من باب تعبد) قوله وركون الجبر أي ولو بسكوته (قوله وكل من يقوم) أي وركون كل من يقوم ولا يعتبر ردّها أو غير مجبر هلم بركونها (قوله ركنت اليه) أي بنفسه أو ولو لم يكن شاملا للصورتين (قوله وان رجعا عن ذلك الى غير الخطاب) الاول أن يقول ابن رجعا عن ذلك الخطاب الى غير ما يمكن بسبب الرجوع خطبة ذلك الغير (قوله وفيه ان لم ين) حيث استمر كون أو كان الرجوع لاجل خطبة ذلك الثاني فان كان لغيرها لم يسقي وظاهر المصنف التسقي ولو لم يعلم الثاني بخطبة الاول وانظر ومحل التسقي حيث لم يحكم بيمينتها كمرادها والام يسقي والمراد بالخطار غناه الشرف وانكر المسيس (قوله ولو لم يقيم الخطاب الاول) أي بان رضخ بتركها الثاني فان تزوجت الثاني وادعت هي أو مجبرها انها كتبت رجعت عن الركون لا الاول قبل خطبة الثاني وادعي الاول ان الرجوع بسبب خطبة الثاني ولا يرد لانه لا حدان فشا لانه لا يحدان فشا لانه لا يحدان فشا لانه لا يحدان فشا

الامن جهتها وهو موجب الصحة بخلاف دعوى الاول وذكر الشيخ الثاني أنه لا يمين الا تشهد على الرجوع لاختطبة الثاني (قوله) من وفاء وطلاق الخ) أى أومن شبهة نكاح لانها تعد بثلاثة قروء (قوله من غير المطلق) الاولى أن يقول معتدة من غير الخاطب (قوله فانه لا يحرم) أى حيث لم يكن بالثلاث (قوله أن لا يأخذ غيره) هذا الحصر غير مراد فالاولى أن يقول بان تنوت كل منهما صاحبه أن يأخذه بعد كسب هذا أيت الخطاب قال المصنف والمواعدة أن يعد كل منهما صاحبه التزوج بمقضى مفاعلة لا تكون الا من اثنين (قوله فمخير وغيره) أفاد الخطاب أن هذا قول ابن حبيب ولكن حتى ابن زنا والإجماع على أن مواعدة غير المخير فغيرها كالعدة من أحدهما فيسكوه فالنصف للصنف أن يقتصر عليه (قوله وهو المناسب لاطلاقها) أى المدونة (قوله كسبترا من زنا) الاولى أن يقول وان من زنا فيشمل المستبرأ من ملك أو شبهة ملك (قوله أومن غصب) (١٦٩) معطوف على قوله من غيروه ولا تفهم أنه

حل المصنف على صورة الزنا منه كقصد تنويه بل أراد المصنف الزنا منه أومن غيره ويقاس عليه الغصب (قوله يعنى أن المعتد من طلاق غير رجعي أو موت) ومثل ذلك المعتد من شبهة نكاح والاولى زيادتها لان قول المصنف معتدة شاملة للمعتدة من شبهة نكاح (قوله أو شبهة) هو الماشية بقوله وان شبهة والحاصل أن المعنى وتأخير مجرى فوطه هذا اذا كان وطأ مستند النكاح بل وان كان مستند الشبهة نكاح فحاصله حينئذ أنك تقول طرأت عدة من نكاح أو شبهة نكاح على عدة من نكاح أو شبهة أو استبراء من زنا أو غصب فالصور ثمانية لان الطارئ اما عدة نكاح أو شبهة والمطروء عليه عدة من نكاح أو شبهة أو استبراء من غصب أو زنا (قوله فلا يتأيد بمجرعها لانها زوجة) وهل يحد الواطئ لافتران حينئذ لكونها زوجة الفتر أو لا فليشوخ في باب الزنا ما يدل على أنه يعد قال بعض وانظر فوطه المصنف هل يؤيد

من ان العرض مستحب هو قول ابن وهب وهو مبيت على القول بعدم الفسخ وهو ضعيف والمشهور ما هنا من الفسخ قبل البناء لبعده (ص) وصريح خطبة معتدة (ش) يعنى أن المعتد من وفاء وطلاق رجعي أو بان منسلة كانت أو كاي فترة أو أمة يحرم التصريح لهما في العدة بالخطبة والتعريض لهما بآثر وهذا اذا كانت معتد من غير المطلق وأما ان كانت معتدة من مطلقها فانه لا يحرم عليه أن يصرح لهما بالخطبة في المعتدة (ص) ومواعيدها (ش) أى ويمحرم أيضا مواعدة المعتدة بالنكاح بان تنوت كل من صاحبه أن لا يأخذ غير طاعتها مفاعلة من الجانبين فان كان ذلك من أحدهما دون الآخر فركوه (ص) صكولها (ش) تشبيه لافادة الحكم وهو حرمة مصرع الخطبة عليه ومواعيدها وأطلقه قيم المخير وغيره وهو المناسب لاطلاقها (ص) كسبترا من زنا (ش) يعنى أن المستبرأ من زنا منه والاولى من غيره أومن غصب حكمها حكم المعتد من طلاق أو غيره في تحريم التصريح بالخطبة لها في زمن الاستبراء وفي تحريم المواعدة لها اولولها بالنكاح وبفسد النكاح وبفسخ زواجهما بعد تمام ما هي فيه من عدة أو استبراء اذا يحصل منه وطء ولا تلتذفان حصل شي منهما فهو قوله (ص) وتأخير مجرى فوطه (ش) يعنى أن المعتد من طلاق غير رجعي أو موت والمستبرأ من غيره من زنا أو غصب اذا وطئت بشكاح أو شبهة نكاح في عدتها أو في استبراءها لواء كانت هذا المستبرأة حاملة أو غير حامل فله تأخير مجرى ما على واطئها لها الصداق ولا ميراث بينهما لانه عقد يجمع على فساد وأما الرجعية فلا يتأيد بمجرعها لانها زوجة فكأن عليه ابن القاسم في المدونة وكذا المستبرأ من زناه (ص) وان شبهة (ش) بأومسية عطف على مقدر أى وتأخير مجرى فوطه بشكاح بل وان شبهة من نكاح كوطء الغلط وأشار بقوله (ولو بعدها) الى أن العدة اذا وقع في العدة فلا فرق في الوطء التى تأتية التصريح بين أن يكون في العدة أو في الاستبراء أو بعد العدة أو بعد الاستبراء وبعبارة ثانية لراحة قوله فوطه لان المراد بوطء نكاح ولا يصح جوعها لقوله وان شبهة لان من وطئ امرأته لست في عدة معتقدا أنها زوجته فاتها لا تأتد عليه ولو انضم الى ذلك خطبة أباهما في العدة كما أشار اليه الشيخ كريم الدين (ص) وبمقدماته فيها (ش) يعنى أن مقدمات إجماع من قبله ومباشرة كالجماع اذا عقد عليها في العدة أو في الاستبراء وقعت المقدمات في العدة أو في الاستبراء فاتها على طاعتها

(٣٣ - خرنى ثالث) تحريمها كالمبالغ (قوله وكذا المستبرأ من زناه) فلا يتأيد بالتصريح ويستبرأ من هذا الماء الفاسد وينهزم الاول ان كان بقى منه شيء لانه استبراء طرأ على مثله فربعد عليها ان شاء (قوله وان شبهة) تكن الاولى أن يقول وان لم يشبه لان الاشتباه الالتباس في المحل والشبهة السبب المسووغ للاقدام وهذا ليس بمعتد لان نكاح العدة لا شبهة فيه أى واد كان وطئ وفي العدة اشتباه أى غلط (قوله كوطء الغلط) أدخلت الكفاية الأكرام كالأندقي له الا انك تشير بان الاكراه غصب فيكون من قبل الزنا والمراد بالوطء ما خلط ولو تقرر راعى عدم الوطء اه (قوله أو في الاستبراء) أى من زنا أو غصب (قوله لا للمراد بوطء نكاح) لا يقال فيه ان ما قبل المبالغة صادق على ما بعدها وهذا ينافيه لانا نقول ما قلناه ظاهر غيراً عند التصريح بالمبالغ عليه فيجب أن المعنى هذا اذا كان نكاحاً مستند النكاح بل وان كان مستند الشبهة نكاح فقد تقرر الشارح ذلك (قوله أو في الاستبراء) أى من زنا

أوغصب هذا الذي يدل عليه سباق الكلام ومثل ذلك المستبرأ من ملك أو شبه ملك (قوله أي عقدة النكاح في العدة) ومثل ذلك مقدمة النكاح في الاستبراء من زنا أو غصب (قوله وكذا يقال في مقدمات الملك في عدة النكاح أو شبهته) أي يحرم فاصله أن أمة معتدة من نكاح أو شبهة نكاح اشتراطها شخص وقبلها في حال عدها ولم يطأها فانه يتأدخّر بها أو ما قبلها شخص في تلك الحالة أعمى حال عدها من نكاح أو شبهة نكاح معتقدا أنها أمة وليس ذلك في الحقيقة فلا تبدأ الأولى من مقدمات شبهة النكاح كما تقدم (قوله كانت من أي شيء) أي سواء كانت مستبرأة من زنا أو غصب أو ملك أو شبهة ملك فاحصله حيث طرأ وطء مستند للملك أو شبهة ملك على عدة من نكاح أو شبهة فلهذا أربعة بتأديها التحريم ويبقى ما ناطر أوطء بملك أو شبهته على استبراء من زنا أو غصب ومثل ذلك استبراء من ملك أو شبهة ملك فهذه ثمانية لا يتأديها التحريم التي هي مرادهم قول المصنف أو ملك عن ملك على ماسا في بيانه فقوله الشارح من طلاق زوجها قبل ومنه ما إذا كانا معتدتين من شبهة نكاح (قوله أن أمة مستبرأة الخ) الأولى أن يقصرها على أمة مستبرأة من ملك كما هو المفاد (١٧٠) من المصنف ومثلها مستبرأة من شبهة الملك طرأ عليها عدة من نكاح أو شبهة نكاح

لأن وقت بعدها وبعبارة أي عقدة النكاح في العدة من نكاح أو شبهة وأما مقدمات الشبهة في العدة فلا تبدأ بها التحريم فمن قبل معتدتين غير معتقد أنهما زوجة فلا يتأدخّر بها نكاح وكذا يقال في مقدمات الملك في عدة النكاح أو شبهته (ص) أو ملك (ش) يعني وكذلك يتأدخّر به الأمة إذا وطئها سيدها أو مشتر بها على عدها من طلاق زوجها أو موته فتقوله أو ملك معطوف على نكاح المفدروها خاص بالمعتدة من نكاح أو شبهة وأما المستبرأة فلا يتأدخّر بها أوطء الملك كانت من أي شيء وصورة قوله (كمسكه) أن أمة مستبرأة من سيدها وغيره من زنا أو غصب وانتقال ملك يبيع أو موت تزوجها شخص في استبرائها ووطئها به بنكاح أو شبهة فانه يتأدخّر بها عليه (ص) لا بعدد أوزان (ش) هذا يخرج عما قبله والمعنى أن العقد إذا وقع في العدة أو في زمن الاستبراء فطأها قبل الوطء ومقدما فانه لا يتأدخّر بها عليه وكذلك لا يتأدخّر بها عليه إذا زنا بها ما أن في عدها أو في استبرائها فانه تزوجها بعد علم ما هي فيه (ص) أو ملك عن ملك (ش) يعني أن الأمة إذا كانت تستبرأ من سيدها أو من غير ما شرعها شخص ووطئها بالملك في ذلك الاستبراء فطأها لا تأدخّر عليه ذلك لأن المقصود من الملك الخدم دون الوطء ففعل الوطء في مثل الملك شبهة الملك (ص) أو مشترقة قبل زوج (ش) يعني أن الرجل إذا طلق امرأته فلا تأم تزوجها في عدها ووطئها فيها فانه لا يتأدخّر بها عليه ذلك لأن منعه منها كان لأجل العدة بل حتى تنكح زوجها غيره ولأن المصنف أو قال ووطئها في عدها من زوج بعده تأدخّر بها كما فاده الظرف في كلامه وأشار بقوله (كلهم) إلى أن الوطء الحرام لا يؤبد التحريم على فاعله كمنجج أو عورة أو بلاوى أو خامسة أو جع بن محرم في الجمع بنكاح أو ملك فتقوله محرر بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المقطوعة ليتناول ما هو أعم مما يتناولوه من ضابطه بضم الميم وسكون الحاء أو كسر الراء

فيبدأ التحريم فيقول الشارح أو غيره من زنا أو غصب الأولى حذفه لتقدمه في قوله وتأدخّر بها أوطء وان شبهة إلى آخر ما تقدم (قوله أو انتقال ملك) معطوف على قوله من زنا أو غصب والمعنى أو غيره من أجل انتقال ملك يبيع أو موت وان لم يقر بها السيد فصار حاصله أن الأمة المستبرأة من سيدها الواطئ لها بالفعل أو المستبرأة لكون سيدها ناعها أو مات ووطئها مستند النكاح أو شبهة نكاح فانه يتأدخّر به وقد تقدم ما إذا كانت مستبرأة من زنا أو غصب ووطئها مستند النكاح أو شبهته وقولنا فيما تقدم مستبرأة من ملك شامل لما إذا كانت مستبرأة لكون سيدها ووطئها أو لكونها يبيع أو مات السيد (قوله أو شبهة فانه يتأدخّر الخ) فيه شيء لأنه لا يصح أن لا تحفي

حيث قوله تزوجها شخص الخ (قوله أن العقد إذا وقع في العدة) أي من نكاح أو شبهة وقوله أو في زمن الاستبراء أي كان تلصص الاستبراء من زنا أو غصب أو ملك أو شبهة ملك فهذه ست صور في طرأ العقد فقط (قوله إذا زني باعرا تأدخّر بها) لا فرق في تلك العدة بين أن تكون عدة نكاح أو شبهة وقوله أو في استبرائها لا فرق في ذلك بين أن تكون من زنا أو غصب أو ملك أو شبهة ملك (قوله أو ملك) أي لاوطء بملك ومثله شبهة الملك كما قال الشارح آخر أوقوله عن ملك أي طرأ على استبراء ناشئ عن ملك ومثله زنا أو غصب أو شبهة ملك وقوله من سيدها أي يولوفي الجملة كالأمة النبعة والتي مات سيدها عنها (قوله أو من غيره) وهو شبهة الملك والزنا والغصب فجاء ذلك ثمان صور وبما أنها مستبرأة من ملك أو شبهة ملك أو زنا أو غصب والطارئ أوطء مستند للملك أو شبهة ملك والحاصل أن صوراً لا بعدد أوزان انتاعش وتصور ما عدا غير مسائل المقدمات ست وثلاثون صورة يثبتها المراتم امة معتدة من نكاح أو شبهة نكاح أو مستبرأة من زنا أو غصب أو ملك أو شبهة ملك والطارئ كذلك ستة وستة وستة وثلاثين فيبدأ التحريم في طرأ وطء بنكاح أو شبهته في واحد من الستة فهذه ثناعشر وكذا في طرأ وطء بملك أو شبهة طرأ على عدة نكاح أو شبهة نكاح فهذه أربعة تضم الاثنين عشر تكون المجله ستة عشر وما عداها لا يتأدخّر بها وكلها تؤخذ من المصنف تصير محالاً قاسماً كائين بما قرأنا (قوله ليتناول ما هو أعم)

أى ولتقول من أفسد امرأته على زوجها قطعه زوجها ثم تزوجها المفسد المذکور بعد انقضائه عدتها قبل أن يتزوج بها عليه وذلك لا يتناقض أن نكاحه يفسخ قبل البناء بعده (قوله في عدتها بالنكاح) أى أو شبهته أو المستبرأ مطلقاً يستثنى من العدة عند المرأة المطلقة طلاقاً رجعياً فغير التعريض أجماعاً ثم جوازها في غير ما في حق من يميز بين التصريح والتعريض وأما غيره فلا يباح (قوله وأشار بقوله كفيك) أى حيث أتى بالكاف (قوله فهو حقيقة أبداً) فقوله كفيك راغب استعمال في حقيقة وهو ثبوت الرغبة لها لأن غرضه التوقيع لكونه تزوجها (قوله بلازمه) أى باسم لازم هذا على طريقة السكاك وأما على طريقة القزوة بنى فهي استعمال اسم الزموم في اللازم وأسم الزموم المستعمل في اللازم مع القرينة التي ليست بعامة (قوله كقولنا في جماعة الخ) فقول القائمة بلازمه طول جائل السيف والكرم بلازمه كثرة الرماح فقد عبرت بهذا الاعتراض عن الزموم باسم اللازم وإذا علمت ذلك فلما نسب أن يقول كقولنا في وصف الشخص بالطول (قوله جائل السيف) أى الخيوط التي يحمل بها السيف (قوله بخلاف إجراء الثقة عليها) أى فلا يجوز (قوله لم يرجع عليها بشئ) ولو كان المانع منها الاشرط أو عرف وذكر الشمس الاتفاق عن البيان أن ذلك إذا كان المانع منه فإن كان من قبلها رجوع عما أعطاه لان الذى أعطى لأجله لم يتم اه ولعل ذلك كله الاشرط أو عرف وكل ذلك قبل العقد فإن أهدى أو أنفق بعد العقد مطلق قبل البناء فهل كذلك لتعليل المذکور أم لا اه من شرح عب فلما علمت ذلك فالعقد مقرر شارحنا وكلام البيان ضعيف كالمقرر شيخنا البلوى رحمه الله (قوله ١٧١) وتقويض الولي) وأولى الزوج (قوله لغا فصل) وأما غيره فخلافاً للاولى (قوله

لخصوص هذا من حرمت بسبب احرامها بيمين أو عمرة (ص) وجاز تعريض (ش) يعنى انه يجوز للرجل أن يرضى للعدة في عدتها بالنكاح وأشار بقوله (كفيك راغب) الى أن كل ما في معنى ذلك ولو من كل منهما إلا خر معا والتعريض لفظ استعمال في مقابل طرح غيره فهو حقيقة أبداً والكتابة هي التعبير عن الشيء بلازمه كقولنا في جماعة الشخص طول النجاد وكرمه كثير الرماح والنجاد بكسر التون جائل السيف (ص) والإهداء (ش) أى يجوز للرجل أن يهدى إلى المعتدة هدية في عدتها لان الهدية مبنية ولا يكون كالتصريح بالخطبة في الصد بغير خلاف إجراء الثقة عليها فإن أنفق أو أهدى ثم تزوجت غيره لم يرجع عليها بشئ ومنه لو أهدى أو أنفق فخطب بغير معتدة ثم تزوجت غيره (ص) وتقويض الولي العقد لغا فصل (ش) يعنى أنه يجوز للولي المراتب بقوض الامر في وليته أن يرجع إلى رجل من قبله فخطب بغيره وكرهه ونظيره لفظ الواضحة عن ابن عبد الحكم استحبابه (ص) وذكر المسأوى (ش) يعنى أنه يجوز لمن استأشوره أحد الزوجين ذكر الاشياء التي تسود بما عليه في الاشرط لخصه بمنه بما يفهم من نكاح ولا يجوز التصريح اذا استغنى عنه ولا يقتصر على ذكر مسأوى الزوج فقط وهذا أحد خمسة عشر موضعاً يجوز فيها الغيبة ذكرها صاحب المدخل انظر شرحنا الكبير (ص) وكره

اه لا يخفى أن الطرق ثلاثة حيث نذر أن كان ما له عجب منقولاً وبعدم الجوزى حيث حكم بالجواز مع الاستشارة (قوله التي تسود) وسبب عيوب الانسان مسأوى لان ذكرها يسوقها ليهاب بل من الهمة والمسأوى جميع مسأوة تقبيل السرقة وأصلها مسأوة على وزن مفعلة بفتح الميم والعين ولهذا ردواو في الجمع فتقول المسأوى لكنه استعمال الجمع مخففاً (قوله ولا يقتصر على ذكر مسأوى الرجل) أى خلافاً لما شرع في الصغير فأنضمه عساوى الزوج بدون الزوجة (قوله انظر شرحنا الكبير الخ) هذا خمسة عشر موضعاً في الغيبة فتعلم غيبة الظالم من تظلم واستغنى واستغنى حذر \* وعرف بدعوة فسق الجاهل خصمه عند إلحاحكم وذكره أن يزوجوه والهاو المكس وحذر شمل خطبة النكاح والمشاورة في الشركة والمرافقة في السفر ومجاورة دار أو بستان ونحوهم يرد شراره وقوله وعرف شمل التعريض باسم غير جنس كالاعرج ونحوه والتجريح عند إلحاحكم والرواة ومن سأل إلحاحكم عن حله وبدعة شمل الظاهر التي يدعو إليها والخفية التي يلقيها لمن يظفر به اه انقلب ذلك بظهورك أن الشارح سكت عن ثلاث استغنى واستغنى فسق الجاهل وعليها فيكون عدوقه والتجريح عند إلحاحكم والرواة واحد والبدعة بشمها قسموا واحداً ومجاورة دار أو بستان ونحوه واحداً ولا يخفى أن قوله وذكره أن يزوجوه ترجع لتفسير واستغنى لا حجة فيقولها تحت تظلم وذلك لان دخولها تحت تظلم بوجوب الاستغناء عن قوله واستغنى على أن ذكره أن يزوجوه والهاو المكس فحتم إلحاحكم وإيضاً المكس داخل في قوله غيبة الظالم والحاصل أن الشارح أدخل تحت قوله تظلم أموراً أربعة عدلت ما فيها من التداخل ولو جعلها سبعة كافي النظم وإن كان يدخل تحت البعض متعدد المكان أحسن تقدير

المسأوى) بفتح الميم أى العيوب (قوله يعنى أنه يجوز لمن استأشره الخ) هذا ما وافق لما قاله الجوزى من الجواز إذا كان هناك من يعرف حال المسؤل عنه والاعتدال واجب عليه لا من باب النصيحة لآخيه المسلم لأن ما في القرطبي بخلافه وحاصل ما فيه أنه إذا استأشروه يجب عليه والأفتدب فقط وفي عجم ما نهى ثم ما ذكره المصنف من جواز ذكر المسأوى محله ما لم يسهل عن ذلك فإن سأله وجب لا من باب النصيحة حيث

(قوله مخافة أن لا يحصل ما وعد به الخ) الظاهر التعليل بخلافه وذلك لأن الشارع علم بمنع النكاح في العدة وانطباعه فيها والمواعدة من الجانبين علم أن قصد التباين ذلك النكاح من فعله وفعل أسأبه ولما كانت العتق من أحدهما سابقا للجمعة وليس فيها تباعد من كل وجه حكم بالكرهية فقط دون الحرمة (قوله فانه يستحب له أن يفارقها) فان ابني صحبا فليصحبها ان القاسم المراتب الزانية الميضية فزوجهما لا يسدق لها على زوجها ونبيي أن يقبضها اذا تزوجها وهو غير عالم (قوله ثبت بالينة) أي بأربعة شهود يرون المروء في المكحلة حدث أو لا وظاهر العبارة حدث أو لا في كلام عب ما يشهد أنها اذا حدثت أو لا لا كره تزوجها أي لا أن الحدس بار وذكر أيضا ما قد يقال أنها اذا تم تزوجها لم يجرم تزويجها لان فيه اقرا راعا على المحصية وقال تعالى من جواز تزويجها بالزانية أن يكون ذلك من غير استبراء فلا ينافي ما يأتي من وجوب استبراء الزانية عند اواز تزويجها كذا في زوجهما نكاحا هل ثلاث حيض ان كانت حرة وبحيضه ان كانت أمة فتدبر (قوله بعدها) متعلق بتزويج (قوله فانه يستحب له فراقها) لظاهر العبارة أنه يتعلق به الاستحباب مرتين الأولى عند العرض الثاني اذا (١٧٣) عرض وأي يستحب له فراقها أي بطلاقها ومقاد النقل انما هو الاستحباب

الثاني والحاصل انه ليس بمقدار التمسك بنب العرض بل طلب الضل ويمكن جعل المصنف على أن الفسخ استحباب ويحصل على ما بعد البناء في كل لاهم هذا على المشهور الذي قدمه (قوله وركنه) مفرد مصنف لم يعنى وكل أركانه ثم هو بالكل المحصور أي مجموع أركانه وفي الخ فلا يلزم عليه الاخبار عن المفرد بالتعدد (قوله أركان خمسة) أي بعد المهرل ركنين (اقول) لا يعني أن النكاح بمعنى العقد ونفسه كونه هذه الخمسة أركاناً أن يكون كل واحد جزءاً من ماهية العقد ولا يظهر كونه جزءاً من ماهية العقد دفعية ما يقال جعلها أركاناً باعتبار انعدام الماهية باعدها فاقبها تسامح غير أنه هذا جعل شهادة الشهود وكتابه الاعتبار وما

عقد من أحدهما (ش) تقدم اذا وعد كل واحد من الزوجين صاحبه بالنكاح انه سوام لانها مفاعلة من الجانبين وأما اذا وعد أحدهما صاحبه دون أن يعده الآخر فهذا مكر ومخافة أن لا يحصل ما وعد به فيكون من بلب خلاف الوعد (ص) وتزويج زانية (ش) يعني أنه يكره للرجل أن تزوج المرأة المتجاهرة بالزنا فان تزويجها فانه يستحب له أن يفارقها والمراد بالزانية من شأنها ذلك بان يعرف ذلك منها ثبت بالينة أم لا وأما من تكلم فيها وليس شأنها ذلك فلا كراهة (ص) أو مصرح لها بعدها (ش) أي ويحرم مكرها أن تزوج الرجل المرأة التي صرح لها بالخطبة أي أو أوعدها في العدة ثم تزويجها بعد عدتها ونذير فراق مانع من الزانية والمصرح لها بالخطبة في العدة اذا تزوجها بعدها واليه الاشارة بقوله (ونذير فراقها) أي فراق ماذ كرم من الزانية والمصرح لها في العدة (ص) وعرض ركنه لغیر عليه (ش) يعني أنه يستحب لمن عقد على امرأه أن تكتب لغيره أن يعرضها عليه فان سلمه وسامحه منها فلا كلام والا يحلفه فانه يستحب له فراقها الضمير في قوله عليه راجع لغير الذي كانت تكتب اليه وهذا سبق على القول بعدم الفسخ وهو ضعيف والمذهب ما مر من أنه يصح ان لم ين (ص) وركنه أولى وصداق ومهرل وصفه (ش) يشير بما أن النكاح له أركان خمسة منها المهرل فلا يصح نكاح بدونها ومنها الصداق فلا يصح نكاح بغير صداق لكن لا يشترط ذكره عند عقد النكاح بل هو نكاح التفويض فانه عقد بلا ذكر مهر فان تراضيا على إسقاطه أو اشتراطا إسقاطه أصلا فان النكاح لا يصح كما يأتي عند قوله أو بإسقاطه ومنها المهرل أي ما تقوم به الحقيقة وهي لا تقوم إلا من الزوج والزوجان الخا لذين من الموانع الشرعية كالأحرام والمرض وغير ذلك لان المهرل من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا بتعدد ومنها الصيغة السائدة من المهرل ومن الزوج أو من وكليهما الدالة على انعقاد النكاح ابن الحاجب هي لفظ يلى على

التاسد

قول الخطاب الظاهر أن الزوج والروضة ركنان لان حقيقة النكاح انما هو اجتماع المهرل والصيغة شرطان أي بغير وجهما عن ذات النكاح وأما الصداق والشهود فلا يفي عندهما من الأركان ولا من الشروط لوجود النكاح بدونهما لان المضراسقاط الصداق والشهود بلا شهود اه فرد عليه أن حقيقة النكاح العقدان خصوص ولا يتصل إلا بالصيغة كما أنه لا يتصل بالابالزوج والزوج من حيث انهما محلان لان نكاحاً منهما مقومان حقيقة (قوله فلا يصح نكاح الخ) يعني أنه لا يصح النكاح مع إسقاطه (قوله فلا يصح) التفريع بمجامع الشرطية أيضاً وكذا يقال فيما بعده (قوله فان تراضيا على إسقاطه) أي بدون اشتراط وقوله أو اشتراط إسقاطه الظاهر أن الشرطية لا تعقل إلا من أحدهما على الآخر (قوله أي ما تقوم به الحقيقة) من قيام الصيغة بالمهرل لان قيام الكل بالجزء (قوله لا تقوم) أي لا يتصل من قيام الكل بأجزائه لكن بنافيه قوله لان المهرل الخ وذلك لان صوابا العقد وكذا قال لان العقد من الأمور النسبية ومن المعلوم أن التعدد فيها لا يعمل في حقيقتها (قوله لان المهرل من الأمور الخ) لا يعني أنه تعليل لقوله وهي لا تقوم إلا من الزوج أو من وكليهما الدالة على انعقاد النكاح (قوله الدالة على انعقاد النكاح) هنا يفيدان الصيغة فليست من أركان النكاح فالكل كلام مشكل ولو أرادوا بإزالة ما توقف عليه الحقيقة لكانت أحسن

(قوله كأنك كنت الخ) فان قلت أنك كنت خبر عن شيء وقع في الماضي وكلامنا في لفظ يتعديه النكاح في المستقبل فالجواب أن المراد بهذه الصيغة الانشائية وان دخلت على الاخبار عن الماضي والآن حسب وقوع عدولها كقول الحاكم كنت انتهى (قوله وملكت وبعث) لا ينبغي أن يمان على التردد عند المنصف (قوله وكذلك وبعث بسمية صداق) هذا بقصد أن ملكك وبعث لا يتوقف على تسمية الصداق ولعل الفرق بين البهية والبيع أن المتبادر من البهية هبة غير أن جوابا بخلاف البيع فأنشأه المعاضة وان لم يصح به بخلاف الهبة فلما كانت ليست في مقابلة عوض باعتبار ما قلنا اشتراط ذكر الصداق فنذر وهذا وقد كرر عجم أن من موضع التردد ملكك وبعث ذكر مهر الأم والأب وأما وبعث مع ذكر المهر فليس من موضع التردد وكذا تصدقت ونحوه ومشكل مع هذا الكلام (قوله الصيغة تحصل ويوجد الخ) فيه أن هذا بقصد أن البهية والسيد وان شئت قلت أو لا فإنه مناسب لقوله البهية تفسر به أن يقول الصيغة تفسر بأنك كنت (قوله أو بأية التصور) أعترض على التمام في أية التصور وكلف الاستقصاء بأنهم لا يعرفون غير أنه لا ينبغي أن التفسير به والتصور به من جهة الشيء واحد وظاهر عباراتهم بأنه في تقدير (قوله لأن في هبة المراءنة في الخ) فيه نظر بل الزكي هو الواجب أيضا لأن قول المنصف وفسح ان وبعث نفسها ضبط (١٧٣) بالبناء للنائب أفاده محض نت (قوله ان وبعثها مع عدم ذكر الصداق

التأيد مدحا لحية كأنك كنت وملكت وبعث وكذلك وبعث بسمية صداق اه وقد قدم المؤلف الكلام على الصيغة فلهذا الكلام عليها فقال (بأنك كنت وزوجت) البهية تفسيرية كأن قال قاله ما الصيغة فقال الصيغة تحصل وتوجد بأنك كنت الخ أو بأية التصور أي والصيغة مصورة بأنك كنت الخ (ص) وبصداق وبعث (ش) أي وبعث النكاح اذا وقع بلطف الهبة من ولي المراءنة تسمية الصداق وانما قلنا من الولي لأن في هبة المراءنة نفسها بخلاف سبائك في فصل الصداق عند قوله وفسح ان وبعث نفسها قبله أي قبل الخول ومفهوم قوله بصداق أن وبعثها مع عدم ذكر الصداق لا ينبغي ولا ينبغي أن يعرف في كون لفظ الصيغة كالهبة ونحوها قول ابن القصار وابن رشد قال بعض و يظهر من كلام المؤلف تر جمع قول ابن رشد لا قصره على لفظ الهبة وادخل ما عدا في التردد بقوله (ص) وهل كل لفظ يقتضي البقاع مدحا لحية كبعث ترد (ش) أي وهل مثل أنك كنت وزوجت كل لفظ يقتضي البقاء مدحا لحية حكمت وتصدقت وملكت وأعطيت وأبعت وأحلت وأطلقت وسواها ذكر مهر أم والأب لا ينبغي بقاء عدا أنك كنت وزوجت كما عند ابن رشد والاول قول الأكثر وإلى طريقة الأكثر وابن رشد أشار بالتردد وأخرج ما لا يقتضي التأيد كما وصفت لا تحل له وبعث لا تقتضيه التوثيق وأجرت وأعبرت لا تقتضيهما التوثيق ولا مدخل لفظ الوقف والحبس والاعمار في ذلك قاله ابن فرحون فلا بد من إخراجها من كلام المؤلف ولعل قول المؤلف كبعث إشارة إلى إخراج ما مر (ص) وكملت (ش) أشار بهما إلى الصيغة الصادر من الزوج بعد قول ولي المرأة أنك كنت أو زوجتك وما أشبه ذلك فيقول الزوج قبلت أو رضى أو أخرت وما أشبه ذلك وهذا مدخل الكافي وفي اقتصاره على قبلت دلالة على أنه لا يحتاج إلى زيادة

ويعتبرها مع عدم ذكر الصداق لا ينبغي ظاهره وانما فاسع أن فيه خلافا (قوله ونحوها الخ) لا ينبغي أنه لا يظهر فرق بين وبعث وتصدقت عند تسمية الصداق فاجوبه القول بالبقاء تصدقت دون وبعث (قوله قول ابن القصار) اعلم أن ابن القصار لا يشترط ذكر الصداق لاني الهبة والى الصديقة (قوله و يظهر من كلام المؤلف تر جمع قول ابن رشد) أي بأنه لا يتعديه إلا أنك خبر بأنه اندخل في موضع التردد لم يكن المنصف كما بالقائه بزما كما قد يتبادر من كلامه (قوله وسواء ذكر مهر أم لا) يقال أي فرين لفظ تصدقت يتعدي على هذا القول وان لم يذكر مهر خلاف وبعث لا يتعدي من ذكر مهر

ما تقدم لها هنا البعض التقليد (قوله عدا أنك كنت وزوجت) أي وما عدا وبعث بسمية صداق وقد دخلت من تقرر بالناح أن لفظ أحلت وملكت وبعث مساوية لفظ تصدقت ولعمري تقرر آخر بتعديه عب فقال وما حصل ما ذكرنا أن وقوعه بغير لفظ النكاح والتزوج وما تصرف منهما على ثلاثة أقسام قسم لا يتعديه ولو في النكاح واقرن بلفظ الصداق وهو لفظ الوقف والحبس والعمرى والاجارة والارز والعار وهو الوصف وقسم يتعديه ما اقترن بلفظ الصداق وهو لفظ الهبة والصديقة والعطية ونحوها كالخصة وتسمية الصداق تضمن إرادة النكاح مما قرنها وقسم فيه التردد وهو لفظ الهبة والصديقة وما معها ما حثت به مع ذلك الصداق وقسمه النكاح وكذا لفظ الإباحة والإحلال والإطلاق والبيع والتعليق ونحوها إذا قسمها النكاح أو يسمي معها الصداق انتهى وهذه تفرقة لم يظهر لي وجهها في الكل وان أقرب بعض شيوينا (قوله والمطرقة الخ) والراجح عدم الانقاد (قوله لا تحل له) أي لأن الوصفة غير لازمة لأن لومى أن يجمع في وصيته (قوله ولا مدخل لفظ الوقف) لا ينبغي أن هذا الحل بقصد أن لفظ الوقف والحبس والإعمار لا توهم انعقاد النكاح بها بخلاف وبعث وما بعده فلهذا وان يتعديه لكن توهم الانقضاء فآخر جسمه ولا يظهر فرق أصلا فلو قال وكذلك لفظ الوقف والحبس ونحو ذلك لمكان أجس

(قوله وقرن الكاف) وذلك لانهم لو كانت لتسيمه لم تكن مقترنة بالواو والفرق بين كافي التمثيل وكاف التشبيه ان كافي التمثيل تدخل  
 الافراد وكافي التشبيه لا تدخل شيئا وحيث ان الكاف التمثيل في العبارة تصف والتقدير وصيغة الزوج من قبل (قوله على انها  
 التمثيل) أي لخصوف والتقدير والصيغة الدالة التمثيل قبلت ثم رد على ذلك قوله تعالى كذا جعلناكم امة موسطا بين الجن والانس  
 المعنى داخل على الجاهل أي جعلناكم امة خارا كما جعلت قبلت كذا القيل أو عدولا كما جعلت قبلت كذا القيل أو عدولا كما جعلت قبلت كذا القيل أو عدولا  
 وما هاهنا يمكن داخل على الجاهل بخلاف ما هاهنا بل قد يقال أيضا انها في الحقيقة داخل على محذوف كانهما قرنا لان المعنى  
 والصيغة الدالة التمثيل قبلت (قوله و زوجني فيقول) لما لم يكن تقديم الايجاب على القبول شرطا بل مندوبا فاقطع ذكر انفا قدم تقديم  
 القبول على الايجاب وقوله فيفعل بان يقول زوجك أو فعلت فلان يرى لفظ الانكاح والتزوج من الولي والزوج فيكون أن يجيبه  
 الآخر ما يدل على القبول دون اشتراط صيغة معينة نحو أو لفظها معا على لفظ الانكاح والتزوج غير معتبر وأشعر انما به بالفاء  
 باشتراط القبول بين الايجاب والقبول وصرح به في القوانين ولا يضر التفريق اليسير وتقدم أنه بالحلية لا يضر (قوله بخلاف البيع  
 الخ) لا يخفى انه لا يظهر فرق وقت لان التصور مختلف اذ لو قال في البيع يعني هذه السلعة عشرة فقال البائع بعثكم فان البيع يلزم  
 وهذا انظر قوله و زوجني فيقول ولو قال (١٧٤) الرجل لا تزنيكم أي بأي شيء اصدقت ابتك فقال له الولي بمائة فقال  
 الزوج أخذتها فلما ظهر أنه لا يلزم  
 الاب لان له زوجا أو جسد أن كسبت ولا  
 زوجت ولا وحيث فتدبر وهو نظير  
 قول المشتري لمن أوقف سلعة في  
 السوق وقال ليكم هي نعم قال في  
 التوضيح ما فيه لكن ذكر بعض  
 المتأخرين انه اختلف اذا قال  
 تزوجني وليت أو تبني معي سلعتك  
 فقال قد بعثها من فلان أو زوجها  
 على أربعة أقوال يلزمها لا يلزم  
 والفرق بين أن يدعى ذلك بأمر  
 متقدم أو لا يدعيه الا نكاح  
 اللفظ والفرق بين في النكاح  
 لا البيع انتهى (قوله من جسد)  
 بكسر الجيم وهذا هو المعتبر ولو  
 قامت فريسة على ارادة الهزل  
 من الجانبين وكذا الطلاق والعق

نكاحها وهو كذا وقرن الكاف بالواو يدل على أنها التمثيل لا التشبيه خلافا لما شراح (ص)  
 و زوجني فيقول (ش) بشره بذلك أي لا يشترط الترتيب في صيغة النكاح بمعنى أنه لا يشترط  
 أن يكون كلا الزوج بعد كلام وفي المرأى بل بدأ الزوج فقال لولي المرأة زوجني وليت كذا  
 فيقول الولي زوجتكها فان النكاح يقع بذلك كالبيع فلا قال الزوج بعصداك أو ولي المرأة  
 لأرضي لم يقدم وزمه النكاح واليه أشار بقوله (ولزم لم يرض) أي وان لم يرض أحدهما  
 على المشهور بان قال عقب فعلت أو زوجت لأرضي بخلاف البيع اذا وقف الرجل بسلعته  
 في السوق للبيع فقال له المشتري ليكم هي فقال البائع بمائة فقال المشتري أخذتها فقال  
 البائع لأرضي انه يحلف ما أراد البيع وأخذ سلعته والفرق أن النكاح هل جسد بخلاف  
 البيع ولان العادة تجزئة بمسئولة البيع وأيقافها للبيع في الأسواق فناسب أن لا يلزم ذلك  
 في البيع اذا حلف لاحتمال أن يكون قصد معرفة الأمانة ولا كذلك النكاح كما في ح (ص)  
 وجسد المال أمة وعيدا بلا اضرار (ش) لما قدم أن كان النكاح وقدم الكلام على الصيغة  
 أخذنا لا تنكح على الولي وهو ضرر بان غير مجبور سابقا ويجوز وهو المال المسلم في أمته  
 وعصدا وسواء كان هذا المال مذكرا أو أنثى ولكن الاتي وكل من يعقد كاياف عند قوله  
 ووكالت مالكة ثم بعد المال الاب في ابنته البكر والتي ثبت قبل بلوغها وقدم المال على  
 الاب لانه أقوى منه في التصرف لان المالكة يجبر الصغيرة والبكر والثب الجعونة  
 وغير هاهنا كذا الاتي لانهم مال من أمواله لانه أن يبلغ ماله بأي وجهه شاء ثم الوصي

والرجعة واختلف في حكمه منها مع اقراره على نفسه بعدم قصد النكاح حين الهزل فيقول يمكن منها ولا يضره بشرطه  
 انكاره وهو ما ذكره أبو عمر انه وهو الموافق لما بات من قول المؤلف وليس انكار الزوج مطلقا وقيل لا يمكن وزمه نصف السداق  
 (قوله ولان العادة تجزئة بمسئولة البيع) أي تعثر بها البيع كما أقامه المصباح فقوله الشارح وأيقافها عطف تفسير (أقول) فإذا  
 علمت ذلك فتقول هذا التعليل انما يفيق الزوم لا عدمه فكيف يقول الشارح فناسب أن لا يلزم ذلك في البيع بل المتسلسلة الزوم  
 (قوله لاحتمال الخ) أي لو كان قصد ما يعطى في السوق أي وليس قصد ما يبيع ولا يخفى أن هذا انكسار كما أشعرنا على قوله وأيقافها  
 البيع فلا حسن ما في جرمهم من قوله وقرن بينهما لان فاسد في مقاصد في اختيار السلع في الأسواق من غير اذ ذبيع بخلاف النكاح  
 فتدبر (قوله لاحتمال أن يكون قصد معرفة الأمانة) أي قصد معرفة ما يعطى فيهن من الأمانة لانه قصد نفس البيع (قوله وهو  
 المال) أي الخ المالك لانه نفسه أو لاقرب موثل الخ المالك المبدل المأذونة في التصديق بغيره (قوله كذا أو أنثى) فيه  
 اشارة لأن ألف المالك لا تسترقق وهذا اذا كان الرقيق لا شائبة فيه ولا تبعية وسابقا للبعض والتفصيل في ذي الشائبة  
 وهذا كله اذا كان رقيقه ورقيق مجبور من غيره ومجبر أو أم ولهم معنى لأجل ما لم يرض السيد أو يقرب لأجل ويجزج  
 الكتاب فليس المجبر رقيقه



(قوله اذالم يقصد بذلك) الاولى حذف القصد ويقول اذالم يحصل اضارهما قصد ام لا (قوله وهو عدم جبر) تفسير العكس ولا ينبغي ان المعنى لا يظهر لان التقدير لا عدم جبر السليم الاضرار (قوله أى لا عكس هذا الفرض) هذا التفسير يتألف بمقتضى العطف على المالك (قوله وهو ان العبد والامة) يتبادر منه انه تفسير العكس ولا يظهر بل هو تفسير لعدم العكس فالخلص انهم عطف الجمل والمعنى لا عكس هذا الفرض وعكسه هو جبر العبد والامة السيد والمعنى لا عكس هذا الفرض يصح (قوله أو التكليف) معطوف على منع والتقدير اذا كان فيه التكليف أى يمنع حتى واجب والمناسب ان يحذف فسه (قوله والشارح) أى فى قوله وينبى أن يقتدى بما اقتضاه السيد بذلك المصلحة ولم يقصد الضرر وأما اذا قصد الضرر أمر بالبيع أو التزويج (قوله أى ولا يجبر المالك الخ) فيه اشارتا إلى أن قول المصنف ولا مالك بعض معطوف على ما تقدم من عطف الجمل (١٧٥) فعلى ما قلنا سابقا يكون معطوفا على قوله لا عكس والتقدير لا عكس ما تقدم

بشرطه الا فى السليمة ان يجبر أمره وعبد على التزويج اذالم يقصد بذلك اضارهما اما ان قصد بذلك الاضرار فله لا يجبر ولا يجبرهما على النكاح كما اذا زوج أحدهما بنى عاهة كيدام ورض وما أشبه ذلك (ص) لا عكسه (ش) وهو عدم جبر السيد مع الاضرار اذ عكس الجبر عدم الجبر وعكس عدم الاضرار الاضرار وبعبارة عطف على المالك أى لا عكس هذا الفرض وهو ان العبد والامة لا يجبران المالك ولو قصد السيد النكاح اضارهما وهذا هو حقيقة العكس ولا يؤمر بالبيع أو التزويج لان الضرر انما يجب رفعه اذا كان فيه منع حتى واجب أو التكليف ولا حتى لهما فى النكاح والشارح ينبع التوضيح وفيه نظر (ص) ولا مالك بعض (ش) أى ولا يجبر مالك بعض لكن لو تزوج الاكرمين غير اذنه فان له الردولة الا حازه سواه كان مشتركا بين اثنين أو بعضه سوا بعضه ملكا وأما ان كان المزوج أنى فيجوز رد النكاح والى التغيير أشار بقوله (وله الولاية والرد) أى حيث كان المزوج ذكرا ولا يخصى أن الرد ليس فيها لولاية بل قسم منها وقسمها الآخر الاجازة ولما فهم كلام المؤلف عدم جبر البعض ذكرا أو أنثى وهو بعض من قيمته ثابتة فمر به استطراد الكلام على بقية ذوى الشائبة بقوله (ص) واختار ولا أنثى شائبة ومكاتب بخلاف مدير ومعتق لاجل ان لم يرع السيد وقرب الاجل (ش) يعنى أن الشئ اختار من عند نفسه أن السيد لا يجبر من الاناث الا انثى التى فيها شائبة حرة كدبر ومكاتب ومعتقة لاجل وأومة ولد لان حق السيد انما هو مقابل الحرية والحق له فيما بعد او يعتقد نكاحهن بيع لما يكون من الاستمتاع الآن وبعد الحق وما بعد العتق لاحق له فيه وليس لهن حل ذلك العقدا اذا صرن الحرة ولا يجبر من الذكور من لا يتزوج ماله من مكاتب ومعتق كأمم بخلاف المدر ان لم يرع السيد مرضا محفو فومعتق لاجل ان لم يرع بالاجل فان مرع السيد المدر أو قرب الاجل فى المعتق لاجل فلا يجبره لعدم ملكه اتزاعا ماله ما حينئذ يبقى على المؤلف شرط جبر المدر والمعتق لاجل صرح به النجاشي من جهة اختياره وهو أن لا يحصل علمه من الصدق ما يضر بهما فى المطالبة اذا اعتقا ولعله استغنى عنه المؤلف بقوله سابقا بلا اضرار لحصول الاضرار هنا وأما الخدمه فلا تزوج الا برضاها ورضاهن فى الخدمه ان كان مر بها

(قوله ولا أنثى) بالرفع معطوف على مالك أى مالك البعض فلا يجبر ولا أنثى شائبة ومكاتب فلا يجبر فهما يصح فى أنثى وما عطف عليه الجبر أى بالعطف على المضاف اليه أى ولا مالك أنثى (قوله ومكاتب) أى ذكر وأما المكاتبه فهى داخله فى قوله ولا أنثى شائبة هذا والذى يجب به الفتوى انه ليس جبر أم الولد والمكاتبه وهى المدر والمعتقة لاجل ما لم يرع السيد وقرب الاجل ويضم رد نكاح أم الولد وتزويجها لغيره أو تزويجها غيره بغير اذنه على المذهب كذا فى عب وهو ضعيف والمعتدان لا يجبران لمصلحة الكراهة (قوله) وقرب الاجل) فى سد قرب الاجل بالأشهر والأشهر قولان للمالك وأصح فله ان عرفه وهو يقتضى زجر جميع الاول لعزو المالك ولتقدمه (قوله يعنى أن الشئ الخ) فيه اشارة لاعتراض على المصنف وانه كان الاول أن يقول واختار (قوله لا نكحها السيد الخ) ينبى بمحرم رد نكاح كل أنثى شائبة زوجت أو زوجت ولو أجاز مسيدها وهى الخبارى الذى ذكره كاتم فى شائبة البعض اذ لا قرب بين شائبة وشائبة انتهى قد علم ما تقدم من الكلام فى شائبة البعض

(قوله أي أن مرتبة) أي في الجبر وليس مراده أنه بعد المالك في الولاية الأب لا ليس المذهب بل الابن بل المالك ثم ابنه ثم الابن غير الجبر فتم هذا الترتيب الربني (قوله ما لم يكن له ولي فالجبر الخ) ومن المعلوم أنه لا يكون له ولي إلا السفيه (قوله فيصير الخ) في العبارة تقدم وتأخر والأصل فيصير في جبره ابنه على النكاح على الخلاف عند مالك (قوله وتنتظر أفاقمس تقيق) حيث كانت ثيابا لها (قوله لا نهالمغتست) من باب شرب (قوله وهل سنها ثلاثون) بيان للبداء ومنتهى لاحد وقدمه من خلاف لا يجز فانه جعله بيانا لانتهاء (قوله وأمنها السنين) أي أقل من الواحد والسنين وقيل من الثاني والسنين وهكذا (قوله تيسر) قال في الشامل وله تزويجها لمن هو دونها أقدر وأما ولدون مهر المذول وبصره وقبح منظر وفي التوضيح ولا تزويجها بربع دينار وإن كان صدق مثلها ألفا ولا كلام لها ولا غيرها قال في المدونة (١٧٦) ولا يجوز للسلطان ولا لأحد من الأولياء أن تزويجها بأقل من صدق مثلها وينبغي

للولي أن يختار لوليه زوجا سالما وكره عمر أن تزويج ولينه الرجل الصبي (قوله الإكتمى) مقطوع الذكرا فأم الأتيم بن أ ومقطوع الأتيم فأم الذكرا كان لا يعنى فلا يجبرها على الأصح وأما أن كان يعنى له جرحه جعله على أنها تلتذ ينزول الخ فيها (قوله الإكتمى) دخل بالكرام فيجنون يخاف عليها منه أو أرض أو يجنونه ينالون مثلها (قوله وفي العنين الخ) حذف من عبارة الباب شيئا والأصل وهو الأظهر عندى في النكاح وفي العنين والمحبوب الأتيم خير بان نص المواق يفيد أن مصوناً يقول بعدم الزوم في النكاح والعنين والمحبوب لا خصوص النكاح فقط (قوله لأنها قد تبرا) أي ولا يمكنها الفراق وأما الولي هو فممكنه الفراق وهذا هو الفرق بينهما (قوله يريد أن) ثبتت نكاح صحيح بدليل قوله لا يقام بأى أوثنت الصغيرة بمعارض أو بصرام وصح كلامه هذا فيمدان قوله

الحرية والاكتى رضامن في المدونة (ص) ثم أب (ش) ثم القترتيب الربني أي أن مرتبة الأب متأخرة عن مرتبة السيد عند علمه وأما مع وجوده فلا كلام الأب وقوله ثم أب مالم يكن له ولي فالجبر حينئذ وليس فأن لم يكن له ولي فيصير على الخلاف في جبر ابنه على النكاح المشار إليه بقوله فيما يأتي وتصره فقبل الجرح محمول على الإجازة عند مالك لابن القاسم كذا ينفي كما أشار له (هـ) في شرحه (ص) وجبر المجنونة (ش) يعنى أن الأب يجبر ابنه المجنونة البالغة ولو كانت ثيابا وكذلك إذا كره أن يجبر المجنونة البالغة إذا لم يكن هناك أب وتنتظر أفاقمس تقيق تاذن وقوله وجبر المجنونة ولو كان لها ولي (ص) واليكبر (ش) يعنى أن الأب يجبر ابنه البكر الصغيرة اتفاقا ولا خيار لها إذا بلغت على المشهور وأبناؤه غير العائسة بل (ولو) كانت (عائسا) على المشهور وقيل ليس له يجبرها كما عند ابن وهب لأنها ما غتست صارت كالتيم ومنشأ الخلاف هل العلة البكرت وهي موجودة أو الجمل يصالح التساوى في مقدورة والعائس هي من طالت أقامتها عند أهلها وعرفت مصالح نفسها ولم تزوج وهل سنها ثلاثون أو ثلاثة وثلاثون أو خمسة وثلاثون أو أربع وعشرون أو خمس وأربعون أو خمسون وأمنها للسنين أقوال (ص) الإكتمى (ش) يعنى أن ما مر من أن الأب أن يجبر ابنه البكر مقيد بعدم الضرر وأشار بقوله (على الأصح) القول السابق ورأى استحسنوا أنه لا يضمنه في النكاح وهو الأظهر عندى وفي العنين والمحبوب قال وحده أن كل المرأة أن تقسم بين نكاح الزوج من العيوب فليس للأب أن يأنه ذلك كما لو ظهرت بعد عقد النكاح انتهى ولو لمثلها لأنها قد تبرا (ص) والبيان صغرت (ش) يعنى أن الأب أن يجبر ابنه الثيب إذا كانت صغيرة لأنها في حكم البكر وهذا ثبتت نكاح صحيح فلاواز يلبت بكارتها بغير الجماع كالأواز يلبت بعارض من عود دخل فيها أو وثبة وما أشبه ذلك فلا خلاف أن يجبرها والله أشار بقوله (أو بعارض) لبقاء الجمل بالمصالح كما كانت قبل الثوبية فلاواز يلبت بكارتها بغير طهر كالأواز يلبت أو تبرا أو غصت فالمشهور وهو مذهب المدونة أن تحضرها وإنه أشبه بقوله (أو بصرام) خلافا للعلاج ولعبد الوهاب جبرها أن تكرر زناها أو الأخت جبرها نزع جلباب الحياء عن وجهها واستظهر المؤلف أنه تفسر وابن عبد السلام أنه خلاف واليهما أشار بقوله (ص) وهل أن تكرر زناها أو يلبت (ش) أي وهل يجبر الزانية مطلقا أو يجبر لأن تكرر فلا يجبر

أو بعارض الخ في خصوص الصغيرة وليس كذلك بل المراد أو بلغت وثبتت بعارض غير جماع فعلى هذا تأويلان

يكون قوله أن صغرت شاملا حتى ثبت نكاح أو غيره (قوله كالأواز يلبت) أي تعددت ففصل الزنا بها (قوله أو تبرا) أي بان فعل بها وهي نائمة أي ولو ولدت الأولاد (قوله فالمشهور) وهو الخ هذا عند ضعف كلام الجلباب الغائب لعدم الجبر مطلقا فتقدر (قوله خلافا للعلاج) أي أنه يقول لا يجبرها مطلقا لعبد الوهاب بفصل فتكون المسئلة ذات أقوال ثلاثة ولعبد الوهاب قول موافق فيه الجلباب (قوله نزع جلباب الحياء عن وجهها) الجلباب الأزارق في المصباح أي تلخ الحياء التهمة بالجلباب والخلع تزيين (قوله أنه تفسير) أي للزانية أي تهديد فنقول المدونة يجبر الزانية معناه أن تكرر الزنا وقوله وابن عبد السلام أنه خلاف أي يقول للزانية يجبر الزانية أي مطلقا (قوله وهل أن تكرر الخ) أي أو مطلقا لا حذف أو أشار تأويل الخلاف خارجا بقوله عبد الوهاب والمذكور تأويل الزنا

تسبه كلام الخطاب يقتضي أن الخلاف فيمن اشتهرت بالزنا وحدث فيه وكلام الفا كهافي يقتضي اعتبار كونه فيها جديدا وانما قال المصنف تكرار الزنا لم يقل تكرره أي الحرام لأن الحرام ثمة لم يفسد فلو قال تكرره لادهم جريان الخلاف فيه وليس كذلك بل يحبرها انتفاقا (قوله هذا يخرج الخ) فيه تسامح بل عطف على ما قبله (قوله اندرأ الحد) بأن دخل فيه الزوج وأزال بكتاها وجهلا حرمة ذلك راجع للجمع عليه وكأنه قال هذا إذا كان غير مجمع عليه أو كان مجمعا عليه إلا أنه اندرأ الحد فساد صفة النكاح وأما ما لا يدرك الحد كالحرام فله حبرها فيه (قوله وعدم حبرها) أي التي ثبتت بفساد (قوله الثلاثي بوجه مساواتهما) أي المال والنكاح (قوله الشهور الخ) ومقابلته لأن عبد البران لحبرها (قوله ولو قيل البلوغ) أي ولو كان الترشد قبل البلوغ أي فلا حبر له بعد البلوغ وبحبرها قبل كذلك على بعض شيوخ شيوخنا (قوله عطف على محل فاسد) فمبني لانه يكون التقدير لا ان ثبت بفساد ولان ثبت بكذا رشدت فلاناسب عطفه على المقدري قوله لا بفساد أي ولا يحبر ثيبا بفساد ولا يحبر بكذا وجعله ثبت مما لا يقدر ولا يوجب بكذا (قوله وانكرت الخ) ولو وافقه على علمه أو جهلته خالفوه بها

(١٧٧)

و يجب عن الشيء المتقدم بأنه يقتضي في التابع ما لا يقتضي في المتبوع

وأفتكرت المس أيضا (قوله) المشهور أن البكر الخ) ومقابلته ما لعبد الوهاب من أن الطول انما يحد في ذلك بالعرف (قوله اذا أقامت بيتها) أي الساكنة فيه مع زوجها فلو علم عدم الخلوة بها أو عدم الوصول إليها فلا يرتفع إيجاب الأب عليها ولو أقامت على عقد النكاح أكثر من سنة (قوله سنة من باوغها) وأما مكنتها عنده قبل بلوغها فلا يعقن السنة (قوله الأولى الخ) خلاصته ان الفائدة الأولى كون مسئلة الاعترار مفهومة بالأولية وفيه أن التصريح أقوى في الفهم الآن يقال قوله فاقصمها الخ أي مع ملاحظة الاختصار (قوله اذا كانت حين الإجمار منكورة) أي ولكن الاعترار بالبكرة قبل العقد

تأويلان على المدونة (ص) لا بفساد (ش) هذا يخرج عما قبله المعنى أن البكر البالغ اذا أنزلت بكارتها شكاح فاسد ولو جمعا عليه اندرأ الحد فلا حبر لها عليها اذا طلقها زوجها أو مات عنها أو فسح نكاحها تزولا منزلة الصبي للحوق بالودود الحد وعندها يثبت الذي كانت تسكنه كما يأتي عند قوله وسكنت على ما كانت تسكن وعدم حبرها لان تكن سفينة بل (وان) كانت سفينة على المعروف اذ لا يثبت من ولاية المال والنظر فيه ولاية النكاح وبالحق عليها الثلاثي بوجه مساواتهما (ص) وبكر أو ثبتت (ش) المشهور ان البكر اذا رثدها أوها انخبره عليها بعد ذلك ولا تغير وصال حكمها حكم الثيب النافعة وانقطع حقره عنها فاذا تزوجها فلا يمن نطقها وأما معاملتها فله يحبر عليها وقوله رثدت أي وثقت ترشد لها فإرأ الاب أو بيعة اذا أنكر وقوله رثدت بأن يقول أها أوها رثدت ثاب أو ثبت مرشدة أو أطلقت يدي أو نحو ذلك ولو قيل البلوغ وقوله وبكر بالنصب عطف على محل بفساد اذ هو في محل نصب لعطفه على يعارض وهو في محل نصب اذ التقدير أو ثبت يعارض (ص) أو أقامت بيتها سنة وانكرت (ش) المشهور ان البكر اذا أقامت بيتها عنده زوجها سنة من بلوغها ثم فارقه قبل المسيس أنه لا حبر لها بها عليها لان أقامت السنة ونسب تكيل الصداق على الزوج غزلة الوطء ومفهوم وانكرت المسيس وسوا صدقها الزوج أو كتبها أخرى أو أقرت بالمسيس فاقصمها على انكارها المسيس تحته فائدة ان الأولى اذا لم يحبرها بعد السنة وهي مقررة بما حكم الاجبار فأحرى اذا ادعت المسيس المقتضي عدم الاجبار الثانية أنه انما يحبرها فيما نقص عن السنة كسنة أشهر اذا كانت حين الاجبار منكورة ليس لتضمن ذلك إقرارها ببقا الاجبار حتى لا يكون تدريعا الى اجبار ثيب ولما كانت أسباب الولاية خاصة وهي خمسة الأبوة وهي المؤلف الكلام عليها وخلافة الأبوة وهي الوصاية شرع الا فتبها وهي على خمسة أقسام وهي وصى أمره الاب الاجبار فلا خلاف ان هذا هو ينزل منزلة الاب في حياته ومماته واليه الاشارة بقوله (ص) ويجوز وصى أمره أبه أو عين له الزوج (ش) يعني أن الوصي له

(٢٣ - خوشي ثاني)

أوبعد ما تقرب كذا لا ينرشد (قوله حق لا يكون) تفريع على قوله انه انما يحبرها اذا كانت حين الاجبار حينئذ لا يكون الاجبار ذر بعة الى اجبار ثيب ووجه ذلك ان شأن المرأة اذا دخل بها الزوج ان ينزل البكرة فاقول ببقاء الاجبار حينئذ يكون ذر بعة الى اجبار ثيب فلما جعلنا الموضوع أهم منكورة ليس فلا يكون الاجبار ذر بعة الى اجبار ثيب والأولى أن يقول فلا تكون الثيب محررة كما يظهر بالتأمل (قوله خاصة) ومقابلتها العامة التي هي ولاية الاسلام (قوله الأبوة) هي أحد خمسة وشيئا تعصب وابتداء وكفالة وسلطنة وبيان خمسة التي تشملها الانصاء وأهلها وصى أمره أبه أو عين له الزوج وثانها وصى أمره الاب بالنكاح ولا يدخل تحت الخلاف الثلاثة الباقية وهي وصى على مالي أو على شعبي وشرقة تلي ولا مقدم القاضي لا خلاف الانغال فيها وعدم مناسبتها لقول المصنف فقد كملت الصور اذ ادخل تحت قوله وصاها (قوله ويجوز وصى) أي ذكر وأما الثاني فهل لها الحبر حيث نص لها على الحبر كذهب الشيخ ابن نجيب وقوله وصى ولو رقيقا له (قوله أو عين له الزوج) وهذا ما لا يمكن المعين فاسغا اذ ليس الاب ولاية عليها بالنسبة للقاضي وكذلك حال الاب صغير فليس وتغير حاله فلوصى أن لا تزوجه ولا يضرب العين ان

يكون له زوجات أو سرارى ولو طرأ ذلك وكان سال الا يصاعز أو بائنها ويلزم الولى النكاح ان فرض فلان مهر المثل فلس كلاب الا في الجبر لا في أنه التزوج بدون مهر المثل (قوله بل أوصاه بالنكاح) ظاهر في كونه قصير موضع اختلاف على صورة فقط وهي ما إذا اقتصر على انكاح بنات غيران هذه فيما قولان من غير تشهير وقوله فقال القضى الخ كلام القضى وعبد الوهاب فيما إذا أمر الوصى بالجبر فلا يناسب ذكره هنا فاقصر المؤلف على قوله أمر أبياً وعينه الزوج ويحذف قوله والانقلاب أو يقول والا فتقولان لكان أحسن هنا ما أفاده محشى نت وفي شرح عب أن موضع اختلاف خمس صور تزوجها بن أو تزوجها وأنت وصى على بناتى أو على بضع بناتى أو على بعض بناتى لأن البعض منهم فهو غنايه ما لو قال وصى على بناتى والراجح في الصور الخمس الجبر اه وفيه نظر لا تميز غير منقول غاية ما فيه انه إذا أوصاه بالنكاح فضيه قولان بدون تشهير وابن عرفة قائل بالأول فهو الراجح وقائل أيضاً بالجبر فيما إذا أوصاه على بضع بناته ولما ذكر فيما هو لا مشهور بعدم الجبر ومثل الوصية بالنكاح الوصية بالتزويج سواء قال بن أو أحببت أو لا وصى على بناتى أو بعض بناتى بدون لفظ نكاح وبضع ليس له جبرهن كما أفاده عج فلو قال المصنف وجبر وصى أمره أبياً أو بالنكاح أو علن الوصية بضع الانثى أو عين الزوج (١٧٨) لطابق الرابع على كلام ابن عرفة وغيره (قوله وهو كأحد هم في الثيب) فلو كان

لهما خوفه فهو كأحد هم أو أوصاهم فهو كأحد هم وهكذا (قوله في الثيب البالغ غير الرشيدة) فيقوم الوصى مقام الأب ويقدم على الابن وأما إذا كانت رشيدة ولها بن فهو مقدم حتى على الأب (قوله لا يزوجه الخ) بيان لوجه التشبه فلا ينافى أن الوصى مقدم على الابن وغيره من الالمام وفادته لا ولاية له في الرشيدة أصلاً والظاهر انه في الرشيدة يقدم على الابن وابنه ومن بعده فلا ينافى أن ابنها مقدم عليه (قوله وخرج عن ذلك مسألة بالاجماع) أى فالسيد اذا قال ما ذكره في أمته بمرض لا يكون كذلك فان قلت قوله نص عليها أصح يقتضى أنها ليست في المدونة مع أن مقتضى التأويلين على المدونة أنها في المدونة فالجواب أن الخصوص بأصبح كونها بالاجماع أهم أى وصفها بكونها مجمعا عليها فلا ينافى أن المدونة ذكرت هذه المسئلة (قوله ان مت) معمول المقدّر تقديره وصع النكاح في قول الابان مت وقوله بمرض متعلق بمحذور تقديره وكان قوله المدكور بمرض محذور أم لا وقوله بمرض مفهومة لوقال ذلك في محتمه لم يصح وهو كذلك وذلك أن مسألة المرض خرجت عن الأصل فلا تقاس عليها غيرها فان ضمن مرضه بطلت وصيته (قوله وقد حصن العصة) أى قدس المدونة أى فهو أحد المؤثرين لفظ المدونة وقوله لان العقود أى لان استداعها (قوله وقال يحيى الخ) أى فيكون من الذين أمروا المدونة على ظاهرها فيكون من المؤثرين وقوله ولهذا أى وليكون يحيى بن عمر قال يصح مطلقاً قال ابن بشر ولا يصح لهذا التعليل والجواب ان في العبارة حذفاً والتقدير وهو ظاهر أى كلاب يحيى بن عمر ظاهر وتظهره قال ابن بشر الخ أى فهو من المؤثرين القائمين بالاطلاق (ثم أقول) هذا الكلام مع قوله بعد ان رددت يقتضى أن ذلك صريح المدونة وما قاله محضون مقابل للذونة وليس تأويلها ولا تقيد بما ع أنه تقدم أن محضوننا قيد المدونة فتدبر (قوله وهل ان قبل قريبه موته) والقرب بالعرف وروى بخط بعض أنه سنة وأفاد ان القبول قبل الموت عدم (قوله قاله بالغ) بمفعول فعل محذوف أى تزويج الولى البالغ أو بالرفع مبتدأ وانحصر محذوف والتقدير قال بالغ تزويج لا غير هو يقبل قولها في دعوى البلوغ كذا كره البرزلى

جبر من يجبره الأب وهي الثيب ان صغرت والكر ولو طاعنا إذا أمر الأب بالاجبار صريحاً أو تضمنت ان يقول له تزوجه قبل البلوغ وبعدة وعن الابن الزوج كزوجها من فلان وسواء أطلق أو قيد كزوجها منه انما لفت أو بعد كذا من السنين (ص) والانقلاب (ش) أى وإن لم يمتن الزوج لوصى ولا أمره بالاجبار بل أوصاه بالنكاح فقال القضى له جبرها وقال عبد الوهاب ليس له جبرها بل هو أحق من الاولياء في البكر البالغ بذاتها وهو كأحد هم في الثيب وصرح الاقضي بتشهيرهما وانظر الثلاثة بقية الاقسام الختلة الداخلة تحت اقسام الوصايا المشار اليها فيما مر في شرح ص (ص) وهو في الثيب ولى (ش) لما كانت هذه الاقسام في وصى البكر اثنان لهذا الحكمة في الثيب والمعنى أن الوصى على النكاح ولى في الثيب البالغ غير الرشيدة كأحد الاولياء لا يزوجه الا برضها قاله عبد الوهاب ولما كان القبول بين الايجاب والقبول شرطاً لا لأنه لا يضرب الفرق اليسير وخرج عن ذلك مسألة بالاجماع نص عليها أصح أشار لها بقوله (وصح إن مت فقد تزوجت ابنتى بمرض) فلان من فلان طال مرضه أو قصر وقيد محضون العصة بما إذا قبل الزوج النكاح بمرض موت الأب لان العقود يجب أن تكون القبول بمرضها لا سيما عقد النكاح فان الفروج يحتاج فيها لما لا يحتاج في غيرها وقال يحيى بن عمر يصح ذلك طال الامر أو لم يطل يعنى قبل الزوج النكاح بقرب الموت أو بعد طول ولهذا قال ابن بشر مذهب المدونة الصحة مطلقاً ان رددت وهو ظاهر العتية وقول محضون خلافه وإلى هذا أشار بقوله (ص) وهل ان قبل بمرضه تأويلان ثم لا يجبر البالغ (ش) تقدم الكلام على الولى الجبر وهو السيد في أمته والأب في ابنته والوصى بشهره وما عدا هذه الثلاثة لا يجبر

(قوله خيف فسادها) المتبادر منه خوف الزنا وان كان الشارع أراد بخوف الفساد ما يشمل الخوف من جهة فقرها **تبيح** مقتضى كلام المصنف ان غير البالغ اذا تمكن نية لا تزوج مطلقا وقال ابن حارث لا خلاف ان غير البالغ اذا قطع الابعث عنها النفقة وغاب وحشى عليها الضبعة انتهى زوج والمتشهور انه لا يزوجه الا السلطان أو من يقوم مقامه في ذلك لانه حكم على غائب انتهى أى اذا كانت غيبته بعيدة كأي كره عند قوله زوج الحاكم في فقر بقية وظاهره وان لم تبلغ مشرة ولا أدلت بالقول قال عجم ويجب عن المصنف بانه تفصيل في مفهوم نية انتهى من عبود كرا أيضا ما نصه وانظر اذا زوجت بالشرط المذكور ثم طلق قبل البلوغ هل يحتاج في تزويجها قبله اليأ صاهاه والظاهر ألا (قوله أن يخاف عليها الفساد) التاهر أن المراد به غلبة الظن وقوله في حالها أى بان يخشى عليها الزنا والأضبعة بالفقر وقوله أو مالها لا يعني أن الفساد في المال أى بان يصارع بالبلوغ وبالغنى من قبل القاضي ويجب بان يفرض ذلك حيث لا وصى ولا أمكن مقدم من جهة القاضي (قوله ولكن لها ميل للرجال) لا يعني ان هذا الغيبا في فيما اذا كان الفساد من جهة حالها بالزنا (قوله وان تكون محتاجة) أى أو أن تكون محتاجة هذا الغيبا في فيما اذا كان الفساد في حالها بالفقر (قوله لا دخوله فيما قبله) أى لان خوف الفساد يستلزم الميل للرجال ويستلزم الاحتياج للزوج (قوله وان تكون قد أتت عشرة أعوام) أى فيكون قوله عشر أى أنها (قوله بان ثبت الخ) تصور للمشورة أى ان المراد للمشورة بثبوت ما ذكر ثم نأخذ خبر بانه اذا كانت المشاورة عبارة عن ثبوت ما ذكر فلا حاجة لقول المصنف خيف فسادها فكان يقول لا يتبعه ثبت عند القاضي موجب أى المفسر بقوله بان ثبت الخ وقوله خوف فسادها تقدم انه قال في مالها وحالها **قند كرم عجم** ان هذا الغيبا اذا خيف فسادها بالزنا أو مالها وأما خوف

لهم وليس لهم ولاية الاعلى البالغ فقط بكر أو ثيبا ولا يزوجه الا بالزنا ورضاها لكن هذه البالغ امان أن تكون نسيأ بكر أو ثيبا الشب فانه يشترط نطقها كإثباتي وأما البكر فنهيا تفصيل فان كانت من الابكار السبع الاتية في كلامه فانه يشترط نطقها أيضا وان كانت من غيرها فانه لا يشترط نطقها كإثباتي عند قوله ورضا البكر صحت (ص) الآية تخيف فسادها وبغت عشر أو شورا القاضي (ش) هذا مستثنى من مفهوم البالغ باعتبار عموم الاحوال أى ان الاولى غير المجهول لا يزوجه غير البالغ بحال الآية وهي من لأب لها اقتروج بشرط أن يخاف عليها الفساد في حالها أو مالها بعد تزويجها ولا يحتاج الى زيادة وكان لها تنسل للرجال وأن تكون محتاجة لدخوله فيما قبله وان تكون قد أتت عشرة أعوام كما ذكرنا ويشاور القاضي الذى يرى ذلك بان يثبت عند خوف فسادها وبوغها العشر فيما ذكرنا حيث لا يفتى بتزويجها وان تأذن بالقول لعاصمها أو لوصيها غير المجهول أن يزوجهأ وللعاصم أن لم يكونا وبعبارة مشهور القاضي مالكا أو غيره بان يثبت عند نيتها وفقرها ولو خاف من زوج وعدوه رضاها بالزوج وانه كفوها في الدين والحرية والنسب والخال والمال والصدقات وأنهم مهر مثلها في غير المالكة

تأذن بالقول) معطوف على قوله بان يثبت واعلم أن قول المصنف الآية مخرج من قوله فلا جبر عند الساطي وجماعة وعند بعضهم مخرج من مقدار أى فالبالغ لا غيرها الا ان خاله البدر (قوله أو لوصيها غير المجهول) وأما لو كان وصيها مجهولها واستغنى عما ذكر (قوله وفقرها) وانه ما وصى أو هو الاحد ولو أن أحدا من القضاة قدم عليها مقدا (قوله وفقرها) هذا اذا كانت تزوج لخوف الضبعة بعدم النفقة (قوله وخالها من زوج وعدة) لا يعني ان هذه شروط في تزويج الحاكم كالأدنى لا يفتى لها قد كرهاها انما هو باعتبار ما يمكن اعتبارها كإثباتين (قوله ورضاها بالزوج) وقد تقدم انها لا أدن تأذن بالقول في خوف الفساد بالزنا أو المال لافي الضبعة بعدم النفقة (قوله وانه كفوها في الدين) أى ان ليس بفساق وقوله والحرية أى بان يكون مثلها في الحرية أى بانه على الرقيق غير كفء (قوله والخال) ما بعد من المغائر ككرم وعمل لا يعني ان غير الشرىف والمولى والأقلا جاها كف للشرىف والعربى والعظيم جاها والمتعدان المال ليس من الكفاة خفتها ما أن يقال هذا ماش على ضعيف أو ان المطلوب اعتبارها فان لم تعبر فلا تسبح ومضى الشكاح وفي خط الشيخ أحد الترواى وتكون هذه مخصصة لقولهم الكفاة الدين والخال فقط والقادر خلافة (قوله والصدقات) أى بان يقدري على الصدقات (قوله وانهم مهر مثلها في غير المالكة) أى كزوج ما هنالك ان النية لم تكن مالكة لأمر نفسها أو مالوكا مالكة لأمر نفسها أى بان كانت رشيقة قلها الرضا بدون مهر المثل ولا يعني ان كون المهر مهر المثل انعمه عند الامكان وأما عند عدمه فلا يعتبر وقوله بكر أو ثيبا ويتفاوت يختلف المهر بالثبوت وبالكر أو بالثبوت أيضا فيقصد انه لا يمكن نطقه بخلاف البكر التى ليست من السبعة وتقدم ان هذه شروط في التزويج القاضي فذكرها هنا باعتبار ما يناسب المقام منها

(قوله وثبت أن الضأ) أي لما فيه من جلالها وحفظ مالها وهذا يظهر في التي زوجت ثلوث الفساد في مالها أو الزنا أو ثلوث الضعة لان الجهازي في كل بنمة بحسب انقراوغني (قوله اتلايتس الخ) انما كان يلبس لان مقتضى المقام أن إذا المشاورة ومقتضى التشديد أن يراد التفصيل أي التجهيز بذلك ندفع ما يقال انه اذا قرئ بالانعام تعين أن من باب التفعيل فكيف يقول يلبس (قوله مع فقد الشرط أو بعضها) التي يفيدته قبل الموافو حاولوا اختصاص قوله والاصح ان دخل وطال بفهوم الفساد الاول وهو خفيف فسادها ولم زمن ذ كرم في باقي مفاهيم التهود اه (أقول) حينئذ معناه ان المطلوب ابتداء ان تكون بلفت عشر افعلى فرض اذ لم تبلغ عشرة وزوجت صح النكاح (قوله بان ولدت الاولاد) قال بعض وينبغي أن يكون المراد ولدت ولدين فأكثر وان لم يلبس المراد حقيقة الاولاد بل ما وازى ذلك من السنين بمنزلة ذلك ويقال مثل ذلك في مسألة فولاقة مسلم كشر فدخل وطال ولدت أو أمين ليست كافية فيما يظهر (قوله فان لم يدخل أولي بطل فسخ على المشهور) ومقابلها ما رواه ابن حبيب عن مالك وأصحابه انه يفسخ وإن ولدت الاولاد وما روى عن ابن القاسم من انه لا يفسخ (قوله ١٨٠) وقدم ابن الخ) ولومن زمان نيت بجلال ثم نمت فأتت به منسه فان نيت

أمر نفسها وبكان تهاوئو بها فافله الجزولى اه وثبت عنده أيضا ان الجهازي التي جهزت منه مناسب لها وهذا معنى قوله وشور القاضى وشور الفاك لا بالانعام لئلا يلبس باب المغاعة باب التفعيل (ص) والاصح ان دخل وطال (ش) أي وان زوجت التمتع فقد الشرط أو بعضها فان النكاح يصح ان يدخل بها الزوج وطال مكنتها معه أضعف بان ولدت الاولاد ولم يولد الواحد والستين طولا فان لم يدخل أولي بطل فسخ على المشهور (ص) وقدم ابن فائنه (ش) الكلام الا تلى أو وليا للثيب البالغ فهو تفصيل لقوله ثم لا جبره فالبالغ والمشهور ان الذي يتولى نكاحها هو الابن ثم ابنة وان سفل فيقدم كل منهما على الاب لان ما أقوى عصبه من أبيها في البراث وغيره وبعبارة الكلام هنا في الاوليا غير الجبرين فيخرج الابن اذا كان من زفافه لا يثنى به الاب كما يفهم مما مر اذ لم يفرق في الحرام بين ان يثنا عنه ولما لا وتقدم الابن على الاب مقسدا اذ لم تكن محجورا عليها ولا تقدم الاب (ص) فاب (ش) أي فان لم يكن لها ابن ولا ابن فابوهاو التي يتولى نكاحها هو الاب والاب الشري لا يطلق من خلقت من مائه لان الاب الزاني لا عبرة به فان لم يكن لها اب فابوها ثم ابنة وان سفل ثم الجدا أو الابدية وأما جدا فنعمة ما تقدم عليه والمشهور ان الاخ وابنه يقدمان على الجد ولان النكاح وكذلك يقدمان في الولو في الصلوة على الجنازة فان لم يوجد الجدا فاهو ابن الجد ثم ابن العم وان سفل ثم عم الاب فانه ثم عم الجد كذلك معدود وهو طاب واكتفى بذكر الم المشهورة من ذكر والى هذا أشار بقوله (فاخ فانه يقدم فانه وقدم الشقيق على الاصح والختار) يعني ان الاصح عند ابن بشير وغيره والختار عند القاضي وهو قول مالك وابن القاسم وسنخون ان الاخ الشقيق وابنه والم الشقيق وابنه يقدم كل منهما على غير الشقيق قياسا على الارث والاولو الصلوة وأما الاخ للام فلا كلامه كالجدا للام لان باب ولاية الاسلام وعليه في فصل في تزويج كل منهما كما يأتي وروى على بن زياد عن مالك اذا

زنا ابتداء فانت به أو كانت محجونة أو سقيمة قدم الاب ووصيه عليه وقوله وقدم ابن الخ أي على جهة الاولوية (قوله والمشهور ان الذي يتولى عقد نكاحها هو الابن) ومقابلها ان الاب مقدم على الابن وهذا كله في الحرة وأما الأمة فالكلام ليس فيها (قوله مقيدا اذا لم تكن محجورا عليها) أي عالم تكن في حجر اب أو وصي فيقدم كل على من ذكر وأما المقدم من قبل القاضي فيصير فيه ذلك على القول بأنه في منزلة الاب (قوله وأما جدا الجد) لعل الاول أن يقول وأما أبو الجدا لظاهره ان اب الجدا يقدم على العم وليس كذلك بل العم يقدم على ابى الجدا وأولى على جدا الجدا (قوله والمشهور ان الاخ وابنه الخ) ومقابلها ان الجدا واباه وان سفل مقدمان على الاخ وابنه قال عجم

بفسل وايضا ولا محاضرة \* نكاح أخا أو ابنة على الجد تقدم وعقل ووسطه باب حضائه \* زوج وسومع الا ياتي في الارث والعم (قوله ثم عم الاب) لا يخفى انه كان المناسب أن يقدم اب الجدا على عم الاب الذي هو ابن لاق الجد والحاصل ان ظاهره ان اب الجدا لا يقدم على عم الاب مع انه مقدم عليه وانما كان ظاهر ذلك لانه جعل أول الجدا بولي العم ويعتد ذلك بانوا بولي عم الاب مع ان اب الجدا مقدم والحاصل ان كل جدا يقدم على ابنة وقوله معدودا وهو طاب المراد بالصود عم جدا الجدا وعم جدا جدا الجدا وهكذا المراد بالهبط ان عم جدا الجدا وابن ابنة وهكذا بل قال تحت جعدوان علا وهو ظاهر المصنف وقال بصاحب التلقين وابن راشد (قوله واكتفى بذكر الم المشهورة من ذكر) فيه تقلا لانه لم يرد عليه استواء المراتب الا ان يقال ان كل على ما هو معلوم من ان الأبعد لا يستحق مع وجود الأقرب (قوله على الاصح والختار) ومقابلها أنه معلوم قولهم ان الاخ الشقيق الخ) الحاصل ان قول المصنف وقدم الشقيق أي في الأخوة بينهم والأعمام بينهم ولا يأتى في ذلك في الابن وابنه والاب والجمع استواء المراتب والا فلاخ للاب مقدم على ابن الاخ الشقيق (قوله وروى على بن زياد) هو مقابل لما يأتي

(قوله فولى اعالى للعتق) أى العتق لمرأى وهو معتق بكسر التاء المعتق بكسر التاء (قوله ثم يعتق المعتق) أى ثم عتبه وانما قبل ثم عتبه ولم يقل ثم ورثته لان بنته وأخته وزوجه ونحوهن وأخاه لأمه يرثون ولا ولاية لهم لانهم لا يرثون الا خلا ولا ولاية لورثته بالنسب الا ان يرث الولاد واستغنى المصنف عن ذلك كله بقوله فولى آمن ذ كرمولى بطريق الجرح ويستفاد هذا الترتيب بينهم من حيث انهم لا يتصفون حقيقة بكونهم موالى الامع هذا الترتيب اذ معتق المعتق مثل لاسل على حقيقة مع وجود عصبة المعتق واذا اختلف مذهب المولى والزوجه عمل بمذهب المولى (قوله ثم هل الاسفل) هو عتق المرأى التى ترث الاولاد ويرثها من غير انظر هل الاسفل على الاول وانزل اولى معتقها خاصة لاق معتقه ولا فى اولاده والظاهر الاول كذا استظهره عجم وتبعه عب وفى ك نقلا عن ابن بونس النص فى أن المراد بالاسفل خصوص الذى اعتقته المرأى لان من اعتقه المعتق بالفتح فى التاء فلا حاجة (١٨١) للتنظيم (قوله ولا يصح) لا يخفى ان العباد فوهم ان الذى رتبته مع ان المنى ولا يشتر رأسا وهو الظاهر (قوله وهو القياس) بل هو المشهور كما قاله ابن رشد (قوله انما تستحق بالتعصيب) أى أوما يقوم مقامه من الولاية فى الحسب كم والكفالة فى الكافل (قوله أوما يشق) وهو الظاهر (قوله وأغاب) أو معنى الواو أى مات أوها وغاب أهلها أى عصبته أى لم يوجد كل من أبها وأهلها ولا يظهر بقاؤها لانه يدخل المعنى من مات أوها وأولم عت وغاب أهلها وهو لا يصح (قوله وذلك أقل الكفالة) أى ما ذكر من العشرة والأربعة (قوله قد علمت) أى من خارج هذا يؤيد بان الزاج اعتبار ظاهرها وهو ما فى شرح عب ورج القاتى الاول وهو أن الكافل

زوج الاخ للامضى (ص) فولى (ش) أى فان فقدولى التسبق فولى اعالى للعتق ثم عتبه ثم معتق المعتق كالارث (ص) ثم هل الاسفل وبفسرت أولا وصح (ش) أى فان لم يوجد المولى الاعلى ولا عصبة فهل تنقل الولاية للمولى الاسفل وهو العتق أى يكون له ولاية على من اعتقه وبفسرت المدونة أولا ولا ولاية على من اعتقه كما فى الخلاف ابن الحبيب وهو الاصح قال فى التوضيح وهو القياس لان الولاية هنا انما تستحق بالتعصيب ولم يصح قول ابن عبد السلام لا خلاف فى ثبوت ولائته لادان عرفه بنقل أى عمران فى الكافى وابن الخلاف وابن شاس لا ولاية له (ص) فكافل وهل ان كفلا عشرأ أو أربعأ أو ما يشق تردد (ش) يعنى أن الكافل الا كذا كفلا صبية ورباها الى أن بلغت عنده فله تزويجها برضاها والمراد بالكفولة هنا من مات أوها وأغاب أهلها واختلاف الاشياخ فى حد من الكفالة التى يكون للكافل الولاية بها على الصبية فقال بعض الموثقين عشرة أعوام وقال أبو محمد صالح أربعة أعوام وذلك أقل الكفالة وقال أبو الحسن لاحلها وانما المقصود منها اظهار الشفقة والحنان على الصبية وان ذلك يورثه عقد نكاحها ولومات زوج المكفولة وأطلق فهل تعود ولاية الكافل لائلها ان كان فاضلا ورباها ان عادت لكفالة والمراد بالكافل القائم بمأمورها وهو اجنبيا لامن يستحق الحصانة ثم رعا وانما المؤلف بالوصف كرامشعر باخراج الكفالة فلا ولاية لها وهو المذهب (ص) وظاهرها شرط الغفلة (ش) قد علمت ان ظاهر المدونة كالكافل فى ان ولاية الكافل فى نكاح مكفولته مقصورة على الفتية دون الشريفة التى لها قدر (ص) حاكم (ش) يعنى أن ولاية الحاكم وهو القاضي متاخرة عن مرتبة من ذكر من الولاية الخاصة أى فان لم يكن أحد من تقدم من الاولاد تزوجها القاضي بعد أن ثبت عنده ما يجب اثباته وانما تأخرت مرتبة الحاكم عن مرتبة المولى لقوله عليه الصلوات والسلام والولاية لكهمة السب وبعبارة قال الجزولى وغيره تزوجها الحاكم بعد ان ثبت عنده صحتها وانها غير محرمة ولا محترمة وانها بالغيرة ولولاها أو عضله أو غيبته وخلوها من زوج وعدوه ورضاها بالزوج وانه كفوها فى الدين والحرة والنسب والجمال والمال والصدائق وانه مهر مثلها فى غير المالكه أمر نفسه او بكانتها أو يثوب بها وان كانت غير بالغة فثبت عنده فقرها ولو بلغها عشرة أعوام فأكثر (ص) فولاية عامة مسلم (ش) هذا

زوج الشريفة أيضا وهو ظاهر المصنف لتفدية الاطلاق وهو يؤيد بارحجته والحاصل ان البدر جعل الاطلاق معتقدا لمصنف والتقيدا استسكانا لانه وهما قولان كافى التوضيح (قوله لجة) أى علقه وارتباط (قوله صحتها) أى انها غير مبطنة (قوله غير محرمة) من الاحرام ولا محرمة من التحريم ويصح العكس والطف مغاير وقوله أو عضله أى أوشيت عضله أو غيبته (قوله فى الدين) أى عتس بقاى وقوله والحال أى السلامة من العيوب ولو فى غير ماوجب النكاح او ما علمه من صفات الكمال تقر بان والظاهر ان المراد بما يستدل ذلك كله وقد تقدم فى النتيجة معنى ذلك (قوله فى غير المالكه) أى وأما المالكه أمر نفسها الى التى هى الرشيدة فقلها ان ترضى بأقل من مهر المثل (قوله فقرها) أى وأخوف الزنا وأخوف على مالها تنبيه فان تزوجها الحاكم قبل اثبات هذه الشروط فالظاهر الامضاء وأرى ذلك نصافا وحيدا ما تفيض ذلك على الاولاد فلا حاجة لخطاب واع ان هذه المطالبات الاربعة عشر نص عليها ابن سلون وابن ناجى والوادى والتلقين والمتنطى وان فرجوت والبرزق الخ لكن العمل بمصر والشام والجزائر بحجها وهى جمع الاسلام قاله البدر (قوله فولاية عامة مسلم) أى كل مسلم معناه إنها حتى على كل مسلم فانما علم بها واحتفظ عن الباقي على طريق فرض الكتابية يؤيد دخل

ففي الزوج فتعني حينئذ الطرفين كافي ان العلم قال القسطلاني في شرح البخاري بالولاية بالفتح في الشراة والعق والاكس في الامارة اه (قوله كحكمة ومسلمانية) أي وسودا معاصل ما يستفاد من عجم ان الحققة والمسلمانية والسودا مدنية مطلقة وان غيرها شريعة باعتبار تصانيفها بحسب أموال وأحوال وهذا ظاهر فيما اذا لم يوجد وصف يخل بالشرف كسؤال الجبله وبحذو ذلك والمراد بالحسب مفارقة الآباء وهو يتضمن طيب النسب والمراة بالسودا كما قال مالك قوم من القبط يقدمون من مصر الى المدينة وهم سود اه أي لا كل سوداء (قوله أو ولاية) وهي العاكن (قوله ولا يجوز الاقدام على ذلك ابتداء) وفي شرح شب المشهور ويجوز ابتداء وكذا المطالب انكر ما ابتداء (قوله وهذه الرواية) أي الحكيم بالحكمة (قوله على النتنوي) ومقابله مار واما شهب من أنها ليست بالولاية (قوله لكن ان حصل دخول الخ) ظاهر ما هنا اذا لم يحصل دخول لا تعزير مع انهما انكر ما هو موجب للتعزير فاطرق في ذلك والخاص ان التعزير مرقض للحرمة (قوله كشرية ان) (١٨٤) دخل وطال) لكن بشرط أن يكون صوابا أو لا فله فسخه وطوال

بعد الدخول لأنه نص ابن القاسم وقول مالك قال البدر قوله كشرية أي وبالعاقب الزوج والزوجة والشهود ولم يجز ابتداء انتهى (قوله والمال والماله الخ) تفسير لقدر والواو في قوله والماله الخ يعني أو (قوله كالسنتين الكثرة) المراد بها الثلاثة السنين فأكثر لا يخفى أن التعبير بقوله سنتين ثم قوله فأكثر يتأني ذلك فان قيل ان ال أبطلت معنى الجمعة فتقول الكثرة متحققة بواحدة على واحدة مع ان السنتين لا يتحققان الآن يقال لم ينظر لكون ال أبطلت معنى الجمعة وأطلق الجمع على اثنتين حينئذ تتحقق الكثرة ثلاث وقوله أو ولدت الاولاد أراد ذلك ولدين فأكثر (قوله فالولد الواحد) والتوأمين بمنزلة واحد فيما يظهر (قوله غاب غيبة بعيدة) أي كالثلاثة الأيام (قوله فانه يكتب اليه) فان كتب اليه فأضفى النكاح أو رد فالمر ظاهر وان

شروع منه على الولاية العامة وما يتعلقها والمعنى ان ولاية الاسلام عامة لا تخصص بشخص دون آخر بل لكل أحد فيها دخل لقوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض فكانت المرأة شريفة أو ذنيبة فلو عقد النكاح بالولاية العامة في امر أذن شريفة كحكمة ومسلمانية مع وجود الولي الخاص وهو غير مجبر فالمشهور وهو قول ابن القاسم أن النكاح صحيح واليه أشار بقوله (وصحها) أي بالولاية العامة أي بسببها (في ذنيبة) أي في عقد نكاح امرأ أذن شريفة (مع خاص) أي مع وجود ولي خاص ذي نسب أو لا أو ولاية (لم يجبر) ولا يجوز الاقدام على ذلك ابتداء وهذه الرواية عليها الفتوى والعمل وسواء دخل بها أم لا لكن ان حصل دخول عزرا وزوجان فلو عقد ذلك كاح بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص وهو مجبر كالاب في ابنته والسيد في أمته والوصي في البكر على ما مر فان النكاح لا يصح ولا بد من فسحها أو لا أو إجازة الجبر (ص) كشرية ان دخل وطال (ش) يعني ان المرأة الشريفة أي صاحبة القدر والمال والماله اذا عقد نكاحها بالولاية العامة مع وجود الخاص وهو غير مجبر فان لم يعثر على ذلك الا بعد أن دخل بها زوجها وطال مكثها معه كالسنتين الكثرة أو ولدت الاولاد فان نكاحها لا يفسخ حينئذ فالولد الواحد والولدان والسنه والسنتين لا يكونان طولاً وللولي الاقرب حينئذ نكاح واجازته وكذلك الحال كما ان لم يكن لها ولي أو كان لها ولي ولكن غاب غيبة بعيدة ردوا اجازته وأما ان كان لها غائب غيبة قريبة فانه يكتب اليه فانه التخي ويوفى الزوج عنها واليه أشار بقوله (وان قريب فلا قرب والحاكم ان غاب الرزق) أي وان غاب زمن الاطلاع على نكاح الشريفة بالولاية العامة مع وجود الخاص من وقت عقد دخل أم لا فلا قرب من الاولياء والحاكم ان غاب الاقرب أي وبعدت غيبته كالثلاثة الأيام رد كما يأتي في قوله كغيبه الاقرب الثلاث فالرمد مبتدأ خبره الحار والجرور قبله (ص) وفي حتمته ان طال قبله أو بطلان (ش) يعني لو عقد على الشريفة بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص غير المجبر وطال الزمان بعد العقد وقبل الدخول فهل يفتخ الفسخ أو لا يفتخ ويخبر الولي بين الاجازة والرد ولا فرق على هذا التأويل بين عدم الطول قبل البناء

قال لا علاقة لي ولا أنكم لي هذه برد ولا مضاعفاً ستظهر أنه ينتقل لغيرها كما هم دون الابد (قلت) أو ولكن القاهر انه اذا قال لا علاقة لي فقد صار كلعدهم فينتقل الحق لا بعد فان سكت عنهم حضوره وغيابهم وقراره ليس للحاكم كلام فلو لم يكن لها ولي وعقد متضمن من المسلم مع وجودها كما قلنا كم أيضاً الراد له وفي خاص (قوله أي وان قريب زمن الاطلاع) أي من زمن العقد (قوله وفي حتمته ان طال قبله) أي اطال ما بين العقد والاطلاع والطول بالعرف له والظاهر جريان التأويل بل ولو حصل طول بعد الدخول ولا صداق لها ويرجع بدان كان دفعه والا فلا شيء عليه ما لم يلتزمها بشيء فتعاض بقدره وانظر هل الفسخ بطلاق أم لا (قوله ولا فرق على هذا التأويل) ظاهر العبارة ان المراد التأويل بالخير ولا يظهر فالاول ان يقول ولا فرق على التأويل الاول وقوله لقول ابن القاسم الخ ظاهره انه دلل للخير قبل البناء وبعد عدم الطول مع انه لفتا المدونة الواقع فيه التأويل فن يقول بغيره الفسخ يعتبر مفهوماً قوله ان اجازة الولي بالقراب ومن يقول بالخير لا يعتبر مفهوماً



(قوله ان كان صوابا) وأما ان لم يكن صوابا فله رده **في تنبيه** يعلم من ذلك ان عقد الولاية العامة مع الشريعة صحيح قطعاً للتصريح في الرد والاجارة في حالة القرب ولو كان فاسداً لضم الفسخ ولجل ذلك يقل للمصنف ان دخل وطال لانه يعتبر مفهوم الشرط يقتضي عدم العصة مع عدم الدخول او عدم الطول مع انه غير باطل فكان يحتاج للجواب بان هذا رفعه ومعه لما فيه من التفتيل (قوله وقال غير ابن التبان) أي فان التبان قائل بالاول لانه قال ان كل قبل البناء القرب فلولي اجازته وقضه وان طال قبل البناء فليس الا الفسخ وان كان يقرب البناء فله أيضاً فضه واجازته وان طال فليس له فضه (قوله وبأبعد الخ) وبأبعد عن قوله وبأبعد عن من نحو بشر بن عباد الصرو يصح جعلها المتقدمة على تقدير مضاف أي بانكاح أبعد فان قلت قوله ولم يجوز يقتضي ان القاضي يفسق بذلك ان فصله فكيف يصح وما ضاؤه وصف كونه أبعد فلنا كونه مختلفا فيه لان بعض أهل المذهب قائل بالجواز والمراد بالبعد الموزع عن الآخر في الرتبة وبالاقرب التقدم عليه في الرتبة فيشمل تزويج الاخ للاب مع الشقيق (١٨٣) (قوله والافسخ) أي لو قلنا من باب الاحب لضم الفسخ وقوله ولما لم الخ حاصله ان

العصة مبنية على انهم من باب الاولى والحكم بعدم الجواز بناء على القول الثاني فهو كالمجموع بين القولين فتقوله ولما أفاد العصة أي المبنية على انهم من باب الاولى خشي ان يتوهم منها الجواز أي يقع في الوهم بربحان الجواز أفاد ان المراد عدم الجواز في رتبة الثاني اذ علمت ذلك فلا حاجة لتسوية واظهر كيف جمع الخ (قوله للتعلا ف والاطلاع على العورات) الاولى حذفه وذلك لان العصة مطلقة دخل ام لا وهذا الكلام يقتضي ان العصة مع الدخول فالاحسن ان يقال انه واجب غير شرط ويلمح لذق قوله ولما أفاد العصة خشي ان يتوهم منها الجواز (قوله ولو قيل) والوالعمال وبني ان قوله ولم يجوز على الكراهة أو التعريم وجل شيوخ المدونة على الكراهة وبما عاها هل تقدم الاقرب من باب الاحب او من باب الاولى

او بعده يعني ان الولي مخير في الرد وعدمه لقول ابن القاسم في المدونة ان اجازة الولي بالقرب اجازة سواء دخل ام لا وان أراد فضه بعد ذلك ان الفسخ فذلك له وأما ان طالت اقامته معه وولدت الاولاد مضته ان كان صوابا فله مالك وقال غير ابن التبان وهو ان سعدون بن الولي مخير في الاجازة والرد وان طال الزمان قبل الدخول انتهى (ص) وبأبعد مع اقرب ان لم يجز (ش) أي وصح النكاح بالولاية العامة وبالأبعد مع وجود الاقرب غير المجزى مع أخ وأخ لأمع شقيق والعصة مبنية على ان تقدم الاقرب من باب الاولى لان باب الاحب والافسخ ولما أفاد العصة خشي ان يتوهم منها الجواز فقال (ولم يجوز) أي استدعا من على ان تقدم الاقرب على الابعد من باب الاحب وانظر كيف جمع بين القول بالعصة المبني على ان تقدم الاقرب على الابعد من باب الاولى والقول بعدم الجواز المبني على ان تقدم الاقرب من باب الاحب الا ان يقال ان امضاء بعد الوعد على خلافه والاطلاع على العورات ولو قيل انهم من باب الاحب والاولى رجوع قوله ولم يجوز للجميع أي قوله وصح ما وما بعده (ص) كأحد المعتقن (ش) يعني ان حكم الولين اذا استويا في الدرجة كالمعتقن والعين والاخرين حكم الابعد مع اقرب فيصح نكاح أحدهما مع وجود الآخر ولا يجوز الاقدم على ذلك استدعاء فالكاف للتشبيه والتجمل معا كذا ذكره الرضى وحسنه فيشمل كلامه غير المعتقن كما ذكرنا ثم ان المرتضى ان التشبيه في العصة فقط لافي عدم الجواز أيضاً ذوا جازا ابتداء ولما كان غير المجزى يحتاج الى اذن ولتبع كرميا يكون اذا منهما مقسم الى بكر وبنين فقال (ص) ورضا البكر صحت (ش) يعني ان البكر يكفي في انهاء الزوج والصادق ضمنها ولا يستتر طنقها لم الجبل عليه أكثر من الامتناع من التطيق ولما يلحقها به من الجاهل لثلاث تنسب في ذلك الى المسيل لرجال وهذا في البكر البالغ غير المجبرة وهذا يصدق بما اذا مات ابوها أو فقدا أو أسرا أو غلب غيبة بعيدة وأخو ذلك وكما يكفي بصمتها في رضاها بالزوج والصادق يكفي به في تقوى رضائها في بولي عقد نكاحها أي اذا كانت حاضرة وتواله أشار بقوله (كفوا بضها) اذ لا يعقد الولي غير المجبر الا بتفويض منه عند ابن القاسم بكذا كانت أو يباينها قوله كفوا بضها أي المرأة والمفقود عليها وقوله فيما

قوله فالكاف للتشبيه والتجمل معا) بأن يجعل مثالا لحدوف كالتساويين كأحد العين وحسنه فيشمل الخ ويشمل أي من الحظا القاعة بأبوين اذا لم يكونا مجبرين والافلا بد من فسخ النكاح وان اجازة لا آخر كاحد الوصين المجبرين وأحد الشرى يكن ولا يفتي ما فيه من التكلف فلنا سبب جعلها للتشبيه ويلحق بالمعتقن غيرهما كذا (قوله ان المرتضى الخ) أي حله الاول ناظر فيه لظاهر المتبادر (قوله ورضا البكر صحت) فيها قبل والاصل وصحت البكر رضا حث يقتصر العقد لانها وجوب في التي للمجبر وبني في التي لم يجز وان كان الشارح قصرو على الاول (قوله وأخو ذلك) أي كان عضلها ابوها (قوله أي اذا كانت حاضرة) هذا لا يكون الا في الثيب وأما البكر فيمكن صمتا في التفويض حاضرة أو غائبة (قوله عند ابن القاسم) ومقاله بالابن حبيب من انكار ذلك وقال هو حق له قد استقله انه عليه والولى أخيه به منها (قوله بكذا كانت الخ) أي فالضمير عائدة الى البكر لا باعق للتقدم بل يعني مطلق الخطوبة بكذا أو يباينها استخدام وهو ان تذكر الشئ بمعنى وتعيد عليه بمعنى آخر ولو محازا وشبه الاستخدام وهو ان تذكر الشئ بمعنى وتعيد عليه بمعنى

الظاهر يعني آخر كأن تقول ورضا البكر صحت كنفوض البكر أي لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى مطلق المخطوبة أي بأن يقال لها نشهد عليك أنك فوضت العقد ولو كلاك أو هل فوضته في العقد صحت في هاتين الصورتين فيكتفي به فيها غائب أو حضرت وأمان لم تستل وأرادت أن تفوض لوليها في العقد فلا تصور السكوت بل لا بد من نطق أو ما يقوم مقامه (قوله فإن رضيت فاصطنع) من باب فقتل أي فاسكني عبد الملك ويطلبون الجلس عند هاتين الألفاظ وتحمل في وقت دخولها فتتبع من المسارعة إلى الإنكار (قوله وظاهره لا اكتشاف غير صالح) أي ظاهره الصنفان (١٨٤) الإعلام يكتفي منه مرة واحدة (قوله دعوى جهله) من إضافة المصدر للمفعول (قوله

باله) بفتح الباء واللام (قوله وقلة المعرفة) عطف تفسير (قوله خلافا لعبد الجسد) فانه يقول بقبل دعوى الجسد إذا عرفت باله وقلة المعرفة (قوله وإن منع أو تقررت في ذلك عن تقرير فلو زوجت مع التفرل لا بد من الصبر أو دوى أول من التفتت عليها لآله اشترط في المختات عليها أن لا يظهر منها منع وهذه قد أظهرته (قوله هو رضا لا احتمال أن تكون بكت على فقدأ بها) أي لا احتمال راجع على مقابلة الذي هو كراهة التزوج والالام يظهر كونه رضاه أن ثبت قبل العقد بتناقصين فالتأخر اعتبار الاخير منهما (قوله وأما إنهما في العقد فيكتفي فيه الصمت) أي إذا كانت حاضرة في المجلس لأن غائب عنه فلا بد من نطقها وإشارتها في ذلك البكر على ما له عجم (قوله تبركال حديث) جواب عما يقال حيث كان المراد بالأعصاب الإفصاح والظهور فلتناسب التعبير بذلك المعنى الظاهر (قوله بكبر رشت) رشتها أو هو أو وصيها وهل الالب بدترشيدها بالولاية قولان وعلمها بما فيها يظهر ما لم يثبت موجب الرد أو عدمه والافتقار على مائت (قوله وما يرامدتها) عطف

مراقد سابقه (قوله التي تزوجت بعرض) أي كل الصداق أو بعضه وهي من قوم لا تزوجونه (قوله فلا بد من نطقها) الامن قوم تزوج بها فلا يحتاج لنطقها على العقد أو ذات أب أو وصيه فلا كلام لها (قوله وانظر ما يرد الخ) أي فبرد عليه أن البيع يكتفي فيه بعامل على الرضا والصمت بل عليه وأعلم أن الوصي لا تزوج بدون صداق المثل ولأن تزوج بالعرض بخلاف الالب فيزوج بدون صداق المثل وبالعرض الآن يقال ذلك في العوضين الحقيقيين والبضع مع الصداق ليس كذلك وفي عبارة أخرى أنه يقتضى أي قوله والبيع والشرا الخ أن الإشارة بينهما قبل النطق لأن البيع يلزمها وهو خلاف ما يفيد جعلها من الظاهر إلى تعريبها ولا يراد بالاعراب الصمت ليشمل الإشارة لا بخلاف ظاهر كلامهم

(قوله ولو كان لا يبالغ) بالنظر على ما ذكره فقال يقال لا يجبر فيه ذلك (قوله وقيل ان كان لا يبالغ) مفاد في اعتقاد هذا القول (قوله وعند ان غازی الخ) كلامه ليس بظاهر في التي تزوجت بنى عب (قوله ولما كانت هذه الخ) الاحسن أن يقال ان البتة حقيقة في التي لم يبلغ وأما وصف البالغ فمفهومه تزوج بغير كلام المصنف (قوله التي تعدى الولي عليها) وكذا اذا كان الاقبات على الزوج أو الولي وأما اذا كان الاقبات على الزوج والزوجة معا فلا بد من فسخ النكاح مطلقا فدخل بها أم لا ولو وجدت الشروط (قوله بالبلد) ولو بعد طر فاهلها كانت البلد واحدة تزل بعد الطرفين منزلة (١٨٥)

فان شأنهما بعد المسافة وهو حال من الضمير في عليها المقدر بعد صرح أي وصح العقد عليها حال كونها بالبلد كذا في بعض الشراح (قوله بكون العقد بالسوق أو المسجد ويسار إليها بالخبر من وقته واليوم من حيز البعد) هذا للخلف عيسى (قوله ويسار إليها) بالسبب المهمة فان نسخته ليس فيها انقط وكذا في غيره (قوله واليوم من حيز البعد) لا يفتي تعارض مفهوم هذا مع مفهوم قوله ويسار إليها بالخبر من وقته ونظران العبرة بمفهوم هذا مرعا لقوله يحتون اليوم من القرب وعنه ما بين مصر والقلازم قريبا وما بين مصر واسكندرية أو اسوان بعيد (قوله هل ان خيار الحكمي كشرطي) أي فلا يصح وقوله لا ينعقد وذلك لان النكاح لا يصح مع شرط الخيار والسرأة ثبت لها الخيار حين اقبلت عليها وقد يقال هذا متأمت ولو قرب رضاها الا ان يقال تزل القرب منزلة الواقع في حجب العقد (قوله وان لا ترد قبل رضاها) أي وان لا يفتت على الزوج أيضا والحاصل أن مثل الاقبات عليها الاقبات عليه فقط وأما اذا اقبلت

ولو كان لا يبالغ أو بها بناء على أنه غير كف فلا يجبر عليه ولا بد من النطق وقيل ان كان لا يبالغ فلا بد من نطقه ولو على القول بأن البعد كف للعرف توافي تزوجها منه من زيادة المدة التي لا يحصل مثلها في تزوجها من بعد غيرها أي الخامسة التي تزوجت بنى عب وجب لها الخيار لكونه وحذاء مورس ولو جبره وعند ان غازی ان هذه في البتة كافي التين قلها وانما يتكفها هنا الا بالنظر لأن ذلك يجب تدخل عليه وبازنها السادسة البتة الصغيرة المحتاجة وهي المتقدمة في قوله لا البتة خفف فسادها وانما عادها لاحتظار ولما كانت هذه مقيدة بالحاجة ذكرها وصف البتة وان لم يخص البتة بها السابعة التي تعدى الولي عليها وهو المراد بالاقبات فيزوجها بغير إذنهما تستأن بعد العقد على افتقار اجازته الى النطق لان الولي لما تعدى عليها افتقرت لتصريح لنسب العدا فقولها أو اقبلت أي البكر المقتات عليها وهي لا تكون الا عبرة اذا جبره لا يتصور فيها اقبلت (ص) وصرح ان قرب رضاها بالبلد لم يقرب به مال العقد (ش) يعني ان نكاح المقتات عليها بذكر أو ثيبا يصح بشرط ان وضيت بالنطق بخبر وقرب زمن رضاها من العقد بأن يكون العقد بالسوق أو المسجد ويسار إليها بالخبر من وقته واليوم من حيز البعد فان بعد لا يصح وقيل يصح بسبب الخلاف هل الخيار الحكمي كالشرطي أم لا وكون المراد بالبلد الذي وقع فيه الاقبات فلو كان بالبلد ولو تقارب بالبلد ولم يقر الولي الواقع منه الاقبات بالاقبات حال العقد بأن ادعى أنها أو سكنت فان أقر بالاقبات فصح أبدأ اتفاقا وان قرب رضاها وان لا ترد قبل رضاها فان ردت لم يتغير رضاها وان قرب ولما فهم قوله وباعد بعد أقرب ان لم يجبر ان نكاح غيرها لم يضر معه غير صحيح استثنى من ذلك أشخاصا ثلاثة أشار إليهم بقوله (ص) وان أجاز يجبر في ابن وأخ وجد فوض له أموره مبنية جز (ش) أي وان أجاز النكاح ولي يجبر كسيدا وأب في عقد صدر بغير إذن من ابن تجبر وهو أخو الجيرة وأخ وهو معها وجد الجيرة وهو أخو الجيرة تجاز بشرط أن يكون الجبر فوض لمن ذكر من الانصاف الثلاثة أموره وثبت تفويضه له مبنية لا يقول الجبر فقوله تجبر بالآلة أو بالمال أو بالوصية وقوله فوض بالنص أو بالعادة وقوله مبنية متعلق فوض والبنية تشهد على التفويض بالصيغة أو بالعادة فان تقول رأيًا تفريسه المذكور يتصرف في أموره وهو حاضر ساكت والمراد بالتفويض بالصيغة التي حلها كلامه على ما يبعثه وهو ما يحتاج لاجازة هو أن يقول فوضت إليه جميع أموري أو أقمته معافي في جميع أموري أو نحو ذلك ولم يصح بالتزويج أو الانكاح أما لو صرح بأحدهم ما فهذا الاحتياج الى اجازة وهو المراد بقوله الشيخ عبد الرحمن لا بالصيغة أمان كان بها المخرج في ذلك الى اجازة فالتفويض بالصيغة مفهومان

(٢٤ - ختمي ثالث) عليها معا فاعتين الفسخ والحاصل أن جهة الشروط ستة الزواجر بكونه بالبلد وان لا يقر بالاقبات حال العقد وان لا ترد قبل رضاها وان لا يفتت على الزوج (قوله مبنية) متعلق بحذف والتقدير ورثت ذلك مبنية خلافا لما سارح في جعله متعلقا بفوض (قوله وهو أخو الجيرة الخ) هذا لا ينافي الاقباتا فان زوجت بنته لأمته والحكم واحد وهو ان المزوج أخو الجيرة أو بنته أو جده (قوله وجد الجيرة) ويحتمل جد أبيها الجبر (قوله يتصرف في أموره) أي يتصرف في أموره تصرفا تاما كصرف الوكيل المفوض إليه حتى يكون بمنزلة المصريح فان شهدت بالتصرف في بعض حوائجها فلا (قوله هو أن يقول) خبر المراد بقوله وهو ما يحتاج هذا ما بين الصيغة والعادة مع أن لم يحمل العبارة على معنى عام إنما حمل على الخسين فيه (قوله هو صوران) أي فواحد محتجج لا أن دون واحد لا يحتاج لأن

(قوله بل والاخني عن بعضهم) وهو الاخيرى بان يحزر لانا ما كانت الصلة تقويض الابن لافرق وذلك لان تعلق الحكم بمشتق  
يؤذن بالعلية قال شب وحيث نقوله في ابن واخ وجدنا المفهوم وفي شرح عب تشعبه بل شارحنا حيث يقول فلو قال في ولى الخ  
قوله قال ومفهوم قول المصنف فان انه لو زوج الاخني المقصود له نساء او عذبة بنت المولى لم يحزر لم يحضر وان اجاز به وهو كذلك وما  
ذكرناه من ان من له لولاه العقد عليها الا في حقته ولو نفق بصلاته بالنس من اجازنا لم يحضر هو المتعبد كما لان في زيد من ان المقصود له  
النس لا زوج وبغير اذن المهر ابنته ولا يصح دار سكناه ولا عده ولا يطلق زوجته لانه موزع عن رافع هذه الاربعه حيث لم ينس له على  
واحد منها (قوله ان قرب ما بين الاجازة والعقد) والظاهر ان القرب هنا كقرب المشار اليه في السابقة (قوله وفيه فسخ تزويج) هذا اذا  
كانت النفقة جارية عليها ولم يحضر عليها الفساد وكانت الطريق مأمونة والافتراق القاضي فيزوجها (قوله كسفرة أيام ونحوها) أى  
ذهابا ولم يبق النكاح وهو محتمل لخمس عشرة أو ثلثين خبير بأنه متعارض مفهوم هذا مع مفهوم قوله زوج الحاكم كما اذا زوجها على  
مسافة شهرا والظاهر ان ما قرب كلابعى (١٨٦) حكم كل ويبقى الامر في المتوسط والظاهر ان يلحق بالعمرة وفي عبارة عب

تنبه به يتعارض قوله كسفرة  
وكافر بقية في غيبته مسافة فوق  
كسفرة ودون ثلاثة أشهر أو  
أربعة والحكم انه لا يجوز له أن  
يزوجها لكنه يصح بعد الوقوع  
على ما عليه غير واحد من مشايخي  
فأئمن أن كلام التوضيح بقية  
(قوله اما ان يزوجه) نسخة الشارح  
فتقدم الى الامام اما ان يزوجه  
الخ وفي العبارة حذف والتقدير  
فتقدم الى الامام فربما لم اما ان  
يزوجه او الارزوجه (قوله والا  
زوجها عليه) أى الحاكم فلو تيقن  
ضرر الابن فزوجه الحاكم  
بدون كتب فهل يعنى أو يصح  
(قوله أى التبرؤان) وذلك لأنه  
حيث أطلق افر بنية في المدونة  
فالمراد التبرؤان لان ذلك كانت  
عامرة (قوله لان المسئلة الخ) الخ  
يقال وابن القاسم حين قرر حكم  
بقية ما قلنا ان افر بنية بقية

علت ولا خصوصية لهؤلاء الأشخاص بل غيرهم من بقية الاولياء مثلهم بل والاخني عند  
بعضهم اذا قام هذا المقام كذلك فلو قال في ولى لها كان أمثل وأخصر (ص) وهل ان قرب  
تأويلان (ش) أى وهل محل ذلك الاجازة ايجازا للمهر ان قرب ما بين الاجازة والعقد دواله  
ذهب جديس أو مطلقا كذهب اليه أو عوان تأويلان تحتلها المدونة ولما أنهم  
قوله وان اجاز بمحزر الخ ان غير الأشخاص الثلاثة لا يجوز زنا كسره للمعدة دون اذن المهر  
ولو اجاز بمحضر المهر أو غاب فربما غيبته أو بعدت ذكر ان لغية المجرية ثلاثة أقسام قريبة  
وهي المشار اليها بقوله (ص) وفسخ تزويجها كم أو غير ما تبنته في كسفر (ش) يعنى أن  
الحاكم أو غيره من الاولياء كآخ وجدنا تزويج المرأة بالمهر بغيرها ككتبت أو تينا صغيرة أو كبيرة  
مجنونة في غيبة أبيها بقية قريبة كسفرة أيام ونحوها فان التزويج يفسخ وان ولدت  
الاولاد أو أعانها الابن ما لم يبين ضرر الابن بها او الزوج وبصر كالعاضل الحاضر فتقدم  
الى الامام اما ان يزوجه والا تزوجه عليه قاله البراجى ومثل الابن السدي في أمته وانما يعقل  
مجبرته ليشعل الامة لاجل الاقسام بعد ما خلاصة بالمره (ص) وزوج الحاكم في كافر بقية  
(ش) هذا هو القسم الثاني وهو بعد النفقة يعنى أن الحاكم ان يزوجه انما المهر اذا غاب عنها  
غيبه يسبق وقتها كما قاله مالك مسافة افر بنية أى التبرؤان واختلف في ابتدائها فغيبه ابن  
رشد مصلر ابن القاسم هو لو تبعه المؤلف بقوله (وظهر من مصر) واستبعد ما من عبد السلام  
واستظهر قول الاكر من المدينة لان المسئلة الخ وانما قاله بالمدينة واعلم أن ابن المدينة  
ومصر نحو شهر وبين مصر وافر بنية نحو ثلاثة أشهر وكان مؤلف المدونة على عدم اشتراط  
الاستيطان للمجرية تؤلف وتؤلف أيضا على اشتراط الاستيطان بالفعل له ولا يكتفى بمنزته واليه  
أشار بقوله (وتؤلف أيضا بالاستيطان) (ص) كقصة الاقرب الثلاث (ش) تشبه في أن  
لها كم تزويجها والمعنى ان الاولى الاقرب غير المجرية اذا غاب غيبه مسافة ثمان بلد المرأة ثلاث

من البلدين هذا هو الحق ينبغي وعبارة عب وزوج الحاكم في كافر بقية بحيث

لا يرى قدمه بمرسعة غالباً بغيره المسافة المذكورة ولو دامت تنقضا أو لم يحضر عليها ضيقة ولا يمين انتباه بالقول ولو خفي فساده  
خلافاً للقول الغنى يجرى في هذه الحالة بدون انتباه له ولكن اعتمد بعض شيوخنا كلام الجبى تنبيه به فذهب بعض الشارحين قول  
المصنف وزوج بالبالغ دون غيرهما ما لم يحضر خفيته كره البلد (قوله وتؤلف أيضا الخ) هذا ضيق والمصنف الاول ومحل الخلاف اذا  
فاب غيبة انقطاع بحيث لا يرى قدمه بمرسعة غالباً ولم تعد النفقة لم يحضر عليه الفساد أو ما من لا تطول قامت على الوجه المذكور  
فلان زوج حيث تقدم النفقة ولم يحضر عليه الفساد فان علمت النفقة أو خشي علم الفساد فانها تزوج فيزوجها السلطان هذا ما قاله  
عج لأنه مخالف للنقل وذلك لا بد كراين رشد انها تزوج اذا قطع عنها الاب النفقة وحتى عليها التسعة اتفاقا هكذا بالواقع اعتبارا لآخرين  
وهكذا اتفقوا ان عرف موجهه فهايل ان اعترض قطع النفقة فقط أهله محضى تت (قوله كسفرة الاقرب الثلاث) ظاهره وان لم يحصل  
من الغائب عضل وذلك لان غيبته عمرة عليه

(قوله غيبة أبي البكر الخ) لا يظن أن غير أبي البكر من أخ أو عم أو ولد في ذات (١٨٧) الحكم أي في أن الحق ينقل للأبعد قوله

فالشهور أن الولي زوجها الخ قال في لـ وينبغي أن ثبت الولي عند الحكم طول غيبة الأب أو انتفاع خبره وبالجهل بجهته ويستدل به انكحاهم وصوب أن ذلك لما حكم إذا تفرق بين أسير وبغي غيبة **تنبه** أفهم أن الجنون والمجنون ليس حكمه كذلك وهو كذلك فلا تزوج بنت واحدتهما لأن روى وخروجه من جوان طلة نت وفي التوضيح ما يفيد أن هذا في الذي سبق أحساناً وأما المطبق فلا ولا يابته والتعليل المذكور بقدم قوله جنون أو ضعف عقل أي إذا كان من أصل النطق وأما الطارئ فينبغي انتقاله للسلطان (قوله بعد) لا بعد أصلاً خصوصاً وبعض الأئمة يقول لا بمن عدالة الولي فيكون ذلك مراعاة له (قوله ولذا خرج الخ) لا نسب أن لو طال ولما ذكر أن المرأة لا يصح مباشرتها العقد على الاتقي وكان يتوهم أنه لا حق لها أصلاً ذكر أن لها ولاية في الجملة بقوله وكانت مالكة الخ (قوله وكانت مالكة) ولو قصدت التوكيل في المباشرة وكان الولاية تبعاً أي لا كفاية إذا لحق بها في ولايته (قوله مالكة) أي في تزويج الاتقي احتراماً عن الله كرهان كل واحد منهما كرهاً إلى تزويجه (قوله وإن أجنبياً) ولو مع حضور أوليائها (قوله على تقديم الوصي) أي وهو الصحيح (قوله أن ثبت ولايته عليها) أي على ابنه (قوله الاتقي المكاتب) مستثنى من محذوف وكان قال

أبداً أو نحوها وحدث لكفها وأثبت ما تدعيه من العسق والمسافة والكفافة فإن الحكم يزوجها إلا لا بعد لأن غيبة الأقرب لا تنقطع حقه والحكم وكل القائب وحذف التام من قوله الثلاث لحذف الموصوف ولزوجه لا بعد في هذه الحالة صح كافر في قوله بأبعد مع أقرب وما زاد على الثلاث حكمه الثلاث ما تنقص عن الثلاث فإنه ينقل الحق للأبعد لكن بعد الإرسال إليه فإن حضر والأزوجه لا بعد (ص) وإن أسراً وقد (ش) هذا هو القسم الثالث من أقسام غيبة أبي البكر وهو ما إذا حصل له أسراً وقد ولم يعلم خبره فينزل منزلة الموت فالشهور أن الولي يزوجه ولهذا قال (فالأبعد) أي لا يعلم من أوليائها يزوجه إلا الحكم وإن جرت على البكر النفقة ويصف عليها التطليق وبه القضاء (ص) كذا يرقى وصغر (ش) هذا شروع منه في شروط الولي كراضدائها والمعنى أن الولي الأقرب إذا كان متصفاً بوصف من هذه الأوصاف لا يحق له الخاطا ولا بعد فعله منه أنه يشترط فيه الحرية تفرق كل أو بعض مسلوب الولاية ولو لم يكن تأويل يقدم على أماته إذا طلب فضلاً كما يأتي فأتى كاح الرقيق باطل بفسخ أبدأ بالطلاق وإن ولدت الأولاد واندرت وإن باذن الولي الشرط الثاني أن يكون بالغاً احترازاً من الصغير فإنه لا يلي أمر نفسه فكيف يأمر غيره وكذلك المعتوه الضعيف العقل والمجنون لأن الولي شرطه العقل فلا يصح عقدهما وهذا هو الشرط الثالث واليه أشار بقوله (وعنه) أي وجنوناً وضعف عقل ويقال في قوله (وأفوتة) ما قيل في صغري فلا تقي مسلوقة ولا يتبعان مثلهما ذكر الأبعد عنها ويقى من الشروط كونه حلالاً وكونه مسلماً على تفصيل فيه يأتي وكونه عدلاً على قوله والشهور خلافه واليه أشار بقوله (لا) ذي (فسيق) فلا يسلم على المشهور لكن يسلب الكمال واليه أشار بقوله (وسلب الكمال) أي وسلب النسق الكمال عن الولاية لكن إن أراده تقديم الأبعد الصل على الأقرب بالفاسق فعينه وإن أدرجها في العدل المساوي في القربا على مسلوقة فقريب ولذا ذكر أن الولاية مسلوقة عن الرأى ذكر أن لها ولاية في الجملة وهو أن لها التوكيل دون المباشرة في مسائل ثلاث أشار لها بقوله (ص) وكانت مالكة وصيغة معتقة (ش) والمعنى أن المرأة مالكة توكل حراً كزما بشرط عقد مملوكها وكذلك المرأة الوبصة توكل بحلها بعد عدل من هي في إصابتها فقد كانت عائشة موصلة على أبنام تختار الأزواج وتقرر بالإصدقة ثم تقول لعقد وإفان النساء لا يقدن وكذلك المعتقة بكسر التاء كل في تزويج مولاتها وقوله (وإن أجنبياً) أي من الموكلة في الثلاث ومن الموكل عليها في الأولى وكذلك في الثانية على تقديم الوصي على ولي النسب لا في الثالثة لما عرفت من تقديم ولي النسب في الولاية على المعتق فإذا كان المعتق بالفتح عاصب نسب فليس للعقبة الكثير أن توكل أجنبياً من المعتقة بالفتح إذ ليس لها ولاية حينئذ على المعتقة بالفتح ولذا كرسب الولاية عن ذي القربى ذكر أن بعض الآراء يجوزها التوكيل وإنما يمنع المباشرة كبعض الآراء التي ذكرنا كوراثتها بها بقوله (كسباً ووصى) على أثبات قبول كل من يباشر عقد من نيابة عن أوصاء عليين فوقية نائب نائب ولا يضره وصفره إلا لازم السلب لولايته عن ابنه مثلاً إذ لو ثبت ولايته عليها كانت أصلية ولو وكل فيها كان وكيله نائباً ولياً أصلياً مسلوقة عنه الاتي المكاتب إذا طلب فضلاً كما أشار إليها بقوله (ومكاتب) يوكل (في) تزويج (أمنه) إذا طلب فضلاً أو غبطة لغيرها (وإن كره) ذلك (سببه) لأحراره نفسه وماله وهذا كما إذا وكل ولم يتول العقد بنفسه ولا فلا يمل من نفسه

وحيث كانت الأصلية مسلوقة عنه فلا يصح منه أن يوكل (قوله وغبطة) تفيد لقوله فضلاً فلا كان ذلك من غير ابتغاء الفضل فلا يزوجه إلا بعد طلاقها أو إبطاله ولو كان ذلك جهل هل يزوجه إلا ابتغاء الفضل أم لا على عدمه لأن التكاثر نقص فهو على ذلك

حتى يتبين الله على الظهور قوله أمته أي لافي ابتداء كره في ذلك (قوله ان يكون صدقها الخ) نسخة الشارح أن يكون صدقها يزوج  
عاجب عيب التزوج ويجوز ادعاء صدقها عليها (قوله يجبر عيب التزوج الخ) كان يكون غتها خسين وبسبب التزوج أي بربيعين  
وصداق مثلها يقطع النظر عن كون تزويجها عاشر مثلاً في زوجها أو حاد وعشرين فهي أن يدين صدقاً مثلها ومن عيب  
التزوج معاً والاحسن أن يقول بأن يزوج صدقها على ما يجبره عيب التزوج وعلى صدق مثلها فامل (قوله ومنع احرام الخ) العدة وقت  
العقد سلا أو يجرم ما في الثلاثة أو أحدهم فلان وكل خلاف بعد الأول أو أحدهم محرم قد وان وكل محرام قبل العقد أو الجميع حل لم يفسد  
ويستثنى من ذلك إذا كانت الولاية (١٨٨) للسلطان وهو محرم ونائبه ولو فاضل لاحتلال فيصع العقد لعموم مصالح الناس وكذا إذا

كانت الولاية ابتداء للقاضي وهو  
محرم ونائبه حل فكذلك صحيح إذا  
عانت ذلك تفهم معنى قول الشارح  
ولا يكون الخ (قوله بالرى) أي  
فلان يرم جرة العدة وطاف وركع  
لطواف ثم عقد فان عقده يفسخ  
تبيينه ينب أن يؤخر حتى  
يخلق أو يفسر والحاصل أنه يفسر  
المنع في الخ حتى بطوف طواف  
الافاضة ويصل الركعتين ان كان  
فصل السبي قبله والافاضة السبي  
فان افاض وقد كان قد السبي  
وعقد قبل صلاته ركعتين ففسخ  
حيث قرب فان تباعد لم يفسخ  
ولا يفرق بين كون الخ محصناً أو  
فاسداً والتظاهر ان البعد لا رجوع  
للبعد ولعل الفرق بين منعه وفسخه  
قبل تمام الركعتين وبين جواز  
وطئه قبلهما طول فراق أهله ما يفي  
له قبل الركعتين بخلاف من أنشأ  
عقد قبلها ففسخه احداث ما ليس  
فيه نكاح حاضر (قوله لمسلمة)  
شغل محذوف أي كائنه وصف  
كفر ولاية كافر لمسلمة (قوله مانع  
أضامن محبة عقد نكاح ولينه  
المسلمة) فلان زوجها فسح أبداً  
(قوله ما لم يكن ولا يمتهم من شيء الخ)  
أي بالعيرة كانت في يده الاسلام

ولو أجاز مسيده أو أوليه ابنته الحرة وبعبارة ولما يطلبه الفضل أن يكون صدقها يزوج  
يجبر عيب التزوج ويجوز ادعاء صدقها عليها ثم كران شرط الولي أن يكون حلاً لا بقوله  
(ص) ومنع احرام من أحد الثلاثة (ش) يعني ان لا احرام الكائن من أحد الثلاثة وهم الزوج  
والزوجة والولي يمنع من محبة عقد النكاح فلا يقبل زوج ولا تأذن زوج حلاً ولا يوجب ولي  
محرمون ولا يكون ولا يجبرون الى اتمام الاحلال بالرى والطواف والسبي في الخ والعيرة  
بخلاف شراء الامه وهو محرم بخلاف ولا يباح حتى يحل لانه لا ينكح الا من يحل له وطؤه بخلاف  
النكاح فيكون للمهر أو عم (ص) ككفر لمسلمة (ش) لمذاكر ان احرام يمنع من محبة عقد  
النكاح ذكر ان كفر الولي مانع أيضاً من محبة عقد نكاح ولينه المسئلة اذ لا ولاية عليه لقوله  
تعالى ولين يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وسواء في ذلك الذي المرتد والحرابي (ص)  
وعكسه (ش) أي ان الحكم كذلك في عكس هذا الفرع المذكور وهو أن يكون الولي  
مسلماً والمرأة كافر على المشهور لقوله تعالى ما لكم من ولايتهم من شيء فلان زوجها فسح تفصيل  
يعلم من قوله وان عقد مسلم لكافر ترك أي وان عقد مسلم لا يتبرك بل يفسخ فقصود المؤلف  
أنه لا ولاية لمسلم على الكافر وأما الفسخ وعديمه فشيء آخر (ص) الا لامة ومعتق من غير  
نساء الجزية (ش) هذا مستثنى من قوله وعكسه والمعنى أن المسلم اذا كانت له أمة كافر أو  
معتقة كذلك فإنه يجوز له أن يزوجها بشرط أن تكون المعتقة من غير نساء اهل الدين  
يؤدون الجزية بأن أعنتها وهو مسلم ببلاد الاسلام وأما ما عنتها كافر فترأس فلا يزوجها الا  
أهل الكفر الا أن تسلم (ص) وزوج الكافر لمسلم (ش) هذا تنزيه على المشهور من أن المسلم  
مسلوب الولاية على الكافر فكأنه قال وانما فرعنا على السلب فان الكافر يزوج ولينه  
الكافر لمسلم وأولى لكافر فان لم يكن للكافر ولي كافر فأسأفتهم فان امتنعوا ورفضت أمرها  
السلطان يجبرهم على تزويجها الا تمنى دفع النظام الذية فطره ولا يجبرهم على تزويجها من  
مسلم ثم استرد دفع طه تعلق بها وفيه وهو أتملوهج بالاسلم وعقد على ولينه الكافر بعد ان  
قلنا بسبب ولايته عنها فقال (وان عقد مسلم لكافر ترك) ولا يعرض لها ناذام تعرض لهم في  
الزنا الذي يعقونه فأحرى النكاح ابن القاسم وقد ظلم المسلم نفسه لما أمانه على ذلك وان عقد  
عليه المسلم فانه يفسخ أبداً خلا فلا يصح وهذا ما لم تكن الكافر متعقداً للعقد فلا يفسخ ان  
كانت كاتبة بخلاف ما اذا كانت أمته فانه لا يصح لما يأت من قوله ان الامه الكافر فانتهاها  
بالمالك ثم أشار الى أن شرط الرشد في الولي يختلف فيه وقول ابن القاسم عدم اشتراطه بقوله

شرط محبة أو ان الكافر يبرن طريق الأولى قال الشيخ أبو الحسن وتامل الاستدلال بالا فجمع انما انصبت بقوله (ص)  
تعالى أو أولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله وأجاب بعض شيوخنا أن نسخ التطويق لا يبرهنه نسخ نكاحه (قوله فانه يجوز ان  
يزوجها) لعبد كافر أو لغيره للمسلم وأما الكافر الحر فالتظاهر كمال الشيخ أنه لا يصح له عقد تزويج الحر الا مع استرقاق الولد وهي  
موجودة وتظهر قول المصنف كراهية كنه مسلماناً كافر أو قال لفتاى اطلاقه بتسل عقد الكافر حراً كاناً وفيه قال لغير (قوله  
وأما ما عنتها كافر) أو أعنتها مسلم ببلاد الحرب (قوله وزوج الكافر لمسلم) مع مراعاة أن كنه النكاح وشروطه في الاسلام غير وليها  
(قوله ولا يجبرهم على تزويجها الخ) أنه بغير رضاه (قوله له أمانه على ذلك) أي لما أمان الكافر على ذلك العقد لا من الأمور بعبه

على ذلك العقد (قوله وعقد السفة) أي سواء كان محرماً أم لا (قوله له وغيره) لفظه لم يذكرها هي ولا الشيخ سالم إلا في قول المصنف ولولي سفة فسخ عقده وقصر كلام المصنف على تزويجه لغيره لأن الكلام هنا في الأوليه وقد يقال فسد مسكن الحكم (قوله والظاهر أنه ينظر إليه) فإن لم ينظر مضى (قوله والظاهر الخ) فيه أنه المراد بالدين السدين وهو كونه ليس بفاسق وهو لا يقتضي الفسخ وقوة العقل أن أراد كله بأن لا يكون منسده طيش فتقول هذا لا يقتضي الفسخ وإن أراد أن لا يكون مجنوناً ولا معتوهاً فظاهر غير أنه لا يصح على أن سفته ينافي كون عقده كاملاً (قوله وهذا لا ينافي السفة) لأنه صرف المال في المذات والشهوات ولو مباحة (قوله وصح توكل زوج الخ) وانظر هل لو تكلل أن يوكل هنأولا (قوله لاولي) (١٨٩) بالجر عطش على قوله وج (قوله مع أنه قليل) كذا نسخة الشارح أي

مذهب ابن مالك كونه قلباً لا لضرورة ومذهب غيره أنه ضرورة (قوله وكفوها أولي) لعزل المراد به أنه واجب ثم أن هذا في غير المحبرة كابدل عليه ما ذكره المؤلف من أن الأب يحرم المحبرة إلا لكسفي وهذا بقدر أنه لا يجب عليه إجابة كفتها كما هو بين وبعبارة أخرى في غير محبر كبيرتين منه عزل قال في كذا وهذا ما لم تكن نسيئة وتدعولس فلا تحجب حيث امتنع أهلها إلا أن الإسلام ليس بكفه عندهم انتهى (قوله كما عطف الباشي الخ) الظاهر أنه راجع لقوله وحذف في زوجها الحاكم (قوله ويحتمل أن تزويج الحاكم الخ) إذا دقت النظر تجد هذا الاحتمال هو الصواب لأنه حين يتبادر على الامتناع يصير كالعدم فينتقل الحق إلى بعد أو أم الحاكم فلا يظهر كونه وكلاهما إلا إذا لم يظهر منه امتناع كأن يكون غالباً مثلاً (قوله ولا بعض الخ) اعلم أن الذي يفهم من كلام المدونة أن الأب يكون حاضراً

(ص) وعقد السفة ذو الرأى باذن وليه (ش) أي وعقد السفة وغيره على وليته إذا كان له رأى باذن وليه فإن لم يكن له ولي وهو ذو رأى جازاً نكاحه اتفاقاً وانظر لو عقد ذو الرأى بغير إذن وليه والظاهر أنه ينظر إليه وأما خصم الرأى فسخه والمراد بالرأى العقل والدين وهذا لا ينافي أن السفة (ص) وصح توكل زوج الجميع (ش) يعني أن جميع من تقدم من لا يجوز لهم عقد النكاح من جهة المرأة تنقص فيهم محبر أن يكونوا وكلاً من جهة الزوج فقبوله في سماع عيسى لأنهم أن يوكل الرجل نصراً أنما وعبد أو امرأة على عقد نكاحه ابن عرفة وزائدة أن شمس أوصيلاً أعرفه واعترضه المشتد في أنه في النوادر عن ابن حبيب يستثنى من كلامه المحرم فلا يوكل ولا يتوكل والمعتوه وأما ولي المرأة فلا يوكل إلا من يصح أن يكون ولياً لها وهذا أشار بقوله (ص) لا ولي لها كمو (ش) أي لا ولي للمرأة فلا يوكل على نكاحها إلا من يكون منسده في استكمال شروط الولاية لأن الحق في فلا يوكل كافر أو لا عبداً ولا صبياً ولا امرأة وأدخل المؤلف الكاف على الضمير على مذهب ابن مالك مع أنه قليل لا ضرورة (ص) وعليه الإجابة لكفو كفتها أولي فيأمره الحاكم تزويج (ش) يعني أنه يجب على الولي غير الأب في البكر إجابة المرأة أن كفو معين دعته إليه يريد وهي بالغة لأنها لم تحجب بالجميع كفوها مضطرة إلى عقده كان ذلك ضرراً لها فذا الولي إلى كفو غير كفتها أحييت وكان كفوها أولي من كفته لأنه آدم لغيره فقيارها لها كمن أن تزويج من دعته إليه في المشتتين فإن فعل فواضح وإن تعدى على الامتناع فيأمره عن وجهه فإن رأه صواباً ردها إليه والاعتراض لا يرد أول كفو حوسن تدبر زوجها الحاكم بعد نبوت ثوب بتاعته وملكتها أمر نفسها وإن المهر مهر مثلها وكفاة المأطاب كما عطف الباشي مع بعض المؤثرين وإن شاعروا العقد لغير العاضل من الأولياء ويحتمل أن تزويج الحاكم إنما هو عند عدم الولي غير العاضل وجوز هذا الاحتمال ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب فإن امتنع الولد زوج الحاكم (ص) ولا بعض أب بكر أبرد منكر رضى يعقوب (ش) يعني أن الأب في ابنته المحبرة لا يكون حاضراً مخاطباً أو مخاطباً وهو مراده بالتكرار رأى بدمتعد من الخطاب لم يحل عليه من الختان والشفقة ولطيفها صاغ نفسها فرماعة الأب من حلها أو حل الخطاب ما لاوافق حتى يصفق أضراره فإن تحقق حاله الإمام أمان تزويج والازدواجها عليه ولو أفى المؤلف لم عوض لا كان أولى لأن لم تنسب الماضي والانسب المستقبل ولو عبر بجمع بدل منكر ولكن أولى لأن

بتحقق الضرر وإن لم يحصل منه رضى من مخاطب كمن علم من حاله منعه إناها من النكاح تكرر مخاطبها أم لا (قوله ولا بعض أب بكر) أن من لا يجبر بعد عاضلاً من أول وهله وكذلك الوصي المحبر بعد عاضلاً رد أول كفو ليس كالأب وفي بعض الشراح ولا بعض أب ومثل الوصي المحبر (قوله بكر) ومثلها التنب المحبر بغيره (قوله فإن تحقق) أي ولو مرة قاله الإمام الخ وانه لا يجوز الحاكم قبل العرض على الأب أو امتناعه أو زوجها الحاكم قبل تحقق العزل فسخ (قوله ولا الزوج الخ) أي فإن لم تزويج زوجها الحاكم ولا بساؤه عن وجه امتناعه إذا معنى السؤال مع تحقق العزل (قوله ولو ألقى الخ) فيه ينظر بل الاتيان بلا أفضل لأن المصنف يشك على الأحكام المستقبلية (قوله ولو عبر بجمع الخ) عبارة هذه تقتضي أن تحقق العزل إنما يكون إذا تعدل أن اتحد ولو عتكر وعبارة شب أحسن لأنه قال وقوله ويرد بالتأويل أولى لأنه يشك كلامه ما إذا كان التكرار من مخاطب واحد أو متعدداً

الشارح مبق على قراة تردون تنوين وأما مع التنوين فالنسخة التي وإن ادعى عضل العبد وأدعت هي عدمه فالقول قوله وعليها الثبات الذي تدعيه وهذا إذا كان من أهل الصلاح والاستل الجبران وكلام شارحنا ظاهر في قرأته تنوين بر دلالة عبر بتصدق وأما قرأته بالإضافة فهو نص في صورته واحدة فقط (قوله وإن وكلته عن أحب) أي أو كالتفويض وأما وقالته عن أحبت بضم التاء فلا بد من أنها فأنز وجها من غير تعيين فانه يجري على مسئلة الفضي أي فيصح أن قرب برضاها بالبلد ولم يقرب به حال العقد ع (قوله وتظاهروا) ولو بعدوا ظهرا مضافا ولو بعدوا بحد (قوله والمبالغة راجعة للإجازة) وأما رد في شرط القرب بخلافه أن الرضا إنما يكون إذا كان الأمر قربا أو أمالا الإجازة ولو بعد فغدا أنه في حالة البعد إنما يحصل إجازة يكون الأمر موقوفا وهذا في غاية العدل فلنأخذ ما يفرضه النقل أن الرضا لا فرق فيه بين القرب والبعد وصرح بالتعميم شب (وأقول) إنما بالغ على الإجازة تدعى ابن حبيب القائل بأن الإجازة إنما تكون بالقرب وأما أن بعد فليس الرضا إلا ابتكاح جديد بعد نسخ الأول (قوله لا العكس) أي لا العكس في الحكم والتصوير في الجملة أما في الحكم فظاهر وأما في التصو فلا تنوكل في الأولى أمر أو الموكل في المندرج أي موكل تخصصا كذا كان أو أني ولما قلت في الجملة نعم لو كان الرجل وكل امرأه كان عكسا في الحكم والتصوير (قوله فإن النكاح يلزمه) إن كانت تلقين به فانه في النسيطة (قوله على أحد القولين) راجع لما إذا ذكر امرأته زوجة (١٩٠) فزوجته من نفسها (أقول) اعتمد المعامل عجب وتبعه عب وشب فأن لا يستقي منه ما إذا زوجته من نفسها فانه

ثبت له حيثما اختار بين الإجازة والرد لان التوكيل على شيء لا يقع مع نفسه فليس للوكل على بيع أو شراء أو نحوه مما لا يبيع أو يشتري لنفسه (قوله لان الرجل إذا كره المص) لا يقال كون خلاصه يبيده مع غرم نصف المصداق قبل التناحية ضايعا لعمال عليه وأما بعد فقد تلذذنا نقول لا تدخل على القرم يتوكله وتظاهروا كلامه في هذه المسئلة سواء كانت صفة زوجة عن أحب أنت أو أنا أو زوجي وأطلق كذا في عب

ما عبر به المؤلف يصدق على تكرار خاطب واحد من غير تعدد والضمير في يصدق فاعلم على العسل المفهوم من بعض (ص) وإن وكلته عن أحب عين والأفله الإجازة (ش) بر يدان المرأه إذا قالت لو كبله لزوجتي عن أحب وأولى أن تم نقل عن أحب فتفلا بد أن عين لها قبل العقد الزوج الذي أحبه فلزوجها من غير تعيين معتمدا على عموم أنها فلها أن تبين النكاح أو تزده وتظهر مسوازه وجه من نفسه أو غيره وهو كذلك في المسدودة وسوازه وجهها بغير المثل أو بدونه وسواقر بزم من مابين التعيين والصدق أو صدو اليه الاشارة بقوله (ولو بعد) والمبالغة راجعة للإجازة وأما الرديف شرط القرب بولا جمل ذلك انقصر على الإجازة وأشر بقوله (لا العكس) أي أن الرجل إذا وكل رجلان زوجة من أحب تزوجهم من غير أن يستأنه أو امرأته أو تزوجهم من نفسها وهذا في النكاح يلزمه (قوله على أحد القولين) لان الرجل إذا كره النكاح فقدر على حله لان الطلاق بيده بخلاف المرأة (ص) ولأن عم ونحوه ممن تزوج وجه من نفسه تزوجت بكذا وتزوي وتولي الطرفين (ش) يعني أنه يجوز لابن العم والمعتق الأعلى والأسفل على ما نسبته والحاكم ومن زوج بولاة الاسلام أن يتولي طرق عقد النكاح إن عين له أن يزوجه من نفسه ويشهد على رضاها احتياطا لمن منازعتها

(قوله ولأن عم) خير مقدم تزويج وجهها مستأمنون وقوله وتولي الطرفين بكسر اللام مصدر تولي عطف فان على تزويجها عطف حرف ادق أو مفسر فالأولى أن يذكر عجب تزويجها لانه امرأته أو مفسر وقوله إن عين من يزوجهما منه وبشرط العلوي أو زوجه بتر وجعل الخ الباء للصور وقوله وتزويج أي يقع منها الرضا حين يقول تزويجك بكذا أو قبل أو واولا أنه يقع منها الرضا قبل الشيوخ والحاصل أن ما وقع منه تعيين نفسه وتعيين ما تزويج بعقل أي يأتي بهذه التصيغة كان قوله بتر وجعل تصورا لصيغة التزويج فقط وإن لم يقع منها واحد من أحدهما قبلها كان تصورا للصيغة التزويج وتعيين نفسه وتعيين ما تزويج وجهها وإن وقع منه واحد منها قبلها بأن يقع منه تعيين نفسه دون تعيين ما تزويج وجهها كان تصورا للصيغة التزويج وتعيين ما تزويج وجهها وإن وقع منه تعيين ما تزويج وجهها دون تعيين نفسه كان تصورا للصيغة التزويج وتعيين نفسه (قوله أنه يجوز) أي أو أما الوصي فيكرهه ذلك فهو مستثنى (قوله والمعتق الأعلى) بيان أقول المصنف ونحوه أي فإذا لم يصف بقوله وتزوجهم بعد صالحا لإيجاب والقبول من الطرفين (قوله على ما نسبته) أي من الخلاف المتقدم (قوله إن عين لها) أي في صيغة التزويج أو قبل (قوله ويشهد على رضاها) الاستدلال بشرط بل يستعيب كما صرح به في شرح المدة قوله الخطاب أي رضاها الحاصل حين تلفظه ذلك أو رضاها السابق على الصيغة المستتر والحاصل أنه إذا تبين لها قبل الصيغة المذكورة أنه برز وجه من نفسه وعين لها الصدوق وحصل منها الرضا لحوال طبقه بالصيغة فانه يكتفى بذلك والرضا بغيره التفويض وأما المشتري رضاها ولو بالسكوت كما هو ظاهر كلامهم وقال في كذا وجد عندني ما نصه ولا يحتاج لقوله قبل لان قوله تزويجك فيه قبول وقال الشيخ سالم قوله تزويجك بكذا إيجاب وقبول من جانبه وكأنه قال تزويجك قلت اه



(قوله الرد) أي صرحا وقوله محاقله أي قوله تزويجها (قوله أن ادعاء الزوج) أي في الزوج العهد أي المهرود أي الذي عنه الوكيل (قوله في أيها مصدق) انظر ههنا ماضي في باب الوكيل كالم من أن عزل الوكيل لاصح الا بالشهرة والانتهاز وأما لو عزم سرا فلا يعزل قولا واحدا (قوله وبما رتوان ادعت الخ) إشارة لترجيح أحد القولين المشار إليهما بقوله في أيها مصدق قولين (قوله فان السلطان ينظر) فمقدم الا كفاه في الثانية فان تنازعوا في العقد فمقدم أنه فضلها فان تناووا فيه فأنهم فان استروا فيه فزوج الجميع وهذا هو الذي يجب المصير اليه وان كان خلاف ظاهر المصنف (وأقول) (١٩١) يمكن حل المصنف عليه وقوله وتروى أي اذا

كانت عن يعتبر رضاها ولا المعتبر رضاها (قوله وان أدنت لولين) كلام المؤلف شامل لما إذا أدنت لهما معا ومربتين ويحمل هذا التفصيل على أنه لما عني لهما هذا الثاني كانت ناسبة للاول أو اتحد اسم الزوج حينئذ واعتقدت ان الثاني هو الاول فأنقذ ما يشال ما ذكره المصنف لاشتمال لان أشهر القولين أنه لا بد أن يعين لهما الزوج والإقلاها الخيار فان عين كل من الوليين الزوج فلا يتصور فم هذا التفصيل وتكون للاول مطلقا عليها الثاني وان لم يعين كل منهما الزوج فلها البقاء على من اختارت البقاء عليه سواء كان الاول أو الثاني من غير نظر التلذذ من الاول أو الثاني وقوله أو تلذذ بهم ولا عدليه لدخوله طلبا للاول كافي للميل إلى الخلاف لان ابن سهل لم يقدر استحقاق الثاني لها بالدخول بعدم العلم غير أن قضيته أن يكون مع العلم الفسخ بطلاق مع أنه بطلاق الآن يقال هذا خلاف ضعيف جدا وفسخ نكاح الثاني بلا خلاف كافي التوضيح (قوله لولين) وكذا الاول (قوله يعني ان المراءاة الخ) وكذا

فان لم يشهد على ذلك والمرأمة فهو حار ولو قلنا ذلك أن يقول لهما قد تزوجت على صدق كذا وكذا وتروى به وأتى بقوله وتولى الطرفين وان كان مستفادا محاقله مرد على من يقول لسه تولى الطرفين أي ايجابا وقولا (ص) ولن أنكرت للعقد صدق الوكيل ان ادعاء الزوج (ش) يعني اذا قالت المرأة قلنا كليل لم تزوجني فان الوكيل مصدق بلا عين اذا ادعى الزوج النكاح لانهم مقرب بالاذن والوكيل فاهم مقامها وان لم يدعه الزوج صدقته في وظهر قوله ان ادعاء الزوج ولو كان هو الوكيل ولو صدقته على وقوع العقد وادعت عزله قبل العقد وقال الوكيل بل بعدة حكم ابن شبرق في أيها مصدق قولين وبعبارة وان ادعت عزله قبل العقد وادعى انعقد قبل العزل فاقول قوله الآن بطول ما بين التوكيل وعقد النكاح فمخوصة أشهر والافضل قولها هو يحصل على العزل (ص) وان تنازع الاولياء المتساوي في العقد أو الزوج نظرالحاكم (ش) أي اذا كان لهما أو لوالدهم في المنة سواء أفعوه أو بنواخوة أو أعمام أو بنو أعمام فاختلفوا إليهم يتولى مقدمهم اتفاقهم على الزوج أو اختلافوا في تعيين الزوج بأن يراد كل منهم تزويجها الغير من يريده الآخر ولم تعين المرأاة أحد الزوجين والأجيب اني ما عنيته ان كان كذا كأمه فان السلطان ينظر فيمن يلى العقد منهم في الاولى ومن يزوجه هو منه في الثانية ففقه المتساوي في العقد أي في الدرجة من نسب أو ولاد (ص) وان أدنت لولين فعقد الاول (ش) يعني ان المراءاة أدنت لولين في أن تزوجهما كل من رجل ففسد لهما كل على زوج فتكون الزوج الاول دون الثاني لانه تزوج ذات زوج ومفهوم ولين أنه لو كان الولي واحد اذ لا بد من قسم الثاني ولو دخل بها وفي قوله أدنت دلالة على أنها غير مجبر وهو واضح (ص) ان لم يتلذذ الثاني بلا علم (ش) يعني أنه يحكم بها الاول ان اتنى تلذذ الثاني منها بمقام خدمت وطعاف قولها على المشهور بلا علم منه أو من الماقله بالاول فهي الاول في صورتين بان لم يتلذذ الثاني منها أصلا وتلذذ بها علم ولثاني في صورتين بان تلذذ بها بلا علم منه وان وعمل كونها الاول اذا تلذذ بها الثاني علم حيث ثبت علمه بالينة أي بان تشهد البينة على اقراره قبل التلذذ بأنه علم انه نان وأما آخر ذلك فقط بعد التلذذ فلا تكون للاول لاحتمال كنهه وتكون للثاني تزوجة ولكنه يفسخ نكاحه علم اقراره ويصكون نفسه بطلان لانه مختلف فيه كافي ز (ص) ولو تأخر تقويضه (ش) مبالغة في مفهوم الشرط أي أنها اذا تلذذ بها الثاني بلا علم فلها تكونه ولو كان التقويض أي لان قول الذي عقد للثاني متأخرا عن الاذن لعاقدا الاول وقوله تقويضه من إضافة المصدر الى مفعوله والاصل تقويضها وقال البايجان فوضت لاحده ما بعد الاخر فان النكاح للاول ويفسخ نكاح الثاني ولو دخل وقوله (ان لم تكن في عقد وفاة) شرط في المفهوم أيضا أي ان الثاني اذا تلذذ

المراءاة أدنت لولين (قوله ان لم يتلذذ) والمراد ان تلذذ ارضاها السترو وانظر هل تلذذ الصغر بقوت كالكبر أم لا الا ان هذا خلاف قول الشارح بمقامات وطه واما قلناه صرح بعضهم وارضاء الخطاب لانه قالوا انك لو خلاج ثم تصادق هو والزوجة على أنه لم يقع منه تلذذ ولو طعم الحكم هل تكون ههنا الخوف فو تاعلى الاول أو لا تكون فو تاعلى ظاهر نصوصهم ان الدخول فو ت (قوله ولثاني في صورة الخ) وعمل كونها الثاني أيضا وان لا يكون الاول تلذذ قبل تلذذ الثاني والا كانت مطلقا (قوله تقويضها) أي اماند الثاني المفهوم من المقام أو الميراث التقويض في التيسير للزوج الثاني والاضافة تأتي لادق ملاسية

(قوله ان لم تكن حالة التلذذ الخ) أي بان عقد ودخل في حياته أو عقد في حياته ودخل بها بعد وفاته ثم يصدق المصنف بصورة غير مرادة وهو ما إذا كان عقد الثاني في عتد وفاته الأول ودخل بها الثاني بعد العقد وذلك لأنه في تلك الحالة يتأخر بها على الثاني (قوله أما ان تلذذ بها الثاني) أي وكان العقد بعد وفاته الأول أو قبل وفاته وهي المشار لها بقوله ولو تقدم العقد الخ ثم لا يخفى ان كلام المصنف يفيد انه اذا تلذذ بها في عدة الوفاة لا تكون له وهل يتأخر بها عليه اذا وطئ في العدة وقد عقد قبل وفاته الأول أم لا لان العدة وقع على ذات الزوج والذي يظهر الأول نظر وقوع الوفاة في العدة وهو الذي جزمناه في مسئلة المفقود كذا قررنا وأما لعلم (قوله اختاره من نفسه لامن الخلاف) أي اختاره من نفسه مقابلا بقول ابن المواز (قوله وجواب ز فيه نظر) قال الشيخ أحمد فان قيل ما سبب الخلاف الذي اختاره من ابن رشد فالجواب ان تشبه ابن المواز ذلك بان عقد ودخل قبل الموت أو الطلاق ففسد القول الثاني اذ مذهب ابن عبد الحكم أنها لا تقوت (١٩٣) على الأول بحال فقد ثبت من هذا القول انها الأولى مطلقا وقول ابنه الثاني مطلقا

وحديثه يتوجه أن يقال ليس ما اختاره من ابن رشد أحد القولين بل هو قول ثالث بالتفصيل فكان المناسب لاصطلاح المصنف التعبير بالفعل دون الاسم وقد تقدم ما يشبه هذا في باب الأيمان بالنسبة للشئ ولعل المصنف لما رأى ان ما اختاره ابن رشد بعض ما تقدم لا غير مجله مختارا من الخلاف وكذا يقال فيما تقدم ثم ان قول محمد ان ذلك بمنزلة الخيل يدل على انه دخل غير طاهر وقد صرح بذلك عنه ابن عرفة في فتاها انتهى قال الثاني وكان المناسب لاصطلاحه التعبير بالفعل فيقول على ما ظهر وهو اعتراض لا شك في صحته وجواب ز فاسد لان هذا علم بالنقل والرواية لا بالاحتمال (قوله وما وقع في الشارح) أي من ان عمل فمضهما ما لم يدخل بها أحدهما فان دخل كلتني دخل بها (قوله لاجل بيته) على نفسه عقد الثاني (قوله لاجل بيته بعلم) أي فإنيته شهدت

بها غير عالم فانها ان تكون له ان لم تكن حال التلذذ بها في عدة وفاته أما ان تلذذ بها الثاني في عدة وفاته من الأول كان مات عنها قبل الخول الثاني ثم دخل بها الثاني بعد موته وقبل انفساه عدة فيفسخ نكاحه وموتها كمال عدة الأول وموته وقوله وقائليان الواقع لا لا احتراز اذا لم تكن العدة هنا لاعدتة وفاة لان طلاق الأول انما يكون قبل الخول والمطلقة قبله لا هادة عليها انذا باتى أن يكون الأول دخل بها وتكون الثاني وقوله (ولو تقدم العقد على الاظهر) مبالغة في مفهوم الشرط الثاني أي ولو كان التلذذ في عدة وفاته لا تقدم العقد على موت الأول على الاظهر فيفسخ نكاحه وموته الأول ويتأخر بها عليه وقال ابن المواز يقر نكاحه معها ولا ميراث لها من الأول بمنزلة ما اذا عقد ودخل قبل موته انتهى ورده المؤلف بلو وكان المناسب لاصطلاحه التعبير بالفعل لان ابن رشد اختاره من نفسه لامن الخلاف وجواب ز فيه نظر انظر الشرح الكبير (ص) وفسخ بطلاق ان عقدا بزمن أوليته بعلمه انه ثان (ش) أي وفسخ عقد كل منهما ان عقدا بزمن واحد تصحفا أو شك بالاطلاق سواء حصل دخول منهما أو من أحدهما أم لا وما وقع في الشارح مما يخالف ذلك لا يقول عليه وبوجه وقوع العقد في زمن واحد كالشك في ذلك كما هو ظاهر كلام أبي الحسن وعقد الثاني لاجل بيته بعلمه انه ثان بالطلاق أيضا وتردد لاول بعد الاستبراء وقوله أوليته المعطوف على فاعل فسخ محذوف وأول تقسيمه على الواو كآرى والضير في بعلمه لزوم دليل قوله (لان أقر) انه ثان أي لان أقر الثاني انه عقد وهو عالم بالأول ثم بين أو أقر بعد بانه ثانياً وهو عالم بالأول فيفسخ نكاحه بطلاق لاحتمال كذبه في دعواه العلم بالأول ويزعم المهر كاملا وحكم ما اذا قامت بيته على علم الولي انه الثاني حكم ما اذا قامت على علم الزوج انه ثان فيفسخ بطلاق (ص) أو جهل الزمن (ش) أي وكذا يفسخ النكاح بان بطلان علم أحدهما اذا جهل الزمن للعقد ن بحيث لم يعلم السابق منهما فان دخلا كما كانت لاولهما دخولا علم والافضاء صورة أو جهل الزمن انه جهل تقدم زمن أحدهما على زمن الآخر مع تحقق وقوعهما في زمنين وأما مع احتمال اتحاد زمانهما فهو داخل في قوله ان عقدا بزمن كامل (ص) وان مات وجهل الآخر

بأقرار قبل التلذذ دخل وهو عالم انه ثان فخلاصته شهادة البيته بعد الخول انه كان أقر قبل الخول انه عالم بانه ثان فني سوا عقد فمض علمه أو شهدت العلم بانه ثان بعد العقد (قوله لان أقر الخ) حاصله ان الأقرار بعد الخول ويحتمل صورة ثان الأولى أن يقر فيقول عقدت وأنا عالم بالأول ثم دخلت وأنا عالم بالأول (قوله ويزعم المهر كاملا) ولا تكون للأول (قوله وحكم ما اذا قامت بيته) أي قامت بيته أي على إقرار حالة العقد ان هذا الزوج ثان قال عجب قلخص من هذا انما ادعى كل من الزوج أو الزوجة انه علم قبل التلذذ أن الزوج ثان فثبت ذلك بيته فانها تكون للأول ومثل ذلك ما اذا ادعى الولي انه عقد للزوج وهو عالم بانه ثان وثبت ذلك بيته وأما اذا ادعى الزوج بعد التلذذ انه كان عالم بانه ثان فانه يفسخ نكاحه بطلاق وأما دعوى الزوجة أو الولي في هذه الحالة فلا يعمل بها وتنفى زوجة الثاني وفائدة الفسخ بطلاق انه لو تزوجها بعد ذلك كانت عنده على طلقين (قوله ما لم يدخل بها أحدهما) وان دخل بها أحدهما كان أولى بها (قوله وجهل الآخر) جملته بالمتعذر في عقد

وقوله في الارث قولان متبدأ وخبر حواب الشرط وقوله الاحق افعال التفضل على غير باه أي المستحق (قوله في الارث) أي النصف الزوجة وعدم تعيين مستحقها لا يضر وعدم ارث واحد منهما بالكلية متناعلي أن الشك في تعيين المستحق كشك في سبب الارث وراى بعضهم أن القياس دفعه الزوجين لأن النزاع في تعيين مستحقه لا في أصل وجوده (١٩٣) ولكن رجح عدم الارث بتعيينه

محمل القولين إذا أدى كل  
أما الاول وأدعى أحدهما أنه  
الاول وقال لا - ترأدى أو علم  
الاول والثاني وقال الاول الثاني  
أنتم تلذذ وقال الثاني بل تلذذت  
غير عالم (قوله أي وعلى القول الخ)  
هذا التفرير يصدر به في ك وقد  
نقله جراح عن الباب ناقلا عنه  
بعض المذاكرين في قوله قدر  
مسيراته أي من ماله كما إذا كان  
يخصه من ماله غير الصداق عشرة  
دنانير وصداقها عشرة وقوله فأقل  
ظاهر وقوله ومن كان ميراثه أقل  
كما إذا كان يخصه من ميراثها  
عشرة دنانير وصداقها عشرة  
دينار فإنه يفرع عشرة (قوله وهذا  
التفرير يظهر الفرق بين القولين)  
وذلك لأن القول الاول يقول  
بالارث من ماله كان ماله كثيرا  
أوقلا ويدفع الصداق ويرث  
منه كان قليلا وكثيرا أو لم يكن  
له مال أصلا الا الصداق  
بخلاف الثاني فإنه على تقدير إذا  
لم يكن له مال فإنه يفرعه ولا ارث  
وإذا كان ماله كغيره أ كغيره  
صداقها بأضعاف مضاعفة  
لا بأخذ شيء (قوله وكلام  
المؤلف) أي الذي هو قوله وان  
مات وجهل الاحق ففي الارث  
قولان إلى قوله وعلى الارث  
بإدخال الغايمة (قوله وكل يدعيها)  
والاول لتعليل (قوله وذلك حيث

ففي الارث قولان (ش) أي فان مات المرء فمات جاهل الزمن وجهل الاحق من الزوجين  
أي التي يقضى بالزوجة لو علم به وهو اما الاول قبل دخول الثاني أو الثاني بعد دخوله  
فاختلف في ثبوت الارث للزوجين منها وعدمه على قولين للتأخيرين وأصك كثرهم على  
سقوطه وبعبارة ومحل الخلاف إذا كان بين العقد من قرب وأما ان وقع في زمن ولوشكا  
أو وهما فلا ارث اتفاقا لأنه يفسخ بطلاق كغيره فهو متفق على فساد (ص) وعلى الارث  
فالصداق والاقرأته (ش) أي وعلى القول بالارث فاللازم لكل من الزوجين الصداق كله  
لأنه مقر بوجوب ذلك عليه لورثة فلا يستحق شيئا الا بعد دفع ما قر به ولو لم يكن له مال الا  
الصداق ويقع الارث فيه وعلى القول بعدم الارث فاللازم (الرائد على ارثه على تقدير  
الارث فمن كان صداقه قد مر ميراثه فأقل فلا شيء عليه ومن كان ميراثه أقل من صداقه غرم  
ما زاد على ميراثه لاقراره بشيئونه عليه فلو كان ما يرثه من ميراثه من صداقها لا يكون شيء ولا عليه  
كما إذا كان ساويا وان لم يكن له مال غرم الصداق وبهذا التفرير يظهر الفرق بين القولين  
وكلام المؤلف حيث أدى كل منهما إلى الاول وان شك فلا غرم كما في نت وعليه فان شك  
أحدهما فلا غرم عليه وبغيره لا آخر الزا ثمن الصداق على الارث (ص) وان مات الرجل فلا ارث  
ارث ولا صداق (ش) أي وان مات الرجلان أو أحدهما والمستحقان هما من جهل الاحق فلا ارث  
لهما من جهة ولا صداق لهما عليهما اتفاقا لأن سبب الارث والصداق الزوجة ولم تثبت لان انشك في  
زوجية كل منهما وبعبارة والفرق بين موتها وموتها من الزوجة في موتها بمحضة وكل يدعيها  
وهنا لا يمكن دعوى تخفيفها على كل منهما في شرح (ه) مانصه بتعيينه سكك المؤلف عن بيان  
كونها تعتد في هذا المأول أرا لا - نحن نعرضه والتي ينبغي الجزم به أن يقال إنها تعتد عدة  
وفاته حيث كان يشيع النكاح بطلاق وذلك حيث حصل الاقرار بالنكاح أو حصل نكاحها في  
زمانين فإن كان يفسخ بطلاق كما إذا وقع العقدان في زمن تخفيفا أو شكاً فإنها تعتد عدة طلاق  
ولا تعجب عليها العدة في هذه الحسنة إلا أن يحصل دخول ولوم أحدهما لان نكاحها في الاول  
من المختلف في فساد وفي الثاني من المجمع على فساد تأمل (ص) وأعدلية متناقضتين ملغاة  
(ش) أي وأعدلية إحدى بتعين متناقضتين ملغاة كالأوام أحدهما بين أن نكاحه سابق  
ونكاح غيره لاحق فأما غير معينة على عكسه وكانت احدهما أعيدل من الاخرى فإن زيادة  
العدة كغيرها من المرجحات لا - تية في باب الشهادة غير معتبرة هنا القيام الزا بدم مقام  
شاهد وهو ساطف في النكاح دون البيع تنسقط البيئات لتناقضهما وعدم مرجح وحيد في قيد  
قوله فيما يأتي في باب القضاء وبز يدعاه لغير النكاح وأشار بقوله (ولو صدقت المرأة) إلى أنه  
لا يقضى بالأعدل من البيتين ولو صدقت المرأة لانهما لانساقطان الزوجان بلا يئنة فلا  
يلتفت إلى قول المرء أحد عند فلا بد من حذف في كلام المؤلف أي وأعدلية إحدى بتعين  
متناقضتين ملغاة بخلاف المضاف والمضاف اليه الذي هو الموصوف وأبقى صفته لادالة عليه  
ولما كان النكاح الفاسد بالنسبة إلى الفسخ وعدمه أقساما ثلاثة وهي ما يفسخ قبل الدخول  
وبعد الدخول وما يفسخ قبل الدخول لا بعده وما يفسخ أبادر ع في ذكرها على هذا الترتيب

(٣٥ - غرضي ثالث)

وهي المشار إليها أو جهل الزمن أي وان لم يحصل دخول (قوله وأبقى صفته لادالة عليه) أي لادالة على الموصوف بصفتها أي وأما  
العدة على المضاف فأخذ من المعنى لأن موجب المفاضلة بين الأمرين إنما يكون قائما بأحدهما

(قوله أو من امرأته) كذا في نسخة أو من امرأته لأن الموجد في غيره من أمر أو بالاحسن أن يقول المصنف وفسخ نكاح أو من الزوج فيه بكم تشهدون من امرأته لأنه لا بد أن يكون الموصى بالنكاح الزوج والموصى بالنكتمان الشهود (قوله أو بمنزل) أي عن منزل (قوله الحكم نكاح السر) لا يعني أن المصنف يتكلم على حكم نكاح السر (وأقول) أقدم برام أن الحكم بالطلاق وأخذ الخطاب أن الحكم المراد للشارح هو المنع فقد قال وقول المصنف فسخ بدل بطريق الالتزام على أنه منوع قال ابن عبد السلام لا خلاف أعلمه في المنع منها انتهى فإذا علمت ذلك فقول الشارح ثم أشارا بما بالصراحة أو بالالتزام فهو بالنسبة للحكم بالالتزام والعلامة قد يستعملون الإشارة فيما يشمل السر بيمين (قوله والمشهور الخ) مقابلة قول يمين يميني (قوله أنه المتواصي بكمته) الحاصل أن نكاح السر هو ما أوصى فيه الزوج والشهود بكمته إذا لم يكن اليمين خلوها من نكاح أو فاضل ولا يضر وأن يصاحبه الولي فقط أو الزوج وحده فقط أو هما الشهود دون الزوج فلا يضر أيضا وكذلك الاتفاق الزوجان والولي على اليمين دون إيصاء الشهود فلا يضر أيضا وكذا نسخة حاولو وفسخ موصى بكم تشهدون من امرأته الخ ونحوه في المواقيت قال له وفسخ موصى بكم تشهدون من امرأته فإذا علمت ذلك فقول الشارح أنه المتواصي بكمته أي المتواصي فيه الشهود فإذا كان كذلك فقول المصنف وإن بكم تشهدوا وفيه أو والحال وانما فسخ لأن اليمين من أو صاف الزنا قال عجم فهم من قوله (١٩٤) بكم تشهدونه لا يكون نكاح سر بإيصاء شاهد واحد بكمته بل يقسم بمقدم

أنه لو كثرت الشهود أو وصى بكمته ماعد شاهد من يفهم أنه لا يكون نكاح سر وسياق الشارح أنه يجمل الواو للبالغة وسياق ما فيه فإذا علمت الذي قرأه فيكون قول الباجي أن اتفق الزوجان والولي على كتمه ولم يعملوا البينة بذلك فهو نكاح سر انتهى ضعيفا (قوله امرأته الخ) فقصته لو كانت امرأته لم يكن نكاح سر ويقال إن ابن عرفة إنما قال امرأته نظرا للشأن لأن الشأن أن ذلك بكم عن امرأته (قوله أو بكم أو ذلك بكم عن أهل منزله) عبارة جبرام في حله أو بكم أو ذلك في المنزل الذي نكح فيه ونظروا في غيره أو عكسه فإذا علمت ذلك فسخ عن ذلك بقوله عن امرأته لأنه إذا كان عن

فقال (ص) وفسخ موصى وإن بكم تشهدوا من امرأته أو بمنزل أو أيام أن لم يدخل ويطل (ش) يشير بهذا إلى حكم نكاح السر وإلى معناه وإلى ما يترتب عليه والمشهور رأته المتواصي بكمته ولو شهد فيه جماعة مستكرهه وقال يمين يميني هو أن لا يشهد فيه شاهدان قبل النخول وإذا فرغنا على المشهور فلا فرق بين أن يسأل الشهود أن بكم أو ذلك من امرأته دون أخرى وظاهر امرأته أو غيره هو ظاهر ما سكته المؤلف عن الواضحة وفي كلام ابن عرفة امرأته أو بكم أو ذلك عن أهل منزله دون غيرهم أو بكمته ثلاثة أيام ونحوه وأما ابن حبيب الغنصي ولو يمين فقط فإن ذلك كله نكاح سر وهذا كله إذا كان المتواصي بالنكتمان قبل العقد أو حينه وأما لو امرأته الشهود بالنكتمان بعده فانه ليس نكاح سر ويؤمر من ياشهده به ولا بد أن يكون للزوج في نكاح السر مدخل فلا تسكتكم الولي والزوجة دون الزوج ولا يضر وأما ما يترتب على هذا النكاح فأمران أحدهما التصريح بطلانه لا يختلف فيه ومحمل فسخه ما لم يدخل ويطل فإن دخل وطال فلا فسخ لحصول مقابلة الظهور المطلوب على المشهور وتعقب قول ابن الحاجب بفسخه بعد البناء وإن طال على المشهور بأنه غير موجود ففسخا عن كونه المشهور فقوله وفسخ أي بطلاق ولها السعي بالنخول إن كان والا فإصداق المثل وقوله موصى أي بكمته بديل المبالغة والقرينة قوله وإن بكم تشهدوا فقط دون الزوج وحده والولي على المشهور الرد على يمين يميني القائل بأن نكاح السر هو أن لا يشهد فيه شاهدان قبل النخول كما مر والطول هنا بما يحصل فيه الفسور والثاني أنه يعاقب الزوجان والشهود مع الممد لا مع المطلع واليه الإشارة بقوله (وعقبوا الشهود) وظاهره وإن يحصل دخول وهو ظاهر لأن نكاحهم

امرأته أو قول المنزل (قوله ونحوها) إن كان المراد أن لا يزوجها فإن كان المراد الإجماع فما بعد موافقة العصيان فذلك قال بعض والمراد بالأيام الجنس أي جنس الأيام أي المصطفى في اثنين فيصدق باليمين (قوله لأنه مختلف فيه) وذلك لأنه روي لأصحاب ما لا ينكح في هذا النكاح جائز وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي (قوله على المشهور) أي خلافا لما أقامه ابن الحاجب (قوله أي بكمته) لا يعني أن بكمته نائب الفاعل فهو عند تخفيف الجازم المضاف فتنصل الضمير واستقر في عامل (قوله وبالخ) لا يعني أن ما قبل المبالغة أن يكون الموصى بكمته هو الشهود والزوج والولي أي والذي يوصى هو الزوج فقط وإذا علمت ما ذكر فالمراد على إيصاء الشهود بالنكتم فينضمح أن تكون الواو للبالغة بالاعتبار المذكور وإن تكون الواو للعال كقوله زنا ولا تبع لبعض الشراح (قوله الرد على يمين يميني) لا يعني أن الرد على يمين يميني لا يكون الواو للبالغة بل تكون الواو للعال أيضا على أنه إذا كانت للبالغة يكون الرد بما قبل المبالغة وما بعدها بخلاف ما إذا جعلت الواو للعال فالرد ليس بالواو بل الرد بيمينين كون نكاح السر هو الموصى بكمته الشهود (قوله والطول هنا) أي خلاف الطول في نكاح البتة (قوله وعقبوا) أي الزوجان بما يكون ناجم عن وبالواو فاعقاب على الأولياء والأرجح نصب الشهود مفعول معه لضعف رفعه عطف على غير رفع لعدم الفصل والنصب مختارا لضعف التسق \*

وظاهر المصنف ولو شهدوا عندهم من روى جواز ذلك لان الانسان لا يجوز له أن يشهد إلا بما عجز في مذهبه (قوله الانتهاز) أي أوليلا  
 أي أو بعض ذلك (قوله هذا عطف الخ) فيه مسامحة إذا المعطوف جاز وهو مفسوخ قبل الدخول وجوزوا المعطوف عليه هو قوله ونسخ  
 النكاح المتواصي بكتبه (قوله عندنا بن القاسم) ومقابله يفسخ ولو دخل (قوله لأنه لا يزيد ويقتصر) لأنه إذا كان الشرط منه يكون  
 الصداق أن يزيد وإذا كان من غير أن يكون الصداق قلنا (قوله لأحدهما) والاولى أن يزيد أو لا يلهما لان اقتصاره على ما ذكره هو أنه يفسخ  
 عند اختياره لمعطله لا لأنه أشد وليس كذلك فانه الشيخ أحمد (قوله أو على أن لم يأت بالصداق كذا فلا نكاح وجاهه) وأما أن وهبت  
 له قبله فالتفاهره حكيم كما إذا أتى به من التفصيل (قوله وبثت بعده بالمسي) (١٩٥) وهذا إذا مسمى شيئا وكان حلالا لا لا فسد  
 المثل والنكاح في هذه والتي قبلها

فاسد لعقده (قوله عند الاجل)  
 أي عند تمام الاجل أي في اليوم  
 المتم للاجل وأما قوله حتى انقضى  
 الاجل أي بعد تمام الاجل (قوله)  
 فلا نكاح بينهما ما قول واحد) لا قبل  
 الدخول ولا بعده لأنه لم يحصل  
 عقد بالكتابة لأنه معلق ولم يحصل  
 المعلق عليه إلا بتعبيره بالفسخ  
 بدل على أنه منقصد (قوله وظاهره)  
 أي ظاهر قول التوضيح فلا نكاح  
 بينهما ما قول واحد الخ هذا معناه  
 قال الشيخ أحمد قول المصنف  
 وجاه به مقيد لأمرين أحدهما أن  
 الجعي لا يصير بسببه متهما الثاني  
 أنه إن لم يجز به يفسخ قبل الدخول  
 ويعدده وهذا كالصريح في كلام  
 ابن رشد (قوله لا خيار للجلس)  
 يبحث فيه بعض الشيوخ بأن  
 اشتراطه في البيع يفسد فأولى  
 النكاح بل البيع أولى بالصح لان  
 ان خيار عهده فيه في الجملة وأجاب بأن  
 النكاح مبني على المكارمة فنسخ  
 فيه ما لم يباح في غيره (قوله أو)  
 لتفريق الصفة) كعدم يساوي  
 اثنين على أن يعطيه ألفا مثلا أي

العيان لكن قال ابن ناجوان المعاقبة انما تكون بعد الدخول أي وإن لم يحصل فسخ (ص)  
 وقبل الدخول وجوزوا على أن لا تأتية الانتهاز (ش) هذا عطف على قوله إن لم يدخل ويطل  
 أي وفسخ النكاح المتواصي بكتبه أن لم يدخل ويطل وفسخ قبل الدخول وجوزوا أن يفسخ بشرط  
 أن لا تأتية أو بآتيها الانتهاز أو وليلا بمعنى بالدخول عند بن القاسم ويسقط الشرط ولو لم يهر  
 المثل وإن كان فاسدا للعقد لما في الشرط من التأثير في الصداق لأنه لا يزيد ويقتصر لذلك وإنما  
 كان يثبت بعد الدخول بخلاف نكاح المتعة لدخوله هناك دوام النكاح يسده إلى المات  
 وتصنيف الزمن لا تأثيره في العقد بعد الدخول وإنما قال المؤلف وجوزوا بالثلاثه من هذا  
 النكاح لما كان معنى بعد الدخول يكون الفسخ فيه استحبابا فندفع ذلك التوهم (ص) أو  
 بخيار لأحدهما أو غيرا وعلى أن لم يأت بالصداق كذا فلا نكاح وجاهه (ش) أي وما يفسخ  
 قبل الدخول وجوزوا وبثت بعده بالمسي ما إذا تزوجها على خيار يوما أو أكثر فزوج أولها أو  
 لتغيرها ولو أغشيه وكذلك الجواب فمن تزوج امرأة على أنه إن لم يأت بالصداق الذي وقع  
 به العقد أو بعضه إلى أجل كذا فلا نكاح بينهما ما في عقد الاجل أو قبله وإن لم يأت به حتى  
 انقضى الاجل فلا نكاح بينهما ما قول واحد فانه في التوضيح وظاهره أنه يفسخ إذا لم يأت به  
 يأت به أسلا والبعض بخيار بمعنى على الاختار للجلس فلا يضر على المقتصد (ص) وما قد  
 لصداقه (ش) هو معطوف على موصي بكتبه هو ينفذ في نفسه من أن ما مر فاسد لعقده أي وما  
 يفسخ قبل الدخول لا بعده ما قدس من النكاح لصداقه أما لعدم جواز بيعه كما بقى وأنت فري  
 الصفة كسكاح مع بيع أو لضمين إثباته رفعة كدفع العبد في صدقه وسأيت ذلك كله (ص)  
 أو على شرط يناقض كأن لا يقسم لها (ش) معطوف على قوله على أن لا تأتية الانتهاز لأنه ما  
 فسد لعقده أي أو وقع النكاح على شرط يناقض المقصود منه كشرط أن لا يقسم لها في الميت  
 مع غيرها وأعاد العامل البعد وكقده على أن لا مراءيت بينهما ما وعلى أن لها نفقة مسماه في  
 كل شهر وكذا لو شرط نفقة زوجة الصغرى والسفيه أو العبد على الأب أو السيد يفسخ قبل  
 ويثبت بعد بغير المثل ويسقط الشرط ويكون على الزوج في الجميع ولو شرط نفقة الكبير  
 المالك أمر بنفس العقد على غيره كالجواب كذلك ابن حبيب إلا أن ترضى الزوجة  
 لتكون النفقة على غير الزوج فيثبت العقد ومثل ذلك أو أعطى الزوج حبيلا بالنفقة لأنها ليست  
 بدين ثابتة في الذمة كالمهر فيفسخ قبل ويثبت بعد لا بشرط الجعل بالنفقة كشرطها على

أنه جعل بعض السلعة معا بعضا فأنجز اجتماع البيع والنكاح ويثبت بعده بصداق المثل ولول تمجيته تفرق صفقة مع أنه  
 جمع بين بيع ونكاح في صفقة إن قصد صفقة النكاح وحدها وكذا صفقة البيع فقد فرق الصفقة عن وحدتها (قوله أو على أن  
 لها نفقة مسماه في كل شهر) لعل وجه ذلك أنه لا يمكن أن يطرأ ما يقتضي أن لا تكون تلك النفقة المرأة المذكورة والظاهر أنه يدخل  
 في ذلك ما لو حصل لها درهم معينة في كسوتها كل سنة لاحتمال ارتفاع السعر (قوله ولو شرط نفقة الكبير الخ) كذا في نسخة  
 الشارح وفي العبارة حذف والتقدير نفقة زوجة الكبير (قوله إلا أن ترضى الزوج الخ) مفاد النقل أن هذا الاختصاص لم يبط بقوله  
 ولو شرط نفقة الكبير الخ ولكن الظاهر أنه لا فرق بين ذلك وبين ما قبلها في جواز ذلك وقوله لو كان النفقة كذا في نسخة الشارح باللام  
 وهي بمعنى الباء (قوله لأنها ليست بدين ثابتة في الذمة) فيه تطرؤ على قاعدة المذهب

ان الجملة تكون بدین لازم أو یل الی الزوم الا ان یقال شرط الجسد بالنفقة كشرط النفقة على غیر الزوج ذکره فی ك (قوله وهذا الخ) ای یحل كرون الفسخ فی التزام النفقة على الأب أو السمد (قوله ما یمن الخ) ومثل ذلك یجری فی العبد فالشرط فی أصل النكاح نفقة زوجة العبد على سیده لكان قاله ما یفسخ قبل البناء ویثبت بعده بهر المثل ویسل الشرط ویكون على العبد وجهه انه قد عوت السید قبل انقضاء العدة ولو شرط انه ان مات قبل انقضاء العدة لم یجعت على العبد جاز كأفاده المطلب (قوله فسد اتفاقا) والحكم ما تقدم من الفسخ قبل الدخول والحاصل انه اذا شرط نفقة الزوجة على أبي السفیر والسفیه وسید العبد فاختلف فيه بالجواز وعده والعلة فدل على وجوب هذا الخلاف الی آخر ما قال وأما اشتراط نفقة زوجة الكثیر فاتفق على المنع ولا یدخله الخلاف فی المسئلة الأولى لظهور المقرر والفساد فی هذه كأفاده المطلب (قوله ولو اختلفا فی الطوع والشرط الخ) هذا جاز فی السید والسفیه والسفیه كأفاده المطلب (قوله فالتی قول قول مدعی الشرط للعرف) قال فی ك قلت وانظر هل یعارض ما ذكره هنا فی العید قول المؤلف ونفقة العبد فی غیر خراج وكسب الاعرف لان الأصل استواء العرف والشرط أو یفرق هنا بينهما انتهى ك (قوله اذا شرط أن یؤثر علیها غیرها) هذا یتكون منه وقوله أو یؤثر على غیرها هذا یتكون منها أرمن ولها (قوله ألا یعطى الولد) لعل المراد أن لا یعطى الولد انه لو حصل فرأى لا تنقح (١٩٦) حضنة الولد ولا تأخذ (قوله فان النكاح مع صحیح) ای ولا یفسخ قبل ولا بعد

ولا یزیم الوفاة وانما یسحب قط وهذا الكلام فیما لا تعلق فیسه فان علنی طلاقها أو طلاق من تزوجها علیها على التزوج أو طلاقها أو عتیق من یسری بها علیها على وقوع ذلك منه وقع ما علقه عند وقوع المعلق علیه (قوله ومطلقا كالنكاح) الكاف معنی مثل معطوف على نائب فاعل فصح ومطلقا حال من النكاح ای فصح مثل النكاح لاجل ومما شبهه حالة كون النكاح لاجل مدخولا فییه أو غیر مدخول فییه فان قلت ما شبهه النكاح لاجل فالجواب ان المراد يشبه ما یصر فيه بالتأجل كان أعلم الزوج الزوجة بأنه مفارق بعلمه فیه مثلا كافی تزوج أهل الموسم من یمكنه بعد سفره وظاهر المصنف كالدونة وغیرها قرب

غیر الزوج وهذا ما لم یبین انه ان مات المتزوج قبل البلوغ أو الرشد رجعت على الزوج ولا جاز اتفاقا ولو شرط سقوطها بعوت الملتزم ولا تعدى على الزوج الا بالبلوغ أو الرشد فسد اتفاقا ولو طوع بها استطوع بعد العقد جاز وسقطت بالموت لانها بهيمة لم تقبض ولو اختلفا فی الطوع والشرط فی صلب العدة فالقول قول مدعی الشرط للعرف (ص) أو یؤثر علیها (ش) أو یوما یفسخ قبل الدخول ویثبت بعده بهر المثل اذا شرط أن یؤثر علیها غیرها أو یؤثر على غیرها أولا یعطى الولد أو علی أن أمرها سدا هو اذا عثر على الشرط المتأخر بعد الدخول ثبت النكاح وأنی ای یطل الشرط المتأخر وجب لهما من القسم ومما معه ما یحب لغيرها وأیه أشار بقوله (وأنفی) واحتیز بقوله ناقض عن الشرط المكروه وهو ما لا یقتضيه العقد ولا ینافیه كشرط أن لا یتزوج علیها أو یفرجها من مكان كذا فان النكاح مع صحیح ولا یم الزم الشرط وكروه عن الجائر وهو ما یقتضيه العقد ولو لم یذكر كشرط أن لا یضر بها فی عمره أو كسوة وخصوه ما فاذ كره وحذفه سواء كسایفی (ص) ومطلقا كالنكاح لاجل (ش) یعنی ان النكاح المؤجل وهو نكاح اشتد یفسخ بعد البناء كما یفسخ قبله ویعاقب فیه الزوجان ولا یبلغ جماعا یبلغ الحد والولد لاحق وقسوه بفی طلاق وقیل به وهل فیه المسمى بالخول أو المثل قولان ابن عرفة ولو قیل بالمثل على ان المؤجل لاجلها كانه وجهه النفسی الحسن المسمى لانفساده لعقد وادخلت الكاف كل فاسد لعقد غیر ما تقدم من نكاح اختیار وتعلیق النكاح على اشیاء بالصدق (ص) أو ان مضی شهر فأناتزوج كذا (ش) المعطوف محذوف وهو معطوف على معنی ما مر ای وفسخ ان قال أناتزوج كذا مدة كذا أو قال ان مضی شهر فأناتزوج كذا ای ورضیت بذلك هی ولیها وقصد به ان تمام العقد یجبت

الاجل أو بعد بحث لا یدركه عرأ حدهما الفرق فیینه وبين عدم وقوع الطلاق على أجل لا یبلغه عمرهما ان المانع لا یحتاج اذا وقع فی العقد أشد تأثیرا من المانع الواقع بعده قاله ابن عرفة وظاهر كلام ابی الحسن ان أجل العبد الذى لا یبلغه عمرها لا یضر بخلاف ما یبلغه عرأ حدهما فیضر وهل یعتبر على كلامه فی قدره سناتون أو سبعون أو خمس وسبعون الا بقیة الفقد وهذا كله اذا علم الزوج المرأة أو ولیها بقصد من الاجل أو ما ان لم یقع ذلك فی العقد ولا شرطه الا أن الرجل قصده وفهمت المرأة منه فله یجوز وقیل بالنساذ فان تم فهم المرأة كذا فليس بعتة اتفاقا (قوله وقضه بغیر طلاق) وهو الرأى وهو هذا بقصدته جمع على فساده وحبس ذن فكس امرأه نكاح متعة ولم یلذذ فیها الا أن یتزوج بها (قوله لاجله) ای المعین بینهما لان الصداق یقبل ویكفر باعتبار ذلك (قوله لانفساده لعقد) لا یجوز أن یفسد لعقد الا أنه وجد ما یؤثر بخلاف الصداق وهو یوجب صدق المثل (قوله وتعلیق النكاح) معطوف على قوله نكاح اختیار (قوله أو ان مضی شهر) هذا نكاح متعة تقدم فیها الاجل (قوله وقصد به ان تمام العقد) ای یولی كان هذا وعدا فیما یبشر نقل عن غیر واحد من القروین

(قوله المختلف في صحته وفساده) أي لا يختلف في جواز عدم جوازها إذا قائل (١٩٧) يجوز الشغار وانكاح العبد (قوله ولو كان

المختلف خارج المذهب) أي الخلاف القائل بالصفة أي فذهبنا قائل بالفساد وغيرنا كالشافعية مثلا قائل بالصفة وقول الشغار أي صريح الشغار في عب ولا بدق من حكم ما فهو بائن لأرجح ومعنى قولهم فسخ بطلاق احتساج الحكم فإن عقد مخصص عليها قبل الحكم بالفسخ لم يصح فإنه الخطأ (قوله أحد الثلاثة) لزواج والزوجة والولي وقوله بنفسه أي ينكح بنفسه أو بوكيله بل ويشترط أن يكون الوكيل حلالا (قوله والتعريض بقوله) أي فيما يتعرف به العقد وقوله ووطئه أي فيما يتعرف به الوطء (قوله فإنه يحرم عليه نكاح أمها) أي دون أبيه وأخته فلا يحرم عليهما نكاح أمها وأما نكاحها فيحرم عليهما (قوله لا اتفاق الخ) أعلم أن المختلف في فساد لا بد من الحكم بنفسه فإن عقد على من تكلم فاسدا مختلفا قبل الحكم بنفسه لم يصح العقد وأما المتفق على فساد فلا يحتاج الفسخ فيه الحكم بل لا يحتاج لتسخ أصلها فكنا في شرح شب وهو غير ظاهر بل مفاد التمسك أن المختلف في فساد لا يحتاج الحكم إذا تراضى الزوجان على الفسخ أو الزوج والولي عليه فتدبر (قوله وسقط الفسخ بقوله) ظاهره حتى في المختلف فيه فليس كالطلاق قبل البتة في الصحيح (قوله سواء كان متفقا على فساد) أي كغيره وقوله ومختلفا فيه أي كما بين (قوله وما اتفق على فساد لعقده الخ) أي كنكاح العتد والوراء

لا يحتاج إلى استئناف عقد آخر ثم ان المؤلف أجاب عن أربعة أسئلة وهي هل الفسخ بطلاق أم لا وهل التعريض بعقد ووطئه أم لا وهل في الارث أم لا وإذا فسخ هل للمرأة فيه شيء أم لا فأجاب عن الرابع بقوله فيما يأتي وما فسخ بعقد فليس الخ وعقده بقوله وفيه الارث وعما قبله بقوله والتعريض بعقد الخ وعن الاول بقوله هنا (ص) وهو مطلق ان اختلف فيه كسر وسبقا (ش) يعني أن الفسخ في النكاح المختلف في صحته وفساده ولو كان الخلاف خارج المذهب حيث كان فوا يكون طلاقا يعني أن الفسخ نفسه طلاق أي يحكم عليه بأنه طلاق أي يكون طلقة بانه لا يحتاج إلى ايقاع طلاق فقولهم فسخ بطلاق أي أن الفسخ متى وقع كان طلاقا لفظ الزوج أو الحاكم بالطلاق أو لم يلقط مثال المختلف فيه كنكاح الحر من أحد الثلاثة بنفسه أو بوكيله بيجز أو عمر أو شغار بضع بضع (ص) والتعريض بعقد ووطئه (ش) يعني أن النكاح المختلف فيه يقع به التعريض بانه بعقد كما إذا تزوج امرأة وهو حرم متلافخ نكاحه قبل الدخول بمافاته يحرم عليه نكاح أمها وأخته ووطئه دون عقده كما إذا تزوج امرأة وهو حرم مثلا ففسخ نكاحه بعد الدخول بمافاته يحرم عليه نكاح ابنتها ولو فسخ قبل الدخول لم يحرم عليه (ص) وفيه الارث (ش) أي وفي النكاح المختلف فيه الارث إذا مات أحد الزوجين قبل الفسخ وسادخل الزوج أو لم يدخل وهذا في غير نكاح الخدم أو ما هو قلا رث فيه كما حرر عن المدونة لانه محصل فهو كالعدم بمثابة تلف السلعة في زمن الخيار استثنى من الارث فقط ما لو كان سبب الفسخ التوارث فقال (الانكاح المراض منها) فلا رث فيه الجعي سواء مات الصحيح أو المراض قبل الفسخ لان سبب فسادة ونفسه ادخال وارث (ص) وانكاح العبد والمرأة (ش) عطف على قوله كحرم أي من المختلف في فساد النكاح الذي وقع فيه وفي المرأة بعد أو امرأة لنفسها أو لغيرها فاعل ناخخ المبيضة أخره عن محله على أنه في صحيحه قال ولا أعلم من قال يجوز كون العبد وابيا والخلاف في نكاح الحر وانكاح المرأة تنهالابا حنيفه ثم عطف على قوله اختلف فيه قوله (ص) لا اتفاق على فسادة فطلاق (ش) أي فليس الفسخ بطلاقا وقال الحاكم أو الزوج أو الولي ففسخه بطلاق كما كان فسخ المختلف فيه بطلاق ولو قال من ذكر فصحته بطلاق (ص) ولا رث كفاية (ش) أي ولا رث في النكاح المتفق على فسادة إذا مات أحدهما قبل الفسخ كالمسألة ولا عبرة بخلاف الظاهرية (ص) وحرر وطؤه فقط (ش) يعني أن العقد في النكاح المتفق على فسادة لا يقهر الحرمة بل إنما ينشرها الوطءان درأ الحد كان يجمل في الخلع الحكم وفي الزنا خلاف سيأتي ومقدمات الوطء كالوطء فإذا عقد على خمسة ففصل له أن يتزوج بأما ولا أثر للعقد فان وطئها أو لم يوطئها انشر الحرمة واحتز بقوله فقط عن العقد فانه لا يحرم لا بعدون الوطء حتى يخرج مقدمات لانها محرمة كالوطء ولو قال لم يحرم بعقد لكان أحسن ثم شرع بتكلم على الواجب للمرأة في النكاح الفاسد إذا فسخ أو طلق فيه فقال (ص) وما فسخ بعقد فليس والافساد المثل (ش) يعني أن النكاح إذا فسخ بعد البناء ولا يكون فسادة الا بمقدمات له وأصدافه فان الواجب فيه المبني أن كان وصع وأن لم يكن فيه معنى كصريح الشغار ولكن فسادا لواجب الجمل افسد افاق المثل (ص) وسقط بالفسخ فيه (ش) أي وسقط المبني وصادق المثل بالفسخ قبل الدخول وسكت المؤلف قبل تسحق المرأة في الفساد بالورث شيأ لم لا زال الحكم ان ما قبله صدافه سواء كان متفقا على فساد أو مختلفا فيه وما اتفق على فساد لعقده وما اختلف في فساد لعقده وأثر خلا في الصدق كنكاح المحلل فانه لا يجب للمرأة في شيء من ذلك شي الموت وأما

على عمه وأخواتها (قوله وأثر خلا) والمراد بتأثير المثل في الصدق أن يوجب تصافيه أو زيادة ولعل وجه كون نكاح المحلل يؤثر خلا

في الصداق انه لا كان التصدي به باحتياها الباطن باحتسرية ولم يفسوف فيه الشروط فبما حال في عقد الصداق اقل قصد الزوج التخلي به فقط ولا يثنى ان هذا اخصا لا عاما اذا طلق والاتكرمع ما ياتي في المصنف حينئذ قد مسمى على أحد قولين (قوله أولا لا سدا بدل بل الخ) اشار الى أن الاستثناء متصل وإذا كان كذلك فيرد على المصنف فرقة المصنفين قبل الدخول ففهم نصف المسمى لا يمتنع أن يكون لا اعتبارا بالمصنف فيسقط عنه النصف فعول بمقتضى مقصوده وهي فسح لا طلاق ودعوى الزوج الرضا المحرم وأنكره الزوجة فيفسخ وعليه نصف الصداق وأما اذا ثبت الزانية أو الرضا بنية فلا يلزمه شيء لعدم اتهام الزوج نعم لو جعل الاستثناء منقطعا لم رد عليه ما ذكره وذلك لأن النكاح في فرقة المصنفين صحيح استداما وطرا له ما فيه العفة وكلامه في القاسد ما ابتدأه هو مسألة الرضا الغالب وطرا للدعوى فيما على صحيح والعقد في نكاح الدرهمين انما يمكن فسادا بالنظر لا خرا لا امر وهو رضاء باتمام الصداق ولما كان قادرا على الصداق ولم يكن انما نصف الدرهمين (قوله وانما اقصر الخ) وأوجب بان نكاح الدرهمين لقب عندهم لكل ما نقص الصداق فيه عن ثلاثة دراهم أو ربع دينار (قوله لا دفع توهم الخ) أو دفع توهم ان الصداق اعاتى بنصف حيث كان صداقا شرعيا ولما كان دونه فيكونه (١٩٨)

وعادة الشيخ أحمد فالحوبان من وجهين أحدهما ان الاستفتاء يستعمل رجوعه لاصل الكلام وهو الشيخ بعده وليس عرادوان كان هو صافي نفسه الثاني انه اذا كان من قوله وسقط فحاده عدم السقوط وحينئذ يستعمل أن يقال انها تستحق نصف المفروض حيث كان معها وأما في مثل هذا فتستحق نصف صادق المثل لان هذا المفروض غير معتبر فلذلك لم يستثن عن قوله فنصفهما انتهى ويصح أن تقول قسوه من الشيخ فقط أي من متعلق الشيخ للمشاركة بقوله وسقط والشيخ قبله والتقدير وسقط الشيخ الكائن قبله الحاصل في كل فساد الأسلاك الدوامين فليس الشيخ حاصل لانه يدر (قوله) أحكام الشيخ الثلاثة) الاول هو

قوله فمعتبر بطلاقة الثاني قوله وفيه المسي الخ الثالث قوله وسقط الصداق الخ وحديثه فقد استكمل المصنف أحكام  
فسخ القاسد وأحكام طلاقه وأما أحكام الموت فقد ذكرها الشارع حرجه الله تعالى ونفعنا به إلا أن الشيخ أحمد ذكر عن ابن رشد أنه لو كان  
فساده لعقده ولم يورثه فلا في الصداق يكون له نصف الصداق بالطلاق والمسي بالموت قال الشيخ أحمد جعل هذا فسخه في العدة أو موت  
واحد يجعل على الصحيح والفساد الذي لا تأثير لعقده في الصداق ومقتضى التوضيح أن كلام ابن رشد هو المذهب اه (قوله يعني أن  
النكاح الفاسد إذا فسخ بعد أن تلذذ) لا فرق بين أن يكون متفقاً على فساد أو مختلفاً في فساد (قوله بحسب ما رواه الإمام) أي أو  
ناحية أو أوجهة المسلمين أي بقدر حاله وإحالة بأن يقال مثل هذا لا يتلذذ بمثل هذه الأبعوس قدره كذا وكذا (قوله ولو لم يغير) الام  
للاختصاص فيشمل الصغير عند استواء المصلحة في الفسخ والأصغر وتعين البقاء أو الفسخ عند تعين المصلحة في ذلك (قوله يعني أن الصغير  
المميز) أي سواء قوى على الجماع أو لا وقوله من غير إذن وإليه كان وليه ذكر أو أوتى فان لم يكن له ولي فالحاكم فان لم يكن فالحقده صحيح  
اه له (قوله ولو اتقضاها) الآن عليه ما شأنتها (تبيينه) قال الخطيب قول المصنف فسخه بقدر بدو نكاحه أعلم بطلاق وهذا لأنه  
نكاح صحيح لم يتغير مذكر (قوله وراجع الخطيب) قال الخطيب فرع فلو لم يرد النكاح حتى مات الصغير فالظاهر أن حكمه



حكم السفينة وكذا ان اقامت الزوجة وانظر ابن عرفة اه (قوله قلت اجاب القرافي الخ) قال للشاذلي الاول في الفرق ان يقال الطلاق حرم من الحدود ولا حد على الصبي ولذلك ينشطر طلاق العبد والناكح جرى مجرى بيع للمعاوضة فلذلك خسر عليه ثم افاد ان الدليل على ان الطلاق حد من حدود الله لقوله تعالى ذلك حدود الله ونصت المدونة ايضا على انه من الحدود (قوله وأجيزت) المعطوف محذوف وبالجملة صفة لموصوف محذوف ايضا والتقدير أزواج نفسه بشروط أجيزت وقوله التطلق ليس جواب الشرط بل الجواب محذوف واللام عينية على والتقدير وان زوج بشرط الخ خسر في التزامها وبثت النكاح وعدم التزامها وحتم بل تزمت فليس التطلق أى الفسخ بطلاق (قوله وبلغ) أى فيما يستتبعه البلوغ وأما ما يستتبعه الرشد فلا يكتفى فيه البلوغ ولا يلتفت لكلامه فيه قبل رشفه (قوله ذكر أو أنثى) تعميم في قوله أو غيره (قوله كطلاق من تزوجها عليها) أى كأن تزوج عليها فهي أو التي تزوجها طالق لا مالا بلزم الملك اذا وقعت منه كقوله في الفسخ لا تزوج ولا يسرى عليها فان العقد صحيح بتركه ما ذكره ولا يلزمه ما لم يترجمه وليس له ولا يفسخ لاقبل ولا يبدل بسبب الوفاة (قوله وعليه يتفرع) أى على القول بأن الفسخ (١٩٩) بطلاق يتفرع ظاهر عبارته ثم انه على

ان طلاق الصبي لا يقع بالكلية والنكاح يصح عقده فيه ويخبر فيه الولي فما الفرق قلت اجاب القرافي بأن عقد النكاح سبب لإباحة والى من أهلها والطلاق سبب للفسخ ولم يخطأ به اغنيا مخاطب بمولاه كزكامله (ص) وان زوج بشرط أو أجيزت وبلغ ذكره فلا التطلق (ش) يعنى ان الصغير اذا عقده وله أب أو غير ذكر أو أنثى على أمر أو شرط عليه لرأه شروطا كطلاق من تزوجها عليها وأعتق من يسرى بها عليها وأعتقده على نفسه على هذه الشروط وأجازها وله ثم بلغ الصغير فان رضى بتلك الشروط فالأمر واضح وان كرهها فله البقاء فتلزمه وله التطلق فنسقط عنه ولا تعود عليه الشروط ان تزوجها ولو بقى من العصة المعلق فيها شئ بخلاف من تزوج على شروط وهو بالغ ثم طلقها ثم تزوجها فان الشروط تعود عليه ان بقى من العصة المعلق فيها شئ لان عادت بعصمة جديدة وهذا ثابت بخبر الصغير اذا بلغ فلا يقال لا فائدة في النص على التغير لزم من المعلوم ان لكل زوج الصغيرين الأفاء والطلاق وأفاد قوله فلا التطلق ان فراقه بطلاق وهو المشهور وعليه يتفرع قوله (وفى وجوب نصف الصداق) أى وفى وجوبه لها عليه أو على من قصل عنه اذا طلق وعدم وجوبه فلا يلزمه شئ ولا على من قصله عنه (قولان علىهما) أى على بعض القضاة بكل منهما وعلى كون الفسخ بطلاق أو بغيره اذ اكتسكت المرأة بالشروط وامان أن سقطت فاعلان ذلك ولو بمجردة دون أيها يلزمه بالطلاق النصف اتفاقا وكلام المؤلف محله ان يحصل دخول أمان داخل بعد بلوغه وعليه يلزمه الشروط وان ادعى عدم العلم بالصداق يمينه وان دخل قبل بلوغه سقطت عنه وان علم بها لانها مكنت من لا يلزمه الشروط وان دخل قبل العلم فحكى ابن شبر في لزومها ثلاثة أقوال ثالثها يصير الا نساءه على لزومها قبل الدخول وسقوطها وتخييره فيها (ص) والقول لهما العقد وهو كبر (ش) يعنى ان الزوج اذا حال عقدت أو عقدت لى على هذه

القول بان الفسخ بطلاق يتفرع نصف الصداق وعدمه مع أن الطاهر أن الذى يتفرع على الطلاق نصف الصداق وعلى عدمه عدم النصف المذكور ويؤخذ هذا الذى قلناه من مجموع نقل الشراح وأما شارحنا فيمكن أن تقول قوله وعليه يتفرع أى القول الاول من القولين لا القولان معا ثم بعد هذا كله فكل المصنف من أصله مخالف للنقل وأصله ان القائل بالفسخ لا يقول بنصف الصداق فقد فرغ ابن رشد وغيره على القول بالفسخ عدم لزوم الصداق وقد جعل ابن رشد وان عرفه فقوله ابن القاسم بلزوم نصف الصداق على الوفاق لمن قال بلزوم الشروط لانه مفرع على الفسخ كما فعل المؤلف ومن تبعه أهله محضى تمت (قوله وفى وجوب نصف

الصداق) وهو الرابع وهو يدل على أنه قبل الدخول وأما بعد فالصداق كمل (قوله ويجعل كون الفسخ بطلاق) المناسب أن يقول ويجعل لزوم النصف وعدم لزومه (قوله وأمان أسقطها) هذا انما يتأق فيما اذا طلق ان تزوجت عليها فانه لا يلزمها شيئا اذا تزوجت عليها كما أفاده بعض شيوخ شيوخنا (قوله حكى ابن شبر في لزومها) أى عدم لزومها (قوله بناء على لزومها) راجع لاول المذكور وقوله وسقوطها راجع لثاني المحذوف الذى هو عدم لزومها وتخييره فيها راجع لثالث الذى هو قوله ثالثها الخ حاصله ان المسئلة ذات أقوال ثلاثة الاول يلزمه ذلك ولا يحدده الثاني لا يلزمه أصلا الثالث يخبر فاما ان يكنت مع المرأة فتسارمه أو لا فلا يلزمه ويبقى الاشكال المتقدم وجوابه وصدق في نفي العلم بمعية على الاصح (قوله ان العقد

يجوز فخرج ان على تقدير حرف الجر اى فى ان العقد وحذفه فى مثل هذا مظهر وكسره على ان الجمله متشكة بالقول ان كان ذلك اللفظ عين اللفظ الواقع من المرأة وان كان معناه فيجوز اللفظ اهله الدامنين (قوله وعلى الزوج البينة) اى وعلى السبي اوليه اثبات ان العقد وهو صغير لانه اقمهما على اعتقاده وهى تدعى الزوم وهو اولويه يدعى عدمه ويريد خلافة (قوله والاخلف الولي) اى ولي المرأة هذا اذا كانت المدعى من ولها ابا أو وصيا أو مالوك كانت مخالفتها ولو سقيمة وتؤثر عين الصغيرة لملوئها وأما الاتفاق على وقوع العقد فى حال الصغر واختلف فى التزام الشرط بعد البلوغ فالقول له بيمين وله رد هاعلى صهره (قوله بائنة) ليست محجوزة لان الطلقة اذا قبلت بائنة كانت بتاتا (قوله بمعنى ان السيد) الامم للتخصير اى فيه الرد ولو كانت المصلحة فى الامضاء السيد لا يجب عليه فعل المصلحة مع عبده مطلقا برب نسكاح العبد وبعد التقيد (٣٠٠) بالقرب فيه تقرر (قوله وله الامضاء على المشهور) مقابله ماخا له أبو الفرج انه يفسخ

لانه ذكاح فيه خيار ومعهما الباي (قوله ووارث السيد كهو) اذ هو سيدا أيضا وان لم يحصل ابتداء التخلل فى سيادته (قوله فالقول قول ذي الفسخ) فان قسمنا على أنه ان وقع لثنى جائزه حاز لم تجز القسمة على هذا (قوله ان لم يسه) وليس للمشتري فسخ نسكاحه فليس كالوارث والموهوب له كاللشترى وينبغي ان الصدقة كالمية والسكاه والتدبير بعد التزويج كالبيع (قوله الآن يرد به) فان اعتقه المشتري فما طلع على عيب التزويج يرجع بارشه على البائع العالم فقط (قوله يرجع عليه بارشه) وتطاهر ولو كان السامع غائبا له أيضا (قوله بصيغة فرع) فانه قال فرع لورضى المشتري بالعبد على ما هو عليه فان نسكاحه يضى على ما تقدم فان طلع بعد رضاه على عيب قد سبق قال ابن بشيرة الردعا طلع عليه وهل يعد العيب الذى رضى به نقضا لان رضاه يقتضى انه كالمخات عنه للتأخير قولان فى ذلك أحد هما انه يرد ما نقض وليس السيد الاول فخرجوا الثانى انه لا يرد ما نقض والسيد الفسخ وأجرى هذا بعضهم على الخلاف فى الرد بالعيب هو بالخرية نقض البيع من أصله أو نقضه لأن فان جعلناه نقضا من أصله لم يرد ما نقض وكان للسيد الاول انصار وان جعلناه نقضا له الآن رد ما نقض ولم يكن الاول خيارا (قوله بالاولى) وذلك لانه اذا طلع عليه المتاع على القول الثانى وقدرت البائنة الرداوى اذ لم يطلع عليه المتاع وذلك ان طلع عليه المتاع فقد رضى به قوله بأنه ليس للبائنة رد نسكاحه ومع ذلك خذنا له رد نسكاحه على القول الثانى فأولى ما لم يجر فيه قول بعدم الرد (قوله ولها بعد بلوغها) اى ان كان بالغها قوله وان لم يقرأ) ونسخة غير انفسه وهما ان يقرأها بل آخرها العبد انه عبد والمكاتبة انه مكاتب أو سكا فلا يتبعان بشئ وعليه اقتصر للسيطى وعليه اختصر المدونة أبو محمد وابن أبى زمنين وأبو سعيد قالوا لثانى وهى أحسن واعتمده عجب أيضا

السيد الاول فخرجوا الثانى انه لا يرد ما نقض والسيد الفسخ وأجرى هذا بعضهم على الخلاف فى الرد بالعيب هو بالخرية نقض البيع من أصله أو نقضه لأن فان جعلناه نقضا من أصله لم يرد ما نقض وكان للسيد الاول انصار وان جعلناه نقضا له الآن رد ما نقض ولم يكن الاول خيارا (قوله بالاولى) وذلك لانه اذا طلع عليه المتاع على القول الثانى وقدرت البائنة الرداوى اذ لم يطلع عليه المتاع وذلك ان طلع عليه المتاع فقد رضى به قوله بأنه ليس للبائنة رد نسكاحه ومع ذلك خذنا له رد نسكاحه على القول الثانى فأولى ما لم يجر فيه قول بعدم الرد (قوله ولها بعد بلوغها) اى ان كان بالغها قوله وان لم يقرأ) ونسخة غير انفسه وهما ان يقرأها بل آخرها العبد انه عبد والمكاتبة انه مكاتب أو سكا فلا يتبعان بشئ وعليه اقتصر للسيطى وعليه اختصر المدونة أبو محمد وابن أبى زمنين وأبو سعيد قالوا لثانى وهى أحسن واعتمده عجب أيضا

(قوله وحمل اتباعهما الخ) العبد أن السيد والسلطان الاسقاط عن العبد وان غر وأما المكاتب فلهما الاسقاط عنه ان لم يغر وكذا ان غر ورجع رقيقا فان خرج سراحا فلا يعتبر اسقاطهما عنه (قوله فامتنع أن يجيز) اما ابتداء أو بعد سؤال بان قال لأرضي أو لأجيز وإظهاره أنه لا يشمل رددت (قوله بان كان بالمجلس) عياض القرب في المجلس (٣٠١) فان طال أيامنا لم يجز فله ان يهرب والمعتبر مفهوم أما ما إذا كان كذلك

فقوله بان كان بالمجلس لا مفهوم له بل منه اليوم واليوم ان الثلاثة (قوله بل هو فرع عن مقتض) أي فهو قسم لقوله ولا سيد في الجلة وليس قسما حقيقة (قوله اذا أوقعه السيد) أي اذا وقع البتات السيد (قوله وصدق السيد الخ) فان شك هل أراد فراها أم لا ففرأى ولا اجازة له بعد (قوله ولو مات) ويرث ما حث حصل الموت قبل الفسخ فان فسح بعده رد المال فيما يظهر (قوله على المشهور من قول ابن القاسم ومقابله ما نقل عن ابن القاسم من أن النظر بقوت الموت وتوارثه فان لم يكن للفسخ وفي قياتي قوله وتصرفه قبل الحجر محمول الخ (قوله وقبل ينقل ما كان لولي له) ضعيف كآثار القاني (قوله وتعين لموته) ومفاده أنه يموت يحصل الفسخ ولا يتوقف ذلك على فسح الحاكم وهو الموافق لنقل الأئمة خلاف ما يشهد كلام الشيخ كرم الدين ويقضيه الحاكم لا لولي لان يموت انقطع ولا يشه وأما تعيين الفسخ بموته لان في امضائه ترتب الصدق والميراث بدون فائدة وأما اذا مات كان لها الصدق بأخذ مورثها ولزوج الميراث فاشم المعارضة (قوله ويرث من مالهما) أي لامن مال السيد قال عجم المراد بمال المأثون الذي حصل له من هبة

بالحرية أو أخبرا برفق بالان الحراجا كان لحق السيد وقد زال بالعق بمخلاف السفيه فلا يتبع كما بان لان الحجر عليه لحق نفسه وحمل اتباعهما بما بقي ان لم يطله السيد عن العبد قبل عقده أو سلطان بان يرفع السيد الامر اليه أو يكون غائبا لان السلطان يذب عن مال الغائب والمكاتب كالعبد (ص) وله الاجازة ان قرب (ش) أي حيث علم وامتنع من الامضاء فله امضاء ذلك بالشروط وهو اشارة لما في المدونة من قوله فمما اذا كان السيد في اجازته فامتنع أن يجيز ثم اجاز فان أراد اذاول كلامه فخصايم الفسخ وان أراد أنه لم يرض ثم اجاز فذلك جائز ان كان ذلك قريبا وما معنى قوله ان قرب بوقت اجازته من امتناعه بان كان بالمجلس ولم يمتهم ولم يطل فليس قسم قوله ولا سيد بل حجر هو فرع عن مقتض وانما قسم قوله ولا سيد راجع هو الاجازة ابتداء من غير تقدم امتناع وهو لا يتقيد بالقرب (ص) ولم يدل الفسخ أو بشك في قصده (ش) يعني أن يحصل كون السيد الاجازة بالقرب بحيث لم يرد بامتناعه الفسخ أو يشك في قصده بامتناعه هل قصده الفسخ أو الغضب أما اذا أراد به الفسخ أو شك فيه كان فراها واقعا ابن حمرز وكون متنا احتياطا كتطويعه في الحديث قلت هذا مناسب لاحد القولين في لزوم البتات اذا أوقعه السيد والاحسن خلافه ابن القاسم وصدق السيد في عدم ارادة الطلاق في المجلس ما لم يمتهم (ص) ولولي سفيه فسح عقد ولو مات (ش) يعني أن السفيه البالغ اذا تزوج بغير إذن وليه فله فسخه بطلقة بائنة ولا شيء لها قبل البناء ولها بعد مبيع دينار وله امضاء لمصلحة وثبت الخيار للولي ولو مات المرأى على المشهور من قول ابن القاسم اذ قد يكون ما يلزم من الصدق أكثر مما له من الميراث وفي قوله له الفسخ والامضاء تساهل لتعين الامضاء لمصلحة وتعين الفسخ لعدمها الا ان يقال الام لا اختصاصا للتخير والتخير وحاصل على ما اذا استوى الامضاء والفسخ في المصلحة قولوا ليطلع الولي حتى يخرج من ولايته ثبت النكاح على الاصح وقيل ينتقل له ما كان لولي وقوله (وتعين لموته) أي وتعين الفسخ من قبل الشرع لموت السفيه لامن قبل الولي لقوات نفر جموع السفيه ثم ان المرأة لا تزوجه (ص) والمكاتب وما ذون تسر (ش) يعني انه يجوز للمكاتب والعبد المأذون له في التجارة التسري ببد من مالهما والمباغة في قوله (وان بلاذن) من السيد لما في ذلك راجعة للثنتين الثلاثين في المكاتب أنه لا بد من الاذن خوف عجزه كالزوج وفي المأذون لانه في ما له كالزك (ص) ونفقة العبد في غير خارج كسب الاعرف كالهر (ش) هنا حذف مضاف أي ونفقة زوجته العبد المأذون له في تزويجهما بؤنة أم لا محسوس عليه في غير خارج وكسبه فتكون فيما هو به أو يوصى له به ونحو ذلك ما لم تكن طاعة بالاتفاق من الخراج والكسب والا تفق من ذلك واذا لم يجتمعا من أين ينفق وليكن عرف بمعاذ كرفق بينهما الا ان ترضى بالمقام معه بلا نفقة أو يتطوع بهما متطوع وحكم المهر كالنفقة لا يكون من كسبه وخراجه الا اذا جرت العادة بان المهر من ذلك ولا يباع العبد في نفقة زوجته التي والذير والمعتق لا جعل كالعبد والمكاتب كالهر

(٣٦ - خرشي ثالث) ونحوها والمراد بمال المكاتب الذي سده ولا يتأق فيه تفصيل بان منه ما هو للسيد ومنه ما هو له (قوله وان بلاذن) ظاهره أنه ليس للسيد متعهما من التسري بخلاف النكاح فله المنع (قوله هنا حذف مضاف) أو نقول ان نفقة مصدر بمعنى اتفاق مصدر مضاف للفاعل وأما نفقة وله العبد فان كان سراحا فليت المال ولا يعقل السيد (قوله سواء توثق أم لا) أي استغلت ميت أم لا (قوله والمكاتب كالهر) وأما المأذون في التجارة فيكون فيما يسمن المال المأذون له فيه وفي ربحه وفيما أتى به من خصوصة لافي غلته فهو موقوف لغير المأذون له في أن نفقة زوجته لا تكون من غلته ويحافظه في أنه يكون في ربح المال الذي يسده

(قوله والمراد الخ) هذا كلام الزهائي قال بعض الشراح وجئنا بضعف الكسب على الخراج من عطف العام على الخاص تأمل (قوله كاجارة) أدخلت الكسب الجعالة أي أجزت نفسه في صنعة أو خدمة (قوله الآن يشترطه) أي أوجب على يعرف (قوله بل ولو جبر) أي أو بأمر العقد (قوله ووصى) ولولائي لأنه من قبل الزوج (قوله وحكم) عبر بالحاكم دون القاضي لأنه أعم (قوله مجنوناً) أصلياً مطبقاً وان كان جنونه بعد رشده جبره إلخاً كقسط لأب أو وصى لأنه لا ولاية له لمعامله والمراد المجنون الكرا لا الثاني فلا يجبرها إلا الأب والوصى على تفصيل سبق في قوله ثم وصى (قوله لزوم طلاقه) فيه أنه لا يزوج المصلحة والجواب أن يقال لما احتل وقوع ذلك فالمصلحة كعدمه لاحتمال وقوع ذلك (قوله واعلم أن محل جبر الوصي الخ) ومقدم القاضي مثله (قوله مجنوناً ذكر) أي الذي هو الصغير ثم بعده هذا لما ظاهراً شارحاً رده عن شئ ثم بان هذا الضعيف غير معتبر بل المراد مطلق وصى هذا الذي يقصد طلاق أهل المذهب كالصنف وبدل عليه جعلهم مقدم القاضي مثله (قوله وكذا السفينة على القول به) أي لا تكون المصلحة ولا يتأق أن يقال في السفينة حيث يجبر لأنه بالغ ولا يراد أن الوصي (٢٠٣) يجبر البالغين عن الأب الزوج لأن جبره له معل بالبراءة فله في الخبر

والجبر في يومه كالخروج في يوم سيده كالعبد والمراد بالخراج ما يشأ عن كاجارة والكسب ما كان ناشئاً عن مال (ص) ولا يضمنه سيده لأن الزوج (ش) يعني أن السيد أجاز زوج عبده فإن المهر على العبد الآن يشترطه على السيد ومثل المهر النفقة أي ولا يضمن ما ذكر من نفقة ومهر سيده لأن الزوج يل ولو جبره كآهو ظاهر ما حله المواق وح فليس السيد كالأب إن الصدق عليه حيث جبر عبده ولما كان الجبر على التكاح مخصوصاً بالثاني وجبراً لا على سبيل التفضل عليها مخصوصاً بشخص ثلاثة في ذكور ثلاثة على خلاف في بعضها من ذلك بقوله (ص) وجبر أبو وصى وحكم مجنوناً احتاج وصغيراً وفي السفينة خلاف (ش) يعني أن كلام الأب وصيه وانقل إلخاً كيم جبر المجنون إذا احتاج للتكاح لا للخدمة لأن خوف منه الفساد لا لدونان سقط عنه فلا يعان على الزنا وهذا إذا كان مطبقاً فإن كان يبقو أحياناً انتظرت أفاقته كما مر في الجنونة وكذا يجبر الصغير لمصلحة كزوجيه من شريعة أو موسرة أو ابنة عمه وكذا يجبر السفينة وقيل لا يجبر بالزوم طلاقه والصدان أو نصفه من غير فائدة واعلم أن محل جبر الوصي في مجبوره الذي كحيث يكونه جبر الثاني وإنه لا يجبر الصغير حيث كان فيه مصلحتو كذا السفينة على القول به وإن كان كل من الأب والوصى مجبوراً في ذلك على المصلحة (ص) وصداهم أن أعدموا على الأب وإن مات أو أبسر وأبعد ولو شرط ضده (ش) يعني أن الأب أجاز زوج ولده الصغير والمجنون والسفينة ولو تفويضاً أو كذا الوقت الجبر معدلين فإن الصدق يكون على الأب على المشهور ولأنه لا فائدة للولي في جبره فتمت به بالصدق مع فقره وعدم حاجته في الحال ولا فرق على المشهور بين حياة الأب أو موته ويتبع به كدين لم يمتعه فلا ينقل عنه بموت وسواء بقى الولد على فقره أو أبسر بعد جبره ولو قبل القرض في التفويض ولو شرط الأب الصدق على الولد لم يسقط عنه وأما صداهم أن زوجهم الوصي أو إلخاً كم في مالهم أو على من تحمل عنهم (ص) وإلا فعلم الم لا بشرط

لا يعني أنه تقدم أن المصلحة في الصغير تزوجه من شريعة أي لا كسب الولد الشرف والموسرة أمرها ظاهر وفي ابنة المملان شأنها الشفقة بأن جهأ هذا ما ظهر لي وهو هل بنت عم الم كذلك وهو الظاهر وأما بنت المملان تبنى الخلال فهل هما كذلك والدة تفقده وشرعاً فلا علم ذلك فظاهر الشارح أن المصلحة في السفينة كذلك إلا أن في شرح شب أن الخلاف في السفينة حيث خيف فساده وأمن طلاقه والمناقب عدم الجبر لأن السفينة لا يجبر إذا كانت ثيباً اه (قوله وإن كان كل من الأب الخ) أي إلا أن الوصي لا بد فيه من ظهور المصلحة (قوله أن أعدموا) أي ولو أعدموا أي ولو كانوا أعدموا وجئنا بضعف أشكال أي أعدموا كلا أو بعضاً أي فما أعدموا به فعلى الأب كلاً أو بعضاً

فلو أعدم الأب أيضاً تبع أثرهما يسيراً كما قاله الشيخ سالم وفي عبارة أخرى فإذا أعدم ما يتبع الأب والحاصل أنه (ش) يتبع الأب في عدمه ما بقى عدم الأب ون يتبع الابن في ماله ما بقى ماله إلا أن فقط ومقادير العبارة أنه لا يتبع أولها ما إذا لم يقرر على الأب فقط والظاهر العمل بتلك العبارة (قوله على الأب) أي إذا كان المتوفى له الأب ولم يشترط عليه وأما الوصي فلا يزوج المومر لاجل الصدق ومنه إلخاً كم وسواء كان الأب موسراً أو معدوماً يؤخذ منه تركه بعد الموت ولا يقال إنها مقدمتة تقبض لانتها عوض وفي عبارة أخرى واقتصر على الابن من الجبرين لأن ما انتفى من هذا الحكم أي أو الوصي وإلخاً كم فلا يتبع ماله أو هو عليه من غير تفصيل (قوله بعد) أي بعد تمام العقد أو شارحاً لبقول ابن القاسم أيضاً أنه على الولد أن يشرط عليه وفهم جماعة المدونة عليه وبه جرى العمل عند الشيوخ (قوله فإن الصدق يكون على الأب على المشهور) وقابله ما لا ينقسم القاسم أيضاً به قال الأصمغ وابن حبيب أن الأب إن عين الصدق على الولد فهو لازم له ولا يكون على الأب شئ منه فقره وعدم حاجته في الحال لا يظفر في المجنون لما تقدم فيه فاذن يراد بعدم حاجته في الحال بالنسبة للبعض (قوله والأفعلهم) وأن أعدموا بعد وقوله لا بشرط ويجري في إلخاً كم والوصي أيضاً

ما ذكر فانه يكون الصداق في مال المجبورين أو في مال من تحمل الآن بشرط الصداق على الحاكم أو الوصي فيعمل به ونظاير هـ ولو كان حال الشرط معدمين وإعلم أن المصنف تكلم على الجبر وأما لو أذن الأب لابنه في النكاح ولا مال له فتزوج وكتب الصداق عليه ثم مات فطلبت الزوجة صداقها من الأب وقالت اذلك كقصدك عليه قال ابن رشد تزلت بقصة وأقوى الشيخ عبد الجسد أن أبي الغدانة لا شيء على الأب وهو الظاهر فكقولهم في السبب باذن لعبد هـ فانه الشيخ سأل وقد يفرق بأن السيد لا يشترط صداق العبد إذا جبره على النكاح بخلاف الأب (قوله وكل ما تقدم هو منصوص الخ) والظاهر أنه إذا أراد به قول المصنف وصداقهم ورعاية بعضهم من بهرام (قوله وهل إن حلفا الخ) أي أو الفسخ مطلقا وهو المذهب وأفهم كلامه أن غير الرشيد ليس كذلك وقبه تفصيل فإن كان مليقا فالصداق عليه لأنه إذا كان عليهم في حالة جبر الأب لهم فالقولي في حالة عدم الجبر وإن كان (٣ - ٣) معدما ففي حالة الجبر الصداق على الأب وأما

في حالة عدم الجبر فهل هو كذلك أم لا (قوله فقال الرشيد إنما أردت الخ) هذا حاشي الشارح (قوله أو شرطه الخ) هذا حاشي الساطي ولكن المسئلة مفروضة في كلام الفخمي وابن بشير وابن عرفة والتوضيح وغيرهم وعليه قد روي عنه من شرأه أن الأب قال إنما أردت أن يكون على الابن وقال الابن إنما طلعت أن ذلك على أبي وعلى هذا يفرع قوله والألزم لنا كل أي بمجرد نكاحه من غير انقلاب على فاعده أيمان التهم ابن بشير ويجري على أيمان التهم لأن الزوجه ووليها بالتحقق على أحدهما وعلى فرض الساطي فليس بعينه تهمه لا مكان تحقيق الدعوى فلا تنافي عليه قوله والا لزم لنا كل فافهم أناده فحشيت الآن الشارح في كذا أجاب عن ذلك فقال فإن قيل لا شيء مما يطلب الأب بالصداق لأنه إذا تزوج الرشيد بانه فهو وكيل عنه وسألت في باب وكالة أن لو كبر طالب التهم يقال إنما يطالب به حيث قبض

(ش) أي فإن لم يكن وقت جبر الأب لهم معدمين بل كانوا أغنياء ولو ببعضه فإن ما أبسروا به من كل أو بعض عليهم دون الأب وسواء شرط عليهم أو سكت عنه الآن بشرط على الأب فيكون عليه على المعروف قال الشارح وكل ما تقدم هو منصوص في تزويج الأب الصغير ونص الفخمي على أن السفيه مثله ولم أر من نص على الجنون كذلك اهـ (ص) وإن تطارحه رشيد وأب فسخ ولا مهر وهل إن حلفوا الزم لنا كل تردد (ش) الصغير المنصوب في تطارحه راجع إلى الصداق السابق ذكره ومعنى التطارح أن كل واحد من الأب والرشيد يريد أن يلزمه الآخر به كإثنا زوج الأب وله الرشيد وبشر العقد بانه بصداق ولم يبين الصداق على أيهما فقال الرشيد إنما أردت أن الصداق على الأب وشرطه على الأب وقال الأب إنما أردت أن يكون على الابن وأشرطته على الابن فإن النكاح يفسخ ولا شيء على واحد منهما ما لم يبين للزوجه وهل الفسخ وعدم المهر مقيد بقول ابن المواز إن سلفوا يلزمهما الصداق سواء إن نكحاهما أو يقضى الخالف على النا كل وصده أو الفسخ غير مقيد بذلك وعلى الأول يبدأ الأب بالخلف لأنه المباشر للعقد وقيل يفرع فحين يبدأ بفهم من قوله ولا مهر أن الزوج لم يدخل وأما لو دخل فحلف الأب ويأمن أن كان المسمى أقل من صداق مثله أي أو مثله غرم الزوج صداق المثل بلا عين وإن كان أكثر من صداق المثل حلف وغرم صداق المثل فانه الفخمي وإنما غرم صداق المثل حيث كان المسمى أقل منه لأن المسمى في هذه الحالة ألقي وصار للعبد قيمة ما استوفاه الزوج وهو صداق المثل فلا يقال لا شيء تدفع للزوجه ما لم تدعه (ص) وحلف رشيد وأجنبي وأمرأة أنكروا الرضا الأمر حضورا إن لم ينكروا بمجرد علمهم وإن طال كثير الزم (ش) يعني أن الأب إذا تزوج ابنة البالغ المأثلة لأمر نفسه أو لأجنبي بزوجته من زعمه وكيله أو رضاه أو المرأة بزوجها غير محجب بزعمه أو كيله أو رضاه أو ينكر كل من الابن الرشيد والأجنبي والمرأة الرضا بالعقد والأمر به وإلحال أنهم حاضرون للعقد فلا يخلو من ثلاثة أوجه أما إن ينكروا الرضا بالعقد والأمر به من غير مبادرة بالانكار فيحلف الابن الرشيد والأجنبي والمرأة على الأمرين ويسقط عنهم النكاح والصداق عن العاقد والمعقود وأما إن ينكروا حين علمهم بذلك العقد فلا عين على واحد منهم سواء كانوا حين العقد حضورا أو غيبا

السلعة وهذا القاض إنما هو الزوج فانفق البيع والنكاح وكلام المؤلف حيث لم تحقق الزوجه وقيل يفرع فحين يبدأ المنصوص الأول (قوله أقل من صداق مثله) كذا في نسخة فزاد أي أو مثله فليست هذه نسخة الشارح (قوله حضورا) حال من الواو في أنكروا ولا يستغنى بالرضا عن الأمر بل لابد منهم أي أنكروا الرضا إذا ادعى عليهم الرضا دون الأمر وقوله والأمر إذا ادعى عليهم الأمر أي الآن فالزواج محسنى أو ولو عطفه بأو كان أحسن وأو إذا دخلت في حبس التي فهو منسوب عليهم معا ولا حاجة لقوله حضور فانه لا كبر فاندفعه فكان يقول أنكروا الرضا الأمر إن لم ينكروا بمجرد علمهم والعذر له تبع المدونة (قوله فيحلف الابن الخ) فيحلفون ولو ادعى أنهم لم يعلموا إلا بعد تمام العقد بحضورهم المجلس يقتضى جملهم على العلم وتعلق حق الغير فان نكل الزم النكاح (قوله وأما إن ينكروا حين علمهم) لأنه لما تبين الابن ونحو ما يلبس على الرضا

(وقوله بعدما حصلت الخ) قال عجم ظاهره وان لم يتقدم له علم بذلك لانه مظنة العلم فان لم يحصل له ذلك المذكور من التهمة والدعاء وطال الامر بعد العقد فلهما علم فانكر جبر العلم مع احتمال العلم فظاهر انه يحلف ايضا (قوله فلو قامت له بينة) أي عليه بينة (قوله والفرق بين التاكيل) أي المشاركة بقوة وأما في الحالة الخ (قوله وغيره) هو من أكثر بعد الطول (قوله هو أن التكرار) أي عن البين فبجعل الموجب التكرار عن البين لا التكرار (قوله وهو متبادر) أي لانه متبادر وهو على أقوله اتهام أي اغتالامه التكاثر انهما لا يتفقوا وقوله لا يظهر منه التكاثر (٢٠٤) أي في أول الامر فلا ينافي أنه رجع بعد ذلك ولما كان في ذلك ذقة أمر

بالتأمل ويجوز أن يكون اغتالامه بالتأمل لان التامد اغتالامه في السكوت وقده عقبه بالتاكيد دفعه فليس فيه غش فأن قلت سيأتي أن كالأزواج ليس طلاقا فكان المناسب تكسبه منها ولاعية بالتاكيد فلو جاب أن الأمر والرضا لما كانا غير ثابتين بها بل محتملان وكان النكاح هناك ثابتا بالبينه كان الاكراهنا قابلا وهما ضعيفا (قوله فلهما المسمى) أي أو رجع دينار منه ان كان الزوج سفيها أو عبد أو زوج بغير نكاحه منه والباقي في الطلاق بالفساد بسببه (قوله ففأعزل رجع هو النصف) أي وما عطف عليه وهو الفساد فلا اعتراض (قوله ولا يرجع أحد منهم الخ) الحاصل أنه ان صرح بالجل بان قال والمهر على حمل لا يرجع مطلقا وان صرح بالجمالة بأن قال والمهر على جالة ترجع مطلقا ففرقوا هنا بين الحمل والجمالة وهذا اصطلاح لهم ولا مشاحة في الاصطلاح لان الحمل أصله أن لا يطالب غير الحامل بشئ والجمالة أصلها الضمان فنظر في هذا الباب لافلا تلازمه باب معروف لا باب مشاهق له غير أنه هنا فرقوا بين الجمالة والضمان مع أن الجمالة بمعنى الضمان (قوله أو يكون أي الدفع أو الضمان الخ) سيأتي الصواب أن الضمان المفهوم من قوة وضمان هذا الموجود في كلام الامامة فلهذا معنى تت فآلتهم واعلم أن هذا كله حيث وقع ذلك بهما أي لم يشترط فيه رجوع ولا عديمه ولا فاعلية بشرط اتفاقا (قوله حتى يقرر) راسم كرهة وبدل فرأى بعض لهما اصدان وبقرا بالبينه للفاعل والمفعول ونسبة الدال أحسن (قوله وله الترك) وله دفعه له اعسدا لامتناعه في شبع بهما الحاصل ولا يجبر على الدفع ولو كان له مال لا يمدخل على غيره في ثمنه فان فرق ثمنه الحاصل لم يتبع تركه متى طرأ له مال ولو كان الحاصل

وأما ان ينكره وبعده طول بعد عقدا النكاح فيسأل كمال النكاح فقوله وحلف الخ أي بعد طول يسير بدليل قوله وان طال كثير الزم والطول بالعرف والقول بأنه يوم أو بعضه قول ابن وهب وهو ضعيف وبعبارة بأن يحصل الاكراه بعد عام العقد بعدما حصلت التهمة والدعاء على حسب العادة (تنبيه) اذا انكروا بعد الطول وقتلنا بدوم النكاح فانه لا يمكن منها ولو رجع عن انكاره لا يبعد جديد وبزومه نصف الصداق فلو قامت له بينة واستمر على انكاره لم يمكن من فسخ رجع لها فآلتهم تكسبه منها وأما في الحالة التي يسأل منه النكاح فيها ان نكل ولا يلزمه ان حلف فانه يمكن منها بعد نكاحه حيث رجع عن انكاره والفرق بين النكاح لو غيره هو أن التكرار لا يفرم منه بتكذيب نفسه وبحقيقة النكاح وغيره النكاح وهو من طال سكونه اغتالامه النكاح اتهاما وهو متبادر على انكاره لم يظهر منه تكذيب تأمل (ص) ورجع لآب وذى قدر زوج غيره وضمان لا يثبت به النصف بالطلاق (ش) يعني أن الاب اذا زوج وقده الصغير أو الرشد وضمن صداقه أو اذا القدر اذا زوج غيره على أن الصداق عليه أو الاب زوج ابنته لآبني وضمن الصداق لها عنه فطلق الولد بعد بؤعه أو من معه قبل الدخول فأخذت الزوجة نصف الصداق فان النصف لا يخرج رجع لآب الزوج وولده أو لآب القدر اذا زوج غيره والضمان لا يثبت وليس للزوج فيه حق لان المعطى انما قصدا لالتزام أن يكون على حكم الصداق ولو اطلع على فساد النكاح رجع لمن ذكر جميع الصداق يري اذا وقع التفرق قبل البناء أو اذ انقضت المسمى بالدخول كآمر واليه الاشارة بقوله (والجميع بالفساد) ففأعزل رجع في كلام المؤلف هو النصف والطلاق متعلق بجمع وكذلك لآب والتقدير ورجع لآب نصف الصداق بالطلاق وذى القدر وضمان لا يثبت معطوفان على الجبرور وهو لآب (ص) ولا يرجع أحد منهم الا أن يصرح بالجمالة أو يكون بعد العقد (ش) أي ولا يرجع أحد من الاب وذى القدر والضمان لا يثبت على الزوج بما أخذت منه الزوج من نصف أو كل على حصر ان كان التزام من ذكر عن الزوج بلفظ الحمل كان في العقد أو بعد ما دلل لا بقصده الا القرية لانه عطية لا رجوع فيها لمعطى وان كان التزام من ذكر عن الزوج بلفظ الجمالة رجع كان في العقد أو بعد جمالة الدين وان كان التزام من ذكر عن الزوج بغير القفلين بسل كان بلفظ الضمان أو على أو عندي أو نحو ذلك فان كان حين العقد على الحمل وان كان بعده حمل على الجمالة فقوله أو يكون أي الدفع أو الضمان ونحوه بعد العقد ثم ان كلام المؤلف حيث لا عرف ولا قرينة تخالف ما ذكر من التفصيل وأما ان يوجد عرف يخالفه كما اذا جرى العرف بان من دفع عن شخص صداقه أو تحمله به عنه أي لفظ بجمع به فانه يعمل بذلك وكذا ان قامت قرينة تدل على ذلك (ص) ولها الامتناع ان تعذر أخذه حتى يقرر وتأخذ الحال وله الترك (ش)

غير أنه هنا فرقوا بين الجمالة والضمان مع أن الجمالة بمعنى الضمان (قوله أو يكون أي الدفع أو الضمان الخ) سيأتي الصواب أن الضمان المفهوم من قوة وضمان هذا الموجود في كلام الامامة فلهذا معنى تت فآلتهم واعلم أن هذا كله حيث وقع ذلك بهما أي لم يشترط فيه رجوع ولا عديمه ولا فاعلية بشرط اتفاقا (قوله حتى يقرر) راسم كرهة وبدل فرأى بعض لهما اصدان وبقرا بالبينه للفاعل والمفعول ونسبة الدال أحسن (قوله وله الترك) وله دفعه له اعسدا لامتناعه في شبع بهما الحاصل ولا يجبر على الدفع ولو كان له مال لا يمدخل على غيره في ثمنه فان فرق ثمنه الحاصل لم يتبع تركه متى طرأ له مال ولو كان الحاصل

عدياً فكنت من نفسها ثم مات فلا شيء على الزوج والمراد بالتعذر التعسر لان التعذر لا يشترط ومفهوم ان تعذراً له ولم يتعذر الاخذ  
 كونه مالياً فليس لها الامتناع لا يمتنع أن تعذر الاخذ يكون في العين وغير العين كافي التقويض بخلاف الاخذ فلا يكون الا في عين  
 (قوله حتى يعين لها صدقاً في نكاح التقويض الخ) ظاهر العبارة وان يقبضه واليه ذهب بعض الشراح وقال عجم عن الشيخ كريم  
 الدين حتى يعينه ويقبضه وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وهو ظاهر لانه اذا كان الاخذ متعذراً فلا فائدة في تقرير الصداق وحده  
 وعلى هذا فيختلف نكاح التقويض الذي الصدق فيه على غير الزوج ونكاح التقويض الذي الصداق فيه على الزوج فإنه يكفي في  
 الثاني التعيين وان لم يقبضه كما يفيد قول المؤلف ولها طلب التقدير (قوله أي بطل (٢٠٥) الضمان على وجه الحمل ان ضمنها)

سأيت ان لمرأة ان تمنع نفسها من الخول والوطء بعد ما إلى آخر ما يأتي في باب الصداق حيث  
 كان الصداق على الزوج وذكره ان لها أيضاً ذلك اذا كان على غيره وتعذر أخذ من  
 المخل به حتى يعين لها صدقاً في نكاح التقويض وتأخذ المال بالاصالة أو ما كان مؤجلاً  
 وحصل في التسمية وسواء كان الصداق على غير الزوج ورجع به المخل على الزوج أم لا  
 لان الزوجة لم تدخل على تسليم مملكتها بما جازى ولزوج الترتك ولا شيء عليه في حالة عدم رجوع  
 من قام به عن الزوج عليه وأما في حالة رجوعه عليه وهو ما اذا صرح بالجملة أو كان بلفظ  
 الضمان ووقع بعد العقد فليس له الترتك أي التعلق بما جازى بل انطلق رغم لها النصف وان  
 لم يطلق وقرم لها الصداق لم ينسحب به الحمل لان الحمل في الفرض المذكور اذا دفع شيئاً  
 رجوع به عليه ولما كان التزام المهر جلاً وجملاً وغيرهما كما هو وكان الحمل صلة لا رجوع فيه  
 جرى مجرى الوصية اذا وقع في المرض فيسقط الوارث وينضم الثلث لغيره أشار الى ذلك  
 بقوله (ص) وبطل ان ضمن في مرضه عن وارث (ش) أي بطل الضمان على وجه الحمل ان  
 ضمن أحد مهر في مرضه الخوف عن وارث ابن أو غيره لانها وصية لوارث والنكاح صحيح فلو  
 كانت المرأة قبضت من الضامن ثم ماتت رده وان كان الزوج كبيراً وقد دخل أو صغيراً ودخل  
 بعد الوفاة تبعته الزوجة في فاعل بطل الضمان على وجه الحمل وأما على وجه الجملة فتعسف في  
 المرض لوارث من الثلث وفهم من قول المؤلف عن وارث حصته عن غير وارث أجنبي أو غيره  
 ويكون وصية من الثلث ولما كان من صورته ضمان الابصداق ابنته عن زوج غير وارث  
 خصها بالذكر لخلاف فيها بقوله (لا زوج ابنته) فيصوره لانه لغير وارث ولما كانت الكفاة  
 مطلوبة في النكاح طلباً للدوام المودة بين الزوجين أعقب المؤلف ما ذكره من أن كان النكاح  
 بالكلام عليها الماقبل أنها حق لله وشرط في صحة العقد بقوله (ص) والكفاة الدين والحال  
 (ش) الكفاة ثلثة المائنة والمقار هو المراد بالدين التدين أي كونه غفراً فاقى لقوله ولها  
 ولولي تركها أي ترك الكفاة بمعنى التدين أي بادة الدابة لا يعني الدين أي الاسلام لانه ليس  
 لها ولولي تركه وتأخذ كافر والمراد بالحال السلامة من العيوب التي ثبت لزوجة بها انذار  
 لامن العيوب الفاحشة خلافاً لما في التوضيح فان قلت تفسير الكفاة ثلثة المائنة والمقاربة  
 لاوافق ما قسمها المؤلف به قلت المراد بالمائنة والمقاربة ثلثة المائنة والمقاربة في الدين والحال (ص)  
 ولها ولولي تركها (ش) أي ولولي ابتكر أو تبيع ولي ترك الكفاة هو الرضا بالقاسي بالخارجة

(قوله لامن العيوب الفاحشة) مطلقاً سواء ثبت بها الخيارات أم لا بل المراد ما يثبت به الخيارات كالجنون والبرص والجنون ويمكن أن  
 يكون أراد بالفاحشة ما ترتب به اختلاف الدعا المعروف عند الناس بالمباركة فليس من العيوب التي ثبتت لزوجة بها انذار وان  
 كان من العيوب الفاحشة فقد نقل لنا بعضنا السلووني عن الشارح ما قلنا من ان المباركة لا يشبهه انذار (قوله فان قلت تفسير  
 الكفاة) فيه ان الذي تقدم معنى لقوى فلا يراد بالاعتراض وكلفهم أن هذا المعنى القوي مراد في الفقه (قوله قلت المراد الخ) حاصله  
 انه ليس المراد مطلقاً مماثلة وتعارف بل المراد المعاملة والمقاربة في الدين والحال وحيتن ذلك كلام المصنف فيه حذف والتقدير  
 الكفاة المعاملة في الدين والحال الا انه يرد أن المعنى القوي مطلق فتدبر (قوله والرضا بالقاسي بالخارجة) ولو سكباً يؤمن عليها  
 به تخلص الحق لها ويكون النكاح صحيحاً على المعتمد فان لم يؤمن عليها رده الامام وان رضى لان الحق لله تعالى حيث لا جواب

حفظ النفوس (قوة الفاسق بالممارسة) والفاسق بالاعتقاد فهو كالغاسق بجارحة أو أشد لانه يجرحها الى الاعتقاد ومذهبه ينأى على انه غير كافر والحاصل ان الاجماع متعقد على حرمة تنكاح الكافر المسلمة كافي التوضيح وبغيره ولو أسلم بعدهم يؤدب الآن بعدد يجعل قال أبو الحسن الصغير وان زوج ابنته من سكر فاسق لا يؤمن عليها رده الا ما هو وان رصبت وكذلك اذا أوصى أن تزوج ابنته من سكر فاسق لم يجز ذلك عليها كالفعله الاب (قوله فان تركها المرأه غنى الى باقى) قال الشيخ سالم فان رصبت بغير كف وقلا وليا الفسخ ما يبدل ان خو من متناه فان دخل فلا شك في عدم الفسخ ثم ان تظاهروا الرجل وان كنتم متراضا وبذلك من عيوب الفرج يجوز رصبت المرأه ولم يرض بغيره يكون القول قوله (قوله فطلق) قال الزركاشي هي الفاء الفصيحة وبه ينظر لان الراجح أن الفاء الفصيحة هي الواقعة في جواب بشرط مقدور وهانس كذلك كما في شرح (٣٠٦) عب بل الفاء للترتيب فقط بدون تعقيب لكن ما ذكره الشارح من انى الفاء

الفصيحة أحد أقوال (قوة وانقضت العدة) وأما قوله تنقض العدة فهي زوجة ولا كلام لها ولا وليا (قوة والام) أى المطلقة وأسقطه المصنف لانه وصف طردى خرج على سؤال سائل (قوة النكاح) أى بان ترفع لها كما ينظر فيما أراده الاب هل هو صواب فيرد حاله أم لا وقوة في تزويج أى فى ارادة تزويج قوله من فقير) ابن أخه لا وغيره فاقط المصنف ابن الاخر لا بوصف طردى

خرج على سؤال سائل وفى لغيره تقر بقوله في تزويج ابنته وغير الاب أولى بذلك وأما الام فخاص بها مطلقة أم لا وهل الفسقر من يفرجهان أمهما سافقة أم لا وبشكل هذا الفرع مما تقدم من قوله الكنتهى أى فليس للاب أن يجبر ابنته على النكاح وبغيره من العيوب الفاحشة أى وأما الفسقر فليد كرهه فليجبرها ولا كلام لاحد حتى لا يدمر جعلهم هنا الام النكاح لأن يقال مبنى ما هنا على أن المال يعتبر في الكفالة

والعيب الفاحش العيب فان تركها المرأه غنى الى باقى وبالعكس وعلى هذا فالمؤلف أعاد الجار العطف على التضمير المخفوض لا تكون كل منهما كافي في الترتيل دون الآخر (ص) وانس لولى رضى فطلق امتناع بلا حادث (ش) يعنى أن الولي اذا رضى بغير كف وزوج منه ثم طلق طلاقا باتنا ورر جعيا وانقضت العدة وأراد عودها فرفضت الزوجة وامتنع الولي منه فليس له الامتناع حيث لم يحدث فيه ما يوجب الامتناع وبه قد فصل (ص) والام النكاح في تزويج الاب الموسر والمرغوب قهيا من فقير ورويت بالنفي ابن القاسم الاضررين وهل وفاق تأويلان (ش) ونص المسند وقد كانت امرأه مطلقة الى ما لا تقاوت ان لا ابنة في جبرى موسر مرغو باقيا فارادها فان يزوجه من ابن أخه ففسق وفي الامهات معدا لالامه لا تبرى في ذلك متكلما قال فى لا يرى لثمتك ما عياض وكذا روينا بالايحاب لا على النفي ولا يصح الكلام الاب لانها ماتت أن لها تكلمها قال نعم ثم أعاد عليها أنه رأى لها متكلما ومن روى فلا يرى أى على النفي لم يستمع قوله قبل نكاحه واختل المعنى ونافض بعض كلامه بعضا ثم قال ابن القاسم بعد الكلام السابق وأنا أرا ما ضاع الاضررين واختلف في قول ابن القاسم هل هو خلاف لقول مالك أو فاق تختم من جعله على الخلاف وهو مذهب مسنون وقال بقول ابن القاسم أقول قال ويعنى بالضرر ضرر البدن وأما الفقرا فلا ومنهم من قال هو فاق ولعل ابن القاسم لم يشككم على الفسقر الفاحش المضمر بها وانما تكلم على أن ابن الاخر بالاضافة الى ما لها فقير لضعف حالها وكثرة نصرها وأن ابن القاسم تكلم على ما بعد الوقوع ومالك انما تكلم بقوله وقال لها متكلما ولم يقل ان النكاح مفدوخ وبعبارة وهل قول ابن القاسم وفاق وخلاف وهذا يأتى على كلا الروايتين وأما على رواية الاثبات فوجه الخلاف أن الامام جعل لها النكاح وابن القاسم جعل فعل الاب ما ضاع فتفتى انه لا تكلم لها اذ لو كان لها النكاح لمكان لها الرد ووجه الوفاق أن يجعل قول الامام لها النكاح حيث كان يلحقها الضرر البين كما قال ابن القاسم وأما على رواية النفي فوجه الخلاف أن الامام لم يجعل لها النكاح مطلقا وابن القاسم جعله حيث الضرر البين ووجه الوفاق أن كلام الامام ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما لا يمكن ضرر ولشبهه في الوفاق غير هذا الوجه أيضا (ص)

ولا ما هن من ينفعهم ورعى ضعف قوله (قوة) يعنى الهمزة لم تكن موجودة في نسخة الآله على حذف الهمزة (قوة) والمولى متكلما أى تكلمها (قوله ثم أعاد عليها) أى مؤ كذا القول نعم (قوله لم يستمع قوله نعم) احبب بالله مستمع وان قوله نعم معناه أجب سؤالك قال جماعة من المشوخر رواية الاثبات أصح قاله السدوق هل نض شوخنا وقد تقدم المصنف قول مالك وقد صدقه الاثبات على قول ابن القاسم وعلى رواية النفي يشعر بتجربها اه (أقول) وقضية ما تقدم أن الراجح كلام ابن القاسم من أن ليس لها النكاح أى الاضررين أى من حيث الفقر (قوله ويعنى بالضرر ضرر البدن) أى كلبتوت والنفام والبصر (قوله لم يشككم على الفقر المضمر بها) أى وأما الامام فقد تكلم على الفقر المضمر بها أى يقول ابن القاسم الاضررين أى لا للفقرين مضر بمجالها (قوله حيث كان يلحقها الضرر البين) أى بفقران الاخر وهو المراد بقول ابن القاسم الاضررين (قوله لم يجعل لها النكاح) فقط سواء كان يحصل بفقران الاخر الضرر البين أم لا (قوله بما لا يمكن ضرر) يحصل لها بغيره (قوله ولشبهه في الوفاق) أى بان ابن القاسم تكلم على صدق



المثل والامام على مادونه أو أنه عند مالك غشني منه أكل مالها وعند ابن القاسم لا يحصى منه لكن رد هذا بأنه أحاطه بالسنة إذ لا معنى لذكر الفقر حينئذ المانع الخوف منه أو عدم مآنته (قوله والمولى الخ) هذا يفيد أنه لا يشترط في الكفالة حسب ولا نسب والنسب يرجع إلى آباء والأمهات والحسب بالمقاب والصفات الجسدية كالكرم والعلم والشجاعة والتقوى ولا يخالف قوله إلا في والعرفية رد المولى بالنسب لأنه متبناه كونه وقع العقد على اشتراط أن يكون كذلك وما هنا لم يحصل انتساب ولا اشتراط شيء (قوله والاقبل جاها) أراد بالاقبل ما يشعل العدم وقوله وفي العبدان (ولان) المذهب أنه ليس بكف كذا في شب (أقول) وصحبه عبد الوهاب وفي شرح عب أن الرابع أنه كف وهو الأحسن لأنه قول ابن القاسم (أقول) والظاهر التفصيل لما كان من جنس الأبيض فهو كف لأن الرغبة فيه أكثر من الحرار وبه الشرف في عرف مصر وأما ما كان من جنس (٧ ٣٠) السود فليس بكف لأن النفس تنفر منه ويقع به الذم والخسة (قوله

المولى وغير الشر يف والاقبل جاها كف (ش) يعني أن كل واحد من هذين الثلاثة كف هل ين هو دونها في المرتبة فالمولى أي العتيق كف له العريفة وغير الشر يف كف له الشر يفة والاقبل جاها كف هل ين هو أقوى منه جاها (ص) وفي العبدان (ولان) (ش) أي وفي كفالة العبد للمرة وعدم كفالة لها أو بولان وظاهر قوله وفي العبدان (ولان) (ص) وورم أصوله وفصوله (ش) أي وورم على الشخص ذكر أو أنثى أصوله وهو من له عليه ولادة مباشرة أو بواسطة فيجزم على الذكر أمه وأمهات وان علت وأم أبيه وأمهات وان علت وأم أبي أمه وأم أبي أبيه وعلى الأنثى أبوها وأمهات وعلا وأبوا أم أبيها وأبوا أمها وان بعد وأبوا أمها كذلك وفصوله وهو من له عليه ولادة مباشرة أو بواسطة وان بعدت فيجزم على الذكر بنته وان سقطت وعلى الأنثى أبنها كذلك وقوله أصوله وفصوله أي من النسب وأما من الرضاع فنبأني (ص) ولو خلقت من مائه (ش) يعني أن الرجل إذا نزل به امرأته فخلقت منه بانية فلها تحريم عليه كما يحرم عليه من بانه من بنت نسبها منه لأن الجميع خلق من مائه فهي بنت أو كالبنت على المشهور فيجزم عليه وعلى أصوله وفروعه لأربية ومثل البنت الابن المخلوق من مائه فيجزم على صاحب المهر ووج بنته (ص) وزوجتهما (ش) ضمير التنبيه راجع إلى أصل الشخص وفصله يعني أنه يحرم على الشخص أن يتزوج امرأته أو زوجها أحد من آباءه وان علوا أو بنه وان سفلا ويجوز أن يتزوج أمه ووجه أبيه وابنة زوجة أبيه التي لم ترضع بلبان أبيه والمناسب لاول الكلام حذف التاء لأن المراد بقوله وفصوله على الشخص التاكيد كما كان أو أنثى لكنه اتكل على ظهور المعنى المراد وانما يقل وزوجها بالنسبة لأنه جعل الإضافة للجنس فيصدق بالمرء والمتمدن ثم أشار إلى بقية الضابط فقال (ص) وفصول أول أصوله (ش) أي وورم على الشخص فصول أبيه وأمه وهم أخوته وأخواته أشقاء ولأب وأولادهم وأولادهم وان سفلا (ص) وأول فصل من كل أصل (ش) يريد أنه يحرم الفصل الأول خاصة من كل أصل ما عدا الأصل الأول لأن الأصل الثاني إلى الأصل الأول هو الجسد الأقرب والجدة اقرب من ابن الأول عم أو خال وابنته عمه أو خالة وابن الجسد المذكورة وابنتها كذلك وهم أول الفصول والقرم مقصور عليهم وأما أولادهم فهم حلال وأما فصول الأصل الأول فهم حرام وان سفلا كما مر (ص) وأصول زوجته (ش) أي وعمما يحرم على الشخص أصول

أو ابنه وصرح صاحب القس بأن من زنى بجمال لا يجوز له أخذ بنتها التي تلدها بعد الزنا لأن زرع غيره يمتزج بجماله وأما المخلوق من ماء أمه فلا يحرم كذا كره البصري في شرح الإرشاد لأنها بمنزلة أربية لا غزلة بنته وهو أحد قولين ومقتضى كلام بعضهم ترجيحهم ويدخل في قول المصنف وان خلقت من مائه ما إذا التقطت منه في نحو جام وضعته في فرجها ثم خلعت منه فيصدق على ذلك أنها خلقت من مائه حيث علم ذلك وانظر حليمة الابن من الزنا فهل تحرم على أبيه من الزنا ومقتضى كون المخلوق من الزنا كونه لأصل الجرمه وانظر ذلك (قوله لكنه اتكل على ظهور المعنى المراد) بأن قال ترجع الضمير للأصل والفصل إلى الملقى المتقدم بل يعني آخر وهو أنه ذكر في العبارة استخدام ويجري هذا أيضا فمتقدم كون المراد بالأصل الذكر والأنثى (قوله فيصدق بالمرء والمتمدن) أي والتعدي مراد هنا (قوله وأصول زوجته) ولو كان الزوج صغيرا أو مجنوناً

(قوله وبتلذذه) أي قصد لذو وجدها كوجدها نفاظ وفي القصد وحده قولان وكل ذلك في باطن الحسد وهو ما عدا الوجه والكنف وأما عدم إباحة الحسد مطلقا كباطن الحسد مع انتفاءهما (قوله وبتلذذه) ظاهر المصنف كغيره حرمة الفصول بالتلذذ ولو كانت الأم وقت التلذذ مباحة غير تجدان فلس كنقص الموضوع (قوله ولو ينظر) أي لباطن الحسد ولو من فوق حائل خفيف يشف والحاصل أنه لا بد من قصد التلذذ مع وجود التلذذ أو أحدهما في جميع المقدمات من قبله ومباشره وما لعله ونظر لافي خصوص النظر وهذا كله فيما عدا الوجه والكنف مطلقا أي سواء التلذذ بالنظر أم لا لأنه سواء كان بالنظر أو بالشم أو القبلة بل مهما كان بلس أو قبلة لا يختص وجهه وغيره من بقية الجسد (قوله والمعطوف محذوف) لا حذف بل المعطوف قوله فصولها (قوله كاللذ) يشمل من تلذذ بامته محسوسة عليه كما هو فانه يحرم عليه (٨ ٣) بنهم وأماها وشبهه الملك مثله (قوله وأعلم أن الخلاف الخ) أي اختلف في وطئه

زوجته وهن أمهاتهن وإن عدا عن من له عاها ولا دة مباشرة أو واسطة من قبيل أباها وأماها من نسب أو رضاع لقوله تعالى وأمهات نسائكم ولا فرق بين أن يدخل بالزوجة أم لا لأن العقد على البنات يحرم الأمهات بخلاف العكس (ص) وبتلذذ وان بعد موتها ولو ينظر فصولها (ش) الواو وأو العطف والمعطوف محذوف دل عليه ما هو حرم وبتلذذه متعلق به والضمير الموثق في الموضوعين راجع إلى الزوجة المتقدمة ذكرها فصولها يصح أن يكون فاعلا ويصح أن يكون خبرا أو المحذوف مبتدأ أي حرم بالتلذذ بالزوجة وان بعد موتها ولو ينظر فصولها وهن بنتها وإن سفلن أو والحرم وبتلذذه فصولها وإن تكن في حجره لأن قوله تعالى إلا في نكاحهم ومفترج محرج الغالب فلا مفهومه فلا يحرم فصول الزوجة بمجرد العقد على الزوجة بخلاف أصولها والحكمة في ذلك أن الأم أشد برابا بناتها من الابنة بها فلم يكن العقد كافيا في بغضها لا بنتها إذا عقد عليها أنه يحرم بها الزوج بمجرد العقد وعدم مخالطته فاشتراط في التحريم إضافة المحذول وكان ذلك كافيا في الابنة لضعف ودعائها لها وميلها للزوج (ص) كاللذ (ش) إن جعل تشبيها في قوله وبتلذذه وان بعد موتها ولو ينظر فصولها لا يستوفى حتى وإن جعل تشبيها في جميع ما مر أي في قوله وحرم أصوله وقصوده إلى هنا يستثنى العقد فان عقد الأب في النكاح يحرم على الابن وعقد الابن يحرم على الأب وعقد الشراء لا يحرم شيئا والفرق أن الملك ليس المنقضي منه الوطء وإنما المنقضي منه الخدمة والاستعمال بخلاف النكاح وأعلم أن الخلاف في وطء أو تلذذ الصغير سواء اعتبر ناقصه كونه بقوى على الجماع أو كونه مراهقا هل ينشر المحرم أم لا كما هو فاجعلنا يتوقف فيه التحريم على التلذذ وأما ما لا يتوقف فيه التحريم على التلذذ بل يحصل فيه التحريم بالعقد كتحريم الأم بالعقد على البنت فإنه يحصل بعقد الصغير ولو يقع على الوطء ولما قدم بالآل أن تحريم المصاهرة تارة يحصل بمجرد العقد وأخرى بالتلذذ بالوطء وكان العقد ههنا تارة فسادا أخرى والتلذذ بالوطء حلالا وحراما فيه الحد تارة ولأحده فيه أخرى شرع في تفصيل ذلك وإن كان فيه نوع تكرار مع قوله سابقا وهو طلاق إن اختلف فيه والتحريم بعقد وطئه لا انتفى على فساد وحرم وطئه فقط فقال (ص) وحرم العقد وان فسدان لم يجمع عليه والافطوء اندرا الحد وفي الزنا اختلاف (ش) يعني أن النكاح الفاسد على ضربين تارة يكون مختلفا في فساديه بدو المذهب فائق

العقد على الأم فلا يحرم البنت وظاهر أن قول المصنف وهو طلاق إن اختلف فيه فيه تكرار وليس كذلك وأعلم أن الفساد المتفق عليه ما تنفق عليه أهل المذهب والجمع عليه ما أجمعت عليه الأمة إلا أن المراد هنا المتفق عليه الجمع عليه (قوله وحرم العقد) أي عقد النكاح على صغير أو كبير لا رقيقا بغير إذن سيده ورده فقد فلا يحرم ذلك لأنه لا مردار تقع من أصوله وأنظر فيما هو مشكك في عدم البت من عقد الصبي والسقيم والظاهر كذلك فليس كالعقد الفاسد اختلف فيه لأن الفساد اختلف فيه لازم عند بعض الأئمة فهو غير متفق على حله بخلاف نكاح نحو الصبي والعبد بغير إذن سيده فهو متفق على حله وقيل يحرم ولا يشترط كونه لازما وأنظر في ذلك ومثل عقد النكاح عقد البيع يفصل فيه بين كون البيع مختلفا في فساديه فحرم الوطء المستند إليه وبين كونه متفقاً على فساديه فحرم وطءه وإن اختلفوا في جرمه في المقدمات ما جرى في الوطء (قوله وفي الزنا خلاف) أي في قبل المرأة أو غيرها

(قوله وأقنى بالتحريم إلى أن مات فقيلة لم يحسب له الوطأ فقال سارت به الزكيات) وبني هنا حيث كيف يكون العتد والمشهد وهو الرجوع عنه أي مع الكراهة وقد تقرر في الأصول أن الرجوع عنه لا ينسب إلى قائله فضلا عن كونه معتدا مشهورا وقد يجب عن هذا بان أنباع الامام أخذوا من قواعد ما رجع عنه وان كان لا ينسب (٣٠٩) إلى النفس الامارة وانما ينسب لمذهبه على أن يمكن

بالفساد تارة تكون مجمعا على فسادها فان كان مختلفا فيه نجس وشقاق وانكاح العبد والمرأة فان عتده بنسب حرمة المصاهرة كما ينسبها الصحيح وان كان مجمعا على فسادها فلا يعتبر عقد في انتشار الحرمة وانما ينسبها الوطأ بشرط أن يندأ الحسد عن الواطئ كمن تكلم بعتدة أو ذات محرر أو رضاء غير عالم أن ما علم حديق ذات المحرم والرضاع وفي حسد العالم في نكاح المعتدة قولان سائبان وقد أفهم قوله أن ندأ الحسد أن لم يندأ كما لم يلتفت إلى وطئه في انتشار الحرمة لأنه شبيه بالزنا في نشر الحرمة وطأ الزنا وهو مذهب المدونة ففيها وإن في بأم زوجته أو ابنتها ألقيا رخصا لمعلمها إلا كثر على الوجوب ونذهب جمع إلى ترجحه على ما في الموطأ من عدم نفيه وذا كراين حبيب أن ما كراين جمع عمافي الموطأ وأقنى بالتحريم إلى أن مات وأنه قيل له إلا تموا الأول قال سارت به الزكيات وعلم التشر به وهو مذهب الموطأ والرأفة وعليه الأكثر بل قيل جميع الأصحاب وسهر ابن عبد السلام خلاف فلذا زني بأمر أن يجوز زنا في أن يتزوج بابتها أو أمها ولا يبه وإنه أن يتزوجها على الثاني لا على الأول (ص) وإن حاول تلذذا بزوجه فالتذبا بنسب فتردد (ش) يعني أن من أراد أن يتلذذ بزوجه في خلاصه فلا يفتقده على ابنتها فالتذبا بوطأ أو مقدمته سواء كانت منه أو من غيره ولم يشعر بها فقد تردد الإشاع في تحريم أمها على زوجها وفراقها وجوب أو عدم تحررها وعدم وجوب الفراق لو قصد ولم يتلذذ بنسب على الصحيح والوطأ بان امرأته لا ينسب عند الأئمة الثلاثة خلافا لابن حنبل والثروري وإن وقع الالتذا منه على الأئمة عمدا جرى فيه الخلاف السابق في قوة وفي الزنا خلاف ولا يقال إذا التذبا بزوجته بوطأ محرر زوجته عليه قول أو لا واحد الوطأ شبهة وهو محرم ناقضا فلجرى التردد هنا لا تقول وطأ الشبهة أنما هو الوطأ غلط فحين يحمل مستقبلا وقد كان بوطأ أخت الزوجة غلط ما عرمانا على زوج أختها الواطئ لها لأنها تحمل مستقبلا فوطؤها بوطأ شبهة وأما بوطأ بنت الزوجة غلط فليس بوطأ شبهة لأن الحمل مستقبلا فهو من محل التزوي (ص) وإن قال الأب تكتمها أو وطئت الأمة عند قصد الابن ذلك وإنكرب التزوي وفي وجوبه إن فشا أو يلان (ش) أي وإن قال الأب عقدت على المرأة وهو المراد بالنكاح عند قصد الابن العتد عليها أو وطئت الأمة أو تلذت بها بشرائه عند قصد الابن ذلك وإنكرب الابن ذلك ولم يعلم سقيمة ملك الأب لها لم يقبل قوله لكن يتبدل الابن أن يتزوي عن نكاح المرأة بوطأ الأمانة لم يكن ذلك فاشيا من قول الأب قبل شراء أو نكاح الابن فان غشاقول الأب قبل ارفاد الابن ذلك فهل يجب الفسخ وانما بنا كذا التذبا بالفسخ ولا يجب تأويله على المدونة (تيسره) من ملك حرة بانه أو أبيه يعلمونه ولم يعلم هل وطئها أم لا فقال ابن حبيب لا يحمل وأحسنه الضم في العلية وقال يتبدل في الوض أن لا يصيب ولا تحرم وكذا إن باعها ثم غاب قبل أن يستل (ص) وجمع خن (ش) هذا معطوف على قوله أصوله أو هو فاعل لفعل محذوف دل عليه ضم الأول والمعنى وجرم على الحر والعبد جمع خن من النساء في عقد أو لوسي لكل واحد صدقها أو يفسخ نكاح الجميع أو عقود يفسخ نكاح الخواصة أن علم والا فالجمع ويجوز زما دونهن بالوجهين شرط تزويج الواحدة بالآخرى أم لا إذا سمى لكل وسبق ذلك كله

(٣٧ - خرق ثالث) يصيب ثم أخبر الأجنبي واليه بان أم أخبره بأنه يصب أو كان البائع الولد الأجنبي وباع الأجنبي الولد وحصل مثل ذلك فهل يعمل بذلك أولا والظاهر أنه إذا كان مثل هذا الأجنبي يصدق في قوله أن يصدق (قوله وهو فاعل الخ) ينافي قوله هذا معطوف على قوله أصوله فالأولى أن يحذف قوله وهو فاعل الخ فتدبر (قوله لذاسمي) أو نكحها نكاح نفوس

(قوله الى الشهور) مقابلة ما قاله ابن وهب من انه لا يجوز له ان يزاد على انسحق (قوله آية) موصولة وصلة محذوفة وآية مفعول أول نائب فاعل قدرت وقوله ذكر امر مفعوله الثاني والتقدير لو قدرت التي هي معاهدة كرا حرمت الاخرى وهي مهمة لانه تنصق الانبذير ههما معا (قوله شامل للرأه وأمتها) لانك لو قدرت الجارية ذكرا لم يحصل أن يعقد على سبيله أو قدرت السيدة ذكر الميراث أن يعقد على أمته (قوله لم يتنع وطه أزوجه) المناسب (٢١٠) أن يقول لم يتنع وطه أمزوجه (قوله ولا حلف للهر) أي ولا تصدق أنها الثانية

بأن ادعت انها الأولى أو قالت لاعلم عندي مفهوم حلف انه ان لم يحلف غرم النصف عجزه نكوهه ان قالت لاعلم عندي لأنها تشبه دعوى الاتهام وبدلها فان كذبت فان نكحت فلا تنبئ لها وخلاصته أن الزوج يدعي أن فاطمة مثلاً هي الأولى وخديجة الثانية وهي تكذب فاقول قوله فان فاطمة هي الأولى واستشكل قبول قوله في تعيين الأولى بأنه يخاف من ان تقدم في ذات الوليسين من عدم قبول قوله هنالك ولعل الفرق عدم قبول الزوجة الزوجين في أن واحد والزوج قبليهما في أن واحد فان ادعى جهلها وادعت كلاهما الجهل مثله فلكل منهما ربع صداقتها لانها لهما نصف صداق غير معين فلكل واحدة من صداقتها نسبة قسم النصف عليها لان كل واحد من وجه قطعها وطلقت قبل البناء فان ادعت كل واحدة أنها الأولى مع دعواه الجهل فلكل واحدة نصف صداقتها ان حلفت ولا تنبئ لمن نكحت منهما فان ادعت احدها انها الأولى وقالت الاخرى لا أدري حلفت المدعية واخذت نصف صداقتها ولا تنبئ الاخرى فان نكحت فلكل واحدة ربع صداقتها هذا كله ان كان الزوج حياً فان لم يتم عليه الا بعد موته فهو عتابة ما اذا ادعى جهل الأولى فان ادعت كل واحدة أنها الأولى فانها تخلف وتأخذ جميع الصداقات المبررات بينهما ومن نكحت لاثني لهما (قوله لانه مدع لسقوط الخ) فاما دخل في الامين عليه فوجوب المهر بالنسبة وفوقها وبقى على نكاح الأولى المتبعة أنها الأولى وموافقة لها في دعواها ونظامه حلف الاخرى أم لا (قوله ثلاثة أوجه) الأول اذا دخل بها الثاني لم يدخل واحدة الثالث دخل باحدها والرابعة التلذذ (قوله بل يدرا الحدين الواطن) بان كان جاهلاً بانها بنتها (قوله وبالخ) لاتصح المبالغة لان شرطها ان يكون ما بعد هذا خلافاً لما قبله ولا يصح هذا لأن ما قبلها جهلها بعد عقد واحد

في كلامه عند قوله وجمع امرأتين الخ وأشار بقوله (والعبد الرابعة) الى المشهور وهو أن العبد يباح له تزوج ثلاثة ورابعة كالحر لان النكاح من العبادات والعبد والحرفيه سواء بخلاف الطلاق فهو من معنى الحدود فكان طلاقه نصف طلاق الحر كما في الحدود (ص) أو اتنتين ولو قدرت أمة ذكراً حراً (ش) فاعلم حرم رجوع النكاح أي ويحرم الجمع بين كل امرأتين اذا قدرت احدهما انهما لو نكحت ذكراً حراً لم يفسد نكاح الاخرى وكلامه شامل للرأه وأمتها فيفيد منع الجمع بينهما وليس كذلك فحجب بتخصيص هذا الضابط عما يتبع جمعها لقرباهما أو صهر أو رضاع وان جعل فاعلم حرم رجوعها لوطاً فخرجت المرأة وأمتها لان المالكة اذا قدرت رجلاً جاز له وطه أمته بالملك كما يخرج المرأة من تزوجها أو أمزوجهما سواء جعل الضمير في رسم لوطه أو في نكاحها فان قدرت المرأة كرام لم يتنع وطه أمزوجه ولا ينشئ نكاح ولا يقهر لاثنا من رجل أجنبي وينتد رجل أجنبي وحينئذ الكلام المؤلف على هذا غير محتاج للتقيد السابق (ص) كوطئها بالملك (ش) اعلم أن الجمع بين امرأتين ما ان تكون نكاح كأم وأما بنكاح ومك وسباقي وأما على وهو ما ذهبنا الى الكلام والمعنى انه لا يجوز الجمع بين المرأة وخالتها أو عمتها في الوطء بالملك ولو طرأ عليها على الاخرى بعد وطئها حتى يهرم فرج الموطوءة فم يجوز جمعها للخدمة أو احدهما للخدمة والاخرى للوطء الضمير في وطئها للثنتين اللتين ولو قدرت أمة ذكراً حراً (ص) لما كان صور جمع المهر منى الجمع اما بنكاح أو عتاك أو بنكاح ومك شري في حكم هذه الاقسام لو وقعت فقال (ص) ونكح نكاحاً ثانية صدقت والاخلف للهر يلا طلاق (ش) يعني أنه انما يقع بين كلاً من اثنتين في عقد نكاح واحد فمضاً اذا بان أفراد كل واحدة منهما في عقد وهو مراده بهما المسألة ثبت نكاح الأولى ونكح الثانية مع البينة وكذا ان صدقته انها الثانية وسواء دخل بها أم لا والفسخ بلا طلاق لا يجمع على فساد وان تصدقه في كونها الثانية يرد يوم تقم على ذلك بينة أو بدخل بها فان الزوج يحلف على نكاحها لانه مدع لسقوط نصف الصداق عنه الواجب لها بالطلاق قبل المسبب لو ثبت انها الأولى والفسخ بطلاق فقوله بلا طلاق متعلق بفسخ وهو راجع لما قبل الا وانما أخره لاجل أن ينشئ بهما بعده (ص) كالم وابنتها بعد (ش) التسمية في الفسخ بغير طلاق سواء كان قبل الدخول أو بعده والباقي بعد للظرفه وحذف ما يتعلق به أي كذا وما ينتجها جمعها في عقد ولو كان لتأيد الفسخ وعدمه ثلاثة أوجه أشار اليها بقوله (ص) وتأيد بغير عهدها ان دخل ولا يارث (ش) يعني انه اذا عقد على أم وابنتها ووطئها فانه ما يجوز مان عليه أن يرد اذا كان جاهلاً بالفرق وأما ما لم يانه يستر الى نكاحه ذلك هل يدرا الحدين الواطن أم لا لا يجري على ما هو وأما منع الارث ان مات قبل الفسخ لو احدهما منهما فواضع للاتفاق على فساد ما يكون لكل واحدة منهما صداق للسبب وعليهما الاستمرار مثلاً حيض وبارق على الفسخ بلا طلاق وتأيد

التصريح



ثلاث فان لم يدخل واحدة فاربعة اصدقة يقسمهن على قدر اصدقهن فكل واحدة اربعة اجناس صدقها كأفاده المحققون وان دخل ثلاث فلم يدخل من اصدقتهن والباقيتين صدق نصف لان واحدة منهن رابعة قطعا والاخرى تدعى اربعة وان الخامسة من المدخول بين والوارث منازعه فانقسم الصداق المتنازع فيه بينهما وينصف فكون لهما صدق ونصف والمراد انه يكون لكل واحدة من صدقها نسبة حصة صدق ونصف عليهما فكل واحدة ثلاثة ارباع صدقها كذا اقول وان دخل باثنتين فليغير المدخول بين صدقاتين ونصف لان لاثنين من صدق قطعوا والصداق الثالث ينزع فيه الوارث لانه يقول ما عني الا اثنان فقط وان واحدة من التي لم يدخل بها خامسة قطعا فلا شيء فيها وهي بقلن ان الخامسة ليست واحدة مقابل هي واحدة من الاثنين دخل بها فلنا ثلاثة اصدقة كوامل يقسم ذلك الواحد (٣١٣) بينهما نصفين واذا قسم اثنان ونصف على ثلاثة خص كل واحدة ثلاثة ارباع

صدقها واثنان من صدقها وان صدق لانها تدعى انها ليست بخامسة وان الخامسة احدى المدخول بين ويدي الوارث انها هي الخامسة فلا شيء لها فانقسم الصداق بينهما نصفين ولما قدم ضابط محررات الجمع وكان بعض افراده تحريره مؤيد كالنصف مع الام على ما حرروا بعضها مقيد كالأختين ومأمهما تنكح على ما يزيل ذلك القيد وأشار الى أن السابقة امانة كسوحة أو مملوكة أو ما يزيل ذلك القيد في الأولى بقوله (ص) وحلت الأخت بينونة السابقة (ش) يعني أن الشخص اذا عقد على امرأتين كان حلالا لهما وطه أختها أو عمتها مثل عاك أو تنكح مادامت الأولى في عصمته اللهم الآن بيننا ما بان فخالعها أو يطلقها فلا تأو وأحلفوهي غير مدخول بها وأبقر وجهها من العنت حيث كان الطلاق رجعيا والقول قولها في عدم انقضاء عدها لأنها مؤمنة على فرجها فاذا ادعت احتباس الدم صدقت بيننا لاجل النفقة الى انقضاء السنة فاذا ادعت بعده انصر بكاملها النسا فان صدقتها لم تحل أختها مثلا والام يسلم الزوج التبرص الى أقصى الحمل فله عسدا ملحق (ص) أو زوال الملك بعق وان لاجل أو كناية (ش) ماذ كره في المسئلة التي فرغ منها خاص بالنكاح كاهرو والكلام الآن فيما لنا وطى الامة جلت العين وأراد أن يتزوج من نفع الجمع معهما من عفو ونحوها وأبطأ هلك العين فلا تحل له حتى يحرم فرج السابقة بعق ناجز وان لبعضها أو مومرجل أو كناية لأنها أحرزت نفسها وماله وليس للسيد وطوها والاصل عدم عجزها خلافا للحنفي ويؤخذ من كلام المؤلف منع وطه العتقة لاجل ولا يصح فيه هذا الكتاب وصرح به في الرسالة وانما امتنع وطوها لان فيه نوعا من نكاح المتعة فاذا وطها وجعلت صارت أم ولد وسقطت عنها خدمتها تلك فيجعل عتقها حينئذ وقيل لا يجعل لبقاء أرض الجنابة ان برحت وقبعتها انقلت ولا يجوز له وطؤها بعد ذلك سواء جعل عتقها أو قبضت الى أجلها وان لم يجعل بقية متعة لاجل فلها حكمها ومن العتق لاجل عتق البعض كإفادته الحنفي (ص) أو انكاح رجل البتونة (ش) يعني أن الشخص اذا عقد على أمته لشخص عقدا صحيحا لازما لم يجعل له أختها أو عمتها أو نحوهما ممن يحرمه أن يجتمع معها هذا هو المراد بقوله يجعل البتونة وان لم يدخل الزوج بها وتظهر كلام المؤلف المشعر بأنه لا بد في الحلبة من دخول الزوج لانه لا يصل البتونة مسترورة ولكن عدوه عن لفظ نكاح الذي

صدقها واثنان من صدقها وان دخل واحدة فكل واحدة اربعة اجناس صدقها كأفاده المحققون وان دخل ثلاث فلم يدخل من اصدقتهن والباقيتين صدق نصف لان واحدة منهن رابعة قطعا والاخرى تدعى اربعة وان الخامسة من المدخول بين والوارث منازعه فانقسم الصداق المتنازع فيه بينهما وينصف فكون لهما صدق ونصف والمراد انه يكون لكل واحدة من صدقها نسبة حصة صدق ونصف عليهما فكل واحدة ثلاثة ارباع صدقها كذا اقول وان دخل باثنتين فليغير المدخول بين صدقاتين ونصف لان لاثنين من صدق قطعوا والصداق الثالث ينزع فيه الوارث لانه يقول ما عني الا اثنان فقط وان واحدة من التي لم يدخل بها خامسة قطعا فلا شيء فيها وهي بقلن ان الخامسة ليست واحدة مقابل هي واحدة من الاثنين دخل بها فلنا ثلاثة اصدقة كوامل يقسم ذلك الواحد (٣١٣) بينهما نصفين واذا قسم اثنان ونصف على ثلاثة خص كل واحدة ثلاثة ارباع

الخ) المراد الملك التسلط الشرعي على الوطء لا ملك الرقة بدليل قوله أو كناية أو انكاح فان كالا يزيل ملك الرقة وأما يزيل ملك الوطء أي يبقه تسلط شرعي على الوطء أي أو زوال حل الوطء قوله خلافا للحنفي الخ) راجع لقوله أو كناية فان الحنفي يخالف فيها كما يستفاد من صريح بهرام (قوله لان فيه نوعا من نكاح المتعة) أي لان فيه شبهة نكاح المتعة أي بالعقد على امرأة لاجل (قوله خدمتها) أي الخدمة التي تلزم العتقة لاجل (قوله لبقه أرض الجنابة) الخاصل أن الذي يقول بتجسس عتقها يقول لما سقطت خدمتها صار لا فائدة في بقائها أم ولد فخير عتقها والمقابل بقول هناك قائدة في بقائها أم ولد وهو بقاء أرض الجنابة ان برحت وقبعتها ان قتلت فلا يجوز عتقها وليس المراد انه بعد تصير عتقها في قتلها التبعة بل في قتلها الدية كاهو في كل مكان حرسته أصالة أو طارئة والعق قد يردح التدبر (قوله عتق البعض) فصل أختها نكاح أو ملك سلمه وطه المعصية وان لم يكمل عليه عتقها فدين أو ان حصول التصريح بعتق البعض لا ينافي أن عتق البعض وجب التكميل فأفاده عجي (قوله عقد صحيحا لازما) أي أو فاسدا

بعضي بمجرد الدخول أو غير لازم كنكاح بعد أوصى بغيره إن ثم أحيز وكساح في عيب أو غير ثم رضى الآخر فقل بوطه فإن وفي الأول تردد (قوله لأن انكاح افعال الخ) ويكون قوله يحمل المنوثة أي يحمل وطؤه المنوثة بأن يكون لازماً وان لم يطلأ نفسه أو شاته يحمل المنوثة لوطي (قوله لا احتلار بينهما) أي متأخر الحضي (قوله وحضتها في كسنة في آخرها) وأما إذا لم تحض في آخرها وكانت تحمل بعضي السنة فلما حاضت تبين أنهن من ذوات الأقراء فتنتظر لما أحضت أوسنة بيضاء فإن حاضت بسنة بيضاء حلت وان جامتها الحصة تنتظر أما الحصة أوسنة بيضاء أو حينئذ تحمل (قوله وهكذا) أي بان كانت (٣١٣) عادت أن يأتيها الحضي في كل عشرين

مرة (قوله اكتفت بثلاث سنين) من طلاقها ولو كانت عادت أن تحض قبل السنة خلافاً لعب لان التريض سنة أعملهوا لا احتمال الاحتباس لن تكون عادت في الحضي قبل السنة فتدبر (قوله حيث خرجت من المواضعة) والنواضعة هي الجارية التي أقر السيد بوطها وكانت عليه الآن الموضوع عنها أنه معترف بوطها وأراد أن يطلأها وكذا أن كانت فيها عهدة أو خياراً فلا تحمل إلا بعد ذلك وقوله دلس فيه مفهوماً أروى (قوله وعهدة شبهة) أي استبرأ من وطئها شبهة فاطلاق العدة عليها يتحوز (قوله وردة) أي في أمسة تملوكها وماردة الزوجة حرة أو أامة فهو داخل في قوله سنة السابقة لان ردة أحد الزوجين طلاق بائن لأن تكون قصدت برئها فصح النكاح فلا يكفي ذلك في حليلة الاخت لان لم يقع طلاق بسببه أو أن هذا مشهور مبنى على ضعف وهو أن الرذخ طلاق (قوله واستبرأ) أي بان زنى بها إنسان أو غيبها أو أنه وطئ الأخت مع أختها ثم زيد الصود للزنى بعد أخذه فاستبرأ الثانية فلا تحمل الأولى

هو مصدر والثلاثي الصالح لان رادبه الدخول الى الانكاح الى الذي لا يصلح أن رادبه إلا العقد دليل لذلك لان انكاح افعال أي إيجاد العقد (ص) أو أسرا أو بائناً (ش) يعني ان الامة إذا أسرها العدو أو أبقاها أسيراً سبيها من عودها منه فله يحمل له أن يطلأ بالملك أو بالنكاح من يحرم جمعه معها من أخت ونحوها وانما لم يقيد بالأسر لان الأسر لا تمنع منه بخلاف الأباق فلذلك حسن التقييد فيه بالأسر وكلام المؤلف فيمن وطئ بالملك وأما من وطئ بالنكاح فلا يحمل من يحرم الجمع معها بأسرها أو بائناً فان طلقها في حال أسرها طلاقاً بائناً حلت من يحرم الجمع معها من أخت ونحوها وان طلقها طلاقاً رجعيماً لم تحل كاختها إلا بعد خمس سنين من أسرها لا احتمال حملها وتاخره الى أقصى أجله لثلاث سنين من يوم طلاقها لا احتمال بينهما وحضتها في كل سنة في آخرها وان كانت طلقها في الحضي في كل خمس سنين مرة لم تحل إلا بعد خمس عشرة سنة وهكذا وان أسرت بغير نفاسها اكتفت بثلاث سنين للامن من حملها كما قاله ح وقوله بعضي خمس سنين من أسرها أي ان كان مسترسلاً عليها لوقت الأسر والاقتضية الخمسة من يوم أسرك عنها ومثل أسرها بغير نفاسها ما اذا تحقق في حملها بغير ما ذكر وقولها اكتفت بثلاث سنين أي من يوم طلاقها ما لم تكن طلقها أكثر فيعمل بما علم من عادت (ص) أو يسع دلس فيه (ش) يعني أن يسع السيد لامة الحسية ببيعها بغير كافي في حليلة من يحرم اجتماعها معها حيث خرجت من المواضعة ولو كان السيد طلقاً بالعبودية وكنته عن المشتري وأحرى ان لم يعلمه لان المشتري التمسك فيها (ص) لافسدها بقت وجبض وعده شبهة وردت في حرام وطئها واستبرأ وخيار وعهدة ثلاث أو اعدام سنة وهبة لمن يتعصر هانم أو يبيع (ش) يعني أنه لا أثر لهذه الاشياء في حليلة كالأخت من المحرمات الجمع فاذا باع الموطوءة عفا عنه أو زوجها تزوجها فسد ولم يفت بحواله سوق فأعلى أو دخوله لم تحل له الاخرى وكذلك اذا حاضت لان زمنه يسر ولا يحرم معه الاستمتاع أو ما لم يفتقن شبهة إلى التي غلبها فهي وإن كانت تحرم في الحال إلا أن زمنه مقصر وأقصمه زمن الاستتابة بالنسبة إلى المرتد فهو ثلاث أيام والغالب رجوعها إلى الاسلام لخوف القتل وزمن الاحرام هيج أو عمر قصير وأما الظاهر فلا يحمل الاخرى لان الظاهر طرد على رفع تحريم الظاهر منها بالكفر ولا يحمل كالأخت يمين على ترك وطئ أختها ولو بغيرها وأما الاستبراء من مائه الفاسد فهو كمدة الشبهة وأما بيع اختياراً لاحتيا بعين ولا يجزئ فلا يكفي في تحريم البعثة وحليلة الاخرى لعدم انعقادها إذا أتى الأولى وحرم الثانية فلا تحتاج الأولى إلى استبراء لأن تكون عادلوها من الايقاف فلا بد من استبرائها فلما لم يعدم انعقاده وعهدة الثلاث مثله لانها على ملك البائع حتى ينقضي الخيار واحترز بعهدة الثلاث من

بهذا الاستبراء ذكره في ذلك الآن هذا خلافاً للمشهور والمشهور أنه إذا أتى الأولى لا يجب عليه استبرائها إلا أن يكون بوطها زمن الايقاف كما يعلم مما يأتي (قوله وزمن الاحرام هيج أو عمر قصير) أي وأما امرأته قبل زمانه فهو امرأته ومكره وما فاسده وعقبتها فغناه أن أنساها وطئها غلطاً فاتها استبراء الله يقال عده شبهة (قوله وأما الاستبراء من مائه الفاسد) ظاهر العبارة أنه حمل قول المصنف واستبرأه على خصوص هذه الصورة أعني من مائه الفاسد وهو ما إذا وطئ الأخت مع أختها ثم زيد الصود للزنى بالعود للزنى كما بينا وقد تقدم تصويرها بغيرها وقال يحيى بن بل المعين وهو من المؤلف أنه اذا باع الأولى بيبعا فيه استبرأه أي مواضعة

فلاتحمل الثانية فهو كقول ابن شاس وإن الحاجب ولا يبيع فيه استبرأ ولا على العهد أو الخبار و بدل على ذلك قوله بالعهد أو الخبار  
 اه (قوله أدونها) جمع دواهي الجنون والجذام والريص (قوله أو نحو ذلك) أى كان يصدقه ما سئلت أو نلتنا (قوله فالمراد بالسنة  
 ماعدا السنين الكثيرة) سياتى أن المراد بالسنين الكثيرة أو بعة خافوق (قوله قبل حصول مقبوت الاعتصار) متعلق بمحذوف والاصل  
 وأراد أن هذا أخها قبل حصول مقبوت الاعتصار (قوله بعد حصول الخ) راجع لقوله أو ولغيره أنه متعلق بمحذوف أى وأراد أن بطل  
 استبرأ بعد حصول مقبوت الاعتصار أى بعرضى فلا ساقى أنه يعتصرها بالعوض فان قلت شراء الولي مال محجور له لا يجوز فكيف يكون  
 له انتزاعها بالبيع فالجواب أن الممتنع شرأوه مال محجور الذي لم يهبه وأما ما وبه له فبكره شرأوه ولا يعتصره كما يفيد كلام أبى الحسن  
 واعلم أن الهبة لمن يعتصر لا تخل بها الاخت ظاهرا وتخل بها فيما بينه وبين الله قاله الخطاب (قوله بشرائها) فأذا أن المصنف أطلق  
 البيع على الشراء كونه قال وإن بشره (قوله أو ولبعد دفوعها) حاصله أنه إذا كان وهبها لاسن وفاتت فانه لا يتحمل له اختلاها لقدر على  
 اعتصارها بالشرع وبواقفه ما في شرح عب (٣١٤) أولا وليس كذلك بل متى حصل مقبوت جاز له وطه كاختها حينئذ تقول لك ما فيه

الصواب والمباصل أن الصور  
 ثمانية وذلك لأنه أمان بهيكل  
 يعتصر هانسه واما العبر ووقى كل  
 أمانا لو أبى ولا وقى كل أمانا تقوت  
 عند الموهوب له أم لا فلا فاقامت  
 عند الموهوب له بزيادة أو نقص  
 حلت الاخت لتوابع أم لا كانت بل  
 يعتصر هانسه أم لا فان لم تقم لم  
 تتحل أن كانت لمن يعتصر هانسه  
 كانت لتوابع ولو قبضه أم لا وقبضه  
 تتحل أن كانت لغير توابع كان  
 يكون لتوابع وقبضه فقد بر قوله  
 وحازها غير المصدق بهذا النسبة  
 حلقة اختها وأما بالنسبة لعمه  
 الصدقة فكيف يجوز فهو وره الحوز  
 ا ما حقيقة وهو ظاهر أو حكي كإذا  
 أعنتها المصدق عليه أو وهبها  
 قبل الحوز فيضيق فعله وبعدها  
 كله فنقول اعترض المصنف ابن  
 فرحون بأن الصدقة لا تتلقى  
 لتقدير الابيع على انتزاعها ما يبيع

عهدة السنة فانها كقصة في تحريم السعة وحلية الاخرى لطول زمنها ونور أدائها وقد نص  
 ابن حبيب على أن استخدام الامه شرها أو سنها أو نحو ذلك لا يحل أخها السيد ظاهرا وبالسنة  
 ماعدا السنين الكثيرة كما بقى وأما هبة الامه فلا يكتفى في حلقة اختها مثلا إذا كان الوهاب  
 قادرا على الرجوع فيها أما باعتصار كإذا وهبها لولده الصغير قبل حصول مقبوت الاعتصار  
 الا ترى بأنه في باب الهبة واما بشرها من الموهوب كإذا وهبها لمحجور من يقيم أوله بعد حصول  
 مقبوت الاعتصار لقوله وإن يبيع مبالغة في الاعتصار بمعنى مدلوله اللغوي وهو الرجوع أى  
 وإن كان يقدر على الرجوع في هبته بشرائها من الموهوب من يقيم أو ولد بعد دفوعها (ص)  
 بخلاف صدقة عليه ان حوزت (ش) الضمير في قوله عليه يرجع من يبيع الاعتصار منه والمعنى  
 أنه اذا قصد بالموطأ أعلى من هوى محجور وحازها غير المصدق بكسر الدال فان ذلك يكون  
 كذا في حلقة وطه كاختها وهبتها لغير توابع لا يحل له يعتصر هانسه أم لا يحل كالاخت وإن  
 كانت لتوابع فلا يحل كالاخت حتى يعرض عليها أو تقوت عنده ويجب فيها القيمة قاله الجزولي  
 (ص) واخذام سنين (ش) يعنى أن الشخص اذا أخدم موطأ سنة ستين كثيرة بحسب العرف  
 كالحصة خافوق فان ذلك يحل له وطه كاختها ومثل السنين الكثيرة حياة المخدم ولما ذكر أن  
 الثانية لا تحل للاعبوس من الوجوه السابقة تكلم على ما إذا حصل وطه الثانية بغير موطأ  
 فقال (ص) ووقفان وطه ما يجرم فإن أبى الثانية استبرأها (ش) يعنى أن الشخص اذا  
 وطى كالاختين من غير موطأ فإنه وقف عنهم ما يجرم من شامتهم ما يجرم مما ذكر  
 أنفا فان أبى الاولى وسر الثانية استمر على الاولى من غير استبرأها الا أن يكون عادلوطنها  
 في زمن الايقاف فلا بد من استبرأها لفسادها وإن أبى الثانية استبرأها لفسادها  
 الحاصل قبل التبريم وإن كان الولد لا يحاقبه فقد يظهر أثره في القذف فاذا أنسب شخص هذا  
 الولد الى شبهة في نسب لم يحدث نشأ من هذا الماء الواقع قبل الفسخ (ص) وإن عقد

كافى حق اليمين فلا يتم ما قلناه المؤلف يحكى نت (قوله كالحصة خافوق) بل الاربعة كذلك كائنوا عليه ولا  
 يحل للخدم بالكرسران بطل الامه الخدمه في تلك المدونة ولعل في تلك المدونة ما لا يسل حوزا الهبة أو لا ينفد تحمل من أول وطه  
 فيؤدي الى استخدام أم الولد فان قلت حيث حرر وطه الخدمه فلم يتحمل بالاخت ولو كانت مدته قليلة كسنة قلت لعله مراعاة لن  
 يقول انها لا تخرج حيث قلت مدته وهو ضعيف فان قلت ما الفرق بين منع وطه ما يجرم من حوزا وطه السيد لا أثره كافي معين الحكم  
 وظاهره كما قال الزرقاني أى لا يخرج أحد طالت المدونة ولا حينئذ فلا يكتفى بإيجارها في حلقة اختها قلت لعله أن المأجور إذا اجلت  
 انقضت الاجارة وسقط عن الاستأجار فلا ضرر عليه بخلاف الخدمه فإنه بطل حقهم من خدمتها إذا اجلت من سيدها وان  
 وجب عليه أن يخدمه مثلها أن يسر كافي المدونة فان وطى المخدم بفتح الدال فقال بعض الشراح بمحذوف قال اصبح لا يجحدو أما  
 المؤجرة فيجوز لسيدها أن يسأها من الاجارة وقال بجرمة وطه الخدمه أو الحسن (قوله ووقفان وطه) أى أولئذ نجما (قوله  
 الا أن يكون عادلوطنها في زمن الايقاف) هذا في الموطأين بالملك وفيما لا وطى أحدهما بترك أو أبى على سيواسه تقدم التبرك



على الملك أو تأثر ولا يشمل ما إذا كانت من نكاح فانه ان أبقى الأولى فانه لا يستبرأ ولو وطئها في زمن الإيقاف قاله عجم (قوله فان وطئ) في بعض النسخ فانه التفرع بكافي المدونة وابن الحاجب وفي جهلها ولو ويرد على الأول أن المفرع عليه تقدم العدم أن بعض الفرع وهو قوله أو عقد بعد تلذذه الخ عكسه فكيف يترجعه ما هو عكس الشيء عليه ويرد على الثاني قوات الربط اه البعد قال بعض شيوخنا رحمه الله يجب على الأول بجوابين ما أن يكون التفرع باعتبار المنطق والقوم في المفرع عليه فان مفهوم قوله وان عقد فاشترى عكس ذلك أو يكون التفرع يقع على نوع من التغليب وهو باب واسع والجواب عن الثاني ان الربط مفهوم من المقام (قوله ولو بكل ذلك لاماته) أي ولا يحتاج لشي من المدونات السابقة وإذا اختار تحريم الزور جئنا بذلك قبل البناء لم يكون عليه نصف المدة أي ولا تفرغه أو ألحسن وهذه تشبه مسئلة من أسلم على أكثر من أربع قال بعض والظاهر انه إذا اختار بعد البناء فلهما المسمى كاملا وهذا أيضا جاز في المسئلة التي قبلها وتحرر ي (٣١٥)

الشرح (قوله والمتبوتة) ولو أدخل ذكره ملقوفا بحرفه كنفه فلا يقتل ولا تحصن بذلك وان كانت خفيفة حلت وتحصن بذلك والظاهر انه لا يحلها إدخال الذكر في هو المخرج لأنه لا يوجب غسلا كما يفهم من كلام ابن عرفة المتقدم والظاهر أن وطئ العنين والخنى لا يحلها اه ك (قوله بالغ) أي الواطئ بالغ ولو كان حين العقد غير بالغ (قوله قدرا خفيفة) أي فحين لا خفة خلقة أو يقطع أو لا خفة فحين هي أي في مطيعة وفي غيرها عدم ويؤخذ بذلك من قوله بالمتنع (قوله هذامعطوف على فاعل (مزم) يدان مزم مسلط عليه فيلزم أن يقول حرم وطئها لله يشتر في التابع ما لا يخفى في المتبوع والمراد الجنس أي مزم هذا الجنس (قوله وان لم ينزل الخ) والمراد بالعسل في الحديث الإبلان تصغير عسل لانها حالة تشبه

فاشترى فالأولى (ش) يعني انه اذا عقده امرأته نكاحا ثم اشترى من يحرم جميعها معاه فانه يتبادر على نكاح الأولى ويبقى الثانية عنه للخدمة فقط اذا لم يذو في ذلك (ص) فان وطئ أو عقد بعد تلذذه باختياره عكس ذلك الأول (ش) يعني فان تحرا وطئ المشترا بعد عقد النكاح على اختياره أو عقد على كالاخت باختياره مقدمه جماعا فوقها باختياره عكسها عليها فانه يجب عليه في الوجهين أن يوقف عنهما حتى يحرم أيهما شاء اما المتكسرة بالبينونة أو الملوكة بزوال الملك بمنزلة وطئ كالاختين فقهوه فكل الأولى أي فكما فرغ الأول وهو قوله ووقف عنهما ليحرم فهو جواب عن الفرعين ومفهوم قوله بعد تلذذه أنه لو كان قبل تلذذه باختياره فانه لا يكون الحكم كذلك والحكم ان أبقى الأولى لو طئ لالخدمة ما أن الثانية وان أبقى الثانية وقف عن الأولى أي كف عنها ولو بكل ذلك لاماته (ص) والمتبوتة حتى لو بالغ في العقد الحشفة (ش) هذا معطوف على فاعل مزم يعني أن المتبوتة وهي المستوفاة طلاقا فالأمر واثنين بعد أو ما في معنى الثلاث كالتيه مسلمة كانت أو كاتبة لا يحل وطؤها ولو طئها لم يوطئها بالملك حتى تنكح زوجا غيره مسلما بالاعتماد الوطئ يدخلها ويصدها ذكر ما لم ينشر في قبلها ولو حصل الانتشار بعد الإبلان وان لم ينزل لم يوطئ أو يموت ولا يشترط في الزوج الحرة قبل الإسلام ويؤخذ من قوله لازم انه لا يكون الإحصاء إلا أنكحة الكفار فاسدة فلا يحتاج لما وقع في بعض النسخ من زيادته مسلم لأنه عليها يلزم التكرار (ص) يلامع (ش) يعني أن الإبلان المذكور لا يحل به المتبوتة الا اذا كان إبلان مسلما فان كان مضموعا فانه لا يحل به كالا واطئها في حال احرارها ونحوه ويدخل في الوطئ الممنوع الوطئ في الدبر وقول الشارح لو قال في قبل لكان أحسن غير ظاهر لانه حيثئذ يشبه الدبر ويدخل في الممنوع الوطئ في المسجد والوطئ في الفضاء مستقبل القبلة ويستدبرها كما يفيد قول ابن عرفة وكل وطئ نهى الله عنه أي فلا يحلها وفي التبرع مما يخالفه (ص) ولا تكفر فيه (ش) أي في الإبلان بان تصادق على الإبلان أو لا يعلم منهما اقرا ولا انكار تقر فيه يثنان فيه قوله ولا تكفر مع ما قبله أي يلامع فيه ولا

حلاوة العسل بخلاف الزنا يقال ذهلة الحاصل ان الرجل لا يزال في تمتع الملاعة حتى اذا لم يوطئ فقد حصل لهالة العسل ثم لا يزال تبع نفسه ويجهدها الى أن ينزل فيحصل له فتور فهو سيد أبنته ويحتم المولد ان ذهبا بن عرفة والابن تعالى ان العربي الى ان حالة الجماع انه وأنتع من حالة الزنا وقال الغزالي بالعكس قال ولودامت لقتلت (قوله) ويؤخذ من قوله) أي يؤخذ بالإسلام من قول المنصف لازم (قوله لانه) كذلك نسخته أي لان لازم لا يكون الإحصاء أي وأنكحة الكفار فاسدة فتقوله لان معنى مع أي مع أن أنكحة الكفار فاسدة (قوله ولو قال في قبل الخ) أي بعد قوله يلامع (قوله لانه حيثئذ) أي لان المنع في قوله المنصف يلامع حيثئذ أي حين قلنا ويدخل في الممنوع الوطئ في الدبر يشمل الدرأى فخرج الوطئ في الدبر وقوله يلامع فلا حاجة الى زيادته قبل (قوله ولا يعلم منهما اقرا) أي لغيره الزوج أو موته بعد الخلو منهما أو أشارا لخطاب ذلك بقوله فرغ اذا علمت ان لا يوطئها لم يحل أو مات قبل أن يعلم منه اقرا أو انكار صدقت فانه الخمي ونقله ابن عرفة فقوله الشارح أو لم يعلم منهما أي معانها لا ينافي أنها نهى الاصابة والنفاس أن مراده ما يحصل تصادق ابتداء أو ما لا أنكر ابتداء ثم اعترف بعد ذلك وادعى انه كان كذا في الإنكار فلا يصدق

(قوله فلو جامعها الخ) انظر هذا مع قوة في الحديث حتى تذوق عسلته وتذوق عسلته فانه يقتضي عدم الاحلال بوط المعنى عليه وكان الامام فهم من دليل آخر ان العزيمها هي فقط (قوله لانه غير لازم) أي فاستثنى المصنف عن هذا التقييد بقوله سابقا لازم (قوله على المشهور) ومقابلته أنه لا يحلها (قوله وان كان مختلفا في فسادها) فثبتته أن كل نكاح فاسد مختلف في فسادها لا يفسخ أبدا مع أن نكاح المحرم والمرأة (٢١٦) مختلف فيه والعبد يفسخ أبدا (قوله أو لا يحلها) وهذا هو المناسب وقوله صرح به فهم الشرط أي من حيث ذكره

متعلق الجواب أي جواب الشرط وذلك المتعلق هو قوة بوطه (قوله راجع لفهم الخ) ويصير جموعه للناطق أيضا على أن قوله بوطه كان حال من ضمير ثبت أكان لم يثبت بعده حال كون حليم بوطه فان آخرنا مما لو ثبت بعد حليتها بوطه فان فاتها لم يحل فيكون المقصود من هذا مفهوما وانما قلنا حال استمرارا من تعلقه يثبت فانه لا يصح لانه يقتضي أن النبات هنا لا يكون الا بالوطه الثاني وليس كذلك اذ هو حاصل الاول بخلاف الحلية حينئذ (قوله تردد) الحاصل أن في حلها بالوطه الاول وعدمه ترددا للباقي لقوله لم أرفيه نسا وعندي انه محتمل الوجهين في الاحلال وعدمه قال المؤلف واصله أشار للتحلف في التزويج هل هو طوطى هل يتبعض أم لا اه (قوله يحل) وينبغي أن يفسخ بطلاق لانه مختلف فيه فانئذ ينعاقب المحلل ومن علم ذلك من الزوجه والشهود والولي ومحل الفساد ما يحكم بفسخه من برامد الماضي وأتقروا فوكا الزوج المحلل اما كعالمى التأييد وشرط عليه أن يحلها الزوجها ووافق على ذلك تظاهر اهل يكون نكاحه فيها بينه وبين الله سبحانه وهو الظاهر كما ذكرنا مثله في بيع الاتجال أم لا فاعلمت ذلك تعرف أن من المختلف

نكرة فيه فلو حصلت نكرة في الابلاخ فلا تحل وظاهره كان ذلك قبل الطلاق أو بعده طال الامر بعد الطلاق أم لا وهو كذلك ما لم يحصل تصادق عليه (ص) بانتشار (ش) هذا أيضا من شروط الاحلال يعني أنه لا يحل المبسوثة الا لو طمع انتشارا ذلك كروا بعد اطلاق الابلاخ اذ لا تحصل العسيلة الامع الانتشار ولا يشترط أن يكون تاما أو بانتشار باده الملابس أي ملتصبا بالابلاخ بانتشاره مقارن أو متعقبه (ص) في نكاح لازم (ش) يعني أنه يشترط في الوطه التي يحصل المبسوثة لطلقها أن يكون في نكاح فوطه سيدها لو كانت أم لا يحلها الزوجها التي طلقها واحترز بقوله لازم من الوطه لها في نكاح غير لازم كنكاح المحجور بغير إذن وليه فاذا أجازته الولي فلا يحل لمن طلقها الا بوطه بعد الاجازة (ص) وعلى خلاف وجه فقط (ش) يعني أن من جعله الشرط التي تحل المبسوثة لطلقها أن تسلم الخلو بينهما وبين غيرها ولو بامر آئن والافلا تحل ولو صدقها الثاني على الوطه لانها تتم على الوطه تلك الجعة لمن طلقها ويشترط أيضا على الزوج با الوطه حتى تحل لمن طلقها فلو جامعها المحلل حال جنونه أو فوطها فاتها لا يحل بذلك ولو كان الزوج عاقلا فلو جامعها حال جنونه أو غائما حلت أن كانت عاقلة لان الحلية وعدمها من صفاتها هي فاعتبرت فقط (ص) ولو خصيا (ش) يعني أنه يشترط في المحلل أن يكون قائم الذ كروا كان مقطوع الخصيتين وسواء كان مقطوع الحشفة أم لا وهذا مع علم الزوجية من الزوج خصي والا فهو نكاح مععب فلا يحلها الا غير لازم (ص) كنزج غير مشبهة بلين (ش) التشبيه في أنه يحلها المطلقها وان كان لا يبري عنه والمعنى ان الانسان اذا حلف ليتزوج على امر أنه قزوج المبسوثة ودخل بها أو غيب فيها الحشفة أو قد ردها فانه يحلها ولو لم تشبهه أن تكون من نسائه فانها معلى المشهور ومن باب أولى أنه يحلها اذا كانت من مناسكها نظرا فيها الى الله أو أراد أن يثبت على نكاحها الثالث بخلاف نكاحها بنية أن يحلها (ص) لا يفسد ان لم يثبت بعده بوطه وان في الاول تردد (ش) يعني أن المبسوثة اذا تزوجت زوجها فاسد فان كان محلها على فسادها فاتها لا تحل بوطه ويقع قبل البناء وبعد ما كان مختلفا في فسادها فانه يفسخ قبل ويثبت بعد البناء وتحل لمن طلقها ان فارقه المتزوج لها نكاحا فاسدا حيث وطئها وطأ ناسا غير الوطه الاول الذي فوث النكاح الفاسد فان فارقه قبل بوطه لها فاتها فاسد تحل لمن طلقها بناء على أن التزويج أو لا يحلها بناء على التمس وطأ فوطه فان متعلق بقدر راجع لفهم الشرط أي فان ثبت بعده حلت بوطه فان أي حاصل بعد الوطه الذي حصل به الثبوت وفي حلها بالوطه الاول وهو الذي حصل به الثبوت تردد وصرح بمفهوم الشرط للتفصيل في الوطه والتمسح في بعده للدخول المفهوم من قوله بوطه ثان (ص) كمال وان مع نية امسا كعالمى الاعجاب (ش) هذا مثال الفساد الذي لا يثبت بالدخول ولا يحل وهو من تزويج بامر آئن أو باذن زوجها بنية احلاله له أو بنية الاحلال مع نية امسا كها ان أعجسته لا تنقذه بنية

الامساك

ذكرنا مثله في بيع الاتجال أم لا فاعلمت ذلك تعرف أن من المختلف

في فسادها ما يفسخ قبل الدخول وبعد حينئذ لا يظهر قول الشارح سابقا فان كان مختلفا في فسادها ففسخ قبل ويثبت بعده وقوله المطلق صفة الامساك وقوله خاطبه أي أيقنه وقوله ان أعجسته شرط في الامساك وقوله من نية التحليل بيان لما وقوله ان لم يعجبه شرط في نية التحليل وقوله وقيل مهر المثل هذا القول هو الموافق للقواعد وذلك لان نكاح الفاسد يورث بخلاف الصدق والناقد ما يمتني أثر خلاف الصدق وجب صدق المثل

(قوله من يلد بعد) فان قرب المكان الذي طرأت منه فلا تصدق (قوله واندراس العلم) أي العلم بتزوجها (قوله الا أن يقال نفقة الخ) وأيضا خدمة الزوجة ليست كخدمة الرق (قوله أو ولده) أي أو ملك ولده يصح أن يكون مطعونا في الصغير في ملكه والغسل بالأمم بين المتضايين لا يضرب فقد جعل الرخص من من ذلك قوله تعالى وما هم (٢١٧) بضار من بهن أحق قرعة تحذف النون

الافرق بين الام وغيرها من حروف الجرح (قوله ولا يرسل أن يتزوج) هو أعم مما قبله ويريد بقوله وان تزل لان الولد يشعل الاتني (قوله الذكر) صفة لولده وقضيته انه يتزوج بملك بنت بنته لما قاله الشاعر

بنونا بنونا بنونا بنونا

بنوهن أبناء الرجال الابعاد كذا كتب بعض شيوخنا وكذا في عب مثل شارحنا وفي شب العصور وهو واقف كما أفاده بعض شيوخنا المحققين (قوله وسواء كان الابن الخ) أي المشارة بقوله التي للاب في مال ولده (قوله لان الرق الخ) فيه شبه مصادرة (قوله يعني أن الرجل الخ) هذا التصوير فيما اذا سبق الملك للنكاح فقول الشارح ولا فرق بين أن يسبق الملك للنكاح هو عين التصوير المذكور وقوله أو يسبق النكاح الملك هو عين المبالغة في المصنف فقضى المبالغة وفسخ النكاح هذا اذا سبق الملك بل وان طرأ ملكه أو ملك ولدها أو بعضها بعد التزوج وعله ولطها الملك قبل الاستبراء قولان لان القاسم وأشهب (قوله أو ولها) فنه نظرن لان ولها اذا ملك زوجها لا يفسخ ولعل الاولى أو ولدها ويحجب بانه أراد وليا مخصوصا الذي هو ولدها (قوله لا اندراج الخ) لا يعني أن تلك

الامساك المطلقة المشترطة شرطا في الاحلال لما خالطه أن أعجبه من نية القتل إن لم يعجبه و يفرق بينهما قبل البناء و بعده بتلقية ما بينه وبينها المسمى بالنكاح في الأصم وقبل مهر المثل (ص) ونية المطلق ونيتها الخ (ش) يعني أن العتق في تحليل المبتوتة نية التحلل لان الطلاق يبدء وأمانة المطلق ونية المطلقة فلعو (ص) وقبل دعوى طارئة التزوج كحاضرة أمنت أن يعود في غيرها قولان (ش) يعني أن المبتوتة اذا ادعت انها تزوجت ثم طلقت وأرادت الرجوع لمن طلقها فلا يخالو أما أن تكون طارئة على تلك البلع من يلد بعد شئ عليها اثبات ما تدعيه أو حاضرة فيها فان كانت طارئة فانما تصدق في أنها تزوجت بنفقة الاتيان عليها وكفت ذلك وأما الحاضرة بالبلدية فتصدق أيضا بشرط أن يطول الزمان من يوم طلاقها ودعواها التزوج في جميعا يمكن فيه موت شهودها واندراس العلم ان كانت مأمونة فان لم تكن مأمونة منع الطول فهل تصدق كالمأمونة أو لا تصدق في ذلك قولان ثم أن قوله وقبل الخ كالتستحي من قولهم لا يدق الاحلال من شاهدين على العقد و امرأتين على الخلو فتوافقا الزوجين على الوطء وقوله أمنت خاص بما بعد النكاح ومثل دعوى التزوج في دعوى الطلاق والموت للزوج الثاني (ص) وملكه (ش) هذا معطوف على فاعل حرم أصوله وقصوره والمعنى انه يمنع على الرجل أن يتزوج بأمنه وعلى المرأة أن تتزوج بعيدها لان الملك ينافي الزوجة طلب أحدهما يوجب الرق ومنه النفقة والاخر يوجب الزوجة ومنه النفقة وهو ظاهر في تزويج المرأة أو ما في تزويجه أمته فلا ينافي لانها مطلوبة بالنفقة على كل حال وهو مطالب بالحق للزوج من استمتاع وخفصة وذلك لان نافي الملك الا أن يقال نفقة الرق ليست كنفقة الزوجة فتناضافها أيضا وشمل الملك الكامل والمبعض وهذا الشبهة وأمانة الولد والمكاسبه وأشار بقوله (أو ولده) والمراد بالجنس ليسجل الذكرا الاتني فلا يجوز للبعد أن يتزوج بأمنه ابن ابنه ولا رجل أن يتزوج بأمنه ولدها والذكر وان تزل ولا لمرأة أن تتزوج بعيد ابنها أو ابنتها لقوة الشبهة التي للاب في مال ولده وسواء كان الابن أو عدا أو غلام عليم عليه ذلك لان الرق من موانع التزوج بالنسبة الى الملك (ص) وفسخ وان طرأ بلا طلاق (ش) يعني أن الرجل اذا تزوج بأمنه نفسه أو بأمنه ولده فانه يفسخ قبل الدخول وبعده بلا طلاق لانه عقد مجمع على فساد ولا فرق بين أن يسبق الملك النكاح أو يسبق النكاح الملك كماله أو زوجته أو زوجة أمه بشرط أهوية (ص) كراهة في زوجه (ش) التشبيه بفسخ النكاح بلا طلاق والمعنى ان المرأة الحرة أو الامة اذا ملكت هي أو وليها تزوجها بوجه من وجوه الملك فان النكاح يفسخ بلا طلاق وهذه الصورة تشبه أن تكون مستغنى عنها لاندراسها في قوله وفسخ وان طرأ وانما ذكره ليرتب عليها قوله (ولو بدفع مال ليعتقه عنها) أي ان المرأة اذا دفعت لسيد زوجها مالا أو أسائه من غير دفع مال ليعتقها فافعل فان نكاحها يفسخ بخيوة في ملكها تقديرا وهو قول ابن القاسم ولهذا كان ولا ولها وإذا أعققت سيدها ففسخ سؤال منة فلا يفسخ ولها الولدان كلف حر أو سيدها ان كانت أمة (ص) لان رد سيدها من من يلد أن لها (ش) يعني أن الامه التي يلد أن

(٢٨ - نزهة ثالث)

العله تنجح الاستغناء حقيقة لاشبه الاستغناء (قوله أو أسائه) أي أو رغبت في عتقها عنه وما لو دفعت مال ليعتق عن غيرها أو أسائه أو رغبت في عتقه عن غيرها أو دفعت له مال ليعتق من غير تعيين المقتضى عنه أو أسائه أو رغبت كذلك فانه لا يفسخ النكاح (قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابلها ما لا يشهد من أنه لا يفسخ لانه لا يستقر في ملكها حقيقة وليس لها فيه الابناء كالواعتقه السيد عن من غير سؤالها (قوله وإذا أعققت سيدها عنها) لا يعني انه رد عليها ان الفحول في الملك تقديرا أو سيدها أيضا

(قوله بخلاف المأذون لها الخ) أي المأذون لها في شرائه هذا إذا كان الأذن حاصلًا بالتبصير بل ولو كان حاصلًا بسبب ان في تجارة ذي عزم أي عام سواء كان حاصلًا بالتبصير أو حاصلًا بطريق التضمن أي طريق الاستلزام بسبب كآية أي أن الحصول بطريق الاستلزام بسبب الكآية أو مصورًا في الطريق بالكآية ويصح أن نقول أن قوله أو تضمن معطوف على محذوف أي هذا إذا كان حاصلًا بطريق التبصير بل ولو حصل بسبب اذن عام في تجارة تبصر مع أو استلزام بسبب كآية فإن الكآية تضمن الأذن في التجارة فلا لازم للكآية على الأول الأذن في التزويج وعلى الثاني الأذن في التجارة ويزم من الأذن في التجارة الأذن في شرائه وزوجها (قوله فيفسخ) وان كان من زلا لا يصالا زلته في الأولى في مضميه موده وفي الثانية في بقائه على ملك المستري وفي انتفاه لسيده فليس فيها ثابت قطعًا بخلاف الأولى (قوله تجرى على بحث ابن عرفة) أي فهم ابن عرفة ونص في أول نكاحها أن اشترت زوجها بعد البناء فسح نكاحها وتنبه بمرها وقوله لا تتبعه إلا أن يرى أنها وسيده اغتربا أي قصد فسح نكاحها فلا يجوز ذلك وبقيت زوجته فلتاظهر أن اغترابه وحده لغو وفيه نظر اه فبحث ابن عرفة هو قوله وفيه نظر وقوله وقصد ها وحدها لا يفسخ على بحث ابن عبد السلام ووافق ابن عرفة انما النزاع فيما إذا قصد وحده فإن عبد السلام (٢١٨) يقول بالفسخ فتدبر (قوله لقصد السيد لا ضربا الخ) لا يصح هذا التعليل

مع قوله والحال أن العبد لم يقبل بل لا يحسن هذا التعليل الأمع قبوله العبد للهبة وفلذلك عبارة للدونة خالية من هذا القصد والحاصل أن عجم فرعه على منطوق قول المصنف كهيته الخ وان المعنى فقبل وأولى في عدم الفسخ إذا لم يقبل وانما كان الجبر مأخوذا منها لأنطو كان غير مجبور وكان من جهة السيد أن يقول قبولها باختياره دليل على رضاه بما قصده انه هو قادر على ابطال ذلك بصدقه قبوله (قوله وسواء كان العبد ملكًا منه مثلها) أي كان ذمالًا مثلها عكًا مثلها (قوله وسواء قصده ازالة العيب عهده) أي الحاصل بالتزويج أم لا وأقبح من التبصير دفعًا لما يقال إذا كان مثله عكًا مثلها أو قصد ازالة العيب لفسخ النكاح

لهما سيدها في التجارة إذا اشترت زوجها بغير اذن سيدها لم يبلغه ذلك وشرها فان نكاحها لم يفسخ بذلك لعدم تمام الشراء بخلاف المأذون لها ولو بعموم في تجارة أو تضمن بكآية فيفسخ (ص) أو قصد البيع الفسخ (ش) أي قصد السيد الرجوع مع الزوجة الحرة أو الأمانة بالبيع أي بيع العبد لها الفسخ فلا فسح ويرد البيع معاملة لهما بقصد قصدها ومثله قصد السيد فقط بالبيع الفسخ فتشبه بالتثنية تجرى على نص المدونة ونسخة الأفراد البناء للفاعل بقري على بحث ابن عرفة وقصد ها وحدها لا يفسخ على بحث ابن عبد السلام (ص) كهيته العبد لسترها (ش) تشبه في عدم الفسخ يعني أن من زوج أمته من عهده ثم أن السيد وهب الزوجة لزوجها المتوصل بذلك إلى أن يسترها منه والحال أن العبد لم يقبل الهبة بل رد ها فان الهبة لا تتم ذكر البيع فيما يرد ولا يفسخ النكاح لقصد السيد الاضرار وسواء كان العبد ملكًا منه مثلها أم لا وسواء قصده ازالة عيب عهده أو احواله لنفسه أما لو قبل العبد الهبة لفسخ نكاحه ولو أراد سيده الفسخ وانما يفتقر إرادة السيد وعدم ارادته إذا لم يقبل الهبة وبه يتم قول المؤلف (ص) فأخذ منه جبر العبد على الهبة (ش) أي فأخذ من التفرقة اللذ كوز جبر السيد عهده على قبول الهبة والألم يكن للتفرقة فمقتضى ولما كان من ثمرات شبهة الأب في مال وله حرمة ملكه عليه وعدم قطعه لسرقته قاله وعدم حده ان وطى جارية فرعه أشار إلى هذه الثمرة والى ما يترب عليها بقوله (ص) ومثلك أب جارية بأنه تلذذه القيمة (ش) يعني أن الأب وان علا عكًا جارية ابنه وان سفل صغيرًا أو كبيرًا ذكرًا أو أنثى خرا أو عبداً جبر ذلك ذمتها بشئ من الجماع أو مدها به نكاح أو غيره لقوة شبهة لكن لا يجانبها بل القيمة يوم الوطء ولو لم يخلد وينبع بها ان كان معدما وتابع عليه ان لم يحمل وعليه وله النقص

(قوله أي فأخذ من التفرقة المذكورة) وفي الحقيقة أنما الأخذ من مفهوم لسترها أي فإن لم يقصد السيد انتزاعها والزيادة منه دخلت في ملكه ولو لم يقبل الهبة لم يفسخ نكاحه فلو خضع ذلك أنه يجبر على قبول الهبة وقوله على الهبة أي من غير السيد وأما من السيد فلا يستل عنه كذا في ك وشب والراجح القول بعدم جبر السيد على قبول الهبة كما يفيد كلام ابن عرفة والظاهر أن المراد هبة غير السيد وأهبة السيد في غير هذه الصورة (قوله حرمة ملكه عليه) أي حرمة تزويج عكًا الولد على الأب (قوله أشار إلى هذه الثمرة) أي جنس الثمرة أي لأنها ثمرات ثلاثة وظاهر العبارة أن هنالك ثمرات أخرى لم يظهر ذلك ويحاج بان يعتبر التبصير باعتبار كل واحد أي كل واحد بعض الثلاثة وقوله وما يترب عليها أي على الثمرة هو الملك بالقيمة أو أراد بالترتب الحكم به عند وجودها ألا تكن خير بان المصنف لم يشر لتلك الثمرة بل أشار إلى ما يترب عليها (قوله تلذذه) بالسيبية أي ولو بالوطء لانه وان كان عهدها فهو وطء الشبهة وقوله بالقيمة الباطن هو أي ملكها بتعويض القيمة أي بسبب تلذذه فلا يلزمه تعلق حرفي بمقتضى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله ذكر الخ) منه يعلم أن الأولى للمصنف أن يعبر بالوك (قوله نكاح أو غيره) لا يظهر قوله نكاح (قوله يوم الوطء) أي أو يوم التلذذ (قوله وتابع عليه) أي ولو بالدين

(قوله لكن تكون القيمة في رتبة العبد) ويحتمل تعليقها بتمتع بيعه ان عتق (قوله ما لم يعلم بوطء الابن فانه يحرم) هذا خلاف الراجح والراجح انه يؤيد ما لم يعذر بجهل ولا حد عليه فثبت بوطءها بعد علمه بوطء الولد على الراجح والحاصل ان الاب لا حد عليه بوطء جارية ابنته مطلقا فلم يوطء بتمتعها أم لا على الراجح ويحد الابن مطلقا بجارية ابنته علم بوطءها بيه لهام لا وكذا يحد اذا وطئ بجارية نفسه بعد علمه ان اباه تلذذ بها لم يعذر بجهل (قوله وسرمت عليها) هذا ان كان الابن بالغاً والاب لم يصر على الاب كافي كفاية الطالب وهذا عند عدم الحمل كما يدل عليه ما بعده (قوله ووطئها الابن قبل أو بعد) يتأق قوله أولا بعد ان وطئها الابن فهو بشرى ان الترتيب المتقدم ليس بشرط الآن قضية كون الولد يحد اذا وطئ جاريته بعد علمه بتلذذها بيه لم يصر على ابنته بوطئها اباه (قوله وأولدها أحدهما) الحاصل انه نأرة تلذذ من أحدهما فقط ويعلم وأولا نأرة تلذذ من كل واحد ولم يعلم السابق وأولا في كل امان يقع الوطآن في طهر واحد وأولا فان ولدت من أحدهما فقط وعلم كانت أم ولد وتعتق (٣١٩) عليه نأبر سواء كان هو الاب أو الابن كان

وطئها في طهر أو طهرين وأما لو لم يعلم من أيسهما والوفية فصل ان وطئها في طهر واحد فالقافة كالامة المشتركة بوطئها الشريكان في طهر من ألقته القافة فهو ابن له وتعتق عليه سواء الاب أو الابن وان لم تلحقه واحد عتقت عليها كالولم تكن قافة وكانت واختلفوا وليكن أعرف وان وطئها في طهرين بان استبرأها أحدهما بحيث عتق وطئها بعد وطء الآخر لها في طهر آخر وحدت ولابدع الوطآن في طهرين فان ولدت ثلثة أشهر فأكثر من وطء الثاني سقط به وعتقت عليه ولا تلحق بالاول لانه كان في بطنها عند حصتها لان الحمل يخص عند مال وأما لو ولدت من كل منهما وادافها فتعتق على السابق منهما ان علم والاعتقت عليهما وكل من عتقت عليه وحده كان الولد لا في العتق عليهما الولد لهسما ويقرم الاب فيهما في كل الصور ولو عتقت على ابنته وحده

والزيادة والابن التمسك بما في عدم الاب وقبل تمسك بها مطلقا ان كانت ما مونا فان حلت لم تسع وبقت أولمو وطئها بعد استبرأها من ثمان مائة الفاسدان لم يكن استبرأها قبل وطئها والألفه وطئها من غير استبرأه وبعبارة ومثل أب ولو بعد او ان علل جارية ابنته وان سفل لكن تكون القيمة في رتبة الاب حيث كان عسدا أو غير عسده في اسلامه أو فداؤه ولا حد على الاب للقيمة ما لم يعلم بوطء الابن فانه يحد وينبغي أن يحد الابن اذا وطئ جاريته بعد علمه بتلذذها بيه (ص) وسرمت عليهما ان وطئها (ش) يعني ان الاب اذا وطئ جارية ابنته بعد ان وطئها الابن فانه يتصرم عليهما ان وطئ كل منهما بغيرهما على الآخر سواء وطئها الابن قبل أو بعد ومثل الوطء التلذذ (ص) وعتقت على مولدها (ش) يعني ان الامة اذا حرمت عليها معا بان وطئها الابن ثم الاب وأولدها أحدهما فالتحق بعتق على من أولدها منها نأبر الامة ليس له فيها سوى الاستمتاع وقيل الخدمة والقاعدة ان كل أم ولد حرم وطئها على مولدها فانه يتنجز عتقها عليه ولذا يعتق بحرم الشخص عليه ان أولدها غيره (ص) ولابد تزوج ابنته بسده (ش) يعني انه يجوز للعدو لو كانت ابنته تزوج ابنته بسده البكر أو البالغ التمسك برباطه ورضاها كافي النكاح الاول من المدونة وأخذ منه عدم كفاية العدل للحرمة وكذا يتزوج ابن السيد ما كانت له فان مات السيد فسقط النكاح والكافة فائصة كفت ابنته متزوجة بالسكاتب أو الابن بالسكاتية وأشار بقوله (يشق) لتقواها كان ما لا يستقل وحله الاشياخ على الكراهة وهي متعلقة بالزوجة وأولها باهون الزوج فلان ما فاذين قول المؤلف وجاز وقوله ينقل لاختلاف متعلقهما وعلقت الكراهة بان النكاح معرض للفسخ لموت الاب فعره ويرد بجواز نكاح الابن أمة ابنته وأجيب بقاطعية الوطء بالثبوت بفساد الامة ورباطه بكونه معه وارث ويجوز نكاح الزوج أمة زوجته وهو لا يستقل بارثها فالاحسن التعليل بأنه ليس من مكارم الاخلاق ومؤذات الشرافة والتقاطع لان النفوس تأمن من ذلك (ص) ومثل غيره (ش) يصح عطفها على لفظ ابنته ونصبه عطفها على محله لان تزوج مصدر مضاف الى مفعوله والمعنى انه يجوز للعدو ان يتزوج بعتك غيره بشرط اسلامها فقط سواء عتق العتق أم لا

وتكون قيمة من باتفاق ان كان الولد لوطئها من الحق بالابن فكذلك على كلام أبي الحسن وابن نونس ويؤيد الاب في الصور كلها ان لم يعذر بجهل ولا حد عليه اه ملخصا من شرح عجم فاذا علمت ذلك يكون قول المصنف وعتقت على مولدها أي جنس مولدها الصادق بواحد منهما أو بهما معا (قوله ابنته بسده) ذكر الأولى (قوله يجوز للعدو لو مكاتباً) المبالة على المكاتب باعتبار قوله فيما بعد ينقل دفعا لما يتوهم من أن المكاتب أعز نفسه وماه فيصور بلا نقل (قوله فأخذ منه) أي من اشتراط رضا التنت البكر (قوله وكذا يتزوج ابن السيد) أي يشق (قوله ينقل) يصح فرائضه بضم الثلثة وسكون القاف وبكسر ها وفتح القاف ولا يصح قرأته بكسر ها وسكون القاف لانه المتاع (قوله لاختلاف متعلقهما) فيه انه اذا كان الجواز من جانبين لم أن يكون الجانب الآخر كذلك وكذا يقال اذا كانت الكراهة من جانب تكون الكراهة من الجانب الآخر فلا تناسب انه أو الجواز الاذن الصادق بالكرهية (قوله ويجوز ان لا يحذف عن قوله يجوز نكاح الابن (قوله وهو لا يستقل) أي فلا يتأق الجواب بالبطلة (قوله والتقاطع) أي التباع وهو معنى ما قبله

(قوله لان الولد يرقى على كل حال) سوا حشنى العنت أم لا كان واحدا الخ لا يفتى ان الحر لو تزوج الامه وقتلها بجواز قوله رقيق على كل حال فالاولى التحليل بان الامه من سماء العبد (قوله أى ويباح الخ) هذا يؤيد بخلاف المدعى لانه يقيد بان قوله ملك غيره نائب فاعل ففعل مجذوف (قوله فقوله غيره الخ) التفرع لا يناسب المفعول عليه (قوله كالشيخ الفاني) أى وعقيم وعقيمة فيما يظهر لزوم العرف بالامن من جملتهما (قوله وكأما الخ) أى وان وحدا الطول ولم يحش زنا (قوله للعلماء المتقدمة) أى للاحاطة بالعلم المتقدمة في حال انتقامها بقوله وهو منتفج جله خالصة (قوله وعلم عاقرنا الخ) والضايف كل من يعتق ولديه على سبيلها فلا يحتاج الى تقسدها عما اذا كان المالك لها لانه اذا كان (٣٣٠) المالك رقيقا لا يعتق الولد عليه (قوله والا فان خاف زنا) فان لم يغب الا لأربع

تزوجهن فان خشي الزنا في واحدة تزوجها بلا شرط وهل هذان الشرطان في الانبثاء والانتهاه أوفى الابتداء فقط قولان الرابع الثاني وابن القاسم لارباعه ما شرطين لاقى الانتهاه لاقى الانتهاه وظاهر المصنف ولو قدر على شراء أمه وهو قول ابن القاسم خلافا لأشبهه وظاهره ان مطلق النكاح كاف ولو هوها والظاهر ان المرأه لو رعت أن تزوجه بغيره فدمه لا يجوز له أن يتزوج الامه لانه واجب الطول ولا يترس السلف ولو وجد من يعطيه ولا يجوز له أن يتزوج الاخرى حيث تكفه الاولى له الا قوله والراجح الثاني (قوله وعدم) فعل ماض معطوف على خاف (قوله والطول هو المال) وهذا كلام أصح وهو خلاف رواية محمد بن أن القسرة على النفقة لا تعتبر والراجح كلام أصح وهو ان المراد بالطول القدرة على الصداق والنفقة كما تقدم بعض شيوخنا يقول المصنف وعدم ما تفسر ما بأهبة ليشل الصداق والنفقة والباقى قوله بمعنى مع ولا تفسر ما بصداق

كان واحدا الطول الحر أم لا لان الولد يرقى على كل حال و يصح رفع قوله ومالك على أنه مبتدأ وللعبد خبره و بقدر خاص أى ويباح للعبد ملك غيره مدعى لا يغيره أى غير سببه وأغني نفسه بان تكون الامه ملكا لسيد ما لا يجني (ص) حر لا يوفيه (ش) يعنى أنه يجوز للحر الذى لا يوفيه كالمشرك الفانى والجواب أن يتزوج الامه كالعبد لان على خوف ارتفاق الولد منتفجة هنا (ص) وكأما الخ (ش) يعنى انه يجوز ان يضر العنت أن يتزوج بأمة يكون الولد منها حرا كزوج بأمه أو أمه أو جدته وان علت للعلماء المتقدمة وهو خوف ارتفاق الولد وهو منتفج هنا وكل هذا اذا كان المالك للامه المذكورة حرا أما لو كان المالك عبدا والزواج حرا فانه لا يجوز لان الولد يكون رقيقا للسيد الاعلى وكل هذا اذا كانت الامه مسلمة وانما لم يقيد المؤلف المستثنى بهذا العلم القيد الاول من كون العتق المنع خوف الاسترقاق لقوله ولا يفتى الا اذا كان المالك للامه حرا لعلم القيد الثاني بما يفتى من قوله وأتمهم بملك وعلم عاقرنا أن الكفاف في كلام المؤلف خاص على الجدة لما علم من عداه ان ائتم الكفاف على الاول ومقصوده الثاني كقوله وكلفن مطر كامر (ص) والا فان خاف زنا وعدم ما يتزوج به حرة (ش) يعنى وان لم يكن الزوج بالصفة المتقدمة بل كان حرا يتوقع منه الجمل والأمة ملك لمن لا يعتق ولها عليه من أجني أو أحدا صوله رقيق فانه لا يجوز له أن يتزوج الامه لا بشرط منها أن تكون الامه مسلمة كامر ومنها أن يعتق العنت ومنها أن يكون عادم الطول أى لا يجد ما يتزوج به مرة غير مغالبة والطول هو المال الذى يقدر به على نكاح الحر أو النكاح طليهن منه ممن نقدا وعرض أو دين على ملى ما وما عايتك يبعه وأجاره الادراكه كما قاله ابن زحون وقال غيره والكتابة طول وكذا خدمة المعنى لا جليل بخلاف خدمة المذبول لانه لا يملك بيع مناقعه المدة الطويلة ولو أم عبدان لخدمة وبأثره كرهه بكتب الفقه المحتاج اليها فمن جلة الطول (ص) غير مغالبة (ش) يعنى فان وجد ما يتزوج به حرة لانه لا يجد الا حرة طلبت منه أكثر من مهر مثلها بما لا يقتصر مثله فانه يجوز لمقتضى أن يتزوج الامه لانه قد يضره قياسا على الماء في التيمم وعلى التعلق في الحج وعلى غلبة المعغالبة للاشارة الى أن هذا لا يذهب من مدافعة ومراوضة لان مغالبة مفاعلة وهي من الجانبين (ص) ولو كآية أو تحت حرة (ش) بالمغالبة بالنسبة لكتابة راجعة لقوله حرة أو لمثله وقوله وعدم ما يتزوج به حرة والمعنى على الاول ان شرط تزوج الامه أن يخاف الزنا وان يعد ما يتزوج به مرة مسلمة أو كآية والمعنى على

ويجعل الباعل عرض لانه كلام محمد وهو ضعيف (قوله الادراكه) ظاهره ولو كان فيها فضل عن حاجته فله عجز الثاني والفرق بين دابة الكروب وعبدا لخدمة وكتب الفقه وبين دار السكنى ان الحاجة لها أن تخدم الحاجة لهذه الأمور (قوله لانه لا يملك بيع مناقعه المدة الطويلة) وظاهره أنه يبيع مناقعه المدة القصيرة والظاهر أن الطول والقصر يجري على ما تقدم في باب الجهاد في شئ آخر وهو أن قوله بخلاف خدمة المدر الخ يقتضى انها ليست طولاً مطلقاً ولو كان لا جوف المدة القصيرة يكون طولاً لبعض الحر أو هو ظاهر عجز (قوله بما لا يقتصر) الباعل تصور رأى تصويره لا أكثر (قوله بما لا يقتصر مثله) بأن زادت على الثلث على ما تقدم في باب التيمم (قوله لا يذهب من مدافعة ومراوضة) أى ومداومة على الدفاع أى فلا تزوجه لتزوج الامه بمجرد اعتقادها بخالصة بل لا بد أن يذهب ويسأل الحر فو يدافعها وان دفعه فيحبها فطلب الرأى فحينئذ يتزوج الامه والمراد بالمغالبة أن تطلب أن يضمن

مهر مثله الى ما يعتد بها (قوله جازية نكاح الامه ولو تحتمره) هذا يعلم أن المبالغة الاولى في أن الحرة تمنع نكاح الامه ولو كانت  
 حرة الا ظن يقول الكاشية لا تمنع نكاح الامه والتاسعة مبالغة في أن الحرة لا تمنع نكاح الاستخلاف لان يقول تمنع نكاح الامه  
 ففهو مختلف موضوع الاغيا من وتعا كس المشهور لان المشهور في الاول المنع وفي الثاني الجواز ففي عبارة المنصف حذف والتقدير ولو  
 تحت حرة فلو تزوج مع الطول اومع وجود من يعفه فانه يفسخ بطلاق وانظر ولودخل او ما لم يدخل انظره (قوله تقرر شر السدة) أي  
 على المشهور ومقاله ما قاله ابن عبد الحكم من أنه يتقرر عنهما السيد ثم ما ولو كانا كاملين لها ووعدن فلا يتجملان معها في بيت (قوله)  
 وبقية أطرافها) هكذا قاله الشيخ سالم ونسبه شارحنا وقد عجم عدم او تضاها وأما حديثنا عند الله أن العتد ما هاله المنصف وهو نظر  
 الشرع فقط ولا يجوز له نظر بقية أطرافها لا الخلوها وما وقع للشيخ سالم من النقل عن (٣٢١)

انتهى والحاصل أن الخلو لا يجوز  
 على المعتقد وأما بقية الأطراف  
 فقرأت ماية وثى ما قاله الشيخ سالم  
 (قوله على ما شره من ناجي) راجع  
 السابق فقط كما يدل عليه عبارة غيره  
 ومنع ذلك ابن عبد السلام (قوله)  
 ويمنع فيها الهابيه شرك ولو لا تزوج  
 كانا وعدين أم لا وانظر في البعض  
 من شرح شب (قوله وحكي  
 القضي فيه الخلاف) أي فيما لا يثنى  
 لها فيه من ريق الخ نص القضي  
 واختلف في عبد زوجها وعبد  
 الاجنبي هل يدخل عليها ويرى  
 شرها (قوله كفى وعذر زوج)  
 المراد بالخصي مقطوع الذكر قائم  
 الاتيين وأخرى الجبوب وأما  
 الخصي ذهاب الاتيين فأمم الذكر  
 فهو بمنزلة السام (قوله وروى جواز  
 الخ) قال القضي والصواب المنع  
 اليوم نعم لا تزوج لها وان كان لها  
 زوج غلاما من حال حضوره  
 ويمنع عبد الاجنبي جله (قوله فلا  
 يلزم من عدم وقوف ث) نسخة  
 ت وان لم يكن لها وفيه بعض تكرار

الثاني فان وجد ما يتزوج به حرة غير مغالية لا يجوز له نكاح الامه ولو كانت الحرة غير المغالية  
 كاشية لان عدم ادراك الولد يحصل بنكاح الكافرة وبالنسبة لقوله أو تحت حرة جواز نكاح  
 الامه أي ان خاف زنا وعدم ما يتزوج به جازية نكاح الامه ولو تحت حرة لا تحفه اذ ليس وجودها  
 تحتها طولاً على المشهور ولو تزوج الامه بشرطه نزال المبيع لم يفسخ نكاحه والظاهر لا يفسخ  
 أيضا ولو تزوج الامه بشرطه من تبين انه على خلافه (ص) ولعبد لا شرك ومكاتب وعبد  
 نظر شر السدة (ش) يعني أن العبد لو غدا في السبع المنظر يجوز له أن يتطرق الى شره سدة  
 وبقية أطرافها التي تقرر ما هو الاخر فيهما على ما شره من ناجي بشرط أن يكون كاملا لها  
 وانما نص على الشره لان التوهم والمكاتب لو غدا منه ويمنع فيما الهابيه شرك ولو لا تزوج  
 وأخرى ما لا يثنى لها فيه من ريق أو وحكي القضي فيه الخلاف أيضا (ص) كفى وعذر  
 زوج (ش) يعني أن عبد الزوج اذا كان خصيا فانه يجوز له أن يتطرق الى شره زوجة سدة  
 ان كان وعدا لان كان منظر فلا يجوز له أن يتطرق الى شره زوجة سدة كحر ولو غدا  
 (ص) وروى جواز وان لم يكن لهسا (ش) أي وروى عن مالك جواز رؤية الخصي الى شر  
 المرأة وان كان لاجنبي فقوله لهما بغير التثنية كما في بعض النسخ وهو الصواب كما قال ابن غازي  
 لانه عدل لانه في النفل فلا يلزم من عدم وقوف ث على هذه النسخة عدم وجودها  
 وانظر الاعتراض عليه أيضا في الشرح الكبير (ص) وخبر الحرة مع الحرف في نفسها بطلقة  
 ثانية (ش) يعني أن الحرة اذا تزوج الامه بشرطه كأم ثم وجد الطول الحرة فلا تفسخ نكاح  
 الامه فاذا تزوج عليها حرة ولم تعلم الحرة بالامه لا بعد زواجها فانه يثبت لها الحرة في نفسها  
 لان نكاح الامه فان شاعت أطلعت مع الامه وان شاعت طلقت نفسها بطلقة واحدة بانه لان  
 جهازا ولو ضررها فان وقعت أكثر فلا يلزم الزائد الزوج على المشهور واحتراز الحرة من العبد فانه  
 اذا تزوج الامه على الحرة أو تزوجها على الامه لا خيار للحرة لان الامه من نفسها العبد ولو  
 كان اختيارا للحرة في نفسها لا في الامه سواء أصبحت الامه عليها كأم أو سبقت هي على الامه  
 على المشهور وهو مذهب المدونة شبه احدى المستثنى بالآخرى فقال (كزوج أمه  
 عليها) يعني أن الرجل اذا كان تحت حرة ثم تزوج عليها أمه بشرطها بأن لم تكن الحرة تعفه

لان قوله وان لم يكن لها بعد تزوج بعد الزوج وقد تقدم وقوله بل لاجنبي ليس مؤدى العبارة وقوله ويمنع قوله وان لم يكن لها بل كاجر  
 غير ظاهر لان موضوع المسئلة في العبد ثم يلزم التكرار بالنسبة لما قبل المبالغة على نسخة التثنية (قوله ثمانية) صفة كاشية وأخير  
 لم يشذوا في ذلك لان الطلاق الذي وقعته المرأة كطلاق الحاكم يكون ناشأ بخلاف المعتقة فثبت العبد لهما أن يختار جميع ما قبله من  
 الطلاق وهو طلقان على ما ساقى والفرق ان شرعاً على زوجها بالعق صبر لها أن توفع جميع ما من الطلاق بخلافها فانه التساوي  
 معه واذا اختارت الفرق قبل التبعلا فلا يمانع لان الفرق جاسم قبلها ولم يجعلها فلو رخصت الحرة بالامه ثم رجعت فليس لها بخلاف  
 ما اذا أرادت الفرق فلها أن ترجع (قوله فلا يلزم الزائد الزوج الخ) أي بخلاف قول محمد أن وقعت الثلاث لم يثبت (قوله على المشهور  
 وهو مذهب المدونة) مقالها ما أشار اليه الشارح بقوله وقيل الخ وقيل غير ذلك أي من الذي هو خلاف المشهور وقد قبل ان  
 كانت هي السابقة على الامه فتصير في نفسها وان كانت الامه هي السابقة فلا خيار لها لانها تركت النظر لنفسها وقيل ان نكاح

الامة ينفسخ وقيل ان كانت الحرمة سابقة لنكاح الامة والا فلا وله وقع بامر جائز (قوله فالتأثير أكثر) متعدد لواحد ويحتمل تعددته  
 لاثنتين والتقدير فالتأثير أكثر لك (قوله وتنبؤاً أم الولد والمكاتبه بلا شرط ولا عرف) والتأثير الآن يجري عرفاً وأشترط بعدم التنبؤ  
 وعبارته الشارح محتملة له (قوله والسيد السفر) ولو طال السفر (قوله فانه يجوز للسيد أن يسافر بها السفر الطويل) كذا في نسخة  
 وقوله كما كان قبل البيع المناسب أن يقول كما كان قبل السفر وما وجد في بعض النسخ من قوله أنه ينبغي أن يسافر بها السفر  
 نسخة (قوله ما لم يكن العرف عدم السفر) أي أو يشترط عدم السفر (قوله ما لم يكن العرف السفر) أي أو يحصل شرط (قوله فانه  
 بوث ليس الزوج) وأخرى عند عدم التنبؤ الا (٣٣٣) بشرط أو عرف كافي شرحه ولو تعارض الشرط والعرف في جميع ذلك

ولم يجد العرف أطول فأن الحرمة تخيرنا شاعت فأتمت مع الامة وان شاعت طلقت نفسها طالعة  
 بالنية على المشهور وقيل ان سقت عليها الامة فقصر في نفسها وان سبقت هي فقصر في الامة  
 لأن الضرر منها أو قيل غير ذلك وفي بعض النسخ بالبدل الكافي وفي بعضها باللام أي فالتصريح  
 لأجل تزوج الامة عليها ونسخة الكافي التي شرحنا عليها أحسن لاشتغال الكلام معها على  
 صورتين تفهم كيفية أولاها من كيفية الثانية (ص) أو ثالثة أو عليها واحدة فالتأثير أكثر  
 (ش) أي وكذا ثبتت الخيار للمرء إذا رضيت أن تزوج عليها أمة واحدة فتزوج بأمة ثالثة  
 أو على طرفيها متزوج بأمة أو أكثر فتزوجته راضية بما جعلته فلما دخلت عليه وجدت  
 عنده أكثر من ذلك فأن الخيار ثبت لها على ما مر (ص) ولا تزوج أمة بلا شرط أو عرف (ش)  
 يعني أن السيد إذا زوج أمته غرام الولد والمكاتبه لنفسه فانه يقضي له بأن يتم عندها  
 لأن حقه في خفمتها ما في شأنها زوجها في بيت سيدها ولا يتنقل مع زوجها في بيت وهو معنى  
 التنبؤ ثم ان شرط الزوج أو جرى عرف التنبؤ فله أن يتنقلها عن سيدها إلى مسكن غير  
 مسكن سيدها وتنبؤ أم الولد والمكاتبه بلا شرط ولا عرف لأن السيد لا يخدمه له فيما كان  
 غيرهما إلا أن يهجر المكاتبه فكلا الامة وأما المصطفاة فالأثر في يوم سيدها لا بشرط أو عرف  
 (ص) والسيد السفر عن تنبؤ (ش) يعني أن السيد إذا زوج أمته ولم تنويع زوجها بشاقله  
 يجوز للسيد أن يسافر بها السفر الطويل ويقضي زوجها بعدم مفارقتها كما كان قبل البيع  
 وقبل السفر ما لم يكن العرف عدم السفر بها وليس للسيد السفر عن بوث ما لم يكن العرف  
 السفر بها فإذا بوث ليس الزوج أن يسافر بها لأنه يمنع السيد مما فعله فيها من الخدمة وما قاله في  
 النفقة من أن الزوج أن يسافر بزوجه من أمن والطريق ما مونة الخ يحصل على الحره انظر  
 العمومي (ص) وأن يضع من صدقاتها أن ينعته دينار (ش) يعني أن السيد  
 يجوز له أن يضع من صدقات أمته عن زوجها بغير إذن الامة مقوله ولو قلنا أن العبد يجب أن  
 يكون على سادس محيط تدانته بأن سيد فانه لا يجوز له حيث أن يضع من صدقاتها لأجل  
 الدين وشرط الوضعية أن لا يتنقل ما في عن ربيع دينار لحق الله لكن هذا الشرط خاص بمن  
 لم يدخل بها ممن دخل به وضع جميع صدقاتها من السيد الذي عليه كدبتها وانظر  
 ما حكته في آسان المؤلف عن في قوله من صدقاتها الله على البعض مع أن قوله الأربع  
 دينار يقضي عدم الاتيان بها إلا بالاستئذان من مقياد العموم الآن يقال من زائدة على مذهب  
 الأكثرين يجوز زواجها في اثبات (ص) ومنعها حتى يقضي (ش) يعني أن سيد الامة  
 إذا تزوجها له أن يمنع زوجها من النحول عليها حتى يقضي صدقاتها كما أن ذلك العبرة (ص)

فيقدم الشرط على العرف ولو  
 جاهل به لأن الشرط بمنزلة العرف  
 الخاص ثم هذا خلاف ما في شرح  
 عب من أن الزوج الحر السفر عن  
 بوث كالعبد في السفر الذي لا يخاف  
 ضرر عليها فيه دون الكثير لكن  
 ما ذكره من كونها تقدم سيدها  
 يؤيد ما قاله شارحنا (تبيينه)  
 ظاهر كلامهم أنه إذا شرط التنبؤ  
 فلا سيدها فيمن الإستهلال ما لا  
 يشغلها عن زوجها ونفقها على  
 زوجها كما كان أو عبد ما لم يشترط  
 على السيد بوث أم لا أم المايضة  
 فلا تنويع يوم سيدها لا بشرط  
 أو عرف (قوله الأربع دينار) أي  
 لها وقوله حتى الله أي أنه إذا أخذ  
 كله صار بعضها بغير عوض بخلاف  
 ما إذا أخذت ربيع دينار ولكن  
 هذا ضعيف والمعتقد أن يأخذ  
 كله أي وقوله حتى الله تقول له و  
 السيد قائم مقامها هو الله ما له  
 حتى الله حاصل بأخذ جميعه  
 لنفسه (قوله تدانته بأن سيدها)  
 لأن في تلك الحالة ليس له إسقاطه  
 بخلاف ما إذا لم يكن بانتفله  
 إسقاطه (قوله موضع جمع  
 الصدقات) وقرى بأنه قبل النحول

نفيه تحليل الامة وأعاره الفرج بخلافه بعد فانه ترتب في حتمه وفي من الشروط أن  
 تكون عن تزوجها لها كالمعتقة لأجل أن لم يقرب بالاجل والدين إذا عرض السيد (قوله من مقياد العموم) الأولى حذف من  
 أي ان الاستثناء دليل العموم وأن في العبرة عند هذا التقدير لان الاستثناء من ذي معنى فهو العموم وكأنه قال لان الاستثناء من  
 العام (أقول) وإذا أسقطت من فلا غرم أيضا فلا يكون الاستثناء الامتنع وان اعتبرت بالإضافة على معنى كل من من أجزاء  
 متعاطفه الا ربع المحمده لاصحها فالخص أن يكون مستثنى من محذوف والتقدير ولا يبقى شيئا الأربع دينار (قوله الآن يقال  
 الخ) أو يقال أنما في يمين ليعبد أن المذموم مع وجود الدين لا يصح كالأول أيضا بخلاف لو أسقط من له أمه أمه مع وجوده ليس وضع



الكل وله وضع والبعض وليس كذلك (قوله ولا تترك منه ريع دينار) أعماله وهذا راجع لما قبل المبالغة فليس متعلقاً بالقتل (قوله الإلزام دينار) أي على أحد القولين وتقدم أنه ضعيف (قوله الاغتنام) أي قبل الدخول وأما بعد الدخول (٣٣٣)

فالبائع المصدق ان لا يقر  
بالميس (قوة تاويلان الخ) أو  
الأولاد بما تقدم حقه والثاني  
ليمنعها فقدم حق الزوج فله ان  
المواز كرهت بمسك ذلك  
أو الأولاد وجهان وعبد والثاني  
من اجنبي أو عبد غيره فله ان  
عبد الحكم وأسقطهما المصنف  
لضعفهما لان البيع طار على  
التزوج فالصداق السيد لا فرق  
بين البيع وعدمه وعبد لا يمنع  
الفتح شرطها كالاجنبي وعبد  
الغفر ولا فرق بين عبد الغفر وعبد  
قوة وإن قتلها الخ) هذا اذا كان  
يتزوج مالها (قوله وسقط بيعها  
قبل البناء) واذا سقط منع  
البائع والمشتري فليس لها منع  
نفسهما من الزوج ويتبعه البائع  
بالصداق في ذمته ولو أعتقها  
سيدها ولم يستثن مالها ففتح  
نفسها حتى تقضى صداقها  
كالحره وأما اذا استثنى مالها فلا  
كلام لها لان المال ماله ولكن  
ليس لمنعها من الزوج بخلافنا  
لن وجبه (قوله وسقط للمنع)  
مبتدأ وقوله من البائع والمشتري  
خبر أي كان من البائع والمشتري  
الخ وقوله ذكرا لماله أي التي  
قوله اسقوط الخ والحكم الذي هو  
مضمن قوله وسقط الخ وهو  
السقوط وقوله والصورتي وهو  
البيع قبل البناء (قوله يعني ان  
الانسان اذا أعتق أمته) وكذا  
اذا اشترط مسددة المبدع على

مما لو كانا إذا اعتقته أن يتزوج بها (قوله ولا يلزمها الوطء) هذا معنى قول المصنف فلا ينافي جوازها أو استحبابها والمال يلزم من عدم القضاة عدم لزوم الوطء فلا ولا يلزمها الوطء (قوله والودع لا يقضيه) مقاديرها أن تصوها وأن يقول لها أن اعتقك على أن تتزوج عيني فتعلمين ذلك فتقول أفعل ذلك فنفعتها فلس هناك تعلقي لفظي بل معنى فلا جامع بين المستلصقين يحتاج لفرق وبعبارة أخرى أمّا أن لا تجعل

عنه في نظري أن تزوج فلا يلزم ذلك وقال عجم في كبره وانظر لو قال ان تزوجتني فقد اعتنقك هل هو كما اذا اعتنقها على أن تزوجه  
 لحصول التعلق فيها وبفريق بان التعلق بأداة أقوى من التعلق بالمعنى فالذا لم تزوجه لا تعلق وبدله ما بأن المصنف في العلق  
 من أنه اذا قال أنت حر وعليك أن تزوم العلق والمال بخلاف حران أعطيتي أنسا اه وبجوز الوفاء بالتزويج حيث كان الشرط  
 جائزا بخلاف غير الجائر كالأعتق أمة عن أن صدقها عتقها فانه لا يجوز الوفاء به لان العلق غير متحول كافي القصاص (قوله فليجوب  
 ان وعد الرقيق كلا وعد) والوعد الذي يلزم بسبه التوريط هو الوعد المعترف وهو وعد الاسرار لانه براد من هذا من القربى والقربى  
 وهو لا يلزم وانظره (قوله وعد صدقها الخ) اعلم أن التأويل لكلام العتبية ونصها مع أوزيد بن القاسم من قبض مهر أمته بقاءها  
 السلطان في فلسه من زوجها قبل بئانه لا يرجع وزوجها بغيرها على وجهه لان السلطان هو الذي يمنع اه فاذا علمت ذلك فاصوله  
 ان المدونة على أن الصداق يسقط عن الزوج بالبائع وقد علت لفظ العتبية فهل ما في الكاين خلاف وعليه أبو عمران قال وفرض  
 العتبية في بيع السلطان وصف طردى (٣٣٤) وعند غيره موافق بحمل العتبية على أنه لا يرجع به من الثمن بل يبقى

فان قيل هذا اودأى الى التوريط فيلزم فليجوب أن وعد الرقيق كلا وعدا لانه مضمون بسبب  
 الملكية وأيضا الشارع منشوق للحرية وهذه المسئلة بخلاف من قال لأمته النصرانية أنت  
 حر على أن تسلمى وتانى الاسلام أنها لا تعتق والفرق بينهما ان الامة النصرانية كانه قال لها  
 أنت حره ان شئت الاسلام لانها تملكك فذهبا الاسلام رضابا لا تعتق وفي الامة التي اعتنقها على  
 أن تسكنه انما صار لها الخبر بعد العتق وحاصله أن الاسلام يدها قبيل العتق بخلاف نصرتها  
 في تزويج نفسها منه فاما يكون لها بعد العتق اذ قبله لا تصرف لها في ذلك لانها في ملك السيد  
 فالعتق في الاولى معلق على أمر يدها قبيل العتق بخلافه في الثانية (ص) وصدقها وهل ولو  
 يبيع سلطان انفسى أولا ولكن لا يرجع به من الثمن تاويلان (ش) يعني أن السيد اذا باع الامة  
 المتزوجة تزوجها قبل بئانه فان الزوج يسقط عنه نصف صداقها وان قبضه السيد رده لان  
 الفسخ جاز قبله فلو باعها السلطان تزوجها قبل البئان فليس السيد فهل كذلك يسقط عن  
 الزوج النصف وهو ظاهر المدونة ولا يسقط عنه النصف وهو ما في الاعمدة عن ابن القاسم وهل  
 ما في الامة خلاف ما في المدونة ووافق ذهب أبو عمران الى الخلاف وذهب كثير من الأشياخ  
 الى الوفاق بحمل قول من قال انه لا يسقط على معنى أنه لا يرجع الزوج به من الثمن الذي يدفعه  
 ولكن يبيع به البائع في ذمته وقول من قال انه يسقط على معنى انه يسقط أخذه من الثمن ولكن  
 يبيع به ذمة البائع فقوله وهل ولو يبيع سلطان أى لا حصل فلس اشارة للخلاف وقوله أولا ولكن  
 لا يرجع به من الثمن اشارة لوفاق أى أنه يسقط يبيع السلطان للفلس ولكن لا يرجع به من الثمن  
 بل يبيع البائع به ذمته لانه بمنزلة دين طرأ بعد الفس (ص) ويعد كالمها (ش) الضمير في  
 بعده يرجع الى البائع والضمير في قوله كالمها يرجع الى الامة يعني أن السيد اذا باعها تزوجها بعد  
 البئان فان صدقها حينئذ كالمها يكون لسيدها تزواجه فيمن يترجمها لها ويبيعها ان عتقت

في ذمة السيد ببيع السلطان  
 وصف طردى أيضا أى انه يلزم  
 الموتى أن يبيكون لانهم من  
 السلطان وحينئذ فقهه أولا  
 ولكن الخ اشارة لوفاق وقوله  
 ولكن الخ لمن تسمية فقهه أولا فهو  
 من تسمية الوفاق وأما التأويل  
 بالخلاف فقد أشره بقوله ولو  
 يبيع سلطان ولما كان فقهه أولا  
 معناه لا يسقط فيقتضى دفعه  
 وعدم الرجوع به مطلقا بين المراد  
 بعدم سقوطه أنه يبيع بذمة  
 البائع ولا يرجع به من الثمن وقال  
 الشيخ عبد الرحمن وعنه تت  
 ان قوله ولكن باجع لما قبل  
 التي اشارة لتأويل الوفاق وقوله  
 أولا اشارة الى التأويل بالخلاف  
 وعليه في صدر المسئلة ويخرجها من  
 تمة التأويل بالوفاق وسط بينهما  
 التأويل بالخلاف والأول أقدم

لعدم تيمنه والتأويل بالخلاف ظاهر العتبية (قوله يسقط  
 عنه نصف صداقها) اشارة الى أن قول المصنف وصدقها على حذف مضاف أى نصف صداقها وقوله وهو ما في الامة أى اسمعته أى  
 ز يدان القاسم الذي ذكر في العتبية (قوله بحمل قول من قال انه لا يسقط) أى الذي هو معنى قول العتبية لا يرجع زوجها بغيرها أى  
 فهو وقوله معنى لانه تقدم ان التأويل لكلام العتبية وقول من قال انه لا يسقط على معنى أنه يسقط أخذه الخ الأولى أن يقتصر على قوله  
 يبيع ذمة البائع أى بان يقول على معنى أنه يبيع بذمة البائع (قوله أى لا حصل فلس اشارة للخلاف) فله الرجوع به ان شاء ولو لم يثنها  
 وهو ظاهر اطلاق المدونة كما فاده بعض الشرايع وقوله أولا ولكن لا يرجع الخ فيه اشارة الى أن قوله ولكن من تمة تأويل الوفاق كما  
 قررنا ولكن لا يرجع به من الثمن ولما كان قوله يسقط محتملا للرجوع به من الثمن استدرك وقال ولكن لا يرجع به من الثمن (قوله لانه  
 بمنزلة دين طرأ بعد الفس) هذا ظاهر حيث دفعه الزوج للسيد بعد الفس لا قبله قلت بل هو ظاهر في دفعه قبله أيضا لانه انما يقرر  
 فعله بنية السيد بعد سبها وزوجها العتبية فصح السكاح عليه المقتضى لسقوط الصداق وأما قبل البيع فلم يقرر كونه ذمته لانه أخذه  
 على أن صدقها أمته اه عجم

(قوله لان سعت) أى فهو ليسد وأما إذا اعتقت بكون لها هذا معنى يتبعها وهذا ما لم يشترط المشتري وهو زوجها والا كان له غي (قوله) وفي الهبة قولان) أى إذا وهب الرجل هل الواهب أو الموهوب له (قوله من سيد أو سلطان) أى كان البيع صادرا من سيد أو سلطان (قوله وغير ذلك) معطوف على قوله بكون للسيد والمعنى وبثب غير ذلك من أحكام مالها (قوله فقط) أى بطل في الأمة فقط (قوله والا بطل العقد من ماعلى المشهور) كأن مقابلته يقول بطل في الأمة فقط (قوله على المشهور) سياتى مقابلته قول سحنون وقوله ولا يقال الخ أى الذى احتج به سحنون (قوله فلا تبين الخ) قد يقال تبين بالنسبة بان يقال لامة كذا ولا سيدة كذا إلا ان يقال ثلاث التسمية لغزولان السيد اثنين لأن الجوز هبما فعند التبعين بالنظر لثلاثه والاحسن التعليل بأنه مؤد للتحاشى والتباغض (قوله والا جاز العقد بينهما) أى الحرة والأمة حتى في الأمة وسيدتها فالجواز ان جاز (٢٣٥)

وسيدتها وأما عند عدم الجواز فانه يبطل فمما في الأمة وسيدتها وفي غيرهما بصرف الحرة ويبطل في الأمة كأقاربه بعض شيوخنا (قوله بخلاف الخامس) أى حيث لم تكن إحدى الخمس أمة لا يصح نكاحها لنفسه شرط والا فصح نكاحها فقط وهذا يدل تحت قوله قبله مع حرة أذى جنس شغل الواحدة والمتعددة (قوله والمرأة ومحرما) ينبئ أن بقدها فالزم تكن أحدهما أمة لأشاحه فيصح فمما انقطع قياسا على التي قبلها (قوله وسيدها) مقول معه ولا نزاع في جواز عزل السيد عن أتمه وأمه وإن لم تأذن لألاحق لها أو مثل العزل أن يجعل في الرحم حرة ونحوهما ما يمنع وصول الماء للرحم (قوله فان امتنع حملها الصغير) أى أو كانت أمة كالبدنهم هؤلاء الاربعه منفردون بالاذن دون السيد (قوله ولو كانت متعينة) تحير والحاصل ان الحرة تستقل بالاذن في العزل عما أو يرضى فان أخذت ما لاعلى العزل مة فلها أن ترجع وترجع ما أخذت ابن

لان سعت وفي الهبة قولان ولا يسقط عن الزوج بيعه أو وقوعه من سيد أو سلطان وغير ذلك من أحكام مالها (ص) وبطل في الأمة ان جعل مبيع حرة فقط (ش) تقدم أنه لا يجوز للأسان أن تزوج الأمة الا بشروط ثلاثة أن تكون الأمة مسلمة وأن يكون عادا لما طول الحرة وأن يرضى على نفسه الزنا فإذا عذمت هذه الشروط أو بعضها وعقد على الأمة مع الحرة في عقد واحد وسواء مسمى لكل واحدة صداقها أم لا فان النكاح يكون بالنسبة الى الأمة باطلا وبالنسبة الى الحرة صحيحا على المشهور وهو قول ابن القاسم ولا يقال القاعدة أن العقد اذا جعلت للاحد أو ما غلب جانب الحرة وبطلت كلها لا نا قول هي فيما لا يمكن المعاصرة على الحرام بمال كالوجه بين خل وخبر في عقد البيع أو بين ثوب وخبر وما أشبه ذلك بخلاف الأمة مع الحرة في عقد فان الأمة نكاحها صحيح عند عدم الطول وخوف الزنا فلا راد احتياج سحنون في بطلان العقد بينهما ومحل غش نكاح الأمة فقط حيث لم تكن الحرة سيدتها أو البطل العقد فيه ماعلى المشهور ولا اتحاد المال لان السيدة تلك السيدات فلا تبين الحلال من الحرام وهذا حيث امتنع تزويج الأمة كإمها الموضوع والجاز العقد فيهما أو ينصور حلية تزويج الأمة مع الحرة فيما أختشى العنت في أمة معينة فان تزويجها بلا شرط كافي الواضحة (ص) بخلاف الجنس والمرأة ومحرما (ش) يعنى ان من عقد على خمس نسوة في عقد واحد فان النكاح فيصح في الجميع أدا أى قبل المخول وبعده طال الزمان أو قصر وسواء سمي لكل واحدة صداقها أو لم يسم وألزم واحد منهن ومن بنى بهما من فله المسمى ان كان والا فصداق المثل وتعتد بالأقرار ان كانت من شخص وكذلك اذا جع بين المرأة ومحرما كتمتها مثلاً في عقد واحد فان النكاح فيصح فيهما أدا ولو ولدت الأولاد ولائذ كفى جمع الجنس وانما يسخ في الجميع هنا لعدم تبين الحرام بصلافه في الأمة مع الحرة (ص) ولزوجهما العزل ان أذنت وسيدتها كحرة اذا أذنت (ش) يعنى أنه يجوز للرجل أن يعزل عن زوجته لكن ان كانت أمة فلا بد من أخذها وإن سيدها بالزوج حيث كانت ممن يحمل لحقه في الولد فلا تستقل دون السيد فان امتنع حملها الصغير أو كبر أو جعل استقلت فله النكاح وان كانت حرة فيكني أخذها وإن لم يأذن وليها وظاهر كلامهم ولو كانت صغيرة تنبئ لا يجوز للزنا أن تفعل ما يسقط ما في بطنها من الجنين وكذا لا يجوز للزوج فعل ذلك ولو قيل الاربعين وقيل بكره قيل الاربعين للرأشرب ما يسقطه ان رضى الزوج بذلك انتهى والذي ذكره الشيخ عن أبي الحسن

(٢٣٩ - عثرى ثلاث) عبد السلام القاسم أن تزويجها منعت من الاجل انظر ع (قوله لا يجوز للزنا الخ) عبارة غيره فوضع ذلك القول وهو ورعاً أشعر جواز العزل بان الخى اذا صار داخل الرحم لا يجوز إخراجها وهو كذلك وأشد منه اذا تعلق وأشد منه اذا تعلق فيه الروح اجعلها قاله ابن جري ومفاد التعلل ترجع به بل رجحه بعض الاشياخ وبعضهم عيب بالمشهور فقال وفهم من قوله العزل ان الخى اذا صار داخل الرحم لا يجوز إخراجها وهو كذلك على المشهور ولا يجوز للزنا أن تفعل ما يسقط ما بطنها من الجنين انتهى (قوله ان رضى الزوج) وقال يوسف بن عمر بكره إخراج الخى من أم ولدها انتهى ويوسف بن عمر يحتمل أن يقول في الحرة بالقول الاول (قوله والذي ذكره الشيخ) أو الحسن الخ) ووافقه القسبي وظاهر ذلك ان الاول والثالث بطريان في الزوجة مطلقا وفي الأمة ولو بشاينة حيث لم يعزل عنها سيدتها وظاهر ما أيضا لو لم يمازى ولو بنى قبيحاً فيه وبغيره خصوصاً خافت القتل بظهوره وكذا في عب الآن قول

عب ويبنى الخ لم يرتفع بعض شيوخ شيوخنا وبنى لما مضى له وهو مطاوع بغيبته فأنبى لكن لا ينطق به أفاده بعض شيوخنا رحمه الله تعالى (قوله أن يتسبب في قطع مائه) أي بحيث لا يبدل أصلا بخلاف قوله أن يظل نسله (قوله لا يقطع مائه الخ) هذا التعليل لاسدى الصورتين المشار إليهما بقوله أن يتسبب في قطع مائه وسكت عن تعليل الثانية التي هي قوله ولأن الخ (قوله وأراد بالكافرة) أي من جهة الفقه وأما من جهة التواعد الصعبة فيعلم لأن الاستثناء معيار العموم (قوله من معيار) من زائدة أي أن الاستثناء دليل العموم (قوله وفي ترك التماسه الخ) لم يعمروا صفة أنه معطوف على قوله أصوله فيكون المعنى وحرم الكافرة مع أن الصواب وحرم الكافرة فإجاب الشارح بأنه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع أي الذي هو المعطوف فلا يصح أنك تقول استثناءه وحرم الكافرة (قوله وعلى قول ابن القاسم) المناسب أن يقول وقال ابن القاسم (قوله لأنها تغذي بالخر) أي والتلويح وظاهره أنه ليس بالمنع ولو قصر رباحته ذلك لدخله على ذلك بخلاف ما يأتي في التفقات من (٢٣٦) منعهما من كل الصوم وماله راحة كرهية (قوله وهو قبلها) أي

والحال أنه قبلها وبضائعها وقوله وليس له منعها أي والحال أنه ليس له منعها وقوله من ذلك أي من كونها تغذي بالخر والتلويح وقوله ولا من الذهاب للكنيسة أي ولا منعها من الذهاب للكنيسة (قوله فائدة زائدة) وكذا لا يمنعها من فريستها ولا من صيامها ولا بطؤها خاصة لأن الصيام من دينها وهو يقصد عليها ذلك (قوله ولأنه لا يأمن الخ) لا يقال هذا لوجوب حرمة دين الحرب لا نقول هذا غير محقق فلذا ذكره (قوله ولو يهودية تنصرت) أي أو يهودية أو دهرية تنصرت أو تنوّدت بالعكس (قوله إلى دين اليهودية) أي إلى الدين المسيحية أو الغريبة وكذا يقال في قوله إلى دين النصرانية (قوله بناء على أن الكفر كله واحدة) مقتضى تلك الصلة أنهم ما لو انتقلت يهودية أو دهرية فينحل وليس كذلك فالأحسن حذف ثلاث العارة أي ولو قلنا أن الكفر مل

أنه يجوز قبل الأربعين ولا يجوز للرجل أن يتسبب في قطع مائه ولأن يستعمل ما يقل نسله قاله ح وانظر هل المرأة كذلك فيهم لأن قطع مائه واجب قطع نسله لا م (ص) والكافرة (ش) هذا معطوف على أسره أي وحرم نكاح الكافرة وأوطه الكافرة وهو أولى ليكون الاستثناء في قوله وأمتهم بالملك متصلا وحرامه الكافرة غير الحرة الكتابة بقرينة ما بعده وأما أطلق ليصح الاستثناء لأن الاستثناء من معيار العموم أي دليل العموم وفي ترك التماسه ما في قوله والبسوتة من أنه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع وأما ذلك كتحريم كاتبة فانه يجوز نكاحها مع الكراهة على قول مالك وإليه أشار بقوله (الاحرة الكتابة بكره) وعلى قول ابن القاسم يجوز بلاكراهة لقوله تعالى والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبل أي الحرار وأما كره مالك ذلك في بلد الإسلام لأنها تغذي بالخر وتغذي ولدهيه وهو قبلها ويضاجعها وليس له منعها من ذلك ولا من الذهاب للكنيسة وقد عوت وهي حامل فتسد في مقابر الكفار وهي حرة من حفر النار (ص) وذا كذب بالحرب (ش) يعني أن كره تزويج الحرة الكتابة في دار الحرب أشد من كره تزويجها في بلد الإسلام لتركها ولدها ولا لأنه لا يأمن من زنيته على دينها وأن تدس في قلبه ما يمكن منه ولا تألي باطلاع أبيه على ذلك (ص) ولو يهودية تنصرت وبالعكس (ش) يعني أن الحكم المتقدم هو جواز نكاح الحرة الكتابة مع الكراهة لغير أولعدهم سلم لافرق فيه بين أن تكون النصرانية باقية على دينها أو انتقلت إلى دين اليهودية وكذلك اليهودية لا فرق بين أن تكون باقية على دينها أو انتقلت إلى دين النصرانية بناء على أن الكفر كله واحدة فلو انتقلت اليهودية أو النصرانية إلى المسيحية أو إلى الدهرية وما أشبه ذلك فانه لا يجوز نكاحها (ص) وأمتهم بالملك (ش) تقدم أنه قال الاحرة الكتابة بكره وعطف هذا عليه والمعنى أنه يجوز للسلطان وطه الأمة الكتابة بالملك حراً وعبد إلا بالنكاح وأما المجوسية بهم لأن الفاعدة أن كل من جاز وطه حراً ثم بالنكاح جاز وطه ما ثم بالملك وكل من منع وطه حراً ثم بالنكاح منع وطه ما ثم بالملك (ص) وقرع عليها أن أسلم (ش) الضمير في قوله عليها يرجع لزوج الحرة الكتابة والمعنى

فأحكم كذلك وقول النبي صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه أي الدين المعتبر ولو تزوجت مسلمة مجوسية أو كان لم تعد ولو تعدت ولو تعد المسلم نكاح المجوسية بجم وقرع بان استناد النكاح لرجل حقيقة ولأنه يجاز (قوله فائدة) أهل الكتاب هم اليهود والنصارى ومن عداهم مجوس عكسوا بحصفت أواندريس وأبراهيم أوزونيد وذكاء ثلاث مواضع لأحكام وكذلك من جمع بين دينين اه مخلصان شرح الموطأ فأفاده بعض شيوخنا ونقل الجزئي عن بعض المؤرخين أنه كان المجوس كاب ورفع وسبب رفعه أن عظيمهم تزوج بأمته فلما دارجه فقصن بحصته وقال لهم نعم الدين دين آدم الذي زوج الإخا حنة فرقع الكتاب عقوبة لهم انتهى (قوله والدهرية) يضم الدال نسبة الدهر فصحها على غير قياس (قوله وأمتهم) بالنسب أي الأمة التي هي من أهل الكتاب ولو كانت ملكا لاسلم فالأضحية بمعنى من لأنها جني اللام لأنها تقتضي أن التي هي ملك المسلم يجوز بيعه بالملك ويصهر الرفع على أنه مبتدأ جذف خبره أي وأمتهم كذلك (قوله وقرع عليها أن أسلم) مع الكراهة على المذهب لأن الدوام كالتبذير كان صغيرا أو كبيراً وأما أن

أسلم وقتها مجوسية فان كان بالغارق ينجمها والوقف حتى يبلغ فيقرق ان لم تسل (قوله بل الاسلام) أي بل وقال ان الاسلام هو المصحح له أي لا ترغب فيه أي لا ترغب للغير في الاسلام (قوله وأنكبتهم فاسدة) أي ولو كانت مستوفية للشرط من صدق بتعامل بهي الاسلام وولي مسلم وشاهدين مسلمين ولا عدولا مانع لانتفاء كون الزوج مسلما شب (قوله فقول من قال الخ) لا يخفى ان هذا القائل هو القرافي فعند ما أن اسلام الزوج ليس شرط صحته وظاهر لانه لا يظهر كونه شرط صحة الا اذا كانت المرأة مسلمات وأما كونها كافرة فمما وجه كونه شرط صحة فقوله غلط تأمل وجهه نعم ان كان النقل عن الاقدمين هكذا فليتبّع وقول المصنف فيما يأتي وفي لزومه الخ يؤيد كلام القرافي (قوله وأسلمت) أي أو تهودت أو نصرت (قوله أو مجوسية) لا يظهر ذلك لانه يقتضي انه يقرر على الحرية المجوسية وليس كذلك بل يشيخ ان مراد الامة الكناكية (قوله ان عتقت) أي الامة الكناكية فقول وسواء الخ هذا لا يناسب ما قبله (قوله خاص بالامة) أي الكناكية (قوله وقوله وأسلمت عام الخ) يناق أول حمله (قوله راجع للامة) أي الكناكية ولا فرق بين ان تكون الامة والمجوسية مدخولاً ما لم لا (قوله ولم يعد كالشهر) قال عجم ان قوله ولم يعد (٣٧) كالشهر لا يجري في مسألة العتق فلذا أسلم ونحوه أمة فان عتقت عقب

أن الكافر اذا أسلم ونحوه كناية فانه يقرر على نكاحها ترغيبا للاسلام بل الاسلام هو المصحح فهو مسلم بمحتة كناية ما لم تكن من محارمه ولما كان من تقرر عليها يتوهم صحة نكاحهم رفع ذلك بقوله (ص) وأنكبتهم فاسدة (ش) يعني ان أنكبت الكفار فاسدة على المشهور ولا يناق استيفاء الشروط لأن من شرط صحة النكاح اسلام الزوج فقول من قاله اذا استوفى الشروط فصحيح والافلاغلط (ص) وعلى الامة والمجوسية ان عتقت وأسلمت (ش) يعني بما يقرر الكافر اذا أسلم على الحرية الكناكية يقرر على نكاح الامة والمجوسية الحرمان عتقت الامة بعد اسلامه وأسلمت الحرية المجوسية وسواء كانت الامة كناية أو مجوسية فقوله ان عتقت خاص بالامة (قوله وأسلمت عام الحرية والامة من أي دين لانها تصير أمة مسلمة تحت مسلم فيشترط خشية العتق وعدم الطول كابتداء نكاح الامة المسلمة ومثل الاسلام اليهودا والتحصن للحرية على ما مر وبعبارة قوله ان عتقت راجع لامة وقوله وأسلمت راجع لهما وتصير أمة مسلمة تحت مسلم ولا يشترط على الراجح وجود شرط تزويج الامة لان الدوام ليس كالاتي اذا علمت ذلك فلا يتبع من ماله شر محرم من كونه لغيره شرما (ص) ولم يعد كالشهر (ش) هو مثال الذي لم يعد أي مثال للتي الذي هو حرف لا للتي وهو لفظ يعبد أي ولم يعد الزمان أي ما بين اسلامه ما بل كافر بما كالشهر ونحوه (ص) وهل ان غفل أو مطلقا تاويلان (ش) أي وهل يتقرر النكاح في الشهر ان غفل عنها ولم توقف حين أسلم وأما ان لم يغفل فيعرض عليها الاسلام حين اسلامه فان أنه وقعت الفرقة بينهما فيكون قول ابن القاسم وقا قول مالك أو يقرر والنكاح في الشهر مطلقا غفل عن ايقافها لم لا فيكون قول ابن القاسم خلافا لقول مالك تاويلان (ص) ولا تنفقه (ش) أي لا تنفقه للكافة التي أسلم زوجها قبلها لان المانع من قبلها وهو تأخير اسلامها لم يستمع بهما زوجها في تلك المدة التي بين اسلامها وانفقه في مقابلة الاستمتاع قاله النعمي وصح كلام المؤلف مقيد بغير الحمل مطلقا

ونحوه أمة فان عتقت عقب اسلامه أفرع عليها والا فلا وهذا يفيد كلام ابن عرفة بل يفيد ان اسلامها كعتقها في انه لا بد ان يكون عقب اسلام الزوج فليس كاسلام الحرية المجوسية وينظر ما للفرق (قوله ونحوه) لا بين النكاح في المدونة قلت كم الطول قال لا أدري والشهر ما كرمته قبل وفي بعض رواياتهم أرى الشهرين أي قليلا انتهى فعله أراد بضوء شهر آخر بدليل رواية أرى الخ ونلاحظه أن الشارح أشار بضوء لمدخل تحت الكاف في قوله كالشهر وأما الكاف في قول الشارح كالشهر ونحوه فاستقصائية (قوله وهل ان غفل) أي عنه مخذف الجار واقتل الضمير بعامله (قوله وقت الفرقة بينهما) ولو أسلمت بعد ذلك وأما ان توقفت فلا كاذنا

غفل عنها (قوله وفا قول مالك) أي لان قول مالك مطلق ونصه وان أسلمت بغير زوجة ما لم يعد ما بين الاسلامين (قوله غفل عن ايقافها لم لا) لا يخفى ان قوله لم لا هو صادق عما اذا لم يتوقف أو أوت كاهوم فاندشار حوا عليه فمره عجم فيقول القولين اذا اطلعنا عليها قبل مضى الشهر وعرضنا عليها الاسلام وأوت وللشيخ أحمد كلام آخر فاقترن ان شئت ثم أقول اذا كان كذلك فقد انفق التأويلان على انه اذا لم يطالع عليها أو سلمت في المدة المذكورة فانه يقرر عليها ولو لم يعرض عليها الاسلام أو سلمت في المدة المذكورة أو اطلعنا عليها وعرضنا عليها أو أوجبت لها أو أسلمت بعد المدة المذكورة لا يقرر عليها وتبين انه اذا عرض عليها الاسلام لم يحصل منها ابانة بل توقفت فانها لا تبين باتفاق التأويلين قال عجم وما ذكرناه في التأويل الاول من أنه اذا اطلعنا على ذلك وقت اسلامه يعرض عليها الاسلام الخ يشل ما اذا اطلعنا على ذلك وقت اسلامه أو اطلعنا عليها بعد في أثناء المدة المذكورة وهو ظاهر كلام الرباعي ولكن كلام أبي الحسن يقتضي انه انما يعرض عليها الاسلام اذا اطلعنا على ذلك وقت اسلامه لا بعده وحيث غلب الفرق تأمل انتهى (قوله ولا تنفقه) ولو أمة خلافا لبعض الشراح لقد رتبها كالمرة عليه دون العتي (قوله بغير الحمل مطلقا) أي ان الحمل مطلقا الخ أي حصل منها بمتاع لم لا

الثقة (قوله) ومن حصل منها المتناع (أما إذا حصل منها المتناع فلها الثقة ثم لا يحنى أن عزم المتناع صادق بما إذا أحابت للإسلام وبما إذا توفقت أما إذا أحابت للإسلام (٣٣٨) فلا يشروهم لأنها تصير زوجة لها الثقة قال كحلوم حينئذ التي توقفت ولم تمنع فلها الثقة

أي فبما بين الإسلام الذي هو بعد الاتفاق (قوله) ثم أسلم في عدتها) ما لم يحضر عقد هاء على غيره والأفانث وما لم يكن غائباً وبذل به غيره ما لم يثبت أنه أسلم قبل إسلامها وأما إذا كان حاضراً في البلد وأما في حكمه ولم يعلم بتزويجها بالثاني فلا تقوت على الأول بدخوله (قوله) والمراد بالعدة الاستبراء أي لأن أنكحتم فأسدته وقوله وهذا هو المشهور) ومقابلته ما لان القسم من أن لها الثقة (قوله) بآت مكانها) ليس المراد الطلاق البائن حتى يترجم أن لها نصف الصداق بل ذلك فسخ (قوله) نظر السلطان أي أن كان قريب الغيبة فلا تين بجراد إسلامها بل ينظر في ذلك السلطان (قوله) وانظر تفصيل المسئلة فيه) لم أر من ذكره (قوله) أو أسلم قبل البناء أو بعده (قوله) ولو كان أحدهما بعد الآخر لانا لما اطلعنا عليه ماسلين لم يثبت إسلامهما إلا بالان فلا عسيرة بالتقريب في هذه الحافة وانما راعى حيث علمنا إسلام كل منهما بانفراده (قوله) وقال أي أو قال أحدهما خلافاً لظاهر المصنف (قوله) أو أمان قال) أي بها (قوله) إذا أسلم أو أسلم الزوج بعد انقضاء العدة) ولو حصل وطء في العدة حالة الكفر كما يفيد بعض عباراتهم وأمان حصل الوطء في العدة بعد إسلامهما أو إسلام أحدهما فينبأ

التصریح (قوله) إذا أسلم أو أسلم الزوج بعد انقضاء العدة) ما لم يحصل وطء في العدة بعد إسلام أحدهما والاختصم عليه ما يبدأ (قوله) وعقدان بأنها بلا عطل) يفيدان النيونة بالثلاث لأن الحمل انما يكون في الطلاق الثلاث مع أنه غير لازم لذلك قال الشافعي أي أخرجهما الخ

عليها (قوله) إذا أسلم أو أسلم الزوج بعد انقضاء العدة) ما لم يحصل وطء في العدة بعد إسلام أحدهما والاختصم عليه ما يبدأ (قوله) وعقدان بأنها بلا عطل) يفيدان النيونة بالثلاث لأن الحمل انما يكون في الطلاق الثلاث مع أنه غير لازم لذلك قال الشافعي أي أخرجهما الخ

(قوله أى أخرجهما من حوزة) وأما قوله يخرجهما من حوزة وأسلم فله يقر ولاناحه العقد ولو كان لفظ بالطلاق الثلاث حال الكفر (قوله أى حيث وجب التفريق) إشارة لاسلامه المصنف وذلك لان ظاهره انه متى أسلم أحدهما فسخ وبكونه بلا طلاق (قوله لآزنته فبأنته) أى ان نفس الارتداد طلاق بائن لانه بنشأ بعده طلاق وتقدره الرأى بان لا تقصد فسخ النكاح والام فسخه من الذى يقصد كلامه ان عرفه اعتماداً انه اذا ارادنى قبل الفحول غرم لها نصف الصداق وان اريدت فليس لها شيء (قوله نظرا الى أن الخ) لا يفتى ان كلامه أصبح جار ولو كانت الزوجة مجحوسة وانظر ثم بعد كنى هذا رأيت تمت قال ولولدين وزوجته الهيدة وأول النصراية قال الشارح ويحتمل ما هو أعم فانه يحال على المشهور أصبح لى الحال الخ (قوله لطلقها) (٢٣٩) أى زوجته الكافرة ويحتمل طلقه أى

الثلاث (قوله أو ان كان محصافي

الاسلام) فان لم يكن صحيفيه فلا

يازمه—شيء وقوله وقال بعضهم

لا يلزمه شيء وهو معنى قول المصنف

اولاً ثم ان محل الخلاف اذا قال

أحکم بیننا بکم الاسلام هذا

عزادہ وہی حال ابن سبیلوں سم آں  
عزادہ ایفہ مکہ الامرفہ

هذا أصاؤى بحكم الإسلام على أهل  
الإسلام أو يحكم الإسلام في أهل.

الكفر، أما إن قالوا حكمه بقضاءه

أهل الإسلام في طلاق الكفر أو ما

صوب علی الکافر عند کم اواقتمضی

العرف ان مراده ذلك أوقامت

قرينة عليه إلغاء أى الفى الطلاق

ای حکم به دم لزوم علی احد

القوانين وأما الوفا لا احكم يتناجحكم

الطلاق الواقع بين المسلمين أى أو دل

العرف على ذلك أو قامت قرينة

عليه حكم بالطلاق فان كان تلاقيا

منع من مراجعتها إلا بعد روج  
الأنس من أثارها في الأندلس

والتنوع في هذا المجال

الخلافة، وأما القائلون بالاجتهاد، فيستدلون

عصاف ديننا و عافى الله راعى

فَحْكُمَ بَيْنَهُمُ لَا مَالَ لِبَرِئَةٍ مِنْهُ لَ هُوَ

مما غرام لا وعلمه هل منسوخ

فم هي تأويلات وأقوال في الخارج

رح بعده ويكون قوله أربعة أقوال

هذه كما يستفاد من بعض النصوص

جهول ليشمل قبضها وقبض غيرها

عَالَا اِنْ اَسَلْتَ فَقَطْ وَلَمْ يَسْلَمْ فَانْمِ اَتَبِي

بقی الاستقام (قوله اربعه احکام)

عليها عقداً جديداً بالإجماع أن أبائهم أي أخرجها من حوزة عابدين فاعندهم وإن لم يحصل منه طلاق (ص) وفسخ لإسلام أحدبهما بالطلاق (ش) أي وحسب وجوب التفرق وفسخ لإسلامهما وإسلام أحدهما لأجل مانع من الموانع ككونها غير كائنة أو أمة أو محرماً فهو فسخ بالطلاق على المشهور خلافاً للسمع عيسى (ص) لا بد من قيامته (ش) يعني أن أحد الزوجين إذا ارتد فإن الفرقة تقع بينهما بائنة على مذهب الدولة لا رجعة خلافاً للجزري وغيره انطلاقاً لعدم رجعتهم إن تاب في العدة على الأول لا الثاني وقيل يفسخ بالطلاق وقائده إذا تاب المرتد منها تكون عده على ثلاث وعلى المشهور تكون عده على تطليقتين وأشار بقوله (ولو لدين زوجته) إلى أن المشهور أن ردة أحد الزوجين فسخ بطلاق ولو ارتد الزوج إلى الدين زوجته فكما إذا تزوج المسلم فصرانية أو يهودية ثم ارتد إلى دينها وقال أصبح لي حال يشبه دين زوجته فظهر إلى أن أسباب الطلاق بين المسلمة وبين المرتد استبلاء الكافر على المسلمة وليس كذلك هنا وعلى هذا فلا تصرف عليه الكائية إذا داود الإسلام (ص) وفي لزوم الثلاث الذي طلبها وترافعا النساء أن كان بهما في الإسلام أو بالفرق بجملأ أولاً تأويلات (ش) فلا يشايخ على المدونة في هذه المسئلة أربعة أقوال وموضعها كما قال المؤلف أن الذي إذا طلق زوجته الكافرة ثلاثاً أو إلى الثلاث يعود الضمير من قوله طلقها أي الثلاث ولم يفرقها ثم ترافعا النياوتراضيا باحكاماً من انفصال بعضهم بإزمه الثلاث وقال بعضهم لا يزمه شيء ومعناه لا يحكم بينهم وقال بعضهم إن كان النكاح بهما في الإسلام بأن وفرت فيه شروط نكاح المسلمين فأنفذ حكم بينهم بحكم المسلمين والأفلا تعرض لهم وقال بعضهم تفرق بينهم بجملاً من غير نظر إلى عدد فحله إذا راضت قبل بجملاً إذا أسلم وقيل لا بد من محلل كالقول الأول وكذا على الثاني حيث كان بهما في الإسلام ولا يشترط رضا أسقفهم وهو ظاهر المدونة ولأن القاسم في العتية لا بد من رضاهم ومفهوم ترافعا أن لا تعرض لهم عند عدم الترافع ولما كان قوله فيما مر وأنكحهم فاسدة وقوله وقرر عليها أن أسلم لا يلزم منه هل يقرر عليها بغير صداق أصلاً أو بما وقع عليه من الصداق ولو فاسداً أو بصدق المثل أشار لبيان ذلك هنا بقوله (ص) ويضيء صدقهم الفاسد أو الأسقاط ان قبض ودخول الاعمال والتقويض (ش) اشتملت هذه الجملة على مستثنين الأولى إذا تزوج الكافر الكافرة بصدق فاسد عندنا كما لو تزوجها على خير ونحوه وهي تنقسم إلى أربعة أحكام تارة تقبض الزوجة هذا الصداق

مالقہ آن أم لا (قوله لا شائخ) خير مقدم وقوله أربعة أقوال مستند أم مؤخر أي تأويلات وفي

وَمَحْتَمِلٌ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ لِلْأَشْيَاءِ مَتَعْلَقًا بِقَوْلِ الْمُنْصَنِّفِ تَأْوِيلَاتٍ وَأَنْ كَانَ لِقِطْعَةِ الْمَشَارِبِ الْمَشْرُوبِ

خبر المتد المحذوف أي يوم، أربعة أقوال (قوله يفرق بينهم مجازاً من غير نظر إلى عدد) فتلزم طلاقة

(قوله ومضي) لم يقل وجازلانه حكم وقع في غير الاسلام فلا تحكم عليه بجواز وقوله قبض بالبناء

منه قبضه وهو شرط في الفاسد (قوله ومضى مدافعهم الفاسد) هذا التفصيل موضوعه أسـ

بمجرد الاسلام ان كان قبل البناء (قوله والافكا التفويض) يدخل تحته ثلاث صور في الفاسد

المناسب أقسام لان الاحكام ليست أربعة كما هو المفهوم من كلام الابي

(قوله وان لم يدفع له ذلك الخ) حاصله انه اذا دفع أقل من صدق المثل لا يلزمها الا أن ترضى ولا يلزمه هو أن يرضى والحاصل أنه يلزمه صدق المثل في صورتها واحدة وهي ما اذا حصل دخول دون قبض ويحذف في باقي الصور بين أن يرضى المثل فيلزم الزوجة وبين أن لا يرضى ذلك فيثبت الزوجة اختيارا في الفراق والبقاء وكلام ابن عرفة يدل على أن قول المصنف والافكاك تقويض فيما اذا لم يكن الصدق خيرا وباعته المرأة والا فلا شيء لها بالدخول غيرهما ان بلغ ربع دينار وشر بها الياء كعدم قبضها ولو تخطت بيدها وقيمت الا أن ربع دينار لم يكن لها بالدخول غيره (قوله أو (٣٣٠) اسقاط) معطوف على الخرى أى يتحقق النكاح بالاسقاط (قوله فان النكاح لا يثبت) أى الا أن يكونوا اعتادوا

الفاقد ودخل بها زوجها ثم أسلمها بعد ذلك فأنهم ما يقران على نكاحهما لان الزوجة مكنت من تقبضها وقبض الصدق في وقت يجوز لها قبضه ونارة لا تقبض الزوجة الصدق المذكور ولا يدخل بها زوجها حتى أسلمها بالحكم فيه ان دفع الزوج لها صدق المثل لزمها النكاح وان لم يدفع له ذلك وقع الفراق بينهما باطلة ولا شيء عليه ونارة تقبض الزوجة الصدق الفاسد ولا يدخل بها زوجها حتى أسلمها فزوج محترين أن يدفع للزوجة صدق المثل فان دفعه له لزمها النكاح وان أنى من دفع ذلك وقعت الفرة بينهما باطلة واحدة ولا شيء عليه ونارة يدخل الزوج بها ولو لا تقبض الصدق حتى أسلمها فقبض لها بصدق المثل للمشكلة الثانية وهي ما اذا تزوج الكافر الكافرة على شرط اسقاط الصدق فهي على قسمين القسم الاول أن يدخل بها قبل اسلامها فالحكم فيها أنهم ما يقران على نكاحهما ما ولا شيء لها القسم الثاني اذا أسلمها قبل الدخول به فقبضه فان فرض صدق المثل لزمها النكاح وان فرض أقل لم يلزمها ولا يلزمه هو أن يرضى صدق المثل كزوج امرأه نكاح تقويض كما يأتي في محله (ص) وهل ان استأصوه تأويلان (ش) أي وهل محل المضي المذكور في صورتين ان كانوا يستأصون ذلك في دينهم أى يتحقق النكاح بالنحر وضوء أو الاسقاط وعليه ان لم يستأصوا ذلك كان النكاح لا يثبت بعد الاسلام لانهم لم يعتادوا على الزنا لا على النكاح أو المضي المذكور مطلقا وقول المدونة وهم يستأصون في دينهم وصف طردى لا على مبدل الشرط إمالانه لا يوجد كافر لا يستقبل ذلك ولما تنبها بالاخف على الاشده لا يتوهم الحصة اذا كانوا يستأصون فبين أنه لا فرق تأويلان فيهم المدونة (ص) واختار المسلم أربعا (ش) يعني أن الكافر الكاذب أو الجورسي اذا أسلم وتحت عشر مجوسيات ثم أسلم أو كاذب أو سواء كان تزوجهن في عقد واحد أو في عقود فانه يختار منهن أربعا وان كان أو اخر في العقد ويقارن البواقي والفرقة فسخ لا تطلق على المشهور وسواء كان في حال اختياره مريضاً أم لا محرمًا أم لا كانت المختارة مائة وهو واحد لطول الحرية أم لا لكونه كرجعة وقيل بامتناعه كالاشداء ابن عرفة والاول ظاهر لانه الذي فيه ركن النكاح أو شرطه وهو رضا الزوجة والولي فأحرى المانع وقوله المسلم أى العاقل البالغ وغير مختاره وليه وقوله أربعا أى وان متن وفائدة الارث وثبه بقوله (وان أو آخر) أى في العقد لا دعوى أى حنفية للعائل بتعيين الاول دون الاواخر (ص) واحدى اختين مطلقا (ش) يعني ان من أسلم على كاختين كائنتين أو مجوسيتين من نسب أو رضاع أو أسلم على امرأة وبعثها أو ما أشبه ذلك بمن لا يصح الجمع بينهما في الاسلام وألحقا عقبه فانه يختار واحد وقارن الاخرى وسواء دخل بهما

على ذلك النكاح قبل الاسلام على وجه صحته في زرعهم فقبض أيضا في مفهوم الشرط تفصيل (قوله أو المضي المذكور مطلقا) أى سواء استأصوه أم لا (قوله طردى) أى لا مفهومه فقوله لا على سبيل الشرط تبين لقوله وصف طردى (قوله إمالانه لا يوجد كافر لا يستقبل ذلك) لا يخفى أن ذلك يدل على انه لبيان الواقع فحينئذ لا يظهر قوله وصف طردى (قوله فبين أنه لا فرق) أى انه فاسد مطلقا هذا لا يتم الا على ان قول المدونة وهم يستأصون قيد للحكم بالفساد لا بقيد لادامته وقضية قوله وصف طردى انه قيد في العبارة في تبيينه بحث ابن عبد السلام في هذا الشرط بقوله وهو ظاهر ان وحدهم الكفار من لا يستقبل النحر وشبهه وجهه انما يتوجه على من مثل الصدق بالنحر والخفرير ولا يتوجه على مثال المصنف لان الفاسد يستعمل ما لا يستعملون في دينهم قطعاً كالنية عند بعضهم (قوله أربعا) أى ان شاء وان شاء اختياراً أقل وان شاء لا يختار رأساً (قوله لكونه كرجعة) أى لكون الاختار كرجعة أى

والتي تزوج أمه بشرطه ثم بطلها طلاقاً فراجعها فان راجعها وان كان واحداً لطول الحرائر (قوله أو شرطه) معاً كذا في نسخة ما وفي شب أيضاً واطاهر أنها القردة لانه تقدم ان كلام الزوج والولي ركن ومن المعلوم أنهم ما وقع معهما الرضا ولم يقع الرضا لهما سبق ركنوا لشرطاً (قوله يختاره وليه) فان لم يكن له والى السلطان يختاره ذكره بعض وفي عبارة القاضي بدل السلطان وكل صحيح (قوله وان أو آخر) وفي بعض النسخ وان أوائل أي يختار وان أوائل خلافاً للحنفية في تعيين الاول من غير اختيار تلك النسخة صحيحة خلافاً لقولهم لا معنى لهذه النسخة فأفاده تت ورد بان معنى اختار أى أتى في عصمته ان شاموا القاعدة أن ما قبل لأولى بالحكم عما بعد وأولها لا يظهر هنا وأما التعيين فلان معنى به يعطى ولنا أى أتى في عصمته ان شاموا فندبر (قوله وأسلمنا) الاولى



أنبذ كره عقب قوله أو محسنتين بأن يقول أو محسنتين وأسلمنا (قوله أو ما وابتها) بالنصب على حذف مضاف أو الواو بمعنى أو وفي بعضها بالجزم معطوف على آخيتين وظاهره يشمل ما إذا كانتا عقدتين وعلمت الأولى وما تقدم من إتمامها إذا كانتا عقدتين وعلمت الأولى تبين فهو في الصحيح بخلاف ما هنا (قوله والاحسرت الام مطلقا) أي من البت أم لا (قوله أي إذا أراد أن يبقى) إشارة إلى أن الباقي غير متين عليه (قوله البت انفا) أي إذا كانت البت المدخول بها فيبقى عليها انفا قالوا فحرم الأخرى اتفاقا التي هي الام وقوله والام على مذهب المدونة أي إذا كان المدخول بها الام فله يبقى عليها على مذهب المدونة ويقارق البت ومقابل مذهب المدونة يقول لا تبين ومنس الام كلامه وله أن يتزوج البت (قوله ولا يتزوج) بالجزم ٣٣١ بلا التامية وفي غيرهم فصل

العاقب كثيرا والتهى للتحريم (قوله ولا يدخل هذا في كلام المؤلف) لأن قوله من فارقها فقه منه أن هنالك من لم يفارقها معناه لا يصح صح كلامهم بمرام وحله على ما إذا منس كلامهم ما لم يلتفت لهذا المفهوم المتقدم بعض الأشياخ يجعله على التي لا يدخل بها وإن انتهى على سبيل الكراهة وهو الذي فهمه ابن عبد السلام وهو الموافق للقول فيعين المصير إليه (قوله وفارق من مسها) أي في صورة أو أحدها وما في الصورة الأولى وهي ما إذا مسها فالمناسب له وفارق أحدها (قوله واختار بطلاق) كلامه في الاختيار وأما كونه يمكن منها أو لا فشيء آخر فإن كان الطلاق قبل الدخول كان بائنا وإن كان بعده

معاً أو بأحدها لم لا تزوجهما في عقدة واحدة أم لا كانت من نسب أو رضاع (ص) وأما واختار لم يمسها وإن مسها مرة أو أحدها تعينت (ش) يعني إن الكافر إذا أسلم على أم أو بنته انكحهما في عقد أو عقدتين وأسلمت فإن كان لم يمسها فله يختار من شاء منهن إلا أن العقد الفاسد لا أثر له في المشهور ولا حرمت الام مطلقا وإن دخل بها مع حال الكفر أو نكحها محرماً لأن وطء الشبهة ينشر الحرمة وإن دخل واحدة فقط تعينت البقاء لا فراق أي إذا أراد أن يبقى فلا يبقى إلا أنه يجوز موت الأخرى البت اتفاقاً والام على مذهب المدونة وسواء عقد عليها معاً أم لا (ص) ولا يتزوج ابنه أو ابنته فارقها (ش) يحتل أن يكون كلام المؤلف في الام وابتها خاصة وهو المتبادر من كلامه وعلمه شرح الشارح والموافق وجنس ذلك وجهه سلمه من فارقها منتهى على أيها وابنه سواء منس التي أسكنها لم لا تمان أن يكون من واحدة منهما ما لم يكن إلا العقد وعقد الكفر لا ينشر فإن من واحدة منهما تبين مفارقة من لم يمسها ومنسها لا يوجب تحرير من عقد عليها ولم يمسها على أيها وابنه لأن وطء البت في عقد النكاح الصحيح لا يحرم أمها على أصله وفرضه وأما أن مسها ما عتد به تحرير محرمها معاً على أصله وفرضه ولا يدخل هذا في كلام المؤلف ويحذر أن يجعل التهوى على التحريم أو يكون كلامه في محرمي الجمع غير الام وابتها كانت التي فارقها مسها لأن مسها بمنزلة العقد الصحيح كمن تزوج آخنتين وحصل منه المس فيهما أو في أحدهما وفارق من مسها فانه تحرر على أصله وفرضه (ص) واختار بطلاق أو نكاحاً أو ابلاء (ش) تقدم ما إذا أسلم على أكثر من أربع زوجات أو أسلم على آخنتين أو على أم أو بنتها أو على من لا يجوز جمعها لم يختار البعض ويقارق البعض الآخر وأشارنا إلى صفة الاختيار ونسبه على أنه لا يشترط أن يكون نصريح باللفظ كقوله اخترت فلانة بل يكفي بغيره مع اللفظ مما يدل على فعل أو قول فأشارنا إلى ما يدل على القول بما قال والمعنى أنه بعد بالطلاق مختاراً لمن طلقها بمعنى أنه ليس له أن يختار أو يعاقرها وذلك بعد ما ظهر مختاراً لمن طلقها منها إذ لا يكون الامن زوجة فالظاهر مازوم بل طلقها زوجة وكذلك بعد بالابلاء مختاراً وهل الإيلاء اختيار مطلق أو ظاهر كلام المؤلف ورجحه ابن عرفة وابن عبد السلام كما يفيد من وجهيهما وإن اختلفا في التوجيه أو أراحهما واختار أن أفت كواقعه لا أطول الأبعد خمسة أشهر أو قيد على كلام أطول الأفي بل ذلك أو لا يكون اختياراً لأنه يكون في الإحصية وانظر بحث ابن عرفة وابن عبد السلام فيما كتبه على نت والظاهر أن اللعان من الرجل يكون اختياراً وانظر لعان الزوجة فقط وأما لعانهم فما فيكون فصلاً لنكاح فلا يكون اختياراً وأشارنا إلى الاختيار القلبي بقوله (أو وطء) فإذا وطئ واحد بعد اسلامه من أسلم معه علمنا أنه قد اختارها قالوطء دالة قطعية ومقدماته كذلك والوطء

على عقدته من رجي وغيره من بالغ النهاية وغيره (قوله مما يدل على فعل أو قول) الأولى أن يقول ما كان قولاً أو فعلاً (قوله وإن اختلفا في التوجيه) فوجه ابن عبد السلام ذلك بأن الإيلاء في العرف لا يكون إلا في زوجة قال بشرط تقرير العرف بذلك قال ابن عرفة قلت لا يحتاج إلى تقرير العرف به لأن العرف العام في استعمال أداة السلب اتصافه بما قبل السلب وهو المعبر عنه عندهم بالعدم المقابل للنسبة كقوله لا يزني ولا يصير لافماً لا يشبهه وهو المعبر عنه عندهم بالسلب المقابل للإيجاب كقوله لا يحاط لا يصير قوله وأنه لاوطئ دليل جعله إياها قابلاً لوطئه ولا سيما كون التي مقسمة عليه ولا تقبله إلا كونهما زوجة (قوله وانظر بحثنا) كأنه ما تقدم من بحث ابن عرفة مع ابن عبد السلام فإذا كان المناسب أنظر بحث ابن عرفة مع ابن عبد السلام والزم من قصير (قوله والظاهر أن اللعان الخ) ظاهره يوجب عليه (قوله أو وطء طالع) مستفادها قبله الأولى لأنه إذا كان فصل ما ينقطع العصية أو يوجب فيها خلا

يحصل به الاختيار فأولى الوطء المترتب اعتباره على وجودها (قوله وفي تنظير الخ) خبر مقدم وقوله نظر مبتدأ مؤخر ووجه النظر ما تقدم من التعيين في قوله سواء قوى به الاختيار أم لا (قوله والفسخ الخ) أي ويختار غير من فسخ نكاحها كما في شرح عب (قوله لكان أنظر) لأن ضمير نكاحها يتوهم من المصنف أنها تدعى الفيرم أنه انما عواطف تدعى المرأة الواقعة مضافا إليها لولا أن الاختار بطلاق لا يفسخ لكان الأخير (قوله بخلاف الطلاق) والفرق بين الفسخ والطلاق مع أن كلاهما لا يحل إلا بعد أن لا طاعة نصف الصدق بخلاف المفسوخة أي قبل (٣٣٣) البناء وأيضا الطلاق اختيارا فليس له أن يختار أو رابعا غيرهما بخلاف

الفسخ (قوله مبني للفاعل) أي وقوله نكاحها مفعول (قوله ولو قال الخ) وأجيب بأمرين الأول أن المراد أخوات من أسلم الثاني أن حل أحدهما هو قوله واحدتي أخنتين مطلقا (قوله ما لم يتزوجن) حاصله أنه إذا اختار أو رابعا لم يجز رد اختار الأربع حل الباقي للأزواج ففسد رده حصل العقد على الباقي من رجل آخر فتبين أن المختارات أخوات فله أن يختار من حصل العقد عليها وترجمه ولا يفتوها إلا بمسؤول الثاني أي الوطء أو التلذذ ما لم يعلم بأن مختارات من أسلم أخوات فلا يفوت بذلك هذا هو الذي ينطبق كما هو المفهوم من عب (قوله أي فلا يختار جميعهن) للنسب أن يقول لختار واحدة ممن ويثم باقي الأربع من سواهن لأن الفرض أنه اختار أو رابعا وظهر أنهن أخوات (قوله) وأما لم يختار شيئا أي بان فارق الكل (قوله وإذا قسم الخ) فإذا اختار اثنتين فله باقيات صدق يقتسمه وثلاثا فله باقيات نصف صدق (قوله التشبيه تام) الأحسن أنه يقول لختار واحدة ممن وليس تشبيها في الاختيار والآنم عليه تشبيه اختيار باختار فليتم عليه تشبيه الشيء بنفسه وقوله وأرضعن امرأتين ما يناسب هنا الفاء الواو وقول الشارح فإنه يختار من واحدة الخ ما يناسب قلنا فإنه إذا اختار واحدة فلا شيء له في باقي الأربع فله فاقطعها بالطلاق (قوله والفسخ هنا بغير طلاق) وقيل بطلاق وهما في تحت (قوله وعليه أربع صدقات) راجع لقوله واختار المسلم أربعة (قوله أو أسلم على أربع ومات) يفهم من ذلك أنه إذا أسلم على أربع فقط لا الاختيار مع أنه يجوز أن يقع على

تشبيه في قوله ولا شيء لغيرهن أي أن الثلاث الأولى بقارقهن لا شيء لهن وليس تشبيها في الاختيار (قوله) وأرضعن امرأتين ما يناسب هنا الفاء الواو وقول الشارح فإنه يختار من واحدة الخ ما يناسب قلنا فإنه إذا اختار واحدة فلا شيء له في باقي الأربع فله فاقطعها بالطلاق (قوله والفسخ هنا بغير طلاق) وقيل بطلاق وهما في تحت (قوله وعليه أربع صدقات) راجع لقوله واختار المسلم أربعة (قوله أو أسلم على أربع ومات) يفهم من ذلك أنه إذا أسلم على أربع فقط لا الاختيار مع أنه يجوز أن يقع على

(قوله فيكون لكل واحدة منهن خصاصا قها فل وأكثر فان  
 خصاصا قها الخ) وذلك سقط  
 ما يقال كلاما مصنف ظاهر اذا  
 كانت الصدقات متحدة واذا كانت  
 مختلفة فما المراد من مبال الكثير  
 أو القليل أو القربة وما حصل الجواب  
 أنه لا يراه شي من ذلك واتم عليه  
 اذا كانت النساء عرضا سكن  
 واحدة خصاصا قها فمجموع ذلك  
 أربعة أصدقة وهذا ما يمكن دخول  
 باحداهن إلى آخر ما قال الشارح  
 والحاصل أن لكل واحدة من  
 العشرة خمس صدقات ولم يدخلوا  
 بها غيراته يتكفل لها بالخول  
 كأقارب بعض شيوخنا (قوله أربع  
 كتابات) ومثلهذا تخلف أربع  
 أمه مسلمات لا كافرات لأنهن  
 لا يحملن كساحن العقد (قوله أو  
 التمس المطلق من مسألة وكتابة)  
 ومثل الكتابة الأمانة (قوله  
 وجهلت ودخل باحداهما الخ) أي  
 وجهلت وأما العكس أو جهل كل  
 منهما فالشارح تكفل ببيانه وقوله  
 ودخل باحداهما مفهوما  
 صور أن دخل جهلا أو لم يدخل  
 واحدة أصلا تكفل الشارح ببيانه  
 وقوله ولم تنقض الصدقة مفهوما  
 انقضت العدة تكفل الشارح  
 ببيانه (قوله وجهلت المطلقة)  
 مفهوم جهلت واضح فإن ادعت  
 بنية أنه لم يعين طلقا فإن ادعت  
 أنه عنها وسوها بطلت شهدهم  
 وحينئذ فإن أنكرت المراتب ادعتها  
 فلا طلاق وإن أقربت أنه قال  
 أحدا كما طلق وقرى معينة ولم يبينها  
 أو بين ونسي ما بين في الالتباس

شرعا الأربع غير معينات بقسمين ذلك فيكون لكل واحدة منهن خصاصا قها فل وأكثر فان  
 نسبة الأربع إلى العشرة خسان وهذا الحكم ثابت لمن لم يدخل بها ولو دخل بغيرها قلنا دخل  
 واحدة كان لها صدقاتها كاملا ولكل واحدة غير خصاصا قها وكذلك لو دخل بثلاثة وأربعة  
 والحاصل أن لمن لم يدخل بها خمس صدقاتها ولو دخل بها صدقاتها كاملا ولو دخل بأربع هذا إذا  
 كان دخوله من دخل بها قبل الإسلام وأما أن كان بعد الإسلام فلن يدخل بها صدقاتها كاملا  
 وغيره من صدقاتها بنسبة قسمة باقي الأصدقة إلا بقية على عدد من لم يدخل بها فلنا دخل  
 واحدة بعد الإسلام وهي عشرة ومات ولم يتخرب شيأ بعد الخول فله صدقها بالصدقات ولكل  
 واحدة من لم يدخل بها ثلث صدقاتها إذا انحارج بقسمة ثلاثة على تسعة ثلث فإذا دخل بالثنتين  
 كان لكل واحدة منهن صدقاتها أو الباقي أربع صدقاتها إذا انحارج بقسمة اثنين على ثمان وهكذا  
 العمل إذا دخل بثلاثة وأما أن دخل بأربعة فلا شيء لمن لم يدخل بها لأن دخوله بعد الإسلام اختيار  
 وقد اختار أن يعاد خوفه من (ص) ولا إرث أن تخلف أربع كتابات عن الإسلام (ش) صورتها  
 أسلم على عشر كتابات فأسلم منهن ست وتخلف عن الإسلام أربع ثم مات قبل أن يتخرب منهن فانه  
 لا إرث لحيه من أي الارث يبنو وبينهن أما الكتابات فلا إرث للكافر لا إرث المسلم وأما المسلمات  
 فلا احتمال أن يختار الكتابات وهي غاية ما يختار وقوع الشك في سبب الارث ولا إرث مع الشك  
 ومفهوم قوله أربع كتابات أنه لو تخلف دون الأربع لحصل الارث للمسلمات لأن الغالب فيمن  
 اعتاد الأربع فأكثر أن لا يقتصر على أقل منهن حيث قدر عليهن وبهذا يرتفع ما توهم من أنه قد  
 يختار ما دون الأربع (ص) أو التمس المطلق من مسألة وكتابة (ش) معطوف على تخلف  
 ومعنى ذلك أنه إذا كان عند من زوجتان مسلمة وكتابة فقال لاحداهما أنت طالق ومات قبل البناء  
 ولم تلم المطلقة من غيرها أو بعد البناء والطلاق بائن أو رجعي وانقضت العدة قبل موته فلا إرث  
 للسلة لثبوت الشك في زوجيتها ولو لم تنقض العدة لا التماس والارث جميعه للسلة لأنه على  
 احتمال أن تكون المطلقة هي الكتابة فالمراتب كله للسلة وعلى احتمال كون المطلقة هي  
 المسئلة والعدة لم تنقض فلها الميراث أيضا (ص) لأن يطلق أحدي زوجتيه وجهلت ودخل  
 باحداهما ولم تنقض العدة فلم يدخل بها الصدقات وثلاثة أو بأع الميراث وغيره رابع وثلاثة  
 أربع الصدقات (ش) هذا معطوف على قوله أن تخلف هذه المسئلة مخرجة من عدم الارث  
 وهذه الارث فيها ثابت لعدم الشك في سببه وأما الشك في تعيين مسخفه وموضوع المسئلة  
 يطلق أحدي زوجتيه المسلماتين طلاقا فاصراع القاية وجهلت المطلقة بأن قال أحدا كما طلق  
 وأدعي أنه قد واحد قضيعتها ولم يعين ذلك للينة ودخل باحداهما وعلمت ثم مات المطلق قبل  
 أن تنقض عدة الطلاق وقد علمت أن هذا الطلاق رجعي بالنسبة إلى المدخول بها وإثبات  
 بالنسبة إلى غيرها وبيان ما قلته المؤلف أن المدخول بها لا يمتنع له أن ياتي بالصدق فهو لو أباحه  
 ليس وأما الميراث فإن كانت هي المطلقة فالعدم لم تنقض فلها نصف الميراث ونصفه للأخرى  
 وإن كانت المطلقة الأخرى كان المدخول بها الميراث كله ولا شيء منه لغير المدخول بها  
 فالنصف منه لا يمتنع له أن ياتي بالنصف الآخر تنازعها فيه الأخرى فيقسم بينهما نصفين  
 فيكون لها ثلاثة أرباع الميراث والأخرى ربعه وأما ما بين انفس المدخول بها ثلاثة أرباع  
 الصدقات فإنك قدرت أنها هي المطلقة لم يكن لها إلا النصف الصدقات والنصف الآخر لورثة  
 وإن قدرت أن المطلقة هي الأخرى كان لها الصدقات كاملا ونصف الصدقات لا يمتنع له أن ياتي

(قوله غيرهن) وذلك أن الورثة يسلمون لهما مصادقا وقصوا بنازعتهما في التصف بالبق تدعى كل إن المطلقة هي المخلو بها فيكون لهامصادقان وتدعى الورثة أنهما غير مدخول بهما لهما مصادقان ونصف نصيبه الآخر بينهما وبين الورثة فيحصل لكل واحدة صدق غيرهن (قوله وهل يمنع الخ) وهو الرأج (قوله مرض أحدهما) ولو مرضا معا لا تنفع على المنع كما هو مفهومه والذريعة لا تنفع المريض لحاجته غالباً وسواء كان المرض الخوف من طاولا كالذل والجذام أولا **تبينه** يستثنى من المصنف صحيح طلق حامل دون الثلاث بلفظ الخلع أو في مقابلة عوض (٣٣٤) ثم مرض فيعوزة نكاحها بعقد جديد قبل عام ستة أشهر من جلها

لأن أمتها فلا يصح لها ما صارت مريضة شرعاً فصار امرئ بضعين (قوله وما الخ) هو ما أشار به بقوله و يلحق بالمرض (قوله وأما لم يمنع من وطء زوجته) جواب عما يقال إن في وطء الزوجة ادخال وارث ونهى عن افعال وارث فاجاب بما قال (قوله وحامل ستة) صورتهما طلق زوجته فلا بائنا ولو كان صحيحاً وأراد أن يعقد عليها بعد أن مضى العمل ستة فانه يحجر عليها لأنها مريضة وأما غير زوجها فلا يتصور نكاحه لها فيفسخ النكاح إلا ان وضعت قبل العتور على نفسه فيصح النكاح (قوله ولزينة بالمدخول المسمى) ولو كان المسمى بعد العدة تدفو بضاً ومثل المدخول مائة أو مائة قبل الفسخ فيبقى من رأس المال فطامل ان لها المسمى بأى واحد حصل دخول أو موتها أو مائة قال عجم وسكت المصنف عن حكم ما إذا لم يحصل دخول ومقتضى كلامه أنه لا شيء فيه مطلقاً وليس كذلك إذ فيه أذامات أو ماتت الصدائق لأن هذا مما قد انعقد واختلف فيه ولم يؤثر خلا في الصدائق وما كان كذلك فبقي الصدائق بالموت اه

والتصف الآخر تنازعها فيه الورثة فيقسم بينهما اثنين فيكون لهما ثلاثة أرباع الصدق والورثة ربعة وهذا هو المشهور بخارى على قوله فيما يأتى وقسم على الدعوى أن يكنى بدأ أحدهما فان انقضت العدة قبل موته فالصدق على ما ذكر المؤلف والميراث بينهما نصفين وكذلك إذا كان الطلاق بائناً ولم يدخل واحد فلكل ثلاثة أرباع الصدق والميراث بينهما مساو وان دخل بكل فلكل صدقها كامل والميراث بينهما مساو إلا أنه إذا كان الطلاق رجعي لم تكن هذه الصورة من صور الالتباس أى والحكم ما قبله وان عات المطلقة وحول المدخول به أى ولم تنقض العدة فأتى لم تطلق الصدق كامل وثلاثة أرباع الميراث والاخرى ثلاثة أرباع الصدق وربع الميراث فان انقضت العدة أو كان الطلاق بائناً فلكل ما تطلق جميع الصدق وجميع الميراث وطلق طلقت ثلاثة أرباع الصدق ولا شيء لهما من الميراث وان جهل كل من المطلقة والمدخول به فلكل واحدة صدقاً غيرهن والميراث بينهما مساو (ص) وهل يمنع مرض أحدهما الخوف وإن أذن الوارث أو أن لا يمنع خلاف (ش) موانع النكاح أربعة الرق والكره وتقديم كون الشخص خفي مشكلاً ولم يذكره غيره وبالمرض وما الخ) به وهو ما أشار إليه هنا المعنى أن المريض مرضاً نحو فلا يجوز له أن يتزوج وإن أذن له الوارث الرشد في ذلك لا احتمال موت الأذن وصورة غير وارث وسوا احتياج المريض إلى النكاح أم لا وهو المشهور عند النجاشي عن ادخال وارث وانما لم يمنع من وطء زوجته لأن في النكاح ادخال وارث محقق وليس عن كل وطء حل والقول الآخر يقول منعه النكاح المذكور وإن أذن الوارث مقيد بعدم الاحتياج إلى النكاح أو إلى ما يقوم به ويخدمه في مرضه وعليه ان احتاج إلى ذلك جازة النكاح وإن منعه الوارث منه قال في الجواهر وهو المشهور والى ذلك أشار بالتلافى ويلحق بالمرض في ذلك كل محجور من حاضر صف الغتال ومقرب قطع ومحجوس لقتل وحامل ستة (ص) ولزينة بالمدخول المسمى (ش) يعني أن المرأة إذا تزوجت في حال مرضها ودخل بها الزوج فانه يقضى لهما من رأس ماله بالمسمى قل أو كثر لقول المؤلف وتقرر بالوطء وان سرق (ص) وعلى المريض من ثلثه الأقل منه ومن صدق المثل (ش) التعبير بالثلاث يدل على أن الكلام بعد الموت وسنذكره في كلام المؤلف أن المريض مرضاً نحو فالأثر تزوج في مرضه ودخل ولم يفسخ النكاح فتارة يكون عليه من ثلثه الأقل من المسمى وصدق المثل وتارة يصح فلا يفسخ النكاح وأما إذا فسخ بعد الدخول ثم مات أو صغ فقال العنونة ما نصه وان دخل بها فسخ أيضاً وكان لها المسمى تأخذ من ثلثه مبدأ إن مات وان صغ من مرضه ذلك أخذته من رأس ماله اه فالصغير في منه عائد على المسمى

(قوله وعلى المريض الخ) الفرقان الزوج في الأول صحيح فتدبره معتبر بخلاف الثاني فلذا كان في الثلث وهل فكلما تقدمت العدة على بنة المرض أو تقدمت بنة العدل أقوال ثلاثة ذكرها في المصار (قوله فتارة يموت) اعلم أنه أذامات فلها الأقل من المسمى ومن صدق المثل دخل أم لا فلام مفهوم لقوله ودخل والفرص انه لم يفسخ ولو صح قبل الفسخ (قوله الأقل من المسمى) ولو بعده لم تدفقو بضا (قوله وان دخل بها فسخ أيضاً) فان لم يدخل وفسخ قبل موته فلا شيء عليه (قوله تأخذ من ثلثه مبدأ) أى على ما بعده على ما يأتي في قول المصنف وقدم لضيق الثلث فلا أسر تدبره ثم صدق مرض (قوله فالصغير عائد) أى فصغير منه في كلام المصنف عائد على المسمى **تبينه** سكت المصنف عن الارث وحاصله لارث لاحدهما يموت صاحبه كان الميت العجيج

أو المريض قطعاً في موت المريض وكذا في موت الزوج الصحيح وعلى ما استظهره ابن عبد السلام في موت المرأة العقيمة (قوله وهي إحدى المعصوات الأربع) أي فكان مائلاً أو لا يجهل بالفسخ ولو صح ثم رجع مائلاً وقال أبو القاسم الفسوخ وبني بعضهم ذلك على الخلاف في فساد هذا النكاح هل هو حتى الورثة أو لعقده والثانية من المعصوات كان الأمام أولاً يقول بنديب ذبح الولد الذي خرج من الأخصية قبل ذبحها من غير أن تدنم أمر بمحوها وأثبت أنه يتأكد بنديب مذهب وهو الرابع دون المعصاة الثالثة من حلف لا يكسوز وخته فافتك ثيابها الموهونة فقال أو لا يحنث ثم أمر بمحوها وقال لا يحنث كافي تن وردد عليه الشيخ أحمد وقال النص عن ابن القاسم أنه لما أمر بمحو أبي الإمام أن يحجب أبي لا يحنث ثم محل الحنث الذي هو الرابع إذا لم يكن له نية وأولى أن تؤى عدم نفعها فإن يؤى خصوص الكسوة لم يحنث بقاء الموهونة الرابعة من سرقة ولا عين له أوله عين شلاء كان (٢٣٥) يقول بقطع رجله اليسرى ثم رجع لقطع يده اليسرى (قوله)

ومنع نكاحه النصرانية الخ) وهذا هو الرابع ولها عليه الأقل من ثلثه ومن المسمى ومن صدق المثل أن كان هناك مسمى والأقل من صدق المثل والثلث وهذا كما ذهبات بعد البناء وقبل الفسخ ولا ريث لها من مات من مرضه المتزوج فيه بعد إسلامها وعقبتها وأما إذا فسخ قبل الموت والبناء فلا ريث لها من مات من مرضه المتزوج فيها وعلى الثاني يكون صدقهما من رأس المال (قوله لأن المنع فيه حتى الورثة) فالحال أن في كل حق أدى وقوله على قول ومقابل المنع لعقده فسد قال بهرام هل فساد هذا النكاح لحق الورثة أو لعقده أي لذاته أي فساد لذاته لعقده ولو أذن أو أوثق

فكلامه يفيد أن على المريض الأقل من ثلثه ومن المسمى ومن صدق المثل وهذا حيث مات بعد دخوله وقبل فسخته بدليل كلام العسوف (ص) وعمل بالفسخ الآن يصح المريض منهما (ش) أي وعمل بفسخ نكاح المريض وقت العتور عليه ولو كانت المرأة حائضاً كما في باب طلاق السنة الآن يصح المريض منهما فلا يفسخ ويصح لأن المنع إنما كان خوف موته وقد بان عدمه وهو الذي رجع إليه مائلاً ثم أمر بمحو الفسخ وهي إحدى المعصوات الأربع (ص) ومنع نكاحه النصرانية والأمة على الأصح واختاره خلافه (ش) يعني أنه اختلف في نكاح المريض للأمة المسلمة وأما الفرسانية هل يجوز ذلك أم لا فقال بعض الأشياخ لا يجوز ذلك لأن الأمة قد تعقت والنصرانية قد تسلم قبل موت الزوج فبعضهم من أهل الميراث وهذا القول قال به ابن حزم وصححه بعض الفقهاء من القول الآخر يقول يجوز لأنه العتق والاسلام نادراً والاصل عدم مراعاة الطوارئ المسمى وهو أحسن \* ولما كان الحق في العيب والغرور لا أدى أعقبه لمانع المرض لأن المنع فيه حتى الورثة على قول فقال

فصل في ذكر أسباب الخیار لأحد الزوجين ولهما أو ابتدأ بالعيب فقال (ص) الخياران لم يسبق العلم أو لم يرض أو يتلذذ (ش) يعني أن العيب الذي يوجب الخيار لأحد الزوجين على صاحبه شرطاً أن يكون موجوداً عند العقد أو قبله فالطارئ بعده لا يوجب خياراً إلا ما استثنى كما في بشرطه أيضاً أن لا يكون أحد الزوجين عنده علم بعيب العيب قبل العقد أو فلا خياراً أو يكون عنده علم ولكن لم يرض به أو يكون عنده علم ولكن لم يتلذذ من زوجته بشئ من مقلعات الجماع فإن علم السليم بعيب العيب ورضي به بالفعل أو بالقول أو تلذذ بعد علمه فلا خياراً للسليم ولا يحتاج إلى قوله أو تلذذ لأنه فعل داخل فيما قبله وفي المدونة تمكينها على العيب مريضاً (ص) وحلف على نفسه (ش) يعني إذا أراد أحد الزوجين أن يرد صاحبه بالعيب الذي به فقال المعبى السلام أنت علفت بقبول العقد ودخلت عليه أو علفت به بعد العقد ورضيت أو تلذذت ولا يثبت له في تشهده بما اعتاده وانكر السليم ذلك وأراد المعبى أن يحلفه على نفي ما اعتاده فإنه يلزمه أن يحلف فإن حلف على نفي ما ادعى عليه من العلم أو الرضا أو التلذذ ثبت له الخيار وإن نكل حلف المعبى وسقط الخيار وانظر لوناك قال بعضهم لم أر فيه

كان حتى الورثة فيجوز عند أذن الوارث تأمل (باب الخيار) عرفه بعض الأشياخ بأنه تمكين أحد الزوجين من رد صاحبه للعيب ظهر تغلب السلامة منه عند وقت العقد للعيب لتسليم الغرور بالحربة أو الإسلام اه (قوله لم يرض) أي صريحاً أو التزاماً (قوله أو يكون عنده علم) أي بعد العقد لا قبله وإن كان هو ظاهر العبادة (قوله أو يكون عنده علم) أي علم حدث بعد العقد أو علم المراد نفي الجميع لأن النكاح صرحوا بأن العتق أو بعد النفي فيسقط العموم أي يكون نفياً للنفات كلها إلا أحداً كقوله تعالى ولا تقطع منهم أمماً أو مذكوراً (تنبيه) ظاهر كلامه إذا علم بالعيب وأدى حصول نسيان قبل العقد أو قبل التلذذ من قبل منه ولا يقبل منه الحلف على نفي العلم وهذا الاعتلاف قوله وحلف على نفيه لا اختلاف موضوعهما ويستثنى من كلامه زوجة المعتز إذا طلعت على عيبه حال العقد بعد محبت رجا إليها القيام حيث لم يحصل ما رجته (قوله أو يكون عنده علم) أي بعد العقد الخ الآن المناسب للمقدمة أن يقول أو يكون رضى ولم يتلذذ لأنه أنه إنما يرضى قبل ذلك لأنه لا يرضى إلا بعد الرضا (قوله تمكين الخ) ظاهره وإن لم يرض والمعار على التمكين وساقى في قول المصنف ولو نكل عتقها فراق العبد ما يفيد (قوله وانظر لوناك) المناسب أن يقول وانظر لوناك أي المعبى بعد نكول السليم وقوله قال بعضهم لم أر فيه نصاً أو ظاهراً أنه ثبت للسليم الخيار كما هو القاعدة

(قوله يبرص) كان الرص يسيرا أو كثيرا في المرأة اتفاقا في الرجل على أحد قولين في البصر وهذا في رص قبل الفقد أو ما أحدث بعده فلا ريب باليسيرا اتفاقا في الكثير اختلاف ولذا أطلق هنا قيد البصر الحادث بعد المضر وأما الجذام المسمى فوجب القيام مطلقا فلا ريب كثير قبل العقود بعده (قوله هذا متعلق بالخبر الخ) هذا على التحقيق وأما على المشهور عند النحاة فهو أن خبر وهذه مسئلة معروفة (قوله لانه) أي الأسود من مقدمات الجذام ومع ذلك هو أكثر سلامة وأقل عدوى وأبعد في الانتشار من الأبيض كذا في شرح شب (قوله ويشبهه في لونه البهق) أي يشبهه البصر البهق يبيض بعرض الجلد بخلاف لونه ليس من البصر قاله في المختار فإذا علمت ذلك فقهه في لونه أي لون الأبيض الذي هو أحد فردي البصر (قوله التقليل) أي يكون قشر ممدود راسبه الفلوس بخلاف الآخر فإذا علمت ذلك فالمناسب أن يقدم التفسير على التقليل (٣٣٦) (قوله والطيامة يتزايد الخ) الضمير فيه الظاهر أنه عائد على البصر مطلقا

بل ما تقرره من شرح شب بقرب رجوعه للأبيض (قوله وعذبة) كذا في نسخة وهو مخالف لما ضبطه (قوله وفتح الباء الخ) كذا ذكره بعضهم وذكر كراخوري أنه بالياء بانتين من تحت لا بالياء (قوله ولا يزال الخ) أي الرج عند الجماع وقوة وفي البول في الفسرش قولان مفاد الخطاب ترجع الثاني وتبين بعد ذلك فسادهما وإن كلام الخطاب فيما إذا كانت تكثر القسام للبول لأنها تبول في الفسرش (قوله رواية بالمعنى) أي يفتنذ يكون أراد بالحدث العاطف فقط وكذا استظهر بعضهم أن المراد به العاطف خاصة وبعضهم جعله شاملا للبول وهذا الذي ينبغي اعتناؤه وبعد كتب هذا وجده

فما ثم ان الضمير في حلف رجوعه للدمى عليه الشامل للرجل والمرأة وهذا أولى من رجوعه للسليم إذ قد يكون العيب بكل منهما وأفراد الضمير في قوله على فقيه مع رجوعه لم تعد لكون العطف بأو وترد البين أن كانت دعوى تحقيق والا فلا ترد وحاصل العيوب في الرجل والمرأة اثنا عشر أربعة يشترط فيها الرجل والمرأة وهي الجنون والجذام والبصر والعذوبة وأربعة خاصة بالرجل وهي النقص والعيب والعنة والاعتراض وخمسة خاصة بالمرأة وهي القرن والرتق والمضر والعقل والانضام وأصناف ما هو مختص بالرجل لضميره وما هو مختص بالمرأة لضميرها وما هو مشترك بينهما بضمه وأسوده الأردمان الأبيض لانه مقدمات الجذام ويشبهه في لونه البهق ولا خيار فيه والناصب على الأبيض شرايض وعلى البهق أشرفا وإنما نخص البصر بما يفرج منه ما ومن البهق دم وعلامة البصر الأسود التقليل والتفسير بخلاف الآخر والطيامة يتزايد ورعا على نقل لغيره (ص) وعذبة (ش) أي ولا حد أو جين أن يراد لا خرازا وجدي ذلك يقال للرجل عذوبة بكسر العين واسكان الذال المجهة وفتح الباء الموحدة واسكان الواو ويقال للمرأة عذوبة وهو الذي تنقطع عند الجماع هذه عبارتهم ولا يزال الخ قول واحد في البول في الفسرش قولان وقول الشراح وتبينه نت هو اني يصح عند الجماع رواية بالمعنى (ص) ويحذف (ش) أي لاحد الزوجين أن يراد لا خرازا وجدي هذا ولا بد أن يشهد بالبين كافي الحادث بعد العقود المراد بكونه يفتنذ كونه جذاما (ص) لا يجذام إلا بال (ش) يعني أن جذام الأب والأم لا يثبت بالخير فلا يراد الحد الزوجين صاحبه بذلك بخلاف لو استمرى برفيقا فوجد في أحد أصولهم أب أو جديا وأم جذاما فترد مثله لانه عيب لأن الشراعيين على المشاحة (ص) ويخصاه وجه وعنته واعتراضه (ش) هذه العيوب المختصة بالرجل يعني أن الزوجة إذا وجدت زوجها أحد هذه العيوب الأربع فلهما أن تتركه منها انقص وهو الذي قطع منه التفكير أو الاثنين وقيد في الجواهر بما إذا لم ينزل لأن الخيارات ما هو لعدم تمام اللذة لا لوطه ولفذلك لا ترد العقيم وانقصي المقطوع الاثنين إذا أنزل مثله وسكن الاثنين كقطعها وقطع الحشفة قطع الذكرك على الزواج كما يفيد كلام ح ثم إن حكم خصه ما يؤكل لحمه جاز ليافيه من صلاح لحومها من غير كراهة ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن خصه

مرض بعض الاشياخ واقتروا لم يعرف أن البول منه أو منهل حيث لا قرينة تدين المراد في الزعر قولان الخيل والزعر فتشعر العانة (قوله تحقيق كونه جذاما) أي لو قل فإن شك في كونه جذاما يفرق بينهما ولو كان البصر والجذام بكل منهما فانه يثبت لكل واحد الخيارات صاحبه لانه يزعم بكل واحد بسبب الاجتماع بخلاف ما إذا كان بكل واحد العذبة فبما يظهر والظاهر أن جنون كل يكذب كل كما في ابن عرفة (قوله لانه عيب) أي في باب البيع دون ما عاتلان الشراعيين على المشاحة (قوله مني انقصي) ظاهرا انه مقصود مع انه في المصنف مدود وقوله وهو أي النقص الشخص الذي الخ وهذا الظاهر قد مر مضاف وهو أي النقص صفة الذي قطع منه الذكرك وكذا يقال في الحب (قوله وقيد) أي لم يقطع طوع الاثنين (قوله لان الخيارات الخ) في العبارة حذف لا يستقيم الإبه والتقدير لان الخيارات انحصار لم يعدم تمام الذكرك قطع لا لعدم الوطء أو عدم الولدية وإنما لا يراد بالعدم ويرد بالنقصه فأن الذكرك مقطوع الاثنين الذي ينزل ولو قلنا لعدم الوطء لما كان ردنا ذلك (قوله وقطع الحشفة) وانظر قطع بعضها والظاهر أن

يقال الا كره كالكل (قوله فقبل نهي تحريم) الظاهر ان المراد يقال بعضهم وليس مراده التضعيف (قوله وذهب) أي ويحصل  
 ذهاب التسليم منها وقوله مع ان المقصود منها الركون الى الكوب الخصاص وهو الركون في الجهاد (قوله يكاب) أي يعترفه شيء كالجنون  
 بحيث لا ينفع الا في الطاحون (قوله والمراد هنا) أي في باب التسكاح بخلاف باب البيع فلهذا ما كان طارئا وقوله والعيوب الوار  
 لتعليل والمناسبات أن يقول والتسكاح بخلاف البيع ثم لا يخفى ان هذا المراد يقتضي أشد التسكاح على البيع الآن هذا التعليل يقتضي  
 العكس لان المعنى ان البيع يرد وجوده العادة السلامة منه أي بخلاف التسكاح فله لا يرد بكل ما للعادة السلامة منه بل شيء خاص لان  
 التسكاح مبني على المكارمة يتناحى فيه بخلاف باب البيع لا تسمى على المساحة على (٢٣٧) أنه يعكز على ذلك ما ذكره في

باب البيع أن العنسة  
 والاعتراض لا يرد بهما (قوله  
 وربما كان عدم انتشاره  
 في امرأة دون أخرى) هل  
 ذلك خلق أو باهر طرا  
 كسهر **فائدة** لو كان  
 خشي محكوما به فيكم  
 الرجولية فلا خسار لهما  
 البدر وانظر في عكسه وهو  
 ما إذا كانت الانثى خشي  
 محكوما به يحكم الاثبات  
 (قوله والحق به الخ) هو  
 خلاف المذهب (قوله  
 ونوزع) وجه المنازعة انه  
 خلاف تفسير القرافي  
 وبهم بالاول والى جواب  
 انه قول في اللغة في المباح  
 وأقضاها جعل مسكيتها  
 بالانقضاء واحدا وقيل  
 جعل سيدل الحضي والقائط  
 واحدا (فان قلت) هذه  
 الامور انما تدرك بالوطء  
 وهو يدل على الرضا فتنتي  
 اختيار (قلت) الوطء الدال  
 على الرضا هو الحاصل بعد  
 علمه وجب اختياره لا الحاصل

الخيال فقبل نهي تحريم لان ذلك ينقص القوة وذهب التسليم متناع ان المقصود منها الركون الى الكوب واما  
 البغال والخيول فقال ابن ونس يجوز خصالها ذلك ليس فيه اعانة على الجهاد وقال أيضا الفرس يكلب يجوز  
 خصاله وحكوا الاجماع على تحريم خصاله الا دمي ومنها الحب وهو الذي قطع ذكوه وأنشاه معا والمراد  
 هنا عدم ما ذكره ولو خلقه والعيوب بخلاف البيع لا يرد فيه بوجوده العادة السلامة منه لان التسكاح  
 مبني على المكارمة ومنها العنسة بضم العين والعن ينطق على من ذكره كالزور وعلى المعترض لكن ذكره  
 للمعترض دليل على ارادة الاول فهو من عطف المفار والنعين لانه هو الذي لا يشتهى التساهي يقال امرأة  
 عنيدة أي لا تشتهى الرجال ومنها الاعتراض وهو الذي له كالة الرجال ولكن لا ينتشر وربما كان  
 عدم انتشاره في امرأة دون أخرى (ص) وبقرته وارتقاها وبقرها وعطفها واقضائها (ش) الكلام  
 الا في عيوب الزوج وهي خمسة ولما أضافها الضميرها منها القرن شي يبرز في فرج المرأة يشبه  
 قرن الشاة تارة يكون عظمها فيعسر علاجه وتارة يكون لحميا وهو الغالب فلا يعسر علاجه  
 ومنها الزرق يفتح أوله وتانيه وهو اسند اذ ينشأ في كبر حيث لا يمكن معه الجماع الا انه اذا انسدت  
 بعظم لا يمكن معالجته ويطعم أمكنت ومنها البصر وهو ثقب الفرج لا يمتنع خرا فلا علة الثلاثة  
 والحق به التمسى بخرا الفم والالف لكن المؤلف مسمى فميا يأتي على أنه غير مبني بخلاف باب البيع  
 فهو عيب سواء كان بالفرج أو بالتمس وبفتح العين والقاع لم يبرز في فرج المرأة يشبه اذرة  
 الرجل ولا تسلف غالبا من ربح وقيل رغوثة في الفرج تحدث عند الجماع ومنها الانضاه وهو عبارة عن  
 اختلاط مسلكي الذكر والبول حتى يصير مسلكا واحدا وقال البساطي هو زوال الحجاب بين مسلك  
 البول ومخرج القائط اه ونوزع بأن هذا ليس معنى الانقضاء وهو ظاهر في كونه ربما انتهى (ص)  
 قبل العقد (ش) في محمل نسب حال من قوله يبرص الخ أي اختيار يبرص وما عطف عليه كانت  
 قبل تمام العقد فلا يحتاج إلى قول الشارح قبل العقد وأجيبه وأما ما حدث بعده فبقية تفصيل أشار  
 اليه بقوله (ص) ولها فقط الرضا بالجماع بين البرص والمضراحين بعينه (ش) أي ولزوجة  
 فقط دون الزوج الرضا بالجماع البين ضد الخي وان قل والبرص المضراحي الفاحش الحاد من بعينه  
 أي بعد العقد وقبل الخيول وكذلك بعد الخيول فقوله بعد صادق بعد الخيول أيضا كما قلته  
 أو بالقاسم الجزري في وثاقته لا يسيرهما (ص) لا يكافئ (ش) مسطوق على الجماع ويريد  
 به بعدان وعظمه ولو لم يفرغ فلا خيارها وأما قبل الوطء فسيأتي أنها الخيار بعدان يؤجل الحرس في العقد  
 نصفها (ص) و يمينهما وان مر في الشهر قبل الخيول يبرص بعينه (ش) الاشكال في ثبوت الخيار بيمين

قبله ولا يرد بيمينها عزو فاقية أو صغيرة ثبت أربع سنين ولا باستحاضة وسوق فرجها حيث لا شرط (قوله ولها الخ) ثبوت الرضا لا يتأني  
 كونه بعد سنه كما يأتي في قوله وفي برص وجماد برص وروماسة ومنه ما لا يخفى (قوله وان قل) أي فالمراد بالبين المحقق وان كان قلنا  
 (قوله لا يسيرهما) هذا يتأني صدر العارية الا أنه يأتي على قول أشبه القائل لا يرد بالجماع الا انما خاش ولا يمكن النظر اليه والعقد  
 الاول (قوله لا يكافئ) أدخلت الكلف المتصل بالجماع كبر الكرامة من الوطء وكبر الادوية بحيث لا يبقى من ذلك كرامة يحصل  
 به الوطء (قوله فلا خيار لها) هذا حيث لا يتسبب به والأفلا خيار بعد الوطء كما حدث عليه ولم يعد العقد (قوله وان مر في الشهر)  
 قضيته لو كان تأتي بعد شهرين لا يرد والظاهر انه كتابة عن الكثرة كقوله في حصود البه وولو بعد شهر (قوله قبل الخيول وبعينه)  
 ظاهر الشارح أن الضمير في بعد ما جاع العقد فلا يشمل ما بعد الخيول والاحسن أن يرجع الضمير لما بعد الخيول

(قوله وأما الجنون الحادث لأحدهما) ظاهره جريان ذلك في الرجل والمرأة وليس كذلك بل يخص بالحادث بالرجل فيثبت لها الخيار  
لما حدثت المرأة بعد العقد فلا خيار والحاصل أن ما حدث قبل العقد يثبت لكل الخيار في صاحبه وأما الحادث بعد العقد وقبل الدخول  
أو الحادث بعد الدخول فإن كان قائما بالرجل ثبت للمرأة الخيار وإن كان قائما بالمرأة فلا خيار ويمكن حمل كلام المصنف على ذلك فيكون  
معنى قوله ويجوزونه ما أي يردب الجنون أي القديم قبل العقد أي لها الخيار بجذونه وله الخيار بجذونه ما جمعا أولى وأما قوله  
قبل الدخول الخ فهو ممول بمول مخدوف (٣٣٨) أي وإن حدث بالزوج قبل الدخول بعد العقد أو بعد الدخول فلها الخيار بدونه قبل  
لا حاجة إلى ذلك الخذف

أحدهما الكائن قبل العقد على ما مر وأما الجنون الحادث لأحدهما بعد العقد وقبل الدخول وهو  
المراذع فإنه انضابته بالخيار ولا يشترط فيه أن يستغرق كل الأوقات بل يكفي في ذلك ولو حصل  
مرة واحدة في كل شهر ويبقى فليسوا بالانحصر وعقده النفوس وتفرق منه (ص) وأحلافه  
وفي برص وجذام جري رؤياه سنة (ش) في بعض النسخ ثبات الواو أي وأحلاف الجنون وفي الجذام  
والبرص سحر جري برصه سنة ولا فرق بين ما كان من هذه قبل العقد وما حدث بعده وكلام  
المؤلف وهم أن هذا فيما حدث بعده لا سيما نسخة أحلا باسقاط الواو فإن قلت على هذه النسخة  
ما موقع أحلا قلت هو جواب شرط مقدري وإذا قلنا بالخيار أحلافه وفي بعض النسخ برصها ضمير  
المفردة المؤنثة فيشمل الثلاثة وهو الذي يجب اعتناؤه كما يفيد كلام ابن عرفة وابن عات وإن كان  
ظاهر المدونة التأجيل في الجنون ولو عدم برصها بالبرص أو برصها من برصها والجذام ووافقها  
ما في بعض النسخ من تشبيه ضمير برصها ولكنه غير معمول به ويمكن تصحيح هذه النسخة بجعل ضمير  
التثنية عائدا على الزوجين فلا يتأخر شموله لثلاثة ووافق عبارة ابن عرفة وابن عات وعليه فاستدركه  
إلى الزوجين استنادا حقيقيا وإلى الجذام والبرص مجازي والأصل في الاستعمال الحقيقة تأمل (ص)  
ويغيرها أن شرط السلامة (ش) أي ويثبت الخيار بغير العيوب المتقدمة من سواد وفرع واستحاضة  
وصغر وكبر مما بعد عياجر فإن شرط السلامة سواء عين ما شرط السلامة منه أو قال من العيوب  
أو من كل عيب ولا يحمل الثاني على عيوب ترتب من غير شرط لشموله لغيرها أيضا والقول قولها في عدم  
شرط السلامة إذا ادعاء الزوج قاله ابن الهندي والفرق بين العيوب المتقدمة وبين غيرها من نحو  
السواد والقرع من أنه لا يرد بها إلا بالشرط وما تقدم برصها من غير شرط أن تلك العيوب مما تعاقها  
النفوس وتتضمن الاستئلاع أو أنها تسرى إلى الوفا أو أن الجذام أو الجنون شديد لا يستطاع الصبر عليه  
والبرص وعب القرح مما يخفى وأما غير ذلك من العيوب فالعالم عليها أنها مما لا يخفى فغير المشروط  
مفطر في استعلائها وإذا شرط الزوج السلامة من عيب لاردها بالشرط ولم يوجد ما شرطه فإن  
اطلع على ذلك قبل البناء فلما أن رضى وعليه جميع الصداق أو يضارق ولا يخفى عليه وإن اطلع على  
ذلك بعد البناء ردت لصداق مثلها وسقط عنه ما زاد لاجل ما اشترطه أي ما يمكن صداق مثلها  
أو من السمي ورجع عليها بما زاد المسمى عليها حيث زاد عليه ولا يرجع بجميع الصداق فليس  
كالميت الذي يثبت به الخيار فيما من غير شرط (ص) ولو وصف الولي عند الخطبة (ش) انطية  
بكسر الخاء وهي التمس التمس وهذا الملقب في أن الزوج لمرور الزوجة على المهور إذا وجدها على  
خلاف ما وصفها ولها أو غير بمحضه وسواء صدر سؤال من الزوج أو لا فإن الخلاف يار في صورتين  
على ما عند القمى (ص) وفي الروايات شرط العصة تردد (ش) يعني إن الموقوف إذا كتب

تعاقه النفوس كالجذام والبرص وغير ذلك (قوله أو أنها تسرى إلى الولد) أي وهو الجذام فقط فيما يظهر وقوله  
أو أن الجذام أو الجنون ظاهره أن البرص ليس مثلها مع أمثلها فيما يظهر (قوله مفطر في استعلاء) أي في طلب علم ذلك أو أن في  
السياسة فيقدر مصداق أي بسبب عدم استعلاء ذلك (قوله وإن اطلع على ذلك بعد البناء) أي فلا رد وكذا الزوج ما على إن لها من الجاهز  
كذلك من المال كذا (قوله عند الخطبة) أي من الزوج أو وليه (قوله على ما عند القمى) وصدره في توضيحه موطرقة ابن رشد أن  
الخلاف إنما هو إذا صدر الوصف ابتداء من الوصف أو صدر سؤال من الزوج ففتقن أنه مفطر وجب الرد وحذف فلا يصلح شعول  
كلام المصنف لهذه الصورة لأن لا يشترط في الخلاف فعنه لا خلاف الآن يقال أن الوفا بالتسبية لها فتدفع التوهم (قوله إذا كتب الخ)  
أي فالرد بالشرط الكافي والقول بعدم الرد يصلح بأن العدة تجارية بتلقي الموقوف



(قوله) كذا كتب الموقن أنها سليمة (قال بعضهم) اتفقوا بين صحيحة وسليمة لأن الأول عادتجارية في تلقين الموقن ولم يجر العادة بالثاني  
 ذكرهم بمرام في كبره (قوله لا يخلف الظن) أي المظنون أي تخلفه (قوله وتيقن القم) والفرق بين تيقن القم وتيقن الفرج هو أن المقصود الأول أهم  
 من الزوجة وقاعها في الفرج فنتنه هو المانع لأن القم وظاهر المصنف كل تيقن القم من تغير المدة أو من التغير بوضع الإنسان لزواله  
 بالتنظيف (قوله معطوف على برص) انظره فان لا لا تعطف إلا المفردات ثم هذا يأتي فيه البحث الثاني من أنه لا يوافق المعنى المقصود من  
 مقابلة الشرط بخلف الظن (قوله جرى مجرى الصحيح هو الذي بدر الحد ولو مجمعا على فساده يقول الشارح لا يقران عليه لا يظهر لأن  
 ظاهره ولو دللنا على اجتماعه أنه إذا جرى مجرى الصحيح (قوله معفهوه) أي معفهوه من شرط السلامة (قوله إلا أن يقول عذراء)  
 استثناء منقطع فان المستثنى منه بالنسبة لخلف الظن لا آمن وهذا بالنسبة (٣٣٩) فلا شرط فهو من غير الجنس (قوله ولا علم  
 عند الأب) بل ولو كان عنده

أنه صحيحة العقل والبدن وتنازع الزوج والولي فقال الزوج أنا بشرط ذلك وأذكر الولي ولا يبيته فقال  
 ابن أبي ذر لا بد له وهو الذي كان يفتي به أشياخنا وقال غيره الرد أو المشرط الصحة باللفظ فلا خلاف في  
 أن الزوج إذا كذا كتب الموقن أنها سليمة البدن كافي التوضيح (ص) لا يخلف الظن كالفرع  
 والسودا من يرض وتيقن القم (ش) معطوف على برص الخ ويصح عطفه على معنى أن شرط السلامة  
 وتقدروا بغيره بشرط السلامة لا يخلف الظن ثم هذا نصريح معفهوه لم يرب عليه ما بعده ولو أراد  
 عطفه على قوله بكاعتراض لقال ولا يخلف الظن فيكون العاطف الأوول ولأننا كيدلني ولا يوافق المعنى  
 المقصود من مقابلة الشرط بخلف الظن والمعنى أن الظن إذا تخلف فإنه لا يوجب لصاحبه كلاما في رد  
 الزوجة فإذا تزوج إنسان امرأته من قوم يرض وظنها أنها كذلك فإذا هي سوداء وظنها أنها سليمة الرأس  
 فوجدها عذراء أو تزوج امرأته فوجدها منتنة القم وهي البضراء والأف وهي الخشنة فله لارده  
 بذلك (ص) والثبوتية إلا أن يقول عذراء وهي بكر ترد (ش) هو معطوف على الفرع فهو من أمثلة  
 ما خالف الظن أي إذا تزوج امرأته ظاناً أنها بكر ثم تبين أنها شيب ولا علم عند الأب فلا يرد بذلك إلا أن  
 يقول أن زوجها بشرط أنها عذراء وهي التي لم تزك بكارتها بمنزلة إذا وجدها عذراء فله رد وسواء علم الولي  
 أم لا كانت الثبوتية بشك أم لا وأما إذا شرط أنها بكر فوجدها عذراء بغير وطء ونكاح ولم يعلم الأب بذلك  
 ففسه ترد قبل بغيره وقيل لا وهو أصوب لوقوع اسم البكارة عليها وإن زنت ولأن البكارة قد تزل وتبوء أو  
 تفكر رجس لأن البكر عند الفقهاء هي التي لم تطأ بعد صحيح أو فاسد جري الصحيح فعلى هذا لو  
 أنزلت بكارتها بتأويلية أو بشك لا يقران عليه فهي بكر أمهم العذراء أما أن علم الأب فهو ما يأتي  
 من قوله وإن علم الأب بشيئ من أبلاوطه وكتم فلزوج الرد على الأصح وأخرى بوطه وأوشرط البكارة ونسبت  
 بشك رد مطلقا علم الأب أولا (ص) والزوج يجلس المرأة والحرة العبد (ش) هو معطوف على  
 الاستثناء الذي قبله وهو قوله إلا أن يقول عذراء أمثلة منقطع في المعطوف أدل من مستثنى عما استثنى  
 منه الأول كما قاله الجرجي وعندى أنه ليس بمنقطع بل هو مستثنى بمقابله وهو بخلف الظن وكذلك  
 والحرة العبد إذا حرة معطوفة على الحرة والعبد معطوف على الأمة أدل من شرط الحرة

علم به (قوله وأما أن شرط  
 أنها بكر فوجدها شيب) أي  
 أو كتبها الموقن ولم يعلم أنه  
 من تلقينه (قوله بغير وطء  
 نكاحه الخ) بقى إثبات أن  
 لا يجري العرف باستواء البكر  
 لعذراء فان جرى باستواءهما  
 كما جهره فعند الشرط الرد  
 وأن يتفق مع الزوج على  
 أنها بكر فإن ادعت أنها  
 بكر وأدعى عذما فالقول  
 لها في وجودها على مساقى  
 في قول المصنف وبكارتها  
 إلى آخر ما ساقى (قوله  
 ولأن البكارة الخ) كذا في  
 نسخته وأوول في العبارة  
 حذف والتقدير لوقوع  
 اسم البكارة هذا إذا زالت  
 بغير زنا بل وإن زنا وانما صح  
 قولنا هذا إذا كانت بغير  
 زنا لأن البكارة قد تزل وتبوء أو  
 داخل على محذوف كما ترى

ولكن الأولى قلب المبالغة أي هذا إذا ثبت زنا بل وإن بغير زنا وصح ذلك لأن البكارة الخ (قوله وثبة) أي بغيره وقوله لا البكارة لتعليل  
 لوقوع اسم البكارة عليها وقوله أو فاسد جرى مجرى الصحيح أي في دهر الحد ولو مجمعا على فساده وقول الشارح لا يقران عليه لا مفهومه  
 (قوله والحرة العبد) ولو بثابتة (قوله معطوف على الاستثناء الخ) لا يخفى أن المعطوف عليه مقرون بأن المصدرية فهو واسم تأويل لا نزل  
 ابن هشام في الغنى عن بعضهم أن الاسم المؤول من أن والفعل اسم صريح فأنقطع ما يقال عطف المصدر على الفعل وهو غير جائز وقول  
 الألفية وأعطف الخ فهو في اسم يشبه الفعل كسم الفاعل وغير ذلك لا المصدر (قوله لكنه منقطع في المعطوف) أي التي هي وقوله  
 والزوج يجس ظاهره ذلك أنه متصل في المعطوف عليه مع أنه منقطع أيضا كما بينا (قوله بل هو مستثنى بمقابله) لأنه معطوف على المستثنى  
 والمعطوف على المستثنى مستثنى (قوله وهو بخلف الظن) أي أفراد ولو قال مستثنى عما استثنى منه الأول لكان أحسن وقوله وكذلك  
 والحرة الخ فيه أن تزوج الذي هو المعطوف مسلط على والحرة العبد فينبذ لا يظهر قوة وكذلك الخ (قوله إذا حرة) فهو من باب  
 العطف على مجزئ عامل وأحوه هو جائز (قوله أدل من شرط الحرة) لتعليل لقوله بل هو مستثنى بمقابله وهو بخلف الظن

(قوله نعم اذا كان الانقطاع باعتبار ان هذا من باب الغرور) أي لمن باب خلف الظن (قوله في حله) أي حل المسنف وقوله ابن عرفة  
 يقول القول (قوله دون سان) أي تزوجت الامة الحرة ولم تخبره بأنها أمة وتزوجت الحرة العبد لم يخبرها بأنه عبد (قوله غرور) خبر  
 تزويج وقوله واضح خبر قول وانما كان وانما كان الغالب أن الحر والحرة انما تزوجا مثلهما (قوله والمسلم مع النصرانية) ولا يكون  
 المسلم من ذلك الغرور بلهذه بقوله انه في لان مرة الحال صارفة عن ذلك اذ لو كان مرتدا لنكح ما أقر عليها (قوله يعني أن العبد اذا  
 تزوج الخ) ومثله لو تزوجت الامة عبد اقننه خرا (قوله الآن بقرا) داخل في قوله وبغيرها ان شرط السلامة ذكر موضعا (قوله ووجه  
 كونها أربعة الخ) اذ علمت ذلك تعلم (٢٤٠) قصور ما حل به سابقا وقد أشرفنا عليه الأئمة خير بأن المتبادر أن العبد من الامة والمسلم

في صورتين نعم ان كان الانقطاع باعتبار ان هذا من باب الغرور فينقض فلذا قال الموافق حله ان  
 عرفة وقول ابن الحارث تزويج الحر أمة والحر أمة العبد دون سان غرور واضح انتهى أشار إلى ذلك  
 البرموني (ص) بخلاف العبد مع الامة والمسلم مع النصرانية (ش) يعني أن العبد اذا تزوج امرأته فظن  
 حر فاذا هي أمة أو تزوجت النصرانية رجلا لقننه نصرانيا فاذا هو مسلم أو تزوج المسلم امرأته فظن  
 مسلمة فاذا هي نصرانية فانه لا رد لاحدهما على صاحبه لحصول المساواة في الرق بين الامة والعبد  
 والحر بين المسلم والنصرانية (ص) الآن بقرا (ش) يعني أن العبد اذا قال الامة امرأته أو المسلم  
 اذا قال النصرانية أنه في دينها ثم ظهر خلافه فلا ممان ترد العبد ولتصريحه أن ترد المسلم لانه غرها  
 وقوله بقرا بالنسبة للجهول أو بالنسبة للفاعل ونائب الفاعل الغرور والفاعل على نسخة البناء للفاعل  
 هو الفاعل وتوعد على كل يشمل الغرور من الجانبين فهو راجع لقرووع الاربعة المشتمل عليها قوله بخلاف  
 العبد مع الامة والمسلم مع النصرانية ووجه كونها أربعة أن قوله بخلاف العبد شامل لغروره لها  
 وغرورها وكذلك قوله والمسلم مع النصرانية (ص) وأجل المعترض سنة (ش) تقدم التنبيه  
 على أن المعترض هو الذي له كالة الرجال الا أنه لا ينتشر فاذا كان المعترض حرا ومقر باعتراضه  
 ولم يتقدم منه وطه لزوجه أصلا فانه يؤجل سنة لاجل عساه كان قديما أو واحد أو السنة من يوم  
 الحكم لأن يوم الرفع فاذا مرت سنة فانه يطلق عليه حنفذ وانما كان أجله سنة لترعله الفصول  
 الاربعة فان الدوام بما أثنى فصل دون فصل واذا قامت زوجه المعترض وهو مرض فلا يضر ب  
 له الاجل الا ان يلحق بصحة فلا يصح صحة بنية ضرب الاجل فالمرض ثانيا فلا بد له على أجله وعلى  
 هذا أشار بقوله (بعد الصحة من يوم الحكم) أي بعد أن يمرض من ثانيا فلا بد له على أجله وعلى  
 استغرق مرضه جميع السنة وبعضها (ص) والتدنيق فيها (ش) يعني أن العبد المعترض الذي لم  
 يتقدم منه وطه لزوجه أصلا وهو مقر باعتراضه يؤجل نصف سنة ولو كان فيه شائبة حرة كالذير  
 ونحوه بعد الصحة من يوم الحكم كالمر (ص) والظاهر لا تنقذ لها فيها (ش) أي والظاهر عند المؤلف  
 لا تنقذ لمرأة العسر من في السنة قياسا على ما قاله ابن رشد في امرأة الجنون اذا عرل عنها التنقذ  
 لها لانها صنعت نفسها بالاقدره على دفعه ومذهب المدونة لها التنقذ كأمه العسر بالصدق اذا  
 منعت نفسها حتى يؤدى صداقها اذ لعل لها الاقننه فامرأة المعترض أخرى في وجوبها لها

غرا النصرانية (قوله وأجل  
 المعترض) بقدر أنه قاله أبو  
 الحسن مقيد بأقراره وبرجاء  
 برته وعدم تقدم وطه منه  
 وقوله سنة أي قربة (قوله  
 قديما) بأن كان حاصلنا  
 قبل العقد وقوله أو حدا  
 بأن كان حاصلنا بعد الخول  
 (قوله من يوم الحكم) هذا  
 اذا ترافعا لهما كأم وأمان لم  
 يترافعا وتراضيا على ذلك  
 فمن يوم التراضى بهرام (قوله  
 الفصول الاربعة) فصل  
 الشتاء وفصل الربيع  
 وفصل الصيف وفصل  
 الخريف ثم لا يخفى أن هذه  
 العلة تاتي في العبد مع أن  
 المسنف قد قال والعبد  
 نصفها (قوله وان مرض)  
 سواء كان يقدر في مرضه  
 ثالث على علاج أولا (قوله  
 والعبد نصفها) بعد الصحة  
 مسن يوم الحكم أي لأن

لتحديد مدة النكاح عذاب والعبد على النصف من الحر والعلل الشرعية أمارات يختلف بعضها  
 بعضها بخلاف العلة العقلية فلا منافاة بين هذا التعليل وبين تعليله التأجيل في الحر بالسنة بحر والفصول الاربعة (قوله أي والظاهر  
 عند المؤلف الخ) وأما ابن رشد فالحال اختار عدمها في أمر الجنون حيث لم يدخل والا فلها التنقذ مدة تأجيله سنة أو نصفها فلا يصح  
 قياس المسنف المعترض على الجنون (قوله اذا عرل عنها) أي اذا أجل سنة وعزل عنها أي لم يدخل بها والا فلها التنقذ مدة تأجيله  
 سنة أو نصفها كما هو الواقع في كلام ابن رشد (قوله بما) أي بسبب جنون لا قدره لها على دفعه (قوله ومذهب المدونة لها التنقذ الخ)  
 أي لمرأة الجنون قال في المدونة في كتاب النكاح ونسوان الجنون ويتفق على أمر أنه في زمن التسليم فان برئ والافسر بينهما  
 ذكره ابن غازي والحاصل ان كل من زوجه الجنون والافسرد والافسرد معترض مستو في وجوب التنقذ بالمدونة أو بالتكثير مع  
 المدونة فان منعت واحدة من نفسها سقطت نفقتها الا لزوجه الجنون على غير ما استظهره ابن رشد لشدته خوف ضررها (قوله اذا  
 لعل لها) تعليل لقوله كأمه العسر أي ان أمر أن العسر لها التنقذ لا احتمال أن يكون له مال (قوله فامرأة المعترض أخرى) أي

من امر: المعسر وقوله ولهذا أي قولنا لارسله (قوله وهم) أي غلط وحاصله ان هذا القياس غير صحيح لأنك خبر بان كون المستلهم المصنف خلافا لا مصلحة أول الكتاب من أنه يشير لقبر المشايخ الأربعة وهو داخل فيه بفتح أو استحسن (قوله هذا إذا ادعى بعد السنة انه وطئ فيها) فإذا ادعى بعدها الوطء يصدق قطعاً وما أفاد من أنه إذا ادعى بعدها الوطء فيها يصدق لاني مروون وقال غيره فان ادعى بعدها الوطء فيها يصدق وهو ظاهر المصنف التقديري فيها على الوطء وعلى أنه يريد ان يصدق حقهما من الفرق ادعوا الا ان (قوله وأما لو ادعى فيها الوطء الخ) لم يعد عجب ذلك بل اعتمدنا هذا ادعى فيها الوطء حلف (٣٤١) فان نكل حلفت وقرى بينهما قبل

تمام السنة كافي المدونة وقوله والابقت الخ أي وان لم تحلف بقيت زوجة (قوله وان لم يدعه) صادق بما إذا سدد على عدم الوطء أو سكت (قوله أو بامرهابه) بان تقول أنت طالق أو طلقناك أو طلقت نفسي منك أو أنا طالق منك (قوله قولان) رجح كل منهما (قوله صيرورته) باننا فيه نظير ليهو بان لكنه قبل البناء بل الحكم لرفع خلاف من لا يرى أمر القاضي لها في هذه الصورة (قوله كطلاق الخيرة والمملكة الخ) أي من حيث كونه باننا (قوله بلا أجل) أي بلا أجل ثان لان الاجل قد تقدم ضربه وضرباً أولاً وأما لو رضى ابتداءً بلا تقدم ضرب أجل ثم قامت فلا بد من ضرب الاجل (قوله وهذا يفيد بقوله أول الفصل أول رضى) فانه يفيد رضى

لارسله عليها ولم يفرق بين أمرها المخبر والمعرض ولهذا وهم بعض المؤلفين في قياسه (ص) وصدق ان ادعى فيها الوطء بينه (ش) أي وصدق بالمعرض ان ادعى في السنة الوطء بينه بعد اقراره بالاعتراض وضرب الاجل على ظاهر المدونة (ص) فان نكل حلفت والابقت (ش) هذا إذا ادعى بعد السنة انه وطئ فيها أو ما لو ادعى فيها الوطء فانه يحلف ويطلق خيارها فان نكل بقيت زوجة الى الاجل وليس لها أن تحلف لان بقية الاجل من حقه فان حلف أو وطئ عند بطل خيارها وان عدلى على انكاره حلفت والابقت زوجة فالمؤلف خلط ما بعد السنة عما قبلها ويمكن أن يكون كلامه فيما بعدها أي وصدق ان ادعى بعدها الوطء فيها فله ص في تقريره (ص) وان لم يدعه طلقها أو اقل يطلق الحكم أو يأمرها به ثم يحكم به قولان (ش) يعني وان لم يدع المعرض الوطء بعد انقضاء السنة بل وافقه على عدمه فانه يؤمر بالطلاق ان اختارته الزوجة فان طلق الزوج فواضح له أن وقع من الطلاق ماشاء وان أبى أن يطلق فهل يطلق الحكم عليه واحدة ثالثة فان زاد لم يلزم الزائد بخلاف الزوج أو يأمر الحكم الزوجة بالبقاء الطلاق فتوقعه ثم يحكم بذلك قولان وفائدة حكم الحكم بما وقعته المرأة صيرورته باننا لو كان رجحاً كطلاق الخيرة والمملكة (ص) ولها فإفراقه بعد الزنا بلا أجل (ش) يعني ان من رضى بعد مضي السنة التي ضربت لها بالمقام معه مدة ثم رجعت عن ذلك الرضا قبلها ذلك ولا يحتاج لضرب أجل بعد ولو قالت أنا رضىت أو بألقامه أبا فليس لها فراقه حثيث ذلك النص انظر المواق وهذا يفيد بقوله أول الفصل أول رضى وقوة النص فعلى ان زوجة المجهذ لها القيام فيه وان لم تقيد رضاها بالقيام معه بأجل آخر وكان الفرق شدة الضرر في فرع الجفام ولا كذلك المعرض (ص) والصدق بعدها (ش) يعني ان المعرض إذا أجل سنة ولم يحصل منه وطء وزوجه واختارت فراقه بعدها فله الصداق كاملاً على المشهور لانها مكنت من نفسه وطءا لمقامه معها ولتذنبها وأخلق شورتها أو عوان جعل مالك الخ في التكميل للتذنب وأخلق الشورة قطارها من متى المحرم أحدها لا التكميل ولو طلق المعرض قبل السنة فلها النصف كأفهمه الطرف واحتج ابن الحاجب لا يتحقق امرأة المعرض الصداق بعد السنة بالقياس على المحبوب كما أشار اليه المؤلف بقوله (كسقوط العتق والمحبوب) ثم يطلقان والجامع حله ولا يتحقق كل منهما بحسب الامكان وقد يفرق بان المحبوب لا يدخل على التلذذ وقد حصل بخلاف المعرض فانه اعتماد على الوطء التام ولم يحصل وبأن مسئلة المحبوب ومن معه خرجت بالاجماع وقولنا ثم يطلقان أي باختيارهما استحرازاً بما إذا طلق عليه ما ليسهما فيا في عند قول المؤلف ومع الرديف الساخا لصداقه وعدم دفع عبه المسمى ومعها رجع بجمعه على ولى الخ (ص) وفي بعض الطلاقين قطع ذكره في قولان (ش) يعني ان المعرض اذا قطع ذكره في أثناء السنة

(٣٤١ - خرى ثالث)

مطلق من حيث انه لم يقيد (قوله بأجل آخر) أي غير الاجل الأول المشار به بقوله وأجلا فيه وفي برص وجدنا الخ (قوله فلها الصداق كاملاً على المشهور) ومقابلها مروي عن مالك من أن لها نصفه (قوله قطارها) لا يعني ان معنى كلام الامام ان المكنت سنة مظنة ذلك فينتزى لا يتأتى قوة قطارها الخ (قوله فلها النصف) أي وتعاض التلذذها زيادة على ذلك بالاجتهاد وتصور وقوع الطلاق قبل تمام السنة فيما اذا رضى بالفرق قبل تمامها وفيما اذا قطع ذكره (قوله بالقياس الخ) قضته ان الكافي داخل على الشبه وهو بعيداً لظاهر ان الكافي داخل على المشبه كما هو قاعدة الفقهاء بعد ذلك رأيت ما وافقه فقهاء الجند (قوله والمحبوب) وأولى منه الخصى (قوله وبأن مسئلة المحبوب) أي نفس مسئلة سماعة فاعداها بان على اصله فلا يخرج عليها شيء (قوله قطع ذكره) بانها للجھول وأما لو قطعته فهو فيجعل الطلاق قطعاً ولها النصف حينئذ وانظر لو قطعته

هي عداها الظاهر بسقط خيارها بالاولى من مسئلة المصنف على القول بأنه لا يطلق عليه جهة وهو مصيبة نزلت به (قوله فهل يعمل عليه الطلاق) وعليه نصف المداق (قوله من غير تعدد على المشهور) ومقابله يقول شهر بن (قوله ولا تحجير عليه اذا كان خلفه) مرادهم بالثقة ما كان اصلها في ابتداء الامر حين الولادة وبغيرهما كان عارضا بسبب كاذبا خفت والثقت فخذها فانهم اللحم والا فالكل بخلاف الله تعالى (قوله ٣) وتفصيل الخمي (ضعيف) حاصل كلامه انه يقول ان لم يكن عليها في القطع ضرر ولا عيب في الاصابة بعده كان القول قول من دعى اليه منهما فان طلقها بعد رضاها وقبل القطع لزمه نصف المداق وان كرهت فطلق فلا شيء عليه وان كان في القطع ضرر ولا عيب بعده خربت دونه وعكسه خردونها وان كان فيه ضرر وبعدمه عيب في الاصابة خبر كل منهما والحاصل ان الذي يفهم من كلام الخمي انه نازع بجبر كل واحد منهما (٣٤٤) صاحبه على التداوي ونارة لا يحير واحد منهما الا سرة ونارة بخيرة فقط وهو ما اذا كان

فهل يعمل عليه الطلاق حيث طلبت الزوجة ذلك اذ لا فائدة في التأخير حينئذ وهو قول ابن القاسم  
اولا يعمل عليه الطلاق الا ان حتى يعرض الاجل لعلها مرضى بالاقامة معه بلا وطء حكاه في البيان عن  
مالك قولان وقيل لا يطلق عليه جهة وتكون مصيبةها وانفقوا على ان قطع ذكر المولى في الاجل يبطله  
وتثبت الزوجية وكذا من قطع ذكره بعد البناء لم يكن مولى الا بقرين بينهما كما يؤخذ من قوله فيما مر  
لا يعارض (ص) وأجبت الزوجة الداء بالاحتمار ولا تحجير عليه ان كان خلفه (ش) يعني ان الزوجة  
اذا ارادت ان تنده او تطلق فاعلمت ان ذلك باجتهاد أهل الخبر من غير تعدد على المشهور وليس الزوج  
ان يعنه من ذلك بل يلزمه ان يسمي لعلاجه ولا خصوصية للزوجة بل يقرن بذلك والظاهر ان اجرة القطع على  
الزوجة لان عليها ان تعكن زوجها وهو من بجلته وبعبارة وأجبت الزوجة الداء ولا خيار للزوج حيث  
ارادت التداوي فيها اذا كان خلفه أو غير خلفه وأما ان امتنع منه وطلبه الزوج فلا تحجير عليه ان  
كان خلفه وتحجير عليه فيما اذا كان غير خلفه كما يشهد كلام الشارح وابن قاضي ولا خصوصية للزوجة  
بل غير من داء الفرج كذلك فتزوج فيه الداء ولا تحجير عليه ان كان خلفه وللخمي تفصيل انظره ان  
ثبت (ص) وخبر على ثوب منكر الحب ونحوه (ش) يعني ان المرأة اذا ادعت على زوجها انه يحجب  
أو خصي أو عني أي ذود كرسعوا كذبها فانه يوصل الى معرفة ذلك باليس على الثوب بظاهر اليد  
لا يابطنه لان باطن البدنة هي الفخذة فلا يرتكب مع المتمكن من العلم من ذلك بظاهر اليد (ص)  
وصدق في الاعراض كل ما أتى فيها (ش) يعني ان المرأة اذا ادعت على زوجها انه معترض أو كذبها  
فلا يمكن ان يعلم باليس بل يصدق الزوج في نفسه بين كافي المدونة وقول نت من غير عين فيه  
نظرو كذلك المرأة تصدق مع عينا في نفي دافعهما من عقل وقرن ورتق وما أشبه ذلك اذا ادعى زوجها  
ان بفرجه ذلك ولها ان ترد اليه على زوجها ولا يتطرق اليها النساء كما له المؤلف فالمراد باليد الذي لا يثبت  
برجال ولا ينسبه اماما يثبت بالرجال كالبرص والجذام في الوجه والكفين فلا يثبت الا بالرجال او كان  
داخل الثوب وهو في غير الفرج فلا يثبت الا بالناس في كلامه اجمال وهو اخف من الفساد الا لازم  
على جواب الباطي انظر نصه في نت (ص) أو يتوعد حال التعبد (ش) يعني ان الزوجين اذا  
تنازعا في عيب فرج المرأة بعد صدور العقد عدة فقال الزوج كان موجودا حال العقد فلما جرى في  
الرود عدمه وقالت الزوجة بل حدث بعد العقد فلا خيار لك فالقول قول المرأة في نفي وجوده حال

عليه فيه ضرر ولا عيب معه  
وتارة تحجيرها فقط وهو  
ما اذا كانت لا ضرر عليها  
ويحصل معه العيب (قوله  
وللخمي تفصيل) اعتمد  
عج وأقول تفصيل الخمي  
ظاهر معقول وان كان  
ظاهر كلام الشيوخ  
ضعفه كما قال الثاني قال  
عج واذا كان اخبار لكل  
واحد منهما فلا يقع القطع  
الابتنافقهما عليه وكذا  
عدمه (قوله وصدق الخ)  
واجرة اليس عليه لقيام  
المانع به على دعواها  
نتيجه قال الشيخ سالم  
وان استوى النظر للمدة  
واللس في المنع والنظر  
يحصل العلم القوي دون  
اللس الا ان اللس أخف  
ويحصل به العلم الذي تقع  
به الشهادة وقوله منقطة  
الذي أي كمالها والا فالظاهر

تحصل المدة (قوله بل يصدق الزوج في نفيه الخ) يستغنى عن هذمع تقدم  
لانه ان صدق في زواله بعد وجوده فالويل يصدق في نفيه وأجيب بأنه ذكره لاجل قوله كل ما أتى فيها فانه قد تدر (قوله مع عينا الخ) في  
شرح شب وظاهر ما تخلف ولو كانت سفهة وانظر الحكم في الصغيرة (قوله وهو اخف من الفساد الا لازم على جواب الباطي)  
وعبارة نت واعتراض الشارح بان ادعاهما يوم قبول قولها في البرص ونحوه وليس كذلك اجاب عنه الباطي بان داء الفرج قسم  
بقية العيوب عند أهل المذهب انتهى اعقدهم من العيوب ووجه الفساد انه يقتضي انما لا تصدق في البرص الذي في الفرج لانه ليس  
داعها المعهود وليس كذلك

(قوله وسواء كان ذلك الاختلاف الخ) رجع خلافه وهو ان هذا اذا كان التراجع بعد الدخول وأما ان كان قبله وبعد العقد بان يعتمد الزوج على إخبار امرأتين بذلك والظاهر الاطلاق كما قاله شارحنا فالقول قول الزوج في وجوده حال العقد يبين نص عليه ابن رشد في شرح العتبية اه قال البساطي ولهم في الاستصحاب المعكوس اضطراب ولم يعتبروهنا سوى في اعتباره في مواضع والاستصحاب المعكوس هو انصحاب وجود الشيء على ما قبله فمع بعض حتى ينتهي ويتبين انه لم يكن ومما غير المعكوس وهو المستقيم فهو وانما به على ما بعده في المستقبل حتى يتبين ما قطعته (قوله أو بكارتها الخ) على أحد القولين المتقدمين أو أراهم العذر أو هو مشهور يميني على ضعفه وهو ان التوبة برد بها وهو ظاهر ما نقله الواق وت (قوله معطوف على في دأها) في الحقيقة هو معطوف على في فهو جند عن قوله بعد أو معطوف على في المقدر ويؤيد هذا قوله والمعنى الخ (قوله يمكن كونه منه) يدل على ان لم يتحقق كونه منه التحلف وهو الموافق لما يأتي من أن المرأة اذا حلفت على ما يحق على أن الزنا بها وقع غصبا صدقت بغير عين قاله الشيخ سالم زاذقي لكن هذا على قول يصحون من نظر النسب له ولم يش عليه المؤلف (قوله راجع للسائل الثلاث) كذلك قال القاضي وقال عجب لا يصح ذلك لما تقدم في الأول من الثلاث من انها تحلف ولو كانت سفينة واكثر الصغرة وفي الثانية من قول الجواهر واذا كان موجودا حالة العقد فاليمين على الزوج فان لم يكن للزوج يمينه فروى ابن حبيب (٣٤٣)

فعليه البين وان كان غيره ما فاق يمين عليها قال فبعض محل البين محض الترم وكلام القاضي هو الظاهر اذ لا فرق (قوله وحلف عبد وسفيه مع شاهده) أي اذا ادعى العبد والسفيه على انسان عاقل وأقام على ذلك شاهدا واحدا فانه يحلف معه ويسقط المال (قوله قلت لانه هناك ان لم يحلف بغيره وهنا لا غرم عليها) أي عند عدم الحلف

العقد وسواء كان ذلك الاختلاف قبل الدخول أو بعده (ص) أو بكارتها (ش) معطوف على في دأها والمعنى انها تصدق في نفي دأها وفي وجود بكارتها أو معطوف على نفي المقدر أي انها تصدق في أنها بكر وأما لو ادعت انها كانت بكرا وأزال الزوج البكار فقلتها تعرض على النفس فان شهد أنهما أنرا عكن كونه منه دينت وحلفت وان كان بعيدا ردت به دون عين على الزوج وقال ابن مهنون عنه لا يمين بين انه ليس منه اه (ص) وحلفت هي أو أوهان كانت سفينة (ش) راجع للسائل الثلاث ومثل السفينة الصغرة وانما أبرز الصغير الذي قلنا كذلك لانه المظن على الضمير المرفوع من غير فاصل اذ قوله أو أوهان عطف على الضمير المستتر في حلفت أي المرأة الرشيدة دليل قوله أو أوهان كانت سفينة بكر أو نبيا ان قبل ساق أن السفينة والعبد يحلفان عند قوله وحلف عبد وسفيه مع شاهده فلا شيء حلف أو وهان قلت لما كان الغرم متعلقا به حلف دال الغرم عن نفسه لانه هناك ان لم يحلف بغيره وهنا لا غرم عليها فان قيل كيف يحلف الأب ليسحق الغير يقال أمر الأب بالحلف لانه مقصر بعدم الإشهاد على أوليته سالمة وأيضاً توسعت اليدين عليه بما يستكمل فيسقط المال وبنيت ان الولي القريب كالأب يحمل البين محض الغرم (ص) ولا يتنظر ما النسب الخ (ش) راجع لكل عيب بالفرج ولا يقصر على المسائل الثلاثة أي ولا ينظر ما التسامح عليها أو ابتداء دليل قوله (وان أي بامرأتين تشهدانه قلتان) أي تشهدان للزوج على ما هي صدقته كالقار وغيره وقلتان لا يكون تعددهما النظر جرحا إنما تعددهما بالحلف أو على قول يصحون بجواز النظر الى التراجع وأولع المانع من نظرهما حق المرأة في عدم الاطلاع

هناك ان لم يحلف أي الولي لا يغرر فلذا أمر بالسفيه بالحلف وهما يغرر فلذا يحلف وأصل هذا الكلام لان جلة فانه قال ان قبل ساق ان السفينة يحلف فلا شيء حلف أو وهان قبل لما كان الغرم متعلقا به حلف دال الغرم عن نفسه (قوله فان قيل كيف يحلف الأب ليسحق الغير) لا يخفى ان ذلك قيلت أن حلفه هنا إنما هو ليدفع الغرم عن نفسه فلا يرد له (قوله يقال أمر الأب بالحلف) كانه جواب بالمتع وكنه قال لانه لم ينع حلف ليسحق الغير بل لانه مقصر الخ (قوله وأيضا الخ) هذا الجواب بما يقوى الاشكال وهو ان حلفه إنما هو ليسحق الغير الذي هو الزوج (قوله فحمل البين محض الغرم) أي فالموضع الذي فيه البين هو الموضع الذي فيه الغرم على تقدير عدم الحلف (قوله جبراً عليها أو ابتداء) تنوع في التعبير والمال واحد (قوله وان أي بامرأتين الخ) ومثل المرأتين المرأة الواحدة قال في عن تقرير هذا كالسنتين من قوله كالمرة في دأها فكانه قال الا اذا في الزوج امرأتين تشهدانه بخلاف ذلك فبعض يشاهدتها ما لا تصدق حيث ذن ظاهره ولو حصلت الشهادة بعد حلفها على ما دعت وقوله (ما تعددهما أو ان جناية النظر من الضمائر وان ركاب الصغار لا يكون جرحا الا اذا كانت من صفات النسبة (قوله قلتان) انما قلتان لان شهادتهما ماوان لم تكن مالا فهي قولها لان من غيرهما سقوط الصدق عن الزوج قاله براء (قوله أو على قول يصحون الخ) بل يقول مصنون لمجرد أن ينظرها النساء (قوله أولع المانع الخ) أي في هذه المسئلة لا مطلقا (قوله أولع المانع الخ) رده عليه انه قد تقر في بحث ستر العورة انه لا يجوز النظر لفرج المرأة ولو رويت (قلت) أجب بجملة ما في ستر العورة على ما ذكره في هذه المسئلة ومنه العليق اه

(قوله والغالب الخ) جواب عما يقال قد عرفنا ان النظر الى عودتها حق لها الآن قول المصنف وان أتى باصر أن ينظر في شوقه لزوجها ولو كانت غير طاعة أو قهر أعلمها وحاصل الجواب أن الغالب إنما يكون نظرهما إليها بتكيتها (قوله هذا) أي على التردد أن يعلم الأب بذلك والحاصل أنه اذا وجدها ثباتاً لم يكن شرط فلا رد مطلقاً وان شرط العادة فله الرضا مطلقاً وان شرط البكارة وأزيلت سباح فله الرضا وعلم الأب لا يوجب غير نكاح من زناً أو كونه وعلم الأب بكونهم فالرد على الأصح وان لم يعلم الأب فغيره تردد (قوله فلان زوج الرد) أي ويرجع بالصداق على الأب وعلى غيره المتولى العقد كاستيقول المصنف وعلى غار غير ولى أو نوى العقد (قوله ومع الرد قبل البناء الخ) قال عجم سواء حصل الرد بلفظ الطلاق أو بلفظ غير فمما اذا كان العيب به وأما اذا كان العيب بها فان رد غير

(٣٤٤)

طلاق فكذلك وان رد بطلاق فعليه نصف المصداق (قوله الفسخ) أي الفسخ المعهود عند الناس وقوله أو انحلوا نوى خلوة زيارة مثلاً (قوله منكرة) أي منكرة الوطء أي بان حصل فيها اعتراف بالوطء اذا كان كذبت فلا يحسن أن يرد البناء الوطء لانه الذي ينفرد به التكليف ومثله لفامة سنة (قوله كفو بحر به) ولوقوع الغرور ومن كل بحر به يجسر على حكمه (قوله على ما) يرجع لقوله أو من رقيق مثله (قوله فنع عيبه) أي نفع الرد بسبب عيبه وليس المراد مع وجود عيبه فقط حتى يرد أن العيب قد يكون لكل منهما وترديه ولو أراد كل منهما بالرد فعليه صدقاً مثلها فيما يظهر إلا ان كان المسمى دونه فليس له لسواء كما في شرح عب (قوله لان العيب على الرد) لا يفتى ان ذلك انما هو علة لقوله فالمسمى أي فالمسمى انما ثبت للعيب أي للرد (قوله يرجع بجميعه) أي أي الصداق الذي غرمه لزوجته كان النكاح صحيحاً أو فاسداً وترديه بغير شرط وأما ما رد فيه بشرط

السلامة فانه يرجع عما زاد المسمى على صدق مثلها كن زوج بنته على ان لها من الجواهر كذا وكذا فله زوج (قوله على ولي لم يغب) هذا في عيب يظهر قبل البناء كالخلع والبرص وأما ما لا يظهر إلا بعد البناء كعيب الفرج فهذا يستوى فيه القريب والابن (قوله كن وأخ) ويرجع على من ذكر كراهية بالزوج ان خشي فلهما والابن يفر ما له إلا بعد غرمه للزنا فان زوج من ذكر مع وجود الجبر بانه فانه غرم على الجبر فله في الزواجر (قوله ولا شيء عليها) اذا لم تكن حاضرة العقد (قوله ولو بكر) بالغ على البكر فعلى ما يتوهم من انها لا تنسحق لان بكارتها معها (قوله وليس المراد به السرقة) أي فقط (قوله فان الولي لا يرجع بشئ منه على الزوجة) وكذا لو أعدم الولي القريب وأما ما لم يخلف شيئاً فلا يرجع الزوج عليها

يعني

السلامة فانه يرجع عما زاد المسمى على صدق مثلها كن زوج بنته على ان لها من الجواهر

كذا وكذا فله زوج (قوله على ولي لم يغب) هذا في عيب يظهر قبل البناء كالخلع والبرص وأما ما لا يظهر إلا بعد البناء كعيب الفرج فهذا يستوى فيه القريب والابن (قوله كن وأخ) ويرجع على من ذكر كراهية بالزوج ان خشي فلهما والابن يفر ما له إلا بعد غرمه للزنا فان زوج من ذكر مع وجود الجبر بانه فانه غرم على الجبر فله في الزواجر (قوله ولا شيء عليها) اذا لم تكن حاضرة العقد (قوله ولو بكر) بالغ على البكر فعلى ما يتوهم من انها لا تنسحق لان بكارتها معها (قوله وليس المراد به السرقة) أي فقط (قوله فان الولي لا يرجع بشئ منه على الزوجة) وكذا لو أعدم الولي القريب وأما ما لم يخلف شيئاً فلا يرجع الزوج عليها

(قوله وتولى الغار العقد) أى وقد أخبر بأنه ولى أى أولم يضر بشئ وأما لو أخبر بأنه غير ولى فلا يرجع الزوج عليه بشئ من الصداق ولا من قيمة الولد كما أن الزوج لا يرجع على الأجنبية التى غير بالحرية ولم يتول العقد بشئ من ذلك (قوله والزوج بوطئه الخ) أى فالوطء هو سبب اتلاف الولد أى أنقلبه على سيد الجارية لأن سيد الجارية لم يتملك حينئذ (قوله والغار سبب السبب) وذلك لأن الغار سبب في الوطء والوطء سبب في اتلاف الولد وقوله والمباشر مقدم هو روح العلة (قوله وكمن وطئه) جواب عما يقال قد علمنا أن المباشر مقدم لكن يقال لا شئ يقدم المباشر وكل منهما مسبب في اتلاف الولد فالمتناسب غرمهما معا (٣٤٥) وحاصل الجواب أن اتلاف الغار الولد غير

محقق إذ كمن من وطئه لا ينشأ عنه ولد فظهر أن الأولى للشارح أن يؤخر قوله وكمن من وطئه الخ بعد قوله والمباشر مقدم وبعد قالوا أنى يجعل هذا وجهاً ثانياً عليه اعترض على المصنف بأن قوله لا قيمة الولد في غير محله وإنما عليه بعد قوله وعلى غار غير ولى تولى العقد فكان يقول عقبه ولا يرجع عليه إن غره بغيره بقيمة الولد (قوله وأما لو غره السيد) حاصل هذا أنه لو غره السيد ولم يتول العقد فله القيمة أى قيمة الأمانة لأنها أمانة محقة والآخر اللازم بربع دينار تطسراً لصورة العقد وأما وتولى العقد فالقيمة لا غير (قوله وقباس الخ) فالشيخ سالم يقول بأن الفقه ما تقدم ولكن القياس أنه لا يلزم المغرور بقيمة الولد ولكن سياتى للشارح الجزم بأنه لا يلزمه قيمة الولد حيث يقول ولو غره السيد لم يكن

بعضى إذا غر الزوج غير السيد والأمانة بحر به الأمانة وتولى الغار العقد فعلى الزوج المسمى بقيمة الولد لانه حرو يرجع على الغار بالمسمى بقيمة الولد لأن الغار سبب اتلاف الصداق على الزوج والزوج بوطئه سبب اتلاف الولد فهو المباشر لا نفعه والغار سبب السبب وكمن من وطئه لا ينشأ عنه ولد والمباشر مقدم على المتسبب أما لو غره الأمانة فعليه الأقل من المسمى وصداق المثل وهو قوله فيما باقى وعلى الأقل وأما لو غره من لم يتول العقد فلا شئ عليه وهو قوله فيما باقى لأن لم يتولته وأما لو غره السيد فلا صداق لها وهي أمانة محقة عليه فيها وعليه في الجميع قيمة الولد وسياً في تفتة ذلك وقياس المحلة أن لا قيمة على المغرور كقائه من في شرحه وكلام عجم يخالفه في هذا الصورة الأخيرة واعتمد فيها الرجوع بالأقل من المسمى وصداق المثل (ص) وعليه وعليه أن تزوجهما بحضورها كثنين ثم الولي عليهما أن أخضعنه لأن العكس (ش) يعنى أن الولي القريب إذا تزوجهما معا كثمان العيبين الزوج بأن كانت المرأة حاضرة مع الزوج في مجلس العقد ثم علم الزوج باليب بعد الخول بالزوجة فإن الزوج حينئذ بالخيار بين أن يرجع بجميع الصداق على الولي أو يرجع على الزوجة لأن كلامهما غار مدلس لكن أن يرجع الزوج به على الولي يرجع على الزوجة وأن يرجع الزوج به على الزوجة فلها أن ترجع بشئ منه على الولي لأنها غارة وهي المباشرة لا اتلاف (ص) وعليها في كل العمل إلا ربع دينار (ش) الكلام الآن في حكم الولي البعيد الذى يخفى عليه حال الزوجة فإن الزوج إذا علم بعد الخول بأن زوجته معيبة فانه يرجع عليها بالصداق ويترك لها ربع دينار لم يقبضه لثلاثة اربعى الصنع عن الصداق وأدخلت الكفاف القريب الذى يخفى عليه أمرها والى المربع الدينار ما يحصل به الصنع شرط لتبطل الثلاثة وداهمهما بقوله أحدهما (ص) فإن علم القريب (ش) يعنى أن الولي البعيد إذا علم بالعيب وكتمه عن الزوج حكمه حكم الولي القريب فى الرجوع عليه فقط إن كانت غائمة وعليه وعليها أن تزوجهما بحضورها كثنين (ص) وحلفه إن ادعى عليه (ش) يعنى أن الزوج إذا ادعى على الولي البعيد كان الم ألم أنه علم بالعيب وغره وأصك كذبه الآخر وأتركه على ذلك فلا زوج حينئذ أن يحلف ذلك الذى فإن حلف برئ وإن نكل حلف الزوج أن أن الولي علم بالعيب وغره ويرجع على الولي بجميع الصداق لأن الزوج لم يحلف تبين صدقه فيما ادعاه على الولي فقد استحق الزوج الصداق بنكول الولي وحلفه وإليه أشار بقوله (فإن نكل حلف أنه غره ويرجع عليه) أى فإن نكل الولي حلف الزوج أنه غره ويرجع عليه ولا يخفى أن حلف الزوج بعد نكول الولي انحل وهو مفرغ على دعوى التحقيق وأما إذا اتهم الزوج الولي بأنه عالم بالعيب وأنه غره فليس تزوجه على الولي المين أيضاً لم أقال ابن الموازيين عليه وقال غيره عليه المين وهو الجارى على المشهور في تزوجه بين التهمة والغرم بمجرد النكول ولا يحتاج إلى بين من الزوج وإليه أشار بقوله (كتمانها على المختار) أى كتوجه المين على الولي باتهام الزوج به والعلم

للسد قيمة ولدى الزوج على ما يظهر (قوله أن لا قيمة على المغرور) أى قيمة الولد ولكن الزايج لو غره السيد عليه الأقل من المسمى ومن صدق المثل وقيمة الولد ما حصل أن الأمانة الغارة بغرم الزوج قيمة ولها فى جميع الصور غرور الأجنبية وأل سيد أو غرورها (قوله وعليه وعليها) الواو يعنى أو ويبنى أن يترك منه ربع دينار سواء كتمان أخضعنه الزوجة أو الولي لثلاثة اربعى وطوء عن صداق لكن الذى فى تزوجهما غره حيث يرجع على الولي لا يتركه شئ أى لأنه لا يعرى الصنع عن عوض (قوله كتمان) حال من التهمة المستحق تزوجهما ولا يكون الأمر فوعا من التصديق البارز المنصوب وهو صحيح كقصة عبد الله را كين (قوله إلا ربع دينار) تفتة تركها لها بضارب يتأرقى الغرور بالعدنان كان منها أو أمان الولي فيرجع عليه بكل الصداق (قوله في تزوجه) فى بعضى من

(قوله فان نكل الزوج) أى فى دعوى التحقيق (قوله وكذا الوحلف الولي لاتباعه لزواج الخ) ومقابلها قالة ابن حبيب من أنه اذا حلف الولي رجوع على المرأة (قوله فان نكل) أى الزوج صوابه فان حلف أى الولي البعید رجوع الزوج بعد عينه أن الولي غره على الزوجة على المختار هذا هو الذى فيه اختيار النكحى والمذهب خلافه أى أن الولي البعید اذا حلف أنه لم يفرم له رجوع الزوج على الزوجة لا فراده أن الولي هو الذى غره كما لا يرجع عليه فى حلفه فالحاصل أنه متى حلف الولي أو نكل الزوج وانما يكون ذلك فى دعوى التحقيق لا غرم على أحد لاعلى الولي ولا على المرأة وانما الرجوع فى صورتين على الولي احداهما أن ينكل والدعوى دعوى اتهام بفرم فيها مجرد النكول والثانية أن يحلف الزوج بعد نكول الولي فى دعوى التحقيق فيفرم الولي أيضا (قوله والموعول عليه تصوب ب ابن غازي الخ) وعبارة ابن غازي قوله فان نكل رجوع على الزوجة على المختار هذا ليد كره النكحى هكذا هم اختار النكحى ان يرجع الزوج على الزوجة اذا وجد الولي القريب عدما أو حلف (٢٤٦) له الولي البعید أنه لم يعلم وهو قول ابن حبيب فى الفرعين وعبر عن اختياره بقوله وهو

أصوب فى السؤالين فتأمل  
فى بصرته بمجده كذا كرت  
لأنه قال المصنف فلو  
أعبر القريب أو حلف  
البعید رجوع عليها على  
المختار لكان جسيما انتهى  
وكلام النكحى ضعيف فى  
الفرعين والمذهب أنه  
لا يرجع عليها فيه لمعنا  
(قوله بناء على ما فهمه من  
النسبة) ونص التبصرة  
أى تبصرة النكحى لا يلبسها  
قرره كذا فى شرح شب  
ولفظت فان نكل الزوج  
أشار رجوع على الزوجة  
انتهى المقصود منه (قوله  
وعلى غار) ويرجع عليه  
بجميع الصداق ولا يتول  
له رجوع بدار قله (قوله  
فان كان مجبر الخ) ومثله  
السيد فى أميته (قوله

فلا رجوع على من تولى العقد) أى ويكون من افراد قول المصنف وعلى غار غير تولى العقد وسكت عما اذا كان غير الحر  
عالم بأن كان الولي واحدا من العصابة غير مجبر وتولى العقد اجنبى وكلمته ولم يعلم بالفرور والنظار أن حكمه حكم ما اذا تولى العقد فى نفسه  
التفصيل المتقدمين كونه يفتى عليه امره هالما (قوله حيث علم بفرور الولي وسكت) أى بأن يكون ذلك الولي وكل ذلك الاجنبى فى  
العقد وما اذا لم يعلم بفرور الولي فهو لى بزل منزلة العاقد ويحرم فيه التفصيل المتقدمين أن يكون يفتى عليه امره هالما ولا لأنه ما وكل صار  
بفرور العاقد وهو الظاهر (قوله الآن يفتى) فلا يرجع عليه مع توليه العقد ولو علم وغر ولا يعلم بالقبول أنما ضمن لثنا ما غيرة سودا أو  
شعور ذلك فخرج عليه لضعفه (قوله الآن يفتى بغيره بولوى) لأنه اذا لم يبلغ على ذلك الابداع لم يفتى بغيره فانه يرجع عليه بالزائد فان اطلع  
على خلاف الوصف قبله فهو بالبيان شاهق وعليه جميع الصداق وان شافق ولا يفتى عليه (قوله لان لم يشوه) وثنا كذا فيه الا ان  
يقول انما ضمن ذلك كذا فيرجع عليه ايضا بخلافه على صداق مثله اذا لم يفتى على ما ضمن ولما كان او غيره (قوله وولد المفرور) من  
أمة ولو بشائبة أو من سيدها (قوله وولد المفرور) واذا اراد انسا كماله يستبرأ من الميراثين لأن الما قبل الاجازة الولد نفسه



مروحيما بعده الولد فيرق (قوله فانه يفرغ قيمته) أي السيد الأمة أن أذن الشخص في الاستخلاف ولم يأذنه في الفرور فان أذن له في الفرور فلا قيمة الولد (قوله فقال المتولى) أي أو الأمة (قوله والحال أن السيد لم يأذنه في أن يقول الخ) زائد لـ فنهى الغارة وبهذا تعلم أن الفرور واحد لانها مضيت بقول المتولى وسكتت فقد غرت والحاصل أن الولد المثل يقتضي أن الغارة لا يقتضي أن الغارة المتولى فبينهما شاف والجواب ما علمت لأنه يقتضي أنها إذا اتفق المتولى معها في الفرور وأخبر بأنه ولي خاص أسكتت بفرغ فيكون غرورها لا تأثيره فيكون قول المصنف وعلى غار غير ولي نوى العقد شامل للصورتين (٣٤٧) غرور حده وأمرها وأن الوالد

الخر فانه يفرغ قيمته بصورة كلام المؤلف أنه عقد الأمة شخص وكله سيدا على أن يزوجها فقال المتولى أنها امرؤ وأخبر أنه غير ولي حتى لا يتوجه عليه غرم والحال أن السيد لم يأذنه في أن يقول أنها امرؤ ولو غره السيد لم يكن السيد قيمة ولدا على الزوج على ما يظهر وعلى الزوج قيمة الأمة (ص) وعليه الأقل من المسمى وصادق المثل (ش) يعني أن الحر المغرور بزمه تلك الأمة الغارة إذا أقرها الأقل من المسمى وأمن صادق المثل إذن حجة الزوج أن يقول أن كان المسمى أقل قد وضيت به على أنها امرؤ فصرها له على أنها أمة أولى وإن كان المسمى أكثر من صادق المثل فلا يزمه الاضداد المثل لأنه يقول لم أدفع المسمى الأعلى أنها امرؤ وتقبل عليه الأكثر من المسمى ومن صادق المثل وتوالت أيضا وأتذكر وقيل لها ربيع دينار كالحرة الغارة كما صرح الفرع على المشهور أن الأمة الغارة قد حدث فيها عيب بعد زهره وعلى السيد فلزم الأقل بخلاف الحرة فلا شيء له إلا ربيع دينار وفهم من قولنا أن الأمة إذا غرت الحر الخ أن الغار هي أو ما لو غره غير ما فعله المسمى وهو كذلك وقولنا إذا أقرها اخترازا عما إذا أمسكها فعليه المسمى وانما يجوز له إمساكها بشرط تخوف الفتى وعدم الطول وإذن سيدها لها في استخلافه بزوجها سواء عينه أو لا فان أذن لها في النكاح ولم يأذنها في الاستخلاف فسقط أبدا (ص) وقيمة الولد دون ماله يوم الحكم (ش) تقدم أنه قال وعليه الأقل من المسمى وصادق المثل وعطف هذا عليه وتضمن الحر المغرور بفرغ السيد أهم قيمة أو لاده على أنهم سر أو أقام مسك أو أقر ولا يفرغ الأب السيد أهم شيئا من أموالهم وانما يفرغه القيمة فقط وتعتبر يوم الحكم أن كان حيا لا يوم الولادة لأن الضمان سببه منع السيد من الولد وانما يتحقق يوم الحكم فلو مات الولد قبل يوم الحكم سقطت قيمته على الأول لا الثاني فلو استقرت حاملا فلا قيمة يوم الولادة اتفاقا (ص) (الالكبد) (ش) يعني أن غرم القيمة على الحر المغرور ما يمكن الولد يعتق على سيد أمه فان كان يعتق على سيد أمه فانه لا غرامة على الأب المغرور حينئذ القيمة ولده كما لو غرت الأمة أبيه أو أمة جده من أب أو أم أو أمة أمه بالحرية فتزوجها طائفا بها وأولادها ثم علم بعد ذلك برهافان الولد يعتق على جده وعلى جدته ولا قيمة فيه (ص) ولا ولا (ش) أي ولا ولا لجد ونحوه على الولد المذكور لأنه يعتق على سيد الأمة بالاصالة أي يتخلق على الحر به لأنه يعتق بالمثل حتى يكون فيه الولد وفائدة في الولد عن الجدم أنه يرثه بالنسب تظهر لو قيل به في الجدم لألام إذا لو بالنسب (ص) وعلى الفرور أم الولد (ش) عطف على المقدرا وهو عليه أي المغرور قيمة ولده يوم الحكم على أنه يرقى في غير ولده الولد والمدرور على الفرور في أم الولد أي في ولده الولد الغارة لو أجاز بيعه لا احتمال أن يموت سيد أمه قبله فيكون حر أو أحوال أن يموت قبل سيد أمه فيكون رقيقا (ص) والمدرية (ش) أي وتجب القيمة على الزوج المغرور وفي المدرية على الفرور على المشهور لا احتمال موته قبل السيد فيكون رقيقا أو بعده وبجملته الثلث فخر أو يحمل بعضه أو لا يحمل منه شيئا ففرق

في قوله وصورة الخ بمعنى أو (قوله وأمن صادق المثل) صدق المثل (قوله وتوالت أيضا) أي أن المسدونة توالت على الأول وهوان عليه الأقل فقد تأول ابن رشد والأكثر المدونة على هذا القول وهوان ابن القاسم في العتبية وتوالت أيضا على أن عليه الأكثر وقوله وأتذكر معنى العبارة وأنكر هذا القول أشهب وقال ليس لها إلا المسمى وليس المراد أنكار التأويل بل إنكار القول بتمامه غيره أن التأويل الثاني ليس هذا بل إنكاره فإداه الثاني أن عليه صادق المثل وإن زاد على المسمى ولم توالت المدونة على هذا القول (قوله اخترازا عما إذا أمسكها فعليه المسمى) هذا إذا كان المغرور حرا وأما إذا كان المغرور رقيقا فانه يرجع عليها بالفضل على مهر مثلها وإن أمسكها فان عليه صادق المثل فهو

يفارق الحر (قوله وتعتبر يوم الحكم) أي يوم الحكم بقيمة الولد (قوله الكبد) وعليه في أمه الجدم الأقل من المسمى وصادق المثل (قوله كما لو غرت الأمة أبيه) فالو غرت أمة الآن ولده فتزوجها وطمأ وهاجت منه ولده لمكها بتلذذه بالقيمة ولا قيمة عليه للولد ولا صدق لها ولا ينفسج النكاح (قوله لو قيل له) أي الولد (قوله وعلى الفرور) وأما ولد المبيعة فبغيرها معتق بعضه بغيره الأب قيمة البعض الثمن يوم الحكم وبفرغ قيمة ولا معتقة لاجل على الفرور لأن لاجل على رجاء العتق بالبقاء إلى الاجل وخوف موتهم قبل انقضائه (قوله وإحتمال) كذا في نسخة بأو وهي بمعنى الوالد (قوله على المشهور الخ) ومقابل يقول أن ولد المدرية يقوم بقيمة عبد وهو من ابن الموازي

(قوله فاحتمالات الرق أكثر) مثلاً لو كانت قيمته ثمانين وثلثين ويحتمل أن يكون رقاً خالصاً جالبين وسراً في حالة واحدة وبعضه حر وبعضه رق خالصاً في حالتين ونصف والحرية في حالة ونصف فاقسم اثنين وثلثين على ثمانية أنصاف فيض كل واحد أربع فيكون احتمال الرق عشرون وللحرية ثمانمائة وعشرون فغيرهم عشرين السيد الامم هذا تقريب (قوله وهو ليس بمفهوم شرط) الواو يعني أو أي أن عليه التصريح بالموافقة للخلاف أي بالقوة القول بالخالف الذي يقول لا يسط وهو أشبه القائل تعتبر القيمة يوم الولادة لا يوم سبدها تلف على سيده فلو مات الولد قبل يوم الحكم لم تسقط قيمته أو لأنه ليس بمفهوم شرط (قوله فانه لا يلزم الأب شيء) أي لا يلزم الأب شيء (قوله ولان ذلك) أي الاقتصاص أو الهروب قبل يوم الحكم بموته وذلك ان القتل كان قبل الحكم بالقيمة فماتت به من اقتصاص أو هروب يكون قبل الحكم بموته وذلك لانها قبل (٣٤٨) فعدنا الحكم بقيمته (قوله لانه اعتمد فيها بحكم) أي لم يكن متعدياً

حتى يكون السيد على الخاني  
شئ (قوله بالاقل من ثمة  
القيمة أو الدية) المناسب  
الواو مثلاً الدية ألف دينار  
وصالح بضمسائة والقيمة  
ستمائة مثلاً فان انحصار ثمة  
بأخذها السيد ويرجع  
السيد على الخاني بمائة  
التي هي ثمة القيمة فتتمة  
الدية خمسمائة وثمانمائة  
مائة والمائة أقل من  
انحصار ثمة فلو كانت القيمة  
اثنى عشر مائة يرجع السيد  
على الخاني بخمسمائة التي  
هي ثمة الدية فتتمة القيمة  
سبع مائة وثمة الدية خمسمائة  
والخمسمائة التي هي ثمة  
الدية أقل من السبعمائة  
التي هي ثمة القيمة فيرجع  
بثمة الدية (قوله اذا عفا  
الاب قولان) حاصله انه اذا  
عفا الاب قبل ان يتبع شئ  
والخلاف ان عفا في اتباع

مالاً يحمله الثلث من بعضه أو كله فاحتمالات الرق في ولد المدبرة أكثر منه في ولد ام الولد (ص) وسقطت  
بموته (ش) الضمير في قوله سقطت عائداً على قيمة ولد المدبرة وفي موته يحتمل أن يعود على موت الولد  
والعنى ان قيمته انما تعتبر يوم الحكم فذا مات الولد قبل الحكم سقطت قيمته عن الاب المفروض في كل  
ما هو مفهوم قوله فيعاصر يوم الحكم وصرح بالقوة الخلاف فيه وهو ليس بمفهوم شرط ويحتمل  
أن يعود على موت سيده ام الولد والمدبرة والمعنى ان سيده ام الولد والمدبرة اذا ماتت فان التقوم يسقط  
عن الاب لخروج الولد للحرية (ص) والاقل من قيمته أو ديتته ان قتل (ش) يعني ان ولد المدبرة  
المفروض اذا قتل قبل الحكم على أنه بقيمته فانه يلزم بأداء الاقل من الدية أو القيمة يوم القتل والدية تشمل  
الخطا وصلح العبد فان كانت الدية أقل من قيمته فلا يلزم الاب غير هاله انه هو الذي اخذته والدية غنية  
عين العبد وان كانت القيمة أقل من الدية فلا يلزمه غير هاله ما لو كان الولد صليفاً ولو اقتصر الاب أو  
هرب القاتل فانه لا يلزمه شئ لان ذلك قبل يوم الحكم بالقيمة واذا كانت القيمة أقل اذا هال الاب من أول  
نجوم الدية فان لم يلف الاول من الثاني وهكذا ولو تلف الاب الدية وهو عديم لم يكن للسيد على الخاني شئ  
لانه اعتمد فيها بحكم ولو صالح بأقل من الدية يرجع السيد على القاتل بالاقل من ثمة القيمة أو الدية وهل  
يرجع السيد على الخاني اذا عفا الاب قولان ويختص الاب من دية الخطا بقدر القيمة وبالساقب ينه  
وبين الورثة على الفروض (ص) أو من غره أو ما نقصه هان ألقته (ش) يعني أن الامة القاردا اذا  
ضرب شخص مطناً قالت جنباً ميا هو حية أي خرج الجنين كله منها هو حية فأخذ الاب قيمة من  
الخاني عشرة ديرة نقداً أو عبداً أو ولداً تساويه فان الاب يلزمه أن يكرم السيد الاقل مما اخذته من  
الغرة أو من عشرة قيمة أمه يوم الضرب فراه عشرة قيمة أمه وعبر عنه بما ذكر  
للاختصار اذا لا يعرف هنام قال الواجب في جنين القاردا ما نقصه هان كان هو قول ابن وهب في  
باب الجنائيات اما ان خرج بحاقفه الدية ويرجع فيه الى قوله الاقل من قيمته أو ديتته (ص) كبحرجه  
(ش) يعني ان ولد القاردا اذا برحه شخص أي خشي عليه فيمادون النفس فصالح ابوه على ذلك الجرح  
أو أخذته ان كان فيه شئ مقدس من الشارع فانه يكرم السيد الاقل مما قبض من الجناني وعما بين قيمة  
الولد صحيحاً ويجبر وحوامم جرح وذلك بعد ان يدفع الاب الى السيد قيمة الولد انقاصاً (ص) ولعمري تؤخذ  
من الابن (ش) يعني ان الاب اذا كان معسراً بأن مات أو فليس فان القيمة تؤخذ من الابن عن نفسه لانها

السيد الخاني وتظاهر هذا الخلاف في سوا موقع العرفي عند اخطا وهو ظاهر  
في العمد وما في الخطا فينبغي أن يتبع السيد الخاني (قوله ويختص الاب من دية الخطا) وكذا صلح العمد (قوله وبالي الخ) كما اذا وجد  
للولد ولد أو لولد (قوله أو من عشرة قيمة) أو يعني الواو وكذا يقال في نظائره وذلك لان الاقلية انما تكون بين شئتين (قوله وان كان قول  
ابن وهب في باب الجنائيات الخ) فانه قال في جنين الامة ما نقصه هان أو عرفت أم لا فذا علمت ذلك فالمناسب أن يقول اذا لا يعرف هنام قال  
عليه الاقل من غره أو ما نقصه هان كان ما نقصه هان قول ابن وهب في باب الجنائيات (قوله قيمة الولد انقاصاً) أي يوم الحكم مثلاً قيمته سلباً  
عشر وثلثين فاقسم ثمانين بقيمته خمس مائة وعشر فينظر الاقل من الامرين الذي قبضه من الجناني وما بين الفيتين يكرمه  
السيد بانه على قيمته فانقاصاً اذا كان قبض من الجناني خمسة فيدفعها الاب زيادة على قيمته ويجبر وحاظاً كان قبض خمسة عشر فيكرم  
عشر من بانه على قيمته ويجبر وحاظاً الصابط معاً ان أقل الامرين يكرمه الاب السيد بانه على قيمته ويجبر وحا (قوله فان القيمة تؤخذ) هذا

في

بناء على ان نسخة المتني بالتاء المشتقة من فوق والاولى قرأته بالتاء من تحت أي يؤخذ الملام الاب من قيمته أو الأولى على ما أخذت وما انفصلته  
 قيمته مجردا عن قيمته سالما (قوله من ترك الميث) كان الابن أو الاب وقوله كجناية أي انه اذا جنى جنايته فيها نسي فنؤخذ من تركه (قوله  
 من أولهما يسارا على المشهور) انظر المقابل وعبارته كسائر تهرام (قوله أي قيمة نفسه) القسط يطلق على المقدار لانه فلا حاجة الى أن  
 يقال وفي التعبير بالقسط تساهل لا يقتضي ان الجميع قيمة واحدة وان لكل واحد منهما مقداره طامع أن المراد القيمة (قوله رجعت القيمة  
 لسيدها) سواء كان هذا السيد هو الذي عقد الكتابة ابتداء أو آخر اشترى كتابة أمه (٣٤٩)

قيمة الولد للشيء ان اشترى مالها  
 أو اشترى الولد لغيره من كاتب أمه  
 تبعه لا يحق اقامه من يدين كاتبها  
 فانه يفرم قيمته المستحقها (تتبعه)  
 بقي أولاد المقتة لا حصل فقته  
 قيمة خدمتهم على أنهم أحرار عند  
 ذلك الاجل (قوله وقبل قول  
 الزوج انه غر) لانه ادعى الغالب  
 (قوله يعني ان الزوج الحسر) أي  
 الشامل للرجل والمرأة (قوله بين  
 كافي بدشرح الشامل) ونظر  
 الخطاب في العين وقيل بلا عين  
 وانظر ما أراد بدشرح الشامل هل  
 هو شرح السطري (قوله ثم اطلع  
 السليم على عيب العيب) اطلق  
 العبارة وهو طريقة ابن الفاسم  
 وقدمه عبد الملك بما اذا كان موجب  
 انقياسها وأما لو كان موجب  
 انقياسها بان كان العيب بالرجل  
 فليس كالعديم بل تأخذ منه ما دفع  
 له وهذا التفصيل يفيد ما في الخلع  
 عطف على ما ردي فيه المال اليها أو  
 لعب بخيار وهو هو الموافق لما في  
 المدونة أيضا والحاصل ان المصنف  
 منى هنا على قول ابن القاسم في  
 الاطلاق ومنى فيما يأتي على قول  
 عبد الملك ورجح حجج الاقوال

في معنى الفساد وهو أوله ولا يرجع بشئ منها على أبيه وكذلك الاب اذا غر مها فانه لا يرجع  
 بشئ منها على ولده ويحاصص بها غر ما انفلس وتؤخذ من ترك الميث كجنايته ودل قوله ولعده  
 الخ أنهم ما لو كانا ملين أن القيمة تؤخذ من الاب فان كانا مبررين فانها تؤخذ من أولهما يسارا  
 على المشهور ولو بعد بدل الابن بالولد لكان أحسن كافي المدونة وكما عبره هو في قوله بعد (ولا  
 يؤخذ من ولد من الأولاد لاقطه) المرتب على الاب أي اذا تعدد الولد وكان الاب معد ما فهم  
 المعسر والموسر فانه لا يؤخذ من الولد الموسر لاقطه أي قيمة نفسه لا قيمة من أعسر من أخوته  
 ولان غاب منهم أومات فليسا كالحالة يؤخذ بعضهم عن بعض (ص) ووقفت قيمة ولدا المكاتب  
 فان أدت رجعت للاب (ش) صورة المسئلة غرة الامه بالمر به فقتر وجهها على ذلك وأولها علم  
 بعد ذلك وثبت اسمها كتابة فان أولادها تؤخذ قيمتهم على أنهم أحرار فوضع على يدين فان أدت  
 الام كتابها خرجت حرة وترجع القيمة للاب لان العيب كشف انها عند عقد الكتابة كانت حرة  
 وان عجزت عنها أو عن بعضها رجعت القيمة لسيدها لكشف العيب عن رقها وأعمالها يقوم ولد  
 المكاتبه على غروره كولد أم الولد المدبرة بل يقوم على انه رقيق لانه أدخل في الرق منهما الأثر إلى  
 قولهم المكاتب عديم ما بني عليه درهم (ص) وقيل قول الزوج انه غر (ش) يعني ان الزوج الحراز  
 ادعى على السيد أو على الأمة أنهم ما غر بالحرية وكذا ما وقال بل أنت علبت بعدم الحرية فاقول  
 قول الزوج بين كافي بدشرح الشامل (ص) وولطفها أو ما تأتم اطلع على موجب خيار  
 فكالعدم (ش) يعني ان الزوج اذا اطلق زوجته ثم اطلع السليم على عيب المعبوب فيدفع الزوج  
 لها الصداق كاملا لان كان دخلا بها أو نصفه ان لم يدخل بها أو بصير العيب كالعديم وكذلك لو مات  
 أومات أحدهما فلا قيم لورثة السليم على ورثة المعبوب ولا للحي على ورثة الميت والارث ثابت  
 بينهما فخرط السليم في الفحص عن حال المعبوب بالموت بكل الصداق سواء دخل بها أم لا وفي  
 كلام تت نظر (ص) وأولى كتم العي ونحوه (ش) أي مع علم شرط الزوج السلامة مما  
 ذكر لان السكاح مبني على المكارمة بخلاف البسم وانما وجب فيه تبين ما كرهه المشتري (ص)  
 وعليه كتم الخفي (ش) يعني ان الولي يجب عليه كتم الفواحش عن وليته سواء كانت زنا وغيره  
 من سرقة ونحوه وانظره ولو اشترط الزوج السلامة من الخفي (ص) والا تصح منع الاجتم  
 من وطء امه (ش) يعني ان الانسان اذا اشتبه بالجدام فانه يمنع من وطء امه لان ذلك يضرب من  
 حيثئذ والمنع المراد به هنا الحيولة والبرص بمنزلة الجذام بجماع العلة كافي الطرور والزوج  
 أولى بالمنع من الامه لان تصرفه في الامه أشد من تصرفه في الزوجة (ص) ولغيره يفرد الولي

(٣٣ - خشي ثالث) بعض شيوخنا وماتها هو الصواب (قوله وفي كلام تت نظر) لانه جعل اذا دخل بها عليه نصف  
 الصداق (قوله الخفي) بفتح على الخاف في نسخة منقولتها الصحة من المختار (قوله ونظره ولو اشترط الزوج السلامة) لم يرضه عجم  
 بما حاصله لانه لا شرط السلامة وجب اعلامه بذلك (قوله اذا اشتبه بالجدام) فيه اشارة الى تقيد كلام المصنف بغير اشتد جدامه لوافق  
 القتل ونظر فيه هل المراد بالسيد المتحقق كونه جداما أو برصا أولا والتظاهر ان المراد الثاني لا المتحقق كونه جداما والظاهر لا نفقة  
 لانه انما الجذام أو الارص حيث منعت نفسها من خوف العدوى (قوله والمنع المراد به الحيولة) والتظاهر ايضا انه يحرم عليه ذلك واذا وجدها  
 ابتغى فان اراد به ما لم يشترط فليرد بها وان ردها فلا صداق لها ان لم يكن يتن بها وان بنى بها فليس صداقها ويرجع بها على من غر فان كانت

هي الغارة ترك لها ربيع ذباورد متمايق (٣) والقبيلة بكسر الهمزة وفتح المعجمة وتشديد المنة التحية وسكن بعض اللغويين فتح الهمزة وكسر الغين بنت الزنا (قوله لا اله الا رب) لا يعني ان مفهوم أول كلامه هو آخره تعارضان في الفارسي المنتسب للعرب وكلام ابن عرفة يفيدان المعنى مفهوم الثاني (قوله اني قد علمت العرب) المراد بها القبيلة لا خصوص القحط كائنته في باب الخنايا (قوله من قبيلة أخرى أدنى الخ) الأرجح ان لها الردى وبعده أدنى من انتساب أو اشتراط فالانتساب غلبة الشرط سواء كان أدنى من قبيلة أو مساويا لها أو أعلى فهذه ثلاث صور ولارد لها ان وجدت من قبيلة مساويا للانتساب أو اشتراط أو أعلى ولو كان أدنى من قبيلة ثم ان يجري فيما اذا كان المشتراط الرجل مثل ما جرى اذا كان (٣٥٠) المشتراط المرأتمن التفصيل المتعذر كما قلناه عجم (قوله والمراد الخ) الظاهر ان

العرب يستعمل في ظاهرها والاشمال الفارسية (قوله غير مدخول عليه) لا يعني انه في الكل مدخول عليه أي يجوز لصوره (قوله بخلاف الغرور) هذا انما يظهر في صورة واحدة وهي تزويج الامة اطهر

فصل ولان كل عتقها فراق العبد (قوله عاطفاه الخ) أي ولا يمنع الفصل من العتق قوة ولان كل عتقها أي بتلافي مرة أو مرات بان أعنت السيد جميعها ان كانت كاملة الرق أو باقية ان كانت بمصعة أو عتقت باداء كائنها أو كانت مدبرة وعتقت ممن نلت ماله أو أم ولد وعتقت من رأس ماله احترازا عما اذا لم يكمل عتقها بان صارت بمصعة أو مدبرة أو مصعة لاجل أو مكاتبه أو مستولفة كما اذا كان عنده أمة متزوجة بعد وزل عنها القصة مثلا فوطئها السيد استبرأ لها من ماله العبد بمصعة وأنت لو لم تكن أم ولد وان كان هذا الوجه لا يجوز أفاده محشى نت (قوله فقط) أي لمن كل عتقها فقط فراق العبد فقط (قوله ولها فراقه) هذا اذا كانت بالغة رشيدة ونظر السلطان

المنتسب لا للعرب الا القرشية تتزوج على انه قرشي (ش) يعني ان الرجل اذا تزوج امرأة وقال لها اني من القبيلة القلانية يعني انه انتسب اليها من العرب فتزوجته على ذلك فلما دخل بها وجدته غير عربي أي وجدته مولى أي عتقا لقوم من العرب فله بنت اخبار لها في رده وعنده فلو وجدته عربيا لانه ليس من القبيلة التي انتسب اليها من قبيلة أخرى أدنى منها فانه لاخبار لها وأما القرشية تتزوج رجلا على ان قرشي فتصدم بالافرشا فلها ان ترد عن ابن القاضم لان ريشا بالنسبة لغوهم من العرب كالعرب بالنسبة للموالي والمراد بالعرب من لم يتقدم عليها لرحل واحد وليس المراد من تكلم باللغة العربية وإما كان لها ردم المولى مع انه قدم ان المولى والاقبل جاهوا غير الشربف كف لانه هنا وقع رورور يرشد لذلك قوله المنتسب ولما أنهي ما أراد من الكلام على السبب الا ان القضاة والفقهاء والعلماء والغرور شرع في الثالث وهو العتق وأخبرهم بالضعف سبب الفرقه فيه لان الاخبار فيه ما تكل من الزوجين وفي هذا للزوجة فقط ولان السبب فيما غير مدخول عليه وهذا مدخول عليه وبلوا الزكاح فيه مع العلم بالرق من الزوجين بخلاف الغرور فقال

فصل في اتمام الكلام على أسباب المصارف وهو العتق عاطفاه على قوله قبله ولعبر بدم المولى بقوله (ص) ولان كل عتقها فراق العبد فقط بطلقة بائة (ش) يعني ان الامة اذا صارت حرة وهي تحت عتد كلا أو بعضها فان لها ان تبقى تحتها ولها فراقه بطلقة بائة على قول الاكثر سواء بنت الواحدة أو أجمعتهما بان قالت اخترت نفسي فقط أو بغير ان لا معنى للقول بانها ربيعة اذ لو ملك جعتهما لم يكن لاختيارها معنى ولها ان تقضي بان تنكح كاهي رواية الاقل للدونة ورجع اليها ماله فقط (أو اثنتين) أشار لرواية الاقل فليست أو للتصيير (ص) وسقط صداقها قبل البناء (ش) لما أطلق المؤلف في الفراق فمثل ما كان قبل البناء بعده وكان الحكم بالنسبة للسداد مقترفا أشار اليه الا ان والمعنى ان نصف صداقها سقط عن زوجها العبد اذا اختارت زوجته التي صارت حرة فراقه قبل البناء لانه ما من قبلها ولو اختارت المقام معه لم يسقط لانه ما من أموالها فتبعها اذا عتقت الا ان يكون السيد أخذها واشترطه قبل العتق كما يأتي (ص) والفراق ان قبضه السيد وكان عديما (ش) يعني ان السيد اذا قبض صداق أمته من العبد ثم جرح عتق أمته قبل البناء وكان السيد عديما يوم العتق فانه لا يثبت للزوجة المذكرة خيار ونصير زوجة حرة تحت العبد لان السيد لما قبض صداقها وهو عديم صار دينا عليه فلم يكتف من الخيارات واختارت

الصغيرة بالصلح وكذا السفينة ما لم تداروا لاختيار نفسها ولورضت الصغيرة معه لم يلزمها على قول ابن القاضم ان لم يكن حسن نظر ولزمها على قول الأشهب (قوله ولها ان تقضي بان تنكح كاهي) المعنى انه اختلف في لزوم ما زاد على الواحدة بعد الوقوع وأما ابتداء فتنتي على انها تزوج بالواقع واحدة فقط وهذا استبعد محشى نت كون أو أشار للخلاف بأنه لم يعد له في التصيير على القول المرجوح عنه (قوله اذا اختارت زوجته الخ) هذا يشير الى أن قول المصنف قبل البناء من متعلقا بسقط بل متعلق بمعدوف وهو اختارت الفراق (قوله لان السيد لما قبض صداقها وهو عديم) لا يلزم ذلك بل المدعى على أنه كان عديما يوم العتق ولو كان وقت قبض الصداق مليا

(٣) قول المحشى والقبيلة الخ هذه العبارة سابقة في بعض النسخ وهو الصواب وكان المحشى نقل عبارة عبد الباقي فوقع فيها اسقاط وتجرى من النسخ ومضاهم معنى من البناء ولارثه ان وجدها منه تزاولها والمراد بقوله لقيه بكسر الهمزة وهي لام الجر وفتح الغين وحكي بعض القومين كسرها وتشديد التحية أي لنكاح حرام وضد رشدة بفتح الراء وكسرها أي لنكاح حلال اه كتبه محممه

وخلاصة ما هنا ان عجم والشيوخ سألوا يقولون وكان عبد الجبار يوم العتق والشيوخ ابراهيم يقول وكان عبد الجبار يوم العتق واستمر معه وهو يرجع لماله عجم والشيوخ سألوا كما هو ظاهر وقال الشيخ اجدو كان عبد الجبار حين القيام وان كان حين العتق ملياً بمناجاة من أعنتق وهو ملي عليه ديون سابقة وكان موصراً بها حين العتق ثم قام عليه أربابها في حال عدمه (قوله ان بني العتق الموجب لخيارها) أي واذا اتفق العتقا اتفق الخيار فصار ثبوت الخيار يؤدي إلى الخيار فتضع قولة وما أدى ثبوته أي والخيار الذي أدى ثبوته إلى نفسه أي في الخيار بني العتق (قوله لانه اذا كان الخ) تعليل لقوله ففيه الحذف (٣٥٩) (قوله جلة ماضوية) أي حالية (قوله فلذا افتقرنا قد) أي لاجل كونها ماضوية حالية (قوله وبعدها) أي بعد البناء لها (قوله ولو في نكاح تفويض) (قوله وهي مفوضة) جلة حالية من فاعل رضيت أي في حال كونها منكوحة تفويضاً وفي قولة مفوضة تسامح لانها ليست مفوضة وانما المفوض نكاحها فلا يرى بها قبل الفرض فلها صدق المثل رضيت أم لا (قوله فرضه بعد عتقها) وأما ما فرضه قبل عتقها واشترطه السيد فانه يعمل به والحاصل انه اذا أعنتقها السيد قبل فرض الصدق ثم فرض لها بعد العتق ولم يكن بني بها قبل العتق فصدقها لها ولو اشترطه السيد (قوله الان) يأخذ السيد أي قبل عتقها من الزوج (قوله وجملاً لانتزاع) (قوله أو بشرطه) راجع لقوله فبعد لها أي الان يشترط السيد لنفسه بعد ما ملكته قبل عتقها وأما ما ملكته بعد عتقها فلا يفيد اشتراطه فظهر صورتان اشترط ما ملكته قبل العتق واشترط ما ملكته بعد العتق فلا يفيد في الثاني ويشيده في الاول وأما ما اشترطه في حال عتقه لها قبل البناء في نكاح التسمية فالظاهر ان يقال يعمل بشرطه فأي يستحقه وفيه يرى

نفس ما وقع الفراق ووجب الرجوع على السيد والامالة سواها وعليه من سابق على العتق وهو الصدق وهو مانع من العتق فيجب سبها في ذنبه فصار خيارها يؤدي إلى بني العتق الموجب لخيارها وما أدى ثبوته إلى نفسه أنتفى فقوله والفراق عطف على صدقها والموضوع عنه وقع العتق قبل البناء ففيه الحذف من الثاني دلالة الاول عليه لانه اذا كان قد بقي المعطوف عليه لا يلزم جريانه في المعطوف أي وسقط اختيار الفراق قبل البناء ان كان قبضه أي الصدق السيد قبل عتقها وقد كان عبد الجبار حين عتقه جلة وكان عبد الجبار ماضوية فلما قدرنا قدما ما لو حصل ذلك بعد البناء كان لها الفراق لانها استصقت الصدق بالمس (ص) وبعدها (ش) يعني أن الامة اذا اختارت نفسها بعد كمال عتقها نعت العبد بعد البناء فانها استصقت الصدق ويكون لها الان يأخذ السيد أو بشرطه فانه يكون له كما في (ص) كما لرضيت وهي مفوضة بما فرضه بعد عتقها لها (ش) التشبيه في أن الصدق يكون الامة لا السيد واشترطه وصورة المسئلة كما قال المؤلف زوج أمته نكاح تفويض ثم يخرج عتقها ثم فرض الزوج لها صدقاً ورضيت بالمقام معه وذلك قبل البناء فان الصدق يكون لها لانها ملكته بالقرينة المتأخرة عن العتق والسيد انما له انتزاع المال الذي ملكته الامة قبل العتق وهذا العمل ملكته بعد عتقها ولهذا لو مات الزوج أو طلق قبل أن يفرض لها لم يكن لها شيء من الصدق فقوله بما فرضه متعلق برضيت وقوله بعد عتقها متعلق بفرض فهو مال يحدد لها بعد عتقها (ص) الان يأخذ السيد أو بشرطه (ش) هو راجع لقوله وبعدها (ص) وصفت ان لم تكنه أنها ما رضيت وان بعد سنة (ش) صورة المسئلة كما قال المؤلف أن السيد يخرج عتقاً أمته وهي تحت عبس وسكنت مدته والحال انهم لم تكنه فيها ثم طلبت الفراق بعد ذلك وقالت أرض بالمقام معه وانما سكت لا تطرق بنفسها فانها تصدق في ذلك ولا يمين عليها فقوله وصدقت أي في دعواها انها ما رضيت بالبقاء معه وان سكوتها لم يكن ناشئاً عن رضا وان بعد سنة أي بعد الوقوف كما لو وقفها الحاكم هذا للمدعي لا أو غفل عن ذلك ان عرقه ونقل ابن عبد السلام سقوط خيارها بطول المدّة ونقله عن العتبية انها تختلف وأن بعضهم أجرا على أيمان التهمة لا أعرفه انتهى (ص) الان تسقطه أو تمكته (ش) هذا راجع لقوله وإن كل عتق الخ أي الان تسقط خيارها بان تقول أسقطته أو اختارت المقام معه فلا خيار لها بعد ذلك وكذلك اذا مكنته من نفسها طاعة كما يشعر به التمكن من الوطء أو من مقدماته ولو لم يفعل ويدخل في قوله أو تمكته ما اذا تلذذت بالزوج لانه اذا تلذذ مع محاولة لها يكون مسقطاً فأمر بما اذا تلذذت به دون محاولة (ص) ولو جعلت الحكم لا العتق (ش) يعني أن الامة اذا عجلت بعتقها وأسقطت

خلاف هل قلنا بالبعد الكل أو النصف أو لا تلك شياً (قوله ونقل ابن عبد السلام) حاصلة أن ابن عبد السلام ذكر قولين أو له ما انه يسقط خيارها بطول المدّة الثاني وهو العتبية انه لا يسقط بل لمحض وقوله وان بعضهم أجرا على أيمان التهمة أي ونقل أن بعضهم الخ لا يقيد كونه عن العتبية بل بدونه أي أن الزوج اتهمها على أنها أسقطت حقها حين مكنت تلك المدّة ولا كراه ما عتقها لان القول قولها بغير عين وقوله أجرا على أيمان التهمة أي بالعتق وجهها (قوله الان تسقطه) ولو شطبه وكذا الصغرة اذا كان الاسقاط حينئذ نظراً لها أو لا يلزمها كما تقدم (قوله ولو جعلت الحكم) بأن لها الخيار أو بان عتقها طاعة ميسقط وان لم يشتر الحكم عند الناس

(قوله كوطه المملكة الخ) نثبه في انه يعاقب أي قبل عليها بالتغيير أو التملك وقبل علم ذات الشرط بزواجه مثلا كأن قال لها ان تزوجت عليك فأمره بذلك فتزوج عليها ثم وطئها قبل عليها بالزواج (قوله ولو ادعى عليها العلم وخالفته) بأن تصادف على المسبب والطرح وتختلفا على ما عتق فالقول قولها هذا أصوره فان ادعى عليها الاصابة وخالفته فان أنكرت الخلو فالقول قولها وعينها وان اعترفت بها فالقول قولها مع عينه وان صادفها (٣٥٣) على المسبب وادعى الطرح وادعت الاكراه فالقول قولها مع عينه وأما

لو نسبت العتق فلا تعذر بذلك (قوله ولها الا كثر من المسمى الخ) هذا ان كان نكاحه حصصا أو فاسدا لعقده فان كان فاسدا لم ينفذ فيه وجب لها بالنسبة مهر مثلها انفاقا فاقاله الخطاب (قوله ونظام الخ) هذا يعارض صدره ولا يعارض في له هكذا ومفادهم رام ترجيح هذا التعميم وهو ظاهر (قوله معذورة) لازم لقوله معذومة (قوله أو بينها) ولو كان تأخيرها لحض فتقوله الا في التأخير لم يفسد على حيث لم ينفذ قبل ذلك (قوله أو بينها الخ) اغنا كرم الرب عليه قوله لا يرجي والا فسلم أن الاختيار لا يكون الامع وجود العصمة (قوله فلم تختر حتى أباها) أي لو اختلف الصداق اطلاقها قبل اختيارها نفسها ولا يدخل هذا تحت قوله بسقط صداقها قبل البناء لانه قدما اذا اختارت فراقه قبل طلاقها (قوله معطوف على التوهم) أي مع التوهم أي معطوف على قوله أن تسقطه مع توهم حرف الجر (قوله أو عتق) ظاهره وان لم تعلم هي بعتهما ولكن الفراق الذي ذكر بين التأخير للحض وغيره ربما يشير بان المسئلة في العالة (قوله عتق بصيغة الماضي) أي لا بالمصدر عطف على رجي فانه

خيارها ومكنت زوجها فانه يسقط خيارها ولا قيام لها بعد ذلك ولو قالت كنت أجهل ان التمكن يسقط خياري ولا تسقط بالجهل أمانة جعلت العتق ومكنت من نفسها فان ذلك لا يسقط خيارها وهي باقية على خيارها العذر باعدهم عليها بعتهما وفي معنى يعاقب الزوج ان وطئها علما بالعتق والحكم كوطه المملكة والخيرة وذات الشرط قبل أن تختار ولو ادعى عليها العلم وخالفته لكان القول قولها محمد بن يمين كافي الجواهر (ص) ولها الا كثر من المسمى وصداق المثل (ش) يعني أن الامة اذا كمل عتقها تحت العبد قبل البناء لم تسقط هي بعتهما حتى وطئها العبد ثم علت بذلك فاختارت الفراق فانه يلزم لها حينئذ الا كثر من المسمى بينهما من صداق المثل لانها وطئت وهي حرة فان كان المسمى هو الا كثر فقد رضي به على انها أمة فرضا به على انها حرة أخرى وان كان صداق مثلها كثر من المسمى فيدفعه لها وجوب الامة فبعضها وظاهر كلام المؤلف أن لها الا كثر سواء اختارت الفراق أو البقاء كان الزوج عالما بعتهما أم لا كما قررنا لم يزد هنا وليست كسكنها لغار المتقدمة في قوله وعليه الاقل من المسمى وصداق المثل مع الفراق ومع الامساك لها المسمى كما مر لان تلك فارة متعدي وهذا معذومة معذورة ومحل كلام المؤلف أن العتق وقع قبل الدخول بها أو الانفس لها الا المسمى فقط لانها استحقته بالمس (ص) أو بينها الأرجح (ش) عطف على قوله الآن تسقطه الخ والمسمى أن الامة اذا كمل عتقها تحت العبد فلم تختار حتى أباها فانه لا خيار لها بعد ذلك لزال عمل الطلاق لان ابقاها الطلاق بعد ذلك لا يعمل له أمالو كان الطلاق الذي أوقعه الزوج رجعيًا فانه لا يسقط خيارها ولها أن تختار الفراق لتسقط رجوعه ويطلق طلاقها وهو طلاقه ثانية بانه وقوله لا رجعي معطوف على التوهم أي توهم حرف الجر أي باسقاطها أو عتقها أو بينونة لا رجعي (ص) أو عتق قبل الاختيار (ش) عتق بصيغة الماضي يعني أن العبد اذا اعتقه سيده قبل أن تختار الامة فراقه فلا خيار لها حينئذ لان سبب خيارها انصاف زوجها بالرق وحيث زال رقبه سقط خيارها والحكم بدور مع العلة وجوده عندما (ص) لا تخير لمحض (ش) يعني أن الامة اذا كمل عتقها تحت العبد في حال حضها أو منعها من ابقاع الطلاق في حال حضها وأمرها بتأخير ابقاع الطلاق الى انقضاء زمن حضها فاعتقت العبد قبل فراغ زمن حضها فان ذلك لا يسقط خيارها لان معذورة بالتأخير على المشهور ثم ان الاستثناء من معنى قوة أو عتق الخ أي فان اختارت الفراق حتى عتق سقط خيارها الا لتأخير لاجل حض فقد استثنى تأخير من تأخير (ص) وإن تزوجت قبل علمها ودخولها فانت بدخول الثاني (ش) يعني أن الامة اذا عتقت تحت العبد فاختارت الفراق وتزوجت بغيره ثم ثبت بالينة أن زوجها عتق قبل اختيارها نفسها ولم تكن قد علمت بذلك حتى دخل بها الزوج أو تلوذ بها فانها انفوت على الاول بذلك حيث لم يكن عنده علم كذا الاولين ولا مفهوم لقوله ودخولها

لا يصح كما هو ظاهر (قوله الا لتأخير لمحض) فان أوقعت فراقه في الحضر لم يعر على الرجعة لانها مطلقة بانه أي (قوله على المشهور) ومقابلها ما صوره القمى من سقوطه (قوله ثم ان الاستثناء الخ) ظاهره انه مستثنى من قوله فان أخوت الخ وفيه تسامح بل من محذوف والتقدير فان أخوت سقط خيارها في كل حالة الا في حالة التأخير لمحض (قوله قبل علمها الخ) والاصل عدمه ان تنازعانه كذا الاولين في تنبيه كلام ابن الحاجب والشراح فيبدان هذا فيما اذا كان الزوج غائبا أو أمانا كان حاضرًا فالنص لا يفتقر بدخول الثاني واستظهر أن عتق العكس وظاهر ما في شرح تنبيه العموم (قوله حيث لم يكن عنده علم) بأن الاول عتق قبلها

وأنه سقط خبارها (قوله ولهان أوقفها الخ) أي الزوج عند الحياكم محض معتقدها وإذا عتق العبد زنت سقط خبارها (قوله في المذاكرات) كأن يجمعهما وفي لجة فينذا كروا في العلم (فصل الصدقات) (قوله الركن الخامس وهو الصدقات) مأخوذ من الصدق ضد الكذب لأن دخوله بينهما دلائل على صدقهما ومعنى كونه ركناً أنه لا يبيع استقاطه لأنه يشترط تسميته عند العقد فلا بد أن يصح نكاح التفضيل ولم يقع فيه تسمية (قوله اثباتاً) كالطهارة والانتفاع وقوله ونفياً أي كالتزويج وأنت خبير بأنه يلزم من اشتراط اثبات انتفاع التني (قوله وتر) بمحترق وقوله والمعلومية (قوله على التيقية) وأما بيع العرق التي لا يبيدها على القطع فانه يجوز (قوله انه يجوز النكاح على الشورة) أي يجوز نكاح امرأه على أن يعطيها جهاز بيت كإثبات (٣٥٣) تصويره (قوله وأعلى عدمن

ورقيق) كأن يجعل لها أربعة من الارقالو يطلق (قوله أعطيت السكة الغالبة) بأن يجعل لها عشرة دنانير ويطلق ويكفي في البلد محبوب ومجدي وراعي فتعطي العشرة من الغالب (قوله كزوج برقيق لم يذ كر حراناً) تعطي من الأغنياء كان والا حسن جميعها بالسوية وأراد بالسودان ما يشمل الحبس أو أراد بالحرمان ما يشمل الحبس (قوله كالبيع) أي يجوز أن يبعد الشراء على الإلزام على عبد يختاره المشتري من عبيد معينة (قوله بهذا العام) أي الصدق وقوله أي ان هذه الصورة الخ شديد من تشبيه أحد المتغيرين بالآخر لأن تشبيه الخاص بالعام (قوله يريد وهو حاضر) أي العبد المختار يشترط أن يكون حاضراً وأن يكون محلاً للبايع والزوج ولا بد أن يكون المختار منه متعدد أو مثل الحضور غيبة العبد المختار منهم إذا صفوا (قوله أما لو كان العبد غائباً) أي الذي يختاره من عبيد غائب فلا بد من وصفهم أي وصف العبيد الذين يختار منهم واحد وهذا ظاهر عبارة الواقع ليس كذلك لأن كلام ابن

أي وقبل دخول الزوج الأول بها لا فرق بين أن يكون دخل بها أولاً فعلى الوجهين نفوت بدخول الزوج الثاني بها أولاً فلهذا يعلم (ص) ولهان أوقفها آخر نظير فيه (ش) يعني ان الأمة اذا كمل عتقها تحت العبد فاعفها زوجها بمحضرة العتق وقال أما ان قصداً بنى أي تختار المقام معي أو الافراق فقالت أمهلوني حتى أقطر واستشري في ذلك فاعفها بحجاب لثقت والتأخير موكول الى اجتماع الامام فواقع للزاري في المذاكرات من محمد بن عبد الله أيام ضعف وقوله تنظر فيه صفة تأخير ثمانية لافقة لها في مدة التأخير لان المنع منها ولما انتهى الكلام على أركان النكاح الأربع شرع في الكلام على الركن الخامس وهو الصدقات وأخر مطول الكلام عليه فقال

(فصل الصدقات كالئن) (ش) يعني ان الصدقات يشترط فيه ما يشترط في الفتي اثباتاً ونفياً فيشترط فيه الطهارة والانتفاع والقدرة على التسليم والمعلومية لاخر ولو كانت الزوجة ذمية ولا أتق وقرعة لم يبدصلها على التيقية ولا يلزم أن يعطي المسمى حكم المسمى به من كل وجه لان العرق في هذا الباب أوسع من العرق في البيع الأثرى أي يجوز النكاح على الشورة وأعلى عدد من رقيق كإثباتي وبعضهم كتب على قوله كالئن أي في الجواز وعدمه لا في الجواز ووزن ربيع ديناراً اهـ وإذا سقط ذكر سكة الدنانير والدرهم أعطيت السكة الغالبة يوم النكاح فان تساوت أخذت من جميعها بالسوية كزوج برقيق لم يذ كر حراناً ولا سوداناً في البيع بقسدين لم يكن غالب (ص) كعبد يختاره هي لاهو (ش) الاحسن تفريعه بالفاء كقوله ابن الحبيب ونصه به ما مر فيوزع على عبد يختاره لا يختاره كالبيع التوضيح لانها كانت هي المختارة فقد دخل على انما أخذ الاحسن فلا غرر بخلاف ما اذا كان الزوج المختار وقوله كالبيع تشبيه لافادة الحكم وقوله كعبد الخ تمثيل أو تشبيه أي ان هذا الخاص مشبه بهذا العام أي ان هذه الصورة مشبهة بغيرها من صور الصدقات المستوفى لشروط الفتي المستفادة من قوة الصدقات كالئن وقوله كعبد أي على عبد غير موصوف كقوله المؤلف يريد وهو حاضر أمالو كان ثابته لا يجوز حتى يصفه كقوله ابن الحبيب ولقوله أمالو كان العبد غائباً فلا بد من وصفه والافسد (ص) وضعته (ش) أي ان ضمان الصدقات اذا ثبت هلاك كفتان المبيع وقد علمت ان البيع نارة يكون صحيحاً وتارة تكون فاسداً وكذلك النكاح فان كان النكاح صحيحاً فان الزوجة تضمن الصدقات بمجرد العقد وان كان فاسداً فلا تضمنه الا بالتبعض وهذا ما لم يحصل طلاق قبل الدخول والافسادي

الحاجب فيما اذا كان المبيع عبداً بعينه ثابته لا يجوز بيعه الا اذا وصف لكن هذا اذا كان له عبيد ثابته وصفوا فهل يصر النكاح على ان يختار واحداً من هؤلاء العبيد الموصوفين بالصفة المثلثة هو الظاهر (قوله اذا ثبت هلاك) أي أو كان عملاً لا يباع عليه (قوله تضمن الصدقات بمجرد العقد) أي اذا تلف ذلك الصدقات ولو كان بيد الزوج فضمها لهما من الزوجة أي يفسخ على الزوجة والفرض انه عملاً لا يباع عليه أو يباع عليه وقام على هلاكه كينة (قوله وهذا) أي ما تضمنه من قوة فان كان النكاح صحيحاً الخ (قوله والافسادي) أي في قول المصنف وضعتان ثبت هلاكاً أو كان عملاً لا يباع عليه منها الخ فإذا حصل طلاق قبل الدخول والفرض ما ذكر من كونه ماعاً يباع عليه وقامت على هلاكه كينة أو كان عملاً لا يباع عليه وحصل تلف فمما سواه كان بيد الزوج أو بيد الزوجة في ضاع من يده لا يفرم





أى وهو ما زاد على الثلث وقوله أو ما فيه ضرر أى وهو الثلث فدون الذى فيه ضرر وقوله فلزم الباقى حصته من الثمن هذا فى البيع وأما فى الصداق فبرجع ببقية فإذا علمت ذلك فتقول هذا بخلاف لسانى فى البيع من أن الثلث من حيث الكثير وسأبقى فى البيع أنه إذا استحق جزءه شائع فى الدار فإن كان الثلث فأكثر فغير المستحقين من الرأخ أخذ جميع ثمنه وانكس بالباقي عاشو به من الثمن فى الكثير كالثلث فأكثر مطلقا انقسم أم لا اتخذ فقله أم لا أقل من الثلث لم ينقسم ولم يتخذ فقله فان انقسم واتخذ فقله فليزله الباقى عما ينوبه من الثمن (قوله وبقره فان فى كيفية الرجوع) راجع للثلثين المشار إليهما بقوله ففى استحقاق وقوله وبشويان أيضا (قوله وأما استحقاق المعين) كما إذا كان المبيع متعددا واستحق بعضها المعين (٢٥٥) (قوله أى نقول النصف) وأما النصف فغيره فان كان

الباقي أكثر من النصف لزم الباقى ببقية من الثمن (قوله وخبر المرأة الخ) مفاده أنه إذا كان النصف فأقل يتعين أن ينكح بالباقي ويرجع ببقية المستحق (قوله أو عرض) أى معنى أو موصوف وقوله فلا ينفق النكاح بل يرجع عن التلى ومثل القوم الموصوف وبقية المقدم المعين وقوله وغيره إشارة لعدم المحيل والموزون والمعدود أقسام التلى والحاصل أن التلى ما حصره كبل أو وزن أو عدد والفرق بين أن يستحق كل التلى أو بعضها (قوله وفى بيع السلعة بالسلعة) أى المقسومتان المعينتان وأما التلىان المعينتان إذا استحق أحدهما أو واحد مع باقى البيع ينسخ حينئذ وإذا بالسلعة ما شمل المقدم والتلى أو غيره يقوم مقامه (قوله وفى البيع ينسخ) أى حيث وقع على عينه وقد نصير القاضى عما ضى فى تصوير المسئلة لأنه إن كان ثمنها قافلا التباس وإن لم يفتحقها فهو فاسد وكأنه ما وقع على ما فى السماع من جواز بيع قفلا التلى إذا كان ثمنها يفتحقها أو رأياها

والتمسك وبقره فان فى كيفية الرجوع فى أنه فى البيع يرجع بالثمن أو بعضه وفى النكاح يرجع بالقيمة أو بعضها هذا حكم الجزء الشائع أما استحقاق المعين فان كان كثيرا أى فوق النصف وجب رد الباقي فى البيع وخيرت المرأة فى النكاح فى رد الباقي وترجع ببقية الجميع أو التماسك به وترجع ببقية المستحق وبقره النكاح من البيع فممن تزوج بكيل أو موزون أو عرض أو غيره فاستحق قبل البناء فلا ينسخ النكاح وفى بيع السلعة بالسلعة إذا استحق أحدهما أو ردت بسبب ولم تنفذ الأخرى فان البيع ينسخ بقول المؤلف (كالبيع) خبر عن قوله وضمناته وما عطف عليه على تساعى فى بعضها كالمركب (ص) وإن وقع بقله خيل فإداهي خبره (ش) يعنى أن النكاح إذا وقع بقله خيل بعينها حاضرة مطمينة فإداهي خبره ببقية بقية الزوجة على خيلها لا ببقية النكاح ثابت كن تزوجت بغيره فوجدت به عيبا فخلها وبجدولا فقيته وفى البيع ينسخ وعكس كلام المؤلف لو تزوج بقله خيل فإداهي خيل ثبت النكاح إن رضيه أى بالتخل كنا كرى على انقضاء العقد فظهر انقضاءها ثبت النكاح ولا خيار لو أحدهما لآلان المعتدة هى العين المشتراة وإنما نحن نطلق حق انقضاءها قبل خلافه وفى الأولى هى تقول لم أشتري منك خلان كرهت وهو يقول لم أبعك خلان كرهت ففرق بين العقد على ما يعتد أن ينكح لعينه وبين ما يعتد أن أحرم منه لامر عارضه (ص) وجزايشورة (ش) هذا وما بعده كالمستثنى من قوله الصداق كالثمن إذا لم يصح أن يكون شئ من هذه ثمننا وأوسع من باب النكاح فى الفرار باب الرهن انفسه جواز رهن العبد لا يبق ولا يجوز رهن الجنين وأوسع من باب الرهن فى الفرار باب الخلع وباب الهبة أن يجوز رهنها بة الجنين وأن تخالعه على الجنين والمعنى أن النكاح يجوز على الشوذة أى على شوذة بيت إن كان معروفا بكافى المدونة (ص) أو عديم كابل أو رقيق (ش) يعنى أن النكاح يجوز على عديم من الإبل فى الذمة غير موصوف أو على عديم من البقر كذلك أو على عديم من الغنم كذلك أو على عديم من الرقيق كذلك ولا يجوز النكاح على عديم من الشجر فى الذمة ولو وصفت كاهو ظاهر كلام ابن عبد السلام وأعل الفرق بين الماشية والشجر أن الشجر فى الذمة يقتضى وصفها ناصا أو عرفا ووصفها يستدعى وصفها كاهو فؤدى إلى السلم فى المعين كما ذكره فى منع الصداق على بيت بينه لانه يؤدى إلى وصف البناء والموضع كأشار إليه الناصر للقاء (ص) أو صديق مثل (ش) يعنى

قطنها خلا وهذه المسئلة تخالف البيع فاته ساقى وعدم حرمة ولو لبعثه (قوله إن رضاه) وأما إن يحصل رضاه فيفسخ قبل الخول ويثبت بعده صداق المثل ذكره بعض شيوخنا (قوله كنا كرى) تشبهه فى مطلق التوث وإن اختلف من جهة أنه فى المشبه لا يكون الرضا بها بالتلى بخلاف النكاح فى المعتدة فيثبت بدون الرضا (قوله لأن المعتدة) أى لأن المرأة المعتدة كالثمن المشتراة بالصداق أو عصمتها وقوله وفى الأولى هى ما إذا دخل على المتخرفتين أنه دخل (قوله بشورة) بفتح الشين وضمه جهاز المرأة (قوله شورة بيت) أى جهاز بيت إن كان معروفا أى إن كان ما يشاور به معرفا فليس المراد بيتا معينا (قوله يقتضى وصفها ناصا أو عرفا) أى أن النكاح قطاها وأما العرف بأن اعتد عندهم أن ممن تزوج امرأته على شجر يفرس لها فى الموضع الثلاثين بصفة كذا وكذا (قوله فؤدى إلى السلم فى المعين) أى وهو لا يجوز (قوله على بيت بينه) ظاهره كان فى ملكه أو ملك الغير وصف أو لا وهو مقتضى التعليق بكونه يؤدى إلى

السلم في المعين وهو قول ابن حجر زغير أن الزجاج أنه إذا كان في حكمه ووصف يكون جائزاً والظاهر أن الشجر إذا وصف كذلك (قوله فان كانت حضرة فيها الوسط من شورة مثلها) حاشا أنه إذا تزوجها على جهاز بيت وكانت حضرة في جهازها من شورة مثلها في الحاضرة فإذا كان جهاز الحاضرة معمر وقاعلي أوصاف ثلاثة فيلزمه الوسط من تلك الأوصاف الثلاثة فإذا كان على وجه واحد فالأول من ذلك الوجه الواحد فإذا كان على وجهين فلم يكن وسطاً فالغالب وإذا لم يكن غالباً فالتأخر نصف كل (قوله ولها الوسط من الأبل والغنم) قبل وسط ما يتنا كمنع الناس ولا ينظر إلى كسب البلد وقيل وسط من الإنسان من كسب البلد ووجهه جدي عجم ثم وسط الأسنان يكون منه الخيد والردى وهو المتوسط فإلى الوسط في ذلك فيكون لها وسط الوسط من الأسنان لا أعلى الوسط ولأنه و يعلم ذلك بالقيمة وتعتبر القيمة يوم العقد كما في التوضيح وسكت الشارح عن الوسط من الرقيق والمراد أيضاً الوسط من السن وقد علمت أنه يكون منه الخيد والردى وهو المتوسط معتبراً للوسط فإذا كان في البلديش وحش وسود يؤخذ من الأغلب ثم يعتبر الوسط في السن وفي الجوده والرداة فان لم يكن أغلب فيؤخذ من جميعها بالسوية ويعتبر السن والجوده والرداة فمؤخذ وسط الوسط والأبل ان كانت نوعاً واحداً في الموضع كحبت أعراب فالأمر ظاهر وان كانت نوعين كحبت وعراب فيجوز فيهما ما جرى في الرقيق إذا كان من نوعين فمؤخذ الأغلب ان كان والاثنى كل ويعتبر الوسط في السن والجوده (٢٥٦) والرداة على ما تين (قوله إلى صدق المثل) أي بالنسبة لصدق

المثل (قوله باعتبار) أي كأن باعتبار (قوله باعتبار الرغبة في الأوصاف التي تنصرف في صدق المثل الخ ٣) (قوله من الجبال والحسب) أراد بهما يشعل التسب بمعنى ان من قامت به تلك الأوصاف ويرغب فيها باعتبارها تاريفاً يصدق بمائة دينار وتاريفه سبع وتارة بشائين فانه يدفع لها تسعين (قوله قولان) أي على حد سواء أو ما غيره من ابل وبقرو غنم فقيمة قولان أيضاً لكن المعتمد من ما عجم اشتراط ذلك و يفرق بين الرقيق وغيره بكثرة الاختلاف بين أحاد الرقيق وأصنافه بخلاف أصناف غيره (قوله وقل بالوسط من ذلك الصنف) أي وقال

أنه يجوز أن يتزوجها على أن يصدقها صدقاً مثلها وقوله (ولها الوسط حالاً) راجع للأسائل الأربع وهي الشورة وما يسدها فان كانت حضرة فيها الوسط من شورة مثلها في الحاضرة أو دوية فالوسط من أهل البادية ولها الوسط من الأبل والغنم والظاهر أن المراد بالوسط إلى صدق المثل باعتبار الرغبة في الأوصاف التي تعتبر في صدق المثل من الجبال والحسب (ص) وفي شرط ذكر جنس الرقيق قولان (ش) يعني أنه إذا تزوجها على عديم الرقيق فهل يشترط أن يذكرك صنفه نقدياً للفرق كبير برى مثلاً ولو لم يذكرك ذلك فسخ قبل الدخول وبثب بعده بصدق المثل وقيل بالوسط من ذلك الصنف أو لا يشترط ذكر الصنف من الرقيق وتعتلى من الوسط الأغلب ان كان ثم أغلب وإن لم يكن أغلب و ثم صنفان أعطيت من وسط كل صنف نصفه فان كانت الأصناف ثلاثة أعطيت من وسط كل صنف ثلثه وهكذا ظاهر الراد بالجنس الصنف كما لا حقيقة الجنس لان فرض المسئلة أن الجنس عين لانه قال أو بعد من كل فتعين الجنس متفق عليه (ص) والاثان منه ان أطلق (ش) عطف على الوسط أي وللرأة الاثان خاصة من جنس الرقيق ان أطلق فيه ولم يقيد بكسوراً واثان هال ما لك هوشان الناس الضعير في منه الرقيق فلا يفضى بالاثان من غير محبت الإطلاق وظاهر كلام الشارح ومن واقعته ان الضعير راجع للرقيق ولغيره (ص) ولا عينية (ش) أي ليس للرأة على الزوج عهده في رقيق النكاح ثلاثة ولا سنة كما يأتي مع نظائر في باب الخيارات المسائل التي لا عهده

بعضهم بفسخ قبل الدخول وبثب بعده بالوسط من ذلك الصنف وهذا القول لان عرفة وظاهر بعض الشراح اعتماده (قوله) فيها من ذلك الصنف) الأولى من ذلك الجنس أي جنس الرقيق مثلاً الرقيق ينقسم إلى برى وحشى وترك فالوسط الحشى ثم يعتبر الوسط في السن وفي الجوده فيكون لها وسط الوسط (قوله وتعتلى من الوسط الأغلب) الأولى ان يقول وتعتلى من وسط الأغلب فان لم يكن وسط فمن الغالب (تبيينه) اعلم ان إضافة المصنف الجنس للرقيق تشبه بجوارزه ثوب يقطن أو كان أوفر وإن لم يذكرك صنفه وهو كذلك لانه أسهل اختلاف من جنس الرقيق ولها الوسط مما أضيفه ان كان والا فبالأغلب (قوله فالمراد بالجنس الصنف الخ) قضيت أنه يقول فالمراد بالجنس النوع لان النوع أقرب للمصر من الصنف لان الجنس يتنوع إلى أنواع والنوع يصنف إلى أصناف وبعد هذا كله ليس جازياً على اصطلاح المناطقة لان الجنس هو الحيوان والإنسان والفرس ونحوها وأنواع الرقيق صنف من النوع الذي هو الإنسان (قوله إذا أطلق فيه ولم يقيد) وأما لو قيد فالأمر ظاهر (قوله هوشان الناس) أي ما ذكر من كون المرأته الاثان شأن الناس (قوله ان الضعير راجع للرقيق ولغيره) وذكر كحشى ت ان الرواية في الرقيق وبذلك على العرف فيعمل بالعرف في غير الرقيق أيضاً ونص الرواية سمع ابن القاسم من نكحت بأرؤس اشترى لها الامهالا العبد وليس فيه سنة اما جرى به عمل الناس اه وذلك لأن النكاح مبني على المكاملة

(٢) قول الحشى باعتبار الرغبة الخ هذا هو لفظ نسخ الشارح التي يأيد بها لعل الحشى أراد أن يكتب شيئاً منها اه محصه

(قوله والاولى لهما) في عب وشب اعتماد خلافة وهو انه لا يعمل بالشرط هنا أيضا (قوله ذلك المبيع) بفتح الدال والراء فاعلم الفخ  
والكون أي ضمان المبيع ولكن سياتي أن المعتقد أن هذه الاصلاحات المبيع من الاستحقاق فقط (قوله من عب) أي من أجل  
وجود عب أو استحقاق (قوله به يعلم الخ) حاصله ان الباطني يقول المراد بالعهد الضمان من العب والاستحقاق فاعلى كلاهما  
لوجود عب قد سبق في الرقي أو استحقاق من يدها لا ترجع بعلى زوجها مع انه ترجع (قوله على المشهور) أي أن المشهور لا بد من كون  
الدخول معصوما فان لم يكن معلوما نسخ التكاح ومقابله ما هو ظاهر كلام محمد بن جواز ذلك قال لان الدخول بغير أمر فهو كالخالف متى  
شاعت أخذه (قوله برصدها الاسواق) لا يخفى أن بيعها يجوز لمنه فكأنهم نظروا (٣٥٧)

باعتبارها (قوله ما يكون بميليا)  
الاولى أن يقول ما يكون بموسرا  
فخشيذ الملا فغير اليسر فلا يلزم  
من كونه ميليا أن يكون موسرا لانه  
لا يلزم من كون الشخص عنده  
عروض وأمتعة أن يكون عنده  
ذناير ودراهم ونحوها صحت أن المبصرة  
كونه عنده ذناير أو دراهم والملاء  
كونه عنده عروض وملا تباع  
بالدراهم والذناير (قوله ولا مهر لها  
غيره) أي لانه بقدر دخوله في ملكها  
ثم وجبته وأصدقته ليصح التكاح  
فليس فيه دخول على أسقاطه فلو  
طلقها قبل البناء فرجع عليها  
بنصف قيمته (قوله بل لمن يعتق)  
كانت وجبه التخصيص بذلك دفع  
ما يتوهم من أن عقده عنها أوعه  
فرع عن تلك كماله وهو لا يصح فلا  
يصح ذلك فدفع ذلك بأنه يصح والا  
فالتأخر أن غير من ذكر كذلك بمثابة  
قوله أو على حصة العدة فلان  
(قوله ووجب تسليمه ان تعين) هذا  
إذا كانت الصداق حاضرا يجلس  
العقد أو ما في حكمه وسأني الغائب  
في قوله أو عيّن بعد كسر اسان (قوله

فما عجز جربان العادة بها لم تشرطها والاولى لهما) وأما عهدة الاسلام وهي ذلك المبيع من  
عب أو استحقاق فلا بد منها به يعلم ما في كلام الشارح ونسبه الباطني من أن المراد بالعهد  
الضمان (ص) وإلى الدخول ان علم (ش) يعني انه يجوز للرجل أن يتزوج المرأة على صداق  
معلوم بينهما يدفعه لها عند الدخول عليها ان كان الدخول معلوما عندهما على المشهور  
كأنيل عند فلاح مصر والربيع عند أرباب الالبان والخذاء عند أرباب الشام فان لم يعلم  
وقته فان التكاح يسقط قبل الدخول (ص) أو المبصرة أن كل ميليا (ش) أي جواز تأجيل  
الصداق أو بعضه إلى مبصرة الزوج بشرط أن يكون ميليا أي عنده أمتعة يرصد بها  
الاسواق أو نحو ذلك كما إذا كان له رزقة يأتيه من ذلك ما يكون بميليا (ص) وعلى حصة العبد  
لفلان (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن يتزوج المرأة على حصة عده بتمثلا أو على أن يصدق  
به عليه ولا مهر لها غيره (ص) أو يعتق أي أياها عنها أو عن نفسه (ش) يعتق منصوب بأن مضرة  
جواز إعطاف على حصة من قوله أو على حصة العدة فوق تأويل أو على أن يهب الزوج عبده  
لفلان أو يعتق بالزوجة عنها ولو لا قولها أو يعتق أي أياها عن نفسه والولاء فلو طلقه قبل  
البناء غرمت له نصف قيمته وجازعتقه وبقدر دخول العبد في ملك الزوج قبل العقد فما  
عنى الا وهو على ملكها ولا فهو لا يسلب كل من يعتق عليها كأيها ولو ادعا كذلك  
(ص) ووجب تبليغه ان تعين (ش) يعني ان الصداق يجب دفعه بزوجته إذا كان معينا  
غرضا كان أو حيوانا فاطقا أو صلتا كانت الزوجة مطيعة للوطء أم لا كان الزوج بالفا  
أم لا لان ذلك مثل بيع الشيء المعين وهو لا يجوز تأخير تسليمه بعد بيعه لما يفتي ذلك من  
الفرز لانه لا يدري كيف يقبض لامكان هذا كما قبل قبضه (ص) والألفاظ متع نفسها  
وإن معينة من الدخول والوطء بعده (ش) يعني أن الصداق إذا كان غير معين بأن  
كان معيونا في ذمة الزوج فان الزوجة ان غنم نفسها من زوجها أن يحتل بها الهان  
يدفع لها ما حل من صداقها وسواء كان حالها من أصله أو وصل عليه بالجموع وكذلك الهان  
غنم نفسها من تمكن الزوج بها بعد اختلاعه بها وقبل ان يصيبها إلى أن يسلم لها ما حل  
وسواء كانت الزوجة حرة أو مملوكة أي طرأ عليها العيب بعد العقد كارتق والجنون ونحوهما  
أو كان العيب قبل العقد ورضي بالزوج وانما كان لها منع نفسها حق قبض صداقها لأنها

(٣٣ - ترجمه ثالث) ولا يجوز تأخير تسليمه هذا الكلام يقتضي ان التجهيل حتى لله تعالى وان يفسد العقد بالناخير وهذا انما  
بأن اذا وقع العقد بشرط التأخير أو ما ان لم يشترط فالحق لها في تجهيل المعين ولها التأخير لا يحطو ربه لفسخه في ضمانها بالعقد هذا  
ظاهر كلامهم فانه عسى تتذكر النقل (قوله كيف قبض) لا يخفى أن كيف هنا استفهام عن حال القبض أي حصة التض مع  
وجوده غير أن تلك العلة التي هي قوله لا مكان هلاكه تنافيه فلنا سب أن يقول لانه لا يدري هل يقبض أي لا يدري جواب هذا السؤال  
(قوله والافلاها منع) ليس التصديق التخصيص في التمكن على حد سواء بل يكره لها عند ما لا ان كنهه قبل قبض ربيع دينار حتى الله  
تعالى ولو رزيت بالمقام معه بلا شيء كان لها منع نفسها الحق الله تعالى ولا يسقط فأنه في الوطء لم يحصل فأنه لم يكن قبل ذلك ووطئها لم  
يكره ووطئها ثمانية قبل قبض ربيع الدينار ولها ما منع (قوله وإن معيبة) بل ليس له امتناع من دفعه ولو بلغت حد السابق (قوله والوطء  
بعد) أي وان مكنت من الدخول فلها المنع من الوطء وسأني الشارح أن المراد بالدخول هنا الخلق (قوله وانما كان لها الخ) هذا يؤذن

بخصرها في ذلك وقد قلنا ليست مغيرة بل بكرة لهذا ذلك فاذن في هذا التعليل شيء (قوله ولو لها أيضا الامتناع من السفر الخ) أي حتى تقبض  
 ماحل من صداقها (قوله ولو بعد الوطء الخ) هذا قول (قوله لا تمنع لها) أي من السفر بعد الوطء أي موسرا أو معسرا هذا قول ثان لأن  
 مكنته ولم يشعل أخا هذا عب في حصره (قوله عند ابن ونس الخ) أي أن ابن ونس يقول لا تمنع لها بعد الوطء إلا أن يكون موسرا  
 فلهامنع نفسها منه وهذا قول ثالث ومفاد عجم ترجمه فهو المعول عليه (قوله وعند غيره) هذا قول رابع وبنينا أن يكون تقيدا  
 لخل الخلاف (قوله وغاية المنع من المذكورات) أي التي هي الدخول والوطء بعد الوطء (قوله على المشهور) راجع لقوله أو مؤجلا  
 لخل الخ أي خلافا لابن عبد الحكم (٣٥٨) (قوله لا بعد الوطء) علم أن بعض الشراح قال ليس المراد بالوطء أي في قول المصنف

لا بعد الوطء أو ما بالفعل إذا تفككت  
 منه مسقط لحقها فاقول لا بعد  
 التمكن من الوطء لفهمه مسئلة  
 ما إذا حصل منه الوطء بالشغل بالأولى  
 (قوله ليس لها أن تمنع نفسها من  
 زوجها) أي من كونه بطؤها وهو  
 قصور فالأولى أن يقول لا بعد الوطء  
 فلا تمنع لها من وطء ثان ولا من  
 السفر ثم لا يخفى أن كلام المصنف  
 جار على طريقه ابن عبد السلام  
 المشار إليها قوله وعند ابن عبد  
 السلام لا تمنع لها منه بعد الوطء  
 (قوله ولو لم يفرها من نفسه) الأولى  
 حذو فقولها من نفسه لأن الفرار  
 هنا في الصداق (قوله على الظاهر)  
 ومقابله قولان أولهما ليس لهذا  
 وأن فرها وثانيهما التفرقة بين  
 أن يفرها ولا (قوله وأولى أن فرها)  
 كما إذا سرق شيئا وجعله لها صداقها  
 أو علم أنه مفسد وجعله لها  
 صداقها اه (قوله أن يبلغ الزوج)  
 طالبا أو طولا وقوله أو مكن  
 وطؤها طالبة أو مطلوبة وكذا  
 أن لم يكن وطؤها المرص حيث لم يبلغ  
 حد السباق فان بلغت حد السباق  
 لا تحصر كالتى لم يكن وطؤها (قوله  
 على المشهور) ومقابله ما لا يلقى  
 كتاب ابن شعبان أن يبلغ الزوج

بأقربه والباقي لم تمنع سلعة حتى يقبض القرن (ص) والسفر (ش) أي ولو لها أيضا الامتناع  
 من السفر معه إذا طمها ولو بعد الوطء عند بعضهم موسرا أو معسرا وعند ابن عبد السلام  
 لا تمنع لها منه بعد الوطء وعند ابن ونس إلا أن يكون موسرا وعند غيره إذا أراد السفر بها  
 إلى بلد لا يخبرها الأحكام فيه فلها المنع من المذكورات (إلى تسليم ماحل) من اللهر  
 بالأصالة أو مؤجلا لخل على المشهور (ص) لا بعد الوطء إلا أن يقبض (ش) يعني أن الزوجة  
 ليس لها أن تمنع نفسها من زوجها بعد الوطء حتى تقبض منه ماحل لها من الصداق إلا أن  
 يستحق الصداق من يدها فان لها أن تمنع نفسها أن تنكح ولو بعد الوطء إلى أن يعطيه بابل  
 ما استحق منها العذر لها لأنها تقول مكنت نفسي على أن يدوم لي ما دفعه فأنما عنت نفسي منه  
 وأشار بقوله (ولو لم يفرها) إلى أن للمرأة أن تمنع نفسها من الزوج إلى أن يسلم لها ماحل من  
 الصداق ولو لم يفرها من نفسه (على الظاهر) وأولى أن فرها (ص) ومن يادر غير الأول  
 أن يبلغ الزوج أو مكن وطؤها (ش) يعني أن أحد الزوجين إذا دارع المنازعة أو علمتها يدفع  
 ما في جهتها بحيلة الآخر تسليم ما في جهته فان دفع الزوج ماحل من الصداق وكانت الزوجة  
 مطيقة للوطء والزوج بالغ فان الزوجة بحيلة على أن تنكح من نفسها وكذلك لو بادت  
 الزوجة بالتمكن من نفسها وهي مطيقة للوطء وأي الزوج أن يدخل عليها وهو بالغ فانه  
 يحجب أن يدفع لها ماحل من صداقها فقوله أن يبلغ الزوج أي يبلغ الحبل لأن طاق الوطء فقط على  
 المشهور وقوله أو مكن وطؤها أي بالحدس بل يختلف باختلاف الأشخاص ولا يشترط  
 الاحتلام فيها كالرجل لأن من طاق الوطء يحصل بها الرجل كالألدة ولا يحصل كالألدة  
 إلا إذا بلغ الحبل وهذا إذا كان الصداق غير معين ولا فلا يشترط بلوغ الطائفة (ص) وقيل  
 سنة أن اشترطت لتفريضة أو صغر أو البطل لا أكثر (ش) يعني أن الزوج إذا اشترط أهل  
 الزوجة عليه أنهم لا ينكحونه إلا إذا مضى سنته من يوم العقد فانه يعمل بذلك الشرط ولو  
 بادر الزوج ببيع الصداق أن كان أهل الزوجة شرطوا ذلك لأجل صغر الزوجة أو لأجل  
 تفريضة الزوج جماع أهلها والمراد بالصغر هنا غير المانع للجماع وأما المانع للجماع فبأن  
 فان شرطوا على الزوج سنة لا جيل تفرقة ولا للصغر فان هذا الشرط باطل والنكاح صحيح  
 ثابت فان شرطوا أكثر من سنة لتفريضة أو صغر بطل جميع ما شرطوا لأن ذلك فقط فقولها  
 لا أكثر مفهوم وقوله سنة (ص) ولأكثر من الصغر المانع للجماع (ش) يعني أن الزوجة إذا  
 كانت مريضة مرضا لا تطيق معه الجماع أو صغرا لا تطيق معه الجماع وطلب الزوج  
 الدخول عليها فلهما تفهيم وجوب الزوال كل منهما ولا يمكن الزوج من الدخول عليها في هذه

القدرة على الوطء كفى كالأز (قوله وقيل الخ) والظاهر لا تنفقه لها كفى بعدها (قول المصنف لا أكثر) الحالة  
 معتبر سنة أو خال المصنف وقيل سنة فقط لا تستفي من فوله لا أكثر تقدير (قوله فان شرطوا الخ) ومثل ذلك ما إذا وقع بعد العقد  
 ويدخل تحت قوله والا (قوله ولأكثر من الصغر) الحاصلين لها قبل البناء فقبل انقضاءهما وان زاد على سنة وان لم يشترط فيهما  
 والمراد من بلغت معه حد السباق ورضه البالغ حده كرضها بمفاد عب إلا أن يحصى تزكروا حاصله أن كلام المؤلف موافق  
 للذوق في أن الحكم ذلك وان لم يبلغ حد السباق والمدا على كونها لا يمكن وطؤها

(قوله وقدر ما بين الخ) وكذا يعمل هو قدر ما بين مثله أمره ولا تفتقه لها في المالتين (قوله الآن بحلف) وأما حلف الزوجة فلا يعتبر حلفت على الدخول أو عدمه وحدها أو مع الزوج لأن الحق به ومعنى جرمها إذا بدت جبره دفع حال الصداق لا على الدخول وفي شرح شيخنا مخ أنهم إذا حلفا معا أنه يحتجب بالمعسر حلفه الآن حقه لها فمضى فيزوج فظاهر هذه العبارة المخالفة لقول عجم حلف المرأة لا يلتفت إلا بظاهره سواء حلفت فقط أو حلف الزوج وقال شيخنا مخ يمكن حمل قول عجم وحلف المرأة فيما إذا حلفت هي فقط وأما اعتبار ما بين حلف كل واحد فكذا مخ من خط شيخنا وأما أحد النفر أو عبارة له وحلف المرأة لا يلتفت إليه كاهو ظاهر كلام المؤلف كغيره ولو حلفت هي أيضا على عدم الدخول حتى تهيأ أمرها فينبغي تخيبت الزوج لأنها حلفت على حقه ما وإن كان هو أيضا صاحب حق لكن حقه أصلي له بلفظه (قوله أي وكان الأب قد مضى لطلب الزوج) أي بأن تكاسل ولم يشرع في التهيئة إلا بعد ما بين العقد فلا ينافي أن الحلف قبل مضى مدة التهيئة فلا يقال إذا كان الحلف قبل مضى مدة التهيئة فلا ينافي مطل (قوله والمؤلف أطلق) أي حلف بالحق أو بغيره حصل مطل أم لا وهو المعتقد كأفاده بعض شيوخ شيخنا (قوله لأن حذف الممول يؤذن) لا يخفى أن هذا لا يكتفي (٣٥٩) في الاعتماد إلا أن تكون نصوصهم كذلك

(قوله الولي) لا خصوص الأب  
(قوله لا لحيض) أي أو نفاس  
وزاد عب فقال أو جنبه بان  
ومثلها زوجها الأول ومات واعتدت  
بالشهر وهي جنب فلا تهمل  
لاستتماعه بها بغير طه وفيه ثلاث  
الجنب لا تنع من الجماع (قوله ولا  
أقام بينة) أي وليس من يغلب  
الظن بعصره كالقالب ونحوه وإن  
نحصر النقطة عليها من يوم دعائه  
للدخول وأما أن كان يغلب عصره  
كالقالب فإنه يتلوم له ما ابتدأه وأما  
نحصر النقطة عليها من يوم دعائه  
للدخول فلها الفسخ عند دعائها  
مع عدم الصداق على الأرجح وكذا  
إذا صدقته أو قامت بينة بالعسر فإنه  
يتلوم له ابتداء (قوله ست أي  
وينظر وإنما اعتبروا ذلك لأن

الحالة (ص) وقدر ما بين مثله أمرها الآن بحلف ليدخل البلية (ش) يعني أن الزوجة تهمل أيضا زمانا بقدر ما يتجهز فيه مثلهما بحسب العادة وهذا يختلف باختلاف الناس من غنى وقفر وينع الزوج من الدخول على الزوجة قبل مضى ذلك الزمن المقدر بالعادة الآن بحلف الزوج بالطلاق أو العتق ليدخل عليها البليز بطلانه قبل مضى مدة التهيئة فاحتجب فلا يمنع من الدخول عليها وقيد المؤلف بما إذا كان يطلق أو عتق أي وكان الأب قد مضى لطلب الزوج تبعا لبعضهم والمؤلف أطلق كالبزني واستظهر الإطلاق شيئا الشيخ ق معللا بقوله لأن حذف الممول يؤذن بالعموم ولم يطل الأب الزوج بالدخول والمراد الأب الولي (ص) لا يفتني (ش) يعني أن الزوجة لا تهمل لأجل حضه ما لم يكن الزوج من الدخول لأنه يستعجب ما يكون الوطء (ص) وأن لم يجده أشبل لاثبات عصره (ش) يعني أن الزوج إذا طالعته زوجته قبل الدخول عليها بجأته صدقها عليه فادى العدم ولم تصدق ولا أقام بينة وليس له مال ظاهر فإنه يؤجلها لها كم لاثبات عصره أن أعطى حبلها بالوجه والاحصين كسائر الدخول ولا يكف بحصيل المال بناء على أنها لا تغلب شيئا بالمقدور ولو قال لاثبات عصره لمكان أخصر وكلام المؤلف هذا قبل الدخول وأما بعد فإن لها المطالبة ولا تسقط وأشار إلى قدر مدة تأجيله لاثبات عصره بقوله (ثلاثة أسابيع) ستة ثم ستة ثم ستة ثم ثلاثة ولا يعد منها اليوم الذي يكتب فيه الاجل ثم إن ما ثبت عصره في الأسابيع المذكورة أو صدقته فيه أعذر القاضي للأب فإن كان عنده مانع والحلف الزوج على تحقيق ما شهد به من عدمه (ثم تلوم) له (بالنظر) ثم طلق عليه قاله مخ قال فإن لم يثبت عصره في الأسابيع فلم يصرح بحاكمه والظاهر أنه يجيب أن جهل حاله ليستبرأ أمره انتهى وقولنا وليس له مال ظاهر احتراز عما إذا كان له مال ظاهر

الأسواق بغالب البلاد مرتين في كل ستة أيام فربما عجز في ستة أيام في سوقين فربما جهل المهر وجعله تحت نصيبا والذي في المطبوعة خمسينة أيام ثم ستة ثم أربعة ثم تلومون بثلاثة وهكذا عز ابن عرفة لطيفة (قوله أعذر القاضي للأب) أي في البينة التي أقامها على الصدم بأن يقول القاضي للأب أنت مطمئن في تلك البينة (قوله فإن كان عنده مانع) جواب أن يحذف أو التفتير أمدا ما في المانع (قوله والظاهر أنه يجيب الخ) أي بما أنه المصنف من أنه بعد الثلاثة أسابيع ينال قوله ولم يثبت عصره غير مراد قلنا قال والظاهر أنه يجيب (أقول) وسأني في المسددين وحسن ثبوت عصره إن جهل حاله وليس له مال الصبره بحصيل بوجهه ثم قال المصنف وأخرج المجهول أن طالع حبه بقدر الدين وأن شخص فيصرى مثله هنا ألا فكشيعر إن الشارح قد ذكر أن التأجيل لاثبات العصر انما هو إذا أعطى حبلها بالوجه فكيف يقال بعد ذلك يجيب لستبرأ أمره إلى أن يأتي بحصيل بلوجه إلا أن يقال إن ضمان الأول قاصر على الثلاثة أسابيع نعم يظهر كلام القاضي القائل فإنما انقضت الثلاثة أسابيع ولم يثبت عصره فحكمه حكم المتيح ويضرب لانه تين لدهم ولم يؤجل المدين تلك الأسابيع لأن النكاح مبني على المكاملة فكذلك الزوج بان يؤجل ثلاثة أسابيع قبل أن يجيب مع جهل حاله وأما ظاهر الملاء فيصير المدان يأتي بينة تشهد بعصره حيث لم تطل المتجسس لا يحصل

لها شر بئال والاطلقت نفسها (قوله فانه يؤخذ منه ويؤخر الخ) هذا اذا كان معلوم الملامة وما لظاهر فاذا كان معلوم الملامة ليس له مال ظاهر فنصك عليه امان يعطيه او تطلق عليه الابينة بذهب ماله فعمل مدة لاضرر عليها فيها (قوله وعمل الخ) هذا ضعيف والعمد الاول وفي شرح عب ويحس ان لم بات بحمل وجهه على هذا القول ايضا والحاصل كاقال شيخنا عبد الله ان الثلاثة اسابيع متفق عليها واختلف انما هو في المدة التي يتلوم بعد الاسابيع فهل هي بالنظر بلا تعدد هذه احوال الرجوع ومقابله يقول مدة التام سنة وشهر ارى بعد الاسابيع وهذا (٣٦٠) التقرير هو الصواب اه (قوله لان التيب يكشف عن الجباب) أي لان ما قاب

عنا والله تعالى آي التي لم تكن مشاهدين له باصا رايك كشف عن الجباب (قوله ويختلف في التلوم) لم تكن انظة في موجود في نت ولا في شب وهي الظاهرة أي فن يقول يتلوم له بقول معنى لفظ الدقة فانه يتلوم لكل لكن يختلف في قدر المنفق يري يمد فتقول له المدة ومن لا يري لا ومن يقول لا يتلوم له يقول ان معنى قوله ويختلف الخ انه اذا كان يري يمد يتلوم له واذا كان لا يري يمد لا يتلوم له أصلا (قوله ثم بعد انقضاه الاجل) أي أجل التلوم (قوله طلق عليه) فان حكم بالطلاق قبل التسليم فالظاهر انه صحيح (قوله افادها الخ) فان قلت اذا عرف ماها مضموها للمعارف فما تقدم يعرف بيان الاختلاف في الحكم قلت قد قبل عما تقدم قد بر (قوله وتقرر بوطه) أي وتقرر بتمامه بوطه ان قلنا انها تملك بالعتد النصف أو بحسب ادوات قلنا انها تملك بالعتد الجميع والمنتهى بها تملك بالعتد النصف ولا يخفى ان هذا عام في نكاح السجدة والتفويض تنبيه اذا أزال الزوج بكرة زوجته بأصبعه فان طلقها قبل النفاها نصف الصداق مع ارض البكرة

فانه يؤخذ منه ويؤمر بالبناء أو اشار الى قول مقابل لقوله ثم تلوم بالنظر بقوله (وعمل بسنة وشهر) ستة أشهر أربعة أشهر من شهر ويحس في مدة التلوم على القولين ان لم بات بحمل وجهه تقرير اه (ص) وفي التلوم لا يري ويصح وعنده تأويلان (ش) يعني الزوج اذا ثبت عسره تأدية يري يسره وتأدية لا يري يسره فالاول يتلوم له فولا واحدا واختلف فيمن لا يري يسره هل يتلوم له وجوب بالان التيب يكشف عن الجباب وهو تأويل الاكثر وصوبه المتطوع وعياض أولان يتلوم له ويطلق عليه نازرا وتأذيه فضل على المدونة تأويلان على قولها ويختلف في التلوم فيمن يري ومن لا يري (ص) ثم طلق عليه (ش) أي ثم بعد انقضاه الاجل وظهورا لم يمتل عليه بان يطلق الحاكم أو وقع الزوجة ثم يحكم بما لحاكم (ص) ووجب نصه (ش) يعني ان الزوج اذا طلق أو طلق عليه لعسره ماله فانه يجب عليه زوجته نصف الصداق لانه بهم على انه أخفى مالا عنده وكلام المؤلف صريح في ان ذلك قبل الدخول (ص) لا في عيب (ش) يعني ان الزوجة اذا ردت زوجها العيب بمن العيوب المتقدمة قبل البناء ورد الزوج زوجته لعيب بها قبل البناء فانه لا شيء لها على الزوج وقد مر في باب النكاح والزوجين عند قوله ومع رد قبل النفاها لصداق ولم يفسد هذا تأدية على ما مر في الفصل المذكور ويمكن ان يكون أفادها بيان اختلاف هذا مع ما قبله في الحكم واجتماعا ان مغلوب على الطلاق فيها ولما كان الصداقة ثلاثة احوال تشكل تارة وبشطر تارة ويسقط تارة كما اذا حصل في التفويض موت أو طلاق قبل البناء اشار الى ان اسباب الحالة الاولى ثلاثة بقوله (ص) وتقرر بوطه وان صرح (ش) يعني ان الصداق تشكل بأحد أمور ثلاثة الاول بالوطع بالغ بطيعة وفي حق شخص وبخبره في قبل أو دوروا لواقضه باقتت فالبه على عاقبته (ص) وموت واحد (ش) الثاني عما يتقرر به الصداق المسمى على الزوج الموت لأحد الزوجين أو لهما معا قبل الدخول ولو غير بالغ وهي غير مطيعة وشمل قوله وموت واحد ما لو قتلت نفسها كراهي زوجها كأنه الشارح آخر باب الذباغ عند قول المؤلف وفي قتل شاهدي حق تردد وكذلك السيد يقتل أمته المتزوجة فلا يسقط عن زوجها الصداق وظاهر كلام المؤلف أيضا سواء كان الموت متيقنا أو بحكم الشرع وهو كذلك كما نقله الخزي في وثائقه مائة في سماع عيسى في مفقود أرض الحسين (ص) وأقامتة (ش) الثالث عما يتقرر به الصداق إقامة الزوجة عند زوجهامة بعد الدخول عليها أي الخلو لا الوطه وظاهره ولو كان الزوج عبدا وقال بعض ينبغي أن يعتبر في العدا إقامة نصف سنة ولا بد من تقييد قوله وإقامة سنة بكونه بالغاً وهي مطيعة لان الإقامة المذكورة تركت منزلة الوطه (ص) ومقتضى في خلوها لاهتداء (ش) يعني ان الزوج اذا دخل زوجته خلوها لاهتداء أي خلى بينه وبينها ثم تنازع بعد ذلك في المسكن فقال

يعطيه الصداق فقط (قوله الاول بالوطه) ولو حكما كدخول العين والمجرب ولو من غير انتشار (قوله وموت واحد) هذا في نكاح السجدة وكذا في التفويض حيث حصل الموت بعد السجدة لا قبلها فلا شيء فانه كما اذا طلق به قبلها قوله وكذلك السيد يقتل أمته) ويبقى النظر في قتل المرتز وجهاهل تعامل بتقيض مضموها ولا يتكلم صداقها أو يتكلم وينظر أن لا يتكلم لها ذلك لانها لو أرسلت بكون ذرية لقتل التسامح واهن (قوله وصدت في خلوها لاهتداء) هذا اذا افتقاع الخلو وأما اذا اختلفا فيها فقال ابن عمر فرجه الله تعالى وأمان أنكر الخلو فصدى بين فلان نكل غير جميع الصداق (قوله في خلوها لاهتداء)

من الهدوء السكون لأن كل واحد من الزوجين سكن الآخر وأطمأن إليه وخلوة الاهتمام في العروفة عندهما بنشاط الشور كان هناك  
ارخاستورا وغلق باب أو غيره (قوله وتحلف على ما دعتك الخ) فان نكحت (٣٦١) حلف الزوج ولزمه نصفه وان نكل غرم

الجميع فنكوله نكته في غسرم

الجميع (قوله وأغارخ مدى الفساد)

أي منسب الفساد وذلك لانهما

متفقان على الصفة (قوله وفي نفسه)

أمره وصفت في دعوى عدم الوطء

وان نسفة وأمة أو صغيرة بلا عين

على واحدة منهن كافي شرح عب

(قوله) يدفدوا فقهها الزوج على

ذلك لا يثنى ان تصدقها في النقي

في تلك الحالة لا يشوبهم خلافه حتى

يجتاز إلى التصريح به إلا أن يقال

أنه لا لاجل المبالغة التي هي قوله

وان نسفة وأمة وأما إذا انقسم

ستة وذلك لان الزائر أمانه وهو أو

هما في كل أمان أدى الزائر الوطء

أو عدمه (قوله فلا يراهي) تعلق حتى

المالك (أي في الأمانة والمخبر في

الشفعة والصغيرة قوله) شك أي

بما ذكر من الوطء وعدمه (قوله على

البديلة) أي الزائر على البديلة أي

لا اجتماعا بمعنى انها اذا نكحت هي

الزائرة تصدق واذا نكل هو الزائر

يصدق وليس المراتدان كالزائر ين

يصدقان (قوله وكذا ان نكحت

زائرة الخ) تشبيه في انه يجري فيه

قوله وان أقره فقط الخ (قوله فيصدق

الزوج) أي في ادعاءه عدم الوطء

وقوله التعليل وهو ان الرجل

لا ينشط في غير بيته فلا يؤدي الوطء

وكذبته في غير بيته قوله وان أقره

فقط الخ (قوله) ويعبر عما ينحل الخ

أي يقول أشدان كانت محبورا

الزوج ما أصبتها وقالت هي بل أصابني فانما تصدق في ذلك وسواء كانت ثيبا أو بكر أو سواء كان  
الزوج صالحا أو لا وتحلف على ما دعتك ان كنت كبيرة أو نسفة لان هذا أمر لا يعلمه وليها وأما  
ان كانت صغيرة فانه يحلف الزوج لردها ولو بغير نصف المداق فاذا بلغت حلفت ان  
شئت وأخذت بغيره المداق فان نكحت فليس لها تحلف الزوج ثابة وأما ان نكل الزوج  
فانه بغير جميع المداق وليس له تحلفها فاذا بلغت قاله ح وانما الزاير الجميع نكوله لان الخلوة  
بغيره شاهد ونكوله بغيره شاهد آخر ذلك كافي في الاموال ولو ماتت الزوجة الصغيرة قبل  
الباوع وورث عنها حلف وأمرها ما كانت تحلفه وأشار بقوله (وان عاتع شرعي) الى أن  
المعروف من المذهب أن المرأة تصدق في المسيس اذا خلعاها الزوج خلوة أو نكاحا ولو كان  
الوطء مصحبا لما عاتع شرعي كما اذا كانت حرة أو محرمة وما أشبه ذلك وما عاتع على تصديقها  
في تلك الحالة تحلفه لقاعدة تصديق مدى الصفة وأغارخ مدى الفساد تغليب الوجود  
العادي على المانع الشرعي اذا لحظ على الوطء أمر جلي لشدة حرص الرجل عليه في أول  
خلوة وشدة شوقه اليها قل أن يفرقها قبل الوصول اليها وقيل لا تصدق الا على من يعلق به ذلك  
(ص) وفي نفسه (ش) معطوف على مقدّر أي وصفت في دعوى الوطء في خلوة أو نكاحا أو نكاحا  
وفي نفسه ب يردفدوا فقهها الزوج على النقي والانه قوله فيما يأتي وان أقره فقط وأشار بقوله  
(وان نسفة وأمة) الى أن المرأة تصدق في خلوة أو نكاحا أو نكاحا وفي عدمه وان كانت  
نسفة أو أمة أو صغيرة فلا يراهي تعلق حتى المالك والخبر بذلك لان كثر فوطء الوطء لهما  
والاحسن ذكر الصغيرة لانه يتوهم فيها أنها ليست كذلك (ص) والزائر بينهما (ش) عطف  
على الضمير المستتر في صدقت المرفوع الفاصل موجود أي وصفت الزائرة فيما في الوطء وعدمه  
على البديلة مع عين من حكنا تصديقهم منها وظاهره ولو صغيرة فاذا زارها في بيتها واطت  
أصابت وقال هو ما أصبتها قال قول له ان العادتان الرجل لا ينشط في غير بيته وان زارته  
في بيته وقالت أصابني وقال هو ما أصبتها قال قول له ان العادتان الرجل  
ينشط في بيته ويعبر بصدق حرف في عدم الوطء ان كان هو الزائر وان كانت هي الزائرة  
صدقت في الوطء وان كان زائرا وادى الوطء وكذبته في غير بيته قوله وان أقره فقط الخ  
وكذلك اذا كانت زائرة وادعت عدم الوطء وكذبها فان كان كل منهما زائرا أي زارها غيرهما  
فيصدق الزوج كابرته التعليل وأما ان اختلعا في بيت ليس به احد فتصدق المرأة لا ينشط  
فيه (ص) وان أقره فقط أخذاً من نسفة (ش) يعني ان الزوج اذا اختلج زوجته  
خلوة أو نكاحا أو خلوة بارة أو لم يعلم بينهما خلوة أو نكاحا أو لم يعلم بينهما خلوة أو نكاحا  
بافاريد ولم يلمه جميع المداق ان كانت المرأة نسفة أو أمة أو صغيرة ولو عبر عما ينحل الصغيرة  
والأمة لكان أحسن وقد يقال ان المؤلف أراد بالشفعة المحبورة عليها ما سبب الرق أو عدم  
حسن التصرف في المال ورتبه مقابلته بقوله (ص) يعني ان أدام الاقرار الرشيدة كذلك  
أو ان أكدت نفسها أو بطلان (ش) يعني ان الزوج اذا أقرته أو أسبزوخته وقالت الرشيدة  
ما أصابني واستمرت على انكارها ذلك هل يؤخذ الزوج بقراره أو يؤخذ من جميع المداق  
كالشفعة سواء استمرت على اقراره أم لا وبغيره المداق أو لا يؤخذ من جميع المداق

عليها (قوله واستمرت على انكارها) أو سكت (قوله هل يؤخذ الزوج) أي لا احتمال وعلته لانه ما أعجب عليها عجب لانه أمر لا يعلم  
الامنه ولا ذلك لم يشترط في ذلك عدم تكذيبه بخلاف ما يأتي في باب الاقرار فاعمال يعلم من غيره (قوله هو ما استمر) أي أقره أو لا حاسله  
ان صاحب القول الاول يقول يؤخذ بقراره اذا أنكرت وكذبته استمر على اقراره أو لا أولى اذا سكت وهو تابع في ذلك الثاني وفي

شرح شب وعب خلافه وهوان صاحب الأول يفصل في مفهوم ان ادم الاقرار وهو اذ المدم الاقرار يقول ان سكنت يؤخذ  
بأقراره الأول وان كذبت فلا يؤخذ بأقراره الأول ونقل الخطاب عن ابن عرفة ما شهد للقرعهما وهوان ان أنكرت ويرجع عن إقراره  
قبل رجوعهما فإنه يسقط عنه النصف عند صاحب القول الأول (قوة وهو على المشهور يرجع ديار الخ) ومقابل ما نقل عن ابن وهب من  
إجازته درهم ونقل عنه أنضائه لاحد لأنه وان السكاح يجوز بالقليل والكثير (قوله خاصة) فبهذا دون يرجع دياره لانه خاص قال  
فلا بد من خلاصه أيضا كما هو ظاهر القول (قوله وأنه ادخل) هذا بخلاف أفعادقا للغاسل صدقه فإنه عليه صدق المثل بالخول  
(قوله فان لم يتم) أي فان عزم على عدم اتعاه فسخ ولا يكون ذلكا الاعذار عدم البناء وخلاصته ان قوله فان لم يتم فسخ ظاهره  
عزم على اتعاه أو على عدم اتعاه أول (٢٦٣) يعزم على شيء ولكن المراد عزم على عدم الاعمال وأما لو عزم على البناء فإنه يلزم

انقامه كلاً بجى وأما إذا لم يعزم على  
واحد منها فأى فلم يعزم على البناء  
ولاعلى عدمه فهذا الحذر لأن تقوم  
الزوجة بمقتضى الضرر وهما يقاؤه  
على تلك الحالة فنقول كما أحادوا أن  
هذا الفساد المحكوم به ليس فساداً  
مطلقاً بل فساداً مقيداً بعدم الاتمام  
فلا يقال أن كلامه فيه تناقض (قوله  
فسخ) بطلاق ووجوب فيه نصف  
المسمى (قوله أو جاً ايلاً) الأولى  
أن يقول علماً بإبـاع لفساد كلامه  
أن يجوز ويجعل الاضحية وجعلاً للمنة  
بعد دفعه وليس كذلك (قوله أى  
وفساد الصادق) الأولى أن يقول  
أى وفساد النكاح (قوله فإن اطلع  
على ثقب بعد البناء) أى ولو كانت  
الزوجة ذمية ولو قبضته واسمها كنه  
عند ابن القاسم وقال أنه يملأها  
ربع دينار الفضي وهو أحسن لأن  
حقائق الصداق سقط بقبضها  
لأنها استقره وبني حوائه (قوله  
أو باسقاطه) بالباسطة وبالحضي  
وفسد العقد بسبب اسقاطه أو أنها

الأذا أ كذبت الزوجة الرشيدة نفسها ورجعت الى قول الزوج أنه أصابها قبل رجوعه عن  
اقراره وهذا عقد شرط الموقوف اقامة اقراره فلان الادامة انما تعتبر بقيد اقراره وان  
أ كذبت نفسها أما على التأويل الاول ان الرشيدة كالسقيفة فموا عليها أدام الزوج على  
اقراره أما والتقدير حينئذ هو الرشيدة كذلك مطلقاً أو أن كذبت نفسها وهو مدم  
الانقار . ولما أنهى الكلام على شروط الصداق شرع في الكلام على الأنكحة الفاسدة  
لخلل في الصداق فقد شرط وبد من ذلك الكلام على الفاسد لأفله وهو على المشهور ربع  
دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يساوي أحدهما ولا حدلاً كقول فقال (ص) وقد ان نقص عن ربع  
دينار أو ثلاثة دراهم خاصة أو موقومهما (ش) ومن عادة المؤلف أن يستفي بالاضداد عن  
الشروط كما في قوة في الامامة وطلبت بالتقدير اربعين بان كلفا الخ فساكنه قال شرطه ان يكون  
الصداق ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو عر ضا يساوي ربع دينار أو ثلاثة دراهم خاصة فان  
نقص عن ذلك فسد لكن فساد مقيد بما اذا لم يدخل ولم يقع ان أنه فلا يفسخ وكذا ان دخل  
فله فيه وجوباً وإلى هذا أشار بقوله (وأعنه ان دخل) والافان لم يمت فسخ (ص) أو بما  
لا يملك كغيره (ش) أي وقد ان الصداق ان نقص عن ربع دينار أو تزوجها بشئ لا يجوز  
عليه كغيره وحر لان شرط الصداق ان يكون مقبولا يصح عليه شرط فان اطاع على ذلك قبل  
الدخول فصح ولا شئ لها وان اطاع على ذلك بعد الباطل فساد الصداق المثل (ص) أو باسقاطه (ش)  
يعني وكذلك يكون النكاح فاسدا اذا دخل على اسقاط الصداق بالكلية فيفسخ قبل الدخول  
ويثبت بعده صداق المثل (ص) أو كقصاص (ش) معطوف على مدخول السابق أو وقع  
بكتصاص وأدخلت الكاف ما أشبهه مما هو غير مقبول كسكا بمقراته لها شئ من القرآن أو  
يعتقدها على ان يجعل صداقها عقدها فلان التمس على ذلك فان العين ماض والنكاح فاسد قبل  
الدخول ويثبت بعده صداق المثل (ص) أو بقر (ش) أي وكذلك يكون النكاح فاسدا فيفسخ  
قبل النكاح يثبت بعده صداق المثل اذا وقع على عبد أو على امرأة أو على ما لا يملكها  
ومنه اذا وقع على دار فغير على أنه بشره الهان ماله لا يملك لا يبيعهها فهو من القرار وعلى  
ان بشره الهان ماله أو يجعل مسرة فيها صداقها بالكثره الترو لانه لا يعمل به يحصل له ذلك  
أما واليه أشار بقوله (ص) أو دار فلان أو مسرتها أو بعضه لا جعل محمول أو لم يقيد

بعض مع (قوله أو نقصاص) وجبة عليها أو على غيرها وفي العبارة حذف والتقدير أو وقع بعدم قصاص لان الاجل صورة المسئلة امر أو مقتضى ما راجل مثلا واقتضى ذلك الرجل دمه فانه نفقت معه انه لا يتزوجها ويجعل عدم قتلها صاذا فاما ان كان لا يجوز أو كان أخوها مائلا وقتل ولذلك الرجل واقتضى عليه القصاص فانفق معه على أن يعقد عليها ويجعل صداها ترك القصاص من أخيه (قوله كساحه شرافة لها شيامن القرآن) كأن يقرأ لها سورة يس مثلا وما لا تزوجها على قطعيه نسيان أن فيه فولين (قوله على ان يجعل صداها عتقا) وما ورد من انه صلى الله عليه وسلم تزوج صفية وجعل صداها عتقا هاهنا خصوصيته صلى الله عليه وسلم أتم بعصه عمل (قوله أو غزاة يبدلها بها) أي على النجبة وما على القطع فيجوز بشرطه الآخر (قوله ليكفر الغرر) لانه لا يدري هل يسيها أو لا لا يدري هل تبلغ في يوم أو يومين مثلا



(قوله أو متى شئت) يكسر التاء كما هو مفاد محشى تت ثم ذكر أن المعتد ان متى شئت يجوز وهو قول ابن القاسم في المنسطة والى ميسرة  
أولى أن تطلبه المرأة وهو الأصل على ما معدم لا يجوز طه ابن الماحشون وأصبح وقال ابن القاسم ان كان ملبأ جاز ونحوه ولان  
الحاجب وقال ابن عرفتو يفسح وعن ابن حبيب عن ابن القاسم كونه ان أن تطلبه ككونه الى ميسرة (قوله أو متى شئت) التيطي  
المشهور من مذهب المال وأصحابه وبه العمل وعليه الحكم أنه يفسح قبل البناء (٣٦٣) وثبت بعده صدق المثل (قوله وقال

الخ) وأجيب بان مراده  
زاد على الدخول في التحسين  
بان حصل انماهما (قوله)  
وهذا القول هو المرجوع  
إليه أي الذي رجع إليه  
ابن القاسم والمرجع عنه  
الأربعون أي والذي رجع  
عنه ابن القاسم الأربعون  
وفي شرح عب والظاهر  
الفسح من التحسين ولو كانا  
صغيرين بلغها عمرهما  
وان نقص عن التحسين لم  
يقصد وظاهره ولو يسيرا  
جدا أو طعن في السن جدا  
(قوله كتراسان) معناه  
بلغه الفرس مطلع الشمس  
والاندلس بفتحين وأضمتين  
ل (قوله لا بشرط الخ) أي  
ما لم يكن عقارا فيجوز بشرط  
الدخول قبله وظاهر كلامه  
ان مجرد الشرط وجب  
الفساد وان لم يحصل دخول  
بالفعل وكذا ظاهره أن  
الشرط مؤثر ولو تراضيا  
على اسقاطه بعد ذلك (قوله)  
جدا ثم هذا كله فيما وقع  
على رؤيته سابقا أو ووصف

الأجل (ش) يعني وكذلك يكون النكاح فاسدا للصدقة يفسح قبل البناء وثبت بعده ما لا كثر من  
المسعى وصدق مثلها كما يأتي اذا تزوجها بصدق معلوم لكن بعضه لأجل مجهول كونه أو فراق أو متى  
شئت وبعضه لأجل معلوم أو حال كثره بالقرينة (قوله) ولم يشد الأجل معطوف على مدخول  
الشرط أي وفسد النكاح ان لم يقيد الأجل أي أجل الصداق كما هو قال أنز وجها بعشرة مثلا فقط أو  
عشرة قال أي أجل طاهه بكون فاسدا ما لم يكن جرى العرف بشئ فيه (ص) أو زاد على خسين سنة (ش) (قوله)  
أو بخمسين سنة لوافق ما تتبعه الفتوى من أن الصداق اذا أحل بخمسين سنة فان النكاح يفسح قبل  
ويثبت بعد الدخول لانه مظنة اسقاطه اذا بعثان الى ذلك طالبا لاسيما اذا كانا مسلمين وهذا القول  
هو المرجوع اليه كافي في نقل المواقف وافي تت من أن المرجوع اليه الأربعون ليس بصواب وكذلك  
لو أجل بعضه الى ذلك الأجل لان حكم البعض حكم الكل في التأجيل والحلول وفي كلام المؤلف نظر  
انظر شرحنا الكبير (ص) أو بعين بعيد كتراسان من الاندلس وجاز كصر من المدينة لا بشرط  
الدخول قبله الا القريب جدا (ش) يعني أن النكاح يكون فاسدا اذا وقع على صداق معين ثابت عقارا  
أو غيره بغيره بعيد كتراسان التي هي بأقصى المغرب لا تقطع  
خبره وظاهره مسواه كان على وصف أو رؤيته متقدمة على العقد لا يتغير بعدها ولا والذي قرره الشيخ  
الجزيري أن كلام المؤلف في الموصوف وأما ما كان على رؤيته متقدمة فحكمه حكم البيع بفصل فيه بين  
أن يكون بعد رؤيته يتغير بعده ما يتبع أو لا فيجوز ويختلف باختلاف المبيع اه امان كانت  
الغيبه متوسطة طاهه لا يفسح كصر من المدينة المشرفة لانها مظنة السلامة ولا فرق بين العبد والدار  
والضمان من الزوج في غير العقار ومن الزوجية في العقار كالبيع وعمل الجواز انما بشرط الزوج  
الدخول قبل أن تنقبه الزوجه فان شرط ذلك فلا يجوز ولو دخل بغير شرط جاز وهذا ما لم تكن الغيبه  
قريبة جدا فان كانت كذلك كالومين والثلاثة طاهه يجوز اشتراط الدخول قبل قبضه بلا خلاف ثم ان  
المؤلف استغنى عن التقييد بهذا التمثيل بقوله كتراسان الخ ولم يمتثل لقريبه قال فيها جدا ثم ان المؤلف  
ابتدأ بالبعيدة جدا لان المقام لعطف الفاسدات بعضها على بعض وختم بالقريبة جدا ووسط المتوسطة  
بينهما وحكم الصداق اذا وقع في الغيبه البعيدة جدا كالصداق الذي فيه غرر فإذا فات بالدخول صح  
النكاح بغير المثل كما مر في قوله واتي ويجوز الصداق بالعين الغائبة بشرط اشتراط خلفه ان تلفت كما  
ساقى في الاجارة (ص) وختمت بعد القبض ان فات (ش) يعني أن النكاح اذا وقع بعد قبض أو بعد شارد  
وقته فسادا بصدق طاهه يفسح قبل الدخول ويثبت بعده صدق المثل فإذا قبضته المرأة بعد ذلك طاهه  
نقضه بالقبض فان لم يفت في يدها بان لم يحل عليه الاسواق ولا تغير في بنفاتها تودع الزوج وتأخذ عنه

على ما تقدم أو ما غائب لم يروى وصف فلا خلاف في فسادها ولها بالدخول صدق المثل قال صحيح وبق النظر فيما اذا اشتراط الدخول قبله  
فيما بين القرية جدا وبين كصر من المدينة وبق النظر أيضا في حكم ما كان دون كتراسان من الاندلس وفوق كصر من المدينة  
والظاهر أن ما قارب كلا ليعطى حكم ما طاره به والتوسط يحتاج فيه قطعي حكم البعدي في الاول (قوله كالومين والثلاثة) ونحو ذلك كذا  
كتب بعض الشيوخ ويفسر بالاربعة والخمسة طاهه أصبح قال بها (قوله بالعين الغائبة) أراد بها التقدير في صورتها أن يقول أدفع لك  
العشرين دينار التي في صندوق في اسكندرية وقوله انما بشرط الخلف أي انها كانت غائبة أعطيها عليها وذلك لان العين لا تاراد بها  
(قوله) وضعت بعد القبض الخ ليس الفوات شرط في الضمان كما يشاهد من عبارته بل القبض كاف في الضمان والقوات مرتب عليه أي  
يرد قيمته ان فات فقوله في البيع الفاسدة وانما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض أحسن وقال ابن الحاجب ونقضه بعد القبض لا قبله

كالمصلحة في البيع الفاسد فلذلك لو مات في دين أو سوق ونحوه كان لها وتقرم القيمة فالحق في تن (قوله فاعلى) أي بأن تقرير في دينه فان التعير في البدن أعلى من حواله السوق (قوله لكون المسمى حراما) لا يخفى ان في تلك الحالة يقال له فاسد لعقد ومداقه كسكاح الحرم اذا جعل فيه خمر وقوله ونحوه أي كعبد آتق (قوله وكذا في الفاسد لعقد) أي الذي يجب فيه المسمى لكونه صحيحا فان قوله تنه ما منها ولو كان محالا لثابت عليه أو قام على هلاك كينة (قوله فالفاسد لعقد الخ) أي سواء وجب فيه المسمى أو صدق المثل (قوله يتفقان فيما اذا قبضته) فيكون الضمان منها مطلقا ولو ثبت هلاك (قوله وأما بعده) أي بعد الدخول فيقتقان أو اضافي الضمان حيث تلف بيدها بعد قبضه الخ ولو قامت على هلاك كينة (قوله حيث تلف بيدها) أي لا تضمن الا اذا تلف بيدها أو اذا تلف بيد غيره فلا ضمان عليها (قوله وأما الفاسد لعقد) أي والقرض ان بعد الدخول (قوله فضمن الصدق فيه) فاذا كان بيد الزوج وكان محالا لثابت عليه أو وثقاب عليه وقامت على هلاك كينة فضمنتها أي الضمان منها لا يتوقف على كونه بيدها بخلاف ما تقدم وتلك العبارة أي التي هي قوله وبعبارة الخ عبارة عج وقد حليناها (٣٦٤) بمقتضى مفاده وكتب بعض شيوخنا ما يوافقه وظهر منه أن الفاسد لعقد الذي يجب فيه المسمى لا يبطل حكم

الجميع الا اذا كان بعد الدخول وأما قبل الدخول فحكمه حكم الفاسد لمداقه والفاقد لعقد الذي يجب فيه صدق المثل في كونه اذا تلف بيدها ضمنه للزوج مطلقا قال في شرح شب بعد كرهارة عج وذكر بعض الشارحين ما يفيد أن الزوج ان ضمان الصدق فيه كصحة في الفاسد لمداقه اه وقال القائل موافقا لقول المصنف وضمنه أي ضمن الضمان الذي يحل في كسكاح الفاسد كان فاسد المداقه أو لعقد على المذهب وفي شرح ما يخالف ذلك

صدقا منها وان مات في دينها بان حالت عليه الاسواق فاعلى فانه يبقى في دينها وتدفع قيمته للزوج وم قبضته وتؤخذ صدقا منها كافي البوع الفاسدة وبعبارة كلام المؤلف في الفاسد لمداقه أو لعقد ما اذا وجب فيه صدق المثل لكون المسمى حراما ونحوه وكذا في الفاسد لعقد اذا حصل فيه الضمان قبل الدخول كما اذا قبضت الصدق قبل الدخول وهما في دينها فان ضلته منها الفاسد لعقد ومداقه يتفقان فيما اذا قبضته وتلف منها قبل الدخول وأما بعده فيقتقان أو اضافي الضمان حيث تلف بيدها بعد قبضه وكان الواجب في الفاسد لعقد صدق المثل وأما الفاسد لعقد حيث يجب فيه المسمى فضمن الضمان الصدق فيه كصحة في الصحيح (ص) أو بمغصوب علماء لا أحدهما (ش) هذا بضمان الاماكن التي يكون السكاح فيها فالفاسد لمداقه بان عقد على عبد أو على عرض مغصوب والزوجان معا لم يلزم قبل العقد بالفصل فانه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده صدق المثل وأما ان علم أحد هما دون الآخر فان السكاح لا يفسخ وتزوج على الزوج علمه أو قيمته فخوله على هذا العوض حيث لم يعلم ودخوله على ذلك حيث علم دونها (ص) أو باجماع مع بيع (ش) المشهور أن السكاح في هذه المسئلة فاسد لمداقه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده صدق المثل وهو ما اذا اجتمع مع البيع أو القرض أو الشراكة أو الجعالة أو الصرف أو المساقاة أو القرض في عقد واحد للجهل بما يخص البضع من ذلك أو لتفاني الاكام بينهما فان السكاح مبني على المساحة والبيع ومأمسه على المساحة وقد سبوا المؤلف الاجتماع المذكور بقوله (كدار) مثلا (دفعها هو أو بواها) أي دفع الزوج دار زوجته على أن يتزوجها بأخذ منها مائة دينار فالدار نصفها في مقابلة البضع والنصف الآخر في مقابلة المائة فقد اجتمع البيع والسكاح في عقد واحد وكذلك الحكم بفساد السكاح لو دفع الدار أو الزوجة أو الزوج نفسه للزوج على أن يتزوجها أو يدفع للزوج مائة دينار مثلا فالمائة التي يدفعها الزوج بعضها في مقابلة البضع وبعضها في مقابلة الدار فقد

كاه فانه قال والمراد بالفاسد هنا الفاسد لمداقه أو لعقد اذا وجب فيه صدق المثل لكون المسمى حراما وأما الفاسد اجتمع لعقد حيث وجب فيه المسمى فضمن الضمان الصدق فيه كصحة في الصحيح بعض بالقدر كما سيذكر في الصحيح بقوله وضمنه ان هلك كينة أو كان محالا لثابت عليه منها والا في الذي بيده وبعدها كاه فالراجح كلام القائل من أن كلام المصنف يحمل على الفاسد مطلقا (قوله أو بمغصوب علماء) وانما يشير عليهم اذا كانوا شردين والا فليعتبر علم وليهما وعلم المجبرة كالعدم وكذا علم المجبر (قوله على عبد الخ) لم يذكر القود والثلثيات تظهر عبارة غيره العموم (قوله فخوله على هذا العوض) جواب عما يقال هل يرجع لصدق المثل فاجاب بما حاصله انه انما يرجع لصدق المثل لانه دخل على هذا العوض حيث لم يعلم أي وقت أو مائة بقومانه مقامه (قوله أو القرض) والباصل ان مثل البيع العقود المجموعة في «حصر مشتق» وان ثبت السكاح بالبناء ثبت البيع لانه تبع والسكاح هو المقصود وان اذات البيع قبل البناء فلا يثبت السكاح لانه هو المقصود لا العزم واذا اذات السكاح وكان البيع قائما فيه القيمة بالكو بلفظ فيقال لتابع فاسد مضي بالقيمة مع عدم محقوت في البيع (قوله للجهل الخ) لا يخفى انه هذا لا يأتي فيما اذا مسمى لكل فالاولى التعديل الثاني أو يجري وتلك التسمية عند الاجتماع لا تقتبر لاحوال المساواة أكثر (قوله كدار دفعها أو بواها) ولولا ما دافعهم من قيمة الدار على ربع دينار

(قوله بان يقول الاب بائع) اعمو يقول المشتري قبل ذلك (قوله او يقول الزوج بعكك داري بعشرة و تزوجت انتك تقو بضا) اي يقول الولي فعملت ذلك بمعنى اشترت دارك بالعشرة و تزوجت انتك تقو بضا وقوله او يقول الزوج بائع انتك تقو بضا بان صيغة النكاح انما تكون من الذي يتولى الطرفين لامن المرأه وتظهر العبارتان هذه الصيغة الصادر من المرأه صيغة النكاح ولكن ليس الحكم كذلك بل يقول صيغة النكاح ما يقولها الرجل بعد بان يقول قبل ذلك وكان ذلك يكفي ثم بعد هذا كله اعترض بحشى نت بان النص ليس فيه التصريح بالبيع نقل ابن عرفة سمع حصون ابن القاسم من أنكح ابنتهم بدجل على ان اعطى دارا جائز نكاحه ولو قال تزوج ابنتي بخمسين واعطيتك هذه الدار فلا خريفه لانه من وجه النكاح (٣٦٥) والبيع ابن رشيد يقول منه معنى خفي وهو

جواز اجتماع البيع مع نكاح التفويض بخلاف نكاح التسمية هذا هو الذي عني المؤلف وأما تصوير س ومن تبعه بان يقول بعكك داري بعشرة و تزوجت انتك تقو بضا فتصاحح لتقبل بجوازها لانها اشد دعاء في السماع للتصريح بالبيع منها بخلاف ما في السماع فله تفضل بالعطية وعليه يأتي قرن ابن محرز وقول من ليس صورتها ما قال ابن القاسم فيه تقرر اذ لم يستند في مخالفة ابن القاسم اه وذلك ان ابن محرز فرق بين هذه المسئلة أعني مسئلة التفويض والتي قبلها بان الدار هنا خالية من العوض وانما قصد الاب معونته بخلاف الاولى فله سبب بعكك المعايضة (قوله سواء كانت بائع) أي فعمل الخلاف في ثلاث صور وهي ما اذا سمى لكل دون صدق المثل أو لاحدها صدق المثل والاخرى دينه أو لاحدها دينه والاخرى تقو بضا وثلاث بائع وهي ما اذا سمى لكل صدق المثل أو لم يسم لواحدة منهما أو سمى لاحدها صدق مثلها ونكح الاخرى تقو بضا فعمل الخلاف

اجتمع البيع والنكاح في عقد واحد وتظهر فساد النكاح المجتمع مع البيع سواء سمى لكل منهما ما يخصه من ذلك أم لا ثم ان جله دفعها صفة لدار لان الجمله الواقعة بعد التكررة صفة لها لكن جرت هنا على غير من هي لا بائع في القصد حاربه على الدار وفي المعنى انما هي الدافع فلذا ابرز الصغير وجو باعطف عليه قوله أو أيها ولا فرق في المشتق الواقع صفة لما ذكرين ان يكون وصفا أو فعلا كما هنا (ص) وجاز من الاب في التفويض (ش) أي جاز اجتماع البيع والنكاح حيث كان النكاح نكاح تقو بضا ولا مفهوم لقوله الاب اقم الزوج أو الزوجة ~~بعكك~~ بان يقول الاب بعكك داري و تزوجت انتك تقو بضا او يقول الزوج بعكك داري بعشرة و تزوجت انتك تقو بضا او يقول الولي بعكك داري بعشرة و تزوجت انتك تقو بضا وتقول الزوج على قولنا له لا يبعد عن يجوز نكاحها بعكك داري بعشرة و تزوجت انتك تقو بضا ولو كان ذلك على وجه الشرط (ص) وجمع امرأتين سمى لهما أو لاحدهما (ش) لا خلاف أنه يجوز للرجل ان يجمع بين امرأتين أو ثلاث أو أربع في عقد واحد سمى لكل واحدة منهن صدقا أو ساوت التسمية أو اختلفت أو سمى لواحدة ونكح الاخرى تقو بضا أو لم يسم لاحدها سمى لهما ولا يسم لهما ولا يكون شاملا للصور الثلاث ولا مفهوم ما رتبته من الخلاف الا في قولنا قال سمى لهما ولا يكون شاملا للصور الثلاث ولا مفهوم لاهرأتين أو نساء (ص) وهل وان شرط تزوج الاخرى أو ان سمى صدق المثل قولان (ش) يعني ان جواز الجمع بين امرأتين مشلما مع التسمية ولو من جانب وان شرط مع تزوج الواحدة تزوج الاخرى وسواء كانت التسمية لهما أو لاحدها صدق المثل لسمى لهما أو دينه واليه ذهب ابن سعدون ولم يره كالبيع أو بالجو ازمع ذلك الشرط حيث حصلت التسمية في جانب أو جانبين انما هو ان سمى صدق المثل للبيع وهو قول جماعة من المتأخرين فليست التسمية عند أهل القول الثاني شرطا كما يتبادر من لفظه انما الشرط اذا حصلت تسمية مع الشرط المذكور ان يكون قدر مهر مثل المسمى لها فاف ~~ك~~ فعمل الخلاف اذا شرط تزوج احدها بتزوج الاخرى وسمى لهما أو لاحدها ونقص عن صدق المثل وأما ان لم يسم أصلا أو سمى صدق المثل فليس من محل الخلاف أي فيجوز بلا خلاف شرط تزوج احدها بتزوج الاخرى أم لا (ص) ولا يجب جمعهما أو الاكثر على التأويل بل بالمتن والفسخ قبله وصدق المثل بعدل التكراره (ش) مقول يجب محذوف أي ولا يجب جمعهما الا ما أي في صدق المثل أي ان الشخص اذا تزوج امرأتين بصدق واحد وهو يستأزم وحدة العقد لا بالولم يسم ما يخص كل واحد منهما فان

(٣٦ - خروى ثالث) مقيد بقيد شرط تزوج احدها على تزوج الاخرى والمفروض لكل أو لبعض دون صدق المثل وقوله وسمى لهما أي ونقص عن صدق المثل وقوله أو لاحدها أي سمى لهما دون صدق مثلها أي والثانية نكحها تقو بضا فتقو بضا راجع لهما (قوله ولم يره كالبيع) أي فاف كما يجوز جمع الرجلين سلطنتهما ان سمى لكل قيمة المثل (قوله أو سمى صدق المثل) أي لكل أو سمى لواحدة صدق المثل والاخرى تقو بضا (قوله ولا أكثر على التأويل بل بالمتن) لانه كسج الرجلين سلطنتهما في البيع وقوله لا التكراره لا يجمع رجل واحد سلطنتي بيع واحد كذا علل والاول ظاهر (قوله الا ما) أي في المواقف التي فيها شاع من ابن القاسم (قوله بصدق واحد) أي وما مقدمه المصنف في عقد (قوله غالباً) وفي غير الغالب يكون في عقد بين باني بعتي أو باني على أن يزوجاه

انقسم بعشرين ديناراً ثم شوى كل واحد منهما مقدراً على حدة (قوله وبض المسمى على قدر مهرهما) بان ينسب صداق كل واحدة أى صداق منهن لزوج الصداقين وبذلك النسبة تأخذ كل واحدة من هذا الصداق المسمى فلو كان صداق مثل احدهما عشرة وصداق مثل الاخرى عشرين فالجوع ثلاثون فالسمى على الثلث والثلثين (قوله على القول بجواز) أى عند عدم التسمية لكل **في تنبيه** يستفاد من المصنف ترجيح القول (٣٦٩) بالمتبع (قوله أو تضمن اثباته رفعه) مثل مورتين جعل الرقة ابتداءً صداقاً وهذا

جاء غالب الشراح والصورة الثانية  
أن يكون جعل لها مالا معيناً  
يدفع لها زواجاً معاً عوضاً عن ذلك  
المال الجعول لها صداقاً وقوله قبل  
النكاح بعده أى كنكاح الحرم  
والشغار (قوله والاشياء المعينة  
الخ) محل المتع اذا كانت في ملك  
الفرد مطلقاً أى وصفها لأم لأوق  
ملكه موصفاً هو أو أبا بان كانت في  
ملكه موصفاً هو والأبلا موصفاً  
هذا الشرح مما ظهر المتع مطلقاً  
فإن ضعف (قوله وحمل المتع اذ لم  
يكن لهم عرف الخ) وأما ان كان  
لمن تكسب عرف في البيوت جاز  
النكاح وهو مصرف الى عرفهم  
ثم لا يخفى أن تعليل المتع جاز ولو  
كان لهم عرف وخلاصة أن من  
علل بذلك التعليل يمنع مطلقاً ولو  
كان لهم عرف في بيت فلا يظهر  
كلامه والحاصل أنه يجوز فعلى  
المعقد اذا كان في ملكه ولهم  
عرف بشئ منضبط أو وصفت  
(قوله مع القدرة على رفعه) هذا  
غام الغاية وهو الفارق بين هذه  
المسئلة والتي بعدها فلا حاجة  
الى الاشكال الا فى الجواب  
(قوله لان القدر في القدر الزائد  
الخ) فيه متى لم يفرغ حاصل  
في صلب العقد أيضاً والفرق  
ما تقدم (قوله وهل حكم العقد الخ)

الاولى أن يقول وهل الشرط الذى هو التعليق لازم وقوله وإذا خالف الخ هذا في المعنى يحصل لزوم  
الشرط أولاً فتدبر (قوله ولا يلزم الشرط) أى ولا يلزم التعليق وكراه التعليق وقوله ولا الا فى الخ توضيح لقوله ولا يلزم الشرط وهذا  
الذى قلناه مقتضى تفسير الشرط بالتعليق الا ان قوله بعد لكن يستحب الوفاة بالخ يقتضى انه اراد بالشرط المشروط الذى هو عدم  
الزواج والاخراج لا التعليق وعليه فتجوز لقوله لكن يستحب الوفاة وبعبارة عب وكراه هذا الشرط من أعماله وكذا كره عدم الوفاة  
به ولا معنى لذلك الا اذا اريد بالشرط المشروط ثم بعد كنه هذا رأيت شب قال مانعه ولا يلزم الشرط أى المشروط وهو عدم الزوج

وعدم الانحراج من بلدها وكره هذا الشرط لما فيه من اجتر عليه ولذا قال في الحاشية ولا يلزم الشرط وهو عدم انحرابهما من بلدها والتزوج عليها لان ان آخر جهان يلد لها وتزوج عليها معناه لا يختر جهان يلد لها ولا يتزوج عليها وشل ذلك من تزوج ما شطأ أو قابله مثلا وشرطت عليه نكاحها الصنفان لا يلزم الوفاء به من عب (قوله صورتهما تزوج في العصة) بهذا التصور يعلم عدم تكرارها مع قابلهما (قوله ثم خالف وقيل ذلك) الاولى أن يقول فلا يلزمه عدم الزواج وانما خالف وتزوج لا ترجع عليه بشئ (الخ) قوله الآن نسط ما تقرر (الخ) ظاهر المصنف أنها اذا أسقطت ما تقرر بعد العقد بلا يمينين أنها (٢٦٧) ترجع سواء خالف عن قرب أو بعد تحقيقها

للعوضيه وهو ظاهر كلامهم ولان عبد السلام ينبغي أن يقدر رجوعها بما اذا خالف عن قرب لا بعد كالستين (قوله فهو مخير) مما تضمنه التخييه من عدم الزوم وهو استثناء منقطع فان قلت هلا كان مستثنى من قوله ولا يلزم الشرط استثناء منقطعاً كذلك قلت هذا بعيد بخلاف ما ذكره فهو قريب (قوله ثم خالف وتزوج (الخ) أي بصورة العين ان تزوجت عليك فأصرك سيديك أو فالسرية حرة أو فهي طالق فيلزمه العين دون الالف لثلاث يجتمع عليه عقوباتان والظاهر أن الطلاق يقع بثنائهما أو اسقاط مع العين بالله فكلا سقاط بلا يمين فيلزمه الالف ان خالف وكفارة العين بالله لسهولة كفارتها في الجملة بالنظر لطلاق والعتي (قوله أو كزوجي أختك (الخ) يتعلق بمحكان فسخ النكاح قبل البناء فقط ولها بعد الاكتمار المسمى وصدائق المثل ومغشول الكاف أمران المعقود عليه والمهر أو أو زوجي كاختك بمائة وليس المراد كزوجي وأختي وأعطين (قوله لغة الرفع) ظاهره مطلق الرفع والظاهر أن

بسبب الوفاء به فلا يخير جهان ولا يتزوج عليها وكراهه اشتراط الزوجين ذلك ولا يلزمه الالف الثانية ان خالف وأخر جهان وتزوج عليها على الشهور وعن مالك وعنه ترجع بالاقبل من الالف وبه صدق المثل (ص) كان آخر جنك من بلدك فلك ألف (ش) صورتهما تزوج في العصة قالت تزوجها قد بلغتني أنك تريد أن تخرجني من بلدي فقال لها ان آخر جنك فلك ألف فهو تشبيه في عدم الزوم والكراهه (ص) أو أسقطت التقابل العقد على ذلك (ش) يعني انه اذا تزوجها بألف مثلاً وأسقطت عنه من ذلك ألفاً قيل عقد النكاح على أنه لا يتزوج عليها مثلاً ثم خالف وفعل ذلك فأنها لا ترجع عليه بشئ من الالف التي أسقطها عنه لعدم لزوم الشرط لان العبرة بما عوق عليه العقد (ص) الآن نسط ما تقرر بعد العقد (ش) يعني أو تزوجها مثلاً بما تدين وبعد العقد أسقطت عنه مائة من ذلك على أنه لا يتزوج عليها أو أن لا يتسرى أو لا يختر جهان يلد لها ثم خالف ذلك وقيل فأنها ترجع عليه بالمائة التي أسقطها لذلك فهو مخير مما تضمنه التخييه من عدم الزوم تقوله بعد العقد متعلق بنسقط لا يمتنع لان تقرر الصادق لا يكون قبل العقد أصلاً ومحل الرجوع اذا لم يتزوج مع الاسقاط بين كما أشير اليه بقوله (بلا يمين منه) أما لو وقت بين فلا ترجع بما أسقطت وانما يلزمه العين فقط كما لو أسقطت وحلفته ان خالف وتزوج أو تسرى فأمرى يسيدي أو فالسرية حرة أو التي يتزوجها طالق فأنما يلزمه بالخالفه التملك أو التصرير أو الطلاق ولا ترجع عليه بالمائة التي أسقطته (ص) أو كزوجي أختك بمائة على أن تزوجك أختي بمائة وهو وجه الشغار (ش) الكاف هنا يسمى بمنى وهي عطف على فاعل فسد أي وفسد مثل زوجي الخ ويحصل أن يكون المخطوف بأ أو محظوفاً والمخطوف عليه فعل الشرط من قوله ان نقص أي أو كان نكاح شغاراً كزوجي أختك أو غيرها ممن ليس بها أخرى بشئ أو غيرها ممن يجيرها بمائة على أن تزوجك أختي أو بنتي أو أمي من عبدك بمائة ويسمى وجهه الشغار والشغار لغة الرفع من قولهم شغار الكلب وجهه اذا رفعها البول ثم استعمل فيما يشبهه من رفع رجل المرأة للجماع ثم استعمل في رفع المهر من العقد اذا كان وطأ وطؤه فعلاً فكان كلامنا الوليين بقول لا ترشغارني أي اتكنح وأنكحك بغير مهر وأفهم قوله على الخ لا يولم يقع على وجه الشرط بل على وجه المكافاة من غير توقف أحدهما على الآخر لحاز وأشار إلى صريح الشغار بقوله (وان لم يسم فصرحه) أي وان لم يسم لواحدة منهما صدقاً كزوجي أختك أو ابنتك على أن تزوجك ما ذكر كذا في قبسي صريح الشغار ومن القسمين يفهم المركب منهما كزوجي بمائة على أن تزوجك بلامهر فيسمى كل جزء باسمه وله يحكم بحكمه

المرد دفع مخصوصاً الذي هو رفع الكلب لقوله من شغار الكلب جله دفعها البول ولا يكون ذلك الا عند بلوغه فقد اتفق أن رجلاً كان يقدم على الامام الشافعي رضي الله عنه فيقومه فقيل له في ذلك فقال انما سمعت منه أن الكلب اذا بلغ نفع رجله عند البول وأن الحرم راى وادخله فواتني بان انا قد لفظته وقوله استعمل أي لغة وقوله ثم استعمل في دفع المهر أي لغة وقوله فكان كلامنا الخ أي بقوله لفظنا لا فواته معنى (قوله ثم استعمل في دفع المهر الخ) أي في العقد المحتوى على دفع المهر لقوله فكان كلامنا الخ أقوله اذا كان وطأ وطؤه) أي اذا كان العقد ذا وطأ وهو قوله وفعلنا بل على هون فيسقط الوطأ فلا حاجة (قوله بل على وجه المكافاة) كما لو زوجها أخته أو بنته فكافاه الآخر بمثل ذلك من غير أن يفهم توقف أحداهما على الأخرى فانه أبو عمران (قوله يفهم المركب منهما)

أيها الركب من بعض كل منهما أي فهي حقيقة تركبت من بعض كل منهما وقوله فمسي القاه لا يصح أن تكون الأحصرد العطف  
 لا السببية لأنه لا تنفرد على ما ذكر التسمية (قوله أنه أكثر وقوعاً) أي أكثر اتفاقاً وأولاً وجه  
 بمعنى القابلة) وجه ثالث شك أن المعنى نكاح شغار أي نكاح ذو مقابلة منسوبة لشغار لأنه نكاح احتوى على صدق متقابلين  
 وهو نسخته أو لا بد (قوله) وفسخ فيه وان (٢٦٨) في واحدة) إشارة إلى القسم الثالث من الشغار وهو الركب منهما فالمسي  
 لها تعطي حكم وجهه وغير المسي

ووجه تسمية القسم الأول وجهاً أنه أكثر وقوعاً من الوجهين الآخرين وقد قيل أنه شارب من  
 وجه دون وجه فن حيث انتهى لكل منهما صدقاً ليس بشغار لعدم خلو العقد عن الصدق  
 ومن حيث أنه شرط تزويج أحدهما بالآخر فهو شغار فكان التسمية فيما كان تسمية فلذلك  
 سمي وجهه الشغار أو أوجه بمعنى القابلة لأن كلاهما صدر منه تسمية الصدق استوفى  
 قدره واختلافه وأما تسمية القسم الثاني صريحاً فهو واضح بالخلو عن الصدق (ص) وفسخ  
 فيه وان في واحدة (ش) يعني أن العقد صريح الشغار فصح قبل البناء ويعطى لفرق بين  
 الصريح من الجانبين أو من جانب واحد كما ناسي لاحداهما دون الأخرى (ص) وعلى حوبة  
 ولما أمة أبداً (ش) عطف على فيه ونسخة حلوا بأى يفسخ أبداً من زوج أمه على أن  
 الأولاد منها أو بعضها أحرار ويكون أحرار بالشرط ولأولهم لسيدها مهم ولها المسي وانما  
 فسخ أبداً لا من باب بيع الأجنبية (ص) ولها في الوجه ومائة وخمسة مائة ولو أتت أو فراق  
 الآخر من المسي وصدق المثل (ش) الكلام بالنسبة إلى ما تقدم كالتمه لا أنه ذكر فيه ما يجب  
 في نكاح الشغار المرأة وذكره مستلهم من تزويج عاتية وخمسة مائة مائة فتدومائة إلى  
 موت أو فراق وذكر أن لها في جميع ذلك أكثر من المسي الحلال وصدق المثل على المشهور  
 ولا تنظر إلى صاحب الحلال من الحر والمجهول بدليل قوله (ولو زاد) صدق المثل (على  
 الجميع) المعلوم والمجهول بأن كان مائتين وخمسين مثلاً فتأخذها وقال ابن القاسم لا تدعى  
 المائتين فتأخذها مائتين ولا تعطي الزائدة لأنها رزيت بالمائة لاجل مجهول فأخذها مائة  
 أحسن لها فلا كان صدق المثل مائتين أو مائة وخمسين أخذته لأنه أكثر من المسي الحلال  
 وهو المائة فلأمر بالمسي الحلال والحرام لم يكن صدق المثل أكثر إلا وهو زائد على الجميع  
 فلا يبالغ عليه فلو كان صدق المثل تسعين أخذت مائة لأن المسي الحلال وهي المائة أكثر  
 من تسعين صدق المثل (ص) وقد رأت تأجيل المعلوم أن كان فيه (ش) قد ربي المجهول  
 ونائب الفاعل صدق المثل والتأجيل متعلق بقدر والمعلوم صفة أي وقد صدق المثل  
 بالمؤجل المعلوم أن يصيد في المسي ما أجل بأجل مجهول فإذا كان المسي ثلاثمائة حالة  
 ومائة مؤجلة إلى سنة ومائة مؤجلة بأجل مجهول فإن المجهول يلحق ويقال ما صدق مثله على  
 أن في صدقها المسي مائة إلى سنة ظن قيل مائتين فقفاستوى المسي وصدق المثل فتأخذ  
 مائة حالة ومائة إلى سنة وان قيل مائة وخمسون فتأخذ المسي وان قيل ثلاثمائة فتأخذ مائتين  
 حاتين ومائة إلى سنة وذلك خير لها من المسي والمقدم أن لها في الوجه منها أو من أحدهما  
 الآخر من المسي وصدق المثل وهو ظاهر المدونة عند ابن أبي زيدي وأولها أن لها على  
 الفرقين الوجه منها مائة قال ابن أبي زيدي ومن أحدهما صدق المثل فقط أشار إلى ذلك  
 بقوله (وتؤزل أيضاً) كأنؤزلت على سابق (فما ناسي لاحداهما ودخل بالمسي لها

ووجه تسمية القسم الأول وجهاً أنه أكثر وقوعاً من الوجهين الآخرين وقد قيل أنه شارب من  
 وجه دون وجه فن حيث انتهى لكل منهما صدقاً ليس بشغار لعدم خلو العقد عن الصدق  
 ومن حيث أنه شرط تزويج أحدهما بالآخر فهو شغار فكان التسمية فيما كان تسمية فلذلك  
 سمي وجهه الشغار أو أوجه بمعنى القابلة لأن كلاهما صدر منه تسمية الصدق استوفى  
 قدره واختلافه وأما تسمية القسم الثاني صريحاً فهو واضح بالخلو عن الصدق (ص) وفسخ  
 فيه وان في واحدة (ش) يعني أن العقد صريح الشغار فصح قبل البناء ويعطى لفرق بين  
 الصريح من الجانبين أو من جانب واحد كما ناسي لاحداهما دون الأخرى (ص) وعلى حوبة  
 ولما أمة أبداً (ش) عطف على فيه ونسخة حلوا بأى يفسخ أبداً من زوج أمه على أن  
 الأولاد منها أو بعضها أحرار ويكون أحرار بالشرط ولأولهم لسيدها مهم ولها المسي وانما  
 فسخ أبداً لا من باب بيع الأجنبية (ص) ولها في الوجه ومائة وخمسة مائة ولو أتت أو فراق  
 الآخر من المسي وصدق المثل (ش) الكلام بالنسبة إلى ما تقدم كالتمه لا أنه ذكر فيه ما يجب  
 في نكاح الشغار المرأة وذكره مستلهم من تزويج عاتية وخمسة مائة مائة فتدومائة إلى  
 موت أو فراق وذكر أن لها في جميع ذلك أكثر من المسي الحلال وصدق المثل على المشهور  
 ولا تنظر إلى صاحب الحلال من الحر والمجهول بدليل قوله (ولو زاد) صدق المثل (على  
 الجميع) المعلوم والمجهول بأن كان مائتين وخمسين مثلاً فتأخذها وقال ابن القاسم لا تدعى  
 المائتين فتأخذها مائتين ولا تعطي الزائدة لأنها رزيت بالمائة لاجل مجهول فأخذها مائة  
 أحسن لها فلا كان صدق المثل مائتين أو مائة وخمسين أخذته لأنه أكثر من المسي الحلال  
 وهو المائة فلأمر بالمسي الحلال والحرام لم يكن صدق المثل أكثر إلا وهو زائد على الجميع  
 فلا يبالغ عليه فلو كان صدق المثل تسعين أخذت مائة لأن المسي الحلال وهي المائة أكثر  
 من تسعين صدق المثل (ص) وقد رأت تأجيل المعلوم أن كان فيه (ش) قد ربي المجهول  
 ونائب الفاعل صدق المثل والتأجيل متعلق بقدر والمعلوم صفة أي وقد صدق المثل  
 بالمؤجل المعلوم أن يصيد في المسي ما أجل بأجل مجهول فإذا كان المسي ثلاثمائة حالة  
 ومائة مؤجلة إلى سنة ومائة مؤجلة بأجل مجهول فإن المجهول يلحق ويقال ما صدق مثله على  
 أن في صدقها المسي مائة إلى سنة ظن قيل مائتين فقفاستوى المسي وصدق المثل فتأخذ  
 مائة حالة ومائة إلى سنة وان قيل مائة وخمسون فتأخذ المسي وان قيل ثلاثمائة فتأخذ مائتين  
 حاتين ومائة إلى سنة وذلك خير لها من المسي والمقدم أن لها في الوجه منها أو من أحدهما  
 الآخر من المسي وصدق المثل وهو ظاهر المدونة عند ابن أبي زيدي وأولها أن لها على  
 الفرقين الوجه منها مائة قال ابن أبي زيدي ومن أحدهما صدق المثل فقط أشار إلى ذلك  
 بقوله (وتؤزل أيضاً) كأنؤزلت على سابق (فما ناسي لاحداهما ودخل بالمسي لها

له تبعاً إذا كان فهم معنى الأول يتوقف على هذا ولكن لما كان حكمه متعلقاً به بعد كاتفة (قوله) وذكر  
 أن لها في جميع ذلك إلا كراخ) ومقابله أن في وجهه الشغار لكل منهما صدق المثل وفي المائتين أو فراق قول ذكره الملاح  
 ما لها صدق المثل ولو نقص عن المائة أو زاد على المائتين لم يذكر كبراهم ولا التوضيح مقابل في مائة وخمسة (قوله أحسن لها) أي من  
 الأول (قوله المؤجل) إشارة إلى أن التأجيل يعني المؤجل فهو من إطلاق المصداق على اسم المفعول بخلاف ما رسل عن كاتفة المتعلق  
 أو بشرط مضاف أي أنه المؤجل والمعنى واعتبر صدق المثل بالنظر إلى حال المعلوم والمؤجل المعلوم لا بالنظر إلى المجهول

(قوله في عقد حارة) أي بأن يقول أجزأ لداري سنة مشاعلي أن أزوجك ما ن تكون ذلك المنافع مهر انفس عقد الأجار مستقلا  
 بل هو عقد النكاح (قوله حكمه المنع) وهو الم عقد (قوله ولا خلاف) (٣٦٩) في منع النكاح بالمعقل) أي كأن يقول

لهما تزوجا وأجعل مهر لك اثباتي  
 لك بعد ذلك لا ينفق للمعاقل الزوجية  
 والمعمول له هو ذلك الزوج (قوله)  
 فهو نكاح على خيار وتقيد منه  
 بفسخ قبل الأبعد (قوله على  
 المشهور) أي بعض ما وقع به على  
 المشهور لا بصدق المثل أي خلافا  
 لمن يقول بعض بصدق المثل (قوله)  
 بعض جماعه عليه) أي فالنكاح  
 صحيح قبل البناء وبعدم تلك المنافع  
 ولا فسخ للنكاح ولا لأجاره وبعبارة  
 شب والمشهور أن النكاح لا يجوز  
 ابتداء ولكنه بعض بما وقع عليه  
 العقد من المنافع للاختلاف فيه  
 انتهى فالواجب على المصنف أن  
 يحذف قوله ويرجع به (قوله)  
 مثل سائر الخ) الشاهد أن ما هو  
 في قوله بعد وعطافه من المعاقبة  
 لأن المعاقبة إنما هي من الله تعالى  
 لعدم الامتناع بعد (قوله بكر ما لا أجل  
 في الصداق) ولو بعنه (قوله)  
 يتدرع أي يتوسل وهي في نفسه  
 بدون نقطة ولكن في الأصل  
 بالذال المعجمة (قوله بالف) فرض  
 مسئلة وكذا قوله بالفن أي وإن  
 أمره أن يزوجه يتدرع بعلم  
 فزاد عليه والمراد بذلك لا تقتصر  
 فلا سائر في عشرين والأربعة  
 في المائة بسيرة طهارة من عرفة (قوله)  
 فان علما وعلم الاثر) كذا في  
 نسخة بالواو وهي بمعنى أراي  
 علم الزوج أي أو علم الآخر  
 الذي هو الزوج أي أو علمت الزوجة  
 ويدل على ذلك قول علي علم علما

بصدق المثل) متعلق بتزولت أي تزولت على وجوب صداق المثل فقط لا الا كقوله في التسمية  
 لأحدهما إذا دخل بل وانما لا كقوله في الأسمى له لمعنا هذا ما هو مع أخذ التأويل جار  
 فيما إذا سمي لكل أو سمي واحدة فقط كأي التوضيح فلا قال المؤلف وتزولت أيضا فيما إذا  
 دخل بالمسمى لها بصدق المثل لتسليهما (ص) وفي منعه يمنع أو تعلمها قرأنا وأجابه  
 ويرجع حقيقة عمله لفسخ وكرهته (ش) يعني أن النكاح إذا وقع بمنافع دار أو دابة أو عبد في عقد  
 اجارة أو وقع على أن يعمل الزوج الزوجة قرأنا لم يحفظ أو نظر أو وقع على أن يصحح الزوج  
 زوجته أو يزورها ونحو ذلك فهل النكاح في هذه المسائل حكمه المنع أو النكاح حكمه خلاف  
 فعلى القول بالمنع يفسخ قبل الفسخ ولا شيء فيه وبثبته بعده بصدق المثل والأجارة تفسخ  
 متى اطلع عليها قبل البناء بصدور رجوع الزوج على المرأة بقية علم من خدمة أو غيرها إلى  
 الوقت الذي فسخت الاجارة اليه ولا خلاف في منع النكاح بالمعقل لا عقده غير منجم بالنسبة  
 للمعمول له انه التزك متى فسختها لم يفسخ النكاح على خيار فلا كلام في التفسير للغاية لا لتعجيل والمراد  
 بالفسخ فسخ الاجارة أي إلى فسخ الاجارة فليس في كلام المؤلف تعرض لكون النكاح يفسخ  
 قبل البناء وبثبته بعده أم لا وإن أراد فسخ النكاح لم يتناول ما بعد البناء بل ما قبله فقط لأن  
 هذا النكاح لا يفسخ بعده وعلى القول بالكرهية يفسخ بما وقع به بصدق المثل على المشهور  
 لكن المشهور الذي نص عليه المؤلف في التوضيح أن النكاح بعض جماعه عليه ولو على القول  
 بالمنع (ص) كلفا لا فسخه والاصل (ش) التسمية في القول الثاني فقط وهو الكراهة لأن  
 بيان اختلاف والمعنى أن التغافل في الصداق مكره ومختلف أحوال الناس فيه فربما رآه  
 يكون الصداق بالنسبة اليه قليلا وإن كان في نفسه كثيرا وربما رآه يكون الصداق بالنسبة  
 اليه كثيرا ولو كان قليلا في نفسه وكذلك الراجح فالرخص فيه والمغالة ينظر فيها حال  
 الزوجين والمغالة ليست على بابها مثل سائر لان الفلأ لا يطلبه الزوج بل المرأة أو وليها فقط  
 وكذلك بكره الاجل في الصداق ولو إلى سنة لتكثير ليدفع الناس إلى النكاح بغير صداق  
 ويظهرون أن هناك صداقا ثم تقطعه المرأة والمغالة السلف وقوله (قولان) راجع لما قبل  
 الكاف (ص) وإن أمر بالف عينها أو لا تزوجه بالدين فأن دخل فعلى الزوج ألف وغرم  
 الوكيل ألفان تعدي باقرار أو بنية (ش) يعني أن الزوج إذا قال رجل زوجي بألف أو قال  
 زوجتي فلا تة بألف فزوجها بالدين فأن علمها أو لا علمها فأن لم يعلم بذلك إلا  
 بعد الفسخ فأن لا يلزم الزوج سوى الألف وأما لو قيل فلا تخلوها ما ثبت تعديها أو لا فأن لم  
 يثبت فسيأتي وإن ثبت تعديها باقرار أو بنية حضرت فوكيل الزوج به بالألف فلا يفرق بين الزوجية  
 الألف الثانية لتعديها في الألف بالانفراد الفرض على وجوب التفرع على المشهور فقوله وإن أمره  
 أي أمر شخص أو المصغر في عينها وزوجه المفهومة من السياق ولا مفهوم لآلف (ص) والا  
 فتصلح أي إن حلف الزوج (ش) تخلف ثلاثين مضاعف متعدي متعدي مخوف وهو الوكيل  
 وفاعله الزوجة وهذا مفرع على مفهوم ان تعدي باقرار أو بنية كثيرا ما ينزل المؤلف مفهوم  
 الشرط كالنطق فيفرض عليه كلفه كور أي وإن لم يثبت تعدي الوكيل والموضوع بمحاله  
 من انه بعد البناء وإن العقد وقع على الفين والوكيل يقول وكلي الزوج على ذلك ففعلت كما

أحدهما (قوله وإن ثبت تعدي) فمما أشار إلى ان قول المصنف باقرار الخ متعلق بحذف أي بالتعدي إن ثبت تعديها والالتزام  
 لا يكون باقراراً وبنية (قوله حضرت فوكيل الزوج) أي وحضرت عقده على الفين فالتعدي لا يثبت إلا بالامرين (قوله لأن الفرور  
 الفعلي الخ) أي أن مقابله يقول بان الفرور الفعلي لا يوجب التفرع

(قوله حلفت هي الخ) ٧ وصفة عينها ما وقع العقد الا بالثمين لاعلى أن الزوج أمر الرسول بالثمين فان نكل الوكيل وصورة عينه انه أمره بالثمين حلفت وغرم له ان كانت دعوى تحقيق والاغرم بمجر النكول كذا في شرح شب وغيره (واقول) كما يفهم من كلام غيرهم ان محمل حلفها بعد نكول الزوج ان كانت دعواه دعوى تحقيق وأما اذا كانت دعوى اتهام فيغرم الزوج بمجر النكول ومن المعلوم أن المفهوم من قول الشارع ان لم يكن الخ ان صيغة عينها والله ان عقدى كان على الثمين فظهر من هذا كله أن صيغة عينها عند نكول الزوج أو عند نكول الوكيل ان عقدت نكاحها كان على الثمين وانما يكون حلفها عند نكول أحدهما في دعوى التحقيق لافي دعوى الاتهام ولذلك قال عجم بعد كلام يفهم من هذا أنه اذا نكل الزوج ليس لها أن تحلف الوكيل ويغرم الزوج بمجر نكولها ان كانت دعوى اتهام والا فبعد عطفها انتهى ومن المعلوم أن الثمين على طبق الدعوى فاذا كانت العين كآثر فيكون دعواها الحقيقية أن عقدت نكاحها كان على الثمين لأن الزوج أمره بالثمين وقوله ان لم يكن لهاينة الخ أشار به لقول ابن ونس عن ابن الموازي فان لم يكن على أصل النكاح بالثمين صيغة غير قول الرسول حلف الزوج ما أمره الابائف وما علم بما زاد ما لو كسل الابعد البناء انه اذا نكل هالم يغرم حتى تحلف المرافعة ان أصل النكاح كان بالثمين لاعلى أن الزوج أمر الرسول بالثمين انتهى وظهر من هذا كله أن حلفها على تلك الصيغة انما هو (٣٧٠) اذا لم تكن بينة على أن عقدت نكاحها كان على الثمين وانما علم ذلك من قول

الرسول قال عجم مع ما لذلك واعلم أن ما تقدم من كلام المصنف يفيد انه فيما اذا تم بينة على وقوع النكاح بالثمين ولم يصدها الوكيل على ذلك فان قلت بينة على وقوع العقد بالثمين أو صدها الوكيل على ذلك فان حلف الزوج انه ما أمر الوكيل بالاثاف فلها أن تحلف الوكيل أن الزوج ما أمره الابائف فان حلف فلا تلها غير الالف وان نكل حلفت هي أن الزوج ما أمره الابائف وأنه تعدى في السفقد في الثمين ورجعت على الوكيل بالالف الثانية وأما اذا نكل الزوج فانها تحلف ما أمر الوكيل الابائفين وترجع على الزوج بالالف الثانية فان قلت ما ذكره من

أمر في الزوج بقول انما أمره بالثمين فقط فصلف الزوجة الزوج أو لا ما أمر الابائف وأنه ما علم بما زاد الوكيل الابعد البناء بعض وانما مرضى بذلك بعد ان علم به ثم يحلف الوكيل انه أمره بالثمين وصاعت عليها الالف الثانية فان نكل الزوج حلفت هي ان لم تكن لها بينة بأن أصل النكاح كان بالثمين وغرم لها الالف الثانية وما مرضا عليه هو في أكثر النسخ وهناك نسخ عند قائلتها (ص) وفي تحليف الزوج له ان نكل وغرم الالف الثانية قولان (ش) أي وهل الزوج أن يحلف الوكيل اذا نكل وغرم الالف الثانية وهو قول أصيبخ قال فان نكل غرم الالف الزوج أو ليس فذلك وهو قول محمد وسبب الخلاف هل تكون عين الزوج على تصحيح قوله فقط وعليه وعلى ابطال قول الرسول فعلى الاول لو نكل عن الثمين فانه يستقر ولا يكون له تحليف الرسول وعلى الثاني له تحليف الرسول قالوا وبلت في هذا أيضا في النكول هل هو كالقرار فلا يكون له أن يحلفه أو ليس كالقرار فيحلفه (ص) وان لم يدخل ورضى أحدهما لمزم الآخر (ش) هذا مفهوما قوله ان دخل أي وان لم يحصل دخول ولم يعلم واحد منهما بالتعدي قبل العقد ورضى الزوج بالالفين لم الزوجة أو رضيت هي بالالف لم الزوج وان لم يرض كل واحد منهما قبل الآخر فسخ النكاح بطلاق وظاهر قوله لم الزم الآخر سواء ثبت تعدى الوكيل بالقرار أو بينة أم لا وهو ظاهر كلامهم لان الموضوع قبل البناء (ص) لان التزام الوكيل الالف (ش) معطوف على معنى ما أمر أي وان لم يدخل لم يفسخ النكاح

تحلفها للوكيل فيما اذا حلف الزوج بشكل وذلك أنها ادعت على الزوج دعوى تحقيق انما أمر الوكيل بالثمين ان بالثمين وهذا الدعوى تتضمن عدم تعدى الوكيل فكيف تحلفه اذا نكل الزوج أمما تعدى في الزوج بالثمين وانما اذا نكل تحلف أنه تعدى في الزوج بالثمين قلت قد يجب أن حلف الزوج جرد دعواها بمنزلة ثبوت تعدى الوكيل انتهى (قوله وهناك نسخ عند قائلتها) اذ في نسخة والا فحلفه هي أي تحلف الوكيل أي والا لم يكن إقرار ولا بينة بالتعدى فصلفها وفي نسخة فصلف هي ان حلف الزوج بلفظ تحلف ثلاثا غير متعدي وقد نكل الوكيل ونسخة والا فحلفه هي (قوله أو ليس فذلك وهو قول محمد) قال جبرام وهو الاظهر (قوله وعلى الثاني الخ) أي تحلف الزوج جرد دعوى أمرين بمعة قوله وابطال قول الوكيل في حيث كونه مدعي ابطال قول الوكيل بلفظه عند نكوله عناية فان ادعى على انسان دعوى أو مال الوقت على تصحيح قوله فقط فلا علاقة له بالرسول فاذا كل فلا يحلفه لانه بذلك الاعتبار لم يكن مدعي عليه (قوله ورضى أحدهما لمزم الآخر) يشترط فيمن يرضى أن يكون حرار شيئا والا فلا جبره برضاء فاذا دخل فينبغي أن يكون لها في دخول السقيم والعبدان قبل النكاح ان فيه السيد ولو في الزوج وهو الالف لا مازوج به الوكيل فان لم يدخل واحدهما فسخ النكاح بطلاق كما في المدونة كالفسخ اذا في الزوج والتزم الوكيل الالف كذا في شرح عجم (قوله ثبت تعدى الوكيل بالقرار أو بينة أولا) فثبت ذلك مستورا ان تقوم بينة على التوكيل بالثمين وعلى الزوج بالثمين أو يحصل تصديق على ذلك من الزوجين أو التصديق من أحدهما واليتمين الآخر أو حصل البينة لاحدهما ولم يحصل للآخر شيء منهما أو حصل



التصادق لاحدهما لو يكن فلا تحريش أولم يحصل لكل منهما شيء ومعنى التصديق منهما أي بأن يصدقها على أن عقددها وقع على ألفين وهي تصدقه على أنهما أمر بالآلاف ومعنى قسم البينة من جانب والتصادق من جانب أن يصدقها على أن العقد وقع على الفين إلا أنه يدعي أنه ما أمر بالآلاف وهي تنكرك ذلك فتأنيبينة تشهد أنهما أمر بالآلاف (قوله فلا يلزم الزوج) أي فإذا امتنع من النكاح فلا يلزمه وأما الورضي الزوج بذلك فإنه يلزم النكاح ولو أتت المرأة (قوله لنسبة الوكيل الخ) أي حيث يدعى بالآلاف لا يكون التزام الوكيل دفع العار عنه في عقد ولا ما لم يدخل بينه وبين أهل الزوج من عداوة (٣٧١) ولا ضرر في زيادة النفقة على الزوج

وحيث قد يلزم النكاح وإن أتت المرأة أو قبل قوله ولو أتت المرأة وتلاوه فيغيرين وانظر إذا التزم الوكيل زائدة النفقة والكسوف في ذلك الموضوع وهو ما ادعاهم أنه بقصد المنة فهل للزوج مقال ولا يلزمه ذلك وهو الظاهر كذا استظهر عجم (وأقول) على القول في الأمر الشرعي موجود في زيادة النفقة واحتقال مانع الموت لا يعارض العلة (قوله فيما ينفذ أقاربه) وهو الحر المكلف الرشيد لا العبد والصبي والشيعة فالكلام للسيد والولي وفي عبارة المصنف حذف والتقدير فيما ينفذ أقاربه فيها (قوله إن لم تقربينة) أي لها معاقلة الصور حيث ثلاث (قوله فإن نكل لزمه النكاح بالفين) أي في دعوى الاتهام كما أنه عليه المصنف (قوله وهي أولى الصور) يمكن أن يحصل المصنف على الآخرين بأن المعنى إن لم تقربينة لهما معاقلة لاحدهما فقط (قوله فلا يلزم عليهما) كذا قال الشيخ سالم قال غيره بعين وجهه أنه عند تعارض البينتين وتساوقهما لم يبق إلا مجرد ادعاهما حقيقة فاحتج بالفين (قوله إلا الرضا) وألف (الفسخ) أي بطلقة بائنة لأنه

أن رضى أحدهما بما قال الآخر أن التزم الوكيل الآلاف الثانية فلا يلزم الزوج لمنة الوكيل على الزوج والضرر عليه بزيادة النفقة لأن نفقته من صداقها كثيرا كعزم صداقها قليل إلا أن الدومين السامو هذا هو الفرق بين ما هنا وبين الوكيل بالبيع إذا التزم الزيادة يلزم الموكل (ص) ولكل تخليف الآخر فيما ينفذ أقاربه أن لم تقربينة (ش) هذا مفهوم قوله رضى أي وإن لم يرض أحدهما بما ادعى الآخر والحال أنه لم يحصل دخول ولم تقم لاحدهما بما ادعى بينة أي لم تقربينة له أو نكل أو ألف فقط ولله أن عقددها وقع على الفين أو قامت بينته لهما ولم تقم بينته للزوج أو قامت بينته لهما لم تقم بينته ففي هذه الصور الثلاث لكل واحد من الزوجين أن يخلف صاحبه فإن قامت له ما سقط فلها أن تخلف الزوج أنه ما أمر بالآلاف فقط فإن نكل لزمه النكاح بالفين وإن خلف قبل للمرأة ما أن ترضى بالآلاف والفسخ النكاح ينكح بطلقة بائنة وإن قامت بينته للزوج فقط فله تخليفها أنها ما رضت بالآلاف فإن نكلت لزمها النكاح بالآلاف وإن خلفت للزوج ما أن ترضى بالالفين والآخر بين ينكح بطلقة بائنة لكن إن لم تقم بينته لهما وهي أولى الصور إلا نسبة في قوله والفسخ لا اختلاف في المصادق لكن أقاد هنا أن البين عليهم ما فيهم من المبدأ بالبين وأما ما قامت بينته لكل منهما فلا يلزم عليهما وليس إلا الرضا والفسخ وهي رابعة الصور (ص) ولا تزدان اتهامه (ش) أي ولا تزدان البين التي توجهت على أحدهما بل يلزمه النكاح بما قال الآخر بمجرد نكوله أن اتهمه بأن توجهت للزوج على الزوج أنهما أمر بالآلاف فنكل لزمه النكاح بالفين أو على الزوجة أن عقد نكاحها بالفين فنكلت لزمها النكاح بالآلاف والنكول هنا كالأقاربا أما لو حقق الدعوى على صاحبه كان قالت أنا أتخفى أنك أمرت أو علمت قبل العقد بالفين أو قال هو أنا أتخفى أنك رضىت أو علمت قبل العقد بالآلاف فإذا نكل عن البين ردت على صاحبه ولا يلزمه إلحاقه بمجرد نكوله (ص) ورجع بدعاءه حلف الزوج ما أمره الآلاف ثم للمرأة الفين أن قامت بينته على الزوج بالفين (ش) أي ورجم ابن ونوس بدعاءه حلف الزوج على تخيير المرأتين الفسخ والرضا بما حلف عليه إن قال فالزوجة بينته على الزوج بالفين وصفة عينه ما أمره بكونه الآلاف فقوله ما أمر الخ منقول حلف فإن نكل لزمه النكاح بالفين (ص) والافساح لا اختلاف في المصادق (ش) أي وإن لم تقم له بينة على الزوج بالفين بل عذمت لها كما عذمت على التوكيل بالآلاف وهي أولى الصور المتقدمة كلامه التنبية على ذلك فالحكم حيث ذكر اختلاف الزوجين في قدر المصادق قبل البينة فبذلك الزوجة بالبين لأنها بائنة فتختلف أن صداقها بالفين ثم يقال للزوج أما أن ترضى بالفين أو تخلف إنما أمرت الوكيل بالآلاف والفسخ النكاح إلا أن ترضى المرأة بالآلاف

قبل الدخول (قوله أو على الزوجة أن عقدت نكاحها بالفين) كذا في شرح شب وعب المناسب أن يقول أو على الزوجة أنهما رضىت بالآلاف دليل قوله بعد أو قال هو أنا أتخفى أنك رضىت أو علمت قبل العقد بالآلاف دليل قوله فيما شأوان قامت بينته للزوج (قوله على تخيير المرأة) جواب عما قال قول المصنف بدعاءه حلف الزوج يقتضي أنها تخلف أيضا وليس كذلك وحاصل الجواب أن المراد بدعاء حلف الزوج على تخييرها وعلم من هذا أن المالان ونوس لا يخالف ما تقدم وخلاصته أن المالان ونوس هو أحدي الصور الثلاث المتقدمة وأنما ذكرها بعد دليلين مالان ونوس فيها من الترجيح وأن القصص من ذكر كلام ابن ونوس إنما هو قوله والافساح لا اختلاف في المصادق (قوله فتبذل الزوجة بالبين) هذا كلام ابن ونوس خالف فيه ما عليه ما لا يوافق أن القاسم من أن المبدأ في هذه البين هو

الزوج والراجع عليه مائة وان القامس من أن المبدأ في هذه باليمين هو الزوج (قوله ويتوقف الفسخ على الحكم الخ) أي لا يتم ما  
 بغير اغما من اليمين يقع الفسخ ولكل واحد أن يرجع لقول صاحب مالم يفسخ بالحكم كما قال الشارح (قوله كأشترأ إليه) أي في قوله  
 خان علماً وعلم الأمر (قوله ومكنت من نفسها الخ) راجع لقوله أو بعده فإذا علت بتعدي الوكيل قبل العقد ومكنت من العقد  
 لزمتها الألف كذا الشيخ سالم والذي فله عج أن عليها قبل العقد بالتعدي لا يوجب لزوم النكاح لها بالالف إلا إذا انقضت بذلك تلذذاً أو  
 وطءاً كما يفهمه التوضيح والشارح ويمكن تشمة الشارح عليه بأن ترجع قوله ومكنت لقوله قبل العقد أو بعده وهو أقرب بقوله حتى  
 وطئت أي أو حصل تلذذاً قوله أذنته يعلم (٣٧٣) من كونها أذنته كونها غير مجبرة فالجميع بينهما لتأكيده إلا أن يريد بالاذن

ما يشمل المسحبة في الفدية المحبرة  
 فأخرجها بقوله غير مجبرة (قوله  
 واليتيمة التي تزوجت الخ) فيه أنه  
 لا يظهر كونها رشيده ولا يلزم من  
 كونها تاذن بالفسول أن تكون  
 رشيده وقد تقدم أنه لا بد أن يكون  
 الصداق صدقاً مثلها (قوله أو لم  
 تعينه زوجها) أي بعد التحسين  
 (قوله يذون صدق المثل) مفهوماً  
 أن وجب لها صدق المثل لزوجها  
 النكاح إن عنت الزوج أو عنته  
 لها أو لا فلا خال في توضيحه وانظر لو  
 رضى الزوج بانقضاء صدق المثل  
 بعد أن أبت والأقرب لزوم النكاح  
 أن كان بالقرب انتهى والقرب  
 هنا كلفقات عليها ومفهوم قوله  
 أن أبت أنها قبلها الرضا ولو لم  
 الطول واستمرز بقدر المجرة من مجرة  
 الأب إذا زوجها بدون مهر المثل  
 فإنه يزوجها ولو برقع دينار ولو كان  
 صداق مثلها ألف دينار وإذا كان  
 ذلك نظراً لها ولا مقل فيه سلطان  
 ولا غير موقوفه أياً لم يحول على  
 الترخ حتى يشتد لانه بخلاف  
 الوصي (قوله أن يكمل الخ) وفي  
 السرموني أن التكمل على الولي  
 قداساً على وكيل البيع أو الناظر  
 بوجوبه فأقل من كراء المثل ووكيل

ومن نكل لزمه قول الآخر ونكلوها ما خلفهما ويتوقف الفسخ على الحكم ويقع تظاهراً  
 وبالطنا (ص) وإن علت بالتعدي فألفو بالعكس ألفان (ش) ما هر جيعه حيث لم يعلم واحد  
 من الزوجين بالتعدي كأشترأ إليه سابقاً وأما لو علم أحدهما أو كل بالتعدي فهو المشار إليه هنا  
 والمعنى أن المرء إذا علت قبل العقد أو بعده ومكنت من نفسها حتى وطئت بالتعدي من  
 الوكيل فالواجب لها ألف فقط وإن علم الزوج بالتعدي قبل العقد أو بعده واستوفى البضع  
 فالواجب عليه ألفان فقوله وبالعكس ألفان أي فالنكاح لازم في العكس فإنه لا ظرفية  
 (ص) وإن علم كل وعلم به الآخر أو لم يعلم فالفان (ش) هذا أثر وعنه في العلم المركب بعد أن  
 فروغ من العلم البسيط والمعنى أن كل واحد من الزوجين إذا علم بتعدي الوكيل في الألف الثانية  
 ودخل على ذلك ملكه وسواء علم كل منهما يعلم صاحبه بتعدي الوكيل أو لم يعلم بذلك فيبقى  
 للزوجة بالفين نظر المادخل عليه الزوج لأنه لم يعلم بذلك ودخل عليه فكانه التزم الألف  
 الثانية ولا عبرة بعلم الزوج حينئذ وأما إذا علمها بالتعدي ولم يعلم كل منهما يعلم صاحبه بتعدي  
 الوكيل فيبقى أيضاً بالفين لتساويهما في العلم والجهل وأما لو علم أحدهما يعلم صاحبه بدون  
 الآخر فحينه تفصيل أشار إليه بقوله (ص) وإن علم بعلمها فقط فألف وبالعكس ألفان (ش)  
 صورة المسئلة كالتى قبلها أن الزوجين علمتا بتعدي الوكيل في الألف الثانية وعلم أحدهما  
 فقط يعلم صاحبه بالتعدي فالحكم حينئذ أن كان العالم هو الزوج فليس لها الألف فقط لأن من  
 حجة الزوج أن يقول قد مكنتني من نفسك مع علمك بالتعدي وأما ما دخلت عليك الأمع على  
 أنك رضىت بالالف وإن كانت الزوجة هي التي علمت بعلم الزوج بتعدي الوكيل فإنه يقضى لها  
 بالالفين لأن الزوج لم يعلم بتعدي الوكيل فقد دخل راضياً بالفين والزوجة قد علمت بعلمه  
 بذلك فلم تمكنه الأعلى الفين ولما فرغ من مسائل تعدي وكيال الزوج شرع في تعدي وكيال  
 الزوجة فقال (ص) ولم يلزم تزويج إذ تغير مجبر بدون صدق المثل (ش) يعني أن المرأة إذا  
 كانت مالكة لا ممر نفسها كالرشيده واليتيمة التي تزوجت بالشروط المتقدمة التي من جعلها  
 أن تاذن الفسول وأذنت لولها أن تزوجها ولم تشم له قدر من الصداق وسواء عنت له الزوج أو  
 لم تعينه فزوجها بدون صدق مثلها فإنه لا يلزمها النكاح إلا أن ترضى الزوجة وكلام المؤلف  
 هنا في غير نكاح التغييض وقوله إلا في الرضا بدون له رشيده الخ في نكاح التغييض  
 وإذا دخل في الزوج حيث زوجت بدون صدق المثل كان عليه لاعلى من زوجته أن يكمل لها  
 صدق المثل لانه باشر بخلاف الزوج له (ص) وعلم بصدق السراناً أعلن غيره وحلفته أن

البيع يبيع بأقل من الثمن وتنفوت السلعة عند المشتري فانقص على الوكيل ولكن عجم اعتمد  
 ما في شارحنا من أن التكمل على الزوج (قوله وعلى بصدق السر) أي عند التنازع بصدق السر من الزوجين أو لولهما وهو مذكور  
 ولذا قال وعلى بقل وحاو ز (قوله وحلفته الخ) وانظر إذا نكل هل يخلف أو يفصل في الدعوى بين التحقيق وعدمه كذا نظر وقول  
 شارحنا وإن نكل على بصدق العلانية فظاهر الإطلاق أن كانت الدعوى دعوى تحقيق أو اتهام والحجاري على القواعد التفصيل  
 تشبهه لا يخفى أن تقرير هذا بصدق العلانية أكثر والسرفيل ومثل ذلك إذا أعلن الأقل وأخفى الأكثر لخوف ظالم يطلع على  
 كثره فيصا درزوج أو أهل الزوجة أو كثره يحصل بحجة ونحو ذلك وانصهر الشارح على الأول لأنه الغالب

(قوله الابينة ان المعلن لأصله) أقول لا يخفى ان التصديق من الجانبين على المعلن لأصله الا انما تارة ما يعبد ذلك من حيث دعوى الرجوع وعدمه فما شهدته به الابينة معترفاً به فتأمل (قوله وأظهر اصداقاً في العلانية) ولا يضر الشاهدان على السر ان تقع شهادتهما على العلانية لا ينهما يقولان شهدنا ان يكون سرا كذا وعلانية كذا (قوله وان تزوج ثلاثين الخ) هذا كالنكاح بدعي على صحة نكاح السر لانهم أظهروا الثلاثين والازم انما هو العشرون (قوله والظاهر) واستظهر النسخ أحمد انه مقتضى اقبضه كقولك ضرب همد عشر وثانه دال على وقوع الضرب واذا وقع في وثيقة (٣٧٣) الصادق بقدها كذا واحتمل أن يكون فعلا

ومصدرا ولا قرينة تبين أحدهما فالظاهر حملها على المصدر ومن القرينة المعينة ما اذا كان عرفهم انهم انما يكتبون صيغة الماضي فانه يعمل بذلك ولو اختلف الزوج والزوج في المصدر من الزوج هل الفعل أو المصدر ولم يضب السهو ذلك وليس لهم عرف بعين أحدهما فانه يحمل على المصدر (قوله والا كان قوله النقد من الصادق كذا) أي الذي هو قوله النقد المجل وذلك لان المجل ليس بشرط لان قوله النقدية كذا لا يقتضي القبض (قوله وقد مر خلافه) لم يمر (قوله والثبوت) كذا في نسخته والمناسب الثبات فتدبر (قوله فيقتضي البقاء) لا يظهر ذلك وذلك لان مدلول الاسم ان التقيد حصل واستمر ولا يعقل استمراره فاستقر لماعداه وهو الحصول ثم بعد ذلك كانه قائم من الدلالة على الدوام والثبات انما تعريف كونه للجملة لا للاسم (قوله ولا صرفه لحكم) أي لحكم أحد هذا التقرر برعايهم ان قوله عقد بلاذ كرم مهر شامل للتصميم والتفويض وهو محتمل لان يكون مراد المصنف ويصكون تفسيرا بالاعم ويحتمل أن يكون

ادعت الرجوع عنه الابينة أن المعلن لأصله (ش) يعني أن الزوجين اذا اتفعا على صداق بينهما في السر وأظهر اصداقاً في العلانية بخلافه قدرا أو حسا فان المعلن عليه ما اتفعا عليه في السر ولا يعمل بما اتفعا عليه في العلانية فان ادعت المرأة على الزوج انهما رجعا معا اتفعا عليه في السراي ما أظهرا في العلانية وأكذبها الزوج فان لها أن تحلفه على ذلك فان حلف على بصداق السر وان نكل على بصداق العلانية وحلف الزوج ما لم يقيم بينة تشهد ان صداق العلانية لأصله فان الزوج حينئذ لا يحلف وسواء كان شهودا السر هم شهود العلانية أو غيرهم (ص) وان تزوج ثلاثين عشرة نقد او عشرة مالى أجل وسكان عشرة سقطت (ش) صورة المسئلة كما قال المؤلف أنه تزوجها ثلاثين منها عشرة على النقد وعشرة الى سنة مشلا وعشرة سكتا عنها فانه تسقط لان سكتهم ما عن ذكرها دليل على سقوطها ولو كانت في البيع لكاتب العشرة حافة والفرق بينهما ان السكاك قد يظهر فيه قدر ويكون في السردونه فيكون سكتهم من ثلث العشرة دليل على اسقاطها ولا كذلك البيع (ص) ونقدتها كذا مقتضى اقبضه (ش) يعني أن الشهود اذا كتبوا ان الزوج نقد زوجته قدرا من صداقها ووقعت الكتابة بصيغة الماضي فان ذلك يقتضي عرفا ان تكون الزوجة قد قبضته واما ان قال النقد المجل لهما من ذلك كذا فان ذلك لا يدل على القبض بلا خلاف وفي نقد كذا فولان والظاهر أنه لا يقتضي القبض لان المراد النقد ما قبل المؤجل لا القبض والا كان قوله النقد من الصادق كذا مقتضى القبض وقد مر خلافه والفرق بين نقدها بصيغة الماضي حيث دل على التجهيل ولا يدل عليه لفظ المصدر ان لفظ الماضي دال على أن النقد قد حصل انما دلوه الحدث المقترن بالزمان الماضي واما الاسم الدال على الدوام والثبوت فيقتضي البقاء وظاهر هذا أنه لا يحتاج الى عين في جانب من صدق ولا خلاف أن هذا قبل البناء لان القول قوله بعد البناء كما يأتي \* ولما قدم المؤلف ان الصادق دكن من أركان النكاح وتقدم بيان المراد منه وأنه ليس على ظاهره بليل نكاح التفويض ذكره فقال (ص) وجاز نكاح التفويض والتصميم عقدا بلاذ كرم مهر (ش) يعني أن نكاح التفويض يجوز الاقدام عليه بلا خلاف في ذلك وهو كما قاله ابن عرفة ما عقدت دون تسمية مهر ولا اسقاطه ولا صرفه لمك أحد واحترز بالآخر بما أتت زوجه على حكم فلان فيما يمينه من مهر فان حكمه حكم المسمى وهو المسمى بنكاح التصميم فقول بلاذ كرم مهر صفة لقوله عقد وقوله (بلاوهبت) حال من التكرار المحضة وهذا التصديق الأخير من ثمة التعريف اذا العقد بلاذ كرم مهر شامل لما اذا قال الولي وهبتها فاصد بذلك النكاح واسقاط الصادق فاحتاج الى اخرج ذلك بقوله بلا وهبت ولو قال وهبتها لك تفويضاً فالظاهر أنه لا يضر لان هذا ليس من اسقاط الصادق فهو بمثابة ما لو قال وهبتها

(٣٥ - غرضي ثالث) خاصا بالتفويض والاول ارجح كأقادم حتى تت غير ان قوله بلا وهبت يعني أنه خاص بالتفويض لانه خاص به وعرف ان عرفه التصميم بقوله ما عقد على صرف قدر مهر يصح كما لو كان الحكم عدا أو امرأه وصبا يجوز وصيته (قوله حال من التكرار) أي التي هي عقد وسبب تدفع الاشكال وهو أن فيه تعلق جار من مفعول اللفظ والمعنى يعمل واحد وهو متبع وقوله المحضة كذا في نسخته والمناسب المحضة أي الوصف (قوله اذا العقد بلاذ كرم مهر شامل الخ) ولكن لفظ ذكر بعد ذلك الآن يقال السالبة تصديق بنى الموضوع (قوله فاصد بذلك النكاح واسقاط الصادق) لا يخفى ان هذا فيصح قبل وثبت بعد بصداق المثل

(قوله وهبت مني للفعول) لا تعين بل يصح قراءته بالبناء للفاعل ونفسها مفعول حال محشي ت لانه اذا وهبها الولي ورضيت بذلك فقد وهبت هي ايضا فنفسها كانت غير مجردة (قوله أو يضاقرأه بالبناء للفاعل) أي مع رفع نفسها كأيد اللصير والافهرو مفيدة لهية الذات كما يقول قراءتها بالبناء للفعول أحسن من البناء للفاعل لعمومها بخلاف البناء للفاعل لا يفيد العموم كان الواهب هي أو ولها أو يضاقرأه بالبناء للفاعل لا يعين ان (٣٧٤) الموهوب الذات بخلاف قراءتها بالبناء للفاعل يفيد أن الموهوب الذات الذي

هو المقصود (قوله فهما مستلثان) الان الأولى لا خلاف فيها والثانية فيها الخلاف بين ابن حبيب القائل بكونه يفسخ قبل وثبت بعد شهر المثل وبين البايجي المعترض على ابن حبيب وقال يفسخ قبل البناء وبعده وهو زنا وفيه الحد وينتق الولد كأفاد المصنف في التوضيح وفي شرح شب أن هذا التصحيح ضعيف والعقد الاول وهو قول ابن حبيب (قوله بالوطء) ولو حراما من بالغ في مطقة حية لا ميتة وانظر نكاح التحكيم هل يسقط فيه صدق المثل بالوطء أولا يسحق الاماحكم به التحكيم ولو حكم به بعد موت أو طلاق فإن تعدد حكمه بكل حال فينبغي أن يكون فيه صدق المثل بالدخول (قوة المدلول عليه بالعمى) لا يخفى أنهم مثوا المدلول عليه بالعمى بقوة تعالى اعدلوا هو أعدل اعدل أقرب للتقوى لا بما استقيم من المقام وحباب بان ما مثواه ففرض مثال (قوة مذكور لفظا) كفواك اثم يزيد وأكرمه وقوله أو حكا كما في ضمير الشأن كما في قوله تعالى قل هو الله أحد فالمرجع تقدم حكما من حيث ان الضمير لا يده من مرجع (قوله ولا تصدق) يصدق عاذا أثبت وبعنا ذالم يظهر منها قبول ولارد

لجميع ذكر الصداق كما ظاه الزقاني (ص) وفتح ان وهبت نفسها قبله وصح منه زنا (ش) وهبت بمعنى للفعول ونفسها كأيد للضمير المستتر في وهبت أي وهبت ذاتها كان الواهب هي أو ولها الامرها اذلا خلاف في أنطليس زنا وأنه يفسخ قبل وثبت بعد صدق المثل وأضا قراءته بالبناء للفاعل لا تعين ان الموهوب الذات وأما ان تصدبها النكاح وهبة المهر فهو المشار اليه بقوله قبل بلا وهبت وقوله أيضا فيمسا سبق أو باسقاطه فهما مستلثان (ص) واستحقته بالوطء لا بوث أو طلاق (ش) الضمير في استحقته يرجع لصدق المثل المفهوم من المقام المدلول عليه بالعمى لا يقال فيه عود الضمير على غيره مذكور لانه لا تقول ضمير الضمير يعود على مذكور لفظا أو حكما أو معنى كما قال ابن الحبيب والمعنى ان المرأة لا تستحق صدق المثلها في نكاح التفويض الا بالوطء لا بوث أو طلاق (ص) الا ان يفرض وتزني (ش) يعني ان الزوج اذا فرض لها في نكاح التفويض شيئا من الصداق ورضيت به ثم طلقها قبل البناء وأما فان ذلك المفروض لا يسقط بل ينشطر بالطلاق قبل المسيس ويتكامل بالموت فاستثناء راجع للموت والطلاق كما قررنا واشترط الرضا اذا كان ما فرضه أقل من صدق المثل وأما ان كان صدق المثل فلا يحتاج الى رضاها اذ هو لازم لها فتسقط بالموت وتنشطر بالطلاق (ص) ولا تصدق فيه بعدهما (ش) ضمير التثنية يرجع لطلاق والموت والمعنى ان الزوج اذا فرض لزوجته في نكاح التفويض دون مهر المثل ولا يثبت رضاها بحق طلقها وأما عنهما ثم بعد الطلاق أو الموت ادعت انها كانت رضيت بما فرضه لها من ذلك فان دعواها بذلك لا تقبل بمجرد ولا بد من بيينة تشهد أنها كانت رضيت بذلك قبل الطلاق أو الموت (ص) ولها طلب التقدير (ش) يعني أن الزوجة في نكاح التفويض ان تطلب الزوج بان يشر لها صداقا تعلم قبل الدخول لتكون على بصيرة من ذلك ولها ان لا تطلبه ومحل تخييرها ان لم يقصد الزوج الدخول عليها قبل الفرض وأما ان قصد ذلك فبكره لها ان تمكنه من نفسها قبل أن يقر لها صداقا (ص) ولزمها فيه وتحكيم الرجل ان فرض المثل ولا يلزمه (ش) يعني أن الزوجة يلزمها النكاح اذا فرض لها في نكاح التفويض صدق المثل وكذلك الحكم في نكاح التحكيم ولا يلزمه ان يفرض لها صدق المثل لان المرأة هنا عترة فمن وهب سلحته للشواب فان دفع الموهوبه القيمة للواهب لزمته وان لم يدفع له القيمة لم يلزمه فقوله ولزمها فيه أي في نكاح التفويض والمراد بالرجل الزوج وقوله ولا يلزمه راجع لهما أي ولا يلزم الزوج ان يفرض شيئا بل ان شاء طلق ولا شيء عليه (ص) وهل تحكيمها أو بتحكيم الغير كذلك (ش) يعني اذا كان المحكم هو الزوجة أو شخص آخر من ولي أو أجنبي هل هو تحكيم الزوج ان فرض المثل لزم النكاح للزوجة ولا يلزم الزوج ما فرضه المحكم الا برضاها والوقال وهل في تحكيمها أو بتحكيم الغير يلزمها المثل ان فرضه الزوج ولا يلزمه فرضه ولا ما فرضه

(قوله فيه) أي الرضا المفروض المفهوم من قوله وتزني والحاصل ان فاعل لزم المفروض المذكور لا النكاح كما قد يتوهم من الغر عبارة الشارح (قوله بمجرد) كذا في نسخة أي الدعوى بمعنى الادعاء (قوله ان فرض المثل) أي أو حكمه (قوله ولا يلزمه ان يفرض لها صدق المثل) أي وكذا لا يلزمه ان يحكم المثل (قوله راجع لهما) أي للتفويض والتحكيم (قوله أي ولا يلزم الزوج ان يفرض) هذا في نكاح التفويض فالاولي للشارح ان يقول أي ولا يلزم الزوج ان يفرض أو يحكم (قوله والوقال وهل في تحكيمها) حاصل ذلك التاويل كما قال مج لانه المصوب انه لا يفرض عند صاحب هذا القول الا الزوج وأما المحكم من زوجة أو غيرها فالحكم بعدم (قوله ولا يلزمه فرضه)

أى ولا يلزم الزوج أن يفرض صدق المثل وقوله ولا ما فرضه الغرض أى من زوجة أو غيرها غير أنه قد تقدم أنه لا يفرض كفى عى الزوج والمحكم كالعدم من زوجة وغيرها فكيف يتأق في قوله ولا ما فرضه الغرض فخصب بأن المراد على تقدير فرضه وإن كان لا يفرض (قوله لمكان أظهر الخ) فيه إشارة إلى أنه يمكن حله على المراد غير أنه ليس بأظهر وذلك بأن تقول قوله كذلك أى مثل تحكيم الزوج من أنه أى الزوج أن فرض المثل لزوم أو الإفلاذى والزوجية وغيرها بمنزلة العدم فتدبر (قوله أن فرض المثل الخ) هذا ظاهر في فرض الاجتنبي وأما فرض الزوجية فيلزمها ما فرضته قليلاً وكثيراً كما أفاده الشيخ سالم والحاصل أن كلام المصنف لا يتطهر في الرأى إذ كان ما فرضته من قليل أو كثير يلزمها وظاهر ما أنه لا يلزمها إلا إذا فرضت المثل وليس كذلك (قوله وما عدا الخ) قال عى تنبيه لم يعلم ما إذا كان الحكم الزوجية على هذا التأويل والتأويل لا يلزم الزوج ما حكمت به ولو أن كثر من صدق المثل لا يدخل يجوز ذلك وإن كان الحكم الزوج فهو بمنزلة ما إذا لم يكن محكماً فإن فرض المثل (لزمها ولا (٣٧٥) يلزمه انتهى (قوله أو غيرها) وهو اجتنبي

أولى (قوله فإن النكاح لا يلزم إلا رضا الزوج والمحكم معاً) ظاهر العبارة أن فرض الحكم لا يعرض بما حكم به بل يشترط رضا الحاكم به بعد حكمه وليس كذلك بل حكمه بشئ رضاه فالمراد أن لم يكن ظاهر العبارة أنه إذا حكم بشئ كثيراً كان أو قليلاً لا يلزم الزوج الإرضاء وإذا فرض أن الزوج حكم بشئ قليلاً أو كثيراً لا يلزم الحكم الإرضاء (قوله وهى التى رقع الخ) رقعها رشدها بحججها أو رشدها بتحكيم الشرع (قوله إذ لا يلزم من الزوم الجواز) أن يكون الشئ غير جائز ولكن يلزم (قوله والظاهر الزوم) أى الأصل فتحكم بجوازه أن يكون لازماً (قوله وأما التسمية الخ) أى أن النكاح إذا وقع فيه تسمية فلا يجوز الرضا بدون صدق المثل أى أقل ما عصى (قوله إلا (لاب) هذا الحصر غير ظاهر بل الرشيدة لها الرضا بدون مهر المثل

التفسير لمكان أظهر في إفادة المراد (ص) أو أن فرض المثل لزمها (ش) أى أن فرض الحكم والمراذبة غير الزوجين كما هو مفاد ما تقدمه الشارح إشارة إلى ما حكى ابن عبد السلام عن ابن حجر أن الحكم إذا كان ولياً أو اجنبياً فإن فرض صدق المثل لزم الزوجين ما فرض وأن حكم بأقل من صدق المثل لزم الزوج وكذا الزوجية بالتخييار وإن حكم بكثير لزم الزوجية وكان الزوج بالتخييار واليه وإلى ما قبله أشار بقوله (وأقل لزمه فقط وأكثراً للعكس) وما قبل على أن هذا التأويل لا يدخل فيه تحكيم أحد الزوجين قوله فيه وأقل لزمه وأكثراً للعكس (ص) وأولاً بدم رضا الزوج والمحكم وهو الأظهر (ش) يعنى أن الحكم يرفع الكاف زوجة كذا أو غيرها إذا فرض صدق المثل أو أقل أو أكثر فإن النكاح لا يلزم إلا رضا الزوج والمحكم معاً وهذا تأويل ابن أبي زبدى المدونة واستظهر ما ينشئ (تأويلات) ثلاثة ولما كان في قوله إلا أن يفرض وترضى عموم فين له الرضا بين من يعتبر رضا بدون مهر المثل ومن لا يعتبر بقوله عاقل على فاعل جاز (ص) والرضا بدون الرشدة (ش) أى جواز الرضا بدون مهر المثل فى نكاح التفويض للرشدة ولو بعد البناء وهى التى رقع الخ) رقعها كانت ذات أب أم لا وليس معوقاً على فاعل لزم إلا يلزم من الزوم الجواز والفرض إفادة الجواز والظاهر منه الزوم وكلام المؤلف فى نكاح التفويض وأما التسمية فلا يجوز الرضا بدون صدق المثل لا قبل البناء ولا بعده إلا بالاب فقط (ص) وللاب ولو بعد الخول (ش) يعنى أن الجبرية ذات الأب سواء كانت معسرة أو لا يجوز لغيرها أن يرضى لها بدون صدق المثل قبل الخول وبمعه وأما الوصى فليس له أن يرضى بدون مهر المثل فى محجوزة بعد الخول ولم يثبت لها إذا كانت نظراً وإلى ذلك أشار بقوله (والوصى قبله لا المهر) يعنى أن البكر المهره وهى التى لا أب لها والوصى عليها من قبل أمها لا مقدم من قبل القاضى ولا يعلم حاله إلا برشد ولا يسفه لا يجوز رضاها بدون صدق المثل ولا يلزمها ما لو كانت معلومة السفه فتقتضى على أنه ليس لها الرضا (ص) وإن فرض فى مرضه فوصية لو أوثرت (ش) قد علمت مما مر أن المرأة لا تفتحق صداقها فى نكاح التفويض

فلا حسن أن يكون كلام المصنف عاماً فى التفويض وغيره (قوله يعنى أن الجبرية ذات الأب) قضته أن ذات الأب السفية ليس لها أن يرضى بدون مهر المثل وأما عى أنها مثل الجبرية وكذلك فى شرح شب ولا لاب الرضا بدون مهر المثل كذا فى قوله ولا فاصروا السفية فى أمته وقول المصنف ولو بعد الخول راجع للرشدة ذات الأب (قوله فى محجوزة الخ) كانت جبرية أم لا (قوله وله ذلك) جبراً أم لا كما صرح به بعض الأشياخ ولا يعتبر رضاها بل العبرة بما فعله الوصى إذا كان ذلك نظراً كما إذا كان الزوج غنياً أو صاعداً ولا يشوش عليها فى عشره وتولى هذا أولاً شكل الأمر ولم يعرف هل هو نظراً أم لا فيصعب على عدم النظر بخلاف الأب فإن أفعاله محمولة على النظر حتى يظهر خلافه والمراد بالوصى ما عدا الأب من وصى أو مقدم فاض (قوله ولا يلزمه الخ) وما ساقى من أن أفعال المهرمل محمولة على الاجازة فى المهرمل المذكور (قوله فتفتحق الخ) قضته أن الجبرية ذات خلاف وهو كذلك فقد قال غير أن القاسم يجوز رضاها بدون مهر المثل (قوله وإن فرض) فى الحر وأما العبد فإن ما فرضه فى مرضه صحيح لا يلزم ليس بوصية بل هو صدق ولا يقال هو محجوز عليه لا تقول هو مستندان لأن سيستمع

(قوله في محته) فإذا عقدت فو بضاف مرضه وفرض فيه فلزوجه المسمى بموت تدخل أم لا زاد على صدق المثل أم لا من الثلث لانه لا ارث لها ولودخل لفساد العقد فلو لم يفرض فيه ومات قبله فلا مهر لها ان لم يكن والا فلا مهر المثل فهذه صورتان غير صور رة المصنف (قوله فهو تشبيه بليغ) وذلك لان ما هنالك ليس وصية لانه مفروض صدقها فهو كالوصية وليس بوصية فلا حاجة لذلك (قوله هذا هو المتعين) أي خلافا لتنت القائل بأن موضوع القولين فيما اذا فرض ومات بعد البناء ومافرض به الشارح مثله في شب ونسبه للشارحين وصدق فيما ظاهرا لانه وجدته في مرام كذا في وفي عب ان أحد القولين لا شيء لها والآخر الثاني ان لها ما فرض ولو زاد على مهر المثل لكن المثل من رأس المال وزاد من ثلثه فان جعله مضي وتحاصص به أهل الوصايا والارد ونسبه للشارح وقد علمت انه خلافاه وخلاصته ان ما ذهب اليه شارحنا (٢٧٦) هو الحق والله اعلم (قوله وردت زائد المثل) فهم الشارح

ان المعنى وردت زاده المسمى على صدق المثل ويجهل ان المعنى وردت زاده صدق المثل على المسمى كاذب اليه عب قاتلا ودل قوله وردت زائد المثل ان لها الاقل من المسمى وصدق المثل لانها اذا ردت من مهر المثل ما زاد على المسمى مع انه لا غنى فيه فالولي ان ترد ما زاد المسمى على مهر المثل كونها لها الاقل المذكور من رأس المال لا يخالف ما تقدم في نكاح المريض من ان عليه الاقل من المسمى وصدق المثل في الثلث لان العقد هنا في الصحة فلو عقدت فو بضاف محته ووطي قبل الفرض ثم مات فلها الاقل من صدق مثلها والثلث وما ذهب اليه عب بعد (قوله بان لها صدق المثل) الاولى ان يقول بان لها المسمى (قوله لان أبرأت) أي لان أبرأت قبل الفرض فلا يلزم البراء أي أوبرأ الولي والوصي وأنهم ان ذلك قبل الدخول اذا لزم الواقع بعد الدخول ابراء بعد الفرض اذا الدخول أوجب لها صدق المثل

الابالوط بالموت ولا بالطلاق فاذا تزوجها نكاح تفويض في محته ثم مرض ففرض لها شي في مرضه المسمى في قبيل أن يطأها فان ذلك الفرض يبطل لانه وصية لو ارث لانها لا تستحق شيابالموت فهذا محض عطية الا أن يجزئها الوارث فتكون عطية منه قوله وان فرض أي لزوجه المسلة بدليل ما بعده وقوله فرض بشعر بان العقد في الصحة ومن قوله أيضا فوصية لو ارث لانه لو كان العقد في المرض لكان فاسدا ولم يكن هناك وارث وقوله فوصية لو ارث أي حكمها حكم الوصية فهو تشبيه بليغ بهدف الاداة (ص) وفي الامه والذمبة قولان (ش) يعني ان لو تزوج أمه مسلمة أو كفرة كاتبة في محته نكاح تفويض ثم مرض ففرض لها صدق مرضه صدقا فموت قبل الدخول والوطه بدليل ما بعده فهل يقع ذلك ويكون من الثلث لانه وصية لتغير وارث فتخصص به أهل الوصايا وهو قول محمد بن المواز عن مالك أو يبطل لانه انما فرض لاجل الوطه ولم يحصل فليس ما وقع منه وصية بل صدق وهو قول عبد الله بن يوسف وهو أحسن هذا هو المتعين في تقرير المتن (ص) وردت زائد المثل ان وطى (ش) يعني أنه اذا تزوج المرأة المسلمة في محته نكاح تفويض ثم مرض وفرض لها في مرضه الذي مات فيه بعد وطئها فماتت زاده ما زاد على صدق مثلها الا أن يجزئها الوارث فلها ويكون مهر المثل من رأس المال وقولنا المرأة المسلمة احترازا من الامه والذمبة فيردان الزائد على القول بالطلاق وأما على القول بان لها صدق المثل من الثلث فيكون مهر المثل من رأس المال وما زاد على في الثلث ان جعله مضي والارده (ص) ولزم ان صح (ش) صورتها تزوج باهرا أن نكاح تفويض في محته ثم مرض ففرض لها في مرضه ثم صح بعد ذلك هبة بينة والزوجة حية أو ميتة فان جيع ما فرض من كثرة أو قليل ووطي أم لا يلزم ويدفع لورثة الميتة (ص) لان أبرأت قبل الفرض (ش) صورتها شخص تزوج نكاح تفويض ثم قبل الدخول بها أبرأت ثم تزوجها من صدقها ومن بعضه قبل أن يفرضه لها فان ذلك لا يلزمها انما أسقطت حق قبل وجوبه وقبل يلزم لم يبرأ من سبب الوجوب وهو العقد وعليه جرى المؤلف في قوله المطلقة لعدم النفقة ثم ظهر اسقاطها وفي قوله بخلاف ذات الشرط تقول ان فعله زوجي فقد فارقته (ص) أو أسقطت شرط قبل وجوبه (ش) أي قبل وجوب ذلك الشرط لها بعد وجود سببه وهو العقد عليها فانه لا يسقط أي لا يلزمها ذلك الاسقاط ولها القيام بشرطها كما اذا تزوجها وشرط لها أن لا تزوج عليها أولا

(قوله ثم ظهر اسقاطها) أي فقد أسقطت قبل وقتها قبل الاسقاط معتبر الوجود سببه وهو العقد على ما التمكن يخرجها فلذلك لم يقع عليه الطلاق وأما قولنا بان ذلك الاسقاط لا يعتبر لكان الطلاق لازمة لانه صدق المحل وهو أنها تستحق عليه النفقة وقد علمت والاسقاط لم يصادف محلا كونه قبل وجوبه (قوله وفي قوله بخلاف ذات الشرط تقول ان فعله زوجي الخ) صورتها قال لها زوجها ان تزوجت عليك فأمر لي بذلك فقالت قبل الزواج ان تزوج فقد فارقته فاذا تزوج فطلق عليه مجرد الزواج نظر الوجود سببه وهو العقد عليها ولا يخفى أنها التزمت المفارقة قبل وجوبها بالزواج ولم يوجبها بعد عليه وهو الزواج وخلاصته انما أسقطت خيارها قبل وجوبه بالزواج وسط (قوله أو أسقطت شرط) أي جوابا بشرط وهو كون أمرها بديها على فرض أن تزوج فقد أسقطت ذلك الجواب قبل وجوبه بالشرط وهو تزواجه

(قوله وهو المشهور الخ) أي فما هنا ضعف وأوجب بأن قوله أو أسقطت عطف على صح أي ولم أن صح أو أسقطت شرط لكن تقدير الفاعل في المعطوف عليه زائد كما مر في المعطوف الأسقاط أي ولم الأسقاط أن أسقطت وتكون أو عطفت شيئين أحدهما مخذوف وهو الأسقاط على شيئين وهو فاعل لم ومفعول ان وهم هذاوافق المول عليه من لزوم الأسقاط (قوله ومهر المثل) وهو يختلف قد بد زوج فقير لقرته وبغنى يساره فيخفف عن الفقير وينقل على الأجنبي وهذه الأوصاف انما اعتبارا إذا كان يغني بوجودها والا فلا تعتبر كما إذا كانت الفقيرة وذات المال سواء (قوله وجمال) حسي وعقلي كحسن خلق وهو يتبع غالباً لجمال الصورة (قوله وبلد) وهو ظاهر ان وقع العقد في بلد هائلو كان منشؤه هائلو أغبر البلد الذي وقع به العقد وهما مختلفان كل بنية نقل عصره لا تحفظ في ذلك (قوله من مفاخر الأيام) وانما فاسره منك وان كان هو ما يعتد من مفاخرها هي لانه لو فسر بذلك أي مفاخرها هي لفات المصنف اعتبار النسب في صدق المثل مع أنه معتبر فيه وأصل (٣٧٧) الحسب الشرف بالأبواب أو الفارب ما أخذ من

الحساب لانهم كانوا إذا اتساروا عتدوا من اقيم وما تر آبائهم وقومهم وحسبو اقيم لمن زاد عتده على غيره (قوله وأما النسب) لا يتخفى أنه ساقى في قوله أو مهر أختها الموافقة لها في الأوصاف المذكورة وأتخبر بأنه لم يذكر من أوصافها النسب فلم يظهر تلك الإشارة أي النسب لخاص من حيث كونها قرينة مثلاً والاختلاف إلا بأنه تعد من النسب (قوله وأما الزمن) فقد اعتبر المؤلف أيضاً أي لانه قال وفي الفاسديوم الوطء فعل أن الصبح يوم والعقد وجه اعتبار الزمن أن زب زمان شدة نقل فيه الرغبة وزن حسب تكثريه (قوله حيث كان أصولها كفاراً) راجع لقوله والنسب (قوله أو مهر أختها الموافقة لها) ولو فرض انه زاد وانقص عن مقتضى تلك الأوصاف قال محمد بن رشيد مذهب مالك رحمه الله تعالى أن يعتبر في فرض صدق المثل في نكاح

يختر جهان بنت أهلها ونحو ذلك فان فعل ذلك أو شيئا منه فأمرها بدها أو أمر الدخلة عليها بدها فأسقطت ذلك الشرع من زوجها قبل أن يتزوج عليها وقبل أن يخبر جهاناً بلانها بدها ذلك الأسقاط وقبل بلانها ولا قيام لها بشروطها وهو المشهور إلا في باب الرجعة (ص) ومهر المثل ما يرغب به مثله فيها باعتبار دين وجمال وحسب ومال وبلد (ش) هذا شروع منه في بيان حكم صدق المثل المتقدم ذكره في التفويض فذكر أنه ما يرغب به مثل الزوج في الزوجة باعتبار صفات شهان دين أي محافظة على أصول دين الإسلام من صلاة ونحوها وجمال أي حسن وحسب أي ما يعتد من مفاخر الأيام الكرم والمروعة ومال وبلد وأما النسب فقد أشار إليه بقوله وأخت شقيقة الخ وأما الزمن فقد اعتبره المؤلف أيضاً لكن في النكاح الصحيح يوم العقد وفي الفاسديوم الوطء لا يوم الفوات ويعتبر في النسيئة والامه ما عكن اعتباره كالبند والمال والجمال ولا يعتبر في النسيئة والامه والنسب حيث كان أصولها كفاراً وكذا لا يعتبر في الامه النسب حيث كان أصولها كفاراً (ص) وأخت شقيقة أو ألاب لا الام والعمة (ش) هذا مشكل لانه ان حصل على ما إذا كان كل منهما موافقة لها في الأوصاف فواضح لكن يفرض عنه ما قبله وان كان غير موافق فيماد كرفض اعتبارا لاخت يناقض اعتبار ما تقدم من الأوصاف وجوابه انه يحصل على الاول والوافق لقوله وأخت بمعنى أو والمعنى انه يعتبر في مهر المثل ما ذكر من الصفات حيث لم تكن لها أخت ونحوها كعمه موافقة لها فيها أو مهر أختها الموافقة لها فيها ولا يعتبر صدق أمها أو جدتها أو خالتها أو أعمامها إلا لانهم من قوم آخر ين فقد تكون قرشية وأمهان المولى وأما العمة لأب فتعتبر (ص) وفي الفاسديوم الوطء (ش) أي ويعتبر مهر المثل في الفاسد من عقد ولو مختلفا في فساد أو وطء أعني لم يصعب عقد كوطء الشبهة يوم الوطء بمعنى انه يسيطر للأوصاف المتغيرة في مهر المثل أو صدق أختها الموافقة لها يوم الوطء (ص) والمحدث المهور انما أخذت الشبهة (ش) اتحاد الشبهة باعتبار النوع فلا يمكن لو طأ الشبهة أربع زوجات ووطأ أجنبية مرة

التفويض بصدقات نسائها إذا كن على مثل حالهما العقل والجمال والمال فلا يكون لهما مثل صدق نسائها إذا لم يكن على مثل حالها ولا مثل صدق من لهما مثل حالها إذا لم يكن لهن مثل نسائها قال وتساوقهما الواقي يعتبر بصدق فحين أخواته لا تنفك ولا يوجبها الشقاق أيضاً والأب الخ ونظير من ذلك انما إذا اعتبرنا مهر مثلها الموافقة لها في الأوصاف لا ينظر الزمن وفي عب ومهر أخت شقيقة أو أخت لأب موافقة لها في الأوصاف المقدمة وغابت المخطوبة عن مجلس العقد وحضرت أختها وشهدت بينة أنها كالمخضر في كل الصفات المذكورة أو كبروات صدقها منظر وقعه للأوصاف المذكورة أو لا يعتبر في مهر مثل التي راد نكاحها صدق الخاضر بل نفسها ومما قرأنا من كون المخطوبة تغيب أو تباع على صفاتها الخ سقط ما استشكل من انما إذا كان كل منهما موافقة لها في الأوصاف فيغنى عنه ما قبله ولا ناقض ما قبله اه والقي نظير من النقل بجمتها أهله شارحنا (قوله في الفاسد من عقد الخ) وأما الصحيح فيعتبر فيه ما ذكر يوم العقد سواء كان نكاح تفويض أو تسمية والفرق بين الصحيح وغيره أن الصحيح متعقد فيجب العوض فيه يوم العقد والفاسد فيها متعلق بالعوض فيه بالقبض والقبض في النكاح الفاسد هو الوطء لانه الموقوف بالقبض (قوله اتحاد الشبهة باعتبار النوع) هذا المالم

يقفل نكاح صحيح كالأوطىة بأشبهه واستمرها وتزوج بها ثم طلقها وأوطىها بأشبهه فإنه تعد عليه الصداق فلا يحد المهر شرط  
ان تعد الشبهة كالماله الصنف وأن يكون بالتزوج وأن لا يكون بين الشبهتين عقد وعمله التعمد الأوطىة وألا يظن أن زوجته فاطمة  
ثم طلق فاطمة طلاقاً تاماً أعادها عصمته فوطى الموطوعة الأولى بأشبهه فظن أن زوجته فاطمة أيضاً (قوله مرة الخ) المراد بالمرأة الأبلاج  
والزرع (قوله لا باعتبار الشخص) معطوف على قوله بالحد النوع وقوله خلا فالان عرفة فإنه يقول التحاد الشبهة باعتبار الشخص  
فإن تعد عليه في المثال المذكور بالشارحة (٣٧٨) بقوله فلو كان الخ وانما يعلم التحاد الشبهة وتعد هامن قوله فيقبل قوله

مرة فظن أن زوجته أم كنتم وفي الثانية بظن أن زوجته عائشة وفي الثالثة بظن أن زوجته فاطمة وفي  
الرابعة بظن أن زوجته نب فلا تعد لأنه نوع واحد لا من كان بالتزوج فهو نوع ولو تعدد  
الحمل وما كان بالملك فهو نوع آخر ولو تعدد الحمل لا باعتبار الشخص خلا فالان عرفة وقوله  
( كالفاطمة بغير عالة ) مثال لا تحاد المهر لا تحاد الشبهة أي إذا غلط بأجنبية بظن أن زوجته أو أمته  
مرة أو أكثر وهي غير طالة بأنه أجنبي فإن عليه مهر أو أحدا ولو كانت عالة محدثت ولا شيء لها كان  
هو غلطاً وأعمالاً لا تزاوية (ص) ولا تعدد (ش) أي وإن لم تعدد الشبهة بل تعدت فاته يلزمه  
لكل زوج صدق كالأوطىة في المرة الأولى وزوجته وفي الثانية أمته وقوله والأراجع إلى قد  
التحاد الشبهة إلى المقتد بقده والا كان زنا بحيث انتفت الشبهة من أصلها وقوله ( كأننا  
بها وبالذكره ) تنظير لأن الشبهة هنا تعدد وانما تعدد المهر هنا بتعدد الوطىة وليس المراد  
والضعيف في هذا تدعى غير العالة وأطلق الزنا على ذلك بالنسبة إليه لانه طالع بأنها أجنبية  
وهذا إذا كان الواطى هو المكره أو ما كان المكره لها غيره فالصدق على المكره لانه غير  
معدور ويعد على قول الأكثر كما يأتي في باب الزنا فان أعدم أخذته ممن أكرهه ثم راجع له  
على الواطى ومهر المنسل يكون للمرأة لا لزوجها لانه لا يستحق من زوجته إلا الانتفاع بالمنفعة  
وهو المشهور (ص) ويجاز شرط أن لا يضربها في عشره وكسوة ونحوهما (ش) ولما كان  
الشرط في النكاح ثلاثة شرط يناقض المقصود من الصدق فيفسده إذا شرط أن يؤثر عليها  
ونحوه وشرط لا يناقض ولا يقتضيه فيكره كشرط أن لا يغير جهام بلدها ونحوه وتقدما وبقي  
الثالث وهو ما يقتضيه العقد فيجوز وهو المراءنا والمعنى انه يجوز بشرط الزوج من زوجته أن  
لا يضربها في عشره أو كسوة أو سكنى ولو جعل أمر زوجته الأمة يسد مولاها فالتام مولاها  
انتقل لورثته وان جعله يبدل مولاها فالتام انتقل إليها ولو شرط الزوج جنة في العقد أنها  
مصدق في الضرر بغير عين فروى صحون أن خاف أن يفسخ النكاح قبل البناء فان دخل مضى  
ولا يقبل قولها إلا بينة على الضرر وحكي عن ابن دحون انه كان يقضي بأن ذلك النكاح لا يلزم  
ولا يجوز إلا بينة ولا اختلاف انه إذا لم يكن مشترطاً في أصل العقد أنه ماز (ص) ولو شرط  
أن لا يطأ أم ولد أو مربية من قبل الزوج في السابقه من ماعلى الأصح (ش) صورة المسئلة انه شرط لزوجته  
عند عقد النكاح عليها أن توطأ زوجها في عصمته قبل ذلك انه لا يطأ أم ولد أو مربية  
وانه ان فصل ذلك كانت الأمة حرة أو كانت الزوجة طالقة أو أمها سبها أو حالاً أن في ملكه  
قبل ذلك كملكه أم ولد أو مربية فان ذلك الشرط يلزمه فمما قلنا له وطء واحدة منهما  
وهو قول ابن القاسم واليه الإشارة بالأصح يلزمه ذلك في الإلحاقه منهما من باب أولى وأما

ففيما يفسر بين كافي الشيخ أحد  
عن بعض شيوخه (قوله إلى قد  
التحاد) أي إلى قد هو التحاد الشبهة  
فالقيد هو الشبهة والقيد هو الاتحاد  
(قوله لا إلى المقتد بقده) وذلك  
انه لو رجع للفسد بقده لكان  
المعنى وان لم يكن شبهة أو كانت ولم  
تكن متحدة وهذا لا يصح باعتبار  
الأول وان صح باعتبار الثاني (قوله  
كأننا بها) أي بالغير غير العالة احتراز  
عن واطى الأمة فليس على واطىها  
الامتناع بها بكرة أو يسلطاً وقته  
أولاً وقبل إلا العاطفة مطلقاً وقيل  
الالتصاف وهو الرابع (قوله وهذا  
إذا كان الواطى هو المكره الخ)  
أي بأن أكرههما معاً أي أكره  
الواطى والموطوعة (قوله إلا الانتفاع)  
أي يتفق هو بنفسه لا المنفعة  
يحيث انه يأخذ ذلك الصداق  
الذي لم (٣) الزوج وحقيقة المنفعة  
نتيجه إذا تعدد ما بين الوطيات  
لوجبة لتعدد واختلاف مهر  
مثلها عند كل وطء فقول تعتبر الوطاة  
الأولى وهو ظاهر كلام الأصحاب  
أو الأخيرة أو الوسطى أو يعتبر مهر  
مثل ووطىة لا المتوسطة أو الأعلى  
أو الأدنى أو الجميع (قوله ويجاز  
شرط الزوج الخ) أي ويجاز شرط

الزوج لزوجته أن لا يضرب في عشره وانما اقتصر على ما ذكره لانه الغالب مع غير المصير بات (قوله أن خاف أن  
يفسخ) أي يشبهه الفسخ في نفس الأمر ولكن لا يلزم منه الضم (قوله بأن ذلك النكاح لا يلزم) المناسب حذف النكاح والمعنى حيث  
بأن هذا الشرط لا يلزم وقوله ولا يجوز أي ولا يعض ذلك الشرط إلا بينة ولكن الفتى عليه الموقوفون أنه إذا اشترط لها التصديق بالضرر  
بغير عين فلهذا ذلك وتقوم بذلك حيث ثبت الشرط فان قال بين حلفت كذلك وان أطلق فقول تخلف أو يقبل قوله لا يفسر بين قولان  
وهذا كله حيث لم تكن (قوله ويلزمه ذلك في الإلحاقه) يتصور كون أم الولد لا حاجة بالنظر لوقت الحلف كما لو طلق المحلوق لها غير ثبات

(٣) لزمت الزوج بهما من الأصل سواء الواطى أم كتيه معيه



ثم أولاً أنه بعد إطلاقها ثم راجعها ثم وطئ التي أولادها فيلزم ما علقه على وطئها ما دام من العصمة المعلق فيها متى فقدنا نضع أنه يتصور  
وطئ أم الولد إلا بعدة متحدة بعد الحلف وإن كانت غير متحدة حين الوطئ (قوله وعند مصنفون) ضعيف (قوله لا في أم ولد الخ)  
لا مفهوم لام الولد (قوله أصح عند أهل النظر) وذلك لأن لا أنسرى معناه لا أطا قال ابن رشد حسنه ابن القاسم لما ذكر من أن  
الوطئ تنسق في الإنسان ومن راعى المعنى وهو أن النصف بالشرط أن لا يطأ معها غيرها وحصل محضون التسرى على معناه عند العامة  
وهو وطئ الحاربه بإبداءه مع العزم على احتضانها فلا يقولون بلن وطئ ما من الأم أم ولد وأجارية كان يطؤها وأخادما دون نية  
العودة لوطئها إن تسرى في ذلك اليوم على زوجته اه (قوله وكلام ابن غازي رحمه الله تعالى جدي فليكن به) وعبارة ابن غازي أن لفظ  
بطن مصنف من لفظ يتخذ الساقف أولهما والآخر قد يلتبس بالظهور بنتها وهو الهنوز قال إذا عقلت قد تلتبس بالانفوان  
لفظ مرصوبه لم يزم فقط بل وحرف المضارعة فصواب الكلام على هذا ولو شرط أن لا يتخذ أم ولد أو سرة لم يزم في السابقة منها  
ويكون قوله لا في أم ولد السابقة في لا أنسرى اثباتا لأن النقي إذا نقي عاد اثباتا وبهذا يستقيم الكلام ويكون موافقا للمشهور في المستثنى  
اه (أقول) لا يخفى أن كلام ابن غازي بعددوان كان موافقا للفقهاء معني كونه جيدا (قوله أن فعل شيئا منها الخ) يحصل أن يكون  
مقول القول كما أفاده الشارح ويحصل أن يكون مقول القول محذوفاً وهو أن فعلت شيئا منها العلم بمن الشرط ومن قوله ولها الخ  
بمعنى شروط وقوله أن فعل الخ من كلام المصنف والمصنف (٢٧٩) حيث هذا أن قال أن فعلت شيئا منها بل ولولم

يقول ذلك بل قال أن فعلت ذلك إلا  
أن هذا الوجه يبعد قوله ولها  
الخيار بعض شروط لأن المراد  
بفعل بعض الشروط فلا معنى لقوله  
حيث أن فعل شيئا منها وظاهر  
المصنف ولو روي التعليق على فعل  
الجميع فلا تنقعه نية كما يفهم من  
البدر (قوله وهذا من باب الضميمة)  
أى من قبيله لانهما تقيت  
(قوله وسواء كتب الموثق أى أو تلفظ  
بذلك (قوله وعلى المشهور في  
الثاني) ضعيف والراجح أنه لا يثبت  
لها الخيار إلا بالجميع أى حيث كان  
المصنف بالولاد أن كان بأولاد  
عطفها وبعبارة أن فعلت شيئا

أن شرط أن لا يتخذ فيلزم في اللاحقة دون السابقة وسكت المؤلف عنه لوضوحه لأن يتخذ  
يدل على التصديق والحدوث وأما لا أنسرى فيلزم في السابقة واللاحقة عند ابن القاسم وعند  
مصنفون لأنني عليه في أمهات أولاده وانما يرميه فيما يستعمل من الملك كشرطه أن  
لا يتخذ والى قول مصنفون أشار المؤلف بقوله (لا في أم ولد سابقة في لا أنسرى) ابن لينة وقول  
مصنفون جيد وقال بعض الموثقين قول ابن القاسم أصح عند أهل النظر وقوله أو أبا إبراهيم  
واختصار ابن زرب لم يقول مصنفون شيئا به قال القاضي أبو المصنف بن سهل ولو قال كأم ولد  
لتمس عليه وكلام ابن غازي جدي فليكن به (ص) ولها الخيار ببعض شروط ولولم يقل أن فعل  
شيئا منها (ش) صورة المسئلة بشرط لها في عقد نكاحها أن لا يفعل أشياء متعددة كما خالف  
أن لا يتزوج عليها ولا أنسرى ولا ينظر حرام من بطنها أو أمه أشبه ذلك فإن خالف فأمرها سداها ثم  
أنه خالف وفصل بعض هذه الشروط فإن الخيار ثبت للزوجة إن شئت تقبض معه وإن شئت  
تقوم بمفهاو بقع الطلاق وهذا من باب الضميمة والبعض وسواء كتب الموثق فإن فعل شيئا من  
ذلك فأمرها سداها أو كتب فإن فعل ذلك فأمرها سداها لكن اتفاقاً في الأول وعلى المشهور في  
الثاني ولما قال ولولم يقل أى الموثق أن فعل شيئا منها قال فإن فعل ذلك (ص) وهل تلك بالعقد  
النصف فزادته كتناسخ وغلة ونقصا لهما وعليهما أو لا خلاف (ش) يعني أنه اختلف هل تلك

واصح الأول بقوله ومن فعل ذلك بلى أنما لو في الإلهم بعض ما ذكر كما يلزم الجميعه وأجيب بأن لا يفتهم بنى بتعدد ما دام شرط  
وأفاد الشارح أن المعلق أمرها سداها فإن كان المعلق الطلاق أو العتق وقع بفعل بعضهم غير خيارها (قوله فزادته) وهو الراجح  
(قوله وغلة) عطفه على التناج بعد أن التناج ليس بغلة وهو المشهور خلافاً للسوري القائل بأن الولد غلة (قوله أولاً) تحت قول أن  
لا تلك شيئا به قرر الشارح لأنه الذي شهر عند ابن شاس فزادته ونقصه وعليه وهذا القول ثالث وهو أن تلك الجميع أى ملكا لها  
لاحققة أدلو كان حقيقة لم يتشترط بالطلاق إذ لا يمكن أن تملك حقيقة وروى إلى الزوج منه متى فزادته ونقصه لها وعليها ثم إن محشى  
تد ت ذكر أن ابن الحجاب وابن عرفة وغيرهما ذكروا أن خلاف هل تلك بالعقد النصف أو الجميع وعليهما هل الغلة بينهما أو لاها وابن  
شاس وإن شهر أمهات تلك بالعقد سابقاً لم يفرع عليه أن الغلة تكون للزوج بل لم تملك على التشطفر على القولين المذكورين في  
كلام ابن الحجاب وابن عرفة ولم أرم فرغ على أنها لا تلك شيئا تكون الغلة للزوج سوى الشارح ومن تبعه ولولا ما لا يمكن أن يحمل  
قوله أولاد المراد أولاد تلك النصف بل الجميع ليكون أوفق بكلام ابن الحجاب وابن عرفة وبأنى عليه التفرع وإن لم يكن مشهوراً  
فمخالفة اصطلاحه أخف من مخالفة غيره ثم إن ظاهر كلامه كان الحجاب أن الولد كالغلة يأتي التفرع فيه وبه صرح تد ومن  
تبعه وليس كذلك لأن الولد حكمه حكم المصداق على كل حال وعلى كل قول هذا هو الموافق لقواعد المذهب الذي ليس بغلة ومصنع  
ابن عرفة يدل على ذلك لأنه حكم الولد كالهر ثم ذكر الخلاف في الغلة والبناء من على كلا القولين ونصه الخ

(قوله والطلاق قبل الدخول هو المشرط) أي موجب للتشطير وليس المراد ظاهر العبارة من كون الطلاق شطراً أي قسم الصداق بينهما بعد أن كان لهما معا (قوله وهذا إذا كان الصداق مما لا يغلب عليه) أي ما تقتضيه من أن النصفان عليهما على الأول وعلى الزوج وحده على الثاني إذا كان الصداق مما لا يغلب الخ (قوله وعليها نصف قيمة الموهوب الخ) هذا مبني على أنها تلك بالعدد الجلسع وأما على القول بأنها تلك بالعدد النصف أو لا تلك شيأ فهي فضولية في نصف الزوج في الأول وفي الكل في الثاني وأعلم أن نصف القيمة أكثر من قيمة النصف وذلك (٢٨٠)

الزوجة يجرد عقد النكاح عليها نصف الصداق أو لا تلك بالعدد شيأ والطلاق قبل الدخول هو المشرط للصداق وعلى الأول المشرط هو نفس العقد لا الإطلاق فعمل الأول إذا طلقها قبل البناء وقد تغيرت حالة الصداق بزيادة كحتاج وغلة أو ينقص فإن الزيادة تكون لهما والنقص عليهما وعلى الثاني يكون ذلك للرجل وعليه وإذا طلق وقد تلف الصداق فإنه يدفع النصف وان نقص كله وان زاد فالزيادة فقد ظهر فائدة القبول وهذا إذا كان الصداق مما لا يغلب عليه وأقامت على هلاكه يئنه فإن كان ما يغلب عليه ولم تقم على هلاكه يئنه وتلف يسدها فلها نصفه لأنه يسدها بمنزلة العارية (ص) وعليها نصف قيمة الموهوب والمعتق وبهما (ش) يعني أن المرأة إذا طلقها زوجها قبل الدخول بها وقد تصرف في الصداق بغير عوض من هبة أو عتق أو تدبير أو نحو ذلك فإنها تفرم الزوج وجوبا وعليها نصف المثل في المثل ونصف قيمة المقوم يوم التصرف أي يوم الهبة أو العتق لأنه يوم الأمانة وهذا هو المشهور وقبله بقوله نصف ذلك يوم القبض بقوله وبهما أي يوم الهبة ويوم العتق المفهوم من الموهوب ومن المعتق (ص) ونصف الثمن في البيع (ش) يعني لو طلقها الزوج قبل البناء وقد تصرفت في الصداق بالبيع فإنها تفرم الزوج نصف الثمن الذي وقع به البيع إن لم تكن حابت فإن حابت فإنه يرجع عليها بنصف الثمن بالبيع ولا يرجع في نصف البدوان كان قائما بخلاف مما انتهت في الجنابة فإنه دفع نصف الأرض ويرجع في المصداق كان قائما (ص) ولا رد العتق لأن رد الزوج المصرا يوم العتق ثم إن طلقها عتق النصف بلا قضاء (ش) يعني أن الصداق إذا كان عبدا فأعتقه الزوجة المالكه لأمر نفسها أو هبته أو ما أشبه ذلك فإن العتق لا رد لتشوف الشارع للمرأة أن تكون الزوجت مصرية يوم العتق ولا يحمله ثلثها فالزوج أن يرد عتقها حينئذ وكذلك أن يرد هبتها وصداقها لأن ذلك كله تبرع من غير عوض ثم بعد أن رد الزوج عتق زوجته المالكه لأمر نفسها المصرا يوم العتق طلقها قبل الدخول بها أو العبد باقي بيدها فإنه يعتق عليها نصفه فقط الذي وجب لها بالتشطير على المشهور زال المانع وهو حق الزوج لكن ثمره بذلك من غير قضاء عليها لأن رد الزوج رد باقيه على مذهب الكتاب وعلى أنه رد إبطال فلا يعتق شيئا ورد الحاكم عتق الدين رد باقيه وأما رد الولي لأفعال المحجور فإبطال باتفاق وبإقراره وأما أمرت بالعتق لأن رد الزوج رد باقيه وانما يقض عليها بذلك المصرا يوم العتق وإذا أجابت العتق فهل يكمل عليها الباقي أم لا محل نظر أشاره ح أما لو كانت موصرة يوم العتق وطلق الزوج قبل البناء عتق عليها الباقي بالسرابة ولما قدم ما ينقر به الصداق كرماتشطير به فقال (ص) وتشطرومن بعد العقد (ش) يعني أن الزوج إذا طلق زوجته قبل الدخول عليها فإن صداقها ينشطر بهذا الإطلاق لقوله تعالى وإن طلقتموهن من

(قوله نصف قيمة الموهوب) أي والاختدام كالمهبة (قوله ولا رد العتق) أي بولا الهبة الحاصلان منها في الصداق وهذا مبني على أنها تلك بالعدد الجلسع أو النصف لأنه يكمل عليها الظاهر أن الكتابة لا تخرج عن كلامها ما يبيع أو عتق (قوله لأن رد الزوج) شامل لما إذا لم يكن لها غيرها وأنها غيره وبقيته تريد على ثلثها لو إذا رد العتق مع تشوف الشارع له فأحرى الصداق والهبة ونحوهما لكن الرد فيماعد العتق رد إبطال تشوف الشارع للمرأة كذا في عب لكن العبارة في باب الخبر مطلقة (قوله يوم العتق) متعلق بعصرها ولا عبرة به لئلا لا يعدم قبله وحمل رد المثل يعلم ويستكن فأن يعلم حتى طلق فلا رده الآن يستمر عسرهما من يوم العتق إلى يوم الطلاق فله رد نصفه (قوله ولا يحمله ثلثها) إشارة إلى أن قول المصنف بعصرها ليس هو العلة بل العلة عدم حمل الثلث وإذا قال عجز وفي كلام المؤلف نظر لأن الذي رد العتق لعصرها تملكه والعصر له لا الزوج (قوله طلقها قبل الدخول بها) قيد بذلك لأنه أن بني بها وأومات عتق جميعه عليها بلا قضاء (قوله فإنه

يعتق عليها نصفه فقط الذي وجب لها بالتشطير على المشهور) ومقابلة لما لا يشبه من أنه لا يعتق منه شيئا (قوله لا رد الزوج رد باقيه) هو العتد كما صرح به غيره وظاهره عتقا أو غيره فكلام عب غير ظاهر (قوله فهل يكمل عليها الباقي) أي إذا كانت موصرة وهو الظاهر وانما يحكم بالتكميل مع اليسار لأنه لم يقض به نصف أمره (قوله ومز) معطوف على ضمير تشطرو وهو ضعيف لفقد شرط السلف على الصغير بما على أنها تلك جميعه أو لا تلك شيأ أو كذا على أنها تلك نصفه ويراد بالتشطير غيرته من النصف الثاني

(قوله فلو زاد الزوج زوجته) فلو ز يدعى الصداق الولي بعد العقد فله فلو لا تشطع (قوله في الجله) أي لا من كل وجه لا نهنا بطل الخ (قوله أولولها) أو لغيرهما (قوله ومثل الاشتراط ادأجرى العرف) هو داخل في قول المصنف اشترطت لها بأن براد حقيقة أو حكما كمر بان العرف (قوله لا يكون له ولو فسح النكاح) أي لأنه لا يحصل بعد عدم العقد فكأنه ليس لأجل النكاح (قوله وما اشترط بعد الدخول) كذلك أي يكون له ولو فسح وأولى ما أهدى به بعد الدخول بقو زهولو (٣٨١) فسح النكاح ولا يشترط غير أن المشروط الذي بعد الدخول تساعيل يرجع

في المعنى لجهة (قوله وفي تشطع هدية بعد العقد الخ) ساقى في ذلك روايات فاذأعت ذلك فتقول الشارح وعلى القول بعدمه لا تشطع رأى على أحد القولين وساقى أن القولين قضت أم لا وقوله لا بد فيها من الخوض في سيطلهما والمناظر والا فهي لازمة (قوله فهو وما أشاراه) محل القولين فيما جرى العرف بأهائه بعد العقد وأما ما جرى العرف بأهائه فقهه وأقبله فكذلك الصداق (قوله وتكون كاهية) هذا هو المقصود بالاهية لا فوه وهي هبة لا بد فيها من الخوض في الجواز لأن غيرها كذلك (قوله ولأجل الخ) حاصله أنه لو اشترط الولي أو غيره على الزوج شأ وأخدم من الزوج ثم قدان الزوجة طلقت قبل البناء فلها الرجوع على وليها وأبو غيره كملت مولى عليها أي أخذ النصف إلا أن كان كملت مولى عليها وانما لم يرجع الزوج عليها لأن أصل الاعطاش منها وانما لم يرجع الزوج عليها فليعارض ما صرح من الرجوع عليها بنصف قيمة الموهوب أو الحق وبه ما فقوله بالطلاق متعلق بشرط وقبل المس متعلق بالطلاق أو حال منه وجه له الأخذ معترضة بين العامل ومعه واليه في بالطلاق سببية وقوله قبل المس أي بالولاء وأما بقوم مقامه كالأوامت يبينها ساسة (ص) وضعه ان هلك البينة أو كان مما لا يغيب عليه منها (ش) موضوع المسئلة ان النكاح صحيح والمعنى ان الصداق اذا قامت على علا كهيته وسواء كانت مما يغيب عليه أم لا وسواء قبضته الزوجة أو لا فانه لا ضمان فيه على واحد منهما اذ طلق الزوج قبل البناء وكذلك اذا كان الصداق مما لا يغيب عليه كطهوان والزروع وما أشبهها ذاهك وطلق الزوج قبل البناء فمصلحة منها فلا رجوع لواحد من الزوجين على الآخر لان ضمانه الهتمة وقد زالت بالبينة وبعدم الغيبة خلافا لاشبه لاصالة الضمان عند مولى الأول هل يحلف من كان يدينه فانه جافرو فقال المؤلف

قبل أن تسوهن وقد فرضت لهن فرصة فقصص ما فرضتم فلو زاد الزوج زوجته زائدة على صداقها بعد عقده على انهم من الصداق فان تلك الزيادة تشطع أو لا تشطع سواء كانت تلك الزيادة من جنس الصداق أم لا لا تصفت بصفاته حالوا وتأجيلاً أم لا لان تلك الزيادة لها حكم الصداق في الجله لا نهنا بطل الوما أو قل قبل قبضها الزوجة فحكوا لها بحكم العطية في هذا الحالة لا يحكم الصداق فلم تكن كالصداق من كل وجه وفهم من قوله بعد العقدان الذي يدل على العقد أو حينه صداق (ص) وهدية اشترطت لها وأولى بالقبول (ش) يعني ان الهدية التي اشترطت لها أو وليها أهم من أيها أو وصفيها قبل عقد النكاح عليها أو حين الصداق اذا كان ذلك أي شرط النكاح فلها تشطع بالطلاق قبل الدخول عليها لانها هبة لأجل النكاح ومثل الاشتراط اذا جرى العرف بذلك ثم أن ما أهدى الولي بعد العقد يكون له ولو فسح النكاح وما اشترط به بعد الدخول كذلك وأما ما أعطى لها من الهدية بعد العقد فالتى هي مفهوم كلامه هنا أيضاً في الكلام عليها ان كانت قبل الدخول في قوة في تشطع هدية بعد العقد وقبل البناء هذا ان لم يجر العرف بها فان جرى العرف بها فهو ما أشاراه بقوله وفي الفضل على مسمى عرفاً قولان ثم انه على القول بالفضل لا يشطع م بطول قولان وعلى القول بعدمه لا يشطع وهي هبة لا بد فيها من الخوض في كون كاهية المتطوع بها بعد العقد أي التسمية في قوله وفي تشطع هدية الخ وأما المتطوع بها في العقد أو قبله فهل هي كالمتطوع بها بعد العقد أم لا رد في ذلك بعض واستظهر أنها بمنزلة المشترطة يدل التفسير فيما بعد العقد (ص) ولها أخذ منه بالطلاق قبل المس (ش) أي ولأجل أنه أخذ ذلك المشروط في العقد وأقبله عن اشترط فلو أجازت لولها أو غيره ما كان مشروطاً قبل العقد ثم طلقت قبل البناء فقال ابن حبيب يرجع الزوج على وليها وأبو غيره كملت مولى عليها أي أخذ النصف إلا أن كان كملت مولى عليها وانما لم يرجع الزوج عليها لأن أصل الاعطاش منها وانما لم يرجع الزوج عليها فليعارض ما صرح من الرجوع عليها بنصف قيمة الموهوب أو الحق وبه ما فقوله بالطلاق متعلق بشرط وقبل المس متعلق بالطلاق أو حال منه وجه له الأخذ معترضة بين العامل ومعه واليه في بالطلاق سببية وقوله قبل المس أي بالولاء وأما بقوم مقامه كالأوامت يبينها ساسة (ص) وضعه ان هلك البينة أو كان مما لا يغيب عليه منها (ش) موضوع المسئلة ان النكاح صحيح والمعنى ان الصداق اذا قامت على علا كهيته وسواء كانت مما يغيب عليه أم لا وسواء قبضته الزوجة أو لا فانه لا ضمان فيه على واحد منهما اذ طلق الزوج قبل البناء وكذلك اذا كان الصداق مما لا يغيب عليه كطهوان والزروع وما أشبهها ذاهك وطلق الزوج قبل البناء فمصلحة منها فلا رجوع لواحد من الزوجين على الآخر لان ضمانه الهتمة وقد زالت بالبينة وبعدم الغيبة خلافا لاشبه لاصالة الضمان عند مولى الأول هل يحلف من كان يدينه فانه جافرو فقال المؤلف

(٣٩ - خرى ثالث) فأجازت ما مضى فلا ترجع حيث أجازت وأما ان لم تجز فترجع (قوله فلا يعارض ما مر الخ) وذلك لأن الذي مر الاعطاش منها (قوله متعلق بالطلاق) هو في الحقيقة متعلق بمحذوف والتقدير بالطلاق الكائن قبل المس (قوله موضوع المسئلة ان النكاح صحيح) أي أو فاسد لعقد صحيح وجب فيه المسخى وطلقاتها قبل الدخول وأما ان فاسد لصداقاً ولعقد وجب فيه صداق المثل فانها تضمن بالقض (قوله وبعدم الغيبة الخ) كونه لا يغيب عليه (قوله خلافا لاشبه الخ) فانه يختلف في الذي يغيب عليه اذا قامت على هلاكه بيته أو كانه قال وقد زالت بالبينة خلافا لاشبه الخ فقوله لاصالة الضمان عنده أي في ذلك الذي يغيب عليه ولو قامت البينة على الهلاك (قوله وعلى الأول) أي الذى هو المعتمد وقوله هل يحلف من كان يدينه الخ

لا يخفى أنهم بهذا الاعتبار الذي قد رفته يكون هذا مقصورا على خصوص الذي يغاب عليه إذا قامت على هلاكه مبنية ومفاد تت عومة  
حق في الذي لا يغاب عليه (قوله يعني أن يجري على أيمان التهمة) أي التي فيها تلك الأقوال الثلاثة تتوجه مطلقا لا تتوجه مطلقا  
توجيهه إذا كان مثله يتم بكونه أخفى ذلك الصداق وبعد هذا كله فقد ذكره بام خلافا لما ذكره من قول وأختلف هل يخلت من  
هو يبيده فيما لا يغاب عليه ما فرطت ولا ضيعت إلى آخر ما قال والمحال أن ذلك لا يظهر إلا في الغياب عليه (قوله لأنه قبض لحق  
نفسه) هذا إنما يظهر إذا كان بيد الآخر ثم إن بعد كنهى هذا رأيا ما قال مانهه قلت وهذا ظاهر إذا كان بيد الآخر  
وأما إذا كان بيد الآخر لا يخرج منه فلا فرق فإن كان بيد أمين فضمته منهما (قوله فعليه الغرم إلا) (خر) أي الشامل لكل  
من الزوجين على البطل (قوله) هذا إذا وقع الطلاق أي لا يقع

(٢٨٢)

ينبغي أن يجري على أيمان التهمة بالثاني يخلت المتهمة دون غيره وروى عبد الحق أن تتوجه  
هنا وان قلنا أن أيمان التهمة لا تتوجه في غير هذا الموضع لأنه قبض لحق نفسه وكذلك يكون  
الضمان منهما إذا كان الصداق بيد أمين ولو بما يغاب عليه (ص) والآخر الذي في يده (ش)  
أي وإن كان الصداق بما يغاب عليه ولم يتم على هلاكه مبنية فضمته من الذي هو في يده من  
الزوجين فعليه الغرم إلا (خر) لأن الموضوع أنه حصل طلاق قبل البناء وبإشارة أخرى قوله  
وضمنا ما هنا وهذا إذا وقع الطلاق قبل الدخول لقوله منهما وأما أن وقع بعده وأفسخ الفاسد قبل  
الدخول أو بعده فإن ضمته من هو يده ولو لا المستحق في غيره فإذا طلق قبل البناء وجب لكل نصفه  
بينة فإن ضمته من هو يده ولو لا المستحق في غيره فإذا طلق قبل البناء وجب لكل نصفه  
فإن كان بيد الآخر وجه ضمنت للزوج نصفه وبالعكس العكس وإذا تلف بعد البناء فإن كان بيد  
الزوج فإنه يضمن للزوجة لأنها ملكته بالبناء وإذا أفسخ السكاح قبل البناء وتلف بيد الزوج وجه قلنا  
تضمن للزوج (ص) وتبين ما اشترته من الزوج وهل مطلقا وعليه الأكر أو أن قصدت التخفيف  
تأويل (ش) يعني أن الزوج إذا صدق زوجته عينا فاشتريته منها أو بغيرها ما يصلح أن  
يكون جهازا هو لا يصلح أن يكون جهازا لها كاشية أو عبدا وما أشبه ذلك ثم إن الزوج طلقها  
قبل الدخول عليها فإن ذلك الذي اشترته الزوج وجه تعيين للتشطير وليس له طلبها بشرط الأصل  
ولا لهادق شرط النقد الإبراهيم على المشهور وهو مذهب المدونة لكن اختلف هل مذهبها  
محمول على إطلاقه سواء قصدت الزوج وجه التخفيف عن الزوج وجه ما اشترته منه أو قصدت الرغبة  
في المشتري بفتح الرافع عليه أكثر الأشياء ونأولها بعض الأشياء وهو القاضي اسمعيل بما  
إذا قصدت الزوج وجه بالشراء التخفيف عن الزوج وعليه لو قصدت بالشراء منه كاشتريته من  
الغير لجمع الزوج وجه نصف الأصل ومحمول شرائها من الزوج وجه محمول على التخفيف (ص) وما  
اشترته من جهاز أو من غيره (ش) يعني أن الزوج إذا اشترى بصدقتها المعين من زوجها  
أو من غيره ما يصلح أن يكون جهازا للثلاث أو من زوجها مطلقا قبل البناء فإن ذلك تعيين للتشطير  
وبر جمع الزوج وجه نصف ما اشترته مما يصلح لجهازها لا مما يجبره على شرائه وفي كلام  
المؤلف تكرار النسبة لمقبل المبالغة لأنه إذا تعين ما اشترته من الزوج مما يصلح لجهازها  
فما يصلح بالولي فذكره مستثنى عنه إلا أن يجعل الزوال والعين فلا تكرار حيث ذكر أن الغيبة

(قوله) وأما أن وقع بعده وتلف يد  
الزوج فلا يضمن للزوج وجه قوله أو  
فسخ الفاسد قبل الدخول فلا  
تضمن للزوج إذا تلف بيده أو قوله  
بعد فلا يضمن للزوجة (قوله فإن  
ضمته من هو) والفرض أنه بما  
لا يغاب عليه أو يغاب عليه وقامت  
على هلاكه مبنية هذا في الفاسد  
لنقصه ووجب فيه المسمى وأما  
الفاسد لصدقه أو لقدمه ووجب  
فيه صداق المثل فتضمن المرأة فيه  
بالقبض لقول المصنف سابقا  
وضمنته بالقبض في الفاسد لقدمه  
ووجب فيه صداق المثل أو الفاسد  
لصدقه وأما الفاسد لقدمه ووجب  
فيه المسمى فكما يصح وهذه التفرقة  
للقرويين وأما غيرهم فالفاسد لقدمه  
كالفاسد لصدقه ووجه الثاني هو  
المذهب ولم يذهب إليه الشارع  
وهذا التفرق يخالف ما قرره عند  
قوله وضع بالقض فراجع (قوله  
فلما طلق الخ) توضيح لسوءه فإن  
ضمته من هو يده الخ (قوله أو أن  
قصدت التخفيف) أي عدم الزامه  
العين المسماة بالصداق وهذا التأويل

كأنه يقيه مقيدا بما إذا تم قبض الصداق عن أم تشتري منه فإن قبضه عنها ثم اشترت به منه فلا يلزمه أخذ ما اشترت  
قصدت التخفيف أم لا فلهذا أراوغي وأعلم أنه إذا لم يكن له ما قصدت التخفيف فالمضرر على هذا التأويل أن له ما قصد الرغبة  
وأما إذا لم يكن له ما قصدت تخفيفه فاشترى له ما طهر هذا ما قرره به ع وشب الآن الشارح ذهب إلى خلافه حيث قال يعني أن الزوج  
إذا صدق زوجته عينا فاشتريته منها أو بغيرها ما يصلح أن يكون جهازا هو لا يصلح أن يكون جهازا لها كاشية أو عبدا وما أشبه ذلك ثم إن الزوج طلقها  
من أمه بر جمع عليها نصف الأصل (قوله وما اشترته من جهازها) فبده المسمى بما إذا لم يكن عيب بوجه التحار وكتبته والا كانت  
متعدية في شرائها لجهاز وكانت ضامنة للصداق العين ولو قامت على هلاكه مبنية (قوله لأنه إذا تعين الخ) هذا التعليل غير مناسب فكان  
الأولى أن يقول لأن ما قبل المبالغة من أفراد ما قبله نعم هو أت على آخر في الأولى من أي الأولى اشترت ما لا يصلح

لجهازها على ان المفهوم بالاول لا يقال فيه تكرار الاعى شرب من التسامح (قوله لكن على الاحتمال الثاني ينتفي التكرار) التكرار موجود على كل حال لوجود العلة المأخذ كورة التي هي قوله لانه اذا تعين تأمل (قوله المزيج) أل في المزيج يدل على تقدم قوله ومزيد بعد العقد أى وان كانت موصولة لان الموصولة تأتي العهد كاذ كرم بعض الاشياخ (قوله يعنى ان من زاد زوجته بعد العقد) وأما المشتراط في العقد أو قبله فلا يسلط بالموت وكذا ما حصل في العقد وقبله من غير شرط لان (٣٨٣) حكمه حكم المشتراط فهو أقوى عما وقع بعد

في غير يصبح رجوعه للزوج والصدق لكن على الاحتمال الثاني ينتفي التكرار (ص) وسقط المزيج فقط بالموت (ش) يعنى ان من زاد زوجته بعد العقد عليها زيادة على صداقتها التي تزوجها به ثم مات قبل أن تنقبض الزوجة الزيادة فلها ان تحق بالموت الحاصل للزوج قبل البناء لانها أعطيت لم تنقبض ومثل الموت بقية موانع الهبة وتظاهر بالطلاق ولوحصل الاشهاد قبل الموت وهو ظاهر لانها أعطيت لم تنقبض الى حصول المانع والاشهاد الكافي في الهبة فقامها اذا استحسبها فاصدقها وأرسلها وليس هذا من ذلك وأما موت الزوجة فلا يسلط الهبة سواء اشهد الزوج أم لا لحصول القبول من قبل الموت وليست كسنة الهبة المشار اليها بقوله واستحب هدية أو العينة له ان لم يشهد الآية في باب الهبة لانها لم تنقبض فيها قبول الموهور بل بقوله محتمل (ص) وفي تنطرح هدية بعد العقد وقبل البناء ولا شيء وان لم تنقبض (ش) يعنى ان الزوج اذا أهدى لزوجته بعد أن عقدت كساحها هدية تطوعا وقبضتها الزوجة أولم تنقبضها ثم إن طلقها قبل البناء فهل تنطرح هذه الهدية بهذا الطلاق طاعة ماله أو لا تنطرح ولا شيء فيها وان كانت طاعة تبدها لانه طلق باختياره طاعة ابن القلم ورواها بن نافع عن مالك وهو ظاهر المذهب روايتان وهذا في النكاح الصحيح اذا طلق قبل البناء ثم أشار الى القلم بقوله (الآن) فيسحق قبل البناء فيأخذ القائم منها لان فسحق بعده هذا الاستثناء منقطع يعنى ان الزوج اذا أهدى لزوجته هدية بعد العقد وقبل البناء ثم طلقها على فساد طاعة فان فسحق قبل البناء فلزوج ما أدركه من هديته وان فسحق بعد البناء فان الزوج لا يأخذ شيئا من الهبة وان كانت طاعة يبدها للزوجة لان النكاح الفاسد أعطى لاجله فدانته فيسحق بفساد طاعة الفسخ كطلاق حادث فقوله (روايتان) واجتاحت لاقبل الاوقوه بعد العقد صفة لهدية أى هدية كائنه بعد العقد وقوله القائم أى القائم عينه ولا يغير هذا الاذهب عنه (ص) وفي القضاء بما جدى عرفا قولان (ش) أى وفي القضاء على الزوج بما جدى عرفا فالزوجة بعد العقد وقبل البناء وليس مشروطا فيه كلفين وعدم القضاء بدليل لومات أحدهما لم يكن لها شيء قولان وأجرى المؤلف على هذا الخلاف ما يده الازواج للزوجات عند نافي الواسم كعبد القدر والاضى والتظاهر القضاء لان العرف عندنا كالشرط فاذا عرفنا على القول بالقضاء فيما جرت العادة فيه فقال ابن حبيب يجرى مجرى الصدق في التشطير بالطلاق والتكبير بالموت وقال مالك يسلط بالموت والطلاق عن الزوج وعلى القول بعدم القضاء فهي حبة لا يدينها من المحوز وتكون كالهبة المتنازع عنها بعد العقد وقد مرت وأما ما أهداه الزوج لزوجته بعد البناء فبأنى عند قوله الآن يجب على دوام الشرع ان المؤلف أجرى ذلك بمنزلة الهبة على دوام الشرع (ص) ويصح القضاء بالقيمة دون أجر الماشطة (ش) يعنى ان الوليمة وهي طلع النكاح هل يقضى بها على الزوج أم لا في ذلك خلاف فبشى هنا على القول بالقضاء لقوله عليه الصلاة والسلام

وليس مشترط) قال عبيد بن ربيعة عن أنس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ما جرت العادة فيه فقال ابن حبيب يجرى مجرى الصدق في التشطير بالطلاق والتكبير بالموت وقال مالك يسلط بالموت والطلاق عن الزوج وعلى القول بعدم القضاء فهي حبة لا يدينها من المحوز وتكون كالهبة المتنازع عنها بعد العقد وقد مرت وأما ما أهداه الزوج لزوجته بعد البناء فبأنى عند قوله الآن يجب على دوام الشرع ان المؤلف أجرى ذلك بمنزلة الهبة على دوام الشرع (ص) ويصح القضاء بالقيمة دون أجر الماشطة (ش) يعنى ان الوليمة وهي طلع النكاح هل يقضى بها على الزوج أم لا في ذلك خلاف فبشى هنا على القول بالقضاء لقوله عليه الصلاة والسلام

وليس مشترط) قال عبيد بن ربيعة عن أنس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ما جرت العادة فيه فقال ابن حبيب يجرى مجرى الصدق في التشطير بالطلاق والتكبير بالموت وقال مالك يسلط بالموت والطلاق عن الزوج وعلى القول بعدم القضاء فهي حبة لا يدينها من المحوز وتكون كالهبة المتنازع عنها بعد العقد وقد مرت وأما ما أهداه الزوج لزوجته بعد البناء فبأنى عند قوله الآن يجب على دوام الشرع ان المؤلف أجرى ذلك بمنزلة الهبة على دوام الشرع (ص) ويصح القضاء بالقيمة دون أجر الماشطة (ش) يعنى ان الوليمة وهي طلع النكاح هل يقضى بها على الزوج أم لا في ذلك خلاف فبشى هنا على القول بالقضاء لقوله عليه الصلاة والسلام

النكاح ومحصولها فلا يقضى عليه بشئ من ذلك الا بشرط أو عرف (قوله لا يقضى به على الزوج) أي فقط وقوله المتعارف أي على من جرى العرف بأنه عليه كانه جلا أو امرأتى ف يقضى بها على من جرى العرف بأنها عليه ومجادة عب فلا يقضى به الا بشرط أو عرف (قوله وترجع عليه) هذا بناء على أنها ثلث بالعدد النصف وأما على أنها ثلث بالجمع فلا ترجع عليه بشئ لانه لم يثلم نصفه الا يوم الطلاق وأما على أنها اثلث شافترجع (٣٨٤) شبهة النصفة لانها لم تثلث نصفه الا يوم الطلاق (قوله وفي أجرة تعليم الخ)

و ينبغي برأيهما اذا كان المسلم الزوج (قوله فان هذه علوم) أفاد ان الكفاية علم مع أنه يترامى منها انها صنعة وفي شرح عب انها صنعة قال بعض الشيوخ موقوفاته ان أراد الكتابة الحقيقية اتجه عليه أن يقال الكتابة من الصنعة قطعا وله مع بعد أن السرد بالكتابة ما يتعلق بالكتابة من الاسماء الروائية وهذا الذي تطلب شارحا تبع فيه الشيخ الثاني من تقريره الذي ذكره الشيخ يوسف القتيبي (قوله بلدا الخ) الأولى شمل ولو عبر بملكان أولى لانه يشمل ما لو تطلها من محل الى محل آخر في البلد (قوله المشرط) اشترطه الزوج أو وليها أو هي (قوله ان سميك النكاح) أي وكان عالاً أو مؤجلا على (قوله اذا قبضت الحال) أو قبل لها المؤجل وكان قد قبض عليها القبول لان ما يقع في قبضه العصة غيرة البيع والنكاح اذا كان قد اصب على البائع قبضه ولا يجب ميقاته لاجله كذا أفاد بهج (قوله من غير رقيق وأصل) الأصل هو العقدار ومثل العقدار والرقيق عا دكال أو بوزن (قوله فانه لا يلزمها التجهيز) أي الا بشرط أو عرف (قوله بان دهاها القبض ماحل) وأما ان دهاها لقبض ما لم يجل فان كان لاجل التجهيز لم يسقطها والا لزمنها لان

بعد الرجن بن عوف أوله ولو بشاة جلا لا مر على الوجوب وجها لان القائم على التسدي فيؤمر به من غير قضاء وهو المذهب وهو ما يأتي في قوله الواسعة سندوه ولا يقضى عندوب وأما ما يعطى للسلطة على الجسوة المعتادة وما يعطى لاضارب الكبير وما يعطى للعمام وما أشبه ذلك فانه لا يقضى به على الزوج وعرف على المتعارف بين الناس (ص) وترجع عليه بنصف نفقة الثمرة والهدب (ش) يعني ان المرأ اذا أنفقت على الصداق نفقة ثم طلقها قبل الدخول فانه اترجع بنصفها أنفقت ولو قالو برجع المنفق بنصف نفقة الثمرة تشمل رجوع الزوج عليها أيضا حيث كان ماذ كر يده وأنفق عليه لكان أحسن وهذا لا يعارض ما يأتي من قوله ورجعت المرأ بها أنفقت على عبدة أو غرة لان هذا في النكاح الصحيح الذي طلق الزوج فيه قبل النكاح ما يأتي في الفاسد الذي فسح قبل البناء (ص) وفي أجرة تعليم صنعة قولان (ش) أي وفي رجوعها على الزوج بنصف أجرة صنعة عليها الرقيق المدفوع صداقها حيث طلقها الزوج قبل البناء وعدم رجوعها قولان ومحلها ما اذا كانت الصنعة شرعية لا كضرب عود ولا بدنان يرتفع غنمها ومحلها أيضا اذا استأجرت على التعليم لان كانت هي المعلقة وخرج بقوله صنعة العلم والحساب والكتابة والقراءة فان هذه علوم لاصنعة (ص) وعلى الولي أو الرشد مقنونة الجمل بلدا البناء المشرط الا بشرط (ش) يعني أن من تزوج امرأته بشرط عليه أن يتيق بها في بلد غير بلد العقد فان أجرة جملها وحمل جهازها الى بلد البناء لزمه لقول من ماله ان لم تكن المرأ مالكة لا تمر نفسها الا بمقرط بعدم اشتراط ذلك على غيرها وان كانت مالكة لا يمر نفسها فاعلم من ماله الا ان يكون الولي أو المرأ مالكة لا تمر نفسها اشتراط ذلك على الزوج فانه يلزمه حيث سد ومثل الشرط اذا جرى العرف بذلك والمراد بالولي ولي المال لا ولي العقد (ص) ولزمنها التجهيز على العادة بما قبضته ان سبق البناء (ش) يعني أن الزوجة الرشيدة التي لها قبض المهر وسيأتي غيرها اذا قبضت الحال من صداقها قبل أن يتيق جهاز زوجها فلزوج أن يلزمها أن تجهز بذلك على العادة من حضر وبدون حق ولو كان العرف شراء خادما ودار لزمنها ذلك وقوله بما قبضته أي من غير رقيق وأصل رقيق ما يأتي واستتر وقوله ان سبق البناء عا اذا تأخر القبض عن البناء فلا يلزمها التجهيز بمسواه كان حالاً أو مؤجلا قبل قبضه أو بعده لانه رضى حيث حصل بعدم التجهيز (ص) وقضى له ان دهاها القبض ماحل (ش) يعني أن الزوج اذا طارز وجته ان قبض ماحل من صداقها سواء كان حالاً في الأصل أو حل بالقبض وأت من ذلك فانه يقضى عليها بان تقبض ذلك على المشهور ومحل ذلك ما لم يكن الزوج على لها طلاقها أو طلاق من يتزوجها عليها أو عتق من يشرى بها عليها على ابرائها فمن قدوم من من صداقها الحال عليه فانه لا يلزمها ان تقبض ذلك القدر المعلق عليه الطلاق أو العتق المذكور ولا يقضى عليها بقضه تتعلق حقها فيه ويقضى عليها بقبض ما عدا ذلك كما باره اللعيمي (ص) (الا لأن يسمى شافيا ليرمي (ش) هذا مستثنى من القزوم على العادة

الا جلي حتى لن هو عليه كالفرض هكذا في بعض الشرخ وهو من قبل تقدم (قوله وسواء كان حالاً في الأصل) عا المتسببان لا يجعل هذ من معنى كلام المصنف لان المصنف قال القبض ماحل فلا يكون شاملا لصال بطريق الاصاله (قوله بان تقبض ذلك على المشهور) الخلاف انما اذا حصل بالعرف فقط لا بما اذا كان حالاً في الأصل ومقابلها كما كان في نارتا نحن بمقتضى من أنه لا يلزمه ان تقبض ما كان مؤجلا وسيل (قوله الا أن يسمى شيا) أي أو غير معتبر

(قوله حيث لم يسم الولي) هذا بناء على قرائن يسمي في المصنف بابنا الفاضل فاعلم على الولي (قوله بما شرط الزوج الخ) لا يفتي أهناذا كان التسمية باشرط الزوج يكون زائدا على الصداق وأما إذا لم يكن باشرطه يكون أنقص منه وهذا جواب عما يقال كلام المصنف فأمر فلا يشمل ماذا إذا ادعى الصداق لأنه أسمى الولي فلا يكون بحسب العادة إلا نفاصع الصداق لأزيد وحاصل الجواب أن التسمية من الولي تارة تكون باشرط الزوج فيكون له جهاز زائدا على الصداق وتارة لا يكون أنقص فلا يلزم المصور مع انعقد يقال أن الأقرب ترجيح الضمير للزوج (قوله ولا تنفق الخ) وعلى الزوج حيث ارتكبت التهمة وأنفقت جميعه وأنفقت منه غير الغطاء والوطاء (قوله إلا التماسه وكذا سار) لف ونشر مررت (قوله وهو ظاهر كلام المؤلف) أي لأنه قال منه وظاهر عبارة الشارح أن لها أن تنفق غايه أو نصفه مع أن ذلك يضرب بالجهاز فاذن لا فرق بين الكل والبعض ولهذا قال الشيخ المقتطف منه ولما استقرت والحاصل أن في كلام الشارح من أقام من حيث أن قوله أو لا ولا تنكس الشيء الخفيف الخ يقتضي أنها لا تنفق منه النصف واللا أكثر وقوله آخرها ما تستغرقه يقتضي أنها تنفق الأكثر والنصف الذي يظهر للحاق الأكثر مأكلا كاهو القاعدة وبقى النظر في النصف الآن محل العمل الحاجة يقتضي الاتفاق ولو بالكل كذهب إليه الشيخ سابقا لم (قوله كذا سار) أي والدنارين والثلاثة كبر وأحمد والمردا في ما يعمل ذلك عرفا فلا تشبه بذلك أدب صداق كثر (٢٨٥) كاف دينار والعشر منه قليل قال عب

عما قبضته أي انما يلزم التجهيز على العادة بما قبض حيث لم يسلم الولى شيئا بأستراطا الزوج  
أو بقبر أو اشتراطه وأما ان سعى شيئا فانها يلزم سواء اراد على الصداق أو نقص و لو اراد في الصداق  
لكون العادة جارية بهجهار معلوم عندهم ولم يحضر لكان الزوج مقال (ص) ولا تنفق منه  
وتنقص دينها الا لاحتاجه وكذا نثار (ش) يعني ان المرأة اذا قبضت صداقا قبل البناء وكان  
عينا وسكنها وجوب التجهيز به فليس لها حشد ان تنفق منه شيئا الا ان تكون محتاجة  
لذلك فانها تنفق منه وتكتفى الشيء الخفيف بالمعروف ثم ان طلق قبل البناء هي معسر تبيع  
ذمتها للظاهر من كلامهم انها لا تسترق في حقه بالنفقة وهو ظاهر كلام المؤلف وليس لها ان  
تنقص منه دينها الا ان يكون ذلك شيئا خفيفا كليا او قلها ذلك هذا اذا كان الصداق كثيرا أما  
لو كان قليلا فنقص في حقه (ص) وطولوب بصدقاتها لو ماتها فطالبها بربا رجهار ما يلزمهم  
على المقول (ش) يعني ان الزوج اذا شرط على المرأة التجهيزا كثر من صداقاتها وجرت العادة  
بذلك فصهرت عاشرها أو اعيدهم ثم ماتت المرأة قبل البناء فطالب أبو ولها وزوجها بما يخصهم  
من حال الصداق فطالبهم الزوج أن يبرز زوجها بالشرط أو المفضل لغير قدر مبرر انفسه  
فلا يلزمهم ذلك على ما أتى به المازري ويحيط عن الزوج من الصداق ما زاده لا قبل جهازها  
ولا مفهوم لقوله لو مات قبل الاب لا يجبر في حال حياة الابنة أو بانها يجوز الزوج بين الرضا بانها تز  
المساوى لغيرها والطلاق ولا شيء عليه لان الموضوع قبل البناء وأما ان طالت النكاح بالفحول

هل يلزم أن بكل الأب وغيره من اشترط الجهاز عليه حيث اشترط أو ما يرتبه العادة أو يلزم الزوج صدق المثل على أنها تجهيزتها  
بجهزته وبالأول العبدوسى والثاني لا يرشد وأما أن يطلع على ذلك وعدمها وفي هذه لها صدق مثلها على أنها تجهيزتها بما تمت عليه  
هكذا ذكر ابن رشد وهل يجزئ فيه قول العبدوسى أنه يلزم أن وفى مما شرط أو أعتد لمن الجهاز أو لا يتحقق مع ابن رشد على لزوم  
صدق المثل وأما أن يطلع على ذلك بعد الطلاق فيجزيه فهو ما قبله في الموت وتارة يطلع عليه قبل الدخول وفيه ثلاث صوراً أيضاً  
تارة يطلع عليه وهي حية في عصمته فيخير الزوج وتارة يطلع بعد الموت وهي مسئلة المأزى المذكرة في كلام المصنف لكن ليس  
ما يجب لها على الزوج وفي كلام ابن رشد ما يفيد أنه يجب لها صدق المثل على أنها تجهيزتها بما يلزمها التجهيز به من صدقها أى من  
مقبوض صدقها وتارة يطلع عليه بعد الطلاق فإن كان المشرط بالطلاق هو الجهاز بأن حصل الطلاق بعد ما جهزته به وكان جهزها  
دون المشرط أو العتاد وجب عليه نصف صدق مثلها على أنها تجهيزتها بما يلزمها به وإن كان المشرط هو نفس الصدق بأن لم يحصل  
تجهيزها فانظر هل يقال لها نصف المسمى أو له نصف صدق مثلها على أنها تجهيزتها بما تنقدها والظاهر الأول (قوله أحبر الأب على  
ما جرى به العرف) هذا كلام الشيخ سالم قال عجم وما ذكر من أنه إذا فأت السكاح بالدخول يجبر الأب على تجهيزها بما جرى به العرف  
هو ما ذهب إليه العبدوسى وهو خلاف (٣٨٦) ما عليه ابن رشد انتهى أى ما ذهب إليه العبدوسى قطعاً أن كانت في العصمة

بعد الدخول واختلاف في الطلاق  
والموت بعد الدخول ويكون قوله  
ما جرى به العرف زيادة على الحلال  
من صدقها كما هو الموضوع ومثله  
المشترط كذلك وقوله من مالها كذا  
في نصه بخطه إلا أن الذي ذكره  
عجم عن الشيخ سالم على ما رأيت من  
بعض نسخ عجم من ماله وعلى ذلك  
التقرير يكون المصنف كراسته  
الاصورة ما إذا طلق قبل البناء  
علم أنها لم تجهز عاشر شرط أو أعتد  
قال عجم بعد ذلك وانظر لجهزها  
عاشر شرط أو أعتد مما زعم على  
المسمى ثم بعد ما دفع المسمى ادى  
طارية بعض الامتعة بحيث يشمل  
دعواها وأخذ ما ادى فهل لها صدق

أحبر الأب على ما جرى به العرف من تجهيزها به من مالها (ص) ولا يبايع رقيق ساقه  
الزوج لها التجهيز (ش) أى لا يجب عليه ولا عليها وقوله للتجهيز متعلق ببيع لاساقه  
وعلى الزوج عند البناء الاثنان ما يحتاجه من غطاء ووطاء وقل كرقبى لكن أحسن  
للمنجل غيره من الحيوانات (ص) وفي بيعه الأصل قولان (ش) أى وفي جواز بيع الأب  
أو بيعها العقار المسوق في صدقها ومنع البيع أى إذا منع الزوج قولان وظاهر أن القول  
بالجواز غير مقيد بعدم منعه وهو ظاهر والأول يمكن قولان لا محذوراً ما حشده لكنه بقصد  
بما إذا كان على وجه النظر ومحلها ما حلت ليجبر العرف بالبيع فقط لذلك أو عنه فقط لذلك  
وعلى القول بعدم بيعه يأتى الزوج بالغطاء والوطاء (ص) وقبل دعوى الأب فقط في طارية لها  
في السنة بعين وان خالفته الابنة (ش) يعنى ان البكر إذا جهزها أو أعتد لها أو أدخلها على زوجها  
ثم ادعى بعد ذلك ان الجهاز أو بعضه طارية عند ابنته فلا يحل له أن يدعى ذلك قبل مضى  
سنتين يوم الدخول أو لا فإن ادعى ذلك قبل مضى السنة فالقول قوله لم يسمع عنه ولو خالفته  
الابنة كأنما ادعاه لم يعرفه أم لا ادعى أنه أو استعاره لها من غيره وحصل كلام المؤلف  
حيث سكت فيها أفتاب بعد ما ادعاه فاجباً صدق الزوج فإن لم يكن فبإثباتي وفاقه قال ابن  
حبيب يحلف الأب وأخذمو يطلب باحضار ما فيه كفاف بما صدقه الزوج قاله ابن المأواز  
وقال في التنبية لا يقبل منه إلا أن يعرف أن أصل المتاع للأب فيحلف وينبع بالوظائف اقصر

المثل بالنظر لاني أم لا وهذا انعم على أنه يقبل دعواها مما زاد على المسمى وهو مما شرط أو أعتد أو ما على أنه لا يقبل  
دعواها فلا يتأتى وهذا الأول هو الموافق لظاهر تقرير غيره وأحد من التراح والثاني هو الموافق لما يقرره بعد (قوله لاساقه) اذ لو ساقه  
للتجهيز لوجب بيعه لاجله (قوله وعلى الزوج الخ) وهل يعتبر فيها ما يكون لها من سبعين حالاً الزوجة أو ساقها مما لا كذا قال عجم  
قوله لكن ينبغى أن يندعيا إذا كان على وجه النظر هذا التفسير يجري في قوله ولا يبايع الخ كما أفاده عجم وقوله ومحلها الخ ينبغى جريان  
ذلك أيضاً في قوله ولا يبايع الخ كما أفاده عجم (قوله في السنة) أعني يوم البناء لا العقد وظاهره ولو بعد موتها (قوله فالقول قوله لم يسمع عنه)  
لا يخفى أن مذهب الموثقين أن دعوى القبول انما يصح في السنة فقط لكن بدون بين وان طرقتا من حبيب يعتبر في السنة وزيادة  
شهرين وثلاثة لكن بين فدللق المصنف كلامه من قولين وعلى قوله ليس من تحليف الولد لا يسه لتعلق حق الغير وأيضاً من  
حقه ان شاعلفها أو توكولتاليه (قوله ومحل كلام المؤلف الخ) حاصله أنه يقبل بثلاث شروط أن يكون دعواه في السنة من يوم  
البناء لا العقد وقد أشرنا إليه فلهذا ينبغي بعد ادعاه من العارية ما يفي بمجهزها لا المشرط أو العتاد ولو لم يرض صدقها وثالثها كما  
يأتى أن تكون مخرجها راسخة في تنبيهه لا على الزوج فيما حلف من ذلك ما لم يملكه هو ولا على الابنة ان لم تعلم بالعارية وأولت  
وهي مفعلة لا الأب اقصر وتضمن الرشيدان علمت لم يتم لها ابنة (قوله وقال في التنبية الخ) مقابل لكلام ابن حبيب وقوله واقصر  
هذه ابن عرق ومما يجب التوضيح أى فيضها لا العقد والعول عليه



(قوله والاجنبى سواء فمما عرف أصله) أى فلذا ادعى الاجنبى أن هذا المتاع قد استعاره وليا وعرف أنه قد أخذوه ويطلب الأولى بأخبار ما فيه كفاف فيثبت بكون قول المصنف والاب فقط انحازوا بالنظر لتعميم بقوله سواء عرف أصله أم لا بالنظر لخصوص ما عرف أصله لانه لا خصوصية للابغية (قوله لانه لا رضا للاب) أى لا كلابه في حالها يعلم أن المراد بالتيب الرشيد فكلام ابن رشد لا يختلف كلام التوضيح (قوله التيب التي في ولايته) أى ولا تكون كذلك الا اذا كانت سفينة (قوله ومثل الاب الوصى) أى ولو ما كفى في عب وتلك المبالغة تؤيد بأن المصلحة ليست كذلك والظاهر لافرق (قوله فهو حقها كلابغى) يأخذ ما عرف أصله (قوله في البكر والتيب) راجع للاب (قوله اذا خالفتم المرأه) أى سواء كانت رشيدة أو سفينة أو أم لا (قوله الرشدة) أى فلا يفيد دعوى الاب معها لافرق بين الاب وغيره في عدم القبول عند المخالفة (قوله والبكر الرشدة كالتيب ٣٨٧)

(قوله أن المهمة) أى التي للاب لها ولا وصى ولا مقدم من قبل القاضي سفينة أو جهل حالها وقوله كالوصى عليها معناه اذا ادعى العارية من عقلها فاته لا يقبل قوله ولو وافقته وأما لو كانت كرشيدة لتقبل قوله مع الموافقة (قوله فهو عطف معنى) أى فالتقدير لا في البعد (قوله عند ادخالها وقبل مضي السنة) لكن ان كان اشهاد الاب بالعارية قبل البناء لم يصح الى حين أى وعند البناء وان كان بعده وقبل السنة فلا بد من المين كاتين في لفافه الشيخ أحد مظاهر كلام البرزلي انه في هذه الحالة أيضا لا يحتاج الى مين قال عجب وهو الموافق لما ذكره في بيان المسائل التي يحلف فيها من شهدت له البيعة اذ لم يذكر رعايتها اهذه بما علت (قوله فان اشهد اخذه) أى فان اشهد بالعارية والاشهاد بأصل العارية كالاشهاد بالعارية والاشهاد بأصلها اشهاد على البنت بأقرارها الشئ ومعاينة البيعة للدفع لها والاشهاد بالعارية اشهاد بان

عليه ان عرفه وصاحب التوضيح والاب والاجنبى سواء فمما عرف أصله قال في التوضيح ولا تقبل دعوى العارية بالامن الاب في ابنته البكر وأما التيب فلا لانه لا رضا للاب في حالها وقال ابن رشد ومثل البكر التيب التي في ولايته قياسا على البكر ومثل الاب الوصى يمين في ولايته من بكر أو تيب مولى عليها وأما التيب التي ليست في ولايته أيها فهو في حقها كلابغى وكذا سائر الأولياء غير الاب في البكر والتيب لا يقبل قولهم اذا خالفتم المرأه أو وافقتم موكلت سفينة اه والبكر الرشدة كالتيب الرشدة واستظهر بعض ان المهمة هنا كالمولى عليها (ص) لان بعد ولم يشهد (ش) معطوف على في السنة فهو عطف معنى يعني ان الاب اذا ادعى ان ابنته هي ابنته البكر على ما مر عار به عند ما بعد السنة من يوم المخلول والحال لم يشهد عليها بالعارية عند ادخالها وقبل مضي السنة فاته لا يصدق وسواء عرف أصله أم لا لاطول حيازة الامة اذا كذبته الزوجة والزوج فان اشهدا أخذه ولو طال والاب والاجنبى في هذا سواء وسواء علمت الابنة بالاشهاد أم لا (ص) فان صدقته (ش) الابنة وهي رشدة ان الذي جهزها به عار به عندها (هـ) ان تصديقها في ثلثها فان زاد فزاد جردا لجميع كما يأتي آخر باب آخر عند قوله وهو رد الجميع ان ترتعت زائدا وهو ظاهر كلام التوادر وقال ابن الهندي اغيارد ما زاد على الثلث واقتصر عليه في التوضيح (ص) واختصت به ان أورديتها وأشهد لها به أو اشتراها لابا ووضعها عند كأمها (ش) والمعنى ان البنت تختص عن الورثة بالجهاز الذي جهزها به أو هو ما من المأز يادة على حقها اذا أورده في البيت الذي يتي بها فيه زوجا جهلا وظاهرا ولم يشهدا لها وهو كذلك كما في التوضيح لان اراد ذلك في بيت البناء من أعظم الحيازة وكذلك تختص بمأز كرم عن الورثة اذا اشهد الاب بذلك لها ولا يضربا قوله بعد ذلك تحت يده وكذلك تختص بمأز كرا اذا اشتراها الاب من ماله ووضعها الاب عند أمها أو زوجة أمها أو نحو ذلك ومات وهو منسوب لها والورثة مقررون بأنه كرا كذا كراهة مشورة لها ومثل افسار الورثة بذلك شهادة البيعة به وانما اشترط اقرار الورثة لانها مقرة بأنه من عند أبيها ولكن نقول ملكه فلا بد من اقرارهم لانهم بمنزلة الاب وخص الشراء وان كان ما صنعت من بيت أبيها أو صنعتها أمها لكان ذلك لفهم ذلك من مسألة الشراء الأولى (ص) وان وهبت له الصداق أو

هذا الشئ بعينه عارية ثلثه بغير حضورها سواء علمت أو لا انظر عب (قوله والاب والاجنبى) لكن الاشهادان كل من الاب فلا فرق بين ان يشهدوا عن البيعة دفع العارية أو تشهد البيعة قبل مضي السنة أن الشئ القلاني الذي عند ابنته عارية فانه يكتفي في الصورين وأما غير الاب من الأولياء من لا تقبل دعواه ولا في التمتع عدم الاشهاد فائتأيد في حقه الاشهاد اذا كان مع معاينة البيعة دفع العارية وأما لو قال تشهدوا ان الشئ القلاني الذي عند فلانة عارية فمن غير معاينة عارية فلا يفيد وهذا حاصل ما ألفه عب (قوله واقتصر عليه في التوضيح) يفيد اعتقاده (قوله ان أورداخ) أى رضى ووجد كافي عجب زاد شئ وليس المراد دجل خلافا لث لانه لا يلزم من جهل بيتها وضعه فيه اه فظاهر أنه لو مات بعد ان آخرج من بيتها لم يقبل ان يصل لبيتها يطل وانظر هل صريح النقل كذلك (قوله اذا اشهدت بالابغى) أى هو مما يعرف بعينه وأما ما لا يعرف بعينه فلا يشهد هذا الاشهاد كذا قال القاضي وهذا اذا كانت في حجره وأما الرشدة فلا يكتفي فيها الاشهاد وكلام عجب يفيد ردنا في ذلك (قوله وان وهبت له الصداق) أى الذي جهزها

ولكن ابتداءه (قوله حبر على دفعه) ثم انه يحبر على دفعه فيطلق في منطلق المصنف بما وهبه أو من غيره في الاولى لانه ملكه وفي الثانية انما يدفع من غيره لانه لا منه لانه انما دفعته له على أن يعيد لها في غيره وجعل يدها وعودها ليعيد لها فاعاله (عج) (قوله ان طلق قبل البناء) ويلحق بها فيقال شخص طلق قبل البناء في نكاح صحيح فيه نسبه ولا يجب بأحدهما بل يلزمه نصف الصدق ويعيده لها في الثانية أن لم يكن دفعه لها قبل الطلاق ويحيط به ويقال شخص طلق قبل البناء للمسي ولا يجمع الصدق من غير عيب به (تبيين) هل يلزمها الصبر بما وهبه من الصدق حيث وهبه الصدق وبقدار ما صدقها حيث وهبه ما يصدقها أو يفصل بينهما ذلك قبل أو بعد حبر كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله فان قبضته الخ) هذا كلام عج ظاهره ولو رجعته في ائسابه فانه لا يضر مع انه يضمن منه التواطؤ (٢٨٨) على اسقاط الصدق قبل تظاهره ولو حصل توافقا والظاهر انه اذا حصل

توافقا على الرد لا يصح عقد النكاح (قوله فالموهوب كالعدم) معناه في القرع الاول لا يؤثر خلاف في الصدق وفي القرع الثاني أن الباقي هو الصدق وقوله كالعدم أي كالعدم أو كعدم (قوله الا أن شبه الخ) أي بان ثبت ذلك بالبنية أو قامت قرينة على ذلك (قوله فيفسخ) ظاهره ولو كان الفسخ لعب خمار بها عالة بعينها أم لا وانظر (أقول) والظاهر الاول (قوله لعدم حصول غرضها) بأن خالف عن قرب وأما اذا خالف عن بعد بحيث ترى أنه حصل غرضها فلا ترجع والسنان أو الثلاثة بعده (عج) والظاهر أنه اذا كان بين ذلك تدفع بحسبه فقوله قبل حصول مقصودها أي لم يحصل شيء بمنه أصلا (قوله وهذا ما لم يكن الخ) لا يخفى أن كلام المصنف في الفسخ وأما ما كان لغير فليس من باب الفسخ انما الفراق للطلاق ثم لا يخفى أن قوله ما لم يكن صادق بصورتين بأن لا يكون لبن أو كان لبنين تصدها وأما لو كان لبنين زلت لم يتعدها فلا ترجع

ما يصدقها قبل البناء حبر على دفعه أفه (ش) يعني ان الزوجة المالكه لا امر نفسها دليل ما بعد ما اذا وهبت صدقها للمسي زوجها قبل البناء أو وهبت ما تزوجها به ففعل فان الهبة صحيحة لكن يحبر على أن يدفع لها من ماله أقل الصدق قبل أن يفي بها وهو ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة لا لحبال التواطؤ على ترك الصدق فيعبر البضع عن الصدق بالكلية وليس على الزوج شيء إن طلق قبل البناء وقوله جبر الخ حيث أراد البناء وحده ما لم يقبض الصدق فان قبضته ثم وهبته فله لا يحبر على دفعه أفه (ص) كهيته بعد البناء (ص) وبعد ما أو بعضه فالموهوب كالعدم (ش) يعني ان الزوجة المالكه لا امر نفسها اذا وهبت زوجها صدقها كما لو بعضه بعد البناء فانه اذا طلقها بعد ذلك لم ترجع عليه بشيء منه وكذلك اذا وهبت له بعض صدقها قبل البناء فان الباقي هو الصدق فان كان ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة أو ما يساوي ذلك فلا كلام وان كان أقل من ذلك فله يحبر على تمكيه حيث أراد الفسخ والاطلاق وأعطاه نصف ما بقي بعد الهبة كزوجيه ابتداء قبل من الصدق الشرعي وقوله (الا أن شبهه على دوام العشرة) مستثنى من قوله وبعد أي فلا يكون الموهوب كالعدم والمعنى أن المرأ اذا وهبت زوجها صدقها أو بعضه قبل البناء أو بعده على دوام العشرة وعلى حسن العشرة ثم أنه طلقها أو ظهر أن النكاح فاسد ففسخ قبل حصول مقصودها فان الموهوب لا يكون كالعدم بل يكون مردودا عليها فأن أخذته منه (ص) كطبيعته لذلك فيفسخ (ش) المصدر يضاف لمفعوله والمعنى أن الزوجة اذا أعطت زوجها ما لا غير الصدق على دوام العشرة فظهر أن النكاح فاسد ففسخ فانه ترجع عليه بما أعطته لعدم حصول غرضها ومن باب أولى لو طلق اختيارا وهذا اذا فارق بالقرب وأما ما بعد بحيث يرى أنه حصل غرضها فلا ترجع وفيما بين ذلك ترجع بقدره وهذا ما لم يكن فراقها لبنين زلت لم يتعدها فلا يرجع خلافا للشمي وأجرى في فرضه ما أهداهم الزوج لهما أو أعطاهما بعد البناء يحبر ما أعطته ادوام العشرة فقال عن أسبغ ان أهداهما قبل البناء لا شيء له وإن وجدها فاقعة لان الذي أهدى اليه قد وصل اليه وإن أعطاه شيئا بعد البناء ففسخ نكاحهما بعد فان ذلك فله أخذ ما أعطاهما لانها إنما أعطاهما على ثبات الحال والعشرة وإن كان الفسخ بعد طول سنتين أو سنين فلا يرى له شيئا وإن وجدها بعينها لان الذي أعطى له قد رجع وانتع به فالفسخ كطلاق حادث

عليه أي كان يكون على طلاقها على دخول الدار مثلا ثم بعد ان أعطته ما لا على دوام العشرة دخلت الدار فلا ترجع بشيء وكذا اذا قال ان دخلت بضم التاء الدار فانت طالق ودخل ناسيا أو ما ان دخل متعمدا فترجع (قوله لم يتعدها) أي لم يتعد الخفت فيعدها على طلاقها على دخول الدار دخلت أو دخلها غير متعمد ان دخل على دخوله وأما لو تعبد الخفت فان لها القمام (قوله خلافا للشمي) أي فانه قال ان لها الرجوع ولو كان الطلاق لبنتين زلت لم يتعدها كما قاله الخطاب قال الشمي ولو أعطته على أن لا تزوج عليهما فزوج رجعت مطلقا قرب أو بعد (قوله وأجرى في فرضه) أعجز ذكر في فرضه أي لو مردوا فان لانه منقول عن أسبغ اعلم أن الاصل إضافة المصدر للقابل والشارح أقاد أن الرجوع الاضافة للفعل وهو كذلك من حيث المقام فلا ينافي أن الاصل في النكاح إضافة المصدر للقابل (قوله لان الذي أهدى اليه قد وصل اليه) وهو النكاح بالهبة التي قبل العقد المقصود

منها البتة وقد حصل (قوله مثله) أي مثل ما وهنته مقوماً ومثلها (قوله فالتظاهر أنه يلزمه) أي فيعطيهما مثل ما أعطته ويكمل لها صدق المثل (قوله وإن وهنته) أي المرأة الرشيدة وإن كان خلاف سيقاها لا نهى التي تعتبر بهيتها فتكمل على ظهور ذلك (قوله بطل جيعه) فإن قلت مفاد قول المصنف في باب الجراح أنها إذا تبرعت بأزيم من الثلث يكون صحيحاً حتى يرد وهو يخالف قوله بطل جيعه قلت ما أتى في خالص ما لها وهنا الزوج قد طلق فقد تبرعت بجانصه للزوج فأفاده عجم (قوله فقلت الخ) وارد على قوله إلا أن يجيز الزوج وقوله فليس له تكلم أي لما أتى أنها إذا تبرعت بأكر من ثلثها ولم يعلم حتى تأتت فلا كلام له أي عارض قولكم هذا إلا أن يجيز الزوج والمتقضى إن له التكلم (قوله بل نصفه أو كله بما لوك للزوج) أي سواء كان كله أو بعضه بما لوك للزوج فلم يكن خالص ما لها الأعلى القول بأنها عاك بالبعد الكل ثم على القول بأنها عاك بالبعد الكل نقول تعين بالطلاق أنها (٣٨٩) لم تستحق ذلك فصار ملكها حين العقد

كالعدم والحاصل أنه ورد السؤال من وجهين الأول أن القاء عدنان الزوجة إذا تبرعت بأزيم يصح الجميع ما لم يرد الزوج الثاني أن الزوجة إذا تأتت وكانت تبرعت بأزيم من الثلث ليس للزوج جرد وحاصل الجواب في الوجهين أن ذلك إذا تبرعت بخالص ما لها بخلاف ما هنا (قوله أجبرت هي والمطلق) وعمل جبر المطلق بشرطه مستل من أن الموهوب صدق والآن يغير وكذا أن علم الموهوب أنه صدق وأما هي فتصير على أمضاء الهبة في النصف مطلقاً (قوله أن أسرت يوم الطلاق) وأولى لو أسرت يوم الطلاق والهبة والصورة أربع لأنها ما لن تكون موسرة فيها أو موسرة في قسم أو موسرة يوم الطلاق وموسرة يوم الهبة أو العكس فيصير المطلق في صورتين إذا أسرت مطلقاً ولا يصح في صورتين إذا أسرت كذلك (قوله) وأما المطلق فلا يصح (انظروا) رضى الزوج بامضاء الهبة مع عسرهما يوم الطلاق ويتبع ذمتها وأب ذلك هل يصح هي أم لا

اه ويمكن أن يجعل كلام المؤلف شاملاً لذلك يجعل قوله كمنعته من إضافة المصدر إلى فاعله نارة وإلى مفعولة أخرى (ص) وإن أعطته سفينة ما ينكحها به ثبت النكاح وبعطيه ما من ماله مثله (ش) يعني أن المرأة السفينة إذا أعطت رجلاً ما لا تزوجهما من ولها فاعقل ذلك فإن النكاح يثبت ويلزمه أن يدفع لها من ماله مثل ما وهنته ويرد إليها البطلان بهيتها وقد تزوجهما صدق تبين استحقاقه فليزعم أن يدفع لها نظير هذا إذا كان ما أعطته قدر صدق مثله أو أكثر وأما أن كان أقل فالتظاهر أنه يلزمه أن يكمل لها صدق المثل لأن غير الأب ليس له أن تزوج ولسته بدون صدق المثل (ص) وإن وهنته لأجنبي وقضه ثم طلق أيتها ولم ترجع عليه إلا أن تبين أن الموهوب صدق (ش) يعني أن المرأة المالك لا مرفعهها إذا وهنت صدقها لخص غير الزوج وقضه منها أو من الزوج ثم أن الزوج طلقها قبل النفاخ الزوج يرجع عليها بنصف الصدق ولا ترجع المرأة على الأجنبي بشئ منه إلا أن تبين للموهوب حين الهبة أن الموهوب صدق فترجع عليه بنصفه لأنها إنما وهنته على أن يتم صدقها فلم يتم وينبغي أن عليه بذلك كسبائها وكلام المؤلف فيما إذا كان الثلث يحمل ما وهنته فإن حازره بطل جيعه إلا أن يجيز الزوج فإن قلت الزوج قد طلق فليس له تكلم فيما زاد على الثلث قلت ذلك في خالص ما لها وما هنا ليس كذلك بل نصفه أو كله بما لوك للزوج (ص) وإن لم يقضه أجبرت هي والمطلق أن أسرت يوم الطلاق (ش) يعني أن المرأة المالك لا مرفعهها إذا وهنت صدقها من رجل أجنبي ولم يقضه لامن الزوج ولا من غيره ثم أن الزوج طلقها قبل البناء فإن كانت هبة المرأة موسرة يوم الطلاق فإنها تجبري والمطلق على أنفاذ الهبة للسو به ويرجع الزوج عليها بنصف الصدق في ماله وإن كانت موسرة يوم الطلاق ولو أسرت يوم الهبة فتصير على دفع نصفها للموهوب وأما المطلق فلا يصح ردها لتسلك بنصفه مقولة أن أسرت شرط في جبر المطلق فقط وأما هي فتصير على دفع نصفها مطلقاً وهذا على أنها عاك بالبعد الكل وبشطر الطلاق كما هو وإذا أرجع الزوج عما يفرمه عليها وأعطى أيتها عاك النصف فاتها بمنزلة الفضولي في هبة حصه الزوج وإن كانت موسرة وكذا على أنها لا تخطئ شيئاً (ص) وإن خلعت على كعبد أو عشرة أو لم تقل من صدقي فلا نصف لها ولو قضته رده (ش) يعني أن المرأة المالك لا مرفعهها إذا خلعت زوجها قبل البناء على عبد أو عرض أو ذنان

(٣٧ - غرر) ثالث وهو الظاهر من كلامهم وأما اعتبر البسرهما يوم الطلاق وتقدم اعتبار يوم العقد إلا أن يرد الزوج لعسرهما يوم العقد لتشوف الشارح السر يدعون الهبة فروى حتى الزوج فيما أوفى (قوله فتصير على دفع نصفها) ولا يتبعها الموهوب له بنصف الزوج (قوله وهذا) أي قوله أجبرت هي والمطلق (قوله ولو لا) أي ولكونه ينشطر (قوله فاتها بمنزلة الفضولي) فلا يصح الزوج على أمضاء النصف ولو كانت موسرة (قوله وكذا على أنها لا تخطئ شيئاً) لا يخفى أنه إذا زعم أني أنها لا تخطئ شيئاً لا يصح ولا ولاها عليها وهبت ما كان ملكاً للعسر إلا أن يقال لما استحققت النصف بالطلاق أجبرت هي على دفع النصف فصار متباً من ثلث الكل ويبحث بهرام فيما إذا كانت موسرة يوم الهبة وموسرة يوم الطلاق فالتاقد يقال إن المرأة قد وهبت في وقت يجوز قصر فيها فيه وطرق العسر لا يضر كن تصير في حال يسره هبة أو بيع أو غيره فلم يسر فلا يضره وليس للفرما أخذ من يد المتبايع والموهوب والجواب أن الزوج أن يقول

لوجوبها للشرع عندى غير نصف الصداق لاني طلق قبل البناء وما وهبته من الصداق قد انكشف انها لا تملك وهو بيدي فلا أدفعه واتبع ذمة أخرى كالوأسير يوم الهبة والطلاق (قوله لان فان اطلق الخ) الاحسن أن يقول وهذا مابني على انها لا تملك بال عقد شأ أو تلك الألفاظ هي فهو كالعدم (٣٩٠) والاعتكاف المعلوم موجود مع الوطء مع أسياقي يقول وتقرر بالوطء وتبينه في قولنا

طلق على كعبا وعشرة ولم يقل من صدقي أو قال من صدقي وكانت العشرة تزيد على نصف صداقتها فكملها من مالها وبعد قولها من صدقي الأخير لقوا كما هو الظاهر فيها (قوله ويرجع الخ) الحاصل أن يرجع بالثلاثة من تحت ويعلم كذلك على ما حال شارحنا وتبع الشيخ سلمنا وهو اختيار ابن القاسم ونسبه لظاهر المدونة وعج يقرؤه تعلم بالثلاثة من فوق قبضه منطوقه رجوعه عليها بالعلم فقط وأعلما والاول يتفق عليه عند النحوي وأما الثاني فالمتخصص عدم الرجوع ويفيد مفهومه أن ما كان غير طاعة لا يرجع عليها سواء علم أو جهل وهذا هو الذي ارتضاه عجم وهو طريقة النحوي (قوله وانما قصد مخالفة ابن الحاجب الخ) وجه عدم رجوعه على ما قال ابن الحاجب انه لم يعلم عدم استقرار ملكها عليه ففسد دخل على الامة على العتق فلورجع كان رجوعا عما أراد ذكرنا في وضعه (قوله ويرجع اليه) أي يرجع مالك الى ما قاله ابن الحاجب (قوله الاول أحب) أي قول مالك الاول أحب الى (قوله وهل ان رشت) وسواء علم الولي أم لا لأنه حينئذ غير معمول عليه والمعول عليها إنما أذن في أن تزوجها على عبد كانت محبوزة لكونه يعق عليها وهي تيب احرازها

وما أشبه ذلك ولم يقل من صدقي فأنها لا تستحق به ذلك شيأ من الصداق وان كانت قبضته من الزوج فأنه ترد اليه وتدفع ما التزمته للزوج لان لا ينفذ الخلع يقتضي خلع مالها عليه من حق وزادته ما التزمته من عندها ومفهوم كلامها هو قولنا من صدقي لكان لها نصف ما بقي كالو كان صدقاتها ثلاثين وقالت خالتي على عشرة من صدقي فلها نصف ما بقي بعدها هو عشرة من عشرين (ص) لان قالت طلقي على عشرة (ش) أي وموضوع المسئلة لم يقل من صدقي وجواب الشرط محذوف أي فلها النصف أي نصف صدقاتها المسمى وتسقط العشرة التي التزمها من ذلك النصف وتأخذ باقيه وهو خمسة في المثال المذكور وهذا يفهم من الاخراج من قوله لان نصف لها واتفق ابن القاسم وأشبه على أن المرأ تلو قالت ويرجعها للنحوي أو طلقي على عشرة من صدقي ان لها نصف ما بقي والله أشار بقوله على ما قاله بعض أصحاب (ص) أو لم يقل (ش) أو قالت خالتي أو طلقي على عشرة (ص) من صدقي فنصف ما بقي (ش) فيها فاني قالت خالتي أو طلقي على كعبا وعشرة فكان لها نصف ما بقي ان قالت من مهرى والا فلها نصف المهر في الطلاق وتزويج منه ما طلقت عليه ولا شيء لها في الخلع من الصداق وتقطعي ما خالعت عليه من مالها (ص) وتقرر بالوطء (ش) تقسم أن الزوجة اذا خالعت زوجها قبل المخول عليها على عشرة ولم تقل من صدقي انما تقدره العشرة ولا شيء لها من الصداق فلو خالعت بعد الدخول على عشرة ولم تقل من صدقي فان صدقاتها لا يسقط لانه تقرر بالوطء أي ثبت في ذمة الزوج بأول وطئه وسواء قبضته الزوجة أم لا وانما خص المؤلف على قوله وتقرر بالوطء وان كان معلوما من قوله فيما مر وتقرر وطء وان حرمانهم لما ذكر وانما اذا قالت له خالتي على عشرة ولم تقل من صدقي انما تلتزمها من الصداق وتدفع ما سبقت له فرعا عنهم منه أنه لا يتقرر الصداق هنا بالوطء فنص عليه لذلك (ص) ويرجع ان أصدقها من يعلم بعقته عليها (ش) أي ويرجع الزوج على زوجته نصف قيمة الصداق ان أصدقها من قرأ بها من يعلم هو بعقته عليها فعتق ثم طلقها قبل البناء أو أخرى ان لم يعلم وانما قصد مخالفة قول ابن الحاجب لو أصدقها من يعق عليها وهو علم لا يرجع بشئ ويرجع اليه مالك وقال ابن القاسم الاول أحب الى وجهه أنه انما خرج من يده لأجل البضع وقد استقر ملكها عليه وانفتحت بعقته قريبها فكان ذلك كسائر ما نفى في هذه النسخة وهي التي بالياء القضية في يعلم وأخرى ان لم يعلم فتشمل كلامه منطوقا ومفهوما بالاولى على أربع صور وذلك أنه واجب رجوعه عليها ان علم ومفهوما ان لم يعلم أخرى فهي صورة موافقة وسواء فعلمت أم لا فالصور أربع اثنتان منطوقتان واثنتان مفهومان وهن ظاهر المدونة ولا تؤثر فيها (ص) وهل ان رشت وصوباً ومطلقاً ان لم يعلم الولي تأويلان (ش) أي وهل العتق في الصور الأربع ان رشت وسواء علم الولي أو لا وعقته عليها غير مقيد بل ولو سفية بشرط أن لا يعلم وليها أما ان علم ولي السفية فلا يعق عليها وفي عتقه على الولي وعدم عتقه عليه قولان والله أعلم بقوله (ص) وان علم دونها لم يعق عليها وفي عتقه عليه قولان (ش) والصواب اسقاط دونها ليوافق

عما إذا كانت بكر أو لم يرشد أو سفية على ما أفاده الشيخ أحمد والشامل إلا أنه يخالف ما مر من أن البكر المرشدة النقل لا يجبرها الاب وانما طلق قبل البناء أي فيما إذا كانت بكر أو سفية فالتطهر ل يكون الزوج وتزج عليه بنصف قيمته أو يكون بينهما المستظهر الاول (قوله أمان علم في السفية) إشارة إلى أن هذا الشرط انما هو في السفية إلا أنه خلاف ظاهر المصنف لان ظاهره ولو رشيدها لأن تفسير الولي هنا بالاب والوصي يفيد ذلك أي ان الشرط انما هو في السفية

(قوله وعلى القول بعدم عققه على الولي) وأما على القول بأنه يعتق على الولي فميرجع كل من الزوج والزوج عليه لان الفرض أنه حصل ملاقاة (قوله والمعتبر هنا العلم بالعق) لا العلم بكونه أباً هامئلاً (قوله ٣٩١) فلا كلام له

القول لانه ليس في كلامهم الا علم الولي علمي أم لا وعلى القول بعدم عققه على الولي لا يعتق عليها أيضاً ويكون رقيقاً للزوج ويغرم له نصف قيمته على ما استظهر به بعض ولا يكون رقيقاً لها لا يعتق في ملكها من يعتق أو بعضه عليها والمعتبر هنا العلم بالعق كافي المواق عن المدونة وهو ظاهر كلام المؤلف (ص) وان جنى العبد في بدنه فلا كلام له وان أسلمته فلا شيء له الا ان يحيا فيه يدفع نصف الارض والشركة فيه (ش) يعني أن الصداق اذا كان عبداً وجنى جناية على شخص وهو بيد الزوج قبل أن يسلمه الزوجة أو هو بيد الزوجة بعد أن تسلمته منه اذ لا فرق فليس للزوج كلام والكلام للزوجة في أن تسلمه للعبي عليه أو تفديه لان الصداق قبل البناء حقوق الزوجة لا سيما ان راعينا القول بأنه يجب جيع الصداق بمجرد العقد فان أسلمته الزوجة للعبي عليه ثم طلقها قبل البناء فليس للزوج في ذلك كلام ولا شيء له فيه سواء كان بيدها أو بيد الزوج كما لا يهمل ان تكون الزوجة قد حابت في ذلك بأن تكون قيمة العبد أكثر من أرض الجناية فان عباها بها انقضت على الزوج في نصيبه بل هو غير حينئذ ان شاء أمضى فعلها وان شاء دفع العبي عليه نصف أرض الجناية ولكن شر كاله في العبد للزوج نصفه والعبي عليه نصفه بخلاف عباها بها في بيعه فله ميرجع عليها بنصف قيمته ولا يرجع شر بكافي العبد ولو كان قائماً لان البيع وقع من أقاله بغير زرعها والجماعة لا تؤثر فيه خلا ولا تمنع لزومه وأما الجناية فهي فيما يختص بين الاسلام والفداء فالحايت في الاسلام كان للزوج إباضة في حصته تأمل وهذا كله حيث كان العبد قائماً فان فاعلمه عليها نصف الجماعة عند محمد والربيل على أن العبد فاعم قوله والشركة فيه وموضوع كلام المؤلف أن الجناية والاسلام واقع قبل الطلاق والافلها الكلام (ص) وان قدته بأرضها فاقلم يأخذ الا ذلك وان زاد على قيمته وبأكثر فالحماية (ش) هذا قسم قول المؤلف وان أسلمته والمعنى أن العبد اذا جنى جناية وهو بيد الزوج أو بيد الزوجة ثم ان الزوجة قدته من المعنى عليه فلا يجاوز ما ان تكون قد قدته بقدر أرض الجناية فاقلم أو قدته بأكثر من أرضها فان قدته بقدر أرض الجناية فاقلم فان الزوج لا يمكن من أخذ نصف الصداق بعد ان يدفع نصف ما غرمه للزوجة في أرض الجناية وان زاد ما غرمه على نصف قيمة العبد أو على نصف قيمة الجناية اذا المعنى واحد وان قدته بأكثر من الأرض فليحكم فيه كالجواب أي فثبت الخبر حينئذ للزوج ان شاء أمضى فعلها وان شاء دفع نصف أرض الجناية فقط دون الزائد وأخذ نصف الصداق قبل الاكثر بما لا يقو له كالحماية فيه تشبيه الشيء بنفسه فالجواب أن المعنى حكم فداها بالاكثير حكم اسلامها حيث حابت فيه في التفسير (ص) ورجعت المراتبما أنفقت على عبداً أو غرم (ش) يعني أن المراتبما أنفقت على الصداق نفقة بأن كان الصداق عبداً أو غرم ثم تبين فساد النكاح وفسخ قبل البناء فان المرأة توجع على الزوج بجميع ما أنفقت على الصداق وما غرم من أنتمير جيع نصف نفقة الثمرة والصداق النكاح الصحيح حيث طلق فيه قبل البناء (ص) وجاز عفو أي البكر عن نصف الصداق قبل الدخول وبعد الطلاق ان انقام وقيله لصحة وهل وفاق تأويلان (ش) يعني أنه يجوز ولا يوجب بركا أو شيئا غيرت كافي الجواب أن بعفو عن نصف الصداق بشرط أن يكون ذلك قبل الدخول وبعد الطلاق

الولي حذفه لاجل أن يكون اللفظ قابلاً للتلفظ والوفاء والافعال في الخلاف والحاصل ان المناسبة أن يقول لا يجوز عند مالك أن يعفو عن قبل الطلاق ويحذف قوله جلا في الموضوعين لأجل ما ذكرنا من كونه قابلاً لجران الخلاف والوفاء (قوله كافي الجواب) راجع لقب الصغيرة كما جمل من تت

(قوله جلا على أن الأصل في الانسقاط) لاشك أن الانسقاط من جهة الأفعال المرفوعة في أن أفعال الاب محمولة على المصلحة (قوله فتقوله وقبله المصلحة) أي قول المصنف لامن حيث كونه قول المصنف بل من حيث كونه قول الامام لا قول المصنف ليكون قابلا للتشلاف والوافق (قوله أن ليس للاب العقوب بعد) وجهه القرأني بأن الأصل عدم استحقاق الصداق الا بالامس فضعف أمره قبله أما بعده فقد ملكه فقويت جهتها على جهة الاب اهـ (٣٩٣) وكذا لا يجوز عفو الاب عن صداق البكر بعد الموت وقبل البناء نص عليه المازري

محمى نت (قوله وقضه بجبر ووصى) وكذا في السقية غير الجبر ومحل كون الجبر من أبووصى بقبض مالم يكن له ولى كأن يكون الاب أو الوصى شيئا فيقبض عليه المال (قوله ووصى أي عصى المال) ويقدم على وصى النكاح ولو جبرها وكذا يقبضه ولى السقية غير الجبر (قوله وصداق) ومصينه من الزوجة ولا رجوع لها على الزوج لبرأته (قوله وان لم تقم بينة) ما قبل المبالغة لا يتوهم قالوا لوجع الوالوالحال (قوله ثم ان هذا) أي قوله فلا تصدق والاولى حذف قوله كله بل حذف هذه العبارة (قوله وانما لا يقبل) ابن القاسم الخ) ومقابله قولان الاول لما لا يبرأ الزوج بذلك وترجع عليه الابنة ولا شيء على الاب وهو قول أشهب وابن وهب وأصبغ الثاني تصديق الاب دون الوصى الخ فإذا علمت ذلك علمت ان البينة في قوله ولولم تقم بينة أي على القبض من الزوج كما قلنا محمى نت خ لا لقول الشارح بينة تشهد بتلفه والمبالغة ليست راجعة لنقص التصديق بل لبرأته الزوج أي صدق أو برئ الزوج ولولم تقم بينة بخلاف الاشهاد وابن وهب ومن معهما في عدم براءة الزوج منه و يغرمه ثابته ولا شيء على الاب والوصى على كلا القولين في كلام

ولا يجوز عند مال أن يعفو عن ذلك قبل الطلاق جلا على أن الأصل في الانسقاط عدم المصلحة وقال ابن القاسم بل يجوز اذا كان لمصلحة جلا على أن الأصل في أفعال الاب لها جلا على المصلحة قال القاضي عياض كون قول ابن القاسم خلافا لقول مالك أو وفاة قولان لشيوخنا فن قال قول ابن القاسم خلافا لكثيري نظاهر اللفظ ومن قال هو وفاق يقول محل قول مالك اذا كان لفبر مصلحة واعلم أنهم متفقان حيث علمت المصلحة أو علم عدمها ويختلفان عند محل الحال فالمصلحة وعدمها في ذلك قول الامام أن عفو محمى نت لا يجوز على أن الأصل في الانسقاط عدم المصلحة وابن القاسم يجوز جلا على أن الأصل في أفعال الاب في حق ابتائه الكرم محمول على المصلحة حتى يظهر خلافها فانه الشارح وهذا على الخلاف وأما على الوفاق فكل يقول ان عفو حال الجهل محمول على المصلحة ويحصل قول الامام لا يجوز عفو قبل الطلاق على ما اذا تحقق عدم المصلحة فتقوله وقبله لمصلحة أي مصلحة غير محققة لما علمت أن العفو عند تحقق المصلحة متفق على جوازه ومفهوم قوله قبل الدخول أنه ليس للاب العفو بعده لانها لما صارت ثيبا صار لها الكلام وهذا اذا كانت رشيعة والا فالكلام للاب وحسنه فيكون له أن يعفو عن بعض الصداق لمصلحة كما يجوز في الرضا في المقروض لها بدون صداق المثل بعد الدخول انظر الشرح الكبير (ص) وقضه بجبر ووصى (ش) المراد بالجبر الاب في البكر وان عسيت وفي الثيب ان سفرت والسيد في أمته ثبت أم لا لفت أم لا وأيضا الوصى قبض الصداق ولولم يجبر لكن عطفه على الجبر يشعر بأنه غير مجبر (ص) وصداق ولولم تقم بينة (ش) يعني أن من له قبض الصداق اذا ادعى تلفه أو ضاعه من غير شرط فاته بصدق في ذلك لانه أمين سواء كان ادعى تلفه عما يقاب عليه أم لا ولولم تقم بينة تشهد بادعى تلفه وكذا تصدق الزوج أيضا اذا قبضته غير أن الاب الوصى يصدق فان مطلقا وأما هي فتصدق بالنظر لعدم لزومها التجهيز به وأما بالنظر لرجوع الزوج عليها بنصفه في الطلاق فلا تصدق كما مر في قوله وضمانه ان هلك بينة أو كان مما لا يقاب عليه منهما والاقن التي يدعيه ثم ان هذا كله فيما تضمنه وهو مما يقاب عليه اذ لم تقم بينة على هلاكه وما لا يقاب عليه اذا ظهر كتبها (ص) وحلفا (ش) يعني وإذا قلنا بقول ابن القاسم انه مما يصدق فان في التلف والضياع فلا يمن عينهما سواء عرقا فالاصلاح أم لا لا يقال فيه تحليف الولوالواله لانه تعلق بمحق الزوج وهو الجهاز به ونظاهر كلامه أن السيد يحلف وهو ظاهر حيث يلزمه التجهيز به والا فلا وفي كلام نت نظر (ص) ورجع ان طلقها في حالها ان يسرت يوم الدفع (ش) يعني اذا قلنا تصدق من له قبض الصداق في التلف والضياع فان مصيته من الزوجية فإذا طلقها الزوج قبل البناء فانه يرجع عليها بنصف الصداق وبأن ضمن حالها بشرط أن تكون الزوجية موصرة يوم دفع الزوج الصداق إلى الولي فان كملت الزوجية موصرة يوم الدفع فان الزوج لا يرجع عليها بشئ ومصيته من الزوج ولو ايسرت بعد ذلك لا يجمع عليها عفو بتان ضياع الماهم ما حصل

المؤلف يحذف بدل عليه ان الخاص كاتقدم (قوله وفي كلام نت نظر) حيث نظر فقال وانظر هل يحلف السيد لها حتى الزوج أولا لان المال (قوله ورجع الخ) وانما لم يحلف فأنه هذا كلامين في أنه لا ضمان على أحد الزوجين اذا ادعى الامن تلفه كما مر لان قبضه هنا بغير الامانة بل بعمل الشرع فليقبضه (قوله ضياع الماهم) أي الذي هو عبارة عن النصف الذي يخصها وقوله وانما يعزمتها عطف على ضياع الماهم أي اتباع نمته بنصف الزوج هذه العلة موجودة عند ايسارها يوم الدفع وعسرهما بعد ذلك

(قوله تشهد بنيت دفعه) أى سواء كان بيت البناء أم لا (قوله بعد تقوية) لانه عند عدم التقوية لا يذرى هل اشتراك بكل الصداق أو ببعضه ولا يخفى أن هذه تعني عن قوله أو أحضاره بالاولى (أقول) لا يخفى أن تلك الصلة حارة في كل الاحوال وشارحتنا قد علمت ما فيه وكذا غيره مما رأته والظاهر أنه لا بد من تعاقب النكاح (قوله والمرأة مالكة لغير نفسها) أى الرشيدة فان ادعت تلفه صدقت بمن ولم يلزمها تجهيزه وبعيد الملك تخلفه من مالها وتجهيزه في الطراز وتصدقها المذكور بالنظر لعدم زومها التجهيز به وأما النظر لرجوع الزوج عليها بنصفه في الطلاق فلا تصدق أى فيما يغاب عليه ولم يتم على الهلاك بنى (قوله ولا بنصفه ولها) أى ولها في العقد (قوله أى ولها في المال) لا يخفى أن هذا لم يكن لها محض ولا رضى ولا مقدم فاض والمرأة غير رشيدة فلاولى لها فكيف يقول أى ولها في المال وقوله ويشمل ذلك الخاكم يقتضى تعدده وليس كذلك فالاولى ان يقول (٢٩٣) كما قال ابن عرفة فانه قال ويعين الخاكم من يقبضه لها أو يصره فيما بامر به فيما يجب والحاصل انها اذا كانت مهملة فليس الا الخاكم امان يقبض أو يعين لها أو احدا ولا يقبض الصداق كان عيناً أو مراًعاً عانة أم لا فان لم يكن حاكم فخاصة المسلمين كما أفاده بعض الاشياخ والحاصل أن قول الشارع والمرأة مالكة لغير نفسها يقتضى انتفاءه وفي المال مطلقاً ولم يكن محجراً فان موضوع الكلام نفي وفي المال بأقسامه والنفي انتفى عنها وفى المال بأقسامه ان كتبت رشيدة هي التي تقبض مهرها وان كانت سفيهة الخاكم هو الذى يتولى قبض مهرها أو من ينوبه ولا يقبض أخوها ولا ابن عمها ولا ابنها الذى يتولى عقد نكاحها (قوله من حيث انولى) أى لا من حيث كونه كما يتولى الحاكم بين المسلمين (قوله أو ما على عطفه) هذا فيه فائدة من حيث أفاده ان الزوج الانبعاث لبقائه الاول وكذا الاول فيه فائدتان حيث أفادته انها تتبع الزوج قال

لها من الكسر بالطلاق وتابع نعمتها وحمل قوله ورجع الخ فيما يكون ضمان الصداق منها بأن كان ما يغاب عليه ولم يتم على هلاك كينته (ص) وأما غيرهم فمشرع جهاز تشهد بنيت دفعه لها أو أحضاره بيت البناء وتوجه اليه (ش) أتى بالحصر اشارة إلى أن الولي اذا قبض الصداق ولو شته الى في جهره لا يجوز له أن يدفع لها ذلك عنفاً فان فعل ذلك فانه يضمنه الزوج بشرطه به جهاز وأما غيرهم فمن ذلك أحد أمور ثلاثة أحدها أن يشتري بها جهازاً يصلح لها وتشهد البينة يدفعه لها وهو مائة قبضه ولا يحتاج لإقرارها بالقبض الثاني أن يشتري جهازاً ويحضر موليته بيت البناء وتعيانه البينة أنه وصل اليه الثالث أن يشتري الجهاز وتوجهه الى بيت البناء بعد تقوية ومعاينته ولا تناقوه البينة حتى توجه الى بيت البناء وان لم يقبض الشهود الى البيت ولا تجمع دعوى الزوج انه لم يصل الى بيته (ص) والاطلأة (ش) أى وان لم يكن للزوجة ولا رضى ولا مقدم فاض والمرأة مالكة لغير نفسها فانها هي التي تتولى قبض مهرها ولا يقبضه لها الا بتوكيدها وان لم تكن رشيدة قولها يقبضه أى ولها في المال ويشمل ذلك الخاكم وانظر لو ادعى التلف هل يخل من حيث انه وفى أم لا وهو الظاهر (ص) وان قبضه انبعته أو الزوج (ش) أى وان قبض الصداق وليس له قبضه من غيره وكيل منها وتلف منه كانت متعدياً في قبضه والزوج منع في دفعه فان شامت المرأة اتبعت الولي وان شامت اتبعت الزوج وان أخذته من الزوج رجعه على الولي بخلاف عكسه فقراره الفرم على الولي وهذا بناء على عطف الزوج على الضمير المفعول وهو الهاء وأما على عطفه على الضمير المرفوع المستقر فالمعنى أن لكل من المرأة والزوج اتباع الولي بشرط العطف هل موجود وهو الفصل بالضمير المنصوب (ص) ولو قال الاب بعد الاشهاد بالقبض لم يقبضه حلف الزوج في كالعشرة أيام (ش) يعنى ان الاب أو غيره ممن يقبض المهر اذا اعترف عند الشهود بقبض صداق وليته ثم بعد ذلك قال ما قبضت منه شيئا وانما فعلت ذلك توقفاً للزوج وعلى قيمته الحسير وقال الزوج بل دفعته فان ذلك لا يقبل من الابو يؤاخذ باقراره أنه قبضه فان أراد الاب أن يحلف الزوج أنه قبض الصداق فله ان يحلفه فانما يحلف بذلك أى كان الامر قري بامم يوم الاشهاد كالعشرة أيام وأخوها وان بعد فلا يحلف الزوج والقول قوله

عج واعلم ان اتباع الزوج هو الظاهر حيث ادعى القابض صداق انه لمولى ولم يدع ذلك وطعت قرينة على ان المقبوض صداق والأدوية أمانة لا يضمنه ان لم يدفع الزوج دفعه على انه صداق انظره (قوله ولو قال الاب الخ) وينبغي الجزم برجوع البينة على أيها الصداق لتصرفه باعتراؤه بالقبض كما أفاده بعض شيوخنا (قوله كالعشرة أيام) كذا في نسخة تعرف بالاول فقط غير انه لم يكن جاز بالاعلى مذهب المصرى ولا على مذهب الكوفي تعرف بالجزأين في المصنف ومذهب المصرى تعرف بالثاني فقد قال عجي وعددتريد أن تعرفا \* قال يجوز أن يعلن ان عطفاً \* وان يكن من كفا الاول \* وفي مصنف عكس هذا فعلى وخالف الكوفي في الآخر \* تعرف بالجزأين بالمصرى ولا تظهر مرة للمصنف لان العددين في مدلوله الا أنه ثمة في نحو عشرة الرجال اشارة الى ان ميتين بخلاف عشرة رجال فالحق الصديق وهو ظاهر على مذهب المصرى (قوله ونحوها) عبارة عن خمسة أيام وهي ما دخل تحت الكفاف فما زاد على نصف شهر يصدق الزوج في دفعه بلايين في ثلث الاول والشارح أن يقول أى ان كان الامر قري بامم يوم الاشهاد ونحوها

فصل التنازع في الزوجية ( قوله من أصله ) أي في أصله أي تنازعا في أصل النكاح أي وجوده وفيه إشارة إلى أن التنازع في الصداق تنازع في النكاح لكن ليس تنازعا في أصله بل تنازع في قدره ( قوله إذا تنازعا في ) ولوطا رتب على المذهب ( قوله ) لذلك أي الزوجية ( قوله باعتبار دعواهما ) أي بالنظر لدعواهما المأخوذة من التنازع ولا يضمن ارتكاب التصريح ( قوله إذا المسمى الزوجية ) ويمكن أن يقال المراد بدعوى الزوجية من حيث ثباتها وأونها ( قوله ثبت ) أي ثبت تفسير بالماضي وأراد المضارع وعبر بالماضي إشارة إلى أنه لا يضمن تحقق ذلك ( قوله ولو بالسماع ) ما لم تكن المرأة تجوز لتغير من أقام السماع بأن لم تكن مجبوزة لأحد أصلا وكان المقيم السماع المأثرا لها ( قوله باللف والدخان ) أي مع معاينة المأثرا كما قد يتبادر من المنطوق وأوله من جملة مسعوسهم أوع ثبوت اللف والدخان ولومن غيرهم وعلى كل حال فلا ينبغي اعتباره بقيد العدم كذا في شاهدات السماع في النكاح في باب سبل اعتناك فرض مسئلتهم المنطوق ويحتمل أن شهد السماع على ثبوت اللف والدخان ويكون ذلك مجبوزا لهم لقطع بالنكاح ولا يستدوم السماع على ما يفيد ( ٣٩٤ ) ابن عرفة هذا ما يؤخذ من شرح شب وعب الآن يحصى أت رحمه الله تعالى أنزال الاشكال فقال قوله

ولو بالسماع باللف والدخان يعني ان اليقينة سمعت سمعا فاشا من العدل وغيرهم بالنكاح وعانيت اللف والدخان وحصل لهم اليقين فنجوزت شهادتهم على القطع ولا يشترط فيها شروط شهادة السماع فهذا هو التصريح في معنى كلام المؤلف وهكذا المسئلة مفروضة في كلام أهل المذهب في العينية بحسب أصحابنا يقولون في النكاح إذا اشترى خبره في الجيران أن فلانا تزوج فلانة توجب الدخا فله أن يشهد أن فلانة تزوج فلانا زاد ابن عبد الحكم وإن لم يحضر النكاح فقولته أن يشهد كالصريح في أنه بالقطع بدليل قول محمد وإن لم يحضر وهذا ظاهر ولهذا لم يذكر في طول الزمان مع اشتراطه في شهادة السماع في النكاح كائن عليه أن رشد وغيره ما ذاك الآن هذه

فصل ذكر فيه مسكمت تنازع الزوجين في النكاح من أصله أو الصداق قدرا أو نفسا أو وصفا أو اقتضاه أو متاع البيت وما يتعلق بذلك ( فقال (ص) إذا تنازع في الزوجية (ش) أي إذا تنازع في أصل الزوجية فادعوا أحدهما أو أنكرها الآخر ثبتت بينه والضمير في تنازعا راجع للنازعين المفهومين من تنازعا ولو للتداعين في ذلك باعتبار دعواهما وهومن باب التغليب إذا المسمى الزوجية أحدهما أو الآخر شيئا (ص) ثبتت بينه ولو بالسماع باللف والدخان (ش) يعني أنه إذا ادعى رجل على امرأة أنها زوجته وأنكرت أو ادعت امرأة على رجل أنه زوجها وأنكرها فإن أقام المسمى منها بينة تشهد له على النكاح بينهما فإن النكاح ثبت وسواشده على معاينة العقد ولا خلاف في هذا وعلى السماع الغائب بالنكاح بينهما باللف والدخان من الثقات وغيرهم على المشهور المعمول به قال المنطوق (ص) والأفلايين (ش) أي وإن لم تنتم للمسمى بينة فلا ينعى على المنكر لأن كل دعوى لا تثبت إلا بدليلين فلا ينعى بغيرهما وأعدم فترتها لوجه لا لأنها لا تغلب إذا نكل عنها إلا بقضى يمين المسمى مع نكول الآخر (ص) ولو أقام المسمى شاهدا (ش) هذا ما يلقه في عدم اليقين والمعنى أن المسمى إذا أقام شاهدا على صحة دعواه فإن البين لا تنوجه على المنكر إلا بغير الترحمها عليه أنلو قيل أنها تنوجه عليه فنكل عنها لم يقض بالشاهد والنكول أي لا يثبت النكاح بذلك وهذه المسئلة تأتي عند دعوى النكاح بصفوة وحلف بالشاهد في طلاق وعق (ص) وحلفت معه وورثت (ش) يعني أن المرأة إذا ادعت على رجل حبث أنه كان زوجها أو أقامت على ذلك شاهدا واحدا يشهد على عقد النكاح لا على الأقارب فإنها تحلف معه وورث من ذلك الرجل لأن الدعوى أتت إلى حال وهو قول ابن القاسم إن لم يكن وأرتبعين ثابت النسب ولا صداق لها فهو من أحكام الحياة وقال أشهب لا تراث لأنه فرع الزوجية وهي لا تثبت بالشاهد والبين وروى ابن القاسم أنه ليس لها بعد الموت الإيصال ولا يقال يلزم على عتله أن يكون

شهادة بالقطع والدخا والدخان فرض مسئلة والمذاع على الانتشار وكثرة وجود الأمارات المفسدة في كل قطع بالشهادة كاصحوا إنك في شهادة السماع ولما ذكر ابن رشد هذه المسئلة قال تجوز الشهادة على القطع من جهة السماع إذا أقام العلم باستقامته وكذا في غيرها اه ( قوله على معاينة العقد ) أي شهدت معتمدة على معاينة العقد أو معتمدة على السماع الغائب ( قوله باللف والدخان ) أي باللف والدخان قالوا ويعني ( قوله على المشهور المعمول به ) أي بما قاله ما قاله أو عمران أو تجوز شهادة السماع إذا اتفق على الزوجية قبل ذلك أقامه براه ( قوله والأفلايين ) أي لا فرق بين الفلطين وغيرهما على الراجح ( قوله إذا قضى ) علة العمل مع عتله ( قوله ولو أقام المسمى شاهدا ) لا فرق بين الظاهر وغيره على المذهب والظاهر أنه لا يلزم الزوج صداق لأن المرأة تنكره كزوجية ( قوله إن لم يكن وارث ) بل كذلك ولو كان معه وارث غير ابن عتلى ثبت قد قالوا وغيره الفيد الخطاب والشيخ سالم وأقر ناصر الدين في طائفة على التوضيح فالتاسيم مع شرح باب الاستطاع بهذا القيد من صاحب النوادر اه ( قوله ولا صداق لها ) وعليها العدة مثل الله والظاهر يخرجها على ما أتوا به في دعواها وكذا يقال في أقام شاهدا بيمينها

الحكم



(قوله فلو أثبتنا النكاح) يقال لا نسلم قصد ثبوت النكاح بل يعتبر ذلك في حال الحاق من حيث المال فقط (قوله وهو متناقض) لأن مقتضى ثبوت الزوجة ثبوت الأحكام المالية وغيرها (قوله فهل يعمل بدعوى المدعى أم لا) أي أم لا يعمل ثم إن ادعى بعد الموت دعوى غيرها أو يشهد ذلك الشاهد وانظر على هذا الورود إلحاحكم العمل بشهادة الشاهد وقوع الدعوى والشهادة حال الحياة ثم إنه ادعى بعد الموت وشهد الشاهد بدعواه بل يعمل بشهادته كما يأتي ما يفيد مع ذلك وأمعن وهو الظاهر (قوله وأمر الزوج باعتزالها) هذا حيث كان الشاهد يشهد بالقطع لاعلى السماع لأن سنة السماع لا تنفع فيما تحت زوج وأمر عند الأصوليين بمعناه فبكان الأفضل واعتزالها لأن الأفعال الواقعة في عبارات المؤلفين تحمل على الوجوب (قوله فان لم يأت به إلخ) كذا في نسخة بهرام ونسخة تت والافلايين على الزوجين وهي أخصر وأحسن لشعرها لما إذا لم يأت به (٣٩٥) ولما إذا زعم بعيدا (قوله ولا يقربها إلا بعد إلخ) ونفقها في مدة الاعتزال على من

يقضى به ما فان ثبت تقليم البيعة أتفق عليها مدة الاعتزال ومدة استئثارها من الأول (قوله وأمرت بانتظار إلخ) المراد سنة تشبهه بالقطع أو بالسماع لأن هذه ليست تحتزوج وأما أن كانت تحت زوج فلا أثر باعتزالها حتى لا دعوى شخص إن أنه سنة سماع وقال بعض يظهره فائدة فمن تحتزوج وهي أخذ جميل بالوجه منها أو حبسها عن شخصي تقبيلها (قوله ثم نسع إلخ) حاصله أنه تارة يبنى السلاح ويقول هجرت وهو ما أشار إليه بقوله وتظاهرها وتارة يزعم ويعالج ويقول منى البيعة وهي مبرحودة في المحل الفلاني وأني بها وشترع وهو ما أشار به بقوله مدعي حجة والمراد بالجنة البيعة كما في بعض الشراح وصاحبه أن من عجزه فاض مدعي حجة تدين لده ومن أقر على نفسه بالهجر معذور كما أفاده القائل (قوله والأعذار) أي قطع العذر بالتلوم (قوله ومضابط إلخ) انظر فاته لا يأتي في العلم لأنه إسقاطه (قوله

الحكم كذلك في الحياة لأنه في الحياة سترت عليها أحكام أخرى غير المال كالحقوق النسب وغيرها فلو أثبتنا النكاح شاهد معين فأما أن ثبت كل ذلك الأحكام وهو باطل بالاتفاق أو ثبتت الأحكام المالية خاصة مع ثبوت الزوجة وهو متناقض كما في التوضيح والخصوصية لقراءة بذلك بل الزوج لو أقام شاهدا على نكاح حصة كذلك ثم صورة المسئلة أن الدعوى بعد الموت كما فرضه الشارح والسايط وهو ظاهر قول المؤلف في الشهادة ونكاح بعد الموت فلو ادعى أحدهما حال الحياة الزوجة ثم مات المدعي عليه فهل يعمل بدعوى المدعي أم لا لأنها دعوى نكاح والدعوى التي بعد الموت دعوى مال وقوله معه ومثله المراد أن (ص) وأمر الزوج باعتزالها الشاهد ثم زعم فيه فان لم يأت به فلايين على الزوجين (ش) صورتها امرأة في عصمة رجل ادعى رجل عليها أنه تزوجها قبل هذا الذي في عصمته وأقام على ذلك شاهدا واحدا فان إلحاحكم حينئذ بأمر هذا الذي في عصمته بأن يعتزلها حتى يأتي هذا المدعي بشاهده الثاني الذي زعم أنه غائب غيبة قريبة لا أثر عليها في انتظاره فان أتى بشاهده عمل بالشهادة وينفسح نكاح الأول وترد إلى عصمة المدعي ولا يقربها إلا بعد استئثارها من الأول أن كان وطئها وإن لم يأت بشاهده الثاني أو كان بعيدا فان الزوجة تبقى في عصمة زوجها الأول ولايين عليه ولا عليها لاجل الشاهد الذي أقامه (ص) وأمرت بانتظاره لبيعة قريبة (ش) صورتها امرأة خالية من الموانع الشرعية ادعى عليها رجل أنه تزوج بها أو اكتسبه في ذلك وزعم أنه بذلك منة غائبة غيبة قريبة لا أثر على المرأة في انتظارها ورأى إلحاحكم لدعواه وجها بأن ادعى نكاح امرأة أشبهه نسبه فان إلحاحكم بأمر المرأة بانتظاره لما في بيئته فان أتى بعمل يثبتها ويثبت النكاح وإن لم يأت بها أو كانت بعصمة القربة فان المرأة لا تؤمر بانتظاره للضرر الذي يلحقها في الانتظار وتزوج متى شئت (ص) ثم نسع بيئته إن عجزه فاض مدعي حجة (ش) يعني أن المدعي على هذه المرأة إذا قال في سنة قريبة وأنظر إلحاحكم لما في بها ثم عجزه بعد التلوم والأعذار رأى حكم بعدم قبول بيئته حالة كونه مدعيان له حجة ثم أتى بيئته فلما لا نسع منه ولا يثبت لها وسواها تزوجت المرأة أم لا يجوز لقاضي تفحصه فيما يتعلق به حقه كالحق والطلاق والنسب والحس والدم ومضابطه كل حق ليس لمدعيه إسقاطه بعد ثبوته وباتي هذا في باب الاقضية (ص) وظاهرها القول بأن أقر على نفسه بالهجر (ش)

وظاهرها إلخ) مفهوم قوله مدعي حجة لاقباله كالتبهرم ذكر عجم ما حاصله أن التحيز لمعنا تقييد من مع إقامة البيعة وهو الحكم بعدم قبول بيئته وهو المراد من قوله عجزه فاض مدعي حجة والتحيز لا يمنع من إقامة البيعة وهو حكم خصمه عادي أو حكمه بأنه عجز عن البيعة وهو المراد بدوله وظاهرها القول بأن أقر إلخ وانظر لحكم في هذه بعدم قبول بيئته وما في باب القضاء مدعي حجة ولا يخفى أن محل المصنف هنا يشهد بحان ظاهر المدونة وأما قولنا أن التحيز في هذا القسم يعني عدم قبول البيعة فيكون ظاهرها ضابطه فاعلم بعد هذا كله أن ذلك مقادير العقل أنه ليس المراد بالتحيز هنا الحكم بعدم قبول البيعة ولا الحكم عليه بأنه عجز بل الحكم برده عوا كان يحكم عليه بأن تلك المرأة ليست بزوجة حلالا وإن لم ينفق بالتحيز فان كان ذلك بعد إقامته البيعة ولد مثلا تقبل بيئته بعدوان كان ذلك بعد أن أقر على نفسه بالهجر وأني بيئته بعد ذلك تقبل فأشار المصنف لاول بقوله إن عجزه فاض مدعي حجة

وأشار الثاني بقوله وظاهرها القبول ان أقر على نفسه بالعجز ثم ان قوله ان أقر الخ ليس من ظاهر المدونة بل تقصيد ان يرشد وحاصله ان ابن رشد قد ظاهرا المدونة هي القبول وغيره الذي هو عدم القبول بما اذا أقر على نفسه بالعجز أو ما اذا ادعى حجة ولم يقر فلا تقبل قطعا والمختار من اختلاف عدم القبول خلاف ظاهر المدونة أنه محشى نت (قوله يعني الخ) المناسب أن يقول يعني ان ظاهر المدونة انه تسمع ينته اذ عزمه حال كونه مقرا على نفسه بالعجز (قوله ثم رجع لقولها أو قامت الخ) وأما ان تنفي ذلك فلا يكون انكاره طلاقا ولو قصد له طلاق في أجنبية وليس عند خطبتها أو لوفى بعد نكاحها (قوله الآن ينوي بالانكار الطلاق) وبذلك واحدة الآن ينوي كقوله فائنة (٣٩٦) كونه طلاقا فيحتاج الزوج لعقد عليها ان كان ذلك قبل المدخول أو بعده

وبكأنه العدة قد انقضت (قوله و ثبت النكاح الخ) وراجع لقوله فان انكاره لا يكون طلاقا (قوله فأنكرتهما) أي أو صدقتهما أو أنكرت أحدهما وأقرت بالآخر أو سكت ولم تقر (قوله ولا تنار الخ الخ) كذا قال الثاني وقال عجب محل الفسخ حيث استوت البيّنات وأما ان رجعت أحدها لم تغير زيادة الصدق كالنار الخ أو تقدمت فأنها تقدم كما يأتي في باب الشهادات ما يفيد ذلك كرهت هنا من بعض الشيوخ وزاد ابن الهندي فان أرضحت أحدهما بالشهر والآخرى باليوم من ذلك الشهر قضى بالمؤرخة باليوم لأن قطع المؤرخة بالشهر أن النكاح كان قبل ذلك اليوم (قوله اذا أقر الخ) فان أقر ولم تقر هي ولا كذبته ورثته وان أقرت هي ولم يقر هو ولا كذبها لم يكت وورثها بالحاصل أنه علم من الشارع شرطان انهما لا بد من تقررهما وان الاقرار في الصغير إذا واحد وهو أن لا يكون معاهولة استلطفه فاذا كان معها وله استلطفه ولم تنكح به فان المستلطف بكسر الحاء يرث المرأة الزوجية ولو كان الاستلطف في المرض هذا ما ذكره شارحنا ولكن نقل الجواهر بقيدانه لا بشرط ولا الاقرار في الصحة بل وفي المرض فالواجب الرجوع اليه كما تقدم محشى نت (قوله والزوجية ثابتة بينهما) بناه ما في شرح عب غانه قال وأشعر جعله اختلاف في التورث عدم ثبوت النكاح وظاهر كآشعر اذ لا يثبت اشتراك البلدين وظاهره ولو مع طول وقته (قوله وغيره) وأما لو كان لهما فقه واستلحق الاقرار فيجوز بمن غير خلاف وحاصله أن الولد لا يرث الا بامتناعه فان كان له وارث باجنبيع المال لان هذا اقرار على نفسه ولا يتم فيه كتمه في غيره وأما ارث الاب المقر من الولد المقر به ففيه تفصيل فان كان الولد حين استلطفه الاب حيا غير مريض مرض الموت فان الاب يرثه بشرط أن يكون ولدا وللعوان كان كافرا أو قار ولم يكن له ولد وقبل المال بقوله ولو زوج أو ماله كان زوجا فقهه وماله لا بد من زيادته هو أن لا يكون الاقرار بالمعنى بالكسر وماله أو بالفتح

يعني أن ظاهر المدونة انه تسمع ينته اذا أقر على نفسه أنه عجز عن احضار البينة (ص) وليس لذي ثلاث تزوج خامسة الا بعد طلاقها (ش) صورتهما رجل في عصمته ثلاث زوجات ادعى على امرأة خالصة من الموانع الشرعية أنه تزوج بها وأنما في عصمته ولا بينة بذلك وأنكرته المرأة وأراد أن يتزوج خامسة بالنسبة لتلك المرأة لا يمكن من ذلك حتى يطلق هذه الاربعة لا اعترافه أنها في عصمته وأخرى اذا طلق واحدة غيرهما فيبقى من قوله الا بعد طلاقها أنه ليس له تزوج خامسة برجوعه عن دعواه أو تنكديه نفسه واستظهر بعض المتأخرين عدم حسم تزوج خامسة قبل طلاق واحدة من الاربع لاسيما ان كان ثمن يقول بمجوزة كاح الخامسة في الغرض المذكور (ص) وليس انكار الزوج طلاقا (ش) صورتهما امرأة ادعت على رجل أنها زوجته فأكذبها ثم رجع الى قولها أو قامت لها بيينة بما ادعته ولم يأت الرجل بدفع في تلك البينة فان انكاره لا يكون طلاقا لأن ينوي بالانكار الطلاق و ثبت النكاح وبزعم الرجل المدخول عليها والنكاح لها (ص) ولو ادعاه رجلان فأنتكرتهما أو أحدهما أو ثلث البينة فمفسدا كالولين (ش) صورتهما من احدى رجلان عليها بالزوجية أي ادعى كل منهما أنها زوجته والعادل عليه ما عليها ولي واحد أو قائل كل منهما بيينة على صحة دعواه شهدت بها قائل أو صدقت المرأة أو صدقت أحد هما دون الآخر ولم يعلم الاول منهما فان النكاحين فيخصان معا بطلقة بائنة لاحتمال صدقهما كذا قال الولين اذا جهل زمن العقد من كاهن ولا ينظر هناك المدخول أحدهما بالان المدخول انما ينفوت في ذات الولين وهما ذات ولي واحد كآشعر بقوله كالولين والا كان تنسبه الشيء نفسه ولا ينظر لاحد منهما ولا تنار الخ ولا لبينة المرجعت وانما ينظر لتلك في الاموال (ص) وفي التورث يشاقر الزوجين غير الطارئين (ش) يعني أن الزوجين البلدين اذا أقرا بأنهما تزوجا من متنا كان ثبوت أحدهما قبل برئه الآخر ولا يرثه في ذلك خلاف فقال ابن المازي تزوجان والزوجية ثابتة بينهما وقال غيره لا يتوارثان لعدم ثبوت الزوجية وأما الزوجان الطرئين فانهما يتوارثان باقرارهما بالزوجية بينهما من غير خلاف لثبوت الزوجية بينهما لقوله سابقا وقبل دعوى طارئة التزوج برجوعه لاختلاف حيث وقع الاقرار في الصحة والا فلا كان محل الارث في الطارئين بالاقرار حيث كان في الصحة والا فلا لأن الاقرار في المرض ككاشته فيه وانشاؤه فيه ولو بين الطارئين مانع من الميراث كما يدل به نقل المواق (ص) والاقرار بوارث وليس ثم وارث ثابت خلاف (ش) أي وفي التورث في الاقرار بوارث غير ولد

ولا

يرث المرأة الزوجية ولو كان الاستلحاق في المرض هذا ما ذكره شارحنا ولكن نقل الجواهر بقيدانه لا بشرط ولا الاقرار في الصحة بل وفي المرض فالواجب الرجوع اليه كما تقدم محشى نت (قوله والزوجية ثابتة بينهما) بناه ما في شرح عب غانه قال وأشعر جعله اختلاف في التورث عدم ثبوت النكاح وظاهر كآشعر اذ لا يثبت اشتراك البلدين وظاهره ولو مع طول وقته (قوله وغيره) وأما لو كان لهما فقه واستلحق الاقرار فيجوز بمن غير خلاف وحاصله أن الولد لا يرث الا بامتناعه فان كان له وارث باجنبيع المال لان هذا اقرار على نفسه ولا يتم فيه كتمه في غيره وأما ارث الاب المقر من الولد المقر به ففيه تفصيل فان كان الولد حين استلطفه الاب حيا غير مريض مرض الموت فان الاب يرثه بشرط أن يكون ولدا وللعوان كان كافرا أو قار ولم يكن له ولد وقبل المال بقوله ولو زوج أو ماله كان زوجا فقهه وماله لا بد من زيادته هو أن لا يكون الاقرار بالمعنى بالكسر وماله أو بالفتح

بالكسرة فإنه يعمل باقراره دون خلاف لأنه اقر على نفسه (قوله ولم يعلم من المقر به تصديق) فان كذبه فلا وارث بينهما من الجانبين فان صدقه فكل مقر بالا - خر كما بأي أدبوت كل منهما الا - خر بهذا الاعتبار لأنه يرث مع وجود ثابت النسب والحاصل ان فائدة قوله لم يعلم انما اذا علمت كل منهما الا - خر فلا بد من راجع باب الاستحقاق فان قسمه ما اذا اقر كل منهما بالا - خر (قوله وليس هناك في السائلين) رجمه عجم للثبوت وعجم في الاولى وقوله واعتمد على راجع للسائلين لكن الحكم يختلف في الاولى انما اذا كان وارث فالأرث من غير خلاف بخلاف هذه ما مفاد النقل كما يعلم من محشى تت قطار الشارح غير مراد (قوله على ما صوب) أى من أن الصواب أن يقول وان اقر لان هذا اقرار للاستحقاق (قوله بخلاف الطارئين) (٢٩٧)

أحدهما بلد فليس طارئين ولا فسر بين أن يكونا قدماء أو مستترين (قوله واقرار أبو الخ) كانا طارئين أم لا كان الاقرار قبل الموت أو بعده والسكوت ليس كالإقرار فإذا اقرار أحدهما وسكت الا - خر فان سكونه لا يبعد اقرارا ومفهوم المصنف لا ثبت نكاح البالغين السفين باقرار أبوهما ويعرى فيه ما جرى في اقرار الرشدن (قوله ثمات أحدهما بهذا الخ) ينبغي أن لا يقتضيات المسئلة بحالة الارث وذلك لان الحكم المذكور لا يقتضيه ذلك أى لا يقتضيه حالة الارث بل المراد ان اقرار أبو غير البالغين موجب لاحكام النكاح كلها (قوله لانها قادران على انشاء عقده) وهو محمول على حال حياتهما اذ لا يعرى فيما اذا ماتا أو أحدهما مع انه يعمل باقرار الابوين أيضا وسواء كانا طارئين أم لا بشرط الاقرار في العدة (قوله تزوجت) اذا فرض في الطارئين فلا إشكال وان فرض في غيرهما فلا بد من حادثة الاولى والشاهد على ذلك تنصيح النكاح

ولا زوج كآخ وابن عم غير معروف ولم يعلم من المقر به تصديق ولا تكذيب وليس هناك في السائلين وارث ثابت نسبه حائز لأرث بخلاف وأما لو كان ثمولرت حائز لأرث كان وأخ فلا أرث للقره اتفاقا وسأني هذه المسئلة في باب الاستحقاق حيث قال على ما صوب وان استلحق غير ولد يرثه ان كان وارث والا فلا خلاف أى وسبب الخلاف هل يتناول المال وارث أو ما تزوجت بخلاف ان لم يعلم الاقرار (ص) بخلاف الطارئين (ش) يعنى ان الزوجين الطارئين على بلدة اذا قدموا أو اقرار بالزوجة ثمات أحدهما فلمما توارثا من غير خلاف لانها مبدء فان في الزوجة (ص) واقرار أبو غير البالغين (ش) أى وكذا يقبل اقرار أبو الزوجة غير البالغين بأن اقرار أبو العصى وأبو الصبية انه مازوجان ثمات أحدهما بعد ذلك فان الارث ثبت بينهما بخلاف اذ لا تامة على الابوين في اقرارهما اذ لهما القسمة على انشاءهما اقراه (ص) وقوله تزوجت فقالت بلى أو قالت طلقنى أو خالعتى أو قال اختلعت منى أو أمانتك مظاهر أو حرام أو بائن في جواب طلقنى (ش) يعنى أن الرجل اذا قال للمرأة أمانت وجئت فقالت في جوابه بلى أو نعم أو قالت في جواب ذلك طلقنى أو خالعتى بالفعل الماضي أو الامر فان ذلك اقرار منهما بالزوجة لفظه وعرفا وكذا اذا قال لها اختلعت منى أو أمانتك مظاهر أو حرام أو بائن في جواب قولها طلقنى فان ذلك اقرار منهما بالزوجة وإذا كان ما ذكرتهما اقرارا فينظر فإذا كان الزوجة طارئين ثبت النكاح والا فلا فقه وهو قوله تزوجت فقلت لم اقرأه بالزوجة وحمل أخذه خبره أى وقول الرجل للمرأة أمانت وجئت فقالت لم اقرأه بالزوجة وحمل ثبت ذلك النكاح أم لا فيفسل فيه بين الطارئين وغيرهما ويحتمل أنه مجرور على أنه معطوف على الطارئين أى انه يثبت النكاح اذا قال لها تزوجت فقالت بلى لكنه يخص بالطارئين (ص) لان ما يجب (ش) يعنى أنه اذا اقر أحد الزوجة لم يجب الا - خر بل سكت عنه فله ان يتزوج على ذلك حكم الزوجة كما اذا قالت له تزوجت فقلت بلى أو قال لها تزوجت فقلت بلى فيجب فيجب بغير الحميم مبيد السائل أى لان لا يجب السائل منهما البادى ويصح شأوهما فاعمل وضمير راجع للسؤل أى لان لا يجب السؤل السائل فهو مبيد لما أفاده الاول (ص) أو أنت على - قطهر أى (ش) أى وكذلك لا ثبت الزوجة بهذا وهو ما اذا قال لها أنت على - قطهر أى كان في جواب قولها

(٣٨ - خرثى ثالث) (قوله أو قالت طلقنى أو خالعتى بالفعل الماضي) لانهما عدوى منها لا تكون الا على زوج ويحتمل بفعل الامر طلب منها الطلاق ولا يكون الا من زوج وأما اذا عامل لان الجواب القبيح يفتضى البقاء في العصة بخلاف هذا ولم يبعد مع خالعتى لانه معطوف على طلقنى مشارك في الحكم وهو اقضاه عدم البقاء في العصة (قوله فقالت في جوابه بلى) الحاصل ان نعم يجب بهما مطلقا بعد الاثبات والتي يستمر على حاله وأما بلى فلا تقع جوابا بالبعد التي غالب تصورها اثباتا والمصنف أوقعها بعد الاثبات فهي من غير الغالب قال عجم نعم لتقر بالفى قبلها \* ايجابا أو نفيا كذا قرروا بلى جواب النكاح \* بصوابا ثانيا كخرروا اه (قوله في جواب طلقنى) أى ان هذه اللفاظ الثلاثة لا تكون اقرارا بالنكاح الا اذا سألته المرأتى بالطلاق لان المرأة لا تطلب شيئا من ذلك الا من زوج

(قوله لان اسم الفاعل حقيقة في الحال) أي حال التكلم وعليه التقرافي ومن واقفه لاحال التلبس كعليه السبكي ومن واقفه (قوله اذ لاينة) أي تشهد بالنكاح بينهما (قوله ولا اشتراك) تفسير لقوله ولا اقرار أي ولا اشتراك في اقرار في زماني السؤال والجواب ويجري مثل هذا الحكم في الاقرار بالمال وغيره قاله ابن عبد السلام أي اذا قال مخلص لا تخرك عندى عشرة فقال مالي عندك شي فرجع المقر عن اقراره رجوع المقر له تصدقه فاستمر المقر على الرجوع عن اقراره فالتى عليه وكذا يقال في جراح العمد ومثل كلام المصنف فيما ظهر وأقرت (٣٩٨) فأنكرتم قال نعم فأنكرت فان التعليل بعدم اتحاد زمان اقرارهما جارى

ذلك أيضا (قوله حلفا وفسخ) أي بطلاق (قوله وقضى العالف على الناكل) ظاهره سواء كان الاختلاف في الجنس أو القدر أو الصفة وليس كذلك بل هذا في الاختلاف في القدر والصفة وأما في الجنس فيفسخ حلفا أو نكلا أو حلفا أحدهما دون الآخر أشبهها أو أحدهما وألم يشبهها (قوله ولا ينظر لدعوى شبهه) لم يرتض ذلك عجب بل عنده انه في القدر والصفة القول بان أشبهه منهما مبين فان أشبهها ولم يشبهه واحدهما حلفا وفسخ النكاح والفرض ان التنازع قبل الفوات واحدهما كقولنا قال المصنف عقب قوله حلفا وفسخ مانصه في الجنس مطلقا كنى القدر والصفة الا ان أشبهه أحدهما فقط فقوله مبين لا فادأ أقساما قبل الفوات مبين (قوله الاحالة عليه في المشهورة) أي في الاحكام المشهورة للشهور من حيث انها من برئياته (قوله وصديق مشترك في الاشبه) ساقى ان هذا بعد الفوات وأما قبل الفوات كاهو الموضوع فلا يلتفت فيه (قوله لا يتفرقه لشيء قبل الفوات) تقدم ان المعتد بفعل الفوات القول بان أشبهه منهما اذا أشبهه أحدهما فقط وأما اذا أشبهها ولم يشبهه واحدهما حلفا وفسخ (قوله لا يعد بناء) قال الخطاب وجعل المصنف التنازع بعد الطلاق أو الموت كالتنازع بعد البناء لم يرفى كلامهم الذي وقت عليه التصريح به لكن الحق الموت بالبناء ظاهر بخلاف الطلاق (قوله بشرط أن يشبهه) اعتمد عجب خلافه وان المعتد أنه في تلك الحالة القول قول الزوج وان لم يشبهه في القدر والصفة مبين فان نكل حلف في الطلاق وورث في الموت فان نكل في أوورثها قال القول قول الزوج (قوله ولا الزوج) هو في الحقيقة لتعليل لقوله لأنه كفوت الساعة فليس تعليلامستقلا (قوله وأحالة ما ذكر على البيع) فيه ان الاحالة على البيع انعملي فيما قبل الفوات الا ان يقال ان ذلك

طلق في أم لا صدق هذا القبط على الاجنبية بخلاف أن أمك مظاهر كما مر لان اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يقال الا على من تلبس بالظاهر حال قولك وهذا يستدعي زوجيتها حينئذ (ص) أو أقر فأنكرت ثم قالت نعم فأنكر (ش) أي وكذلك لا تثبت الزوجية في هذه الحالة وهي ما اذا قال الرجل تزوجتكم فأنكرت ذلك ثم قالت نعم تزوجتني فأنكر هو ذلك فان الزوجية لا تثبت لعدم اتفاقهما اذ لاينة ولا اقرار ولا اشتراك في زماني السؤال والجواب (ص) وفي قدر المهر أو صفته أو جنسه حلفا وفسخ (ش) عطف على قوله في الزوجية ثبتت بينة والمعنى انها اذا اتفقا على ثبوت الزوجية واختلفا في قدر المهر بأن قالت قدره عشر وندرهما مثلا وقال هو بل بعشرة فقط واختلفا في صفته فقالت هي بعبد جنسي مثلا وقال هو بل بعبد تركي أو اختلفا في جنسه بأن قالت بدينار مثلا وقال هو بل برهن صنفه كذا فلها تخلف على دعواها ان كانت مالكة لامر نفسها بدليل ما يأتي من قوله ولا كلام لسبقية ويحلف هو على دعواه ان كان مالكا لامر نفسه والا فوليها ما وفسخ النكاح بينهما مطلقا وموضوع المسئلة قبل البخول ولم يحصل موت والطلاق بدليل ما يأتي وقضى العالف على الناكل وتكرلها ما تكلفه ما يتوقف الفسخ على حكم الحائكم و يقع ظاهرها وباطنها ولا ينظر الى دعوى شبهه منهما ولا من أحدهما وتبدأ الزوجية باليمين لانها تابعة أشار الى ذلك كله بقوله (والرجوع للاشبهه وانفساخ النكاح بنسبم العالف وغيره) بالرفع عطف على الرجوع وأورد ضمير ملاحظة لما ذكر في فندرج فيه كل ما ذكرناه والعرض الثاني من التشبيه بقوله (كالبيع) الاحالة عليه في المشهورة بالمشهور بما أتى عنها في فصل اختلاف المتبايعين بقوله وفسخ ان حكمه بظاهره وباطنها كتناكها ما صدق عشر ابدى الاشبهه وحلف ان ثابت وبدي البائع فقوله والرجوع أي وعدم الرجوع للاشبهه وعدم انفساخ النكاح بنسبم العالف كالبيع لأنه لا يتفرقه لشيء قبل الفوات وأما بعد فمتفرقه لشيء كما يأتي عند قوله وصديق مشترك (ص) الا بعد بناء أو طلاق أو موت فقوله مبين (ش) يعني ان الاختلاف فيما ذكرنا وقع بعد البناء وبعد الطلاق أو بعد موتها أو بعد موتها أو موتها واختلف الوتر مع الحجي أو ورثته فان القول قول الزوج مع يمينه (في القدر والصفة) بشرط أن يشبهه لأنه كفوت الساعة في البيع ولان الزوج قد استوفى متعة البضع حين مكنته الزوجة من نفسها وقت سلعها أو بضا الزوج غارم فكان القول قوله فان نكل الزوج عن اليمين فان القول قول الزوج ووجه مع يمينه أو ورثته في الموت وأحالة ما ذكر على البيع في بشرط التشبه لزوج أشبهت هي أم لا وان انفردت بالشيء في القول قولها بيمين وان لم يشبهها حلفا وكان فيه صدق التسل ونسخة أو موت أو ولي من نسخة أو موتها لتسولها لولتها ولوت أحدهما أو أختلافهما في الجنس بعد البناء أو الموت فان الزوج ورد

أشبهها ما ولم يشبهه واحدهما حلفا وفسخ (قوله لا يعد بناء) قال الخطاب وجعل المصنف التنازع بعد الطلاق أو الموت كالتنازع بعد البناء لم يرفى كلامهم الذي وقت عليه التصريح به لكن الحق الموت بالبناء ظاهر بخلاف الطلاق (قوله بشرط أن يشبهه) اعتمد عجب خلافه وان المعتد أنه في تلك الحالة القول قول الزوج وان لم يشبهه في القدر والصفة مبين فان نكل حلف في الطلاق وورث في الموت فان نكل في أوورثها قال القول قول الزوج (قوله ولا الزوج) هو في الحقيقة لتعليل لقوله لأنه كفوت الساعة فليس تعليلامستقلا (قوله وأحالة ما ذكر على البيع) فيه ان الاحالة على البيع انعملي فيما قبل الفوات الا ان يقال ان ذلك

إشارة إلى أن كالبيع محذوف من الثاني وهو ما بعد الفوات بالبناء والطلاق والموت لحالة الأول وهو ما قبل الفوات (قوله بعد حلفهما) وتكولهما كحلفهما ويقضى بالعالم على النا كل (قوله ما لم يكن صدق المثل الخ) لا يخفى أنها قد تدعى أن المهر مثل فلهما مهر المثل ما لم يكن فوق مثل ما دعت أيضاً أراد القيمة عوض ليشمل المثل (قوله وثبت النكاح) أي ما أحداً أو حكا كافي الموت والطلاق أي ثبتت أحكامهما من ارتب وغيره (قوله وعلى أصل الخ) أي الذي هو الجنس (قوله وعلى أصل ذلك) يعني ما قبله (قوله ولو ادعى تقويضاً) لا يظهر كونه مبالغاً لانه لا بد أن يكون ما قبل المبالغة صادقاً عليها والأمر هنا بخلاف ذلك إذا تنازع في التقويض والتسمية لا يصدق عليه تنازع في قدر الصداق أو صفته بل هو شرط حذف جوابه أي فكذلك أي فالقول قوله ولو كان الزوج من قوم اعتادوا التقويض وهي من قوم اعتادوا التسمية ووقع العقد في موضع أحدهما اعتبر وإن وقع في غير موضعهما (٣٩٩) فالقول هل يعتبر الموضع أيضاً أو يغلب جانب الزوج ولو حصل التنازع في التقويض والتسمية قبل البناء فسخ مطلقاً والحاصل أن قول المصنف ولو ادعى تقويضاً فضره الموافق لها إذا حصل طلاق أو موت ولم يحصل منه والظاهر أن حصوله بعد البناء أولى أن يكون القول بقول الزوج فيه وأما قبل وجوده فبطلان الكلية فأنهما بضامان وبغضامان (قوله فإن القول بقول الزوج أو ورثته) أي يمين (قوله أو تارة) أي سمع التساوي أو كان التقويض أكثر (قوله أو تارة وتارة) الحاصل أن الصور خمسة اعتادوا التقويض فقط أو كان أغلب أو مساوياً فأنه حكما واحداً في أن القول قول الزوج في ادعائه التقويض أي يمين وأما لو كانت التسمية أكثر أو أغلب فالقول قول مدعي التسمية والظاهر المصنف يقضي أن القول للمدعي التقويض في غلبة التسمية وليس كذلك (قوله ولألفه) إشارة إلى أن المصنف حاصر فأبداً المحجور عليه ففشل السفيه والسفينة والصغير والصغيرة (قوله بل الكلام

الصدوق المثل بعد حلفهما من غير نظر إلى شبهة ما لم يكن صدوق المثل فوق قيمة ما دعت الزوجة فإنها لا تزاد على ما دعت وهو ما لم يكن دون ما دعت الزوجة فإنها لا تنقص عن دعائها وثبت النكاح بينهما وإلى هذا أشار بقوله (ورد المثل في جنسه ما لم يكن ذلك فوق قيمة ما دعت أو دون دعائها وثبت النكاح) والنوع كالصفة وقول المؤلف في القدر والصفة تتعلق بقوله قوله بيمين وقوله وثبت الخ راجع لما بعد الذي جمع صور ومردم الثبوت حكا أو حكا كافي الموت والطلاق أي ثبتت أحكامهما من ارتب وغيره والفرق بين الاختلاف في الجنس وفي القدر والصفة أن الاختلاف في الجنس ليس فيه اتفاق بينهما على شيء بخلاف الاختلاف في القدر والصفة فإن فيه الاتفاق على الجنس وعلى أصل ذلك القدر فلما كان فيه اتفاق في الجملة اعتبر قوله وقوله (ولو ادعى تقويضاً عند متعدي) مبالغة فيما يقبل فيه قول الزوج والمعنى إذا ادعى الزوج أو ورثته بعد موته أنه نكحها نكاح تقويض وادعت هي في الطلاق أو ورثتها بعد موتها أنه نكحها نكاح تسمية فإن القول قول الزوج أو ورثته فثبتت لها الميراث ولا صداق لها لكن بشرط أن يكونا من قوم عادتهم التقويض فقط أو تارة وتارة أو مالو كانت عادتهم التسمية فقط أو كان التقويض قليلاً بالنسبة إلى التسمية فإن القول للمدعي التسمية يمين (ص) ولا كلاماً بسفينة (ش) أي ولا كلام في تنازع الزوجين لمرأة السفينة ولألفه بل الكلام للولي ويحلف والفرق بين الأب والوصي وسواهما وافقت المرأة السفينة ولها أو ألفتها (ص) ولو ألفت بنته على صداقين في عقدين زما وقد طلاق بينهما وكلفت بيان أنه بعد البناء (ش) يعني أن المرأة إذا ادعت على الرجل أنه تزوجها من تين بألفين مثلاً في عقدين وأكذبها الرجل فإن ألفت المرأة على ذلك بينة تشهد لها بما قالت فإن الشرع يقدر وقوع الطلاق بين العقدين بلزم الرجل أن يدفع لها الصداق الثاني كله بلا إشكال لأنها الآن في عصمته وأما الصداق الأول فليزومه أيضاً على أن هذا الطلاق يقدر بعد البناء فعلى أنها تملك بالعقد الكل وعلى الزوج بيان أنه قبله فقط عنه نصف الصداق أو ألتزمه بالنصف فعلى أن هذا الطلاق يقدر قبل البناء وعليها بيان أنه بعده قال إن عرفه مقتضى المذهب أنه قبله وهو موافق لما درج عليه المؤلف وبهذا رد قول الشارع لم أر من درج القول بتكليف المرأة بأنه بعد البناء (ص) وإن قال أصدقك أباً فقال أي حلفاً وعنى الأب وإن حلفت بدونه عتقا

للولي أي ولو كان يقيم مقامه كجماعة المسلمين (قوله ولو ألفت بنته) أي جنس بنته إذا صدقها بالاشتمال لاشتمالاً بنتاً واحدة (قوله في عقدين أي مترتين (قوله لزماً) أي بالفرض إن المرأة قربت بالطلاق فيقدر طلاقاً أي يعتبر ويحمل بقوله وأما إن أنكرته فهو تكذيب لينة الثانية وقوله لزماً أي نصفهما أي نصف كل منهما ما بطل وكلفت (قوله فإن ألفت الخ) وفي بعض النسخ فإن قلت أي ألفت بنته (قوله لاها الآن في عصمته) تعليل لزوم كل الصداق (أقول) الأولى حذف ذلك لأنه ليس يلزم أن يكون في الثاني دخول ولأن تكون في عصمته فلا يلزم في الثاني الصداق كله (قوله بناءً أي الخ) الأولى حذفه لأنه لا داعي له (قول المصنف حلفاً) أي فسخ النكاح وتكولهما كحلفهما أو ألتزمه بالطلاق ونكحت نكاح وعنى الأب فقط وهو من الاختلاف في الصفة وإنما أقر ما قبله على أنه تارة يمتنع في الأب وتارة يمتنع معها (قوله وإن حلفت بدونه) هذا شمل

لما إذا حلفت بعد نكوهه وذلك فيما إذا كان التنازع بعد النكاح في حكمه وأى الزوج من الخلف وورثته حيثئذ ولما إذا كان نكوهه بعد حلقها وذلك فيما إذا كان التنازع قبل البناء اذ هي المسداة باليمين فلا يكون نكوهه وحلفه الا بعد حلقه وان حلفت أى قبل الدخول أو بعده وسدأ بيمينه قبله وأما بعده فحلف الزوج ولا تحلف هي الا إذا نكل ولا تعتق الا إذا حلفت وخلاصته كما أضافه عجم انه إذا حصل التنازع قبل البناء والطلاق والموت قبلت بحلفه عليه أحدهما فقط ويرجع الزوج فيما إذا طلق قبل البناء نصف قيمة ما ثبت به النكاح فإذا حلفا أو نكلا معهما لم يفسخ النكاح وعق الزوج لا يرجع لأحدهما على الآخر بشئ وأما إذا حصل التنازع بعد البناء وقبله بعد الموت أو الطلاق (٣٠) ولا يتصور حلفهما حيثئذ قبله ثبت النكاح بما قاله الزوج أو ورثته وحلف

عليه فإن نكل هو أو ورثته وحلفت هي أو ورثتها ثبت النكاح عا حلفت عليه وعقها فان نكل كل ثبت النكاح بما قاله الزوج أو ورثته حيث حلفت المرأة فقط سواء كان التنازع قبل الدخول أو بعده فأنهما يعتقان لكن عتق الأب لا يفسر الزوج وعقق الأم لا يثبت كونه صداقا وحيث عتق الأب لا يفسره وذلك فيما إذا حلفا أو نكلا وانما يكون ذلك قبل الدخول أو بعده وقد نكل وحلفت فان مات عن مال أخذ الزوج القيمة والباقي للإيسة فالولاء للمراة اه (قوله يقتصر على حكم) أى كما يفهمه (قوله ولا يرجع الزوج عليها بشئ) هذا إذا حلفا أو نكلا وأما إذا حلف ونكلت فقد تقدم أنه يعتق الأب فقط ويثبت النكاح فنفسخ أو طلق قبل البناء رجع عليها بنصف قيمته في الطلاق وبقيته بتمامها في الفسخ (قوله وان نكل الزوج عن اليمين وحلفت) تقدم ان هذا فيما بعد البناء ولما تبطل والنكاح ثابت والفسخ (قوله انفراد) لا يقتضى انه لا يتأق بالانفراد الأب وسعدون الأم (قوله ما حل من صداقها) أى وألجها إذا حل أى قبل البناء احترازا عما حل بعد البناء فلا بد من دفعه لاقبل حله ولا بعد (قوله والاقرليه) أى يمين كفى شرح عب والافاقول قول الزوجة متاع مع عيبتها الذى في عب وشب بلايين وقال بعضهم انه لا بد من عيبتها كلام اسمعيل لان العرف كشاهد وانظر على كلام عبد الوهاب هل يحتاج ليمين أولا اه (أقول) والظاهر الاحتياج كما قاله شارحنا في الشروط أن لا يكون سدها رهن والا كان القول قولها ولو بعد النكاح ردها شخصنا (قوله والاقرليه قول المرأة) أى يمين كفى شرح عب (قوله فقلتم ان المتصاد) مقبدا ما لم يدعه الرجل وهو في حوزة الاخص فان ادعى هو في حوزة الاخص فهو له (قوله والاقرليه) ظاهر مما استعمله أم لانا انما عندئذ ليس خاتم الذهب لهما ما تنازعا فله من حق في الرجل كما أشار إليه ابن عرفة (قوله والاقرليه) مقبدا ما لم تدعه المرأة وهو في حوزة الاخص فهو لها

وولاؤه ما لها (ش) يعنى أن الزوج إذا كان عتق أى امرأه أو فقال لها أسدقتك أياك وقالت هي بل أسدقتى أى ولايسة لأحدهما على ما دعا غير ان اليمين تحفظ عقد النكاح بينهما ولم تحفظ على أهما وقع العقد فأنهما حيثئذ يعتقان ويفسخ النكاح بينهما ان كان ذلك الاختلاف قبل الدخول كما هو الاختلاف هنا في الصفقة بعق الأب لا قرار الزوج جانه حر وكذلك الحكم إذا نكلا وولاؤه لها والفسخ بطلاقان قلناه لا يقتصر على حكمه وبغير طلاق على الآخر ولا يرجع الزوج عليها بشئ وان نكل الزوج عن اليمين وحلفت الزوجة فأنهما يعتقان معا الأب لا قراره والأم بحلف الزوج وحده وولاؤه لها وسواء كان ذلك قبل البناء أو بعده والنكاح ثابت بينهما ويرجع عليها في الطلاق قبل البناء بنصف قيمة الأم والولاء في الأربع صور انفرادا واجتماعا لزوجته وهي حلفهما نكولهما حلفه مدونه وعكسه فقوله حلقا فقرة على أنه قبل البناء وتظهر فائدة كون العتق للأب والألام فيما إذا طلق في حلفه يرجع عليها بنصف قيمة الأب وفي حلفها يرجع عليها بنصف قيمة الأم وان كان الاختلاف بعد البناء فالقول قول الزوج بيمين فان حلف عتق الأب وان نكل حلفت هي وعقها معا فان نكلت عتق الأب فقط ولا يرجع لأحدهما على الآخر بشئ مؤيبت النكاح على كل حال (ص) وفي قبض ما حل فقبل البناء قولها ومدونه بيمين فبهما عبد الوهاب لأن يكون يكتب واسمعيل بأن لا تنازع بين الباعين (ش) يعنى أن الزوج إذا ادعى على زوجته أنه دفع اليها ما حل من صداقها أو كذبت وقالت لم تدفع إلى شيئا منته فان كان الاختلاف قبل البناء فالقول قولها بيمين ان كانت مالكة لأم نفسها والأقوليها هو الذى يحلف ولا فرق بين الأب والوصى والمقدم وان نكل ولم يغيرم لها لصاعته بنكوهه وكذا يغيرم لها لو حلف الزوج بعد البناء لتفرطه وان كان ذلك الاختلاف وقع بعد البناء فالقول قوله لانه قال بان المرأة لا تقسم لمصالحها حتى تقبض صداقها لكن يمين ان كان مالكا لأم نفسها والأقوليها هو قيد كل من القضاة الثلاثة قبول قوله بعد البناء فيفسده القاضي عبد الوهاب ولا يجرى بما إذا لم يكن بكتاب والا فالقول قول الزوج جمعت بينهما والقاضي أبو إسحق اسمعيل بما إذا لم يكن العرف في تلك الناحية تأخير الحال من الصداق عن الدخول والا فالقول قول المرأة وقيد القاضي عباس بما إذا ادعى دفعه قبل البناء أما إذا ادعى دفعه لها بعد البناء فلا بد من كسائر الأدون لانه أقر بدين في ذمته فلا يبرأ منه الايسة على دفعه والمذهب ان كلام القضاة تقييد (ص) وفي متاع البيت فقلتم ان المتصاد قلناه فقط بيمين والاقرليه بيمين (ش) يعنى انه إذا اختلف الزوجان في

البناء فلا بد من دفعه لاقبل حله ولا بعد (قوله والاقرليه) أى يمين كفى شرح عب والافاقول قول الزوجة متاع مع عيبتها الذى في عب وشب بلايين وقال بعضهم انه لا بد من عيبتها كلام اسمعيل لان العرف كشاهد وانظر على كلام عبد الوهاب هل يحتاج ليمين أولا اه (أقول) والظاهر الاحتياج كما قاله شارحنا في الشروط أن لا يكون سدها رهن والا كان القول قولها ولو بعد النكاح ردها شخصنا (قوله والاقرليه قول المرأة) أى يمين كفى شرح عب (قوله فقلتم ان المتصاد) مقبدا ما لم يدعه الرجل وهو في حوزة الاخص فان ادعى هو في حوزة الاخص فهو له (قوله والاقرليه) ظاهر مما استعمله أم لانا انما عندئذ ليس خاتم الذهب لهما ما تنازعا فله من حق في الرجل كما أشار إليه ابن عرفة (قوله والاقرليه) مقبدا ما لم تدعه المرأة وهو في حوزة الاخص فهو لها

كذا قال عجم (تسبيه) مثل الزوجين القريبان كرجل ساكن مع محرمه أو مع امرأة أجنبية تنازع معها في منافع البيت ولا يئنه لهما في جميع الصور (قوله الاعتدال صداقها) أي مقدار المقبوض من صداقها أي لا بأتمه قدر قيمته بقدر المقبوض من صدقها (قوله) وان نسجت كلفت بيان الغزل لهما) هنا يخالف قوله السابق ولها الغزل وأصلها التنازع إلى أن الأول قبول ان القاسم والثاني قول مالك أو أن هذا من صنعتها المنسج فقط وأما لو كانت صنعتها الغزل أيضا فإنه يكون لها دون الزوج إلا أن يثبت أن المكان لا يفسر بكان بقيمة مال الكل (قوله) وان أقام الرجل بيته على سراج (أي إذا كانت البيعة شهدت بأشائه فقط وأما لو شهدت بأشائه لنفسه فلا يئنه عليه كما يفيد اللفظ) وقوله حلف أي إذا اشترا من غيرها لأمته أو لأقلا وخلاصته أنه يقيد بقوله المصنف حلف بما إذا كانت البيعة شهدت بأشائه فقط وكان الشرا من غيرها والأقلا عين (قوله) ولها لم تدفع إليه غنما (أي (٣٠٩) ويجمع ذلك في عين واحد (قوله) لان رجال قوامون عسلى النساء)

آمرن ناهون فأقون ناهون أي وصيت كل كذلك قالت أن المرأة ما شترت ذلك إلا لنفسها إلا الزوج لانها ليست قواما على زوجها واقترانا إذا عرف قوم النساء قوامات على الرجال كالبدع عندنا بمصر فهل يكون حكمنا بهم في هذه المسألة حكم الرجال غير مناهون الظاهر لأن هذا الحكم مناهو العرف فيختلف باختلاف العرف (قوله) ولو شهدت لها البيعة عيراث ما يعرف لهما أي وأشهاد ما يعرف لهما أي الرجل والمرأة وكذا لو قامت لها بيعة عيراث ما يعرف لها أو بيعة أو نحو ذلك فإنه يقضى لها بدون عيراث وكذا لو قامت له بيعة فيما يعرفه فقط ذلك وأقروا قامت لها بيعة فيما يعرفه فقط أو قامت له بيعة فيما يعرف لهما فهل يحتاج ليمين الرجل في بيعة فيما يعرف لهما الظاهر أن القول به دون عيراث (قوله) ولا تقع على غيره (البيعة) بأن تقول ولما لتان وأعلم أن طعاما لتان يقال له عسذار والقيمة طعام القادم من سفر وانطرس طعام

متاع البيت الكائن فيه سواء كان ذلك الاختلاف قبل البناء أو بعده كان قبل الطلاق أو بعده كأنما سلب أو كافر بن حرم أو عسدين أو مختلفين في العصمة أو بعد الفسقة بلعان أو طلاق أو ابتلاء أو فسق ولا يئنه لواحد من الزوجين فإنه يرجع في ذلك لما هو العرف فما كان يصلح للنساء يقول قولها كالخلى يمين وما كان يصلح للرجال والنساء معا أو للرجال فقط فأقول للرجل يمين لان البيت يئنه وكلام المؤلف مقيد بما إذا لم تكن فقيرة والأقلا قبيل قولها الاعتدال صداقها وينبغي أيضا أن الرجل لا ينقل منه فيما لا يشبهه أنه عليه كلفه مما هو للرجل عند التنازع (ص) ولها الغزل إلا أن يثبت أن المكان لا يفسر بكان (ش) يعني أن الزوجين إذا تنازعا في الغزل الذي في البيت قبل الطلاق أو بعده فقال الرجل هولي وقالت المرأة أنبل هولي ولا يئنه لأحدهما طهه بغيره للرجل أن يريده بعد حلفها إلا أن يقيم الرجل بيعة تشهد أن المكان ملكه أو تقرر الزوجية في ذلك فإنه يقضى بالشركة بينهما في ذلك الغزل هو بقيمة كانه وهي بقيمة غزلها (ص) وان نسجت كلفت بيان أن الغزل لهما (ش) يعني أن المرأة إذا نسجت شقة أو دعت أن غزلها لها أو غي الرجل انفرقه وانما أصبحت له فمضى للرجل أن يبين أن الغزل لهما فان يثبت ذلك أخذته فان لم يبين ذلك فإن الزوج أخذ الشقة ويوفر لها الجرة نصحا على المشهور (ص) وإن أقام الرجل بيته على سراج ما لحلف وقضى له به كالعس (ش) يعني أنه إذا تنازع الزوجان في منافع البيت فأدعى الرجل شيئا يشبه أن يكون للنساء كالخلى أمته أو أقام على ذلك بيعة فالحلف أنه اشتراها لالهوا أو لم تدفع إليه غنما ولا يشبهه أن ادعت ذلك ثم يقضى له به وكذلك المرأة إذا ادعت شيئا من منافع البيت يشبه أن يكون للرجل كالعس فقالت هولي وأقامت على سراج ذلك بيعة فإنه يقضى لها به وسكت في المدونة عن يمينها فقبل اجترع يمين الرجل عن يمينها وقيل لا يمين عليها لان الرجال قوامون على النساء وإلى هذا أشار بقوله (وفي حلفه تأويلان) ولو شهدت لها البيعة عيراث ما يعرف لهما أو بهيتمت فلا تظاهر أنه يقضى لها بيمين غير عيراث وورثة كل من الزوجين غير تيمته في الحلف ولكن يحفظون على نفي العلم على البيت (ص) الأولية مندوبة (ش) هي طعام العرس خاصة ولا تقع على غيره إلا بقيد مشتق من الأول وهو الاجتماع لاجتماع الزوجين والناس فيها وأما الغلام إذا اجتمع عقه وعطفه والمذهب

الناس والمادة الطعام الذي يحمل للسران للوددة والوددة طعام الولادة والحذافة طعام حفظ القرآن والوجوب انما هو في طعام العرس خاصة لا في غيره وتظم عجم ذلك فقال ويكرمانان لكل سوى الذي \* لعرس ومولود بغير تناس فيندب في الثاني الحضور وفي السولية أوجب لا تكون بناس وقال ابن رشد بل يباح لكلها \* سوى عرس أو ما دانت الناس أنا قلت لا لأفشار وان له \* فيكره إذا قلبن طبيب غراس ومادة الجمار قصص مدومة \* فقها أتى بما حضور مواس قال مالك ويكره حضور أهل الفضل غير الأولية وقيد الغنى بغير أهل الخير والأصحاب والمجيران والرحم اه (قوله لاجتماع الزوجين) أي في الزوجية وان لم يجتمعا بالفعل أو الاجتماع بالفعل لان الأولى أن تكون الأولية بعد الدخول (قوله) والناس فيها لا يئنه أن ذلك الملقوم موجود في غيرها إلا أن علمه التسمية لا تقتضي التسمية (قوله) وخلفه) بضم الخاء واللام مراد بها كمال العقل وكان هذا مثاله

حين يبلغ الحلم (قوله انه لم يدب وسفر اوحشاً) ويحصل بأى شيء أطمعه ولو جدين من شعيرتين على اجراع على انه لا حلال فيها وأنه بأى شيء أولم يحصل التدب (قوله فلا يقضى بها) على أى الزوج الزوجة شيخنا عبد الله (قوله وبها) أى قطعة من يقع الاجتماع فيها لا كقوة واحدة لا بوجوب اتباعه منوقف التدب عليه ويكره تكرارها لا تسرف إلا أن يكون المدعو فاسخراً المدعو قبل ذلك لا تكرار الطعام بهدالة صدقها فلا يكره قال البدواً الذى يظهر من كلام من عرفه ان غلبتها السابغ أشبه عن ما قل أن آخر السابغ كانت الاجابة مندوبة لا واجبة والحاصل ان من دعى أولاً وأجاب ثم دعى ثانياً في ثلثي يومه فلا تلجب الاجابة عليه على الصحيح خلافاً لما في بعض التقارير لان الواقعة بعد اليوم الاول ليست بوليمة قطعاً كما قال بعض الشيوخ (قوله ظرف المقدّر) ظاهر ما فهمنا ظرف لقوله وقتها وليس كذلك بل هي ظرف لحدوف والتقدير ووقتها كأن (٣٠٣) بهما البناو يجوز ان يكون التقدير وتكون بهما البناو (قوله على هذا فلو

وقعت قبل البناء هذا ضعف  
 والعمدة كما ترى (قوله ففعلها  
 في غير ما) وعليه فخص الاجابة  
 اذا دعي قبل البناء (قوله نعمها  
 بناتها) في قوة التعليل لقوله  
 شر الطعام أي ان من رغب في  
 الايمان له الاجابة فلتناول  
 منها فنع منها لا بدعي اليها وقوله  
 ويدعي اليها الخ أي ان من ياها  
 ولا يراد الذهاب اليها لاستغاثتها  
 يدعي اليها وكان المناسب العكس  
 (قوله لان قال الخ) لا يخفى ان  
 الجاعة المحصورين تعارض  
 فيها قوة التحسين بأن يقول الخ  
 وقوله لان قال ادع من شئت فان  
 مفهوم الاول عدم الاجابة فيها وفي  
 الثاني وجوب الاجابة وهو المعلوم  
 عليه فثبت ذهب الاجابة فقال  
 ادع اهل محلة كذا وهم محصورون  
 لانهم معيّنون حكوا ما غار المحصور  
 كادع من لقيت أو العلماء أو المسلمين  
 وهم غير محصورين فلا ولا فرق بين  
 أن يكون يضال المدعو أو برسل  
 كتابه أو رسوله وقوله نعمه غير

موجب في كذبه وانما اتانع الرسول والمدعيان التعيين بالنخص وغيره صدق الرسول بيمينه ما تقدم فرقة على الكذب ولا شروط  
شترط فرقة على الصدق فيما يظهر خلافا لعب بل لا يحتاج الدعيان الى المظهر فيما يظهر (قوله يعني ان الدعوى خارج) الاولى ان يقول  
يعني ان الاجابة (قوله او من دونه) أي وسواه لم يأتوا الجرب في الكذب (قوله لمحاظنة) أي لاجل لمحاظنة أي لمحاظنة ذلك الرجل  
له وقوله اوردته أي كونه عذرا للرجل وقوله لحظ نفسه أي انه يتأخر عن المحاظنة أو اوردته لالضرب يحصل بذلك بل لحظ نفسه (قوله  
انه لا يباح له التفضل لذلك) الا ان يتضح بحالته أو خطبه أو ربه أو أخته اغنيائه أو أذنته (قوله كفر سور) يصح قرأه بفتح  
الفاء وسكون الراء يدل عليه قول الشاعر وأدخلت الكفا الاستبداد به ويصح مراد منه القروش ويصح قرأه بجاء أي هذا  
الجلس (قوله أو ما تفضي الجلودان الخ) وانظر بالذهب وقد رأيت نفسه ويجوز ان الجلودان على التثنية وان كان  
السقوف المذبة وما يبيع الضفاف كل ما رآه كرمية تبيع التفضيخ الجمعة والجماعة (قوله يخصم الاغنياء) أي فان  
خص الاغنياء سقط الوجوب وظاهره يسقط عن الاغنياء وغيرهم وحكم اختصاص الدعوة بالاغنياء المذكورة كأي كافر حرم القرطبي



وكذا اذا كان صاحب الفعل وأخبرناه صائغاً وعبارة عجمي ومما يبيح الخلف أيضاً ان يخبرناه صائغاً الخ فقول المؤلف وان صائغاً أي  
 الآن يعين للداعي وقت الدعوة انه صائغ بالفعل وكان الاجتماع والانصراف قبل الغروب فلا يجب الاجابة وكذا اذا قل طعام الوليمة  
 لقصد المباحة والمفاخرة لا لال كان حضوره فلا يأكل الا قدر ما يطيبه خاطر صاحبه على العادة قال بعض شيوخنا لم يحرم الدعوة  
 عند قصد المباحة والمفاخرة نظير ما قيل في الضيقة وكذا اذا كان الخائعي امرأته يحرم والقاهران الخنثى كذلك وكذا ان كان هناك  
 كلب لا يحل اقتناؤه ومثله آنية الذهب والفضة ومنها ان يكون المدعو امرأته يخاف ريسه أو تهمة أو قاله وتظهر ان يكون الداعي كذا  
 وكذا ان كان على المدعوين لاي رتبة وله فلو كذا اذا كان النساء يسبح المدار ومن افهضا يظنن للرجال أو يختلطن بهم وتذايبه  
 مرض أو حفظ مال أو خوف عدو ولشافية مما يجبه شدة الحر أو البرد لو كان (٣٠٣) الدخول أعني أوفى ظلمة وكذا ان بعد مكانه جداً

بحيث يسبق عليه الحضور وكذا  
 اذا كان في الطعام شبهة أو تعلق  
 الا كل منة بل لا يجوز الحضور  
 ولا الاكل قاله القرطبي ونقله  
 الخطاب والمراد شبهة توجب تحريم  
 الاكل منه أو ياتي في القراض عن  
 ابن القاسم ان من كان غائباً ماله  
 حرام انكره معلته وتوذلك كالاكل  
 من طعامه وهذا يفسد ان الشبهة  
 المبهمة الخلف كون الطعام كله  
 من حرام ومن شر وطهانه تكون  
 الوليمة لمسلم فلا يجب لكافي بل  
 لا يجوز وظاهره ولو كان الداعي  
 له مسلماً (قوله وبشيم) أي يهدوم  
 (قوله كالخبين) أي وكشرب الطبخ  
 فانه خلاصاً ما دام طراً (قوله وما لا  
 تلله) كالتى في البسط والحيطان  
 (قوله ان كان غير ممن) أي كالتى  
 في الحائط وقوله وان كان ممن  
 أي كالتى في البسط (قوله وأما  
 الناقص عضون الأعضاء الظاهرة)  
 أي والمخوفة بطنه وانظر لوعلى  
 عضون الأعضاء الظاهرة (قوله  
 عن صور الثياب) أي في الثياب

نمر وط وجوب الاجابة ان لا يكون هناك كلب لا يحل اقتناؤه أو صور مجمدة على الحداد  
 كصور السباع التي لها طل ولو لم يدع قال في التوضيح التماس اذا كان لغرض حيوان كالشجر  
 جائز وان كان لحوان فله ظل ويقيم حرام باجتماعه وكذا يحرم ان لم يتم كالحسين خلافاً  
 لاصح لما ثبت ان المصورين يعدون يوم القيامة وبما لهم أحوالاً ما كنتم تصورون  
 وما اظن ان كان غير ممن فهو مكره وان كان ممن فمأخر كه أولي انتهى وهذا في الصورة  
 الكاملة وأما ناقص عضون الأعضاء الظاهرة فتباح النظر اليه واحترز بقوله صور على  
 كبدار عن صور الثياب (ص) لاعم لعب مباح ولو في ذي هيئة على الاصح (ش) معطوف على  
 محذوف دل عليه السابق أي تنكره الاجابة مع تنكر لاعم لعب مباح كضرب الغر بالوالفة  
 لتخفيف وسواء كان هذا المدعو من ذوى الهيئات أم لا فانه عليه الصلاة والسلام حضر ضرب  
 الدف ولا يصح ان يكون ذي الهيئة أعلم وأهيب ممن التي عليه الصلاة والسلام ومقابل الاصح  
 وهو قول أبي بكر والحق الجواز رواية ابن وهب لا ينبغي لذي هيئة أن يحضر موضعاً نفسه لهو  
 واحترز بالمباح من غير المباح كالشئ على الحبل وجعل خشبة على جبهة انسان ويركها آخر فانه  
 يبيح الخلف فانه في سماع أشهب (ص) وكثرة زحام (ش) عطف على فاعل يحضر مضاعفة  
 يوجد أي ان لم يوجد من يتأذى وكثرة زحام ومعول لقدر معطوف على يحضر أي ولم يكن كثرة  
 زحام على طريقة علفنا بتناوبه بارداً فانه فيه الوحيون وهما ما تضمن علفنا معنى  
 ألتها وجعل العامل في ما مقدراً أي وسبقته (ص) واغلاق باب دونه (ش) يعني انه اذا علم انه  
 اذا حضر يفتق الباب عند حضوره ولو لاجل المشاورة عليه فانه يباح الخلف واما ما يفعله من  
 اغلاق الباب بخلف الطبقية ونحوه فانه لا يبيح الخلف لانه ضرورة (ص) وفي وجوب أكل  
 المفطر تردد (ش) يعني ان من دعي الى الوليمة وهو مفطر هل يجب عليه أن يأكل منها أو لا  
 يجب عليه الا كل بل يستحب تردد الباسي قال أبو الهيثم بنافيه ناصحاً وفي المذهب مسائل  
 تقتضي القولين أي العلماء اخرج المذهب واعتضه ابن عرفة برواية محمد بن يحيى وان لم يأكل  
 وبقول الرافعي وأنت في الاكل بالخير ابن رشد الا كل مستحب لقوله عليه الصلاة والسلام فان  
 كان مفطر افطأ كل وان كان صائغاً فليصل أي فليدع فحمل ما ل الامر على السبب الحديث

أي صور الحيوان فلا يحرم بل يكره كما تقدم (قوله لا مدعى هيئة) إشارة الى أن في معنى مع ويصح أن تكون في اقصاه على معناها أي ولو  
 كان واقعاً في حضرة ذي هيئة (قوله وهو قول أبي بكر) تفسيره الاصح ليس المراد أبي بكر الصديق بل المراد ابيه القاضى أبو بكر كما أفصح بذلك  
 جرم وقوله رواية ابن وهب خبره مقابل (قوله والمشي على الحبل ونحوه) ويصح ابن رشد في القبل على الحبل ونحوه عليه فلا يكون مبصراً  
 للخلف لا تترخص فيه في غير العرس ويكره لاهل الفضل حضوره على كل حال اه (قوله وكثرة زحام) الظاهر في دخول أو جالس أو أكل  
 كذا قاله الثاني (قوله واغلاق باب دونه) أي لا لزاد امر (قوله وفي وجوب كل المفطر) أي قد راى طبيب خاطر رب الوليمة فيما يظهر ورعا  
 أشهر قوله أكل المفطر عدم سقوطه بحضوره وشرب نحو قهوة وقهقهة قبل وقت الطعام نعم مانع (قوله وفي المذهب) هنا الصلوة لهم رام  
 وضبط بضم الميم كالب لا ينشد (قوله واعتزله) أي اعترض كلام الباسي (قوله فليدع) أي بان الله يتنم ما هم فيه مخبر

(قوله فان شاء الخ) أي فبعض التخيير أليس أحد هلمت عينا فلا يتأني أنه يستحب أحد هلم هو الا كل (قوله ولا يدخل) أي بحر عيا (قوله الأياض) فيجوز له الدخول مع حرمة مجتبه لكونه غير مدعو وظاهره ولو تأمل ذي قدر عرف عدم مجتبه وحذم لولبه وأغبرها عب والظاهر الجواز (قوله ونحوه في الولية) لا مفهوم له بل كذلك يذكر في حالة العقد (قوله وإما أن أحضره صاحبه لالتبيه) أي بل يخص بهمن شاء والتبيه بضم التين ونحوه غير شارحا أحسن ونصه إمام انتاب ما أحضره لالتبيه أو قلته وكان يأخذ بعضهم ما يد صاحبه فحرام ويمكن ترك جميع عبارة شارحا وهي أقرب من التذي كونه أو لا وإن كان لبعض تأمل في الشارح ثم تبين فساد فقد رأيت في خط بعض شوخنا فر عجزوا عن تخصيص الكبير بشيء دون من حضره وذكر في ذلك حديثا يدل على ذلك (قوله لا للغير بال) أي بل يستحب في العرس الآن أن يكون بصرا أو جرس مثلا فصرم قال في المدخل مذهب مالئ أن الطوار التي الصراصر ممنوع وكذا الشبابة والشابة القصبة المنقوبة يؤخذ من ذلك حرمة الكس وفي عجم لا للغير بال فلا يذكر الطبل في الولية ولو بصراصر كما هو في القرطبي وقال ابن مزين كافي شرح الموطأ لولكن (٣٠٤) تقدم النقل عنه من المالكية والأئمة الأربعة على جواز مطلقا بصراصر

والخاسل أن قول المصنف لا للغير بال أي فلا يذكر الطبل في الولية وقيد بذلك أيضا في الرسالة قال شارحا أيا أحسن على المشهور قال نت وقيل بجواز في النكاح وغيره وقال الشيخ التفسراوي المشهور وعدم جواز ضرب به في غير النكاح كثلثات والولادة ومقابل المشهور جواز في كل فرح للسليق اه بند وقال أصبح يحرم ما هذا الف والكبير من مزمار وغيره وأباح القرطبي الضرب بالدف في كل سرور وأجاز بعض الضرب به للعواقر في يومين من غير عرس (قوله بفتح الكاف والياء) وأما بكسر الكاف وقع الباء فهو للقبال قصفر وأما بفتح الكاف وضم الباء فهو الطعن في السن وما عدا ذلك كفتح الكاف وسكون الباء فقولك قال يوسف بن عمر الكبير طبلته من فنادا أو عود لها فنان حتى وواسم فالواسع معني بالجلد والا خر غير معني اه وهو المعنى الآن بالربكة والعروقة

أذا دعي أحدكم فليصحب فان شاء كل وإن شاء ترك واستعمال الحديثين أول من أطراح أحدهما (ص) ولا يدخل غير مدعو إلا ذنن (ش) يعني أن أي المكان الولية من غير دعوة فله لا يدخل إلا ما يجوز له ذلك وسواء كل أوليا كل (ص) وكذا نثر القوز والسكر (ش) يعني أن نمراد ذكر ونحوه في الولية إذا أحضره صاحبه لالتبيه ولم يأخذ أحدا شيا مما يحصل في يد صاحبه مكر وملاطمة من الهوى عن التبيه وإما أن أحضره صاحبه لالتبيه أو قلته وكان يأخذ بعضهم من يد بعض فصرم (ص) لا للغير بال (ش) عطف على فاعل كروا للغير بال واللف مترادفان لأن كلامهما هو المدور ويجمل من وجه واحد والمعنى أن الضرب بما ذكر لا يكره لئلا يخلو ولا للرجال على المشهور لهذا بالغ بقوله (ولو رجل) خذ لا فالأصبع القائل بالنعى وأما الضرب بالكبير بفتح الكاف والياء وهو الطبل الكبير المدور بالجلد من وجهين والزهر وهو عود مفصل بعضه في بعض وركب ويقش من الجهتين فقيهما ثلاثة أقوال بالجواز كالنفر بال وهو لا ينحسب بالكراهة فيهما والجواز في الكبير دون المزهر أي فيكره لأنه الهوى عن ذكره وقال ابن كنانة يجوز الزمارة والبقوق وهو النفير قبل معناه البوقات والزمارات اليسيرة التي لا تلحق كل الهوى وذلك أشار المألف بقوله (وفي الكبير والمزهر نالها يجوز في الكبير ابن كنانة ويجوز الزمارة والبقوق) (تأخر الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع وتوقف فصل التماجيح القسم للزوجات)

فهرست الجزء الثالث من شرح العلامة الغرشي على مختصر سيدي خليل

باب الذكوة	١٥٤	باب المسابقة
باب في المباح من الأطعمة الخ	١٥٧	باب في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم
باب الأضيحة	١٦٤	باب النكاح
العقيقة	٢٣٥	فصل في النصارى لحد الزوجين
باب في اليمين وما يتعلق بها	٢٥٠	فصل في غم الكلام على أسباب الخيل
فصل في النذر	٢٥٣	فصل في الصلوات
باب أحكام الجهاد	٢٩٤	فصل في حكم تنازع الزوجين
فصل في الجزية	٣٠١	الولية

في الحديث بالكوبة والقرطبة يؤخذ من هذا عدم حرمة الباز (قوله يركب) تفسير لقوله بعضه في بعض وقوله ومثوم عود مفصل لعله أعواد مفصلة أي ابتداء عند صنعها والخاص كما قال بعض شوخنا أن المزهر كلف لئلا يكتفه جهنمات بينهما فحوا أربعة قراريط وفي شرح شب عود متصل بعضه في بعض اه أي أعواد متصل بعضها في بعض (قوله ويجوز الزمارة) جواز من مستوى الطرفين وقيل من الجاز الذي تركه خبر من فعله فهو مكر وهو قول مالئ في المدونة كذا أفاده عجم وذكر القائل ضده فقال وقوله يجوز صنع (قائده) يقال رجل زمل لا زمار وفي الرأى العكس يقال زماره لازمارة لك (قوله البوقات والزمارات اليسيرة) أي فعل الصنف المذكور في أسقاط هذا التقيد والظاهر أن المألف يريد التزمير وفي واحد وأما كونه التزمير فلا

## الجزء الرابع

من شرح المحقق الجليل الفاضل المتفقق سيدي

أبي عبد الله محمد الخرمي على المختصر الجليل

للإمام أبي الضياء سيدي خليل

رحمهما الله تعالى

آمين

﴿وهمامته حاشية نادر قزمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ  
على العلوي قدما الله الجميع رحمة وأسكنهم بفضلهم بسججته﴾

﴿طبع على نفقة ملتزمه الراعي غفران ربه الحاج الطبيب التنازي المغربي﴾

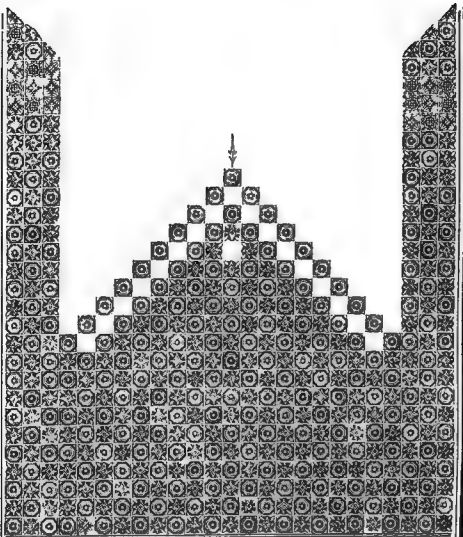
﴿الطبعة الثانية﴾

بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٢١٧

هجريه

(بالقسم الادبي)



### (بسم الله الرحمن الرحيم)

ولما انتهى الكلام على أركان التكاح ختمه بالكلام على ما يتعلق بأحد أركانه وهي الزوجة  
إذا تعددت ماذا يجب لها من القسم ولوا به فقال

(فصل اعليجب القسم للزوجة (ش) يعني ان القسم بين الزوجات انتسب فأكثروا  
أو أمام مسلمات أو كليات أو مختلفات من صغيرة جمعت أو كبيرة طافها أو مجسونة ههههه  
أو مريضة واجب على الزوج المكلف اجلاء عيها وحزى آله أو خصي أو مجبوب صهريج أو  
مريض (في الميت) فقط لافي التفقة والوطه وأما غير المكلف فالوجوب على وليه كما يأتي  
ومفهوم الجمع ان الواحدة لا يجب على الزوج البتات عندها الا أن بقصد ضررها كما يأتي  
ونخرج بالزوجات الاماء فلا يجب القسم لهن كما لا يجب التسوية للزوجات في غير الميت من  
نفقة وكسوة (ص) وان امتنع الوطه شرعاً وطبعاً كحرمة ومظاهر منه أو ارتقاء (ش) لما كان  
المقصود من الميت عندهن الا ان لا المباشرة وجب التسوية فيه بين كل مدخول بهامطبة  
لوطه وان امتنع الوطه في بعضهن شرعاً وطبعاً الاول كحرمة ومريضة لا يجامع منها والثاني  
كرتقاء ومجسونة وحذ ما موث الشرحي بما لى اشارة الى أن المنع لا فرق بين أن يكون من جهتها

(فصل القسم للزوجات  
قوله ماذا يجب لها) أى وهو  
ما يجب أو أعنى الذى يجب لها  
(قوله للزوجات) اعلم ان المحصور  
فيه قوله للزوجات أى لا الاماء وقوله  
في الميت أى لا التفقة والكسوة  
(قوله من صغيرة جمعت) أى  
مطبعة (قوله لافي التفقة والوطه)  
أى ولا في المحبة والتمهيد والاقبال  
والنظر والمفا كمة بالكلام والمراد  
إذا أراد

الميت والافله ان يعتزل الجميع ما لم يتجاوزوا زمة الايلاء (قوله اذا الطبع ربحا عجل) اعترض بأن الطبع تابع للعقل في منع العقل من شيء  
منع منه الطبع وقوله ولذلك قال بعضهم أي فعلا الاعتراض (قوله كرتناه) أي فيمتنع وطؤها عقلا أي لما فيه من تداخل الاجسام أي  
اذا ريد الوطء بهما مع بقائه تلك الحالة وأما ريد الوطء بحيث أنه يدخل الذكر ويختل الدم إلى أحد الجانبين أو كلاهما فهومن  
المتنع عادة (قوله الاضرار) التعيير بالاضرار يدل على ان المنوع قصد الضرر سواء حصل بالفعل أم لا وهو استثناء منقطع أو  
متصل أي لا يجب القسم في الوطء من سائر أحواله الاضرار (قوله ككفته) (٣) أي سواء كان يعدمه لها أو لا غيرها أي لا يجب

عليه ترك الكف المذكور وهو  
تغسل للاضرار لان الكف المذكور  
يعمل فيه على قصد الضرر وان  
لم يقصد في نفس الامر وظاهره  
انه يمتنع وان لم يطأ الاخرى بعد  
الكف المذكور وهذا ما لم تكن  
مولي منها أو مظاهرا منها فان كفه  
عن وطء غيره أو واجب (قوله يحسنه)  
بالسبب المهمة كما هو في خطه  
أي طبيعته (قوله فعند من شاء)  
وان كان غير من شاء ان قرصه  
أرفق به وأشفق عليه من شاءه الا  
أن يكون شاهدا عليه اليه فانه يمنع  
من ذلك أي بمجرد رجحان (قوله  
لان وجوب القسم) لا يفتني  
أن الوجوب بمن خطاب التكليف  
والحاصل ان جعل تزويج المجنون  
للتعدد من التساهل في وجوب  
الاطافة على الولي خطاب وضع  
وجوب الاطافة على الولي خطاب  
تكليف (قوله ويحتمل أن يقدر  
الخ) يرجع الذي قبله (قوله وفات  
ان ظلم فيه) ليس من الظلم بيات  
الفقيه في قراءة التثنيات والمواظفة  
والصناع في حرفه ليس هذا كله  
من التعيش فلا يقضى بطريق

أومن جهته وكان من حقه أن يقول بدل طبعه عادة اذا ارتفع طبعه وطؤها طبعه اذا الطبع  
ربح عجل إلى وطئها ولذلك قال بعضهم مثال قوله طبعها كسنداه ومجنونة فترك مثله وقوله  
ورفعه مثال لهدوف أي أو عقلا كرفعها فكان ينبغي أن يقول وان امتنع الوطء شرعا أو طبعها  
أو عقلا كسرمة (ص) لا في الوطء الاضرار ككفته وتورقته لاخرى (ش) يعني أن القسم  
لا يجب في الوطء بين الزوجات بل من دعت نفسه إليها تأمها على ما تقتضيه محبته ولا حرج  
عليه أن ينشط الجماع في يوم هذين يوم الاخرى اللهم الا أن يترك الزوج وطء واحد من  
زوجاته ضررا بها فانه لا يجوز ويجب عليه حينئذ ترك الكف (ص) وعلى ولي المجنون  
الاطافة وعلى المريض الا أن لا يستطيع فعند من شاء (ش) يعني ان المجنون اذا كانت له  
زوجات فانه يجب على وليه أن يطوف به عليهن لاجل العدل بينهما وان لم يكن ذلك من الحقوق  
المالية كما يجب عليه نفقتهن لان وجوب القسم من باب خطاب الوضع لكن شرطوا فيه  
منفعة المراتب بخلاف الولي الصبي فلا يجب على وليه اطافة بعد منفعة المراتب وطئه ثم ان قوله  
وعلى ولي الخ معطوف على مقدر تقديره انما يجب القسم للزوجات على الزوج وعلى ولي  
المجنون وكذا قوله وعلى المريض معطوف على ذلك المقدر ويصير من باب عطف الخاص على  
العام ويحتمل أن يقدر المعطوف عليه أعم أي ويجب القسم على زوج وعلى المريض وأقرب  
لاجل ما بعده من الاستثناء ويحتمل أن يقدر ويجب على كل زوج صحيح وعلى المريض الا أن  
لا يستطيع فعند من شاء فيكون من عطف الغاير ثم اذا صحت ابدا القسم (ص) وفات ان ظلم  
فيه (ش) يعني أن الزوج اذا ظلم في القسم بأن تعدد المقام عند واحد من شهر احيافانه  
لا يحاسب بذلك ويرجع ذلك مفهوم ظلم أخرى كالأول كان مسافرا ومعه إحدى زوجاته  
فليس بالمحاضرة أن تحاسب المسافرة بالماضي لان المقصود من القسم دفع الضرر والحاصل  
وتحصين المرأة وذلك بقوت نفقات زمانه وسواء طلع على عدائه قبل القسم لتأليه  
التي عدا عليها أو بعده واستظهار ابن عرفة ضعفنا نظره في شرحنا الكبير (ص)

الاولى (قوله حقا) أي ظلمنا (قوله وسواء اطلع الخ) مثلا لو كانت له الخبيس فليدعيه وليه لجمعة لعائشة وليه السبت لفاطمة  
وليها الاحد لنسب فاذا بات ليلة الخبيس وليه الجمعة عند خديجة فقد فاتت ليلة عائشة وهي التي عدا عليها فقوله وسواء اطلع على عدائه  
قبل القسم لتأليه التي عدا عليها بأن اطلع على ذلك عند الغروب ليلة السبت فذلك قبل القسم لفاطمة التي هي تأليه عائشة التي عدا  
عليها وقوله أو بعده كاذنا اطلع على ذلك ليلة الاحد عند الغروب فذلك بعد القسم لفاطمة التي هي تأليه التي عدا عليها (قوله  
واستظهار ابن عرفة الخ) فمن ابن عرفة قلت انظر هل مراده انه لم يطلع على عدائه الا بعد قسمه لتأليه التي عدا عليها ولو اطلع عليه  
قبله لزمه يوم التي عدا عليها قبل تأليه أو سواء اطلع عليه كذلك أو قبل قسمه لتأليه والاول انظر اه قال الثاني واستظهار ابن عرفة  
ضعفنا لانه لم يطلع عليه ظلم الثالثة والرابعة اه

(قوله) كخدمة معتق بعضه بأق (يشهد له) بأنني ثم خدم بعضهم مدة أزمن مدة الشريعة فلا يقرب بل يعرض (قوله) فليس  
لشريك المطالبة بما ظلم من الخدمة (أي التي هي أمام الأباق) (قوله) وهذا ناحت جعلت الخدمة بينهما قسمة مهاباة أي بأن جعل  
لكل واحد منهما نصف هذا يوم وهذا يوم وهذا جعة وهذا جعة وهذا شهر وهذا شهر وهكذا (قوله) والام بأن لم يكن قسمة أصلا  
بأن كان تعاطي خدمة كل منهما وليس المراد بأن كان قسمة مرصاة أو قسمة قرعة لانها لا تأتيان هنا (قوله) وأذا شكت الوحدة  
أي لئلا يؤنرأضحت إلى الجماعة أي سكنت معهم للاستئناس (قوله) إلا أن يكون تزوجها على ذلك أي على الوحدة فظاهره وان  
حصل لها الضرر والظاهر أن المراد (ع) ما لم يكن الضرر بالوحدة تنبيه على ما مضى عليه المصنف خلاف قول ابن عرفة الظاهر

ووجهه أو ثبت معها أنه ترضى  
لأن تركها وحدها ضرر وورع عاتق  
عليه من خوف الممارب والذى  
يظهر التفضيل بين أي يكون  
عندها ثبات بحيث لا يرضى  
عليها في بياتها وحدها فلا يجب  
البيات عندها والافقيص (قوله)  
وزادها) أي الشارح كما يعلم  
بالإطلاق عليه (قوله) وقد قلنا  
أنه مشروط بأن لا يقصد الخ أي  
لأنه قال في أول الفصل وفي قوله  
لزواج تنبيه على أن الواحدة  
لا يجب الميت عندها وهو كذلك  
فإذا في الجواهر ولكن ينسب  
لخصتها وهو مقيد بعدم الضرر  
فما له أن يقول المصنف والميت  
عند الواحدة أي ما يقصد الضرر  
والأمر عليه عدم الميت (قوله)  
ولو قصر نصراية) كأنه يقول  
وما قاله المصنف جاري في المرأة والأمة  
ولو كانت الحرة كآية فدلها  
بشروعهم أن كلام المصنف قاصر  
على الحر فالسنة فأفادته لا فرق  
وقوله ترجع الخ في قولنا الأمة  
وإن ترجعت بالإسلام فقد ترجعت  
إلى الحر فالسنة بالحرية (قوله) لارد

كخدمة معتق بعضه بأق (ش) هذا يشبه القليل لما قبله والمعنى أن العبد الذي بعضه  
وبعضه فمن يخدم نفسه بقصد الجزاء الحر ويخدم سيده بقصد الجزاء الرقيق فلذا أتى ثم رجع فإنه  
يقرب على من اعتقه زمن الأباق فلا يحاسب به ولا يلزمه فيه خدمة وهذا ما لم يكن استعمله  
شخص فإنه يرجع بقيمة ما استعمله في الزمن الذي يتوب فيه مقدما لأباق ومثل خدمة المعتق بعضه  
المستعمل يخدم بعض سادته مدة ثم بأق ثم يوجد فليس للشريك المطالبة بما ظلم من الخدمة وهذا  
حيث جعلت الخدمة بينهما قسمة مهاباة والا كنا ماعمل لهما وما أتى عليهما (ص) ونسب  
الاستدما لليل (ش) أي ونسب الاستدما للقسم بين الزوجات بالليل لأنه وقت الأوامر والزواج  
وله أن يعكس (ص) والميت عند الواحدة (ش) أي ونسب الميت عند الواحدة لوجه الواحدة سواء  
كان له أمه أمه لا فال في التوضيح وأذا شكت الوحدة ضمت إلى جماعة إلا أن يكون تزوجها على  
ذلك انتهى ونسب الشارح عند قوله وسكتا بين قوم صالحين وزادها ما مضى وقد قلنا أنه  
مشروط بأن لا يقصد الأضرار بعدم الميت انتهى (ص) والأمة كطرفة (ش) المشهور أن  
الزوجة الأمة كطرفة في وجوب القسم والتسوية بينها وبين الحرة وسواء كان الزوج حرا أو  
عبد أو ليرة نصراية وأمة مسلمة لترجع إلى الحر أو نصراية بالحرية والأمة بالإسلام وأما خاص  
المزاج على ذلك مع قوله الزوجات لارد على من يقول العدة وتومان والأمة الزوجة يوم (ص)  
وقضى للبكر سبع والثيب ثلاث (ش) يعني أن من تزوج بكرا على غيره أو ولو كانت هذه البكر  
أمة فإنه يقضى لها سبع ليل وان تزوج ثيبا فإنه يقضى لها ثلاث ليل أي يلزمه أن يبيت  
عندها ثلاث ليل يخصها لانه حق لها (والأقضاء) إذا سبع للبكر وثلاث للثيب فإنه لا يقضى  
لغيرهن مثل ذلك وفان عليهن وأغصم قوله ولا قضاء من قوله وقضى للبكر الخ فحين نسكت على  
ضرورة فلو تزوج امرأة واحدة فإنه يلزمه لها الأسبع والثلاث على المشهور (ص) ولا تجاب  
لسبع (ش) المشهور أن الإنسان إذا تزوج بامرأة ثيب أو ثيب وطلبت أن يبيت عنده سبع ليل كالبكر  
فلم لا تجاب بذلك ولا يقضى لها إلا ثلاث ليل فقط كأم ولو قال ولا تجاب لا كزول كان أشمل  
أي ولا تجاب المرأته كآية لا أثيبا لا كزولها بشرط (ص) ولا يدخل على ضربها في يومها  
الاحلجة (ش) قد مر أنه بكل لكل واحد من نسائه في القسم وما ولد له ونسبه بهذا الكلام  
على أنه لا يجوز أن يدخل على ضربها في ذلك الزمان إلا الحاجة ضرورة غير الاستمتاع كناية  
نوب وشبهه ولا يقيم ولو أمكنه الاستنابة في تلك الحاجة على الأشبه بالذهب (ص) وبما لا ترة

على من يقول أي وهو أن المباحشون وهو مقابل المشهور الذي أشار به بقوله المشهور الخ (قوله) وقضى للبكر  
عليها إذا الواحدة والأشلاف وزيد البكر لأن صاحبها أكثر فحتاج إلى فضل أمهال وجبروتان والثيب قد جرت الرجال الأنا  
استدنت العصة فأكرمت زيادة الوصلة وهي الثلاث (قوله) ولا قضاء مقابل الأداوم قوله سابقا وقضى أي حكم فلم يتراد على  
محل واحد كذا قيل بل يصح أن يراد الحكم في الأمرين لأن متعلقه اختلف كما هو ظاهر (قوله) على المشهور ومقابل المشهور  
يقول ما ذكره المصنف لا يفتحن من كان عنده امرأته البكر لها الأسبع مطلقا والثيب لها الثلاث كذلك وهذا كله ما يجزى عرف بدياته  
عندها حال عرسها فيفتحن عليه (قوله) المشهور أن الإنسان الخ ومقابلها أنها تجاب (قوله) ولو قال ولا تجاب لا كزول كان أشمل  
انما قصر على ذلك لأنه من الخلاف (قوله) قد مر أنه يكمل الخ لمرحة في هذا الشرح أن الحرة في الكنية (قوله) ولو أمكنه الاستنابة  
أي الإحلمجة فيصير على الأشبه بالذهب ومقابلها لعل الخ أنه لا يميز عمر الاستنابة من قوله في ذلك العمان أشارة إلى أنه ليس

الراد اليوم مخصوص النهار بل مطلق الزمان الشامل لليوم واللييلة (قوله يجوز أن يكون المصدر مضافا لفاعله) أي الفاعل هو قوله  
 كاعطائها أي يكون قوله إما كها مضافا لمفعوله وقوله أو لمفعوله أي ويكون إما كها مضافا لفاعله (قوله وشراؤها) لا مفهوم  
 اليوم وإنما أشار من معين قليل وما عدا ذلك لا يجوز (قوله لأن الأولى ما دخل عليه على عوض) أن على عقدة محتوية على عوض  
 فلا ينافي قوله أو لأشئ أولا (قوله ليس كذلك) لأن الاسقاط لا يتصف (هـ) بالطهارة ولو قال لا لادن يكون متوقفا لكان

احسن (قوله وقوله يومها إشارة  
 الخ) ينافي قوله وأنها على غير  
 معين وهو ما لم يقتض قوله فهو  
 اسقاط مالا غاية له إشارة لقول  
 الشيخ أحمد الزرقاني فإنه يجوز شراء  
 الثوبه على الدوام وهذا الغرض  
 (قوله لأعلى الابد الخ) لا يفتي أنه  
 يتعارض في الزمن الكثير وقوله  
 قليل يقتضي منع الكثير وقوله  
 لأعلى الابد يقتضي الجواز والتأخر  
 أن المعول عليه الثاني (قوله وما  
 وقع له عليه الصلوات والسلام) أي  
 لأن سودة زوجته لما كبرت ذهبت  
 يومها من رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لعائشة فأجازها النبي صلى  
 الله عليه وسلم في ذلك كان يقسم  
 لعائشة مومن وأقربها وما غير  
 ان ظاهرها أن الواقع شراء وليس  
 كذلك (قوله أن يسلم عليها يوم  
 ضربتها) ولو لم تكن حاجة (قوله على  
 المشهور الخ) لم أطلع على مقابله  
 (قوله لافي بيت الأخرى) العيرة  
 بجهومه لا يفهم أي بالباب كما  
 هو ظاهر (قوله ولم يقدري بيت) أي  
 لبرء وخوف أو ازدياد به على  
 ما استظهره عجم (قوله من غير  
 استئذان) أي لا تقصير على قدر  
 الضرر وتوافق عجم أنه يجوز له  
 الوطء وهو ظاهر (قوله ابن القاسم

عليها برضاها بشئ أولا (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن يؤثر زوجته من زوجها على ضربها إذا  
 رضىبت المؤثرة عليها بذلك وسواء كان ذلك بعرض أو بغير عرض والاثرة بعق الهمة والثلثة  
 كدرجة وبضم الهمزة وسكون الثلثة ومعناها تفصيل الغير (ص) كاعطائها على إما كها  
 (ش) يجوز أن يكون المصدر مضافا لفاعله ومفعوله أي يجوز أن تعطيه إذا أساعسرتة معها  
 شيئا من المال يصنع عشرته معها أو يعطيها إذا أساعت عشرتها شيئا من المال يصنع عشرتها  
 معه (ص) وشراؤها يومها (ش) يعني أنه يجوز للضرة أن تشتري يوم ضربتها ما وكذا الرجل  
 يجوز له أن يشتري يوم زوجته من زوجها وليس قوله شرها يومها الخ مكررا مع قوله وما جاز الاثرة  
 عليها الخ لأن الأولى ما دخل عليه على عوض وهذا خلا عليه وأنها على غير معين فهو اسقاط  
 مالا غاية له بخلاف هذه فإن الشراء فيها في مدته معينة وفي تسمية هذا شرا مضافا إلى المبيع  
 لادن أن يكون طاهر امتنع به وهذا ليس كذلك وإنما هو اسقاط والمرد الجواز مقابل  
 الامتناع فلا ينافي الكراهة (قوله وما أشار إلى زمن معين قليل لأعلى الابد وما وقع له  
 عليه الصلاة والسلام في خواصه (ص) ووطء ضربتها بانها (ش) أي ويجوز في يومها وطء ضربتها  
 بانها قبل الفحل من وطء الأخرى وعدمه (ص) والصلاب بالباب (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن  
 يربط بزوجته من زوجها أن يسلم عليها في يوم ضربتها من غير دخول إليها ولا جالس عندها على  
 المشهور ابن المجهشون ولا بأس بأكل ما بعثت به إليه انتهى أي بالباب لافي بيت الأخرى  
 لما قسم من أذية الأخرى (ص) والبيان عند ضربتها أن أغلقت بابها ودونوه لم يقدري بيت  
 بصبرتها (ش) يعني أن الرجل إذا في زوجته في يومها البيت عندها أغلقت بابها في وجهه ولم  
 يستطع أن يبيت في حجرها فإنه يجوز له حينئذ أن يذهب إلى ضربتها البيت عندها من غير  
 استئذان قدر أن يبيت بجحرها فإنه لا يجوز له حينئذ أن يذهب إلى ضربتها ووطءه سواء كانت  
 ظالمة أو مظلومة ابن القاسم لا يذهب وإن كانت ظالمة وتكرمتها بل يودعها أصبح لا يذهب إلا  
 أن يكثر ذلك منها ولا ماوى له سواها انتهى (ص) ورضاهن جمعها من نزل من دار (ش) يعني  
 أنه يجوز للرجل أن يجمع بين المراتين في دار واحدة بشرط أن يكون لكل واحدة  
 منها منزل مستقل عرفه وموافقه من كيف وطعن ونحو ذلك مما يحتاج إليه الثاني أن  
 رضىها ذلك ولا فرق بين الزوجتين والثلاثة كما ذكر ولها جمع المؤلف الضمير مر وثلاثا أخرى  
 فإن لم يرضها بذلك فإنه لا يجوز له أن يجمع بينهما في منزل من دار واحدة بل يلزمه أن يفرق كل  
 واحد منهما ولا يلزمه أن يجمع بينهما (ص) واستغاثوهن كله (ش) يعني أنه يجوز للرجل  
 أن يتخذ من نفسه ويدعو كل من كلف ثوبتها أن تأتي إليه بشرط رضاها بذلك لكن لا ينبغي  
 ذلك بل يأتي هو لكل واحدة فله عليه الصلوات والسلام ذلك (ص) والى ياد على يوم وليلة (ش) أي

الخ) هو الظاهر دون قول أصبح (قوله ولا ماوى له سواها) الموجود في جهرام وت سواها موده وظاهر أي وأماو كان له ماوى  
 سواها مذهب إليه (قوله جمعها من نزل من دار) وكذا يجوز جمعها من نزل واحد من دار كما ذكره المتنبطى لا يقال جمعها من نزل من دار  
 يؤدى إلى وطء أحدها من نزل فيه مع غيره وهو غير جائز لا تقول بل يلزم ذلك أن يقدري الزوج من لاسا أو طأ أحدها من نزل وج  
 الأخرى من المنزل لا يزوجها (قوله الأولى الخ) في عب والظاهر أن كون كل عراض تحقيق لكونه جائزا لأنه لا يجوز رضاها  
 بغير نيل لها من عراض واحد أو زوجا نكحها فعلن الشراح اه

(قوله ولا يجوز تصيب البلية) أي الزمان فأطلق الخاص وأراد العام (قوله ما يمكن في بلاد بعيدة) أي محل ما ذكر إذا كانتا ببلد واحد أو ببلدين في حكم الواحدة بأن يرتفع أهل كل بالآخرى كما قالوا في الفصر وأما أن كتابا ببلدين في حكم الواحدة وما أشار إليه بقوله ما يمكن في بلاد بعيدة (قوله أنه أن يقيم الخ) بأن هذا إن لم يقامين جواز الزيادة على اليوم واليلة مع المساواة وجواز الزيادة على اليوم واليلة مع جواز عدم المساواة (قوله وأوصعة) بالصاد المهملة كالموجود في خطه (قوله تعطف على المنوع مشاركا الخ) هذا عطف متظور وفيه لحاظ المعنى والتقدير لا يجوز ما ذكر عند عدم الرضا ودخول حرام (قوله لانه مظنة النظر) يفيد أنهم دخلوا للجسم مستترات وهو كذلك فلذا قرر بعضهم فقال ومحل المنع إذا كن مكشوفات العورة أو كان يخشى كشف العورة وفي عب وشب إن محل الخلاف إذا كن غير مستترات وهما تابعا في ذلك للقافي وبعبارة الشيخ عبد الباقي فإن استترن أو اتصفتن بالهي جاز كما تقتضيهما العلامة المذكورة (قوله على المشهور) (٦) ومقابلهما نقل أن أسد بن الفرات أجاب الأمير بجواز دخوله الحمام بجواربه

(قوله على المشهور) أي خلافا لأن المجاشون القائل جمعهما في فراش بلا وطعم كروه (قوله لكان أخضر) فيه أنه أخضر بذلك لاجل أن يفيد اختلاف في المسئلة والر د على الخلاف وبعبارة شب مثل شارحنا لانه قال الواو الحال إذا جمعهما في فراش مع الوطه متنع ولو وضتا اتفاقا لاجل مجمع مظنة وطه احدهما محضرة الأخرى وظاهر كلام المصنف ولو وضتا انتهى (قوله فر عما يكون الغيبة) بفتح الغين (قوله المنع) جواب الشرط وحذف الفاء في جواب الشرط مجتمع أو قليل كغيره فإن جاء صاحبها أو الاستماع به أو أحب بأن له المنع خبر مبتدأ محذوف عائد على الزوج أي فهو المنع وهذا المحذوف جائز (قوله وتخص) وليس له جعله الغير الموهوبة (قوله بمخلافه) أي بخلاف هبتها منه والظاهر أن نراه في وقتها ليس كهبته فيصير بمن شأنه قاله الشيخ

و يجوز الزيادة في القسم على يوم و ليلة أو الواجب أن يقسم باليوم واليلة ولا يجوز تصيب البلية ولا الزيادة على الأرض ما يمكن في بلاد بعيدة فلا بأس بشعبة الجمعة والشهر بما لا ضرر عليه فيه وقوله أن يقيم عند أحدهن لخير وأوصعة وانما جامع المؤلف تارة وتي أخرى إشارة إلى أن حكم ذلك حكم ما زاد على واحدة ولذا اقتصر في جانب المفهوم بالمنع على التثنية فقال (لأن لم يرضا) في المسائل الثلاث فالتي باعتبار الجمع تخعطف على المنوع مشاركا له فيه بقوله (ص) ودخول حرامهما وجعهما في فراش ولو بلاوطه (ش) يعني أنه لا يجوز للزوج أن يدخل الحمام بزوجته ولا بزوجته وأمنه ولا بزوجته لانه مظنة النظر للعورة على المشهور وظاهره ولو انفصتا بالهي واليلة تشعر بخلافه وأنه يجوز وكذلك لا يجوز للرجل أن يجمع بين زوجته أو زوجته وأمنه أو بين زوجته في فراش واحد ولو لم يطأ واحدة منهن أو منعهما على المشهور ولو قال المؤلف وجعهما في فراش بلاوطه كان أخضر (ص) وفي منع الامتنين وكراهته قولان (ش) يعني أنه استخلف هل يمنع الجمع بين الامتنين على العين في فراش واحد بلاوطه كالأزواجتين نظرا لأصل الغيرة أو يكره فقط لقلة غيرتهن قولان لسانك وأما بعد المثلث والمنع هو الظاهر فربما تكون الغيرة في الأما أشد فنه من الحرار وأما جمعهما في فراش لاجل الوطه فممنوع اتفاقا (ص) وإن وهبت في وقتها من ضرة المنع لهما وتخص بخلاف منه ولها الرجوع (ش) يعني أن المرأة الحرة إذا وهبت في وقتها وأسقطها فإتارة لضرتهما وتارة لزوجها فأن فعلت ذلك من ضرتها فلزوجهما أن يمتعهما من ذلك إذ قد يصحكون في غرض في الواهبة وله الإجازة وأما الموهوب لهما فانه لا كلام لها في الراد إذا أجاز الزوج ولا في الإجازة إذا رد وانظر مفهوم الهبة فهل الشراء السابق في قوله وشراء يومها كذلك أي المنع أو لا لضر ورة العوضية وأما الزوجة الامة فليس لها أن تنهب يومها إلا بأذن سيدها لانه حق في الولد ولهذا كانت الامة غير باعة أو كالت بائة أو أماسلأفانه لا يحتاج في هبتها يومها من ضرتها إلا بأذن سيدها وإن وهبت الزوج وحصة في وقتها من ضرتها أو أجاز الزوج ذلك فإن الموهوبه تختص بالنهب بدون قبضة الضرات فتضيقهها لئلا يكون لها يومين وتبقى أيام القسم على حالها بخلاف ما إذا وهبت

فوتها

كأربعة فقد

جزء من عرقه بأن الشرائع كالبهية وميمون الشيخ سالم في تقرير كلام المصنف وسماح القرنيين سئل عن رضى أحدى زوجته بعبعة في يومها ليكون فنه عند الأخرى قال الأخرى فقلوه انتهى وأحدى امرأته فرض مسئلة فأدعتهى وت وبين أن في قوله بخلاف منه حذف المضاف إليه وإضمار المضاف على حاله من غير عطف على مضاف إلى مثل المحذوف وهذا على غير الغالب (قوله ضرتها) الضربة بالفتح والضم والكسر انتهى نقل الثاني والثالث سارة والأول يفهم من مختصر الصحاح أنه بعض شيوينا (قوله فهل الشراء السابق الخ) وهو الظاهر (قوله وإن وهبت في وقتها الخ) أن سواء كانت الهبة مقيدة بوقت أو لا وكذلك الرجوع فيما باعته من وقتها لا ذكر كما يفيد التعليل وفي شرح عب والظاهر أنه ليس لهما الرجوع عن رضاهما بجمعهما بمقتضى ما نقلته بالنسبة للهبة أو البيع وكذلك اسقاط نفقة المستقبل ليس لهما الرجوع والفرق فرط الغير تعبد



هوله اولغيزيك ( أي كان تنكون احسن لاله ( قوله ومن تعين سفرها ) أي القرعة أي أو اختار سفرها ليعت عليه أي على السفر  
المتطلى عن ابن عمر بن ابي السقر معه سقطت نفقتا أي لانها تصير ناسرا ( قوله أو يعرها ) أي يكون عليها معرفة في ذلك ( قوله ولا  
تخاسب من سافر بها ) أي أن ضرمتها لا تخاسب مدة السفر ( قوله فانه يقرع الخ ) لكن محله اذا كن يصح للسفر ( قوله الاقرا في  
الغزو ) أي لان الغزو تشدد الرغبة فيه ليجتصیل الشهادة كذا تلهرو لم ارفق تامله ( قوله ووعظ من نشزت ) قال الخطاب اعلم انه  
اذا علم ان الشوزين من الزوجة فان المتولى زجرها هو الزوج ان يبلغ الامام أو بلغه ( ص ) ورجا اصلاحها على يذو جبهان لم يرحمه

فان الامام يقول زجرها قوله ثم  
هيرا ( وقاضيه شهر ولا ياتيه  
اربعة اشهر التي لولي قاله القرطبي  
قال عي وقوله وقاضيه شهر بقضى  
انه لا يهرها فوق شهر وهو  
يخالف قوله ولا يبلغه اربعة اشهر  
قائه بقضاءه هيرا فوق الشهر  
ودون الاربعة اشهر وعكس جل  
قوله وقاضيه شهر على أن معناه  
وقائه الاولى منه شهر وحسنه فلا  
اشكال ( قوله ان ظن افادته ) راجع  
للضرب كما امدد الشارح واما ما قبله  
من الاخيرين فلا يعتبر بهما بل  
الافاقيل يكفي شكهما لا يقال هما  
من الامر بالمعروف والنهي عن  
المعكر وينشر فيه ظن الافاقيل  
تقول بل هيمان باب دفع الشخص  
ضرا عن نفسه بليل ان في  
الاية تقدير مضاف أي يخففون  
ضرب شوزين ( قوله أو تخرج  
عن محل طاعته ) هومزه وفيها  
قصور وبغيره فغيره أمثل ونصه  
خرجت عن طاعته بمنع وطه أو  
استتاع أو شروى جلا اذا أعدم  
أداه ما وجب الله عليها أي من  
حقوق الله أو حقه انتهى الا ان  
يحمل الاضافة بانية على يجوز في  
المحل ( قوله وهو الذي لا يكسر عظما  
نوبم الزوجه فان قيل هل يصح بذلك اليوم واحدة من نسائه بل بقدر الواهية كالعدم في  
كانه أو بع نسوة فبات عند احداهن ثم هبت واحدة من نوبته فتنسقط فاذ كان في  
التالي فلن تام عندها فينام عند من يليها وهكذا قال في التوضيح وينبغي سؤال ولعبة الزوج  
هل ارادت الاستقاط أو ارادت تخليكه فان ارادت الثاني فله أن يخص به انتهى واذ اوهبت  
نوبتها لغيرها أو لزوجها فانه يجوز لها ان ترجع في ذلك متى شافت لميلد كما في ذلك من الغيرة  
( ص ) وان سافر واختار الا في الحج والغزو فيقرع وقولت بالاختيار مطلقا ( ش ) يعني أن  
الرجل اذا كان له زوجة جثان فأكثروا راد أن يسافر لتجارة أو غيرها فانه يختار من نسائه من  
ياخذها معه في سفره من غير قرعة لان المصلحة قد تنكون في إقامة احداهن اما انقل جسمها  
أو لكثرة عائلتها أو لغير ذلك وكل ذلك من غير ميل ولا ضرر الجمعي ومن تعين سفرها جبر على  
ان لم يبق عليها أو يعرها انتهى ولا تخاسب من سافر بها بعد رجوعه بل يتدنى القسم وأما لو  
أراد أن يسافر لم يجز أو غزو فانه يقرع من نسائه عند ما لم يخرج سهمها أخذها وفي كلام  
الشيخ عايد على أنه المشهور لان المشاحة تعظم في سفر القربات وتناول صاحب الجلب  
وغيره المدونة على أن الزوج يختار من غير قرعة كان السفر بها أو غزا أو غيرها وما اختاره  
ابن القاسم من أقوال اربعة ممالك وهي الاختيار مطلقا القرعة مطلقا الاقرا في الحج والغزو  
فقط الاقرا في الغزو \* ولما انتهى الكلام على أحكام القسم شرع في الكلام على أحكام  
التشوز فقال ( ص ) ووعظ من نشزت ثم هيرا ثم نشرها ان ظن افادته ( ش ) يعني أن المرأة  
اذا نشزت من زوجها بان منعت الاستمتاع أو خرجت عن محل طاعته ولم بقدر عليها فانه يعظها  
بان يذكرها أمورا لا تغزو ما لزمها من طاعته فان لم تمتثل فانه يهجرها في مضجعها  
بان يمسد عنقه في المضجع فان لم تمتثل فانه يضربها ضربا غير مبرح وهو الذي لا يكسر عظما  
ولا يشين جرحا فان غلب على ظنه انها لا تترك التشوز الا يضرب بخوف لم يجز تضربها  
وان ادعت العداوة ادعى الزوج الادب فالقول قولها وكفك العبد والسيد على خلاف  
فيهما ولا ينتقل الى حالة حتى يغلب على ظنه ان التي قبلها لا تفيد كما افاد المطف وبقول  
ما عدا الضرب ولولم يظن افادته لعله يفيد بخلاف الضرب فلا يفعله الا اذا ظن افادته لشدة  
( ص ) وبتعبده زجرها لما ك ( ش ) يعني أن الزوج اذا كان يضار زوجه جثه فلها ان ترفع  
أمرها الى الحاكم فإذا ثبت عنده أنه يضارها فانه يجره عن ذلك ويكف عنها وتولي الحاكم  
زجره باجتهاد كما كان يقول الزوج زجرها حين كان الضرب منها كما قاله ابن عبد السلام وحيثما  
يعلم انه يعظها فان لم يمتثل لضربه كما أمر في الزوجة ومحل كلام المؤلف حيث لم ترد التطبيق فلا

الخ المناسب أن يقول بان يضربها ضربا غير مبرح وهو الذي لا يكسر عظما ولا يشين جرحا قد يكون مخوفا كالكمية على القلب أو  
على الثديين ( قوله فالقول قولها الخ ) فيه ان الاصل عدم العداوة لان الرجال فترامون على النساء وكلام القرطبي يفيد أنه يقبل قول  
الزوج بالنسبة لتأديبها لا لاسقاط النفقة والحاصل كما قال عي ان بعضهم يقول القول قول الزوج والسيد وهو مقتضى قولهم الزوج  
موكول في الزوجة الى أمانته وظاهر كلامهم ترجيح كلام القرطبي وهو ان القول قوله وهذا بالنسبة لوعظ والهجر واما بالنسبة  
لاسقاط نفقتها فلا تنسقط عنه الا بعد اثباته العداوة والتشوز أي فلا يقبل قوله بالنسبة لا لاسقاط النفقة انتهى ( قوله وحيثما ) أي  
بقوله كما كان ( قوله فان لم يمتثل لضربه ) المناسب فبان لم يمتثل لضربه موهبة أقصم شب في شرحه وفي شرح عب

أنهم لا يسمونهم (قوله ما إذا ثبت تعدد بعلمها) أي أنه لا يميز بين ههنا كذا أهله بعض الأشياخ (قوله وسكنها الخ) وينبغي أن يعبري بقوله هذا أيضا إذا تكررت عنه الشكوى عجز عن إثبات الدعوى وكان جزاء الامام وأما أن كان ذلك لا لزوم فيه فهو ما أشار إليه المصنف بقوله ووعظ من نشرته وأعلم أن عجم قال أنه ليس بين السكينة بين قوم صالحين وبين بعض الحكمين من جهة خلافا لما يقصد كلام التثاق من أن بينهم مائة وهي أنه إذا لم يثبت الأمر بالسكينة بين قوم صالحين يسكن معها ثمة أو يسكنها مع ثمة وثقفي كلامه صفة للأنه لا يبدل ما بعد عن التوضيح وغيره فإن لم يثبت في الأمر بذلك بعض حكمين والذي يقصد كلام التوضيح أن القول بالامنية مقابل للقول بالحكمين فإنه قال بعد ما ذكر أنه يسكنها بين قوم صالحين ثم إن عجم على الإمام الحنفية وطال التكرار ولم يثبت في الظلم فظاهر المذهب وهو الظاهر في النظر لأنه لا يعمل بالامنية بل بالحكمين وهذا هو الذي يقتضيه قوة كلام المدونة كما قال ابن ناجي انظر عجم (قوله أعم الخ) فيه شيء لأنه لا يثبت الحكمين (أ) إلا بعد تسكينها بين قوم صالحين ولم ينضج الحال ومعهم أن ذلك إنما هو عند الأشكال

(قوله والاحتمال الاول هو المطابق الخ) ووجه عجم (قوله من أهلها ان أمكن) لأن الأقارب أحرف بيوامن الأحوال وأطيب الصلاح ونفوس الرزق حين أسكن اليهما فيبرزان في صفاته ههنا من الحب والبغض وإرادة العصبة والفرقة (قوله وعلى الاول ابن الحاحب) فيه شيء لأنه لا يعلم ذلك من كلام ابن الحاحب ونص ابن الحاحب فإن لم يوجد أحدهما وكلاهما فإن غيره قال ابن عبد السلام يريدان لم يوجد الحكمين على هذه الصفة في أهل الزوجين أو لم يوجد أحدهما كذلك ووجدنا لا خرفانه ينتقل إلى الجانب انتهى ونحوه في التوضيح ولا يخفى أنه عند التأمل يتجسد مسدداً فقال النعمي والاقبال فإن لم يوجد أحدهما فلا جانب ويكون صادفاً بصورة فصلوه إلى ما لا يبدل لما قلنا والحاصل أن الذي يقول عليه كلام النعمي وكلام ابن الحاحب مرداه فلا ينسب أن

ينافي قوله فيما يأتي ولها التطبيق بالضرر ولم تشهد البيئة بتكرره ومثله تعذبه ما إذا ثبت تعدد بعلمها كما قاله الشارح فلهذا الأقسام ثلاثة والقسم الرابع هو قوله وإن أشكل (ص) وسكنها بين قوم صالحين إن لم تكن بينهم (ش) المراد بالقوم الصالحين من قبيل شهادة هم ثم إن هذا فيما إذا تكررت منها الشكوى فقط وعجز عن إثبات الدعوى وفيما إذا ادعى كل الضرر وتكررت منها الشكوى وحصل العجز عن إثبات الدعوى (ص) وإن أشكل بعض حكمين وإن لم يدخل بها (ش) لا يخفى أن قوله وسكنها بين قوم صالحين مع الأشكال فيحصل أن يكون مردواً من استقرار الأشكال بعض حكمين والدخول بها وغيره سواء وحيث ذهبوا معطوف على مقدراً أي وإن أفضح الحال فعلى ما قدمناه وإن أشكل أي استمر الأشكال بعض الخ وهذا هو الموافق لما ذكره المنطقي ويحتمل أن يكون قوله وإن أشكل الخ أعم من أن يكون الأشكال بعد السكينة بين قوم صالحين أو ابتداء هو ظاهر عبارة الشامل والاحتمال الاول هو المطابق لما في التوضيح والقول الأكثر (ص) من أهلها ما أمكن (ش) أي وبشرط وجوب كون الحكمين من أهل الرزق وجمع الأمكان ولا يجوز لها كم أن يثبت أجنبيين مع وجود الأهل ولو واحداً وهل ينقض الحكم إذا ثبت القاضي أجنبيين مع وجودهما من أهل أم لا ترد في ذلك النعمي قال في التوضيح ظاهر الآية أن كونهما من الأهلين مع وجود أحدهما واجب بشرطاً فلو أمكن إقامة الأهل من أخذ الرزق وجب دون الأجنبيين لا شرفه لم يتعين كونهما أجنبيين أو يقام الذي من الأهل وأجنبي من الجانب الآخر وعلى الاول ابن الحاحب وعلى الثاني النعمي وهو موافق لكلام المؤلف لأن مفهومه أن أمكن عدم الأمكان من الجانبين أو أحدهما (ص) ونسب كونهما جارين (ش) راجع لقوله من أهلها ومفهومه أن أمكن أي ونسب كون الحكمين جارين في صورتيه الأهلين أن أمكن ونسب كونهما جارين في صورتيه الأجنبيين أن لم يكن بعض الأهلين (ص) وبطل حكم غير العدل وسفيه وأمرأة وغيره فبقية ذلك (ش) هذا شرع في شروط الحكم أي وبطل حكم من ذكر بطلاق أو إبقاء أو ما لم يشترط فيه المذكور وبطل العدالة والرشد والفقعة بما حكمه فيه فيبطل حكم السبي والمجنون

يجعل قولاً مقابلاً لا قدر (قوله عدم الأمكان من الجانبين أو أحدهما) فإن لم يكن منهما أي من أحدهما أي اتفق والعبء الأمر أن الأمكان من كل منهما ومن أحدهما هذا مرادوه بعد هذا أقول لا يخفى أن هذا ليس المفهوم من المصنف لأن المفهوم يثبت الحكمين من أهلها ما أمكن أي أمكن بعض الحكمين من أهلها فإن لم يكن ذلك بأن لم يكن معاً أو أمكن أحدهما (قوله ونسب كونهما جارين) لأن الجوارزة توجب زيادة علم بحال الرزق وجب (قوله وسفيه) عطف مقارن لأن السفيه قد يكون عدلاً وذلك حيث لا يؤلفه ولا يحسن التصرف في المال وأما السفيه للمولى عليه فلا يكون عدلاً لأنه يشترط في العدل أن لا تكون مولى عليه والسفيه هو المبدع في الذات مطلقاً على المذهب أو بقيد المحرمية على غيره (قوله وأمرأة) ليس مرادوه أو واحدة أو غامراً مرادوه أن أن أي أن المرأتين لا تكونان حكمين لأن الرجل الواحد لا يكون حكماً فأحرى المرأة (قوله أو ما لم) ظاهره أن الحكم بالمال بصورة أخرى بغاية الحكم بالطلاق والإبقاء ينقض حكمه وليس كذلك فالواقع أن يقول بطلاق أم لا أو بقاء



الطلاق فهو إرادة الزوجين وقوله أولهما الإلام كأي الزفاف بمعنى على أي أو عليهما أن يخدعا بالانتظار (قوله ونفذ حكمهما الخ) قصة  
تتروى للمنطقة على الصواب إذا حكم الحاكم حكمهما أنيبا السلطان فأخبراه بمحضرى شاهدى عدل بما أطلعاهما عليه من أمورهما  
وما أنفذهما من حكمهما وكذا كل من استخلفه القاضي على ثبوتى شأنهما ونفاذه انتهى هكذا في نقل ابن عرفة والمواق عنها وهو  
الصواب وبه تعلم عدم صحة الجواب بقوله أنشا لأنهما مطاوبان بالاتبان والأشكال والجواب مبنيان على تسليم قوله ونفذ  
حكمهما وقد علمت بما فيه أفاده محشى نت رجه القدر مرسوعة وحينئذ فلا يحتاج لقول الشارع لم أجرى الخ (قوله وقيل يشهدان  
عنده) أي بما حكاه (قوله ولما) أي لوجاهل كون طريقهما الحكم لا الشهادة لا اعتبار ظاهره وأما قولنا طريقهما الشهادة كان  
عليهما إلا عذار هذا ظاهر وليس كذلك والحاصل أنه يناقش في الشارع من وجهين الأول أنه يقتضى اتهمى وجد الحكم بجد إلا عذار  
مع أنه إذا حكم الحاكم بما ثبت في المجلس لا عذارا عليه في ذلك وأما عليه إلا عذارا إذا حكم بمقتضى شهادة الشاهدين فيعذر القاضي  
للذى عليه بأن يقول أن هذه المنطقة (١٠) في البينة الشاهدة عليه الثاني أنه يقتضى أن لا عذار على الشاهدين مع أن

الاعتذار على الحاكم لاعتلى نفس  
الشاهدين قال في التوضيح فرع  
لا يعتذر الحاكم قبل حكمه ما بين  
شد لانهما لا يحكمان بالشهادة  
الطاعنة وانما يحكمان بما خلص  
اليهما بهذا النظر انتهى ويجب  
من الاول بأن قوه ولغا لا اعتذار  
عليهما فيه حذف والتقدير ولغا  
لا اعتذار عليهما لانهما انما  
يحكمان بما طهر لا يقطع وشهادة  
تدبر واعلم ان ظاهر العبارة أن  
يقول الحاكم اما طر بغيرما الحكم  
أو الشهادة أو كلاً تكون الثلاثة  
متقابلة وليس كذلك بل المراد أن  
يقول طر بغيرما الحكم على وجه  
الحكم لا على وجه أو كلاً كما أفصح  
به السابق فقال حكمهما على وجه  
الحكم لا على كلاً فينفذ وان خالف  
مذهب من بعضهما انتهى أى  
حكمهم منقذ لميل النزاع  
انما هو في حكمهم الذى حكموا به

بكل وجه أمكنه ملائقة وحسن المعاشرة ابن فرحون بان يحل كل واحد منهما ما يقربه  
وسأله عما كرم من صاحبه ويقول به ان كان لك حاجة في صاحبك ردنا الى ما تفتقره معه  
فان تعذر عليهما ذلك نظر فان كانت الاساءة من الزوج طلقا عليه بلا شيء يأخذونه منه له من  
صداق ولا غيره وان كانت الاساءة منها اتهمنا عليها بمعنى انها يجعل لانه أمينا عليها بالبعدل  
وحسن العشرة وان رأيا بان يأخذاه منها شيئا ووقع الفراق بينهما فعلا ان كان ذلك نظرا  
وسدادا ولو كان مأخذا منها له أكرم من صداقها وان كانت الاساءة منهما ما قبل بتعين  
عند العجز عن اصلاح الطلاق بلا عوض منها ولهما ان يخالعا بالنظر على شيء يسير منها له  
وعلى هذا كثيرا الاشياخ تأويلان وقوله طلقا بالخلع أى ان لم ترض بالماقيم معه (ص) وأما  
الحاكم فأخبرنا ونفذ حكمهما (ش) قد علمت مما مر أن الحكمين طرقهما الحكم لا الشهادة  
ولأولو كالة فكيف لفاذا حكما بين الزوجين فأنهما ما يأتين انشاأ الى الحاكم الذى أرسلهما  
يخبرانه بما حكاهما وعليه أن ينفذ حكمهما وقيل يهدان عنده ورد بان طرقهما الحكم  
لا الشهادة ولذا اذ عارضا عليهما لانهما إنما يحكمان بما ظهر لابلطع وشهادة بقولنا انشاأ  
يصدف معارضة ما هنا القوة فيفسر ونفذ طلاقهما وان لم يرض الزوجان والحاكم ولم يرض  
خلاف في دفع حكم الحكمين المختلف واتفق على أن حكم الحاكم رفعه فائدة تنفيذ  
الحاكم لحكم الحكمين ليسير رفع الخلاف متفقا عليه حيث (ص) والزوجين اقامة واحد  
على الصفة والولين والحاكم تردد (ش) يعنى أن الزوجين لهما أن يقيموا واحدا يحكم بينهما  
على الصفة المتقدم من كونه عدلا عارفا بما يحكم به في هذا الباب ولا يجوز ذلك لهما ولو  
الزوجين المحجورين لان في ذلك احقا طلق الزوجين لكن ان نزل لانتقض حكمه كما عليه  
البايع وقال الغنى يجوز سلطان والولين أن يقيموا رجلا أحبا يحكم بين الزوجين على  
الصفة التقدمه حيث كان أجيبا مع ما قال لانما عاجل ورجلان اذا كانا من الاهل لان

هل هو على وجه الحكم أو ألو كلاً (قوله والزوجين ألقمة واحد على الصفة) أي بدون رفع لما حكم وقوله كل واجبتا مثل القريب والابن على الطريقة الثالثة لأن عرفة وان خص بالابن كان موافقاً للطريقة الثانية في كلامه وكذا الثالثة لأنه بعض منها وخص ابن عرفة قلت نفى منع الاقتصاد على بحث واحد مطلقاً وجواز ما كان أمراً خبيئاً مطلقاً ثالث الطرق يجرى ومطلقاً الزوجين فقط لأن فعون والشمى والباجر ولعل غرضاً فاقتهما أنه يجرى في نفسه وقوله فإن تعذر فإن الزوجين إلى آخر الإقسام الثلاثة المتقدمة في الحكمين (قوله وفي الوليين) أي إذا كان الزوجان محجورين ومعاً إذا قامت الزوجة بالضرر ولو رزيت سقط مقال وإلها ولو كان أباً (قوله لأن في ذلك إسقاط الحق الزوجين) يشير إلى أنه إذا قدم اثنتان فلم يسقط حق الزوجين لأن في أقامتهما إعادة للزوجين (قوله قال) أي الخصى (قوله والوليين الخ) المناسب إسقاط قوله وللولين لأنه ليس من كلام الشمى ونفسه واللسان أن يحكم رجلاً خبيئاً لأنه إنما جعل رجلاً إذا كان من الأهل فإذا خرج عن أن يكون ٣ قال ابن عبد السلام عذموه وكذا إذا كان مولى عليه ما هو الحكمين من قبل من ولي عليه ما ٤ قوله الحمى فلذا خرج عن أن يكون هكذا بالتفسير الذي تأيد به ما سألنا أهل

(قوله فان كان قرا بالمتنع) أي ولم تستوالقراءة وأما لو كان قرا بغير يسأل الزوجين قرا بمستوية فكما لا يجني وأما لو كان قريبا لاحدهما فقط ألا أحدهما قرا بغير متنع (قوله وأجاب بان حرامه الصداق) وأجاب الغني بأن حكايا الزوجين باقمة القاتني وحكايا الصيدا باقمة المطلوب فانهم تعدد المتنع تهمته ولأن المحكوم به بالزوجين له خصم ليس هو في الصيد (قوله وله أن أقامها الخ) وبمفهوم قوله أن أقامها التهمالو كأنما هو جهن من جانب السلطان فليس بالزوجين إلا قلاع عنهما وان لم يستوعبا الكشف كافي الشيخ أحمد (قوله قال ابن نونس) مفاد بعض الشراح اعتماده (قوله وان طلق الخ) وكذا لا يلزم شيء إذا حكم أحدهما بالطلاق والآخر بابقائه (قوله فقال أحدهما وقع الطلاق الخ) أي بان قال أحدهما طلقنا معا بما قال الآخر فبقوله (قوله ولا وجود للمجموع عند انتفاء بعض أجزائه) بيانه أن هذا الذي شهد بالمال للم (١١) تلزم المراءاة حكمهم به من المال كأنه لم يقع منه حكما أصلا فقد اتفق بعض

كل واحد بشتب علم من هو من قبله فاذا جاعل أن يكونان الماهل أجزا واحدا قال وكذا إذا كانا مولى عليهما والخصم من قبل من ولي عليهما لم يجعل التردد حيث كان المقيم للواحد الولين وأما حكمه وكان المقام أجنبان كان قرا بالمتنع أقامته من الولين وأما حكمه اتفاقا وسئل المؤلف لم يجز هنا بحكم واحد ولم يجز في تحكيم الصداق لأن وقديما النص بخصم اثنين في الموضوعين فأجاب بان حرامه الصديق لله تعالى فلم يجز احتياطا وهذا حق للزوجين فلهما إسقاطه (ص) وله أن أقامها الإقلاع على المستوعبا الكشف ويعز ما على الحكم (ش) يعني أنه يجوز للزوجين إذا أقاموا حكمين أن يرعا عن ذلك ويعز لالحكمين ما لم يستوعبا الكشف عن أمر الزوجين ويعز ما على الحكم بينهما ما أمان استوعبا الكشف للزوجين وعز ما أمرهما وعز ما على الحكم بينهما فانه حينئذ لا عبرة بجمع من الزوجين ويلزمهما ما يمكن به من أمرهما وسواهم جمع أحدهما أو رجعا ما وظاهره ولو رضى بالبقاء فهو ظاهر للموازنة وقال ابن نونس لعنه بذا زار جمع أحدهما ما إذا رجعا ورضى بالأصلاح والبقاء فينبغي أن لا يفرق بينهما (ص) وان طلقا واختلفا في المال فان لم تلزمه فلا طلاق (ش) صورة المسئلة اتفق الحكمان على وقوع الطلاق واختلفا في العوض وهو مراد بالمال فقال أحدهما وقع الطلاق بعوض وقال الآخر بلا عوض فان التزم المراءاة في المال وقع الطلاق وبات منه والا فلا يقع طلاق أصلا وعاد الحال كما كان لأن مجموعهما قائم مقام المال كما لو كان أحدهما ولا وجود للمجموع عند انتفاء بعض أجزائه فقوله واختلفا في المال أي في أصله أو ما واختلفا في قدره لو جعل خلع المثل وكذا في صفته وجنسه كذا ينبغي وينبغي ما لم يزد خلع المثل على دعواهما جميعا أو ينقص عن دعوى أحدهما كما في شرح (هـ) ولما جرى في نشوز الزوجين ذكر الخلع عقده فصلا عقبه فقال

المجموع فلم يحصل المجموع (قوله ما يرد خلع المثل) أي فإذا قل أحدهما بعشر وقال الآخر بعشرين وكان خلع المثل ثلاثين مثلا فلا يلزم العشر ونواذا كان خلع المثل ثمانية فلا يلزم عشرة (فصل الخلع) وأركانه خمسة القابل والموجب والعوض والعوض والبيعة فالقابل للتلزم العوض والموجب زوج أو ولي صغير والعوض الشيء الغائب به والعوض بضع الزوجة والبيعة والبيعة خلعك (قوله والبيونة) عطف تفسير (قوله يقال خلع الرجل زوجته) لا يجني أن المصنف أزاله وإذا كان كذلك فتنقض ذلك أن يقال ألا ومعناه الإزالة والإبادة الآن يقال هذا تفسير للشيء بآثر (قوله إذا اقتدت الخ) المناسب لقوله ومعناه الزوال الخزان يقال خلع امرأته وخلعها إذا أزالها عن نفسه (قوله فقد باتت منه) الأولى بأنهم (قوله لباس صاحب) الإضافة للبيان (قوله كلف كان) أي على أي وجهه كان من أي نوع كان من ليف أو حلف أو جلد لا حسبا ومعنى ما يجب يكون من أفراد العصة فلا يناسب ما لا شارح كائنين (قوله ثم استعمل أي لقوله تبعه الشرع أي على وجه الحقيقة المقولة وقوله في إرسال أي في الإزالة وقوله فكأنه أطلقها من وثاق أي حصى أي وأطلقها من وثاق معنوي وهو العصة فأنضج الحال وهذا وجه ما قلناه وألا وقوله في حبال أي مقصد تصبها أي كأنها مقيدة تصبها الحسية أو أرا دابها الوثوق بمعنى العصة أي أرا دابها الحبال المصطنع في واحد فبكون حقيقة عريضة في العصة وبما مشهورا (قوله فأنفذ) قال ابن الأثير إذا كان التبع متفردا به لا ينفك دون الذكر لم تدخل الهامه حوطا في وثاقه وحاض لا يلاصق لفارق لا خصام انتهى

(قوله مقتدا كرمه) أي على تعريضه الذي هو تصوير بقية فلا يتناقض أن المصنف تصوره فلا يراد أن يقال الحكم على الشيء فرع  
تصوره والمصنف حكم قبل التصور (قوله فغيره رد لقول ابن الخ) لا يقال الجائر يصدق بالمرور فليس فيه رد لا تقول الجائر إذا  
أطلق في الأصول ينصرف إلى الجائر المستوي الطرفين والجائر المستوي الطرفين هو الذي فعله وتركه مستو بان (قوله صفة حكمية  
الخ) لا يخفى أن معنى قوله حكمية أي لاسية أو حكم الشريعة لا يفتقد لا يكون الطلاق هو التلغظ باللفظ المذكور ولا التفتل المذكور  
بل صفة تنشأ عن التلغظ (فان قلت) وهل هي ارسال العصمة المشارها أولا قلت لا كما ظاهرها وقوله موجبات كرهها أي تنكر  
ما نشأت عنه الذي هو التلغظ باللفظ المذكور (قوله تنكرها) فاعل بقوله موجب وقوله حرمت الخ مفعول به (قوله جرت عن غير الخ)  
لان تنكرها فاعل بقوله موجب (قوله بعوض) (١٣) نية بقوله بعوض على أنه معاوضة لا يحتاج لحوز لا عطية فلا حال عليها

الناس هي في حالها إذا كانت تحتك وعزف المؤلف الخلع مقدما ذكر حكمه بقوله (ص)  
جاز الخلع (ش) أي جواز أو استوى الطرفين أي ليس بعكروه فغيره رد لقول ابن التصارولم  
يعرض المؤلف لتعريف الطلاق الصادق بالخلع وغيره وعرفه ابن عرفة بقوله صفة حكمية  
ترفع حلية متعة الزوج بزوجته موجبات تنكرها من تنبيل العروص وتزويج حرمتها عليه قبل  
زوج فقولها موجبات تنصب على الحال ما من خصم ترفع أو من المبتدأ وفي بعض النسخ بالرفع  
صفة لصفة جرت عن غير من هي (ص) وهو الطلاق بعوض (ش) وهذا التعريف معترض  
لأنه يخبر عنه ما إذا كان بلفظ الخلع من غير عوض فانه خلع أيضا مع انتفاء العوض فيه  
والجواب أن هذا التعريف لفظي أو تعريف لاحد نوعي الخلع وترك تعريف النوع الآخر  
لكونه بديها وجواب آخر وهو أن قوله بعوض متعلق بجاز لا بالطلاق أي وبإجاز الخلع بعوض  
وهنا تمام الكلام ورد بقوله وهو الطلاق على من يقول انه نسخ (ص) وبلا كما (ش) المعطوف  
عليه مقدرا حال من الخلع أي حال كونهما كدوبلا كما وليس معطوف على بعوض لثلاثهم  
أنه لا يسمى خلعا إلا إذا وقع بعوض وبلا كما وليس كذلك (ص) وبعوض من غيرها (ش)  
عطف على قوله بعوض وهو مقيد بكونه من أي جاز الخلع بعوض منها وبعوض من غيرها  
أجنبي أولا ولو سكنت عنه أغنى عنه عموم قوله بعوض ونبه بقوله (ان تأهل) على أن شرط دفع  
العوض من زوجة أو غيرها أن يكون أهلا لتزويج أي غير محجور عليه قال ابن عرفة بأذي الخلع  
من صحر وعرفه لأن عوضه غير مال انتهى وهو العصمة (ص) لأن صحره وقصبة وتزويج  
ورد بالمال وبات (ش) يعني أن الصغيرة والسفينة مولى عليهما لا مولى من فيها بعوض لثا  
خالعت واحدة منهن زوجها الرشيد على عوض دفعته إليه فان ذلك العوض لا يلزمها ويقع  
الطلاق باثنا ويرد العوض في الأحوال المذكورة أن كان قبضه ويسقط عن الزوجة أن لم  
يقبضه ولو أجزعها في إحدى هذه المسائل ظن أهرجعي أو مقسدا من برامرجيا فانه يفرق  
بينها ولو بعد الوطو يكون الوطو عاضة أن لم يكن حكمهما كما برامرجيا انتهى وهذا فيه  
دليل على أن حكم الخلع على الحرام وهو المعتمد وقوله وتزويج أي بغير إذن السيد فان فعلت  
دون أنه فيه رده ولا يتبع أن عتقت وبانت وهذا فيمن يتزوج مالها أو ما غيرها كاللذ برتوأم الولد

الزوج فانت أخذ من تركتها على  
المشهور (قوله لانه يخرج منه  
الخ) أي فالتعريف غير جامع (قوله  
والجواب أن هذا التعريف لفظي)  
أي فلا يشترط أن يكون جامع  
وفيه أمران الأول أن التعريف  
اللفظي هو التعريف بالمراد فلا  
يعقل فيه عدم جمع الثاني أن  
التعريف اللفظي من قبيل الرسم  
ويشترط فيه أن يكون جامعاً مانعاً  
(قوله وترك تعريف النوع الآخر  
لكونه بديها) لا تظهر البديهة  
(قوله ورد بقوله وهو الطلاق) أي  
فلا يكون قصده التعريف بل  
ما قصد الالزام (أقول) وحينئذ  
فكان قوله بعوض من غيرها  
ولو قصد الإيجاز يدفع العوض  
مبصرة الطلاق باثنا لا يخفى أن  
الناس للمصنف أن يقول وهو  
طلاق (قوله وبلا كما) أي بدفعها  
لزوجها أن الطلاق على عوض مظنة  
الجور فلا يفتقر إلا إلى الحكم (قوله  
لثلاثهم) ههنا على أن ثمة  
التعريف (قوله أي جاز الخلع

بعوض منها الخ) أشار إلى أن المعطوف عليه ليس من ثمة التعريف حتى يكون المعطوف كذلك  
والا ينعرض (قوله بأذي الخلع) أي معنى المال الخلع به فأطلق الخلع على المال الخلع به أو على حصف مضاف أي بأذي مال الخلع  
أي التي هو في الخلع (قوله لان عوضه غير مال الخ) أي ولو كان عوضه مالا لم يتوقف الصفة على صحتها وعرفه كصحة بيع الصبي المميز  
والسفيهان لم يكن لازما (قوله وسفينة) أي مهملة أو ذات أب أو وصي أو مقدم فاض بغير إذنه فلا يجوز ولا يصح فان أذن لها جاز وصح  
(قوله مولى عليها) أي كالنساء أو وصي أو مقدم فاض وقوله أي لا يبان كانت مهملة (قوله فان ذلك العوض لا يلزمها) ليس هذا  
مدلول لفظ المصنف بل مدلوله لأن صغيرة فلا يجوز (قوله أو مقسدا الخ) فيه أن التتلبيل تارة أو بعد وقوعه وجوابه أن الحاكم  
الذي لا يرى ذلك يفرق بينهما ولا يتقرر تقليده ما يتبعه بغيره وسن الله وأما إذا فرغ الحاكم لا يرى ذلك فيحكم بذلك ولا يلتفت لتقليده  
(قوله وهو المعتمد) كأنه يشير إلى ضعف قول المصنف لا أصل برأوا سألني فوسمها يشيد عدم ضعفه من أن معناه لا أصل حرامها

كان ظاهره حائزاً واطنه ممنوع كمن حكمه قاطبة شاعى زور (قوله ورد المال الخ) ما لم يقل خلع الصغيرة أو الصغيرة أو ذات الرق ان  
صحته واهل فانت طالق وأبرأت كل واحدة ولا يجوز الولى والسيد فانه لا يصح طلاق أو ما قال اللفظ لرسيده فقالت له أرى الله أو  
أراك ثم الخلع ويرثن من كل شيء لها عليه أشار لهذا عم في كبره (قوله اذا خالعت بكثير) وأما لو خالعت بسيرة فانه يوقف ما خالعت به  
فان عجزت بطل وان أدت مع وحاصل ما في المقام أن خالعت الرقا اذا خالعت باذن سيدها مضى الخلع الا الكتابة بالكسر فان اذنتها  
بالخالعة كالمدم فرددان اطلع عليه قبل أدائها وان خالعت بفراقة فان كان ينزع مالها كاذن التي استقبها شفعة أو بأم الولد  
والمدرة اذا لم ير من فهمها والعقبة لاجل اذ لم يقرب لاجل فانه ليس لها الخالعة وبطل الخلع واذا كان لا ينزع مالها فان كانت شفعة  
لاجل وقرب الاجل أو كانت مبيعة فلا كلام للسيد فيما فعلاه وان كانت أم ولد ومدبرته مرض سيدها فانه يوقف ما وقع الخلع به  
فان مات السيد مضى الخلع لكن في المدرة ان خرجت حرة وان صح السيد فله رد وان كانت مكانة فأذا كانت خالعت بسيرة ووقف  
ما فعله ان أيضاً ان أدت مضى فعلها وان عجزت فليسيد الردوان كان كثيراً (١٣) فلها رد ما فيجب رد ما للظاهر أن سيدها

كذلك وأما المأذون لها في النكاح  
فليس لها خلع الا باذن السيد فان  
فعلت بفراقة فعله رد على الراجح  
خلافاً لما في الاشراف من أن اذنها  
في النكاح اذن لها في الخلع ولا يصح  
سيد باذن في خلع والاشراف كتاب  
لعبد الوهاب أشرف به على  
مسائل المذهب ويسقي النظر فيما  
اذا وقع الخلع بمن ذكره يطلع  
السيد على ذلك حتى قريب الاجل  
في العقدة لاجل ومرض في أم الولد  
والمدرة فهل يعتبر وقت الخلع  
أو وقت الاطلاع أفاده حجج (قوله  
عن الجسيرة) أي من لو نكحت  
بطلاق أو موت زوجها بغيره يطلع  
من مالها ولو يجمع مهر حاجت  
كانت المصلحة خلفها متعلقة  
بالمال وما تقدم من أن النذر لها  
هي فانما هو فيما يتعلق بضرتها  
ولو ازم عصمتها (قوله من مالها بغير  
انها) أي وأما من مال الأب وكان

في مرض السيد اذا خالعت وقب المال فان مات السيد مضى الخلع وان صح بطل ورد المال وأما  
الكتابة اذا خالعت بالكثير فرددان اطلع عليه قبل أدائها ولو باذن سيدها لا يردى عجزها  
(ص) وجاز من الأب عن الجسيرة (ش) يعني ان خلع الاب عن ابنته المهر ممن مالها ولو يجمع  
مهرها بغير اذنها ولو قال وجاز من المهر عن الجسيرة كان أحسن لسيد الخلع الوصي المهر فانه  
بمنزلة الأب وأما قول المؤلف (بخلاف الوصي) أي غير المهر فانه ليس له أن يخلع عن تحت  
ابنته من مالها بغير اذنها وكذا باذنها على الراجح (ص) وفي خلع الاب عن السقيمة خلاف  
(ش) يعني أن الاب اذا خالعت عن ابنته البالغ الثيب السقيمة من مالها بغير اذنها هل يجوز له ذلك  
أم لا فيه خلاف (ص) وبالمهر يكتفي وغير موصوف وله الوسيط (ش) يعني أنه يجوز له أن  
تخالع زوجها بما في بطن أمته ولو سلمه الا بقى والشارد والفترة التي لم يبد صلحاً أو يحويان  
وعرض غير موصوف أو بأجل مجهول والزوج عليه الوسيط من جنس ما وقعت الخالعة به  
لا من وسط ما يخالفه الناس ولا يرى في ذلك حال المسرة اذا انقض الجمل التوقيف الخلع  
عليه فلا شيء للزوج لأنه يجوز ذلك والطلاق بائن (ص) وعلى نفقة جل ان كان (ش) يعني أنه  
يجوز للمرأة أن تخالع زوجها على أن تنفق هي على نفسها لمدة جلها ان كان بها جل فان  
أعسرت أنفق هو عليها ويرجع ان أسبرت فقوله ان كان وأولى الجمل الظاهر (ص) وبسقاط  
حضنتها (ش) أي وجاز للمرأة أن تخالع زوجها على اسقاط حضنة ولها الاب يسقط عنها  
من الحضنة وينتقل الحق فيها للاب وهذا دليل لاحد القولين الجارين في أن من ترك حقه في  
الحضنة الى من هو في ثالث درجة أنه لا يكون للثاني القيام لان الاب المستقط له قام مقام الام  
المسقط فكانه لا قيام لمن بعدهما مع وجودها فلا كلامه مع من قام مقامها وهو في المدونة  
أيضا (ص) ومع البيع (ش) يعني أنه يجوز اجتماع الخلع مع البيع ولا يجوز اجتماع البيع  
مع النكاح لتناهي الاحكام بين البايين لانه الاول على المشاحة والثاني على المساحة (ص)

من مالها باذنها فذلك حائز (قوله وكذا باذنها على الراجح) الصواب أنه يجوز باذنها كما هو مفاد النفل انظر محشيت (قوله يكتفي)  
فذا اعتق الزوج الحنين الخالع بشرط عا سر ا بطن أمه (قوله وغير موصوف) ويدخل فيه الوثؤ (قوله وله الوسيط) راجع لقوله  
وغير موصوف كما أفاده محشيت (قوله واذا انقض الجمل) أي أو زل ميتا وكذا اذا كانت الام في ملك الثبير أو الجاني لم يكن  
ملكها (قوله أن تنفق هي على نفسها) فيه إشارة الى أن المرد لا يقول بنفقة الجمل أي نفقة أم الجمل (قوله وبسقاط حضنتها)  
مفسدان لا يحشيت على المحضون ضرر اما لو وقع عليه طبعه أو لان سكان الاب غير محضين فلا يسقط حينئذ انفاطه وقوله بعضهم  
يأن لا يكون الاب على صفة من لا يستحق الحضنة لانه مع طبعه وانما مات الاب فهل تعود الحضنة لأمه وهو الظاهر أو تنتقل لبي بعده  
لا يسقط الام عنها (قوله لاحد القولين) والقول الثاني أن الحق لبي الام لأن تسقط للاب والمعتد أن التفرقة بين الام  
وله ما حق الام فلا يسقط عليه ما هاتهما بشكل اذا اعتقه على أن تسلمه ولها طاعة بزم العتي ولا يبرأ بذلك لتشوف الشارع العنصرية  
(قوله وهو في المدونة الخ) كذا في حق تعرية لا لسد القولين انباريين فمن ترك نسخته الخ وقوله وهو في المدونة أيضاً كما فعلنا لانك

خير بأن المصنف تبع المدونة وغيره إلا أنه يتكرّر ذلك من عنده قالوا ضم أن يقول والمصنف تابع للدولة (قوله وردت لك باق العبد الخ) وإنما يكون البيع نصف العبد إذا عنت ذلك أو دفعته في مقابلة الدراهم والعصمة معалан العاقدة في ذلك حيث لم يعين مافي مقابلة المعلوم بالاعلام النصف والجهول (١٤) النصف وأما لو عنت للمعلوم قدرافي جعله (قوله هي رد المبيع) أي

التي هي الألف أو بقوله العسقي مع رد غني المبيع ويكون المبيع واقعا على نصف العبد لأن ردّها ذلك حقيقة واستند نصف العبد لها بخلاف الذي يردّه الزوج (قوله بقبته) أي بقبته المؤجل حالاً أو مطلقاً على غره وانظر كيف يقوم مع أن أحله مجهول وكيف تقوم عليه أن كان عيناً يقوم بمرض ثم العرض بعين وإن كان عرضاً يقوم بعين (قوله وردت دراهم الخ) سواء أنه أباها أم لا لأنها لا تتعسف بالاداء ولا بالأشارة إليها كما لا يتعين مافي البيع والجلد والأجرة ونحوها (قوله وكذا لو قالت خذ هذا دون ثقلب الخ) هذا داخل في المصنف لأنه يراد بالشرط حقيقة أو حكماً (قوله فانها تفرقه بقبته) أي إذا وقع على عبد معين وأما إذا كان موصوفاً فيرجع عنه (قوله فهو قوله ولا شيء له) أي سواء كان معيناً أو موصوفاً في تنبيهه الذي الأول الذي هو قوله وردت دراهم على حقيقته أي رد الزوج الدراهم وفي الثاني معنى الدفع وفي الثالث معنى كسر آنية الحجر وقتل الخنزير (قوله وتكسر آنية الحجر) كذا في نسخة والموافق للمدونة أنه يقتل الخنزير وهو يقتضي عدم كسر آنية الأنهارال مسلم كذا أفاد عسقي ثم قالوا في لشارح أن يتبعها (قوله ويقتل

وردت لك باق العبد معة نصفه (ش) يعني أن الزوج إذا خلع زوجته على عبده إلا أن دفع لها من عنده ألفاً فالعبد لا يتنصف في مقابلة العصمة ونصفه الآخر في مقابلة الألف المذكورة فما قابل العصمة فهو خلع صحيح وما قابل الألف فهو بيع فأسد قدر الزوج ألفاً للزوج لانها في مقابلة نصفه وهو لا يجوز بيعه فله رد لك باق العبد ونحوهم من صور الغرر ولا معة له معه أي مع المبيع المدلول عليه بالبيع وهو الألف في المثال لانها مبيعة من الزوج لها بنصف الألف فتزدها وترد نصفه أي نصف الألف بقى من بدل الزوج اليها فمضى رد المبيع من بدل الزوج بها وترد نصف العبد من بدزوجه اليها فمضى للزوج ألفاً وهي مالة ونصف العبد في العصمة ويبقى لها نصفه ولو قال رد لك باق العبد ببيع نصفه لكانت أوضاع (ص) وبطل المؤجل بمجهول (ش) يعني أن الزوجة إذا خالعت زوجها على مال معلوم لكن أجلته بأجل مجهول فله بيعه وترد نصف الزوج إلا أن تؤثرت المدونة على أنه انما سألها أن تدفع قيمة المؤجل بمجهول يوم الخلع واليه أشار بقوله (وتؤثرت أيضاً بقبته) أي قيمة المؤجل بمجهول ووجه القول الأول الذي هو ظاهر المدونة أن المال في نفسه حلال وتكونه لأجل مجهول حرام فيبطل الحرام ويجعل المال ووجه هذا التأويل أنه قيمة السلعة في البيع الفاسد والباقي بقبته بمعنى على أي على فحليل قيمته (ص) وردت دراهم زديته الا لشرط (ش) يعني أن المرأة إذا خالعت زوجها على دراهم ثم ظهر أنها رديشة فإنها أن يبدلها عليها كالبيع إلا أن تكون اشتربت عليه أنه لا رد منها شيئاً فله حنث لئلا يسهل أن رد الذي منها وكذا لو قالت خذ هذا دون ثقلب أو قالت لا أعرف الدراهم أن كانت ردّاً ولا يجوز ذلك في البيع ولو قال ورد رددي مفعال به لشم الدرهم وغيرها (ص) وقية كعبداً متحق (ش) يعني أن الزوجة إذا خالعت زوجها على عبد ونحوه من كل مقوم معين ودفعته إليه فاستحق من يده بملك أو سرقة ولا علم عند الزوجين فانها تفرقه بقبته كما إذا تزوجها على عبد فاستحق من يدها فله بغير لها قيمته أمان علمت دونه فهو قوله لان خالعت بها لشيء لهما فيه أي بغيره بطلاق وان علم الزوج علمت معه أولاً فهو قوله ولا شيء له فلا معارضة بين المواضع الثلاثة (ص) والحرام كسر مفعوسوب وإن بعضاً ولا شيء له (ش) يعني أن الخلع إذا وقع بشئ حرام سواء كانت حرمة أصلية ككسر كان كسرهما أو بعضه ككسر زووج أو عارضة كام ولو مفعوسوب فان الخلع بقصد ويكون سلباً فاباقتا ورد المفعوسوب الذي هو كسر آنية الحجر وقتل الخنزير على مافي سماع ابن القاسم وبسرح على مافي ولا شيء لهما ولا يترتب الزوجة شئ من قيمته ذلك الزوج أي لا شيء في مفاهاة الحرام كلاً أو بعضاً والمفعوسوب إذا كان عالماً علمت هي أم لا (ص) كتابه رها دنيا عليه (ش) هذا تنبيه في قوله ورد ولا شيء له ووقع الطلاق باثنا والمعنى أن الزوجة إذا خالعت زوجها على أن آخره بدين لهما عليه فإن الأخير يدل أنه سلف منها مخرج منفعة لهما وهو العصمة وباتت ولا شيء للزوج عليها وتأخذ بالدين حالاً ومنه سلفها له ابتداءً وتجهل حاله عليه من بيع أو سلف على أن يطلعه إلا أن من عمل ما أخر بيعه سلفاً كن آخر ما جعل وأما في بالكاف

الخنزير الخ) حكمها بعضهم على أنها مأثور لا منشأ وان (قوله وبسرح أي طلق (قوله إذا كان عالماً) ولم راجع للمفعوسوب والحاصل أن الحرام كلاً أو بعضاً لا شيء له كن عالماً أو جاهلاً لا قيمة ولا مشلا وكذا المفعوسوب إذا كان طلاقاً أو ما إذا كان حالاً فله قيمته أن كان منشأ لا شيء له فان علمت دونه لم يقع طلاق في الحجر وكذا في المفعوسوب إذا كان منشأ وقت الخلع والواقع وزعمنا منه وقوله كما لو نادى بأن يتخلعه رجل على أن يعطيه أم وقوله (قوله كتاب خيرا) وقوله نرجس من سبكتها وقوله وتجهل الخ



الطلاق في المسائل لازم بائن ولا يلزم تأخير ولا الحرج ولا تعجيل الدين (قوله فاتها باتفاق) اعلم ان المشبه ما كان بعد الكاف كما هو قاعدة الفقهاء الا ان الاشارة خمسة وما عكس المصنف وهو طلاق ميم تأخير دينها عليها فخرج عنه طلاق وأعطى ويجوز ان لم يكن له نفق في التأخير والامنع وبانت (قوله اللهم الا ان يرد) والفرق ان الخالعة على ان تخرج من المسكن حتى تقاتل فلا يجوز تساقطه والخالعة على كراه المثل حتى ادعى (قوله من سلم او من بيع) لا يثنى قوله من بيع أي بدون (١٥) سارق قدر (قوله او المال المؤجل

الخ) الا حسن المجل (قوله وهل كذلك ان وجب الخ) أي وجب عليها قبوله قبل أجله كذا في شرح شبوع وعقوبة المدونة التي ذكرها الشارح صادقة بكون الدين عليها أو عليه والتسليم للعلم كون الدين عليه (قوله واذا كان لاحد الزوجين الخ) الكلام الا في انما يظهر فيما اذا كان له عليه مدين (قوله كالعين والعرض والطعام من قرض الخ) لا يثنى أن من قرض راجع لقوله والعرض والطعام وأما العين فلا فرق بين كونه من قرض أو بيع وهو مال المايجب نسوه وأما الطعام والعرض من بيع فالخ لهما فلا يجب قبوله (قوله يسقط عنه نفقة العدة) لكون الطلاق حثيثا باننا والمرأ في البائن النفقة لها في العدة وقوله سواء لخصومات أي الخصومات البينة التي قد ترتب على التأخير (قوله ويكون الطلاق رجعا) ويكون تنزيه من طلق وأعطى (قوله فلم تكن أسقطت) كأن في العبارة حذفاً والتقدير فلم يحصل لنفقه من جهتها لانها لم تكن أسقطت عنه ما لا يقدر على اسقاطه والحاصل ان قوله او لا فهو سلف جرحاً على جرحه نفعا من جهتها وهو سقوط نفقة العدة وسقوط سواء الاقتصاء ت ومن كونه قادراً على أن يطلقها

ولا يعطيه ولو على حرام لنبه على أن الحرمة في المشبه ليست باتفاق بخلاف المشبه فاتها باتفاق (ص) وخرجهما من مسكنها (ش) أي وكذلك لا يجوز لزوج أن يحاكم زوجته على أن تخرج من مسكنها الذي طلقت فيه لان مسكنها فيه الى انقضاء العدة حتى تقاتل لا يجوز لاحد اسقاطه لاعتراض ولا غيره وبانت منه ولا شيء عليه الا زوج اللهم الا ان يرد انهما تحمل باجرة المسكن زمن العدة من مالها فيجوز (ص) ويجعل لها ما لا يجب قبوله (ش) يعني وكذلك لا يجوز أن يحاكمها على أن يجعل لها ديناً عليه لا يجب عليه قبوله كالعرض والطعام من سلم او من بيع او المال المؤجل مع خوف الضرر لان ذلك يؤدي الى حط الضمان وازيدك قال وجه قد حطت عنه الضمان واداه العصة فلذا وقع الخلع تفذولا رجوعه ويرد المال الى أحدهم بأخذ منهما ما أعطاها كافي المدونة وقوله ويجعل مسمى مضاف لفاعله وقوله لها فقوله الاول تعديله بحرف الجر وقوله ما مفعوله الثاني تعديله بنفسه (ص) وهل كذلك ان وجب أو لا تأويلان (ش) يعني أن الشيوخ اختلفوا في قول المدونة عن مالك واذا كان لاحد الزوجين على الآخر مال مؤجل فقالوا على تجهيله قبل مجئها ان الخلع ورد الدين الى أحدهم اخفهم من جعلها على إطلاقها وقال لا فرق بين ما يجب قبوله وغيره كالعين والعرض والطعام من قرض فيرد لاجله لا يجهل يسقط عنه نفقة العدة وقيل ليسقط عن نفسه سواء لخصومات وسواء الاقتصاء فتوصل جرح نفعا ويكون الطلاق بائناً أو رجعياً على خلافه وقيل فقال الدين الذي لا يجب قبوله لا يجوز الخلع به كما هو ما يجب قبوله ويجوز الخلع على تجهيله لانه لا يرد الدين الى أحدهم ويكون الطلاق رجعياً او لا يدخل ههنا سلف جرح منقعة لانه قادر على أن يجعله بالمال بان يطلقها بائناً الخلع يسقط عنه نفقة العدة فلم تكن أسقطت عنه ما لا يقدر على اسقاطه (ص) وبانت (ش) أي وجبت وقوع الطلاق على عوض ولو ضرورة بان المراءة تم العوض للزوج أم لا في جميع ما مر وما في الا في صورة واحدة قالها في الجواهر وهي لو قال لها ان أعطيتني هذا وأشار لغيره يعلم بانها رعا عطفه فانها الطلاق رجعي ويستثنى ههنا من قوله فيما مر والحرام (ص) ولو بلا عوض نص عليه (ش) يعني أن حكم طلاق الخلع بينونة ولو وقع بغرض غير ما ذكر من لفظ الخلع أو ما في معناه من لفظ الصلح أو الإبراء أو الاقتداء وأشار بقوله (أو على الرجعة) الى أنه اذا نص على الرجعة مع العوض بان أعطته شيئاً وقائه طلقت طلاق رجعية فأخذ من طلاقها ما يقع بائناً لان حكم الطلاق مع العوض بينونة فلا يخرج به عنها النص على الرجعة ويشمل نصه على الرجعة مع العوض نصه عليها مع لفظ الخلع (ص) كما طعمه مال في العدة على نفسها (ش) يعني أن الشخص اذا طلق زوجته طلاق رجعية ثمها دفعت له شيئاً في العدة على أنه لا راجعها فقبل ذلك منها على ذلك فانه يقع طلاقاً ثانية بآية عند ثالث لان عدم الاجتماع ملازم لطلاق البائن فأنشاءه الا أن غير ما مر وعند ابن وهب يبين بالاولى وعند أشهب الرجعة مودعها لها ما فراداه بنحوه للشارح وجهه المواق على كلام

لفظ الخلع اتنى السلف الذي جرحها باعتبارها ونفي باعتبار اسقاطه عن نفسه سواء الاقتصاء ت قدر (قوله نص عليه) أي على لفظ الخلع (قوله من لفظ الصلح الخ) أي كأن يقول أنت مصالحتي أو مبرأتي أو مستديمتي وانظر قول الشارح انها في معنى الخلع مع أن المعنى يختلف الآن يكون أراد أن يعطى ما استعما في بينونة فيكون خلاصته أنها ألفاظ تعرفت في بينونة (قوله مع العوض) فيه اشارة الى أن قول المصنف أو على الرجعة معطوف على بلا عوض والتقدير أو بعوض نص على الرجعة ونفقه مسئلة على أنه

إذا نضج على الرجعة مع لفظ الخالعة فإنه يكون ما تاولس معطوقا على ضمير عليه لا لقضائه أن ذلك عند الخلو ولا يصح الآن يحصل على ما إذا تلفظ بلفظ الخلع (قوله لكن الذي الخ) هو المصدق (قوله حيث وقع القبول باللفظ) بأن تلفظ بقوله قبل ذلك وقوله وأمان وقع بغيره أي كان تكلم قبله (قوله كسبها أو تزوجها) وكذا أن بيعت أو زوجت بغيره وسواء في الجميع كان هازلا أو جادا الآن أنكر بعد عقد النكاح أو البيع فلا تطلق عليه وانظر إذا عذر بالعقد وسكت ولم يحضره والظاهر أنه لا يكون طلاقا فان ادعى بعدمها بها أو تزوجها أنه غير عالم بتم أزواجه ولم يقر بنية تكذيبه فالظاهر تصديقه وأذليت هذين المسائل التي لا يعذر فيها بالجهل (قوله وطلاق حكمه) أو فقهه الزوجة أو الخاكم (قوله وعسر نفقة) كلام المواقف والشارح بقصد أن الغائب الذي إذا ما بقي عليه لعدم مال حاضر يفرض لزوجته فيه أنه كذلك (١٦) فلو عسر المصنف بقوله أو عدم نفقة لكان أخضر وأحسن أعلم أن من

وبعد من يدين الغائب وينسب به ذمة الغائب لا يطلق عليه ولا يلزمه أن تتدين أو يكون الدين في ضمان ولو كانت غيبة لا يلزمها أن تنفق على نفسها من مالها ولو أن تطلق عليه كاذر كرهت فاعيد الله (قوله أو أسلام من أحد الزوجين) أي بعد ارتداده وفي الحقيقة الموجب للفسخ انما هو الارتداد ولكن لما لم تظهر غرة الا عند الاسلام نظر اليه الا أنك خبر بان الكلام في طلاق أو فقه الحاكم والطلاق يقع بمجرد الردة فلا يحتاج لإنشائه من حاكم (قوله لان شرط في الرجعة) يدخل في ذلك ما لو قال أنت طالق طلقته لاربعة فيها لأنه ثبت الرجعة بول لفظه فلا يسقط ما وجب بقوله لاربعة فيها ومنه ما لو قال أنت طالق طلقته غلكتك من انفسك فانها رجعة وقيل بانه وقيل ثلاث والاول أرجح ورجح الغائي انها بانه وهو ما عليه مالك وابن القاسم وجهه الله والقول بانه ثلاث ضعيف ومحل

أن وهو لكن التي قاله الشارع هو التي عليه مالك وابن القاسم وهو الظاهر حيث وقع القبول باللفظ وأمان وقع بغيره فشكل بأنه كيف يقع الطلاق بغير لفظ ويجاب بأن ما فهم مقام اللفظ في الدلالة على القبول بمنزلة (ص) كسبها أو تزوجها واختارني المزمع فيهما (ش) هذان باب إضافة المصدر لقوله والمعنى أن الانسان اذا باع زوجته أو زوج زوجته طلق طلقه واحدة وسواء فعل ذلك في جماعة أم لا هازلا أو جادا وبشكل نكالا شديدا ولا يتزوجها ولا غيرها حتى تعرف نوبته وسلاحة مخافة بيعها ثانية قاله في البيع ومنه في تزويجها واختار النجاشي من الخلاف عدم لزوم الطلاق في البيع والتزويج واليه ما بعد ضمير التثنية من قوله واختار عدم لزومه فيها والمذهب القول الاول (ص) وطلاق حكمه بالابلا وعسر نفقة (ش) يعني أن كل طلاق حكم الحاكم وأثبت بإنشائه فانه يكون بائنا الا الطلاق على المولى والعسر بالنفقة فان الطلاق عليها مدعي كباقي في قوله ويتم رجعة ان المحل واللفظ وفي قوله الرجعة ان وجد في العدة يسارا يقوم عليها وقول حكم بإنشائه أي كسبها أو اضرار أو نكاح أو فقه أو أسلام من أحد الزوجين احترازاً عما اذا حكم بفسخها أو لزومه فانه يبق على أسلامه من بائن أو رجعي \* ولما أنهى الكلام على أسباب البينة أخرج منها قوله (لان شرط في الرجعة) أي لان طلاق طلاق رجعي وشرط في الرجعة (بلا عوض) ولا غير من أسباب البينة السابقة فلا يعتبر بشرطه وهو رجعي وشرط مبنى للجهول ليشمل شرطه وشرطها (ص) أو طلق وأعطى (ش) يعني أن الزوج اذا طلق زوجته وأعطاه مائة مثلاً فانه يكون الطلاق رجعي (ص) أو صالح وأعطى (ش) صورتها لها عشرة مثلاً أخذت منه خمسة ووتركت خمسة فانه رجعي ثم طلقها فانه والحالة هذه يقع الطلاق رجعي لان ما تركه من دينها لا في مقابلة العصمة وما أخذته فهو صلح عن بعض دينها وقيل بائن وصححه غير واحد نظر الى أن المتروك في مقابلة العصمة وفوقه ان المواز في كل من مسألة طلق وأعطى وصالح وأعطى فقال ان أعطى على وجه الخلع وقصد المتاركة أو جرى بينهما ما ينقض ذلك فبانه وان لم يجر ذلك بينه من رجعية وتاول ابن الكاتب ما في المدونة عليه وإلى هذا أشار بقوله (ص) وهل مطلقاً أو لا لأن يقصد الخلع أو لا بل

ذلك ما قبل طلاق غلكتك بنفسك والانه ثلاث بانفاق لوزاد على غلكتك الخ ولا رجعة عليك فهو بائن كالأبصار (ش) ذكره بعض شيوخنا (قوله ولا غير من أسباب البينة) أي كلفظ الخلع والارهاق أو لافته أو نحو ذلك (قوله وتركت خمسة فبه) أي فقول المصنف وأعطى أي وأعطى ما وقع الصلح وهو الخامسة فنقول بالمصنف في باب الصلح وعلى بعضه بانه وقيل بائن وهو ظاهر كإقاده المحققين وأما قوله لا في مقابلة العصمة ولا يسلم فعل هذا يكون التاويلان ضعيفان مع أن الراسخ ان رجعي مطلقا كما تقدم فلا يظهر هذا الحل وفي عب أن المعنى أو صالح وزوجه على ما عليه سواء كان مقرا أو مستكرا أو أعطاه شاة آخر من ماله وهذا الكلام يحتاج لتأمل فلا حاجة للاطلاع ذكره ولما كان كلام آخر خرجت قال ليس المراد أن لها ما عليها فصالحها على إسقاط بعضه لان الذي صالحها في تغلر العصمة فهو بائن وانما المراد أنه وقع بينه وبينها صلح على وجه ما كالمالك كان عليها أو كان لها عليه مقصدا اه وانظر الاول من كلامه لا يظهر والثاني في ريب (قوله وفوق) أي فصل (قوله على وجه الخلع) الاضافة لبيان وقوله وقصد المتاركة عطف تفسير

أي ترى كما افلاراجعها وقوله ويرى بينهما أي لفظ يقتضي ذلك (قوة وهل الطلاق فيها) أي في المستثنى ويرجع بعضهم جوعه  
لثلاثة فقط على ما هو الرضى عند كثير من الأشاوخ وأما راجع من التأويلين أمر حتى طلقا قوله معنى الخلع) أي معنى هو الخلع ومعنى  
لفظ الخلع وقوله أو المتاركة كذا في بعض النسخ وأو بمعنى الواو والعطف نفسه وقوله والقصد إليه أي والقصد إليه فالواو بمعنى أو  
والمعنى أو حصل القصد إليه (قوله الآن بقصد معنى الخلع) فيه ما تقدم ناظر لقوله والقصد إليه في العبارة تحذف والتقدير يرى  
ويعرى بينهما معنى الخلع والمتاركة وقوله بالغرض أي بقصده الدافع عن نفسه سواء الخصومات أي الخصومات السبعة وذلك لأنه إذا كان  
لأرجحة لأني خصوم من جهة نفقة ولأمن جهته رجعة (قوة إرادته بلفظ الطلاق) أي بحيث يكون لفظ الطلاق مستعملا في ذلك  
المعنى وقوله بل معنا أن يجري بينهما كره أي أو بقصد معنى الخلع فطابق هذه العبارة العبارة الأولى لأن الثاني يشير بأن الطلاق البائن  
كما يؤخذ مما تقدم إنما يكون بلفظ الخلع أو الإبراء أو القصد أو الطلاق أو أن يجمع العرائض ثم لا بد أن تقول قد علمنا أن الراجح أنه رجعي  
مطلقا وقد علمت قوله أو يرى بينهما معنى الخلع ولا يخفى أنه يصدق عاذا لفظ (١٧) الزوج بلفظ الخلع مع أنه متى قال خالعتك أو فاديتك

أو نحو ذلك يكون لنا فيجاب بأن  
يخرج من ذلك ما إذا تلفظ الزوج  
بخالعتك الخ (قوله وهو المستزم  
للعوض الخ) الأولى أن يقتصر على  
الأول وهو الملتزم للعوض كما يفيد  
شرح شرب ثم لا يخفى أن المعنى حينئذ  
أن المرأة طالبة أي طالبة قبول  
الزوج منها ذلك أو لرد الفاتحة لرد  
والقبول وهي الرشد لأن الملتزم  
لا بد أن يكون رشدا وقوله القابل  
أي الصالح للالتزام (قوله لأن  
الزوج لا يوجب العوض) قد علمت  
أن المعنى صحيح من العبارة الأولى  
وخلاصة أن هذا الحديث ينهك على  
عدم التقدير فإذا قدر صدور الطلاق  
صحيح الضمير للعوض (قوله لما  
فيه من المال) هذا التوهم لا يأتي  
الأول كما يدفع المال مع أنه إنما  
كان بأخذ المال (قوله ولو سفيها)  
وكل له خلع المثل أن خلع بدونه فله  
المشني ولا يبرأ الخلع بتسليم المال

(ش) أي وهل الطلاق فيها رجعي سواء جرى بينهما معنى الخلع أو المتاركة والقصد إليه  
أم لا أو يرى رجعية فيها الآن بقصد معنى الخلع بالغرض عن نفسه سواء الخصومات وبعبارة  
ليس معنى قصد الخلع إرادته بلفظ الطلاق بل معناه أن يجري بينهما كره ما ذكرنا لوقوعه ما بقصد  
لم يكن نزاع أنه بائن كما لا يخفى • ولما انتهى الكلام على القابل وهو الملتزم للعوض والعوض  
شرح عن شكك على الموجب بقوله (ص) وهو جبهز وج مكلف (ش) أي وهو جبهز والعوض على  
ملتزمه من زوجة أو غيرها وج مكلف أي صدور الطلاق من زوج ولو سكران أو نائب  
فلا يوجب العوض بطلاق صبي ولا عجنون وبعبارة وهو جبهز أي طلاق الخلع أي موقفه  
لا العوض لأن الزوج لا يوجب العوض وإنما وجبه ملتزمه زوجة أو غيرها وأعمال يستغن  
عن هذا بقوله فيما يأتي وإنما يصح طلاق المسلم المكلف لا يبرأ عنه عاينوه هم أنه لا بد أن يكون  
الموقع هنا رشدا من المال ولم يهل كلام المؤلف الرشد والسفيه وهو الذي  
اقتصر عليه المتعطي وغيره واستظهره المؤلف بالغرض بقوله (ولو سفيها) لأنه إذا كان  
له أن يطلق بغير عوض فيه أولى (ص) أو أولى صغيرا أو أسيذا أو غيرها (ش) أي كما وجبه  
طلاق زوج مكلف وجبه أيضا على صغيرا أي صدور طلاق منه كان الولي أبا أو سيذا أو وصيا  
أو سلطانا أو مقام سلطانا على وجه التفرق الجنب ويزم الصغير طلاقه بآئنة فقهه أو غيرها  
بالنصب عطف على ما بالواقع حالا ومثله الصغير المجنون فالتنظر أولى له وإنما عين الولي بقوله أبا  
الجمع أنه معلوم أنه الأب والوصي والسيد ومقدم القاضى والحاكم ثلاثتهم أنه المجرى كأم  
في خلع الجبر (ص) لأب سفيه وسيد بالغ (ش) المشهور أن الطلاق بيد السفيه لا بيد وليه  
فذلك لا يجوز زواله أن يخالعه عنه سواء كان الولي أبا أو غيره وكذلك سيد العبد البالغ لا يجوز  
له أن يطلق عنه لأن الطلاق بيد العبد لا بيد سيده على المشهور وقوله بالغ لبيان الواقع إذ غير  
البالغ لا يتصف بالسفيه كالرقيق لأن الخلع عليه ما لصغر والرق فقهه بالغ واجمع للسنتين

(٣ - خ) رابع) لسفيه بل زوله كما في الخطاب عن التوضيح ولكن قال ابن عرفة ظاهر كلام المؤلفين كان فتون والمتطهر براءة  
الخلع بدفع الخلع لسفيه دون وليه ولكن كلامهم في آخر بقيد أن القبض للولي لقول المصنف لا كرههم لعينه وقد ذكرنا الخطاب  
عن التوضيح مما فيه وإذا خصصنا ما خلع السفيه فلا بد من تسليم المال إليه بل إلى وليه ونحوه للشرح وإنما بالغ على السفيه راد على ابن  
عبد السلام فإن كلامه يقتضي عدم صحته (قوة أو سلطان الخ) يدخل تحته القاضى ومقدمه (قوله على وجه الخطر في الجنب) أي لا يجوز  
لهم الطلاق عليه بغير عوض عند مالك وإن القاسم (قوله فالتنظر أولى) ووليها ما حلها كم أو من يقيمها من بعد بلوغه ورشده وأما  
الأب إذا جن قبل بلوغه أو بعده وقبل رشده وأصل (قوله لأب سفيه وسيد بالغ) فلا يجوز زواله الخلع عنهم ما قبل أن يبرأ منهم فاضوليان  
ولو سحرهما على النكاح (قوله المشهور أن الطلاق بيد السفيه) وقوله بعد لأن الطلاق بيد العبد ظاهر أن خلافه جارو ولا يكون بغير عوض  
ويؤيده ما تقدم من حيث قال بعض الشيوخ أن رأى الولي المجرى حسن النظر أن يطلق عليهم غير عثمى بأخذها جاز (قوله كالحرق)  
أي لأنه لا يتصف بسفيه خلاصة أن السفيه هو الحر البالغ الذي يضع ماله في الشهوات والذلات ولو سباحة (قوله لأن الخلع عليه ما لصغر  
والرق) أي لا لسفيه والأحسن أنه لا حاجة لتقييد السفيه بكونه بالغاً لأنه لا يكون إلا بالغاً (قوله راجع السنتين) لا يخفى أن إضافة تسب

لبالغ منع رجوعه لهما إلا أن يريد أنهن من باب الحذف من الأول لحالة الثاني (قوله ونفذ خلع المريض) مخوفاً أم لا (قوله أو قطع) أي خيف منه الموت حاصل ما في القسام أن (١٨) ذلك نافذ جازقياً إذا كان الموضع خفيفاً أو إذا لم يكن خفيفاً فنافذ ولم يكن جازراً إلا أن فيه إخراج وارث ولو

(ص) ونفذ خلع المريض (ش) يعني أن المريض مرض مخفواً ومن في حكمه من المحبوس والمحبوس من المحبوس لقتل أو قطع لا يجوز له أن يخلع زوجته وأما غير المخوف وارث فإن فعله نافذ ينفذ بغيره عليه الطلاق (ص) وورثته دونها (ش) يعني أن الشخص إذا طلق في مرضه المخوف ثم مات فيه فإن الرجل لا يرثها ولو طلقها مريضاً لأنه النكاح سقط ما كان ينفذ ولو مات الرجل فإن المراتبة لأنه فارق طلاقها حينئذ من الأرض كانت معدة ولا بها لم لا تنقض عدتها وتزوجت أم لا وأما غير الميراث من الأحكام حكمها فيه كغيرها من عدتها المدخول بها وعدمها في غيرها وتنصف السداد عليه ولا تنصير الوصية لها وإن قتلته خطأ ورثت من المال دون الدية وإن قتلته عمد أعدوا الأثر من مال ولادة (ص) كثيرة وعمل كنفه (ش) التشبيه بارتها منه ودونه والمعنى أن الزوج إذا خبر زوجته أو ملكها أمر نفسه في مرضه المخوف أو في حصته فاختارت نفسها في المرض فإنها تزده أدامات من مرضه من ذلك طلق مرضه أو قصر ولا يرثها ما ماتت في مرضه والموضع أنهما وقعت طلاقاً بالتأني في القصر والتبليك في مرضه لا رجوعاً ولا يفرها تزده في قوله فيه متعلق بمعدود لا بتبعية وعمل كذا أي أو وقعت فيه كان التبليك في المرض أو في العصة (ص) ومولى منها (ش) يعني أن الإنسان إذا ألقى في مرضه أو في حصته من زوجته وانقضت أجل الإبادة في المرض المخوف ولم يأت بالقيصة ولا وعد بها فطلق عليه في المرض ولم يحجم وانقضت العدة في حال حياته ثم مات من ذلك المرض فإنها تزده ولا يرثها أدامات هي في ذلك المرض (ص) وملاعة (ش) يعني أن الإنسان إذا لعن زوجته في مرضه المخوف فإنها تزده ولا يرثها لأن فرقة اللعان تقوم مقام الطلاق لأنه طلاق جامع سببه ؟ وأما غلظنا وانقضت عدتها في حال الحياة لأن طلاق الإبادة رجعي وكلام المؤلف في البائن وبعبارة وأشار بقوله وملاعة أنه إلى الفرق بين الطلاق والفسخ ولو ارتد المريض لم تزده زوجته ولا غيرها فإن قبل إذا وجب الميراث في اللعان مع كونه فسخاً في الرد وأولى لأنها طلاق والفسخ أقوى منه في محل العصة فالحجاب أن اللعان خاص بالمرأة فمقتضى الخلاف أن اللعان يقع سائر الورقة (ص) أو أحنثته فيه (ش) المشهور أن الرجل إذا طلق زوجته في مرضه أو في حصته أو في مرضه ان دخلت دار فلان متلافات طالق قد دخلت في المرض فله يلزمه الطلاق وتزده وان ماتت هي في ذلك المرض لم يرثها فقوله فيه أي أو وقعت الحنف عليه سواء كان التعلق فيه أو في العصة أو أولى لأحسنه غيرها (ص) أو أسلت أو عتقت (ش) صورتهما زوج بكناية أو بألفاظه ثم أنه مرض فطلق زوجته المذكورين ولو قولوا بآثار عتقت الزوجة أو عتقت الأمه في مرضه الذي مات فيه فإن هذه الكناية التي أسلت والأمه التي عتقت تزده لانهما عليه من منعهما من لما خشي الإسلام أو العتق سواء أسلت أو عتقت في العدة أو بعدها (ص) أو تزده زوجته وورثت أزواجاً وان في عتقه (ش) مذهب المدونة أن الرجل إذا طلق زوجته في مرضه وطال مرضه وانقضت عدتها لم يورث زوجته غير أن أربها لا يقطع منه بل يورث زوجته وأيا وطلقة كل منهم في مرضه المخوف وطال مرضهم ثم ما أو أمانتهم ثمهم كلهم ولو كانت في عتقه رجل آخر غير المريض (ص) أو أمانت يقطع بعصمة (ش) أي وأما يقطع أرب الزوجة التي طلقها في مرضه المخوف يحصل بعصمة بيته ويعلم ذلك من أهل المعرفة بذلك (ص) ولو صح ثم مرض فطلقها

لما كان فيه إخراج وارث ولو أنكرت أو أمانة وأما غير المخوف فجاز ولو رجعه مسلمة مع التقوى بقي أن ظاهره أن مجرد الحبس في القلع موجب لبيع النكاح وليس كذلك بل لا بد من التقرب كما يفيد الشارح فيما يأتي (قوله إذا طلق في مرضه المخوف) ثم مات لأن كان غير مخوف كسما لمات منه ولو كان حين الطلاق غير مخوف ثم صار مخفواً قبل الموت (قوله لا فرقة اللعان) تقوم مقام الطلاق أي تقوم مقام فرقة الطلاق (قوله لأنه طلاق) أي كطلاق (قوله لم تزده زوجته ولا غيرها) قال القمي ولو عاد الإسلام ثم مات بغير ذلك ورثته ورثته دون زوجته على مذهب ابن القاسم لأن الرد طلاق بائن فالإسلام ليس مما جعقوت عنه عيباً شوب وعبد الملك لا يماير بان عودها إليه على الأصل من غير طلاق قال الخطيب وما قاله الشافعي غير ظاهر وإذا قال ابن عرفة بعد ذكر كلامه قلت لا يظهر أن تزده زوجته على قبول ابن القاسم أيضاً إذا عاد للإسلام لا اختصاص المحرم منها حينئذ بخلاف غيرها فالحاصل حرمانها بالموت في زمانها فقط فصار إتمامها كالإتمام بالطلاق في المرض وأما المطلقة في المرض لم يورثها وأما المطلقة لتشور في أربها قولاً لا يظهره أن الطلاق يورثها ومما حكمها ما مر سواء كان الجنون ومما مر منها أو مته اطرق عجب (قوله المشهور

(قوله لم يرث الا في عدة الطلاق الاول) لو قال في العدة كان أولى اذ لا عدة لها طلاق الثاني والجواب ان المعنى لا يرث في عدة الثاني لانه لا عدة له والسالبة تصدق بنفي الموضوع وذلك لا يحصل في قوة عدة الثاني لا يرث فيها (قوله أو شهدت عليه بينة) أي وهو منكر اعلم ان من شهد عليه في مرضه بالطلاق وهو منكر له فانه تعدد عدة طلاق وهل تعدد من يوم الحكم بالتهادة أو من يوم قالت البينة أو مطلق فيه خلاف ذلك كما بن عروة والثاني هو المعتبر (قوله ولو تزوجت غيره) أي بان انقضت العدة المستأنفة وتزوجت غيره وقوله وتبتدى العدة من يوم الاقرار والارث ثابت لها ولو انقضت كما بينا (١٩) (قوله الا أن تشهد بدينه) هذا استثناء منقطع مما تقدم اقرار بدون بينة أو

لم يرث الا في عدة الطلاق الاول (ش) موضوع المسئلة أنه أطلقها في مرضه طلاق رجعية ثم صرح منه صحة بينة ولم يرجعها ثم مرض ثانياً باردها طلاقاً رجعياً أو بانثامات من ذلك المرض فانها لا يرثه الا ان بقي من عدة الطلاق الاول بقية لان الفرض ان الطلاق رجعي ومات في العدة فقرته فان لم يبق من عدة الطلاق الاول بقية فانها لا يرثه بالطلاق في المرض الثاني لانه طلاق مردف على الاول وقد زالت تهمة في الصحة ودليل كون الطلاق الاول رجعياً قوله فطلقها اذ لو كان بانثاماً يردف عليه طلاق المرض الثاني وهذا ما لم يكن يرجعها بعد صحته ثم مرض فطلقها رجعياً وبانثامته ان مات من مرضه الثاني وعلم كونه مرضاً من قوله صرح (ص) والاقرار به فيه كاشفاته والعدة من الاقرار (ش) يعني ان الشخص المرض اذا أقر أو شهدت عليه بينة بايقاع الطلاق في زمن سابق على مرضه بحيث تنقضي العدة أو يعرضها فيه فان ذلك بمنزلة انشاء الزوج الطلاق في المرض ولا عبرة بأسناده لا زمن السابق بالاقرار أو البينة ولو أرخت فقرته ان مات من ذلك المرض ولو تزوجت غيره وتبتدى العدة من يوم الاقرار أو الشهادة ولا يصح في انقضاء ثبوتها أو بعضها لانها حقه ولم يرثها وانقضت على دعواه الا أن تشهد بدينه فيعمل على ما أرخته البينة في العدة وفي الارث ولا ينافي هذا قوله في العدة وورثته فيما أي في هذه العدة المستأنفة خاصة لان انقضت لان المقرضا مريض وهناك صريح (ص) ولو شهد بعدموته بطلاقه (ش) يعني ان الشهود اذا شهدوا بعد موت شخص على طلاقه لم يرثه مطلقاً بانثاماً أو رجعياً وانقضت العدة على حسب تاريخهم فان الزوجية ثمرة ابدأ كما قلنا بقوله (فك الطلاق في المرض) لما لم يكن تعدد عدة وفاة الموضوع أن الشهود غدروا بغيرهم اذ لو كانوا حاضرين بطلت شهادتهم بسكوهم ولو سكنت هي المنة وشهدت البينة بعدموته باطلاقها لم يرثها وانظر الفرق بين موته وموتها في الشرح الكبير (ص) وان أشهد به في سفر ثم قدم ووطئ وأنكر الشهادة فترق ولا حد (ش) أي بان أشهد الزوج بالطلاق الثلاث أو ودونه أي بانثامه أو بالاقرار به في سفر ثم قدم ووطئ وأنكر الشهادة فترق الحاكم بينهم ما لا يميزه مدعى المشهور لانها على حكم الزوجية حتى يحكم بالفرق اذ بدليل ان العدة من يوم الحكم بالفرق ولا نه كالفرق بالزنا الرابع عنه (ص) ولو بانثاماً ثم تزوجها قبل صحته فكذلك الزوج في المرض (ش) يعني ان المبرص انطلق بزوجته طلاقاً بانثاماً تزوجها في ذلك المرض فحكمه حينئذ حكم من تزوج أجنبية في المرض فيكون قاسداً وفساد لعقد لانه من ادخال وارث فيفسخ قبل البناء بعدموتها الاقل من السمي وصداق المثل من الثلث ويجعل الفسخ الآن يصح المرض كما مر فالتشبيه لا فائدة للفسخ ولو بعد

كما تقدم اقرار بدون بينة أو انكاره وقامت عليه البينة وأما هذه فهي اقرار وأما على ذلك بينة أي أقر بأنه مطلقها من شخصنة وأما على ذلك بينة فيعمل بذلك وان انقضت العدة ولا يرثه ان مات من مرضه بذلك حيث انقضت العدة من يوم الطلاق لوجود البينة (قوله ولا ينافي هذا قوله في العدة) حاصل ما قلنا العدة أنه أقر في صحته بأنه مطلقها ولم تقم بينة تشهد بيوم الطلاق فتستأنف العدة فلما لم يرث الا اذا مات والعدة المستأنفة باقية فاذا انقضت ومات فلا يرث فلما سار به قوله فترثه ان مات من ذلك المرض وتزوجت غيره وتبتدى العدة من يوم الاقرار (قوله لكن تعدد عدة وفاة) أي بخلاف الطلاق في المرض فتعد عدة طلاق وقوله فكذلك الطلاق في المرض ولو كان الطلاق بانثاماً لاحتمال طعنه في شهادتهم لو كان حيا ومهد أيضاً بوجه اقرارها مع شهادة البينة نافية عنه في صحته حيث أسندته لخصته والحاصل أن الثالثة مقيدة بأن تبقى لونه وأما ما انفصل قبل موته وعلم ذلك ثم تزوجته (قوله لم يرثها) أي ان كانت العدة انقضت (قوله

وانظر الفرق الخ) الفرق ان الشهادة يجب الاعذار فيها للشهود وعلى وقد مات ذلك لموته فوجب ان يرثه لاحتمال ابدائه مطعناً فيها لو كان حياً واذا كانت هي المنة فقد أعذر الـب فيها فلم يسدقها مطعناً فوجب ان لا يرثها (قوله وان أشهد الزوج) أي يباح الطلاق وهو بانثاماً ورجعي وانقضت العدة وأما لو كان رجعياً لم تنقض المدتواهي انتهى معنى هذا الوطء الرجعية فانه يصح ارجعها عنه (قوله لانها على حكم الزوجية) وقيل لانها جوزع على التسليان (قوله ولا نه كالفرق بالزنا الرابع عنه) فاشهاد بالطلاق بمنزلة الاقرار بالزنا وانكساره الشهادة بمنزلة الرجعة ولا يخفى بعد ذلك ان الأخير بان هذا لا يظهر في الشهادة على الانشاء (قوله قبل صحته) صادق بأن يتزوج في أول مرضه وبأن يتزوجها في آخر مرضه (قوله فحكمه حينئذ حكم من تزوج أجنبية) أي غلبت عليه تشبيه الشيء بنفسه

(قوله ولم يجز خلع المريض) مرضا خوفاً أي يحرم عليها وكذا عليه أيضاً للمعنيين لها على ما قصدت واستعمله هنا في إبانة العصمة وقوله وهل يرد الظاهر كما قال بعض أن هذا الراد بطلان أي ما خلع بمعنى المال المخالعة به والحاصل إن الخلع للمعنيين (قوله أو أجاز ولا رنة الخ) قال بعض الشيوخ وهذا هو الذي ينبغي التعويل عليه (قوله واستفيد علمي عن المدونة أنهم لا يتوارثان على كلا القولين) إنما الذي مر على القول الثاني لا الأول لأن الأول ما فيه التصريح بالإعدم كونه لا يرثه وبجواب أن عدم إرثها منه يعلم من كونها طالبة لقرار لا نهائيا عنه (قوله فيوقف جميع ما خالعه) أي لا قدر الأرض خاصة وإن احتاجت للانفاق منه أخذته وإن تلف فهو منه إن كان معينا وما ذكر من وقف جمع ما خالعه عليه نحوها في الحسن والخطاب وهو الصواب كما أفاده محشي نت وقال نت ومن تبعه بوقف قدر إرثه مما خالعه به من نصف (٢٠) ورابع وهو خلاف الصواب ومعنى إبقائه أنه يتزوج عنها أو يوقف تحت يد أمين

البناء وما مع من الصدوق وأما الميراث فله ثابت لها على كل حال بالنكاح الأول فإن قيل عليه فتح نكاح المريض وهي ادخال وارث متنفسة هنا ثبتت الأرض لها على كل حال فالجواب أن الأرض التي هو ثابت لها تنقطع العصمة اليه فإذا حصلت العصمة إنما يكون بالتزوج المذكور وحديثه فقد وجد موجب فسخ هذا النكاح (ص) ولم يجز خلع المريض وهل يرد أو أجاز ولا رنة يوم موتها أو يوقف عليه أو يبلان (ش) أعلم أن مالك قال في المدونة ومن اختلعت في مرضها وهو جميع بجميع ما لها لم يجز ولا يرثها وقال ابن القاسم فيها وأنا أرى أنها إذا اختلعت منه بأكثر من عمراته منها فله قدر ميراثه ويرثها دائر وإن اختلعت منه بقدر ميراثه فأقل فذلك حازر ولا يتوارثان واختلعت هل قوله ما خالعه والد له ذهب ابن الماز وأبو نعيم وعليه فقوله مالك لم يجز أي بطل جميعه وبرد ما خالعه به لها أو يورثها أو وفاق وهو ما ذهب إليه عياض والأكثر وعليه فقوله مالك لم يجز أي لم يجز التقدير الزائد من المخالعة على إرثها أي بطل القدر أجاز ولا رنة مما خالعه به وقد أشار المؤلف إلى تأويل الوفاق بقوله أو أجاز ولا رنة واستفيد علمي عن المدونة أنهم لا يتوارثان على كلا القولين فتقوله أو أجاز ولا رنة أي لم يجز خلع مالك بقدر ميراثه فأقل فهو تعتبر بجواز خلع الخلع به لا رنة وعدم بجواز رنة يوم موتها أو يوم خلع بوقف جميع ما خالعه به إلى موتها بالنظر هل هو قدر إرثه أو أقل أي لم يجز خلع فيأخذه وما زاد فدره (ص) وإن نقص وكيله عن مسماه لم يلزم (ش) يعني إذا قال الزوج لو كيله خلع في زوجتي بعشرة مثلاً فما بها خمسة فإن الخلع لا يلزم ولا يقع الطلاق لأن الوكيل معزول عن ذلك الآن بقوله الوكيل أو أزوج فليس يلزم إذا أطلق أو كيله في المخالعة في زوجته أو أطلق زوجته في المخالعة عن نفسها فنقص الوكيل أو الزوجة عن خلع المثل فإن الزوج يحلف حينئذ ما أتى من ادخال المثل ولا يلزم الخلع ولا يقع الطلاق إلا أن تنه الزوجة أو الوكيل خلع المثل فيلزمه الطلاق حينئذ ويجعل العين حيث لم يكن مستقبلاً لا قبل قوله بلايين ومثل كلام المؤلف إذا قال أن أعطيني ما خالعه به أو دعوتني إلى الصلح معسراً أو ما قال لها إن دعوتني إلى صلح بالتكفير فيلزمه ما أتته به

على ما خالعه في الجواهر وهو ظاهر المتن والذي في المدونة أنه ينبغي بيده لا يلزم منها فتصرف فيه يسع وشراء وثيقة بالمعروف وإن كانت معينا تلف ضمنه لأنه معين رضى والمعمد كلام المدونة في فصل قول المصنف ووقف على الزوج لا يمكن منه ووقف عن أخذه إلى الموت (قوله لما موتها) قال في معين الحكام وإن قلنا يوم الموت ووقف فإن صحت أخذه وأما مات كان ذلك من الذي كان يسدها ومما حدث لها من مال وقبض عليه وما لم يعلم ما لم يجز ذلك المسمى فلا يرثه عليه لا ترضى به والحاصل أنها انصت نقذاً خلع على كل حال سواء قلنا باعتبار يوم الخلع أو يوم الموت بقدر الميراث أو أكثر على قول ابن القاسم تقدم أن أكثر على أنه تقسيم لقوله مالك فعلى المؤلف المؤاخذه في عدم الاقتصا عليه وتقدمه تأويل الأقل ما نوقله مالك مخالفت لأن القاسم وأنه يبطل على كل حال وإن كان أقل من الميراث وإن صحت

قال ابن رشد وجهه أن ما خالعه به إذا كان يأخذ الزوج من رأس ما لها عانت أو مات وهو جوارب فوجب أن يبطل وإن كان أقل من ميراثه (قوله وإن نقص) ظاهره ولو قل نقص الزوج باع وقد كرفي أو كلفه أنه لا يفتقر النقص في البيع حيث قال أبو يعيبه فأقل (قوله حيث لم يكن مستقبلاً) بأن دفعته اليه للقتاض (قوله ومثل كلام المؤلف) أي في الصورة الثانية (قوله إذا قال أن أعطيني ما خالعه به الخ) أي لا يصح حمله على واحتمل للصورتين أما الأولى فإنه بمنزلة قوله أن أعطيني خلع المثل فليس من الإطلاق فإن أعطته أقل من لم يلزمه طلاق ولا يمين عليه وأما الثانية فلأن الحكم فيها أنه إن أعطته قدراً ولو خلع المثل وقال ما ردت إلا نصف ما أتت أو ما زاد عليه فإنه يحلف ولا يلزمه طلاق ولا يصح حمله على ما إذا قال أن دعوتني إلى صلح فلم أجبك أنت طلق فإنه يلزمه الطلاق لمادفعته من قليل أو كبير ولا عبرة بما يقول ولو حلف عليه وحيث خذت من حله على ما إذا قال لها ما خالعتني على مال كما يشهد كلام المؤلف

(قوله وان زادوا كيلها الخ) ظاهر صوابه استدلال الكيل بالاختلاع الى نفسه والبالا الى نفسه ولا الهوا هو خلاف القول في قبيلها اذا  
استند الاختلاع اليها بقوله خالف فلانة على مائة دينار منها والى نفسه ولا الهوا هو خلاف القول في قبيلها اذا  
نفسه كقوله خالفها على مائة دينار منى عصبها بكذا فله بالزمه المعنى أى ما حمله الزوج فله صاحب الجواهر  
والبيان وظاهر كلامهما ان هذا خارجهما اذا سمت فهو عيانا انطلقت (قوله ويرد المال الخ) وكذا سقط عنها ما التزمه من رضاع ولده  
أو نفقة جل أو اسقاط حضنتها (قوله ويحل الخ) محله بعد قوله وان شاء فارقها أى وان شاء فارقها ويحل لها أخذ منها (قوله ولا  
يحل له ما أخذ منها) عند المصاررة (قوله الا أن تشتمه أو تخالف أمره) استثنائه منقطع تأمل (قوله بينهما مع شاهد الخ) أى اذا كانت  
الشهادة على القطع وأما على السماع فليس قولنا وقتصير ابن عبد (٣١) السلام على أنه يرد المال بشهادة واحد على

السماع مع البين وظاهر ما يأتي  
في الشهادات أن يرد المال بشهادة  
أمر اثنين على السماع ضيق (قوله  
وقد كره ز) ونفسه الاستعلاء  
هنا على خلاف حقيقة المذ كورة  
في باب الصلح ونفسه الاستعلاء هو  
إدعاء الشهادة وذلك كان نقول  
المراعاة مع مثلان في بيعة على  
شره في وانما أراد أن يأخذه  
وأقرت بعدم الضرر فأنما أسقطت  
هذه البيعة فلها أن تقبها التقيم بيعة  
الضرر ولا يقال إنها مكذبة لها  
انتهى (قلت) وأسقط من تصوير  
المسئلة شياء بعد قوله وأقرت بعدم  
الضرر وهو أن أسقطت بيعة  
الضرر فليست ملتزمة لذلك وقوله  
فإذا أسقطت هذه البيعة أى بيعة  
الاستعلاء وإذا كان لا يضرها  
اسقاط بيعة الاستعلاء فلا يضرها  
اسقاط بيعة الضرر لكن بقدر  
فما كره ز ان قوله على الأصح  
أشار به لرجوع ابن رشد وهو أنما  
وقع في اسقاط بيعة الضرر لا يقال  
ما ذكره ز لا يقيد ان اسقاط بيعة  
الضرر ولا يضر لانه لا يستفاد من

ولو تأقها (ص) وان زادوا كيلها فعمله الزيادة (ش) يعني ان الزوج قد ألت لوكيلها خالف على  
زوجي بعشر مثلاً فزاد على ما مئت لها أو عن خلع المثل ان أطلق فان الخلع يلزم ويقع  
الطلاق على الزوج ويلزم الزوجة ما سمت لوكيل فقط والزائد على ما سمت وأعلى خلع المثل على  
وكيلها (ص) ويرد المال لشهادة السماع على الضرر (ش) يعني ان المرأة ادعت بعد الخلع  
انها ما خالفت الا عن ضرر ورواها في بيعة سماع على ذلك فان الزوج حرر ما خالها به وبات  
منه ولا يشترط في هذه البيعة السماع مع الثقات وغيرهم بل لو ذكرتها سمعت من لا تقبل  
شهادته كالخدم ونحوهم على عمل شهادتهم أو في الضرر ولعهد أى الضرر الذي لوكيلها النطق  
به فليس من الضرر تأديبها على ترك الصلاة والنسل من الخيانة فان شاء أمسكها أو أذهب ويحل  
له ما أخذ منها وان شاء فارقها ولا يحل له مضاررتها اذا علم منها زنا حتى تقتدى برواه ابن القاسم  
عن مالك ولا يحل له ما أخذ منها الا أن تشتمه أو تخالف أمره (ص) وبينهما مع شاهد هذا و  
أمر اثنين (ش) يعني وكذلك في الزوج المال الخلع ما اذا قامت على الضرر شاهدات شهد لها  
على الزوج بأن يضرها حاشيت خلقت معها ومثل الشاهد المرأتان (ص) ولا يضرها اسقاط البيعة  
المستعينة على الأصح (ش) المراد بيعة الاستعلاء البيعة التي استعنتها بالضرر رأى أشهدتها  
بالضرر يعني ان الزوج اذا أشهد على زوجته أنها خالفت لاعتن ضرر وانما أسقطت البيعة  
الشاهدة لها بالضرر فانه لا يلزمها ذلك الشاهد والاسقاط وتقوم بينها فأطلق المؤلف  
الاستعلاء هنا على خلاف حقيقة المذ كورة في باب الصلح ولو قال ولا يضرها اسقاط بيعة  
الضرر لكان أظهر وبفهمه أنه لا يضرها اسقاط البيعة المستعينة على المذ كورة في باب  
الصلح وقد كره ز هنا وحل كلام المؤلف عليه فاقترن في الشرح الكبير مع ما يرد عليه  
(ص) بكونها بائناً لارجعية (ش) قد علمت ان العوض الذي تدفعه المرأة في الخلع  
انما هو عوض عن انحلال العصة فإذا ثبت بعد الطلع انها كانت مطلقة قبل الخلع لم يلزمها  
بائناً فانها ترجع فبعد دفعه اليه لان الخلع لم يصادف بحال اختلاف ما لو كانت مطلقة طلاقاً  
رجعها والعدة لم تنقض فانها ترجع في العوض لان الخلع صادف بحال ذلك الزوج حصتها  
ولو حق طلاقها لان الرجعة مذكورة (ص) وألكنه يفسح بلا طلاق (ش) يعني ان المرأة  
التي يفسح نكاحها بلا طلاق بأن كان جمعاً على فساده كخاتمة أو المحرم اذا خالها زوجها

النس على أن اسقاط بيعة الاستعلاء لا يضر ان اسقاط بيعة الضرر لا يضر وذلك لانه ربما يقال ان بيعة الضرر سقط اذا أسقطت لان لها  
في التخلص عن اسقاطها مستدوحة وهي استعلاء لانها ليست ملتزمة لاسقاطها أو بايئة الاستعلاء فليس لها في التخلص عن اسقاطها  
مستدوحة فلان سقط اسقاطها لا يقول كماله مستدوحة في التخلص عن اسقاط بيعة الضرر بما ذكره لهما مستدوحة أيضاً في التخلص عن  
اسقاط بيعة الاستعلاء بالاستعلاء في الاستعلاء مستدوحة هذا وبفهمهم كلامهم هنا أنهم لو أسقطت كل بيعة شهد لها بما ياتي في ما أقرب به  
من الطوع وعدم الضرر ان ذلك لا يلزمها قال القاتني قوله المستعينة هو في النسخ مرسوم باليوافقة قاعدة الخط ان الالف اذا تجاوزت  
ثلاثة أحرف ولم يكن قبلها غير مستعينة بمطلقة سواء كانت عن واو أو عن الف وهو انما هو الراجح من أقوال ثلاثة هنا كذلك فترسم بالياء  
وتقرأ بالالف وقرآنه بالياء على فاحش يقرؤه الجاهل بعلم النطق والرسم (قوله ان كان محط عليه) ولو ما

المتعلق فيه فلا يراد الخلع فيه لكونه بطلاق وأما خلع الملكة فخاص ويكوت منها رد المأجور لها ولا تعذر بجهل (قوله وألعب خياره) مثله ما إذا كان بمأتمه (قوله على الشهر الخ) أي ترجع عليه على الشهر ومقابلته قال ابن الموزان لا ترجع وهو ما أشار إليه سابقا بقوة وطلقتها أمات الخ (قوله غرمعول عليه) أي أو بطل على عيب خيار بالزوجة فقط أو بطل على طلاق ليس بخلع والمعارضة مع قوة طلقه لأنه شامل الخلع وغيره فإذا جاز على غير الخلع لا معارضة (قوله ولزمه مطلقان) واحدة بالخلع وأحدة بالتعلق فان قيل بالثنتين لزمه ثلاث واحدة بالخلع واثنين بالتعلق (قوله فأنت طالق ثلاثا) ومثله أنت طالق اثنتين وكان مطلقا قبل ذلك واحدة أو كان واحدة وطلقة ما قبل ذلك اثنتين أو قال لغرمعول من أن خالعتك فأنت طالق ثم خالعا ما قبل رد في ذلك كله لينتهي بالثلاث وبالأحدة في غير المدخول (٣٣) بها (قوله والقاعدة أن المعلق والمعلق عليه الخ) فلم يكن الخلع محل يقع فيه

على مال أخذ منها فأنه ترجع لغيره أخذ منها لعدم ملكية الزوج العصمة (ص) أو لعب خياره (ش) قد مر أن العيب الذي يثبت به الخيار هو الجنون والجذام وهو مذهبهم وما إذا خلع الزوج زوجته على مال أخذ منها ثم تبين أن بها أحد هذه العيوب الأربع فأنه ترجع عليه ما أخذ منها لأنه كان له ما أن ترده بغير عوض على المشهور وأما لو كان العيب فأنه لا يردها أخذ منها في الخالعة لأنه أن يقهر على النكاح وما مر في قوله ولو لم يطلها أو ما أنما تطلع على موجب خيار فكذلك لعدم غرمعول عليه (ص) أو قال إن خالعتك فأنت طالق ثلاثا لأن لا يقبل ثلاثا ولزمه مطلقان (ش) يعني من المواضع التي يرد فيها المال للزوجة إذا قال الرجل زوجته إن خالعتك فأنت طالق ثلاثا ثم خالعا على مال أخذ منها فأنه رد إليها أخذ منها لعدم استحقاقه لأنه علق طلاقها ثلاثا على خلعها والقاعدة أن المعلق والمعلق عليه شعبان معا في وقت واحد فلم يقع الخلع قبل الطلاق الثلاث ليسحق به المال وأما لو قال إن خالعتك فأنت طالق ولم يقبل ثلاثا ولا غير أو قال واحدة ثم خالعا على مال أخذ منها فأنه لا يرد إليها شي من ذلك وقد ملكه ولزمه مطلقان وأحدة بالخلع وأحدة بالتعلق وقوله لأن لا يقبل ثلاثا صادق بصورتين كامل (ص) وجاز شرط نفقة وله ما مدبر ضاعه فلا نفقة للعمل (ش) المتبادر من كلامه أن المرأة الخالعة حامل ومرحض فخالعا على أن عليها النفقة مدة الرضاغ تسقط نفقة الجبل ولا يصح أن يكون هذا مرادا لأن نفقة الجبل لا تسقط بالخالعة على نفقة الرضاغ في هذا الفرض وانما مراده وله ما من بصره وإدراكه أنه خالعا على نفقة ما تلده مدة رضاعه فان نفقة المدة الجبل مقبض عنه ولو قال المؤلف وجاز شرط نفقة ما تلده مدته رضاعه فلا نفقة لها في جملته كان أظهر (ص) وسقط نفقة الزوج أو غيره وإن شرط (ش) يعني أن الزوج إذا خلع زوجته على أن عليها نفقة أو نفقة ولده الكسوة أو الأجنبي أو شرط عليها أن تكفل ولدها مدة زائلة على مدة الرضاغ فأنه سقط ما ذكرهنا ولا يلزمها ولا فرق بين كون الشرط منه عليها أو منها عليه وما ذكره المؤلف في هذه المسائل هو قول ابن القاسم وروايته عن مالك وقول المغيرة والخزوي وابن الماسحون وأشباه وان نافع وخصون لا تسقط وصوبه جماعة من الأئمة حتى قال ابن أبيه أن الخلق كلهم على خلاف قول ابن القاسم وروايته عن

وعبرة أخرى لتقدير وقوع المعلق قبل وقوع المعلق عليه ولا يظهر ذلك لأن المعلق مسبب والسبب مع السبب اما ان يقع في زمن واحد أو المسبب بعد السبب (قوله صادق بصورتين) بل وصادق بصورة أخرى وهي ما إذا قال إن خالعتك فأنت طالق فثنتين فإنه يصح الخلع وإن كان قول المصنف ولزمه مطلقان لا يشمله وذلك لأنه يلزمه في تلك الحالة ثلاثا مع صحة الخلع لأن الخلع لا ينييه إلا وقوعه مع الثلاث فتقدير (قوله وجاز شرط الخ) ما ذكر من أنه لا نفقة للعمل قول مالك وقال ابن القاسم وابن الماسحون والمغيرة والخزوي لها نفقة الثمنى هو أحسن لأنها سحان أسقطت أحدهما وبقي الآخر الصقل وقاله خصون وهو الصواب (قوله تسقط نفقة الجبل) ولا تتدخل الكسوة في النفقة في هذا الفرع كأدله عليه كلام أبي الحسن وأقضى التامر الملقى بدخولها (قوله فان نفقة ما تلده الجبل

تسقط عنه) أي من يوم الخلع فإذا طلقها رجعة وهي حامل ثم بعد شهر مثلا خالعا على رضاع ما تلده رجعت عليه نفقة الجبل بعد الطلاق الأول وقبل الخلع كافي لصالح ابن القاسم وعلمه ابن رشد بأنه وجبت نفقة عليه مدة الشهر فلا تسقط عنه إلا بما سقط عنه الحق انتهى (قوله وسقط نفقة الزوج الخ) قال عجم وتلاهم أن نفقة الزوج أو غيره تسقط سواء وقعت الخالعة عليها وحدها أو مع نفقة الرضاغ وهو كذلك كما يشهد من المدونة. وانما جاز على مدة الرضاغ ولزم دون مدة غيره ما عداه أو مستقلة على ولدها الكبير مع وجود الفرض في الجميع لأن الرضاغ قد لا يقبل غير أمه ولأن رضاعه قد يجب عليها ما لا يحسن من الأب وهو معدوم في عب ان صورة المصنف أنه خالعا على رضاع ولدها وعلى أن تنفق على الخالعة أي يشاء مدبر ضاعه ولدها تسقط نفقة الزوج المضافة للرضاغ في الشرط وأما لو كان مضافا لرضاغ ولدها وقدرها بعد تسعينة كقولنا فهو جائز (قوله وقال المغيرة والخزوي) لا شك أن المغيرة والخزوي فالأولى حذف الواو كما غلبت شيوخنا



(قوله وقيد النحوى الخلاف الخ) أى الذى بين ابن القاسم وغيره الذى هو فى غير الأخيرة كايستفاد من جهرا (قوله فان مات الخ) الحاصل ان الكلام فى نفقة الاجنبي أو الزوج أو الكبير أى الذى ليس برضع لافى نفقة الوالدة لا يناسب كرهذا الكلام فى هذا المحل وحاصل الجواب أن يفرض الكلام فيها اذا اشترط نفقة الوالدة الصغرى الزوج عما علمت من كلام عبيد ويحمل هذا الكلام على ما اذا لم يصير عرف بالانقطاع بأن جرى العرف بالرجوع أو لم يجرى ذلك لأن قول المصنف كونه تسمية فى السقوط وهو محمول على ما اذا جرى العرف بالانقطاع والارجاع عليها بمسقة نفقة المدة كما مضى أو الحسن على المدونة (قوله ويسقط عنها ذلك) أى حسب كانت عاداتهم ذلك والارجاع عليها بمسقة نفقة المدة كما يقيد أو الحسن ومثل الموت (٣٣) استفادوا فى الجواب (قوله فانه يؤخذ الخ) أى ويوقف ولا يأخذ الأب

لاستحسان موت الولد فكلمة مضى أسبوع أو شهر دفع من ذلك فان مات الولد فالظاهر رجوع المال لورثة الأم يوم موتها (قوله فلو انقطع لبنها) حقيقة أو حكايان نقص عن كفاية الولد (قوله الا لشرط) وشبهه العرف وينسقى رجوعه لقوله وان مات وما بعده وتقيد الشرط لانه كالعرف الخاص عندنا عارضهما (قوله والجعل الخ) عطف تقيد به لانه القاتل يصيره بالنفقة أو لى من تغيير من غير بالعادة ومن تغيير من غير بالاجارة لأن الاحالة إنما تكون على شئ معلوم والنفقة تشمل المبالغة على تحصيله والنفقة عليه بعد تحصيله لأعلى الزوجة فلو رجع عن ملكها وضمها بالافتقار عليه اذا علمت ما قرأه فلا مانع من حمل النفقة فى كلامه على حقيقة ما جازها انتهى فحين قصور كلامه شارحا (قوله لانفقة جنين) أى أم الجنين وقوله لا إلا لكن بعد وضعه والاستثناء منقطع لانه لا يسمى جنينا بعد وضعه فعليه نفقته أى أجرة رضاعه (قوله وأجبر) أى

مالك وقال غير واحد من الموقنين والعلم على غير قول ابن القاسم لان غاية ذلك ان يغرر وروده حائز وقيد النحوى الخلاف عما اذا وقع الخلع غير مقيد وأما الوعد ذلك بعد مة بمدة مات الولد أو عاش لما زرع عند ابن القاسم وغيره فان مات الولد أخذ الأب ذلك مشاهرا ولا يمكن بظاهر كلامهم ان كلام النحوى مقابل وان الخلاف مطلق (ص) كونه (ش) التسمية فى السقوط والمضى ان الرجل اذا خلع زوجته على ان ترضع ولها وتنفق عليه مدة حولين من يوم الوضع خانت الولد قبل تمام المدة فان الزوج لا يرجع عليها بما جرى من المدة ويسقط عنها ذلك (ص) وان ماتت أو انقطع لبنها أو ولدت ولدين فعليا (ش) الموضوع بحاله أنه خالها على أن تنفق على ولده منها وترضعه مدة حولين خانت قبل تمام المدة فانه يؤخذ من تركها ما يصر على الولد فى نفقته ورضاعه الى تمام المدة لان ذلك دين تركت فى ذمته فهو كسائر الديون فان مات الولد رجع المال لورثة أمه يوم موتها فان لم تخلف المأنة شيئا فان نفقة الولد وأجرة رضاعه على أبيه فلو انقطع لبنها فانه يرضعها الى تمام المدة وكذلك يرضعها لو ولدت ولدين فأكثر ان ترضعها وتنفق عليها الى تمام المدة فتوقع فعلها يرجع للسائل الثلاث فان عجز عن نفقة الوالدة وعن نفقتها نفسها اتفق الأب وتبعها أن يسرت (ص) وعليه نفقة الابن والشارد لا بشرط (ش) يعنى الزوج اذا خلع زوجته على عبدها الابن أو يصيرها لشارد فان أجرة تحصيلها والجعل على ذلك على الزوج لانهما صار على ملكه بعد خلعها وانقطع زال ملك الزوج عنها إلا أن يكون الزوج اشترط ذلك عليها (ص) لان نفقة جنين لا بعد دخوله وأجبر على جمعهم أمه (ش) يعنى ان نفقة أم الجنين تكون على الزوجة حيث خالقه على بطن أمه الى حين خروجه من بطن أمه ثم تكون على الزوج أى أجرة رضاعه لانه ملكه بمجرد الوضع وصار على ملكه بمجرد الزوج والزوجة على جمع الجنين مع أمه بأن يبيعهما من شخص واحد أو يشتري أحدهما من صاحبه ولا يكتفى بجمعهما فى حوزة لان التفريق هنا بعوض (ص) وفى نفقة غرة لا يبدى صلاحها قولان (ش) يعنى أمها خالها على غرة لم يبدى صلاحها أو لم تظهر بالكلية هل نفقتها الى بدو الصلاح من سقى وعلاج على الزوج لان ملكه قد تم ولا حاجة فيها أو على الزوجة لتعذر التسليم حينئذ شرعا قولان لشيوخ عبدالحق ولوعر بقوله لم يطب بدل لم يبدى صلاحها لكان أخصر (ص) وكفى بالمعاطة (ش) أى كأن تعطيه ثيابا على وجهه فيهمه انه فى ظلم العصمة بفعل فعله بدل على قبول ذلك كأن تكون عاتقها انما اذا خلعت سوارها من يدها ودفعته له وأخرجت من الدار ولم يمنعها انه طلاق وكان تدفعه

وأجبر كل من المالكين على جمعهم أمه (قوله لان التفريق هنا بعوض) أى لان بعده عن أمه بعوض فذلك جبر على جمعهم بعد ذلك فى الملك وأما لو كان بغير عرض كهيئته لا يجب جمعهما فى الملك بل يكتفى بالجمع فى الحوزة (قوله أو لم تظهر بالكلية) الظاهر ما ذهبه الصورة خارجة عن المصنف انما اذا خلع فى كلام المصنف (قوله قولان لشيوخ عبدالحق) الظاهر القول الاول فان بدو لم يصح بعد بدو ملكة فعليه أجرة أخذها الا بشرط (قوله أو لم يظهر فعلا) الفعل فى المقام بالنسبة لزوج عدم المانع بمعنى الكف عن ذلك (قوله وأخرجت من الدار) كذا فى نسخة ما وادع بشرا الى صورتين صورة الخلع وصورة الطلاق وان كان سابقا لكلام فى الخلع فتوقعه كأن تكون عاتقهم هذه صورة الخلع وقوله وأخرجت الخ صورة الطلاق وقوله وكان تدفع لهما هذه صورة خلع وقوله وأخرجت حفرة

صوبه الطلاق وقوله وقبل منها ذلك ما جمع لقوله وكان تدفع له دراهم وقوله أو براد الحفرة داجع لقوله أو تحفر حفرة ويكون الفصل الصادر من الزوج هو عدم المنع أي الكف عن النكاح ويجوز أن تكون أو في قوة أو خرجت بمعنى الواو وقوله أو تحفر حفرة أو بمعنى الواو وقوله أو براد الحفرة أو بمعنى الواو وعلى هذا عبارة شب ونصه فإن كانت عادتهم أنه إذا حصل منه ما يعظما وأخرجت سوارها من يدها ودفعته له ونخرجت من الماروا من عندها طلاق وقال في قوله أو تحفر حفرة بأواو لا بأو وأراده الرمد المعروف عندنا (قوله وعرفهما الخ) الأولى أن يقول وعرفهم دلالة ما ذكر ليشمل جسمه ما ذكر من الخلع والخروج من الماروا ما بعده وأعلم كأفاده بعض شيوخنا أن الفعل لا يقع به طلاق ولوصفه الطلاق ما لم يعرف باستعماله في الطلاق والأوقع به الطلاق فإن صاحبه عوض فهو بائن والأفوه ورجعي (قوله وما وراء ذلك الخ) لا يثنى أن تلك الأمثلة المتقدمة يقع الطلاق بمجرد حصول المعلق عليه فلا يثنى ما ذكره من الالتزام أو الوعد وقوله وانما مناط الحكم بوجوده المعلق عليه مفيد لثباته لا يثنى الالتزام أو الوعد والالتزام أو الوعد انما يثبتان في نحو فارقك الخ (قوله وانما مناط الحكم الخ) لا يثنى أن هذا ينكح على قوله وما وراء ذلك (قوله لا يثبت من القول بناجرا) مثلا بأنه يقول لها إن أقبضتي كذا فأت طلاق فتقول أقبضتك وتقبض فعلى هذا أن الم يقع قبول بناجرا بالقبض ووجد المعلق عليه بعد المجلس مع قرينة على عدم الترتك فإنه لا يقع (٣٤)

دراهم أو تحفر حفرة وقبل منها ذلك أو براد الحفرة وعرفهما دلالة الحفرة والدفن على ما ذكر (ص) وإن علق بالقباض والاداء لم يخص بالمجلس الاقر بنسة (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجته إن أقبضتي كذا فأت طلاق أو قال لها إن أقبضتي كذا فأت طلاق أو أذا ومتى أقبضتي فقد طلقك لم يخص اقتضاها أو أداؤها بالمجلس أي على الأقل قال لها فيه ذلك القول بل إذا أقبضته أو أتت إليه بما طلبه منها فأت طلق منه ولو بعد المجلس ما لم يطل بحيث يرى أن الزوج لا يحصل التملك إليه اللهم إلا أن تقوم قرينة تدل على أنه أراد المجلس فإنه يعمل على تلك القرينة الواو أو في والاداء بمعنى أو وقوله لم يخص بالمجلس وما وراء ذلك هل يلزم الزوج البينونة أم لا يأتي التفصيل لا في قوله إن فهم الالتزام أو الوعدان ورطها فالتصديق قول المؤلف لم يخص لا لا قباض أو الاداء أو القول فلا يعتبر هنا وانما مناط الحكم بوجوده المعلق عليه فإن وجد حصل المعلق والافلا وكلام المؤلف موافق لما لا نعرفه وذكر ابن عبد السلام أنه لا يثبت القول بناجرا في صورة التعليق (ص) ولزم في الالف الغالب (ش) يعني لو وقع الخلع بينهما على ألف دينار أو على ألف درهم فإنه يلزم في ذلك من غالب نقد هذا البلد سواء كانت الدراهم هي الغالبة أي غالب تعامل الناس بها أو الدنانير فلو قال لها على ألف رأس من الغنم وكان الغالب في غنم تلك البلد الضأن أو المعز فإن الالف يؤخذ من الغالب ويلزم من لزوم الغالب البينونة وأما قوله والبينونة فهو متعلق بما بعده (ص) والبينونة أن قال إن أعطيني ألفا فارقك أو أفا رقتك إن فهم الالتزام أو الوعدان ورطها (ش) عطف على الغالب

بأنفاهما الثانية عدم وجودها إلى ما يرى ترك الزوجين التعليق ولا قرينة فلا خلع بأنفاهما الثانية وجود المعلق عليه بعد المجلس مع قرينة على عدم الترتك ولم يقع قبول بناجرا بالمجلس فهو ليس خلعاً لهاتخذ ابن عبد السلام ولهاذ في عند ابن عرفة فخلاصته أنه لا يقع الطلاق بمجرد حصول المعلق عليه ههنا ما تقدمه عبارة الشارح إلا أنه في شرح شب يخالفه فإنه قال وذكر ابن عبد السلام تفصيلاً وهو أنه في المعلق لا يشترط أن يكون القبول بناجراً أي سواء كان التعليق منه مثل متى أعطيتي ألفاً فأت طلاق أو منه مثل متى طلقني فأتك ألفاً وما غير المعلق فيصحب إلى

القول بناجراً أو كلامه بوجه أو يدل على أن المعلق يحتاج إلى القول بناجراً وليس كذلك فإنه لا يحتاج إلى القول أصلاً (قوله فإنه يلزم في ذلك الخ) وهذا لا يأتي إلا إذا قال على ألف من النقد فإن كان الغالب الذهب فالألف منها وان كان الغالب النفض فالألف منها فإن لم يكن غالب أخذ من كل النصف بعداً عما تعلى ما استظهره ابن وهبان وهذا إذا كان الأخو منزه اثنين كما في المثال فإن كان ثلاثة فن كل الثلث ثم إنك خبر بأن الذهب أصناف فيؤخذ من الغالب والاثنى كل على ما تقدم وأما لو لم يعين بأن قال ألف فإن جرت العادة بشئ عمل به والا قبل تفسيره وان وافقته عليه وإن لم توافق حلفت ولا يقع طلاق بقرين وقال القائل في ما تأتي بمن كل شئ بليل ماسياً في قوله أو بما في يدها الخ (قوله والبينونة) مرضى عيج وابن لجليل أن المراد يقع الطلاق بمجرد الاعطاء ولا يشترط على إنشاء الطلاق ومرض الناصر أن المعنى ولزم إنشاء البينونة أي إنشاء ما يدل عليها كأن يقول هي طالق والحق كلام الناصر ولذا كتب بعض المحققين فقال مانسه طاهر ما أنه يكون طلاقاً إذا حصل المعلق عليه من غير انشاءه وظاهر نوصيه أنضابل لا يثبت البينونة إلا بعد الاعطاء كما قال القائل لأن إنشاءه مندهم إن أعطيتي ألفاً أنشأت عقد الخلع وفائدة حصول الانشاء أن الوعد لا يكون طلاقاً ويجبره إلما كى على أن ينشئ الطلاق إذا أعطته ألفاً انتهى (قوله إن فهم الالتزام) قال الخطاب في كتابه الالتزام المربع في الفرق بين الالتزام أو الوعد إلى ما يفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال لم يثبت دل الكلام على أحدهما

عمل عليه ولا يفرق بينهما بصيغة الماضي والمضارع كما يفهم من كلام ابن رشد اذا الالتزام قد يكون بلفظ المضارع بقية كما يفهم من لفظ خليل في مسئلة الخلع وكلام ابن رشد وغيرهما ولكن صيغة الماضي تدل على الالتزام وانفاذا العلية والظاهر من صيغة المضارع الوعد الاقرنة تدل على الالتزام كما يفهم من كلام ابن رشد اه (قوله والمضى انه اذا قال الخ) لا يخفى ان هذا لا ياتي في نفسه الالتزام ولا وعيد الإطلاق يقع بمجرد حصول المعلق عليه فالاحسن التمثيل بعنسل بالمصنف (قوله كنى شئت الخ) ظاهر ان هذا اللفظ هو نفس القرينة المنظمة الدالة على الالتزام ولا ظهور له بل القرينة شئ آخر (قوله وكذا ان فهم منه الوعد على المشهور) ومقابلته لا يلزم ويختلف ما ردت طلاقا كذا في حاشية الفقيه قالنا بعد فحصل انه ان فهم الالتزام أو الوعد وورطها لا يختص الاعطاء بالمجلس الاقرنة فالرفع لا يختص بالمجلس بل يلزم الزوج البيوتة ان حصل (٣٥) منها المفعول ففهم الالتزام أو الوعد وورطها

ولو بعد المجلس الاقرنة تنفصها اه (قوله ان فهم الالتزام الخ) وذلك لان الظهور بالمسألة بقوله فظاهر الخ ظهوره ككثرة مسئلة الوعد تأمل (قوله بالجزم الخ) ويقرأ بالادغام لانه متقارب ك (قوله ومذهب المدونة الخ) استشكل مذهبها بأن شرط الزوجة الثلاث لا فائدة له لينتهي الواحدة وأجاب أبو الحسن بأنه قد يكون لها غرض وهو عدم رجوعها اليه قبل زوج اذا ندمت (قوله وتفصيل الغنى ضعيف) بينهما جرم بقوله وقال الغنى أرى اذا أعطته على أن يطلق واحدة فطلق ثلاثا أن ينظر ان سبب ذلك فان كان راغبا فانه لا مطلق لها وان كان راغبا في طلاقها فأعطته على أن يطلقها واحدة أن ترجع بما أعطته لها انما أعطته على أن لا يوقع الا واحدة لتصل به ان يداهم من قبل زوج وكذلك أن ينظر اذا أعطته على أن يطلق ثلاثا فطلق واحدة

والمعنى انه اذا قال لها ان أعطيتي ألفا أو ان أدبتني ألفا أو ان أتيتني بألف من القسم مثلا فانت طالق فأنته بألف من غالب نفود البلد أو غنها أو بقرها أو بلها فانه يلزمه قبولها وتزيمه البيوتة هذا اذا فهم منه بقرينة الحال أو المقال كنى شئت والى أجل كذا الالتزام ذلك وهذا الخلاف فيه وكذا ان فهم منه الوعد على المشهور وقد ورطها أى دخلها وورطة بأن باع أو امتعأ أو دارها وما أنشبه ذلك فانه يلزمه البيوتة ذلك ومفهومه انه لو لم يدخلها في ورطة بسبب الوعد فلا يلزمه الطلاق وهو جار على المشهور من عدم لزوم الوفا بالوعد قوله ان فهم الالتزام راجع للصغتين أمارجوعه لا فارقك فظاهر وأمارجوعه لفارقك فلا نه وان كان ماضيا إلا ان تنفصل الفعل الماضي للاستقلال وقوله أو أفاقرك بالجزم جواب الشرط (ص) أو طلق ثلاثا بألف فطلق واحدة (ش) يعنى انها اذا قالت له طلق ثلاثا بألف فطلقها واحدة بألف فقد بان منه ويلزمها الاطلاق لان قصدها البيوتة ولا تتعلق بالثلاث غرض شرعي وهذا قول ابن المواز ومذهب المدونة انه لا يلزمها الاطلاق الا بالثلاث أى فيلزمه الطلقة وينبئ ان تكون بان شئت نظرا الى انما أعطاها في مقابلة عوض وان لم يتم راجع خلع المدونة (ص) أو بالعكس (ش) يعنى انه اذا قالت طلق واحدة بألف فطلقها ثلاثا بألف فانه يلزمه الثلاث ويلزمها الاطلاق لغرضها وزاد هو مذهب المدونة وتفصيل الغنى ضعيف (ص) أو أبى بألف أو طلق نصف طلقة أو في جميع الشهر ففعل (ش) يعنى انها اذا قالت لزوجها أبى بألف أو طلق نصف طلقة بألف أو نصف طلقة أو ربعها وما أشبه ذلك من الاجزاء بألف أو قالت له طلق في جميع هذا الشهر أو اليوم بألف ففعل ما سألته فانها ينعين عصمه ويلزمها ان تدفع له الألف التي عينتها وسواء أوقع البيوتة في أول الشهر أو اليوم أو أثنائه أو آخره فقوله ففعل جواب للسائل الثلاث (ص) أو قال بألف غدا فقلت في الحال (ش) يعنى ان الرجل اذا قال لزوجه أنت طالق غدا بألف من الدراهم أو الال مثلا فقبلت المرءة ذلك في الحال فانها تطلق في الحال ويلزمها المسمى ومثلها اذا قالت المرءة طلق غدا ولألف فاذا طلق في الغدا وقبله اسقى الألف انما فهم من مقصودها تعجيل الطلاق وان فهم منها تخصيص اليوم لم يلزمها ان طلقها قبله ولا يلزمها ان طلقها بعده مطلقا ويقع الطلاق بانثاء على كل حال (ص) أو بهذا الهروي فاذا هوى (ش) الهروي يفتح الهاء والراء بعدهما أو

(٤ - شرح رابع) فان كان عازما على واحدة كان لها ان ترجع لانما أعطته ثلاثا وان كان راغبا في اسما كها فأعطته على أن يطلق جرى على قولين فمن شرط شرط لا يقع هل وفيه أم لا وهذا مقابل المصوص اه جرم (قوله أو في جميع الشهر) فان طلق بعد وقع بانثاء لم يلزم المرءة (قوله اذا فهم من مقصودها تعجيل الطلاق) أى أو لم يفهم من تعجيلها نظر عب (قوله مطلقا) أى أو قصد تعجيل الطلاق أم لا واذا فهم من الرجل تخصيص اليوم فظاهر من النقل انه يجري فيه مثل ما جرى في المرءة وفي عب وظهر انه لا يجري مثل هذا التفصيل في الرجل ولعل الفرق أن قوله أنت طالق غدا بألف يقع عليه الطلاق معلما من حيث المعنى على ألف وغدا معا وعلى الألف وقع غدا طرأ له وتعلق الطلاق بعسل هذا الزمن أو جعله طرفا له فهو تعجز الطلاق متى وجدت الألف ولا ينفقه قوله أردت خصوص اليوم

(قوله ثوب أصغر الخ) من رقيق القطن يصغر سداه بالزعفران أو بالكبريت أو بنحوه (قوله يقال هربت الثوب اذا صبغته) أراد أن سين ما تنصرف إليه المادة (قوله يلبسه خاصة الناس) مقتضى ما تقدم أن الهروي يلبسه خاصة الناس أيضا (قوله على غير قياس) هكذا في التنبيه زياد تغصير الصواب اسقاطها والصواب ما في عجم فانه قال مرو وسكون الراية ينسب اليها ما لا يعقل على القياس فقال ثوب مروى وأما من يعقل فينسب (٢٦) الهاعلى غير قياس فيقال رجل مروى زياد فأي ذكره التلصافي

وغیره فی حائصة الشفاء (قوله) ونسب اليها مروى (قوله) لقرب مخرج الزاين من الراية (قوله) لم يزل يله (قوله) المناسب لم يزل منه (قوله) على الاحسن بمقابلها ما قاله اشهب لا يزل منه شيء ان لم يكن مقولا فاذا كان في يدها مجرد ظاهر مقول لو قالت له طلقني هذا الجفير فطلقها فبان واسحقه فان لم يكن مقولا مع اقرارها اياه فربحي (قوله) خالته عملا شبهة لها فيه) وهي علة ذنبه فلا يقع طلاق فان خالته جعوصوف لا شبهة لها فيه وعلمت بذلك بانت ورجع عليها بثلث فان جهل معها ايضا فان كان معينا رجع بقية وان كان موصوفا رجع بثلثة وأما من علم علة هي أم فيقع الطلاق ولا يرجع عليها شيء معينا أم موصوفا خلافا لما في عب (قوله) أو فقد خالعتك معطوف على قوله أنت طالق (قوله) وهو المراد بالتافه) أي فليرد التافه لغة وهو بالالة (قوله) ويحل بينه وبين الخ) أي وان لم يدع أنه أراد خلع المثل (قوله) فانه لا يلزمه الطلاق لانه يقول ما قدس الخ) فاذا رضى الزوج صحت ذلك (قوله) لا يتعلق بامر شرعي بل يتعلق بغرض فاسد وهو تنفير الزوج عنها اذا سمعوا بانهم طلقوا فلا تألم يقع الثلاث

مشددة الباء ثوب أصغر يعمل (٣) بهر أو فاحدى مدائن خراسان يقال هربت الثوب اذا صبغته وكانت الساق من العرب يتعمون بالعمائم المعزاة والمروى يقع الميم وسكون الراية وتشد يد الباء ثوب يلبسه خاصة الناس منسوب الى مرو وهي بلدة بخراسان والتسبة اليها مروى على غير قياس وينسب اليها أيضا مروى زياد فأي وهو من شواذ التسبب والمعنى ان الرجل اذا قال لزوجته ان أعطيني هذا الثوب الهروي الذي في يدك فانت طالق فقدعت اليه فاذا هو ثوب مروى فانها تبين منه ويكون الثوب له لما عينا الثوب كان المقصود فانه لانسبة الى تلك البلد وهو مقصر أما ان وقع الخلع على ثوب غير معين هروي فحينئذ هو مروى لم يلزمه طلاق (ص) أو عا في يدها وفيه مقول أو لا على الاحسن (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجته ان دفعت لي ما في يدك وكانت مقبوضة فانت طالق فنقصها فاما فبأي شيء فانه مقول ولو سيرا كالدرهم أو غير مقول كخزقة مثلا أو فارغة عند محمد وصون فانها تبين منه بذلك لدخوله على القدر لانه طلق لشيء يأخذ أو لا يأخذ قال ابن عبد السلام هو الأقرب وهو المشار اليه بالا حسن (ص) لان خالته عملا شبهة لها فيه (ش) هذا يخرج عما قبله وهو لزوم الخلع وهذه المسائل لا يلزم فيها الخلع فمن ذلك انما قالت المرأة لزوجها خالعتي على هذه العادة مثلا وأشارت اليها فخالعتها على ذلك فاذا العادة ليست لها ولا ملك لها فيها ولا شبهة ملك فانه لا يلزمه الخلع لانه خالعتها على شيء لم يتم له وظاهر عدم الزوم ولو أجاز صاحب (ص) أو بتافه فان أعطيني ما خالعتك به (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجته ان أعطيني ما خالعتك به فانت طالق أو فقد خالعتك فان أنته بخلع المثل فانه يلزمه الخلع وان أنته بدون خلع المثل وهو المراد بالتافه فانه لا يلزمه ما خالعت ويحلى بينه وبينها ولم يرجع عليه في الرواية عينا (ص) أو طلقك فلا تألم يا فقلت واحدة الثلث (ش) يعني ان الرجل اذا قال لزوجته طلقك فلا تألم يا فقلت من الدراهم مثلا فقلت طلقك واحدة من الثلاث بثلث الف فانه لا يلزمه الطلاق لانه يقول ما قدسدى وغرضي أن تنصلي مني الا يا فلتألم من ذلك فلو قلت واحدة من الثلاث لا يلزمه الخلع لان المقصود حصل ووقوع الثلاث لا يتعلق بامر شرعي بل بوقوع الثلاث خلاف طلاق السنة كما يأتي (ص) وان ادعى الخلع أو قدرا أو جناح طلق وان (ش) يعني لو اتفق الزوجان على وقوع طلقه مثلا وقال الزوج وقعت بعوض ولم تدفع لي وهذا هو المراد بالخلع وقالت الزوجة وقعت الطلقه المذكورة بغرض عوض أو قال وقعت على عشرة دينار مثلا وقالت بل على أقل من هذا أو قال على عبد وقالت على غير هذا الخلع يلزم بينهما وتحقق المراد على نفق ما ادعاه الزوج في المسائل الثلاث وله ما قال في دعوى الجنس والقدر فان نكحت حلف الزوج وأخذ ما حلف عليه فان نكحت فلا شيء له في دعواه الخلع ويقع الطلاق بانثاء ما قال في دعوى الجنس والقدر (ص) والقول قوله اذا اختلفا في العدد (ش) موضوع المسئلة ان الزوجين اتفقا على قدر العوض أو اتفقا على الطلاق بلا عوض واختلفا في عدد الطلاق

فكانت بالظن لفظه بها نظرا لتعلقها في المعنى على شقين القبول والافتقار لم يحصل الا أحدهما وهو الاكف

فكانه قال ان أعطيني ألفا وقبلت الطلاق بالثلاث فانت طالق فلا يتعلق عليه مجموع الشقين فاذا لم يقع القبول بالثلاث فلا يقع الثلاث بل ما يقع الاما تزيده وهو الواحدة الباشع وقال الشيخ سالم يني أن يلزم الثلاث لان الزوج أوقعها والطلاق لا يرتفع بعد وقوعه (قوله) فان نكحت حلف الزوج) أي لان الدعوى دعوى تحقيق (قوله) أو اتفقا على الطلاق) أو بمعنى الواو

(٢) قول الشارح بهر أو فاحدى مدائن خراسان هكذا في النسخ ولعله تحريف من النسخ والصواب هراة كافي القاموس اه معصه

(قوله) فالتقول قول الزوج بلايين) وجهه ان ما زاد على ما طاله الزوج هي مدعيته وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا عين مجردا وعلى ما هو المتقول ولكن حبس فان طال دين ولا يقال تخلف وثبت ما تدعيه لان الطلاق لا يثبت بالتكول مع الخلف وتعين منه في انفاقهما على الخلع ورغبة في غيره (قوله فان القول قول الزوج) أي بين (قوله واستحقاق) فيه مساحنة لانه في الاستحقاق يرجع عليها القيمة لقول المصنف فيما تقدم رغبة كعدا استحق وجاب بان يقال ان العهدة تنقسم الى الضمان المذكور وعهدة الثلاث ولكن ليس المراد من العهدة هنا عهدة الثلاث ولا السنة بل الضمان المفسر في حد ذاته بما ذكره وان كان المراد هنا عدم تخيان قيمة العبد (قوله) وتكون القيمة على غره) أي وتكون بائنة وينافي هذا وقوله لان خالعتها بما (٣٧) لاشبهه لها فيه وأجيب بان الزوج هنا

دخل على غره مع كونه مجزوا لونه فصل طلاق السنة (قوله طلاق السنة) أي التي أذنت فيه راجحا كان أو مساويا أو بخلاف الاولى لاراجح الفعل فقط كقاعدة يتوهم من اضافته للسنة ولما كانت أحكامه من كونه راجحا أو مساويا أو مرجوحا وقيدت من السنة دون الكتاب أضافه اليها دون الكتاب وان كان الاذن فيه وقع في القرآن كواقع في السنة كقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء واعلم انه تغتفر به الاحكام الخمسة بقي شيء آخر وهو ان الذي أذنت السنة في فعله ما يجرم وما لم يجرم وأما ما يجرم أو ما يكره فبدي فاذي أذنت السنة في فعله ما كان واجبا أو جائزا مستوى الطرفين أو خلاف الاولى وقوله لان أنقض فيه اشكال بان المباح ما استوى طرفاه فليس فيه مبعوض ولا أشد مبعوضه والحديث يقتضي ذلك لان أفعول التفضيل بعض ما يضاف اليه ويوجب بانه أراد بالحلل ما لم يكن حراما فيصدق بالمرء

فقال الزوج مثلا طلقني ثلاثا بعشرة وقال الزوج بل طلقه واحدة بعشرة فالتقول قول الزوج بلايين ووقع البينة كما طاله الشيخ كرم الدين والمتقول يمين (ص) كدعواه موت عبدا وعيه قبله وان ثبت موته بعد فلاعده (ش) تشبهه فمما قبله من أن القول قول الزوج والمعنى ان الزوج اذا خلع زوجته على عبده الغائب وهو غير آتي ثم تبين بعد ذلك انه مات أول موت لكن ظهر به عيب فقال الزوج كان الموت أو العيب قبل الخلع فانا استحق قيمته في الموت أو أورش العيب ان لم يمت وقالت الزوجة بل مات أو عيب بعد الخلع ليكون ختماته من الزوج ولا يئنه لاحدهما فان القول في ذلك قول الزوج لان الأصل عدم انتقال الضمان اليه وبقاؤه عليها انتهى مدعية لانتفاء فعلها البان امانا ثبتت موت العبد المذكور بعد الخلع فانه لا عهدة على الزوجة في ذلك ومصيبة من الزوج بخلاف البيع لان الغائب في باب الخلع ختمته من الزوج بمجرد العقد والمراد بالعهد هنا الضمان أي ضمان ذلك المبيع من عيب أو استحقاق أي لالعهد على المرأة وما عهدة الثلاث والسنة فهي متفقة هنا كما يأتي في باب النكاح فلا تزد هنا وأما اذا خالعت على عبد آتي فانه لا عهدة فيه على المرأة ما أتى أو عيب قبل الخلع أو بعده الا ان تكون عالمة بموت الابن قبل الخلع فانه يلزمها قيمته لخالعتها لا لغزته وتكون القيمة على غره

فصل طلاق السنة (قوله) أي الطلاق الذي أذنت السنة في فعله وليس المراد ان الطلاق سنة لان أنقض الحلال الى الله الطلاق ولو واحدة وانما أراد المقابلة للدي ومن البدي ما هو حرام ومنه ما هو مكروه كما يأتي والطلاق الذي أذنت السنة فيه ما استوفى أربعة قودا أشار اليها بقوله (ص) واحدة بظهر لم تحس فيه بالعد (ش) الاول من القيود ان يكون واحدة فأكرهنا في دفعه بدي مكروه الثاني ان يقع الطلقة في حال طهر المرأة فان أوقعها في غير طهرها بل في حيض أو نفاس كان بدعيًا لانه يطلو عليها عدتها الثالث ان يكون ذلك الطهر الموضع فيه الطلقة لمعها فيه فان أوقع في طهر مسها فيه كان بدعيًا لانه في هذه الحالة لا تدري هل تعدد بالاقراء أو وضع الحمل فقد أسس عليها عدتها وتلوف التذم ان ظهر لها حمل ولم يعلم يقينه لنفي الحمل ان أتى بولد وأراد فيه لانه ليست مستبرأة فأنالها عيسا صار على يقين من نفيه وهو أحسنها الرابع ان لا تكون الواحدة مرة دفعة في العدة فلو طلقها طلقة رجعية ثم أرفق عليها في العدة شيئا فبدي مكروه وكذا يكره ما راجحها ثم بطلها التطور به عليها العدتان كانت نيته عند

وخلاف الاولى بخلاف الاولى مبعوض والمكره ما شدم مبعوضه فليس المراد بالبعض ما يقتضي الضرر بل المراد به كونه ليس مرغوبا فيه بل ما فيه اللوم لما الخفيف في خلاف الاولى أو الشدي في المكروه ويكون صرا التعيير بالمبعوضة وان كان المبعوض هو الحرم قصد التنفير به ان الطلاق قد عرفنا ما شدم مبعوضه ويكون مكروها الا ان التعليل حينئذ لا يظهر لعل ان الذي أذنت السنة فيه لا يشمل المكروه والحديث في المكروه يقتدر ويقيد ان آخره وهما طلقة كاملة ووقوعها على كل المرأة والا فلا يستفاد من قوله واحدة والثاني من قوله وأدب الجزئ وكذا قيدين كونها ممن يحض ونالها الحيض لم يطلق فيه واستحضر الاول عن طلاق صغيره وبائنة فانه لا يتصف بسنة ولا بدعة من حيث الزمن بل من حيث العدد والثاني عن الوقوع في العدة واستغنى المصنف عنهم الفهمها من قوة بطل الخ (قوله واحدة) أي ولو أوقع بعد علم ارتد عليها كما اذا طلق آخر في الطهر الثاني من العدة تشمل لان الاولى تستمر على

سنتين وتكون الثانية بدعية وقوله بلا عدة كأن ينبغي قرنه بالاول لانه ليس مسقة لظهوره والاحكامه وانما هو صفة واحدة (قوله واما ان نوى الجماع الخ) وكذا اذا اطلق (قوله والا بان فقد بعض القيود) أي لانه لا يمكن فقد جميع القيود في صورة لان البدعي يكون في الحضي والظهار الخ فيس فيه ويجعل اجتماع الحضي والظهار في آن واحدا فراد انتفاء بعض القيود بحسب ما تقدم من هذا الشرط في الكثرة والقلية بعد من السنة أو يقرب منها (٢٨) وظاهر كلام المصنف أن الواقع في العدة بدعي سواء كانت العدة بالقرام أو

بالاشهر وهو ظاهر كلام ابن الحجاب ومقادير كلام أبي الحسن وابن عبد السلام انه لا يكون بدعي الا اذا كانت العدة بالقرام فقط (قوله ومذهب الخ) تعليل لما قبله وهو الراجح فكان ينبغي للشارح ان يجعل للتصنيف عليه من أدل الامور (قوله أو التيم) أو بمعنى الواو لان المراد قبل الجميع قضي وحسد واحد من الغسل أو التيم فلا يمنع (قوله يعني ان الطلاق في الحضي الخ) واما الذي قبل الطهر فحرام ولا يجزئ فيه على الرجعة (قوله أو احتثته الزوجة الخ) كان التعليق في الحضي أو قبله والحرمه متعلقة به ان علم أنها محتثه فيه والافهام فقط مع علمها بتعليقه (قوله ولو لمعاده الدم) من العادة أي عادتها الدم لاسن المعاودة له وقوله لما في في زمن وقوله يضاف أي الدم في ذلك الزمن الدم الاول (قوله لاقبه وفي الحرمة) يصح أن تكون ميانفة في الامر من لأنه يشيدان يعلم حين طلاقها أن الدم يعود اليها في الوقت (قوله والاحسن عدمه) ضعيف والمعتد الاول وقوله على اعتبار المال دارج الاول الذي هو القول بالجبر وقوله والحال وهو القول بعدم الجبر (قوله ما في شيء) لا يخفى

المراجعة الفراق واما ان نوى البقاء ثم بانه فطلق وهكذا في كل طهر لطفة لم تكروه المراجعة والاطلاق عياض ولا خلاف فيه (ص) والا فبدعي (ش) أي والا بان فقد بعض القيود بان يطلق أكثر من واحدة أو واحدة في طهر قدس مساهية أو قبل مساهية لكن اردفها واحدة أخرى أو طلق واحدة في غير طهر فبدعي والبدعي منسوب للبدعة أي لم تأذن فيه السنة ولما كان من البدعي مكروه ومنع عنه بقوله (ص) وكراهة في غير الحضي ولا يجزئ على الرجعة (ش) يعني ان الطلاق البدعي المكروه هو الواقع في غير الحضي ومثله النفاس كالأطقة في طهر مساهية أو زاعدي الواحدة أو اردفه ولا يجزئ على الرجعة اذ لم يرد الجبر على الرجعة الا في حق من طلق في الحضي فيقتصر فيه على محل الورد (ص) كقبل الغسل منه (ش) تشبيه في عدم الجبر والكراهة يعني انه اذا طلق الرجل زوجته التي رأت الحنفية أو القصة قبل الغسل فإنه لا يجزئ على الرجعة لكنه مكروه وفي عبارة أخرى تشبيه في لم يجزئ ومذهب الدونقاه حرام في الكراهة وعدم الجبر وأشار بقوله (أو التيمم الجائز) لمرض أو عدم ماء في قول ابن الحجاب أو ما يقوم مقامه أي مقام الغسل لقوله فيها وان كانت مسافرة لا يجزئ له فتمت فلا بأس أن يطلقها بعد التيمم ولو از الصلوات (ص) ومنع فيه وقع وأجبر (ش) يعني ان الطلاق في الحضي بعد الدخول وهي غير حامل بدليل ما بعده حرام ولا يجوز فعله وقدسكي القاضي عبد الوهاب على ذلك الاجماع فان وقع ذلك فإنه يجزئ (على الرجعة) ولا نسرق بين أن يكون الزوج هو المطلق في الحضي أو احتثته الزوجة فيه بأن كان علق طلاقها على صفة ووجدت تلك الصفة والزوجة حاضفة لا يجوز زوالها أن وقع الطلاق عليه في الحضي فان فعلت لم يجزئ بغير الزوج على الرجعة والنفاس مثله (ص) ولو لمعاده الدم لما يضاف فيه الاول على الأربع (ش) مبالغة في الجبر على الرجعة لاقبه وفي الحرمة يعني أن المراد اذا انقطع عنها الدم فطلعت ثم عاودها الدم قبل تمام طهرها فان الزوج يجزئ على الرجعة وان كان طلاقه وقع في طهر لكن لما كان الدم العائد بعد ذلك الطهر يضاف للدم قبله لعوده قبل تمام الطهر نزل مرة قدم واحد ونزل الطهر بينهما كلا طهر قاله ابن عبد الرحمن وأبو عمران وصرو به ابن ونس خلافا لبعض شيوخ عبد الحق أنه لا يجزئ له ان يطلق طهرها ولم يعتمد واستظهره الباقى واليه الاشارة بقوله (والاحسن عدمه) أي عدم الجبر والقولان على اعتبار المال كأدو الحال وقوله (لا غير العدة) متعلق بقوله وأجبروا يعني أن الزوج اذا طلق زوجته في الحضي فإنه يجزئ على رجعتها الى آخر العدة أي اذا غفل عنها الماطقة فان رجعتها في الحضي أي الى ان طهرت ثم حاضت ثم طهرت ثم حاضت ثم علمنا ذلك فإنه يجزئ على رجعتها ما في شيء وهذا هو المشهور خلافا لانهب الناقل بأنه يجزئ على الرجعة ما لم تظهر من الحيضة الثانية لانه عليه الصلاة والسلام أباح طلاقها في هذه الحالة فلم يكن للاجبار معنى (ص) وإن أتى هدد ثم حاضت ثم جبر على

ان العدة لا تخرج الا بدخولها في الحيضة الرابعة بالتبعية الحضي الذي وقع فيه الطلاق (قوله أباح طلاقها في هذه الحالة) أي طلاق تلك المرأة التي طلقها في الحضي (قوله يجلس) أي فصل ذلك كله يجلس لاسن باب التنازع لانه لا يشهد ذلك بل يفيد تعدد المجلس وقوله ثم ضرب بنسب تقييده نطق الاذنة كاشدق في قوله ووعظ من نشرت الخ ويقال ان التبريد يفعل مطلقا بل ذكره المطالب في التهديد فأولى بالضرب فان ارتجح الحاكم قبل فعل شيء من هذه الامور مع ان علمه لا يرتجح مع فعلها والا ليربح فيما يظهر وكذا الظاهر وجوب الترتيب فان فعلت بدونه ثم ارتجح مع اية المطلق صحبت زوجته قطعا

(قوله والواجب) أي فان حصل الاجتماع فلا كلام ولا يرجع الحاكم (وتنبيه) ظاهر ما ذكرناه ولو شرب بقا وحيد فخصص حاسبا أنه من أن التعزير في كل شخص بحسبه بماء هذا الموضع كقوله بعض شيوخنا (قوله ويرجعها له) تفسر لقوله الرجعة والخاص أن بعضهم فسر قول المصنف ارجع أي الزمة الرجعة وبعضهم بالمراجعة بالفاعل فأراد الشارح بذلك الجمع بين القولين بأن قال الزمة الرجعة ويرجعها ولا يخفى أنه إذا كان قوله ويرجعها عطف بنفسه لا يظهر به جمع بين القولين وإن كان المراد بالزمة أولاً بأن يقول الزمة لك الرجعة ثم يقول ارجعها لك فهذا بعيد أيضاً (قوله والواجب الخ) الاستصحاب منصب على الجموع إذا لم يمسك حال الحبس واجب وقوله حتى تظهر فإن طلقت حينئذ كره له يجرى على الرجعة كما في (قوله وراجعها الخ) لم يرضه اللغوي فإنه قال الاحجية المذكورة حيث أجبر على الارتجاع لأن الارتجاع من قبل نفسه فلا يستحب (٣٩) ذلك لأن ينطق في الطهر الذي يلي الحبس

الذي يطلقها فيه لأنه لما راجعها في حال حبسها أو في حال نفاسها أو أمرها لما كن أن راجعها فإني من ذلك فانه لم يهدد بالصين فان لم يفعل مجبن فان لم يفعل هدد بالضرر فان لم يفعل ضرب وبكون ذلك كله مقر بما هو موضع واحد لأنه في معسبة فان تعادى الزمة الرجعة ويرجعها له بأن يقول ارجعها لك زوجته (ص) وجاز الوطء به والتساور (ش) أي وجاز الوطء ما يرجع الحاكم له والتساور وإن كان بلا نية من الزوج لأن نية الحاكم قامت مقام نية (ص) والاحتباس عكها حتى تظهر ثم يخص ثم يظهر (ش) يعني أن من طلق زوجته في حال حبسها أو نفاسها أو راجعها أو أبى أن يراجعها فاجبر الحاكم على رجعتها والزمة ما إذا طلقها فانه يستحب أن عكها حتى تظهر ثم يخص ثم يظهر (ش) أي إذا طلقها قبل أن يمسها وانما أمر أن لا يظن بها في الطهر الذي يلي الحبس المطلق فيه لأنه لا يجعل للإصلاح وهو لا يكون إلا بالوطء وبالوطء يكرهه المطلق فمكها حتى يخص أخرى ثم يظهر (ص) وفي منعه في الحبس تطويل العدة لأن فيها جواز طلاق الحامل وغير المدخول بها فيه أو لكونه تعبد المنع أن يقع وعدم الجواز وإن رضت وجبره على الرجعة وإن تمع خلاف (ش) تقدم أن الطلاق في الحبس حر أم لا وذكر هنا خلاف في علة المنع هل هي تطويل العدة على المطلقة أو علة المنع في ذلك ما هي إلا أنها متعبد بها فمن قال العلة لأجل تطويل العدة جاز الطلاق في الحبس أو النفاس إذا لم تكن العدة منوطاً كما إذا طلقها وهي حامل أو طلقها قبل البناء وهي حائض إذا تطويل عليها كما في الفتوة ومن قال أن علة المنع ما هي إلا لتعبد المنع أن يقع في الحبس وإن رضت المرأة لأن الحق لها ولأنها أعطت عليه ما لا يرد عليه أن يحرم المطلق على أن يراجعها وإن لم تنعم المرأة بذلك أو قال وهل منعه في الحبس لكان أنهم المقصود وهو أن اختلاف في تعيين العلة التي لأجلها المنع أي وفي كون تعيين العلة في تطويل العدة واستدل به دليلين أو تعيينها في التعبد واستدل به ثلاثة خلاف لأن الخلاف في منعه وعدم منعه كما هو ظاهر لأن المنع متفق عليه وقوله لمنع الخلع عليه الحكم بأنه تعبد لا لتعبد لأن التعبد لا يعمل (ص) وصدقت أنها حائض ورجع إدخال خرفة وتطيرها النساء (ش) يعني أن المرأة إذا طلقها زوجها فانتقلت في حال حبسها وقيل الزوج طلقها في حال طهرها فانتقلت

ولا يرجع الحاكم (ش) يعني أن الرجل إذا ارتكب المحظور بأن طلق زوجته اختاراً في حال حبسها أو في حال نفاسها أو أمرها لما كن أن راجعها فإني من ذلك فانه لم يهدد بالصين فان لم يفعل مجبن فان لم يفعل هدد بالضرر فان لم يفعل ضرب وبكون ذلك كله مقر بما هو موضع واحد لأنه في معسبة فان تعادى الزمة الرجعة ويرجعها له بأن يقول ارجعها لك زوجته (ص) وجاز الوطء به والتساور (ش) أي وجاز الوطء ما يرجع الحاكم له والتساور وإن كان بلا نية من الزوج لأن نية الحاكم قامت مقام نية (ص) والاحتباس عكها حتى تظهر ثم يخص ثم يظهر (ش) يعني أن من طلق زوجته في حال حبسها أو نفاسها أو راجعها أو أبى أن يراجعها فاجبر الحاكم على رجعتها والزمة ما إذا طلقها فانه يستحب أن عكها حتى تظهر ثم يخص ثم يظهر (ش) أي إذا طلقها قبل أن يمسها وانما أمر أن لا يظن بها في الطهر الذي يلي الحبس المطلق فيه لأنه لا يجعل للإصلاح وهو لا يكون إلا بالوطء وبالوطء يكرهه المطلق فمكها حتى يخص أخرى ثم يظهر (ص) وفي منعه في الحبس تطويل العدة لأن فيها جواز طلاق الحامل وغير المدخول بها فيه أو لكونه تعبد المنع أن يقع وعدم الجواز وإن رضت وجبره على الرجعة وإن تمع خلاف (ش) تقدم أن الطلاق في الحبس حر أم لا وذكر هنا خلاف في علة المنع هل هي تطويل العدة على المطلقة أو علة المنع في ذلك ما هي إلا أنها متعبد بها فمن قال العلة لأجل تطويل العدة جاز الطلاق في الحبس أو النفاس إذا لم تكن العدة منوطاً كما إذا طلقها وهي حامل أو طلقها قبل البناء وهي حائض إذا تطويل عليها كما في الفتوة ومن قال أن علة المنع ما هي إلا لتعبد المنع أن يقع في الحبس وإن رضت المرأة لأن الحق لها ولأنها أعطت عليه ما لا يرد عليه أن يحرم المطلق على أن يراجعها وإن لم تنعم المرأة بذلك أو قال وهل منعه في الحبس لكان أنهم المقصود وهو أن اختلاف في تعيين العلة التي لأجلها المنع أي وفي كون تعيين العلة في تطويل العدة واستدل به دليلين أو تعيينها في التعبد واستدل به ثلاثة خلاف لأن الخلاف في منعه وعدم منعه كما هو ظاهر لأن المنع متفق عليه وقوله لمنع الخلع عليه الحكم بأنه تعبد لا لتعبد لأن التعبد لا يعمل (ص) وصدقت أنها حائض ورجع إدخال خرفة وتطيرها النساء (ش) يعني أن المرأة إذا طلقها زوجها فانتقلت في حال حبسها وقيل الزوج طلقها في حال طهرها فانتقلت

لأن الحق لها أي في غير الصورة لأن الأمر لها في الخلع أي لأن خلعها الرجل من الأمر التي يجوز لها وإن كان كذلك فتتأق الرضا فتدبر وقوله لأنها أعطت عليه ما لا يعمل ذلك الأمع الرضا وهو أن الخلاف في تعيين العلة الخ) لا يخفى أن الذي اشترأن الحكم التعبد لا يعمل فلا يظهر ذلك الكلام (قوله أي وفي كون تعيين العلة في تطويل العدة) من تعيين المطلق في المقيد (قوله واستدل به دليلين) هذا هو الحق خلافاً لما أقامه أول كلامه من أن ذلك ليس بدليل بل متفرع على ما ذكره حيث قال في الخ (قوله كما هو ظاهر) أي كما هو ظاهر فيه شيء بل الظاهر منه أنه لم يكن المنع في الحبس لأجل التطويل أو كون المنع لكونه تعبد أي كونه من أفراد التعبد التي لا تصلح لها (قوله ورجع الخ) المناسب للتعبد بالاسم للحكام من عرفة عن طرفين بات فموسم الخلاف (قوله ويظهرها النساء) هن ما فوق الواحدة وتنبى أنه لا خصوصية للنساء بل الرجال كذلك يعرفون دم الحبس وقول ابن يونس ضعيف

كما قاله في (قوله وهل بين أم لا) استظهر بعض الشراح المعنى لدعواها عليه العدا والاصل عدمه فقصفت لثنا الفقه الاصل (قوله كما قيل) أي ان بعضهم ادعى أن صاحب الحال محذوف أي فكان المعنى الا أن يترافعا (ج) تنصديق المرأة في حال كونها طاهرا اقلس المحذوف صاحب الحال فقط بل والعالم وعجابه نت وصاحب الحال الضمير المستتر في صدقت فان عبارة الشارع فليس صاحب الحال محذوف ولا يظهر وقال القفاني كان (٣٠) الواجب أن يقول طاهر لان طاهر حال مشتقة والحال المشتقة يجب مطابقتها

لصاحبها وصاحبها المرأة (قوله اذا كان مجمعا على نكاحه) انظر ما هنا من اختلاف في فساد لا يجعل في الحيض مع ان علمه المنع موجودة والموافق لما قال ابن عرفة التعميم كان مختلفا في فساد اوله كان يفسح قبل فقط او مطلقا (قوله ولا وعدا بالفتنة) استشكل بأن الطلاق انما يكون عند طلب الفتنة وطلبها حال الحيض ممتنع وان وقع لا يعتبر ويجب يحصل هذا على ماذا وقع طلب الفتنة قبل الحيض وتأخر الحكم بالطلاق حتى حاضت أو ان ما هنا على قول وما ياتي قول آخر ثم لا يخفى أن الجواب الاول لا يتبع مع ما قاله الشارع (قوله يطلق عليه بكاتب الله) لقوله تعالى وان عزمو الطلاق فان قلت ليس في الآية أمر صريح بالطلاق قلت نعم ليس فيها أمر صريح بالانقضاء في مقام البيان يقتضي الحصر والمعنى فان انقضت الاربعه فلا يمين أحدا لامر بزمها الفتنة وهي التي تطلب أولا فان لم يفي فلا يمين ابتغاء الطلاق اما اختياره واما بغير اختياره أي حين يتجمع من الطلاق فتقوله وان عزمو الطلاق أي ان صموا على الطلاق وأوقفوه فلا امر بظاهر والاطلاق عليه ما قلنا من أن المعنى على الحصر (قوله

وهل بين أم لا ولا ينظرها النساء لانهما متفقة على فرجها هذا المشهور ويجوز الزوج على الرجعة واختار ابن عباس ادخال جرة في فرجها ونظر اليها النساء فان رأى من غير جرة أتردم صدقت والا فلا (ص) الا أن يترافعا طاهرا فتقوله (ش) أي محل كون القول قول المرأة أن زوجها طلقها في حال الحيض ما تمكن الزوجة في حال الرفع طاهرا فان كانت كذلك فان القول قولها وانظر هل بين أم لا فطاهر حال وصاحبها المرأة التي هي بعض مدلول ألف الضمير من ترافعا أي الا أن يترافعا في حال طهر المرأة ولا حاجة لدعوى حذف صاحب الحال كافي ولعين أن صاحب الحال المرأة اختصاص وصف الطهر بها كقولك جازيذ والفرس منكما (ص) ويجوز فيج الفاسد في الحيض (ش) يعني أن النكاح اذا كان مجمعا على فساد كسكاح الغامسة وعثر عليه في الحيض فانه يجعل فسقه ولا يؤثر حتى تطهر لان الاقرار عليه الى وقت الطهر اعظم حرمة من انقاعه في الحيض فان تكب أخف المفسدين حيث تعارضتا (ص) والطلاق على المولى وأجبر على الرجعة (ش) يعني أن المولى اذا حل أجل الابلاد عليه في حال حيض امر أنه ولا وعد بالفتنة فله شهرو وهو قول ابن القاسم أنه يطلق عليه ويجبر على الرجعة لانه صدق عليه أنه طلقها في الحيض وطلاقه رضى قال ابن القاسم انه يطلق عليه بكاتب الله ويجبر على الرجعة لسنة النبي عليه الصلاة والسلام بخلاف المعسر بالفتنة فلا يجعل عليه في الحيض لانه لا يصح في الاعسار (ص) لا لعب وما لولي فسقه (ش) معطوف على المعنى أي جعل القسار لا لعب باطلع عليه أحد الزوجين في صاحبه كجنتون ومنة وعنى أمة تحت صدفلا يجعل في الحيض بل حتى تطهر وكذلك لا يجعل فسق نكاحه موقوف اجازته على غير الزوج كسكاح المحجور وبغيره اذن وليه فان الولي لا يجوز أن لا يجعل فسقه والمرأة حاض وهذا ظاهر فيما اذا كان الفسخ بعد البناء أما اذا كان قبله فيشكل منع فسخه مع ما مر من أنه يجوز طلاق غير المدخول بها في الحيض (ص) أو لعسر بالفتنة (ش) يعني أن من أعسر بفتنة زوجته لا يطلق عليه في الحيض ولا في النفاس اذا حل أجل تلومه فمأذ كرحتي تطهر وأشار بقوله (كالعنان) الى أنه لا تلاق بين الزوجين في الحيض أو النفاس وظاهره ولولتي الحمل (ص) ويحترق الثلاث في غير الطلاق ونحوه (ش) يعني أن الرجل اذا قتل زوجته أنت طالق شر الطلاق أو أقصاه أو أكله ونحو ذلك فانه يلزمه الثلاث وسواء كان مدخولا بها أولا (ص) وفي طالق ثلاثا لئلا ينسأ ان دخل بها أو الاو احدة (ش) يعني أن من قال زوجه أنت طالق ثلاثا لسنة فانه يلزمه الثلاث لانه لا يمتنع من قال لزوجته أنت طالق في كل طهر مرة فانه ينجز عليه وسواء كانت المرأة حاملا أم لا مستحاضة أم لا وسواء كانت طاهرا أم لا وسواء قدم ثلاثا على قوله لسنة أو أخره كانت المرأة مدخولا بها أم لا على قول ابن القاسم وهو المشهور فمأش عليه المؤلف قول ابن الماجشون (ص) كعبه رأوا واحدة عظيمة أو قبيحة أو كالفصر (ش) التشبيه في لزوم طائفة واحدة والمعنى

لا لعب معطوف على مقدر التأويل أي جعل الفسخ انقضاء لا لعب وقوله وما لولي معطوف على قوله لعب (قوله وأما اذا كان كل قبله فيشكل) ذكره في فقال وجدعتني مأثمه وهذا حيث اطاع على العيب بعد الدخول وما لولي اطلع عليه قبل البناء حيث كان يظهر قبله كالعنة وأرادت فراقه قبل البناء حيث كان ذلك ولو في الحيض انتهى (أقول) وحيث فلا إشكال (قوله وأخره) ولا يرد حيث أنه ان غير المدخول بها تين بالواحد جمع وصفها بالنسبة فعد قوله بعدها ثلاثا نقول لاننا نقول المائسق الفظتين فكأنهما لفظ واحد قلن بالواحد في تقديم السنة على ثلاثا (قوله أو كالفصر الخ) فلو قال أنت طالق مل السموات والارض فظاهر لزوم واحدة وهذا كله قوة فيصنف بهامش الاصل لعل الاولى فلا تصدق اه



مالم يأت أكثر (قوله وهو مقتضى ما في التوارد) أي تحيل ثلاث على مقتضى التوارد ومقابلته فيحيل واحداً على أن السنة واحدة إذا حضرت واحدة إذا ظهرت وهذا إذا قلنا له لا يدخل بها فإن قلنا لا فمر مذهبنا بل طاعت مكانها إلا أن لا نطلق السنة فيها واحدة (قوله) (أي من كونها شيئاً مدعياً بعرض وغيره (قوله وأسبابه) أراد الأسباب ولا كان شيئاً واحداً هو ما يتوقف وجودها على الماهية عليه وقوله وشروطه أشار لها بقوله وأما يصح فصل وركنه أهل (قوله وركنه أهل) مراد المصنف بالآراء ما يتوقف عليه الماهية فقط ما قبل أن هذه المالك كورات أمور حسية والطلاق معنى من المعاني لانه (٣١) صفة حكمية ترفع حيلة الخلاف لتكون شيئاً

من أمرائه حسبا (قوله ولفظ)  
فلا يطلق بالفاعل ولوقصده الطلاق  
الالعرف كسئلة الحقر (قوله او او)  
عاطفة الخ) ولا يكون الفصل  
بالفصل مانعا من ذلك (قوله ووركنه  
مردضا في العرفه قيم) جواب  
عما يقال كيف يصح الاخبار عن  
مردد بعدد (قوله كله قال جسد  
أركانه) لا يخفى ان هذا من باب  
الكل فليس حينئذ من باب العموم  
كما اقتضا (قوله قيم الآن يجب  
بأنه تسمع (قوله واما الفضولي)  
جواب ٤٢٢ قال هلا زدت فقلت  
زوجا كانا ولسه أو غيرهما  
كالفضولي وأيضا يشترط أن  
يكون الأهل مسلما مكافا الخ مع  
أن الفضولي يقع الطلاق ولا يشترط  
فيه ذلك فأجاب بقوله ان الموقع في  
الحقيقة الزوج (قوله والمراد  
بالهل العصمة) يدخل فيه الجوس  
إذا سلم على محسنة وطفلتها بقرب  
اسلامه ثم أسلمت فانه يأنسه لانه  
يقرب عليها (قوله كالكتابات) أي  
الظاهر فاحصل انه المراد قصد  
النطق باللفظ الدال عليه في  
الصريح والكتابة الظاهره وان  
لم يقصد له وهو محل العصمة  
وقصد حلها في الكتابة الخفية

فكلام الشارح فاصر (قوة) وانما يصح إطلاق المسال المكلف) أيز وخشه وأما الـ قبل عنه والقضوى مع الإجازة فلا يشترط  
 قهراً السلام ولا كورة ولا تكليف بل يمتنع فيما نظهر لأن الموقع حقيقة الزوج والمكسب (قوة) فلا يصح إطلاقهما من حيث هي  
 (أنق) وأما من حيث كونها غيرية؛ فلهذا لا يفتضح وكذا من حيث انها فضولية وإن كان الأمر متوطاً بإجازة الزوج (قوة) عندما مانعة  
 (الخ) فالغنى هذا أن لم يسكن بل ولو سكرهما ما قد دخل فيما قبل المبالغة إذا سكر حلالاً كما يشبهه لفظه بحسب الظاهر إذا أطلق  
 عليه لأنه كالخمر (قوة) ولو سكر سكرهما (قوة) فيه إشارة إلى أن أمرهما معول ومطلق ويصح أن يكون حالاً من السكر المفهوم  
 من سكر أى حال كون السكرهما أو من فاعل سكر أى حال كونهما رمياً أي بتجهرهما والمراءى استعمال عمداً فيما يفسد عقله ولو

مع شكك أنه يقب كالم الذي هو المتضمن ما العنب وقوله والتمذأي كلاً أخو من الترمثلا (قوله أو المزر) بكسر الميم والواو وهو  
 البوزة المسكرة (قوله والحشيشة عند من يرى الخ) ظاهراً أنه عقيم لا يرى أسكارها أنه لا يقع عليه الطلاق ولو علم أنه يقب عقله وليس  
 كذلك لأنه إذا علم أنها تقب عقله واستعملها تم قاب عقله وطلق فإنه يقع عليه الطلاق وأراد بالعلم ما ينشئ الظن كما هو ظاهر (قوله  
 وهذا إذا تعد المحرم) بقرينه هو ما إذا شك في كونه محرماً لا وحاصله أن شك في كونه مسكراً كشره مع تحقيق أنه مسكراً كما قاله  
 عجم (قوله ويصدق في ثلثه) أي بين أن لم تقهر بنة تصدقه فلا عين (قوله إن لم يتم) أي فإن أنهم بان قامت بنة على كذبه فلا  
 يصدق (قوله مطلقاً) ميزاً لأم (قوله أما اتفاقاً) في الذي عند من يرى على بنة فإن بشر (قوله فهو المعتمد عنده) ونقول وهو المعتمد على  
 الإطلاق وفي بعض النسخ هو الالان لا يفي في بعضها هو الالان يميز باسقاط الالان للكل صحيح (قوله ترد) أي لاهل هذه الطرق (قوله  
 لاهل هذه الطرق) المناسب لاهل (٣٣) هاتين الطريقتين لأن طريقة المازري وابن بشير يعندان طريقة واحدة

(قوله طريقة الثماني) أي التي هي  
 طريقة المازري فهو واقع (قوله  
 ولا نيزه الاقارارات والعقود) بل  
 لا تصح العقود إذا كان غير عجم (قوله  
 والاحكام) أي الترتيب على الطلاق  
 في أيام العدة من نفقة وعندها وغير  
 ذلك (قوله كما) أي أن العدة  
 والاحكام من يوم الاذاعة كما  
 يختلف البيع فلا احكام من يوم  
 الوقوع ويختلف المكر على الطلاق  
 إذا جاز مطلقاً بعد الاكراه فان  
 العدة من يوم الوقوع والفرق  
 ان ما وقع منه حال الاكراه قد قبل  
 بل يومه وما أيضاً الموقع والنجيز في مسئلة  
 الاكراه واحد وفي مسئلة الفضولي  
 للموقع غير النجيز (قوله كما جرى في  
 البيع) فيه خلاف بالحرمة والمواز  
 والاستصحاب والمعتقد بالحرمة  
 تنبيه لو اوقع ثلاثاً أو اثنتين  
 وأراد الزوج أن يميز واحدة أو  
 رجعة فالعبر ما يجيزه لا ما اوقع

أو المزر أو الحشيشة عند من يرى أسكارها وهذا إذا تعد ذلك المحرم أما إذا لم يتعد كظنه  
 لئلا يأمم بيزمه طلاق ولا حد فدف ومجهل محمل الجنون والمغنى ويصدق في ثلثه إن لم  
 يتم في دينه وهل محل صحة طلاق السكران ان كان معه ميز أو لا فلا يزمه طلاق اتفاقاً  
 وهذه طريقة الساجي وابن رشد وطريقة المازري يقع عليه الطلاق ميزاً لأم على المشهور  
 وطريقة ابن بشير ان كان معه ميز فله يزمه طلاقاً متافق وإن لم يكن معه ميز فانه يزمه  
 طلاقه على المشهور وهذه الطرق ما عدا طريق الساجي وابن رشد متفقان معنى في لزوم  
 للسكران مطلقاً أما اتفاقاً وعلى المشهور واليهما الاشارة بقوله أو مطلقاً متفقاً وعما هو ما عدا  
 المازري وابن بشير وعياض وابن شهاب والمسقى وهذا هو الذي صدر به المؤلف كلامه  
 وردمعه باله بل بقوله ولو سكر حراماً فهو المعتمد عند ترد لاهل هذه الطرق فالطريق ثلاث  
 طريقة الثماني أن الخلاف مطلقاً ثانياً طريقة ابن رشد أن الخلاف في الذي معه بنية  
 من عقله ثالثاً طريقة ابن بشير أن الخلاف في الغمور في الذي معه ميز وكما  
 يزم السكران الطلاق يزمه أجناباً والعقود والحدود ولا يزمه الاقارارات والعقود (ص)  
 وطلاق الفضولي كبيع (ش) أي وطلاق الفضولي متوقف على اجازة الزوج كيجه  
 الآن العدة والاحكام من يوم الاجازة بخلاف البيع كما هو بيني أن ينقض هنا على عدم  
 جواز الاقدام على الطلاق ولا يجرى اختلاف هنا كما جرى في البيع لان الناس يطلون  
 في سلعهم الارباح بخلاف النساء (ص) ولزم ولو هزل (ش) أي ولزم الطلاق ان  
 هزل باقاعه اتفاقاً بل ولو هزل بالطلاق لفظه عليه على المعروف خبر الترمذی ثلاث  
 هزلهن جدا لنكاح والطلاق والرجعة وفي رواية أخرى والعقود وبعبارة هزل باستعمال  
 لفظ الطلاق في الطلاق من غير أن عرفك العصمة هالاً لا باقاع الطلاق بقصد ذلك العصمة لاجل  
 اثباته بل والى بشيرهم الى الخلاف والهزل باقاعه متفق عليه (ص) لان سبق لسانه في  
 الفروي (ش) يعني أن من أراد أن يتكلم بغير الطلاق فالتوى لسانه فتكلم بالطلاق فلا

منه (قوله ولو هزل) من باب ضرب (قوله بالطلاق لفظه عليه) أي هزل في اطلاق لفظ الطلاق في أي حل  
 العصمة أي هزل في استعمال اللفظ في مدلوله الذي هو حل العصمة هذا معناه (قوله على المعروف) ومقابلها في السلمانية من قوله  
 بعدم لزوم (قوله جد) بكسر الجيم طالع في المصباح وجد في كلامه من باب ضرب ضد زلوا لاسم منه الحد بالكسر بضاو منه  
 قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث جد هن جدو هن جدلان الرجل كان في الجاهلية يطلق أو يعتق أو ينكح ثم يقول كنت لهما  
 ويرجع فأزل الله ٣ (قوله هزل باستعمال اللفظ في الطلاق) أي في حل العصمة (قوله من عرفك العصمة) أي لم يكن قصدك  
 العصمة أي هزل باستعمال اللفظ في حل العصمة من غير قصد حصولها (قوله هالاً) حال من محدث أي هزل باستعمال لفظ الطلاق  
 في حال كونه هالاً فهي حال مؤكدة (قوله لا باقاع الطلاق) عطف على لا باقاع اللفظ على فك العصمة قاصداً لفك  
 العصمة أو ان البلق قوة بقصد فك العصمة لتصوير (قوله والهزل باقاعه) أي لان الهزل باقاعه أي باقاعه مع قصد فك العصمة  
 ٣ هكذا في النسخ بأيدينا بنود ذكر المثل ولعل سقط من النسخ ونص المصباح بعد فأنزل الله قوله تعالى ولا تقتلوا آيات الله فهو واقفال  
 النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث جد هن جد ابطلوا لاسم الجاهلية وتقرر بالإحكام الشرعية اهـ صحيح

على الاحتمال الاول ولا حاجة على الثاني والحاصل أن الأقسام ثلاثة صورة غير الهزل واثنان في الهزل فاستعمل المبالغة صورتان  
 قوله ان ثبت سبق لسانه في الفتوى والقضاء أي خلافا لظاهر المصنف (قوله لعدم ٣٣٣) القصد أي لعدم قصد اللفظ (قوله

أوهى لمرض) بالذال المجمية أي  
 تكلم بالهذيان وهو الكلام الذي  
 لا معنى له أي تكلم بما لا فائدة فيه  
 فلا يلزمه ولا في القضاء (قوله شهادة  
 البينة) بل والقرينة الثالثة على  
 الصدق تقوم مقام البينة وقوله أما  
 لو قال الخ ولو قامت بينة به فإنه فان  
 قوله ذلك يكذب ينتهى بقى ما ذالم  
 تقيم بشئ ولا بينة فالقول وقوله  
 أما لو قال مقابل لقوله فأنكر لان  
 معناه فأنكر أن يكون صدر منه  
 شئ (قوله فقال لها اطلق) فلو أسقط  
 حرف النسيب مع ابدال الزاد لا  
 وادعى الثقات لسانه لم يقبل منه  
 فيما يظهر لحصول شئ من الحذف  
 والآثبات والظاهر في تنازع معها  
 في الثقات لسانها وفي سبقه أنه اذا  
 قامت قرينة لاحدها على غيرها والاولا  
 فالقول بوجهه (قوله مع البينة)  
 المراد عند القاضي سواء كان  
 بينة أو أقرا وعنده القاضي مع  
 مرافعة البين بينة وأما البينة  
 عند المقلد فكل امرء (قائدة)  
 ومن سئل عن شئ فقال حلفت  
 بالطلاق أن لا أقعه فلا شئ عليه  
 ومن أراد أن يصح كلام رجل فقال  
 امرأت طالق البينة ونسأ أن يقول  
 قال فلان فان كان نسبه فلا شئ  
 عليه ولو في القضاء ومن قال لا مرأته  
 كنت طلقته أو قال العبد كنت  
 أعنتك ولم يكن قد فعل فلا شئ  
 عليه في الفتوى وقبل يلزمه ومن  
 قال الطلاق يلزمه من ذراعه فلا  
 شئ عليه لانه لم يقصد ذرا (قوله

شئ عليه ان ثبت سبق لسانه في الفتوى والقضاء وان لم يثبت فلا شئ عليه في الفتوى  
 ويلزمه في القضاء (ص) أولقن بلا فهم (ش) يعني أن من لفظ الطلاق بالمجبة أو  
 بالعكس فأوقعه وهو لا يعرف معناه فانه لا يلزمه شئ لافي الفتوى ولا في القضاء لعدم القصد  
 التي وهو ركن في الطلاق فان فهمه فانه يلزمه اتفاقا (ص) أوهى لمرض (ش) يعني أن  
 المريض اذا هذى لمرضه فطلق زوجته في حال هذيانه ثم أفاق فأنكر فلا يلزمه ولا في القضاء  
 الحاقاله بالجنون قال مالك وحلف أنه ما شعر بما وقع منه ونقصم اطلاق الباسي وتقسيدان  
 رشده بشهادة البينة ذهب عنه لما لو قال وقع شئ ولم أعقبه فانه يلزمه لمقسام القرينة  
 على كذبه (ص) أو قال ان اسمها طالق اطلق (ش) يعني أن من كان اسم زوجته طالق فقال  
 لها اطلق فاصدا بذلك نداهها فلا شئ عليه لافي الفتوى ولا في القضاء (ص) وقبل منه  
 في طارقات الثقات لسانه (ش) يعني أن من كان اسم زوجته طارق فأراد أن يقول لها اطلق  
 فالتفت لسانه أي التوى وانصرف عن مقصوده فقال لها اطلق وقال الثقات لسانى فانه  
 يصدق في ذلك لكن في الفتوى لافي القضاء وتقسيم الاسلوب يشعر بذلك ان لو كان موافقا لما  
 قبله في الحكم فقال كن قال لن اسمها طارق اطلق مدعى الثقات لسانه وحذف قوله وقبل منه  
 في طارقات الخ ويدل عليه أيضا قوله وطلقات الخ فإنه على أن ضمير التثنية راجع لمن اسمها طارق  
 ولمرة (ص) أو قال يا حفصة فأجابته مرة فطلقها بالدعوة وطلقات البينة (ش) يعني  
 أن من هز وحان احدهما اسمها حفصة والاخرى اسمها مرة فقال يا حفصة فأجابته مرة  
 فأوقع الطلاق عليها وقال لها أنت طالق بنظها حفصة فله لا يحسن حواله من أن يكون على لفظه  
 بينة أو لا فان لم تكن عليه بينة بل حاستفتها فان حفصة تطلق فقط وهي المدعوة وان كان  
 على لفظه بينة فانها مطلقان معا حفصة بقصده وعرة بلفظه وقوله أو قال عطف على سبق  
 لسانه فهي في الثاني أي انه لا تطلق المجبة وهي عرة في الفتوى بل بليل مابده وقوله بالدعوة  
 ليس بانها المدعى عليه العطف بل هو جواب شرط مقدر أي اذا لم تطلق مرة فطلق المدعوة  
 وهي حفصة في الفتوى وقوله فطلقها أي أوقع الطلاق على عرة المجبة لفظا لانية والضمير  
 في طلقنا يقع الام راجع لمن ادعى فيها الثقات لسانه ولمرة في مسئلة أو قال يا حفصة الخ  
 وأما حفصة فتطلق في الفتوى والقضاء ويحتمل ضمير طلقنا أن يكون راجعا لحفصة وعرة  
 ولكن الاول أم فائدة (ص) أو أكره (ش) معطوف على سبق لسانه أي لا نسبق لسانه  
 ولان أكره على الطلاق فلا يلزمه شئ لافي الفتوى ولا في القضاء وقوله عليه الصلاة والسلام رفع  
 عن أمي النطا والنسيان وما استكرهوا عليه ونفى لا طلاق في أغلاق أي أكرهه ولما كان  
 الاكره أمرا عيا وغيره والمذهب أن الاكرام الشري لا ينفع في رفع الحنث خلافا للمغيرة  
 كالو حلف لا يخرج زوجته من هذا الخمل فأخرجها طامض لحلف عند المنس وكالحلف  
 في نصف عيبد لا عاقبة عنتي شر بكنه نصفه فقوم عليه نصيب الحالف وكل بعنتي نصيب  
 الشر بكنه فذهب المدونة أمي نصبت الآن بنوى الآن يغيب ومنه لو حلف لا يشترى نصيب  
 شر بكنه فاعتق الحالف نصيبه فقوم عليه نصيب شر بكنه وقال المغيرة لا حنث عليه أشار  
 المؤلف لكلام المغيرة فقال (ولو يكتفو بجزء العبد) أي لا يبحث ويرد بلوعى مذهب المدونة

(٥ - خرشي رابع) أو أكره الخ أي هذا اذا كان في الإيقاع بل ولو في تقويم جزء العبد ما كان الا كراهة شرعا أو في فعل مما  
 كان الا كراهة شرعا كاتين من المثال (قوله ولو يكتفو بجزء الخ) الباعني أي في حال وأدخلت الكاف كل ما كان الجبر شرعا  
 كالأحلف لا ينفي عرو زوجته أو لا يطيع أبوه أو لا يقتضى فلان أحقه أو نحو ذلك فأكرهه القاضي على ضد ما حلف عليه فان أكرهه

ينبغي على مامشي عليه المنصف ولا يتنفع على المشهور (قوله ولولا ما بعده الخ) أي لأن الذي بعده لا يحدث فيه غير أن الشارع يحجب عن ذلك بقوله على التصويب المتقدم (قوله على التصويب المتقدم) وعلى عدمه يكون معطوفاً على قوله يكتمون جزءاً بعد (قوله) كما لو حلف لا أدخل دار فلان من كل فعل لم يتعلق بحق مختلف كشراب سحر ومجرب لمن وزنا بطاعة غير ذات زوج ولا سيدو يقيد بما إذا كانت مسغته صيغة ترك ما كنا نحن كأن كانت صيغة حدث فله يحدث كما صرح به في المين حيث قال وجب به أن لم يكره وير ويقيد الخالف وبما إذا لم يعلم أنه سيكره وبما إذا لم يقل في عينه لا دخله طاعاً ولا مكرها (٣٤)

(قوله ولا يلزمه شيء) أي من مطلق الطلاق وكأنه قال ولا يلزمه الطلاق فهو بمعنى ما قبله (قوله والتور به الخ) والاحسن أن المراد بها هنا الخلف سواء كان بالمعنى المعروف عندهم وهو إرادة المعنى البعيد دون القريب أو غيرهما يكون في طاق بريد حوزة حلقه ليس فيها القصة متلاذلاً سالكة والاستثناء من ألا كراه التور إلى من السعوى فلو قدمه على قوله أو في فعل كان أحسن (قوله وهو الخاضع) هو وجع الولادة (قوله في الظاهر أن كلام اللغوي تقيد) والمعمد لا يحدث ولو ترك التور به مع معرفتها (قوله مؤلم) صفة يخوف كجاء على ذلك قول الشارع ثريان أنواع الخوف المؤلم لأنات خبير بأن القتل وما بعده أنواع الخوف الآن يكون الشارع أراد بالخوف الخوف وفي شرح شب ما يقتضى قراءته بالإضافة لأنه قال لخوف وقوع مؤلم به وهل يكن غلبة التور وهو المذهب أو لا بد من اليقين الذي لا شك فيه كافي سماع عيسى خلاف والمراد مؤلم حالاً أو ما لا تخاف حالاً والخوف من وقوعه حالاً أو لا

والصواب العكس ولولا ما بعده لكان وجه الكلام لا يكتمون جزءاً بعد في صورة حلفه لا باع فأعتق شريكه تصيبه يقوم عليه أو في صورة حلفه لا اشتراء فأعتق هو نصيبه يقوم عليه فيصحت (تقريبه) ألا كراه الشرع بمنزلة الطوع كانت اليمين على برأ وحنت أما غير الشرعي فهو في صيغة الحنث كالشرعي وأما في صيغة البر فلا وجب حشامع عيسى ابن القاسم من حلف لا تحب حباً حرأته من هذه الدار إلى رأس الحول فأخبر جهاً باليمينه كسرب الدار أو سبل أو هدم أو خوف لا حدث عليه وعينه حيث انتقلت بأقبة ابن رشد أنفاً (ص) أو في فعل (ش) على التصويب المتقدم يكون معطوفاً على مقدر بعده قوله أكره أي أكره في قول أو في فعل فكيف لا يصح طلاق المكره في القول كذلك لا يصح طلاقه في الفعل كما لو حلف لا أدخل دار فلان أولاً كل الشيء الفلاني فأكرهه على دخول الدار وعلى كل ذلك الشيء المعين فإنه لا يصح طلاقه ولا يلزمه شيء منه (ص) إلا أن ترك التور به مع معرفتها (ش) هذا يخرج من قوله أكره وهو راجع للقول لا الفعل لا يمكن فيه التور به والمعنى أن ما قدمه من أن المكره لا يصح طلاقه ولا يلزمه فيه شيء مشروط بأن لا يكون الخالف قد ترك التور به مع معرفته لها وعدم دحضته بالأكره وأما أن ترك الخالف التور به مع معرفته لها فإنه يحدث والتور به أن يأتي الخالف بلفظ فيه إيهام على السامع بمعين قريب ويبعد ويريد البعيد كقوله هي طاتي ويريد من وثاق أو يريد جمعها بالطلق وهو الخاضع ومعنى طاتي القريب بانه العصمة وما ذكره المؤلف تبع فيه اللغوي لأنه قال في توضحه والظاهر أن كلام اللغوي تقيد (ص) بخوف مؤلم (ش) متعلق بقوله أكرهه ولم يقل يتحقق أو وقوع مؤلم لأنه لا يشترط ثريان أنواع الخوف المؤلم بقوله (ص) من قتل أو ضرب (ش) ولو قل (ص) أو حبس أو قيد (ش) يظهر فيهما أيضاً ولو قل (ص) أو صفع (ش) في التقاضي (لذي مروءة) أي أي يجمع فإن فعل به في الخلا فليس أكره إلا في ذي المروءة ولا في حق غيره وقيد ابن عرفة بالسب وما أكثره فأكرهه ولو في الخلا وهو عبارة المصنف يطلق على الإشراف خاصة وقد يطلق على الجماعة مطلقاً والظاهر أن المراد هنا الثاني كجاء عليه قول الشارع حنا واحترزه مما لو فصل ذلك معه في الخلا وهو الصمغ هو الضرب بالكف في التقاضي ابن عرفة يريد سبه وأما كسبه فأكرهه مطلقاً انتهى والمراد الخوف بغير ذلك لا حصوله والمراد بالكسب ما يحصل من التهديد بالخوف لذي المروءة وغيره في الملا والاعلام السب ما يحصل من التهديد بالخوف لذي المروءة في الملا ولا يشترط في الأكره كون الخوف به يقع عاجزاً وعلى هذا فلو قاله أن لم تطلق زوجه ففعلت كذا بك بعد شهر وحصل الخوف بذلك

أولاً وطلب فيها منه الحلف مع التقوى فإن يادو بالحلف قبل الطلب والتهديد فقال اللغوي أكره أن غلب على مكان ظنه أنه أن لم يبادر هدد والأفلا وظاهر كلام ابن رشد أنه غير أكره مطلقاً فإن قيد كلامه باللعنى واقفه (قوله أو يحسن) على تفصيل كما قال اللغوي أنه أكره لا تولى الأنداز وليس أكره الخافيرهم الآن مهدد بطول القام فم (قوله مروءة) بفتح الميم وهو الأفصح وضما كافي شرح شب (قوله والظاهر أن المراد هنا الثاني) بل هو المعمد (قوله مطلقاً) أي سواء كان في الملا أو الخلا لذي مروءة وغيره كافي شرح شب (قوله وحصل الخوف بذلك) فإنه يكون أكره أو الظاهر أنه يجري فيه الخلاف من أنه هل يكن فيه غلبة التور أو لا بد من اليقين بذلك ولو خوف الدين الحسنى نفس الأمر الذي لم يثبت عسره بالسجن فهو أكره كما استظهره عجم أي بحسب نفس الأمر

(قوله أو قتل ولده) ولو عاها (قوله أو اتلافه) أى أو بأخذ (قوله وفى نحو يه يعقوبه ولده خلاف) فظاهر سواء كان باراً أو عاقراً  
 عب مشبهاً فى كونه أكرها أو كذا يعقوبه البارون تألها بكنته أقرى بامنه لأن لم يتألم به كذا استظهر ان عرقه ولا يعقوبه  
 عاق مثاله أن يقول له احلف على كذا أو لا تعاقب ولك خففه كذا (قوله لأنه أشد من خوف الضرب) أى لأن القتل أشد من  
 خوف الضرب ويستفاد من ذلك أنه فى خوف الضرب لا يكون أكرهاً وفى البنت دون غيره وانظره (قوله أو فعل المكر عليه) وهو  
 الحلف وبعبارة أخرى أو أكره على الحلف بتخوفه بقاءه لا خذلانه (قوله وهل (٣٥) ان كثر) أى النسبة قرب المال كما قال ابن بشر

وفه اشاراً إلى أر حجة ذلك القول  
 (قوله لتردهم فى النقل) كذا فى  
 نسخه (أقول) لا يفتى ان هذا ليس  
 تردداً فى النقل عن المتقدمين انما  
 ذلك طر يقان فى رجوع خلاف  
 الى قول واحد أو باقاً على كونها  
 أقوالاً امتثالية ويمكن أن يقال  
 تردداً فى النقل عنهم كأن واحداً  
 يقول ان المتقدمين على قول واحد  
 وواحد يقول انهم على أقوال  
 والحاصل ان قول المصنف وهل  
 ان كثر اشارة إلى بل الوفاق وحذف  
 تأويل الخلاف وهو أوطى  
 كثيراً أو قليلاً أى بناء على أحد  
 الأقوال لكونه معقداً وطرح  
 ما عدا (قوله لأجني) وهو ما عدا  
 النفس والولد أو أخا أو أبا (قوله  
 وأمر نداء) فان لم يحلف وقيل  
 المطالب فهل يعين المأمور بالحلف  
 لقدرته على خلاصه ولم يفعل  
 أم لا وهو الظاهر لأن أمر الممن  
 شديد وج فلا يقاس على مثله  
 ترك الشهادة ونحوها نعم ان دل  
 التمام ضمن وقال القاني ينبغي  
 الوصوب على القاعدة الأصولية  
 وهى ارتكاب أخف الضررين  
 لأن طلاق الزوجة أخف من  
 القتل لأنه ليس فيه الأجر المالك

كان كرها (ص) أو قتل ولده والماله (ش) يعنى ان التام اذا خوفه مخصاً بقتل ولده  
 أو اتلاف ماله بأن قاله ان لم تطلق زوجته والانتل ولدك أو أخذت مالك فان ذلك يكون  
 أكرها ولا يلزمه شىء وفى نحو يه يعقوبه ولده خلاف والظاهر أن المراد بالولد هنا وان سفل  
 والظاهر أنه يشمل ولداً البنت لأنه أشد من خوف الضرب بقوله أو قتل معطوف على خوف  
 وقوله أو ماله متعلق بمقدور معطوف على أكره أى أو فعل المكر عليه لأجل أخذ ماله أى مال  
 المكر نفسه وأما مال غيره فلا على ما بآى (ص) وهل ان كتر رد (ش) أعلم أنه جرى فى خوف  
 المال ثلاثة أقوال قيل أكره أو قتل ليس بأكره قيل ان كتر أكره أو الأفل وهل أثبت  
 تفسير لقولن وعليه فالذهب على قول واحد وهو طر يقف بعضهم أولاً وعليه فلا قول ثلاثة  
 على ظاهرها وهو طر يقف بعضهم على الطريقين أشار بالتردد لتردهم فى النقل (ص)  
 لأجني (ش) بالجر عطف على ولده أى لا خوف قتل أجني فإذا قل طام الشخص ان لم تأتني  
 بفلان أتتسه وهو عطفك وتعلم مكانه وأنت قادر على الاتيان بهوا لا تقتل بدماشا فقال  
 ذلك الشخص فلان ليس عندى ولا أعلم مكانه ولا أنا قادر على الاتيان به فالحلفه التام  
 بالطلاق على ذلك والحال أن الحالف يعلم مكان فلان وقادر على الاتيان به فالتام فان  
 الحالف لا يصد بذلك ويبحث فى عينه وظاهره ولو تحقق الحالف حصول ما يتل بزيد فله  
 لا يصد بذلك ويبحث ولكن ثبات الحالف على ذلك واليه أشار بقوله (وأمر بالحلف بـ) (سلم)  
 أى وأمر نداء بالحلف كذا لأجل سلامة الأجني أو ماله وفائدة الحلف مع كونه يبحث ويكفر  
 عنها أنه لا يكون غموساً بل يؤسر عليها (ص) وكذا العتق والنكاح والأقرار واليمين ونحوه  
 (ش) أى ومثل الأكره على الطلاق لا كره على عتق رقيقه ونكاح بناته والأقرار بأن فى  
 نعمة كذا واليمين بعق أو غيره والبيع والشراء وغير ذلك مما مر من قتل وضرب وصنع لى  
 حرمة (ص) وأما الكفر وسبه عليه الصلاة والسلام وقذف المسلم فاعلم يجوز للقتل (ش) المسائل  
 المتقدمة تصح فيها الأكره بالتخويف بالقتل ومما عداها ما ههنا المسائل فإنه لا يتحقق فيها إلا  
 بالتخويف مع معاتبة القتل فان أكره على أن يكفر بالله أو على أن يرب التبي عليه الصلاة  
 والسلام أو على أن يقذف المسلم فإنه لا يقدم على ذلك الامع معاتبة القتل فقط وعطف السب على  
 الكفر من عطف الخاص على العام ولما كان أشد من الكفر لنفسه من قذفه لغيره فلا  
 القتل ولا تقبل نوبته أى وفى مثل قذف المسلم سب الصحابة بغير القذف بخلاف المسلم غير الصحابي  
 فيجوز بغير القتل وأما قذف غير المسلم فيجوز لغير القتل (ص) كالأكره لا يجزم بأسد رفقها  
 الابن يزنيها وبصورة أجل (ش) يعنى ان المرأة اذا لم تجزم انها تزني بها

وهو الصداق ويدل على الوجوب قوله فيما تقدم فى الزم وأترك تخلف مستهلك (قوله أنه لا يكون غموساً) أى غموساً حراماً بل هى  
 غموس يؤسر عليها بحيث يذللها بها يقال لنا غموس يؤسر عليها وإذا كان الحالف بالله بقتل لنا غموساً يؤسر عليها لو كسرت أى فإذا كانت  
 العين بالله مذنب حلفه أن لا يعلم موضعه وكفر (قوله واليمين بعق الخ) وما مر من قوله أكره أو كره فى البين بالطلاق أو فى تعليقه فلا  
 تكرار (قوله وسبه عليه الصلاة والسلام) وكذا كل من يجمع على نبوه أو ملك يجمع على ملكيته وكذا الخور العين ما بآى فى الردة  
 من قتل ساجم وعدم قبول نوبته وأما المختلف فى نبوه أو ملكيته فيشدد على ساجم فقط فلا كره على ساجم دون الجميع عليه (قوله  
 ما يسد رفقها) أى حياتها أى الاما بغير حياتها (قوله الابن يزنيها) فيباح له أو يتناول ما يباح لها يسد رفقها فقتل الظاهر ان سئل

ذلك سد رق صيانتها لم تجسد الا ان يرضى بها قياسا على قوله اوله وقيل ولده ومفهوم قوله لا يحددهم جواز اقسامها على ذلك مع وجود  
ممتدة تسد رمة وهو كذلك والامالك كره فلا ولو ادى الى هلاكه فلا عي من نفسه فليس كالمزني في ذلك شدته امر الرواط كذا قال القاني  
وأما عي فظفره واما الرجل اذا لم يجد ما يسد رمة الا ان يرضى بامرأة تعطيه ما يسد فليس له ذلك نظرا لانتشاره وهو الظاهر فيدخل  
في قول المصنف وان يرضى كذا في عيب وقبه قصور بل هو منصوح عن عيحتون والشيخ سالم (قوله لا تلتزم المسلم) ولو رقيقا ولا يجوز  
تلخوف القتل ومفهومه ان الذي ليس كذلك وتقدم انه لا تعلق الا كراهه فعل متعلق بخلاف وهذا يقتضي ان الذي كالمسلم قال عي  
وقرآن المعتمد ما لا امارا وقوله وقطعه أي قطع مسلم غيره ولو اخله فيمكن من قتل نفسه ولا يقطع أعماله التسدير واما المال كراهه على قطع  
شيء من المكره فيباح لخوف قتله او تكاب (٣٦) أخف الضررين (قوله فيجوز بغير القتل) وفي عيب واما باطنه ولا يجوز له لاولا

بان وصلت الى حاله لم تفعل ذلك لما ت فله يسوع لها حينئذ ان عيكن من نفسها من يرضى بها  
لكن صبر من ذكره على القتل ولا يكره باله ولا يلبس التي عليه الصلاة والسلام ولا يخذف  
المسلم ولا يرضى المرأة أجل أي أفضل له أو كثر أو با (ص) لا تلتزم المسلم وقطعه وان يرضى (ش) يعني  
ان من أكره على قتل مسلم فانه لا يجوز له أن يفعل ذلك ولو ادى الى قتله وكذلك لو أكره على قطع يد  
مسلم أو رجله مثلا فانه لا يسعه أن يفعله ولو ادى الى قتله وكذلك لو أكره على الزنا بذات زوج  
أو سدا أو مكره فانه لا يسعه الاقدام على ذلك ولو ادى الى قتله لان هذه أفعال تعلق بها حق  
لخلاق وهو يخرج من قوله وفي فعل واما باطنه ولا يجوز له في فعلها فيجوز بغير القتل (ص) وفي لزوم  
طاعة أكره عليها قولان (ش) يعني ان من أكره على الخلف على لزوم طاعة نفي أو اثباتا كان  
أكره على الخلف بالطلاق أو بالعق أو نحوهما انه لا يشرب الخمر أو لا ينس وما أشبه ذلك فهل  
لزمه تلك العين وهو قول مطرف وابن حبيب ولا تلتزمه وهو قول أصبغ وابن الجبسون  
قولان مالوا أكره على عين متعلقة بحصة أو بجامع لزمه اتفاقا (ص) كاجازته كالطلاق طائعا  
(ش) تشبيه في القولين وهما المحضون والمعتق ان من فعل شيئا مكرها من طلاق أو عتق أو  
يسم ونحوهم ثم جاز به بعد زوال الا كراه كان يقول لا يملكه لانه أتم نفسه ما لا يملكه ثم رجع  
الى اللزوم لاجتلاف الناس في لزوم طلاق المكره واله أشار بقوله (والاحسن المضي) فقوله  
كاجازته مصدر مضاف لقاعده والكاف في قوله كالطلاق يعني مثل أي كاجازة المكره بالغتم  
على العين بالطلاق ونحوه الطلاق طائعا واعلم انه قد مر ان من أركان الطلاق الاهل وأشار  
لنوع من القصد بقوله لاسبق لسانه وبأنه أشار لنوع آخر بقوله وان قصد ما سقى اله  
أو بطل كلام ثم أشار للركن الثالث بقوله (ص) ومعه ما لا يقبله وان تعليقا كقوله  
لا خنية هي طالق عند خطبتها أو ان دخلت وفوى بعد نكاحها (ش) أي بشرط المحل الذي يقع  
فيه الطلاق ان يكون مالمو كالزوج قبل نفوذ الطلاق سواء كان ملكه حين التلفظ بمكلا  
صحفا كزوجته التي في عصمتها أو تعليقا سواء كان التعليق بالنسة كقوله لا خنية أنت طالق  
وفوى ان تزوجها أو أنت طالق ان دخلت الدار وفوى ان دخلتها بعد نكاحها أو بالنسب  
كقوله عند خطبة امرأته طالق ولم ينوان تزوجها لان وقوع هذا الكلام عند الخطبة

سببه فيضرمع الا كراهه لا الخ  
حينئذ والظاهر انه في هذا القتل  
فقط وهو ظاهر (قوله كن أكره  
على الخلف انه لا يشرب الخمر) هذا  
نفي (قوله فهل لزمه تلك العين)  
محل القولين اذا كان متعلقا بالعين  
مستقبلا فان تعلقت بعاص لم تلزم  
اتفاقا والفرق انها اذا كان متعلقا  
مستقبلا فتركه باختياره بخلاف  
من أكره على الخلف بان يمس الظاهر  
مثلا ولم يكن صلى فانه أكره على  
اليمين ولا اختياره في الحث  
(قوله والاحسن المضي) وعلى  
هذا القول فاحكام الطلاق والعدة  
من يوم الوقوع لاسن يوم الاجازة  
بشرط أن لا يكون مرسلها عليها  
بعد الا كراهه امانات كن مرسلها  
عليها بعد الا كراهه ثم اجاز فالعدة  
من يوم الاجازة لاسن يوم الطلاق  
ذكره الرازي (قوله وأشار لنوع  
من القصد) فانه انشئ القصد  
بجميع أو وجهه والجواب انه أشار به  
باعتبار المفهوم وهو انه اذا قصد  
التلفظ باللفظ الدال على الطلاق

كفي (قوله وان تعليقا) وهو قول مالك المرحوم واله وفاء لا في حنيفة وخلافه لا شافعي أي اذا تعلق أو معلقا  
(قوله عند خطبتها) متعلق بقوله ولو قدمه فقال كقوله لا خنية عند خطبتها طالق كان أحسن وقوله وان دخلت الدار أي أو قوله  
لا خنية أنت طالق ان دخلت الدار وقصدت لاله ما قبله عليه وقوله وفوى بعد نكاحها راجع لقوله وان دخلت الدار فقط وليس  
راجعا لقوله هي طالق اذ لو رجع لكان صحيح لقوله عند خطبتها (قوله قبل نفوذ الطلاق) إشارة الى أن مرجع الضمير وان عاده على  
الطلاق يكون على حذف مضاف أي نفوذه (قوله التي في عصمتها) مأخوذة من الاعتماد وهو الامتناع ومنه عصمة الانبياء والملائكة  
والمرأة ممنوعة من غير زوجها فله عصمة تذهب بالطلاق قبل التحول وبالخلع وبالتلاث وبالوفاة والمضي في العدة ليس امتناعا لزوج بل  
سحق النسب (قوله عند خطبة المرأة) أي حين خطبتها بشرط اوعا عليه بشرط طهرها فاقبال طالق والحاصل ان التطبيق اما  
بالسب أو بالنية أو باللفظ والمصنف تكلم على الاول وترك الثالث لظهوره ثم اعترضه بمشكلة انهم عرفوا الملك بأنه استحقاق

التصرف في الشيء بكل وجهه بائز والتصرف يكون بالبيع والهبة ونحوهما والزوج لا ينصرف في الزوجة بذلك والجواب ان المراد هنا تصرف خاص مثل الطلاق والظهار أو التعليق أو التخيير أو نحو ذلك (قوله ومثل قوله الخ) فيه إشارة الى هذه وفي عبارة المصنف ويمكن أن يجعل المصنف شاملا لهذه الصورة فتدبر (قوله وتطلق عقبه الخ) معاصرون من جهة التعليق قد كرر دفعه فذهب أنه يحتاج لكونه يحتاج عقبه وقوله عقبه انظر مع أن المعلق والمعلق عليه يقعان في وقت واحد لأن يقال أراد بالعقب المغارة في الزمن الواحد لا أن يريد أن الطلاق لا يكون إلا بعد تحقق الزوجة فيجب أن ما ذكر من أنها يقعان في زمن واحد أي قد يقعان فليس كذا (قوله على الأصوب) مقابلها قاله ابن المأزني بلزومه النصف بعد ثلاث ولو قيل زوج (قوله بصيغة تقتضي التكرار) وكذا ادخل الطلاق بالوصف كان تزوجت في قبيلة كذا أو بلد كذا أو إلى أجل كذا فهي طالق فلا يختص بالعصمة (٣٧) الأولى بخلاف ما إذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق أو ان دخلت الدار فهي طالق

ولو يبعد نكاحها فتطلق عقبه وانحلت عنه سعيه لان حدث العين بسقطها (قوله وعليه النصف كذا) فان قيل هل يسع أحدا أن يقول في هذه الحالة يلزم النصف مع أنه نكاح فاسد يسقط قبل المحلول قلت نعم يسع ذلك لان هذا النكاح غير فاسد عند من يقول ان التعليق غير لازم للقائل وجوب النصف لاحظ هذا (قوله بخلافه) لو كان متزوجا لم يفسد ما إذا التزم (ار) كما قال كل امرأ أن تزوجها علمت طالق فتقتض بالعصمة الأولى على المعتمد فهي محمولها (قوله قول من قال يلزم له صدق أو نصف) وجهه ان النصف يلزم بالعقد مع وقوع الطلاق عقبه وأما الصدق بقامه فما لا يحول ووجهه مذهبنا مع ظهور تعليل الحنفى أنعلما كان الدخول من غيرات العقد المعلق طلقها عليه كان عليه صدق واحد بالنساء ونصفه بالعقدان ولم لاحظ أن النسا من غيرات العقد في الجملة وان طلقت عقبه لكان

بساط يدل على التعليق مع فقد النية ومثل قوله عند خطبتهما ما إذا قال ذلك حين قبله تزوج فلانة فقوله ما أي عصمة وذكر الضمير في ما أي نظر اللفظ ما ولو راعى معناها لقال ملكك (ص) وتطلق عقبه (ش) عقبه من غير ما على الإضافة أي عقب النكاح في الأولى ودخول الدار في الثانية وقوله (وعليه النصف) مقرر على ما قبله يعني أن الزوجة المعلق طلاقها على تزويجها وعلى دخول الدار ولو يبعد نكاحها النصف من صدقاتها لكن في الثانية ان دخلت قبل ثباته بها والافصاح لهما جميعه (ص) الا بعد ثلاث على الأصوب (ش) يعني أي ما إذا أتت بصيغة تقتضي التكرار قوله كلما تزوجت فأنت طالق فإنه يتكرر عليه الطلاق كلما تزوجها وعليه النصف كلما عقد الان يتكرر نكاحه ثلاث مرات ثم تزوجها رابعة قبل أن تزوج زوجها فلا يلزم له ما صدق على الأصوب عند التوسعي وعبد الجدلان النكاح فاسد ما لم تزوجها بعد زوج بعد ثلاث يلزمه النصف حينئذ اتفاقا وبعبارة الأبعد ثلاث أي وقيل زوج فلا شيء لها أو بعد زوج فيعدوا الخنت والنصف لأن تتم العصمة وهكذا الان العصمة لم تكن ملو كحين العين وانما حلف على كل عصمة مستقلة بخلافه لو كان متزوجا لم يفسد ما إذا التزم التكرار فتقتض بالعصمة التي هي ملو كة فقط وقوله وعليه النصف أي ان كان مسمى والا فلا شيء عليه (ص) ولو دخل فالمسمى (ش) يعني أنه إذا تزوج بهذه المرأة الأجنبية التي علق طلاقها على تزويجها ودخل بها فليس عليه الا المسمى ان كان والا فصدق المثل وبقوله (قط) قول من قال يلزم له صدق أو نصف صدق وبعبارة فالمسمى أي فعله المسمى وسواء دخل بعد الثلاث وقد تزوجها قبل زوج لان من الفاسد الذي يسقط بعد البناء أو دخل قبل الثلاث وهو ظاهر كدخوله بعد الثلاث وقد تزوجها بعد زوج (ص) كواطي بعد حننه ولم يعلم (ش) مشبه في أنه ليس عليه الا المسمى ولو وطئ مرارا الاستئذان الى العقد الاول وفي هذه الحالة لا ينظر لكونها طامة أم لا ولا كونها طاعة أم لا لا على رتبا محض والشبهة في وطئه منسوبة ولو علم تعدد عليه الصدق الآن يكون الطلاق اطلاقا فيه وجهان فصدق عليه سواء كان علما أم لا وما تقدم من أن ما دام تعدد عليه الصدق محله حيث كانت غير طامة أو مكروهة والا فلا شيء لها المراد بقوله ولم يعلم أي لم يعلم الحكم وهو حرمه وطء وقوله ولم يعلم راجع للشبهة والمشبهة (ص) كأن أتى كثيرا ذكر جنس أو بلدا وزمان يبلغه عمره ظاهرا (ش) التشبيه

وطء لها من غير استئذان لعقدنا (قوله فعله المسمى) أي ان كان والا فصدق المثل (قوله لا تمنع الفاسد الذي الخ) أي أو الفاسد الذي يسقط بعد البناء أي كان لعقد فيه المسمى (قوله وهو ظاهر) أي لا تمنع فساد قبوت الصدق فيه ظاهر الذي هو المسمى وقوله كدخوله أي وهو ظاهر أيضا (قوله كواطي الخ) صورتها أنها زوجة في العصمة علق طلاقها على أمر كدخول الدار من لا يفسد وطئ بعد حننه وكان الطلاق بانثاء أو رجعا وانقضت الصدق والمعلق طلاقها الأجنبية على دخول دار ولو يبعد نكاحها فوطئ في صورتين (قوله والشبهة في وطئه منسوبة) لأنه يطرأ ما يعتقد أنها زوجة (قوله كأن أتى كثيرا) بتعليق وبدونه وقوله لا يفسد تحتها ظاهر أي أتى شيئا كثيرا من نساء أو زمن وبهذا ينقض قوله كثيرا وان لم يقل كثيرا لأن من ينقض كثيرا لم يفسد كثيرا بل يدخل تحتها (قوله ظاهرا) أي غالبها لا يفسد شيئا بعد ما يعلم يبلغه عمره ظاهرا يتزوج فيها يحصل له فيها النفع بالتزوج

والإلم بزمه والحاصل انه يدعى قول المصنف كأن أتى كثيرا من نسائهم بأن قوله أو زمن لا يظهر لانه اذا كان لا جل بلغه عمره فظاهر اقرى من هناك زمن لا كثير ولا قليل وحاصل الجواب أن يقال قوله بلغه عمره فظاهر أى وبني مدة عتقه فعلم العقد والوطه فالزمن الكثير ما يمكن فيه العقد والوطه (٣٨) ولا يشترط الأولاد وفي شرح شب وظاهره أنه يتكرر عليه الطلاق في المسائل

السلات دائما وان لم تكن الاداة أداة تكرار (قوله بالنسبة الى ما أتى فليس) الاحسن أن ينصر الكثير بالكثير في نفسه وان كان قليلا بالنسبة لما سبقه من أتى القبطاء أو المدينة المنورة زمن طلاق من يتزوجها من غير ما ذكرناه أتى كثيرا في نفسه (قوله بالتعيين) بتقديم السامع على السامع المعتمد ماسيا في المصنف من قوله وهو سبعون الى آخر ما أتى (قوله وان التزوج) أي بخلاف الركوب والنس فليس فيه تعليق وليس معناه انشاء ركوب وليس بل انصف بذلك ولا يخفى أن ذلك محكم (قوله فانه ليس كذلك من كل وجه) أي من الوجهين المذكورين المشار اليهما قوله لان أكثر العله (قوله فانه نكاحها) أي والفرض انه لم يذكر جنسا ولا بلدا ولا زمنا بل بلغه عمره فظاهر (قوله فتنقضي قولهم ان العوام) أي دوام التزوج بالمرأة التي عتقت ليس كتنسدا التزوج بالمرأة فلا تطلق وهو المعتمد أمان قلنا ان دوام التزوج بالمرأة كتنسداه فتطلق عليه (قوله وله في المصرية) بان قال عليه الطلاق لا يتزوج مصرية كما أفاده الشارح وكذا اذا قال كل مصرية أتزوجها طالق (قوله ان تخلفت تخلفن) أي الاخلاق التي يحمل الزوج على تجنب المصريات ومنسل الخلق تخلفن ما اذا طال مقامها ولدكن الظاهر أن من طالع مكنتها ليس كذلك لان الحمل على حلفه الخلق بالاخلاق الرديئة وقد عتقت فيها (قوله والام

وتابع للاب) فن تزوج من أهل مصرية لا خنت عليه (قوله وسيرتهن) أي طريقتن عطف تفسير (قوله اقليمها) سياتى رد مواعيلها من اسكتندرية الى اسوان وهذا كله حيث لم يؤم واحد اجمدا ذكر بعينه فان قوى واحدا بعينه على به وكذا القوى عرف الخلف بالطلاق مصر على خصوص البلد المعينة كاعتد يف مصر (قوله وحيث أطلق مصر) المناسب أن يؤخر ذلك وتيقول ولكن العرف جرى



باطلاق مصر على القاهرة فلا يعول على ما قلته المصنف لان الاعيان منهاها العرف (قوله والظاهر ان المراد بعملها القضاء) أي الذي يحكم فيه فاضي العسكر الذي بمصر وأما المصنف والبصرة ونحو ذلك فليس من عملها القضاء لان قضاء تلك المواضع من اصطبل والحق ان المراد بالعمل السلطاني لان معنى أطلق لا ينصرف الا اليه فان نوى العمل انصرف فللسلطان ما لا يعرف بخلافه فان جازي عرف بخلافه على عليه وكذا يعمل العرف انما هو (قوله وله المواعدة) (٣٩) انما جازت وها منعت في العدة لانها من

الظواهر ان المراد بعملها القضاء وهو مصر وقواحيما بجزيرة القيل وبولاق وبركة الحج ومصر العتيقة وطروا وميصرية لالسلطاني اذ يبعد من قصد مخالفات وروج عن الاقليم بالمرأة (ص) وله المواعدة بها (ش) يعني ان من حلفا لا يتزوج في مصر فانه يجوز له أن واعدها على التزوج في مصر ويخرج بها عن العمل ان نوى الانفراج الحمل الذي تلزم منه الجمعة ويعقد عليها لان العبرة بوضع العقد لا بموضع المواعدة (ص) لان عم النساء ابقى قليلا لكل امرأة أن تزوجها الا تنقوض (ش) هذا يخرج من قوله كأن أبقى كثيرا ومعنى عموم النساء ان يقول كل امرأه أن تزوجها طالق فإذا قال ذلك فانه لا يلزمه شيء العرج والمشقة والفرق بين أن يكون ذلك معلقا أولا كقوله ان دخلت الدار فكل امرأه أن تزوجها طالق ثم يدخل الدار فانه لا شيء عليه وانما يلزمه البين وان كان أبقى لنفسه التسري لان الزوجة اضبط لما له من السرية وكذلك لا يلزمه البين اذا أبقى قليلا كقوله كل امرأه أن تزوجها طالق الا من القرية الفلانية وهي صغيرة لان نبهت ذلك القليل تنزل منزلة التحريم وكذلك لا يلزمه شيء اذا قال كل امرأه أن تزوجها الا تنقوض فهي طالق لا غير معروف وأما لو قال كل امرأه أن تزوجها تنقوض فيضاهي طالق فانه يلزمه بلا خلاف فان قيل ما الفرق بين من عم النساء فانه لا يلزمه وبين من قال كل امرأه أن تزوجها عليك طالق فانه يصح ويخص بالملك الذي علق مع انهما في كمال امرأه فالحواش ان ذلك فيه اختصاصه بالتي تزوجها عليها فلذا لم يزم في غيره فصح التحريم فنام له فانه دقيق (ص) أو من قر به صغيرة (ش) معطوف على المستثنى والاحسن في صغيرة الرفع على انه خبر لشد المحذوف أي أو قال من قر به كذا وهي صغيرة اذ ليس صغيرة من جهة قوله والصغيرة هي التي ليس فيها متزوج أي لا يجدها عددا يتغير منه كقوله أبو الحسن (ص) أوحى انظرها هي (ش) يعني اذا قال كل امرأه أن تزوجها قبل أن أنظرها طالق ففي غايته لا شيء عليه ولا أن يتزوج من شاء ولا يطلق عليه ولو لم يخش العنت لانه يمكن عم النساء ومثله حتى ينظرها فلان فعسى أو مات وقال ابن المواز لا يتزوج حتى يخشى العنت ولو يجتهد ما ينسري به وحتى هنا استثنائية والمستثنى منه قد مر أي اذا قال كل امرأه أن تزوجها طالق حتى أنظرها أي الا أن أنظرها طالق فالتطلاق معلق على التزوج من غير رؤية وهذا نلهم ان كلامه ظاهر رحمه الله وبعبارة صحيحة أن تكون حتى جازة أي الى أن أنظرها أي ينسحب على الطلاق الى أن ينظرها وان تكون تعليلية أي لاجل أن أنظرها وان تكون استثنائية (ص) أو الابتكار بعد كل ثيب والعكس (ش) يعني انه اذا قال كل ثيب أن تزوجها فهي طالق ثم قال وكل بكر أن تزوجها فهي طالق فانه لا يلزمه شيء في الابتكار ولا يلزمه في الثيبات لتقدم في بيانه وكذلك اذا قال كل بكر أن تزوجها فهي طالق ثم قال كل ثيب أن تزوجها فهي طالق فانه لا يلزمه شيء في الثيبات ولا يلزمه في الابتكار لتقدم في بيانه فقوله أو الابتكار أي لا يلزم في الابتكار بعد كل ثيب كما لا يلزم في الثيبات بعد كل بكر في العكس لكون الرجوع والمشقة الثانية دون الاولى

الطلاق الى أن ينظرها فلا يكون طاهر اغبر ان فيه شيئا آخر وذلك لان كلامه يقتضي أن المستثنى منه كل امرأه وليس كذلك لان المستثنى منه محذوف أو اضافي ذلك التقدير لانه التقدير كل امرأه أن تزوجها طالق في كل حال من الاحوال الا في حالة النظر (قوله يصح أن تكون حتى جازة الخ) لا يخفى أنه يفيد وقوع الطلاق بالفعل واستمراره الى النظر ولا يخفى ما فيه من كذا جعلها تعليلية وذلك لان النظر ليس على الإطلاق فللمناسيب الاخير وهو جعلها استثنائية والمعنى حينئذ كل امرأه أن تزوجها طالق في كل سال من الاحوال الا في

حال النظر (قوله وتظاهر صنيع المصنف وعطفه) أي عطف جمل لا عطف مفردات لأن الابتكار اسم جامد ولا يعطف عليه الفعل والتقدير لأن ذكر الابتكار بعد كل نيب (قوله أولا) يجوز أن يكون معادل هل الأولى فتكون الواو ساكنة ويجوز أن يكون معادل هل محذوفًا وقرأ أولًا بتشديد الواو (٤٠) والأول أحسن (قوله تأمل) أي تأمل هل يقول على ظاهر كلامهم هذا أو يقال

كلما هم يقيد بما إذا كان يقدر وهو التظاهر بل جعل بعض الشيوخ هو ظاهر كلامهم (قوله أو آخر امرأه) هذا هو المعنى وهو مبتدأ وخبره ماذا كره الشارح (قوله فهو كن حرم جميع النساء) الظاهر أن الانضال أن يجعله تعليلًا ثانياً (قوله أو لا يستقر الخ) في العبارة حذف والتقدير لأنه لو حكم عليه بالطلاق لم يستقر الخ (قوله وأشار بقوله وصوب ليقول ابن الموان) أي والمصوب ابن رشد والغنى وتظاهر وقوفه حتى تزوج ولو قال أتألت تزوج أبداً وتظاهر أنه يعمل بقوله لأنه ضرر عليه (قوله ونحن نرى الخ) هذا كلام ابن الموان وبواقفه مصنون في قوله (قوله وفوق الموقوفة) جرى على طريقة الكوفيين في عدم إيراد الضمير لأن اللبس هنا مأمون لأن من المعلوم أن الذي وصف انما هو الزوج والاصل الموقوف هو عنها كحذف الجار وهو عن فأنفصل الضمير واستتر في اسم المفعول فهو من باب الحذف والإبصار والأولى تأخير قوله وهو الجمع الغنى لأنه راجع لتصويرتين معا (قوله من يوم الرفع) أي والحكم (قوله فيأخذ) وبكل إلهام الصديق (قوله فبدا الورثان) ولا يتكلم لها الصديق ويلغزها من وجهين فيقال ماتت امرأة ووقف ميراثها وليس في ورثتها أهل ولا خشي مشكل ويقال ماتت امرأة في عصمة رجل ولا يرثها إلا أن تزوج غيرها (قوله وإذا مات المتزوج الخ) ويلغز بها فقال شخص الطلاق مات عن حرة مسلمة في نكاح بصدق سمي وأخت نصفه وامراتها وألغته (قوله لم يجر طلاقها) هذا هو المعنى فبما جعل حلية وان اقرنت بان (قوله لأنه في قوله قولنا الخ) فان قلت بما وجدنا قلت لأن العنى ان اتنى تزوجي من المدينة فهي طالق فقهومه أنما ثبت

هذا هو المشهور وتظاهر صنيع المؤلف وعطفه على قوله لأن اسم النساء عدم لزوم اليمينين معا وحكم جماعة واختاره الغنى لكن مذهب ابن القاسم وابن كنانة ومصنون وغيرهم ما قرره زبانه بن جعفر المال شارح أو لا يقل بلزمه ما نظر التخصيص في كل منهما وانظر هل لزوم اليمين في الثبوت عند تقديمهن ولو لم يقدر على وطء الابتكار وهو ظاهر كلامهم مع أنه في هذا الخلاف بمنزلة ما إذا علم النساء لأن نساع في هذه الحالة غير الابتكار وقد حذف عليهن أو لا تأمل (ص) أو خشي في المؤجل العنت وتعدن التسري (ش) يعني أنه إذا قال كل امرأة أتز وجها إلى أجل كذا فهي طالق وعين أو لا يبلغه عمره في ظاهر الحال فإنه يلزمه إلا إذا خشي العنت أي الزنا وتعدن عليه التسري فإنه يجوز أن تزوج ولا شيء عليه وأما أو أجل بأجل لا يبلغه عمره ظاهراً فإنه لا شيء عليه ولو لم يمش العنت قال في المؤجل للعهد أي التي تعدن فيه اليمين بأن يبلغه عمره ظاهراً (ص) أو آخر امرأة (ش) قال ابن القاسم إذا قال آخر امرأة أتز وجها طالق لا شيء عليه اه لأن لا خيراً لا يتحقق إلا بالموت ولا يطلق على ميت فهو كن حرم جميع النساء أو لا يستقر ملكه على امرأة إذا الاحتمال أن تكون التي تزوجها آخر امرأة فكلما تزوج بامرأة فرق بينه وبينها وأشار بقوله (ص) وصوب وقوفه عن الأولى حتى ينكح ثابته ثم كذا (ش) لقول ابن الموان ومصنون ونحن نرى أن يوقف عن وطء الأولى حتى ينكح ثابته فقل له الأولى ووقف عن الثانية حتى ينكح ثابته وهذا كذا ولما كان في الثاني وقوفها تعذيب رغبة بقوله (وهو في الموقوفة كالزوجة) أي في الموقوف هو عنها كالزوجة فإن دفعته فلا أجل من يوم دفعته لأن اليمين ليست بصريحة في ترك الوطء فإذا انقضى الأجل ولم ترخص بالمقام من غير وطء طلق عليه فان تزوج امرأة ماتت أو وقف ميراثه منها حتى تزوج ثابته فيأخذها ويؤت قبل أن تزوج فغير دلي وورثتها وإذا مات المتزوج عن وقف عنها فماتت لا ترثه ولها نصف الصداق لشين أنهما المطلقة لأنها آخر امرأة أهله لأعدة عليها واختار الغنى قول مصنون وابن الموان ورجحه على قول ابن القاسم القائل بعدم لزوم لكن قال المرأة الأولى فلا وأفتي حصونها على إبقائه عن أهل الصواب أن لا شيء عليه فيها لأنما قال آخر امرأة علمنا أنه جعل لنكاحه أو لا يرده بينه وأخرا علق به عينه واليه أشار بقوله (واختاره إلا الأولى) أي واختار الغنى قول مصنون إلا المرأة الأولى فإنه يلزمه حتى قبل أو قال أول امرأة أتز وجها طالق وأخر امرأة أتز وجها طالق فإنه يلزمه الطلاق في أول من يتزوجها ويجري في آخر امرأة القول قول ابن القاسم وقول مصنون وابن الموان ولا يجري فيها اختيار الغنى (ص) وإن قال إن لم أتز وج من المدينة فهي طالق فتزوج من غيرهما طلاقاً (ش) يعني أن الشخص إذا قال إن لم أتز وج من أهل المدينة فأتز وجها من غيرهما طلاقاً فتزوج من غير أهل المدينة قبل أن يتزوج من غيرهن أو بعد أن يتزوج من غيرهن بانه على أنها حلية لأنه في قوة قولنا لكل امرأة أتز وجها من غير المدينة فهي طالق وهو الذي يؤخذ من الجواهر وهو ظاهر المدينة عند ابن رشد وكلام الغنى يدل على أنه إنما يلزمه

تزوجي من المدينة فلا طلاق هذا وجد كرات التولية (قوله وفاته تظهر الخ) بل تظهر بما فرعه عليه بقوله فلو فعلت ولعل الشارح  
 اتخذ كرماد كراته بما يتوهم فيه عدم التفريع (قوله حال النفوذ) هذا يؤيد بأن حال النفوذ في المصنف نائب فاعل اعتبر به وهو  
 مرفوع ويصح نصبه على أن نائب الفاعل الزوم ومحل اعتبار حال النفوذ إذا كانت العيين منعقدة ولو في الجملة لتشمل قوله الثاني ولو علم  
 عبد الثالث فلو كانت غير منعقدة حال التعليق كما إذا علق صبي طلاق (٤١) زوجته على دخول الدار فبلغ فدخلت فلا يلزمه

الطلاق (قوله يلزمه ما حلف عليه)  
 ومن هنا حصل الخلاف بين مالك  
 والشافعي في ذلك يقول بعبود الصفة  
 والشافعي لا يقول بعبودها وإنما  
 يقول بفائدة الخلع وفائدته لو فعلت  
 المحلوف عليه حال السنونة سقط  
 التعليق ولو أعادها ثم فعلت لاشي  
 عليه عند الشافعي وعند مالك  
 بعبود التعليق حيث كانت العصمة  
 باقية (قوله لا يهدم الطلاق) أي  
 تعليقه (قوله ولو حلف لا يفعل كذا)  
 هذه المسئلة لا تتعلق لها هنا (قوله  
 ان لم يكن بأداة تكرار) فان كان  
 بأداة تكرار بأن قال كلما قلت زيدا  
 أو دخلت الدار فانت طالق فتنقضي  
 فعلته ثانياً أو ثالثاً يلزمه ولو طلق  
 وعادت لعصمته وبقي منه باقية  
 والآن تنقضي التعليق حيث كانت  
 في عصمته حين التعليق والاعادت  
 اليين ولو تعددت العصمة كما تقدم  
 في قوله الاعد ثلاث (قوله ولا يخرج  
 في هذه) أي عن قولنا ولو حلف  
 فلا يباحث الخ (قوله الامسئلة  
 ترك الوتر) المسئلة نوعية أي وما  
 شابهها من كل عبادات تكرار  
 (قوله ولو كان تعليقه بأداة التكرار)  
 أي بخلاف كلما تزوجك فانت  
 طالق فتطلق كلما تزوجها ولا  
 تختص بالعصمة الاولى والفرق  
 انه في الاولى علق ما عليه مسن

الطلاق اذا تزوج من غير المدينة قبل أن يتزوج منها بناء على انها شرطية لا على قوة قولنا  
 ان تزوجت من غير المدينة قبلها فهي طالق والى هذا أشار بقوله (وتؤزلت على انه  
 انما يلزمه الطلاق اذا تزوج من غيرهما قبلها) وأما ان تزوج من المدينة أو لا ثم تزوج من  
 غيرها فلا تطلق بناء على الشرطية كما مر (ص) واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ (ش)  
 هذا في الحقيقة شرح لقوله وركسه أهل أي ان العنصر في ولاته الأهل أي الزوج علب أي  
 على المحل وهي العصمة حال النفوذ أي فعل الشيء المحلوف عليه لأوقت التعليق وفائدته تظهر  
 في نحو مسئلة العبد إلا تبة عند قوله ولو علق عبد الثالث على الدخول فعتق ودخلت لم يمت  
 أي الثالث وان لم يمت عبد الثالث عند التعليق (ص) فلو فعلت المحلوف عليه حال يفتونها  
 لم يلزم ولو نكحها ففعلت حيث ان بقي من العصمة المعلق فيها شيء (ش) هذا مفرع على ما قبله  
 من أن العنصر فيما وقع به الزوج على المرأة حال النفوذ فلهذا اذا قال لزوجته ان فعلت كذا  
 فانت طالق فلا تأم أبانها بان خالعها أو طلقها مطلقة رجعية وانقضت العصمة ثم فعلت ذلك  
 المحلوف عليه فلا شيء عليه إلا أن أجنبية ومحل الطلاق معدوم فلوزوجها بعد أن أبانها  
 ففعلت المحلوف عليه يلزمه ما حلف به ان بقي من العصمة المعلق فيها شيء بأن كان طلاقها الاول  
 قاصراً على الصابة وسواها وزوجها قبل زوج أو بعد ان كان نكاح الاجنبي لا يهدم الطلاق  
 السابق ومحل الزوم اذا لم تكن العيين منعقدة زمن وانقضى أو ما لو انقضى زمنها فلا تعود كالأول  
 حلف ليقتضيه حقه في هذا الشهر فأبانت ثم بعد انقضاء الشهر ردها لم يقضه فلا شيء عليه  
 ولو حلف لا يفعل كذا ففعله وحلت فلا يباحث بفعله ثانياً ان لم يكن بأداة تكرار أو نوى التكرار  
 ولا يخرج عن هذا إلا مسئلة تركه الوتر فيسركه بالحنث تركه إلا أن نوى مرة وهي  
 مسئلة تحفظ ولا يقاس عليها واحترز بقوله ان في الخ عاها بأنها بالطلاق الثالث ثم تزوجها  
 بعد زوج ثم انها فعلت المحلوف عليه فانه لا يلزمه شيء لان العصمة المعلق عليها انقضت بالكلية  
 ولو كان تعليقه بأداة تكرار كقوله كلما دخلت الدار فانت طالق فإذا أبانت فكنها ماتت  
 وصارت كغيرها من إيسبقه عليها يعني (ص) كالظهار (ش) تشبيه تام والمعنى انه اذا قال  
 لزوجته ان دخلت الدار مسلاً فانت على تظهر أي ثم انها دخلت فانه يلزمه الظهار فلا بأنها  
 ثم دخلت الدار فانه لا يلزمه الظهار لان وال العصمة من ملكه فلو نكحها فدخلت الدار فانه  
 يلزمه الظهار ان بقي من العصمة المعلق عليها شيء فان لم يبق منها شيء كحالة أبانها بالثالث ثم  
 رجعت اليه بعد زوج ثم دخلت الدار فانه لا يلزمه ظهار لانها عادت اليه بعصمة جديدة (ص)  
 لا محالوف لها فافترضا وغيرها (ش) صورته انه قال لزوجته ان تزوجت عليك فانت طالق أو قال  
 كل امرأ تزوجها عليك فهي طالق فزوجته محلوف لها قبل زومه الطلاق فحين يتزوجها عليها  
 في العصمة الاولى وغيرهما فكل من تزوجها عليها اطلق عليه بغير دال العقد فلو طلق زوجته

(٦ - ثلثي رابع) الطلاق حال لانه اذا علق وهو مالك العصمة انصرف الى ما في ملكه وهو انما علق حال الثالث وفي الثانية  
 علق ما عليه من الطلاق بتقدير التزوج وهو لا يتصدق بعصمة اذ ليس هناك ما عليه حتى ينصرفه لان الفرض انما أجنبية (قوله فانه يلزمه  
 الظهار الخ) فلو فرض أنه طلقها ثلاثاً لم يلزمه الظهار و تزوجها بعد زوج فلا يبرأ بها حتى يكفر (قوله صورته ان قال لزوجته الخ) فانه محلوف  
 لها وبها أي فهي محلوف لها من قوة علبك ومحلوف بها من قوله فانت طالق وهذا لا يناسب المصنف لانه ان نظر لكونه محلوفاً لها حثت  
 في العصمة الاولى وغيرها وان نظر لكونه محلوفاً بها ان يقيد بالعصمة الاولى وقد تبارك الحكيم فلا حياط أن يرجع جانب المحلوف لها

وأما ما أشار إليه بقوله أم قال كل امرأتان تصور بظاهر (قوله ومثل الخوف لها الخ) فلو حلف أن ينبت بطلاق حفصة أن وطئت عزة فطلق زينا وب واحدة أو نالاً فهو بوط عزة فلو حلف أن ينبت إليه ولو بعد زوج فوطي عزة وحفصة في عصمته حنث في حفصة وكذا لو طلق عزة أو اسدأ أو نالاً ثم عادت إليه ولو بعد زوج فوطيها أو حفصة في عصمته حنث في حفصة فلو أن عزة لم يحنث في حفصة فلو طابت إليه حفصة فوطي عزة حنث في حفصة (٤٣) إلا أن بيت حفصة بالثلاث ثم تعود إليه بعد زوج فوطي عزة لم يحنث في حفصة

لأنها محلف بطلاقها وقد انقضت عصمتها بخلاف زينا بطلاقها لم يحنث لغيرها عزة لأنها محلف عليها فالحين حفصة باقية لزينا وعلى عزة في عصمتها الأولى وفي غيرها والمذهب أن الخوف لها كالخوف بها بالاختصاص بالعصمة الأولى (قوله) كاعتد بن عرفة القائل أن الخوف لها يخص بالأولى (قوله) عند المؤلف أي المشار لها بقوله لا محلف لها فيها وبغيرها بقوله أنه يجعل قصد الخ فيه إشارة إلى أن قول المصنف لأن قصد الخ تعليل لقوله ولا يجزئ (أقول) مع بيان التأويلين لا حاجة لذلك أي لقوله يجعل قصدها وأنه إذا كان يجعل قصده ملائق بين مفت وقاض فلا داعي لقوله وأقامت بينة (قوله) وقيل لأنه حلف للزوجة الخ) ظاهر هذا التأويل كان ذلك مستلزماً بأن اشترطت عليه في العقد أو طرأ عليها بعد ما لا صار حلفاً أو قيل لا يلزمه في التطوع (قوله) وهي أمها (قوله) أي يلزمه الحنث عند المفت والقاضي (قوله) ولومع البينة) أي ولو عند القاضي أي طلاق أو بل القائل أنها لا تقبل عند القاضي مشكل لأن عدم القبول عند القاضي إذا كانت البينة مخالفة وهما موافقة

ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج ثم تزوج عليها فان التي تزوجها عليها تطلق ومثل الخوف لها الخوف عليها وهو الذي عليه المحققون كما في كتاب الأبداء بخلاف الخوف بطلاقها وهي المتقدمة عند قوله ولو تكهنا ففعلته حنثان في من العصمة المعلق فيها (ص) ولو طلقها ثم تزوج ثم تزوجها طلق الأجنبية ولا حنث لأنه لم يزوج عليها وإن ادعى نسيان قصده أن لا يجمع بينهما ولو لأن العين على نية الخوف لها وأقامت عليه بينة أو بالان (ص) الضمير في طلقها يرجع للخوف لها بدليل قوله ولا حنث الخ والمعنى أنه إذا طلق زوجته مثلاً كل امرأه أو تزوجها عليك فهي طالق ثم طلق زوجته الخوف لها أي طلاقاً رجعيًا وانقضت عدتها أو بالثلاثين الثلاث كاعتد بن عرفة أو بالثلاث كاعتد المؤلف ثم تزوج بامرأة أجنبية ثم أنه تزوج الخوف لها فان الأجنبية تطلق عليه بمجرد العقد على الخوف لها ولا تغيب بحنثه إذا طلقها ثم تزوجت الخوف لها على غير هاولم تزوج غير هاولم لا يجعل على أن قصده أن لا يجمع بينهما وقد جمع فقيل إنما يتوالت البينة طاعت عليه بذلك ولو جامع مستقبلاً صدق وقيل لأنه حلف للزوجة والعين على نية السخط وهي انما توث أن لا يجمع بينهما أن قبل النية هنامرافقة لظاهر اللفظ لا مخالفة فكان ينبغي أن يقبل قوله ولومع البينة فالجواب أن عزمه محمول على عدم الجمع فهو يثبت حلف لا يجمع معها غيرها في الجمله وعندنا فأنطأه بخالف لفظه باعتبار أن محمل فلا يقبل قوله مع البينة أو لأن العين وإن وافقت بدلول اللفظ لغة لكن خالف مدلوله عرفاً كمن حلف لا يبطأ أمسه وقال نوبت رجلي فأنه مخالفة مع أنها موافقة للدلول لغة (ص) وفيما عاشرت مدة حياتها إلا نية كونها تحت (ص) عطف على قوله ولزم في المصرية والمعنى أنه إذا قال كل امرأه أو تزوجها ما عاشرت فلا نية طلق ومراحمه فلا نية امرأة معينة فأنه يلزمه البين مدة حياتها سواء كانت فلا نية تحت وقت الحلف أو لا لأن تكون فلا نية تحته ونوى بحياتها مادامت زوجة فإذا طلقها بدون الثلاث ثم تزوج غيرها فاقبله حنث لأن (١) نوبت ما عاشرت فلا نية فبقال لأن نوبت بقوله ما عاشرت مادامت تحت وقد أثبتنا فإنه لا حنث عليه وتقبل نية ولو في القضاء لأنها موافقة للعرف بخلاف المسئلة السابقة (ص) ولو علق عبد الثلاث على الفحول فعنق ودخلت زمست (ص) تقدم أنه قال واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ أي لآل التامليك فلو قال العبد ولذا شابة تزوجت أن كنت زيداً مثلاً فأن طلق ثلاثاً ثم تزوج العبد عنت ثم أنها كملت زيداً فأنه يلزمه الطلاق الثلاث لما عاشرت أن المعترف وقوع الطلاق إنما هو حال النفوذ وهو حينئذ لآل التعليق ولودخلت قبل عتقه لزمه اثنتان ولم تجز له إلا بعد زوج ولو عنت بعد ذلك فلو قال العبد إن دخلت البار فأن طلق طلقين ثم اعتق ثم إن دخلت البار فأن يقع عليه طلقان وتبقى معه باقية واحدة والبسب أشبه بقوله

لظاهر لفظه (قوله) فالجواب أن عزمه محمول (أي شرعاً خالف التيمم بدلول اللفظ شرعاً خالف الجواب الذي بعده والحاصل واثنين أن قوله أن لا تزوج عليها محمول شرعاً عرفاً على أن لا يجمع بينهما (ثم أقول) أما الثاني فحمل وأما الأول فلا (قوله) ولأن العين) المتناسب أن يقول أولاً النية (قوله) وفيما عاشرت مدة حياتها الخ) أنه أن تزوج غيرها حنث والعنف وتعدن التيسير (قوله) إلا نية كونها تحت) مفسد بما إذا لم يطلقها ثلاثاً فإنها طلقها ثم تزوج غيرها ولو بعد عوده بالعصمة بعد زوج لأن الخوف لها هو تقدم أنها كالخوف بها على العبد (قوله) ولو علق (عبد) أي واسترجع أو فليتبين أنه هو بالعبرة بما تبين وخلاصة ما في المقام أن لم يعلق وهو عبد ثم تبين أنه هو بالعكس

أطلق واحدة أو اثنتين وثلاثين خلاف ما عليه من حرية أو رقة فالعبرة بما تميز به وهذا كله فنقول لا تظهر مرة فيما إذا علق الثلاث  
نم تظهر فيما إذا علق غيرها (قوله) ولوعلى طلاق زوجته الملوكة لا يبيعه على موته لم يتفد (وفائدة عدم النفوذ تظهر فيما إذا كان الطلاق  
المعلق ثلاثاً فحصل له وطؤها بالمال قبل زوج ولوعلى بالنفوذ لم يحصل له وطؤها بالمال (٤٣) إلا بعد زوج (قوله) وأون مات) ومثله إذا قال

شرب وعب شرباً لعبي إذا قال إذا  
أو أن يقع عليه الطلاق وحاصل  
كلامه أن علق على شرط تخير وعلى  
طرف فلا والمعلق مع شارحنا من  
أنه لا يلزم معنى أصلاً وبدل على  
ذلك ما سبأني من أنه إذا قال أنت  
طالق إذا مات أو أنت أوصي  
لا يقع لأن الطلاق لم يصادف محلاً  
(قوله) لأن المعلق (وهو الطلاق  
وقوله) والمعلق عليه وهو المثلوث ثم  
أن هذا لا يظهر في قوله أنت طالق  
يوم موقى أي لصديق اليوم بل يفرز  
الأول منه مثلاً يكون موته في  
آخر النهار إلا أن يقال المراد باليوم  
مطلق الزمن فيراد بيومه وقت الموت  
فليجوز (قوله) فليجوز الطلاق (أي  
لأن موت الأب انفسخ النكاح فلم  
يجد الطلاق له محلاً (قوله) والمأهبة  
المركية (أي مأهبة الطلاق المركبة  
من أجزائه التي من جعلها الزوجية  
تتعهد بأجزاء بعض الأجزاء التي  
هو الزوجية وتسمى أجزاؤه تسع  
باعتبار أن الطلاق متوقف عليها  
(قوله) والمشهور أن الأنثى لا تكتفي  
(الخ) مراد بالأنثى الكلام النفسى  
لأنه الذي فيه الخلاف ولم يرد بها  
قصد الطلاق والتصميم عليه فإنه  
لا يقع عليه الطلاق بانفاق ونفاذه  
الشارح أنه أراد به القصد والتصميم  
لقوله بعد ذلك وأما الطلاق الخ  
فالمناسب للشارح أن لا يصح  
الكلام على هذا المساق لأنه

(والثنتين بقيت واحدة) لا ضرر وقت النفوذ عليك ثلاثاً على زوجته وصار عترة العبد يطلق  
زوجته بطلقة واحدة ثم يعتق فلها تقي معه بطلقة واحدة فلها نصف طلاق وهو بطلقة ونصف  
طلقة فيكمل عليه وتبقى معه بطلقة واحدة واليه أشار بقوله (كلا يطلق واحدة ثم عتق)  
فالمراد بالاعتق ملك عليها صفة ثم رقد طالق النصف قال مالك لأن نصف طلاق ذهب فصار كمر  
ذهبت له بطلقة ونصف فصارت طلقتان وبقيت واحدة فلو علق العبد واحدة على النحول ثم  
عتق ثم دخلت بقيت معه بطلقتين ولوعلى الطلاق غير مقيد بعدد كقوله أن فعلت كذا فانت  
طالق ففعلت بعد عتقه بقيت له طلقتان كما قاله أشهب ابن عبد السلام لأنه إنما جرى يوم المثلث  
كن قال أن فعلت كذا فانت سرقته في مرضه فاعلمه في ثلثه (ص) ولوعلى طلاق زوجته  
المملوكة لا يبيعه على موته لم يتفد (ش) بعض الأحرار إذا تزوج بأمة والله مولى طلاقها على  
موت أبيه بأن قال لها أنت طالق عند موت أبي أو أن مات أو يوم موت أبي كما قاله ابن عرفة فإن  
ذلك لا يلزم لأن المعلق والمعلق عليه يقعان معاً في زمن واحد فلم يجد الطلاق عند موت الأب  
محلاً يقع عليه وقد علمت أن المثل أحد أركان الطلاق والمأهبة المركبة من أجزائه تسع  
باعتدال بعض أجزائها ولا بد أن يكون هذا الإجماع وما فلو مات من تدافع الطلاق إذا لوث  
المسلم الكافر ابن عرفة (ص) ولفظه طلفت وأنا طالق أو أنت أومطقة أو الطلاق لا لازم  
لأن مطلقاً وتلزم واحدة الأنثى أكثر (ش) الكلام لأن على الركن الرابع وهو الصيغة  
والمشهور أن النسبة لا تكتفي في الطلاق بمجرد ما فلا بد من اللفظ وأما الطلاق بالكلام النفسى  
الذى فيه اختلاف الآتى في سبأني عنه والمراد بقوله ولفظه اللفظ الصريح الذى يقتضيه بالعصمة  
دون غيره من سائر الألفاظ وهو ما فيه الطاء والألام والصاد وبأى الكلام على الكتابات  
الظاهرة والخفية وأما مطلقاً فليس من ألفاظ الطلاق فلا يلزم بطلاق لا بالنسبة لأن العرف  
نقل أنت طالق من انتبه إلى الانتباه لم ينقل أنت مطلقاً وألفاظ الطلاق تنقسم إلى خمسة  
أقسام ما يلزم بطلقة فقط الأنثى أكثر من أن يقول أنت طالق أو أنت مطلقاً وأنت طلفتك  
أو الطلاق لا لازم وقد وقعت عليك الطلاق أو أنا طالق منك وما أشبه ذلك مما ينطق فيه  
بالطاء والألام والصاد وما يلزم به ثلاث ولا يتوى سواء كانت مدخولاً بها أم لا واليه الإشارة فيما  
بأى بقوله والثلاث في بنت وحبك على غار بك وما يلزم به ثلاث وتوى في غير المدخول بها فقط  
والله الإشارة بقوله والثلاث في كالمثبة إلى قوله أن ندلى بسما عليه وما يلزم به ثلاث وتوى في  
مدخول بها وغيرها والله الإشارة بقوله وثلاث في خلت سبيلك وقسم توى فيه وفي هذه  
والله الإشارة بقوله وتوى فيه وفي عتدنى ذهني وانصرف إلى قوله أو لستى بأمرأة وشبه  
بما يلزم فيه واحدة ما هو من الكتابات بقوله (كاعتدتى) فتلزم واحدة الأنثى أكثر  
فوالقوله أنت طالق اعتدتى لزمه طلقتان الآن توى بقوله اعتدتى إعلاماً بأن عليها العدة  
ولو قال أنت طالق واعتدتى لزمه طلقتان ولا يتوى وانما توى في الأول لأنه من تبي على الطلاق  
كترتب جواب الشرط على الشرط والعطف بالواو ينافى ذلك والظاهر أن العطف بشم كالعطف

بهم خلاف المراد (قوله) الكتابات الظاهرة) ليس المراد بالكتابة اللفظ المستعمل في لازم معناه بل المراد به اللفظ استعماله في غير  
ما وضع له (قوله) (الأنثى) أى مع اللفظ بطلقة (قوله) تنقسم إلى خمسة أقسام) وسبأني قسم سادس وهو أنه ما يلزم به ثلاث في المدخول بها  
وواحدة في غيرها (قوله) لزمه طلقتان) أى إذا توأمتا أو لم يتوآمتا في هاتين الصورتين يلزمه طلقتان (قوله) لأنه من تبي على الطلاق  
أى فكانت نسوية وجبه (قوله) والظاهر أن العطف بشم) أى لأن ثم تقيت أو قد تفرأ لم يبي من العطف على الطلاق تراخ فثبتت في غير

العطف والحاصل أنها إذا جعلت معنى الواو فتكون خرجت عن الترتيب وعن التراخي وأما إذا جعلنا لها مثل الفاء فتكون قد خرجت عن التراخي فقط والترتيب ثابت ولا شك أن خروجهما عن معنى واحد أقرب من خروجهما عن المعنيين فالخلاق ثم بالفاء أقرب فيلزمه طلفتان الآن ينوي أقل (قوله أو كانت مؤنثة) عطف على دل بساط كما هو المتبادر فيقتضي أنه ليس من أفراد البساط مع أنه من أفرادها فالخاص أن يكون عطف على المدغم حذف (ع) في العبارة التقدير أن دل بساط أعلى المدغم على الإطلاق من وثاق بأن كانت

مؤنثة (قوله يعني أنه إذا أقل لزوجه أنت طالق في جواب) أي سطلق والا كل كتاب يقع عليه الطلاق (قوله فان تم أنه أي والموضوع أنه مؤنثة وأما غير المؤنثة فيقع عليه الطلاق ولا يصدق والحاصل أن الزوم في الصريح والكتابة ظاهرة عمله إذا لم يكن بساط يدل على نفي إرادته فان كان قبل ذلك منه فهاهنا في الصريح وما يأتي في الكتابة الظاهر هو محقق فيها في القضاة والنسبة لا تتفق وذلك لأن نية صرفه متنافية لموضوعه والبساط سبب حامل على مجرد النطق بما يناسبه (قوله أو بلان) أي تصدق والخالف وعدمه (قوله لأن البت هو القطع) فكأنه قال أنت طالق طقة فاطمة أو مقطوعا بها (قوله أي كتحك) هو في الأصل كتحف الغالبية أو ما يحد من أسفل عن البعير فالحل كتابة عن العصة التي يدل الزوج أي عبارة عن العصة وكذا يقال فيما بعد وكونها على كنفها كتابة عن ملكها بالطلاق (قوله وذلك الخ) جواب عما يقال كل الواجب أن يشهد ذلك بما بعد البناء وحسنه فالواجب أن يقول لا لا ينسوة التي لا تكون إلا بالثلاث إنما تكون بعد البناء فونه أن البيوتة بعد البناء تعدتكون

بإزاء بخلاف العطف بالفاء فكعدم العطف (ص) وصديق نفيه إن دل بساط على العد (ش) هذا راجع لقوله أعندي أي وصديق بين في عوى نفي إرادة الطلاق بعد قوله أعندي إذا دل دل على ذلك كما إذا كان جوابا للعدد درهم أو غيرهما ولا شيء عليه (ص) أو كانت مؤنثة وقالت أطلقني وإن لم تسأله فتأويلان (ش) يعني أنه إذا قال زال وجهه أنت طالق في جواب قولها له وهي مؤنثة بقيد ونحوه أطلقني وقيل إنما أردت من ذلك الواو ولم أرد به الطلاق فإنه يصدق في نفي إرادته فان تم أنه ففي تنوينه وعندها إذا حضرته البيعة تأويلان وأما في الفتاوى فصدق قول واحد أو قوله أو كانت الخ راجع لقوله أنت طالق (ص) والثلاث في بته (ش) هذا شروع منه رحمه الله في القسم الثاني والمعنى أن الزوج إذا قال زال وجهه أحد هذه اللفاظ الخمسة فإنه يلزمه الطلاق الثلاث لأن البت هو القطع فكان الزوج قطع العصة التي بينه وبين زوجته ولم يبق سبب منها شيء ولا ينوي بها أو لم يبق من هناء في قوله ونوي فيه وفي عدده كتابات ظاهرة (ص) وجعلت على غارك أو واحدة بانه (ش) يعني أن الزوج إذا قال زال وجهه جعلت على غارك أي كتحك فإنه يلزمه الثلاث ولا ينوي فيما دونها بها أو لا يفي مثل البتة في عدم التنويه فان الحل كتابة عن العصة التي يدل الزوج وكذا يلزمه الثلاث إذا قال زال وجهه بعد البناء كما في المدونة أنت طالق واحدة بانه وهي مثل البتة في لزوم الثلاث وأهل المؤلف ترك كون ذلك بعد البناء موضوعه وذلك لأن البيوتة بغير عرض بعد الدخول إنما هي بالثلاث أم قبل الدخول وأما كون عرضا فواحدة وعبارة وأما زومت الثلاث لأنهم قطعوا النظر عن قوله واحدة ونظروا إلى قوله بانه احتياطاً للزوج أو واحدة صفة مرة أو دفعة لاطلقة (ص) أو فهاهنا غلبت سبيلك أو أدخلني (ش) يعني أن الرجل إذا قال زال وجهه المدخول بها غلبت سبيلك أو قال لها ادخلي الفار والحق بأهلك أو استترى وأخرى ونوي بكل لفظ من تلك اللفاظ الواحدة البتة فإنه يلزمه الطلاق الثلاث ولا ينوي وإن كانت غير مدخول بها تلزمه واحدة لأن ينوي أكثر كما مر في قوله أو واحدة بانه ولو نوي الواحدة البتة بقوله أنت طالق ونحوه من ألفاظ الطلاق الصريحة فإنه يلزمه الطلاق الثلاث كما إذا قال فهاهنا غلبت سبيلك بل أولى لأنه إذا زومت الثلاث مع كتابته فالق مع صريحه (ص) والثالث الآن ينوي أقل إن لم يدخل بها في كلتيه والعم وهبتك وردت لك لاهك (ش) وهذا هو القسم الثالث يعني أن الزوج إذا قال زال وجهه التي لم يدخل بها أحد هذه اللفاظ فإنه يلزمه الطلاق الثلاث الآن يقول ثبت أقل من الثلاث فإنه يلزمه ما نوي وصدق مع عينه كما يأتي عنده قوله وحالف عند إرادة النكاح فان نكل عن البين فإنه يلزمه الثلاث وأما زوجته التي دخل بها إذا قال لها أحد هذه اللفاظ فإنه يلزمه الثلاث فان ادعى أو نوي أقل من ذلك فإنه لا يصدق وقد مرته الثلاث (ص) أو أنت أو ما أنقلب اليه من أهل حرام (ش) يعني أن الزوج إذا قال زال وجهه التي لم يدخل بها أنت حرام سواء قال على أول يقل أو قال لها ما أنقلب اليه من أهل حرام فإنه يلزمه

الثلاث

يلفظ الخلع ثم إن من المعلوم أن البيوتة بغير عرض بعد الدخول قد تكون بغير الثلاث كما إذا كانت

يلفظ الخلع (قوله فإنه يلزمه الطلاق الثلاث) كما إذا فهاهنا غلبت سبيلك أي وهي مدخول بها فهاهنا الظاهر خلافه لفظي عب من أنه عام في المدخول بها وغيرهما (قوله والثالث الآن ينوي أقل الخ) وإن لم ينو بها الطلاق لأن من الكتابات الظاهرة (قوله وهبتك) أي عتقتك وأطلقك وألا سيك أو قال لاهلها وهبتك

(قوله يعني أن من قال لزوجه التي لم يدخل بها أنت خلية أو بائن) هكذا يدون التام في نسخة بخطها في لفظ المصنف فأنها بالتام في  
نسخته فلم يأت في الشارح على طبق المصنف (قوله أو أنا خلى منك أو أنا بائن منك أو أنا حرام عليك) ظاهر عبارة الشارح أنه لا يمن  
قوله منك في اللفظين ولا يمن عليك في قوله أو أنا حرام وعبارة شب أحسن ونصه أو أنت خلية أو برية أو بائنة قال مني أو لم يقل أو  
أنا خلى أو بائن أو برية قال منك أو لم يقل فزوجه أو أنا راجع لهما أه (قوله أي إذا زوم) وأما عند المفتي فلا يحتاج لبين في فائدة  
قال القرافي في فروقه ما معناه أن نحو هذه الالفاظ من برية وخلية وحبل على غار لم يرد ذلك إنما كان يعرف سابقاً وما لا نالا فلا  
يجل للفتي أن يفتي بها إلا أن عرف أي أو لا كانت من الكتابات لنفسه فلا يجد أحداً اليوم يطلق امرأته بخلعة ولا برية والحاصل  
أنه لا يصلح للفتي أن يفتي بالطلاق حتى يعلم العرف في ذلك البلد (قوله أي ودين في جميع الالفاظ سرية الخ) لا يخفى أن الصريح  
تقدمه أن البساط ينفع فيه في قوله ودين في نفسه إن دل بساط على العد (٤٥) فلا حرج قصره على غير الصريح (قوله

أي شبهما) بكسر الشين  
وسكون الباء (قوله  
السبام) بالفتح المجبة  
والمد وقوله وطوله اللسان  
تفسير (قوله وهو راجع  
لهذه الالفاظ الخ) ظاهره  
أنه لا يرجع حبلك على  
غاربك وظاهر العبارة  
الاولى رجوعه وهذا  
الحل قد قبل به أولاً شب  
وقال عجم ظاهر كلام  
المصنف عجمه في جميع  
هذه الالفاظ المذكورة  
واختار كره في المدونة في  
لفظ خلية وبرية وبائنة  
واقترن من ذكره في الباقي  
قوله بعض المحسن أي  
الذي هو أحداً وباء وقوله  
وكأنه يريد في الدمعي  
الاستقذار فإن لم يردشاً  
من ذلك بآئنته إذا كان  
كلاماً مبيناً (قوله ولا  
ينوي في المدخول بها)

الثلاث إلا أن ينوي أقل منها فإنه يصدق وإن قال ذلك لزوجه المدخول بها فإنه يلزمه الثلاث ولا يصدق  
إن ادعى أنه أراد أقل من ذلك ولو حذف لفظ أهل لكان الحكم كذلك إلا أنها يفتقران فيما إذا قال  
حاشيت الزوجة فصدق حيث لم يذكر الأهل ولا يصدق حيث ذكر (ص) أو خلية أو بائنة أو أنا (ش)  
يعني أن من قال لزوجه التي لم يدخل بها أنت خلية أو بائن أو سواه قال مني أو لم يقل أو أنا خلى منك أو أنا  
بائن منك أو أنا حرام عليك أو ما أعقب إليه من أهل حرام فإنه يلزمه الثلاث إلا أن ينوي أقل من ذلك فإن  
دخل بها فإنه يلزمه الثلاث ولا ينوي فيما دون الثلاث (ص) وحلف عند إرادة النكاح (ش) هذا راجع  
لهذه الالفاظ التي ينوي فيها في غير المدخول بها فقط والمعنى أن إذا قلنا ينوي أو أراد أن يتزوج بها فإنه يحلف  
حينئذ أنه أراد ألا واحدة أو اثنتين ولا يحلف قبل إرادة النكاح فلهذا لا يتزوجها ومفهومه لو نكح لزمه  
الثلاث وقوله وحلف أي إذا زوم وعبر بالنكاح دون الإجماع لأن هذا الإطلاق بائن (ص) ودين في نفسه  
إن دل بساط عليه (ش) أي ودين في جميع الالفاظ صريحة وكتاية بين أن رفعته البينة بغيره إن جاء  
مستغنياً في نفي إرادة الطلاق من أصله إن دل بساط على نفي الطلاق بأن تقدم كلام غير الطلاق يكون  
هذا حوايه ولا يثبت منه إذا كان كلاماً مبتدأً المشطى أن قال لن طلقها هو وأخبره قبله بأطلعه وزعم أنه  
لم يرد طلقاً وإنما ذكر ما قد كان أو أكثر في مراجعته على غير ما قلنا لها بأطلعه أي شبهها في البذاء  
وطول اللسان صدق في ذلك كله وبعبارة ودين أي في المدخول بها وغيره إن دل بساط عليه وهو راجع  
لهذه الالفاظ من قوله في كلياته الخ كأن يقول أردت في الرخصة مثلاً وكان يقول أردت خلية من غير  
وكان يقول أردت بيائنة منفصلة ويقول أنا بائن أي منفصل إذا كان بينهما فرقة أي أنت منفصلة مني أو  
أنا منفصل منك وكان يقول أردت بالم في الاستفاد إذا كانت رخصتها فائدة أو كرهية (ص) وثلاث في  
لاصمة في عليك أو اشتريتها من الالفاظ (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجه لا صمة في عليك فإنه يلزمه  
الثلاث ولا ينوي في المدخول بها أن يكون ذلك بمعنى الفداء فإنه يلزمه طلاقاً واحداً بمعنى المنع حتى يريد  
ثلاثاً وكذلك يلزمه الثلاث ولا ينوي مطلقاً إذا اشتريت العصمة من زوجها مثل أن تقول يعني عصمتك على  
فيفعل وكذلك لو قالت اشتريت منك على أو طلاقك على لآنها اشتريت كل ما كان عليك منها بخلاف  
لو قالت يعني طلاقك فمطلوب واحدة تحلل بها نفسها ولا يلزمه ثلاث لأنها أصناف الطلاق التي نفسها وليس لها

أي ينوي في غيرها هذا معناه وهو ظاهر وكان الأولى أن يذكر ذلك في حيز قوله والثلاث إلا أن ينوي أقل من المدخول بها وقوله  
وكذلك يلزمه الثلاث الخ وكان حقه أن يذكر هذا في قوله والثلاث في نية الخ (قوله إلا أن يكون ذلك بمعنى الفداء) أي إلا أن يكون  
ذلك بمعنى هو الفداء أي إلا أن يكون قوله لا صمة في عليك مصاحباً للفداء قال ابن القريطي والاساني في القائل لزوجه لا صمة  
في عليك أنها ثلاث إلا أن يكون معها فافتكرت واحدة حتى يرد ثلاثاً أو يجد ذلك صواب أه وأما حصول الاستثناء راجع  
لقوله لا صمة في عليك لا لقوله اشتريتها منه أيضاً والزم استثناء الشيء من نفسه فلو قدمه عند الأول كان أولى (قوله ولا ينوي مطلقاً)  
أي دخل لا أم (قوله وكذلك لو قالت اشتريت منك على) بكذا يقول يعتك (قوله بخلاف لو قالت يعني طلاق) أي فيقول يعتك  
طلاقك بكذا وعبارة عب فإن قالت يعني عصمتك على أو اشتريت منك ملكك على أو طلاقك ففعل لزمه الثلاث وإن قالت يعني طلاق  
ففضل لزمه واحدة

(قوله قد دل على إتمامها صحت الخ) قد يقال حيث كان لا إطلاقاً لها أنه لا يقع شيء أصلاً لا تقع واحدة فقلوا جواب أن التشريع منظور  
 فيه شيء محذوف وهو مع أعمال اللفظ في الجملة ترخا لصلته أن التفريع على كل مجموع الأمرين معاً (قوله وظاهر الإطلاق) أي إطلاقها  
 حيث أضافت إليه جميع الطلقات (قوله وثلاث لأن ينوي أقل الخ) هذا غير ما تقدم في قوله أو فواجباً ليست سبباً لأن في قولهم الواحدة  
 الباقية وما هنا في أصل العصمة فاختلف الموضوع (قوله مطلقاً) أي دخل بها أم لا وكان حقاً أن يذكر قوله وواحدة في فارقك عند قوله  
 ولفظه طلقت (قوله أنت حرة) ظاهره سواء أطلق أو قيد به في وجه بعض على ما إذا أطلق فإن قيد لزمه الثلاث والحاصل أن المستلزمات  
 قوانين وتقرّر بالتمتع على الإطلاق بدل على قوته والذي يقول بعدم لزوم قوله بالخلف قال بعض الشيوخ وينبغي أن يكون مثله أنت  
 معصية متى (قوله والحق) أهك الخ) يقرأ بوصل الهمزة وفتح الحاء لأنهم على الحق لأن الحق يلقى لا ليس المراد أن يلقى الغير بأهلها  
 وأما المراد أنها تلقى بأهلها ومثلهما تنقل إلى أهك أو قال لا لها المتلى النكاح فانك (قوله فأن لم رد أحداً) نعم (الين) أي الأحكام لا ترى لم  
 رد شيئاً (قوله فلا شيء عليه) لأنه يتصرف (٤٦) لعدم الإطلاق بل يتصرف لعناد الحق في وهو كذب في بعض تلك الصور لأن في قوله

وفي الباقي وان لم يكن كذا لم يكن  
ليس معناه الطلاق (قوله فانه يحلف  
على ذلك) فان نكل زنه وقال ع  
اذنوى بهذه الالفاظ الطلاق  
الثلاث أو أقل على عاقوى وظاهره  
بلايين وان نوى عدم الطلاق فأقول  
قوله يسع أي في جميع ما ذكرنا  
قوله الشارح **تسه** أنظر أذا ورد  
الطلاق ونكل عن البين فهل يسوى  
في عدده كما في مسألة وان قال  
سأته مني أو عصفية الخ وانظر هل  
يحلف في دعوى العدم لا أو هو ظاهر  
كلام غير واحد من الشرح أو في بعض  
التقارير بأنه يحلف على ما شاء من  
العدد دون الثلاث (قوله وان لم تكن  
هنية في عدد معين (زومه الثلاث)  
انظره فان صرح بالطلاق عند  
الاطلاق فيه مطلقاً واحدة الائمة  
أكثر فإسه كون ذلك في الثلاث  
والجواب بان عدوه عن الصريح  
أو حصره عند ذلك وما

هي طلاق فدل على انها انما قصدت بقولها اخلاقي مطلق الطلاق ومطلقه واحدة بخلاف لو  
أضافته اليه لانه يملك الثلاث ونظامها الطلاق ارادة الجميع (ص) وثلاث الا ان ينوي اقل  
مطلقا فخلت سبيلك (ش) هذا هو القسم الرابع يعني ان الشخص اذا قال لزوجه اني  
دخل بها والى لم يدخل بها تليق سبيلك فان نوى بذلك الثلاث لزمته وان لم تكن له نية فهي ثلاث  
ايضا وان قال اردت اقل من الثلاث فانه يصدق ويلزمه ما فواء بقوله مطلقا أي في المدخول  
بها وغيره وهو راجع لهما أي لقوله ثلاث ولقوله الا ان ينوي اقل (ص) وواحدة في فارقك  
(ش) يعني ان الزوج اذا قال لزوجه مطلقا فارقك فانه يلزمه طلاقه واحدة لان ينوي اكثر  
(ص) ونوى فيه وفي عدده في ذهني وانصر في اول تزوجك وقال له رجل انك امرأه فقال لا أو  
أنت مرة أو معتقة أو الحرة يا أمي وأنتي يا امرأة (ش) الكلام لا تنفي الكليات الخفية  
وهي المحتملة للطلاق وغيره فان لم يرد أحد الاحتمالين فلا شيء عليه وهذا هو القسم الخامس  
وهو ان الشخص اذا قال لزوجه التي دخل بها والى لم يدخل بها فخلت سبيلك فانه يصدق عليه هذه اللفاظ فانه  
ينوي في الطلاق وفي نفسه فان قال لم يرد بذلك طلاقا فانه يحلف على ذلك ولا شيء عليه وان قال  
نويت بذلك الطلاق فانه يلزمه فان كانت له نية بطلعه أو اكفر به وان لم تكن له نية في عدد  
لزمه الثلاث وقوله (الا ان يعاقب في الاخير) وهو قوله كسنتي يا امرأة ان قال ان دخلت الدار  
مثلا فخلت سبيلك يا امرأة أو ما كنتي يا امرأة فليزيمه الثلاث ان لم ينو شيئا وكذلك ان نوى به  
الطلاق ولم ينو واحدة ولا اكفران قوي به غير الطلاق صدق في القضاء بين وفي الفتوى بلا  
عين على ما يفيد كلام النوادر على ما ذكره ابن عسرة (ص) وان قال لا تكاح بيني وبينك أو  
لا مراكح عليك ولا لاسم لي عليك فلا شيء عليه ان كان عتبا او لا ابتات (ش) يعني ان الزوج  
اذا قال لزوجه احده هذه اللفاظ فان كان عتبا لانه لا يلزمه شيء بسبب ذلك وان لم يكن  
ذلك عتبا لانه لم يخلط بينهما ابتداء فانه يلزمه البتات أي الثلاث قال بعض وينبغي في المدخول

ذكره من لزوم الثلاث كروا صبيغ مدخولا بها أم لا واعترضه ابن عرفة وأقبح واحد إلى أن مات والظاهر  
بها بانه في غير المدخول بها وأربعة في المدخول بها وكلام ابن عرفة بقيد هـ صحيح (قوله الآن يتعلق في الأخير) مستقنى من قوله  
ولو قيد ولو قال كسبتى بامرأته أنا لا يتعلق طرى على قاعدة لا الأغلبية واستغنى عن قوله في الأخير (قوله وكذا أن نوعي به الطلاق)  
أعلى لزمه الثلاث (قوله فان نوعي به غير الطلاق) أي فلا يؤيد حسن ثبتت بظاهر إطلاق المصنف وظهر أن مقاراة التعليق في الأخير لغیر  
اعمال فظهر فيها أن المبتدأ أصل فانه في الأخير يلزمه الثلاث دون غيره (قوله على ما يفيد كلام التوادد على ما ذكره من عرفة الخ) الحاصل  
أنه ذكر في التوادد ما يفيد أنه نوعي به الطلاق ولا يلزمه الثلاث لأن نوعي به غيره صدق في الفتوى بالعين وفي القضاء بين هذا ما فهمته  
ابن عرفة عن التوادد وذكر ابن عرفة عن ابن رشد أنه إذا ورد الطلاق ثلاثي عليه وهذا صدق عما إذا نوعي به غير الطلاق ولا يستعمل ما إذا  
نوعي به الطلاق فقبل يلزمه الثلاث لاستحسان الحال صحيح وينبغي ما لم ينو هذا أصلا ففعل به وقال بعض السببخ الأول في محل المصنف عليه  
ويقول كان على في الأخير وقبل يلزمه الثلاث بالحكم وقبل يلزمه واحدة



(قوله ونوى في غيرها) أي فبأنه الثلاث الآن بنوى أفضل كذا في بعض الشراح ولكن ظاهر ما ذكره الخطاط أنه يلزمه الثلاث في المخلوع أو غيرها وهو موافق لظاهر كلام المصنف في شرح شب (قوله ولا بنوى في المخلوع بها) أو ما غيرها بنوى (قوله وان جاء مستفتيا على ظاهر المدونة) أي خلافا لابن رشد القائل بنوى في العدد أيا مستفتيا في عيب ما يفيد اعتداده (قوله وقد سكت ابن رشد الاتفاق على الزوم) ولذلك كان هو القول الرابع ولذا قال بعض الشراح كان الاتفاق بالمصنف أن يجزم بما سكت ابن رشد عليه الاتفاق لأن ذلك دليل على شذوذه مقابله (قوله يعني أن الزوج إذا قال لزوجه (ع ٧) على وجهه حرام) ظاهر العبارة أنه قال ذلك اللفظ

فقط وليس كذلك بل المراد أنه قال لها وجهي على وجهه حرام فنقول المصنف أو على وجهه حرام معطوف على قوله من وجهه ولا يخفى أن على وجهه متعلق بهرام التي هو متأخر عنه (قوله أو ما أعيش فيه حرام) القولان في هذه على حسواه (قوله فهل تحرم عليه ولا تحل له لا بعد زوج) وهذا هو المعتدل اعترض المصنف ابن غازی بأنه ليس فيها قولان وإنما فيه لزوم الطلاق وفي شرح عيب وينبغي أن يفصل في النسبة كالتي قبلها في كلامه (قوله وفيل لاشئ عليه) وإن أدخلها في عينه هذا بعيد (قوله وأما على الحرام الخ) الفرق بين على حرام وعلى المحرام أن على الحرام استعمل في العرف في حل العصمة بخلاف على حرام فمن حرم على المحرام على على حرام فقد أخطأ في القياس لوجود الفارق وشأنه المخصوص في كلامه في على الحرام أقامه عم (قوله حلف على نفيه) محله في سائبة حيث لا بأس بدل على نفيه كقولها عند خروجهما بقسمائه سائبة فهل يختلف أيضا وأصدق بغير عين (قوله والظاهر) انظر كيف لزمت

بها بنوى في غيرها (ص) وهل تحرم وجهي من وجهه حرام (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجه وجهي من وجهه حرام فهل تحرم عليه ولا بنوى في المخلوع بها وإن جاء مستفتيا على ظاهر المدونة وغيرها ولا تحل له إلا بعد زوج وقيل لاشئ عليه وقد سكت ابن رشد الاتفاق على الزوم (ص) أو على وجهه حرام (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجه على وجهه حرام يتنفذ على فهل تحرم عليه ولا تحل له إلا بعد زوج أو لاشئ عليه كاعتدال الخبي على نقل التوضيح وأما قولنا على وجهه حرام بشئ يدل على أنها تحرم عليه قول واحد أنه مطلق جزء فيكمل عليه بنوى في غير المخلوع بها (ص) أو ما أعيش فيه حرام أو لاشئ عليه (ش) يعني أن الزوج إذا قال لزوجه ما أعيش فيه حرام فهل تحرم عليه ولا تحل له إلا بعد زوج أو لاشئ عليه لأن الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في ذلك بمجرد اللفظ الآن بنوى فبأنه ابن عرفة وقيل لاشئ عليه وإن أدخلها في عينه (ص) كقوله لها حرام أو الحلال حرام أو حرام على أو جسيم ما أمك حرام ولم يرد أمك حرام (ش) هذه الفروع الأربع مشبهة في القول الثاني فقط المشار إليه بقوله أو لاشئ عليه والمعنى أن الزوج إذا قال لزوجه لفظا من هذه اللفاظ فلا شئ عليه وقوله الحلال حرام ولم يقل على لا مقدمة ولا مؤخره ولافتكون مسئلة الحاشية قد دخل الزوج الآن بحاشيا وصك ذلك لاشئ عليه أن قال لها حرام على ولم يقل أنت أو حرام على ما أكل زيدا مثلا ومنه على حرام وأما على الحرام وحنت فأنه يلزمه الثلاث في المخلوع بها بنوى في غيرها وكذلك لاشئ عليه إذا قال جميع ما أمك حرام أو الحلال أنه لم يرد إدخال الزوجة بأن بنوى إخراجها أو تمكن به نية في الإدخال وعندهم بخلاف مسئلة الحاشية وهي الحلال على حرام فلا بد منها من الإخراج أولا والفرق بين الفرعين أن الزوجة لما لم تكن مملوكة لم تدخل إلا بدخلها في جميع ما أمك بخلاف الحلال على حرام فإنه شامل لها فاحتج إلى إخراجها من أول الأمر فقوله لم يرد إدخالها خاص بقوله أو جميع ما أمك حرام وقوله (قولان) راجع لما قبل الكاف من الفروع الثلاثة (ص) وإن قال بسائبة مني أو عتقة أو ليس بيني وبينك حلال أو حرام حلف على نفيه فإن نكل نوى في عده (ش) يعني أن من قال لزوجه اتق دخولها أو التي لم يدخل بها أحد هذه اللفاظ المذكورة وقال لم يرد بذلك الطلاق فإنه يحلف أنه ما أراده ولا شئ عليه فإن نكل فإن الطلاق يقع عليه ولكن بنوى في عده أي نفي أراد ويقبل منه لأن نكله أنبت عليه أنه أراد الطلاق وإنه كذب في قوله لم يرد طلاقا فكأنه قال أردت الطلاق فلذلك نوى في عده وجهذا رد قول الساسي كيف يقبل منه أنه أراد كذا من العدد وهو منكر أصل الطلاق وليس لنا في هذا الإيضاح النقل والظاهر أنه لم يردع نية بنوى بنوى الثلاث وقوله (وعوقب) راجع لهذا القسم والسابق في قوله نوى في عده في أدهي الخ

الثلاث بلفظ من هذه اللفاظ حيث لم يرد عدهم أنه إذا قال لزوجه طالق أو عليه الطلاق لا يفعل كذا وقوله بنوى واحدة حتى بنوى أكثر منع أنه طلاق صريح وسائبة وعرق ومعتقة كتابات اللهم الآن يقال أنه هنا المشاكل اتهم على أنه نوى الثلاث بخلاف من قال لزوجه طالق لم يقع منه ما وجب منه كذا أقامه بعض الشيوخ من مشايخنا (قوله وعوقب) معطوف على قوله حلف لاعي قوله نوى في عده وذلك لأن عطفه على ما ذكرنا يفيد أنه يعاقب فيما إذا حلف أيضا وأما إذا عطف على نوى فلا يفيد أنه يعاقب فيما إذا حلف (قوله والسابق في قوله ونوى في عده في أدهي الخ) أي إذا قصد به الطلاق فنية تلي من حب الواحدة أو أكثر

(قوله وانظر التفصيل الخ) ونص ك وأما أن لم ينكر قصد الطلاق بل قال قصده وقصدت واحدة أو أكثر فينبغي أن يجري على ما مر فلا ينوي في سنة مطلقاً وينوي في غير هذا المبدأين قاله س زاد الجوهري في شرحه ذكره الشيخ عبد الرحمن أيضاً بطريقه شارح لكن لم يذكر بصيغة ينبغي وكلام الموافق فيه دلالة على أن التعبير ينبغي قصور انتهى فإن لم يكن جواباً عن انكاره قصد الطلاق فلا شيء عليه أن تقدم كلامه على ما قاله والأزمة الثلاث وهو جار على القاعدة أن الكناية الظاهرة يلزم بها الثلاث إذا قصد بها الطلاق أو لم يقصد شيئاً أو ما إذا قصد عدم الطلاق فلا يلزمه شيء ولا يلزم من انكاره الطلاق قصد عدم الطلاق ذكره شيخنا عبد الله فإنه لم يكن جواباً عن عدم انكاره قصد الطلاق فكيف مفهوم الشرط فإذا قال قصده وقصدت واحدة أو اثنتين فلا ينوي في المذخور بها مطلقاً وينوي في غيرها إلا في سنة (قوله) (٤٨) اسقى الماء) خطاباً بالصيغة المذكور لعلنا أو على إرادة الشخص أو أساءه تزامها

أو تعظيمها وأولى أمرها بقوله اسقى الماء (قوله فلا يلزمه شيء) ما لم يجز عرف باستعماله في الطلاق (قوله فإنه لا ينصرف للطلاق ولو قصده) والحاصل أن ما كان صريحاً في غير باب الطلاق لا يقع به طلاق ولو نال ما انفصوا عليه كونه وانظر لم يكن من الكناية الخفية (قوله معه) أي الظاهر وقوله إذا نواه أي نوى الطلاق وقوله مع البينة أي عند الطلاق أي فالظاهر يؤخذ به اتفاقاً وهل يؤخذ بالطلاق الذي نواه أو بلان راجع باب الطهار (قوله ليس مدلوله الطلاق) أي مدلوله لا التزاي أي فالطلاق لم يكن لازماً للعنا ما خفي وهو طلب السقي يجب بأن المراد بالكناية الغيبة وهي استعمال اللفظ في معنى غير ما وضع له اللفظ فليست حقيقة ولا مجازاً ولا كناية قال عجم ولو قال المؤلف وإن قصده بكل صوت كان أخصر وأشمل لشموه ما إذا قصد بصوت ساذج أي خال من الحسروف والظاهر أنه إذا قصد بالصوت الخار من الانفازمه وأما أن قصد بالصوت الحاصل من الهوا المتصفت من قارع ومرغوف فالظاهر أنه قصد به القمل والفعل لا يحصل به الطلاق ولو قصد به وهذا ما لم يكن اعتد استعماله للطلاق واللام وما لم ينضم إليه من القرائن ما دل على إرادة الطلاق به إلى ما ذكره عند قوله ولزم بالاشارة المفهمة (قوله لأنه لم يقع الطلاق بمنته) أي سنة اسقى أي لم يقع الطلاق باستسقى المصاحب لنته أي لنته حصول الطلاق به وهكذا في نسجته بالضمير (قوله بلفظه) أي بلفظ الطلاق (قوله فلم يقع طلاقاً) نسخته تحتلوه بخود ضمير وعدمه والمتبادر منها عدمه الآن المعنى عليه أي لم يقع طلاق فيه اسقى ولا بلفظ أراد الطلاق به هو أنت طالق (قوله فإنه لا يلزمه الثلاث) أي لا في الفتوى ولا في القضاء (قوله إلا أن ينوي بها الثلاث) استثناء منقطع وعكس المصنف ينوي في الفتوى عند حضور وقال مالك يلزمه الثلاث والظاهر أنه لم يعد

لثلبه على نفسه وعلى المسلمين لأنه لا يعلم ما أراد به هذه الالفاظ ومقتضى التعليل أنه يعاقب حلف أو ينكح (ص) ولا ينوي في العدان أنكر قصد الطلاق بعد قوله أنت بائن أو برية أو خلية أو ينفيها بالقولها أو تفرج القطن من حبيبتك (ش) موضوع هذه المسئلة أعم من أن يكون قبل الدخول أو بعده والعنى أن الزوجة إذا قالت لا وجهاً أو تفرج فرج الله لي من حبيبتك فقال لها جوا بالذلك أنت بائن أو أنت خلية أو أنت برية أو قال لها جواب قولها أنا بائن منك أو أنا برية منك أو خلى أو أنا بائن منك وقال لا أرد ذلك الطلاق فإنه يلزم في كل لفظ من هذه الالفاظ الطلاق الثلاث ولا يتقبل نفيه فعداوت الثلاث وانظر التفصيل في مفهوم قول المؤلف أن ينكر قصد الطلاق في الشرح الكبير (ص) وإن قصد به اسقى الماء أو بكل كلام لزم (ش) يعني أن الإنسان إذا قال لا زوجته اسقى الماء وأدخلني أو أخرجني أو وكلي أو أشربني أو غير ذلك مما ليس من ألفاظه ولا من ألفاظ صريح الطهار وقصد بذلك الطلاق فإنه يلزمه على المشهور لأن هذه الالفاظ من الكنابات الخفية فيلزمه ما نواه من طلاقاً فأكثر فإن لم ينو طلاقاً فلا وأما الفعل فعلا كضربها ونحوه وقال أردت به الطلاق فلا يلزمه شيء وقولنا ولا من ألفاظ صريح الظهار احترازاً من صريح الظهار فإنه لا يصرف للطلاق ولو قصد على ما يأتي في باب من قوله وصريحه بظهر مؤبد ولا ينصرف للطلاق وهل يؤخذ بالطلاق معه إذا نواه مع قيام البينة أو بلان وما تقدم من أن اسقى الماء من الكنابات الخفية صريحه شارح وفيه نظر لأن الكناية استعمال اللفظ في لازم معناه واسقى الماء ليس مدلوله الطلاق وإنما هو من باب الطلاق بالنسبة واللفظ لا من باب النسبة المجردة عن اللفظ لأنه لا يلزم بها طلاق (ص) لأن قصد التلطف بالطلاق فلفظ هذا غلطاً (ش) يعني أن الرجل إذا قصد أن تلطف بطلاق زوجته فسبق لسانه بلفظ لا يحتمل الطلاق بأن قال اسقى الماء وأدخلني أو أخرجني فإنه لا يلزمه شيء لأنه لم يقع الطلاق بينه وإنما أراد إيقاعه بلفظه فوقع في الخارج غير هذا اللفظ فلم يقع طلاقاً شيئاً ولا بلفظاً وأراد به (ص) أراد أن ينص الثلاث فقال أنت طالق وسكت (ش) يعني أن الرجل إذا أراد أن يطلق زوجته ثلاثاً فقال لها أنت طالق وسكت فإنه لا يلزمه الثلاث وتلزمه طلاقاً واحدة الآن ينوي بها الثلاث فتلزمه (ص) وسفه قائل أي أبي وأختي (ش) يعني أن من قال لا زوجته بأبي أو قال لها يا أختي أو بأختي ونحو ذلك فإنه يسفه أي يعد هذا

والظاهر أنه إذا قصد بالصوت الخار من الانفازمه وأما أن قصد بالصوت الحاصل من الهوا المتصفت من قارع ومرغوف فالظاهر أنه قصد به القمل والفعل لا يحصل به الطلاق ولو قصد به وهذا ما لم يكن اعتد استعماله للطلاق واللام وما لم ينضم إليه من القرائن ما دل على إرادة الطلاق به إلى ما ذكره عند قوله ولزم بالاشارة المفهمة (قوله لأنه لم يقع الطلاق بمنته) أي سنة اسقى أي لم يقع الطلاق باستسقى المصاحب لنته أي لنته حصول الطلاق به وهكذا في نسجته بالضمير (قوله بلفظه) أي بلفظ الطلاق (قوله فلم يقع طلاقاً) نسخته تحتلوه بخود ضمير وعدمه والمتبادر منها عدمه الآن المعنى عليه أي لم يقع طلاق فيه اسقى ولا بلفظ أراد الطلاق به هو أنت طالق (قوله فإنه لا يلزمه الثلاث) أي لا في الفتوى ولا في القضاء (قوله إلا أن ينوي بها الثلاث) استثناء منقطع وعكس المصنف ينوي في الفتوى عند حضور وقال مالك يلزمه الثلاث والظاهر أنه لم يعد



أي أنه إذا علمنا ثم طلقة فإلزامه مطلقاً طلقة الخلع والطلقة التي أرقها والجامع أن كلا تبين بالأول وإذا كانت المخالعة تبين بالخلع ولزمها الطلقة فكذلك تغيب المدخول بها (قوله لافهمه) والجواب أن في المفهوم تفصيلاً وهو أن نسق لمزماً والأفلا يقال أن اشتراط التمسق في غير المدخول بها يقتضي أنه (٥٠) لا يلزمه فيها غير واحدة عند العطف بتمسك التمسق على التراجع لأننا نقول دلالة على

التراجع في الأخبار والكلما هنا في الإنشاء (قوله على المشهور) متباه أن غير المدخول بها يلزمه طلقة (قوله) وأوتجها وأوتجها) هكذا نسخة الشرح بضمير المؤنثة العائدة على الطلقة وفيه حذف والتقدير أوتجها مطلقاً وأوتجها مطلقاً (قوله والمراد بالنسق الخ) أي وليس المراد به النسق الاصطلاحي وهو توسط أحد الحروف التسعة بين التابع ومتبوعه وأما المراد به النسق الأقوى وهو التابع (قوله) ومحمل للزوم أن لم ينوئاً كيداً ظاهره أنه نية التأكد في المدخول بها وأن لم يكن ذلك نسقاً قال الشيخ أجود ينبغي أن يقيدهما إذا كان نسقاً والألزامه لأن الفصل يمنع إرادته لكيد وأبقاه عجم على ظاهره قال بعض شيوخ شيوخنا ما ذكره عجم كانه المذهب لأنه بمنزلة الشيخ أحمد لم يزوج به وتظاهر المصنف مع عجم انتهى (قوله أن لم ينوئاً كيداً) أي بل نوى التأسيس أو لانيته (قوله) فانه يتفق وتقبل منه) لكن يبين في القضاة بدونها في الفتوى ذكره عجم (قوله) وأنت طالق أن دخلت (الدار) المناسق حذف الواو لأن التاكيد لا يكون معها (قوله) فان لم ينوئاً خبره) أي ولا إنشاء لانه محمل الخلاف (قوله) جلا على (الخبر) هذا هو الظاهر كما يفهم بعض شيوخنا وذلك لأن المرجح

دخولها بالمفهوم هو على المشهور (ص) كع طلقتين مطلقاً (ش) يعني الزوج إذا قال زوجته التي دخل بها أو التي لم يدخل بها أنت طالق مع طلقتين أو معصومة أو مرقونة بها أو متجها أو فوقها أو نحو ذلك فانه يلزمه الطلاق الثلاث (ص) وبلا عطف ثلاث في المدخول بها كغيرها أن نسقها لانيته تأكيد فيهما (ش) تقدم أنه قال وان كرر الطلاق بسطف أو أوتجها أو تم وهذا قسمه وهو أنه إذا كرر الطلاق بلا عطف بأن قال لزوجته اعتدي اعتدي اعتدي أنت طالق أنت طالق أنت طالق أو قال أنت طالق طالق طالق من غير إعادة للبسدا فانه يلزمه الثلاث من غير شرط نسق في المدخول بها بشرط النسق في غيرهما والمراد بالنسق المتابعة من غير فصل بكلام أو صفات اختياراً لا بسعال ونحوه ومحمل الزوم أن لم ينوئاً كيداً فان نوى باللفظ الثاني والثالث التأكيد فانه يتفق وتقبل منه وتلزمه واحدة فقط مدخولاً بها أم لا (ص) في غيرهما يتعدد (ش) متعلق بنية تأكيد أي نية التأكيد كما أنها تتفق أن لم يكن تعليق أصلاً أو تعليق بتعدد كانت طالق أنت طالق أنت طالق أن دخلت الدار مثلاً وأنت طالق أن دخلت الدار وأنت طالق أن دخلت الدار وأنت طالق أن دخلت الدار وأما في التعليق بتعدد كانت طالق أن كملت فلا أنت طالق أن كملت فلا أنت طالق فكلت كلاً من مازمه مطلقاً وكذا أن قال أن كملت نساقاً فأنت طالق ثم قال أن كملت فلا أنت طالق فكلت كلاً من مازمه مطلقاً لأن فلا نواحدة المدلول عليه بقوله أن كملت فلا نواحدة مع غيره المدلول عليه بقوله أن كملت نساقاً شامل لفلان وغيره لأن الشيء في نفسه غير مع غيره (ص) ولو طلق فقبل له ما فعلت فقبل هي طالق فان لم ينوئاً خبره في لزوم طلقة أو اثنتين قولاً (ش) يعني أن من أوقع على زوجته التي دخل بها طلقة رجعية ولم تنقض عدتها فقال له شخص ما فعلت فأجابته بقوله هي طالق فان أراد أخباره بما فعلت فانه يلزمه طلقة واحدة وهي الأولى وان نوى الإنشاء فانه يلزمه طلقة ثالثة مرمدة على الأولى وان لم ينوئاً خبره أو لا إنشاء فقبل نسقها طلقة الأولى فقط جلا على الأخبار كما عند النجاشي وقيل يلزمه مطلقاً كما عند غيره جلا على الإنشاء قولاً للتأخيرين وأما لو كانت غير مدخول بها أو كان الطلاق بائناً كان على وجه الخلع أو رجعياً وانقضت العدة وقال مطلقاً أو طلقها فلا يلزمها إلا الطلقة الأولى اتفاقاً تحمل القولين مقسداً بقود أن تكون الزوجة مدخولاً بها وأن يكون الطلاق رجعياً ولم تنقض عدتها وأن يأتي بلفظ يحتمل الأخبار والإنشاء كمثل المؤلف وأن يكون في القضاء أنه يحلف في حسمته المؤلف على القول بلزوم واحدة حيث كان فيهما طلقة أو أراد رجعتها وهو الراجح من أقوال ذكرها عجم فان لم يتقدم فيهما طلاق فلا يلزمه عجم لأنه عكس الرجعة على الوجهين جميعاً ولما كان حكم مجزئة الطلاق أن يكمل وحكم هذا الباب على ثلاثة أقسام ما يلزم فيه واحدة وما يلزم فيه اثنتان وما يلزم فيه ثلاث أشأ إلى ذلك بقوله (ص) ونصف طلقة أو طلقتين أو نصف طلقة أو نصف نول طلقة أو واحدة في واحدة أو متى ما فعلت وكرر أو طلق أو بطلقة (ش) يعني أن المكلف إذا قال لزوجته أنت طالق نصف طلقة فانه تكمل عليه طلقة كاملة وكذلك إذا قال لها أنت طالق نصف طلقتين أو نصف طلقة أو نحو ذلك من الأجزاء كعشر طلقة

لعدم الحث عند المفتي تقدم على الطلاق (قوله) وأن يكون في القضاء لأن من قال بلزوم طلقتين إنما هو عند القاضي فانه وأما عند المفتي فواحد قولاً واحداً (قوله) حيث كان في طلقة أي بأن طلقة واحدة قبل هذه الطلقة (قوله) وهو الراجح من أقوال الخ) بقية الأقوال يلزمه البين مطلقاً لا يلزمه البين مطلقاً أي أراد رجعتها أم لا فالأقوال ثلاثة (قوله) واحدة في واحدة) هذا إذا كان

يعرف الحساب وقصده والافتتان لان المعنى واحدة على واحدة (قوله كتوله اذا ما ومتى ما) (هـ) زاده والمعتمد وما بقي من أن متى ما  
 أو اذا ما تقتضيان التكرار ضعف (قوله اذا ما ومتى ما) ما لم يصدق بمعنى كليا والافتتلات وان لم يلاحظ التعدد كما افاده بعض  
 شيوخنا (قوله وهو اذا طلقها الخ) هذا ظاهر المدونة عند ابن ونس وظاهرها عند ابن الحاج وحزمه ابن رشد أنه يلزمه ثلاث لجعل  
 الابدية للفراق في زمان العصمة المملوكة وذلك بالثلاث (أقول) وهذا القول (٥١) امامنا للصفى وأرجح لذهب ابن رشد

لانه يجوز الفار (قوله ولم يراجعها)  
 بل ولو راجعها الطلاق مستمر له  
 لا تنفك عنه ويجب أن مراده  
 فقد استمر طلاقها أى أن طلاقها  
 وهو موقوف أبدا (قوله معطوف  
 على الإشارة الخ) هذا يفيد أن لزوم  
 المذكور مرسط على نصف أى  
 لزوم الطلاق في قوله نصف والاصل  
 واحدة وقوله بعد بطلقة فاعل  
 لفعل محذوف أى ويكون تو كيدا  
 لمفهوم من قوله لزوم الطلاق في  
 نصف وانما يمكن معطوفا على  
 فاعل لزوم ثلاث يلزم العطف على  
 معول على عين مختلفين بمطابق  
 واحد (أقول) ويصح أن تكون  
 بطلقة مبتدأ مؤخر وحذف الجار  
 من الخبر لتقدم شبه أى بطلقة  
 كائنة في نصف بطلقة (قوله دل  
 عليه فاعل لزوم) التاسبيل عليه  
 (لزم الذى هو العامل) (قوله لانه  
 مسند الى حقيقى التأنيث) ومثله  
 مجاز به (قوله وفي تقرير الشارح) أى  
 حيث قال قوله وكرر رأى القفط بأن  
 قال معنى ما دخلت البار فانت طالق  
 متى ما دخلت البار فانت طالق  
 (قوله لان الطلاق المهم واحدة)  
 أى في المستثنى الذى هو قوله  
 الانصف الطلاق وقوله فاستثناه  
 أى الشخص وقوله منها أى من  
 الصفة (قوله على ما انتصو به  
 شيخ ابن ناجي) الذى هو البر زلى

فانه يلزمه بطلقة واحدة وكذلك اذا قال لها انت طالق نصف وثلاث بطلقة فانه يلزمه  
 واحدة لرجوع الجزأين الى بطلقة واحدة فذكر كمال الطلقة في العطف دون المعطوف عليه  
 وكذلك اذا قال لها انت طالق بطلقة في بطلقة فانه يلزمه واحدة ان كان يعرف الحساب والا  
 فانتان وكذلك يلزمه بطلقة واحدة اذا علقه بأداة لانفصالي التكرار كقوله اذا ما ومتى  
 ما دخلت البار وكرر الفعل وسواء قرنا معا ولا وكذلك يلزمه بطلقة واحدة اذا قال لها انت طالق  
 أبدا أو الى يوم القيامة لان معنى أنت طالق واستمر طلاقك أبدا وهو اذا طلقها واحدة ولم  
 يراجعها فقد استمر طلاقها أبدا وقوله ونصف معطوف على الإشارة والسامعنى في أى لزوم  
 في الإشارة وفي نصف بطلقة وبطلقة فاعل لفعل محذوف دل عليه لزوم قوله أو بطلقتين  
 معطوف على قوله بطلقة وقوله أو متى ما فاعل وككرر معنى لفعل ان ثبت انه فاعل  
 وقوله خبر الخالف وللفعل ان كسرت التاء وانما يعود على الفعل المحلوف عليه ولو رجع  
 لرأى تقريرى بالنسبة لفاعل وتعين الحاق تاء التأنيث لانه مستند لحقيقى التأنيث وفي تقرير  
 الشارح لقوله ومتى ما الخ تقرر مذكور في الشرح الكبير (ص) وانتان في ربع بطلقة ونصف  
 بطلقة واحدة في التأنيث (ش) يعنى أنه اذا قال له زوجته أنت طالق ربع بطلقة ونصف بطلقة فانه  
 يلزمه بطلقتان لان كل جزء من الربع والنصف المذكورين مضاف الى بطلقة غير راتى أضيف  
 اليها لا خرف كل منهما أخذ عرفة فاستقل ولان التكرار اذا ذكرت ثم أعيدت بلفظ التكرار  
 فان الثانية غير الاولى (ص) والطلاق كله الانصف (ش) يعنى أن من قال له زوجته أنت طالق  
 الطلاق كله الانصف فانه يلزمه بطلقتان لهما من أن حكم التمرة التكميل لما كان  
 الحاصل بطلقة ونصفا كذا عليه الكسر بطلقة ومثله اذا قال لها أنت طالق ثلاثا لان الانصفها  
 وأما لو قال لها أنت طالق ثلاثا لان الانصف الطلاق فانه يلزمه الثلاث ومثله أنت طالق الطلاق  
 كله الانصف الطلاق ففرق بين أن يقول نصفه أو نصف الطلاق لان الطلاق المهم واحدة  
 فاستثناه ومنها لا يفيد كانه قال الانصف بطلقة فالزوم مع الضمير بطلقتين وهو قوله الانصفه  
 والزوم مع غير الثلاث وهو قوله الانصف الطلاق (ص) وأنت طالق ان تزوجته ثم قال كل  
 من أنز وجها من هذه القرية فهى طالق (ش) يعنى أنه اذا قال لامرأته أجنبية ان تزوجتك  
 فأنت طالق ثم أنه قال ككل امرأه أنز وجهي هذا القرية فهى طالق وأشار الى قرية بطلقة  
 المرأة ثم أنه تزوج هذه المرأة فانه يلزمه بطلقتان واحدة بالخصوص وأخرى بالعموم وعكس  
 كلامه لو قال هو كل امرأه أنز وجهي ببلد كذا فهى طالق ثم قال لمرأته من تلك البلدان  
 تزوجتك فأنت طالق يلزمه بطلقة واحدة على ما انتصو به شيخ ابن ناجي عكس ما رقتناه  
 ابن ناجي من لزوم بطلقتين ووجه المستصوب أنه لما علق الطلاق بالمرأة بقوله كل امرأه  
 أنز وجهي ببلد كذا فهى طالق وهى من جملتنا البليد المذكورة فلا يتعلق بها الطلاق ثانيا  
 (ص) وثلاث في الانصف بطلقة (ش) يعنى أن من قال له زوجته أنت طالق الطلاق الانصف بطلقة

(قوله عكس ما الرضا بن ناجي) الاظهر ما قاله ابن ناجي وان كل من عتده بعض شيوخنا ما قاله البرزى وذلك لانه قد تقدم أن الشيء مع غيره  
 غيره في نفسه وقوله ووجه المستصوب بهذا الوجه هو وجود في صورة المصنف أيضا انه تعلى بهم الطلاق أو لا تقتضاه انه لا يلزمه الا  
 واحدة (قوله ووجه المستصوب الخ) أقول هذا الوجه جارى عكس وقد عرف الحكم فيه (قوله أنت طالق الطلاق الانصف بطلقة)  
 أي ما لم يرد بالطلاق الثلاث وقد أخرج منه نصف بطلقة ووجهه أنه لما استثنى نصف بطلقة علم أن العرض بالطلاق الطلاق غير

لشرعي والا كان يقول الانصفه ولو قال ذلك لزمه طلبة واحدة لان الاستثناء مستغرق أشار الى ذلك به رادى أولى من مثال الشارح  
 اذا قال أنت طالق ثلاثا لان الانصف طلبة وأما وقال أنت طالق الطلاق فليس يلزمه الثلاث كقوله أنت طالق الطلاق  
 الأنصف طلقه فتدبر (قوله ولو لافرق بين من يعرف الحساب وغيره) هذا ظاهر اذا كان من لا يعرف الحساب يريد اثنتين على اثنتين  
 ينوى عند الملقى أو غيره هم ذلك أو يعلم من قرآن الاحوال ذلك وأما اذا كان من جهال البواحي الذين يريدون اثنتين فقط فلا يلزم  
 الثلاث (قوله كذلك) أى لا ينجيز وهو (٥٢) تأكيده قوله آية (قوله لان فاعل السبب) هو الطلقة الاولى وقوله والسبب

الطلقة الثانية وأنا كان فاعل  
 السبب فاعل السبب قال الامر  
 الى أن الطلقة الثانية فعله ففصل  
 سببا للثالثة قوله فصارت الثانية  
 فعلة ايضا أى وقد علق الطلاق  
 على نفسه فليزيمه الثالثة بالثانية  
 تأمل وقوله كأنه طلقها اثنتين أى  
 الثانية والثالثة أى كأنه حافظه  
 حقيقة والحاصل أن الاولى فعله  
 حقيقة والثانية والثالثة التزاما  
 والحاصل أن الثانية لزمته بالثالثة  
 على الاولى والثالثة على الثانية  
 بالثانية وقوله تقع على حذف  
 أى تقع الخ وهذا والعسدين  
 التكرار اذ هما بكلاما وأما اذا  
 وفى ما يلزمه فيها طلقتان وأما  
 الثالثة فلا تلزمه كأن من قال ان  
 طلقتك فأنت طالق يلزمه طلقتان  
 لانه لا يكرار ومثله اذا ما متى ما  
 والمعلق عليه طلاق وما تقدم من  
 قوله أومتي ما فعلت وكرر فالمعلق  
 عليه غير طلاق فلا ينافي هذا ما قالوه  
 مع أنا لطلقتين على أن يكون ولو اذا  
 الاعمال ومضى من السور السكلى  
 (قوله لان ذكر القليلة لغو) وأما  
 لولم يكن لغوا لم يلزمه تمام الثلاث  
 المعلقة وكذا واعتبرت أس لم يلزمه  
 شئ لان معنى زمنه (قوله أو ثلاث  
 فطلقت) أى أو أربع (قوله)

فهو عينة قوله لها أنت طالق طلقتين ونصف طلقة فليزيمه في الحالتين الثلاث لما علت  
 أن حكم الكسر التكميل (ص) واثنين في اثنتين (ش) يعنى أنه اذا قال لزوجته أنت طالق  
 اثنتين في اثنتين فإنه يلزمه الطلاق الثلاث ويسقط الرائد عليها وهو طلبة ولا فرق بين العارفين  
 بالحساب وغيرهم (ص) وكما حصلت (ش) يعنى أن من قال لزوجته أنت طالق تكلمت أو تكلم  
 شاهرا أو يوم أو سنة فإنه يلزمه الطلاق الثلاث مخير على المشهور لانه محتمل غالب وقصد  
 التكرير كطابق مائة وهذا ممن يحض أو يتوقع حضها كصغرة لان كانت شابة لا يحض  
 أو آية كنفث ثلاثي عليه (ص) وكما أومتي ما إذا ما طلقتك أو وقع عليك طلاق فأنت  
 طالق وطلقة واحدة (ش) قد علت أن كلما ومتي ما إذا ما أدوات تكرر ارضا قال لزوجته تكلم  
 طلقتك فأنت طالق أو تكلم وقع عليك طلاق فأنت طالق أو قل متى ما وقع عليك طلاق فأنت  
 طالق أومتي ما طلقتك فأنت طالق أو قال اذا ما طلقتك فأنت طالق أو اذا ما وقع عليك طلاق  
 فأنت طالق ثم إن طلقها واحدة في كل واحد من الصور فإنه يقع عليه الطلاق الثلاث لان فاعل  
 السبب هو فاعل السبب فليزيمه وقوع الاولى وقوع الثانية ومن وقوع الطلقة الثانية وقوع  
 الطلقة الثالثة لان الثانية لما وقعت بمفعول فعله هو الاولى صارت الثانية ففعلها أيضا فكان  
 طلقها اثنتين تقع الثالثة معقضى أداة التكرار (ص) أو ان طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثا  
 (ش) يعنى أنه اذا قال لزوجته ان طلقتك فأنت طالق قبل ثلاثا فإذا طلقها واحدة أو  
 اثنتين وقع من العجز ما يليك من تمام الثلاث المعلقة لان ذكر القليلة لغو كقوله أنت طالق  
 أمس فان لم يطلقها فلا شئ عليه (ص) وطلقة في أربع قال لهن يسكن طلقة ما يزاد العدد  
 على الرابعة (ش) تقدم أن الكسر في الطلاق حكمه التكميل فإذا قال لزوجته الأربع يسكن  
 طلقة واحدة أو طلقتان أو ثلاث فطلقت وقع على كل واحدة طلقة واحدة لانه قد ناب كل  
 واحد من أربع طلقة أو نصف طلقة أو ثلاثة أربع طلقة فكل طلقة عليها اذا قال لهن يسكن  
 خمس فطلقت أو ست فطلقت أو سبع فطلقت أو ثمان فطلقت فإنه يقع على كل واحدة  
 منهن طلقتان وان قال لهن يسكن تسع فطلقت أى كقوله يقع على كل واحد منهن ثلاث  
 فطلقت فلا يخلل واحد منهن حتى تنكح زوجا غيره (ص) يصحون وان شرك طلق ثلاثا  
 ثلاثا (ش) يعنى أنه اذا قال لزوجته الاربع شركت يسكن في طلقة فان كل واحدة تطلق عليه  
 طلقة وان قال شركت يسكن في طلقتين طلقت كل واحدة منهن طلقتين وان قال شركت  
 يسكن في ثلاث فطلقت طلقت كل واحد منهن ثلاث فطلقت وقد جعل بعضهم كلام  
 يصحون خلافا لاول وبعضهم موافقا لانه قال وطلقة في أربع قال لهن يسكن ما لم يشرك  
 فان شرك طلق ثلاثا لا تأو على أنه خلاف يكون المفعول عليه الاول ومثله التكرار الآتية

مصحون بفتح السين وضمها وهو منصرف على كل حال وهذا الفقه واسمه عبد السلام لقب بمصحون اسم طاهر يدل  
 حديد النظر لحقه فقهه وقال عجم بفتح السين عند الفقهاء هو الكثير وأما اللغة فالضم (قوله وان شرك طلق الخ) بفتح اللام عجم وثلاثا  
 حال أو مفعول مطلق صفة لموصوف بحقوق وثلاثا الثاني على تقدير مضاف أى ثلاثا بعد ثلاث والفرق بين يسكن وبين هذه أنه في  
 الاولى ألزم نفسه ما توحيه القسمة والقسمة واجب أن هذه الثلاثة تقسم بين التسوية الاربع بحيث فيسب ثلاثة إلى أربع فيقال باب  
 كل واحدة ثلاث أو أربع طلقة ولا يلزم نفسه قبل القسمة شيئا وفي الثانية ألزم نفسه ما يقع بين الشركة وثلاثة وجب لكل

واحدة من جزأ من كل طائفة ابن ونس لوقال فائل ان الفرع من سواهم اعم أى في المرأة الثانية في المسئلة الآتية (قوله تدل على انه مقابل ) أى تدل على ان كلام محضون خلاف أى ويكون ضعفا نلو كان معتمد الكنايزية في الثانية الثلاث بمقتضى الشركة مع الاولى (قوله مرضيه ) أى مرضى انهما مقابل والحاصل أنه اذا جعل كلام محضون مقابلا فنقول الحكم كما في الاول عبر بالينة أو بالشرىك ولذا قال ابن ونس لوقال فائل ان الفرع من سواهم اعم وقد ارتفع بعضهم وفي شرح عب وشب اعتماده أنه تيسر خلاصة ما في المقام ان كلام محضون في هذا الفرع ضعيف ومقتضاه في الاثنية ضعيف (قوله لاحتمال الخ) فبقيل هذا شعر بالتوقف (قوله ولثالثة) فلو قال وأنت شرىكها بالانفراد ولم يعلم عوده على الأولى والثانية فالاحتمال ان تطلق طلقين يجعل الشرىك عائدا على الاولى وانصهر في فرض المسئلة على السلسلة لانه لم يزاد عليها البتة أو انصهر على البتة فقال لاحدى نسائه الثالثة أنت طالق ثلاثا البتة أو أنت طالق البتة ثم لاخرى وأنت شرىكها ثم لثالثة وأنت شرىكها ما طلقن البتة ولم ينفعه قوله ثلاثا لانها الغومع البتة قدمت أو أخرت والبتة لا تتبع والحكم كذلك في هذه لوقال لثالثة (٥٣) وأنت شرىكها بالانفراد نظر عب (قوله

وهو يقتضى تحريمه) هذا بخلاف الخرمسة ليست منصوصة بل مأخوذة من الحكم بالتأديب (قوله) وكذا يؤيد معلقه على القول بنبهه) قال في الشامل وهل تعاقبه مكرره أو منع ويؤيد فاعله خلاف فذهب ابن رشد الى الكراهة والقبض الى المنع مطرف وعبد الملك لا يحلف سلطان ولا غيره ويؤيد فاعله اه (قوله وان كيد) أى هذا اذا كان الجبرسة شامعا كنصف بل وان يكن شامعا (قوله لثالبهوسم) وذلك انه يتوهم انه لا يزم الا اذا كان الجبرسة شامعا كل البدن لعمومه وأما الخاص فلا (قوله المشهور الخ) وقال محضون لاثنية فيهما (قوله من محسن المرأة) لانها بما ينتجها والربق ما لم يراى والباقى ما يراى والربق يقتضيه ولذا كان عليه الصلابة والسلام يحس لسان عائشة وقوله

تدل على أنه مقابل وكلام المؤلف في التوضيح يستشعر منه أنه مرضيه لانه قال ونسبها ابن الحاحب لمحضون لاحتمال أنه لا يوافق عليه ابن القاسم (ص) وان قال أنت شرىكها مطلقة ثلاثا لثالثة وأنت شرىكها ما طلقن اثنتين والبرقان ثلاثا (ش) صورتها ثلاثا وشوحت قال لاحدا من أنت طالق ثلاثا والبتة وقال لثالثة وأنت شرىكها وقال لثالثة وأنت شرىكها فانه يلزمه في الاولى الطلاق الثلاث وكذلك لثالثة وهو مراده بالبرقين وبيانه انه الزم الثلاث في الاولى والثالثة أشركها معهما ومع الثانية فنبها من الاولى طلقة ونصف طلقة فكلمات طلقن ونابها من الثانية واحد ونجم عقب ثلاث وأما الثانية فقع عليه فيها طلقان لانه أشركها معهما على الاولى فتابع باطلقة ونصف فكملة (ص) وأدب الجزئ (ش) يعنى ان من أوقع على زوجته جزء مطقة فانه يؤيد على ذلك وهو يقتضى تحريمه وكذا يؤيد معلقه على القول بنبهه ولا فرق بين الجزء بنبهه أو غيره لانه على الناس ان الطلاق يغيرا (ص) كطلاق جزء وان كيد (ش) التحريم في الزوم والادب يعنى ان من طلق جزأ من زوجته فانه يؤيد على ذلك كقوله لها بك طالق أو عينك طالق أو نصفك أو نحو ذلك اذا فرق بين الجزء ثمة بالنسبة للتطبيقات أو للزوجة وأما بالغ على السبد لثالبهوسم ان الجزء طلع ليس كالشائع (ص) ولم يشعر طالق أو كلامك على الاصح (ش) المشهور ان الرجل اذا طلق زوجته شرك طالق أو كلامك طالق فانه يلزمه فانه لا ان الشر والكل من محسن المرأة ومنه الربق والعقل بخلاف العلم وكلام المؤلف ان هذا قصد الشعر المتصل بها ولا قصد له وأما ان قصد المنفصل فهو كالصاق (ص) لا يسهل وبصاق ودمع (ش) يعنى ان من قال لزوجته سعا أو بصا أو دمعك طالق فانه لا يلزمه شي لان ذلك ليس من محاسنها (ص) وصح استنباه لان اصل ولم يستغرق (ش) يعنى ان الاستتاع في الطلاق لا لا وبغيرهما من الادوات يصح بشرطين الاول ان يتصل المستثنى بالمستثنى منه فالواضع عنه اختيارا لم يصح الشرط

والعقل لانه ما يلتزم بالمرأسة لانه لم يقبله باصدمتها ما وجب للرجل القول عليها والانداء بخلاف العلم الجبر ودخل في المنفصل ما لو قال اسمك طالق فانه لا يلزمه لكونه منفصلا كاقاد بعض شوختنا (قوله لان ذلك ليس من محاسنها) لانه لا يلتزمه ومثل ذلك شعر غير صاحبها أو سواها من شارب من شعرا أو سواها صاحبها وما غلط من صحتها فلا يلزمه بطلاق ما ذكر كطلاق الان بالذهب أو احتياطا للفرج أو يربى يحصل العصمة فكذلك الكتابة الخفية (قوله ان اتصل ولم يستغرق) أى فواء ونطقى هو ان سحر كلسه أى لافى وثيقة حق (قوله بالمستثنى منه) وفي عبارة غيرهم على المراد اتصاله بالجن أو الخلق عليه قولان نحو أنت طالق ثلاثا لا اثنتين ان دخلت الدار وأنت طالق ثلاثا لا اثنتين والدار الاثنتين والحاصل أن اتصاله الاستثنى بالمستثنى منه كما اذا قال أنت طالق ثلاثا لا الا واحدة ان دخلت الدار ظاهر وأما اذا قال أنت طالق ثلاثا لا اثنتين دخلت الدار او احدى فظهر أنه على القول الاول لا يعد ذلك من المتصل وظاهر أنه ليس كذلك بل يعنى من المتصل ولا يعد فصلا الاسكوت اختيارا لو كان لغفر كمال أو عطس فلا يضر ولا تقتصر سكتة التفكير كالأخذ ابن عرقم بن ظفر كالمهم وكذا يظهر انه على القول الثاني ولو صله

بالمستثنى منه لا ينظر (قوله لهم المستغرق بالاولى) قديقال ان المستغرق شامل للساوى (قوله واثنان) أى الاثنان الواحدة  
ففيه الحذف من الاول دلالة على الثاني وحذف اثنان من الاولين دلالة على الثالث (قوله ان كان من الجس) أى نوى ذلك وانما كعب  
عنهما بلطف واحد ويقل منه ولوم مر اقصه لان الاصل انه من الكل تدبر (قوله وان كان اخر ارجح من المعطوف عليه فقط الخ) أى  
أولاً لأنه وفى ان عرفة ما فيه قولين لزوم الثلاث وواحدة (قوله واعتبار) هو الرابع فلو قال أنت طالق مائة طلقة الا تسعين وتسعين  
فالقولان والقول بالاعتبار ليس فيه احتياط (٥٤) لفروج لانه يلزمه واحدة فقط بخلاف القول الاول القائل بالانقائه يلزمه

الثلاث الا ان يقال محل كون  
الراجح الثاني وهو الاعتبار اذا كان  
فيه احتياط للفروج والا فالاول  
فتدبر كذا في شرح عب ولكن  
المستغنى ذكر في التوضيح ان القولين  
لصحت وان رجوع الى القول  
باعتبار الاول اقل قال الشيخ وهو الاول  
لما افقده العرف فانت تراهم على  
بالعرف لا بالاحتياط فالواجب  
ابتناء النقل على ظاهره والظاهر  
ان يقال في العبد وفي الغاء ما زاد  
على اثنين واعتباره قولان وهل  
يلغى ما زاد على الثلاث بالنسبة  
لما في نفس الامر وبالنسبة للفظ فم  
خلق واحدة ثم قال أنت طالق ثلاثاً  
الاثنين فعلى ان الماردا في نفس  
الامر يكون الاستثناء باطلاً وكأنه  
قال أنت طالق اثنان الا اثنين  
وعلى ان المراد اللفظ فيلزمه  
طلقتان وتبقى له فيها واحدة واكثر  
هل يقال في العبد وفي الغاء ما زاد  
على اثنين واعتباره قولان وهو  
الظاهر أم لا كذا في بعض الشروح  
(قوله ان علق بخاص) أي علق به  
بخاص يتبع الخ كافي قوله على  
الطلاق لو حضرت لمجتبى  
وجوده وعدمه وقال الشيخ  
سالم في شرحه ونحو ان علق هو في  
الحقيقة تعليق على عدم صدق

الثاني أن لا يستغرق المستثنى المستثنى منه كقوله أنت طالق ثلاثاً الا اثنين فإنه يلزمه واحدة  
فان كان قدره أو أكثر لم يصح اجاباً كقوله أنت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً أو الا اثنين ويرى أو  
الاثنان ويرى بعبارة يلزمه ثلاث فلا فرق بين كون الاستغراق بالثلاث أو بالتكميل بدليل قول  
المؤلف وثلاث في الاصف طلقة ولو قال المؤلف ولم يسألهم المستغرق بالاولى (ص) ففي  
ثلاث الا ثلاث الواحدة وثلاثاً أو الاثنتان الواحدة اثنتان (ش) تقدم أن الاستثناء  
المستغرق باطل اذا اقتصر عليه فلا خلاف لزوجه أنت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً الا واحدة فإنه يلزمه  
طلقتان لان استثناء الثلاث من نفسها الفوقك أنه قال لها أنت طالق ثلاثاً الا واحدة وإذا قال  
لها أنت طالق ثلاثاً الا اثنين الواحدة فإنه يلزمه طلقتان لان الاستثناء من اثبات في ومن  
التي اثبات فان قوله أنت طالق ثلاثاً اثبات وقوله الا اثنين نفي من الثلاث فقد وقع عليه  
طلقة وقوله الواحدة اثبات من الاثنين المنفيين فهي مثبتة فيقع عليه طلقة أخرى وقبلها  
طلقة فيلزمه اثنتان فقوله في ثلاث الخ مفرع على قوله ان اصل ولم يستغرق (ص) وواحدة  
واثنين الاثنين ان كان من الجس فواحدة والا فثلاث (ش) يعنى أنه اذا قال لزوجه أنت  
طالق طلقة وطلقتين الا طلقتين فان كان قوله الا طلقتين من جميع المعطوف والمعطوف عليه  
فهو استثناء صحيح وتلزمه طلقة واحدة وان كان اخر ارجح من المعطوف عليه فقط أو من  
المعطوف فقط فإنه يلزمه الطلاق الثلاث لبطان الاستثناء بحيث حدث استغرق والمعطوف به  
كالعطف بالواو كما قاله ابن عسرة وينبغي أن يكون العطف بغير همل من الحروف مما يأتي هنا  
كالفاء وحى كذلك (ص) وفي الغاء ما زاد على الثلاث واعتباره قولان (ش) يعنى ان ما زاد  
على الثلاث هل يلغى فلا يستثنى منه لانه معدوم شرعاً وهو معتبر فيصع الاستثناء منه وان كان  
معدوماً شرعاً لانه موجود لفظاً فاذا قال لها أنت طالق خساً الا اثنين فان اعتبر ما زاد على  
الثلاث فيلزمه الطلاق الثلاث لانه أخرجه من الجس اثنان وان لم يعتبر ما زاد على الثلاث  
فيلزمه طلقة واحدة فكأنه قال أنت طالق ثلاثاً الا اثنين والقولان لصحت ورجع لقول  
بالاعتبار واستظهر ما بين رشد وابن عبد السلام وتبعه المؤلف ومنه يعلم ارجحه (ص) ونحو  
ان علق بخاص متنع عقلاً وأدماً وشرعاً (ش) هذا شروع منه في الكلام على تعليق  
الطلاق على أمر مقدر وقوعه في الزمن الماضي أو في الزمن المستقبل والكلام الآن في  
الاول وسأني الثاني واختلف في حكم الطلاق المعلق فقال في المقدمات متكرره قال الغنى  
منوع ثم اعلم ان الفعل المعلق عليه الطلاق في الزمن الماضي لا يصح او امتناعه ما لم ينه  
العقل أو العادة أو الشرع كما قال المؤلف فالاول اذا قال لزوجه أنت طالق ولو حضرت فلا  
أمس لأجبن بين حياته وموته وألا قتل أباً ما لبت والثاني اذا حلف بطلاق زوجته ولو حضرت

اللازمة والحاصل ان الطلاق بحسب الظاهر مرتبط بالتخييل بأوجهه وفي الواقع  
انما هو يتقضه فاذا كان مرتبطاً بظاهر التخييل عقلاً فهو في المعنى معلق على ضد وهو الوجوب العقلي وقس (قوله بخاص) أى  
بأمر مقدر وقوعه في الزمن الماضي لاجل قوة متنع لان الماضي لا يتنع وقوعه ويشير لهذا من الشارح (قوله فالاول اذا قال لزوجه  
أنت طالق ولو حضرت الخ) المناسب أن يقول فالاول اذا قال عليه الطلاق ولو حضرت فلا أنا لاجن بين حياته وموته فالطلاق في  
المعنى معلق على عدم الجع وكأنه قال ان لم جمع فهو طالق وقس عليه



(قوله الآن يعلم أنه بقدر على ذلك) يظهر هذا في الأخير في الوسط بالنسبة لاوليائه وقوله أو تصد بالمخالفة في الكل وفي ناشية  
الفتية ما يفيدانه متعلق بالاخيرة أيضا وقوله ان عرفة فيه نظر الخ وعلى ذلك مشى شب في شرحه فقال ونحزان على ولو قصد  
المخالفة أي الكناية عن كونه يفعل به ما فيه مشقة شديدة لأن هذا البحث رعا فيه ما يأتي فربا فلا يسل (قوله يمكن الوقوع) أي  
عادة أو عقلا (قوله كلفه بطلاق زوجته) لا يخص الخ اعلم أن ما مشى عليه المصنف خلاف الذهب فإن الذهب من على الطلاق  
بماض جازئ شرعا زوجته طالق لو جئته أمس لا عطيتك كذلك لا يجب اعطاؤه فانه لا ينجز عليه أي ولا يقع عليه وكذا إذا  
علمه بماض واجب شرعا كقوله زوجي طالق لو جئته أمس لقضيتك (٥٥) حقا حيث وجب قضاؤه فلا يصح القائل

فلانا أمس لأدخلته الأرض والثالث إذا حلف بطلاق زوجته وحضرت فلانا أمس لأقلته أو  
لفقات عنه ابن بشر الآن يعلم أنه بقدر على ذلك أو بقصد المخالفة فينبغي أن لا حنت ابن  
عرفة فيه نظر لقيام التثنية في وقوعه في الماضي ولو علمت القدرة أو قصدت المخالفة لحوازم  
انتهى وانما يخفى في المستعجل عدا وعادة وشرا والخائر لا قطع بالكذب في الأولين وللشك في  
الصدق والكذب في الآخرين (ص) أو جازئ كأوجبت قضيتك (ش) يعني وكذلك ينجز عليه  
الطلاق إذا علمه على ماض يمكن الوقوع وهو المراد بالجائز وأن وجب شرعا كلف بطلاق  
زوجته لا يخص لو جئته أمس لقضيتك حقا وانما ينجز عليه لا يشك ولا يقدم على فرج مشكوك  
فيه عليه ابن القاسم بأنه يحتمل لوجاهة أن يقضيه أو لا يقضيه فصل الشك وجا قررا بساط  
اعتراض الساطي بقوله كيف يعمل المؤلف الجائز بوجه الذي مع ان قضاءه واجب ولو علمه  
على ماض واجب عادة كقوله زوجته طالق لو جئته أمس لأقضى أسداً من لفررت عنه فظاهر كلام ابن  
عرفة لاشي عليه وفيه نظر لأنه لا ينجز عن الجائز وأما الواجب عقلا فلا شيء فيه كالأقول  
على الطلاق ولو قضيتك ما جعت بين وجودك وعدمك أو ما طلعت لك السماء ولا زلت لك الأرض  
(ص) أو مستقبل محقق وبشبهه بالوجوه عادة كعندسة أو يوم موفى (ش) عطف على بماض  
أي وكذلك ينجز عليه الطلاق وقت التعليق إذا علمه على أمر مستقبل محقق ووقوعه كقوله  
أنت طالق بعددسة وما أشبه ذلك بما يقع عره في ظاهر الحال أو قال لها أنت طالق يوم موفى  
أو قبل موفى بيوم فانه ينجز عليه في وقت التعليق لأنه حينئذ يشبهه نكاح التعة لا جعل حلية  
فرجها إلى وقت معلوم بل عره في ظاهر الحال فلاجل ذلك ينجز عليه ولا فرق بين أن يقول  
قبل موفى بشهر أو قبل موتك وأما أن قال أنت طالق بعد موفى أو بعد موتك أو أنت طالق إذا  
مت أو أدامت فإنه لا شيء عليه في ذلك كله قال ابن القاسم في المدونة والمراد بما يشبه ما كان  
مدة التعير فأقل وعما لا يشبه ما كان فوق مدة التعير واعلم أنه لا ينجز عليه إلا إذا بلغه عركل  
منهما مادام أن ما بلغه عركل وأحدهما موأى يبلغه عرا أحدهما فلا شيء عليه وكلام ح بقيد  
أنه ينجز فها إذا كان مبلغه عرا أحدهما فوجه نظر (ص) أو أن لم أمس السماء (ش) معطوف  
على قوله بعددسة فهو من أمثلة المستقبل المحقق أي محقق بحسب العادة لأنه على الطلاق على  
عدم المس وهو مستقبل محقق لا يتمتع وكذا أن لم أشرب البحر أو أن لم أبع في قسم الخليط أو أن لم  
أجل الجبل فانت طالق لأن عدم هذه الاشياء مستقبل محقق فهو من جنس ما عطف عليه  
(ص) أو أن لم يكن هذا الحجر حجرا (ش) أي وكذا لا ينجز عليه الطلاق إذا قال أنت طالق أن لم يكن

ثم بعد ذلك وجدت بعض شيوخنا أفاده قالوا فلا أحسن كآل البدر أن يجعله لا لا قدر في الكلام والمعنى وبشبهه بالوجوه أو يتحقق  
لاشيد التثنية بل المعنى ويتحقق الباع ولومن أحدهما (قوله بشهر) لا مقصود به روح عدم الفرقية التحميم في مونه وهو متوهم فإنه لا شيء  
عليه في ذلك لأنه لا الزوجية انتفت بالموت فلم يجد الطلاق محلا وأما أنت طالق إذا مات أو أن مات فلان ينجز عليه لأنه مستقبل  
محقق يشبهه الباع إليه وفي شرح عب وشب وهو موت فلان أو بعدم لا شيء فيه وبواقفه قوله فيما مر ولو على طلاق زوجته المملوكة  
لا يبه والظاهر أنه يقع حيث لم تكن زوجته حرة لفلان وكان فلان أبا مثلا (قوله فهو من جنس ما عطف عليه) أي قوله أو أن لم  
أمس السماء من جنس ما عطف عليه من حيث كونه مستقبلا محققا

ثم بعد ذلك وجدت بعض شيوخنا أفاده قالوا فلا أحسن كآل البدر أن يجعله لا لا قدر في الكلام والمعنى وبشبهه بالوجوه أو يتحقق  
لاشيد التثنية بل المعنى ويتحقق الباع ولومن أحدهما (قوله بشهر) لا مقصود به روح عدم الفرقية التحميم في مونه وهو متوهم فإنه لا شيء  
عليه في ذلك لأنه لا الزوجية انتفت بالموت فلم يجد الطلاق محلا وأما أنت طالق إذا مات أو أن مات فلان ينجز عليه لأنه مستقبل  
محقق يشبهه الباع إليه وفي شرح عب وشب وهو موت فلان أو بعدم لا شيء فيه وبواقفه قوله فيما مر ولو على طلاق زوجته المملوكة  
لا يبه والظاهر أنه يقع حيث لم تكن زوجته حرة لفلان وكان فلان أبا مثلا (قوله فهو من جنس ما عطف عليه) أي قوله أو أن لم  
أمس السماء من جنس ما عطف عليه من حيث كونه مستقبلا محققا

(قوله سواء قدم لفظ الطلاق أو أخره) القى يقع فيه الطلاق إذا ساءوا فأنقذه فقال أنت طالق إن لم يكن هذا الخرج جراً وأما لو أخر عنه الشرط لم يقع عليه طلاق كل لم يكن هذا الخرج جراً أنت طالق وقوله خرافه مغاير لما ظهر بل هو جارف تأخير الشرط فقط أي أنه لم يقع عليه الطلاق بدم حبيب أو يقع ذلك بالشرط وأما أن قال أن كل هذا الخرج جراً أنت طالق فيخرج عليه مطلقاً الآن بيقين بالكلام ما يدل على أن المراد الجواز وهو مقام الأوصاف الجبرية لكونها أصلية لا تأتياً ثم لم يدب في نظره فإن كان كذلك فيخرج عليه والأفلا ويجوز أيضاً أن إن لم يكن هذا الخرج جراً (قوله أو عما لا يصبر عنه) أي لا يصبر على عدمه لأن الإنسان لا يصبر على عدم القيام (قوله نفس وقت معن) أي أول وقت معن بعصره ترك القيام (٥٦) ولودون ساعة لأن ما لا يصبر عنه الحلق في الوقوع فان عن مدة لا يصبر تركها

لم يفرغ عليه إلا أن قامت قبل  
 قوامها فإن كان المحلوف على أنه  
 لا يقوم كسبحه على اليمين فلا يفتر  
 إلا أن زال بعده فبقي كالأبسة إذا  
 حاضرت (قوله أو قال إن لم تحض  
 الخ) لا يصح هذا إلا إذا كانت عن لم  
 تحض أو تحض وقيد بأجل قريب  
 يمكن أن تحض فيه وإن التحض  
 لأن عم الزمن أو قيد بأجل بعيد  
 فلاحت (قوله أو لا فلا ينزعه طلاق)  
 بأن كانت أبسة أو بقوله إلا أن  
 حاضرت فيقع الطلاق حيث قال  
 التمس انه حض ذكره الخطاب  
 وهو يخالف ما يأتي فيما إذا علق  
 الطلاق بما لا يشبهه بلوغها معا  
 السوء ولغا من أنه لا يقع عليه كما  
 ذكره بعضهم خطأ ولم أره متوقفا  
 فلا عي وعلم أن كلام الخطاب  
 هنا مشكوك في الأبسة (قوله إن لم  
 يكن الخ) أي لم يحض عليه حال اليمين  
 للشك فيها ولو وجد المعلق عليه  
 عقب اليمين بأن ولدت ذكر أو  
 علقها فإن قلت المعلق على دخول  
 الفارس مشكوك في دخوله لم يفرغ  
 عليه فيه بل ينتظر دخوله والحواب  
 أنه لما كان معلقا على قبل المحلوف  
 ظاهرا كان أسهل من تعليقه على  
 ما خلق الله من القلام والانتزاع (قوله  
 أو مسما فيه وعبر عن علقها لا حث

هذا الخبر جبراً أو إن لم يكن هذا الإنسان إنساناً أو إن لم يكن هذا الطائر طائراً سواء أقدم لفظ الطائر أو آخره والتعليل بأنه بعد ما جبر فيها (ح) أو هلته كطائر أمس (ش) يعني إن من قال بزوجته أنت طالق أمس فإنه ينجز عليه الطلاق لأن وهذا متردد كقبي التوضيح بين الهزل وعدم ملان ما يقع إلا أن يستحل أمس فيكون بهذا الاعتبار لازماً يحصل أن يرد به الأخبار أن أخبر أنه طلق أمس فإنه أيضاً الطلاق وعلى تعليل ابن الحبيب السلسلة السابقة وهي قوله أو إن لم يكن هذا الخبر جبراً بالهزل فالصواب حينئذ إسقاط أو من قوله أو هلته فيكون الهزل على ما وعلى التصويب يكون قوله طالق أمس مشابهاً له في التخييز والهزل لأنه فاسد الانشاء فهو هازل وعلى عدمه يكون المؤلف سكت عن تعليل الأولى (ص) أو بما صبر عنه كنفقت (ش) معطوف على عاض أي ويغفر إن علق بما صبر عنه كأن يقول أنت طالق إن قت أو هددت لغير وقت معين أو لبست لغير شيء معين ويصعظ تأمل التفاعل بكل من الحرف كان الثلاث فيجوز فعله وفعلها وفعل الغير لأن ما صبر عنه كتحقيق الوقوع (ص) أو غالب كان هضت (ش) يعني أنه إذا قال لزوجته أنت تحيض أنت أو إذا حضت فأنت طالق أو قال لها إن لم تحيض فأنت طالق فالشهور وإنما تطلق عليه بمجرد قوله لهذا ذلك لأنه علق الطلاق على أمر الغالب وقوعه تنزيلاً لافعال الجنة المحقق وكلام المؤلف حيث كانت ممن تحيض أو توقع حضتها والأغلب بأنه طلاق (ص) أو محتمل واجب كان صليت (ش) يعني إن من قال لزوجته أنت طالق إن صليت أنا أو إن صليت أنت أو إن صلى زيد فإن الطلاق ينجز عليه من إلا أن الصلاة لا بد منها وهو ممنوع من تركها فصار كتحقيق الذي لا بد منه فلذا ينجز عليه ويظهر موله كانت تارك الصلاة أو غير مسلمة تنزل بل لو حرم منة وقوعها (ص) أو بما لا بد مما كان كان في بطنك غلام أو إن لم يكن (ش) يعني إن من قال لزوجته إن كان في بطنك غلام فأنت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق لأنه علقه على أمر لا يمكن اطلاعاً عليه في الحال ويمكن اطلاعاً عليه في المال وهذا إذا كانت في طهر مسافيه ولم يهزل وأما إن قال لها ذلك وهي في طهر لم تسفاهيه أو مسافيه وعزل عنها فإنه لا حث عليه إن كانت بمنته على بر وأما إن كانت على حث مثل إن لم يكن في بطنك غلام فأنت طالق فيقبض الخت فتأمله مع عموم ظنهم كلام المؤلف (ص) أو في هذه الوردة قلن (ش) أي وكذلك ينجز عليه الطلاق إذا قال لها إن كان في هذه الوردة قلن أو إن لم يكن في هذه الوردة قلن فأنت طالق فإنه ينجز عليه ولو جد المعلق عليه (ص) أو فلان من أهل الجنة (ش) يعني أنه ينجز عليه الطلاق إذا قال إن كل فلان أنا وأنت من أهل الجنة فأنت طالق أو قال إن لم يكن من ذكر من أهل الجنة

عليه) سياتى ما بعد ان المعتد الحسن الى الماقديسى (قوله ان كان في هذه الوردة قلبان الخ) فيجوز عليه فمما ولو كانت  
كان في قلب في الاولى وقلبان في الثانية وتظاهر المصنف بالحكم بغيره في هذين ولو غلب على ظنه ما حلف عليه كتمر بكما قرب اذنه  
ومعرفته ان فيها قلبا او قلبيين وكسر ما عتق عنه في أى فعل ما غلب على ظنه من الحلف وهو مخالف لقول المصنف لا فى أحد الحلف  
لأعاد فينظر وقد يفرق بأن العادة هناك شرعية وهذه غير شرعية (قوله ان كان فلان من أهل الجنة فأت طالق) الا ان يكون  
مخطوطة بالآثار كائى له وقص على هذه الصيغة ما وافقه فى المعنى وقوله وان لم يكن من ذكر من أهل الجنة فأت طالق هذه وما

واقفهافي المعنى هي التي باقيةفي التوضيح (قوله ابن سلام) بتخفيف اللام (قوله من شهده الاجماع الخ) أي والاجماع معصوم (قوله على من حلف أنه) أي عن عبد العزيز (قوله وتوقف فيه مالك) أي في عمر بن عبد العزيز قال رجل صالح ولم ير علي ذلك (قوله ويبحث في غيره) قال بعض الشيوخ الظاهر انه لا خصوصية له بل كذلك كتب الصحاح بالخيارى ومسلم أي لو حلف أن مانع الصحيح الاما استدناه العلماء وحكموا بضعفه والمراد بالصحيح ما كان صحيحا في الظاهر (٥٧) وان لم يمنع بضعفه في نفس الامر وأما ما في

الموطا فكله صحيح لان ما نكح

لم يجعل فيها الأما هو صحيح

عنده ولا عبرة بتضعيف

غيره ولو ضعف (قوله ولا ذوق

عند ابن القاسم في الحنف)

أي بخلاف ابن وهب يقول

بعدم الحنف موافقا للث

لقوله تعالى وان خاف مقام

ربه جنتان (قوله واستظهر

ابن رشد الخ) بعدد الاظهر

ايشاء قول ابن القاسم على

اطلاقه (قوله فيصت

فيهما) أي في الصورتين

المتعلقتين بالاولى وهما اذا

أراد أن لا يدخل النار أو

لأنه (قوله والاظهر الخ)

هذا كلام الشيخ سالم وقوله

انتهى أي كلام الشيخ سالم

وان لم يكن نسبه أول

(قوله ان قوله) أي الخالف

(قوله في هذا انظر) أي في

عدم الحنف في اذا كان

في طهر ولم يس فيه أو مس

ولم ينزل فظهر اذا نهينا

للمسور ومن أنا الحاصل

تخصيص أي لو ازان تكون

حاملًا ولو حاضت وطهرت

ولم يس فيه أو مس ولم ينزل

فانت طالق أو قال ان كان أو ان لم يكن من ذكر من أهل النار فانت طالق قال في التوضيح وهذا في غير من ثبت فيه من أهل الجنة كالمشرك وكل من أخبر عنه عليه السلام انه من أهل الجنة كعبداه ابن سلام ومثل ذلك من شهده الاجماع بعد التوصله صلاحه كعمر بن عبد العزيز قال ابن القاسم لاحت على من حلف انه من أهل الجنة وتوقف فيه مالك ورجح ابن يونس قول ابن القاسم ولاحت على من حلف على صحة جميع ما في الموطا ويبحث في غيره ولا فرق عند ابن القاسم في الحنف بين حلقه انه من أهل الجنة أو لا يدخل الجنة واستظهر ابن رشد لاحت في الاول أن ارادته لا يدخل النار وعدمه ان ارادته لا يدخل فيها وان لم تكن له تسجل على الوجه الاول فيصت فيهما والاظهر ان قوله ان لم يكن من أهل الجنة محمول على الاول فيصت وان لم يدخل الجنة على الثاني فلا بحث انتهى (ص) أو ان كنت حاملًا وان لم تكوني (ش) معطوف على قوله كان كأن في بطنك غلام أي من الفروع التي لاتعلم حال توصل ما لا والمعنى انه ينجز الطلاق على من قال لزوجه ان كنت حاملًا فانت طالق أو ان لم تكوني حاملًا فانت طالق هذا ان مسما في ذلك الطهر أو نزل ولا فرق بين البر والحلت قال مالك فان كان في طهر لم يس فيه أو مس ولم ينزل كان محمله على البراءة من الحمل واليه أشار بقوله (ص) وجعلت على البراءة منه في طهر لم يس فيه واختاره مع العزل (ش) أي وجعلت المرأة على البراءة من الحمل في طهر لم يس فيه أو مس سابقه ولم ينزل فإذا قال لها أنت طالق ان كنت حاملًا تطلق وان قال ان لم تكوني حاملًا طلقت ابن عرفة في هذا على المشهور ان الحمل يخصص نظر التضيي وكذلك أرى ان يحمل على البراءة ان كان ينزل ويعزل لان الحمل على ذلك نادر فلا تطلق في ان كنت حاملًا فانت طالق وتطلق في ان لم تكوني حاملًا فانت طالق لكن ما اختاره التضيي ضعيف لان الماقد يسبق (ص) أو لم يمكن اطلاعا عليه كان شاء الله (ش) يعني انه اذا قال لزوجه أنت طالق ان شاء الله أو لا ان شاء الله فانه ينجز عليه الطلاق اذ لا فرق بين الصبيقتين لان المشيئة لاتنفع في غير الله (ص) أو الملائكة أو الجن (ش) أي وكذلك ينجز عليه الطلاق اذا علق على مشيئة مغيبة عنا كانت مشيئة الملائكة أو الجن للجهل لنا بذلك فالعصية مشكوك فيها (ص) أو صرف المشيئة على معلق عليه (ش) أي وكذلك ينجز عليه الطلاق اذا وجد المعلق عليه اذا صرف المشيئة للمعلق عليه كقوله أنت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله أو أنت طالق ان دخلت أو اذا دار ان شاء الله وان دخل فلان الدار ان شاء الله اذا وجد المعلق عليه وهو الدخول من الخلف على عدم دخوله محذور عليه ولا يفده صرف المشيئة على دخول الدار وهو الفعل المعلق عليه الطلاق (ص) بخلاف الأول ان بدولي في المعلق عليه فقط (ش) أي بخلاف ما اذا علق الطلاق على امر نحو أنت طالق ان دخلت الدار أو ان لم أدخلها أو بدخلي الآن بدولي في عبده ولا شيء عليه اذا صرف الارادة الى الفعل المعلق عليه فقط وهو الدخول لانه جعل الامر موقوفًا على ارادته في المستقبل فلان شاء جعل دخول الدار

(٨ - خروى رابع) (قوله لان الماقد يسبق) فيه ان هذه العلة يقول بها التضيي لان السابق نادر ومعنى قول التضيي لان الحمل نادر ويوجب بانه اراد ان الماقد يسبق كثيرا والعلة ينشأ لانه المقتضى هو المعتبر وان ندر الحمل وتأمل (قوله أو صرف المشيئة) أي الله أو الملائكة أو الجن قال الماقد هذا كرى وقوله على معلق متعلق بقوله صرف اتضمنه معنى حمل ونص على التوهم اذ التخيير فيما اذا صرف للمشعق وهو الطلاق أولى لعدم افادته في غير الله فكلم وكذا ان لم يكن له شيء يصرفه لشيء اذا وجد المعلق عليه فها (قوله بخلاف الأول ان بدولي الخ) أي الأول بدولي أن لا أحله بدولي في المستقبل فكان محل ما عفته تت أو لا أن أشاء أو لا ان أرى خيرا منه أو لا أن بغير الله ما في خاطري فلا ينجز عليه بل ولا يزعمه شيء ولا عبرة بآراده (قوله فان شاء جعل دخول الخ) ظاهر العبارة ان هذا حكم مستأنف وأنه يقع عليه الطلاق اذا نوى جعله سببا لا يظهر والظاهر انه لا يقع ولو أوجب جعله سببا ويمكن أن يكون تصويرا لقوله لا نعمل الامر

موقوف الخ وبعد كشي هذا رأيت الغشي ذكر ما يفيد (قوله فانه اذا صرف الارادة اليه) وكذلك لم يكن له نية تصرفه لواحد منهما  
 فيجوز (قوله او ان لم تكن مطرت بالشام) لا يخفى أنه في هذا علق الطلاق على عدم الوقوع فيه ماضياً فالظاهر أنه سطران كانت مطرت  
 بالشام فلا يقع عليه طلاق وان لم تطر طلقت وقوله ولا ينتظر أي سواء صيغة البر وصيغة الخت وقوله ولو مطرت في صيغة الخت وبذل  
 عليه التعديل والاولى حذف قوله وان مطرت غدا لا تمساق في قوله وهل ينتظر في البر الخ (قوله وسواءهم) أي جميع الامكنة أو  
 سبى بلداً (قوله وكذا الضرب أجلاً) ظاهره سواءهم جميع الامكنة أو سبى بلداً ومخالفة ما في عب ونصه ومثل ما اذا علم الزمن اذا قيد  
 بزمن بعيد كخمس سنين ولم يقيد بمكان فلا يجوز عليه ولا ينتظر والاحسن ما في شارحنا كما يفيد عج وفي شرح شب قال بعضهم  
 وينبغي أن يكون خمس سنين لا مفهومه والمرد من لا يتأخر المطر فيه عادة (قوله أو يحلف لعادة لينتظر) والفرض أنه قيد بزمن قريب  
 والمرد عادة شرعية استقرأه من غير الشرعية فيجوز عليه سواء اطلع عليه أو لم يطلع عليه حتى حصل ما حلف عليه ونجس منها في صيغتي  
 البر والخت لان في ارساله عليه الرأى الأعلى (٥٨) عصمة مشكوك فيها والظاهر ولو طالع الزمن (قوله يقتضي أنه يجوز عليه ولا

ينتظر) سياق كلامه في  
 العادة الشرعية قوله فان  
 غفل عنه الخ ظاهره انه  
 مرتبط بكلام المقدمات  
 الخ كما في التخيير وكانه قال  
 فيجوز عليه حالاً اذا طلع  
 عليه فان غفل عنه فاقوال  
 ثلاثة ومضاهيهم ارام أنها  
 أقوال في أصل المسألة  
 تبين بعد ذلك أن ظاهر  
 جهرام لا يسمي وأنه من كلام  
 ابن رشد وسيند فالحاصل  
 أن ابن رشد يقول يجوز عليه  
 عند الاطلاع فان غفل ولم  
 يطلع فأقوال ثلاثة فالاولى  
 أن الشاوخ يذكر انتمى  
 آخر السنين أنه من كلام ابن  
 رشد ولذا قال الغشي

سبب الوقوع الطلاق وان شاء لم يحله سبب الوقوع لان كل سبب موقوف الى ارادة المكلف لا يكون سبباً الا  
 بتصميمه وجزءه على جهله سبياً واحترز بالمعلق عليهم من المعلق نفسه وهو الطلاق فانه اذا صرف  
 الارادة اليه فلا ينفعه لانه لا اختياره فيه فيجوز (ص) أو كان لم تطر السماء غدا إلا ان يعلم الزمن (ش)  
 يعني أن من قال لزوجته أنت طالق ان لم تطر السماء غدا أو لى رأس الشهر الغداي أو ان تطرت غدا  
 أو ان لم تكن مطرت بالشام فانه يجوز عليه الطلاق حينئذ ولا ينتظر الى ذلك الوقت لينتظر أي يكون المطر  
 أم لا ولو لم تطر في ذلك الوقت لم ترد اليه لانه على حث وعمله في المدونة بأنه من الغيب أي فهو دائر بين  
 الشك والزل وكلاهما موجب للخت وهذا ما لم يعلم الزمن فان جمه كانت طالق ان لم تطر من غير تقييد  
 فانه لا شيء عليه الغشي وسواءهم وسبى بلداً لانه لا بد أن تطر في زمن ما وكذا الضرب أجلاً كخمس  
 سنين أي فلا شيء عليهم غير انتظار (ص) أو يحلف لعادة فينتظر (ش) أي وكذا لا يجوز عليه الطلاق  
 في هذه الحالة وهي ما اذا حلف لعادة اعتادها كما إذا رأى حياطة والعادة في مثلها ان تطر السماء فقال  
 لزوجته ان لم تطر السماء أنت طالق فينتظر الصلاة على طرام لانه لا حلف على غالب ثلثه وتوسع المؤلف  
 ما حقه في توضيحه عن عياض في التنبهات والذي لان رشد في المقدمات يقتضي أنه يجوز عليه ولا ينتظر فان  
 غفل عنه حتى جاء حلفه فقبل عليه وقبل لا وقبل ان حلف لغالظ ثلثه لا أمر بوجه مما يجوز  
 له في الشرع لم يطل عليه وان حلف على ما ظهره بكهانة أو على الشك طلق عليه (ص) وهل ينتظر في  
 البر وعليه الاكثر أو يجوز كالحث أو بلان (ش) يعني ان يقع خلاف فيما اذا كانت عيته على بر مؤجل  
 بأجل قريب للعادة كقوله ان مطرت السماء غدا أنت طالق هل ينتظر وعليه الاكثر الشيوخ من المدونة  
 أو يجوز كالحث وعليه الاقل أو بلان أو لم يحلف لعادة وقرب الزمن كشمه مثلاً كانت طالق ان

بعد نقله كلام ابن رشد المذكور ما فيه قال بعض نحاذ كره ابن رشد في غفل عنه جعله المصنف ابتداءً وفاقاً  
 لعياض والله أعلم \* وعلم أن قوله كان لم تطر حقاً أي قد علم عند قوله أو عدا ليعلم حالاً لانه من أفراد ما ليعلم حالاً وبعلم ما لا  
 المصنف أو كان لم تطر السماء وقيد بزمن قريب كشمه الا أن يحلف لعادة شرعية فينتظر فان أطلق في الزمن فلا حث وان خصه ببلد  
 كانت قد يحس سنين أو كان مطرت وقيد بالبعدوان خصه بمكان فان قيد بالقرب وحلف لعادة انتظر والا فقبل كذلك وعليه  
 الاكثر أو يجوز تأويل بلان لوقى باراد وقوله كان قيد بخمس سنين تشبيهه تام كذا قال عج ويظهر من كلام عج اعتقاد كلام عياض  
 لا كلام التنبهات والعادة الشرعية ما اشار اليه بقوله في الحديث اذا نأشأت بحرية ثم تشأمت فقلت عين غيبة قال الخطاب قوله بحرية  
 كذا رأيت مضبوطاً بالفتح والظاهر أنه على الحال من التخيير في نشأت العائد للصلاة المفهومة من السابق وغدقة بفن مضبوطة  
 ودال المهملة مفتوحة ثمياً سنة تحتية مسكنة ثم قاف مفتوحة أي كثيرة الماء وهو توصيف تعظيم والغدق بفتح الهمزة المطر التكبار وغدق  
 اسم بئر بالمدنية فيه وروى برفع بحرية بتشكيب غيبة أو غداً بعض شيوخنا عن بعض شيوخه وقوله تشأمت أي اذا طلعت الصلاة  
 من جهة المغرب ومالت الى جهة الشام فقلت الصاعقة بفتح المطر (قوله يومه) أي تفرقه أي أدركه لعادة بعدد وقوع المطر (قوله  
 بكهانة) هي الاخبار بالمستقبلات معقدة على اخبار الجاهل الذين يسترقون السمع وأراد ما يشمل قول النجم

(قوله) وأفيد بمن بعد) والافرق في ذلك بين ان يكون لعادة أو لأن لو قدر أن هناك عادة (ثم أقول) ذكر وأن البعد خمس سنين والقرية باب مادونهما الشهرة ولم يضر عن المأبها وان الفاهر ان السنة من عز البعد حتى صقيت البروا الحث فبحسن عليه ان يقدر في صفة العروا ليعز عليه ان يقدمه في صفة الحث لانه سندر بل يحصل بيلدا ونحوه عادة ان تحس سنة ولا يحصل فيها مطر بل يبقى ان يكون الاشهر التي لا تختلف المطر فيها عادة كالتمديد بمن بعدة فتفرق فيه اصفة العروا والحث (٥٩) قوله او يعمر) أي يعز عليه بتغير الحال كما

لا يعجزد الحلف لثلاثين

قوله إلا أن يتحقق الخ (قوله

يمنع عادة وعقلا كونه غير محرر لئلا يلام قلب الحقائق كنهان لا لا يميز عليه بخلاف مشيئة الجبر فانها بمنع عادة لا عقلا ولهذا البحث  
(قوله من جنس من تعلم مشيئة) وقد وقع الطلاق من بعض الاموات وكان علم من علم الطلاق بمشيئته مع العلم بموته أدخل في  
الوجود من علم مشيئة الله وامعها (قوله على ظاهر المدونة) راجع لقوله أو علم بموته ومقابلته ما انتهى من انه يلزم به الطلاق وأما اذا  
لم يعلم بموته فلا شيء عليه بانفاق هذا ما يقابل بعض الشراح (قوله أو لا يشبه البلوغ اليه) المختار العمر الشرعي الا في الفقد (قوله  
بخلاف ما ذاعلته الخ) انظر الفرق بينهما والظاهر وقوعه عند بلوغه ما علق عليه لقول ابن رشد الحد الذي فيه النهر من سبعين  
الى مائة وعشرين كما في المواقيت والشيخ سالم وغيرهما وانظر لوعقه وهو ابن سبعين والوجه كذلك على زمن آت هل لا يميز عليه لانه  
بمنزلة ما ذاعلته على مدة لا يشبه أن (٦٠) يلقها واحد منهما أو يقبل بين قصر المدة وطولها أو علم أن كون الآية

اذا حاصرت يقع الطلاق  
هذا نقسه الخطاب عن  
الواضحة عن ابن الماجشون  
(أقول) اصل الظاهر انه  
ضعيف وليصدر (قوله  
المعطوف أيضا) الاولى  
حذف أيضا (قوله ومن  
الثاني انه تقدمه البنون)  
أي وكانت زوجته في  
حال البنون (قوله الآن  
يريد نفيه) أي بان اذا  
تقليباً للشرطية على  
الظرفية والظاهر ان  
مثلها من تقليب الشرطية  
أي يراد به لا يموت  
وكانه قال عليه الطلاق  
لا يموت أي مطلقاً أو من  
ذلك المرض (قوله اذا  
جئت) ولا يبحث الابهمل  
ينسب اليه شرعا وان لم يرد  
الجل منه فانه يبحث بحصول  
الجل وان ينسب اليه  
شرعا (قوله لم يرد شرعا) أي  
أومس فيه ولم ينزل أو أنزل  
وعزل أو كانت بمن لا تحفل

ويحجب بان مراده هنا بقوله أو لم تعلم مشيئة المعلق بمشيئته من جنس من تعلم مشيئته وهو الا الذي كان  
حيّاً وميتاً حين التعليق ولم يعلم بموته أو علم بموته على ظاهر المدونة (قوله) لو علقه على مشيئة  
صغير فلا شيء عليه أي لا توينظر وهذا في الصغير الذي لا يعقل انظر الشارح عند قوله أي الموقوف في  
باب النفقة وعن اعتبار التخيير قبل بلوغها (ص) أو لا يشبه البلوغ اليه (ش) تقدم انه اذا علق طلاقها  
على أجل يلقه عزمها في ظاهر الحال انه يميز عليه وأشارنا الى انه اذا علق طلاقها على أجل لا يلقه  
عزمها أو عزم أحدهما في ظاهر الحال فانه لا شيء عليه وظاهر كلامهم ولو انفردت المعتادة عاشا اليه  
بخلاف ما ذاعلته على حيض بأسة وحاصت وشهدت البينة انه قد حيض فانها تطلق عليه (ص) أو  
طلقتك أو أنا صبي (ش) المعطوف أيضا محذوف أي أو قال طلقك وأنا صبي أو يجنون وهذا اذا علم من  
المقاتل الأول انه تزوج في حالة الصبا من الثاني انه تقدمه جنون وعمل كونه لا شيء عليه اذا أتى باللفظ  
نسقا (ص) أو اذامت أو متي أو أن الآن يريد نفيه (ش) تقدم انه يميز عليه الطلاق اذا قال لها أنت طالق  
يوم مومي لا يشبهه بكتاب المتعة وأشارنا الى أنه لا يلزمه شيء اذا قال لها أنت طالق اذامت أو أن مت أو  
متي مت أو أنت طالق اذامت أنت أو أن مت أنت أو متي مت أنت فانه لا يقع عليه الطلاق بشيء من ذلك  
اذا لا يطلق على ميت ولا تطلق ميتة اللهم الآن ينفي الموت عنادامنه فانه يقع عليه الطلاق لانه يشابه من  
قال أنت طالق لا موت (ص) أو أن ولدت جارية أو اذامت الآن يطاها مرة وان قبل عينه (ش) صورتها  
انه قال زوجته المحقق برأتهما من الجل بان قال لها في طهر لم يمسها فيه ان ولدت جارية أو غلاما واذا جئت  
فأنت طالق فانه لا شيء عليه الآن يطاها مرة وينزل سواء كان الوطء بعد عينه أو قبله ولم يستبرأ فيميز عليه  
لحصول الشك في العصمة خلافا لابن الماجشون في انه وطأها في كل طهر مرة كقوله لانه ان جئت  
فأنت حرة أي فهو وطأها في كل طهر مرة ومساك الى ان تحمّل وفوق ابن بونس منع النكاح لاجل وجواز  
العقله (ص) كانت جئت ووضع (ش) أي ولا شيء على من قال لزوجته أنت طالق اذا جئت ووضع  
الآن يطاها مرة بعد عينه أو قبله ولم يستبرأ وهي بمن تحمل فهو تشبه تام وهذا في غير من تحقق جلها  
وأما من تحقق جلها فيميز عليه نظر القابلة الثانية (ص) أو محفل غير غالب وانظر ان أنت كيوم قدوم  
زيد وتبين الوقوع أو انه قد قدم في نفسه (ش) هذه المسئلة أيضا لا يميز فيها الطلاق وهي ما اذا  
علق الطلاق على أمر محتمل غير غالب الوقوع وكان مثبتا كقوله أنت طالق يوم قدوم  
زيد فانه ينتظر قدومه فاذا قدم يثبت ان فانه يتبين وقوع ذلك الطلاق من أول ذلك اليوم وعليه لو

كانت

(قوله الآن يطاها مرة) راجع للموردتين (قوله ونزل) أي وكانت

من تحمل احترازا من المفردة والثالثة (قوله الى ان تحمّل) أي أو تحيض (قوله غير غالب) شامل لما استوى وجوده وعدمه ولما  
اذا كان الغالب عدمه وبذلة الامثلة (قوله كيوم قدوم زيد) وفصل التعليق على نفس قدومه وان الزمن تسع له فيصحب بالقدوم  
ولولبلا فان قصد التعليق على الزمن كما هو ظاهر قوله كيوم وان الفعل تسع له أو لا فقله بخير والحاصل ان الذي يجب الصبر اليه انه اذا  
علق الطلاق بسوم القدوم ولم يكن له نية فانه يميز عليه كما اذا قصد بلوه وأما ان قصد بنفس القدوم فلا يبحث الابهمل ولا يتبين  
الوقوع أو انه قد قدم أمثلة التلهل (قوله ان قد قدم في نفسه) أي مثلا (قوله وعليه الخ) ونعزم أيضا التوارث وزجرهوا عليه بما خالفه به  
أطلق ذلك الوقت

الاحكام هل هي مسلمة) كلام الشيخ اجد يقضي التسليم (قوله) وأما ان قدم بهينا أي لانه لا يصدق عليه قدم وانما يقال قدم به (قوله وهذا كهنا) يتوابع في العبارة والمعنى واحد (قوله وأعلى عتق عيسى الخ) هذه في صيغ التثنية الحسن عبارة شب ونه اذا قال على نذر أو عيسى حان شاه زيد أو الأوان يشاهد فيتوقف على شبيهه الخ وشارحنا فهم ان المراد بالنذر صرح فيه بلغة النذر (قوله وان تني) أي أتى بصيغة حتم صرحا أو معنى كطالني بقدم زيد وقوله منع منها أي وينظر تخلف من قوله ان أنت لم يمنع منها ومن هذا ينظر فهو شبه الاحتياط (قوله ولم يؤجل بأجل معين) وأما أجل بأجل معين كقوله ان لم يقدم قبل شهر فلا يمنع منها لعل بالسه (قوله) كان لم يقدم زيد) كذا المصنف في نسخة الشارح الا ان ظاهر الشارح خلافه (قوله بان أتى بصيغة الحث) والفرض ان الفعل غير محرم وأما الحرم فيمنع كما تقدم في قوله أو يحرم كان لم أزن ولا فرق بين فعله وفعله غيره كان لم يزن زيد على ما استظهره المصنف خلاف تفسيره ان الحالب (قوله وهو الاقرب) أي قول ابن القاسم هو الاقرب وقال فيمنع هو الصواب لانه لم يحلف على ترك الوطء (قوله ولا يخرج عليه) أي وان لم يتوقف عليها ولزم جهته نجز عليه (قوله وهل يمنع مطلقا)

كانت عند طلوع الفجر طاهرا ووضأت وقت يحتمل ان يكن مطلقا في الحيض وعليه أيضا فقصب هذا اليوم من عتبه اذ لم يقع الطلاق في أثناء اليوم المقضي لانه وانظر هل هذه الاحكام مسلمة كما يقتضيه هذا أم لا وسيأتي قسم قوله وانتظر ان أثبت في قوله وان تني ولم يؤجل انظر ومنع منها وقوله ان قدم أي حيا وأما ان قدم بهينا ثلاثي عليه (ص) والأوان يشاهد مثل ان شاه (ش) مستد أو خبر أي هذا اللفظ مثل هذا الحكم أو هذا كهنا في أنه يتوقف وقوع الطلاق على مشيئة فان شاه طلقها طلق وان شاه عدمه لم تطلق وانما اختلاف في الأوان يشاهد زيد واتفق في ان شاه زيد ان الاول يقتضي وقوع الطلاق الا ان يشاهد زيد نفسه بعد وقوعه وهو بعد وقوعه لا يرتفع وفي الثاني وقوعه مشروط بمشيئة فلا يقع الا بعد وجودها وأما مشيئة هو فان أنت طالت ان شئت نفعه بخلاف الأوان أشاهد الفرق ان الاول ملحق على صفة والثاني رفع بعد الوقوع ودرعنا حينئذ لأن يشاهد بلفظه رافع أيضا وبغيره بان الرفع في قوله الأوان يشاهد الموقع وفي قوله الأوان يشاهد زيد غيره فقصبت نهمة رفع ما هو واقع (ص) بخلاف الأوان يدولي (ش) أي فلا ينفعه حيث رده لغيره وأما حقل رده لهوا للمعلق عليه فيض عليه وما مر من أنه نفعه حيث رده للمعلق عليه كقوله أنت طالت ان دخلت الدار الا ان يدولي أي ان جعل دخول الدار ليس سببا للطلاق لان كل سبب وكل الى ارادته لا يكون سببا لا يتصممه على وجه سببا (ص) كالنذر والعق (ش) يعينه اذا قال على نذر كذا القفره أو على عتق عيسى فلان ان شاء أو الا ان يشاهد زيد فيتوقف على مشيئة وان قال ان شئت توقف أيضا وأما ان قال الا ان أشاهد زيمه وان قال الا ان يدولي ففيه تفصيل بين ان يدولي المعلق عليه ولا فهو متشبه في جميع ما مر ثم ذكر قسم قوله ان أثبت بقوله (ص) وان تني ولم يؤجل كان لم أقدم منع منها (ش) أي وان تني بان أتى بصيغة الحث ولم يؤجل بأجل معين كانت طالق ان لم أقدم من كذا فانه يمنع من زوجته حتى يفعل فان رفعته ضرب له بأجل الايلاء وابند أو من يوم الرفع والحكم لان عينه صريحة في ترك الوطء كباقي في الايلاء في قوله والاجل من العين ان كانت عينه صريحة في ترك الوطء والاخر الرفع والحكم وقوله كان لم أقدم كذا في بعض النسخ وهي أولى من نسخة كان لم يقدم لتكرار مع قوله الا في وان حلف على فعل غيره في البركتة وهل كذا في الحث الخ مع ما قسم من اخذ الجزم بأحد القولين الاكثين وجواب على ما وقع في بعض النسخ كان لم يقدم بان الضمير في يقدم لانه على الخلاف فكأنه قال كان لم أقدم فاعية الامر كما بصيغة التثنية (ص) الا ان لم اجعلها أو ان لم أطاها (ش) مستثنى من قوله منع منها أي يمنع منها في كل لفظ فيه تني ولم يؤجل الا في هذا اللفظ فانه لا يمنع منها بسترسل عليها لان رضى وطئها فان وقف عن وطئها كان مولىا عند ماثل واليت لا عند ابن القاسم وهو الاقرب وكلام المؤلف فيما اذا كان ممن يتوقف منها الخجل والنجيز عليه (ص) وهل يمنع مطلقا أو لا في كل أم في هذا العام وليس وقت سفرنا وابلان تقدم ان من تني ولم يؤجل يمنع من وطء زوجته لكن هل المنع سواء كان الفعل المعلق عليه وقت معلوم يمكن من فعله قبله أم لا قال في التوضيح وهو المشهور وقول ابن القاسم في كتاب الايلاء أولا يدمن التفصيل وهو ان ماليس له زمن معين لا يقع فيه عاقبة لا يمنع منها من وقت حلفه وماله زمن معين لا يقع قبله عادة فلا يمنع منها الا ان شاه وقته ولم يفعله لانه كل يؤجل بأجل معين وهو قول الغيري المدونة واختلف شارحها في كونه تقييدا أو خلافا

هو الراجح (قوله يمكن من فعله) كذا في نسخة والا في لا يمكن (قوله لا يقع فيه) كذا في نسخة والمناسب قبله ثم هو صفة معين أراد لا يمكن قبله كما يدل عليه عبارة وغيره الا أنه هناك أمور لها وقت معين تفعل فيه على غير وقته

مسئلة ذكروها هنا وهو انما اذا جاء  
الوقت المعتاد لم يخرج فلما قدم  
الحاج اقام بيته شرعية انه فعل مع  
الحج افعال الحج وادى ما في بعض  
أهل الخطوة بلغه ذلك فلا يريد ذلك  
وان كان الفرض سقط عنه وانما  
لم يبرلان الايمان منها العرف  
وأجاب بعض الاشخاص بأنه لا يعتد  
هذه يحصل ما في شرح عب وقوله  
وكذلك ان حلف على فعل شيء  
أي عماله وقت (قوله تعيد لبعض)  
أي تكلف (قوله أي في قوله في  
هذا العام) لا يقال تعيد  
لأثباته لان من المعلوم ان  
قول كل حالف واقع في صفة لا  
نقول هذا جواب بعد الوقوع  
والسزول ذكره الفقيه وكان  
الاحسن حذفها (قوله أدخلت  
الكاف أمورا كثيرة) على تقدير  
مثلا (قوله بكسر اللام) أي في  
حالة كونه مطلقا في ذلك أي غير  
مقيد بأجل (قوله لاستقلال كل  
منهما) لان الاول الذي هو قوله  
الان لم أجعلها الخ وقوله لان لم  
أطلق الخ يستثنى من قوله ولم ينجز  
(قوله اما ما يقاها) توضيح قوله على  
كل تقدير (قوله على كل تقدير)  
هو عين قوله اما لان أو عند رأس  
الشهر (قوله وهو الشهر والحج)  
لانما سكي التضييق فيها التلاقي فقد  
قال واستأنف اذ قال أنت طالق  
ان لم أطلقك رأس الهلال ثلاثا  
فقبيل لاشئ عليه الآن وتبقى  
حتى يبر فعل الطلاق الذي حلف  
أن يفعله وقبل يجعل عليه الطلاق

تأويلان ابن عبد السلام والظاهر عندي أنه تعيد للشهور لان الأيمان انما تعيد على المقاصد  
ولا يقصد أحد الحج في غير وقته المعتاد وكذلك ان حلف على فعل شيء أو الخروج لبلد  
ولا يمكنه حينئذ ويفهم عماد كرتان المراد بقول المؤلف وقت سفر الوقت المعتاد لغيره من  
عمل الحالف وذلك يختلف باختلاف الأمانة كما هو ظاهر ويوجد في بعض النسخ في هذا العام  
لم يقع ذلك في المدونة ولا في ابن الحاج ولا في ابن عرفة فاصواب اسقاطه لان ثبوته يقتضي  
جرمان التأويلين فيما اذا عين العام مع ما في تعينه لا خلاف في أنه لا يمنع منها الا اذا جاء وقت  
الفعل وذلك لتعمل به بعض بقوله في هذا العام متعلق بالقول المدخول لحرف الجر لا بأصح  
أي في قوله في هذا العام ان لم أحج مثلاً لان الكاف أدخلت أمورا كثيرة فصار القول مقيدا  
والفعل وهو الحج مثلاً مطلقاً ولما ذكر المؤلف أن الحالف على حث مطلق يمنع وعلى مؤجل  
لا ينجز عليه الطلاق ولا يمنع منهما من الوطء خشي النقص عليه بمائل من ذلك يتخير الطلاق  
في مطلقها ومؤجلها أخرجهما قوله (ص) الان لم أطلقك مطلقاً أو أجل (ش) يعني ان  
من قال زوجته ان لم أطلقك فأنت طالق وأطلق في عينه ولم يقيد بأجل فإنه ينجز عليه الطلاق  
ومثله اذا قال لها أنت طالق ان لم أطلقك بعد شهر مثلاً لم يحول على الفور وكأنه قال أنت طالق  
ان لم أطلقك الساعة فقوله الى أجل هو قسم قوله مطلقاً بكسر اللام أي غير مقيد بأجل  
ويصح فيها أي قال ذلك قولاً مطلقاً ومقيداً زمن وهو مستثنى من مقدر بعد قوله منع منها  
أي منع ولم ينجز الا في كذا وقوله فينجز قرينة على هذا المقدور ولعله انما أتى بالعطف مع  
الاستثناء الثاني لاستقلال كل منهما (ص) أو ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فأنت طالق رأس  
الشهر البتة والأول فينجز (ش) يعني وكذلك ينجز عليه الطلاق اذا قال زوجته ان لم أطلقك  
رأس الشهر البتة فأنت طالق رأس الشهر البتة لان إحدى البتين واقعة رأس الشهر على كل  
تقدير اما ما يقاها ذلك عليها أو يقتضي التعليق فهو كمن قال أنت طالق رأس الشهر البتة  
وكذلك ينجز عليه الطلاق اذا قال زوجته ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فأنت طالق الآن  
البتة فالبتة واقعة اما الآن أو عند رأس الشهر على كل تقدير وهو المشهور وقوله فينجز راجع  
الى قوله الان لم أطلقك مطلقاً وما بعده وبحاشي عبد السلام في الاخرة فقال لا يبرن فيها  
الحالف شيء موجه لانه اذا حلف على ايقاع البتة رأس الشهر وقوع البتة الآن فله طلب  
تحصيل الخلو عليه وهو ايقاع البتة عند رأس الشهر فاذا جاز رأس الشهر فله ترك ذلك  
الطلب واختيار الحث كالمسك حالف فاذا اختار لم يمكن وقوع الحث عليه لانعدام زمان  
البتة المحلوف به لانها انما التزمها في زمان الحال الذي هو ما مضى عند رأس الشهر قال في توضيحه  
وما قاله من عدم وقوع الطلاق لضي زمنه يأتي على ما قاله ابن عبد الحكم فممن قال لزوجه أنت  
طالق اليوم انما كتبت فلانا غداً انه اذا كلف غدا فلا شيء عليه لان الغمض مضى وهي زوجه وقد  
انقضت وقت وقوع الطلاق ومثله لان القسم في الموازية وما ذكره ابن عبد الحكم خلاف  
أصل ماله والطلاق يلزمه اذا كلف غدا وليس يتعلق الطلاق بالامام وجه وأشار المؤلف الى هذا  
بقوله (ويصح) أي يحكم وقوع طلاق البتة خارجاً في ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فأنت  
طالق الآن البتة (ولو مضى زمنه) وليس لتعليقه بالامام وجه وليس له أن يقول أطلب بترأس  
الشهر فاذا جاز رأس الشهر فله ترك بتنه وطلب بته أو فله فلا تمنع لانعدام زمنه ولا يفيد ذلك  
واذا كان وقوع البتة رأس الشهر لا يضمنه ولو مضى زمنه التي هو رأس الشهر صارت



(قوله كما في العتبية) الاولى أن يقول لما في العتبية أي الذي هو قوله كطلاق اليوم هذا هو الواقع ويجب أن في الصابة تقديرا وتأخيرا والاصل واستظهر على ذلك بقوله كطلاق كما في العتبية طالع أي أن المصنف نقله بالحق ورد الثاني كونه استظهارا فقال جعله تنظيرا أولى من جعله قياسا لأن شرط القياس أن يكون المقبس عليه متفقاً عليه بين الخصمين والخصمان هنا الباسماتقن فإن ابن عبد السلام وابن رشد قالوا في ذلك انتهى أن ذلك خبري بأن الواقع من المصنف أنه استظهر فكيف الجواب بذلك إلا أن يقال الجواب عما بالنظر لظاهر نقله هنا بقطع النظر عن كلامه في التوضيح فإن لم يكن له أصلاً أو كنه بعد ذلك بطلان عليه (قوله وكشف الغيب) معطوف على كان عليها أي ما كشف فيه وهو فعل ماض وقوله كلاهما باطل أي كلا الأمرين الأول الذي هو قوله ما كان عليها عدة هنا باطل بل عليها العدة والثاني لما كشف أي أن عدم كشف الغيب باطل بل كشف الغيبان الطلاق كان في مطلقة وحاصلة هنا عليها العدة والطلاق تعلق بمطلقة أي بمطلقة هذا الطلاق ولو قلنا أن العدة من يوم (٦٣) الحلف ومضى الزمن الذي تنقضي فيه العدة لا تنقضي عنها

العدة في المستقبل وتبين أن هذا الطلاق لم يتعلق بمطلقة قبل تعلق بامرأة أخنية فتأمل والثاني مترتب على الأول (قوله أن) لم يطلق رأس الشهر الخ) فيه إشارة إلى أنه أراد بالعدة رأس الشهر وهو الواقع في النص (قوله) قال ابن القاسم) إشارة إلى أن المسئلة ذات خلاف ووضع ذلك عبارة البيان ونفسها واشتق في قول القائل امرأتى طالق ثلاثا أن لم أطلقها عند رأس الهلال على ثلاثة أقوال أولها لأن القاسم أن جعل الطلقة التي عند رأس الشهر لم يزم فيه هاون أي وقف فتقبل لم يماثلت التطلقة لأن والابانت منك بالثلاث وهذا باق

بحققة الوقوع على كالاتقديرين فجعلت خلافا لما نرى ابن عبد السلام فيها واستظهر على ذلك كما في العتبية في المعنى بقوله (ص) كطلاق اليوم أن كلف فلا غدا (ش) وكله غدا ثم يقع عليه الطلاق مقارن للغير اليوم الذي وقع فيه ما حدث كاذ كره الشيخ كرم الدين فإنه قال ويبيح الكلام فيما إذا كلف وغدا ووقع عليه الطلاق فإن العدة تحسب من يوم الطلاق وهو يوم كلفه لا من يوم الحلف لأن كلفه كان كذلك لكان إذا تأخر زمن الحنف عن يوم الحلف بحيث تنقضي فيه العدة قبل أن عليها عدة وكشف الغيب أن الطلاق كان في مطلقة وكلاهما باطل وهل يجب ذلك اليوم من العدة لتبين الوقوع في أوله أم لا انتهى واستظهر بعض الأول (ص) وأن قال أن لم أطلقك واحدة بعد شهر فانت طالق الآن البتة فإن عليها حرمات وأول قبله لم يماثلها ولا ابانت (ش) يعني أن من قال لزوجته أنت طالق الآن ثلاثا لم أطلقك رأس الشهر لطلقة قال ابن القاسم أن جعل الطلقة التي عند رأس الشهر لم يقع عليه شيء أي لا يقع عليه شيء بعد الشهر لوقوع المعلق عليه وكونه قبل الشهر لا يضرب لمعل أن المحضر فيكون قبل أحد كونه أنت طالق بعد شهر فيجوز عليه الآن وإن أي أن يجعلها وقف وقبله لم يماثلت التطلقة الآن والابانت منك بالثلاث وأما قبل والابانت لانهما لا يبين مجرد عدم التجهيل فإن غفل عنه حتى جاوز الأجل ولم يفعل الواحدة قبل بحكمه مطلقا البتة (ص) وأن حلف على فعل غير مفي البركنة وهل كذلك في الحنف أو لا يضرب له أجل إلا بلا هو يتلو به قولان (ش) يعني أن من حلف على فعل غير مطلق أو غيره وسواء كان ذلك الغير حاضرا أو غائبا كان ذلك الغير زوجة أو أجنبية فإن كان بصيغة البرأى المطلق فهو مكلفه هو من كل وجه فلا فرق بين إن دخلت أم لا الدار فانت طالق وبين إن دخلت أنت أو فلان المداق فانت طالق فينتظر أن أثبت ولا ينسحب من يسع ولا وطء أما البر المؤقت كان لم يدخل فلان المداق قبل شهر فانت طالق أو حرة فيجتمع في الرقيق من البيع ولا يمنع فيه ولا في الزوجة من وطء وان كان بصيغة الحنف المطلق ككفوه أن لم يدخل فلان المداق فانت طالق أو أحررة فاختلف فيه هل يقع من البيع والوطء يدخل عليه أجل إلا بلا مكلفه هو ولا يكون مكلفه هو فلا يدخل عليه أجل إلا بلا وما يمكن أن يكون به تقدير مرامى أنه أراد بيانه ثم يقع عليه الحنف ولا يحتاج في وقوعه إلى حكمه كما قولان لأن القاسم لكن الثاني مذهب المدونة في كتاب العتق وما كان ينبغي للواقف التسوية بينهما ولو

على مذهبه في المدونة في الذي يقول امرأتى طالق أن لم أطلقها به يجعل عليه الطلاق والثاني أنه أن جعل الطلقة التي جعل عند رأس الشهر لم يزم فيه هاون أي أن يجعلها لم يوافق على الطلاق فإن لم يطلق حتى هل الشهر بات منه بالثلاث وهو قول أصح ومضمون والثالث أنه لا يوافق حتى يأتي الشهر فيبر بالطلاق عنده أو بحث وان جعل التطلقة قبل أن يأتي الشهر لم يخرج منه ذلك عن بيانه ولم يكن له من أن يطلق عند رأس الهلال والاحنف وهو قول المغيرة انتهى (قوله والابانت منك بالثلاث) المتبادر أنه باتت الآن وقوله حتى جاوز الأجل أي الذي هو رأس الشهر وقوله قبل بحمته الأولى قبل الجاوزة لأجل أن يتم الفعل في الأجل الذي هو رأس الشهر فإنه لا حنف الآن عبارة الشيخ أحمد حقه ونه وانه لم يطبق عليه إلا العدة لأجل وأوقعه إذا ذلك واحد جعل تكفيه أو لا يزميه البتة وهذا الثاني هو الطاهر انتهى وهو الذي يظهر وهو يشدان المراد باتت منه الآن فتدبر (قوله البر المؤقت) هو ما حنف القيد (قوله وما يمكن أن يكون به بتقدير مرامى) ولا يمنع من وطئها من التلويح على الرابح

(قوله لشمل القول) كن حلف انه اذ علمه من الناظر اودى من مدسه فاعلم خطاه اذ علمه فلا حلف عليه لان خطه عتبه اقراره قبل عتبه لا بعد له سبقة وجودنا على الحلف وان لم يظهر الابداع الحلف كما اقر به عجم ولا مطالعة حديثه واعلم ان مثل الاقرار شهادة اليه كالوقام عليه يثبته فلا تامل الحلف بالطلاق ما قد فقهه فلا حلف عليه لانه عتبه ما منه في اليه وهو جائز ولكن يحد (قوله بخلاف اقراره بعد اليين) أي أو ثبوته بعد اليين ولا يمكن من الحلف له وشهادة تلك اليه لانها عتبه اقراره بعد اليين (قوله ولا تمكنه زوجته ان سمعت اقراره) أي ولم تعلم صدقه من كذب ولا علمت بعقضى عليها (قوله الا كرها) راجع للامرين التمكن والتزين (قوله ثم يقول كنت كاذبا في اقراره) قد تقدم انه يقبل عند المقي وهذا ما بهو ويحجب بهول ذلك عند القاضي وقوله فان شهدت أي عند القاضي وهو عين الذي قبله (٦٤) وسمعت ذلك زوجته أي فقط أي ولم تعلم صدقه من كذب ولا علمت به والظاهر وهو قال كنت

كاذبا في اقراره (قوله الا كرها) أي عند (قوله فلا اعتراض الخ) أي عليه بان ابن عبد السلام اعترض قول التهذيب الا كرها بأنه لا يقعها كرها لانها لها وانما ينفعها كونها مكروهة فمن عبر بمكرهه أحسن من التهذيب (قوله ان كان بائنا) بان كان الطلاق ثلاثا (قوله عند محاورتها) أي مراد بها الجماع (قوله هل يجوز لها أن تقتله) وان قتلت الا ان تلت ماد عنه فلا تقتل اذ هو بيان للحكم فيما بينها وبين الله تعالى وهذا لا ينافي القصاص لاحتمال كذبها في دعواها انها سمعت منه ما بينها (قوله هل يجوز لها أن تقتله) أي اذا علمت ان قلت انه لا يندفع الا بالقتل قال ابن عرفة

قال أولا ولو علمه كفا على ما ينبغي ضربا لاجل من قوله أولا (ص) وان اقر بفعل ثم حلف ما فعلت صدق بين (ش) يعني اهلوا اقرار زوجته مثل انه تزوج أو تسرى عليها فاحصته في ذلك حلف لها بالطلاق انه ما فعل ذلك وان كنت كاذبا في قوله فانه يصدق في القضاء بين بائنه كاذب في اقراره ولا شيء عليه لان كلامه أولا واجب التهمة وان كان مستغنيا بالحلف ولو تشكل عن اليين بنز عليه كما استظهره بعض الشراح ولو قال وان اقر بأمر لشمل القول (ص) بخلاف اقراره بعد اليين فيجوز (ش) يعني لو حلف بالطلاق لزوجه انه لا تزوج أو لا تسرى ثم قرأه تزوج أو تسرى جارية فانه بنز عليه الطلاق ولا يقبل منه انه كان كاذبا في اقراره لانه اقر بانقضاء الجماع ونقض عليه فقوله فيخبر أي القضاء وظاهر هذا انه يقبل منه في القضاء (ص) ولا تمكنه زوجته ان سمعت اقراره وان لا تزين الا كرها (ش) يعني لو حلف الرجل لزوجه بالطلاق انه لا تزوج عليها أو لا تسرى جارية ثم قال لقد تزوجت بعد عني أو تسرى ثم يقول كنت كاذبا في اقراره فانه لا يصدق بنز عليه الطلاق حين اقراره لانه اقر بانقضاء اليين فان شهدت عليه اليه باقراره فلا كاذم في وقوع الطلاق عليه وان لم تشهد عليه اليه باقراره وسمعت ذلك منه زوجته فانه لا تمكنه ولا تزينه الا وهي مكروهة وكرها اسم مصدر كره ومصدرا كرها فطلق اسم المصدر وأراد المصدر أي الا كرها فاسوى بمكرهة فلا اعتراض وروايات واو الحال أي والحال انها بانت أي ان كان الطلاق بائنا وأما ان كان رجعا فليس لها الامتناع لاحتمال انه اوجها فمباينته بين الله (ص) ولتقدمته وفي جواز قتلها عند محاورتها قولان (ش) يعني انه يجب على المرأة ان سمعت اقراره ولا يثبت لها ان تقتله منه ما قدرت عليه ولو شعر رأسها فلتقص نفسها منه فان لم يطلها وطلب منها الجماع فله يجب عليها أن لا تطعمه ولا تمكنه وهل يجوز لها أن تقتله عند طبعه ذلك منها أولا ويجوز لها ذلك في مختلف (ص) وظاهر القول بجواز قتله سواء كان محصنا أم لا وهو ظاهر لشبهه بالصائل حيث علم أنه لا يندفع الا بالقتل (ص) وأمر بالفرق في ان كنت تحبني أو تبغضيني وهل مطلقا أو لا أن يجب بما يقتضي الخت فيصير تأويلان وفيما ما يدل لهما (ش) يعني ان الشخص اذا علم الطلاق على أمر مغيب لا يعلم صدقه من كذب فانه يؤمر بالفرق قيل ندبا وقيل وجوبا من غير جبر من جهة الشارع كقوله أنت طالق ان كنت تحبني أو تبغضيني أو ان دخلت هذه الدار أو ان كنت دخلت ان قال وان كنت دخلت ان قال لا أحبك أولا بفضلك أو قد دخلت أو لم أدخلها

الصواب انها ان أمنت من قتل نفسها ان قتلته

أوحاولت قتله ولم تقدر على دفعه الا بقتله وجب عليها قتله لاحتوائه ان تأمن من قتل نفسها في مدافعها بالقتل أو بقتله فهي في سعة وكذا من رأى قاتلا يحاول فعل ذلك بغيره (قوله أولا ويجوز الخ) ظاهره ولو علمت انه لا يندفع الا بالقتل وظهره ولو أمنت على نفسها القتل لو قتله لكن لا تمكنه الا اذا كانت القتل (قوله تحبني أو تبغضيني) من باب نصر وفرح وأبغض لعقد ريشة انظر القاموس ٣ (قوله قيل ندبا وقيل وجوبا) يمكن الجمع بأن من قال ندبا اذا أجابت على الشتمى الحب ووجوب اذا أجابت بما يقتضيه (قوله وان دخلت هذه الدار) رديان الحكم بخلاف بل يقال انه ان صدقها في قوله دخلت جبر على الفرار بالقضاء وان كذبها أمر بالفرار من غير قضاء

٣ قول الحمي وأبغض لعقد ريشة فخرج من تلككم وضم الغن مع كون الفعل متعدبا فاللغة الجيدة أبغضه بضم الهمزة وكسر الغين مضارع أبغض الرباعي وبعبارة القاموس وأبغضه وبغضني بالضم لعقد ريشة اه معجم

وساوفيها رجعت لتصديقه أو تكذيبه أو لم يجمع والفرق بين هذه مسألة المصنف أن الحجة لما كانت قلبية وكذا بقضاهو لا يتوصل بينهما إلا بتكذيبها فافترق حكمهما من مسألة الفسوخ لاحتفال التوصل فيها إلى الواقع من غيرها فله أبو الحسن على المدونة (قوله بأن قالت لأجل) أي وأتت لأجل ولا يفضل وأستكت (قوله وهو محتمل) أي وهو الاحتمال (قوله أمر بانفاذا للامان المتكوك فيها) ذكرنا اختلاف في هذه المسألة قولين بالتدب والوجوب واختار كونه واجباً (قوله يخالف للنقل) لأنه قال كلفه بطلانها لا كالمزاد في حكمه بل كلفه أم لا انتهى واعترض بأن هذا هو الافي في قوله وان شئت (٦٥) هل طلق أم لا لأن وقوع الطلاق إما

أن يكون بالتعليق أو غيره والمراد بالملك ما استوى طرفاه لا مطلق التردد فالوجه لا يؤثر وصح كلام الشارح وهو أنه إذا حلف على فعل نفسه وشك هل حث أم لا فطلق عليه على المشهور وقيل ينسب له الفرق ونظير بهذاته فرق الحاكم بين حلفه على فعل نفسه مع شك في الحث في أنه يقع وبين حلفه على فعله في أنه يقع وانظر الفرق هذا ما في شرح عب واكمه خلاص الاستفادة من بهرام فان مقام بهرام أن التصور واحد والخاصة من جهة أنه حكم بالتحيز ونصه يعني وكذلك يتعزله الطلاق بالامان المشكوك فيها وذلك قال ابن غازی أي أمر بانفاذ الامان المشكوك فيها كافي المدونة وكلام الشارح ليس واضح ونص المدونة ومن لم يدبر حلف بطلاق أو عتق أو بنى أو نذر أو صدقة فليطلق نساءه ويتق ويقبه وشك في بطلان الخ (قوله هل صدر منه بطلاق أو لا) بأن شك هل قال أنت طالق أو لم يقل أو شك هل حلف وحث أو لم يفعل ولم يحث وشك في حلفه على فعل غيره هل فعل أم لا لا أن يستند وهو سالم الخطار الخ (قوله راجع إلى استيفاء حكم الأصل)

ولا بد من دفعها من كذبها وهل محل الامر مع عدم الجبر سواء أوجب بما يقتضي الحث كما إذا قالت له في جواب قوله أنت طالق ان كنت تخفي نعم أجبك أم لا بأن قالت لا أجبك نظر إلى ما في نفس الامر وهو محتمل أن يكون مطابقاً وغير مطابق وحل عدم الجبر إذا جابته بما لا يقتضي الحث وأما أن جابته بما يقتضي الحث فله يجبر على الطلاق أي يجبر عليه جبراً تاماً بلان وفي المدونة ما يدل لهساو المذهب الأول وهو الفتوى بزمه أولاً (ص) والامان المتكوك فيها (ش) هذا يتعلق بأمر على حذف مضاف أي أمر بانفاذ الامان المتكوك فيها من غير قضاء من لم يدبر حلف بطلاق أو عتق أو بنى أو صدقة فليطلق نساءه ويتق ويقبه ويتصدق بثلاث ماله وينشئ إلى مكة وتقرير الشارح هنا يخالف للنقل (ص) ولا يؤثر ان شك هل طلق أم لا (ش) يعني أن من شك هل صدر منه بطلاق أم لا فله لا يجبر على الطلاق بل ولا يؤثر به فضلاً عن جبره بخلاف لو شك هل أعتق أم لا فان العتق يقع لتشوق الشارع للحرية وفهم من قوله ان شك أن الظن ليس كذلك بل أن أنه طلق فهو كمن يقن ذلك والفرق بين الشك في الحدث والشك في الطلاق حيث أتى في الثاني دون الأول هو أن الشك في الحدث راجع إلى استيفاء حكم الأصل فان الأصل شغل النعمة بالصلاة فلا يبرأ منها إلا بإيقين وفي الطلاق راجع إلى وقوع حكم الأصل فان الأصل في الزوجة النكاح المبيع ولو طوط وهو لا يرتفع بالشك (ص) الآن يستند وهو سالم الخطار كزوجة شخص داخل الشك في كونه المحلوف عليه وهل يجبر تأويلان (ش) صورته شخص حلف وشك هل حث أم لا كمن حلف بشكلا أن لا يدخل عمر ودار زيد ثم رأى شخصاً داخل الدار وأخبرها بها وشك الخالف وهو سالم الخطار من الوسوسة هل هو عر والمخوف عليه أو غيره وخفي عليه الامر وتعدنا التحقيق فهذا يؤمر بالطلاق وهل يجبر عليه إذا أتى ويجبر عليه أو يؤمر من غير جبر تأويلان واحترز بقوله وهو سالم الخطار من غيره كطوسوس فانه لا شيء عليه وهل المراد بطوسوس من استمكنه الشك وهو الظاهر الموافق لما ذكره في غير موضع كالشك في الحدث ونحو ما و ما هو أهم من ذلك (ص) وان شك أهذهي أم غيرها (ش) أي وان أوقع الطلاق على زوجة معينة من زوجتين فأكثر ثم شك في الموقع عليها أهذهي أم غيرها أو حلف بطلاق واحدة فحث ولم يدبر من هي منها أو ممن زعمه بطلاق من شك في طلاقها بما جاز إذا ذكر في العدة ينبغي أن يصدق فيما سأل في المسئلة الاتية (ص) أو قال احداً كاطلاق (ش) أي أو قال لزوجه احداً كاطلاق أو امرأته طالق وله امرأتان أو زوجاته احداً كمن طلق ولم يسم معينة في الجميع أو نوى واحدة ونسبها مطلقاً وطلق على المشهور ولا يختار عند المصنفين بخلاف العتق فله يختار حيث لا ينافي وسوى المدينين في الاختيار والفرق المشهور خفة العتق لجواز

(٩ - ثماني رابع) أي حكمه هو الأصل أي تحصل الأصل وهو شغل النعمة وكأنه يقول هو ان الشك راجع إلى تحقيق شغل النعمة بالطلاق لان الحدث شغل النعمة بالصلاة فذلك فيه كذلك لان من العلم ان الصلاة لا يبرأ منها إلا بإيقين إلا أنه لا مانع أن يمنع ذلك ويقول لانسل الأمر راجع لتحقيق شغل النعمة من قال هذا شك في المانع وهو لا يضر والحاصل أن بعضهم فرق بان الطلاق لم يؤخذ لكونه شكاً في المانع بخلاف الرضوخا فاما هو شك في الشرط ورواهاه شك حقيقة في المانع والاحسن الجواب بعموم الشك في الطلاق لو أمر به فهو صحيح وبسائر الوضوء (قوله ونسبها) وأما الوضوء معينة فلم ينسبها فانه يصدق في الفتوى بغير عين مطلقاً وكنا في

القضاء أن توى بطلاقة الشاة أو بالجملة أو من يعلم سبله أو بالاعتبار أنظر عب (قوله وعدم تبصرة إذا علق بمحقق) كالأقال إن جاء الحرم فهي سره وقوله ويعتق منه بالقرعة كالأول كان عند عبدان وأراد أن يعتق أحدهما بالقرعة خشية كسر خاطر الذي لم يعتق إذا لم يضرب القرعة كتب في ورقة سر وورقة قمر ثم غطط الورقتين ثم بعطى كل واحد ورقة فن خرج لها عقت ومن خرج لها رق لم تعتق هذا ما ظهر لي في تصويره وانظر لوقوع ذلك في الطلاق فهل تطلق المراتن أو لا تطلق الا التي جاءت بها الورقة التي فيها طالق وذلك لوقوع ذلك في الزوجتين مثلا لكتب في ورقة طالق وفي الاخرى لا وخطبهما معا ثم أعطى كل واحد ورقة وقضية التفرقة ووقوع الطلاق في المراتين معا ليرد (قوله فروق ضعيفة) وجه ضعف الاول أن قوله يجوز تبعية قد يضاف منه تشوف الشارع للسر به قياسه عتقهما مع له لا متى أحدهما فقط كما هو الواقع وقوله وعدم تبصرة قد يضاف بان عتق تبصرة الطلاق لو بقي عليها في فرض المصنف شبهة بسخاخ المتعة وهذا لا يقتضي يعتق أحدهما (٢٦٩) فقط بل لا مانع مع هذا أن يعتقهما وقوله وكونه يعتق بالقرعة قد يضاف

بان عتقه هنا واحدة باختباره فيه كسر لم يمتنع فكان القياس عتقهما بمختلف عتق القرعة في غير هذه فأنها وان كسرت من لم يعتق لكن دون كسرها باختباره عتق غيرها لان علم الشغل في القرعة وجب ردنا كسرها بظهوره القيدون اختبار الشخص نفسه كذا في عب الا أنك خبر بان قوله لجواز الخ علة خلفه العتق وما كان يصح ذلك الاول والفرق للشهر وجواز التبعيض الخ ثم بعد هذا كله فنقول لا يفتني أنه فرق واحد لا فرق وقوله لجواز الخ علة خلفه فلم يمتد ما ذكر (قوله أو أنت خير) والفرق لانيته والاطلاق من توى طلاقها وهذا اذا كان نسقا والاطلاق الاول قطعاً والثانية بإرادته (قوله الآن) يحدث نية أي نية التصير (قوله وانظر لو قال أردت بالاضراب بقائه الاول) أي مع نيته ابتداء التفسير

بعضه وعدم تبصرة إذا علق بمحقق ويعتق منه بالقرعة قال الباسطي وهي فروق ضعيفة والتي تظهر لي أن الطلاق لا يؤمن معه من المودل العصبية بخلاف العتق (ص) أو أنت طالق بل أنت (ش) أي فاهما بطلان لان اضربا عن الاول لا يرفع عنها إطلاقاً فقوله (طلقتا) جواب عن الثلاث مسائل (ص) وان قال أو أنت خير (ش) يعني أنه لو قال لاحدى زوجتيه أنت طالق ثم قال لاخرى أو أنت طالق فهو بالخيار فيما شاء مطلق الاول أو الثانية التسمية الآن يحدث نية بعتق ما م قوله أنت طالق فان الاول تطلق عليه خاصة لانه لا يصح رفع الطلاق عنها بوقوعه ولا تطلق الثانية لانه جعل طلاقها على خيار وهو لا يختار طلاقها لما تطلق الاول (ص) ولأنت طلقت الاول لأن يرد الاضراب (ش) يعني لو قال لاحدى زوجتيه أنت طالق وقال لاخرى لأنت طلقت الاول فقط الآن تكون أراد بقوله لأنت الاضراب عن الاول ثم التف الى الثانية وقال أنت فان الثانية تطلق أيضا وبعبارة قوله الآن يرد الاضراب اجمع للسنتين أعني أو أنت ولأنت أي بغضبي قوله أنت طالق أو أنت بين الاولى والثانية الآن يرد الاضراب بطلانها معا ولا شيء عليه في الثانية اذا قال أنت طالق لأنت الآن يرد الاضراب فتلحقان معا وانظر لو قال أردت بالاضراب بقائه الاول في مصممي قول يعمل بنسبه مطلقاً أو في الفتوى (ص) وان شك اطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً لم يحل له الا بعدد زوج وصدق ان ذكر في العدة ثم ان تزوجها وطلقها فكذلك الا ان ثبت (ش) يعني انه اذا تحقق وقوع الطلاق على زوجيه لا بد له من طلاقها أو اثنتين أو ثلاثاً فأنها لا تحل له الا بعدد زوج لاحتمال كون الطلاق ثلاثاً فان ذكر أن طلاقه كان قاصراً عن الثلاث فإنه يصدق بلا عين لكن ان ذكر في العدة فله رجعتها وان ذكر بعد العدة كان مخاطباً من خطبها وان بقي على شكه حتى تزوجها بعدد زوج ثم طلقها واحدة فلا تحل له الا بعدد زوج لاحتمال أن يكون للمشكوك فيه اثنتين ثم ان تزوجها وطلقها اثنتين فلا تحل له الا بعدد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه واحدة ثم ان تزوجها وطلقها ثلاثاً فلا تحل له

وخلصه أنه قال أردت بالاضراب بقائه الاول لكي يثبت التصير ابتداء (قوله أو في الفتوى) أي وما في القضاء الا فلا يعمل بنسبه لانه لما قال قصدت الاضراب فكما عترف بطلاقهما معا (قوله اطلق) بدل من قوله شك أو عطف بيان (قوله ان ذكر في العدة) وأسرى بعد لان في العدة امر اجتهاد وليس له ذلك بعدها (قوله الآن مث الخ) أي حقيقة أو حكماً كما اذا قال اذا لم يكن طلاق عليك ثلاثاً فقد وقعت عليك تكلة الثلاث فيقطع الدور (قوله وطلقها اثنتين) أي ثلثي مرة فلا ينافي ان تلك الطلقة واحدة وقوله وطلقها ثلاثاً ما ينافي ثالثاً وما عرفت هذا وأما هذه المسئلة من مسائل الشك فلا دور ان فيها بل تارة لا تحل الا بعدد زوج وتارة لا فلا ينافي فيها فانه ان تزوجها وطلقها فكذلك الخ وبيان ذلك أنه اذا شك في واحدة واثنتين تحل قبل زوج فان طلقها جاء الشك في الثلاث فلا تحل الا بعدد زوج فان طلقها ثانياً فكذلك فان طلقها ثلاثاً تحل قبل زوج ثم اعمل على ذلك وان شك هل طلق واحدة أو ثلاثاً فلا تحل الا بعدد زوج فان طلقها واحدة سلت قبل زوج فان طلقها ثانياً لا تحل وكذا ان طلقها ثالثة فان طلقها اربعة حلت قبل زوج وان شك هل طلق اثنتين أو ثلاثاً لم يحل الا بعدد زوج فان طلقها واحدة فكذلك فان طلقها ثانياً سلت وان طلقها ثالثة لم يحل وان عمل

على هذا انتهى من محشى نت (قوله خلف الآخر) الاولى الراولى صدق بحلف (٦٧) الآخر قبل حلف صانع الطعام بعده

ولعله بنى على التوهم (قوله من صنع طعاما مثلاً) اشارة الى أن قول المصنف صانع طعام فرض مسئلة وكذلك لو حلف شخص على آخر أنه ركب أو بلس أو شرب أو سافر ونحو ذلك وخلف الآخر لأن فعل ذلك حث الاول (قوله والا فلا حث على واحد منهما) الا ان تكون عينه داخل طائفاً ولا مكرهاً بحيث لا كراه (قوله هذا يسمى تعليق التعليق) ذكر ابن شاس أن مسئلة المصنف هي تعليق التعليق ونحوه ابن غازى ورازه تبيان تعليق التعليق ما قاله ابن عرفة تعليق التعليق تعليق على مجموع الاصرين كان دخلت هذه الحار فانت طالق ان كانت زيد لا حث الا بدخولها أو كونها زيد ولو على الفسنت بالاقول اعتباراً بالتعليق اه (قوله ولا فرق الخ) أى خلافاً لما شافى في أن الحث اذا فعله على عكس الترتيب لان الثالث ملحق على الثانى والثانى ملحق على الاول لكن حث كان من قبيل تعليق التعليق فالوجه مع الشافى وقضية المذهب أن الجواب يحتمل أن يكون للاول والثانى فلا يبرأ الا بالاثنتين تقدم هذا على هذا أو بالعكس (قوله لان المراد بالفسنت بالبعض الخ) هكذا نصه وقوله بان يكون الفعل صادقا الخ أى أن الفعل كلاك صادق بالكل أى صادق باكل الكل والبعض فالصدق عليه أى كل الكل وأى كل البعض فالفعل هو الاكل وما مداه أى كل الكل وأى كل البعض (قوله صادق

الا بعد زوج لا احتمال أن يكون المشكوك فيها الا ما هو هذه عصمة جديدة ثم ان تزوجها وعلقها أو بصاف لا محتمل له الا بعد زوج لا احتمال أن يكون المشكوك فيه اثنتين فواحدة من الأربع تمام العصمة الاولى والباقي عصمة ثانية ثم ان تزوجها وعلقها بصاف لا محتمل له الا بعد زوج لا احتمال أن يكون المشكوك فيه واحدة فاثنتان تمام العصمة الاولى والباقي عصمة ثانية ثم ان تزوجها وعلقها صافاً فلا محتمل له الا بعد زوج لا احتمال أن يكون المشكوك فيه ثلاثاً ثم ان تزوجها وعلقها صافاً فلا محتمل له الا بعد زوج لا احتمال أن يكون المشكوك فيه واحدة ثم ان تزوجها وعلقها صافاً فلا محتمل له الا بعد زوج لا احتمال أن يكون المشكوك فيه ثلاثاً ثم ان تزوجها وعلقها صافاً فلا محتمل له الا بعد زوج لا احتمال أن يكون المشكوك فيه اثنتين فواحدة من العشرة تكمله للعصمة الاولى ونبقى ثلاث عصمات وهكذا فلا يخلص من ذلك الا بالثبوت وعلم بما قررنا أن تصديقه لا يثبت بدعوى ذلك في العدة فقوله في العدة ليس معمولاً ذكره وانما هو معمول للعامل مقتضى وارجمع في العدة (ص) وان حلف صانع طعام على غيره لا بد أن تدخل خلف الاخر لا دخلت حث الاول (ش) يعنى أن من صنع طعاماً مثلاً ودعا إليه أناس وحلف على شخص معين لا بد أن تدخل داري مع الناس خلف الآخر أنه لا يدخل دار صانع الطعام وتنازعاً فإنه يقضى على صانع الطعام بالتحث لأنه حلف على شئ لا يمكنه والاخر لا حث عليه لأنه حلف على امر عليه كما مالو طاع الخوف عليه بالدخول وحث نفسه فلا حث على صانع الطعام بقوله حث يضم الطاء وكسر النون المشددة بنينا للجهول أى غشى يقضي عند التنازع لا بيقضيها ويخفف التوهم لانه وهم أنه يحث ولو طاع الثاني بالدخول كالجوهمة كلام الشارح وليس كذلك بل كلام المؤلف ما لم يدخل الثاني مكرهاً ولا فلا حث على واحد منهما أما الاول فلا حث على الدخول وقد حصل وأما الثاني فلا بد دخوله مكرهاً (ص) وان قال ان كلف ان دخلت لم تعلق الا بهما (ش) هذا يسمى تعليق التعليق وهو صحيح لازم يعنى أنه اذا قال لزوجه ان دخلت هذه الحارة فانت طالق ان كلف زيدا أو أنت طالق ان دخلت الدار ان كلف زيدا أو ان دخلت هذه الدار ان كلف زيدا فانت طالق ان كلف زيدا أو أنت طالق ان دخلت الدار ان دخلت الدار أو لا تعلق الطلاق على تكليم زيد وان كلف زيدا أو أنت طالق ان دخلت الدار فلا يحصل الاصموم وهو لا فرق بين أن تغفل الشرطين على ترتيبهما في الاقفاً وعلى عكسه ولا يخالف هذا ما روى باب الجعنة من التحث البعض لان المراد بالفسنت البعض ان يكون الفعل صادقا على الكل وعلى البعض كقولهم ان كلف هذا الرغيف فانت طالق فان الاكل صادق بكل الرغيف وبعضه وأما الشرطان فكل منهما غير الآخر وغير صادق عليه وهذا يشكل على قوله ان دخلت هذه الدار فانت طالق فدخلت احدها فانت حثت بذلك مع أن كل دار غير الاخرى وغير صادقة عليها ولك أن تقول لا اشكال لان قوله ان دخلت هذه الدار فانت طالق مثل قوله لمان ان كلف هذا الرغيف فانت طالق فكان الاكل في الرغيف صادق بالكل والبعض كما مر كذلك الدخول في الدارين صادق بالكل والبعض ولا يتعصر التعليق على شئ بل ولو تعدد ولما انتهى الكلام على مسائل التعليق شرع فيما تعلق فيه الشهادة وما تعلق من تعليق أو انشاء يحصل كلامه أن التعليق يكون في الاقوال

بكل الرغيف) أى باكل كل الرغيف أو كل بعضه (قوله كذلك الدخول في الدارين) أي الدخول المتعلق بهما يصدق بهما جميعاً وبأحدهما أى صادق قد بدخولها أو بدخول أحدهما (قوله بل ولو تعدد) الاول بل ولو كان كثر (قوله من تعليق) لمان من حيث

ذاته أو من حيث حصول المعلق عليه الأول هو ما أشار إليه بقوله أو بتعليقه على دخول دار في رمضان ونرى الجواب الثاني ما أشار له بقوله أو بدخوله فيها أو بكلامه الخ وقوله أو أنشأه هو ما أشاره الشارح في حل قول المصنف وإن شهد شاهد بجرام الخ (قوله ولو اختلفت) أي في اللفظ أي والحال أنها منتقاة في المعنى في الجملة كابتين (قوله بجرام) بالرفع خبر لبتدأ محذوف وكذا فيما بعد كابتين له تخيل الشارح بقوله أنه قال لزوجه أنه أتى على حرام (٦٨) الخ (قوله يعني أنه إذا شهد عليه شاهد) لا يخفى أنه كإتباتي ذلك في

الإنشاء يتأتى ذلك في التعليق كان يقول إن دخلت الدار فأنت حرام إن دخلت الدار فأنت بسة (قوله) لا اتفاق القسولين في المعنى على اليقونة) فيه أن البتة لا يتوفاها وأنت حرام يتوفاها قبل الدخول وأوجب بأنه هنا منكر فلا يتأتى منه تنويه (قوله والآخر بالخلال الخ) هذا الأخير من الأول فهما متفقان معنى في الجملة (قوله أو بتعليقه الخ) معطوف على بجرام ولا يخفى ما في المتن حيث نمن التكلف لأن المعنى حينئذ أو شهد شاهد بتعليقه على دخول دار في رمضان وشهد شاهد آخر بتعليقه عليه في ذي الحجة (قول المصنف أو بدخوله فيها) هذه شهادة ملفقة في فعل متصداً لمعلق عليه من حيث حصوله لأن من حيث التعليق به وقوله أو بكلامه الخ هذه الإشارة إلى شهادة ملفقة في قول معلق عليه من حيث حصوله لأن من حيث التعليق به (قوله لأن الطلاق إنما يقع من يوم الحكم) هذا إذا كان عند القاضي وأما عند المفتي فما نعتقد الزوج من تاريخ الطلاق فإن لم تصدق شهادتيه في يوم يوم الحكم كذا في عب وانظره فانه لا حكم حينئذ والظاهر أن قال أنهم اعتد من يوم ثبوت ذلك بالينة (قوله وحلف على الزائد) أي على

نفي الزائد أي حلف لاجل نفي الزائد (قوله فإن حلف ما مطلقاً واحداً ولا أكثر) لعله إنما طلب لذلك لكونه متكرراً أصل الطلاق والافضة الحال أنه يقول ما مطلقاً أ كرهوا الظاهر أنها من حلف ما مطلقاً أو دكتي وورد (قوله خلى سبيله) أي من حيث أنه لا يسجن ولا يضرب فلا يتأتى لزوم واحدة (قوله أي وكل ليلة) أي من حيث لا يلزمه الزائد على الواحدة (قوله لا تلحق في الفعلين) أي الختلى بالنفس (قوله لا يفعلن الخ) على قوله لا يفعلن ما لم يستلزم أحدهما الآخر ولا انفتت كشاهد برح مخرو آخر

وذكر

بشرهم فبعدوا والحاصل أن شارحنا ذكر في مسئلة القول والفعل عدم العين وذ كر عن الشيخ عبد الرحمن في القول العين (قوله على المشهور الخ) مقابلهما الغنى فانه قال أرى أن يقال بينهما حتى يقرأ أو تطلق العينة بالشهادة عليه (في تنبيهه) فها حكم انكاره وأما لوصدهما وادى السبان أيضا لطلق كلين وأن عينه الصنف (قوله فانه يحلف لرشداه كل واحد منهما) أي يحلف بمنا واحدة على تكذيب الجمع كما صرح به البدر في شرحه (قوله عند ربيعة) بل وعند غيره كما تقدم في قوله ولا يضمن واصله أن الحكم في التعاليق المختلفة لا يترتب شي ويحلف فان نكل فستفقر بسمع مالك في قوله المرجوع عنه أنه يترتب الثلاث ويحلف في الرجوع اليه (قوله من أنه) أي عنده أي مالك يجيب فان طال الدين فإذا علمت ذلك فقوله وهو خلاف قول مالك يترتب واحدة لا اجتماع اثنين عليها لا يظهر لأن ذلك انما هو في التعاليق المتحدة وفيما إذا لم يكن تعليق وشهد ثلاثة كل واحد بطلقة وأعل أن ليس بينهما اختلاف عند القاسي في أنه يترتب بطلقة لا اجتماع اثنين عليها ويحلف لرشداه الثالث فان نكل لزمه بطلقة ثانية وعليه فهو ما متفقان لكن على قول مالك المرجوع عنه فيما إذا نكل هكذا يفيد كلام الحطاب وغيره (٦٩) ولم أرى كلامهم ما يفيد أن لرببعة قولاً فاعلانا نكل أن يجيب فان طال دين كما هو قول مالك المرجوع اليه وأما عند غير القاسي فالخلاف بين ربعة ومالك جازف ما هو أو أربعة بقول أن حلف لا يترتب شي بينهما وان نكل لزمه الثلاث وأما مالك فيقول يترتب واحدة لشهادة الاثنين ويحلف لرشداه الثالث فان نكل لزمه ثانية على قوله المرجوع عنه وأما على ما رجوع اليه فانه يجيب وان طال دين فاختلاف بين ربعة ومالك فيما في حالي الحلف والتكول وعلى هذا قول المصنف وان شهد ثلاثة فهو انما يجرى في التعاليق المختلفة على قول مالك المرجوع عنه وهو ضعف من أنه إذا نكل لزمه الثلاث وأما على القول المرجوع اليه وهو المعتقد فانه إذا نكل ضمن فان طال دين (قوله في كبل) أي

وذ كر الشيخ عبد الرحمن في مسئلة القولين أنه يحلف على كذب ما شهد به ونظامه مولوي الفتوى وأنه ان نكل جيب وان طال دين وهذا على القول المرجوع اليه وهو الواو قلنا مشى عليه المؤلف فيما يأتي في الشهادات وأما على القول المرجوع عنه فليزبه حيث نكل بطلقتان كما ذكره ح (ص) وان شهدا بطلاق واحد فتنسأها لم تقبل وحلف مطلق واحدة (ش) يعني لو شهد عليه شاهدان أنه طلق واحدتين من نأته ثم تنسأهما الوزوج ينكحهما في ذلك فان الشهادة لا تقبل حيث نكل المشهور لعدم تعيين المشهود بطلقاتها لكنه يلزم الزوج الجيب أن طلق واحدتين من نأته فان حلف برؤى وان نكل جيب حتى يحلف وان طال دين ولا شيء عليه وانما لزم الزوج الجيب لأن العينة أوجب التهمة وان بطلت الشهادة (ص) وان شهد ثلاثة يمين ونكل فالثلاث (ش) يعني أنه إذا شهد عليه ثلاثة كل يمين إذا كانا شهد عليه واحدة لا يكمل زعماءه كله وشهد عليه آخر أنه حلف لا يركب الدابة وأنه ركها وشهد ثالث أنه حلف أن لا يدخل دار زيد وأنه دخلها فانه يحلف لرشداه كل واحد منهم ولا يترتب بطلاق عند ربيعة وهو خلاف قول مالك يترتب واحدة لا اجتماع اثنين عليها وهو قول أصح ومطرق وعبد الملك فان نكل طلقت عليه ثلاثاً على أحد قول مالك في الطلوق عليه بالتكول وهو المرجوع عنه والمرجع اليه ما مر من أنه إذا نكل يجيب حتى يحلف وان طال دين • ولما أنهى الكلام على أركان الطلاق وكان منها الأهل وهو الزوج أصله شرعي في الكلام على نائبه وهو أربعة نو كبل ورسالة وتقليد وقصير فقال فصل في ذكر هذه الأنواع وأحكامها • وقد عرفت أن عرفة كلام من هذه الأربعة انظره في الشرح الكبير (ص) ان فوضه لها نو كبل فله العزل (ش) يعني أن الزوج إذا فوض الطلاق إلى زوجته على سبيل التوكيل فله أن يعزلها قبل ايقاعه كالنكاح موكلاً ذلك بالضمير

ذنو كبل (قوله وقد عرفت الخ) عبارة • ولما أنهى الكلام على أركان الطلاق وكان منها الأهل وهو الزوج أصله شرعي في الكلام على نائبه وهو أربعة على ما قال ابن عرفة النياقة نو كبل ورسالة وتقليد وقصير التوكيل جعل انشاءه بدافعير باقيا من الزوج منه فله العزل قبل ايقاعه والضمير المضاف إلى الانشاء يعود على الطلاق لا إلى السابق والجنس وهو جعل مناسب للمعذور وذلك بيم التخليق والضمير وقوله باقيا من الزوج منه يعني جهما لأن العزل في التوكيل وكبل وأخرج الرسالة بقوله جعل لأن الرسول لم يجعل له الانشاء وهو جلي ورسالة جعل لأعدام الزوجة ثبوته لغيره ان كان اثنين كني أحدهما فخرج بقوله جعل لإعلام وكالة والتخليق والضمير وقوله أي ثبوت الطلاق أي مسموهم من الزوج ثم قال والتخليق جعل انشاءه حقاً للغير وإحاطة الثلاث بخص مادونها بنية أحدهما فقوله جعل انشاءه يدخل فيما التوكيل فانه جرحه بقوله حقاً للغير ثم أخرج الضمير بقوله وإحاطة الثلاث وأشار بقوله مخصص بما دونها الخ إلى أن لها كرتها فيما زاد على الواحدة بخلاف الضمير فلا بد من التبة في التخليق والأفلا من كرتها والضمير في دونها يعود على الثلاث وضمير أحدهما يعود على الزوجين ثم قال والضمير جعل الزوج انشاءه الطلاق ثلاثاً مأكلاً أو نساء عليها حقاً لغيره فقوله حكماً أو نساء أخرج به التخليق والحكم كقوله غير ذلك وما شابهه والنس ملكتك ثلاثاً قال بعض وفي جعل الرسالة انشاءه في النيابة في الطلاق نظرنا هو نياقة في التبليغ لا في الإيقاع لأن الريد بقوله النيابة ما هو أعينها في الإيقاع والتبليغ انتهى (قوله على سبيل التوكيل) هذا

يقتضى أن الخافض المزوج على (قوة وغيره) أي وهو المستر في قوض (قوة أي قوض الزوج) أي المكلف ولو سكر حراما وهل الآن  
 عز الخ (قوله) ويؤيد كبريا يحتمل أنه منصوب بنزع الخافض (الخ) يقتضى أن الخافض في خالف ما تقدم (قوله أي بسبب التوكيل) فيه  
 أن التوكيل تقو يض فيكون الشيء سابقا نفسه فلو جعل الباء التصور ولم يجعلها البسيطة لكان أحسن ويصح أن يجعل قوله نو كبرا  
 مفعولا مطلقا أي تقو يض نو كبر (قوة أي قوض التوكيل الخ) لا يظهر ذلك لأنه لم يثبت التوكيل انما قوض الطلاق على سبيل  
 التوكيل فاتو كبر تقو يض خاص (قوة أن تزوج عليا) أي قالت له ثلاثا أي أخاف أن تضارني بتزويجك على فقال لها إن تزوجت عدت  
 فأمرتك بذلك أو أمر بالخاتمة بذلك والاولى للشارح أن يرد فيقول فأمرها وأمر بالخاتمة يدها نو كبرا كما هو ظاهر وليس المصادفة  
 وكما على الطلاق ابتداء قال بعد أم (٧٠) الخاتمة بذلك كما أفاده بعض شيوخنا (قوله وكيفية على التفسير والتجمل) أي

في قوة قوضه البارز للطلاق وغيره لزوج أي قوض الزوج باقاع الطلاق وتو كبرا يحتمل  
 أنه منصوب بنزع الخافض أي بالتوكيل أي بسبب التوكيل ويحتمل أنه منصوب على التمييز أي  
 قوض التوكيل لها فيكون تمييزا نحو لا عن الفصول كقولهم غرت الأرض شجر الأمان هذا  
 النوع من التمييز فيه خلاف بينهم فالاول أنه منصوب بنزع الخافض (ص) الالتماس حتى  
 (ش) أي زائد على التوكيل كما إذا شرط له امتلا أن تزوج عليها فأمرها وأمر بالخاتمة يدها  
 فانه حسن ذلك لانه يزيلها لا لا يفسق وهو رفع الضرر عنها فعلق لها وما ذكره من أن  
 عز لها حيث وكلها بخلاف لقوله فيا باني وهل لعزل وكيفية قولنا وأجاب بعضهم بأن المراد  
 وكيفية فيما يأتي وكيفية على التفسير والتجمل (ص) لا تخيرا أو غلطا (ش) معطوف على نو كبرا  
 وهو في الحقيقة مخرج من قوله في العزل أي في العزل لا في التفسير والتجمل ولهذا كان  
 في العبارة قلق وصيغة التفسير اختارني أو اختارني نفسك وروى محمد وأطلق نفسك ثلاثا أو  
 اختارني أمرتك والتجمل مباح كما يأتي دون التفسير وصيغة التجمل كل لفظة دلي على جعل  
 الطلاق يدها أو يدغيرها دون تفسير كقوله أمرتك بذلك وأطلق نفسك وأنت طالق ان شئت  
 وطلاقك بذلك وفي الموازية وغيرهما لم يكتف في التسمية وليتأك أمرتك (ص) وحصل بينهما  
 حتى تجيب (ش) يعني أن الزوج إذا قال زوجته أو غيرها طلاقا فاعلم أنها عمل لم يحل به  
 وبينهما حتى يجيب بما يرضى ردا أو أخذ المأني في خلاف ما لو كانت فان الأمر يدها يفسر عنه  
 إليها عزها والتمكن منها وينبغي إذا تعلق بالتوكيل حتى أن يصير حكمه حكم التجمل  
 والتفسير (ص) ووقف وان قال إلى سنة فتقضى ولا أسقطه الحاكم (ش) يعني أن  
 الزوج إذا قال زوجته أمرتك بذلك إلى سنة ووقف حتى علم ذلك ولا تترك تحت وأمرها يدها  
 حتى توقف فتقضى ردا أو طلاقا لأن بطلانها طاعة فتقضى ما يدها ولا قضاء لها بعد الأجل  
 علما باللفظ فان أوقفها الحاكم وأمرها باقاع الطلاق أو ردها يدها من التجمل فلم تفعل فانه  
 يسقط ما يدها ولا يعمل لها وان رضى الزوج حتى انقضى لانه ابتداء على عصمه مشكوك  
 فيها والواو في قوله وان قال إلى سنة أو أو الخ والواو وصلة أو أو النكاح ولا تنكر ما قبل  
 بالمباغعة قوله وحصل بينهما حتى تجيب وبعبارة لاشك أن مباداة قوله وحصل بينهما مباداة  
 قوله ووقف الخ انقضاء الاول منع الزوج منها ومنعها منه ومباداة الثاني طلبها بان تقضى  
 باقاع الطلاق أو ردها يدها وبهذا اتضح جعل الواو في قوله وان قال الخ للباغعة خلافا لمن

لا وكيفية الطلاق أي وكيفية  
 أن يخبرها أو يعلنها إلا أن يسأني  
 للشارح يحتمل المصنف وسأني  
 (قوله لا تخيرا أو غلطا) والاستثناء  
 بأن شأنا لغيره في الثالثة والعزل  
 ليس جدا انظر عب (قوله وهو في  
 الحقيقة مخرج من قوله في العزل)  
 وذلك لأن معطوف على نو كبرا  
 لا يشيد ذلك وفي تسمية ذلك تخيرا  
 تسامح لأن الأخر مخرج الإبدال  
 والمزيل للقلن بقولنا تخيرا  
 وتعليق كعمول لخدوف والتقدير  
 لأن قوضه تخيرا أو غلطا فليس  
 له العزل (قوله ولهذا) أي لو كونه  
 معطوفا على نو كبرا في الحقيقة  
 مخرج الخ (قوله دون التفسير)  
 أي فليس مباح قطعاً ما ساقى في خلاف  
 بالكره والجواز (قوله أمرتك  
 بذلك) صفة وكذا أطلق نفسك  
 وكذا أنت طالق وكذا وطلاقك  
 يسدك وقوله وفي الموازية الخ  
 ظاهر العبارة خصوص هذه اللفظة  
 وكذا قوله في التسمية الخ وله إيراد  
 بالتفسير غير المحضوم والإدخال  
 فيه العتية وقوله دون تخيرا أي

بلفظه أو بلفظ ثلاثا (قوله المأني) أي من كرهنا طلق نفسها ثلاثا أو واحدة (قوله بخلاف الموكلة) وهم  
 أي فانه لا يعمل بينهما وبينها وقوله فان الخ لتجليل وتبليغ لا تفتة لراة من الحيلولة لأن المنع من قبلها وإذامات أحدهما فانما  
 ينواران (قوله أن يصير حكمه الخ) أي فصلا بينهما حتى تجيب وقوله والتمكن منها أي من وطئها وخلاته أن وطئ الموكلة عز لها  
 ولو سكره ولو أراد الاستمتاع بها مع بقائه وكيفية العمل بلفظ أو استمتاعه بها عز لها وهو ظاهر (قوله يعني أن الزوج إذا قال  
 لزوجته أمرتك بذلك إلى سنة الخ) أي أو خذتك (قوله إلى سنة) أو إلى زمن يملكه حرمة ما ظاهرا (قوله حتى علم) أي حتى علم السلطان  
 أو من يقوم مقامه فانه يخبرها إلى سنة (قوله أو أو الخ) أي بمعنى أن المراد بالحوالة لا يتقيد بوسا في رد في العبارة الثانية (قوله  
 وان وصلة) أي زائدة (قوله أو أو النكاح) أي الخاتمة



(قوله يناعلي أن الحياولة والوقف معني واحد) أي وليس كذلك (قوله الصريح في الطلاق) أراد به ما يشمل الكناية الظاهر وأما الخفية فتسقط ما يسدها ولو ثبت به الطلاق ومعناه ما هو صريح في الطلاق يعمل به في جوابه فلا ينافي أنما تعجب بفسره عما ينص عليه من قوله لا اختبرت نفسي مع أنه ليس من صريح الطلاق ولا من كنياته الظاهرة وليس المراد أنه لا صريح لها إلا ما هو صريح في طلاقها لقائه لما يأتي (قوله وردته) أي الطلاق وقوله كتمكتها طائفة أي من فرض لها تخيرا أو تليكا (قوله عمل بقتضائه) أي من وقوع الطلاق أي وما ينعم من عدو لمحو ذلك (قوله كأذا طلق هو) فيه إشارة إلى أن قوله كتمكتها من إضافة المصدر لقاعده يعم أن يكون مضافا لفعله أي بان تطلقه بان تقول لطفقت نفسي وأخترت نفسي والحاصل أن الكفاية بالقتضية وعليه فيكون المصدر مضافا للفعل أي صريح طلاقها كصريح طلاقه وأما التخييل فيكون المصدر (٧١) مضافا لفعل حذف فاعله أي كأن تطلقه

فيدخل فيه جوابها باختارت نفسي أو طلقت نفسي ولها نصف الصداق أن طلقته قبل الناب بخلاف المعتقة تحت العبد تختار نفسها قبله فلا نصف لها والفرق أن التفويض من جهته فكان هو الموقع لطلاق والمعتقة تحت العبد هي المختارة للفرق قهر عليه (قوله ولو جهلت الحكم) أي جهلت أن التكين يسقط خيارها (قوله فقل بينه وبينها) ولو لم ترض فبما يظهر ولو كنت دون رضاه فلا يسقط ما يسده (قوله وقوله في الإصايب أن علت الخالوة) أي ولو بأمر أي ن حاصلة أن الخالوة علت وهي تقول ما أصابي وهو يقول أصبتها فاقول قوله وفي ع خلافة فله استظهر أن القول قولها وظاهره خلاوة زارة أو خلاوة ناسماته ساني في الرعدة التفصيل لكن ساني أن العمد أنه لا دمن إقرارهما معا في خلاوة الزارة وخلاوة البنات لا التي إقرارهما أو ثبت إقرار واحد فلا تصح الرعدة فهذا لما يقوى كلام عجم أو قوله

نوههم أنها الحال يناعلي أن الحياولة والوقف معني واحد (ص) وعمل بجوابها الصريح في الطلاق كطلاق وردته كتمكتها طائفة (ش) أي وعمل بقتضى جواب الصريح فإن أجابت بالطلاق عمل بقتضائه كقولها أنا طالق منك أو طلقت نفسي أو أنا بئس أو أنت سائن مني وإن أجابت وردته عمل بقتضائه كقولها ردت ما ملكني أو لا قبله منك ونحو ذلك كأذا طلق هو لفظ صريح فله يعمل بقتضائه ومثل ردعا بالقول كما هو ردعا بفعل صريح كأذا ملكته من نفسها ولومن المقدمات وهي طائفة طالة بالتليك ولو جهلت الحكم ولو لم يفعل فانه يطل ما يسدها وكذا لو ملكها أجنبيا أمرها فقل بينه وبينها ومكة منها زال ما يسدها فلو مكنته غير طالة لم يطل ما يسدها والفرق قولها في عدم العلم وقوله في الإصايب أن علت الخالوة وفي الطوع في الوطء بينه بخلاف القلة فقوله ما بينه أي أن قالت كرهني أو غلبني عليا بخلاف الوطء لأن الوطء يكون على هيئة وصفة طالة أصبح بخلاف القلة (ص) ومضى يوم تخييرها (ش) يعني أنه إذا قال اختاري اليوم كله فخصي اليوم فقتله فاختار لها أو يطل ما يسدها والمراد باليوم الزمن قل أو أكثر وتوسع في اشعير باليوم المدونة وكلام المؤلف شامل لما إذا علم لأهلا وواحد وشامل أيضا لما إذا حصل لها جنون أو انغماء في جميع زمن التفويض وانظر هل الحكم كذلك أو يظهر الحال كما في الجنون والانغماء أم لا (ص) وردتها بعد بنوتها (ش) أي ويسقط ما يسدها بردها للعصمة بعد بنوتها بطلع أو بنوت لا استلزامه مرضاها واحترازه بالبنونة بمخالطة طاعة طلاقا رجعيما ثم راجعها فان خيارها لا يبطأ لماعلت أن الرجعة كالزوجة (ص) وهل نقل خاتنها ونحوه طلاق أو لا تردد (ش) يعني أنه إذا خيرها أو ملكها ففعلت فعلا محض لا بان نقلت خاتنها أو انتقلت عن زوجها بعدت أو خرت وجهها واستمرت ونحو ذلك من الأفعال فهل يكون ذلك طلاقا رجعيما ودان تردده الطلاق أو لا يكون ذلك طلاقا لا إذا ردت به الطلاق تردد لنا نحن في نقل العمل بخلاف مع عدم نية الطلاق والافه وطلاق اتفاقا كما يفيد كلام الشامل ولا يقال الفعل لا يلزم به طلاق ولو فاه لا نقول انضم إليه عليها الطلاق ونحوه وكلام المؤلف في نقل خاتنها الذي لم تجر العادة متلعه عند ارادة الطلاق والافه وطلاق قطعنا ونقل بعضه ككله وحيث قلنا بان انقل طلاق فله يكون ثلاثا في التخيير وواحدة في

وفي الطوع الخ حاصلة أنها وافقته على الوطء إلا أنه ادعى الطوع وادعت هي الإكراه فاقول بقوله وقوله بينه الظاهر جوعه الأول أيضا وهو قوله في الإصايب (قوله ومضى يوم تخييرها) أي أو تليكا (قوله سواء علت) أي علت بمعنى اليوم أم لا والظاهر أن مثله علت بالتخيير أو لا يمكن أن يكون هذا مراده أيضا (قوله وانظر هل الحكم كذلك) لا يعني أن هذا النظر إنما هو إذا كان الزمن موجودا لأن مقتضى كل وجهه العبارة (قوله أم لا) وهو الظاهر (قوله أم لا) أي بان يفصل بين الانغماء والجنون فينظر في الجنون دون الانغماء لأن زمنه قريب (قوله بطلع أو بطلت) أي عمت كما يفيد مبرام ثم أن الماوجب ذلك في الحقيقة البنونة (قوله أو انتقلت عن زوجها الخ) هذا يفيد أن قول المستصف ونحوه بالرفع عطف على نقل خاتنها يعم الجرا أي نقل غير القماش من الامتعة فخص القماش لأنه الواقع في الرواية

(قوله نحو قلت امرى) أى كاخترت وأخبرت امرى وأضحت وفترغت (قوله أو قلت نفسى) هذا أحد قولين وذكر الخطاب أنها مثل اخترت نفسى فطلاق ثلاث (قوله أو انحلق الخ) حاصله أن تفسير القبول بالطلاق أو البقاء ظاهر والشك لا ينبغي إذا فسر القول بالرد وعبارتهم وأما قبل تفسيرها لأن كل واحد من قبل أو قلت امرى أو ما لم يكن صالح لأن يفسر بالأمور الثلاثة إلا أنه لا إشكال في تفسيره بالطلاق والبقاء (٧٣) وأما الرد فيعيد له ليس من مقتضيات القبول بل دفعه (قوله ولا من مقتضياته)

يكسر الضاد أى أن القبول ليس موضوعا للرد ولا مستلزما له فيكون من باب تفسير الشيء بلازمه (قوله من إطلاق السبب) أى اسم السبب أى في الجمله والآن فى قوله من مقتضياته (ثم أقول) ونظائر هذا أنه حقيقة في قبول التطرق الامر فلا خصوصية للرد بل ومثله الطلاق والبقاء (قوله فاطلق السبب) أى في الجمله والآن مكان مقتضيات الرد فينا في مقدمه (قوله حتى حلفت) أى جميع الحضي أو الحضيثة الثالثة (قوله ونا كره مخيرة) أى كذا جنى جعله ماله فيها يظهر (قوله على الواحدة) الأولى أن يقول على ما نوى لأنه قد ينوى اثنتين فنحن كفي الثالثة (قوله هي) انما أبرز الضمير كذا لا ينوهم أن الضمير طالع الطلقات المفهومة من قوله ولم يكررها مرها فانه حينئذ لا يدري منه عين التناسق أى أنه أصح وإن كان تناسق المصنف في الظاهر المؤتة العائدة عليها (قوله فان نبوشا) أى أو نوى بعده (قوله وهو الراد لارتجاع) على استعماله في حقيقته ومجازه بأن يقدر في المتن يقال ان دخل وأراد الارتجاع وقوله والراجع للصورتين ولو عبر بالراجعة كان أولى لأن المراجعة انما تكون في طلاق بان (قوله كما اذا قالت المرأة

التبليك (ص) وقيل تفسير قلت أو قلت امرى أو ما لم يكن رد أو طلاق أو بقاء (ش) يعنى أن الزوج اذا خيره زوجته أو ملكها ما كان عليه من الطلاق فقالت قولاً لا يحتمل نحو قلت امرى شأني أو قلت نفسى أو ما لم يكن طلقاً ثم يفسر ذلك وقيل بينهما ما أرادت بذلك فان قالت أردت به الرادى وما جعله لى وأبقى على العصمة فان ذلك يقبل منها وان قالت أردت الطلاق فله يقبل وتبين وان قالت أردت البقاء على التوى فان ذلك يقبل منها وانما قبل منها تفسير القبول بالرد ثمع أنه ليس موضوعا ولا من مقتضياته لأنه لا كان الرد من آثار قبول التطرق الامر صرح بتفسيره على سبيل المجاز من باب إطلاق السبب على المسبب فاطلق السبب وهو القبول وأراد به المسبب وهو الرد ولو قالت بعد أن وطئها أردت بذلك الطلاق فقال ابن القاسم لا تصدق لما كتها من نفسها وقد زال ما سجد لها اه ولو لم تفسر حتى حاضت أو وضعت جملها فقالت أردت طلبة واحدة قبل منها لا بين ولا رجعة لتصرف الزوج لكونه لم يوقعها ولم يستفسر ما قبل انقضائه العدة ولما كانت في المناكرة وهي عدم رضا الزوج بما وقعت المرأة تفصيل بين المخيرة والمملكة والمسلوبة وغيرها أشار الى ذلك بقوله (ص) ونا كره مخيرة لم تدخل وعلمة مطلقا (ش) يعنى أن الزوج اذا فوض الطلاق لزوجته على سبيل التخيير قبل الدخول بها ما وقعت أكثر من طلبة فان له أن بنا كرها فيما زاد عليها بأن يقول لهما أردت الاطرفة واحدة أو ما بعد البناء فليس له مناكرتها كما يشير إليه بقوله الاق ولا تكرهه ان تدخل في تخيير مطلق وأما المملكة فله أن بنا كرها قبل الدخول وبعده اذا زادت على طلبة (ص) ان زاد ناعلى الواحدة فوفاها بالرد وحلف ان يدخل والافعد الارتجاع ولم يكررها مرها سيدها لان نوى التاكيد كتنسقه لى ولم يشترط في العقد (ش) أشار بهذا الى شرط صحة المناكرة الأولى أن يزيد الموضع من المخيرة قبل البناء والمملكة مطلقا على الواحدة فلا تفقد مناكرته في الواحدة بان يقول ما أردت طلاقاً الثاني أن يكون نوى الطلقة التي بنا كرها عند تقويض الطلاق فان لم ينو عنده شيئاً فلا مناكرة ولو نوى بعده ولم يزم ما أوقفت الثالث أن يبادر على الفور لما كره عند سماعه الراد على الواحدة فلو لم يبادر وأراد المناكرة وادعى الجهل في ذلك لم يعد ووقف حقه ولا يعدر للجهل الرابع أن يحلف انه ما أراد الا طلبة واحدة فان لم يحلف فوقع ما أوقعت ولا ترد عليها العين ومحل عبثه وقت المناكرة ان كان دخل بالمراة ليحكمه الآن بالرجعة ونثبت احكام الزوجة من نفقة وغيرها وان لم يكن دخل بها فانه يحلف عند اذاعة تزويجها وهو الراد الارتجاع لاقبضه انذله لا يزوجه انما سأل أن لا يكررها مرها بعدها ما ان كره بان قال لها امرئ يسلك امرئ يسلك امرئ يسلك فلا مناكرة له فيما زاد يقع ما أوقعت الآن نوى التاكيد بالغة الثاني والثالث كما اذا قالت المرأة طلقت نفسى وكرهته فهو على التامس الآن تنوى التاكيد قبل قبل الافتراق السادس أن لا يكون التبليك أو التخيير مشروطا لى عقد نكاحها فان كان مشروطا لى عقد

طلقت نفسى وكرهته (الأن يشترط التاكيد إذا كانت غير مدخول بها وأما المدخول بها فلا يشترط التسويل بشرط وقوع ما بعد الأولى قبل انقضاء العدة (قوله الآن نوى التاكيد قبل قبل الافتراق) عبارة حسنة لأنها عامة فتشمل ما اذا نوى التاكيد في الثالثة التاكيد أو الثانية التاكيد بدوى من الشروط أن لا يأتى بماذا التاكيد رضى وكلما شئت فامرك بيدك فان أتى بذلك فلا مناكرة فيه حيث لم ينو التاكيد فلا ابن الخطاب

(قوله هل وقع ذلك الشرط) المكتتب وتجبته شرطاً سمع ولو قال هل وقع ذلك الكتب أو أمان وقع في العقد فلا بنا كرمه سواء كانت بشرط أم لا خلافاً لظاهر المصنف والحاصل أن محل الخلاف إذا كتب الموثق أمرها بدها بترجوعه عليه ولم يعلم هل وقع ذلك في العقد أو بعده أي فالأصل إطلاق عدم العيب يكون ذلك وقع في عقد (٧٣) النكاح أو بعده (قوله قبل البناء) راجع إليها

وأما التملك فطلق (قوله والأصح خلافه) ضعيف (قوله على المشهور الخ) مقابل ما لا يان الجهم من أن هنا كرم في الثلاث والطلقة بائنة وظاهر قول مصنفنا أنه المناكحة والطلقة رجعية وقال مالك أن اختيارها واحدة بائنة (قوله بخلاف المقد لفظاً بائنة) وأنتين الخ) مرتبطة بقوله وليس له منا كرمها في التفسير المطلق أي بأن يقول أريد أقل من الثلاث بخلاف التفسير المقيد بأنه يتقيد بذلك ولا ينافي فيه قولنا أنه ليس فمننا كرمها الخ (قوله وبه) أي أو بعده (قوله بطلت في التغيير) في نفسه بطل دون البناء ظاهراً العبارة تقتضي أنها تعود وتختار الثلاث وليس كذلك بل التغيير يبطل من أصله (قوله تأويلان) الأول مذهب ابن القاسم في المدونة فيقتضي قوته (قوله والظاهر عند ابن رشد) فكان المناسب التعبير بالفعل (قوله فدرأه) الجسد أي جمع أقرانه فان قالت أريد واحدة وأنتين فواضح وإن ترد شيئاً يخرج التأويلان المتقدمان كأي التوضيح (قوله وفي جواز التغيير قولان) الراجح الإباحة وذلك لأن الشان أن النساء لا يزين الفراق (قوله نظر المقصود الخ) ردعه أن هذا المقصود ما قلناه من التحليل والجواب أن قصده النيونة التي قد تكون

نكاحها وطلقت نفسها ثلاثاً فأنه لا بنا كرمه بينهما إلا لكونه الرجعة أن دخل أن أبت شأمن العصبة خلافاً للصنف في أنه لا رجعة في المدخول به الرجوعه إلى المطلق لأنها أسقطت من صدقها للشرط قاله ابن عتاب (ص) وفي جملة على الشرط أن أطلق قولان (ش) يعني إذا كتب الموثق أمرها بدها بترجوعه عليه ولم يعلم هل وقع ذلك الشرط في عقد النكاح أو بعده فهل يحمل على الشرط فلا بنا كرمه أو على الطوع فلنا كرمه قولان (ص) وقبل أرادوا واحدة بعد قوله لم يرد طلاقاً (ش) موضوع المسئلة أنه ملكها أو غيرها قبل البناء وقعت أصح من واحدة فقال الزوج لم يرد بالتصير أو التملك طلاقاً أصلاً فقبله أن ترد فأنه يلزم ما أوقف من الطلاق فرجع بعد ذلك وقال أريدت عما جعلت لها لطلقة واحدة فأنه يصدق في ذلك ويلزمه العيين وانما قبل منه لاحتمال سهوه ثم ذكر أنه كان قصد طلبة واحدة وقال أصبح لا قبل منه ذلك وبعد ما واه إليه أشار بقوله (ص) والأصح خلافه (ش) أي خلاف قول ابن القاسم (ص) ولا تكرر أنه دخل في تغيير مطلق (ش) تقدم أن التغيير قبل البناء منا كرمها إذا قضت بكثرة من طلبة وأشارنا إلى حكمها بعد الدخول وأنه ليس منا كرمها في التغيير المطلق العاري عن التبعية بطلقة أو بطلقتين وإن اختارها فسه يكون ثلاثاً سواء فوت في ذلك أم لا على المشهورة قضت في التغيير المطلق بدون الثلاث فإن اختارها ببطل كأي في بخلاف المقد لفظاً بطلقة أو أنتين فأنه يتقيد بذلك (ص) وإن قالت طلقت نفسي شئت في المجلس وبه فان أرادت الثلاث لزم في التغيير وإن كرر في التملك وإن قالت واحدة بطل في التغيير (ش) يعني أن الزوج إذا خبر زوجته بعد الدخول به التغيير مطلقاً أي عارياً عن التبعية بعدد أو ملكها أمرها بعد الدخول بها أو قبله فقالت اخترت نفسي بالثلاث وإن قالت طلقت نفسي أو زوجي أو أنا مطلقاً أو هو مطلقاً فأنما انبث في المجلس وبه يقرب عما أرادت بقولها فان قالت أريد الطلاق الثلاث فأنه يلزم في التغيير أي بعد الدخول بها كرها في التملك قبل الدخول أو بعده بشرطه وإن قالت أريد بذلك طلقة واحدة فأنما لزم في التملك ويبطل جميع ما يدها في التغيير بعد الدخول (ص) وهل يحمل على الثلاث أو الواحدة عند عدم النية أو بلان (ش) أي وهل يحمل قول المرأة طلقت نفسي ولا ينفكها في عدد على الثلاث فيلزم في التغيير بعد النية كرم في التملك مطلقاً وفي التغيير قبل البناء أو يحمل على الواحدة لأنها الأصل فيبطل في التغيير المدخول بها وبنا كرم في الملكية مطلقاً في التغيير التي لم يدخل بها أو بلان (ص) والظاهر سؤالها فان طلقت نفسي أيضاً (ش) صوابه اخترت الطلاق فتشمل في التملك والتغيير لانه هذه الألف والألف قد درأه الجنس فتكون ثلاثاً أو درأه العهد وهو الطلاق السني وهو واحدة (ص) وفي جواز التغيير قولان (ش) أي وكراهته وهذا يجري في المدخول بها وغيره لأن موضوعه الثلاث وأما كونه بنا كرم غير المدخول بها فلهذا شئ آخر فإن قيل حيث كان موضوعه الثلاث فلم ينفك فوأي كراهته قلت نظر المقصود أنه النيونة فيبقى جري الخلاف في التملك إذا قيد بالثلاث والأهم ومباح والنظر التوكيد إذا قيد بالثلاث والظاهر الكراهة قطعاً (ص)

(١٠ - خرو) رابع) بواحدة كأي المطلق أو الطلاق قبل الدخول وإن كانت بحسب ما هنا إنما تكون بالثلاث فتدبر (قوله والظاهر الكراهة قطعاً) وجهه أن الموكل داخل على الثلاث بخلاف غيره فلا يلزم من تغييرها أو تملكها كونها وقع الطلاق لما تقدم ويكره في حقها قطعاً وقوع الثلاث كالألف بعض السيوخ وبعبارة أخرى لأنه لما كان له العزل في التوكيد صار كأنه الموقع لثلاث

فلذا كره قطعاً بخلاف التعليل فانهم الموقعة لها (قوله اختارى في مرة) أي وليس لك الاختيار في مرة بعد أن أخرى إلا أنك خير بانه لا يلزم من المرة الثانية فكيف هذا التفرع والحاصل أن المعنى ليس لك الاختيار الا في مرة واحدة وهذا صادي بوقوعها ثلاثاً أو بأقل (قوله فتكون البتة) هذا التفرع لا يلزم انما يحتمل البتة (قوله فهي السببية) وكأنه قال اختارى المفارقة بسبب مرة واحدة (قوله فان قال) أي قال محضون أي لأن القاسم وقوله فقال أي ابن القاسم (قوله سئل عنها ما لا يخ) يظهر من ذلك أن السؤال الحقيقه ليس في هذا ما هو في الاول وابن القاسم فاس الثانية على الاولى (قوله أحلف بالله ما أردت الخ) فان تكلم ما قضت به وهو الثلاث ولا عين عليها وحيث حلف وقتلا يلزمه طلقه في المستثنى (٧٤) فهي رجبية ان كانت مدخولها (قوله ويكون أمك بها) أي ويكون أقوى

ملكاً لرجعها (قوله في مرة واحدة) أي فيكون أراد بالطلاق المرة الواحدة (قوله الدرك) أي المؤاخذه (قوله لا اختارى طلقه) أي واختارت أكثر كما في شرح شب خلافاً في شارحنا (قوله يعني إذا قال لها اختارى في طلقه) أشار إلى أن أصل المسئلة المنصوصة في المنهج أنه قال لها اختارى في طلقه فهذا هو اللفظ الصادر منه وقوله ونصب طلقه على نزع الحافض إشارة إلى أنه على تقدير أن يكون هذا اللفظ صادراً من الزوج فيكون طلقه منصوباً على نزع الحافض (قوله كما في الشرح الصغير) وأما الكبير فيوافق ما في ن (قوله ولا يبطل على الأصح) أي ما قضت به ومن عادة المكاف يفهم أن قوله على الأصح راجع لما بعدها (قوله وبطل في المطلق) أي ما جعله لها من الخصم (قوله المشهور) وقال أشهب لا يبطل اختيارها وله بعد ذلك أن تقضى بالثلاث (قوله أي عار باعن التقييد بعدد) وإن قد يقهره كان دخلت آثاراً فاختارى نفسك وفيها باع غير المقدس بزمان أو مكان (قوله فأوقعت طلقه واحدة) أي ولم يكن

وحلف في اختارى في واحدة (ش) يعني أنه إذا قال لها اختارى في واحدة فأوقعت ثلاثاً فقال ما أردت لا المطلقه واحدة فانه يلزمه البين ويقع عليه طلقه واحدة وله الرجعة وأما استحقاقه ما لا خوف من أن يكون انما قال لها اختارى في واحدة أي في مرة واحدة فتكون البتة في أن أريد مرة واحدة فهي ظرفية وان أريد طلقه واحدة فهي للسببية فان نكل قال قضاء ما قضت به (ص) أو في أن تطلق نفسك طلقه واحدة (ش) قال في المدونة قلت فان قال لها اختارى في أن تطلق نفسك طلقه واحدة أو في أن تقمي فقالت اختوت نفسي فقال سئل عنها ما لا تخاف لزوجها الحلف بالله ما أردت يقولك اختارى في واحدة أو واحدة ولا واحدة ويكون أمك بها وانما عزمه البين لأن المراد محتمل عندهم لا مضاء الفرق في مرة واحدة وبطل عليه قوة أو تقمي عبيد الحق بحلف لزيادة قوة أو تقمي أمال أو أسقط قوله أو تقمي وقال اختارى في طلقه فلا إشكال أن الجين ساقطة ومشهولان أي زمني ابن عمر زلان ضد إقامة اليئونة فعلى المؤلف في إسقاط قوله أو تقمي الدرك (ص) لا اختارى طلقه (ش) يعني إذا قال اختارى في طلقه فقالت قد اخترتها أو اختوت نفسي لم يلزم الا واحدة وله الرجعة ولا عين على الزوج ونصب طلقه على نزع الحافض (ص) وبطل ان قضت واحدة في اختارى تطلقتين أو في تطلقتين (ش) يعني أن الزوج إذا قال لها اختارى تطلقتين أو قال لها اختارى في تطلقتين فاختارت طلقه واحدة فانه يبطل ما قضت به ويستمر ما جعله لها بعدها كما في الشرح الصغير وهو المطابق للنقل وما في ن من أنه يبطل ما بعده فانه يطرأ وقوع اللفظ الاول في المدونة والثاني في اختصاراً أكثرهم جمع بينهما المؤلف ومفهوم اختارى أن التعليل ليس كذلك قال في السائل ولها القضاء واحدة في ملكك طلقتين وكذا ثلاثاً ولا يبطل على الأصح (ص) ومن تطلقتين فلا تقضى الا بواحدة (ش) أي وليس لها أن توقع أكثر من واحدة فان قضت بأكثر فليزمه واحدة (ص) وبطل في المطلق ان قضت بدون الثلاث (ش) المشهور أنه إذا سهرها بعد الدخول تخبراً مطلقاً أي عار باعن التقييد بعدد فأوقعت طلقه واحدة أو اثنتين فان خيارها يبطل ويصير الزوج معها كما كان قبل القول لها وبسبب ذلك أنها عدلت عما جعله الشارع لها وهو التسليم في الخصم المطلق (ص) كطقت نفسك ثلاثاً (ش) أي كما يبطل ما بعدها ولا يلزمه شيء حيث قال لها أطلق نفسك ثلاثاً فانقضت بأقل وظاهره سواء كانت مدخولها أم لا وهو ظاهر لتعيين الثلاث وعلى هذا فليس القول المذكور بجائبة التفسير (ص) ووقفت ان اختارت بدخوله على شرطها (ش) يعني أنه إذا خيرها فقالت اخترت نفسي

تقدم لها علم الثلاث والارزمت أي لم يرش الزوج بما أوقعت والارزمت كأنه العلة التي هي قوله وبسبب ذلك غير ان ناهضة هنا (قوله لانهما عدلت عما جعله الشارع) الأنسب عرف الشارع كما أنه بعض شيوخ شيخنا (قوله كطقت نفسك) أي ولم يقيد بعشيتها في المستثنى ولكن المقام من النقل أن طقت نفسك ثلاثاً تمثل تطلقتين سواء أي وليس مثل ما إذا قضت بدون الثلاث والنقل في التوضيح وغيره (قوله يعني أنه إذا خيرها) أي وأملكها أو مالو كلها فطلقت نفسها إن دخل على شرط فانها ذلك ولا توقف لعدم البقاء على عصمة مشكوك فيها مرضى الزوج أولاً قال عج فان قلت من علق طلاقاً وزوجه على دخوله على شرطها أو على دخول الدار فانه لاوقوف عنها فليس فيه البقاء على عصمة مشكوك فيها فإلم يكن هنا كذلك قلت لأن من جهة الزوج أن يقول انما جعلت لها أن توقع

الطلاق ناجزا (قوله على المشهور) أي خلافا لسخنونه فإنه أسقط حقه في هذه أيضا وهذا كلام المرض الزوج بتأخير ذلك فالدخول على  
 ضرتهما ولا أمهلت (قوله كعاف عن بعض الدم) كأي في قوله وسقط إن عفارجل كالباقي (قوله اختارت نفسها) أي لم تسقط من  
 حقه شيئا أي فهو جواب بالنسبة (قوله أي عاربا عن التقييد بالزمان والمكان) أي فهو غير المطلق السابق (قوله قالت في المجلس  
 قبلت أم) أي قبلت التي يطلب منها تفسيره (قوله وان وب) أي قام (قوله ٧٥) يريد قطع ذلك عنها (أريد أنها أقطع خيارها  
 ولا تنقض بشئ وقوله وحذ ذلك أي

وعد الزمان الذي لا ينقض بعده  
 (قوله وان ذهب عامة النهار) المذار  
 على الخروج من ذلك أي غيره (قوله  
 وفي جعل ان شئت أو إذا كئي أو  
 كالمطلق تردد) الرابع الأول وهو  
 انه كئي شئت لأنه نص المدونة انظر  
 عجم (قوله يجوزها) فيه أنه ليس  
 فيها نون أي فلم يكن فيها مادة  
 زمن وقوله وتضمنها الأولى الاختصار  
 عليه وذلك لأنها موضوعة  
 للتعليل ويدل منه الزمان  
 (قوله فهي دالة على الاستعداد  
 وضعا) أي على الاستقبال وضعا  
 تقدم مافيه وإذا تأملت في الحقيقة  
 تجد هذا الكلام انما هو رد لقول  
 أصبح كافتنا (قوله وكلام البساطي  
 غفلة الخ) اعلم أن أصبح قد قال  
 ان قال ان شئت كان الامر بيدها  
 في المجلس ويقطعه الوطء وان قال  
 اذا شئت كان الامر بيدها حتي  
 توقف ولا يقطع الوطء اه قال  
 البساطي بعد ان حكى قول ابن  
 القاسم وما لك وأصبح وهذا  
 اختلاف ليس جارا على الفتى ولا  
 على اصطلاحنا ليزم ولعله على  
 اصطلاحهم اه والحاصل أن  
 ظاهرا شارحنا ان البساطي يقول  
 بالتردد في اذا فقط لان لانها  
 لا تعطي حكمها والجواب عنه انها  
 مثالا لان اذا وان ذلك الخ وتظهر

ان دخلت أنت على شرفي أو ان قدم فلان أو نحو من كل محتمل غير غالب فانه لو توقف مختار  
 الطلاق أو البقاء ولا تمهل ولا يلتفت لشروطها على المشهور وعورضت بما قبله ليجتمع أن كلا  
 منهما مخالفت وأخذت بعض حقتها وهو الواحد في الأولى وفي وقت دون وقت في هذه  
 وأجيب بأن التي قضت بدون الثلاث تضمن قضاءها بطل ما بقي لها من الثلاث كن أبطل  
 ما لا يتبعه فوجب بطلان كعاف عن بعض الدم والثالث اختارت نفسها على وصف فان لم يتم  
 لها فهي على حقتها والمختلف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في سقوط الصغير والتجديك  
 بانقضاء المجلس ورواه ما بعده أشار المؤلف الى القولين بقوله (ص) ورجع ما قالنا بقائهما  
 بيدها في المطلق ما لم توقف أو وطأ كئي شئت وأخذنا من القاسم بالسقوط (ش) يعني أنه اذا  
 ملكها عليك مطلقا وأخيرا فخصيرا مطلقا أي عاربا عن التقييد بالزمان والمكان فالتدبر جمع  
 اليه ما قال أنها ما يدها ما لم توقف عندنا كم أو وطأ أو عتك من ذلك طائفة قالت في المجلس  
 قبلت أم لا بعد أن كان يقول أولا يبقى ذلك بيدها في المجلس فسطوان تفرق بعد امكان القضاء  
 فلا شيء له وان وب حين ملكها بقطع ذلك عنها لم ينضمه وذلك اذا قصد معها قدر ما يرى  
 الناس أنها مختارة مثله ولم يتم فرارا وان ذهب عامة النهار وعلم أنها مآخذ ذلك وخارجا الى  
 غيره فلا خيار لها وأخذنا من القاسم بهذا القول المرجوع منه المنطوق به العمل وعليه جمهور  
 أصحابنا وقد رجع ما قالنا آخره الى هذا القول المرجوع عنه واستمر عليه الى أن مات وكلام  
 المؤلف يقتضي عدم رجوعه لقوله الأول ويقتضي أن الرابع هو القول الثاني لأنه المرجوع  
 اليه وليس كذلك فكان الواجب الاختصار على ذلك الرابع ولو قال بطلوطا تمكنه طائفة من  
 التمتع طاعة لكان أحسن ليعلم منه أنه روية الوطء بالفعل وقوله كئي شئت تشبيه في القول  
 المرجوع اليه بالاختلاف وهو أنها ما يدها ما لم توقف أو وطأ (ص) وفي جعل ان شئت أو إذا  
 كئي أو كالمطلق تردد (ش) يعني أنه اذا قال لها امرك بذلك ان شئت أو اذا شئت هل يكون  
 الامر بيدها ولو بعد المجلس ما لم توقف أو وطأ بانفاق كئي شئت أو يكون الامر بيدها بالتجديك  
 والتقسيم المطلق المتقسم ذكرهما في اختلاف بين الشيخين مالك وابن القاسم في ذلك  
 طريقتان حكاهما ابن بشير لأنا حين فالتدريج ان اذا معا لان اذا دخلت على الزمان  
 يجوزها فقلت ان عليه فوضعه وتضمنها لانها وان دخلت على حاضر صرفته للاستقبال  
 اذ معنى قوله ان دخلت الدار فأمرك بذلك أي في الزمن المستقبل ولا يصح ارادة الماضي  
 فهي دالة على الاستعداد وضعا وكلام البساطي غفلة عن هذا (ص) كاذبا كانت غائبة وبلغها (ش)  
 تشبيه في مطلق التردد ورامد انه اخبرها وأملاكها وهي غائبة عن المجلس وبلغها الخ فعمل  
 يبقى ما جعل لها بيدها بعد ما يؤخها ما لم توقف أو وطأ وهي طريقتان يرشدو حكي عليها الاتفاق  
 أو يجزى الخلاف الذي في الحاضرة بين مالك وابن القاسم المتقدم وهي طريقتان الغنى (ص)  
 وان عين امرأتين (ش) أي وان عين الزوج أمرا كضربك أو ملكك في هذا اليوم أو الجمعة

لأنهما قلنا ان البساطي يقل ذلك والظاهر ان البساطي انما أراد أن مجموع الخلاف لا يأتي على اصطلاح الفتى ولا على اصطلاحها وهو  
 تفرقة أصبح بين ان واذا فتدبر (قوله تشبيه في مطلق التردد) انما قال في مطلق التردد لان التردد في الموضوعين مختلف لان الأول تردد  
 في الحكم وهذا اختلاف طريقتي (قوله أو يجزى الخلاف الذي في الحاضرة) ويراد المجلس هنا مجلس عليها

(قوله أو هذا المكان أو المجلس) ومثله التقيد بالوصف كقوله ملكك ما دمت طاعنا أو قائما مثلا (قوله ما لم يوفقه الحاكم) أي  
التقيد بالزمان أو المكان فإذا انقضى ما عينه سقط حكمه ولا فرق بين أن تكون الصيغة لا تقتضي امتداد الزمان أو المكان أو تقتضيه  
كاملا بل يبدل في شئت في هذا اليوم أو المجلس وعبارة شب لكن تقدم في التقيد بالزمان أن ما توقف وكذا في التقيد بالمكان وينقطع  
حكمه ما لم يوف (قوله مرجع الضمير) (٧٦) أما أن يكون متفدا ماضيا ومعنى ما الماضى بغير فظاها أو ما الماضى بكونه  
ما لم يوف

لهما اختارى نفسك واقتصر على ذلك لانه في معنى أو اختار بيني (قوله) وكذا ان تحققت النطق باحدهما وشكت الخ (أي فلا بد من بالطلاق هذامنا تصحها (قوله) لتعليقهما) وفي نسخة بالكاف وهي بمعنى لام التعليل (قوله) بخير بكسر الجيم أي هو جيب التخيير (قوله) معطوف على التخيير أي أو انه معطوف على بخير و يكون حذف وغيره بدفعه التخيير ويصكون في العبارة قلب ونسب والتقدير وهما في التخيير وغيره لتعليقهما بخير وغيره (قوله) يستثنى من قوله كالملاقا ما إذا قال كل امرأة أترو بها فامرأها سيدها أو ان دخلت الفاء على امرأتها فامرأها سيدها فانه يلزمه التعليق المذكور على التسمية بأن المرأة قد تحققت الباق مع الزوج وبأن الطالب أن النساء لا يحدثن الفراق بمحضرة العقد وتشبههما بالطلاق يقتضى عدم الإلزام فيهما (قوله) تقدم في كلامه حذف الفاء مع عاطفت والتقدير فقد خاضعت نفسها وأتى بالواو في قوله وتزوجت للإشارة إلى العمل بتأخير التزوج عن حسن الاختيار فلا يقال كان الأولى للصفين أن يأتي بم (قوله) ولم تعلم) وأما الشبهة على تقدمه قبل مضي الشبهة

أو العام أو هذا المكان أو المجلس تعين ذلك ولا يشعدها وبعبارة تعين أي يمتد إلى ذلك الأمر ومعناه  
ما لم يوقفها الخاصكم وليس معناها متى يسدها وان وقتت فعارض قوله ووقفت وان قال  
إلى سنة وحشد فقوله تعين أي لا يسقط ما لم يوقف ولما أنهى الكلام على ما إذا أجابت المرأة  
بعدمه أو احتمل ذكر ما إذا أجابت بتسفين بقوله (ص) وان قالت اخترت نفسي وزوجي أو  
بالعكس فالحكم للتقدم (ش) يعني أن من قال لزوجه اختاري نفسك فقالت اخترت نفسي  
وزوجي فان الطلاق يقع عليه لان الحكم الاول للظنين والثاني يعدلها وان قالت اخترت زوجي  
ونفسي لم يقع عليه طلاق لما تقدم فلو قالت اخترته فانظر وقوع الطلاق ولا يتظر للتقدم في  
مرجع الضرر الواقع من الزوج فطلب الجانب التعريم فلا شك في أيهما المقدم فانه لا يؤمر  
بالطلاق كمن شك هل طلق أم لا وليس كمن يثق بالخلف بالطلاق ان دخل فلان وشك هل  
دخل أم لا وكذا ان تحقق النطق بأحدهما وسكت في عنه (ص) وهما في التعزير لتعليقهما  
بغيره وغيره كالطلاق (ش) ضمير التثنية يرجع للضمير والتعليق والمعنى ان الزوج اذا علقها بما  
يغير فيه الطلاق فانها يغير ان ان علقها بما لا يغير فيه الطلاق فانها لا يغير ان  
الان فاذا قال لها أنت مخيرة أو ملكك بعد شهر مثلا أو يوم موفى أو ان قت أو ان حلت فانها  
يغير ان الان كافي الطلاق المشار اليه بقوله فيعارض ويحجز ان علق بمحض أو مستقبل محقق  
أو بما لا يصير عنه صالح وان قال لها أمرتك بيدك ان دخلت اذا فرغت من على ذلك كالطلاق  
فقوله وغيره معطوف على التعزير أي غير التعزير لتعليقهما بغيره بغيره فتلعلل الثاني لدلالة  
تلعلل الاول عليه فكلا لا يغير الطلاق ولا يقع اذا علق بمستقبل معتمد كالتسليم السموات  
طالق كذلك لا متى علمه في قوله أمرتك بيدك ان تسلم السموات كما ينتظر في أنت طالق ان قدم  
زيد كذلك ينتظر في أمرتك بيدك ان قدم زيد (ص) ولو علقها بغيره شهر اقدم ولم تعلم  
وتزوجت فكلاولين (ش) المشهور انه اذا خيرها أو ملكها أمر نفسها وقال لها ان غبت عنك  
شهر مثلا فأمرتك بيدك فغابت عنها ثم قدم قبل مضي المدة لمذ كومت تعلم زوجته بقدمه  
ثم انها طلقت نفسها باسناد ان ثبتت غيبته وحلفت البين الشرعية انه لم يقدم اليها المدة  
المذكورة لا سرا ولا جهرا وانما اخارت نفسها ثم انقضت عدتها وتزوجت فكلاولين  
فان دخل بها الزوج الثاني أو تلذذها بغيره لم يقدم أي الاول وغيره طلة هي بقدم الاول قبل  
دخول الثاني فتفوت على الاول والا فلا وانما يكون علما بقدم الاول قبل الشهر معتبرا  
اذا حصلت الشهادة في اقرارها بالعلم قبل عقد الثاني أو قبل تلذذه والام بثلث اليه (ص)  
وبحضوره لم تعلقه على خيرها (ش) يعني أن الزوج اذا خير زوجته أو ملكها وعلق ذلك  
على حضور شخص غائب بان قال لها ان مضرت فلان فأمرتك بيدك فحضر ولم تعلم بحضوره ووطئها  
زوجها فان ما جعله لها باق يسدها ولا يسقط حتى تمكسه طلة بقدمه بقوله وبحضوره أي  
ولو علقها بحضور شخص كزيد مثلا ولو اسقط المؤلف الضمير لكان أولى لبطان ما فيها كما قاله

فلطفت نفسها وزوج حتم تف دخول الثاني وهو كذلك انما قالوا الظاهر سبحانه لا تعذر بالعقد الفاسد كاقوالهم ان  
 طلق زوجته ثلاثا وتزوج بها قبل زوج ودخل بها فانه محذور بمذروء بالعقد الفاسد والاولى حذف قوة ولم يعلم ان قوله محكولين  
 ولا حل شمله حالة الصلح ايضا لافادة ان عدل ولها اكملها ولو كونه انصر (قوله قبل دخول الثاني) متعلق بعلة ومتعلق القيدوم  
 محذوف والتقدير وغيره طاعة قبل دخول الثاني بقدم الاول قبل مضى الشهر (قوله ولو اسقط الخائف التصدير) اي لان بظاهره ان

الضمير عائلي الزوج مع أنه ليس مراداً (قوله وهو المتعين) أي وهذا المعنى هو المتعين وإنما كان هذا من قبيل التأتى قولهم يبق بسداها مالاً يؤاقي هذا دلالة على أنها المراد حضور الاجنبي (قوله وهل ان ميزت) هو فهمه الطالب ورد الجواب (قوله وليس بشئ) أي فيها ليس بشئ بدل قوله وهي قاصرة الاولى اعلم والثانية للشيخ سالم واعترض صاحب كتاب العبرة على المصنف بمقتضى العبرة على ظاهرها (قوله معتبران الخ) أي وإنما القولان في الفتي تقضى به ذلك الخبر في حال مسغرها فقبل يعتبر بتغيرها وقبل لا بد من إطلاقها الوطء أيضاً والحاصل أن التامع من الأول أن وقوع التفسير والتبليغ لا يتوقف على تبسيط ولا على وطء وإنما يتوقف على ذلك التمييز (قوله أي ويجوز لزوج التفويض الخ) لا يخالف ما سبق من أن في باحة وكرهته قولين لأن الجواز لا ينافي في الكراهة فهو محتمل وإن كان ظاهره في الباحة كما هو قاعدة أو أنه من هنا على أحد القولين (قوله وهو المشهور) مقابلة ليس له ذلك وإن كان الاجنبي حاضراً وهو لا يصح (قوله لأنه لا يوجد في المذهب نقل وفاقه) أي وذلك لأن حاصل كلام ابن غازي أن التفسير في وكيله لا ينافي والمصنف يقتضي بران قولين مع أنه العزل باتفاق ما لم يقع الطلاق وإن يجوز زنا بالوكيل عن المصنف أي أنه ذاتاً لم يجلد أمرها فهذا الاختلاف أنه ليس له العزل وإن ساقطنا وهل له عزل وكيله أي (٧٧) الطلاق أي عزل وكيله الذي وكله على الطلاق

فيمتنى بران قولين ولم يثبت الخ (أقول) فإنا علمت كلامه فأقول فيه نظري لأن المصنف صرح في التوضيح بأنه إذا وكله على الطلاق في عزله قولان سند كرمك وقوله سوار رجعتا الضمير في وكيله للتفويض أي وكيل التفويض أي وكاه في أن بفرض الأمر للزوجة أما تخيراً أو تمكلاً وفوه والتبليغ أي وكيل التبليغ أي وكله على أن يعلن زوجته وقوله سوا رجعتا أي كإفاد المصنف أولها كما إذا عدلتا عن كلام المصنف (ثم أقول) وابن غازي لم يقل ذلك أي لم يسل سوار رجعتا الخ (قوله وكلام الخطاب لا يغتريه) أعني كخص الخطاب وهو واختلف إذا وكله على أن يملك زوجته أمرها لم

ابن غازي وهو المتعين (ص) واعتبر التمييز قبل بلوغه لولها ان ميزت أو متى نوطأ قولان (ش) يعني أنه إذا خبرها أو ملكها أو وكلها قبل بلوغها فاختارت نفسها فانه يقع الطلاق عليها وهو لازم وهل اعتبار ما ذكر من تمييز ما جعل لها ان ميزت وإن لم تطلق الوطء أو لا بد من تمييزها وإما فاته الوطء قولان (قوله واعتبر التمييز أعني من التبليغ والتفسير والتوكيل وفي بعض النسخ التفسير وهي على حذف مضاف أي تمييز التفسير المقابل للتبليغ وهي قاصرة وبعبارة وليس بشئ لأن التفسير والتبليغ معتبران ميزت أم لا وطئت أم لا فيصير مفهوم قوله وهل ان ميزت الخ (ص) وه التفويض لغتها (ش) أي ويجوز لزوج التفويض باقواع الثلاثة لغیر الزوجة أجنبياً منها أو برباً أو صبيها عقل أو ذمياً ولو لم يكن من شرع طلاق النساء سواء شركها مع ذلك الغير أم لا على مذهب المدونة وهو المشهور وقوله لغیرها اجتماعها أو منفرداً عنها فاشتمل كلامه على مسئلتين لأن العبرة بعقلها في حالة الانفراد والعبرة بمافي حالة الاجتماع ولولنا لا ب أنا أدري عاصمها لها (ص) وهل له عزل وكيله قولان (ش) ملخص كلام ابن غازي أن ما قاله المؤلف خطأ لأنه لا يوجد في المذهب نقل وفاقه سوار رجعتا الضمير في وكيله للتفويض أو للتبليغ سوا فاته أو أولها وهو كذلك وكلام ح لا يغتريه لأن القولين الذين ذكرهما في التوضيح عزها الضمير وأصلهما المسئلة المذكورة في ابن غازي عنه وقد عرفت منه أنه لا يصح جعل كلام المؤلف عليها (ص) وه النظر (ش) أي ولغير النظر في أمر الزوجة فلا يغفل عن الامانة مصلحة فلا يرذال إذا كان في الرمد مصلحة والأقام الحماكم مقامه وقوله (وصار كهي) فرع آخر أي وصار كهي في التفسير والتبليغ ومنا كرم الخيرة قبل الفتحول

لموكل أن يعزله أو لا قولان وهو عين ما في التوضيح ونص التوضيح واختلف إذا وكله على أن يملك زوجته أمرها لم يملك (ش) أن يعزله فرأي الضمير وعبد المجد وغيرهما التمسك بذلك فالواضع لا يملكه على أن يملك زوجته فانه نفسه قوانين ورأي غيرهم ان يختلف في عزله كالطلاق اه فاذا علمت ذلك تعلم عدم صحة عزها الضمير لأنه لم يزل الضمير الا الاول فقط الذي هو الراجح وقوله وأصلهما أي وأصل مسئلتها المسئلة المذكورة في ابن غازي عن الضمير ههنا معناه (أقول) فيه نظر لأن مسئلة التوضيح قد عرفت أنها المسئلة المذكورة في ابن غازي عن الضمير غير ههنا ذلك لأن الفتي في ابن غازي إذا قاله طلق امرأته هل هو تملك أو كالتحكيم الضمير فيه الخلاف قال ابن غازي يستعمل المصنف عليها كما هو الظاهر وحل عجب كلام المصنف بل آخر فقال معنى المصنف إذا وكل الزوج شخصاً على أن يفوض لها تخييراً أو تبليغاً فهل له عزله أو لا قولان ومقتضى التوضيح أن الراجح عدم عزله كذلك عجب (أقول) وهو ظاهر فتدبر قال عجب وأما إذا وكله على طلاقها هل طلقها أم لا إذا أخره في عصمتها أو ملكها إياها فليس له عزله على الراجح كما إذا خبرها أو ملكها أو والحاصل أنه يملك كلام المصنف بكلام التوضيح وقد علمته ومقتضاه أن الراجح عدم العزل فتبليغك على هذا الوجه (أقول) قوله ومقتضى الخ ظاهر وإن كان كلام التوضيح إنما هو فيما إذا وكله على أن يملكها أمرها (قوله فلا يرذال إذا كان في الرمد مصلحة) أي ولا يعضى إذا كان في الانشاء مصلحة ولا أقام الحماكم

مقامه أى وحسن تدافع الامم على كآفاده القانى (قوله كالسيوم) أى مساقمة مذاهبهما يظهر (قوله قال فى الشامل على الاصح) قال محشى إبت وهو صواب وقول الباحث فيه نظر فان كلام ابن عرفة والمدونة وشروحها بقيد أنه تعالى بسقط ما بسده اذا علم أنهم مكنته وورثى بذلك واستدل به بقوله ان ملكاً أمر غالاخنى فان شلى هذا الاخنى بينهما وبين زوجها وأمكته منها زال ما يسده من أمرها اه فيه نظر لانه نظرا لهذا ولم ينظر لغيره اه فان قام ابن المجلس قبل أن يقضى الاخنى فلاشئ لهم ما به ذلك فى قول مالك الاول وبه أخذ ابن القاسم ولهما ذلك فى قوله الاستعمال بوقفاً وطولاً الزوجة اه وقد قال فى توضيحه فلمكنت الزوجة ولم يعلم الاخنى فبني المدونة ينسقط خياره وقال بمحذ بسقط واستحسنه الشئى وليد كرابن عرفة ما يدل لمخالفة اه (قوله أو يغيب حاضر الخ) أى لانه ظالم بغيبته بعدن كليه بحضوره (قوله فان أشهدنى بقائه يده) (٧٨) أى وضربه أجل الابلاء عند قيامه بالحقها ان رضى قدومه واستعلام

ما بعدهم وطلعت بعد الاجل وليس لزوجة من اجبته لانه مخوم من وطئه اذ هو يسد غائب فان لم يرج قدومه فهل كذلك يضرب له أجل الابلاء أو يطلق عليه بلا أجل الابلاء لكن بعد التسليم والاجتهاد على نحو ما يأتى فى الابلاء (قوله تقدم انه يكتب اليه) لم تقدم (قوله انه يكتب اليه باسقاط ما يده) هذا التقدير يفيد به مرام الذى فى ابن شاس على ما فى المساوق انه ليس فى القرية إلا البقاء يده مع الكفاية اليه (قوله الا أن يكونا رسولين) لا يخفى كآفاده بعض الشراح ان جل الرسالة على ما ذكر جعل لها على خلاف حقيقتها فان حققها جعل الزوج اعلم الزوجة بثبوت طلاقها الغيرة ان كانا اثنين كنى أحدهما أى فى اعلامه ما لافى حصول الطلاق اذ يحصل بمجرد قوله احلها باقى قد بطلتها اه (قوله وبعبارة الا أن يكونا رسولين) لا يخفى أن هذا الكلام الذى فيه خلاف الشئى قوله لم باطلتها

والملك مطبقا فى الجواز والاباحة والكرهه ورجوع مالك وأخذ ابن القاسم بالسقوط وغير ذلك مما سبق وقوله (ان حضراً أو كان غائباً غيبة قريية كالسيومين) شرط فى قوة قوله التقوى يرض لغيرها أى انما يكون التقوى يرضل هو حاضر أو قرب بالغبية كالسيومين والثلاثة كفاي سماج عيسى وقوله (لا أكثر لها) قسم قوله كالسيومين أى لان بعدت غيبة المفوض له أمر زوجته أكثر من كالسيومين فينتقل لها النظر فى أمرها فى انتظار بعيد الغيبة ضررعيا ولا موجب لثقة عملها لاني ابطاله وقوله (الا أن عكن من نفسها) يرجع لقوله وله النظر أى فان مكنت من نفسها سقط ما يدها ان كان جعله يسدها وان كان النظر لغيرها سقط ما يسده ولومكته من غير اه اه قال فى الشمل على الاصح (ص) أو يغيب حاضر ولم يشهد بيقامته (ش) معطوف على عكن والمعنى انه يقطع حق المعجولة أمر زوجته اذا كان حاضر احين الجعل ثم غاب بعد ذلك غيبة بعيدة أو قريية كما عدا بن زشد وغيره ولم يشهد أنه باق على حقه فىما يجعله الزوج لهم من أمر زوجته لان غيبته مع عدمه لا لشهادته على بقائه يسده دليل بقرينة الحال على أنه اسقط حقه من ذلك ولا ينتقل اليها (ص) فان أشهدنى بقائه يسدها وينتقل للزوجة ولان (ش) أى فان أشهدنى بقائه يسدها طالت الغيبة أو قصرت أو ينتقل للزوجة فى البعيدة وأما القرية فتقدم انه يكتب اليه باسقاط ما يده أو امضاء ما جعل اليه قولان فى ابقائه يده وانتقاله للزوجة على ما مر وإذا كتب اليه باسقاط ما يده فاسقطه فانه لا ينتقل للزوجة وانظر لومات من فوض له أمرها ولم يرض به لاحد فهل ينتقل لها وهو الظاهر أم لا وأما ان أوصى به لاحد فانه ينتقل اليه (ص) وان مكنت رجلين فليس لاحدهما القضاء الا أن يكونا رسولين (ش) يعنى انه اذا ملك أمر امرأته لرجلين وأمرهما بطلتها فليس لاحدهما أن يستقل بطلاقها دون صاحبه وذلك بأن يقول لهما طلقا فانت شتما كالوكيلين فى البيع والشراء فان أذن له أحدهما فى وطئه زال ما يدهما فان مات أحدهما فليس لثاني غليك الا أن يكونا رسولين فكل منهما القضاء وذلك بان يقول لهما طلقا امرأتى ولم يقل انت شتما وبعبارة الا أن يكونا رسولين أى ان تحقق رسالتهم فاما مجموعان على التملك حتى يريد الرسالة فيكون ما شئنا على مذهب أصبغ تارك المذهب ابن القاسم فكان المناسب

ما بعدهم وطلعت بعد الاجل وليس لزوجة من اجبته لانه مخوم من وطئه اذ هو يسد غائب فان لم يرج قدومه فهل كذلك يضرب له أجل الابلاء أو يطلق عليه بلا أجل الابلاء لكن بعد التسليم والاجتهاد على نحو ما يأتى فى الابلاء (قوله تقدم انه يكتب اليه) لم تقدم (قوله انه يكتب اليه باسقاط ما يده) هذا التقدير يفيد به مرام الذى فى ابن شاس على ما فى المساوق انه ليس فى القرية إلا البقاء يده مع الكفاية اليه (قوله الا أن يكونا رسولين) لا يخفى كآفاده بعض الشراح ان جل الرسالة على ما ذكر جعل لها على خلاف حقيقتها فان حققها جعل الزوج اعلم الزوجة بثبوت طلاقها الغيرة ان كانا اثنين كنى أحدهما أى فى اعلامه ما لافى حصول الطلاق اذ يحصل بمجرد قوله احلها باقى قد بطلتها اه (قوله وبعبارة الا أن يكونا رسولين) لا يخفى أن هذا الكلام الذى فيه خلاف الشئى قوله لم باطلتها

امرأتى ولم يقل ان شتما كما هو مفاد الشيخ الم (قوله أى ان تحقق رسالتها) أى بالقرائن الخاصة على ذلك (قوله حتى يريد المذهب الرسالة) أى فان اراد اذ وقع الطلاق بقوله وان لم يخبرها به أى وقال ابن القاسم هو على الرسالة حتى يريد التملك ولا يقع الطلاق فى الرسالة حتى يبلغها خلاف ما فى عب (قوله فكان المناسب الخ) ان قلت يمكن الجعل على خلافه قلت ان الاصل أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه والاصل أن ابن القاسم يقول هو على الرسالة حتى يريد التملك ولا يقع الطلاق فى الرسالة حتى يبلغها وقال أصبغ هو على وجه التملك حتى يريد الرسالة فان اراد وقوع الطلاق بقوله وان لم يخبرها به قال فى الشامل وجعل طلقا امرأتى على الرسالة حتى يريد التملك وقبل بالعكس ولا يقع حتى يبلغها الرسول على الاصح لأن يقول أبلغها الى طلقها فانها تطلى وان لم يسلها اه ابن القاسم ان قال طلقا امرأتى فانها مطلق جزأ نسدا رسولان وان طلقا بالثقة قال الزوج لم اراد الا واحدة صدق اه وماذا كرم عن ابن القاسم هو فى غير المدونة فقد قال محشى تب ما منه مع عيسى ابن القاسم ان قال طلقا امرأتى فانها مطلق جاز طلاقه وان طلق كل واحد فيهما



واحدة جازين رثه اذا قال طلقا امرأتى فهذا القول يحتمل الرسالة والتملك فقيس بحول على الرسالة حتى يرد التملك وهو قول ابن القاسم هنا وفي المدونة الأثر في المدونة على الإجماع فرأى الإطلاق واقعا عليه بمجرد الرسالة بلفظها الطلاق ولا يمتزجه قوله لهما على امرأتى بطلاقا وحل ههنا الرسالة على غير الإجماع فرأى أن الإطلاق لا يقع عليه إلا بتبليغ من بلفظها الطلاق منهما كما وكل كل واحد منهما على أن يطلق عليه فإن طلق عليه جاز وما لم يطلق لم يلزمه شيء وله أن يتعسف أن يطلق عليه أن شاء بخلاف الملك الطلاق وقيل أنه محمول على التملك حتى يرد الرسالة وهو قول أصبغ وإياهما اختياران جيب اه ومعنى الإجماع العزم به فعمل أن اقتصر على هذا السماع في قوله إذا حل على الرسالة فلا يقع الطلاق حتى بلفظها وتبعه المطالب وقول الشامل وحل طلقا مرأتى على الرسالة حتى يرد التملك وقيس بالعكس ولا يقع حتى يبلغ الرسول على الأصح اه خلاف قول ابن القاسم في المدونة اه وقول الشارح وكان المناسب لمذهب ابن القاسم الخ يشير إلى ترجحه (٧٩) فصل الرجعة في قوله على الطلاق أي مسأله وقوله

وما يتعلق به أي من المسائل كقوله وسفه قائل بأى وبأختى وفوضك (قوله ومن مفوض اليه) وهو الملكة والخبرة والموكله (قوله الرجعة) فغيره أتم أفصح عند الجوهري وأكبر غيره الكسر وكسرها كقولنا لا زهرى (قوله فخرج المراجعة) أي التي هي الفضة على البائن والحاصل أن كثيرا من الفقهاء والمؤلفين يستعملون راجع في البائن لتوفيق ذلك على رضا الزوجين معا فبهي مفاعلة ويستعملون لفظ الرجوع في غير البائن لأنها بيد الزوج وحده وأما قوله في الحديث في قصة ابن عمر مره فليس راجعها فانه وارد بحسب اللغة وهذا اصطلاح الفقهاء كذا في شرح شب (قوله متعلق بالحرمة) أي مرتبط ارتباطا ملما معنويا فلا يتأتى أنه متعلق بمسحوظ أي الحرمة الكائنة لأجل طلاقها (قوله وأوجه) الأولى بأربعة أشياء (قوله أو يجوز أو يصح) أي أن

لمذهب ابن القاسم أن يقول وان ملكا رسولين فلا حدهما إلا أن يكونا وصكين  
ولما أسهب الكلام على الطلاق وما يتعلق به وقسمه إلى واقع من الزوج ومن مفوض اليه  
ذكر ما قد يكون بعد نيته وهي الرجعة وهي لغة المروء من الرجوع وشرفا قال ابن عرفة  
رفع الزوج أو الحاكم حرمة النعمة بالزوج بجملة المراجعة وأشار بقوله  
أو الحاكم لا بدخال ما إذا طلق في الحيز وامتنع الزوج من الرجعة فإن الحاكم يرجع له جبرا  
عليه كإمر وقوله حرمة النعمة هذا هو المرفوع وقوله لطلاقها متعلق بالحرمة واحتزبه  
من رفع الزوج الحرمة بغير الطلاق كما إذا رفع حرمة الظهار بالكفر أو انحازت المراجعة  
لأنها مفاعلة من الجانبين لتوقفها على رضا الزوجين والرجعة من جانب واحد فخرجت  
بقوله رفع الزوج ولما كان البحث في الرجعة يتعلق بأربعة أوجه المرجع والمراجعة بسبب  
الرجعة وأحكام المراجعة قبل الارتجاع أشار المؤلف إلى الأول بقوله  
فصل في الرجوع من نكح (ش) أي يجوز أو يصح لأن كلامه أعم من ذلك أي من فيه  
أهلية النكاح فلا يصح ارتجاع محضون ولا سكران وظاهره ولو سكر محلا ولا يخرج الصبي  
خلاف الشارح ومن تبعه لأن الصبي فيه أهلية النكاح في الجملة لأن نكاحه صحيح متوقف  
على إجازة وليه وانما يخرج بقوله طلاقا غير بائن لأن طلاقه أمانا بائن بأن يطلق عليه وليس  
بعض أو غير لازم أن يطلق هو وظاهر أن حكم الرجعة حكم النكاح من جوانب الأحكام  
الخمسية كما وجد بخط بعض الفضلاء ولما أخرج المرفوع والمهرم والعبد بقوله من نكح  
نص على دخولهم بقوله (ص) وان بكرا حر وعديم اذ سيد (ش) يعني أن الحر يجوز له أن  
يرجع زوجته وان كان نكاحه ممنوعا وان كانت زوجته محرمة أيضا وكذلك العبد يجوز له أن  
يرجع زوجته من غير اذ سيد لان اذنه في النكاح اذني نوايهه وكذلك يجوز للزاني  
مرضا محققة أن يرجع زوجته وان منع النكاح ابتداء كما مر لأن في نكاحه ادخال وارث  
والرجعية تزويج على كل حال فليس في ربهما ادخال وارث وكذلك يجوز للسفيه أن يرجع  
زوجته ولا يجوز نكاحه وكذلك يجوز للفلس أن يرجع زوجته ولا يجوز نكاحه وتصح

الصنف يحتمل لذلك فحينئذ يخرج المرفوع والمهرم والعبد كإجمال الشارح ولما أخرج المرفوع الخ وإذا علمت ذلك فلا تصح المبالغة  
لان شرط ما بعد المبالغة دخوله فيها قلنا قلنا يمكن أن يقال ان هذه الأشياء يصح نكاحها في حد ذاتها ولا للمانع أعني المرض والأحرام  
والحج قلنا يقال ان المحضون كذلك يصح نكاحه لولا المانع الآن يقال مانع المحضون أشد حرجا من قول الشارح أخرج أي تنوهم  
اخراجهم لأن خارج الفعل (قوله فلا يصح ارتجاع محضون) أي طرأ عليه الجنون بهد طلاقه فلا رجعة له أي بسبب أن مراده بقوله  
من نكح من شأنه عقد النكاح لنفسه ولا شك أن شأن كل من الحرم والمرفوع والعبد جواز النكاح لكن قام به مانع وقال بعض  
الشراح ثم انه إن أراد بقوله من نكح من يصح نكاحه لم تصح المبالغة في قوله وان بكرا حر والأمان أن يكون ما قبله صادقا عليه وان أراد  
بقوله من يلزم نكاحه يصح قوله وعدم اذ سيد أيضا ونحوه مما يتوقف على إجازة غير مال لا الصبي فانه يخرج بقوله طالقا غير بائن  
(قوله وكذلك يجوز للزاني) لا يخفى أن كلام من المرفوع والسفيه والفلس داخل تحت الكفاف

(قوله كل هذا داخل في كلامه) الاولى تأخير مدققة طالقها بآئ لان الخول انما هو في ذلك (قوله واحترز بقوله طالق الخ) ليس قصده الاحتراز فلا حسن قول الفقيه قوله طالق الاحتززة لانه لا يرجح الاطلاق وانما ذكر موطئة لقوله غير بائن ولو اسقطه لمكان انحصار وقوله طالق أي طلقوا المعبر بتحقيق الطلاق ٣ في نفس الامر لا في اعتقاد المرجع فن ارجح بحججه معتقدا انه وقع عليه الطلاق لان شك كل طلق أم لا فان رجعت غير معتد بها واذ اتين به بعد الرجعة وقوع الطلاق فلا بد من رجعة غير الرجعة التي وقعت منه لانها مستندة اعتقاد انه لزمه الطلاق بالشك وهو غير لازم وليس مستندة لطلاق الذي يقين به وقوع منه هكذا ينبغي كما في شرح شب (قوله وبقوله غير بائن) أي واحترز بقوله غير بائن من الطلاق الخ أي فانه لا يرجع البائن (قوله وقوله طالق ما فعل بول مرجع) أي رجع امرأته المطلقة (قوله ولا بد أن يكون لازما) كما يدل عليه حل وطؤه لا يقتضي أن هذا يقتضي ان العدد أو السبقه اذا تزوج كل منهما امرأته وراجعهما فان الرجعة لانصره والظاهر صحته انتهى هي متوقفة (قوله) وخرج بقوله في عدمه من انقضت عدتها) قال الشيخ أجد لا ينبغي عنه طالقها غير بائن لان من طلق طلاقا رجعا وانقضت عدتها لا يقال فيها انها مطلقة طلاقا بائنا بل غير بائن (٨٠) فلذا ذكر هذا التقيد وقوله صحيح الخ يقتضي أن الخامسة اذا طلقت يكون الطلاق رجعا مع أي الطلاق بائن

الرجعة اذا وضعت أحد التوأمين قبل وضع الآخر ونصح الرجعة اذا خرج بعض الولد قبل خروج بعضه الآخر وكل هذا داخل في كلامه (ص) طالقها غير بائن (ش) هذا هو الوجه الثاني وهو المرتجعة واحترز بقوله طالقها من الزواج ابتداء فلا يقال فيه رجعة وبقوله غير بائن من الطلاق البائن مطلق أو يطلق بلغة الغاية وقوله طالقها مقبول يرجع و (في) عدة صح (صحيح) متعلق بمرجع أي ولا بد أن يكون لازما كما يدل عليه حل وطؤه وخرج بقوله في عدمه من انقضت عدتها فانها لا ترجع اليه الا بعد تحديد وقوله صحيح صفة لهذوف أي نكاح صحيح واحترز به من الفاسد بربا الذي لا يقر بالذخول وسواه في أول طلق فيه بعد الذخول كخامسة فانه لا رجعة له (ص) حل وطؤه (ش) المراد أنه لا بد أن تكون العدة من وطؤه وأن يكون حللا لا يقال العدة فانه لزم الوطء لا يقول ليس كذلك وخرج بقوله حل وطؤه من طلقت قبل الوطء أو بعد وطئه فاسد كفي صوم وشهوة فلا رجعة كما لا يقع بها حل ولا احصان على المشهور لان المعدوم شرعا كلامه وحسا وأشار الى البحث الثالث وهو سبب الرجعة بقوله (ص) بقول معنية كرجعت وأمسكتها (ش) هذا متعلق بقوله يرجع والمعنى أن الرجعة تكون مع النسبة المارة للقول المحتمل بخوارسكتها ورجعتها لانه يحتمل رجعت عن محبتها وأمسكتها بعد ذلك بالها فقرة بقول معنية أي يقول محتمل كما مثلها وأما القول الصريح فلا يحتاج الى نسبة كارجعت وراجعتها وردت النكاحي ابن عرفة الاظهر عدم افتقار الصريح لنسبة وأشار بقوله (أونية على الاظهر) لقول ابن رشد الصحيح أن الرجعة تصح بمجرد النسبة لان اللفظ عبارة عما في النفس فاذا قوى في نفسه أنه قد راجعها واعتقد ذلك في ضميره صحت رجعتها فمباينه وبين الله تعالى ابن عبد السلام ويوم وجود هذا القول منصوحا عليه في

الطلاق رجعا مع أي الطلاق بائن  
فيخرج بقوله غير بائن فلا يتم ما قاله  
الشارح لأن يراد بالرجعة هي في  
جانب الخامسة أنه طلاق واحدة  
ليست في خلع أي صورته صورة  
طلاق رجعي في حد ذاته يقطع النظر  
عن المحلل والأفهر فيسقطون  
طلاقا فانه وقع منه طلاق فليس  
بطلاق حقيقة (قوله لا ناقول  
ليس كذلك) أي لا ترى أن المرأة  
التي طالت زوجها تعدون لم يدخل  
بها (قوله من طلقت قبل الوطء)  
ينفي عن هذه فقرة طالقها غير بائن  
(قوله كفي صوم وشهوة الخ) سواء  
كان يجب فيه الامساك رمضان  
والنذر المعين أولا يجب فيه  
الامساك قضاء رمضان والنذر  
المقنن وقوله ونحوه كان كان في  
احرام أو حاض (قوله كما لا يتبعه

احلال ولا احصان على المشهور) مقابلة ما قاله ابن الحاشون ان الوطء الحرام يحل ويحسن للنسبة فقل هذا على المذهب  
فه الرجعة وفي الفقيه انظر هل الطلاق بعد الوطء الحرام بائن أو رجعي لا رجعة فيه فقه النفقة والارث (قوله معنية) أي قصده  
وقوله أونية أي الكلام النفسي فالنسبة الثانية غير الاولى (قوله كرجعت وأمسكتها الخ) قال الثاني ومثل بقوله كرجعت وأمسكتها  
لانها معصنات غير صر محتمل خلافا للثاني لان الصريح ارجح كما قال ابن عرفة ورجعت ليس صريحا لانه يحتمل رجعت  
محبتها أو مودتها لا لعصتها والاولى حل كلام الصنف على كلام ابن عرفة اه (قوله كارجعت الخ) هذه ثلاث صيغ (قوله الاظهر عدم  
افتقار الصريح لنسبة) قال بهرام واختلف هل يكون القول بمجرد كافي في حصول الرجعة أم لا والمشهور انه كافي في ذلك خلافا للشبه  
لا بهدله عليه بالوضع (قوله بمجرد الثانية) قال عجم والمراد بالنسبة الكلام النفسي كما يدل عليه كلام ابن رشد (قوله ابن عبد السلام الخ)  
الخ) العبارة فيها تغيير وعبارتها مصرحة بالمقصود ونصه وأشار بعض الشيوخ الى أن هذا القول يخرج ابن عبد السلام وهو  
الاقر بالصحة بوجوده منصوحا عليه في المذهب

(قوله ابن الموزان) أقول ولم بين الخرج عليه ولعله لزوم الطلاق به أجاب البدر بأن قول ابن رشد في المقدمات الأصعب بدل على أنه منصوص أي فيكون هو ما يقتضي اعتياده خصوصاً وقد قدمه المصنف وغيره بقوله وهم خلافة وعادة الصف إذا قدم قولاً ثم قال وهم خلافة يكون الأول أقوى عند المصنف فالظاهر اعتياده وتضعيف كلام ابن عبد السلام (قوله أو نظرفرج) والظاهر بشهوة (قوله وما قاربها) عبارة ابن الموزان ولو قوى الرجعة بقبوله لم تنفعه الأمع فعل مثل جسة الشهوة أو شهوة أو نظرفرجها وما قاربها فإذا علمت ذلك فالأولى لشارحنا أن يبدأ ونسبة لاجل أن يظهر أن الضمير في ظاهر الملامور السائلة المذكورة (قوله وهم خلافة) المعتقد الأول كما أفاده بعض الشيوخ (قوله ولو قوى) أي صدق قوله وإن تقدمت النسبة مع أي القصدون كان الكلام أولاً في النسبة بمعنى الكلام النفسي فلم يأت بالكلام على وتيرة واحدة (قوله فليس رجعة) أي لا بائناً ولا ناهراً (قوله وتظهر فائدة الخ) أي على القول المشار إليه بقوله أو نية على الظاهر وكان الأولى تنقيح (قوله فحان القاضي يتعنه منها) أي علمنا أنها انهارجعة في الباطن (قوله وإذا مات بعد انقضاء العدة) أي وحكم القاضي (٨١) بالفراق (قوله وإذا مات بعد انقضاء

العدة وأقام بينه برجعة فيما بالنية فإنه يحل له الخ) وذلك لما تقدم من أنها انقضت رجعة في الباطن لا الظاهر بل يقول يحل له أن يبيتها وبين الله وإن لم يقيم بينة (قوله فإنه يحل له أن يبيتها فيما بينه وبين الله) أي أن آمن فتنة وزيلة كما ذكرنا نظيره فيما ساقى وهذا وإن لم أدركه فهو أن شاء الله ظاهر أي وأما إذا لم يرفع القاضي بسبب ذلك واستمر معها ثم ماتت فذلك أرث ظاهره وأما (قوله ولو حل) المراد بالهزل العاري عن نسبة الرجعة (قوله في الظاهر) راجع للبالغ عليه وقوله لا الباطن وفائدة كون الهزل رجعة في الظاهر لا الباطن لزوم الكسوة وغيره ما بعد العدة ولا تنحل فيما بينه وبين الله بخلاف النكاح فبطل بامنا وظاهر مع الهزل لأنه لم يزل أحد

المذهب أنما هو يخرج عن الموزانة الرجعة بالقلب لا تنفع الأمع فعل مثل جسة شهوة أو نظرفرج وما قاربها فإن لم يفعل ذلك لم تنفعه النسبة إليه أشار بقوله (وهم خلافة) وعلمه فلو قوى ثم أصاب فإن بعد ما فليس رجعة وإن تقدمت النسبة مع فقولاً وتظهر فائدة كون الرجعة فيما بينه وبين الله فيها إذا انقضت العدة وتأثيرها معايشة الأزواج ورفع القاضي بسبب ذلك فأقام بينة على إقراره انهارجعها قبل انقضاء العدة بالنسبة فإن القاضي يتعنه منها وإذا مات بعد انقضاء العدة وأقام بينة برجعة فيما بالنسبة فإنه يحل له أن يبيتها فيما بينه وبين الله تعالى فإذا رفع القاضي فإنه يتعنه منه (ص) أو يقول ولو حل في الظاهر لا الباطن (ش) المشهور وهو مذهب المدونة أن القول الصريح الجرد عن النسبة يكون كافياً في صحة الرجعة ولو كان هازلاً لكان له جسد يتعنه ذلك في ظاهر الحال ولا يصدق فيما دعاه من عدم النسبة فتؤخذ بالنسبة وغيرهما من الأحكام لا فيما بينه وبين الله فقوله أو يقول أي صريح بدليل قوله لا يقول محتمل كارتجاحتها ولو قوى وقوله لا ينبغي أن تكون الحال لا للبالغة ولا لتكرار ما قبلها مع قوله يقول مع نية (ص) لا يقول محتمل بالنسبة كأعدت الحل وأورفت الصريح (ش) تقدم أن القول الصريح العاري عن النسبة يكون كافياً في صحة الرجعة وأشار هنالك أن القول المحتمل العاري عن النسبة وعن الدلالة الظاهرة لا يكون كافياً في صحة الرجعة كقوله أعدت الحل وأورفت الصريح فإنه محتمل للرجعة ولغيرها ولما أنهى الكلام على عمل اللسان والقلب شرع في فعل الموارع فقال (ص) ولا يفعل دونها كقوله (ش) يعني أن الرجعة لا تحصل بفعل مجرد عن نية الرجعة ولو بأقوى الأفعال كوطء أخرى قبله وليس والدخول عليها من الفعل فإذا قوى به الرجعة كفي فله بعض الشراح ويستبرأ من الوطء ولا يرجعها في زمن الاستبراء بالوطء بل بغيره وإنما يمكن الوطء رجعة حتى يتوبها ولو كان

(١١ - شرح رابع) ما شرط النسبة بخلاف الرجعة فتدقيل بها في الجلة ملخص ما في عب (قوله ولا تكرار الخ) فيه نظر لأن المراد القول في قوله يقول مع نية القول المحتمل (قوله لا يقول محتمل) عطف على مقدر أي يقول له لا رجعة محتمل لا يقول محتمل وأما قوله غير محتمل مع نية كسقي الخافوا بما لا رجعة فهل يحصل به وهو ظاهر ابن رشد بالاولى من قوله النسبة وحدها كائنه أو لا ويرى بما يفهمه من عرفة وهو الظاهرة بخلاف الطلاق لان الطلاق يجرم والرجعة تخمّل (قوله العاري عن النسبة) وصف شخص وأما قوله وعن الدلالة الظاهر وصف كلف (قوله فإنه محتمل للرجعة وغيره) إذا أعدت الحل بمحتمل في الوطء وقوله ورفعت الصريح عن أوع الناس فيلا يحصل به رجعة حيث لا نية ولا دالة ظاهرة بخلاف أعدت حلها وأورفت تحريرها فمجرد رجعة لان فيه دالة ظاهرة على الرجعة وإن كان محتمل أن المعنى أعدت حلها بالناس بسبب الطلاق ورفعت تحريرها عن الناس لكن هذا الاحتمال دلالة غير ظاهرة بخلاف كلام المصنف فله محتمل الوجهين المتقنين على السواء (قوله كوطء) ظاهره ولو لم يحصل حقول بالنسبة محتمل أو غير محتمل (قوله ويستبرأ الخ) فيه إشارة إلى أن هذا الوطء حرام (قوله بل بغيره) لكنه ليس بـرجعة الأولى بقية الأولى فإذا انقضت العدة الأولى فلا ينسكها أو غير محتمل بقضى الاستبراء إذا عُدت عليها قبل انقضاء فسخ ولا تحرر عليه ما يبدأ فليس الاستبراء من هذه كالعدة

اذمنه قد عني المعتمد منه لا يفسخ عقده بل هو صحيح ويكون رجعة (قوله) وتم به ملكه الظاهر فتم به ملكه فروح الفرق قوله فعل به مباحا (قوله) ان النية موضوعه الخ فيه انه لم كانت موضوعه الخ لوقع الخلاف فيها والجواب ان المراد ان مدلولها ذلك لغته والحاصل انها موضوع لغته لا شرعا (قوله على المشهور) أي وقيل عليه الصداق (قوله) وانقضت أي والحال انها انقضت لحقها طلاقه (قوله) حنث فيها بالثالث بأن عني الطلاق على دخول النار مثلا ودخلت وقوله أو طلقها أي يدون تعليق (قوله) ولم تعمل الخ لانه فيه اشارة الى أن المراد بالدخول الخ لانه لا يكون عليها شهادة امرأتين لان صحة الرجعة تتوقف على صحتها وعلى شهادة امرأتين بالخلو سواء كانت سالوة ياردة أو خلوها اهتداء أو تقرارهما (٨٢) على الوطء ولكن باقى النصف ان اقرار الزوج فقط بالوطء

في خلوها النية يكفي في صحة الرجعة (قوله) هاذم لم يعلم دخول فلا رجعة في العبارة حذف والاصل فلاوطء فلا رجعة (قوله) وتعب البساطي الخ عبارة نت وادخال النار الخ علم عدم الدخول نصت قوله ان لم يعلم دخول تعقبه البساطي بأن علم الدخول غير علم عدمه وهو ظاهر انتهى كلامه ثم وحاصل كلام القاضي ان كل عاقل يحزم بأن علم الدخول غير علم عدم الدخول فبراهم لم يكن كلامه مقبدا ان علم الدخول هو العلم بعدم الدخول بل كلامه مفيد ان علم الدخول داخل تحت عدم علم الدخول وهو ظاهر لا غبار عليه فكلام البساطي فاسد وقول نت وهو ظاهر فاسد ايضا (قوله) قبل الطلاق الخ يتعلق بمحذوف والتقدير سواء كان تصادقهما على الوطء قبل الطلاق أو بعده (قوله) فعمل بمادامت في العدة) حاصله أنه لا يعمل باقرارهما الا في العدة فقط وهو تابع للثاني والز رافعي وبعض الشارحين والى ذهب اليه الشيخ عيسى الخارن

المسبعة بخار اختيارا ولو لم يتولان المتابع جعل له البائع الخيار وأباح له الوطء بفعل مباحا وتم به ملكه والفرق بين النية فقط تكون رجعة بخلاف الفعل ان النية موضوعه للرجعة بخلاف الفعل (ص) ولا صدق (ش) يعني أنه اذا وطلتها في العدة طاعا ربا نية الرجعة وقتنا لا تحصل به الرجعة فانه لا صدق عليه لها بذلك الوطء على المشهور (ص) وان استمر وانقضت لحقها طلاقه على الاصح (ش) يعني أنه اذا طلقها طلاقا رجعيا واستمر على وطلتها لم يرد بذلك الرجعة الى ان انقضت العدة ثم حنث فيها بالثالث أو طلقها فانه يلزمه الثلاث مراعاة لقول ابن وهب رجعة فهو كطلاق في نكاح مختلف فيه ابن عبد السلام وهو الصحيح واليه الاشارة بقوله على الاصح وقال أبو محمد لا يلحقها انعقد بانت منه قال في توضيحه والاول أظهر وانظر للتخلف من غير وطء اذا حصل بلا نية وطلت هل يلحقه الطلاق كما اذا وطئ بلا نية أم لا وهو ظاهر كلام الشارح ومن واقعه ثم ان الخلاف اذا حاسمتسا أو أمان أمر به البينة فله يلحقه بالتفاق (ص) ولان لم يعلم دخول وان تصادقا على الوطء قبل الطلاق (ش) يعني ان الزوج اذا طلق زوجته ولم تعلم الخلو بينهما أو أراد رجعتها فلا يمكن منها ولا تصح لان من شرط صحة الرجعة أن يقع الطلاق بعد الوطء رجعة فاذا لم يعلم دخول فلا رجعة ولو تصادق كل من الزوجين قبل الطلاق على الوطء وأولى اذا تصادقا بعد على الوطء لاداء الرجعة الى ابتداء نكاح بلا علة ولاولى ولا صدق لأن يظهر بها حمل ولم يتفق فصع حينئذ رجعة لان الحمل ينفي التمتع وبعبارة ولان لم يعلم دخول بان علم عدم الدخول أو ظن أو وشك أو نوتهم وليس المراد علم عدم الدخول فقط لأنه لا يقل ولان علم عدم الدخول وتعقب البساطي لكلام الشارح فاسد لا يسترد طاق في أن علم الدخول غير علم عدم الدخول (ص) وأخذا باقرارهما (ش) يعني اذا قلنا بعدم تصديقهما على الوطء قبل الطلاق أو بعده فان كل واحد منهما يؤخذ باقراره فيعمل به مادامت العدة باقية فيتم الزوج النكاح والسكنى ويكمل الصداق ولا يتزوج باشتها مادامت في العدة ولا يفسخه سوء يحرم عليه أصولها وقصولها يلزم الزوجة العدة وعدم تزويج الغير مادامت في العدة (ص) كدعواه لها بعد ان عداها على التصديق على الاصول (ش) تشبيهه في الحكمين وهما عدم صحة الرجعة والاخذ باقرارهما والمعنى أن الزوج اذا ادعى بعد انقضائه العدة أنه كان راجع زوجته

والشيخ خضر وغيرهما إنما يؤخذان باقرارهما في العدة بعد حرمته تزويجها باقراره ليس مقيدا بالعدة في بقديكون فيها وبعدها أي بعد انهاء الرجعة واعتمدت على نت كلام تب وبعض الشارحين وجعل ما ذهب اليه الشيخ خضر ومن وافقه غير مساعده النقل فتدبر (قوله) ان عداها على التصديق) قال عشي نت فن رجع لا يؤخذ باقراره كما يشهرون نت وصرح به س وزعم ج أنه غير ظاهر قائلا اذا رجع أحدهما سقطت مؤاخذه كل منهما وهو غير ظاهر في ابن خزيمة يقتضي منع تزويج اشتها أنه لا يقبل رجوعه عن قوله رجعتا ومتفق قوله بغيره لانه اذا عطاها ربح دينار يقول رجوعها عن تصديقه ونقل عبد الحق عن بعض القرويين يقول رجوعها عن قوله ما كان ادعت أن زوجها طلقها لانه لا تكذبها ثم علمها ثم ادعت من رجعتا وأكذبت نفسها أنه يقبل رجوعها وانتاروع عن بعضهم لا يقبل رجوعها فتأمل

(قوله والخال أن الخاوة قد علمت الخ) فيه نظر لأنه لا تكتفي الخاوة في المراجعة وإن كُتبت في العديل لابد من الإقرار بالوطء وسباني الكلام قر يسأل خاوة إن يارة وغيرها (قوله فيجب لها عليه ما يجب لزوجة) يقتضي وجوب النفقة ولو لم تصدقه وردد قول المصنف وللصدقة النفقة (قوله متعلق بدعواه) أي ادعى بعد العدته وأنه راجعها في العدة (قوله لا ياله من لها) أي إذا كان متعلقا بالهواء من لها المكان المعنى الرجعة بعد البناء أي ادعى بعد العدة أنه راجعها بعد العدة ولا يصح (قوله سقطت مؤنسة الزايج) مقاداة أنه في الأولى أن رجعت لأعدته عليها ولا نفقة (قوله وإن كذبته فلا شيء لها) أي من النفقة والكسوة وقوله ولا عليها أي فلا عدة عليها في الأولى (قوله شبه تكرار الخ) اغما فالشبه ولم يقل تكرار لأنه قال إذا التماذى على التصديق مستلزم ولم يقل هو تصديقها أي ولما كان متمازيا لذلك لم يكن عنه فلا تكرار (قوله ولا هي زوجة في الحكم) أي حكم الشرع (قوله وفي الأولى أيضا لكن بعد العدة) هذا لا يناسب الحل المتقدم الذي مشى فيه على كلام ت ت من أن قوله وأخذ (٨٣) بأقرارهما دامت العدة باقية فإذا انقضت العدة فلا مؤاخذة بالأقرار وتزوج

في العدة من غير بينة أو مصدق بما يأتي فإما لا يصدق في ذلك أي وقد بات منه والخال أن الخاوة قد علمت بينهما في هذه لكن يؤخذ بقتضى دعوا وهي أنها زوجة وجهه على الدعوى فيجب عليه ما يجب لزوجة وكذا هي أن صدقته ولا يمكن واحد منهما من صاحبه أما أن كانت له بنته فلا أو بأنه بنت عدها في العدة فإنه يصدق وتصر رجعة وان كذبته كما يأتي قوله بعدها أي العدة متعلق بدعواه لا ياله من لها وقوله إن تخاد يراجع للثنتين وهما التصديق على الوطء من غير علم دخول ودعوى الرجعة بعد العدة أما لو رجعا أو أحدهما وكذب نفسه سقطت مؤاخذة الزايج منها فإله بعض الثرويين وانظر بسط المسئلة في الشرح الكبير (ص) وللصدقة النفقة (ش) أي وللصدقة في المستلزم النفقة والكسوة وعليها العدة في الأولى وتتمتع من نكاح غيره بدأ في الثانية وإن كذبته فلا شيء لها ولا عليها من ذلك وفي هذا شبه تكرار مع قوله إن تخاد على التصديق إذا التماذى على التصديق مستلزم تصديقها وانما ارتكبه ليرتب عليه قوله (ولا تطلق) عليه في الثانية ان طلت (فخهافي الوطء) لأنه لم يقصد ضررها ولا هي زوجة في الحكم ولا يدها أن ترجع فيسقط عنها ما كان لازما لها بإقرارها وهذا يقتضي أن قوله ولا تطلق الخ في الثانية وفي الأولى أيضا لكن بعد العدة (ص) وله خبرها على تحيد بعد رجوع دينار (ش) أي للزوج أن يجبر المصدقة على تحيد عقد عليها رجوع دينار بأن يجبر عليها ويضع لها عقد ويجبر على أخذها ويعدها له ولها بعد جدي لانها في عصمتها وانما كان غنوعا منها خلق الله في ابتداء نكاح بغير شرط وطء وذلك يزل بوجود العدة الجديد فإن ألقى فإن السلطان بعقده عليها وإن بنت (ص) ولأن أقر به فقط في زيارة بخلاف البناء (ش) يعني أن الزوج إذا خلا رجعة في خاوة يارة فلا شيء أصليا فإنه لا يصدق إذا كذبته فليس له رجعتها ولها كل المصدق لا قراره وعليها العدة للخاوة وإن خلاها خاوة البناء وأقر بالوطء فقط فإنه يعمل بأقراره في الرجعة وعليها العدة ولها جميع المصدق وقوله ولأن أقر الخ معطوف على قوله ولأن لم يعلم دخول أي ولا تثبت له رجعة عليها

والى كلام عجب هذا مال شارحنا آخر حيث يقول وفي الأولى أيضا الخ والخال أن شارحنا حيث يقول إن قوله تخاد باي باي جميع للثنتين وكذا قوله وللصدقة النفقة في المستلزم فهو ماش على كلام الشيخ سالم وقول شارحنا آخر حيث يقول وهذا يقتضي الخ وهو ماش على كلام عجب (قوله وله خبرها الخ) هذا حيث لم ترجع قبل جبر حيث كان يعمل رجوعه لو كان الثانية أبدأ وفي الأولى بعد انقضاء العدة وأما في الأولى فيجبرها ولو رجعت لأن رجوعها لا يعمل به هذا على كلام عجب الفقه مشى عليه شارحنا آخر (قوله فإن ألقى فإن السلطان بعقده) أي أن كانت حرة وإن كانت أمه فله جبر سيدها حيث اعترف السيد بانحياز الزوج فإن أبي عقد السلطان (قوله بخلاف البناء) المذهب كما قاله ابن عرفة أنه لا فرق بين خاوة البناء أنه لا فرق صحة إقرارهما معا على الوطء وينزل من إقرارهما إذا ثبت ولو لم يبقه بلعان لكن ذكر صاحب الساملي أن المشهور يكتفي بإقراره فقط في خاوة البناء كما ذكره المصنف فظهر ترجيح كل من القولين والنفس أميل لما قلناه ابن عرفة

(قوله هو ازارته أو ازارها) كذا قال أبو الحسن وقوله وبعبارة تلخ هذه العبارة مخالفة لأبي الحسن واقتصر بعضهم عليها فيفسد ترجمته (قوله إلى اجتماع الشئين) أي ملاحظة الشئين كونه مخالفاً لزوج وكونه فيها ضرب من النكاح وتحتاج إلى نية فأحد القولين يلاحظ أحد الشئين والثاني يلاحظ الآخر (قوله أو لا) (٨٤) فقط الخ ينبغي أن يكون هذا هو الراجح كأعْدَابِ حَمْزٍ وَغَيْرِ وَاحِدٍ لَهَا

حق فزوج فله تعليقه وتخصيصه  
وحرارهم بقوله يبطل الآن أنها  
لا تثبت الآن لأنها حاملة الآن  
ولا تصح فليس المراد بالطلاق وقوع  
الحصول الآن (قوله وعلى الأول)  
وكذا على الثاني ولو لم يسل غداً  
وهو يرى أن رجعة صححة (قوله  
وفي كلام الشارح بمرام نظراً) وذلك  
أنه صور المصنف بقوله المطلقة  
الرجعة أن دخلت المار ففقد  
ارتجعت فان ذلك لا يقع ويستثنى  
عن ذلك بقوله وفي بطلان الخ لان  
التعلق على القصد المستقبل  
كالتعلق على الزمن المستقبل  
ولا يعني أن المصنف ظالم من يقب  
أي من يرد النية ويخاف وقوع  
الطلاق (قوله لاجل مشكوك فيه)  
أي وهو زمان غامض العتيق وفيما  
ذلك موصود في أن دخلت الدار  
فأنت طالق (قوله فقالت في مجلس  
العقد) لا مضمون ذلك إلا لفرق بين  
أن يكون ذلك في العقد أو بعده  
(قوله وادعى أنه وطئ بنية الرجعة)  
هذه بارة ملحقة وليس في نفسه  
والذي في نفسه وبصدق الخ  
بعد قوله في العقد الخ ينبغي أن  
قامت على أقراءه بالتلذذ فيها  
كذلك وحينئذ فلا دخل على مطلقته  
وبات عندها ممان بعد العدة ولم  
يذكر أنه ارتجعتها فلا تثبت ذلك  
الرجعة ولا تزومه ولا عدة وفاة (قوله  
احتمالان الخ) أولهما وجه  
رجعته ان قامت بنية على أقراءه

بوطها قبل الطلاق فإنه قال لئلا  
على الوطء قبل الطلاق أنه على أن هذه المسئلة تختلف ذلك وان الزوج إذا طام بنية على أقراءه الوطء قبل الطلاق أنه إلى رجعة هكذا  
قال أذهب الثاني أقام بنية بعد العدة أنه راجعها قبل انقضائه العدة والحكم في الأولى لا شهيد والثانية نسبها بعضهم للعدونة وليس  
كذلك بل الخ فيهما ماض وبما الشارح (قوله فالبينة شهدت على معاينة الخ) وأما الشهود على الأقراء بذلك من غير معاينة فلا يعمل به

(قوله فالواو على حالها) لا يخفى أنه على هذه النسخة تنقضي عدم الاكتفاء بالثبوت وحده لأن يقال هو تنقضي في مفهوم الوصف على نسخة الواو وتبين أن نسخة أو أحسن لأنه لا تكاف فيها (قوله ٨٥) فأقام بينة) الرجال فيما يظهر لا النساء لأن الشهادة

على أقوالها بعدم الحضي لا على رؤيتها أن يضي فإن لم يسمعها لم يصح رجعتها ولو رجعت لصديقه قاله أشهب (قوله لم يسمعها) صادق بصورتين بوجود بينة لم يسمعها وبعدم بينة أصلا وهو غير مراد بل المراد الثانية (قوله ثم قالت الخ) أتينا به بشعر بأنها فرأيت بعد صحتها كما يفيد قول الشارح فلما انتهى من المراجعة قالت بعد يوم الخ احتوت بذلك عمالقات ذلك نساقا فأنه تصدق من غير شبهة (قوله أو وولدت الخ) المعطوف على سمت محذوف أي أو قالت انقضت ثم تزوجت وولدت وحذف المعطوف لقرينة جازم والتقدير أو أو أشهد برجعتها قالت انقضت ثم تزوجت وولدت الخ (قوله ووضع عند مولدها كمالا) أي وتبين أنها طاعت مع الحمل لأن الحمل تنقضي أو كانت تعمد الكذب في قولها انقضت عدي في الحضي (قوله لهن ستة أشهر) أي بان كانت ستة أشهر إلا أنه أبا وما الخامسة أو ثلثة في كالسنة (قوله بوطه أو ثلثة الأزواج النسيان) أي أو البسب أو ثلثة الأزواج النسيان (الخ) فإن لم يحصل الاعتدال الثاني لم تقف على الأول الآن يكون الأول علما بتزوج الثاني فأنفق الأول بتزوج الثاني فأنفق بتزوج الثاني ولو كان علما وان يدخل (قوله لا في تحريم الاستمتاع) الأولى أي بقول الأبي الاستمتاع لأنه المنسب للاستئناس (قوله بنظره الخ) أي ولو لوجه والكفين بلغة (قوله واختلافها) تفسير قوله ولا يشاهد (قوله) أي لا أثر لصد

والمراد بالتصرف التصرف في حوائجها ومصلحتها الدخول على الله لا يتم على هذا فالواو على حالها وهو الموافق لما في المدونة وعلى ما لا يخفى من عطف ما يثبت على التصرف بما يحصل التصرف على تصرف لا يحصل الأمن الزوج عتقت العادة كدخوله عليها وأغلق الباب على ما هو في ذلك (ص) أو قالت حضت ثلثة فأقام بينة على قولها قبلها بما يكذبها (ش) هذا معطوف على ما مضى في الرجعة والمعنى أن الرجل إذا راجع زوجته فقالت دخلت في الحصة الثالثة وبذلك انقضت عدي فلا راجع لك على فأقام بينة تشهد على قولها أنها قالت قبل ذلك لم أحض أو قد حضت حصة ولم يحض زمن من حين قولها بمحمل أن تحض فيه بنفسه الثلاث حضت فإن الرجعة صحيحة ولا يترقب قولها أقوله بما يكذبها من قولها وأقوم قوله فأقام بينة أنه لم يسمعها بل صدق ولا يصح رجعتها (ص) أو أو أشهد برجعتها انقضت ثم قالت كانت انقضت (ش) يعني أن الزوج إذا طلق زوجته طلاقا رجعيًا ثم راجعها فأنقضت عند ذلك فلما انتهى زمن المراجعة قالت بعد يوم أو أقل عدي كانت انقضت قبل المراجعة فإن ذلك لا يقبل منها ولو بعد نكاحها وصحت رجعتها لأن سكوتها مع الإشهاد يدل على صحة الرجعة ومفهوم صحتها أنها لو أنكرت لا يصح رجعتها بشرط أن غضي مدة يمكن فيها الانتفاء (ص) أو وولدت ونسبته أشهر وردت رجعتها ولم تحرم على الثاني (ش) يعني أن الزوج إذا ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان قد راجع زوجته في المدونة كذبه وعليه ما ادخل ووطأه لا يصدق في ذلك وقد ثبت منه فكذلك من التزويج فتزوجت بغيره ووضعته ولما كملها لهن ستة أشهر من يوم وطأه الثاني فإن الولد يلحق بالأول وينسب نكاح الثاني وترد الأول برجعتها التي ادعاها لأنه تبين أنها من الطلاق كانت حاملا وقد علمت أن عدة الحامل وضع حملها كله فإذا مات عنها هذا الأول أو طأه أو انقضت عدتها منه فإنه يجوز لهذا الثاني أن يتزوجها ولو لم تحرم عليه لأنه تبين أنه تزوج ذات زوج لا معتدة وفي هذا التعميل نظر لأنه بوجه أن تزويج المعتدة من طلاق رجعي يؤيد ليس كذلك كما هو بعسارة وأهل المؤلف بأمرين أحدهما تنقيح قوله أو وولدت لهن ستة أشهر بأن يكون الولد على طور لا يكون إلا بعد هذه المدة فإن كان على طور يكون في هذه المدة عليه فإن رجعة الأول لا تصح فأنما تنقيح قوله وردت الخ بما إذا كان الولد يلحق بالأول فإن كان بين طلاق الأول وولادته الولد أكثر من أقصى أمد الحمل فلا تزوج رجعتها (ص) وإن لم تعلم بها حتى انقضت وتزوجت أو وطئ الأمة سيدها فكالولين (ش) الضمير فيها الرجعة وتعلم لزوجة أو بان لم تعلم الرجعة برجعة الزوج لها حتى انقضت عدتها وتزوجت أو وطئها سيدها إن كانت أمة فنفوت على المراجع لها بوطه أو ثلثة الأزواج الثاني فيها أو البسب الصغير العالين كفوات ذات الولين على الزوج الأول بثلثة الثاني (ص) والرجعة كالزوجة لا في تحريم الاستمتاع بها والدخول عليها ولا كل معها (ش) الكلام إلا أنه على أحكام المراجعة والمعنى أن الرجعية حكمها حكم الزوجة في وجوب النفقة والكسوة والمواثبة بينهما ما عورف ذلك الذي تحريم الاستمتاع بها قبل المراجعة بنظره أو غيرهما من رؤيته شعر واحتلامها لأن الطلاق مضاف للنكاح الذي هو سبب الاحتلام ولا بقاء للصدع وجوده ولا يكملها ولا يدخل عليها ولو كان معها من يحفظها ولا كل معها ولو كانت نيت رجعتها حتى راجعها وهذا تنبيه عليه لا لبثا كراما كما فلا يراد أن اجنب

للدخول أي فالمراد بالدخول الخلوة لكن سيقول ولا يدخل عليها ولو كان معها من يحفظها ولا يلا كل معها) ولو كان معها من يحفظها

(قوله والوضع) سواء كان الوضع مقطاً أو لا (قوله ما أمكن) أي مدة دوام إمكان قصدتها أي غالباً أو مساوياً وقوله وسئل النساء وهل يختلف مع تصديقهن أو لا قولان والراجح الأول كما هو مفاد بعضهم وقوله كالشهر ونحوه) فإن قلت كيف يتصور حبسها ثلاثاً في شهر حتى يستل النساء أن أقل الطهر نصف شهر قلت يتصور بأن يطلقها أول ليلة من شهر قبل طلوع غيمه وهي طاهر فحبسها و ينقطع عنها قبل الغيم أيضاً فتكت خمسة عشر يوماً طاهر ثم يأتيها في الليلة السادسة عشر وينقطع عنها قبل الغيم ويستمر كذلك ثم يأتيها الحيض عقب غروب آخر يوم من الشهر لأن العبرة في الطهر بالأيام فلا يضر أن تأتي الحيض أول ليلة من الشهر وانقطاعه قبل غيمه أو كذلك في سادسة عشر ليلة منه وانقطاعه (٨٦) قبل غيمه أو كذلك في الشهر ومن أن أقل الطهر نصف شهر وأما على

القول الضعيف من أن أقل الطهر عشرة أيام أو ثمانية فتصوره ظاهر وأجيب أيضاً بأن ما هنا مشهور مبني على ضعف (قوله أو أشكل الأمر) بأن لم تعلم المدّة لكن إذا تعلم المدّة كيف تعلم النسوة الطهر بن قولنا لا أو لا أو لا أو لا والحاصل أن لنا حالتين حاله إمكان وحالة وقوعها ما حاله الإمكان ففيه معلومة أنها تأتيها في الشهر وأما حالة الوقوع فتعلم من النساء عند سؤالهن فإن الأشكال الذي يرجع عنده سؤال النساء لتعقّب الأمر الواقعي (قوله ولا ريب في النساء الم) الفرق بين هذه والتي قلها أن هذه صريحة بتكذيب نفسها ولم تستد لما تعذر به بخلاف التي قبلها ولو ذكر هذه عقب قوله ولا يفيد تكذيبها نفسها بشروط وان رأيتها النساء كان أحسن لأن هذه كالتبعية لها (قوله والمذهب كله) أي غلبها النصف والكسوة وكذا الرجعة وقال الشيخ أجد لا تتبّد الرجعة ويحمل ابن عرفة على ما عده (أقول) وهو بعد من كلام ابن عرفة (قوله بعد كسنة) مخالف للنقل والصواب بعد سنة

يساح له ذلك مع الاجتنبه ولا بأس أن يرى وجهها وكفها الغيرة إذا اتفقا إذا اجنبى ذلك وله السكنى معها في دار جمعة لها ولتأس ولو أعزب وقوله كالزوجة أي التي لا خلل ولا سلم في عصمتها فلم يرد تنبيهه الشيء نفسه ومن أحكام الرجعية أنه يصح منها الإبداء والظهار والقعان والطلاق وأن يطلقها الإيجوزة أن يجمع بينها وبين من يجرم جمعه معها مادامت في العدة (ص) وصدقت في انقضاء عدة القرم والوضع بلا عين ما أمكن وسئل النساء (ش) يعني أن الزوجة ولو أمة إذا راجعها زوجها قالت عقب ذلك عدتي قد انقضت بثلاثة أفرأه أو وضع الحمل فأنه مصدقة في ذلك ولو خالفها الزوج إذا كان هناك زمن يمكن فيه انقضاء العدة بما ادعت ولا عين عليها وان خالفت عادت لآل النساء ما مات على فروجهن وإذا ادعت انقضاء عدتها في مدة تنقضي فيها نكاحها كالثبوت ويحرمه أو أشكل الأمر فإن النساء يستثنى عن ذلك فإن شهدن لها بذلك أي شهدن أن النساء يحسن مثل هذا فأنها تصدق فليس قوله وسئل النساء مر بتجاوز ما أمكن لأنها إذا ادعت في زمن يمكن فيه الانقضاء صدقت ولا حاجة إلى سؤال التسايل هو مقتضى راجع لما إذا ادعت ما لا يمكن فيه الانقضاء إلا نادراً أو أشكل الأمر وفيهم منه أن ادعاهما في مدة لا تنقضي فيها يحمل لا تصدق في الأقسام ثلاثة (ص) ولا يفيد تكذيبها نفسها وانها رأيت أول الدم وانقطع ولا ريب في التساطع (ش) يعني أن المرأة إذا قالت أولاً قد انقضت عدتي فيما يمكن من أفرأه أو وضع حمل وقتلته هي مصدقة في ذلك وقد باتت منه فقوله بعد ذلك كنت كاذبة وإن عدتي لم تنقض فإنه بعد ذلك متناهياً ولا يحمل إطلاقها رجعتها إلا بعد تجديد لانها إذا عت لكاح بلاوى وصداق وشهود كذلك لا يفيد ما بعد قولها دخلت في الحصة الثالثة أنى رأيت أول الدم وانقطع وكنت أظن دوامه الدوام المعتبر في العدة وهو يوم أو بعضه وقد باتت بقولها الأول وتسبع المؤلف في هذا ابن الحاجب وقال ابن عرفة والمذهب كله على قبول قولها انهارت أول الدم وانقطع وكذلك لا يفيد ما بعد قولها حضت ثلثه تزوية النساء لها تصدقها وقلن ليس بها ترجيح ولا ينفذ في قولهن وبات حين قالت ذلك أن كان في مقدار تحيضه النساء وظاهر كان الحاجب عموم ذلك في القرم والوضع بأن يقول وضعت ثم تقول كذبت وورائها لم يجسد أنز وضع وقال في موضع الظاهر لا فرق بينهما اه (ص) ولومات زوجها بعد كسنة فقالت لم أحض إلا واحد فان كنت غير مرضع ولا مرضعة لم تصدق إلا أن كنت تطهره وحلفت في كالسنة لا في كالاربعة وعشر (ش) يعني أنه إذا طلقها طلاقاً رجعيًا مات بعد سنة ونحوه من يوم الطلاق فقالت زوجها

(قوله فان كنت غير مرضع ولا مرضعة) وأما المرضع والمرضية فيصحبان بلا عين مدة الرضاع والمرض وتصدق لم المرضع والمرضية مرضاً شأنه منع الحيض في عدم انقضائها بعد القطام بالفعل ولو تأخر عن مدته الشرعية وبعد المرض نبين أي قبل العام ولا تصدق بعد عام ولو حلفت حيث لم يظهر عدم الاتصاف بالأمهين (قوله إلا أن كنت تطهره) فتصدق بين ولوفى أكثر من عامين (قوله وحلفت في كالسنة) أي إلى تمام العام (قوله وعشر) أي ليل عشر الأولى حذفها لأنه ما دخل تحت الكاف ولا فرق في ذلك كله بين أن تخالف عادت أم لا أو قال بعض الشيوخ محل عدم تصديقها بعد السنة عند عدم الإظهار ما لم يوافق عادتاً وهو معقول المعنى



(قوله ولا تكون بذلك عاصية) أي ولا تسقط نفقتها (قوله ويؤخذ كراهة الخ) (٨٧) وجهان خلاف الأولى من قبيل الجائز

فكثيرا ما يعبرون بملوا من إدايه  
خلاف الأولى فإن قيل هذا صواب  
يكون للمنفى أن عدمه خلاف  
الصواب ولا يقال في خلاف الأولى  
أنه خلاف الصواب لما تقدم أنه  
من قبيل الجائز بل يقال في الكره  
ذلك فنذكر (قوله أي وشهادة الولي)  
أي فلا مفهوم للسيد ولا فرق في  
الولي بين أن يكون عبدا أم لا (قوله)  
فلا يكون أنبيا بالمستحب أي  
ولا تضع الرجعة كما صور أو لا  
فخلاصته أن قول المنصف وشهادة  
السيد كالعدم في جميع مسائل  
الباب (قوله على قدر حاله) لوقال  
وعلى قدر حاله لكان أحسن  
لأنه شأنه مندوب آخر ولا فرق في  
الزوج بين أن يكون من بشارضا  
مخوفا أم لا لأنه لما أمر به في مقابلة  
كسر المطلقة لم يكن شرا ولا رعاة  
التول وجوبها (قوله وأما روى  
قدر حاله فقط) فلو كان غنيا متزوجا  
بفقيرة فأوروى سالها بناسبها  
عشرة انصاف وإن روى حاله  
عشرون دينار وإن روى حالهما  
معاشرة مثلا فإحدى حاله فقط  
عشرين (قوله والأصل في الأمر  
الوجوب) أي المأخوذ من حقوقه  
وبذلك عليه العبارة الثانية وعدم  
ذكره وقوله ومتعوهن والأول  
المتاسد كرهه في الاستدلال (قوله)  
لأن الواجبات لا تنقيد بهما  
وردا أيضا لأن الأحسان والتعري  
من باب التيسير لا من باب تنقيده  
الحكم بالوصف أي لا يأتي أن يكون  
من المحسنين والمتقين إلا رجلا  
سواء قديقال والمندوبات لا تنقيد

لم أحض من يوم طلقتي إلى الآن أصلا ولم أحض الواحدة أو اثنتين ولم أدخل في الثالثة فلا  
يخالفها هاهنا من أمرين تارة يظهر احتساب دمها وتارة ذلك حتى يظهر من قولها في حياة  
مطلقة فإنه يسبق قولها في ذلك وترته نصف التهمة حيثئذ ولو أكثر من العام والعلمين وتارة  
لم تكن تظهره في حياتهم المطلقة هاهنا التصديق في ذلك ولأثر منه شيئا لمعواها أمران إذا  
فالتهمة حيثئذ وفيه وهذا كله إذا كانت غير مرضعة ولا مريضه فإن كانت مرضعة أو  
مرضعة فأنها تصدق في ذلك وترته لأن المرض والرضاع يمنعان الحضي غالبا فلا تامة حيثئذ  
وإن مات بعد ستة أشهر من يوم الطلاق وقالت لم أحض أصلا ولم أحض الواحدة أو اثنتين ولم  
أدخل في الثالثة فأنها تصدق في ذلك يمين وترته وإن مات بعد أربعة أشهر من يوم الطلاق  
صدقت من غير يمين ومفهوم مات أنهم أودعت طول عديتها وهو حي لا يكون الحكم كذلك وهو  
كذلك والحكم أنهما إن كانتا تصدقت لانهما عتقت فعلي نفسهما وإن كانت رجعية لم يكن من  
رجعتهما مطلقا لكن إن صدقتا فلهما عليه التمتع وغيرهما بما للرجعية وإن كذبتا فلا شيء لهما  
(ص) ونوب الأ شاهد (ش) المشهور أن الإشهاد على الرجعة مستحب لا واجب كما قيل (ص)  
وأصاب من منعت له (ش) يعني أن من طلق زوجته طلاقا رجعيا ثم راجعها وأراد أن  
يجعلها متعفة من ذلك إلا بعدد الإشهاد فإن ذلك من جهة هو دليل على رشدتها ولا تكون  
بذلك عاصية لزوجها بل تؤجر على التمتع ولا يندب للطلق إلا بعدد الرجعة كذلك ينبغي  
أعلامها أيضا ويؤخذ كراهة عدم الإشهاد من قوله وأصاب (ص) وشهادة السيد كالعدم  
(ش) يعني أنه إذا طلق زوجته الأمة طلاقا رجعيا ثم ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجعها  
في العدة فإنه لا يصدق في ذلك ولا تصح رجعتا ولو صدقته الزوجة على ذلك فلا شيء بسيدتها  
إن زوجها كان واجعا في العدة فإن شهد أنه كالعدم لأنه يهتم على ذلك ولزوجه جرحها على  
تجديده عقدها بغير دينار فإن أبي سيدتها أن يعيدها فإن السلطان بمقدرة عليها لأن السيد  
معتق بأنها باقية في عصمة زوجها وقوله السيد أي وشهادة الولي مع غيره كالعدم فلا يكون  
آثما المستحب إلا إذا شهد رجلين غيره (ص) والتمتع على قدر حاله (ش) المشهور من المذهب  
أن التمتع وهي ما يعطيه الزوج لمطلقة لغيره بذلك إلا الذي حصل لها بسبب الفراق مستحبة  
وتكون على قدر حال الزوج فقط ولو كان عبدا إلا أن الأذن في التكاح أذن في توبعها لقوله  
نعم على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وأما روى قدر حاله فقط لأن كسر حاله من قبله فقط  
فإحدى جبره هاهنا وبه يظهر الفرق بينها وبين النفقة المأخوذة فيها ونسعه وحالها فقوله والتمتع  
عطف على الإشهاد من قوله ونوب الأ شاهد وهذا هو المشهور وقيل بالوجوب لقوله تعالى على  
الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقاق على المحسنين وقال أيضا على المتقين  
والأصل في الأمر الوجوب قلنا صرح عنه هنا قوله على المحسنين والمتقين لأن الواجبات  
لا تنقيد بهما وبعبارة ومما قيل من أن حقاق على من أفاط الوجوب أجيب عن الأول بأن المراد  
بالحق الثابت بالمقابل الباطل والمندوب ثابت وعن الثاني بأن الأمر بالنسب لتقييده  
بالمحسنين والمتقين لكن التمتع تكون المطلقة طلاقا ثانيا أو طلاقا لحصول الوحشة بالم  
أفراق وللمطلقة طلاقا رجعيا بعد العدة لأنها ما دامت في العدة تزوج الرجعة فلا كسر عندها  
ولا أنه لو دفعها لهابيل الرجعة ثم رجعها لم يرجع بها لأنها كهيبة مقبوضة فإن ماتت قبل أن تنقح  
فإن التمتع تدفع إلى زوجها ثانيا أو رجعية وإلى ذلك أشار بقوله (بعد العدة الرجعية أو ورثتها)

بهما وإعالتك عن قوله ومتعوهن مع أنه أمر صريحا (قوله بعد العدة الرجعية الخ) محل  
مات بعد انقضاء العدة من الطلاق الزوجي وأما إذا ماتت قبل انقضاء العدة الزوجي فلا تمعق لزوجها

(قوله ككل مطلقة) أي حر أو أمة مسلمة أو كاتبة طليعة من مشاورة أم لا أي بائن لأن ما قبله مفروض في الرجعية أي طلقها زوجها  
خروج من ارتدت فلا متعة لها ولا طلاق لها ولو أرادت من حكم الشرع بطلاقها فاستثنى المرتدة (قوله ممن فسخ نكاحها) أي إلا  
لرضاغ فندب فيه المتعة كان لها نصف السداق كأذا اعتاقا فذكرت أولا (قوله قلها أن تزغ عا في يد) وأيضا حصل لها الجبر عليك  
على أنها تقدر على عقد فتردها (قوله ٨٨ استثناء متصل) أي في الغالب لأن المختارة للعيب لا طلاق معها (قوله كان الطلاق

منه) أي في المختلعة والتي فرض  
لها وقوة أو منها أي كلفوضة  
والملك وقوة أو من سببه كالخبرة  
والملك وقوة أو من سببها كذات  
العيب والمختلعة (قوله برضاها)  
تقييد في الغرض أو ما من غير ما يفرض  
رضاها ففتح كما أن طلقها بلفظ الخلع  
وأفاد الصنف ذلك بقوله اختلعت  
دون خولعت منبأ المجهول (قوله  
لمن زوجت نفوا) فاصبرل كلام  
الصنف شامل لمن فرض لها البناء  
أو بعد العقد (قوله كن نكحت  
الح) أي أو الفرض أنه بعد البناء  
وإن كان شوها نه قبل البناء  
وحينئذ فن طلقت قبل النافق  
نكاح النسيئة لا متعة لها (قوله  
لاجل عيبه) وأما إذا كان  
العيب مما فاكذلك إذا اختارت  
هي الفراق أو ما لو اختارها الفراق  
فبعتها وأولى في عدم التمتع ولو أفرقا  
لاجل عيبها فالصور أربع (قوله  
النسي وهو الصحيح) والصنف لم  
يعقده فلا يعمل الأعلى كلام  
الصنف

قوليوات الزوج قبل أن يتعها وأردها إلى عصمتها قبل دفعها لها سقطت بائنا أو رجعية (ص)  
ككل مطلقة في نكاح لازم (ش) التشبيه تام وهو أن المتعة تدفع لها إن كانت حية أو ولورثتها  
إن كانت ميتة واحترز بالطلقة عن فسخ نكاحها فانه لا متعة لها والبسه أشار بقوله (لا في فسخ  
كلمة) لأن الملاعة قد حصل لها بما لا يجره الضرر عما لا يجبره المتعة وقوله في نكاح لا غ لا لان المطلقة  
لا تكون إلا في نكاح ولكنه صرح به لأجل قوله لازم والسر في كل شيء بحسبه فما يفت  
بالدخول أو الطول أو الولادة الأولى لا لازم واحد تبرز به من غير اللازم كنكاح ذات العيب فانها  
إذا ردت لا متعة لها لأنها غارة بعيها أو مختارة لفرقه لبعيه (ص) وملك أحد الزوجين (ش)  
يعني إن أحد الزوجين إذا مات جتمع الآخر فانه لا يتبعه لأن المالك إن كان هو أو زوجة فإن  
الزوج وما يملكه ملك لها فله أن تزغ عا في يدوان كان المالك هو الزوج فان الزوجة لم يحصل  
عندها وحشة لانه بطوها عاك العين أو ما لو ملك أحدهما بعض الآخر فالتعة لحصول الالم لأن  
ملك البعض يمتع الوطه (ص) الامن اختلعت أو فرض لها وطلقت قبل البناء ومختارة لعقتها  
أو لبعيه وغيره وملكه (ش) هذا مستثنى من قوله ككل مطلقة وهو استثناء متصل لان  
المختارة لعقتها الخ يصدرق أنها مطلقة لأن قوله مطلقة يشمل ما ذكر أي سواء كان الطلاق منه  
أو منها أو من سببه أو من سببها والمعنى أن من خالعت زوجها بموضع منها أو من غير ما يرضاه  
فانه لا متعة لها إلا وحشة لها وذلك قال اختلعت فلا إشارة إلى أنها في المختلعة وأنها مختارة ولم  
يقل خلعت وكذلك لا متعة لمن زوجت نفوا بقا وفرض الزوج لها صداقا وطلقت قبل البناء  
ليقاسلعتها وأخذها نصفه أو ما لو طلقت قبل البناء وقبل الفرض فانها تمتع ومفهوم قبل البناء  
أن المطلقة بعده لها التمتع وهو كذلك كن نكحت بصدائق مسعى ابتداء هو كذلك لا متعة لمن  
عتقت واختارت فراق زوجها العبد واختارت فراقه لأجل عيبه لأن الفراق انصاحاء  
من قبلها هو أن الصورتان مفهومة قوله فيما لم لازم أو حتى لو أفرقا لها لأجل عيبها لأنها  
غارة وأما المختارة لتزوج أمه عليها أو ناسية أو عليها واحدة فالتفت كزفان لها المتعة لأن  
الطلاق سببه الزوج كما قاله ابن ونس وليست كالمعتقة تحت العبد مختارة بنفسها لأن هذا أمر  
لادخل الزوج فيه وكذلك لا متعة لخبرة وملكه لأن غام الطلاق منها وإن كان مبدؤه من  
الزوج وقبل لكل منهما التعة الغنى وهو الصحيح \* ولما انتهى الكلام على الرجعية أعقبه  
بالكلام على الإيلاء لتب الطلاق الرجعي عن عقد

### باب الإيلاء

(قوله أم لا) الظاهر لم يكن طلاقا  
أصلا لا بائنا ولا رجعا (قوله قلها  
جميعها) المؤلف أي لأجل الخلاف  
في كونها مطلقا فجميعها المؤلف  
أي أي في جميعها الطلاق الشامل  
البائن وغيره حينئذ لم يكن ذلك

### باب الإيلاء

كذا قيل وفيه بحث إذ نسب الطلاق الرجعي عنه يقتضي تقدمه على الرجعية وقد يقال في  
توجيه ما ذكره المؤلف أن كلام الإيلاء والظهار في الجاهلية كان طلاقا بائنا واختلف هل  
كان كذلك أو لا الإسلام أم لا وهو الصحيح فلذا جعلا معا وإن جماعت الطلاق ومن المعلوم  
أن الرجعية من توابع الطلاق والإيلاء بلفظ الامتناع قال الله تعالى ولا يأنل أو لا الفضل منك  
ثم استعمل فيما كان الامتناع منه مبين وشرعا عرف ابن عرفة بقوله حلف زوج على ترك وطه

مفيد التوجيه ما ذكره المصنف من جعل الإيلاء عقب ما تقدم أعتاها أنه إذا جتمع الأمرين والائتان بهما عقب  
الطلاق وقد يقال بطل القادة على قوة ومن المعلوم أن الرجعية الخ (قوله ومن المعلوم أن الرجعية) جواب عما يقال ولا شيء قد  
الرجعية فإجاب بقوله لأنها من توابع الطلاق قد يقال فغنى ذلك أن تزغ عن الإيلاء والظهار لأن يقال إن المعنى من توابع الطلاق  
المتفق على أنه طلاق (قوله ثم استعمل) الظاهر أنها استعمال في عرف القصة وعبارة الخطاب واختلف في مدلول الإيلاء لغة فقال



(قوله إلا أنه يمنع من الضر الخ) مفاده أن أم الولد والسريرة إذا حصل لهما الضر من ترك الوطء أنه يجب عليه الوطء وعبدانهم قالوا إلا أنه يمنع عن ذلك الضر ولا سيما أم الولد وقوله وحلفه بضرها زجرهم فمنع لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار وبعد هذا ضعيف والمعتمد أنه لا يجب عليه الوطء كما يعلم عما تقدم من قوله وجبر المالك الخ (قوله قد علمت أن التعاليق) أي في حل قول المصنف عين مسلم مكلف (قوله لا من باب الالتزام) الخ لا يلزم به إلا ما إذا قال القرمز عدم وطئك ولكن في بعض الشروح ومراعاة البين ما يشمل الالتزامات والصادر والآخر ج كتر مسائل الباب كان وطئها فبعدى سر أوى نذرا لا طوئك اه لا تنافي لأن الالتزامات الداخلة في التزامات مخصوصة لا مطلقا (٩٠) (قوله أو معلقا الخ) فيه نظير بل عين مختصة أيضا (قوله كواقله لا طوئك الخ)

لا يخفى أن المراد بكون العين معلقة أن لزومها لا يكون إلا عند دخول الدار (قوله كواقله لا طوئك حتى نسأل) لا يخفى أن عدم الوطء ليس معلقا بل المعلق على السؤال الوطء (قوله أو وان كانت الزوجة تعليقا الخ) فيه شيء لأن الزوجة ليست معلقة بل معلقا عليها (قوله لا طوئها حتى تفطم ولها) أي أو ما دامت ترضعه أو مدق الرضاع أو سولين (قوله ان كانت نيتيه استصلاح الولد) أي ولم ينو الحلين فيما عدا الأخيرة من الصور وقوله وان نوى بينته الخ مقابل ما قدرناه أي وان نوى بينه الحلين أي فيما عدا الأخيرة أي أو قيد بالحولين وهي الأخيرة وهو قوله ان يني الخ ومثل لصمد استصلاح الولد ان لم يقصدا أو ما إذا قصد الامتناع مسن وطئها المضارة فانه يكون موليا مجردا عن الحلف في الصور كلها واعلم أنه إذا رضع الولد على غيرها أثناء المدة فانه يجري فيه التفصيل الذي جرى في مونة أثناء المدة (قوله لا احتمال أن يكون ارتجى وكتهم)

لا يلزمه بذلك إلا ما منع من الضر ولا سيما أم الولد إذ ليس له فيها منفعة إلا الوطء وحلفه بضرها وشمل كلامه الزوجة الصغيرة التي تطيق الوطء ولا يضرب الاجل فين لا تطيقه حتى تطيق وفين لم يدخلها من يوم الدعاء ومضى مدة التجهيز وقوله زوجته أي الكاتنة من الحلف أو المختدة بعد الحلف على عدم وطئها (ص) وان تعليقا (ش) قد علمت أن التعاليق من باب الأيمان على الصحيح لا من باب الالتزام فهو مبالغة في همة الأيلا والمعنى أنه لا فرق في لزوم الإيلاء بين أن يكون مختصرا كقوله والله لا طوئك لفضي خمسة أشهر مثلا ومعلقا كقوله والله لا طوئك حتى أدخل الدار مثلا وبعبارة يصح أن يكون مبالغة في عين وفي منع الوطء في زوجته لأن العين تكون مختصة ومعلقة ومنع الوطء كذلك يكون في الحال ويكون معلقا وكذلك الزوجة أي وان كانت البين يمنع الوطء تعليقا أي ذات تعليق كواقله لا طوئك ان دخلت الدار أو وان كان عدم الوطء تعليقا أي معلقا كواقله لا طوئك حتى نسألني أو أن تأتي أو وان كانت الزوجة أي الزوجة تعليقا أي معلقة كان تزوجت فلا نة فوالله لا طوئها ثم وصف الزوجة المولى منها بقوله (غير المربعة ولها بنسبها) فلا يلام في الحلف على عدم الوطء لرضع كواقله لا طوئها حتى تقطم ولها غافل يكون موليا فانه مالك في الموطأ والمدونة فانه مات الولد حل له وطؤها ان كانت نية استصلاح الولد وان كان نوى بينه حلين فهو مولى ان بقي أكثر من أربعة أشهر (ص) وان رجعية (ش) يعني أنه لا فرق في لزوم الإيلاء من الزوجة بين من هي في العصمة ومن طلقت طلاقا رجعا فنحلف على ترك وطئها رجعية فهو مولى بضره لا الحل ولو يمر بعد انقضاءه بالفتنة فيرجع لمصيب أو يطلق عليه أخرى لا احتمال أن يكون ارتجى وكتهم وهذا ان تمضت العدة والافلاشي عليه (ص) أكثر من أربعة أشهر أو شهرين للعبد (ش) المشهور ان أجل الإيلاء لا يلزم إلا أن يكون أكثر من أربعة أشهر لمرأ أو أكثر من شهرين للعبد فلو حلف على ترك الوطء في مسدأ أقل من ذلك فلا يكون موليا فقوله كثر طرف للنح واليمين ونظايره ان أكثره معتبره ولو قلت كيوم وهو ظاهر المدونة نص أبي عمران وصريحه في الموازية وهو ظاهر كلام ابن الحارث وبالرابعة وهو مذهب أبي حنيفة ونشأ القولين الاختلاف في فهم قوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان قالوا فان الله غفور رحيم وهم ما يبينان على ان الفتنة هل هي مطلوبة بخارج الاربعة أشهر أو فيها وهل يقع الطلاق

تعليل لقوله فانه يكون موليا في الرجعية وهو جواب عما يقال في الرجعية لا حتى لها في الوطء أو الوقف ثمضي اغا يكون بل لها حق فيه واخلاف ان الرجعة حتى لا عليه فكيف يجبر عليها لمصيب أو تطلق عليه طلاقه أخرى وفوق هذا الجواب بأنه كان يلزمه قبل تزوجها غيره بعد انقضاء العدة ان يحلف أنه لم يراجعها ولو لم ينع ذلك عليه المرأة وهو باطل وأجيب أيضا بأن هذا مبني على ان الرجعية لا تجرم الاستمتاع بها هذا ما يدل عليه بعض الشراح ويصح أن يكون تعليل لقوله أو تطلق عليه أخرى جوابا لما يقال لا يحتاج لطلقة أخرى وقوله وهذا ان لم تنقض العدة أي محل كون الرجعية فيها إلا ما إذا لم تنقض العدة (قوله ظرف للنح أو للعين) المتعين هو الأول وأما قوله أو للعين فلا يظهر (قوله زيادتموثة) أي معتبرة بين قدرها والظاهر ما فوق العشرة وكلام عبد الوهاب ضعيف (قوله أو بالاربعة) هو عين مبالغة فهو اختلاف عبارة

(قوله فعلى المشهور الخ) المناسب للمشهور معنى على ان الفسقة بعد الاربعة أشهر ولا يطالب بها الا بعد الاربعة والحاصل ان من يقول لا يطالب بالفسقة الا بعد الاربعة يقول لا يكون موليا الا اذا حلف ازيد من اربعة ومن يقول يطالب بالفسقة في الاربعة يقول يكون موليا بحلفه على أن لا يطأها اربعة أشهر (قوله على ما كان عليه بعد دخولها) كذا في نسخة والمسبب قبل دخولها (قوله بل الغالب عليه المفاضة) فكرة الاصبع فلها مسبب في حركة الخاتم مع المقارنة (قوله ورأى أيضا أنه حذف كان الخ) أى الدالة على تحقق المضى (قوله كما نؤول مثله) مرادهم يقتصر على قلته في حقوقه تعالى ان كنت قلته بل زد كنت الدلالة على تحقق القول وليس المراد انه قد مرئى في الآية وبعضهم فهم ان التقدير في قوله فقد علمته أى فقد كنت علمته (٩١) (أقول) لا حاجة عليه لتقدير كان وذلك لانه لا يؤتى بكان الا للدلالة على معنى

المضى ومعنى المضى متحقق من الطلاق بمجرد ردها وروى أشهب عن مالك وقوع الطلاق بمجرد ردها وعلم من قال بالمشهور بما تعطيه القاموس قوله تعالى فان قاضا فلم تستنم تأخر ما بعدها عما قبلها تكون الفسقة مطلوبة بعد الاربعة ولان ان الشرطية تصير الماضي بعد ما يستقبل فساو كانت مطلوبة في الاربعة لبقى معنى الماضي بعد ما على ما كان عليه بعد دخولها وهو باطل ورأى في القول الآخر ان الفدا ليست الا بغير السبب ولا يلزم تأخير المسبب عن سببه في الزمان بل الغالب عليه المفاضة ورأى أيضا أنه حذف كان بغير شرط والتقدير فان كانوا أو كما نؤول مثله في قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته والقرينة المعينة لذلك ما دللت عليه الآدم من قوله الذين يؤولون من نسائهم ثم رخص اربعة أشهر فالترخيص اذ تم تصور علمها الا غير انتهى (ص) ولا ينتقل ببقائه بعده (ش) أى اذا حلف العبد على أكثر من شهرين ثم عتق بعد تقرر أحل الابلاد وهو في الصريح يتقرر الحلف وفي غيره بالحكم فله لا ينتقل لأجل الحر وهو أكثر من اربعة أشهر ما لو عتق بعد الابلاد وقبل الحكم في المحتمل فله ينتقل لأجل الحر فقولاه بعده أى بعد الابلاد أى بعد تقرر راجل الابلاد (ص) كواقعه لأراجهك أولا أطولك حتى تسألني أو تأتي (ش) هذا شروع منه في بيان النسل التي لا يلزم فيها الابلاد والتي يلزم فيها بدمائها انما هو ما اذا طلق زوجته طلاقا رجعا ثم حلف أنه لا راجعها فهو مولد ان مضت اربعة أشهر من يوم حلفه وهي في العدة فان لم يرجع طلق عليه أنزى وثبت على عتدها وحلت بنجها ولو قل ما بقي منها كساعة وكذلك يكون موليا اذا قال لواقعه لا أطولك حتى تسألني الوطء أو حتى تأتي اذ ادعوك لتلصقه ذلك على التساوي لغيره فاتبانها اليه عتدها من عصية عظيمة ولا يكون ردها بالسلطان سواء لا يبريه وليس عليها أن تأنسه وعليه أن يأنسها لانه عليه الصلاة والسلام كان يدور على نسائه (ص) أولا أتيتي معها أولا اغتسل من جنبه (ش) يعنى أنه اذا حلف على ما يلزم منه نفي الوطء عقلا أو شرعا فله يكون موليا فالاول كواقعه لا أتيتي معها سواء اطلق في عينه أو قيد بما جمل زائد على اربعة أشهر والثاني كواقعه لا اغتسل من جنبه لانه لا يقتصر على الجماع بالکفارة (ص) أولا أطولك حتى أخرج من البلد اذا تكلفه (ش) يعنى انه اذا حلف أنه لا يطؤها حتى يخرج من البلد وكان عليه في خروجه منها مشقة بالنسبة لخاله وكثرة ما له فانه يكون موليا بانكسار بضره الاجل من يوم الحلف لان عينه صريحة في ترك الوطء العظيم في تكلفه عائدا على الخروج فان

على كل حال سواء سأته أو أتته في الاجل ولم يفي أو بعد الاجل أو لم تسأه أصلا وهو كذلك (قوله أو حتى تأتي اذ ادعوك) يحصل ذلك على دعاء محضر من ينسخ منه والا فلا يلاء (قوله لملصقة ذلك على النساء) أى الشائكة ولو فرض ان السؤال أو الاتيان لا يزى بهار لا تتكافئ ذلك (قوله أولا أتيتي الخ) ان قصد بالانقضاء الوطء أو قصد بالانقضاء المطلق أوهما فلا شك ان المولود اذا بقدر على الوطء حينئذ لا أن قول الشارع يعنى اذا حلف على ما يلزم منه الخ يقتضى ايقاعها ذكر على معناه الحقيقي (قوله سواء اطلق في عينه أو قيد) أى ولم يقصد نفيه يمكن معنيين والافليس محل ودين في الفساق في القضاء (قوله أولا اغتسل من جنبه) ظاهره ولو كان فاسقا فترك الصلاة وبحث فيه ان معرفة بأنه حسيث لم يكن فاسقا بتركه لولا الاطلاق به الا بلام وهل حلفه المذکور كتابته عن ترك الجماع فيعتن

على كل حال سواء سأته أو أتته في الاجل ولم يفي أو بعد الاجل أو لم تسأه أصلا وهو كذلك (قوله أو حتى تأتي اذ ادعوك) يحصل ذلك على دعاء محضر من ينسخ منه والا فلا يلاء (قوله لملصقة ذلك على النساء) أى الشائكة ولو فرض ان السؤال أو الاتيان لا يزى بهار لا تتكافئ ذلك (قوله أولا أتيتي الخ) ان قصد بالانقضاء الوطء أو قصد بالانقضاء المطلق أوهما فلا شك ان المولود اذا بقدر على الوطء حينئذ لا أن قول الشارع يعنى اذا حلف على ما يلزم منه الخ يقتضى ايقاعها ذكر على معناه الحقيقي (قوله سواء اطلق في عينه أو قيد) أى ولم يقصد نفيه يمكن معنيين والافليس محل ودين في الفساق في القضاء (قوله أولا اغتسل من جنبه) ظاهره ولو كان فاسقا فترك الصلاة وبحث فيه ان معرفة بأنه حسيث لم يكن فاسقا بتركه لولا الاطلاق به الا بلام وهل حلفه المذکور كتابته عن ترك الجماع فيعتن

بالوطء واجله من يوم الجمن أو على ظاهره ويكون من اده في النسل الا انه لا يستلزم شرعا في الجماع لزمه الا بانه فحش والفعل واحله من الرفع وهو ظاهر شارحا ومحل ذلك اذا لم ينشأ بعينه فان شوى به لا طأ واستعمله في مدلوله على ذلك (قوله بقوله طأن كنت صادقا) أي كثر وأخرج وطأن كنت صادقا قوله ان كنت صادقا أي طأ بعد خروجه ان كنت صادقا في أنك لست بمول أي لم تكن قاصدا الامتناع من وطئها كاهوشان المولى فان لم يعتل ذلك فهل يضرب له أجل الا بانه هو الظاهر (قوله ولو حصل رضاه بتكاف ذلك) أي انه مول ولو خرج بالفعل وتكاف (٩٣) الخروج كافي شرح شب وظاهر ما ذكرنا رضاه هذا الظاهر (قوله اذا لم يحسن

خروجها) أي اخرج من بينه وقوله لا لتعليل أي لاجله (قوله بالنسبة لسلالة واوليها) الواو بمعنى أو وليكني أحدهما واوليها (قوله وظاهره) أي ولو خرج بالفعل وظاهره ولو امتنع الخروج المناسب لم تقدم أن يقول الا أنه لا يترك ويقال له طأ بعد خروجه ان كنت صادقا انك لست بمول وعبارة عب وشب مثل شارحا فؤادهم واحد (قوله) أو ان لم طأ الخ) وانظر اننا انقضى الاجل ما الذي يفعل اذا مضى الاجل فان مطالبها بالقشة وهو لم يحلف على ترك الوطء لا تتأني ثم تطلق عليه منعه من على الضد وبين الضرر (قوله أو ان لم طأ فانت طالق) والظاهر انه أراد بالوطء مقبب كل الحشفة وحينئذ فهو مبنى على أن الحشفة لا يحصل الا بمقبب الحشفة بتامها فهو مشهور مبنى على ضعفها فادعى مقبب الحشفة بنزوي الرجعة ولا يختص ذلك بالنزعة فقط فقوله فالنزع عرام أي وكذا الاستمرار لا بمقبب الحشفة يصير مظهرا وما زاد على الوطء في مظاهرها قبل الكفارة وهو حرام (قوله أن شوي ببقية وطئه الرجعة) أي أو النزع (قوله فان

كان لا مؤنة عليه فيه فليس بمول الا أنه لا يترك ويقال له طأن كنت صادقا في أنك لست بمول وظاهر قوله اذا تكلفه أنه يكون مولى ولو حصل رضاه بتكاف ذلك (ص) أو في هذه الدار اذا لم يحسن خروجها (ش) يعني أنه اذا حلف لا يوطئها في هذه الدار فانه يكون مولى بذلك ويضرب له الاجل من يوم الحلف وهذا اذا لم يحسن الخروج من الدار لاجل الوطء بالنسبة لحاله وحاله المعروف فضمير راجع للوطء وظاهره ووطئها لمن تلحقه المعرفة به منها أنا أخرج ولا أبالي بالمعرة ومفهومه انه لو حسن خروج كل به أن كان لا معرفة للخروج والوطء على واحد منهما انه لا يكون مولى وظاهره ولو امتنع من الخروج له لانه بمنزلة من لم يحلف على ترك الوطء (ص) أو ان لم طأ فانت طالق (ش) أي وكذا يكون مولى اذا طأ لزوجته ان لم طأ فانت طالق ووقف عن وطئها واولا فلا يمنع من ان يرقى وطئها كحرق قوله الا ان لم احبها أو ان لم طأ ما فلا بد من تقيد به بأن يقف عن وطئها على ما سأل ابن نونس عن مالك وابن القاسم ثم يرجع ابن القاسم وقال لا يكون مولى الا لم يمس عليه عينه الجماع وصوت وبعبارة وما رجع اليه ابن القاسم رحمه الله تعالى هو المذهب انه لا يلا عليه وهو الذي وافق قول المؤلف في باب الطلاق أو ان لم طأها قول مالك مقيد بما اذا امتنع من الوطء ومع القيد هو ضعيف لان الطلاق عليه ليس للايلاء بل للضرر لان عينه ليست مانعة من الوطء وانما الامتناع من نفسه (ص) أو ان وطئت ولوى ببقية وطئه الرجعة وان غير مدخول بها (ش) يعني أنه اذا حلف الزوج لزوجه ان وطئت فانت طالق واحدة أو اثنتين فانه يكون مولى أو يمكن من وطئها فاذا وطئها وقع عليه الطلاق بأول الملاقاة فالنزع عرام فالحظ من الحرمة أن ينوي ببقية وطئه الرجعة فان امتنع أن يطأ على هذا الوجه طلق عليه ولا فرق في هذا بين المدخول بها وغيره لان غير المدخول بها بأول الملاقاة صارت مدخول بها وكلام المؤلف محله اذا لم يكن بداية تكرار والا فلا يمكن من الوطء (ص) وفي تجهيل الطلاق اذا حلف بالثلاث وهو الاحسن أو ضرب الاجل قولنا فيها ولا يمكن منه (ش) اختلاف المذهب على قولين اذا قال الرجل لزوجه ان وطئت فانت طالق ثلاثا أو البتة فقال ابن القاسم يحلف عليه الحنث من يوم حلفه وان لم تقم وهو الاحسن عند حصن وغيره اذا فائدة في ضرب الاجل لانه يثبت بأول الملاقاة وبالي الوطء وهو النزع عرام لان اخرج الفرج من الفرج وطء فلا يمكن من وطئها وهذا مبنى على انه غير مول قال ابن رشد وحكي الشئ وابن رشد انه لا يجعل عليه الحنث ويضرب له أجل الا بانه لانه مول ولا يطلق عليه الا بعد الاجل من يوم حلف لعلها أن ترضى بالاقامة معه من غير وطء موقد نص في المدونة على القولين فضمير المؤث فائدة على المدونة وضمره من فائدة على الوطء أي لا يمكن من الوطء على كلا القولين عند أصحهما رواة (ص) كالتطاهر (ش) تشبيه في

امتنع الخ) صادق بصورتين أن لا يطأ أصلا أو لا يطأ لكن لا ينوي ببقية وطئه الرجعة (قوله بأول الملاقاة) أي مقبب قوله الحشفة كلها (قوله والا فلا يمكن من الوطء) لانه لا فائدة فيه حينئذ (قوله فيها) أي به دفعا لما يتوهم انه لا يقع فيها قولان مختلفان في مسئلة واحدة وحينئذ نقول فيها متعلق بماله وهو المتبادر من كلامه (قوله يجعل عليه الحنث) أي الثلاثة لاطلاق الايلاء كالشيخ خضر وقوله من يوم حلفه فيه فنظر لان القول بالاستحسان هو التجهيل للثلاث لكن بعد الرفع واستشكل هذا القول فانه علقه على شرط ولا يحصل وأجيب بانه كالمعلق على أمر محتمل غالب لان رضاه بترك الوطء نادر فمخير (قوله وهو النزع) أي والاستمرار وانما عدا والنزع

هناوط لأن الرجعة باب متنع فلذا جعل بالزعم متنعاً وأما في الصوم فلا عمل لأدركه الفجر صار فلا لا تقطع شهوته قبل عصره والزوج وطأ  
 (قوله فإنه لا يقر بها حتى يكفر) أي كفاة الظهار وقه بان كفاة الظهار لا تصح إلا بعد العزم فأولى لا تصح قبل لزوم الظهار والظهار لم  
 يلزم والعمل في المبرأة طوا والتدبر فان تجزأ أو وطئ سقط الإلزام ومنه الظهار ولم يقر بها حتى يكفر (قوله تشبيه في أنه لا يمكن منها  
 ويضرب الخ) فان تجزأ أو وطئ سقط الإلزام ومنه الظهار ولم يقر بها حتى يكفر فان بطأ لم يطلبه بالفتنة وهي من الظاهر الكفاة لأن  
 الكفاة إنما تجزأ إذا وقعت بعد المود وهو العزم على الوطء ومع الأسلاك وانما يكون هذا بعد انعقاد الظهار وهو لم يستقبل الوطء  
 فليس لها مطالبه بنى لا يجزأ وانما هو الطلاق وأنتي معه بلا وطء قال المصنف بعد ما ذكر أنه لا يمكن منها وانظر لو كان  
 عبد حاضر وقال أنا طأ وأعتة عن نظاري إذا أولخت هل يتفق على عكسها من الوطء حينئذ وهو الظاهر أم لا انتهى (قوله انه  
 عطف على مسلم) ومسلم مجرد لفظ صرفه محمول لأنه فاعل عين لأنه عطف على أي ان يحلف مسلم ثم يرد أنه لا يلزم من كون عين  
 عطف على حلف أن يعطى حكمه في المصدرية (قوله لا يمكن من التفصيل) أي من التحاكم وغيره فانه لم يلزم الامفهوم الشرط فقط  
 (قوله هل عنهم نستلزم منع الوطء) أي أو صراحة في منع الوطء (قوله ولما كانت الزوجة هي المطالبة) الحصر ليس مراداً ولو قال ولما  
 كانت الزوجة مطالبة وهو حلف عبر بالجمع بناء على أنه ما فوق الواحد (٩٣) (قوله لا يمكن منها) وهو مع ذلك عيها ووجهه أنه إذا

قوله ولا يمكن منه والمعنى أنه إذا قال زوجه ان وطئت فانت علي كظهر أبي فإنه لا يقر بها  
 حتى يكفر وبعبارة تشبيه في أنه لا يمكن منها أو يدخل عليه الإيلاء فان قيل فافادته في ضرب  
 الإجلال مع أنه ممنوع منها فالجواب أن فادته لا احتمال أن ترضى بالمقام معه بلا وطء كالمقتضى  
 في المسئلة السابقة (ص) لا كافر وإن أسلم إلا أن يصا كوا النبا (ش) لا كافر بالرفع والجبر  
 انه وعطف على مسلم وانما حصر محضه لاجل ما فيه من التفصيل والمعنى ان شرط صحة  
 الإيلاء أن يصدر من زوج مسلم فلا يصح من زوج كافر ولو أسلم بعد الحلف إلا أن يرافعه أو النبا  
 فأنما يحكم بينهم بحكم الإسلام فتناظر هل عينهم تستلزم منع الوطء فيزسه الإيلاء أم لا فلا يلزمه  
 ولما كانت الزوجة هي المطالبة عزم المؤلف بصيغة الجمع (ص) ولا لا يجرى أولاً أو كليهما (ش)  
 أي ولا يلزمه إلا بدفعه في حلقه بما ذكرنا في المدونة وهو مع ذلك عيها النفي لكن من الضرر  
 الذي لا التمام هو بطلان عليه بلا أجل فوجب أن يفسد كلام المؤلف بذلك كما قد عدها النفي  
 وغيره وأما أن وقف عن مسأله فهو قول (ص) أولاً وطئت بالسر أو نهاراً (ش) يعني أن  
 من حلف أنه لا يواطئ زوجته ليسلاً أو حلف أنه لا يواطئها نهاراً فإنه لا يكون مولى بذلك لأنه لم  
 يمينه الأزمنة (ص) واجتهد وطلق في الأزل أو لا يستأن أو ترك الوطء ضرراً وان غائباً  
 أو سرمد العادة بلا أجل على الأصح (ش) المشهور أنه إذا حلف ليعزل عن زوجته زماناً  
 يحصل منه ضرر الزوجة أو حلف لا يبيت عندها أو ترك وطأها ضرراً أو أدام العادة  
 أنه يطلق عليه بلا ضرب أجل الإيلاء وسواء كان التارك للوطء ضرراً حاضراً أو غائباً

أونائبه (قوله أولاً يست) فيطلق عليه بلا أجل لما علمنا من الوشحة وخالفه العاتق من كون غيرها من صواحباتها أو أي المين  
 أزواجهن هكذا قالوا فظاهر أنه ليس في هذا اجتهد بل يجرى بهذا الحكم ابتداءً والظاهر إمكان الاجتهاد لأن كثيراً من التسوية القوة  
 على البيات وحدها قال ابن تيمية الصواب أن لا يمت مجردا من التوكيد لا جواب قسم متني وجواب القسم إذا كان فعلاً مضارعاً متنياً  
 لا يؤيد كدور بقول التسهيل في باب القسم وقد بنى كذا المتني بلا كفوة

تأله لا يحدد المرء محتجاً فعل الكرام ولو فاق الوري حسبا والاكثر لا يؤكفوا ليعت القم من عوت أفاده  
 محض نت (قوله المشهور الخ) هو ما أشار إليه بالأصح فقوله على الأصح راجع للسائل الأربع كمالاً يهرم بقول المصنف بلا أجل المتني  
 أجل الإيلاء فقط فلا ياتي باجتهاد في ضرب قدره أو أقل أو أكثره في حق الحاضر أو الغائب فالسنة والثلاث ليست مطلوبة عند  
 الفرياني وابن عرفة بل لا يلزم من زيادة أو عند أي الحسن وهو ظاهر المدونة استقفاً كطول (قوله ضرراً) حل شارحاً بنسبه علة  
 ترك الوطء وربانته معقول لاجل لائق التقدم أي اجتهاد وطلق على من ترك وطئ زوجته ويطلق عليه لاجل ضرره هانك الترك لا لترك  
 لقتضائه إنما يطلق عليه إلا إذا كان تركه لاجل ضرره هانك كان تركه لعدم تطلق عليه ولو تضررت وليس كذلك بل يجهتبه  
 ويطلق عليه لاجل ضرره كما أن إذا استبعد افتراءه الموسى حتى تقطع ذكره كمالاً فوضيحه وأجيب بأن هذا الإجماع يدفعه قوله

أوسرد الخ ويدل على أنه ليس الضرر على ترك قضية عمر بن عبد العزيز كذا أفاده عب ويرد ما عليه الثاني فإنه قال قوله أو ترك الوطء ضرر رأى لا باعتبار ما يمكن من سببه كسره ما يطل شهوته فإن لها أن تطلق بذلك وما عليه ابن خزيمة فإنه قال أو تركه غير مضار فلا شيء عليه ويصدق في ذلك أن ظهر وجهه والابن صدق قاله بعض شيوخنا انتهى والحق ما أفاده شارحنا وغيره كما يفهمه التوضيح وما ذكره عب لا يفيد التوضيح (٩٤) كما يعلم بالمرجعة والحكم يؤخذ صريحان قول المصنف لا باعتبار شيء بشي وهو

أن قوله فقد كتب عمر الخ لا يفيد السدى من أن المراد ترك الوطء ضررا ويمكن الجواب أن غيبتهم تلك المدة والأرسال لهم مع عدم التقدم والترحيل والطلاق نزل منزله ترك الوطء ضررا أو أملا (قوله) فقد كتب عمر الخ طلاق امرأته الغائب عليه المعلوم موضعه ليس بمجرده شهوته الجماع بل حتى تطلو غيبتهم مدة السنة فأكثر على ما لا يبيح أو أكثر من ثلاث سنين على ما لا يبيح وإن عرفة فيكتبه إن كانت تطلقه المكاتبه أملا قد أوترق امرأته إليه أو يطلق عليه ولا يجوز أن يطلق على أحد قبل الكتب إليه فإذا امتنع من التقدم والطلاق يلزم إلحاقه به بحسب اجتماعه ثم إن شاء طلق عليه حينئذ واعتدت فإن لم تطلقه المكاتبه طلق عليه لغير زنا يترك الوطء وهي مصدقة في هذا وفي بلوغ المكاتبه إليه وفي دعائها التضرر بترك الوطء وفي خوف الزنا لأنه أمر لا يعلم إلا أنها وهذا كله إذا دامت نفقتها والاطلاق عليه لعدم النفقة وسيد كر المصنف حكم امرأة المفقود (قوله أن يتعمد قطعه) أي ولو لم يقصد ضرر المرأة (قوله قبل ملكه منها) متعلق بمحذوف أي فلا شيء عليه قبل ملكه منها ومفهوم بعدم ملكه فإن لم يتقبله

فقد كتب عمر بن عبد العزيز لقوم غابوا بغير إسان أمان أن يقدموا أو يرجعوا وإن شاءهم اليهم أو يطلقوا أيسخ فان لم يطلقوا طلق عليهم لأن ترضى بذلك فقوله واجتهد وطلق متأنف ومعطوف عليه ومعنى الاجتهاد في الطلاق عليه فوراً وبعد التأخير بلا أجل إيلاء فان علم لذه وأضراره طلق عليه فوراً والأمله باجتهاده فله أن يترك ما هو عليه ومن ترك الوطء ضرراً قطع الفل كزهر رآه يستلزم ترك الوطء والمراد بقطعه ضرراً أن يتعمد قطعه كافي ابن عرفة ومن شرب دواء قطع لثة النساء سكانها الفراق وكذلك أن شربه ليعالج علة وهو عالم أنه يذهب بذلك أو شك (ص) ولأن لم يلزمه يمينه حكم كحل عاقل أم لكسر (ش) يعني أنه إذا قال لزوجته إن وطئت فكل عاقل أم لكسر فإنه لا يكون مولياً بذلك لأنه عم في غيبته فهو بمنزلة لا يلزمه بها حكم (ص) أو خص بلداً قبل ملكه منها (ش) يعني أنه إذا قال لزوجته إن وطئت فكل عاقل أم لكسر من البلد الفلانية سراً وكل مال أم لكسر متعمداً فإنه لا يكون بذلك مولياً فان ملك من تلك البلد عبداً أو مالا فإنه يكون مولياً الآن لأن يكون وطئاً قبل ذلك فيعتق ولا يستتر ملكه على عاقل أم لكسر (ص) أو لا وطئت في هذه السنة إلا مرة (ش) يعني أنه إذا قال لزوجته والله لا أطولك في هذه السنة إلا مرة فإن لم يكون مولياً بذلك لانه يترك وطئاً أربع أشهر ثم يطؤها ثم يترك أربعة ثم يطؤها حتى من السنة الأولى وهي دون أجل الإيلاء (ص) أو مرة حتى يبطأ وتبقى المدة (ش) يعني أنه إذا حلف لا يطأ في هذه السنة إلا مرة فله الشهور أنه لا يكون مولياً لأنه ليس ممنوعاً من الوطء بيمين فطالب بالوطء فان وطئ في أثناء السنة المرتين في الأولى أو المرتين الثانية نظر فيما بقي من المدة فإن كان أكثر من أربعة أشهر للعروا أكثر من شهرين للغير فهو مول وان بقي أقل فلا وإن يطلق طلق عليه إن كان مضاًراً (ص) ولأن حلف على أربعة أشهر أو أن وطئت فعلى صوم هذه الأربعة (ش) يعني أن الحارث إذا حلف أن لا يطأ زوجته أربعة أشهر ومثله العبد إذا حلف أن لا يطأ زوجته شهرين فإنه لا يكون مولياً بذلك على المشهور حتى يرضى على ذلك وكذلك لا إيلاء على من التزم صوم من معين بينه وبين منتهاء أربعة أشهر فأقل فحوان وطئت فعلى صوم هذا الأربعة الأشهر أو هذا الشهر والشهرين أو هذه الثلاثة فإن كان بينه وبين منتهاء أكثر من أربعة أشهر أو حتى شهرين أو حتى كفوله وهو في مضاًناً أن وطئت فعلى صوم صفره فإنه لا يكون مولياً وكذا قال لا أطولك حتى يسلم صفره فإن عان شهرين أو شهرين أو حتى كفوله فالحلف على صوم المحرم أو ما قبله فلا إيلاء عليه وأما أن حلف بصوم من معين فإنه لا يكون مولياً ولو كان صوم يوم فحوان وطئت فعلى صوم يوم ثم أجاب سائلاً أنه فهل عليه صوم ما عينه من الشهر الأربعة فأقل المعينة بقوله (نعم إن وطئ) في أثناءها (ضام ضمها) أو قبل مجيء الشهر المعين صامه إذا جاء وإن لم يطأ حتى مضى الشهر المعين أو الشهر المعين فلا شيء عليه ومفهوم التعيين أن لم يعين

وطئ المعينة قبل الملك ضرراً أجل الإيلاء وان تقدم وطئ معتنق عليه كل من ملكه أو أماناً كان مكاله حال التعليق فلا يلزمه شيء (قوله لأنه يترك وطئاً الخ) لأجابه لا اعتبار بذلك حيث ترجعنا حتى يبطأ وتبقى المدة السلتين (قوله وإن لم يطلق) كذا في نسخة والمناصب وإن لم يطأ (قوله المعينة) صفة للاربعة ولا يستغنى عن ذلك بقوله صام ما عينه لاحتمال التبعض في قوله من الشهر الأربعة



(قوله ان كانت عينه صريحة الخ) الصراحة في المدة لا في ترك الوطء فقدر المصنف ان كانت صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة أي صريحة ولو حكى كواله لا أطوك وأطلق فان هذه ملحقة بالصريح في الدخول بها مطبقة وأما غير المطبقة فلا محل فيها من يوم الاطاعة قال محسن نت مراد المؤلف ان الاجل من يوم العین بشرط ان تكون عينه على ترك الوطء ما دبر بها أو انزما أو ان تكون صريحة في المدة المذكورة وهي أكثر من أربعة أشهر لكن عبارة غير واضحة بهذا الاعتبار (قوله لان احتملت مدته أقل) فالصراحة ليست منصبة لترك الوطء كقائمه وانما هي منصبة للمدة المذكورة بدليل قوله لان احتملت مدته أقل وان كانت على غير ترك الوطء فقد أشار إليها بقوله أو كانت على حث والمراعاة الخلف على غير الوطء كان لم أدخل دار فلان فانت طالق وهذا الذي تقدمه في الطلاق وان نفى ولم يؤجل منع منها هذا محرم كلامه وهو المطابق (٩٥) قلن وذو كره فاذا علمت ذلك فكلما شارحاً

مواظقة فقوله صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة الصراحة منصبة على المدة وترك الوطء ما دبر بها أو انزما أو انزما وقوله بان احتملت مدته أقل فالصراحة المدة المذكورة وقوله أو كانت على حث ههنا ترك الوطء وبهذه كاله فالشرط الثاني غير صحيح فالاجل في قوله كواله لا أطوك حتى بقدم زيد من يوم العین فقد قال محسن نت بعد كلام فقديان لك ان الخلف متى كان على ترك الوطء فلا محل من حين العین ولو احتملت يمينه أقل فالشرط الثاني في كلام المصنف غير صحيح تبع فيه ابن الحاجب وحاصل ما في المقام ان العین متى كانت على ترك الوطء ولو احتملت مدته أقل فمن يوم العین وان لم تكن على ترك الوطء فمن يوم الرفع شأن ذلك العین التي قلنا ان الاجل فيها من يوم العین تارة يظهر بحسب الحال وتارة يظهر بحسب المال فلو قال والله لا أطوك حتى بقدم زيد وعلمنا غير قدمه أكثر من أربعة أشهر فان الاجل من يوم العین

كان وطئت فعلى صوم شهر مثلاً كان مولياً كامراً (ص) والاجل من العین ان كانت عينه صريحة في ترك الوطء لان احتملت مدته أقل أو خلف على حث فن الرفع والحكم (ش) أي والاجل الذي لها القيام بعده مضيه وهو أربعة أشهر لأمر أشهر ان العبد مبدوء بالأمر والعبد من العین ولو لم يحصل رفع ولا حكم ان كانت عينه صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة كواله لا أطوك خمسة أشهر مثلاً أو لا أطوك وأطلق أو حتى أموت أو توفي لان عينه تناولت بقية عمره وأمرها فأكته قال لا أطوك وأطلق وان كانت عينه ليست صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة بل احتملت القسوة والكثرة فن الحكم كواله لا أطوك حتى بقدم زيد وكانت على حث كان لم أدخل الدار فانت طالق وفائدة كون الاجل في الصريح من العین انها اذا رفعته بعد مضى أربعة أشهر لأمر أشهر من العبد لا يستأنف الاجل وان رفعته قبل مضى ذلك حسب ما في من الاجل ثم أطلق عليه ان لم يعد بالوطء الا اختصره بعد مضي وقوله والاجل أي المتعبر في الابلاء الذي يكون بعده الطلاق ناجل الابلاء أي الاجل الذي يكون مولى غير أجل الضرب أي غير الاجل الذي يضربه فكللام المؤلف هنا في الاجل الذي يضربه وفيما صرح في الاجل الذي يكون فيه مولى (ص) وهل المظاهر ان قدر على التكفير وامتنع كالاول وعليه اختصرت أو كالتالي وهو الارجح أو من بين الضرر وعليه تؤولت أقوال (ش) يعني ان من قال لزوجه أنت على كظهي أي فانه يحرم عليه أن يقربها قبل أن يکفر عن ظهاره فاذا كان قادراً على اخراج كفارة الظهار وامتنع عن اخراجها فانه يلزمه الابلاء حينئذ فاذا فتم بزم الابلاء فهل يكون ابتداء الاجل في حقه من يوم الظهار كن عينه صريحة في ترك الوطء المدة المذكورة وعليه اختصر المدونة العبادي وغيره واستحسنه الفخمي أو يكون ابتداءه في حقه من يوم الرفع والحكم كما اذا كانت عينه مخفية لاجل الابلاء ولا قبل منه وهو لما ذكر أيضاً والارجح عند ابن نونس لانه لم يخلف على ترك الوطء صريحاً وانما هو لازم شرعاً أو يكون ابتداء الاجل من يوم تبين الضرر وهو يوم الامتناع من التكفير وعليه تؤولت المدونة أقوال ثلاثة متساوية عند المؤلف ولم يعبر بما رجع منها ولا قول الباقي الاول والثالث في المدونة لكن ظاهر كلامهم ترجيح الاول ومفهوم الشرط ان المظاهر ان كان عاجزاً عن كفارة الظهار ان لا يدخل عليه أجل الابلاء وهو كذلك لقيام عنده وقيد الفخمي بما إذا جاز عليه

بحسب الحال واذا قال والله لا أطوك حتى يدخل زبد الدار أو عوت زيد ومضى أكثر من أربعة أشهر وهو تارك الوطء فانه يقام عليه بالابلاء ويعتبر الاجل من يوم الخلف فالاجل من يوم العین لكن بحسب المال (قوله يعني ان من قال لزوجه أنت على كظهي أي) أي خجل الاقوال اذا كان الظهار غير معلق على الوطء كقوله أنت على كظهي أي وأما اذا كان معلقاً عليه كقوله أو وطئت فانت على كظهي أي ليطالب بالقبض لان وطءها لم ينزع بل انما يطالب بالطلاق أو تكتمت مع من غير وطء فان ارتكبا الحرمة انقضت عنه الابلاء وصار مظهراً انتهى (قوله لانه لم يخلف على ترك الوطء صريحاً) لانه ان هذا التعليق ناظر لفظ المصنف المتقدم وقد علمت أنه مولى (قوله ولم يعبر بما رجع منها) وهو ما أشار به بقوله وهو الارجح وقوله ولا قول منصرف معطوف على ما قبله وقوله الاول والثالث مقول قول الباقي كما يعلم من جهرام

(قوله ثم يختلف) أي يقع الاختلاف ظاهراً أن هذا مرتب على دخول الأيلا موانداً كان كذلك فلا يظهر قوله هل يطلق عليه الآن (قوله ربما أن يحدث لها رأى في ترك الصيام) أي أو يحدث له مال لم يكن في غلة ذلك فهو مرتب بالتكفير (قوله وقرره الشارح) ارتضى عرج تقرير الشارح ودرر بقربان غازی (٩٦) فهو غزلة المظاهر العاجز قالوا ونحوه لابن الحاجب والموطأ وللرأة الصليم

بالضريح حيث قد فرقه لها كما قاماها  
أوطان واعترض بحشى نت كلام  
عج قالوا ما تقرير الشارح فبعد  
من كلام المؤلف حسدا وان كان  
تابعاً لابن الحاجب التابع لما في  
الموطأ من عدم لزوم الأيلاء للعبد  
المظاهر مطلقاً فقد قال الباقر في  
المنتقى ظاهره وإن أدركه السيد  
في الصوم ولكن لا يوجد هذا المالك  
ولاحد من أصحابه على هذا  
التفسير ثم تأول عبارة الموطأ  
انتهى (قوله وعدم اللزوم في  
الوجهين) أي الإشارة بقوله العبد  
لا يرد بالفتنة أو يمنع الصوم بوجه  
جائز (قوله الآن يعود بغير ارث)  
ليس المراد الآن يعود فلا يخل  
وأما المراد يعود عليه والعود غير  
الاحتمال ولا أحله حيث ضمن يوم  
الرد سواء كانت عنه صريحة أو  
محملة على المذهب وأما على كلام  
المصنف السابق فمن العود في  
الصريحة ومن الحكم في غيرها  
وبهذا يصل أن الاستثناء منقطع  
ومثل العود بآثر ما إذا عاد بشرأه  
بعد ان عتقه ورده الغرماء أو قتل دار  
أطرب وانظر لوفردا والحري بقبل  
عتقه ثم أشار بعد سقوطه بدارهم  
هل يعود عليه أم لا وهل وجهه  
أنه بمجرد العتق انحل عنه الأيلاء  
وماطر أبعد ذلك لا يضر ثم إذا عاد  
بشرأه لم يعتق عليه بالعتق السابق  
كما فسده ابن رشد بخلاف الشيخ  
أجده قال يعق عليه السابق (قوله في المحلوف بها) في شرح شب وما قاله المصنف خلاف ما في  
المدونة التي فيها أن المحلوف لها كالمحلوف بها وهو المعتقد (قوله الإلام في لها على) على حذوقه تعالى يخرون للأذن أي عليها  
(قوله لا المحلوف لها) أي كموله لاسم أنه التي في عصمته كل امرأته زوجها عسل طالق فلا تصور تعلق الأيلا بها (قوله ثم أن تزوجها  
عادم لباقي عزة) أشار بذلك إلى أنه لا يترتب الأيلاء عند الزواج وأما في حالة النيبونة فلا يترتب شيء كان الطلاق الذي يان قاصراً عن

الغاية أو مكملها (قوله طلاقاً ثلاثاً) كذا في نسخة بدون فطقتها والمدار على كونه بائناً (قوله أو صام الشهر) فيه نظر وذلك لأنه إذا كان غير معين لم ينفعه الصوم وإذا كان معيناً فقد كانت بقوات زمنه (قوله الذي علق وطهر وجسه عليه) في العبارة قلب (قوله وعبارة بتجصيل الحنفية) وعلى كل حال هو عين قوله والنحل الأيلاء والمحل الأحسن ابتغاء المصنف على ظاهره والمراد بتجصيل نفس الحنفية أن بياناً بعد الوقوف عليه (قوله والنذر الذي لا يخترجه) بأن يقول (٩٧) أن وطئتكم فعلى نذر (قوله صغيرة) ولا كلام

لولى الصغيرة وبنى أن يجري فيها ما جرى في الفروج وعوانه هل يكفي تمييزها أو لا يمين كونها طوطاً وهذا الثاني يفيد كلام ابن عرفة والشارح (قوله أو محنونة) والمراد طلب المحنونة بعد عقلاها حال جنونهن لا يشتبها لها طلب والمغني عليها مثلها وليس لولها ما كلام حال الجنون والأغصه فيما يظهر بل بتطرقا لهما (قوله وليسبدها) أي الذي له حق في الولد لأن عتق عليه أو كان بها أو بالزوج عقم (قوله وأنكر ذلك ابن عرفة) والجواب بأن قول المصنف المطالبة أي بالوطء أو ما إذا امتنع الوطء المطالبة بالوعد (قوله في القبل) يصدق تنقيهاً في محل البول وهذا تنقيهاً في الذوق لا ينعزل به الإيلاء كما في شرح سب (قوله واقتضاض البكر) فلا يكفي تقديمه مع عدمه في كافتوراء لصغر الحشفة (قوله ولغيرهم أهل الاعذار أو الوعد) وكذا المنع وطوهرها شرط تخض (قوله تعقيب الحشفة) ولا يشترط انتشار وقال بعض شيوخ عجي بنعي اشتراطه كالتحليل لعدم مقصودها وإزالة الضرر بدونه والظاهر حسن ذلك لا كثرة انتشاره ولوداخل الفرج وعدم الاكتفاء بتعديده مع فخره تمنع الفذ أو كالماء وقد أفسد الحشفة كهي (قوله

عند زيب حشوت وقع الطلاق عليه في زيب ولو طلق زيب ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج ما بعد عليه في عزاء بالإيلاء بلوغ الطلاق في الخلاف فيها الغاية ولو طلق ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج ما بعد وزيب عنده عاد ولو لم ياتي من طلاق زيب ثبوت (س) أو بتجصيل الحنفية (ش) أي وكذلك ينعزل ويزول حكم الإيلاء عن المولى إذا جعل الحنفية فيما عدا عن نفسه ذلك كما إذا قال أن وطئتكم فزوجني فلا تطلق طلاقاً ثلاثاً وأما خرطلة أو اعتق العبد المحلوف بعقته أو صام الشهر الذي علق وطهر وجسه عليه كما شمل به الشارح وتنت فيه نظر لأن ليس فيما ذكر حشوت لأن الحنفية قبل ما حلف على تركه وترك ما حلف على فعله وأما قوله أنما هو ميثاق قوله والنحل الإيلاء من وال ملا من حلف بعقته الخ وعبارة بتجصيل الحنفية أي وبتجصيل مقتضى الحنفية كعتق العبد المحلوف بعقته أن لا يطلاق الحنفية في باب العين بخلافه المحلوف عليه والمراد به هنا ما وجبه الحنفية وهو العتق في مثالها ما الحنفية فهو وطؤها بالفعل (ص) أو بتكفير ما يكثر (ش) أي ومن الأمور التي ينعزل بها الإيلاء من زول حكمه ما إذا قال لزوج جسه وأقله لا أخوك لحي ستة أشهر ثم كفر عن عيانه فان الإيلاء ينعزل فقوله ما يكفر أي ما يقبل التكفير قبل الحنفية وهو الميعن بالله والنذر الذي لا يخترجه (ص) والأغصا وليسبدها لم يمتنع وطؤها المطالبة بعد الاجل بالفتنة (ش) أي وأن يحصل انحلال الإيلاء من وجه من الوجوه وبالسابقة بأن لم يحصل عتق العبد المعن المحلوف بعقته ولا تجصيل الحنفية ولا تكفير ما يكفر فلازوجه حشوتاً لم يمتنع وطؤها وصغيرة مطبقة أو كبيرة ولو سقعة أو محنونة وليسبدها أن كتبت أمة ولو رضت هي لحقه في الولد حيث ربح منها الولد المطالبة بعد الاجل بالفتنة لا في تفسيرها هذا لم يمتنع وطؤها من جهة عقلا كرقاء وعادة كزينة أو شرعاً كخائن ومحرمة والأغصا مطالبة لولا ليسبدها يتبع المؤلف في هذا التسديد الحجاب وإن شأنا وأنكر ذلك ابن عرفة وأن المطالبة المذكورة ثابتة مطلقاً وهو المقول عليه (ص) وهي تعقيب الحشفة في القبل (ش) يعني أن الفتنة في اصطلاح الشرع تعقب المظاهر والبرص والمحبوس والغائب ومن يمتنع وطوهرها شرعاً تعقب الحشفة في القبل فلاوغنيها في ذهابها فلا ينعزل الإيلاء عنه ولما يلزم من تعقيبها اقتضاض البكر وكان الوطء التعقب فيها اقتضاضها قال (واقتضاض البكر) فلا ينعزل فيها بدونه وأن حشوتاً ما الفتنة لاظهار فهي تكفير كما في وغيرهم من أهل الاعذار أو الوعد كما في غير طرق تعقبها الحشفة الإباحة بقوله (إن حصل) لا في حيض ونحوه فان قيل لا شك أن الوطء الحرام يمتنع به حيث انحلت العين انحلال الإيلاء لأنه ليس به فالجواب أن الانسليم أن انحلال العين مستانز لم انحلال الإيلاء مطناً كما في الوطء بين الفخذين حيث لم يوافق الفرج وبعبارة أنسليم أن انحلال العين مستانز لعدم المطالبة بالفتنة (ص) ولوم جنون (ش) هو مباغة في انحلال الإيلاء والمعنى أنه إذا وطئت في حال جنونه فإنه ينعزل الإيلاء منك الوطء لنيلها بوطء ما تنال في حشوتها فلو طهرها عاقلاً نجس وطئت الفتنة وفاء حال جنونه سقطت مطالبته

١٣ - خرني رابع المحل الإيلاء أي المطالبة بالفتنة (قوله لأنه ليس به) أي لأن العين سبب انحلال الإيلاء (قوله فالجواب أنسليم الخ) فية أنه إذا اتقى السبب يتنى المحب والجواب أن الفتنة بالتقيد السبب أصل وجوده لا يستلزمه قدر (قوله مستانز لانحلال الإيلاء مطلقاً) أي في كل الصور (قوله مستانز لعدم المطالبة بالفتنة) أي فالمراد بالإيلاء المطالبة بالفتنة (قوله فلو طهرها عاقلاً الحاصل أنه أنه أنت على كنهه أي نحن على أي فانه يضر به أجل الإيلاء فذا طلبت المرأة الفتنة فامال جنونه سقطت مطالبتهما

الآن قوله والبعين باقية، جليل على أن الأولى أن يقول الشارع فلاؤا في حال جنونه فظاهر، ولما قال بعض شيوخنا الاتسب أن يقول فلاؤا في أي أن المقام مقام الإلاوه كما صوب العبارة سيدي محمد الزقاني ويمكن صحة كلام الشارع بحلفنا ونقول قوله والبعين باقية أي كما بحيث لو أفاق من جنونه وامتنع من التكفير بالإلايه بقوله وهو شهد اختصاصه بجنونه (الرجل) وهو الظاهر (قوله) وهو وطه (المكره) أي فلا يتقبل به إلا لا لأنه لا يتقبل به العيين مفاده أنه لو كانت تجل به العيين لا تجل به إلا لا وهو ليس كذلك، والحاصل أن عدم التحلل للعين من تنازه لعدم انحلال إلا لا به ولا ينضم من انحلال العيين انحلال إلا لا به (قوله) ويحث المؤلف في التوضيح (ضعيف) لأنه قال وقيل، فقول أهل المذهب في الجنون بأن وطه المكره شبهة بل أولى لأنه اختلف في حده ولم يختلف في سقوط حد الجنون وقد قيل أن الإكراه إنما يقع في الإقوال لا الأفعال اه (قوله) (الأن شري الفرج) فلا حنث عليه فيما بين الضدين لمطابقة نية الظاهر لفظه ولوم قيام الفنة أي فلا يلزمه كفارة والإلا به باق عليه (٩٨) على كل حال لأن تفهم البيئة أنه أراد الاجتناب فلا تقبل نية حينئذ فاه

بها واليمين باقية عليه فإذا صبح بستانفه أجل وجهه بعض الشرع على جنون الرجل والمرأة  
وذكر في التعليل ما تقدم وهو يفيد اختصاصه بجنون الرجل ابن عرفة وطه المكر لغولائه  
لا تنصل به اليمين وبجهد المؤلف في التوضيح ضعيف (ص) لاوطء بين الفخذين وحثث الآن  
ينوي الفرج (ش) يعني أن المولى إذا وطئ زوجته بين فخذيهما أمثالاً فإن الإيلاء لا يصل عنه  
ثقل أي المطالبة ويحت أي تازمه الكفارة الآن يكون نوى عند حلفه أنه لا يطؤها في  
فرجها فانه حينئذ لا يثبت بالوطء دون الفرج ولا تازمه بكفارة والإيلاء باق على شكل  
حاله (ص) وطلق أن قال لا لأغلب لأنهم والاختصاص مرة ومرة (ش) يعني أن المولى إذا طلب  
منه زوجه الحرة الطقة لوطء الغيبة وهي الوطء أو طلب ذلك منه السيد بعد أجل الإيلاء  
فقتل عند ذلك لا في أي امتنع من الوطء ومن الطلاق فإنها كما هو وقع عليه طلقة عليك المولى  
فيها الرجعة من غير تالم وإن امتنع من الوطء قال عند ذلك أنا في أو لم يفعل فإنها كما  
يختاره الرمز بعد المولى قال ثلاث مراراً لم يفعل طلق عليه (ص) وصدق أن ادعاء (ش) يعني  
أن المولى إذا ادعى أنه جامع المولى منها في أجل الإيلاء وكذا أنه بصدق في ذلك معينه ولا  
فرق بين البكر واليتيم وظاهر كلام المؤلف أنه لا يحلف ولها ولو صغيرة أو دسفة أي حيث نكل  
الزوج ويوجه اليمين على الزوجه فليس هذا كما مر في العيوب في قوله وحلف هي أو أومأ  
أن كانت سقيمة لا هذا لا يعلم إلا منها فينبغي إذا كانت صغيرة أي أو مجنونة أن يسقط عنها  
اليمين (ص) والأمر بالطلاق والاطلاق عليه (ش) يعني وأن لم يقع الزوج الوطء وهو الغيبة  
ولا وعنها ومضى زمن الاختيار فإنها كما حينئذ بأمره بالطلاق لزوجه إذا طلبته الزوجه  
أو سيما فإن طلقها فلا كلام وإن امتنع طلق عليه الحماكم بل تالم فإن لم يكن كما فصلحو  
البلدي يقومون مقام الحماكم ويجري هنا في امرأته المأتم من قول المؤلف فهل يطلق الحماكم  
أو بأمرها به ثم يحكم بقولان ولو رضىت بأسقاط حقهاتها التيام متى شئت وقيل يحلف  
ما أسقطه الأب (ص) وقصة الرضي والمحبوس بما يصل به (ش) يعني أن الرضي والمحبوس

بحكم عب والخاص أن مفاشارحن أن قرأ قول المصنف وطلق مبنيا للفعول والمراد طلق الحاكم  
أوصاحو البلدان لم يوجد كما إذا امتنع الزوج من الوطو من الطلاق كما فاضرح شب وفي عب ما يفد قرأه البناء للفاعل لانه  
قال ومن طوب بالفتنة بعد الاجل وأمر بها طلق ان قال لا طأ بعد تأنم فان لم يطلق طلق عليه الحاكم وأوصاحو البلدان لم يكن كما  
قاله في الشامل (قوله ان ثلاث مرار) وللتأذ أن الثلاث في يوم واحد (قوله وصدق) بمبنة فان نكل حلف و بقيت على حقها والا  
بقيت (قوله وظاهر كلام المصنف) فيه أنه ليس بظاهر المصنف أنه يحلف هو أيضا وبحباب بأن القاعصفتي عبر المصنف بصدق مراده  
مع اليمين بخلاف التعبير بقبل (قوله أن يسقط عنها اليمين) أي و يطلق عليها الا ن وأما البالغ فخصف ولو سبشة (قوله يعني وان لم يدع  
الزوج الوط) أي وأدعاه وأنى الحلف وحلف ولا يدخل هنا قال لا طأ لانه قدم في قوله وطلق ان قال لا طأ لانه تأتم (قوله ولا وعد  
بها) بل سكت وقوله ومضى زمن أي أو وعد ومضى زمن الاختلاف فهذا الحل استقام الكلام لانه خلاف ظاهر المصنف فحركة في كلام  
المصنف (قوله يعني ان المرئ) أي التي لا يشدر على الوطو وأما المرئ القادر على الوطو فهو الجوس القادر على

الخلاص بما لا يصف فيه شيء كل تغيب الحشنة (قوله والقالب الغيبة البعيدة) وقول المصنف لا ينافيه لأنه اذا بعث في جبايصل به (قوله وان لم تكن عينه بماتكفر) أي لا يقع فيها التكفير أو لا يمكن تكفيرها قبل الحث (قوله كطلاق فيه رجعة الخ) حاصله أنه اذا قال ان وطئت عمة فزني بطلان فطلق عمة طلاق رجعية وهي المثار لها بقوله فنه اوطان فزني بطلان رجعية وهي المثار لها بقوله اوفي غير هذا احسن مما قاله شب وذهب فيها ثلثون وطئت فانت طالق واحدة أو اثنتين وغيرها كان بقول لاحد زوجه ان وطئت فقل ان طالق كذلك (قوله يعني ان المولى الخ) ليس المراد (٩٩) مطلق مولى بل المراد عين المرض والخموس وأورد

الضمير مع رجوعه له سالان الواو بمعنى أو أو تأويله عن ذكر (قوله فعلى صدقة معينة) الاولى غير معينة (قوله أي والحكم في الاول لا يصوم حتى يطأ) هذا في قوله وظاهر قوله وصوم لم يأت أنه لو قال فعلى صوم شهر لم يكن الحكم كذلك لان ظاهره تسليم هذا الظاهر والحاصل انه لو قال ان وطئت فعلى صوم شهر فهو عمالكلام فيه من انه لم تكن العين فيه بماتكفر (قوله وبعت القالب الخ) أي المولى في غيبته أو كان حاضر اقبال ولم يعطه وحل أحله في غيبته وحينئذ قال بعث بعد الاجل لا قبله ليس لها كلام (قوله وان بشهرين) أي وان كان القالب ملتصقا بشهرين أجمع الامن أو عفاقة شهرين أي مع الامن فيما يظهر واثنا عشر يوم مع الخوف لان كل يوم معه بقاوم عشرة مع الامن وأجرة الرسول عليه السلام المطالبة (قوله غيبة بعيدة) حاصله انه اذا كان على مائة شهرين فأقل فانه يبعث اليه مع الامن وأما مع الخوف فاثنا عشر يوما فقل فان كان أكثر طلق عليه (أقول) اذا كان الحال ما ذكر فالاولى ان يجعل الشهرين مع الامن بمقربة ومثلها اثنا

الذي لا يقدر على الخلاص بما لا يصف فيه شيء والقالب الغيبة البعيدة ومن في معناها من كل ذي عذر منه أو ممتنا كالخائض اذا حل أجل الابلاء وهم تلك الصفقة فان الغيبة في حقهم بجبايصل الابلاء به من عتق عبيد معين حلف بعتقه أو يشهد حث أو ينكفر ما ينكفر قبل الحث كالحلف بالله أو طلاق بائن في غير المولى منها اوفيا ولا تكون الغيبة في حق هؤلاء بالوطء لعدم قدرتهم عليه في هذه الحالة (ص) وان لم تكن عينه بماتكفر قبله كطلاق فيه رجعة فيها اوفي غير هو صوم لم يأت وعتق غير معين فالوعد (ش) يعني ان المولى اذا كانت عينه بما لا يمكن تكفيرها قبل الحث كقوله ان وطئت فزوجه فقل ان طالق أو فانت طالق أو فعلى عتق رجعية غير معينة أو فعلى صدقة معينة أو على منى أو على صمام أيام لم يأت زمنها فان ما ذكر لا يمكن تكفيره منه قبل الحث لأنه اذا أطلقها طلع رجعية فالعين منعقدة عليه لم تقبل فاذا وطئها وقع عليه طلاق ثالثة فلا فائدة في تعجيل الطلاق قبل الحث وكذلك ان طلق نثرها وكذلك ان اعتق عبد فانه اذا وطئها لم يمتنع عتق عبد آخر وكذلك لو تصدق بصدقة فانه يمتنع عند الحث ان تصدق ايضا لان العين منعقدة عليه في ذلك كله فائنة في ذلك تكون بالوعد بالوطء اذا زال المانع لا بالوطء لتعذره بالمرض والصبي ولا بالطلاق والعتق والصوم وما ذكر معه ما لو فعله أعاده مرة أخرى فلا فائدة في فعله كأم ومفهوم قوله فيه رجعة انه ان لم تكن فيه رجعة بان كل قبل البناء أو بالغالب فانه قال الابلاء بصل عنه وظاهر قوله وصوم لم يأت انه لو قال فعلى صوم شهر لم يكن الحكم كذلك وظاهره انه اذا لم يكن الحكم كذلك أي والحكم في الاول لا يصوم حتى يطأ في الثاني اذا انقضى قبل وطئه لاشي عليه لانه معين فانت (ص) وبعت القالب وان بشهرين (ش) يعني أنه اذا ضرب الشخص الحالف أجل الابلاء انقضى فوجد حثنا فباغية بصدقة مائة شهر ان فانه يبعث اليه ليعلم ما عانده فان كانت غيبته أكثر من ذلك طلق عليه لكن بعدمضي الاجل ربه ان يقدم في الاجل وفهم من قوله نعم انه معانوا في الموضوع والافهم مفقود فطلق عليه لغيره الابلاء لعدم نفقة ومحذور لان الابلاء مع الفقدان وكلام المؤلف مقيد بما اذا لم ترفع له ما لم تكن تمنعه من السحر حيث أورد قبل الاجل والافهم تمنعه من السفر فان أي خبره ما به يطلق عليه اذا حل الاجل فقلنا اخبارا لما حكم أنه لا يبعثه اذاجله الاجل وطلبت الغيبة (ص) ولها العود ان رضيت (ش) يعني ان المولى اذا حل الاجل الابلاء فرضيت بالمقام معه بطلاق أو اسقطت حقها من الغيبة ثم انما رجعت عن ذلك الرضا وطلبت التراجع فلها ان توقفه من غير ضرب أجل فاما ما أضافه الاطلاق عليه لانه امر لا يعتد به لئلا عليه لشد الضرر ودوابه فكانتم اسقطت ما لم تعلم فلو دمر ثم تظير هذا في امر الملقط عند قوله

عشرة الخوف غيبته فنية وتكون التخصيصا كان أزيم من ذلك بما يطلق عليه فيه (قول لكن بعدمضي الاجل) الاولى حذفه لان القرض ان بعد الاجل (قوله ونحوه) أي كضرب الوطء قوله لاننا لا نسمع الفقدان فبالضرب أجل الابلاء أصلا (قوله ولها العود الخ) أي ان لم يسجد الاقاط بعتوا الامرها الصبر لانه لم تقوم بلا أجل ولا رفع لما من ومن غير تلوم كأم الملقط كالتقدم في قوله ولها فراقه بعد الرضا بلا أجل (قوله لانه امر الخ) وهذا يدل على ان التضمر يترك الوطء أشمن التضمر يترك النفقة ألا ترى انها اذا اسقطت نفقتها لم يرها اسقاطها فإما بان أن يثبت جها في الغيبة لم يرها

(قوله وبأى منه في امرأة المعسر) عبارة التوضيح يعني اذا مضيت باسقاط حقها في الفدية ثم ارادت الايقاف فلهذا ذلك من غير استئناف اجل كالتي ترضى بالمعترض أو بالمعسر لانها تقول رجوت قبته وزوال اعتراضه وعسر معطلاف ما اذا مضيت بالعين أى ذى الذکر الصغیر انتهى المراد منه نعم يتلوم في امرأة المعسر بالنفقة أى غلو قالت عند انقضاء النكاح في نفقتها لا تطلق في عسى الله أن يرفقه ثم تقول بعد أيام تطلق في عليه ليس ذلك لها وتولمه ثانية ابن رشد الفرق بين هذه و امرأة المعترض والمولى ان الاجل في معسرة متعسرة لا احتياط فيها اذا حكم الحاكم لها فمهما لم ينتقض حكمها بانها تخبرها ولا تلوم المعازر عن النفقة لانها في الاحتياط فاذا مضيت بالقام مع بعد تولمه بطل ذلك التلوم ويجب أن لا يطلق عليه الاتمام آخر انتهى قال عجم ان قلت ما ذكره من ان لها الرجوع اذا مضيت بالمعسر مخالف لما (١٠٠) يأتي من ان اسقاط النفقة قبل وجوبها لازم قلت فرق بين الاسقاط وبين الرضا

بالمعسر رجعا ونسرا وعلم من هذا ان التضمر بقرن أو طعنا أشد من التضمر بقرن النفقة الا ترى انها اذا أسقطت نفقتها لم يرها اسقاطها وانما أسقطت حقها في الفدية لم ياربها (قوله خلافا لصحون) فانه يقول ان رجعتها باطله مع الرضا والحاصل انهن يزعمون ان لا تصح الرجعة الا بالاحلال العين ولورسيت المرأة بالمعاق في غير الوطء كما أفاده بعض شيخونا (قوله بعد انقضاء أجل الامة) فيه إشارة الى أن قول المصنف وان أى الفدية أى بعد مضى الاجل المضروب (قوله يصيره على طلاق واحدة) أى والزواج باختياره في التي يطقها وقوله أو يطلق أى الحاكم (قوله لا يمكن) أى الحاكم (قوله في تقدير هذه المسئلة) هو أى ذلك التقدير مانص عليه ابن محرز بقوله من قال لامرأتين له وانه لا أطا احدا كما ستقولانه في واحدة منهما يعني فقد قيل لا يلا عليه حتى يلا احداهما وان وطئها كان مولى

ولهافرقه بعد الرضا بلا أجل وبأى منه في امرأة المعسر بالنفقة بخلاف امرأة العين أى ذى الذکر الصغیر (ص) وتتم رجعتها من المحل واللفظ (ش) يعني المولى اذا أطلق الحاكم عليه زوجته التي دخل بها فله ان راجعها مادامت العدة باقية بشرط انحلال العين عنه في العدة وانحلالها يكون اما بالوطء في العدة واما بتكفير ما يكفر في العدة كما اذا كانت عينه بالله واما بتجهيل الحنف في العدة كعتق وطلاق بائن وما أشبه ذلك ومثل انحلال الامة رضا الزوجة المولى منها كما هو قول ابن القاسم والاخرين خلافا لصحون فان لم ينص عليه الا بالوجوه من هذه الوجوه حتى انقضت عدتها بدخولها في الحبيسة الثالثة فان رجعت تكتون ملغاة أى باطله لا أثر لها وحلت للازواج وله راجعها بعد جديدي شرطه وكذا تلقى رجعة من طلق عليه لعسره بالنفقة حيث لم يجديدا يقوم بواجب مثلها لم ترض بذلك وهذا يخص عموم قوله في باب الرجعة بقول مع نبأ (ص) وان أى الفدية في ان وطئت احدا كما فالأخرى طالق يطلق الحاكم احداهما (ش) يعني ان من له زوجتان قال لهما ان وطئت احدا كما فالأخرى طالق قبي ولى احداهما طالقت الأخرى فان أى يطلأ احداهما بعد انقضاء أجل الامة فان الحاكم يطلق عليه واحدة قال في توضيحه ينبغي أن يفهم على ان القاضي يصيره على ملاق واحدة أو يطلق واحدة بالقرعة والافلاق وإحدة غير معينة لا يمكن اذا حكم يستدعي تعيين محله وفي تطلق واحدة معينة منما ترجع بالمرجع ومن قالت بجهتها من هاتين المرأتين كان الحكم ما ذكره المؤلف ولا يشترط قيامهما ما ابن عبد السلام وذكر بعضه في نظيره هذه المسئلة قولين هل يكون مولى لهما منهما أو لا يكون مولى لهما من احدهما اه لنقل التوضيح ومرا دان عبد السلام ببعض الشيوخ ابن محرز كما قلنا ابن عرفة وكلام المؤلف يفيد انه مولى منهما بالقوله وان أى الفدية تظاهر في انها متعلقة بكل منهما اذهى عما تكون في المولى منها وبعبارة المؤلف تبع ابن الحارث وابن شاس والمذهب ما استظهره ابن عرفة من انه مولى منهما فان رفته واحدة منهما ضرب به أجل الامة من يوم الرفع وان رفتهما جميعا ضرب به فيما أجل الامة من يوم الرفع ثم رفته عند انقضاء الاجل فان طلق واحدة منهما حنت في الأخرى وان لم يبق في واحدة منها طلقا فعليه جميعا (ص) وفيها فبين حلف بآبائه

من الأخرى ويحى على القول الآخر انه مولى من جميعهما لان (قوله تظاهر الخ) أى لان مرادنا لا يلا أى الفدية أى امتنع من وطئه فمومن وطئه وهذا جواب عما أفادته العبارة التي بعد المشار لها بقوله وبعبارة (الخ) عبارة شب ما ذكره المصنف من انه ليس عول منهما ولا من احدهما تبع فيه ابن الحارث وابن شاس تبعنا لما في وجيز الغزالي فنامنهم جرح بانه على قواعدها المذهب من عدم الامة منهما ومن احدهما وليس كذلك والمذهب ما استظهره ابن عرفة من انه مولى منهما والذى أفاده بعض شيخونا خلافا ونصه وبعبارة المؤلف تبع ابن الحارث وابن شاس من انه ليس بمولى منهما بل من احدهما وهما تابعان لوجيز الغزالي وقال بعض شيخونا على المراد انه تبع في توضيحه فلا شاق ان كلامه في مقتضاه تظاهر في انه مولى منهما اه (قوله وان لم يبق في واحدة) ولا يصح شرط أن يبق منهما الا بوطء احدهما لا يتجزأ طلاق الأخرى فلا يجوز وطؤها (قوله طلقا عليه جميعا) أى حيث رفتهما أو مالى لم ترفع الا واحدة فلا تطلق عليه بعد الاجل الاهى لا تلى لم ترفع كاذكره بعض الشيوخ

والخاص أن قوله مطلقاً أي يطلق إلخاً كم (قوله واستشكلت المسئلة الخ) وأيضا كيف يكون موليا وباطن غير كفارة (قوله على ما نأنا رفعت) فبما الذي يخالف فيه الثاني الحق أن على خلاف الظاهر وهما باث ويجلب بأن امتناعهم من وطئها جعل تلك النسبة مخالفة للظاهر (قوله وانما أراد التبرك والتأكيد) لأن امتناعهم من الوطئ على أنه لم يقصد حل العین (قوله فلا شيء صدق) فكان الواجب التسوية بينهما ما يحكم هذه ويجكم هذه وهذه التفرقة من غير فرق (قوله وفرق الخ) هو بتشديد الراء في الاحكام وتخصفها في المعاني كما في قوله تعالى وان تغرقوا فنقض بقوله تعالى ان الذين فرقوا دينهم (قوله واحتمال كون الكفارة الخ) أي لأن الأصل عدم صرف الكفارة عن عین الا بدلان الأصل لعدم فالأصل عدم عین ثابته (قوله وفي الفرق الاول نظر الخ) فبما أنه قال لا كفارة فلا شدة تلحقه ويبحث أيضا بأنه اذا حصل الكلام على الرفع كان قضيته (١٠١) الكفارة نظرا للظاهر مع أنه قال لا كفارة وكما

طلعا في صدر الاسلام) معطوف على عین والتقدير في ان كلامهما عین وفي أن كلامهما كان طلاقا في صدر الاسلام أي وبالجاهلية وبعبارة الخطاب وكان الايلاء والظهار طلاقا ثانيا في الجاهلية فغير الشارع حكمهما واختلف العمل على عملهما في أول الاسلام أولا ويصح بعضهم أنه لم يعمل بهما واقفا على (قوله وان تغرقا في بعض الاحكام) نقضه ما قبله وان تغرقا فيماعدا ذلك (قوله أعقبه بالايلاء) أعلا بلاء

### باب الطهارة

(قوله رسم الطهارة) أقول ليدكر المصنف للطهارة رسمها صريح محال ضمنا (قوله لان الوطئ ركوب الخ) وعادة كثير من العرب وغيرهم اتیان النساء من قبل ظهورهن ولم تكن الانصار تفعل غيره استبقاء للباس وطئ السرة وذكر اهتاج اجتماع الوجوه والاطلاع على العورات وأعمالها وركوبها فافوا بأنهم من قبل الوجه فتزوجهم مباحرة

لا يأتوا ستحي أنه مولد وحلت على ما آذار وقع ولم تصدقه وأوردوا كفر عنها ولم تصدقه وفرق بشدة المال وبأن الاستثناء محتمل غير المحل (ثم) يعني ان من قال زوجته والله لأطوك إلا أن يشاء الله قال ما لا يمتول وهو الوطئ ولا كفارة عليه واستشكلت المسئلة بأنه كيف يكون موليا وقد استثنى والاستثناء محل اليمين أو دافع للكفارة وحل قول الامام فيها يؤول اشكالها على ما آذار رفعته زوجته الى الحاكم ولم تصدقه على أنه أراد بالاستثناء محل اليمين وانما أراد التبرك والتأكيد وأورد على هذا الجواب لو حلف أن لا يطأ ثم كفر عن عین الايلاء ولم يأت بعد الكفارة ولم تصدقه زوجته أنه كفر عن عین الايلاء وانما كفر عن عین أخرى ان اليمين ترتفع عنه وهو مصدق في أن الكفارة عن عین الايلاء فلا شيء صدق في الكفارة ولم ينهم كما اتهم في الاولى وفرق بأن المكفر أنى بأشد الامور على النفس وهو اخراج المال فكان أقوى في رفع التهمة ومثله في الشدة الصوم فكان ذلك أقوى في رفع التهمة وأما الاستثناء فليس بشديد على النفس بل مجرد لفظ لا كلفة فيه وفرق أيضا بان الاستثناء محتمل محل اليمين ويحتمل أنه أراد به التبرك والتأكيد فلذا لم يصدق في ارادته حل اليمين وأما الكفارة التي هي اخراج المال لا يحتمل غير حل اليمين بلا شك واحتمال كون الكفارة ليمين أخرى بعيد فالتهمة في الكفارة بعيدة وفي الفرق الاول نظر لانه ما من علم تصديقها في ارادته حل لزوم الكفارة فغير جمع لشدة المال فيسقط أن الاستثناء مجرد لفظ لا كلفة فيه لا يقال الراجعة خاصة بالطلاق والاعتق لانقول اليمين هنا وان كانت باقية لكنها آية الى الطلاق ولما كان الطهارة شيئا بالاطلاق أن كلامهما عین تنفع الوطئ ورفع ذلك الكفارة وكما طلاق في صدر الاسلام وان تغرقا في بعض الاحكام أعقبه بالايلاء

### باب يذ كرفه رسم الطهارة وأركله وكفارة هو ما يتعلق بذلك

والطهارة ما خور من الظهر لان الوطئ ركوب والركوب غالبا انما يكون على الظهر وكافوا في الجاهلية اذا كرم أحدهم امرأته ولم يرد أن تزوج بغيره في منتهى الأظهار فتصير لذات ذوج ولا خلية تنسك غيره وكل طلاق في الجاهلية وأول الاسلام حتى ظاهر أوس بن الصامت من امرأته خوفه بنت ثعلبة ونزلت سورة المجادلة حين جللته عليه الصلاة والسلام واختلفت

ورودها على الانبياء من قبل وجهها فامتعت خلاف عادتها فأنزل الله نساؤكم حرث لكم فأنسو تركم ان شئتم على أحفال القولين في نزولها (أقول) يفي شيء آخر وهو ان في الصارحة خذوا مني هذا الامتناع من الوطئ لظاهر لان الوطئ ركوب وهو في الغالب الخ (قوله آ الى منتهى الأظهار فتصير الخ) لا يعني أن هذا يقيدان كلامهما ليكن طلاقا ثانيا في الجاهلية فبما ما تقدمت العطاء وهو بائع في هذه الصارحة وتوضرت وكافوا في الجاهلية اذا كرم أحدهم امرأته ولم يرد أن تزوج بغيره في منتهى الأظهار فتصير لذات ذوج ولا خلية تنسك غيره وكان طلاقا في الجاهلية فبما ما تقدمت من التناهي وقد تبعد مشاركتها (قوله وكان طلاقا في الجاهلية) هذا هو الذي يناسب الفحول فتقوله فيه وكان طلاقا في صدر الاسلام أي مع ما قبله من زمن الجاهلية ويمكن الجواب بان المراد بقوله وكافوا في الجاهلية أي الاولى فلا ينافي أنه تغيير الجاهلية في صدر الاسلام ومقتضى الجاهلية الأخرى (قوله حتى ظاهر) أي واستمر ذلك الى أن نأنا

(قوله انه: كل شيائي) كتابه عن ذهاب قومه اعندهم (قوله وفرشته بطني) كتابه عن حسن عشرتهم معه (قوله فلما كبرسي) في الصباح كبر الصغر وغيره بكبر من باب تعب كبروا زمان عنص ومكبروا مثل مسجدته قال وكبرواشي كبرامن باب قرب عظم فهو كبروا ٨١ (قوله يقول لها التي الله) اي الاولى لان لا تشكها فان التقوى تقتضي ذلك (قوله فاراحت) اي فازالت (قوله ما به من صسام) من رائدتها: كد وكذا قوله ما عند من شيء (قوله فاني ساعينه) هذا يعني ان عنده شيئا يكمل به الكفارة فقولها لما عنده من شيء يتصدق به اي يجزي عن الكفارة (قوله بفرق) (١٠٣) بفتح الراء كما هو الراء (قوله اياها) تنازع عنه تشبهه ووطه (قوله في تمنعه

نصف هذا ظاهر، وليس كذلك بل سئل عن نصف (قوله فتنية الخ) فكقول ابن عبد السلام لا يفتن أداة التسمية ووليه كمثل والكاف فإن حذفه خرج عن الظاهر ورجع إلى كتابات الطلاق (قوله ولا يقدر الشخص الخ) والوالو جعل أمرها بهابها قالت انها عليل كظهر أمك لمزقه ظهر كافي صاعق أي زيادته اتعا جعل الفرق أو القبل اعلم فإن قالت تؤيد به الطلاق لم يعمل بينهما كافي الشخص ولا تطلق إلا نصر مح باب لا نصر فلا تحرو يطل ما يدها كما كره ع عند قوله وعمل بجوابها (قوله وأنى الوصف هذا كرا الخ) هذا بعرض قوله سابقاً ولا يقدر الشخص المسلم



( قوله لم يجزه الصوم عند ابن القاسم ) أي لا تمسور ومنع الوطء المحظوة واقفه بقوله فن لم يجز الخ أي ويجزئه عند غيره ( قوله فان أي ) أي استمع السفيه كآفته بعض شيئا وقوله كل من مضار أي مطلق عليه لأجل الضرر ويحتمل فان أي أي الولي فترفعه لما حكم به من ذلك فتدبر والظاهر أمضاها نظهار الفضولي بأمره الزوج كما قاله الخطاب ( قوله من تحلل ) زوجة أو أمة محلا أصليا فيصح في حائض ونفساء ومحرمة وقوله تعالى والذين ينظرون من نساءهم تخرج الخ الغالب فلا يقال أنه لا يشمل الأمانة ( قوله وأجرها ) حسبا كأيده أو عرفيا كالشهر والربح والكلام الأحسن أو حكميا وقوله نظهار أي به ليكون حسرا يحاول الانفصال الجاهل لا يفتي بدخوله في جوفه وقيل كان الأولى أن يقول بغيره أو حرته ليكون شاملا للأقسام الأربعة ( ١٠٣ ) تشبيه كل بكل وتشبيه جرم بمجرم ومجرم بكل

بجزء ( قوله ومجرم أن ضبط بضم الميم ) لا يفتي أنه إذا ضبط بضم الميم يكون شاملا لما إذا قال بزوجته أنت على كظهر أمي المبيعة أو المكاتبه أو المعلقة لأجل أو المشرقة أو المزرقة ( قوله لم أفتي اعتبار الطلاق الرجعي في جانب المشبه ) أي قلتم أن المطلقة فلا فارقا جميعا يصح الظهار منها إذا شبهها بمجرم ومقتضاه أنه لو شبه بها الأنصم الظهار مع أنه لو شبه من كانت في العصة بمن تلقاها رجعا يلزمه الظهار والحاصل أن مقتضى كل بنافي مقتضى الآخر وعمل أيضا بما إذا شبه المطلقة رجعة بآراءه رجعة وقوله ومن جهة الحرم عليه الآية هذا يأتي على نسخة بمجرم بالتشديد فهي المناسبة لخلاف أنصته حرم بنحو الميم فقاصرة ( قوله تأمل ) له أمر تأمل فاعلمنا يقال المراد بالهرم عليه المشبه ما كان من الجنس فأفاد أن هذا لا يصح لشوول المارة ذلك ولما منع منه ( قوله وتوقف ) أي وقوع الظهار ( قوله ان شئت ) أي وإذا شاعز يد ينظر قوله فإنه يتوقف وقوعه الخ ( قوله ) كادلت عليه

وليسه التكفير عنه بالعتق أن كان موسرا فان لم يعتق عنه لا يحل له جماله وألانه لا يأمن من عوده الظهار أو لمصلحة ترهال لم يجزه الصوم عند ابن القاسم ولزوجه الطلاق من غير ضرب الأجل وإن لم يكن له مال صام من غير منع وليس له فان أي فهو مضار فاته الضمي وسأني حكم العبد ( ص ) من تحلل أو جزأها بنظر مجرم أو جزئه ( ش ) هذا هو الركن الثاني والثالث وهو المشبه والمثبه به كانت على أو رأسك أو أربقت أو كلامك على كظهر أمي أو كالأجنبية ومجرم أن ضبط بضم الميم ورفع الحياء وتشديد الرأفة المفتوحة لا بد من تشديد بالأصالة فلا يلزم الظهار بقوله لأحدى زوجتيه أنت على كظهر زوجتي الخائض ونحوه لعروض مجرم المشبه به أو مثله ما إذا شبه زوجته التي في عصمته عن طلقها مطلقا رجعا كما يفيد قول ابن عرفة في التعريف الثاني بنظر أجنبية أو بمن حرم أو بدأ وجهه ابن عبد السلام محل تردد على أنه ظهار فيقال لم أفتي اعتبار الطلاق الرجعي في جانب المشبه واعتبر في جانب المشبه ولعله احتياط للعصمة وأن ضبط بفتح الميم وسكون الحاء وتخفيف الراء المفتوحة لا يحتاج إلى التشديد بالأصالة لأن الحرم لا يكون غير أصلي والحرم من حرم كاحه على التأيد حرمة أي بشرع ومن جهة الحرم عليه الآية فإذا قل أن يحلل وطؤها أنت على كظهر الآية كان مظاهرا تأمل وقوله ( ظهار ) خبر المتناهي هو تشبيه المسلم ( ص ) وتوقف أن تعلق بكسيتها ( ش ) يعني أن الظهار إذا وقع معلقا من الزوج بأداة تعليق من أن أو إذا أو ههنا أو متى كانت على كظهر أي أن شئت أو إذا أو متى شئت فانه يتوقف وقوعه على مشيتها أو شيتها غيرها كريد كادلت عليه الكافي فلا يقع حتى يشاء من علق بعيشته فان ردها ولم تعلم بعيشته لم يلزم بقوله وتوقف حذف متعلقه أي على مشيتها ( ص ) وهو يدها ( ش ) أي أن شامت أو وقته وان شامت أبطلت ما جعل لها فقوله يدها أي قد ردها وحوزها بالجلس وبعد ما لم توقف كفا في المدونة وظاهره أن الوطء غير معتبر وهو ما يفيد النقل وقوله ( ما لم توقف ) أي ونقض أو يبطله الحاكم خلافا لظاهره من أنه بمجرد الإيقاف يبطل ما يدها ( ص ) ويحقق تجزؤ وقت تأيد ( ش ) يعني أنه إذا علق الظهار على أمر محقق الوقوع عقابه بنقضه عليه الآن كقوله أنت على كظهر أي بعدئذ كانت طالق بعدئذ وان سده وقت كانت على كظهر أي في هذا الشهر أو شهر أو أطول جود حسب الكفارة فلا ينحل بها كالطلاق في ذلك كله ( ص ) أو بعدم زواج فعند البأس أو الزعة ( ش ) يعني أنه إذا قال لها إن لم أتزوج عليك فانت على كظهر أي فانه لا يكون مظاهرا إلا عند البأس من التزوج عليها أو البأس يحصل بموت الخلو فليها كانت معينة والافعال عن الضد

الكافي) وتدخل الكافي أضرارها أو أراذلتها أو اختارها أو المذاري التميز وإن لم تطلق الوطء فبما ينظر ( قوله وهو ما يفيد النقل ) لا يفتي أنه الراجح والمسئلة ذات قولين فإن القاسم يقول ما لم توقف أو توطأ طاعة وأصيح بقوله ولو طئت ( قوله أي ونقض ) ببقا ما ورد ( قوله أو يبطله الحاكم ) أي إذا لم تنقض وخلاصته أن العتيق إن الأمر يدها لم يحصل شيء من ذلك فحينئذ فلا يكون حينئذ الأمر بسدها فيما تريد ( قوله ويحقق تجزؤ ) والظاهر أنه يجري هنا قوله أو بما لا يصبر عنه كأن قتي أو ظالم كان حضا أو محتمل واجب كان صليفا وكذا أو مجرم كان لم أتزوجك الخ غير ذلك ( قوله والبأس يحصل الخ ) الأولى أن يقول بعون الخلو فبما إذا قال إن لم أتزوج عليك فلا تفتي طالق فالبأس يحصل بموت ثلاثة لا تزوجها ولا يشيئا ( قوله والافعال العزم على الضد ) لا يفتي أن العزم

على الضدي يفتق فيما اذا كانت معينة وفيما اذ لم تكن معينة ولا يحصل اليأس بنزوها غيره ولا ينبغي أياً يمكن لا يصل خبرها فيما يظهر بناء على انه لا بد في اليأس من الصق (١٠٤) ولا يكتفي فيه الظن ويكفي حصول اليأس بموت المخلوق عليها يحصل بانقضاء العادة

التي عنها الزوج وبمرسه المانع الوطء لا لما لم يتعنه ما لم يكن الزوج لاجل الخدمة فقط بأن نوى ذلك أو وجد بساط عليه فلا يكون الهرم موجباً لظهار (قوله) يمنع منها أي من وقت الظهار أي من قوله ان لم أتزوج فانت على كظهر أي والحاصل ان قول الشارع ومنع منها الخ واجمع لاصل المنصف لأنه راجع لقوله ويقع الخنت هذا هو الصواب كما يصح من التوضيح وعب (قوله) وليس كذلك هذا ما رجع ظاهر العبارة وان المعلق يكون غير لازم وبعبارة اخرى مع ان هذا المفهوم الخ لا يقتضي أن المفهوم انما يدل على الذي ليس بمعلق يكون غير لازم ثم يلزم ولا يقتضي ان غير المعلق لا يكون الا لازماً (قوله) وبعبارة اخرى فيه نظر لانه يقتضي انه اذا أخرج بعد العزم وقيل الوطء لا يجزئ وليس كذلك بل يجزئ تحقيقاً (قوله) وفي مفهوم المعلق لا يفيد الجواب عن قوله مع ان هذا المفهوم يدل الخ (قوله) كما صرفي (قوله) لم يتقدمه انما تقدم لغيره (قوله) ويجوزي أسلم) وكذا يصح من بئس كلبية عتقت أو أمة مجوسية أسلمت وهل ان عقل أو مطلقاً أو بطلان أي فلا يلزم عندهما ظهار في هؤلاء (قوله) ورتقاء أو أولى فترانه وعقله وبخبره باقي العيوب (قوله) وكلامه هاندر أي فثبت وتبين ان كلامه هاندر كلامه السابق غير انه رد أن الأبناء لا يصح الايمن بضع وقاعه فلا يصح من مجبوب فدل على انه منوط بالوطء فقط بخلاف الظهار فلو طبع جميع أنواع الاستمتاع فلا يرد فيها أحد البائنين ما في الآخر

ففيها

فلا يرد في أنواع الاستمتاع فلا يرد

(قوله هو خلاف ما في المواق) ونصه الجلاب لا يلزم الظاهر في المسكبة العظمى إلا أن ينوي ولو عجزت فيه لزمه كقوله لا جنبية أنت على كظهر أي أن تزوجت أنت حتى فظاهر المواق اعتماد هو العمد كما ذكره شيخنا عبد الله عن بعض شيوخه (قوله وقد نص أبو الحسن على أن الخدمة الخ) يفيد اعتماد فتكون الجنبية أولى (قوله وفي صحة الخ) الأول هو الذنب وقوله تأويلان مبنيان على ما جرح على المظاهر هو الروط، والاستمتاع معا وهو المذهب والوطء (١٠٥) فقط كذا ذكره الروا أن عشتي نت أفاد أن الثاني هو المنصوص فكان الأنثى

هـ والمنصوص فكان الأنثى  
الانقصار عنه (قوله أقوى الخ)  
أي حالة كون الاستمتاع المذكور  
أقوى من استمتاع المحبوب بزوجته  
الخ (قوله من قصره) أي من أجل  
قصر رأي عندهم (قوله على المشهور  
الخ) أي لا ينصرف للطلاق على  
المشهور ومقابلة ما ليس من أمه  
ينصرف للطلاق إذاؤه ولو دون  
الثلاث وهو قول سحنون وفيه  
ينصرف إن نوى الطلاق الثلاث  
لادونها وهو قول ابن القاسم (قوله  
بخلاف الكناية) أي ظاهرة أو  
خفية (قوله ولأجل الخ) أقول إذا  
كان كذلك فيكون حاصل المسألة  
أنه عند المقي لا يؤخذ بالطلاق  
وعند القاضي فيه اختلاف المذكور  
منكر أو معر فلا بد الذي يختلف  
فيه المقي والقاضي أن يدرى شيئا  
مختلفا لظاهر لفظه في أخذ القاضي  
نظرا للظاهر ولا يؤخذ للمقي فلا  
جماؤه كما هو معلوم وبعد التوقف  
المذكور رأيت محض نت أفاد  
أن الخلاف ليس على الصورة التي  
ذكرها المصنف وحاصله أن أحد  
التأويلين وهو المشهور يقول  
لا ينصرف عند القاضي ولا عند  
المنسقي والتأويل الثاني يقول  
ينصرف للطلاق عند المقي وأما  
عند القاضي فيؤخذ به ماعا وهو  
الظاهر (قوله فالتشبيه الخ) فيه

ففيه أقوال مشهورة أنه لا يلزم فيه فظاهر لانها عادت إليه بعد العجز عاك جديد عند ابن  
القاسم والسبب أشار بالأصح ومقابلة الخروم إذا عجزت استباح الحال ملكها الذي كشده عجزها  
وقوله لا مسكبة عطف على رجعية وظاهر كلامه ولو حصل عجزها بالقراب وحيد يطلب  
الفرق بينهما وبين الجنبية تسلم بالقرب والفرقان الجنبية حيث أسلمت بالقرب لم يخرج عن  
عصمته بخلاف المسكبة فلها كالأجنبية منه فلا يلزم فيها الظاهر المتقدم على عجزها وظاهر  
كلام المؤلف ولو فوي ولو عجزت وهو خلاف ما في المواق وأما الجنبية والخدمة فعلى حرمه  
وطمنا لظاهر منهما وقد نص أبو الحسن على أن الخدمة لا يجوز وطؤها (ص) وفي عصمته  
من كعبوت تأويلان (ش) أي في صحة الظاهر من عاجز عن الوطء قادر على مقدمته كعبوت  
وخصي وشيخ فان وهو قول ابن القاسم والعراقيين وعدم عصمته وهو قول أصبغ وصحنون وابن  
زياد تأويلان ولعل الفرق بين المحبوب وشيخه والرتبة حيث يرى في الأول خلاف وصحة  
الظاهر في الثاني أن الرتبة ونحوها يمكن الاستمتاع والوطء من شفرهما أقسى من استمتاع  
المحبوب بزوجته وأما ته وان ازل ولما كانت أفضا الظاهر صريحة وكتابة أشار إلى ذلك  
بقوله (ص) وصريحه يظهر مؤيد بقرعها (ش) يعني أن صريح الظاهر ما فيه تظاهر مؤيد  
الحریم بنسب أو رضاع أو صبر أو لعان كظهر أي وأم زوجتي أو صلا عنى لأخت زوجتي  
وعنها (ص) أو عضوها وأظهر ذكر (ش) كون هذا من الصريح مشكل من قصره على  
ذكر تهرم مؤيد بقرعها كأمه وأقبل صوابه لا عضوها أو كظهر ذكر بالتقي فلا يكون من  
الصريح نحو أنت على كبد أي أو كظهر أي أو ابني أو غسلي أو فلان الاجنبي ثم ينفر معرفة  
الصريح من الكتابة بقوله (ص) ولا ينصرف للطلاق (ش) أي ولا ينصرف صريح الظاهر  
للطلاق بحيث يكون طلاقا فقط فإذا قال أنت على كظهر أي أو أرا به الطلاق وجا مستقبنا  
فانه لا ينصرف إليه ويلزمه الظاهر على المشهور لأن كل صريح في باب لا يصلح أن يكون كناية  
في غيره بخلاف الكناية فانه إذا فوي بها الطلاق لزسه الطلاق في الفتيا والقضاء (ص) وهل  
يؤخذ بالطلاق معه إذا فو مع قيام البيئة تأويلان (ش) الضمير في مع للظاهر وفي نواه  
للطلاق والمعنى أنه إذا قال نويت بصريح الظاهر الطلاق وشهدت البيئة على إقراره بقل فهل  
يؤخذ بالطلاق لنته ولا يتو فها دون التساوي بالظاهر لفظه فلا سبل له عليها أن تزوجها  
بعد زوج حتى يكفر وهي رواية عيسى عن ابن القاسم وتأويل ابن رشد المدونة عليه أو ما  
يؤاخذ بالظاهر فقط رواه أشهب عن مالك وهو أحد قول ابن القاسم تأويلان ولأجل قوله  
مع قيام البيئة في القضاء لكان أخصرا وأسهل لقراره (ص) كآنت حرام كظهر أي أو كأي  
(ش) أي فلا يلزمه الظاهر والطلاق حيث فواهما معا فان فوى أحدهما لمع ما فقط وان  
لم تكن له نية لزمه الظاهر وظاهر كلامه أنه إذا فواهما لزمه في الفتيا والقضاء ونحوه لأن  
المحجب وابن شاس وعليه فالتشبيه في التأويل الأول لا يفيد القيام وهناك تقرر آخر انظر

شئ وذلك أنه إذا فوى الطلاق فقط يلزمه الظاهر والطلاق معالي التأويل الأول في المسألة  
الأولى وقد قال هنا يلزمه الطلاق فقط (قوله وهناك تقرر برآخ) ذكره عب هو ما أشار إليه بقوله وذكر في توضيحه ما يفيد أن التشبيه  
في التأويلين أي لا يفيد قيام أيضا وجه محض نت وضمو قد صرح ابن رشد بغير بيان التأويلين فيما وان كان في المدونة لم يذكر أن  
حرام كظهر أي لانها كآمال الخطأ تؤخذ بالآخر وكلام المؤلف في التوضيح يدل على جريان التأويلين في جملة كراته

قوله لا يجعل الحرام محررا الخ) أى صرف الحرام عن أصله من الطلاق وجعل من إدامته الطهار فان قلت قضيته أنه لا يؤخذ بالطلاق لان الكلام المقيد بقيد صلب الالباب والتي على ذلك القيد مع أنه أخذ به قلت أخذ به لنتنه وقوله كالحال الخ يقيد به ليس بحال وذلك لان المعنى أنت حرام أنت كظهر أى فهو كالحال بحسب الظاهر (قوله وكنايته) مبتدأ خبر محذوف وكما خبر مبتدأ محذوف والجملة مقول القول والتقدير (١٠٦) وكنايته ثابتة بقوله أنت أى والحاصل ان الكناية ماسطة منه أحد اللفظين

الظهور أو الالام (قوله ومثل الكرامة الالهة) أى اذا كان بينهما الكرامة فقال لها أنت كآى فى الالهة (قوله بخلاف ما حكاه) أى فالعقد ما لصحت وقوله بنحو الخ ونشر مرتب وقوله وهو ظاهر أى والتصريح بظاهر أى التصريح الحقيقي وأما الرحمة ففى وان كانت يحرم وطؤها الا انه لما كان يتنقى بالرحمة كان كالتصريح (قوله وقوله فى الطلاق سابق) لا يخفى ان قوله فى الطلاق سابق فى المصنف على قوله فالبينات (قوله تشبيه الخ) الحاصل ان قوله كفلاله الاجنبية عن كمال الكناية القاهرة فان الكناية القاهرة يلزمه فيها الظهار لان ينوى بها الطلاق فيلزمه الثلاث على ماهر وأما أنت كفلاله الاجنبية فيلزمه البينات لان ينوى الظهار فيلزمه فقط فى الفتوى ومع الطلاق فى القضاء فتدبر (قوله فانه يلزمه البينات ولا ينوى الخ) هذا الحل موافق لما فى شب وهو خلاف ما فى عب وما فى عب بعيد من ظاهر المصنف (قوله أو كآى) ظاهر المصنف لزوم البينات فيما ذكره ولو قوى الظهار وهو مستغنى مفهومه انه لو قال كظهر أبى أو غلامى فظاهر وهو الصواب

فى الكبير فان قلت ما وجه لزوم الظهار مع أنه قد علم أنت حرام وسبق قول المؤلف وسقط أى الظهار ان تعلق ولم يتنقز بالطلاق الثلاث وأخر كما كنت طالق مثلا وأنت على كظهر أى اه الشاهد فى قوله أو أواخر قلت الفرق بينهما فاما فى بيان ما عطف الظهار على الطلاق لم يعتبر لينوتها بالاول وأما ما هنا فانه جعل قوله كظهر أى أو كآى كالحال بمقابله فهو قيد فيه كإيدل عليه قول المدونة لا يجعل الحرام محررا جليت قال مثل أى (ص) وكنايته كآى أو أنت أى القصد الكرامة أو كظهر أجنبية (ش) يعنى ان الرجل اذا قال لزوجته أنت على كظهر فلانة الاجنبية كان كناية لانه لم يذكر فيه من يتأخر عنها وكذا اذا قال أنت كآى كان هذا كناية لانه لم يذكر فيه لفظ الظهور ويلزمه الظهار لان يكون قصد ذلك الكرامة لزومته من انما مثل أمه فى الشفقة والكرامة فانه لا يلزمه بذلك ظاهرا ومثل الكرامة الالهة ولو وقع الظهار مع لفظه فعل حتى تزوجها فقال حصن من قال لزوجته ان فعلت كذا فانت على كظهر فلانة الاجنبية ثم تزوج فلانة ثم فعل المحلوف عليه فلا تنى عليه خلاف ما حكاه المصنفى ينعلى اعتبار يوم الحنث أو يوم اليمين وعكسه لو قال ان فعلت كذا فانت على كظهر فلانة تزوجته ثم طلقها ثم فعل (ص) ونوى فيها فى البينات (ش) الصغير فى فيها يرجع للكناية القاهرة والمعنى انه اذا نوى بالكناية القاهرة الطلاق فانه يصدق فيما ادعاه فى الفتوى والقضاء فاذا نوى الطلاق بقوله لزوجته أنت على كآى أو كظهر فلانة الاجنبية وما أشبه ذلك صدق واذا ادعى الفتوى الطلاق فالزومه البينات فى المدخول وما لا تقبل بنته فيما دون الثلاث خلافا لاصحون اذا جامع بين الطلاق والظهار التصريح وهو ظاهر فى البينات وينوى فى غير المدخول بها بقوله فالبينات جواب شرط مقدر وكافرنا وقوله فى الطلاق بدل اشتغال من التفسير فى فيما لان الصغير يشمل الطلاق وغيره (ص) كانت كفلاله الاجنبية الان ينوبه مستغنى (ش) تشبيه فى قوله فالبينات والمعنى ان من قال لزوجته أنت كفلاله الاجنبية أو أنت كفلاله الاجنبية من غير كرامة أو لا يؤيد التصريح فانه يلزمه البينات ولا ينوى فيما دون فى المدخول بها لان ينوى به الظهار فانه يؤخذ به فقط فى الفتوى وأما فى القضاء فيلزمه الطلاق على ماهر والظهار معا فاذا تزوجها بعد زوج لا يقر بها حتى يكفر (ص) أو كآى أو غلامى أو كآى شىء حرمة الكتاب (ش) معطوف على ما يلزمه فيه البينات فاذا قال لها أنت على كآى أو غلامى أو أنت على مثل كل شىء حرمة الكتاب فانه يلزمه البينات وينوى فى غير المدخول بها (ص) ولزم بآى كلام فوايه (ش) قد علمت ان كتابات الظهار منها ما هو ظاهر وقد مر ومنها ما هو خفي والكلام لان نفسه فاذا قال لزوجته كلى أو أسرى أو أخرجى أو أسقى المية وما أشبه ذلك وقال أردت به الظهار فانه يلزمه والمراد بالكلام الصوت فيشمل كنعى الصراب ونحو الجمار والفعل الذى يدل على الظهار كالقول العدل عليه كافى الطلاق وأما الفعل الذى لا يدل عليه فلا يحصل به الظهار ولو فوايه (ص) لا بان وبمشك

وطقت

(قوله ككل شىء حرمة الكتاب) لان الكتاب حرمة الميتة والدم والخنزير وهو بمنزلة قوله أنت كالتيه فانه الشئ سام (قوله ولزم بآى كلام فوايه) شامل لما اذا أراد به صريح الطلاق وكنايته الظاهرة وقال بعض من تكلم على المدونة انه لا يلزمه بالكناية المذكورة انتهى واذا لم يلزمه بها التصريح أولى كانه لا يلزمه الطلاق بصريح الظهار (قوله والفعل الذى يدل عرفا الخ) كاذن اجري عرفهم باستعمال الحرف فى الظهار

(قوله انه لم يجد الخ) حاصله ان ابن عبد السلام ذكره ولم يعزه لاحد (١٠٧) وابن ونس التي هو الصقلي نقله عن بعضون فريد

ان كون الشئ لم يذ كر في فوائده  
لا يقتضى الاعتراض على ابن  
يونس لجلالته وعظم قدره من انه  
يتعل شأنا أصلا له وكون الشئ لم  
يذ كر ليس فيه حجة لان من حقا  
حجة على من لم يحفظ على ان  
الشئ لم يذ كر وجوده هذا اما  
الطلب ويكن الجواب عن ابن  
عرفة بان نسخة التوارد التي بيده  
لم يكن فيها هذا كاذ كر شخصاً عبيد  
الله عن بعض شيوخه (قوله وكرهه  
ظهار الخ) من كلام ابن سرفة  
(قوله فو لغو) أى لا يلزم فيه شئ  
فيو كالعبث وذلك لان في المعنى  
قد علق وطء زوجته على وطء امه  
ككاهه قال لا طوءاً أبداً ومن المعلوم  
انه لا يلزم فيه شئ (قوله وكذا  
لا شئ عليه اذا فالخ) ينبغي  
ما قال عجم اجراء التفصيل الذي  
قاله ابن سرفة في الاول في هذه  
(قوله يخرج من فو له وكنياته) أى  
من محذوف من ربط بذلك والتقدير  
وكنياته ثمانية بقوله أنت كاشي  
لايان وطشك (قوله فو) فذ ليس  
يكناه) أى ظاهرة فلا يأتى انه  
كنياه خفية بلزمه بها الظهار  
اذا نواه (قوله فلا شئ عليه) أى  
لا إطلاق عليه لا يخفى ان هذا خلاف  
التبادولان المتبادولان لا شئ  
عليه من الظهار (قوله لامن قوة  
ولزم الخ) لانه يلزم به الظهار اذا  
قوا ولا يخفى ما في ذلك من التكلف  
(قوله فيجب التأسيس) مقدار هذا  
ان التأسيس موجب الكفارة  
الاخرى وسأنى ما يخالفه (قوله  
ثم تترد جهن) أى سواء كان في  
رأيه بالمرء أجزاً عن جميعه اتخافاً

طشت أي وألا عودك حتى أمس أي وألا راجحك حتى أراجع أي (ش) يعني أنه إذا قال زوجته لا وطئت حتى ولم ينوبه نظهار وألا فلا فلاشي عليه كما قال ابن عبد السلام ذابح لابن أبي زريق النوارد وبهذا يسقط قول ابن عرفة أنه لم يجز لعن ابن عبد الله السلام في نفس من نفيل الصقي حتى لعدم نقله الشيخ في نوادره وكونه نظهار أقرب من لغوه لأنه ان كان معنى قوله ان وطئت وطئت أي لا طوط حتى أما أي فهو لغو وان كان معناه وطئ اياه كوطء أي فهو نظهار وهذا أقرب لقوله سبحانه وتعالى ان يسرق فقد سرق أخه من قبل اس معنى لا يسرق حتى يسرق أخه من قبل والاس انكر عليهم يوسف عليه السلام بل عندها سرقته كسرقه أخيه من قبل ولذا أنكر عليهم وكذلك لا شيء عليه إذا قال زوجته لا عودك حتى أمس أي لأنه قال لا أمس امرأتى أبدأ وألا راجحك حتى أراجع أي قاله ابن تونس عن مالك وحذف فلاشي عليه من الأولين لئلا يثالث وهذا مع عدم التيقن والألزام فانهم من طلاق أو نظهار وليس شيء من هذا الاقاط في المدونة خلافا لبعضهم فتوجه لابان طشت الخ مختصر من قوله ~~وكنايته~~ أي فهذا ليس بكتابة فلا يلزمه نظهار ولا يلزم من نفي الظهار نفي الطلاق فلذلك قال (فلاشي عليه) لأن قهراً ولم يأت كلاماً بوايه (ص) وتعدت لكفارة ان عاد ثم ظهّر (ش) يعني ان الكفارة تتعدد على المظاهر اذا ظاهرها بعد ان وطئ أو كفر في نظهار أو لا كما إذا قال أنت على كظهر أي ان دخلت الدار فدخلت وزنه الظهار ووطئ أو كفر ثم قال لها ان دخلت الدار فانت على كظهر أي قد دخلت أو عاودت منه الكفارة أيضاً لان الأولى لما أقر بطلان ما صار الظهار الثاني مخالفاً للاول وامتنع التاكيد فيجب التأسيس فتوجه ان عاد صوابه ان وطئ أو كفر ويجزى العود لا يكفي في التعدد قالوا ان كفر أو نفي بسميتها أو وطئ ثم ظهّر لو نفي بالمقصود وسلم من الاعتراض بان كلامه يقتضي انه اذا عاد ولم يكفر ولم يوطئ ثم ظهّر أتم تعدد عليه وليس كذلك على المعتمد ومحل كلام المؤلف فيما اذا كان المظاهر منها واحدة ولم يتعلق الظهار بتعدد انزع تعدد المظاهر منها وتعدداً لعل عليه المختلف تتعدد الكفارة وان لم يحصل بين العيين موجب تعدد (ص) أو قال لا رابع من دخلت أو كل من دخلت أو أوتسكن (ش) أي وكذلك تتعدد الكفارة اذا قال لا رابع زوجات فمن دخلت مسكن الدار فهي على كظهر أي أو كل من دخلت الدار فهي على كظهر أي أو أوتسكن دخلت الدار فهي على كظهر أي أو وصل منهن دخول الدار اعلق الظهار على دخولها لعلق الحكم بكل فرد من الافراد لأنه حكم على عام الحكم على الصام كلية أي يحكمون بها على كل فرد فرد فكانه قال ان دخلت فلا نفهي على كظهر أي وان دخلت فلا نفهي على كظهر أي وهكذا (ص) لان تزوجتسكن (ش) يعني ان من قال لا رابع نسوة ان تزوجتسكن فانت على كظهر أي ثم انه تزوجهن فانه يلزمه كفارة واحدة لكن لا يقرب الاولى حتى يكفر فان تزوج واحدة لزومه ولا يقرب ما حتى يكفر فان كفر ثم تزوج البواقي فلاشي عليه بخلاف ما لو قال من تزوجتسكن فانت على كظهر أي فانه يلزمه لكل من تزوجها منهن كفارة لا لجامع بينهما وخطاب كل واحدة ومسئلة المؤلف اوقع فيها الظهار على جميع النساء فخرجته كفارة واحدة (ص) أو كل امرأتها وأظلم من نساءه أو كرر نفيها اذا قال كل امرأتها تزوجها نفهي على كظهر أي فلا تتعدد على الكفارة أو ان يابزمه كفارة واحدة في اول من تزوجها ولو قال كل امرأتها تزوجها نفهي طلاق لا شيء عليه والفرق ان الظهار فيه محصر بخلاف الطلاق وانما يلزمه كفارة واحدة لان الظهار كالعين

(قوله مخرج بالكفارة الخ) أي مخرج بالكفارة أو مخرج مصور بالكفارة

(قوله عن الجميع) أي جميع الأيمان هذا ما ابتدأه رأى الأيمان المتعددة تخنقاً لا تطعي حكم الصيرير بمقتضاها فلما تعددت ضمناً لا نهق قوة فلانة كظهر أي وولادة كظهر أي وهكذا أو أرباب جميع النساء (قوله في كلمة واحدة) أي ولا بد من هذا القيد (قوله أو التأسيس) أيظهاره مستقلاً قد علم أن هذا يتأق مقدمه ومقتضى التأسيس أنه متعدد على الكفارة إلا أن قال أنهم أأطوا التعددية الكفارة لا التأسيس فينبسح أن كان مقتضاها التعدد (قوله ولم يرد كل واحد من خطب) وأما لو كرره بنسوة سواء كان في مجلس أو محال ولكنه أورد كل واحد من خطب تعددت (٨ - ٩) كذا في الدررنة (قوله أو علقه بمحمد) جعل هذا قسم الذي قبله باعتبار أن

هذا فنه تعليق دون ما قبله فلا يتأني  
أنه في كل منهما كره فان جمع في  
صيغته المكررين التعليق وغيره  
ويسمى بسيطا كائن على كظهر  
أى وان ليست الثوب فانت على  
كظهر أى لم يسته تعددت عليه  
قديم السط على الملقى أو آخره  
(قوله وكذلك قبل أخراجها) والحال  
أنه لم يسطا خلافا لما قبله بعض الشيخين  
بقوله والحال أنه وطى و يدل على  
ما قلناه قوله سابقا وتعدد الملقى  
عليه المختلف الخ (قوله على  
ظاهرها) ومقابلها المخزومى من  
أنه مخزونه واحدة (قوله فتأخره)  
هذه الجملة لم تعد زيادة على ما أفاده  
الاستثناء والفرق بين من نوى  
ظهارين لا تعدد كفارة ومن نوى  
كفارات تعدد أن لزوم الكفارة  
في الظهار مشروط بالعود دون  
ناوى الكفارات (قوله قبل اكمال  
الكفارة) وأدى قبل شروع  
فيها (قوله ولو عمدت اطوط) ولو  
من محبوب على القول بصحة منه  
(قوله وعليه الاكثر) ومقابلها قوله  
بعضهم من أنها محمولة على الوطء  
أن يقبل ويباشر وطى في غير  
الفرج انتهى (قوله ويجوز التأخر  
لها) وهو ما أفاده بعد بقوله ولا النظر  
المزاعى فقولهم يجوز النظر لها

بأنه كفارة عينين واحدة كفارة عن الجميع وكذلك لا تعدد الكفارة على من قاتل لسانه  
للتعددات في كل واحد اثنين على كلهم أي وكذلك لا تعدد الكفارة على من قاتل ألامرأة  
واحدة أنت على كلهم أي أنت على كلهم أي أنت على كلهم أي ولم تكفارات سواء في  
الأنس كبد أو التأسيس وظاهره ولو غافر لمفظة كانت على كلهم أي أنت على كلهم أختي  
وظاهره ولو كرره واحدة في مجالس وكذلك كرره أكثر من واحدة ولم يفرده كل واحدة بخطاب  
(ص) أو علقه بحبل (ش) كقوله ان دخلت الدار فأنت على كلهم أي ان دخلت الدار فأنت  
على كلهم أي ان دخلت الدار فأنت على كلهم أي فانه لا يلزمه الا كفارة واحدة ان دخلت  
الدار فلو علقه بعمدة فان الكفارة تعدد عليه بحسب ذلك المعلق عليه كقوله ان دخلت الدار  
فأنت على كلهم أي ان قلت زينا فانت على كلهم أي ان قلت هذا الرغيف فأنت على  
كلهم أي فانه ان فعلت المحلوف عليه فان الكفارة تعدد ان حدث فانيا بعد اخراج الاولى  
ولا يتوعد كذلك قبل اخراجها على ظاهرها (ص) الا ان ينوي كفارات فتلزمه (ش) يعني ان  
جميع المسائل المتضمنة التي فيها كفارة واحدة فله حيث ينو كفارات ولا تعددت عليه  
الكفارة (ص) وله المس بعد واحدة (ش) أي ان من تكررت عليه الكفارة في امر أو واحدة  
فانه اذا خرج كفارة واحدة بانها لا تهاهي الا لزما بالاصالة والرائد عليها كأنه نذر فله  
القاسي وأبو عمران ابن نونس وهو الصواب واليه اشارة بقوله (على الارجح) وينبئ على ذلك  
انه لا يشترط العود فيما ادعى الواحدة وانه لو اوصى بهذه الكفارات وضاق الثلث ان تقدم  
واحدة على كفارة الامين فله وتقدم كفارة على الباقي (ص) وحرم قبلها الاستئجار (ش) أي  
وحرم على المظاهر قبل اكمال الكفارة الاستئجار والمظاهر منها ولو عقدت الوطء وحمل لقوله  
تعالى من قبل ان يتسامع في عومس وعله الا كثر وظاهره حرمة الاستئجار قبلها ولو خرج من  
كل انواع الكفارات ويجوز النظر لها (ص) وعلم لمنعه (ش) أي وجوبه بالانها على معصية  
(ص) ووجب انفاقته رفعه الى الحاكم (ش) قال في احوال يجب عليها ان تنقذه من نفسها فان خشيت  
منه على نفسها رقت امرها لساك فبمنعه من وطئها وبؤثته ان اراد ذلك ولا يلزمها خدمته  
قبل ان يكفر بشرط الاستار وأما كونه معها في بيت فبأذن آمن عليها وله النظر ولو جهها  
ورأسها أو أطرافها بغرفة واليه اشارة بقوله (وإذا كفرت فبأذن آمن) ومفهوم ان آمن عدم  
حواجز البكنة معها في بيت واحد خشية الوقوع في الخطر أو أما الرجعة فانه لا يكون معها في  
بيت واحد وان آمن والفرق ان الرجعة مخرجة النكاح والمظاهر منها بآنية العصمة محصية  
النكاح (ص) وسقط ان تتعلق ولم يتجزأ بالطلاق الثلاث (ش) يعني ان الرجل اذا غلق ظهرا  
زوجته على دخول الدار مثلاً بان قال لها ان دخلت الدار فأنت على كلهم أي ثم انه طلقها

غير قصدية (قوله وجب عليه) انما ضمن عليه التلاشي من ان الخبر لم يلحقه من سببه لان ما به لا يقيد  
فدفعه هذا (قوله لانه اعانة) أى عدم المتع اعانة (قوله ان شاقته) تحقيقاً وانما وانظر في الشك والوهوم ولا يجزى هنا قوله في الطلاق وفي  
جواز إقضائه عند ما ورثها لانها زوجته غير مطلقة (قوله ويجب عليها ان تقعه) أى من الاستمتاع ولو غير وطعاً لاختلاف لت قوله  
فتمنع من وطئها المفهوم لان مثل الاستمتاع (قوله نفرضه) أى غير قصدية وان لم توجد (قوله ورأساً أو طرفاً) أى لا لصدرها  
أى ولو غير قصدية قال في الشامل وله النظر لوجهها ورأساً أو طرفاً انها غير قصدية لا لصدرها وفعالها لا لشعرها وفعالها غير زانئهم

منه ان النظر للصدر والشعر امر مطلقا وأما الوجه والرأس والأطراف فيجوز فيها أن لا تكون خبرا بأن النظر للرأس نظر لشعرها فيه تناف فلا يحسن أن يقال ان المسئلة ذات خلاف فمن يعبر بالنظر للرأس أى يجوز أن النظر له يحكم بجواز النظر لشعر ومن يحكم بعدم جواز النظر لشعر يحكم بعدم جواز النظر للرأس فان قلت النظر للرأس أى اذا كنت خالية من شعر وشعرها اذا كنت فيها شعر فزوجة الشعر أشد من رؤية الجلد لانه يلتصق به وداعية لوط فلاتنافي قلت هو قسرب فليجوز (قوله انها لو عادت اليه بعد زوج) أى ودخلت الدار حينئذ (قوة واعتباره) عطف تقسيم والمراد من حيث التعليق (٩٠) فرجع في المعنى لقوله أو وسقط تعليق ظهر

(قوله أو تأخر) عطف على تعليق لاعلى يستتبع لانه ليس هنا تعليق (قوله كانت طالق ثلاثا) أو متها أو واحدة بائنة (قوله لسقوط تعلية) أى لعدم تعلية (قوله لماعنت أن المعلق والمعلق عليه) الاولى أن يقول لماعنت أن المعلقين على شئ بقعان معا عند وجود سببهما الذى هو ذلك الشئ (قوله وسواء وقع التعليق المذكور في مجلس) هو قوله أن تزوجتك فانت طالق ثلاثا أو أنت على كظهر أى وأولى لو قدم وأنت على كظهر أى على أنت طالق ثلاثا وقوله أو مجلسين أى بان قالان تزوجتك فانت طالق ثلاثا ثم قال في مجلس آخر ان تزوجتك فانت على كظهر أى كما يدل عليه التوضيح وان كان خلاف المتبادر من العبارة (قوله المراد بالتقدم المقتضى) أى والامن واحد كقوله أنت على كظهر أى وأنت طالق ثلاثا (قوله لا الزمانى) أى بان يقول في يوم الخميس مثلا أنت على كظهر أى ثم يقول يوم الجمعة أنت طالق ثلاثا وقوله ولا المكاني بان يكون

ثلاثا أو واحدة مكمل للعصمة قبل دخول الدار فان الظاهر يجعل عنه وفائدة أنها لو عادت اليه بعد زوج لم يلزمه نظار لانها عادت اليه بعصمة جديدة فلو طلقها طلاقا فاصرا عن الغابة فإنه اذا أعادها الى عصمته بعد زوج أو قبله فان الظاهر يعود عليه ما بقى من العصمة الاولى شئ واحترز بقوله ولم يتجزأ مما اذا تجزأ أن تدخلت الدار ثم طلقها فليبين بإقسه عليه فيلزمه كفارة الظاهر اذا تزوجها بعد زوج ثم انما المطلق السقوط فيه تجوز لان الظاهر لم يلزمه حتى يقال سقط الآن يقال وسقط حكمه واعتباره أو وسقط تعليق الظاهر (ص) أو تأخر كانت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أى كقوله لغبر مدخول بها أنت طالق وأنت على كظهر أى (ش) يعنى ان الزوج اذا قال لزوجه ما بعد أنت طالق ثلاثا فوأنت على كظهر أى فان الظاهر لا يلزمه لسقوط تعلية وعدم وجود مدخل وهي العصمة لان الزوجة انقطعت عصمتها بالطلاق الثلاث وصارت أجنبية وكذلك لا يلزمه الظاهر اذا تأخر عن الطلاق البائن كقوله لغبر المدخول بها أنت طالق وأنت على كظهر أى لان الزوجة الغبرا المدخول بها أنت بأول وقوع الطلاق عليها وصارت أجنبية اذا لعدت عليها فلا يلزمه نظار لانه ليس من جنس الطلاق بخلاف ما اذا ردى على الخلع طلاقا قبله حيث كان نسقا له جنس واحد ولا مفهوم لقوله ثلاثا اذا الواحدة البائنة كذلك (ص) لان تقدم أو صاحب كان تزوجتك فانت طالق ثلاثا فوأنت على كظهر أى (ش) يعنى ان الظاهر اذا تقدم على الطلاق فإنه لا يسقط كقوله لها أنت على كظهر أى وأنت طالق ثلاثا فوأنت تزوجها بعد زوج فإنه لا يعبر بها حتى يكفر كفارة الظاهر لقوله تعالى من قبل أن يتمسا وكذلك لا يسقط الظاهر اذا صاحبه الطلاق كقوله لاهرا أنت أجنبية أن تزوجتك فانت طالق ثلاثا فوأنت على كظهر أى فأنما اذا تزوجها يلزمه الظاهر لما علمت ان المعلق والمعلق عليه بقعان في آن واحد عند وجود سببهما لا يتقاء الترتيب فيهما وسواء وقع التعليق المذكور في مجلس أو مجلسين فلم يبقعان بالعقد فطلق بمجرد العقد ثلاثا فأنما اذا تزوجها بعد زوج فإنه لا يعبر بها حتى يكفر كفارة الظاهر وبعبارة المراد بالتقدم المقتضى لا الزمانى ولا المكاني ولا الترتيب وقوله أو صاحب أى في الوقوع لأن القبط ما يمتنع على ان المعلق والمعلق عليه بقعان معا والمعلق بمجموعهما مباشر كان في الوقوع واذا وقع معا وجد الظاهر محلا أو الواو لا ترتب أو ان وقوع أحدهما دون الآخر تجميع بالامر مع وقول نت بان لم يسبق أحدهما لآخر أى في الوقوع كان بعطف أو لا كان العطف بتم أو غيرهما بقية التعليق كانت طالق ثلاثا فانت

الطلاق متقدما في مكان على مكان الظاهر وقوله ولا الترتيب أى لا تقول ان الظاهر متقدم على الطلاق من حيث الزمنة كتقدم العلة على المعلول وان كانت مقارنفة في الزمان والمكان كحركة الاصبع فأنما علة في حركة الفتح كتقدم البدن على انقبض وقوله في الدار زيدوان كأنتم مؤخرا (قوله واذا وقع معا) أى المعلق والمعلق عليه وقوله وجدا الظاهر محلا أى لان المعلق بمجموع الامرين بقعان معا عند وجود المعلق عليه وقوله أو الواو أى بانين على ذلك أو بانين على أن الواو لا ترتب (قوله أو الواو لا ترتب) ينتقض ذلك بآنت طالق وأنت على كظهر أى وكذا قوله أو ان وقوع أحدهما الخ (قوله بقرينة التعليق) أى ان التعليق قرينة دالة على أنه لا يقع في العطف بتم أو غيرهما دأ على ابن عمر فانه يفرق فقال ولو أنه قال ان تزوجتها فنت طالق ثلاثا ثم على كظهر أى أو قال لزوجه أنت طالق ان دخلت الدار ثم أنت على كظهر أى يلزمه الظاهر لانه حينئذ وقع على غير زوجة بما وقع مرتب على الطلاق اهـ

(قوله وفي كلام المنطبي نظر) كان المنطبي يقول بقول ابن حجرز (قوله وان عرض عليه نكاح امرأته الخ) حاصل ما أفاده عجي انه لا منهزم لقوله عرض بل الأجنبية يصح الظاهر منها وان لم يعرض عليه نكاحها وماسيا في عن التبصر من عدم لزوم الظاهر في الأجنبية اذا تقدمه بلا فان لم يتقدم عليه بلا فان الظاهر يصح (أقول) وهذا لا يتحمل بلا يصح الظاهر منها مطلقا لان وطأها حرام فهي عليه كظهر أمه فلم يؤثر ظاهرها وقول ابن عرفة بجمعة حاصلة أو مقدره أي كصورة التعلق والغرض لا غير (قوله لا منهزم لله) أي لان تقسم الكفارة حتى ته أي لان (١١٠) الكفارة المختصة حتى لله (قوله توجه الخطاب) الاولى أن يقول أراد بالوجوب

الوجوب الخبير والتخصيص الوجوب المصيص (قوله وقائده) أي فائدة كون المراد بالوجوب مطلق توجه الخطاب لا التخصيص (قوله فلم يكن الخ) لا يخفى انه هذا لا يتفرع على ما قبله (قوله الخ) أي الموضع ولوعبر به كان أحسن (قوله أغنى عنه بلا شك) أي لان التعصير بالفتن بعيد سبق توجهه خطابا لا أنك خير بأنه لا يلزم توجهه ذلك الخطاب هل بالعود أو بالظاهر فقرة يغني عنه لا يظهر (قوله أغنى عنه الخ) وذلك لان قوله وتقسم الخ معناه يجب وجوباً مضمناً فيقتضي سبق وجوبه بموضع وذلك قوله وتجب بالعود (قوله لكنه الخ) لا يظهر ذلك الاستدراك وذلك أن قوله احتاج الخ في بيان المقام في غيبة عنها لانه ما قلها الاقتصرة وتجب بالعود مع انه بعد ذلك المستغنى عنه وتجب بالعود ونحشنت هنا كلاماً لم يفهمه (قوله أومع الاسماك) لانه اذا لم يسأل الاسماك لافائدة في العزم على العود اذا كان يعقبه الطلاق (قوله قال في المدونة الخ) لا يخفى ان صريح هذا جار على أحد القولين فما معنى كون المدونة أزلت عليها والجواب ان المراد قال في المدونة

على كظهر أي وفي كلام المنطبي نظر (ص) وان عرض عليه نكاح امرأته فقال هي أي فظهر (ش) يعني ان الانسان اذا عرض عليه نكاح امرأته ليتزوجها فقال عند ذلك هي أي فانه يلزمه الظاهر اذا تزوجها لان قوله ذلك يخرج بخرج الجواب يعني أي قوله هي أي فربما على ارادة التعلق فكأنه قال ان فعلت فهي أي فان تزوجها كان مظاهرها منها الا ان بقصد وصفها بالكبيرة والكرامة أو الالهة فلا يلزمه شيء وان قال الامر أنه لم يعرض عليه نكاحها أنت على كظهر أي مع قوله والله لا أطول ثم تزوجها فانه لا يلزمه الظاهر ويلزمه الا يسلا كذا التبصرة (ص) وتجب بالعود وتقسم بالوط وتجب بالعود ولا تجزئ قبله (ش) يعني ان كفارة الظاهر يجب بالعود الا في تفسيره فلو كفر قبل العود لم تجز لان كفر قبل الوجوب وهذا الوجوب محله ما دامت المرأة في عصمته فان ظلتها أو ماتت عنده سقطت الكفارة عنه وتقسم الكفارة على المظاهر ووطئه المظاهر منها ولو كان ناسيا وسوا سقطت في عصمته أو ظلتها وسوا ماتت بحققها في الوطء أم لا لا نسق لله تعالى وانما أعاقوه وتجب بالعود ليرتب عليه قوله ولا تجزئ قبله على قوله وتقسم بالوطء لا غنا عن التكرار قال بعض وهو فيما أرى من النسخ كذا نصها وتجب بالعود ولا تجزئ قبله وتقسم بالوطء وعليها قال سب والمراد بالوجوب توجه الخطاب عليه وقائده سقوط الكفارة اذا ظلتها أو ماتت بعد العود وقبل الوطء فلم يكن بين قوله وتجب وتقسم لزوم لان أحدهما يغني عن الآخر ولان الثاني تأكيد للاول بل الاول من قبيل الواجب الخبير فلو كنت عن قوله وتقسم لفهم منه انها لا تسقط عنه متى عاد وليس كذلك ولو اقتصرت على قوله وتقسم أغنى عنه بلا شك وكان أحسن وأخصر لكنه لما قال وتجب بالعود احتاج الى قوله وتقسم (ص) وهل هو العزم على الوطء أو مع الاسماك أو ببلان وخلاف (ش) الضمير في قوله وهل هو يعود الى العود قال في المدونة والعود ارادة الوطء والاجماع عليه وروى عن مالك أيضا ان العود هو العزم على الوطء مع ارادة اسماك العصمة معافى حاروا بان واختلف الاشياخ بعد ذلك فيما تقتضيه المدونة ذلك فالضمي فهم المدونة على أن معنى العود هو ارادة الوطء فقط وفهمها القاضي عياض وابن رشد على ان معنى العود هو ارادة الوطء مع ارادة العصمة معا ولو سئلت تأويلان على المدونة وخلاف في التشهير وبعبارة العود عند مالك في الآية على حقيقته أي ثم يعودون لتقيض ما قالوا أي قولهم وقولهم التزم التقيض والتحليل أي بالعزم على الوطء أو مع الاسماك ومعناه أن لا يفارقها في الفور أي بمكها مدة تنافي الفور (ص) وسقطت إن لم يطأ بطلاقها وموتها (ش) الواو يعني أو كما هو في بعض النسخ كذلك أي وسقطت الكفارة

أي باعتبار فهم الخمي وهذا الجواب يشهد كلامه في توضيحه وبعد كنتي هذا رأيت بحثي تت ذكر المرتبة ما برده فانه قال هو فهم الخمي لقول المدونة العود هنا ارادة الوطء والاجماع عليه (قوله والاجماع عليه) أي والتعصير والعزم عليه وهو يرجع لقوله ارادة (قوله ولو سئلت) كذا عن الباقي وانظر هل هو مثال فاعدها كذلك أو هو قال ما يمكن في الاسماك قاله تت في صغيره وقال عجي ولو قل زمن اسما كقولهم عمتل والحاصل ان المبالغة على السنة تقتضي ان ما عتلت ليس كذلك وهو الظاهر وقوله ان بمكها مدة تنافي الفور طريقة أخرى غير ما أشاره أو لا يشبهه ولو سئلت (قوله عند مالك) وعند الشافعي ترك الفراق طأ بالظهار



(قوله اذا عزم عليه) أي على العود هذا مفاده وهو غير ظاهر فالأولى أن يقول اذا عزم على الوطء (قوله وليس المراد الخ) جهتا تعليلان  
 لا تخالفة بين ما هنا وبين قوله لان تقدم الفصل فمطلبها بعد الطلاق الثلاث لتسديدا اذا أعادها لعصمة وتقسيد ما هنا عما اذا  
 لم يسدها (قوله فان فائدة القول بالاجراء الخ) وفائدة القول بعدم الاجراء انه اذا أعادها لعصمة لا بد من التكفير فالدلالة في كلا القولين  
 لا في أحدهما فقط كغير ظاهر (قوله وهل الخ) اعلم انه لو شرع في الكفارة فنعمل بعضها ثم طلق قبل المس في المدونة لم يزره اتمامها  
 ابن نافع ان أتمها أجزأ واختلف هل هو خلاف لذلك وما ذهبنا ان أتمها تجزئ به واليه ذهب صاحب تهذيب الطالبي والبيان  
 أوافقا لانه انما عانى في المدونة الزوم واليه ذهب الخصي وأشار المصنف لوافق بقوله الخ والمعتد من التأويلين عدم الاجراء ان  
 أتمها وهل التأويلان ولو أتمها بعد ما جعته بعد انقضاء عزمها بعد (١١١)

وهو ظاهر كلامهم (قوله  
 وانقضت العدة) أي أول  
 تنقض ولم ينال رجعة وأما  
 اذا قوى الرجعة وأتمها فأنها  
 تجزئ ناقص (قوله سواء  
 هل أقل الكفارة أو أكثرها)  
 أي وقيل بالتفصيل (قوله  
 والخلاف جار في الصيام  
 والاطعام) ردهم وارتضى  
 ان التأويلين في الاطعام  
 لا ينفك في الصيام خلافا  
 لبرام أي وأما الصيام  
 فمتفق فيه على عدم الاجراء  
 ولعل وجهه ان الطلاق  
 لما كان مسقطا للكفارة  
 أوجب خلاف في الصوم  
 (قوله وعلم حاكم زنا الخ)  
 يخالفه ما في التوضيح  
 ونصه قال في البيان وأما  
 ان لم يتم ككفارته حتى  
 تزوجها فانفق على أنه  
 لا يني على الصيام واختلف  
 هل يني على الاطعام على  
 أربعة أقوال أحدها انه  
 لا يني بعد انقضاء العدة  
 وان تزوجها وهو قول  
 أشهب والثاني أنه يني  
 وان لم تزوجها وهو قول

المرتبة على العود اذا عزم عليه ولم يطل حتى طلق فابا شأنا وأما تأويلات وأما الرجعي فانه لا يقطعها  
 فيستمر الخطاب في العدة وليس المراد بسقوط الكفارة عدم المطالبة بها وان طاعت لعصمة وانما المراد  
 لا مخاطبة بما قبل عودها لعصمة وأما بعد ما يقر بها حتى يكفر ويدل على هذا قوله وهل تجزئ ان  
 أتمها تأويلان فان فائدة القول بالاجراء انه اذا أعادها لعصمة فانه يقر بها من غير تكفير (ص) وهل  
 تجزئ ان أتمها تأويلان (ش) صورة المسئلة ان الظاهر عزم على العود لم يطل وشرع في الكفارة  
 فان خرج بعضها ثم أتمها الكفارة فطلقها طلاقا شأنا وطلاقا رجعا وانقضت العدة فما كل  
 الكفارة بعد الطلاق أو العدة فهل تجزئ هذه الكفارة أو لا تجزئ وفائدة خلاف تظهر فيما اذا عقد  
 عليها عقلا جديها هل تنقض عنه الكفارة لانه اذا يقر بها حتى يكفر كفارة الظاهر وظاهر كلام  
 المؤلف سواء عمل أقل الكفارة أو أكثرها والخلاف جار في الصيام والاطعام أما لو أتم في عدة الرجعي  
 لا جازما نقاها اذا أقوى رجعا وعزم على الوطء لان الكفارة لا تقع الا بعد العود وان نسيها كان  
 كالباين وعلم حاكم زنا هل التاويلان اذ فعل بعضها وهي في العصمة أم لا أو أتمها بعد الطلاق فلا  
 تجزئ باتفاق عند المؤلف وهو قول من أقوال أربعة (ص) وهي اعتاق رقبة (ش) قد علمت أن  
 كفارة الظاهر على الترتيب وهي اعتاق ثم صيام ثم اطعام والمؤلف اتى بها على هذا الترتيب وذلك لمر  
 جمع عليه لنص التنزيل ولا مدخل للكسوة فيها على المذهب فلها هذا المؤلف بالعتق فاصبر في وهي  
 رجوع للكفارة أي أحد أنواعها اعتاق رقبة فاعتاق خير مبتدأ محذوف والجملة خبر للبتدأ وهو هي  
 أو أن هي على حذف مضاف فاصله أحد أنواعها اعتاق رقبة فحذف المضاف فان فصل المضاف اليه في  
 به ضمير منفصلا وانما قلنا ذلك لان الكفارة ليست نفس الاعتاق لانها جانس تحتها ثلاثة أنواع  
 وعبر باعتاق الذي هو مصدر الرابح للاشارة الى انه لا بد من ايقاع العتق عليها فلا تجزئ بدونه كما  
 اذا علق عتقه على دعوى دار مثلا (وهو يعنى الذى هو مصدر الثلاث لفهم منه الاجزاء حيث  
 عتق مكان ايقاع أم لا وهو من اضافة المصدر لمفعوله أي اعتاق المظاهر حقيقة أو حكما رقبة وانما  
 قلنا ذلك المدخل عتق الغير منه كسبايات (ض) لا جنين وعتق بعد وضعه (ش) عطف  
 على مقدراى فيجوز عتق كل ما يصدق عليه رقبة لا جنين اذ لا يصدق عليه وان وقع عتق بعد  
 وضعه أي ولا يجزئ. وبعبارة المردا بالرقبة المحقة والجنين ومنقطع الخبر ليست رقبتهما محقة  
 وجهه وعتق بعد وضعه متأنفة استثناء بابا لبيان الحكم وهي جواب عن سؤال المقدور وكان قاتلا  
 قاله ما حكم الجنين اذا عتق عن الظاهر ولم يجز فقال وعتق بعد وضعه أي حكمه انه يعنى بعد  
 وضعه أي نفذ فيه العتق السابق لانه يحتاج الى استئناف عتق الآن (ص) ومنقطع خبره (ش)

ابن عبد الحكم وابن نافع والثالث انه لا يني الآن تزوجها وهو قول أصح والرابع الفرق بين أن ينقض منه أقلها وأكثرها وهو قول ابن  
 المباحين اه والظاهر يلزم من ان هذا لا قول فيما اذا شرع في الكفارة قبل الطلاق وتكون المصنف اقتصر على قولين من الاربعة  
 ومعنى الثالث انه لا يني على ما مضى منها قبل الطلاق الا اذا أتمها بعد ان تزوجها فاسا قبل في حال البينوت فمورد (قوله ولا مدخل  
 للكسوة فيها المذهب) انظر على مقابل المذهب ما مر منها (قوله فلهاذا) أي فلا جلا أن المؤلف اتى بها على هذا الترتيب بدأ العتق  
 (قوله فحذف المضاف) التصديق المضاف فاشن (قوله لانها جانس تحتها) فانه أن النجس ليس نفس اعتاق بل اعتاق وما عطف عليه  
 (قوله وهي جواب عن سؤال المقدري) الا أنه مقتضى أن لا يقر (قوله أي حكمه أنه يعنى بعد وضعه) أي على شوق الشارع للحرية

(قوله فلو كشف الامر عن سلامته أجزاء) لانه كشف الغيب انه حين العتق كان عن يميني ويسمى رقبه (قوله كما هو) أي في العبارة الأولى أي في قوله أي يميزني عتق كل ما يصدق عليه رقبه والحاصل أن الجنين لا يميز ولو علم أنها وضعت بعد العتق بصفتين يميز لانه حين العتق لا يسمى رقبه وينبغي على هذا أنه لو اعتق رجل أمته عن ظهر ظنا فاعدم وضعها ثم تبين أنها وضعت قبل العتق أن يميز ولم أر فيه نصا قاله هرام وبنى على هذا أيضا أنه لو اعتقه معتقدا أنها وضعت ثم تبين أنها حين العتق لم تضعه لا يميز (قوله مؤمنة) لا يصح أن تكون صفة رقبه لأن فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو لا يجوز فالأولى إعرابه بلام رقبه والبدل يجوز الفصل بينه وبين المبدل منه (قوله والاعيان متفق عليه) أي الاعيان حقيقة أو حكمها الخول الاعمي على أحد القولين فحاصله أن من يقول بكون الاعمي يميز يقول المراد بالاعيان حقيقة أو حكمها من يقول لا يميز يقول أن المراد بالاعيان حقيقة (قوله ومقتضى كلام الحطاب أن الخلاف جار في الاعمي مطلقا) أي لانه قال قوله وفي الاعمي أي الكافر إذا كان يميز على

(١١٢)

الاسلام المحمدي صغيرا أو كبيرا ومن لا يعقل دينه من أهل الكتاب في أجزاءه خلاف انظر للشمي اه فاذا علمت ذلك فتعلمه مطلقا أي محمديا مطلقا أو كبا صغيرا فظهر منه أن المراد بالاعمي المحمدي مطلقا والصغير الكافي (قوله ان التاويلين في الجهمي) أي فالمراد بالاعمي خصوص الجهمي الكبير (قوله ويميز عتق الصغير الكافي الخ) أي وأما الكافي الكبير فلا يميز اتفاقا كما صرحوا به (قوله ينبغي على قول ابن القاسم) أي الذي يقول بأجزاء الاعمي (قوله لانه على هذا القول) أي القول بعتق الاعمي (قوله ولما كان الخ) في قوة التحليل لمخاطبه (وقول)

صورة المسئلة التي عندنا في تجارة أو امان أو غير ذلك وانقطع خبره عنك فأعتقه عن ظهر ظنه فانه لا يميز ذلك عن ذلك لان ظنه حباه وعلى تقدير حباه لان ظنه سلامته فلو كشف الامر عن سلامته أجزاء وهذا بخلاف الجنين فانه حين العتق لا يسمى رقبه كما هو (ص) مؤمنة وفي الاعمي تاويلان وفي الوقف حتى يسلم قولان (ش) يعني أنه يشترط في كفارة الظهار أن تكون رقبه مؤمنة لأن الله تعالى وصف الرقبه في كفارة القتل بالاعيان وأطلقها في كفارة الظهار والمطلق يعمل على المقتلان المقصود القرية بها والكفر بنا فيها والاعيان متفق عليه في رقبه الظهار وفي كل رقبه واجبة لكن لو اعتق كافر أو هو المراد بالاعمي فهل يميز عتقه عن الظهار أو لا وفيه تاويلان ومقتضى كلام ح أن الخلاف جار في الاعمي مطلقا ومقتضى تقرير زان التاويلين في الجهمي الكبير وأما الصغير فيميز اتفاقا ويميز عتق الصغير الكافي على الأصح والمراد بالصغير الذي لا يعقل دينه وعلى القول بالأجزاء فهل يمنع الظاهر من وطء المظاهر منها حتى يسلم الاعمي بالفعل احتسابا للفرج وان مات قبل الاسلام لم يميزه حكاه ابن نونس عن بعض أصحابه بلفظ ينبغي على قول ابن القاسم أنه توقف عن امرأته حتى يسلم ابن نونس وقلت أنا بطله وطء زوجته ولو مات قبل أن يسلم أجزاء لانه على هذا القول على دين من اشتراه ولما كان يميز على الاسلام ولا بأداء في غالب أمره حمل على الغالب فيه فكأنه يسلم وهذا ما أراد به بقوله قولان وظاهر كلام المؤلف أن الوقف واجب وكأفهمه وينبغي على الوجوب وبعبارة المؤلف تعطي أن الظهار يسقط مطلقا وانما الخلاف في الوقف وعدمه وبعبارة الشامل بخلافها وهو أنه هل يسقط الظهار أو لا فهي محررة عن هذه وأحسن منها (ص) سلمية عن قطع اصبع (ش) يعني أن الرقبه التي تجزئ في عتق الظهار شرطها أن تكون سالمة عن العيوب الآتية التي منها قطع اصبع واحدة ولو انحصر والمراد بالقطع الغياب ولو خففة والمراد بالاصبع التي هي من الأصلية ثم إن كلامه يقتضي أن قطع مادون الاصبع لا يمنع الأجزاء ولو اعتلجوا بعض أعمله لا يضر وقوله بعد ذلك فيما لا يمنع الأجزاء وأعمله يقتضي أن قطع أعمله وبعض أعمله يضر وانظر المول عليه مفهوم أهمها لكن

وكلام ابن نونس هو الوجه فينبغي أن يكون هو المول عليه (قوله ولما كان يميز الخ) أي وخصوصا كونه نفسا وبصلي كلام عليه (قوله سقط مطلقا) أي عتق (قوله فهي محررة عن هذه وأحسن) كذا قيل وفيه تأمل عب ولعل وجهه أنه لا يسلم أنها محررة وذلك لأن المعنى وعلى القول بالأجزاء هل يسقط الظهار أم لا مع أن ما إذا لم يسقط الظهار فلا أجزاء أقلية على أن يضر على القول بالأجزاء عتق الظهار فان قلت وعلى كلام المؤلف فقام معنى الأجزاء مع كونه يشترط الوقف حتى يسلم وأنه لو مات قبل الاسلام لا يميز على أحد القولين قلت معناه أنه لا يشترط صيغة اعتناق بعد اسلامه بخلافه على القول بعدم الأجزاء أسافه يحتاج إلى صيغة اعتناق بعد اسلامه (قوله سلمية عن قطع اصبع) ومثله السلل والاقطاد وذهاب الأسنان كلها ويميز ذهاب بعض الأسنان (قوله والمراد بالقطع الغياب ولو خففة) كذا القاتني وتلقفه البساطي لكون المصنف عبر بقطع الظاهر في حقيقته (قوله التي هي من الأصلية) كذا قال القاتني وفي عب ولو زامدان أحس وسأوى غيري في الأحسن كذا ينبغي أن يتهي والظاهر ما ذهب إليه القاتني

(قوله وانظر ما اذهب اعلنتان) ومثلها اعلنتان وبعض أهل قوله بعد لان الخلاف في الاصبع (قوله مشرف) أعصا حبه الخفف المضاف فان فصل الضمير المضاف اليه (قوله والاعشى) هو الذي لا يصير لادقوه والاجهر هو الذي لا يصير في الشمس (قوله وهو عدم فصاحة النطق بالكلام) المراد لا ينطق كما عبر به شب كما سمعهم لا (قوله خلافا للشب) أي فانه يقول ان كان يأتي في كل شهر مرة فلا يمنع من الاجزاء (قوله وسأق الواحدة الخ) حاصلها أنه لا يتفرق قطع الاذن الواحد وتوقع في كلام عب اضطراب لانه قال هنا وقطع أشرف الاذن ثم قال وكذا الاذن الواحد قطعه (١١٣) وكذا قطع أشرف الاذن الواحد ثم قال فيما

سأق ان قطع الاذن الواحد لا يضرب وصية المدونة ان قطع الاذن الواحد يضرب (قوله ويس الشق ليس شرطا) أي وان كانت فسرته المدونة به والمراد باليس عدم القدرة على تحريكها وانصرف (قوله والذين الخ) أي الذين منع سبي العبد لنفسه بل يسمى لاجل أن يصرف في قضاء دينه وشأن الرقية التي تعتق في الظهار ونحوه ان لا يباعه عليها لاحد وفي هذه الصورة فتعنه مشغولة بالدين الذي عليه والحاصل أن المعنى ان يعتقه السيد عن طهاره ثم يتبع أن عليه دناء يسقطه سيده عنه قبل فان ذلك يكون عيبا في العبد يمنع اجزاعه عنه عن الظهار كظهور عيب يتبع به بعد عتقه كمي أو يحجزه سواء كان سيده عليه قبل عتقه ولم يسقطه أو لم يصله حتى أعنته (قوله بلا شوب عوض) اسم بمعنى غير ظهار اعراهم افيها بعدا والشوب الخلط أي بلامخالطة عوض وان قل ولو أسقط شوب لتوهم أنه لا يضرب الا عوض الكامل مع المراد السلامة من مخالطة أي عوض وان قل (قوله بشرط أن يكون السيد الخ)

كلام ح يقيد أن العول عليه مفهوما أصبح فانه قال وانظر ما اذهب اعلنتان والظاهر الاجزاء لان الخلاف في الاصبع (ص) وعي وبك وجنون وان قل ومريض مشرف وقطع أذن وصم وهم وعرج شديدون وحذام ورجس وبلج (ش) أي بشرط في الرقبة ان تكون سليمة من هذا الامر ومنها العي وكذا الغشوة التي لا يصير معها الابصر وأما الخفيف والاعشى والاجهر فانه يحجز ويأق ان الاعور يحجز ومنها البكم وهو عدم فصاحة النطق بالكلام ومنها الجنون ولو قيل لا كره في الشهر عند مالك وابن القاسم خلافا لاشب ومنها المرض المشرف وهو الذي يبلغ صاحبه التزعزع وغيره يحجز ومنها قطع أشرف الاذن وقوله وقطع أذن أي أشرفه حال ان المراد حفظه ما من أصلها كما هو ظاهر كلامه وسأق الواحدة في قوله وحذف في أذن ومفهومه في أنه انما لو عملها الجذع لا يحجز كما يأتي بانه ومنها الصم ان فسرناه بعدم السمع بل بالتفصيل وان فسرناه بنقل السمع يأتي تفسيده بان لا يكون خفيفا ومنها الهرم الشديد بان لا يمكن معه الكسب بصعقة تليق بهرمه وكبره وانما منع الهرم بخلاف الصغير لاننا منع الصغير مستقبله ومنها العرج الشديد وقوله الشديدين وصف للهرم والعرج يأتي مفهوما مع كلامه ومنها الجذام وان قل ومنها البرص وان قل ومنها الخلع والمراد به هنا يس بعض الاعضاء ويس الشق ليس شرطا ولو اطلع المشتري على عيب بعد عتقه لا يحجز به رجع بالأرض واستعان به في رقبة وأرض عيب لا يمنع الاجزاء فيعمل به ما شاء والذين المانع محله لنفسه لصر في قضاء دينه عتق الاجزاء لا يعيب (ص) بلا شوب عوض (ش) يعني أنه بشرط في رقبة الظهار أن تكون سالمة عن شوائب العوضه فلو اعتقه عن ظهاره بشرط أن يكون السيد في ذمة العبد مال قليل أو كثير فان ذلك لا يصح ولا يحجز به عن ظهاره (ص) لا يشتري العتق (ش) عطف على مقدري فيجزئ عتق ما لا شوب عوض فيه لا يعتق مشتري بشرط العتق لانها رقبة ليست كاملة لان البايع قد وضع من قيمتها لاجل العتق (ص) محررة لا من يعتق عليه (ش) الضمير في رجع للظهار والمراد أنه بشرط في الرقبة المذكورة ان تكون محررة لاجل الظهار يحجز به عمالوا يشتري من يعتق عليه بسبب قرابة أو تعليق كقوله ان اشترت فهو حر فانه لا يحجز به لانه يعتق عليه بمجرد الشراء بسبب القرابة أو التعليق لا بسبب الظهار وقوله لا من يعتق عليه بسبب قرابة أو تعليق وسواء احتاج لحكم أو لا لعدم اشتراط مال عليه (ص) وفي ان اشترته فهو حر عن ظهاره أو بلان (ش) التأويلان وقعا في قول المدونة وان قال ان اشترته فهو حر فاشترائه واعتقه عن ظهاره لم يحجز به وفي قول الموازنة عن ابن القاسم الاجزاء عتق قال ان اشترت فلا تأمروا به عن ظهاره بل ما في الكاين خلاف يجعل قول المدونة بعدم الاجزاء فيها اذا قال ان اشترته فهو

(١٥ - غرضي رابع) وأما ما في يده فيجزئ لانه انزاعه (قوله لا يعتق مشتري الخ) أي فان فيه شائبة العوضه وقوله بشرط العتق أي ان البايع بشرط على المشتري أن يعتقه (قوله لا من يعتق عليه) فان اعتقه عن ظهاره غير ما بين العتق فلا يحجز (قوله يحجز به عمالوا يشتري الخ) أي ما يمكن للقرمانع من شرائه يعتق عليه أو رده فأن قوله في الشراء وفي العتق بعد الشراء فيجزئ عن ظهاره في هاتين الصورتين (قوله وسواء احتاج لحكم) أي بناء على أن العتق لا يكون بنفس المالك وهو خلاف المشهور وقوله أو لا بناء على أنه يعتق بنفس المالك وهو المشهور وهل الخلاف المذكور جار في التعليق (قوله وفي ان اشترته الخ) بتقرير الشارح يعلم أن الأولى

لأنه ان يقول وان علق بغير ريب انتم فاشترى لم يجز منوع بظهوره ويجزى وهل وفاق تأويل (قوله) وجه عدم الاجزاء أي  
 ووجه الاجزاء انهم كل قائم به الظاهر وحاصله بالفعل صرف ذلك الشراء الى الظاهر بقوله عن ظهاري لا يضر (قوله) ان تعليق  
 عتق الظهار أي ان التعليق لا يفيد في عتق الظهار وهذا متفق عليه لانه تقدم اما اذا قل ان اشترته فهو حولا بغيره انما ظاهرا  
 يقول بعدم الاجزاء يقول للقائل بالاجزاء انت (١٤) توافق على تلك القاعدة فلا تن قوله بعد ذلك عن ظهاري بعد ندما

وقوله فملكه أي لان ملكه (قوله)  
 لا يجزى اما اتفاقا في عب ووجه  
 الاجزاء تعليق الحر به العلقه على  
 الشراء على شرط وهو ظاهر ان  
 وجدته والشرط تأثير في المشروط  
 أقوى من القيد في مقبده (قوله)  
 كالكتاب هذان كلام المصنف  
 الا في (قوله) فقبل بجزء الخ  
 وهو الاظهر (قوله) ففعله عليه  
 الخ كما في (قوله) هذا التصور لاول  
 وقال الشيخ احمد فكل عليه أي  
 سواء كان النصف الذي كمل له أو  
 لغيره انتهى (قوله) على المشهور  
 ومقابلها قال ابن القاسم من  
 الاجزاء ومقابلها من الخلاف  
 في الصورتين (قوله) ولو اعتق  
 واحده معنعة من اثنتين هذه  
 عبارة الفقيه بالحرف وليس فيها  
 عن امرأة وكذا يحتمل ليس فيه  
 عن امرأة فاذا علمت ذلك فقوله  
 واحدة منصوب على نزع الخافض  
 أي واذا اعتق عن واحدة معنعة  
 من امرأتين حاصله انه اعتق  
 رقبتين عن ظهاره فاعتق واحدة  
 عن امرأة معنعة وسكت عن  
 الاخرى فقوله وأبهم الاخرى  
 معناه وأبهم المرأة الاخرى التي  
 اعتق عنها الرقبتي الثاني (قوله)  
 كالأخرى ان تعبت أي ان لم  
 يكن عنده الا امرأتان قد ظاهرا  
 منهما ثم اعتق رقبتي عن ظهاره

سرى على ظاهره أي من شموله لما اذا قل عن ظهاري واقصر على قوله فهو حراً وفاق بحمل  
 ماقى المدونة على ما اذا لاقتصر على قوله ان اشترته فهو حر ولم يذ كر مع ذلك قوله عن ظهاري  
 فان ذ كر مع فلا جاز اف يكون موافقا لما في الموازنة ووجه عدم الاجزاء على القول بالخلاف  
 فيما اذا قل ان اشترته فهو حر عن ظهاري ان قوله عن ظهاري بعد ندما بعد قوله ان اشترته  
 فهو حر لان القاعدة ان تعليق عتق الظهار لا يفيد تنقيدها بالظهار بعد قوله حر لا يفيد فملكه  
 لم يستقر عليه أي لم يستقر لانه عتق بمجرد الشراء وحمل التأويلين فيما اذا تقدم الظهار على قوله  
 ان اشترته فهو حر أو فهو حر عن ظهاري أو ما ان لم يكن ظاهرا قبل ذلك لا يجزى اما اتفاقا أو كانه قال  
 ان اشترته فانتحر عن ظهاري ان وقع من قوبت العود وان لم ينسأ لم يعتق عليه (ص)  
 والعتق لا مكاتب ومدير ونحوهما (ش) عطف على عوض أي على بلاشوب العتق ووقع في نسخة  
 بعضهم وعتق بنكيره وبسوء عطف على قوله بلاشوب عوض أي على بلاشوب عتق أي طالعه عن  
 شائبة عوض وعتق وهو غير متعين لانه عطف المعرفة على النكرة فعلى هذا لا يجزى عتق  
 مكاتب ومدير ونحوهما كام ولدومعتق لاجل وبعض ولو لم يؤد المكاتب شيئا من نجومه وهذا  
 اذا اعتق المكاتب والمدير سيدهما وأما ان اشترى واحدا منهما أو اعتقه عن ظهاره وقتلنا  
 باضاه البيع كما صرح به المؤلف في باب التفسير حيث قال وفسخ بيعه ان لم يعتقه كالكتاب  
 فقبل بجزء عن ظهاره وقبل لا يجزى (ص) أو اعتق نصفاً فكل عليه أو اعتقه (ش) يعني  
 أنه اذا اعتق نصف عبده والعبد شركة بينه وبين آخر فقوله عليه الخا فان كان ذلك لا يجزى  
 عن ظهاره على المشهور وكذلك لو كان العبد كله فاعتق نصفه أو لا ثم اعتق نصفه الآخر  
 فانه لا يجزى عنه عن ظهاره لان شرط الرقبة في كفارة الظهار ان يخرج دفعة واحدة وهذا بعضها  
 ولان الحكم كما كان يوجب عليه التتيم في الباقي صار ملكه غير تام (ص) أو اعتق ثلاثا عن  
 أربع (ش) أي وكذلك لا يجزى ثم أي اذا اعتق ثلاثا من أربع نسوة ظاهرا منهن وشركهن في  
 الثلاثة لانه باكل واحدة ثلاثة أربع رقبة والعتق لا ينسأ كما لو اعتق أربع ربا عن أربع  
 شركهن في كل رقبة وان عن لكل واحدة رقبة حلل أو أطلق حلل أيضا عند ابن القاسم  
 لا عند ائمه ولو اعتق واحدة معنعة من اثنتين وأبهم الاخرى حلت المعينة مطلقا كالأخرى  
 ان تعبت والا فلا ولونسى التي اعتق عنها ككفر عن الاخرى أو جزأ من مع حتى يكفر عن  
 الاخرى ولو اعتق ثلاثا عن أربع لم يطأ واحدة حتى يخرج الرابة (ص) ويجزى  
 أعور (ش) يعني ان من اعتق عن ظهاره عبدا أعور فانه يجزى عنه على المشهور لان العين  
 الواحدة تقوم مقام اثنتين ويرى بهما يرى بهما ويد بيداه العينين جميعا ألف دينار والخلاف  
 في الاثر التي خرجت عنه وأما غيرة فعجزى باتفق والظاهر اجزاء عتق من فقد من كل عين  
 بعض نظرها (ص) ومغضوب ومهر ووجان انما فتنيا (ش) يعني انه اذا اعتق عن ظهاره  
 عبده المصوب منه فانه يجزى ويجوز وسواء قدر على تخليصه أو لا لانه باق على ملكه وكذلك

بجزى  
 وعين أحد الرقبين لواحدة من المرأتين فقتل الاخرى (قوله) والا فلا بان كان عنده ثلاث نسوة أو أربع  
 فاعتق رقبتي عن ظهاره وعن واحد من الرقبين لواحدة من النساء وسكت عن الرقبتي الاخرتاه لا يطأ غير المعينة الا اذا خرج  
 كفارة ثالثة أو كفارتين (قوله) ولونسى التي اعتق عنها هذا يتحقق فبين عنده امرأتان أو أكثر واعتق عن واحدة معنعة ونسبها بان  
 يراد من قوله ككفر عن الاخرى أي جنس الاخرى التحقق في واحدة أو أكثر (قوله) التي خرجت عنه أي فعلت لانه حينئذ تجزى الا قطع

(قوله لكن بشرط في جواز الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف ان اقتديا ليس شرطا في الاجزاء بل انما هو شرط في الجواز أي وأما الاجزاء فيحصل وان لم يتصل او قد يتبع غيره وهو ع. واعترضه محشي نت بقوله قال ج ومن تبعه هذا شرط في الجواز أما الاجزاء فيحصل وان لم يتقد بها فالأنا كما يدل عليه صنع المواق وما قاله غير صحيح لأن (١١٥) مراد الاعتداء بالاعتداء نقض العتق بخلافه من

الرهن والجنابة فان لم يتقد بأن أخذ هذا الجنابة أو الذين ينسل العتق فكيف يصح لنا أن نقول بالاجزاء انما يظهر ان الشرط في الاجزاء كافي للمواهر وابن الحاجب وغيرهما ولم ينفذ في كلام المواق ما يدل لما قلناه من صورة المستثنان المهرن والجنابة عتق عن الظاهر قبل اقتداء انما يجرى ان اقتديا بعد ذلك والافلا فان أراد هذا فهو خروج عن فرضهم فقام له (قوله

ورعنا بر والى أقسوا كما \* قد كان قبل حذف ما تقدم

لكن بشرط أن يكون ما حذف \* مما لا عليه قد عطف

(ص) وأغلقه جدد أذن (ش) يعني انه اذا عتق عن ظاهره عبد مقطوع الاغلقه فانه يجزئ ولو كانت الاغلقه من الاجزاء والاعتناء بغيره الاغلقه فالعبر عنهم اصبح فيما مر وكذا يجزئ عتق العبد المجدوع أي المقطوع الاتف أو الاذن حيث لم يوجبها ونص المدونة على أن مقطوع الاذن لا يجزئ انتهى والجاء بالدال المبهمة (ص) وعتق القير عنه ولو لم ياذن ان عاد ورضيه (ش) يعني ان من عتق عبده عن ظاهره الاذن لم يجل فانه يجزئ وسواء اذن المظاهر هذا الرجل في عتق عبده عنه أم لا بشرط أن يكون المظاهر قد رتبته الكفارة بأن حصل منه العود أي قوى وطام الظاهر منها أو وطأها بالفعل وبشرط أن يرضى المظاهر بالعتق المذكو فان لم يحصل منه عود أو لم يرض بالعتق فان ذلك لا يجزئ إلا أن يكون عن ميت فالعود كلف تعذر الرضا عنه وقوله ان عاد أي ان كان عاد قبل العتق ورضي ولو بعد العتق وقوله ان عاد شرط فيما قبل المبالغة وما بعده وقوله ورضيه شرط فيما بعده لا فيما قبلها (ص) وكذا الخصى ونسب ان يصى ويصور (ش) أي وكذا عتق الخصى مع الاجزاء واعتقر نفسه له بانه منفعته وهذا جار في باقي الكفارات ويدل عليه تشبيهها بكفارة الظهار وسحب في الرقبة أن تكون عن عرف الاسلام وعقل الصلاة والصوم أي عتق أن ذلك من القرب بان بلغ حد التمييز وان لم يبلغ حد الاحتلام لانه حينئذ يفدر على الكسب والعمل وقبل له ان يكون حينئذ مسلما حقيقة وذلك انه انما هو مسلم قبل التمييز بالاسلام أبيه (ص) ثم لم يصر عنه وقت الاداء (ش) هذا شرع وعنه في الكلام على الثاني من انواع كفارة الظهار وهو الصيام والضمير في قوله عنه رجع العتق المتقدم ذكره والمعنى أن المظاهر اذا انحصر عن الكفارة بالعتق وقت ادائه الكفارة أي وقت انما جاء فانه يصوم حينئذ شهرين متتابعين بقوله تعالى فن لم يحذف صيام شهرين متتابعين من قبل أن ينماسا وانما أي بقوله (لا قادر) وان فهم من قوله لم يصر لاجل قوله (وان علك محتاج اليه لكرض أو منصب) والمعنى أن المظاهر اذا كان قادرا وقت الاداء على عتق رقبة بأن

منفعة الخصى من الانسان ليست شرعية (قوله) وبسبب الخ) ففهم منه ان عتق من لم يبلغ هذا السن يجزئ وان رتبها كافي جميع الكفارات فان أعنته كذلك فكيف أعز أو أصم أو مقيدا أو مطبقا فن أصغ ليس عليه جله وكذا لو ابتاعه فكبير على مثل هذا لا يرد لاحتمال حدوثه (قوله وقت ادائه الكفارة) أي ارجاعها لا وقت الوجوب وهو العود لا وقت الظاهر (قوله لكرض) واقع أو متسوق

٣ قول الخصى معطوف على عرج الصواب على أعز أو مضممة

(أولاً لمنصب) كما إذا كان منه لا يخدم نفسه (قوة أو سكتى مسكن) وكذا كتب فمحتاج لاهل لا يترك له قوته ولا النفقة الواجبة عليه لا يتناه عنكم من القول (قوله فان قلت الخ) وأورد أن اثبات الخلطة بالعتق المذكور مؤدى الى رفعها وما أدى اثباته الى رفعه فهو باطل والجواب أن المتنح حلة خاصة وهى حلة الملك والمطلوب مطلق حلة الصادقة الكساح (قوله ووطعه قبل الكفارة تمتع) أى والعزم على الوطع قبل الكفارة تمتع أى ولو لمع نية التكفير بخلاف غيرها فان العزم على الوطع قبل الكفارة مع نية التكفير فانه غير تمتع وانما كان العزم (١١٦) هـ تمتعاً ولو لمع قصد التكفير لانها بعدة تفسيره فلا يجوز وطؤها (قوله قلت

يجاب بالعزم على الوطع الخ) أى ولو لمع نية التكفير (قوله وهو يحرم عليه وطؤها) رجم أن هذا الكلام يقيد أن الأولى أن يقال ووطعه بعد الكفارة تمتع أى فالعزم تمتع وقوله نية عودته الوطع أى وإن كان حراماً وقوله ويصحب عن أخذ الساطى الخ أى فالعزم أن العود بشرط وهذا لا يخدم (قوله مبتدأ الخ) فيه أن قوله صوم معطوف على اعتاق الذى هو خبره هو الواقع مبتدأ أى فيتعين أن يكون خبراً للامعطوف على الخبر خبراً لأن هذا الذى ظاهريه على ما قدره في قوله وهى اعتاق والظاهر عدم التقدير والمعنى والكفارة أنواع مرتبة فيكون قوله ثم صوم معطوف على اعتاق وقوله ليس مرتبط به وعلى كلام شارحنا فيكون من عطف الجمل (قوله منوى التتابع) حال من الضمير في الظاهر على كلامه والتقدير ثم صوم شهرين كالتعسر في حال كونه منوى التتابع الخ (قوله وكذا مرض الخ) أى بأن صام الاول بتيممه ثم مرض الثاني فيكون المنكسر هو الثاني فقط فهذا البشارة الى أن قول المصنف وعم الاول ان

اتكسر لا يفهمه والحاصل أنه لا فرق في الكسرين أن يكون في الاول وفى الثاني أو فيهما فان اتمه في رمضان إذا أفطره بقضى بالعدم ان في كل من آتيت الطهارة ورمضان لفظ شهر وهو كافى الخمر تسع وعشرون أو ثلاثون قلنا ان الشهرين في الطهارة يقيدان من معنى فعل لا الشهرين الكاملين حيث لم يبدأ بالهلال وان رمضان شهر مقيد من معنى ناقصه على ما يظهر من آية العبد (قوله وتعين لى الرق) الاولى تنبيه على قوله والسيد الخ لانه اذا حكم بالعتق يشترط أن يكون النسبة المنع لا فهو كالنفس عليه ٢ قول الحشى وقوله يجب على اخذ الساطى الخ كذا فى النسخة يابى يساوى في نسخ النسخ يابى يساوى بل الحشى

(قوله أى بالنظر للعتق وإن أذن) أى فالرقى لا يصح منه العتق ولو أذن إذ لا ولا هو لازم العتق الولاء وإذا اتقى اللازم اتقى ما زعمه إذ لا ولا لهم في الحال فلا يراد من المكاتب وأم الولد والمدر إذا مر من السيد والعتق لأجل أن أقرب لأجل لهم ولاعباءة اعتقولا ولا لإطعام انما هو وإذا اعتقوا (قوله إن أذنه السيد) أى مع العيزع (١١٧) الصيام وتنبه السفيه المظاهر العاجز عن غير

الصوم كالعبود وكذا القادر على غيره  
 وضربه في ماله لأن لم يضرب (قوله  
 وقدا التزم) أى وإلحال أنه قد التزم  
 أى قبل الظهار وأما بعد الظهار  
 فعتق لأنه حينئذ الظهار مستثنى  
 وفي الشيخ أحده سواء كان الالتزام  
 قبل الظهار أم لا (قوله كثلثات)  
 حاصل ما في عب أنه إذا أسرى  
 أثناء اليوم الرابع عداى وجوبا  
 ويندب التجاوى إذا أسير بعده  
 انشروع في اليوم الثاني ما لم يدخل  
 في الرابع والأوجب التجاوى ويجب  
 الرجوع إذا أسرى في اليوم الأول  
 أو بعده وقبل دخول الثاني  
 ويقول إن قولهم سرام لا يزيه  
 الرجوع صادق بجواز التجاوى  
 وجوبه الذى هو المراد عج فاذا  
 جعل عبارة الشارع عليه تكون  
 الكاف أدخلت الرابع وأقل منه  
 لما هلت (قوله أى جاز) التجاوى  
 هذه العبارة بخلاف ما في عب  
 وتوافق ظاهر نصرة الأولى (قوله  
 الآن بنفسه) الأولى الآن نفس  
 لا يهمل كلامه قصره على المتعبد  
 (قوله وفي اليوم اتفاق) أى يندب  
 له الرجوع بخلاف ما في عب وشب  
 وقوله بخلاف العين أى فلا يجب  
 له الرجوع وقوة لفظ أمرهما أى  
 فلذلك قلنا ندب الرجوع في الظهار  
 والقتل دون العين (قوله أو واحدة

له نفسه فلا ينعين في حقه الصوم وعبارة نعمين أى الصوم لذى الرقى أى بالنظر للعتق وإن أذن  
 بخلاف الإطعام يصح منه أن أذنه السيد فيه فهو يشبه الحصر الإضافى (ص) وإن طوب  
 بالفتية وقدا التزم عتق من يملكه لعشرين (ش) يعنى وكذلك ينعين الصوم في حق من ظاهر  
 من زوجه وقدا التزم عتق من يملكه لمدة يسلمه عمره ظاهرا وهو موسر وقامت عليه زوجته  
 وطالبة بالفتية وهي هنا الكفارة فانه ينعين في حقه الصوم إذ لا يقع العتق عن الظهار في  
 العسر بل عن العين وقد عرفت أن من شروط الرقة أن تكون محررة وظاهر (ص) وإن أسير  
 فيه عداى (ش) يعنى أن من فرضه الصيام لهزمه عن عتق الرقة أن اشروع في الصوم ثم أسير  
 بعد ذلك وقد رعى العتق فانه يتبادى على الصوم ولا يرجع للعتق أى لا يزيه الرجوع حيث  
 صام ماله بال كثلثات وأمان كان صام كاليمين فانه يستحب له الرجوع كما يأتى وبعبارة عمداى  
 أى جازة وليس المراد عداى وجوبا وهذا لم يفسد صومه والاتعين في حقه اعتناى رقة  
 ولو لم ينق من صومه الا يوم واحد لم تقدم ان المعتبر حال المظاهر وقت أداء الكفارة وهو لما  
 أبطل صومه خوفا بأداء ما هو والآن مفسر فلا يجوز ثمة الصوم والى هذا أشار بقوله (الآن  
 بفسده) (ص) ونذب العتق فى كاليمين (ش) يعنى أن ما قدمه من أنه إذا أسرى أثناء  
 الصوم يتبادى مشروط بأن يكون قد صام ماله بال فإن كان قد صام اليومين ونحوهما فانه  
 يستحب له الرجوع على العتق كفى المدونة وهو الصحيح وفي اليوم يستحب باتفاق ومثله كفارة  
 القتل بخلاف العين لفظ أمرهما (ص) ولو تكلفه العسر جاز (ش) يعنى أن المظاهر العسر  
 إذا تكلف العتق بأن تدين واشترى رقة فانه يجوز عنه ظهارة وتفسيره من فرضه التيمم  
 فتكلف الغسل أو من فرضه الجلوس فى الصلاة فتكلف القيام فيها ومعنى جاز مضى لأنه قد  
 يكون حراما كما إذا كان لا يقدر على وفاء الدين أو لا يسلم بأية بالهجر عنه وقد يكون مكرها  
 كما إذا كان يسأل لأن السؤال مكره كان من عادته السؤال أم لا سكان إذا مال يعطى أم لا  
 (ص) واقطع تابعه وطه المظهر منها أو واحدة عن فحين كفارة وان ليلنا ناسيا (ش) تقدم  
 أن الصوم يجب تابعه وذلك كرهنا أمورنا قطع تابع الصوم والمعنى أن المظاهر إذا وطئ  
 المظهر منها فإن ذلك يقطع تابع صومه ويندب من أوله وسواء وطئ بالاً أو نهارا طالما  
 أو ناسيا جاهلا أو غافلا أو ما إذا وطئ غير المظهر منها فانه لا يخل صومه ليلاً وطئاً أو نهاراً  
 ناسيا أو يأتى بيانه عند قوله وقها ونسبان ومثله وطئ المظهر منها فى قطع الصوم وجوب  
 ابتداء ثم إذا كان له أربع زوجات مثلاً فظاهر منها فى كل واحدة وقد أمره بجزئته كفارة  
 واحدة لأنهن فى حكم المرأة الواحدة قلنا وطئ واستمنن ليلاً أو نهاراً أو غلطاً أو ناسيا فإن  
 ذلك يقطع تابع صومه ومثله الوطء مقدمته على المشهور (ص) كبطلان الإطعام (ش)  
 التشبيه فى قطع تابع الصوم يعنى أنه إذا وطئ المظهر منها أو وطئ واحدة عن فحين كفارة فى

الحق فإن قلت الواحد من الجماعة مظهر منها فلا حاجة لذكره والجواب أنه لما كان فيه نحو من قد لا يمتد إلى الأمتار فيه ذكره  
 (قوله كبطلان الإطعام) لا يمتد أنه إذا وطئ قبل الكفارة ثم أخرجه لا يبطل فكان أولى أن لو أخرج بعضهم وطئاً لا يبطل  
 وأوجب بأن الوطء قبل الإخراج محض عداى وبعد الإخراج بعض محض عداى مع المتابعة كالنفل البطل الصلاة فيها وأخرجها عن  
 وقها (قوله عن فحين كفارة) احتوز به عن وطء واحدة عن فحين كفارة متعدداً ليلاً فى الصوم لغير الصائم فظاهر لا ينقطع أن وطئ  
 ليلاً لغير الصائم عنها وطئ المظهر منها

(قوله لما سجد وجوب تناهيه) لان الانقطاع بشاهد التتابع (قوله أو عرض حاجه) الصفة جرت على غير من هي لغة عري على مذهب الكوفيين لان الياس مأثور قوله سر (١١٨) أي ولو وهما مقوله لأن لم يجه أية فتقا (قوله على المشهور) (الافضل

أن يقدم قوله على المشهور على قوله وأما إلحاده الذي فيه الخلاف ومقابله ما له محضون من أن يجزئته البنوان حاجه السفر لان السفر مباح (قوله بأن حاج بنفسه) أي بأن تحررك المرض بنفسه وقوله أو لم يحصل هيجان أصلا أي بأن يكون مرضا قبل السفر مرضا يجزئ القطر (قوله وفيها ونسيان) أي بغير سماع أو مظهر في غير المظاهر منها وأما هنا فيقطع به تناهيه وإن ليلانسيا (قوله بهذا يسمى بالعطف التلقيني) كان الخاطب لقن المتكلم ذلك المعطوف (قوله وهل إن صام العبد) هذا ضعيف (قوله أو يطره من طاهره) انه مطلوب بالقطر وليس كذلك بل ما مود بصومه ما على طريق التسبب فيما يظهر ثم صلى القول الاول وهو صوم ما يلجس بقضى مالا يصح صومه وهو يوم العيد الاول فقط على الراجح (قوله ساهل الخ) الفرق بينه وبين قوله أو فافلان الاول ليس عند مدخله عن العبد بل عدا لأنه جهل بأن اعتقده أنه في أول شوال وأما الثاني فهو عالم بأن الذي شرع فيه العبدية أنه غفل عن حكون العبدية في الصيام (قوله وأنه قضاه متصلة) قد علمت أن الراجح أنه لا يقضى إلا الاولى فقط (قوله بل يني قضاهن) أي بل يني في حال كونه قد قضاهن متصلا (قوله لاجهل حكمه) الحكم هو كون العيد يقطع التتابع

(قوله والمراد أيام التشريق الخ) اشارة إلى انه تقصر مرادوا الأيام التي تشمل الاربعة (قوله وجهل رمضان كالعيد الخ) هل المراد انه جهل ذات الشهر كالواعتقدا أن شعبان رجب أو جهل الحكم (قوله على الراجح) ومقابله انه جهل رمضان ليس كالعيد فلا يجزئ له لأنه مقرر في كثير



(قوله فيمن صلى الخ) وهو انه لو صلى الخس كلابوضه غنى عن مسح رأسه من واحد فذهب بجميع الرأس قسبي وصلّى الخس  
 فبأنه يترك رأسه صلى الخس فقط ويصلى العشاء وذلك انه اذا كان الخلل في واحد من وضوءات غير العشاء وضوءه العشاء صحيح فقد  
 صلاها باتباع وضوء العشاء الصحيح وان كان الخلل في وضوء العشاء فقد مسح الرأس فيه وصلاها قطعا اغتفارا للثبات الثاني بالنظر  
 للعشاء ولولم يغتفر لما ساقه أن يذهب لمسح رأسه فقط ويصلى العشاء بتمامه ويصلى الجميع (قوله تقدم الخ) أجيب بأن قول  
 المصنف وشهر أيضا متصل بما قبله من قوله وبفضل القضاء وهو معطوف على محذوف قبله قد مره وبفضل القضاء غير نسيان  
 وشهر أيضا القطع بالنسيان ويكون أيضا متصلا بالقطع بالفضل لاقتضائه (١١٩) ان هنا قول شهر بأن فضل القضاء ناسيا

لا يقطع وليس كذلك (قوله وليس  
 هذا الخ) بل مثله في أن التشهير  
 الاول هو المعتمد والتشهير الثاني  
 ضعيف (قوله صامهما وقضى  
 شهرين) لعل هذا قياسي في  
 ليلتين لاصام الاربعه الاشهر لان  
 تنابعه انقطع على هذا القول وقد  
 ذكره دعي عند قوله لان انقطع  
 تنابعه بكم من نسيانه أي  
 التنابع كذلك (قوله هذا تفرغ  
 على القول الخ) المناسب هنا تفرغ  
 على القول بان النسيان لا يقطع  
 التنابع لاعلى أنه يقطع التنابع  
 وذلك لان صيام اليومين انما هو  
 لشمع الثانية قطعها وظاهر ما  
 وجه كانا احتمل كون اليومين من  
 أولها وآخرها وأثناءها وهذا  
 يناقض القول بأنه لا يقطع التنابع  
 فحينئذ لا يكون قضاء الشهرين  
 الا على الاول على احتمال أن  
 لا يكون النقص من الثانية بل من  
 الاولى والحاصل أنه متى كان  
 اليومان تنابع الثانية على الإطلاق  
 لا يكون صوم الشهرين انما هو  
 عن الاولى لا غير وانما قلنا  
 يتنافى على أن لا يقطع التنابع

العدل ان صومه لا يكتفي بنفسه وبني لان الجهل عذر على ما وجهه ابن قسبي ولا يتأتى فيه  
 وهل ان صامه والاستأناف لانهما يصومه عن فرضه قطعاً أم لا وعلمه لم يميز سواء صامه عن  
 ظهاره أو شرباً فيه فرضه وظهاره (ص) وبفضل القضاء (ش) يعني أنه اذا لم يصل ما وجب  
 عليه قضاءه وصامه فان ذلك يكون فاعداً للتابعه وسواء فصله عما دأبوا ناسيا وبندئي الصوم  
 من أوله قال أبو الحسن ولم يعد ذروه بالنسيان الثاني كما مر فحين نسي شيئا من فروض الوضوء  
 أو انقل ثم ذكره فلم يغسل حين ذكره فانه يندئي الطهارة نسي ذلك وتعمده بخلاف ناسي  
 النجاسة ثم رآه قبل الصلاة ثم نسي غسلها حتى دخل فيها فذكرها حتى صلى أجزأه صلاته  
 خلفه ازالة النجاسة اذ قيل باضمها بالزالت بخلاف الموالاة وتقدم ما يؤخذ منه اغتفارا  
 النسيان الثاني في الموالاة أيضا فيمن صلى الخس كلابوضه ثم ذكر من وضوءه ناسيا وقوله  
 وبفضل القضاء أي بما يجوز اداء الصوم فيه وأفطره عمدا فانه يقطع التنابع وأما اذا فصل  
 بما يجوز اداء فيه وأفطره عمدا فانه لا يقطع التنابع كيوم العيد (ص) وشهر أيضا يقطع  
 بالنسيان (ش) تقدم قول مالك في المدونة ان النسيان لا يقطع التنابع عند قوله وفيها ونسيان  
 وهو الذي اعتمده المؤلف هناك وأما الذي ذكره هنا قول مالك أيضا في الموازية وقد علمت ان  
 قول مالك في المدونة مقدم على قوله في غيره فاما شهره ابن رشد هو قول مالك للشهر وليس  
 هذا مثل قوله فيهما من في البايع وشهر أيضا لا كفاية بنصف الحلقوم والوديع (ص) فان لم  
 يدربعد صوم أربعة عن ظهارين موضع يومين صامهما وقضى شهرين (ش) هذا تفرغ على  
 القول بان النسيان يقطع التنابع فقط والمعنى أنه اذا صام أربعة أشهر عن كفارتها ظهارا ثم  
 تذكر قبل فراغه من ذلك أنه أفطر في أثناء ذلك يومين ناسيا ولم يدربعد صومهما لعل هما  
 من الاولى أو من الثانية أو أحدهما من آخر الاولى والاخر من أول الثانية مع علمه  
 باجتماعهما فانه يصومهما الا لان لاحتمال كونهما من أول الثانية ولا يجوز له أن ينتقل  
 عنها مع قدرته على أكالها بلزمه أيضا قضاء شهرين لاحتمال كون اليومين المذكورين  
 من الاولى ومقتربين (ص) وان لم يدربعد اجتماعهما صامهما والاربعية (ش) أي وان لم  
 يدربعد صوم الاربعه أشهر اجتماع اليومين الذين أفطرهما في أثناء صومه المذكورين  
 افتراقهما فانه يلزمه صومهما الا لان لاحتمال أن يكونا من الكفارة الثانية ولا ينتقل عنها  
 حتى يكملها لانه قادر على ذلك ويلزمه أيضا صوم أربعة أشهر لاحتمال افتراق اليومين

لا على غيره لانه لا يتقدر ان يكون اليومان من أثناء الثانية أو آخرها لا يكتفي اليومان ان يكونا من الثانية (قوله لاحتمال  
 كونهما من أول الثانية) أي أو من أثناءها أو آخرها لما قلنا من أنه مفرغ على الاول وهو عدم القطع بالنظر ناسيا ثم بعد كسبه هذا  
 وجدت عب بدلي على ما قلنا حيث قال وهذه المسئلة لغيرها المصنف على قوله وفيها ونسيان أي الفطر فيه ناسيا لا يبطله فلذا  
 صام اليومين وعلى قوله وبفضل القضاء فلذا قضى الشهرين (قوله ٣٠ يصوم شهرين) أي وذلك لانه لا يبطل بفضل القضاء وناسيا  
 (قوله لاحتمال ان يكونا من الكفارة الثانية) أي من أولها (قوله لاحتمال افتراق اليومين) أي ان يكون أحدهما من أثناء الاولى  
 أو آخرها والثاني من أثناء الثانية أو آخرها فظهر ان صيام الاربعه ظاهرا يظهر على القول بان الفطر ناسيا يقطع التنابع الا انه ضعيف  
 مع انه لا حاجة لصوم اليومين مع كونه صوم الاربعه فظهرنا الرخصة في كلام المصنف من حيث ان قوله فان لم يدربعد الخ انما يفرغ

على أن الفطر ناسيا لا يقطع التابع كإتيان وقوله وإن لم يدر اجتماعهما صلاهما والأربعة أثمانه فرع على القول بأن الفطر ناسيا يقطع التابع وهو ضعيف والراجح أنه يصوم يومين في جميع الصوم ويقضى شهرين فقط فتأمل (قوله بعدم قطع التسيان) أي بعدم قطع الفطر نسيانا التابع (قوله غلبك) عبر به إشارة إلى أن الأ طعام في الأ - به غير مقصود بل الواجب التعليل قياسا على الكسوة فصار أعارهم التياب لم يجزه (قوله مسكينا) أراد به ما يعين الفقير لانهما إذا اقترعا اجتماعا وإذا افتقرا (قوله لان المقصود سد الخلة الخ) فتح الخاء أي الحاجة لا يسيل بل المقصود كما يفهم من الآية سد خلة مستين إنسانا مسكينا (قوله أن كانوا أكثر من ستين) أي لاحتمال أن يتساووا في الأخذ فلا يكمل لواحد مددا كاملا (قوله والابن على واحد وكل) لأنه يتحقق أن مع واحد مددا كاملا (قوله على الاتفاق) الظاهر أن هذا عام وقوله أو البسح أي فمن ليس فيه شائبة سرة وقوله أو تنيل أي تعجز (قوله أحرارا) بالجر صفة ستين و بالتصنيف صفة مسكينا لأنه معني مساكين (١٣٠) (قوله وان اقتناوا أتر الخ) أي أهل بلد المكفر أو جعلهم أفرادا لدفع نوبها به

المذكورين والتفرق يقطع التابع وتلك المؤلفات التفرع على القول بعدم قطع التسيان وهو أنه يصوم يومين في جميع الصور لاحتمال كونهما من الثانية معتقدين أو مجتمعين ويقضى شهرين لاحتمال كونهما من الأولى وقد نطقت بالفصل في الثانية الفصل (ص) ثم غلبك ستين مسكينا (ش) هذا هو النوع الثالث من أنواع الكفارة وهو الأ طعام بشرطه العجز عن الصيام بأس أو شوك على ما يأتي لقوله تعالى فن لم يستطع فاطعم ستين مسكينا يدفع المظاهر لكل مسكين مدا وتلق مد عند النسي عليه الصلاة والسلام فلا يدفع الكفارة لأقل من هذا الحد فلا يجزئ هذا مدنا ومذهب الشافعي خلافا لابي حنيفة فإنه يقول أنا أطعم مسكينا واحدا ستين يوما جزأ ذلك عن كفارة الظهار لان المقصود سد الخلة وقد سد خلة ستين وقد عني بأن حاجة ستين محقة عند الأخرج ولا كذلك الواحد في ستين يوما ولما يتوقع في الجمع الكثيرين إجابة الدعاء ومصادف قوى ولوتاهبها المساكين ابتداء هاتان كانوا أكثر من ستين والابن على واحد وكل ويشترط في المساكين أن يكونوا أحرارا لا عبيدا لانهم أغنياء بساتهم لم يجرهم على الاتفاق أو البيع أو تنيل عتق من فيه شائبة سرة يصير من أهلها مسلمين جلا على الزكاة إلى هذا أشار بقوله (ص) أحرارا مسلمين لكل مد وثلاثين برا وان اقتناوا أتر أو نحو جاف الفطر فعده (ش) البر هو الأخرج منه بالإضافة فإن كان قوتهم غير عرا أو غيره مما يجزئ في ذك الفطر وهو الشعر واللبت والاز بيب والافط والذرة والارز والذخن وما أشبه ذلك فإنه يخرج منه بعدل مد هشام أي بعدل سبع مدهشام قال عباس معناه أن يقال إذا شبع الرجل من مدخنة كم يشبعه من غيره قال كذا فيجزئ ذلك إن عبد السلام وإن عرفة عن بعض الأشياخ المعتبر الشيخ زائد على مدهشام أو نقص تغله عنها حاصله وفي شرحه لهذا الكتاب وقال الباقي الأظهر عندى مشهورة مكة القمح كز كذا الفطر ولا يجزئ عرض ولا غنر وفيه وفاء القيمة وخرجه بعضهم على اجزاء القيمة في الزكاة ابن عرفة وردن ظهور التعبد في الكفارة بقدر المعطى وعددا خذ به انتهى وإن أعلى الدقيق بر يعه أجزاء كاقاله

لما كان هو الأصل الذي ورد في الحديث فلا يدفع عند البر وقوله أو نحو جاف الخ من عطف العام على الخاص وهو جائز ككسبه على ما في الدامني ويصح على ما في خالد على التوضيح وعليه فيقال أو نحو جاف الفطر غير الأتر (قوله وما أشبه ذلك) وهو البر والآخر ثم لا يخفى أنه محب أردناه القروا البر فيكون هذا نفس الأخرج في الفطر مطلقا بدون تنقل لقول الشارح أو غير ذلك فلا يقتضيه غير هذه كاللحم والقطا في أجزاء الأخرج منه فله تن وظاهره أنه لا يراعى في الأخرج من هذه السبعة ما يغلب اقتيانه وظاهره أيضا أنه إذا اقتنبت من غير ما يجزئ منه ولوم وجود شيء من النعة وهو خلاف ذلك الفطر في هذين الأمرين (قوله أي بعدل سبع) أي لا كيلا خلافا للباقي (قوله مدهشام) هو هشام بن الصبيح

أنجز وحى كان أميرا على المدينتين قبل هشام بن عبد الملك فله في معنى الحكام نقله بحسب تن وفي عب هشام بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة كان عاملا على المدينة بعد الملك نقله عن القرياي على المدونة وفي شرح شب هو ابن يزيد بن عبد الملك ومدهشام مدون ثلثا بعد مدنى الله عليه وسلم (قوله كم يشبعه من غيرها) والعبرة في ذلك بحسب الأخرج فلذا ظاهرا شخص بالمدينة وكفر بعصره من الأبرار وكان ما بعد البر ما أخرج خصم يزيد على ما بعده لأخر ج بالمدينة فإنه يعتبر بحسب الأخرج (قوله ابن عبد السلام الخ) لا يخالف ما قبله (قوله وقال الباقي) مقابل لا اعتبار بالسبع وهو ضعيف (قوله فيه وفيه وفاء القيمة) الأولى ولا القيمة وذلك لان ظاهرا أن هناك قيمة وتغلبت على الهاقه وفاءها وليس كذلك (قوله على اجزاء القيمة في الزكاة) وهي لا تجزئ فيها القيمة على العتد على ما تقدم من التفصيل (قوله ورد) أي الأخرج (قوله بقدر المعطى) أي باعتبار تحديد المعطى بكونه مدا وثلاثين لا يزيد وكون الأخذين ستين أي مجموع الأمرين والأفقر للمعطى محدد في الزكاة (قوله بر يعه) الر يع هو الرأ بعد لحنه أي بر يع أصله

(قوله ان شاء الله) إشارة لعدم الحزم بالحكم المذكور (قوله كفدية الاذى) أى كالأحب الغداء والعشاء في فدية الاذى (قوله بخلاف البين) أى في جزئى الغداء والعشاء (قوله كفوه فيها ولا يجزئ غداه وعشاءه) أى في فدية الاذى (قوله لانه يبلغ مدا الخ) ابن ناجي فيه مسامحة لانه لا ينبغي على غلبة الظن وانما ينبغي على العلم انتهى فلو تحقق عدم بلوغهما للدون ثلثه لم يجز بجزء واحد من أجل الأحب على التحريم وعدم الاجراء حيث تحقق عدم بلوغهما للدين كذا في عب والظاهر أن هذا ليس مراد ابن ناجي لان ظاهر عبارة عب انه عند الشك يجزئ والظاهر انه لا يجزئ وان مراد ابن ناجي أن يظهر (١٣١) اقتضا ان ظن بلوغه للدين يكفي وليس كذلك بل لا بد من تحقق المدين وقوله

بالباشمى مسوابة الباشمى لانه منسوب لهوشام الهاشمى (قوله لا ان أس) المراد به غلبة الظن وهو الظاهر (قوله أو ان شك) لان توهم أو أولى من الشك اذا ظن عدم القدرة أو أس لان ظنها (قوله وتوالت أيضا) أى كما توالت بالتحلاف توالت بالوفاء وان الاول فدخل في الصوم ولو عبر بلمكان أحسن والتأويل بالوفاء ضعيف والمعدن الاول (قوله أو ينقل ان شك) أى ويكفي في اتفاله عنه ان شك في القدرة في المستقبل وهو عاجز في الحال وأولى ان ظن عدم القدرة أو أس لان ظنها (قوله فهو عطف على لا يتنقل) ولا يصح عطف قوله أو ان شك على قوله ان أس لفساد المعنى (تنبيه) ظاهر المصنف أن العتق لا يشترط فيه الاناس في المستقبل (قوله وان أطعم مائة وعشرين) والظاهر انه لا يجزئ هنا وبغير اللبينة زيادة ثلثة الخ أى ثلث الهاشمى أو نصفه (قوله ولا يشترط أن يعين نوع الكفارة) الظاهر أن هذا مرتبط بقوله ان بين وكأنه يقول ولا يشترط في البيان الخ ويحتمل ان يكون حكما متغايبا بالحكم

ابن حبيب قال بعضهم ولا يخالف في هذا ان القاسم ان شاء الله (ص) ولا أحب الغداء والعشاء (ش) يعنى أنه اذا أطعم الستين في كفارة الظهار غداه وعشاءه فذلك لا يجزئه الا ان يبلغ مدا الباشمى وأما بقوله (كفدية الاذى) بخلاف البين أن لا أحب معناه لا يجزئ كفوه فيها ولا يجزئ غداه وعشاءه ان يبلغ مدين فعنى لا أحب لا يجزئ بدليل قول الامام لاني لانه يبلغ مدا الباشمى (ص) وهل لا ينقل الا ان أس من قدرته على الصيام أو ان شك قولان فيها وتؤتت ايضا على أن الاول قد دخل في الكفارة (ش) يعنى أن أشياخ المذهب اختلفوا في حكم الظهار اذا أراد أن يكفر عن ظهاره بالاطعام هل من شرط ذلك أن لا يطعم حتى يأس من قدرته على الصوم حين العودة التي توجب الكفارة بان كان للظهار حينئذ حرصا مشلا وغلب على ظنه أنه لا يقدر على الصيام الا نولا في المستقبل ولا يكفي في ذلك مجرد الشك وهذا قول ابن القاسم أو يكفي في الانتقال من الصوم الى الاطعام مجرد الشك ولا بشرط الاياس وهذا القول في المدونة أيضا وذهب ابن شبلون الى بقاء كل من القولين على ظاهره من غير رد ولا يفرق بينهما وذهب القرويون الى رد أحدهما الى الآخر والتوفيق بينهما وهو أن الذي أيس من الصوم قد دخل في الكفارة بالصوم وليس بالعسل وأن الثاني هو الذي يكفي بالشك لم يدخل في الكفارة بالصوم وتلتس بها حينئذ فلا خلاف بين القولين وقوله أو ان شك أى أو ينقل ان شك فهو عطف على لا يتنقل فهو من عطف الجمل (ص) وان أطعم مائة وعشرين فكالمئين (ش) قد علمت أن المصدق كفارة الظهار معتبر في الشرع وهو ستون مسكينا لكل مذون ثلثان كإمر فإذا أطعم طعام الستين لمائة وعشرين مسكينا بان أعطى لكل واحد نصف الواجب فان ذلك لا يجزئه الا ان بكل لستين منهم ينتزع من الباقيين بالقرعة ان بين لهم أن المدفوع كفارة وبقي كإمر في البين بالله أنه اذا أطعم طعام العشرة المساكين لعشرين مسكينا أن ذلك لا يجزئه حيث قال ومكر لمسكين ناقص كعشرين لكل نصف الا أن بكل وهل ان بيني تأويلان وله تزعمه ان بين بالقرعة ولا يشترط أن يعين نوع الكفارة من ظهار أو عين بل يكفي أن يقول هذا من كفارة (ص) وللعبد اخراجه ان أذن له سيده (ش) أى لهبة أى وللعبد العاجز عن الصوم في الحال الاطعام اذا أذن له سيده فيه وله تركه حتى يتمكن من الصوم في المستقبل لما يفراغ عمل سيده أو بتأديه خراجه أو باذن سيده فيه والضمير في اخراجه للمقدر السابق من الاطعام وهذا التفرير لا يحتاج الى جعل اللام يعنى على (ص) وفيها أحب الى أن يصوم وان أذن له في الاطعام وهل هو وهم لانه الواجب وأحب للوجوب أو أحب للسيد عدم المنع أو لنوع السبيل الصوم أو على العاجز حينئذ فقط تأويلات (ش) قال مالك في المدونة واذا ظاهر العبد من امرأة فليس عليه الا الصوم ولا يطعم وان أذن له

(١٦ - خروشى رابع) آخر يتعلق عطف الكفارة (قوله بل يكفي) ظاهره أنه لو لم يشك لا يكفي ان أعطاه كما وقد تقدم في الزكاة القولان فيمكن جريانها هنا (قوله أى له وله) بمعنى لا يتعين واحدنا في أن الاول له الصبر كإتيان (قوله أو باذن) الاولى حذفه (قوله وبهذا التفرير لا يحتاج الخ) أى حيث كان المعنى أنه عاجز عن الصوم في الحال وبوجوه القدرة عليه في المستقبل وأما اذا كان عاجزا في الحال والاستقبال فمتعين الاخراج وعليه فاللام يعنى على فالتأخير بقوله بجملة على ما فترت أنك تكون التخيير (قوله وان أذن له) الواو للمحال

(قوله وقال الخ) الظاهر أن قوله فاجاب بيني حكاية بالعتي لا باللفظ والذي تقدم حكاية باللفظ (قوله أي ليكون الامام نطن أن السائل سأل الخ) هذا يشهد بقصدهم بالسكون وأما بالفتح فهو الغلط الساتى وهو الاطلاق بالادب لان الغلط الساتى أخف من الغلط القلي (قوله على ماذا منع من الصيام) حاصله أنه يقول ان ابن الحاجب ذكر هذه عقب التي قبلها كالدليل على صحة تأويل القاضي عياض أن الاحية ترجع للعبد أي أنه يندب له أن يصوم ويصوم بغيره قول الشيخ سالم في حل التأويل والرابع مانصه أو كما قال القاضي عياض ان الاحية ترجع للعبد فلا حصة أن لا يطعم ان أذن له سيده فيه بل يصوم مع السدة الصوم الا للعبد يأذن في الصوم بعد ذلك وهو قول محمدان أن له سيده في الاطعام (١٢٣) ومنعه من الصوم أجزأه والاصوب أن يكفر بالصوم وهو نحو

قوله في العين اذا أذن له في الاطعام أو الكسوة أجزأه وفي قلبي منه شيء والصيام أي عندي فليترك ملكك للاطعام والكسوة ملكا متقرا انتهى وهذه العبارة أي التي ذكرها شارحنا وفيها ان أذن عبادة الشيخ سالم بالحرف وفيها من حل الأولى وهي أوضح من أن يحل الأولى (قوله لانه لا شك الخ) أي وهو موجود في مسئلة الظهار وحاصله أنه يقال حل الاحية على ماذا منع من الصوم لا يظهر لانه اذا منع من الصوم صار الصوم غير مطلوب منه أصلا فكيف نصح الاحية حينئذ وحاصل الجواب أن الصوم انما استحب في تلك الحالة لان العبد اعلى أو يشك في ملكه ؟ وقوله على حقه أي على كونه في نفسه خصوصا لأن المراد وفساد غير من التأويلات (أقول) بل ويدل على صحة الثالث والخامس قوله انما هو عدم حصة ملك العبد أي اما للجزم بعدم حصة ملك العبد أو لاشك لا يخفى أنه كلف بتأني جزم موثك في ذلك في أن واحدا الآن يقال أو لحكاية

سيده والصوم أحب إلى قال ابن القاسم بل الصوم هو الواجب عليه ولا يطعم من قدر انتهى وقال ابن عبد السلام وظاهر هذا أن ابن القاسم حل جواب مالك على الوهم لقوله ما أدري ما هذا ولا أرى جواب مالك فيها الاوهى أي ليكون الامام نطن أن السائل سأل عن كفارة العين بالله فاجاب بيني لا يجب والضمير في قوله لانه للصوم أي لان الصوم هو الواجب على العبد المظاهر وان أذن له في الاطعام أو ان أحب محمول على الوجوب وللقاضي اسعجل أن الاحية ترجع للسيد أي ان أذن السيد في الصوم أحب إلى من أذنه في الاطعام وهذا التأويل حيث كان السيد كلام في منعه من الصوم بان أضربه في خدمته أو نواجه وهو واضح والافصح على السيد عدم المنع وللقاضي عياض أن الاحية ترجع للعبد أي يندب للعبد اذا أذن له السيد في الاطعام ومنعه من الصوم أن يصوم لانه يأذن له في الصوم بعد ذلك وهذا ايضا حيث كان السيد كلام والافصح على العبد الصوم ولا يهري أن الاحية على ما هو في محمولة على العبد العاجز عن الصوم الا لكرض برجوال القدرة عليه في المستقبل واعترضه ابن محرز بأنه ان كان مستغنيا بالصوم في المستقبل لزمه التأخير والا فلا يؤخر ابن بشر وروى ابن محرز اعتراضه في قول ابن القاسم ان القادر على الصوم في المستقبل لزمه التأخير أما على قول غيره لا يلزمه فيصعب الاعتذار بذلك وإلى الاقحام الخمسة أشار بقوله تأويلات ولان معرفة فيها بحث وتحير في عزوها (ص) وفيما ان أذن له أن يطعم في العين أجزأه وفي قلبي منه شيء (ش) أي نقل والصوم أي عندي ابن عبد السلام ذكره في المدونة وكذا ابن الحاجب اذ أتى قبلها كالدليل على صحة تأويل من حل الأولى على ماذا منع من الصيام لانه لا شك أن الشيء الذي في قلب الامام من جهة الاطعام انما هو عدم حصة ملك العبد أو الشك في ذلك (ص) ولا يجوز تشريك كفارتين في مسكن (ش) بان يطعم مائة وعشرين ناولا تشريك الكفارتين في ما دفعه لكل مسكن لأن يعرف أعيان المسكين في كل لكل من وجده مائة أو هل يشترط بقائه ذلك سيده أم لا على ما مر فقوله تشريك أي بان يجعل حظ كل مسكين ما عوذاعن كفارتين وظاهر كلامه أن التشريك وقع في الاطعام والصيام أو في هذا الحكم لان التتابع فيه شرط معتبر بخلاف الاطعام وظاهره أيضا أن التشريك وقع في جميع أمداد الكفارة لانه مكررة في سياق النبي وكذلك الشيخ عبد الرحمن وأما لو وقع التشريك في بعض أمداد الكفارتين

الخلاف أي الجزم على قول أو الشك على قول بمعنى أن بعض الأئمة جزم وبعضهم تردد

ولم يجزم بشي وظاهر هذا أنه ليس هناك قول بل على ما عرفت أنه المذهب وقد قال هذا التردد عما ينبغ وجوب الصوم لأحبيته فتسدر وبعد كني هذا رأيت محمدي نت نقل كلام ابن عبد السلام وعمل بقوله انما استحسن الصوم وان كان الاطعام بأنه لعدم تقرير ملك العبد بصدقته وعبارة عي ولا يخالف قوله هنا أجزأه قوله في التي قبلها أحب الي ان يصوم منه على أحد التأويلين أنه في كفارتين العين بالله تعالى لان اجزاء الاطعام عتبه لانه لا يتأني أن يكون الصوم أحب اليه (قوله في كل لكل واحد مائة) أي بكل للتسعين كل واحد مائة وبتتر عن الباقي بالقرعة فيعطى نصف مستغنى كفارة والنصف الثاني غنام الكفارة الثانية (قوله لان التتابع فيه شرط معتبر) فيه أن التتابع موجود

(قوله فانه لا يجوز ما وقع فيه التبريك) أي فصل المصنف على الصورتين وان كان المتبادر منه صورة واحدة (قوله وليس تصوير نت) فان تتصور المسئلة بان يعطى كل مسكين مدين مدين وانما تكن كلامه غير ظاهر لاجزائه وعبارته امر بذكر من عليه كفارتين من تهايرين فلا يجوز ان يعطى منهما مسكينا واحدا طعام مسكينين انتهى (قوله وبني الخ) ظاهر هذا ان قول المصنف وبني مقرر على الاول وليس كذلك بل مقرر على الامرين معا واعلم ان هاتين الصورتين خاصتان بالاطعام وأما الصوم فلا يتأق فيه ذلك لانه يستلزم فيه نية التتابع فشرعه في الثانية مبطل لما معمن الاولى فلا يكفل للمقابل الاخرية التي هو فيها وأما العتق فذكره بعد فاونسي من عتقه في الصورة الثانية فانه بكل قياسا (١٣٣) على قوله وعن الجميع كل (قوله فانت واحدة منهن) حاصله ان عنده سنة اربعا

ظاهرا من كل منها وزسه عن كل واحدة كفارة (قوله سقط) أي الباقي الذي لم يجزجه والذي أخرجه لا يخصه عن بقى حيا (قوله سقط مناب الميتة) بمعنى أنه لا ينتقل خطه الى من بقى حيا ولا يأتي أن يقال وسقط عنه الباقي لانه لا باق ومثل الموت من طلقها طلاقا تاما وعمل السقوط ان لم يطأها قبل موتها أو طلقها والا لم يسقط خطها فيكمل لها خطها ولو عين قدر الواحدة ونسبها وماتت واحدة قبل وطئه لها جعل مانسه لها بحث كان أكثر مما غيرها (قوله ولو أعنى الخ) لا مفهوم له (قوله فانه لا يجوز الخ) لا يعارض هذا قوله قبل وسقط ان لم يطأ بطلاقها أو موتها لان ما هنا فيه احتمال أن يكون بعض الكفارات التي أخرجهما عن طلقت أو ماتت والحيلة التي يريدونها ليست بأكمل كفارتها (قوله حتى يكفر الخ) ربما أفاهذه ما قلنا انه لا مفهوم لقوله أعنى ذكر ثم عن ابن عرفة ان من عجز عن كفارة الظهار ليس له الوطء وان طال أمده لم يدخل

كأول اعطى مائة وعشرين مديا كل مسكين اناه قوي في مدين منها ان كل واحد منهما عن كفارتين فانه لا يجوز ما وقع فيه التبريك فقط وليس تصوير نت التابع للشرح بحسن (ص) ولا تركب مصنف (ش) يعني انه اذا عتق نصف رقبة لا يكفل غيرها وصام ثلاثين يوما أو صام ثلاثين وأطعم ثلاثين مسكينا عن كفارة الظهار فان ذلك لا يجوز وليس من التلقيق اطعام ثلاثين مسكينا برأه ثلاثين قرا أو شعيرا أضيأ أو ثلث وجعل بذلك عيشهم وليس منه أبضا ان يعنى وبغدى ثلاثين مسكينا يعطى ثلاثين مسكينا كما يظهر (ص) ولو نوى لكل عدد أو عن الجميع كل (ش) يعني أنه لو أطعم عن كفارتين فأكثروا نوى لكل كفارة عدد دون الواجب كأول اطعم ثمانية نوى لكل اربعين أو الواحدة تحسن والاخرى ثلاثين وعين صاحبه كل عدد أو أخرج الجملة عن الجميع من غير تبريك فهم ما في كل مسكين فانه يصح ويبنى على ما نوى لكل واحدة من المساكين وبكل لها ما بقى منها فيكمل لصاحبه الاربعين بعشرين ولصاحبة الثلاثين ثلاثين ولصاحبة الخمسين بعشرة ولا يضرب شرعه في أخرى قبل كمال ما قبله لان الاطعام لا يشترط فيه المتابعة بخلاف الصيام (ص) وسقط خط من مات (ش) يعني انه اذا نوى عن كل عدد امتقا أو مختلفا فانت أو واحدة منهن أو أكثر فان خط من مات منهن يسقط وليس له نقل خطها الى بقى حيا فانوى لكل من ثلاثة تحسن ولية ثلاثين سقط خطها وكل الثلاث عشرة وعشرة ولو نوى للينة ستين والى باقى اربعين اربعين يسقط مناب الميتة وكل الثلاث عشرين وعشرين وهكذا (ص) ولو عتق ثلاث ناع ثلاث من اربع لم يطأ واحدة حتى يخرج الاربعة وان ماتت واحدة أو طلقت (ش) يعني أن المظاهر ان اربعة اربع كفارات لكل امرأة كفارة ثمانية أعنى ثلاث رقاب عن ثلاث منهن ولم يشرك فيهن ولم ينو عن كل واحدة شيئا معناه فانه لا يجوز له حيث أن يطأ واحدة منهن حتى يكفر عن الاربعة بما يجوز ان يكفر بما باعثنى أو بصيام شهرين ان عجز عن العتق أو باطعام ان عجز عن الصوم ولو عين العتق أو غيره عن واحد قبله وطء من عين عنها ٥ ولما كان ينشأ عن العان تحريم الملاعة مؤبدا كما ينشأ عن الظهار معلقا فاسب تعقيب به فقال (باب العان وما يتعلق به وهو لغة البعيد يقال لعنة الله أى بعد من رجه وكانت العرب تطرد النسر المتدثر لانه لا يأخذ جيرا ارموتسميه لعينا واشتق منه اللعنة في خامسة الرجل ولم يسم غضبا بل خامسة المرأة تعقبا لاذ كروا لسبب لعنة ولكونه سببا لعانتها ومن جابيه أقوى من جانبها لانه قادر على الائتلاف دونها واسطلاحا عرفه ابن عرفة بقوله

عليه أجل الابلاد (باب العان) (قوله معلقا) أى على عدم اخراج الكفارة والتنظيف مطلق التحريم (قوله تعقبه) أى الظهار بالعان أى سبب ملاعقته المتعقبه لا فاعلة لا تنتج التعقب (قوله وما يتعلق به) أى كقوله وورث المستحق الخ (قوله لغة البعد) المناسب لقوله أى أنه ان شول الابعاد لان البعد ناشئ من الابعاد (قوله وكانت العرب الخ) الشاهد في قوله وتسميه لعينا الخ (قوله التبرير) أى الذى تذكر منه الشر وقوله المتدثر أى الدعاء تشره (قوله وتسميه لعينا) أى مله ونأى بعددا (قوله واشتق منه اللعنة) الاولى واشتق من اللعنة كافى ك (قوله ولم يسم غضبا) المناسب لما قبله ولم يسم غضبا اشتقا من خامسة المرأة (قوله لانه قادر) تعليل لقوله ومن جابيه أقوى الخ وذلك لان يدمعه وتكره

(قوله حلف الزوج) أي أربعاً أو مطلق في ذلك انك لا على ما هو معلوم ثم رد على التعريف أنه غير جامع لخروج حلفه فقط انا كانت صغيرة وكبيرة وماتت أو كان كافر أو هي مسلمة وأيضاً يحلح المعان في العدة فإنه غير زوج لكن أخلف في المجاز المشهور هل يسوغ وقوعه في التمايز ولا يبيح أن الوصف حقيقة في الحال قطعاً مجازاً في الاستقبال قطعاً وأما في الماضي فهو حقيقة عند الاكثر كافي السعد في الماطول وأما قصر في التوضيح والاي على أن مجاز فيه (قوله كما إذا غصبت) لا يفتي أنها إذا غصبت فلا لعان عليها أصلاً فلا يظهر قوله ونكلت لأن معناها المتبادر منه أنها مطلبت بالحلف فلم تخلف مع أنها لا تطالب بذلك فالتى يظهر حلف قوله وخروج الخبز يقول به وقول ابن عرفة أن وجب شرط في حلفها أي أن تطالب بالحلف إذا كان نكولها أو وجب حدها أو أماذا كان نكولها لا وجب حدها فلا تطالب بطعان (قوله بحكم) أي بسبب حكم الخ؛ أي أن اللعان لا يكون إلا إذا حكمه قاض أو أماماً بمقامه فلو وقع من غير حكم فليس بإعان وقضية أنهم ملوئز أفعالاً قاضاً وصدر منهم اللعان بدون أن يحكم به لا يكون لعاناً مطلقاً (قوله واعتني المؤلف بأركانه) أي ولم يعتن بقضية

بغيره (قوله انما بلا عن زوج) لا سيد (١٢٤) فالصبر بالنسبة له والألف زوجة كالزوج (قوله ان اللعان يكون من شبهة النكاح) أي بالنظر لثني الحمل والولد (قوله وأما في الحمل) يأتي ان هاتين الطريقتين من جملة طرق (قوله وانفسد) أي كما إذا عقد على أخته مثلاً غير عالم بأنها أخته وقوله أوفسداً خلاً فلا لاى حنيفه وأصحابه من أنه لا بلا عن العبد ولا المحدث في القذف لأن المراد بالآية من يجوز زنيهاً من الأزواج لأن الله استأناهم من الشهادة بقوله ولم يكن لهم شهادة الا أنفسهم فسماهم شهداء أميداً اذا استثنى من جملة المستثنى منه وقال شهداءاً حدهم أربع شهادات فدل على أن اللعان شهادة والعبد والمحدث ليس من أهلها وأوجب بأن الاستثناء منقطع والمعنى فيه ولم يكن لهم شهادة غير قولهم كما قالوا الصبر حيلة من لأجله والجمع زاد من لازاله (قوله الذي لاقر بالزوجان عداً بحال) كالصبر على عداه (قوله حكمنا بينهم الخ) أي في وجوب اللعان وبهذا فان نكحت رجعت على قول عيسى وهو ضعيف وأما قال عيسى بالرجع لوجود الاحسان لأن أنكحتهم بحصة عنده والاحسان أن كون نكاحهم مصححاً بضعف وقوله بالرجع ضعيف وحدثت عند المحدثين لفساد أنكحتهم (قوله لا لارى) أعان لعان المسلم للتصريح بالهودة لا يكون الاثني الحمل أو الولد دون الرى أي فلا يلزم بل يجوز كما قال الخطاب الآن برى بها اسقاط الحمل فيزني لعانه ولو كان كافر أو هي مسلمة كما إذا أسلمت تحتها أو غيرها أو تزوجها على القول بأنه غير زنا كما قال الشعبي فتلاعتان فان نكل هو حدان حلف الاعمان ونكلت فلا حد عليها لأنها أيمان كافر وهي فاعلم مقام الشهادة قولاً لا شاهد لكار على مسلم (قوله أسباب أو شروط ثلاثة) الاول ما أشار به بقوله ان قد فها تراتنا الثاني ما أشار به بقوله وبني حل الثالث المشار به قوله وفي حدهم بعد القذف الخ إلى أحد القولين وعبراً ولتتردد في كونها أسباباً أو شروطاً والتظاهر الاول وحقيقة السبب غير حقيقة الشرط لأن السبب ما يلزم من وجوده الوجود ويلزم من عدمه العدم والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم (قوله لا تعريض) ولكن فيه الادب على الأرجح الحد على هذا فاستثنى هذين من قاعدة ان التعريض بالذف كالتعريض في وجوب الحد (قوله لا تمنحهما) أي قد فها لهما من حقها

لا زانه (قوله الذي لاقر بالزوجان عداً بحال) كالصبر على عداه (قوله حكمنا بينهم الخ) أي في وجوب اللعان وبهذا فان نكحت رجعت على قول عيسى وهو ضعيف وأما قال عيسى بالرجع لوجود الاحسان لأن أنكحتهم بحصة عنده والاحسان أن كون نكاحهم مصححاً بضعف وقوله بالرجع ضعيف وحدثت عند المحدثين لفساد أنكحتهم (قوله لا لارى) أعان لعان المسلم للتصريح بالهودة لا يكون الاثني الحمل أو الولد دون الرى أي فلا يلزم بل يجوز كما قال الخطاب الآن برى بها اسقاط الحمل فيزني لعانه ولو كان كافر أو هي مسلمة كما إذا أسلمت تحتها أو غيرها أو تزوجها على القول بأنه غير زنا كما قال الشعبي فتلاعتان فان نكل هو حدان حلف الاعمان ونكلت فلا حد عليها لأنها أيمان كافر وهي فاعلم مقام الشهادة قولاً لا شاهد لكار على مسلم (قوله أسباب أو شروط ثلاثة) الاول ما أشار به بقوله ان قد فها تراتنا الثاني ما أشار به بقوله وبني حل الثالث المشار به قوله وفي حدهم بعد القذف الخ إلى أحد القولين وعبراً ولتتردد في كونها أسباباً أو شروطاً والتظاهر الاول وحقيقة السبب غير حقيقة الشرط لأن السبب ما يلزم من وجوده الوجود ويلزم من عدمه العدم والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم (قوله لا تعريض) ولكن فيه الادب على الأرجح الحد على هذا فاستثنى هذين من قاعدة ان التعريض بالذف كالتعريض في وجوب الحد (قوله لا تمنحهما) أي قد فها لهما من حقها

(قوله لا كرم حكهما) أى حكم ضد ما أى الحكم المرتبط بضعهما وهو الترضى والغضب أى فلما ذكر الحكم المتعلق بضعهما فيما ساقى دل على أن الكلام ههنا ليس في ضدهما بل فيهما وهو الصريح والطوع فتأمل ترشد (قوله أى يجب أن يكون قد نفذه لها في نكاحه) يريد توابع النكاح ولو كانت الرأى تأملت الأبعدان بانت منه وتزوجت غيره (قوله فلم يحدث حتى تزوجها فنذرها) أى والفرض أنه مثل الأول فإن بلان للثاني حدثا واحدا هما وان لم يكن (١٣٥) مثل الأول حدثا لول ولعن الثاني وان نكل

خفوا وحده (قوله أو حس بكسر الحاء) خلافا لابن القصار القائل بان الاعي انما بلان اذا وضع يده على الفرج مقابلاً لقوله لانه معنى من المعاني لانه ادخال الذكرك في الفرج وأراد بالفعل الهيئة الظاهرة عند سلوك الذكرك في الفرج (قوله ولا يشترط الخ) عبارة الان في شرح مسلم وهل من شرط دعوى الرؤية أن يصف كالنية فيقول كذا ودق للمكة أو يقول رأيتها ترى والأول المشهور وانتهى ولم يذكر ان عرفه مشهور وانما قال في شرط الرؤية بكشفه كالنية والا كفاه رأيتها ترى سماع القرين والشيخ عن ابن القاسم مع ابن رشد عن نافع فقط انتهى (أقول) ومن عدا ابن عرفه ترجيح ما تقدم فيكون الرابع خلاف ما ذكره شارحا فقد بر (قوله ولو بصيرا) أى خلافا لمن يقول ان البصر بشرط فيه الرؤية (قوله لقوله عن مالك) أى لما نقل عن مالك أى أنه اذا نكل للرؤية وادعى الوطء قبلها وعدم الاستبراء فتسل ابن القاسم عن مالك أقوالا ثلاثة هل الولد لانه أم أمه موقوف أو بنت عنه فبذلك ابن القاسم بقوله ما لم يظهر يوم الرؤية وقوله وفي حكم السنة كلام

وطوع لذكره كما بهما بقوله وتلا عن ابن رماه انصب الخ بقوله كشو وجد تمام رجل في لحاف (قوله في نكاحه) متعلق بقوله أى يجب أن يكون قد نفذه لها في نكاحه بر بدو توابع النكاح من العدة كالنكاح كأي سواه كان حصول الزنا متعلقا في نكاحه أو قبله كقولها لها رأيتك ترى قبل أن تزوجك أو قد نفذه قبل نكاحه فلم يحدث حتى تزوجها فنذرها يجوز ما لم يثبت من العدة قد نفذها أو قد نفذها ثم تزوجها ولم ينفذها بعد أن تزوجها فنذرها (والأحد) أى بان قد نفذها قبل نكاحها أو بعد نكاحها من وجهان العدة قد (ص) تنقته أعني ورأه غيره (ش) صفة زنا أى زنا متعلق لا على طريق من الطرق من جس أو حس بكسر الحاء وأخبار يفيد ذلك ولومن غيره قبول الشهادة متى لم ينعزل على وهو البصر فلا ينعزل على شك ولا على المراد بالتبين الجزم وقوله رأه أى الفعل الدال على الزنا لا الزنا لانه لا يرى لانه معنى من المعاني بان يرى فرجه في فرجها ولا يشترط وصفه كالشهود أى بان يقول رأيت فرجها في فرجها كالرؤية في المسئلة بل يكفي أن يقول رأيتها ترى وبعبارة المشهور تكفي التوضيح أنه اذا تحقق البصر زناها لا عن وان لم يرها وهو مذهب المدونة وعليه لو قال تنقته ولو بصيرا الحسن (ص) وانتهى به ما ولد استة أشهر والاخر به (ش) الضمير به يرجع لقول الرؤية وقوله ما ولد والمعنى أنه اذا اعتاب بسبب رؤية الزنا ما في معناه من العلم فانه ينتفي عنه بذلك ما ولدته من ولد كمال لسته أشهر فصاعدا من يوم الرؤية ونعت كلفا غير برثة الرحيم يوم العان وان أنت ولو غير سقط لدون سنة أشهر لحق به لان لعانه انما كان لرؤية الزنا لا لثاني الولد وهذا قول ابن القاسم فيما أتى ويحق ان يظهر يومها لان المراد بظهوره وضع لدون سنة أشهر وهو تفسير لقوله عن مالك وفي حكم السنة ما نقص عنها يسير كاربعة أو خمسة أيام (ص) الا ان بدى الاستبراء (ش) أى انما ذكره من أنه ينفذ من لعان لرؤية ما ولدته لاق من ستة أشهر من الرؤية بمقتضاها لانهم بدع استبراء قبل الرؤية فان ادعى ذلك فانه لا يلحق به وينتفي باللعان الاول عندا شبه وهذا اذا كان بين استبراءه ووضعها ستة أشهر أو ما في حكمها كذا ما ان كان أقل من ستة أشهر فانه يجعل على أنه موجود في بطنها حال استبراءها (ص) وينتفي حل (ش) يعنى أنه بلان اذارى زوجته ينتفي بحل ظاهر بشهادة امرأتين من غير تأخير ولو وضع كماله في عنقه قبله بلان محمل ولو قال المؤلف ويقطع نسب ان كان أشمل الفصل وغيره ولكن ما قاله هو الغالب (ص) وان مات أو تعدد الوضع أو التوأم (ش) أى لا بد من لعان الزوج وان نكل حد لثقة وان مات الولد الذى رماها به أو الحمل الذى رماها به وفائدة العان حينئذ سقوط الحد عنه وكذلك يكفي لعان واحد وان تعدد الوضع كالموضع أو كمن واحد في بطون وكان الابن غائبا لم يقدم وعلم بذلك نفي الجسم لانه حينئذ عزلة من قذف زوجته بالزنا مرارا متعددة فانه يكفي في ذلك لعان واحد ولو كذلك يكفي لعان واحد وان تعدد التوأم كالأ

مستأنف وانما كان حكم السنة ما نقص عنها لانه لا يتوالى أربعة أشهر على النقص فيمكن أن تتوالى ثلاثة ناقصة والشهران الباقيان بعد الرابع التام ناقصان أيضا ما ان كان النقص ستة أيام فالذى عليها لا كثر وهو الصحيح ألا يكون حكمه حكم السنة (قوله وينتفي باللعان الاول) أى فلا يحتاج في نفيه للعان ثان عندا شبه وفيهم منه أنه يحتاج للعان ثان عند غيره (قوله أو ما في حكمها) هى ستة أشهر الا خمسة وقوله أمان كان أقل من ستة أشهر أى ما في حكمها (قوله أو تعدد الوضع) ابن رشد هذا ان أمكن ان ياتيه لها مرارا كدعواها قبل البناء وهذا ما يقع في كونه بلان واحد

(قوله بلعان مجمل متعلق بمحذوف أي وينتج الحمل بلعان مجمل) ولا يصح تعلقه بنفي الذي للصف لان المعنى عليه انما بلا عن زوج  
 في نفي حمل بلعان مجمل لا مؤخر أي فلا يصح اللعان حيث تأخر وظاهر الاطلاق مع أنه لا يندفع من التفصيل الاتي الا أنه اذا كان  
 في المفهوم تفصيل فلا يعترض به (قوله أو ليس الخ) اشارة لصورة ثالثة وعامها قوله وزنت وقوله قبل الخ مستأنف أي سواء وقع  
 منه ذلك (قوله فهو معطوف على المنفي) الاولى على النفي (قوله فان كان بينهما مائة) هكذا في بعض النسخ أي فان كان بين الوطء  
 الحاصل بعد الوضوع والوضع الثاني ستة اشهر (١٣٦) فانه يعتمدون بلا عن مع أنه لا بلا عن ويلحق الولادة فلا حسن ما في بعض النسخ

فان بينهما مائة وهي ظاهرة (قوله  
 ثم اهازني) في شب وان لم يدع  
 رؤيته وهو ظاهر بل الاولى فرضه  
 في عدم الرق بل ان معوضوع  
 الكلام ان اللعان لنسب الحمل  
 ومقتضى كلام المصنف كغيره أنه  
 لا يعتمد على عمه (قوله ولو تصادقا  
 على نفسه) أي فلا يلزم لعان  
 الزوج والخلق به ولا استدع عليه  
 لانه قد غفر عفيفة لانها اعترفت  
 بالزنا وتحد الزوج على كل حال  
 لافترارها على نفسها بالزنا وسواء  
 تصادقا قبل البناء أو بعده ولو  
 رجعت عن تصادقها فورا كما عليه  
 ابن السكات (قوله هذا مستثنى  
 من فصوله ولو تصادقا) الاولى أنه  
 مستثنى مما قبله والمعنى لا ينتج الولد  
 الابلعان في كل حاله من الحالات  
 الا ان تأقي بولدون ستة اشهر  
 (قوله كخمس ايام) صوابه ستة ايام  
 أي والفرض الاتفاق على تاريخ  
 العقدان اختلاف في تاريخ العقد  
 لم ينتفد الابلعان ويقول في نفسه  
 وما تزوجتها الا من خمسة اشهر  
 وأربعة وعشرين يوما وتقول هي  
 واقدترتني من أكثر من ستة  
 اشهر والولد منه (قوله أو هو صبي  
 الخ) معطوف على قوله لدون الخ

ولدت تؤمن في بطن لانها في حكم الولد الواحد وما قبله بنفي عنه وقوله (بلعان مجمل) متعلق  
 بمحذوف أي ينتج الحمل في جميع الصور بلعان مجمل بلا تأخر ولو مرضى أو أحدهما  
 الاحاضض والنفساء فيؤخران (ص) كالزنا والولد (ش) تشبه في الانتفاء بلعان واحد كقوله  
 أشهد بالله لربها ترضى وما هذا الولد مني أو ليس هذا الولد مني وزنت قبل الولادة أو بعدها  
 (ص) ان لم يطأها بعد وضع (ش) يعني أن ما حرم من أن الرجل بلا عن نفي الولد أو الحمل مقيد  
 بان يعتمد في لعانه على أحد هذه الامور الاول أن يقول أنا ما وطئتها من حين وضعت الحمل  
 الاول الذي قبل هذا الحمل المنفي وبين الوضوعين ما يقطع الثاني عن الاول وهو ستة اشهر فأكثر  
 فانه يجتنب بلا عن فمالوا كان بينهما أقل من ستة اشهر لكان الثاني من ثمة الاول الثاني أشار  
 اليه بقوله (ولادة) فهو معطوف على المنفي تقديره أو وطئها بعد وضع الاول لشهر مثلا  
 وأمسك عنها لكن وضعت الثاني لمدة (لا يلحق الولد فيها) بالزوج اما (قلة) بان أنت بهنسة  
 اشهر من يوم الاصابة فانه يعتمد في ذلك على نفسه وبلا عن فيه لان الولد ليس هو الولد الثاني  
 لنفسه عن ستة ولا من بقية الاول لقطع الستة عنه فان كان بينهما مائة (أو) وطئها بعد وضع  
 الاول وأمسك عنها ثم أنت وللمدة بلحق فيها الولد (لكنه) كخمس سنين كما ذكرناه يعتمد في  
 ذلك على نفيه وبلا عن فيه الثالث أشار اليه بقوله (أو استمرأ به جنسة) فهو معطوف على  
 قوله وضعت ومعناه أنه استمرأ بها بجنسة بعد وطئها بها ولو لم يطأها بعد استمرأته ثم اهازني في ثم  
 ولدت ولما وبين الاستمرأه وضع الحمل المنفي ستة اشهر كما ذكرناه يعتمد في نفسه على ذلك  
 وبلا عن والجنسة في ذلك تجزئ وأشار بقوله (ولو تصادقا على نفيه) الى أن الحمل لا ينتج عنه  
 بالتصادق من الزوجين على نفيه فهو بالغة في مقدراً ولا ينتج الحمل الابلعان أي منه فقط  
 ولو تصادقا على نفيه (ص) الا ان تأقي بولدون ستة اشهر (ش) هذا مستثنى من قوله  
 ولو تصادقا أي لا ينتج الولد الابلعان ولو تصادقا على نفيه الا ان تأقي بولدون ستة اشهر من  
 يوم العقد بشئ يال كخمس ايام فتنتي حينئذ تغير لعان لقيام المانع الشرعي على نفيه (ص)  
 أو وهو صبي حين الحمل أو مجبور أو ادعته مغربة على مشرق (ش) أي وكذلك ينتج الولد  
 بغير لعان اذا كان الزوج حين الحمل ميبأ أو مجبور لقيام المانع العقلي على نفيه وظاهر رسواه  
 وطئ المجبور أم لا تزال أم لا وهو ما في كلام عبد الحيدوك كذلك ينتج عنه بغير لعان اذا عقد  
 مشرقى على مغربة وتولى العقد ينتج ما في ذلك ولها ما علقاه كل منهما من محله الى أن ظهر الحمل  
 لقيام المانع الداعي على نفيه ولا مفهوم لقوله على مشرقى بل المراد أن ادعياه على من هو  
 على مدة لا يمكن بحجبه اليها مع خفاؤه وانظر الحكم في مفهوم مجبور وهو الخصى ومقطوع

سابق ثمة الكلام قربا (قوله وانظر الحكم) مخضه ما في عجم أن قضية المصنف البيضة  
 أن الخصى يشبهه ومقطوع البيضة اليسرى لا ينتج الابلعان وهو خلاف ما لان القاسم وان حبيب من أمه اذا أنت زوجة الخصى  
 بشخصه بولادة لعان عليه فلا يلحق به ومثى عليه في الجلاب وخلاف ما للفراف من أن الخصى والمجرب اذا كانا ينزلان لم يلحق  
 بهما الولد وان أنزلا عنهما كغيرهما وان مفاد السامال أنه ينتج بغير لعان اذا كان مجبورا ومقطوع الاثنين فقط أو مقطوع البيضة  
 اليسرى كان الذكر قائما أم لا وان أنزل لا مقطوع لانه قائم الاثنين أو قائم اليسرى فقط وأولى قائم الذكر واليسرى حيث أنزل  
 وحاصله أنه متى وجدت البيضة اليسرى وأنزل لا يلزم اللعان مطلقا وأما اذا عقدت فتنتي بلا لعان متعلقا بالمصنف في العدة أنه يرجع لقضاء



في المخطوط ذكره أو أنباه هل يولد ولكن اعترض بانه انما يرجع فيه لاهل المعرفة كافي المدونة فان قالوا انه يولد لاهل والافلا  
 وشي على كلام الشامل (قوله وفي حديث جبريل القذف) هذا قول أكثر الرواة انه يحد ولا يلحق (أقول) فذلك قد رده المصنف  
 فذكر (قوله جبريل القذف) أي القذف المجرى عن دعوى رثة ونبي ولد (١٣٧) قوله وبقي الامر في الولد موقوفنا هكذا في

التوضيح واعترضه غيره وقال  
 الصواب ان على القول الثاني  
 يكون لاحقا بالان ينفقه بلعان  
 فان وجوهه ظاهر لان الاصل  
 الحق الا ان ينفقه (قوله ونسني  
 الولد من الزوج الخ) قال بعض  
 الاشياخ ينبغي ان يكون هذا هو  
 الراجح بليل ما تقدم من قوله  
 وانتق ما لو دلست فان موضوع  
 المسئلة انما دلست لست أشهر  
 فأكثر من يوم الرؤية ولا يلحق به  
 قول واحد وقوله وبعبارة انصر  
 عليها بعض فيجدر ترجمه بل وفي  
 كلام محشي ت ما يفيد انه الراجح  
 (قوله تغليب الجانب القرم) أي  
 الوطء المرام حتى يجعل هذا الولد  
 منه (قوله وليس المرام الخ) فيه  
 تلخيص لمعاد التقليل أن المراد  
 حقيقة قال في المدونة وان  
 قال رأيت امرأتى تزني السوم ولم  
 أحصها بعد ذلك الا ان كنت  
 وطئتها قبل الرؤية في اليوم أو قبله  
 ولم أستبرأ فانه بلاعن قال مالك  
 ولا يلزمه ما أنت به من ولد قال ابن  
 القاسم الا أن تأني به لاقل من ستة  
 أشهر من يوم الرؤية فيلزمه وقد  
 اختلف في ذلك قول مالك فترأزمه  
 الولد مرة لم يلزمه الولد مرة قال  
 بنفسه وان كانت حاملا قال ابن  
 القاسم وأحب ما فيه الى انما اذا  
 كان بها يوم الرؤية به جل ناهل لاشك  
 فيه أن الولد يلحق به اذا نسى على

البينة اليسرى في الشرح الكبير (ص) وفي حديث جبريل القذف أو لعانه خلاف (ش) يعني أنه  
 اذا قال لزوجته أنت زنت فقط أو قال لها يا زانية فقط ولم يقيد ذلك برؤية زنا ولا نسي حمل هل  
 يحد ولا يحد من اللعان أو بلاعن ولا يحد عليه القذف لعدم ما في اللعان وهي قوله تعالى  
 والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم فليذكروا برؤية زنا ولا نسي حمل  
 ولا يحد عليه ابن نافع وبعض كبار المتأخرين والقولان في المدونة (ص) وان لاهل رؤية وواحد  
 الوطء قبلها وعدم الاستبراء فلما كان في الزامه بعدمه ونفيه أقوال (ش) النعماني قبلها  
 يرجع لرؤية الزنا والمعنى أن الزوج اذا لعن زوجته لم يرؤية الزنا وقال وطئتها قبل هذه الرؤية في  
 يوم الرؤية أو قبله ولم أستبرأ بعد ذلك ثم انها أنت وليد يمكن أن يكون من زنا الرؤية في ذلك  
 في الزام الزوج بالولد فستوارثان لكن ان تغافل بلعان فان انتق لان اللعان الاول ما كان الارتفاع  
 الحد لان في الولد وسواء أنت به لست أشهر من يوم الرؤية أو أنت به لاكثر من ذلك وعدم الزامه به  
 أي فلا يوارثان لاشك وبقي الامر في الولد موقوفنا لا ينتق عنه باللعان الاول بل ان نفاذ  
 بلعان فان انتق وان استسلمه خلق به ونسني الولد من الزوج باللعان الاول تغليب الجانب القرم  
 لان اللعان الاول موضوع لنفي الحد والولم يعط ان ادعاء بعد ذلك لخلق به وحد وبعبارة والذي  
 لا يباحسن أن القول الاول يقول ان الولد لانه أي لا ينتق عنه أحد لانه على ان اللعان  
 موضوع لنفي الحد فقط وعدله عن دعوى لاهل لا شتر اهرضانه باستلحاق الولد اذا استلحقه  
 فليس له أن ينفقه بعد ذلك وعلى الاقوال الثلاثة ما لم تكن ظاهرة الحمل يوم الرؤية واليه أشار  
 بقوله (ابن القاسم ويلحق ان يظهر يومها) لكن كلامه بوجه أنه لا ينفق القاسم لانه لا ينفق  
 كذلك بل هو مالك أيضا وعلى ابن القاسم فيه الاختيار فساو قال واختار ابن القاسم انه يلحق  
 ان يظهر يومها كان أحسن وليس المراد بظهوره انصاحه بل بتحقيقه وثبوت وجوده بان تأني به  
 لاقل من ستة أشهر من يوم الرؤية أو قبله بينه (ص) ولا يعتمد فيه على عزل ولا مشابهة لنفسه  
 وان بسواد (ش) يعني انه اذا كان بطارز حجه وعزل عنها لم يظهرها حمل أو كان بطارزها  
 ولا يعزل الا انها ولدت ولد الانشبه بأه فليس للزوج أن يقول ما هذا الحمل مني معتمدا في نفسه  
 ولعانه على العزل لان الما قد يسبقه أو يخبر ج منه وهو لا يشعر أو يقول ما هذا ولد لي معتمدا  
 في نفسه على عدم المشابهة لان الشارع لم يقول عليها في هذا الباب ولو كان الولد ابني وأبوه  
 أسود أو بالعمك بخلاف باب القافة (ص) ولا وطئ بين الفخذين ان أنزل ولا وطئ بغضه ان أنزل ان  
 أنزل قبله ولم يبل (ش) يعني أن الزوج اذا كان بطارز حجه بين فخذيه او ينزل مع ذلك ثم انها نت  
 يولد فليس له انه ينفقه وبلاعن فيه معتمدا في ذلك على الوطء بين الفخذين لان الما قد يسبق  
 فيدخل الفرج فحمل منه ومنه الوطء في الرد وكذلك اذا وطئ زوجته أو لاعب  
 أو أمته أو أنزل من وطئ زوجته الاخرى ولم ينزل فيها او الحال انه لم يحصل منه يولد بين الانزال  
 والوطء الثاني الذي لم ينزل فيه فحملت زوجته الثانية فليس له أن يقول ما هذا الحمل  
 أو ما هذا الولد مني معتمدا في ذلك على عدم الانزال في الزوجة الثانية لاحتمال أن يسبق شيء من

الرؤية (قوله بخلاف باب القافة) خولف باب القافة لان باهائه اثبات أصل مشبه به وهذا لا يعتمد فيه على عدم مشبه به لاحتمال  
 شبهه باجداه والحد يدبر بالشبه وفيه انه يقتضي أن البياض والسواد يعقد عليهما في باب القافة وليس كذلك وتنبه يلحق  
 الولد في المسائل الاربعة ولا حد عليه لعنه وظاهره ولو علم ان ذلك المسائل (قوله ومنه الوطء في البر) أي لان الما قد يسبق  
 فيدخل الفرج الا ان البياض استبعد ذلك بأنه لو صبح ما حدث امر اتجملها لا زوج بل هو طارز كونه من وطئ غير الفرج

(قوله كانت حية أومسنة) لا يثبت أن العان المنة لا يكون إلا بالطلاق (قوله وهذا البست في العصة) هذا معارض قوله في العصة أومطلقة وأجواب أن قوله وهذا البست في العصة إشارة إلى أن الجواب باعتبار بعض الإطلاق وهي ماذا كانت مطلقة (قوله أنه رأى فيها) وأولى أنه رأى قبل الطلاق (قوله كاستحقاق الولد) أي المني بطلان له أو لأثره فيه فله بعد ولواستحقاق واحد بعد واحد فيد واحد للجميع إلا أن يستلحق واحدا (١٣٨) بعدما حذلن استلحقه قبله فيستعد فيما يظهر (قوله يعني الخ) مدافده أنه مستثنى ما

قبل الكاف وما بعدها والجاري على القاعدة أنه مستثنى عما بعد الكاف (قوله الآن ترى بعد العان) أي وقبل الاستلحاق (قوله بعد أن لا عن فيه كذا في عقيف) هذا بما يعين رجوعه لقوله كاستلحاق الولد فقط فلا يظهر روجه قبل بعد العدة أو استلحاق المفيد أنه راجع لما قبل الكاف وما بعدها (قوله وأعلم بحده) أي بموجب حده (قوله أما لو حذوا الخ) أي إذا حذوا فلان أو لا وكذا لو حذوا فله بقط عنه حده للرجل قام أول بقهر (قوله يدخل فيه) أي في حده وقوله ثبت قبله أي بموجب قبل الحد وقوله ممن قام وعن لم يسم الذي تلم كالحرج المقتوف والذي لم يسم كالأزنا لم تتم بذلك (قوله ولو بلغ الامام على المشهور) يعني أن للشخص أن يعفوا أرباب السر ولو بلغ الامام على المشهور وخلافه فيقولان أرادوا السر فلا يعفو بعد بلوغ الامام وهذا الحل لا ينافي قوله أي يجب على الحاكم (قوله وحكم الاعلام الوجوب) كذا في عب فانه قال وظاهر نقل أن اعلامه واجب وان الوجوب متعلق بالحاكم وهو ظاهر أن علم بذلك ويجري فيه قوله وبعد ان أراد سرفان علم

مائه في قناته ذكره في جمع الوطء ما إن كان حصل منه قول بين الازال والوطء الثاني الذي لم ينزل فيه فحلت زواجه من الوطء الثاني فانه أن ينزل الوطء يلاعن فيه معتمدا في ذلك على عدم الازال لان البول لا يثبت معش من الماء (ص) ولا عن في الحمل مطلقا (ش) هذا شروع منه في بيان الزمن الذي يمكن فيه العان لنفي أو بوجه بالمعنى أن العان لنفي الحمل لا يتقيد زمنه يكون المرأتى في العصة أومطلقة كان الطلاق باثما أو رجعا خرجت من العدة أولا كانت حية أومسنة اللهم إلا أن تجاوزا فصي أمدا للحمل فان الولد لا يطبقه حينئذ ولا يعارض قوله فيما مر أو لم يلد لا يطبق فيما الولد لقوله أو أكثر من ابلاعن لانها هناك زوجة وهذا البست في العصة (ص) وفي الرؤبة في العدة وان من ياث (ش) يعني أن من طلق زوجته ثم ادعى أنه آثر أني فان كانت الرؤبة قد دعواها في العدة سواء كانت من طلاق باث أو رجعي فله بلاعن ولو انقضت العدة لان عدة الطلاق الباث من رابع العصة وأحرى لو روى من في العصة وان كانت الدعوى بعدها انه رأى فيها فانه لا بلاعن فقوله وفي الرؤبة أي ولاعن بسبب أو لأجل دعوى الرؤبة فلزنا وقوله في العدة صفة للرؤية متعلقة بكون خاص أي الرؤبة المدعى في العدة أي انغابا بلاعن اذا ادعى في العدة انه رأى فالمسائل ثلاث احدها أن يدعى في زمن العدة انه رأى فيها وهذه بلاعن فيها وبعدها الثانية أن يدعى بعدها انه رأى فيها وهذه بلاعن فيها الثالثة أن يدعى بعدها انه رأى فيها وهذه بلاعن لها أيضا (ص) وحدها كاستحقاق الولد (ش) يعني أن من طلق زوجته طلاقا باثما أو رجعا وانقضت عدتها ثم انه قال أو بهت أني فانه يحسد وكذا في حذوا اذا استلحق من فقام بطلان لانه كذب نفسه فصار ما به يثني بقوله (الآن ترى بعد العان) يخرج مما قبله يعني ان المرأة اذا زالت عفها بان زنت بعد العان فلا حصد على الزوج اذ ارماها بزنا بعد العدة أو استلحق الولد بعد أن لا عن فيه كذا في عقيف فلم يحصد حتى زنى المقتوف (ص) وتسمية الزاني بها أو علم بحده (ش) أي وحده لا جني مع العان لزوجة في تسمية الزاني بها كقوله رأيت فلانا زاني بك ولا يحصد من الحد فلان لعانه اذا تقدم أمالو حذوا ولا سقط عنه العان لان من حصد سقط يدخل فيه كل حديث قبله عن قام وعن لم يسم ولولم يسم لاحد وكفاه العان كقولهم رأيت رجلا زاني ما أعلم من سمع بحده بان يقال فلان فلذلك باهر لانه قد بعترف أو يعفو لارادة السر ولو بلغ الامام على المشهور وحكم الاعلام الوجوب أي يجب على الحاكم أن يعلم من سمعه على القول به حق لا كدعي وهو المشهور وقيل نكح (ص) لان كثر قد فهاه (ش) يعني أن من لا عن زوجته ثم بعد ما بها بما بها ولا فانه لا يحصد فان قيل ما الفرق على هذين ما قالوا في حد القذف اذا قذف شخص شخصا حده ثم قذفه فثابته بحده على الاصح قيل الفرق ما قاله ابن الكاتب ان أحد المتلاعنين كذب الآخر لا تدري من هو ومنهما فإذا قال الزوج ما كنت الا صادقا فانا لا تحصد اذله كان صادقا والعاقب انما حصد تكذيبا له

به عدلان فالظاهر وجوب اعلامه المقتوف أيضا انتهى (قوله لان كرر قد فهاه) انظر هل تحصل فإذا

الفاصلة لا إضافة لشخص غير من أضفه الزنا قبل الحد كزنت زيد ثم قال بغير وهو الظاهر بدليل انه لو قد فهاه ما هو أعم بعد الخلف فله يحصد وكذا اختلاف المكان كزنت بغيرك بعد لعانه في كزنت بذكر أو عكسه (قوله قيل الفرق ما قاله ابن الكاتب الخ) في هذا الفرق من لانه كأن أحد المتلاعنين كذب كذا واحدا من القذف والمقتوف فها قال بعد الحصد كت الاصادق فالا حصد اذ له كان صادقا (قوله والقذف انما حصد تكذيبا) قد قيل ولللاعن انما يطلب منه العان لكونه قد كذبوا ولوصدقهما لما طلبا منه

العان والاحد (أقول) الاول في الفرق أن يقال لما كان بين الزوجين من الاختلاط الموجب لعلم كل منهما حال صاحبه اكتفى الشرع في فخذ الزوج جزو حته بالمانع ولم يوجب الحد من أن ترتك عدم الحديقته ما ناسبا عقدها به أولا (قوله) كما رتبته (يهود) قطع في ذلك ما به يقتضي عدم حد فذهبا ولو اجنسوا عدم حد زوجها اذا فذهبا بغير ما فذهبا به أولا (قوله) لأن كلامه (صدق الخ) بعيد من ظاهر اللفظ (قوله الميت) وأما ان استلحق في محته ورثه مطلقا واستلحقته في مرضه كاستلحقته بعد موته (قوله في سدس المال) كذا في نسخة والمحقق ولو أتى بشاركتها الاب بأخذ سدس المال فرضا (قوله ومن يده أخذته) أي سلمه ابن عرفة وأعمده (قوله قال المؤلف والذي ينبغي الخ) لا يفتي أن اعتماد الاطلاق بقوى أن لا يلتفت (١٣٩)

في الشرح الكبير) حاصل كلام ابن غازی أن النقول مصرحة بالتعصم قال الشيخ سالم عكن أن تكون تلك الانتقال في الالحاق لافي الارث الذي كلامنا فيه انتهى قال عجم وفي بحث والحاصل أن الحطاب ارتضى تعقب ابن غازی وقيل في باب الاستلحاق عن فوازل محضون ما يشهد له لكن قد يقال وجود ما ذكر كالعدم لان اسلام الكافر وعق العبد بعد الملوثة لا يوجب له ميرا (قوله خوف انقشاه) تعليل لئلا يبان القول بالتأخير لاحتمال لا نقول به ولذلك لا يعد من العذر تأخيره لاحتمال كونه بمحاشنة ولا يؤخر أي لانه لو أخر للوضع لربما انقش الحبل (قوله وان وطئ الخ) لا يفتي أن المصنف احتوى على ربح صور وطئ بعد علمه بوضع أو حبل وهما صورتان أخر بعد علمه بوضع أو حبل وهما صورتان الأربع ليست في الاعان للرؤية لمسألتها آخر العبارة وزاد الشارح واحدة وهي الخامسة المشار اليها بقوله اذا أقرب بانه وطئ يعترف به أي ويكون الاعان في ذلك للرؤية نقول الشارح في الصور الخمس

فإذا قال كنت صادقا فهو كالفخذ المستما فوجب أن يجد تارة أخرى وقيل ان الملاعن أعيانه كاربعة شهود أقامها على فذهبه بخلاف الاجنبى واحتز بقوله به عما اذا فذهبا بأمر آخر أو بما هو أعم فله يجد الاول كان يذهبه ما بين النسب بعد أن فذهبا بالزنا والثاني كقوله أنت ترى مع كل الناس بعد أن قال لها زنت مع فلان أو شخص ولابد أن يخبر في قول المؤلف به فنقول بعينه كآكل ابن الحاج لان كلامه يصدق بما اذا فذهبه بامع غيره لانه يصدق عليه انه فذهبه بما قبله قبله أولا اذا اخضع داخل في الاعان فذلك أول ابن غازی عليه (ص) وورث المستلحق الميت ان كان له ولد حرم مسلم أو لم يكن وقيل المال (ش) يعني أن الاب اذا نفي ولده ولا عن فسه ثمانا الولد عن مال ثم استلحقه أو فغان الاب بعدو يلحق به الولد ورثه بشرط أن يكون للوالد الميت ولد حرم مسلم ولو أتى بشارك الاب في سدس المال أو لم يكن له ولد وكذلك كان عدم رأسا أو وجد لاعلى السقف قبل عسده أو نصراني ولكن قل المال الذي يجوز له المستلحق أو الباقي بالتعصب فبرث أيضا النصف التهمة كاذ كره أو بأبراهيم الاعرج ومن يده أخذنا من عرفة قال المؤلف والذي ينبغي أن تتبع التهمة فقد يكون السدس كثيرا فينبغي أن لا يرثه ولو كان الميت ولده فقد يكون المال كله بسيما فينبغي أن يرثه وان لم يكن له ولد انتهى فقوله وورث المستلحق بكسر الحاء المستلحق بفتح الحاء الميتان كان له أي المستلحق بالغف ولد أو ولده ولو يمتناعي طاهرها وقد توزع المؤلف في التقيد بالحربة والاسلام فانظره في ابن غازی وانظر نفيه وما زاد عليه في الشرح الكبير \* ولما قدم أنه لا بد من تعجيل الاعان في نفي الحمل ولا يؤخر الوضع خوف انقشاه بقوله بلمان مجمل تكلم على ما منع الاعان في الرؤية وبنى الحمل (ص) وان وطئ أو أخر بعد علمه بوضع أو حبل بلا عذر امتنع (ش) يعني أن الزوج اذا أقرب بانه وطئ بعد رؤيته أو علمه بوضع أو حبل أو أخر لعانه بعد علمه بوضع أو حبل اليوم واليومين بلا عذر في التأخير امتنع لعانه في الصور الخمس ولحق به الولد بقيت زوجة مسلمة أو كاتبة وحده المسلمة وليس من العذر تأخيره لاحتمال كونه بمحاشنة خلافا لآل القصار والمانع في الرؤية الوطء لا تأخير \* ولما انتهى الكلام على حكم الملاعن والملاعنة وعلى ما يعتقد عليه الملاعن في لعانه شرع يتكلم على صفة الاعان فقال (ص) وشهد بالله أربعاً رأيتها ترى (ش) اعلم أنه تارة بلاعن لرؤية الزنا وتارة بلاعن لئلا الحمل والكلام الآن الاول والمعنى أن الزوج اذا لاعن لرؤية الزنا بان قال رأيتها ترى فله بقول أربع مرات تشهد بالله الذي لا اله الا هو رأيتها ترى وبقول ذلك في كل حين فله ابن المسوازي أي يده هذا

(١٧ - خروى رابع) الآن أربعة متعلقة بالاعان لئلا الحمل وهي التي في المتن والتي زادها الشارح في الاعان للرؤية والحاصل أنه يفهم من قوله بوضع أو حبل انه في نفي الولد ما في الرؤية بفتح وطئ بعد عوام امتنع لعانه وان لم يطأ فلا يضر بموته القيام وإن طال ولو قال المصنف وان أخر مع علمه بوضع أو حبل بلا عذر امتنع كوطئه وان برؤيته لكان أحسن فتد بقوله والمانع في الرؤية الوطء (قوله اليوم واليومين) كذا في الدوتة وقال به امر بدأ أكثر (قوله في الصور الخمس) هي قوله اذا أقرب بانه وطئ بعد رؤيته أو علمه بوضع أو حبل هذه ثلاثة وقوله وأخر لعانه الخ صورتان (قوله حكم الملاعن الخ) أي الأحكام المتعلقة بالملاعن والملاعنة (قوله أربعاً) الأولى تأخير بعد قوله رأيتها ترى ليكون التكرار أربعاً بالمصيغة بتمسكها بالاشهاد بالله فقط (قوله أي يده هذا الخ) المشار به بقوله الذي لا اله

الاهو وكلام ابن الموارنة صنف والمقدم عدم الزيادة (قوله) وصدر بعض السراح) وهو المعتمد **تسميه** بقول الاعى لعلمنا وتسميتها وكلا يشترط على المعتمد ان لا اله الا هو ولا يشترط زيادة عالم الغيب والشهادة ولا زيادة البصير كالسود في المسجلة ولا بد من موالاة الخمسة قبل بدائها وظاهر ما لا يزيد وان كان الصادق وفي الارشاد ويرد في كل مرة وهو قول ابن القاسم وهو ائتمدظاها الالة (قوله وهو المشهور) انظر على المشهور وقال ما هذا الجمل منى هل يعيد الايمان أو يكتفى به بعد الوقوع (قوله فانه لا يلزم من قوله زنت كون الجمل من غيره) أي وقصد كون (١٣٠) الجمل من غيره ولا يلزم من كونه من غير زناه أي فكيف يقول لزنتم مع

ان دعواه انما هي كون الجمل من غيره (قوله انما تشدد) الحاصل ان غرضه في الجمل الجامع كونه من وطه شبهة فلا تحذفه نفسه الا كونه يختلف على في الجمل لا على الزنا فلا تحذفه به نفسه لكونه بكمه ذلك فخطب منه اليين بانهم سارت فيسكن فيثبت التسبب لان الشارع متيقن من هذا الظاهر في الطرف الثاني الذي هو قوله ولا يلزم من كونه من غير زناه او ما في الطرف الاول الذي هو قوله ولا يلزم من قوله زنت الخ أي لا يلزم من قوله زنت كون الجمل من غيره أي مع ان قصده انما هو كون الجمل من غيره ولا يلزم من الزنا ذلك فلا وجه لكونه بقول لزنتم وحاصل الجواب أنه وان لم يلزم ذلك لكن نفسه تنحيز الى كونه بقول ما هذا الجمل منى الجامع لوطه الشبهة ولا تنحيز لكونه بقول لزنتم فطلب منه أن يختلف لزنتم لاجل ان يشكل فيثبت التسبب وظهر ان قوله وجه ما فيها واجم الامر من (قوله من اعتقل لسانه) أي بعد الرى وقيل الاعان (قوله متعلقه محذوف) كذا في نسخة من المتعلق به محذوف فغير متعلق بفتح اللام ٣ (قوله وهي صفة كاشفة) أي والباقي قوله بلعنة الله زائدة أي صفة كاشفة للخامسة أي عينة لها أي الخامسة الموصوفة باللعنة التعت الله والمراد الميتة (قوله لا متعلق ووصل) لان لوه كان متعلقا ووصل لا وهم أن يزيد لا مع ذكر الصفة المتقدمة في خاصته أيضا مع أنه لا يزيد على المذهب (قوله أو حال الخ) محطوف على قوله صفة (قوله أي خامسة كاشفة بلعنة الله) أي نامة باعنة الله أي خامسة في حال كونها نامة في هذا اللفظ من ثبوت العام في الخاص والمنظورة في الخاص والاقر من هذا كله جعل الباء التصويرون **تسميه** انما كان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين بميلان التعاليق من الايمان على المذهب (قوله أو لزنتم) لا يخفى أن المصنف لم يرد لزنتم فلا يتناسب هذا الجمل للناس ما ساقى آخر العبارة فافهم (قوله وتصل خامسة بتعقب الله) أي الصورة بتعقب الله الخ ٣ قول الخشعي بفتح اللام ماضى الاصل له بكسر اللام ٨

في كل مرة على قوله أشهد بالله وحكام ابن شاس والميتى وصدر بعض السراح بأنه يقتصر على لفظ أشهد بالله فقط وحتى قول ابن الموارنة بعده وانظر الكلام في هذه المسئلة في الشرح الكبير (ص) أو ما هذا الجمل منى (ش) يعني أن الاعان اذا كان لاجل في الجمل فانه يقول أربع مرات أشهد بالله الذي لا اله الا هو ما هذا الجمل منى عند ابن الموارنة وهو خلاف مذهب المدونة من أنه يقول لزنتم وهو المشهور قال في التوضيح انظر فانه لا يلزم من قوله زنت كون الجمل من غيره انتهى ولا يلزم من كونه من غير زناه لانه لا يحتمل أن منه وطه شبهة أو غصب لكن وجه ما فيها انما تشدد عليه بان يختلف لزنتم لا احتمال أن يشكل فيقرر التسبب والشارع متيقن قوله (ص) ووصل خامسة متعلقة بالله عليه ان كان من الكاذبين أو ان كنت كذبتا (ش) يعني أن الرجل يقول في خامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين أو ان كنت كذبتا أي كذبت عليها يعني أنه غير والاحب لفظ القرآن ومن اعتقل لسانه قبل الاعان ورجى زواله عن قرب انظر ثمان قوله ووصل الخ متعلقه محذوف أي شهادته الاربع وقوله بلعنة الله عليه صفة خامسة وهي صفة كاشفة أي عينة الخامسة التي هي لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين لا متعلق بوصل أو حال منها أي خامسة كاشفة بلعنة الله عليه الخ وهذا هو افاق مذهب الرسالة ويختار الجواب والمحققين من أنه لا يأتي بالشهادة في الخامسة وهو المذهب (ص) وأشار الى اخر من أو كتب (ش) فيها يلاعن الاخر من يفهم منه من إشارة وكذا به بعد دفعه انتهى **وكذا** اي قال في باقي ايمانه وما يتعلق به من تكول أو غيره ويكرر الإشارة أو الكآبة كاللفظ كما هو الظاهر ولو انطلق لسانه فقال لم ارد ذلك لم يقبل منه (ص) وشهدت مارا أني أو ما زنت (ش) تقدم الكلام على صفة لعان الزوج والكلام الآن على صفة لعان المرأة لاجل ابطال لعان الرجل وتقدم أن الرجل اذا لعن زوجه الزنا يقول أشهد بالله أني زنتي فترده في ذلك بان تقول أشهد بالله الذي لا اله الا هو وعلى ما مر مارا أني زنتي تقول ذلك **كل** مرة أو تقول ما زنت في ردها الأيمان في في الجمل وما هنا مطابق لمذهب المدونة من أنه يقول في الاعان تنسى الجمل لزنتم وهو خلاف ما مضى عليه المؤلف من أنه يقول فيه ما هذا الجمل منى كاهرو المطابق لهن تقول هذا الجمل منى (ص) أوله كذب فيهما (ش) ضمير التنبيه يرجع الى قوله لهن أني زنتي أو لزنتم فترده في ذلك بقوله ما في كل مرة أشهد بالله الذي لا اله الا هو لقد كذب وتصل خامسة بتعقب الله عليا ان كان من الصادقين ويصح في ضمير التنبيه أن يرجع الى لعان روية الزنا وان لعان في الجمل (ص) وفي الخامسة غضب الله عليا ان كان من الصادقين (ش) يعني أن المرأة اذا

صفة كاشفة) أي والباقي قوله بلعنة الله زائدة أي صفة كاشفة للخامسة أي عينة لها أي الخامسة الموصوفة باللعنة التعت الله والمراد الميتة (قوله لا متعلق ووصل) لان لوه كان متعلقا ووصل لا وهم أن يزيد لا مع ذكر الصفة المتقدمة في خاصته أيضا مع أنه لا يزيد على المذهب (قوله أو حال الخ) محطوف على قوله صفة (قوله أي خامسة كاشفة بلعنة الله) أي نامة باعنة الله أي خامسة في حال كونها نامة في هذا اللفظ من ثبوت العام في الخاص والمنظورة في الخاص والاقر من هذا كله جعل الباء التصويرون **تسميه** انما كان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين بميلان التعاليق من الايمان على المذهب (قوله أو لزنتم) لا يخفى أن المصنف لم يرد لزنتم فلا يتناسب هذا الجمل للناس ما ساقى آخر العبارة فافهم (قوله وتصل خامسة بتعقب الله) أي الصورة بتعقب الله الخ ٣ قول الخشعي بفتح اللام ماضى الاصل له بكسر اللام ٨

لا يخفى أن التشديد تدخل على الاسم الذي هو المصدر أو الفعل فلا تكون أن فيه التحققة من التثنية وتظهر هذا إذا أتى بان يأتيها مفتوحة كحاية لما في الآية (قوله بغير لفظ أن كافي الجلاب) أي ليس شرطاً بل أولى كذا فيبسط شرح (قوله ويصريح بالخ) هذا والملائكة كالمتقدم وقول المصنف فيها متعلق بمحذوف جماعي هذا المعنى الآخر والتقدير يقولون فيها أو ما على الوجه المتقدم فظاهر شارحنا أنه كذلك لأنه اقتصر على الشارح على قوله لقد كذب ولم يقل في قوله وأنها تترى الخ ولا مانع من تعلقه عليه بـ كذب تأمل (ثم أقول) أن الأقرب بالاول أي أقرب مرجع الشمر والتصریح بدعي ما تقدم من البحث فتنبيه على هل الصيغة الأولى التي هي قوله ماراً أنزى أو ما زينت أفضل كما يشعر به الجلاب والثانية التي هي قوله لقد كذب لم يولدوا في القرآن (قوله فاما يحلف أو لا المدي عليه) أي ثم يحلف المدي إن نكل المدي عليه كما هو في دعوى التقيق (قوله فانه مدع) وتكون المرأة مدعى علمه أو قوله ومدعى عليه وتكون المرأة مدعية فالحاصل أن كل واحد منهما مدع ومدعى عليه (قوله فلو كذب يحلف هو الخ) لف ونشر مشوش فقوله يحلف هو ناظر لقوله ومدعى عليه وقوله المرأة ناظر لقوله ومدع أي وذلك (١٣١) الحلف من حيث أنه مدعى عليه مما لا يتبين أن كل واحد مدع ومدعى عليه وقوله وبئى باليمين جواب عما يقال إذا كان كل منهما مدعى عليه يتطلب بالحلف فلم يثن باليمين وهذا الترجيح لا يظهر لأنه لا يفيد الاوجه البين عليه لا يثبتها مع أن كلامه في علم التشديد فتقدير (قوله فهم مدعى عليهم حكاً) وان كانوا مدعين في الصورة فإن المدعى عليه من ترجع قوله بجهوداً وأصل وهم كذلك أن ترجع قولهم بالوث (ص) ووجب أشهد واللعن والتعيب (ش) يعني أنه يجب على كل واحد من المتلاعن أن يقول في كل عين أشهد بالله فلا والله بالحلف أو أقسم ونحوه لم يميزه وكذلك يتعين لفظ اللعن في خامسة الرجل لأنه مبدع لاهله ولولده فتناسب ذلك لأن اللعن معناه البعد ويتعين لفظ التعيب في خامسة المرأة لأنها مغتصب لزوجهما ولاهلهما ورجعاً فتناسب ذلك ولا يجوز أن يلبس الرجل الالعة بالتعيب والمرأة التعيب باللعنة (ص) ويشترط البلد (ش) يعني وما يجب أن يكون لعانهما في أشرف البلدان ذلك مقطع للحق ولأن المقصود من الالعان التواضع والتغليظ على الملاعن والوضع حفظاً ولأن كان لعان القمية في كتبها واليهودية في بيعها فالمراد بالشراف بالنظر إلى الع (ص) ويحضور جماعة أهلها أربعة (ش) يعني وكذلك يجب أن يكون لعانهما بحضور جماعة أهلها أربعة لتظهر شعرة الاسلام لأن هذه شعرة من شعائر الاسلام وأقل ما تظهر به تلك الشعرة أربعة لا احتمال لنكول أو إقرار لأن ذلك يثبت باثنين (ص) وتنبأ ترصاة (ش) أي إيقاع الالعان ترصاة وروى ابن وهب بعد العصر أحبابي (ص) ونحوه فها هو خصوصاً عند نظامه والقول بأنهم أوجبوا عذاب (ش) يعني وبما يندب للأعلام أن يحذروا المتلاعنين أن يقول لكل منهما ما يوجب لعان الله تعالى ويذكرهما أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فإن أحدهما كذب بلا شك وخصوصاً

التعيب تقول في خامسة غضب الله عليهما كان نزوجهما من الصادقين فيأمرهما به بغير لفظ أن كافي الجلاب وفي المدونتان ويصير قراءة غضب بالفعل وبالمصدر فإن قيل لم خولفت القاعدة في اليمين هنا وفي القسامة لأن الزوج وأولياءه المقتول مدعون والقاعدة أنها إنما يحلف أولاً المدعى عليه قيل أما المدعن فانه مدع ومدعى عليه ولذلك يحلف هو والمراد مدعى باليمين لأنه لما قدّمها طالبه بحجة فاحتاج لذلك أن يحلف أنصار مدعى عليه الحد أو ما أولياءه المقتول فهم مدعى عليهم حكاً وان كانوا مدعين في الصورة فإن المدعى عليه من ترجع قوله بجهوداً وأصل وهم كذلك أن ترجع قولهم بالوث (ص) ووجب أشهد واللعن والتعيب (ش) يعني أنه يجب على كل واحد من المتلاعن أن يقول في كل عين أشهد بالله فلا والله بالحلف أو أقسم ونحوه لم يميزه وكذلك يتعين لفظ اللعن في خامسة الرجل لأنه مبدع لاهله ولولده فتناسب ذلك لأن اللعن معناه البعد ويتعين لفظ التعيب في خامسة المرأة لأنها مغتصب لزوجهما ولاهلهما ورجعاً فتناسب ذلك ولا يجوز أن يلبس الرجل الالعة بالتعيب والمرأة التعيب باللعنة (ص) ويشترط البلد (ش) يعني وما يجب أن يكون لعانهما في أشرف البلدان ذلك مقطع للحق ولأن المقصود من الالعان التواضع والتغليظ على الملاعن والوضع حفظاً ولأن كان لعان القمية في كتبها واليهودية في بيعها فالمراد بالشراف بالنظر إلى الع (ص) ويحضور جماعة أهلها أربعة (ش) يعني وكذلك يجب أن يكون لعانهما بحضور جماعة أهلها أربعة لتظهر شعرة الاسلام لأن هذه شعرة من شعائر الاسلام وأقل ما تظهر به تلك الشعرة أربعة لا احتمال لنكول أو إقرار لأن ذلك يثبت باثنين (ص) وتنبأ ترصاة (ش) أي إيقاع الالعان ترصاة وروى ابن وهب بعد العصر أحبابي (ص) ونحوه فها هو خصوصاً عند نظامه والقول بأنهم أوجبوا عذاب (ش) يعني وبما يندب للأعلام أن يحذروا المتلاعنين أن يقول لكل منهما ما يوجب لعان الله تعالى ويذكرهما أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فإن أحدهما كذب بلا شك وخصوصاً

أي الذي نفاه (قوله ويشترط البلد) وهو الجامع فلا يعتبر رضاهما أو أحدهما بدونه وهو واجب شرط (قوله مقطع للحق) أي مثبتة أي على أنه من أقطع أو محيل قطع الحق أي أثباته فهو اسم فاعل أو اسم مكان على أنه من قطع (قوله ولأن المقصود من الالعان) هذا التعليل في المعنى يبين تعليل الذي قبله فتدبر (قوله ولله وضع خط) أي نصب من ذلك أي له دخل في ذلك (قوله أهلها أربعة) أي من أشرف الناس (قوله شعرة) أي خصلة من خصال الاسلام (قوله لأن ذلك) أي النكول والإقرار وهذا ما رجحه الفتاوى ومقابله أن النكول والإقرار لا يثبت إلا بأربعة كل ربة (قوله وبعد العصر أحبابي) محضون وبعد هامة لأن ذلك وقت يجتمع فيه ملائكة الليل وملائكة النهار لا تملك عليه الصلاة والسلام كان يعظمه (فان قلت) هذا القدر موجود في صلاة الصبح (قلت) صلاة الصبح وقت نوم وليس وقت نصرف (قوله ونحوه) أي ابتداء قبل الشروع في الالعان عند الأولى وعند الشروع في الثانية وعند الشروع في الثالثة وعند الشروع في الرابعة والمراد عطا (قوله إن عذاب الناس) وهو حد القذف بالنسبة لرجل وحدها بالنسبة للمرأة (قوله وخصوصاً) أي أخص الوضوء عند الخامسة خصوصاً كذا قال ابن الحاجب قال ابن عرفة لا أعرف كونه عند الخامسة وعزاه

أي الذي نفاه (قوله ويشترط البلد) وهو الجامع فلا يعتبر رضاهما أو أحدهما بدونه وهو واجب شرط (قوله مقطع للحق) أي مثبتة أي على أنه من أقطع أو محيل قطع الحق أي أثباته فهو اسم فاعل أو اسم مكان على أنه من قطع (قوله ولأن المقصود من الالعان) هذا التعليل في المعنى يبين تعليل الذي قبله فتدبر (قوله ولله وضع خط) أي نصب من ذلك أي له دخل في ذلك (قوله أهلها أربعة) أي من أشرف الناس (قوله شعرة) أي خصلة من خصال الاسلام (قوله لأن ذلك) أي النكول والإقرار وهذا ما رجحه الفتاوى ومقابله أن النكول والإقرار لا يثبت إلا بأربعة كل ربة (قوله وبعد العصر أحبابي) محضون وبعد هامة لأن ذلك وقت يجتمع فيه ملائكة الليل وملائكة النهار لا تملك عليه الصلاة والسلام كان يعظمه (فان قلت) هذا القدر موجود في صلاة الصبح (قلت) صلاة الصبح وقت نوم وليس وقت نصرف (قوله ونحوه) أي ابتداء قبل الشروع في الالعان عند الأولى وعند الشروع في الثانية وعند الشروع في الثالثة وعند الشروع في الرابعة والمراد عطا (قوله إن عذاب الناس) وهو حد القذف بالنسبة لرجل وحدها بالنسبة للمرأة (قوله وخصوصاً) أي أخص الوضوء عند الخامسة خصوصاً كذا قال ابن الحاجب قال ابن عرفة لا أعرف كونه عند الخامسة وعزاه

عاض لثانتي (قوله يعني ان اقل الخ) أي لا يجني أنها الموجبة لان الموجب هو الله تعالى (قوله ويعني انها متحدة الخ) لا يخالف الذي قبله وذلك لان بغير الإيمان يحصل العذاب (قوله والمراد بالعذاب الخ) أي فتكون خامسة الرجل موجبة ذلك العذاب على المرأة ثم لا يجني أن الرحم في المحصة والخلف في غيرها (قوله وعلى الرجل الخ) لا يجني أن الذي يكون على الرجل انما هو الخلف فقط الذي هو حشد القذف ومن المعلوم أن حشد القذف انما يكون عند تكبيله (قوله على القبول) وأما على القول بالاعادة فالجواب الجدد عليه نكوله لانها لا تخلف هي في شيء وهو أن مقتضى قوله ونحوه ما على ما قسره بأن يكون ذلك العذاب عذاب الآخرة لا عذاب الدنيا كما كان المعنى المحفوظ هناك على ما لا يشارح في أن المراد بالعذاب عذاب الدنيا إذا كانت الخامسة متوجبة عذاب الدنيا فالأولى تركها ما فيها من الشبهة على صاحب فيعقبها العقاب الا عظم على تقدير عدم صدقها (قوله وما حلفت المرأة كما يحلف الرجل) أي من كونه لم يحلف على التكذيب أو حلفت كما تحلف هي أي من كونها تحلف على تكذيبه ألا ترى أن قول الشارح أو حلفت كما تحلف هي فقالت أشهد بالله أنه لن الكاذبين فقد صرح تكذيبه بخلاف الاول وليس صريحاً في التكذيب وان استلزمه وصار التوضيح يدل على ذلك ونصه قال في البيان واختلفوا في (١٣٣) اذا حلفت المرأة أولاً كما يحلف الرجل لا على تكذيب أعيانه فقالت أشهد

بالله اني ان الصادقين ما زنت وان حلفت هذا منه وقالت في الخامسة غضب الله علي ان كنت من الكاذبين بهذا قال ابن القاسم يلحق الرجل فيقول أشهد بالله انها لمن الكاذبين ولقد زنت وما جعلها هدامي ويقول في الخامسة لعنة الله على ان كانت من الصادقين وأما ان حلفت المرأة أولاً فقالت أشهد بالله اني لمن الكاذبين وقالت في الخامسة غضب الله علي ان كان من الصادقين فلا اخلاف بين ابن القاسم وأثبت في اعادة المرأة (قوله وقالت في الخامسة غضب الله علي ان كنت من الكاذبين) الذي في ت وغيره لعنة الله علي ان كنت من الكاذبين قال عجم قلت ولا يجني أن الذي

عند الخامسة ونسب القول لكل منهما بأن الخامسة موجبة للعذاب أي هي محل نزوه بمعنى أن الله تعالى يقتضي اختياره رتب العذاب عليها أي بمعنى انها متحدة للإيمان والمراد بالعذاب الرحم والخلف على المرأة ان لم تحلف وعلى الرجل ان بدأت قبله على القول بعدم اعادة (ص) وفي اعادة ان بدأت خلاف (ش) أي وفي وجوب اعادة المرأة ان بدأت بإيمان الا ان تقع بعد إيمان الرجل وهو السذهب وهو قول أشبه كالويلف الطالب قبل نكول المطالب فلا تجزئ واخبره وصح عدم اعادة وهو قول ابن القاسم خلاف وظاهره ان الخلاف سواء حلفت المرأة أولاً كما يحلف الرجل فقالت أشهد بالله اني لمن الصادقين ما زنت وأما حلفت في الخامسة غضب الله علي ان كنت من الكاذبين أو حلفت كما تحلف هي فقالت أشهد بالله اني لمن الكاذبين وقالت في الخامسة غضب الله علي ان كان من الصادقين خلافاً لتفسير ابن رشد محل الخلاف بالاولي وأما الثانية فلا خلاف في اعادة لانها حلفت على تكذيبه وهو لم يتقدمه يعني ثم الله على القول بالاعادة يتوقف تأييدهم ما على الاعادة وعلى القول بعدمها يتأيد بحديثهما لعان الرجل بعدها (ص) ولا عنت الذميمة بكنيتها (ش) أي ولا عنت الذميمة بالمكان الذي تقطعه ولو لم يوضع تقطعه لكان أولى فتسارع النصرانية بكنيتها واليهودية ببيعته واليهودية ببيعتهم نارهم ولزواج الحضور معهم ولا تدخل هي معه للسجد (ص) ولم يحجب (ش) أي إلى ميسرة على الاتعان بكنيتها هكذا قرر بعض وقرر بعض على أنها لا تحجب على الاتعان لكن فيه نوع تكرار مع قوله (ص) وان أبت أدبت ورتب لثانتي (ش) أي وان أبت الذميمة من

اللعان

يخالف فيه الرجل أو تخالفه انما هو الخامسة فقط وأما قبلها فهي موافقة فيه لرجل قطعاً

سواء بدأت قبله أم لا لكن تقدم أنه لا يلزم أن يقول اني ان الصادقين كما يقيد كلام المسدوقه كذلك بالزمنها فيضال ظاهر المدونة أنه لا يطلب منها ذلك (قوله خلاف الخ) عبارة ع بعد هذه العبارة كذلك العجم والشخصا وم انتظار كيف يقال خلافه يقدم ظاهر المصنف على تقييد امام المذهب ابن رشد (قوله أي ولا عنت الذميمة) زوجة المسدوق الكافر وترافعا السنا وكذا الجوسى فزوجة الجوسى ترافعا النياو بعبارة أخرى ومروم لانه من الجوسية أن يكون أسلم زوجها وظهرت حامله فلا يعتاها ولو بعد المرافقة لان الملاعة لثني الجمل لا تنقيد يكون المرافقة في العصة ولا في العدة (قوله لكان أولى) أي لكونه أشمل كما هو ظاهر لان الكنيسة ليست لكل ذميمة (قوله ولزواج الحضور معهم) كذا في عجم وفي عبارة ويحجب الزوج المسلم في الحضور مع الذميمة وبلغنا هنا ينقطع نكاحها (قوله أي الذميمة على الاتعان بكنيتها) فيه انه قد تقدم ان كونه بأشرف البلد واجب شرط فعل هذا ضعيف (قوله هكذا قرر بعض) فيه انه قد تقدم أن العان في أشرف البلد واجب فقضيه أنها تحجب إلا أن يقال هذا يحمل الاشراف على خصوص الجامع أو وجوباً لا يقتضي الجور (قوله وقرره بعض على أنها لا تحجب على الاتعان) أي لانها لا تؤثر بالزنا ثم بعد (قوله نوع تكرار) انما كان فيه نوع تكرار لان مدلوله ظاهر الادب مع ابايتها لكن تضمن عدم الجبر

(قوله لاحتمال الخ) فلا ينعون من رجحان كالأبوينه (قوله والمخالخ) حاصله أن الأحكام من حيث انتهى أمرها الله تعالى يقال لها ثمرة ومن حيث أنها تعبد بها يقال لها دين ومن حيث أنها تأتي وتكتب يقال لها ملزمة (قوله ولعله ثلاثونهم أنها تجبر لحق الزوج) لأمعنى تلك الحقيقة (فان قلت) أنها إذا لعنت فقد أنه ليس ابن زنا فيكون تعبد الاستحاطة وصحة نسبه (قول) استحاطة وصحة نسبه باستحاطة لعنت أم لا حرر (قوله وسأق في أول القذف الخ) قال عجم ولكن ما هذا هو الرأى لأنه نص الدونة ولا برنة أنه خلاف المعروف وعلى هذا في المدونة قولان بالعان في التعريض وهو الموقوف لما ذكره الشارح عند قوله أن قذف ابن الخ أن في العان بالتعريض قولين في المدونة توغرها انتهى وتقدم عن الشيخ أحد الرأى أن التعريض منه مافيه العان وهو الرأى قريب من الصريح ومنه ما للعان فيه وهو العبد منه وإن في كلامه عارض ما يدل على ذلك وعليه فليس في المدونة خلاف في التعريض انتهى (قوله وتلاعنا الخ) ويخلف الزوج في الغضب لقد غصبت وفي الاستثناء (١٣٣) لقد غلبت أو وطئت بشبهة ولا يخلف لقد زنت لأنه يدعى أنها غصبت أو وطئت بشبهة ولم يثبت وقرة لعانه نفي الولد عنه وغر تلعاتها نفي الحد عنها (قوله ولم يظهر) هو أعم لان الثبوت بالبينة والتهور ولو بالإشاعة أو القرينة فالأولى الاختصاص على الثاني (قوله مازنت ولقد غلبت) هذا وتقول في لعانها إذا صدقته في دعوى وطه الشبهة مازنت ولقد غلبت وأما في دعوى القصب فتقول مازنت بيمينها وأما القصب فتقول مازنت بيمينها

اللعان أدبت لأدبها الزوج وأدخالها للتبليس في نسبه وهذا هو الفرق بينهما وبين الصغيرة التي وطأها فإنها لا تلحق بل بإلحاق الزوج فقط ولا تؤيد بان أت والجامع بينهما أن كلا لا يحد لأقراره وقوله ورقت للمأتى ردت بعد تأديبها أحكام ملتها لاحتمال تعاقب حدها عندهم بتكولها أو إقرارها والمالة الدين والشربعة فإن قيل على الاحتمال الثاني لك أن تقول العان لا يحد أحد عليه فمافاة التعريض في الذمة ولعله ثلاثونهم أن الذمة تجبر لحق الزوج (ص) كقوله وجدته مع رجل في خلاف (ش) يعني أن الرجل إذا قال في حق زوجته وجدته مع رجل مضاجعة له أو تجبر بدمعة في خلاف ولا يثبت فانه يؤيد ولا حد عليه ولا يبلان فالتشبيه في الأدب ولو قاله لاجنبية طه فيه وعليه فيما يابها يقال قذف لاجنبية لا يحد فيه الزوج وللعان وبصاره ما ذكره المؤلف هنا في شأن تعريض الزوج بالقذف فليس كصهر يحبه وسأق في أول القذف ما يحد خلافه (ص) وتلاعنا رماها بغضب أو وطه شبهة وأنكرته أو صدقته ولم يثبت ولم يظهر وتقول مازنت ولقد غلبت (ش) يعني أن الزوج إذا قال في زوجته أنت زنت غصبت أو قال لها وطئت بشبهة معزى وسكت في الظن فكأنها أباى ولم تصدقه زوجته على ذلك وأنكرت أو وطعه في الصورين أو صدقته على أم أو طئت غصبت أو وطئت بشبهة ولم يثبت القصب بالبينة ولم يظهر للبرهان فأنهما يتلاعنان وتقول الزوجة في لعانها أشهد بالله الذي لا اله الا هو مازنت ولا أملت ولكن غلبت وإني لمن الصادقين وتقول في مناسمتها غصبت بالله عليها إن كانت من الكاذبين قال محمد وقرق بينهما وإن نكلت رجعت **فروع** إذا نكل الزوج عن العان مع ثبوت القصب بالبينة أو تصادها عليه لم يحد وكذلك إذا ادعاه وأنكرته لان محمل قول الزوج محمل الشهادة لا محمل التعريض فانه محمد وغيره (ص) والا لالتن فقط (ش) أي وان ثبت غصبتها أو ظهر بأمر من الأمو رفاته بلعن فقط دونها لأنها تقبل على أن يكون من الغائب وإن نكل الزوج لم يحد (ص) كصغيرة توطأ (ش) التشبيه في أنه بلعن وحده ولا تلتن زوجته

ويقرق بينهما وإن نكلت رجعت (قوله وتقول الزوجة) أي فيما إذا صدقته في دعوى القصب أو الشبهة وأما إن أنكرت الوطه فأنها تقول مازنت ويقرق بينهما وإن نكلت رجعت (قوله قال محمد وقرق بينهما وإن نكلت رجعت) عبارة عجم فإن نكلت عن العان رجعت فيما إذا صدقته فأحرى إذا كذبتة القمى الصواب أن للعان علمها إذا لالتن لأنها أثبت عليها ما يغضب أو وطه شبهة ووجه السطاحي رجحان حيث لم تسلعن بأنها اعترفت بالوطه غصبا أو شبهة فتركها العان ووجب عليها الحد لأن من اعترف بالزنا على وجه الغضب أو الغلط لا يرتفع عنه الحد قوله محمل الشهادة) وكأنه يقول أنا أشهد بانك معذورة في وطئت غصبا (قوله والا لالتن فقط) أي وإن لم يكن حمل خوف ظهوره ولا يقرق بينهما لأنه أنما يقرق بينهما بيمينها بلعنهما (قوله لا تقبل الخ) فيه أنه هذا موجود فيما إذا صدقته ولم يثبت فالأولى أن يقول دونها لان غصبا ثابت فعدهم حلفها لا يوجب شيئا بخلاف ما إذا لم يثبت فعدهم لعانها أو حب رجحانها (قوله فان نكل الزوج الخ) الحاصل أنه إذا نكل الزوج في ثبوت البينة أو التصديق فلا حد وهو ظاهر وأما إذا أنكرته ولم يثبت ونكل فلا حد لان قوله وطئت غصبا أو شبهة مراده الشهادة لها بالحد لا أنه قذف لانه يتسامح فيما بين الزوجين من الانسحاب في الأجانب

(قوله فان جلت فلا يلحق به) حاصله ان الموضوع انه اليست في سن من تحمل والحاصل انها اذا كانت في سن من لا تحمل فالحكم ما قاله من أنه يلحق وحده فان جلت فلا يلحق به وتيق له زوجة وأما اذا كانت في سن من تحمل فله الملائعة انفاها ان ادعى رؤية وهل يجب قولان ووقف فان ظهر حمل لم يلحق به ولا عنت هي أيضا فان نكحت حدثت حبال البكر ولو لم تنم بمحض حتى ظهر حملها وجب لعانها انفاها فان نكل حده وخطب بها وان نكحت حدثت كالبكر والظاهر أنه يكفي بالاول فيما لو لعنت قبل ظهور الحمل ثم ظهر بحيث يعلم انما احسن الملائعة كانت النافعا ولا يحتاج للعان آخر لنفي الحمل فاذا ذلك معج الان ذلك مشكل بانها اذا لم تكن في سن من تحمل كيف يعقل حملها (قوله على ما في التوضيح) (١٣٤) راجع لقوله أو بعده (قوله ثم تلتن المرأة بعده) هذا على تقدير

أن يكون بعد اقامة الخلع والمعنى انه اذا زوى زوجته الصغيرة انما قال رأت باني في الحال ان مثلها بوطا فانه يلحق به وحده فان جلت فلا يلحق به محضون وتيق له زوجة لانه لا عن لتني الحدة عن نفسه واحتقر زوقه وطأ بما اذا كانت لا توطن فان زوجها الاحد عليه ولا لعان لادم حقوق المعرفة لها (ص) وان شهد مع ثلاثة التعن ثم التعت وحده الثلاثة لان نكحت أولم يعلم زوجيته حتى رجعت (ش) يعني لو شهد على امرأة بارتأ أربعة رجال أحدهم زوجها وعلنا بالزوجية بينهما قبل اقامة الحدة على المرأة وبعده على ما في التوضيح فان زوجها يلحق به أولا ثم تلتن المرأة بعده ثم يحسد الشهود للحد ف وان نكحت فانه يسقط الحدة عن الثلاثة لانه قد حقق عليها ماشدها وبه يتكولها او الخلد عليها وتيق زوجته ان كان حدها الخلد وان كان حدها الر جسم بقيت على الزوجية و برنها الان يعلم انه تعده الزوجة قتلها وأقر بذلك فلا يرتها وكذلك الاحد على أحد من الشهود حيث لم يعلم بان أحدهم زوج الاعمى ولا عن الزوج فان نكل حده فقط ويرتها على ما مر وانما لم يحسد الثلاثة في حالة تكولها لانه كرجوعه وهو بعد الحكم بموجب حد الرابع فقط ولاديه على الامام لانه مختلف فيه فليس يخطأ صريح ويجرى مثل هذا التوجيه في عدم حد الثلاثة حيث نكحت فان قلت خافثة لعانها بعد جلد هاقلت تأيد حرمتها واجاب الحد على الثلاثة الشهود (ص) وان اشترى زوجته ثم ولدت لسته فكالامة والاقول فكذا زوجة (ش) لحد كرا ن ولا حرة ينتق بلعان وان ولدا لامة ينتق بغير لعان ذكر هذه الامة من كسة من الحرة والامة والمعنى ان الشخص المتزوج بامة اذا اشترىها وولدت بظاهرة الحمل يوم الشراء ووطئها بعد الشراء ولم يستمر وولدت لسته أشهر فأكس من الوطء الحاصل من الشراء فلا ينتق ولا لعان وهو ما أشار به بقوله فكالامة ووطئها بعد الشراء ووطئها بعد الشراء من يوم الشراء ما انتق ولا لعان ولا يمين وان ولدت لاقول أو كانت ظاهرة الحمل يوم الشراء أو لم يظاها بعد الشراء فلا ينتق عنه الا بلعان وهو ما أشار اليه بقوله فكالزوجة ان اعتمد على شيء مما اعتمد عليه ووقع منه ما مر من تأخير أو وطئ بعد العلم به (ص) وحكمه رفع الحد والادب في الامة والغيبة واجبا على المرأة المسلة ان لم تلان ووقع نفسه وبلعانها تأيد حرمتها (ش) اعلن غرة اللعان ستة اشهر لانه مترتبة على لعان الزوج أو لهارف الحدة في الزوجة الحرة المسلة أو الادب في الزوجة الامة أو الغيبة نائبا واجبا الحد على المرأة المسلة ولو امة أو الادب على الغيبة ان لم تلان لانها حينئذ كالصدقة

أن يكون بعد اقامة الخلع لا يكون الا بالجلد فقط (قوله بنكولها) أي بسبب نكولها وقوله والجلد عليها معطوف على قوله بنكولها وهذا لا يكون الا فيما اذا كان حدها الخلد (قوله وان كان حدها الر جسم) أي بلا عن وحده (قوله على ما مر) أي كرا نيا (قوله وهو بعد الحكم بموجب حد الرابع فقط) فان قلت قد تقدم انه اذا كان حدها الخلد ولعنت بعد لعانها بعد الشهود فقط مع انه بعد الحكم والجواب ان ما تقدم وان كان بعد الحكم الا ان المرأة لعنت بعد لعانها فليس يقار جوع ولا تكون (قوله ولاديه على الامام) أي في وجهه ثقل المرأة (قوله لانه مختلف فيه) كان بعض الامة يكتفي في شهود الزنا بأربعة ولو كان أحدهم الزوج (قوله ويجرى مثل هذا التوجيه حيث نكحت) أقمع تكولها أعنى صورة الخلد وأما اذا حلف ونكحت فعدم حده لانه قد حقق عليها ماشدها به يتكولها والحد عليها والحاصل انه بدون ذلك بشكل كلامه فيقال

لاجران أصلا ثم رد ان يقال اذا خلعت وحلف بعد جلد هاقفأ فانه يحسد الثلاثة مع أنه بعد الحكم فضضة كونه فالحكم أنهم لا يحسدون فقرر المقام (قوله بعد جلد هاقفأ) لا يخفى انه يتصور ان يكون حدها الخلد كالوطئ في القاسد (قوله ولو اشترىها) ظاهر الشارح انم اليست داخلة في منطوق المصنف وليس كذلك بل يمكن دخولها في منطوقه وحاصل ذلك أنك تقول قوله فكالامة في كونه لا ينتق ولا لعان عند اجتماع القود الار بعقوبتي بغير لعان اذا وطئها بعد الشراء او اعتبرها بعد وقول الشارح وان ولدا لامة ينتق بغير لعان انما في هذه الثانية المشار اليه بقوله انتق الخ وذلك ان قصر بعضهم في حمل المتن عليها (قوله او كانت ظاهرة الحمل الخ) أي ولو ولدت لاقصى أمد الحمل (قوله واجبا على المرأة الخ) هذا اذا كان الزوج مسلما أو مالا كان كافرا والمرأة مسلة ولا عن ولم تلان فلا يجب عليها الحد الا يجب بايمان الكافر ويجب بايمان العبد والمعتق (قوله وبلعانها) أي وبشام لعانها



أبو قبيح نكحها بإلحاح قبل أن يوافقها، وبعد ذلك إلهان نصف الصداق إن حصل قبل إلتزامه باللعان على إسقاطه وهذا مستثنى من وقوله وسقط بالصح فيه (قوله وأما حكمه في نفسه الخ) هذه عارة الفتنى وهي غر طاهرة بل المغادرة لها ولو جازر والمستثنى لأن الأن نكح الحديق كما يجب لنفي الجمل حيث تحرك أو ظهر (قوله أدلها أسقطته وكنته) كذا علل في المدونة وظاهر ما هنا لتحقيق أنفاسه بحيث لا يشك فيه كأن تلازمه بابتة ولا تفارقها إلا بقضاء أمدا للجمل لو جاز أن ترد إليه لان القسب كشف عن صدقهما جميعا وكذا نص عليه ابن عسكركم وليس هذا من الحال العادية سقطا بل في بعض أحواله ودعوى أن تحقق الانفاس إنما يكون بعد أقصى مدة للجمل ممنوعة خلاف ما نعرفه (قوله ولو طاد الزوج اليه) (١٣٥) أى إلى اللعان بعد نكوة عنه وقبل حمله لاصده

فألتحق قطع نفسه من حل حاصل أو سطر وثلاثة مائة على لعان الزوجة أو لها رفع الحسد عنها  
ثانيها فحس نكاحها للأزواج ثالثها تأييد حرمته بقوله وحكمه أي تأييده وعشرته وأما حكمه في  
نفسه فأما الأزواج والزوج وأما الكراهة فليس المراد بالحكم الذي هو وصفه فقوله  
وبلعانها أي وبجماعها وبغسبهم من التأيد الفسخ وبغسبهم رفع الحسد عنهم قوله وبإيجابه  
على المرأتان ثم تلاعن فذكر الأحكام الثلاثة المترتبة على لعانها بعضها تصر بحوا بعضها  
تأويلها (ص) وإن ملكت أو أنفش حملها (ش) هو بالغة في تأييد حرمها والمعنى أن الزوج  
إذا لعن زوجته الامه وقعت الفرقة بينهما ثم شترها أو زوجها من سيدها فانهم انصرفا إلى  
الابو كذلك إذا أنفش حملها بعد العمان وتبين أن لاجل ذلك لمها أنقطه وكتبته (ص) ولو عاد  
اليه قبل طلاقه على الظاهر (ش) يعني أن الزوج إذا نكح عن العمان ثم طال به فاته يقبل  
منه انفاً على طريقتين غير ابن رشد وعنده لا يقبل وأما المرأة إذا طاعت اليه بعد نكولها  
فيقبل منها عند ابن رشد فالمرأة لا تقبل كراه من طريقتين خشى في الزنى على طريقتين غير  
ابن رشد وهي الحاكمة لا تنفق وعلى طريقتين غير ابن رشد في المرأة ولو منى على طريقتين غير  
رشد فقال ولو عاد اليه يقبل بخلاف المرأتين على الظاهر ولو منى على الأخرى فقال وهل يقبل  
منه رجوعه اليه قولان والمذهب طريقتان غير ابن رشد والفرق عند ابن نكولها كالفرق أرنبها  
على نفسها بالزناؤها أن ترجع عنه ونكول الرجل عن العمان كالفرق أرنبها على نفسها  
بالفسق وليس له الرجوع عن الأقرار به ووجه من قال بعدم قبول رجوع المرأة تعلق  
حق الزوج بنكولها فليس لها أن ترجع (ص) وإن استنق أحد التوأمين فخفا وإن كان  
بينهما مسنة فبطنان (ش) يعني أن الشخص إذا استنق أحد التوأمين وهما من وضاعا  
أوليس بينهما مسنة أشهر فإن التوأمين الآخر يعطى به لهما من حكم الوالد الواحد فلا يمكن  
طلاق أحدهما دون الآخر ولهذا إذا لعن في أحدهما فاته بنتي الآخر بذلك لأنه كأم  
عن فقوله وإن تعدد الوضع أو التوأمين أو توازن على أنها أشقاء كافي في نواحي المسيسة  
والسائمة بخلاف الوأى والزانية والمغتصبة فإن الشهوة بينهما أشقاء لأنهما أشقاء لأم فإن كان  
بينهما مسنة أشهر فأكثفها ما بطنان فله أن يستلحقها وأن يقع ما أو يستلحق أحدهما  
وبنتي الآخر فقوله وإن كان بينهما أي بين التوأمين يعني الولدين لا يشد كون ابن ولادتهما  
أقل من مسنة أشهر فقيمه استخدام (ص) إلا أنه قال أن أقر بالثاني وقال لم أبا على الأول سئل  
السامع قال إنني قد تأخر هكذا لم يجد (ش) هذا كالاستدراك على ما تضمنه قوله فبطنان من

من أصله (قوله وهو قد قال في الأول أنها قاطعة) أي قال بالمعنى لأن حاصل قوة قبضان أن السنة قاطعة وبعد (باب العدة) (قوله وعلى جملته) أي لأن الطلاق يجلل النكاح أي يزيله (قوله وأصنافها) المناسب على العدة وأصحابها (قوله مدته من مطلق وأربعة نكاح غيرها) كذا في نسخة وقوله نكاح غيرها منصوب نزع الخافض أي من نكاح غيرها ثم إن اقتصاره على دخول هذه نفسه قصور أفتدخل بقية المسائل التي قبل أن الرجل يعتد بها كاختارها وطالبها وقوله ولكن أوفى قال الخطاب وبظهر أن في حده لمدته وإن لم يعرف مدته من النكاح (١٣٦) يتوقف على معرفة العدة فإنه قد تقدم أن من موانع النكاح كون المرأة معدة

فلا ترى تعريفها بأنها المدة التي جعلت دليلاً على رافة الرحم لفسخ النكاح وأولت الزوج أو طلاقه وأما صحة مدته من الزوج من النكاح إذا طلق الأربعة أو أخت زوجته أو من يجرم الجمع بينهما عدة فلا شك أنه مجاز فلا ينبغي ادخاله في حقيقة العدة الشرعية (قوله إن قيل هو عدة) والرابع أن الطلاق العدة على ذلك مجاز (قوله بالسبب الأول) المناسب الثاني (قوله تعدد عدة) أي تخفيف بقربته ما سبب أي تعدد في طلاق بحق أو مفقود كما يأتي في باب المفقود (قوله ولكن لا يطلق على تبص الكافرة) أي التي هو أحد الفردين الداخلين تحت قوله وإن كانت كاثبة (قوله على المشهور) ومقابلته أنه لأعدة على من لا يمكن جملها على الكبيرة التي لا يختص منها الجمل (قوله بخلافه) أي خلافه زيادة أو خاؤه اقتداء بآولو صريحا مطبقا وأما تعدد أنفسا أو صالحة (قوله وإن كان بقوى على الجماع الخ) والفرق بين وجوب العدة على الطليقة دون وطء الصغيرة بالعدة هو القطع بعدم الحمل من وطئه دون وطئها فقد ذكر بعض أهل العلم أنه إذا جددت

### (باب) في بيان ما ذكر وما يتعلق بمن أحداد وغيره

وعرف ابن عرفة العدة بقوله مدة منع النكاح لفسخه أو موت الزوج أو طلاقه فيدخل مدة منع من طلق وأربعة نكاح غيرها إن قيل هو عدة وإن أراد إخراج الرجل قبل مدته منع المرأة وهذا المؤلف بالسبب الأول وهو الطلاق والزوج الأول وهو القدر (ص) تعذر دوران كاثبة (ش) أغاد كراهة لقوله بعد ثلاثة أقراء ولا فرق على المذهب بين المسلمة والكافرة أي إذا طلقها مسلم أو أراد المسلم أن يتزوجها من طلاق ذي أو مالوا أراد أن يتزوجها كافر فلا تعرض لهم الآن بخاؤها النوا ولكن لا يطلق على تبص الكافرة إلا الاستبراء إذا كان طلاق ذي لأن أنكحهم فاسدة وإنما أمر عليها إذا أسرت غيبا في الإسلام (ص) أطاقت الوطء (ش) يعني أن المرأة المطيعة للوطء إذا دخل بها زوجها ثم طلقها فإنه يجب عليه العدة وإن كان لا يمكن جملها على المشهور حيث أطاقت الوطء لا يقطع بعدم رضاءها إلا أن لم تنطق به فلا تخاطب بها وإن وطئها زوجها لقطع بعدم جملها لأن وطئها كالبرح (ص) بخلافه بالغ غير محبوب (ش) هذا متعلق بقوله تعدد المعنى أن البالغ غير المحبوب إذا دخلها زوجته خلوها يمكن فيها الجماع ثم طلقها فإنه يجب عليه العدة تزيد بالخلوة منزلة الدخول بها إلا ما قلته فإن اختلى البالغ بزوجته خلوها لا يمكن وطئها فيها فإنه لأعدة عليها كما يأتي وأحرز بالبالغ من غيره إذا سأل عنه وليه فإن وطئها لا يجب عدة على زوجته وإن كان بقوى على الجماع وأحرز بقوله غير محبوب من المحبوب البالغ المقطوع ذكره وأما بناءه فإن طلاقه لا يجب على زوجته عدة تزيد بمنزلة الصغيرة التي لا يولد لثله وأما انتهى القائل الذي كره لقطوع الاثنين فالحق ورأى وطئها موجب العدة على زوجته إذا طلقها قاله ابن عبد السلام وهو ظاهر المذهب (ص) أمكن شغلها منه وإن نفيه (ش) يعني أن الزوجة إذا خلعت مع زوجها خلوها يمكن أن

أحد عشر من سنة وذلك عن أهل مكة واليمن والحاصل أن المسمى الذي لم يبلغ غير يمكن عدة وإعادة الحمل منه بخلاف الصغيرة المطيعة للوطء فعدم جملها عادي لا عقلي وهذا الفرق مع النزل والألافة فيها ثابتة بعدد كما هو معنى به (قوله وأما انتهى القائل الذي كره) وسكت عن مقطوع الذي كره قائل الاثنين ومفهوم قوله محبوب بمعناه وهو قوله وأما انتهى متعارض وسأني سألته عند قول الصغير وفي أن المقطوع ذكره وأما بناءه فإنه أبلغ قوله أمكن شغلها منه بضم الشين وقضها مع اتباع ثابته وتسكينه أناد في الصباح وهو صفة ليرة أو خلوة مع تدبر العادة أي أمكن شغلها فيها وهو ما مصدر مضاف للثاغيل أي

بصيها

تشتغل منه أو المفعول أو أن مصدر المبنى المفعول على القولين بناء على المصدر منه ومنه نائب الفاعل أي أمكن كونها مشغولة منه (قوله  
بمحضر نسائه أي بمشغولاتها بالغة (قوله وأخذنا بأقرارهما) المعية ليست شرطاً أي لمن أقر بأمر أخذه أي بأقرارهما الاجتماع أو انفردا  
(قوله مفرغ الخ) الأولى أن يقول استدراك (قوله أحسن من تقرير الشارح) عبارة الشارح يعني فإن لم يعلم دخول ولا خروجاً أخذ كل  
من الزوجين بأقراره فأن أقرت المرأة بالمفعول وجب عليها العدة لأنه أقرار من يعال نفسه فاقبها كسائر الأقرارات بخلاف ما تأوثر به  
هو فقط فإنه دعوى عليها بغير دليل فلا تقبل كغيره من الدعاوى ثم يؤخذ بالوازمه أن تكتمل الصدق والثقة والسكينة وغير ذلك  
وهذا معنى قوله وأخذنا بأقرارهما وقال نت وأن ادعى أحدهما الوطء وأنكره الآخر وإنما كان أحسن أي لا يستغنى عنه بما بعده  
ومفاد نت أن المراد بالدخول الوطء تأمل (قوله الآن تقرر الزوجة الوطء) وهذا غرضه وقوله وأخذنا بأقرارهما فإنه أقرار بغير عده الوطء (قوله  
ولا خروجاً) عطف مرفوع أو مغير بيان بالدخول الوطء (قوله لكن مع نفسه) (١٣٧) وأما مع عدم نفسه فيترتب عليها أحكام  
المعتمد من التوارث والرخصة

يصحبها سواء كانت خالوة أو أختاً أو خالوة بارتقاءه إذا طلقها يجب عليها العدة وإن تصادفها  
على بني الوطء في تلك الخالوة حتى الله تعالى أي أمكن شغل المرأة من الزوج فلو أقبل وانصرف  
بمحضر نسائه أو أمه أو واحدة عدة فلا عدة عليها إذا كن من أهل العدة لأن سرار النساء  
والواجب العدة (ص) وأخذنا بأقرارهما (ش) يعني أن الزوجين إذا تصادفا على بني  
الوطء مع خالوة التي يمكن شغلها منه فيها تم طلقها فإن العدة لا تسقط بذلك لحق الله كسائر لكن  
يؤخذ أن يأقرارهما في بني الوطء عنب سقط حتى المرأة من الثقة وتكتمل الصدق لأنهما مقرر  
بني الوطء يؤخذ أن الرجل بأقراره يسقط حقهم من رجعتها لأنه مقرر بني الوطء وقد بان منه  
فقوله وأخذنا الخ مقرر على قوة وأن نفيه والفرض بحالة أن الخالوة علت بينهما وهذا  
قرار ما نفاذ وهو أحسن من تقرير الشارح ونت (ص) لا يغيرها إلا أن تقر به أو يظهر  
جمل ولم ينفه (ش) أي ولا عدة بغير الخالوة الموصوفة عباداً بأن عدمت وطلقت قبل  
البناء وعدمت أو صافها بأن يكون الزوج صاباً أو محبباً أو لم يكن شغلها منه فيها إلا أن تقرر  
الزوجة بالوطء فإنه يجب عليها العدة فقوله أي بوطء بالغ الذي لم يعلم له دخول ولا خروجاً  
وكذلك يجب عليها العدة حيث لم تعلم خالوة بينهما إذا أظهر بها حمل ولم ينفه أو يعلم أن وتصير  
كالمدخول بها إذا طلقها زوجها أو ما نفاها لاعتنا واستبراء وضع الحمل فلا مفهوم لقوله ولم  
ينفاه فلا من وضع الحمل لكن مع نفسه يسمى استبراء ولا يترتب عليه أحكام العدة من  
التوارث والرخصة وغير ذلك (ص) بثلاثة أقراء أطهار (ش) متعلق بتعديده يعني أن عدة  
الحرمة المسئلة أو الكفاية إذا طلقها زوجها بعد الدخول بثلاثة أقراء أطهار ولو سكات  
ملاعنة وهذا مذهب الأئمة الثلاثة خلافاً لأي حنفية وموافقه أن الأقراء هي الحيض ولكل  
دليل فاقترعنا شئت والقراء بمعنى الطهر يجمع على قروء كثيراً وعلى أقراء قليلاً وقوله أطهار  
بدل من أقراء لأنه لا نعت لأن الأصل في النعت القصص فيوهم أن لنا أقراء أطهار وأقراء غير  
أطهار وليس كذلك وكونه صفة كاشفة لخلاف الأصل في النعت ولا يصح قراءه بالإضافة  
لثلاثين امرأة الشئ إلى نفسه (ص) وذو الرق قرآن (ش) يعني أن عدة الزوجة الأمة إذا

(١٨ - خروني رابع) بقيد أنه بكل معنى يجمع على قروء وعلى أقراء أما كلام القاموس فيفيد أنه بمعنى الطهر يجمع على قروء  
وعنى الحيض على أقراء وظاهره لا غير فتتأني مع المصباح والجواب أن كلام القاموس يحمل على الغلبة وأما كلام المصباح فيحمل  
على الأصل أي أن الأصل أن القرءة بمعنى يجمع على كل من الأمرين (قوله فيوهم) أي وقع في الوهم وقوله وليس كذلك أي أن الأقراء  
أنما تكون أطهاراً لا غير هذا يقتضي أن المخصص لا يكون إلا كسائر الأشياء لا مشعر كونه لا يصح أن يكون المشعر لمخصص أو لقال لأن  
النعت لا يكون الاشتغال كان أو وضع فإن قلت يقتضي تفسير الأقراء بالأطهار لعدم حملها بأمرين وبعض قرء مع أنما أطلقت في  
أشياء طهر فأنه تعديده ولو لحظت فالجواب أن ما نجمع على ما زاد على الاثنين ولو كان الزائد بعض واحد نحو الحج أشهر معلومات مع أن  
المراد شهران وعشرة أيام ذكر بعض شرح الرسالة (قوله ثلاثين امرأة إضافة الخ) المعتمد الجواز إذا اختلف اللفظ والحاصل أن المعتمد  
أنه يجوز إضافة الشئ إلى نفسه إذا اختلف اللفظ وهو مذهب الكوفيين (قوله وذو الرق قرآن) أي وعدة الشخص ذي الرق قرآن

بمعنى الحيض على أقراء وظاهره لا غير فتتأني مع المصباح والجواب أن كلام القاموس يحمل على الغلبة وأما كلام المصباح فيحمل  
على الأصل أي أن الأصل أن القرءة بمعنى يجمع على كل من الأمرين (قوله فيوهم) أي وقع في الوهم وقوله وليس كذلك أي أن الأقراء  
أنما تكون أطهاراً لا غير هذا يقتضي أن المخصص لا يكون إلا كسائر الأشياء لا مشعر كونه لا يصح أن يكون المشعر لمخصص أو لقال لأن  
النعت لا يكون الاشتغال كان أو وضع فإن قلت يقتضي تفسير الأقراء بالأطهار لعدم حملها بأمرين وبعض قرء مع أنما أطلقت في  
أشياء طهر فأنه تعديده ولو لحظت فالجواب أن ما نجمع على ما زاد على الاثنين ولو كان الزائد بعض واحد نحو الحج أشهر معلومات مع أن  
المراد شهران وعشرة أيام ذكر بعض شرح الرسالة (قوله ثلاثين امرأة إضافة الخ) المعتمد الجواز إذا اختلف اللفظ والحاصل أن المعتمد  
أنه يجوز إضافة الشئ إلى نفسه إذا اختلف اللفظ وهو مذهب الكوفيين (قوله وذو الرق قرآن) أي وعدة الشخص ذي الرق قرآن

والا كان الواجبونات الرقيم من اعانته مقدم في قوة بخلافه بالغ الخ (قوله بدليل سقوط الخ) انذلو كان تعبد الواجب في غير المدخول بها فإن (قوله لان الكفار الخ) الاولى أن يقول لان الكفار غير مخاطبين بفروع الشرع بغير تعبد بها أو معللة والمعتمد أن الكفار مخاطبون بفروع الشرع بغير معللة أو متعبد (١٣٨) بها وقوله شبه استخدام لان لم يكن ضمير ابل اسما ظاهرا (قوله ورد بل على

خلاف طائوس) فيه أن طائوسا مجتهد ولو ردها على خلاف مذهبه ويحاج بان ذلك اغلبي (قوله ومثل السنة العشر) كذا قال الشيخ أحمد والذى نقلها الشيخ كريم الدين والناصر القسافي وأبو الحسن على المدونة عن أبي عمران التمدد بخص سنين فقط وأما من عاذتها أن ما فيها الحيض في كل عشرين متلازمة فانظر هل تعتد بسنة بضعها على من يأتيها في عرفها مرة أو ثلاثة أشهر لان التي تعتد بسنة بضعها محصورة في مسائل تأتي ليست هذه منها قاله عجم واستظهر عجم على ما نقل عنه أنه لو كانت عاذتها أن تكرر خمسة على ما نقله أبو الحسن أو أكثر من عشرة على ما نقله الشيخ أحمد فعاذتها والظاهر أنها تعتد بسنة بضعها لانه ثلاثة أشهر اه والظاهر من عز وهم اعتماد كلام أبي الحسن بل أقاد بعض شيوخنا عن بعض شيوخه أنه المعتد بها (فان قلت) تعتد بالافرا من يتأخر حضها فوق العشر قطع القطع بمرات رجها بعد خمسة لان الحمل لا يتأخر فوق الخمس سنين فضلا عن العشرة فضلا عن العشرين فضلا عن الثلاثين إلا أن يقال أوجب ذلك مع ما في العمدتين التعبد (قوله ادفع التوهم) أي اللرد خلاف لأنه متفق على ذلك الحكم (قوله المشهور الخ) ومقاله ما لان

طلعهما زوجها قرأت اعتذر التخصيص كالطلاق وسواء كانت قنأ أو فيها شائبة سوية ككتابة ومدة وما أشبه ذلك وسواء كان الزوج حراً أو قنأ (ص) والجميع للاستبراء الاول فقط على الأرج (ش) يعني أن الاقراء الثلاثة في حق المرأة والقرآن في حق الامة للاستبراء الاول منها فقط والباقي تعبد بدليل سقوط العدة عن غير المدخول بها التي في البراءة وفائدة اختلاف تظهر في النسية فيلزمها الثلاث على الاول وعلى الثاني يكتفي بقصر الطلاق فقط لان الكفار غير مخاطبين بالتعبد وتظهر أضاف المتوفى عنها التي تعتد كعدة الطلاق لفساد نكاحها فعلمنا لحداد فبما زاد على الاول على القول الاول ولا يباينها لحداد الا في الاول فقط على الثاني فقوله على الأرج راجع لمقتضى لا وقوله والجميع أي جميع الاقراء بمعنى الحيض لا بمعنى الاطهار لان الذي للاستبراء انما هو الحيض فبما يشبه استخدام (ص) ولو اعادته في كالسنة (ش) يعني أن المرأ اذا كانت عذبتها أن الفرملأ بأنها الا في كل سنة أو أكثر منها مرة واحدة فانها لا تعتد بالاقراء ولو لا يخرج بذلك عن كونها من أهل الاقراء فتنتظر العادة على عادتها قضاء عمر رضى الله عنه بذلك وديوبل على خلاف طائوس القائل بانكتفائها بثلاثة أشهر ولا تنتظر الحيض والضمير في أعادته للحيض ومثل السنة العشر في عاذتها أن يأتيها الحيض في كل عشرين مرة فانها تنتظره فان طهرت فحجته وهو العشرين سنين ولم يبيح حلت وان جاءها تنصرت وقت يجيء الثانية فان طهرت فحجى مولى يبيح حلت وان جاءها تنصرت وقت يجيء الثالثة فان لم يجيء أو جاءت حلت (ص) أو أضرعت (ش) يعني أن المرأة تعتد بالاقراء فان أتاهما الحيض في زمن الرضاع فلا كلام ولا إفتاء أن تسبق ثلاثة اقراء بعد ذهاب زمن الرضاع فان الرضاع يرفع عنها الحيض فان مضت لها سنة بعد الرضاع ولم تحض فيها فقد حلت للزوج لانها عرفتنا أن الرضاع هو الذي رفع خبضها فلم يدخل تحت الآيسات فقوله أو أضرعت معطوف على ما في حيز ولو لم يقع التوهم والامة كالخبرته ح عن ابن عبد السلام (ص) أو احتضنت وميزت (ش) المشهور أن الاحتضاض اذا ميزت بين العامين أي دم الحيض ودم الاحتضاض بالرائحة أو اللون أو الكثرة فانها لا تعتد بالاقراء الا بالسنة فان لم يميز بين العامين فان عذبتها سنة كما يأتي ولا فرق في ذلك بين الحرية والامة وقوله أو احتضنت الخ معطف على مدخول وجهه ميزت جلة حاله فتقدر قد (ص) والزوج انتزاع وله المرضع فرأى أن تزنها ولم يزوج أختها أو ابنة أختها لم يضرب بالولد (ش) يعني أن من طلق زوجته المرضع طلاقاً رجعيّاً فكنت سنة لم تحض لاجل الرضاع فله يجوز أن يتزوج منها وله خوفان أن يموت فتقنه أن يضرب بالولد لكونه يسبق غيرها والا فلا يجوز له أن يتزوج منها وكذلك يجوز له أن يتزوج منها لاجل أن يتزوج أختها أو من لا يعلل جمعها أو خاسه بالنسبة لها وانما يقيد المؤلف كونه الطلاق رجعي لا علم بكون الارث انما يكون من رجعية ولكون الاخت انما تحرم حيث طلقت أختها طلاقاً رجعياً أو مائلاً كان ثابتهما فصل ولو لم يخرج من العدة كما مر في قوله وحلت الاخت بسنة السابقة وإذا كان له الانتزاع رعا على غير من الورثة فأمرى لم يلق نفسه بأن يتزوجه ليتجمل خبضها لاجل سقوط نفقتها مثلاً وقوله وللزوج وكذا للزوجة طرحة لبعض

وهب من أنما تعتد بالسنة وقول ابن القاسم هو المشهور والذي ذهب اليه المصنف (قوله أو الكثرة) قال بهرام قدم الحيض وقوله كثير والاحتضاض قليل (قوله وللزوج انتزاع الخ) أي سيث تن صدق قوله وان لم يكن مرضاً لان المرت قد يأتي بفترة (قوله وكذلك للزوجة طرحة لبعض) أي ان قبل غيرها وكان الاب مالاً ومالاً يجمل على عليه القدر لان غيرها يابز الا رضاع (فان قلت) عليه القدر

لهارده وإن لم يكن لها مصطفة في يوم فلان هذا الجمل (قلت) يقع في النفل تقبيل رده بمصطفها ليست كل زوج وقوله الموضع يقع الضاد وكسرها أما الكسر فظاهر وأما الفتح فيصير يجعل الاضافة للبيان أو بقرا أولاد التويز (فان قلت) يلزم وصف التكرار المعرفة (قلت) ليس المراد بالموضع الوصف الحقيقي حتى تكون الموصولة بل حرف تعريف يو براد الجنس فهو في المعنى تكرة (قوله وأخرى ولد غيرها) أي التي ترضعه ما لم يكن علم بجارتها أو أفقرها قبل الطلاق (وتنبه) عورضت مسئلة المصنف عسايا في من قوله ولو وجد من ترضعه عندها نجما وأجيب بأن هذه خرجت عن المشهور ومن أن الحضانة حق للأم لم يثبت على خلافه وهو أن الحضانة حق للولد ولا غبار في بشارته سوى على ضعفه وإن هذا من الاعذار المسقط للحضانة وعليه فلا بعد الياه بعد حضيها (قوله وأما بل سبب) أي من رضاع أو مرض كن حاضنة مرة في عمرها ثم انقطع عنها سبب كسرة ولد أو لم تلده لم تلقت ولم تر حضيها وقوله أو مرضت قبل الطلاق أو بعده ولو لا سبب فانقطع حضيها (قوله تسعة أشهر استمر المخل) وقيل ان التسعة مدة أيضا وانظر هل فائدة الخلاف ان تزوجها في التسعة بمنزلة الزواجر في العدة فينادى على الثاني فخر عا عليه ان تدخل ويجب لها النفقة أي على المطلق ونحو ذلك ولا يحصل شيء من ذلك بتزوجها بناء على أنها ليست عدة كذا في (١٣٩) عب والناسب ولا يحصل بالواو ولا

يخالف قوله سابقا كسرة آه من زوال ما تقدم استبراء لم تقبيل عده بخلاف ما هنا أي ما تقدم استبراء بعض بخلاف ما هنا فأجاب بعض الشوخ (وتنبه) قال في النخبة الحضي غسلة الجسد يبعث من العرو والفرج إذا كثرت الحسد فإذا حصل الجمل انقلق عليه الرحم فلا يخرج منه شيء قالوا وينقسم ثلاثة أقسام فتولد من أعده لحم الجن لان الاعضاء تتولد من التي بخلاف اللحم وما يليمن من الاعتدال بتولد متدين بفسحه الرضيع ويخرج أكدره فيخرج

وقوله الموضع يقع الضاد وكسرها وصف للولد وللطفة وقوله ولما الموضع وأخرى ولد غيرها (ص) وإن لم يقرب أو تأخر بلا سبب أو مرضت برصت تسعة أشهر ثم اعتدت بثلاثة (ش) يعني أن الزوجة إذا أصبحت ولم تنزدم الحضي من دم الاحتضاض أو تأخر حضيها بلا سبب بأن كانت غير مريضة ولا مرضعة بل تأخر حضيها من غير علة أو تأخر لأجل مرض فانها تعتد تسعة أشهر استبراء لاجل زوال الريبة وثلاثة أشهر للعدو ولا فرق بين الحرة والامة لقوله برصت تسعة أشهر المراجع للسائل الثالث وهل تغير التسعة من يوم الطلاق أو من يوم ارتفعت حيضها قولان (ص) كعدتم في الرضيع واليايسة (ش) التنبيه في أن العدة بثلاثة أشهر يعني ان عدة الحرة الصغيرة تأتي لم تر الحضي والشابة التي لم تحض في عمرها ثلاثة أشهر أو ما من حاضت في عمرها ثم انقطع عنها فلا بد لها من الافراء أو ستة بيضاء ولا تكتفي بالثلاثة الأشهر الا من لم تر الحضي في عمرها واليايسة التي قعدت عن الحضي فعدتها التي يحل بها ثلاثة أشهر والحرة والامة في انتظار الافراء والسة والأشهر مستو بان فقوله (ولو برق) راجع للباب كله بنصيب ما فيه من الخلاف على غيره (ص) ونعمهم الرابع في الكسر (ش) يعني أن المطلقة التي تعدد الأشهر ان وقع طلاقها في أول شهر فلها تعدد الأشهر بالاهل سواء كانت الأشهر كاملة أو ناقصة وان وقع طلاقها في اثنتي عشرة فلها تعدد أيضا بالاهل في الشهر الثاني والثالث وأما الشهر الذي وقع فيه الطلاق فلها تسعة ثلاثين يوما من الشهر الرابع ولما يوم الطلاق (ش) يعني ان المرأة إذا طلقت في اثنا عشر يوما فلها ثلثي بعض ذلك اليوم ولا تحسب به من انطلقها قبل غيره فلها تحسب به وكذلك المعتد من وفاة فلها ثلثي يوم الموت نعم ان مات قبل غيره اعتدت به لان الية الماضية قد أدركها بدالك حرمها وتطهر ذلك في الاعتداد باليوم بادراك ما قبل القبر نسبة المسافر أقامة أربعة أيام والاعتداد باليوم والولادة قبل القبر ودخول المعتكف قبل القبر ونحو ذلك وقوله ولما أي عدوا ما حكمه فيعتبر فلا تحطوب ولا يقذفه عليها (ص) وان حاضت في السنة

بعد الولادة فالصغرة واليايسة يقل دمهما للضعف حرارتهم ما فلا توجلهما غسلة تنسفع واعتبر الشرع فيها الأشهر وانما كانت العدة ثلاثة أشهر لان الولد يصرك مثل ما يخلق ووضع للثاني ما يضره ومدة الطلق ثلاثون يوما والخسة وثلاثون أو خمسة وأربعون فالأول يصرك في شهرين وبوضع لسة والثاني يصرك لشهرين وثلث وبوضع لسبعة والثالث يصرك لثلاثة أشهر وبوضع تسعة فذلك عاش ابن سبعة وعشرين يوما لان تأخره عن السبعة طهره وتقدم على التسعة لعله في يومه لا وابن السبعة يعيش شهية من غير علة طهره في النخبة (قوله التنبيه في أن العدة بثلاثة أشهر) أي ولا تطالب بازدي من ثلاثة ولعل هذا حكمه قول المصنف كعدة ولم يقل كن أو تمع كونه أخصرا لثلاثين يومه أنه تسعة تام في التسعة والثلاثة مع أن المراد الثلاثة فقط لا زيادة (قوله واليايسة) أي التي تحقق ما سهاو سببا في محترزه وقوله (ولو برق) راجع للباب كله أي قوله والجسم للاستبراء إلى هنا (قوله تغلب ما فيه من الخلاف) أي قوله كعدة من تزواج فان بعضهم ذهب إلى أن الامة لها شهر ونصف والذي ليس فيها الخلاف المستغنة التي عرفت فان الحرة مساوية للامة في الخلاف المذكور فيها كالمهر كالأبهر (قوله نعم ان انطلقها قبل غيره) ومعه القبر (قوله نعم ان مات قبل غيره) أي ومنه ما إذا مات مع طلع غيره والحاصل ان مع القبر كالمعتكف قبل القبر فجميع الصور

(قوله والثالثة) الحاصل ان قوله في السنة متحقق في الاولى وفي الثانية فقوله انتظرت الثالثة تراجع للاولى وقوله والثالثة تراجع  
لثانية اوفى العبارة حذف والتقدير وان حاضت في السنة الاولى انتظرت الحيضة الثانية أو تمام سنة بضيائه وان حاضت في السنة  
الثانية أى كاحاضت في الاولى انتظرت الحيضة الثالثة أى أو تمام سنة بضيائه لا يخفى ان هذا في الحرة وأما الأمة فتنتظر الثانية أو تمام  
سنة بضيائه (قوله أقصى الاجلين) الصواب اقرب بالاجلين (قوله ولم يأتها الدم) أى في السنة البيضاء الاولى (قوله الا ان يعاودها  
الحيض مرة) أى بعد ان اعتدت بثلاثة أشهر زيادة على الاستبراء كما أفاد بعض (قوله ولم يأتها بدمها) أى في السنة البيضاء الاولى  
وقوله احترازاً عما إذا أتاهم بدمها لم يلح لاحاجة لذلك لان هذا المعنى هو يحصل قوله سابقاً وان حاضت في السنة الخ (قوله ثم ان  
احتاجت لعدة بعد ذلك) يحمل هذا على ما إذا كل سالها في العدة الاولى بالحيض لا بسنة بضيائه والا فحل بثلاثة أشهر والحاصل ان  
هذا كله حل لقول المصنف سابقاً (١٤٠)

انتظرت الثانية والثالثة (ش) هذا اتفق حكم المرتبة المتقدمة فأفاد هذا ان شرط حلها بالسنة ان  
لا تحيض فيها فان حاضت في ثلث السنة ولو في آخر يوم منها فأتها تصير من أصحاب الاقراة فتنتظر الحيضة  
الثانية أو تمام سنة بضيائه لا دم فيها فان مضت لها السنة البيضاء عملت وان حاضت فيها الغنى واعتدت  
بقرايين وانتظرت الحيضة الثالثة كما فعلت فحياها قبلها أو تمام سنة بضيائه فالحاصل انها تنتظر أقصى  
الاجلين من الحيض وتمام السنة ولا يراد بالموفات أنها تنتظر الحيضة ولو مضت لها سنة بضيائه لا محل كما  
نوهه الشارح (ص) ثم ان احتاجت لعدة فالثالثة (ش) الضمير في احتاجت راجع لمن ترضى تسعة  
أشهر وتعتد بثلاثة ولم يأتها الدم فإذا تزوجت ثم طلفت فعدت ثلاثة أشهر في الطلاق ولو كانت أمة لانها  
لما اعتدت بالشهور صارت كياثة الآن يعاودها الحيض مرة فترجع لحكمه وقولنا لم يأتها بدمها  
احترازاً عما إذا أتاهم بدمها فأتها تنتظر الثانية أو تمام سنة بضيائه والثالثة كذلك ثم اذا احتاجت لعدة بعد  
ذلك فلا تعد بثلاثة أشهر وانما تعد بسنة بضيائه فان أتاهم فيها انتظرت الثانية أو تمام سنة بضيائه  
وكذا يقال في الثالثة (ص) ووجب ان وطئت برأاً وشبهه لا يطأ الزوج ولا يعقد أو غاب غائب أو سبأ أو  
مشترواً لا يرجع لها قدرها (ش) الضمير في وطئت عائداً على الحرة المتقدمة أو الباء عند قوله تعدد  
والمعنى ان الحرة اذا وطئت برأاً أو وطئت شبهة إما غلطاً أو سكاخاً فاسد جمع عليه كحرم نسب أو رضاع أو لا  
أو غاب علم الغائب ثم خلصت منه أو غاب علم الساب لها أو غاب عليها المشتري لهلجها أو ونسباً لقائه  
يجب عليها في هذه الامور ان تمكث قدر عفتها على تفصيلها السابق فان كانت من ذوات الحيض فتمكث  
ثلاثة اقراة استبراء لعدة أو ثلاثة أشهر ان كانت صغيرة أو يائسة أو سنة ان تأخر حيضها بالاسباب او كانت  
مستحاضة ولم تغزأ ومرضت ولا يعبر قول المرأة ان الغائب ومن معلمي بطاى ولا تصدق في شيء من ذلك ولو  
وافقه على ذلك الغائب ومن معه لان الاستبراء لم يلق الله وأما الزوجة الأمة فأتها تستبرأ بحيضة واحدة  
كاسباقي في فعل الاستبراء ففاعل وجب هو قوله قدرها لا يجوز للزوج ان يطأ زوجته في مدة استبراءها  
بمبدأ كروسته الاستمتاع كالجميع ابن القاسم ولا يجوز لاحد ان يعقد على ذلك المرأة في زمن استبراءها  
عماد كرسوا كان العاقد وزوجها الذي فسخ نكاحه منها وكان العاقد أجنبياً فاستعمل الزوج في حقيقته

الدم فيها أى السنة  
لا يشيد كونها بضيائه قوله  
ولا يطأ الزوج أى يحرم  
حيث لم تكن ظاهرة الحمل  
منه والا فليس بكم وقيل  
يجوز وقيل يندب تركه  
والظاهر ان منه الحمل  
من سببها كنية الحمل  
من زوجها والحاصل  
ان الزوجة والا مئة اذا  
غصنا اولى بهما أو وطئا  
وطء شبهة وكذا ظاهر في  
الحمل من زوجها وسببها  
فهو يجوز للزوج والسيد  
الوطء في زمن الاستبراء  
من ذلك أو يحكمه أو  
يستحب تركه أقوال ثلاثة  
(قوله قدرها) فاعل وجب  
وفائدة الاستبراء في الحرة  
المتزوجة مع ان الولد  
الفراس عديم حكم من روى  
ما ولده بعد سنة أشهر بانه

ابن شبهة وحدها من ولده لاقول من ستة أشهر وقد استبرأ من ذلك  
استبراءها الى الحرة المتزوجة لاقوله الحد عليا في الزنا والرد واستبراءها الذي يعتمد عليه الملاعن فانه بحيضة في هذه الثلاثة وتطعمها  
عج بقوله  
فانه في كل ذات استبراء \* بحيضة فقط وقت الضرا  
غنى بحيضتان (قوله اولا) أى اول يكن مجمعا على فساد بل مختلف فيه كحرم وفي عب الاقتصار على المجمع عليه وبأى ما يدل عليه  
في قول المصنف والا فكل المطلقة انفسدو يمكن ان يرجع كلام شارحنا بان يقال قوله اولا أى اول يكن نسباً لارضاطا بل مهادرا (قوله  
المشتري لها جهلا) أى جهل انها حرة وقوله ونسباً أى كان يعلم انها حرة ثم نسي ذلك (قوله وأما الزوجة الأمة الخ) حاصل ما عند  
ان كلام المصنف في الحرة وأما الأمة فوجب عليها في ذلك كله الاستبراء بحيضة ومزوجة وبأى النسب في بقاء الاستبراء وتقدم  
انها تعتد بمرتين في الطلاق وقال القائل ان وطئت أى المرأة أو أمة وهو نص للدقوة (قوله الذي فسخ نكاحها) ينصون ذلك

وجازة

والحرة استبراءها كالعده \* لاقى لعان وزنا ورته

في المنكحة السكاح الفاسد المجمع على فساد وقوله وسواء كان العاقد زوها كما في هذه الصورة (قوله يعني أن المجمع عليه وهو  
السنة والعبود مثل ذلك الشريعة إذا تزوجت بالولاية العامة مع خاص لم يجز ودخل بها الزوج ولم يطل فسخ الولي السكاح وأما ضاء  
انظر عب والراجح وجوب الاستبراء في اجازة الولي ومن باب أولى إذا حصل فسخ وعقد عليها بعد ذلك (١٤١)

كذا في عب ولكن الراجح عدم الوجوب لانه لما كانت  
وإن القاسم والوجوب لعبد الملك وصحت كما  
أفاد بعض المحققين (قوله  
فصل بأول الحصة الخ أي  
لحصول الأقران الثلاثة  
بذلك (قوله وأقسامها) فيه  
إشارة إلى أن المصنف أدخل  
تحت الكاف النفاس  
فتكون الحصة الرابعة  
بالنسبة للنفاس فيكون  
النفاس عشرة الحصة  
وأيام الاستقهار من  
أيام الخيض (قوله وذلك  
لأن عمل ذلك حيث انقطع  
وهنا حيث استمر) لا يخفى  
أن الاستبراء استقبالي لا  
اطلاع لنا عليه وهو قد  
حكم بأنما يجزى بأول الحصة  
فلنا أن يقول فإنها  
منظورة فيه لما هو الأصل  
من الاستبراء وما سباني  
منظورة فيه لما وقع وجب  
فلا حكمة بالغة  
وتزوجت ولم يرض يوم أو  
بعضه فيكون كمن تكلم  
في العدة (قوله وهو  
طريقة ذكر الشيخ)  
وبني التعويل عليها قوله  
وأجاب الخ حكاية لما عني  
(قوله لتعويل) أشبه بقوله إذ

وجازة لأن كل عمل امتنع فيه الاستمتاع منه العقد الا الحضي والنفاس والصام والاعتكاف  
(ص) وفي أمضاء الولي أو فسحه تردد (ش) يعني أن المجمع عليه إذا عقدت نكاحه بغير إذن وليه ونوقحت  
اجازة السكاح على رضا الولي ولم يعتزل ذلك إلا بعد الدخول فأجازة الولي هل يجب فيه الاستبراء من ذلك  
الماء الفاسد المأخوذ قبل الأمضاء ولا يحتاج الزوج إلى الاستبراء من ذلك المأخوذ بطأه تردد أو فسحه  
هل يجب فيه الاستبراء من الماء الفاسد المأخوذ قبل القسح إذا أراد زوجه أن يعقد عليها بعد فسخ الولي  
أو لا يحتاج إلى استبراء من ذلك المأخوذ يعقد عليها فيه تردد أو ما بالنسبة إلى الأجنبي إذا أراد أن يزوجه  
بعد فسخ الولي فإن العدة واجبة قولاً واحداً فجعل التردد إذا حصل أمضاء وفسخ بعد الدخول بالنسبة  
للزوج الذي حصل في نكاحه فسخ أو أمضاء وأما أن حصل ذلك قبل الدخول فلا استبراء قطعاً ولو  
بالنسبة للغير الزوج (ص) واعتدت بطهر الطلاق وإن لحظة فصل بأول الحصة الثلاثة أو الرابعة أن  
طلقت بكبض (ش) يعني أن المرأة إذا طلقت في حال طهرها فإنها تعتد بذلك الطهر الذي طلقت فيه  
ويكون قرأ ولو طاعت بعد الطلاق بلحظة يسيرة ثم إذا حاضت ثانية فقرأت وثلاثة قلائد أقره فلاجل  
ذلك قال فصل بأول الحصة الثلاثة وذلك لأن كل حصة أنت بعد طهر وأما أن طلقها في حال حضاها  
أو نفاسها فإنها لا تحل إلا بأول الحصة الرابعة من يوم الطلاق وهذا في الحررة وأما الزوجة الأمه فإن  
طلقها حال طهرها فإنها تحل بأول الحصة الثانية وإن طلقها في حال حضاها أو نفاسها فإنها لا تحل إلا  
بالدخول في الحصة الثالثة وذلك لأن كل حصة ولست طهر أو تقدم أنه قال في الرق قرآن فان قيل  
كونها تحل بأول ربه الدم يعارض ما سباني من أن أقل الحضي هنا يوم أو بعضه فأجابوا لامعارضة  
وذلك لأن عمل ذلك حيث انقطع الدم وهنا حيث استمر فبعد الرؤية كافٍ نظر إلى أن الأصل الاستمرار  
ولو انقطع كان حكمه ما يأتي (ص) وهل ينبغي أن لا تنجس برؤية تأويلان (ش) أي وهل قول أشبه  
فيها بعد قول ابن القاسم فيها تحل بأول الحصة الثالثة ينبغي أن لا تنجس بالتزويج برؤية أي برؤية الدم  
الثالث لاحتمال انقطاعه قبل استبراء حصة فلا تعديده وفاق لقول ابن القاسم وهو طهر بقا أكثر  
الشيخ جعله لا يفي على الاستبراء ودرج عليه ابن الحاسب أو خلافه واليه ذهب غير واحد وهو  
مذهب مضمون لقوله هو خير من رواية ابن القاسم وهو مثل رواية ابن وهب أنهم لا تحل إلا بالزوج ولا  
ينين من زوجه حتى يتيقن أنها حصة مستقلة وهو مذهب ابن المواز وابن حبيب وعلى هذا فيكون قول  
أشبه وأحب مجموعاً على الوجوب وبين ذلك تعويل أشبه بقوله أذ قد ينقطع عاجلاً فإنها علة تقتضي  
الوجوب واليه أشار بقوله تأويلان فلا أكثر غيرهم ولو قال بدله قوله وهل ينبغي أن نفاسه أشبه  
ينبغي أن لا تنجس برؤية وهل خلاف تأويلان لكان أظهر في الظاهر إداى وهل قول أشبه ينبغي الخ  
خلاف قول ابن القاسم أنها تحل بأول الحصة الثالثة وأما الإجماع فيعمل على قوليه ينبغي على الوجوب  
أو وفاق بنما على عمل قوله ينبغي على الاستبراء فإن عجلت برؤية وانقطع قبل يوم أو بعضه فكأن تزوج  
في العدة عند الجمهور وكافي ح (ص) ورجع في قدر الحضي هناك هو يوم أو بعضه (ش) يعني أنه  
يرجع لتسليم العارفات في قدر الحضي في باب العدة لا استبراء هل هو يوم أي هل لابد أن يتأدى به الدم  
يوماً أو يكفي ببعض يوم وهل المراد ببعضه بال وظاهر كلامه أنه اليومين لا يرجع فيها للنساء والنفاس  
في المدونة أن اليومين كاليوم فيها إذا زادت الدم يوماً أو بعض يوم أو يومين ثم انقطع فإن قال التسليم مثل

قد ينقطع هذا حكمه أيضاً ما عني وذلك أنه قد تقدم التمسك بقوله لاحتمال انقطاعه الخ (قوله فها علة تقتضي الوجوب)  
لا يسل (قوله عند الجمهور) ومقابلها تأويل من غير علة يوجب تأويله أن يرضوا بغير أن يرضوا (قوله بعضه بال) هو ما أدخله  
الساعة الفلكية

(قوله لا اختلاف الحيز الخ) أي فقد تعد العارفات اليوم حيزا باعتبار بلدهن وقد تعد عارفات آخر أقل منه حيزا باعتبار بلدهن أيضا (قوله وفي ان المقطوع ذكره الخ) أي أو بعضه ثم ان هذين ضيعان والراجح في الاول سؤال أهل المعرفة لا النساء لأن يحمل ذلك على النساء العارفات والراجح في الثاني انها تعتمد غير سؤال أحد وأولى مقطوع أحدهما كذا في شب وهو المتعين كما يعلم من النقل خلافا في عب وما ذكر من الراجح يخالف ما تقدم اعتماده لعب من ترجيح كلام الشامل العول على وجود البضة اليسرى غير ان محسني نت أضافا للمعتمد كلام المصنف وان حاصله انه يرجع في المسئلتين لأهل المعرفة من التساقطة قال وغير المؤلف بسؤال التسامدون أهل المعرفة لأن أهل المعرفة (١٤٣) ترجع لهم لأن هذا شأنهم اه والمصنف في هذا تابع ابن الخاحب ومثله لبعض خلاف ما قاله

ذلك حبيضة أخرى أم اه وانما يرجع في قدر الحيز للسنة لا اختلاف الحيز فيهن بالنظر الى البلدان واحترز بقوله هاتين باب العادة فان أقله فيه دفعة (ص) وفي ان المقطوع ذكره أو أنشأه وبالله فتعتمد زوجته أولا (ش) أي وكذلك يرجع لقول النساء العارفات في حكم الشخص المقطوع ذكره أو بعضه أو المقطوع أثناءه فقط هل يولد له فتعتمد زوجته أولا وبالله فلا تعتمد زوجته وظاهره انه يرجع في هذا للنساء والمنصوص انه يرجع فيه لأهل المعرفة وأهل المؤلف جعل أهل المعرفة على النساء دليل للاختلاف عليهن في السابقة واللاحقة والمذهب انهن باب الخبر لا من باب الشهادة فيكتفي بأ واحدة فالجمع في كلام المؤلف غير مقصود (ص) وما تراه الآية هل هو حيز للسنة (ش) أي وكذلك يرجع لقول التسامع في حكم الدم الفتي ترام المرأة لا يسهل هو حيز أم لا والمراد لا يستمن شك في بابها كنت حسيب لانت سبعين ودمهن لم تلغ تحسب حيز قطعاً (ص) بخلاف الصغيرة ان أمكن حيزها وانتقلت للقرءاء (ش) فتقدم أن عدة الصغيرة ثلاثة أشهر فإذا طلقها زوجها وأخذت فتعد بالأشهر ثرأت الدم ولو في آخر يوم من أشهر فاتها تنقل الى العدة بالأشهر وتلغ ما تقدم لها من الأشهر لان الحيز هو الأصل في الدلالة على برائة الرحم ولا يرجع في دمه لها بعد إذا كان مثلها يحض أماناً لا يمكن حيزها كنت سبع سنين فحاز ادم علقه فسد أفلا يعتبر فان قلتما الفرق بين الصغيرة والبائنة وقبض الله في القرآن بينهما في الأشهر بل قدم البائنة والجواب أن ما مع الأياض ينشك في كونها بائنة أم لا على حدس أو فاسبا أت يرجع فيه لسؤال النساء المبرجج أحد المتساويين فتعمل به يوم الصغيرة عند غلبة ظن من حيزها فتعمل على غلبة الظن وتحكم به فلا ترجع للنساء لأن الفرض ان حيزها يمكن كما هو قول المؤلف ان أمكن حيزها وسماها صغيرة فتع إمكان الحيز فيجوز باعتبار ما كان لان الحيز علامة للبلوغ ولما لم تفرق العادة والعدة في قدر الحيز نبه على استوائهم في الظاهر بقوله (والظهور هنا للعادة) فأقله خمسة عشر يوماً على الشهر وقلها بعد ما قبل انتم له لم تحسب به وضئته الى ما قبل الظهر من الدم (ص) وان أنت بعد هاتين العدة أفضى أمداً للجل حتى الآن ينقبه بلعن (ش) يعني أنت المرأة المعتد من طلاق أو وفاة إذا انقضت عتبتها بالقرء أو بالاشهر ثم أنت وباللهون أفضى أمداً للجل من يوم انقطاع وطئه عنها لو تكن تزوجت بغير صاحب الجمل أو تزوجت قبل حيزه أو بعدها وأنت وباللهون ستة أشهر وما في حكمهن عقد الثاني فان الولد يلحق بصاحب العدة حياً أو ميتاً الآن ينقبه الحي بلعن ولا يضرها قرارها بقضاء عتبتها لأن دالة الإقرار على البرائة أكثرية والحاصل من تحيض وبقض نكاح الثاني وبحكم بهم الحكم الثاني في العدة وأما لو أنت بهل ستة أشهر وما في حكمها فاعلم من عقد الثاني لحقه وباللهون ستة أشهر وأفضى أمداً للجل بل يلقن بواحد منهما

فعلها العدة والأفلا وهذا معنى ما في المدونة ونحوه سقطت عن بعض شيوخنا القرويين اه وقوله فيكتفي بأ واحدة قد يقال لا مانع من كونها من باب الشهادة وهذا مما قيل فيه شهادة المرأة لأ واحدة قوله فيعتبر بالواحدة لكن بشرط أن تكون سالمة من برجة الكذب (قوله لا يثبت سبعين) أي الموقفة لها لا الداخلة فيها قياساً على ما قبل في قوله في التهمة وبلغت عشران فكان شكك فهو حيز (قوله مع البائنة الخ) في العادة تنكح وإن قلت ان معناه مع الشك في

الايام قلت بردها بعد فالأولى أن يقول والجواب ان المراد من شك في أن بها الخ (قوله غلبة ظن) الاحسن ان يقول توقع من جعلها (قوله فأقله خمسة عشر يوماً على المشهور) وقبل عشرة وقيل خمسة (قوله بلعن أفضى أمداً للجل) مثله وضئها غيب عام الأفضى خلاف ظاهر مفهوم المصنف والمفهوم وضئها لا يجنبه (قوله قبل حيزه) لا يكون ذلك الأفضى المعتد من وفاته وذلك بأن كانت الأربعة أشهر وعشرين قبل زمن حيزها فأنما تحمل للأزواج (قوله أو بعدها) أي بعد حيزه المراد الجنس الصادق بأكثر من حيزه (قوله وما في حكمها) تقدم ان خمسة أيام وحلت



(قوله وزادت الزينة) مفهومه انما تزوجت أى مع وجود الجنس لانه يحتل أن تكون شركة زوج اما ان تحقق أنهما كحل لم تحل إذا  
 أقامه شرح شب (قوله لا أقصى أمد الجلل) قضيته أنه لو أنت به دون أقصى أمد الجلل لا يلحق واحد مع أنه يلحق بالاول (قوله لا يستعظم  
 بعض الشيوخ) الذى فى عبد الحق عن بعض الشيوخ استعظم أو الحسن بعض الشيوخ ناقل عن أبى الحسن ثم هو أو الحسن  
 القاسى كما صرح به محشى نت (قوله وضع جملها كله) فان طلقت ومات عنها بعد خروج بعضه حلت بخروج باقية ولو قل لانه على  
 برائة الرحم بخلاف خروج ثلثيه فى مسئلة المسفحة أى فلا يكون دالا على برائة الرحم وأما خروج البعض الباقي ولو قل يكون دالا على  
 برائة الرحم فان شك هل وقع الطلاق أو الموت قبل خروج بقية أو بعده فالتأخير الاستئناف للاختياط (قوله أو كافر) تصوره بالنسبة  
 للكآبة تظاهر وأما الحرمة والمسئلة والامة المسئلة كيف يتصور ذلك قلت يتصور (١٤٣) إذا سالت الكآبة تحت زوجها الكافر

وحدث كيانا بعد كافي شرح ص (ص) وترى ص ان ان رأت بهو هل خصا أو أرمع خلاف (ش) يعنى  
 أن المتوفى عنها أو المطلقة إذا أرادت فى الجمل بحس فى بطنها فأنها لا تحل للزوج الا بعد مضي أقصى  
 أمد الجلل وهل خصا من السنين فهو أقصاه أو أرمع خلاف فى التشهير فان مضت المدفوزات الزينة  
 مكنت حتى ترتفع الرية من أصلها كالومات الولى فى بطنها (ص) وفيها لو تزوجت قبل ان تحس بأربعة  
 أشهر فولدت نسلا لم يلحق بواحد منهما وحدث واستشكلت (ش) يعنى لو زوجت المعتدة من طلاق  
 أو من وفاة قبل مضي خمس سنين من يوم الطلاق أو من يوم الوفاة بأربعة أشهر فولدت نسلا أشهر من يوم  
 النكاح الثانى فان هذا الولد لا يلحق بواحد منهما ولو نفخ نكاح الثانى لانه نكح حاملا ما عدم لحوقه  
 بالاول فليجوز لانه لا أقصى أمد الجلل وهو خمس سنين شهر وأما عدم لحوقه بالثانى فلقصده عن أقل أمد  
 الجلل وهو ستة أشهر بشهر وحيث لم يلحق بواحد منهما فان المرأة تحل لعبد الحق استعظم بعض الشيوخ  
 ان يبقى الولد عن الزوج الاول ويحسد المرأة أن يأتها على خمس سنين بشهر كانا الجنس سنين فرض  
 من الله ورسوله انظر ابن ريس فانه عز استعظم ذلك لابن القاسم والاشكال مفرع على القول  
 بأن أقصى أمد الجلل خمس سنين اما على القول الآخر ان أقصاه أربع فلا اشكال (ص) وعدها حامل  
 فى طلاق أو وفاة وضع جملها كله (ش) يعنى أن الحامل من مسلم أو كافر حرة أو أمة مسئلة أو كآبة  
 معتدة من طلاق أو وفاة تنقض عدتها بوضع جملها كله بعد الموت أو الطلاق ولو لم يطفئ لاعتده  
 واحدا كان أو من بعد عدد أو لزوج رجعتا قبل خروج باقية أو لا أعز على المشهور بشرط كون وضع الجلل  
 تنقض به العدة أن يكون لاحقا صاحب العدة ولو احتملا أو الانفلا تنقض به العدة ولو لم يكن أربعة  
 أشهر وعشر فى الوفاة والاقرافى الطلاق كانا أنت به دون ستة أشهر أو كان صاحب الجلل أو ادعته  
 مفرية على مشرقى ونحو ذلك (ص) وان دما اجتمع (ش) المراد بالدم المجمع الذى لا يذوب  
 بسبب المله الحار عليه (ص) والافكا المطلقة ان فسد (ش) هذا مستثنى عما قبله أى أن لم تكن  
 المتوفى عنها حاملا والحال أن زوجها قد مات عنها ونكاحها فاجمع عليه حكمها حكم المطلقة  
 فعدتها ثلاثة اقراء ان كانت حرة أو قرآن ان كانت أمة وهذا اذا كانت مدخولا بها أو الانفلا عدها عليها  
 وان كانت صغيرة أو يائسة استبرئت بالاشهر وان كان مختلفا فى نكاحه كالمريض اعتدت عدة

أو أسلت أمته أو على القول  
 بأن نكاح الكآبة للمسئلة  
 ليس بزاوجت منه أو أنه  
 بعض شيوخ شيوخنا (قوله  
 قبل خروج باقية أو الآخر  
 على المشهور) ومقابلته  
 ما نقل عن ابن وهب من أنه  
 ان خرج من المعتدة ثلثه  
 خرجت من العدة (قوله  
 ولو احتملا أى كان  
 الملاعة ولو لم يستلحقه كما  
 اذا لاعنها ولم تلاعنه ومات  
 أو أطلقها (قوله كانا  
 أنت به) حاصلا ان رجلا  
 تزوج امرأة فأتها وأطلقها  
 فأتت بولد دون ستة  
 أشهر أو كان زوجها حاملا أو  
 ادعته مفرية على مشرقى  
 فأنها لا تحل للزوج بوضع  
 الجلل وبعد فان كآبة العدة  
 عدة وفاة فنصل بأقصى  
 الاخير وضع الجلل أو  
 الاربعة الاشهر وان كانت

العدة عدة طلاق فلا بد من ثلاثة اقراء أو تعدد النكاح قرأ قال ابن عرفة الحامل عدتها بوضع جملها بالاول أو أم عليه قولها تجميع بعده قبل  
 آخر أو ان لم يجمعها مطلقا أو صرح استلحاقه أو الانفلا ونفسا حصة (قوله هذا مستثنى الخ) فيه تسامح لان هذا ليس استنباطا ثم تقدم  
 انما دامان فى بطنها لا يخرج من العدة وقيل تنقض بجمعه ولو بقي فى بطنها عضون أعضاء الجلل كالومات بعد ان خرج بعضه وقطع هل  
 عدتها باقية حتى يخرج ما بقي أم لا قال بعض الشيوخ لا عبرة بذلك وقد خرجت من العدة (قوله كالريض) فى شرح شب خلافه  
 ونصه ان فسد نكاحها أى فسادا جماعيا عليه أو مختلفا فيه بحيث لا يارث كنكاح المريض فان لم يدخل بها فلا عدة وان دخل فعليها  
 الاستبراء خاصة على المشهور ان كل من ذوات الحيض وان كانت صغيرة أو يائسة اعتدت بالاشهر لان المطلقة حكمها ككآبة وأما  
 المختلف فيه فى النكاح الارث حكمه حكم الصحيح فيدخل تحت قوله والآثار أربعة الخ لان المذهب أن حكمه حكم الصحيح فتعد بأربعة  
 أشهر وعشر دخل أم لا هو ومختلفا على التوضيح فلا يعول عليه

(قوله على أطهر القولين) ومثله بقيد ذلك إذا دخل بها وقوله وفيه الأرض دخل بها أم لا (قوله أجزأه) انما قال أجزأه لان هناك من يقول بجمعة نكاحهم قوله عا وكنت (١٤٤) تحت مسلم فانه يجبر الخ) أراد مسلم أخذها أولاً (قوله وعشر) بالرفع عطف على

أربعة (قوله حسم الباب) أي سد الأذرائع (قوله أو تغلبا بالي) على الأيام أي فأطلق الليل على ما يشعل الليل والنهار (قوله فسبح) على هذين القولين (قوله له الوجهين) اللذين هما قوله أما لان المصادق أو تغلبا (قوله لانه قد تنقص الاشهر) لا يعني انه لا يتوالى أربعة على النقص على ما قيل وان كان المتخذ انه لا يلتفت لذلك وعلى تقدير ادائها أو أربعة على النقص فغاية ما تنقص أربعة أيام فكان يكتفي بأربعة أشهر وأربعة أيام فلا حسم الوجه الثاني الذي هو قوله أو يطئ حركة الجنين (قوله وقال النساء) أي أو لم يلقن شيئا (قوله لاربية بها) أي لاربية حمل بها وليس المراد ربية تأخير الحيض لان الفرض أن زمن العدة يتقبل مجي زمن الحيض وهذا على جعل الواو على بابها أو ما لن جعلت معنى أو فيصح كل من المعنيين (قوله ومنه لو تأخر رضاع) أي أو كانت عقيمة (قوله أو استحيضت ولم تنجب) هذا واضح اذا لم تكن عاقدا قبل الاستحاضة اثنان حضضا بعلضي زمن العدة والافتعد بأربعة أشهر وعشر كاهو ظاهر كلامهم ان جعلوا من عاقدا تأخر زمن حضضا عن زمن العدة فتعد بأربعة أشهر وعشر وظهر مساو كانت مستحاضة عذرة أم لا أو غير مستحاضة (قوله وقال التسليم) ويقبل أي أو رأت هي من نفسها (قوله ثم زمن الانتظار عدة)

الوفاة بالا شهر دخل بها أم لا على أطهر القولين وفيه الاثر لان حكم المختلف فيه كالصحيح (ص) كالجمعة تحت ذى (ش) تشبيهه في حكم الطلقة يعني أن الجمعة الحرة غير الحامل تحت ذى مات أو طلق أو أراد مسلم أن تزوجها أو تحاكمها النكاح كان دخول بها حلت للسلم بثلاثة اقراء وان لم يكن دخول بها حلت مكانها من غير شيء (ص) انما النكاح الكفار يجزى المتفق على فساده واحترز بقوله تحت ذى عا وكنت تحت مسلم فانه يجبر على أربعة أشهر وعشرين وفاته دخل بها أم لا وعلى ثلاثة اقراء من طلاقه ان دخل بها لما جهوم قوله تعالى والذين يتوفون منكم وأمالاهم بين مسلم وكافر وماهذات أنه يغلب فيه المسلم (ص) والا فاربعة أشهر وعشر (ش) أي والأبوان كان نكاح المتوفى عنها صحيحا أو ما حكمه من مختلف فيه فعدت في الوفاة أربعة أشهر وعشر كان الزوج حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا دخل بها أو لا صغيرة أو كبيرة مسلمة أو نبسة حسم الباب كاهو نص الآية والمراد بالي بالي بأهها واثمنا عشر اامالان المراد عشر مفيد كل مدة يوم وليلة أو تغلبا بالي على الأيام لسببها عليها فلأوزجحت بعد عشر ليل فسبح على هذين القولين واليه ذهب الشافعي ومالك والكوفيون وجعلت العدة أربعة أشهر لانها بغيرك الحمل وزيدت العدة لانه قد تنقص الاشهر أو يطئ حركة الجنين وقيل انما أثبت العدة لان المراد بالي دون الأيام فعليه لا يفسخ العقد عليه اذا وقع بعد أربعة أشهر وعشر ليل واليه ذهب الاوزاعي من الفقهاء وأبو بكر الاسمري من المتكلمين وروى ابن عباس قرأ أربعة أشهر وعشر ليل (ص) وان رجعية (ش) مبالغة في وجوب العدة يعني أن المطلقة طلاقا رجعا اذا مات زوجها قبل انقضاء العدة من الطلاق المذكور فانه ينتقل من عدة الطلاق الى عدة الوفاة وينتهدم العدة الاولى لما علمت أن العدة هنا لتبديلا للاسرة افتتحت الحرة بأربعة أشهر وعشرة أيام والامة بشهرين وخمسة أيام واحترز بالرجعة من التي طلقت طلاقا ثانيا ثم مات زوجها قبل انقضاء العدة فانه لا ينتقل الى عدة الوفاة وتسرح على عدة الطلاق بالا اقراء (ص) ان تحت قبل زمن حضضا وقال النساء لاربية بها (ش) يعني أن المعلقة الحرة المتقدمة تغتد بأربعة أشهر وعشرة أيام بشرطين حيث كانت مدخولا بها قبل موته ان تحت تلك المدة قبل زمن حضضا بان كانت تحيض في كل خمسة أشهر وتوفي عنها عقب طهرها ومنه لو تأخر رضاع أو حاضت فيها والشرط الثاني ان تقول النساء عند رؤيتهن لها لاربية بها (ص) والانتظار بها (ش) أي وان لم تتم الاربعة أشهر وعشر قبل زمن حضضا بان تحت بعد مجي حضضا كالموت كانت تحيض في كل أربعة أشهر فتأخرت حضضا أما لتعريض أو مرضت أو استحيضت ولم تنجب أو تحت قبل زمن حضضا لكن قال التسليم اربعة من حسن بطن انتظر الحية لان تأخرها عن وقتها ولو لمرض أو استحاضة وقول النساء ذلك أو جب الشك في برأعرجها فلا تحل الا بالحضرة قريدا ونعام تسعة أشهر فان لم تزل ربية حلت وان زادت ارتفعت الى أقصى أمدا حمل وقوله (ان دخل بها) شرط في قوله ان تحت الخ أي أن هذا التفصيل حكمة ان دخل بها قبل موته والاحلت بعض أربعة أشهر وعشرين غير تفصيل لانها انما كانت تنتظر الحية ان دخل خشية الحمل ورجوعه لجمعة بعيد الطول الفصل وأيضا تشبيهها بالطلقة يعني عنه ثم زمن الانتظار عدة وقوله انتظرها أي الحية أي حية واحدة زالت الرية والحاصل أن غير المدخول

وفائدته ان الاحداد (قوله ان زالت الرية) وافقه عبارة شب وعب وعبارة شب فان زالت الرية حلت والا انتظرت أنفسا أمدا الحلال الا أن قول الرية ومنه في شب ولا يخفى أن هذا يأتي في قوله فان لم تزل الرية حلت والذي في عجم الاول

وهو الناهر (قوله الآن ترتيب فتحة) من الانتهاء لم يحض قبلها كان (١٤٥) حاضته احدث فان لم يحض وعثت العدة

حلت ان زالت الربعة فان بقيت  
انتشرت زوالها وأقصى الحمل فان  
مضى أقصاه حلت الآن تنقص  
وجوده بطلان على ما فهم من  
التوضيح في الحرة بمسألة البطن  
وبهم من غيره لم تنتظر زوالها  
أو أقصاه فقط (قوله أولا) أي تمت  
بعد زمن حبسها ولم يحض فان كان  
تأخير الرضاغ أو مرض فأنه تنكحت  
ثلاثة أشهر لكن عدتها فيها  
شهران وخمس ليل وليس الباقي  
عدتها فذلك سقوط الاحداد  
عنها وحققا للسكنى وان كان  
التأخير بعد زوالها فعدتها ثلاثة أشهر  
وقال ابن عرفة المشهور بأنها تنكحت  
ثلاثة الآن بأنها الحبس قبل ذلك  
فتقوله فان لم يحض فثلاثة تحصيل  
على من دخل بمواعيدها بعد مضي  
شهرين وخمس ليل وعلى من  
عادتها أن بأنها الحبس فيها وتأخر  
لغير رضاغ أو مرض على ما ذكر ابن  
عمر فانه المشهور وأما من تأخر  
لرضاغ أو مرض فان جعل قوله  
ثلاثة أشهر على معناها فعدتها  
ثلاثة كاهو مقتضى السياق فانها  
لا تدخل في قوله وان لم يحض فثلاثة  
وتدخل في قوله وتنصف بالرقوان  
جعل على ان معناها تنكحت ثلاثة  
كانت حادثة فيها والمعدت كلام ابن  
عمر فمن أنها تنكحت تسعة فيما اذا  
تأخر لغير رضاغ أو مرض (قوله  
ولان القاسم) ضعف (قوله  
مطلقا) أي سواء كان مدخولا  
أم لا بعد زمن حبسها أم لا  
حاضتها أم لا (قوله والافتلانة  
أشهر) ولا تحمل بدونها مطلقا تمت  
قبل زمن حبسها ولا حاضتها

باعتد في الوفاة باربعة أشهر وعشرين غير نظر لنا خبر حبس أو حبسه وكذا المدخول بها  
التي يؤمن عليها أمان جانبيه كالصغير ومن لا يولد وأمان جانبها كالبايسة والصغيرة  
وكذا من لا يؤمن عليها والاربعة أشهر وعشرين حبسها ولا تتم قبل حبسها  
وأناها فيها أو تأخر رضاغ أو مان تأخر لرض أو لفه عدة أو لم يتغير فتنتظرها أو عام تسعة أشهر  
(ص) وتنصف بالرق وان لم يحض فثلاثة أشهر الآن ترتيب فتحة (ش) يعني أن عدة الوفاة  
تنصف بالرق كالأول بعضا في شهران وخمس ليل سواء كانت مدخولا أم لا لصغيرة  
أو كبيرة كان الزوج حرا أو عبدا لكن انما يكفى بالشهرين وخمس ليل ان كانت غير مدخول  
بها أو صغيرة أو بايسة أو من ذوات الحيض وحاضته فان لم يحض فيها وهي مدخول بها  
أو من ذوات الحيض سواء تمت قبل زمن حبسها أو لا فثلاثة أشهر على ما في كتاب محمد  
النجفي وهو أحسنها ولان القاسم في العتقة محمد لبعض الشهرين وخمس ليل مطلقا  
والسالك ان كانت غير منى بها كفت والافتلانة أشهر ولا تحمل بدونها مطلقا وهو مذهب  
الرسالة وهو ضعيف وهذا كله ان لم ترتب فان رايت من ادعاء الحيض يحس بطل فتكحت  
تسعة أشهر وانما رفعت الامة لثلاثة أشهر ولوقت عدتها قبل زمن حبسها بخلاف الحرة  
لقصر أمد مدتها فلا يظهر الحمل فيها فالبعض (ص) ولان وضعت غسل زوجها ولو تزوجت  
(ش) يعني ان المرأة اذا وضعت بعد موت زوجها ولو بلفظة فانه يجوز لها ان تغسله وبغض  
لها بذلك ولو تزوجت غير لم يكن الحوازم اذا تزوجت مقابل الحرة فلا ينافي أنه مكره وتقدم  
في الجنائز ان الاحب نفيسه ان تزوج أختها أو تزوجت غيره (ص) ولا يثل العتق لعدة الحرة  
(ش) يعني ان الزوج اذا طلق زوجته الامة طلاقا رجعا ومات عنها انها عتقت في أشبه  
العدة فانها لا تنتقل عن عدة الطلاق التي هي قرآن ولا عن عدة الوفاة التي هي شهران وخمس  
ليل الى عدة الحرة التي هي ثلاثة افراف الطلاق وأربعة أشهر وعشرين في الوفاة لان السائل  
عندما طلقها أو جب عدة أخرى والعقوبة لا يجب عدة أخرى ولهذا لو مات زوج المطلقة  
طلقالا رجعا في أثناء عدتها انتقلت الى عدة الوفاة أو أمة كما مر لان المولود يجب عدة  
وكذا لو طلق الامة رجعا ثم أعتقها سيدها ثم مات الزوج قبل انقضاء عدتها انتقلت  
لعدة الحرة أربعة أشهر وعشرين الموجب وهو المولود لما نقلها صا دفها مرة فتعد عدة  
الحرة للوفاة بعد ان كانت عدتها قرآن وسواء تقدمت لها حبسة أو لا ولو كان الزوج مات  
قبل عتقها فانها تعد عدة الامة لان المولود لما نقلها لم يصادفها مرة وانما صا دفها أمة لكنها  
تنقل عن حبسها في الشهرين وخمس ليل (ص) ولما موت زوج ذمية أسلمت (ش) أي ولا  
ينقل لعدة الوفاة من الاستمارة موت زوج ذمية أسلمت وقتنا يكون أحق به ان أسلم في عدتها  
فكان قبل أن يسلم قبل تمام عدة اسلامها فاستمر على استمرائها بان ثلاثة افراف لها كان أحق  
بها ويقر عليها أو أسلم في عدتها رجعا في الاسلام فيموتهم أنه كوت زوج مطلقة رجعة قبل  
انقضاء عدتها فتنتقل الى عدة الوفاة فذبح ذلك الترهيم لانها في حكم البائن ولو أسلم ثم مات  
امتنعت عدة وفاته (ص) وان أقر بطلاق مقدم استأنفت العدة من اقراره (ش) يعني  
ان الشخص اذا أقر في حصة منه طلاق على زوجته ولا بد منه بذلك فانه يؤخذ باقراره  
في الطلاق فيلزم ما أقر به من أمر الطلاق ولا يقبل منه في تاريخ الطلاق للتقدم لانه  
يتم على اسقاط العدة وهي حق لله تعالى فتستأنف المرأة العدة من يوم أقر بالطلاق أما  
ان كانت له شقة تشهد باقراره فعدة من الوقت الذي ذكرته فيه البينة أنه طلق فيه

(١٩ - خشي رابع) أو لصغيرة أو بايسة واعلم ان مع عدم المدخل تحمل بالشهرين وخمس ليل بلا شك أن فاده بعض شيوخنا

(قوله وأما لو كان منكرا الخ) لا يفتي ان شهادته عليه في حالة الانكار كشهادته في حالة الاقرار في ان العدة تحبس من يوم الطلاق على الراجح كما يظهر من كلام ابن عرفة وقبل من يوم الحكم (قوله فقد مر في باب الخلع الخ) فقلت ان الحكم واحد (وقالته) من بلغها موت زوجها بعد العدة تنقض فيها عدتها فلا تستأنف عنه (قوله فقد مر في باب الخلع) والحاصل انه اما ان يحصل من الشخص اقرار مجرد او يحصل منه اقرار وتشهد البيعة بما (١٤٦) أقرب ما وتشهد عليه البيعة وهو منكرا له وتشهد عليه البيعة بعد موته بطلاقه

ففاعل أقرب هو الصحيح بدليل قوة وورثتها والالكان انهما لا يتسديدا بها كما مر في باب الخلع والاقارب فيه كانشائه (ص) ولم يرهما ان انقضت على دعواه (ش) يعني انه اذا أقر في حصته بطلاق متقدم وقدم مضى مقدار العدة قبل اقراره فانه لا يرثها حيث لا عرفته انها صارت منه أجنبية ولا رجعة عليه ان كان الطلاق رجعا لانها قد خسر حجت من العدة (ص) وورثته فيها (ش) يعني ان المرأة ترث المقر بالطلاق الرجعي في العدة التي استأنفتها من يوم اقراره بالطلاق الرجعي وان كان الطلاق بائنا لم ير ثوارثا بها ولا يرثها اذا انقضت على دعواه وورثته فيها لان المكاف يسرى اقراره على نفسه ولا تعبدا الى غيره فلو انقضت العدة المستأنفة فلا ترث بينهما ولا تعارض بين هذا وبين قوله في باب الخلع والاقارب فيه كانشائه والعدة من الاقرار اراى ولها الارث فيها بصددها لان هذا المقر صحيح وذلك مريض (ص) الآن تشهد بيته (ش) هذا الاستخراج مع قوة استأنف ولقوله وورثته فيها فتكون العدة هل من يوم الطلاق أى من اليوم الذي قالت البيعة انه وقع الطلاق فيه ولا ارث ان انقضت العدة على ما أرثت البيعة والمريض كالصحيح في هذا وان صدقته فلا ارث لها ايضا ولكن تكون العدة من يوم الاقرار بخلافه التواطؤ على اسقاط العدة وقوله الا ان تشهد الخ هذا اذا كان مقرا بدليل عليه قوله وأما لو كان منكرا او شهدت عليه البيعة فقد مر في باب الخلع (ص) ولا يرجع عما انقضت المطلقة ويغرم ما نسفت (ش) يعني ان الانسان اذا طلق زوجته بعد طلاقه وقبل عليها ما انقضت من ماله شيئا لم يرجع عليها بل بعد ما عليها بالطلاق وهو مفروط اذ لم يعلمها بالطلاق فان كانت نسفت شيئا وانقضت قبل عليها بالطلاق فاشترت جمع عليه به ومثل قوله ويغرم ما نسفت ما انقضت من ماله كلام المؤلف قدس سره اذا لم يجزها من ثبت بغيره الطلاق محمد فلو قدم عليها رجل واحد وشهد بطلاقها فاعلمها أو رجل وامرأتان فليس ذلك بشئ حتى يشهد عندهما من يحكم به السلطان في الطلاق (ص) بخلاف المتوفى عنها والوارث (ش) يعني ان الشخص اذا مات فانقضت زوجته من ماله شيئا بعد موته وقبل عليها بالموت فان الوارثه ترجع عليها به وكذلك الوارث اذا انقضت شيئا من مال موزنه بعد موته وقبل عليه بالموت فله لا يتحصن به وترجع الورثة عليه به لان مال الميت صار لجميع الورثة لا يتحصن به واحد دون غيره ولما كانت عدة المستراة سنة حرة أو أمة واستراؤها في انتقال الملك ثلاثة أشهر فقد يجتمع الموجبان بين ما يبرهنهما بقوله (وان اشترت أمة معتد من طلاق) ولم تستر حات ان مضى قرآن الطلاق وحصة الشراء فان اشترت قبل أن يفيض شأ من عدة الطلاق حلت منها بقرآن عدة الطلاق أو بعد قدر منها حلت منها بالقرء الباقي أو بعد مضى القرآن حلت من الشراء بمحضة ثالثة (ف) ان (ارتفعت حقيقتها) بعد الشراء (حلت) بأقصى الاجلين وهو قوله (ان مضت) لها (سنة للطلاق) عدة طلاق المستراة (وثلاثة) من الاشهر (الشراء) استراؤها فان اشترت بعد عدة أشهر حلت بعض سنة من يوم الطلاق وبعد عشرة أشهر قبضت سنة وشهر وبعد أحد عشر شهرا قبضت سنة

فاز يحصل من الشخص الاقرار المجرد فالعدة من الاقرار سواء كان المقر صريحا أو مريضا وأما الارث فان كان المقر صحيحا فها يتوارثان حيث كان الطلاق رجعا كما دامت العدة على دعواه بأقبيته فان انقضت فغيرها وترثه هي ان كانت العدة المستأنفة بأقبيته مالم تصدقه على ماله اذ فان صدقته فلا ارث كما هو العدة من الاقرار أو ان كان الطلاق بائنا فلا ارث وان كان المقر مريضا فانما ترثه في العدة بصددها ولو كان الطلاق بائنا أو اما ان انضم الى الاقرار الشهادته فله يعمل بالشهادة وتكون العدة من يوم أرثت وهو ما أقر به الامام يوم الشهادته ولا فرق بين المريض والصحيح وأما ان شهدت على شخص بينه بالطلاق وهو منكرا فهل تعد من اليوم الذي شهدت البيعة بوقوع الطلاق فيه كما اذا شهدت البيعة وهو الراجح كما يظهر من كلام ابن عرفة أو من يوم الحكم كما ذكره ابن هجر زوا قصر عليه أبو الحسن (قوله) ولا يرجع عما انقضت المطلقة ولو أقام بيعة تشهد به بصدق دعواه وكذا ما انقضت من ماله اخلاف القول ابن نافع لا يفرق لهما ما انقضت من عندها ولا يلزمها الغبن اتفاقا كان تسلفت ما يزيد على نفقتها (قوله) حتى يشهد عندها الخ وهو

الشاهدان العادلان كما تأخذ بعض الشيوخ (قوله بخلاف المتوفى عنها والوارث) أي الكبير وأما الصغير فلا لأن يكون له مال معلوم (قوله عدة المستراة) فيه قسم لان العدة تنهاى الثلاثة أشهر الأخيرة وأما التسعة الأولى فهي استراؤها وذلك فان اشترت بعد تسعة وثلاث لأم اذا اشترت قبل تسعة لا يقال لها اشترت معتدة طلاق وشهرين

(قوله من ارتفعت حاضتها لمضاع فانها لا يخرج من العدة الا بقرآن) واندرج استبراءها في الالة لا يتصور تأخر استبراءها عن عدها  
 وأما المستحاضة ان ميرت بين المين فأمرها واضح كالتي لم تكن مستحاضة خلافا لم وان لم يميزت بصت تسعة اربعة ثم اعتدت بثلاثة  
 أشهر واستبرأت بثلاثة أشهر من يوم الشراء فان اشترت أنشاء العدة لا يقال اشترت بصت مستحاضة ولا في بعده فدي حنوبان وقد يتأخر  
 استبراءها عن عدها لو بني ما اذا كانت لا تحيض لصغر أو يأس أو طلق ذلك فعدة طلاقها لالة أشهر كاستبرائها ولا يتصور في هذا  
 تأخرها عنه بل يتساوى بها وتأخر من الاستبراء من العدة (قوله وهما الشهران وخمس ليال) لا يخفى أن الشهرين وخمس ليال  
 انهما يكونان في التي لم يدخل بها والتي دخل بها وكانت بأسة أو صغيرة أو لم تكن ولكن حاضت فمها وما اذا دخر بها في لالة أشهران  
 كانت غضي قبل من حاضتها أو غضي بعد من حاضتها وتأخر لغير مرض أو رضع عند غيران عرفة أو ما عندان عرفة فتمت  
 تسعة أشهر ما لم تحض قبلها وأما المرض أو رضع فتر بص ثلاثة أشهر لكن شهران وخمس ليال عدة (قوله ان لم تسترب) ظاهره انه  
 راجع لحضة الاستبراء أي تنتظر حضة الاستبراء لم تسترب أي تأخير الحض فان استربت بانتظر ثلاثة أشهر أي ما لم تحض  
 بشئ في بطنها ولا انتظر تمام تسعة أشهر من يوم الشراء فان زالت (١٤٧) الرية حلت (قوله فتنتظر الحضة الخ)

راجع لما اذا لم تسترب بقي أنه  
 اذا كانت تعد بثلاثة أشهر في  
 المدخول به بالكون عاتدها ان  
 الحض لا يأتي الا بعد هذا فعدوا ان  
 الحض جاء قبلها بعد تمام طهر  
 فلا شك انها حلت ولا تتوقف على  
 تمام الاشهر الثلاثة والحاصل انها  
 اذا كانت غير مدخول بها فعدتها  
 شهران وخمس ليال فان حاضت  
 فيها انتظرت تمام الشهرين  
 وانهم ليال فان لم تحض فيها  
 انتظرت الحضة فان تأخرت  
 الحضة عن وقتها انتظرت تمام  
 ثلاثة أشهر من يوم الشراء ما لم  
 تحض بشئ في بطنها والا تر بصت  
 تسعة أشهر فان زالت الرية  
 حلت وأما ان دخل بها وحاضت  
 بعد الشراء قبل مضى الشهرين  
 وخمس ليال حلت بضمها وان لم

وشهرين من يوم الطلاق وبعد تسعة غضي ثلاثة أشهر من يوم الشراء ويستقيم من كلامه من  
 ارتفعت حاضتها لمضاع فانها لا يخرج من العدة الا بقرآن (ص) أو عند من وفاته فقصي  
 الاجل (ص) يعني أن الامة التوفي عنهما وجهها اذا اشترتا ما يخص في عدة الوفاة فانه يجب  
 عليهما أن تمكثا قصي الاجلين وهما الشهران وخمس ليال عدة الوفاة فحضة استبراءا تنقل  
 الثالث ان لم تسترب أو ثلاثة أشهران استربت فتنتظر الحضة ان مضى الشهران وخمس قبلها  
 وقامهما مان حاضت قبل تمامهما \* ولما انتهى الكلام على أقسام العدة السنة معقدة  
 ومرت تابتنا خبر الحض وصغيره بأسة وحاصل ومرت تابة بالحصل وكل من متعلق عدة الوفاة  
 الاحداد ما أخذ من الحد وهو المتع يقال حدثت الر جبل من كذا اذا منعت ومنه الحدود  
 الشريعة لانها تقع ويقال للزواب حداد ويقال حدثت وأحدثت وهو كقول ابن عرفة ترك ما هو  
 زينة ولوم غيره فدخل ترك الخاتم فقط للشفقة فقولهم لومع غيره أي ترك ما هو زينة  
 وحده أي ما يتز به كقول الزينة وحده واجب وكذا ما يتز به مع غيره فدخل في ذلك من  
 كان لها خاتم فقط وهي مبتدلة فلا زينة لها فيجب عليها طرح الخاتم كما ذكره الشيخ قالوا ولو  
 حديد وهو صحيح وأشار اليه بقوله (ص) وترك التوفي عنها فقط وان صغرت ولو كانت  
 ومفقودا وسها (ص) يعني أن يجب على المرأة الكبيرة في عدة الوفاة دون الطلاق ترك  
 التزين وأما الصغيرة فيجب على وليها أن يجهنما تغيبه الكبير وعلى الامة والغيبه يتسوفي  
 عنها زوجها المسلم وانما شرع الاحداد لانه يمنع تشوف الرجل اليها لانها اذا تزيت يؤدي إلى  
 التشوف وهو يؤدي إلى العقد عليها في السنه وهو يؤدي إلى الطوط وهو يؤدي إلى اختلاط  
 الانساب وهو حرام وما أدى إلى الحرام جرم وأما الطلقة فلا احداد عليها رجعية كانت أو

تحض لكون الشهرين وخمس ليال آياتا قبلها بان كان الحض يأتيها بعد أربعة أشهر ومات زوجها عقب الطهر فانها تعتد بثلاثة  
 أشهر فإذا عقب ذلك الموت الشراء لا تكون الحضة هنا الا متأخرة عن العدة فتنتظر فان كانت الحضة تأتيها عقب شهرين في الفرض  
 المذكور وتأخرت فحل غضي ثلاثة أشهر من يوم الشراء ولا يكون الا بعد مضى ثلاثة العدة فان استربت بص البطن في الفرض  
 المذكور فلا بد من تسعة من يوم الشراء ولا يكون الا بعد التسعة التي هي الوفاة فان زالت الرية حلت (قوله ولما انتهى الكلام على أقسام  
 العدة) الأولى ان يقول أقسام العدة (قوله الاحداد ما أخذ من الحد) من أخذ المصدرا لم يدين المصدرا مجرد وقوله ويقال حدثت الخ  
 أي يقال خبرا وبجراد (قوله ترك ما هو زينة) هذا غير مانع لشموه من ترك ما هو زينة وهي غير معتد سواء كانت ذات زوج أم لا  
 مع أنه ليس من الاحداد ولا يقال ترك ما هو زينة ولومع غيره من جهة ما تزوجهما ليس من ذلك (قوله قالوا) ليس القصد التبريد بل قوله  
 وهو صحيح (قوله وترك الخ) اقوام كالأبساء فيجب عليها وعلى وليها تزوج ما يأتي ويدخل في التوفي عنها من تعتد بالآراء وذلك في  
 المستحاضة فسادا جماعا عليه (قوله وهو حرام) لا يخفى أن الحرمة إنما تتعلق بالافعال واختلاط الانساب ليس فلا طهر منة فانه في مشقة  
 حسيبه وهو الوفاة والعقد والاختلاط الانساب يؤدي لعدم قهاده الا بالاولاد وذلك يؤدي إلى هلاك القرية

(قوله يذب) بـدال مهملة في نعتة والناسب نعتها أي يدفع كالاستفاد من القوة (قوله كافي زوجة الخ) تمثيل لقوله حكما (قوله على المشهور) أي تركت المقفود ووجهه على المشهور ومقابلها ما لا ينسحبون من أنه لا أحد ادعاهما (قوله ما لم تكن الابسة ناصعة البياض) أي خالصة البياض أي غير قهوه ز ينتهم (قوله والخرقة) وإن لم يكن لها صنعتة غيره إذا كانت تباشره بنفسها فإن كان مباشر غيرهما بأمرها كانا لم تمنع (قوله صاغت ١٤٨) لتمثل بها (قوله فيه أن الملة حرام فكيف يحجبها ذلك) ويمكن الجواب بأنها ملة من حيث أنهم لم يعهد فلا ينافي الجواز بعد ذلك الحاصل من الأمر واتى كونه ملة (قوله فلا تقتط الخ) أي فلا تقتطع امتشاطا صلابا أو مصاحبا بجنه أو كتم (قوله ولا يلبس فيه دهن) كدهن الساجين (قوله يذهب حره) أي الأصلية فلا ينافي وجود حره أخرى في القاموس والكم بحركة نبت يخلط بالحناء ويغضب به الشعر فيسحق لونه وأصله (قوله والشرير) بمنزلة تقتطع بعد الشين في نعتة والذى في عب بكسر الشين المجهمة قبله وحدها كقوله صاغت مكرورة غفاف وتبديل جيا هو دهن السهم الذي يقال عندنا سبرج (قوله عما لا يخفى في رأسها) أي تقو ح راقته بأن يجعل شئ من الطيب في الدهن ويجعل في الرأس فتفوح رائحته فيها (قوله لا غيره) أي غير ما ذكر وقوله النسي عن أشهب أي نقل النسي ذلك عن أشهب وفيه مرام نقل ذلك عن العتبة وعبارته بمنزلة لأن يكون النسي إذا مال أو ابن القاسم فراجع (قوله الاضرورة) انظر على ظاهرها أو مطلق الحاجة في فائدة لا بأس باكمال الرجل لضرورته ودواءه وغيره أو لأن عن مالك بسد الجواز والجواز

بائنة بالثبت أو دونها لأن الزوج باق يذب عن نفسه أن يظهر رجل وقوله المتوفى عنها حقيقة أو حكما كافي زوجة المقفود تعتد عدة الوفاة بعد ضرب الأجل على المشهور وقوله (الستر بالمصوغ) هو مقفول تركت أي التجميل بالمصوغ (ص) ولو أدرك أن وجد غيره (ش) الأذكي ما ذوق لون الحر دون السود وهو بالغال المهملة وهو المسبي بالجاسي وظاهر قوله أن وجد غيره ولو يبيعوه واستخلاف غيره (ص) إلا الأسود (ش) أي فيجوز له البسه ما لم يكن زينة فهو مما لم تكن الابسة ناصعة البياض (ص) والتبلى والتطيب وعلوهما (ش) أي ويجب عليهما ترك لبس الحلي ولو خاتما وقرطا وأخذ من هذا جواز ثقب أن المرأة لبس القرط ويؤيده أن سارة خافت لتمثل بها في خفضها وثبت أنها بأمر الخليل وكذا يجب عليهما ترك التطيب فلا غش ولا تململه ولا تغصير في ذلك أي في التطيب والتبلى والزينة داعية إلى النكاح وتفهيم الشهوة تخفف من ذلك (ص) والترز فلا تقتطع بجنه أو كتم (ش) ما تقدم من التز من الرداءة الملبوس وأما التز من هنا فالمراد بالترز في البدن فلا تقتطع بجنه بالبدن ولا بشئ فيه دهن ولا بكم وهو شئ أسود يصعب به الشعر يذهب حره ولا أسوده (ص) بخلاف فهو الزيت والبدن واحدا (ش) يعني أنه يجوز زلها أن تدهن بالزيت والشرق والادها غير الطبيب والشرق بكسر الشين المجهمة وأخره قاف وبه قال الجهمي وهو دهن السهم وكذلك لها أن تقتطع بالبدن ونحوه مما لا يخفى في رأسها وكذلك يجوز زلها أن تحلق عاتقها وهو المراد بالاستعداد وإن كانت زينة لكنه لم يظهر (ص) ولا تدخل الحمام ولا تطلى جسدها (ش) يعني أن المتوفى عنها زوجها لا يجوز أن تدخل الحمام في زمن عدتها ولا تطلى جسدها بالنورة قال مالك لا بأس أن تعصر العرس ولا تنهيه باللبس الجليل لا يثبت إلا في بيتها زاد غيره لا بأس أن تنظر للمرأة وتحمي وتقبل أظفارها وتنفض أظفارها التي عن أشهب (ص) ولا تكتحل الا لضرورة وان طيب وتحميها (ش) يعني أنه لا يجوز زلها أن المتوفى عنها زوجها تكتحل إلا إذا دعت الضر وإلى ذلك فلا بأس به بل لا وإن طيب وتحميها فافقوله وإن طيب راجع لفهمه قوله الا لضرورة فهو مبالغة في الجواز وقوله الا لضرورة يرجع لمسئلة الاتصال كما هو مقتضى منيع التوضيح لأنه أفرس مسئلة الحمام وإلى الجسد جعلها قوله واحدة ولم يستثن منها الضرورة وأفرس مسئلة الاتصال بقوله أخرى واستثنى منها الضرورة وجوز الطبخي رجوعه لقوله ولا تكتحل الحمام وما عطف عليه وظاهر قوله وتحميها فإن في الكمل مطلقا سواء كان طيب أم لا والقي عند الأبي أن جعل هذا حيث كان طيبا ولما أنهى الكلام على العدة وكان سببا أمرين طلاقا وفاتح شرع في طبعهما وهي عدة امرأة المقفود في بعض صورها وأمر ما بالخارج عن الاستبراء والتداخل وتبعه ابن عرفة فقال (فصل) إذ كثر المقفود وأقسامه الأربعة ومنعتلقه (ص) ولزوجه المقفود الرفع

وانطلاق في الأعدو غير مباشر فطعنا لا كمال سنة عند الشافعية لا المالكية ويجوز للرجل ليس مصغر ومن عرقه للقاضي البدن (قوله وجوز الطبخي) وهو الظاهر واقتصر عليه القاضي وبلغه قول أبي الحسن ودين القيسر ووجه بعضهم بقوله وبنى رجوعه للكمل والحنام وقوله والقي عند الأبي) اقتصر عليه عب فيشر بترجيحه (فصل المقفود) (قوله وهي عدة امرأة المقفود في بعض صورها) وهو القسم الأول أي من حيث أنه قد ربيتا اعتدعت وفاد ومن حيث أنه بقدر طلاقه تعتد عدة طلاق إلا أن المشهور أنه تعتد وفاد ومقابلها يلزمه أقصى الجليل ومنهم من أجزأ ذلك على لزوم الاحد لها (قوله ومنعتلقه) أي ما يتعلق به

من الاحكام (قوله بالكسر) أي كسر الفاء وكذا قوله بالضم (قوله فهي فاقد بلاهاه) لا تدل على المقصود والحدوث كما في حائض (قوله مطلقا) أي سواء كان مفقودا بلا الاسلام أو مفقودا غيرهما من المفايد الاية (قوله فخرج الاسير) قصته ان الاسير لا يمكن الكشف عنه والمفقود في بلادهم يمكن الكشف عنه وذلك لان الاسير يحجر عليه ويمنع من الاباء والاقارب الا انه سيكشف على ذلك انفساني بغد استواء الحكم في مفقود أرض الشرك والاسير في البقاء لم يمتد التعمير (قوله ابن عات والمحبوس) أي ويخرج المحبوس (قوله أي فاضى الساسة) أي حاكم الساسة كالكشف الذي ينزل بحكم في البلد أو قائم مقام الذي ينزل في القرى (قوله وهو كذلك) هذا لقاضي وقوله أضبط أي أولى وأحوط وفي عب ان الذي يفيد النقل انها حيث أرادت الرقعة وجدت الثلاثة وجب القاضي فان رفعت مع وجوده والى والى المصلحة ذلك وان رفعت للسجين مع وجوده بطل كما يؤخذ (١٤٩)

من ابن عرفة وأما ان لم يكن ناض فحقوقيهما فان رفعت لجماعة المسلمين مع وجودهما ما عاها العصة ولا فرق في القاضي بين أن يكون قاضي انكسره أو غيره والظاهر ما قاله القائل (قوله كقولنا ان غبت عنك فانت طالق) الاولى حذف ذلك ويقتصر على ما بعده من قوله أو امرئ يدل ذلك لانه في الاول تطلق بمجرد القصة (قوله وعلم من قوله ان دامت نكحتنا الزوجية والبقاء لا يثبت ان الزوجية مأخوذة من قوله ولزوجة المفقود (قوله والواحد منهم كاف) نفسه تدار لان المصنف قال لجماعة وجماعة أقلها ثلاثة قاله بعض شيخ شيوخنا (قوله كالمصرحوا به في باب اليمن) أي عند قوله و بر ان قال الخ أي حيث ذكر المصنف جماعة المسلمين تنبيه انظر هل أجرة البعث على الزوج أو الزوجة أو بيت المال لم يفتقره على نفس ابن ناجي الصواب اعلى الى لا يماطل عليه للفرق لاسباب اذا دعي منع عدوته عن الاتيان

لقاضي والواو والى الماء (ش) للمفقود من فقد بالفتح فقد بالكسر فقدنا وقدنا بالالف وقدنا بالضم يقال فقدت المرأة زوجها فهي فاقد بلاهاه قاله النووي والمفقود هو الذي يغيب فيقطع أثره ولا يعلم خبره والمراد بهذا المفقود في بلاد الاسلام وعرفه ابن عرفة مطلقا بقوله من انقطع خبره يمكن الكشف عنه فيخرج الاسير ابن عات والمحبوس الذي لا يستطاع الكشف عنه ومعنى كلام المؤلف ان لزوجة المفقود في بلاد الاسلام دليل ما بان حوا كان أو عبد أصغرا كان أو كبيرا كانت مدخولها أم لا صغيرة كانت أو كبيرة كانت أو أمه ان ترفع أمرها الى القاضي أو الى الوالي وهو قاضي الشرطة أي الساسة والى ولاية الماء وهم الذين يأخذون الزكاة ليكسبوا فاعانهم زوجها اذا لم يزل لها ولها أن لا تزوج وترضى بأهلها في عصمتها حتى يتضح أمره وظاهر كلامه ان الثلاثة في مرتبة واحدة وهو كذلك لكن القاضي أضبط وقوله المفقود أي الذي لم يلد دليل قوله ان دامت نكحتنا ولزوجة وأما التي لها شرط كقولنا ان غبت عنك فانت طالق أو امرئ يدل فأخذها بالشرط احسن كان له مال أم لا أما الذي لا مال له لا شرط لها فإلها ان تطلق لعدم النفقة وعلم من قوله المفقود لغيره وعلم من قوله ان دامت نكحتنا الزوجية والبقاء في العصمة فالفصول الثلاثة التي تنبها مأخوذة من كلامه (ص) والافلامعة المسلمين (ش) أي فان لم تجد المرأة أحدا من ذرئها ترفع أمرها الى جماعة المسلمين والواحد منهم كاف كالمصرحوا به في باب اليمن وأخرج المؤلف بالزوجية أم الولد وما في حكمها (ص) فتؤجل أربع سنين ان دامت نكحتنا والعبد نصفهما من العجز عن خبره (ش) يعني ان المرأة المفقود زوجها في بلاد الاسلام وسيأتي حكم غيره اذا رفعت أمرها للقاضي أو لمن ذكره فانه يكلفها أن تثبت الزوجية وان زوجها قاتل وأنها باقية في عصمتها الى غيبته ثم بعد ذلك يسأل الحاكم من معارف زوجها ومن جيرانه وأهل سوقه ثم يرسل الى البلد الذي يقطن به انه خرج اليه ويكتب في كتابه صفة زوجها ووصفه وامه واسم أبيه فانا عاد اليه الخبر بعد معرفة موضعه ضرب لها الاجل وهو أربعة أعوام والراجع ان هذه المدة تعبد لفعل عمر وأجعت العصاة عليه وقيل لانها طاعة أسدا لجل أولادها أقصى ما ترجع منه المكتبات في بلاد الاسلام ذهابا وباءا وهذا في حق الزوج الحر وأما العبد فيؤجل نصف الحر

لبلده واختار شيخنا الفقيه في أنهما من بيت المال انتهى ويمكن الجمع بين القولين كما قال بعضهم بأنهما لهما فان لم يكن لهما مال فن بيت المال انتهى (قوله وما في حكمها) كاللدة (قوله ان دامت نكحتنا) أي من ماله ولو غير مدخولها وغردا عنه قبل غيبته ومثلها في فرض نفقتها في ماله مطيعة لغائب غير مفقود ولم يكن دخلها ولم تدع قبل الغيبة حيث طلبت الا ان قربت الغيبة أو بعدت وما باتى في النفقات من اشتراط المطايع في الحاضر فقط (قوله لفعل عمر الخ) لا يظهر ان يكون تعليلا لقوله والراجع الخ (قوله وقيل لانها طاعة أسدا لجل أولادها) طاعتها في سنة ثم بعدت استوفت الاجل لها وباتت مضطربا لأمراء الصغير والصغيرة والناسية وحيث لا يثبت حمل (قوله أولادها أقصى الخ) يرد ذلك قولنا ان الاربع نسأله بعد اليأس وأيضا يرد منه على القول الأشهر وهو ان الاربع من يوم الرفع أنه لو رجع الكشف بعد سنة فتنظر تمام الاربع فلو كانت العلة كونها امدا للكشف لم تنظر تمام الاربع

(قوله وهو المشهور الخ) ونقابه أنه أرفع كل مر واستظهره ابن عبد السلام والمصنف وزاد في تصحيح الأصل هنا والاعتراض والاباء  
مشكل اذا السبب مستوفيه الخ والعبد (قوله فان لم يكن له مال طلق عليه) وبأقنا وهل يطلق الحاكم أو بأمر هابه ثم يحكم وهذا  
الطلاق رجعي وعنده عدة طلاق (قوله دخل بها لم) (٥٠) ولا ينافيه قوله بعد وقد طلاق يتحقق الخ لان قضيته اما ان لم يدخل بها

لأعدة عليها وقد حكم بان عليها  
العدة لا تغدر فقط لاجل حلها  
الاول ان جاء وكان قد طلقها قبل  
المعدة طلقته وانما طلقها كالأمة  
لان هذا غيب الموت حقيقة  
ولكونه غيب بتاريخ عدم تحصيل  
مال أجل ويكمل لعدم المدخول بها  
الصدقة على ما به القضاء وقيل  
لا تفرع عب (قوله وهو الاقرب)  
انما كان اقرب لان العدة ليست  
سببا في الاسقاط حتى تكون الباء  
للسمية والمعية وان محتمل لكن  
ليس المعنى عليها بل المعنى انهم  
على الظرفية فالقود حاكم بان  
الغارية أولى وان همت المعية  
وقول الشارح أي وسقطت راجع  
للسببية (قوله لانه سبب في ان  
الضرب لواحدة ضرب لبعينتين)  
فالقود أولى من ضرب لها الاجل  
لاقتضى ان الضرب لواحدة ليس  
ضربا لبعينتين وليس كذلك وذلك  
لان قوله وليس للراة التي ضرب  
لها الاجل ففهم منه واما المرأة التي  
لم يضرب لها الاجل مع ان هذا  
لا يظهر لان الضرب لواحدة ضرب  
لبعينتين (قوله وتظاهر كلام  
الشارح في شامله) ليس بظاهر ذلك  
لانه قال ان لها البقاء بعد انقضاء  
الاجل انتهى فيقال أي وقيل  
الشرع في العدة (قوله وان كلام  
أي عران مقابيل) كلام أي عران  
هو التي حصل عليه أو لا بل هو  
المعتمد (قوله يتحقق) يجوز بناؤه

وهو المشهور وكافي بالاباء الاعتراض وحمل التأجيل المذکور مع دوام النفقة بان يكون  
للقود مال يتحقق منه على امرائه في الاجل وأما ان لم يكن له مال طلق عليه من الآن  
كل عسر وكذا لو كان له مال لا يكتفي في الاجل فانها تطلق عليه قبل الاجل بعد فراغ ماله  
وسواء المدخول بها ومن فرض لها قبل ذلك وغيرهما (ص) ثم اعتدت كالأمة (ش) أي  
ثم بعد ان كشف الحاكم عن امره ولم يعلم خبره ولا موضعه فان زوجته تعتد حائضا عدة  
الوفاء أربعة أشهر وعشرة أيام ولا نفقة لها انما لا متوفى عنها بخلاف الاجل كما مر وسواء  
دخل بها أم لا فان تبين تقدم موته ردت ما انتفت بعد الوفاة وكذا الوترة (ص) وسقطت  
بها النفقة (ش) الضمير المجرور بالحرف عائدا على العدة والباء محتمل أن تكون للسببية  
ومحتمل أن تكون بمعنى مع أي وسقطت النفقة بسبب اعتدادها ومحتمل أن تكون  
لظرفية وهو الاقرب أي وسقطت النفقة في زمن الاعتداد لان المتوفى عنها لا نفقة لها  
وهنا كما تعتد كالأمة ولو امسلا (ص) ولا يحتاج فيها الاذن (ش) يعني ان المرأة لا تحتاج  
بعد انقضاء الاجل الى اذن الامام في العدة كذلك لا يحتاج بعد العدة الى اذن في التزوج  
لان اذنه حصل بضرب الاجل أولا (ص) وليس لها البقاء بعدها (ش) أي وليس  
لامرأها المفقود ان ترجع الى العممة بعد الشرع في العدة لانه لم ينفى بعض العدة ووجب  
عليها العدة والاحداد فليس لها ان تسقط ما وجب عليها باختيارها واما في الاربع سنين  
فلهذا ذلك لانها لم تحب عليها ومضى رفعه بعد ذلك أشد لها الاجل وقوله لها أي لم يملك قامت  
لان ضرب لها الاجل لانه سبب في أن الضرب لواحدة ضرب لبعينتين وان أين ويضمحل  
أن يريد المؤلف بقوله بعدها أي بعد غم العدة كذا في كونه الشرح أو بكر بن عبد الرحمن  
قال لانها أصبحت نسوة ولا نفقة في أنه ان قدم كل أحد بها الا على حكم القسار حتى تظهر  
حجابه اذ لو ماتت بعد العدة لم يوقفه منها ارث انتهى وتظاهر كلام الشارح في شامله ترجيح  
هذا الاحتمال وان كلام أي عران مقابيل (ص) وقد رد طلاق يتحقق بدخول الثاني (ش)  
يعني انه لا يمين تقديرو وقوع طلاق من المفقود عند ابتداء العدة يشترط عليه ويتحقق  
وقوع ذلك الطلاق المقدر في أول العدة عند دخول الثاني حكاه في الارشاد حتى لو جاء  
الاول قبل دخول الثاني كان الاول أحق بها فاذا دخل الثاني فقد بانت من الاول وتأخذ  
من المفقود جميع الصداق وان لم يكن دخل بها كالتيمم وكالعرض بعد التيمم لانه قد وقع  
ومضى (ص) ففصل الاول ان طلقها اثنتين (ش) يعني ان المفقود لو كان طلقها قبل هذه  
طلقته ثم دخل بها الثانية ثم مات عنها أو طلقها فقامت الحمل الاول بعصمة جديدة لان الطلقة  
الثالثة التي بقيت من عصمة المفقود قد وقع وعما عند ابتداء العدة يحققها بدخول الثاني  
بالمرأة فإذا طلقها الثاني حلت الاول بعصمة جديدة وانما فصل الاول اذا حصل من الثاني وطه  
يحل المبتوتة بان يكون لا مكره فيه ولا يمين اعتبار كونه من بالغ وغير ذلك مما هو مذكور في  
محل كما هو ظاهر كلامهم فمن يحل البتوتة لم يفرقوا بين من أبنا المفقود وبين غيره وبه صرح

للفاعل أي متقدرو وقوعه وللفعل أي انما حكم بحققه بقرره (قوله يعني الخ) حاصله ان الطلاق واقع حين  
الانحدار في العدة وانما دخول الثاني يتحقق وقوعه والمراد بالنسول خاؤه بها وان انكر التلذذ بها لانها لم تظننته  
واندفع بهذا الشكال بعض بان هذا ليس جاريا على الاصول ووقعه في عصمة الثاني وان العدة قبل وقوعه ولا تطهره (قوله حكم الخ)  
راجع لقوله وقوع أي الوقوع حكاه الحقيقة هذا ما يستفاد من الارشاد أي وقوع حكمه الشرع لا يقع ما يقع وقوع (قوله لا يتقدرو وقوع) ومضى



على الخذف أى ولا يرد ذلك ان قدم لا مقدم وقع ومضى أى فى صورة عدم الدخول (قوله أو بعد الدخول الخ) أى أو بعد الدخول مع  
 عليه بجى الاول أو بعد بجى الاول وتلذذ لا علم لكن فى فاسد يفسخ بغير طلاق فتكون للاول فى خمس صور وتكون الثانية فى  
 صورتين دخوله غير عالمى صحيح أو فاسد يفسخ بطلاق (قوله ان قضى لها بها) أى فيها أى بتأجيل الحائز لا يحق انهاء ان قد بعد عدة المفقود  
 فهي الثانية دخل عالمى الموت الاول وانقضت العدة وألا أو يدخل ثبوت الاول فى هذه (١٥١)

بعض الشراح (ص) فان جاء أو تبين أنه فى أوقات فكالولين (ش) يعنى أن المفقود اذا جاء  
 أو تبين حياته أو تبين أنه مات فلا تخفى من أربعة أوجه اما ان تكون الى الثانية فى العدة أو بعد  
 العدة وقبل العدة أو بعد العقد عليها وقبل الدخول أو بعد العقد والدخول فحكمها فى هذه  
 الوجوه تحكم ذات الولين يزوجه كل من رجل وتقدم أمهات تقوت بتلذذ الثانية بغير عالمى ان لم  
 تكن فى عدته فالتام الاول فكذا لم يمتها الفسوق فى ثلاثة أوجه وهى أن يجى ما أو تبين أنه  
 حى أو مات وهى فى العدة انما قام أو بعدها وقبل العقد عى المشهور خلافاً لنافع أو بعد العقد  
 وقبل الدخول على ما رجع المالك خلافاً لنافع وتقتوى على المفقود فى الوجه الرابع وهو  
 أن يكون الثانية دخل بها أى أو تلذذ بها بلا علم وحيت رجعت الاول فى الأوجه الثلاثة كانت  
 عنده على الطلاق كلما أى أنه لا يقع عليه طلاق وانما يقع عليه طلاقه بغير الدخول الثانية لا قبل  
 ذلك فقوله أو مات عطف على حى لانه صفة متشبهة فهو اسم يشبه الفعل أى وتبين انما مات  
 أو على جاره لا يتعين عطفه على حى أى فان جاء أو مات أو تبين أنه حى (ص) وورثت الاول ان  
 قضى لها بها (ش) يعنى ان امرأاً لم يفقد ثبوتها انقضت لها بها أى ثبوتها ان مات فى حال قضى لها بها  
 وهى أحوال أربعة أن يموت فى الاجل أو بعده ولم يترجى من العدة أو خرجت ولم بعد الثانية  
 أو عقد ولم يدخل (ص) ولو تزوجها الثانية فى عدة فكفره (ش) أى ولو كشف الامر على أنه  
 تزوجها الثانية فى وقت تكون فيه فى عدته من الاول فكفره عن تزوج فى عدة مما تقدم فى قوله  
 وتأخير عها ولو فان لم تلذذ بها ففسخ نكاحه وكان خاطباً ان أحب وان تلذذ بها فى العدة أو  
 وطأها ولو بعدها لم يفسخ عها (ص) وأما ان نفي لها أو قال عدة طلق مدعيها ثابته فطلق عليه  
 ثم أبنته وذو ثلاث وكل وكيلين والمطلقة لعدم الثقة ثم ظهر اسقاطها وذات الفسوق وتزوج  
 عدته المفسخ أو تزوجت بدعواها الموت أو بشهادة غير عدلين فيفسخ ثم يظهر أنه كان على  
 الصفة فلا تقوت بدخول (ش) لما ذكر ان زوجة المفقود على الوجه الذى تقدم تقوت بدخول  
 الثانية كذا الولين أتبع ذلك بالكلام على مسائل خمسة يتوهم مساوئها الفسوق وبه على  
 ان الحكم فيها يخالف فلا يفسخ الدخول أو لها أو انار اليه بقوله وأما عطف على مقدر تقدمه أما  
 هذه فتقوت بالدخول وأما ان نفي لها أو بمقتضى الاستئناف على غير الاعلى أو ما فلا تقدر ولا  
 حذف والمتى لها أو بجهاى التى أخبرت بوجوه فاعتمدت على الاخبار وتزوجت ثم تقدم فالمشهور  
 أنها لا تقوت على الاول ولو ولدت الاول ومن الثانية وسواهما حكم بوجوه كما قبل تقوت  
 بدخول الثانية كما رأه المفقود وتقدم الثانية بثلاث حيض أو شهر أو وضع حمل وتعتدى  
 بينها التى كانت تسكن فيه مع الآخر بمحال منه وبين الدخول عليها فان مات القدام فعدة  
 وفاته لا ترجع وان لم يكن موته فاشيلا لا دعواها شبهة نالها المتى فبطلت فلا بد من الاستبراء  
 ولا يكتفى الوضع من حملها من الثانية لان الوضع ليس من المطلق والفرق على المشهور بينهما وبين  
 امرأاة مفقود ان امرأاة المفقود لا يذهب ان الحكم والحكم فيها مستند لامر قوى ولا كذلك

أن الشهود دعواها الموت والافتراق أن تزوجت بدعواها الموت (قوله ولا يكتفى الوضع) أى على مقدمه حصة وتنتظر حيضتين (قوله لا بد  
 فيها من الحكم) أى الحكم يضرب الاجل وبعبارة عب ان امرأاة المفقود لا احتاجت لاربع سنين وانفسها احتاجت لحكم ولا  
 كذلك هذه والبراد الحكم فيما يظهر ضرب الحكم الاجل فالمراد المحكوم به بقوله لامر قوى وهو الخصم عنه والبعض اليه أى الفرق  
 على القول المشهور من أنها ترجع لزوجه الاول ولا يفسخ الدخول

(قوله ثم أتت حين حلقه) الأولى أن يؤخر قوله حين حلقه فيقول ثم أتت بعد أن له زوجة حين حلقه والمراد أنه ثبت ويحلف أنه ماضد إلا الغائبة فالحلف متأخر عن الإتيان كما هو ظاهر (قوله ثم أتت زوجها الخ) هذا يقتضي أن اسقاط المرأة نفقتها عن زوجها في المستقبل لا لزوم لها وصرح بذلك عبد الحق في تهذيبه ونقله عنه أبو الحسن ولما ذكر خلاف ما جزم به القرافي في قواعد من أهم الأساطيع ولما أوجبها وقيل ابن الشاط وأما لو ظهر اسقاطها بسبب علمها حين تزوجته أنه فقير أو أنه من السؤل فإن هذه لا تقوت بدخوله أيضا ولو على ما ذكره (١٥٣) القرافي (قوله أو تزوجت بدعواها الموت زوجها المفقود) هذه لا تختص

بالمفقود بل تأتي في التي زوجها ما غاب مطلقا (قوله ثم أتت) اعتدت وتزوجت أي ظهر وموته (قوله غير عدلين) في صرح شب ومفهوم غير عدلين أنهم أو تزوجت بشهادة عدلين لم تكن هذه من المسائل اذ لا يتصور فيها تزوجها بالتالان نكاح الثاني لا يصح بل يستمر له زوجة انتهى وهو لا يتكلف ما في شرح عب فانه قال ومثل النبي لهما من شهادتين بموته فتزوجت ثم قدم فلا تقوت بدخوله أيضا كما يفهمه قوله في الاستحقاق كمنهود بموته الخ ومساويه في الاستحقاق وقوله في الشهادات ونقض ابن ثبت كذب وهذا الاسم بالمتي لهما زوجها قاله مع الآن قال يسمى نظرا لما بين من حياته اه (قوله وهناك مسئلتان) الأولى اذا أسلمت زوجة النصراني وتزوجت ثم أتت الله أسلم بها أو بعدها في العدة كان أحق بها وان ولدت الأولاد من الثاني قاله ابن أبي زيد عن ابن الماجشون ولكنه خلاف ما صرح به في النجاشي لارض الحرب الثانية الأسير يتنصر ولا يدري كان طائعا أو مكرها ثم تزوجت امرأته ثم يقدم وبنت الله كان مكرها فأنه تردان دخولها الآن

هذه فأنه تسمى بزوجته تسمى عمرة ولا يعرف له غير ما قال عمرة طالق وإدعى أنه ماضد بذلك امرأته غائبة تسمى عمرة فان ذلك لا يقبل منه فإذا طلق عليه هذه الحاضرة واعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها الثاني ثم أتت حين حلقه أنه له زوجة غائبة غير هذه تسمى عمرة فان هذه لا تقوت عليه بدخول الثاني وترد إليه فأنه شخص في عصمة ثلاث زوجات ثم أتت وكل وكيلين أن زوجها فزوجه كل منهما بامرأته سبق عقد أحدهما عقد الآخر فسخنا عقد الأولى منهما طائفاً ثم أتت الثانية واعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم تبين بالبينه أنها الرابعة وهي صاحبة العقد الأول فأنه لا تقوت على من فسخ نكاحها منه بدخول الثاني ومعلوم أن التي كان أبقاها وتبين أنها النكاح لا بد من فسخ نكاحها ولو دخل بها وليس كلام المؤلف فيها رايها من طلق نفسها لاجل عدم النفقة بأن كان زوجها قائما لزم اعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني ثم أتت زوجها أن نفقتها اسقطت بان ثبت أنه أرسل بها إلى أمها أسقطها عنه في المستقبل خامسة إحدى الثلاث المذكورة بقوله وذات الزوج المفقود تزوج في عدتها منه المقررة لهما وفاز زوجها المفقود وهي الاربعة أشهر وعشرة أيام وأخرى أو تزوجت في الاجل ففسخ نكاحها ثم انفسخت من الوطء الفاسد وتزوجت بثالث ثم ثبت أن عدتها كانت انقضت بموت المفقود قبل نكاح الثاني فأنه ترد إلى الزوج الثاني ولا تقوت عليه بدخول الزوج الثالث وتزوجت بدعواها الموت زوجها المفقود ولم يعلم موته الا بقوله ما اعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها ففسخت نكاحها ثم اعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها ثم ظهر أن نكاح الثاني كان على الصحة لثبوت موت الأول وانقضاء عدتها منه قبل فأنه لا تقوت بدخول الثالث وترد إلى الثاني لظهور وصحتها في نفس الامر ولا حسد عليها لان دعواها الموت شبهة تدرك عنها الحسد أو تزوجت امرأته شخص غائب بشهادة شخصين غير عدلين على موته فيفسخ لعدم عدالة شهود الموت ثم تزوجت ثانيا بشهادة عدلين ودخل بها الثالث ثم يظهر أن نكاح الزوج بشهادة غير العدلين كان على الصحة لكون العدول أرخوا موته بتاريخ متقدم تنقضي فيه عدتها قبل نكاحه فترد إليه ولا يقبل دخول الثالث فيها فتقوله فلا تقوت بدخول جواب أما وقول الشارع خير مراده بالخبر ما تيم به الفائدة وهناك مسئلتان لا يفتيها بدخول أيضا فظهرهما وما يتعلق بذلك في الشرح الكبير (ص) والضرب الواحد ضرب بليقين وان أين (ش) يعني أن من ظلم من نسائه بعد ضرب لواحده فأنه لا يضرب للثانية أجل مستأنف بل يكفي أجل الأولى وليس المعنى أن قامت من نسائه فغضب لهما لأجل ثم اعتدت أن العدة تأنم الباقي وتنقطع عنهن النفقة ولو اخترن المقام معه يظهر ذلك بذكر كلام المتبسط

(ص)

الراجح خلافه فتقول المصنف لهما من المسائل التي لا تقوت فيها بالدخول موافق لما به الفتوى (قوله وان أين) أي من كون الضرب أن قامت ضرب بالهن وطلين القيام وضربا آخر فلا يحتاج من طلب الانتعاض بغيره أن قامت بعد معنى الاجل وانقضت العدة فلا يحتاج لعدم بل تزوج أن أحببت وان كانت امتنعت حين ضرب الاجل الأول والحاصل اد الكشف والضرب لاجل والعدت لواحده كشف وضرب وعدة بليقين (قوله بذكر كلام المتبسط) ونص المتبسط ولو كانه نسحسوها فممن في خلال الاجل أو بعد انقضائه فطلين ما طلبته من القرآن فهل يستأنف الإيام انقضت عنه أم لا وإعادة ضرب

الاجل من بعد اليأس أم يجوز منه ما تقدم من فعله الاول فخذ كراين العطاري وماتمه عن ابن الغضائري انه رأى ذلك ان الامام لا يستألف  
 لهن ضربا وقاله بعض شيوخ القرويين قال وكذلك ان تقن بعلد من الاجل وانقصا العدة فانه يجوز من ضرب الامام وانقص من نسائه  
 كضرب به لجميهم من كان تغلبه للديان لاحد انهم ما تغلبس لجميهم (قوله وبقيت أم ولده) فتنبى بغير عتق للعتيران كان له مال تنق  
 منه والآخر عتقها وحلت بمحضه هذا ثبت أمومة الولد وغلبة السيد وعدم امكان الاعتذار فيها وعدم النفقة وما بعدى فيه من غير  
 عين علم انه لم يختلف شيئا (قوله يوم الحكم بعونه) أي بعد بلوغه من التعمير (قوله لا يوم فقده) ما لم تثبت موته يوم فقده أو بعده وقبل  
 مدته التعمير فان ثبت قسم حين ثبوته فان حاجبه قسم تركته فان القسم لا يحصى ويرجع له مناعه (قوله ومفقود أرض الشرك) لا يخفى  
 ان محل البقاء لزوجة التعمير في الاسير ومفقود أرض الشرك ان دامت نفقةهما ولاطلقا وخشية الزنا أولى لان النفقة يمكن تحصيلها  
 بتسلف أو سؤال ولا كذلك الوطء فان جاء به بعد قسم تركته لم يضر القسم ورجع له مناعه فان شك في فقده بأرض الاسلام أو الكفر  
 فينبغي كالكفر احتياطا في زوجته وماله (قوله التعمير) أي

(١٥٣)

اختلف الشهود في سنه  
 فلا قلل لان الشهادة  
 لا تكون الا عند حاكم  
 والحاصل ان مستحق ارثه  
 وارثه يوم الحكم بعونه  
 لا يوم بلوغه من عونه  
 عند الحاكم (قوله وهو  
 سبعون) هذا هو المحدث  
 وقائمة الاخوان  
 مطررف وابن الماجشون  
 أخوان في العلم والقرنان  
 أشهب وابن نافع والجمدان  
 محمد بن عبد الحكم وابن  
 المواز والامام للمازري  
 والصقليان ابن بونس وعبد  
 الحق والقاضيان عبد  
 الوهاب واصميل والشيخ  
 ابن أبي زيد هذه طريقة  
 ابن عرفة في اصطلاحه  
 وأما مسرام فقول الشيخ  
 فراهبه المصنف لانه يشبه

(ص) وبقيت أم ولده وماله (ش) يعني ان المفقود في بلاد الاسلام لو كان له أم وأولاد ارادت أن ترفع  
 أمرها إلى الحاكم لضرب بهلها لاجل كزوجته فانها لا يحجب ذلك وتستمر باقية حتى تثبت موته أو باقية  
 عليه من الزمان ما لا يعيش الى مثله وهو مدته التعمير كما يأتي وكذلك وبقيت أم ولده الى التعمير فيورث حينئذ  
 لانه لاميراث يشك وينقسم على ورثته يوم الحكم بعونه لا يوم فقده ولا يوم بلوغه من التعمير وعطف  
 المال على ما قبله من عطف العلم على انحصار فان أم ولده مال أيضا (ص) وزوجة الاسير (ش)  
 يعني وكذلك توفى زوجة الاسير التي ترك لها ما تنفق منه ولا شرط لها وأولى ماله الى التعمير فتعقد  
 حينئذ عدة الوفاة كزوجة المفقود وانما يضرب الامام لزوجة الاسير اجلا لان الاسير لا يصل  
 الامام الى الكشف عن حاله والتمنع عن خبره كما يفعل بالمفقود ثم انه ينفق من ماله على رقيقه  
 ولده ولا ينفق منه على أوجه الا أن يكون قضى بذلك قاض قبل الفقد (ص) ومفقود أرض الشرك  
 (ش) يعني أن المفقود في أرض الشرك حكمه حكم الاسير لا تزوج زوجته ولا ينقسم ماله ولا تعلق  
 أم ولده الا اذا صح موته أو يمضي عليه من الزمن ما لا يعيش الى مثله فقوله (التعمير) عائد على أم ولده  
 وما بعدها (ص) وهو سبعون واختار الشيطان ثمانين وحكم بخمس وسبعين (ش) الضمير في  
 وهو عائد على التعمير أي مدته أي انتهائه سبعون عاما وهو قول مالك وابن القاسم وأشهب ومالك  
 وابن القاسم قول أيضا ثمانون واختاروا الشيطان أبو محمد بن أبي زيد وأبولحسن القاسمي وبه كان  
 يفتي القاضي بن السليم وابن زريق وغيره كانوا يحكمون بأن حد التعمير خمسة وسبعون عاما والعرب  
 تسمى السبعين دفاقة الاعناق ولعل الرابع عند المؤلف الاول ولهذا لم يحكمها أقوالا يراعى عادة  
 (ص) فان اختلف الشهود في سنه فلا قلل (ش) يعني ان البيعة اذا اختلفت شهادتها في قدس  
 المفقود حين فقد فقالت بيعة فقد سونه كذا وقالت البيعة الاخرى بل فقد سونه بأزيد فانه يصل  
 بقول البيعة التي شهدت بالافل لانه أحاط بطبيعة المفقود كما قالوا في الاسير اذا انصرفت وشهدت بيعة  
 انه تنصرت طاعوا وشهدت أخرى انه تنصرت مكرها ان بيعة الاكرام مقسمة للاحتياط في اخراج ماله عنه

(٣٠ - خرشي رابع) وأما اصطلاح المصنف في توضيحه فيشير لاجل عبد السلام و(هـ) لابن هرون و(د)  
 لابن راشد و(خ) نفسه (قوله ابن السليم) بفتح السين بضبط بعض شيوخنا (قوله دفاقة الاعناق) كتابه عن ضعف المال (قوله  
 وسنه ما يزيد) الباء زائدة (أقول) بقي من يفقد وهو ابن ثمانين أجاب أبو عمر ان يضرب له أجل عشر سنين وكذلك ابن تسعين سنة وأما ان  
 كل ابن خمس وسبعين سنة فاما يضرب له خمس سنين وان كل ابن مائة اجتهد فيما يضرب له وسكت عن ثاب وهو ابن خمس وسبعين سنة  
 على القول بأنه سن التعمير وكذلك حكى أيضا عن ثاب وهو ابن سبعين على القول بأنه سن التعمير وذكر ت وغيره عن بعضهم في  
 الثاني انه يرادله عشرين واختار اللخمي ان ابن سبعين أو تسعين ينظر الى حاله من قوته وضعف يوم فقده فقد يكون صحيح البيعة يجمع  
 القوى وعكسه فيعتبر في الزيادة كما في ادعاء بحسبه انتهى ويجري ذلك في ابن خمس وسبعين بل يظهر انه يجري في غير ذلك كابن الثمانين  
 أو أكثر (أقول) وهو الظاهر

(قوله علمت ما لم تعلمه الاخرى) وذلك لان الاصل الطوع بخلافه يكون خفيا قل ذلك قال علمت ما لم تعلمه الاخرى (قوله على التقدير) أي ولا يشترط ان يشهدوا على التحقيق (قوله على القطع) بمقتضى ادلالتهم ما ظهره أنه لا بد من حلفه وان لم يختلف الشهود في شبهه لكن بل الظاهر كافي الشيخ سام الله لا يختلف اذا اختلفوا في شبهه (قوله فعلى الطوع) مفيد بما لا يمكن أسره من اشتهر عنه أنهم يكفرون الاسير المسلم على الكفر والأجل (١٥٤) على الاكرام أو أخرى من مسئلة المصنف ما لا علم له على الطوع

فان علم اكرامه فكالم  
تبقى زوجته ويتفق عليها  
من ماله (قوله فان مات  
مرتدا الخ) هذا ظاهر عند  
علمنا بحال موته فاذا جملنا  
فيحصل على ارتداده (قوله  
على المشهور) أي ان  
التفريق في حالة الجهل  
كأن على المشهور (قوله  
وقبل لانقوت بالخول)  
ضعيف كما أفاده  
بعض الشيوخ رحمه الله  
ثمالي (قوله واعتذر عن  
المؤلف الناصر للقاني)  
أي في سائبة التوضيح  
(قوله نفسيران) لم يقل  
تأويلان لانهما ليسا على  
كلام المدونة (قوله هل يتلوم  
بالاجتهاد) فيه إشارة الى  
ان عطف الاجتهاد مغاير  
وهو الحق (قوله فاطلق  
التلوم الخ) هذا يفيد ان  
العطف في كلام أصبغ  
مغاير وليس كذلك بل هو  
مرادف وأما في كلام  
المصنف فيمكن أن يكون  
مغايرا فقد قال الزفاني  
المراد بالتلوم انتظام مدونة  
تعتد بعبدها وبالاجتهاد  
الاجتهاد في تلك المدونة (قوله)

ولان بين الاكرام علمت ما لم تعلمه الاخرى (ص) ويجوز شهادتهم على التقدير (ش) يعني ان شهادة  
الشهود على سن المفقود يجوز ان تكون على التقدير أي على ما يقدره بقلية ظنهم أي انهم يشهدون  
على ما يطلب على ظنهم واعتذر ذلك المعتذر (ص) وحلف الوارث حينئذ (ش) أي اذا شهدت الشهود  
على سن المفقود على التقدير من غير قطع فان الوارث الذي يظن به علم ذلك يحلف على طبق شهادةهم على  
القطع بقوله حينئذ أي حين شهدت البينة على التقدير أم لو شهدت بتاريخ الولادة فلا عين (ص) وان  
تصر أسير على الطوع (ش) يعني ان الاسير اذا تضرع أو تهود فانه يحصل أمره على ان يفصل ذلك طائعا  
لأنه الاصل في افعال المكلفين وأقوالهم عند جهل الحال فيفرق بينه وبين زوجته وبوق ماله فان مات  
مرتدا كان للمسلمين وان أسلم كان له قال بعض القرويين فان فرق بينه وبين زوجته مع جهل الحال على  
المشهور ثبت اكرامه ذلك كمال المفقود في زوجته فتقوت بدخول الثاني وقيل لانقوت بالدخول كمال  
المنعي لها زوجها (ص) واعتدت في مفقود المعتزلة بين المسلمين بعد انفصال الصفيين (ش) يعني ان من  
فقد بسبب القتال الحاصل لاجل القتلى بين المسلمين بعضهم بمضاقرات الدار أو بعدت اذا شهدت البينة  
العادة أنه حضر المعتزلة فان زوجته تعتد من حين فراغ القتال ويحمل الأمر من فقد في ذلك القتال على  
الموت أم لو شهدت البينة انه خرج مع الجيش فقط فتكون زوجته كالقعود في بلاد المسلمين ويجري فيه  
ما مر وما مضى عليه المؤلف خلاف ما نقله ابن عرفة مالك وابن القاسم أنها تعتد من يوم النقاء الصفيين  
قاله ح واعتذر عن المؤلف الناصر للقاني بقوله اما لان يوم الانقضاء يوم الانفصال واما لان المراد  
أنها تشرع في العدة بعد الانفصال وتحبسها من يوم الانقضاء (ص) وهل يتلوم ويجتهد تفسيران  
(ش) أي وهل يتلوم بالاجتهاد تعتد زوجته وهذا على ان قول أصبغ تفسير وأما على الاختلاف فانه  
لا يتلوم أصلا فتعتد زوجته بآثار الانفصال وهو تفسير آخر وبعبارة أعلم ان مالك قال ان زوجته  
تعتد من يوم النقاء الصفيين وقال أصبغ يضرب لآخر أنه بقدر ما يستغنى أخوه ويستأجره وليس  
لذلك حدم معلوم فظاهر هذا أن قول أصبغ يخالف لقول مالك وهو رأي بعضهم ومنهم من جعله نفسيرا  
وهو الذي قد أشار الى هذا الاختلاف بقوله وهل يتلوم الخ فاطلق التلوم على الاستقصاء والاجتهاد  
على الاستبراه الوارد في كلام أصبغ قاله الشارح وزاد بعضهم هاهنا معنى واحدا فاطلق التفسيرين  
على حل ابن عبد السلام لكلام أصبغ على الوفاق وحل ابن الحاجب على الخلاف (ص) وورث  
ماه حينئذ (ش) أي حين الشروع في العدة وهذا صادق بقوله بعد انفصال الصفيين وحين انقضاء  
التلوم على القول به وأشار بقوله (كل تنصيع) أي المرحل المتوجه من بلده (البلد الطاعون) فقد  
(أو) فقد في بلد من غير انقياد لكن (في زمنه) أي في زمن الطاعون أو في بلد توجه اليه وقبه  
الطاعون على القول النقي وغيره يحمل من فقد في بلد من الطاعون أو في بلد توجه اليه وقبه  
طاعون على الموت الخ ولا مفهوم للطاعون بل وما في حكمه مما يكثر منه الموت كسعال ونفثه ولوعبه  
بالوباء لشم ذلك كله والطاعون يترى من عادة صبية مع لهب وأسوداد حولها من وخز الجفن يحدث

هما بمعنى واحد أي التلوم والاجتهاد والاحسن

انهم متغايران يعني ان قوله نفسيران فيه تفلص لان التفسير اثنان يصح على التقيد ٣ (قوله وغيره) أي من موت الناس به (قوله بشره)  
أي خراج (قوله صفة) نسبة لشم كاشه يشترى ان الالة التي يطن بها فاسم أو كان فيها ما هو ظاهر (قوله من وخز الجفن) أي طعن  
الجفن الحاصل ان الطاعون حال فيه التلوي على الله عليه وسلم وخز أعدائكم وفي رواية وخز اخوانكم ولم تصح وعلى تقدير جهتها ولو ردها

٣ قوله وغيره لعل نسخة الحنفى كسعال وغيره كته معصية

فالجوع من وجهين الوجه الاول ان الاخوة في الدين لا تتاني الصدقة لان عدوا جانبا لنسب الطبع وان كانوا مؤمنين فالعدوة موجودة لان أصل الانس آدم وحوا وأصل الجن ابليس والحاصل أن الجن يوصفون بكونهم أعداء لانس سواء كانوا مؤمنين أو كافرين الوجه الثاني انه يحتمل اختلاف اللفظ على اعمن تصرف الرواة لاتحاد خرج احد حديثه على ان كلامن اللقطن يفقد ما يفيد الاخر من المقصود فثبت ما لفظ أعداءكم فهو على عمومته اذ لا يقع الطعن الا في عدو لعدوه ويكون انطاب لجميع الانس بان الطعن يكون من كافر إلى الجن في مؤمن إلى الانس أو من مؤمن إلى الجن في كافر إلى الانس وحيث جاء بلفظ اخوانكم فهو على عمومته أيضا لكن المعنى بلخوة التقابل كما يقال الليل والنهار اخوان والشمس والقمر اخوان واخوة التكليف كذا أفاء العسالة ابن حجر بقى شيء آخر وهو ان الطعن براءة الله بانه وحاصلة انه اذا اراد الله هذا الامر لكثره قال ان يحركه الجن لحصول ذلك المعنى كما يحركه العدو معاني عدوة في بعض الاحياء دون بعض لارادة الله تعالى الا ان الله (١٥٥) لا يمكنهم من ذلك في بعض الناس ويمكنهم من ذلك في بعض الناس بعد الملك عنه (قوله وخفقان) أي اضطراب (قوله والمغلب) أي الامور لنفسه (قوله كل مرض) أي فشيء من الطاعون (قوله مرض الكثير) هو معنى قوله مرض عام (قوله دون سائر الجهات) أي جرت العادة بكونه في جهة دون أخرى والوبا بالقصر والمذ (قوله وغيرها) أي كان يغلب الموت عنه (قوله ويكون نوعا واحدا) أي هذا الموصوف بالكثرة نوعا واحدا أي يكون نوعا واحدا وانما يجوز كونه أكثر من نوع واحد (قوله بعد النظر) مستقلة (قوله ما) أي سنة كآلة بعد النظر (قوله ما) ذكر أي فيما ذكر (قوله كآلة تلك السنة بعد النظر) حاصله انه لا بد من أمرين النظر بالاجتهاد والسنة بعده ولكن المواقف للنقل خلافة روى اشبه وابن تافع عن مالئانه يضرب لاشراة أنه أجل سنة من وقت النظر لها ثم يورث عند انقضاءها وتستكمل زوجته بعد العدة وقال ابن رشد يشاؤه سنتين يوم

معها ورم في الغالب وفي موخفقان في القلب يحدث غالباً في المواضع الرخوة والمغلب كآلة الانط وخلف الاذن والوباء كل مرض عام وقال بعض هو مرض الكثيرين الناس في جهة من الارض دون سائر الجهات ويكون مخالفا للعادات من الامراض في الكثرة وغيرها يكون نوعا واحدا (ص) وفي الفقهاء بين المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر (ش) مطوف على في مفسر قومود متعلق بما تعلق هو به وهو اعتدت أي واعتدت في القتل الواقع بين المسلمين والكفار بعد سنة متعلق بما اعتدت أي تأخذ في الاعتداء بما ذكر من القتل بعد مضي سنة كآلة تلك السنة بعد النظر في أمر المفقود من السلطان \* ولما انتهى الكلام على أحكام تلك المفايد الاربع شرع في الكلام على ما يتعلق بسكنى المعتدات ومن في حكمهن فقال (ص) ولأعتدة المطلقة أو المحبوسة بسببه في حياته السكنى (ش) يعني أن السكنى واجبة لاعتدة المطلقة أي سواء كان الطلاق رجيا أو بائنا والمحبوسة بسببه بغير طلاق كالزنى بها ومن فسح نكاحها الفساد وقراءة أو رضاع أو صهر أو لعان وهي ممدخول بها أنغيرها لاستبراء عليها فلا تنافي لها السكنى لكن أنما يجب السكنى إن حبست حيثما طلع على موجب قبل موت من الحبس بسببه كأن يطلع على فساد النكاح في حياته ولفق بينهما فحبسها السكنى ولو مات بعد ذلك كآلة في قوله واستمران مات أي واستمر السكنى ان مات من الحبس بسببه واحترز بذلك عمالومات قبل العتور على موجب الحبس كآلة فسح نكاحها بعد موته فلا سكنى لها مائة الاستبراء بقوله في حياته متعلق بالمحبوسة وأما المطلقة فلهما السكنى مطلقا أي سواء ثبت الطلاق قبل موته أو بعده وتستر سواء كان حيا أو مات وعطف المحبوسة على المطلقة من عطف العام على الخاص لشموله ماسبق وغيرها حالاً ولا من مطلقة أو مرضى بها أو من يتخلعها أو مقصورة به أو من فسح نكاحها الفساد بقراءة أو رضاع أو صهر أو لعان سماعاً أنه فسح لانس باب عطف المغار كآلة نظر التقيد الثاني وهو محبوسة ولتقيد الاطلاق في المطلقة وفيه نظر بل النظر لمطلقة أو محبوسة بسببه فإذا انقضت لفهم هذا ومفهوما هذا كان كلفناه واعتراض على تقييد المؤلف السكنى بقوله في حياته بان ظاهر المسدودة أن السكنى لا تقتيد بذلك انظر

رفع أمره للسلطان (قوله رجعا) الا أن الرجعة حكمها حكم من في العصة فيأتي فيها التفصيل المذكور في قوله ولتوق عن ان دخل وأما البائن فتستر لها السكنى (قوله كالزنى بها) أي التي وطئها وهو حال الأناثة وأما العالة فلا صدق اقلها والسكنى (قوله أنغيرها لاستبراء عليها) في اعتبار المدخول للمنى الجمل نظر لا قد يكون في غير المدخول بها كآلة ما طهر وقوله لا فكيف يكون لاحقا ولا يفتي عنه الا لعلنا وإذا استلظمة بعد الدخول لحن ولا يستبرأ ويضعه بل الذي يظهر ان لعان الرثة المتضمن لنسب الولادة أتت به لسنة أشهر فأكثر من الرؤية فيه الاستبراء لعان لم يدخل بها عجم (قوله متعلق بالمحبوسة) الاحسن تعقبه بتقدير أي طلع على موجب الفسح أو عجم وأفرق بينهما في حياته فحبسها السكنى ولو مات بعد ذلك واحترز بقوله في حياته عمالوط على موجب بعد موته أو قبله ويحصل فسح حيث شذ فلا سكنى لها مائة الاستبراء (قوله من مطلقة) بيان لما (قوله وهو محبوسة) خبره وراجع الثاني والتقدير قوله في حياته (قوله بل اذا انقضت انزهر هذا الخ) لا يجزئ انما انظر لذلك يكون مغايرا (قوله لا تقتيد بذلك) أي لا تعتد أن السكنى في استبراء لمن النكاح

الفاصل ولو اطلع على فساد بعض موته وسواء قضي ما يحتاج للفسخ في حياته أولا (قوله ان دخل بها) اطلقت الوطء ولا سكن معها أم لا وقوله والمسكن له ولو منعت خلو (قوله وهل مطلق الخ) أي وهل لا مطلقا وهو الراجح كما يفيد ما لحطاب (قوله وتدفع أجرة المسكن من مالها) أي ولا تخرج إلا أن يخرجها رب الدار ويطالب من الكراء ما لا يشبه (قوله أي مدمعة) أي كسنة أو شهر أو سنتين أو شهرين (قوله ككل شهر تكذا) أول كل يوم تكذا أو الحاصل أن المشاهر ماصرفها بل يظن كل ولو يلفظ الأيام ككل يوم أو يلفظ السنين ككل سنة فإن قلت إذا كان وجبة ولم يتقدفلا ينقص الكراء موت المستاجر بل يبقى على ورثته فلم يتحقق على سكنها قلت استقال التركة للورثة مع عدم تقديم المالك الكراء أضعف لتعلقها بالسكنى (قوله وانما أسكنها وضما) أي فلا تنفي السكنى بدون الضم ولكن لا بد من الضم (قوله كافي التوضيح) هذا على بعض نسخه (١٥٦) والافق نسخ من كان عرفة (قوله والذي سكاها ابن عرفة) أي وهو الصواب

لان التي لا تطبق الوطء لا تنافي فيها الكف وانما تنافي فيها الكفالة والحاصل أن الشارح ذكر تشريرين فصل الأول يكون الاستثناء الثاني متصلا لأن ما قبل الاستثناء في المطقة وغيرها ما بعده في غيرها وأما في التفرع الثاني فالاستثناء متقطع لأن ما قبل الاستثناء في المطقة وما بعده في غيرها (قوله أو تفد كراهه) قال حج وظاهر كلامهم في غير المدخول بها أن الوجبة ليست مثل التقديفاتها فليست كالدخول بها في ذلك (قوله وهي غير مطقة) فلو كانت غير مطقة ولم يقصد الكف فلها السكنى فتدبر (قوله فنفسه) التفرع على قوله وهي غير مطقة أي لأن مثلها لا يقال فيه ليكفها (قوله هي الصواب) حاصله أن الكف انما هو ظاهر في التطبيق والى تطبيق لها السكنى مطلقا فسد الكف أم لا فالنائب نسخة ليكفها أي ليصنعها والحضانة تكون في الصغيرة التي لا تطبق الوطء وذلك انه سبأ في أن الذكر

نصها في الشرح الكبير (ص) والتوفى عنها ادخل بها والمسكن له أو تفد كراهه (ش) يعني أن التوفى عنها يقضي لها السكنى مدفوعة بشرطين الأول أن يكون الزوج قد دخل بها الثاني أن يكون المسكن الذي هي ما كتبه وقت موته للبت بعل أو منفعة مؤقتة أو أجرة وقد تفد كراهه قبل موته ولو تفد البعض فلها السكنى بقدره فقط وحكمها في الباقي حكم من لم يتقدف وهذا كله إذا مات وهي في عصمته وأما ان مات وهي مطلقة بائمة مستقيمة السكنى فهي ثابتة لها على كل حال سواء كان المسكن له أو تفد كراهه أم لا لانها مطلقة فالسكنى لها بلا شرط وسببه المؤلف على هذا في قوله واستمران مات أي المطلق (ص) لا بلان تفد وهل مطلقا أو لا الوجبة تأويلان (ش) هذا عطف على ما مر أي والمسكن له بعل أو تفد كراهه لا بلان تفد والمعنى أن الزوج إذا مات والمسكن لتسعره ولم يتقدف كراهه فلا سكنى لها ولا تدفع أجرة المسكن من مالها وهل مطلقا سواء كان الكراء وجبة أي مدمعة معينة أو كان مشاهرة ككل شهر تكذا وهو ظاهر قولها ان كانت الدار بكرة وهو موسر فلا سكنى لها في ماله وعليه جعلها البابي وغيره أولا سكنى لها في المشاهرة ولها السكنى في الوجبة وان لم يتقدف الزوج الكراء لان الوجبة تقوم بمقام التقديف قاله عبد الحق في التكت وعليه جعلها بعض القرويين تأويلان (ص) ولا ان لم يدخل بها إلا أن يسكنها الا ليكفها (ش) تقدم أن التوفى عنها لا سكنى لها إلا أن دخل بها وزوجها فلو مات قبل الدخول بها فلا سكنى لها في مال الميت إلا أن يكون أسكنها معه وضما إليه ولو صغيرة لا يجامع مثلها إلا أن تكون صغيرة لا يدخل عليها وانما أسكنها وضما إليه ليكفها فقط عما يكره فلا سكنى لها ولا يكفها بغيره لام بعد الفاء كافي التوضيح عن ابن عبد الرحمن والذي سكاها ابن عرفة عن الصفي عنه ليكفها من باب الكفالة والحضانة وبعبارة ألا أن يسكنها والمسئلة بها وهي أن المسكن له أو تفد كراهه أو قوله إلا أن يسكنها أي وهي مطقة فلو أسكنها ليكفها أم لا وقوله الا ليكفها أي وهي غير مطقة فلو فمسخة ليكفها من الكفالة التي هي الحضانة هي الصواب لان المسئلة مفروضة في الصغيرة التي لا تطبق الوطء اذ هي مجمل اختلاف فيقيد كلامه بها في كلام ت ت والساحلي نظر (ص) وسكنت على ما كانت تسكن (ش) أي وسكنت المعتدة من طلاق أو وفاة على حسب ما كانت تسكن مع

لا يضمن التي يحمل في تكاها إلا في مدعة علم الطائفة (قوله اذ هي محل الخلاف) نص ابن عرفة قلت في كون الزوج الصغيرة المضمومة أحق ثلثها ان ضما لا بمجرد كفالها لان الحارث عن ابن القاسم وابن عبدوس مع يعضون وابن عبد الرحمن مع محمد انتهى قال ع ع قلت ومن هذا يصح على المصنف ان يقال لم تزل قول ابن القاسم الموافقة لما في المدونة ورجع على ما لان عبد الرحمن مع محمد انتهى ونص المدونة وان دخل بها وهي لا يجامع مثلها الصغر فلا عد عليه ولا سكنى لها في الطلاق وليس لها الا نصف السداق وعليها في الوفاة العدة ولها السكنى ان كان ضما اليه والمثله أو تفد كراهه وان لم يكن فقد تدفد كراهه فتدفع عداها لها قال الشيخ عبد الرحمن فقوله ولها السكنى هو فرع المصنف فيقيد بما يفيد انتهى قال ع ع فيقيد كلام المصنف بما إذا كانت صغيرة لا تطبق الوطء وضما اليه اذ قوله إلا أن يسكنها لا يشهد ضما اليه وبما إذا كان المسكن له أو تفد كراهه لكن لا يخفى انه اذا حل كلام المصنف على ما في المدونة وجب حذف الاستثناء الثاني وقدمت في الشمل على ما في المدونة ولم يذكر الاستثناء الثاني فلذا قال ع ع بوقال المصنف

بدل قوله ولان لم يدخل الخ: كل من لم يدخل بها او مثلها يجماع ان شعبها اليه كأنه تدخل عن يجمع مع مثلها الطابق ما في المدونة وما تحببه الفتوى (أقول) بمفادها انه اذا لم يجمع مثلها بشرط المدخل عليها ولا يكتفي الضم مع ان ظاهر ان عرفه ان الضم يكتفي فكيف يكون ان عرفه موافقا للمدونة على انه اذا دخل بها لم يلحق الضم والظاهر ان المدخل في غير المصلحة عدم والمدار على الضم كالموفاة ان عرفه قوله وادواتهم والاحمال الخ) لا يلحق ان مردى العندين واحده فيقيد انه لا بد من قرينة تدل على ذلك وهو يتألف من مقتضى قوله وبهم الزوج الخ لانه يفيد ان يحصل على الاتهام من أول الامر فلا يتوقف (١٥٧) على القرينة والموافق للقول ما أفاده بقوله

وبهم الزوج قال في كتاب محمد بن رجل ا كثرى منزلا وانتقل اليه فلم يسكنه طلق زوجته قال ترجع الى المسكن التي كانت فيه أولا ويحصل الزوج على التهمة أنه قد بالكره اذ ان ينصر جهام من المسكن الاول ولا تعتد فيه اه (قوله وان لشرط في اجازة) أي لاجل شرط (قوله وانفسخت) أي صارت معرضة للنسخ لا زومه الفسخ وظاهر الشرح أنه جله على حقيقة وجعل في العبارة تدفعا والتقدير وانفسخت ان لم يرض أهل الخ (قوله ان يتي شيء من العدة) أي شيء بال (قوله خرجت صرورة) أي اؤمذورة (قوله ونحوها) هل يشمل الرابع والخامس أو خصوص الرابع فقط كذا انفردوا (قوله ولو يوما واحدا) قضية البالغة أنه اذا كان أقل من يوم لا ترجع ويجب بان المراد قتلها أنه مات وأطلقها كأفاده الشارع بقوله ثم ظهر الخ وبعبارة عب وظاهر قوله شيء كالمدونة ولو يوما قتل ولكن قيدها النسي بماله بال الاعتدلت بموجبها ان كان مستتبعا والا فالموضع الذي خرجت اليه اه فظاهر ان اليوم ليس بماله بال

الزوج فنزل المكان الذي كان مشاهدا ومصفى في شأنها وصفاها (ص) ورجعت ان نقلها واتهم (ش) يعني لو نقلها زوجها الى غير المنزل التي كان تعرف بالسكنى فيه ثم طلقها أو مات فانهم ترد الى المنزل الاول تعتد فيه وبهم الزوج على انهما اذا راد اسقاط حقهما من السكنى في العدة في المنزل الاول والعدة حقته وادواتهم والاحمال أو والاعطف على نقلها (ص) أو كانت تغيبه وان لشرط في اجازة رضاع وانفسخت (ش) يعني ان الزوجة اذا كانت في غير المنزل الاول الذي عرفت بالسكنى فيه بان كانت خارجة عنه بسبب استئجار لاجل ارضاع شخص بشرط طوعا عليها ان ترضع في دار أهلها فطلقها زوجها أو مات عنها فانها ترجع الى منزلها الاول وتضمين الاجازة لاجل حق ائتمانه ان يرض أهل الطفل بارضاعه الطفيل في مسكنها ولو كانت قابلة تولد غيرها أو ماضية فلا يجوز لها ان تبيت عندهم ولو محتاجة كما يؤمن من قوله في الاحداد والطب وعمله ولو محتاجة (ص) ومع تفتة ان يتي شيء من العدة ان خرجت صرورة فقات وأطلقها في كالثلاثة الايام (ش) يعني ان المرأة اذا خرجت مع زوجها الى جهة الاسلام وهي المراد بالبر ورفقات زوجها وأطلقها ثانيا أو رجعا في أثناء الطريق فلهما ترجع الى منزلها لاجل العدة هيبة شخص ثقة محرم أو غير محرم وأناس لا يأمرونهم ان كانت سارت شيئا فلا كالثلاثة الايام ونحوها هذا ان يتي شيء من عدها بعد وصولها الى منزلها ولو يوما واحدا كما هو ظاهر المدونة اما ان يتي من عدها شيء فانها لا ترجع ويحل الرجوع ما لم تكن تلبست بالاحرام أو ما لم تكن سارت كثيرا فانها لا ترجع وتسفر في ذهابها الى جهة فقولها ان يتي الخ أي ان يتي شيء من العدة بعد رجوعها الى مسكنها الاحال الطلاق أو الموت وهذا الشرط ينبغي رجوعه لجميع المسائل التي فيها الرجوع السابقة الا حقة ولذا أخره عن جمعها كان أحسن واستشكل قوله ان يتي شيء مع فرض المسئلة أنه مات وأطلق بعد ثلاثة أيام فلا يتصور ان تغضي عدها في حاضر ورتة لخالفة هذه وأجيب بأنه يتصور في الحامل اذا حصل لها ما يدل على قرب وضع الحمل ويمكن ان تنصرف فيما اذا خرجت عن مسكنها تلك المسئلة ثم ظهر أنه طلقها سابقا لوقوع من العدة مسافة الطريق فقط فلا ترجع لانه لا فائدة في الرجوع حينئذ (ص) وفي التطوع أو غيرهما من خرج لكرامه لا المقام وان وصلت والاحسن ولو أظمت نحو السنة أشهر والمختار خلافه (ش) يعني ان المرأة اذا خرجت مع زوجها الى جهة تطوع أو لرباط أو لجهاد أو لزيارة أو نحو ذلك فطلقها زوجها أو مات عنها فانها ترجع الى منزلها لاجل عدها فيه ولو وصلت الى المكان الذي قصده فلو وصلت اليه وأظمت به السنة أشهر فليس ترجع الى منزلها الاول تعتد فيه أو لا ترجع فيه خلاف قال ابن عبد السلام ترجع وهو الاحسن عند ابن عبد الحكم وقال الغني لا ترجع ففوه في التطوع متعلق بوجوبه وقوله أو غير أي غير

وهو ظاهر كلامهم أيضا (قوله ويمكن ان يتصور) يمنع ذلك قول المصنف فقات وأطلقها (قوله ولو أظمت نحو السنة) الاولى حذف نحو لان القول المسخن انهم ترجع بعد السنة أشهر والصواب سنة الا شهر على مذهب البصريين نعرف بالجزء الثاني أو السنة الا شهر على مذهب الكوفيين نعرف بهما وقال القائل وقوله والمختار خلافه ضعف ولا يقبل والتعل على القول المسخن وبعبارة نحسنت قوله نحو السنة أشهر لا يمكن في الرواية التقيد بالسنة لان في المدونة أو قد وصلت وفي كلام أبي اسحق التوسني ولو أظمت سنة أو أشهر أو كذا في عبارة الغني وابن عرفة وقد تغفل في توضيحه ذلك على الصواب فغفل أصله نحو السنة أو أشهر فضعف التامع

(قوله بأمرهما أو بأعدهما) أي وحيث شاعت كإي المذونة ولو عبر بتعديج شاعت لشلل غير الامكنة الثلاثة (قوة والمطلقة الخ) أي في التحليل المذكور وقوله وبعبارة هذه عبارة القاضي فليراجع ابن عسرة (أقول) حيث كان ظاهر المذونة الضعيفة فلا اعتراض بكلام ابن عرفة (قوله عليه الكراه اجاعا) أي فعله الكراه عنها في مسئلة سفر الرجوع لادخاله الطلاق على نفسه حال كونه راجعا لانها ترجع لاحده وكذا ان لم يرجع هو معها ولمها الرجوع وعليه كراما نقل الذي يرجع فان اعتدت بمجمل أو ثمت ولم يزمه كراه رجوعها كما أنه في موته لا كراه لرجوعها للسكن الا لزم لها الانتقال الزكة للورثة وكالا يجب عليه اذا كانت تعقد حيث شاعت (قوة أي حيث لم يزمها الرجوع الخ) (١٥٨) قال محشي ثقت قوة وعليه الكراه اجاعا المسئلة مفروضة فين طلق ولزمها

الرجوع كما في ابن عرفة وغيره عن أبي عمران وهو الذي اعتمد في توضيحه الا أنه لم ينقله بتمهله وليس ابن عرفة أو عمران ان أطلقها في سفره فليزمها الرجوع الى وطنها فعليه كراه رجوعها. اهـ (قوله ان عليه الكراه) أي كراه لرجوعها لان النقد انما يأتي في ذلك وأما جزء المسكن الذي تعدي فيه فانه عليها طمعا (قوله وفيما اذا اعتدت بمكان الموت نظر) أي تردد هل عليه الكراه رجوعا لانه لما تعدت قوى سخطها فلها الكراه رجوعا ولو انقضت عتدتها بوضع موته أو ليس عليه الكراه رجوعا ويحتمل أن المراد اذا اعتدت بمكان الموت هل تؤخذ بديقة الأجزاء من الجبال فتدفع في مكان العدة أولا والا قرب الأول ولا يفتي انما قاله ذلك البعض انما يكون في التي خرجت لان انتقال المشار به بقوله وفي الانتقال الخ (قوله نه على ذلك) أي على مفهومه وهو ما إذا طسرا موجب العدة بعد نيلها بحق الله نعم كلامه صحيح في قوة أو أحرمت وعصت (قوة أو أحرمت وعصت) الصورة وذلك ان عندنا ثلاثة احرام واعتكاف وعدت وطسرا على كل واحد غير فتمت السابق في خمس وهي ما إذا كنت معتكفة وطسرا احرام أو عتد أو كنت محرمة وطسرا اعتكاف أو عتد أو كانت معتدة وطسرا عليها اعتكاف فان طسرا عليها احرام عصت على احرامها وماذا كرنا من كونها تتم الاعتكاف السابق على احرام ينبغي تفصيلا انما يتخفف فوات الحج وماذا كرنا من أنها تتم العدة على الاعتكاف أي وتنفعل الصوم الذي تقتضيه في الاعتكاف وكذا يقال فيما طسرا الاعتكاف على احرام (قوة أي التي كانت أحرمت) هذا تفسير لقوله ولا تحرمة والمعتكفة وأما تفسير أو أحرمت وعصت فهو قوله والتي أحرمت الخ (قوة وليس أحرمت معطوف على كذا المقدرة) الاحسن وليس أحرمت معطوف على صلة التي هي حزمة

وتسكنت  
محرمة وطسرا اعتكاف أو عتد أو كانت معتدة وطسرا عليها اعتكاف فان طسرا عليها احرام عصت على احرامها وماذا كرنا من كونها تتم الاعتكاف السابق على احرام ينبغي تفصيلا انما يتخفف فوات الحج وماذا كرنا من أنها تتم العدة على الاعتكاف أي وتنفعل الصوم الذي تقتضيه في الاعتكاف وكذا يقال فيما طسرا الاعتكاف على احرام (قوة أي التي كانت أحرمت) هذا تفسير لقوله ولا تحرمة والمعتكفة وأما تفسير أو أحرمت وعصت فهو قوله والتي أحرمت الخ (قوة وليس أحرمت معطوف على كذا المقدرة) الاحسن وليس أحرمت معطوف على صلة التي هي حزمة



(قوله ولها الانتقال) وكذلك الانتقال مع ساداتها في عصمة زوجها القول المصنف والسيد السرخسي لم ينو (قوله كبدوة الرجل أهلها) وأما الحضرة ولو حكى كآهل الاختصاص فلا يرتحل مع أهلها بل تمتد بطلها وستر ابن عرفة عن مات وأراد زوجها دفنها بعقبه وأرادت عصمتها دفنها بعقبهم فأجاب بأن القول قول عصمتها أخذ من قوله كبدوة الرجل الخ (قوله وبعبارة) هذه مغيرة لمبادرة الأولى وهذه الأخيرة عبارة عجم الآن ظاهر النقل مع الأولى فالواجب المصير إليها (١٥٩) (قوله وفي الثاني يرتحل معهم) زاد

عجم فقال وانظر اننا كنا نتقدم مع أهل زوجها هل يجري فيها وسكنت على ما كانت تسكن أم لا وهذا كله في ارتحال أهلها وأهل زوجها في حال عدتها وأما في حال العصمة فتتحلل مع زوجها حيث ارتحل كما ذكره في مسألة سفر الزوج بزوجه ولم يخصوا ذلك بحضرة ولا بدوية اه (قوله أو خوف بار الخ) هو مقيد بما إذا كانت لا تقدر على دفع ضرر رهاوجه فإن قدرت على دفعه بالرفع لئلا كم فلها الترفع اليه (قوله أما سقوطه) أي خوف سقوطه وأخرى سقوطه بالفعل (قوله لمن قبيل القبر الخ) إذا كان كذلك جعله ما طرف في النهار بجوار علاقه المجاور وتوليع بطرف الليل لثلاثين يوماً أحسد طرف في النهار بعد العشاء ولا يصح اثنتين عليها الرجوع بين المغرب والعشاء وهذا كله إذا كان الزمن مأموراً والحاكم عادلاً ولا فلا تخرج الإهرا (قوله وعليه يكون موافقاً للدونة الخ) قال في الدونة ولها التصرف فيها والفسر بمرقرب القبر وترجع إلى بيتها فيما بين وبين العشاء الاخيرة اه والمصالح أنه إذا نظر لظاهر المصنف يكون مخالفاً للدونة وإذا أول بما قال من أن المراد بالظرفين ما قبل القبر وما

وسكنت على ما كانت تسكن ليرتب عليه قوله (ص) ولها حينئذ الانتقال مع ساداتها (ش) يعني أن الأمة إذا طلقها زوجها طلاقاً رجعياً أو باتناً أو مات عنها ولم تكن قد وثقت مع زوجها بنا وهو معنى قوله حينئذ أي حينئذ فإنه يقضى لها بالانتقال مع ساداتها إذا انتقلوا ولا كلام لزوجها إلا أن حق الخدمة لم ينقطع بالتزويج وأما أن وثقت مع زوجها ميتاً فليس لساداتها أن ينقلوا معهم (ص) كبدوة أي يرتحل أهلها فقط (ش) تشبهه في حواجز الانتقال أي يجوز للبدوية أي أيسر كسرة العود أن تنتقل مع أهلها فقط وأخرى لو ارتحل أهلها وأهل زوجها معا اجتروا أو افترقوا لكن إن اجتمعوا اعتدت مع أهل زوجها وإن افترقوا اعتدت مع أهلها ومفهوم أهلها فقط أنها لو ارتحل أهل زوجها فقط لا ترتحل معهم وهذا إذا كان لكل أهل فان لم يكن لها أهل اعتدت حيث كانت مع أهل زوجها وبعبارة الصواب أربع لآهنا إذا ارتحل أهلها فأما أن يكون عليها أن يثبت مع أهل زوجها مشقة في لحاقها بأهلها بعد العدة أم لا ففي الأول ترتحل مع أهلها وإذا ارتحل مع أهلها لا ترتحل معهم وإذا ارتحل أهل زوجها فقط فلما أن يكون عليها إذا ارتحل مع أهلها لا ترتحل معهم وإذا ارتحل أهلها بعد العدة أم لا ففي الأول لا ترتحل معهم وفي الثاني ترتحل معهم \* ولما ذكرنا بيع خروج البدو بذكر ما يصح للخصية وبغيرها بقوله (ص) أو لمقدراً يمكن المقام مع عسكها كسقوطه أو خوف جارسه ولزمت الثاني والثالث (ش) يعني أنها لو طلقها أو مات عنها فأخذت في العدة ثم حصل لها ضرر في المكان الذي هي فيه لا يمكنها المقام معه فأنها انتقل إلى غيره والعذر لماسقوطه أو خوفها على نفسها وأموالها لأجل الجار السوء والأجل انتقال جيرانها من حولها ووجدت وحشة وإذا انتقلت لعذر إلى المكان الثاني جبار حكمه كالاول في لزومه كما مر فان حصل عذر كما مر فلها تنتقل إلى غيره وهكذا وإذا انتقلت لغير عذر دونت بالقضاء وأذن لها المطلق (ص) والخروج في حوائجها طرف في النهار (ش) يعني أن العدة ممن وطأ أو طلق يجوز لها أن تخرج في قضاء حوائجها طرف في النهار أي المحكوم لها في التصرف بحكم النهار وهم من قبيل القبر بقليل ومن الغروب والعشاء وأخرى نهاراً وانما خص على التوجه وعليه يكون موافقاً للدونة وظاهر كلام المؤلف أنها لا تخرج في غير حوائجها وظاهر النقل جواز فاته قال تخرج للعرس ولا يثبت إلا في بيتها (ص) لا للضرر جواراً لخصية ورفعت لها كم وأقر على من يضر جواراً أشكل (ش) تشبهه على أن ضرر الجيران في حق المخاضرة بعبارة أو مدينة لا يكون عذراً يبيح لها الانتقال إلى غير منزلها ولكنها ترفع أمرها إلى الحاكم فيستظر فيه في كان ظالماً كقصة عن صاحبها وإن أشكل عليه الأمر فانه يقر عينهم فمن خرج السهم عليه أخرجه عن صاحبها ويحترز بالمخاضرة من البدوية فان ضرر الجيران في حقها عذر يبيح لها أن تنتقل من موضعها وتخرج ابن عرفة بالجماعة في القوعة وأرضى إخراج غير المعتدة انظر نصوصه وما رد عليه في

بعد المغرب واقعها (قوله قرية) أي في ذات قرية أو ذات مدينة (قوله في كان ظالماً كقصة) فان لم ينزح أخرجه والمصالح أنه إذا نظره ظلم أحدهما جزه فان امتثل والا أخرجه فان ثبت بينة ظلم أحدهما أخرج الحاكم الظالم وهذا كله فيما إذا كان هناك مباشرة بينهم وبينها وقوله فيمسر أو خوف جارس أو على نفسها أو أنه فمن لم يمكنها الرفع وهذه ففي يمكنها الرفع (قوله وإن أشكل عليها لامر الخ) أي إذا دعا كل منهما بغير مرجع أو بأهامة كل بينة بالضرر ولم ترجع أحدهما (قوله إخراج غير المعتدة) أي لأن الأمة المعتدة حق

الله تعالى وهو مقدم على حق الأدنى وقوله وما رد عليه وذلك لأنه ورد عليه جواز إخراج المعتدة لشرها من حدث فاطمة بنت قيس إلا أن ذلك تقرا لأن كلام المصنف التابع للضمي قد أشكل الأمر فيها ومثله فاطمة بنت قيس ثبت فيها نكاحها (قوله فهل يلزمه المخرج) محل ذلك عند الإطلاق أن طاعتها بالسكنى في العصة وبإيعاها فلا سكنى لها ولا واحدا وإن طاعت مدة العصة فقط فلها السكنى فلا واحدا (قوله وعادة المؤلف) أي ولا اعتراض على المصنف لأنه قال ولا ترد كذلك لأن المراد أنهم متى ترددوا عبرت بتردد حتى باتى الاعتراض (قوله ويسقط الشرط) (١٦٠) فلذا طلقها فعليه السكنى ومحلها أيضا إذا كثرت المسكن قبل العقد

الشرح الكبير (ص) وهل لا سكنى لمن سكنت زوجها ثم طلقها قولان (ش) يعني إن المرأة إذا نكرت زوجها بالسكنى معها في منزلها الذي علق منفعته ثم أنه طلقها فطابت منه أجرة السكنى في مدة العقد فامتنع من ذلك فهل يلزمه ذلك لأن المسكينة قد انقطع بالطلاق أو لا فيه خلاف ومفهوم الطلاق أنه لمات عنها لا من لها في عدة الوفاة وعادة المؤلف أن يقول في مثل ذلك ترد لأنه لعدم نص المتقدمين وجعل الشارع محل الخلاف فمن طاعت بسكنى زوجها معها بقية أي أنه إذا شرط ذلك في العقد لا يكون الحكم كذلك أي يفقد العقد قبل الفسوخ ويثبت بعده بصداق المثل ويسقط الشرط كالحرم عند قوة أو على شرط يناقض المخرج وهذا هو الظاهر (ص) وسقطت إن طاعت بغيره (ش) ضمير سقطت يرجع لأجرة السكنى زمن المدة والمعنى إن المعتدة من طلاق ولورجعا أو وفاة إذا طاعت بغير منزلها الذي لزمتها إن تنسده فيه فلها الاستحقاق أجرة السكنى أي إذا طابت أجرة المنزل الذي خرجت منه لا ثمركت كما كان واجبا لها فلا يلزمه بعد ولها مع عوض وسواء أكرى المنزل الذي خرجت منه أم لا وقال الضمى إذا أكرى رجع بالاقبل عما أكرى به الأول أو كثرت وقوله وسقطت إن طاعت بغيره أي بغيره كراهي ظاهر وذكر الشارع عن المدة وما يفيد (ص) كثرة ولا هربت به (ش) تشبيه في السقوط أي أنه يسقط نفقة الولد الذي هربت به مدة ثم جاءت تطلب نفقته عن تلك المدة من هي عليه هكذا قال غيره وأما قوله من مسئلة المدونة وقدر غيره ذلك بأن تكون هربت بالولد بوضع لا يعله الزوج وأما أن كان عالما بوضعه فلا لاته رضى بالانفاق على ولده كذلك وكلام الشيخ لا يفهمه هذا التقيد قلت ولعل كلام الغير مقيد أيضا إذا كان علم بوضعه قادرا على ردّها وأما إذا لم يكن قادرا فهو كغيره كغير العالم بموضعها قاله الشارع ولما كان سكنى المعتدة حقا تعلق بعين فهي أحق بهن القرام مقدمة على الدين كإسباقي في قوله يخرج من تركه الميت حق تعلق بعين ثم تنقض دينه أشد إلى ذلك بقوله (ص) ولقرمها بيع الحارفي المتوفى عنها (ش) يعني أن المعتدة يجوز لغيرها من زوجها الميت أن يبيعوا الدار التي تعتد فيها المرأى ومن وفقر زوجها ابتداء لكن بشرط أن يستثنوا واحدة السكنى في عدة وهي أربعة أشهر وعشرة أيام أو يبنوا إن الدار تعتد فيها ويرضى بذلك المشتري فإن لم يستثنوا ذلك ولا يبنوا فإن البيع صحيح ولا يجوز ابتداءه من باع دارا مؤجرا ولم يبيعه ذلك المشتري ويثبت للمشتري الخيار (ص) فإن أرتب فهي أحق والمشتري الخيار (ش) تقدم إن غرمها لميت يجوز له سهم ابتداءه أن يبيع داره ويستثنوا سكنى بدلة عدة أو يبنوا على ما هربت من أرتب المرأى بخص بطن أو تأخير الحصة فهي أحق بالسكنى إلى زوال الرية ويثبت للمشتري الخيار في فتح البيع عن نفسه والتسليم به بالضرر (ص)

أو كان ملكا لها قبله وأما لو كثرة أو ملكته بعد العقد فعليه قول واحد (قوله) يدخل في الخلاف ما إذا تزوجها وهي علق منفعة ميت وإن بكر أو جسية ولم تبين حين العقد وأحين الفسوخ إن عليه الكراهة تشبيه آخر إذا لم يثبت علق الزوجة لبيت الذي سكنت فيه مع زوجها إلا أنه مطلق له لها فان على الزوج الكراهة (قوله) ولورجعا) ولو طلب عود المطلقه طلاقا رجعا للزول الذي كانت تعتد فيه وامتنعت فلا تسقط نفقتها فإن رجعها وامتنعت من العود سقطت نفقتها والفرق بينهما أنها قبل الرجوع لا تنسدها فنفقتها فلا يسقط امتناعها للسكن نفقتها فله أبو الحسن قال وظاهر الكتاب خلافه (قوله مما أكرى) كذا في نسخته وبقرأ البناء للفسوخ وذلك لأن الزوج يكرى (قوله هكذا قال غيره) أي غير المصنف (قوله وأما قوله من مسئلة المدونة) قال فيها وإذا انتقلت لغيره عذر ردّها الإمام بالقبضه إلى منزلها حتى تتم عدتها فيه ولا كراهة لها ما طاعت في غيره (قوله وقدر غيره) أي غير الغير المذكور وهو مقدم معتبر (قوله)

ولعل كلام الغير أي الإشارة بقره وقدر غيره ذلك وقوله مقيد أيضا أي كقيد بقره وقدر غيره ذلك (قوله) وأشار إلى ذلك بقوله (الشارح من قوله فإن أرتب فهي أحق والمشتري الخيار (قوله والقرمها المخرج) قال عي ولم يتعرض المصنف لبيع الدار فمن تعدد بوضع الحمل والظاهر أنها من تعدد الوفاة (قوله كن باع) أي باعها صاحبها (قوله ويثبت للمشتري) أي في المؤجرة وكذا في المعتدة فيها مع عدم الشرط والبيان فيما يظهر

٣٠ له سقط قبل الفسخ قبل التي اه صحیح

(قوله والزوج في الاشهر) والغرماء في الاشهر ولومع وقوع حصة فيما يظهر ولا يجرى في بيعهم ما جرى في بيع الزوج في ذات الاشهر مع وقوع الحيز من الخلاف (قوله وهذا بخلاف الغرماء كأم) أي في الزفاته لا التقدم لآني الطلاق (قوله بخلاف الغرماء) لاجتي أن الشارح لم يشكهم في الغرماء في الحمل ولكن تقدم عن عي (١٦١) (قوله بأن لم تحصل أصلاً الخ) أي في إبداء الوالد اعلمها

(قوله على المشهور) ومقابلته ماروام أو يزيد عشرين القام في العتية لاجبة لبتاع (قوله وأما المعارف فتنصّل) الاحسن أن يكون قوله المنقضي المذموم صفة لاحدهما محذوف مشبه من آخر المدعى العارية أما حقيقة أو حكماً (قوله فان مضى ما يعارله) الجواب محذوف أي فكالمستاجر (قوله وانما ندم ما قدم كونه) لأن تكون إدارته مستدرة مقصودتها لتبديل بمقصورة أخرى من مقاصد دار المالك فكلام الشارح إذا ندمت الدار بتمامها (قوله فلهذا أخرجهما الخ) يحمل على ما ندم ما يعارله (قوله فلهذا أخرجهما حتى أحب الخ) فان أرادت القامعاً بما جرى من هنا الموت فلسه الامتناع الاوجه (قوله أو تدعو الى موضع تبعد منه) أي يحمل لاجل إتمامه عند عب (قوله أو للمعمر) بقع الميم أي حياته في عند الوفاة وبأني في الطلاق بأن يطلقه اثلاً ما تموت عنها حالاً (قوله الى خمس سنين) هذا الباقي الى المراتبة بحسب بطن وأما المراتبة بأخر الحيز فتدعو بالغ على أن خمس سنين لانها أقصى أمد الجدل على أحد القولين وعبارته في كذا ولوارثان بحسب بطن أو آخر حيز الى خمس سنين قاله ابن رونس في مستند الحس ومحمل الخمس ما لم يتصفوا أن في بطنه لاجل والاخرت فيما يظهر

والزوج في الاشهر (ش) يعني أن الزوج اذا طلق زوجته التي عدتها بالاشهر كالصغيرة اليائسة كتبت السنين فانه يجوز له ابتداء أن يبيع الدار التي تعدها مطلقته بشرط أن يستقي مدة العدة أما ان كانت عدتها بالافراة أو بالجل فانه لا يجوز زواج أن يبيعها كأي الجواهر لم يدم العلم بأمد هذا بخلاف الغرماء كما مر فقوله في الاشهر أي في عدته من تعده بالاشهر أي من تحقق اعتداده بالاشهر بدليل قوله (ص) ومع وقوع الحيز قولان (ش) يعني أن المعتدة اذا كتبت عن وقوع منها الحيز كتبت ثلاث عشرة سنة وكنت حين وقوعها هل يجوز زواج ابتداء أن يبيع الدار التي تعدها المرأة أو لا يجوز في نظر الطواري مع البيع ثم على القول بالجواز اذا حصل لها الحيز وانتقلت للاقرار فلا كلام لشري لأنه دخل بجواز ذلك وعلى القول بعدمه فيسحق البيع (ص) ولو باع ان زالت الريبة فقد (ش) يعني لو باع الغرماء في الوفاة والزوج في موقوف الحيز بشرط ان زالت الريبة بأن لم تحصل أصلاً وحصلت وزالت قبل انقضاء العدة فالبيع لازم وان استمرت فهو مردود في البيع لجهل زوالها على المشهور (ص) وأما في المندم والمعار والمستاجر المنقضي المدة (ش) يعني أن المعتدة في مكان بارد في ملك مطلقه اذا ندم فانه مازمه أن يبدلها مكاناً غيره عتق فيه الى آخر عدته ولو كذلك اذا كانت تعتد في مكان عتق المطلق منفعته اما بأجرة وانقضت مدتها أو بمسارعة وانقضت مدتها فانه يلزمه أن يبدلها بغيره الى تمام العدة فقوله المنقضي المستدق جمع للمستاجر وأما المعارف فتنصّل فان كان مقيداً بعدة وانقضت فكالمستاجر والا فان مضى ما يعارله وكلام المؤلف في المعتدة من طلاق أو أمان وفاته فانها ما يكون لها السكنى ان كان المسكن له أو ندمت كراهه أو كان السكراء وجب على أحدنا أو يلبس وإذا ندمت اندم كونه وانقضت الاجارة حيث شئت سقط حقها من السكن وظاهره أنها لا تبدل في عدة وفاة حيث حصل الهدم ولو كان في موضع آخر يملكه عند الموت وهو ظاهر لان الحق حينئذ فيه لغيره فان لم يقبل المدة فلهذا أخرجهما متى أحب وله في الطلاق البدل (ص) وان اختلفا في مكانين حيث (ش) مفرع على صورة الابدال فكان ينبغي أن تبدل الواو بالقلع أي وان اختلفت الطلقة والمطلق بعد تعذر السكنى في تلك المساكن الثلاثة معاذ كرفي مكانين فدعى كل منهما الى بدل غير البدل الذي دعي اليه الآخر ولا ضرر رعي واحد منهما أمحيث سكنها فيما طلعته الآن تدعو الى ما يعرض به لكثرة كراهه أو تدعو الى الموضع تبعد منه أو في قوم سوء لانه العتق لنفسه في مثل هذا (ص) واهرم الامير وقوله لا يجوز جهال القامد وان ارتابت (ش) يعني أن الامير والقاضي أو المعمر اذا طلق زوجته أو مات عنها وهي في ديار الامارة أو القضاء والعمرى فانه لا يجوز لمن قدم ان يجر جهات حتى تتم عدتهما من طلاق أو وفاة ولو ارتابت بحسب بطن أو آخر حيز الى خمس سنين ولو جعلوا ما يستحقه الامير من السكنى كلاجرة حقيقة والام يستحق ما زاد على قدر الولاية (ص) كالخمس حياته (ش) تشبه في عدم الاخراج أي وكذلك من حيث عليه دارو على آخر بعده فهلك الاول وتزل زوجته وأطلقها فلا يجر جهام صارت اليه الدار حتى تتم عدتها ولو خمس سنين وأقهر وقوله حياته لو حبس عليه سنين معسولة لم يكن الامر كذلك أي فانها لا تكون أحق بالسكنى الا في المسكنية ومثل كلام المؤلف ما اذا جعل الدار وقفاً على

(قوله) وذلك لان هذه الوقفية خارجة مخرج الوصية (أي من حيث أنها باقية على ملك صاحبها لموت شارحها) من الثلث فقول الشارح في السكني الخ مرتبط معنى بذلك الذي قلناه (قوله) أو يطلق زوجته (أي عوزل أو فرغ عن وظيفته بعد طلاقه) (قوله) إذا فرق الخ) فيه أنه قال ودار الامارة من بيت المال بخلاف بيت المسجد وهذا موجود مطلقا (قوله) ونظر فيه ابن عرفة الخ) فقال لان كونها جبا على المسجد حسبا مطلقا إما أن يوجب حقا للامام أم لا فإن كان الاول فلا فرق بين كونها جبا على المسجد حسبا مطلقا أو على إمامه وإن كان الثاني لم يجز لإمامه أن يسكنها إلا بالامارة مؤجلة فلا يخرج منها زوجها بالتمام أبدا (ذكرنا من أجنبي اه) قلت ويبحث فيه باختصار الاول ويقرر بصفحة حقهما فإذا كان حسبا (١٦٣) مطلقا وقوته في الحبس على الامام ومثل الحبس على الامام الحبس على

زنيته بعده فانها تستحق السكني وذلك لان هذه الوقفية خارجة مخرج الوصية والسكني من أنواع الملك (ص) بخلاف حبس مسجد يملكه (ش) يعني أن حبس المسجد ليس كالحبس عليه حياته أي فلا مال له الثاني إخراج زوجته الامام الاول اذا مات أو طلق وزوجته في دار الامارة وهذا قول ابن العطار وعليه أكثر الشيوخ بخلاف امرأة الامير لان لها حقا في بيت المال ودار الامارة من بيت المال بخلاف بيت المسجد قال ابن زرقون الذي قاله ابن العطار مقصور على ما إذا كانت الدار مخصصة على المسجد حسبا مطلقا وإما أن كانت مخصصة على أئمة المسجد فلا يخرجها الاقدام إلا في حق من كان دارا لامارة ودار الامارة وقوله ابن عبد السلام ونظر فيه ابن عرفة ونظر فيه وما قبل عليه في الشرح الكبير (ص) ولازم وقد عرفت عنها السكني (ش) المشهور وهو مذهب المدونة أن أم الولد اذا مات عنها سداها لم يجب لها السكني في مدة حبسها لانها في حقها كالعدة وكذا ان قلنا في محض استبراء لانها محبوسة بسببه أي ولا نفقة لجلها ولا يصارحها عندنا إذا اعتقها ثم ان الظاهر أنه لا يكون لها السكني حيث ماتت الا اذا كان السكنى له أو تفكر امرأه أو كان الكراهية محبة على أحد التاويلين السابقين ولا يلزمها ان تبني في منزلها من انتقاد الحصة وليست كالطرفة (ص) وزيد مع العتق نفقة الجمل (ش) أي وزيد لام الولد ينص سيدها عنها وهي حامل مع السكني النفقة بخلاف ما اذا توفي عنها فان لها السكني في زمن حبسها ولا نفقة للعمل لانه وارث (ص) كالطرفة (ش) يعني أن المرتدة اذا كانت حلالا يجب لها السكني والنفقة الى حين وضعها فان لم تكن حلالا لم تؤخر واستبرئت فاما أن تقتل أو ترجع الى الاسلام (ص) والمشتبهة (ش) يعني أن المرتدة اذا وطئت بشبهة فحملت فله بحسبها النفقة والسكني الى حين الوضع كن تكس ذات محرر جهلا فحملت عنه فلو نكحها طالما بالهرم دونها فحملت فله السكني دون النفقة لان الولد غير لاحق به اذا نسل ولد الزنا فقوله (ان جلت) راجع للزينة والمشتبهة وأقر الضمير لادانة على ما ذكره أن الزنا أو بمعنى أو (ص) وهل نفقة ذات الزوج ان لم تحصل عليها أو على الواطئ قولان (ش) صورتهما غلط بذات الزوج غير مدخول بها فوطئها ينظمها زوجها وأتمته ولم تحصل من الغالب فهل نفقتها امدت استبراء ثلاثا لحض المرأة وحصة للامامة عليها نفسها أو على واطئها قولان كما في توضيحه وإما ان جلت منه فنفقتها وسكنها الى حين الوضع على واطئها بلا خلاف ولو بنى بها زوجها كانت النفقة والسكني على زوجها لا على الغالب الا أن يأتي الزوج بما ينفي عنه ذلك الجمل واعتراض ابن غازي كلام المؤلف التابع لابن الحاسب عما حاصله أنه لم يقبل أحد

المؤذن بنحوه (قوله) المشهور وهو مذهب المدونة) ومقابلها في كتاب محمد لا سكتي لا مولا ولا عليها (قوله) وكذا اذا اعتقها الخ) أي وليس لها ولا للسيدها الخ أو ورثته ان مات استقامه (قوله) يعني أن المرتدة اذا كانت حاملا الخ) تعقب بأنها تسجن في مدة زواجها حتى تنوب أو تقتل كانت حاملا لم لا واجب بحمل ذلك على ما اذا غفل عن حبسها أو فسد أو كان موضع السجن أجرة (قوله) لم تؤخر واسه تهرت أي لم تؤخر كذا خيرا حامل فلا تنافي أنها تؤخر للاستبراء أي ولها السكني حيث لا تحبس ولا نفقة لها على الزوج قال عجم وإذا لم تحصل المشتبهة فله السكني والنفقة وكذا المرتدة حيث قصور عدم حبسها اه (قوله) فله السكني دون النفقة) فان علمت أيضا فلا سكتي لها (قوله) لاعادة على ما ذكره فخصم ذلك التبع كبرع أنه قال جلت فالاولي أن يقبل على ما ذكره (قوله) فهل عليها أو على الواطئ) الأرجح أنه عليها لا على زوجها وإمام سكتها فهو على الغالب (قوله) الآن يأتي الزوج بما ينفي ذلك الجمل) حاصل

بان

حافى ذلك أن المرأة التي غلط بها تارة تكون لا زوج وإذا كان لها

زوج تارة تكون مدخولا بها تارة لا فإن لم تكن ذات زوج فان جلت فالتفقة والسكني على الغالب وان لم تحصل فالسكني عليه والنفقة عليها وإذا كانت ذات زوج ولم يدخل بها فان جلت من الغالب فنفقتها وسكنها على الغالب وان لم تحصل فسكنها على الغالب والنفقة عليها لا على زوجها على الأرجح وأما لو بنى بها زوجها فنفقتها وسكنها على زوجها جلت أم لا لأن ينفيه الزوج بلعان فلا نفقة لها عليه ولها السكني والنفقة عليها الا أن تطلق بالثاني فان عليه نفقتها وسكنها ما لم ينفيه الثاني أيضا بلعان فان نفقتا فلا نفقة عليه أيضا ولها السكني عليه فيما يظهر وإما إذا كان لا يلحق الولد بالثاني لان كونه نكاحا بل لا جمل قصر المدة ونحو ذلك فان سكنها على الاول قطعا ولا

نفقتا الهاعلى واحد منهما فان قلت كيف يتأني العاقل من الثالث حيث لا تكاح قلت يأتي في وطء الشبهة (قوله المشتق من التبرى) من أخذ المصدر الزيد من مجرد (قوله والبعث) عطف تفسير وكذا قوله والكشف عطف تفسير على البعث ثم لا يخفى أن المعنى على الطاب وقوله الكشف أى طلب الكشف (قوله دليل) أى مدققي أى حيز ثم هذا سرىح في أن المراد بان اشتراء نفس مدقة الحيز والتظاهر انه نفس الحيز فيكون الصدقة نفس الطهر يكون الاستبراء نفس الحيز ثم ان الاستبراء اذا كان بالاشهر يكون نفس الاشهر فيكون اضافة مدقة اليه بعد البيان واذا كان بالحيز فالإضافة حقيقية وقوله لرفع أى وأما ذكر لرفع عصمة بان مات الزوج فيقال لذلك عدة وكذلك ان كان للطلاق ثم لا يخفى أن من جله ترفع العصمة الطلاق فيكون قوله أو طلاق من عطف الخاص على العام لأن الأن يحض الاول بعاد الطلاق (فصل الاستبراء) (١٦٣) (قوله لا ذات الموت) أى لا ذات الحي الموت فالإضافة

البيان والفرق بين الاستبراء وبينها من وجهين أحدهما أنه بحصة واحدة والاخر أن المستبراء لا يلزمها الاحداد في الوفاة ولا ملازمة المنزل بخلاف العتدة فهما (قوله ولم يكن وطؤها باسما) المراد مبسحا في نفس الامر احتراما لو كشف الغيب ان وطأ حرام فقد شئ ابن أبي زيد عن كان بطلا أمته فاستغفرت منه فاشتراها من مسقطها هل يستمر على وطئها أو يستبرئ ذاك بالوطء لا بعد استبرائها أى لان الولاء الاول كان فاسدا ويحرم هذا فيمن اشترى زوجته ثم استغفرت (قوله كحضر المودعة) أى المودعة التي كانت عندهم اشتراها وقد حاضت عندها واشترها بخيار وكانت عنده في أيام الخيارات أو كبيع المشتري لها قبل غيبته عليها وبعد ذلك لم يكن شغلها عنها لقصر المدة ومعه من لا يطأ بحضرة (قوله وأتقن وتزوج) المناسب اسقاطه (قوله ليحل الخ) أى ولو غير بنقل الممثل الخ الظاهر لا فرق بين التعبيرين

بأن نفقتا في هذه الحالة على الواطئ وانما الخلاف هل نفقتا في هذه الحالة عليها وعلى الزوج ونحوه لابن عرفة \* ولما انتهى الكلام على العدة من طلاق ووطء وبيعها استبراء بالكلام على شبهها وهو الاستبراء المشتق من التبرى وهو التخلص وهو لغة الاستقصاء والبعث والكشف عن الامر الغامض وشرا قال في توضحه الكشف عن حال الارحام عند انتقال الاملاكم مراعاة لحفظ الانساب وقال ابن عرفة مذهبنا لرفع الرحم لرفع عصمة أو طلاق لرفع العدة يدخل استبراء الحرة ولو لم يلعن والمروثة لانه لا ذات الموت وأشار المؤلف الى حكمه بقوله

**فصل** يجب الاستبراء بمحصل الملك ان لم توفى البراءة ولم يكن وطؤها باسما ولم يحرم في المستقبل (ش) أشار بهذا الى حكمه والى شروطه فاحترز بمحصل الملك عن تزوج أمه فلا استبراء عليه واحترز بقوله ان لم توفى البراءة بما اذا ثبتت أى غلب على الظن أو اعتقد ذلك فانه لا استبراء كحضر المودعة والمبعة بالخبر نعمت هذه لم تحرج ولم يبلغ عليها سدا حتى اشترها كما يأتي واحترز بقوله ولم يكن وطؤها باسما للمساكين استبرئ زوجته أو اعتق وتزوج كما يأتي واحترز بقوله ولم يحرم الخ على محرم في المستقبل كشرى ذات حرمه أو تزوجة بغيره فلا استبراء ومحصل الملك بعض أو بغيره ولو باتت زواجه من عبده أو اشتراها منه ولم يقل بنقل الملك ليشمل ما أخذ بالقيمة من أيدي الكفار مما أخذ ومن أموال المسلمين بالغير فانهم انما لهم شبهة الملك على المذهب وبهذا وجه هذه العبارة في توضحه تبعنا لان بعد السلام وإن اجماعه أو رجعت من سبي مخترط في ملك الأغنياء وبه يتضح الفرق بينهما وبين قوله أو غنمت فليس يستغنى عنه كاقيل (ص) وان صغيرة طأ طأ الوطء أو كبيرة لا تحملان طائة (ش) يعني أن من حصل في ملكه أمه صغيرة فأنفق الوطء ولا يحمل مثلها في إعادة كبت سبع سنين أو كبيرة ففقدت عن المحض كبت الستين فانفق فانه يجب عليه استبراء كل ثلاثة أشهر كاسياني وان كانت الصغيرة لا تطبق الوطء فلا استبراء عليها فذهب المالقة قوله لا تحملان عادة لاقوة طأ طأ الوطء لانه يصير التقدير ان لم تطق الوطء بل وان طأ طأ وهو فاسد لانه لا استبراء ان لم تطق الوطء كاسياني وجهه لا تحملان عادة لاصفة ما لم يجم الخال من صغيرة فقل وصفها بجملته طأ طأ الوطء أو ما من كبيرة فله طأ طأ على ماله مسوغ (ص)

فيراد بالنقل أو حصول الملك انشاءا وتعاما والحاصل ان قوله بمحصل الملك معناه الملك الحاصل اتماعا وكذا قوله بنقل الملك أي يجب الاستبراء بالملك المنقول انشاءا وتعاما (قوله على المذهب) وقيل تلك (قوله وانما جبره أو رجعت من سبي) أى الذي هو ما غنمناه من الكفار وقد كانوا اغنموا منها بقاى أو لا حصل ان قوله بمحصل الملك شامل لما اذا أخذ بالقيمة من أيدي الكفار مما أخذ ومن أموال الخ (قوله وبه يتضح الفرق بينهما وبين قوله أو غنمت) لان معنى قوله أو غنمت أى سينا من الكفار كما كان لهم بحسب الامل وغنمنا منهم (قوله فليس يستغنى عنه) أى عن غنمت كاقيل أى لان بعضهم جعل قوله أو غنمت مستغنى عنه بقوله أو سبي لان الذي أخذ بالقيمة يرجع من سبي أو ضاوتاه (قوله لاصفة) اقتصر عجم على الصفة فقال حصة لهما أو تى بمطابق ما عن العطف بأوعلى الفصح وان كان الاصح الافراد (أقول) ولا مانع من تعدد الصفة وخرج النادرة كبنات مكة وتامة فاستبرأوا بها حتى لا يبلغ عليه

(قوله الوخش الرذل) أي من الناس هذا هو الظاهر فيكون أخص من التي قبله (قوله على المشهور الخ) ومقابلها مأكى المازرى وغيره أنه لا يجب الاستبراء في الوخش (قوله يعني أن الامة اذا غصبها شخص) أي بالغ وغاب عليها غيبة يمكن شغلها منه فان غصبت أو سبها صغيروا وغاب عليها يجب استبراءها وانما كان عليها الاستبراء لأنه تعدى بالغصب فستعدى بالنس أيضا بخلاف المشتري بخلاف الامة فان الغالب علم الناس ثم قوله أوجعت من غصب أو سب شامل للزوج وغيره فان استبراء الامة المتروجة من الغصب والزنا بمحضة وليس كمدتها (قوله منها) كذا (١٦٤) في نسخة أي فيها (قوله لان الملك ينتقل) يقال انتقل كانه حصل كاله

أَوْخَشْتُ أَبْكَرًا (ش) الوخش يسكون الخاء الحقيق من كل شيء والوخش الرذل والمعنى ان من ملك جارية من وخش الرقيق وهو الذي لا يراد له ولو طعنا بالاعتماد على الخدمة فانه يجب عليه استبراءها على المشهور وكذلك من ملك أمه بكر أو حرة من وجوه الملك فانه يجب عليه استبراءها ريبا اذا كانت تطبق الوطء كالمهر لا احتمال أصابها خارج الفرج وجعلها مع بقاء الكرامة (ص) أوجعت من غيب (ش) يعني أن الامة اذا غصبها شخص وغاب عليها غيبة يمكن شغلها عنها فاذا رجعت الى سيدها فانه يجب عليه استبراءها بمحضة وسواء كانت من على الرقيق أو وخشه ولا تصدق هي ولا هو اذا أنكرت أو أنكروا طعنا بالملك في قوله يحصل ملكا إنشاء أو تعاما فيطبق على الراحم من غصب أو سب لان الملك ينتقل وانما حصل فيه خلل بعدم التصرف فاذا رجعت فقد تم ذلك (ص) أوسى (ش) أي وكذلك يجب الاستبراء على الامة اذا غاب عليها السبي ثم قد رتبنا عليها وأرجعنا لها الملك كما قال فيها اذا سبي العدو أو أوسرتم أو طأ المرأة الا بعد ثلاث حصة ولا الامة الا بعد حصة ولا يصدق في نفي الوطء وان زنت الحامل فلا يطؤها زوجها حتى تضع (ص) أو غنمت (ش) صورتهما غنم المسلمون أتممن لعله العدو أو وسرته فانه يجب استبراءها بمحضة وهذا مستغنى عنه بقوله يحصل الملك وكذا قوله (أو اشترت) وانما ذكره لرب عليه فوه (ص) ولو متروجة وطلقت قبل البناء (ش) يعني ان من اشترى أممة متروجة فالبائع السبع طلقها زوجها قبل الناميه فانه يجب على المشتري أن لا يطأها حتى يستبرئها عند ابن القاسم خلافا لصنوع لانها لو أتت ولدت لأشهر من يوم عقد النكاح فانه يطق الزنى وبأن الزوج انما يقع له وطؤها باخبار السيد والمشتري لا يعتمد عليه اتفاقا قوله ولو متروجة أي بغير المشتري وبأن حكمه اذا اشترى الزوج زوجته وقوله وطلقت قبل البناء وأما لو طلقت بعد البناء فعليه العدة ولا استبراء عليها (ص) كالوطء أو ان بيعت أو زوجت (ش) تنبيه في قوله يجب الاستبراء يحصل الملك يعني أن السيد اذا أراد أن يبيع أو يزوج أمته الموطوءة فلا بد من استبراءها قبل صدور أحدهما فيها وهذا ما لم يقطع باتفاق وطئها كما يفيد قوله في القاعان أو ادعتهم غيبة على مشرقى انظر (ص) وقبل قول سيد هو بار للمشتري من مدعيه تزويجها قبله (ش) أي وقبل في جواز الوطء الزوج قول سيدها في أنه استبراءها فلا بد من الأمن جهته كما يقبل قول المرأة في انقضاء عدتها ويجوز الاقدم على تزويجها أو الموطوءة المشتري فلا يكتفى فيه بقول السيد ولا بد من الموافقة حتى انه فقد بان أن قوله وقبل الخ خاص بقوله أزوجت وفهم من قوله وجاز للمشتري من مدعيه أي مدعى الاستبراء تزويجها قبله أو وطأها ولا يجوز اعتماده فيه على دعوى البائع كما قلنا (ص) واتفاق البائع والمشتري على واحد (ش) يعني أن يجوز أن يتفق البائع والامة والمشتري

(قوله وان زنت الحامل الخ) أي على جهة الكراهة أو خلاف الاولى والمراد حاصل حمل من زوجها وأما من حصل لها حمل من الغاصب أو غيره فانه يحرم وطؤها (قوله وهذا مستغنى عنه الخ) فيه أن ما كان مد كورا في حيز المبالغة في شيء لا يقال انه مستغنى عنه بذلك الشيء فلا يحسن أن يقول أنه مستغنى عن ذكره لانه الذي قبل المبالغة والمبالغة لا تكون الا فيمنه توهيم (قوله ولو متروجة) لو حذفت لو كان أخصرا لانه قوله واشترت في حيز المبالغة (قوله خلافا لصنوع) أي عقد قال ليس عليه فيها استبراء وتقبله حينئذ اذ لم يجب عنده للاستبراء لان الغرض انما يغني عن دخولها وقول ابن القاسم أظهر لما ذكره الشارح (قوله وبأن الزوج انما الخ) الفرق بينهما ما تعدى والبائع معنى الام عطف على لانها (قوله وطلقت) الجملة حاله أي وقد طلقت (قوله كالوطء) مفهومه انه ان لم يكن وطئها لم يجب عليه استبراء لبيعها الا ان زنت عنده واشترهاا محسن لم ينف وطأها فنفى مفهومه موطأه وتفصيل وما ذكره هنا في اخراج الملك حقيقة كيحتمل أو

سكا كتر ويحتمل ما في أول الباب في حصوله وأراد المصنف بالوطء ما من أقر وطئها ومن سكت عنها وعن علمه والكاف داخل على المشبه وذلك لان الاول مخصوص (قوله وهذا ما لم يقطع الخ) لا يخفى أن هذا لا داعي له لان المصنف قال كالوطء الخ وهو قد غفر موطأه (قوله انظر ذ) فظهرنا قد حصل بما كتب ما يفى عن نقل عبارته (قوله وجاز للمشتري الخ) هذه يفهم من قوله وقبل سيدها بالاول وذلك لانه اذا نازل الزوج وطئها اعتمادا على قول المشتري اشترتها يمدى استبراءها ولأن يستعمل في قوله استبرأها

(قوله قبل عقد الشراء أو بعده) فان كانت ان وضعت قبل الشراء فقد نحل البائع ويجب عليه قبل البيع دون المشتري وان وضعت بعد الشراء فقد فعل المشتري ما وجب عليه دون البائع قلت كأن هذه المسئلة مستثناة من القاعدةين ولا يخفى أن الإطلاق على تقدير حصوله قبل الشراء وبعد مجاز (قوله وانما أعاد كلف التشبيه بعد الفصل) والاحسن انه أعاد كلف التشبيه لان هذا مما يوجب الاستبراء لا يحصل الملك ولا يزال والاعتيق وأدخلت الكفاف لزنا والغصب وانما مر والسبي ليجب استبراءهما قبل أن يبطاها أو يبيهاها أو يزوجهما بمحضة (قوله وفائدة الاستبراء) فان لم يستبرها وأنت ولدورما بأنه ابن شبة فانه يحد كاهو المفهوم ومن المعنى (قوله مع ان كون الوالد الخ) حاصله حيث كان السيد مراً عليها لافائدة للاستبراء اذا ولد لاحق به وأجيب أيضاً بمحضه على ما إذا لم يبطاها أو وطئها واستبرأها قبل الوطء المذكور (قوله فان كان يلحق بالشبهة) أي بان (١٦٥) أنت بهلسته أشهر من وطء الشبهة وقوله

والاحد بان أنت به خمسة أشهر مثلاً من وطء الشبهة فتقدر (قوله كن عنده مخبرج) أي أو يدخل عليها (قوله كما اذا اشترى أمة) عنده مودعة بهذا المحل يكون مفهوم قوله الاتي كودعة أو يحمل على ما اذا كانت ملكاً لم يبطاها أو أراد بيعها حاله أساءة الظن به ليجب عليه استبرأها ويكون نقصيلاً في مفهوم قوله السابق كالسوط أو ان يجب أي فان لم يوطأ ليجب عليه استبرأه ان أراد بيعها الا انساء الظن وحده بعض آخر على انه في المملوكة التي يريد وطأها فيجب استبرأؤها ان ساء ظنه بها واتمسك بغير المأمونة وأما المأمونة فلا كما قال اللفهسي

له على استبرأه واحداً لان البائع للوطء أو لانه من استبرأه والمشتري منه لا يعتمد في وطئه على قوله فيحصل غرض كل منهما بما جواضعتا تحت يد أمين قبل عقد الشراء أو بعده حتى ترى الدم (ص) وكالوطء ناشئاً (ش) معطوف على ما يجب فيه الاستبراء وهو قوله كالوطء ان بيعت وانما أعاد كلف التشبيه بعد الفصل والمعنى انه لا خلاف في وجوب استبرأه الأمة اذا وطئت ناشئاً كقط كافر في الحر ولكن استبرأه الأمة بمحضة لا بعدة رعتها او فائدة الاستبراء في هذا مع ان كون الولد على تقدير وجوده لاحقاً بظهر فيمن رماها به ابن شبة فان كان يلحق بالشبهة فلا بد على من رماها والاخذ كافر في قوله ووجب ان وطئت بزنا الخ (ص) أو ساء الظن كن عند مخبرج (ش) يعني ان الاستبراء يجب لاسل حصول ظن الوطء كما اذا اشترى أمة عنده مودعة أو امره هو مثلاً وهي تدخل وتخرج في قضاء الخواج لا احتمال ان تكون قد حملت من زنا أو من اغتصاب ولا يعترض على هذا ما منه التي عنده تدخل وتخرج في قضاء الخواج لان ذلك ينشئ في أمته (ص) أو لكعائب أو عجوباً أو مكاتبه عززت (ش) هذا من جهة استبرأه سوا الظن والمعنى ان من اشترى أمة لشخص غائب لا يملكه الوصول اليها أو لشخص عجوباً أو وصي أو امرأته أو محرماً فانه لا يجوز له وطؤها الا بعد استبرأها بمحضة وكذلك الأمة المكاتبه اذا كانت تصرف ثم عززت ورجعت على ما كتبت عليه قبل الكتابة فانه لا يجوز لسيدها وطؤها الا بعد استبرأها بمحضة لان الكتابة كالبيع فيجزئها كابتداء المالك وأما ان كانت لاتصرف ولا تدخل ولا تخرج فلا استبرأه على سيدها (ص) أو يضع فيها وأرسلها مع غيره (ش) صورته شخص أرسل مالا مع شخص ليشتري به جارية فاشترىها وأرسلها مع غيره فاضت في الطريق فانه لا يجوز لرسل اليه ان يبطاها الا بعد ان يسترها بمحضة على المشهور ولا تجزئ تلك المحضه في الطريق ان يونس معناه ان المضع معه تعدى بأرسلها وبه يجب عن اعتراض التونسى بان الرسول أتمت وبه كسده الا ترى انه لو لم يبعثها كان لا حرم وطؤها تلك المحضه والظاهر ان علم المضع بان المضع معه لا ياتي بها وانما يرسلها مع غيره عزته انه في إرسالها ولما كان موجب الاستبرأه على ضربين حصول الملك وتقدم زواجه أشار اليه بقوله (ص) وعموت سيدوان اشترت (ش) يعني ان الأمة اذا مات عنها سيدها لم يجب على الواثب استبرأها بمحضة وسواء كان سيدها حاضراً

هذا من جهة الاستبرأه سوا الظن فالاستبرأه في هذا واجب وان لم تخرج كاهو ظاهره كما اذا بعض (قوله على المشهور) ومقابله ما قاله أشهر من ان يخرج بمحضته في الطريق حتى يسترئ نفسه أو عند الوكيل ولا تستبرأ من سوا ظن (قوله معناه ان المضع معه تعدى بأرسلها) أي أو ما ان أن في إرسالها مع غيره فلا استبرأه كما اذا جهم المضع معه (قوله أمينة) أي أمين المرسل وقوله الا ترى الخ من كلام التونسى أي أي احصى التونسى وقصه فيه نظر أي في المشهور الذي هو قول ابن القاسم نظر لان الرسل أمينة واستبرأه يجزئه الا ترى لو لم يبعثها واستبرأه كان لا حرم أن يبطاها كذلك اذا استبرأه ثقة وواصل الجواب ان معنى قول ابن القاسم أن الوكيل تعدى في بطلانها مع غير من اتينها الا حرم فكذلك لا يجزئ بمحضته في الطريق حتى يسترئ نفسه

(قوله أو ثابته الوصول إليها) فان لم يكن الوصول إليها قاطعاً وارثاً أن يعدل دون استيرائه هذا إذا أراد بقاء حافي ملكه وأما إذا أراد بيعها فظاهر أنه يجب علمه حيث يجب على مورثه أن كان حيا وأراد بيعها (قوله أو أم ولد) لظاهره من قوله يجب على الوارث (قوله فانه يجب استيرائها عن من ملكها الخ) لاجتناب الحديث بكون من أفراد حصول الملك لأزواجه كما قال ولما كان الخ (قوله وكذا يجب الاستبراء) أي على المشتري (قوله أم الولد تنقض العدة) إذا علمت هذا فافهم المصنف من أن تنقض عدها معطوف على استبراء مشكل لأنه يصير التقدير هذا أن لم تنقض (١٦٦) علمها بل وإن تنقضت مع أنه لم تنقض للاستبراء والجواب أنه معطوف على

أن استبرأت والاشكال مبنى على أنه معطوف على استبرأت (قوله أو حشا) يرجع لمسئلة التعليق وذلك لأن الموصوف في مسألة التعليق هو الخنث (قوله إذا حصل سببه) أي العتق وهو المعلق عليه وبه تعلم صحة ما قلناه سابقاً (قوله وأيضاً الخ) أي كانه أعاد العامل لتعدد سبب زوال الملك أعاد العامل للتحالف الخ (قوله أو أشار بقوله) أي بفهم قوله الخ (قوله أو أنقضت عدها) به علم أن في كلام المصنف احتيا كلف حذف القبة في الموت وحذف في العتق أنقضاء العدة فهو من النوع المسمى بالاحتياط (قوله ولا عكسه) الصواب إسقاطه لأنه إذا لم يكن الوصول لاستبراء كما أفاده بعض (قوله وبخلاف الموت) أي وهذا بخلاف الموت السابق وقوله أيضاً أي كأن أم الولد لا تكتفى (قوله فمدخل الخ) فيمنع لأن فرض الكلام في أم الولد وأم الولد بعد موت سببها لا حصول ملك فيها (قوله فائدة للمعتد أن الإنسان إذا اشترى أمة أو أهدب إليه ثم أعتهها قبل الاستبراء فلا تزوجها حتى تستبراء بحصة ولا تصدق بأنها حاصلة قبل العتق (قوله بحصة)

أو ثابته الوصول إليها سواء أفر وطئها أو لا ولو كان قد استبرأها قبل موته وسواء كانت قنناً أو أم ولد وليس هذا تكراراً بالنسبة لأم الولد مع قوله واستأنفت الخ لأن ما يأتي بحصول على ما إذا أعتهها في حياته (ص) أو أنقضت عدها (ش) يعني إذا أمة إذا ماتت زوجها وأطلقها فاعتدت وأنقضت عدها ثم استبرأها فله يجب استبرؤها على من ملكها بحصة لأنها قد حلت للسيد زمنها فلا استبرأه ولو التفت أدل ما منع له من وطئها حتى إذا كان يجب الاستبراء إذا أنقضت عدها ثم باعها لسيدها أم الولد تنقض العدة قبل موت السيد فلا استبراء وأمرى لو كانت ذات زوج لأنها لم تزل لسيدها زماناً (ص) والعنق (ش) يعني أن من أسباب الاستبراء العتق مطلقاً سواء كان تغييراً أو تعليقاً وحشاً فإذا عتق السيد أمة قبل أن يستبرئها فانه لا بد من استبرائها بحصة وأم الولد استبرأها ثم أعتهها فدخلت مكانها ويعبرون بالعنق أي يجب بالعنق لا أم ولد أو غيرهما فليس لغیر السيد أن تزوجها قبل استبرائها أو ما هو فله ذلك كما يأتي من قوله أو عتق وتزوج ويعبرون بالعنق ما لم يكن السيد قد استبرأها أو أنقضت عدها أو غاب السيد غيبة علم أنه لم يقدم منها المخاصمة في غيبته قبل العتق فلا يحتاج إلى استبرائه وهذا كله في غير أم الولد وأمالي فلا بد أن تستأنف الاستبراء بعد عتقها ولتعدد سبب زوال الملك أعاد العامل في قوله وبالعنق التام وإن شاء وتعلقاً إذا حصل سببه وأيضاً التحالف بين الموت والعتق بعدم الاكتفاء في الموت بالاستبراء أو العدة السابقين والاكتفاء في العتق إلا في أم الولد وإلى التحالف المذكور أشار بقوله (ص) واستأنفت إن استبرئت أو غاب غيبة علم أنه لم يقدم أم الولدة قط (ش) يعني إن أم الولد إذا استبرأها بسببها بحصة أو لم يستبرئها أو أنقضت عدها ثم كانت متزوجة ثم أعتهها أو غاب سيدها غيبة علم أنه لم يقدم منها أو العتق الوصول إليها بحصة ثم أعتهها فانه لا بد من استبرائها بحصة ولا يكتفى بالاستبراء أو العدة السابقين على عتقها ولا بنسبة السيد الغيبة المذكورة لأن أم الولد فراض لسيدها فالحصة في حقها كالعدة في الحرة فكان أن الحرة تستأنف عدة بعد الموت أو الطلاق ولا تكتفى بذلك فكذلك أم الولد وبخلاف الموت السابق فلا تكتفى فيه القنن ذلك أيضاً لحصول ملك الوارث لها فقوله أو غاب الخ أي وأرسل لها العتق وأما لو مات فتدخل في قوله حصول الملك ولا فرق بين أم الولد وغيرها وقوله (بحصة) راجع لقوله أول الباب يجب الاستبراء الخ (ص) وإن تأخرت أو أرضفت أو مرضت أو استحيضت ولم يميز فثلاثة أشهر (ش) يعني أن أمة القنن أو أم الولد إذا تأخرت حيضها عن عادتها بلا سبب أو بسبب مرض أو مرض أو استحيضت ولم يميز فثلاثة أشهر من دم الحيض من دم الاستحاضة فلها عتق بثلاثة أشهر من يوم الشراء وتطهر النساء اليها فلم تترتب حلت وإن أرتأت بحسب بطن فتكتم تمام

ويرجع في قدرها هل هو يوم أو بضعة النساء المصنف مشى على المشهور وهو أن الإسترار حصة ومقابلها انظر تسعة (قوله إذا تأخرت حيضها عن عادتها) أي أو ما من عادتها أن لا يأتيها الحيض إلا بعد ثلاثة أشهر ولو بعد تسعة فان استبرأها ثلاثة أشهر على المعتد الآن تأنها بحصة قبل ذلك عالم ترتب بحسب بطن فان أرتأت مكنت تسعة أشهر كما يفهم كلام ابن عرفة (قوله وتطهر النساء) أي بعد تمام الأشهر الثلاثة وظاهره حتى فيما إذا تأخرت أرضاع أو مرض لأجل بعض الثلاثة إلا أنظر النساء وهو مقتضى الترجيح وهو مشكل لتصریحهم بأن التأخير لمرض أو رضاع في غير هذه المسئلة غير الآتي في وقته المتأخر عليه قبل بعض الثلاثة الأشهر وإن لم تطهرها النساء هو ظاهر ابن عرفة وما نقله المواقعن ابن رشد الذي هو المعتد (قوله فان ترتب) أي النساء أي



تشك ثم لا ينجي انقله ان باب الاستبراء مخالف باب العدة وذلك لانها في العدة تبر من سنة تسعة أشهر استبراء وثلاثة عده فهو  
مشكل لان شغل الرحم واحد فلم يطلب سنة في العدة وتسعة أشهر في الاستبراء (قوله فان لم ترد الخ) يخالف ما في بعض النسخ التي رتبة  
حلت والامكثت أقصى أمدا لجل ان لم يقل قبله وشارحنافق عي فيما تقدم (قوله كالصغرة والباشئة) ذكره ما قبل في أصل  
وجوب الاستبراء وهنا في أنه ليس بخصه (قوله وبالوضع كالعدة) أي واستبراء (١٦٧) الخ لا يوضع كالعدة (قوله يحرم عليه أن

يستنج بها في عدة استبراءها) أي  
مواضعها بدليل قوله لانها في  
ضمن غيرة الخ (قوله لانها في  
ضمن غيرة الخ) لا ينجي أن هذا  
التعليل انما يكون في الحارة  
المواضعة وهي الفائقة غيرها أو  
الوخش التي أقر بالبعوثها في  
الاستبراء لانها في ضمن المشتري  
مع أن الحكم عام (قوله واستبراءها)  
فعل ماض وقوله فلا يحرم وطؤها  
أي لان هذا الاستبراء ليس على  
طريق الوجوب بل على طريق  
الندب فالعبارة بهذا المعنى تنص  
(قوله والمعنى ان من كانت عنده  
أمة مودعة الخ) به يعلم ان الكاف  
في قول المصنف كمودعة للتشثيل  
وبجوز ان تكون لنفسه أي فلا  
استبراء فيها اذا عادت لمودعها أو  
راهما (قوله وبمعية بالخير) كان  
الخيار حقيقيا أو شكيا كشرها  
من فضولي وأجازها فله بعد  
ان عادت عند المشتري (قوله من  
غير استبراء على المشهور) قل  
المصنف وسعت من ألقها بأن  
في المسئلة قول آخر بالاستبراء  
ولم أره الا وهو أظهر ليرفق بين  
ولده من وطء الملك فانه ينتج بغير  
دعواه من غير عي على المشهور  
وبن ولده من وطء النكاح فانه  
لا ينتج بغير دعواه بل لا بد من

لعانه (قوله وما استبراء الخ) قال في المدونة ومن اشترى زوجته قبل النياوطها على عينه ولا استبراء عليها يصح وقال ابن  
كثانة يستبرأ بها قال المصنف وهل معناه ان كان بعد النكاح لم ينجح لاستبراء أو انما يحتاج اليه بعد البناء بضامن باب أولى وقد نبه  
بالإختف على الأشده والظاهر لان الولد اذا حدث بعد الملك كانت بأمه فله فضايق للاستبراء ليحصل العلم هل هي أم ولأنه لا اه  
اذا علمت ذلك فقول الشارح على المشهور راجع لمشتق قبل النياوط بعده (قوله وفي المبالغة نظر الخ) وعبارته في أنه ومفهوم قول  
ابن كثانة لا يستبرأ المدخول بها وحيد فتلا تحسن المبالغة في كلام المصنف المشار اليه سابقا وهو ان بعد البناء انما يحسن على

ما استظهره المصنف في التوضيح من ان الاستبراء بعد البناء احرى عند ابن كنانة وقال القائل المبالغة تحسن على ما استظهره المصنف في التوضيح وهو الصواب (تنبيه) قوله أو اشترى زوجته يقيد بشرأها قبله بما إذا لم يقصد بالعقد عليها اسقاط الاستبراء وتزوجه به لعدم الطول (قوله عند فسخ الخ) بلى من قرأين وضح التصب والرفع كما هو معلوم (قوله وهذا يتصور الخ) بل يتصور في الكل الا قوله أو اعتق فقط (قوله وبعد بحصة) وهذا واضح في العتق والموت وكذا في عجز المكاتب على ما يظهر وفي البيع بحري على كل من البائع والمشتري بحصة (١٦٨) ويجوز اتفاقهما على واحدة (قوله أو اعتقها بعد وطء الملك) أي أو عجز المكاتب بعد

وطء الملك (قوله راجع لانتقال الملك) فيه أن انتقال الملك لم يتقدم فالأولى أن يقول كحصوله أي ما ذكر من البيع أو العتق الخ أو ان العطف بأو (قوله الواقع على بيع المدخول بها الخ) أي الواقع لا جل بيع المدخول بها الخ (قوله أو حصلت) هكذا في بعض النسخ بانه وقد سطر الشارح الفاعل وهو أسباب الاستبراء وفي بعض النسخ أو حصل أي موجب الاستبراء (تنبيه) سكت المصنف كالدونة ههنا تساويان معرفة ولا ضرر ان تساويان ومفهوم الدونة فيه متعارضان والالتهم لغوه أي فلا يكتفي بذلك وانما تنفخ حصة بعد ذلك (قوله عطف على قوة ولا استبراء) فيه تسامح بل معطوف على قوله ان لم تطق الوطء (قوله من غير أم الولد) أي لان أم الولد سواء عتقت أو ماتت السيد فلا بد من إصبتها أو ولادتها أو استبراء أم أو انقضت عتبتها كما تقدم (قوله وهو يوم أو بعضه الخ) في شرح شب حصل آخر وهو أن المراد بحصة الاستبراء على الأول أكثر أيام الدم فمن كانت عاداتها ستة أيام مثلا ومنها بعد يوم أو يومين من طرق

دخول أو اعتق أو مات أو عجز المكاتب قبل وطء الملك لم يصل أسيد ولا زوج الاقرابن عدة فسخ النكاح (ش) يعني ان الزوج الحر أو العبد اذا اشترى زوجته والحال انه لا قد دخل بها قبل الشراء وهي زوجته ثم باعها قبل أن يطأها بالملك أو اعتقها قبل أن يطأها بالملك أو مات قبل أن يطأها بالملك أو كان الزوج مكاتباً اشترى زوجته والحال انه لم يدخل بها قبل الشراء ثم عجز بعد الشراء أو مات قبل أن يطأها بالملك لم رجعت لسيده فانها لم تحصل واحدة منهن أسيد وهذا يتصور في أمة المكاتب التي رجعت الى السيد وفي حق من اشترى ولا زوج يريد نكاحاً في الأربع الاقرابن أي طهرين عدة فسخ النكاح الناشئ عن شراء الزوج زوجته لان عدة فسخ نكاح الأمة قرآن كعدة طلاقها لمعالت أن عدة فسخ النكاح تحري مجرى عدة الطلاق في حق الحرقة والامة فقوله قبل وطء الملك رجع الأربع مسائل (ص) وبعد بحصة (ش) ههنا مفهوم قوله فيما قبل قبل وطء الملك والمعنى أنه اذا اشترى الأمة التي دخل بها ثم باعها بعد أن وطأها بالملك أو اعتقها بعد أن وطأها بالملك أو مات عنها بعد أن وطأها بالملك فانها لم تصل لسيده ولا زوج الا بحصة واحدة فلا استبراء لان وطأها لم يفسخ لعده منها (ص) كحصوله بعد حصة أو حاضين (ش) تنبيه في حلها بحصة والعصم المحرور يرجع لانتقال الملك الواقع على بيع المدخول بها أو على عتقه أو على موت زوجها الذي اشترأها أو على عجز المكاتب والمعنى أنه اذا اشترى زوجته التي دخل بها ثم حاضت عنده حصة واحدة أو حاضت عنده حاضين ثم باعها أو اعتقها أو مات عنها أو عجز للمكاتب ورجعته الى السيد فانها تكتفي بحصة واحدة كما اذا كان الانتقال المذكور بعد وطء الملك لأن الانتقال المذكور اذا حصل بعد حصة واحدة كانت الحصة الثانية المطبوعة مكفولة بعد مغنية عن الاستبراء وان حصل انتقال الملك المذكور بعد حاضين كانت الحصة المطبوعة بحرية الاستبراء لان عدة فسخ النكاح تمت ومفهوم قوله وقد دخل أنه ان لم يدخل فعليها في الجميع استبراء بحصة (ص) أو حصلت في أول الحيض وهل الآن غضي حصة استبراء أو أكثرها أو بلان (ش) عطف على قوله ولا استبراء ان لم تطق الوطء والمعنى ان أسباب الاستبراء من ملك وما عطف عليه اذا حصلت في أول حاضتها فانه يكتفي بها في غير أم الولد ولا يحتاج في استبراءها الى حصة ثانية وهل الاكتفاء بهذه الحصة مقيد بان لا غضي منها مقدار حصة استبراء أم مقدار حصة كافية في الاستبراء المتقدم في العدة وهو يوم أو بعضه والسبب من الموارء ومقيد بأن لا يغضي أكثر الحصة لكن لا يلحق السابق المشار اليه بقوله حصة استبراء واعمالاً الرأياً أكثرها أو ما انقطع وهو اليومان الأولان من أيام الحصة التي اعتادتها لان الدم فيها يكون أكثر اندفاعاً كما نقله ابن عبد السلام

الدم أجزأ مع أنه غضي لها حصة استبراء ولا ينافيه قوله حصل في أول الحيض لان المراد الاول حقيقة وأوحى بأن يحصل الملك في أثناءه وقوله أو أكثرها ضربه على الحصة بمعنى دمه لا بمعنى زمنها أي أكثرها دماً أو أقلها دماً وهو اليومان الأولان من أيام الحيض التي اعتادتها لان الدم فيها يكون أكثر اندفاعاً أي جرياً وسيلاناً وهذا الحل الذي حل به شب حل يصلح به كلام المصنف وان لم يكن متبادراً بل بخلاف الظاهر وحاصل ما هنالك أنه ما تعرض على المصنف بأن غفوه الا أن غضي حصة استبراء في لابن الموارء خارج عن التواطؤ والمعاد الا أن غضي أربعة أيام والتأويل ان غضي الان غضي أكثرها أياماً أو أكثرها

عن

انفاقا وهو اليونان الاول والاو لا يكر من عبد الرحمن والثاني بنه الشارح  
 والبعض ابن الموزان يظهر قال ابن شاس قال محمد المعتبر في ذلك أن لا يكون الغائب من زم الحيز مقدار خمسة يصحها  
 الاستبراء ٨٥ وقد صرح ابن عبد السلام وتبعه في توضحه نفر يعالعي هذا القيد انما في رخصة استبراء لا يجزئ الباقي ولو  
 كان أكثر كالو كانت عادت التي عشر يوما أو خمسة عشر يوما ملكها بعد خمسة أيام أو أربعة أيام فلا يستقضي بقية هذا العمل لعدم  
 حصة استبراء ٨٥ (قوله عن أبي حفص العطار) هو صاحب أحد التأويلين (قوله تقدم ملكها) أي الأب وقوله بأول وضع يد الأب عليها  
 كذا في نسخة فيكون أظهر في موضع الاستبراء وقوله ويجاوزه كذا في نسخة (١٦٩) وهو يتعلق بقوله حرمت بعد (قوله بناء على

أن الخ) نفسه مثل قوله لنفسه  
 متحقق ولو قلنا الأب بضم فعينها  
 (قوله أمالو وطئها الأب ابتداء) وأما  
 لو وطئها الابن قبل أبيه لم تقوم عليه  
 بوطئها ولو استبراءها من مائة ابتداء  
 فنقول المصنف وحرمت عليها أن  
 وطئها كذا في عب وفيه نظر لم  
 تقوم عليه ولو وطئها الابن قبل (قوله  
 خاصة) زاد شفق قال لا يباح ولا  
 لا يجزئ ولا له مائة فلا يجب الاستبراء  
 ولا يستحب ٨٥ (قوله وإذا اختار  
 الردم في الرد) هو الكلام الاول  
 بذاته (قوله وان كان متبرعا عنه)  
 تقدم في مائة يسوغ الشترى أن  
 بطل المبيعة بالخيار بحث حاصت  
 عنده ولم يلج عليها سدا هاهنا انتهى اذا  
 لم تحض عنه (قوله وتؤولت على  
 الوجوب أيضا) هذا كلام المصنف  
 ولا يخفى أنه قاصر على المشتري  
 لكن قوله بعد وتؤولت على الوجوب  
 في القاصب يقتضي عمومها  
 في القاصب والمشتري (قوله وهو  
 الذي يظهر من كلام المصنف) أي  
 في ذلك الموضع وقوله فيما تقدم أو  
 رجعت من غصب (قوله ولا مفهوم  
 الخ) هذا يعارض صدور العبارة

عن أبي حفص العطار عن أبي موسى بن مناس تأويلان وتفسير الاكثر باليومين ظاهر ليعين  
 تحيض أو كثر منها وأما من حصة ابائي يومين فأقول فالظاهر أنه يعمل بقول أهل المعرفة في  
 أكثرهما الفا (ص) أو استبراء جار مجازية ثم وطئها (ش) يعني أن الأب اذا زاعل جارية  
 ابنه الصغرى والكبير عنه حتى استبراء ما أي من غير ما ابتداء ثم وطئها الأب فقدم ملكها  
 بالقيمة ولا يحتاج بعد ذلك إلى استبراء وكذلك لو استبراء أمه الابن ثم وطئها الأب فقدم ملكها  
 بأول وضع يد الأب عليها ويجاوزه بين فخذها حرمت على الابن ووجبت فقيتها على  
 أبيه فصار وطء الأب في علو مكة له بعد الاستبراء وقولنا من غير ما ابتداء احتراز عما اذا  
 وطئها الابن فإنه يظهر على الأب (ص) وتؤولت على وجوبه عليه الأقل (ش) أي وتؤولت  
 المدونة على وجوب الاستبراء على الأب ثانيا من وطئه الذي حصل منه بعد الاستبراء اما الاول  
 لنفسه لأنه قبل ملكها منه أنه عن الأب لا يضمن فقيتها لئلا يذو ولو بالوطء بل يكون لابن  
 التماسك بها في غير الأب وبسره وتأويل الاول هو تأويل الأكثر وعمل الخلاف  
 اذا استبراء أمه الأب ابتداء أمالو وطئها الأب ابتداء من غير استبراء فإنه يجب عليه  
 استبراءها من وطئها نفاقا (ص) ويستحسن اذا غاب عليها شترى بخياره (ش) أي  
 بسحب الاستبراء اذا ردت المبيعة بالخيار وقطب عليها المشتري بخياره خاصة واذا اختار  
 الردم في الرد فلا استبراء على البايع لان البيع لم يتم فإن أحب البايع أن يشتري التي غاب  
 عليها المشتري وكان خياره خاصة فذلك حسن اولدو وطئها المبتاع لكان ذلك مختارا وان كان  
 متبرعا عنه كما سبب استبراء من غاب عليها القاصب (ص) وتؤولت على الوجوب أيضا  
 (ش) وتؤولت على الوجوب في القاصب فحصل بذلك ثلاثة تأويلات الوجوب في المشتري  
 والقاصب والاستحباب فقيهما والاستحباب في المشتري والوجوب في القاصب وهو الحق  
 يظهر من كلام المؤلف ولا مفهوم لقوله بخياره أي لشترى بل ومثل هذا كان الخيار للبايع  
 أو له وهو مخرج الشارح وهو ظاهر كلامه في توضحه لاسما اذا كان الخيار للشترى ولما  
 كانت المواضعة فوطئ الاستبراء وان خالفته في بعض الأحكام كالنفقة والضمنان فإن  
 النفقة في زمن المواضعة على البايع وضماناته وان شرط التقد بفسدها بخلاف  
 الاستبراء أقرت بالكلام لبيان تلك الأحكام وهي كما قال ابن عرفة المواضعة جعل الامة مدة  
 استبراء ما هو زيقبول خبره عن حصةها ولو قال ابن عرفة بدل عن حصةها عن رادها  
 لشمل الصغرى والبايسة فإن مواضعة كل ثلاثة أشهر ولما كانت المواضعة لا يجب كما

(٣٣ - خرى رابع) وهو لا يلزم القول عليه الاول لأنه الظاهر من كلام المؤلف والمدونة (قوله لاسما) من كلام المصنف  
 فأراد بقوله كلامه قوة لان لاسما كما قلنا فنقول (قوله فوطئ الاستبراء وان خالفته) في هذا الكلام شيء لان الخالفه في بعض  
 الأحكام نفقدا المبينة وحاصله أن من لوازم المواضعة الضمان والنفقة على البايع ومن لوازم الاستبراء عدم ذلك وتأمين الوازن يقتضي  
 تبائن المزمومات وبجواب أن الاستبراء يطلق بمعنى أعم بمعنى أخص وفي العبارة استخدام فقوله نعم أن الاستبراء أراد الاعم وقوله وان  
 خالفته أي الاستبراء لا يلحق المتقدم بل بمعنى آخر وهو الخاص (قوله لشمل الصغرى والبايسة) أجيب عنه بأنه اقتصر على الحبض لانه  
 الاصل أو الغالب أو يجعل من باب الكتابة عما يقتضي بنواضعها

(قوله في التي تنقص الحمل) أي وهي الرأفة (قوله وتواضع) خروعه عند الطلب والاصل ولتواضع المتبايعان والمغا على غير ما بها فالمراد أصل الفعل وهو الوضع أي يجب وضعه عند أمين وتواضع ولو أسقط المشتري حقه من الرذال لعب احتمال الحمل وقوله أو وخش وهل يراعى في كونه أو خشا أو غلة حال مال الكفا أو حالها عند الناس وهو الظاهر عند بعض (قوله عند من يؤمن) صادق بالواحدة وحديثه فهو إشارة إلى اختياره ما هو الأرجح قاله البدر (قوله وهو ما حكاه الجميع) ولا يابن من كونه غير ذي أهل خلوه عن كأم أو حارة فلا ينافي ذلك قولهم لا يجوز خلواً بينه بأجنبي كذا البص شيوعنا (قوله ومن شرطه أن يكون متزوجاً) ينبغي أن يكون هذا هو المعتقد نهدي كشي هذا رأيت بعض (١٧٠) شيوعنا بحله الأصوب فالجمله (قوله عند غير أمين) أي ولو كان له أهل (قوله

لو وضعت عند غير أمين) أي أو مأمن ولا أهل على القول بالمتع وحاضرت (قوله التي يرى أهل المذهب أنها) أي السنة أي الطريقة وقوله على جهة الاستصحاب أي جهة هي الاستصحاب والمراد التي يرى أهل المذهب أنها مستصبة فعلي زائدة وظهر أن قوله أو السنة الخ تنوع في العبارة والمعنى واحد (قوله وأذا رخصيا بأحدهما) أي مع ارتكاب النهي (قوله ونهيا عن أحدهما) أي على البليسة (قوله الترجان) هو الذي يفسر لفظة أعلم أن المذهب أن الترجان لا يدقم من اثنين لأنهما شاهدان بين الناس والحاكم خلافاً لا في المصنف والمذهب بخلافه لا اكتشاف واحدة فلو قال وكفت واحدة لكان أحسن فقول الشراح وأوليس من باب الظاهر أي بل من باب الشهادة (قوله والسئلة نظر الخ) أي في الخلاف ذكرها في الأخيرة القائل والمزكي وكتب القاضي والحلف ومسنكه ربح الشارب إذا أمراء القاضى وغير ذلك حج ونظمها بعضهم فقال

في التصريح بالإن بشير الألفي اتقن في التي تنقص الحمل من تمنها وفي وطئها البائع إلى الأولى أشار بقوله (ص) وتواضع العلية (ش) أي الرأفة الجيدة التي تزداد للفراس لا للخدمة وإلى الثانية بقوله (أو وخش) يسكون انشاء المعجزة أي غيبية حقيرة (أقر البائع وطئها) فإن لم يتقره فلا مواضع وانما يستمر بها المشتري وانما عطف والخش بأولم بأن يكاف التشبيه ثلاثتهم رجوع قوله (عند من يؤمن) لوقش خاصة أنه متعلق بتواضع أي تواضع العلية مطلقاً والخش التي أقر البائع وطئها باعها عند من يؤمن ولورب حلالاً لأهل رده وهو ما حكاه الجميع وقال في الأخيرة ومن شرطه أن يكون متزوجاً وبعبارة فلو وضعت عند غير أمين قبل خبره عن حيثها فعلى هذا الوضع عند أمين شرط في الجواز وقوله (والشأن التام) أي المسحب والمطلوب والسنة القديمة التي يرى أهل المذهب أنها على جهة الاستصحاب (ص) وإذا رخصيا بغيرهما فليس لأحدهما الانتقال (ش) يعني أن البائع والمشتري إذا اتفقا على أن يجعلوا الأمانة المواضعة تحت بغيرهما في زمن استبرائهما فليس لأحدهما بعد ذلك أن يقبلها من عنده إلا أن يكون الخلق وجه وأما إذا رخصيا بأحدهما فليس منهما الانتقال فله المازري ويفهم من قوله ليس لأحدهما أن له ما مع الانتقال والقول للبائع فيمن توضع عند حديث عن المشتري غيره لأن الضمان منه (ص) ونهيا عن أحدهما (ش) يعني أن البائع والمشتري إذا كانا مأمنين فله يكره أن تكون الأمانة المواضعة تحت بأحدهما مدة استبرائهما من حيثها خوف تساهل المشتري في أصابته قبل الاستبراء نظراً للعقد البيع أو البائع نظر التأول أنها في ضماحه وأما أن كانا غير مأمنين فله يهرم أن تكون عند أحدهما فلهما أي أما كراهة وأما حرمه (ص) وهل يمكن واحدة قال يجوز على الترجان (ش) يعني أن المرأة الواحدة هل يجوز في إتمامها على الأمانة المواضعة وقيل قولها أن الأمانة قد حاضت وأما حاضرت قال المازري يجوز في الخلاف في ذلك على الخلاف في الترجان هل هو من باب النكاح يكتفي بواحدة وهو المشهور وكما شئ عليه المؤلف في باب القضاء أو وليس من باب النكاح فلا يكتفي بواحدة ولله نقل أثر في الخلاف النظره في الشرح الكبير (ص) والأمانة في متروجة وحامل ومعتد فوزانية (ش) المشهور من المذهب أنه لا مواضعة فيما ذكر لا تنافق فائدة المواضعة فيهن أمال المتروجة فلا دخول المشتري على أن الزوج حرس عليها وأما الحامل أي من غير سببها فلهما المشتري بأن الرعم مشغول بالولد وأما المعتد فكذلك لأن العدة تقضى عن المواضعة وعن الاستبراء

حكموا فاتفق ترجان كاتب \* مستنكته ومقوم ومخلف  
مع قائل الجراح أو كشف الهنا \* في التسع يكتفي بغيرها منصف وكذا طبيب والمزكي ضافي \* ماقلته أنت الخلف المتصف  
أه والمراد الطبيب ولو كان كافراً أو أمراً في عيب البدن أو الأمانة الحاضر من أمامه الغيبة أو الغوات فلا تقبل إلا الشهادة بشرطها  
(قوله ولا مواضعة في متروجة) بل ولا استبراء وأنت خبره بأنه لا يحتاج للص على نفي المواضعة والمعتد أنه لا استبراء بينهما  
كانت مد فلا مواضعة (قوله المشهور من المذهب الخ) لم أفق على مقابله فلا يرجع (قوله فإن العدة تقضى عن المواضعة) هذا الظاهر في عدة الطلاق إذا لم ترتفع حيثها أو إذا ارتفعت فإن كل الرضاغ فكذلك لأنه لا يجب بعد من حيثها وإن كان لغير رضاغ لم يقبل

الابا للثاخر من سنة الطلاق وثلاثة لشراء وأما عقد الزوجة فلا بد من مضي عتقها ان لم يمتدحها قبل تمامه وان تأخرت عنها فلا بد للاث من رؤيتها والدم وان ارتفعت حيثما تقدمت الماشرة ان تجس ليال وامثلاثا شهرا فان رأتها بقصة والاستبراء كذا فان اشترت بعد مدة في العدة فقد تناقض من الاستبراء عن زمن العدة وقد يستوي معه (قوله) وأما الزانية والمقتصة أي وان كان ليس فيها مواضع فقيمها الاستبراء بوضع الحمل ان جلت وتدخل في ضمان المشتري بمجرد العدة من مدام من اقامت استبراء (قوله) ان لم يقب أي غيبة يمكن فيها الوطء صادق بعدم الغيبة أصلا وفيه لا يمكن فيها الوطء (قوله) ما يتق من الحمل في العبارة حذف أي ابتداء ما يتق من الحمل أو ان ما صدره والتقدير ان المقصود منها لا تخاف من الحمل وقوله وأخوف الخ عطف على من الحمل والمعنى الاتقاء من الحمل أي من اختلاط الانساب الخوف أي ان المخطوط اما هذا أو هذا فلا ينافي ان أحدهما لا يتم فلا تتم (قوله) لكن على تفصيل مذ كور في الشرح الكبير) هو انه ان غاب المشتري في المرددة بغير أوالة بعد دخوله ما في ضمان المشتري أي بعد ان رأت الحصة ففيها المواضع يعني الاستبراء وان حصلت قبل دخوله ما في (١٧١) ضمانه فان كان قبضه ما على وجه المثل ففيها الاستبراء فقط وان كان

وأما الزانية والمقتصة فان الولد لا يلحق بالابا يتبع ولا بالمشتري ولا بغيرهما اذ لا نسب له اذ الزنا (ص) كالمرددة بغير أو فسادا وأالة ان لم يقب المشتري (ش) التشبيه في عدم المواضع وقد عتقتان المقصود منها ما يتق من الحمل أو يخوف اختلاط الانساب والامتنع من هذه المسائل لم يقب عليها المشتري فلم يمتدح البائع الى المواضع لانها لم تخرج عن ملكه أما لو غاب غيبة يمكن فيها الوطء وجب على البائع الاستبراء لكن على تفصيل مذ كور في الشرح الكبير (ص) وقد ان تقدب بشرط لا تطوعا (ش) أي وقد البيع المدخول فيه على المواضع نصا ان شرط على المشتري تقدب الثمن أو بعضه لان تطوعه بالتدوير وهذا حيث وقع البيع على البت ولو وقع على الخيار لمع التدوير ولو تطوعا واحتررتا بقولنا ما عملوا بشرط اعدهما أو أهما فلا يفسد البيع بشرط التدوير بشرط ولا يمتنع الثمن من البائع ويجري عليه ما حكم المواضع من الضمان وغيره ولو بعد الغيبة على الامة ولا يمتنع الثمن من يد البائع ولو لم يطلبه المتابع ولو طبع عليه ثم لو قال المؤلف وقد ان شرط التدوير كان أولى لان الفساد لا هو شرطه ولو لم يتقد بالفعول وأجاب بعضهم بان كلام المؤلف من باب القلب وإن زائدة أي وقد بشرط نقد (ص) وفي الجبر على ايقاف الثمن قولان ومصيبته من قضى به (ش) يعني انه اختلف في ايقاف الثمن في أيام المواضع هل يحكم به أم لا فظاهر ما في البيوع الفاسدة من المدونة انه موضع تحت يعدل ومثله لما لا في الواضحة والجموعة وفي العتبية عن مالك لا يجب على المشتري ارجاع الثمن حتى يقب له الامة بغير وجهان من الاستبراء وهو ظاهر ما في الاستبراء من المدونة والقولان لما لا في المدونة واذا فرغنا على القول بالاشاف فنلّف في زمن المواضع كانت مصيبته من قضى به لو سلم وهو البائع اذا رأت الامة الدعوى المشتري اذا لم تزل المدعي في مصيبته وفيه يرجع للثمن وما شرعنا عليه من تقديم قوله وفي الجبر على ايقاف الثمن قولان على قوله ومصيبته من قضى به هو الصواب لكون الاول مفرغا على الثاني على أحد القولين ونسخته ذكر كبر الصواب في بهي الصواب وهو نص المدونة ونسخه بها

المرددة بغير كذا يظهر وان قلنا انها تدخل في ضمانه بالقبض فحكمها حكم الفاسد الذي يدخل في ضمان المشتري بالقبض اتفاقا وقد تقدم انظر تمامه (قوله) عاهاوا شرط اعدهما أو أهما أي أو جرى العرف بعدمها وانما امتنع مع التدوير بشرط أو بشرط التدوير لا يكون تارة بعبارة تارة سافا وهذا ظاهر مع الاول وكذا مع الثاني فليعلم بشرط التدوير في التدوير لا يكون كذا لا وجب المنع الامع الشرط لا مع التطوع وقوله لمع التدوير ولو تطوعا أي لم يمتنع من قضى ما في الامة في مؤخر ذلك ان الثمن في ذمة البائع في أيام الخيار فلان مضت فقد قضى بها مؤخر وهو الجارية التي تناقض قبضه الماشري الدم (قوله) لكون الاول الخ) النسب لكون الثاني مفرغا على الاول على أحد القولين (قوله) على أحد القولين وهو القول بالجبر وأما على عدمه فظاهر نقل المواقاته كذا أي متى حصل وقف ولو براضهم ما قضيت من قضى به هو ما ان استمر سيد المتابع فهو منه لامن البائع ثم على القول بالجبر لو قبضه البائع وتلف كان ضمانه منه كالثمن في البيع الفاسد أو ما لو قبضه على القول بعدم الجبر وتلف الامة أو ظهرت حاملته فبقي ضمانه ضمان الرهان ان جعله المشتري عنده نوفا وان جعله وديعا لم يضمنه وان لم يعلم على أي وجه جعله عند ما ظهر هل يحصل على الإديعة أو لا

(قوله واللام بمعنى على) لاجتماع قبل المضي على اللام والمعنى ومصيبته من قضيه بالزماها صاحبها وقوله وان لم ترأزها المشتري أى وجوبها اذا كانت حلالا من البائع لان كانت حلالا من المشتري وحاصله أنه مصيبته من البائع ان خرجت سالمة من اللعب والجمل والابتاع ان هلكت وأظهر بها حمل من البائع فان ظهر بها حمل من غير البائع أو حدث بها عيب قبل الحصة وقد هلك الثمن فالمتاع يخصير في قبلها بالبائع أو الحمل بالثمن التالف وتصبح مصيبته من البائع وان شاء ردوا وكان منه ويمكن ادخالها في المصنف بأن يجعل قوله عن قضيه بها شاملا لقضيه باختيار المشتري أو جبرا (قوله ولو اجتمع متقنين) أى بأن تكون العدة بالافراق أو الاستبراء بالافراق وقوله وتختلف بين بأن تكون العدة بالاشهر والاستبراء بالافراق والحاصل انها ما أن تقرر أعده على عدة أو استبراء على استبراء أو عدة على استبراء (١٧٣) أو استبراء على عدة والمتقدمين مطلق أو وفاة وصاحب الاربعه في الثاني هو الاول

أو غيره فلا يظهر أن يقال العدة والاستبراء متفقان أو مختلفان والقسم الاول فيه أربعة وذلك أن يطرأ عدة طلاق أو وفاة على عدة طلاق أو وفاة والنوع الثاني فرد حامس والنوع الثالث فردان عدة طلاق أو وفاة على استبراء والنوع الرابع كذلك وان روى كون الطلاق الطارئ أو المظروا عليه باثنا أو رجعا زادت الاقسام وما ذكرناه بحسب القسمة العقلية لانه لا يصح طرؤه عدة وفاة على عدة وفاة (قوله يحتمل به الفقه الماخ) أى جنس الفقهاء والمراد يحتمل بعضهم بعضا (قوله في تناخل موجبين) شيخ الجيم وقوله من نوع أى كعديتي وقوله أو نوعين أى كعدة واستبراء وقوله وفصل سائغ أى كالطلاق وقوله أولا أى كالزنا والغصب (قوله لموجب آخر) بفتح الجيم وكذا ما بعد ولكن يقرأ المصنف موجب بكسر الجيم لقول الشارح انهم حكم الاول والحاصل انه يصح قراءته موجب

فصح على حذف مضاف أى يلزمها واللام بمعنى على أى عن قضيه عليه يلزمها صاحبها وهي اذا رأت الدم الزنها البائع المشتري وان لم تره الزنها المشتري للبائع \* ولما أنهى الكلام على العدة منفردة والاستبراء كذلك شرع في الكلام عليها واجتمعا متقنين ومختلفين ويسمى ذلك باب التداخل قال بعض وهو باب يحتمل به الفقهاء ويحتملون فقال

**فصل** في تداخل موجبين من فرع أو نوعين من رجل واحد وفعل سائغ أم لا وأشار المؤلف لضابط ذلك بقوله (ص) انظر أموجب قبل تمام عدة أو استبراء انهدم الاول وانتهت (ش) يعنى أن المرأة اذا كانت في عدة أو استبراء ثم تجد قيسل تمام ما هي فيه موجب آخر فاما أن يكون الموجبين من رجل أو من رجلين فان كانا من واحد فاما أن يكونا بقتل جائر أم لا فان كانا من واحد وفعل سائغ كالوطئ زوجته طلاقا سائغا ثم زوجها طلقها بعد النكاح فاما أن تستأنف العدة من اولها وتهدم الاولى ويصح في انهدم فرائدها بالمهمله أى انقطع حكمه ومنه هدم السبي النكاح أى قطع بالمهمله أى نقض حكمه وقوله وانتهت حكم غيره أعينهم من كون الحكم آخر غير الاول أو هو وغيره فيسردج فيسمن زنهما أقصى الاجلين اذا يقال فيها انهدم الاول (ص) كزوج بانته ثم يطلق بعد البناء أو يموت مطلقا (ش) بدأ المؤلف من أمثله بطرؤه عدة على عدة والمعنى ان من طلق زوجته بعد الدخول طلاقا تاما يدون الثلاث ثم زوجها ودخل بها ثم طلقها فانتهت عدة من طلاقه الثاني وتهدم الاول ووطئ ثانيا قبل البناء بنت على ما بين في مابقي من العدة الاولى وكذلك تأتلف عدة وفاة ذات بعد تزويجها سواء بنى بها أم لا ولا يتبى اذا تبنى عدة وفاة على عدة طلاق لا اختلافهما فوا في بعض النسخ مباتته من ابا ان فهو اسم مفعول متعدد بأقوى مفهوم بانته وقوله بعد البناء ظرف لغو وحال وقوله بعد البناء زاعه بانته و يطلق وأما الحامل اذا طلقها ثم زوجها ومات عنها أو طلقها قبل الوضع فان عدتها وضع حملها أو يبرئها فممن الطلاق والموت كاسر عدتها وعدة الحامل في وفاة أو طلاق وضع حملها كله (ص) وكسيرا ممن فاسد ثم يطلق (ش) هذا طرؤه عدة على استبراء والمعنى ان ذات الزوج اذا وطئت وطأ فاسدا نابتا أو بناتبا أو غصب أو غير ذلك فقبل

أو غيره فلا يظهر أن يقال العدة والاستبراء متفقان أو مختلفان والقسم الاول فيه أربعة وذلك أن يطرأ عدة طلاق أو وفاة على عدة طلاق أو وفاة والنوع الثاني فرد حامس والنوع الثالث فردان عدة طلاق أو وفاة على استبراء والنوع الرابع كذلك وان روى كون الطلاق الطارئ أو المظروا عليه باثنا أو رجعا زادت الاقسام وما ذكرناه بحسب القسمة العقلية لانه لا يصح طرؤه عدة وفاة على عدة وفاة (قوله يحتمل به الفقه الماخ) أى جنس الفقهاء والمراد يحتمل بعضهم بعضا (قوله في تناخل موجبين) شيخ الجيم وقوله من نوع أى كعديتي وقوله أو نوعين أى كعدة واستبراء وقوله وفصل سائغ أى كالطلاق وقوله أولا أى كالزنا والغصب (قوله لموجب آخر) بفتح الجيم وكذا ما بعد ولكن يقرأ المصنف موجب بكسر الجيم لقول الشارح انهم حكم الاول والحاصل انه يصح قراءته موجب

بفتح الجيم ومصدوقه العدة والاستبراء لا يحتاج الى تردد ويصح ان يقرأ أموجب بكسر الجيم ويحتاج للتقدير كإفعل الشارح وقوله ثم يطلق بعد البناء يظهر وجه انهدم الاول لان الاول قد انهدم بناته بها ثانيا ولم ينهدم بعد الطلاق الثاني ولا يموت بعد بناته بها في النكاح الثاني وأجاب بعض الشيوخ بأنه ولو كان انهدم بالبناء لا يظهر أثر انهدم الاول بالطلاق والموت فنسب انهدم الطلاق والموت لكونهما مؤثرين فتدبر (قوله غير الاول) كما تقدم في المثال وقوله أو هو وغيره كما اذا كانت تعد من وفاة فترت فليجب عليها أقصى الاجلين تمام العدة والافراق (قوله اذا نكحها انهدم الاول) المتناسب ان يقول ان نكحها انهدم الاول من حيث الخصوص والاطل كلام المصنف إلا ان يجب ان يكون انهدم الاول أى غالبا (قوله أو عوت مطلقا) منصف والمعدة ان عليها أقصى الاجلين في غير الحامل وأما الحامل فيالوضع (قوله ظرف لغو الخ) ظرف لغو ظاهر وأما الحالية فالمعنى حلة كون الطلاق واقعا بعد البناء حلة كون اليمين بعد البناء (قوله نكحها) يراد ما في قوله أو بناتبا أو غصب فهي للإبنة

تمام الاستبراء المطلقة زوجها فانما تستأنف العدة من يوم الطلاق وينهدهم للاستبراء الاول فان كانت من ذوات الحيض فثلاثة اقسام طهار وان كانت من ذوات الاشهر فثلاثة اشهر من يوم الطلاق وان كانت حاملا فبوضع حملها كله ومفهوم يطلق لو مات فأنهى الاجلين كآيات المؤلف (ص) وكترجيح وان لم يس طلق أموات الآن يفهم شرر بالتطويل فتنبى المطلقة ان ليس (ش) قد علمت ان الرجعية كالزوجة فاذا طلقها طار جعيا ثم قبل انقضائه العدة راجعها وطلقها وأموات عنها فانما تستأنف العدة من يوم الطلاق الثاني ومن يوم الموت وسواء مسها بعد ان راجعها أو لا والمراد بالي الوطء علمت ان الرجعية تنهدهم العدة الا اذا أراد بارجمها للضرر وطول العدة عليها ثم طلقها قبل أن يعسها فانه يعمل بنقض مقصوده وينقضي على عدتها الاولى أما اذا رجعها ثم طلقها بعد ان وطئها فانما تستأنف كآمر من يوم الطلاق الثاني لان وطئه ادم عدتها فصارت الى الحالة التي كانت عليها قبل الطلاق الاول لاحتمال حصول حمل عن وطئه ولا يتقرر قصد الضرر وعندنا بن عرفة أنها تستأنف ولو قصد ضرر راوئته على نفسه انظر ان غازی فان قلت من تزوج فانتهى ثم طلقها قبل البناء عدة طلاقها الاول فانما تنقضي على عدة الطلاق الاول ومن طلق المطلقة طلاقا رجعيا بعد ارجعائها وقبل المس فانما تستأنف العدة من يوم الطلاق الواقع بعد ارجعائها فانما الفرق قلت الفرق أن مبانته كاجنية ومن تزوج اجنية فطلقها قبل البناء لا عدة عليها بخلاف الرجعية فانما كالزوجة فطلاقه الواقع فيها بعد ارجعائها بالاقتران زوجة مدخول بها تعتد منه ولا تنقضي على عدة الطلاق الاول لان ارجعائها عدتها (ص) وتعتد وطئها المطلق أو غيره فاسد ابتكاشه (ش) هذا طرؤا استبراء على عدتها والمعنى أن المرأة المعتدة من طلاق رجعي أو بائن اذا وطئها مطلقا أو غيره في عدتها وطئا فاسدا يشبه أو زنا أو ينسب مطلقا فوطئها الرجعة على المشهور من اشترط النية في صحة الرجعة أو كان الطلاق بائنا أو تزوجها مطلقا أو غيره في العدة ترجيحاً فاسدا وفرق قالوا كيم بينهما فانما تستأنف العدة من يوم الوطء الفاسد بثلاث حيض ان كانت من ذوات الحيض أو بثلاثة اشهر ان كانت من ذوات الاشهر أو بوضع الحمل ان كانت حاملا وينهدهم ما تقدم من العدة واذا وطئها مطلقا طار جعيا ولم ينو الرجعة وكان هذا الوطء بعد مضى قرأين مثلاً وقلتم بانعدام الاول وتأنف ثلاثة اقراء فهل له عليها الرجعة الى آخر هذه الثلاثة الاقراء التي هي استبراء ولا رجعة له عليها الا في آخر العدة فقط وهو الظاهر لانها يجبر وانقضائه عدتها بنيتين من الآن يكون ارجعها فاذا بانتهى لم يلحقها طلاقه ولا رجعة له عليها بعد ذلك فاذا راجعها قبل انقضائه عدتها كآمر حرم عليه وطؤها في بقية استبراءها فانما استبراءها حاصل وطؤها (ص) الامن وقادتها أقصى الاجلين (ش) كذا باداة الاستئناف في بعض النسخ وفي بعضها الامن وقاداة العطف على مقدار ما في طلاق الامن وقاداة والمساقاة المرأة المعتدة من وفاة اذا وطئت في عدتها وطئا فاسدا من زنا أو من شبهة أو من نكاح فاسد وفرق بينهما ما فانه يلزمه ان عكث أقصى أي ابعد الاجلين من الاشهر والاقراء فترتب تمام ثلاثة اقراء من الوطء الفاسدان كملت قبلها عدة الوفاة وأتمام عدة الوفاة من يوم الوفاة ان كملت قبلها الاقراء هذا في الحره وأما في الأمة فعليها أقصى الاجلين وقد مر ان استبراءها بصحبة أو ثلاثة اشهر وان عدتها من وفات زوجها شهران وخمس ليل أو ثلاثة اشهر (ص) كسبر آمن وطئها بعد تزوجها (ش) التشبيه في انها عكث أقصى الاجلين وهذه عكس ما قبلها والمعنى ان المرأة المستبراء من الوطء الفاسد زنا أو نكاح فاسدا ونحوهما اذا مات زوجها في أثناء

وكذا ما بعد والمراد فاسد واحد عماد كرا لنكاح فاسد (قوله وان كانت حاملا الخ) أي اذا حبلت من الزنا ثم طلقها زوجها قبل بوضعه الحمل (قوله ومفهوم يطلق الخ) لا يخفى ان هذا مما يكدر على قول الشارح أولا وقوله وأنقض الخ قد مر (قوله وكترجيح الخ) ظاهره انه اذا حصل الموت والطلاق من غير ارجعائها لا يكون الحكم كذلك وهو ظاهر في الطلاق لافي الموت لا انتقال الرجعية لعدة الوفاة (قوله لاحتمال حصوله) على نظرية وقوله وعندنا بن عرفة هو المعتمد والحاصل ان كلام ابن عرفة انما كان راجعا لان ابن العربي قال اذا وجد قول الموطأ والمدونة يقدم مافي الموطأ على المدونة لان الموطأ فرئ عليه ان الامات بخلاف المدونة لانها اجماع اصحابها منه (قوله كاشتهاء) انما صرح به لا يشترط ان ليس فاسدا لكونه غير حرام ولو قال وان مشبهة لكان أحسن بدر (قوله كذا باداة الاستثناء) اذ هو استثناء منقطع وقال البدر متصل لانه يخرج من قوله معتدة ولا يضره قوله وطئ المطلق لانه احدى صور المعتدة (قوله بالعطف على مفترق) يدل على هذا المقدور قوله وطئها المطلق أو غيره

(قوله أو طلاق) معطوف على قوله وفاته وقوله وارثته حيثما أو أمان لم ترتفع حيثما فلا استبراء فيها إلا التامحرم في المستقبل الآن عبارة شب وعب مختلفة لعبارة شلوخا وذلك أن ظاهر عبارة ما أن قوله وهذا فين ارتفعت حيثما خارج في معتدة الطلاق أو الوفاة لا الطلاق فقط فإن قلت من ارتفعت حيثما حرم أيضا في المستقبل فلم يجعل عليها أقصى الاجلين قلت كأنها مستثناة من مفهوم قوله ولم يحرم في المستقبل الخ (أقول) بحمد الله كلام شارحها هو الصحيح لما تقدم قري باعند قول الشارح لأن المدة تقضى عن المواضعة (قوله وأنت له ستة أشهر من وطئه) أي وبعد حيضه وأنت له لاقل من ستة أشهر وأنت له وفاة الثاني (قوله وإن ألحق بالفاسد) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وفاسد معطوف على صحيح أي وإن ألحق بكاح فاسد ومثل النكاح الفاسد وطئه الشبهة أي وأما الزنا فلا يخرج عما يشاع عنه من الحمل من (١٧٤) عدته طلاق ولا فوطه بوضع بل تعتد في الطلاق بثلاثة أقراء

تعدتها الطهر القبي عليه نفاسها وفي الوفاة أقصى الاجلين وضع الحمل وعدة الوفاة إذا علمت ذلك فقول شارحنا ففسخ نكاحها أو زنت الخ إنما يظهر فيما إذا ألحق بالنكاح الصحيح لأن ألحق بالفاسد لم يفسخ لأنه إذا ألحق بالفاسد لا يفسخ إلا على الأعلى نكاح فاسد لأننا أو غصب (قوله أي يفسخها) عن استبرائه فأثر الفاسد هو ما يوجب من الاستبراء (قوله وعليها أقصى الاجلين) بتصور ذلك في النسي لها فوجها إذا اعتدت وترتجت وحملت من الثاني ثم ثبت أنه لم يمت أولا وإنما مات الآت في أثناء مدة الحمل وفسخ نكاح الثاني لم يكنه تزوج ذات زوج فإن وضعه قبل تمام أربعة أشهر وعشرين مسوت الزوج الأول لم تقل حتى تنقضي

استبرائها فانما تنكح أقصى الاجلين أجل تمام أقراء استبرائها من يوم شرعها في الاستبراء وأجل عدة الوفاة من موته وهذا في الحرة وأما في الأمة فالأجل أجل حيضه استبرائها وأجل عدتها فانها (ص) وكشترت معتدة (ش) يعني أن من اشترى أمة معتدة من وفاة فانما تنكح أقصى الاجلين عدة الوفاة شهران وخمس ليل وحيضة استبراء لاجل انتقال الملك أو طلاق وارثته حيثما فلا تقل إلا بعض ستة طلاق وثلاثة لشرعها فمر هذا كله وإنما أضافها جعلها للنفار \* ولما أنهى الكلام على ما يمكن تعدد صاحبه من أقراء أو أشهر تكلم على ما لا يمكن تعدده وهو الحال فإن صاحبه أحد الواطنين فيجيبنا إلى السؤال هل يرى الحمل من صاحبه ومن غيره أو يرى من صاحبه لا من غيره فقال (ص) وهذا موضع حل ألحق بنكاح صحيح غيره وبفاسد أثره أو أثر الطلاق لا الوفاة (ش) يعني أن المعتدة من طلاق أو وفاة إذا تزوجت بنفس زوجها في عدتها ودخل بها زوجها ففسخ نكاحها أو زنت أو غصبت أو وطئت أو شابهت في عدتها ثم أتت بولد كامل غير سقط فإن ألحق بالزوج الأول وهو صاحب النكاح الصحيح بأن وطئت الثاني قبل حيضه وأنت له ستة أشهر فأكثر من وطئه فإن ذلك الوضع يهدم الاستبراء من الوطء الثاني أو أولى يهدم نفسه وهو عدة الصحيح من طلاق أو وفاة أي أجزاء ما عدا الوطئين بلا خلاف لأن الاستبراء إنما كان لما بقي من الحمل وهو هنا مأمون وإن ألحق بالفاسد بأن تزوجت في عدتها بعد حيضه وأنت له ستة أشهر من يوم الوطء الفاسد ولم ينقضي الثاني فإن وضعه يهدم أثر الوطء الفاسد أي يفسخ ثمانين استبرائها أو يهدم أيضا أثر الطلاق أي يفسخ ثمانين بضامن عدة الصحيح أن كان طلاقا سابقا على الفاسد ولا يهدم أثر الصحيح من الوفاة وعليها أقصى الاجلين (ص) وعلى كل الأقايم مع الالتباس كما أن أتينا أحدا من كاح فاسدا واحدا مطلقا ثمانين الزوج (ش) التداخل فيفسخه هو باعتبار موحيين وهذا الموجب واحدا ولكنه التمس بغيره واعلم أن الالتباس نارة يكون من جهة محل الحكم ونارة يكون من جهة سبب الحكم وقدم مثل المؤلف الأول بعناين أحدهما كان له زوجتان أحدهما بنكاح صحيح والآخر بنكاح فاسد فإذا تزوجت اثنين من الرضاع مثلا ولم تعلم السابقة منهما ثمانين الزوج فتعتد لكل منهما بأربعة أشهر وعشرة أيام عدة الوفاة وثلاث حبس استبراء فتتأكد ثلاثا خيرة منهما ما لو علمت السابقة منهما لا تعتد بأربعة أشهر وعشرة أيام وتعتد الأخرى بثلاثة أقراء الاستبراء اندخل بها ولا عدة عليها لم يدخل بها فلما يعلم الحكم فيها

أربعة أشهر وعشرين وانقضت الأربعة أشهر وعشرين وضع الحمل بأن ثبت موت الأول طولت وهي أول الحمل لم يفسخ حتى تضع حملها وتصور في المسائل التي لا تقوت فيها بالاحتمال (قوله أو أحدا مطلقا) أي ودخل بهما معا أو أحدا مطلقا لم يفسخ بها أيضا كجهلت المطلقة (قوله باعتبار موحيين) هذا الوفاة والطلاق (قوله وهذا الموجب واحد ولكنه التمس بغيره) لا يفتي أنه في المسئلة الأولى التي هي قوله كما أن أتينا الموجب بالنسبة إلى نكاحها صحيح الوفاة في التي نكاحها فاسد المحلول في فاسد فإنه يوجب أن تستبرأ بثلاثة أقراء الموصوف في كحل واحد لأنه التمس بغيره يصبح أن قرأ موجب بفتح الجيم أي عدة الاستبراء (قوله يكون من جهة محل الحكم) الحمل هي المرأة التي تستحق عدة الوفاة والمرأة التي تستحق عدة الطلاق أي والحكم هو عدة الوفاة والاستبراء بمعنى المحكوم به أي لم يعلم من هذا هذا معناه إلا أنك خير بأنه يقال إن الالتباس هنا من جهة سبب الحكم أيضا باعتبار كل واحد (قوله لم يعلم الحكم) أي محل الحكم كالأطراف مقدمه



(قوله وكستولة) عطف على كلامين وقه فاق لانه لا يصدق عليه قوله وعلى كل اذ ليس هنا الا واحد فقط واجب بانه يقتضي في التابع ما لا يقتضي في المتبوع واجب ايضا. ان قوله وعلى كل الانفسى أى فى الجملة أى فى مجموع هذه المسائل أو معطوف على قوله كل الجبر وعلى أى على كل وعلى مثل مستولية أو المعطوف محذوف أى على كل (١٧٥) وعلى الواحدة مثل مستولية أى مدبرة

طوبت كل منهما بالامرين معا الثاني مات الزوج في العدة عن امرأتين لاحدهما مطلقة مطلقا فافا  
بائنا والآخرى في العصة ولم تعلم المطلقة من غير هاتفتد كل واحدة منهما بأربعة أشهر وعشرة  
أيام عدة الوفاة وثلاثة افرء عدة الطلاق اذ لو علم الحكم فيها لما اعتدت المطلقة بثلاثة اقراد ان  
كانت من ذوات الحيض ان دخل بها وتعدت التي في العصة بأربعة أشهر وعشرة أيام فلما لم يعلم  
الحكم فيها ما طوبت كل منهما بالامرين معا اذ لا تحقق حليتها الا لا زواج الا نكاح (ص)  
وكستولة متروكة مات السيد والزوجة ولم يعلم السابق فان كان بين موتها كثر من عدة الامة أو  
جهل عدة حرة وما استبرأه الامة في الأقل عدة حرة وهل قدرها كآقل أو كزفولان (ش)  
هذا انما لا التباس الحى يكون من جهة سبب الحكم والمعنى ان أم الولد اذا تزوجها سببها الشخص  
ثم مات السيد والزوجة في غيبتهما وعلم سبق موت أحدهما ولكن لم يعلم عين السابق منهما أو  
السيد أم الزوج فلا يتخلو حالهما من أربعة أوجه فان كان بين موتها كثر من عدة الامة أى  
أ كثر من شهرين وخمس ليال أو جهل ما بين ما هل أ كثر من عدة الامة أو أقل أو سواها فواجب  
عليها في الوجهين عدة حرة بأربعة أشهر وعشر وما استبرأه الامة وهو حصة ويعتبر كل من عدة  
الوفاة والاستبراء من يوم موت الثاني فان لم تر ادم تر بصت تسعة أشهر فان لم ترها لم يخص برية  
حلت مكنتها وان زاد تر بينهما مكنت أقصى أمدا لجل وانما لزمها مجموع الامرين لانها تنقذ بر  
موت سيدها أولا ولا يلزمها شئ بسبب لانها في عصة زوج لم تحل لسيدها ثم لما مات زوجها وهي  
حرة زما أربعة أشهر وعشر وبتقدير موت الزوج أولا يلزمها شهران وخمس ليال لامة بعد ثم  
يلزمها بموت سيدها ما استبرأه بحصة لكونها بعد زوجهما من عدة ما حلت لسيدها لان  
الموضوع ان بين موتها كثر من عدة الامة فلا جمل هذا التحل بالا بالامرين وحكم ما اذا جهل  
ما بينهما حكم ما اذا كان بينهما كثر من عدة الامة فلا جمل هذا التحل بالا بالامرين وحكم ما اذا جهل  
بين موتها أقل من عدة الامة بان يكون بينهما شهران فأوجب عليها عدة حرة بأربعة أشهر  
وعشر ليال لاحتمال موت السيد والأخوات الزوج عنها وهي حرة وبتقدير موت الزوج أولا  
فأوجب عليها شهران وخمس ليال وهي مندرجة في الاربعة أشهر وعشر وموت السيد لم يجب عليها  
شئ لانها لم تحل له لم يخرج بحصة استبراء واختلف اذا كان بين موتها عدة في عدة الامة شهرين  
وخمس ليال هل حل حكمه حكم ما اذا كان بينهما أقل من عدة الامة فتكتفي بعدة حرة كاذبه اليه ابن  
شبلون اذ لم يعض لها وقت تحل فيه للسيدة وحكم ما اذا كان بين موتها كثر من عدة الامة فيجب  
عليها الامران وبوقر ابن ونس المدونة قال بعض ولا ينبغي ان يختلف فيه قولان ثم ان قوله ولم  
يعلم السابق صادق اذا لم يكن سابق البتة بان ما ماعا لان السالبة تصديق الموضوع  
وموضوع هذا المسئلة انما هو اذا ما تمعا قين ولكن تارة يعلم السابق وتارة لا يعلم أى وأما لو ما  
معا فالاصل أنها أمة الا انها تعد عدة حرة خباط في كلامه اجمال لا يلحق به والجواب ان مدار  
هذا العلم العقل وعلم العقل لا يعلم به الا اذا وافقه نقل والتفعل في هذه المسئلة كما عطل ولما كان

يعتق من ثلث لئال (قوله مستولية)  
احترز على كونت غير مستولية  
والمسئلة بها فان عليها في الاذن  
عدة مة واستبرأها وفي الثانية  
عدة فقط وفي الثالثة هل هي عدة  
أمة فقط أو عدة أمة واستبرأها  
وغير المستولية يشمل القن والمدة  
اذا لم تعتق كلاهما من الثلث والا  
فكالمستولية ويشمل المكاتبه  
والمبضة والمعتقة لاجل الأئمن  
لا يحل للسيد وطؤها (قوله من  
جهة سبب الحكم) الحكم العدة أو  
الاستبراء والسبب في ذلك ان هو  
إماموت الزوج أو موت السيد هو  
مجهول (قوله فان لم تر ادم) مفرع  
على محذوف تقديره فان حلفت  
الحصة وهي استبراء الامة فلا  
اشكال وان تأخرت تر بصت ما  
(قوله فان لم ترها) كذا في نسخة  
والضريح على الدم بمعنى الحصة  
(قوله وان زادت) المناسب لما تقدم  
ان يقول فان أحست برية ولا  
بقول فان زادت بل كان يقول وان  
أحست بشئ تر بصت تسعة أشهر  
فان لم تره حلت فان زاد تر بينها  
مكنت أقصى أمدا لجل فتقدير  
(قوله زما بأربعة أشهر وعشر)  
بعد موت زوجها لان السيد حى  
(قوله قال بعض ولا ينبغي الخ) هذا  
البعض هو الساجي (أقول) الذى  
ينبغي ان يقال ذلك في القول الاول

لا في هذا الثاني لانها لم تحل للسيد الا بأ كثر من مقدار العدة (قوله ثم ان قوله الخ) ردان يقال الصدق بالعدة برده التفصيل المفهم يقترب  
تقدر (قوله ان مدار هذا العلم) أى العلم المتعلق بكون السالبة تصديق الموضوع وقوله وعلم العقل لا يعلم به أى وعلم العقول لا يعلم  
به الا اذا وافقه نقل وحاصله ان هذا الاجال لا يضر لانه اجمال بحسب علم العقول لا بحسب الفقه الآن الموجود في لفظة الفقيه  
الذى هو اصل الشارح ان مدار هذا العلم النقل أى مدار علم الفقه النقل (قوله والعقل) أى يحكم للعقل لا يعلم به ههنا من كون السالبة  
تصدق بتنى الموضوع

**(باب الرضاع)** (قوله ومنذر جاقية) أي ومنذر جامع في قوله وحرم أصوله والظاهر أن مراده بالاندراج الحمل عليه (قوله لبنات آدم) أي البنات آدم (قوله والأحداث على خلافه) قال عليه الصلاة والسلام لبن الفحل يحترم (قوله لحمل مظنة) أي لحمل هو مظنة الغذاء (قوله أضرهم) تعليل التعيير وصول دون أن يعبر بضم (قوله ولأدليل الأسمي الرضاع) أي لأدليل الاستكشاف رضاء فان قلت فيه دور لأن مسمى الرضاع دليل على تحريم السعوط والوجود يحرم السعوط والوجود دليل على أن الرضاع وصول الذي هو المسمى قلت يمكن الجواب بأن الدليل على التحريم مسمى الرضاع المحمل والذي دليل على تحريم السعوط المسمى المفصل (قوله مع أنه بعد الخ) أي وإذا كان محدداً فالحق الشرعية فلا حاجة لقوله عرفاً والجواب ما أشار إليه بقوله أشار الخ (قوله إشارة الخ) ليس فيه إشارة قلنا ذكر وأما المعنى كما كانت (١٧٦)

العرفية ضم الشفتين الخ والحقيقة الشرعية وصوله غير بقوله عرفاً أي عرف أهل الشرع بقرينة أن الكلام فيه تنبيه على أن هناك مخالفاً لذلك لا يلتفت إليه وأما تفصيل ذلك الخالف أي تعيينه فلم يعلم (قوله لكن الفقهاء) استدلوا دفعاً لما ينوهم أن المعنى العرفي مراد (قوله ماصدق) أي ماهية صدق عليها أي حمل عليها الرضاع إلا أنه خبر بأن الحمل إنما هو على الماصدق فتدبر (قوله ماهية الرضاع عما هي) أي فالحدود ماهية الرضاع عما كونهما ملتصقة بهدي هو لأن الحدين الحدود والاختلاف بالاجمال والتفصيل أن يقول ملتصقة بما هي أي أنها ماهية كانه قال الماهية من حيث أنها ماهية (قوله مع قول المؤلف الآتي) سيأتي الجواب عنه بأن يحمل كلام ابن عرفة على غير الحقة (قوله وإن التحريم ليس مقصوداً على المباشر) أي خلافاً للتبادر من قوله أَرْضَعْتُمْ كمن المباشرة (قوله

الرضاع محترم لما حرمه التسبب ومنذر جاقية حيث ذكر كونه محرم أصوله وفصوله وما ذكر بعد شرح في بيان شروطه وما يتعلق به أفعال

(باب مسائل الرضاع وبيان ما يحرم وما لا يحرم)

وهو يفتح الرأ وكسر هاء التاء وتر كها وأنكر الأصح الكسر معه وهو من باب سمع وعند أهل التحريم باب ضرب والمرأ مرضع إذا كان لها وترضة فان وصفها براضعة قبل مرضعة ويقال لبن ولبنات آدم وغيره وأنكر أهل الأئمة لبن في نبات آدم والأحداث على خلافه ابن عرفة الرضاع عرفاً وصول لبن آدم لحمل مظنة غذاء آخر تصرعهم بالسعوط والحقة ولأدليل الأسمي الرضاع وقوله عرفاً خص هذا الحد بذلك مع أنه بعد الخلق الشرعية إشارة إلى أن الرضاع غلب في المعهودين الناس وهو ضم الشفتين على حمل خروج اللبن من الثدي مطلب خروجها لكن الفقهاء بحث حكموا بأن الحقة والسعوط يقع التحريم به معادل ذلك على أن الرضاع عرفاً فليس ماصدق عليه ما وأورد الشيخ بأن رضاع الكسبي لا يحرم وأجاب بأن الحدود ماصدق عليه أنه رضاع وكونه لا يحرم أي يحرم أمراً آخر فالحدود ماهية الرضاع عما هي لا أفرادها وانظر قول ابن عرفة لحمل مظنة غذاء آخر مع قول المؤلف الآتي في الحقة تكون غذاءً مقبلاً يأتي والأصل في تحريم الرضاع قوة تعالى وأما هنا في الآتي أَرْضَعْتُمْ وأخواتكم من الرضاعة وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من التسبب وقوله إن الرضاعة تحريم ما حرم الولاد فقهه بيان لا يوز باده وإن التحريم ليس مقصوداً على المباشرة والحد ذلك أشار المؤلف بقوله (من) حصول ابن امرأة (ش) يعني أن حصول لبن المرأة سواء كانت مسلمة أو كافرة صغيرة لا يؤطامثلها وكيفية أو ميتة تحقق أن في ثديها لبناً حال المص لا أن تشك بزوجة أو غير متروجة ولو خشي مشكلاً في جوف الصغیر المرضع ينشر الحرمه كما ينشرها التسبب وسواء وصل إلى جوف الرضيع وجوراً أو سعوطاً يأتي نفسه هما ويأتي بمخبرات القيود بالغرق (وإن ميتة) دب الطفل فرضها وتحقق أن في ثديها لبناً حال المص وكذا أن تشك عند ابن ناجي خلافاً لابن رشد وابن عبد السلام وأوجب منها على المشهور ولد ما حكاها ابن شمس وغيره من القول الشاذ بعدم تحريمه لأن الحرمه لا تقع بغير المباح والجواب

والن التحريم) معطوف على الآية أي فقهه بيان لأن التحريم (قوله حصول الخ) أي عن جوف الرضيع والأفلا يحرم (قوله لبن امرأة) أي لا ذكر ولو زاد ذكر فائدة (قوله لبنات آدم) أي لبنات آدم سائر الملائكة فقالت لهما عهد فقال امرأة أفقالت ما لهما قال حواء فقالته لهما فقالت لهما خلفت من المهر وحواء لأنها خلقت من حي هكذا أفاده بعض الشيوخ (قوله صغيرة) وكذا يجوز تعدد عن الولد (قوله تحقق) أي وأظن (قوله لا أن تشك) لا يظهر أن الشك يحرم أيضاً كما عند ابن ناجي (قوله ولو خشي مشكلاً) أي بمثابة من يتقن الطهارة وشك في الحلد فتبين حصول لبنه بخوف الرضيع كتقن الطهارة والشك في كونه ذكراً أو أنثى كالتشك في الحدث (قوله وأوجب منها) معطوف على قوله فرضها (قوله على المشهور) من شرط بقوله وإن ميتة أي أن لبن الميتة يحرم على المشهور كما أفاده بهرام (قوله لا تقع بغير المباح) أي ولبن الميتة غير مباح على مذهب ابن القاسم وإن كان المعتمدان طاهر

عن (قوله حصول الخ) أي عن جوف الرضيع والأفلا يحرم (قوله لبن امرأة) أي لا ذكر ولو زاد ذكر فائدة (قوله لبنات آدم) أي لبنات آدم سائر الملائكة فقالت لهما عهد فقال امرأة أفقالت ما لهما قال حواء فقالته لهما فقالت لهما خلفت من المهر وحواء لأنها خلقت من حي هكذا أفاده بعض الشيوخ (قوله صغيرة) وكذا يجوز تعدد عن الولد (قوله تحقق) أي وأظن (قوله لا أن تشك) لا يظهر أن الشك يحرم أيضاً كما عند ابن ناجي (قوله ولو خشي مشكلاً) أي بمثابة من يتقن الطهارة وشك في الحلد فتبين حصول لبنه بخوف الرضيع كتقن الطهارة والشك في كونه ذكراً أو أنثى كالتشك في الحدث (قوله وأوجب منها) معطوف على قوله فرضها (قوله على المشهور) من شرط بقوله وإن ميتة أي أن لبن الميتة يحرم على المشهور كما أفاده بهرام (قوله لا تقع بغير المباح) أي ولبن الميتة غير مباح على مذهب ابن القاسم وإن كان المعتمدان طاهر

(قوله) يخرج فخرج القالب) أي بان قوله أرضكم خرج فخرج القالب لأن مفهومها حتى يخرج البتة (قوله قلب الحسنة لا ينشر الحزمة) كذا قالوا وأقول مقتضى تحليفهم التحريم (قوله ما يدخل) أي لا ما يدخل وألة ما يصيب في الحلق وذلك عبارة التي قالها الشارح موجود في كلام غيره (قوله ما يدخل في وسط القسم) أي بالآلة أو يقال يقطع التفرعي كلام الشارح أراد بالوجود ما عطف عليه الفعل يعني الإدخال المخصوص (قوله وأما ما يدخل في) كلام عب ما يفيد أنهم قالوا (قوله وفي دواء) شارحنا موافق لقوله في تقسيم الحسنة بأن نفس الدواء لا يملك ذلك إلا بالتقدير بآلة حقيقة (قوله رجعه الشراح الخ) هذه عبارة الشيخ سالم أراد شراح خصوصه وكأنه غير راماو الباسطى والأقفوسى ونص الشيخ سالم رجعه الشراح الثلاثة وغيرهم للحققة فقال الظاهر رجوعه للحققة فقط لقوله في المدونة وأن حقن بلين فوصل إلى الجوفه حتى يكون غدا مسرور والآن يحرم اه ومنى عب على ذلك وعبارة عب تكون الحققة فقط دون ما قبلها غدا الفعل أى كائنه (١٧٧) لرضع عند وجودها وان كان يحتاج لغدا

(٢٣ - خروى رابع) لئن أذمية بلين غير قابل أو جدوا أو بطعام انساوا أو غلب عليه لأغلب بقسم الجمجمة بان استهلك حق لم يبق لمطع فلا يجرم سواء حصل الغذاء أم لا فإذا خطل لئن امر أن يبلع امرأه أخرى صارتا لهما مطلقا نسواو بالاً وغلب أحدهما الآخر والظاهر نحر عيان حين أوسمن واستعمله الوضع (قوله كما لا بأسفر) أو أوجر فلا يجرم لأنه غير بلين وأما تعريق طم اللين أو رجه فيجرم وكذلك أن تغرب لونه يسيرا بغر صخرة أو جرة أو ما لا تغرب اللين بجرم أو وصرفة قال عجي انقطع اعطهم من تغرب لونه بالصخرة فوجب التحريم وكلام المصنف يفيد ذلك لأن ما عا ناط الحكي بصره بانه كما بأسفر لانه فقط (قوله أو غيره) وهو الماء الآخر (قوله معطوف على لئن) فيه أنه معطوف على قوله ان غلب الخ وهذا لا ينافي القف والتشريف المحترقات وكذلك يقال نعماً في أنه (قوله والكاف مقدّر نفسه الخ) أي والتقدير لا ان غلب ولان كل الخارج كما بأسفر ولان كل المرضع كهيئة ولان كل الموصلة كما كمال أو ادخال في أذن فالكاف ليست مدخلة لئن التي تدخل من الأذن بل يقال مدخلة لا ادخال في الأذن

(قوله وفي معناه) أي معنى ما ذكر أي من الجمة (قوله ومسام الرأس) ظاهره ولو لم يفتق وصورة العرف وقرينه وبين الصوم أن الشرط فيه الكف عن كل مقطر (قوله يفرق متبوعاتها) كذا في نسخة أي يدرك متبوعاتها (قوله أو زيادة الشهرين) بالإضافة للبيان وظاهره أن زيادة يوم واحد بعد الشهرين لا تجزئ اهـ (قوله أو يأكل معه ما يضره) مفهوماً ولو أكل معه ما لا يضر فلا يحرّم ولو لم يقطع عن الرضاع (قوله لكان قوّة في غذائه) أي بحيث لو اقتصر على الأكل وحده لضر كما هو الساق (قوله الآن يستغنى الخ) لأنه إذا استغنى غني بيّن، كونه إذا اقتصر على الأكل وحده لم يضره (قوله بعدة) أي من الوضع وكذا قوله أو يفرق بهذا هو الظاهر وأما حديثنا عندنا أنه أن معنى (١٧٨) كالأستغنى قبل تمام الحولين بعدة كبيرة كالشهر أو بعدة كالأستغنى

قبل تمام الحولين في السنة الأولى  
فإنه الحق في الحولين للأبوين  
مقتضياً طلب أحدهما رضاعه  
فيهما لم يفتق لم يرد قطعه قال ابن  
العريّن فإن اتفقا في قطعه فلهما  
كان لهما ذلك الآن يضر بالولد  
(قوله على المشهور الخ) ظاهر  
العبارة أن خلاف المشهور ما أشار  
له بقوله خلافه إلاخون الخ نص  
بهرام يعني أن ما ذكره في التصریم  
بالرضاع مشروط بأن لا يكون  
الصبي قد فصل واستغنى عن اللبن  
وأما إذا استغنى فلا اعتبار بما  
يحصل له من اللبن بعد ذلك ولا  
اشكال في ذلك إذا فصل بعد الحولين  
فصلا لينا وكذا إذا استغنى في  
الحولين بعدة بعدة فإن كان بعدة  
قريبة فالشهور وهو مذهب ابن  
القاسم في المسدودة أنه لا يحرّم  
وقال مطرف وابن الماجشون  
وأصبح في الواضحة يحرم إلى تمام  
الحولين اهـ (قوله أي والصهر  
مثله) أي والصهر مثل النسب في  
التصریم فكان المصنف يقول  
ويحرّم الرضاع ما حرّمه النسب  
وما حرّمته الصهار وقوله والأعيان  
مرادف (قوله من من الرضاع  
لقوله تعالى وأمهاتكم الخ) فيه أنه

اتفاقاً وفي معناه بما أدخلته الكاف الرجل أن ذكره وقوله (واكتسابه) معطوف على  
بوجوده وهو محسّن وزه وما في معناه مما أدخلته الكاف المقدرة معه مثله بما يدخل من الأذن  
ومسام الرأس وشعركا فهي مما يطبق بفرق متبوعاتها من السام وقوله (يحرم) أي ما نشر  
للمعصية خصوصاً ثم ذكر شرط التصریم بقوله (ص) أن حصل في الحولين أو زيادة الشهرين  
(ش) يعني أن شرط نشر الحرمة بالرضاع أن يحصل الوضوء للصوف في الحولين من ولادته  
أو زيادة ما قرب منهم ما يحكمه كالشهر والشهرين وقيل الثلاثة الأشهر وهذا ما دام  
مقصوداً على الرضاع أو يأكل معه ما يضره أو يقتصر عليه فلو لم يتم رضاعته امرأته بعد  
فصله بيوم أو يومين أو ما أشبه ذلك لم يضره ولو أعيد لبن لكان قوّة في غذائه وعشائه فلو  
فصل فصلاً لا اعتبار بما يحصل له من اللبن بعد ذلك كما عاله بقوله (ص) الآن يستغنى  
(ش) استغناءً عما كان اللبن بالطعام فلا يحرم الرضاع حينئذ (ولو) حصل الاستغناء (فيهما)  
أي في الحولين وسواء استغنى فيهما بعدة بعدة أو قريبة على المشهور وهو مذهب المدونة خلافاً  
للأخوين وأصبح في بقاء التصریم إلى علمهما وقوله (ما حرّم النسب) أي والصهر مثله  
مفعول يحرم التمسّد مذكّر فكما حرّم السبع بقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الخ وقوله ونسأت  
الاخت حرّم من الرضاع بقوله تعالى وأمهاتكم الخ لا في أرضتكم وأخواتكم من الرضاغة  
وقوله ما حرّمه أي الفرات والأعيان التي سرها النسب (ص) الأم أم خنك أو أختك وأم ولد  
وليك وجدك ولتك وأختك ولتك وأم عمك وعمك وأم خنك وخالتك فقد لا يحرّم من الرضاع  
(ش) هذه المسائل تحرم من النسب ولا تحرم من الرضاع الأولى أم خنك أو أختك من النسب  
هي أمك وأزوجة أبك وكنها حرام عليك ولو أرضعت أجنبية أمك أو أختك لم تحرم عليك  
لأنها ليست أمك ولا زوجة أبك الثانية أم ولدك ذكر أو أنثى لأنها ما بنتك نسباً وأزوجة  
ابنك وكنها حرام عليك ولو أرضعت أجنبية ولوليك لم تحرم عليك لفقنا الوصف المحرم لها  
نسباً الثالثة جدتك ولتك لأنها نسباً ما أمك وأم ولدك وحنك فما حرمت الأبوصف النسب لك أو  
لزوجتك ولو أرضعت امرأته ولتك لم تحرم عليك لأنها ليست أمك ولا أم ولدك ولا أختك ولا زوجة  
أختك ولتك لأنها نسباً بنتك أو بنت زوجتك وكنها حرام عليك لكن وصف النسب منك أو  
من زوجتك ولو أرضعت امرأته ولتك لم تحرم بينها التي هي أختك ولتك من الرضاع عليك لفقنا  
الوصف المحرم لها نسباً وناسبتها أم عمك وعمك لأنها نسباً ما جدتك لك وأختك جدتك  
وكنها ما حرام عليك ولو أرضعت امرأته أم عمك أو عمك لم تحرم عليك لفقنا الوصف المحرم في  
النسب وهو الجدود سادتها أم خنك وخالتك لأنها ما جدتك لك أمك وأزوجة جدتك لها

لا يتم ما ذكره الأول كذا ذكر في الآية السبع من الرضاع ففي عبارة ع وبسبع الرضاع لم يذكر فيها سرهما  
مع أنه يحرم النسب إلا الأبوالأخت وأما البنت من الرضاع فقد دخلت في بساتكم لم يكتب دخول أم الرضاع وانتهى في آفة  
النسب كالبنت لقوة اتصال البنت بابيها أقوى من الأم والأخت والأربعة الباقية من الرضاع قد خالفوا في تحريمها بغير محرم بالرضاع  
ما يحرم بالنسب اهـ وتأمل في قوله لقوة اتصال البنت الخ (قوله من النسب) متعلق بقوله أختك أي أختك من النسب والمحصّل  
أن الأخ والأخت والعمو وغير ذلك كل ذلك من النسب والموصوف بالتحليل الأم مثل من الرضاع (قوله الثانية أم ولدك الخ) وأما

أم رضاع لولده نسأى أَرْضَعَتْ أَحْبَبَهُ وَلَهُ نَسَابُهُ وَأَمَّا حَالَالُ الْبَالِ لَا تَزْوِجُهُمْ مِنْ قَوْلِهِ وَأَمَوْلُهُمْ وَمِنْ قَوْلِهِ وَجَدَهُ وَلَهُ وَأَتَمَّ بِذِكْرِهَا الصَّفَ لَأَنَّهُ مُتَعَدِّ الْمُسْتَقْبَلِ بِمَا يَحْرُمُ وَأَمَوْلُهُمْ لَيْسَتْ سِرًّا مَا عَالِيَتْ حَتَّى نَسَبًا (قوله أن تزوج بأم حَفِذَتِهِ الْخ) لَا يَحْتَجُّ أَنْ هَذِهِ عَيْنُ قَوْلِهِ وَأَمَوْلُهُمْ وَلَهُ لَأَنَّ الْحَفِذَةَ هِيَ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ (قوله وكذا يجعله التزويج بحَفِذَتِهِ وَلَدُهُ) هَذِهِ عَيْنُ قَوْلِهِ وَجَدَهُ وَلَهُ وَقَوْلِهِ أَوْ ابْنَتَهُ مَقْطُوفٌ عَلَى حَلِيلَةِ قَوْلِهِ مِنَ الرِّضَاعِ رَاجِعٌ لِحَفِذَتِهَا وَأَمَوْلُهُمْ قَوْلُهُ مِنَ الرِّضَاعِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ عَمَّا أَيْ أَنَّ ابْنَتَهُ نَسَبًا عَنْهُ مِنَ الرِّضَاعِ (قوله مِنَ الرِّضَاعِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَنَّ أَيْ أَنَّهَا هِيَ سَبَلُهُ عَنْهُ مِنَ الرِّضَاعِ فَتَزْوِجُهُ مِنْ قَوْلِهِ مِنَ الرِّضَاعِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَخْوَ وَأَمَوْلُهُمْ فَهُوَ نَسَبٌ وَقَوْلُهُ وَأَبَى حَفِذَتِهَا مِنَ الرِّضَاعِ عَنْهُمْ مَقْدَمٌ مِنَ التَّسْبِ وَلَهُمْ سَبَبٌ مِنَ الرِّضَاعِ وَقَوْلُهُ وَجَدَهُ وَلَهُ مِنَ الرِّضَاعِ نَزْدٌ مِنَ النِّسْبِ وَأَمَّا الْحَفِذَةُ مِنَ الرِّضَاعِ (قوله وَقَدْ قِيلَ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ التَّحْقِيقُ) وَقَدْ لَيْسَ التَّحْقِيقُ وَالْمَعْنَى وَقَدْ يَحْرُمُ لِمَا عَرَضَ كَكُونَ أَمْ أَحْسَنُ وَأَخْذُكَ أَتَصِفَتْ بِكُنْهَاتِهِ مِنْ الرِّضَاعِ بَأَنَّ رَضَعَتْ مَعَهَا عَلَى نَدَى أَيْ الشَّارِكَةَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى حَرَّمَ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتَكُمْ وَلَا تَنْكِحُوا أُمَّهَاتِكُمْ أَبَاؤَكُمْ (قوله وَأَنْظُرِ الْإِعْتِرَاضَ عَلَى الْمُؤَلِّفِ الْخ) حَاصِلُهُ (١٧٩) أَنَّ ابْنَ عَرَفَةَ اعْتَرَضَ عَلَى ابْنِ دَقِيقِ الْعِدْفِيِّ

دَعَاؤُهُ أَنَّ هَذِهِ مُسْتَنَاءَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ فَاتَّوَلَّاهُ دَعَاؤُهُ اسْتِثْنَاءُ هَذِهِ غَلَطٌ لِأَنَّ الْعَامَّ لَا يَشْتَلُّ الْمَذْكُورَاتِ حَتَّى يَدْعَى اسْتِثْنَاءُ لِأَنَّ شَرْطَ الْإِسْتِثْنَاءِ صَدَقَ الْعَامُّ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ أَمَّا فِي الْمَسْئَلَةِ الْأُولَى فَخَالَفَ الصَّحِيحَ فِيهَا بِالنِّسْبِ إِلَّا بِالْإِنْدِرَاجِ تَحْتَ قَوْلِهِ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتَكُمْ وَبِالْإِنْدِرَاجِ تَحْتَ قَوْلِهِ لَا تَنْكِحُوا أُمَّهَاتِكُمْ أَبَاؤَكُمْ مِنْ التَّسَابُغِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْمُرَاتِبَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ مِنَ الرِّضَاعِ لَا يَصْدُقُ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أَنَّ أَمَوْلَهُ بِالرِّضَاعِ لَا يَنْكُحُهَا بَيِّنٌ وَأَيْبَى وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي قَوْلِهِ إِلَّا أَمْهَاتُكَ مُنْقَطِعٌ وَالْإِبْطَاقُ لَكِنْ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَدِيثَ وَهُوَ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّسْبِ بَاقٍ عَلَى عُمُومِهِ وَأَعْمَالُهُ يَحْرُمُ هَذِهِ الْمَسَائِلَ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَمْهَاتٍ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ فَهِيَ عَلَى أَسْلِ الْإِبْطَاقِ وَعَلَى

وَكَلَامِ مَا حَرَّمَ عَلَيْكَ الْمُسْتَقْبَلُ أَيْ قَوْلُهُ أَوْ أَرْضَعَتْ أُمَّهَاتُكَ وَأَخَالَكَ لَمْ يَحْرُمْ لِقَوْلِهِ عَلَيْكَ مَهْيًا وَيَجُوزُ لِمَا جَلَّ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمُّ حَفِذَتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ مِنَ التَّسْبِ لِأَنَّهَا حَلِيلَةُ ابْنَتِهِ أَوْ ابْنَتِهِ مُخْلَافٌ لِلرِّضَاعِ لِأَنَّ أَحْبَبَهُ عَنْهُ وَكَذَا يَجْعَلُ التَّزْوِجَ بِحَفِذَتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ وَلَا يَصِلُ ذَلِكَ مِنَ النِّسْبِ لِأَنَّهَا أُمُّ أُمِّهِمْ فَخِلَافٌ لِلرِّضَاعِ وَكَذَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِعَمَّةِ ابْنَتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ مِنَ النِّسْبِ لِأَنَّهَا أخته مُخْلَافٌ لِلرِّضَاعِ وَكَذَا الْمُرَاتِبُ لِمَا هَلْ أَنْ تَزَوَّجَ بِأَبَى أَخِيهِ مِنَ الرِّضَاعِ وَبَاقِي وَلَهُ مِنَ الرِّضَاعِ وَأَبَى حَفِذَتِهَا مِنَ الرِّضَاعِ وَجَدَهُ وَلَهُ مِنَ الرِّضَاعِ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ مِنَ النِّسْبِ كَمَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ وَقَدْ قِيلَ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ التَّحْقِيقُ وَأَنْظُرِ الْإِعْتِرَاضَ عَلَى الْمُؤَلِّفِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَذْكُورِ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ (ص) وَقَدْ رَأَيْتُ الْفُطْلَ خَاصَةً وَلِلْمُصَاحِبَةِ الْبَيِّنَ وَلِصَاحِبِهِ مِنْ وَطْئِهِ (ش) يَعْنِي أَنَّ الْفُطْلَ الرِّضَاعِي إِذَا تَزَوَّجَ بِبَلْعَانِ أُمَّهَاتِهِ وَوَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ فَهُوَ يَكُونُ وَلَدًا لِلتَّامَّةِ الرَّائِقَةِ تَقْدِيرُ أَرْحَامًا وَأَمَّةً مُسَلَّةً أَوْ كَثَرَتْ ذَاتُ زَوْجٍ أَوْ سَبَدَ وَيَكُونُ وَلَدًا لِصَاحِبِ الْبَيِّنِ أَيْضًا كَمَا تَهْتَمُّ مِنْ بَطْنِهَا وَأَنْظُرْ مِنْ حَيْثُ وَطْئَهُ لِلرِّضَاعِ مَعَ الْإِنْتِزَالِ لَمْ يَنْقُصْ عَلَيْهِ وَلَا يَجْعَلُ مَدَامَ الْوَطْئِ مِنْ قَبْلِهِ وَتَقْوَاهُ وَلَا يَغْيِرُ تَزَوُّجَهُ وَفُرُوعَهُ كَهُوَ فَحَرَّمَ عَلَيْهِ الرِّضْعَةَ وَأَمْهَاتُهَا وَنَسَبُهَا وَعَمَّاتُهَا وَأَخَالَاتُهَا كَمَا يَحْرُمُ عَلَى نَسَبِهِ وَعَلَى نَسَبِهِ وَلَا يَحْرُمُ عَلَى أَصُولِهِ وَأَخَوَاتِهِ فَحَرَّمَ رِضَاعًا وَأَصُولَهُ فَلَمْ يَحْزَرْ بِخَاصَّةٍ عَنْهَا (ص) لِقَطْعَانِهِ وَأَنْ يَحْزَرْ بِنَسَبَيْنِ (ش) يَعْنِي أَنَّ الْبَيِّنَ يَحْكُمُ بِهِ لِلْوَالِدَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ نَسَبًا أَلَيْسَ عَنْ وَطْئِهِ عَلَى أَنَّ يَقْطَعُ بَعْدَ مَقَارَفَتِهِ زَوْجَتَهُ أَوْ سَرِيَّتَهُ أَوْ سَرِيَّةَ الْبَيِّنِ وَلَمْ يَتَزَوَّجْ فَخَالَفَ الْأَوَّلَ وَلَوْ تَعَدَّدَتْ السَّرَوْنُ مِنْ غَيْرِ حِدَّةٍ كَالْفِي الْمُدَوَّنَةِ وَسَوَامِي حَتَّى عَنْ عَصْمَتِهِ أَوْ مَلَكَه أَوْ لَمْ يَتَزَوَّجْ فَهِيَ مُطْلَقَةٌ زَوْجَتُهُ أَوْ مَاتَتْ عَنْهَا وَلَيْسَتْ فِي نَدْيِهَا أَوْ طَلَّقَهَا زَوْجٌ فَإِنْ اشْتَرَكَ الثَّانِي مَعَ الْفِي قَبْلَهُ وَالْبَيِّنَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ (وَاشْتَرَكَ مَعَ الْقَدِيمِ) فِي الْوَالِدِ الَّذِي رَضَعَهُ بَعْدَ وَطْئِهِ الثَّانِي بِمَكَانِ بَابِهَا لَمْ يَنْتَشِرْ الْحَرْمَتَيْنِ وَبَيْنَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَحَلُّهُ وَلَوْ تَعَدَّدَتْ الْأَزْوَاجُ كُلُّ بَنَاتِهَا لِيَجْعَلَ مَادَامَ الْبَيِّنِ الْأَوَّلِي

نَقَاتُهُ عَلَى عُمُومِهِ (قوله مِنَ وَطْئِهِ) أَيْ وَلَدَ كَأَنَّ مِنْ وَطْئِهِ أَيْ لَمْ يَنْقُصْ عَلَيْهِ وَلَا يَجْعَلُ مَدَامَ الْوَطْئِ مِنْ قَبْلِهِ وَتَقْوَاهُ وَلَا يَغْيِرُ تَزَوُّجَهُ وَفُرُوعَهُ كَهُوَ فَحَرَّمَ عَلَيْهِ الرِّضْعَةَ وَأَمْهَاتُهَا وَنَسَبُهَا وَعَمَّاتُهَا وَأَخَالَاتُهَا كَمَا يَحْرُمُ عَلَى نَسَبِهِ وَعَلَى نَسَبِهِ وَلَا يَحْرُمُ عَلَى أَصُولِهِ وَأَخَوَاتِهِ فَحَرَّمَ رِضَاعًا وَأَصُولَهُ فَلَمْ يَحْزَرْ بِخَاصَّةٍ عَنْهَا (ص) لِقَطْعَانِهِ وَأَنْ يَحْزَرْ بِنَسَبَيْنِ (ش) يَعْنِي أَنَّ الْبَيِّنَ يَحْكُمُ بِهِ لِلْوَالِدَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ نَسَبًا أَلَيْسَ عَنْ وَطْئِهِ عَلَى أَنَّ يَقْطَعُ بَعْدَ مَقَارَفَتِهِ زَوْجَتَهُ أَوْ سَرِيَّتَهُ أَوْ سَرِيَّةَ الْبَيِّنِ وَلَمْ يَتَزَوَّجْ فَخَالَفَ الْأَوَّلَ وَلَوْ تَعَدَّدَتْ السَّرَوْنُ مِنْ غَيْرِ حِدَّةٍ كَالْفِي الْمُدَوَّنَةِ وَسَوَامِي حَتَّى عَنْ عَصْمَتِهِ أَوْ مَلَكَه أَوْ لَمْ يَتَزَوَّجْ فَهِيَ مُطْلَقَةٌ زَوْجَتُهُ أَوْ مَاتَتْ عَنْهَا وَلَيْسَتْ فِي نَدْيِهَا أَوْ طَلَّقَهَا زَوْجٌ فَإِنْ اشْتَرَكَ الثَّانِي مَعَ الْفِي قَبْلَهُ وَالْبَيِّنَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ (وَاشْتَرَكَ مَعَ الْقَدِيمِ) فِي الْوَالِدِ الَّذِي رَضَعَهُ بَعْدَ وَطْئِهِ الثَّانِي بِمَكَانِ بَابِهَا لَمْ يَنْتَشِرْ الْحَرْمَتَيْنِ وَبَيْنَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَحَلُّهُ وَلَوْ تَعَدَّدَتْ الْأَزْوَاجُ كُلُّ بَنَاتِهَا لِيَجْعَلَ مَادَامَ الْبَيِّنِ الْأَوَّلِي نَقَاتُهُ عَلَى عُمُومِهِ (قوله مِنَ وَطْئِهِ) أَيْ وَلَدَ كَأَنَّ مِنْ وَطْئِهِ أَيْ لَمْ يَنْقُصْ عَلَيْهِ وَلَا يَجْعَلُ مَدَامَ الْوَطْئِ مِنْ قَبْلِهِ وَتَقْوَاهُ وَلَا يَغْيِرُ تَزَوُّجَهُ وَفُرُوعَهُ كَهُوَ فَحَرَّمَ عَلَيْهِ الرِّضْعَةَ وَأَمْهَاتُهَا وَنَسَبُهَا وَعَمَّاتُهَا وَأَخَالَاتُهَا كَمَا يَحْرُمُ عَلَى نَسَبِهِ وَعَلَى نَسَبِهِ وَلَا يَحْرُمُ عَلَى أَصُولِهِ وَأَخَوَاتِهِ فَحَرَّمَ رِضَاعًا وَأَصُولَهُ فَلَمْ يَحْزَرْ بِخَاصَّةٍ عَنْهَا (ص) لِقَطْعَانِهِ وَأَنْ يَحْزَرْ بِنَسَبَيْنِ (ش) يَعْنِي أَنَّ الْبَيِّنَ يَحْكُمُ بِهِ لِلْوَالِدَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ نَسَبًا أَلَيْسَ عَنْ وَطْئِهِ عَلَى أَنَّ يَقْطَعُ بَعْدَ مَقَارَفَتِهِ زَوْجَتَهُ أَوْ سَرِيَّتَهُ أَوْ سَرِيَّةَ الْبَيِّنِ وَلَمْ يَتَزَوَّجْ فَخَالَفَ الْأَوَّلَ وَلَوْ تَعَدَّدَتْ السَّرَوْنُ مِنْ غَيْرِ حِدَّةٍ كَالْفِي الْمُدَوَّنَةِ وَسَوَامِي حَتَّى عَنْ عَصْمَتِهِ أَوْ مَلَكَه أَوْ لَمْ يَتَزَوَّجْ فَهِيَ مُطْلَقَةٌ زَوْجَتُهُ أَوْ مَاتَتْ عَنْهَا وَلَيْسَتْ فِي نَدْيِهَا أَوْ طَلَّقَهَا زَوْجٌ فَإِنْ اشْتَرَكَ الثَّانِي مَعَ الْفِي قَبْلَهُ وَالْبَيِّنَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ (وَاشْتَرَكَ مَعَ الْقَدِيمِ) فِي الْوَالِدِ الَّذِي رَضَعَهُ بَعْدَ وَطْئِهِ الثَّانِي بِمَكَانِ بَابِهَا لَمْ يَنْتَشِرْ الْحَرْمَتَيْنِ وَبَيْنَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَحَلُّهُ وَلَوْ تَعَدَّدَتْ الْأَزْوَاجُ كُلُّ بَنَاتِهَا لِيَجْعَلَ مَادَامَ الْبَيِّنِ الْأَوَّلِي

منه وظاهر كلام الشارح والتأني اعتماد خلاف القول ببعض الشراح (قوله ولو بهرام) المراد بهرام الفاسد لا تلبس في النسبة  
جومة (قوله انما الولد صاحب القرائش) (١٨٠) فظاهر انه لصاحب القرائش مطلقا ولو كان الغلط بعد تبين برائتها

من حمل القرائش وليس  
كذلك فانه محتمل  
(قوله وحرمت عليه) ذكر  
الحكم وهو الحرمة والصورة  
وهي قوله ان ارضعت وقوله  
لاتها زوجة ابنة وهو العلة  
(قوله لانها الخ) فالبنوة  
الطارئة بعد وطء الرجل  
زوجته حرمتها عليه وبلغ  
بهذه فيقال امرأه ارضعت  
صبياً غرمت على زوجها  
(قوله مرضعة رضيمة  
مبائنة) اضافة رضيمة  
لمبائنة لبيان (قوله انما  
يكون تكراراً) أى مع  
قوله واصلا بسببه الخ (قوله)  
ولو كانت المختار هي الاخيرة  
في الرضاع) أى والعقدان  
ترتبا والرضاع فقطان  
كتبا بعد واحد كذا أفاده  
غيره الان الاولى حاق  
شارحنائه الوارد في النص  
والحاصل ان الوارد في النص  
ان العقد وقع مرتباً (قوله)  
ولو كانت المختار هي الاخيرة  
عبارة تؤيد ان هذا  
معمل الخلاف وبنا فيه  
مادل عليه قوله ورأى ابن بكير  
فالحاصل ان تكون اول دفع  
التوهم (قوله في الرضاع) أى  
والعقد كاهل الموضوع (قوله)  
الاولى تعلقه بالتعمدة بينهم  
منه صحة تعلقه بمأدب الالة

ثم فيها (ص) ولو بهرام لا يلحق الولد به (ش) هكذا الصواب باسقاط الان بعد قوله بهرام أى تثبت  
الحرمة وتنتشر بين الرضيع وصاحب اللبن ولو حصل اللبن بسبب وطء بهرام لا يلحق الولد نفسه كالأورثي  
بأمر اذ ان لبن اوسم بوطئه لمن لم يكن فانه يصير من شرب لبن هذا اللبن كلبه أو تزوج بجماسة أو  
غيره منسباً أو رضاع طاماً وأخرى لو كان بهرام يلحق به الولد كاذنا تزوج من ذكر جاهل على المشهور  
وهو احد قول مالك المرجوع اليه ابن عبد السلام وهو ظاهر المذهب والمراجع عنه عدم نشر الحرمة  
بين الرضيع وصاحب اللبن اذا حصل بسبب وطء بهرام لا يلحق الولد فيه وسواء وجب فيه الحد كالزنا  
أولا كالغالب عند كوخة فان الغلط بها لا يلحق فيه الولد بالغالب انما الولد لصاحب القرائش وهو الزوج  
وهذا ظاهر ما وقع في أصل المؤلف وهو ضعيف (ص) وحرمت عليه ان ارضعت من كل نكاح جالها  
لاتها زوجة مائة (ش) الضعيف في عليه راجع لصاحب اللبن صورته امرأه كبيرة تزوجت بصغير ولاية  
أسمه خالع عنه أو هو ثمنها تزوجت برجل كبير ودخل بها وأتزل غدت لها منه لبن فأرضعت به  
ذلك الطفل فانها تحرم على زوجها الفتي وصاحب اللبن لاتها زوجة ابنة من الرضاع وقد علمت ان  
حليلة الان تحرم على الاب وقوله وحلائل ابناءكم الذين من أصلاتكم خرج مخرج الغالب (ص)  
كرضعة مبائنة (ش) التسمية في التحريم أى كايحرم على الشخص مرضعة رضيمة مبائنة والمعنى ان  
الشخص اذا تزوج رضيمة ثم طلقها ثم ان زوجة ذلك الشخص ارضعت تلك الرضيمة المبائنة فان الزوجة  
المرضعة تحرم على زوجها طاماً قصيراً أم زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات (ص) أو امرأتها  
منها (ش) أى من مبائنة ومراذيل غير لبنه لئلا يكون تكرار مع امرأه ومعنى ذلك ان من طلق  
امرأته أو قد دخل بها ثم تزوجت غيره وحصل له لبن فأرضعت صبيته فان تلك الصبيته تحرم على زوج  
الطليقة لانها حينئذ تثبتت زوجته من الرضاع وانما قيدنا كلامه بأن تكون مملوكة لان العقد  
على الامهات لا يحرم البنات بمجرد وأما تقييد المستثناة بأن تكون المطلقة ذات لبن فليس بظاهرها  
فرداً (ص) وان ارضعت زوجها اختاروا الاخيرة (ش) صورته تزوج برضعتين واحدة بعد  
واحدة عقده عليها ولو لم يمت ارضعتها اجنبية أو زوجته التي لم يدخل بها طاماً مختاراً واحدتو بفارق  
الاخرى لانها مصادرة اختين ولو كانت المختار هي الاخيرة في الرضاع على المشهور كن أسلم على اختين  
ورأى ابن بكير انه لا يختاروا واحدة عنزة متزوجة الاختين في عقد وقرق المشهور بان العقد هنا وقع حصصاً  
بينهما وطراً ما فاسد بخلاف مستثناة تزوج الاختين في عقد واحد فانه وقع طاماً أو مالمو كتبت المرضعة  
لصغيرتين ام الزوج وأخته فانها يحرم ان عليه مبرمان عليه مبرمان بخلاف لانها مصادرة اختين له أو بنات اخوات  
(ص) وان كان قد بنى بها حرم الجميع (ش) لو قال تلذذت بها بل بنى كان بائناً والمعنى انه اذا كان قد تلذذ  
بالكبيرة التي ارضعت زوجته فان الجميع يحرم من عليه المرضعة لانها أم لهم والعقد على البنات يحرم  
الامهات والرضيعتان لانها متنا امرأة تلذذت بالامهات والتلذذ بالام يحرم البنات فان لم يكن فتلذذت بالكبيرة  
فانه يختار واحدتو بفارق الاخرى مع الكبيرة (ص) وأدبت المتعمدة للافساد (ش) يعنى ان  
الكبيرة اذا كتبت تعدت للافساد بالرضاع بين الصغيرتين فانهم تزوج بان كانت طالبة بالحكم ولا غرامة  
عليها على المشهور اذا لا غرم على الزوج قبل الدخول وبعبارة وأدبت المرضعة المتعمدة براضعها  
نكاحاً المتعمدة للافساد فقوله للافساد الاولى تعلقه بالمتعمدة بلزمنه ان تكون طالبة بالضرع فم فلا  
تؤدب بالجاهلية (ص) وفصح نكاح المتصادقين عليه (ش) يعنى ان الزوجين اذا تصادقا على انها

ليس بالاولى وذلك لانها لو علمت بأدبت يكون المعنى ان المراءاة المتعمدة تؤدب للافساد والحاصل منها قلاطيل عمل  
تعدت الانساد المتعدي لعلها بالتصريم المرجع للتأديب أو تعدت الارضاع ولم تعدد الانساد لكنهما جاحل في طوعا على المتعمدة  
فيهم منه انها طاماً بالضرع فم لا واضع الوصية فيعير طلاق عند ابن القاسم

(قوله كقيام بينة الخ) أقامها الآخر أو قامت احتسابا وهل المراد البينة البينة التي يثبت بها الرضاغ أليفة أو لا يضمن تسميتها  
 عدلين أو الأول هو الظاهر **قوله** عجم ويزعم في حاشية الفقيه (قوله ومفهومه لو قامت بينة) حاصلها أنهم لم تكن إن ذلك ولكن قامت  
 البينة على الإقرار بعد العقد فهو غير ما أشار إليه المصنف بقوله فيما يأتي وإن ادعاءه ذكرت (قوله لاتمها) ولم يتم هولاء الطلاق  
 يدهم (قوله وتزوجت في العدة) أي فلا شيء لها قبل الدخول ولها بعده أربع دنبار (قوله وانفقه قبله لاشي فيه) أي ولا إلتامهم وهذه  
 إحدى المسائل المستتة من القاعدة وهي أن كل مانع قبل الدخول لاشي فيه إلا في ثلاث مسائل نكاح الدرهمين ورفقة التزاعين  
 وفسخ المراضعين وهي هذه (قوله لم يندفع) أي لم يفسخ النكاح (قوله ١٨١) أي لا تقدر الخ) أي ليس لها شيء ممن

الصدان قبل الدخول  
 بمقتضى دعواها وحدها  
 الأخوة فهو متفرع على  
 قوله وادعت وأنكر الخ  
 (قوله لا بالدخول أو  
 بالطلاق) أي الطلاق قبل  
 البناء أي فإذا دخلت استحققت  
 الصداق وإذا لم تكن استحققت  
 نصف الصداق ههنا ما  
 يعطيه ظاهر اللفظ وقوله  
 ظاهر ولو بالموت أي ظاهره  
 لا يستحق إلا بالطلاق ولا  
 بالموت فحينئذ في العبارة  
 تنافي فالأولى ما في عجم  
 أنها لا تستحق شيئا بالطلاق  
 وللموت حيث لم يحصل  
 دخول فلو حلف قوله أو  
 بالطلاق لكان أحسن  
 وعبرة ابن شاس ولا تقدر  
 على طلب المهر الآن يكون  
 دخلها إلا أن يقال أو  
 بالطلاق أي في غير هذه  
 المسئلة (قوله فتحكمها  
 مهمما كالاجنب) فيقبل  
 قبل وبعد فتشأم لأنت  
 كأن عدلين فصل حاصله أن  
 تقول المتزوجان إمانا أن

أخوان من الرضاغ وهما ممن يقبل تصادقهما بان يكونا مكلفين ولو سقيين فإن نكاحهما يصح قبل  
 الدخول وبعده (ص) كقيام بينة على إقرار أحدهما قبل العقد (ش) تشبيه في الفسخ يعني لو  
 قامت بينة تهمد على إقرار أحد الزوجين قبل العقد تهما أخوان من الرضاغ فإن نكاحهما يصح قبل  
 الدخول وبعده وقوله قبل العقد متعلق بإقرار وسواء فيه إقراره وإقرارها ومفهومه لو قامت بينة  
 على إقرار أحدهما بعد العقد فإن كان الزوج فكذلك وإن كانت المرأة لم يفسخ إلتامها على فراق  
 زوجها في المفهوم تفصيل (ص) ولها المسمى بالدخول الآن تعل فقط فكالتارة (ش) أي أنه إذا فسخ  
 بعد الدخول فله المسمى أن كان هناك مسمى حالل والافساد في النكاح وهذا إذا علما وجهلا أو علم  
 وحده وأمانا علت هي وحدها وأنكر العلم فلها أربع دنبار فقط كالتي غرت من نفسها وتزوجت في العدة  
 عالمة بالمك (ص) وإن ادعاءه فأنكرت أخذ باقراره ولها النصف (ش) يعني أن الزوج إذا أقر أنه أخ  
 لزوجته من الرضاغ وكذبته زوجته فله يؤخذ باقراره من فراق وغرامة فإن كان إقراره بذلك قبل  
 الدخول فانه يفرق بينهما ولها نصف الصداق لانه يثبتهم على فسخ النكاح قبل الدخول والفسخ قبله لاشي  
 فيه وإن كان إقراره بعد الدخول فلها استحق جيع الصداق وتقع الفرقة بينهما وقوله ولها النصف  
 يعلم منه أن قبل الدخول وكلام المؤلف حيث كان إقراره بعد العقد وأمانا أن قبل العقد فلا شيء لها  
 في نفسه بعد العقد كما يفيد كلام المصنف لان نكاحه وقع طمدا على دعواه (ص) وإن ادعته وأنكر  
 لم يندفع (ش) يعني أن المرأة إذا كانت هي المدعة لأخوة الرضاغ وحدها والزوج يكتفي بذلك فإن  
 قولها لا يقبل والنكاح ثابت بينهما لأن الفراق ليس بسدها (ص) ولا تقدر على طلب المهر قبله  
 (ش) الضمير في قوله يرجع إلى الدخول أي لا تقدر المرأة على طلب المهر من زوجها قبل الدخول  
 لتمامها لا تستحق شيئا إلا بالدخول أو بالطلاق وهي مقررة بفساد العقد فلا يجب لها شيء ظاهره ولو بالموت  
 ولا يختص لهما من الزوج إلا بالفسد امنه أو يطلق باختياره وانما لم يقل وليس لها طلب المهر قبله  
 لأن في القدرة أبلغ من في الطلب (ص) وإقرار الأبوين مقبول قبل النكاح لا بعده (ش)  
 يعني أن أبوي الزوج والزوج الصغيرين إذا تصادقا قبل عقد النكاح على أن ولجها أخوان من  
 الرضاغ فإن إقرارهما يقبل ويفسخ النكاح إن وقع فإن كان إقرار الأبوين بذلك بعد عقد النكاح  
 فإن ذلك لا يقبل منهما والنكاح ثابت بين الزوجين وحكم السفهين كالصغيرين كما هو ظاهر ما لا ين  
 عرفة أما الكبيران غير السفهين فتحكمهما معهما كالاجنب ثم إن قوله الأبوين يشمل أمه وأباهما  
 وأبا أحدهما وأم الآخر ولا يشمل أم كل ويدخل هنا في قوله وأم أي أمه (ص) كقول  
 أبي أحدهما ولا يقبل منه أنه أراد الاعتذار (ش) التشبيه تام أي يقبل إقرار أبي أحدهما

يكونا سفهين أو صدين أو وشدن فلما السفهان والصيان فإقرار الأبوين أي الذين زوأ أحدهما وأم الآخر يعتبر قبل عقد  
 النكاح لا بعده وأما الشيدان فالمراد بالان الذكران أو أحدهما كالاجنب فيصير فيهما ما يصير في الاجانب وهذا ما في كانا  
 ذكرين عدلين يقبل مطلقا وإن كان أحدهما ذكر أو أنثى فيشترط الفسق كما يأتي في قوله ويرحل وإمرأة (قوله يشمل الخ)  
 أي فلا يشترط حيث كانا أحدهما وأم الآخر فتشأم فلا يدخل ذلك في قوله الأبوين ويرحل وإمرأة المشتري فيه الفسق (قوله  
 ويدخل هذا) أي أم كل الخ فيشترط الفسق (قوله ولا يقبل منه) أي إذا أرك النكاح بعد ذلك (قوله أمه أراد) أي بقوله الأول  
 الإلتام لعدم إيداع النكاح وليس على حقيقته وظاهره ولو قامت غرة يتعلى صبيته ينبغي العمل عليها

(قوله بخلاف أم أحدهما) لافرق بين أن ترجع وتقول كنت كاذبة أو تستعري إقرارها وسوا قبل العقد أو بعده وسواء ثلثه اعتذارا أم على حقيقته ثم قوله وعلى الآخر متى ابن الحجاب أي قتال في أفراد أم أحد الزوجين أو أبيه إذا لم يتول العقد ولأن هـ هـ ذار مع غشني نت ناقلان الرابع أن قول الام قبل العقد يحرم أن يشاذل من قولها لم تكذب نفسها طاهر ولو كانت وصية وهو كذلك وفيه ان كانت وصية فكلا لأبوا فلا (قوله ان فشا قبل العقد) أي من قولها ما وصلت مسئلتان الام والاب الماتين الرشدين على ما تقدمت وأمهات مطلقا أي رشدين أو صغيرين أو صغيرين فالأصل أنهم إذا كانوا صغيرين أو صغيرين فإقرار الابوين مقبول قبل النكاح لا بعده فشا أم لا وكذا أب أحدهما أو أم الآخر أو أما معا فيقبل ان فشا أو أما الرشيدان فإقرارهما لا كرا ن يقبل مطلقا كالأجانب والاب والام يقبلان (١٨٣) فشا كالأجانب وأما الأمان فيقبل ان فشا فظهر أن حكم الأمان واحد في الصور

الثلاث ان فشا قبل والا حيث كلن ولم يغري بالغ وكان إقراره قبل النكاح لا بعده فلو قال الأب أردت بقولي قبل النكاح الاعتذار لعدم إرادة النكاح فإنه لا يقبل منه إذا أراد النكاح يصديق ابن القاسم وإن تناكحوا فارق بينهما وظاهره ولو لم يتول العقد بان رشدا ولو عذبت نفسه وهو كذلك على أحد القولين وعلى الآخر متى ابن الحجاب (ص) بخلاف أم أحدهما فالتز (ش) يعني أن أم أحدهما إذا قالت قبل عقد النكاح هذا رضع مع ابني فإنه يستحب حينئذ التز فقط وليست كالأب ولو كانت وصية بخلاف الابي امحق قال لامرأته نص رجعت كالعاقلة للنكاح فكانت كالأب وأما أمهاتهما فسيأتي (ص) وبنت وبرجل وامرأته وامرأته أن فشا قبل العقد (ش) يعني أن الرضاع ثبت بين الزوجين بشهادة رجلين عدلين ولا خلاف في ذلك وبنت أيضا بشهادة رجل وامرأة أي إذا كان ذلك فاشيا قبل العقد من قولها ما وثبت أيضا بشهادة امرأتين يردان كان فاشيا قبل العقد وسواء كانت أمهاتهما أو أخبيتين فإنه أبو الحسن لان هذا من الامر المتي لا يطلع عليه غالب الانساء فان لم يكن ذلك فاشيا قبل العقد فإنه لا يثبت بشرط الفسوق في المسئلتين وأما الرجل مع المرأة فلا يشترط الفسوق ذلك وبصورة وبرجل وامرأته أي وليس الرجل أبوا ولا المرأة أما لاحدهما وقوله وامرأته أي وليست احدهما أما لاحدهما وقوله وبرجلين أي أخبيتين وقوله لا بأمرأة أي وليست أما لاحدهما لانهما تقدمت فلا تكرر (ص) وهل تشتط العدة مع الفسوق (ش) أي وإذا قلنا ان ذلك ثبت في صورتين إذا كان فاشيا قبل بشرط مع ذلك الفسوق أم آخر وهو ثبت عدة الرجل والمرأة وأعدة المرأة أن لا تشتط العدة الامع عدم الفسوق (ص) وبرجلين لا بأمرأة ولو فشا (ش) يعني أن الرضاع يثبت بين الزوجين بشهادة رجلين عدلين اتفاقا فشا أم لا ولا يثبت بشهادة امرأة ولو فشا قبل العقد ولو كانت علة (ص) ونبت التز مطلقا (ش) يعني أنه يستحب التز في كل شهادة لا خوف فإطاب كانت شهادة امرأ أو واحدة سواء كانت أم أحدهما أو أخبية أو كانت شهادة رجل وحده ولو كان عدلا أو كانت شهادة امرأتين ولم يكن فسوق قبل العقد ومعنى التز هنا لا تزوجها لم تكن زوجة أو يطلقها كانت زوجة (ص) ورضاع التكفير معبر (ش) يعني أنه لا فرق بين الاسلام والتكفير في ثبوت الرضاع فالأرضع صغير على كفاية ثم سئل فإن الاسلام لا يرفع حرمة الرضاع كالنسب وبصورة فلو أرضعت نسية مسلما صغيرا مع ابنة لها لم يصلح له نكاح أخيه ولو لم تسلم وليس الظرف في قول ابن الجلبوب ويعتبر رضاع الكفر بعد الاسلام قبيحا ولذا لم يذكره المؤلف (ص) والغلبة

الصغيرين والصغيرين وأما الكبيران فيدخلان بها بالنسبة لهما وقوله أخبيتين وأما أبو أمهاتهما فمقتضى أما الصغيران واليشهتان فيقبل قبل عقد النكاح لا بعده وأما الكبيران فيقبلان قبل عقد النكاح فلا يكره أي بالنسبة لغيره لا بأمرأة أي ولا تناقض بالنسبة لغيره كما ذكر ويحق التز في أي أحدهما وامرأة أخبية فهل يشترط الفسوق أم لا (قوله وهل تشتط العدة مع الفسوق) هذا المعنى يقتضي قال ثبت الرضاع بشهادة امرأتين عدلتين إذا كان ذلك فاشيا بين قولهم والثاني لابن رشيد فلهما مع السجود قول شاهد لغيره أي مع عدم الفسوق قال معناه إذا كانتا عدلتين ولا يشترط مع الفسوق اليتماع في قول ابن القاسم وروايته هـ فلذا عطل هذا في راجع القول الثاني (قوله عدلين) وأما طبعه المعيد فلا تقبل شهادتهما إلا أن يكونا ختلا فسوقا أو تابلا



(قوله ارضاع ولها) لا يعني ما بينه وبين المصنف من المخالفة فان المصنف جعل الدلول وطء الرضخ والشارح جعل العلول الارضاع والتحقق مع المصنف لانه الموافق لقصة ومن قول المصنف المرضع دون المرضعة يعلم أن المراد الوطء من الرضاع لا الوطء في حال الارضاع بالفعل (قوله ونوسها يطؤها) أي في زمن وطء زوجها والمرايطؤها زوجها في مدة الرضاع (قوله وأصلها من الضر) أي سبب منعها عن من ينهها الضر الحاصل للولد وان كان الصحيح الجواز (قوله وفي الحديث الخ) هو حديث صحيح أخرجه في الوطا ودل على جواز الاعتدال صلى الله عليه وسلم اه معيار (قوله فغنيه) أي غنيته المترقب أو الغني فغنيه غنيته (قوله لاجل الضر) أي تبين أن الضر (قوله وقيل ارضاع الحامل) في شرح شب وهو خلاف الظاهر لان الشاعرة تدل على ضر ارضاع الحامل وأيضا ضعفه بعض شيوخنا (قوله وشروطه) أرادها بما يشمل أركانها من صيغة وغيرها (قوله وشروطه وموانعه) الاولي أن يقول وما يتعلق بذلك من طلاق وظهار وإبلا موعان الآن ريد الموانع ما يشمل ذلك (باب النفقة) (قوله مطلقا) أي زوجة وغيرها ولا يعني أن هذا التعريف لا يشمل ما كاته الدواب وفي ك وهل تدخل الكسوة في معنى النفقة فيه خلاف وفي شب مانصه وقوله ما به قوام يدخل فيه الكسوة ضرورة قال عجم ما حصله انه اذا كانت النفقة واجبة لزم الكسوة باتفاق من زوي وبانهم وكلوا فكان كمن منقطعوا بها حيث قال المتطوع لم يكن لي ثية يشي أي حين الالتزام وأما ان (١٨٣) قال أردت المصنف فقط فلا يقبل قوله عند ابن زرب ويقبل عند

وطء المرضع ويجوز (ش) القبلة بكسر العين على الاكثر وهي ارضاع ولها ونوسها يطؤها أنزل أم لا وقيل بقيد الانزال وأصلها من الضر وفي الحديث عنه عليه السلام أنه قال هممت أن أنهي الناس عن القبلة حتى سمعت أن الروم يمارسون بصفتهون ذلك فلا يضروا ولا دهم فنهيه عليه السلام عن القبلة لاجل الضر وقيل هي ارضاع الحامل ولما أنهي الكلام على النكاح وشروطه وموانعه شرع في الكلام على النفقات وبدأ بأقوى أسبابها وهو الزوجية فقال

### باب موجبات النفقة

وطء في الرتبة نفقة غيرهن والنفقة مطلقا كما قال ابن عرفه ما به قوام معتدال الادي دون سرف فان خرج به قوام معتدال غير الادي وأخرج به أيضا ما ليس معتدال في حال الادي فانه ليس بنفقة شرعية وأخرج بقوله بغير سرف ما كان سرفا فانه ليس بنفقة شرعية ولا يحكم الحاكم به والمراد بالنفقة التي يحكم بها والمراد بالسرف هو الزاد على العادة بين الناس في نفقة المستلذة وبعبارة السرف صرف الشيء زائدا على ما ينبغي والتسدي صرف الشيء فيما لا ينبغي (ص) يجب لمنكته مطقة قوله على البالغ وليس أحدهما مشرفا فوط وادام وكسوة ممكن (ش) يعني أنه يجب للزوجة المطقة لوطا لممكنة من نفسها بعد الداء على المتحول بعد مضى الزوج من الذي يقهر فيه كل من الزوجين قوت وادام وكسوة وممكن بالعادة على الزوج البالغ والحال أنه ليس أحد الزوجين بالفاحد السياق فيجب مع المرض الخفيف الممكن معه الاستمتاع ومع الشديدا الذي لا يمكن معه الاستمتاع ولم يبلغ صاحب حد السياق

والقراءة والملا واحد ابتداء واخذ ونزل الرابع وهو الالتزام لان مراده من ما يجب في أصل الشرع وانما أورد نفقة الزوجة بباب لطول الكلام عليها اه (قوله فأخرج به قوام معتدال غير الادي) المناسب فأخرج به ما به حصول قوته غير الادي كاتسب فان به حصول قوته غير الادي وهو البهيمة وقوله وأخرج به أيضا ما ليس معتدال في حال الادي أي كالمساواة فليس بنفقة شرعية (قوله في نفقة) متعلق بالعادة أي العادة كالكتابة في النفقة للمستلذات إضافة نفقة الى ما به دها من إضافة الموصوف الى الصفة كأن تكون العادة جارية في مثله أن ما أخذ للعم في الجمعة مرتين فطبل بزيادة على ذلك فهذا سرف أو أن نفقة بمعنى اتفاق أي في اتفاق بسبب المستلذات (قوله صرف الشيء زائدا على ما ينبغي) أي كالملا وكذا إذا كان سببه شرعيا من الجاموس فيستزى بطلين وقوله والتبذير الخ أي كالصرف في شراب التبذير فالحاصل أن السرف المصروف فيه ينبغي وبطلب الاله حصل زيادة لاحتياج اليها التبذير نفس الشيء المصروف لا ينبغي فعله أصلا (قوت) هو ما عتقت أي يؤكل ولوعر به مكان أو لولا التبذير من القوت ما عتقت الخ (قوله الممكنة من نفسها بعد الداء الخ) هذا يشير الى أن المصنف أسقط قيدا وهو الداء المتحول ثم لا يعني أن التمكين حينئذ متجربة عن عدم الاستمتاع أو طابوطاها (قوة والحال الخ) أي هذا اذا كان قبل المتحول فانه ينقطع لوطا ودخل لا عبرة بالسخول (قوله حدنا البخاني) أي حدوه السياق بالإضافة لبيان وهو لا يخفى الزوج كان دخل في تلك الحالة فلا يلزم الانصاف

الصدق فان وطئها تكمل عليه وأما إذا كان السياق طارئا على الدخول فلا يسقط النفقة إلا الموت (قوله لا تسكنون) أي فاته يقول ان لم تبلغ حد السياق ولم يكن منها الاستمتاع فلا نفقة لها (قوله ولا الذي مانع الخ) أي لا مانع في حكم الغير المطبقة (قوله ونحوه) أي كقترن (قوله إلا أن يدخل الزوج بها) زاد عب وأولى ونطى الصغيرة غير المطبقة (قوله ولو دخل بها) أي ولو اقضتها وقوله على المشهور ومثاله أنه يجب عليه باطالة الطوطم بزمانه الدخول معكاه صاحب الجواهر وغيره (قوله وبقي شرط رابع) الأول خامس كما هو ظاهر (قوله وأولها الجبر) أي أو وكيلها الحاصل أن لا يلبس الكبر وسيد الأمة طلب الزوج الدخول وان لم يطلبه هي والا كانت نفقتها على الأبوا ما غيرهم فلا بد من طلبها أو وكيلها (قوله أو في حكم الحاضر) أي بان يكون غائبا غيبة قرية وقوله والأخ أي بان كان غائبا غيبة بعيدة يختلف مافي عب وشب فان فيه ما محل اعتبار الدعاء ان كان حاضرا فان طلب وجب لها وان لم تدعه قبل غيبته قربت أو بعدت على المعتد بشرط طاققتها وأبوها (قوله يمكنه بالفعل وهذا في حق الحاضر) لا يفتي أن التمكن بالفعل لا يظهر له معنى إلا الدعاء للدخول وقد فسره بعض الشراح لكلام المصنف وحينئذ فلا حاجة لقوله وبقي شرط رابع على ما قلنا (قوله أو بالقوة) وهذا عام في الحاضر والغائب والحاصل أن مفاد الشارع أن الحاضر لا بد من دعائها الدخول أو تمكينها بالفعل وتمكينها بالقوة أنت خبير بان التمكن بالفعل مقارن للتمكن بالقوة فلا يظهر (١٨٤) اتصاف الحاضرة بذلك فلا يحسن أن يراد بالممكن في المصنف

الداعية الدخول في الحاضرة والواجبة للتمكن في الغائبة (قوله العادة) متعلق بالأربعة (قوله بقدر وسعه وحالها) بدل مفصل من بجل (قوله فلا تجب هي الخ) لا يفتي أن المتبادر من قوله ولا هو لا تنقص منه أي أنقص من اللاتين بها وحينئذ فيضيع قوله بقدر وسعه والاحسن أن ينقص فقال إذا كان غائبا بقدر على الضأن وهي فقيرة بناسها العدى أن تعطى حالة وسطى منظور فيها للماليتين كالجماموس فلو كانت مساوية فقرا وغنى فالأمر ظاهر كأن يكون اللاتين هما الضأن وهو قادر عليه وكان يكون اللاتين العدى ولا بقدر على خلافه فلو كانت لشدة غنى لا بناسها إلا الضأن والرجل فقير لا قدرته الأعلى العدى فقط قراعي قدر وسعه فقط فهذه الصورة خارجة عن المصنف (قوله إذ ليس بلطالح) هذا التعليل يقتضي أن يكون عطف الدر على البلد تفسيراً لأن قوله ولا بلد الرخصة ما قبله والاحسن أنه عطف مغاير وذلك أن البلد الحاضرة التي يجلب لها الشيء المتفجع به ليست كالبلد التي يوجد فيها الشيء المتفجع به وقوله والسعر أي بان تقول ليس زمن الفلانة زمن الزخلة (قوله وأن كولة) يفيد كلامه بما إذا لم يشترط كونها غير كولة ولا قدرها إلا أن ترضى بالوسط ثم الظاهر أنه يمكن الاستغناء عن قوة والبلد والسعر بقوله بقدر وسعه وحالها فان الوسع يختلف حسب البلاد والازمنة (قوله فان في الزام الاجير) أي الزام الاجير بنفسه بطعام وسط أي فيضر بالسأجر لأن تقول هذا بحث لا يراد المتقول والظاهر أنه اذا حصل الضعف بالفعل خسر والافلا ولولا فان في الزام السأجر بطعام وسط ضرر لكان أحسن (قوله وزاد الموضع ما توفى به الخ) قد يقال هذا كلاً من بعد ما حصل في العادة لأن طاعة الموضع زائدة لا كل على غيرها إلا أن يكون قصد التمتع على أعيان المسائل

على مذهب المدونة خلافاً للسهنوني فلا تجب لغير مطبقة للطوطم ولا الذي مانع من رتق ونحوه إلا أن يدخل الزوج بها لأنه يستمتع بها بغير الطوطم ولا على غير النطق ولو اطاق الطوطم وبالقوة ولو دخل بها على المشهور وبقي شرط رابع وهو أن تدعى للدخول وأولها الجبر ان كان الزوج حاضراً أو في حكم الحاضر ولا يفتي أن لا تمتنع من التمكن بأن يسألها القاضي هل يمكنه أم لا فان أجابت بالنكح وجب لها ذلك والأصل لا شيء لها وبعبارة يمكنه بالفعل وهذا في الحاضر أو بالقوة وهذا عام بان لا تمتنع (ص) بالعادة بقدر وسعه وحالها (ش) أي ويستبرئ ذلك كله بالعادة مقدار بقدر وسعه وحالها فلا تجب هي لا كثر من لائق بها ولو لا نقص منه فان قيل لم عبر في الرجل بالسعة والمرأة بجمالها ولو قال بجمالها مالكان أخصر فقال انما عبر بالسعة في جانب الزوج اقتداء بما قرأنا قوله تعالى ليقض ذو سعة من سعته (ص) والبلد والسعر (ش) يعني أنه لا يفتي وجوب النفقة على الزوج من اعتبار حال بلده وحال السعرة فاذن بلدان الخصب كبلد الجدي وبلد المرأة كبلد الغلا ولا حال الموسر كحال المعسر (ص) وإن كولة (ش) يعني أن نفقة الزوجة يجب على زوجها ولو كانت كولة جردا وهي مصيبة تزنت به فعليه قضايتها أو يطلقها كما في الحديث بخلاف من استأجر أجيراً بطعام فوجد أوكولاً فان استأجره لتأجير في أثناء الاجارة وقضاها إلا أن يرضى الاجير بطعام وسط فله لا خيار لتأجير ويزم أن يدفع للاجير طعاماً وسطاً كما يأتي في باب الاجارة عند قوله كسأجر أو برأه كالأه في المسوط وفيه نظر فان في الزام الاجير بطعام وسط ضرره ويحط من قوته (ص) وتزاد الموضع ما توفى به (ش) تقدم أنه قال تجب النفقة للزوجة بحسب العادة هذا في غير الموضع وأما هي فليست كغيرها فان زاد لها ما تستعين به على رضاءها

(قوله ليس رقيقاً) وأما لو كان رقيقاً فلا بد على السيد كاجرة القابلة (قوله الا المربعة) فلا يترتب الامانة كله على الاذن من يد مائة كله حال مرضها على حال صحته فقد رويها فقط كما يفيد كلام المواز وبعض الشيوخ أطلقوا نظراً للفرق بين ما بين الاكولة والقياس انما اولى من الاكولة ثم لزوم مائة كله المربعة تشمل نحو سكر ولو زحيت كأنه ذم من له الادواء قال بعض شيوخ شيخونا يقال الفرق بينهما ظاهر لان الاكولة انما يدخل عليها وليس منه الدواء بخلاف الطائفة لانه يشبه الدواء لان هذا المرض يكثر فيه اكل المريض لشدة مخونه المعدة فان لم يأكل زاد مرضه فصار اكل الزائد يشبه الدواء (قوله على الاصوب) مقابلة لما في عسران من أنه يقضى لكل بالوسط ويصرف الفاضل فيما أحب (قوله هذا مستثنى من قوله بالعادة) اذا تأملت تجد ذلك من افراد العادة فكيف يأتي هذا الاستثناء (قوله قال المتطبي وهذا هو الصواب) اذا كان (١٨٥)

فالتسبب أن يتبعه في التعبير بالصواب (قوله وحمل على الاطلاق) وهذا هو المذهب (قوله وعلى المدسنة) أحسن كتبها ولو من غير أهلها ان تخلقت مخلفين (قوله لا يترتب الحسرير) أي وما في حكمه كالخمر ولو من الزواج المتسع الحلال وكون حالها ذلك وهذا في قوة الاستثناء من قوة بالعادة والحاصل انه لا يترتب بالحسرير ولو جرت العادة (قوله يفرض الله الخ) ولا يفرض غسل ولا من الا ان يكون اذا ما طاعة (قوله المرة بعد المرة) قال جبرام ان يمكن يفرضه كل يوم والا فرض كل يوم وهو منصوب على الطريقة والعمل يفرض والمعنى يفرض زمانه زمن أو يوم بعد يوم وعلى الاول باقي التفصيل الا في وبعد زمن اما حالاً أو مفعلة (قوله وغسلها) والظاهر ولو كان الفصل سنة كتسل الجمعة أو مستحباً كالغسل لدخول مكة بل وفرض ان جرت به عادة (قوله من غير طهته) أي

لشدة احتياجه لذلك وقوله المرضع أي التي ولد لها ليس رقيقاً (ص) الا المربعة وقوله الا كل فلا يترتب الامانة كل على الاصوب (ش) هذا مستثنى من قوله بالعادة فهو متصل والمعنى ان المرأ المربعة اذا قل كل ما قلناه لا يجب لها على زوجها من النفقة الا ما يكفيها فقط وليس لها أن تأخذ منه طعاماً كاملاً لتصرف في الباقي في مصالحها وكذلك المرأة العقيمة القليلة الا كل لا يترتب زوجها لها من النفقة الا بقدر كفايتها فقط وليس لها أن تأخذ منه طعاماً كاملاً لاجل أن تصرف باقية في مصالحها قال المتطبي وهذا هو الصواب وهذا كله في غير المقررها النفقة والافليز ما فرزوا لراي حينئذ مربعة ولا قليلة أكل من غيرها (ص) ولا يترتب الحسرير وحمل على الاطلاق وعلى المدينة لقناعتها (ش) يعني أن الزوجة اذا طلبت من زوجها ان يكسوها حرياً فانه لا يترتب ذلك وسواء كانت مصرية أو غير مصرية وهل هذا على الخلافة أو خاص بأهل مدينة الرسول عليه السلام لاجل قناعتهم وهو الصواب عند جماعة من الشيوخ وأما سائر الامصار فعلى حسب احوال المسلمين كالتففة قال مالك لا يترتب الحسرير وان كان متسع الحال فأجر ابن القاسم على ظاهره في سائر البلاد وتأوله ابن القصار على ان ذلك خاص بالمدينة ولعل المؤلف لم يقابل ابن القاسم وابن القصار والاقبال قولان ولما قدم ابن الواجب القوة وما معه بين ما هو الذي يقضى بهل الأعيان وأما انها عند المشاحقة في انه يفرض الأعيان بقوله (ص) يفرض الماهوازيت والمطبو والمخو والعم المرة بعد المرة (ش) يعني انه يترتب الزوج زوجته الماهوازيت وضواؤها وظاهره ولو من جناب من غير وطئه ولشرح الرسالة فيه كلام ولا يترتب لها ايضا الزيت لا كلها وقيدتها والادهان على العادة ولا يترتب لها ايضا الخطب للطبخ والتبخير ولا يترتب لها الخبز والمخ لا يترتب له العمل اعتدله المرة بعد المرة وبعبارة في حق القادر ثلاث مرات يوم بعد يوم والمتوسط مرات والمخطط الحال مرة (ص) وحصره وسرر احتج به (ش) يعني انه يفرض للزوجة حصيرين حلقاً أو بردى يكون تحت فرشتها ويفرض لها سرير ينع عنهما العنقارب والبراغيث وما أشبه ذلك والبردى ورق نبات يخرج في وسط الماهو غصن فيه بيض الغالب انه في بلاد الارز (ص) وأجرة قابلة (ش) المشهور ان أجرة القابلة هي التي تولد التسعة لازمة للزوج لان المرأ تستثنى عن ذلك

(٣٤ - خروني رابع) كحتم لا أو غلط أي أو زنا قال بعض شيوخ شيخونا ولا غرامة في الزامه الماهو التسليم ان الزنا لا يترتب النفقة واجبة عليه زمن الاستبراء اه ولا يقضى عليه دخوله الحمام الامن سقماً أو نفاساً قاله مالك ابن شعبان يريد تخير الجاهل الى الماهو لا أجرة الحمام قاله ابن عرفة أي يترتب ان يكتمهن الحمام لاجل سقماً أو نفاساً ولا يترتب أجرة الحمام (قوله لا كلها وقيدتها) أي بما يوزن كل يوم ولا كزيت السليم والخسروغ الا انه اذا جرت العادة بشئ يعمل به في بيت السليم يستعمل ببلاد الصعيد الشرج (قوله والادهان) عطف على قوله أكلها يتسبب لقال (قوله لا يترتب له الخ) أي الخ والمخ لا يترتب له الخ فهو ادم (قوله والمخطط الحال مرة) الاطهر ان الفقير يفرض عليه بقدر وسعه حيث كانت عادات مثاله وفي الشهر مرة مثلاً لان هذه الامور من جريبات قوله بالعادة وأما بعض الاشياخ ما فيه والعم أي من ذوات الاربع لا الطير والسمك الا ان يكون ذلك مستعداً فيجوز على العادة (قوله البردى) يفرض بالوسكون الزام (قوله المشهور ان أجرة القابلة) ومقابلته ان الأجرة عليها

(قوله ويجب فزوجة الخ) ظاهره ولو نزل الوالد متافى الطلاق البائن (قوله تستضر بره) أي تحتاج لها بان يحصل لها شئ ولا يشترط الاضرار لاما لاستضر بره كما ولو اعتاده (قوله معتادين) لوحده كان أولى لان ذلك تمثيل لقوله تستضر بره كما (قوله من دهن مثلا) أي أوزيت وقوله الخاص أي الذي يودهن (فان قلت) ليس هو الموطوف عليه بل الموطوف عليه ككحل والجواب انه لما كان الموطوف بالواو في مقام الموطوف عليه فكأنه موطوف عليه (وتتبعه) لوقال معتادات بعد قوله ومشط لاجل ان يرجع للمشط والمناصير الكحل والدهن لكان أحسن (قوله لا بالضم وهو الالة) على ما لنور وي وهو خلاف قاعدة ان اسم الالة تنكسور غير ان صاحب القاموس قال المنسب مثله فكيف وعق وعقل ومنبر الة تنسب بها وجعه أمشاط (قوله والمشايج لم يشرقوا) أي فسائر أنواع الالة لا تزمه (قوله فكانه لشدة ١٨٦) الاختصار أشار أي فكأنه أشار لاشتراط الاهلية فيها بهذا الكلام الموجه لاجل شدة الاختصار وما قد ذك

كالنفسه أي في ولد لاحق بالزوج ويجب للزوجة عند الولادة ما يصلح لها بما جرت به العادة ولو لم تطلق بائنا لافي ولد الامة لان ولد هارقيق ليس به لذل على سيد هارولو كانت الامة في عصمة الزوج (ص) وزينة تستضر بره كما كحل ودهن معتادين وحناءه (ش) يعني انه يلزم الزوج بل زوجته الزينة التي تستضر بره كما كحل لبعثها والدهن لشعرها ولغناه لراها وبها الجارية بذلك العادة وليس عليه طيب ولا زعفران ولا خضاب ليد بها لان البصر به تركه أي ولو اعتيد كما يشبهه كلام المواق (ص) ومشط (ش) الاولى قرأته بالغش أي ما غشط به من دهن مثلا ويكون من عطف العام على الخاص عكس فيها كما كفة وغفل وربان لا بالضم وهو الالة ثلاثا شكل بأنه يلزم عليه أن يكون مشى على التفرقة في الالة بين المسط والمكحلة والمشايج لم يفرقوا بينهما نظرا من غازی (ص) واخذام أهله (ش) ضمعا لأهلها تد على الاخذام لاي الزوج فكانه قال واخذام أهل الاخذام وهو كلام موجه يحتمل الاضافة للفاعل والمفعول فكانه لشدة الاختصار أشار لاشتراط الاهلية فيها ففي الزوج لسعته وفيها بشرها وأقرب منه أن يكون لاحظان شرط الاهلية في أحدهما يتضمنها في الآخر فلا يكون أهلا للاخذامها الا اذا استقصته والعكس ويحصل اخداها ما يشبه أو بموا كته أو يتفق على خدامها أو يكرى لها خادما كما أشار إليه بقوله (ص) وان يكرى لها ولو ما كثر من واحدة (ش) يعني أنه يلزم الزوج أن يخدم زوجته حتى هي أهل الاخذام وان احتاجت الى أكثر من خادم على المشهور (ص) وقضي لها بخادمتها ان أحبت الارية (ش) يعني لو قالت المراتي يخدمني خادى ويكون عندي ويتفق عليه زوجي وقال الزوج خادى هو الذي يخدمك فالقول قولها ويلزمه أن يتفق على خادم للزوجة لان الخدمة لها وهذا قول مالك وابن القاسم وقيدان شاس القضاء بخادمتها إذا كانت مالوفة وظاهر كلام المؤلف الاطلاق ابن المواز قال مالك وكذلك ان أراد أن يكرى لها دارا وعت في السكنى في دارها بمن ما يكرى لها أو دونها لو كان في خدمة خادمتها الهاربة فلهما الايجال ذلك وخادم الزوج هو الذي يخدمها لكن لا بد أن تثبت الرية بالينة أو يعرف ذلك جبرها (ص) والافعلها الخدمة الباطنة من عني وكس وفرض (ش) يعني أن المرأان لم تكن أهلا لان يخدمها زوجها بأن تكن من أشرف الناس بل كانت من لفيفهم أو كان زوجها فقيرا الحال ولو كانت أهلا للاخذام فانه

لاجل شدة الاختصار وما قد ذك  
انه يشترط في الزوج أن يكون أهلا  
للاخذام والزوجة أن تكون  
كذلك فقصته انه لو تزوج برجل  
غني بشقيرة لا يلزمه ان يخدمها  
وقوله وأقرب منه الخ حاصله أنه  
يقول لاجل حاجة بلعنه من باب  
الكلام الموجه ليقيد أنه يشترط  
في كل أن يكون أهلا للاخذام بل  
المناسبات يقال اشتراط الاهلية  
في أحدهما ما يلزم الاهلية في  
الآخر فلو حصلنا مضافا للقاض  
فقط أهلا ما أفاده الآخر وكذلك  
لو جعلناه مضافا للمفعول فقط أفاد  
ما أفاده اضافتها للقاض ل أي فهو  
يقيد ما أفاده محله من باب الوجه مع  
أقرب منه لفهم وقوله فلا يكون  
أهلا الخ مفاده لو كان الزوج من  
الافعال الذين لا يفتنون زوجاتهم  
وزوجته فقيرة لا يجب عليه  
إخدمتها مع ان يجب عليه  
اخذامها (أقول) يحمده الله تعالى  
انه اذا جعل من باب التوجيه  
لا يقيد اشتراط اهلية الاسرين

يلزمها

معالان المراد في التوجيه واحد الامة غير معين فيستوقف الحال على التعيين للرد من الامر من قنبر  
والتوجيه احتمال المعين على حدواه كقوله  
قنبر فائدة الخ اذا عزم على الاخذام لم يطلق عليه ذلك على المشهور واذا تنازعا في كونها من يخدم فهل الينة عليه أو عليها

قولان (قوله على المشهور) ومباها لما بين القاسم في الموازية لا يلزمه أكثر من خادم (قوله ان أحبت الخ) قال عي قال شيئا ويكون اخداها بائنا أو ذكرا لمتافى منه الوطه اه قلت الصواب التعبد بلا تافى منه الاحتجاج لطباني ما تافى في العارية (قوله ودهن ذاقول مالقوا القاسم) يشير الى أنه ليس متفقا عليه ولم أطلع على المقابل (قوله اذا كانت مالوفة) أي ألفتها نفسها واستأنسبها (قوله الباطنة) اظهره فله دخل في ذلك الاستقاسن الدار وخرجها فلذا كان كذلك فله في كونها باطنة

(قوله من يحسن وطبخ) أي له والبالغ فيه وكذا لا يلزمها كما قاله بعض شيوخنا الخدم لا ولادة وعيد ووالديه (قوله ومن خارجها) كانت عادة بلدها (الخ) في شرح شب ولعله يريد من يترددا وأما خارجها (هـ) (قوله وان تمكز زوجته من ذوات الاقدار (الخ) قال جبرام لعنه يريد اذا كان قادرا على ذلك والافلا) (قوله ولان تحيط الخ) أما بعض ان يؤخذ منه أي من المصنف خلاف ما قاله شارحنا وان خياطة قوبو هو بايزمها ويجري على العرف وأيت مانصه وأما غسل ثيابه وثيابها فقال بعض انه ينبغي ان يجري على العادة والنصف في الآية ان ذلك من حسن العشرة ولا يلزمها وتظاهرها ولو كانت العادة تجارية بذلك فهو كالخياطة (هـ) والحاصل ان الذي يفهم من كلامهم ترجيح عدم لزوم الخياطة (قوله ومنه أجرة الطبيب) أي ومن غن الدواء على شرب من التجوز (قوله يريد الخروج اليه لأجرته) أي وأما أجرته فلا تزومه ولوسمق وأنفاس لانه (١٨٧) التساوي ونقل عن بعضهم انه ان كان

لحيض أو نفاس فعلمها وان كان من جنسها منه فعليه وهذا التفصيل اذا قلنا بجواز دخوله والا فقد تقدم انه اذا دفع لزوجته أجرة فالجم يقسق ولو فرض أمن جلة الفقة (قوله وهذا هو المشهور الخ) ووجه المشهورة قوله ولو كان الزوج غنيا فالأولى تأخير عنه خلافا لابن نافع القائل بأنها تلتزم الفسى (قوله أنه يتبع مع زوجته) لافقوه بله التمتع سواء تمتع بها وحده أو معها والمراد بالشورة السقي يجوز التمتع بها ويجوز له ليس ما يجوز زلسه أأاد بعض مانصه ولا يلزمه كونهما ادا مع عنده تسلب عرسها واضيف الزوج أن يتبع بشورة الزوج من بسط ووسائد ونحوها وليس لها أن تمنع من ذلك (هـ) (قلت) وانظر هل يسلم ذلك أولا والظاهر لا وسر

يلزمها الخدمه في بيتها نفسها وبغيرها من يحسن وكس وفرش وطبخ واستقامه من الدار ومن خارجها ان كانت عادة بلدها ابن رشد الا ان يكون الزوج من الاشراف الذين لا يعتنون بأزواجهم في الخدمة فعليه الاستخدام وان تمكز زوجته من ذوات الاقدار (ص) بخلاف التمتع والغزل (ش) يعني ان المرأة لا يلزمها ان تسقي لزوجها ولو ان تفزل ولو ان تحيط وما أشبه ذلك لان هذه الاشياء ليست من أنواع الخدمة وانما هي من أنواع التكسب وليس عليها ان تكسبه الا ان تنطق بذلك وتظهر تكسبها ولو كانت عادة بلدها او هو الجاري على ما قاله أصحابنا في المكسب ولا يقدم الامور التي تترد الزوج لزوجته من أجرة القابلة والزينة التي تستغنى عنها وما أشبه ذلك أخفى حكم على الامور التي لا تترد فقال (ص) لا مكسبة ودوا وما يجامع وثياب الفرج (ش) يعني ان الرجل لا يلزمه لزوجته المكسبة وهي الوعاء التي يجعل الكحل فيها بخلاف الكحل فيلزمه وكذلك يلزمه الدواء عند مرضها لا عيان ولا أمان ومنه أجرة الطبيب وكذلك لا يلزمها أجرة الخياط الذي يحصمها ماله ولا يقضى بدخول حمام الامن سقم وأنفاس ابن شعبان يريد الخروج اليه لا أجرته وكذلك لا يلزمه لها ثياب الفرج وهي التي تترد في بيتها عند دعائها الى الزياره والا فراجع وما أشبه ذلك وهذا هو المشهور ولو كان الزوج غنيا (ص) وله التمتع بشورتها (ش) الشورة يرفع الشين من متاع البيت ويضعها في الجمل والمغني انه يجوز لرجل أن يتبع مع زوجته بشورتها التي تجوزت بها ودخلت عليه جهن من غطاء وطولباس ونحوها وبعبارة وله التمتع بشورتها معناه انه منعها من بيعها وهدائه اليه بقوت عليه التمتع بها وهو حق له والمراد بشورتها التي دخلت جهن مقبوض صدقها التي تجوزت به وأما لو لم تقبض شيئا وانما تجوزت من مال نفسها فليس عليها الا ان تجوزت وانما التملك (ص) ولا يلزمها (ش) أي ولا يلزم الزوج بدل الشورة الاولى بل يلزمه ما لا غنى عنه لها (ص) وله منعها من أن تملك كالنوم (ش) يعني أنه يقضى للرجل بان يمنع زوجته من أن تملك كل شيء راحته كربة عليه تنادي منها كالنوم والصل والنيل وما أشبه ذلك ما لم يملك معها فليس له أن يمنعها من ذلك أي أو يكون فاقد النعم وليس لها من منع من ذلك وله أن يمنعها بضم فعل ما هو من جسداهن الصانع ومنعهما من الفز لم يمتد ذلك ضررها (ص) لا بوجوبه ولها من غير أن يدخلوها (ش) يعني انه ليس للزوج أن يمنع أبوي زوجته أن يدخلوا اليها وليس له أن يمنع أولادها من غير أن يدخلوا اليها بل يقضى عليه بدخول هؤلاء لتفقد حال أولادها ويتفقد الابوان حال ابنتهما وقد نيب الشرع الى المواصلة والعادة تجارية بذلك ابن رشد ولا يلزم الرجل

(قلت) فلو طلقها قبل يقضى لها ما أخذ الذي جدهم وتظاهرها (قوله ولباس) لعله ما أتى به من القميص والباس واللك (قوله معناه) انه منعها أي مع فرض أنه يتبعها فالشارح يقول ليس المراد ظاهر العبارة من أنه لا التمتع فقط وليس له المنع من بيعها مع أنه المنع من بيعها (قوله بل يلزمها ما لا غنى عنه) أي من غطاء وطولباسها وما يحفظها من الحر والبرد (قوله كالنوم) بضم الناء (قوله القبول) بضم الفاء (قوله وليس لها من منع) والفرق أن الرجال قد أيسر على النساء (قوله ما لم يقصد بذلك ضررها) راجع للفرق (قوله لا يلزمها (الخ) عطف على الضمير المجرور في منعها من غير عادة بل جار وجرأ عنده الاقل والظاهر ان المراد الايون دينية والوالد حقيقة لا الإبداء والجنات وولها قول من شرح عب (قوله وقد نيب الشرع) أعطى طلب الشرع

(قوله رجهمان النساء) المراد به الاقارب كانوا يحرم ما يحرم نكاحه أو لا وقوله ذوى الحرم أي من يحرم نكاحه (أقول) الا أنك خبر بأن كلام ابن رشد هذا أعمن من كلام المصنف لأنه يشمل أبويها وأعمامها وأخوالها وأولاد أخيهما وأولاد اختها فكيف هذا مع كلام المصنف المقتضى لقصوره على ما ذكره خصوصاً وقد علمت ما في شرح عب قنبر وجوابه يعلم مما في جوابه وهو أنه في هذا المسائل وإن لم يكن لا يفتى بالحنث بخلاف مسئلة المصنف (قوله بمحصول ضد المحلوق عليه) فالمحلوق عليه عدم الدخول وضده الدخول (قوله كلفه أن لا تزور والدتها) أي لا ولد لها من غيره لقصوره من تنبه عن مرتبة والدتها (قوله أن كانت مأمونة) والشابة محمولة على الأمانة حتى يثبت أنها غير مأمونة (قوله للزارة) أي في الجمعة مرة والفرض أن والدتها في البلد لا أن بعدوا عن البلد فلا يقضى عليها به وإذا دفعت به دراهم على الأذن في الخروج رجعت في الأول (١٨٨) دون الشاقي ما لم تعلم بالحكم والحاصل أن المسائل أربع حلف على الدخول

في الوالدين والأولاد وعلى الخروج كذلك ويبحث في ثلاث الفرق بين الدخول والخروج أن الدخول أخف من الخروج اه بد (قوله ولوم أمينة) أي لتطرق الفساد عند خروجها مع الأمينة (قوله وأطلق) أي لفظاً ونية (قوله فانه لا يفتى) أي لا يفتى عليه بغير وجه حتى يثبت لانه لم يظهر منه في هذه الحالة الضرر (قوله القرينان) أشبه وابن نافع (قوله يظهر منه قصد الضرر) أي فذلك يبحث وقوله بخلاف حال التعميم فلا يبحث ولا يقضى عليه بالخروج (قوله كالوالدين) انظر هل وإن علواً والأولادون والظواهر الأدون تطير ما تقدم والظاهر أن الأولاد مطلقاً صفراً وكباراً وإن أتهمها كالوالدين (قوله ومع أمينة) أن أتهمها تقيسه (قوله) أي من غير وجهها المبرور جوعها (قوله في كل أسبوع) هو

أن يأذن لمرأته أن يدخل عليها ذوات رجهمان النساء ولا يكون ذلك في الرجال إلا ذوى الحرم منها خاصة (ص) ويحث أن حلف (ش) يعنى إذا حلف على منع أبويها فانه يحنث ويقضى عليه بدخولها وما علم أنه لا يحنث بمجرد الحلف ولا يطلب أبويها ولدها الدخول ولا بالحكم لهم بذلك وإنما يكون الحنث بمحصول ضد المحلوق عليه (ص) كلفه أن لا تزور والدتها إن كانت مأمونة ولو شابة (ش) التسمية في الضمت والمعنى أن المرأه إذا كانت مأمونة تخلف عليها زوجها أن لا تزور والدتها فانه يحنث في يمينه بأن يحكم لها القاضي بالخروج إليها للزارة ولغيرها بما فيه مصلحة فيصحب في عينه حينئذ سواء الشابة وغيره أو مقتضى كلام المؤلف أن غير المأمونة لا يقضى عليه بخروجها للزارة أبويها ولوم أمينة ونحوه للشيخ كرم الدين (ص) لأن حلفاً لا يخرج (ش) أي إذا حلف لا يخرج وأطلق فانه لا يحنث ولو في زيارته أبويها إذا طلبها وهو مقتضى ما نقله ابن عرفة فقال سمع القرينان في الأعيان بالطلاق أن حلف به أو يعسق أن لا يدعها تخرج أبداً أيقضى عليه في أبيها أو أمها يحنث قال لا اه وفي ابن حبيب ما وافقه وقد نقله المواق وأشار بعضهم للفرق بأنه حال التخصيص يظهر منه قصد الضرر بخلاف حال التعميم (ص) وقضى للمسفار كل يوم والكبار في الجمعة كالوالدين ومع أمينة أن أتهمها (ش) يعنى أن أولاد المرأه إذا كانوا صغاراً فانه يقضى لهم بالدخول على أمهم في كل يوم مرة لتنفق أمهم حالهم وإن كانوا كباراً فانه يقضى لهم بالدخول إليها في كل جمعة مرة واحدة وأما الأولاد فانه يقضى لهم بالدخول عليها في كل أسبوع مرة واحدة أن أتهمها الزوج في إفساد زوجته وأشبهه قوله بالقرينان فانه ما يدخلان عليها في كل جمعة مرة مع أمينة من جهته لا لتفريقه بالثلاث لا يحنث بغيره إن حالها على زوجها وبعبارة ومع أمينة وحضور الزوج أيضاً المراد بحضوره أن لا يكون غائباً عن البلد والأفليس لهما أن يأتيا أمينة لانهما من جهته لا من جهتها (قوله) أي مع أمينة أن أتهمها أي بإفسادها كافي النقل فأنهما ما يخذلهما لا وجب منعهما لكان التعميم من جهته في ذلك قال بعض وسكت المؤلف عن غير الأولين والأولاد من الأقارب وقد نص عبد الملك على أنه لا ينفع أخاها وعمها وأخاها وابن أخيهما وابن أختها ولا يبلغ منعهم الدخول لها ونحو وجهها لمبلغ الأولين في الضمت إذا حنث في غيرها (ص) ولها الامتناع من أن تسكن مع أقاربها إلا الوضعية (ش) أي للزوجة أن تمنع من السكنى مع أقارب زوجها الآن تكون وضعية أقدر فلا كلام لها قال عبد الملك في المرأة تكون هي وأهل زوجها في دار واحدة فتقول إن أهلي يؤذوني فأخرجهم عني أو أخرجني عنهم رب امرأه لا يكون لها ذلك لكون صداقها قليلاً وتكون وضعية القدر ولها أن يكون على ذلك تزوجها وفي المنزل

سعة

يعنى أن أولاد المرأه (الخ) أي من غير وجه المبرور جوعها (قوله في كل أسبوع) هو بمعنى كل جمعة فالغاية بحسب اللفظ والخ في النقل أن دخول الكبار كل جمعة مفيد بما إذا أتهمهم ولا فكل يوم كذا في عب وصوابه الوالدين (قوله لانهما من جهته) أي وإذا كان غائباً فلا يأتى أن تكون من جهته هذا مفاده يقال بل يتأني بأن يترك حين يتوجه أمينة فلهما المشور معهما أو أقامه القاضي كإفادته شيئاً عداقه وقد يقال عند السفر يحنث بتغيير الأمينة (قوله في الضمت) أي أوفى الأتيان كل يوم أو جمعة (قوله والامتناع) وله الرجوع به إلى الرضا فيما يظهر (قوله ولها أن يكون على ذلك الخ) أي يفرج أي يكون

دخوله على ذلك في البناء (قوله فان حلف على ذلك) أي حلف على أنها لا تسكن خارجا عن أهلها وقوله حل على الحق أي على الشرع وقوله أرى إذا كانت حقيرة أي أشرقة واشترط عليهم سكاهاهمهم وحمل ذلك ما لم يطله وأعلى عورتها أو بعضها والخبرة قليلة الجبال أو قليلة المهر أو السوداء وقوله أو أخته إذا كانت شريفة (قوله والظاهر الخ) وانظر لزناجرتهم منهن ولم تسدق الأبدن عنهما بل بقضى عليه حيث تمن طر بقاوه والظاهر كانه يقضى عليه فيما يظهر إذا كن يطلن على عورتها (قوله وهذا) أن ما ذكر من التفصيل عند البناء من أنه إذا لم يسلم إلا الأخراج والأفلا (قوله وقدرت) أي بعد العقد لأن الفرض وقع في صلب العقد لأنه بنفسه وحيد فلا معارضة بين هذا وما تقدم من أن قدر هاتفي صلب العقد فسده فإله البدر (قوله وقدرت عنه) هذا في غير الحق إلى تكافي الجواهر (قوله من يوم) بيان حاله أن أربده الزمن ويحتمل أن يريد بأجل الطاقة من العسر واليسر وحيد فلا ينمن تقدير مضاف إما قبل حال أي زمن حاله لأجل تبينه بقوله من يوم وما قبل يوم ويكون بيان حاله أي من يسر يوم وعسره وأما في شرح شب أن المراد وقد رقت بها والزمن الذي تدفع فيه بدليل قوله

(١٨٩)

فقد تقدم أنه يوسع والبلد والسعر وقوله من يوم أي مثلا أي وأشهرين أو زنة بحسب حاله (قوله كأرباب الصنائع) أي بعض أرباب الصنائع (قوله وتقضها بمهلة) تقضى نفقة اليوم من أوله والشر من أوله والسنة من أولها وبحمل قوله وتقضها بمهلة إذا كان المال التجهيل فلا شافي أنه قد يكون الحال التأخير وهو ما أشار به بقوله وظاهر الخ (قوله بدليل الخ) لا دليل لما سألني في قوله وضعت بالقبض مطلقا (قوله وظاهر كلام المؤلف الخ) هذا يخالف قوله أي وتقضها بمهلة الآن يقال وظاهر الخ أي بطاع

سعة فأما مات القصد وفلا به أن يعزل فان حلف على ذلك حل على الحق أربدا وأخته ابن رشد وليس هو عندي بخلاف هذا بل ما قلت انظر لها الامتناع من أن تسكن مع خدعة وجوابه والظاهر ليس لها ذلك لأن الوطأ أنته ورعا الحاج إلى خمسة أركانها (ص) كولد صغير لأحد هذان كان له حاضن (ش) التشبيه في الامتناع لكل من الزوجين والمضى أن أحد الزوجين إذا كان له ولد صغير وأراد الآخر أن يخرج به عنه من المنزل فإنه ذلك بشرط أن يكون له وامن بمحضه ويكفله فان لم يكن له من محضه فإنه يجبر على إقامته عنده (ص) الآن بيني وهو معه (ش) يعني أن أحد الزوجين إذا بنى صاحبه ومعه ولد يعلم به صاحبه ثم بعد ذلك أراد أن يخرج به عنه ليس له ذلك وإن لم يكن عنده علم به فله الامتناع وهذا إذا كان له ولد حاضن والأفلا امتناع لمن ليس معه الولد عن السكنى مع الولد سواء حصل السماع عليه أم لا (ص) وقدرت بمحال من يوم وأجعة وأشهر وأربعة (ش) يعني أن نفقة الزوجة تكون على الزوج على قدر حاله من يوم لا يكون زرقه مماومه كأرباب الصنائع وأجعة كأرباب الصنائع يقرى مصر أو شهر كأرباب المدارس وبعض الجندا وأربعة كأرباب الرزق وقوله من يوم أو جسة الخ أي وتقضها بمهلة بدليل قوله الآتي وضعت بالقبض مطلقا وظاهر كلام المؤلف أن النفقة إذا كانت متأخرة تنظر حتى تقضى ولا يكون عدم قدرته إلا عسرا بالنفقة (ص) والكسوة بالشايع الصنف (ش) يعني أن كسوة الزوجين والقطا والوطأ يشتر ذلك لها مرتين في السنة مرة في الشتاء ومرة في الصيف لا اختلاف من نسب الزم من فرو ولد وسرر وغيرهما حكم القمعي وتكون بالشهر والأيام والمراد بالشتاء فصله وما والا وكذا يقال في الصيف (ص) وضعت بالقبض مطلقا (ش) المشهور من المذهب أن الزوجة ضامنة لكل ما قبضته من نفقة وكسوة وغيرها ما حلقت نفسها من أجله رضاع وغيره ماضية أو مستقبلية قامت على ضياعها يئنه أم لا صدقها على ذلك أم لا تلقى بسببها أم لا لأنها قبضته من نفسها وأما ما قبضته من غير هاتين الأقسامين البه بقوله (ص) كنفقة الولد لا يئنه على الضياع (ش) يعني أن الخاصة إذا قبضت نفقة المحضون فإنها تقضيها ضمان الرهان والعوارى

النظر عن دليله (قوله والكسوة بالشايع الصنف) وكل تكسى ما يناسبه إن لم تناسب كسوة كل عادة ثم المعنى كل شئ ما وكل صنفان خلقت كل في العام الثاني فان لم تخلق بأن كانت تقضي العود أو قري بياضه أو قري بياضه أكتفى بها إلى أن تخلق ومثلها لفظاه والوطأ شئ ما يخلق من الكسوتين يعني أن يجبر على العرف من كونه للزوج أو للزوجة فان لم يكن عرف فلزوج والكسوة قبض وقاية وقناع وانظر لواجبات نفسها وانظر أيضا لوقت كسوة الشايع قابل وتقدم كسوة الصداق لأن زمة كسوة من بقاها حاله البدر (قوله وتكون بالاشهر) أي يئنه الشهر فيصدق بالشر وهو له الألام كالأنا كانت تكسى كل عشرين ومائة كلفة خدمتها وضعف ما تكسى به (قوله وما والا) وهو فصل الرابع وقوله وكذا يقال في الصيف والفتي والا فصل الخامس (قوله المشهور من المذهب) قال بهرام وحصل بعض الاشياخ فيما تلف ما قبضته من كسوة ونفقة لها ولها ثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين ما قبضته لنفسه اقتضيه وبين ما قبضته لها فلا تقضه وقيل أنها تصدق في تلف ما قبضته لولاها وتختلف (قوله ضمان الرهان والعوارى) لا يئنه ان ضمان الرهان والعوارى واحد وهو أن المستعير لا ضمان عليه فيما لا يئنه عليه أو يغاب عليه وقام يئنه على نفسه

(قوله لا لهم تقبض الحق نفسها) أي حتى تقبضها وقوله ولا هي متعصبة الخ أي وأما لو كانت متعصبة للإمامة فلا تقبضها مطلقا ثم إنه  
فوتش قوله لا لهم تقبضها بأن منفعة الرهن والعارية لقابضها وفي الحضانة لتغيرها وهو المحضون ولا سيما على أن حق الحضانة للمحضون  
الآن هذا الإيراد المتقول كما أقدم بعض شيوخنا (قوله وهل يرجع الولد عليها) أي بحيث ضمنها وقوله وأعلى الأبياء والاب يرجع  
عليها (قوله وهو المتعين) واعتمد محضى نت كلام نت ولم يظهر لي وجهه فقام له (قوله تضمنه مطلقا) أي سواء قامت بينة على  
الصباغ من غير سبب أو لم تقم (قوله وما في نت معترض) قال نت وتظاهر كلام الصنف هنا وفي توضيحه والشارح وابن عرفة سواء  
قبضت ذلك أي نفقة الوالد بعض أو مستقبل وتخصيص البساطي ذلك بالمستقبل أي وأما السابغة فضمنها ولو لم يمتد على الصباغ يحتاج  
لنقل أو أنه رأى ذلك هو الغالب (١٩٠) اهـ والحاصل أن حل البساطي هو المتعين وما نسب لظاهر التوضيح والشارح

ليس كذلك (قوله ويجوز  
إعطائه الثمن) أي مع رضا  
المرأة لأنها تختلف باختلاف  
السر وبقبل قول الزوج  
في الاتفاق وقوله ويجوز  
إعطائه الثمن أي وبزيدها  
بعد ذلك أن غلا سعر  
الاعيان ويرجع عليها أن  
نقص سعرها (قوله بالغية  
عليه) هكذا في نسخة  
الصلوح بغير مهمة وباه  
مشتاة من تحت وبمجردة  
من تحت وكذا في غير  
شارحنا أي أن المشتري  
بأعه وهو غائب عنه بخلاف  
ما في عب (أقول) لا يخفى  
أهم وجوده في غير الطعام  
وفي من عب بالغية  
وهي الخيل على دفع قبل  
في كبر (أقول) وهي  
موجوده في غير الطعام أيضا  
واقتصر عليه كون الغية  
مقتضية للنع ولعل وجه  
ذلك بالغية من الفرو وقوله

لا لهم تقبض الحق نفسها ولا هي متعصبة للإمامة لا لهم قبضتها بحق فإن قامت بينة على الصباغ من  
غير سبب فلا ضمان عليها ولا ضمنها وهل يرجع الولد عليها أو على الأب وهو الذي ينبغي وكلام المؤلف  
في قبضتها من نفقة الولد تستقبله كالجدة عليه البساطي وهو المتعين كما نسب عليه السوداني وهو  
يفسد ما قبضته من نفقة الولد عن الماضي تضمنه مطلقا كتفقتها لأنه كدبر لها قبضته ومثل ما  
لبساطي لتوضيح والشرح الكبير وما في نت معترض وقد أشارت إلى أن ما تضمنه من أجرة  
الرضاع كتفقتها فضمنه مطلقا وهو صحيح مطابق للنقل وكذا ضمن نفقة الولد مطلقا إذا شرط عليها  
ضمنها وقد استفيد من كلام نت أن الراد بان نفقة في قول المؤلف كتفقة الولد في غير رتبة الرضاع  
وهو ظاهر لأن نفقة الرضاع أجرة لها حقيقة وليست بنفقة الولد فلذا تضمنها مطلقا (ص) ويجوز  
إعطائه الثمن بجلالته (ش) أي يجوز للزوج أن يعطى الزوجة عن جميع مال من نفقة وكسوة ثوبا  
وتظاهر هذا أن الذي يقضى به على الزوج في الأصل هو ما فرض له من الأعيان لا ثمنه وأن للزوج أن  
يعطى الثمن عن ذلك قال نت وهو ظاهر المذهب وتظاهره ولو كان الذي أئتم له طعاما متتبع به قبل  
قبضه وهو كذلك على أحد القولين بناء على أن تحرير بيع الطعام قبل قبضه معطل بالغية عليه وهي  
مفقودة عن الزوجين أو غير معطل فيمتنع وهو القول الآخر اهـ والثاني هو الموافق لما أتى المؤلف آخر  
باب الخيار وقول نت أن ظاهر المذهب أن الألام للزوج هو الأعيان بخلاف ما ذكره المواق أن  
ظاهر المذهب أنما هو الأمان ونسبه الشارح لظاهر ما في النكاح الثاني من المدونة ثم ما يستفاد من  
كلام المؤلف هنا وأن كان خلاف المذهب وخلاف ظاهر المدونة موافق لقوله أولا في فرض الماء الخ  
ولا يخالف قوله بعد والمقاصد بيده لأنه محمول على ما إذا كان ما فرضه لها من الأعيان من جنس الدين  
أو فرض عينا (ص) والمقاصد بيده الإلزام (ش) أي بأن يكون فرض لها ثوبا أو تكون  
النفقة من جنس الدين وسينفذ فلا قال أن كلام المؤلف هذا يقتضي أن الواجب على الزوج إهداء  
ثمن الأعيان وهو خلاف مقتضى قوله أولا ويجوز إعطاء الثمن بجلالته وبمحله إجابة الزوج إذا دعا  
للقاصة وسببها عليها لم يحصل بسببها ضرر للزوجة بأن كانت فقيرة الحال فإنه إذا قاصها بيده  
وأسقط نفقتها في ذلك حصل لها الضرر وضاع حالها فلا يجاب به وما يفيد ظاهر سياق المؤلف من  
جواز المقاصة لعطفه على الجائر صحيح ولكنه مقيد بما إذا لم يحصل طلبها من أحد همل بليل ما يأتي

وهي مفقودة أي لأن الذي يبدل الزوج تحت حوزته وحوزة زوجته أي الشان ذلك (قوله خلاف ما ذكره المواق) ليس في  
في المواق ما يفيد ما قاله من أن المفروض الثمن في ظاهر المذهب كما يعلم بالأطلاع عليه بل يفيد أن المفروض أولا الأعيان فتندر (قوله  
وان كان خلاف المذهب) أي ظاهر المذهب من أن المفروض الثمن (قوله ولا يخالف الخ) كان توهم مخالفته من أن الظاهر من المقاصة  
إنها في العين فقط (قوله أو فرض عينا) أي وارتكبو خلاف الأصل وفرض عينا (قوله أي بأن يكون فرض لها ثوبا) أي لو تكبوا  
خلاف الأصل وفرض ثوبا (قوله) قال البدر إطلاق المقاصة على النفقة في المستقبل مجاز لا لها بما تقرر من الدين إلا أن يقال لما  
فرضت عليه وقررت ما تقرر هذا الاعتبار بدلالة ما اهـ كلام البدر (قوله بأن كانت فقيرة الحال) أي دون الثنية (قوله بليل الخ)  
أي وأما لو طلبت لغيره أو تكون واجبة لا جازة تنقطع وعن الجواب بأنه أراد بالجواز إذا ثبت ثمنه فهو ولكنه يفيد أن لا يخفى أن



هذا باقي مضمون قوله وعلى اجابته قد بر (قوله وسقطت بالا كل معه) أي مدته كلها معه فلو قامت وطلبت الفرض بعد ذلك فلها ذلك (قوله ولها الامتناع) وبنيت ما لم تلتزم الا كل مع فليس لها الامتناع كد البعض الشيوخ والظاهر خلافه والظاهر ان اذا طلبت دهرهم وادى اياها كانت معه انه يصدق الزوج (تبيينه) قوله ولها الامتناع أي وان كانت تزوم بالا كل معه من غير قضاء ما في ذلك من التردد وحسن العشرة قاله العزولي ونظير ذلك أنه يستحب أن ينابها في فراش واحد لئلا يفسد من زناها وتودد ما لم تكن كبيرة بضر ذلك معها فلا يلحق في ان قوله ولها الامتناع أي ابتداءً وانتهى (قوله وأما الكسوة اذا كانت شحيرة) لفرق بينهما وبين النفقة أن النفقة هالكة بخلاف الكسوة (قوله المشهور الخ) ومقابلته لا تسقط مع امتناعها من الوطء واختار الباوي وجماعة (قوله لغير عذر) ومثل العذر اذا كان بسيماهم سقوط نفقتها عما ذكر في منعها (قوله كنز وجهها بلاذن الخ) أي انها خرجت بغير اذنه لتكون ظالمًا أخرجهما مثلاً حتى يناسب المقام من انهما منعه الوطء أي وانكروا به بلاذن منع من الوطء والاحسن انه تنظير لا تغفل فالمرض الذي لا يطلع عليه الرجال كمرض بالبطن والذي يطلع عليه الرجال (١٩١) كمرض بالوجه (قوله والاستمتاع)

أي جميع أنواع الاستمتاع كما أفاده الشرح وأعلم انها اذا مكنته من الوطء ومنعه من غيره لا تكون ناشئة (قوله على ما يظهر) الظاهر أن الاستظهار يتعلق بالصدل والمرأتين أو أحدهما مع عين (قوله وهو لا يثبت) أي موجب التعزير (قوله فالجواب ان المترتب عليه) فهنا هذا التعزير لأن يقال ذلك اذا كان واقعاً من الحاكم (قوله ولم يقدر على عودها) أي ولم يدر على منعها ابتداءً فان قدر عليه ولم تمنعها لم تسقط لانه كنز وجهها بانه وبقي من الشروط أيضاً أن تكون ظالمة لان خرجت لعلم

في باب المقامه (ص) وسقطت بالا كل معه ولها الامتناع (ش) يعني أن المراد اذا كانت مع زوجها فان نفقتها المقررة لها ان لم تكن مقررة تسقط عنه يعني انه لا شيء لها عليه بعد ذلك ولها ان تنتم من الاكل معه وقوله ادفع الى نفقته أي أنفق على نفسه ونحوه الى ذلك ويقصر لها ما من الاعيان أو الامتناع والكسوة كالنفقة فاذا كساهما معه فليس لها غير ذلك وهذا ظاهر في النفقة ولو محجوراً عليها لان السفيه لا يحجر عليه في نفقته وأما الكسوة ان كانت محجورة فلا تسقط كسوتها المقررة أو كسوتها المعتادة لها بالكسوة ما معه (ص) أو منعت الوطء (ش) المشهور ان الزوج اذا منعت زوجها من الوطء لغير عذر فان نفقتها تسقط عنه لان منعهما تنسوز النفقة تسقط بالشرع واذا ادعت انها انما منعه لعذر كمرض فلا بد من اثباته حيث خالفه الزوج بشهادة امرأتين كما قاله ابن فرحون في شرح ابن الحاجب ولعل كراهه ابن فرحون من الثبوت بأمرأتين فيما لا يطلع عليه الرجال والا فلا يثبت الا بشاهدين كنز وجهها بلاذن ولا يقبل قول الزوج حتى يتحقق من وثقها حيث قالت لم امنعه وإنما المنع منه لا يثبتهم على اسقاط حقها من النفقة كما قاله الناصر الثاني (ص) أو الاستمتاع (ش) أي وكذلك تسقط النفقة بجمعها الاستمتاع كنز الوطء كل تناه وضوها وحسنه فهو من عطف المغار والمنع من الوطء والاستمتاع يلزم من جهة بان تقر بذلك محضرة عدلين أو عدل وامرأتين أو أحدهما مع عين على ما يظهر فان قلت كيف يثبت بعدل وامرأتين مع أن المنع المذكور يرتب عليه التعزير وهو لا يثبت بذلك فالجواب أن المترتب عليه ما من كونه ينعلمها ثم يجرها ثم يضربها ان أفاد (ص) أو خرجت بلاذن ولم يقدر عليها (ش) يعني ان المراد اذا خرجت من محل طاعة زوجها بغير اذنه ولم يقدر على عودها الى محل طاعته لا ينقصه ولا بالحاكم ان ذلك يكون أشد الزمان ويؤذيها هو وألحاكم على ذلك قال وكذلك الهاربة الى موضع معلوم مثل الناشز وأما الى موضع ركبها فلها النفقة ولو عجز عن ردها وأن يكون زوجها حاضراً أو أماً لو كن مسافراً وخرجت فلها النفقة ولا تسقط وأن تكون في عصمته فلا تسقط نفقة المطلقة طلاقاً فاربعا اذا خرجت بلاذن ولو عجز عن ردها على العبارة الثانية في كلام الشارح وأن لا تكون طملاً وأما لو كانت حامل فلها النفقة ولو عجز عن ردها (قوله أبو عرو الخ) ملغصه أنه لا داعي الى الذهاب ووجه الى ما حكم بل يقال لها اماناً ترجى الى بيتك أو تعاطى الشرع مع زوجك ولما قال شيب وأما في زمن تعذره الاحكام والاصناف فلها نفقة نفقتها بحيث طلبها للعود ولم ترضاه والحاصل أنه اذا لم يكن حاكم أو كان غيره نصف فان نفقتها لا تسقط بمجرد الخروج بل يقال لها اماناً ترجى أو تعاطى مع زوجك الحكم الشرعي أو تسقط نفقتها فان رجعت لم تسقط ولا سقطت (قوله ولم يؤذيها أو ألحاكم) أي اذا أظهر منها موجب التأديب وذا من ينطبق بكلام المصنف لا بكلام أي عروا فلي كلام أي عروا لا تؤذي (قوله وكذلك الهاربة) أي تسقط نفقتها وكسوتها عندا للهجرة عن ردها وعبارة شيب أي فيجزي فيها بهز عن ردها بلحاكم اذا كان منعه (قوله مثل الناشز) أراد بالناشز من خرجت من بيت زوجها ولم يقدر على ردها ابتداءً كما يستفاد من كلام الخطاب لكن ذكر الخرو في شرح قول الرافعي ولا نفقة للزوجة حتى

يدخل بها قال أبو محمد لانفقة الناشز وهو المشهور وقيل لها النفقة وهذا في بلد لا حكم فيه وأما بلد فيه الحكم فينفق لانه حين لم يرفعها فقد رضى قال والنشوز ان يخرج الى أولياءها بغير إذنه أو تنعته من الوطء اه (قوله ولا سكني الخ) كلام مستأنف والمطلقة متعلق بسكني فطلقة باللام كما في نسخته نفعنا الله بفلا مفهوم المطلقة بل كذلك التي في العصة يسقط حقها في السكني نزل وجهها بلاذن ولو قدر على ردّها والفرق بينهما وبين النفقة شدة الضرر وتركها دون السكني (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة تختلف الأولى لانه في العبارة الأولى لا فاد ان المطلقة طلاقاً رجعيّاً مثل التي في العصة في أن النفقة تسقط اذا عجز عن ردّها ولم يقدر على منه ابتداء وأما العبارة الثانية فتفيد انها لا تعطى حكمها بل المطلقة طلاقاً رجعيّاً لها النفقة مطلقاً (قوله لم تسقط الخ) أي ولو عجز عن ردّها بعد ذلك (قوله وحيث ذكر أصحابنا نفقة الحمل) فمضاه نفقة أم (١٩٣) الحمل في زمن الحمل وبعد الوضع يقال لها نفقة الرضاع والمراد بوجوه الرضاع

لأن الرضيع لا يأكل كل كما أن الحمل لا يأكل كل (قوله فأنما يريدون به حمل البائن) أي أو ما في حكمها ممن التي تنزلت كالتي منعت زوجها من الوطء أو خرجت بغير إذنه (قوله ولها نفقة الحمل) الحاصل ان الحامل لها النفقة بثلاثة أو ثمانية وينبغي تقديرها في البائن بحال كما في الزوجة وليس عليه اخذها ما تأتاهما وان كانت أهلاً ولا نفقة لحمل البائن الا بشرط ثلاثة أن يكون لاحقاً وأن يكون سرا وأن يكون الابرا (قوله فأنما به أن حمل البائن يجب نفقته) أي نفقة أمه مدة حملها وبعد انقباضه تنصف أجرة الرضاع (قوله والكسوة الخ) المراد كسوة أم الحمل ونفقة أم الحمل كما بين في شرح شب قال بعض الاشياخ وظاهر ما أتكسى بالعادة ولو كانت تنفق بعد أم الحمل اه (قوله في أوله) متعلق بتقدير أي اذا طلقها في أوله (قوله وفي الشهر) عطف على قوله في أوله وهو على حذف مضاف أي في بقية الأشهر أي وفي أثناءها وقوله قيمة منما عطف على نفقة الحمل فتدبر (قوله خلافالت) ذكر في صغيره ما رده هذا فقال هذا أصداقها الزوج وما ياتي فبما إذا لم يصدقها اه أي في قوة الاتي ولا نفقة بدعواها (وأقول) ما قبل من البحث في النفقة يجري في الكسوة فأمرق حتى يحمل ما هنا على خصوص الكسوة لا الحسن ان يقال انما يرجع قوله في أوله الخ للكسوة لكون هذا التفصيل انما هو فيها (قوله على ابتداء وجوب النفقة) أي بقوله يجب لم تكن الخ كأنه قال ابتداءها من التمكن (قوله عوارض) أي كالولت والطلاق (قوله ومنها ما لا يقطع) أي كالولت بالنسبة للسكن فانه لا يقطع وبالنسبة للنفقة والكسوة يقطع

مجهول فلا نفقة لها ولا سكني كطلقة خرجت من منزلها ولو قدر على ردّها بخلاف النفقة فلا بد من العجز أو عدم العلم بمكانها والفرق أن السكني متعينة في مسكن الطلاق لا في ذمته فليس لها أن توجب في ذمته ما لم يكن عليه وأجابه بعبارة ولم يقدر عليها أي على ردّها أو على العمل ابتداء أو ما لو كان قادراً على منعها ابتداء ولم يمنعها لم يسقط لانها خرجت بذاته وهذا في التي في العصة وأما الرجعية فلا تسقط نفقتها مطلقاً لانه ليس لها منعها وقوله (ان لم يحمل) شرط في مسئلة منع الوطء وما بعدها لقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حلقهن قال المؤلف وحشد كرا أصحابنا نفقة الحمل فأنما يريدون به حمل البائن لامن في العصة ولا الرجعية ولا التوفي عنها فلا نفقة لحملهن أما الأوليان فلا ندرج نفقة حلقها في النفقة عليهما وأما الأخيرة فحملها وارث وحيث وجبت النفقة وجبت الكسوة (ص) أو بآيات (ش) أي ان المطلقة باثلاث أو بثلث أو بفسخ أو بإبقاء حكمه بخروجها لان نفقة لها ان لم تحمل لقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حلقهن فشرط في نفقة المطلقة أن تكون حاملاً فتنتفي النفقة لانها شرطها وعمودها ومنه ذهب الشافعي وأوجب أبو حنيفة لها النفقة في العدة كالسكني لانها محبوسة بسببه فيها وهذا ان لم تحمل فان حلت فلها النفقة كما أشار به بقوله (ولها نفقة الحمل) فأنما به ان حمل البائن يجب نفقته (ص) والكسوة في أوله وفي الأشهر قيمة منما (ش) أي والبائن مع النفقة الكسوة بتمامها اذا كانت في أول الحمل لانها يجب حيث وجبت النفقة وان كانت بعلة حتى أشهر من تحمله فلها نفقة من ثلث الأشهر الباقية فيقوم ما يصير لثلث الأشهر الماضية من الكسوة ولو كسبت في أول الحمل فيسقط وقته على ما ينوب الأشهر الباقية القيمة دواهم وبعبارة قوة والكسوة في أوله هذا اذا بانها في أوله وقوله وفي الأشهر الخ هذا اذا بانها في أثناءه وقوله في أوله راجع للكسوة لان نفقة الحمل أيضاً خالفت اذا لا فائدة فيه لانه ان كان الحمل بدعواها فلا نفقة كما يأتي في قوله ولا نفقة بدعواها وان كان يظهر وهو سرته فسباني في قوله بل يظهر وهو سرته فقبض من أوله ولم يلبه على ابتداء وجوب النفقة والكسوة والمسكن شرع في الكلام على عوارض تعرض بعد الوجوب وان من ثلث العوارض ما يقطع ومنها ما لا يقطع وبدأ بالكلام على المسكن بقوله (ص) واستمر ان مات (ش) الصواب نسخة استمر بافراد الصغار العائد على المسكن أي استمر المسكن البائن لانه ضاع العدة كانت حاملاً أم لا لان مات زوجها كانا المسكن له أم لا فنذكر كراه

ونفقة أم الحمل كما بين في شرح شب قال بعض الاشياخ وظاهر ما أتكسى بالعادة ولو كانت تنفق بعد أم الحمل اه (قوله في أوله) متعلق بتقدير أي اذا طلقها في أوله (قوله وفي الشهر) عطف على قوله في أوله وهو على حذف مضاف أي في بقية الأشهر أي وفي أثناءها وقوله قيمة منما عطف على نفقة الحمل فتدبر (قوله خلافالت) ذكر في صغيره ما رده هذا فقال هذا أصداقها الزوج وما ياتي فبما إذا لم يصدقها اه أي في قوة الاتي ولا نفقة بدعواها (وأقول) ما قبل من البحث في النفقة يجري في الكسوة فأمرق حتى يحمل ما هنا على خصوص الكسوة لا الحسن ان يقال انما يرجع قوله في أوله الخ للكسوة لكون هذا التفصيل انما هو فيها (قوله على ابتداء وجوب النفقة) أي بقوله يجب لم تكن الخ كأنه قال ابتداءها من التمكن (قوله عوارض) أي كالولت والطلاق (قوله ومنها ما لا يقطع) أي كالولت بالنسبة للسكن فانه لا يقطع وبالنسبة للنفقة والكسوة يقطع

(قوله لكن الذي اقتصر عليه ابن الشقاق الخ) الذي عليه الحقون ما قاله ابن الشقاق وابن دحون فالعند لا تنفقه لها من يوم موت الجنين وان كانت لتأجل لا يخرجها ثم ان هذا الكلام ظاهر في استمرار السكنى وفي شرحه ما يجتاز به ونصه أي استمرالى نزول الحمل أي وهو يرجي نزوه فلأول من من نزوه كإدامات في بطنها انقطع لان بطنها صار قريبا وسكنها لكن لا تنفقه السنة الا بئزوله اه (قوله لان مات الخ) أي فلا يستمر السكن لان السكنى إنما كانت محالة لغيرها فوجب عدتها في مستزادها لاحل الوارث فيها حتى توثرت (قوله ليتناول موته الخ) الصورت (قوله الا ان الحكم الخ) خبر ان قوله عام وكأنه قاله لان الحكم في رد ما بلا تفصيل عام وقوله والتفصيل ميتدا وقوله في الكسوة خبر (قوله والتفصيل في الكسوة) أي ان (١٩٣)

ردت كما في (قوله لكن في الاولى) أي التي هي سنة الموت وقوله وفي هذه أي التي هي قوله لا تنفك الحمل (قوله فروع كثيرة) هي المشار لها بقوله ليتناول موته وموت الخ (قوله ولو بعد أشهر) من قبضها أي فإذا انقضت بعد أشهر من قبضها فدها (قوله وهذا هو الراجح) خلافا لابن وهبان لا رد ما تنفقه قبل ظهوره (قوله لا الكسوة بعد أشهر) فرق أبو الحسن بين الكسوة والتفكة بأنها تدفع شأنا تتبعها والكسوة لا تتبع غالبال تدفع مرة واحدة فكان قبض أو اقلها قبض لها (قوله بعد أشهر) أي من قبضها ثلاثة فأنفقها (قوله ثم مات أحدهما) أي الزوج أو الزوجة (قوله ولا توفرت عن الولد الخ) هذا ما عليه بعض الشراح وذكر ع قبله ما يجتاز به فقال فوجع بكسوة أي بقدر ممراته متواظفا لأمه خاصته فالمراد رجوعا خاصا وهو قدر ارزائه منها لاجتماع سبب ذلك قوله في باب الهبة كقبضه وله كما قاله كريم الدين وهو تخالف لكلام أهل المذهب قال محمديت وفي

أم لا والوجه من رأس المال وان كان سابقا كلامه في البائن الحامل بخلاف التي في العصة فلا يستمر لها السكن الا ان كان له أو نقد كراءه الرجعية كالزوجة وأما النفقة والكسوة فيسقطان بالموت لا بغير التثنية العائد على المسكن مع النفقة لما علمت أنه لا نفقة على الميت ويمكن قصدهما بجعل الضمير في مات للولاء أي واستمر المسكن والنفقة ان مات الولد في بطنها كما ذكره في الشامل لكن الذي اقتصر عليه ابن الشقاق وابن سلون ان النفقة تسقط بموت الولد في بطنها (ص) لان ماتت (ش) أي لان ماتت الماطقة فلا شيء لورثتها في كراء المسكن باثنا وأوجعا وقوله (وردت النفقة) بالنسبة لغيره ليتناول موته وموتها والبائن الحامل ومن في العصة والرجعية وان كان كلامه لم يزل في البائن الحامل لان الحكم في رد ما النفقة بلا تفصيل والتفصيل في الكسوة عام كما في المدونة وغيرها وقوله (كانت في الحمل) تنسبه في قوله وردت النفقة لكن في الاولى رد النفقة من يوم موت الزوج وفي هذه رد هان أول الحمل لا نقاشه ونفقة الكاف خير من نسخة لا نقاش الحمل باللام لان ذكره العطل الغير القربى غير معهودم انه ينفقه عليها فروع كثيرة أي فقد نفقته جميعها وكذلك كسوته ولو بعد أشهر وسواء أنفق بعد مظهره أم لا وهذا هو الراجح وسواء أخذته بحكم أم لا وان ادعت امرأة ان ما في بطنها ولده وقال الزوج انهم رج وانفس مثلا فقوله بالبائعين (ص) لا الكسوة بعد أشهر (ش) يعني الزوج لو دفع زوجته كسوتها المدة مستقبلة وهي في العصة أو الحمل بعد الطلاق ثم مات أحدهما بعد ذلك فان كان موت أحدهما بعد أشهر فانه لا رد من الكسوة شي وان كان موت أحدهما بعد شهر أو شهرين فقد روي مثل الموت الطلاق البائن في ذلك (ص) بخلاف موت الولد فرجع بكسوته وان خلقة (ش) يعني ان الولد اذا مات بعد قبض خاصته كسوته لمدة مستقبله فرجع والده بكسوته وان كانت خلقة ولا توفرت عن الولد لا لما تدفع عاين من زوجه فاذا هو ساقط وكأثر رجوع الاب الكسوة ترجع له النفقة والسكن ان لم يكن لأمه سكنى وخلقة بفتح اللام ولما ت الاب فلا شيء للولد في كسوة المدة المستقبلة لان المدة الاب وتدلورثة (ص) وان كانت مرضعة فلها نفقة الرضاع أيضا (ش) تقدم ان الحامل البائن يجب لها النفقة والكسوة المسكن فلو كانت مع ذلك ترضع فانه يرضع لها نفقة الرضاع أيضا أي أجرة مضافة لنفقة الحمل لان الرضاع سبب آخر والبائن لا رضاع عليها لقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن فانضمير في كسوة البائن الحامل وحق هذا ان تقدمه عند قوله سابقا ولها نفقة الحمل (ص) ولا نفقة بدعواها بل بظهور الحمل

(٣٥ - خروى رابع) معين الحكم واذا مات الولد قبل المدة رجع الأب والأوصى بما بقي من النفقة والكسوة وان كانت خلقة ومثله في وثائق أي القاسم الجزري فاقى عجم عن بعض شيوخه رجوع في الكسوة بقدر ممراته لان الولد لم يكن لها نفقة لا بسقطها الا يوما فوما واخر مخطا صراح خلفته لكلام أهل المذهب اه وقوله وان كانت خلقة قال ع وبني ارب الكسوة عن الولد ايضا ان مات والام في العصة ان كاهه ولا هي اه (أقول) وعلى ما تقدم فلا يرث بل رد الاب (قوله فلا شيء للولد في الكسوة) أي زيادة على ما خصه من الارث (قوله أي أجرة) جواب عن سؤال مقدرة كسوة تأخذت من وهو يتفق عليه ان نفقة الحمل فكيف يدفع لها نفقة الرضاع أيضا فأجاب بان المراد بنفقة الرضاع أجره الرضاع وتكون أجرة الرضاع نقدا لا طعاما ويشرط

أن لا يضر رضاعها به وهي حامل والا كانت أجرت له أن ترضعه لانه لاحق للام في رضاعه حينئذ (قوله فقبض من أوله) أي من حين الطلاق واندرج ما قبل الطلاق في نفقة الزوجة (قوله وظهوره) أي وظهوره المعتبر هو الحاصل بجر كنه لا يكبر البطن أو الرحم (قوله بمعنى مع) أي أن الظهور مع حامل بجر كنه أي من مصاحبة الشيء الحاصل به (قوله عن عدم تكرار) الأولى أن يقول عن تكرار (قوله) واضح فان الخ هنا يقضي أن قوله فان معنى الأولى الخ غير جواب الشارح مع أنه جوابه (قوله) وبالجملة فبين المستلثين نوع تكرار) الخ فالتكرار نوع تكرار المسألة من الجواب الثاني فله من حيث اختلافه الغرض ولكن الظاهر أنه حيث أجاب بما تقدم أن يقال لا تكرار بهذا الاعتبار (قوله أو الأول بيان للوجوب) أي بيان لكون الحامل يجب لها النفقة وقوله وهذا بيان للبداء أي وهو أنه ما دفعه بعد الظهور (قوله أو الأول في (١٩٤) الكسوة الخ) في هذا نظر لأن الأولى في النفقة لصرح قول المصنف سابقا قولا

نفقة الحمل وأيضاً قد قال الشارح فيما تقدم وجواب الشارح عن عدم تكرار الخ (قوله أو قبضها) معطوف على قوله في النفقة والمناسبت حذف قوله أو قبضها وقوله فأشار لكونه لاحقاً) أي لشرط كونه لاحقاً (قوله لارؤية الزنا الخ) أي قوله النفقة كما قاله الزقاني أي الشيخ أحمد (قوله ما لم تأت به) راجع لقوله لارؤية الزنا حاصله أنه إذا كان رؤية الزنا بالنفقة الحمل ما لم تأت به لسنة أشهر الخ فلا نفقة لها للاحل الحمل (قوله والا لاحق) أي وان أتت بعد سنة أشهر من يوم الرؤية لحقه فيه وحينئذ فلها نفقة الحمل المذكور وقوله الآن يدعى الاستبراء فاعلها وقوله يلحق به ولا نفقة لها للاحل (قوله) من كانت ظاهرة الحمل ومهما أي فلها نفقة الحمل (قوله لشمس) هذا أي المشاركة المذكور وهو الظاهر للحمل والوالدة دون سنة أشهر (قوله بالتزويج) أي لكون سيد الرقيق هو الذي تزوج لآبوه مثلاً (قوله والعفوع الجنابة)

وقرر كنهه فقبض من أوله (ش) يعني أن البائن إذا ادعت الحمل لم تقط نفقتها حتى يظهر وظهوره بجر كنهه فإذا ظهر شهادة أمر أن أعطيت نفقة الحمل كله من أوله إلى آخره فالوفاي وجر كنهه بمعنى مع على ما شهره الصوري في شرح الإشراق من أن الظهور من غير حركة لا يوجب لها نفقة ولا يظهر في أقل من ثلاثة أشهر ولا يقربك في أقل من أربعة أشهر وجواب الشارح عن عدم تكرار هذه المسئلة مع قوله سابقاً ولها نفقة الحمل والكسوة في أوله واضح فان معنى الأولى أن النفقة تجب لها بعد ظهور الحمل وهما أمر ادة ان النفقة تجب لها في الأيام التي قبل ظهور الحمل فتأخذها من أول الحمل وليس له أن يقول لا دفع لها ذلك وانما يخصني الآن وبالجملة فبين المستلثين نوع تكرار لأن النفقة في المستلثين تأخذها البائن من أول الحمل إلى آخره فتأمل وأولاً بيان للوجوب وهذا بيان للبداء والأول في الكسوة وهذا في النفقة أو قبضها (ص) ولا نفقة للحمل ملاءمة (ش) أشار المؤلف به وهذا ما بعد على شروط وجوب النفقة العمل فأشار لكونه لاحقاً لزواج فهذا النفقة على ملاءمة الحمل ملاعنة لمقطع نسبه لكن لها السكنى لانها محسوسة سببه نعم ان استلحقه أو طلقه وحده ولم يمتنع نفقة من أوله فكلما المؤلف إذا كان العاقل نفقته للحمل لارؤية الزنا ما لم تأت بالحمل لسنة أشهر وما في حكمها من يوم الرؤية بجر كنهه وقوله واتني بمأولك لسنة والألحق به الآن يدعى الاستبراء ومثل من ولدت بدون سنة من يوم الرؤية من كانت ظاهرة الحمل ومهما فلها نفقة الحمل ولا نفقة للحمل ملاءمة الان لاحق به لشمس وهذا ومثل ما إذا استلحق من نفاذ العاقل وكونه ما قال (وأمة) أي ولا للحمل أمة على أبيه الحر أو العبد لانه ملك ليس بها والمثل مقدم على الابوة لقوة تصرف المالك بالتزويج وانتزاع المال والعفوع الجنابة وحوز الميراث دون الأب في ذلك كله ولا يشك وجوب نفقة الأمه على الزوج لانها في مقابلته الاستمتاع ولو أعتق السيد ما في بطنها لم تقط النفقة عنه لانه لا يعتق إلا بالوضع لأن الفرم ما يبيعونه ولو اشتراهما الزوج بعد عتق السيد لهن نفقة أم ولد الزوج فقلت الحمل ولا عبرة بعتن السيدة لأنه لا يبيعها هو إلا أن غشبهه دين فان بعت غير دينه بيعها فان قلت كونها أم ولد فهذا الحمل بشكل بقولهم أم ولدها الخ حمله من وطء مالكة وفي هذه الصورة ليست حرية من وطء المالك وقد يجاب بأن لها كالنابتة لا يعتق إلا بعد وضعه

أي عفو السيد عن جنسي على العبد (قوله وحوز الميراث) المراد أخذ المال الذي تركه العبد وقد (قوله لانها في مقابلته الاستمتاع) فإذا طلقها سقطت عنه النفقة ولو كانت حاملاً (قوله ولو أعتق السيد ما في بطنها) فان أعتقها أو عتق الحمل عليه فنقضت على أبيه الحر وانما كان على أبيه إذا أعتقها غير الحمل فدخل عتقه في عتقها (قوله لم تقط النفقة عنه) أي عن السيد بل نفقة السيد نفقة أمه بعد طلقها (قوله لأن الفرم ما يبيعونهما) أي لانها ليست أم ولد بل فنة محسوسة لان ولدها من الزوج (قوله لا يبيعها) أي السيد ما في بقول الشارح أي ما في الزوج وقوله الان غشبهه دين أي لجهة دين أي قبل العتق لأن المراد طرأ بعد العتق كما هو ظاهر اللفظ والحاصل أنه إذا غشبه دين يجوز بيعها لزوجها وغيره وإذا لم يغشبه دين يجوز بيعها لزوجها وغيره كما قلناه بعض شيوخنا عن بعض شيوخي أي وقول صاحب العبارة التي هو الشيخ سالم

(قوله كما يفيد اول كلامه) أي الذي هو قوله ولو اشترى الزوج الخ (قوله ودرس بذلك ابن المراز) أي فقد قال ومن اشترى زوجته بعد ان اعتق السيد ما يظن انفسا وماروز تكون عاتقه أم ولد لانه (١٩٥) عتق عليه بالنسبة ولم يكن يصيبه عتق السيد

اذ لا ينعم عتقه انما يوضع لانها بائع في نفسه ويبيعه او رثته قبل الوضع ان شأوان لم يكن عليه دين والثالث يحملها ام رثته لعدم ملك العبد) حاصله انه لا يلزم الاب العبد ولو كان ابنه حرا بل تنفعه والدار على بيت المال والرقيق على سيد امه وفي بهرام لان العبد لا يجب عليه أن يتفق على ولده لانه لا يملك السيد فبالا بعد وعلى سيده منه منفعة اه (قوله وسقطت بالعسر) ظاهره ولو مقرره بحكم مالي (قوله ويجعل على التبرع) أي لانها كانت ماطقة عنه فحتمل على التبرع والاولي أن يقول لانها تبرع منها في تلك الحالة (قوله المانع الخ) عبارة شب لان المحبوسة يمكن منها في الجلبه بخلاف الماسورة واذ اوجد الفارق امتنع القياس ثم لا يخفى أن هذا التعليل الذي قاله بظهر ان يمكن مما طلة فحست والان لا تنفع لها (قوله لاحتمال) عليه قوله لا تسقط وقوله لعدم أدائه الام بمعنى مع أو أن في العبارة تقديمها وتأخيرها والتقدير لا تسقط لعدم أدائها هو عليه لكونه أخفى المال على احتمال (قوله اصالة) استرازا عما اذا نذرته فإنه لا تنفع لها عليه قسه (قوله وذكر العجاري) كان ظهر لنا أن ما قاله العجاري هو الاظهر من أنها ما تنفعه السرف حيث أن له في حجة التطوع ثم ظهر ان ما قاله الشارح هو الاظهر بل

وقد ملكه أو قبل ذلك فكان بمنزلة من يحرر بوجه ملكها وقوله اه أنه لا يبيعهها أو أي السيد لغير الزوج وأما الزوج فيجوز كما يفيد اول كلامه ودرس بذلك ابن المراز كما ذكره ح وكون الزوج حرا فذا قال (والعبد) أي ولا تنفعه على عبد لجل زوجته المطلقة طلاقا فانساواه كانت حرة وأما اذا لا يلزم العبدان يتفق على أولاده لعدم ملك العبد وقوله تعالى وان كن أولادك حلالا فأنفقوا عليهم حتى يضعهن جلهن خاص بالزوج الحرة المشهور من ان عتقه سيده وصار حرا قبل أن تضع زوجته فإنه يجب عليه أن يتفق على ولدها ان كانت الزوجة حرة اصالة أو عتقت الامه وقتلا طلاقا باننا استرازا عما اذا كان الطلاق رجعا فانها تستحق النفقة والله أشار بقوله (الا الرجعة) فإن حكمها حكم الزوجة التي في العصمة (ص) وسقطت بالعسر (ش) يعني ان واجبات الزوجة من نفقة ومأماتها تسقط عن الزوج باعتبار ما في زمنه فقط وسواء خسل بها أم لا لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه قلبيق عما أن الله لا يكلف الا ما آتاه وهاهنا هذا معسر بوجه شيئا فلا يكلف بشي واذ سقطت فأنفقت على نفسها شيئا في زمن عسارها فانها لا ترجع عليه بشي من ذلك لانها لم تملكه عنه في هذه الحالة وتضمن على التبرع وسواء كان في حال الاتفاق حاضر أو غايبا والمراد بالسقوط عدم الزوم لا تنفاه تكليفه حين العسر (ص) لان حبس أو حبسه (ش) هذا يخرج محابته والمعنى ان نفقة الزوجة تسقط بعسر زوجها ولا تسقط بمحبته في دين شرعي ترتب عليه لان المانع من الاستمتاع ليس من جهته او كذلك لا تسقط نفقة المحبس زوجها في دين ترتب عليه لها وانفقر الاحتمال أن يكون معه مال أو أخفاءه فيكون محسبنا من الاستمتاع لعدم أدائه ما هو عليه (ص) وأوجب الفرض ولها نفقة حضر (ش) يعني ان المرأة اذا خرجت الى حجة الفرض اصالة مع محرم أو مع رفقة ما مونة ولو بغرا نذر زوجها ان تنفقها لا تسقط عن زوجها لكن لها نفقة حضر وعلم ان ما نزع من السر أم ايج التطوع اذا خرجت اليه فلا تنفع لها فيه على زوجها الا أن ياذن لها أو يقدر على رد اقلها نفقة حضر كالفرص كما في الشارح وذكر العجاري ما يخالفه ونصه واحترز بالفرض من التطوع فإنه لا تنفع لها الا أن ياذن لها فيكون لها نفقة سفر فلونقص نفقة السفر عن نفقة الحضر لم يكن لها سواها ولو كانت نفقة الحضره قرره ولا يدفع ما زاد من نفقة الحضر على نفقة السفر وقوله (وان رتقاء) راجع لجميع الباب والمراد بالرتقاء من قام بها مانع من كل ذات يجب دخولها اليه وتصير كالصبي وبقي المانع المدخول عليه كالحيض والمرضى والجنون (ص) وان عسر بعد يسر فإلماضي في ذمته وان لم يفرضه حاكم (ش) يعني ان الزوج اذا عسر بعد أن كان موسرا فان ما لم يفرضه لزوجته في زمن اليسر من نفقة فإنه باق في ذمته كسائر الديون تأخذ منه اذا يسر وسواء كان فرضه حاكم أو لا ولا يعطف السقوط في زمن العسر على ما تجتمع في زمن اليسر ولا يسقط العسر الا زمنه خاصة ولما كان العسر لا يسقط عن الزوج الا ما وجب عليه لغيره لا ما وجب عليه لنفسه فلذا وانفقت هي أو غيرها عليه اتبعته به حيث كان غير صرف والله أشار بقوله (ص) ورجعت عما أنفقت عليه غير صرف وان عسرا تحقق على أخفى الامه (ش) أي ورجعت الزوجة على زوجها بما أنفقت عليه حال كون ما أنفقت عليه غير صرف بالنسبة اليه والى زمن الاتفاق وان كان حال الاتفاق عليه معسرا كما يرجع من أنفق على أخفى وان كان

يتعين اذ لا يز يدعى الفرض الذي هو اذن الرب تبارك وتعالى (قوله فلونقص نفقة الخ) من بطل بقول المصنف ولها نفقة حضر وهذا امر متفق عليه (قوله غير صرف) الا أن نقول أنفقت عليه لارجع عليه وبواقعها على ذلك ترجع عليه بالسرف

(قوله الأصل فلا رجوع لها عما أنفق الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف الأصله تراجع لما قبل الكافي خلاف قاعده  
ويصح أن يجري على القاعدة ويكون في اللفظ احتمالاً فقد حذف صلة من الأول دلالة الآخر عليه وحذف من الثاني غير سرف  
لدلالة الأول عليه **في تنبيه** يعرف كونه لصلته بالقرآن فتدبر (قوله أو على أجنبي) أي كبير وكذا يشترط في الزوج أن يكون  
كبيراً وأما لو كان صغيراً فيدخل في قول المصنف وعلى الصغير الخ والحاصل أن قوله وعلى الصغير شامل لما إذا كان زوجاً أو غيره  
(قوله وحلفت) أي إنما أنفقت ترجع (قوله وعلى الصغير أن كان الخ) فلذا قال عجم ومن قال أنفق على الصغير فإن كان له مال  
أخذت منه والأصل أنه لا شيء له وكذا من بني مصداق عنده لكونه لا مال له فإن له مال لا شيء له (قوله وحلفت أنه أنفق ليرجع)  
ولمن أب أو وصى ومحمل حلقه الآن يكون أشهد أو لأنه ينقو ويرجع (أقول) لا يخفى أن قول المصنف وحلف يتضمن أحد  
الشروط التي هو قوله وإن نوى الخ (قوله هذا معطوف على مدخول الكافي) المراد عن قولها ما بعده الذي هو قوله أجنبي (قوله  
كما يأتي في باب القطة) أي في قول المصنف (١٩٦) ويرجعه على أبيه أن طرحه عند أوجين هذا لحال إن علم أن الأب تصمد

طرحه فله الرجوع عليه مطلقاً  
ويصح كالقسط وإن لم يثبت طرحه  
عنداً فلا رجوع عليه إلا بشرطين  
أن يعلم حين الاتفاق أنه أبا وأن  
يعلم أنه موسر أيضاً (قوله وسواء  
علم ما لا أو أم لا) الأولى سواء علم  
أم لا (قوله كطروا الأب) أي ويكون  
لنفس الرجوع في المال الطارئ  
بل قالوا أنه لا رجوع له في المال  
الطارئ وأعماله الرجوع في المال  
الذي كان موجوداً حين الاتفاق  
وأن يكون المتفق عالمياً (قوله  
لكونه تصمد طرحه) أي ولذا قالوا  
علمه أن الأب طرحه عند الاستوى  
البيان في الرجوع عليه وإن لم يعلم  
به المتفق حين النفقة (قوله ولكن  
نقل الشيخ عبد الرحمن) هو المعتقد  
وحاصل ما قاله الشيخ عبد الرحمن  
أنه يرجع على الأب الذي مولو لم يعلم  
به ولو لم تصمد طرحه وفرق بين  
المال والأب أن الأصل عدم  
المال بخلاف الأب (قوله كما

معسراً بما أنفق عليه غير سرف الأصله فلا رجوع لها عما أنفق على زوجها وأعلى أجنبي أو  
أنفقه أجنبي غيرها على أجنبي فقوله غير سرف حال من ما وحلفت الآن تكون أشهدت أولاً  
أنما أنفقت لرجوعه وكذا من أنفق على أجنبي لا يضمن بينه الآن يكون أشهدت وقوله على أجنبي  
أي كبير بدليل ذكره الصغير بعده (ص) وعلى الصغير أن كان له مال علمه المتفق وحلف أنه  
أنفق ليرجع (ش) هذا معطوف على مدخول الكافي وحينئذ فيستفاد منه أن الرجوع يقع  
السرف وهو كذلك كما صرح به أبو الحسن والمعنى أن من أنفق على صغير فلا يرجع إلا بشرط  
أن يكون له مال حين الاتفاق وعليه المتفق ويتعذر الاتفاق منه كعرض أو عين ليست بيد  
المتفق ويعسر الوصول إليها وإن يسرى المتفق الرجوع وحلف أنه أنفق ليرجع وإن بقي  
ذلك المال لا أن تلف ويخبره غيره وأن لا يكون سرفاً ابن رشد الأب الموسر كليل انتهى أي  
فلا يضمن عليه بموته موسر ويستتر بسرفه في حين الرجوع وهذا ما لم تصمد طرحه ولا يفرج  
عليه كما يأتي في باب القطة أي إذا كان ملياً وسواء علم ما لا أو أم لا فإن قلت لم يجعل طرو  
المال هنا كطرو الأب هناك فالجواب أن الأب هناك يعاقب بتقصير مقصوده فيرجع عليه  
مع عدم العلم به لكونه تصمد طرحه ولذا يسترسل الناس على طرح أولادهم انظر أبا الحسن  
ولكن نقل الشيخ عبد الرحمن أنه لا يشترط علم المتفق بالأب بل إذا ظهر له أب كان له الرجوع  
عليه بخلاف المال كما في تضمين الصانع وكلام المؤلف مفيد بتفسير من أنفق على ربيبه فإنه  
لا رجوع له لأنه محمول على عدم الرجوع (ص) ولها الفسخ إن عجز عن نفقة حاضرة لا ماضية  
(ش) أي إذا عجز الزوج عن النفقة الحاضرة أو المستقبلة فنريد سرفاً دون الماضية  
والكسوة كذلك بأن ادعى العجز عن ذلك سواء أثبت أم لا فإن الزوجية اختياراً المقام معه على  
ذلك ولها القيام بالفسخ وإذا اختارته فلا يفسخ أو ما إن ثبت عسره أو لا فإن لم يثبت عسره ما مره  
بالنفقة والكسوة أو الطلاق فإن طلق فلا كلام وإن بطلق فإن الحاكم تسامحه كالحق التوضيح  
والشارح وإن ثبت عسر من لا يأمه بنفقة ولا كسوة لأنه لا تافد فيه بل يأمه بالطلاق فإنما

تضمن الصانع) أي كما في مسألة تضمين الصانع ونص مسألة تضمين الصانع ولو قال من في حجره  
يتم عدياً أنا أنفق عليه فإن أقامه لا أخذته منه ولا نهى في حل فذلك باطل ولا يبيع اليتيم بشيء إلا أن يكون له أموال عرض فيسلفه  
حتى يبيع عرضه فذلك له وإن نصرت ذلك المال عما أسلفه لم يبيع بالتالف أو بالحسن التالف الزائد لأنه أسلفه على معين والقاعدة أن  
كل من أسلف على معين أن حقه لا يتعلق إلا بذلك المعين انظر محشى تنويراً ما يفيد أن المعنى كافي باب تضمين الصانع فقد رأيت  
ما نصه قال في تضمين الصانع منها ومن أنفق على صبي فإذا له أب أنه يرجع على الأب بما أنفق وإن لم يعلم المتفق بالأب وقت الاتفاق ٨١  
(قوله مفيد بتفسير من أنفق) في العبارة الريب كعسره مع الشروط وهو الصواب ذهب ليس أقوى من اللفظ فتدبر (قوله وإن لم يطلق فإن  
الحاكم يتسامحه) أعلم أنه إذا لم يثبت عسره أو ما مره بأحد الأمرين أنه لا يتلوم على الراجح (قوله بل يأمه بالطلاق) فيه تنظر لأن معنى  
قول المصنف لا تقي فيه لا يتلوم الصانع وإن ثبت عسره فتلوم الحاكم ثم نقل المصنف يأمه بالطلاق فافهم

(قوله على أحد القولين) وهو الذي ذهب إليه المصنف الذي هو المتمدن وقابله أنه يطلق عليه من غير تلوم (قوله أي القسامه) أي فلأني على ظاهره لاقتضيه أنه يطلق عليه حالامع أنه ساقى أن الإطلاق إنما يكون بعد التلوم والحق أنه لا معنى للمصنف إلا ما عاينه من أن المعنى ولها مطلب الفصح فلا أشكال ولا حواجب (قوله ودخل قسميل المبالغة) الأولى أن يقول وماقيل المبالغة ثلاث صور (قوله أو يشهر بها على الخ) قال بهرام فقلت ينبغي أن يكون في هذا معذورا (١٩٧) إذ لا خيرة له فيه ولا قدره على رفع ضرر المرء بمختلف

يطلق التام الحاكما به بالاجتهاد على أحد القولين وقوله وإلها الفسخ أي القسامه فلا يسلك مع قوله  
ثمطلق عليه مواءمه الفسخ هنا الطلاق أي والزوجة الفسخ كشكاح زوجها عليه بالطلاق فوجبة  
انعز عن نفقة حاضرة ونفله المستقبل لأن اعز عن نفقة ماضية فبصر ورتهادينا ينظر فيها  
كأثر الدون (ص) وان عيدين (ش) راجع لقوله وإلها الفسخ لا لقوله ماضية ودخل فيما قبل  
المبلغ ثلاث صور إذا كانا من أوهو وسر وهي أمة أي حرة وهو عبد فاشغل كلامه على  
أربع صور (ص) لأن علمت فقرا وأوانه من السؤال (ش) الشهر وان المرأ اذا ذاعت عند  
العقد علم ان الزوج جهل بالسؤال الطائفت على الأبواب وأوانه من الفقدان ودخلت على ذلك  
راضية فانه لا يثبت لها حق في الفسخ ولزمها المقام معه بالنفقة وهي محمولة على العلم ان كان من  
السؤال الشهيرة حاله وعلى عدمه ان كان فقيرا لا يزال (ص) إلا أن يتركه أو يشتري بالعطاء  
وانقطع (ش) يعني انما اذا دخلت على ان زوجها من السؤال ثم بعد الدخول جهار كنه فانه  
ثبت لها حق الفسخ وكذا ثبت لها حق الفسخ اذا كان زوجها من السؤل إلا ان  
كان مشهورا بالعطاء أي بقصدته الناس بالعطاء ودخلت عالمة بذلك ثم انقطع العلم عنه فقوله  
الآن يتركه مستثنى من قوله وأوانه من السؤال وقوله أو يشتريه مستثنى من قوله لأن  
علمت فقرا انه مصادق بالمشتر بالعطاء وبغيره فهو فسخ غير مرتب (ص) فبأمر الحاكم  
انما يثبت عسره بالنفقة والكسوة والطلاق (ش) يعني أن الزوج اذا اعز عن نفقة زوجته  
أو عن كسوته أو رقت أمرها إلى الحاكم وشككت ضرر ذلك وأثبت الزوج عسره ولو بالشرع أو  
كأن طارئين فإن الحاكم بهم بأمر زوجها انما يثبت عسره بالنفقة والكسوة والطلاق فإذا أتى  
وكسافلا كلام وان أبي من ذلك ومن الطلاق أيضا وادى العسر وأثبت بالينة والخلف  
فإن الحاكم يطلق عليه بعد التام باجتهاده على المشهور وسواء كان الزوج يرجي له شيء أم لا  
واليه أشار بقوله (والتام بالاجتهاد) أي وان لم يتصل ما ذكر مع دعواه العسر من غير اثبات  
أوضح إثباته بعد الأمر بالطلاق فلم يفعل أو أثبت ابتداء التام به باجتهاد الحاكم غير بتحديد  
سواء وثلاثة أشهر أو شهرين كالمفصل بكل منها ولا تنفقه لها على الزوج فزمن التسليم ان  
أثبت عسره والارجعت عليه ولو طلق وزوجت بالمقام بعد التام ثم قامت بذلك فلا يمين  
التام ناسيا بخلاف أمره أو المستعرض فلا يحتاج إلى أجل ثان والفرق ان أجل المعروض سنة  
لا مدخل للاجتهاد فيها فإذا احكم به أو وجب لمرأ القضاء بتمام الاجل لم يقض الحكم الماضي  
بناخيرها ما وجب لها أو التام في النفقة انما هو اجتهاد فإذا ارضيت بعسره بالمقام بطل (ص)  
وإذا لم مرض أو يمين (ش) يعني ان الزوج انما مرض أو يمين في أناسد التام بالاجتهاد  
فانه زيادة في تأويله بقدر ما يرجي له شيء وهذا اذا كان يرجي رؤس المرض أو خلاصه من  
الصن عن قرب والاطلاق عليه (ص) ثمطلق (ش) أي ثم بعد التام وعدم التام بالنفقة  
والكسوة يطلق عليه ويحرم بقوله فهل يطلق الحاكم أو بأمره ثم يحكم قولان (ص)

ينفق عليها على أن تحركها من عرفه فإذا سجن ولم يفعل فاته بهجل عليه الطلاق كأنه بهجل عليه بل يلزم إذا لم يجب الحياكم بشئ حين  
 رفعته ورأى إذا كان مال ظاهر أخذ منه كرها كأنما دخل الخياط (قوله أو أنته ابتداء) ظاهر حاله أن أنته ابتداء ومضى بالطلاق  
 قبل التام وليس كذلك بل الطلاق إنما هو بعد التاموم (قوله بخلاف آخره أو المعترض) أي ترضى بالبقاء بعد الاجل فلها المقام  
 بأنها إذا قامت بأنها فلا يضرب لها أحل لان الضرب الأول معتبر فلا ينقض وقوله بتأخيرها ما وجب لها أي بتأخيرها عن الفراق الذي  
 وجب لها فإذا قامت بعد ذلك فلا يضرب لها أحل وقوله بطل أي فإذا قامت بضرب لها الاجل (تنبيه) أعلم أنه لا يحتاج مع

تصدقها العينة ويحتج لهم مع حنة عشرة اه (قوله وان غائبا) ذكر هرام أن من حله شرط الطلاق عليه أن يدخل أو يدعى  
تبعاً لما وضع ورد له الطلاق والتأني بأن شرط الفحول أو اللعنات خاص بالحاضر ولا عبرة بنزول على الخطاب و نت (قوله بعد ذلك) (قوله لا انقدراخ) ولودون ما يكتبه فقرا ذلك الموضوع ولا يجبر على التسكيب بالاولى من المفسل لان ضرر رب الدين  
أشد من ضررها القدر تعاملي رفعه بالطلاق بخلاف رب الدين (قوله على المنهون) ومقاله ما كاه في البيان عن أشهر من أمثاله  
عز عايشهم بها فيقربهما (قوله جميع بينهما) حرة (١٩٨) أوامة (قوله قلت الخ) حاصل الجواب أنه يصح قوله فيما تقدم بقدر

وان غائبا (ش) أي وان كان الذي ثبت عشرة وتاومر غائبا ومعنى ثبوت العسر في الغائب عدم  
وجود ما يقابل النفقة بوجه من الوجوه والاسلم للغائب محله حيث لم تعلم غيبته أو كانت  
بعيدة كعشرة أيام أو أمان قربت كثلثة أيام فإنه بعد ذلك قاله ابن فرحون في مسائله  
وجامعة المسلمين العدلون يقومون مقام الحاكم في ذلك وفي كل أمر يتعدى الوصول الى الحاكم  
أو لكونه غير عدل (ص) أو وجد ما يمسك الحلية (ش) عطف على المبالغة يعني أن  
الرجل اذا لم يقدر من القوت الاعلى ما يمسك الحلية فقط فإنه يصير حكمه حكم العاجز عن الاتفاق  
جعله بلحق المرأة في ذلك من الضرر الشديد ولو انما اقامته مع ذلك (ص) لان  
قدر على القوت وما وارى العورة وان غيبته (ش) يعني ان الزوج اذا سكن قادرا على  
قوت زوجته الكامل من الغنى مادوما وغير مادوم كان ذلك من قبح أو غيره فإنه لا قيام لها  
بحق الفسخ ولو كانت ذات قدر وعنى على المشهور وكذا اقامتها اذا كان يقدر لها على  
ما يستعرون أو وارىها من غلظ الكنان أو البخل ولو كانت غنية والمراد بالعودة جميع بينهما  
كله لا السوان أن نقط ونقسم الزوج على غيره من الاولاد والابوين فان قلت قدرته على  
يراعى حالهما في النفقة فلم لا يجعل الزوج عاجزا في هذه الحالة بالنسبة لفقته قلت ذلك من  
فروع القسرة على ما فرض وهذا من فروع العجز الموجب الفسخ والمطاع أن كل طلاق أو قعه  
الحاكم بائن الاطلاق المولى والعسر بالنفقة وقدم شرط تمام رجعة المولى بقوله وتتم رجعت  
انما نحل والافتقار شرع في شرط رجعة المطلق عليه لعسر بالنفقة بقوله (ص) وله الرجعة  
ان وجد في العدة يسارا يقوم بواجب مثلها (ش) يعني ان الحاكم اذا وقع على الزوج بطلقة  
لاجل عسر بالنفقة فهي طلقة رجعية فإذا أراد الزوج ان يراجعها فإنه لا يمكن من ذلك بل ولا  
يصح الا بعد أن يوجده يسار يقوم بواجب مثلها لا أقل لان الطلقة التي وقعها الحاكم انما  
كانت لاجل ضرر فقره فلا يمكن من الرجعة الا اذا زال موجب الطلقة وهو الاعسار الا ان  
ترضى لان الحق لها وفه من قوله الخ قوله في العدة أن هذا في المدخول بها اذا غيرها  
لا عدة عليها واختلف في قدر الزمن التي يسره مكانة الرجعة فلا ينال القسم وان  
المباحون نفقة شهر وقيل نصف شهر وقيل اذا وجد ما قدر عليه ولا يطلق عليه قال  
ابن عبد السلام وينبغي أن تقول هذه الاقوال على ما اذا ان يقدر على ادامة النفقة بعد  
ذلك وقيل في التوضيح (ص) وله النفقة فيها وان لم يرجع (ش) أي ولها النفقة في العدة اذا

وسعه وحالها على ما اذا كان  
قادرا قوله بواجب مثلها انما قال  
بواجب ولم يقتصر على قوله مثلها  
اشاره الى أن المراد اليسار الشرعي  
لا التيسر وانما اعتبر في الرجعة  
اليسار الشرعي الكامل مع أنه  
لا يطلق عليه ان وجد ما يسر من  
القوت لان الملازمة والرغبة عن  
الطلاق نابت ذلك بخلاف  
فكا تاهمه وضرونها اجنبية  
فلا تعود للضرر وفاة البدر (قوله  
فلا يلزم من الرجعة الخ) هذا  
يقضى انه اذا قدر على الخير تقار  
له الرجعة فبناي قول المصنف ان  
وجد في العدة يسارا يقوم بواجب  
مثلها او العول عليه كلام المصنف  
(قوله لان الحق لها) هذا على  
ما قاله في الواضحة والذي لم يمتد  
في السليمانية لا تصح الرجعة ولو  
رضيت (قوله وابن المباحون  
نفقة شهر) المناسب شهر لان  
الكلام في الزمن (أقول) في شيء  
آخر وهو ان الفاعل بالشهر قيد  
المسئلة وحاشا له ان وجد نفقة  
شهر في العدة فهو أمثلها وان لم  
يجد الا نفقة خمسة عشر يوما وشهر

ذلك لم يكن أمثل وهذا ان يفرض عليه شهر بشهر ولو كان قوته بالايام لعدم وجدانه فاذا جامعها ولو جده لم يطلق  
وجده  
عليه فله الرجعة بذلك كذا قال ابن المباحون وقوله وقيل اذا وجد أي زمن اذا وجد الخ الآن قضته انما لو وجد مقتات بدون آدم صح  
رجعت وهو يخالف قول المصنف اذا وجد يسارا يقوم بواجب مثلها الذي هو المعول عليه (قوله قال ابن عبد السلام الخ) يرد ما في  
سماع عيسى في كتاب العدة اذا وجد نفقة شهر فهو أمثلها ان يشهد معناه ان يطعمه على ما سوي ذلك وهو صحيح قال عبيد بن  
ابن رشد بل ما في قول ابن عبد السلام من الخالفه والقصور وظاهر كلام ابن رشد انه نص رجعت اذا وجد نفقة شهر على أحد الاقوال  
ولو ظن أنه لا يندر بعد ذلك على شيء (تتبعه) ظاهر المصنف انه لو كان يقدر ولا يحق الطلاق على اجراء نفقة مشاهرة وقد  
يصلح على اجرائها ما يؤم أن لها رجعة وهو أحق قولين وقيل ليس له الرجوع واجتمعت ظاهر المصنف الاول (قوله وان لم يرجع)



والاول لانه لا يقال بعد الرجعة وان جئنا العدة (قوله وهو مذهب المدونة) ومقاتلها واراد ان حبيب عن مطرف وان المباحثون  
 انه لا تنفقه على المولى حتى يرجع (قوله عطف على الفسخ) فان قلت هلا جله معطوف على التنفقة من قوله ولها النفقة قلت المانع ان  
 قوله ولها النفقة من تعلقات المطلقة بخلاف قوله وطلبه فليس من تعلقاتها (قوله واختاره القسبي) أي اختار قول اصبح وقوله  
 والاول أي واختار الاول الذي هو قول مالك ان قامت بعدها أي لان الغائب أن لا جمل الحضي والطلاق أصبح من حيث مراعاة  
 أنا الحامل فخص (قوله فان اتهم الخ) حاصله ان كلام المصنف مفروض فيما إذا أراد ان يسافر السفر المعتاد ولا تنطق بحكم  
 على ما إذا اتهم على أن يسافر السفر الزائد على السفر المعتاد وقد أعطاه نفقة السفر المعتاد وأقام لها مهجلا (قوله ودينه) لكن  
 ان كان متزوجا فلو اتى الحاكم الاتفاق أو امر غيره بالاتفاق وأخذ من دينه إذا حل (قوله أو الغائب المرجو) أي بان يقول له انتم فرض  
 لك في هذا المرجو كل يوم خمسة أنصاف (قوله في دينه) أي سواء كان حالا (١٩٩) أو مؤجلا وفائدة الخلاف مع التأجيل قبل حلوله

انتم ان تكون أحق به من القراء قاله  
 البدر (قوله) ويكنى اقرار المدين  
 الخ (أي بلا عين من هنا ان دينا  
 وانظر ما وجه فهم هذا حتى ينقضي  
 (قوله وهو مذهب المدونة) ومقاتلها  
 ان الوديعة لا ينقض منها دين ولا  
 غيره وأي من التفقات (قوله بعد  
 حلف من ذكر بالاستحقاق) حاصله  
 أن هذه البين المسماة بيمين  
 الاستحقاق قد صرح بعض بأنها  
 للاستظهار وصرح بها أنها مقدمة  
 عن إقامة البينة التي هي أما  
 شاهدان أو شاهد عيّن وقد يعصب  
 ذلك يمين أخرى يقال لها يمين  
 الاستظهار إذا كانت دعوى على  
 ميت أو غائب وعلى تقدير إذا كان  
 الشاهد واحدا يصح ثلاث أيمان  
 يمينان للاستظهار وعين تكملة  
 النصاب إلا أن أحدي عيني  
 الاستظهار التي هي عين الاستحقاق  
 مقدمة على إقامة البينة التي قد  
 يكون مع يمين الاستظهار الأخرى  
 ويكون الدعوى على ميت أو غائب

وجد يسار اعلا به الرجعة وان لم يرجع على الاصح وهو مذهب المدونة لانها مطلقة رجعية  
 شئت لها أحكام الزوجية من ارث وغيره وقولنا يسار اعلا به الرجعة احتراز عما لو وجد يسارا  
 ينقص عن واجب مثلها فلا تنفقه لها إلا ذلك ذلك رجعت أو انصرف في قوله ولها المطلقة لعدم  
 النفقة (ص) وطلبه عند سفر بنفقة المستقبل ليدفعها لها أو يقيم لها كفلا (ش) عطف  
 على الفسخ من قوله ولها الفسخ والمعنى أن الرجل إذا أراد سفرًا فزوجه أنه أن يطلبه بنفقة مدته  
 غايه ليدفعها له اتقدا أو يقيم لها كفلا تسكنا تسكنا لهما ينفقها عندها استحقاقا في كل  
 يوم أو شهر أو نحو ذلك على حسب ما كان الزوج يفعل كأمير والباين الحامل طلبه بنفقة  
 الأقل من مدة الحمل أو السفر وان كان جملها غير ظاهر وخافته فمر لها ما طلبه به حمل وراه  
 أصبح واختاره القسبي ان قامت قبل حصة والاول ان قامت بعدها فان اتهم أن يقيم أكثر  
 من السفر المعتاد حلف أو أقام مهجلا (ص) وفرض في مال الغائب ودينه (ش) يعني  
 أن الزوج إذا غاب عن زوجته قبل بئانه بها أو بعده رفعت أمرها فطلبت نفقة فان الحاكم  
 أو جماعة المسلمين عند عدمه يفرض لها ذلك على قدر وسعه وحالها في مال الحاضر والغائب  
 المرجو وكذلك يفرض لها نفقة في دينه الشرعي ويكنى اقرار المدين ويقع خمسة دينه بدال  
 خمسة نصية نفقة أي دينه وجبت له أدليس العفو وعليه دين وكذلك يفرض لها في دينه  
 وهو مذهب المدونة وبعبارة أخرى فرض نفقة الزوجة والاولاد والابوين في مال الغائب إذا طلبوا  
 ذلك (ص) وإقامة البينة على النكر (ش) تقدم ان نفقة زوجة الغائب تفرض لها في دينه  
 الشرعي فإذا أنكر من عليه الدين فليمر أمان تقيم بينة على مدين زوجها فلو قامت شاهدة  
 واحدا يدين زوجها لحلفت معه واستحققت كالقراء الفلاس ذلك (ص) بعد حلفها باستحقاقها  
 (ش) يعني أن الحاكم لا يفرض لزوجة الغائب نفقة في مال الحاضر والغائب المرجو أو في  
 دينه أو في دينه إلا أن يحلفها البين الشرعي انها تستحق في ذمتها الى يوم تاريخه وأقام  
 تسقطها ولا بعضها عنه ثم يفرض لها وبعبارة قوله بعد حلفها استحقاق قوله وإقامة البينة الخ  
 ويقوله وفرض في مال الغائب أيضا أي انما يفرض لها اولين ذكر معها وإقامة البينة بعد حلف من  
 ذكر بالاستحقاق ويقوم من تقدم حلفها على النرض وعلى بيع المار بعد ثبوت ملكة أنها إذا  
 أقامت شاهدة واحدا بان المار ملكه انتم اتخلف معه فأيما وكذا لو وجب عليها يمين الاستظهار

وقوله انتم اتخلف معه ثانيا أي يمينان تكملان لنصاب وقوله وكذا لو وجب عليها يمين الاستظهار حيث أقامت شاهدتين أي لكون الدعوى  
 على ميت أو غائب وحاصل أن المعنى انتم اتخلف عينا حيث أقامت الشاهدتين لكون الدعوى على ميت أو غائب وهي يمين الاستظهار  
 أي غير المتقدمة التي هي عين الاستحقاق فقوله لو وجب عليها يمين الاستظهار هي البين المفاد بالتشبيه بقوله وكذا لو وجب الخ ولكن  
 مفاد انقل ان عين الاستحقاق التي أفادها المصنف متاخرة عن إقامة البينة التي هي شاهدان فقط أو شاهدان وعين الاستظهار  
 لكون الدعوى على ميت أو غائب أي أو شاهد عيّن فقط أو شاهد عيّن احداهما الكملة لنصاب والآخرى للاستظهار التي  
 هي تكون عند الدعوى على ميت أو غائب فعلى هذا اقول المصنف بعد حلفها استحقاق يفرض فقط وذكر بعض مناصبه المار بالبينة

ما قبل الشاهد واليمين فإذا أقامت شاهداً أحلفت معه واستعقت ثم تخلف بيتاً آخرى باتها استحق الخ وهذا على القول بأن عين الاستظهار لا تجمع مع غيرها وأما قلنا أنها لا تجمع فتقول وأما الذي لا اله الا هو ان ما شهد به شاهدى حق وأن تنقضى عليه لم يسلط منها شيء (قوله رجع عليها) فاحتملها أخذته وزوجه الروحانية تزوجت وأثبت أنه تركها الثقة ولودخل بها الثاني عند أبي بكر ابن عبدالرحمن وقال ابن أبي زيد لزوجه بعد دخوله (قوله وأنها لم تخرج) العطف مقدراً وشهادتهم أنها لم تخرج (قوله يعني ان عفار الغائب يباع في نفقة زوجه) ويجرى (٣٠٠) مثله في نفقة الاولاد والايوين وان وقع خلاف في بيع عفاره في نفقة الايوين

والذي أتى به ابن لياية بعد بعد حلف الابانة عديم خلافاً لان عتاب ومقتضى كلام ابن عرفة بيع جميع مال الغائب في نفقة الزوجة والاولاد والايوين فيكون موافقاً لقول ابن لياية (قوله) تشهد أنها باقية الخ) هذا بعد أن قوله أنها لم تخرج الخ بيان للشهادة بثبوت الملك وبعبارة شب بعد قوله بعد ثبوت ملكه مانصة واستمراره الى حين البيع وهوان تشهد بدينه الملك أنها لم تخرج عنه أى عن ملكه في عليهم لاعلى القطع اه (قوله ثلاثة أقوال) هي أن لا ينقض البيع بحال ويرجع على ريب الدين بما قبض والثاني أنه ينقض البيع وينفع الثمن للشترى انشاء والتالث أنه ان قامت بيته على الدفع نقض البيع وان لم يتم بيته وأنكر رب الدين الاخذ وحلف الدين أنه دفعه فانه لا ينقض البيع وهنا مشكل تأمل (قوله وعليه اقتصر المواق) عبارة ع واذا قدم بعد بيع داره فأنبت براءته مما بيعت به لم ينقض البيع الا ان يصدها لم تغفر فخير بين امساكه أو اخذه ودفع غنمه قاله ت (قوله ويضوه في ق ٣) ليس في نقل في ذلك والحاصل ان الذي في نقل في المعول عليه أنه لا ينقض بحال أصلاً سواء تغير أم لا فكلام شارحنا أحسن من عبارة عبتدبر (قوله ثم أتى

حيث أقامت شاهدين (ص) ولا يؤخذ منها بما كفى وهو على حجة اذا قدم (ش) يعني ان الزوجة اذا قضى لها القاضي بنفقة على زوجها الغائب ودفعها اليها بما لا يؤخذ من المرأة كفضل يضمنه فمما قبضت من نفقتها لها ما أخذها على سبيل القرض وزوجها ما زاد على حجة اذا قدم فان أنبت مسقطا رجع عليها (ص) وبيعت داره بعد ثبوت ملكه وأنها لم تخرج عن ملكه في عليهم (ش) يعني ان عفار الغائب يباع في نفقة زوجته اذا لم يكن له مال ولادين ولا ودعية بعد ثبوت ملكه بالينة تشهد أنها باقية في ملكه الى حين البيع لم تعلم أنها خرجت عن ملكه بناقل شرعى وليس لهم أن يشهدوا على القطع اذا لا يمكنكم ذلك فتوجه بعد الخ متعلق ببيع وقوله وأنها لم تخرج ظاهره ان هذا واجب قدسكي في باب الشهادة خلافاً في وجوبه وتكونه شرط كمال وظاهر قوله وبيعت الخ وان لم يكن له غيرها هو يحتاج اليها وبعبارة المدونة تقيس ذلك وان يبيع عفاره هنا وفي دين ثم يقدم وأنبت البراءة مما بيع فيه عفاره فذكر ح عن البرزى في مسئلة الدين ثلاثة أقوال الاول أنه لا ينقض البيع بحال ويرجع على رب الدين بما قبض الخ وعليه اقتصر المواق (ص) ثمانية بالحياة قاله هذا الذي حرراهه الى شهد عليه الغائب (ش) يعني أن الحاكم اذا أنبت عند مملك الغائب العفاره فانه لا يسمي بوجه من عنده شاهدين عدلين لاجل حياة العفاره المذكور فتطوف البينة به داخل خارجاً ويحده بعدد دار بعنة ثم تأتي ببينة الحياة عند القاضي فتقول هذا الذي حرراهه الذي شهدنا عليه الغائب ان كانوا هم شهدوا الملك أو شهد على الغائب ان كانوا غيره وهم لعل الاحتياج الى بينة الحياة فمما اذا شهدت شهدوا الملك بأن له دار عمل كذا ولم يذ كر حدودها ولا لاجيراتها على وجه الشهادة وأما ان ذكر ذلك على الوجه المذكور كما عندنا بمصر بل يريدون بيان صفته دارها وما تشغل عليه من الاماكن والمرافق ونحو ذلك فلا يحتاج لبينة الحياة (ص) وان تنازعا في عسره في غيبته اعتبر بحال قدمه (ش) يعني ان الزوج اذا قدم من سفره فطالبته زوجته بنفقة في حال غيبته فادعى انه كان مسروراً وخالفته الزوجة في دعواه لنقض عليه نفقتها ولا بينة لهما فان اعتبر في ذلك حال قدمه من سفره فان قدم مسروراً فقول قوله بعينه وان قدم مسروراً فقول قوله بايها وتأخذها منه وقيل الاعتبار بوجهه ونفقة الايوين والاولاد في هذا كزوجته (ص) وفي ارسالها بالقول قولها ان رفعت من ومثلها كم (ش) يعني أن الزوج اذا قدم من سفره فطالبته زوجته التي في عصمته بنفقة لمدة غيبته فقال أرسلتلك أقوالاً تركها عندك عند سفرى ولم تصدقه وزوجه على ذلك فان القول في ذلك قولها بيمينه ان كانت رفعت أمرها في ذلك الى الحاكم فلم يحد زوجهما الا بأجلها الاتفاق على نفسها وأذن لها في الاقتراض والرجوع بذلك على زوجها لكن القول قولها من يوم الوقع لامن

بينة بالحياة عند القاضي الخ هذا ما حل به الشارح وفي ع خلافه ونصه قائلاً ان نوجه القاضي معها من يعرف يوم العفار ويحده بمحدوده الواحد كافي والاثنان أولى اه وهو الذي في النقل وان كان كالم كالم الشارح يخصصان هذا في غير ما يظهر (قوله اعتبر حال قدمه الخ) محل ذلك اذا جهل حال خروجه والاجل عليه حتى يتبين خلافه الآن هذا سابق قوله وقيل الاعتبار بالخ والمعلول عليه ذلك التسبب خلافاً لما فهم من حكاية هذا القيل (قوله فاقول قولها) ولوسقعة بيمين (قوله الحاكم) سلطاناً أو نائبه قاض قول الخبيث قوله ويحده في ق ليس ذلك في نسخ الشارح التي بأيدينا اه معجم

أو غيره (قوله مطلقاً) رفعت أم لا والفرق بين المطلقة ومن في العصة أن التي في العصة ألتأب أم يحجب في إرسال نفقة لمختلف المطلق فانه بالعكس (قوله أي من يوم الرفع) حل معنى فلا ينافي قوله بعد عوض عن جله الخ (قوله ودون المهور والخرج) ومما يلهي ما روي عن مالك أن رفعها ليس بمنزل في ذلك منزلة الحالم واختاره النعمي وقال به ابن الهندي وأبو محمد وأبو عمرو وهو أبو الحسن لثقل الرفع على كثيره ولقد تزوج عليها بذلك أقدم من كراين عرفان على قضاء بلدة (٣٠١) فوسر ان الرفع لاعدول كل رافع للسلطان والرفع

لغير ان لغير (قوله وينبغي الخ) أي والأب ان لم يكن حاكم كمن رفعها لجامعة المسلمين كل رافع للمساكم فيقبل قولها من يوم الرفع ليس (قوله فقوله كالحاضر) فيقبل قوله بعينه ولو سفسفنا لانه كان ينفي عليها وينفي أن يكون محمل كلام المصنف فان لم يشترط وفي المصورة من مغير أو وسفها الدفع اليه دونها أو لا فلا يكون القول قوله (قوله أو رفعت لمدول أو لغير ان) أي مع وجود الحالم كم (قوله لأنها) حينئذ بمثابة الدين والدين لا يصدق من هو عليه في دفعه أو صاحبه الابينة (قوله ويعتمد في عينه على رسوله) أي يستد في حلفه لقد قضتها على رسوله الذي أرسل معه الفراهيم لم يعرف من أماتته وقوله وأكراهه أي الذي فيه وأصل للثقة نفقة كذا وكذا فانتقلت أنه يرجع لرسوله لان الكتاب مع الرسول قلت راد بالرسول انسان أرسل معه النفقة وأعله بها أو أما الكتاب فانه وإن أرسل مع انسان فليس بالانسان يكون أرسل معه نفقة لجواز أن يرسل كتاباً خذ النفقة من ريعه أو ماله الكائن في خزائنه ونحو ذلك (قوله وفي حلف مدي الاشبه) أي واستظهره عارض فهذا ترجيح له (أقول) وهو ظاهر (فصل في قوله ومطلقاً)

يوم سفره فان القول قوله من يوم سفره قبل رفعها وأما المطلقة وللوجبة فالقول قوله لمطلقاً والكسوة كالنفقة وقوله من يومئذ أي من يوم الرفع وهو متعلق بقوله لا رفعت والتشوين عوض عن جملته مضاف اليها أي من يوم ان رفعت أمرها لهما كم (ص) لاعدول وجيران (ش) يعني أن الزوجة اذا رفعت أمرها بسبب نفقتها في حال غياب زوجها إلى جامعة المسلمين لاعدول أو الجيران فان ذلك لا يكون كرفعها إلى الحالم كم فلا يكون القول قولها ويكون القول قول الزوج وهو المشهور وينبغي أن يقيد هذا الحكم بما إذا كان هناك حاكم كافٍ غير هذا الموضع وحكم نفقة أولادها الصغار حكم نفقتها أي لو نازعته عند قدمي من سفره في نفقة أولادها الصغار فقال أرسلتها أو تركتها عندك قبل سفرى فان كانت رفعت أمرها في ذلك إلى الحالم كم فالقول قولها من يوم الرفع والافاقول قوله قاله ابن القاسم في العتبية (ص) والا فقوله كالحاضر (ش) أي وان لم ترفع أصلاً أو رفعت لمدول أو لغير ان أو رفعت بعض المدة وسكت بعضها فقوله فيما لم ترفع للمساكم كلاً أو بعضاً كما أن القول قول الحاضر في أنه أنفق اذا لم تكن مقررة أو لا فلا يقبل قوله لانها حينئذ بمثابة الدين ومحمل كون القول قول الحاضر في النفقة حيث ادعى أنه كان ينفي أو يدفع النفقة في زمنها أما اذا تجددت عليه المضي فلا يقبل قوله بالاجماع وكل هذا في حق من في العصة وأما البائت الحامل فلا يقبل قوله انظر لحال (ص) وحلف لقد قضتها لاعتبها (ش) أي وحيث كان القول قوله حاضراً أو غائباً لحلف لقد قضتها لانه أمين رسوله ولا يحلف لقد قضتها لانه لا احتمال لعدم وصولها بعينه لاهو هو الاصل ويعتمد في عينه على رسوله أو كتابه (ص) وفيما فرضه فقوله ان أشبه والافاقول ان أشبه والابتناء الفرض وفي حلف مدي الاشبه تأويلان (ش) الضمير المستتر في فرضه عائدة على الحالم وكذا ابتداء الجار والمجرور ومتعلق بمتنازع والمعنى وان كان متنازع الزوجين فيما فرضه الحالم كم فقالت الزوجة مثلاً فرض لي كل يوم درهم أو قال الزوج نصفه فالقول قول الزوج ان أشبه قوله أو أشبه ما عاتف أشبهت وحدها فالقول قولها فان لم يشبه واحد منهما ابتداء الفرض المستقبل وله نفقة المثل في الماضي وظاهره لا فرق في ذلك بين أن يكون اشتلافهما فيما فرضه قاضي وقتهما أو فاض سابق عليه وهو كذلك وإذا قلنا القول لمدي الاشبه من زوج أو زوجة فهل ذلك يبين أم لا \* ولما أنهى الكلام على أقوى أسباب النفقة وهو الزوجية شرع في الكلام على السنين الباقيين وهما المثلث والقرابة ومنعطفهما فقال (فصل في الكلام على ذلك) \* وأدخل المؤلف أدلة الحصر وهي قوله (ص) ابتيا يجب نفقة ورقبه ودابته ان لم يكن مري (ش) وليس موضع حصر لانه سيد كراين نفقة خادم الأب الفقير يجب على الولد وكذا خادم الام فيحصل أن يكون مسبب على قوله ان لم يكن مري فان كان ثم مري يكن ولا يكلف بغير ذلك ويكون على هذا في كلامه حذف وتقديم وتأخير ومعناه

(٣٦ - ختمى رابع)

أما متعلق المثلثاً أشار به بقوله ولا يسع كسليهما من العمل الخ وأما متعلق القرابة فما أشار به بقوله وتاديهما الخ (قوله لانه سيد كراين) فيه أن قوله وتاديهما محمول على الولدين فمن جهة نفقة القرابة الآن يقال هذا مبني على التمسك بأي يجب نفقة خادم الام والأب (قوله فيحصل) أي اذا علمت ما ذكره فيقول يمكن أن يجاب عنه بأنه محتمل الخ (قوله حذف) أي الذي هو ملحق مع أن نفقة مسطرة على دابة والدابة نفقة العلف فيقول المصنف انما يجب نفقة دابته أي علفها والتقديم نفقة ورقبه والتأخير قوله ودابته الخ أي يجب نفقة ورقبه والقرابة والمصنف بقدر المثلث والكتاب نفقة

على نفسه ونفقة الرقيق المحمدم على محمدمه بفتح الدال فهما (قوله ويحتمل أن يكون أراد حصر أسباب النفقات) أي بقية أسباب النفقات (قوله ولهذا قال بعد الخ) وحاصله أن المراد حصر الباقي في القربة والمثلث والمعنى أنما يجب النفقة بالمثلث والقربة فالحصر فيهما باعتبار المعنى (قوله ويحتمل أن مصب نفقة رقيقة) أقول هذا الوجه بعيد بعد عطف ما بعده عليه لأن يقرأ ودائمه مبتدأ والخبر محذوف أي كذا وكذا ويجوز أن يكون الحصر باعتبار الأمر من معا باعتبار آخر أي أنما يجب نفقة رقيقة لا رقيق رقيقة نفقة رقيق رقيقة على وقفه لا على السدال على فالحصر بالنسبة وأنما يجب نفقة ذاتها لم يكن مري وراد الالة الأعم من المصطلح عليه فيشمل هرة عمت وانقطعت عنده لم تقدر على الانصراف فكان قدوت عليه لم يجب نفقة إلا لأنه لم يرد لها وكذا ما في الأخذ فيجب على من هو بهد النفقة عليه (قوله انظر الشرح الكبير) حاصل ما أشارة في الشرح الكبير أن المصنف استوعب أسباب النفقة الثلاثة أي

(٢٠٢)

المحصر الأول أن خبر بيان المحصر على الوجه الأول ليس متعلقا بماتن الأسباب فلا يظهر أن يقال أن الأول فيه كلفة كما هو ظاهر (قوله والا) بأن امتنع من الاتفاق على رقيقه أو على ذاتها بحيث يجب لعدم المرى (قوله بيع ما يباعان وجسد من يشتريه وكان مما يباع والأوجه) أو أخرج عن ملكه يوما ما أود كذا ما بول (قوله بما يفتق عليك) أي بنفقة تنفق عليك (قوله أن كان له ما خدمة) أي أن كان له ما خدمة على الخدمة ووجد من يخدمه (قوله والاعتقا) المناسب اعتقا فله من صفة العتق وقوله كتكليفه أي المملوك آدمي أو غيره (قوله لا يطيقه) المراد لا يطيقه الأحمشة خارجة عن المعتاد فلا يرد أن لا يطيقه أصلا كيف تكلف به ثممة فمن كان له خصيص يبيع يترك القيام بحقه فانه يؤمر بالقيام عليه فانه لم يفعل أتم بتضييع المال لله عن إضاعته ولم يسمع أنه يبيع يبيع ذلك (قوله ويجوز الأخذ من لهما الخ) وكذا من لبن اثبات

أنما يجب عليه عطف ذاته إن لم يكن مري ويرى عليه نفقة رقيقة والبيع الخ ويحتمل أن يكون أراد حصر أسباب النفقات الثلاثة وذلك لأنه لما ذكر أن النفقة يجب بسبب التكاح أشار إلى أن ما يجب بعد ذلك لا يصلح أن لا سبب ملك أو قرابة ويكون رقيق الأن والأمر بطريق التبعية لهما لأنه من عام إليهما ولهذا قال بعده هذا الكلام وبالقربة على للموسر أي فلا يجب على غير ذلك من القربات ويحتمل أن مصنف نفقة رقيقة أي أنما يجب للرقيق النفقة لا للتزويج أو الخ أو البسم ونحو ذلك وهذا أولى انظر الشرح الكبير (ص) والبيع (ص) أي أو بالان امتنع من الاتفاق وبهز عنه بيع ما يباع ويخير بين ذلك ما بول كلهما يؤكل لحمه وأخرجه عن ملكه وبعار والبيع ما يبيع يبيع وأما ما بول فيشمل تزويج وقيل تنفق واختير وأما المير والمعتق لأجل فقال لهما أخذ ما يباع تنفق عليك أن كان لهما خدمة والاعتقا وأما قوله (كتكليف من العمل ما لا يطيق) أي وتكرهه من ذلك فانه يباع وأما المرة والمرتان فلا يباع فقلت وعلى البيع ما يرفع الضرر ولا يفيض حيث عدل البيع (ص) ويجوز من لبنها ما لا يضر بنتاجها (ص) يصح أنه يجوز لثالث الدابة أن يأخذ من لبنها ما لا يضر بنتاجها فإن كان يضر به حقيقة أو شكافه لا يجوز له الأخذ منه (ص) وبالقرابة على الموسر نفقة الوالدين العسرين (ص) أي وكذلك يجب نفقة الوالدين العسرين على ولدهما الموسر والاصل في ذلك قوله تعالى وبالوالدين أحسانا وأما جاع الأمه وسواها كان هذه والود صغيرا أو كبيرا ذكرنا أو أنثى حصصا أو مريضا واحدا أو متعددا وسواها كان الأولان حصصين أو زمين مسلين أو كافرين أو مختلفين (ص) وأنشأ العدم لا يبين (ص) يعني لو طلب الأولان نفقتهما من الولد فقال لهما ما لا يرضى لكانت نفقة لا تكفيهما وإنما فانه في ذلك وأدعى العدم فعليهما أن يشتافا قهره لتقديم الغنى والشهوة وإن ثبت العدم يكون بعدل لا يرسل وأما أنثى أو أحدهما يبين لهما صرحوا في باب الفل أن العدم لا يثبت إلا بعدل لأنه ليس بمال ولا لبل إليه فالتردد لا يحصل له وحيث تدفق شكل قوله بالعين لأنه يقتضي أن علم ما عينا في غير

بضبيع المال لله عن إضاعته ولم يسمع أنه يبيع يبيع ذلك (قوله ويجوز الأخذ من لهما الخ) وكذا من لبن اثبات الأمة ما لا يضر بولها بالاولى (قوله والاصل في ذلك قوله تعالى وبالوالدين الخ) تأمل وجه الدلالة على أحسان الأمور به فيحقق علق أحسان (قوله وسواء كان هذا الولد الخ) لكن على الصغير من باب خطاب الوضع وعلى الكبير من باب خطاب التكليف وسواء كان الولد مسلما أو كافرا خطابه بفروع الشريعة لكن نفقته على والديه بما فضل عن قوته وقوت زوجته ولو أربعا على نفقة خادمه ودائمه وينبغي إلا يحتاج لهما ولا يأنس بتكسب لينفق عليهما (قوله لتقديم الغنى) أي غنى الابوين عن الولد (قوله لأنه ليس بمال ولا لبل إليه) فيه أن الذي ترد يقول أنه لبل لأنه لا يأخذ النفقة نقد الالمال (قوله فالتردد لا يحصل له) أي ترد في الشاهد واليمين شيخ عجم والشيخ أحمد (قوله لأنه يقتضي أن علم ما عينا) أي ليس عين متعلقة بآيات العدم فلا ينافي أن هناك عين استظهار ومعه أنه من المصنف ليس هناك عين متعلقة بآيات العدم فلا ينافي أن هناك عين استظهار وذلك لأن تقدير المصنف وأنشأ العدم بعدل لا يبين

(قوله لان العدم الخ) هذا التعديل لا يفيد شيئا (قوله بخلاف اثبات العدم في الديون) والفرق عرق الولد بينهما وأما العدم  
 الشراح أن معنى المصنف لأمع عين غالبه معنى مع أي لا عين مع العدلين بخلاف اثبات الديون فإن معهما عينا أي وحيث فلا اعتراض  
 (قوله لأن آخاه يطالبه بالنفقة معه) هذه العلة لا تنفع فالأولى أن يقول لأنه حيث كان أحدهما موسرا فالتساؤل أن يكون الثاني كذلك  
 وانظر إذا طُلب الأب بالنفقة هل يحمل على المساءة والعدم أو يجري القولان وظاهر قولهم الناس مجمعون على المساءة وذو كرمهم  
 اختلاف في مسئلة الابن هذه يقتضي حملها على الملازمة والفرق منه وبين الابن أن الغالب وجوب نفقة الابن على الأب وعكس نادر (قوله  
 وخادمهما) معطوف على الوالدين أي نفقة الوالدين ونفقة خادمهما (قوله ويلزمه أيضا نفقة خادمزوجة أبيه) لأنهم يخدمون الأب  
 ومعلوم أن زوجة الأب انما يجب ائتمانها على الابن حيث كانت أهلا لا لخدمها فإن لم تكن زوجة الأب أهلا فلا لخدمها فلا يلزم الولد  
 نفقة خادمها وانظر إذا تعدد خادمزوجة الأب هل يجب عليه نفقة واحدة فقط أو أجمع وهو ظاهر كلام المصنف وكذا يقال في قوله  
 وخادمهما (قوله وظاهره وان كانا غير محتاجين للخادم) أي لقد رتبهما على (٣٠٣) الخدمة (قوله وأما خادم البنت) أي التي يلزم  
 الابن الاتفاق عليها ولعل الفرق

اثبات العدم وهي عين الاستظهار وليس كذلك لأن العدم لا يثبت إلا بشاهدين فكان عليه  
 أن يقول ولا عين أي والحال أنه لا عين استظهار بخلاف اثبات العدم في الديون فلا بد من عين  
 (ص) وهل الابن إذا طُلب بالنفقة محمول على الملازمة والعدم قولان (ش) يعني أن الأب إذا  
 طلب نفقة من ولده فادعى الولد أنه فقير فهل يحمل على الملازمة حيث ثبت فقره أو يحمل الولد  
 على العدم وعلى الأب اثبات ملازمة قولان ومحلها ما لم يكن الولد أخا موسرا يشاركه في النفقة  
 على الأبوين أما أن كان له أخ موسر فتفتى على أنه محمول على الملازمة حيث ثبت العدم لأن آخاه  
 يطالبه بالنفقة معه نقله الشيخ في التوضيح عن ابن الفخار ولوا دعي كل من الوالدين العدم جرى  
 القولان المذكوران في كلام المؤلف (ص) وخادمها خادمزوجة الأب (ش) يعني أن الولد  
 الموسر كالزوجة نفقة أبوه المصيرين كذلك يلزمه نفقة خادمها ويلزمه أيضا نفقة خادمزوجة  
 أبيه وهذا الزعم بطريق التبع وظاهره وان كانا غير محتاجين إلى الخدم وأما خادم البنت فلا  
 يلزم الأب ولوا احتاج إليها كذلك خادم الولد (ص) واعفائه بزوجة واحدة (ش) معطوف  
 على نفقة أي انما يجب اعفائه بزوجة واحدة لا بأمة ولا بأكثر من واحدة والظاهر أن الأب  
 لا يلزمه قبول الامتناع كدولة واحدة ثلاثتهم أن المراد بالزوجة الجنس (ص) ولا تعدد  
 ان كانت احداها أمه على ظاهرها (ش) تعدد مبذوم عنه من فوقه الضمير للنفقة وعلى  
 أن مدونه بمنزلة من تحت فالضمير لا ينفك المفهوم من نفقة أي ولا يتعدد الاتفاق على الولد  
 لزوجة أو أمة كانت أمه مع أبيه أم لا فتقوله أن كانت الخ وأخرى ان كنتا أجنبيتين وهذا إذا  
 كانت أمة تغف الأب ولا تعددت النفقة على الابن أمه بالقرابة أو الأخرى بالزوجة فإن كان  
 لا يتعدد لأبي نفقة احداها فالزوجة والقول للأب فمن ينفق عليها الولد حيث لم تكن  
 احداها أمه وطلب الأب النفقة عن من نفقها أكثر والاعتين الأم ولو كانت غنية لأن  
 النفقة هنالكة زوجة لا للقرابة بخلاف هذا لا يقول عليه (ص) لا زوج أمه وجدوا لابن (ش)

يشرح به لفظه كما يظهر (قوله ان كانت احداها أمه) أي بل لا يلزمه إلا النفقة أمه فقط حيث كانت تغفو وحدها أو أنفق على الجميع  
 (قوله على ظاهرها) قد بالأم قوله على ظاهرها أو ما إذا كانت احداها غير أمه فلا يتعدد على ظاهرها غيرها (قوله ولا تعددت) وحيث  
 فصب عليه الاعفاف بأكثر من زوجة والحاصل أن ما إذا توقف الاعفاف على أكثر من زوجة فيجب على الوالد أن ينفق به فينفق على الجميع  
 (ثم أقول) وثقل العبارة صادقة بصورتين أن تكون العلة لا تكون الإجماع أو تصديق الأجنبي وحده أو قوله أمه بالقرابة الأولى أن  
 يقول أمه بالزوجة المقواة بالقرابة في الجملة وذلك لا تناو راعنا القرابة وحدها لما أنفق على الأم إذا كانت موسرة مع أنه ينفق عليها  
 ولو كانت موسرة نظر الكونهما زوجة وقوله بالزوجة الأولى أن يقول فينفق على الأم بالزوجة المقواة بالقرابة وذلك التقوى بمنعقدة  
 في الأجنبي والحاصل أن العلة في تخصيص الأم بالنفقة فيما خصت به الزوجة المقواة بالقرابة هو تقيدها وجوب الاعفاف بزوجة  
 أو أكثر فيجب على أنه قوت كعليه أشبه (قوله وخلاف هذا لا يعمل عليه) وهو الزرع راقا فإنه قال ينفق على أمه إذا كانت فقيرة وان كانت  
 غنية تسمى كالأبنية أي لأنه ان كان نفقة الأم يجب بالقرابة فسلطت وان كانت النفقة انما

يجب لزوجه الأب فهو يتفق عليها وان كانت غنية (ثم أقول) بمقتضى ما يظهر من كلام الزدجاني فهو المولى عليه (قوله على المشهور) وخلافه قولان الأول يلزمه الثاني التفصيل ان كانت الام قد تزوجته فقير فلا يجبها وموسر أم أعسر فيجب (قوله ففسق) أي اذا افتقر وقوله ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك أي بان قامت قرينة على إيمان افتقر بجمع فسق ولا يخفى ان الكلام بهذا التقرير يناسب ما قبله ويحتمل (٣٠٤) ابقوا على ظاهره والمعنى تنسقط نفقتها أي وهي عند زوجه الفسق وقوله ما لم

تقم قرينة على خلاف ذلك أي بان قامت قرينة على التزام نفقتها وهي تحت زوجها (قوله ومثل الام في ذلك البنت) أي لا تنسقط نفقتها بتزويجها بغير (قوله أو الارث) فيضعف الدكر على الثاني ان كانوا كلهم معادرا في مدته صغرهم فان كانوا ككبار أو صاروا كبارا فكما يقول الأول على عسدهم كذا فيقيد هذا القول فاذا كان بعض صغارا وبعض كبارا فثابت الصغار في الارث ومناصب الكبار فعلى الرأى كذا ينبغي افاده عجب (قوله أو البسار) أي كنهه أولاد ثلاثة أحدهم يلقب ثمانية مثلا والآخر مائتين والأخر مائة فعلى صاحب الثمانية نصف النفقة وصاحب المائتين ثلثها وصاحب المائة سدسها (قوله لا معرفة) أي عليه أو على ابنه أو على ما مما أه تيكسد منته فعلى الأب والعمة في كل قوم بحسب عرفهم (قوله وأما الوالد الفسق فعلى سببه) وانظر البعض ما حكم به جزه الخرافة عن الكسب (قوله أو أعمى) ما لم يكن يعرف صنعة ويمكنه تعاملا في حالة البص فالظاهر انه حينئذ كغير الأعمى (قوله أو زماته) أي ضغفه فحفظه على الجزع غايرو ويحتمل ما هو أعم فهو من عطف العام

يعنى أن الولد المولى لا يلزمه أن يتفق على زوج أمه المعسر على المشهور ولا يلزم ولذا لا ين أن يتفق على جده ولا جده المعسرين وسواء كان من جهة الأب ومن جهة الام وكذلك لا يلزم الابن المنفقة ولذا ينسب وأولى والد البنت لا وله الغير (ص) ولا ينسب لها تزويجها من فقير (ش) يعنى أن نفقة الام لا تنسقط عن الولد بسبب تزويجها من رجل فقير أو غني ثم افتقر فان وجوده كعدمه وكذلك من التزم نفقة أمه أو ابنته لم يفسخ بغيره وأما ان تزويجها غني فتنسقط نفقتها عنه ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك تقرير ومثل الام في ذلك البنت ولو دلزل زوج على بعض النفقة نسم الابن أو ابلا باقتها (ص) ووزعت على الأولاد وهل على الرأى أو الارث أو البسار أقوال (ش) تقدم أن نفقة الولد من المعسرين واجبة على أولادها المعسرين واختلف هل توزع تلك النفقة على عدد رؤس الأولاد من غير فرق بين ذكر وأنثى ولا قدر يسار أو تزوج على حسب ميراثهم فيضعف الدكر على الثاني أو تزوج على قدر يسارهم الغنى بحسب حاله والفقير بالنسبة لغيره بحسب حاله كان ذلك الغنى ذكرا أو أنثى أقوال ثلاثة والمذهب هو القول الثالث (ص) ونفقة الوالد كحق يبلغ عاقل قادر على الكسب (ش) أي ويجب نفقة الوالد كالحرف الفنى لا مال له ولا صنعة تقوم به على الأب الحرفى يبلغ عاقل قادر على الكسب ويجب ما يكتب فيه ماله كان له مال أو صنعة لا معرفة بها تقوم به لقطت نفقته عن الأب الحرفى لأن بنفسه ما قبل بلوغه أو بدفعه الأب قراضا أو بائنا العامل ولا بد جدهم سلف فتعذر على الأب وأما الوالد الرقيق فعلى سببه ومن بلغ محنونا أو زمنا أو أعمى فتنسقط نفقته على الأب ولو كان يحن حنا بدفعه لأن صدق عليه أنه بلغ محنونا فله بعض وتنسقط نفقة العاجز عن الكسب بجزء زمة أو غيرها والقادر على البعض على الأب تميمها ولو طرأ عجز أو جنونه أو زمته بعد البلوغ لم يمتد خلافا لصد الملك (ص) والآن حتى يدخل بها زوجها (ش) يعنى أن نفقة الثاني الحرفى لو كانت كفارة واجبة على أبيها حتى يدخل بها زوجها أو يدعى للدخول وهي مطيعة للوطع فلها تنسقط عن الأب لو جوبها على الزوج حينئذ ولو طلقها زوجها قبل بلوغها بعد ان أزال بكارتها فان نفقتها تعود على أبيها نص عليه المتطوع ويؤيد مفهوم ما يأتي من قوله لان عادت بالغ (ص) وتنسقط عن المعسر بعض الزمن الاقضية أو يتفق غير متبرع (ش) قد علمت أن نفقة الوالد المعسر على أبيه المولى وان نفقة الأب المعسر على ولده المولى انتهى من باب المواساة وسد الخلة تدفع عند الاحتياج فالأجل تحمل المعسر منها في نفقته وأخذها من غير من وجبت عليه ثم أراد الرجوع بها على من وجبت عليه مسددة الفصل فله لا يلزمه شيء من ذلك وتنسقط عن المولى بها في ذلك الزمن لان الخلة قد استوفيت وزال السبب وجوبها ما لم يكن قد حكم بها كما أما ان كان قد حكم بها كما فانه لا تنسقط عن المولى بعض الزمن لانها صارت بغضية

على التماس باو وهو جائز عند بعض (قوله حتى يدخل بها زوجها) أي المولى لا الفقير فتنسقط نفقته (قوله الحاصكم

وهي مطقة) راجع لقوله يدعى وأما المخلول فله ما لا يشترط اطلاقها خلافا لقولت هنا بشرط الاطلاق حتى في المخلول بها ومراعاة بالمخلول لثناؤه وان لم يوجبه وطوع (قوله وتنسقط عن المولى) أي نفقة القرابة الشاملة (قوله الاقضية) المراد بالقضية قوله فرضت وقد ردت فان فرضه كالحكم بها فاصارت كالجزع وبإزاء المصنف وهم قصر على الحكم (قوله انما على من باب المواساة) أي الاعانة وقوله وسد الخلة يشترط الخلة أي الحاجة وقوله وزال السبب وجوبها أي النفقة وسبب وجوبها هو الحاجة

(قوله فيقضي به الهما) أي الوالدين وقوله أولان أنفق بعدها أي بعد القصة وقوله عليهما أي على الوالدين (أقول) وحديث يكون ساكتا عن أنفق على الابن فاصدا الرجوع عن غير قضية وقد تقدم أن المعتمد أنه يرجع وأن يعلم بالاب ولا يدره حيث كان له أب وكان موسرا وقصد الرجوع وحلفه أنه أنفق ليرجع فان قلت ما الفرق بين نفقة الأب والابن قلت ان نفقة الأب كانت ماقطعوطرت بخلاف نفقة الولد فهي لازمة من الأصل وبعد غذا كله ولم يصب للفقير وقصر قوله وينفق غير متبرع على خصوص الابن لما ورد عليه شيء والحاصل انك تقول قوله الانقضيه عام وقوله أو ينفق فاصري الصغير والكلام صحيح (قوله فلا تسقط عن الزوج بعضي زمنها) أي ولا يتوقف على قضية وقوله بخلاف المتخرج من قوله فيقضي به الهما أي بخلاف نفقة الخ (قوله ثم طلق) أي أودت والمراد بالاستمرار العود أي فمخبر عن عادت باستمر بدليل قوله والاثني حتى (٣٠٥) يدخل الخ والجدان بلغ وأخاضه فانه قد عادت استمرت زمته فذهب (قوله أو عادت الزمانة) أي بان تزوجها زمته مرضية ثم ذهبت الزمانة ثم طادت (قوله تدخل بها محصية أو زمته) هذا التبعيض صافي مدر حله (قوله عادت بعد الطلاق) هذا التبعيض مخالف قوله أو عادت الزمانة عند الزوج (قوله فان عادت غير بالغة) أي تيبا (قوله أو دخول زوج قولان) الثاني هو المعتمد (قوله ثم عادت الزمانة) أي بعد الطلاق بخلاف ما تقدمه فالحاصل ان في قوله أو عادت الزمانة ثلاثة تنابر مأخوذين كلامه وقوله لأن عادت بالغة فيه تفر بان قال عجم واعلم ان نفقتها لا تعود على من كنت عليه قبل الزواج فبما إذا تأملت بالغائيا محصية فاعده على الكسب لا بسؤال وقد دخل بها زمته وفيما إذا تأملت تيبا بالغة زمته ولكن قد دخل بها محصية كبيرة أو صغيرة أو دخل بها زمته صغيرة أو كبيرة أيضا ويختلف بين الزمانين محصية وفيما إذا نفقت تعود نفقتها على من كانت عليه قبل الزواج

الحاكم كالدين وكذلك لا تسقط النفقة عن الموسر منها إذا أنفق عليه شخص غير متبرع فاصدا الرجوع على من وجبت عليه لأنه عام عنه بواجب ف يرجع بها والمؤلف تبع ابن المحاسب من أن نفقة الأجنبية غير متبرع حكم القاضي بها مع أنه لا يقضي للنفق غير متبرع إلا إذا وقع الاتفاق بعد الحكم كإرضائه ابن عرفة ولو قال إلا أن يقرضه انقضت به الهما أولان أنفق بعدها عليه ما غير متبرع لكان أصوب بخلاف نفقة الزوجة فلا تسقط عن الزوج بعضي زمنها لأن في مقابلة الاستمتاع (ص) واستمرت ان دخل زمته ثم طلق (ش) يعني أن الأتي اذا دخل بها زوجها وهي زمته ثم طلقها وهي على حالها زمته فان نفقتها استمرت على أبيها وكذلك تعود على الأب إذا كان ولو لم يخال فذهب وقوله ان دخل زمته وكذا استمرت نفقتها ان رتد شها والمراد بالاستمرار العود إذا نفقت زوجها حيثما نفقت بها على زوجها لا على الأب (ص) لأن عادت بالغة أو عادت الزمانة (ش) أي لا أن تزوجها صغيرة محصية ثم عادت إلى الأب بطلاق أو موت بالغة محصية فاعده على الكسب من غير السؤال تيبا أو عادت الزمانة عند الزوج ثم تأملت بعد بالغة تيبا فلا تعود نفقتها التي كانت واجبة على الأب بقوله لأن عادت بالغة أي تيبا محصية دخل بها محصية أو زمته وقوله أو عادت الزمانة أي بعد بلوغها عادت بعد الطلاق أو قبله وبعبارة لأن عادت أي تيبا محصية دخل بها زمته أو محصية فان عادت غير بالغة عادت النفقة وهل إلى بلوغها أو دخول زوج قولان وان عادت بكر عادت النفقة إلى دخول الزوج وقوله أو عادت الزمانة إذا دخل بها زمته ثم زالت الزمانة عند الزوج ثم طلقها بالغة ثم عادت الزمانة • وإلام يكن عندنا أن في يجب عليها نفقة ولها المال الكسبة كما قال ابن عرفة والمعروف لا نفقة على الأم ولها الصغير البتم الصغير والابن العز في آخر سورة الطلاق نفقة الولد على الوالد دون الأم • لا فالابن الموازي لها على الأولين على قدر الميراث وتأويله بحال عسر الأب فهو قول التوضي في كتاب الصيام وقبح في الموازنة الابن ان كان فقيرا والابن الام أن عليها ان تستأجره وليس يسبق لانفاقا على ان نفقة الولد لا تلزمها في عسر الأب فاذ لم يكن له مال لم يتعلق طلبه منها كالمزمنة ما نفقة انتهى به عليها بقوله (ص) وعلى المسكينة نفقة ولها ان لم يكن الأب في الكفاة وليس يحزم عنها عجز عن الكفاة (ش) يعني ان نفقة أولاد المسكينة عليها دون سببهم إذا دخلوا معها في كتابها بشرط أو كانت حامل لهم أو حدثوا بعد الكفاة

وهذا على ما يستفاد من التتافي وبعض النسخ والقرافي من أن من تأملت زمته بالغائيا وقد كان دخل بها محصية أو زمته وتخل بين الزمانين محصية لا تعود نفقتها على الأب لكن تأملت بالغائيا محصية وهو خلاف ما يقدمه النقل من أن ما تعود على الأب في جميع الصور إلا إذا تأملت بالغائيا محصية فاعده على الكسب من غير سؤال ولو قال للمنفك بل هذا لا يعود وان وطئت ثم تأملت منه بالغة محصية فاعده على الكسب لا بسؤال لعدم المراجع السلامة مما رد على عتارته (قوله وإلام يكن عندنا في المزد خصوص الام (قوله وتأويله) أي تأويل كلام ابن المواز بحال عسر الأب أي وإذا كان الأب مسرا ففي الثلث والثنتين وهذا التأويل بعدهم معطوف على قوله لأن المواز وكأنه قال خلافا لما على الاخلاق وخلافه تأويله بحال عسر الأب وقوله فهو حال من تأويل أي حاله كونه في الخلق والجل على العسر وقوله وليتربين أي كلام الموازنة إلا ان الصحيح ما وقع في الموازين من أن عليها الاستمرار وقوله لا تناف هذا الاتفاق يخالف شئ

كلام ابن الموارث على حالة العسر (قوله بأن كانوا أحرارا) كذا في نسخة والناسب بأن يكون حرا وقوله فلو عجز الأب الخ هذا بقصد أن ضمير قول المستنف ليس بجزة أي عجز المكاتب والاحسن ما في كلام غيره وليس بجزة أي عجز من ذكر من أب أو مكاتب (قوله لانهما) أي الكتابة منوطه برفقته أي متعلقة برفقته فكانت كالجنانية أي في التعلق برفقته وقوله لانهما أو أسامة أي أمانة أي ولا تكون الاعانة إلا باليسار والحاصل أن الكفاية كانت (٢٠٦) متعلقة بالرفقة والتفقه ليست متعلقة بها بل أمر خارج منوط باليسار فلم يكن

العجز عنها عجزا عن الكتابة (قوله ويرد على قول المؤلف) أي في التوضيح (قد وله فهو كالشرط) والقاعدة أن ما كان بالشرط فهو ليس بالاصالة أي فقولهم المال المكتوبة أي بحسب الاصالة فلا ينافي أن غيرها يجب عليه ذلك لكن بالشرط وقوله أي نعمن باب المواساة أي أن هذا الارضاع ليس من باب التفقه الواضحة بطريق الاصالة بل من باب الاعانة التي ليست بواجبة بطريق الاصالة بل وجبت بحسب عرف العرف المثلث منزلة الشرط (قوله فان أرضعته باختيارها) لا مفهوم له لانه ساقى انه اذا كان لا يقبل الولد غيرها ولا يملك مالها الاجرة (قوله ومثل عالية القدر) أي فلا يلزمها أن ترضع ولها اناته يلزمها الاستفصال لقوله ليس ساقى واستأجرت الخ (قوله وعلم القدر بالعلم والصلاح) أي مثلا فتد يكون بشرط النسب كما أخذ أولادها (قوله بأن كنت ممن أشرف الناس) أي (قوله أما اذا كان الولد مال الخ) في عبارة أو عوت معدما فان مات مليا أخذت الاجرة من ماله لانه يقدم ماله على مال الصبي فان مات الأب معدما وصبي ماله فمته

فدخلوا بغير شرط هذا ان لم يكن أبوهم معهم في الكتابة بأن كانوا أحرارا أو في كتابة أخرى ونفقتها على زوجها أما ان كان الأب معهم في الكتابة فان نفقتهم ونفقة أولادها على أبيهم فلو عجز الأب عن نفقة أولادها أو عن نفقة أمهم فان ذلك لا يكون عجزا عن الكتابة لانها منوطه برفقته فكانت كالجنانية والتفقه بشرطها اليسار لانها مواساة ويرد على قول المؤلف ليس لانهما أي يجب عليها نفقة ولها المال المكتوبة قول المؤلف الا في واستأجرت ان لم يكن له البان وقد يجب بأن العرف جاريا رضاعها فهو كالشرط أي نعمن باب المواساة لانهما باب وجوب التفقه على أنه لا يحتاج الى استنساخ المكتوبة لان النفقة في الحقيقة منها عن السيد لانهما شرط ذلك عليها وكانه من جهة الكتابة (ص) وعلى الام المتروحة والرحمة ارضاع ولها بلا أجر (ش) يعني أن الام المتروحة وبأنها ارضاع ولها منه من غير طلب أجر وكذلك المطلقة طلاقا رجعا لانها كالزوجة (ص) لا العاقد (ش) يعني أن الزوجة اذا كانت عالة القدر بان كانت ممن أشرف الناس فانه لا يلزمها أن ترضع ولها الآن لا يقبل الولد غيرها كإبائى فان أرضعته باختيارها فلها أن تطلب بأجره وبالأجرة ومثل عالية القدر من حصل له لانهما لم يوسم فلا يلزمها أن ترضع ولها وان كانت غير عالية القدر وبصورة وعلم القدر بالعلم والصلاح (ص) كالباقي لأن لا يقبل غيرها أو يقدم الأب أو عوت ولا مال الصبي (ش) يعني أن المطلقة طلاقا رجعا لا يلزمها أن ترضع ولها وأجر ترضاعها لازمة لانهما لا يقبل غيرها بائنا من الشربة والباقي الارضاع مع مكانتها منها وجود البان في ثديها ويجب لكل الأجرة كافي المدون من مال الأب فان أعدم من مال الصبي وكذلك يلزم كلامنا الشربة أو البان أو غيرها مما أن ترضع ولها لكن مجازا لا يقبل غيرها عليها اذا كان الأب عاليا أو ميتا ولا مال الصبي أما اذا كان الولد مال فانه يستأجره منه من يرضعه كمال الأب أو يقدم مال الأب فقوله الآن لا يقبل غيرها أي الشربة عالية القدر والباقي مستثنى من الشربة والمشبه به (ص) واستأجرت ان لم يكن له البان (ش) أي واستأجرت من وجب عليها ارضاع ولها عاها ان لم يكن له البان على المشهور ولها ولا تكفيها أو مرضت أو انقطع لبنها أو جلت لانهما كان عليها الارضاع مجازا فعلمنا خلفه ولا رجوع لهما على الأب والصبي اذا أسير وتقدم الجواب عن أوامره على قولهم ليس لانهما أي يجب عليها نفقة ولها وقولنا من وجب عليها ارضاع ولها مجازا تشمل من في العصمة والمطلقة طلاقا رجعا وعالية القدر والباقي أن أعدم الأب أو مات ولا مال للصبي وهو أولى من خصه بعالية القدر والباقي في حالة عدم الأب أو موته ولا مال للصبي لتصوره وقد يجب عنه بأنه اذا كانت ممن يجب عليها الارضاع لعارض تستأجر اذا أعدم

اه وهو غير مناسب لانه اذا مات الأب لم يصار للرضيع وأما ما فسقط أجر ترضاعه عن أبيه (قوله

لينا

وقدم مال الأب الخ) لعل صواب العبارة وقدم على مال الأب وفي كلمة أخرى وانظر مع ما تقدم في الصوم في قوله والاجرة في مال الولد ثم هل مال الأب أو مالها تاتوا بلان محلهم ان لم يكن لولدها مال والا فمته تاتوا فهذا صريح أو كالصريح في تقديم مال الولد على مال الأب فلا حسن عبارة شب ونصه ولها أجر ما تاتل من مال لولدها وماله أبيه لان الاجرة تنصرف فيها التفصيل السابق في قوله والاجرة في مال الولد ثم هل مال الأب أو مالها تاتوا بلان فمته العبارة فتد أن مال الولد يقدم على مال الأب (قوله مستثنى الخ) أي على خلاف الأغلب من رجوع الاستثناء والتيسر لمصلحة اليك (قوله على المشهور) ومقابلها لقاضي عبد الرحيم من انه



ليس عليها ذلك (قوله ككونها حقا) لان الحقاية تتغير لغيرها عند حاقها ثم وذي الولد (قوله مما اشترط عدمه في الظاهر) أي في غير هذه الصورة عما كان المستأجر بالاب والاطفال مستأجرة فيما نحن فيه من غير أن يشترط (قوله وهما وافقه) أي عبر بلبان إشارة إلى أن ما يخرج من ثدي المرأة يقال له لبان كما يقال له لبن (قوله على الأرجح) راجع لقوله ولو وجد من رضعه عند حاقها لقوله بجما (قوله ان لم يكن للاب مال) تقدم البحث معه (قوله وليس كذلك الخ) والجواب أنه انما قيل لأجل الباقية بقوله ولو وجد (قوله لم يستأجر من ان مذهب الخ) واعلم ان ظاهر ما ذكرهنا ان أجرة المثل لازمة ولو زاد على قدر وسعه فليست كحقيقة الزوجة ولعل الفرق ان دوام الزوجة أو جبا التخصيف عليه لرعايته وسعها وحالها بخلاف هذه (قوله كعدم الخ) تشبيهه بأنه يلزمها ارضاعه لكن فيما قبل الكاف لأجر ثديها وما بعد الكاف لها الأجرة سواء قبل غيرها أو لم يقبل على المذهب (قوله لأجل ان هذا مذهب المدونة) أي غل حاشية للبالغة عليه لأنه لا نزاع فيه (قوله وكانت خاصة بالاب) أي كانت القرابة التي (٣٠٧) هي أحد الأسباب خاصة بالاب انظر فان

الاب يجب عليه أن يتفق على والده فليتمكن خاصة بالاب الان براد بالخصوص النسبي أي دون الام (قوله من فروعه) الأولى من فروعهما لا يخفى ان الرضاع الذي يقال له من فروع النفقات انما هو الرضاع اللازم للاب فالارضاع للطفل بمنزلة الانفاق عليه الا أنه في نفسه قوله وكان مشتركا بين الابوين أي لقوله تطلب من الاب وتارة تطلب من الام على ما تقدم التفصيل فليعلم تارة من الاب وتارة من الام بقيد أنه ليس من فروع النفقات ويجب بأنه من فروع النفقات في الجسامة فلا ينافسه قوله وكان مشتركا في الحضانة (قوله شرع في توابعها) وهي الحضانة الخ أي ان الحضانة من توابع النفقات لا يخفى انه اذا كانت الحضانة مشتركة بين الام والاب وغيرهما من الأقارب وغيرهما كما ساقى فواجبه كونها من توابع النفقة الا أن يقال تابعة

لبانها فاولى من يجب عليها الرضاع اصابه ويشترط في المستأجرة أن لا يكون فيها عيب يؤثر في اللبن ككونها حقا أو يندمها مما اشترط عدمه في الظاهر وانما عبر بها بلبان وفيما تقدم بينت حيث قال حصول لبن آدمي الخ لانه رد في صرع على من يقول ان لبن الادمي لا يقال فيه الابان وهما وافقه (ص) ولها ان قبل أجرة المثل ولو وجد من رضعه عند حاقها على الأرجح في التأويل (ش) يعني ان الام الغير اللازمة لها الرضاع من شربة قدر أو بائن اذا قبل الولد غيرها ان رضعه بأجرة المثل من مال الأب أو مال الولد ان لم يكن للاب مال والقول قولها في طلب الأجرة ولو وجد أو من رضع الولد عنده بدون أجرة المثل أو بجما لان الظهور ان كانت رضعه عنده ما فأنظر هي التي تباشر بالارضاع والميت وذلك تفرقة بين الام وولدها وفيهم من قوله هناك قبل أنه اذا لم يقبل الولد غيرها لأجرة ثديها وليس كذلك لما قدمنا من أن مذهب المدونة ان لها الأجرة فلوقال الان بعدم الاب أو موت ولا مال لصبي كعدم قوله غيرها ولها أجرة ما كان قبل ولو وجد من رضعه عند حاقها بالسلم من الإهمال المذكور ونسفة عنده بشذو كالمشتركة انكرها ابن غازي لأجل ان هذا مذهب المدونة وترجع ابن ونس انما هو على نسخة التأنيث «ولما انتهى الكلام على النفقات التي من أساليب القرابة وكانت خاصة بالاب واتبعها بالارضاع التي هو من فروعه وكان مشتركا بين الابوين شرع في توابعها وهي الحضانة المشتركة بينهما وغيرهما ابن عرفة هي حصول قول البايع حفظ الولد في مئته وموئته طعامه ولباسه ومضيعة وتطيف جسمه فقال (ص) وحضانة المالك كالباب الخ والاثني كالتفقة للام (ش) يعني ان الحضانة ثابتة وكانت للام كان المضمون ذكر أو أنثى لكن حضانة الله كالحق من ولاده بالوفاة من غير شرط على المشهور وعند ابن شعبان حتى يبلغ غايلا غير زمن وان صدر به ابن الحاجب لكنه متعقب والاثني لم يحصل الزوج جهولا لتكن الدعوة إلى الدخول ولا يعتبر هنا بالوفاة بالاثبات وقلنا الحق احترزناه عن التخصيص المشكل فانه لا يخرج عن الحضانة مادام مشتركا وبما قررنا ان الغطاء لدخول غير معتبر بخلاف وجوب التفقة على الزوج فعتبر

لها في الجلالة من حيث انها قد تكون على الاب (قوله بينهما وغيرهما) أي فليس المراد بالاشتراك كونها بين ذلك فمن واحد المراد به استحقاق كل لهما ولو باعتبار زمان كقوله الرضاع بين الابوين فانه محصور بينين (قوله هي حصول قول البايع الخ) اعلم أن محصور وحاصل شي واحد كما قاله المصباح وليس محصور اسم مفعول وان كان على صيغة وأن عادة ابن عرفة انه اذا كان غير سابقا بغير التفقة يكتفى به فيقول مشلا وعرفه فلان بكذا ولا يقول لمحصل ولا حاصل وحاصل الجواب ان هذا التعريف لما كان مطولا وادناه الاختصار في بقوله محصور وكأنه قال هي حفظ شأن الولد الذي هو حاصل قول البايع كذا (قوله ثابتة) وكأنه قال لا بد من هذا الأصل ان قول المصنف للام خبر عن قوله وحضانة وليس انما هو خبر عن الاخبار عن الموصول الحرفي قبل كمال صلتها وبأنه على الفصل بين الموصول وصلته باجتناب واجب باعتبار ذلك في الجار والجرور وانما قلنا بان الخ وذلك لان حضانة مؤل بأن والفعل والأصل أن يحضن الذك كالباب الخ ويجوز أن يكون من تعدد الخبر ومحل كون الحضانة للام اذا طلقت أو مات زوجها وأما وهي في الصفة فالحضانة هي لهما (قوله لكن حضانة الخ) حل معنى لأجل اعراب

(قوله علت ما في التشبيه في كلام المؤلف) والحاصل انها تارة تسقط النفقة والحضانة معا وذلك اذا حصل دخول بالفصل والزوج بالغ وموسر وقد تسقط النفقة وتسقط الحضانة وذلك فيما اذا كان الزوج موسرا بالغاً ودعى للدخول ولم يدخل بالفعل وقد تسقط الحضانة ولا تسقط النفقة وذلك اذا كان الزوج معسر او لم يحصل دخوله (قوله فطلقها الخ) لامفهومه في شرح شب والحاصل ان الامة المتزوجة اذا طلقت أو مات زوجها فان لها الحضانة سواء عتق ولدها أم لا كان الزوج حراً أو عبداً فقوله فالحاصل أن ولدا الامة اذا عتق الخ أي كان الزوج حراً أو عبداً طلقها أو مات عنها (قوله اذا عتقها أو عتقت عبوتها) انظره فإنه لا يتوهم عدم الحضانة لها حين العتق (قوله ولم يعتق الخ) أي وأولى انا (٨ - ٣) عتقت لانها صارت حرة وقوله أو ما ولد لها أي ولد الفتنة ولدها أم ولد وقوله أو مات

سيدها لكن سيد القتي عبدالرحمن حتى يكون جليها حراً بموجب سيدها وقوله لكن اذا مات سيد أم الولد وأما مات السيد سيد الأم فلا يصير متهدياً (قوله تعاها) ولو كانت الحضانة لغيره (قوله للكتب) والكتب بفتح الميم والتاء يجوز كسرهما أو المعلى والمعلية (قوله والمراد بالأدب التأديب) أي لان الذي يتعلق به الحكم انما هو الفعل الذي هو التأديب (قوله أنهما) أشفق بدل من الضمير في عليهما بل اشتمال (قوله فكان الاولى أن يقول ثم الجدة كلام فيتمثل الخ) وذلك بالانبات بالام ظاهر في ارادنا التشبيه الشاملة لكل ما ذكر بخلاف الاضافة وان كانت على معنى الام لكن الذي بمعنى الشيء لا يعطى حكم ذلك الشيء (قوله لكن جهة الاناث مقدمة على جهة الذكور) هذا الكلام في حاشية الفسح وذكره كرج ما يخالفه فإنه قال ويبيّن النظر في شيء وهو أنه هل تقدم جهة الامن من جهة أمها على جهة من جهة أبيها ولو كانت الجهة التي من جهة أمها بعداً وأما تكن التي

علت ما في التشبيه في كلام المؤلف (ص) ولو أمه عتق ولدها (ش) يعني ان الامة اذا كانت متزوجة بغير فطلقها ومعها لهن ولدها عتق سيدها فان حضنته لاه قال مالك وإذا عتق ولد الامة وزوجها فطلقها فهي أحق بحضانة ولدها الآن تباع نظفني الى غير بلد الاب غالب أحق به أو يرد الاب انتقالا الى غير بلد الام فله أخفو بعبارة أي ولو كانت الام أمه متزوجة عتق ولدها فله حضانته وسواء كان أموسر أم لا وفرضه في المشقة في الاب لخراله المترهم ونص على قوله عتق ولده المفعول بهم أن الامة لا تخضع الحر وأشار المؤلف بقوله (أو أم ولد) الى أن أم الولد لها حضانة ولدها من سيدها اذا عتقها أو عتقت عبوتها فالحاصل أن ولدا الامة اذا عتق وكان من زوجها فله حضانته وأولى اذا لم يمتز وكذا ولدها لو لم يمتز زوجها ولم يتشقق أو ما ولد لها من سيدها فله حضانته اذا عتقها أو مات سيدها لكن اذا مات سيد أم الولد صارت حرة قلبي في بعض رقيق فرقاً ليتوهم فيه المنع وقوله ولو أمه عتق ولدها قال ابن عرفة قلت هذا اذا لم يمتزوها السيد انتهى ولعل المراد بالسر والوطلا المتأخذهما للوطم (ص) ولاب تعاها وأدبه بعنه للكتب (ش) أي والولي تعاها المحضون وأدبه بعنه للعلم أهم من كونه أباً ذكر أو أنثى ما حصل له الاب القيام بجميع أمورهم بحقته في داره وبرسله الام وان البنت ترق من بيت أمها وان لم يرض الاب بذلك انتهى والمراد بالادب التأديب (ص) ثم أمها ثم جدها الام (ش) يعني أن المستحق الحضانة بعد أم الطفل اذا تزوجت أو حصل لها أو جدهم سقط جدته أم أمه لان شقيقته على ولديتها كشقيقة أمه عليه وقد علمت أن المقدم الحضانة ومستحقها هو من كانت شقيقته على الطفل أقوى من شقيقته غيره ومشتهو والمذهب ان قرابات الام أشفق على الطفل من قرابات الاب بما عدا أم الطفل وأمهاته متفق عليهما انها أشفق على الطفل من قرابات الاب فان لم يكن العضون جدهم من قبل أمه أو كانت وسقطت حضانتها فان الحق في حضانتها ينتقل الى جدهم أمه وكلامه يوم قصره على جده الام دنسية وليس كذلك فكان الاولى أن يقول ثم الجدة الام أي ثم الجدة من جهة الام فيمثل جهة الذكور وجهة الاناث لكن جهة الاناث مقدمة على جهة الذكور (ص) ان انفردت بالسكن عن أم سقطت حضانتها (ش) الضمير في انفردت يعود على جده الطفل وعلى جده أمه والمعنى أن كلامهم لا يستحق الحضانة الا بشرط انفرادها بالسكن بالطفل عن أم سقطت حضانتها بالزوج أو غيره ولك أن تقول لخصوصية لهما بالاب بل كل من استحق الحضانة يشترط فيه أن لا يفر بالسكن عن التي سقطت حضانتها (ص) ثم

من جهة أمه بعدوهما يشبه كلام ابن عرفة وفي الخطاب ثم جده الام نظاره

انما

سواء كانت جدها أمها أو لا بها وهو كذلك فإنه ان عرقه عن الضمى قال فان اجتماعها أمها أحق من أم أبيها فان لم تكن واحدة منهما فأم أم أمها أو أم أم أبيها أو أم أبيها فان اجتماع الاربع فأم الأم ثم أم أبي الأم أو أم الاب بعزلة واحدة ثم أم أبي الاب وعلى هذا الترتيب أمهاتهن ما عاون فان لم تكن واحدة منهن فأخت الام الشقيقة الخ اه (قوله لا يشترط انفرادها عن أم الخ) هذا ظاهر في جده الطفل وأما جده أمه فيصل ذلك على قسمة جده الطفل (قوله ولك أن تقول) لاشتماله فيهم ذلك من سقوط حضانتها الام التي شابهت الخائن بالاولاد

(قوله فان لم يكن للعضون جسد من قبل الام) أي جسد بلا واسطة وهي من قبل الام (قوله لان حالة الخلة المرح) حاصل ذلك ان قول المصنف ثم خالته اذ رجع الضمير للخلة لا يلزم من كونها حالة الخلة ان تكون حالة الام كالمالك كانت حالة الطفل أخت أمه من أبيها خالته أجنبية ولا تستحق الحضانة فلذلك قلنا ان الضمير راجع للام وعدا كما ان فلان اخت التي الاب تستحق الحضانة وأما على مقابلة وهو المعتمد من أن حالة الطفل أخت أمه لا يستحق وجعلنا المصنف على حالة الطفل الشقيقة والأولاد فان الضمير صرح سواء -عنه الام والخاله لا يلزم من كونها حالة الخلة ان تكون حالة الطفل وقوله كالمالك خالها من أبيها المناسب أن يقول كالمالك كانت خالته أخت أمه من أبيها أي خالته ليست حالة الام والطفل وقوله سابقا وتقدم حالة الشقيقة على التي الام ووزن بان الخلة التي من جهة الاب لحضانة لها كما هو المعتمد (قوله وهما (٣٠٩) شيء واحد) أي مصدوقهما ذات واحد فهوذا

كانت الخالدة أخت الاسم شقيقة أو  
لاب فليزم أن تكون عمة الخالدة  
الأم أو أماً إذا كانت الخالدة أخت الأم  
من أمها فليست عمة الخالدة  
الأم كاهو ظاهر ثم ما حجت كان  
مصدوقهما وحاد فكان الأحسن  
الاقتصار على أحدهما (قوله لكن  
جهة الأناث مقدمة) وظاهره  
استواء جهة الأناث في المرتبة وكنا  
جهة الذكور وبأنها تقدم (قوله  
تلى أمه) أي أم الأم (قوله سواء  
كانت أخت الخ) وأخت الأب  
مقدمة على أخت أبي الأب (قوله  
سواء كانت أخت الأب أو أخت  
الخ) الأولى مقدمة على الثانية  
(قوله وأسقط المؤلف الخالدة) بهذا  
وما تقدم من قول الشارح وأسقط  
المؤلف العمة الخ تصل أن في كلام  
المصنف احتجاباً كذا ذكرنا العمة  
الشاملة لعمة الطفل ولعمة أبيه  
وأسقط بينهما وبين ما بعدها خالدة  
الأب وذكرنا تقدم الخالدة وخالدة  
الأم وأسقط فيما بينهما ما بعدها  
عمة الأم (قوله ثم هل بنت (الخ)  
مفاد تنقل الموان ترجمه (قوله

الخاتمة ثم خاتمة جدة الاب (ش) بمعنى فان لم يكن الحضور جدهم قبل امه او كانت  
وسقطت حضانتها بتزويج او غيره فان خالة الطفل أخت أمه شقيقة أو لا ثم تحقق للحضانة  
عليه وتقدم الخاتمة الشقيقة على الأم لان فان لم يكن للحضور خالة أو كانت وسقطت  
حضانتها بتزويج او غيره فان خالة الأم تحقق الحضانة وهي أخت جدة الطفل لأمه فالضحية  
في خاتمة ير جمع لام الطفل أي ثم بعد خالة الطفل التي هي أخت أمه ينتقل الحق في الحضانة  
إرجاعه للخاتمة القريبة الذ كرلان خالة الخاتمة قد تكون أجنبية للحضور كالو كان خاله من  
أبيه أو أقط المؤلف العمة من قبل الأمومة الخاتمة وهما نتي واحد قبل الخاتمة للاب فكان  
الاولى أن يقول ثم الخاتمة ثم خاتمة ثم جدة الاب أي جدة الحضور من  
قبل الاب أعم من أم الاب وأمه وإن علت وبعبارة كلام المؤلف وهم قصره على جدة  
الابندية وليس كذلك فكان الاولى أن يقول ثم الخاتمة للاب أي الخاتمة التي من جهة الاب  
فدشمل جهة الذ كر وجهه الاناث لكن جهة الاناث مقدمة على جهة الذ كرود (ص) ثم الاب  
ثم الاخت (ش) أي ثم مرتبة الاب نتي مرتبة أمه ثم مرتبة أخت الطفل نتي مرتبة أبيه شقيقة  
ثم لام للاب (ص) ثم العمة (ش) أي ثم مرتبة العمة من قبل الاب سواء كانت أخت الاب  
أو أخت أبي الاب أو فوق ذلك نتي مرتبة أخت الطفل وأقط المؤلف الخاتمة من قبل الاب  
وهي بعد عمة الاب وسواء أخت أم الاب أو أخت أم أبيه وإن علت لجهة أن مذ كرها قبل  
قوله ثم عل الخ (ص) ثم هل بنت الانخ أو الاخت أو لا كفأ من وهو الاظهر أقوال (ش)  
أي فان لم يكن الحضور خالة لايه أو كانت وسقط حقها للمانع شرعي فأمم انفيل بنت الانخ  
شقيقا أو اب أو أم حتى حضنته وقيل بنت الاخت شقيقة أو اب أو أم أخى حضنته  
وقيل هما سواء وهو الاظهر عندنا فنرشد لقوله القليش هما في المرتبة وسواهما ينظر الامام  
في ذلك في قضى لارزهما أو أكتفهما أي من الكفاية لامن المكافاة أقوال ثلاثة وبعبارة  
أي الأشد كفاية بقيام الصبي وطعامه وشرايه ومضجعه وتنظيف شابه وكلام المؤلف  
فيه اعتراضات انظر تصانيف الشرح الكبير (ص) ثم الوصي (ش) أي ثم مرتبة الوصي  
مقدمة على مرتبة العصبية في الاناث الصغار وفي الذكرو مطلقا وهو حضنة الاناث

(٢٧ - خروى رابع) فقبلت الخ) الذي ينبغي فصره على بنت أخ وأبعت لغرباً لأن الراجح أن الاختلاب والأخت أدب لاختلافهما فيبتها كذلك (قوله وأخوها) نفسه لقوله أمرهما (قوله لامن المكافاة) أى المساواة (قوله اعتراضات) حمداً أن المتناسب أن يقول أو العكس فأى أن ذلول طبق الثاني جعله بين آل ومن الداخلة على الفضول وهو شأن الثالث جعله  
ثم من مع التقديم شأن وأجيب عن الأول بان الموصوف الشخص وعن الثاني بان من ليست داخلة على الفضول بل هى تتبعه وهى ومتعلقاتها حال أى حالة كونه بعضهن أو أن الزائدة وأن من متعلقة بمحذوف مجرد من آل والتقدير والكفاى كفه  
ثم عن الثالث بان الجمع باعتبار كونهن شقيقة وأب وأولام تأمل ويجب أيضاً أنه أراد بان جمع ما فوق الواحد وأعرض أيضاً بان  
عنه التعبد بتردد (قوله مقدم على مرتبة العصب) أى لان جميع من تقدم على مرتبة الوصى عن المرتبة لانهات وليس فيهن

ذكر سوى أبي المفضون وجميع من تأخر عن الوصي كلهم ذكره ولذا قال السارح مرتبة الوصي مقدمة على مرتبة العصبة (قوله) فهل له حق في حصانته (هذا إشارة إلى ولين وكل منهما مرجح دليل قوله وينبغي أن يكون خلافاً في حال أي صفة أي خلافاً لما على حال وصفة (قوله لا جدرام) هذا كلام المقدمات وهو المعتمد كما هو قاعده وقد تقرر أن كلام ابن رشد راجح إذا جتمع مع كلام القسبي (قوله واختار خلافة) على هذا فترتبته على الجدلاب أي فيكون بين الأخ وابنه ويجري فيه ما تقدم من أن المراد الجدلية أو ولو بعد (قوله ثم بعد الأخ الجدلاب) تزدان ويشهد المراد الجدلية أو ولو علا واستظهر والحاصل أنه بعد الأخ الجدلاً ما ابن الأخ فيجد الجدلاب عجب  
يفصل وإبصار ولا مجازة \* نكاح أخا وابنا على الجد تقدم (٢١٠) وعقل ووسطه يباب حضانة \* وسومع الأبا في الارث والم

والعقل الدية ولا فرق بين كون  
الم وابنه دنية أو ولو بعد ومعلم  
تقديم الأقرب على الأبعد (قوله)  
تقطعت الدية عليه) أي تؤخذ من  
أفواج ثلاثة كما يأتي (قوله) وهو  
المعنى) أي التذكير رأى المعنى  
للحضور أن الحضانة لسولة  
التبعة لا تعصيب فيها ابن عرفة  
الظاهر تقديمها على الأجنبي أي  
قياساً على احتفاظها بالولاية النكاح  
(قوله) وعصيته من موالى النسب  
الاحسن حذف قوله موالى وكان  
يقول وعصيته من النسب بل  
الأولى أن يقول وعصيته نسباً ثم  
ولا تقدر (قوله على المشهور)  
ومذهب المدونة ومقابلها لابن  
عمر زانه لاحق للمولى الأعلى في  
ذلك إلا لرحمه وعلى قوله فلاحق  
للاستقل بطريق الأولى جهرام  
(قوله ثم لا يلزم) أي ثم المنسوب  
للأم من حيث الاختصاص والعومة  
أو نحو ذلك (قوله) ويقدم على الذي  
للأب) أي الذي للام تقدم على  
الذي للأب (قوله) فإن هذا لا يوجب

الكارذوات المحارم فإن لم يكن ذوات محارم فهل له الحق في حضانتها ابن عرفة وينبغي أن  
يكون خلافاً في حال فإن ظهرت أمانة الشفقة فهو أحق والأفلا ومراد المؤلف الوصي ما يشمل  
مقدم القاضى واطهار أن وصي الوصي كهو ورياً يقدم ما مر في الكلام على أولياء  
النكاح (ص) ثم الأخ ثم ابنه ثم العم ثم ابنه لا جدرام واختار خلافة (ش) أي فإن لم يكن  
وصي ولا أحد ممن ذكر قبله أو كان وسطاً سقط حقهم من الحضانة فإن الأخ مقدم ويستحق الحضانة  
وقدم الشقيق على غيره كما يأتي ثم بعد الأخ الجدلاب أو الأب ثم بعده ابن الأخ ثم بعده عم  
الحضور فإن لم يكن فإن عم المحضون أو الجد من جهة الأم فإنه لا يستحق الحضانة نص عليه  
ابن رشد واختار القسبي خلاف هذا وإنه حاق في الحضانة لأن له حناناً وشفقة وتقطعت الدية  
عليه وقد قدموا الأخ على الجدلاب والم مع عصبيتها (ش) ثم المولى الأعلى ثم  
الأسفل (ش) أي ثم يلي مرتبة الم وابنه وهما آخر عصبة النسب المولى الأعلى وهو المعنى  
بكسر التاء وعصيته من موالى النسب ثم المولى الأسفل على المشهور ومذهب المدونة وهو  
المعنى بفتح التاء وصورته إنسان انتقل إليه الحضانة وهو مولى أعلى فوجد قدماء وله عتيق  
فإن الحضانة تنتقل لعتيقه وأظهره لعتبة الأسفل نسباً حضانة أم لا (ص) وقدم الشقيق  
ثم لا يلزم ثم للأب في الجميع (ش) يعني أن جميع ما مر من مراتب الحضانة الشقيق ذكرنا  
أرأيتي يقدم فيها على الذي للام ويقدم على الذي للأب فإن تعذر للأب الأقرب فإن الحضانة  
يستحقها بعده من هو أدنى منه مرتبة ولا ينتقل الحق للسلطان وقوله في الجميع أي في جميع  
المراتب التي يدخلها الشفقة وعدمها احترازاً من الأب والجد والوصي والمولى ونحوهم (ص)  
وفي التساوين بالصيانة والشفقة (ش) يعني أنه قد تقدم أن الشقيق يقدم على غيره إذا  
اختلف المرتبة فإن التحدث كمتقين وعين ملاً يقدم من هو أقوى شفقة وحناً على  
الحضور ويقدم الأسفل على غيره لأنه أقرب إلى الصبر والرفق من غيره فإن تساوا فظاهر  
الفرقة فإن كان في أحدهما صيانة وفي الآخر شفقة فالظاهر تقديم الشفقة كما يفيد كلام  
الرجحى ولما كانت الحضانة كما قال القرافي فتتفرق في وفور الصبر على الأطفال في كثرة  
البصا والتضجر من الهيات العارضة للصبيان ومن يد الشفقة والرفقة الباعنة على الرفق  
بالحضور فلذلك فرضت على النساء لأن عداوته الرجال تمنعهم الانسلاخ في أطوار الصبيان

وهو الشقيق اتفق للا وهو ما بعد الشقيق وقص عليه ولكن المعتد أنه لاحق للأخ للأب ولا الاخت  
للأب (قوله ولا ينتقل الحق للسلطان) الظاهر ما يوجد واحد ممن تقدم فلا تعذر تقدم السلطان من يحضنها (قوله احترازاً من  
الأب والجد الخ) أي فلا يقال في هؤلاء المد الشقيق (قوله وفي التساوين الخ) عطف على مقدم يدل عليه المعنى وهو وقدم في المختلفين  
بالشفقة وفي التساوين بالصيانة والصيانة غير الشفقة فالعطف مغاير فالمراد أحدهما (قوله وفور الصبر) أي عظم الصبر (قوله في كثرة  
الكراهة) أي بسبب كثرة الكراهة (قوله والتضجر) أي تضجر الحاضن وقوله من الهيات أي الأحوال العارضة للصبيان من كثرة  
الكراهة وغيرها (قوله ومن يد الشفقة) بمعطوف على وفور (قوله والرفقة) عطف مرادف (قوله تمنعهم الانسلاخ) أي الدخول وقوله في  
أطوار أي أحوال الصبيان من كثرة الكراهة وغيرها

(قوله من التكاف) يحمل المشاق في القيام بشأنهم (قوله في المعاملات) أي معاملات الحاضر المحضون في حفظ شأنهم وقوله وملابسة الاقدار من جهة المعاملات (قوله وتحمل الذمات) هي ملابسة الاقدار (قوله المحصلة لذلك) أي ثلوه فور الصبر (قوله لم يبطش) أي عنده حفة عقل لحمله على التصدي في الأمور ورثكاب الامر الذي لا ينبغي (قوله وبم هذا) أي بم هذا التعميم المؤيد لمقتل المصنف ويقولنا وانما اقتصر على الاتي لانها الاصل - قط لم يقل وحاصله أن بعضهم قال اذا كان الحاضر ذكرا لا يشترط فيه الكفاية وذلك لان المصنف قال بشرط الحاضر العقل والكفاية فهم بعضهم أن شرط الكفاية انما هو في الاتي لقول المصنف لا كسنة وأما الذكر فلا يشترط فيه الكفاية لانه اذا كان عنده من يحضن تصح منه الحضانة وحاصل الرد عليه أن شرط الكفاية لا يمتنع مطلقا كان الحاضر ذكرا أو أنثى وانما اقتصر على الاتي لانها الاصل الآن قضية ذلك الجواب أن الصحيح انه لا حضانة لذكور الراسن ولو كان عنده من يحضن كما هو قضية كلام ابن رشد في اللب ولكن الذي يقبله كلام شارحنا اعتمادا خلافا وهو أن محل كون الاتي المسنة والرجل المسن لا حضانة له ما لم يكن عنده من يحضن قال عجب واعلم أن هذه (٢١١) الشروط شروط لاستحقاق الحضانة اذا كان

يحصل بفقد هاضم والمحضون وان كان لا يحصل بفقد هاضم المحضون فهي شروط لمباشرة الحضانة فالجهد وهو لا يستحق الحضانة ولو كان المأثر لها عنده غيره لا حضانة له اتصاله بالمحضون فحصل له الضرر وأما المسن الذي له من يحضن فانه يستحق الحضانة (قوله لان الذكر لو كان مسن الخ) وعلى هذا فالانثى اذا كانت مسنة تسقط حضانة الاأنك قد علمت أن الصواب خلافه وبهذهذا كله اذا تأملت تجد كلام الشارح صيحوا وذلك لان شأن الحاضنة الاتي أنه التي تبشر الصبي وقد اشترطنا في الذكر أن يكون عنده من يحضن لجنه لا حاجة لاشتراط أن يكون الذكر كريمة الكفاية ببل ولو كان عاجزا لان الحاضر حقيقة المرأة التي تحضن (قوله أي نفس مسنة) هذا جواب كان والمناصب أن يأتي به على نسق الجواب فإن مما تقدم فقوله وانما اقتصر على الاتي لانها الاصل أو أن المراد

وما يليق به من التكاف في المعاملات وملابسة الاقدار وتحمل الذمات انتهى شرع في صفاتها المحصلة لذلك بقوله (ص) وشروط الحاضر العقل (ش) أي وشروط الشخص الحاضر ذكر أو أنثى العقل فلاحق في الحضانة لمحضون ولو غير مطبق ولان لم يبطش وانما اقتصر على الاتي في قوله لا كسنة لكونها الاصل في باب الحضانة قال في التوضيح لم يستحق الحضانة شروط اولها العقل الخ ومن من صبيغ الموموم وبهذا سقط ما قيل انه اقتصر على الاتي لان الذكر لو كان مسن لعنده من يحضن كما هو الشرط فيه لا يسقط حقه وان دخلت الكفاية العمى والخمس والصمم ومن شرط الحاضر أيضا عدم القسوة فن علم منه ذلك فتم عليه الابعاد والاجنبى (ص) والكفاية (ش) يعني أنه يشترط في الحاضر أيضا أن يكون فيه كفاية لقيام الطفل وبأموره والعاجز لا يكون حاضرا ولهذا قال (لا كسنة) يعني أن من بلغت من السن ما لا تقوم معه بأمر المحضون لا يستحقه كسنة ستين سنة فصاعدا فان حقه لا يبدل فقوله لا كسنة عطف على مقدري رأى ثبتت الحضانة لقادرا لا كسنة أي أقعد هاضم السن والافظها الحضانة وقوله لا كسنة أي نفس مسنة لبشعل الذكر (ص) وحرز المكان في البت يخاف عليها (ش) أي ومما يشترط أيضا في حق الحاضر أن يكون المكان الذي يسكن فيه بالنسبة الى البت حرزا موصونا كان يخشى على البت الفساد فاصحى والبنت التي لم يبلغ سن استخفاف عليها الفساد لا يشترط فلهذا ذلك قوله يخاف عليها حال من البت ثم يحتمل أن يكون حالا مقارنة وأن يكون حالا مقدرة منتظرة وقوله يخاف عليها أي الفساد اذا بلغ حد الوطء أو سرقة ما لها مشلا فلا بد من الامن على النفس والمال والخصوصية للبنت بذلك وكذا الصبي حيث يخاف عليه كما استقر ما بين عرفه من كلام المدونة وأولا (ص) والامانة (ش) يعني أن الحاضر من حيث هو ولو كان أباً أو أمّاً يشترط فيه أن يكون مأمونا في نفسه قرب أب شرب يذهب شرب ويترك ابنته ويدخل عليها الرجال فاختها منه الابعاد (ص) وأثبتنا (ش) يعني أن الحاضر اذا اتى عليه أغبر مأمون وأنه يخشى على المحضون منه الفساد وقال الحاضن بل أنا مأمون ومن أهل الخبر والدين والصيانة فعليه أن يثبت ذلك لانه صار مدعا

بقوله لا كسنة أي نفس مسنة فتمثل الذكر الاتي (قوله لا يشترط فلهذا ذلك) أي لا يشترط ذلك الا اذا بلغها الفساد (قوله وأن يكون حالا قدره منتظرة) الاولى اسقاطه لانه على ما تقدم مما علمنا من المعنى لا تكون الحال الامارة وقوله اذا بلغت الخ هذا مناسب كونه حالا منتظر قومه ذرية هو معنى منتظرة وقد تقدم ما فيه وقوله أو سرقة ما لها معطوف على الفساد (قوله والامانة) أي في الذين فقط لا لانه ودينه وان كان ذلك حقيقة الثلاثية وقوله ورشدنا ما (قوله شرب) أي كثير شربا تهر (قوله وأثبتنا) هذا يدل على جملته على عدم الامانة والذهب ان لم يهتدى وغير مذهب الى جملة على الامانة وهو الراجح قال المصنف الواحد أن يجعل على الامانة فلا يكلفه بينة بما ثبت عليه فلهذا ذلك أي عدم الامانة (قوله لانه صار مدعا) أي مدعا لالامانة وقوله بر ياعلى القاعدة أي لأجل الجريان على القاعدة من شأن المدعي أن يثبت ما ادعاه وقوله اذا اصل في الناس الجرحه تعطيل لقوله فعليه أن

أن ثبت الخ أي إنما كان عليه أن ثبت ما ذكر لأن الأصل الخ وإن المدعي من ادعى خلاف الظاهر ومدعي الإمانة مدعي خلاف الظاهر (قوله إذا الأصل في الناس الجرحة) هذا أحسن مما في عب وحاصل ما فيه أن الأصل في الناس الإمانة ما لم يدع عليهم بخلافها فبكون الأصل فيهم الجرحة فعليهم إثباتها (قوله أي ثبت كل شرط فوزع فيه) أي لا العقل ومثله يقال في الشروط ألا تبتة أن فوزع في شيء منها (قوله مفسر) أي رؤيته أو يورثه ولو كان عندهم بعض لاحتمال اتصاله بالخصون (قوله والجرب البالي والحكة) والفرق بينهما كما في شرح شب أن الجرب يبدى والحكة لا تبدى اه (أقول) فعليه بكون قوة البالي وصفا كاشفا (قوله جميع العاهات) الشاملة للبرص وغيره من كل عاهة يفتش حدوثها بالطفل (قوله والمراد به هنا نوع منه) حاصله أن الرشد ينقسم قسمين الأول حفظ المال مع البلوغ الثاني حفظ المال فقط والمراد (٣١٣) به هنا نوع مخصوص الذي وحفظ المال فقط وقوله وإن كان الأووال لعمال

ولو قال والمراد أي نوع واحد كقوله أصح المضي ثم ما ذكرنا من أن الرشد ينقسم قسمين والمراد نوع منه وهو حفظ المال فقط يعلم أن قوله هم الرشد حفظ المال مع البلوغ أي بحسب الأغلب ومرادنا الشارح أنه لو عرف أصل الرشد على الفرد الكامل وهو حفظ المال مع البلوغ مع أنه ليس بشرط (قوله لأن الصغير قد يكون معه حفظ) أي المال وقوله بمحض أي أن ذلك البالغ بمحض المحضون الصغير مع حضائنه لا غير ذي الحفظ فيكون الأعلى والوسط مشتركتين في حضائنه الأسفل لحضائنه الكبير من حيث الحفظ لذات الصغير من حيث حفظ المال (قوله وهذا الخ) أي بما تقدم من أن المراد نوع من الرشد (تنبيه) شمل كلام المصنف الاتي في شرط قها الرشد فلا حضائنه السفينة وحاصله أن السفينة إذا كان لهولى فاته بمحضين وأما إذا لم يكن لهولى فلا حضائنه (قوله وضمت ان خيف)

براعلى القاعدة إذا الأصل في الناس الجرحة ولو أراد جميع شروط الحضائنة كما قال الساطي لأخر عن الجميع ولكن الحكم أنه لا بد أن ثبت جميع الشروط أي ثبت كل شرط فوزع فيه منها (ص) وعدم كيداً مضراً (ش) يعني وبما يشترط في الحاضن أن يكون سالماً من البرص المضرب بالخصون وأن يكون سالماً من الجذام المضرب بالخصون تخفيفاً عما لا يتبع وبعبارة أدخلت الكفاية البرص المضرب والجرب البالي والحكة وذكر صاحب الباب ما يفيد أن المراد بقوله كيداً جميع العاهات التي يفتش حدوث مثلها بالولد وظاهر قوة وعدم كيداً بشمل ما إذا كان بالخصون ذلك أيضاً قد يحصل بانضمامها ما يلد في جذام بالخصون وبرصه وتقدم في بحث العيوب ما يفيد (ص) ورشد (ش) تقدم أنه قال بشرط الحاضن العقل وعطف هذا عليه أن يصح عطف التكررة على المعرفة أي بشرط الحاضن أيضاً رشد والمراد به هنا نوع وهو حفظ المال وإن كان غير بالغ لأنه كالبالغ في أنه لا الحضائنة على الراجح كذا ذكره أبو الحسن لأن الصغير قد يكون له حفظ ويكون بمحضه بعض معاً بالخصون الصغير ولهذا تكرر ولم يعطفه معاً كالشروط السابقة وهذا يسقط قول الجماوي كان الأولى تعريفه كالشروط التي قبله لئلا يسبق لنا طرأه عطف على كيداً من غير تأمل (ص) لا سلام وضمت ان خيف المسلمين وإن مجوسية أسلم زوجها (ش) يعني أن الحاضن لا يشترط فيه أن يكون مسلماً بل يصح أن يكون كافراً قال في المدونة وللذمة إذا طلق أو المجوسية يسلم زوجها وتأتي هي من الاسلام فيسرق بينهما من الحضائنة ما للسلطنة كلت في حرز وتؤم أن تغدبهم بضمراً وخشيز وإن خيف أن تفعل معهم ذلك ضمت الى ناس من المسلمين ولا يتزوجون منها إلا أن تبلغ الجارية وتكون عندها في غير حرز وبعبارة وضمت أي الحضائنة بطريق الأصلية أو العروض كأن يكون الحاضن جداً مثلاً وعنده أنثى بمحضين في الحقيقة ليست الحضائنة الا لاثني لأنه يشترط لذكر أن يكون عندهم بمحضين من الاناث وهذا سقط الاعتراض عليه بأنه أنثى الضمير تعاليدونه (ص) ولذا كرم بمحضين (ش) يعني أن الحاضن إذا كان ذكراته يشترط في نفسه أن يكون له أهل يتولون المحضون من سريره أو زوجة أو مستأجرة أو متبرعة بذلك لأن الذكر لا يصبر على ما تصبر عليه النساء من أحوال الاطفال كما صرح

أي الضم وقت الخوف عليه لاقبله والجمع ليس شرطاً بل يكفي أن يضم لسلطة واحدة (قوله وان مجوسية) ويشترط مباينة في استحقاق الحضائنة لاقى الضم إذ لا تأتي المبالغة أن عرفة فيها الام الحضائنة وان كانت مجوسية (قوله من الحضائنة) بيان لما من تقديم البيان على المين بفتح اليه (قوله الآن تلغ الجارية) أي تلغ جسد الوطه (قوله بطريق الأصلية الخ) حاصله أنه اغترض على المصنف في قوة وضمت ان الاول وضمت الحاضن أعين كونه ذكراً أو أنثى فأجابت بأنما كانت الضمير تبعاً للدونة وحاصل جواب شارحنا أنه أنثى الضمير بالنظر لأن إراد الحضائنة أسالة أو عروضا وهي التابعة عن الذكر كأن يكون الحاضن جداً وعنده أنثى الخ (قوله بأنه أنثى) متعلق بمحذوف والتقدير سقط الاعتراض الجواب عنه بأنه أنثى الضمير الخ وقوله ولذا كرم في العبارة متصرفاً والتقدير بشرط الحاضن الذكر والاثني العقل بشرطه لذكر أي بالنسبة لما إذا كان الحاضن ذكراً من بمحضين أي بوجود من بمحضين عنده (قوله من بمحضين) أي يصلح الحضائنة وقوله من سريره الخ أي مستوفية للشروط

(قوله ولو في زمن الحضانة) أي ولو صار محرماً في زمن الحضانة بعد أن كان قبل ذلك غير محرر (قوله ولا في الخلو) محل كلام المصنف أن لم يكن في نزع ضرر عليه والآن ينقطع (قوله بل يطلب الذكراً غيرها) الكلام فيما إذا كانت التي تحضن الذكراً حرة وتزوجت فلا ينافي أن زوجته تحضن له لأنه يقال حيث كان يطلب الذكراً غيرهما فقد سقطت حضانتها أي العارضة (قوله وتسرا لامة كالخول) فإذا كانت الحاضنة أمة ثم أنسبها وطئها بعد طلاق زوجها أو موته فإن حضانتها تنقطع **وتنبه** هذا الكلام يفيد أن الحضانة حتى الحضور وبأن أن المشهور أنها حتى العاضن كما ذكرهم من عند قوله والعاضن الخ (قوله إلا أن يعلم من انتقلت له الولاية) أراد بالولاية الحضانة وإن كان خلاف المتبادر (قوله فلا تنقطع حضانتها) بل تكون أخضانتها لها فالبعض الأشباح وهو مشكل كيف وقد قلنا أن قوله ولا في الخ يفيد أنه حتى الحضور وكون ذلك حقه يقتضي أن انتقاله من كان بعد الساتنة كالولاية سقطت بالكتابة لأنه إذا سقط من له الحضانة حقه انتقل (٣١٣) إلى من بعده وهو الذي به العمل والتقليد يبيع وإن أشكل وقد نقل ذلك

(قوله وفيه نظر) يمكن الجواب عنه بأن مراده بالولي ولي الحضانة أي مستحقها (قوله بالحكم) أن يوجد نص بذلك فلا ضرر بظاهر وإن لم يوجد نص فلا يتبع لأن المتبادر أن المراد بالعلم العلم بالادخول (قوله فلو خرج الخ) أي أو سكت دون العام أو عام العلم انتقلت فهو سقط حتى المدخول بها إلا أن تتأيم قبل فله في سكوته دون عام فلا تزوجه (قوله أو يكون محرماً) بالاصالة كزوج الأم المحضون أو بالمعرض كزوجها بغير علم المحضون ودخل بها (قوله كالحال) المحضون تزوجه حضنته من قبل أبيه فلا يدخل الإختصاص لظرف المحرمية فلا يعتبر (قوله من لا يصب دخوله محرماً) أي والآن كذا إذا تزوجت الأم بغير علم المحضون وقوله والمحضون ذكروا لافلا يجوز ثم هذا كلام

ويشترط في الحاضن الذي كان كانت المحضونة أي تطبق الوطء أن يكون محرماً لها ولو في زمن الحضانة بأن يتزوج أم المحضونة في زمن إقامتها والافلا حضانتها في زمنها ولو كان مأموماً إذا أهل عند ما مك وأجاز أصبغ ذكر في النخبة (ص) والآن في الخلو عن زوج دخل بها (ش) أي ومن شروط الحضانة إذا كانت أنثى أن تكون خالية عن زوج دخل بها وإغماط حقه ما حيث دخل بها الزوج لا يشغلها بالزوج عن الطفل ولهذا اشترط في السقوط المحضون إذا قبله لم يحصل اشتغال عن الولد فليس الفتاة لا دخول كالخول وهذا في الأنثى التي تحضن لاحتقاقها الحضانة وأما من تحضن للذكراً فإن الحضانة لا تنقطع فيها بذلك بل يطلب الذكراً غيرهما وتسرا لامة كالخول بالزوجة كأم (ص) إلا أن يعلم ويسكت العام (ش) مستغنى من المفهوم أي فإن لم يقبل عن زوج دخل بها سقطت حضانتها وانتقلت إلى أبيها في المرتبة الآن يعلم من انتقلت له الولاية بدخول الزوج ويسكت العام فلا تنقطع حضانتها وبعبارة أي إلا أن يعلم من له الحضانة بعد التزوجة كذا كرم أبو الحسن وت وجعل الشارح ضمير يعلم قول وفيه نظر والمراد بعلمه عليه بالخول بالحكم فلو جهل واحد منهم لم يسقط حقه والعام محسوب من يوم العلم المسقط (ص) أو يكون محرماً أو لا حضانتها كالحال (ش) يعني أن الحاضنة إذا تزوجت شخص هو محرر المحضون فإن حضانتها لا تنقطع وسواء كان هذا المحرم من له حضانتها كالم والجدلاب أو كان من له حضانتها كالحال والجدلاب ففوقه وإن بكسر همزة أن مبالغة في المحرم أي فلا يسقط حقه إذا تزوجت به من باب أولي في عدم الإسقاط إذا تزوجت بحرمه الحضانة (ص) أو وليا كأم (ش) أي وكذلك تبقى حضانتها إذا تزوجت ولياً حضانتها وإن لم يكن محرماً بأن تكون له حضانتها ولو بعد كمال الم تزوجه حاضنة غير الأم والجدلة عن لا يصير دخوله محرماً والمحضون ذكر وليس له حضانتها أنسب إليه منها فارغة من زوج والمراد بالولي من له ولاية على الطفل ولاية مبالاة وولاية حضانتها \* ولما نزع من الكلام على بقا الحضانة مع الزوج القريب محرماً وغيره شرع في

الشيخ سالم وقل حج لأقرئين كون المحضون ذكراً أو أنثى لكن يشترط فيما إذا كانت أنثى مطقة أن يصير تزوج الحاضنة محرماً لها كمن علم لها في تزوج أمها بخلاف حالتها الحاضنة فتزوج ابن عم لها فيستزعم منها طه النسي ويكون حاصل ذلك أنه قد هو أو يكون محرماً أي بالاصالة ويكون قوله أو وليا أمه ليس محرم ما يطرق بالاصالة بل نارة تعرض للمحرمة كالزوج الأم وابن عم المحضون نارة لا كالزوجت سالتة ابن عم المحضون (قوله وليس له حضانتها أقرب بالخ) وأما لو كانت له حضانتها أقرب لم يخفست كما إذا كانت أم الأم متزوجة ابتداء حين تزوجت الأم لم يلحقها الولد استحققت الحضانة لخله حيث لا حدة فتزوجت ابن العم تتأيم الجدة فإن الحضانة تنتقل لها ولا يعارض هذا قوله إلا في ولا تعود بعد الطلاق لأنه حين تقرر لها حقها ينقطع بالسكاح كالشعر بل لقطة إلا في لافمن لم يقرر له الحق فيها ابتداء (قوله على بقا الحضانة) أي الحاضنة التزوجة لأن الحاضن الزوج كالجد بنوه (قوله محرماً وغيره) أي المشار إليه بقوله أو وليا كأم الحضم.

(قوله صوابه أن يقول عند بلها) بل انما قالت الممرضة أرضعه عندى أو عند أمه فلا بد على كون الممرض لم يرض بالرضاع عند من انتقلت لها الحضانة فان الحضانة تفسر بالام (قوله اذ في حائنين الصور من الخ) نقول وفرض المصنف فيما اذا انتقلت الحضانة عن الام فهذا التعديل لا يفسدشوا ويجاب بان المراد ان ثبت نزع الغيرة الام أو فرض المصنف ثبت شرط الغيرة (قوله أو عاجزا) أى أو غائبا نعم تصح وكذا انه اذا كان ذكر المولى (٢١٤) يباشره فيما ظهر وهل الاتي كذلك أولا لا من الاعمال البدنية (قوله ولا

يتزع منها) أى لان يقام مع ولو تزوجته أنفق به وأصلح من كونه عند أبيه العبد لان العبد لا يملك نفسه فكيف يحضن (قوله وظاهر الخ) الآله وان كان ظاهره ذلك يقيد بما اذا لم يكن العبد قائما بأمه وما لم يكن كذلك فان حضانة ولده تنتقل اليه بتزوج أمه كما يفيد كلام الشارع (قوله ثم كلام الغنى بسداسة المسائل) اعلم أن أولها قوله أو لا يقبل الولد غيرة أمه وأخرها قوله وفي الوصية قولان فان قلت انها سبعة قلت ان الغنى لم يذكر قول المصنف أو كان الأب عيذا هو حرة فتدبر (قوله بسداسة المسائل الخ) هي ما أشار لها الغنى في التبصرة بقوله ويصح بقاؤه المرأة في الحضانة وان كان الزوج أجنيا وذلك في ست مسائل ان تكون وصية على خلاف في هذا الوجه أو يكون الولد رضعا لا يقبل غيرها أو يقبل غيرها قالت القس لا أرضعه الا عندى لان كونه في رضاع أمه وان كانت ذات زوج أنفق بمن أجنية يسلم اليها وان كانت الحرة ذات زوج كان أبنا وكان من اليه الحضانة بعد ما غير مأمون أو عاجزا عن الحضانة أو غير ذلك من الاعذار أو يكون

الكلام على بقائه مع الزوج الاجنبي وهو كما قال الغنى يصح بقاؤه للمرأة في الحضانة وان كان الزوج أجنيا في ست مسائل أولها قوله ما عاقل على المستثنى من قوله الا ان يعلم الخ (ص) أو لا يقبل الولد غيرة أمه (ش) يعني أنها الام اذا تزوجت برجل أجني من المحضون ولم يقبل الولد غيرة أمه فلها تبق على حضانها ولو قال ولا يقبل غير الحاضن لكان أشمل (ص) أو لم ترضعه الممرضة عند أمه (ش) مراد المؤلف بهذا أن الحضانة اذا انتقلت عن الام بتزويجها بأجنبي مثلا لغيرها والمحضون رضيع وأبت الممرض أن ترضعه عند من انتقلت الحضانة لها وقالت لا أرضعه الا في بيتي ورضيت الام بأن ترضعه من بيتها وأقالت الممرض أنا أرضعه في بيت أمه ولا أرضعه عند من انتقلت لها الحضانة فان الحق في الحضانة للام فان قلت كلام المؤلف لا يفيد هذا وانما يفاده أن الام اذا تزوجت وانتقلت الحضانة لغيرها وأبت الممرض أن ترضعه عند أمه فان حضانة لأمه ولو رضيت الممرض أن ترضعه عند من انتقلت الحضانة لها وليس كذلك أجيب بأن في كلام المؤلف حذف مضاف أى عند بل أمه ولكنه لا دليل عليه فقبارته غير صواب ولنا قال ابن غازي صوابه ان يقول عند بلها فيعود الضمير على الام المتقدمة والمراد يسلمها من انتقلت لها الحضانة بعد ما تزويجها كقصرها الغنى ولا يصح حل كلام المؤلف على ما اذا لم تنتقل الحضانة عن الام بتزويجها لعدم وجود حاضن أو لوجوده متصفا بما عاقل في حائنين الصورين لا تنتقل الحضانة عن الام بهما ولا يصح له عليها يؤدى الى تكرار مع قوله أو لا يكون للولس حاضن الخ (ص) أو لا يكون للولس حاضن أو غير مأمون أو عاجزا (ش) يعني أن الحضانة لا تنتقل عن الحاضنة بتزويجها لمن يسقط حضانتها بل يمكن للوالد بعد ما حاضن شرعى حاضرا أو يكون له لكن غير مأمون أو عاجزا عما عاقل (ص) أو كان الأب عيذا هو حرة (ش) يعني أن أبا المحضون اذا كان عيذا أو أمه حرة وتزوجت برجل أجني من المحضون فلان الولد يبق عند أمه لا يتزع منها لو ظهر مساواة كان هذا العبد قائما بأمه ورصيد فيه كفاية أم لا وهو ظاهر كلام المؤلف هنا وفيما أتى من قوله وأن لا يسافر ولي سراح (قوله أو كان الأب عيذا أى والحضانة بعد الام لا بل لكونه ليس هنالك من يستحق الحضانة قبله فان كان ممن يستحق الحضانة قبله انتقلت الحضانة ثم نعم كلام الغنى بسداسة المسائل وهي قوله (ص) وفي الوصية روايتان (ش) يعني أن الام أو غيرها من الماحضات اذا كانت وصية على الاطفال وتزوجت برجل أجني من الماحضات فهل يتزعم منها تزويجها لأجنبي بقوا عند أبي ذل روايتان عن مالك قاله حرة يبقوا عند أمه ان جعلت لهم يتناسكون فيه ولخافوا وطعما وما يصلحهم الا أن يرضى عليهم زاد في رواية محمد ولو قال في ابنته ان تزوجت فازرعهم فلا يزعمون لانهم لا يبق فلا وصية لها وقال حرة تزعموا منها لان المرأة اذا تزوجت غلبت على جل أمرها حتى تفعل ما ليس بصواب وعلى القول بعدم

الولاية لأقربائه من الرجال ولان التساقول محضون فترك مع أمه اه وأما قول المصنف أو كان الأب عيذا هو حرة فزادها الغنى (قوله أو غيرها من الماحضات) التي في النقل خصوص الام فقط فلا يتم ما قاله الشارع وكل من وافقه (قوله أو بقوا عند أمه) المخلص أن يبقوا عند أمه في الموضع وقوله يسكنون وقوله تزعموا منه كلها مطلق المضارع عطف النون في نخصه خارجا على لغتين يحزم المضارع بشرط جازم (قوله غلبت) أى كثرت (قوله وعلى القول الخ) المناسب حذفه وذلك لان هذا الخلاف جار على القولين وذلك لان المعنى اذا أوصي رجل لأجنبي فله الحضانة ثم اختلف فقيل في مرتبة الأب فهي بعد



الخالفة ويحرمها أو في مرتبة الأم فتقدم على الجدة (قوله فهي في مرتبة الأب) هو الظاهر لما في أوصي بها (قوله وعكس كلام المؤلف الخ) أقول العكس من حيث أن كلام المصنف في حاشية وصية تعلقت بغير وصي وهو زوجها التي تزوجت به وهذا العكس في حاشية غير وصية تعلقت بغير وصي وهو زوجها الذي تزوج بها ثم نقول وهذا الكلام أصح من قول المؤلف تعلقت بغير وصي منه رجه الله لأن كلام ابن القاسم في فرض المصنف لافي عكسه ونحوه يقول ابن عرفة سمع ابن القاسم في الوصايا أن تزوجت الأم الوصي ووجلت الولد في بنت فقهم وخادمهم لم يستنوا وروى محمد ولو قال في إصاها أن تزوجت فأنزلهم لأنه لم يقل فلا وصية لها وروى أشياخ الأنا يخاف ضيعتهم اه فانه في كبره استدلل بكلام ابن عرفة هذا على عكس السابقة ثم إن الوصي في كلامه مفعول تزوجت وليس كذلك بل هو مت في الأم كليل عليه كلامه آخر اه (قوله وأن لا يسافر ولي حر) قال المصنف في توضيحه وإنما عقلت الحاشية بهذا السفر لأن نظر الولي لولي له عام ونظر الأم لها في أمور خاصة فكان يحصل ما ينظر فيه الولي أو من يحميها ما ينظر فيه الأم ولهذا كان الوصي مقدما على الأولياء إذا أراد سفر المحضون وإذا كان الولد وليا ونه في القعد وسواه وسافر أحدهما فليس له الرحلة بالولد المقيم أولى لبقاء الوصي أمه وكذلك إن لم يكن له أم له (٣١٥) هو التقدم في تكاملها كانت أمي وقوله وإن

لا يسافر أمي يدمر (قوله عن ولد) أي عن موضع ولد كراو أني أو عن معنى الباء أي رد سفرها به وليس ثم ولي حاضر يساويه في الدرجة فتسقط حضنة الحاشية فإن وجد مساويه درجة كعم لم تسقط حضنة المريد السفر (قوله أي بشرط ثبوت الحضنة) أي الحاضن ذكرنا كأن وأني ولا ينافيه ثابت النصير من قوله تسافر هي لهم بفرضن الكلام في الانسحاب من أن الغالب كون الحاضن أني (قوله والمقدم الخ) قال عبيد ذلك الصارولا يفتي أنه يني من أولياء المال الحاكم (قوله بعد عبارة الشارح فانها الشيخ سالم (قوله وولي العصبة) أي إذا فقد ولي المال حاصله أن ولي المال

الأسوة فهي في مرتبة الأب وقيل الأم (قوله) عكس كلام المؤلف لو تزوجت الحاشية بالوصي عليهم وجعلتهم في بيت بنفقهم وخادمهم لم ينزعوا منها طه ابن القاسم (ص) وأن لا يسافر ولي حر (ش) أي بشرط ثبوت الحضنة أن لا يسافر ولي حر عن ولد ولو رضي عاصره نقله سنة بردها ن سافر الولي السفر المذكور وكان له أن يأخذ المحضون من حاشيته ويقال له انبني ولداً أنشئت ولا يأخذ من سافر لغيره يسكن كإبائي والمراد بالولي أهم من ولي المال وهو الأب والوصي والمقدم ولي العصبة كانت العصبة سبباً كالتقوى وعصبته أو نسباً إذا أراد العلم مثلاً السفر المذكور بالمحضون فلا يأخذ من الحاشية واسترح قوله ولي حر عامله كان الولي للمحضون عبداً أو أراد السفر فلا يكون له أخذ معه ويبقى عنده أمه لأن العبد لا قراره ولا مسكن واحترى بالولد الحر من الولد العبد إذا سافر وليه لا يأخذ معه لأن العبد تحت نظر سيده سفره أحضر وقوله ولد لا مفهومه أي عن محضون وقوله (وان رضيا) مبالغة في المفهوم أي أن سافر الولي الحر عن الولد لسافر السفر المذكور سقط حقهما من الحضنة وأخذ وليه معه ولو كان الولد رضي على المشهور بشرط أن يسبق الولد غير أمه ومثل الأم غيرها من الحضنة (ص) أو سافر في (ش) يعني وكذلك يشترط في حضنة الحاشية أن لا تسافر عن بلد الولي الحر عن المحضون لغيره فان سافر السفر المذكور سقطت حضنتها (ص) سفره نقله لا تجارة (ش) هذا راجع لسفر الحاضن وسافر الولي أي بشرط سفر الحاضن المسقط لحضنته أو سافر الولي الموجب لأخذ الولد من حاشيته أن يكون سفره نقله وانقطاع فان كان سفره تجارة وزهه فلا تسقط حضنة الحاضن بسفره بل تأخذ من أقرب بالموضع

الأب والوصي والمقدم فقط وأما هنا فمثل ما ذكره في المحضون وما قاله انتشار قول الشيخ وهو صواب فيها ثم العامة ثم بنات الأخ ثم العصبة والأولياء لهم العصبية ومن هؤلاء الأولياء الجد والأخ وابن الأخ والعمة وابن العمة ومنهم من قال من خرج من بلد مستقلاً سكا بلداً آخر غير بلد الأم أب أو أحدهم من الأولياء الذين ذكرنا فلا رحلة بالولد ثم قال وليس للأم أن تتقل الولد من الموضع الذي هو فيه والذهب وأولياءهم الأم فأمر بالبريد ونحوه فقول الأجهوري وما قاله من مخالفت لنقول عن سند فلا يمول على ما قاله اه في غاية التصور وكلام سند الذي نقله لا يخفى فيه فلا تليل بذلك محضيت (قوله عاملو كان الولي للمحضون عبداً) أي سواء كانت الحاشية حر أو أمه (قوله ولو كان الولد رضيها) وحديث من فريقيين والذهب ولها منصوص بغير هذا وبغير ما نقله المسقطات (قوله على المشهور) ومقابله قول الأول لا يأخذ إلا بعد القطام والاختصاص أمه والثاني لا يأخذ حتى يشتر (قوله السفر المذكور) أي ستة بردو يكون السفر سفره نقله (قوله بل تأخذ من أقرب بالموضع) أي كبريد ونحوه كما أفاده معنى تت والحاصل أنه أن أقرب بالموضع كالبريد ونحوه تأخذ من أقرب بالموضع لأن أخذ من كان لا يخد لا يسقط الحضنة وإنما قال عبيد أنه أقوله لا تجارة فإن الحضنة لا تسقط بذلك ولو بعد السفر وأما حكم السفر ابتداء فيجوز لولي ولا يجوز لها حيث كان بعيداً فعلى هذا فليس للحاضن أن يسافر بالمحضون السفر البعيد ولو كان لنقله أم أو نصيب الدون وليس للأم أن تتقل بالولدين الموضع

الذي فيه والدهم وأولادهم إلا ما قرب كالبريد ونحوه مما يبلغ الاب والاوليا عندهم ثم إن لها أن تصيب هناك ١٥ وأفاد أولادها ذكره  
عب ونصه لا بخيار أو تزهد أو طلب مبرأ أو نحو ذلك فلا تأخذوا بسقط حق الذات الخاصة بسفرها لتجارتها بل تأخذوا بمعاها ولو بعد  
بأنه أيا فيه مع ما وصبه في البعيد فإن لم يكن أب ولا وصي سافرت به أن خيف بتركها له نصيبه قال الخطاب بل الظاهر وإن لم يخف عليه  
١٥ وحاصله أنه ليس للخاصة أن تسافر إلا بأذن الاب في القرب والبعيد أن عنعهما أن سافرت فلا يسقط حقها والوصي كالأب  
في البعيد وأما القرب فلها أن تسافر بغير إفته (أقول) وبهذا كله التي من جعلته التقيد بغير بالموضع فظاهر المصنف خلافه  
وذلك لأن مقام المصنف أنه متى كان السفر للتعلة فلها السفر ولو ستره بغير إذن وليه أيا وغيره وإنه إذا كان أقل من ستة برديجوز  
لها السفر بغير إذن الولي ولو خمسة بردي في غير ظاهر المدونة إلا أن نص المدونة المذكور يتبع فتأمله (قوله وحلف) أي الولي وإن  
لم يثبت قصد استيطان وكذا الذات الخاصة تحلف أنها تدر سفر تجارة ونحوها يبيع بعدها (قوله وظاهر الحال) ضعيف وقد علت لفظها  
بردين لأن مسافة طرف وهو متعلق بالخبر ويصح جعل الخبر  
(قوله أي مسافة بردين) أي كانت مسافة (٢١٦)

مسافة ويكون نفسه على الخافعة  
على طريقه ابن خني ومن تبعه  
على ما قيل في زبد عندك هكذا  
كتب بعض الشيوخ وفيه نظر  
لأن مسافة متصرف فهو مفعول  
به (قوله وبني المضاف للمجرور)  
هذا خلاص لا أكثر لأن الكثير  
لا يبيح المضاف إليه على جره إلا إذا  
كان المحذوف مما تلا لما كان  
معطوفا عليه نحو  
ولم أر مثل أن يتركه القتي  
والأشهر بأنه امرؤ وهو طائع  
أي ولا مثل الشر وهذا لا عطف  
لأنه حاجة مستأنفة نحو ثريدون  
عرض الدنيا واه بريد الآخرة  
بالبحر لأن مفهوم الشرط صادق  
بصورته أحدهما عدم مماثلة  
المحذوف للعطف عليه ثانيهما  
أن لا يكون معطوفا أصلا كما في  
الآية والمصنف (قوله وأصله  
وموجب) يفتح الجسم أي مقتضى  
ظاهرها بردين أي أصل العبارة أي قلب بردين أو بردين ففوله بردين أي أو بردين على لفظ المصنف ثم  
أقول لأحاجة لفظ موجب لأن المعنى الظاهر منه أن المراد بردين (قوله أن سافر لامن الخ) أي قلبه بالإسلام في كل من الطريق  
والبلد ولا يشترط القطع بذلك واللام ينزع الولي وهذا الشرط يشترط أن يضاف سفر الزوج زوجته ويراد عليه ما كونه مأمونا  
في نفسه وغير معروف بالإسلام عليها ككون البلد المتقل الميقر يلا يخفى على أهلها خبرها أو كونه سراوة قلم الأحكام فيها (قوله على  
المشهور) ومقابل يشترط في السفر أن يكون برا أو ما إذا كان بحرا فلا يسافر فيه (قوله هو الذي يسير كم في البر والبحر) وجه الدلالة أن  
السفر في البر والبحر كالسفر في البر والبحر (قوله وقد هذ الخ) لأحاجة لهذا مع قول المصنف وأمن في الطريق (قوله ولما كان  
الضيم في سافر الخ) روح الأخبار قوله تعالى الولي أبرز الضيم العائلي الخاص وحاصله أنه لا اختلاف الفاعل أبرز فلا يقال كان  
الولي للشارح أن يقول العائلي الخاص بآله (قوله ولا تعود بعد الطلاق) أشعر لفظ للودان الخاصة كانت واجبة لمن حدث  
لها الطلاق والزوج وهو كذلك فالوجوب لها ابتداء بغيرها على ما شرعوا يتصور ذلك في غير الألام ثم طلق تلك الغير كانت لها

سقط  
قوله وأصل العبارة أي قلب بردين أو بردين ففوله بردين أي أو بردين على لفظ المصنف ثم  
أقول لأحاجة لفظ موجب لأن المعنى الظاهر منه أن المراد بردين (قوله أن سافر لامن الخ) أي قلبه بالإسلام في كل من الطريق  
والبلد ولا يشترط القطع بذلك واللام ينزع الولي وهذا الشرط يشترط أن يضاف سفر الزوج زوجته ويراد عليه ما كونه مأمونا  
في نفسه وغير معروف بالإسلام عليها ككون البلد المتقل الميقر يلا يخفى على أهلها خبرها أو كونه سراوة قلم الأحكام فيها (قوله على  
المشهور) ومقابل يشترط في السفر أن يكون برا أو ما إذا كان بحرا فلا يسافر فيه (قوله هو الذي يسير كم في البر والبحر) وجه الدلالة أن  
السفر في البر والبحر كالسفر في البر والبحر (قوله وقد هذ الخ) لأحاجة لهذا مع قول المصنف وأمن في الطريق (قوله ولما كان  
الضيم في سافر الخ) روح الأخبار قوله تعالى الولي أبرز الضيم العائلي الخاص وحاصله أنه لا اختلاف الفاعل أبرز فلا يقال كان  
الولي للشارح أن يقول العائلي الخاص بآله (قوله ولا تعود بعد الطلاق) أشعر لفظ للودان الخاصة كانت واجبة لمن حدث  
لها الطلاق والزوج وهو كذلك فالوجوب لها ابتداء بغيرها على ما شرعوا يتصور ذلك في غير الألام ثم طلق تلك الغير كانت لها

الحضنة حيث أفضت النوبة لها (قوله وإذا أراد رد المحضون) أي لمن انتقلت عنه الحضنة أي إذا أراد من انتقلت الحضنة له رد المحضون  
 لمن انتقلت عنه كذا يستقطن من بعض الشراح (قوله كما يدل عليه الخ) أي فإنا كانت الحضنة انتقلت بعدة كون الأم تزوجت ثم طلقت  
 الأم ثم ماتت الجدة فإن الحضنة ترجع للأم (قوله ويقيدها أيضاً بما إذا لم تزوج الحضنة) أي كذا كانت الحضنة تنسب ما جده ثم  
 تزوجت بأجنبي وانتقلت الحضنة للخالة ثم طلقت الجدة فنقلوا الحضنة لأبنة الخالة بما لم تزوج بين الأم منه فإنه تزوجت بين  
 العم فترجع الحضنة للجدة ومنه ولو تزوجت بالعم فإن الحضنة لا تنتقل عنها الجدة وحاصله أنه تزوجت بالعم وانتقلت الحضنة  
 للخالة فمادت الخالة لا تزوج أصلاً فلا ترجع الحضنة للجدة ولو طلقت أي الجدة فلترجع الخالة بأجنبي سقطت حضنتها  
 فلو تزوجت بين العم فلا تسقط حضنتها وهذا كونه ما لم تنلق الجدة فإذا طلقت الجدة وتزوجت الخالة بين عم المحضون فترجع  
 الحضنة للجدة وأولى ولو تزوجت بأجنبي (قوله) (٢١٧) لا يقرآن عليه كان عتقاً في فساد أو متفقاً

على فساد وكان وطئاً يدرأ الحد  
 والاعتد (قوله فأم لا تعود)  
 لأن حق الغير قد تعلق به فنع من  
 العود فلا يقال بالحكم بدور مع العلة  
 وهي هنا اشتغالها بالزوج وجردها  
 وعلمنا فذا وجد الاستقلال  
 انتفت الحضنة وإذا عديم ثبتت  
 الحضنة (قوله إذا أسقطت حقها  
 من حضنة ولها) أي بعد رجوعها  
 وهو شامل لاسقاطها للاب  
 وهي في عصمتها لأن الحق لهما  
 وهما زوجان ولو إذا خالها على  
 إساءة حضنتها فسقط ولا تعود  
 ولما إذا أسقطت الجدة حضنتها  
 بعد أن أسقطت بنتها حضنتها في  
 مقابلة خلعتها فإن العاهة على إسقاط  
 حضنتها وإسقاط أمها بعدها لم  
 تسقط حضنة أمها وقتئذ بعد  
 رجوعها اختاراً عما إذا أسقطت

سقط حقها من الحضنة بسبب تزويجها  
 فان الحضنة لا تعود لها سواء كانت أم أو غير هابل الحق فيها يابى لمن انتقلت له وإذا أراد  
 رد المحضون فإن كان للام فلا مقابل للاب في ذلك لأنه لا نقل للمال أو فضل وإن كان لأخته فلا لب  
 المنع من ذلك ثم إن قوله ولا تعود إلخ أي يبرأ على من انتقلت به تزويجها أو لمولها من الحضنة  
 من يسقطها بعدها فإنها تعود لها ويقيدها ولا تعود إلخ بما إذا لم يت من بعدها كما يدل عليه  
 قوله أو عوت الجدة والأم خالية ويقيدها أيضاً بما إذا لم تزوج الحضنة بعدها بين تزويجها لا يسقط  
 الحضنة حيث كان غير محرّم كابن العم على مام (ص) أو فسخ الفاسد على الأرجح (ش)  
 أشار بهذا إلى أن الحضنة إذا سقطت حضنتها بالزوج ثم ظهر أن النكاح فاسد لا يقرآن  
 عليه وفسخ لذلك وقد دخل بها فإنها لا تعود لأن فسخ نكاحها كطلاقها من النكاح الصحيح  
 قال ابن يونس وهو الصواب وعبر عنه المؤلف بالأرجح جري على قلعه فقلعه قوله على الأرجح خاص  
 بهذه المسئلة فقط (ص) أو الأسقاط (ش) يعني أن المرأ إذا أسقطت حقها من حضنة ولها  
 من غير مانع فأمها ثم أرادت أخذه بعد ذلك فليس لها ذلك على المشهور وقوله أو الأسقاط عطف  
 على الطلاق والمراد بالأسقاط السقوط لبطل الاستثناء بعده (ص) الالكروض (ش) أي  
 إلا أن يكون السقوط لعذر كرض لا تقدر معه على القيام بالمحضون أو عديمين أو جمع القرض  
 أو سفر زوجها غير طاعة أو رجوع الولي من سفر النقلة لها أخذه من هو يده بعد زوال  
 هذه الأعذار بان همت أو رجعت من سفرها أو عاد إليها بقرب زوالها إلا أن تركه بعد السنة

(٢٨ - خشي رابع)

المبتدعة في حال غفلة بنتها فإن في وجوب سقوطه وعصمة قولان  
 مبنيان على لزوم إسقاط الشيء فسل وجوبه وعصمة (تيسره) إذا سقط من الحضنة حقه فلا يلهى العمل أنه ينتقل لمن يلى  
 حرية المسقط ولا يكون الحق لمن أسقطه (قوله والمراد بالأسقاط السقوط) هذا غير مناسب وذلك لأن الموجب لعدم أخفها حقها  
 الأسقاط الذي هو فعل اختيارى الآن يجب بيان المراد بالأسقاط السقوط أعين أن يكون ناشئاً عن الأسقاط وهو السابق بعدة  
 الاستثناء أو ناشئاً من الله تعالى وهو المستثنى وإذا كان السقوط لو حظ من حيث أنه ناشئ عن الأسقاط صح أن يقال لأنه اختيارى  
 فيه باعتبار سببه الذي هو الأسقاط (قوله أو سفر زوجها) أي وكن تزويجها بذلك الزوج لا يسقط الحضنة لقتل من  
 مقتضات المقدمة (قوله أو رجوع الخ) هذا غير مناسب لأن سياقنا في نفس الأعداء من حيث خاتمها أو بضاً لا يناسب قوله بعد  
 زوال هذه الأعذار (قوله بقرب زوالها) مرتبط بقوله بعد زوال هذه الأعذار أي بعد هذه الأعذار بقرب زوال هذه الأعذار  
 أي بأن تركه كسنة فاقبل فقوله الآن تركه مفهوماً بقرب زوالها (قوله إلا أن تركه بعد السنة) أي فإن زالت هذه الأعذار وبكسنة  
 سنة وأرادت الرجوع فليس لها ذلك

(قوله ونحوها) عبارة عن الآن تركه بعدد والجميع ما مرسته ونحوها في الكثرة ٨١ فإذا علمت ذلك فتقوله ونحوها مفهوم  
بالأولى فلا حذفه فاضر (قوله أو يكون الولد ألف غيرها) معطوف على تركه أي الآن تركه أو يكون ألف غيرها (قوله أو تزوجت)  
إذا كان كذلك فكان الأولى للمصنف أن يقول أو ولكموت الجدة وتكون الكاف حرام أي دخوله على الموت وعلى الجسدة وعلى الأم  
فيصدا ما أشار به بقوله ولا مفهوم الخ (٣١٨) فان قلت يمكن تليط الكاف في قوله لكبر على ذلك

بجعل قوله أو لموت معطوف على مرض قلت لا يصح عطفه على مرض لأعادة الأم (قوله أو تزوجت) أعترض على المصنف بأن المعتمد عدم العود للأم عند موت الزوجة (قوله وبعضهم أجاب الخ) حاصله أنه أعترض على المصنف بأن قوله قبل علمه يفهم منه أنه لو كان بعد علمه لا تستمر لها الحضانة مع أنه تستمر لها الحضانة بعد العلم ومضى عام وقد علمت الجواب (قوله فلا فرق بين العام وأقل) أي أنه متى علم من استحق الحضانة وترك ولم يأخذ بحقه وتأيم من قبلها اقترح الحضانة ولو أقل من عام ويكون قول المصنف قبل علمه مفهوم ونسول وهوانه إذا نادر لا خلسه فلا تسقط وإن لم يبارد تسقط وتثبت لمن زال عنها المانع (قوله وهذا أولى) بل المنعين ووجه الأولية كما أفاده بعض شيوخنا أن الذي انتقلت له العلم يحصل المسقط وسكت ولم يأخذ بحقه فهو معرض عن حقه فتستمر الحضانة لمن كانت له ٨١ (قوله وبالحضانة قبض نفقته) الأم بمعنى على أي وعليها قبض نفقته (قوله وجميع ما يحتاج إليه) هو نفس نفقته (قوله وهو مخاطب بذلك)

أي جهاد كمن النفقة ابتداء وأما إذا فقد السارق فلا يطالب بالنفقة أصلا لا ابتداء ولا انتهاب على بيت المال (قوله بشرطه المتقدم) وهو البسار (قوله ومذهب ابن القاسم أنها ضمانية) ومقابلها لا تضمن (قوله لا ضمان أصالة) أي لأنه لو كان ضمان أصالة لضمنته ولو أكلت يئسه كالقرض والمشتري بعد الشراء لازم (قوله إن أبوه المسكن الخ) الخلاف إنما هو فيما يخص الحاضنة من المسكن وأما السكنى فيما يخص المحضون فعلى الأب اتفاقا

وأنه

بيت المال (قوله بشرطه المتقدم) وهو البسار (قوله ومذهب ابن القاسم أنها ضمانية) ومقابلها لا تضمن (قوله لا ضمان أصالة) أي لأنه لو كان ضمان أصالة لضمنته ولو أكلت يئسه كالقرض والمشتري بعد الشراء لازم (قوله إن أبوه المسكن الخ) الخلاف إنما هو فيما يخص الحاضنة من المسكن وأما السكنى فيما يخص المحضون فعلى الأب اتفاقا

وانه غير منبسط بقوة والسكنى وحديثه في تقديمه على السكنى ومعنى الاجتهاد في قبض نفقة المحضون أن الحاكم ينظر في حال الحاضنة وما يليق من اتيانها كل يوم أو شهراً أو جعسة أو نحو ذلك وقوله والسكنى عطف على قبض نفقته وعليه فبفتح الهمزة على قول (ولاشئ لحاضن لاجلها) على انه لا نفقة للحاضن ولا أجر للحضنة فلا ينافي أنه أجر قال كنى واحترز بقوله لاجلها محالو كان هناك سبب غيرها كما اذا كان الولد موسراً وهو

محضون لأمه الفقيرة فلها أجر والحضنة لأمها تسحق النفقة

في ماله ولو لم تحضنه والله أعلم وصلى الله

على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم

٢

(تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس وأوله كتاب البيوع)

(قوله والله غير منبسط بقوة) بل يصح وان كان منبسطاً بقوله السكنى من حيث قريبته وبعد وأجرته التي يعرفها فإذا علمت ذلك فتقول إن كرمي نت كلاً ما حاسبه اعتداد كلامه بمنحون فأكد الله تفسيره لدونة كما عند المؤلف في توضيحه فله قال والمشهور أن على الأب السكنى وهو مذهب المدونة خلافاً لابن وهب وعلى المشهور فقال منصور تكون السكنى على حسب الاجتهاد ونحوه لابن القاسم في الديلمية وهو قريب لما في المدونة أي أن على الأب ما ينقص الزوج من أجره المسكن بالاجتهاد به فقرر كلام المؤلف وهو صواب (قوله فلها أجره الحاضنة) نسيم لأنه إذا كان الولد موسراً وهي فقيرة فنفقة الأم لا تملكه من حيث كونها أمه لأن من حيث كونها أجره الحاضنة كانت قدر أجره الحاضنة أو أكثر أو أقل والله أعلم

﴿ فهرسة الجزء الرابع من شرح العلامة الخرسى على مختصر سيقى خليل ﴾

صفحة	صفحة
١٣٦ باب العدة	٢ فصل في القسم والزوجات
١٤٨ فصل في المفقود	١١ فصل في الخلع وما يتعلق به
١٦٣ فصل في الاستبراء	٢٧ فصل في طلاق السنة
١٧٣ فصل في تداخل العدد	٣١ فصل في أركان الطلاق
١٧٦ باب الرضاع	٦٩ فصل في التوكيل في الطلاق وغيره
١٨٣ باب النفقة	٧٩ فصل في الرجعة
٢٠١ فصل في نفقة الرقيق والذواب	٨٨ باب الأيلاء
٢٠٧ الحضانة	١٠١ باب الطهارة
	١٢٣ باب القامات

﴿ غت ﴾









